

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232387

UNIVERSAL
LIBRARY

* (فهرسة الجزء الاول من التجريد على مختصر السعد على متن التلخيص) *

مقدمة	٥٢
مبحث الفصاحة	٥٧
مبحث البلاغة	٥٩
(الفن الاول علم المعاني)	١٢١
تنبيه صدق الخبر اخ	١٣٧
أحوال الاسناد الخبري	١٤٨
مبحث الحقيقة العقلية	١٧٠
مبحث المجاز العقل	١٧٥
أحوال المسند اليه	١٩٩
أحوال المسند	٣١٩
أحوال متعلقات الفعل	٣٧٤
القصر	٣٩٠

(تمت)

الجزء الاول من تجريد العلامة البناني على
مختصر السعد التقنازاني على مسبق
التلخيص في علم المعاني ثمرهما
الله برحمته واسكنهما
فسيح جنته

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

(نحمدك) يا من أبرزت للبلغاء عرائس المعاني في حلل البيان وأحرزت للنسحاء قصصات
السبق في منادين التبيان ونسلم على نبيل محمد المخصوص بالنصاحة الباهرة للعقول
والأذهان المعجز بلاءه فرسان البلغاء في كل ميدان وعلى آله وصحبه نروع شجرة
كالاته الباسقة وفراد سماء انعاماته البارقة صلاة ولامداد أين متلازمين مادام
القلم منقاد للافكار جاريا بعنان البيان إيان الأسرار * (أما بعد) * فيقول العبد الفقير
القاني مصطفى بن محمد البناني غفر الله له ولوالديه ونظر بعين عنانية له هذه
حواش شريفة وتعليقات لطيفة خلت عن الحشوة والتعقيد وحوث كل عقد فريد
تعب عن حسن معانيها وتعب في وجه شائنها اراوصل اليها خاطب عنهاها وأذن له في
كشف غطاها أسفرت عن كل مراده وأدغمته بأسعاده كنوهاذهن رائق وعقل
فائق ومهرها صدق التأمل والانصاف وطرح التوغل والاعتساف على شرح
التلخيص في علم المعاني لسيد المحققين مولانا سيد الدين التفتازاني جردت غالبها من
هوامس نسخة شيخنا العلامة الفاضل والهامام الكامل سيد المحققين وسيد المدققين
كشف المشكلات ومزيل المعضلات لودعي زمانه وألجى عصره وأوانه أستاذنا
نور الاقران وتختة الزمان المحفوف برعاية المنان سيدنا ومولانا بالشيخ محمد الصبان
لازالت الطروس ضاحكة بكياء أقلامه ولا برحت رقائيق العبارات تسببهم بكاه أفهامه
وانعاميت بجمعهما وان لم أكن من فرسان هذا الميدان لكونها الفريدة في هذا
الشان ورجاء للعقرو الغفران بدعوة صالح من الاخوان وبالله أستعين على سلوك

سبيل الرشاد فهو المعترضة لتبليغ المراد قال نفعا الله به (قوله نحمدك) فيه
 أسئلة خمسة الأول ان ذكر نعمتي شرح الصدور وتنوير القلوب وان احتمل أن يكون
 مجرد تعيين المحمداً والمجتردة براعة الاستهلال المتبادر منه انه لاجل كونهما المحمود عليه لان
 الموصول مع صلته في معنى المشتق وتعلق الحكم بالمشتق بقصد به غالباً الاشارة الى علية
 المشتق منه فهذا الحمد جد وشكر فلم يختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر والجواب
 ان ذلك لافتتاح القرآن المجيد بعبادة الحمد ولانه رأس الشكر كما في الحديث لانه أصرح
 أنواعه ولذلك روى ما شكر الله عبد لم يحمده أى ما أظهر نعمته كل الاظهار عبد لم يثن
 عليه باللفظ ولانه أقرب الى امتثال حديث كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم
 على رواية ضم الدال وان قيل انهم اضعفوه ولا يردان زيادة النعم مرتبة على الشكر لقوله
 تعالى لنن شكرتم لا تزيدنا شكرهم اذ ليس المراد في الآية خصوص الشكر بلفظه قطعاً بل
 ما يشيل الثناء بغير لفظه وخدمة الاركان واعتماد الجمان في مقابلة النعمة ومن جميع
 ذلك يعرف وجه عدم التعبير بالمدح ووجه أيضاً اختيار الحمد على المدح بأن فيه تنبيه على
 آية فاعل مختار كما عليه المسلمون الاختيار الثاني لم يختار الجملة المضارعة على الجملة الاسمية
 مع أنها تادل على دوام مضمونها ومع أنها المفتحة بها كتاب الله تعالى والجواب ان ذلك
 لدلالة المضارعة على تجدد مضمونها دائماً المشعر ذلك بتجدد ما يقابل بالحمد من النعم
 وهذا مما فهمي أنسب هنا لان المحمود عليه متجدد ولما كانت الرواية دائماً ناسبها الجملة
 الاسمية المفتحة بها كتاب الله تعالى الثالث لم آثر النون التي هي للتسكيم مع غيره أو المعظم
 نفسه وكلاهما لا يناسب أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان المقام مقام خضوع والجواب
 بان ذلك للاشارة الى جلالة مقام الحمد وعظم خطره وانه لا تفي قوة شخص واحد به
 أو ثبوت شكره اخوانه من العلماء معه في ثواب الحمد شفقة منه عليهم كما تقرأ شيئاً وتهدي ثوابه
 بل يثني عليه فانه يحصل لك ثوابهم الثواب غاية الامر أنه نزل النعمة في الحمد منزلة الشكر
 في الثواب اقامة للسبب مقام السبب هكذا ينبغي تقرير هذا الجواب ومنه يعلم ان تنظيره
 ينحصر ما وقع في التشهد حيث قيل أسلم علينا وعلى عباد الله الصالحين غير تام اذ فرق بين
 الدعاء وغيره فالنعماء يجوز التثنية فيه نفسه بخلاف غيره فالتثنية انما هو في ثوابه
 أو لجعله موارد الحمد من اللسان والاركان والجنات حامدة فتكون النون عبارة عن نفس
 الشخص الحامد والموارد على طريق الجمع بين الحقيقة والجواز كما يقال على طريق ذلك
 قطعاً باعتبار اسناد السطح الى القاطع وآله هذا كله ان جعلنا النون للمتكلم مع غيره
 فان جعلناها للمعظم نفسه فالتعبير بها الاظهار سبب مدلولها وهو تعظيم الله تعالى له
 بتأهيله للعلم الرابع لم آثر كاف الخطاب على الاسم الظاهر والجواب ان ذلك للاشارة الى
 قوة اقبال الامام على جنبه تعالى حتى حده على وجه المشافهة والى وقوع حده على
 وجه الاحسان المفسر بحديث أن تعبد الله كأنك تراه الخامس لم آثر تأخير المفعول

* (بسم الله الرحمن الرحيم) نحمدك

مع أن تنديعه بقيد الاختصاص والجواب أن ذلك لأن تأخير هو الأصل وللإشارة إلى
استغناء هذا الاختصاص لشدة وضوحه عن البيان وكتب أيضا قوله نحمدك جلته
خبرة لفظا نشائية معنى وأخبرية لفظا ومعنى ويحصل بها الحمد ضمناني ابتداء التصنيف
لأن الأخبار عن جديقع منه يستلزم أن ذلك المحمود أهل لأن يحمده وهذا يستلزم اتصافه
بالجليل فذلك الأخبار وإن لم يكن جذا صريحا في ابتداء التصنيف يستلزم الوصف بالجليل
الذي هو حقيقة الحمد أو يقال هو أخبار عن جديقع بنفس ذلك الأخبار كما قيل في نحو
أنكم أنه أخبار عن تكلم - ص - لكون هذا كما قال سم في بعض تأليفه محل نظر تام
وأما كون الأخبار عن الحمد جذا فغايبا منع إذا كانت الجملة اسمية كما لا يخفى (قوله
يا من شرح) أو رد كذا بالتي لنداء البعيد مع أنه تعالى أقرب اليان من جبل الوريد
تعلينا وتعيد العشرة المقدسة عن الحامد المذكور بالكدرات البشرية ولا ينافي هذا
ماسلف في نكتة الخطيب لأن البعد الربى بين الحق والخلق يصاحبه قوة الاقبال وصدق
التوجه إليه تعالى وقد ورد في الكتاب والسنة اطلاق المهمات عليه تعالى نحو سبحان
الذي أسرى بعبدته أفن يخلق كمن لا يخلق وفي السنة يا من أحسنه فوق كل إحسان
يا من لا يجهز شئ فنع صاحب المتوسط اطلاقها عليه تعالى ممنوع والشرح في الأصل
الفتح والتوسعة والمراد هنا التهيئة لقبول العلوم والمعارف وهو وسيلة لتصور القلب
فلذلك قدم عليه وعبر في جانبه بالصدر والبيان وفي جانب التصور القلب والبيان ذكرنا
للأعلى مع الأعلى والأدنى مع الأدنى تدبر (قوله صدورنا) أي أرواحنا القائمة بقولنا
التي محالها ما الصدور فنبه مجازا عن اثنين من اطلاق المحل على الحال فمع ما قوله تلخيص
البيان أي لعلم كيفية تلخيصه أي تفكيكه وتحليله عن القصور في فهم المراد مثلا
والبيان مصدر بان المنطق الفصح المعرب عما في الضمير وقيل كشف الكلام النفسي
بالكلام الحسي وقوله في ايضاح متعلق بتلخيص وفي معنى مع وأعلى حالها مععلقة
بتلخيص أو البيان أي التلخيص الكائن أو البيان الكائن في وقت ايضاح المعاني وحالته
قال ابن يعقوب أي نحمدك يا من علمتنا كيف تلخص البهتان عند قصدنا لا ايضاح المعاني
بذلك البيان اه قال السيرامي والمعاني هي الصور العنانية من حيث انها تنصبا للفظ
اه جمع معنى مصدري بمعنى المفعول أو اسم مكان العنى أي القصد لانه يتجمل في
المفعول كونه محلا لوقوع الحدث ويحتمل أن يراد بالبيان والمعاني خصوص العلمين ففي
بمعنى مع وكتب أيضا قوله تلخيص البيان الخ لا يخفى ما في ذكر البيان والمعاني والقصد
والبلاغة من براعة الاستهلال وما في ذكر التلخيص والايضاح والبيان والتبيين رد لائل الاعجاز
وامرار البلاغة التي هي أسماء كتب في هذا الفن الا ولان المصنف والثالث انطوى
والاخير ان للشيخ عبد القاهر من التورية (قوله بلوامع التبيان) يتجمل ان المراد بلوامع
المعاني المفهومة بالتبيان فالإضافة لادنى ملائمة أو المراد بالتبيان اللفظ المبين به من

يا من شرح صدورنا تلخيص
البيان ايضاح المعاني وتور
قوله بلوامع التبيان

اطلاق المصدر على اسم المفعول فالإضافة من إضافة المدلول للدال وعلى كل سمي المعاني
 لو أمع تشبيها لها بالإنجيم اللوامع على طريق الاستعارة التصريحية والمطالع ترسيم
 حر يحتمل أن يكون المعنى بالتبين الذي هو كالإنجيم اللوامع في الاختصار بكل فهو من
 إضافة المشبهة إلى المشبهة وعليه فالإتيان للاستعارة لئلا يجمع اللوامع أو قصد
 المبالغة في تشبيه جميع اللوامع والتبين بكسر التاء على غير قياس وتفتح وهو مصدر
 بين ونظيره في الكسر شدود التلقاه وغيرهما بالفتح على القياس كالتذكروا التكرار وهو
 أبلغ من البيان لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فهو بيان مع برهان وقيل مع كذا
 خاطر وأعمال قلب والقولان متقاربان كذا في خسرو (قوله من مطالع المناني) حال
 من التبين أو وصفة له وشرط اتیان الحال من المضاف اليه موجود وهو هنا كون المضاف
 مثل الجزء من المضاف اليه في صحة حذفه ومن سببية أي كائناً والكائن بسبب تدبر
 مطالع وهذا أن أبقى التبين على مصدرية فان جعل بمعنى المدين به فن يائية وعلى
 الإحتمال أنه قول يصح أن يكون الظرف لغوامة لعلوا مع فن ابتدائية والمثنى بالثلاثة
 كما في النسخة التي صححها الشارح والمراد بها القرآن لأن السور وانقصص والاحكام
 ثبت فيه أي كرت جمع مثنى كدفع اسم مكان أو معنى بالتضعيف من التثنية على غير
 قياس ومطالع القرآن ألفاظه شبيهت بمواضع طلوع الشمس لأن مناهة والمعاني فقيه
 والاستعارة تصريحية والإضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل ويحتمل أن الاستعارة وان
 الإضافة من إضافة المشبهة إلى المشبهة وعلى نسخة المباني بالموحدة المطالع استعارة
 للبركان أو الإضافة من إضافة المشبهة إلى المشبهة (قوله ونصلي) لعله لم يأت بالسلام خطا
 لكتابتها بآثاره لفظا لاندفاع الكراهة بحمها لفظا قال الشوري محشى التحرير وجمع
 بين الصلاة والسلام لفظا والنووي عن العلماء كراهة أفراد أحدهما عن الآخر لفظا
 لأخطا خلافا لمن عم قيس والافراد انما يتحقق اذا اختلف المجلس أو الكتاب أي بناء على
 التعميم (قوله دلائل البحار) الإضافة لمجرد الملازمة اذا لاولى أن يجعل مدلول تلك
 الدلائل التي هي المعجزات الصدف لانه المقصود من الاتيان بها الكناية لما كانت ملازمة
 لبحار الخلق أي اثبات عجزهم عن الاتيان بمثلها وادت على الصدق بواسطة أي البحار
 أضفت اليه وقوله بالسرار البلاغة أي الاسرار الواجبة في البلاغة وهي مطابقة الكلام
 لمقتضى الحال مع فصاحته واسرارها الامور التي يقتضيها الحال كالتأكيده عند الانكار
 وتركة تعدد مدحه وغير ذلك مما سياتي وسماها امرار لانها لا يعرفها الا ربها تشبيها لها
 بالسر بين الاثنين لا يعرفه الا هما على طريق الاستعارة المصروفة فان قلت من جله دلائل
 البحار انشد قفا القمر مثلا فامعنى كونه مؤيد بالسرار البلاغة قلت المعجزات يؤيد
 بعضهم بعضها لتأييد ثابت له بهذا الاعتبار أي بواسطة تأييده للقرآن المؤيد لبقية
 المعجزات لان مؤيد المؤيد شئ مؤيد لذلك الشئ وهذا ان جعلنا إضافة دلائل إلى البحار

من مطالع المناني ووصل على
 نبيك محمد المؤيد دلائل البحار
 بالسرار البلاغة وعلى آله وأصحابه

لا يستغرق فان جعلناها للجنس لم يرد السؤال وكذا ان جعلناها للعهد وأردنا بدلائل
 اعجاز السور القرآنية فقط وامارات الاعجاز في القرآن وان كانت كثيرة من الاخبار
 بالغوب والاسباب الخفية وغيرهما لكن أقواها كمال البلاغة الحاصل بتلك الاسرار
 تأمل (قوله المحرزين قصبات السبق) القصبات جمع قصبة وهي سهم صغير تفرسه
 الفرسان في آخر الميدان ليأخذوه من سبق اليه أولا في الكلام استعارة تمثيلية حيث
 شبه هيئة الآل والاصحاب في حوزهم أعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المحاورة
 بهيئة الفرسان في احرازهم قصب السبق في ميدان الخيل عند المسابقة أو استعارة
 مفردة مصرحة في قصب السبق بأن شبه ما اخصوا به من يدعي العبارات الدالة على علو
 رتبهم في الفصاحة والبراعة بقصب السبق والمضمار ترشيح أو مكشوفة في الآل
 والاصحاب بأن شبههم بفرسان الميدان واحراز قصب السبق تخيل والمضمار ترشيح
 والفصاحة والبراعة على كل تجريد ويصع جعل المضمار استعارة تضريرية في
 المقام واجراء الاستعارة المكشوفة في الفصاحة والبراعة بتبنيهم في النفس الخيل
 الجياد وكتب أيضا قوله المحرزين صفة لآل والاصحاب معاً وقوله قصبات السبق أي
 القصبات الدالة على السبق أي الدال احرازها عليه (قوله في مضمار) أي ميدان (قوله
 والبراعة) في القاموس برع وثلاث براعة وبرو عافاق أصحابه في العلم وغيرها وتم في كل
 فضيلة وجمال فهو بارع وهي بارعة وبرع صاحبه غلبه اه (قوله فيقول) فيه التناد
 (قوله الفقير) فعيل بمعنى المستقر فهو مما لا يستوى فيه المذكر والمؤنث لان استواءهما
 في فعيل بمعنى منفعول كتنيل وجريح وكتب أيضا قوله الفقير أي المنة الله حذف المنقصر
 اليه فيه ايذانا بالعموم (قوله الغنى) بالجر صفة لله وبالرفع صفة للفقير أي الغنى عما
 سواه تعالى والاول المتبادر (قوله المدعو بسعد) أي المنعني بسعد وكما أن التسمية تعدى
 بالباء كما تعدى بنفسها كذلك الدعاء الذي معناها يعدى بالياء قال الله تعالى ولله الاسماء
 الحسنى فادعوه بها أي سئوه كما في الكشف كما يعدى بنفسه قال الله تعالى أيا ما تدعوا
 فله الاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعديته بالياء يكون ضمن الدعاء معنى الاشترار تضمينا
 نحو يا ويأيا فعداه بالياء أو معنى التسمية تضمينا أي لا نحو يا لان الدعاء معناها وضعها
 وعلى فرض عدم التضمين يجعل الباء زائدة للتأكيد للتقوية فاندفع ما نقل عن الشارح
 ان الاولى لسعد باللام الموجه بأن الدعاء بمعنى التسمية انما تعدى الى منفعوله بنفسه
 والشائع زيادته للتقوية للام لا الباء على ان الباء ترد للتقوية قليلا كما نقل عن الكاظمي
 ويقضيه التعبير بالشيوخ في اللام فتدبر وكتب أيضا قوله المدعو به عدت بآمنه مع أنه
 لم يستتر الا به دفعا للمدح عن نفسه وحذف المضاف اليه من القلب الذي هو سعد الدين
 لجواز ذلك اختصارا للعلم به بواسطة الشهرة ومثله قولهم في عصام ان الذين العصام (قوله
 التقفازاني) بالجر تعال سعد وبالرفع تعال سعد وهو أولى نسبة الى ممتازان بلدي جزاسان

المحرزين قصبات السبق في مضمار
 الفصاحة والبراعة * (وبعد)
 فيقول الفقير الى الله الغنى بسعد
 ابن عمر المدعو بسعد التقفازاني

وثلاثة اثنى عشرة وسبعمائة وثلاثون سنة احدى وتسعين وسبعمائة اخذ عن القطب
 والعبد بسمرقند وكن شافعي المذهب وعن نص على ذلك السيوطي في تاريخه الذي ذكر
 فيه علماء العربية (قوله هداية الله سواء الطريق) آثر على الى سواء الطريق أو لسواء
 الطريق ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعديت أى الى المفعول الثاني بنفسها يراد بها
 معنى الايصال واذا وصلت بجرف الجر من اللزم أو الى يراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى
 ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وانك لتهدى الى صراط مستقيم اه جري وهكذا
 في الخطاى وبقولنا أى الى المفعول الثاني بطل نقض بعضهم بقوله تعالى وأما نود
 فهديناهم نعم يعكر على ذلك ما في المصباح من أن لغة الجازين تعديتها الى الثاني بنفسها
 ولغة غيرهم تعديتها اليه بالى واللام لأن يدعى انه عند الجازين بمعنى الايصال وعند
 غيرهم معنى الدلالة ولا يخفى بعده ويعكر عليه أيضا قوله تعالى فاهدوهم الى صراط الجيم
 وكتب أيا قوله سواء الطريق أى الطريق سواء أى السوى أى المستقيم أو سواء
 من الطريق والمراد به الدليل على طريق الاستعارة المصروفة ولذا عطف على الهداية
 اليه تبيينها فقال وأذا قم حلاوة التحقيق هذا هو الأنسب وان صرح غيره (قوله وأذا قم
 حلاوة التحقيق) في التحقيق استعارة بالكناية والحلاوة تخمير والأذا قم ترشيح
 وسطرحة في الحلاوة والأذا قم ترشيح وفي التعبير بالأذا قم إشارة الى أن التحقيق أمر
 صعب المرام لا ينال جميعه انما يصل الانسان الى طرف منه كما يصل الذائق الى طرف مما
 يشتهي (قوله فيما مضى) أتق به وان استفيد من شرح الذى هو فعل ماض تأكيذا
 ومع ذلك هم التجوز في شرحه الى معنى أشرح أو المراد في زمن هنى مبال من الكدر
 وان لم أى بخلاف هذا الزمن الذى سألوني فيه اختصار ذلك الشرح وربما شيع هذا
 قوله من حيث نصبت لشرح الكتاب ثانيا الى أن قال مع جود الخ ويوجهه أيضا بان لفظة
 مما مضى تشعر بالبعد رقيقهم منها بعد زمن تأليف المطول والمضى المفهوم من شرح
 أهم من البعيد والقريب ويؤيد هذا التوجيه التعبير بنم في قوله ثم رأيت الخ (قوله
 تلخيص المفتاح) للعلامة محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق اه
 مطول (قوله واغنيته) الضمير فيه وفي معانيه وفي أسناده راجع لتلخيص المفتاح
 وبابى الضمائر راجعة للشرح واتكل في ذلك وان كان فيه تشبث على ظهور المعنى هذا
 هو القريب الفاخر ويجوز ان بعد وخفاء العكس في غير ضمير اختصاره اما هو
 فللشرح قطعا فتأمل (قوله بالاصباح الخ) الاصباح هو الدخول في وقت الصباح
 والا قريب أن المراد به هنا لازمه وهو الصبح ثم استعير لشرح الشارح والمصباح استعارة
 لشرح غيره وانما أثار لفظ الاصباح على لفظ الصبح موازنة للفظ المصباح وفي ذلك إيماء
 الى أنه ينبغي أن يسمى شرحه بالاصباح لكن لم يسم بذلك بل غلب عليه التسمية
 بالمطول فتأمل (قوله واودعته) أى وضعت مجازا مرسلان قوله ثم أودعت فلانا

هداية الله سواء الطريق وأذا قم
 حلاوة التحقيق شرح فيما مضى
 تلخيص المفتاح وأغنيته بالاصباح
 عن المصباح وأودعته

كذا أى وضعت عنده كذا ودبغة أو شبهه شرحه بأمين تودع عنده النفائس على طريق
الاستعارة المكنية وأنزل لفظ أو دبغة إشارة الى حسن تلك الغرائب وعزتها
عنده لانه يفهم منه انه ملتفت اليها ولاحظها كما هو شأن من يودع (قوله غرائب
نكت) أى نكا غرائب والنكت جمع نكتة من نكت فى الارض اذا بحث فيها بعدد مثلا
والنكتة فى الاصل اسم للقطعة المنسكوت فيها ومن لازمها أنها مخالفة لما أحاط بها
فى الهيئة ثم استعملت لكل مخالف لما أحاط به ثم استعيرت للطائفة المدانى لخالفتهما غيرها
بزيادة الحسن (قوله سمعت) فى التعبير به إشارة الى أن شأنها أن يجعلها يفهم
عزتها وحسنها أيضا واسناد السماع الى الانظار مجاز عقلى أو على تشبيهها بعقل يسمع
على طريق المكنية وهذه السجعة أعنى قوله رأودعته الخ تضمنت مدح الشرح بامتثاله
على المعانى اللطيفة الحسنة والتي بعدها تضمنت مدحها بامتثاله على العبارات الرائقة
والجل الناقصة فقاد الثانية غير مفاد الاولى وكتب أيضا قوله سمعت بهم الانظار أى
انظارى والجمع باعتبار متعلقات النظر والنظر هو الفكر المؤدى الى علم أو ظن والفكر
هو حركة النفس فى المعقولات (قوله ووثقت) أى زينة مجازا مرسل عن لباس الوشاح
وهو أديم مرصع بالجواهر تجعله المرأة من خفاف بين عاتقها وكشعها (٣) ويحتل أنه
شبه الشرح بعروس على طريق المكنية والتوشيع تخيل وقوله بطائفة فقر اما بالاضافة
من اضافة الصفة للموصوف فلطائف مجرور بالكمرة واما بتركها فلطائف مجرور
بالفقره وفقر صفة كما قاله الجرجى أو بدل على الاوفق بالقواعد لان فقرا اسم جامد ركون
المبدل منه فى نية الطرح أغلبي والفقر جمع فقره بكسر الفاء أى فى الاصل فقرا الظهر
أى سلمته ثم استعير على بصاع على هيئة يسمى بالحياصة ثم استعير انكس الكلام
وأحاسنه وهو المراد هنا وبصح أيضا ارادة الخلى هنا فعلى الاضافة يكون من انفة
المشبه الى المشبه به وان كانت قليلة بخلاف عكسها أى لطائف كالفقر وعلى ترك الاضافة
يكون فقر صفة للطائفة على تقدير حرف التشبيه أى لطائف كالفقر (قوله سبكتهم ياد
الافكار) أى صاعتها وصنعها وفيه استعارة بالكناية وتخييل وترشيع فتشبيه الفكر فى
النفس بالصانع فيه استعارة بالكناية وثابت البداهة استعارة تخيلية وذكر الـ سبكتهم ترشيع
لان اليد من لوازم المشبه به والسبكت من ملائماته اه جرجى ركب أيضا اقوله الافكار
أى افكارى والجمع باعتبار متعلقات الفكر (قوله ثم رأيت) ان كانت بصرية كانت
جملة بسألونى حالا وعلمية كانت فى موضع المفعول الثانى والسؤال ان كان بمعنى الطلب
كما هنا تعدى الى المفعولين بنفسه أو بمعنى الاستفهام تعدى الى الثانى بعن أو بما فى معناها
نحو فاسأل به خيرا ونحو

غرائب نكت سمعت بهم الانظار
ووثقت به بطائفة فقر سبكتهم ياد
الافكار ثم رأيت كـ
(٣) قوله بين عاتقها وكشعها الذى
فى الصراح وثقت به المرأة بين عاتقها
وكشعها اه

فان تسألونى بالنساء فأنى * خير بأحوال النساء طيب

ولا يهكر على هذا قوله تعالى ويستلونك ماذا يستنون لان المعنى يسألونك عن جواب هذا

الاستفهام (قوله من الفضلاء) جمع فضيل ككرم وكرماه حال من الكثير أوصفة
 (قوله والجم) من الجوم وهو الكثرة والغفر السائر لكثرة وجه الارض أو ما وراءه من
 الغفر وهو السور والاذكاء أهل الذكاء وهو كمال العقل والخطب محل اطناب فلا يعترض
 بأن عذابي ما قبله وقد منع بأن الجم الغفير أبلغ في الكثرة من لفظ الكثير والاذكاء
 أعظم من الفضلاء بناء على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم اه ملوى (قوله
 صرف الهمه) بفتح الهاء وكسر هاء الغاء الارادة وعرفا حالة للفسر يتبعها غلبة انبعاث الى
 نيل مقصود ما كان علميا فزى عليه وان كان دنيافه في دنية وفي كلامه استعارة مكنية
 حيث شبه الهمه بناقة بيد صاحبها زمامها بصرفها به الى أى جهة يريد والصرف تحييل
 (قوله نحو اختصاره) أى جهته أى الى جهته والمراد به انبعاثه على فحو استعارة
 مبصرة وشبه الاختصار بقصد ذى جهة على طريق المكنية واثبات النحو تحييل
 (قوله والاقتصاد الخ) أى به اشارة الى أنه ليس المراد بالاختصار المسؤل الاثبات بجميع
 مسائل المطول فى الشفا فقلبه بل المراد به الاقتصاد على بيان معانيه وحذف ما زاد فهو
 تشبيرا للاختصار (قوله على بيان معانيه) المناسب أن يكون مصدرا بان المتعدي بمعنى
 بين علم ما فى القاموس حيث قال بان بيان النسخ فهو بيان وجهه أيناؤه وبنه بالكسر وبنه
 وتبينه وأبنته واستفنته وأخفته وعزفته فبان وبين وبين وأبان واستبان كلها لازمة
 مقعدية والتبيان وفتح مصدر شاذ اه وفى المصباح أن بان الثلاثى لا يكون متعديا فقدر
 وكتب أيضا قوله على بيان أى تبين (قوله وكشف أسناره) فيه استعارة بالكناية
 وتحليل وترشيع أو مصرية بتشبيه الخلف والغموض بالاستار ويحتمل أن تكون الاستار
 بمعنى المنصورات (قوله لما شاهدوا) متعلق بيسألون أى علوا عما كان المشاهدة
 وما هو موصول اسمى أو مكررة موصوفة فالعائد محذوف ومن بيانه أو مصرية فلاحذف
 ومن زائدة على مذهب من يجوز زيادتها فى الاثبات وكتب أيضا قوله لما شاهدوا الخ انما
 كان التقاصر والقاعد عا ذكر والتعقيب والمذا المذكورين علمه اطلب اختصاره لان فى
 اختصاره نفع المتقاصرين باعطائهم مقدورهم وقع المتصلين باستغناء الناس بذلك
 المختصر عن مدحهم فيه فتركون الاتهاب والمسخ لبطان مرجوهم من ملاحظة
 الناس اياهم (قوله من أن المحصلين) وغيرهم بالاولى والمراد المحصلون لغیر ذلك الشرح
 أو من شأنهم التحصيل (قوله تقاصرت) ما تفيد صيغة التفاعل من التعى والتكاف
 غير مراد بل المراد قصرت ومثله يقال فى قوله الآتى وتقاعدت وذكر بعضهم أن تفاعل
 باقى للمبالغة وانما هنا كذلك أى قصرت قصورا تاما واسناد القصور الذى هو المعجز الى
 الهم واليقود الى العزائم تجاوز على اذ المتصف به ما حقيقة الاختصاص (قوله عن
 استطلاع طوالع أنواره) السنين والتاء اما اطلب أى طلب طوعها أى ظهورها
 أو زائدتان متحسين اللفظ والاضافة فى طوالع أنواره من اضافة الصفة الى الموصوف

من الفضلاء والجم الغفير من
 الاذكاء يسألوننى صرف الهمه
 نحو اختصاره والاقتصاد على
 بيان معانيه وكشف أسناره لما
 شاهدوا من أن المحصلين قد
 تقاصرت همهم عن استطلاع
 طوالع أنواره

قوله المذكورين لعلة
 المذكوران بالتنبيه فيكون
 صفة اثنين التقاصر والتقاعد
 واحد والتقلب والمذا واحد
 لكن هكذا فى أصل التأليف اه
 من هامش

والمراد بانوار الشرح علومه استعاره اللفظ الانوار استعارة تصريحية والطوالع ترشيح
ويصح كون الطوالع استعاره للمعاني الشرح والانوار استعارة لمادة الانفاضة أى عن استخراج
معاني ألفاظه فالاضافة من اضافة المدلول للذات وكون علومه أو معانيه طوالع بالنسبة
الى الشارح أمّا بالنسبة اليهم ففي غاية الدقة فتحتاج الى استطلاع والمراد بكونها ضوالع
أن استقاداتهم سهلة تخلو عن التعقيد فاندفع الاعتراض بلزوم طلب تحصيل الحاصل
وهو عبث على كون السين والتاء للطلب وتحصيله وهو محال على كونهما زائدين (قوله
عزائهم) جمع عزية ونى الارادة على وجه التصميم (قوله من استكشاف الخ) فى السين
والتاء مامز والاضافة فى خبيات أسراره من اضافة الصفة الى الموصوف أى أسراره
الخبية وهذه السجدة بمعنى ما قبلها ~~الخطب~~ محل الطنب على أن هذه أفادت
انصاف طوالع أنواره بكونه خبيات أسراره أى بالنسبة الى غير الشارح وأنها فى
المسائل الشديدة الصعوبة وما قبلها فى المسائل الصعبة فقط لكن على ذلك كان الاولى
تقديم هذه على ما قبلها العلمها بما قبلها بالاولى لانهم اذا انجزوا عن الصعبة فقط فن
الشديدة الصعوبة بالاولى (قوله وأن المنهين) أى الآخذين لكلام غيرهم مظهرين
أنهم (قوله أحداق الاخذ) الاضافة تأتى لادنى ملاسة والمعنى هنا قلوا أحداقهم
الملاسة للاخذ والانتهاج أى الملابس تقلبها ومثل هذا يجرى فى قوله أعناق المسخ
فلا حاجة الى تكلف استعارة والمسح تبدل صورة بصورة دون الاولى وشبهه اخذهم
على سبيل الاستعارة التصريحية اشارة الى قبح ما غير وابه عبارات الشارح من عباراتهم
التي هى كالصورة تأمل (قوله والانتهاج) عطف خاص على عام لأن الانتهاج الاخذ
قهر التقدير المراد (قوله ومدوا الخ) هذا الاعناق تطويلها وهو كناية عن الكمال المثل كافى
الفتري (قوله على ذلك الكتاب) على معنى الى متعلقة بقد وأثر التعبير على اللامعة هى
أن على نسبة عمل فعلا مضيا بمعنى ارتفع فقيه اشارة الى أنهم - ينقدوا الاعناق ارتفع
عنهم فلم يصلوا اليه ويرتفع لام البعد وكنهه فى ذلك (قوله وكنت أضرب عن هذا
الخطب صفعا) أى أمسك نقبى عن هذا الامر العظيم امسا كما فى الجلالين فى تفسير
قوله تعالى أفنضرب عنكم الذكر صفعا ونصه أفنضرب عنكم الذكر القرآن صفعا
امسا كما اه أو أعرض اعراضا بالفعل على الاول منه حذف مفعوله وعلى الثانى
لازم وعلى كل نصفعامفعول مطلق وقيل مفعول لاجله والعلة فى الحقيقة أثره وهو
الارتياح من القيل والقال للذين لا يخولوا ألف منهم ما فلا يلزم تحليل الشئ بنفسه وقيل
حال مؤكدة بناء على ما نقل عن المبردين قياسه وقوع المصدر حالامطابقا كقلى الاشئلى
وان كان المشهور عنه كافيته التقييد بكون المصدر من أنواع ناصبه كجاء زيد مشيا (قوله
وأطوى دون مرأهم) أى مطاوبهم كشحا والكشع هو مامن أسفل الخاصرة الى
الضلع الاسفل وطينه مع لوم أى وهو الى الجنب وعبر به عن لازمه وهو عدم وصول

وتفاعدت عزائهم عن استكشاف
خبيات أسراره وأن المتكلمين
قد قلبوا أحداق الاخذ والانتهاج
ومدوا أعناق المسخ على ذلك
الكتاب وكنت أضرب عن هذا
الخطب صفعا وأطوى دون مرأهم
كنها

صاحبه به الى المطوى عنه أى بعده عنه ثم استعمل في مطلق الامتناع من الشيء مجازا
مرسلا بجاهه وموضوع لعدم الوصول بنى مخصوص عن عدم الوصول مطلقا ويحتل
أن يكون الكلام تخيلا رانه شبه حاله من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من
طوى كشبهه عن ماسة الشيء فعبر بلفظ لثاني عن الاول والمراد أنه القى النظر عن مطلوبهم
اه ع ق وفي القاموس دون بالضم نفىض فوق ويعنى امام ووراء ويعنى غير اه وكتب
ليضا قوله دون مر امهم أى قدام مطلوبهم وقبل الوصول اليه (قوله علما) ع لة لقوله
أضرب عن هذا الخطب صفعوا وطوى دون مر امهم كشها على التنازع واعترض هذا
التعادل بأنهم لم يألوه أن يكون ما يأتى به تستحسنه كل الطباع فكيف يجعل عدم
القدرة على ذلك علة للامتناع ويحب بأن المراد علمائى بأن الاختصار الذى أتى به لا يسل
من طعن الناس ولا يخلص من اعتراضهم لأن الاختصار الذى تستحسنه كل الطباع أمر
لا يسهل الخفانا أثرت الراحة (قوله بأن مستحسن) أى ابراز مستحسن وقوله الطباع أى
ذوى الطباع (قوله بأسرها) أى بجميعها والاسرى فى الاصل قيد الاسير يقال ذهب الاسير
بأمره أى بقيد كناية عن ذهابه بكيفية ثم كنى به عن الجميع مطلقا سواء كان ثم أسير أم لا
كان ثم يندأ لم لا (قوله ومقبول الاسماع) أى ذوى الاسماع (قوله عن آخرها) أى
الى آخرها أى من أولها الى آخرها وهوتا كيدلان آل استغراقية فى الاسماع تشيد ذلك
الشمول تأمل ويصح ابقاء على معناها أى قبولنا شناعن آخرها واذا نشأ عن الآخر
نشأ عن غيره بالاولى (قوله مقدرة) مصدر ميمى أى قدرتهم فهى بضم الدال وفهها وأما
المقدرة من القضاء والقدر فالفتح لا غير ويعنى اليسار فما انضم له غير ذكره فى المختار
(قوله القوى) جمع قوت والقوت جمع قدرة وعطنتها على القوى عطف خاص لصدق
القوى بقوة السمع والبصر وغيرهما (قوله وأن هذا الفن الخ) أى فالتعب فى التأليف
فيه والاختصار ليس له كبير فائدة لانه المشتهغلين به جدا وقوله قد نضب اليوم ماؤه شبه
نفائس الفن بالماء ونضب ترشيح أو الفن بالنهر والماء تخييل فالاستعارة مصرحة على
الاولى كناية على الشانى ومراده اليوم زمان الشارح وما قرب منه بماقبله وكتب أيضا
قوله قد نضب من باب قعد أى غار (قوله فصار) أى الكلام فيه جدا لا أوصار هو محل
جدال أو صار هو جدا للاحقيقة قصد اللامبالغة (قوله بلا أثر) أى بلا فائدة لعدم وقوف
متعاطيه على حقائق أسرار فيتشدون بظواهره اه ع ق (قوله وذهب رواؤه) بضم الراء
منظرة أحسن وبفتة هاذبه استعارة للطائفة على الوجهين ويحتل أنه شبه الفن بالناس
حسرت أو بنهر ورواؤه تخييل وذهابها بذهب من يعرفها وقوله فادخلا أى عاد الكلام
فيه أو عاد هو محل خلاف أو فى الكلام مبالغة وقوله بلا أثر أى بلا فائدة وفى الكلام تنبيه
بليغ أى كشهر الخلاف وهو المسمى بالصفصاف وهو لا أثر له وعليه قوله بلا أثر بيان
لواقع واعلم أن الخطب محل الطنب فلا يقال هذا معنى ما قبله (قوله حتى طارت) أى

قوله بنى لعل الاولى بشئ لانه
ليس فى الكلام بنى اه من
هامش

علمائى بأن مستحسن الطباع
بأسرها ومقبول الاسماع عن
آخرها أمر لا يسعه مقدرة البصر
وانما هو شأن خالق القوى والقدا
وأن هذا الفن قد نضب اليوم
ماؤه فصار جدا بلا أثر وذهب
رواؤه فعد خلافا بلا أثر حتى
طارت

وانتهى الامر الى أن طارت حتى لانتهاها ويصح أن تكون تعلمية وطارت استعارة
تبعية في الذهاب (قوله بقية آثار السلف) أي فوائدهم أو من يقي من تلامذتهم
والسلف من تقدمك من آباءك أطلق هنا على من تقدمك من العلماء المشررين لقواعد
الفن لانهم آباء في التعليم (قوله أدراج الرياح) جعج درج وهو الطريق وأدراج مفعول
مطلق والمعنى طارت طيران أدراج الرياح أي طيران مافهم أو حال أي طارت حالة كونها
مثل أدراج الرياح أي مثل مافهم في سرعة ذهابه أو ظرف أي في أدراج الرياح وفيه
أن اسم المكان لا ينصب على الظرفية بطراد الا اذا كان مفعولاً أو اجزئي وأما قوله
كما عسل الطريق الثعلب أي اضطرب في الطريق فضرورة كما في الاشموني فاعرفه والكلام
كناية عن اضمحلال هذه البقية (قوله وسالت الخ) هذا أيضا عبارة عن اضمحلال بقية
السلف ويتوجه في هذه العبارة أن يكون شبه تلك الاحاديث وهي تلك الابحاث يقوم
مسرعين السير حتى غابوا في عدم الوجدان بعد الحضور بسرعة فأنهم التشبيه في النفس
كناية وذكر المطايا والبطاح والاعناق تخيل ويحتمل أن يكون الكلام تعبلا وأنه شبه
حال الابحاث في ذهابها بالركب المسرعين واستعمل تركيب الثاني للادول وعلى هذا
يكون ذكر الاحاديث تجريدا وهذا مأخوذ من قوله

بقية آثار السلف أدراج الرياح
وسالت بأعناق مطايا تلامس الاحاديث
البطاح وأما الاخذ والانتهاج

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * وسالت بأعناق المطي الاباطح

والاباطح جمع أبطح وهو المكان المنبسطة فيه دفاق الحصى والمطي هي الابل ولما كان سيرها
عند كثرتها يشبه سبل الماء في الاتصال والسرعة والحسن شبهوا سير الابل فيه بالسبلان
ونسبوه للاعناق لان فيها تظهر السرعة فهذا الكلام مجاز في أصله ويجوز فيه تانيا بالاستعارة
أو التمثيل كما قرنا فليفهم اه ع ق وقوله بالركب المسرعين أي بحالهم وقوله ونسبوه
للاعناق الصواب ونسبوه لالاباطح مبالغة كأنه من قوة السير وسرعته سارت أمكنة
السير التي هي الاباطح وجعلوا سيرهم المتبسا بالاعناق لان فيها الخ اللهم الآن يني
كلامه على أن الباطح لا تورد بالنسبة للاعناق الا يقع عليها ويصح أن يرد بالمطايا
حالة تلك الابحاث من العلماء بها وبالبطاح مدارسهم وكتب ايضا قوله وسالت أي جرت
وقوله البطاح جمع أبطح على غير قياس والجمع القياسي أباطح اه جي (قوله وأما
الاخذ الخ) ان جعلنا أمانا لجزء التاكيد فالامر ظاهر وعليه فانه لا يستأنف
وان جعلناها للتفصيل كما هو الشائع كان مقابلهما مأخوذا من مضمون الكلام السابق
أعني قوله علما مني الخ كما ذكر في قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ الآية وعنه فلو او
للعطف وكأنه قال أما ما ذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما يرغب في الاختصار ويحتمل
عليه لولا أني أعلم أن مسخ الخ مع على يترك الناس لهذا الفن فصارت التأليف فيه
تضييعا للوقت لعدم المشتغلين وأما الاخذ والانتهاج فليس مما يعمل على الاختصار
أفاده ع ق وكتب ايضا قوله وأما الاخذ الخ سكت عن المسح الصادر منهم لانه غير واقع

في شرحه بل في عباراتهم فلم يذم المصحح الى الاعتذار عنه (قوله يرتاح) أي ينشأ
ويشرح اه جري (قوله الليب) أي الذي وقع الاخذ من كلامه لا الاخذ (قوله
فللارض الخ) مأخوذة من قول بعضهم

شربنا شرابا طيبا عند طيب * بذل شراب الطيبين بطيب
شربنا وأهرقنا على الارض جرة * وللارض من كأس الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو بالفاء ليكون جعله على ما قبله وفي الكلام تشبيه نفسه ونفس
مطولة والمتخمين منها بالكرام والكأس والارض وكتب أيضا قوله فللارض الخ فيه
اشارة الى أن هؤلاء المتخمين كالارض في التطفل والعارية تأمل (قوله وكيف ينهراخ)
أي فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المتخمين الذين هم كالسائلين أي الشحابين عن المطول
الذي هو كالأنهار فكلامه هذا مضمّن لهذا التشبيه بعد التشبيه المأثّر ولما كان المطول

محتجوا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عديدة شبه بالأنهار لا ينهر واحد واختار
الأنهار على الأجر اربعة وبها واختار ينهر على بطر دمه لا لجانسته الأنهار اشتقاقا وكتب
أيضا قوله وكيف استنهم انكارى بمعنى النقي في قوة تعميل ثان وقوله ينهر أي يجمع ويطرد
(قوله) ولعل هذا فليعمل العالمون هذه النماء في جواب شرط مقدّر تقديره مه أي من

شيء فليعمل العالمون لمثل هذا حذف الشرط مع أداته اختصارا اعتقادا على النماء وقدم
المعمول لأفادة الاختصاص ونظير ذلك قوله تعالى وربك فكبر قال البيضاوي الفاء فيه
لأفادة معنى الشئ وكأنه قال وهو ما يمكن من شيء فكبر ربك اه ولا يرد قولهم ما بعد فاء

الجزء لا يعمل فيما قبله لان محله اذا جاءت على أصلها من توسطها بين جملي الشرط
والتبذير للنظا وكتب أيضا قوله ولعل هذا أي الاخذ والانتهاج وافراد اسم الاشارة
باعتبارها أنهم بمعنى أوباعها بارتأولها بالمذكور وتقديم الجار والمجرور للعصر الاضافي

أي فليعمل العالمون لمثل هذا الاجل حظوظ النفس وهو اقتباس من الآية الكريمة
ولم يضر مخالفة مرجع اسم الاشارة هنا لمرجع اسم الاشارة في الآية (قوله ثم ما زادتهم
مدافعتي) عبر بتم لأفادة تراخي زيادة الشغف والغرام عن ابتداء المدافعة الذي تضمنه

قوله وكنت أضرب الخ فيكون فيه اشارة الى كثرة مدافعهم بحيث ان زمن زيادة الشغف
والغرام المتسببة عن كثرة المدافعة بكثر تراخي جدا عن زمن ابتداءها (قوله شغفا
الخ) الشغف العشق يقال شغفه الحب أي أحرق قلبه والغرام والولوع والظما العطش

والهوا جرجع هاجر وهي نصف النهار عند اشتداد الحر والظما شدة العطش وحراره
له جرجي وأراد الشارح بالظما والاولم لازمهما وهو الميل والحب وضافة هواجر الى
الطلبين اضافة المشبهة الى المشبهة أي في الطلب الذي هو كالهواجر بجماع أن في كل

منهما ماهرة على النفس أو شبه الطلب باليوم الطويل الصعب على طريق المصنية
والهواجر تخيل (قوله فانتصبت) أي تهيمت وتفرغت مجازا عن الوقوف (قوله على

فأمر يرتاح له الليب والارض من
كأس الكرام نصيب وكيف
ينهر عن الأنهار السائلون ولعل
هذا فليعمل العالمون ثم ما زادتهم
مدافعتي لا شغفا وغراما وظما
في هواجر الطلب وأواما فانتصبت
أشرح الكتاب على

وفق) أى اتصا باعلى وفق أو شرعا على وفق (قوله مقترحهم) الاقتراح طلب الشيء
من غير روية وفكر فى قوله مقترحهم دون مسؤلهم ومطلوبهم ونحوهما الإشارة إلى أنهم
سألوه ذلك من غير روية وفكر وفيه مبالغة فى كونه مطلوبا لهم اه جري (قوله ثانيا)
أى اتصا باثانيا أو شرعا ثانيا أو زمانيا ثانيا فهو واما ضنة المصدر محذوف أو ظرف (قوله)
ولعننا العنابة) اعترض بأن الأولى ترك الواو ليكون ثانيا لثانى حال من فاعل اتصبت
لعدم ظهور ما يصلح لعطفه عليه لانه ثانيا الاول اما ضنة المصدر محذوف أو ظرف وعلى
كل لا يصلح لعطف ثانيا لثانى عليه ولا مجال لجعلها أو الحال ويمكن أن يجعل ثانيا
الثانى أيضا ضنة المصدر المحذوف على طريق الاستناد المجازى حيث أسند الصرف
الذى هو معنى ثانيا لثانى الى المصدر المحذوف الذى هو موصوف ثانيا الاول أو يجعل
ثانيا الاول حالا من فاعل اتصبت أى جاء لا للشرح ثانيا كما شرح الرضى بأنه اذا كان
بمعنى التصدير فهو اسم فاعل حقيقة لفعل ومصدر فنثانيا لثانى حال أخرى معطوفة على
الاولى لكن يجوز فى جعل ثانيا الاول معنى جاء لا للشرح ثانيا لانه انما يقال شاة أى
جعل له نفسه ثانيا لا جعل له شيئا غيره ثانيا فاستعماله بهذا المعنى مجاز مرسل لعلاقة
الاطلاق والتقييد واستعارة شعبة بأن يشبه تصير الشارح غيره ثانيا بتفسيره نفسه ثانيا
بجماع ترتب الزوجية على كل ويسمى بالاول اللفظ الموضوع لثانى وهو الثنى
ويشتق منه ثانيا على طريق التسع أو يتدرج فى الاول حال يعطف عليها أى فأتصبت ثانيا
بجهد ولعننا الخ أو العامل فى الثنى محذوف أى واجتهدت ثانيا لعننا العنابة الخ على
أن عطف الحال على المجرى كمنافله يس فى حواشيه على الحفيد عن أملى ابن
الحاجب حيث جوز زعمنا فى الكلام على قوله تعالى وما كان أسر أن يكلمه الله الا وحيا
أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا أن يكون قوله تعالى أو من وراء حجاب عطف على وحيا
على تقدير حاصله وان لم يكن ما قبله حاصل كما تقول ما ضربته الا تاديبا وفاقا ثم يوم الجمعة
اه وبقرير هذا المقام على هذا الوجه يعلم ما فى كازم الحفيد من البعث (قوله نحو)
طرف لثانيا بعده (قوله مع جود القرينة) أى عدم انبساطها فى المدرك مستعار من
جود الماء بجماع قلة الانتفاع الابد تكلف استعارة مصرحة أو شبه القرينة بالماء على
سبيل الاستعارة المكنية والجود تخييل والقرينة فى الاصل اسم لا قول ما يستنبط من البئر
استعير لاول ما يستنبط من العلم أو لما يستنبط منه مطلقا بجماع أن كلامه ما يوجب العناية
فالما سبب حياة الجسم والعلم سبب حياة الروح ثم أطلق على الله قل لانه حل العلم
أو بعضه أى بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجازا مرسلأ واستعارة ثم صار
اطلاقه عليه حقيقة عرفية وقوله بصير البليات أى بالبليات التى كالصبر وهو بر شديد
يضر بالنبات والحرث وقوله بصير الصبر التيكات أى بالتكيات التى كالصبر وهو ربح
العاصفة وفى قوله جود القنطة استعارة مصرحة أو مكنية وتخيل على ما ترى جود

موفق مقترحهم ثانيا ولعننا
العنابة نحو اختصار الاول ثانيا
مع جود القرينة بصير البليات
وجود القنطة بصير الصبر التيكات

القريحة ولا يخفى ما في ذكر الجود مع القريحة التي هي الماء في الاصل وجعله بالصر الذي
 يحصل منه تجفيد الماء وذكر الجود مع القطنة التي تشبهه بالنار في الزكاء وجعله
 بالصر الذي تخمد النار من المناسبة الظاهرة واللفظ البين فتدبر وكتب أيضا قوله مع
 جود الخ في وصف قريحته بالجود وقطنته بالجود إشارة الى أن عقله كالماء والنار وهو غاية
 اللطف والجودة اهـ جري ببعض تصرف (قوله القريحة) أى العقل (قوله القطنة)
 هي في الاصل الفهم والمراد به الذهن وهو العقل (قوله المكات) أى المصاب (قوله
 وتراى البلدان الخ) فيه استعارة مكنية وتخيل حيث شبه البلدان والاقطار بعقلاء
 وأثبت لها التراى تخيلا أو المعنى وتراى أهل البلدان الخ وكتب أيضا قوله وتراى
 البلدان أى رعى كل بلد فى الاخرى كناية عن عدم استقراره في محل (قوله والاقطار)
 جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة ولا يلزم من تراى البلدان به تراى الاقطار فلذا عطف
 عليه (قوله زبقوا) أى بعد (قوله والاقطار) أى المقاصد (قوله حتى طنقت) الظاهر
 أن حتى تفريعية على وتراى الخ لانهائية اذ ليس نهاية التراى المذكور الشروع
 في جواب كل أعبر الخ كما لا يخفى (قوله أجوب) أى أقطع (قوله أعبر) أى ذى غيرة
 (قوله فاتم الارباء) أى مقام النواحي جمع رجا بالقصر والله عن واو (قوله في شطر) أى
 قطبة وقوله من الغبراء أى الارض (قوله يوما الخ) أى وصار حالى في هذه الاسفار جامع
 النقل كحال لقائل يوما يجزى الخ والاربعة أسماء مواضع بالبحار (قوله بعون الله)
 الباء تصورية لاسبية اذ لا يصح قولنا توفيق الله يتسبب عن عونه الآن يجعل معنى
 وقفت وصلت أو ملق الباء بالاتمام ومعمول المصدر يغتفر تنقله اذا كان ظرفا كما يجي
 بتحقيقه عند قول المصنف للاصول وكتب أيضا قوله بهون اسم مصدر بمعنى
 الاغنة (قوله للاتمام) فيه اشارة الى تأخر الخطبة (قوله وقوضت) أى أزلت مجازعا عن
 تقويض البناء أى نقضه من غير هدم وضافة خيام الى الاختتام من اضافة المسبب الى
 السبب أى الخيام المضروبة عليه بسبب الاختتام أى انتظار الاختتام لانه مستور
 لا يشتغل به الا بعد اختتامه وفي ضمير عنه استعارة بالكناية حيث شبه الشرح بشئ تقيس
 مضروب عليه التليام بالاستقرار جامع الحسن وخيام تخميل وقوضت ترشيع أو استعار
 الخيام على طريق التصريح لانواع التعجب والتسخر وهذه النسخة هي المصححة بتصحیح
 الشارح ولو قال خيام الخيام امكن فيه جناس التخييف وفي بعض النسخ وقوضت عنه
 خيامه بالاختتام أى بسبب حصول الاختتام بالفعل وفي بعضها وقوضت عنه ختامه
 بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام بمكتوب ختم بنحو شمع فأزيل بسبب الاختتام ختامه
 انقطع عليه الطابون رتونه بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللثام الخرائد جمع خريدة
 وهي الخيمنة من النساء استعارها للدقائق والوجوه واللثام الخرائد جمع خريدة
 اللثام الخيمنة فيصدق بالتمهيد لئلا يناسب قوله وجوه خرائده (قوله ووضعت الخ) ارضع

وتراى البلدان بي والاقطار زبقوا
 الاوطان عفى والاقطار حتى
 طنقت أجوب كل أعبر فاتم
 الارباء وأحزر كل سطر منه في
 سطر من الغبراء
 يوما يجزى ويوما بالعقيق وبا
 لسماء يوما بالخيلصاء
 ولما وقفت بعون الله تعافى لثام
 وقوضت عنه خيام الاختتام بعد
 ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام
 ووضعت كنوز خرائده على طرف
 اللثام

الفراد على طرف الثمام وهو نبت صغير يتناول باليد لقربه من الارض كناية عن تسهيل
أخذها وتخصر عليها وتيسر طريق الوصول اليها اه جري وكتب أيضا قوله كنوز فرائده
أى مكتوزات فرائده أى فرائده المكتوزة أو الباراذبالكنوز لا لفظا وبالفرائد معانيها
لغنيمة لا تأويل وقوله على طرف الثمام أى وضع الثمام على طرف الثمام أى حالته من سهولة
التناول أو اراد على حده الاعلى فيكون الكلام كناية عن تسهيل تحصيلها (قوله سعد
الزمان) أى بظهور الخريفه وهو جواب لما وساعد الاقبال أى اقبال طالبي على بعد
ابائهم ودنا المني أى قرب ما تمنى بظهور أمارانه وأجابت الآمال أى المأمولات أى
أنت الى مرجواتى بعد الايابة ونسبة السعادة الى الزمان والمساعدة الى الاقبال مجاز
عقل أو فى الكلام حذف مضاف أى أهل الزمان وتسميه الاقبال بشخص على الاستعارة
بالكناية وشبهه الآمال بانسان يجيب بعد الطلب فى حصول الدفع بكل فأضمر التشبيه فى
النفوس كناية وذكر الاجابة تخميلا أو شبه حصول المربى واجابة المدعو على طريق المصراحة
بجامع الانتفاع بكل وتيسر فى وجه رجائى المطالب شبهه الطالب بانسان مرعوب منه
التناول متيسر وشبهه الرجاء بانسان طالب استعارة بالكناية فيهما وإضافة الوجوه الى
الرجاء والتيسر المنسوب للمطالب تخيل والمراد اقبال المطالب بعد هذا وكتب أيضا
قوله الاقبال أى اقبال الخلق على وقوله ودنا المني جمع منسية وهى ما تمنى والآمال
بمعنى المأمولات أى المرجوات كأنه يقول ودنا ما كنت أعقد استحالته وأما فيه عسر
وأجاب ما أحبه مما هو ممكن ولا عسرفيه فليس معنى الجلتين واحدا انكن كان الاحسن
فدنا بالفاء اتسبب هاتين الجلتين عما قبلهما (قوله بأن توجهت) سبب للافعال الخمسة قبل
ويرد عليه أنه جعل السبب هو التوفيق المتقدّم لتعاطيه هاهنا حيث قال ولما وفقت الخ
وأجيب بأن لما معنى حين وابست للتعليق أى سبب لقوله وتيسر الخ فقط فلا يرشدنى وهذا
وجود آخر تأمل وكتب أيضا قوله بأن توجهت الخ لا يخفى ما فيه من حسن التخصيص
اه جري (قوله مدين المآرب) أى مكان شبيهة مدين بل سيدة ناشع في حصول المآرب
فيه فهو استعارة من العلم بعد تأويله بكلّى وفيه تلخيص الى قصة سيدنا موسى عليه السلام
وقوله حضرت من أى مكان حضور من أنام الخ كافى ع ق وهى بدل من مدين وقدر
بعضهم أن الحضرة فى الاصل مكان الحضور لكن صارت تستعمل بمعنى الذات وانها
بمعنى الذات وابداهم من مدين المآرب ظاهر لانها مكان لحصول المآرب وصددورها
(قوله فى ظل الامان) أى فى الامان الذى كالظل فى الارادة شبه الامان بشجرة تشبها
مضمر فى النفس والظل تخميد (قوله وأفاض) المناسب تأخير عن السهبة بعد
(قوله سجال الخ) السجال جمع جبل وهو الدلو اذا كان فيه ماء قل أو كثيرا يقال لدلو اذا لم
يكن فيه ماء سجال بل يقال له غرب اه جري وشبه العدل والاحسان بالماء بجامع الاحياء
تشبيها ضمير فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية والسجال تخميد وأفاض ترشيع

سعد الزمان وساعد الاقبال
ودنا المني وأجابت الآمال
وتيسر فى وجه رجائى المطالب بأن
توجهت تلقاء مدين المآرب
حضرة من أنام الامان فى ظل الامان
وأفاض عليهم سجال العدل
الاحسان

وقوله ورد بسياسته أى حسن تدبيره ونقويعه وحكمه الفرار وهو فى الأصل النوم القليل
والمراد هنا النوم مطلقا الى الاجفان أى أجفان العيون وهو كناية عن الامن وبطلق
أى الفرار على حد السيف والخن على غده ويصح ارادة ذلك هنا وانه أرجع
السيف الى أعقادها بعدما كانت مسالوة زمن الفتنة باطفائه نارها بحسن سياسته ففى
الفرار والخن ايها وهو غير التورية عند متأخرى أهل البديع لارادة البعيد فيهما
وتساوى للمعنيين فيه وغير التوجيه أيضا وما أحسن قول بعضهم

بين السيف وعينه مشاكلة * من أجلها قيل للاعقاد اجفان

كذا فى يس على الحفيد (قوله دون بأجوج الفتنة) أى عند الفتنة التى يكأجوج فى
الاتشار وقوله طرق العدوان أى طرق أهل أى سده اعلمهم حتى لا يضلوا منها الى الرعية
ويحتمل أن المراد بالسد المنع وبطرق العدوان أنواعه ووجوهه وعنى فسر دون هنا بعند
الجرى ولعله على سبيل التوسع فان الذى فى القاموس ان دون بمعنى تحت وبمعنى أمام
وبمعنى وراء وبمعنى غير وتر بعضهم أن دون بمعنى أمام أى سده أقدم الفتنة التى يكأجوج
طرقها الملاسة للعدوان فلم تصل الى الرعية تلك الفتنة ويصح على هذا أن يكون استعار

بأجوج تقوم المفسدين فى زمنه وأضافهم الى الفتنة لما بين المتضامين من الملابس أى
سده قبائسهم طرق العدوان فلم يجدوا مسلحا أو فريضة وابشئ منها على اختلاف المراد
بالمطرق (قوله وأعاد رميم الفضائل الخ) شبه الفضائل جمع فضيلة وهى ما يمدح بها
الانسان من الاخلاق بالموتى فى ذهابها واضعلا لها منذ أزمان على طريق الاستعارة
بالكناية وأضاف اليها العظم الرمية أى البوالى تخيلا ونسب الى الممدوح أنه أعادها

منشورة أى مبعوثه بعد موتها معنى وقوله شبه الفضائل أى والكلمات ويصح أن تكون
الإضافة على معنى من أى الرميم من الفضائل والكلمات ويكون الرميم استعارة
للاضمحلال من الفضائل والكلمات من الميت المتجاوز اليه بالرميم عن العظم البالى فيكون
مجازا على مجاز وهذا أوفق بقوله منشور وإن النشر للميت جميعه لانه فاعلمه فقط ويصح أن
يكون من إضافة اللفظة الى الموصوف فالرميم استعارة كما مر والمشببه به لانه شبه فالرميم
حقيقة (قوله والكلمات) عطف عام على خاص ان أريد بالفضائل معناها المتعارف الذى هو

المنعم القباضة وتفسير ان أريد معناها اللغوى الاعم (قوله ووقع) أى كتب والمراد هنا
مطلق التأشير مجازا وقوله بأقلام الخطيبات أى بالخطيبات التى كالأقلام فى التأثير بها
وضبطت الخطيبات بفتح الحاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة أى الرماح وبضم الحاء المهملة
وفتح الطاء المعجمة بحقة جمع حظية تصغير حظوة بفتح الحاء وقد تفرغ وهى سهم صغير قدر
ذراع فان لم يكن لها نصل فهى حظية فالخطيبات السهام الصغيرة التى لاتصل لها وقوله على
صحائف الصفايح أى صفايح أعداها جمع صفيحة وهى السيف العريض والمراد
بعضائها جوانبها كما فى الجربى أو إضافة الصحائف الى الصفايح من إضافة المشبه به الى

ورد بسياسته الفرار الى الاجفان
وسد بينه دون بأجوج الفتنة
طرق العدوان وأعاد رميم
الفضائل والكلمات منشورا ووقع
بأقلام الخطيبات على صحائف
الصفايح

المشبه اى الصفائح التى كالصعاف أى الاوراق فى التأثر وقوله نصرته الاسلام متعلق
 بوقع أى لاجل نصرته وقوله منشورا مفعول مطلق أى كتابا منشورا أى كتابة منشورة
 أى تأثيرات منشورة انكثرتها وفى نسخ منشور اياها ثلثة أى تأثيرات ككتابه كلام منشور
 وتخصيص المنشور لانه الاغلب من النظم والكلام كتابة عن ابطال آياتهم واضعاف
 قواهم وعزمهم وفيه من المبالغة فى مدحه وذم أعدائه ما لا يخفى حيث جعل لا تضعف
 آياته التأثير فى أقوى الآلات أعدائه فبالك بأقوى آياته وأضعف آياتهم (قوله
 السلطان) من السلاطة وهى القهرا ه فترى (قوله مالك رقاب الامم) أى بالاحسان
 اليهم والقهر لهم وكتب أيضا قوله مالك رقاب الامم أى ذوات الامم من اطلاق الجزء
 وارادة الكل والامم الجماعات (قوله ملائ) أى لجأ (قوله صناديد) جمع صناديد
 وهو الشجاع المقدم (قوله ظل الله) تسمية ظلاله لجلاله كما يلجأ الى الظل من الحر
 أى فهو استعارة مصرحة وفى الحديث السلطان ظل الله فى أرضه يأوى اليه كل مظلوم
 واضافته الى الله تعالى لانه هو البارى له والملائكة له تعالى زيادة (قوله وخليفته)
 الخليفة فى الاصل كل من خلف غيره فى أمر من الامور يخلفه بالضم والخليف يكرس الخاء
 والمجبة وتشديد اللام مبالغة فيها لانفسها كما يتوهم من كلام الصحاح ثم جعل اسماء خلف
 غيره فى الملك والتماء للنقل من الوصفية الى الاسمية وللتأنيث بتقدير الموصوفة متنا
 أى نفس خليفة وفى الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجعلها جاريا على الاصل خلافة
 ككريمة وكرائم وجعلها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على أنه لا يقع الاعلى مذكر
 اذ الفعلية بالتاء لا تجمع على فعلاء ه فترى (قوله حافظ البلاد وناصر العباد) مفعلة
 واحدة مقابلة لقوله ما حى الخ لا يصح تثنائهما لئلا يلزم عدم الازدواج وكتب أيضا قوله حافظ
 البلاد أى من الشرور وقوله وناصر العباد يعنى المؤمنين (قوله ما حى ظلم الظلم) أى
 الظالم الذى كالظلم فهو بمن إضافة المشبهة به الى المشبه وفى تشبيه الظلم بالظلم إشارة الى أن
 الظالم كان كثيرا أو شبه الظلم بالليل تشبيها مضمر فى النفس والظلم تخمیل (قوله والعناد)
 فسر وخسر وبالليل عن الحق وعدم الانقياد اليه والفترى بالمكبرة وفترى بعض أهل
 آداب البحث بين العناد والمكبرة بأن العناد النزاع فى المسئلة مع عدم العلم بكلامه وكلام
 صاحبه والمكبرة انكار الحق بعد العلم به (قوله رافع منار الخ) المنار العلم وشبهه كلاما
 من الشريعة والعلوم بالخيوش تشبيها مضمر فى النفس على طريق الاستعارة بالكتابة
 ومنار تخمیل فى الاولى ورايات تخمیل فى الثانية ورافع ترشيع فى الاولى وناصب ترشيع
 فى الثانية والكلام كتابة بعد ذلك عن اظهار الشريعة والعلوم وتأنيدهما (قوله
 خافض جناح الرحمة) فى ضمير خافض استعارة بالكتابة شبه الملك بيطارى خافض جناحه على
 أفراده بجامع الشفقة والحنو تشبيها مضمر فى النفس والجناح تخمیل والخافض ترشيع
 واضافة جناح الى الرحمة لمجرد الملازمة اذ الرحمة التى هى سبب خافض الجناح ملازمة

لنصرة الاسلام منشورا وهو
 السلطان الاعظم مالك رقاب الامم
 ملائ سلاطين العرب والعجم لجأ
 صناديد ملوك العالم ظل الله على
 برية وخليفته فى خلقه حافظ
 البلاد وناصر العباد ما حى ظلم الظلم
 والعناد رافع منار العباد
 البوية ناصب رايات العباد
 الشفة خافض جناح الرحمة

للجناس تأمل (قوله لاهل الحق) هو على أنه مصدر مطابقة الواقع للكلام والاعتقاد
وعلى أنه صفة مشبهة مطابقة الواقع من الكلام والاعتقاد والصدق كذلك الآن
لمطابقة معتبره قيمة من جانب الكلام والاعتقاد وبعض المحققين أنهم ما متحدان في
المفهوم غير أنه شاع استعمال الصدق في الأقوال خاصة والحق يشمل غير الجناس وما عن
تقليد عطف اليقين عليه عطف خاص على عام وكتب أيضا قوله لاهل متعلق بخافض
وقوله واليقين الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل ولذا لا يوصف به الله (قوله ماذا
سرادق) قال في المختار ايراد واحد السرادق ان الذي نفذ فوق صحن الدار رأى الخيام
التي نفذ لاجل دفع حر الشمس ونحوه فوق صحن الدار قال وكل بيت من كرسف فهو
سرادق يقال بيت مسردق اه والانصب هذا القول الشارح ماذا المعنى الاول واضافته الى
الامن من اضافة المشبهة الى المشبهة والجامع اندفاع الضرر مع كل والمدترش لتشبيهه
ويصح أن يكون في الامن استعارة مكنية شبهة بالدار بجامع الحفظ واندفاع الضرر في
كل تشبيه مضمر في النفس وسرادق تخيل وما دترشيع (قوله بالنصر) أي الحاصل
بالنصر (قوله المين) أي البين (قوله كهف الانام) أي لمبوءهم قال في المختار الكهف
بكاليت المنقورة في الجبل والجمع كهوف وفلان كهف أي ملجأ اه وكتب أيضا قوله
كهف الانام الخ هذا البيت مستفاد مدلوله مما قدمه من قوله وهو السلطان الى آخر
الجميع إلا أن الخطب محل اطباب سيما وهذا نظم (قوله جلال الحق والدين) أي عظمتها
فهو على خذ زيد عدل (قوله السلطان) أعاده مع تقدمه في قوله وهو السلطان تأد بالانه
بستحق أن يوثق باسم السلطان من غير أن يلحق بجانبه وصفه بالسلطنة كما هو العادة
تأمل (قوله جاني بيك خان) لقب أعجمي له وفي بعض الحواشي جاني بالفارسية أي روح
وميك كبير وخان سلطان فعناه روح كبير السلاطين (قوله خلد الله) استعمل التخلد
مجازا في لازمه وهو اطالة البقاء (قوله سرادق) فيه ما مر والكلام كناية عن طول
حياته وبقاء مملكته (قوله وجلالته) عطف مرادف (قوله وأدام رواء) بكسر الراء مع
القصر أي اربواء قال في المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا ورأيا أيضا بفتح
الراء وكسرهما وانزوى وتروى كله بمعنى اه وفي نعيم استعارة بالكناية حيث شبه بزرع
أو انسان يرقى روى روى تخميل وسجل ترشيع وقوله الآمال على حذف مضاف أي نعيم
أهل الآمال وقوله من سجال متعلق بروى وفي افضاله استعارة بالكناية حيث شبهه بالماء
بجامع الاحياء وسجل تخيل أو بفتح الراء مع الماء العذب ويظهر على هذا أن
الضميمة الى نعيم من اضافة المشبهة الى المشبهة ومن سجال صفة للنعيم أي النعيم الذي
كلما العذب في التذاذذ النفس وانبساطها بكل الحاصل هذا النعيم من سجال افضاله
أو بضم الراء مع التذذذ في المنظر الحسن على تشبيه النعيم بشخص ذي منظر حسن على
طريق الاستعارة المكنية فتكون من سببية متعلقة بأدام وأقرب الوجوه الثلاثة الاول

لاهل الحق واليقين ما تسرادق
الامن بالنصر العزيز والفتح المين
كهف الانام ملاذ الخلق قاطبة
نيل الاله جلال الحق والدين
أبو المنظر السلطان محمود جاني
بيك خان خلد الله سرادق عظمته
وجلاله وأدام رواء نعيم
الآمال من سجال افضاله

(قوله فحاولت) تفريع على ما قبله أى فحث كان السلطان متصفاهم هذه الصفات
 حاولت أى قصدت التشبث وهو كما فى الجربى التشبث من الأدنى الى الأعلى ويصح أن
 يكون حاولت معطوفا على توجهت المتقدمة كما قرره بعضهم أو على سعد الزمان وقوله
 بأذيال الاقبال أى اقباله على تشبيه الاقبال بانسان من عكس بأذياله رص على طريق
 الاستعارة بالكناية والأذيال تخيل والتشبيث ترشيح (قوله والاستغلال) أى التظلل
 وابست السنين والتأ للطلب وقوله بظل الرأفة يجرى فيه ما يجرى فى قوله ظل الامان
 والرأفة أشد الرحمة على ما فى الصحاح (قوله خدمة لخدمته الخ) السدة عتبة الباب
 والاقبال جمع قبيل وهو الملك من ملوك حبر والمراد هنا الملك مطلقا واذا وصف العتبة
 بكونها ملتصقة أو تستلم بشفاها الملوك فاعظمت بغيرهم والسدة كناية عن المدح أى جعلت
 هذا الكتاب خدمة للمدح والخدمة فى الأصل السماوية فى مراد المدحوم ولما كان هذا
 المدح رغبة فى العلم بزعم الملاح كان التأليف خدمة له فى الكلام مدحه بهذا المعنى
 وهو كونه رغبة فى الخيرات أمرها اه ع وقوة عبارة النثرى على المطول الخدمة مصدر
 خدمته يتخذه بالضم والكسر وجعلها على الكتاب تحوز والسدة باب الدار وجهه سد
 (قوله الاقبال) أثر على نحو الملوك للضعف والجناس (قوله ومعول رجا) أى
 المعول عليه فى رجاى وقوله رجا الآمال أى أهلها (قوله وسبوا) أى منزل (قوله
 وعون الاسلام) أى يقيمها صاحبها بخدمة الاسلام ويشهده (قوله بالنبي) أى متوسلا
 بالنبي الخ ويوجد فى بعض النسخ عقب هذا ما نصه فقام بحمد الله كما يروق التواضع ويجلو
 صدق الأذهان ويرهف البصائر ويضىء ألباب أرباب البيان ومن الله التوفيق وإنه هداية
 وعليه التوكل فى البداية والنهاية وهو حسنى ونعم الوكيل وقوله فجاء أى حصل أو صار
 وهو عطف على قوله سابقا لتصب الخ وقوله كما يروق أى على وجه يروق أى يعجب يقال
 رافق الشيء أى أعجبى وقوله صدق الأذهان أى وسخها وغياوتها قال فى المختار صدق
 الحديد وسخه وبابه طرب فهو صدق بوزن كنف اه وقوله ويرهف البصائر أى يقوهم بما جازا
 عن ارهاق السيف أى ترقيقه والبصائر جمع بصيرة وهى قوة فى القلب يحصل بها التمييز
 التام وهى فى القلب بمنزلة البصر فى الرأس وقوله ويضىء ألباب أرباب البيان أى ينورها
 بازاء ظلمة جهل ما يجهلون وإنشأت فوائد الشرح فى تلك الابواب وفى غير بعض الاستعارة
 بالكناية حيث شبه الشرح بالمصباح أو الشعر مثل تشبيهها ضمير فى النفس والامانة
 تخيل والارادة ان المراد بالبيان هنا جميع الفنون الثلاثة لان كسرا يسمى الجميع علم
 البيان كما يأتى فى آخر المقدمة ويصح أن يراد به المنطق القصص العربى فى الضمير قوله
 ومن الله التوفيق والهداية يصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى وأن تكون خبرية لفظا
 انشائية بمعنى وقوله وعليه الخ خبرية لفظا ومعنى فقط (قوله الحمد لله) لما كان لفظ الله
 علما للذات من حيث هى لا باعتبار صفة مخصوصة من صفاتها اختير فى عبارة الحمد تنبئها

فحاولت بهذا الكتاب التشبث
 بأذيال الاقبال والاستغلال بظلال
 الرأفة والافضل فجعلته خدمة
 لخدمته التى هى ملتصقة بشفاها الاقبال
 ومعول رجا الآمال ومبوق
 للعظمة والجلال لازالت محط
 رحال الافاضل وملاذ أرباب
 الفضائل وعون الاسلام وغوث
 الانام بالنبي وآله علية وسلم
 الصلاة والسلام (الحمد)

على استحقاق الذات للحمد من حيث هي أى من غير ملاحظة صفة مخصوصة واعتراض
بأنه لا إشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعد ان تعليق أمر باسم غير صفة يدل على
منشئية مدلوله على أن هذا ان سلم فانما هو اذ لم يصرح بجهة للاستحقاق غير الذات كافي
قول المصنف على ما أنتم والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم مع أنه
أخصر من الحمد لله على ما أنتم أو الحمد لله المنعم لامن حيث ان تعليق أمر باسم يدل على
منشئية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضره
على أن لفظ الله لما دل على ذات متميزة بجميع صفات الكمال واشتهر انضافها به بحيث
تلاحظ كثيرا الصفات عند سماع هذا الاسم لم يعد أن يجعل التعليق به في حكم التعليق
بالمشتق الدال على منشئية جميع الصفات ~~التي~~ كان هذا الجواب الثاني انما يلائم تفسير
الاستحقاق الذاتي بالاستحقاق بجميع الصفات الكمالية كما أشار إليه الشريفي في
حواشي التكمشاف وعليه فذكر صفة الانعام مع اندراجها في الاستحقاق الذاتي المشار
اليه بالقرينة ليكون كالتصريح بأنه أدى الواجب من شكر المنعم أو يقال المراد بالصفات في
تفسير الاستحقاق الذاتي الصفات الذاتية فانها لما لم تكن غير الذات أعطيت حكمها
فلا يتدرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام وقيل الاستحقاق الذاتي أنه تعالى يستحق
الحمد لله انه يقطع النظر عن الصفات كما يستحقه للصفات اه فترى مع قصره وايضا
ويظهر أن القول الاول الذي أشار اليه الشريفي مبني على ما قيل ان الذات لا تستحق
الحمد لذاتها بل لما لها من نوال أو كمال وهو ضعيف فقد قال الشريفي الصفوى ان كمال
الصفات دليل على كمال الذات ولولا أن للذات كمالا في ذاتها دون الذات المتصفة بصفات
النقص لما انتفعت تلك بالصفات الكاملة دون الاخرى واذا كانت الصفات مقتضى
الذات فالامر أجلى فلولا أن ذاته من حيث هي أكمل من غيرها لما اقتضت تلك الصفات
أو اقتضت الذات الناقصة فابن مقتضى كمال الصفات الا كمال الذات وان كان ذلك
من كمالها فهو دليل كمالها فهم من فهم ومن لم يفهم فلا يحتمل القصور الاعلى نفسه وعن
الرازي أن ذاته تعالى لم تنحج الى شئ من صفاته الذاتية وانما اقتضاها كمال الذات وفي
الحكم الهى أثبت الغنى بذاته عن أن يصل اليك النفع منك فكيف لا تكون غنيا عنى
وثقل الشيخ على الاجهوى عن بعضهم اجماع أهل المكاشفة على عدم احتياج الذات
الى الصفة الموجودة كذا في رسالة بعض الفضلاء على البسطة والجدلة هذا وافرقي في
الاطول بين تعليق الحمد بالذات وتعليقه بالانعام بأن العلية المستفادة من الاول علمية
الذات لتبوء الحمد لله والعلية المستفادة من الثاني علمية الانعام لانشاء الحمد للنبوة
لعدم صحة ذلك وقد يمنع دعواه عدم النجاسة فتأمل وكتب ايضا قوله الحمد لله هذه الجملة اما
خبرية لفظا انشائية معنى استعمالها المتكلم في الانشاء مجازا كما حققه الفري أو انقلها
شرعا اليه كما ذكره الحفيد واما خبرية لفظا ومعنى والحمد حاصل به اصرار على انها اخبار

بمستحقية الحمد لله وهو عين الحمد اذ هو الثناء بجميل ولا شك ان ذلك الاخبار ثناء بجميل
وقولهم الاخبار عن الشيء ليس ذلك الشيء محمداً لم يكن الاخبار من جزئيات مفهوم
الخبر عنه أما اذا كان كذلك فلا كما هنا وكما في قولنا الخبر يحتمل الصدق والكذب ولا حاجة
الى تأويل الحمد بالمحمود به الذي هو الصفة المذكورة في صيغة الحمد أو بالمحمود عليه الذي
هو الجليل الاختياري لأن ذلك مجاز علاقته في الاول التعلق وفي الثاني التعلق أو المسببية
والمجاز خلاف الاصل ولا بد له من قرينة ولا قرينة ظاهرة هنا على أن تأويله بالمحمود
عليه لا يناسب هنا لأن معنى قول المصنف على ما أنعم لاجل انعامه فيصير المعنى الانعام لله
لاجل انعامه ولا يخفى تهاققه الآن أن يكون ذلك بقطع النظر عن قوله على ما أنعم (قوله
هو الثناء باللسان) تضمن الإشارة الى الصيغة والى المحمود به وكونه جليلاً لأن لفظ الثناء
يشعر بذلك اذ هو الذكر الجليل وأستطع ما يشير الى المحمود عليه وهو الجليل الاختياري
اكتفاء بقوله سواء تعلق الخ لأنه يدل عليه كذا في يس في دلالة على كون المحمود عليه
اختيارياً نظراً فالوجه أنه تعريف بالاعم والمراد بالجميل في المحمود به والمحمود عليه اعم
في الواقع كالعلم والزهدة مثلاً أو عمدة الحامد أو المحمود بزعم الحامد بأن يزعم الحامد أن
هذا جميل عند المحمود فيشمل الثناء بنحو ظلم أو على نحو ظلم أي أحدهما حسنة اذا انط
التعظيم وقد وجد وقد يقال ان هذا تعريف للحمد لا لغوى فالمناسب أن يراد بالجميل ما يستحق
أهل اللغة جميلاً والمراد بالاختياري الاختياري حقيقة بأن سبق بالاختيار رأى القصد
كالانعام أو حكماً بأن ترتب عليه أفعال اختيارية كذات الله تعالى وصفاته فاندفع إيراد
الحمد عليها على أنه قد يقال كما في الفترى ان الحمد عليها مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى
أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ومن قديم المحمود عليه بكونه فعلاً أو أرباب الفعل ما يشمل الذات
والصفة أو يذهب الى مجازية الحمد عليها كما مر وكتب على قوله بأن ترتب عليه الخ ما نصه أي
كان له دخل بما فيها ولو بغير السببية فدخل نحو الحياة وصفات السلوب وكتب أيضاً قوله
هو أي لفظة وقوله الثناء اسم مصدر أو ثنى (قوله باللسان) ان جريراً على أن الثناء
يشمل فعل غير اللسان حقيقة وأنه الاتيان بما يدل على التعظيم فالاحتياج الى هذا التمدد
ظاهراً وان جرياً على اختصاصه بفعل اللسان وأنه الذي كثر في رد كره لدفع توهم المجاز في
الثناء بجمعه عاماً وتخصيصاً على ما يقابل به الحمد الشكر يظهر التفريق الآتي والمحمود
الحمد الحادث فلا يضر ذكر اللسان في الحمد وعلى تسليم عموم الحمد ويراد باللسان مطلق
الكلام مجازاً امر سلاب جرتين استعمال اللسان في الكلام اللسانى لعللاقة الآلية ثم
استعماله في مطلق الكلام لعللاقة الاطلاق والتقسيد أو يجعل قيد الله ان من قبل
الكناية وهي لا يشترط فيها إمكان المعنى الاصل وما ذكر أحسن مما قيل في توجيهه التحوز
باللسان عن الكلام أنه أطلق عليه نظراً الى أن الغالب فيه أن يكون باللسان لما ورد
عليه من أن كلام الله تعالى أكثر لقوله تعالى ما نفدت كلمات الله وان اعتذر عنه بأن

هو الثناء باللسان

وجه الثمانية تعدد الخلق وتعدد الحق (قوله على قصد التعظيم) ليس هذا المقدم من
ماهية الحمد بل شرط اما لتحقيقه أو للاعتداده والظرف حال من الثناء على القول بجواز
الحال من الخبر أى حال كون ذلك الثناء على قصد التعظيم وعلى الاستعلاء المجازى أى
يمكن ذلك الثناء على ذلك القصد اهـ يس فلو كان الثناء لاعلى قصد التعظيم لم يتحقق
الحمد ولم يعتد به بأن كان على قصد التحقير أو لاعلى قصد تعظيم ولا تحقير كان كان القصد
مجرد الاختبار وطعن بعضهم فى اشتراط ذلك توهيم للائمة بلا دليل بقى أنه لا يستغنى عن
ذكر بالثناء على تعريف بعضهم له بعبارة على التعظيم لأن الدلالة على التعظيم لا تستلزم
قصده وكتب أيضا على قصد أى مع قصد (قوله سواء) اسم مصدر بمعنى الاستواء
يوصف به كل يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم ولا يثنى ولا يجمع
على الصحيح وهو هنا خبر والفعل بعده أعنى تعلق فى تأويل مصدر مبتدأ كما صرح بمثله
الزمخشري فى قوله تعالى سواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم والتقدير تعلق بالنعمة وتعلقه
بغيرها يمان فتكون مادة الاستواء مغمية عن السابك نعم يحتاج الى جعل أو بمعنى الواو
لأن التسوية انما تكون بين المتعدد وكل ما يقتضى التعدد انما يعطف فيه بالواو كعطف
هذا أو أبنى وللرضى فى اعراب هذا التركيب وجه آخر لا يحتاج عليه الى جعل أو بمعنى
الواو والمخلص أن سواء فى مثله خبر مبتدأ محذوف أى الامر ان سواء وهذه الجملة الاسمية
دالة على جواب شرط مقدر ان لم تذكر همة التسوية صريحا بعد سواء فان ذكرت كانت
بمعنى ان وان كان العطف بأى كانت بمعنى أو والتقدير هذان تعلق الثناء بالنعمة أو بغيرها
فالامر ان سواء أفاده الدير اجماع بعض زيادة وكتب أيضا قوله سواء الخ جملة مستأنفة
ليسان عموم متعلق الثناء الذى هو المحمود عليه لان تمام التعريف اذ التعريف لبيان
ماهية المحدود لبيان عموم (قوله تعلق) أى الثناء (قوله بالنعمة) أى الانعام وقوله
أو بغيرها أى كالفاضل وهى المزايا القاصرة أى التى تتحقق وان لم يعد أثرها للغير كالعلم
والشجاعة والكرم كفى السراى ويقابلها الفواضل وهى التى لا تتحقق الا بذلك
كالانعام والافاضل منكره وهذا معنى قول بعضهم الفاضل ما يلزم الانسان ولا ينتقل
منه الى غيره والفاضل ما ينتقل منه الى غيره وهذا مجرد اصطلاح وأما المعنى اللغوى
فشكل منها فاعلم فانهم ان الفضل وهو الزيادة مطلقا به عليه السراى ويدخل فى قوله
أو بغيرها الذات فيدخل فى كذمه الحمد على الذات فعبارة أو لى من قولهم سواء تعلق
بالفاضل أم بالفواضل (قوله أو بغيرها) هذا على رأى الجمهور وذهب الامام الرازى الى
أنه يخصه من النعمة وفرق بينه وبين الشكر بأنه لا يختص بالنعمة الواصلة الى الحمد
وأما الشكر فهو مختص بها اهـ يس وكتب أيضا النظر لماذا أعاد الباء (قوله والشكر الخ)
عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع أنه غير مذكور فى المتن لقربه من الحمد وكون
حمد المصنف شكر من حيث وقوعه فى مقابلة الانعام وان لم يكن شكر من حيث وقوعه فى

على قصد التعظيم سواء تعلق
بالنعمة أو بغيرها والشكر

مقابلة الذات والصفات المشار اليه بالله وكتب أيضا والشكر أى لغه (قوله فعل) أى أمر
وشأن فظهر التعظيم الاتى وقوله يبنى عن تعظيم المنعم أى يدل على تعظيمه أى اعتقاد
عظمته ودلالته عليه بحيث لو عرف النبي عرف المنبأ عنه وبهذا صحت دلالة فعل الجنان
الذى هو واعتقاد خفى على التعظيم ومعرفة الاعتقاد المنبأ اما بالهام أو بقول الشاكر
أو فعله فعل الاول ثم شكر واحد وعلى الاجرين شكران قول الشاكر أو فعله والاعتقاد
والاول منبئ عن الثانى وكلاهما منبئ عن التعظيم لا يقال اعتقاد العظمة هو الشكر
الجنانى فيكون منبئان نفسه لانا نقول ليس هو اعتقاد العظمة بل اعتقاد اتصاف المنعم
بصفات الكمال وهذا يدل على اعتقاد آخر هو اعتقاد عظمته فتعاير اثم المراد من
الاعتقاد التصديق جازما أو راجحاً ثباتاً لا وقيل المراد الجازم كذا فى القنرى (قوله يبنى
عن تعظيم الخ) اعترض بأن الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققة فضلا عن قدمه مع أن قصد
التعظيم معتبر فى الشكر فكان الاحسن أن يقول يقصده تعظيم المنعم اه قنرى (قوله
لكونه منعما) متعلق بمحذوف صفة لله فعل أى صادراً وصدر له فعل الخ لا بفعل لانه بمعنى
الامر والثأن فليس فعلاً ولا ما فيه رائحة الفعل حتى يتعلق به الجار ولا بتعظيم لان
المقصود جعل الانعام لله لا لشكر الذى هو الفعل المنبئ الى ما يبنى عنه الشكر ولذلك جعل
متعلقاً بالشكر لا بما يبنى عنه الشكر ولا يبنى ولا بالمنعم لما هو ظاهر تأمل (قوله سوا) تكون
باللسان) قدم اللسان لانه أظهر فى الانباء ووسط الجنان رمزاً الى خبر الامور واسطها
(قوله أو بالجنان) عطف بأشارة الى استقلال كل من النوعين الثلاثة بكونه شاكراً ولا
يدفعه ما أشير اليه فى حواشى شرح المطالع من وجوبه بالنية الاعتقاد فى الشكر اللسانى
والاركانى وعدم مخالفة الاركان أيضاً فى اللسانى لأن ما ذكر شرط خارج كذا فى القنرى
(قوله أو بالاركان) المراد بالاركان ماء دال اللسان من الجوارح والاعضاء وانما أنزله
بالذكر مع أنه داخل فى الجوارح لاختصاصه من بين الجملد فيه بتحقيق اجتماع الجملد
والشكر فيما إذا كان النشاء باللسان فى مقابلة الاحسان اه جري (قوله فورد الخ) بدأ
بالمورد فى جانب الجملد والمتعلق فى جانب الشكر تقديمه للاخص فى جانب كل منهما افاده
سم وظهر من كلام الشارح أن بين الموردين عموماً وخصوصاً مطلقاً وكذا بين المتعلقين
وأن بين مفهوم الجملد ومفهوم الشكر عموماً وخصوصاً وجهياً بحيثان فى نشاء بلسان فى
مقابلة احسان وينفرد الجملد فى نشاء بلسان لا فى مقابلة احسان وينفرد الشكر فى نشاء
بغير لسان فى مقابلة احسان وكتب أيضاً قوله فورد الجملد تبرع على التعريفين لأن
الظاهر من التعريفين هو النسبة بين الموردين وبين المتعلقين ويظهر من هاتين النسبتين
النسبة بين الجملد والشكر فتزعم ما يظهر من التعريفين عليهم ما ثم ما يظهر من الظاهر عليه
جريا على ما هو قاعده التعليم اه جري وكتب أيضاً قوله فورد الجملد اعترض بأن الاولى
أن يقول قصد الجملد لأن مورد الشيء ما يرد عليه ذلك الشيء بعد وجوده وتحتته وصدوره

فعل يبنى عن تعظيم المنعم لكونه
منعماً سواء كان باللسان أو بالجنان
أو بالأركان فورد الجملد لا يكون
الالسان ومتعلقه بكون النعمة
وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون
الا النعمة ومورده بكون اللسان
وغيره

عن غير منع أن الحمد للغير لا يوجد ولا يتحقق الا بصدوره من اللسان وأجيب بأن تعبيره
 به لا إشارة الى أن الحمد ينبغي أن يكون عن صميم القلب فكأنه صادر منه ثم رد على اللسان
 (قوله أعم) أي مطلقا هـ سم (قوله باعتبار) الباسية (قوله وأخص) أي مطلقا هـ
 سم (قوله بالعكس) أي ملتبس بالعكس أي المخالفة (قوله هو اسم) مراده بالاسم ما قابل
 الكنية واللقب أو ما قابل الصفة وبهذا يشر كلامه في المطول لما قابل الفعل والحرف
 وعلمته بوضع منه تعالى علمه غيره بوحى أو الهام أقول الكمال بن الهمام في تقريره الخلاف
 في الوضع انما هو في أسماء الاجناس أما أسماء الله والملائكة فالوضع لها هو الله تعالى
 اتفاقا وأما اعلام الانخاص كزيد وعرف فالوضع لها البشر اتفاقا هـ وبكونه الواضع
 يندفع الاستشكال بأن وضع العلم لذات يستمدى علمها وذاته غير معلومة للناس واه كان العلم
 بها متمسكا كما عليه الحكماء وممكنا غير واقع كما عليه المتكلمون أو واقع باعتبار ضمنية الباطن
 كما نقله النيرامي عن بعض الصوفية على ان التعقل بالوجه كاف (قوله الواجب الوجود
 الخ) ذكر هذين الوصفين تعيينا للموضوع له وتوضيحا له لا تنقيده له والا كان كليا وآثرهما
 دون غيرهما لان وجوب الوجود مبنى سائر صفات الكمال واستحقاق جميع المحامد
 يقتضى اتصافه تعالى بجميع صفات الكمال ويشير الى وجه تخصيص الحمد به تعالى
 الدال عليه الحمد لله وفي غير ان معنى قولهم الله اسم جامع لصفات الكمال ان الذات
 الموضوع لها جامعها لانه لوحظ ذلك في وضعه وقيل لوحظ في وضعه مرجعا للتسمية به
 لتضمن الاثوية الدال عليها أصله وهو انه كل صفة كمال (قوله والعدول الخ) يريد ان
 قوله الحمد لله كان في الاصل منه فعلية أي حدث الله حمد الخذف الفعل مع الفاعل
 وأقيم المصدر مقامه وجعلت الجملة اسمية للدلالة على الدوام والثبات كما قالوا في سلام
 عليكم ما جرى في دلالة الاسمية على الدوام والثبات بسبب العدول اليها عن الفعلية التي
 هي الاصل في الاخبار عن الامور التي تتجدد كالحمد لا بسبب الوضع فلا ينافي قول الشيخ
 عبيد القاهر لا دلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق بل يدعى أن ظاهر كلام
 الكشاف والمفتاح ان الدوام أصل في الاسمية كما في الحفيد (قوله للدلالة الخ) ان قلت
 دلالتها عليه اذ لم يكن خبرا فلا والادوات على التجدد كما في الله يستمرزى بهم أو ظروفا والا
 احتملها بحسب التفسيرين كما هنا قلت الاصل في الخبر الافراد فيترجح تقديره اسما (قوله
 والشبهة) هو معنى الدوام فانعطف مرادف فالثبات أخص من الثبوت (قوله وتقديم
 الحمد) أورد عليه ان انكسرة انما تذكر للمزال عن محله الاصل لا القارفة والحمد هنا
 مقيد بالاصل فيه التقديم وأجيب بأن أصل الحمد لله أجد الله حمد الخذف الفعل للدلالة
 المصدر عليه ونيابته عنه وأدخل لام الجر في المقول تقوية وعدل عن النصب لما ذكر
 فصار له حمد تقدم وأجاب القنري بأنه سيأتى في تقديم المسند اليه انك تعدد الى اسم
 فتقدمه تارة فتجعله مبتدأ أو تؤخره تارة فتجعله فاعلا كل ذلك يستمدى نكتة فيكون

فالحمد أعم من الشكر باعتبار
 المتعلق وأخص باعتبار المورد
 والشكر بالعكس (الله) هو اسم
 للذات الواجب الوجود المستحق
 لجميع المحامد والعدول الى الجملة
 الاسمية للدلالة على الدوام والثبات
 وتقديم الحمد

النكتة لتقديم المزال عن محله لا القار فيه ممنوع اهـ يس (قوله باعتبار) الباعثية
 (قوله نظرا الخ) أى فهو اهم اعراض المقام وقوله وان كان ذكر الله الخ أى لان الاهم
 الذاتى انما يقدم اذ لم يقتض الحال تقديم غيره كما هنا فان الحال يقتضى تقديم الحمد
 لكون المقام مقامه فانه بصدد جسد الله تعالى والبلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى
 الحال وأورد عليه ان مقام الحمد لا يقتضى تقديم لفظه لان تحصيل معنى الحمد والثناء
 لله تعالى لا يتم الا بجموع المستند والخبر فيقتضى تقديم المجموع على ما سواه لا أحد
 الجزئين على الآخر قال الحنفيد والجواب ان لفظة الحمد من بين اللفظين أنسب بتقديم
 نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع للمفهوم هذا المعنى أى معنى الحمد وأورد عليه ايضا ان
 هذه النكتة معارضة بافادة تقديم الله الاختصاص والجواب ان الاختصاص مستند
 على تأخيرها أيضا لتعريف المبتدأ بلام الجنس وقيل لان اللام تفيد واوردا ايضا تقديم
 الجار والمجرور في تخوفه الحمد رب السموات وله الحمد في السموات والارض مع ان المقام
 مقام الحمد والجواب منع ان المقام في نحو الآى المذكورة معصم الحمد بل مقام بيان
 استحقاقه تعالى للحمد واختصاصه كما أشير اليه في الكشف وهذا يقتضى تقديم الطرف
 قالة الفترى (قوله مقام الحمد) لم يضر لان الحمد المتقدم معنى اللفظ (قوله فى تقديم)
 أى فى توجيه تقديم الخ وهو مبنى على ان باسمه متعلق باقرا الاول واليه ذهب صاحب
 الكشف وجعله صاحب المتشاح متعلقا باقرا الثانى واقرا الاول منزل منزلة اللازم
 وعليه فلا تكون الآية نظير المانحن فيه والى ذلك أشار الشارح بقوله على ما سيجي
 (قوله وان كان ذكر الله) أى ذكر اسمه مقدما وقوله نظرا الى ذاته أى بقطع النظر عن
 المقام (قوله على ما أنتم) الظاهر انه طرف مستقر خبر بعد خبر لم يظهر تحقق الاستحقاقين
 الذاتى والوصفى لان الوصف متعلق بالحمد لانه يلزم عليه الاخبار عن المصدر قبل استيناف
 معمولاته وهو لا يجوز تقديم الاستحقاق الذاتى على الوصفى لانه أقدم من الوصفى اهـ يس
 ملخصا وفي عبد الحكيم ان على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار ان ثابت فهو له أى أثبت
 هذا الحمد أى الحمد لله لانعامه وكتب أيضا على هذا لتعليل (قوله أى على انعامه)
 جعل ماصدريه لاموضلة ولا موصوفة كما فعل بعض الشارحين لا لوليتها اللفظا ومعنى
 اما لفظا فلانها لا تحتاج الى تقدير بخلافها فانها ما يحتاجان الى تدبير العائد فى أنتم
 أى أنتم مع ان مسوغ حذفه لم يوجد هنا لعدم جزمه بما جزم به الموصول نعم نقل السيوطى
 عن بعض النحاة ان الجار اذا تعين كما هنا جاز حذف العائد وان لم يجز بما جزم به الموصول
 وفى علم أى وعلم به ويكون ما علم به كما قال عبد الحكيم عبارة عما توقف عليه انعام
 من الشعور وغيره وهو مع تكلفه لم يوجد فيه مسوغ أصلا وعنى كل حال ما لا يحتاج الى
 التقدير أولى وأما معنى فلان الحمد على الانعام الذى هو من أوصاف النعم أمكن من الحمد
 على النعمة لان الحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثانى بواسطة أن النعمة أثر الانعام

باعتبار انه أهم نظرا الى كون
 المقام مقام الحمد كما ذهب اليه
 صاحب الكشف فى تقديم الفعل
 فى قوله تعالى اقرا باسم ربك على
 ما سيجي وان كان ذكر الله أهم
 نظرا الى ذاته (على ما أنتم) أى
 على انعامه

ولم يذكر عرف منع قوله في المطول تعذر تقدير العائد في المعطوف وانه لا حاجة الى جعل
 ما لم يعلم بدلا من ضمير المفعول المحذوف مع أن الجهور على منع حذف المبدل منه في غير
 الاستثناء المفرغ من ابن الحارث على منعه مطلقا ولا الى جعله خبر محذوف أو منعوله
 (قوله ولم يتعرض) أي تفصيلا للمنع به أي لا ذكر ولا بعضا ولا اجمالا بعض المنع به فقوله
 ايها ما علة لترك التعرض لكل المنع به تفصيلا أي ايقاعا في الوهم أي الذهن قصورا الخ
 أي لم يقع في ذهن السامع على سبيل الافادة أو التذكير أن العبارة تقصر عن الاحاطة
 بجميع ما أنعم الله به تفصيلا وليس المراد بالايهام ايقاع السامع في وهم شئ غير ثابت
 حتى يرد أن القصور المذكور ثابت وقوله وللايتوهم الخ علة لترك التعرض لبعض المنع
 به تفصيلا كان يقال على انعامه بالعافية أو اجمالا كان يقال على انعامه ببعض الاشياء
 أي يتوهم لو تعرض لبعضه اختصاص الحد بما تعرض له أي ان الحمد لا يكون الاعلانه
 دون غيره من النعم لأن أرحمنا ضمير اختصاصه للحمد أو اختصاص المنع به بما تعرض له
 أي أن المنع به هو ما تعرض له دون غيره أن أرحمنا للمنع به وهو الأقرب أو اختصاص
 الله بما تعرض له المصنف أي أن الله لم ينعم الا به دون غيره أن أرحمنا لله وفهم من هذا
 ان المصنف تعرض لكل المنع به اجمالا وهو كذلك قال الحفدلان أنعم في تأويل انعام
 الله والمصدر المضاف مفيد للعموم وذكر الانعام في قرة ذكر المنع به اجمالا اه ثم قال
 لا يقال قد وقع التعرض لبعض المنع به تفصيلا حيث قال وعلم الخ لانا نقول المراد
 بالتعريض هو ما حذف المنع به في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام اه أي بأن يقول أنعم
 بكذا كذا ينبغي تقريره هذا المحل (قوله ايها ما) مفعول له لفعل تضمنه لم يتعرض أي
 ترك التعرض ايها ما الخ كاسمي الكلام عليه عند قول المصنف ولم أتألف في اختصاره
 تقريراً نظره (قوله بشئ) الباء اخذته على المقصور عليه (قوله وعلم) أي علمنا فالمفعول
 الأول محذوف (قوله من عطف الخاص) انما يتصور كونه من عطف الخاص على العام
 بعد التأويل في أنعم بانعامه وعلم بتعليمه اذ قبل التأويل ليس لانعم ولا علم دلالة على العموم
 اذ الفعل لا عموم فيه أي شمولي وانما عموم به بدل عس سم (قوله رعاية الخ) المفعول له
 قد يكون غاية مترتبة وقد يكون علة باعثة فالاول من الاول والثاني من الثاني فان الرعاية
 مترتبة على عطف الخاص على العام لاشتماله على لفظ البيان والتنبيه باعثة على العطف
 المذكور فاندفع ما قيل ان الرعاية انما تحصل بباراد لفظ البيان ولا مدخل للعطف المذكور
 فيه عبد الحكيم على المطول وأجاب بعضهم بأن عطف الخاص على العام يتضمن شيئين ذكر
 الخاص بعد العام وعلة بالرعاية وكونه بطريق العطف وعلة بالتنبيه في الكلام اتم ونشر
 مرتب وكتب أيضا لقوله رعاية أي حفظا (قوله لبراعة الاستئلال) هو أقول نصوب الصبي
 المستعير لا قول كل شئ فبراعة الاستئلال بحسب المعنى اللغوي تنوف الابتداء سمي بها
 اصطلاحا كون الابتداء مناسبا للمقصود لانه سبب التفريق الابتداء فهو من تسمية السبب

ولم يتعرض للمنع به ايها ما المقصود
 العبارة عن الاحاطة به وللايتوهم
 اختصاصه بشئ دون شئ (وعلم)
 من عطف الخاص على العام رعاية
 لبراعة الاستئلال

باسم المسبب تنبيه على كماله في السببية كذا في القنري واصافة براعة للاستهلال مجازية على
 ان كانت لامية وكان الموصوف بالبراعة حقيقة المتكلم فان كانت بمعنى في أو كان يوصف
 بها حقيقة الكلام فلا وكتب أيضا قوله بالبراعة الاستهلال هي هنا حاصله بذكر البيان اما
 باعتبار ان هذا الكتاب في فن البيان والبيان وان اختلفا معني لكن تشارك في الاسم
 واما باعتبار ان فن المعاني والبيان يتعلق بالبيان بمعنى المنطق الخ اه جري بهوض تصرف
 وقوله في فن البيان المراد به جميع العلوم الثلاثة المعاني والبيان والبديع اذهى كلها تسمى
 بالبيان كاسياني (قوله الاستهلال) أي الابتداء (قوله وتنبيه الخ) لان عطف الخصاص
 على العام يدل على فضيلته على بقية أفراد العام (قوله من البيان) ان قلت ما علل به ترك
 التعرض للمتمم به جار في العلم فلم ذكره قلت للـ تنبيه المذكورين في قوله رعاية الخ
 والتكثاف لا تترحم (قوله لقوله ما لم نعلم) أي ما لم نعلم قوله ما لم نعلم (قوله ما لم نعلم) ذكره وان
 كان التعليم لا يتعلق بالغير المعلوم لان المراد ما لم نكن نعلمه بقوتنا وخلقنا وأنفسنا لعلوه
 عن كسب قوتنا فقيه اشارة الى كمال المنية حيث علمنا ما لم نكن نعلمه ولان المناسم مقام
 خضوع فينا سبه التخصيص على عدم العلم ولاجل السجود والتخصيص على أن الله تعالى
 نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكري ما نسي تجوزا اه
 من خواشي المطول (قوله قدم) أي البيان على المين أي بعد ذكر العامل أولا كما هو
 الاصل فلا يرد حصول الرعاية بأن يقال وما لم نعلم من البيان علم ودفع سم هذا الايراد بلزوم
 تقديم معمول الصلة عليها وهو ممتنع مردود بأن الممتنع انما هو تقديم الصلة أو بعضها
 على الموصول (قوله هو المنطق) أي المنطوق به بدليل وصفه بالتفصيح (قوله التفصيح)
 أو ردد عليه انه اما أن يكون بمعنى المظهر فالمعرب يستغنى عنه أو بمعنى الخالص من اللكنة
 فالأظهر تركه اذا المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الانسان ورجلا لا يكون فصيحيا بالمعنى
 المذكور ولعله أراد معنى المظهر وجعل المعرب تفسيره من القنري بهوض تغيير (قوله
 عما في الضمير) من تسمية المحل باسم الحال (قوله والصلاة) جملة خبرية لفظا انشائية معني
 أتي بها معطوفة ايماء الى تبعيتها لجملة الحمد وعطفها عليها اظاها ان جعلت الاولى انشائية
 وبقتدير أقول ان جعلت خبرية أو جرى على الجواز (قوله على سيدنا) أي البشر
 أو العتلاء أو الخلق ولا يلزم النقص بالتفضيل على الناقص لانه عند التفضيل عليه
 بخصوصه (قوله محمد) أي من جد كثير الشئ له من الجدا سمان أحدهما يقيد بالمبالغة
 في المحمودية والآخر المبالغة في الحامدية واشتهر من بين الاسمين الاول أكثر وخصت به كلمة
 التوحيد دلالة أنسب بما له من مقام المحمودية قاله في الاطول (قوله خبر من نطق)
 آثر المنطق على التكلم والقول مشا لا موافقة للآلية الشريفة وما يندفع عن الهوى ولانه
 أنسب بذكر البيان السابق لانه المنطق الخ ولعدم شموله للباري تعالى فلا يحتاج الكلام
 معه الى تخصيص بخلاف ما لو قال تكلم أو قال مثلا لدخوله تعالى فيحتاج الى ذلك

وتنبيه على فضيلة نعمته البيان
 (من البيان) بيان لقوله (ما لم نعلم)
 قدم عليه رعاية للجمع والبيان هو
 المنطق التفصيح المعرب عما في الضمير
 (والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 خير من نطق)

لا تجرجه تعالى بأن يقول قال أو تكلم من الخلق تأمل وصكتب أيضا قوله من نطق
 في نسخة: نطق وهي أنسب لفظا ومعنى بأوفى كما في يس (قوله خير من نطق بالصواب الخ)
 اختيار هذين الوصفين لمناسبة ما ذكر في الحمد من البيان والصواب ما يطابق الواقع فهو
 مرادف للصدق (قوله هي) قبل التي هي دون أي لإفادة حصر معنى الحكمة فيما ذكره
 إشارة إلى أنه المرص في معناها دون غيره (قوله علم الشرائع) الإضافة للبيان أن جعل
 العلم بمعنى المسائل ولا مية أن جعل بمعنى الادراك وبمعنى من أوفى أن جعل بمعنى الملكة
 وكتب أيضا قوله علم الشرائع الخ وقيل أنها العلم والعمل به والحكيم العالم العامل وقيل
 الحكمة النبوة والخشية والإصابة في القول وهي مختصرة في نوعين علمية وعملية والعلمية
 تركية وتحلية اه جري (قوله وكل كلام الخ) عطف عام لشمولة قام زيد المطابق للواقع
 (قوله ووافق الحق) أي وافقت نسبتبه الكلامية النسبة الخارجية التي هي الواقع ونفس
 الامر فالمراد بالحق هنا الواقع (قوله لأن هذا الفعل الخ) علة لم حذف وتقدير الكلام
 لم يذكر الفاعل وهو الله تعالى لتعينه وظهوره لأن هذا الفعل الخ اه يس وهو في خسرو
 وبذل عليه ما سأتى أن من نكث حذف المسند اليه تعينه (قوله الا لله) أي مسندا
 لله (قوله وفصل الخطاب) قال في المطول هو إشارة إلى المعجزة قال الفري أراد بالمعجزة
 المشار إليها القرآن فاللام للعهد والإشارة إليه بطريق تناول فصل الخطاب إياه وصدقه
 عليه وليس المراد أن فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر إليه الا وهام لأن المراد به
 ههنا ما الكتب المنزلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام والقول بالا عجاز في غير القرآن
 غير ظاهر لترصير يحتمل بأن باقي الكتب ليست منزلة للا عجازا وما ما يعدها وسنهم القول به
 فالامر أظهر اه وانما امتنع أن يراد به القرآن لاختصاص القرآن ببينا ومفسد
 العبارة الاشتراك في فصل الخطاب لانه معمول صلة الموصول المضاف إليه أفعل
 التفضيل الذي هو بعض ما يضاف إليه (قوله أي الخطاب الموصول الخ) فيه إشارة
 إلى أن الفصل نون كان مصدر في الأصل مستعمل هنا ما بمعنى المفعول أو بمعنى الفاعل
 وكذا الموراد بالخطاب الكلام المخاطب به لا المعنى المصدرى وذلك لأن المراد بالإشارة
 بفصل الخطاب إلى معجزة القرآن كما في المطول ولا يناسبها المعنى المصدرى في شيء منهما
 اه خسرو وخز بن بعض بقاء الفصل على معناه المصدرى على أن يكون الكلام من قبيل
 مجردة وصفا بالمصدر للمبالغة ثم الإضافة على جميع الأوجه من إضافة الصفة إلى
 الموصوف ويحتمل أن لا يكون المراد الإشارة إلى المعجزة فيبقى الفصل على معناه المصدرى
 وتكون الإضافة حقيقية من إضافة المصدر لمفعوله (قوله البين) نفسه ير المفعول
 وتوفا المين لكان أنسب بالمفعول وقوله الذي الخ نفسه ير البين (قوله الذي يبينه)
 أي يعلمه لما ينافي لتين بمعنى العلم ولذا عدى بنفسه وأما الذي بمعنى الظهور فهو لازم
 وقولا ولا يلتبس عليه نفسه ير اقوله يبينه اه فري والظاهر انه عطف لازم وكتب

بالصواب وأفضل من أوفى الحكمة
 هي علم الشرائع وكل كلام ووافق
 الحق وترك فاعل الآية لأن هذا
 الفعل لا يصلح إلا لله تعالى (وصل
 الخطاب) أي الخطاب الموصول
 البين الذي يبينه من مخاطبه
 ولا يلتبس عليه أو الخطاب الفاصل
 بين الحق والباطل (وعلى آله)

أيضا قوله يبينه من يخاطب به أي من البلغاء أي يفهم ما فيه من النكات والاسرار والحق
 فوجب بلاغته كالحذف والاضمار والعطف وتركه والتأكيد وتركه عند اقتضاء الحال
 لها وليس المراد فهم معانيه حتى يردان ذلك لا يظهر في جميع القرآن سيما التشابهات
 خصوصاً على رأي السلف هذا خلاصة ما في الحنفية وفي الجربي أن المراد فهم معانيه
 وأجاب عن الإيراد بأن الكلام في الخطاب المتعلق بالكافين كالمعلق بالصلاة والصوم
 والزكاة ونحوها وهو بين لا التباس فيه والتشابه لم يقصد به ذلك وحكمته تكثير الأجور
 للمجتهدين فيه من العلماء نحو يد الله فوق أيديهم اهـ وهذا يعني قول عبد الحكيم
 فصل الخطاب وصف له بعض ما أتوه لاجلته حتى ترد التشابهات وما ذكر من السؤال
 والجواب انما هو من حيث فصل الخطاب الذي أوتيه نبينا وهو القرآن الذي هو جرت
 من جزئيات فصل الخطاب الكلي الواقع في عبارة المتن اذ ليس المراد بفصل الخطاب
 في عبارته خصوص القرآن بل ما يشمل كل ما أوتي به الانبياء (قوله أصله أهل) فابتدأت
 الهاء همزة وصل الى الالف لا لابقائها فلا يردان الهاء أخف من الهمة ثم أبدلت الهمزة
 الفاء وانما قلب الهاء ابتداء الفلان قلبها الف عالم بحيث في موضع آخر حتى يقاس عليه
 وما قلبها همزة فمعنى كآء أصله ما بدليل ميباه وما قلب الهمزة الفاء فاشنع اهـ فبرز
 بإيضاح (قوله بدليل أهيل) لا يخفى ضعفه باحتمال انه مصغر أهل كما جزم به في الاطول
 ويؤيده ما روى عن الكسائي انه سمع أعرابيا فصيحاً يقول أهل وأهل وآل وأويل
 وبهذا يعرف ما في قول الحنفية لم يسمع أويل وكتب أيضا قوله بدليل الباسمية والاضافة
 للبيان (قوله خص استعماله الخ) أي وان وضع عاما اهـ سم (قوله في الاشراف) أي
 العقلاء الاشراف أي بأن لا يضاف الا الى الاشراف من ذوى العقول فلا ينافي تضعيف آل
 المقتضى للتخمين (قوله وأولى الخطر) في المختار الخطر القدر والمترلة فاعطف أولى الخطر
 على الاشراف عطف مرادف (قوله الاطهار) أي الطاهرين من وصم الشقاوة وفيه
 ايماء الى قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس الخ وفي قوله الاخيار ايماء الى قوله
 تعالى كنتم خير أمة وجم ذاتين وجه تخصص الاول بالطهار والآخر بالاخيار
 اهـ ابن يعقوب (قوله جمع طاهر) أي بحسب المعنى لأنه جمع - فبقى له فلا ينافي ما قاله
 في حواشي الكشف من أنه لم يثبت جمع فاعل على أفعال حتى قيل ان أصحاب جمع
 صحب بالكسر تخفيف صاحب كثر وانما أوجب بالسكون اسم جمع كثر وأشهر اهـ
 يس وفي ع ق جمع طاهر على غير قياس اهـ وقيل جمع طهر وصف بالصدر والمبالغة
 وفيه أن المصدر يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فلا يجمع وقيل بل يجمع
 فاعل على أفعال كشاهد وشاهد وبار وبار على أن المفرد بار كجوزة الزخمشرى
 وأحسن من الكل انه جمع طهر كفرح بمعنى طاهر على ما في القاموس وقوله وأصحاب
 بالسكون فيه أن فعلا لا يطرده جمع بافعال الا اذا اعتلت عينه ككثوب وبت وبات على

أصله أهل - لبدليل أهيل - خص
 استعماله في الاشراف وأولى
 الخطر (الاطهار) جمع طاهر
 كصاحب وأصحاب

العجيج اه حلي (قوله وصحابته) الصحابة في الاصل مصدر عني الصب كالصحابه بالكسر
 أطلق على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كالعلم بالغلبة عليهم فلا يطلق على غيرهم
 فهو أخص من الاحباب والكون الصحابة كالعلم صح النسبة اليه كالصحابي فستط ما قيل
 الجمع لا ينسب اليه اه فترى زيادة على أن الجمع الذي لا ينسب اليه هو الجمع الذي لا ينسب
 لا المعنوي كالصحابه (قوله جمع خير بالتشديد) اعترض بأنه يصح أن يكون جمع خير
 مخفف خير المشدد فواجهه التقييد بالتشديد وأجيب عن ذلك بأن المراد التشديد في الحال
 أو في الاصل قد دخل خير مخفف خير المشدد وبأن الجمع في الحقيقة ليس الاخير المشدد
 لأن التكسير يرد الاشياء الى أصولها فإذا أريد جمع خير مخفف خير رد الى أصله من
 التشديد ثم جمع وبأن الاحتراز بالتشديد انما هو عن خير الذي هو أفعول تفضيل أصله
 أخير حذف همزته تخفيفاً لانه لا يثنى ولا يجمع لانه خير مخفف خير والمفهوم اذا كان
 فيه تفضيل لا يعترض به هذا البضاح ما ذكره الحفيد والجواب الثاني فيه نظر لأن معنى رد
 التكسير الاشياء الى أصولها ان المفرد اذا دخله تغيير حرف منه باخر او حذف منه حرف
 رد ذلك الحرف في جمعه كما في صبت وأموات وشقة وشقاء واعترض الثالث بأن أفعول
 التفضيل انما يتبع جمعه اذا كان مجرداً من أل والاضافة أو مضافاً الى مذكورة كما قال
 في الخلاصة وان لم تكن كور يصف البيت امام مع الاقتران بأل كما هنا لما طابقة واجبة كما قال
 فيهم أيضاً وتلوا طبقاً أومع الاضافة الى معرفة فالوجهان جائزان الاقتران والمطابقة كما
 قال فيها أيضاً وما لمعرفة الخ والجواب عن النظر في الثالث ان التفصيل المذكور في غير
 خير اما هو فبقيل في الاطول انه لا يتغير في التأنيت والجمع والتثنية على ما في الصحاح اه
 وكذا في خسر ووجره وعلى الخطأ عدم تغييره كتغيير فعل التفضيل بحسب ما قد مرناه
 فقال ان خير الذي هو اسم تفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأن صورته الحالية منعت
 من اجراء التصرف فيه على طريق جريانهم في أفعول التفضيل وكونه في الاصل على
 أفعول من منع من اجرائهم فيه على حسب صورته الحالية اه وفي الاطول وعبد الحكيم
 ان التقييد بالتشديد لدلالة المشدد على الخير في الدين والصلاح بخلاف المخفف فانه
 يدل على الخير في الحسن والجمال كما في القاموس والاول أليق بالمقام وهو حسن (قوله
 ما بعد) أما هنا فصل الخطاب مع التأكيد لا مع تفصيل المجل والتزام ذلك يحوج الى
 تكلف بتفسيره تغني عنه كذا في الاطول وغيره وقال الحفيد المناسب ان تجعل
 اما هنا مجرد فصل الخطاب لا تأكيد وقوع الجزاء فانه غير مقصود اه ووجهه ان مضمون
 الجزاء هنا مربوط بالصفة بكون علم البلاغة وتوابعها بالوصف الآتية وليس تأكيده
 كبير فائدة قال يس وفيه ان الجزاء في الحقيقة الاخبار والاعلام وكذا قيل فاقول
 او فاعلم وبذلك أيضاً يظهر رجوع مضمون الجزاء بعد الحمد أي بناء على تعلق الظرف بالجزاء
 كما هو الراجح والافضل المذكور ثابت حمداً ولم يحمده على انه أجيب عن هذا بان

(وصحابته الاخيار) جمع خير
 بالتشديد (ما بعد)

البعدية رتبة اهـ وبذلك أيضاً يظهر استقبال الجزاء المشروط فيه وكتب أيضاً قوله أما بعد
 أي بعد البسمة والحمد والصلاة والمقصود منه تذكير ابتداء تأليفه بهذه الأمور المتبرك
 بها ليكون أن الشروع فيما بعده غير ذاهل عنها فيزيد في التبرك أطول (قوله هو) أي
 ههنا (قوله المنبئة) أي شبهها بأحرف الجواب كنم في الاستغناء بهم عما بعده كما
 في الفاكهي لا للافتقار لانه انما يوجب البناء اذا كان الى جملة وبنى على حركة للتخلص
 من التقاء الساكنين وكانت ضمة لتكمل له الحركات الثلاث وجبر المافاته من الاعراب
 باعطائه أقوى الحركات (قوله المنقطعة) أي لفظاً لا معنانياً ليل قوله المنبئة وانظر لم
 اقتصر على هذا الاحتمال مع ان عبارة المصنف شحلة لنية لفظ المضاف اليه فتكون بعد
 معرفة وهذا الاحتمال أظهر لان الاصل في الاسماء الاعراب فكان ينبغى ذكر ان
 لم يقتصر عليه اهـ يس وقد يقال ثبت الرواية عند الشارح بالضم اما بالتلقي عن المشايخ
 أو لكونه راءاً كذلك بخط المصنف أو واحدة لامتدته فتأمل (قوله أي بعد الحمد والصلاة)
 فيه اشارة الى أن المضاف اليه نوى ثبوت معناه دون لفظه والاشغال أي بعد بسبب الله
 الرحمن الرحيم الحمد لله الخ والمراد بالحمد الثناء قد دخلت البسمة وبالصلاة الدعاء فدخل
 السلام ولا احتياج لهذا على النسخ التي ليس فيها ذكر السلام وبذلك اندفع ما قيل ان
 الشارح لم يأت في تقدير المضاف اليه بالمضاف اليه جميعه تأمل (قوله والعامل فيه)
 أي في محله حال البناء كما هنا وفي لفظه حال الاعراب نصباً على الظرفية كقولنا أما بعد
 حمد الله وكتب أيضاً قوله والعامل فيه اما سر يخ في انه من متعلقات الشرط. والوجه
 انه من متعلقات الجزاء اذا قصد تحقيق الجزاء والملائم لها اطلاق الشرط لا تعقيد كذا
 في الفنري وكتب أيضاً قوله والعامل فيه أما قيل العامل فيه فعل الشرط المجذوف
 (قوله انما يتبعها عن الفعل) أي فعلها بطريق التسمية ولم يقل وبعها مع انها تليها
 أيضاً لان يتبعها لا مدخل له في العلة (قوله والاصل) أي ما حي التركيب أن يكون
 عليه وانما لم يستعمل هذا الاصل اختصاراً وما ذكره من أن الاصل مهما يكن من شيء
 مبنى على ان امر ادسيويه بقوله معني أما زيد فمطلق مهما يكن من شيء فزيد مطلق انه
 في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل امر ادسيويه بيان المعنى البحث وتصوير ان أمانته
 لزوم ما بعده فأنها لما قبلها لأنه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شيء مخذف
 الشرط وزيد ما وأدغم النون في الميم وفتح الهمزة راء لتفصيل في الرضى اهـ فنرى
 وقوله مهما في القاموس مهما بسبب لامة كبة من مه وما ولا من ما ما خلا فالراعهما
 ولها ثلاثة معان الاول ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط نحوهما تاتاه من آية
 الثاني الزمان والشرط كقوله * وانك مهما تعطلنك سؤل * وفرجك نالا منتهى الذم أجمعاً
 الثالث الاستفهام كقوله * مهما الى اللبلة مه ماله * وفي هذين خلاف وقوله يكن هي تامة
 وفاعله ضمير راجع لهما ومن شيء بيان لهما في موضع الحال لتأكيده العموم أو لادخال

هو من الظروف المنبئة المنقطعة
 عن الاضافة أي بعد الحمد والصلاة
 العامل فيه اما انما يتبعها عن الفعل
 الاصل مهما يكن من شيء

الزمان أيضا وان كان مهما للزمان والشرط ففعله من شئ ومن زائدة لان الشرط
 في حكم غير الموجب اه عبد الحكيم وقوله وفاعله ضمير الخ أى ان كانت مهماتها بالمعنى
 الاول من معانيها بدليل ما بعد ويصح أن تكون بكن ناقصة على المعنيين واسمها الضمير
 أو شئ وخبرها بعد وقوله أو لادخال الخ أى وادخال ما به قل أيضا تأمل وكتب أيضا قوله
 والاصل الخ جواب سؤال نشأ من قوله لنبايتها عن الفعل فهو استئناف يأتى (قوله
 بعد الحمد) مبنى على أن الظرف من متعلقات الشرط (قوله هنا) أى في هذا الاصل
 قال ع ق وانما قيدنا التسمية مهماتها لانها قد تكون في غير هذا المكان مفعولا
 كقولنا مهما تعط من شئ أقبل اه ومحل كونها في هذا الاصل مبتدأ اذ لم يجعل
 للزمان والشرط كما يجوز عند عبد الحكيم والا كانت في محل نصب على الظرفية الزمانية
 وكتب أيضا قوله ومهما هما مبتدأ اختلف في خبر هذا المبتدأ ونحوه على ثلاثة مذاهب
 الاول أنه الشرط وحده والجزء قيد فيه والثاني أنه الجزء وحده والشرط قيد فيه
 والثالث أنه مجموع الشرط والجزء اه جري (قوله والاسمية لازمة للمبتدأ) لم يقل له
 وان كان مقتضى الظاهر لتلايتهم رجوع الضمير لهما وليس مراد الا يقال هلا راعى
 ذلك أيضا في قوله لازمة له لانا نقول الاضمار أصل ولزوم الاسمية للمبتدأ من لزوم
 الصفة للموصوف لان لزوم العام للخاص كزوم الحيوان للانسان كما زعم بس لان ذلك
 انما يصح في جعل اللازم للمبتدأ الاسم (قوله والفاء لازمة له) أى لا تنفك عن الايتان
 بعده متصلة بجوابه وقوله غالبا أى في غالب أحواله ووضعها هنا في اللزوم وكتب
 أيضا قوله غالبا أى في غالب أحواله وهو ما أشير اليه في هذا البيت
 اسمة طلبية وبجاءد * وبما ولن ويقدر بالتفيس
 واحترزه بقوله غالبا كما قال بس عما اذا كان الجزء ما ضيا بغير قد أو مضارعا مبتدأ ومنقبا
 بلا وعن الحذف في غير ذلك للضرورة قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
 (قوله حين تضمنت أمام معنى الابتداء والشرط) أى أنهم متما ودانت عليهم الوقوعها
 موضعها والمراد بالابتداء المبتدأ والشرط فعل الشرط فاضافة معنى الى الابتداء
 والشرط ثبتيان والبراد بالمعنى ما يعنى ويقصد معالقا لا ما قابل للفظ ويصح قراءة الشرط
 بالنصب عطفا على معنى وبإثارة في المطول فوقعت كلمة أمام موقع اسم هو المبتدأ
 وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما اه قال عبد الحكيم أى كتحسين نم جله الجواب وفي
 ذلك دلالة على ما جعلناه عبارة الشارح هنا وبسقط ما يقال لم يعهد تضمن الحرف
 بمعنى اسم وفعل لانه مبنى على أن القصد بالتضمن الاشراب وكتب أيضا قوله حين تضمنت
 الخ قال الفهرى اعلم ان ظاهر ما ذكره هنا من كون أما واقعة موقع المبتدأ وفعل الشرط
 محال لما ذكره في أحوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى وأما غود فهديناهاهم حيث
 قال ثم الحل أما زيد فقامت مهما يكن من شئ فزيد قائم تحذف الم لزوم الذى هو الشرط

عبد الحمد والسلاة ومهما هنا
 مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ
 وبكن شرط والفاء لازمة غالبا
 فحين تضمنت أمام معنى الابتداء
 والشرط

فالباحث عن حال جوهر اللفظ ومادته لغة وعن أصله وفرعه اشتقاق وعن هيئته نصريف
وعن حال آخره اعرابا وبنا ونحو وعن حال مطابقتها بمقتضى الحال المعاني وعن اختلافه
في التعبير به عن المعنى الواحد وضوحا وخفاها البيان وعن محاسنه البديع وعن
وزنه العروض وعن آخر الموزون القافية وعن كيفية النظم وترتيبه قرض الشعر وعن
كيفية ترتيب المنشور انشاء الشعر من الخطب والرسائل وعن كيفية ايرادها في الكتابة
علم الخط فهذه اثنا عشر علما ينقسم اليها علم العربية والفرق بين العروض وقرض
الشعر أن العروض يتميز به الموزون من غيره وقرض الشعر يعرف به كيفية انشاء
الموزون المقتضى السالم من العيوب اهـ وكتب أيضا وعلم قواعدها كالطباق والجناس
(قوله من أجل الخ) لا يلزم من كون هذه العلوم من أجل العلوم كونها أجلها جميعها وانما
يلزم كونها من الطائفة التي هي أجل العلوم فيصح أن يكون من تلك الطائفة ما هو أجل
منها كعلم التوحيد والشرائع اهـ عني أي لأن الاجل مقول بالتشكيك (قوله قدرا)
أي رتبة ومنزلة وكتب أيضا قوله قدرا تميزا من نسبة الاجل الى العلوم فيكون أصله
من أجل قدر العلوم أي اقدارها وامان نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون أفضل
من قدر أجل العلوم أي اقدارها وعلى التقديرين لا بد من تقدير مضاف في علم البلاغة
ومعطوف عليه أي لما كان قدر علم البلاغة وسره من أجل قدر العلوم أو قدرا جليها اهـ
أطول والاحتمال أن اللذان في قدرا يجريان في سرا أي وأدق سرها أي أسرارها أو وسر
أدقها أي أسرارها على ما مر اهـ وقال عبد الحكيم قدرا تميز من نسبة الاجل الى العلوم
منزال عن الفاعل أي من طائفة علوم أجل قدرها وكذا قوله سرا أي من طائفة علوم
أدق سرها ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر فإن التقدير اعتبارا لا استعمال كما هو
الفاضل الاسفراحي (قوله وأدقها سرا) أراد به العلم ما يدرك بذلك العلم اهـ عني
كدقائق العربية المدركة بعلم البلاغة وقواعدها (قوله لا بغيره) إشارة الى الخصر
المستفاد بتقديم به وقوله من العلوم إشارة الى أن الخصر اضافي والافتقار يكون ذلك بغير
علم كاللهام اهـ سم وكالسلسلة (قوله العربية) أي اللغة العربية (قوله فيكون الخ)
فيه إشارة الى أن قوله يعرف الخ دليل للدقبة ~~التي~~ لا بد من الدلائل الا بواسطة مقدمة
مطلوبة مسلمة وهي ان دقائق العربية واسرارها من أدق الدقائق والاسرار ونظامه
هكذا هذا الفن يعرف به دقائق العربية واسرارها وكل ما هو كذلك فهو من أدق العلوم
سرا والدقائق والاسرار بمعنى كاف عني والمراد الامور التي تقتضيها البلاغة كالتأكيـد
للمتكبر وعدمه تلاليق الذهن هذا ان أرجعنا ضمير اسرارها العربية وهو المتبادر ويصح
ارجاعه للدقائق ويراد بها تلك النكات واسرارها فوائد كدفع الانتكارات بالثبات كمد
ويمكن على هذا أن يراد بأسرار الدقائق أدقها فلا يحتاج الى توسط مقدمة بمخدوفة كما
في بس (قوله ويكشف الخ) أي يزال علمه للاجلية كما يشير اليه الشارح في كلام

(من أجل العلوم قدرا وأدقها
سر الذب) أي بعلم البلاغة
وقواعدها لا بغيره من العلوم كاللغة
والعرف والنحو (يعرف دقائق
العربية واسرارها) فيكون من
أدق العلوم سرا (ويكشف

المضغ مغلف ونشمر مشوش قال اغترى وانما بدأ بالاجلية في الملف لانها أدخل في المدح
من الادقية وأغرها في النشر لان دليلها انما يستكشف بما ذكره في توجيهه الادقية من أنه
يعرف به دقائق العربية (قوله عن وجوه الاعجاز) أي طريقه وأسبابه وهي دقائق
البلاغة واهرارها كما يشير اليه الشارح وكتب أيضا قوله عن وجوه الاعجاز يقل عن
الاعجاز لانه انما يعرف بالذوق المكتسب من كثرة من اولة الوجوه المكشوفة بهذا العلم
لانه كما في المفتاح اه أطول ملخصا (قوله في نظم القرآن) خال من وجوه أو من
الاعجاز أو صفة لاحدهما بحسب تقدير المتعاق معرفة أو نكرة وكتب أيضا قوله في نظم
القرآن هو في الاصل مصدر يعني الجمع يقال قرأت الشيء قرأ وقرأنا أي جمعته وبعني
القراءة يقال قرأت الكتاب قراءة وقرأنا فنقل الى الكلام المنزل على محمد صلى الله عليه
وسلم للاعجاز المتعبد بسلامته المتحدى بأقصر سورة منه هذا هو المفهوم من شرح
الكشاف للشارح أو جعل أولا بعني المفعول ثم نقل الى الكلام المذكور وهذا هو المفهوم
من عبارته في المطول ووجه الاول خفة الموزنة ووجه الثاني الانسية وهو علم شخص ان
قلنا بهدم اختلاف الكلام باختلاف المتكلم كما هو عرف أهل العربية وان لم يكن ذلك
الاختلاف اختلاف محل فقط كما اشتهر بل اختلاف بالشخص عند التحقيق وعلم
جنس ان لم نقل ذلك كما هو تدقيق الفلاسفة وكذا الكلام في سائر أسماء الكتب
والتراجم وكذا أسماء العلوم لان اختلافها باختلاف التعقل كاختلاف ألفاظ سمي
الكتب باختلاف الفاظ (قوله أي به يعرف الخ) بيان لحاصل معنى مجموع قوله
ويكشف الخ والمراد معرفة ذلك على وجه التفصيل والتحقيق فلا يرد ذكر اعجازه في كتب
الكلام لانه على وجه الاجال والتوسل لاثبات مسئلة النبوة على أن علم الكلام يعرف فيه
ان القرآن معجز وهذا العلم يعرف به انه معجز وقرئ بين ما يعرف فيه وما يعرف به فلا يرد
من أصله (قوله لكونه في أعلى الخ) يصح تعلقه بعرف على أن المعنى لانه يعرف به كونه
الخ وتعلقه بمعجز فالمعرفة منصبة على الاعجاز وعلة وعلة علته لكون معرفة الاولين به
بواسطة معرفة الدقائق والاسرار التي اشتمل عليها القرآن ومعرفة هذه به مباشرة فناسب
حل الشارح عبارة المصنف وكتب أيضا قوله لكونه في أعلى الخ أي لكونه يخبر عن
الغيبات ونحوه من الاقوال في وجه الاعجاز (قوله في أعلى مراتب البلاغة) المراد
الاعلى النوع وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار أقصر سورة منه
في تلك المرتبة فيمتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد أن الاعجاز لا يتوقف على
كونه في الطرف الاعلى اه يس أي فالمراد الاعلى من نوع مقدور البشر لا مطلقا وبذلك
أيضا يدفع ما ورد على كلامه من أنه يقتضي أن القرآن كله في مرتبة واحدة وليس
بعضه أعلى من بعض وليس كذلك (قوله عن طوق البشر) مصدر طاقه اذا قدر عليه
ويقال اطاقه اطاقه (قوله وهذا) أي ما ذكر من معرفة أن القرآن معجز وقوله وسيلة

عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن
استارها أي به يعرف أن القرآن
معجز لكونه في أعلى مراتب
البلاغة لاشتماله على الدقائق
والاسرار والارادة عن طوق البشر
وهذا وسيلة

الى تصديق النبي أى ليكون القرآن مجزئه (قوله فيكون) أى هذا العلم (قوله
 ليكون معلومه الخ) تعليل لتفريع كونه من الاجل على ما تقدم لالكونه من الاجل
 لان علمه المنسوع عليه وكتب أيضا قوله يكون معلومه وهو الاعجاز كما هو ظاهر من كلام
 الشارح ووجه اجلية هذا المعانوم أنه خال أشرف الكلام الذى هو القرآن وقوله
 وغاية يجوز أن يراد بها التوروز ويجوز أن يراد به تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وعلى
 كل فلا يثنى ذلك أن هذه الغاية تحصل بعلم الكلام أيضا من سم (قوله وتشبيهه
 وجوه الاعجاز) أى فى النفس قال الشارح فى مقوله وقد جرى بنا فى هذا على اصطلاح
 المصنف أى فى الاستعارة بالكناية فانه اعنده التشبيه الضمير فى النفس اه وجرى على
 مذهبه مع ضعفه لانه المستعير وكتب أيضا قوله وتشبيهه وجوه الاعجاز أى هذا المركب
 الاضافى اه بس أى معناه (قوله واثنان الاستار الخ) قال الحفيد هذا مبنى على ما هو
 المعروف من اختصاص الستر بالمحسوس والا فالستر يطلق فى اللغة على المعنوى أيضا
 اه والذى فى القاموس والاصح والمصباح وغيرها أن الستر بكسر السين واحد السطور
 والاستار وهو ما يسترد وأما بالفتح فصدر وليس فى ذلك ما ادعى بل قد يتبادر منه خلافه
 (قوله ايهام) أى تورية لأن الوجه يستعمل فى معنيين العضو الخصوص وهو المعنى
 القريب والطريق أى المعنوى وهو البعيد وهو المراد هنا (قوله أو تشبيه الاعجاز الخ)
 وعليه يكون المراد بالاعجاز المعجوز عنه وهو جل القرآن اه عبد الحكيم أى ليتوافق
 المشبه والمشبه به فى الجملة ولأن أن تقول شبه الواحد بالجماعة تصد بالمبالغة. وكتب
 أيضا قوله وتشبيه الاعجاز أى المضاف اليه فقط اه بس (قوله بالصور) أى المصورات
 وجمع ليلانم وجوه (قوله ترشيع) الترشيح أن يذكر شئ من ملائكة المشبه به. واذكر المشبه
 به كما فى المصرحة أو لم يذكر كما فى المكينة وما قبل من أنه لا يكون الا فى المصرحة لانه يجب
 أن يتنارن لفظ المشبه به فردود وكتب أيضا ظاهره أنه لا ترشيع للاستعارة على الوجه
 الاقل مسع أن الكشف ترشيع (قوله ونظم القرآن الخ) فالخسر والمراد بهذا الكلام
 بان فكتة اثار التعبير بالنظم على التعبير باللفظ وهى التنبه على منشا الاعجاز فان
 النظم تأليف الكلمات حالة كون معانيها مترتبة ودلائلها متسلسلة كائنا ذلك الترتيب
 والتناسق على حسب ما يقتضيه العقل ولما كان الاعجاز باعتبار كمال البلاغة والبلاغة
 باعتبار هذا النظم لا بمجرد اللفظ كيف كان اختار النظم عليه مع ما فيه من الاستعارة
 والمراد بتناسق الدلالات مطابقتها لمقتضيات الاحوال ومناسبتها اياها فلا تراد تشابهات
 لان تشابهها مقتضى حال البلاغة فيما فيه كان ارتفاع شأنها وفى النثرى النظم فى اللغة جمع
 اللؤلؤ فى السلك وفى الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعانى الخ وقد يطلق
 على مطلق الترتيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ
 وكتب أيضا لم يقل والنظم لانه بلاضافة للقرآن قد يستعمل فى أعم من المعنى انا ذكر

الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو وسيلة الى التوروز بجميع
 السعادات فيكون من أجل العلوم
 قدرا لكون معلومه وغاية من أجل
 المعلومات والغايات وتشبيهه وجوه
 الاعجاز بالاشياء المجتسمة تحت
 الاستار استعارة بالكناية واثنان
 الاستار استعارة تخيلية وذكر
 الوجوه ايهام أو تشبيه الاعجاز
 بالصور والحسنة استعارة بالكناية
 واثنان الوجوه استعارة تخيلية
 وذكر الاستار ترشيع ونظم القرآن

كافي القدرى وكتب أيضا قوله ونظم القرآن تأليف كلماته أى المراد به هذا ذلك مجازا لأن
النظم فى الأصل ادخال الدر ونحوه فى السلك استعبر هذا التأليف على سبيل الاستعارة
التصريحية ويصح أيضا اجراء الاستعارة فى القرآن بأن يكون شبهه بالدر على سبيل
الاستعارة بالكناية والنظم تخميل (قوله تأليف كلماته) المراد الالفاظ مفردة أو مركبة
لا خصوص المفردات (قوله مترتبة المعانى) أى الأمور التى يقصدها البلغاء كالآثار كيد
وعدمه وتقديم المسند إليه أو المسند لاقتضاء الحال لذلك وترتيبها وضع كل منها فى محله
المطلوب فيه قال عبد الحكيم وهذا اشارة الى علم المعانى وقوله متناسقة الدلالات قال
عبد الحكيم أى فى الوضوح والخفاء وهذا اشارة الى علم البيان اه أى دلالاتها متناسقة
فى وضوحها وخفائها وقوله على حسب ما يقتضيه العقل أى عقل البليغ راجع لكل
منهما كما فى عبد الحكيم وسأنى أن علم المعانى علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها
يطابق الانظم مقتضى الحال والبيان علم يعرف به تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة
فى وضوح الدلالات (قوله لا توأله فى النطق الخ) أى بخلاف نظم الحروف فانه توأله
فى النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربح لما أدى الى فساد فى
اللفظ اه مطول (قوله وضم الخ) عطف تفسير (قوله كيفما اتفق) أى على أى
حالة وقع الضم ولو من غير مراعاة العلى أى المعانى والبيان ويحتمل رجوع ضمير اتفق
للتوالى والضم وأفرده التلازمهما (قوله وكان) عطف على كان الاولى (قوله القسم
الثالث) هو الاخير وأما القسم الاول فنبهه النحو والصرف والاشتقاق وأما القسم
الثانى فنبهه العروض والقوافى والمنطق وقوله من مفتاح العلوم فى العلوم استعارة
بالكناية ومفتاح تخميل أو نصريحية فى مفتاح أصلية أو تبعية على الخلاف فى أسماء
الزمان والمكان والآلة وكتب أيضا ما نبهه قال فى الاطول سمي كتابه مفتاح العلوم لانه
مفتاح العلوم التسعة التى اشتمل عليها ولانه مفتاح العلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة
يتكسب بها منها وكتب أيضا قوله من مفتاح أى الكائن من مفتاح أو كائن من مفتاح فهو
صفة للقسم أو حال منه وفيه أنه مبتدأ فى الأصل والحال لا يأتى من المبتدأ الا أن يجرى
على أن اسم كان فاعل حقيقة وهو قول الكوفيين أو على جواز اتيان الحال من المبتدأ
وهو قول سيديويه وعلى جعله صفة يكون كائن اسم فاعل بمعنى الصفة المشبهة لادلاله
على الحدث والا كانت ال موصولة فيلزم حذف الموصول وبعض الصلة وهو غير سائغ
وكتب على قوله أى الكائن من مفتاح ما نبهه ولا يرد أن الظرف بعد المعرفة حال لأن
ذلك أنما يمنع مانع كعدم ما يصلح لحيء الحال منه على الراجح كما هنا أفاده يس وكضعف
المعنى على الحالية (قوله الفاضل العلامة) وصفه بذلك لا ينافى ما وصف به من
الاعتزال (قوله يوسف) فيه ست لغات تثليث السنين مع الهمز أو الواو كما فى شيخ
الاسلام على البخارى (قوله السكاكى) نسبة الى سكاك قرية بنيسابور وقيل بالعراق

تأليف كلماته مترتبة المعانى
متناسقة الدلالات على حسب
ما يقتضيه العقل لا توأله فى
النطق وضم بعضها الى بعض
كيفية اتفق (وكان القسم الثالث
من مفتاح العلوم الذى صنفه
الفاضل العلامة أبو يعقوب
يوسف السكاكى

وقبل باليمن (قوله أعظم ما صنف الخ) أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه فيقتضى أن
القسم الثالث كتاب مع أنه بعض كتاب ويجب أن يكون باعتبار نقله على حدته مع أنه كتاب
لغة لأنه من الكتب بمعنى الجمع فيصدق بالكل والبعض قال شيخ الإسلام زكريا
في حواشي الطول ما موصولة أو مذكورة موصوفة ولا يجوز كونها موصولة لاحرفها إذا لم يفت
أعظم التصنيف لأن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه والقسم الثالث بعض المصنفات
لأن التصنيف فلا يجوز الادعاء اه وظاهره أنه مع الادعاء يجوز كونها مصدرة
والظاهر خلافه لأنه بين ما يقوله من الكتب اه يس وفيه ان يبين ما يقوله من الكتب
لا ينافي مصدريتها الادعائية لأن المراد بالتصنيف عليها المصنف غاية الأمر أنه ادعى أنه
عين التصنيف بالمعنى المصدري مبالغة ويمكن وجه آخر لجواز المصدرة وهو جعل
المصدر الموقول بمعنى اسم المفعول أى أعظم المصنفات كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا
القرآن أن يفترى أن أن يفترى في تأويل افتراء بمعنى مفترى وسيند ذلك في بيان ما
يقوله من الكتب (قوله المشهورة) فغير المشهورة بالاولى اه ع (قوله بيان لما) تعقب
بأن من البيان مع مدلولها في موضع الحال وصاحب الحال هنا ليس فاعلا ولا
مفعولا بل مضاف إليه فالأقرب أنه بيان للظهر المستتر في صنف ولا يلزم مقارنة الاشهاد
لزم التصنيف بل علم من الحال المقطرة وفي ذلك البيان مزيد مبالغة في نفعه إذا اشتهر
لا يكون اللانفع وصيانة عن تهمة الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ما صنف فيه
ودعوى اثبات النفع العظيم لجميع ما صنف فيه بعيدة عن مظنة التصديق اه يس
وقوله اذ دعوى الاطلاع الخ ودعوى اثبات الخ أى اللازمين بقوله أعظم ما صنف فيه
نفعاً مع حذف قوله من الكتب الخ وقوله قبل بل مضاف إليه أى والحال لا يأتي من
المضاف إليه الا اذا صلح المضاف لعمله في الحال التصيب كأن كان اسم فاعل أو مفعولاً
او كان جرأ من المضاف إليه نحو أعجبني وجه زيد متبسماً أو مثل جرته في محبة اسقاطه
نحو أن اتبع مله ابراهيم خفيقا وهنالك كذلك (قوله من أعظم) أى من نسبة أعظم
الى ما صنف فيه فلا بد من تقدير مضاف في القسم الثالث أى لما كان نفع القسم الثالث
أعظم منافع ما صنف فيه ويحتمل أنه يتميز من نسبة كان الى القسم الثالث فتقدير المضاف
فيما صنف فيه وجعله يتميز من المشهورة بعيد وان كانت أقرب أى المشهورة نفعها لأنه
لا يكون حينئذ نصفاً في المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز أن تكون باعتبار
آخر اه يس (قوله لكونه أحسن ترتيباً الخ) في تقدير تكون ترتيبه وتحريره وجهه
للأصول أحسن ترتيبات الكتب المشهورة وأتم تحريراتها وأكثر جوعها فمعه حذف
مضاف ومعطوفين وكتب أيضاً قوله لكونه أحسن الخ قال في الأطول وبين كونه أعظم
نفعاً بكونه جامعاً للثلاثة أمور كل منها مشتمل على عظم النفع لا بكل من الثلاثة كما يشير
إليه كلام الشارح حيث جعل قوله وأتم تحريرها في قوة ولكونه أتم تحريراً وقوله

أعظم ما صنف فيه (أى فى علم
البلاغة وتوابعها) من الكتب
المشهور (بيان لما صنف فيها)
تميزن أعظم (لكونه) أى القسم
الثالث (أحسنها) أى أحسن
الكتب المشهورة (ترتيباً)

وأكثرها للاصول جمعاً في قوة وليكونه أكثرها للاصول جمعاً ما كون حسن الترتيب
 سبباً للعظم النفع فلانه لما كان حسن الترتيب يوجد كل مقته في محل فلا يفوت الطالب
 وأما كون تمام التحرير سبباً فلانه اذا حلا عن الزوائد وما لا يقع فيه لم يكن الناظر فيه
 تضيق وقت ويكون خالص النفع بعظم نفعه وأما كون كثرة الجمع للاصول سبباً فظاهر
 ٥١ يس وقوله كما يشير راجع للمتنى على ما هو الظاهر تأمل وكتب أيضاً قوله أحسنها
 ترتيباً فية ان الترتيب وضع لكل شيء في مرتبته وهذا الاتفاق فيه واجب بأنه
 يقبله من حيث ان المسئلة قد يناسبها مواضع عديدة لكنها يعضها أنسب فالنفاضل بهذا
 الاعتبار وكتب أيضاً قوله ترتيباً لا يخفى أن الترتيب والتحرير مرصفتان للمرتب الذي هو
 السكاي لا للمرتب الذي هو القسم الثالث فوصفه بما يجازع على الملازمة بينهما ما هو
 وقوعهما عليه أو هما مصدران لا معنى للمفعول فوصفه بما احتشد حقيقة ويحتاج
 عليه الى جعل المصدرين في تفسير الماشارح لهما كذلك تدبر (قوله أي أحسن الخ)
 لوقال أي الكتب لكان أخصر (قوله وضع كل شيء الخ) العموم المستفاد من كل يعتبر
 بعد ارجاع ضمير مرتبة الى شيء لئلا يرد الاعتراض المشهور اذ عبد الحكيم وحاصله أنه
 لا يصح عود ضمير مرتبة الى كل لانه يلزم عليه أن يكون كل شيء في مرتبة كل شيء وهو
 فاسد ولا شيء لانه يلزم عليه أن يكون كل شيء في مرتبة الشيء الواحد وهو أيضاً فاسد
 وأجيب عنه أيضاً بأن الكلام من باب مقابلة الجمع بالجمع فهو على التوزيع أي وضع
 الاشياء في مراتبها أي هذا في مرتبته وهذا في مرتبته وهكذا وأجاب الحفيد بحاصله
 أن الضمير اراجع الى الشكوة معروفة على الراجح وازدادة المرتبة للجمع بالخيار جي والمعنى
 وضع كل شيء في المرتبة اللائقة به هذا الشيء الموضوع فيه وفيه أن الاشكال باق بحاله
 عليه اذ المعنى حينئذ وضع جميع الاشياء في مرتبة متعينة فليق هي به قدبر (قوله
 وأتمها تحريراً) فمعه أن تمام الشيء نهايته فلا يقبل الزيادة وما لا يقبلها لا يضاف منه
 التفضل والجواب أن المراد بالتمام الترتيب اليه وهو قبلها فالكتب قريبة الى تمام
 التحرير والقسم الثالث أقرب اليه أو يقال التمام من جهة الكم والزيادة من جهة
 الكيف أو بالعكس كما في يس وفيه نظر وبهذا أيضاً يدفع ما قيل ان تمام التحرير لا يجمع
 مع وقوع الحشو والتعويل وكيف يقول بعد غير صون الخ لان كونه أقرب الى تمام
 التحرير بالنسبة اليها لا ينافي اشتماله على الحشو والتعويل في نفسه على أن توهم المناقاة
 اذا أريد بالتحرير التهذيب عن الزوائد لا التهذيب عن الخطا والامتنعهم وفي الاطول
 ان معنى كون الكتاب أتم تحريراً كون أجزائه المحترراً كثر من محركات غيره فلا يرد
 الاعتراض وحاصله أن المراد بالانتماء الاكثرية وهو يرجع الى الجواب الاول (قوله
 هو تهذيب الكلام) قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير يبان
 بالعبارة وليس له هنا كبير معنى فلذا يلتفت اليه ٥١ فترى (قوله وأكثرها) لم يقل

وهو وضع كل شيء في مرتبته (و)
 لكونه (أتمها تحريراً) هو تهذيب
 الكلام (وأكثرها)

ولكونه أكثرها كما قال في سابقه اكتفاء بالمقاييس وقوله أى أكثر الخ هلا حذفه كما
 فيما قبله اكتفاء بتفسير الضمير الاول وكتب أيضا قوله وأكثر الخ جمع الاصول مقدم
 على الترتيب والتحرير عادة فكان المناسب تقديم ذكر الأثناء أخره رعاية للسمع (قوله
 للأصول) المراد بها اما الشواهد لانها أصل للقواعد واما القواعد لان الأصل يرادف
 القاعدة اهـ يس والاولى ارادة الثاني (قوله يشبهه الخ) فيه أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا
 وأجيب بأن هذا مخصوص بباب الاشتغال أو أن مراد الشارح بالتفسير مطلق الدلالة
 والافهام قال في الاطول فقوله جمع اعطف بيان للتمييز المحذوف اهـ يس (قوله
 لا يتقدم عليه) لانهم جعلوا له تأويله بأن مع الفعل أن أريد الماضى أو المستقبل وما
 مع الفعل أن أريد الحال كمانص عليه ابن مالك في الخلاصة ومعمول فعل الحرف
 المصدرى لا يتقدم عليه لانه ومعمول الحروف كلمة شرط الترتيب فيها اهـ يس وعبارة غيره
 ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول اهـ (قوله والحق جواز ذلك في الظروف) أى
 لوروده في التنزيل كقوله تعالى فلما بلغ معه السعي وقوله ولا تأخذكم بهما رأفة وتقدر
 عامل للظرف تكلف وليس كل مؤول حكمه حكم ما مؤول به فسقط ما قيل إن المصدر مؤول
 بأن والفعل أو ما والفعل وأن أو ما موصول حرفي والفعل صلة ومعمول الصلة لا يتقدم
 على الموصول لانه كتقدم جزء الشيء المرتب الاجراء عليه على أن الذى فى كلام أئمة
 العربية أن المصدر انما يؤول بأن أو ما والفعل اذا كان بمعنى الحدوث فاذا كان بمعنى
 الثبوت كما هنالم يؤول لخالفته للفعل فلا يصح أن يؤول به ويعمل حينئذ في الظرف نحو
 ذكاه في الطب ومعرفة في النحو ويجوز تقديم معموله الظرفي عليه لعدم المحذور وهو تقديم
 ما في حيز الحرف المصدرى عليه وقد ذكر ذلك في المعنى في الكلام على قوله تعالى وهو الله
 في السموات وفي الارض يعلم سرهم وجهرهم وقوله تعالى أكل لنا من عجبنا أو جينا فخور
 في الظرف المتقدم على المصدر تعلقه به قال لانه لا يفضل لأن والفعل أى ولا ما والفعل
 واشترط التأويل انما هو للعمل في غير الظرف من يس وكتب أيضا هذا مذهب الرضى
 والاول مذهب الجمهور (قوله لانها) أى الظروف مما أى من شئ يكفيه أى يكفى ذلك
 الشئ أى من المعمولات التى يكفها راحة من الفعل ومنها الحال في قولهم تلك هند مجردة
 لان تلك فى قوة أشهر والتمييز في قولهم رطل زينا أى والمصدر دال على الحدث الذى هو جزء
 معنى الفعل ففيه راحة من الفعل فهو يكفى الظرف سواء تقدم أو تأخر (قوله ولكن) لدفع
 توهم نشأ من وصف القسم الثالث عامتر (قوله أى غير محفوظ) انظر لم أعاد لفظ غير مؤول
 نسخ حذف غير (قوله وهو الزائد) أى اللفظ الزائد على أداء أصل المراد وقوله المستغنى
 عنه أى فى أداء أصل المراد سواء كان متعينا أم لا اهـ عبد الحكيم وكتب أيضا المستغنى
 عنه أى بلا فائدة (قوله وهو الزيادة) أى الزائد كفى نسخ (قوله بلا فائدة يلزم) من كونها
 بلا فائدة أنها مستغنى عنها فليس فى كلامه احتباك كاقيل (قوله واستعرف الفرق بينهما)

أى أكثر الكتب (للاصول) هو
 متعلق محذوف يفسره قوله (جمعاً)
 لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه
 والحق جواز ذلك في الظروف
 لانها مما يكفيه راحة من
 الفعل (وليسكن كان) القسم
 الثالث (غير مصون) أى غير محفوظ
 (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى
 عنه (والتأويل) وهو الزيادة على
 أصل المراد بلا فائدة واستعرف
 الفرق بينهما فى بحث الاطناب

هو أن الزائد في الحشوة **معين** كقوله * وأعلم علم اليوم والامس قبله * فلفظ قبله زائد
 قطعاً والزائد في التطويل غير معين كقوله * وألقى قولها كذا وبميننا * فالكذب والمين
 بمعنى واحد فيكون أحدهما زائداً قطعاً لكن لا بعينه وهذا فرق من حيث اللفظ وأما من
 حيث المعنى فالحشوة **معين** مفسد أو غير مفسد والتطويل لا يكون مفسداً وفي قوله
 الفرق دون أن يقول فرقا آخر نوع اشعار بأن ما ذكره هنا ليس فرقا يعتد به وذلك أن هذا
 الفرق انما هو بحسب المفهوم فقط لأن ما ذكر من المعنيين متساويان صدفاً وأما الفرق
 الذاتي الذي وعد به في بحث الاطناب فهو يفيد الفرق بينهما ذاتاً وتباينهما صدفاً على
 ما وقع عليه الاصطلاح اه جري وجعل التطويل في جانب الاختصار والحشو في جانب
 التجريد لا يناسب الا الفرق الاتي قال الحفيد ما معناه ليت شعري لم اقتصر على ما ذكر
 ولم يورد الفرق الاتي مع اختصاره ومع مناسبة المصنوع هنا مع أنه المعتد به وكتب
 أيضاً قوله وستعرف الفرق أي المعتد به الاصطلاح وما تقدم تقريري لغوي (قوله وهو
 كون الكلام الخ) ينبغي أن يجعل متساوياً للضعف التأليف نظراً إلى أن مخالفة النحو
 توجب معوبة فهم المراد على المقتضى لقواعده ويمكن أن يقال هذا القسم من التعقيد
 لم يرد في القسم الثالث وكتب أيضاً لعله حل التعقيد على أنه مصدر عقد مبني للمفعول
 ليكون وصفاً للكاتب فلذا فسر بذلك لكن يرد أن التطويل ليس وصفاً للكاتب فكان
 ينبغي تأويله أيضاً الآن يقال تركه اكسلا على المقابلة تأمل سم وكذا يقال في الحشو
 وقد يقال ان تفسير الشارح الحشو والتطويل بالزائد يفيد جعله ما على الحشو والمطول به
 لا يهتني المصدر حتى يحتاج الى أن يؤوله ما جاء قول به التعقيد فاللثة في الاصل مصادر
 هذا وبناء المصدر من المجهول لا يراه المحققون دفعا للبس لانه يتبادر منه أنه من المعلوم وقد
 يتفهم بوجود القرينة كما هنا اه (قوله قابلا) اختار في جانب الاختصار القبول وفي
 الاخيرين الانفتاح ايعا الى أن الاجتزاع من الاخيرين أهم من الاحتراز عن الاول وأراد
 بالاختصار ما يقابل التطويل ليسهل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قد تم في اللفظ
 الحشوع على التطويل لكونه أهـ ثم في مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث وعكس
 ناظره ما في الشراعتا ما بين كرا الاختصار لأن مؤلفه مختصر وقد تم ناظر التعقيد على ناظر
 الحشوة رعاية للجمع اه فنرى (قوله خبر بعد خبر) يحتمل أن سكونه عن تجويز الحاشية
 من ضمير غير مصون بمعنى مغاير للمصون لأن الخبرية أظهر وأقرب وألانه يؤهم أن مغاير
 للمصون مشروطة بملاحظة قبوله الاختصار مع أنه ليس كذلك لانه في نفسه مغاير
 للمصون وإن لم يلاحظ ذلك حرر اه سم (قوله لما فيه الخ) أي في كلام المصنف لـ
 وشتر محتلط (قوله عما فيه من الحشو) لم يقل لما فيه من الحشو على طريقة ما قبله اذ لا
 يعلم حينئذ أن الجزء عنه ماذا بخلاف ما قبله لا يلزم فيه مثل ذلك فتأمل سم (قوله ألفت
 الخ) الشا قال ذلك دون اختصار مع أنه أخصر للإشارة الى أنه ليس مطمع نظره

(والتعقيد) وهو كون الكلام
 مغلقاً لا يظهر معناه بنبهة
 (قابلا) خبر بعد خبر أي كان قابلاً
 (للاختصار) لما فيه من التطويل
 (مقتضراً) أي محتاجاً إلى
 (الايضاح) لما فيه من التعقيد (و)
 إلى (التجريد) عما فيه من الحشو
 (ألفت) جواب لما مختصراً

اختصار القسم الثالث لامر دعاء الله بل محط نظره تأليف مختصر يتضمن ما فيه مما
 يحتاج اليه ويحتاجون عاين متفق عنه اه سم وكتب أيضا قوله ألفت قال في الأطول
 ولا ينبغي أن من تنه دواعي تأليف مختصر كذا أنه كان عذره وأنه لم يتحصن به لم يسبقه بها
 أحد فكان الانسب أن ينفه الى ما ذكر في الشرط بأن يريد واجتمع عنده فوائده كذا
 وكذا ألفت (قوله يتضمن) أي تضمن وكذا قوله ويشتمل ليناسب الفعل قبله وبعده
 قبل ويشتمل العكس ويؤيد الأول أنه تأويل عند الحاجة وأن الأفعال الماضية أكثر
 بل يمنع العكس أن جواب لما يجب أن يكون ماضيا على الاصح وكتب أيضا قوله
 يتضمن الخ عبر في جانب القواعد بالتضمن وفي جانب الامثلة والشواهد بالاشتمال لأن
 المتضمن جزء من المتضمن فقصد أن القواعد مضمنة لأنها أجزاء الكتاب والامثلة لما
 لم تكن ركنا من موضوعه جعل مستقلا عليها فان الشيء قد يشتمل على ما هو زائد على أجزائه
 الأصلية اه من يس (قوله حكم كلي) أي حكم على كل شيء فان كلية الحكم كون
 المحكوم عليه كليا والضمير في ينطبق وجزئياته راجع الى الحكم الكلي ومعنى انطباقه
 صدقه عليه أي الجميع وهو احتراز عن القضية الطبيعية واللام في ليس تعريف لام العاقبة
 وز كره هذا القيد لكونه مأخوذا في مفهوم القاعدة وما قيل من أن المراد قضية كلية
 تشتمل على أحكام جزئية موضوعها اطلاقا لاسم الجزء على الكل وحذف المضائق
 أو أن الكلام محمول على الاستخدام بأن يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقي وبضمير ينطبق
 وجزئياته المعنى المجازي أي الحكم كونه عليه أو أن اطلاق الكلي والجزئي على حكم
 الاصل والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الكلي والجزئي من حيث الاشتغال والأندراج
 فتكلمات لا تنطبق مقام التعريفات وان ذهب اليه الجم الغفير اه عبيد الحكيم وقد
 تحصل من هذا أن في تقرير هذا التعريف أربعة أوجه والقاعدة على الثاني اسم لنفس
 القضية وعلى الثلاثة الباقية اسم لنفس الحكم الذي هو جزؤها وحاصل الرابع أنه شبه
 حكم القضية العامة التي هي أصل لما تحت من القضايا بالمعنى الكلي بجامع الاشتغال
 وحكم هذه الفروع بالمعنى الجزئي بجامع الاندراج فأطلق على حكم الاصل لفظ
 الكلي وعلى حكم الفرع لفظ الجزئي فلا يرد أن الشائع اطلاق الكلي والجزئي على
 المنهوم الكلي وأفراده لا على حكم القضية الكلية وما تحت من القضايا المتخصصة بل
 الشائع اطلاق الاصل والفرع عليه ما والاصل على الوجه الثاني قصد واقفته
 التعريف المعروف من أن القاعدة اسم للقضية الكلية كما أشار اليه العلامة سم وإضافة
 أحكامها على الأول والثالث للبيان تأمل (قوله كلي) كنيته باعتبار موضوعه
 لا باعتبار ذاته وذلك لأن القضية الواحدة لا تصدق على أخرى ولا الحكم الواحد على حكم
 آخر اه جري وقوله لأن القضية أي ان أردنا بالحكم القضية وقوله ولا الحكم
 أي ان أبقيناه على ظاهره (قوله ليس تعريف الخ) وكيفية التعرف أن تأخذ الجزئي وتجعل له

يتضمن ما فيه أي في القسم الثالث
 (من القواعد) جميع قاعدة وهي
 حكم كلي ينطبق على جميع
 جزئياته ليس تعريف أحكامها منه
 بقولنا كل حكم منكم

موضوعاً وتأخذ موضوع القاعدة وتجهله بحجلاً ثم تجعل هذه القضية مصغرى وتجعل
القاعدة كبرى فيخرج حكم هذا الجزئى كأن تقول ان زيدا قائم كلام يلقى الى المنكر
وكل كلام يلقى الى المنكر يجب تو كيدته ثم تحذف المكرر فيخرج الحكم بئى شئ آخر وهو
أن ان التى فى موضوع الصغرى اما أن تكون من المحكى أو من الحكاية فان كان الاول
لم يلتم مع قوله يجب تو كيدته لئلا يلزم تحصيل الحاصل والجواب أن معنى قولنا يجب
تو كيدته أى لا بد أن يكون مؤكداً وان كان الثانى لم يلتم مع قوله يلقى الى المنكر اذ لا يلقى
اليه الخلاف عن التوكيد والجواب أن معنى قوله يلقى أى يراد القافيه وان كان لا يلقى بالفعل
وكتب أيضاً فيه أنه يلزم الدوريات وقف معرفة الجزئيات على القاعدة وسيأتى أن الشاهد
جزئى يذكر لاثبات القاعدة فتوقف هى على معرفته والجواب أن الجهة منفكة
لأن توقف القاعدة على معرفة بعض جزئيات أى السماع من الموثوق بعريته بالنسبة الى
المستنبط أى الذى استنبط القاعدة وتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة بالنسبة الى غيره
من المقلدين له اهن يس (قوله يجب تو كيدته) أى لا بد أن يكون مؤكداً اه عبد الحكيم
(قوله على ما يحتاج اليه من الامثلة) لا ما يستغنى عنه ليكون حشواً اه مطول قال
عبد الحكيم المحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث بأشتماله على الحشو
وفيه اشارة الى أن القسم الثالث حشوه بتكثير الامثلة والشواهد التى لا يمتلح اليها
اه (قوله وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد) قال فى الاطول المثال جزئى
لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر لايضاح القاعدة وهو المراد بقوله هم المثال جزئى يذكر
لايضاح القاعدة اه (قوله المذكورة لايضاح القواعد أى الصالحة لأن تذكر لايضاحها
وكتبه يقال فى تعريف ائشارح للشواهد وبذلك يتضح اخصية الشواهد من الامثلة
لأن كل ما يصلح شاهداً يصلح معالماً غير عكس كلى لا شرط كون الجزئى من كلام
الموثوق به فى الشاهد بدون المثال وليس المراد أنهم تذكروا بالفعل لا لايضاح أو لاثبات
اذ لا يلزم للجزئى المثالى أو الشاهدى أن يكون مذكوراً بعد الحكم الكلى فضلاً عن
كونه لا لايضاح أو لاثبات فكونه مذكوراً لا لايضاح أو لاثبات عارض مفارق لا يمكن
اعتباره فى حقيقة ما ولو اعتبر ذلك فان أريد لا لايضاح فقط أو لاثبات فقط فينبغي ما تباين
كلى ويلزم أن ما قصد به معارضة وان أريد لا لايضاح مطلقاً أى سواء كان للاثبات أيضاً
أو لا لاثبات مطلقاً سواء كان لا لايضاح أيضاً أم لا فينبغي ما عوم وخصوص من وجه
(قوله فهى أخص من الامثلة) تشرىع على ما علم التزام من قوله لاثبات القواعد وهو أن
الشاهد يجب أن يكون من كلام الله تعالى أو البلاء وما علم من قوله لايضاح القواعد
وهو أن المثال لا يجب فيه ذلك بل قد يكون جعلاً وقد يكون من كلام من لا يوثق به (قوله
آل) مضارع معتل مبدهم موزة المتكلم ما ضيه ألا كعلا وأصل آل ألوههم مرتين أبدات
الثانية من جنس ما قبلها ألفاً وحذف الواو والجازم (قوله من الالق) ومثله الى

يجب تو كيدته (ويشتمل على
ما يحتاج اليه من الامثلة) وهى
الجزئيات المذكورة لايضاح
القواعد (والشواهد) وهى
الجزئيات المذكورة لا لاثبات
القواعد فهى أخص من الامثلة
(ولم آل) من الالق

لنظرة أنت تعلم أن المختصر عبارة عن الالفاظ المخصوصة وأن الاختصار تقليل اللفظ مع
بقاء المعنى فقوله لفظه تصریح بما علم التزاما وكان نكتته أنه لو قال في اختصاره لم يمازهم
عود الضمير للمختصر باعتبار ما عناه كما يرجع اليه ضمير تحقيقه ثم الاضافة في لفظه من
اضافة العام للخاص كشجر أراك ايس وكتب أيضا قوله في اختصار لفظه قيد للثني
أو المثني والمأل واحد وقاعدة التقيد بالاشارة الى أنه بالغ في تجريده عن الحشو والتويل
والتعقيد وكل ما يعيه أفاده في الاطول (قوله تقريرا الخ) تعليل لقوله لم بالغ وكذا
قوله وطلب كما هو صريح الشارح قال في الاطول ان التعليل ترك المبالغة في الاختصار
لأنه في المون مطلوب والمبالغة فيه شعار المهرة وأما عدم التقصير في التحقيق والتهديب
والاثبات بأحسن الترتيب فقبولان لانفسهم لا يستدعيان التعليل فتأمل اه من يس
(قوله لما تضمنه) أي وهو علة لما تضمنه وعلى هذا يصح وقوع ما على فعل وعلى معنى
وعلى الثاني يس أو هو معمول لما تضمنه فواقعة على فعل وكتب أيضا قوله لما تضمنه
ما واقعة على معنى أي معنى تضمنه معنى لم بالغ وذلك المعنى اثبات وهو قولنا تركت
المبالغة والحاجب أن معنى لم بالغ نفي وهو مستلزم معنى هو اثبات وهو معنى تركت
المبالغة وهو المعال بقوله تقريرا اه يس وكتب أيضا قوله لما تضمنه الخ لالثنى لأن
المفعول له ما فعل لأجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا بالمبالغة لأن المعنى عليه أن
المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لاهم آخر مع أن المبالغة فيه منفية
بأصلا وهذا ما بني على ما في دلائل الاعجاز أن من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقيد
على وجه ما أن توجه الى ذلك للتقيد وأجيب بأن هذا ما لم لو كان التقيد ثابتا قبل
النفي ثم ورد النفي على الكلام المقيد بذلك التقيد وهو غير لازم بل يجوز أن يكون القيد
انحلالا اعتبر ووجد به النفي فلا يتأتى توجه النفي اليه حتى يقتضى الكلام وجود المقيد
لا يقيد به على أن توجهه الى التقيد الثابت قبله أغلبي لا كلي بل يجوز توجهه للمقيد فقط
وللقيد فقط ولهما معا فيجوز أن يكون علة لا بالغ ويكون النفي للمقيد فقط وان قلنا
التقيد معتبر وموجود قبل النفي فالاولى تعليل عدم كونه علة للمبالغة بما قاله في الاطول
من أنه لا وجه لمقصد أن المبالغة في الاختصار لتقريب التعاطي وطلب تسهيل الفهم على
الطالبين بل لو كان في المبالغة في الاختصار تقريب التعاطي وطلب تسهيل الفهم لوجب
أن يلتزم وتباعد من كلام الشارح أن المنصوبين في كلام المصنف علتان للم بالغ فقط
لأنه قوله ورتبه أيضا وهذا هو الاقرب الى كلام المصنف وان احتمل أن يكونا علتين لهما
بل جورا لخطاني أن تكون الاولى للاول والثانية للثاني والعكس فمكون الصورا ربعا
اه ومنهم من علق عدم جعله علة للثني بأن حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا في
الطرف عند جمهور النحاة كما صرح به ابن هشام في الباب الثالث من المعنى فلذا أوله بفعل
مثبت ونقل عن ابن الحاجب أعماله (قوله معنى لم بالغ) أدرج المعنى للاشارة الى أن

لفظه تقريرا
معنى لم بالغ أي تركت
المبالغة في الاختصار تقريرا
(للعاطية) أي تناوله (وطلبا)
لتسهيل فهمه على طالبه

ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبلغ لوجوب تغاير المتضمن والمتضمن ولولم يذ كر المعنى لصح
 أيضا لأن اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه معناه لأن متضمن المتضمن لشيء متضمن
 لذلك الشيء لكن يصير الكلام خاليا عن إفادة أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبلغ اه
 يزدي (قوله والضمائر) أي الأربعة (قوله وفي وصف الخ) قال في المطول ولعله يرى
 لقد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشو وأطوار ولا نوع قبيح جدا حيث
 صرح به أولا ولوح به ثانيا وعرض به بوصف مختصر بأنه منقح سهل المأخذ نالنا اه
 ملخصا وقوله حيث صرح به أولا أي في قوله غير مصون الخ وقوله ولوح به ثانيا أي في قوله
 قابلا للاختصار الخ قال في الاطول أقول لعل المبالغة ليست لتزييف المفتاح بل لبيان
 عذر شرعيه في التصنيف مع وجود المفتاح وقبول العذر منه يحتاج الى المبالغة في
 تحقيق ذلك الوصف اه (قوله بأنه مختصر) أخذ من قوله ألفت مختصرا وقوله ولم أبلغ الخ
 (قوله منقح) أخذ من قوله وتهذيبه ويتجزأ أن يكون مأخوذا منه ومن قوله تحقيقه
 فيكون التحقيق والتهذيب يرجعان الى معنى التحقيق وقد يؤيد هذا كونه عن التحقيق
 تأمل سم وقوله سهل المأخذ مأخوذا من قوله تقريرا لتعاطيه وطلبا الخ (قوله تعريض
 بأنه الخ) كان المظاهر أن يقول تعريض بأن القسم الثالث على الضمن ذلك كما تنبأ به
 عبارته في المطول والافهم وصف كتابه بما ذكر ليس على طريق التعريض بل على طريق
 التصريح الآن يقال مصاب التعريض قوله كما في القسم الثالث (قوله لا تطويل فيه
 الخ) فيه إف وتضمن مرتبة وقوله لا تطويل فيه راجع الى قوله مختصرا وقوله ولا حشو
 راجع الى قوله منقح وقوله ولا تعقيد راجع الى قوله سهل المأخذ (قوله المذكور)
 إشارة الى توجيه افراد اسم الإشارة في قوله ذلك مع عوده على متعدد اه يس (قوله
 فوائد عثرت الخ) به بذلك على مزيد اطلاع وكال عبارته لكتب الفقه كنيته على فيفور
 فطائه بقوله وزوائد الخ والقصد بذلك توفير الرغبة في تعاطي كتابه وتسمية ما تنطه من
 كتب القوم فوائد ومختصراته زوائد ما تواضع عنه حيث جعلها مستغنى عنها وأما المبالغة
 في كمالها حيث جعلها زوائد والفضل على غيرها من الفوائد إفادة في الاطول (قوله
 عثرت أن اطاعت) قال في المختار لإمرة الزلة وقد عثرت في ثوبه يعثر بالضم عثارا بالكسر
 يقال عثره فرسه فسقط وعثر عليه الطلع وبابه نصر ودخل وأعثره عليهم غيره ومنه قوله تعالى
 وكذلك أعثرنا عليهم اه وفي الجري عثرت بفتح المثلثة بمعنى اطلعت وبضمها بمعنى وقعت
 اه ثم رأيت في القاموس ما نصه عثر كضرب ونصر وعلم وكرم عثرا وعثارا وتعثر كما ثم قال
 والعثور الاطلاع كالعثر اه وقاعدة صاحب القاموس أنه اذا ذكر المصدر مطاقتا الفعل
 منه على مثال نصر كما قال في خطبته وكتب أيضا قوله عثرت في بعض الخ في ذكر العثور
 الذي تفهم منه المصادقة اتفاقا وذكر البعض الذي يفهم منه عدم شيوعه في كتب القوم
 إشارة الى العزة اه يس (قوله وزوائد لم أظفر الخ) فان قيل هي حينئذ اجنبية عنهم

والضمائر للمختصر وفي وصف
 مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل
 المأخذ تعريض بأنه لا تطويل فيه
 ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم
 الثالث (وأصفت الى ذلك)
 المذكور من القواعد وغيرها
 (فوائد عثرت) أي اصتفت (في بعض
 كتب القوم عليها) أي على تلك
 القوائد (وزوائد لم أظفر

وهما قالوه فكيف تدخل في فهمهم وتضاف الى ما قالوه ويجرى عليها حكمه قلت لمنايتها
لما قالوه وكونها على طريقته ومشابهته في الفائدة (قوله أظفر) من باب طرب كافي
المتحار (قوله في كلام أحد) أي من المتأخرين لتقرير هذا الفن واستنباطه وتدوينه
فلا ينافي أنه قد يفهم بعض تلك الزوائد من كلام نحو مفسر اه بس (قوله بأن يكون
الخ) تصوير للإشارة المنفية وقوله وان لم يقصدوها أي بالافادة بالتركيب أو بالذات
فلا يرد أن الإشارة تستدعي قصدا تأمل وكتب أيضا الواو للعال وان زائدة (قوله
تخصيص المفتاح) لانه تخصيص أعظم أجزائه اه سم فاندفع الاعتراض بأنه انما هو
تخصيص لبعضه (قوله ليطلق اسمه) أي معنى اسمه العلي وهو الالفاظ المخصوصة وقوله
معناه أي الاصل وهو التوقيع والتعذيب ووجه المطابقة والمناسبة أن التوقيع
والتعذيب اللذان هما المعنى القوي للتخصيص متعلقان بتلك الالفاظ المخصوصة التي هي
معنى الاسم العلي وحاصلان بها فاندفع ما قيل أن تخصيص المفتاح علم فلا يدل الالفاظ
الالفاظ المخصوصة ولا يدل جزؤه على جزء معناه (قوله قدم المسند اليه الخ) اعلم أولا
أن تقديم المسند اليه على المسند الفعلی اذ لم يدل حرف النفي قد يأتي للتخصيص وقد يأتي
للقوية على ما سيجي ووجهنا لا يعرف شي منهما وجه حسن اذ لا حسن لقصر السؤال
عليه بل القصر بل في السؤال حسن ليكون أقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وأبعد
عن التعجيز في الدعاء ولاننا كيد اسناد السؤال اذ لا انكار ولا تردد فيه للسامع وحاصل
ما أجابه الشارح بوضيح أنه قصد أن يجعل الجملة حالا لا يفيد مقارنة السؤال لجميع
ما تقدم من التأليف والترتيب والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى صريحا الا
بإيراد الجملة الاشمعية مع الواو اذ لو وردت الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة في الاستئناف
ولو اوردت مع الواو كانت ظاهرة في العطف مع أن الجملة المضارعة المثبتة الحالية
لا تنفرد بالواو قال في الخلاصة

وذا تبد بمضارع ثبت * حوت ضمها ومن الواو دخل

ليكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أن التقديم لا يكون الا لاحد الامرين
واحسن شيء منه ما ههنا الآن يقال القصد بذلك مجزئان لنشأ اختيار الجملة الاسمية
اه من عبد الحكيم وقال الفري قال بعض العلماء يجوز أن يكون التقديم للتخصيص
الحقيقي بأن يكون معناه أنا أسأل الله لا غيري لأن ما أفتنه لا يصلح لأن يلتفت اليه غيري
فضلا عن أن يسأل للتعجب ويكون المراد استحقاق مؤلفه ويجوز أن يكون القصر
اضافا أي أنا أسأل الله لا معارضي ولا حسادي من علماء الزمان وكلاهما ليس بشئ
أما الأول فلأن استحقاق موافقه بحيث يدعى عدم صلاحية لان يلتفت اليه غير مناسب
لما أسأله من مدح مخنصره وترجيحه على المفتاح الابتكاف وأما الثاني فلانه ليس هنا
من يعقد شركة معارضة وحساده في السؤال حتى يحتاج الى التخصيص اه وفي

أي لم أنز (في كلام أحد
بالصريح بها) أي بتلك الزوائد
(ولا الإشارة اليها) بأن يكون
كلامهم على وجه يمكن تحصيلها
منه بالتعجيز وان لم يقصدوها
(وسميته تخصيص المفتاح) ليطلق
اسمه معناه (وأنا أسأل الله) قدم
المسند اليه

السبب احي وخسرو والفقرى ما ملخصه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوية لانه لما بالغ
 في مدح تصنيفه كان مظنة توهم الاعتماد في حصول النفع به على كمال تصنيفه فلا يدعو
 فقوى السؤال دفعا لهذا التوهم وان كان بعيدا اه وذكرفى الاطول من وجوه التقديم
 انه يجوز ان يكون للتخصيص اظهار اللوحدة في هذا الدعاء وعدم مشارك له فيه بالتأمين
 ليستعطف به فكانه قال فى انشاء السؤال الهى اجبني وارحم وحدتي وانفرادى عن
 الاعوان اه وكتب ايضا وهو انا (قوله قصد الى جعل الواو والعال) أى وجعل الواو
 للعال يستدعى تقديم المسند اليه ليكون الجملة اسمية فيصح اقتراحها بالواو بخلاف
 المضارعية فانها لا يصح اقتراحها بالواو واذا كانت حالا (قوله حال من أن ينفع) قال
 الحفيد انما لم يجعله ظرفا لغوا لاسأل اشارة الى أن النفع كائن بمجرد الفضل والكرم لان
 الحال وصف صاحبها لا امر ذاتي في المختصر اه بايضاح وفيه أنه لا يظهر تعاقب الطرف
 بأسأل مع استفادته مفعوله حتى يحتاج الى نكتة العدول عنه على أنالوسلماء لم نسلم عدم
 حصول تلك الاشارة عليه فتأمل (قوله من أن ينفع) وأن ينفع في تأويل النفع مفعول
 ثان لاسأل فالامام فى الحال هو أسأل لان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وايسر
 هو حال من فاعل ينفع أو ظرفا لغوا متعلقا بـ ينفع حتى يكون العامل فيه ينفع فيلزم تقديم
 صلة الموصول المحرفى عليه تأمل وكتب ايضا أى كل طالب (قوله وهو المنتاح) وجعله
 أصلا باعتبار أن أعظم أجزائه الذى هو القسم الثالث منه أصل له فهو أصل له واسطة
 (قوله انه الخ) علة لاسأل (قوله ولى ذلك) أى موليه وعطيه (قوله أى محسبى وكافى)
 اشار الى أن الحسب بمعنى المحسب أى الكافى وهو فى الاصل اسم مصدريستوى فيه
 المذكر والمؤنث والواحد والاثان والجمع فلنذكر بعد التكرار كان صفة لها نحو هذا رجل
 حسبك وان ذكر بعد المعرفة كان منصوبا على الحال نحو هذا عبيد الله حسبك وقيد بـ لفظ
 بالفعل فيقال هذا رجل أحسبك أى كفاك وربك لان أحسبك ورجال أحسبك وان قطع
 عن الاضافة ونوى معنى المضاف اليه بنى على الضم تقول رأيت زيدا احسب اه من خسرو
 يتصرف وكتب ايضا قوله محسبى وكافى اى فى جميع المهمات أو فى ذلك النفع والأول
 أكثر فائدة والثانى أنسب بما قبله (قوله وكافى) عطفاً تفسير (قوله اما على جملة الخ)
 انما تختصر فى هذين لأن المذكر ثلاث جمل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع
 أى الرابط ولكونها حالا ولا على الثانية لانهم لمعلة وهذه الجملة لا تصلح للتعليل فتعين
 الثالثة فاما على تمامها واما على جزئها اه عـبـد الحـمـيم (قوله والخصوص الخ)
 والاقدير نعم الوكيل الله وتقديره متأخر عن الفاعل واجب وهو مبتدأ خبر الجملة قبله
 أو خبر مبتدأ واجب الحذف أى هو الله أو مبتدأ خبره محذوف وجوباً وبديل من الفاعل
 أقوال (قوله واما على حسبى) وان لزم عطفاً الجملة على المقتر لانه يجوز اذا تضمن
 المقتر معنى الفعل اه سم (قوله فالخصوص هو الضمير الخ) يعنى هو فى قوله وهو حسبى

قصد الى جعل الواو للعال (من)
 فضله حال من (أن ينفع به) أى
 بهذا المختصر (كأنفع بأصله)
 وهو المنتاح أو القسم الثالث منه
 (انه) أى الله (ولى ذلك) النفع
 (وهو حسبى) أى محسبى وكافى
 (ونعم الوكيل) عطفاً اما على
 جملة وهو حسبى والخصوص
 محذوف واما على حسبى أى وهو
 نعم الوكيل فالخصوص هو الضمير
 المتقدم

وكون المخصوص مقدما على الفعل ليس بالاعرف ولذلك عزاه الى القائل به اه جري
 (قوله على ما صرح به صاحب المفتاح) وليس هو الضمير المتقدم عند الجمهور بل
 المخصوص المحذوف والضمير المتقدم دليل عليه فاذا قلت زيد نعم الرجل فزيد المذكور
 دليل على المخصوص المحذوف لانفس المخصوص لانه مؤخر دائما والتقدير زيد نعم الرجل
 زيد فحذف المخصوص الذي هو زيد الثاني للدلالة على الاول عليه هـ هذا مذهب الجمهور
 ومذهب صاحب المفتاح انه نفس المخصوص (قوله قد عطف الخ) اما على الاول
 فظاهر واما على الثاني فلان حسي بمعنى محسبي وهو بمعنى محسبي فهو جملة خبرية في
 المعنى فـ قطع ما قبل ان المعطوف عليه على الثاني مفرد فليس بخبر لان الخبر والانشاء
 انما يجريان في الجملة وكتب ايضا قوله قد عطف الانشاء على الخبر اي وهو ممنوع عند
 البيهقيين واكثر النحاة فهو اعتراض على هذا التركيب وجوابه اما منع قوله الانشاء
 يجعل المعطوف خبرا كالمعطوف عليه مع تقدير مبتدأ أي وهو نعم الوكيل بمعنى هو
 مقول فيه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلقة خبرها جملة فعلية انشائية وهذا
 أي قولنا بمعنى هو مقول فيه على القول بمنع وقوع الانشائية خبرا والاصح جوازها من غير
 تقدير قوله ثم ان تقدير مقول على هذا القول لا يختص بكون العطف على جملة هو حسي
 بل يجري على كونه على حسي لان المعطوف على الخبر خبر كذا في الاطول نعم لا يحتاج
 الى تقدير المبتدأ على كونه على حسي واما منع قوله على الخبر يجعل المعطوف عليه انشاء
 كالمعطوف أي اللهم احسبني واكفي هذا كما على تقدير العطف على وهو حسي واما
 بمنع امتناع عطف الانشاء على الخبر على تقدير العطف على حسي لانه محتمل من الاعراب
 لانه خبر عن هو ومحل امتناع عطف الانشاء على الخبر انما هو في الجمل التي لا محل لها من
 الاعراب وهذا ويحتمل أن غرض الشارح رحمه الله تعالى التنبيه على صحة لا الاعتراض
 وهذا هو المنقول عن الشارح كافي الحفيد فتأمل وقال الشيخ ليس الذي يفهمه الذوق
 السليم من عبارة الشارح الاعتراض على هذا التركيب لا التنبيه ثم قال واعلم أن مبنى
 الاعتراض على سبعة أمور كون نعم الوكيل جملة انشائية والواو للعطف وأنه ليس من
 عطف القصة على القصة والمعطوف عليه قوله وهو حسي وأنه جملة خبرية أو قوله حسي
 وأن عطف الجملة على المفرد غير جائز الا باعتبار التضمن أي تضمن المفرد معنى الجملة وأن
 عطف الانشائية على حسي باعتبار التضمن يستلزم العطف المتنع وكل واحد من هذه
 الأمور يمكن أن يتوجه عليه المنع وتفصيل ذلك في الحواشي اه وحاصله اننا لانم كون
 نعم الوكيل جملة انشائية كما مر به سلفه لكن لانم كون الواو للعطف لم لا يجوز أن تكون
 اعتراضية على القول بجواز الاعتراض آخر الكلام سلمناه لكن يجعل العطف من عطف
 القصص على القصة من غير ملاحظة انشائية أو اخبارية سلمناه أنه ليس من هذا القبيل لكن
 لانم أن المعطوف عليه هو حسي أو حسي لم لا يجوز أن يكون وأنا أسأل الله على أنها

على ما صرح به صاحب المفتاح
 وغيره في نحو زيد نعم الرجل وعلى
 بكل تقدير قد عطف الانشاء على
 الأخبار

انشائية أو اخبارية وعطف الانشاء على الاخبار جائز في محل من الاعراب بحسب
الحال سلنا أن المعطوف عليه هو حسي لكن لانسلم أنها خبرية لم لا يجوز أن تكون
انشائية كما مر بيانه أو قوله حسي لكن لانسلم أن عطف الجملة على المفرد لا يجوز الا باعتبار
تأويله بالفعل لم لا يجوز مطلقا سانه لكن لانسلم أن العطف على حسي به هذا الاعتبار
يستلزم العطف الممتنع لجواز ذلك في محله محل من الاعراب والمتعاطفان على هذا التقدير
لهم محل لانهما خبر ولا يخفى أن المنع الثاني لا يتجه على مذهب الجمهور لما عارض
آخرا ولا يخفى بعد الثالث ولا يخفى ما في الرابع لأن الانشاء لا يقع حالا وأما السادس فغير
صحيح وان ذكره السيد لا يجابهم تأويل المفرد بالفعل في مثل ذلك وله إذا قال ابن مالك
واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

فأحسن الاجوبة الثلاثة التي قدمناها والامور السبعة عشرة تفصيلا خسة على العطف
على هو حسي وخسة على العطف على حسي ثم ما مر من جواز عطف الانشاء على الخبر
فبالحمل محل من الاعراب هو ما صرح به السيد وتبعه عليه جناعات وتعقبوا واطلاق قول
صاحب المغني منعه البيانون أي عطف الانشاء على الخبر وعكسه بل نسبوا الى البيانين
تجوز العطف المذكور فيما لمحل له اذا كان هناك ما يوجب كمال الاتصال كما في هذا
التركيب ان الثانية لبيان حال موضوع الاولى ومدحه فهي كالل دليل على اثبات محمول
الاولى لموضوعها فبينهما من الارتباط والمناسبة ما يوجب كمال الاتصال بينهما
وأن اختلاف الجملتين اخبارا وانشاء لا يوجب كمال الانقطاع وبهذا أيضا صرح السيد
هنا في حاشيته على المطول راداعا على ما سيجي للشارح من ايجاب ذلك كمال الانقطاع ونادع
جماعة السيد في تجوز العطف المذكور فيما لمحل على الاطلاق وخصصوا الجواز
بما اذا كان المعطوف عليه محكما بالقول لكون المقصود من المتعاطفين حينئذ اللفظ كما
يعلم عراجعة حواشي المطول وعلى هذا لا يرد على الشارح قوله تعالى وقالوا حسنا الله
وفهم الوكيل ان جعلنا الواو من الحكاية أي كلام الله تعالى لا من المحكي أي كلام
العصاة نعم يرد عليه وقوع نظير هذا التركيب دون الحكاية بالقول في القرآن وهو قوله
تعالى وما أوهم جهنم وبئس المصير وقد يقال الاعتراض على التركيب لا يقتضي رده
والحكم بعدم صحته حتى يرد على الشارح ما ذكر لانه عبارة عن ايراد بحث في التركيب
وان كان له دافع يصح التركيب ويوجهه هذا غاية تحقيق المقام فاحفظه والسلام

(مقدمة)

(قوله رتب المختصر الخ) شرع بـكلم على خمسة مباحث الاقل في المختصر
الكتاب في أربعة أجزاء المقدمة والفنون الثلاثة وبيان أن الخاتمة ليست جزءا خفيا
مستقلا بل هي من الثالث الثاني في وجوه تشكيك مقدمة وتعرير الفنون الثلاثة فيها
هي اثني الثالث في تنوين مقدمة الرابع في بيان نقل المقدمة واشتقاقها الخامس في

(مقدمة)
رتب المختصر على مقدمة وثلاثة
فنون

الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وبين أنهما مقدمة كتاب وكتب أيضا قوله
 رتب المختصر ضمن الفعل معنى الاشتغال فعداه يعلى أى جعله مشتقاً على ما ذكر أن أريد
 التضمين النوى أو رتبته مشتقاً على ما ذكر أن أريد التضمين اليسانى والظرف لغو على
 الاول مستقر على الثانى فلا يرد أن الترتيب جعل كل شئ فى مرتبة فى اللغة وجعل الاشياء
 المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر
 فى الاصطلاح وكل من لم يأتى به على اه من يس لكن قوله ومستقر على الثانى فيه
 نظر لان الظرف المستقر هو الذى حذف متعلقه العام فحوزيد فى الدار أى كائن فى الدار
 والمتعلق هنا هو مشتقاً لخاص فلا يكون مستقراً بل لغو وحذف المتعلق الخاص جائز
 اذا دل على قرينة والقرينة هنا الفظة على فتأمل كذا يجنب بعض الافاضل ويرده ما فى
 بسمله الشنوائى عن السيد أن الظرف المستقر هو ما استقر فيه معنى عامله وفهم منه سواء
 كان تاماً أو خاصاً فحوزيد على القرس أو من العلماء أو فى البصرة أى راكب ومعدود
 ومقيم ولا يخرج خصوص معنى عامله عن كونه مستقراً الاستقراره أيضاً فيه وجاز تقدير
 العامل العام لتوجيه الاعراب لكن لما كان تقدير العامل العام ضابطاً مضطراً اعتبره
 النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف وغام وكتب أيضاً قوله رتب المختصر لا يخفى أن
 المختصر لفظ فيجب كون المقدمة والفنون كذلك والام تكن أجزاءه فقوله لان المذكور
 فيه ان كان مصدوقه المعانى كان فى قوله الثانى المقدمة حذف مضاف أى الثانى معنى
 المقدمة وهكذا التقدير فى الباقي وان كان مصدوقه الالفاظ والظرفية من ظرفية العام
 فى الخافض كان فى قوله قبل المقاصد حذف مضاف أى قبل دال المقاصد وفى قوله منه
 حذف مضاف أى من مدلوله وكذا الباقي بقى أن الفن عبارة عن العلم كما سيأتى فى قوله
 الفن الاول علم المعانى فلا يكون لفظاً فلا يكون جزءاً فكيف قال على مقدمة وثلاثة فنون
 ولعلمهم يقولون ما سيأتى أى الفن الاول دال علم المعانى أو يقولون فيما هنا أى على
 مقدمة ودوال ثلاثة فنون فتأمل وكتب أيضاً قوله رتب المختصرة الخ وأورد على المحصر
 المذكور الخطبة فانهم من المختصر بلا شك وهى خارجة عما ذكر وأجيب بأن المراد
 بالمختصر ما له دخل فى المسائل العلمية اطلاقاً لا اسم الكل على البعض اه يس وأجابهم
 بأن المراد المقصود بالذات من الكتاب لامن العلم قد دخلت المقدمة وخرجت الخطبة
 (قوله لان المذكور رتبة) أى عماله دخل فى المسائل العلمية لتخرج الخطبة قبطاً بقى
 الدليل المذمى وكتب أيضاً قوله لان المذكور الخ دليل عقلى للمحصر مستند فيه الى
 الاستقراء أى استقراء المختصر لان قوله اولاً وفى الاول أعم من المقدمة لكن حصرة فيها
 الاستقراء وكذا قوله اولاً وفى الثانى أعم من الفن الثالث لكن حصرة فيه الاستقراء
 وكتب على قوله أى استقراء المختصر مانعة أى استقراء أجزائه وشبهه ذلك استقراء
 مجازاتهم الاستقراء الاجزاء باقتراء الجزئيات (قوله اما أن يكون) خبر أن بخص

لان المذكور فيه اما أن يكون

مضاف امامع الاسم أى لان حال المذكور ومع الخبر أى لان المذكور ذو وأن يكون
 أو يفرق بين المصدر الصريح والمؤول كما هو معروف للعالم بنحوه اه يس (قوله من
 قبيل المقاصد) أى المقاصد بالذات ومنها أمثلتها وشواهدا لانها وان قصدت لغيرها
 باعتبار ذكرها للإيضاح أو لإثبات فهي ايضا مقصودة لذاتها باعتبار أنها من جزئيات
 قواعد الفن ومنها اعتراضات المصنف الآتية فيها لأن في ضمنها حقيقة قالها (قوله في هذا
 الفن) أى علم البلاغة وتوابعها فدخل الفن الثالث (قوله الثانى المقدمة) آخره في
 التقسيم لأن مفهومه عدى وقدمه في البيان لبساطته اه نرى (قوله والاول ان كان
 الخ) عبارة عى فان كان الغرض ادراك الأحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
 لم يحتج بذلك عن الخطا في تأدية المعنى الذى يرد اذا زاد على أصل المراد فهو الفن الأول
 (قوله في تأدية المعنى المراد) أو رده عليه أن التعقيد المعنوى خطأ في التأدية فيشبهه الفن
 الثانى بالاول وأجيب بأن التعقيد المعنوى خطأ في كيفية التأدية والافادة لا في نفس
 التأدية اه يس ويجب أيضا بأن المراد بالمعنى المراد ما زاد على أصل المعنى من الأحوال
 التى يقصدها البليغ كما يؤخذ من عى فلا يتجه الإيراد لأن التعقيد المعنوى حاصل
 في أصل المعنى والحاصل أن الفن الأول يحتج به عن الخطا في نفس التأدية كآلة كيد
 عند اقتضاء الحال له وعدمه عند اقتضاء الحال عدمه وكالتعبير بالمجاز عند اقتضاء الحال له
 وبالحقيقة عند اقتضاء الحال لها فان عكست كنت محظنا في التأدية والفن الثانى يحتج به
 عن الخطا في كيفية التأدية كالثناء المجاز الذى اقتضاء الحال على وجه بين يظهر المراد معه
 فان ألقته على خلاف هذه الكيفية كنت محظنا في الكيفية كأن تقول رأيت أسدا
 تريد رجلا مجزا إذ لا يظهر هذا المعنى من هذا المجاز لخفا موجه الشبه وبعده تعبيرك بالمجاز
 من الفن الاول وكونه على وجه واضح وكيفية ظاهرة من الثانى (قوله وهم) بل داخله
 فيه لانها راجعة الى المحسنات اللفظية فلا يحتاج الى جعلها جزءا مستقلا فهي خاتمة
 للثالث لا للكتاب (قوله كما سنين) أى فى أول الخاتمة (قوله بطريق التعريف
 العهدى) لتقدم ذكرها وان لم يكن صريحا بعنوان الفن حيث قال فى آخر المقدمة
 وما يحتج به عن الاول علم المعانى الخ اذ من المعلوم أن ما يحتج به عن الاول الخ فنون ثلاثة
 أى ضروب وأنواع مختلفة فكأنها فنون ثلاثة لانها لازم من كلامه فالعهدى كالعهدى
 المذكور فى قوله تعالى وليس الذكر كالأنثى اذ لم يتقدم صريحا بل بطريق الفهم من التحرير
 وسبأى الكلام على قوله الفن الأول فى محله (قوله العهدى) أى الذكرى (قوله فانه
 لا مقتضى الخ) أى والاصل فى الاسماء التنكير فلا يعدل عنه الاقتضى ولا مقتضى هنا
 (قوله والخلاف) أى الواقع بين الروى القائل بأنه للتعظيم وغيره القائل بأنه للتقليل
 وهكذا أيضا قوله والخلاف الخ حاصله أن من نظر الى صغر حجمها قال أن تنويعها
 للتقليل ومن نظر الى كثرة تفريعها قال أن تنويعها للتعظيم وهذا الظاهر لفتحه على أنه يصح

من قبيل المقاصد فى هذا الفن
 أو الثانى المقدمة والاول ان كان
 الغرض منه الاحتراز عن الخطا
 فى تأدية المعنى المراد فهو الفن
 الاول والافان كان الغرض منه
 الاحتراز عن التعقيد المعنوى
 فهو الفن الثانى والانهو الفن
 الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن
 الفن الثالث وهم كما سنين ان شاء
 الله تعالى ولما ائتمركلا فى آخر
 هذه المقدمة الى انحصار المقصود
 فى الفنون الثلاثة ناسب ذكرها
 بطريق التعريف العهدى بخلاف
 المقدمة فانه لا مقتضى لارادها
 بلفظ المعرفة فى هذا المقام والخلاف
 فى أن تنويعها للتعظيم أو للتقليل
 مما لا ينبغي أن يقع

اعتبارهما معا بالاعتبارين المذكورين وفي الاطول لعل وجه التعظيم أى فى خصوص ما هنا أنها افادت المقدمات فى كونها مقدمة لعلوم ثلاثة ووجه التقليل أنها مقتصرة على بيان الحاجة دون تعريفه وبيان موضوعه بخلاف غيرها من المقدمات اه فان قلت التقليل لا يقابله الا التكثير والتعظيم لا يقابله الا التحقير قلت سلك الشارح رحمه الله تعالى فى هذا التعبير تلك الاحتياط فكانه قال للتكثير والتعظيم أو للتقليل والتحقير فاكفى بذكر المقابل فى كل (قوله بين المحصلين) أى المهمات العلوم لعلهم منهم عن الاشتغال بمقدماتها وكلامه صالح لان يكون فيه تعريف مقدر (قوله والمقدمة) أى من حيث هى لا بقيد **ك** وبنها مقدمة هذا المختصر ولذلك أظهر مع أن المقام للضيق تأمل (قوله مأخوذة من مقدمة الخ) أى منقولة منها أو مستعارة اه سم والاول أولى ويجوز كفى الخطاى والغفري أن يكون كل من المقدمة ومقدمة الجيش منقولا من المقدمة التى هى صفة والتاء للقل من الوصفية الى الاسمية وفى الفائق أن المقدمة اسم تعبر لاول كل شئ أى للخصوص مقدمة العلم والكتاب وكتب أيضا قوله مأخوذة من مقدمة الخ هذا بيان لنقلها وقوله من قدم خبر ثان للمقدمة بيان لاشتقاقها وقرب بعضهم أن المقدمة فى الاصل صفة لان اسم فاعل ثم نقلت من الوصفية وجعلت اسما للمقدمة الجيش ثم نقلت من مقدمة الجيش الى مقدمة الكتاب والعلم فقوله من قدم أى حالة كون مقدمة الجيش منقولة من اسم فاعل قدم فى كلام الشارح اشارة الى مراتب النقل (قوله للجماعة) أى الموضوع للجماعة (قوله المقدمة منها) أى من الجيش لتأويله بالطائفة اه يس (قوله من قدم بمعنى تقدم) أى قدم اللازم لا المتعدي لان المباحث المذكورة مقدمة لا مقدمة شيئا آخر أى جعلته مقدما اه سم وقد يقال كان الاول أن يقول من قدم اللازم لان تقدم بأى متعديات تقول زيد تقدم عمر ويجواب بأن هذا ليس من باب التعدي بل من باب الخذف والايصال والاصل تقدم عليه (قوله يقال مقدمة العلم لما يتوقف) أى تطلق مقدمة العلم على ما يتوقف الخ (قوله لما يتوقف) ما واقعة على معان كبيان حده وموضوعه وغايته مقدمة العلم اسم للمعاني المخصوصة وذكر الافاض لتوقف الانباء عليها لانها مقصودة لذاتها وبذلك تعلم أن النسبة بين المتقدمين المباني الهيكلية لان مقدمة الكتاب اسم للافاط كيدل عليه قوله الطائفة من كلامه نعم بين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب اودوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع وما ذكر من العموم والخصوص المطلق انما يظهر على اعتبار تقدم مقدمة العلم وضعاى مفهومها وجعل بعضهم العموم والخصوص وجهي بناء على عدم اعتبار ذلك وهو ما يقتضيه تعريف الشارح لها فتكون المادة التى تنفرد بها مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع وكان فى الاشياء مثلا لم يكون مقدمة الكتاب يجوز أن تكون معانيها مقدمة

بين المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المقدمة منها من تقدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف الشروع عليه فى مسائله ومقدمة الكتاب

العلم أو بعضها قال الشارح وجه الله تعالى في شرح الشمسية مقدمة الكتاب هنا الامور
ثلاثة هي التي سماها القوم مقدمة العلم وما نقل من أن عبارته في شرحها مقدمة الكتاب
هنا أمور ثلاثة فلم نجد فيهما رأياً من النسخ وعلى تسليم وجوده في نسخة يحمى على
حذف المضاف أي دوال أموراً ومن اطلاق ما هو اسم للفظ على المعنى تجوزاً ثم تسمية
هذه الطائفة بمقدمة الكتاب كتسمية طائفة من الكتاب فناً وقسماً وأبواباً وفصلاً وجعلهم
كتبهم مشتملة على هذه الامور اشتمال الكل على الاجزاء فغنى مقدمة الكتاب مقدمة
جعلت جزءاً للكتاب فاطلاقها كاطلاق فن الكتاب وقسمه وبابه وفصله فلا يقال انه
اصطلاح جديد لادليل عليه من كلامهم على أن في الفائت وفي المغرب التنبص على
هذا الاسم أعني مقدمة الكتاب وبما ذكرناه سندفع ما اعترض به السادة هنا وكتب أيضاً
قوله لما يتوقف عليه الشروع في مسائله أي لمعان يتوقف على معرفتها أصل الشروع في
مسائل العلم كرسمة المفيد تصويره بوجهه وككونه له فائدة ما أوكاله بحيث يكون الشارح
على بصيرة كتحذره وموضوعه وفائدته والمراد بالمعرفة مطلق الادراك وهو بالنسبة للرسم
والحد بمعنى التصور وبالنسبة للموضوع والفائدة بمعنى التصديق فلم أن أصل الشروع
لا يتوقف على كل هذا بل على التصور بوجه ما والتصديق بأن له فائدة ما يكفي يسر وراجع
وكتب أيضاً على قوله الشروع مانصه أي أصله أوكاله فدخلت جميع المبادئ فاندفع
اعتراض المفيد (قوله طائفة) هي في الاصل صفة لما طاف بالشيء ثم جعلت اسماً قيل
لجماعة أقلها ثلاث وقيل اثنان وعن مجاهد الواحد في فوقه من الفئري (قوله من
كلامه) من إضافة العام الى الخاص أو المعنى من كلام مؤلفه (قوله لا يرتباط بها)
أي سواء توقف عليها الشروع أم لا وانما اعتبر الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة
نظر الى أنه موقوف عليها أي يسر (قوله بها) أي بعينها وقوله وانتفاع بها فمأى بعينها
سواء توقف عليها أم لا (قوله لبيان معنى الفصاحة والبلاغة) اللتين قصد معرفتهما من
وضع هذا الفن اذهب ما منشأ غاية التي هي معرفة انجاز القرآن اه ع (قوله وانحصار
الخ) يخالف ما قاله في أواخر المقدمة فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعاً لا الى مجرد علمي
المعاني والبيان ويمكن أن يقال المراد انحصار المسمى بعلم البلاغة أو بعلم له زيادة
اختصاص بالبلاغة في ذلك العليين بدليل قوله في أواخرها أيضاً سموه ماعلم البلاغة
لمكان مزيد اختصاص لهما بها فلا منافاة اه من خسرو وبعض زيادة من الفئري (قوله
علم البلاغة) لمى وتوابعها وقوله في علمي المعاني والبيان أي والبديع (قوله وما يلائم
ذلك) عبارة المطول وما يتصل بذلك قال بعضهم عطف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة
ولفظ ذلك إشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين ومرجع البلاغة وغيرهما
ويصح عطفه على معنى وذلك إشارة اليه وما واقعة على النسبة ونحوها (قوله ولا ينبغي
الخ) يؤخذ منه أنها مقدمة كتاب لكن سـ يأتي فيها ذكر غايات العلوم الثلاثة حيث قال

طائفة من كلامه قدمت أمام
المقصود لا يرتباط بها وانتفاع
بها فمأى هذه البيان معنى
الفصاحة والبلاغة وانحصار علم
البلاغة في علمي المعاني والبيان
وما يلائم ذلك ولا ينبغي وجبه
ارتباط المقاصد

في آخرها وما يجتزئه الخ فهي مقدمة علم أيضا بهذا الاعتبار (قوله بذلك) أي بالبيان المذكور (قوله الفصاحة) أورد المصنف بحث الفصاحة والبلاغة وأولناظر إلى أنهما غاية العليين والغاية متقدمة ذهنا وأوردنا صاحب المفتاح آخرناظر إلى تأخر الغاية خارجا (قوله وهي في الأصل) أي اللغة تنبئ الخ لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة وكما تبدل على معنى الظهور ولم يتحقق الشارح رحمه الله تعالى منها الحقيقي من المجازي لما وقع في ذلك من الاختلاف والاشتباه أتى في بيانها أي الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو الانباء عن الظهور والابانة والمراد بالابانة الدلالة أعم من أن تكون بطريق المطابقة أو التضيق أو الاتزان فان كانت موضوعا للظهور والابانة كان انبائها عنهم ما مطابقة أولها وما لغريها ما كان تضمنا أو شئ يلزمه الظهور والابانة كخلاص اللغة وانطلاق اللسان كان التزاما فلهذا نكتة قول الشارح تنبئ عن الظهور والابانة دون أن يقول هي الظهور والابانة ومن هذا علم أن مراد الشارح بالأصل اللغة أي المعنى اللغوي سواء كان حقيقيا أو مجازيا لا الحقيقي فقط لكن قال في المثل السائر الذي عنيدي أن الفصاحة في اللغة الظهور والبيان انظر يس وكتب على قوله أولها وما لغريها ما منه هذا الاحتمال لم نجد في كتب اللغة فعل ذكر الحبيب له قصد التعميم لا الإشارة إلى ما هو واقع بالفعل (قوله والابانة) عطف تفسير والابانة تنبئ بمعنى البيان صرح به الجوهرى فلا يرد على الشارح أنه فسر اللازم بالمعنى اه يس (قوله مثل كلمة فصيحة) أي تخبر بذلك عن جزئ معين من جزئيات المفرد كقائم والإشارة بمثل إلى لفظة أخرى بدليل قوله مثل كلام فصيح فان المقصود منه ذلك لا الاخبار عن انقضاء كلام لانه مفرد وقد بين أن المراد منه هذا أقوله بعد والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يقول مثل كلمة فصيح مع انه قياس سابقه قاله يس (قوله وقصيدة فصيحة) مثل بمثابة إشارة إلى أنه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين النثر والنظم وكتب أيضا قوله وقصيدة مأخوذة من القصيد لأن الشاعر يقصد تجويدا وتهذيبا والتساهل للنقل من الوصفية إلى الاسمية أو لتقدير الموصوفين وتأويل من أقصدت الكلام أي اقتطعته قيل لا تسمى الإبيات قصيدة حتى تكون عشرة فافوقها وقيل حتى تجاوز سبعة ومادون ذلك قطعة اه من افترى (قوله قبل المراد الخ) لما كان اجراء المفرد والكلام على ظاهرهما يخرج منه بعض الالفاظ وهي المركبات الناقصة مع أن الفصاحة يتصف بها جميع الالفاظ لا يختص بها بعض دون بعض اخرج إلى التأويل في المفرد وفي الكلام حتى يشمل هذا المركب في ثمة أوله فاخترنا البعض التأويل في الكلام بحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابلته بالمفرد واختار الشارح رحمه الله تعالى التعميم في المفرد بحمله على ما ليس بكلام بقرينة مقابلته بالكلام ورجع على الاول بأنه قد عهد في المفرد اطلاقه على ما يقابل مقابلته فاقول بل بالمركب يراد به ما ليس بمركب وبالتثني والمجموع يراد به

(مبحث الفصاحة)

بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما ينبغي على كثير من الناس (الفصاحة) وهي في الأصل تنبئ عن الظهور والابانة (يوصف بها المفرد) مثل كلمة فصيحة (والكلام) مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة قيل المراد بالكلام

ماليس واحد منهما وبالضاف يرايه مالم يس عضاف وبالكلام مالم يس بكلام كافى الشارح
ولم يعهد فى الكلام ذلك بل انه انما يطلق على المعنى الاصطلاحى أى المركب التسام
أو اللغوى أى اللفظ مطلقا والثباتى غير مطلق واللام يقابله بالمفرد لشموله حيث أنه قد يشتمل على
الأول ووافق السيد ذلك البعض وأيده بأن تلك المركبات قد تشتمل على كلمات كثيرة فربما
يوجد فى تلك المركبات تنافر الكلمات بل ضعف التأليف والتعقيد أيضا فتكون غير فصيحة
فيحتاج فى تفسير فصاحة المفرد الى قيود أخر تحرر جهاد ونه يحتل النفس برفوج بعميم
الكلام وابقا المفرد على حاله واما التزام كونها فصيحة مع اشتغالها على ما يحل بفصاحة
الكلام فى غاية البعد وأبعد منه انقلابا غير فصيحة بواسطة ضم كلمة فصيحة اليها نصيرها
كلاما تاما واشنع من هذا الانقلاب غير فصيحة من غير زيادة شئ ولا نقصه كفى المركب
التوصيفى اذا حوّل عن التوصيف وقصد اسناد أحد جزأيه الى الآخر نحو زيد الذى ضرب
غلامه عبر فى داره ما على أن ضمير غلامه لمعمرو ليكون فيه ضعف التأليف وأورد عليه
أن المفرد مالم بقصد مجزؤه منه الدلالة على جزء المعنى فيتناول الاعلام المركبة مع جواز
اشتغالها على تنافر الكلمات كما مدحه امدحه اذاسمى به فالاحتمال المذموم وباقى الا
أن يقال لنسلم ان امدحه امدحه اذاسمى به كان كل من جزأيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر
الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المباني عند المحققين اذ لا يقصد به فى هذا الموضع معنى
أصلا وعلى أن الاعتبار فى المفرد والكلمة وحدة اللفظ دون وحدة المعنى كما هو رأى المحققين
من النجاة يخرج هذه الاعلام قطعا فلا يرد الايراد من أنه له ومنهم من أبقاهما على حالهما
قال وأما المركبات الناقصة فيعرف حكمها بطريق الدلالة لانه معلوم قطعا أن القيود المعتبرة
فى فصاحة الكلام انما اعتبرت لاشتغالها على التركيب ولا دخل للاسناد فى هذا المعنى
وكتب أيضا قائله الخ لى (قوله مالم يس بكلمة) الانسب بالمقابل أن يقول مالم يس مفرد
وان كان المؤدى واحدا (قوله وغيره) من المركب الناقص (قوله فانه) أى الحاصل
والشان (قوله يت من القصيدة الخ) كقول الشاعر

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيون

(قوله وفيه) أى فى هذا القليل مع تعديله وكتب أيضا قوله وفيه نظر الخ بعبارة ابن يعقوب
ويرد بأن وصفه بالفصاحة لا يستلزم تسمية كلاما حتى يدخل فى مسماه وانما المقضى لدخول
المركب الغير المقيد فى الكلام أن يقال فيه مثلا هذا كلام فصيح لا وصفه بالفصاحة فقط
لان الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن يكون
وصفه بالفصاحة ليكون كلمته فصيحة لا تكونه كلاما مركبا بخلافه (قوله لانه انما يصح
ذلك) أى جعل الكلام شاملا للمركب الناقص (قوله أنه كلام فصيح الخ) أى وأما مجزؤه
اتصافه بالفصاحة فلا يقضى بدخوله فى الكلام (قوله يجوز أن يكون الخ) أى فوصفه
بالفصاحة لانه بل باعتبار مفرداته بدخل فى قوله يوصف بها المفرد من غير تأويل أى

ماليس بكلمة لم يعم المركب
لا سنادى وغيره فانه قد يكون
يت من القصيدة غير مشتمل على
اسناد يصح السكوت عليه مع أنه
ينصف بالفصاحة وفيه نظر لانه انما
يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا
لمركب أنه كلام فصيح ولم ينقل
الى غيرهم وانصافه بالفصاحة يجوز
أن يكون

في المفرد سلمنا أنه لذاته فيحتاج اذن للتأويل لكن الحق فيه أى في التأويل خلاف ماقات
 تأمل اه سم ببعض ايصاح وقوله فدخل في قوله الخ أى ولا تصور في كلام المتن (قوله
 باعتبار الخ) فيكون من وصف الشيء بوصف اجزائه (قوله على أن الخ) تركيب كبير
 الوقوع واختار ابن الحاجب أن الجار والمجرور في مثله خبر مبتدأ محذوف أى والتحقيق
 على أن قال ودل ذلك على أن الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق ثم حجي بما هو التحقيق فيها
 اه يس أو على بمعنى مع أى مع أن الحق الخ بل هذا هو المناسب هنا لأن ما ذكر عن ابن
 الحاجب انما يظهر في عبارة ليس فيها اللفظ الحق مثلا تأمل (قوله وعلى ما يقابل الكلام)
 فيه أن المشهور ومقابله بالجملة وهى أعم من الكلام فانه غنى (قوله ومقابله بالكلام الخ)
 لا يقال قديعكس فيقال مقابلة الكلام به أى بالمفرد تدل على أنه ما ليس بمفرد لانه يقول
 اطلاق الكلام على ما ليس بمفرد انما هو بحسب اللغة بخلاف اطلاق المفرد على ما ليس
 بكلام فانه بحسب الاصطلاح والمبادى من اللفظاط جعلها على معانيها بحسب الاصطلاح
 فتأمل اه سم (قوله على أنه أريد الخ) يرد عليه لزوم دخول غير الفصح من المركب الغير
 المفيد في تعريف فصاحة المفرد فيما سياتى لانه قال فيه فالفصاحة في المفرد خلوصه من
 تنافر الحروف الخ ولا شك أنه يصدر على مثل قوله في المثال الآتى وليس قرب غير حرب
 أنه خلص من تنافر الحروف الى آخر القيد واذ الوجود فيه تنافر الكلمات لا تنافر الحروف
 فيكون مفردا قصيحا وليس كذلك الآن يقال تنافر الكلمات يرجع الى تنافر مجموع
 حروفها ثم على تقدير تجمل الجواب في هذا يدخل في التعريف ما لم يخلص من التعقيد
 اللفظي اه ع ق وتقدم تمام الكلام في ذلك (قوله أريد به المعنى الاخير) أى ويكون هذا
 الاطلاق حقيقة عرفية لأن اطلاق المشترك على أحد معانيه حقيقة عرفية بخلاف
 التأويل في الكلام فانه مجاز مرسل والجل على الحقيقة أولى (قوله أيضا) أى به في جانب
 المتكلم دون الكلام باختلاف الجنس هنا واتحاده هناك اذ المفرد والكلام من جنس
 اللفظ (قوله يقال بكتب الخ) هو منشئ النثر وليس المراد من يكتب بالقلم وقوله
 وشاعر أى منشئ الشعر (قوله وهى تنبئ الخ) في التاج والقاموس بلغ الرجل بلاغة اذا
 كان يبلغ بعارفه كنهه مراده من حد كرم فهمي في اللغة تنبئ عن الوصول والانتهاى لكونها
 وصولا لخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين
 ظاهرة ولم يقل في الاصل اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لان معناها لغة
 واصطلاحا واحد وقيل أنه مع كونه خلاف الواقع يلزم أن يكون قوله تنبئ عن الوصول
 والانتهاى مستدركا لأن القصد منه ابداء المناسبة بين المعنيين وعند اتحاد المعنى لا حاجة
 اليه اه عيب الحكيم (قوله والانتهاى) عطف تفسير (قوله فقط) هو انهم فعل بمعنى
 انته فكانه يقول اذا وصفت بها الاخيرين فانتبه عن وصف الكلمة بها كذا في الطول
 وابن يعقوب وغيرهما وأورد عليه ابن كمال باشا بعد أن نقل عن المعنى أنها تكون بمعنى

باعتبار فصاحة المفردات على أن
 الحق انه داخل في المفرد لانه يقال
 على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل
 المتن والمجموع وعلى ما يقابل الكلام
 ومقابله بالكلام ههنا قرينة على
 أنه أريد به المعنى الاخير أعنى ما ليس
 بكلام (و) يوصف بها (المتكلم)
 أيضا يقال كاتب فصيح وشاعر
 فصيح (والبلاغة) وهى تنبئ
 عن الوصول والانتهاى (يوصف
 بها الاخيرين فقط) أى الكلام
 والمتكلم دون المفرد

(*) (مبحث البلاغة)

حسب كنه واسم فعل بمعنى يكنى ان المناسب للمقام جعلها بمعنى حسب وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهي بمعنى يكنى قال فجعلها هنا اسم فعل وانما بمعنى انته غلط مرتين وفيه انه لا مانع هنا من جعلها اسم فعل بمعنى يكنى فالغلط في تفسيرها بانته فقط واعترض أيضا بأنه لا يحذف من أدوات الشرط الا ان كافي يس فالاولى جعل الناء زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب خبر المحذوف قال السيرامي وجه تزيين الناء للفظ قط انها على حرفين فاذا زيدت الناء مارت ثلاثة أحرف فتكون على أعدل الابنية لاشتماله على الاول والوسط والاخر ثم على كون الناء زائدة لتزيين اللفظ فهي لازمة كافي يس عن ابن هشام في حواشي التسهيل هذا ونقل بعضهم عن الرضي في الكلام على الناء العاطفة ما يقتضي اطار حذف اذا وفعل الشرط وعليه ينشئ كلام الشارح وغيره (قوله اذ لم يسمع كلمة بلغة) ان ادخل الماركة الناقص في المفرد كما هو رأى الشارح فلا يتم الاستشهاد الا ان يراد بالكلمة الاعم من الحقيقي والحكمي كافي تعريف للكلام وانما نحن كلمتين بالاسناد ليسهل الماركة الناقص وان ادخل في الكلام كما هو رأى السيد وأخرج عنهما كما هو عندى فلا اشكال أصلا اه عبد الحكيم (قوله وهي لا تتحقق في المفرد) لانها لا تحصل برعاية الاعتبارات الزائدة على أصل المراد كما يأتي فلا تتحقق الا في ذى الاسناد المفيد اه ع ق (قوله وهم) أو رده عليه ان ملخص هذا التعليق ان العرب لا تنطق بالبلغة الاباء عبارة مطابقة للكلام لمقتضى الحال فرجعه الى قولنا لم يسمع كلمة بلغة ويردعه ان المتبادر من العبارة ان بناء التعليق على تعريف النام لا على التسبب وتزيين فمهمبى على المتبادر اه من الاطول (قوله لان ذلك الخ) يعنى ان ما ذكر من التعليق لا يتم الا اذا انحصر معنى البلغة فيما ذكره مع أنه يجوز لها معنى آخر يصح وجوده في المفرد على تقدير ان يصف بها كأن يقال معنى بلغة المفرد وضعه في مرتبة تليق به كما ان لفصاحة في المفرد معنى آخر غير معنى فصاحة الكلام والتكلم واذ اجاز ذلك لم يتجه هذا التعليق تعليلا لعدم وصف المفرد بالبلغة قال ابن يعقوب فان قال هذا المعنى لا معنى للبلغة في كلام العرب الا هذا وهو محال في الكلمة عا دالى اتقاء السماع الذى علمنا به اه وكتب أيضا أى ولا دليل على انحصار البلغة في تلك المطابقة لافى كلام العرب ولا فى كلام الادباء والمصنفين أيضا افاده الحنفى (قوله وانما قسم كلام الخ) قال ابن كمال باشا ولما كان تعريف الشئ مسبوقا بعينه مرتبة في الجملة تناسب تقسيم كل من الفصاحة والبلغة ثم تعريف أقسامهما ومن توهم أن ذلك لتعذر الجمع بين الحقائق المختلفة في تعريف واحد فقد وههم فان اشتمال التعديد على أو التنويعينة غير مستنكر قال بعض المحققين ان أوفى الحدود التي ذكرت فيها ليست للتديد بل للتقسيم أى ايا كان من القسمين المذكورين في هذا المذهب ومن الحدود اه وحاصل له منع تعذر الجمع المذكور للمقتضى للتقسيم أو لا وذكر كل على حدة لا مكان الجمع

اذ لم يسمع كلمة بلغة والتعليل بان
البلغة انما هي باعتبار المطابقة
لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في
المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلغة
الكلام والتكلم وانما قسم كلام
من الفصاحة والبلغة أو لا تعذر
جمع المعاني المختلفة

في تعريف مشتمل على أو التي للتقسيم كذا في يس وأقول يمكن الجواب بأن التعريف
 المشتمل على أو التي للتقسيم ليس في الحقيقة تعريفًا واحدًا بل تعريفان أو أكثر
 بحسب تعدد أو كما صرح به بعضهم وإن كان بحسب انظار تعريفًا واحدًا وكلام الشارح
 في الجمع في تعريف واحد في الحقيقة فاحفظه وكتب أيضًا قوله وإنما قسم كلام الخ أي
 وعرف كل قسم على حدة ثانيًا لتعذر جمع المعاني أي الأقسام المختلفة فتوله لتعذر علة
 لهذا المندر وعلة التقسيم محذوفة أي قسم كالاتمحقق الأقسام المختلفة وتميز بعض التميز
 وكتب أيضًا قوله قسم أي ضمنا لا صراحة حيث قال الفصاحة بوصفها المفرد
 والكلام والمتكلم والبلاغة بوصفها الآخران فقط فإن هذا يستلزم انقسامهما إلى
 فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة متكلم وإلى بلاغة كلام وبلاغة متكلم ثم هذا
 التقسيم تقسيم لهما باعتبار محالهما (قوله الغير المشتركة الخ) هذا نفس برأيه الخ
 وبيان لما هو مناط التعذر ولا يخفى أن المراد من أمر يعيها أمر يصلح للتعريف بحيث يمتاز
 كل منها عما سواه والافلاشك في وجود الفقهومات العامة وهي تم المعاني المختلفة
 وتشتبك فيها تلك المعاني اجري بالعمى ونحوه في الحنفية وعليه في كلام الشارح مؤاخذه
 لأن كلامه يقتضي على هذا أن هنالك معاني مشتركة في أمر يعيها يصلح للتعريف بحيث يمتاز
 كل عما سواه وهو مستحيل وقرر بعضهم أن المراد بأمر يعيها الأمر الذي لا يقيد كونه
 يصلح للمادة والمراد بالتعريف التعريف الذي لا يقيد كونه غير كلام عما سواه يعني أن المعاني
 التي لم تشترك في أمر ذاتي يعيها كالفصاحة والبلاغة لا يمكن جمعها في تعريف واحد
 بأمر ذاتي يعيها أما التي اشتركت في ذلك فجمعها في تعريف واحد بأمر ذاتي يعيها يمكن
 كالإنسان والفرس فمن كان تعريفهما بأمر ذاتي يعيها فقولهما حيوان (قوله
 في تعريف واحد) أي يخصها ويغير كلامها عن غيره والافلاشك في الحقيقة يمكن جمعها
 في تعريف واحد لكن لا يخصها ولا يميز كلامها عن غيره كقولنا في الإنسان والجار والفرس
 هي جسم نام حساس متحرك بالارادة وكقولنا في أقسام الفصاحة والبلاغة هي وصف
 يفتي مع الخلال كذا اقر بعضهم وهو مبني على كلام الحنفية وقد عرف ما فيه (قوله وهذا)
 أي تقسيم المصنف الفصاحة أو لا إلى أقسام ثلاثة والبلاغة إلى قسمين ثم تعريف كل قسم
 كالتقسيم ابن الحاجب الخ ويرد عليه أنه يمكن جمع المتصل والمنقطع في تعريف واحد
 وإن لم يميز كلاما عن أخيه بناء على تقرير غير الحنفية لا شترًا كهما في أمر يعيها وهو الذكر
 بعد الإلا واحدًا وإخوانها ولك أن تقول التشبيه في مجزئ سبق التقسيم وتأخر التعريف
 (قوله بالفصاحة في المفرد) لم يقل فصاحة المفرد مع أنه أخصر من قوله بالفصاحة
 في المفرد لإحتياجه حينئذ إلى أن يقول بعد فصاحة الكلام وفصاحة المتكلم والأخصر
 وفي الكلام والمتكلم تدبر وكتب أيضًا قوله بالفصاحة الفاء فصحة قال السراحي المصدر
 يطلق ثارة ويزاد به المعنى المصدرى وهو الإيقاع والاحداث وأخرى ويراد المعنى الحاصل

الغير المشتركة في أمر يعيها
 في تعريف واحد وهذا كما قسم
 ابن الحاجب المستحق إلى متصل
 ومنقطع ثم عرّف كلامهما
 على حدة (فالفصاحة في المفرد)

بالمصدر وهو ما حصل بالايقاع من هيئة أو صفة مثلاً اذا قام زيد وسخن نفسه حصل له
 هيئة في الاول وصفة في الثاني وهي الحرارة فالقيام أو التسخين يطابق تارة ويراد به ايقاع
 الهيئة أو الصفة في ذاته وأخرى ويراد به نفس الهيئة أو الصفة لكن هذه القاعدة جارية
 في كل مصدر يحصل للفاعل بفعله معنى ثابت قائم به فإليس بفعله كالطول والقصير أو بفعله
 لكن لم يحصل به معنى ثابت كالإعدام أو ثابت لكنه قائم بالغير كالتحريك والتسخين الغير
 لا تجري فيه تلك القاعدة المذكورة بل المصدر في هذه الصور يراد به المعنى المصدرى فقط
 اذا عرفت ذلك فنقول كل من الفصاحة والبلاغة في الاصل مصدر مشتمل على تلك القبول
 فيجوز أن يراد به ايقاع المتكلم في لفظه الكيفية المخصوصة الحاصلة بالسلامة عن
 الامور المذكورة وبالمطابقة لمقتضى الحال وأن يراد به نفس الكيفية لكن المقصود
 ههنا نفس الكيفية في اطلاقات أهل الفن فانهم يمتنعون للامور الموجودة المتعلقة
 بذوات المواد على وجه مخصوص وليس لهم كلام في الايقاع لانه اعتبارى غير متحقق
 كما قرر في موضعه فحقيقته ما الاصطلاحية هي تلك الكيفية وأما التعريف بكون اللفظ
 جارياً على القوانين كثير الاستعمال أو بالخلوص وبالمطابقة فغير ببلوازم المباحية
 تسهلاً للامر على المتعلم لظهور تلك اللوازم وتيسر وصفها والتعبير بها عنها ولا كذلك
 الكيفية اه وفي بعض ذلك نظرتأمل (قوله في المفرد) الطرف امامسة مترمعلق
 بمعرفة صفة للفصاحة أى الكائنة في المفرد وبه صرح في المطول وهذا أنسب بجانب المعنى
 وانما لم يقدّر ذكره على انه صفة مع نصريحه في شرح المفتاح بأن المعرفة بلام
 الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال
 لا يساعده بخلاف المعهود الذهني ولا على انه حال بناء على جواز اتصاله من المبتدأ
 ولا يرد عليه ان الحال قد في عاملها ولا معنى لتقييد الابتداء لان محل ذلك اذا كان عامل
 الحال لتفطيا لا معنويّاً كالاتداء أو بناء على تأويل ان الفصاحة لا يكون معرفة منعول
 للتعريف معنى كأنه قيل تعرف بالفصاحة أو تأويلها بالاسم بالفصاحة لما قاله
 السدمن أن المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان كان
 المثال واحداً وقس على هذا أمثاله وواع جزالة المعنى وان أحوجت الى زيادة تقدير
 في الالتقاط واسم الفاعل المقدر في مثل ذلك بمعنى الثبوت فاللام فيه حرف تعريف
 لاسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته واما ظرف لغو متعلق بالفصاحة
 كما جوزه السيد حيث قال وقد ذكر بعض الادباء ان نحو القصص والنبأ والحديث والخبر
 يجوز افعالها في الطرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهل أنالنبأ
 الخصم اذ تسور والمحراب وهل أنالحدث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه
 والسرفى جوارا افعالها تضرع معانيها الحصول والكون وعلى هذا يمكن ان يجعل قوله
 في المفرد نظراً لقول الفصاحة وان لم يرد بها معناها المصدرى اه ومنع القنرى ذلك ورد

قياس الفصاحة على القصة وما معها بآداب القري فأنظره أو متعلق بما اشتملت عليه الجملة
وان كان جزأها جامدين من نسبة المسند إلى المسند اليه ووجه عليه وكون المسند اليه هو
المسند وذلك معنى للفعل كما في الحفيد وأخطأ وغيرهما ويرد ذلك على حصر النحاة الأعمال
المعنى في الابتداء والتجريد قال السيرافي وأورد على من جعله ظرفاً لغو متعلقاً بالنسبة
هنا أنه لا نسبة بين المعرف والمعرف لعدم الحكم بينهما ما والا كان قضية ولو سلم فهي أي
النسبة غير مستقلة ولذا سمي أهل المنطق اللفظ الدال عليها رابطاً واداة فلا يجوز أعمالها
وأجيب بأن أهل الادب يجوزون أعمال غير المستقل حتى جوزوا أعمال حرف التنبيه
في هذا بل شيئاً اه (قوله لا توقف معرفة البلاغة) أي من حيث على معرفة الفصاحة
من حيث هي هي اذ بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم وبلاغة المتكلم لا تتوقف
على فصاحته من حيث المفهوم اذ لم تؤخذ الملكية التي يقتدر بها على تأليف كلام فصيح
في بلاغة المتكلم نعم تتوقف عليه بحسب التحقق اذ لا يمكن ان يقتدر على تأليف كلام يبلغ
ولا يقتدر على تأليف كلام فصيح اه يس (قوله لكونه الخ) أي فالتوقف المذكور من
توقف معرفة الكل على معرفة الجزء (قوله لتوقفهما) اما توقف فصاحة الكلام على
فصاحة المفرد وبلاغة واسطة وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد وبلاغة واسطة أخذ
فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم اه يس وقد يقال المصنف لم يأخذ فصاحة
الكلام في تعريف فصاحة المتكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كما ينبه عليه الشارح فيكون توقف
فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد وبلاغة واسطة ايضاً (قوله خلاصه من تناثر الحروف الخ)
الكلام من باب عموم السلب لا من سلب العموم فنوعاً عام من وادخلها على الغرابة ومخالفة
القياس لكان أظهر في افادة العموم ووجه حصر فصاحة المفرد في الخلو من الثلاثة ان
كل مفرد له مادة هي حروفه وصورة هي صيغته ودلالة على معناه فعيبه اما في مادته
وهو التباين وفي صيغته وهو مخالفة القياس أو في دلالة على معناه وهو الغرابة ويمكن
اجراؤه في الكلام أيضاً لأن له مادة هي كلمته وصورة هي التأليف العارض لها ودلالة على
معناه التركيبي فعيبه اما في مادته وهو تناثر الكلمات وفي صورته وهو ضعف التأليف
أو في دلالة على معناه وهو التعقيد اه خسرو (قوله القياس) أي الضابط (قوله
اللغوي) انما يقل الصرفي وان كان المراد ذلك اعاء الى ان منشأ القياس الصرفي استقراء
اللغة اه فترى (قوله أي المستنبط الخ) أشار بذلك الى أنه ليس المراد حقيقة القياس
في اللغة الذي هو الحاق شئ بشئ بل هو المراد القياس الذي منشؤه استقراء اللغة
وهو القياس الصرفي فكقولنا كلما تحركت الباء والواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاء
وبجري مجرى ما دخل في القياس ما ثبت عن الواضع التزامه ولو كان مخالفاً للقياس
كابدال الهاء همزة في ما مثلاً اه عني فان أريد بالقياس الامر الثابت عن الواضع
دخل فيه مثل ما كما قال المولى عصام واليه يشير الشارح فيما يأتي (قوله لا يخلو عن

قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف
معرفة البلاغة على معرفة
الفصاحة لكونها مأخوذة
في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد
على فصاحة الكلام والمتكلم
لترتبهما عليها (خلاصه) أي
خلوص المفرد من تناثر الحروف
والغرابة ومخالفة القياس
اللغوي أي المستنبط من استقراء
اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص
لا يخلو عن

تساع) نقل عن الشارح في وجه التسامح ان الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة
عندهم وجودية والخلوص عدميا لانها كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من
استقراء كلام العرب متناسب الحروف كثير الاستعمال والخلوص من الامور
المدكورة عبارة عن عدمها من اللفظ فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان سجع ان
النصح هو الخالص لان تصادق المشتقات كالمناطق والناحك لا يستلزم تصادق
ما أخذها كالنطق والضحك الا ان يكون أحدهما منزلة الجنس للآخر كالتحرك والمشي
فانه يصح المشي حركة مخصوصة وانما استقام في الجملة تنسيبها بالخلوص لقصد المبالغة
وادعاء أنها لنفسه واعترضه السيد بأن هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لامتناع
التعريف بالمباين وقصد المبالغة والادعاء المذكور مما لا يلتفت اليه في التعريفات
وبأن كون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا لا يستلزم أن لا يحمل الخلوص عليها
بل يوازى العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لاسود وينفع وجودية
الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص أنسب بالمعنى اللغوي حيث يقال فصيح الاعمى
اذا خلصت اغتمه وانطلق لسانه وفصح اللبن اذا أخذت رغوته وذهب لبوه وأجيب عن
الاول بأن كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالامور المبالغة لا غرض كتعريف صاحب
المفتاح علم المعاني بالتبعية والمعتزض أيضا من المتفقين على جواز بل ذلك واقع في كتب
المنطقين كتعريفهم العلم بمحصل صورة الشيء في العقل ونقله السيد في حواشيه على شرح
المطالع وعن الثاني بأن مراد الشارح نفي الحمل التفسيري ولا شك في عدم صحة حمل
العدمى على الرجودى بطريق التفسير وبأن للشارح أن يقول أردت بالوجودى
الموجود لا ما لم يجعل العدم جزءا من مفهومه وبالعدمى المعدوم لا ما بهل العدم جزءا من
مفهومه ولا شك أن المعدوم لا يصح حمله بالحقيقة على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد
في الوجود على أن فيما ذكره من المثال مناقشة لانه اذا أريد بلاسود عدم السواد فهو
لا يحمل على البياض لأن البياض لا يكون فردا للعدم وان أريد به معنى غير فهو ليس
بعدمى قطعا وعن الثالث بأنه لا يخفى على من له قدم في الصنعة العربية وذوق ان اللفظ
اذا وصف بالفصاحة وقبل في هذا اللفظ فصاحة مراد أن فيه سلاسة وجزالة وما يردى
معنى ذلك لا مجرد انه ليس فيه تنقيص كذا وكذا وان كان الثاني لازما لا دلل ومن أهل
اللغة من يقول معناها الحقيقي الظهور والبيان فلا يتم على هذا ما ذكره من ان كونها
في الاصطلاح نفس الخلوص المذكور أنسب بالمعنى اللغوى وبتسليم ان معناها اللغوى
الخلوص المتقدم فيكون تفسيرها اصطلاحا بالخلوص من الامور المدكورة أنسب به
نقول ان ذلك لا يتسدىح في كون معناها اصطلاحا كون اللفظ جاريا الخ اذ يقتضى الخلوص
ولزومه لكون اللفظ الخ يكتفى فيما تقرر عندهم من اعتبار المعنى اللغوى في الاصطلاحى
واورد على الجواب الاول ان المجازات غير تكب في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة

تساع

كما صرح به الشارح والسيد في شرحهم ما لا مفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك
اذ لم يشتهر ان الفصاحة ما ذاحتني بيني على ذلك مصاحفة في التفسير بالخلوص كيف
والمدعى انها عين الخلوص وعلى الجواب بأن للشارح أن يقول أردت بالوجود
الموجود وبالعبدى المعدوم أنه قد ينازع في كون الخلوص معدوماً مخلصاً من
حوادث المطول (قوله فالتنافر) أي المراد هنا وسياً في التنافر في الكلمات (قوله
ثقلها) بالكسر والفتح ضد الخفة وبالكسر والسكون الشيء الثقيل والاول هو المناسب
هنا بدليل عطف العسر عليه عطف تفسير (قوله امرئ القيس) لقب (قوله ذواته) جمع
ذواته بالهمز وأبدلت الهمزة الاولى في الجمع بالواو لانتقال الهمزة وقوع ألف الجمع بين
الهمزتين اهـ عبد الحكيم وكتب أيضاً مانعه الذوات الشعر المنسدل من الرأس الى
الظهر اهـ سيراى أى الذى شأنه الانسدال فلا ينافى أنه قد يلوى فوق وسط الرأس كما
هذا (قوله غدرة) سمى الشعر بذلك لانه غدر رأى ترك حتى طال اهـ نرى (قوله
والضمر عائذ الى الفرع) هو شعر الرأس وفي السيراى أنه يروى غداً فاف الضمير حينئذ
للحبوبة (قوله في البيت السابق) أى على هذا البيت وهو قوله

وفرع يزين المتن أسود فاحم * أثبت كفتوا النخلة المتعشك

والواو عاطفة على مجرورين تقدم في كلام الشاعر وليست الواو وارب كما توهم والفرع
الشعر التام كذا في القاموس والضماح وخسر ووالسيراى والخطا في النرى فضافة
غداً إليه من اضافة الاجزاء الى الكل ونزل الحفيد عن المذهب أنه الشعر مطاوع جعل
اضافته اليه على هذا من اضافة الجزئى للكل والتمن الظهور والضماح الشبه بالنهم لشدة
سواده والاثبت بمائتين بينهم ما تحببة الكثير وهو صفة ثلاثة لفرع وكفتوا النخلة بالكسر
بفتحة عطفه الغنبة فهو اسم للسياطة كلها وادته العذق والكساسة والمتعشك كثير
العناكيل جمع عشكال بالكسر أو عشكول بالضم وهو ما ماعليه البسر من عيدان القنو
وقد يحى العشكول بمعنى القنو أيضاً وعليه يكون في الكلام شدة مبالغة لان المعنى
حينئذ كفتوا النخلة صاحب القنوان المتعددة ففقه زيادة مبالغة في وصف الشعر بالكثرة
وأما أصل المبالغة فن التشبيه بالقنو (قوله أى مرتفعات) فالزاي مكسورة وقوله
أومر فوعات فالزاي مفتوحة (قوله الى العلا) جمع العليات أى الاعلى أى الى جهة
العلا وهي السحاب (قوله نضل العقاص) يعنى تلك القدان وأقام الظاهر مقام المضم
اشارة الى تسمية تلك عقاباً أيضاً وظن بعض الشراح ان العقاص غير هافر قريب عليه ان
الشعر أربعة أقسام وفي جمع العقاص مع افراد المتن والمرسل لطيفة وهي الاشارة الى
أن العقاص مع كثرتها تغيب في الاخيرين مع وحدتهم ما فقه اشارة الى كثرة شعرهما
افاده الجربى وغيره وقال السيراى أراد أن شعره ينقسم ثلاثة أقسام مفقولة وعبر عنه
بالمثنى وملوى كالخط الملوى وعبر عنه بالعقاص ومرسل عن القتل والى وأن الملوى

(فالتنافر) وصف في الكلمة بوجب
ثقلها على اللسان وعسر النطق بها
(نحو) مستنشرات في قول امرئ
القيس (غداً) أى ذواته جمع
غدرية والضمير عائذ الى الفرع
في البيت السابق (مستنشرات)
أى مرتفعات أو مرتفعات يقال
استنزره أى رفعه واستنزر رأى
ارتفع (الى العلا)
* نضل العقاص في معنى ومرسل *

غائب بين المقتول والمرسل والذوائب تتناول الاقسام الثلاثة وقد شذ الجيع على الرأس
بالخيوط فارتفعت الى اعالى الرأس ويقدر منها بعد العقاص وبعد المرسل أى تضل
العقاص منها فى منحنى ومرسل منها أى من الذوائب اه وعلى الاول مصدوق الغدائر
والعقاص ههنا واحد وهو فقط الملوئ المشدود على الرأس (قوله ومرسل) هو والمرح
من غير قتل وعص وكتب أيضا عن العقص والتثنية (قوله جمع عقصة) ويحتمل
أن يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرهمة ورهام صرح به فى الصحاح
وبروى بدل العقاص المذارى وهى جمع مذرى خشبة ذات أطراف يذرى بها الطعام
لتثنيته من نحو التبن والمراد به فى البيت المشط وفى التعبير بالمذارى مبالغة لا تخفى كذا
فى القنرى (قوله وهى المصلحة) بالضم أى القطعة (قوله المجموعة من الشعراخ)
كانت عادة نساء العرب ان تجمع شيا من شعروا ساقى وسط الرأس وتشد به خيط وتجعله
مثل الرمانة ويسمونه غديرة وذوابة وعقصة ثم يسترونه بارشاء المتنى والمرسل فوقه الى وراء
كذا اقر بعضهم وهو على غير ما مر عن السيرامى ويسمى المتنى والمرسل غديرة وذوابة أيضا
وكتب أيضا على قوله من الشعر مانصه بفتح العين وسكونها والفتح أجود (قوله يعنى
ان ذوائبه) أى الفرع (قوله مشدودة) ان قلت من أين يفهم هذا الشد من البيت
قلت يفهم من مستشزرات خدمها اذا قرئ على صيغة الجهورول ويفهم أيضا من العقاص
لان العقصة شعر ذو عقاص وهو الخيط الذى يربط به أطراف الذوائب كذا فى المجمل
وقول الشارح المجموعة دون المجموعة يشعرا عاذروا بالجله العقاص على تفسير الشارح
هى الغدائر بعد ان شذت لا غير فظهر أن مراد الشاعر ان شعره مدوحه ينقسم الى ثلاثة
اقسام لا الى أربعة كما توهم اه قنرى (قوله على الرأس) أى وسطه (قوله
يخيط) أى لا يخط واحد بعونه ان المقام للمبالغة فى كثرة الشعر (قوله والغرض
بيان كثرة الشعر) أى وان لم يكن لحقيقة هذا الكلام هنالك وجوده فالكلام كناية ان كان
مستعملا فى كثرة الشعر التى هى لازمة لمطابقة الكلام أو تعريض ان كان مستعملا فى
حقيقته ملتقافيه الى هذا اللازم (قوله والضابط) أى المعول عليه خلافا لمن قال المعول
عليه بعد الخارج ولين قال قربه الان كلامهم لا يطرده لا نأخذ عدم التنافر مع قرب
الخارج كالجيس والشبي ومع بعدهما كعلم بخلاف ملح أى أسرع قال فى الطول وليس
ذلك أى عدم التنافر فى علم وجوده فى ملح بسبب أن الخارج من الخيط الى الشفة أيسر
من ادخاله أى اللفظ من الشفة الى الحلق لما تجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح اه
(قوله ههنا) أى فى معرفة المتنافر من غيره اه جرنى (قوله ان كل ما يعتبه الذوق
الخ) واستشكله ابن جماعة بأن هذا راد الى أمر غير معلوم وغير مضبوط ومؤد الى معاوضة
الذوق بمثله اه والذوق قوة للنفس بها كمال الادراك وهو سلبى كمال العرب بالمراد كسبى
كالمولدين الممارسين كلام بلقاء العرب المزاويل لتسكاتهم وأسراهم (قوله أو غير ذلك)

تضل أى تغيب العقاص جمع
عقصة وهى المصلحة المجموعة من
الشعر والمتنى المقتول يعنى ان
ذوائبه، شدودة على الرأس
يخيط وان شعره ينقسم الى
عقاص ومتنى ومرسل والاول
يغيب فى الاخيرين والغرض بيان
كثرة الشعر والضابط ههنا ان كل ما
يعتبه الذوق الصحيح يقلل متعسر
النطق فهو متنافر سواء كان من
قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك

كتوسط الشين بين التاء والزاي كما يأتي (قوله ابن الأثير) هو الامام الفاضل الوزير
 ضياء الدين ابو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد اده سيراى (قوله وزعم بعضهم) هو الخطاى
 وغيره (قوله توسط الشين الخ) أى فضاوت الشين ما قبلها من حيث انها رخوة والتاء
 شديدة وضاربت ما بعدها من حيث انها مهموسة والزاي مجهورة وقد علمت من هذا أنه
 لاساغة لوصف التاء بالهمس اذ لم يحصل بسببه مضاربة الشين للتاء فهو زائد في البيان
 (قوله من الحروف المهموسة) المجموعة في قول ابن الجزرى فخته شخص سكت وقوله
 الرخوة هي ما عدا الحروف الشديدة المجموعة في قوله أجد قطن بكت وما عدا الحروف
 التي بين الرخوة والشديدة المجموعة في قول ابن عروقه من المهموسة الشديدة قد عرفتما
 وقوله من المجهورة هي ما عدا المهموسة والهمس لغة النخاسم سميت حروفه مهموسة لضعفها
 بجريان النفس معها الضعف الاعتماد عليها في مخارجها والجهل لغة الاعلان سميت
 حروفه بمجهورة للجهل بها ولتوقها من النفس أن يجرى معها القوتها في مخارجها
 والرخوة لغة اللين سميت حروفه بذلك لحري النفس معها احتيا لانت عند النطق بها والشدة
 لغة القوة سميت حروفها شديدة لنعها النفس أن يجرى معها القوتها في مخارجها وسميت
 حروف لن عمر بينهم لأن النفس لم يغبس معها انقباض الشديدة ولم يجرمه اجرا بانه مع
 الرخوة أه ملخصا من الجزرية وشرحها الشيخ الاسلام (قوله من المهموسة) أى انتهاء
 وقوله الشديدة أى ابتداء أى أول النطق فلان في بين الوصفين (قوله المجبة) لعلها بيان
 للواقع أولان من لغاته الزا بالمد كالراء وترسم على هذه اللغة بهمزة بعد الف كما ترسم
 الراء كما في المقاموس فيحتاج على هذا الى التفسير بالمجبة لتمييز الراء (قوله التي هي
 من المجهورة) لم يقل من المجهورة الرخوة بل اقتصر على الصفة المشتركة بين الزاي والراء
 تزويجا للنظر لا في فانه لا يتم الا بذلك لضعفه اذا ذكرت الصفة المختصة بالزاي وهي
 الرخوة والمختصة بالراء وهي التوسط بين الرخوة والشدة لتبين الفرق بينهما بين الزاي
 والراء فاندفع ما في الحفيد من أن وصف الزاي بالصفة المشتركة وهى الجهر دون الصفة
 المختصة وهى الرخوة لغو كذا قيل وفيه نظر لأن كون الراء بين الرخوة والشديدة بخلاف
 الزاي فانها رخوة مما يوجب زيادة نقل مستشرف على نقل مستشرف على مقتضى تعليل
 ذلك الزاعم لأن معاندة الشين للراء من جهة همسها ورخاوتها اذا را بمجهورة متوسطة بين
 الرخوة والشديدة ومعاندة الشين للزاي من جهة همسها فقط اذ الزاي بمجهورة رخوة
 وهذا يقوى نظر الشارح الآتى ولا يضعفه فاعرف ذلك (قوله لأن الراء الخ) أى فالنقل
 باق على مقتضى علمك أيها الزاعم وان حكمت بزواله وأجيب بما حاصله ان مراد هذا
 الزاعم زوال النقل بخصوص لازواله مطلقا بدليل قوله زوال ذلك النقل وسلب الاخص
 لا يستلزم سلب الاعم والراء وان كانت بمجهورة هي بين الشديدة والرخوة لا رخوة
 بخلاف الزاي فانها بمجهورة رخوة ولكل وصف دخل وأجيب أيضا بأن وجود الراء

على ما صرح به ابن الأثير في المثال
 السائر وزعم بعضهم أن منشأ النقل
 في مستشرفات هو توسط الشين
 المجبة التي هي من الحروف
 المهموسة الرخوة بين التاء التي
 هي من المهموسة الشديدة والزاي
 المجبة التي هي من المجهورة
 ولو قال مستشرف لزال ذلك النقل
 وفيه نظر لأن الراء المهموسة أيضا
 من المجهورة

والفاء وهما من حروف الذلاقة التي يجتمعها من ثقل في مستشرق أو وث عدم التنافر فيه بخلاف مستشرق وفي الجواب الاول نظروا ان قاله الحفيد لان كون الراء بين الشديدة والرخوة مما له دخل في زيادة ثقل مستشرق على مستشرق على مقتضى تعامل ذلك الزاعم لاني خفته كما بيناه في القولة السابقة وكتب على قوله وهما من حروف الذلاقة مانصه الذلاقة سرعة النطق (قوله وقيل) فائله الزوني (قوله قريسا من المتناهي) أي لانه جمع بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهمزة والهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وأما المتناهي فتحو الهجوع فانه جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهمزة وما يخرج من وسطه وهو العين وما يخرج من أدناه وهو الخاء وهو بكر الهمزة وفتح الخاء وكسرها ثابت أسود (قوله كما لا يخرج الخ) فانه عليه في صحة وصف كل منهما بوصف ليس في جزئه بجماع الطول ووجود الوصف في الجمل اذ ع في قوله لان فصاحة الكلمات (الخ) ناقشه ابن جماعة بأن الذي فصاحة الكلمات جزء منه وهو انما هو فصاحة الكلام الفصيح المفردات لا مطلقا اه وعليه منع ظاهر (قوله في تعريف فصاحة الكلام) اعترض بأن الكلام يتحقق بالمد واليه والمسند وما زاد عليه ما من الفضلات خارج عن حقيقة الكلام فيتحقق فصاحة الكلام بتحقيق فصاحته ما فقط والجواب أن الكلام يطلق على مجموعهما مع ما يتعلق بهما من الفضلات وهو المراد هنا على أن هذا القائل مثل لما اشتمل على كلمة غير فصيحة في زعمه بما تلك الكلمة أحد ركنيه أعني ألم أعهد (قوله من غير تفرقة بين طويل وقصير) يعني هذا التوجيه الذي ذكره هذا القائل في معرض الاعتذار بحلزمه من قوله ان في ألم أعهد ثقل الخ وهو كون القرآن يشتمل على كلام غير فصيح ليس بشي لاشتراطهم في فصاحة الكلام مطلقا فصاحة كلماته من غير نظر الى طوله أو قصره فإذهب اليه من التفرقة تحكم من عند نفسه اه جري (قوله على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة) يعني ان مدخلية فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام على قوله أكثر منها على قول من فسر الكلام بالمركب التام لانه يلزمه اشتراط فصاحة المفردات في المركب التام والناقص لاجتماعهم على اشتراط فصاحة المفردات في فصاحة الكلام وهو عنده يشتمل المركب الناقص بخلاف المركب الناقص على تفسير غيره لان فصاحة المفردات انما شرطت في فصاحة الكلام والمركب الناقص على تفسير غيره ليس بكلام وحينئذ فانخل اللازم لهذا القائل من وجود كلام فصيح بدون فصاحة كلماته أكثر على تفسيره لانه يلزمه الخلل في المركب التام والمركب الناقص لاجتماع القوم على أنه يشترط في فصاحة الكلام فصاحة كلماته وهذا القائل يفسر الكلام بما يصح التام والناقص فلو كان هذا القائل يفسر الكلام بالتام لكان الفساد الحاصل في قوله لكن الكلام الخ لازما له في المركب التام فقط وكتب على قوله من وجود كلام فصيح الخ مانصه كذا قال الحفيد قال ع في مقتضى هذا أن صاحب هذا المذهب أي من يدخل المركب الناقص في الكلام يجعل

قيل ان قرب الخارج سبب الثقل لخل بالفصاحة وان في قوله تعالى لم أعهد اليكم ثقل قريسا من تناسي فيخل بفصاحة الكلمة كن الكلام الطويل المشتمل على لغة غير فصيحة لا يخرج عن فصاحة كما لا يخرج الكلام طويل المشتمل على كلمة غير عربية ن أن يكون عربيا وفيه نظر لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير رقة بين طويل وقصير على أن هذا قائل فسر الكلام بما ليس بكلمة لقيام على الكلام العربي

غير المتبدع عنده فصيحاً ولو اشتمل على كلمات غير فصيحة ولا أظنه يقول به ولو كان هو اللازم
لتفسيره اهـ (قوله ظاهر الفساد) أى فساد ظاهر لوجود الفارق لأنه اشترط في فصاحة
الكلام فصاحة أجزائه كلها وهي كلماته ولم يشترط في عربية الكلام عربية أجزائه كلها لأنه
يكتفى كون الأكثر على لغة العرب في نسبة المجموع إليهم بدليل اتفاق النحاة على وجود البجمة
في ابراهيم ونحوه مع اجماع المسلمين على أن القرآن عربي كانص عليه فيه ولو سلم الاشتراط
في عربية الكلام فاطلاق العربي عليه باعتبار الاسلوب لا بجمع مفرداته أو أن ما وقع
فيه مما يوههم انه غير عربي من: توارد اللغات كما في الصابون فإن معناه في جميع اللغات
واحد لكن هذا لا يقع في نحو ابراهيم للاتفاق على عجمته وانما يقع في نحو المشكاة
(قوله ولو سلم) أى بناء على تسليم ما ذكر من القياس اهـ يس وكتب أيضاً قوله ولو سلم
عدم خروج الخ أى الذى تضمنه القول بعدم خروج الكلام الطويل عن الفصاحة
باشتماله على كلمة غير فصيحة لأن السورة من الكلام الطويل وكتب أيضاً قوله خروج
السورة أى باشتغالها على كلمة غير فصيحة (قوله فخرجتداشتمال الخ) أى وان لم يخرج
ذلك الاشتغال من الفصاحة على هذا التقدير اهـ مم (قوله على كلام غير فصيح)
المراد بالكلام الكلمات فلا يراد من هذا القائل لا يقول باشتغال القرآن على كلام تام غير
فصيح لا يقال ولم يقل أيضاً باشتغال على كلمات متعددة لانا نقول بتجوز اشتغال الكلام
الطويل على كلمة غير فصيحة يستلزم تجوز اشتغال القرآن على كلمات عديدة في مواضع
مختلفة فكلم كلام طويل في القرآن (قوله بل على كلمة) أى واحدة (قوله مما يقود)
أى يجرى إلى نسبة الجهل بأن المورد غير فصيح أو بأن الأولى ايراد النصيح أو نسبة الجوز
عن ايراد النصيح بدل غيره قال سم وأوردناه كأن ينبغي أن يقول للجوز أو الجهل
أو النسبة لأنه اذا كان عالماً فان لم يكن قادراً على الجوز وان كان قادراً لم يكن قادراً
بأن النسبة نتيجة الجهل أى بأنه سفيه أو أنه غير لائق فنسبته تدخل في نسبته اهـ وقد يقال
يمكن أن القرآن يشتمل على كلمة غير فصيحة لحكمة يعلمها الله تعالى ويدفع بأن المقصود من
القرآن اعجاز الفصحى والبلغاء جمعهم فهذا يفيد أن جميع كلماته فصيحة والا كان لهم
مساع في معارضته وكتب أيضاً قوله يقود قلت فيه معنى لطيف زائد على يستلزم فاعلم
اهـ ابن جماعة هو تضمنه تشبيه من يقول بذلك بداية تضاد وتشبيه ذلك المقول بقائد
(قوله والغريبة كون الكلمة الخ) قال خسرو ما ملخصه اعلم أن الغريبة والوحشية وما
في معناهما يعتبر تارة بالنظر إلى جميع الاعراب المخلص من سكان البوادي وتارة بالنظر
إلى بعضهم وتارة بالنظر إلى غيرهم من المولدين فاذا وصفوا اللفظ بالغريبة أو الوحشية
مشترطاً في مقام القدر ايراد الاعتبار الأقل واذا وصفوه بذلك في مقام المدح يراد الاعتبار
الثالث وأما الثاني فلا يلزم به قدح ولا مدح يشهد به استقرار موارد الاستعمال ففى
التعريف تكون الكلمة وحشية عند الاعراب المخلص أى غير ظاهرة المعنى لهم

ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج
السورة عن الفصاحة فخرجتداشتمال
القرآن على كلام غير فصيح بل على
كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة
الجهل أو الجوز إلى الله تعالى عن
ذلك علواً كبيراً (والغريبة) كون
الكلمة

ولامأنوسة الاستعمال عندهم لأن الكلام في بيان مخلات الفصاحة اه وفي الاطول واعلم
 أن الغرابة مما تتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم فالمراد بالغرابة المخلة بالفصاحة أن يكون
 اللغظ بالنظر الى الفصحاء كلهم لا الى العرب كلهم فانه لا يتصور ألا أقل من تعارقه عند قوم
 يتكلمون به ولكون الغرابة أعم مما يحل بالفصاحة ثبتت فصاحة غريب القرآن
 والحديث اه وعامة زرع علم أن قوله تعالى ان هذان لاسحران فصيح لانه مأنوس
 الاستعمال عند قوم من فصحاء العرب وكتب أيضا ما نصه يعرف الغريب عند المولدين
 بالاحتياج في معرفة معناه الى بحث وتفتيش في مطولات كتب اللغة وبالاحتياج الى
 تخريج على وجه بعيد فعلم من هذا أن الغريب قسمان فالاول نحو نكا كاتم والثاني
 نحو مسرج كما أفاده الشارح في المطول والثاني أغرب من الاول لأن تخريج على وجه
 بعيد فرع عدم وجوده في كتب اللغة (قوله وحشية) انما وسطها في البين
 ولم يقتصر على قوله كون الكلمة غير الخ تنبيه على تفسير الوحشية بأنهم غير ظاهرة
 المعنى ولامأنوسة الاستعمال وكتب أيضا ما نصه شئت بالذابة الوحشية المنسوبة الى
 الوحش وهو الحيوان الذي يسكن السفار ومفرده المؤنث كما أن الوحشية مفردة
 المذكر أفاده في الاطول (قوله غير ظاهرة المعنى) أي الموضوع له فلا يرد التشابه
 والمشكل والمجمل لانهم غير ظاهرة الدلالة على المراد اه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله
 غير ظاهرة المعنى الخ تفسير للوحشية وأعاد النفي المستفاد من غير كما في قوله تعالى غير
 المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيه على أن النفي متعلق بكل من المعطوفين لا بالجنوع من
 حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مأنوسة الاستعمال المخلات بالفصاحة بالنظر الى
 الأعراب المخلص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين اه فترى وكتب أيضا قوله
 غير ظاهرة المعنى ولامأنوسة الاستعمال قبل العطف للتفسير وليس بظاهر وقبل من
 عطف السبب على المسبب وهو وجبه وذكر غير واحد أنه من عطف أحد المتلازمين على
 الآخر وفائدة المقصودة منه نصب علامتين على غرابة الكلمة ولغظة غير بمعنى
 لا بشرية عطف ولامأنوسة الاستعمال فالتركيب من قبيل قوله تعالى غير المغضوب
 عليهم ولا الضالين كما في عبد الحكيم ويحتمل أن لا معنى في غير بشرية العطف على غير
 (قوله ولامأنوسة الاستعمال) أي استعمال العرب فلا زرع غريب القرآن والحديث
 لكونه مستعملا لهم اه عبد الحكيم (قوله نحو مسرج) أي نحو غرابة مسرج (قوله
 الهجاء) لقب (قوله ومثله) عطف على وانحافى النيت قبله وهو

أزمان أبدت وانحافى فلها * أغز براقا وطرفا أربا

ومثله الخ فارزمان اسم امرأة أبدت أظهرت وانحافى أي شأ وانحافى السن منطبا أي
 مبعدا يئنه أغز أي أبيض براقا أي لثما وطرفا أي عينا أربا أي بين البرج بفتح الراء
 وهو أن يكون بياض العين محمدا فبالسواد ككله والمثله بياض العين مع سوادها وقد

وحشية غير ظاهرة المعنى ولامأنوسة
 الاستعمال (نحو) مسرج في
 قول الهجاء
 ومثله وانحافى فلها *

تستعمل في الحديقة والمرس يفتح الميم وكسر السين أو فقهها الألف كما في القاموس
وفي غيره أنه أنف انعباً أطلق على أنف الإنسان على سبيل الاستعارة أو المجاز المرسل
(قوله أي مدققاً) أي خلقة لا بفعل فاعل وقوله مطولاً أي مع تقوس (قوله أي شعراً
الخ) هذا التعبير يشعر بأن الفاحم نسبة إلى الفهم نسبة تشبيهية فيكون غريباً كسرج
ويحتمل أنه تشبيه بمحذف الاداة أي كالفاحم فلا غرابة إلا أنه كان المناسب لهذا أن
يقال كالفاحم لا كالفهم تأمل سم وفي القاموس الفاحم الأسودين الفحومة
كالفهم وقد غم ككرم فحومة اه وعلى هذا الانسبة ولا تشبيه وكتب أيضاً قوله أي
شعراً أسود الخ فاحمال النسبة كلاين وتامر نسبة المشبه إلى المشبه به اه عبد الحكيم
فقول الشارح أي شعراً أسود كالفهم بيان لحاصل المعنى والتفسير الجارى على ما مر
أن يقول شعراً منسوباً إلى الفهم على معنى أنه كالفهم (قوله أي كالسيف السريجي
الخ) هذا التفسير من قول عن ابن دريد وكتب أيضاً قوله أي كالسيف السريجي
الخ بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة أن يقال فعل قد
يجى بالنسبة التي إلى أصله نحو غمته أي نسبته إلى غم فسرجه بمعنى منسوب إلى
السريجي أو السراج أي بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد أن تجرد
النسبة لا تدل على التشبيه فأخذ منها بعيد اه سم فهو من ثاني قسمي الغرابة
وهو ما يحتاج إلى تخرجه على وجه بعيد وتقرير المقام على هذا الوجه أولى مما صدر به
الحفيد وارتضاء حيث قال إن فعل قديجي لصيرورة فاعله كأمه المأخوذ هو منه نحو
قوس الزجل أي صار كالقوس فالسرج مصدر ميمي بمعنى الفاعل فيكون المعنى ومرضنا
مسرجه بكسر الراء أي صار كالسريجي أو كالسراج لانه رد على هذا أن المصدر الذي
على صيغة اسم المفعول لا يكون إلا لمتعدى على الصحيح كما في اليزدي محشى الخطا
وقوس المذكور لازم ومثله ذلك رد على تخرجه على أن فعل قديجي لصيرورة فاعله
أصله كجرت المرأة أي صارت عجوزاً وعلى أنه قديجي لصيرورة فاعله أصله نحو ورق
الشجر أي صار ذأ ورق (قوله اسم قين) أي خداد (قوله أو كالسراج الخ) هذا التفسير
منقول عن ابن سيده (قوله والامعان) عطف تفسير (قوله لم يجعلوه اسم مفعول الخ)
أي ليخرج عن الغرابة أصلاً وقوله قلت هو أي سرج بهذا المعنى أيضاً الخ جواب على
طريق المنع أي منع خروجه عن الغرابة يجعلوه اسم مفعول من سرج المذكور ومن
وجهين أشار إلى الأول بقوله هو أيضاً من هذا القبيل أي من قبيل الغريب أي من القسم
الأول من الغريب أعني ما يحتاج إلى تنقيح في كتب اللغة وتفتيش لانه لم يشتهر بهذا
المعنى في كتب اللغة وأورد على هذا الوجه أنه ورد سرج الله وجهه بهذا المعنى في
الدوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة اللهم الآن يقال اشتراه في كتب اللغة من
المؤخرين بعد الحكم من قدامه أهل المعاني بغرابة المسرج اه وإذا ثبت أن سرج بهذا

أي مدققاً مطولاً (وقامحاً) أي
شعراً أسود كالفهم (ومرضناً) أي
أنفاً (مسرجه أي كالسيف
السريجي في الدقة والاستواء)
وسرجه اسم قين تنسب اليه
السيف (أو كالسراج في البريق
والامعان) فان قلت لم يجعلوه
اسم مفعول من سرج الله وجهه
أي سرجه

المعنى غريب كان المأخوذ منه أعنى مسر جاعرياً أيضاً . الوجه الثاني ما أشار إليه بقوله أو مأخوذ وهو عطف على قوله من هذا القبيل وحاصله أن سرج بهذا المعنى غريب من القسم الثاني من الغريب أعنى ما يحتاج إلى التخرج على وجه بعيد فإن هذا يحتاج إلى التخرج المذكور وببانه أن المراد بسرج الله وجهه على هذا التقدير أعنى تقدير أخذ من السراج جعله ذاسراج بالمشابهة والمعنى الظاهر لسراج الله وجهه جعله ذاسراج على الحقيقة فعمله على معنى جعله ذاسراج بالمشابهة تخرج على وجه بعيد وإذا كان سرج بهذا المعنى غريباً كان المأخوذ منه أعنى مسر جاك كذلك فإن قلت الكلام في سرج بمعنى بهج وحسن والذي يثبت تخرجه على الوجه البعيد مسرجه بمعنى جعله ذاسراج بالمشابهة قلت هو هو فإن معنى جعله ذاسراج بالمشابهة بهج وحسنه فإن قلت كيف قابل بين الوجهين مع أن الغرابية الموجهة إلى التفتيش في كتب اللغة تجامع الأخذ من السراج قلت جعلهما وجهين إشارة إلى أن كلامهما يكتفي في المقصود مع قطع النظر عن الآخر كما في الخطاى وهذا أحد تقريرين لكلام الشارح وثانيهما أنهم أجابوا بأن متغابرا أن الأول بتسليم وجود سرج في لغة العرب وحاصله أن سرج بهذا المعنى على تسليم أنه ورد عن العرب غريب أمام القسم الأول وأمن القسم الثاني والجواب الثاني يمنع وجوده في لغة العرب وحاصله أنه مولا مستحدث أخذه المولدون من السراج ولا وجود له في لغة العرب فلا يثبت كون مسر جاسم مفعول منه قال بعضهم وهذا ما يفيد الطول وحواشيه وأما ما في الحفيد فليس بجيد وعلى ما قرره هذا البعض كان الأولى تقديم الجواب الثاني على الأول ويجب على ما قرره أن المستشهد عليه بكلام المرزوق مجرد كونه مأخوذاً من السراج لأنه هو الذي صرح به وأما كون هذا الأخذ على وجه التوليد والاستحداث فأمر آخر لعل السعد فهمه من قول المرزوق ما قبل أو من غيره تأمل (قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله أو مأخوذ من السراج) ينبغي أن لا يكون المراد بكونه مأخوذاً من السراج أنه مأخوذ منه على طريق النسبة التشبيهية حتى يكون معنى سراج الله وجهه نسبة إلى السراج بالمشابهة لأن سراج الله وجهه لا يقصد به هذا المعنى إذ الصادر منه تعالى ليس النسبة بل إيجاد وجهه على تلك الصفة فاعل المراد أنه مأخوذ من السراج على معنى سراج الله وجهه أى جعله ذاسراج بالمشابهة اهـ . وبهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذي أشار إليه المصنف بقوله أولاً وكالسراج الخ فإن المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله حيث قال الخ) محل الشاهد قوله ومنه ما قبل الخ (قوله السريجي) أى السيف السريجي (قوله منسوب إلى السراج) أى نلى غير قياس إذا لقياس سراجى وأجيب بأنه منسوب إليه مصغراً وفيه أن القياس تشديد الباء فهو بضعفها غير قياسى أيضاً (قوله ويجوز الخ) بيان لوجه وصف السيف بالسريجي وبعبارة بيان لوجه نسبة السيف إلى السراج فالوصف على هذا بمعنى النسبة والباء بمعنى إلى واسم

وحسنه قلت هو أيضاً من هذا
القبيل أو مأخوذ من السراج
على ما صرح به الإمام المروزقى
رحمه الله حيث قال السريجي
منسوب إلى السراج ويجوز أن
يكون

الاشارة راجع الى السراج (قوله وصفه) أى السيف وقوله بذلك أى بالسريحي (قوله
 لكثرة مائه) أى صفاته (قوله ومنه) أى من السراج (قوله ان تكون الكلمة الخ)
 المراد بالكلمة وبالمفردات ما يشمل المركبات الناقصة التى فى حكمها لانه اذا قبل مسلوبى
 بدون قلب الواو واو ادغام الياء فى الياء كان غير فصيح ونوقش بأن مثل هذه المخالفة يقع فى
 المركب التام أيضا فانه اذا قبل من اينك بسكون نون من وتحريك الهمزة كان غير فصيح
 والجواب أن هذا خارج من فصاحة الكلام بقيد الخلو من ضعف التأليف لان
 الصورة المذكورة على خلاف القانون التعوى (قوله أعنى على خلاف ما ثبت الخ) تفرع
 على هذا التفسير قوله الا فى فتحوآل الخ اسم وكتب أيضا مانصه يعنى أن المراد بالقانون
 ما ثبت عن الواضع لا القياس التصريفي (قوله نحو الاجال) وأورد عليه ان عدم الادغام
 لم لا يجوز أن يكون لضرورة الشعر وأجيب بأن أقصى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي
 اتقاء القصيدة لان هذا الانتهاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران على السنة
 الغريب العربى لامن عدم جواز ما ارتكبه الشاعر ألا ترى أن استعمال الجرشى جائز قطعاً
 لأنه محل بلاغة فصاحة لما ذكره م م وأجاب صاحب الاطول بأن الضرورة مقيسة
 وغير مقيسة وفك الادغام غير مقيس اه وكتب أيضا قوله نحو الاجال فان قلت ليس
 الاجال مفردا غير فصيح لان المفرد قسم من الموضوع والموضوع هو الاجل لا الاجال قلت
 أصل كل معبر موضوع عندهم كالفرع لأنه هجر الأصل اه أطول وكتب أيضا مانصه أى
 نحو مخالفة الاجال (قوله فى قوله الحمد لله الخ) تمامه أنت ما يملك الناس ربا فاقبل
 قال فى الاطول ربا بالالف يريد ياربى فيما عذوف والالف بدل عن الياء أى فاقبل الحمد اه
 وفى كلام غيره انه منون حال من الضمير فى مملك وأما من جهله منونا منصوبا على النداء
 فقبه ان المقصود منه معين لحقه الرفع وفى القنوى ان تمامه الواحد الفرد القديم الاول
 ثم قال وقد روى غير ذلك وتعبير العصام فى أطوله بقوله تتمه كذا وخبر و
 والسيرامى والقنوى بقوله تمامه كذا يخالف تعبیر الحفيد بقوله أوله كذا وتعبير يس
 بقوله صدر البيت كذا وبني على ذلك ان الحمد لله بالنصب مفعول اقبل وان فيه التناثنا
 (قوله فتحوآل الخ) أى وان كان ذلك على خلاف القياس التصريفي فان قلب الهاء
 همزة فى آل وماء اللذين أصلهما أهل وموه على خلاف القياس وقياس مضارع أبى
 كسر عينيه وقياس عوريه وقلب الواو الفاء نحو ما ذكر استحوذ أى غلب فان قياسه
 قلب الواو الفاء وقطع شعره من باب علم أى استندت به وندته فان قياسه الادغام (قوله
 خلو صه عماد الخ) فان قلت قد سبق أن تعرف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه
 مما لم يجده فى كلام الناس وانما أخذه من اعتباراتهم واطلاقاتهم ولو كانت فصاحة المفرد
 معروفة بهذا التعريف أى المزبذ فيه ومن الكراهة فى السجع لم يكن أخذ تعريفه على هذا
 الوجه من اعتباراتهم واطلاقاتهم بل كان تنقيحها للتعريف وجدنى كلامهم يحذف ما هو

وصفه بذلك لكثرة مائه ورواقه
 حتى كان فيه سراجا ومنه ما قبل
 سرج الله أمر لك أى حسنه وتوزره
 (والخالفه) أن تكون الكلمة
 على خلاف قانون مفردات
 الالفاظ الموسوعة أعنى على
 خلاف ما ثبت عن الواضع (نحو)
 الاجال بفسك الادغام فى قوله
 (الحمد لله العلى الاجال) والقياس
 الاجال فتحوآل وماء وأبى يابى
 وعوريه ورفصه لانه ثبت عن
 الواضع كذلك (قبيل) فصاحة
 المفرد خلو صه مما ذكر

مستدرك منه قلت لعل القائل من معاصريه ويدعى وجوب زيادة قيد على التعريف
الذي استخرج المصنف اه أطول ومثل هذا السؤال والجواب يجري في قوله بعد
تعريف فصاحة الكلام قبل ومن التكرار الخ وقيل المراد اناس معه ودون كالشيخ عبد
القاهر لاجمع علماء البيان فلا يرد السؤال وقد أجاب به المصنف حين اعترض عليه
خطيب البين بأنه اذا لم يوجد تعريف الفصاحة والبلاغة بما ذكر في كلام الناس فأى
مستدله في أن ما ذكره هو معنى الفصاحة والبلاغة عندهم (قوله ومن الكراهة
في السمع) المراد بالسمع ههنا القوة السامعة لا معناه المصدري وهو ظاهر اه سم (قوله
وتبرأ من سماعها) عطف تفسير على ما قبله (قوله في قول أبي الطيب) يدح سيف
الدولة (قوله مبارك الاسم) اسم على وانما كان مباركا لاشعاره بالعلو وموافقته لاسم
أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه والعلو مجموع الامرين فلا يرد انه
لا اختصاص للاسم بهذه الموافقة بل كنيته أيضا وهي أبو الحسن كذلك قال في الأطول
ولا بعد أن تجعل البركة لموافقة اسم الله تعالى فتخص الاسم (قوله أغر القلب) يعنى
مشهور القلب اه أطول وكتب أيضا مانسه وهو سيف الدولة فان قلت الاسم أيضا
أغرقا لولم فالقلب أكثر شهرة لان الملوك يشار إليهم بالقباه دون أسماءهم تعظيمها لها
تأمل سم (قوله شريف النسب) لكونه عباسيا (قوله من الخليل) حال من ضمير
الايض لا من الاغر والاقتضى ان الاغر من غير الخليل له معنى آخر مع أن الاغر حقيقة
لا يكون الا من الخليل ومن تبعه ضية وجعلها بيانية وأورد عليه يس ان من البيانية لا تقدم
على المدين الاضرورة وان ما بعدهامسا وما قبلها هو هنا أعم (قوله ثم استعبر) يحتمل
أن المراد الاستعارة الاصطلاحية ويحتمل أن المراد الاستعارة النغمية فيشمل المجاز المرسل
نصته هنا بلحظة ان العلاقة السيمية والمسيمية (قوله انما هي من جهة الغرابة الخ)
أى فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن الكراهة فلا حاجة الى زيادة هذا القيد لا يقال
التنافر مع الغرابة كذلك فلم اشترط الخلوص عنه لانا نقول اغناء المتأخر عن المتقدم غير
قبيح بخلاف العكس نعم يشكل ذكر الخلوص عن مخالفة التماس مع استلزام الخلوص
عن الغرابة له وذكره قبله الآن يقال ذكره لمزيد الاهتمام به أفاده في الأطول (قوله ونحو
ذلك) كاطلمت الليل أى أظلم (قوله وقيل) عبارة عن وأما توجيه النظر بأن الكراهة
في السمع ليست الا من قبح الصوت فلما اختلفت عن سائر ج كثير من الكلمات المتفق على
فصاحتها بسبب نطق خشن الصوت بها فهو مردود بأنه لو كان المراد كذلك لزم كون
الجري غير مكرره في السمع الا عند نطق خشن الصوت به وليس كذلك فانا قطع بكراهته
دون مرادفه الذي هو النفس وان نطق به جميل الصوت (قوله التهم) في بعض الحوائج
نقل عن الصحاح انه بالفتح جمع نغمة والامر عليه ظاهر وفي بعضها انه بالفتح مصدر
وبالكسر جمع نغمة وانه على هذا المناسب ضبطه هنا بالكسر أى لان الذى يستطاب

(ومن الكراهة في السمع) بأن
تكون اللفظة بحيث يعجز السمع
وتبرأ من سماعها (نحو) الجرشى
في قول أبي الطيب
«مبارك الاسم أغر القلب»
(كسر الجرشي) أى النفس
(شريف النسب) والاغر من
الخليل الايض الجبهة ثم استعبر
لكل واضح معروف (وفيها نظر)
لان الكراهة في السمع انما هي
من جهة الغرابة المفسرة بالوحشية
مثل نكاح كاتم وافرقتعوا ونحو
ذلك وقيل لان الكراهة في السمع
وعدمها ترجعان الى طيب النغم
وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ

أوبسكرة هو النعمة ٥١ ثم أي لا المعنى المصدرى الذى هو التصويت والنعمة
الصوت يقال فلان طيب النعمة أى حسن الصوت فى القراءة وغير ما وهذا الجمع أعنى
جمع النعمة بفتح النون على نعم بكسر ها غير قيامى لأن فعلا بكسر الفاء انما يطرد جمع الفعل
بكسر ها أيضا كنعمة ونعم وقربة وقرب وسدرة وسدر وكذا جمعها على نعم بفتح النون كما هو
القول الاول المنقول عن الصحاح فغير قياسى أيضا بل هو ليس جمعا قياسيا - يال شئ أصلا
والجمع المطرد لفعله بفتح النون فعال قال فى الخلاصة فعل وفعله فعال لهما قال الاشعري
باطراد ايمين كانا أو وصفيته وكعب وكعب وصعب وصعب وقصعة وقصاع وخدلة
وخدال ٥٢ والخدلة بالخاء المعجمة والدال المهملة متمثلة الاقن والذراعين (قوله
وفيه) أى هذا التعليل المحكى بقليل (قوله والقصاحة) أشار بتقديره المبتدأ الى
أن العطف من باب عطف الجمل لا عطف المفردات لئلا يلزم العطف على مضمولى عاملين
مختلفين وهما فى المفرد العامل فيه الكائنة المذمومة أو معنى النسبة على ما مر وخلوصه من
تنافر الخروف العامل فيه المبتدأ وفى جوارزه خلاف ميسوط فى محله نعم ان جعل فى المنفرد
ظرفا لغوا متعلقا بالقصاحة على ما مر - يانه لم يلزم ذلك (قوله وتنافر الخ) لم يلتفت الى أن
العطف بالواو بعد - د التنى محتمل فى المجموع ٥٣ ثم ولو كرر من فى المعطوف لدم من
الايهام وكتب أيضا قوله وتنافر الكلمات أى الكلامين فأكثروا الا لكان الكلام المشغول
على تنافر الكلمتين الخالص عن جميع ما ذكر مع فصاحة كلماته فصيحها لصدق تعريف
الفصاحة على خلوصه واحترز بإضافة تنافر الى الكلمات عن تنافر المعانى فانه لا يعنى
بالقصاحة وعن تنافر الخروف لقصده درج الخلوص عنه فى قوله مع فصاحتها كذا فى
الاطول (قوله مع فصاحتها) تأتى مع عند اضافتها لثلاثة معانى كان
الاجتماع نحو جلست مع زيد وزمانه نحو جلست مع زيد ومعنى عند نحو جلست مع الدار
وقصع الثلاثة هنا يريد بالوضع التركيب (قوله حال من الضمير فى خلوصه) فيكون
مبيناً لهيئة الفاعل وقيد النفس الخلوص فهى هنا تقيد للتنى لآنى للتقيد فان قلت اذا
كان الطرف حالاً من الضمير فى خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لأن العامل فى الحال
وذوها واحده فيكون ظرفاً لغوا مع نصريحهم بأن اللفظ لا يتبع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت
اطلاق الحال على نفس الطرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لأن الحال
فى الحقيقة متعلقة معه فان قلت اذا جعل حالاً من الضمير يلزم أن يكون مثل زيد أجل
وشعره مستبشر فصححاً لانه كلام له حالان حال فصاحة كلماته كما فى زيد أجل وشعره مر رفع
وحال عدم فصاحتها كما اذا أقيم أجل مقام أجل ومستبشر مقام مر نفع فيصدق على
هذا الكلام عند عدم فصاحة كلماته انه خالص فى حال فصاحة كلماته كما تقول الكريم
من يسخو فى حال مكنته فيصدق على التقدير الذى لا مكنته له لكنه بحيث اذا حصل له مكنته
يسخو قلت هذا انما يستقيم اذا كان ما ذكرته كلاما واحداً له حالان وليس كذلك بل

وفيه نظير للقطع باستكراه الجرثى
دون النفس مع قطع النظر عن
الذم (و) الفصاحة (فى الكلام
خلوصه من ضعف التأليف وتنافر
الكلمات والتعقيد مع فصاحتها)
هو حال من الضمير فى خلوصه
واحترز به عن مثل

كلامان لاحدهما حال يخالف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما أنه كذا في حال يكون
للكلام الآخر لانهما ليست حاله بل لا تخرمه لا بخلاف المثال فان الفقير حال الممكنة
وغير الممكنة شخص واحد اه سم وقال في الاطول قلت ليس لزيد أجمل خلوص حال
فصاحة الكلمات لانه ليس ذلك الخلوص مقارنا لتلك الفصاحة فلو قيل زيدا أجمل خالص
حال فصاحة الكلمات لم يصدق نعم انه بحيث يخلص حال فصاحتها وهذا كقولك الكريم من
يسخو حال مكنته فانه لا يصدق على الفقير لو أردت به من له السخا حال الممكنة ويصدق
عليه لو أردت به من هو بحيث يسخو حال مكنته ومن لم يفرق بينهما ما أجاب بأن زيدا أجمل
ليس من أحوال زيدا أجمل لانهم متركيبان محتملان وليس واحدا لا حالان اه وقوله
ليس لزيدا أجمل خلوص الخ أى ليس ملتصبا الا بخلوص مقارن لفصاحة كلماته لعدم
مقارنة الخلوص فصاحة كلماته لعدم فصاحة كلماته وقوله فلو قيل زيدا أجمل خالص الخ
أى لان اسم الفاعل حقيقة في المتكلمين بالفعول وكتب ايضا ما نصه أه وظرف لفعول الخلوص
أى خلوصه زمن فصاحتها اه أطول أو صفة لمصدر محذوف أى خلوصا كاتماع الخ
اه فترى (قوله زيدا أجمل الخ) لم يرتب الالفاظ الثلاثة كما هي في المتن لئلا يلزم الوصف
بما قد بعد الوصف بالجملة وهو خلاف الغالب ولم يرتكب عكس الترتيب المقضى بتقديم
أنفه مسرج على شعره مستشزرا إشارة الى أن أنفه مسرج أقبح من شعره مستشزرا
قبل انهما مولدة (قوله وفيه نظر لانه الخ) مبنى على أن النفي المستفاد من خلوص منصب
على القيد أعنى قوله مع فصاحتها كما هو الغالب عندنى المقيد بقيد فان جعلناه منصبا على
المقيد فقط أعنى التنافر لم يلزم هذا القائل ما يلزمه به الشارح من لزوم فصاحة الكلام
المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فيكون التعريف فاسدا ولكن يرد عليه بعد
ذلك انه يلزمه على هذا التقدير أعنى تقدير انصاف النفي للمقيد فقط وقوع اللبس
والابهام في التعريف لقيام احتمال خلاف المقصود الذى هو أغلب وأرجح من المقصود
ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله في آخر كلامه فافهم (قوله ويلزم) الانسب فيلزم
وكتب أيضا قوله ويلزم أن يكون الكلام الخ لم يذكره الزوم أن يكون الكلام المشتمل
على الكلمات الغير الفصيحة الغير المتنافرة فصحا مع ذكره أيضا في المطول لانه بنى كلامه
هنا على الغالب من رجوع النفي الى القيد فقط وفي المطول على صلاحية النفي لانصافه
على القيد فقط وعلى القيد والمقيد معا ولكن حيث بنى الكلام على الاحتمال انصاف
يلزم أن لا يصدق التعريف الاعلى غير المعروف وانه لا يكون فصيحيا الا ما شتمل على تنافر
الكلمات الغير الفصيحة كائنه عليه بس وغيره فقول الشارح ويلزم أن يكون الكلام الخ
أى فقط بناء على ما ذكر وعبارة المطول ولا يجوز أن يكون جالسا من الكلمات في تنافر
الكلمات لانه يستلزم أن يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت
أم لا فصيحيا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم اه قال

زيداً أجمل وشعره مستشزراً
مسرج وقيل هو حال من الكلمات
وأن ذكره بجنبها السلم من الفصل
بين الجمل وذبحها بالاجنبى وفيه
نظر لانه حينئذ يكون قيد التنافر
للخلوص ويلزم أن يكون الكلام
المشتمل على تنافر الكلمات

الخطأ في حواشيه على المطول قوله ولا يجوز أن يكون حال من الكلمات الخ أي لانه
 يكون قيد المتناظر الذي هو العاقل واتقاء المقيد يكون بأحد الوجوه الثلاثة باتقاء
 المقيد فقط أو القيد فقط أو كليهما فاتفاء المتناظر المقيد بقصاحة الكلمات أما باتقاء
 المتناظر مع وجود قيده بأن تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة أو باتقاء قيده مع وجوده
 بأن تكون متنافرة غير فصيحة أو باتقاء كليهما بأن لا تكون متنافرة ولا فصيحة فإذا جعل
 حال من الكلمات يصدق الحد على الأمور الثلاثة مع أن الحدود لا يصدق الأعلى أولها
 والراجح هو الوجه الثاني لأن الغالب في نفي المقيد رجوع النفي إلى قيده فاحتمل
 التعريف أوجه ثلاثة المقصود ليس الأواحد منها ولا يخفى ما في احتمال خلاف المقصود
 لاسيما إذا كان راجحا لاسيما في مقام التعريف اه ملخصا وكتب أيضا قوله ان يكون
 الكلام الخ قد يقال لا يلزم لأن كون هذا الكلام غير فصيح مفهوما بالاولى ويجب بأن
 مقام التعريف لا يكتفى فيه بمثل ذلك وكتب أيضا قوله ان يكون الكلام المشتغل الخ
 كقولك الاجل قرب قبر حرب (قوله الغير الفصيحة) أي كلاً وبعبارة (قوله على خلاف
 القانون النحوي الخ) قال في الاطول يرد عليه أن العرب لم تعرف القانون النحوي فكيف
 يكون الخ لوص عن مخالفة القانون النحوي معتبر في مفهوم القصاحة في لغتهم
 فالصواب أن يقال وعلامة الضعف أن يكون تأليف الكلام الخ اه وأقول يمكن دفعه
 بأن القانون النحوي هو قانون لغة العرب وهم يعرفونه وان كان بدون هذه النسبة
 فذكرها في التعريف لا اعتبارها فيه بل لبيان المراد بالقانون وأنه في الواقع هو النحوي
 وانما نسبته الى النحوي لأن أهلهم المتكفلون ببيان حال تأليف الكلام تأمل (قوله
 المشهور بين الجمهور) أقول قد يكون قول غير الجمهور أقرب الى اللغة
 وضواحه اظهر فينبغي تقديمه على قول الجمهور وسكت عمالواستوى الفريقان
 المختلفان عرفا بحيث لا يصح وصف أحدهما بأنه الجمهور وينبغي حينئذ اعتبار ما هو
 أقرب الى اللغة ولو اختلف البصريون والكوفيون فقط فهل ينظر الى الترجيح أو يقدم
 قول البصريين كما هو الغالب على الناس في هذه الأزمان فلتعز هذه المسائل اه سم
 وذكر في المغني أن بعضهم اتزم جواز مجي قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وبين ذلك
 ثم قال والذي أجزم به أن قراءة الاكثر لا تكون مرجوحة اه وهو يقتضى أن
 قراءة غيرهم تكون مرجوحة وبه صرح في موضع آخر لكن لا يلزم من مرجوحة
 القراءة اشتغال القرآن على كلام غير فصيح لأن مرجوحيتها لا تنافي بخبر الجمهور اياها
 فم كثير من القراءات المشهورة اشتملت كما قاله السيرامي على وجوه غير جائزة عند الجمهور
 ولهذا ردها الزمخشري فيلزم اشتغال القرآن على ضعف التأليف فيحتاج الى منع كونها
 قرآنا كما عليه الزمخشري وكتب أيضا قوله المشهور بين الجمهور فاتفق عليه الكل
 أولى اه سم ومثله في الحفيد ويرد عليه أنه قدم أن طريق الاولوية غير ملتفت اليها في

الغير الفصيحة فصيحاً لانه يصدق
 عليه أنا خاص من متناظر الكلمات
 حال كونها فصيحة فافهم
 (فالتضعف) أن يكون تأليف
 الكلام على خلاف القانون النحوي
 المشهور بين الجمهور كالأضمار
 قبل الذكر

التعريفات ومنها هذا فالاولى أن يجعل داخل تحت المشهور بين الجمهور (قوله انظروا
ومعنى وحكما) الذكر اللفظي أن يكون المرجع ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان من
حيث الرتبة والمعنى أيضا مقدم نحو ضرب زيد غلامه أولا نحو ضرب زيد غلامه والذكر
المعنوي أن لا يكون مصرحاً به قبل الضمير لكن هناك ما يقتضي ذكره قبله ككون رتبة
الفاعل التقديم على المفعول نحو ضرب غلامه زيد وككون رتبة المفعول الاول التقديم
على الثاني نحو أعطيت درهما زيداً وكضمن الكلام السابق للمرجع كقوله تعالى
اعدوا له وأقرب للفقوى فإن الفاعل متضمن لمصدره وكاستلزام الكلام السابق له
استلزاما قريبا كقوله تعالى ولا يؤبه أى المورث فإن الكلام السابق في بيان الميراث وهو
يدل على المورث أو بعيدا كقوله تعالى حتى توارث بالجباب أى الشمس فإن ذكر العشي
سابقا يدل على الشمس والذكر الحكمي أن لا يكون مصرحاً به قبل الضمير وليس هناك
ما يقتضي ذكره قبله إلا أن حكم الواضع أن المرجع يلزم تقديمه لكنه خالف مقتضى
حكم الواضع لاغراض تجب في وضع الضمير موضع الظاهر فالمرجع المؤخر لغرض مقدم
حكميا كما أن المحذوف له كالتأنيب والممنوع انما هو تأخره لا لغرض فظهر بما ذكرنا أن
قوله لفظا ومعنى وحكما متعلق بالذكر ويسان لاقسامه اه جري ببعض تصرف ومثال
الذكر الحكمي نعم رجلا زيد ورثه رجلا وضمير الشأن كما في قوله تعالى قل هو الله أحد
فالمرجع وهو الشأن مذكور قبل حكمين حيث أن الاصل تقدم المرجع لكن خولف هنا
لنكتة الاجمال فالتفصيل وكذا توجيه نعم رجلا زيد ورثه رجلا ولا يخفى أن ما تقر
بقتضى فصاحة شرب غلامه زيدا اذا قصدت النكتة وعدم فصاحة نعم رجلا زيد اذالم
تقصد النكتة والذي عليه التعويون جميعا فصاحة الثاني وعدم فصاحة الاول من غير
تفرقة (قوله نحو ضرب الخ) مثال للضعف بالنظر الى المتن وللاضمار قبل الذكر انظروا
ومعنى وحكما بالنظر الى الشارح قال ابن جباة ولما أن تقول الضعف هنا انما حصل من
استعمال الضمير فهو في المفرد ولا خلل في الكلام الحاصل من الفعل والفاعل أو هو في
الاضافة الواقعة بين الفاعل وما أضيف اليه فهو في المركب الناقص الذي هو من قبيل
المفرد لا في الكلام اه وأقول الظاهر عدم اتجاهه لان حق التأليف تقديم المفعول هنا
على الفاعل نحو قولهم وقدم الفاعل فالضعف واقع في نفس تأليف الكلام وقد مر أن المراد
بالكلام هنا مجموع المسند اليه والمسند مع التفضلات وكتب أيضا ما نصه فانه غير فصيح
وان أجازا لا خفى وتبعه ابن جنى أن يتصل بالفعل ضمير المفعول به كما في المطول وباء ابن
جنى ساكنة وليست للنسبة معرب كنى كما في شرح الدماميني على المغنى (قوله أن يكون
الكلمات الخ) الانسب لما ذكره في تنافر الحروف أن يقال وصف في المركب بوجوب نقله
على اللسان اه أطول (قوله وان كان الخ) قد يقال هذه الغاية تأتي في ضعف التأليف
أيضا فلا تثنى ثم يذكرها الشارح ثم أيضا وأجيب بأنه ذكرها عندون ثم لتصريحه

انظروا ومعنى وحكما (نحو ضرب
غلامه زيداً والتناظر) أن تكون
الكلمات ثقيلة على اللسان وان
كان كل منها فصيحاً (نحو)

بالكلمات هنادون ثم (قوله وليس) يحتمل الحال والعطف اه سم (قوله قرب) ظرف
 متعلق بجهليس أو بمعنى مقارب فاضافته لفظة فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها انكرة
 اه سم أى الذى هو ممتنع (قوله وصدر البيت) لم يدخل الشارح بصدر البيت على عجزه
 كما فعل في بيت أبي الطيب المتقدم حيث قال نحو كريم الجرشي في قول أبي الطيب مبارك
 الخ لانه لو قال هنا نحو وقبر حرب الخ لا وهم التنافر في الصدر ولو قال نحو وايس قرب قبر
 حرب قبر من قوله وقبر حرب الخ لكان فيه طول (قوله وقبر حرب الخ) ظاهر البيت خبر
 والمقصود هو التأسف والتعسر عني كون قبره كذلك ولهذا وضع الظاهر موضع المضمرة في
 قوله قرب قبر حرب مع أن مقتضى الظاهر أن يقول قبره دلالة على زيادة التعسر والتوجع
 حيث اعتنى بذكره اه من القترى وخسرو (قوله قفر) قيل نفت مقطوع وفيه أن محل
 صحة قطع النعت اذا تعين المنعوت بدون ذلك النعت وهذا ليس كذلك وأجاب الشيخ بس
 بأن هذا ضرورية ويمكن أن يقال أن قفر خبر قفر وقوله بمكان أى مع مكانه ومحله فانه أيضا
 قفر لا القبر فقط (قوله ذكر) أى المصنف في كتابه عجائب الخ (قوله وقوله) أى قول أى
 تمام (قوله كريم) أى أمده الخ في استعمال معنى الدالة على الكلية في المدح واذا
 الخالية عن هذه الدلالة بل هى في قوة الجزئية لطافة من حيث انه أشار الى أنه يضيق صدره
 ولا يطلق لسانه بما يدل على الكلية في اليوم اه جري قال في المطول وفي استعمال اذا
 والفعل الماضى ههنا أى في قوله واذا مالمته الخ اعتبار لطيف وهو ايهام بثبوت الدعوى
 كأنه تحقق منه اليوم فلم يشاركه أحد اه وقصده بذلك الرد على الزرنى حيث عاب
 الشاعر بأن آتيانه باذا الدالة على القطع في جانب اللوم لا يناسب مقام المدح فلو أنى بأن
 الدالة على الشك لكان أنسب بالمدح ثم ان اذا مع ذلك تفهم عدم وقوع اللوم بالفعل من
 جهة أنهم اتدل على الاستقبال واهامها الوقوع لا يخل بذلك لانه من جهة أخرى فكلامه
 غاية في تزييه عن استحقاق اللوم قال في الاطول ومن اطابق تزييه عن الملامة أنه لم
 يقدر على ذكر لاملته الا في صورة التي فزاد ما بعد اذا اه وكتب أيضا ما نصه أى أردت
 مدحه (قوله والواو في والورى للعالم) لانه المنساق الى الفهم ولو افاقه وحدى فانه حال
 ومشاوكة الورى للشاعر مفهوم من لفظ معنى مع احتياج العطف على الضمير المستتر في
 أمده الثاني لوجهنا الواو والعطف الى اع ارتقد العطف على اعتبار الجزئية لثلا
 يقدر الشرط والجزء والى حل معنى على الاجتماع زمانا فان المشاركة في المدح مستفادة
 من العطف وكلاهما خلاف الظاهر اه عبد الحكيم وقوله ولو افاقه وحدى فانه حال
 أى وعلى تقدير كون الواو والعطف لا يكون هناك حال في مقابلة وحدى وهذا انما يتبع على
 تقدير العطف من عطف الجمل وان المعطوف عليه جله أمده الثانية اما على ما اقتصر
 عليه من تقدير من عطف المفردات وان المعطوف عليه الضمير المستتر في أمده الثانية
 ففي حال من الورى فقد حصلت المناسبة بل هو أقوى مناسبة لتوافق الحالين حينئذ

وليس قرب قبر حرب (وهو اسم
 رجل (قبر) وصدر البيت
 * وقبر حرب بمكان قفر *
 أى خال عن الماء والكل
 ذكر في عجائب المخلوقات أن من
 الجن نوعا يقال له الهاتف صاح
 واحد منهم على حرب بن أمية فأت
 فقال ذلك الجنى هذا البيت (وقوله
 كريم متى أمده أمده والورى *
 معنى) واذا مالمته وحدى والواو
 في والورى للعالم وهو مبتدأ خبره
 قوله معنى وانما مثل بمثلين لأن
 الاول منتهى في النقل والثاني دونه
 ولأن منتهى النقل في الاول نفس
 اجتماع الكلمات وفي الثاني

افرادا وقوله ومشاركة الوري للشاعر أى فى المدح دفع لما يقال تفوت افادة المشاركة فى
 المدح على تقدير الحالية وقوله مع احتياج العطف الخ حاصله مع زيادة أنه يضعف احتمال
 العطف على جملة أمده الثانية أو على الضمير المستتر فى أمده الثانية أنه بدون اعتبار
 العطف قبل الجزائية يلزم اتحاد الجزاء بالشرط فيحتاج فى تصحيحه الى اعتبار العطف قبل
 الجزائية فيكون الجزاء فى الحقيقة مجموع مدح الشاعر ومدح الوري وهذا مع كونه
 خلاف الظاهر يتوجه عليه أنه لا فائدة فى ضم الشاعر مدحه الى مدحهم لعله من فعل
 الشرط وأيضا يضعف احتمال العطف على كلا وجهيه أنه يقتضى أن يكون مدح الشاعر
 مدحه سببا لمدح الوري اياه وقد تنوع السببية وبسليم صحتها فمعه من القصور فى شأن
 المدح ما لا يخفى وان أجيب عن المنع بأن المراد بالسبب فى باب الشرط عند النجاة ماله
 افضاء فى الجملة لا ما يلزم من وجوده الوجود ومدح الشاعر قد يقضى الى مدح الوري
 بأن يشمرع فى عدل الاوصاف الجميلة ويوافقه فى ذلك العد حاضر الجلس ومن القصور بأنه
 لا يلزم من هذا توقف مدح الوري على مدحه بحيث يلزم من اتفائه اتفائه لجوار أن
 يكون اشئ أسباب كثيرة كما سأتى فى بحث لوفلا محذور ويضعف خصوص احتمال
 العطف على الضمير المستتر أنه لا فائدة حينئذ فى معنى لاستفادة المشاركة فى المدح من
 العطف وان النسب له فائدة بحمل المعية على الاجتماع زمانا لانه خلاف الظاهر هذا وقد
 دفع بعضهم اتحاد الجزاء بالشرط بأن معنى متى أمده متى أردت مدحه لامتى أمده
 بالفعل حتى يلزم الاتحاد وفيه أن ترتيب مدحه على ارادته ليس له كبير جدوى وان ارادة
 الشاعر مدحه لا تصح سببا لمدح الوري لانها لا يطلع عليها وان أجيب عن هذا بأنهم قد
 يطلع عليها بظهور أماراتها هذا المخلص ما قبل فى هذا المقام مع زيادة وكتب أيضا على قوله
 يلزم اتحاد الجزاء الخ مانصه ولا يلزم ذلك على الحالية لان الحال قديم المقصود من الكلام
 المقيد بقيد ذلك القيد (قوله حروف منها) المراد من الحروف مجموع الحاء والهاء والياء
 وفى عدلها من الحروف مع كونه اسمها تغليب اه فترى (قوله منها) أى من الكلمات
 والمراد بالجمع ما فوق الواحد فان منشأ الثقل فى الثانى حروف من كلمتين وهما أمده
 أمده وفى العبارة استغدام فان صدوق الضمير غير صدوق المرجع (قوله وهو فى
 تكرير أمده) أى المشتغل على الجمع بين الحاء والهاء بدليل قوله دون مجرد الجمع الخ
 فاندفع الاعتراض ولو قال وفى الثانى تكرير حروف منها لكان أخصر وكتب أيضا قوله
 وهو أى الثقل فى الثانى (قوله فلا يصح القول الخ) لانه يلزم عليه احتمال القرآن
 على غير الفصيح (قوله بأن مثل هذا الثقل) نحو أعهده ولا تزعقلوا بنافه ذوا أمثاله
 وان كان فيه ثقل لكن لا يحل بالقصاحة ويبنى السؤال عن سبب وقوع هذا الثقل فى
 القرآن ولم ينفذ عنه تأمل وكتب أيضا مانصه أى ثقل مجرد الجمع بين الحاء والهاء (قوله
 ذكر صاحب الخ) ساق هذه الحكاية تأكيدها لكون هذا التكرير ثقبلا مخرجا عن

حروف منها وهو فى تكرير أمده
 دون مجرد الجمع بين الاء والحاء
 وقوعه فى التنزيل مثل فجهه فلا
 يصح القول بأن مثل هذا الثقل
 محل بالقصاحة ذكره صاحب

الفصاحة (قوله) (الصاحب اسمعيل بن عباد) قال القنري صاحب ابن العميد في وزارة
وتولى الوزارة بعده لفخر الدولة واقتب بالصاحب الكافي ويقال كان هو أستاذ الشيخ
عبد القاهر وكتب الشيخ مشهورة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما
أقرانه لأنه فاق عليه الصابي في الكتابة قال النعالي كان الصاحب يكتب كما يريد
والصابي كما يوافق ويراد بين الحاليين بون بعيد (قوله من الهجئة) أي القبح
(قوله نعم مقابلة المدح الخ) ويمكن أن يعتذر عن هذا بأنه عدل عن الذم إشارة
إلى أنه لا ينبغي أن يحظر بالبال لعل مقام المدح عن أن يحظر ذمه ببال أحد (قوله
نافر كل التنافر) المراد أن فيه تنافر يخرج عن الفصاحة فلا ينافي أن هناك أكل منه
تنافر فلا يخالف ما سبق أنه دون المتناهي في النقل كتوله وليس قرب قبر الخ وكتب أيضا
قوله نافر كل التنافر المناسب نافر كل النغوراً ومتنافر كل التنافر (قوله والتعقيد الخ)
عرفه دون نظائره لأنه لا سبب بين الخلال في النظم والخلل في الانتقال ولو اقتصر على مجزء
التعقيد لم يعلم المراد اهـ يس (قوله أي كون الكلام معقداً) على أن المصدر من المبنى
للمفعول وهو جواب سؤال مقدر وهو أن التعقيد صفة المتكلم فكيف جعله المصنف
صفة للكلام فأجاب بقوله أي كون الكلام الخ اهـ سم وأجب أيضاً بأن المراد بالتعقيد
حقيقته الاصطلاحية لا اللغوية التي هي المعنى المصدرى والإيراد المذكور باعتبار
حقيقته اللغوية وهذا سلم مما أورد على الأول من أن المصدر عند الجمهور لا يكون من
المبنى للمفعول دفعاً للالاباس من قد يطلق المصدر ويراد به الحاصل به مجازاً قال القنري نقلاً
عن جده صيغ المصادر تستعمل إما في أصل النسبة وتسمى مصدرار وإما في الهيئة الحاصلة
منها للمتعلق معنوية كانت أو حسية وتلك الهيئة للتفاعل فقط في اللازم كالمركبة
والقائمية من الحركة والقيام وللفاعل والمنفعل وذلك في المتعدي كالعالمية والمعنوية
من العلم وباعتباره يتسامح أهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدر للمعلوم
وقد يكون مصدر للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والـ
كان كل مصدر متعد متشتركاً ولا فارق به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر
استعمال الشيء في لازم معناه اهـ وقوله إما في أصل النسبة الخ عبارة غيره وإما في المعنى
المصدرى وهو الإيقاع والاحداث وإما في المعنى الحاصل به الخ فاعل مراده بأصل
النسبة الإيقاع والاحداث وأراد بالهيئة ما يشبه نحو الحرارة الحاصلة من التسخين كما
في كلام غيره (قوله أن لا يكون الخ) قد تقرر أن النفي في باب كان متوجه إلى الخبر فعني ما
كان زيد منطلقاً كان زيد غير منطلق فتقديره هنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالة
فلا يتوجه لومه بأن في كلامه حمل العدى على الوجودى اهـ سم (قوله لخلل الخ) داخل
في التعريف لاخراج التشابه والمجمل والمشكل فإن عدم ظهور دلالة ليس لخلل في النظم
والانتقال بل لإرادة التكلم اخفاء المراد منها الحكم ومصالح على ما تقرر في محله وكلمة

اسمعيل بن عباد أنه أنشد هذه
القصيدة بحضور الأستاذ ابن
العميد فلما بلغ هذا البيت قال له
الأستاذ هل تعرف فيه شيئاً من
الهجئة قال نعم مقابلة المدح
بالوم وإنما يقابل بالذم أو الهجاء
فقال له الأستاذ غير هذا أريد
فقال لا أدري غير ذلك فقال
الأستاذ هذا التكرار في أمده
أمده مع الجمع بين الحاء والهاء
وهما من حروف الخلق خارج عن
حد الاعتدال نافر كل التنافر فأنى
عليه الصاحب (والتعقيد) أي
كون الكلام معقداً (أن لا يكون)
الكلام (ظاهر الدلالة على المراد
لخلل) واقع

امالغ الخلق اه عبد الحكيم وراجعهم ومن المشكل للغز والمعمى فهما نصيحان
 وخفاء المراد منهم ما لا يمنع فصاحتهم بالمعرفة فاندفع ما في الحفيد (قوله اما في النظم)
 أى في التركيب ولونثرا وذلك بأن لا يكون ترتيب اللفاظ على وفق ترتيب المعاني كما في سم
 (قوله بسبب تقديم أو تأخير) ذكرهما الإشارة الى أن كل واحد منهما مستقل بالاختلال
 وإن كان كل منهما مستلزما للآخر اه عبد الحكيم (قوله أو حذف) أى بلا قرينة
 واضحة والا كان في قوة الالبات وكتب أيضا قوله أو حذف لم يذكر له مثالا (قوله أو غير
 ذلك) كالفصل بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البدل والمبدل منه
 بالاجنبى في الجمع ووقت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق
 الأتى وكلاهما قبل الذكر فافنا ومعنى وحكما وكتب أيضا قوله أو غير ذلك في يس على
 الحفيد ما لم يخصه الحق الذى لا شبهة فيه الاخذ بما يفيد كلام المطول من أنه لا تعقيد في
 العطف على المحل ولا في العطف على المعنى المسمى بالتوهم ولا في جز الجوار اذا جعلها
 مشروطها عند المحققين لوقوع ذلك في أقصص كلام وأبانه وهو القرآن كما يدل عليه كلام
 الأئمة خلافا لما في الحفيد (قوله الفرزدق) لقب الشاعر المشهور همام بن غالب بن
 صعصعة (قوله ابن اسمعيل الخزومي) ذكر في شرح الفتح بدله المغيرة فكان اسمعيل
 اسم والمغيرة لقب اه حفيد في حواشي ابن جماعة على المطول ما نصه قوله وهو ابراهيم
 ابن هشام في المذهب للشيخ أبى احمد انه يدعى هشام بن ابراهيم بن اسمعيل بن الوليد بن
 المغيرة اه (قوله في الناس) أى لا في العرب فقط (قوله أو أمته الخ) في وصف المملاك يكون
 أبى أمته أم الممدوح إشارة لطيفة الى أن مشابة المملاك له انما جاز من قبله بحكم أن الولد
 يشبه الخال فقبه مبالغة مدح (قوله يقاربه) يدل على أن مماثلة المملاك للممدوح ليست
 بكاملة وكان ابراهيم أمير بالدين من قبل هشام وهو من خلفائه بنى أمية اه سيراى
 (قوله أى ليس مثله الخ) يمكن حمل البيت على وجه لا تعقيد فيه وهو جعل مملكتهم من
 الضمير المستقر في الجار والمجرور بعد حذف المتعلق وأبوا أمته مبتدأ وحى خبر أول وأبوه
 خبر ثان والجملة صفة مملكاو يقاربه صفة ثانية والمراد بالحياة على هذا القوة الشبابة
 الكاملة وكثيرا ما تنزل منزلة الحياة المقابلة للموت وتنزل الهرم منزلة الموت وغاية ما في هذا
 الوجه أن فيه نصب مملكا مع أن المختار دفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفي
 (قوله وتقديم المستثنى الخ) ويلزم منه تأخير المستثنى منه عن المستثنى اكن الشارح
 لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلا غير مقصود وبصح العكس والامر سهل (قوله بين
 البدل) هو يدل كل وأتى به توطئة لا فائدة في المقاربة الذى هو أعم بعدنى المماثلة اه عبد
 الحكيم (قوله اسم ما) مقتضاه ان ما مجازية مع أن الشاعر الذى هو الفرزدق غمى كما
 صرحوا به عند الكلام على قوله

فاصبروا قد أعاد الله نعمتهم * اذهبم قريش واذما مثلهم بشر

(اما في النظم) بسبب تقديم أو
 تأخير أو حذف أو غير ذلك مما
 يوجب صعوبة فهم المراد (كقول
 الفرزدق في حال هشام) بن عبد
 الملك وهو ابراهيم بن هشام بن
 اسمعيل الخزومي (وما مثله في الناس
 الا مملكا أو أمته حتى أبوه يقاربه)
 أى ليس في الناس مثله حتى يقاربه
 أى أحده يشبهه في الفضائل (الا
 مملكا) أى رجلا أعطى الملك والمال
 يعنى هشاما (أبوا أمته) أى أبوا أم ذلك
 المملاك (أبوه) أى أبوا ابراهيم
 الممدوح أى لا يماثله أحد الا بن
 أخوته وهو هشام فقبه فصل
 بين المبتدا والخبر أى أبوا أمه
 أبوه بالاجنبى الذى هو حتى وبين
 الموصوف والصفة أعنى حتى يقاربه
 بالاجنبى الذى هو أبوه وتقديم
 المستثنى أعنى مملكا على المستثنى
 منه أعنى حتى وفصل كثير بين البدل
 وهو حتى والمبدل منه وهو مثله
 فقوله مثله اسم ما وفى الناس خبره
 والامملاك

والاصل حمل الكلام على لغة قائله تدبر (قوله منصوب) أى رجحانا لا وجوبا وقوله
لتقدمه الخ أى والمستثنى فى النقي اذا تقدم على المستثنى منه بترجى نصبه لانه الفصح
الشائع كقول الشاعر

وما لى الآل أجد شعبة * وما لى الامذهب الحق مذهب

ويجوز اتباعه للمستثنى منه على قلة والى ذلك أشار فى الخلاصة بقوله

وغير نصب سابق فى النقي قد * يأتى ولكن نصبه اختران ورد

وأما اذا تأخر عن المستثنى منه كان الراجح الاتباع نحو ما قام أحد الازيد وما رأيت أحدا
الازيد وما مررت بأحد الازيد ويجوز نصبه على الاستثناء بقوله والى ذلك أشار فى
الخلاصة بقوله وبعدنى أو كفى انتخاب اتباع ما اتصل وبهذا تعلم أن المصنف رحمه الله
نه على ارتكاب فى نفسه يراى الطريقة المرجوحة فانه نصب فى تفسيره المستثنى مع
تأخره فيه عن المستثنى منه ولعله قصد بذلك موافقة ما فى البيت وفى بعض نسخ المتن
رفعه فهو على الطريقة الراجحة فافهم (قوله قبل ذكر ضعف الخ) المتبادر انه أراد حكاية
قول غير الخلق على من قال ان ذكر ضعف التأليف يعنى عن ذكر التعقيد ولا ضرورة الى
الحل على حكاية قول الخلق ان ذكر أحد الامرين الضعف والتعقيد معن عن ذكر
الآخر حتى يعترض بأن دفعه لا يتم الا بضعف ما يان تحقق الضعف بدون التعقيد فى مثل
جاءنى أحمد منونا فيحتاج الى الجواب بأنه انما لم يرض لذلك لظهوره بخلاف عكسه
الذى تعرض له فانه شئ على أن هذه الضعيفة منظورة فيها كما نقلناه بالهامش عن الاطول
وكتب أيضا قوله قبل ذكر ضعف التأليف الخ هذا مبنى على أن التعقيد اللفظى لا يكون
الاناشئة من ضعف التأليف وقوله وفيه نظر لحوا الخ حاصله منع أن التعقيد اللفظى
لا يكون الامن ضعف التأليف بل يجوز أن يكون من غيره مع اتفاق ضعف التأليف اه
لم أى وقد يكون هناك ضعف تأليف ولا تعقيد فان قولك جاءنى أحمد بالتسوين مشتمل
على الضعف دون التعقيد فعملهم انما يجتمعان ويقتضيان كذا قال غير واحد وسماق عن
الاطول ما يخالفه (قوله اللفظى) هو الواقع فى النظم التركيبى وأما التعقيد المعنوى
فسماتى وهو الواقع فى الانتقال (قوله وان كان كل منها الخ) قال الحنفية فيه اشكال قوى
وهو أن اجتماع تلك الامور ما أن يكون مخالفا للقانون النحوى المشهور أو لا فلى الاول
لا يوجد التعقيد بدون ضعف التأليف وعلى الثانى لا يصح ما سأتى فى آخر المقدمة من أن
الاحترار عن التعقيد اللفظى يحصل بالنحوى تأمل اه وفى الاطول ما يدفعه وعبارته
المراد بالنظم تركيب الالفاظ على وفق تركيب اجزاء أصل المعنى والخلل فيه بأن يخرج
عن هذا التركيب الى ما لا تشبهه قوائن النحوى المشهورة أو الى ما تشبهه لكن تتحكم
بأنه على خلاف طبيعة المعنى فتختفى الدلالة لكثرة اجتماع خلاف الاصل الموجبة لتعبر
السامع قال المصنف فالكلام الخالى عن التعقيد اللفظى ما سلم نظم من الخلل فلم يكن

منصوب لتقدمه على المستثنى
منه قبل ذكر ضعف التأليف
يعنى عن ذكر التعقيد اللفظى وفيه
نظر لحوا أن يحصل التعقيد
اللفظى باجتماع عدة أمور
موجبة لصعوبة فهم المراد وان
كان كل منها جاريا على قانون النحوى

فيه ما يخالف قوانين النحو المشهورة ولم يكن فيه ما يخالف الاصل من تقديم أو تأخير
أو إضمار أو غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية كما يأتي تفصيل
ذلك كما فالتعقيد اللفظي ربما كان لضعف التأليف وربما كان مع الخلوص عنه بأن
يكون على قوانين هي خلاف الاصل فلا يكون اشتراط الخلوص عنه بعد ذكر الخلوص
عن ضعف التأليف مستدركا كما توهم ولا يكون وجود التعقيد اللفظي بلا مخالفة لقانون
نحو مشهور مخالفا للحكم بأن مرجع الاحتراز عنه النحو كما ينبغي لما أنه حينئذ لا يمكن
معرفة بالرجوع الى قواعد النحو لا تطابقه عليها على ما توهم لأن التحويزين ما هو
الاصل وبين ما هو خلاف الاصل والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع كثير من خلاف
الاصل وأما أنه هل يكون الضعف بدون التعقيد اللفظي أم لا فالخالف الثاني وان توهم
بعض الافاضل انه لا تعقيد في جاني أحد منه ولا نال جاني أحد منه يدعي أنه لا
الشخص المعين فلا يكون ظاهر الدلالة على الشخص المعين المراد أن لا يتجه أن ذكر
التعقيد مغن عن ذكر ضعف التأليف كما توهم لأنه لا بأس باغناء المتأخر عن المتقدم
كما في العكس ويمكن دفع استدلال ذكر التعقيد لاغناء ضعف التأليف عنه أيضا بأن
ضعف التأليف لا يغني عن التعقيد المعنوي وذكر التعقيد لا للتعقيد اللفظي إلا أن
المصنف أراد استيفاء بيان التعقيد فذكر التعقيد اللفظي لاستيفائه لا لأنه يشترط
الخلوص عنه في النصيحة بعد اشتراط الخلوص عن ضعف التأليف اهـ وعن نفي التعقيد
عن جاني أحد منه بنوا الحفيد وكتب أيضا قوله وان كان الخ قال ع في تقديم المستثنى
وتقديم المفعول وتأخير المبتدأ مثلا اهـ ومثال ذلك قولك الاعمال الناس ضارب زيد
وكتب أيضا ما نصه للتعميم أي سواء كان كلها جارا على قانون النحو أو بعضها كتقديم
المستثنى في بيت الفرزدق (قوله وبها) أي بقولنا وان كان الخ (قوله اذ لا يخفى الخ)
تعليل لفساد ما قبل الخ اهـ جري (قوله بوجب زيادة التعقيد) أي وزيادة التعقيد
تعقيد (قوله وهو عما قبل الخ) تعليل لم حذف تقديره وجعلنا التعقيد عما زيد صحيح لأنه
عما قبل الخ (قوله اي لا يكون) أي الكلام وكتب أيضا قوله أي لا يكون الخ بيان للمحفوظ
بعدوا والعطف فيكون بالنصب بأن الداخلة على المعطوف عليه في قوله والتعقيد أن لا
يكون الكلام الخ فاعرفه (قوله في انتقال الذهن) قال الخطابي أن أراد الخلط الواقع
للمحكم في انتقال ذهنه فلا يصح أن يتسبب عن إيراد الوازم إذا لامر بالعكس وإن أراد
الخلط الواقع للسامع في انتقال ذهنه فلا يصح أن يعطيه عدم ظهور الدلالة إذا لامر بالعكس
ويمكن أن يجاب بأنه أراد الأول ليناسب قرينه أعني الخلط الواقع في النظم ومبنيته عن
الاياد باعتبار معنى العلم والظهور أي يعرف الخلط ويظهر بالاياد أو أراد الثاني وتعليل
عدم ظهور الدلالة باعتبار معنى العلم والظهور أيضا اهـ ومثله في الفري ثم قال ويجوز
أن يراد الاعتم من كل منهما ما ولى أن تفعل قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف أي في

وبهذا يظهر فساد ما قيل انه
لا حاجة في بيان التعقيد في
البيت الى ذكر تقديم المستثنى
على المستثنى منه بل لا وجه له
لأن ذلك جائز بانصاف النحاة اذ لا
يجب أن يوجب زيادة التعقيد
وهو عما قبل الشدة والضعف
(وأما في الانتقال) عطف على
قوما اما في النظم أي لا يكون
ظاهر الدلالة على إيراد الخلط واقع
في انتقال الذهن من المعنى الاول
المفهوم بحسب اللغة الى الثاني
لعدم

طريق انتقال ذهن السامع اه والذي اختاره الحنفية أن المراد ذهن السامع وأن
المراد بالخلل في الانتقال بطل الانتقال من الاصل الى المراد وبعدم ظهور الدلالة بطل
انفهام المراد من اللفظ ولا شك أن بطل الانتقال مسبب عن اراد المسمى كالملازم
البعيدة المذكورة وسبب بطل انفهام المراد من اللفظ ومبنى الاعتراض على أن المراد
بعدم الظهور والخفاء (قوله وذلك بسبب اراد الملازم البعيدة الخ) فان قلت اذا ورد
لازم واحد غير متقرر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملازم يحصل التعقيد
ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له لنحو ومثله اه سم وكذا يقال فيما اذا اريد
باللفظ ما ليس بينه وبين معناه علاقة وكتب ايضا قوله الملازم البعيدة أى جنس الملازم
فيمدق بالواحد أو بالجمع باعتبار المواد وعلى هذا فعدد الملازم مفهوم بالاولى وقوله مع
خفاء القرائن لا بد منه حتى لو انقضت لم يضروا كان اللازم بعيدا كما أنه لو كان الملازم
قريباً لا واسطة له لكن القرينة خفية يكون مضراً كما أوردوا ذلك عليه اه سم وكتب
على قوله أى جنس الملازم مانصه ومثله يقال في قوله القرائن أما قوله الوسائط فوصفه
بالكثرة يمنع الجمل على ارادة الجنس ويصح على أن الجمع باعتبار المواد وان أمكن أن
يقال هو عليه بيان لواقع فالاولى الجواب بأن الجمع في الملازم والوسائط لان الغالب أن
تحقق التعقيد عند تعدد الملازم والواسطة فوصف الملازم البعيدة بالافتقار الى
الوسائط الكثيرة أى ما فوق الواحد كاشف وكتب على قوله لم يضروا كان اللازم بعيدا
مانصه كما في كثير الراد كناية عن المضايق اه خسرو وكتب ايضا مانصه أى
الملازم والمزودات. كما في البيت الآتي فقوله الملازم تمثيل لاتقييد نعم مذهب المصنف في
الجهاز والكتابة أن الانتقال من الملازم الى اللازم فكان الاول أن يتول بسبب اراد
الملازم وتأمل ويصح أن يكون المعنى بسبب قصد الملازم وارانته من الملازم فلا
اعتراض (قوله الى الوسائط) أى بينها وبين المقصود والوسائط من لازم بعدها لانها اذا
كانت بعيدة عن المطلوب فلا بد من واسطة بينها وبينه اه يس (قوله الكثيرة) المراد بالكثرة
ما فوق الواحد اه سم (قوله سأطلب) أشار السمين الى أن البعد وان كان هنا وسيلة
الى القرب الذي هو المطلوب الاقصى للعشاق الا أنه من حيث أنه في نفسه بعد خلق بأن
يسوف طلبه هذا ان حملت السمين على ظاهره فان جعلت لمجرد التأكد فلاشارة الى ذلك
باختيار العبارة الدالة لوضع على التسوية (قوله عنكم) متعلق ببعده والمعنى بعد داري
عنكم وفيه اشارة الى أنه لا يرضى بنسبة البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه اه عبد
الحكيم (قوله وهو الصحيح) أى رواية ودراية وكتب ايضا قوله وهو الصحيح اما لانه
ثبت عنده بقل صحيح واما لان الصحيح في معنى البيت ما ذكره الشيخ وهو مبنى على الرفع اه
جربي (قوله وهم) لان نصبه اما عطف على تقرروا وعلى بعد وكلاهما لا يصح اما الاقل
فلانه يقتضي أن سكب الدموع الذي جعل كناية عن الحزن على طلب البعد وهو لا يصح

وذلك بسبب اراد الملازم البعيدة
المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع
خفاء القرائن الدالة على المقصود
(كقول الآخر) وهو عباس بن
الاحنف ولم يقل كقوله ثلاث وهم
عود الضمير الى الفرزدق (سأطلب
بعد الدار عنكم تقرروا ونسكب)
بالرفع وهو الصحيح وبالنصب وهم
(عناية الدموع)

ذُلت عليه اقرب الذي يلزمه السرور كما قال لتقربوا وأما الثاني فلانه يقتضى أن السكب
الذي جعل كناية عن الحزن مطلوب وحديث يقال ان كان الحزن عاصلا فلا معنى لطلبه وان
كان غير حاصل قلنا ليس ذلك من عادة الحب ويمكن أن يختار الشق الاول ويوجه بأن المراد
بطلب ذلك أنه راض به فلا يكون التسبب وهما المطلوب زيادته لأصله تأمل (قوله
تجهدا) أى العينان (قوله جعل سكب الدموع الخ) عبارة عن فقد عبر سكب الدموع
لينتقل من معناه الى لازمه الذى هو وجود الحزن الذى يجعل كثيرا عن فراق الاحبة
وهذا أمر سريع الادراك وله مذايق قال أبوكاه الدهر كناية عن آخرته وأضحكه كناية عن
أسره وأصاب في هذه الكناية لكن أخطأ الخ ومنه يعلم أن قول الشارح كناية عما يلزم
فراق الاحبة أى كناية عما يلزمه ويلزم فراق الاحبة اذ الكناية والحزن لازمان لكل من
سكب الدموع والفراق لكن قول الشارح بهدأ فتحمل لاجلها حزننا فيفيض الدموع
يقتضى أن الحزن ملزوم وسبب السكب الدموع والكل صحيح فيصح أن يكون كل من
الحزن وسكب الدموع لازما وملزوما وكون السكب ملزوما للحزن هو الموافق لمذهب
المصنف من أن الكناية ذكر الملزوم واردة اللازم (قوله عما يلزم) أى عرفا باعتبار
الغالب (قوله من الكناية والحزن) الكناية سواء الحال والانتكاس من الحزن وقد
كتب الرجل يكاتب كعلم يعلم كناية وكاتبه مثل راقعة وراقه اه فترى (قوله والحزن)
عطف سبب على مسبب (قوله لكنه أخطأ) أى عند البلغاء والافهولة وجه صحيح كما ذكر
في الشارح أنه استعمل الجود في خلوا العين مطلقا مجازا استعما لانه قبيح في المطلق ثم
يكفى بالمطلق عن السرور اه جري وكتب أيضا قوله لكنه أخطأ الخ تحقيقه أن كل
حقيقة جرت عادة البلغاء بالتجوز عنها الى معنى دائم أصح ما عن جود العين الى مجملها
بالدموع أو ان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة بمصحة كما عنه الى عدم
البكاء مطلقا وكما عنه الى السرور محتمل ليس بمقبول لانه غير منقول حتى يرد عليه أنه
لا يشترط النقل في آحاد المجاز عند المحققين بل لأن تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن
الانتقالات السه كما في فصول البديع وبه ظهر وجه تخطئة الشاعر وان جعله من استعمال
المقيد في المطلق لا يفيد اه فترى ملخصا (قوله جود العين) الجود في الاصل انعقاد
المائع وعدم سبلانه لعارض يردفه وانما يكون بالحقيقة في المائع فوصف العين بالجود
على ارادة دمعهما على طريق المجاز المرسل أو بالحذف ونقل الفترى فيما يأتى عن الصحاح أن
العين الجود ما لا دمع لها وعليه فجمودها خلوها من الدمع لكنه لا يناسب قول المصنف
فان الانتقال من جود العين الى مجملها بالدموع لان المراد من مجملها بالدموع خلوها منها
فلا يكون معنى جود العين على كلام المصنف لتغير المنتقل عنه والمتنقل اليه (قوله
والسرور) ان كان مصدرا لازما كما هو المتبادر من تقرير الصحاح على ما في الحنفية فالامر
ظاهر وان كان متعديا كما في الحنفية عن كثير من كتب اللغة احتج الى جعله هنا مبني

تجهدا جعل سكب الدموع
كناية عما يلزم فراق الاحبة من
الكناية والحزن وأصاب لكنه
أخطأ في جعل جود العين كناية عما
يوجب دوام التلاقي من الفرح
والسرور

للعجول لانه المناسب للمقام (قوله فان الانتقال) علة لقوله خطأ والمراد فان الانتقال بلا واسطة أو من غير خلل أو نحو ذلك لا مطلقا اه سم وجعل الشيخ ليس قوله فان الانتقال الخ علة لجعل البيت مثلا للخلل في الانتقال والمعنى وانما كان في ذلك خلل في الانتقال لان الخ ويبحث في كلام سم بأن خطأ سم كلام الشارح لامن المتن فكيف يجعل كلام المتن علة لكلام الشارح اه وقد يقال يمكن أن الشارح أشار الى أن ذلك علة لمخدوف تقديره خطأ الشاعر في جعل جود العين الخ ويكون الشارح أظهر ذلك المخدوف تأمل (قوله الى بجلها بالدموع) خبر أن يعنى خلوها من الدموع أى وينقل منه الى بجلها بالدموع مطلقا ومنه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور (قوله حال ارادة البكاء) هذا القيد مفهوم من لفظة البجل والمذكور في الصحاح أن العين الجود ما لا دمع لها مطلقا اه فترى ما في الصحاح فجود العين خلوها من الدمع فينتقل منه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور فتكون الواسطة واحدة (قوله لا الى ما قصد من السرور) أى بل الانتقال الى ما قصد من السرور يحتاج الى وسائط وليبين ذلك لاهنا ولا في المطول ويمكن أن يبين بأنه ينتقل من جود العين الى انتفاء الدمع منها ومن انتفاء الدمع منها الى انتفاء الحزن ونحوه فان ذلك هو السبب غالبا في الدمع ومن انتفاء الحزن ونحوه الى السرور اه سم وقوله الى انتفاء الدمع الخ المناسب لكلام الشارح أن يقال الى انتفاء الدمع منها حال ارادة البكاء ومنه الى انتفاء الدمع مطلقا ومنه الى انتفاء الحزن الخ وكتب أيضا مانصه ولهذا لا يقال في مقام الدعاء بالسرور لازات عينك جامدة (قوله ومعنى البيت اني اليوم الخ) فيه إشارة الى أن السنين ليست للاستقبال بل للآت كيد كما قاله في المطول ونظر ذلك بقوله تعالى سنكتب ما قالوا ونحوه اه سم وإيضاحه أن السنين موضوعة للاستقبال والتأكيدها فاستعمل هناء في مجزئ التأكيد استعما لا للشي في جزئ معناه كما في بس وغيره وقد أسلفنا أنه يصح أن تكون للاستقبال أيضا (قوله أطيب) بالتحفيف كما يدل عليه قوله في المطول أراد بطلب الفراق طيب النفس ووطنها عليه اه وان كان التشديد هو الانسب بقوله وأوطنها (قوله والاشواق) أخذ الاشواق بطريق اللازم لانه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشواق اليه (قوله وأتجرع غصصها الخ) كل من ضمير غصصها ولاجلها راجع الى الاشواق لالها ولا احزان لثلا بصير التقدير احتمال لاجل الاحزان والاشواق حزنا وقوله لاجلها هل هو علة الاحتمال أى لاجل اشتياق احتمال ذلك لانه يتسبب عنه ما يزيله أو علة حزنا اه بس وكون الاشواق علة للتعمل غير ظاهر اذا الظاهر أن علة بل الوصال والمصرة والظاهر أنه علة لحزنا تقدمت عليه وأن قوله لا يتسبب عنه لجميع الافعال المتقدمة للتعمل فقط (قوله الى وصل بدوم) راجع لقوله لتقربوا وقوله ومصرة لاتزول راجع لقوله لتجهدا وكتب أيضا قوله الى وصل بدوم ومصرة لاتزول فيه أن المضارع لا يفيد الدوام وانما يفيد التجدد ويمكن أن يجاب بأن

(فان الانتقال من جود العين الى بجلها بالدموع) (حال ارادة البكاء) وهي حالة الحزن (لا الى ما قصد من السرور) (من السرور) الشاعر (من السرور) باللافة ومعنى البيت اني اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق وأتجرع غصصها وأتحمل لاجلها حزنا بقبض الدموع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل بدوم ومصرة لاتزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا لكل بداية ثم اية والى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز والقوم ههنا كلام فاسد وورثناه في النسخ (قبل) فصاحة الكلام خلوصه بما ذكر

المراد يدوم تجدد ولا يزول تجدها والمضارع يضيد الاستمرار التجددى بعونة المقام
أو أن المراد من المضارع هنا الدوام بشرية المقام لا التجدد وفي الجواب الأول نظر لأن
تجدد الوصل والمسرة يقتضى تحلل البعد والحزن (قوله ومن كثرة التكرار) أى تكرار
اللفظ الواحد فعلا كان أو حرفاً أو اسماً ظاهراً أو مضمراً أو جري وائتمار هذا القائل
الكثرة لأن التكرار بلا كثرة لا يحل بالفصاحة قطعاً والاقبح التوكيد اللفظي (قوله
وتتابع) أى ومن تتابع كما قاله ع في فهو معطوف على كثرة لأعلى التكرار وحيفئذ يكون
صاحب هذا القيل مشترطاً في فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الإضافات وإن لم يكن
ويرى ذلك قول الشارح فيما يأتي وتتابع الإضافات مثل قوله ولم يقل وكثرة تتابع فتأمل
وكتب أيضاً قوله وتتابع الإضافات نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر أن صاحب قال
له أياك وتتابع الإضافات وذكر أنها تستعمل في الهمجاء كقوله

يا علي بن حمزة بن عماره • أنت والله تلج في خيابه

ويتضح منه أن المراد بالإضافات ما فوق الواحد وإن التتابع لا ينشأ في وقوع غير المضاف
بين المضافين فلو قال المصنف ومن كثرة التكرار والإضافة كان أظهر وأخصر أه يس
ومثله في الأطول قال الفري عماره بنضم العين المهمة والخيار التثاء وليس بعربي أصيل
ثم أظهر أن المعنى على القلب أى أنت خيرة في لجة والمقصود وصفه بالبرودة الباقية لأن
الخيار بارد بالطبع وإذا وضع في وسط الثلج تضاعفت البرودة وأما زيادة برودة الثلج بالوضع
في وسط الخيار حتى لا يكون ثم قلب فغير ظاهر ثم إن جعلت في معنى مع فلا قلب أه ببعض
تلخيص (قوله كقوله) أى أبى الطيب أه مطول وكتب أيضاً قوله كقوله لوقال كافي
المطول فكثرة التكرار كقوله الخ ليكون عذيلة لقوله الآتى وتتابع الإضافات مثل الخ
لكن أحسن (قوله ونسعدنى) أى تعينى ولا يخفى ما في لطف ذكر الاسعاد في الغمرة مع
السبح لأن الغمرة في الأصل ما يغمر لمن الماء ثم استعمل في الشدة مطبقاً أه يس وكتب
أيضاً قوله ونسعدنى قيل المراد أسعدنى لأنه أراد الأخبار عما صدر عنها في بعض الخروب
لكنه عدل إلى المضارع استحضاراً لصورة الاسعاد والأقرب أن يراد الاستمرار التجددى
بقرينة المقام أه فترى (قوله سبوح) فعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث من
السبح وهو السباحة في الماء والطلاق على جرى القوس مجاز كما صرح به العلامة في أساسه
خلافاً لما يقتضيه قول صاحب النعاج سبح القوس جريه وهو فرس سابع أه وإلى التجوز
أشار الشارح بقوله كأنهم تجرى في الماء (قوله حسن الجرى) كان الواجب أن يقول
حسنة الجرى كما عبر به في المطول لأن القوس مؤنثة ويمكن أن تكون ذكرها باعتبار تأويلها
بالمرسوب مثلاً وأما تأويلها بالليل كما في الحفيد ففيه أن الليل اسم جمع فلا يطلق على
الواحد هذا وفي القاموس أن القوس تقع على الذكر والأنثى ومقتضى وقوعه عليها مع
عدم لحاق الهاء للمؤنث نذكر ضميره وصقته كبرغوث كمانص عليه أبو حيان وإن أريد به

(ومن كثرة التكرار وتتابع
الإضافات كقوله)
• ونسعدنى في غمرة بعد غمرة •
(سبوح) أى فرس حسن الجرى
لاتعب راكبها

مؤنث كما أن مالم يجوز ما ذكره من مؤنثه وألحقوه الهاء مطلقاً يؤنث مطلقاً كقوله ولهاذا
قالوا الأدليل على التأنيث في قوله تعالى قالت غيلة يتأنيث الفعل نعم في المصباح أن ابن
الانباري قال ربما قالوا فرسنة وحكام يونس ما عاين العرب وعليه فاجز عن الهاء
مذكر والمقرون بها مؤنث كذا في بس وماتقوله عن ابن الانباري ويونس ذكره في القاموس
ولا يخفى أنه يشك كل ماذكر على تأنيث ضمير القرس في قوله لا تعب راكبا كأنهم الخ
وتأنيث ضميره وصفته في قول المطول وأراد أنهم افرس حسنة الجري لأن يقال التأنيث
باعتبار التأنيث بل بالذاتية ونوقش في قوله حسن الجري بأن المناسب لقوله وتسعدني الخ أن
يقول شديدة الجري لأن شدته هو الذي يترتب عليه الانتقاد من العذر وأجيب بأن المراد
حسن الجري القوة جريها وسهولته لاسهولته فقط (قوله كأنهم تجري الخ) فيه إشارة
إلى أن قوله يسبح مجاز لأن السابح والسبوح من سبح في الماء فنه استعارة مصرحة
تبعية (قوله حال من شواهد) أي لأن نعت السكر إذا تقدم عليها أعرب حالا (قوله
شواهد) أي دلائل كما أشار إليه الشارح بقوله علامات دالة فاندفع أن تعدية الشهادة
بعضي للمضرة وأجيب أيضاً بأن الشهادة بنجاسة القرس ضرر عليهم الآن هذه الشهادة
توقعها في المعارك والمهالك (قوله فاعل الظرف) لاعتاده على الموصوف وهو يسبح
اه يس وفي سم ويجوز أن يكون مبتدأ والظرف خبره مقدماً عليه اه (قوله من نفسها)
من هذه ابتدائية (قوله قيل) فائله الزواني اه يس وكتب أيضاً قوله قيل التكرار الخ
حاصله أن التكرار ذكر الشيء مرتين فهو مجموع المذكورين ولا يهتق بثلاث المذكور تعدده
فضلاً عن كثرته إذ لا بد لتعدده من تربيع الذ كر فليس في البيت كثرة التكرار ولئن جعل
التكرار هو الذ كر الأخير فثلاث الذ كر وان تحقق به تعدده لكن الظاهر أنه لا يكفي
بجزء التعدد في وجود الكثرة بل لا بد من زيادة على مجرد التعدد بتربيع مثلاً وحاصل
ما أجاب به أن التكرار انما هو في الذ كر مرة بعد أخرى فهو الذ كر الأخير والكثرة تقابل
الوحدة فتحقق كثرة التكرار بمجرد تعدده وأنه حاصل بثلاث الذ كر اه سم والاولى
بظاهر صنيع الشارح أن يكون صاحب القيل والشارح متفقين على أن التكرار
هو الذ كر الثاني لا مجموع المذكورين والخلاف بينهما فيما تحصل به الكثرة فصاحب القيل
يقول الكثرة لا تحصل بذكره ثالثاً بل بذكره رابعاً والحاصل بذكره ثالثاً التعدد لا الكثرة
فالأكثرة هي الزيادة على الوحدة باثنين فأكثر والشارح يقول بل تحصل بذكره ثالثاً لأن
المراد بالأكثرة هنا ما يقابل الوحدة ومما يدل على ما قلناه في تقرير كلام الشارح أن الشارح
لم يجعل كلامه مع صاحب القيل إلا في تفسير الكثرة دون تفسير التكرار ومما يدل عليه
أيضاً أن صاحب القيل لو كان يقول أن التكرار هو مجموع المذكورين لقال ولا يخفى أنه
لا يحصل تعدد بذكره ثالثاً فضلاً عن كثرته وعلى تقرير كلام الشارح بما ذكره من
خسرو وغيره من أرباب حواشي المطول وعبارة خسرو وقال الزواني هنا تأمل وهو أن

كأنهم تجري في الماء (الهاء) صفة
يسبح (منها) حال من شواهد
(عليها) متعلق بشواهد (شواهد)
فاعل الظرف أعني الهاء يعني أن
لها من نفسها علامات دالة على
نجابتها قيل التكرار ذكر الشيء
مرة بعد أخرى ولا يخفى أنه
لا يحصل كثرة بذكره ثالثاً وفيه نظر

تكرار اللفظ ذكره ثانيا ولا شك ان كثرة لا تحصل بذكره ثالثا غاية ما يحصل به تعدده
وهو لا يقتضي كثرة فردة الشارح بأن المراد بالكثرة مقابل الوحدة ولا شك أنه يحصل
بذكره ثالثا تكرار ان يحصل كثرة اهـ (قوله لان المراد الخ) وعلى تسليم ان المراد
الكثرة العرفية التي انما تحقق بالزيادة على مجرد التعدد فنقول هي أيضا حاصله بذكر
الشيء ثلاث مرات بناء على أن الذكر الثاني تكرر بالنسبة الى الاول وتكرر آخر
بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في الذكر الاول والثالث أو نقول الاضافة في كثرة
التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب أي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار
ولاشك في حصول كثرة الذكر بتثليثه كذا في النثر وغيره (قوله حمامة) أي حمامة
طائر معروف بأف البيوت أو صجل ذي طوق يقع على الذكر والانثى والجنس حمام كما
في الاطول (قوله جرعاً حومة الخ) اضافة جرعاً الى حومة الجندل للبيان أي هي حومة
الجندل أو الجزء للكل ان كانت الجرعاً بعض حومة الجندل أو الكل للجزء ان كان
العكس (قوله وهي أرض ذات رمل لا تثبت شيئا) هكذا في الأساس والذي في الصحاح
انها تنقص الرملة المستوية التي لا تثبت شيئا ولما نسر الشارح الجرعاً بنفس الأرض
جعل المراد من الجندل نفس الأرض أيضاً وان كان معناه الحقيقة في الجحارة اطلاقاً لا اسم
الحال على المحل ليكون أنسب بجرعاً بالمعنى الذي ذكره الشارح اهـ من حوائش المطول
(قوله أرض ذات جحارة) يخالفه ما في الصحاح الجندل بسكون النون وفتح الدال الجحارة
والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع الذي فيه الجحارة ويمكن التوفيق بينهما بأن
ما ذكره رحمه الله لبيان المراد اطلاقاً لا اسم الجرعاً على موضعه وأما أن يقرأ الجندل بكسر
الدال ويكون تسكين النون لاجل الضرورة بناء على أن أصله جندل بفتح النون فليس
بذلك اهـ سم (قوله ونحوه) أي نحو هديره كخنيق الناقة فهو بالرفع ولا يجوز في الهدير
ويصح قراءته بالجر أي ونحو الحمام كالناقة فيكون الهدير هـ نعم لا في حقيقة هـ وهو
تصويت الحمام ومجازه وهو تصويت الناقة (قوله بشهده العقل والنقل) أي النقل
فيما نقل عن الصحاح وأما العقل فلان المناسب أن يكون داعي الأمر بالتصويت سماع
غير المصوت له لاسماع المصوت لصوت الغير ويحده انه انما يكون كذلك اذا كان الغرض
من التصويت سماع الصوت وأما اذا كان الغرض اظهار النشاط فكذلك البلبال يترنم
بشاهدة الانوار والازهار فلا وربما يؤيده انه لم يقتصر في داعي الأمر بالتصويت على
السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدمها وغاية ما يمكن أن يقال معنى شهادة العقل بفساده أنه
يحكم بفساد توجيهه يخالف العقل وعنه منه دوحه اهـ جري و قوله اظهار النشاط أي
نشاط تلك الحمامة كما يدل عليه عبارة ابن يعقوب ونصها وأما اذا كان المقام مقام اظهار
أن الأمور في موضع النشاط والطرب برؤية المحبوب وسماع كلامه كان المناسب ايجبي
أي اهتري واطربي من شهود سعاد وسماع كلامها اهـ وقوله وربما يؤيده الخ أي لانه

لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل
الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره
ثالثا (و) تتابع الاضافات مثل
(قوله * حمامة جرعاً حومة الجندل
اسمعي) *
فأنت جري من سعاد وسمعي *
ففيه اضافة حمامة الى جرعاً
وجرعاً الى حومة وحومة الى
الجندل والجرعاً تأنيث الجرع
قصرها للضرورة وهي أرض
ذات رمل لا تثبت شيئا والحومة
معظم الذي والجندل أرض ذات
جحارة والجمع هدير الحمام ونحوه
وقوله فأنت جري من سعاد أي
يجب أن ترى سعاد وتسمع صوتك
يقال فلان جري مني وسمعي أي
يجب أن أراه وأسمع صوتك كذا في
الصحاح فظهر فساد ما قيل ان
معناه أنت بموضع تزين منه سعاد
وتسمع كلامها وفساد ذلك
بما يشهد به العقل والنقل

لو كان الغرض سماع الصوت لم يكن لذكر الرؤية وجه قال شيخنا المولى في شرح الفقيه قد
يقال الغرض الامر بفعل ما يرضى المحبوب او يستعطفه ووقوع ذلك الفعل مع رؤيته
وسماعه أتم وأقوى من وقوعه بدونهما اه أى فالجمع بين رؤية المحب وسماع صوتهما
اتم وأقوى في طرب المحبوبة وانسياطها ورضاها تأمل ووجه السير الى الفساد عقلا بأن
المحب اذا رأى المحبوب انفعول واندهش فيفسد عليه طريق الكلام والفساد نقلا بأن
من لا ابتداء الغاية فابتداء الرؤية من سعادته الرائية لا المرئية اه وفيه أن من
الابتداءية تدخل على المرقى أيضا نحو رأيت القوم من أولهم الى آخرهم ووجه عبيد
الحكيم شهادة العقل بأنه لو كان كازعم هذا القائل لكان المعنى اسجعي ايها المحب
فانك لكان تسمع في صوت سعادته انه لا يحسن في نظر العقل طلب التصويت عند سماع
صوت المحبوب بل اللائق طلب الاصغاء عند سماع صوته فكان الواجب على هذا الزعم
أن يقول اسكتي وانصتي واصغي اه وما زعم ابن يعقوب والسيرامى فيفيدان سعاد
محبوبة المحب كما انها محبوبة لغيرها ولا مانع منه وكتب أيضا قوله والنقل مستغنى عنه
لانه قد تبين فساد من جهة النقل بكلام الصحاح والتفريع عليه بقوله فظهر فساد الخ
فكان الاولى أن يقول والعقل يشهد أيضا بفساده (قوله لان كلام من كثرة التكرار
الى قوله فلا يخل بالفصاحة) اعترض عليه بأنه قد استضعف في المطول كلام من وجه نظير
المصنف في زيادة اشتراط الخلو عن الكراهة في السمع في فصاحة المفرد بمثل هذا
الكلام فرد ذلك مع قبول هذا مما لا وجه له وأجيب بأن الكراهة في السمع معنى مناسب
للاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما ينقل على اللسان يجتنبون عن
استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم افشاء الكراهة في السمع الى الثقل على
اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف كثرة التكرار وتتابع الاضافات فانهم ما من
حيث هم الاجهة لا اخلالها بما بها وانما اخلالها لا فضاء ما الى الثقل بشهادة الذوق
لا يقال التكرار من مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز
عن الاول صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرر ارجح
بالفصاحة أيضا لانا نقول ليس المراد من التكرار الذي ندعي اخلالها بالفصاحة أن يكون
الثاني لغوا محضاً يستفاد من الاول ما يستفاد منه كما يشهد به أمثله بل المراد منه صورة
التكرار وديماء يقرمه الفصحى لشدة فلا تحتل فصاحته بخلاف الكراهة في السمع اه
فترى بعض تصرف ويبحث فيما يقتضيه كلام الشاويح وصرح به الهشي القرني من حصر
جهة اخلالها بالفصاحة في النقل بانهم ما قد يؤديان الى الكراهة في السمع دون النقل
فيحصل الاخلال بالفصاحة وأجيب بأن ذلك على تقدير تسليمه نادر بعيد فلم يلتفت اليه
وبانه احوال دفع الخدش بهما اذا حصل منهما كراهة في السمع على ما تقدم من الاستغناء عن
زيادة اشتراط الخلو عن الكراهة في السمع باشتراط الخلو عن الغرابة افاده سم

(وفي نظري) لان كلام من كثرة
التكرار وتتابع الاضافات
أن نقل اللفظ بسببه على اللسان
قد حصل الاحتراز عنه بالنافر
والا فلا يخل بالفصاحة

(قوله وقد وقع) فاعله قوله مثل دأب الى آخر الآيات فهي في محل رفع كأنه قال وقد
وقعت هذه التراكيب في القرآن مع اشتغال القركيين الاولين على كثرة الاضافة والثالث
على كثرة التكرار والفاعل ضمير يعود على كل من كثرة التكرار وتتابع الاضافات
وقوله مثل الخ يدل من الضمير بدل بعض أو استثناء يبياني كأنه قيل مامثاله فقال مثاله
قوله تعالى مثل دأب قوم نوح الخ (قوله في التنزيل) وفي السنة أيضا كقوله صلى الله عليه
وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم
فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الاضافات (قوله ونفس وما سواها)
أورد عليه ان التكرار في جميع السورة فلم يخص هذه الآية ويمكن أن يجاب بأنه انما
خصها لتتابع التكرار فيها زيادة على غيرها تأمل (قوله ملكة) واعلم ان الصفة الحاصلة
للإنسان في أول أمرها تسمى حالا لان المتصف بها يقدر على ازالها فاذا نسبت في محلها
وتقررت بحيث لا يمكن المتصف بها ازالها تسمى ملكة اه سم (قوله فنيضة راسخة)
في النفس) أفاد بذلك انهم من الكيفيات النفسانية وهي أحد اقسام الكيف الاربعة
وعبارة البوسى في حواشي المختصر الكيفيات أنواع أربعة الكيفيات المحسوسة وهي
امار راسخة كحلاوة العسل ومذرة الذهب وتسمى انفعالية أو غير راسخة كحمة الخجل
وتسمى انفعالات وكيفيات الكميات كالزوجة والفردية والاستقامة والانحناء
والكيفيات النفسانية اى المختصة بذوات النفس وهي الحيوانات دون الحاد والنبات
كالحياة والادراكات والجهالات والذات والالام ونحوها وهي امار راسخة في النفس
وتسمى ملكات كملكة العلم والكتابة واما غير راسخة وتسمى أحوالا كالمرض والفرح
والكيفيات الاستعدادية اى المقترضة استعدادا أى انفعالا وتسمى القبول أثر ما
بسهولة كاللين وتسمى الافرقة واما بصورية كالصلابة وتسمى القوة اه وكتب أيضا
قوله راسخة فبسه أن الكيفية عرض والعرض لا يبي زمانين فكيف يقول راسخة وأجاب
عن بقوله راسخة برسوخ أمنا لها أى بوالها اه وخرج بقوله راسخة الحال كحمة الخجل
ومذرة الوجع وبقوله في النفس الراسخة في الجسم كالبيض (قوله والكيفية) أظهر
في محل الاشعار لان المتصود الكيفية من حيث هي سواء كانت راسخة أم لا ولذا لا يترجم
عود الضمير لوأضمر على النفس وان كان بعيدا (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير)
أى وان استلزمه في بعض الصور كالادراك والعلم والقدرة ونظائرهما فأنهم لا تصور بدون
متعلقاتها أى المدرك والمعلوم والمقدور ولكن ليس تصوراتهم متوقفة على تصور
المتعلقات معلولة لها كما في النسب بل تصوراتهم متلزمة لتصورات متعلقاتها وكذا الحال
في الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء والتثليث والتبيع فلا يخرج
عن التعريف نعم يخرج عنه الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الأجزاء وكذا
الكيفيات النظرية لتوقف تصورها على القول الشارح اللهم الا أن يتكلف ويقال

كيف وقد وقع في التنزيل مثل دأب
قوم نوح وذكر رجة ربك عبده زكرا
ونفس وما سواها قاله بها فجورها
ونفس وما سواها (و) النصيحة (في المتكلم
وتقواها) وهي ككيفية راسخة
ملكه) وهي ككيفية عرض
في النفس والكيفية عرض
لا يتوقف تعقله على تعقل الغير

في دفع الاول المراد بالغير الامر الخارج عن حقيقته فتدخل الكيفية المركبة ويقال
في دفع الثاني المراد بالتوقف التوقف الكامل وهو الثابت في جميع الاحوال فيخرج
النظرى لانه لا يتوقف بعد العلم ولا يخفى ان مقام التعريف بأني ذلك وان صح في نفسه
اه خسر ووقوله الكيفية المركبة كتراسة الرمان المركبة من الخلاوة والجوذة وقوله
الكيفيات النظرية أى المكتسبة بالنظر رأى المدركة بواسطة الحد والرسم وقوله لانه
لا يتوقف بعد العلم أى ولانه لا يتوقف على القول الشارح بحسب النفوس القدسية أى
المطهرة كالملائكة ومن يفيض الله تعالى عليه علم الاشياء بلا واسطة حد أو رسم هذا
وأورد القنرى أن خروج الاعراض النسبية بهذا القيد لا يتم على المذهب المشهور وهو
أن النسبة لازمة لتلك الاعراض لازمة لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض يستلزم
تصور غيرها ولا يتوقف عليه فتدخل في تعريف الكيفية وانما يتم على المذهب الغير
المشهور (قوله ولا يقضى القسمه) المراد بالقتضاء هنا الاستلزام أى لا يستلزم قسمه
ولاعدمها بل تارة يكون منقسما كحمرة الخلل وتارة يكون غير منقسم كالعلم بالسيط وليس
المراد بالقتضاء القبول والالزم خلوا لشيء عن النقيضين ولا يجوز (قوله واللا قسمه) كذا
بحرث عادة كثير بادخال ال على لا قسمه وهو خلاف العربية (قوله في محله) متعلق بالقسمه
واللا قسمه على طريق السانح بناء على جوازها في الجامد أو على انه حذف من الاول دلالة
الثاني وهو البيان الواقع قال سم كانه لأن سائر الاعراض مع قطع النظر عن محلها لا يتصور
عليها القسمه ويوضح ذلك ما ذكره شيخنا السيد البليدى في رسالة المقولات ونصه والعرض
صحة انقسامه انما هي باعتبار المحل كما هو معلوم فتقسيمهم القبول بالذاتية بشكل
والنقص عنه بأن معنى كون القبول ذاتيا انه لا يحتاج الى أمر زائد على المحل بخلاف
الكيف كالبياض فان قبوله القسمه باعتبار أمرين المحل والكم ألا ترى ان الجوهر الفرد
الايض لا ينقسم وماذا لا لاقتدالكم المتوقف على اجتماع جوهرين مثلا الى آخر ما قال
فراجع به ويندفع ما اعترض به يس على كلام سم فتدبر وكتب على قوله فتقسيمهم الخ
فما نصه أى في قولهم الكيم ما يقبل القسمه لذاته (قوله اقتضاء أوليا) أى ذاتيا وهو قيد
للدخال كما سيأتى (قوله الاعراض النسبية) من نسبة الجزئيات الى كليها لأن هذه
الاعراض السبعة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فالإضافة نسبة يتوقف تعقلها
على تعقل نسبة أخرى والفعل نسبة يتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر فيه وهكذا ولما كان
المتوقف عليه في الإضافة نسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الإضافة وان
كانت كلها إضافات وكتب أيضا قوله الاعراض النسبية الخ مبني على ان الامور النسبية
لها وجود في الخارج حيث أدخلها في العرض واحتاج الى إخراجها والعرض موجود
والحق عند أهل السنة انها أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج وعلى هذا فهي خارجة
بقوله عرض الآن سدا التعريف للحكماء القائلين بأن النسب اعراض وأورده تشجيذا

ولا يقضى القسمه واللا قسمه في
محل اقتضاء أوليا فيخرج بالتد
الاول الاعراض النسبية

للأذهان ١٥ وقال ع ق وما ينبغي التنبه له هنا وصف بعض الاعراض باقتضاء
القسم وعدمها ودخول النسب والاضافة في العرض وانقسام العلم باعتبار العرض
اصطلاح فيلسوفى والا فالعلوم في العرض اختصاصه بالموجود والنسب والاضافات
اعتبارات والعلوم في العرض مطلقا انه لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم ان انقسامه على
مذهبهم أيضا انما هو بناء على صحة تعلقه بمتعدد وأما ان قلنا ان كل علم يتعلق بغير منقسم
لم يتصور ما ذكر ١٥ ببعض تغيير (قوله مثل الاضافة) وهي النسبة العارضة للشيء
بالقياس الى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة وقوله والفعل هو كون الشيء مؤثرا في غيره
كالقاطع مادام قاطعا وقوله والانفعال هو كون الشيء متأثرا عن غيره كالمقطع مادام
منقطع ١٥ سم (قوله ونحو ذلك) هو الابن والمتى والوضع والملك فالابن حصول الشيء
في المكان ككون زيد في مكان كذا والمتى حصوله في الزمان ككون الخسوف في ساعة
كذا والوضع هيئة حاصله للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض ونسب نسبتها الى
الامور الخارجية كالقيام والقعود والملك حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به وينقل
بانتقاله ككون الانسان متمصا ومتعمما ١٥ بس (قوله الكميات) الكم
عرض يقبل القسمة لذاته كالأعداد والمقادير كالخط والسطح ١٥ سم والمراد بشمول
القسم ما يشمل وجودها بالفعل كما في الكم المنفصل (قوله النقطة) وهي طرف الخط
والخط مقدار ينقسم في جهة واحدة فقط والوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم الى
أمر متشارك في الماهية سم وقوله في جهة واحدة هي جهة الطول والسطح مقدار
ينقسم طولاً وعرضاً والجسم مقدار ينقسم طولاً وعرضاً وعمقا ويسمى الجسم التعليمي
والثلاثة اعراض من قبيل الكم وأما الجسم الطبيعي فهو الجوهر المعروف للامتدادات
الثلاثة أعنى الطول والعرض والعمق التي هي أى جلتها الجسم التعليمي فالطبيعي
جوهر والتعليمي عرض عارض له فالشكل المربع مثلا ذاته أى جوهره جسم طبيعي
وامتداداته الثلاث تعليمي وكون النقطة والخط والسطح والجسم اعراضا هو مذهب
الحكاه واما عند أهل السفة فن الجوهر فالنقطة هي الجوهر المفرد والخط جوهر ينقسم
طولاً والسطح جوهر ينقسم طولاً وعرضاً والجسم جوهر ينقسم طولاً وعرضاً وعمقا
وصكتب أيضا قوله النقطة والوحدة الاحتراز عن ما على مذهب من لم يجعلها من
الامور الاعتبارية أو من مقولة الكيف ١٥ حفيدا ما من يجعلها من الامور الاعتبارية
فهذا خارجان من الجنس وهو العرض لانه من قسم الموجود والامور الاعتبارية غير
موجودة وأما من يجعلها من مقولة الكيف فيجب ادخالها في التعريف بان يؤتى
بتعريف يتناولها لانها من المعرف حينئذ ١٥ سم وعلى أن النقطة من الكيف فهي
من كميات الكم وأما الوحدة فلم يظهر رجوعها الى الكميات الاربع التي ذكرها
اقساما للكيف فليحترز وفي بعض شروح الهداية أنه قد يمنع انحصار الكيف في الاقسام

مثل الاضافة والفعل والانفعال
ونحو ذلك ويقولنا لا يتنقسم
القسم الكميات ويقولنا
والا لقسم النقطة والوحدة

الاربعة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وهو غير تام اه من يس وكتب على قوله على
مذهب من لم يجعلهما الخ مانصه أى بل يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من القولات
التسع قائلا ان لم ينحصر الاعراض فيها بل الاجتناس العالية وهما ليسا جنسين لما تحتكما
كذا فى الفترى (قوله) ليدخل فيه مثل العلم (أى بناء على الصحيح انه كيف وكتب أيضا قوله
مثل العلم الخ أى فان اقتضاءه للقسمه فى محله الذى هو النفس وعدمها ليس اقتضاءا وأما أى
لذاته بل ثانوى أى باعتبار متعلقه فان كان متعلقه بسيطا كالعلم بالجوهر الفرد كان
مقتضيا اقتضاء ثانويا لعدم القسمه فى محله أو مركبا كالعلم بالجسم كان مقتضيا للقسمه
فى محله اقتضاء ثانويا هـ اذا تقرير كلام الشارح قال الحفيد ما ملخصه والانصاف ان العلم
ان كان تفصيليا بأن تعلق بكل من ابعاض المعلوم على التفصيل فهناك معلوم متعدد بتعدد
تلك الابعاض لا علم واحد يقتضى انقسام محله بالذات أو بتبعيه المعلوم وان كان
اجماليا بأن تعلق بالجميع فهناك علم واحد لكن لا يقتضى انقسام محله بالذات ولا بالتبع
فالخامس أن كلام التفصيلي والاجمالى لا يقتضى انقسام محله بالذات ولا بالتبع فلا
موقع لقول الشارح مثل العلم الخ وعبارة الاطول وقولهم اقتضاء أو ايعالى ما صرحوا به
لما يخرج العلم بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة لا يقتضى الاقسامه والعلم بمعلومين
فانه لمتعلقه بالمتعدد يقتضى القسمه ولا يخفى انهما لا يقتضيان القسمه والاقسامه فى محلهما
بل فى أنفسهما فغ قوله فى محله لاجابة الى قوله اقتضاء أو لبالذات وكما أنه يحتاج اقتضاء
القسمه والاقسامه الى التقيد بالاولى يحتاج عدم توقف التعقل على تعقل الغير الى
التقيد بالاولى لانه قد يعرض للكيف النسبة فيتوقف باعتبارها على الغير اه (قوله
فقوله ملكة) أى دون أن يقول صفة وكتب أيضا قوله فقوله الخ تفريع على قوله أولا
وهى كيفية واضحة الخ اه يس (قوله اشعار بان الخ) يعنى ان لفظ ملكة يشعر بذلك
ولا ينافى هذا أن يكون فى التعريف لفظ آخر صريح يخرج التعبير المذكور عن
أن يكون فصاحة حتى يرد أن اللام فى المقصود للاستغراق فيخرج ذلك التعبير على أن لفظ
المقصود ليس سر يحا فى اخرجاه لاحتمال اللام فى حدوداتها للجنس بل هو الاصل وانما
جئت هنا على الاستغراق بعونة المقام وقرينه وقد تحققت هذه القرينة فيكون لفظ الملكة
أقوى اشعارا (قوله عن المقصود) أى جنس مقصوده لانه اذا اظهار انه لا يتحقق للتعبير
عن الشكل بدون الرسوم (قوله ملكة يقتدر بها الخ) قال فى المطول فان قلت هذا
التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحياة ونحوهما بما يتوقف عليه الاقتدار
المذكور قلنا لا نسلم لأن هذه أسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه
السبب الحقيقى المتبادر الى الفهم مما يستعمل فيه البناء اه قال الفترى صدقه على
الادراك والحياة ونحوهما بما يتوقف عليه الاقتدار بمنوع لغرضه عن الملكة اذ لا ينشئ
من المذكورات ملكة اه أى فالسؤال ساقط من أصله وكتب أيضا قوله يقتدر عبره

وقوله أو لبالدخيل فيه مثل
العلم بالمعلومات مقتضية للقسمه
والاقسمه فقوله ملكة اشعار بأنه
لوعبر عن المقصود بلفظ فصيح
لا يسمي فصيحاً فى الاصطلاح
ما لم يكن ذلك راسخاً فيه وقوله
(يقتدر بها على التعبير

دون بقدر المناسبة للملكة لما في الاقتعال من المبالغة ويحتمل انه اشارة الى انه يكتفي ملكة
 القدرة شكك تأمل يس (قوله عن المقصود) الام للاستغراق أى كل ما وقع عليه
 قصد المتكلم وارا دته اه مطول قال الفنى فان قلت أى حاجة الى حمل الام على
 الاستغراق مع أن لفظ الملكة يغنى عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن
 جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز أن يحصل لشخص ملكة بالنظر
 الى نوع من المعاني كالمذبح والذم أو غيرهما ولوسلم في الحمل على الاستغراق اشعار
 صريح بأن الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون
 المتكلم فصيحاً اه (قوله سواء وجد التعبير) أى عن المقصود أى جميعه أو لم يوجد ذلك
 التعبير عن جميع المقصود بأن لم يوجد التعبير عنه بالكلية أو وجد التعبير عن بعضه
 (قوله ليم) متعلق بمحذوف خبر قوله والقول في كلامه بالمعنى المصدرى فالمعنى وقال
 بلفظ فصيح ليم الخ (قوله وأما المفرد) لما كان التعبير عن المقصود بلفظ فصيح مفرد
 خفياً جذاً اذ لا يتصور الا في صورة واحدة مثله بتوله كما تقول عند التعداد الخ اه
 جري (قوله فيكما تقول) أى من غير تقدير ما يصير به المفرد جملة (قوله مطابقة
 لمقتضى الحال) المراد المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة التامة اه
 فترى أى فاذا اقتضى الحال شيئين فروى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغاً من هذا
 الوجه وان لم يكن بليغاً مطلقاً فاصل البلاغة يتحقق بمرعاة أحدهما فقط وان كانت
 مراعاتهما ما يزيد بلاغة وأعلى أفاده ع من قال سم ان أريد بالشيئين في قوله فاذا اقتضى
 الحال شيئين التأكيد والتعريف مثلاً فاذا ذكره ظاهر وان أريد به ما تأكدان مثلاً
 لقوة الانكار فإله مشكل لأن حصول المطابقة بالتأكد الاول محل منع تأمل
 (قوله مقتضى الحال) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل عليه
 بيان الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان اذ قد تتحقق البلاغة
 في الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدياً
 للمعنى بدلالات وضعية أى مطابقة غير مختلفة في الوضوح والخفاء لا بد فيه من رعاية كيفية الدلالات
 أيضاً كما ستعرفه فمقابل ليس المقضى مخصوصاً بما يبحث عنه في علم المعاني كما يشعر
 به كلام الشارح بل أعم من الخصوصيات التي يطالع عليها في علم المعاني وكيفيات دلالة
 اللفظ التي يتكفل بها علم البيان فانه لا بد في البلاغة من رعايتها ليس بشئ كيف وانهم
 لا يطلعون مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ اه عباد الحكيم وقوله كما يدل
 عليه بيان الشارح ويدل له أيضاً كلام الشارح في ترجمة الفن الاول فراجع (قوله
 مع فصاحته) حال من الضمير في مطابقته لانه فاعل المصدر والمضاف وكتب
 أيضاً مانصه قبل الا اذا كان اقتضى الحال خلاف ذلك كالتعقيد في المعاني فان

عن المقصود) دون أن يقول يعبر
 اشعار بأنه يسمى فصيحاً اذا وجد
 فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير
 أو لم يوجد وقوله (باللفظ فصيح)
 ليم المفرد والمركب أما المركب
 فظاهر وأما المفرد فيكما تقول عند
 التعداد دار غلام جارية نوب بباط
 الى غير ذلك (والبلاغة في الكلام
 مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته)
 أى فصاحة الكلام والحال هو
 الامر الداعي

رعاية المطابق أولى حيث نؤمن رعاية الفصاحة ومنهم من منع بلاغة ذلك كما في القنري
وقد مضى بالهامش عند تفسير التعقيد بيان فصاحة ذلك (قوله الى أن يعتبر الخ) أساس هذا
التفسير الى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم والى أنه لا يجب أن تكون
الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كلمة مع دون في الموهمة للجزئية اه عبد الحكيم
وقال الحفدي في توجيهه انما مع على في انما يقبل في الكلام لانه قيد الكلام بالذي
يؤدى به أصل المراد فلا بد أن تكون الخصوصية خارجة عنه منضمة معه وانما قيد
الكلام بذلك حتى احتاج الى انما مع على في اشارة الى أن مقتضى الحال يجب أن يكون
زائدا على أصل المعنى لا يقال قد يقتضى الحال الاقتصاد في الكلام على أصل المعنى في
خطاب البلبد فليس مقتضى الحال هنا زائدا على أصل المعنى لانا نقول بل هذا الاقتصاد
أمر زائد على أصل المعنى مفيد لاسماع البلبد بلادة الخطاب اه بايضاح وقوله في خطاب
البلبد أى وأخلى الذهن وقوله بلادة الخطاب أى وأخلو ذهنه فافهم (قوله خصوصية
ما) اعلم أن الالفصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ حيث يكون المخصوص صفة ولما كان
المعنى على الصدرية الحق الباء المصدرية لذلك والتاء للمباغة كافي علامة وأما اذا ضمت
الخاء المجهمة فيحتاج الى أن يجعل المصدر بمعنى الصفة والى أن تجعل الباء للنسبة بمباغة
اه قنري ومثله الخطا في قال الحفدي والصواب هنا الضم فان المراد بها النكتات والمزايا
الخاصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر فالحقت به باء النسبة اه أى فبعض الخصوصية
الخاصة المنسوبة للخصوص وهى ما اختص بالمقام اه سم أى فالنسبة من نسبة الشيء الى
صفته (قوله وهو) أى تلك الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر اه عبد الحكيم ويؤيده
قول الشارح بعد والتأكيده متضاهادون أن يقول واعتبار التأكيده مقتضاها وحل
الشارح فيما يأتي الاعتبار المناسب الذي جعله المصنف مقتضى الحال على الامر الذي
اعتبره المتكلم الخ وان كان يصح أن يرجع الضمير الى الاعتبار المقهور من يقتض على طريق
المباغة في اشتراط قصد الخصوصية حتى جعل قصدها نقص مقتضى الحال وان كانت هى
على الحقيقة مقتضى الحال على هذا القول الذى سبأ في خلافه في قوله وتحقيق ذلك الخ
وكتب أيضا قوله وهو مقتضى الحال ليس جزأ من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين
للمضاف بعد تفسير المضاف اليه اه قنري (قوله والتأكيده) الانب التفریع (قوله
كلام مطابق لمقتضى الحال) ومعنى مطابقته له على هذا اشتماله عليه بخلاف المطابقة على
التحقيق الا ترى فان معناها الصدق كما يصرح به (قوله وتحقيق ذلك) أى ان قولك
ان زيدا في الدار مطابق لمقتضى الحال اه سم وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك أى بيانه
على الوجه الحق وفيه اشارة الى أن ما ذكره أولا كلام ظاهري وحاصله أن مقتضى الحال
هو الكلام الكلى المشتمل على الخصوصية لانفس الخصوصية كما هو المصرح به فيما
قبل التحقيق ومعنى مطابقة الكلام لهذا المقتضى أنه من جزئيات ذلك المقتضى وأن

للمتكلم الى أن يقتض مع الكلام
الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية
ما وهو مقتضى الحال مثلا كون
المخاطب منكرا للمحكم حال
يقتضى تأكيده الحكم والتأكيده
مقتضاها وقولك له ان زيدا في الدار
مؤكد بان كلام مطابق لمقتضى
الحال وتحقيق ذلك

ذلك مقتضى صادق عليه لا اشتمال الكلام على تلك الخصوصية كما فيما قبل التحقيق
 فعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناها على ما قبله وأما معنى الحال فلم
 يختلف بل هو على كل ما لا امر الداعي للمشكل الى أن يعتبر الخ وكتب أيضا قوله وتحقيق
 ذلك استدلال على هذا التحقيق بأمر ثلاثة الاول قول السكاكي في تعريف علم المعاني
 تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فان المذكور والكلام لا خصوصيات الثاني
 قول المصنف في تعريف علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ
 مقتضى الحال فلو جعل المقتضى نفس الخصوصية التي هي الاحوال لزم أن يكون
 الشيء سببا في مطابقة الغير له الثالث أن المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول
 ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام وبين تلك الاحوال وانما يعتبر بين الكلام الجزئي
 والكلّي ورد الاول بأن كلام من الكلام الكلّي والاحوال مستوفى عدم الذكر فان
 المذكور حقيقة الكلام الجزئي وكذا يقال ان المذكور التأكيد الجزئي وهو فرد من
 مقتضى الحال الذي هو مطلق التأكيد متلاو به ورد الثاني لأن اللفظ باشتماله على الجزئي
 يطابق الكلّي أي يوافقه بالاشتمال على جزئيه ويرد الثالث بأنه لاحمل لنا على اعتبار
 المطابقة باصطلاح المعقول بل يراد معناها اللغوي الذي هو الموافقة وكتب أيضا قوله
 وتحقيق ذلك الخ عبارة الاطول والبلاغة في الكلام مطابقة أي مطابقة منقطة مقتضى
 الحال فان مقتضى الحال خصوصيات وصفات قائمة بالكلام فالكلام لا يطابقه بل
 يشتمل عليه والخصوصية من حيث انها حال الكلام ومربطة به مطابقة لها من حيث
 انها مقتضى الحال فالمطابق والمطابق متغايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكلام
 للواقع وعلى هذا النحو قول المصنف في تعريف المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ
 العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي تطابق صفة اللفظ مقتضى الحال هذا هو
 المطابق لعبارة القوم حيث يجعلون الحذف والذكر الى غير ذلك معلة بالاحوال ولما
 هو اللاحق بالاعتبار لأن الحال عند التحقيق لا يقتضى الا خصوصيات دون الكلام
 المشتل عليها والشارح أراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوقف
 في الحكم بأن مقتضى الحال هو الكلام الكلّي والمطابق هو الكلام الجزئي من مطابقة
 الجزئي للكلّي على عكس اعتبار الميزانين مطابقة الكلّي للجزئي فعدل عما هو ظاهر المنقول
 وعما هو المعقول واركتب كلفة مطابقة الجزئي للكلّي مع أن المحول بالطبع هو الكلّي
 واللاحق اعتبار مطابقة الجزئي اه وقوله وعلى هذا النحو قول المصنف الخ أقول يلزم
 عليه أن الاحوال سبب في مطابقة نفسها لغيرها بالاعتبار ولا ينبغي تهافتة (قوله أنه) أي
 المثال أعنى قولك ان زيدا في الدار جزئي من جزئيات الخ والكلام الذي يقتضيه الحال
 هو الكلام المؤكد وهذا المثال من جزئياته لصدقه عليه وعلى قولك ان زيدا قائم مثلا (قوله
 ذلك الكلام) هو الكلام المؤكد وأشار اليه مع عدم تقدم ذكره لان فهمه من السياق

أنه من جزئيات ذلك الكلام
 الذي يقتضيه الحال فان التكرار
 مثلا يقتضى كلاما مؤكدا

واعدتم تقدم ذكره أى بلام البعد (قوله وهذا) أى قولنا ان زيدا فى الدار مطابق له أى
 الكلام المؤكد الذى هو الكلى (قوله بمعنى أنه) أى الكلام المؤكد الذى هو كلى صادق
 عليه أى على هذا الجزئى (قوله على عكس ما يقال الخ) أى على عكسه بحسب اللفظ
 والمباراة حيث أسند المطابقة الى الجزئى فى هذا المقام عكس قولهم ان الكلى مطابق
 للجزئيات فان المطابقة فيه مسندة الى الكلى لا بحسب المعنى اذ المسند اليه المطابقة هنا
 فى المعنى والحقيقة مقتضى الحال الذى هو الكلى اذ المراد بمطابقة الجزئى للكلى صدق
 الكلى عليه اهـ من سم يتصرف (قوله تحقيق هذا الكلام) أى اثباته بالدليل فقد ذكر
 نملة هذا الكلام أى قوله وتحقيق ذلك الخ فراجع (قوله وهو مختلف فان الخ)
 حاصله ان مقتضيات الاحوال بالفتح مختلفة لان مقتضياتها بالكسر التى هى الاحوال
 العبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام متحدان ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كما سيذكره
 الشارح وانما عبر فى العلة بالمقامات اشارة الى أنهم ما متحدان ذاتا ومن هذا ظهر استحاج
 العلة لاهلول (قوله متفارقة) أى بحسب الاقتضاء لان حيث الذاتان للثلاث لا يرد عليه أن
 اختلاف المقتضى ذاتا لا يستلزم اختلاف المقتضى اذ قد تقتضى أمور كثيرة شيئا واحدا
 ولهذا ذكره وصية واحدة وواع متعددة اهـ عبد الحكيم (قوله لان الاعتبار) أى
 الاعتبار الذى هو الخصوصية وهو علة للعلة أى وانما أوجب اختلاف المقامات اختلاف
 مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ وقوله وهذا عين الخ من تمام العلة (قوله وهذا) أى
 التغيرات المذكور وكتب أيضا قوله وهذا عين الخ فيه اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر كلام
 المصنف من عدم مطابقة الدليل المدعى ان كان المقام غير الحال والمصادرة ان كان عينه
 وحاصل الجواب أنهم ما متحدان بالذات لان كلامهم عبارة عن الداعى الى اراد الكلام
 على وجه مخصوص ومختلفان بالاعتبار كما بينه فيما تقدم ما اذا تطابق الدليل المدعى
 وباختلافهما اعتبارا تدفع المصادرة فتأمل اهـ يس ولم يظهر وجه حصول المصادرة
 على اتحادهما فان زعم أن وجهه يأخذ بالحال فى المدعى والمقام الذى يرادها فى الدليل
 فمع ذلك لا يستلزم المصادرة فتأمل (قوله تفاوت) لوقال اختلاف لكان أنسب بعبارة
 المصنف (قوله لان التغيرات بين الحال والمقام الخ) ويختلفان فى الاستعمال أيضا فان أكثر
 ما يستعمل المقام مضافا الى المقتضى بالفتح يقال مقام التأكيده مثلا وأكثر ما يستعمل
 الحال مضافا الى المقتضى بالكسر يقال حال الانتكار مثلا على الاضافة البيانية (قوله
 بحسب الاعتبار) وانما بحسب الذات فهما واحد فاذا كان مقتضيات المقامات
 مختلفة كان مقتضيات الاعمال كذلك فان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات
 المقامات لكون الاحوال والمقامات واحدا اهـ سم وكتب أيضا على قوله
 الاعتبار مانعه أى التوهم (قوله وهو) أى الاعتبار (قوله أنه) أى الحال
 والشأن (قوله يتوهم) أى مع أن الامر الداعى ليس مكانا ولا زمانا (قوله كونه

وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق
 عليه على عكس ما يقال ان الكلى
 مطابق للجزئيات وان أردت
 تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما
 ذكرناه فى الشرح فى تعريف علم
 المعانى (وهو) أى مقتضى الحال
 (مختلف فان مقامات الكلام
 متفارقة) لان الاعتبار الاثنى
 بهذا المقام يغير الاعتبار
 الاثنى بذلك وهذا عين تفاوت
 مقتضيات الاحوال لان التغيرات
 بين الحال والمقام انما هو بحسب
 الاعتبار وهو أنه يتوهم فى الحال

كونه

زمانا) لعله لأن أحد الأزمنة الثلاثة يسمى حالا وقوله وفي المقام كونه محلا لعله أشيع
 المقام في محل القيام كشيع المجلس في محل الجلوس. (قوله وفي المقام كونه محلا لعله)
 تخصيص ذلك الأمر الداعي بإطلاق المقام عليه دون المحل والمكان مثلا ما باعتبار أن
 المقام من قيام السوق يعني رواجه فذلك الأمر الداعي مقام التأكيدي محلا لرواجه
 أو على تشبيه حسن التأكيدي في مقام التردد مثلا باستقامته واتصابه من قيام العود بمعنى
 استقامته واتصابه أولانه كان من عادتهم القيام في تناشد الأشعار وأمثاله فأطلق المقام
 على الأمر الداعي لأنهم يلاحظونه في محل قيامهم اه فترى (قوله وفي هذا الكلام) يعني
 قوله الآخر في مقام كل الخ (قوله إشارة إجمالية) وجه كونه إشارة أن صريحه تفصيل
 تفاوت المقامات لكنه يتضمن ضبط المضاف إليها الذي هو مقتضى وجه كونه إجمالية
 أنه لم يبين محال تلك المقتضيات ومتعلقاتها واقعا ماملا ذكر التنكير ولم يبين أن محله
 المستداليه أو المسند وهكذا قوله إلى ضبط أي عد وكتب أيضا قوله إلى ضبط أي بأنها
 المذكورات من التنكير وما بعده اه سم وكتب أيضا قوله إلى ضبط مقتضيات الأحوال
 وحاصله أنها ثلاثة أقسام ما يخص أجزاء الجملة واليه الإشارة بقوله فقام كل الخ وما
 يخص الجملتين فصاعدا واليه الإشارة بقوله ومقام الفصل الخ وما يخص شيئا بل يم واليه
 الإشارة بقوله ومقام الإيجاز الخ أفاده في المطول ومثله في الأطول (قوله مقتضيات
 الأحوال) أي أكثرها فان بعضها يتعلق بنفس الجملة كوقوف الخبر موقع الأنشاء
 وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التي ليست جزءا للجملة كما كثر مباحث الأنشاء
 اه عبد الحكيم (قوله وتحقيق مقتضى الحال) أي تبين وتعيين له على ما ينبغي اه سم وكتب
 أيضا قوله وتحقيق مقتضى الحال أي في قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار بالمناصب (قوله
 فقام كل من التنكير الخ) أحسن المصنف في تقديم ما هو الأصل والتصرف به وتأخير ما
 هو الفرع وبيانه إجمالا ألا ترى أن التنكير مشلا لأصل والتعريف فرعه وكذا الفصل
 لكن المناسب حينئذ أن يقول ومقام المساواة يبين مقام خلافتها ويمكن أن يعتذر عنه
 بأنه لما كان في سلوك طريق الإيجاز دعاها مقامه بالإيجاز إلى ذكره قاله في الأطول لكن قوله
 وبيانه إجمالا بما أتى في غير الوصل (قوله يبين الخ) المراد بالمباينة أن لا يكون مقام
 يناسب التنكير ومقابله مثلا ولهذا كان قوله أي خلاف كل منها على التوزيع اذ لو جرى
 على ظاهره لم أن يكون المقام المناسب للتنكير لا يناسب شيئا مما عداه مع أنه غير صحيح
 لجواز أن يكون مقام يناسب التنكير والتقديم وغير ذلك اه سم قال السيد ما معناه
 المقصود من هذه العبارة أن مقام التنكير يبين مقام خلافة ومقام الإطلاق يبين مقام
 خلافة إلى آخر الكلام لأنه أجل هذا التفصيل طلبا للاختصار فوقع التلخيص في العبارة
 فالمقصود صحيح وان كانت العبارة محتسلة قال العصام في أطوله ونحن نقول لما تعرف
 هذا الإجمال في أفادة التفصيل وشاع في محاورات البلغاء وأرباب التحصيل فالبيان

زمانا للورود الكلام فيه وفي المقام
 كونه محلا لعله وفي هذا الكلام
 إشارة إجمالية إلى ضبط مقتضيات
 الأحوال وتحقيق مقتضى الحال
 (فقام كل من التنكير والاطلاق
 والتقديم والتأخير) أي خلاف كل منها يعني
 أن المقام الذي يناسبه تنكير
 المستداليه أو المسند يبين المقام
 الذي يناسب التعريف

أيضاً بيان جميل اه (قوله ومقام اطلاق الحكم) أي النسبة بين المسند اليه والمسند
 نحو زيد قائم أو جاء زيد وهي الاستناد الذي يفسر به بين الحكم وكتب على قوله اطلاق مانصه
 أي عن التقييد بما يأتي (قوله أو التعلق) أي تعلق المسند بـ لا به سواء كان المسند اليه
 نحو زيد قائم أو لا كما يفعل به في نحو ضربت زيداً فالتعلق أعم من الحكم وتعلقه بعموله
 غير المسند اليه فالتعلق مغاير للحكم (قوله أو متعلقه) ظاهره رجوع الضمير إلى المسند فقط
 وعليه منبني غير واحد مع أنه يصح رجوعه إلى كل من المسند والمسند اليه فإنه قد يكون
 له متعلق يطلق وتقيده (قوله تقييده) أي المذكر وكتب أيضاً قوله تقييده بمؤكد
 راجع للحكم والتعلق أو أداة قصر راجع له ما أيضاً أو تابع راجع للمسند اليه والمسند
 ومتعلقه وقوله أو شرط راجع للمسند اليه والمسند وقوله أو مفعول راجع للمسند اليه
 والمسند والمتعلق وقوله أو ما يشبه ذلك كالحال والتمييز مثال التأكيده والقصر في الحكم
 أن زيد قائم وما زيد إلا قائم ومثاله ما في التعلق والله ضرب زيداً عمر أتريد بالقسم تأكيده
 تعلق الضرب بعمر وما ضرب زيداً إلا عمر بقصر تعلق الضرب الصادر من زيد على عمر
 ومثال تابع المسند اليه وتابع المسند قولك زيد الطويل رجل صالح ومثال تابع متعلق
 المسند قولك زيد ضرب عمر الفاسق ومثال المسند المقيده بالشرط قولك أكرم زيداً إن جاء
 ومثال المسند اليه المقيده بالشرط القائم أن قام زيد عمر ومثال مفعول المسند اليه قولك
 ضربت زيداً إذا سكن قائماً ومثال مفعول المسند قولك هذا ضربت زيداً ومثال مفعول
 متعلق المسند قولك زيد يعطى للضارب عمر أرغبنا وجعلنا فينا مرقول الشارح أو أداة
 قصر راجعاً إلى الحكم والتعلق بمثلين لقصر الحكم بما زيد إلا قائم تعني فيه الحفيدة قال
 بس فيه أنه سيأتي أن القصر قد يكون من قصر الصفة على الموصوف كما في ما قائم إلا زيد
 ومن قصر الموصوف على الصفة كما في ما زيد إلا قائم فكيف يكون ما زيد إلا قائم من قصر
 الحكم وكيف يختص قوله أو أداة قصر بالحكم والتعلق دون المسند والمسند اليه ويمكن
 أن يقال قولنا ما زيد إلا قائم وما قائم إلا زيد يصح فيه اعتبار القصر بالنظر إلى الحكم فإنه
 مقصور وبالنظر إلى المسند اليه في الأول وإلى المسند في الثاني ويجعل قوله أو أداة قصر
 راجعاً للمسند والمسند اليه أيضاً اه بتصرف وكتب أيضاً على قوله أو تابع مانصه كالنعت
 (قوله وكذا مقام ذكره) أي ذكر المسند اليه أو المسند أو متعلقاه اه جري وكتب
 أيضاً قوله وكذا مقام الخ فصله لثلاثتهم ابتداءً أن مقام ذكره معطوف على مقام تأخير
 فقد ينضى إلى الاشتباه اه سم وقوله أعني سم ابتداءً أي قبل الوصول إلى قول الشارح
 بيان مقام حذفه وبالوصول إليه يرفع التوهم (قوله شامل) أي صالح وقابل له وهو
 ما أدلما يفهمه ظاهر اللفظ اه والما دما ذكرنا اه هذا كونه من مقام التوهم

ومقام اطلاق الحكم أو التعلق
 أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه
 بيان مقام تقييده بمؤكد أو أداة
 قصر أو تابع أو شرط أو مفعول
 أو ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند
 اليه أو المسند أو متعلقاه بيان
 مقام تأخير وكذا مقام ذكره بيان
 مقام حذفه فقوله مقام خلافه شامل
 لما ذكرنا وانما

فصل قوله (الخ) أي دون أن يذكر مع الاربعة السابقة بأن يقول من التشكيرو والاطلاق
 والتقديم والذكر والفصل (قوله هذا الباب) أي باب الفصل والوصل ولعظم خطره
 عزف بعضهم البلاغة بعرفة الفصل والوصل اه جري (قوله لانه أخصر) أي لان ألف
 الوصل تحذف في الوصل فهو أربعة أحرف فقط اه سم وقال ع ق لان خلافه كلمتان
 والوصل كلمة واحدة وحرف التعريف كالجزء (قوله لان خلاف الفصل (خ) علة
 للاظاهرة أي لما كان الخلاف في الواقع منحصرا في الوصل كان ذكره بلفظ الوصل
 معينه بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف لانه لا يسهل أن خلاف الفصل أعظم من
 الوصل (قوله وكذا خطاب (خ) أي ومنه المقتامين المذكورين في التباين مقام خطاب
 الذكي مع مقام خطاب الغبي وحاصله تشبيه المقتامين بالمقتامين في التباين ولو صرح بذلك
 المصنف لكان أوضح وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فان مقام الاول الخ فلفظ مقام
 مقدر في كلام المصنف اه سم لمخصا ويمكن حل عبارة المصنف بوجه لا مؤاخذة فيه بأن
 يجعل اسم الإشارة راجعا الى الامور المذكورة التي لها تلك المقامات المتقدمة ووجه
 التشبيه التباين في المقامات وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الخ فصله بكذا اختصارا لان
 كذا وللفظ مع أخصر من مقام مرتين وللفظ بيان ولان هذا متعل بمجال الخطاب وما قبله
 يقال الكلام ولانه أبلغ في الفصل فهو أدل على عظم الشأن اه سم وكتب أيضا قوله
 وكذا خطاب الذكي أي كذا مقام ما يخاطب به الذكي مع مقام خطاب الغبي أي
 ما يخاطب به الغبي وهذا أيضا لا يختص بأجزاء الجملة ولا بالجمتين فصاعدا وانما فضله عما
 سبق لان التفاوت فيه نشأ من قبل الخطاب لا من قبل نفس الكلام والمراد بالذكي الذكي
 بالاضافة الى غيره وكذا المراد بالغبي فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة في
 القاموس الذكاء سرعة الفطنة والغباوة عدم الفطنة اذ عرفت هذا فالمقابل للغبي هو
 الفطن الا أنه أراد به الفطن واختاره لمزيد مناسبة لفظية بينه وبين الغبي ولذا لم يقل مع
 خلافه اه أطول وأشار بقوله ما يخاطب به الى ما صرح به القنري من أن المراد من
 الخطاب المخاطب به لا المعنى المصدري وأشار بقوله في القاموس الخ الى اعتراض
 الشارح في مطوله على المصنف بأنه كان الانسب أن يذكر مع الغبي الفطن لانه المناهض
 للغبي قال القنري انما لم يقل وكان الصواب لان الظاهر أن الذكاء على ما ذكره الشارح
 أخص من الفطنة فجاء أن يريد به ذلك اطلاقا لا اسم الخاص على العام بقريضة المقابلة
 وانما لم يقل أن يذكر مع الذكي البليد لان الفطن أنسب بالمخاطب لانه قد اعتبر في
 مفهومهما ورود الكلام من الغير اه وكتب أيضا على قوله خطاب الذكي ما نه من
 اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ولكل كلمة الخ) فان قيل قد فهم من قوله تمام كل الخ
 أن لكل كلمة مع صاحبها مقامها القائدة في التكرار قلنا الذي ان لما يفسد الخواص
 والمزايا لا يجرد الوضع وهذا بيان لما يغيد هاهنا بالوضع فلا تكرر اه خسرو وقيل ان قوله

فصل قوله (ومقام الفصل يبين
 مقام الوصل) تنبيه على عظم شأن
 هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه
 لانه أخصر وأظهر لان خلاف
 الفصل انما هو الوصل والتشبيه
 على عظم الشأن فصل قوله (ومقام
 الاختيار يبين مقام خلافه) أي
 الاطناب والمساواة (وكذا خطاب
 الذكي مع خطاب الغبي) فان
 مقام الاول يبين مقام الثاني فان
 الذكي يناسبه من الاعتبارات
 اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية
 ما لا يناسب الغبي (ولكل كلمة

ولكل كلمة الخ اشارة الى علم البديع كما أن قوله وكذا خطاب الذكي الخ اشارة الى علم
البيان وما قبله اشارة الى مقاصد علم المعاني أما الاخير فظاهر وأما المتوسط فلان البيان
يبحث عن أحوال الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب وأما
السابق فلان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس تاما وناقصا وغيرهما إنما
يتأتى بجعل كلمة مصاحبة لآخرى وتوجه عليه أنه لا يطردي كثير من المحسنات كالتوجيه
والإيهام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين وأنه يلزم عليه أن تكون المحسنات
البديعية من مقتضيات الحال والمقام فتطبيق الكلام عليها يكون داخل في البلاغة
موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف ما قالوا الآن يقال الظاهر أن المعسنات أحوالا
ومقامات تقتضيها فتطبيق الكلام عليها عند اقتضاء الحال أياها يكون داخل في البلاغة
ضرورة أنها ليست الامطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فينبغي المصير الى ما ذكره
رحمه الله في شرح المفتاح أن المحسنات داخله في علم البلاغة ان اقتضتها الاحوال
خارجة عنه تابعة له ان لم تقتضها بل ~~كان~~ ارادها في الكلام وعدمه على السواء
وأوجب للكلام حسنا عرضيا والحاصل أنهم اذا دخله في علم البلاغة بعض من المعاني من
جهة مطابقتها مقتضى الحال وايجابها الحسن الذاتي وخارجة عنه مباحث البديع من
جهة ايجابها الحسن العرضي الزائد على حصول البلاغة فان قلت لم يشتمر القول بأن
المحسنات توجب الحسن الذاتي بل أطلقوا القول بأنهم تابعة للبلاغة خارجة عنها
توجب حسنا عرضيا وعلى ما ذكر يكون ايجابها الحسن الذاتي كيجابها الحسن العرضي
فما ادعاهم الى التزام السكوت عن الاول والتصريح بالثاني قلت يمكن أن يقال اقتضاء
الحال أياها بعيد حتى فأسقطوه عن درجة الاعتبار فلم يطلقوا القول بايجابها الحسن
الذاتي ولم يذكروا جعلها في المعاني بل ذكروافيه منها ما يكون اقتضاء الحال أياها غير نادر
كالالتفات والاعتراض والتجاهل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على أن سائر
المحسنات يجوز دخولها في البلاغة لانه علم محققوا أن كونه محسنا لا ينفي الدخول في
البلاغة مع ما قلنا أن ما به يطابق اللفظ مقتضى الحال داخل في البلاغة ومن المعلوم أن
الاحوال قد تقتضي المحسنات اه من الخطأ في على المطول وكتب أيضا قوله واكمل كلمة
مع صاحبها كالترقي بالنسبة الى ما قبله فانه لما ذكر أن لكل كلام مقام ترقى الى أن لكل
كلمة من أجزاء الكلام اذا قرنت بكلمة أخرى مقاما لم يكن لها اذا قرنت بكلمة أخرى
غيرها اه جري وكتب أيضا على قوله ولكل كلمة مانصه أي لوضع كل كلمة وكتب أيضا قوله
واكمل كلمة مع صاحبها مقام ليس الخ يفيد أيضا منطوقه أن لهذه صاحبة مع تلك
الكلمة مقاما ليس لتلك صاحبة مع ما يشارك تلك الكلمة في أصل المعنى لدخول هذه
الصاحبة في قوله ولكل كلمة ودخول تلك الكلمة في الصاحبة والى هذا أشار الشارح
حيث مثل الكلام المتن بالمثالين الآتين كما سيظهر (قوله مع صاحبها) لا يتوهم قاصر

مع صاحبها

أن صاحبة الكلمة ما جاورتها اذ هي ما ارتبطت بها وتعلقت بها نوع تعلق مثلما رفوعة
 في قوله تعالى فيها سر من رفوعة وأكواب موضوعة لها مع الموضوعية مقام ليس
 للمرتفعة معها الامع الاكواب فنقول ينبغي للاتبان بالكلمة أن يقتضيهام مقام لها مع
 صاحبة وان لم يكن مقام يقتضيهام عدة من صواحب أخرى بل تستوي هي وما
 يشاركها في أصل المعنى مع تلك الصواحب اه أطول وكتب أيضا قوله مع صاحبها
 متعلق بضاف محذوف أي لوضع كل كلمة كذا في شرحه للمفتاح وأحال من كل كلمة
 أوصفة لكلمة أو متعلق بالطرف الواقع خبرا مقديما كذا في بس (قوله أي مع كلمة
 أخرى) قبل الاظهر أن يقول أو ما في حكمه البندرج فيه مقام المسند اليه مع المسند
 الذي هو جملته ولا ينبغي أنه يجب التعميم أيضا في قوله ولكل كلمة ليندرج فيه نحو لاجل
 ولا قوة الا بالله كثر من كنوز الجنة ونسج بالمعدي خير من أن تراه على وجهه لكن ينبغي أنه
 يخرج مقام كل جملة مع جملة ليس لشيء منها محل من الاعراب فلا بد من الحكم بأنه ترك
 للمقابلة ولك أن تستغنى عن تعميم الكلمة بالمقابلة اه بس (قوله مصاحبة لها) أي
 ذكرت وجعت معها في كلام واحد اه سم (قوله مع ما يشارك تلك الصاحبة في أصل
 المعنى) أو رد عليه أمران الاول أن هذا الكلام يستلزم أن يكون لكل كلمة مع لفظ مقام
 ليس لها مع المرادف لهذا اللفظ وأجيب بأن المفهوم من المشارك في أصل المعنى أن
 يكون بين اللفظين تغاير في المعنى في الجملة فنخرج المرادف الثاني أنه لا وجه للتقيد
 بالمشاركة اذ لا شك أن لكل كلمة مع صاحبها مقاما ليس لها مع كلمة أخرى سواء شاركت
 تلك الكلمة الأخرى تلك الصاحبة في أصل المعنى أو لا وقد أطلق في شرح المفتاح
 وأجيب بأنه قيد به القرابة صورتها واحتياجهما للبيان وانتهام حال ما سواهما منها وفي
 الأطول بعد أن قال تقديم الخبر في قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام ليس لها مع كلمة أخرى سواء شاركت
 المقام لها الا لكلمة تشاركها في أصل المعنى فليس للبليغ أن يختار تلك الكلمة ما لم يده
 اليها هذا المقام بخلاف كلمة لا تشاركها في أصل المعنى فإن اختيارها عليها ليس لاقتضاء
 المقام بل لتوقف معنى قصد افادته عليها ومن غفل أشكل عليه وجه تقييد الكلمة زاعما
 أن المقام ليس لكلمة لا تشاركها أيضا فاعتذر بأن هذا القسم أولى بالتعرض فخص
 بالتعرض واعتمد في معرفة المتروك على المناسبة اه (قوله في أصل المعنى) أي لاني
 جميعه فيكون بين الكلمتين تغاير في المعنى في الجملة كان واذا فانهما وإن اشتركتا في
 أصل المعنى وهو الشرط اختلاف في أن الاولى للشك والثانية للجزم والتحقق (قوله
 بالشرط) أي باداهه اه سم (قوله فله مع ان مقام الخ) مقام الفعل مع ان الشك ومقامه
 مع اذا الجزم اه سم تقول ان جاء زيد أتيتك وأتيتك اذا اجز البسر ولا يصح العكس اه
 جري وكتب أيضا قوله فله قرن الخبر بالقاء لان المبتدأ موصوف بالموصول والمبتدأ اذا
 كان موصوفا به فانه يقتدر خبره بالقاء كما ذكره الاشموني (قوله وكذا الكل الخ) هو عكس

أي مع كلمة أخرى مصاحبة لها
 (مقام) ليس لتلك الكلمة مع
 ما يشارك تلك المصاحبة في أصل
 المعنى مثلا الفعل الذي قصد
 اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس
 له مع اذا وكذا الكل من أدوات
 الشرط

ما قبله فان ما قبله بان لمقام الفعل مع الادوات
 الماضي مقام) وهو اظهر ان الشرط لتحقيق وقوعه كأنه وقع اه سم كقولك ان قام زيد
 قت وفيه أن ان للشك وكون مقامها مع الماضي التحقيق ينافي أصل وضعها فالاولى أن
 يقال لغلبة وقوعه وحينئذ لا تنافي ومقام الشرط مع المضارع اظهر اعدم الغلبة واظهر
 الاستمرار التجديدي (قوله وعلى هذا القياس) كالمبتدأ مثلاً فان له مع الخبر المفرد مقاماً
 ليس له مع الخبر اذا كان جملة اه جري (قوله وارتفاع) معطوف على قوله وهو مختلف
 من عطف الجمل وقد مر أن الغرض منه ما بين تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى
 من بعض ثم تعيين أعلاه وأسفله اه عبد الحكيم (قوله في الحسن) أي في باب الحسن وهذا
 احتراز عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه بكثره التأثير
 وقلة انظر عبد الحكيم وكتب أيضاً على قوله في الحسن ما نصه أي بالنظر لذاته اه يس
 (قوله والقبول) أي بالنظر الى السامع والبلغاه اه يس (قوله الامر الذي اعتبره الخ)
 فالاعتبار بمعنى المعبر والمراد به اما الكلام المشتمل على الخصوصيات فطابقة الكلام له
 بمعنى اندراجها تحته وانفس الخصوصيات فطابقة بمعنى الاشتغال على مامز (قوله
 بحسب السليقة الخ) لتسائل أن يقول بقي قسم آخر وهو أن يكون بحسب ما عرف من
 القواعد المدونة من غير أن يصدر منه تتبع لما ذكره يمكن أن يجاب بدخول هذا في القسم
 الثاني بنوع مساحمة لأن تلك القواعد مأخوذة من التبع والاخذ منها أخدمته بواسطة
 واما عدم اعتبار مثله فبعيد اه يس وكتب أيضاً على قوله بحسب السليقة ما نصه ان كان
 المتكلم من العرب العرباء (قوله وبجسب تتبع خواص الخ) ان كان من غيرهم (قوله
 وراعت حله) أي الامر الداعي اليه فعطفه على ما قبله من عطف السبب على المسبب لأن
 رعاية الامر الداعي كالانكار سبب لاعتبار الشيء أي التأكيده مثلاً فتأمل (قوله وأراد
 بالكلام الكلام الفصيح) أي لأن الفصاحة عند المصنف معتبرة في البلاغة ويجعل
 الكلام على الكلام الفصيح لا البليغ يدفع ما ورد على كل من المتقدمين في قول
 المصنف وارتفاع الخ اما الاولى فلان ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول انما هو
 بزيادة المطابقة للاعتبار المناسب وكما لا ينفس المطابقة والتماسب بنفس المطابقة انما هو
 أصل الحسن وأما الثانية فلان الانحطاط في الحسن يوجب أصل الحسن واذا انتفت
 المطابقة اتنى الحسن بالنكبة فلا يستقيم الانحطاط في الحسن بعدم المطابقة وحاصل
 الدفع أن أصل الحسن بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والانحطاط بعدمها لكن ربه عليه
 أنه لا يوافق حكم المصنف فيما نسب أي بأن غير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق بأصوات
 الحيوانات والجواب بأن المراد التماهي في مجزء عدم مراعاة الخواص بعيداً لخلق أن
 المراد الكلام البليغ ويجاب عن الايراد على المتقدمين بما ذكره المحشي وغيره اه يس
 وحاصل جواب المحشي الخفي أن كمال المطابقة مطابقة فصيح أن يقال الارتفاع

مع الماضي مقام ليس له مع المضارع
 وعلى هذا القياس (وارتفاع شأن
 الكلام في الحسن والقبول
 بطابقته للاعتبار المناسب
 وانحطاطه) أي بعدم مطابقته
 (بعدمها) أي بعدم المطابقة
 للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار
 المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم
 مناسباً بحسب السليقة وبجسب
 تتبع خواص تراكيب البلغاء
 تقول اعتبر الشيء اذا نظرت اليه
 وراعت حله واراد بالكلام
 الكلام الفصيح وبالحسن الحسن
 الذاتي

بالمطابقة أى بجنس المطابقة فالإضافة للجنس كما أن أصل الحسن أيضاً بذلك الجفص
وكذلك إضافة عدم للجنس والمعنى الانحطاط بجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو
عدم كمال المطابقة اهـ ويمكن الجواب أيضاً بأن الإضافة للكمال أى الارتضاع بالمطابقة
الكاملة والانحطاط بعدم تلك المطابقة الكاملة اهـ (قوله الداخل في البلاغة) أى في
بابه يشمل الحسن الثامنى من الفصاحة والناسخ من البلاغة فلا ينافى قوله الداخل في
البلاغة بثبوت أصل الحسن الذى بالافصاحة كما يفيد جواب الشرح عن الاعتراض
على مقدمتى المصنف كما مرّ وليدفع الاعتراض بأن الداخل في البلاغة الفصاحة
لا الحسن بل هو من لوازمها فتدبر وكتب أيضاً على قوله الداخل ما نصه تفسيره لئلا يظن
(قوله لحصوله بالمحسنات البدعية) أى من حيث يبحث عنها فى علم البديع لعدم اقتضاء
الحال إياها أذهى من حيث يبحث عنها فى علم المعانى لاقتضاء الحال إياها وموجبة للحسن
الذى ولذا ذكر الالتفات الذى هو من المحسنات ونحوه فى علم المعانى كذا فى الحفيد
وتقدم بطله (قوله فقطضى الحال) الفاء للتقريب على قوله وارتفاع شأن الخ والى ذلك
الإشارة بقول الشارح يعنى إذا علم الخ ولم يجعل الفاء تعليلية لأن المناسب حينئذ أن يقال
فلا اعتبار المناسب هو مقتضى الحال ولأن التقريب أشيع (قوله على ما) أى بناء على ما
الخ (قوله تقيده إضافة المصدر) أى باللزم فإن إضافة المصدر عند عدم قرينة
الخصوص للعدم أى كل ارتفاع حاصل بالمطابقة ويلزمه أنه لا ارتفاع إلا بها لئلا يحصل
ارتفاع بغيرها المصدق أن كل ارتفاع حاصل بها وكتب أيضاً على قوله المصدر ما نصه لانه
مفرد مضاف فيعم (قوله ومعلوم) لم يقل وعلم إشارة الى أن هذه المقدمة معلومة فيما بينهم
وليست معلومة من كلام المصنف أى علماً قريباً والى أن التقريب فى كلام المصنف عليها
مما لكان حذف أحدهما للعلم بها وحاصل كلام الشارح أن معنا مقدمتين مقدمة
معلومة من كلامهم ومقدمة مأخوذة من كلام المصنف فاذا جعلت المقدمة المعلومة
صغرى والمقدمة الأخوذة من كلام المصنف كبرى حصل قياس من الشكل الثالث نظمه
أن يقال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته
للاعتبار المناسب ينتج بمطابقته لمقتضى الحال هى مطابقته للاعتبار المناسب بحذف
المكرر وهو الموضوع فى كل من المقدمتين لكن هذا لا ينتج عين المدعى وان كان
يستلزمه وهو أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب فاذا راد القياس الى الشكل الاول
أنتج عين المدعى بأن يقال مقتضى الحال شئ يرتفع بمطابقته شأن الكلام وكل ما يرتفع
بمطابقته شأن الكلام هو الاعتبار المناسب ينتج مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب كذا
قبل (أقول) ما ذكر من أن نتيجة القياس المذكور المركب من الشكل الثالث ما ذكر غير
صحيح وكذا قول بعضهم أن نتيجة مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب والصواب أن
نتيجة القياس المذكور هكذا الكائن بمطابقته لمقتضى الحال كائن بمطابقته للاعتبار

الداخل في البلاغة دون العرضي
الخارج لحصوله بالمحسنات البدعية
(فقطضى الحال هو الاعتبار
المناسب) للعال والمقام يعنى اذا
علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام
الفصحى في الحسن الذى الا
بمطابقته للاعتبار المناسب على
ما تفيد إضافة المصدر ومعلوم أنه
اعتبار يقع بالبلاغة التى هى عبارة
عن مطابقة الكلام الفصحى لمقتضى
الحال

المناسب وهذا أيضا غير المتدعى فالذي ينبغي هو أن يجعل في كلام الشارح إشارة إلى
 قياس من الشكل الأول أشير إلى صغره بالمقدمة المعلومة لأنها عينها وإلى كبره بما
 قاله المصنف لأنه عينها ونظمه مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته الكلام وكل شيء يرتفع
 إلى آخر ما ترافقهم (قوله فقد علم) جواب إذا (قوله والا) أي والانتقال أن المراد بهما
 واحد بأن قلنا أنهم متباينان أو بينهما عموم وخصوص وجهي أو مطلقا لمصدق أنه الخ
 أي لمصدق هذان الحصران بل يطلان على الأولين واحدهما وهو الحصر في الاخص
 على الأخير لتحقق الارتفاع في فرد آخر من الأعم وفيه نظر لأن الحصر في الأعم من وجه
 أو مطلقا لا يوجب وجود المحصور في جميع أفراد الأعم حتى يلزم تحقق المحصور في الفرد
 الخارج عن الاخص فيبطل الحصران على تقدير الاختصاصية من وجهه والحصر في
 الاخص مطلقا على تقدير الاختصاصية مطلقا لا قولنا ما في الدار الا لا يفيض وما فيها الا
 الحيوان حصر في الأعم من وجهه وليس باطلا لعدم تحقق المحصور في جميع الأفراد وكذا
 قولنا ما في الدار الا الانسان وما فيها الا الحيوان صادق مع أن قولنا ما فيها الا الحيوان
 حصر في الأعم فظهر أن الحصرين اللذين في كلام الشارح صحيحان على تقدير الاعمية
 من وجهه أو مطلقا لانهم ما باطلان على تقدير الاعمية من وجهه والحصر في الاخص باطل
 على تقدير الاعمية مطلقا وليس سلم الايجاب فاللازم ليس الا بطلان أحد الحصرين
 لا كليهما ولا واحد بعينه فقوله بل يطلان على الأولين واحدهما وهو الاخص مطلقا على
 الأخير في حين المنع لجواز انحصار الارتفاع في نفس الامر في كونه بالمطابقة للاعتبار
 المناسب بعينه أو لمقتضى الحال بعينه فيكون الباطل أحد الامرين وهو المقابل للثابت
 في نفس الامر فلم يلزم بطلان كليهما على تقدير التباين أو العموم والفجوى وجواز أن
 يكون الباطل على تقدير الاعمية مطلقا اتفاقا والحصر في الأعم باعتبار الجزء النبوي
 للحصر فيه المقابل للجزء السلبى للحصر في الاخص فلم يلزم على هذا التقدير بطلان الحصر
 في الاخص بعينه ويبان ذلك أن الحصر مطلقا يشتمل على اثبات ونفي فإذا قلت لا يتحرك
 الا الانسان ولا يتحرك الا الحيوان فالجزء الايجابى للحصر الأعم وهو ثبوت التحرك
 للحيوان مقابل للجزء السلبى للحصر الاخص وهو سلب التحرك عن غير الانسان لاثبات
 الجزء الايجابى للأعم التحرك للحيوان مثل لا نفي الجزء السلبى للاخص اياه فافهم وأورد
 عليه أيضا أنه منقوض بصحة الحصرين في الصلاة الا بفتح الكتاب لاصلاحه الا بالاطهور
 ودفع هذا بأثر الحصر في الحديثين اضافي أى بالاضافة الى عدم فاتحة الكتاب وعدم
 الطهور والحصر هنا حقيقي لأن مقصود أرباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع الا
 بالمطابقة للاعتبار المناسب أن الارتفاع يكون بكل مطابق له ولا يكون بغيرها إذا الغرض
 أن يتعلم المتعلم ما به يعرف الكلام المرتفع ويكون المقصود لأرباب التدوين من مثل هذه
 العبارة ذلك يندفع الوجه الاقل أيضا من وجوه التظهير لوجوب وجود المحصور في جميع

فقد علم أن المراد بالاعتبار
 المناسب ومقتضى الحال واحد
 والالمصدق أنه لا يرتفع الا
 بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا
 يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال

أفراد الاعم بهذا الاعتبار والجواب عن الوسط أن ما ذكر من بطلانهما على الأولين
والحصر في الاخص على الاخير مبنى على مقتضى ظاهر لفظ الحصرين بقطع النظر عن
الواقع وقبل أن نبين ذلك ينبغي أن يعرف أن الجزء الايجابي لكل حصر أمر مقرر عند
القوم فالعرض للابطال جزؤه السلبى اذا عرفت هذا فقول الجزء الايجابي للحصر في
الاعم ينافي الجزء السلبى للحصر في الاخص والجزء الايجابي للحصر في الاخص لا ينافي
الجزء السلبى للحصر في الاعم حتى يتطرق للحصر في الاعم البطلان فلذلك كان الباطل هو
الحصر في الاخص على التقدير الاخير أعني تقدير الاعمية مطلقاً وأما على تقدير التباين
أو العموم الوجهى فالإيجابي من كل منهما يطل السلبى من الآخر فلهذا بطل كل منهما
والحاصل أن الباطل الجزء السلبى من الحصر في الاخص على تقدير الاعمية مطلقاً
والجزآن السلبيان من الحصرين على تقديرى التباين والعموم الوجهى اهـ هذا
خلاصة ما فى الأطول وحواشى الطول فاحفظه وكتب أيضاً قوله والماضى فى
كلامه مسامحة حيث أدخل الادم فى جواب ان وانما تدخل فى جواب لو فكانه أعطى
ان حكم لولانها اختفى التعليق ووقع له ذلك كثيراً وغيره من المصنفين اهـ (يسر قوله
فليقتل) قاله لا مكان المناقشة فى الملازمة بما مر ولأن المطلوب بيان اتحادهما فهو ما
هو مقتضى قصد تفسير مقتضى الحال بالاعتبار المناسب وما ذكر على تقدير تمامه لا يفيد
الأحد الأمرين اتحادهما فى المفهوم أو تساويهما فى الصدق لا خصوص اتحادهما فى
المفهوم والمطلوب هو الاتحاد فى المفهوم فلو قيل ان التفرع للتبنيه على أن مقتضى
الحال معناه مناسب الحال لا موجب له الذى يتبع أن يتبع عنه كما يقتضيه لفظ
المقتضى وانما أطلق عليه لفظ المقتضى للتبنيه على أن المناسب للمقام فى نظر
البليغ كالمقتضى الذى يتبع انك فلا يجدب اذنه أو ان الفاء فصيحة أى اذا
عرفت هذا فاعلم أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لثلايشته عليك صحة هذا الحصر
بما تقرر أنه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وينكشف لك أن العبارتين
بمعنى واحد لم تجبه عليه شئ كذا فى الأطول (قوله فالبلاغة) تفرع على تعريف
البلاغة لأن المطابقة صفة المطابق اهـ سم ويصح جعله تفرعاً على قوله وارتفاع شأن
الكلام الخ وكتب أيضاً قوله فالبلاغة الخ قصده دفع التناهى بين كلامى عبد القاهر
حيث جعل البلاغة صفة للفظ وقال مرة إن البلاغة ترجع الى المعنى لا الى اللفظ
وحاجب ذلك الدفع أن البلاغة ليست صفة للفظ باعتبار ذاته بل باعتبار إفادته المعنى
الثانى الزائد على أصل المراد أفاده ابن يعقوب (قوله الى اللفظ) أى الذى هو الكلام
النصيح اهـ سم (قوله يعنى) فى بعض النسخ يعنى (قوله وصوت) عطف أعم (قوله
باعتبار) متعلق براجعة والباء السببية اهـ سم وكتب أيضاً قوله باعتبار إفادته
المعنى أى المعنى الثانى وهو الخصوصية التى تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضاء

فليقتل (فالبلاغة صفة راجعة
الى اللفظ) يعنى أنه يقال كلام
بليغ لكن لا من حيث انه لفظ
وصوت بل باعتبار إفادته المعنى
أى الغرض المصوغ له الكلام

المقام ايها كالتأ كيد بالنسبة للانكار وكالايجاز في الضجر وكالاتباب في الحجة وغير ذلك
 من الخصوصيات الزائدة على أصل المراد وليس اللفظ متصفاً بالبلاغة باعتبار افادته
 المعنى الاول الذي هو مجرد افادة النسبة بين الطرفين على أي وجه كانت تلك النسبة فإن
 هذا المعنى مطروح في الطريق يتناول الاعرابي والعجمي والبسودي والقروي فلا ينظر
 اليه البليغ ملخص من ع ق فسراد الشارح بالغرض المصوغ له الكلام مقتضى
 الحال وقوله باعتبار المعاني والاعراض الخ أي المعاني الثانية والخصوصيات الزائدة
 على أصل المراد التي هي مقتضيات الاحوال وكتب على قوله باعتبار افادته المعنى
 الاول مانصه كما لا يتصف بها من حيث انه لفظ وصوت (قوله بالتركيب) بيان الواقع
 للاخراج نفي ضرورة استعالة افادة معنى يحسن السكون عليه بدون التركيب به عليه
 ع ق (قوله متعلق بافادة) جوز في الاطول نعلقه بالمعنى مخففاً ومشدداً والمراد
 مقصود البليغ (قوله وذلك) أي الرجوع باعتبار الافادة فقوله لان الخ عله راجعة الى
 اللفظ وقوله وظاهر الخ عله لقوله باعتبار الخ (قوله اعتبار المطابقة وعدمها) أما
 المطابقة فظاهراً وأما عدمها فلانه لا يسلب الشيء الا عن شيء يصح أن يتصف به اذ يقال
 الحائط لا يصرف فظهر كونه لا يتصف بكونه غير مطابق اه سم وكتب أيضاً قوله
 وعدمها أي الاعتبار وانه لاكتسابه التائب من المضاف اليه كذا قرره بعضهم وظاهر
 كلام سم انه راجع للمطابقة وكل صحيح (قوله باعتبار المعاني الخ) أي وجودا
 وعدمه مطابق قوله اعتبار المطابقة وعدمها (قوله المفردة) أي عن اعتبار افادة
 المعاني وليس المراد الغير المركبة اذ المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقاً مفرداً
 كان أو مركباً وقوله المفردة أي عن اعتبار المعنى الزائد على أصل المراد كما في ع ق
 (قوله نصب على الظرفية) يجوز أن يكون صفة مصدر يسمى فيكون مفعولاً مطلقاً
 أي تسمية كثيراً ولا بد أن التسمية وضع الاسم على المسمى فلانه تعدد فيها وانه كان يجب
 حينئذ تأنيث كثيراً لان التسمية هنا بمعنى الاطلاق كما يقال سمى زيداً انساناً أي أطلق
 لفظ الانسان عليه والاطلاق يتعدد وهو مذكور باعتبار تأويل التسمية به ذكرت الصفة
 زوماً اجاب به الحفيد عن الثاني من أن تأنيث المصدر قد لا يراعى في صفته أي لتأويله بأن
 والفعل والفعل ليس مؤنثاً الظاهر انه خاص بالمصدر المؤنث بذلك وما هنا ليس كذلك وكتب
 على قوله على الظرفية مانصه أي لاجل الظرفية فعلى تعليلية (قوله لانه) أي هنا (قوله
 من صفة الاحيان) أي وصفة الظرف ظرف وكتب أيضاً مانصه فالمعنى وحيث كثيراً
 والعامل فيه يسمى (قوله ومالتاً كبد الخ) فيكون حرفاً زائداً اه جري (قوله
 والعامل فيه) أي في الظرف (قوله يسمى ذلك فصاحة) أي نطابق عليه فالتسمية بمعنى
 الاطلاق كما في سم (قوله الوصف المذكور) وهو مطابقة الكلام القصص لمتنضي
 الحال التي سميها بالبلاغة وعلى هذا التقدير تكون الفصاحة والبلاغة مترادفتين اه

(بالتركيب) متعلق بافادته وذلك
 لان البلاغة ككلمات عبارة
 عن مطابقة الكلام القصص
 لمقتضى الحال وظاهر ان اعتبار
 المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار
 المعاني والاعراض التي يصاغ لها
 الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة
 والكلم المجردة (وكثيراً ما) نصب
 على الظرفية لانه من صفة الاحيان
 ومالتاً كبد بمعنى الكثرة والعامل
 فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف
 المذكور (فصاحة أيضاً) كما يسمى
 بلاغة فثبت يقال ان اعجاز القرآن
 من جهة كونه

سم وكتب أيضا على قوله الوصف ما نصه فيه اشارة الى أن تذ كبر الاشارة مع رجوعها
الى المطابقة لتأويلها بالوصف (قوله في أعلى طبقات الخ) لا يزد عليه ما في الطول من
أن بعض الآيات أعلى طبقة من بعض لأن أعلى طبقات البلاغة أيضا متفاوت (قوله
طرفان) أي فردان اه سم أوصفتان أو مرتبتان وسماهما طرفين لشبههما بطرفي الشيء
الأعلى والأسفل (قوله وهو أن يرتقي) أي ذوان يرتقي فلا يرد أن حدة الانحياز من البلاغة
وهي المطابقة المتقدمة وليست المطابقة ارتقاء (قوله الى أن يخرج الخ) قال في
الاطول اعترض الشارح على كون الطرف الأعلى وما يقرب منه مهجزا خارجا عن طوق
البشر بأن البلاغة ليست سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحتها وعلم البلاغة كافل
بمذنب الامر من فن اتقنه وأحاط به لم لا يجوز أن يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو
الطرف الأعلى ولو بقية دار أقصر سورة ولا يخفى أن الاشكال لا يختص بتكفل علم
البلاغة بل تكفل سليقة العرب أقوى وأوجب للاشكال ثم أجاب بأجوبة ثلاثة الأول
أن العلم لا يتكفل الأبيات مقتضيات الأحوال وأما الاطلاع على كميات الأحوال
وكيفياتها فأمر آخر ثم نقل الجوابين الآخرين وبحث فيهما فراجعهم (قوله عن طوق
البشر) أي طاقتهم ووسعهم وكتب أيضا قوله عن طوق البشر ذكر البشر بناء على أنه
المشترى بالبلاغة والمتصدى للمعارضة والافالمهجز ما يكون خارجا عن طوق جميع
المخلوقات من الجن والانس والملائكة اه سم (قوله ويجوزهم) عطف لازم على ما زوم
(قوله عطف على قوله هو الخ) قال الفري قد يعترض على توجيهه الشارح بوجهين
أحدهما أن سوق كلام المصنف يدل على أن مراده بقوله وهو حد الانحياز بيان الطرف
الأعلى كما أن قوله وهو ما اذا غير الخ بيان للطرف الأسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت
هذا المقصود ويكون الحاصل تفسير حد الانحياز بأنه الطرف الأعلى وما يقرب منه
ثانيهما أن لتفاوت في البلاغة القرآنية وسرور الله تعالى عالم بكميات الأحوال
وكيفياتها فيلزم أن يكون كلامه المشتمل عليها في أعلى المراتب الآن بعضها منه لقلته
يمكن للبشر الاتيان بخلافه وان لم يقع وتوجيهه يقتضي التناوت فهم بحيث جعل حد الانحياز
الطرف الأعلى وما دونه بما يقرب منه وأيد ذلك في الطول بأن بعض الآيات القرآنية
أعلى طبقة من بعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع المعارضة فان قلت لا يمكن انكار
تناوت الآيات في البلاغة قلت التفاوت الحاصل فيها بالنظر الى أن الأحوال المقترضة
للاعتبارات في بعضها أكثر فالتقتضيات المرعية فيها أكثر ومن مقتضيات المرعية
في الأخرى وذلك لا يقدح في أن يكون كل منها في الطرف الأعلى أي في مرتبة من
البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتغال كل آية على جميع
مقتضيات الأحوال التي في نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فأتامل
وفي بعض شروح الإيضاح أن قوله وما يقرب منه عطف على حد الانحياز والمراد بحد

في أعلى طبقات الفصاحة يراد بها
هذا المعنى (ولها) أي لبلاغة
الكلام (طرفان أعلى وهو حد
الانحياز) وهو أن يرتقي الكلام في
بلاغته الى أن يخرج عن طوق
البشر ويجوزهم عن معارضته (وما
يقرب منه) عطف على قوله هو
والضمير في منه عائدا الى أعلى يعني
أن الأعلى مع ما يقرب منه كلاهما
حد الانحياز وهذا هو الموافق لما في
المفتاح وزعم بعضهم أنه عطف
على حد الانحياز والضمير عائدا اليه

الاعجاز البلاغة في مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار آية أو آيتين فكانت
 قال ولها طرفان أعلى وهو البلاغة القرآنية فعلي هذا يتعين الطرف الأعلى بأنه البلاغة
 القرآنية كما هو المقصود اهـ بایضاح وبعض تصرف قال سم فيما كتبه في هامش
 القنري يمكن أن يجاب عن الوجه الأول بأن ظاهر السوف قد تترك الماهو أريج منه معنى
 وههنا كذلك كما يظهر من احتجاج الشارح على أنه يمكن أن يمنع دلالة سوق كلام
 المصنف على أن مراده بيان الطرف الأعلى فقط بل بيان ذلك وبيان حد الاعجاز وقد أفاد
 كلامه ذلك لأنه أفاد أن الطرف الأعلى هو أعلى افراد البلاغة وأن حد الاعجاز أي مرتبة
 ونوعه هو ذلك الفرد وما يقرب منه وعن الثاني بأن تفاوت البلاغة القرآنية بالنظر إلى
 ما ذكره مراد الشارح من تفاوتها فال بعض الذي مقتضيه مائة واعتباراته أكثر أعلى
 طبقة مما ليس كذلك وإن اشتركا في أن كلامهما روي فيه جميع ما اقتضاه الحلال
 في نفس الامر على أنه يمكن أن يدعى تفاوت نفس البلاغة القرآنية بغير النظر إلى ما ذكر
 بأن يكون أحد الكلامين أبعد عن أسباب الاخلال بالفصاحة كان لا يكون في أحدهما
 شائبة نقل ويكون في الآخر شائبة نقل لا تخل بالفصاحة نحو فصحه ولا شك أن
 انقطاع الشائبة بالكلمة أدخل في الفصاحة وموجب للاعلوية في البلاغة فيندفع
 الامر الثاني من أصله وكتب أيضا قوله عطف على قوله الخ الاقرب أن يجعل قوله وما
 يقرب منه مبتدأ محذوف الخبر أي كذلك أي حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على
 الجملة وهو أولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وإن اتحد المؤدى لسلامته من العطف
 على المبتدأ بعد مضى الخبر والعطف على أبعد المذكورين وأما حذف الخبر بعد قيام
 قرينته فشاغف قنري اهـ سم وناقشه يس في قوله وإن اتحد المؤدى بما لا يظهر ثم نقل عن
 شيخه الغنيمي التوقف في كلام الشارح بلزوم توسط المعمول بين أجزاء عمله إذا صحیح
 أن المبتدأ عامل في خبره والمبتدأ هنا مجموع المتعاطفين وقد توسط بينهما الخبر ولزوم
 عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر في آن واحد إذا تحمل الخبر ضميرا وذلك محل نظر ثم
 نقل عن شيخه الدنوسري أنه لا مانع من تقديم المعمول على بعض عامله إذا كان العامل
 كلمتين أو كلمات متفصلا إذ هو أهون من تقديمه على جمعه وإن عود الضمير في هذه الحالة
 أهون من عود على متأخر لا سيما والخز المتأخر في نية التقديم وفي أهوية الامر من نظر
 ثم نقل عن مغني اللبيب تجويز ما أجاز الشارح يجوز في زيد في الدار وعرف عطف عمرو
 على زيد وجعل الخبر المذكر لهما معا ثم قال في المغني فان قلت لو صح ما ذكره لصح زيد
 قائمان وعرف وقلت ان سلم منعه فلتقم اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده وكتب أيضا قوله
 عطف على قوله الخ وعليه فالمراد بالأعلى الأعلى الحقيقي وبحد الاعجاز مرتبة والاضافة
 بيانية اهـ سم وأما على زعم بعضهم الآخر فالمراد بالأعلى النوع الذي يحصل به الاعجاز
 وإن كان نظير الشارح فيه مبنيا على أن المراد به في كلام هذا البعض الأعلى الحقيقي أي

الفرد الذي لا فرد فوقه وبجدة الابعاز في رتبة واه ضافة لامية ولا بد من تقدير مضاف على
 هذا أي ذو جهة الابعاز وكذا على الأقل أي حدة ذي الابعاز لأن الأعلى فرد من البلاغة
 التي هي المطابقة لالابعاز (قوله يعني أن الأعلى الخ) فالعطف ملاحظ قبل الاخبار
 كما أشار اليه بقوله مع ما يقرب منه فهو من باب الاخبار عن شئين بشئ واحد (قوله مع
 ما يقرب منه) عبر مع أن عبارة المصنف الواو ومع أن الانسب بقوله كلاهما الواو
 إشارة الى اعتبار المعية وان حدة الابعاز الأعلى وما يقرب منه معاقبته (قوله لا يكون
 من الطرف الأعلى) مبني على أن المراد الأعلى الحقيقي وهو الطرف الجزئي الذي
 لا ينقسم ويمكن أن يراد به الكل المقول بالتشكيك الصلح على ما يقرب من الطرف
 الحقيقي فيندفع النظر وإيضاحه أنه يصح أن يراد بالطرف الأعلى النوع الذي يحصل به
 الابعاز وهو ماهية كلية افرادها متعددة متفازة فيصدق الطرف الأعلى حينئذ بجدة
 الابعاز أي نهائيه التي لا مرتبة للابعاز فوقها وبما يقرب منه فيندفع النظر وأورد
 على هذا أنه يلزم عليه قصور البيان وعدم صحة الحصر في قوله وهو وحده الابعاز ما يقرب
 منه لأن الطرف الأعلى على هذا الوجه ليس خصوص حدة الابعاز أي نهائيه وما يقرب
 منه بل ما يشملها ويشمل مبدأ الابعاز وما فوقه مما يقرب الى حدة من المراتب الوسطى
 وليس في البيان تعرض لهذين فيكون قد فسر النوع ببعض افراده على أن تفسير النوع
 بالافراد لا يتناول عن ضعف اذ لا يحسن أن يقال نوع الانسان زيد وعمر والى غير ذلك
 وهذا ايضا مافي الحفيد وأجاب ع ق عن ذلك الايراد بأنه يجوز أن يراد أن نوع
 الأعلى يشمل صنفين حدة الابعاز وما يقرب منه فيصح الاخبار عن نوع الأعلى
 بصنفيه كما يقال الانسان زيجي وغيره اه (أقول) يؤيد الشارح حسن المقابلة على
 ما ذكره بين أعلى وأسفل اذ الأعلى على كلامه مراد به الأعلى الحقيقي كما أن الأسفل
 مراد به الأسفل الحقيقي بدليل تفسيره بأنه ما اذا غير الخ (قوله وأسفل وهو ما اذا غير الخ)
 أورد على هذا التعريف أنه يصدق بالاعلى لانه اذا غير الى ما دون الأسفل التحق
 بأصوات الحيوانات يصدق على ما دون الأسفل انه دون الأعلى وأجيب بعموم مافي
 ما دونه يعني أن كل مرتبة دونه غير اليها التحق والأعلى ليس كذلك اذ ما دونه الوسط
 وبغيره اليه لا يلتحق بأصوات الحيوانات من سم وأجيب أيضا بأن للاراد مرتبة
 تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وكتب على قول سم بالاعلى مانصه أي
 وبالمراتب المتوسطة وكتب أيضا على قوله ما اذا غير مانصه أي مرتبة كما يؤخذ من قول
 الشارح بعد أي الى مرتبة أخرى الخ (قوله التحق) أي في عدم الاشتغال على
 المناسبات واللطائف كما أشار اليه الشارح (قوله وان كان صحيح الاعراب) الا حين وان
 كان فصيحاً سم (قوله عن محالها) هي الحيوانات (قوله بحسب ما يتق الخ) وليس
 من ذلك ترك مراعاة اللطائف والخواص في مخاطبة من لا تناسبه لعدم فهمه لها بل ذلك

يعني أن الأعلى مع ما يقرب هو حدة
 الابعاز وما يقرب من حدة الابعاز
 وقبيل نظر لان القريب من حدة
 الابعاز لا يكون من الطرف
 الأعلى وقد أوضحنا ذلك في الشرح
 (وأسفل وهو ما اذا غير) الكلام
 عنه (الى ما دونه) أي الى مرتبة هي
 أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام
 وان كان صحيح الاعراب (عند
 البلغاء بأصوات الحيوانات) التي
 تصدر عن محالها بحسب ما يتفق
 من غير اعتبار اللطائف والخواص
 الزائدة على أصل المراد (وبينهما)
 أي بين الطرفين (مراتب كثيرة)

الترك مما يجب على البليغ خرافته على أن لا يكون أن تقول ترك اللطائف حينئذ من
اللطائف تأمل سم وكتب أيضا على قوله ما يتفق ما منه مامصدرية أو موصولة أي
بحسب ما يتفق معها اه سم (قوله متفادنة) لما كان يشكك التفاوت بأنه ان حصلت
المطابقة حصلت البلاغة وان انتفت التفت البلاغة بينه بقوله بحسب تفاوت المقامات
أي كافي مقام يقتضى تأكيدها شيئا وهو مقام يقتضى مطلق التأكيدها ورعاية
الاعتبارات كالموردوى اعتبار واحد وروى أكثر والبعد من أسباب الخ كالموردوى
التنفي التثني بالكلمة في موضع وبقي منه شيء يسير لا يخرج عنه عن النصيحة في موضع
آخر اه سم ببعض تغيير ولا تغفل عما قدمناه من أنه لا يشترط في أصل البلاغة
المطابقة لجميع متتضيات الحال بل المطابقة في الجملة (قوله بعضها أعلى الخ) بيان
لما فيه التفاوت (قوله تفاوت المقامات) أي فيما تقتضيه بأن يقتضى بعض المقامات
تأكيدها واحدا مثلها وبعضها أكثر وفي عدد هائلة وكثرة بأن تكون مقامات وأحوال
كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر (قوله ورعاية الاعتبارات) هي
والبعد معطوفان على المقامات (قوله آخر) بغنى عنه قوله يتبعها فذكره بعد تكرار
وهو الركاكة التي جعل الحفيد الكلام مستقلا عليها غير أنه أساء التصرف في جعل
الاعتراض على قول الشارح سوى المطابقة الخ لأن قصد الشارح بقوله المذكور
تفسير آخر كما قاله سم فالاعتراض انما هو على قول المصنف آخر فتدبر (قوله
سوى المطابقة والفصاحة) هو غير معروف بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه اه فتدبر
وكتب أيضا على قوله سوى المطابقة الخ ما منه تفسير لقوله آخر اه سم (قوله ثورث)
اختار لفظ ثورث على تقييد للتبسيه على أن ليس المخبر الا الى حسن في الكلام ولا نظرا الى
هذه الوجوه كأنها فنيت وبقي الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها هو
الداعية الى التسليم وليس النظر الى حسن الكلام انما هو من تابعها اه أطول وقوله
وليس النظر أي أولا (قوله حسنا) أي عرضيا زائدا على الحسن الذاتي الحاصل
بالفصاحة والمطابقة (قوله والى أن هذه الوجوه الخ) والى أنه يجب تأخير علم البديع
عن علم البلاغة اه أطول (قوله لأنها ليست الخ) فيه نظر لانه كما يجعل المتكلم موصوفا
بالبلاغة باعتبار ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ لم يجعل موصوفا بالتجنيس
والترصيع مثلا باعتبار ملكة الاقتدار عليهم ما ونقل عن الشارح رحمه الله تعالى أن
المراد أنه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها اسم في العرف
كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مريض مجنس فلا يرد أن
وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح اه سم قال الفري وقد يقال يفهم من هذا
الكلام أن هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز أن تجعل تابعة لبلاغة
المتكلم مع أنه ليس كذلك لأن هذه الوجوه أصناف الكلام فلا محالة تكون تابعة لبلاغته

متقاربة بعضها أعلى من بعض
بحسب تفاوت المقامات ورعاية
الاعتبارات والبعد من أسباب
الاختلال بالفصاحة (ويتبعها)
أي بلاغة الكلام (وجوه
آخر) سوى المطابقة والفصاحة
(ثورث الكلام حسنا) وفي قوله
يتبعها إشارة الى أن تحسن هذه
الوجوه للكلام عرضي خارج
عن أخذ البلاغة والى أن هذه
الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية
المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة
لبلاغة الكلام دون المتكلم لأنها
ليست مما تجعل المتكلم منصفا
بصفة (و) البلاغة (في المتكلم ملكة
يقتدر بها على تأليف

للبلاغة المتكلم سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة أم لا وأنت خير مجواز قد قد
 المانع عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم - (قوله كلام بليغ) أورد عليه أنه يصدق عليه
 الاقتدار على تأليف كلام بليغ في نوع من أنواع الكلام فقط كالمدمع مع أنها لا تسمى
 بلاغة وأجيب بأن النكرة في الإثبات قد تم بقرينة المقام فالمعنى على تأليف كل كلام
 بليغ أى في وسع ذلك المتكلم فلا يرد على هذا الجواب أن من البليغ القرآن ولا قدرة
 للبشر عليه فيلزم أن لا بلاغة لهم وبأن المراد في كل نوع كلاما والتمهي والمدح ونحو
 ذلك بأن يقدر على تأليف أمر بليغ ونهى بليغ وهكذا إلى الآخر وأن لم يقدر على
 سائر مراتب البلاغة في تلك الأنواع قال الصقوى على أن عدم الاكتفاء بالنوع الواحد
 محل بحث وأن ظاهر عبارتهم يخالفه وما المانع من حصول البلاغة بالنسبة لتلك النوع
 وإن يعد بليغا بالنسبة إليه أيضا هـ سم ثم ذكر أن هذه العناية أعنى إرادة كل نوع
 مأخوذة من الملكية لأن المتبادر منها هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل
 على المتبادر فعلى تلك العناية قرينة فلا يقال إن العناية لا تدخل التعاريف بغير قرينة
 اهـ بإيضاح قال يس وفي قوله على أن الخ نظر لأن المعرف بالبلاغة المطلقة والنوع الواحد
 لا يكتفى في تحقّقها وقال في الأطول يقتدر بها على تأليف كلام بليغ أى لا يجزئها عن
 تأليف كلام بليغ فالنكرة في سياق النفي عت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم
 وأراد بيانه (قوله فعلم) أى بالقوة القرينة من الفعل أو بالتأخر في التعريفات يعلم ذلك
 ولو قال فكل بليغ فصيح ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف والظاهر أن المراد تفرّيع
 المعالوم الآن أنه فرع العلم بالبنية في ظهور تفرّع المعالوم والمقصود بيان النسبة بعد
 التعريف تيمما للتعريف أى البيان كما هو العادة كانه قال الفصيح أعم لمقام من
 البليغ ولو قال كذلك لكان أخصروا وضع فيما هو مقصوده أهـ أطول وكتب أيضا قوله
 فعلم إلى آخره لقدم المقصود منه بيان النسبة بين البليغ والفصيح وبيان مرجع البلاغة
 وبيان الحاجة إلى هذه الفنون الثلاثة وانحصارها في الثلاثة وبيان الخلاف في التسمية
 (قوله مما تقدم) من تعريف البلاغة والفصاحة هـ سم (قوله المشترك) أى اللفظي
 (قوله أرى على تأويل كل ما يطلق الخ) أى التأويل بمعنى يعم كل ما يطلق عليه لفظ البليغ
 فيكون من قبيل المشترك المعنوي ويسمى بالتواطى (قوله مطلقا) أى بلاغة كلام
 أو بلاغة كالم (قوله بالمعنى اللغوى) أى لا بالمعنى الاصطلاحي لشبهة لأن الموجبة
 الكلية تنعكس موجبة جزئية هـ سم فيقال بعض الفصيح بليغ وكتب أيضا على
 قوله بالمعنى اللغوى مانعه وهو عكس الموجبة الكلية كلية (قوله أى ليس كل فصيح بليغا)
 أن كان المراد نفي لزوم البلاغة لكل فصيح والمعنى لا يلزم أن يكون كل فصيح بليغا فإلا
 ظاهرة لأن مجزئ الجواز كاف في نفي اللزوم وإن كان المراد نفي وجود البلاغة مع كل فصيح
 احتج إلى جعل الجواز معنى الثبوت بالفعل تدبر وكتب أيضا قوله أن ليس كل تفسير

كلام بليغ فعلم) مما تقدم (أن كل
 بليغ) كلاما كان أو متكلما بناء
 على استعمال المشترك في معنيتين
 أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ
 البليغ (فصيح) لأن الفصاحة
 مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا
 (ولا عكس) بالمعنى اللغوى أى
 ليس كل فصيح بليغا لجواز أن يكون
 كلام فصيح غير مطابق لمقتضى
 الحال وكذا يجوز أن يكون

للفي أعنى لا عكس ويتضمن تفسير العكس المنفي بكل فصيح بليغ (قوله لاحد) فيه
استعمال أحد الملازم للنفى في الإثبات (قوله وأن البلاغة مرجعها الخ) بيان أن
المرجع ما ذكرته قبل بيان وجه الحاجة الى هذين العليين لانه اذا علم ما يحتاج اليه في
حصول البلاغة وعلم أن بعضه مدرك معلوم أخرى وبعضه بالحس وبعضه بهذين العليين
علم أن الحاجة ماسة اليهما أفاده ع في (قوله في الكلام) تبع في هذا القيد الايضاح
والاحسن تركه حتى يعلم البلاغة في المتكلم أيضا ح ف وقال عبد الحكيم وانما خص
الامر الثاني ببلاغة الكلام لأن كونه مرجع البلاغة المتكلم بواسطة كونه مرجعا
لبلاغة الكلام (قوله أي ما يجب) أي احتراز وتغيير للفصح عن غيره وكتب أيضا
قوله أي ما يجب أن يحصل الخ هذا يدل على أن المرجع اسم مكان أو مصدر في اسم
المفعول أي المرجوع اليه وورد بأن المناسب للمتن أن يحمل على المعنى المصدرى أي
بقريته كلمة الماهية وقوله اسم مكان جعل الاحتراز وما بعده مكانا للبلاغة باعتبار
توقفها عليها كما توقف الحاصل في المكان عليه وقوله أي المرجوع اليه أي فقيهه على هذا
الاحتمال حذف وايضال والاصل المرجوع اليه هي أي البلاغة أي الذي رجعت اليه
البلاغة فحذف الجار فأنصل الضمير المحرور واسـ متفرقات بل بالمصدر ضمير البلاغة مضافا
اليه المصدر فعدنا ضمير ان أحدهما المستتر عند الحذف والايصال وهو الراجع لـ
الموصولة الثابتة عند التقدير وثانيهما البارز وهو راجع الى البلاغة وبهذا يتضح أن
من غلط الحفيد في تجويز اسم المفعول وجعله من باب الحذف والايصال لاختلاف
الضمير مرجعا قبل حذف الجار وبعده هو الغلط وقوله ورد أي ماضيه الشارح بأن
المناسب للمتن الخ أي لأن ما يجب أن يحصل الذي هو مكان الرجوع أو المرجوع اليه هو
نفس الاحتراز فلا موقع لـ إلا أن يجب بأن هذا تفسير المرجع البلاغة بحسب ما
يجموع الكلام فإن القول بأن رجوع البلاغة الى الاحتراز يؤول الى أنه أمر ضروري
فيها إلا أن الأنسب حينئذ أن يؤخر هذا المقال الى آخر الكلام وكأنه نظر الى أنه يقع
الاتسار وعدم الربط لقوله والاربع الخ كذا في كبرى الحفيد وكتب أيضا قوله أي
ما يجب أن يحصل الخ فالمرجع الذي هو الاحتراز والتمييز بخصلان أو لا ثم تحصل البلاغة
وهذا خلاف الغالب فإن الغالب تأخر المرجع كما في قولهم مرجع الجدال الى فساد
التلوب (قوله الى الغنى) أي يجب أن يحصل حتى يحصل الجود وأورد عليه قول
الشارح * حتى تجود وما لديك قليل * وأجيب بأن المراد بالغنى وجود شيء يجوده وان لم
يكن عنده مال كثير (قوله الى الاحتراز) أي وجود الاحتراز ع ف وكتب أيضا قوله
الى الاحتراز الخ أخذ من قولنا في تعريف البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقوله
والى تمييز الخ أخذ من قولنا فيه مع فصاحتها وكتب أيضا قوله الى الاحتراز عن الخطأ الخ
ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي لانه خطأ في كيفية التأدية فالاحتراز عنه

لا حكمة بقدرها على التعبير
عن المقصود بل فقط فصيح من غير
مطابقة لمقتضى الحال (و) علم أيضا
(أن البلاغة) في الكلام
(مرجعها) أي ما يجب أن يحصل
حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع
الجود الى الغنى (الى الاحتراز عن
الخطأ في تأدية

الاحتراز عن الخطأ في كيفية التأدية لافي نفسها اه عبد الحكيم (قوله المعنى المراد) زائد على أصل المراد اه ع (قوله والار بما أدى الخ) فيه اشكال لان النفي ان كان للاحتراز والمعنى والا يوجد الاحتراز ورد انه لا يصح حينئذ لفظ ربما لانه اذا لم يوجد الاحتراز كان الكلام غير مطابق قلعا وان كان نفيما لكون الاحتراز مرجعا للبلاغة والمعنى والا يكن الاحتراز المذكور مرجعا للبلاغة ورد انه لا يصح حينئذ قوله فلا يكون بليغا اذا المناسب حينئذ في التفريع أن يتول فيكون بليغا يعني واللازم وهو كونه بليغا باطلا فيبطل المزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا والجواب اما باختصار الشق الاول وتجعل وبما للتحقيق مجازا كما ذكره ابن الحاجب واما باختصار الثاني وتجعل وبما للنفي مجازا لما بين النفي والقلة من المناسبة ويجعل هذا النفي منصبا على قوله فلا يكون بليغا ونفي النفي اثبات والتقدير والا يكن الاحتراز مرجعا ثم يؤد المعنى المراد بلطف فصيح غير مطابق فلا يكون بليغا ومحضه والا يكن الاحتراز مرجعا أتى المعنى المراد بلطف فصيح غير مطابق وكان بليغا أى مع أنه ليس بليغا ويختار الشق الثاني يجعل قوله والار بما الخ دليلا على علم كون الاحتراز مرجعا للبلاغة أى واجب الحصول فيها مما سبق من تعريف البلاغة واستلزام ما سبق له ويجعل قوله فلا يكون بليغا معتبرا على قوله غير مطابق باعتبار الواقع المعلوم مما سبق لا على نفي كون الاحتراز مرجعا حتى يرد أن المتفرع على ذلك ثبوت البلاغة لا اتفاقا وهما المعنى على هذا علم مما سبق وجوب حصول الاحتراز في البلاغة لانه لو لم يجب لجاز أن يؤدى المراد بكلام غير مطابق أى ويكون بليغا وفي الواقع المعلوم مما سبق اذا كان غير مطابق فلا يكون بليغا للمعنى في تعريف البلاغة فمما يربط عدم وجوده ويعين وجوده الذى هو معنى كونه مرجعا وهذا الوجه الثالث بخلاف الوجهين الاولين فانه عليه ما قوله والار بما الخ دليل على رجوع البلاغة الى الاحتراز لا على العلم والاستلزام المذكورين كما هو على الوجه الثالث وقوله فلا يكون بليغا تفريع على النفي في والا الخ مع ملاحظة كونه اثباتا بربما المجعولة للنفي في الثاني لا على قوله غير مطابق كما هو على الثالث هذا ايضا ما في الحفيد ونظير ذلك يقال في قوله والار بما أورد الكلام الخ وكتب ايضا قوله والار بما الخ أى والا يوجد الاحتراز بأن اتقى وأدى الكلام اتفاقا كسما حصل أمكن أن لا يطابق فتقتضى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من عى أى وأمكن أن يطابق اتفاقا فتوجد البلاغة وبهذا يراد الاعتراض الذى في الحفيد على احتمال رجوع النفي في والا الى وجود الاحتراز بأنه اذا لم يوجد الاحتراز لم توجد المطابقة قطعاً فلا محل لربما وحاصل الرد منع عدم وجود المطابقة قطعاً عند عدم وجود الاحتراز لا مكان حصول المطابقة اتفاقاً مع عدم وجود الاحتراز ويرد على هذا الرأى المطابقة الاتفاقية غير معتبرة اذا لا تسمى المطابقة بلاغة اذا كانت مقصودة كما مر فتقول الشارح غير مطابق أى مطابقة مقصودة تأمل (قوله والى تميز) أى

المعنى المراد (والار بما أدى المعنى المراد بلطف فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا (والى تميز) الكلام) النصيح من غيره

معرفة كما أفاده في المطول وكتب أيضا قوله والى تمييز كان الاحسن أن يقول والى
 الاحتراز عن أسباب الاختلال بالفصاحة لفظا ومعنى أما لفظا فلأنه الانسب بالمقابل
 لكونه احترازا وأما معنى فلأن التمييز يشمل التمييز في الذهن فقط بأن يعلم الفصيح من غيره
 دون تكلم بالفصيح وليس مرادوا التمييز في الخارج بأن يتكلم به فصيحاً وهو المراد الآن
 يقال المراد التمييز في الخارج بقرينة المقام ويشعر بهما قول الشارح بعد يعنى به يعرف
 تمييز السالم الخ اذ لو كان المراد بالتمييز العلم لم يلزم أن المعنى يعنى به يعرف معرفة السالم الخ
 وهو فاسد هذا ايضاح ما في الحفيد لكن كلام الشارح في مطوّل بل وهنا حيث يقول
 بعد يعنى أن من يتبع الى أن قال علم ان ما عداها الخ يفيد جعل التمييز على العلم وكذا
 كلام الاطول وأما ما استدلل به في دفع تنقيح مضاف أى متعلق بتمييز وقال الحفيد في
 حواشيه على المطول ولم يحصل التمييز على التمييز الفعلي أى اراد الكلام فصيحاً اشارة
 الى أن بلاغة الكلام تحتاج الى علم المتكلم وشعوره بذلك اه والوجه جعل التمييز على
 ما يميز التمييزين (قوله والاربعاً أورد الخ) أى وان لم يحصل التمييز بأن يميز الفصيح
 وأنى بالكلام اتفاقاً يمكن أن يوثق به غير فصيح فتقتضى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك
 اه من عرق وكتب أيضا قوله وأورد غيرهما بأوردوا ولا بد أن الاداء يناسب المعنى
 والاراد يناسب الكلام (قوله ويدخل في تمييز الخ) ان قلت انما احتاج الى ذلك لكونه
 جعل موصوف الفصيح في كلام المصنف الكلام ولوجه له اللفظ لم يحتج الى هذا
 الاعتذار قلت قد بذلك تعالما صنفه المصنف في الايضاح اشارة الى أن البلاغة متوقعة
 على فصاحة الكلام أولا وبالذات وعلى فصاحة الكلمات ثانياً وبالعرض (قوله
 والثاني الخ) قسمه ثلاثة أقسام قسم يدرك بالعلوم الاتية وقسم يدرك بالحس وقسم
 لا يدرك تلك العلوم ولا بالحس فلذا احتجنا في معرفته الى علم اللسان فالاول في الغرابة
 ومخالفه القياس وضعف التأليف والتعقيد اللغوي والثاني في التناثر والثالث في
 التعقيد المعنوي وأما المرجع الاول أعنى الاحتراز عن الخطأ في التأدية فلم يبين شئ منه
 في علم ولم يدرك شئ منه بحس فلذا احتجنا في معرفته الى علم المعاني (قوله أى تمييز الخ) وهو
 بالتفصيل خمسة تميزات بعدد الخللات بالفصاحة (قوله منه) ظاهره أنه خبر متقدم لقوله
 ما يمين الخ وفيه أن كون ما يمين في العلوم المذكورة منه أمر معلوم بخلاف كون بعضه
 يمين في العلوم المذكورة فأمر مجهول والانسب هو الاخبار بالمجهول لا بالعلوم فالأقصد
 من حيث المعنى أن يكون مبتدأ قال شيخنا الصغوي لا يعنى أن لفظ منه اسم بل يعنى أنها
 قائمة مقام مبتدأ وهو بعضه لا فادتها معناه كما أن لفظ نعم جلة بمعنى أنها قائمة مقام جملة
 وهذا معنى ما ينقل عن الزمخشري ومن تبعه في مثل ذلك اه سم قال يس مالم تحضه
 كون ذلك معنى ما ينقل عن الزمخشري هو ما ذكره الشارح في حواشى الكشف حيث
 قال في الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول فالوجه أن يجعل مضمون الجار

والاربعاً أورد الكلام المماثل
 لمقتضى الحال غير فصيح فلا
 يكون بلغة الوجوب وجود
 الفصاحة في البلاغة ويدخل في
 تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز
 الكلمات الفصيحة من غيرها متوقفة
 عليها (والثاني) أى تمييز الفصيح
 من غيره (منه) أى بعضه

والجور ومبتدأ أى وبعض الناس أو وبعض من الناس ووقوع الظرف موقع المبتدأ
 ليس بمبتدأ ومنادون ذلك وما لنا الإله مقام معلوم اه وذكره السيد عند قوله تعالى
 فأخرج به من الثمرات رزقا لکم لکن القطب والطیب صرحا في هذا الموضع بأن من
 التبعية اسم كعن في قوله من عن يمين مرة وأما هي اه (قوله ما بين) أى تميزات بين
 متعلقها في علم متن اللغة الخ فكلمة مالف مجمل وما بعده نشرله والشائع في هذا النشر كلمة
 أو فصح الحمل في منه ما بين الخ واندفع الاعتراض بأن الأولى الواو اه عبد الحكيم
 بالمعنى وقوله بين متعلقها لك أن تقدر هذا المضاف بعد من أى والثاني من متعلقه ما
 الخ وان تقدر تميز قبل ما أى والثاني منه تميز ما بين الخ وقوله فصح الحمل أى بتقدير
 المضاف وقوله واندفع الاعتراض الخ أى يجعل ما لفا مجلا وما بعده نشرله وقوله الأولى
 الواو أى لأن أو لاحد الشئين وهو غير مراد هنا فتأمل وفي سم اعتراض آخر وجوابه
 سيأتى ان فيما نكتبه على قوله وفى علم الصرف (قوله فى علم متن اللغة) أى أصلها اه سم
 وكتب أيضا قوله فى علم متن اللغة عبارة ع ق منه ما بين فى العلم المسمى بعلم متن اللغة أى
 معرفة أو وضع المفردات اللغوية وسمى هذا العلم علم المتن لأن المتن هو نظير الشئ ووسطه
 وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنحو مثلا
 تعلقت بالالفاظ لامن حيث المعنى الموضوع له اللفظ وما تعلق بالمعنى أقوى لأن الناس
 الى ادراك المعنى أحوج اه (قوله كالغرابية) قال فى المطول أعنى تمييز السالم من
 الغرابية عن غيره وقال هنا معنى به يعرف الخ وأشار بذلك الى أن قوله كالغرابية يحتاج الى
 تقدير أى كتمييز الغرابية عن غيره لأن التمثيل ما بين وهو تمييز وكذا لا بد منه فى قوله
 كمتخالفة القياس وما بعده وكتب أيضا قوله كالغرابية الكاف اسم قصاصية وكذا يقال
 فى قوله الا فى كمتخالفة وما بعده (قوله أى معرفة الخ) لوجه العلم هنا على المسائل وقال
 أى مسائل أو وضع المفردات لكان أنسب بقول المصنف يبين فى علم الخ (قوله لأن
 اللغة) المراد لأن علم اللغة لأن العلم هو الذى يطلق على تلك الاشياء وأما اللغة فهى
 الالفاظ الموضوعه للمعاني اه سم وكتب أيضا قوله لأن اللغة أعم من ذلك أى لأنها
 قد تطلق على غير معرفة أو وضع المفردات من معرفة أحوال اللفظ العارضة لمن الصحة
 والاعلال والاعراب والبناء وغير ذلك اه جربى وكتب أيضا على قوله أعم مناصه لأن علم
 اللغة يطلق على ما يشمل جميع علوم العربية كما فى الاطول وعلى قوله من ذلك مناصه أى
 من علم متن اللغة (قوله يعرف تميز) ان أريد التميز ذهنا وهو معرفة السالم من غيره احتج
 الى تقدير مضاف أى متعلق تميز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولا يخفى تهاقته وان
 أريد التميز خارجا وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالامر ظاهر (قوله معنى
 الخ) هذا لا يخص علم اللغة بل يجرى فى الصرف والتحويل فله ترك التبيين عليه فهم ما لعله
 بالمقايسة وكتب أيضا قوله بمعنى الخ أى ليست معرفة السالم من غيره بقولهم هذا السالم

(ما بين) أى يوضح (فى علم متن
 اللغة) كالغرابية وإنما قال فى علم متن
 اللغة أى معرفة أو وضع المفردات
 لأن اللغة أعم من ذلك بمعنى به
 يعرف تميز السالم من الغرابية عن
 غيره بمعنى أن من تتبع الكتب
 المتداولة وأحاط بمعاني المفردات
 المأنوسة

هذا غير سالم وهذا اللفظ غريب وهذا ليس بغريب أو هذا يحتاج في معرفته إلى تنقيح
أو تنجيج وهذا يحتاج إلى معنى الخ وكتب أيضا قوله بمعنى الخ لكن المناسب لهذا
التقرير أن يشول المصنف عنه ما يستفاد من علم من اللغة الخ كالاتي ١٥ فترى (قوله
علم أن ما عداها الخ) لأن الأشياء تنقسم باضدادها ١٥ ع (قوله إلى تنقيح) أي زيادة
ببحث لعدم وجوده في الكتب المتداولة وقوله أو تنجيج أي على وجه بعيد كسرج
(قوله ما قبل) القائل الزورني وكتب أيضا قوله ما قبل أي اعتراضا على المصنف بناء
على أن مراده بقوله يبين في علم من اللغة أنه يبين فيه أن بعض الكلمات يحتاج في معرفته
الخ ١٥ سم (قوله أن بعض اللفاظ) أي لا يقال في بعض معين من اللفاظ أنه
يحتاج الخ أي فكيف يقول إن تميز السالم من غيره يبين في علم من اللغة (قوله إلى أن
يبحث عنه) أي أو أن يخرج على وجه بعيد (قوله أو في علم الصرف) ظاهره أن هذه
صلاوات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول ههنا الذي يبين في علم من اللغة
مغاير لما يبين في التصريف الخ والجواب أن أوله تقسيم والمراد بعلمين نوع كلي والمعنى
أن هذا ينقسم إلى قسمين في علم من اللغة وقسم في التصريف الخ ١٥ وكتب أيضا قوله
أو في علم الصرف اعترض عليه بأن الخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت عن الواضع وأجيب
بأنهم يذكرون اللفاظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون إنها شاذة فيعلم منه أن ما عدا هذه
اللفاظ خلاف ما ثبت عن الواضع ١٥ فترى (قوله أذهب يعرف الخ) لأن من قواعدهم
أن المثاني إذا اجتمعا في كلمة وكان الثاني منها ممتزعا كالم يكت زائد الغرض وجب الادغام
١٥ س (قوله كضعف التأليف) مثل الأضمار قبل الذكر لفظا ومعنا وحكما (قوله
وانتقيد اللفظي) رد عليه بأن التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها
سائغ الاستعمال جار على القوانين كما سبق وإذا لم يجب أن يكون مخالفة القانون النحوي
فكيف يبين في علم النحو والجواب أن تسبب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور
إنما هو لمخالفتها الأصل فيه من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الأصل وإن جازت توجب
عسر الدلالة والنحو يبين فيه ما هو الأصل وما هو خلافه وحينئذ يعرف به التعقيد اللفظي
الحاصل بكثرة مخالفة الأصل (قوله أو يدرك بالحس) عطف على يبين أي ومنه تميز
بذكر متعلقه وهو التناظر بالحس كإدراكه عليه قوله أذهب يعرف الخ فلا يراد أن التمييز عبارة
عن المعرفة ولا يدرك الحس ذلك التمييز لأنه لا يحصل به العلم ولا يحتاج إلى القول بأن يدرك
بمعنى يحصل بالحس أي بالذوق الصحيح الذي هو كالحس في الإدراك ١٥ ع بعد الحكيم
(قوله بالحس) أي الذوق السليم الذي هو مثل الحس في الإدراك أو مراده الحس الباطني
وقيل مراده بالحس السمع (قوله كالتناظر) أي تناظر الحروف (قوله ما يبين) أي
التمييز الذي يبين متعلقه الخ (قوله أو يدرك) أوله تقسيم فاندفع ما في الحفيد ١٥ (قوله
فقدسها الخ) لأن ما يدرك بالحس ليس هو ما عدا التعقيد المعنوي بل بعضه ١٥ سم

علم أن ما عداها إنما يقتصر إلى تنقيح
أو تنجيج فهو غير سالم من الغرابة
وهذا يبين فساد ما قبل أنه ليس
في علم من اللغة أن بعض اللفاظ
يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه
في الكتب المبسوطة في اللغة
(أو في علم الصرف) كخالفته
القياس أذهب يعرف أن الاجل
مخالفة القياس دون الاجل (أو في
علم النحو) كضعف التأليف
والتعقيد اللفظي (أو يدرك بالحس)
كالتناظر أذهب يعرف أن مستشيرا
متناظرون من رفع وكذا تناظر
الكلمات (وهو) أي ما يبين في
العلوم المذكورة أو يدرك بالحس
فأذهب عائد إلى ما ومن زعم أنه عائد
إلى ما يدرك بالحس فقدسها
سها وظاهرا (ما عدا)

(قوله التعقيد المعنوي) أي تميز التعقيد المعنوي هـ سم (قوله اذ لا يعرف) تعليل
 لاستثناء التعقيد هـ سم (قوله تمييز السالم) أي متعلق تمييز (قوله بعضه مبین في العلوم
 المذكورة) أي مبین متعلقه وهو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد
 اللفظي وقوله وبعضه يدرك بالحس أي يدرك متعلقه وهو التفسير سواء كان في الحروف
 أو في الكلمات وقوله وبقي أي من المرجع وكتب أيضا قوله وبقي الاحتراز الخ والاحتراز
 الخ أي غير مبينين في علم ولا مدركين بحس فست الخ (قوله الاحتراز عن الخطأ الخ) أي
 الذي هو المرجع الأول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوي أي الذي هو بعض
 المرجع الثاني واحتراز بالمعنوي عن النظمي فإنه لا يقع غير مبين في علم بل هو مبين في علم النحو
 كما صرح به قريبا (قوله لذلك) أي لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين كما في الجري
 (قوله علم المعاني) ان أريد التواء عدا فالمر ظاهر أو الملكة أو الادراك احتج الى تقدير
 مضاف أي فوضوه وامتعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعد (قوله أي عن الخطأ الخ) أي
 لأن الاحتراز عن الخطأ كما قد يوهمه ظاهر اللفظ تأمل سم أي لأن الأول من مرجع
 البلاغة هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ فيوهم ظاهر عبارة المصنف أن علم المعاني
 هو ما يحتز به عن هذا الاحتراز وهو فاسد فلذلك قال الشارح أي عن الخطأ فنعلم هذا
 التوهم ولوعبر يعني دون أي كما عبر في الطول لكان أنسب هذا وقال الفري الأولى في
 تأويل كلام المستأن أن يكون على حذف مضاف أي وما يحتز به عن متعلق الأول ومتعلته
 هو الخطأ في التأدية تأمل (قوله لكان) أي لوجود هـ جري فهو مصدر مبني من
 الكونونة (قوله مزيد اختصاص) أي تعلق فاندفع ما قيل ان الاختصاص لا يقبل
 الزيادة والنقص وكتب أيضا قوله مزيد اختصاص لهما بالبلاغة اعترضه الحفيد بما
 ملخصه أن مرجع البلاغة كما مر شيان الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعاني المراد زائدا
 على أصل المراد وتميز القصص من غيره فالشي الأول لا يكون إلا به علم المعاني ولا يشارك فيه
 غيره من العلوم فلا يظهر بالنسبة اليه التعبير عن زيد والشي الثاني كما يتوقف على علم البيان
 يتوقف على اللغة والنحو والصرف بل لا زيادة له عن غيره وأجيب عن الأول بأن المراد بقوله
 مزيد اختصاص لهما أي لجموعهما لا لكل منهما وعن الثاني بأن علم البيان المقصود منه
 بالذات التميز المذكور بخلاف النحو مثلا فإنه ليس المقصود منه بالذات ذلك التميز المذكور
 بل هو حاصل منه تبعاً والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ اعراباً وبناً (قوله وان كانت
 البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) أي من حيث رجوعها الى غير النصيب من غيره
 وانما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفهما من هذه الحسنة على عدة علوم لأن
 هذين العلمين لا يفتن الا بعمليتي بالبلاغة (قوله لمعرفة الخ) للتعليل لاصلة الاحتياج
 هـ سم (قوله والثلاثة) أي وبعضهم يسمى الثلاثة علم البديع كما في عق (قوله ولا
 تختص وجوه المناسبة) اما وجه تسمية الأول بالمعاني فلانه يبحث عن كيفية تطبيق الكلام

التعقيد المعنوي) اذ لا يعرف تلك
 العلوم ولا بالحس تمييز السالم من
 التعقيد المعنوي عن غيره فعلم أن
 مرجع البلاغة بعضه مبين في
 العلوم المذكورة وبعضه يدرك
 بالحس وبقي الاحتراز عن الخطأ
 في تأدية المعاني المراد الاحتراز عن
 التعقيد المعنوي فست الحاجة
 الى علمين مفيدين لذلك فوضوه وعلم
 المعاني للأول وعلم البيان للثاني
 واليه أشار بقوله (وما يحتز به عن
 الأول) أي عن الخطأ في تأدية
 المعاني المراد (علم المعاني وما يحتز به
 عن التعقيد المعنوي علم البيان)
 وسما هذين العلمين علم البلاغة
 لكان مزيد اختصاص لهما
 بالبلاغة وان كانت البلاغة تتوقف
 على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا
 لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر
 فوضوه لذلك علم البديع واليه
 أشار بقوله (وما يعترف به وجوه
 التحسين علم البديع) ولما كان
 هذا المختصر في علم البلاغة
 وتوابعها المختصر مقصود في ثلاثة
 فنون (وكثير من الناس يسمى
 الجميع علم البيان وبعضهم يسمى
 الأول علم المعاني والآخرين)
 يعني البيان والبديع (علم البيان
 والثلاثة علم البديع) ولا تختص
 وجوه المناسبة

لمقتضى الحال وهو متعلق بالمعاني لأن مرجعه الاستراzen الخطافي تأدية المعنى المراد
والثاني بالبيان فلتعلقه بإيراد المعنى الواحد وبيانها بطرق مختلفة في الوضوح والثالث
بالبديع فلتبحث فيه عن المحسنات ولاخفاء في بداعتها وطرافتها وتسمية الثلاثة بالبيان
فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب مما في الضمير ولاخفاء في تعلق الفنون به فصيحاً
وتحسيناً وأما تسمية الأخيرين بالبيان فلتعلقهما بالبيان أي المنطق الخ والتغليب الفن
الثاني على الثالث وأما تسمية الثلاثة بالبديع فليدعاة مباحثها وحسنها لمخلص من سم
ويس وغيرهما

(الفن الأول علم المعاني)

قوله الفن الأول لما ذكر ما صدقات الفنون الثلاثة وأسماءها ناسب ذكرها في التراجم بطريق
العهد لأن العهد يكفي فيه الذكر الضمني كما تقدم فأشار إلى الأول منها وهو ما يحترزه عن
الخطافي التأدية فقال الفن الأول علم المعاني والاخبار عنه بأنه علم المعاني ولو كان معلوماً
مما قبله ليناسب الفنين بعده المحتاج فيهما إلى الأخبار وأطول العهد فتجربى التراجم الثلاثة
على تسقي واحد من عرف وكتب أيضاً قوله الفن الأول علم المعاني فيه أن الفن الأول الفاظ
لأنه جزء من المختصر الذي هو الفاظ كما روعى علم المعاني معان فكيف صرح الجمل وبجواب بأن
الجمل على طريق الاستناد المجازي من استناد ما للمدلول للدال بناء على أن المجاز العقلي
لا يختص باستناد الفعل أو مافي معناه بل يكون في غير المشتقات وهو مختار غير المصنف لأن
العلم وإن كان في الأصل مصدراً ليس المنصودية المعنى المصدرى أو في الكلام حذف
مضاف تام في الأول أي مدلول الفن الأول الخ وفي الثاني أي دال علم المعاني ولأن منع
أن الفن الأول من قبيل الانفاط وتقديره مضاف في قول المصنف سابقاً ورتبته على
مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة أي ودوال ثلاثة فنون كما سبق وفيه أيضاً أن الخبر هنا
وهو علم المعاني أعرف من المبتدأ الإضافته للعلم فهو في رتبته والمتعارف العكس والجواب
عن هذا بجعل الفن الأول خبراً مقبلاً ما وعلم المعاني مبتدأ مؤخر أعني أنه تعريف
الجزأين يمنع تقديم الخبر فالمناسب الجواب بمنع أن المتعارف العكس يدل على القائم زيد
وإنما الضابط جعل المحدث عنه مبتدأ والحديث عنه خبراً تأمل وكتب أيضاً قوله علم
المعاني من إضافة المسمى للاسم (قوله ليكون منه بمنزلة المفرد من المركب) كلمة من في
الموضعين إتياناً لأن الابتداء باعتبار الاتصال والاتساق والمعنى لكون المعاني حال
كونه ناشئاً من البيان أي متصلاً به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئاً من المركب أي متصلاً به
ولم يخصه أن اتصال المعاني بالبيان ونسبته إليه كاتصال المفرد بالمركب ونسبته إليه كذا في
الفنرى ويصح أن تكون كلمة من متعلقة بمحذوف أي لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة
قرب المفرد من المركب كما ذكره في شرح الكشف في قوله صلى الله عليه وسلم أنت مني
بمنزلة هرون من موسى وكتب أيضاً قوله بمنزلة المفرد يعني أن علم المعاني ليس جزءاً للبيان

(الفن الأول علم المعاني)
قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة
المفرد من المركب

حقيقة بل كالجزء لأن رعاية المطابقة لم تعتبر في البيان على وجه الجزئية بل معنى اعتبارها فيه أن الإراد الذي هو مقصود البيان إنما يعتبر بمسدر رعاية المطابقة ولوعلى التقديم بمجرد هذه البعديّة لكن في قوله ~~لكن~~ كونه منه أى لاجل أن علم المعاني بعزلة الجزم من علم البيان والجزم قدّم على الكل طبعاً فقدّم علم المعاني لذلك وضعاً كذلك في الجربي وكتب أيضاً على قوله بعزلة المقدر الخ مائنه بجامع التوقف على كل (قوله لأن رعاية الخ) علة للعلة (قوله وهو) أى الرعاية المذكورة وذكره باعتبار الخبر اه جري وكتب أيضاً قوله وهو مرجع علم المعاني لعل المراد بالمرجع هنا القسائنة والقرعة لا ما سبق إذ لا يتوقف علم المعاني وحصوله على تحقق الرعاية المذكورة تأمل سم (قوله معتبرة) أى على جهة الشرطية وكتب أيضاً قوله معتبرة في علم البيان المراد بالاعتبار ما يشعل اعتبار الخارج واعتبار القسائنة فإن رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لا يبرهن منه ولا فائدة له والنشئ الآخر الذي هو إيراد المعنى الخ فائدة لعلم البيان ومقصود منه اه يس (قوله المعنى الواحد) كنبوت الجود زيد فالتعبر عنه تارة بقولك زيد سخي وتارة تقول زيد جبان الكلب وتارة تقول زيد كثير الرماد وتارة تقول هزيل الفصل اه سم (قوله في طرق) أى بطرق (قوله وهو علم) التفسير إلى علم المعاني وأسماء العلوم المدققة بنحو المعاني تطلق على ادراك القواعد عن دليل حتى لو أدركها أحد تلميذ الا يقال له عالم بل حال ذكره السيد السند في شرح المفتاح وقد تطلق على معلوماتها التي هي القواعد لكن ان علمت عن دليل وإن أطلقوا على الملكية الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد أخرى أعنى ملكة استحضارها متى أريد لكن اذا كانت ملكة ادراك عن دليل وإن أطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالادراك عن دليل كما لا يخفى وكذلك لفظ العلم يطلق على المعاني الثلاثة لكن حقق السيد السند أن في الادراك حقيقة وفي الملكية التي هي تابع الادراك في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وفي متعلق الادراك الذي هو المسائل أما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور وفي كونه حقيقة في الادراك نظر لأن المراد به الادراك عن دليل لا الادراك مطلقاً حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف يحتمل أن يكون للمعاني بأى معنى يؤخذ اه أطول لكن الجمل على الادراك ههنا لا يناسب لصيرورة المعنى عليه ادراك يدرك به ولا يخفى ما فيه ولعل هذا هو الداعي لشرح الخ تجويز الجمل على الملكية والقواعد دون الادراك فتأمل ثم قال وبما يدركه يصدق التعريف على ملكة مسائل العلوم الثلاثة مثلاً لا يقال انها ملكات لا ملكة واحدة لأن كل علم ملكات لا يوايه بل مسائله ووحدة الملكية ليس أمر منضبط بما يمكن تعيينه واعتباره ويمكن دفعه بشكك أن يراد يعرف به تلك الاحوال فقط وما ذكرته من الملكية يعرف بها غيرها أيضاً وبما يدركه أنه يصدق التعريف على ملكة استحصاال العلم من غير أن يحصل مشكلة منه كما اذا حفظ من شواهد المسائل ما يفي باستنباط مسائله لا يقال لا يعرف

لأن رعاية المطابقة تقتضى الحال
وهو مرجع علم المعاني معتبرة في
علم البيان مع زيادة شئ آخر وهو
إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة
(وهو علم)

الاحوال بها بل مسائل تستحصل بها لانها لا تعرف بملكة الاستحضار أيضا بل مسائل
 تستحصل بها وجوابه أن العلم معنى ملكة الاستحضار لا الملكة المطلقة فلكذا الاستحصان
 خارجة من قوله علم فهي ليست بعلم أصلا اهـ ببعض تصرف وكتب أيضا قوله وهو علم
 الخ قيل التعريف صادق على البلاغة والجواب أن البلاغة سبب التأليفات جرتية
 لا الادراك الاحوال الجزئية اهـ فبعد على المطول ومراده بلاغة المتكلم (قوله أى
 ملكة) لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضى أن من علم مسائل المعاني بدون تلك الملكة
 لا يسمى عالما به مع بطلانه لا ناقول اثبات عالميته بالمعاني بمعنى حصول مسائله لا ينافي
 فيها بالمعنى الآخر أعنى الملكة فترى وكتب أيضا قوله أى ملكة لا يقال تعريف علم المعاني
 بما ذكر فيه دور لتوقف معرفة تلك الاحوال على علم المعاني والعكس لا ناقول جهة
 التوقف مختلفة لأن توقف الاحوال على العلم معنى الملكة من حيث الحصول فلا تحصل
 معرفتها بدونه وتوقف معرفة العلم على المعرفة من حيث التصور لا خذها في تعريفه فلا
 يتصور بدونها وكتب أيضا قوله أى ملكة يقتدر بها أى العلم يطلق على الملكة الخصوصية
 وهي الموصوفة بهذه الصفة لأنها معتبرة في مفهومه حتى يرد أنه يلزم التكرار في توصيفه
 بقوله يعرف به والمراد بالادراكات الجزئية الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة
 بتلك الملكة كما في التلويح اهـ عبد الحكيم وقوله لأنها معتبرة الخ أى في كلام المصنف
 وقوله المستخرجة بتلك الملكة أى بواسطة استفادتهم من الاصول الكلية المقدور عليها
 بتلك الملكة كما في الفترى مثلا كل كلام يلقى الى المنكر يجب توكيده أصل كل معنى مستحصل
 بالملكة وفروعه المستفادة منه هذا الكلام الملقى الى هذا المنكر يجب توكيده وجوز الفترى
 أن يكون المراد بالادراكات الجزئية ادراكات الاصول أى الالتفاتات اليها وجعلها
 جزئيات باعتبار أن متعلقاتها جزئيات لطلق الاصل فهي جزئيات اضافية ولا توسط على
 هذا بنى شئ آخر وهو أن مقتضى هذا مغايرة الادراكات الجزئية التي قال الشارح
 يقتدر عليها بالملكة لا الادراكات الجزئية المذكورة في قوله الشارح الاتي أى هو علم
 يستنبط منه ادراكات جزئية لأن الاولى عبارة عن القضايا التي موضوعاتها جزئية كقولنا
 هذا التوكيد الملقى الى هذا المنكر واجب والثمانية عبارة عن جزئيات الاحوال الكلية
 كالنأ كيد في هذا التركيب والتأ كيد في ذلك التركيب اللذين من جزئيات مطلق
 التأ كيد فكل كلام الشارح أو لا يقتضى أن المعروف بالملكة فروع القواعد وكلام المصنف
 مع كلام الشارح ثانيا يقتضى أن المعروف بها جزئيات الاحوال والجواب أن هذه
 الملكة يعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفة فروع القواعد بالان معرفة واسيلة
 الى التصديق بأن هذا التأ كيد مخصوص مناسب لهذا الانكار لانه يلزم من معرفة
 كون هذا الكلام الملقى الى المنكر يجب توكيده ليطابق مقتضى الحال معرفة أن هذا
 التأ كيد مخصوص مناسب لهذا الانكار الذي هو الحال ويصح أن يراد بالادراكات

أى ملكة يقتدر بها

الجزئية الاولى أيضا جزئيات الاحوال الكلية فلا يكون هناك تغاير فاعرفه (قوله على
 ادراكات جزئية) وصف الادراكات بالجزئية تسامح من وصف الادراك بوصف المدرك
 بفتح الراء فهو مجاز عقلي أوفى الكلام حذف وتأويل أى ادراك المدركات جزئية أى على
 استحضارها كان منها معلوما واستحصال ما كان منها مجهولا ولو بواسطة كسب جديد
 اذ لا يلزم أن تكون الملكة سبباً لاقتدار على معرفة الجميع بلا كسب فإن بعض الفقهاء
 بالاتفاق قد يحتاج بعد الفقاهاة الى أنظار دقيقة في استخراج بعض المسائل ولهذا سئل
 الأئمة الاربعة عن مسائل فموقفوا في جوابها (قوله ويجوز الخ) بل هو أولى وعليه
 فالعلم بمعنى المعلوم وانما كان أولى لأنه لا يجوز الى ارتكاب استخدام في قول المصنف
 الآتى وبضمير في ثمانية أبواب ولأنه أشيع في العلوم المدونة وانما راجع الشارح الازل
 لأنه أشهر في لفظ العلم اذا مشهور واستعمال لفظ العلم في الملكة القائمة بالانسان (قوله
 المعلوم) أشار به الى أن الملاقة في اطلاق العلم على القواعد التعلوق وأنه من اطلاق
 المصدر على اسم المفعول لكن هذا بحسب الاصل ان قلنا انه صار حقيقة عرفية فيها
 (قوله ولاستعمالهم المعرفة الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله في الجزئيات) أى في
 ادراكها انصورت لها أو تصديقاً بها أى واستعمالهم العلم في ادراكها الكلمات تصورا
 لها أو تصديقاً بها أى فاده في الاطول (قوله قال يعرف) أى دون يعلم (قوله يعرف به
 أحوال الخ) ليس المراد معرفة هذه الاحوال بهذا العلم تصور هابه وأنه كالتعريف لها بل
 المراد التصديق بأن هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى التصديق بأن هذا
 التأكيذا الجزئى مشلا الذى في قولك ان زيدا قائم به طابق هذا الكلام الجزئى مقتضى
 الحال وهكذا وسبب الشارح الى ذلك كله (قوله يستنبط منه) أى يستخرج منه ومن
 على بابها التعدية ان جري ناعلى أن المراد بالعلم الاصول والقواعد وسببية ان جري ناعلى أن
 المراد به الملكة أى يستخرج بسبب هذه الملكة ادراكات الخ (قوله كل فرد فرد) لاحاجة
 افراد الثانى الآن يجعل صفة اه سمعنى منفرد عن الآخر وحاصل المعنى معرفة كل فرد
 على سبيل التفصيل والا فراد دون الاقتران ولا يصح به علم تعدد المضاف اليه على
 حد تعدد الخبر في نحو هذا حلوا حامض لانه لا يعمل محلها مائى واحد كقول من يحمل حلو
 حامض ولا على ترك العاطف لاقتضائه التقييد بفردين فردين قال القنرى وقد يترك في مثله
 لفظ كل مع أن العموم مراد كأن يقال معرفة فرد فرد والظاهر أن العموم حينئذ
 مستفاد من قرينة المقام فإن النكرة فى الاثبات قد تعميم بالقرينة ويحتمل أن يجعل على
 حذف المضاف وهو كل تلك القرينة اه ببعض تلخيص (قوله بمعنى أن أى فرد) دفع به
 أن الاحاطة بكل الافراد مستحيلة اه سم (قوله يوجد منها) أى يرد علينا من هذه
 الاحوال اه جري وقرب بعضهم أن المراد أى فرد حلو لا يجاداه أمكننا أن نحصله بذلك
 العلم تأمل (قوله بذلك العلم) أى بتلك الملكة اه جري أو بالاصول والقواعد (قوله

على ادراكات جزئية
 ويجوز أن يراد به نفس الاصول
 والقواعد المعلومه ولاستعمالهم
 المعرفة في الجزئيات قال (يعرف
 به أحوال اللفظ العربى) أى هو علم
 يستنبط منه ادراكات جزئية هى
 معرفة كل فرد فرد من جزئيات
 الاحوال المذكورة بمعنى أن أى
 فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه
 بذلك العلم وقوله (التي بها يطابق)
 اللفظ (مقتضى الحال) احتراز
 عن الاحوال التي ليست بمثل هذه
 الصفة مثل الاعلال والادغام
 والرفع والنصب

وما أشبه ذلك) كالتمثيلية والجمع والتصغير والنسبة وغيرها اه جري وقوله مما لا بد منه
 في تأدية أصل المعنى المراد أى على رفق الوضع فاندفع الاعتراض بأن بعض هذه الأمور
 لا يتوقف أداء أصل المعنى عليه كالأدغام اذ لو قال زيد أجل بالثقل كان مؤثرا لأصل المعنى
 تأمل وكتب أيضا قوله وما أشبه ذلك مما لا بد منه الخ أى من حيث أنه لا بد منه في تأدية
 أصل المعنى المراد فلا اعتراض بأن ثم أمور لا بد منها في تأدية أصل المعنى المراد كما حوال
 اسم الإشارة وقد بحث عنها علم المعاني لأن مجته عنه الامن حيث أنه لا بد منها في تأدية أصل
 المعنى حتى يشملها كلامه لأن ذلك وظيقة اللغة بل من حيث أفادت أفعال المتكلم إياها
 واعتباره لها لاقتضاء الحال إياها وذلك أمر زائد على أصل المعنى فإذا أشار المتكلم بهذا
 التى للقريريب استغنى عن المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال إياها وإذا أشار بذلك
 التى للبعيد استغنى عن المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال إياها فالبحث عن هذه
 الاحوال التى لا اسم الإشارة من حيث أفادتها أن المتكلم يقصد بها لاقتضاء الحال إياها
 من علم المعاني (قوله وكذا المحسنات البديعية) هذا مسمى على المشهور وأما على ما حققته
 من أن المحسنات البديعية قد يقتضيهما الحال فلا تخرج عن التعريف حينئذ لا بالاحتمالية
 المرادة وكعلم البيان بعينه فترى اه سم وقوله فلا تخرج الخ ظاهر ان كان البحث عنها
 من حيث انها تورث الكلام حسنا لا من حيث انها مطابقة للفظ مقتضى الحال والالم
 تخرج من التعريف بالاحتمالية المرادة لانها حينئذ من أفراد المعرف كما حقه الشارح في
 شرح المفتاح وكتب على قوله لانها حينئذ الخ مانصه أى لأن علمها من أفراد الخ (قوله
 يعرف به هذه الاحوال الخ) أى يصدق بأن هذه الاحوال بما طابق اللفظ مقتضى الحال
 هذا يحصل العبارة التى يرشد اليه ما بعد لكن لو عبر بالتصديق لكان أصح في مقصوده
 (قوله من حيث الخ) أى لأن علم المعاني معرفة هذه الاحوال مطلقا كما أشار اليه بقوله
 لظهور وان ليس الخ اه جري وكتب أيضا قوله من حيث الخ خرج به هذه الاحتمالية شيئا
 العلم الذى يعرف به معاني تلك الاحوال كالخوارق واللغة وعلم البيان كما فى الشارح (قوله
 ان ليس علم المعاني الخ) أى كما توهمه عبارة المصنف ولهذا قال الشارح والمراد (قوله
 عبارة عن تصور الخ) اذ العلوم التصديقات لا التصورات لكن اللازم مما تقدم على هذا
 التقدير أن يكون علم المعاني ملكة يتصور بها معاني التعريف وغيره مما ذكر لأن يكون
 نفس تصور المعاني المذكورة فكيف قال عبارة عن تصور معاني الخ والجواب أنه على
 حذف مضاف أى عبارة عن ملكة تصور أو المراد أنه عبارة عن نفس التصور حين يراد
 بالعلم ادراك المسائل كما أنه يكون عبارة عن نفس المعاني المذكورة حين يراد به المسائل
 اه سم وكتب على قوله على هذا التقدير مانصه أى تقدير أن المراد بمعرفة الاحوال
 تصورها (قوله وبهذا) أى بقولنا من حيث الخ (قوله من أحوال اللفظ) مثال أحوال
 اللفظ التى يبحث عنها فى علم البيان كون دلالة اللفظ بطريق الكتابة مثلا (قوله من هذه

وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية
 أصل المعنى المراد وكذا المحسنات
 البديعية من التخصيص والترصيع
 ونحوه مما يمكن أن يكون بعد رغبة
 المطابقة والمراد أنه علم يعرف به
 هذه الاحوال من حيث انها
 بطابق اللفظ مقتضى الحال
 لظهور أن ليس علم المعاني عبارة
 عن تصور معاني التعريف والتكثير
 والتقديم والتأخير والاثبات
 والحذف وغير ذلك وبهذا يخرج
 عن التعريف علم البيان اذ ليس
 البحث فيه من أحوال اللفظ من
 هذه

الحقيقية) وإذا اعتبرت من تلك الحقيقة كانت من علم المعاني اه ع ق وكثب أيضا قوله من
هذه الحقيقة بل من حيث ما يقبل وما لا يقبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها ونحو
أصول المجازة منها يجتزى بذلك عن التعقيد المنوي اه ع ق (قوله الامور العارضة الخ)
أى فالمراد بأحوال اللفظ مقتضيات الاحوال وليس المراد بالاحوال الامور الداعية
التي أضيف اليها المقتضى كالانكار لان ذلك ليست أحوال اللفظ بل للخطاب (قوله على
ما أشير اليه في المفتاح) أى فى تعريف علم المعاني منه حيث قال هو تتبع خواص
تراكيب الكلام الى أن قال يجتزى بالوقوف عليها عن الخطا فى تطبيق الكلام على
ما يقتضى الحال ذكره فهذا يقتضى أن مقتضى الحال هو الكلام المكيف بتلك
الكيفيات لانه الذى يذكر دون نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والحذف والاثبات
والثبات كيد وتركه الى غير ذلك من الكيفيات فتأمل وأورد عليه أن الذى يذكر هو الكلام
الجزئى لا الكلوى ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام الكلوى وأجيب بأنه شاع
وصف الكلوى بوصف جزئياته بخلاف وصف الكيفيات بالذكورية التى هى من
أوصاف الكلام كفى عبارة المفتاح فليس شاع ذلك الشيوع وقد تقدم أن التحقيق أن
مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة بخلاف الشارح فتدبر (قوله وصرح به فى
شرحه) أى صرح به شارحه العلامة فى شرحه قال الحفيد لا يخفى أن تصريح المفتاح
أولى بالقبول من تصريح الشارح اه ولعل وجه الاولوية كثرة المواضع التى
صرح فيها صاحب المفتاح بأن مقتضى الحال الكيفية وقد يمنع التصريح فى كلام
المفتاح غاية الامر أنه فى كثير من المواضع ظاهر فى أنه الكيفية كما ستعرفه (قوله
والتمكين) أى وغير ذلك وانما تركه انكسالا على ظهور ارادته وعلى المقابلة على ما سبق
(قوله على ما) هو راجع للمعنى وقوله عبارة افتتاح أى فى غير تعريفه علم المعاني كقول
فى بعض المواضع الحال المقتضية لثبات كيداً والذكر والحذف الى غير ذلك فان ظاهره أن
مقتضى الحال هو نفس الثبات كيداً والذكر والحذف وغير ذلك من الكيفيات كالتقديم
والتأخير ونحوهما وانما كان ظاهره ذلك لاصريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف
أى الحال المقتضية لذى الثبات كيداً الخ (قوله والامام صمخ الخ) فيه أن غاية ما يلزم أنها سبب
فى مطابقة اللفظ لنفسها ولان لم استحالة ذلك ولا شك أن مطابقة شئ لشيء توقف على
وجود الشئ الثانى فهو سبب لمطابقة الاول له قاله غ س اه سم وما قبل من أن اللازم على
ذلك مطابقة الشئ لنفسه واتحاد المطابق والمطابق يرتبانه لا يلزم ذلك أصلاً بل المطابق
بالكسر اللفظ والمطابق بالفتح الاحوال كما بصريح التعريف فتأمل وبعضهم قال
يلزم عليه اتحاد المطابق والمطابق بفتح الباء فيه ما وهذا تعبير صحيح وهو معنى قول سم
يلزم أنها سبب فى مطابقة اللفظ لنفسها وأجاب الحفيد فى حواشيه على المأطول عن
الشارح بأن هذا وان كان غير متنع عند العقل لكنه لا يصدر عن ذى عقل فانه لا يقال

الحقيقة والمراد بأحوال اللفظ
الامور العارضة له من التقديم
والتأخير والاثبات والحذف وغير
ذلك ومقتضى الحال فى التحقيق هو
الكلام الكلوى المكيف بكيفية
مخصوصة على ما أشير اليه فى المفتاح
مخصوصة على ما أشير اليه فى شرحه لا نفس
وصرح به فى شرحه والتأخير
الكيفيات من التقديم والتأخير
والتعريف والتسكير على ما هو
ظاهر عبارة المفتاح وغيره والامام
صمخ القول بأنها أحوالها يطابق
اللفظ مقتضى الحال

وجود الحسن في زيد سبب لانه يتصف به ويشتمل عليه اه (قوله لانها عين مقتضى الحال) قد يقال مقتضى الحال الكيفيات الكلية والمراد هنا بالاحوال الكيفيات الجزئية تأمل اهم (قوله واحوال الاسناد الخ) دفع لما قيل انه ذكر في التعريف احوال اللفظ فلا يشدرج فيها احوال الاسناد لانه ليس لفظا فلا يكون البحث عن احوالهم من مسائل هذا الفن مع انه منها ولما قيل ان موضوع العلم هو الكلام والاسناد جزؤه وموضوع المسئلة يجب ان يكون نفس موضوع العلم او جزئيا من جزئياته كالخبر والطلب او عوارض من عوارضه ككونه جملة اسمية واستفهامية لاجرا من اجرائه لان البحث عن اجزاء العلوم من مبادئ العلوم لامن مسائلها لكن هذه المناقشة جارية في كل من المسند والمُسند اليه ايضا ووجه الدفع ان احوال الاسناد احوال للكلام لان احوال الجزء من احوال الكل فصيح اندراج احوال الاسناد في احوال اللفظ العربي وصح ان موضوع مسائل احوال الاسناد في الحقيقة هو الكلام وان كان ذلك باعتبار الاسناد مع ان المحقق الطوسي صرح بأن موضوع المسئلة قد يكون جزأ من اجزاء موضوع الفن هبني ثمن آخر وهو ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وتلك الاحوال كالتمجيد والتعريف ليست عوارض ذاتية للموضوع لانها ملحق بالشئ لذاته كالتعجب اللاحق للانسان بواسطة انه انسان أو لجزئه كالحركة اللاحقة له بواسطة انه حيوان أو لخارج مساو كالضحك العارض له بواسطة انه متعجب بل هي عارضة للموضوع الذي هو اللفظ العربي لا مر أعتم منه وهو كونه لفظا والجواب أن رعاية مثل ذلك من تدقيقات الفلاسفة وأما علماء الفنون الادبية فلا يرعون مثل ذلك فان الفن الادبي قد يجعل عبارة عن عدة مسائل يبين فيها احوال متعلقة بأمر واحد في الجملة وهذا ايضا ما في الحقيقة ويرد عليه أن اللفظ جز من موضوع الفن فالبحث عنها يبحث عن الاعراض الذاتية اللاحقة لموضوع الفن باعتبار جزئه اذ لا يخفى أن اللفظ بالنسبة للكلام العربي كالحیوان بالنسبة الى الانسان وقد جعلوا الحركة اللاحقة للانسان باعتبار جزئه وهو الحيوان عرضا ذاتيا للانسان والحاصل أن العموم لا يضمر اذا كان العام جزأ من المعروض قد برهننا والاعراض الغريبة ايضا ثلاثة أقسام لانها ملحق بالشئ لخارج أخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان أو لخارج أعم كالحركة العارضة لا لايض بواسطة انه جسم أو لخارج مابين كالحرارة اللاحقة للعالم بواسطة النار (قوله الى نفس الجملة) لانه يصدق على احوال الجزء انها احوال نفس الكل (قوله وتخصيص اللفظ بالعربي) أي اللفظ المبحوث عن احواله في هذا الفن باللفظ العربي والباء داخلة على المقصور عليه (قوله مجرد اصطلاح) أي اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموضوع لان الاحوال المذكورة بها يطابق مطلق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأن كل مقال ومعنى كونه اصطلاحا أنهم توافقوا على التعرض للبحث عن

لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك في الشرح واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان التأكييد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى النفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح

أحوال اللفظ العربي دون غيره فاندفع مافي الحفيد (قوله لان الصناعة الخ) ينبغي جعله
 خبراً ثانياً عن تخصص (قوله انما وضعت لذلك) وان كان يمكن جريانها في كل لغة اهـ سم
 (قوله وينحصر في ثمانية أبواب) ان كان العلم عبارة عن الملكية والتصدق فالتقدير
 وينحصر العلم أي عبارة متعلقة الذي هو المسائل فان الابواب عبارة عن الالفاظ فلا بد
 أن يكون المنحصر فيها الالفاظ أيضاً والالم يكن من انحصار الكل في الاجزاء وان شئت
 جعلت التقدير وينحصر متعلقه في مدلول ثمانية أبواب والمسائل فالتقدير وينحصر
 العلم أي عباراته لما مر وان شئت جعلت التقدير وينحصر في مدلول ثمانية أبواب ولك
 ان تستغنى عن تقدير هذا المضاف وتقدر عبارة أو مدلول على الاحتمالين الأولين بحمل
 المراد بالابواب المسائل وان كان المختار في أسماء الكتب والترجمات أنهم الالفاظ (قوله
 المقصود من علم المعاني) من تبعيضه والمراد بعلم المعاني هنا ما يشمل مسائله وتعريفه
 وبيان وجه الانحصار والتنبيه الاتي بالمقصود منه مسائله التي اشغلت علمها هذه
 الابواب الثمانية فالمراد بالمقصود بالذات وهو بعض علم المعاني بالمعنى المذكور
 وليس المراد بالمقصود منه غيره وقادته على أن من صله المقصود حتى يقال ان المقصود
 من الشيء خارج عنه كافي قوله سم المقصود من السكاح النسل مثلاً بذلك اندفع مافي
 الحفيد فتأمل ولك أن تجعل من بيانية وتبني علم المعاني على ظاهره بحيث لا يشمل الا
 مسائله ويكون زيادة لفظ المقصود لكونه أظهر في خروج التعريف وبيان وجه
 الانحصار والتنبيه الاتي من علم المعاني لانه قديهم ادراج هذه الامور في العلم لشدة
 الاتصال فاندفع مافي الحفيد على هذا الوجه أيضاً وأما جعل صله التصود بمحذوفة
 المقصود من الفن الذي هو الالفاظ المفيدة لمسائل العلم وغيرها من الامور المذكورة
 والمعنى وينحصر المقصود من الفن الأول الذي هو أي المقصود علم المعاني فتكلف
 لاحواجه الى تقدير وجعل الضمير في ينحصر الى الفن وهو خلاف الظاهر والى تأويل
 زائد في قوله الفن الأول علم المعاني أي مقصود مدلول الفن الأول علم المعاني وكتب أيضاً
 مانصبه قال الشارح ذلك تأسياً بالايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب اهـ فنرى وكتب
 أيضاً قوله المقصود بدل من الضمير في ينحصر العائد على علم المعاني لانه الناعل حتى يلزم
 المصنف حذف الناعل (قوله انحصار الكل في الاجزاء) لان العلم اسم للجملة لا للكل جزء
 (قوله أحوال الاسناد الخ) اما بدل من ثمانية بدل مفصل من يحمل أو خير لجملة المحذوف
 أي وهي أحوال الاسناد الخ وحذف العاطف جائزاً اختياراً وحسنه هنا دفع توهم ضرورة
 الثمانية أحد عشر أو هي مذكورة على سبيل التعداد وعلى هذا تكون مبنيات على
 السكون لكن بكسر لام أحوال الاسناد الخبري ونحوه للخاص من التقاء الساكنين
 ولا اشكال في العطف على ما هو مذكور على سبيل التعداد في قوله الفصل والوصل وقوله
 الايجاز والاطناب والمساواة وان استشكله في الاطول لان الذي قصد مدعاه مجموع

لان الصناعة انما وضعت لذلك
 (وينحصر) المقصود من علم المعاني
 (في ثمانية أبواب) انحصار الكل
 في الاجزاء لا الكلي في الجزئيات
 والاسناد علم المعاني على كل باب
 (أحوال الاسناد الخبري أحوال
 المسند اليه أحوال المسند
 أحوال متعلقات

المعطوف والمعطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وجعل اسما للجملة من المسائل وقيل سكون
الاسماء قبل التركيب وقت لابتداء اه يس (قوله الفعل) أى أو ما فى معناه واقتصر عليه
لانه الاصل (قوله القصر) انما لم يذكر فيه وما بعده أحوال لانها فى أنفسها أحوال فلو
ذكر لم يضاف الشئ الى نفسه اه يس وما ذكره يقتض بالانشاء (قوله وانما انحصر فيها)
هذا محل معنى لاحل اعراب لان متعلق قوله لان قول المتن ينحصر وانما أعاد الشارح ذلك
للبعد (قوله لا محالة) مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا أى تحول اليه ويشتمل
خبران وخبر لافى قوله لا محالة محذوف أى موجودة والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها
مفسدة تأكيده الحكم اه فنرى (قوله يشتمل على نسبة تامة) اشتغال الكل على الجزء
(قوله تامة) خرجت النسبة التقييدية كالتي فى غلام زيد والحوان الناطق (قوله قائمة
بنفس المتكلم) أى قيام علم وادراك لا قيام بتحقيق كقيام البياض بزيد مثلا فعنى قيامها
بنفس المتكلم أن النفس مدركة للنسبة لأنهم اصفوا لها متحققة فيما فاندفع ما يترأى من
التناقض بين قوله قائمة بنفس المتكلم المتقضى قيامها بنفسه وقوله وهو متعلق الخ المقتضى
قيامها بأحد الطرفين هذا مادرج عليه الحفيد وقال القنرى قوله قائمة بنفس المتكلم
لاشك أن تلك النسبة فى الخبر هى ايقاع النسبة أو انتزاعها وفى اضرب مثلا هو طلب
الضرب فعنى قيامها بنفس المتكلم كونها مصفة لها موجودة فيها وجودا متصلا كسائر
صفات النفس لأنهم اعم قوله له حاصله صورته فى ذهنه للقطع بأنه لا احتياج فى التصديق
الى تصور ايقاع أو الانتزاع وبأن الموجود فى نفس من قال اضرب طلب الضرب
وايجاد لا يجزئ. تصوره كذا نقل عن الشارح فى قوله هو متعلق احد جزأى الكلام
بالآخر مسامحة اذ النسبة بينهما المعنى قائمة بأحد الطرفين لا غير اه أى فلا بد من تأويل
كلامه بأن يقال وهو ذو متعلق الخ وقوله بأحد الطرفين عبارة الاطول بالطرفين ومعنى
كون النسبة بينهما المعنى بين الطرفين تعلقها بهما وليس هذا الوجه الذى نقل عن الشارح
هو ما حكم عليه الشارح فيما بعد بأنه خطأ فى هذا المقام لان المحكوم عليه بالخطئية مقتصر
فيه على ايقاع الانتزاع المختصين بالخبر لكن لا يخلو ان مادرج عليه الحفيد أقرب
الى كلام الشارح ثم قال القنرى والحق أن النسبة مطلقة لا يلزم أن توجد فى نفس المتكلم
بل ذلك شأنه بديل ما ذكره فى المطول ان قول النائم والساهى والمجنون كلام مع أنه لا قيام
لنسبة بنفس واحد منهم اه بتصرف (قوله وهو) أى النسبة وذكر باعتبار الخبر
(قوله تعلق) أريد به النسبة الحكمية أى ثبوت المحول للموضوع اه يس وفيه نظر
لان كون المراد بالتعلق النسبة الحكمية المفسرة بأنها ثبوت المحول للموضوع غير
مناسب هنا لان المراد بالتعلق ما يشمل النسبة الانشائية كما سيذكر الشارح وليس فى
الانشاء ثبوت المحول للموضوع اذ النسبة فى اضرب يا زيد عر تعلق الضرب بزيد على
وجه طلبه منه وفى هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه

الفعل القصر الانشاء الفصل
والوصل اليجاز والاضراب
والمساواة وانما انحصر فيها (لان)
الكلام اما خبر أو انشاء لانه
لا محالة يشتمل على نسبة قائمة بين
الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهو
تعلق أحد الشئين بالآخر

وكتب أيضا قوله وهو تعلق أحد الطرفين بالأخر قد يشكل بأن تعلق أحد الطرفين وصف
 لأحد الطرفين فلا يلزم قوله السابق بين الطرفين ويمكن أن يجاب بأنه لا مانع من أنه أراد
 بتعلق أحد الطرفين بالأخر التعلق والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولهما ٨١ سم على
 المطول (قوله عليه) أي التعلق (قوله سواء كان) أي ذلك التعلق الإيجاب نحو زيد قائم
 أو سلبا نحو زيد ليس بشا ثم وهذا انما يكون في الخبر بخلاف الانشاء لانه لا ينصف بالإيجاب
 ولا سلب لأن الإيجاب والسلب من أنواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو إيجاد معنى
 بلفظ يقارنه في الوجود اه جري وكتب أيضا قوله إيجابا أي تعلق الإيجاب ويحتمل ذا الإيجاب
 والا فلا تعلق المذكور وليس إيجابا ولا سلبا كما في القدرى وذلك لأن الإيجاب هو ادراك
 الثبوت والسلب ادراك الانتفاء ومثلهما الابقاع والانتزاع فلا يباع ادراك الوقوع
 والانتزاع ادراك أن لا وقوع (قوله كما في الانشائيات) اذ سلب ولا إيجاب فيها
 بحسب معناها الوضعي وان لزمه الإيجاب أو السلب فان اضرب أمر معناه طاب
 الضرب ويلزمه أن الضرب مطلوب وهو إيجاب اه ع س وكتب أيضا قوله كما في
 الانشائيات الكاف استقصائية (قوله خطأ في هذا المقام لانه الخ) أجب بأن قول
 المصنف والاني للامتنان أي للنسبة لا لقيده أي الخارج فالعنى أنه ليس للانشاء نسبة وفيه
 أن القوم صرحوا بأن له نسبة مع أن الغالب رجوع النفي الى القيد اه حفيد على
 المطول (قوله فلا يصح) تفرع على النفي (قوله التقسيم) أي تقسيم الكلام باعتبار نسبه
 الى الخبر والانشاء وانما يصح التقسيم حينئذ لانعدام النسبة فهذا التفسير من الانشاء
 فلم يوجد فيه التقسيم باعتبارها (قوله ان كان نسبته خارج) المراد بالخارج النسبة
 الخارجية الثابتة للطرفين مع قطع النظر عما يفهم من الكلام ولا ينافي أن المراد به النسبة
 الخارجية (قوله أي يكون بين الطرفين في الخارج الخ) فان الخارج في هذا القول أي
 قول الشارح أي يكون الخ بمعنى نفس الامر اه يس وسم وكتب أيضا قوله خارج
 أي عن الكلام سواء كانت في الذهن أو في خارجه اه جري فدخلت القضايا الذهبية
 المحضة وكتب أيضا قوله ان كان نسبته خارج الخ اعلم أن كل نسبة انشائية كانت أو
 اخبارية لها خارج اما الاخبارية فظاهرة وأما الانشائية فلان قولك اضرب مثلا له نسبة
 كلامية أي مفهومة من ذات الكلام وهي طلب الضرب من المخاطب وله نسبة خارجية
 وهي الطلب النفسي للضرب واذا كان للنسبة الانشائية خارج لم يمكن أن تخرج عن
 مطابقتها بل بأن يتحقق من المتكلم ذلك الطلب النفسي أو عدم المطابقة بأن لا يتحقق منه
 ولذا نفي بعض ما شتم من اختصاص الصدق والكذب بالخبر واختصاص احتمال ما به
 وأثبت جميع ذلك في الانشاء فلم يتميز الخبر من الانشاء بقول المصنف ان كان نسبته خارج
 قطا بة أو لا تطابقه خبر ولدفع هذا الاعتراض فسر الشارح قيد المطابقة واللامطابقة
 بقصد المطابقة واللامطابقة فالانشاء وان كان نسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه

يجب يصح السكوت عليه
 سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرهما
 كما في الانشائيات وتفسيرها بابقاع
 المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه
 عنه خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل
 النسبة في الكلام الانشائي فلا
 يصح التقسيم فالكلام (ان كان
 له نسبة خارج)

لكن لا يقصد ان بالانشاء بخلاف الخبر وفيه بحث لانه لا خبر يقصد به عدم مطابقة نسبته
 لان وضع الخبر للمطابقة وانما عدمها احتمال عقلي نعم ان أريد بالنسبة ثبوت أمر لا مبر
 وانه في المرجحة يقصد وقوعها أي مطابقتها للخارج وفي السالبة يقصد لا وقوعها أي
 عدم مطابقتها فالقصد في زيد قائم الى أن ثبوت القيام لزيد واقع وفي زيد ليس بقائم الى
 أن الثبوت المذكور لزيد غير واقع ثم كلام الشارح لكنه جعل الالامطابقة ايماء الى
 الكذب وهو حينئذ لا يتم فالتحقيق ان النسبة التي لها خارج هي التي تكون حاكية عن
 نسبة أي حالة بين الطرفين في نفس الامر فـ في ثبوت الخارج لها كونه محكم او نسب
 الانشآت ليست حاكية بل محضرة ليعرب علمها وجوداً وعدم أو معرفة أو تحسراً وغير
 ذلك اهـ ملخصاً من الاطول مع زيادة من الحفيد قال بعضهم وما في الحفيد وغيره من
 أن لجميع الانشآت خارجاً ينبغي أن يستثنى منه ثبوت واشتريت اذ لا يظهر ان لها
 خارجاً قبل النطق بها اذ الحاصل قبل النطق هو ارادة الشيء والحاصل بعده نقل الملك
 مثلاً اهـ وفي الآيات المبينات عن الصفوى ما يؤيد ما في الاطول من التحقيق حيث
 قال اعلم أن معنى الخبر والانشاء باءه في الشامل لجميع ما عدا الخبر والتمييز بينهما مما عدا
 واحة الى الايضاح وقد تلخص ذلك شيخنا الشريف في شرح القوائد حيث قال اعلم
 أن كل أمرين بينهما ما في حد ذاتهما مامع قطع النظر عن اعتبار معتبر حالة اما بالثبوت
 أو الانتفاء ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين والخبر دال وضعاً على صورة ذهنية على
 وجه الادعاء تحكي تلك الحال الواقعية وتبينها والحكاية تدل على المحكي دلالة غير
 قطعية فالخبر يدل عليه أيضاً ويجوز تخلفه عن كلامه لوليه ثم ان كان الطرفان على ما حكى
 وفهم من تلك الصورة المعبرة بالايقاع والانتزاع قبلاً ضرورة تكون الصورة موافقة
 للحالة الواقعية في الكيفية موافقة الحكاية للمحكي فهم ما ثبوتيان أو سلبيان وان لم يكونا
 كذلك فهي مخالفة للغة في الكيفية فالصدق مطابقة الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع
 لما في الواقع في الكيفية والكذب مخالفة اياه فيها ولك أن تقول الحالة المحكية
 المعبرة بالوقوع واللا وقوع من حيث انها مدركة مفهومة من اللفظان طابقت في
 الكيفية ما في الواقع لذاته مع قطع النظر عن كونها مدركة فصدق والافكذب والتغاير
 الاعتباري كاف في المطابقة وبه اعترف المحقق في الاطول الآن فيه تكلفاً فظهر صحة
 حمل الحكم على الايقاع والوقوع اهـ وفيه تصريح بأن المراد بالصورة الذهنية
 الايقاع والانتزاع وانها مدلول الخبر وكونها مدلوله موافق لقول ابن السبكي ومدلول
 الخبر الحكم بالنسبة وأن المطابقة معتبرة بين الحكم وبين الوقوع أو اللا وقوع سواء
 أريد بالحكم الايقاع والانتزاع أو الوقوع واللا وقوع وأن التغاير بين المتطابقين حقيقي
 على الاول اعتباري على الثاني والمراد بالموافقة في الكيفية الموافقة في الثبوت والسلب
 ثم قال فان قلت اضرب مثلاً يدل على ثبوت نسبة الطلب أيضاً فان تحققت كان صدقاً

والا فكذباً قلت هو موضوع لنسبة الطلب لالما بين ثبوتها بالذات الا أنه يستلزم خبراً وهو أن
الضرب مطلوب فيدل على نسبة تحتل المطابقة لأنه بالذات يدل على صورة تحكي ثبوت
نسبته وحاصل الجواب أن الخبر موضوع لصورة تبين ثبوت النسبة وتحكي ذلك والانشاء
موضوع لنفس تلك النسبة ويمكن أن يحمل على ما حققه شيخنا قول من قال الانشاء
ما حصل مدلوله خارجاً لا بدونه أي على وجه أن يكون مدلوله ما هو حكاية عنه فلا ينافي
أنه متحقق بدونه فمدلول ضرب والمقصود به نسبة طلب الضرب لاما هو حكاية لها وهذه
النسبة لم تحصل بدون ضرب على وجه أن يكون ضرب مدلوله ما يحكيها وان تحققت
بدون ضرب في نفس الامر وقوله والخبر ما حصل مدلوله خارجاً بدونه يحمل على أن
المراد بالمدلول المضمون الذي هو وقوع النسبة الحكمية على أن يكون مدلوله الحقيقي
والمقصود به حكاية ذلك المضمون اه باختصار وكتب أيضاً على قوله انسيبه ما ضمه المفهومة
منه (قوله في أحد الأزمنة الثلاثة) فيه دفع لما يتوهم من أن الاخبار الاستقبالية نحو
سيقوم زيد يلزم أن تكون كلها كاذبة اذ النسبة خارجية لها في الحال اه فترى (قوله
أي يكون الخ) تفسير لقوله كان انسيبه الخ فكان الظاهر أن يقول أي يكن لأنه تفسير
للعجزوم محل اللهم الآن، يكون خفا الاعراب المحل مجوزاً لخالفه المفسر والمفسر
ولوقال أي كان الخ لكان واضحاً (قوله أو سلبية) أي تسلط عليها السلب كما في النفي
المحصل نحو زيد ليس بقاتم أو دخل السلب في مفهومها كما في النفي المعدول نحو زيد هو
ليس بقاتم وبهذا التقرير يعلم أنه لا مخالفة في كلام الشارع لماعليه المحققون من
المتأخرين أن النسبة بين الطرفين دائماً ثبوتية لأن معنى كونها دائماً ثبوتية أنها دائماً تتعلق
أحدهما بالآخر ولا تكون عدم التعلق وهذا لا ينافي كونها تارة سلبية بالمعنى السابق
تأمل (قوله تطابقه) بيان للواقع الا إذا أول بتقصده مطابقتها ولا مطابقتها وكتب أيضاً
قوله يطابقه أو لا يطابقه في المطابقة صورته وفي عدمها صورته (قوله تلك النسبة)
أي المفهومة من الكلام وقوله ذلك الخارج أي النسبة الخارجية اه جرى (قوله أي
فالكلام خبر) منعه ذلك ليكون جواب الشرط الذي في الاجله وكتب أيضاً قوله فالكلام
خبراً من حيث احتمال الصديق والكذب كما أنه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة
من حيث أنه مشتمل على الحكم ومسؤول عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه اه
فترى ويسمى دعوى أيضاً من حيث أنه يدعى (قوله وان لم يكن لنسبته خارج كذلك)
المقصود ارجاع النفي الى القيد الاول بترسيته ما اشترطه لا خارجاً للانشاء اه فترى وهذا
مجازاً لظاهر صنيع المصنف من أن مدار الفرق الخارج في الخبر وعدمه في الانشاء
وأن قوله تطابقه أو لا تطابقه على ظاهره فهو بيان للواقع اما اذا جعل المراد بتقصده
مطابقته أو لا مطابقتها وان مدار الفرق القصد في الخبر وعدمه في الانشاء فالنفي راجع الى
القيد الثاني أعني تطابقه الخ فتدبر (قوله وتحقق ذلك) أي الفرق بين الخبر والانشاء أن

في أحد الأزمنة الثلاثة أي يكون
بين الطرفين في الخارج نسبة
ثبوتية أو سلبية (تطابقه) أي
تطابق تلك النسبة ذلك الخارج
بأن تكون ثابتتين أو سلبيتين (أو لا
تطابقه) بأن تكون النسبة
المفهومة من الكلام ثبوتية والتي
ينبغي في الخارج والواقع سلبية
أو بالعكس (خبر) أي فالكلام
خبر (والا) أي وان لم يكن لنسبته
خارج كذلك (فانشاء) وتحقق
ذلك أن الكلام تاماً أن تكون نسبته

الكلام الخ وحاصله ان لا انشاء أيضا نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه فالفرق بينه وبين
الخبر قصد المطابقة واللامطابقة في الخبر وعدم قصد ذلك في الانشاء وفي قوله وتحقيق الخ
رمز الى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج والانشاء لا خارج
له كلام ظاهري ليس بتحقيق وأنه يمكن حمل كلام المصنف على هذا التحقيق بأن يكون معنى
قوله تطابقه أو لا تطابقه أى تقصد مطابقته أو عدم مطابقته الخ (قوله بحيث تحصل) أى
توجد فالعطف تفسيرى أو تفهيم فغاير (قوله من غير قصد الى كونه دالا على نسبة
حاصلة في الواقع بين الشئين) أى تطابقه أو لا تطابقه فخصب نقي القصد هذا القيد
المحذوف هذا هو الموافق لما في الاطول عن الشارح والانسب بقوله بعد في جانب الخبر
تطابقه أو لا تطابقه ويحتمل أن المراد من غير قصد الى تلك الدلالة فضلا عن قصد المطابقة
أو عدمها فيكون الفرق بين الخبر والانشاء قصد الدلالة على النسبة الخارجية وقصد
المطابقة أو عدمها في الخبر وعدم قصد في الانشاء تأمل (قوله لان النسبة المفهومة
من الكلام الخ) ينبغي أن يكون متعلقا بقوله أو تكون نسبه بحيث يقصد الخ على أنه
علمه لما تضمنه من أن الخبر نسبتي لا يجمع التحقيق على أنه علم لما تضمنه من أن في الكلام
مطلقا نسبتي لانه وان كان صحيحا لما تقر من أن في الانشاء أيضا خارجا لأنه لا يناسب
قوله فانك اذا قلت الخ اه يس لكن قول الشارح المفهومة من الكلام دون أن يقول
من الخبر برع بما يزيد الاحتمال الثاني وتتميل الشارح بما اذا قلت زيد قائم لا يخصص نعم
قول الشارح بأن يكون هذا ذلك وقوله بأن لا يكون هذا ذلك يعينان الاحتمال الاول
لان كرن هذين عينا ذلك وغيره يخصص بالخبر اذ النسبة في اضرب مثلا تعلق المضرب
بالخاطب على وجه طلبه منه وكتب أيضا قوله لان النسبة الخ حاصلة أن هنالك النسبة
مفهومة من الكلام حاصلة في الذهن بقطع النظر عن الخارج ونسبته في الخارج بقطع
النظر عن الذهن (قوله الحاصلة في الذهن) قال بس لا يشمل الكواذب عما وفيه نظر
اذا الذهن يتصور النسبة الكاذبة بل المستحيلة (قوله لا بد أن تكون الخ) لافائدة في هذا
الاخبار ولو قال لان النسبة المفهومة من الكلام هي الحاصلة في الذهن ومع قطع النظر الخ
لكان أولى (قوله بين الشئين) أى الموضوع والمحمول (قوله ومع قطع النظر عن الذهن
الخ) اعترضه الحنفية بخروج القضايا الذهنية نحو شريك الباري ممنوع ونحو ما سوى
الواجب تعالى يمكن مما موضوعه مجزئ المركب من الافراد الخارجية والذهنية لانه
لا يقطع النظر في القضايا الذهنية عن الذهن اذ لا وجود لها في خارج الاعيان والجواب أن
المراد بقطع النظر عن الذهن قطع النظر عن فهم الذهن النسبة الكلامية من الكلام وبالواقع
نفس الامر لا خارج الاعيان فدخلت تلك القضايا (قوله لا بد أن يكون) الواو زائدة
في متعلق اسم لا والاصل لا بد أن يكون أى لا بد من أن يكون أى لا غنى عن أن يكون
الخ وخبر لا محذوف أى حاصل وجعل الخبر أن يكون غير ظاهر (قوله بأن يكون هذا) أى

بحيث تحصل من اللفظ ويكون
اللفظ موحدا لها من غير قصد الى
كونه دالا على نسبة حاصلة في
الواقع بين الشئين وهو الانشاء
أو تكون نسبه بحيث يقصد أن لها
نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه
وهو الخبر لان النسبة المفهومة من
الكلام الحاصلة في الذهن لا بد
أن تكون بين الشئين ومع قطع
النظر عن الذهن لا بد أن يكون
بين هذين الشئين في الواقع نسبة
شوتية بأن يكون هذا ذلك
أو سلبية بأن لا يكون هذا ذلك

المجول ذاك أي الموضوع كزيد قائم فقام هو عين زيد وكتب أيضا قوله بأن يكون هذا إذا كان
 أي مثلا لأن المتبادر منه الحمل فلا يشمل الشرطيات فإن النسبة فيها الزوم لأن هذا إذا كان
 ١٥ يس (قوله ألا ترى الخ) استدلال على النسبة الخارجية (قوله حاصل) أي
 في الواقع إذا كان صادقا أو المتصور أن هذا مقتضى الكلام فلا يرده عليه الكواذب ١٥
 يس وقرر بعضهم أن في كلام الشارح حذف شيء به يتم البيان والتقدير حاصل زيد قطعاً
 أو ليس بحاصل له قطعاً (قوله قطعاً) يعني وإن قطعنا النظر عن إدراك الذهن وحكمه
 ١٥ يس فليس القطع بمعنى الجزم (قوله سواء قلنا الخ) هذا التعميم زيادة فائدة لا تدخل
 له في هذا الاستدلال (قوله أن النسبة) أي الخارجية (قوله من الأمور الخارجية)
 أي الموجودة خارج الأعيان كما عند الحكماء وقوله أولست منها أي بل من الاعتبارات
 كما عند أهل السنة (قوله وهذا) أي ما ذكرنا من ثبوت النسبة في الواقع بين الشئين
 المذكورين مع قطع النظر في الواقع عن الذهن معنى وجود الخ أي معنى وجود النسبة
 الخارجية وجودها في الواقع بين الشئين وليس المراد بوجودها أنهم متحققون في الخارج
 والأعيان كبياض الجسم فعني الخارج الذي نسبت إليه النسبة خارج الذهن أي الواقع
 ونفس الأمر وليس بمعنى الأعيان أي الأسماء المعينة المشاهدة ١٥ حفيد بإيضاح
 وكتب أيضا قوله وهذا معنى وجود النسبة الخارجية قال في الأطول إطلاق الواقع
 والحاصل على النسبة مع أنهم من الأمور الاعتبارية باعتبار أنها حاصله للطرفين والأمر
 الاعتباري يصح أن يحصل لغيره كالمعنى الحاصل للأعني وثبوت الشئ للشئ ليس مستلزماً
 لثبوت المثبت بل لثبوت المثبت له وجعل الخارج طرفاً للنسبة ووصف النسبة بالخارجية
 لا يستدعي وجودها وذلك على ما حققه الفرق بين كون الخارج طرفاً لنفس الشئ وبين
 كونه طرفاً لوجوده فإن قولنا زيد موجود في الخارج جعل فيه الخارج طرفاً لوجوده
 وهو لا يقتضي وجود المطروف وإنما يقتضي وجود ما جعل طرفاً لوجوده فالوجود في
 هذه الصورة زيد لا وجوده في قولنا زيد قائم في الخارج جعل الخارج طرفاً لثبوت
 القائم لزيد فاللزم كون القائم ثابتاً في الخارج لغيره لا لثبوت ونحن نقول الخارج اسم
 للأمر الموجود في الخارج كالذهني الذي هو اسم للأمر الموجود في الذهن فعني كون
 الشئ موجوداً في الخارج والأعيان أنه واحد منهم وفي عدادها فطرفة الخارج للوجود
 مساحية إذا للوجود ليس في عداد الأعيان ومعنى زيد موجود في الخارج أن وجوده في
 وجود الخارج وفي عداد وجوداته فليس الخارج الا طرفاً لنفس الشئ لكنه إذا جعل
 طرفاً له حقيقة اقتضى وجوده وإذا جعل طرفاً له مساحية لم يقتض وجوده هكذا حقق
 الخارج والواقع واحفظه واجعله في سلك البدائع واعلم أن ما بسط من الكلام في
 الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لأنه بمعنى خارج تعقل
 المسكالم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن واللام يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل في

ألا ترى أنك إذا قلت زيد قائم فإن
 القيام حاصل لزيد قطعاً سواء قلنا
 أن النسبة من الأمور الخارجية
 أو ليست منها وهذا معنى وجود
 النسبة الخارجية

الخارج المقابل للذهن لتكون على بصيرة في القضايا الخارجية ويتضح عند توجه تقييد النسبة فيها بالخارج وكتب أيضا قوله الخارجية أى المتحققة في الخارج عن الذهن (قوله من مسند اليه ومسند واسناد) كان الأولى أن يقول من اسناد ومسند اليه ومسند اليه موافق ترتيبه السابق في عدة الأبواب اجالا واللاحق في ذكر الأبواب تفصيلا وليكون ذكر متعلقات المسند بجانبه (قوله والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان الخ) فيه أمران الأول أن المتعلقات تكون للمسند نحو الضارب زيد الجاني وضرب زيد أحسن الثاني أن المسند لا بد له من المتعلقات اذا كان فعلا أو في معناه وظاهر قوله قد يكون الخ أنهم لا يقرنونه لانه وان لم يلزم أن يكون متعديا لكن لا بد له من مقول مطلق نعم قد يحذف وكلامه أعظم من الذكر والحذف بدليل أنه سيقول أما حذف الخ هـ يس وأجيب عن الأول بأنه بنى كلامه هنا على الغالب وعن الثاني بأن في العبارة حذفاً والتقدير كما في ع ق قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك أى كما اذا كان جامدا نحو زيد أخوك وانما يكون له ذلك اذا كان فعلا الخ (قوله اذا كان فعلا) أو ما في معناه أراد بالفعل الفاعل الاصطلاحى وعما في معناه كل ما يفهم منه معنى الفعل سواء كان من تركيبه كالمصدر واسم الفاعل أو لا كحروف التنبية وأسماء الإشارة ولقصور شبه الفعل على القسم الأول لم يقل أو شبهه ولقصور معنى الفعل على القسم الثاني اصطلاحاً لم يقل ومعناه هـ ملخصا من القنرى والطول (قوله ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر) قال في المطول لأن الانشاء أيضا لا بد له مما ذكره وقد يكون مسنده أيضا متعلقات هـ قال في المطول وفيه أن اتفاق الاختصاص لا يبنى وجه التخصيص اذرب مشترك يخص في البيان ببعض النسكته والنسكته هنا أن القوم يجثوا عن المسند اليه والمسند الخبريين وكذا عن متعلقات الفعل والقصور تركوا الانشائيات على المقايسة ولذا أقدموا هذه الأبواب على الانشاء وانما فعلوا ذلك لأن الخبر أكثر مزاياه أوفر على أن بعض المحققين على أنه لا انشاء الا وهو في الاصل خبر صار انشاء بنقل كما في بعث وأحذف كما في اضرب فان أصله تضرب أو زيادة كما في لتضرب ولا تضرب الى غير ذلك هـ (قوله الاسناد) أي بين المسند والمسند اليه وقوله والتعلق أي بين المسند والفضلات المشار اليه بقوله قد يكون له متعلقات (قوله وكل جملة قرئت بأخرى) أى وكانت مما تقبل العطف في أداء أصل المعنى فخرجت الجملة الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع على أن يسرع حال من ضربه يركب وان دفع الاعتراض بتناول عبارته انها مع أنها ليست من الوصل والفصل في ثبوت بل من متعلقات الفعل ولا يخفى عديم تناول عبارته تذييل باب الفصل والوصل الآن يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر في باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له به هـ من الاطول (قوله امام معطوفة) وهو الوصل وقوله أو غير معطوفة وهو الفصل (قوله اما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد) لا يخفى أن بيان الإيجاز والاطناب على

(والخبر لا بد له من مسند اليه
ومسند واسناد والمسند قد يكون
له متعلقات اذا كان فعلا أو في
معناه) كالمصدر واسم الفاعل
واسم المفعول وما أشبه
ذلك ولا وجه لتخصيص هذا
الكلام بالخبر (وكل من الاسناد
والتعلق اما بقصر أو بغيره
وكل جملة قرئت بأخرى اما
معطوفة عليها أو غير معطوفة
والكلام البليغ اما زائد على أصل
المراد لفائدة) احتريزه

مذكوره لا يتناول الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها اه أطول (قوله عن
 التطويل) وكذا عن الحشو اه أطول (قوله على أنه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام
 بالبلغ) قال في المطول لأن ما لفائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لفائدة
 لا يكون بلغا اه قال الحفيدي حواشيه على الشرحين هذا مبني على أنه يجب في الكلام
 البليغ أن يطابق كل لفظ فيه مقتضى الحال وهو محل تأمل قال في الاطول وفيه أى
 فيما ذكره الشارح بحث اذ بلاغة الكلام مطابقتها لمقتضى الحال في الجملة ولا يلزم منه أن
 لا يكون في الكلام ما لا يقتضيه الحال نعم لفائدة في تقييد الكلام بالبلغ لأن الزيادة
 لفائدة اطناب سواء كان في الكلام البليغ أو لا يقال يستفاد من تقييد الزيادة بكونه
 على أصل المراد أنه لا يكون زائدا على المراد فيكون لفائدة قبل وقوعه لفائدة قبل هذا
 الاعتبار لأن الزائد على المراد زائد على أصله اه مع بعض حذف وزيادة وكتب أيضا قوله
 لا حاجة اليه الخ أجيب بأن الغرض التنبه على أن هذا القيد مأخوذ في مفهومه اطناب
 ولولم يقيد الزيادة بكونه لفائدة لم يشتمل اعتبارها من مفهومه اه فنرى وقوله التنبه
 أى لا الاحتراز (قوله أو غير زائد) المتبادر منه أن المراد أو غير زائد على أصل المراد لفائدة
 فيدخل التطويل والحشو لأن غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد أصلا وبالزائد لفائدة
 فكان ينبغي أن يقول أو غير زائد على أصل المراد أصلا ويقيد بكونه لفائدة لأن عدم الزيادة
 في الايجاز والمساواة لا بد أن يكون لفائدة اه يس (قوله هذا) أى قوله والخبر الخ
 وكتب أيضا قوله هذا أى دليل الحصر اه سم (قوله لا طائل تحته) عبارة عن
 ولما كان حاصل هذا الكلام حصر الابواب من غير بيان وجه افراد بعض الاحوال
 بالتبويب عن بعض وحصر الابواب استتراضا لم يشد الا ما يفيد عدها وقد تقدمت كان
 لا طائل تحته مع ظهوره اه (قوله لأن جميع ما ذكر الخ) يظهر أنه على المحذوف أى
 وذ كر سبب افراد بعض الاحوال بالتبويب عن بعض أهم لأن الخ (قوله من أحوال
 الجملة) راجع للفصل والوصل والايجاز ومقابل لم يقوله أو المستند راجع للتبويب والايجاز
 ومقابل به وكذا قوله أو المستند وفيه أن المصنف لم يوجب بأحوال الجملة حتى يقال هلا
 أدخل فيها الفصل والوصل والايجاز ومقابل به ويمكن أن يقال المراد هلا بواب بأحوال
 الجملة وأدخل فيها ذلك وأحوال الاسناد بتبويبها بأحوال الاسناد (قوله أو المستند)
 كان عليه أن يقول أو المتعلق (قوله مثل التأصيل) هو من أحوال الجملة وقوله
 والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين (قوله بيان سبب افرادها) أى عما سبق
 وذكر عفا أن سبب افرادها صعوبة أمرها الكثرة مما يحتمل اختلاف التأصيل والتقديم
 (قوله وقد خصنا ذلك في الشرح) عبارته فيه فالأقرب أن يقال اللفظ اما جملة أو مفرد
 فأحوال الجملة هي الباب الأول والمفرد اما عدة أو فضله والعمدة اما مستند اليه
 أو مستند بفعل أحوال هذه الثلاثة أبوابا ثلاثة تميز بين الفضله والعمدة المستند اليه

عن التطويل على أنه لا حاجة اليه
 بعد تقييد الكلام بالبلغ (أو غير
 زائد) هذا كما ظهر لكن لا طائل
 تحته لأن جميع ما ذكر من الحصر
 والوصل والفصل والايجاز
 ومقابل به انما هي من أحوال الجملة
 أو المستند اليه أو المستند مثل
 التأصيل والتقديم والتأخير وغير
 ذلك فالواجب في هذا المتام بيان
 سبب افرادها وجعلها أبوابا
 برأسها وقد خصنا ذلك في الشرح

والمستند لما كان من هذه الاحوال حاله من يدغموض وكثرة البحوث وتعدد طرق وهو
 القصر أفرد بابا خاصا وكذا من أحوال الجملة ماله من يدشرف ولهم به من يداهتمام وهو
 الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والافهم من أحوال الجملة ولذا لم يقل أحوال القصر
 وأحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يخص مقردا ولا جملة بل يجري فيهما
 وكان له شيوع وتفاريع كثيرة فجعل بابا سابعاً وهذه كلها أحوال يشترك فيها الخبر والانشاء
 ولما كان هنا بحوث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامناً (قوله تنبيه) عبارة
 عن ولما ذكر الخبر ومن وصفه المشهور والصدق والكذب مع الإشارة الى معناها ما بقوله
 تطابقه أو لا تطابقه وفي ذلك ذكر الصدق والكذب اجمالاً لوضع ذكرهما تفصيلاً لتنبيهها
 فقال هذا تنبيه في تفسير الصدق والكذب وفي ذكر ما علق به ما من الاستدلال والرّد
 والخلاف والتنبيه اصطلاحاً اسم لفصل ما تقدم اجمالاً وهو يحتمل أن يراد به المعنى
 أو اللفظ الدال على ذلك المعنى لا يقال تخيلاً فلا يصح إطلاق التنبيه اصطلاحاً
 على هذا البحث لأن المذكور فيما تقدم اجمالاً بعد الفعل السابق انما هو مجرد الصدق
 والكذب لا اختلاف في التفسير والاستدلال والرّد والواسطة لأننا نقول لا يجب الاقتصاد
 في الترجمة على مدلولها بل يجوز أن يضاف اليه ما يناسبه وقد اختلف الناس في الخبر
 فقبل ينحصر في الصدق والكذب وقيل لا ينحصر بل منه ما ليس بصدق ولا كذب وهو
 الواسطة ثم القائلون بالانحصار اختلفوا في تفسير الصدق والكذب للذين انحصروا
 الكلام فيهما فقال الجمهور صدق الخبر مطابقة الخاء بحروفه (قوله على تفسير الخاء)
 ينبغي تعلقه بمعدوف أي دال على تفسير الخاء لا يتنبه لانه وان كان في الأصل مصدر الا
 أنه هنا منسلخ عن المصدرية لانه ترجمة فهو اسم للالفاظ المخصوصة وكتب أيضاً ما نصه
 أي مفسرهما ومعناها (قوله إشارة ما اليه) حيث قال تطابقه أو لا تطابقه فأفاد
 أن الكلام اتماناً توجد فيه المطابقة أو لا ولا شك أن المطابقة هي الصدق وعدمها هو
 الكذب فقد علم مما تقدم ذات الصدق والكذب وان لم تعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين
 الاسمين فقد سبق ذكرهما في الجملة أي بذاتهما دون اسمهما ع س هـ وفي قوله
 قد سبق إشارة ما اليه رضى الى وجه تسمية هذا البحث تنبيهاً لأن التنبيه يترجم به عما أشير
 اليه فيما سبق ولعل كون الإشارة هنا خفية زاد ما قال الحفيظ في حواشيه على الطول
 الاظهر أنه سماه تنبيهاً لانه في حكم البدهي فليس له كبير احتياج الى الدليل هـ (قوله
 في الصدق والكذب) فيه أن الخبر ليس محصوراً في الصدق والكذب بل في الصادق
 والكاذب وأجيب بتقدير مضاف قبل الخبر أي بالانحصار مرة الخبر أو قبل الصدق أي
 في ذى الصدق وذى الكذب تأمل (قوله صدق الخبر) قيد الصدق بالخبر تعيناً للمعهود
 اذا صدق مشتركين صدق المتكلم وصدق الخبر لا لا تراز عن صدق غير الخبر من
 المركبات التقييدية والانشائية لاختصاص الصدق والكذب بالخبر من بين المركبات وان

* (تنبيه)

على تفسير الصدق والكذب
 الذي قد سبق إشارة ما اليه في
 قوله تطابقه أو لا تطابقه * اختلف
 القائلون بالانحصار الخبر في الصدق
 والكذب في تفسيرهما فقبل
 (صدق الخبر)

أجرهما البعض في الأضافي والتقيدي وقال النسبة في غلام زيد وزيد الفاضل
تحتلهما راجع الاطول وكتب أيضا قوله صدق الخبر الخ لم يذ كر دليله كما صنع في القولين
بعده ايم اما لكثرة أدلته واشتمارها بحيث لا يحتاج لذكرها وأنه بلغ من الظهور بحيث
لا يحتاج للدليل ايس وكتب أيضا قوله صدق الخبر مطابقة للواقع اعترض بأن فيه دورا
لأن الخبر أخذ في تعريف الصدق والكذب والصدق والكذب أخذ في تعريف الخبر يقولهم
ما احتمل الصدق والكذب بالنظر الى ذاته وأحسن الاجوبة أن الصدق والكذب بينهما
التصور وأن الصدق والكذب المأخوذ في تعريف الخبر هما صفتا المتكلم وهما
الاعلام بالشئ على ما هو عليه أو على خلافه والصدق والكذب المأخوذ في تعريفهما
الخبر صفتا الخبر أفاده في الاطول وكتب أيضا قوله صدق الخبر الخ ولا يراد على هذا التفسير
خبر الشاك لأنه ان طابق الواقع فصدق وان لم يطابق فكذب فهو داخل اما في الصدق
واما في الكذب بخلافه على التفسير الثاني كما سبق (قوله مطابقة) خرج باضافة المطابقة
الى الخبر الذي أضيف اليه الصدق. مطابقة خبر المتكلم التي هي صدق المتكلم فالقول بأنه
يكفي أن يقال المطابقة للواقع وهم أفاده في الاطول وبعبارة ما مر عن الاطول أيضا من
أن صدق المتكلم الاعلام بالشئ على ما هو عليه في نفس الامر لخروج صدقه عن
المطابقة وكتب أيضا قوله مطابقة للواقع أو رد على التعريف المبالغة بكتبت اليوم ألف
مرة فانها يصدق عليها حد الكذب وليس بكذا والجواب أن المبالغ ان قصد
ظاهر الكلام فكذب وان قصد معنى مجازيا كالكثر في المثال فصدق لمطابقة المعنى
المراد للواقع فالمراد مطابقة المعنى المراد لا الوضعي اه يس (قوله أي مطابقة
حكمه) انما يفسر بذلك لأن الخبر حينئذ عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة
عس اه سم والمراد بحكمة النسبة الحكيمية أي الكلامية المفهومة من الكلام
وبالواقع الخارج أي النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين مع قطع النظر عن الكلام
وليس المراد بالواقع هنا نفس الامر (قوله وهو الخارج الذي يكون الخ) أضاف الخارج
الى نسبة الكلام الخبري لأنه متحد معها بالذات ان كان هناك مطابقة ونقيضهما ان لم يكن
اه سم (قوله يعني الخ) زيادة توضيح للكلام السابق وأتى بالعناية لأن ظاهر المتن
أن المطابقة معتبرة بين نفس الخبر والواقع مع أنها بين حكم الخبر والواقع أي بين النسبة
الكلامية والنسبة الخارجية (قوله أن الشئين) الموضوع والمحمول (قوله وان يكون
بينهما نسبة) هي النسبة الخارجية (قوله في الواقع) أي نفس الامر لكن لما كان هذا
يخرج مالا يثبت له في الواقع كقولنا اجتماع الضدين ثابت وغير ثابت قال أي مع قطع
النظر عما في الذهن فينبغي أن يكون هذا تفسير قوله في الواقع نفسه بمراد لا تقييده له
ولما كان قوله مع قطع النظر عما في الذهن قد يخرج الذهنيات المحضة أي التي لا يثبت لها
الاف في الذهن قال وعما يدل عليه الكلام اشارة إلى أن المراد بقطع النظر عما في الذهن

مطابقته أي مطابقة حكمه
للواقع وهو الخارج الذي يكون
لنسبة الكلام الخبري (وكذبه)
أي كذب الخبر (عدمها) أي عدم
مطابقته للواقع يعني أن الشئين
الذين أوقع بينهما نسبة في الخبر
لا بد وأن يكون بينهما نسبة في
الواقع أي مع قطع النظر

قطع النظر عما يدل عليه الكلام أى قطع النظر عما فى الذهن من حيث يدل عليه الكلام
لامطلنا فتدخل الذهنيات المحضة اه سم (قوله عما فى الذهن) أى النسبة الذهنية
وعما يدل عليه الكلام أى النسبة الكلامية وهما متجهان ذاتا مختلفان اعتبارا لانه
ان اعتبرتهما فى الذهن قبل النطق بهما فذهنية وان اعتبرتهما من الكلام بعد النطق
بهما فكلامية (قوله فطابقة الخ) فيه اشارة الى أن المراد بالحكم فى قوله مطابقة حكمه
النسبة الكلامية وبالواقع فى قول المتن للواقع النسبة الخارجية واعلم أن أرباب العقول
صرحوا بأن أجزاء القضية أربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى
الوقوع أو الاللا وقوع كذا فى الفترى فكل من النسبة الحكمية التى هى تعلق المحمول
بالموضوع على وجهه الثبوت أو الانتفاء من الحكم الذى هو الوقوع أو الاللا وقوع
جزء من مدلول القضية والمتبادرون عبارة الشارح هنا أن النسبة الكلامية المطابقة
والنسبة الخارجية المطابقة هما النسبة الحكمية المفسرة بعامر لكن قال الفترى كلامه
فى كتبه يدل على أنه وقوع النسبة أو لا وقوعها والشريف جزم فى شرح المفتاح بأن
الموصوف بالصدق والكذب ليس الا لابقاع والانتزاع وكذا الموصوف باحقاها هما
ووجهه أن الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعى فهو النسبة المفهومة والخارجية أيضا
فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما و يمكن دفعه بأن الوقوع له اعتباران أحدهما
كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه فى الواقع مع قطع
النظر عن الكلام والوقوع بأحد الاعتبارين غيرهما لا اعتبارا لآخر فجزوا أن تحقق
المطابقة بين المتغيرين بالاعتبارين اه (قوله بأن تكون) أى مصورة بأن تكون وفيه
اشارة الى أن المطابقة الموافقة فى الكيف وعدمها المخالفة فى الكيف فالصدق وهذا
اغما يحتاج اليه على أن نسبة الكلام الايقاع والانتزاع والتى فى الخارج الوقوع وعدم
الوقوع وهو مذهب السيد ما غلب على أنها الوقوع واللا وقوع فيهما وهما مختار الشارح
فالمطابقة بينهما من حيث ذاتهما ويمكن فى المتغيرين المطابق بالكسر والمطابق بالفتح
اختلافهما بالاعتبار (قوله وقيل) قائله النظام من المعتزلة قال فى الاطول وأشار
الى كمال مضافة المذهب الثانى بخلاف قائله وتحتيره عجزه وليسته مع العلم بأنه النظام والى
رجحان مذهب الجاحظ عليه بذكر القائل ووجه كمال صحافته ما أشار اليه السكاكى من
أن تصديق اليهودى اذا قال الاسلام حق وتكذيبه اذا قال الاسلام باطل باجماع المسلمين
يناديان عليه بالبطان والفساد ومع ذلك قدمه على مذهب الجاحظ لـ كمال اتصاله
بالمذهب الاوّل حيث اجتمع فى انحصار الخبر فى الصادق والكاذب اه ببعض تصرف
(قوله مطابقتها) أى مطابقة حكمه (قوله لاعتقاد الخبر) أى للنسبة المعقدة للخبر
اه ع (قوله ولو خطأ) قيل الواو للعطف على محذوف نقيض لما بعدها أى لو لم يكن
خطأ ولو كان خطأ قال الحفيد على المطول واختار المحقق الرضى أن الواو فى مثل هذا

عما فى الذهن وعما يدل عليه الكلام
فطابقة تلك النسبة المفهومة من
الكلام للنسبة التى فى الخارج بأن
تكونا شيئين أو شيئين صدق
وعدمها بأن تكون احدا هـ
ثبوتية والاخرى سلبية كذب
(وقيل) صدق الخبر (مطابقتها
لاعتقاد الخبر ولو) كان ذلك
الاعتقاد (خطأ)

غير مطابق للواقع (و) كذب
الخبر (عدمها) أى عدم مطابقتها
فقول القائل لاعتقاد المخبر
ولو كان خطأ السماع معتقدا
ذلك صدق وقوله السماء فوقنا
غير معتقد ذلك كذب والمراد
بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو
الراجح نعيم العلم والظن وهذا
يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد
فيه قلنا من الواسطة ولا يفتق
الأنحصار اللهم الآن يقال انه
كاذب لانه اذا اتسنى الاعتقاد
صدق عدم مطابقة الاعتقاد
والكلام في أن المشكوك
خبراً وليس بخبر مذكور في الشرح
فليطالع (ب) دليل قوله تعالى اذا
جاءك المنافقون قالوا نشهد انك
لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد (أن المنافقين لكاذبون)
فانه تعالى جعلهم كاذبين في قوله
انك لرسول الله لعدم مطابقتها
لاعتقادهم وان كان مطابقاً للواقع
قول الحشى قوله في أن المشكوك
خبراً وغير خبر هكذا في نسخ الى
بأيدينا والذي في نسخ الشرح
الى بأيدينا في أن المشكوك خبر
أوليس بخبر اه

الموضوع اعتراضية وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام أو يذكّر آخره مستأنفة
لنظام متعلقة به معنى ثم نقل أن لوفى مثل هذا الموضوع لا تكون لاستئناف شئ لاستئناف غيره
وللامضى وكذا ان لا قصد التعليق ولا للاستقبال فاعنى فيه ما شئت الحكم البينة
اه قال بس وكلام المطول في التذنب آخر الفصل والوصل يدل على أن للوهذه جواباً
حذف للعلم به مما سبق وجوز في المطول كون هذه الواو للعال وبين ذلك الحذف على
المطول لكن هذا الوجه لا يتخلو عن تكلف وغموض فالاولى طرحه وقوله ما يتوسط أثناء
الكلام أى نحو زيد ولو كثر ماله بخيل وقوله أريد كراً آخره نحو زيد بخيل ولو كثر ماله
وكتب أيضاً قوله ولو كان خطأ وبالاولى ما لو كان صواباً فان الخبر اذا لم يطابق الاعتقاد
وكان الاعتقاد صواباً أولى بكونه كذبا منه اذا كان الاعتقاد خطأ فكلام الشارح جار على
القاعدة من أن ما قبل الغاية أولى بالحكم مما بعدها (قوله غير مطابق للواقع) تفسير لقوله
خطأ (قوله غير معتقد ذلك) لوقال معتقداً خلافه لكان ثبوت الواسطة أظهر اه حنبند
وجهه أن قولنا معتقداً خلافه يخرج الشك في ثبوت الواسطة بخلاف قولنا غير
معتقداً ذلك فانه يشعل الشك فلا يظهر ثبوت الواسطة ذلك الظهور وجه ثبوت الواسطة
عليه أن المراد به المعنى الاول بدليل كلام المصنف وقوله ذلك أى الفوقية (قوله والمراد
الخ) لما كان الاعتقاد متقابلاً للعلم والظن عند الأصوليين بين أنه هنا يشملهما اه سم لان
الاعتقاد عند الأصوليين الحكم الذهني الجازم لغیر دليل فقوله الجازم يخرج الظن
وقوله لغیر دليل يخرج العلم (قوله وهذا) أى التفسير الثاني المحكى بقيل (قوله قلنا
الواسطة) أى وهذا القائل لا يتول بنبوتهم لانه من جملة القائلين بالانحصار من عبد
الحكيم وعق (قوله اللهم الآن يقال الخ) قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما
في ثبوته ضعف وكأنه يستهان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا أنه خلاف المتبادر
وأنه موهوم لمران الكذب في الانشآت وهو مخالف للإجماع فليست أملاً اه فترى (قوله
صدق عدم الخ) أى لان السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله مطابقة الاعتقاد) من
اضافة المصدر لثبوت قوله (قوله والكلام الخ) اشارة الى أن الاشكال على تقدير كونه خبراً
فان قلنا انه ليس خبراً فلا اشكال اه سم أى لانه لم يدخل حينئذ في المقسم الذي هو الخبر
(قوله في أن المشكوك خبراً غير خبر) الصحيح أنه خبر لصدق تعريفه عليه ولا يشترط
أن تكون نسبته كائنه في اعتقاد المتكلم به (قوله غة) يوقف عليهم بالهاء (قوله بدليل
قوله) لا يقال التعريف من قبيل التعود والدليل لا يقام على التصور ولا نقول هذا
استدلال على الحكم التصديقي الذي نضمنه جل التعريف على المعرف وكتب أيضاً
مانه أى مستدل عليه بدليل والاضافة لبيان (قوله لعدم مطابقة الاعتقاد الخ)
فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقة الاعتقاد فاذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقة
لاعتقاد مع مطابقة للواقع فأمرى اذ لم يطابق الواقع والاعتقاد مع حاله بالكذب

أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم
الواسطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا يراد أن يقال بعد تسليم
أن الكذب ماذ كرايلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولأن الكذب مجرد عدم
مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو
الموجود في الدليل اه ع ق (قوله ورد بأن المعنى لكاذبون في الشهادة) يحتل وجوها
أحدها ماذ كره الشارح واقتصر عليه لانه الذي في إيضاح المصنف الذي هو كالشارح
للتخصيص والذي في المفتاح الذي هو أصل التخصيص ثانيها أن يكون قولهم تشهد اخبارا
بالشهادة في الحال أو على الاستمرار لا إنشاء لها والتكذيب راجع الى هذا الاخبار أما
كذبهم على الثاني فظاهر وأما على الأول فلأن الشهادة هي الخبر القاطع ولا قطع
عندهم أو إنشاء لها ورجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصدورها عنهم كذا
في الفتنى وغيره ثالثها ماذ كره العصام في أطوله وهو أن الكذب يوصف به الخبر وتوصف به
الشهادة وهو فيها عدم كون الشهادة من مشاهدة وبيان فالصدق والكذب اللذان
كلاما مفاهيم خاصة بالخبر والذي في الآية صفة للشهادة فقد خلط القائل معنى اه تدبر
وكتب أيضا قوله ورد هذا الاستدلال قال في المطول وحاصل الجوابين الأولين منع كون
التكذيب راجعا الى قولهم انزل رسول الله مستندا لهذين الوجهين والجواب على تقدير
التسليم ما أشار اليه بقوله أو المشهور به الخ اه بتغيير وكتب أيضا قوله ورد الخ حاصل
ما ذكره المصنف أجوبة ثلاثة وأجيب أيضا بأن التكذيب راجع الى نفي المتأقين أنهم
قالوا لا تنفعوا على من عند رسول الله حتى ينقصوا ما بلغه عنهم ذلك واستدعاهم وبأنه
راجع الى قولهم ليخرجن الاعز منها الاذل وبأن المعنى أنهم قوم عادتهم الكذب وان
صدقوا في هذا القول فلا تعقد عليهم ولا تصدقهم فيما يقولون وبأن المعنى لكاذبون فيما
يضمرونه في نفوسهم من خلاف ما يظهرونه لك وبأن التكذيب راجع الى خبر تضمنه كثرة
التأكيدي انزل رسول الله وهو كون هذا القول عن اعتقاد تدبر (قوله في الشهادة)
أى المذكورة في قولهم تشهد (قوله وفي ادعائهم المواطأة) عطف على الشهادة من
عطف الشيء على ما تضمنه للتوطئة لبيان أن هذا المعطوف هو مرجع التكذيب واعلم
أن الفرق بين هذا الوجه والوجه الثاني الذي بعده معنوى خلافا لمن توهم أنه مجرد
اللفظ والعبارة وذلك لان التكذيب في هذا الوجه راجع الى دعواهم أن شهداتهم هذه
من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب فانهم لم
تكن من صميم القلب وفي الوجه الثاني راجع الى دعواهم ان اخبارهم يسمى شهادة
التي تضمنها تسمية ذلك الاخبار شهادة فكأنهم قالوا اخبارنا هذا يطلق عليه الشهادة
فقبل لهم كذبهم ليس اخباركم هذا مما يطلق عليه الشهادة لأن شرط ما يطلق عليه
الشهادة أن يكون عن اعتقاد وهذا ليس كذلك اه سم وقوله من عطف الشيء على

(ورد) هذا الاستدلال (بأن)
المعنى لكاذبون في الشهادة) وفي
ادعائهم المواطأة فالتكذيب
راجع الى الشهادة

ما تضمنه يعني أنه من عطف اللازم وقوله لبيان أن هذا المعطوف الخ يعني أنه مرجع
 التكذيب في الحقيقة كما يفيد قول الشارح راجع إلى الشهادة باعتبار الخ ولولا قوله
 هذا الصريح جعل العطف تفسيرياً (قوله باعتبار رضنها الخ) دفع به ما يقال إن الشهادة
 إنشاء فلا توصف بالكذب لأن الصدق والكذب من أوصاف الخبر وحاصل الدفع أنه
 راجع إليها باعتبار نفسها بل باعتبار ما تضمنته الخ (قوله من صميم القلب) أي خالصه
 (قوله بشهادة الخ) لأن تأكيده الشيء يدل على اعتقاده اهـ سم وبه يدفع ما قاله الحنفية من
 أن هذه المؤكدات وكذا المشهود به للشهادة وحاصل الجواب أن التأكيديات
 وإن دخلت على المشهود به لكنها تشعر بأن الشهادة فيه عن صميم القلب لأن تأكيده الشيء
 يدل على اعتقاده فلا منافاة وكتب أيضاً قوله بشهادة الخ إشارة إلى ما سبق أن تأكيده قد
 يؤكده الخبر بالنظر إلى لازم فائدة إذا كان المخاطب منكره مسلم الأصل الحكم اهـ
 فترى وعبرة خبر والحكم كما سبق في تأكيده يؤكده الخبر إلى فائدة الخبر إذا كان المخاطب
 منكر الأصل الحكم وأخرى بالنظر إلى لازم الفائدة إذا كان المخاطب منكره ككون
 المتكلم معتقداً للمضمون ما أخبر به فكان الرسول صلى الله عليه وسلم أنكركوهم عالمين
 بكونه رسول الله فادعوا على وجه التأكيده أنهم عالمون به ومعتقدون له فكذبهم الله
 تعالى في دعواهم هذه (قوله أن واللام الخ) أي في قولهم انكرا رسول الله (قوله والجمله
 الاسمية) أي والتعبير بالشهادة (قوله أوفى تسميتها) فيه أن الكذب لا يدخل إلا في
 النسب الخبرية التامة والتسمية وصف من أوصاف المسمى فكيف يصف بالكذب
 والجواب أن كون التسمية كذا انما هو باعتبار رضنها كخبرها وهو أن اختارهم هذا
 يسمى شهادة وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في كلامهم سم بالهامش على قول الشارح وفي
 ادعائهم الخ فاجرى في قول المتن في الشهادة يجرى في قوله أوفى تسميتها (قوله لأن
 الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد) وما في المطول من منع اشتراط موافقة الاعتقاد في
 مطلق الشهادة غير مسلم كما في حواشيه (قوله والاول محذوف) أي مع الفاعل أيضاً
 (قوله لانهم يعتقدون أنه غير مطابق) أي لانهم المنافقون والذي يعرف بوثقه أهل
 الكتاب كما يدل عليه القرآن المجيد فاندفع ما في العروس اهـ بس (قوله وجينئذ لا يكون
 الخ) حاصله أن معنى الكذب عدم مطابقة الواقع لكن ثبوت هذه الصفة أعني عدم
 مطابقة الواقع انما هو بحسب اعتقادهم لا بحسب نفس الامر اهـ سم (قوله الكذب)
 أي المذكور في هذه الآية (قوله الابعى عدم المطابقة للواقع) أي بحسب زعمهم
 واعتقادهم (قوله فليعلم) اعلم أنه كما أن هذا الخبر غير مطابق للواقع في اعتقادهم
 هو غير مطابق للاعتقاد في عياش شكل جعل كذبه بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة
 الاعتقاد ولكن يزول الاشكال بتقرير هذا الجواب الثالث على وجه المنع هكذا انسلم
 أن كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لا يجوز أن يكون له عدم مطابقة

باعتبار رضنها خبراً كذا غير
 مطابق للواقع وهو أن هذه الشهادة
 من صميم القلب وخلاص الاعتقاد
 بشهادة أن واللام والجمله الاسمية
 (أو) المعنى انهم لكاذبون (في
 تسميتها) أي تسمية هذا الاخبار
 شهادة لأن الشهادة ما يكون على
 وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر
 مضاف إلى المفعول الثاني والاول
 محذوف (أو) المعنى انهم لكاذبون
 (في المشهود به) أعني قولهم انك
 لرسول الله لكن لا في الواقع بل (في
 زعمهم) الناسد واعتقادهم الباطل
 لانهم يعتقدون أنه غير مطابق
 للواقع فيكون كاذباً باعتقادهم
 وإن كان صادقاً في نفس الامر
 فكأنه قيل انهم يزعمون أنهم
 كاذبون في هذا الخبر الصادق
 وجينئذ لا يكون الكذب الابعى
 عدم المطابقة للواقع فليعلم

للوابع في اعتقادهم ولو قرر هذا الجواب الثالث الذي هو على تسليم أن الكذب راجع
للمشهود به على وجه المنع كما علمت لكان أولى من تقريره على الوجه الذي سلكه الشارح
لما ردد عليه من أن الجيب حينئذ يصير مدعياً فيرد عليه المنع بأن يقال المشهود به كالم
يطابق الواقع في اعتقادهم لم يطابق اعتقادهم فلم لا يجوز أن يكون كذبه بسبب عدم
مطابقته لاعتقادهم ولا يمكن اتعاب المطلوب وكتب أيضاً ما نصه لتعرف صحة الجواب
(قوله لتلايهم الخ) أي من قولنا في زعمهم واعتقادهم ويدفع التوهم أن الاعتقاد هنا
طرف لعدم مطابقة الخبر للواقع وفي كلام النظام هو نفس المخالف بفتح الادم (قوله
راجعين إلى الاعتقاد) بل هما راجعان إلى الواقع لكن بواسطة الزعم (قوله الجاحظ
أنكر الخ) بيان لحاصل المعنى وأما وجه التركيب فأنظروا أنه فاعل حذف فعله أي قال
الجاحظ لأن حذف المقدر أسهل من حذف الجمله أذهبى ويوافق قول الاطول أي قال
الجاحظ كما هو الشائع في الكتاب وليس مراد الايضاح حيث قال وأنكر الجاحظ القدر
الخبر فيه أن الفعل المقدر أنكر لانه ينفى إلى تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن
في هذا المقام اهـ ويحذف العلامة أي بذكر الشئ ما نصه قضية التقدير أن الجاحظ
مبتدأ وخبره مقدر وكان يجوز أن يكون فاعلاً لقوله مقدر وفي المعنى إذا دار الأمر بين
كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً لا وكونه مبتدأ والباقي خبراً فالنائب أولى اهـ ولكن يبعد
جعله مبتدأ أخبره محذوف تقديره أنكر الخ أنه يجوز أن يكون إلى تكلفات كما ترى فيس تعقب
جده فاعل فعل محذوف بأن ما هنا ليس واحداً من المواضع التي يطرد فيها حذف رافع
الفاعل فيجب أن يكون من باب المبتدأ والخبر كما صنع الشارح وجعله من باب الفعل
والفاعل غير جائز في سعة الكلام عند البصريين اهـ لكن ينبغي تقدير الخبر قال حذراً من
التكلفات اللازمة على تقديره أنكر الخ وكتب على قوله ليس واحداً من المواضع ما نصه
عدها بس أربعة فراجعوا الجاحظ هو أبو مسلم ويقال هو أبو عثمان عمرو بن بحر الأصم هانئ
أحد مشيخ المعتزلة وتليد النظام ولقب بالجاحظ لأن عينيه كانتا جاحظتين من محظت
عينيه كمن خرجت مقلته أو عظمت وكان قبيح الشكل جداً فلذا المأخضه المتوكل ليعلم
أولاده استبشع منظره فأمر له بعشرة آلاف مصرفه ولذا قيل فيه

لو سمع الخنزير مسخاً ثانياً * ما سكن الادون فجع الجاحظ

رجل رنوب عن الجحيم بوجهه * وهو القسدي في عين كل ملاحظ

واليه نسب الطائفة الجاحظية من المعتزلة وله التصانيف في كل فن وأصابه الفالج في
آخر عمره وكان يطل نصفه بالسندل والكافور لشدته حرارته والنصف الآخر المفلوج
لو قرئ بالمقاريض لم يحس به من خدره وشدته برودته وكان يقول أنا من جانب اليمين
مفلوج فلو قرئ بالمقاريض ما علمت ومن جانب اليسر مفقرس فلو قرئ به الذباب تألمت
وكان ينشد

تلايهم أن هذا اعتراف يكون
الصدق والكذب راجعين إلى
الاعتقاد (الجاحظ) أنكر وانحصار
الخبر في الصدق والكذب

أترجو أن تكون وأنت شيخ * كما قد كنت في زمن الشباب
أقد كذبتك نفسك أي توب * خليف كالجديد من الشباب

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين
وقد جاوز السبعين (قوله وأثبت الواسطة) عطف سبب على سبب أو لازم على لازم
(قوله أن صدق الخبر) هذا حل معنى لأجل اعراب حتى برد أنهم لم يرضوا على جواز
حذف أن واسمها وبقا خبرها (قوله مطابقتها) أي مطابقة نسبتها المفهومة منه للواقع
أي النسبة الخارجية الثابتة بين الطارقين في نفس الأمر ومثله يقال فيما بعد (قوله مع
الاعتقاد) حال من المطابقة وهو قيد وقوله بأنه مطابق قيد آخر يخرج بالاول المطابقة مع
عدم الاعتقاد أصلا كخبر الشاك والثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان صورتان
من صور الواسطة فالصدق صورة واحدة وهي المطابقة مع اعتقادها وكتب أيضا قوله مع
الاعتقاد بأنه مطابق تبع الشارح في ذلك الإيضاح وعابه فالطرف مستقر حال من الخبر
ويجبه عليه أنه لا يصح إرجاع ضميره في تعريف الكذب إليه الاشتكاف فالأحسن
جعل الطرف لغوا متعلقا بالمطابقة لتشريك الاعتقاد والواقع في مطابقة الخبر والمعنى
صدق الخبر مطابقتها للواقع والاعتقاد وكذا يقال في قوله وكذب عدمها مع أي عدم
مطابقة الخبر للواقع مع الاعتقاد أن الطرف لغو معلق بضمير المطابقة في عدمها بناء على
تصريحه في شرح المفتاح بجواز مثل ذلك لتشريك الاعتقاد والواقع في عدم مطابقة
الخبر فالمعنى على السبب الكلي أي الكذب عدم مطابقة الواقع والاعتقاد معا قال في
الاطول فيكون أي على هذا التوجيه جميع ما اعتبره الجمهور والنظام في الصدق معتبرا في
الصدق عنده أي الجاحظ وكذا في الكذب بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح
فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد في الصدق لازم ما اعتبره في مفهومه من اعتقاد أنه
مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد في الكذب لازم ما اعتبره في مفهومه من
اعتقاد أنه ليس بمطابق وبين اللزوم بأن الواقع والاعتقاد متوافقان حينئذيه في
متوافقان في التحقق والاتصاف فالمطابق لاحدهما مطابق للآخر وغير المطابق لاحدهما
غير مطابق للآخر ويمكن بيان اللزوم بوجه آخر وهو أنه إذا اعتقد الخبر أن خبره مطابق
للواقع فلا محالة اعتقد الخبر أنه مطابق لخبره اعتقاده وإذا اعتقد أن خبره غير مطابق لم
يعتقد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده اهـ (قوله معه) حال من العدم أي مع اعتقاد أنه غير
مطابق فقولنا مع اعتقاد يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا وقولنا أنه غير
مطابق يخرج عدمها مع اعتقادها وهاتان صورتان من صور الواسطة أيضا فالكذب
صورة واحدة وهي عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها (قوله أي مع اعتقاد أنه غير مطابق)
فيه أن المرجع انما هو اعتقاد أنه مطابق كما مر لا اعتقاد أنه غير مطابق فقد اختلف الراجع
والمرجع ويمكن أن يجعل من باب شبه الاس-تخدام بأن يجعل الضمير في معناه راجعا إلى

أثبت الواسطة وزعم أن صدق
الخبر (مطابق نفسه) للواقع (مع)
الاعتقاد بأنه مطابق (و) كذب
الخبر (عدمها) أي عدم مطابقتها
للواقع (معه) أي مع اعتقاد أنه
غير مطابق

الاعتقاد بدون قيد اضافته الى المطابقة بل بقيد اضافته الى عدم المطابقة وليس باستخدام
 حقيقي اذ ليس فيه اختلاف معني بل اختلاف قيد فتدبر (قوله بالتفسيرين السابقين) أى
 تفسير الجمهور وتفسير النظام (قوله لانه) أى الجاحظ (قوله والاعتقاد) أى ومطابقة
 الاعتقاد (قوله بناء الخ) جواب اعتراض على قوله لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع
 والاعتقاد جميعا حاصله أنه ليس كذلك لانه انما اعتبر اعتقاد المطابقة وهو غير مطابقة
 الاعتقاد وحاصل الجواب أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد لان الخبر اذا مطابق
 الواقع واعتقد الخبر بمطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد فطابق أحدهما مطابق
 للآخر وانما لم يوافق الواقع والاعتقاد حينئذ لان من اعتقد مطابقة الخبر للواقع فلا محالة
 يعتقد الخبر ولوعلى الشارح الاستلزام الذى ذكره بهذه العلة من أول وهله لكان أقصر
 مسافة وأوضح فى الساج المطلوب فتدبر وكتب أيضا قوله بناء على أن الخ راجع الى اعتبار
 مطابقة الاعتقاد وعدمها فى الصدق والكذب وقوله على أن اعتقاد المطابقة أى المذكور
 فى المتن فى تفسير الصدق وقوله وكذا اعتقاد عدم المطابقة أى المذكور فى تفسير الكذب
 وانما قال الشارح لانه اعتبر الخ كله لانه هو المقول عن الجاحظ لكن تفسير المتن يستلزمه
 (قوله مطابقة الاعتقاد) أى مطابقة الخبر للاعتقاد (قوله ضرورة توافق الخ) أى فى
 القدر المفهوم من الخبر فلا يرد مثل انك رأيت زيدا واعتقدت أنه عمرو قلت رأيت رجلا
 فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد اه فتدبر وكتب أيضا قوله
 ضرورة توافق أنت خير بأن اعتقاد المطابقة يستلزم قطعاً مطابقة الاعتقاد وان لم يكن
 بين الواقع والاعتقاد توافق لان العاقل انما يعتقد الحكم الذى يعتقد أنه مطابق للواقع
 وكذا الحال فى الكذب لانه اذا اعتقد أنه غير مطابق اعتقد خلافه اه فتدبر ويجب
 بأن ذلك ملاحظة للحال الراهنة واعتبار الامر الواقع هنا لان الكلام فى الصدق الذى
 اعتبر فيه مطابقة الواقع والاعتقاد فى الكذب الذى اعتبر فيه عدم مطابقته ما وكتب على
 قوله أنت خير الخ مانصه حاصله أنه لا حاجة فى بيان الاستلزام الى اعتبار توافق الواقع
 والاعتقاد للحصول الاستلزام عند مخالفة ما أيضاً وكتب أيضاً على قوله وان لم يكن بين
 الواقع والاعتقاد توافق مانصه كاعتقاد الفيلسوفى قدم العالم وكتب أيضاً قوله ضرورة توافق
 الخ أى ضرورة توافق الخ أى توافقهما حينئذ ضرورة (قوله حينئذ) أى حين اذا اعتقد
 مطابقته أى الخبر للواقع والحال أن الخبر مطابق للواقع اه مم (قوله وقد أقصر الخ)
 فالجمهور اقتصر ورواى تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر فى تفسيره
 على المطابقة للاعتقاد وكتب أيضاً مانصه بجهة حاله من ضمير اعتبر (قوله بدليل) الاقرب
 أنه متعلق بالحال المحذوفة أى قال الجاحظ كذا مستدلاً بدليل اه فتدبر (قوله أفتى) بفتح
 الهمزة لانها استفهامية وأصله أفتى فحذفت الثانية لانها همزة وصل (قوله لان الكفار
 حصروا الخ) لادخل العصر فى اثبات الواسطة بل كثرة افراد الاخبار كانت أنفع

(وغيرهما) أى غير هذين القسمين
 وهى أربعة أعنى المطابقة مع
 اعتقاد عدم المطابقة أو بدون
 الاعتقاد أصلاً وعدم المطابقة
 مع اعتقاد المطابقة أو بدون
 الاعتقاد أصلاً (ليس بصدق
 ولا كذب) فيشكل من الصدق
 والكذب بتفسيره أخص منه
 بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر
 فى الصدق مطابقة الواقع
 والاعتقاد جميعاً وفى الكذب عدم
 مطابقتهما جميعاً بناء على أن اعتقاد
 المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد
 ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
 حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة
 يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد
 اقتصر فى التفسيرين السابقين على
 أحدهما (بدليل) أفتى على الله
 كذا بأمر به الجنة لان الكفار حصروا

في اثباتها وانما ذكر الشارح الحصر لانه الواقع في الآية المستعمل بها لا توقف
 الاستدلال على الحصر فتدبر وكتب أيضا قوله حصر وأخذ الحصر من التعداد في مقام
 البيان لا فائدة الحصر **(قوله اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر)** قال
 الفري عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم قد حصر ودعوى النبي صلى الله عليه وسلم
 للرسالة الخ لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصر وافي الامر من خبر البعث
 بدليل قوله تعالى حكايه هل ندلكم على رجل نبئكم اذا امر قم كل عمز الآية وغاية
 ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فتدبر بدأ حدهما
 بين الامر من يستدعي ترديد الاخر فافهم **(قوله بالحشر والنشر)** الحشر سوق الخلق
 للحساب ثم لقرتهم والنشر احياؤهم بعد موتهم **(قوله على ما يدل الخ)** مرتبط بالاخبار
 بالحشر والنشر **(قوله على سبيل)** أي حصر اجابا على سبيل الخ وكتب أيضا قوله على
 سبيل منع الخلو أي الصادق يمنع الجمع أيضا فالقضية حتمية تمنع الجمع والخلو اذا لا يمكن في
 خبره اجتماع الافتراء الذي هو الكذب عمدا مع الاخبار حال الجنة لان المجنون لا عمله
 ولا خلوه عنهم ما يحسب زعمهم فليس المراد منع الخلو بالمعنى الاخضر الذي هو الحكم بالتساقط
 في الكذب فقط بل المراد منع الخلو بالمعنى الاعم الذي هو الحكم بالتساقط في الكذب اعم
 من أن يكون هناك حكم بالتساقط في الصدق أيضا ولا هو بهذا المعنى يتناول المنع الحقيقي
 وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيله في نفس الامر لانه
 لا غرض لهم في نفي اجتماع الامرين وانما مطلق نظرهم منع الخلو كذا في الفري وهذا
 يسقط ما في الحفيد **(قوله أي الاخبار الخ)** أي المذكور في قوله ام به جنة أي ام اخبر
 حالة كونه به جنة وجه هذا العلم وجود شرط أم المتصلة من كونها بين متساويين فعملية واسمية
 على أن ابن مالك ومن تبعه لا يشترطون ذلك **(قوله لا قوله ام به جنة)** أي لانه من باب
 التصورات فلا تصديق فيه ولا تكذيب اه سم **(قوله لانه قسمه)** قال الفري قد يجاب
 عن الاستدلال بأن الترديد بين مجرد الكذب والكذب مع شاعة أخرى فلست اخل **(قوله)**
أم أخبر فيه اشارة الى أن افترى تقديره افترى بهمة الاستفهام لانه شرط أم المتصلة اه
 سم أي وحذفت الهزة الثانية المكسورة لانها همزة وصل لان أصله قبل همزة الاستفهام
 افترى على وزن اشترى **(قوله لان الكفار لم يعتقدوا صدقه)** بحث فيه بأن اللازم عدم
 اعتقادهم مطابقة خبره للواقع وأما أنهم لم يعتقدوا صدقه فغير لازم لجواز أن يعتقدوا
 صدقه بمعنى مطابقة خبره لاعتقاده بناء على أن الصدق مطابقة الخبر للاعتقاد وان لم يطابق
 الواقع كما هو مذهب النظام فلا تثبت الواسطة على هذا التقرير نعم يكون قادحا في مذهب
 الجمهور ولو سلم فنكونهم لم يعتقدوا صدقه ولا يجوزونه لا يمنع أن يردوا بينه وبين غيره
 لان الترديد في الحال جائز اذا قصد اثبات غيره والاستدلال على ثبوته باسماحة هو على
 طريق قول الخليل عليه وعلى نينا الصلاة والسلام فأى القرين أحق بالامن فان

اخبار النبي صلى الله عليه
 وسلم بالحشر والنشر على ما يدل عليه
 قوله تعالى اذا امر قم كل عمز
 انكم لنبي خلق جديد في الافتراء
 والاخبار بالجنة على سبيل منع
 الخلو (و) لاشك (أن المراد بالتساقط)
 أي الاخبار حال الجنة لا قوله أم به
 جنة على ما سبق الى بعض الافهام
 غير الكذب لانه قسمه (أي لان
 الثاني قسم الكذب اذا المعنى
 كذب أم أخبر حال الجنة وقسم
 الثاني يجب أن يكون غيره (وغير
 الصدق لانهم لم يعتقدوا صدقه فلا
 الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا
 يريدون في هذا المقام الصدق

كونهم أحق بالامن بحال عنده ومع ذلك رددده وكأنه قال لا جازئانه هم فتعين أنه نحن
 وما ذكره السمد من أنه لا يجوز التردد بين المحال وغيره فذلك اذا لم يكن المتصور اثبات
 غيره والاستدلال باستحالته على ثبوت ذلك الغير ضرورة أن مثل ذلك واقع في الكلام فلا
 يمكن منعه كذا في نس نقلا عن عس (قوله الذي هو الخ) في معنى التعديل اقوله فلا
 يريدون الخ لأن الموصول مع صلته في حكم المشتق المؤذن لتعاليق الحكم به بالعلمية (قوله
 بما رحل) أي بعيد بما رحل (قوله أظهر) لأن عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم
 صدقه اه سم أي حتى لا يصح أن يكون أحد في التردد وكتب أيضا مانصه أي
 وان امكن أن يقال أراد المصنف بعدم اعتقاد الصدق كونه في غاية البعد عن اعتقادهم
 بحيث لا يجوزونه أصلاً وعدم اعتقادهم الصدق ذاتاً وامكانها في تلك الارادة من
 العبارة من الخناه (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال انما لم يمت الواسطة من قول
 هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم فأجاب بأن الموعول في مثل هذا على اللسان واللغة لا الاخبار
 وهو لا من أهل اللسان واللغة فيعمل عليهم في مثله لانهم لم يخطؤوا اه سم (قوله من
 أهل اللسان) أي اللغة (قوله فيجب الخ) تنزيح على قوله فإرادهم الخ (قوله حتى
 يكون) تنزيحية أو تعيلية وقوله هذا أي الاخبار حال الجنة (قوله بزعمهم) أي وان كان
 اخباره صلى الله عليه وسلم جميعه صادقة في نفس الامر ولاجنة (قوله وعلى هذا)
 أي الذي قرأناه بعد قول المصنف وغير الصدق وهو قوله فلا يريدون الخ اه سم (قوله
 لا يتوجه ما قيل) حاصله أن قول المصنف لانهم لم يعتقدوه لا يصلح عليه لقوله وغير الصدق
 لانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في الواقع وحاصل الجواب أن قوله
 لم يعتقدوه عليه لعدم ارادة الصدق لأن التذير والمراد غير الصدق لانهم الخ فيكون عليه
 لكون مرادهم غير الصدق أي وانما كان الصدق غير مرادهم لانهم الخ (قوله فليست أمثل)
 يمكن أن يكون وجه التأمل ما وقع في تقرير استأذنا عس من أن عدم الاعتقاد لا ينافي
 الارادة لأن الشاك يرتد بين المشكوك وغيره ويجب أن المراد لم يعتقدوه ذاتاً ولا امكاناً
 اه سم أي والشاك معتقد الامكان وقوله وغيره أي المجزوم بعده اذا كان ممكناً عنده
 ويمكن أن يكون وجه التأمل ما نقلناه عن عس عن عس (قوله ورد الخ) حاصله كما يشير
 اليه الشارح منع أن المراد بالتأني غير الكذب ومنع أنه قسم الكذب وبيانه أنا نختار أن
 المراد بالتأني الكذب وقوله انه قسمه ان أراد أنه قسم مطلق الكذب كما هو المتبادر فمخوع
 بل هو قسم الكذب العمدة خاصة وان أراد أنه قسم الكذب عن عمد فسلم ولكن لا يلزم
 منه أن يكون المراد بالتأني غير الكذب اذ لا يلزم من كون الشيء قسماً للاختصاص أن يكون
 قسماً للاعم وكتب أيضاً قوله ورد الخ قال عس وعلى تسليم هذا الاستدلال فهو وانما يدل
 على ثبوت الواسطة في الجملة لا ثبوتها على الوجه الذي ذكره الجاحظ (قوله فغير عنه) أي
 مجازاً من سلامن اطلاق اسم المزوم على اللازم والعلاقة بالزوم اه سم واعتضه الشيخ

الذي هو بما رحل عن اعتقادهم
 ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه
 لكان أظهر فإرادهم لم يكن خبراً
 حال الجنة غير الصدق وغير
 الكذب وهم عقلاء من أهل
 اللسان عارفين باللغة فيجب أن
 يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا
 كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم
 وعلى هذا لا يتوجه ما قيل انه
 لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق
 عدم الصدق لانه لم يجعله دليلاً
 على عدم الصدق بل على عدم
 ارادة الصدق فليست أمثل (ورد)
 هذا الاستدلال (بأن المعنى) أي
 معنى أم بهجنة (ام لم يغير فغير عنه)
 أي عدم الاقتراء (بالجنة لأن
 الجنون لا اقتراء له) لانه الكذب
 عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني
 ليس قسماً

يس بأن القرينة ليست مانعة من ارادة المعنى الحقيقي وهو الجنون فالاولى أن يجعل من باب الكناية (قوله للكذب) أي مطلق الكذب أي الاخبار حائل الجنون

(أحوال الاسناد الخبري)

(قوله أحوال الاسناد) أي الامور العارضة للاسناد وهي أربعة التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والمجاز العقلي وكتب أيضا مانسه أي الباب الأول أحوال الخبر (قوله الخبري) ليس بقيد بل الانشائي أيضا يجري فيه الاحوال الاتية وانما خص الخبري لأن وقوعها فيه أكثر مثال التأكيدي في الانشائي اضر بن زيد وتركه اضر بن زيد ومثال الحقيقة العقلية فيه قم يا زيد والمجاز العقلي قوله تعالى حكاية عن فرعون يا هاشم ابن مولى صرحان هاشم ليس هو الباني حقيقة كما سيأتي ذلك في المتن (قوله وهو ضم) أطلق المصدر وأراد الاثر الناشئ عنه وهو الانضمام لانه الذي تصف به اللفظ كما في خبره والمراد أيضا لازم الانضمام وهو النسبة الكلامية كما ستأتي الإشارة اليه في الشارح والاسهل أن في الكلام حذف مضاف أي أفرضم أو لازم ضم والانه النسبة وكذا اللازم وكتب أيضا قوله وهو ضم الخ عبارة الاطول والاسناد الخبري ضم كلمة أو ما يجري مجراها الى أخرى بحيث يفيدان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى أو منفي عنه وهذا أولى من قولهم بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى أو منفي عنه لأن مفاد الخبر هو الوقوع أو اللا وقوع لا الحكم بهم ما وهذا أوفق باطلاق المسند والمُسند اليه على اللفظ من تعريفه بأنه أي الاسناد الحكم بمفهوم لمفهوم بأنه ثابت له أو منفي عنه لكن صاحب هذا التعريف أراد التنبيه على أن هذا الاطلاق على ضرب من المسامحة وتزويل الدال منزلة المدلول اشدة الاتصال بينهما (قوله كلمة أو ما يجري مجراها) هذا هو المسند وقوله الى أخرى أي أو ما يجري مجراها وهذا هو المسند اليه هذا هو الانسب وان صح خلافه وكتب أيضا قوله أو ما يجري مجراها أراد به الجملة الواقعة في موقع المبتدأ والخبر اه عبد الحكيم وقال القنزي المراد بما جرى مجرى الكلمة المركبات التقيدية والاضافية والجل الواقعة موقع المفردات (قوله الى أخرى الخ) أي أو ما يجري مجراها فقيه حذف من الثاني لدلالة الاول والحاصل أن الصور أربعة اما أن يكون المسند والمسند اليه مفردين نحو زيد قائم أو جملتين نحو زيد قائم يجب توكيده اذا أتى الى المنكر أو المسند اليه مفردا والمسند جملة نحو زيد ضرب عمرا أو بالعكس نحو لاحول ولا قوة الا بالله كنز كنز الجنة (قوله بحيث يفيد الحكم) المراد الافادة بحسب الوضع فلا يشكل بالصلة والجملة الواقعة صفة أو حالا اذ لم يوضع لافادة الحكم والتعريف مبنى على أن الجملة الشرطية عند الحاجة جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محذوف في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم متحصص في الجملة اه يس وكتب أيضا قوله بحيث يفيد الحكم المراد بالحكم المعنى المصدري

للكذب بل لما هو أخص منه اعنى
الافتراء فيكون حصر الخبر
الكاذب بزعمهم في نوعيه أعنى
الكذب عن عمد والكذب لا عن
عمد

(أحوال الاسناد الخبري)
وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها الى
أخرى بحيث يفيد الحكم

اللغوى وهو الادراك لا الاصطلاحى المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد
 يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرهما اه فترى فى اخر اجها بقيد الحتمية
 نظروا ظاهرا انها خارجة بقوله ضم كلمة الخ فان اسم الفاعل مع فاعله سواء كان ضميرا نحو
 قائم أو ظاهرا نحو قائم أبوه فى حكم المفرد وجاز يجزى الكلمة فلا ضم وقوله لا الاصطلاحى
 أى العلم والاذعان وكتب أيضا على قوله بحيث يفيد مانصه أى الضم (قوله
 بأن مفهوم احدهما) أى المطابق أو التضمنى للقطع بأن الثابت لا يزدى ضرب
 زيدا عما هو الحادث الذى هو جزء المفهوم اه فترى (قوله لمفهوم الاخرى) فيه
 أن المعتبر من الموضوع ما صدقه لا مفهومه فالاولى أن يقول المصدق الاخرى دون
 لمفهوما اه سم وأجاب الفتى بأن المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ أى مدلوله لا مقابل
 الذات حتى يرد أن المراد من الموضوع هو الذات لا المفهوم اه وبعبارة عبد الحكيم قوله
 لمفهوما الاخرى أما باعتبارها فى نفسه كما فى الطبيعية أو باعتبار اتحادها وصدقه على شئ كما فى
 المتعارفة والطبيعية هى القضية المحكوم فيها على الطبيعة والماهية كقولك الحيوان جنس
 والانسان نوع اه وبعبارة اخرى ثابت لمصدق أو مفهوم الاخرى (قوله أو معنى عنه) أى
 مستف لان المحكوم به هو الثبوت والاتناء اديس (قوله بحث الخبر) أى المذكور فى هذا
 الباب والابواب الاربعة بعده (قوله اعظم شأنه) لان المزاي والخواص المعتبرة عند
 البلغاء أكثر وقوعها فيه ولان الخبر أصل للانشاء لان الانشاء خبر صار انشاء اما مجرد
 كما فى اضرب أو بزيادة كما فى تضرب ولا تضرب والاستنهام والتمنى والترجى أو بنقل
 كتم وعسى (قوله ثم قدم الخ) انما تعرض لتقديم أحوال الاسناد على مجرد أحوال
 المسندين دون القصر والفصل والوصل والابحاز والاطناب لان كون الاسناد نسبة
 يقتضى تأخر أحواله عن أحوال المسندين اه حفيد على المطول وكتب أيضا مانصه ثم
 للترتيب فى الاخبار (قوله مع تأخر النسبة) فيه اشارة الى أن المراد بالاسناد النسبة فأظهر
 فى محل الاخبار لهذه اشارة (قوله الموصوف الخ) أى فابحث عنه من حيث وصفه
 بالاسناد (قوله وهذا الوصف) أى كونه مسندا اليه أو مسندا (قوله لاشك) الى قوله
 الآتى فينبغى تهيمد لتفصيل أحوال الاسناد الخبرى كما فى ع وقوله فينبغى الخ شروع فى
 تفصيلها (قوله ان قصد الخبر) أى متصوده (قوله أى من يكون بصدد الخ) أى لا لا
 بالجملة الخبرية مطلقا بل قوله والا فالجملة الخ اه سم (قوله والاعلام) عطف تفسير
 وكتب أيضا قوله والاعلام الاخبار فى اللغة الاعلام بضمون الجملة الخبرية وفى العرف
 الاتيان بها مراد ايجامعها سواء حصل به العلم أو لا وكتنا قال قدس سره فى شرح
 الكشف فى قوله وبشر الذين آمنوا اه حفيد على المطول وعطف الاعلام على الاخبار
 لتفسيره والتبيين على أن المراد به معناه اللغوى لانه المناسب لمقام حصص قصد الخبر الافادة
 فى قصد افادة الحكم وقصد افادة العلم به فقول ابن كمال بأشأ الخبر من هو بصدد الاخبار

بأن مفهوم احدهما ثابت لمفهوما
 الاخرى أو معنى عنه وانما قد تم
 بحث الخبر اعظم شأنه وكثرة
 مباحثه ثم قدم أحوال الاسناد
 على أحوال المسند اليه والمسند
 مع تأخر النسبة عن الطرفين لان
 البحث فى علم المعانى انما هو عن
 أحوال اللفظ الموصوف بكونه
 مسندا اليه أو مسندا وهذا
 الوصف انما يتحقق بعد تحقق
 الاسناد والمتقدم على النسبة
 انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا
 عنهما (لا شك أن قصد الخبر) أى
 من يكون بصدد الاخبار والاعلام

ولا يلزم أن يكون بصدد الاعلام كما سبق الى بعض الافهام لان الاخبار أعم من الاعلام
والافهام فان قوله تعالى أنبؤني بأسماء هؤلاء صريح في صحة الاخبار والله تعالى دون صحة
الاعلام اه خروج عن المناسب للمقام فتدبر (قوله والا) أى وان لم يكن المراد بالخبر في
قول المصنف قصد الخبر من يكون بصدد الاخبار والاعلام بل من يتكلم بالجملة الخبرية
كما هو ظاهر كلامه لم يستتم الحصر المذكور لانتقاضه بنحو ما ذكرنا من الاثنين اه جري
(قوله لا غرض آخر) أى على سبيل المجاز فان وضع المركب الخبرى للاخبار فاذا أورد
لغرض آخر كان مجازا فنقول امرأة عمران رب انى وضعها أنى مجاز مرسل من ذكر
الملزوم وارادة اللازم لان الشخص اذا أخبر عن نفسه فوقع ضمه ما جزمه اظهارة
التحسر والتعزن اه من التنزي (قوله مثل التحسر والتعزن) أى ومثل اظهارة الضعف
فى قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا رب انى وهن العظمى (قوله والتعزن) أى بعدم
حصول مقصدها وخيبة رجائها حيث لم تضع ما فى بطنها ذكرا فيحترق خدمته بيت المقدس
ويكون من خدمته اذا يصلح لذلك الا المذكور ولا مجال للثبات فى ذلك اه جري وكتب
أيضا ما منه عطف نفسه (قوله فى قوله تعالى الخ) اذ لم يقصد افادة الحكم أو لازمه
اذا مخاطب سبحانه وتعالى عالم بكل منهما اه سم (قوله وما أشبه ذلك) أى وقما أشبه ذلك
أى قوله تعالى حكاية الخ كقول الشاعر * هو اى مع الركب اليما بين مصعد * الخ وكتب
أيضا قوله وما أشبه ذلك أى من أمثلة التحسر والتعزن فليس مستدركا لان الثابت بمنزلة ثم
لادخال الانواع كاظهار الضعف وهذا لادخال باقى أمثلة التحسر والتعزن (قوله بخبره)
المراد به اخباره بالجملة اذ المقصود بالفعل والغرض منه الافادة لا المقصود بالجملة الخبرية
فان المقصود بها نفس الحكم أو لازمه فلورأى بالجملة لما صح قوله افادة الخ اه أطول
(قوله افادة المخاطب) لوحذف قوله المخاطب لكان أولى بدخول ما اذا وجه الخبر
الكلام الى شخص وقصد افادة غيره فلو قال افادة الحكم أو كونه عالما به لكان أحسن
وأخصر تأمل (قوله اما الحكم) المراد بافادة المخاطب الحكم افادة التصديق بالنسبة
واذعانها قطعاً وظناً لا مجرد التصور والمصريح به السيد أنه لا بعد على اه سم وكتب أيضا
قوله اما الحكم الخ سواء كان مدلوله الحقيقي أو المجازى أو الكلى اه عبد الحكيم وكتب
أيضا قوله اما الحكم الخ فان قلت قد يكون قصد الخبر احتضار الحكم فى ذهن المخاطب بعد
ما غاب عنه قلت هو حينئذ ليس بخبر الابعنى المعنى للنسبة الخبرية ولا يعنى الملتفظ بالجملة
الخبرية مراد بها معناه اذ لم يقصد بالخبر الحكم للاعلام وهو معنى الخبر بل للتذكير اه
أطول وفيه نظر اذ لو كان المراد بمعنى الجملة الخبرية الاعلام لساوى المعنى الثانى للتخبر
المعنى الاول فلتأهرا أن المذ كخبر بالمعنى الثانى وكذا الاول أن أريد بالاعلام ما يشمل
الاحضار فتأمل وكتب أيضا قوله اما الحكم أو كونه عالما به أو رده عليه أن افادة الحكم
ملزوم وافادة كون الخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما - لا حقيقيا ولا منع جمع

والاف بالجملة الخبرية كثيرا ما ترد
لا غرض آخر غير افادة الحكم
أو لازمه مثل التحسر والتعزن فى
قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران
رب انى وضعها أنى وما أشبه ذلك
(بخبره) متعلق بقصد (افادة
المخاطب) خبران (اما الحكم)
مفعول لافادة

وهو ظاهر ولا يمنع خلولانهم صرحوا بأن تقيض كل من الطرفين في منع الخلط يجب أن
يستلزم عين الآخر وتقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل تقيضه نعم لو كانت أداة
الانفصال داخلة على نفس القصد كأن يقال الثابت في الخبر ما قصد افادة الحكم
أو قصد افادة لازمه لم يرد أن لا تلزم بين القصدين ولا يجوز اتفاهه ما عن يكون بصدق
الاخبار لكن العبارة لا تساعد على أن يجيب بأن ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في
المنفصلة للزومية والقضية فيما نحن فيه اتفافية وبأن المنفصلة غير الحقيقة أقساما غير
مانعة الجمع وممانعة الخلو كقولك رأيت أما زيدا وأما عمرا ه فترى (قوله أو كونه) أي
أو هما فأ وممانعة خلوكما إذا سأل واحد عن أمر بحضور جماعة فبادر كل واحد إلى الجواب
لبيد الحكم وأنه كان عالميا به أطول وكتب أيضا قوله أو كونه عالميا به اعترضه الحنفية
بما لم يخصه أن لوازم الحكم كثيرة ككون المخبر حيا فلم خص هذا اللازم من بين اللوازم
وهذا قال أولاهم ككونه عالميا به ويمكن أن يجاب بأن وجه ذلك كثرة قصد ما ذكر دون
غيره وكتب أيضا على قوله أو كونه مانعه وإذا استعمل الخبر في افادة هذا الكون كان
مجازا (قوله والمراد بالحكم هنا) أي عند أهل العربية واحترز به عن الحكم عند أهل
المعتول فإنهم يفسرونه بالابقاع والانتزاع اه جري (قوله وقوع النسبة أولا ووقوعها)
أي لا الايقاع والانتزاع لظهور أن ليس قصد المخبر افادة أنه وقع النسبة وأنه عالم بأنه
أوقعها وأيضاً لو أريد هذا لما كان لا يكتفى بالحكم معنى لامتناع أن يقال انه لم يقع
النسبة اه مطول وفي عبد الحكيم على المaul قوله لا الايقاع أي ليس المقصود الاصل
افادة الايقاع أي ادراك الوقوع وان كان مدلوله اه وفي قوله وان كان مدلوله
مخالف لما مر عن الأطول من أن الايقاع والانتزاع ليسا من مصاد الخبر والابقاع بمعنى
ادراك الوقوع والانتزاع بمعنى ادراك الاتفاه قال يس ويجوز أن يكون الحكم
هنا بمعنى النسبة أعني تعلق أحد الطرفين بالآخر على ما ذهب اليه فيما سبق اه ببعض
تغيير (قوله وكونه مقصود الخ) توطئة لقوله وهذا الخ اه سم (قوله لا يستلزم
الخ) أي لان دلالة الاقفاط على معانيها وضعية وليست عقلية تنهض استلزام الدليل
للمدلول استلزاما عقليا يستحيل فيه التخلف اه سم (قوله وهذا) أي كونه لا يستلزم
تحقيقه في الواقع وكتب أيضا قوله وهذا امر ادم من قال أي فليس مر ادم في دلالة
على ثبوت الحكم كالقيام أو اتفاه الحكم (قوله لا يدل على ثبوت الخ) أي فالمراد أنه
لا يستلزم تحقيقه في الواقع أو اتفاه فيه (قوله المعنى) أي الحكم (قوله والا) أي
وان لم يكن هذا مر ادم كانه كلامه باطلا لا يفتي أن مدلول الخ (قوله احتمال عقلي)
نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيه المتخلف المدلول عن الدال اه عبد الحكيم (قوله
ويسمى الاول) أي الحكم الاول من حيث انه ليس تنفيده المخاطب من الخبر لان حيث
انه ينسبه المخاطب كما يشعر به عبارة الشارح المحقق وذلك لان الفائدة لغة ما استفدته من

(أو كونه) أي كونه الخبر (عالميا)
(به) أي بالحكم والمراد بالحكم
هنا وقوع النسبة أولا ووقوعها
وكونه مقصودا بالخبر بخبره
لا يستلزم تحقيقه في الواقع وهذا
مراد من قال أن الخبر لا يدل على
ثبوت المعنى أو اتفاهه والا فلا يفتي
أن مدلول قوله لا يزيد وعدهم ثبوته له
أن القيام ثابت لا مدلول ولا مفهوم
احتمال عقلي لا مدلول ولا مفهوم
للقطع في فهم (ويسمى الاول) أي
الحكم الذي يقصد بالخبر افادته
(فائدة الخبر والثاني) أي كونه الخبر
عالميا (لازمها) أي لازم فائدة
الخبر

علم أو مال فاللائي بوجه تسمية الحكم فائدة الخبر كونه مستقداً لا كونه مفاداً اه أطول
 وكتب أيضاً قوله ويسمى الأول فائدة الخبر اشارة بلفظ التسمية الى أنه اصطلاح لاهل الفن
 فلا يرد عليه أن فائدة الشيء ما يترب عليه والحكم أى الوقوع واللا وقوع ليس كذلك
 بل المترب على الخبر علم المخاطب بذلك على أن فائدة اللفظ ما يستند أى يعلم منه وهو الحكم
 ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعاقبها لا محذور فيه كذا فى الفنرى لان غاية ما يلزمه
 التجوز وهو سائغ وكتب أيضاً ما نصده انما يسمى الأول فائدة الخبر والثانى لازم فائدة الخبر
 لان المستحق لاسم الفائدة ما وضع له اللفظ ولا سم لازم الفائدة ما هو غير الموضوع له
 أطول (قوله لانه كل ما أفاد الخ) اشارة به الى أن التزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات
 الحكم لانه لا تلازم بينهما ما قد يتحقق الحكم ولا يعتقد المتكلم بل باعتبار الافادة بمعنى
 أن افادة الأول ملزمة لافادة الثانى وأورد على ذلك خبر الله فانه بقيد الحكم ولا ينفيد
 أنه عالم به لان ذلك معلوم قبل الخبر وأجيب بأن المعلوم قبل الخبر ما يسمى مثله عندنا
 تصوراً والمقصود افادته بالخبر ما يسمى مثله عندنا تصديقاً وهو تعالى لا يعلم جميع الاشياء
 على الوجه المذكور بدليل الكواذب فانها معلومة له لاعلى هذا الوجه قطعاً فاعلم بالشيء
 على وجه تسمية تصديقاً لا تعلمه الا من خبره بجمع تحقيق علمنا بأنه تعالى عالم بهذا الحكم
 بخصوصه قبل علمنا به بخصوصه وهذا الجواب للخطائى اه من يس ويرد على
 الجواب الاول أنه لا يلزم قول الشارح بعدوا المراد بكونه عالماً بالخ واما يلزم ما سبأنى
 عن السيد أن المراد بعلم المتكلم الحكم تصديقه به زمناً وأرجحاً مع أناته مع أن المعلوم
 قبل الخبر علم له تعالى يسمى مثله عندنا تصوراً بل ما هو أعم منه وما يسمى مثله عندنا
 تصديقاً ويرد على الثانى أنه يجوز أن تصور الحكم بخصوصه قبل الخبر مع العلم بأنه
 تعالى يعلمه بخصوصه وحينئذ ثبت التحقق السابق ثم قال يس وأورد على قوله لانه كلما
 أفاد الخبر أفاد أنه عالم به ما لو قال أعلم قيام زيد مثلاً لان علم المتكلم بقيام زيد هو فائدة الخبر
 فى هذا الكلام ولا لازم له اه وقوله ولا لازم له أى يقصد افادته بالخبر والافادله لازم وهو
 علم بعلمه بقيام زيد اذا العلم يتعلق بالعلم وقد يجاب عن هذا بأن عدم اللازم المذکور
 بخصوص هذه المادة فلا يرد فتأمل (قوله وليس كل ما أفاد الخ) فاللازم أنه لا سبأ لانه
 ليس من الجانبين (قوله لمن حفظ التوراة) أى والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراة
 والافيهن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة ولعل الشارح لم يعتقد بذلك لان حفظ مثل
 التوراة لا يشك عادة عن العلم به وان جاز فى المحقرات الانفة كالك (قوله وتسمية الخ) أى
 حيث قيل لازم فائدة الخبر وأشار به الى الجواب عما يقال ان حفظ التوراة معلوم
 للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصده فكيف يسمى فائدة فأجاب بأنه ليس المراد بالفائدة
 ما يستفاد من الخبر بالفعل بل ما من شأنه الخ وكتب أيضاً ما نصده جواب عما يقال اذا كان
 الحكم يجوز أن يكون معلوماً قبل الاخبار فواجه تسمية بفائدة الخبر اه جربى (قوله

لانه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به
 وليس كل ما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد
 نفس الحكم بل هو أن يكون
 الحكم معلوماً قبل الاخبار كفاً
 فلو لم يكن حفظ التوراة قد حفظت
 التوراة وتسمية

مثل هذا الحكم) يعني الحكم يحفظ الخطاب التوراة من كل حكم يكون معلوما قبل
 الاخبار (قوله والمراد بكونه) أي المخبر ولو قال والمراد بعلمه لكان أنسب بقوله حصول
 الخ وكتب أيضا قوله والمراد الخ أشار به الى دفع منع وزد على الملازمة في قوله سابقا لانه
 كل ما أفاد الخ ذكره في المطول بقوله فان قيل لا نسلم انه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به
 لجواز أن يكون خبره مضمونا أو مشكوكا أو موهوما أو كذبا مضاعفا لئلا يس المراد بالعلم
 الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة الحكم في ذهن المخبر وهذا ضروري في كل عاقل
 تصدى للأخبار اه وقال السيد أراد حصول صورته مطلقا سواء كان معتقدا له جازما
 أو غير جازم أو لم يكن معتقدا له أصلا ليتناول جميع ما ذكر من أحوال المتكلم ثم نظر فيه بأن
 تصور الحكم على هذا الوجه لا يعتد به ولا يسمى علما ولا يعتد بالتصور عالما ثم قال بل الحق
 أن المراد بالعلم هنا الاعتقاد مطلقا أي جازما أو باحتمال ونسبته عالما مستفيض اغته وظاهر
 أن استقادة الخطاب الحكم لا يحصل له من الخبر نية الا اذا اعتقد أن المتكلم معتقد
 للحكم ومصدق به وذلك معنى كونه عالما به فظهر أنه كل ما أفاد المتكلم الحكم أفاد أنه عالم به
 اه ملخصا وأجاب عنه الحفيد بأن اطلاق العلم على مطلق حصول الصورة اصطلاح
 الحكماء ومشتهر بين الناس ثم ناقش فيما اختاره السيد بأنه اغمايتم ما ذكره في وجه اللزوم على
 مختاره اذا كان اعتقاد الخطاب تقليدا أي مافي غيره فلا كما اذا كان الحكم يديه يحتاج
 الى أدنى التفات وسماع فان الخطاب يستفيدة ولولم يعتد علم المتكلم ورفع الصفوى
 بأن مثل هذا لا يسمى مستقدا من الخبر ولا تسمى تأديته افادة قال العصامي أطوله
 لا ينافي قول السيد اطلاق العلم على الاعتقاد المتيقن مستفيض لغه ما ذكره بعض المحققين
 ان اطلاق العلم على الظن والتقليد والجهل أي المركب بخلافه العرف والشرع واللغة
 لانه يجوز أن يكون مراده الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق الذي ذكره
 السيد مجازيا (قوله حصول صورة الحكم) أي صورة الحكم الحاصلة في ذهنه فالعلم
 هو الصورة الحاصلة في الذهن وهذا اصطلاح الحكماء وانما قيل حصول صورة الحكم
 ولم يقل الصورة الحاصلة ليقيد أن العلم هو الصورة من حيث حصولها في الذهن (قوله)
 وقد ينزل العالم به ما الخ أي ينزل العالم بالنسبة منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب
 العلم بالقائده والعالم باللازم منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم باللازم مثال
 الخطاب العالم بالقائده قولك للعالم بوجوب الصلاة التارك لها الصلاة واجبة ومثال
 الخطاب العالم باللازم قولك ضرب زيد المني يعلم انك تعرف أنه ضرب زيد الكتيبة يباحي
 غيره بضربه عندك كانه يخفى منك اه أطول أي وينزل العالم به ما منزلة الجاهل
 به ما عاقل الصور ثلاثة (قوله وان كان) الواو والعال (قوله بالقائدين) فيه تغليب اه
 بسم (قوله لعدم جريه عن موجب العلم) يتجه عليه أن هذا من باب اخراج الكلام على
 خلاف مقتضى الظاهر فينبغي أن يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه

مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على
 أنه من شأنه أن يقصد بالخبر
 ويستفاد منه والمراد بكونه عالما
 بالحكم حصول صورة الحكم في
 ذهنه وهما البحوث شريفة مع هذا
 جه في الشرح (وقد ينزل) الخطاب
 (العالم به ما) أي بقائده الخبر
 ولازمها (منزلة الجاهل) ولفظ
 اليه الخبر وان كان عالما بالقائدين
 (لعدم جريه على موجب العلم)
 فان من لا يجري على مقتضى علمه
 هو والجاهل

ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما في المفتاح ويمكن أن يجاب عنه بأنه قدم على قوله
وكثيرا الخ لدفع ما يتجه على الحصر من أنه قد يكون قصد المنكر غيرهما فإنه قد يدلي بقمه على
العالم بهما فحينئذ ينبغي أن يجعل الجاهل متناولا للخالى والشاغل والمنكر ليسم الدفع
ولا يخص بالخالى عن النسبية مطلقا كما فعله السيد السند بناء على أن تنزيل العالم منزلة
المنكر داخل تحت قوله أى فيما بعد وغير المنكر كالمنكر وأن يؤيده أنه مثل لتزويل غير المنكر
منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على أن دخوله فيما سياتى لبيان وقت تنزيله منزلة
المنكر فلا يوجب التكرار وأن في هذا التعميم اغناء عما احتاج اليه من حواله تنزيل
العالم منزلة السائل بالمقابلة اه أطول وكتب على قوله على موجب العلم مانعه أى
مقتضاه (قوله سواء) أى كالمستويين من حيث أن الفرة والقصور والذات من العلم قد
انضما عنهما جميعا اه سم (قوله كما يقال للعالم) أى بفائدة الخبر (قوله الصلاة
واجبة) أى لأنه لما ترك الصلاة مع علمه بوجودها نزل منزلة الجاهل الخالى للذهن فأتى
إليه الخطاب أى من غير تأكد ويجوز أيضا أن يعتبر مترددا فيه فليق اليه الكلام
مؤكد استحضانا وأن يعتبر منكر فليق اليه الكلام مؤكدا وجوبا لكن الظاهر هنا
الاول اه من الجري (قوله وتنزيل العالم بالشيء) أى سواء كان ذلك الشيء فائدة الخبر
أو لازمه أو غيرهما فهو أعم مما تقدم والآية من تنزيل العالم بغيرهما كما في يس وعبارته
الآية ليست من قبيل تنزيل العالم بأحدى الفائدتين منزلة الجاهل لأنهم لم يخاطبوا
بالآية ولم يقصد اعلامهم بها حتى يكون خبرا ملقى اليهم ومقصود اعلامهم بضمونه وهم
يعلمون فقد نزلوا منزلة الجاهلين لأن المراد بالآيتين حكم الخبر ولازمه بالنسبة لمن خاطب
بالخبر أو مقصد اعلامه بضمونه وهم ليسوا كذلك كما تقرر إذ المخاطب بالآية انما هو النبي
وأصحابه وهم المتصودون بالاعلام بضمونهما هذا خلاصة الكلام في أن الآية ليست من
تنزيل العالم بأحدى الفائدتين بل من تنزيل العالم مطلقا ولا حاجة لما أطال به سم في
الحاشية (قوله لاعتبارات) أى معنرات أى أمور يعتبر بها المتكلم حال مخاطبته كعدم
الجري على موجب العلم فيما ذكر اه (قوله خطابية) أى اقناعية تفيد الظن أى ظن غير
المخاطب بكونه أى المخاطب غير عالم اه فترى وكتب أيضا مانعه نسبة الى الخطابية
(قوله ولقد علموا الخ) وجه التنزيل في الآية أن صدرها أى قوله ولقد علموا الخ ينزل
على ثبوت العلم لهم وآخرها أى قوله لو كانوا يعلمون بنفسه عنهم لأن لولا امتناع الثاني
لامتناع الاول إلا أن في العلم عنهم لاعتبار خطابي نظر الى أنهم لم يجروا على مقتضى العلم
وكتب أيضا قوله ولقد علموا اللام داخله على جواب قسم محذوف ولا ملن اشتراط ابتدائية
كما في علت لزيد قائم ومن اشتراط مبتدأ خبره ماله في الآخرة من خلاق أى نصيب والضمير
في اشتراط لكتاب السهر والشعبذة أى استبدله عن كتاب الله تعالى واختاره علمه ولبس
جواب قسم محذوف أن كان عطف على مجموع القسم والجواب ولا حذف أن كان عطفا

سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة
الصلاة واجبة وتنزيل العالم بالشيء
منزلة الجاهل به لاعتبارات
خطابية كثيرة في الكلام منه قوله
يعلموا ولقد علموا لمن اشتراط ماله
في الآخرة من خلاق ولبس ما
بحروايه أنفسهم لو كانوا يعلمون

على الجواب فقط ما شروا أى باعوا به أنفسهم أى حظوظها وجواب لو كانوا يعلمون
محذوف أى لم يبيعوا ويحتمل أن تكون للولع فيكون أيضا نفسا للعلم بطريق آخر واعلم
أن كون الآية من تنزيل العالم منزلة الجاهل دفعا للتناقض فيها مبنى على ارتباط لو كانوا
يعلمون بقوله ولقد علموا الخ واتحاد متعلق العلم المثبت ومتعلق العلم المنفى كما هو الإبالغ فيعاله
سوق الكلام من تجميع حالهم وسفاهة رأيهم فتعلق يعلمون انتفاء الخلاق وذلك لما فيه
من الإشارة إلى أن علمهم بانتفاء الخلاق والنواب كاف في الامتناع من البيع فكيف
العلم بالذم والرداءة وإن احتملت الآية ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولبئس الخ وإن
متعلق العلم المنفى غاية الذم والرداءة المستفادة من كلمة لبئس الموضوع للذم العام فلا اتحاد
بينه وبين انتفاء الخلاق لوجوده دون هذه الغاية في المباحات (قوله بل تنزيل الخ)
للاستقال والترقي (قوله وجود الشيء الخ) فانه نزل وجود الرمي منه منزلة عدمه حيث قال
وما رميت أذرميت لانه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار الجسيمة كالعدم (قوله وما رميت
أذرميت) اعلم أنه انما يكون من قبيل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لو كان المقصود
نفي الرمي مطلقا ففسر السيد السند حيث قال أى ما رميت حقيقة أذرميت صورة لأن
أثر ذلك الرمي كان خارجا عن طوق الشرح يخرج عنه عما نحن فيه وكذا ما نقله من أنه ما رميت
تأثيرا أذرميت كـ ما يوزنه بأنه ليس بشئ لم يربطه في جميع الأدلة عند من يقول
بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره اه أطول ودفع بعضهم التزييف بأنه انما ذكر
ما يجري في جميع الأفعال لدفع إعجاب النبي صلى الله عليه وسلم بهه هذا ثم الخروج في
هذه التفسيرين عما نحن فيه قد يدعى بأن المراد منها الإشارة إلى وجه التزيل منزلة
العدم لا بيان المراد بالرمي المثبت وبالرمي المنفى كذا نقل عن خط العصام وقوله يخرج عنه عما
نحن فيه اذ لا بد من اتحاد مورد الإثبات والنفي حتى يحتاج إلى التزيل (قوله فينبغي)
أى يجب صناعة فلولم يقتصر على قدر الحاجة عند محظنا (قوله أى اذا كان) أشار إلى
أن الفاء في جواب شرط حذف مع فعله وفيه أن الذى يحذف مع فعله من أدوات الشرط
إن باطراد بعد الطلب وبدونه بعد غيره كما يدل عليه اقتصارهم على تقدير ان لكن في كلام
الرضي ما يؤخذ منه صلاحية تقدير اذا وعليه يتخرج كلام الشارح وغيره وما حذف
اداة الشرط فقط فقبل متفق على منعه ولو كانت ان وقيل جوز بعضهم حذف ان
فترفع الفعل ان كان مضارعا وانظر لم بعد الشارح الفاء عند إعادة فينبغي ولو قدر الشرط
وقعه ليجزى قوله فينبغي لم يحتمل لإعادة فينبغي افاده يس وظاهر أن الجزاء يتسبب عن
الشرط بملاحظة مقتضى البلاغة اذ يتسبب عن كون قصد المخبر على قانون البلاغة افادة
المخاطب أن فينبغي اقتصاره على محصل الافادة فاندفع ما في الحنفيد وجعل القبرى قوله اذا
كان الخ إشارة إلى أن الفاء تفرعية وبوضحه قول بعضهم ان فينبغي الخ لازم نتيجة
نبأ تر كسبه مقصود المخبر بخبره افادة أحد الأمرين وافادة أحدهما محصل بقدر

بل تنزيل وجود الشيء منزلة
عدمه كثر منه قوله تعالى وما
رميت أذرميت (فينبغي) أى اذا
كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب
ينبغي

ما يحتاج من التركيب ولازم أن يقتصر على ذلك بمقتضى البلاغة وحاصله أنه تفرع على
 ما سبق من غير تقدير شرط بل بتقدير كبرى (قوله أن يقتصر) بالبناء للمعول
 أو الناعل وقوله من التركيب أى من المركبات (قوله على قدر الحاجة) أى لا يزيد
 ولا ينقص وقوله حذر من اللغو أى ولو حكما كفى الكلام الناقص فالتعليل شامل له **هـ**
 من سم وكتب أيضا قوله على قدر الحاجة أى على مقدار حاجة المخبر في إفادة الحكم
 ولازمه أو حاجة المخاطب في استفادتهما **هـ** أطول (قوله حذر من اللغو) اعترضه
 الحفيد بأنه انما يظهر علة لعدم الزيادة على القدر المحتاج اليه لاجتماع النقصان عنه مع
 أن الاقتصاد على قدر الحاجة معناه الاتيان بقدرها من غير زيادة ولا نقص فيكون التعليل
 أنقص من المدعى وأجاب بأن الكلام إذا نقص عن قدر الحاجة كان غير مفيد فيصدق
 عليه أنه لغو فالعلة أيضا عامة وكتب أيضا ما نصه عليه لا يقتصر لا ينبغي لاختلاف الفاعل
هـ يس (قوله فان كان الخ) تفصيل لما أجمله بقوله ينبغي أن يقتصر الخ (قوله من
 الحكم) سكت عن لازم الحكم اتسكالا على المفاد **هـ** عس وقال في الأطول قيد
 الخلق بالحكم وسكت عن لازمه لعدم ظهور جريان الاقسام الثلاثة فيه لانه انما يحسن
 حفظ التوراة لمن يتلو هذه عن أنك عالم أما المنكر والمتردد في علم فلا يحسن أن يقال له
 أنك حفظت التوراة لانه ظاهر في تأكيده الحفظ لا العلم به والظاهر حقيقة أن العالم
 بحفظ التوراة إلى آخر ما قال فتأمله فانه قابل للمناقشة كيف وقد صرح بعد بأن
 المؤكد وان كان وضعه للحكم يستعمل للآزمه أيضا (قوله أى لا يكون) تفسير لقوله
 خالى الذهن وقوله عالمنا بوقوع النسبة أولا ووقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم
 بوقوع النسبة أولا ووقوعها وقوله ولا مترددا في أن النسبة الخ أشار به إلى أن تميز فيه
 يرجع إلى الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا ووقوعها ففى كلامه استخدام وقوله وبهذا
 تبين فساد ما قيل الخ ومبنى كلام هذا القائل واعتراضه على المصنف على أن الحكم
 فى الموضوعين بمعنى وقوع النسبة أولا ووقوعها هذا ويصح أن يكون الشارح أشار إلى
 أن فى كلام المصنف مضافا متدرا فى قوله من الحكم أى من علم الحكم أى إدراكه ولم
 يرض جميع هذا عيبا للحكم على المعلوم وبعبارة قوله خالى الذهن عن الحكم المراد
 بالحكم الوقوع واللا وقوع كفى السابق أعنى قوله إفادة الحكم واللاحق أعنى
 قوله والتردد فيه فان التردد انما هو فى الوقوع واللا وقوع دون الابقاع والارتفاع
 وكذا الانكار ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصله فيه وحصوله فيه انما هو
 الادعاء به فيكون المعنى خاليا عن الادعاء به والخلق عن الادعاء لا يستلزم
 الخلق عن التردد فان الادعاء والتردد متنافيان لا يستلزم الخلق عن أحدهما
 الخلق عن الآخر فظهر فساد ما سبق إلى بعض الأوهام وأن مبناه عدم التمييز الخلق
 عن الحكم وأن ما قيل ان مبنى كلام الشارح على الاستخدام بارادة الإيقاع عن لفظ

(أن يقتصر من التركيب على
 قدر الحاجة) حذر من اللغو
 (فان كان) المخاطب خالى الذهن
 من الحكم والتردد فيه) أى
 لا يكون

الحكم والوقوع عن ضميره أو على إرادة الخلو عن ادراك الحكم وتخصيصه بالتصديق
 ليس بشئ كيف وأنه صرف المتن عن الظاهر مع أنه لا حاجة إلى ذلك اه وهو نفيس الا
 أن الاضراب في كلام الشارح على ما ذكره غيره وقع منه على ما ذكره لان مدار التنافي
 المذكور بعد الاضراب على أن معنى حصول الحكم الادعاء به وهذا مفهوم مما قبل
 الاضراب على ما ذكره عبد الحكيم فلا يكون كل مما قبله وما بعده مستقلا عن الآخر
 عليه بخلاف ما ذكره غيره كما يظهر بالتأمل قال الفنري ويرد على الشارح أن مراد هذا
 القائل أن المصنف كان يستغنى عن قوله والتردد فيه بذكر الحكم مراد به وقوع النسبة
 أولا وقوعها بناء على أن خلو الذهن عنه يتناول باطلاقة عدم التصديق به وعدم تصوره
 اياه ولا يخفى أن ما ذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه أن خلو الذهن عن تصور الحكم ليس
 بشروط للاستغناء عن المؤكد فانه إذا تصور المخاطب الحكم ولم توجه إلى حاله ولم يلتفت
 إلى شئ وراء تصوره كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك القائل يقتضي أن الاستغناء
 عن المؤكد انما هو إذا خلا الذهن عن تصوره أيضا وليس بصحيح اه مع بعض تصرف
 وأجاب غيره بأن المتبادر من خلو الذهن عن الحكم خلوه من التصديق به فجعله شاملا
 لخلوه عن تصوره ارتكاب لخلاف الظاهر من غير ضرورة والذي تعورف تعلق التصوريه
 هو النسبة الحكمية وقوله كان في حكم خالي الذهن استوجه الصغرى جعله كالنكاح
 تدبر (قوله عالما بوقوع النسبة الخ) عبر بالركب التقييدي مع أن المراد أن النسبة واقعة
 أو ليست بواقعة للتنبص على أن الخلو عن الحكم عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع
 أو الالواقوع سواء تعلق العلم بالنسبة أو لا بخلاف الخلو عن التردد فانه لا بد فيه من تصور
 النسبة ولذا قال في أن النسبة هل هي واقعة أم لا بذكر الاستفهام بعد النسبة اه عبد
 الحكيم وفي كون الخلو عن التردد لا بد فيه من تصور النسبة نظر ظاهر نعم التردد نفسه لا بد
 فيه من تصورهما كعلم الحكم (قوله أم لا) منقطعة كان المتردد يتقبل من الاستفهام عن
 حكم إلى الاستفهام عن حكم آخر في الرضى قال سيبويه أم في قولك أزيد عندك أم لا
 منقطعة كان السائل ظن أن زيدا عنده فاستنهم ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده
 فقال أم لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكنت على قوله أزيد عندك يعلم المخاطب أنه يريد أم هو
 عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقولك أم لا فائدة متجددة وهي تغير ظن كونه عنده
 إلى ظن أنه ليس عنده وهذا الاضراب اه وإذا كانت منقطعة جازا استعمالها مع هل فانها
 تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فانه قد دل في الاقدام اه من عبد الحكيم
 على المطول وكتب على قوله منقطعة مانصه فاندفع بهذا الاعتراض بأنه تقر في كتب
 النحو أن هل لا يؤولي لها بمعا دل على أن ابن مالك جوز وقوعها موقع الهمزة فيقول لها
 بمعا دل كذا في الفنري اه (قوله وبهذا) أي التقرير (قوله فلا حاجة إلى ذكره) أي التردد
 (قوله بل التحقيق الخ) أي فلا يستلزم الخلو عنه الخلو عن التردد فيه وإن أريد به واحد في

عالم بوقوع النسبة أولا وقوعها
 ولا مترددا في أن النسبة هل هي
 واقعة أم لا وبهذا يتبين فساد ما قبل
 ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو
 عن التردد فيه فلا حاجة إلى ذكره
 بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه

الموضعين اذا خلوعن أحد المتناقضين لا يستلزم الخلوعن المتناقض الآخر اهـ سمى بعض انه
لا يستلزم الخلوعن الحكم الخلوعن التردد فيه وان أريد به في الموضعين وقوع النسبة أولاً
وقوعها الآن الحكم والتردد فيه متناقضان اذ لا يجتمعان لأن حصول الحكم الايمان به وهو
يتنافى التردد فيه والخلوعن أحد المتناقضين لا يستلزم الخلوعن الآخر فقول الشارح بل الخ
جواب ثان قاله بعضهم وكان هذا التحقيق لما وضعه عبد الحكيم تنبيه وكتب على قوله لان
الحكم والتردد فيه متناقضان مانصه لكن ان أريد بالحكم ما يتناول غير الحازم فالمنافاة ممنوعة
اهـ يس وكتب أيضاً قوله بل التحقيق الخ هذا الاضراب لا يتناول والترقي من افساد ما قبل
بارتكاب الاسءخدام أو تقدير المضاف أو تحقيق معنى الخلوعن الحكم على اختلاف
التفسير السابقة الى افساده بوجه آخر هو تنافي الحكم والتردد فيه من غير احتياج الى
استخدام أو تقدير مضاف أو ملاحظة معنى الخلوعن الحكم تدبر وكتب أيضاً مانصه
أشار الى أن ما اقتضاه ما قبل من عدم تنافيهما غير تحقيق وقد حذف لفظ التحقيق من
المطول (قوله متناقضان) أى لا يجتمعان حصولاً لقط (قوله استغنى) أى وجوباً اهـ سمى
(قوله على انظر المبني للمفعول) كتب بخطه قدس سره على لفظ المبني للمفعول هو الرواية
وكانه أوفق بقوله حسن تنوينه ووجب تركه حيث لا يعترض للمتكلم أو المخاطب أو
الكلام ولوقبل استغنى لاحتل عود الضمير لاجترار المخاطب والكلام اهـ حذف على
المطول وكتب أيضاً مانصه نائب الفاعل الجار والمجرور (قوله عن مؤكدات الحكم)
كان ونونى التوكيد واللام واسمئة الجملة وتكريرها والقسم وأما الشرطية وحروف
النسبة والزائدة اهـ يس وكتب أيضاً قوله عن مؤكدات الحكم احتراز عن مؤكدات
الطرفين كلياً كبد اللفظي والمعنوي فانهما جازتمع الخلوعن كراهى ع من اهـ سمى (قوله
حيث) هى هنا تعليلية اهـ جربى (قوله وجده) أى الحكم الذهني (قوله متردد فيه)
جعل الحفيد الظن الذي فى عرضة الزوال كالتردد (قوله طالبه) أى للحكم معنى الابقاع
والانتزاع فنفسيه استخدام لانه فى قوله فيه أى فى الحكم بمعنى الوقوع والادّووع اهـ سمى
والطلب أعظم من أن يكون بلسان المقال أو بلسان الحال (قوله بأن حضر الخ) تصويراً لقوله
متردد فيه (قوله طرفاً الحكم) أى الوقوع والادّووع اهـ سمى وطرفاه الموضوع والمحول
(قوله مؤكد) أى واحد فلو زاد أو لم يؤكّد لم يستحسن اهـ يس (قوله لكن المذكور)
أى فيكون منافياً لما ذكره القوم وجمع بأن شرط الشيخ الظن فى التأكّد بيان خاصة لانها
فى التأكّد كذا على علم وعدم اشتراط القوم ذلك فى غيرهما فلا تنافى ويرد هذا الجمع آية انهم
مغفرون فإن فيها التأكّد بياناً لامتداد كسائى (قوله ظن الخ) قبل أراد بالظن انه له ميلاً لما
الى الجانب الآخر من غير أن يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المتردد فى المنكر اهـ
فترى وكتب أيضاً قوله فان كان له شك أو وهم لم يحسن التأكّد فلا يؤتى به (قوله
بحسب الانكار) قال فى الاطول أى بقدر الانكار أى زائد على قدر ما للسائل بالغا

متناقضان (استغنى) على انظر المبني
للمفعول (عن مؤكدات الحكم)
لا يمكن الحكم فى الذهن حيث
وجده خالداً (وان كان) للمخاطب
(متردد فيه) أى فى الحكم (طالباً
له) بأن حضر فى ذهنه طرفاً الحكم
وتحقيقاً أن الحكم ينتمى الى وقوع
النسبة أو لا وقوعها (حسن
تقويته) أى تقوية ذلك الحكم
(مؤكّد) لنزول ذلك المؤكّد كورفى
ويمكن الحكم لكن المذكور فى
دلائل الاعجاز انه انما يجس
التأكّد اذا كان للمخاطب ظن على
خلاف حكمك (وان كان)
المخاطب (منكر) الحكم (وجب
توكيده) أى توكيد الحكم
(بحسب الانكار) أى بقدره

ما بلغ على حدوا الانكار فله فائدتان احدهما الشرط ان يكون زائدا على قدرنا كيد
التردد وثانيته ما انه يتفاوت بحسب المقامات وان اقتصر الشارح على بيان الفائدة
الثانية يرشدنا الى ما ذكرنا جواب أبي العباس المبرد لابي اسحق المتكلسف الكندي حين
سأله قائلا اني أجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله
قائم ثم يقولون ان عبد الله لقائم والمعنى واحد وذلك ان قال بل المعاني مختلفة فتقولهم
عبد الله قائم اخبار عن قيامه وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم
ان عبد الله قائم جواب عن انكار منكر قيامه وما ذكره المصنف في قوله تعالى ثم انكم
يوم القيامة تبعثون من أنه أكد اثبات البعث تكيدا واحدا وان كان مما يكره لانه
لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بان لا يكره بل غايته أن يتردد فيه فنزل الخطابون منزلة
المتريدين فيه فبشيها على ظهور أدلته وسيزيد رشدا بالتأمل في أجوبة رسول عيسى عليهم
السلام وبهم اذ عرفت أن في قوله وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر دفعا لما
يقال نجد في مقام الاخبار من غير الجواب وردا لانهم كانوا ان عبد الله قائم وفي مقام رد
الانكار عبد الله قائم وفي جواب السائل عبد الله قائم فان قلت كيف صح شرط كون
التأ كيد على قدر الانكار وكيف يزول به الانكار لو لم يكن زائدا على قدره قلت اذا
تعارض التأ كيد والانكار تساوتا فبقى اصل الخبر مفيدا اه مع بعض حذف وأقول
يمكن أن يكون قول الشارح يعني بعبء زيادة الخ إشارة الى شرط الزيادة على قدرنا كيد
المتريدين ان زيارته على قدره (قوله قوة وضعفا) أي لا عدد افتد يطلب للانكار
الواحد تأ كيدان مثلا لقوته وللانكارين ثلاث مثلا لقوتهم ما وللثلاث أربع لقوة الثلاثة
كافي الآية الآتية فان التأ كيدات أربع والانكارات ثلاث لقوتها فالبعضهم وكتب
على قوله فقد يطلب الخ مانصه يقتضي أن الاصل أن يطلب للانكار الواحد تأ كيد واحد
وهو ما أفاده الحفيد والفري وفيما نقلناه عن الاطول خلافه (قوله يعني الخ) أشار
بهذا الى تقدير مضاف في المتن يتعلق به قوله بحسب والتقدير وجب زيادة تو كيد وغرضه
منه افسار من تعلق قوله بحسب بقوله وجب لان الوجوب لا يتفاوت ولا يتعد لانه
اللزيم وهو شئ واحد وتعلقه به يقتضي تفاوته وتعدده وفيه نظير من وجهين الاول أن
الوجوب يتفاوت ويتعد بحسب المتعلق والثاني انه على منبغ الشارح يكون كلام
المتن قاصرا عن افادة وجوبه أصل التأ كيد أي أول مرة منه فقد جلب لنا هذا التقدير
اعتراضا وما قبل ان المراد زيادة التأ كيد أي على أصل الكلام فيصدق بأصل التأ كيد
والزائد على أصل التأ كيد يدفعه قوله ازدياد الانكار فلو علق قوله بحسب الانكار بقوله
تو كيد لاستغنى عن التقدير وسلم من هذا كله نعم ان مشينا على ما في الاطول من وجوب
زيادة التأ كيد في الانكار على التأ كيد في التردد كان المراد وجب زيادة تو كيد على
التو كيد في التردد واندفع الوجه الثاني ولك أن تجعل قوله يعني الخ ياناما تضمنه قوله

قوة وضعفا يعني بحسب زيادة
التأ كيد بحسب ازدياد الانكار
ازالة

بجسب الانكار زيادة على ما تضمنه قوله وجب تركه وعلى هذا لا يرد على الشارح شيء
فتمثل (قوله كما قال الله تعالى) مثال للقسم الثالث (قوله عن رسل عيسى) هم بولس
بفتح الباء الواو وسكون الواو وفتح اللام والمجزة ويجي وشمعون وهو الثالث الذي
عززه ما بعده كذبهما وما في الشارح أنهم شمعون ويجي والثالث الذي هو بولس
أو حبيب النجار غـير موثوق به كما اعترف به الشارح وبـه في حاشية الكتاب اه أطول
(قوله اذ كذبوا) طرف لقول مقدّم مقول حكاية والاصل حكاية عن رسل عيسى قوله
اذ الخ لا لقال ولا لحكاية اذ قول الله تعالى والحكاية لبس وقت التكذيب (قوله واسمية
الجملة) أى كونها اسمية لا صيرورتها اسمية كما توهم فانه لا يشترط في التأكيـد كونها
معدولة اه عبد الحكيم (قوله مؤكدا بالقسم) لما ذكر في الكشف ان بنيانهم جار
مجرى القسم في التأكيـد كشمه الله اه سم (قوله ما أنتم الابشر مثلنا) نفوا رسالتهم
بأبنايت البشرية لهم لم لا عقادهم ان الرسول لا يكون بشرا واستشكل ذلك بأن البشرية
اغتنبت في بزغهم الرسالة من عند الله لامن عند عيسى والرسـل كانوا يدعون الرسالة من
عند عيسى لامن عند الله ومعنى قوله هم انا اليكم مرسلون انا اليكم مرسلون من عند
عيسى كما يؤيده ما في الحفيد على المطول عن القرطبي أنهم أقالنا نحن رسولاً عيسى
وأجيب بان الخطأ في قوله هم ان أنتم تناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب
المخاطبين على الغائب فيكون نفي الرسالة عنهم تغليباً عليهم كما أنهم هم أحضر وعيسى
عليه السلام وخاطبوه بنفي رسالتهم من الله تعالى ونظيره في الاشتغال على التغليبين
أن يلائم جماعة من خدم السلطان حكمه الى أهل بلد فدية ولو اقردهم ان حكمكم
لا يجري علينا اذ فينا من هو أعلى يدا منكم وبأن المقصود نفي الرسالة من عند
عيسى أى أنتم بشر مثلنا فلا مزينة تفضل اليكم علينا فلا تستحقون لان تكونوا آخرين
ناهين وقيل ان رسل عيسى أو هموا الكفار أنهم رسل من عند الله بناء على أن الرسالة من
رسول الله رسالة من الله في وجوب ائتماد ما يبلغ والتصدق به كما يؤيده ما في الكشف
حيث قال فدعاهما أى رسول عيسى الملائم أى ملك انطاكية فقال من أرسلكما قال الله
الذى خلق كل شيء فجواب الكفار مبنى على ما فهمه (قوله وقوله) أى المصنف
اذ كذبوا أى بصيغة الجمع ولم يقل اذ كذبا بصيغة التنبيه مع ان المكذب في المرة الاولى
اثنان فقط (قوله مبنى الخ) هذا التأويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة
وهو تعلق الطرف الثاني أعني في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدوره
في موضع المقول بحكاية أى حكاية عن رسل عيسى قوله اذ كذبوا في المقالة الاولى وأما
اذا تعلق بقال كما دل عليه كلام الايضاح أو بحكاية فلا اذ ليس في الكلام على هذين
الوجهين دلالة على أن تكذيب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى
حكاية عن الرسل في المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم مرسلون والفرق في اللفظ بين

(كما قال الله تعالى حكاية عن رسل
عيسى عليه السلام اذ كذبوا في
المرة الاولى انا اليكم مرسلون)
مؤكدان واسمية الجملة (وفي)
المرة (الثانية) بنيانهم لم (انا اليكم
مرسلون) مؤكدا بالقسم وأن
واللام واسمية الجملة لمبالغة
المخاطبين في الانكار حيث قالوا
ما أنتم الابشر مثلنا وما أنزل الرحمن
من شيء أن أنتم الان تكذبون وقوله
اذ كذبوا مبنى على أن تكذيب
الاثنين

المرتين لا يتاني اراد هذا المعنى اه سم بحر وفه وهو في القنرى وقوله في المرتين أى في شأن
المرتين وقال في الاطول المراد اذ كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقائل واحد
منهم اذ المكذب في المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما
فهر زناياك فقالوا انا اليكم مرسلون ولحل الكلام وجه آخر للشارح المحقق وهو ان
تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة ثم قال وللفاضل المحشى للشرح وجه آخر وهو ان في
المرة الاولى وفي المرة الثانية متعلقان اما يقال أو بالحكاية لا يكذبوا فلا يلزم تكذيب الرسل
في المرة الاولى ولا يتاني كون المكذب اثنين لا غير ولا يتجه عليه انه حينئذ لا يكون المحكى
عنه رسل عيسى بل رسولين لان القول للرسل بعد تكذيب الاثنين فهم المحكى عنهم نعم يتجه
أن المحكى عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثلاثة بل بعد تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار
وقت تكذيب الثلاثة معتمدا من وقت تكذيب الاثنين الى وقت تكذيب الثلاثة كما يحتاج
في توجيهنا الى اعتبار وقت تكذيب الاثنين معتمدا الى وقت قول الثلاثة وتوجيه الشارح
وان استغنى عنه لكن احتاج الى جعل تكذيب الاثنين تكذيبا للثلاثة قبل اخبارهم
فالحل وجهه وموليا اه وقال بعضهم انما يحتاج الى البناء المذموم وفي الشرح
لواقصر على قوله في المرة الاولى ولم يعطف عليه قوله في المرة الثانية فيحذف عطف يجعل
انضباب تكذيب الثلاثة على مجموع المرتين اه وقوله وتوجيه الشارح وان استغنى عنه
غير ظاهر لانه يحتاج الى ما احتاج اليه توجيه السيد وبقي توجيه آخر وهو تعلق في المرة
الاولى بقولهم المنذر الذي تعلق به اذ كذبوا وهذا مثل توجيه السيد فاقول (قوله
تكذيب الثلاثة) لان ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان فالحكم على ما جاء به الاثنان
بأنه كذب حكم على ما جاء به الثالث أيضا بانه كذب لانه عينه (قوله الضرب الاول) أى
الخلوعين التأ كيد والثاني هو التأ كيد استعجم انا والثالث هو التأ كيد وجوبا (قوله
ابتدائيا) انكروا غير مبوق بطلب أو انكار اه عبد الحكيم (قوله طلبيا) لانه مبوق
بالطلب وقوله انكار لانه مبوق بالانكار (قوله في الاول) أى في الالتقاء الاول كما في
عق لان الالتقاء الكلام خاليا من التأ كيد يقال له اللقاء أول بالنسبة لالتقائه مؤكدا
بحسب الترتيب الطبيعي وليس المراد بالاول الضرب الاول لانه نفس الخلوعين التأ كيد
فيلزم طريقة الشيء في نفسه وكذا يقال في قوله في الثاني وقوله في الثالث وبعضهم جعل
المراد بالاول في كلامه أى الشارح خالي الذهن وبالثاني المتردد وبالثالث المذكور ويزول
الاشكال عليه ايضا تأمل ونسرف في الاطول الضرب الاول بالكلام الملقى الى الخلعي سواء
نزل من نزل المترددا أو المتكررا ولا يلزم أن الثاني الملقى الى المتردد والثالث الملقى الى المتكرر
وقد يؤيده هذا قول الشارح أى على الوجوه المذمومة دون أن يقول على الاضرب
والمراد المذمومة سابقا لا في قوله ويسمى الضرب الاول الخ فلا يلزم على هذا ظرفية
الشيء في نفسه اذا أريد بالاول في كلام الشارح الضرب الاول وهذا أحسن (قوله

فالمكذب أول الاثنين (ويسمى
الضرب الاول ابتداءيا والثاني
طلبيا والثالث انكاريا) يسمى
(اخراج الكلام عليا) أى على
الوجوه المذمومة وهي الخلوعين
التأ كيد في الاول

والثبوتية الخ) الانسب والاخصر والتأكيـد استعمانا (قوله ووجوب التأكيـد)
الانسب والتأكيـد وجوبا (قوله اخرجاعلى مقتضى الظاهر) قال الشريف الصغوى
فى شرح الفوائد تحقيق المقام أن الحال يعنى عرفته قد يكون أمر محققا كما مر وقد
يكون أمر يعقـبه المتكلم بتزىل شئ منزلة غيره والاول يسمى ظاهر الحال والتطبيق عليه
اخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال والثانى خلاف ظاهر الحال والتطبيق عليه
اخرجه على خلاف مقتضاه (قوله مطلقا) أى خـموصا مطلقا (قوله كافى صور الخ)
هى المذكورة فى قول المصنف وكثيرا ما (قوله وكثيرا) لتداعج حيث وسم قسم المخرج
على خلافه بالقلة حيث قال وقد ينزل العالم منزلة الجاهل والمخرج على خلافه بخلافها
اه أطول وكتب أيضا قوله وكثيرا الخ يعنى أن وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه
لابالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا اه مطول وانما قال
ذلك لبعده كون مواقع مقتضى الظاهر أقل من خلافه ونازع فى الأطول فى بعده وكتب
أيضا على قوله وكثيرا ما منه صفة للمعول مطلقا وظرف أو وهو حال كافى الأطول وكتب
أيضا قوله وكثيرا ما يخرج الكلام الخ يلبس كثيرا اخراج الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر باخراجه على مقتضاه فلا تظهر الفائدة فيحتاج الى قرينة تعين المقصود أو ترجمه
فان لم يوجد قرينة صرح بحل الكلام على كل من الأمرين بل بعض صور اخراج الكلام
على مقتضى الظاهر يلبس ببعض كافى التأكيـد مع السائل فانه يلبس بالتأكيـد مع
المكرر اذا لوجوب والاستحسان لا ينفك عن انما من اللفظ وبعض صور اخرجه على خلافه
يلبس ببعض كافى جعل الخالى بمنزلة السائل فانه يلبس بجعله كالمتكرفان كان هنالك
قرينة عمل بها والادع الخ على كل أفاده يس نقلا عن شرح التوائد لكن ما ذكر من
التماس بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ببعض والتماس بعض صور
اخرجه على خلافه ببعض مبنى على أنه يكفى للانكار الواحد تأكيـد واحد والذى
حققه فى الأطول كما قد مناخلافه وانه يجب زيادة تأكيـده على قدر تأكيـد السائل ولا
التماس على هذا تدبر (قوله يخرج) المناسب لتعبير المصنف قبل بالاخراج دون
التضييع أن يقرأ يخرج بضم الباء وسكون الخاء ورفع الراء مخففة (قوله فيجعل غير
السائل) تفصيل لما أجله فى قوله وكثيرا الخ لكن بقى من تفصيله جعل السائل كالتالى
اذا كان معه ما نأمله ارتدع عن التردد وكان اعتمد على سهولة معرفته بالمقايسة ونحن
سنجعله داخلا تحت قوله وهكذا اعتبارات التى فترقب فانه من فوائد الشريعة
اه أطول وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل هو راجع للضرب الثانى أعنى الطبى
وقوله ويجعل غير المتكرار الخ راجع للثالث أعنى الانكارى وقوله ويجعل المتكرار الخ راجع
للاول أعنى الابتدائى وكتب أيضا قوله فيجعل الخ لا يخفى أن الجعل ليس
متاخرا عن الاخراج فاما أن يجعل الاخراج مجازا عن ارادته أو يجعل الفاء للتفصيل اه

والثبوتية بمقتضى استعمانا
الثانى ووجوب التأكيـد بحسب
الانكار فى الثالث (أخرجاعلى
مقتضى الظاهر) وهو أخص
مطلقا من مقتضى
معناه مقتضى ظاهر الحال فكل
مقتضى الظاهر مقتضى الحال
من غير عكس كافى صور اخراج
الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر فانه يكون على مقتضى
الحال ولا يصحكون على مقتضى
الظاهر (وكثيرا ما يخرج) الكلام
(على خلافه) أى على خلاف
مقتضى الظاهر (فيجعل غير
السائل)

عبد الحكيم وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل متناول للعالم والخالى والمنكر الآتية
ينزل العالم منزلة السائل به - لتجهيله فتزيله منزلة الجاهل ودخوله في قوله وقد ينزل العالم
بهم ما منزلة الجاهل لا يعني عن ادخاله في هذا البحث لانه بعد تنزيله منزلة الجاهل ولتنزيله منزلة
الخالى مقام ولتنزيله منزلة السائل مقام ولتنزيله منزلة المنكر مقام وقوله اذا قدم اليه
ما يلوح له بالخبر مشترك بين الثلاثة لان تقديم الملوحة يدعى جعل العالم المنزل منزلة
الجاهل منزلة السائل وتقدم الملوحة بما يؤثر في المنكر فيجب له المتردد اقول السيد
ان المراد بغير السائل الخالي لان تقديم الملوحة انما يعتبر بالقياس الى الخالي واما تنزيل
العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما ورد اخل فيه وتنزيل المنكر منزلة السائل
داخل في قوله والمنكر كغير المنكر فيه ابحاث لا تخفى على مثلك قاله في الاطول وقال ايضا
مقتضى الظاهر اقسام ثلاثة الكلام مع الخالي والمتردد والمنكر واقسام خلاف مقتضى
الظاهر سعة الكلام مع العالم ثلاثة لتنزيله منزلة الخالي او المترددا والمنكر والكلام مع
الخالي المنزل منزلة المتردد او المنكر لان الخطاب يتناول التنزيل منزلة العالم والكلام مع
المنكر المنزل منزلة أخوية والكلام مع السائل المنزل منزلة ما اه وكتب على قوله فيه
أبحاث ما فيه أى ثلاثة واحد في قوله لان تقدم الملوحة واحد في قوله واما تنزيل
العالم الخ وهذا يؤخذ من كلام العصام قبل واحد في قوله وتنزيل المنكر الخ وحاصله
أن اللانق التعميم هنا وتخصيص ما يأتى لانه دفع المنكر ارع عند وقت الحاجة وكتب
أيضا قوله فيجعل غير السائل منه ومه يتناول خالى الذهن والمنكر والعالم والمقصود هو
الاول لان تقدم الملوحة انما يعتبر بالقياس الى الخالي واما تنزيل العالم منزلة السائل
فراجع الى تجهيله بوجه ما روي في الكلام على تنزيل المنكر منزلة السائل اه سم وقد
علت ما فيه مما نقلناه عن الاطول (قوله كاسائل) هو المتردد في الحكم الطالب له
المتقدم في قول المصنف وان كان مترددا الخ وهو القسم الثانى وتقدم أنه يؤكده
استحسانا (قوله اذا قدم اليه الخ) قال في شرح المفتاح هذا الاشتراط بالنظر الى ما هو
الشائع في الامتعمال ولا يمتنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح اه كالاهتمام بثأن الخبر
لكونه مستبعدا والتنبية على غفلة السامع اه عبد الحكيم (قوله فيستشرف) أى
يكاد يستشرف كما تعرفه وكتب أيضا قوله فيستشرف الخ قال في الاطول ولما كان
تقديم الملوحة محتملا لان يكون موجبا لازالة التردد وأن يكون موجبا للتردد احتاج الى
تقييده بقوله فيستشرف له استشرف المتردد الطالب أى بالقوة القرينة من الفعل لانه
يصير مترددا بالفعل والالكان الكلام معه وكذا على مقتضى الظاهر اه (قوله أى للخبر)
فاللام زائدة كما في ردف لكم كما في القنرى وعبد الحكيم وفي الشرح اشارته قال
القنرى أو الفعل مضمين معنى التبرئ وكتب أيضا قوله للخبر أى بنفسه أو نوعه اه ع
(قوله يعنى ينظر اليه) عبرية في اشارة الى أن معنى الاستشرف ليس هو النظر فقط بل

كاسائل اذا قدم اليه أى الى غير
السائل (ما يلوح) أى يشير له
أى غير السائل (بالخبر فيستشرف)
غير السائل له أى للخبر يعنى ينظر
اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع
رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق
الحاجب

هو مجموع رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحجاب فهو هنامن باب التجريد ومع ذلك فالمراد بالنظر هنا لزمه العرفي وهو التأمل (قوله كالمستطل من الشمس) أى من شعاعها وبعبارة ع ق كالتق لشعاع الشمس وعى أوضح (قوله نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) ا كفى المصنف في تعيين المألوح بقوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا ولم يذكر واصنع الفلك مع أنه الذى يدور عاينه الانتقال الى الاغراق اشارة الى أن قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يكفى في التنزيل منزلة السائل لانه تكفى اشارة الى جنس الخبر ولا يجب اشارة الى خصوص الخبر اه أطول (قوله أى لا تدعى الخ) قال فى الاطول ويحتمل والله أعلم النهى عن المخاطبة في طاب العذاب لهم كما قال رب لا تدثر على الارض من الكافرين ديارا يعنى لا تدعى بعدل عذابهم فانه قد حكمهم عليهم بالاغراق وبالجملة هذا الكلام يشير الى توجه العذاب اليهم فتمسك كذا النفس تلتفت اليه وتتردد وبعد الجزم به أيضا يحتمل أن تتردد أيضا فى الاغراق لانه واحد من جنس العذاب سيما وقد سبق واصنع الفلك فلذلك قال انهم مغرقون مؤكدا اه والحاصل أنه اذا نظر الى ولا تخاطبني الخ فقط كان هناك اشارة الى جنس الخبر واذا نظر اليه مع واصنع الفلك كان هناك اشارة الى خصوص الخبر لا يقال فى قوله واصنع الفلك دلالة ظاهرة على اغراقهم بالتلويح فالمقام مقام علم اغراقهم لا التردد فيه لاننا نقول مرادنا بالتلويح ما قابل التصريح وقوله تعالى واصنع الفلك ليس صريحا فى اغراقهم لانه يحتمل أن يكون الفلك لامر آخر غير عموم الماء الموجب لاغراقهم وأن يكون ذلك على سبيل التهديد بقوله واصنع الفلك لا يوجب علم اغراقهم (قوله واستدفاع) أى دفع فالسين والتاء زائدتان (قوله فهذا) أى قوله ولا تخاطبني الخ (قوله بالخبر) أى بجنسه وهو كونهم محكوم عليهم بالعذاب كما يشعر به كلام الشارح لا بخصوص الخبر وهو كونهم محكوم عليهم بالاغراق اذ ليس فى قوله ولا تخاطبني فى الذين ظلموا اشعار بخصوص ذلك نعم يشعر به مع ضمنية قوله تعالى قبل واصنع الفلك لكن المصنف والشارح هنالم ينظر الى ذلك أصلا تأمل لكن قدي توقف حينئذ فى جعل جنس الخبر ملوحا به لان التلويح هو اشارة الخفية والاشارة الى جنسه بقوله ولا تخاطبني الخ ظاهرة وكذا اشارة الى خصوصهم هذا القول مع ضمنية واصنع الفلك واجب بأن المراد بالتلويح ما قابل التصريح كما مر (قوله فصار المقام الخ) علم من هذا أن المراد بقوله يستشرف ككون المقام مقام الاستشراف كما مر زاء لا وقوع الاستشراف بالفعل والا كان المقام ظاهرا لا تنزيها وعلم من قولنا جنس الخبر وأنوعه أنه لا يجب أن يكون بحيث يتردد فى شخص الخبر ونوعه بل يكفى كونه بحيث يتردد فى الجنس فى جهة الجواب بالشخص مؤكدا التضمين للجنس اه ع ق (قوله مقام أن يتردد) أى صالحا لان يتردد وكتب أيضا قوله مقام أن يتردد الخ لا يخفى أن هذه العبارة لا تقتضى حصول التردد بالفعل فانه قال المحقق الرضى فى بحث وقوع المفعول المطلق لو قيل لزيد

كالمستطل من الشمس (استشراف)
 الطالب المتردد نحو ولا تخاطبني
 فى الذين ظلموا) أى لا تدعى بانوح
 فى شأن قومك واستدفاع العذاب
 عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح
 بالخبر تلويحا ويشعر بأنه قد حكي
 عليهم العذاب فصار المقام مقام
 أن يتردد المخاطب فى أنهم هم
 صاروا محكوم عليهم

ضرب فهم ثبوت الضرب على القطع بخلاف ما لو قيل لزيد ان يضرب فان معناه صحة وقوع الفعل منه وليس قطعاً بوقوعه اهـ حفيد على المطول زاد في حواشيه على المختصر ثم المناسب أن يكون الاستشراف أيضاً بحسب الصلاحية فقط والافا الظاهر أنه مستلزم للتردد بالفعل الآن يقال الاستشراف الى جنس الخبر لا الى خصوصه وكتب أيضاً على قوله أن يتردد الخ مناصه أى وليس هذا التردد بالفعل والالكان اخر اجاعلى مقتضى الظاهر اهـ بسم (قوله بالاغراق) المناسب لما سبق له أن يقول بالعذاب ويمكن أن يقال خصوص الاغراق ليس مراد بل المراد نوعه الذى هو العذاب (قوله غير المنكر) المراد به الخالى الذهن والسائل والعالم جميعاً والظاهر أن المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر اهـ بسم وكتب أيضاً قوله غير المنكر أى انكاراً يناسب التأكيده فدخل جعل المنكر الضعيف كالقوى كذا فى بسم (قوله اذا لاح) وكذا اذا كان الحكيم بعيداً عن القبول فالتشديد تقييدها هو أكثر اهـ أطول (قوله من امارات الانكار) المراد بامارات الانكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الامارات عليه كونه منكراً فى زعم المتكلم لا الامارات الموجبة لظن الانكار والا كان تأكيده الكلام ظاهراً لا تنزيلاً اهـ ع ق (قوله ضو جاح الخ) أى نحو قول مجلى بسم ضله وهو بالفتح عم للنبي صلى الله عليه وسلم وأما مجلى الشاعر بالتعريك فهو بعيد لما زان كذا فى الاطول وفى القاموس ان اسم مجلى عم النبي صلى الله عليه وسلم مغيرة وكون مجلى هـ دامن أعمامه بوجب أن فضله الذى نسبوا لجلاليه اسمالة أو لقباً بعد المطلب (قوله على العرض) أى عرض الرمح أى جاعلا عرضه جهة الاعدا لا طوله فلم يجعل سنانه جهة الاعدا لعل طوله جاعلا سنانه جهتهم بل جاء واضعاً له على تخذه وقيل المراد على عرض التقنين الموضوع عليهم ما الرمح (قوله لكن مجبته) أى للعرب (قوله اماره أنه يعتقد الخ) أى لانه على عادة من ليس متنبهاً للعرب وكتب أيضاً قوله اماره أنه يعتقد الخ كونه اماره على ذلك باعتبار حال شقيق فى زعم الشاعر كما افاده ع ق والافوضع الرمح على العرض قد يكون لشدة شجاعته وعدم ميله بالاعدا فيحتمل أنه ينكر وجود مقاوم له فيهم نعم بل رماحه عمل رمحاً فيكون المعنى أن فيهم رماحاً عمل رمحاً فيكون التأكيده ظاهراً لا تنزيلاً وقد يكون لعدم اعتقاد فيهم رماحاً لاعتقاد ان لارماح فيهم بسم فيحتمل أنه منزل منزلة السائل لا منزلة المنكر فظهر اندفاع الاعتراض بـ هـ ذين الاحتمالين على أن المثال يكنى فيه الاحتمال ويكنى احتمال الانكار مرجحاً أنه أنسب بزيادة تعبير شقيق (قوله عزل) جمع أعزل وهو من لاسلاح معه كاجروجر (قوله وخو طب خطاب التفات) أى من الغيبة الى الخطاب اذا اصل أن يقول ان بنى عمه لان الاسم الظاهر ومنه شقيق من قبيل الغيبة وكتب أيضاً قوله وخو طب خطاب التفات اعلم أنه ان كان شقيق حاضراً وقت السام هذا الكلام فى الكلام التفاتاً أن أحدهما من الخطاب الى الغيبة فى قوله جاء

بالاغراق أم لا فقبيل (انهم -
مفروقون) مؤكداً أن أى محكوم
عليهم بالاغراق (و) بجعل (غير
المنكر كانه اذا لاح) أى ظهر
(عليه) أى على غير المنكر (شئى
من امارات الانكار نحو جاء
شقيق) اسم رجل (عارضاً رمحاً*)
أى واضعاً الرمح على العرض فهو
لا ينكر أن فى بنى عمه رماحاً لكن
مجبته واضعاً الرمح على العرض
من غير التفات وتسمى اماره أنه
يعتقد ان لارمح فيهم بل كلهم
عزل لاسلاح معهم فمفروقون منزلة
المنكر وخو طب خطاب التفات
بقوله (ان بنى عمك فيهم رماح*)

شقيق على ما ذهب اليه السكاكي اذ مقتضى الظاهر جعلت ثابتهما على العكس في قوله ان
 بنى عن الخوان لم يكن حاضرا فالثاني فقط وقيل لالتفات على هذا الاحتمال أصلا فان
 قوله ان بنى عن الخ لا يرتبط بما قبله الا بتقدير فقلت له ان الخ فهو معتبر ولا بد في الكلام منه
 وجنث فلا التفت أصلا والجواب أنه لا حاجة الى تقدير القول فانه قد يجعل الشخص
 يذكر أو صافه حاضرا مخاطبا لا ترى الى قوله تعالى اياك نعبد وياك نستعين فيحصل الارتباط
 بذكر الاوصاف (قوله مؤكدا بان) لم يدل واسمية الجملة لما ستعرفه من أن. وكذلكها
 عند قصد التأكيدها ولم يتحقق هنا (قوله تهكم واستهزاء) كان سياق الكلام من
 الشاعر يدل عليه ما والا البيت يحمل النصح والتهني عن عدم التهيء للحرب الاعداء وعدم
 الجزم في هذا الامر وكتب أيضا قوله تهكم واستهزاء لا يجوز الكلام بذلك عن التنزيل
 المذكور كما في الحفيد وغيره لكن بذلك يصير التفسير مرض الرخ لجزيان الواقع لان
 حمل الرخ على أي وجه كان اماره على اعتقاده أن لا رماح فيهم على ما للمرزوقي قد بر (قوله
 كانه يرميه) أي بنسبه (قوله لفت الكفاح) ظرف أي جانبه وجهته أي لما انصرف الى
 جانبه وجهته وكتب على قوله الكفاح ما نصه أي المحاربة (قوله على طريقة) متعاق
 بقوله تهكم واستهزاء (قوله على طريقة قوله) أي قول أبي غنامة البراء بن عازب
 الانصاري ومحمد بن زاذل قال لما التقوا تنكب رجل من بني ضبة ومفعول تنكب
 محذوف والتقدير تنكب القتال مثلا والمقاتلين أي اعدل عن طريقهم لا يسطرك الزحام
 يجزم يسطرك في جواب الامر أي يثقل على أحد قطريك أي جانبيك لضعف بنايتك
 وعدم غنائك بضرمنه ويرميه بأنه لم ياشتر الشدائد الخ اه من شرح ديوان
 الحماسة وفي الحفيد التنكب التجنب والزحام المازجمة اه أي مزاحمة الجيش بحملها
 عند القتال وفي غق لا يسطرك الزحام أي لا يثقل على فقلنا اه وهو مخالف للتفسير
 المتقدم عن شرح الحماسة الموافق له ما في الحفيد وغيره فتأمل (قوله أن يداس) هذه
 النسخة أولى من نسخة يدس (قوله لثقله غنائاه) أي نفعه وقوله وضعف بناه أي
 بنيت وبندته (قوله ويجعل المنكر) ويجري مجراه المتردد وكتب أيضا قوله ويجعل
 المنكر كغير المنكر ان زل منزلة الخالي لم يؤكد وان زل منزلة السائل أكد استحضارنا
 ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العمال في الفاء الخبر اليه اه سمر أي لانه يقتضى عدم
 الخطاب اه يس فالمراد بغير المنكر الخالي والسائل وكتب أيضا قوله كغير المنكر
 أن يجعل متنا ولا الضعيف الانكار فيراد بالمنكر القوى الانكار وجعله كضعيفه بعدم
 زيادة التأكيده كذا في يس وكتب أيضا قوله كغير المنكر الظاهر كغيره ولا يظهر وجه لجعل
 الظاهر موضع الضمير اه أطول وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان
 معه الخ بحث العصام في أطوله أنه يحتمل أن يكون الكلام حينئذ من قبيل جعل مامه
 من قبيل المؤكدي ازالة الانكار فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام مع

مؤكد بان وفي البيت على ما اشار
 اليه الامام المرزوقي تهكم
 واستهزاء كانه يرميه من الضعف
 والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا
 لما التفت لفت الكفاح ولم تقو
 بدنه على حمل الرماح على طريقة
 قوله

فقلت لمز زلما التقينا
 تنكب لا يسطرك الزحام
 يرميه بأنه لم ياشتر الشدائد ولم
 يدفع الى مضائق الجماع
 كانه يخاف علمه أن يداس بالتوائم
 كما يخاف على الصبيان والفساء
 اقله غنائاه وضعف بناه (و) يجعل
 المنكر كغير المنكر اذا كان معه

المكتر لا بد له من مزيل الا ان كان تأمله (قوله تأمله) أى تأمل فيه
لأن التأمل النظر فى الامر اه أطول (قوله من الدلائل) من تبعضية فكفى بعضها
ولو واحدا (قوله والشواهد) عطف مرادف بين به أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن
وتجوها لا ما لا يشملها فهو كالتفسير للدلائل كذا فى بس (قوله ارتدع عن انكاره)
بأن يتنقل الى مرتبة المتردد وأخالى الذهن اه أطول (قوله أن يكون معلوماه) قال فى
الاطول ولو بالقوة القرينة من الفعل اذ يكفى فى التنزيل ذلك ولا يجب كونه معلوما بالفعل
وكتب أيضا على قوله معلوماه ما منه من الادلة العقلية وقوله مشاهد اعنده من الادلة
الحسية وكتب أيضا قوله معلوماه ما شاهد اعنده استشكل توقف الارتداع على التأمل
حينئذ ويمكن دفعه بأن المراد بالدلائل ما يصلح عليه أرباب الاصول وهو ما يمكن التوصل
بصحيح النظر فيه الى مطلبه خبرى قال فى شرح الفوائد والمراد بالتأمل أن يستنبط
مقدمات صحيحة بوجه صحيح توصله الى الارتداع أو أن يتفطن للاندراج فيقتل اه من
بس وكتب على قوله ما يصلح عليه الخ ما نهى أى لا ما يصلح عليه أرباب الميزان وهو
ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر (قوله كقول) ما مصدرية (قوله من غير تأمل كيد)
يرد عليه أن التسمية بالجملة تفيد التأكد والجواب أن مرادهم بقوله اسمية الجملة من
المؤكدات أنهم اعلموا بالحق أن يقصدهم التأكد عند مناسبة المقام فليست للتأكد كيد مطلقا
بل اذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصنوى فى شرح الفوائد ورد الجواب بأنهم انما
تقدمه اذا اعتبرت تجويزها عن الفعلية لأن ما هو كيدىها على افادة الثبات والدوام وهى
انما تدل عليهم ما فى هذا المقام بأنه يعزل عن التحقيق لأن كلاما من مقدمتى دليله منوع
وبعد التباس لا مانع من أن يقصد من العدول الدوام دون التأكد كيد فلا يلزم افادة
التأكد فى مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام الجيب ورد الجواب بأنهم انما تقدمه
اذا انضمت الى غيرها من المؤكدات بخلافه لتصریح الايضاح بأن قوله تعالى ثم
انكم بعد ذلك لميئون تأكدين ولتميئهم الكلام الطلبي بأن زيدا قائم وأنه مؤكد
تأكد واحد أو لتصریح الفاصل البهرى وغيره بأن قوله تعالى ثم انكم يوم
القيامة تبعثون تأكيدا واحدا اه وقد أسلفنا عن عبد الحكيم أنه لا يشترط فى كون
الجملة الاسمية مؤكدة عدولها عن الفعلية وفى القنرى فى الجملة الاسمية اعتبارات اعتبار
افادتها أصل الحكم الدوامى واعتبارها كيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقائما الى
خالى الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثانى بل لضرورة أداء الحكم الدوامى
الذى هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثانى فلا منافاة (قوله
وقيل الخ) وجه ثان فى معنى معه وقوله بعد وقيل معنى الخ وجه ثان فى معنى ما والحاصل
أن فى معنى وجهين وفى ما وجهين (قوله لأن مجرد وجوده الخ) أى لأن وجوده المجرد
عن علمه لا يكفى فى الارتداع المرتب على التأمل لتوقف التأمل على علم المتأمل فيه

(ما ان تأمله) أى شئ من الدلائل
والشواهد ان تأمل المكتر ذلك
الشئ (ارتدع) عن انكاره ومعنى
كونه معه أن يكون معلوماه
مشاهد اعنده كما تقول المكتر الاسلام
الاسلام حق من غير تأمل كيد لأن مع
ذلك المكتر دلائل ذلك على حقيقة
الاسلام وقيل معنى كونه معه أن
يكون موجودا فى نفس
الامر وفيه نظر لأن مجرد وجوده
لا يكفى فى الارتداع ما لم يكن
حاصلا عنده وقيل معنى ما ان تأمله
شئ من العقل وفيه نظر

وأجيب بأن اعتبار العلم مأخوذ من التأمل لاستلزامه علم التأمل فيه وكتب أيضا قوله
 لأن مجرد وجوده الخ لا يخفى أن المفهوم من عبارة المصنف على هذا القيل أن التأمل
 فيه بعد وجوده كاف لا مجرد وجوده نعم لو قال لأن مجرد وجوده لا يكفي في ترك التأكل كيدله
 كإيدته فتد حينئذ من العبارة لكان تاما هذا حاصل كلام الحفيد وعبارة الجري قوله لأن
 مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد لا يمكن أن يكون الشيء موجودا في نفس الامر
 ولا يكون مشاهدا ولا معالوما فلا يمكنه التأمل فيه لعدم حصوله بوجه فلا يكفي في
 الارتداد وجوده في نفس الامر اهـ وبه يجازع اعتراض الحفيد ثم رأيت سم نقله عن
 الخطائي ثم قال وكان حاصل توجيه الخطائي لاعتراض الشارح أنه ليس مراد الشارح
 الاعتراض على هذا القيل بأنه يلزم عليه أن يكون الارتداد مرتب على مجرد الوجود في
 نفس الامر حتى يرد عليه الاعتراض بأنه لا يلزم عليه ذلك وإنما اللازم عليه ترتب
 الارتداد على التأمل لأنه الفرض كما قال المصنف ما إن تأمله ارتدع وانما مراد الشارح
 أن مجرد الوجود لا يكفي في الارتداد بل لا بد فيه من التأمل والتأمل انما يكون في المعلوم
 فلا بد أن يكون ما يقع فيه التأمل معلوما اهـ ثم نقل اعتراض استاذ عس على
 هذا التوجيه فراجع (قوله لأن المناسب الخ) فيه إشارة الى صحة هذا القيل وأعل
 وجهه الحذف والإيصال والاصل أن تأمل به بخذف الباء وأوصل الضمير بالفعل اهـ يس
 (قوله نحو لارب فيه) في كونه غير مؤكد نظرا لأن التي لربي الجنس للتأكل كيد
 وكذا اسمية الجملة كما صرحوا بذلك والجواب لأن التأكل كيد الحكم الذي الكلام
 فيه بل لتأكل كيد المحكوم عليه وليس الكلام فيه واسمية الجملة ليست للتأكل كيد مطلقا بل
 إذا اعتبرت مؤكدا اهـ سم قال يس وما قاله من أن لتأكل كيد المحكوم عليه هو الحق
 وبناء الاسم معها لإفادة العموم لا يقتضي الا ذلك فقول ابن مالك ومن تبعه لالتأكل كيد
 الذي كما أن لتأكل كيد الاثبات مشكل لأن أن أكدت الاثبات المستفادة من الجملة قبيل
 دخولها ولا تفي قبل لا حتى تؤكده وكتب على قوله لا يقتضي الا ذلك ما نصه لأن العموم
 الذي تفسده في المحكوم عليه (قوله ظاهر هذا الكلام) أي المتبادر من إرادته بعد
 القاعدة أعني جعل المنكر كغير المنكر أنه منال لها (قوله وترك التأكل كيد لالتأكل) وكان
 مقتضى الظاهر أن يقال انه لارب فيه (قوله ويانه) أي بيان كونه منالا (قوله ليس
 القرآن بمظنة للرب الخ) أي وليس معناه على نفي الرب بالكلية أي أن أحد
 لا يرتاب فيه لانه لا يلزم عليه الكذب لوقوع الرب فيه وكثرة المرتابين فانكاره فيه
 حق فلا يكون حقه التأكل كيد لهذا الانكار حتى يكون تركه للترتب بل المعنى أنه
 يس محلا لوقوع الارتباب فيه ولا ينبغي الارتباب فيه (قوله وهذا الحكم) أي
 كون القرآن ليس بمظنة للرب الخ (قوله من المخاطبين) أي من توجه اليه الكلام
 ويقصد منه وقد خوطب كل انسان بل الجن أيضا بهذا الكلام لصدقوا بالقرآن

لأن المناسب حينئذ أن يقال
 ان تأمل به لانه لا يتأمل العقل بل
 يتأمل به (نحو لارب فيه) ظاهر
 هذا الكلام أنه منال للـ
 من كيد الحكم كغيره وترك
 التأكل كيد لذلك ويانه أن معنى
 لارب فيه ليس القرآن بمظنة
 للرب ولا ينبغي أن يرتاب فيه
 وهذا الحكم مما يشكره كثير من
 المخاطبين

ويعلموا كونه من عند الله وان كان المخاطب بمعنى من يتلقى الكلام هو النبي عليه الصلاة والسلام كما تدل عليه الكافي في ذلك وفي قوله ما أنزل اليك وما أنزل من قبلك فاندفع ما قيل ان المخاطب بهذا الحكم هو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين وهم غير منكرين له فلا يجب تأكيده فان منشأ عدم الفرق بين معنى الخطاب أعني من يتلقى الكلام ومن يتوجه اليه الكلام ويقصده منه كيف ولو كان المخاطب هو النبي وأصحابه صلوات الله عليهم أجمعين لم يكن هذا الكلام لافادة الحكم ولا لازمه اهـ عبد الحكيم على المطول رحمه الله تعالى (قوله لكن نزل الخ) أى فذلك أنفي الخبر غير مؤكد (قوله تمامهم من الدلائل) ككونه معجزا وكون من أتى به صادقا مصدوقا بالمعجزات الباهرة (قوله والاحسن الخ) أعلم أن حاصل الأول أن المنفي ليس نفس الريب بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له خطأ بالمتكرى ذلك وحاصل الثاني أن المنفي نفس الريب على سبيل الاستعراق من غير مخاطبة به وبما يدل على أحسنه قول المصنف وهكذا اعتبارات النبي فانه متعبر بأن ما تقدم منه معض للآيات اهـ سم وأيضاً فهو لا يجوز زيادة على التنزيل الى تأويل بخلاف الأول فانه يجوز زيادة على التنزيل الى التأويل المتقدم أعني كون المراد في أن القرآن محل للريب ومظنة له (قوله انه نظير) أى لامثال أى نظير لما نحن فيه أعني جعل المتكرر كغير المتكرر وقوله لتنزيل اللام فيه للاجمل أى لاجل تنزيل وجود الشيء مثله عدمه في كل منه ما بناء على وجود ما يزيله أو اللام بمعنى في فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بناء على جعل اللام صله نظير بأن المراد من النظر ما قابل المآل بدليل متباينه مع أن ما هنا مثال للتنزيل المذكور حقيقة لانظير بالمعنى المقابل للمثال (قوله تعويلا) أى اعتمادا (قوله لذلك) أى تعويلا واعتمادا على ما يزيل انكارهم لو تأملوه اهـ جري (قوله وهكذا) عطف على مقتدرينى عنه السياق كأنه قيل هذا الذي ذكر اعتبارات الاستغراق في صورة الآيات اهـ حفيد وفيه إشارة الى معنى عبارة المصنف وهكذا اعتبارات الأسناد في صورة النبي وكتب أيضا قوله وهكذا اعتبارات النبي أشار في المطول الى اعتراض على هذا الكلام ودفعه حاصل الاعتراض أنه لا حاجة الى هذا الكلام لان اعتبارات المذكورة فيما سبق لاخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عاتلة لا تخصيص لشيء منها بالآيات حتى يحتاج الى ذكر اعتبارات النبي انما موقع التخصص في الامثلة وحاصل الدفع أنه لما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الآيات سوى قوله لا ريب فيه على وجه خفي فوهم اختصاص تلك الاعتبارات بالآيات سيما مع إيراد مثال النوع واحد من النبي فأتى بهذا الكلام لدفع هذا التوهم وقال في الأطول الاظهر أن هكذا إشارة الى أمثلة الآيات يعني كأن أمثلة الآيات أمثلة النبي فمن أحاط بها سهل عليه استخراج أمثلة النبي وهذا أوفق بعبارة الإيضاح ثم قال وله عبارة الكتاب احتمال في نفسه جدير بأن يقطع لاجله

ليكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما
معهم من الدلائل الدالة على أنه
ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه
والاحسن أن يقال انه نظير لتنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه بناء على
وجود ما يزيله فانه نزل ريب المتراب
وجود ما يزيله فانه نزل ريب المتراب
منزلة عدمه تعويلا على سبيل
حتى مع نفي الريب على سبيل
الاستغراق كما نزل الانكار منزلة
عدمه لذلك حتى صح ترك التاكيد
(وهكذا) أى مثل

النظر عن رعاية مطابقة لما في البصاح والمفتاح في هذا المقام وهو أن باقي اعتبارات
 النفي مع وجود الشيء مثل ما مر فإن كل ما مر في لما تحقق وجوده فيندرج فيه تنزيل
 السائل منزلة الخالي كما أشيرنا إليه وغير ذلك مثل لا ريب فيه على وجهه ومثل وما مر ميت
 اذ مر ميت اه (قوله اعتبارات الاثبات) يعني من ترك التأكيده مع الخالي والتأكيد
 استحسانا مع المتردد ووجوب بقدر الانكار مع المنكر (قوله من التجريد) وكذا الخراج
 الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اه سم ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله وعلى هذا
 القياس (قوله ما زيد بقائم) الباء في خبر ليس من المؤكدات للعكس كما اقتضاء كلام
 السكاكي اه سم لكن قال يس الباء في خبر ليس ليست من المؤكدات للعكس كما اقتضاء
 كلام السكاكي بل من مؤكدات الحكم به لكن يؤيد الاول قول النجاة ما زيد بقائم
 جواب ان زيدا قائم تأمل اه بحروفه (قوله سواء كان انشائيا أو اخباريا) ولذا ذكره
 بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري اه مطول قال عبد الحكيم قوله
 لئلا يعود الخ يعني لو ذكر المضمحل كان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد الخبري لانه
 المذكور سر بما فعل عنه الى الظاهر فيكون هذا العدول قرينة على أن المراد به غير
 الاول وقولهم المعرفة اذا عيئت معرفة كان الثاني عين الاول ليس على إطلاقه بل مقيد
 بما اذا خلا عن قرينة الغيرة نص عليه في التلويح ويحيى في بحث التشبيه أيضا اه
 بحروفه وكتب أيضا قوله سواء كان انشائيا أو اخباريا اعترض بقدره على الاسناد التام
 لاختصاص الاخبار والانشاء به مع أن الحقيقة والمجاز العقلين يجريان في الناقص
 أيضا كاسناد المصدر الى ما أضف هو اليه في نحو أعجبت انبياء الله البقل وأعجبت انبياء
 الربيع البقل وأجاب الحفيد بأن المراد بالاسناد الانشائي والاسناد الخبري ما في الجملة
 الانشائية والاخبارية سواء كان تاما أو لا اه بقي أن الحقيقة والمجاز العقلين لا يختصان
 بالاسناد بل يجريان في التعلق نحو أجزيت النهر كذا في الاطول ويمكن أن يجاب بأن
 يراد بالاسناد ما يشمل التعلق تأمل وكتب أيضا ما نصه قال الفري لا يقال قول المصنف
 فيما بعد وهو يعني المجاز غير مختص بالخبر يدل على أن مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبري
 لا مطلق الاسناد والما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص لانه قول بل هو إزالة
 لما عسى أن يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى غفولا عما استقر عليه وأب
 المصنف في مثله فليتهم (قوله منه حقيقة عقلية) اختلف في الحقيقة والمجاز العقلين
 قال المصنف المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي على ما ذكره صاحب المقام هو
 الكلام وهو الموافق لظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من دلائل الاعجاز وقول
 جارا لله وغيره انه الاسناد وهو ظاهر ما نقله الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر
 ونسبة الاسناد الى العقل لذاته ونسبة الكلام اليه بواسطة الاسناد فهو أحق بالتسمية
 بالعقل فلذا اخترناه ووجه نسبة الاسناد الى العقل بما تنفيجه أن كون الاسناد في أثبات

اعتبارات الاثبات (اعتبارات
 النفي) من التجريد عن المؤكدات
 في الاثبات وتقوية بوجوب
 استحسانا في الطلبي ووجوب
 التأكيده بحسب الانهكار في
 الانكارى تقول الخالي ذهن ما
 زيد قائما وليس زيد قائما للطالب
 ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم
 وعلى هذا القياس (ثم الاسناد)
 مطلقا سواء كان انشائيا أو اخباريا
 (منه حقيقة عقلية) لم يقل اما
 حقيقة واما مجاز

الله البقل الى ما هو له وفي أثبت الربيع البقل الى غير ما هو له مما يدرك بالعقل من دون
مدخلية اللغة لان هذا الاسناد مما يتحقق في نفس المتكلم قبل التعبير وهو اسناد الى
ما هو له والى غير ما هو له قبل التعبير ولا يجعله التعبير شيئاً منهم ما فلا اسناد ثابت في محله
أو متجاوزاً به يعمل العقل بخلاف المجاز اللغوي مثلاً فان تجاوز محله لان الواضع جعل
محله غير هذا المعنى ولهذا يصير أثبت الربيع البقل من الموحّد مجازاً ومن الدهرى حقيقة
لتنافوت على عقلهما اللتان وتفاوت الوضع عندهما أطول (قوله لان بعض الاسناد الخ)
يعنى لو قال بكامة أملاً فادحصره في القسمين وليس كذلك فاقبل انه يجوز أن تكون
كلمة ما ملتحق الجمع فلا تنفع الخلط من شؤه عدم العلم بفائدة التقسيم على أنه يكنى في العدول
توهم منع الخلط ولا يجب أن يكون ناصفيه اهـ عبد الحكيم وكتب على قوله لا فادحصره
الخ مانصه لان وضع التقسيم اضبط الاقسام فهو يمنع الخلط (قوله كقولنا الحيوان الخ)
أى مما لم يكن المستفاداً وما في معناه اهـ سم بل اسناد الخبر الى المتبداء مطلقاً عنه ليس
بحقيقة ولا مجازاً سواء كان جامداً أو مشتقاً كما في عرق ويدل عليه ما سيأتى في كلام المصنف
أن اسناد الفعل أو ما في معناه الى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيره ما فاسناد قائم الى زيد
في قولك زيد قائم ليس حقيقة ولا مجازاً أو ما اسناده الى ضميره حقيقة تأمل (قوله باعتبار
الاسناد) لانه الثابت في محله بحسب الذات والمجاز وزعمه بحسب الذات فهو المصنف على
الحقيقة بالحقيقة والمجاز (قوله من أحوال اللفظ) أى بواسطة أنهم مامن أحوال
الاسناد الذى هو من أحوال اللفظ فهو من وصفه الشئ بوصف جزئه كما في سم والاضافة
في أحوال اللفظ للعهد أى الاحوال المعهودة في تعريف علم المعانى وهى التى بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال أى فالبحث عنهم مامن - حيث أن بهم ما تحصل المطابقة من علم المعانى
وان كان البحث عنهم مامن حيث أنهم مامن - كيفية الدلالة من علم البيان وحاصل هذا
التوجيه المذكور لا يراد الحقيقة والمجاز العقليين في علم المعانى أن لهما تعلّقاً به من حيث
أنهما قد يتضمّنهما الحال ويرد عليه أن رعاية هذه الحقيقة لا توجب تخصّص العقليين
بالإيراد في المعانى اشمولها الحقيقة والمجاز اللغويين والكتابة وأجيب بأن الحقيقة العقلية
مختلفة من الاسناد فاذا كان الاسناد من أحوال اللفظ كان ما هو قسم له من أحواله
أيضاً والله نظر المصنف وأما اللغويان فهم انفس اللفظ لامن أحواله وكذا الكتابة فهذا
هو مناط الفرق فأفاده القنرى وقال في الاطول ما ملخصه ذكرهما في المعانى عقب الكلام
على حال الاسناد من التأكد وتذكره ليعلم أن اسناد الشئ الى شئ قد لا يراد به ظاهره فيعلم
أن من خاطب الموحّد بقوله أثبت الربيع البقل لا يحتاج الى التأكد وليس ترك
التأكد مبنياً على التنزيل اذ ما يريد به ليس مما يشكره الموحّد ويعلم أن مخاطبة من سمع
عنه أثبت الربيع البقل بأثبت الله البقل لا تحتاج الى التأكد لان قوله أثبت الربيع البقل
لا يفيد انكاره أثبت الله البقل وحينئذ تصدير البحث بتم للتراخي الرتبى لانه ليس كتابه

لان بعض الاسناد عنه ليس
بحقيقة ولا مجازاً كقولنا الحيوان
جسم والانسان حيوان وجعل
الحقيقة والمجاز صفى الاسناد
دون الكلام لان اوصاف الكلام
بهم ما انما هو باعتبار الاسناد
وأوردتهما في علم المعانى لان
من أحوال اللفظ فمدخلان في علم
المعانى (وهى) أى الحقيقة العقلية

مقصود ابل متطفلا اه وكتب على قوله للعهد مانصه فاندفع أن كونه مامن أحوال اللفظ لا يقتضي إرادته ما في علم المعاني (قوله اسناد الفعل) أي نسبتها مطلقا ناقصة كانت أو تامة خبرية أو انشائية محققة أو مقدرة فتدخل نسبة المندردو المشتقان إلى فواعلها اه عبد الحكيم ولعل نسبة الفعل الناقصة نسبة الفعل في جلة الصلة أو اللفة (قوله الفعل) أي الاصطلاح النحوي وقوله أو معناه أي أو دل معناه أي أو الدال على جزء معنى الفعل النحوي أعني بهذا الجزء الحدث (قوله كالصدر) أن أدخلنا أمثلة المبالغة في اسم الفاعل والجار والمجرور في الطرف وهو الاظهر كانت الكاف لإدخال اسم الفعل والمندوب في نحو أتمى أبوك على ما في الأول والا كانت لإدخال الاربعة (قوله أي النشي) فسر ما بالنيكارة لأن التعيين غير معتبر ولذا قال في الجواز إلى ملابس له اه عبد الحكيم (قوله أي الفعل أو معناه) طاهره حيث لم يوقل أفراد الضمير مع عودته على متعدد بالمذكور مثلا مع العطف بأو لا يحتاج لذلك سواء كانت أو لا لا بهم أو للتبويب كإهنا وذكر في بحث الجملة المعترضة في معنى اللبيب أن الأبدى نص على أن حكم أو التي للتبويب حكم الواو في وجوب المطابقة قال وهو الحق اه يس (قوله كالفاعل) الكاف استقصائية لأن الحقيقة العقلية خاصة عند المصنف بالاسناد إلى الفاعل أو المفعول كما سيأتي (قوله فيما يأتي له) أي مع مسند صبيغ وأسند ذلك المسند إليه وكذا يقال فيما بعد (قوله فان الضاربية لزيد) بخلاف نهارة صائم فان الصوم ليس لنهار اه مطول (قوله لزيد) خبران وكذا قوله لعمر و (قوله متعلق بقوله له) لنبايته عن عماله وقد يمتدرون العامل في مثله عامل الظرف والمال واحد اه فترى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله لنبايته عن العامل اه عبد الحكيم أي لانه ظرف مسند فقرن بوجوب من العامل الذي هو متعلقة أي الظرف فهو أي الظرف عامل فيما بعده فلا حاجة لتقدير بعضهم مضافا في كلام الشارح أي متعلق قوله (قوله وبهذا دخل الخ) توضع المقام أن قوله ما هو له يتبادر منه أن المراد ما هو له بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد ما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منها فإذا زيد قوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط وخرج ما يطابق الواقع فقط فإذا زيد في الظاهر دخل ما لم يطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق شيئا منها اه يس وكتب على قوله الاعتقاد مانصه أي في نفس الامر (قوله في الظاهر) أي ظاهر حال المتكلم كما أشار إليه الشارح (قوله مالا يطابق الاعتقاد) سواء طابق الواقع أم لا اه يس (قوله وذلك) أي ظاهر حاله موصور بأن لا (قوله بأن لا ينصب قرينة الخ) كأنه أراد ينصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الأحوال فافهم اه فترى وكتب أيضا قوله بأن لا ينصب الخ مدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم القرينة وملاحظة إياها ولما كانت الملاحظة أمر اخفيا أدير الأمر على وجودها فلذا يعبر بقرينة ينصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتي

(اسناد الفعل أو معناه) كالصدر
واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل والطرف
(إلى ما أي إلى شي) (هو) أي الفعل
أو معناه (له) أي لذلك الشيء
كالفاعل فيما يأتي له نحو ضرب زيد
عمر والمفعول به فيما يأتي له نحو
ضرب عمر و فان الضاربية لزيد
والضاربية لعمر و (عند المتكلم)
متعلق بقوله وبه هذا دخل فيه
ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (في
الظاهر) هو أيضا متعلق بقوله له
وبه يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد
والمعنى اسناد الفعل أو معناه إلى
ما يكون هو له عند المتكلم فيما
ينصب قرينة على أنه غير ما هو له
في اعتقاده

في قوله لوجود القرينة اه عبد الحكيم على المطول وكتب على قوله آدير الامر مانصه أي
النصب كما صرح به في غير هذا الموضع (قوله ومعنى كونه له الخ) قال في الاطول
ومعنى كونه له ان حقه ان يسند اليه في مقام الاسناد سواء كانت النسبة للنبي
أولا لاثبات لأن يكون قائما به كما في الشرح حتى لا يشكل بقولنا ما قام زيد لأن
القيام حقه ان يسند الى زيد في مقام نفيه عنه بخلاف ما صام به ناري فان الموم
حقه ان يسند الى المتكلم في مقام نفيه عنه لا الى غيره نعم حقه ان يسند الى الغير في
مقام نفيه عنه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فانه من الدقائق والشارح تنص
عنه تارة بأن دخوله في التعريف بتأويل التعريف باسناد الفعل أو معناه الى ما هو له
لو كان الكلام مثبتا وتارة بأن النبي اسناد الى ما هو له باعتبار لازمه في ما صام به زيد لازمه
أفطر زيد وفيما ربح زيد لازمه خسر زيد والمراد بالاسناد الى ما هو له أن يسند الى ما
هو له باعتبار نفسه أو لازمه وسعى الثاني جوابا لتحقيقنا في الأول ظاهر يا ولا يخفى أن كليم ما
يعزل عن التحقيق وخارج عن صناعة التعريف (قوله ووصفه) عطف لازم (قوله
أو لغيره) يعني على قول المعتزلة اه سم (قوله أولا) أي ألا يكون صادرا عنه باختباره
بأن لا يكون صادرا عنه كمال أو يكون صادرا بالاختباره كحركة المرتعش اه سم وهذا
يسقط ما اعترض به الحنفية من أن المرض والموت ليسا صادرين عنه أصلا وكأنه غفل
عن كون السالبة تصدق بنفي الموضوع فجعل معنى قوله أولا أي أو كان صادرا عنه
لا باختباره على أنه قد يقال المراد بالصدور عنه الظهور منه ولا شك أن الصدور به
المعنى متحقق في المرض والموت ونحوهما كما في سم أيضا (قوله كقول المؤمن أثبت الله
البقل) ان كان المخاطب مؤمنا أيضا وهو عالم بأن المتكلم مؤمن فكذلك هذا الاسناد
حقيقة واضح وكذلك لو كان المخاطب كافرا يعلم أن المتكلم مؤمن فان اعتقاد المؤمن نسبة
الاثبات كمالها اليه تعالى اذا لمفهوم من ظاهر حال المتكلم في هذين الحالتين كون الاسناد
الى ما هو له وأما اذا كان المخاطب مؤمنا وكافرا أو كان يعتقد أن المتكلم كافر يضيف
الاثبات للرابع فينبغي أن يكون الاسناد مجازا لأن المخاطب انما يفهم من ظاهر حال
المتكلم كون الاسناد لغير من هو له لكن هل شرط ذلك أن يكون المتكلم عالما بأن
المخاطب يعتقد ما ذكر ليكون علمه باعتقاد ذلك نصبا للقرينة الصارفة عن الحقيقة أولا
يشترط وقد ينحج الثاني لأن الشرط وجود قرينة لانصبها واعتقاد المخاطب ما ذكر قد
يجعل قرينة صارفة وأهل الوجه الأول الا أن يظهر خلافه فليستأمل ولو كان المخاطب
مرتددا في اعتقاد المتكلم هل هو اضافة الاثبات لله أو لغيره فهل يكون الاسناد حقيقة
أو مجازا يمكن أن يقال حقيقة اذا قرينة صارفة فظاهر حاله حينئذ أن الاسناد لمن هو له
فليستأمل اه سم والمفهوم من كلام القنري وغيره وصرح به الشنواني وغيره أنه يشترط
نصب القرينة (قوله نحو قول الجاهل) المراد به الكافر كما يؤخذ من سم ويؤخذ أيضا

ومعنى كونه له أن معناه قائم به
ووصفه وحقه أن يسند اليه
سواء كان مخبوا لله تعالى أو لغيره
وسواء كان صادرا عنه باختباره
أو لا كبرض ومات
صك ضرب أولا كبرض ومات
فانقسام الحقيقة العقلية على
ما يشمله التعريف أربعة الأول
ما يطابق الواقع والأعتقاد جميعا
(كقول المؤمن أثبت الله البقل)
(و) الثاني ما يطابق الاعتقاد فقط
نحو قول الجاهل

من مقابلته بالموثوق فالمراد الجاهل بالموثوق القادر وهو الذي ينسب الفعل لغير الله تعالى
وكتب أيضا قوله نحو قول الجاهل أنبت الربيع البقل هو واضح إذا كان المخاطب يعلم
حاله كأن خاطب جاهلا يعرف حاله أو مؤمنا كذلك أما إذا كان المخاطب يعتقد خلاف
حال المتكلم بأن اعتقده أنه مؤمن فينبغي أن يكون مجازا لأنه المفهوم من ظاهر حاله وهل
يشترط كون المتكلم عالما في نفسه ما تقدم ولو تردد المخاطب في اعتقاد المتكلم فقيه ما تقدم
أيضا اهـ مسموع عبارة الفري ينبغي أن يعتبر في هذين المثالين عدم إخفاء المتكلم حاله من
المخاطب فلا يحتمل على الجواز (قوله الربيع) يحتمل أن يراد به المطر وأن يراد به زمن
الربيع وهو المتبادر (قوله فقط) أي لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما
يشهده آخر كلامه اهـ عبد الحكيم (قوله لمن لا يعرف حاله) أي للمخاطب لا يعرف ذلك
المخاطب حال ذلك المعتزلي وهو أي المعتزلي يتخيم أمه من أي من لا الخ والمدار على
الإخفاء كما وضحه الفري فقوله لمن لا يعرف حاله ليس قيداً أما إذا لم يتخف حاله بل أظهرها
كان الاظهار قرينة على أن قوله مجاز عقلي من الاستناد إلى السبب وهو الله تعالى في زعمه
لا يجوز من الأقدار والتكليم كما قيل إذ قوله حينئذ يكون فيه مجاز في الطرف وهو لا ينفي
الحقيقة العقلية فالاولى ببقاء الخلق على معناه وجعله من باب الاستناد إلى السبب ليكون
مجازاً عقلياً فيصح الاحتراز عنه تأمل وكتب أيضا قوله لمن لا يعرف حاله وهو يتخيم أمه
قال الفري لا ينبغي أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لأن المعتزلي
إذا أخفى حاله عن المخاطب وقال خالق الله الأفعال لا نصب قرينة على عدم إرادة الظاهر
فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في نفس الأمر أم لا ولو كان مراده لمن
لا يعرف حاله في اعتقاده لمن لا يعرف حاله في نفس الأمر اهـ وقوله سواء عرف الخ أقول
كان وجه ذلك أن معرفة حاله مع قصده إخفاء حاله لا تصلح قرينة على عدم إرادة الظاهر
أذ عدم إرادة الظاهر يتأفقه قصد إخفاء الحال اهـ ثم قال بئني أنه إذا قال المعتزلي ذلك
لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازاً في حالة واحدة
ولامانع منه بالنظر لشخصين وكتب على قوله في اعتقاده ما نصه أي المتكلم (قوله كلها)
أي الاختيارية والاضطرارية (قوله متروك في المتن) فلا يوههم من عدم ذكره أن الحقيقة
العقلية مختصرة في الأقسام الثلاثة بكون المقام مقام البيان فإن المصنف صرح
في الإيضاح بأن الحقيقة العقلية أربعة أضرب وأورد الأمثلة الأربعة وعنده أي أن هذا
المثال مندرج في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله وأنت تعلم أنه لم يجيء وأنت
تعتقد أنه لم يجيء سواء كان مطابقاً للواقع أم لا فيكون مثلاً للعاقلين لا يطابق شيأ منهما
وما يطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح تبع الإيضاح حيث صرح فيه بأن الرابع
الأقوال الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وأنت تعلم أن اللائق بالمتن الاختصار
والادراج اهـ عبد الحكيم (قوله نحو قولك جازيد الخ) أي فهو من الحقيقة ولولم

أنبت الربيع البقل) والثالث ما
يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن
لا يعرف حاله وهو يتخيم أمه خلق
الله الأفعال كلها وهذا المثال
متروك في المتن (و) الرابع ما لا يطابق
لواقع ولا الاعتقاد نحو (قولك جازيد
يذو أنت) أي والجال أنك

يطابق واحد منهما لانه لما هوله فيما يظهر من حال المتكلم ولا يتناق ذلك كونه كذبا لائق
 الكذب لا يتناق الحقيقة انظر ع (قوله خاصة) أخذه من تقديم المسند اليه لانه
 يفيد الاختصاص نحو أناس عبت في حاجتك (قوله دون المخاطب اذ لوعلمه المخاطب
 الخ) فيه أن المخاطب اذ لم يكن عالما بأنه لم يجبي يجوز أن يكون عالما بأن المتكلم اعتقد
 أنه لم يجبي ويجعل المتكلم ذلك الاعتقاد من المخاطب قرينة صارفة فالمنال حينئذ مجاز
 لوجود القرينة الصارفة أعني اعتقاد المخاطب علم المتكلم أنه لم يجبي ولا دخل في القرينة
 لكون المخاطب أيضا عالما بأنه لم يجبي موافقا للمتكلم أفاده الحفيد (قوله اذ لوعلمه الخ) أي
 وعلم المتكلم أن المخاطب يعلم ذلك والالم يجز أن يكون مجازا لعدم تأني جعل المتكلم علم
 السامع قرينة (قوله لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع الخ) أي فيكون مجازا
 عتقنا ان كان الاسناد الى زيد في هذا المثال للملاسة كما في المطول كان زيد هذا سببا في
 مجي الجاني حقيقة أي ويجوز أن المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة على ذلك فيكون من
 الحقيقة العقلية الكاذبة كما في صورة عدم علم المخاطب بأن زيد لم يجبي أو جعله قرينة
 وليس ثم ملاسة فهو مما لا يعتد به ولا يعد من الحقيقة لهذا الجعل ولان المجاز لعدم
 العلاقة (قوله فلا يكون الاسناد الخ) أي فيكون مجازا اه سم أي ان كان الاسناد للملاسة
 (قوله مجاز عتقني) لأن التجوز في أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز
 التقوي فانه في أمر عقلي وهو أن هذا النظر لموضع لهذا المعنى اه يس وقوله مجازا
 حكما أي منسوب إلى حكم العقل أو الحكم الذي هو أشرف أفراده وأغلب وأولى النسبة
 بأن يراد بالحكم مطلق النسبة اه عبد الحكيم وكتب على قوله أفراده مانصه أي
 الجواز العقلي لانه كما يشعل الاسناد يشعل النسبة الاضافية والايضاية أيضا وكتب على
 قوله مطلق النسبة مانصه أي لخصوص النسبة القائمة التي هي الاسناد (قوله ومجازا
 في الاثبات) أي الانتساب والاتصاف فيشمل الايجاب والنفي اه يس نحو فرجحت
 تجارتهم سم وأخص بالاثبات لكونه في النفي فرعه في الاثبات كما في عبد الحكيم والفري
 وقوله واسنادا مجازا يقال عرق نسبة الى المجاز بمعنى المصدر لان الاسناد جاوز به المتكلم
 حقيقة وأوصله الى غيره (قوله الى ملابس) المناسب لقوله فيما يأتي بلباس النساء
 والمفعول الخ ففتح الباعوان جازا لكسر أيضا لان الملاسة من الجانبين (قوله مبني له)
 أي مسنده حقيقة (قوله بمعنى غير الفاعل) انما احتاج لذلك لان الضمير المجرور في كل
 من قوله وهو اسناداه وقوله الى ملابس له وقوله ما هوله راجع للفعل أو معناه أي لاحد
 الامرين كما هو قضية أو فاعل اسنادا أحد الامرين الى ملابس لاحدهما ذلك الملابس
 غير الملابس الذي أحد الامرين له فيصدق على الاسناد في ضرب زيد بالبناء للفاعل أنه
 اسناد لاحد الامرين وهو الفاعل الى ملابس لاحد الامرين وهو زيد غير الملابس الذي له
 أحد الامرين وهو معنى الفعل في قولنا مضروب عمر وفيلزم أن يكون مجازا وليس كذلك

خاصة (تعلم أنه لم يجبي) دون
 المخاطب اذ لوعلمه المخاطب أيضا لما
 تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون
 المتكلم قد جعل علم السامع بأنه
 لم يجبي قرينة على أنه لم يرد ظاهره
 فلا يكون الاسناد الى ما هوله
 عند المتكلم في الظاهر (ومنه) أي
 من الاسناد (مجاز عتقني) ويسمى
 مجازا حكما ومجازا في الاثبات
 واسنادا مجازيا (وهو اسناداه) أي
 اسناد الفعل أو معناه الى
 ملابس (أي للفعل أو معناه
 غير ما هوله) أي غير الملابس
 الذي ذلك الفعل أو معناه مبني له
 يعني غير الفاعل في المبني للفاعل
 وغير المفعول به في المبني للمفعول

اه يس وكتب أيضا قوله يعني الخ أى فكلامه على التوزيع ولما كان في كلام المصنف
 خفاء وإيهام كإيهام يس قال بعض وقوله سواء الخ يشمل الاسماء الاربعة المتقدمة فانها
 تجري في المجاز باعتبار حال المخاطب والمتكلم مثال ما طبق الواقع والاعتقاد قول المؤمن
 أثبت الله البقل لمن يعتقده أنه بضيف الانبات للربيع وعلم القائل بذلك ومثال ما طبق
 الاعتقاد فقط قول الجاهل أثبت الربيع البقل لمن يعتقده أن ذلك القائل بضيف الانبات
 لله وعلم به القائل ومثال ما طبق الواقع فقط قول المعتزلى خلق الله الافعال كلها لمن يعرف
 حاله على ما تقدم ومثال ما لم يطابق شيئا منه ما قولك جازيذ وأنت تعلم أنه لم يجزى وكذلك يعلم
 المخاطب أنه لم يجزى وجعل المتكلم علم المخاطب قرينة على أنه لم يرد حقيقة هذا الاسناد على
 ما تقدم فتدبر وكتب على قوله الفاعل مانصه أى الحقيقي (قوله وهذا) أى التعميم في غير
 ما هو له اه سم وكتب أيضا قوله وبهذا سقط الخ فإنه حيث أريد المعنى الاعم من الغير في
 الواقع والغير عند المتكلم صار قوله يتأول محتاجا اليه أى بالنسبة لبعض الافراد وهو
 الغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور اه سم أى كما كان المسند اليه فيه
 غير عند المتكلم في الظاهر (قوله فلا حاجة الخ) أى لانه انما يكون كذلك مع قرينة فهو
 يتعمم اعتبارها اه سم (قوله خرج عنه الخ) أى لانه نفس ما هو له (قوله الى السبب)
 أى وهو الله تعالى على زعمه لانه يعتقده أن الفاعل الحقيقي هو الربيع وإن الله سبب (قوله
 يتأول) الباء بمعنى مع وكتب أيضا قوله يتأول والتأول تفعل من آل الى كذا رجع اليه
 ومعناه تطلب المآل وهو حقيقة الكلام التى يؤول والتأول تطلب لشيئ انما يكون بالدليل
 والامارة وذلك بنصب القرينة على أن المراد غير الظاهر يعنى أن المجاز له على اسناد الشئ
 الى ملابس غير ما هو له مع كون الاسناد صاحباً لكونه يتطلب السامع فيه حقيقة الكلام
 لظهور القرينة الدالة على ارادة خلاف الظاهر وهذا بناء على أن التأول من السامع اه
 ملخصاً من عرق ولما جعل عرق المآل حقيقة الكلام لاحقيقة الاسناد لم يتحجج الى زيادة
 الموضوع المطلوب من جهة العقل لادخال الاسناد الذي لاحقيقة له نحو أقدمنى بلد الحق
 لى على فلان كما صنع الشارح فان الكلام المشتمل على هذا الاسناد المجازى له حقيقة وهو
 قدمت بلدك لى على فلان ويحتمل كفى عرق أيضاً أن التأول من المتكلم بل هو
 أقرب الى قول الشارح بعد واصله أن نصب الخ وأنصب يكون الاسناد المذكور فى
 التعريف من المتكلم ومعنى تطلبه الحقيقة أو الموضوع التفاهة الى ما ذكره كى نصب قرينة على
 ارادة خلاف الظاهر (قوله متعلق باسناده) أى على الاستقراء بأن يكون صفة مصدر
 محذوف أى اسناداً ملتصقاً بتأول اه حفيد على المطول (قوله تطالب) اختاره على طلب
 لازدواج التأول من عبد الحكيم (قوله ما يؤول اليه) الضمير فى يؤول راجع الى الاسناد
 المجازى وفى اليه راجع الى ما فكان الواجب الابرار على مذهب البصريين لأن الله
 جرت على غير ما هي له (قوله من الحقيقة) بيان لما أى فيما نحن فيه اذ لا يكون تأول

سواء كان ذلك الغير غيراً فى الواقع
 أو عند المتكلم فى الظاهر
 وبهذا سقط ما قيل أنه أن أراد غير
 ما هو له عند المتكلم فى الظاهر فلا
 حاجة الى قوله يتأول وهو ظاهر
 وإن أراد غير ما هو له فى الواقع خرج
 عنه مثل قول الجاهل أثبت الله
 البقل فجاز باعتبار الاسناد الى
 السبب (تأول) متعلق باسناده
 ومعنى التأول تطلب ما يؤول اليه
 من الحقيقة

كل شيء طلب حقيقةه وهذا اذ كان للعجاء حقيقة كما في أثبت الربيع البقل فان
التأول فيه طلب حقيقة وهو الاسناد الى ما هو له أي أثبت الله البقل في الربيع وقوله
أو الموضع عطف على الحقيقة أي طلب ما يؤل اليه ذلك الاسناد من جهة العقل وهذا
اذا لم يكن له حقيقة كما في أقدمنى بلذك حتى على عليك فانه لاحقيقة له هذا المجاز لعدم
الفاعل للاقدام لانه موهوم امكن له محل من جهة العقل وهو القدوم للعق وسبب
تحقيقه وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للعجاء العتلى أن يكون له حقيقة
اه عبد الحكيم وقوله عطف على الحقيقة الاولى عطف على ما تلا يلزم تكرار قوله الذي
يؤل اليه على عطفه على الحقيقة وقوله الشيخ أي عبد القاهر وسبب هذا الكلام قبيل
قول المصنف وأتذكره السكاكي وعبارة الحفيد على المطول قبل التفصيل اشارة الى أن
المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشيخ وفيه أن الموضع الذي يؤل اليه الاسناد هو الحقيقة
وان نظر الى أن طلب أمر لا يستلزم وجوده فايراد القسم الاول كاف وقد أشار قدس
سروفي الحاشية الى أن التفصيل باعتبار أن المآل المأخوذ في تفسير التأول يحتمل أن يكون
مصدرا ميميا بمعنى اسم المفعول ويحتمل أن يكون اسم مكان وأنت خير بأن ذلك معنى على
أن يكون المآل مذكورا في تفسير التأول على الاجال والاحتمال لكن المذكور في
الصحاح والتاج وغيرهما أن التأول تطلب ما يؤل اليه الشيء اه وقوله وفيه أن الموضع
الحق أي فلا يصح أن يكون قوله أو الموضع لادخال المجاز الذي لاحقيقة له ولا أن لا تجعل
الموضع هو الحقيقة بل مرتبة الاسناد عند العقل وأن حاله أن المسند فيه لغیر المسند اليه
كذا في سم ولأن أن تقول أيضا المراد بالحقيقة حقيقة اسناد المسند المذكور في الكلام
وذلك الموضع بمعنى الحقيقة كاسناد القدوم في قدمت بلذك حتى عليك ليس بحقيقة
اسناد المسند المذكور في الكلام وهو الاقدام بل حقيقة اسناد مسند آخر وهو القدوم
فتأمل وكتب أيضا على قوله من الحقيقة مانصه أي حقيقة الاسناد (قوله أو الموضع)
أي أو تطلب الموضع الذي الخ والمراد بالموضع المعنى المناسب لما اسناده مجازي
الذي يؤل الاسناد المجازي اليه من جهة العقل أي يرجع اليه ويكون هو المقصود
منه كاقدم المناسب لا قدم في قولك أقدمنى بلذك حتى على زيد وهكذا كل اسناد
يجوز لاحقيقة له لانه لم تحقق الفاعل أي تحقق استعماله وقصده على ماسيأ في قريبا
(قوله من العقل) من استدائية أي حال كون ذلك الموضع كائن من جهة العقل اه
فترى (قوله وحاصله) أي التأول وكتب أيضا قوله وحاصله أي المتحصل على طريق الزوم
من التأول المفسر بما وفان قلت لازوم لطوارملاحظة الحقيقة من غير نصب قرينة فالت
المراد ملاحظة عندبها اه سم وكتب أيضا قوله وحاصله الخ أي أن معناه الحقيقي
ما ذكره حاصله على سبيل الكناية نصب القرينة لأن طلب ما يؤل اليه رديف وتابع لنصب
القرينة أي وجودها المعروفة أن مدار النصب هو الوجود انظر عبد الحكيم وقوله أي

أو الموضع الذي يؤل اليه من
العقل وحاصله

وجودها مناسب ليكون التأويل من السامع تأمل (قوله أن ينصب قرينة) ولا يتكرر
 معه قول المصنف الآتي ولا بد من قرينة لأن ما يأتي نوطته لتقسيم القرينة إلى لفظية
 ومعنوية ولم يدرج العلاقة في التأويل لانه تقدم الإشارة إليها في قوله إلى ملابس فاندفع ما في
 الحفيد (قوله أي للفعل) أي أو معناه واقتصاره على الفعل لانه الأصل فان قلت
 ما المانع من أن يراد الفعل اللغوي أي الحدث فيشمل الجميع قلت المانع مخالفتها لما سبق
 من قوله استناد الفعل أو معناه لانه صريح في أن المراد الاصطلاح والالزام استند إلى
 قوله أو معناه لا يقال من جملة ما في معنى الفعل المصدر وقد عدا المصنف المصدر من جملة
 الملابس فليزم حينئذ ملازمة المصدر للمصدر ولنا نقول للزوم ممنوع لجواز استثناء
 المصدر بقرينة ما سبق أو يكون الكلام على التوزيع فقوله أو المصدر أي في غير المصدر
 على أنه قد يتحقق ملازمة المصدر للمصدر كما في قولك أعجبني قتل شريك (قوله للتعريفين)
 لذكره الملابس الذي هو له والملابس الذي ليس هو له (قوله أي مختلفة) أي بعضها
 ما هو له وبعضها غير ما هو له أطول (قوله جمع شيت) أي فطابت الصفة الموصوف
 (قوله بلباس القائل) اقيامه به والمفعول لوقوعه عليه والمصدر ليكون جزء منه هو
 والزمان لكونه جزء مفهوماً أيضاً ولازم وجوده والمكان لكونه لازم وجوده والسبب
 لحصوله به اهـ سم وكتب أيضاً على قوله بلباس الخ مانصه استئناف بياني (قوله القائل)
 أي الحقيقي (قوله والمفعول به) ينبغي أن يستثنى منه المفعول الثاني من باب علمت
 والثالث من باب أعلمت اهـ أطول والمراد بالمفعول به ما يشمل ما يتعدى إليه الفعل بحرف
 الجز فإن استناد الفعل المجهول إليه حقيقة فتحوّر يزيد أفاده في المطول ويحت فيه القنري
 بلزوم اندراج الزمان والمكان والسبب لأن الكل مفعول بالواسطة وبلباسه الفعل
 بواسطة الحرف فأى حاجة إلى أفرادها الآن يقال النسبة في التصريح إزالة الغفلة
 (قوله والمصدر) أي المفعول المطابق وبهذا ظهر أن المراد بالملابس الملابس
 الاصطلاحية انظر عبد الحكيم (قوله والسبب) أراد به ما هو أعظم من المفعول له اهـ حفيد
 على المطول (قوله ونحوهما) من المستثنى والتمييز اهـ عبد الحكيم وكتب أيضاً مانصه
 أجازا لكسائي نيابة التمييز عن القائل لكونه في الأصل فاعلا يقال في طاب زيد نفسا طيب
 نفس كذا في الرضى اهـ حفيد على المطول (قوله لا يسند إليها) أي مع بقائها على معانيها
 المقصودة منها فإن معنى المصاحبة المستفادة من نصب المفعول معه لافهم فيما أذرع
 وأسند إليه الفعل وقس عليه الباقي فلا يرد أنه قد يسند إليها الفعل كما إذا قلت في جاء الأمير
 والجيش جاء الجيش ونحو ذلك (قوله فاستند إلى القائل) المراد بالقائل هنا القائل
 الحقيقي أي الذي حق الاستناد أن يكون إليه لا نحوى والالكان مثل أنبت الربيع البقل
 وبني الأمير المدينة حقيقة عقلية أفاده السراحي (قوله يعني الخ) لما كان ظاهر كلامه غير
 صحيح لأن ظاهره إلى القائل إذا كان مبنيا للقائل أو المفعول أو إلى المفعول به إذا كان

أن ينصب قرينة صارفة عن أن
 يكون الاستناد إلى ما هو له (وله)
 أي للفعل وهذا الإشارة إلى تفصيل
 وتحقيق التعريفين (ملابسات
 شتي) أي مختلفة جمع شيت
 كبريى ومرضى (لباس القائل
 والمفعول به والمصدر والزمان
 والمكان والسبب) لم يترس
 للمفعول معه والمحال ونحوهما
 لأن الفعل لا يسند إليها (فاستند
 إلى القائل أ والمفعول به إذا
 كان مبنيا له) أي للقائل
 أ والمفعول به يعني أن استناده إلى
 القائل إذا كان مبنيا للقائل أو إلى
 المفعول به إذا كان مبنيا للمفعول
 (حقيقة كما مر)

مبنيا لاحدهما مطلقا فمقتضى أنه اذا أسند الفعل المبني للفاعل الى المفعول به أو العكس
 كان حقيقة مع أنه مجازا أشار به هذه العناية الى أن كلامه على التوزيع تأمل (قوله من
 الامثلة) للحقيقة لا للاسناد الى الفاعل أو المفعول حتى يرد عليه أي المصنف أنه لم يذكر
 سابقا مثالا للاسناد المبني للمفعول الى المفعول اهـ عبد الحكيم (قوله والى غيرهما الخ)
 قد ذكر المصنف أمثلة المجاز للاسناد الفعل المعلوم ولم يذكر من أمثلة المجاز للاسناد الفعل
 المجهول الا واحدا أعنى سبل منعم فانه أسند فيه معنى الفعل المجهول الى الفاعل فنقول
 اسناده الى المصدر لا يكون الا مجازا نحو ضرب ضرب شديد واسناده الى الزمان والمكان
 ان كان بتوسط في ملاحظة أوه قدرة فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان
 كان على الاتساع باجرائهم مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليهم كان مجازا نحو
 ضرب يوم الجمعة والدار والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول واسناده الى السبب الغير
 المفعول له مجاز فلاجل اخراج اسناد المجهول الى المكان والزمان بتوسط في قد قوله والى
 غيرهم ما بقوله للملابسة ولم يتعزض لدخوله في الحقيقة لظهوره وقد يقال ان في صورة
 الاسناد بتوسط في ملاحظة أوه قدرة الاسناد الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا
 ضرب في يوم الجمعة أو في الدار وقع الضرب فيه فافهم اهـ عبد الحكيم وكتب على قوله
 والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول مانصه ما لم يجتز باللام نحو ضرب للتأديب
 والا كان مثل جلس في الدار (قوله يعني غير الخ) لما كان ظاهرا كلامه يومهـ أنه اذا
 أسند الفعل المبني للفاعل الى المفعول به أو العكس لا يكون مجازا بل حقيقة اذا لم يصدق
 على ذلك أنه أسند الى غيرهما مع أنه مجازا أشار به هذه العناية الى أن كلامه على التوزيع
 فتأمل (قوله غير الفاعل) من المفعول والاربعة بعده وقوله غير المفعول أي من الفاعل
 والاربعة الاخيرة فصور المجاز عشرة مثل السبعة منها (قوله للملابسة) فيه اشارة الى أن
 علاقة هذا المجاز للملابسة أي المشابهة في الملابسة كما أشار له الشارح والقريظة في جميع
 الامثلة الالية الاستحالة العقلية الا في بنى الامير المدينة فالقريظة فيه الاستحالة العادية
 لا يقال حيث كانت علاقته المشابهة كان من الاستعارة لا نأقول الاستعارة لانظ
 استعمال في غير ما وضع له والاسناد ليس باللفظ وما وقع من تسميته استعارة ليس المراد منه
 الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك لا على سبيل التكرار فبعضهم
 وبعضه في عبد الحكيم وقع وكتب أيضا على قوله للملابسة مانصه أي للاخطأ كما أشار
 اليه الشارح بقوله لاجل الخ وكتب أيضا مانصه خرج الاسناد الى غير ما هو له للملابسة
 فهو غلط (قوله يعني لاجل أن ذلك الخ) ظاهره أن العلاقة للملابسة بين المسند اليه
 الحقيقي والمسند اليه المجازي وهو ما ذهب اليه صاحب الكشف في قد دخل في تعريف
 المجاز العقلي وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم وظاهر كلام
 المصنف كما يتبادر من التعريف وقوله وله ملابسات شتى الخ أن المعتبر ملابسة المسند

من الامثلة (و) اسناده (الى
 غيرهما) أي غير الفاعل والمفعول
 به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل
 وغير المفعول به في المبني للمفعول
 (للملابسة) يعني لاجل أن ذلك
 الغير يشابه ما هو له في ملابسة
 الفعل (مجاز)

للمسند اليه المجازي فيضج ما ذكر فان المبني للفاعل قد أسند الى المفعول لكن لا الى
 المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من أفعاله مثل أنشأت الكتاب فيحتاج الى
 تعميم الملازمة وجعلها أعم من أن تكون بواسطة أولا وما ذكر من قبيل الاول اذ يقال
 هو حكيم في كتابه وكان الاولى تفسير الملازمة بما هو ظاهر كلام المصنف كذا في بس ثم
 نقل عبارة المصنف في ايضاحه الموافقة لمذهب صاحب الكشف ونصها واستاده الى
 غيرهما المضاهاة لما هو له في ملازمة الفعل مجازا اه ولا يعد حل كلام المصنف هنا عليه
 بل هو الاول (قوله كقولهم) أي كالا ستاد في قولهم (قوله كقولهم عيشة راضية)
 قال في الاطول ثم أشار الى أمثلة أقسام المجاز بن شواهده داعي لترتيب ذكرها عما هو
 مستفيض دائر على السنة البغاه اه وقوله الى أمثلة أقسام المجاز لعل المراد أمثلة غالب
 أقسامه اذ لم يخل لجميع أقسام اسناد المبني للمجهول انما مثل لواحد منها فقط وهو سيل
 منغم وكتب ايضا قوله عيشة راضية الشاهد في راضية لان المجاز انما يعتبر بين راضية
 والضمير المستتر فيم لا بين عيشة وراضية اذ المجاز لا يكون بين المبتدأ والخبر ولا بين
 المنعوت والنعت عند المصنف بل بواسطة لاحقة ولا مجاز كما مر وهكذا الامثلة بعده
 (قوله فيما) كأنه حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كأنه فيما بنى مسنده
 للفاعل الخ على أن الظرفية من ظرفية الخاص في العام (قوله وأسند الى المفعول به) أي
 الحقيقي والافالمسند اليه هنا نائب فاعل (قوله من أفعمت) راجع لقولهم منغم والاحسن من
 أفعم الماء الاناء تاجر (قوله في المصدر) أي فيما بنى للفاعل وأسند الى المصدر وكذا
 يقال فيما بنى (قوله جذجده) لان حق جذأ يسند الى صاحب الجدة لا الى الجدة نفسه
 لكنه أسند له للملازمة الجدة بكونه جزء معناه اه يسر (قوله لان الشعر هنا بمعنى
 المفعول) أي بحسب المعنى المتعارف المتبادر وان صح بالمعنى المصدري أيضا فلذا قال
 الاولى اه عبد الحكيم (قوله بمعنى المفعول) أي فيكون داخل في سلك نحو عيشة
 راضية اه جري (قوله ويبنى) شروع في بيان اعتراض على المصنف بكون تعريفه غير
 جامع (قوله يجري في النسبة الغير الاسنادية) واذا أجرى في ذلك جرت الحقيقة العقلية
 فيه أيضا فلا تختص الحقيقة ولا المجاز بالنسبة الاسنادية كما هو كلام المصنف اه يس
 (قوله والبقاعية) وهي نسبة الفعل الى المفعول فان الفعل المتعدى واقع على المفعول
 أي متعلق به (قوله انبات الربيع وجرى الانهار الخ) أي بناء على أن الاضافة بمعنى اللام
 ولو جعلت الاضافة بمعنى فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل أنه لا بد من النظر الى
 قصد المتكلم ونفس الامر فان كان ما قصده مناسباً بحسب نفس الامر حقيقة ولا انجاز
 اه يس (قوله شقاق بينهما) الاصل شقاق الزوجين بينهما وقوله ومكر الليل والنهار
 الاصل المكر فيه ما وما تقدم أمثلة للنسبة الاضافة وأشار الى أمثلة النسبة الايقاعية

(كقولهم عيشة راضية) فيما بنى
 للفاعل وأسند الى المفعول به اذ
 العيشة راضية (وسيل منغم) في
 عكسه أه في فيما بنى للمفعول
 وأسند الى الفاعل لان السيل هو
 الذي يغم أي يغلا من أفعمت
 الاناء أي ملأته (وشعر شاعر) في
 المصدر والاولى التمثيل نحو جدد
 جذه لان الشعر هنا بمعنى المفعول
 (ونهاره صائم) في الزمان (ونهر جار)
 في المكان لان الشخص صائم في
 النهار والماء جار في النهر (وبنى
 الأمير المدينية) في السبب
 وبني أن يعلم أن المجاز العقلي
 يجري في النسبة الغير الاسنادية
 أيضا من الاضافة والبقاعية نحو
 أجمعي انبات الربيع البقل وجرى
 الانهار قال الله تعالى شقاق بينهما
 ومكر الليل والنهار

بقوله ونحو الخ ولهذا أعاد لفظ نحو وقوله نوت المليل وأجريت النهر الاصل نومه
 في الليل وأجريت في النهر وقوله ولا تطيعوا أمر المسرفين الاصل لا تطيعوا المسرفين في
 أمرهم مخذف في هذه الامثلة كلها ما حق الفعل أن يقع عليه وأوقع على غيره تأمل
 (قوله اللهم الآن يراد الخ) أي فيكون مجازا أمر سبلا من باب اطلاق المتبدل على المطلق
 كاطلاق المرسن على الانف فان الاسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند اليه
 فاستعمل في مطلق النسبة تامة وأنافصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول (قوله
 الآن يراد بالاسناد الخ) أو توثر الاضافة والتعلق بالاسناد لتضمهم ما اسنادا قال في
 الاطول والجوابان تكلف في التعريف (قوله مطلق النسبة) ولا يرد ما قيل انه يلزم أن
 تكون النسبة الابقاعية في ضرب زيد المجاز الكونه نسبة المبنى للفاعل الى المفعول
 لان تلك النسبة ليست للملابسة اهـ من عبد الحكيم (قوله وقولنا الخ) فان قلت ههنا سوء
 ترتيب وهو أنه آخر فائدة قبيحة والحد من قوله وله ملابسات شتى قلت ليس كما زعمت اذ قوله
 وله ملابسات شتى تبين للحد وتحقيق المعناه فينبغي أن لا يتخلل بينهما وبين الحد كلام آخر
 فلم يؤخر ذكر فائدة قيود الحد لصل سوء الترتيب اهـ شيرازي اهـ سم (قوله لانه مراده
 ومعتقده) أي فيكون حقيقة لا مجازا اهـ سم (قوله وكذا شقي الخ) أي من الجاهل أيضا
 (قوله ونحو ذلك) مما يطابق الاعتقاد دون الواقع اهـ سم وكتب أيضا قوله ونحو ذلك
 أي كأروى الماء وأشبع الطعام وقطعت السكين ونحوها فالاسناد في الجميع اذا صدرت
 من الجاهل حقيقة عقلية لا تنفاه التأول فيها كما ينفاه الشارح (قوله يخرج الاقوال
 الكاذبة) فانه لا تأويل فيها اهـ طول فهي حقيقة لا مجازا اهـ سم وكتب أيضا قوله الاقوال
 الكاذبة أي التي يعتقد المتكلم بها أنه كاذب فيها فاندفع ما يقال ظاهر كلامه أن قول
 الجاهل المذكور ليس من الاقوال الكاذبة مع أنه منها وكتب أيضا قوله الاقوال
 الكاذبة بل والصادقة الخالفة لا اعتقاد المتكلم بقول الممتثل الخفي حاله خلق الله الافعال
 كلها كذا في الاطول (قوله ولينبيه الخ) له تقدمت على المعلول (قوله ولهذ الميجمل)
 قد يتبادر منه أن المعنى بل يعمل على الحقيقة وهو الموافق لقولههم الاصل في الكلام
 الحقيقة ولما تقدم في تعريف الحقيقة من اعتبارهم فيه أن يكون الاسناد لما هو له عند
 المتكلم في الظاهر لكن نقل عن شرح المفتاح للسيد أنه اذا لم يعلم ولم يظن يحتمل أن يكون
 مجازا صادقا وأن يكون حقيقة كاذبة وأن جملة على الحقيقة بعينها تحكم عس (قوله
 نحو قوله) أي الصلطان العبيدي وهو متقارب محذوف العروض والضرب فالعشى
 بتخفيف الياء ساكنة ليوافق ضروب باقي الآيات (قوله مادام) زيادة لفظ دام ليس
 بضروري لان ما المصدرية ظرفية يصح وصلها بالاضارع المتني ويمكن أن يقال انما
 زادها لان فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام أقرب منه في غيرهما من سم وقال عبد الحكيم
 ليس مراده أن لفظ دام مقدرفاته لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى كان سيما حذف

ونحو نوت الليل وأجريت النهر
 قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر
 المسرفين والتعريف المذكور انما
 هو للاسناد أي الله سم الآن يراد
 بالاسناد مطلق النسبة وههنا
 مباحث نفيسة وشبهاتها الشرح
 (وقولنا في التعريف) (بتأول)
 يخرج نحو ما مر من قول الجاهل
 أثبت الربيع البقل رائبا الانبات
 من الربيع فان هذا الاسناد وان
 كان الى غير ما هو له في الواقع لكن
 لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده
 وكذا شقي الطبيب المريف ونحو
 ذلك فتقوله بتأول يخرج ذلك كما
 يخرج الاقوال الكاذبة وهذا
 تعريض بالسكاكي حيث جعل
 التأول لخراج الاقوال الكاذبة فقط
 وللتبسية على هذا تعرض المصنف
 في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع
 أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب
 واقتصر على بيان اخرجه نحو
 قول الجاهل مع أنه يخرج الاقوال
 الكاذبة أيضا (ولهذا) أي ولأن
 مثل قول الجاهل خارج عن المجاز
 لاشتراط التأول فيه (ليجمل نحو قوله
 أشاب الصغير وأقنى الكبير
 كز الغداة ومز العشى
 على الجاز) أي على أن اسناد أشاب
 وأقنى الى كز الغداة ومز العشى
 مجاز (ما) دام

الصلة بل بيان لحاصل المعنى يجعل ماصدوية نائية عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر
المؤولة هي وصلته (قوله لم يعلم الخ) هو صادق على ما اذا علم أنه يعتقد ظاهره أو وطن
ذلك كصدقه على ما اذا لم يعلم ولم يظن حاله والتعليل بالاحتمال قاصر على هذا الثاني ولعله
ترك لتعليل الاول لظهوره والحاصل أن صور الحقيقة ثلاثة علم أو ظن أو اعتقاد المتكلم
للتظاهر والثالثة الشك والعلة قاصرة على الثالثة وكتب أيضا على قوله مادام لم يعلم الخ
مانسه منطوق هذا القيد صور الحقيقة الثلاثة ومنه صورنا المجاز (قوله ولم يظن)
أعاد كلمة لم إشارة الى دخوله تحت النفي وأن المقصود انتفاء وهما لأن انتفاء أحد الأمرين
مهم ما يستلزم انتفاءهما عبد الحكيم وعبارة القنري لم يعد المصنف حرف النفي
في يظن إشارة الى أن التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي اذا المعنى على عموم النفي
للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع منهم أعمى أو كنفورا
ولو أعاد لم بما توهم أن مجموع الجازم والجزم معطوف على منه له وأن المعنى على أحد
النفيين وأعادها الشارح إشارة الى أن يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع
معطوف على مجموع الجازم والجزم وقد جعل أو بمعنى الى كما في قولك لا زمنك
أو تعضبي حتى أو الا كما في قولهم لا قتلنك أو سلم فالمعنى أن الجمل منفى مادام انتفاء العلم
الا ان يتحقق الظن أو الى أن يتحقق الظن فان الجمل لم يوجد حينئذ أيضا وكتب أيضا على
قوله أو يظن الخ مانسه اذا قبل العلم بالظن ردا به ماعدا العلم فاندفع أنه لا يكفي في عدم
الجمل انتفاء العلم والظن بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقا ولو عن تقليد اذهوي كفي في
الجمل من الاطول (قوله لم يعتقد) الذي في نسخ المتن وشرح المنطوق والاطول لم يردوه
أحسن قال في الاطول لأنه لا يكفي في الجمل على الجواز العلم والظن بعدم اعتقاد
الظاهر لجوازا أن يعلم مع ذلك العلم أنه يتحقق اعتقاده أي والمفهوم على نسخة يعتقد كفاية
ذلك (قوله أي ظاهر الاسناد) لم يرجع الضمير الى القول مع أنه المتبادر من عبارة المصنف
وأعاد الى الاسناد مع ما يلزم علمه من تشبث الضمير لان الحقيقة والجواز العقليين
صفتان للاسناد لا للقول كما مر تأمل (قوله لا انتفاء) علة علمية قوله وهذا الخ أي انما
كان له لا انتفاء الخ من سم وكتب أيضا قوله لا انتفاء التأول أي المشروط في تعريف الجواز
فان شك فالاصل الحقيقة فالامور الحالية خمسة علم أو ظن أن قائله أراد ظاهره فيكون
حقيقة علم أو ظن أنه أراد خلاف ظاهره فيكون مجازا شك فيكون حقيقة أه نوبى
(قوله حينئذ) أي حين اذ عدم العلم والظن بحال المتكلم أو منه به أه نوبى (قوله
لاحتمال الخ) علة لا انتفاء التأول وفيه أنه لا يترتب على هذا الاحتمال لان التأول نصب
القرينة ويحتمل مع نصب القرينة أن يكون معتقد الظاهر لان نصب القرينة ليس دليلا
قطعا حتى يبقى الاحتمال الاول وأيضا انتفاء التأول لا ينحصر في هذا الاحتمال بل يمكن
مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر لانه قد لا يعتقد الظاهر ولا ينصب قرينة ويجاب عن

هـ (لم يعلم أو لم يظن أن قائله) أي
قائل هذا القول (لم يعتقد ظاهرا)
أي ظاهر الاسناد لا انتفاء التأول
حينئذ لا احتمال أن يكون هو
معتقد الظاهر فيكون من قبيل
قول الجاهل بنبأ الربيع البقل

الاول بأن المراد احتمال ذلك احتمالاً معتبراً ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال
وعن الثاني بأن المعتبر هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لأنفس الامر فلا أثر لذلك
الاحتمال اهـ يس وكتب أيضاً قوله لاحتمال أن يكون معتقداً لظاهر هذا الاحتمال بعيد
جداً لان كون كثر الغداة ومز العشي موجوداً للشيب معدماً للكبير عالم يقل به أحد من
المحققين والمبطلين لا يقال المراد الغداة الذكارة والعشي المارة لا نأقول وكذا الحكم
بالنسبة الى الليل والنهار نعم قال بعض المبطلين ان الممكن مطلقاً يوجد بنفسه وذهب
الحكيم الى أن المؤثر في عالمنا العقل العاشر والمجموع الى أن التأثيرات من الكواكب
كذا في حواشي الحفيد على المطول ويخالفه ما سيذكره الشارح قيل قول المصنف
ومعرفة حقيقة الخ من أن كثر من العقل فأنزل بذلك وهذا هو الظاهر مما حكاه الله تعالى
عن المبطلين من قولهم ما بهلكنا الا الدهر وان أجاب عنه الحفيد في حاشيته على المختصر
بأن اسناد الالهلاك فيه الى الدهر على معنى وقوع الهلاك بلاتأثير من أحد لامن الله
تعالى ولا من غيره بل لانها مادة الحياة قال وأما اسناد الحوادث اليه في كلام العرب
فلاظهار التعز والشمكوى في صورة الاسناد الى الدهر على سبيل الظرافة بدليل وقوع
هذا الاسناد في كلام أهل الاسلام مع اعترافهم بانفراد الله تعالى بالتأثير اهـ ملخصاً
(قوله كما استدلل الخ) يتبادر من كلام المصنف مع كلام الشارح عدم الدليل على توحيد
القائل مع أن كلامه بعد عدة آيات يدل على أن القائل موحدهم بقصد اسناد الاشياء
والانفساء الى كثر الغداة ومز العشي ظاهره وسيصرح بذلك المصنف فيما يتبادر من كلامه
هنا غير ما دبل المراد تقييد عدم الحل على المجازة عدم العلم والظن بعدم اعتقاد الظاهر
فلا ينافي العلم (قوله يعني ما لم يعلم ولم يستدل الخ) اعلم أن ظاهر قول المصنف كما استدلل
تشبيه العلم والظن المنقح كل منهما بالاستدلال والظاهر أنه صحيح لأن كلام العلم والظن
والاستدلال مصحح للتعجز فخاصه أن ما ذكر لم يحمل على المجاز ما لم يحصل العلم المصحح
للتعجز كما حصل هذا الاستدلال المصحح ولكن الشارح زاد قوله ولم يستدل والظاهر انه
ليس لأن زيادته أمر ضروري بل لأن التشبيه حينئذ أحسن لأنه يصير كل من المشبهة
والمشبهة بالاستدلال ثم قوله ولم يستدل يجوز أن يكون من عطف اللازم فإن نفي
الاستدلال المنتج لازم لنفي العلم والظن اذ لو حصل استدلال منتج لم ينتف العلم
والظن فليست اهـ سم وجعل له في الاطول متعلقات انتفاء الحل أى ولاخراج التأويل قول
الجاهل الماتق تحقيق انتفاء حل قول الشاعر على المجاز لعدم ظهور التأويل كالاستدلال
في شعر أبي النجم على مجازية الاسناد فيه اذ لو لا اشتراط التأويل لم يستدل على مجازيته
بشيء بل يكتب بأن الاسناد اليه فيه ليس ماهوله وكتب أيضاً على قوله يعني ما لم يعلم أراد بالعلم
ما يشمل الظن فلا تصوره فاداه الحفيد (قوله ولم يستدل بشيء الخ) فقوله كما استدلل
مفعول مطلق ليعمل محذوف دل عليه ما لم يعلم والمراد بالاستدلال المعنى اللغوي

(كما استدلل) يعني ما لم يعلم ولم يستدل بشيء هل أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال

لا الاصطلاح المقابل للبدية فلا يرد أن عدم ارادة الظاهر قد يكون بدية بالاستحالة
قيام المسند بالمسند اليه المذكور اه عبد الحكيم على أنه لا يلزم من توقف الحل فيما ذكر
على الاستدلال توقفه عليه مطاقا حتى يرد الاعتراض (قوله على أن اسناد ميز) أي أزال
بدليل قوله عنه اه سم (قوله ميز عنه الخ) قبله كما في المطول
قد أصبحت أم الخير تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

* من أن رأيت رأسي كراش الاصلع * ميز الخ ويخط بعضهم نقلا عن تهذيب الاسماء
وانبات أن القنزع يضم القاف وسكون النون وبضم الزاي أو فتحها الغتان (قوله عن
قنزع) أي بعد قنزع اه مطول ويكون عن الثانية بمعنى بعد اندفع لزوم تعلق حرفي جز
متحدتين لفظا ومعنى بعامل واحد (قوله الليالي) المراد بالليالي مطلق الزمن كما شتهر اه
حفيد ركتب أيضا مانصه لم يقل الايام اشارة الى تشبيه عمره بالليالي في السواد والشدّة
وقيل لان تاريخ العرب بالليالي (قوله أي مضيه واختلافها) الجذب لغة المذموني
الاكثر استعماله هنا في مطلق الماضي لكن اعتبار الاختلاف غير ظاهر لانه وان ناسب المراد
وأشاروا لاهري الى أن المراد يجذب الليالي أي الازمنة طلب الليل النهار وبالعكس اه
حنيفة على المطول وكتب أيضا قوله واختلافها أي تعاقبها لان بعضها يخلف بعضها اه
سم (قوله أي متولا فيها) أي من الناس في حقها حين اليسر والرفاهية أبطل وحين
العسر والضيق أمرى أومن الشاعر لانه لا يلايى بعد التميز المذكور بها كيف كانت من
عبد الحكيم (قوله ويجوز أن يكون) أي مع كونه حالا والمعنى حال كونها باطل
أو تسرع وانما عبر بصيغة الامر اشارة الى أن اللالي في سيرها ومضيهما سخرات بأمر الله
تعالى ويجوز أن يكون استئنافا كان الزمان قال له ما تقول فيما حدث فأجاب بأنه راض
بما يفعل أسرع فيه أو أبطأ اه سراجي أي فلا يلايى بعده رومها كيف كانت (قوله
بمعنى الخبر) أي أبطلت أو أمرت (قوله مجاز الخ) ان قيل أي عبر في صرف الاول عن
ظاهرة وجعله مجازا وجعل الثاني وهو أقدم قرينة ولم يعكس مع ان الشخص الواحد
اذا صدر عنه كلامان وأحدهما يدل على خلاف ما دل عليه الآخر ولم يعلم حال الثاني
صح جعل كل منهما قرينة على صرف الآخر وأجيب بأن صدق أحد الكلامين
ومطابقته للواقع مرجح وقرينة قائمة على صرف الآخر (قوله أي عقيب قوله ميز عنه)
أي الى آخر البيت (قوله أفناه) أي جعله فانيا أي معدوم التثنية منزلة الفاني لا شرافه على
الفناء أو فانيا بمعنى هرما اه أطول (قوله أي أبا النجم) هو كنية الشاعر ورفيه أنه كان حيا
في حال التكلم بهذا الشعر وأجيب بتقدير مضاف أي أفتى شجابه (قوله وارادته) فيه
اشارة الى أن المراد بالامر هنا التعلق لأن الله تعالى قال للشمس اطعي فهو تفسير مراد
اه سم وعبارة عبد الحكيم قوله أي أمره وارادته فسر القبل أولابا لالامر لقوله اطعي
فانه منعول بقيل ان كان مصدرا وبديل أو عطف بيان منه ان كان اسما وكذلك لفظ

(على أن اسناد ميز) الى جذب
الليالي (في قول أبي النجم ميز عنه)
أي عن الرأس (قنزع عن قنزع) هو
الشعر المجمع في نواحي الرأس
(جذب الليالي) أي مضيه
واختلافها (أبغى أو أمره)
حالات من الليالي على تقدير
القول أي مقولا فيها ويجوز
أن يكون الامر بمعنى الخبر (مجاز)
خبر أن أي استدلال على أن اسناد
ميز الى جذب الليالي مجاز (بقوله)
متعلق باستدلال أي قول أبي النجم
(عقبه) أي عقب قوله ميز عنه
قنزع عن قنزع (أفناه) أي أبا النجم
أو شعر رأسه (قبل الله) أي أمره
وارادته

الامر بمحتمل أن يكون مصدرا وأن يكون اسما بمعنى الصفة ثم بين المراد بطف الارادة
 لعدم الامر حقيقة عند المحققين واما عند القائلين بخطاب كن بعد الارادة فالامر بعبادة
 الحقيق لان اطاعى بمعنى كوني طالعة (قوله اطاعى) تمامه * حتى اذا واراك ألقى فارجمي *
 وكتب أيضا على قوله اطاعى أى تحرر كي ليصبح قوله حتى اه سم عن الحفيد على المطول
 (قوله فانه) أى قوله أفناه قبل الله حيث أسند الأفناء الى قبل الله وكتب أيضا على
 قوله فانه يدل الخ فان اسناد الأفناء الى ارادته تعالى شأن الموحدان كان هذا الاسناد
 أيضا مجازا ولا يجوز أن يكون اسناد أفناه مجازا واسناد مير حقيقة لأن جله أفناه قبل الله
 مبنية لقوله مير عنه اه عبد الحكيم وبما ذكره هذا الفاضل اندفع اعتراض الحفيد بما
 تنفيجه ان اسناد الأفناء الى قبل الله تعالى لا يبنى حقيقة اسناد التميز الى جذب اللبالي
 لاحتمال أن يكون قائلنا تأثير اللبالي بسبب خلق الله لها كما يقول المنجمون بتأثير
 الكواكب بسبب خلق الله لها وكتب على قوله شأن الموحدان ما نصه وسيعا في أن الصدور
 من الموحدين الترائى (قوله على أنه) أى التميز (قوله وأنه المبدئ والمعيد الخ) وجه
 الدلالة أن من قال بأمر الله وارادته وأن طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بأمره يكون
 مسلما والمسلم قائل بأن الأبداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى اه فترى فاندفع
 ما يقال لدلالة لقوله أفناه قبل الله الخ على ذلك وجهت أيضا الدلالة بأنه لا قائل بالفروق
 بين الافناء واطلاع الشمس وبين غيرهما (قوله بناء على أنه زمان) فيه انه اذا كان
 المسند اليه جذب اللبالي لا يكون زمانا لان الجذب ليس زمانا واطلوا بانه من اضافة
 الصفة للموصوف والتقدير اللبالي الجاذبة فالمسند اليه بالحقيقة اللبالي الموصوفة بالجذب
 وعلى زمان اه سم فقول الشارح بناء على أنه زمان أى أن جعلنا الاضافة من اضافة
 الصفة للموصوف وقوله أو سبب أى أن جعلناها حقيقة (قوله أو سبب) أى عادى
 (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أى جميعهما أو مجموعهما ليدخل ما اذا كان أحد
 الطرفين حقيقة والاخر مجازا وقوله ومجازيتهما أى مجازية جميعهما وكتب أيضا قوله
 باعتبار حقيقة الخ وباعتبار الهيئة الدالة على المجاز أيضا قسمان لانها اما حقيقة نحو
 أثبت الربيع البقل واما مجاز نحو لنبث الربيع البقل بمعنى الخبز اه أطول (قوله
 أربعة الخ) والحقيقة أيضا تقسم باعتبار طرفيها هذه الاقسام الا أنه لم يذكرها اعتناء
 بشأن المجاز لانه المقصود في هذا الباب اه ع سم قال بعضهم ويمكن ادخالها أيضا
 في كلام المصنف يجعل الضمير في أقسامه واجعا الى الاسناد مطلقا والامثلة الاربعة
 تصلح أن تكون أمثلة لاقسام الحقيقة بأن يكون المنكلم بها جاهلا ليس مؤمنا فاحمل
 كونها أمثلة للمجاز اذا كانت صادرة من المؤمن قال الشيخ ليس ويؤيده انه لم يقل نحو قول
 المؤمن كما قال سابقا نحو قول الجاهل لكن يبعده عود ضمير وهو في القرآن كثيرا الى المجاز
 اه فلهذا جعل الشارح ضمير أقسامه واجعا الى المجاز لئلا تم قوله بعد وهو في القرآن

(لشمس اطاعى) فانه يدل على أنه
 فعل الله وأنه المبدئ والمعيد
 والمنشئ والمنهي فيكون الاسناد
 الى جذب اللبالي تأويل بناء على
 أنه زمان أو سبب (وأقسامه) أى
 أقسام المجاز العلى باعتبار حقيقة
 الطرفين ومجازيتهما (أربعة لأن
 طرفيه) وهما المسند والمسند اليه
 (أما حقيقتان) لغويان (نحو
 أثبت الربيع البقل) فان الإثبات
 والربيع حقيقتان والاسناد مجاز
 (أو مجازان) لغويان (نحو أحبا
 الارض

كثير فيكون الكلام على وتيرة واحدة تأمل وكتب أيضا قوله أربعة لأن طرفيه الخ فيه
 أى في الحصر بحث لجواز كون طرفي المجاز العقلي - أو أحدهما كتابة والكتابة عند المصنف
 قسم لكل من الحقيقة والمجاز وإن كانت من الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المصنف
 وأقسامه أربعة على قصد الحصر وأجيب بأن مراده حصر أقسامه باعتبار حقيقة
 الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا فالحصر اضافي ويدل على
 ذلك قول الشارح باعتبار الخ ٥ سم بتصرف وزيادة وجعل عبد الحكيم الكتابة
 داخلة هنا في الحقيقة وأطال في ذلك فراجعوه وذكر أن الحقيقة قسمان صريح وكناية
 فالكتابة تنال الصريح لا الحقيقة مطلقا وبحث في الحصر العصام أيضا في أطوله بقولك
 سرفي لبلى وقد أردت هذا اللفظ حين سمعته فان الذي يسرك من تلفظ بها وليلى ليس
 بحقيقة ولا مجاز لأن اللفظ إذا قصد نفسه وإن قيل بوضعه لنفسه لا يوصف بالحقيقة
 ولا بالمجاز ولا بالاشتراك صرح به الشارح في شرح الكشف ويندفع أيضا بجواب
 سم المذكور (قوله شباب الزمان) في انقسام وس الشباب الفتاة وقد شب يشب وجمع
 شاب والمراد ههنا الأول ألا وجه لارادته جماعة الشبان وإضافته إلى الزمان لا دنى
 ملازمة باعتبار حصوله للكائنات فيه فيصح حل الزيادة عليه ولا يراد أن الشباب صفة
 الزمان والازدياد صفة القوى فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج إلى تكلف ارتكابه
 الناظرين والمعنى هي قوى الأرض وأحدث تضارتها ازدياد قواها النامية ٥ عبد
 الحكيم فعلى كلامه يكون الشباب والازدياد وصفين للقوى وهذا ظاهر على النسخة
 التي فيها وكذا المراد شباب الزمان ازدياد قواها النامية وأما على النسخة التي فيها زيادة
 زمان قبل ازدياد فدفع اشكالها بأن تجعل شباب جمع شباب وتجعل إضافة شباب إلى
 الزمان على معنى من أى الشباب من الزمان أى من الأزمنة الشابة التي هي من مطلق
 الزمان أو بأن تجعل الإضافة من إضافة الصفة للموصوف بتأويل الشباب بالشباب أى
 الزمان الشاب أو بتقدير المضاف أى الزمان ذو الشباب وهذا إن جعل الشباب بمعنى
 الفتاة وكتب على قوله ولا يحتاج إلى تكلف الخ مانعه من أحسنه ما لا يقتري أن الازدياد
 مصدر المتعدي مضاف إلى المفعول أى ازدياد الزمان للقوى فيكون الشباب والازدياد
 وصفين للزمان (قوله فان المراد باحياء الأرض الخ) فقوله احياء استعارة تعمية بأن
 يشبه تهييج القوى وإيجاد الخضرة وأنواع الأزهار بإيجاد الحياة فوجه التشبه كون كل
 منهما أحداث ما هو منشأ المنافع ٥ ع ق (قوله تهييج القوى) صدر مضاف للمفعول
 أى تهييج الله القوى الخ وقوله النامية الوجه أن يقول النامية من يس وعلى كون المراد
 بالقوى النبات الأمر ظاهر وكتب أيضا مانعه ادخال تهييج القوى في تفسير الاحياء
 لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها اذ لا معنى لقولنا هييج القوى ازدياد القوى
 فالأولى أن يقتصر في تفسير الاحياء على أحداث الإشارة وما يناسبها مما يصلح أثرا للشباب

شباب الزمان) فان المراد باحياء
 الأرض تهييج القوى النامية فيها
 واحداث تضارتها بأنواع
 النباتات والاحياء

الزمان بالعنى المذكور فأفاده الفنى ويمك
 فى نسخة وعبارة الاطول أحيا الارض أى -
 (قوله فى الحقيقة) أى فى اللغة اه سموة
 أى الادراك بالحواس الخمس الظاهرة سم وكتب ايضا قوله تقتضى الحس زادنى
 الما قول وتنفق الى البدن والروح قال الناصر اللقاني والحق عندهم أن الروح ليس
 شرط فى الحياة بل للقادر المختار أن يوجد الحياة فى أى جسم أو ادسواء كان فيه الروح
 أو لا وسواء كان فى صورة الحيوان أو لا كما وقع فى الجذع الذى حنّ للنبى صلى الله عليه
 وسلم اه ولك أن تقول يجوز أنه تعالى أوجد الروح فى الجذع ثم اتصف بالحياة ثم لا يخفى
 أن هذا تعريف للحياة فى حق الحادث من بس (قوله وكذا المراد الخ) الاولى أن يراد
 بشباب الزمان كون الزمان يزيد قوى الارض النامية (قوله زمان ازدياد الخ) فالعنى هج
 قوى الارض وأحدث نصارتها زمان ازدياد قواها من بس (قوله قواها) أى الارض
 وقوله النامية أى التى شأنها النمو فلا يكثر مع قوله ازدياد (قوله فى الحقيقة) أى اللغة
 (قوله عبارة عن كون الخ) وانماسمى هذا المعنى شبابا لأن الحرارة الغربية حينئذ تكون
 مشبوبة بمشكلة من شب النار وقد هو قداسه تغيرا لكون الزمان فى ابتداء حرارته
 الملازمة له وفى ازدياد قواها ووجه الشبه كون كل من الابتداء من مستحسن الما يترتب
 عليه من نشأة الانحراج والمحاسن عكس الهرم الذى يكون فى آخر زمان الحيوان وآخر
 زمان الازهار والحوال تلك المحاسن واضعلا لها اه ع (قوله ووجه الانحصار الخ)
 عبارة ع (قوله ووجه الحصر على مذهب المصنف واضح لانه جعل المجاز العقلى فى اسناد
 الفعل أو معناه الى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأ كما تقدم فالحصر فيما بين كتيبتين
 والكلمات لا يجوز أن يكون من هذه الاقسام فهو يزيد نهاره صائم المجاز عند المصنف انما هو
 فى اسناد الصائم الى ضمير النهار وأما على مذهب السكاكى الذى يجعل الاسناد فيما بين
 جملته نهاره صائم الى زيد لانه يفسر المجاز العقلى بالكلام المقاد باسناده خلاف ما عتد
 المتكلم بتأول فهو مشكل لأن مجموع نهاره صائم وهو أحد طرفى الجملة لا يسمى مجازا
 لغويا لأن المجاز اللغوى قسره السكاكى بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له ومجموع
 نهاره صائم ليس بكلمة فكان الحصر فى الاقسام الاربعة على مذهب السكاكى مشكلا
 اه بحجوفه وظهور وجه الانحصار من هذه الجهة لا ينافى البحث من المتقدمين فيه كسم
 والعصام من جهة أخرى فلا تغفل هذا وقد دفع سم ذلك الاشكال بأن يراد الحصر
 باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما فقط لا مطلقا كما أشار الى ذلك الشارح سابقا ودفعه
 الفنى بأن التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو القسم الخاص أعنى الحقيقة والمجاز
 المفردين لكثرة دورانهم ما على قياس ما قاله الشارح فى تعريف المجاز العقلى من أنه
 تعريف للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة أو يقال المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما فى

فى الحقيقة اعطاء الحياة وهى
 صفة تقتضى الحس والحركة
 الارادية وهكذا المراد بشباب
 الزمان زمان ازدياد قواها النامية
 وهو فى الحقيقة عبارة عن كون
 الحيوان فى زمان تكون حرارته
 الغربية مشبوبة أى قوية مشبوبة
 (أو مختلفان) بأن يكون أحد
 الطرفين حقيقة والاخر مجازا
 (نحو آيات البقل شباب الزمان)
 فيما اسند فيه حقيقة والمسند اليه
 مجاز (وأحيا الارض الربيع)
 فى عكسه ووجه الانحصار
 فى الاربعة على ما ذهب اليه
 المصنف ظاهر

حكمه أو القرينة على كل من الأمرين تقسيم المجاز للغوى إلى الاستعارة وغيرها والاستعارة إلى القليلة وغيرها. بقي أن العصام استشكل في أطوله حصر الحقيقة العقلية في الأقسام الأربعة على مذهب المصنف بقولنا قيل جاء في زيادته حقيقة وطرفها جلة فهي خارجة من الأقسام الأربعة (قوله لأنه اشترط الخ) إن قلت الأمر الظاهر لا يحتاج للاستدلال أجيب بأن هذا من التنبيه لا من الاستدلال كما قاله سم (قوله مستعمل) قد بدلت لأن اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة ولا بالمجاز (قوله لجرد الاهتمام) أي للاهتمام المجرد عن التخصيص وكتب أيضا قوله لجرد الاهتمام أي للتخصيص حتى يلزم اختصاص كثرته بالقرآن دون السنة وكلام العرب مع أنه كثير في القرآن وغيره وكتب أيضا قوله لجرد الاهتمام أي لأنه محل النزاع لأن هذا رد على من زعم عدم وجوده في القرآن لأنه بحسب الظاهر كذب وكلام الله تعالى منزعه عنه وأجيب بأنه لا كذب مع اعتبار القرينة بس وكتب على قوله على من زعم عدم وجوده الخ مانعه أي في ضمن زعم عدم وجود المجاز لمناعتنا عما كان أو لغويا ولهذا قال في الأطول فيه رد على من أنكرو وقوع المجاز في القرآن عقليا كان أو لغويا (قوله كقوله تعالى) نقدر هذا لاينا في عدم العطف في يذبح وما بعده لأن المقول حينئذ مجموع المذكرات بس (قوله وإذا نلت عليهم الخ) لم يقل المصنف نحو أو كقوله مثلا أي ما لا اقتباس فكأنه حمل الآية على الاستدلال على مدعاه حتى كان المعنى زادتهم إيماناً بأنه في القرآن كثير سم وقوله أي ما لا اقتباس أي وليس اقتباساً حقيقة لأن الغرض الحقيقي كما أشار له الشارح التقليل لما وقع في القرآن والاستشهاد على وقوعه فيه بكثرة قال في الأطول نعم يقبحه على إيهام الاقتباس أن زيادة الإيمان كيف تصور في شأن منه كرى وقوعه في القرآن ولا بد في الزيادة من سبق الثبوت ودفعه بأن تلاوة آية توجب الإيمان وتلاوة الآيات يزيدني أن ما عدت المحسنات البدعية هو الاقتباس لا إيهامه (قوله لكونها سببا) أي عاديا (قوله يذبح أبناءهم) فيه أنه يجوز كونه مجازا لغويا أي بأمر يذبح فلا يكون معارض فيه لا يقال لا يضر احتمال ذلك لأن المثال يكفيه الاحتمال لانه قول ليس المقصود هنا مجرد التقليل بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته رد على من زعم خلافة فيضير الاحتمال ع سم (قوله وسوسه) أي ابليس بواسطة وسوسه له ووافق جعل الآية من باب الاستناد إلى السبب فابليس سبب للسبب بواسطة وسوسه (قوله أنه لهم الخ) بكسر الهمزة وجوب الوجود اللام وفي بعض النسخ من الناجحين بلا لام فيصم انفتح على إسقاط الناقض أي على أنه لهم الخ والكسر على جواب المقابلة (قوله على أنه منه ولتتقون الخ) اعلم أن أصل تتقون توتقون من الوفاة وهي فرط الصيانة معتدلى منعولين والأول محذوف والثاني يوما على حذف المضاف أي عذاب يوم والمعنى فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم وقد يستعمل الانتفاء بمعنى الحذف فينهى إلى

لأنه اشترط في المسند أن يكون فعلا أو مافى معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة أو مجازا (وهو) أي المجاز العتلى (في القرآن ~~كثير~~) أي في نفسه لا بالاضافة إلى مقابلة حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة وتقدم في القرآن على كثير لجرد الاهتمام كقوله تعالى (وإذا نلت عليهم آياته) أي آيات الله تعالى (زادتهم إيماناً) استند الزيادة وهي فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سببا (يذبح أبناءهم) نسب التذبح الذي هو فعل الجبش إلى فرعون لأنه سبب أمر (يذبح عنها الباطن) سب نزع اللباس عن آدم وحواء الباطن هو فعل الله تعالى لان سببه الأكل من شجرة وسبب الأكل وسوسه مقابلة إيهام الله لهم أن لناصين (يوما) نصب على أنه فعول به تتقون

منعول واحد ويحتمل أن يكون يوماً منعولاً به لكفرتم والمعنى فكيف تحصل لكم الوفاة
أو الحذران كفرتم وجمدتم يوماً يجعل الولدان شيباً في الدنيا من عبد الحكيم وكتب
أيضاً على قوله لكفرتم مانصه على تأويله بجمدتم كما يشير إليه وصرح به الفري (قوله
أي كيف) منعول مطلق على الصحيح وعامله تتقون أي تتقون أي اتقاء سم (قوله يوم
القيامة) كان الأحسن تأخيرها عن الآية فيكون تفسير القول يوماً يجعل الخ كذا قال
الحفيد وهو معنى على أن يوم القيامة منعول تتقون ويوماً يدل لكن قال عبد الحكيم أن
يوم القيامة منصوب على الظرفية ويوماً يجعل الولدان منعول به على حذف المضاف
والمسحوق لا بد من يوم القيامة كما هو مذهب الأهل في تفسير معنى المنعول به لا بد من بخلاف
الظرفية فإنه بيان للاستقبال الذي في تتقون اه وهذا هو الأوفق بقول الشارح نصب
على أنه منعول به لتقون (قوله ان بقيتم على الكفر) فسر قوله تعالى ان كفرتم ان بقيتم
على الكفر لا يحتاج الى المنعول به ولأن الخطاب للكفار اه عبد الحكيم أي فكفرهم
حاصل على القطع وان لا تدخل على ما هو كذلك (قوله يوماً) يدل حمله عليه الدخول على
بينة الآية سم (قوله شيباً) جمع أشيب والأصل في شين شيباً الضم وكسرت لمجانسة الداء
كما في الجلالين (قوله وهذا) أي جعل الولدان شيباً وقوله كآية الخ فيه إشارة الى أن
الكآية لا تنافي الجواز العقلي (قوله لان الشيب الخ) ظاهر في تقرير الكآية على قول
السكاكي ان الكآية اللفظ المستعمل في المزموم معناه فقوله تعالى يجعل الولدان شيباً اللفظ
موضوع للآزم الذي هو تسارع الشيب وقد استعمل في المزموم وهو شدته وكثرة الهموم
والاحزان وعلى الوجه الثاني الآزم الشيخوخة والمزموم الطول سم وكتب على
قوله الشيخوخة مانصه أي المعبر عنها بقوله شيباً (قوله عند تفاقم الشدائد) أي تكاثرها
وتراكمها وتعاضدها (قوله أو عن طوله) لا يخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم
الاتقاء في الدنيا وتأخيرهم له الى يوم القيامة لان الطول قد يشتمل على الضرر فلا بد من
اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب وأيضاً طول ذلك اليوم أزيد من طول المدة
التي يبلغ الاطفال فيها أو ان الشيخوخة (قوله أو ان الشيخوخة) أي فيشبهون سم
وكتب أيضاً مانصه وهو بعد الابريين (قوله أي ما فيها الخ) تفسير مرادوا لا لا انتقال
جمع مثل بنتي وبين وهو متاع البيت حرف وكتب أيضاً مانصه دخل في ذلك مراتها
وكنوزها عرق (قوله والخزائن) تفسير سم (قوله الى مكانه) أي مكان وقع منه
الخراج فهو نسبة الى المنعول به بواسطة من لا الى الطرف اذا المعنى وأخرجت من
الارض لاني الارض اه عبد الحكيم (قوله بالخبر) الباء داخله على المتصور عليه
(قوله عطف على قوله كثير) أي بقطع النظر عن تشييده بقوله في القرآن (قوله لان
تسميته بالجواز في الثبات) أي في غير عبارة المصنف عرق (قوله يوماً اختصاصه بالخبر)
لا كلام في إيهام إرادته في أحوال الاسناد الخبري اختصاصه بالخبر وأما إيهام التسمية

أي كيف تتقون يوم القيامة ان
بقيتم على الكفر يوماً (يجعل
الولدان شيباً) نسب الفعل الى
الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا
كآية عن شدته وكثرة الهموم
والاحزان فيه لان الشيب هما
يتسارع عند تفاقم الشدائد والهموم
أو عن طوله وأن الاطفال يلعبون
فيه أو ان الشيخوخة (وأخرجت
الارض أثقالها) أي ما فيها من
الدقائق والخزائن نسب الإخراج
الى مكانه وهو فعل الله حقيقة
(وغير مختص بالخبر) عطف على
قوله كثير أي وهو غير مختص بالخبر
وانما قال ذلك لان تسميته بالجواز في
الاثبات وإرادته في أحوال الاسناد
الخبري يوماً اختصاصه بالخبر

ذلك فقال فيه كما توهم الاختصاص بالخبر توهم الاختصاص بالمثبت فدفع التوهم قاصر
 أفاده في الاطول وقد يقال لما كان توهم الاختصاص بالخبر أشد لتعدد منشئه خصمه بالدفع
 أو يقال لما لم يعترض لمنشأ توهم الاختصاص بالاثبات لم يعترض لدفعه تدبر وكتب أيضا
 قوله يوهم اختصاصه بالخبر منشأ التوهم أي بالنسبة الى التسمية المذكورة هو أن الاثبات
 لا يثبت في الانشاء اذ الاثبات مقابل الانتزاع وكل منهما حكم ولا حكم في الانشاء
 لانه من قبيل التصورات فان قلت علم من هذا التوجيه أن الاثبات لا يمكن في الانشاء
 فكان الموافق لذلك تصريحه بالخبر بدل قوله يوهم الخ اذ التسمية بالاثبات لا يمكن
 شمولها للانشاء قلت بل يمكن شمولها لانه ~~يكتفي~~ في ما وجود المعنى في بعض الافراد
 سيما والخبر أعظم من سم (قوله بل يجرى في الانشاء) نصريح بماء علم التزاما
 اه جري أتى به للايضاح ووطئة أتوله فحو الخ (قوله ابن أبي سرحا) أي قصر ويجوز
 أن يكون مجازا لغويا أي أو مر بالبناء (قوله وليجتهدك) أي وليعظم عظمته كسم
 فالجديع الجيم أو المعنى ليجتهدا جتهدك فهو بالكسر (قوله أو انتهى) فحو لا يصح
 نهارك ولا ينم ليك (قوله الى ما) أي مسندا اليه ليس الخ (قوله صدور الفعل) أي
 في الامر وقوله أو الترك أي في النهي (قوله وكذا قول الخ) فصلهما عما قبلهما لانهما
 نوعان من الانشاء غير الامر والنهي وأصل ليت النهج جازيت الماء جازي في النهر لانه الذي
 يتنقى بحر به لا النهر لكن أسند الجري المتنقى الى النهر مجازا لا ببسته لاما بالهلية وأصل
 أصولناك تأمرك أي تأمرك بربك بسبب صلواتك أي بسبب تأسسك بهم أو ملائمتك
 ايها ع وق المجازي اسناد جازي الى ضمير النهر واسناد تأمر الى ضمير الصلوات لما
 تقدم (قوله ولا بدله من قرينة) أي بدوطة للتقسيم أي لفظة أو ومعنوية والاولى
 فالقرينة حملت من قوله السابق بتأول فتوله ولا بد الخ بمقتضى البيان لقوله بتأول فكان
 ينبغي أن يذكر مقتضاه بما يتعلق به ولا يفصل بينهما بيان الاقسام وما بعده من الاحكام
 (قوله صارفة الخ) أي ولا يشترط أن تكون معينة لما هو الحقيقة ولذا اختلف في أنه هل
 يلزم أن يكون له حقيقة أم لا اه أطول ولا ما هو المجازي بخصوصه من كونه اسنادا الى
 السبب أو المفعول مثلا (قوله لأن المتبادر الخ) علة لقوله لا بد (قوله في قول أبي النجم الخ)
 لا يخفى ان أفناه قيل الله انما يصرف ما قبله عن ظاهره لدلالته على أنه كان موحدًا مقابلة
 قوله صدوره عن الموحد له يقتضي أن يتيمد الصدور عن الموحد بما اذا لم يعلم من لفظ يقارنه
 اه أطول (قوله أو معنوية) وقد يجتمع القريتان (قوله كاستحالة قيام المسند بالذ كور)
 أي انصافه أو صدوره عنه والظاهر أنه يدخل قيام المبني للجهول بنائب القساع اذ
 معنى ضرب زيد انصف زيد بالضرورية فلا وجه لقول صاحب الاطول الاولى كاستحالة
 نسبة المسند الى المسند اليه المذ كور ليتناول نسبة الفعل للجهول (قوله بالذ كور)
 أي في عبارة المتكلم وليس المراد المذ كور في كلام المصنف سابقا (قوله المذ كور)

(بل يجرى في الانشاء فهو اها مان
 ابن أبي سرحا) فان البناء فعل العلة
 وها مان سبب أمر وكذا قولك ليت
 الربيع ماشاء وليصم نهارك وليجتهدك
 جدك وما أشبه ذلك مما أسند فيه
 الامر أو النهي الى ما ليس المطلوب
 منه صدور الفعل أو الترك عنه
 وكذا قولك ليت النهر جازي وقوله
 تعالى أصولناك تأمرك (ولا بدله)
 أي لا يجوز العتلى (من قرينة)
 صارفة من ارادة ظاهره لأن المتبادر
 الى الفهم عند انتهاء الترتيب هو
 الحقيقة (لفظة كأم) في قول أبي
 النجم من قوله أفناه قيل الله
 (أو معنوية كاستحالة قيام المسند
 بالذ كور) أي بالمسند اليه
 المذ كور مع المسند (عقلا)

أى لنفذاً وتقديراً اه أطول (قوله أى من جهة العقل) أشار إلى أن عقلاً غير من نسبة
الاستحالة إلى القيام يمكن على أنه فاعل لمتعدى الاستحالة وهو الاحالة كما في قولهم
امتلاً الاناماء فالناماء ليس فاعلاً لامتلاً بل للماء فإن التمييز لا يلزم أن يكون فاعلاً للفعل
المذكور بل يصح أن يكون لازمه أو لمتعديه ويحتمل أن تكون الاستحالة متعدية بمعنى
عند القيام محالاً والحكم عليه بأنه محال مضافة إلى المفعول وعقلاً غير من النسبة إلى
الفاعل المحذوف كما يجوز في حاشية الكشف إيراد الحال من الفاعل المحذوف المصدر
وأما جمعه على نزع الخافض فبعده أنه غير قياسي اه لمخص من الحفيد على المطول
والنهرى وقوله لازمه نحو وفجرنا الأرض عيوناً بناء على أن التمييز محمول على الفاعل
فإن المحول عنه على هذا فاعل لازم فخر وهو تفجير وقوله أو لمتعديه نحو امتلاً الاناماء
كما مر وقوله إلى الفاعل المحذوف لعل تقديره استحالة شئ قيام الخ فعملاً غير لشيء معين
لأنه ما هذا ولا حاجة إلى تكلف شئ من الوجهين المذكورين لأن تحويل تمييز النسبة
اغلب لا لزوم كما نقله سم وغيره عن ابن هشام ويجوز أن يكون عقلاً مفعولاً لامتلاً بتقدير
مضاف أى استحالة عقل (قوله أى الخ) إشارة إلى جواب ما يقال إذا كانت الاستحالة
عقلاً قرينة فلم كان نحو قول الدهرى أثبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله
وحاصل الجواب أن المراد بالاستحالة ما لوخى العقل ونفسه حكمهم وأثبت الربيع
البقل ليس كذلك بل يحتاج العقل فيه إلى دليل سم (قوله يكون) أى المسند (قوله
والمبطلين) كالدهرية اه سم (قوله قيامه) أى المسند (قوله لأن العقل الخ) تعليل لقوله
يعنى الخ سم وكتب أيضاً قوله لأن العقل أى كل عقل أو عقل الفريسيين من المحققين
والمبطلين فالمراد بالاستحالة عقلاً المستحال بالضرورة أى لا يحتاج في الحكم باستحالته إلى
نظر واستدلال وفي نسخة لأن العقل وأل علمه للجنس أى المراد ما تقدم لا يكون جنس
العقل إذا خلى الخ لئلا يرد قول الدهرى أثبت الربيع البقل فإن عقل الواحد يفقه محالاً
مع أنه حقيقة ولئلا يكون قول المصنف الآتى وصدره الخ داخل في الاستحالة العقلية
على إرادة جنس العقل فتأمل (قوله إذا خلى ونفسه) أى من غير اعتبار أمر آخر معه من
نظر أو عادة أو احساس وتجربة إلى غير ذلك من عبد الحكيم وهذا التفسير على نسخة لأن
أما على نسخة لأن فعنى خلى ونفسه أى من غيره منازعة الوهم وغلبة الشيطان (قوله
كقولك محبتك جاءت في البك) الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب المبردي في نحو ذهبت
يزيد من أن الفاعل صاحب المفعول في الذهاب لا على مذهب سيبويه من أن المعنى
جاءت زيد إذا ذهب لأن الظاهر أن المعنى على هذا كنت حاملاً وسبباً في ذهابه ولا يعنى
بالسبب الاحتمال ولا شك في صحة اسناد مثل ذلك إلى الحمزة لأنها شرا المجرى وتحمّل عليه
فعنى محبتك جاءت في البك على هذا جعلتني جانياً من غير أن تشاركني في الجنى أى كانت
سبباً في مجيئي ولا شك أنها سبب حقيقة فلا يكون اسناد الجنى إليها مجازاً فلفعل المال مبنى

أى من جهة العقل يعنى يكون
جميع لا يدعى أحد من المحققين
والمبطلين أنه يجوز قيامه به لأن
العقل إذا خلى ونفسه بعده
محالاً (كقولك محبتك جاءت
في البك) لظهور استحالة قيام
الجنى بالحمزة (أو عادة) أى من جهة
العادة (نحو هزم الأمير الجند)
لا استحالة قيام هزم الجند بالآخر
وحده عادة وإن كان محتملاً عقلاً

على مذهب المبرد اه سم بايضاح وكتب أيضا قوله محبتك الخ أصله نفسي جاءت بي
بسبب المحبة فانحبة سبب داع للمحبة لا فاعلة قاله السيرافي والاولى أن أصله الله جاء بي
بسبب المحبة (قوله قيامه به) هذا حكاية لكلام المصنف بالمعنى اه سم أى لأن المصنف
لم يقل ذلك بل قال قيام المسند بالمدكور (قوله وغيره) أى غير الصدور كالانصاف
(قوله وصدوره الخ) لا يقال هذا يخالف ما تقدم من أن البيت أعنى أشاب الصغير الخ
لم يعلم حال قائله وإن البيت محمول على الحقيقة ما لم يعلم حال قائله لانا نقول المراد صدوره من
غير هذا القائل من الموحدين كذا قرر بعضهم والحق أنه ليس فيما تقدم نص صريح بأن
قائل هذا البيت لم يعلم حاله كما ذكره ثم (قوله أى وكصدور الكلام) أو وقع في ذلك عبارة
الايضاح في هذا المقام والاولى ارجاع الضمير الى المجاز لا يقطع سلك الضمير عن
الانتظام بس فان قلت على هذا يصير المعنى صدور المجاز قرينة على المجاز فيلزم معرفة أنه
مجاز فيلزم قرينة أنه مجاز قلت المراد بالمجاز المضاف اليه في قوله صدور المجاز ما يؤهل الى
المجاز فقيه مجازا لا ولعل وجه عدول الشارح عن ارجاع الضمير الى المجاز انفراد من
هذا التكلف (قوله عن الموحدين) أى الكمال والا فالموحد من يعتقد أن الله واحد وذلك
يشمل المعتزلى ونحوه ممن يعتقد صدور بعض الافعال من غيره تعالى سم وكتب أيضا قوله
عن الموحدين لا بد من تقييده بغير الخلق اه أطول (قوله فانه) أى الصدور (قوله
لا يقال هذا) أى الصدور عن الموحدين في مثل أشاب الصغير البيت وقوله داخل في
الاستحالة لان الموحدين قيام الاشابة والانفاء بالمسند اليه المذكور أى فكيف يقابل
بها (قوله لان لم ذلك) أى لان لم دخوله في الاستحالة العقلية التي أردناها كون
الشيء محال بالضرورة أى بضرورة العقل بحيث لا يتوقف على دليل بل يحكم بمجرد
العقل باستحالته وان كان حقيقة قوله أشاب الخ محالناظر بالاحتياج الى دليل ولذا قال
كيف وقد ذهب الخ (قوله كيف وقد ذهب الخ) فهو من المحال الغير الضروري الذى
الكلام فيه (قوله ومعرفة حقيقته) أى حقيقة متعلقة الذى هو المسند اليه الذى يكون
الاسناد اليه حقيقة كما يدل عليه قول الشارح فمعرفة فاعله الخ كفى سم وسبب هذا
التأويل سياتى وكتب أيضا قوله ومعرفة حقيقته لم يقل وحقيقته للتخصيص على أن
المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود وعبد الحكيم وبه يجاب عن قول
يس لو أسقط لفظ معرفة لكان أخصر وأظهر فان الظهور والخفاء انما يفسران الى
ما يعرف لا لمعرفة فنى كلامه تسامح لا يخفى ثم قال والحاصل أنه أسند الظهور والخفاء
للمعرفة باعتبار متعلقها الذى هو المسند اليه الحقيقي اه لمخاضا متعلقها المذكور
هو حقيقة المجاز العقلى أى حقيقة متعلقة وكتب على قوله بحسب العلم مانصه أى بحسب
كثرة العلم بالحقيقة وقلقه (قوله يعنى أن الفعل) اقتصر عليه لانه الاصل والافاقى معناه
مثله (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أنبت الربيع البقل وقوله ومفعول به نحو ضرب

وانما قال قيامه به ليعم الصدور
عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل
قرب وبعد (صدوره) عطفا على
استحالة أى وكصدور الكلام (عن
الموحد في مثل أشاب الصغير)
البيت فانه يكون قرينة معنوية على
أن اسناد أشاب وأفنى الى كثر الغدا
رسم العنى مجاز لا يقال هذا داخل
في الاستحالة لانا نقول لان لم ذلك
كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوي
العقول واختلنا في إبطاله الى
لدليل (ومعرفة حقيقته) يعنى أن
الفعل فى المجاز العقلى يجب أن
يكون له فاعل أو مفعول به اذا أسند
اليه يكون الاسناد

زيد اھم (قوله معرفة فاعله أو مفعوله) لم يقل معرفة اسناده الذي اذا استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لان الاسناد لا يتصف بالظهور والخفاء الا باعتبار ظهور فاعله أو مفعوله وخفائه اه عبد الحكيم قال سم وأنت اذا تأملت قوله بعد وفي هذا امر يض بالشيخ الخ علمت أن التزاع في الفاعل لافي الحقيقة فيكون هذا سبب التأويل (قوله أي فاعل مجزأ في تجارتهم) أي وأسند الربح للتجارة لكونها سبباً فيه (قوله واما خفية) أي لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازي وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقي اه عبد الحكيم (قوله وتأمل) عطف تفسيران لم يرد للنظر الاصطلاح الذي هو ترتيب الخ وهو الاقرب وعطف لازم ان أريد (قوله سرتني رؤيتك) هذا القول مجاز اذا أريد منه حصول السرور عند الرؤية أما اذا أريد أن الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة عبد الحكيم (قوله وقوله) أي أبي نواس الحسن بن هانئ الشاعر المشهور على ما في الانباض وقول ابن المديني على ما قاله الشارح في طوله فن قال لا تنافي بين قوليهما بل هو أن يكون له كنهان لم يأت بشئ وقبل هذا البيت يربنا صفتي قر * يفوق سنهما التمر كذا في الاطول (قوله حسنا) أي علم الحسن وظهوره اذ نفس الحسن موجود في الوجه لا يزيد تكرار النظر ويتقدير المضاف اندفع أيضاً ما يقال ان المفعول الثاني الفعل الزيادة يجب أن يصح اضافته الى الأول وانهما ليس كذلك (قوله في وجهه) أشار الى أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف وان الاسناد في الكلام المذكور الى المفعول بواسطة (قوله يظهر) أي ذلك الحسن المزاد سم (قوله وفي هذا) أي في قوله ومعرفة حقيقة الخ حيث اشترط في المجاز العقلي أن يكون له فاعل حقيقي اما ظاهراً وخفي اھ من سم (قوله فاعل يكون الخ) أي فاعل محقق في الخارج أسند اليه الفعل حقيقة اسناداً باعتبار بقاء فاعله في العرف والاستعمال اسناد الفعل الى ذلك الفاعل واما أن موجودها هو الله تعالى فلا نزاع فيه انما التزاع في الفاعل بالوجه المذكور فقط الاعتراض الآتي وكتب على قوله أسند اليه الفعل مانعه أي قبل اسناده للمجازي كما يؤخذ من سم فيما بعد (قوله فانه ليس لسرتني الخ) أي في الاستعمال حال لعدم وجود تلك الأفعال المتعدية في الاستعمال (قوله وكذا أقدم في الخ) أي فهو مجاز عفتي وليس للاقدام فاعل حقيقي وحاصل توجيه المجاز العقلي فيه أن التبايع في كون الحق له دخل في القيد ففترض اقداما صادرا من فاعل متوهم ثم نقله عنه ونسبته الى الحق مبالغة كما ينقل اسناد الفعل من الفاعل الحقيقي الى الفاعل المجازي مبالغة في مبالغة الفاعل المجازي للفعل فالمجاز حقيق في الاسناد فالفاعل الحقيقي ليس موجوداً حقيقة في الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد باسناد الفعل الى الفاعل المتوهم المفروض وعلى هذا يجعل قول الشيخ ليس لهذه الافعال فاعل أي محقق في الخارج يعتد باسنادها اليه هذا ويحتمل أنه مجاز مرسل ان أريد بالاقدام الحل على القيد أو استعار بالكناية ان شبه الحق بقدم

فمعرفة فاعله أو مفعوله الذي اذا
أسند اليه يكون الاسناد حقيقة
(اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما
رجحت تجارتهم أي فصار مجزأ في
تجارتهم واما خفية) لا تظهر الا
بعد نظر وتأمل (كما في قولك
سرتني رؤيتك أي سرتني الله عند
رؤيتك وقوله
يزيد وجهه حسنا
اذا ما زدت نظرا
أي يزيدك الله حسنا في وجهه)
لما أودعه الله من دقائق الحسن
والجمال يظهر بعد التأمل والامعان
وفي هذا امر يض بالشيخ عبد القاهر
ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب
في المجاز العقلي أن يكون للفعل
فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة
فانه ليس لسرتني في سرتني رؤيتك
لا يزيدك في يزيدك وجهه حسنا
فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة
وكذا أقدم في بلدك حق لي على
فلان

شبهها مضمراً في النفس وطوى ذكر المشبهة وهو المقدم ورمز له بذكر لازمه وهو الاقدام
 بتبديل المخلص من السراحي وكتب على قوله بعد بادئها اليه ما نه بأن يتصد في العرف
 والاستعمال اسنادها اليه (قوله بل الموجود ههنا الخ) يعني الكلام في فاعل الفعل
 المتعدي لا في فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدي غير موجود ههنا حتى يكون له فاعل
 حقيقي بل الموجود هو اللازم فانتفاء الفاعل الحقيقي أعني فاعل المتعدي لعدم وجود
 الفعل المتعدي فان قيل كيف يصح القول بانتفاء المتعدي مع حقيقة قطعها فالجواب أن
 المراد أن المتكلم به - هذه الافعال لم يقصد به معنى المتعدي والاخبار عنه وان كان متحققاً في
 الواقع الاعلى سبيل التخييل وما كان كذلك لا يحتاج الى فاعل فالحكم بانتفاء المتعدي
 بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر للواقع هذا خلاصة ما في المقام وان وقع لبعضهم
 خبط وخطا لا يخفى على من له تدبر تام يس وتلقه سم عن شيخه ع من عبارة ع ذ وانما
 شبه المصنف على أن الحقيقة لا يجاز قد تكون خفية تعريضا بالشيخ عبد القاهر في قوله
 ان نحو المثالين من المجاز في الاسناد الذي لا حقيقة له فبين المذهب ان له حقيقة خفية
 على الشيخ وهي ما بين من أن الاسناد في الاصل لله تعالى وقد تبع في هذا الرذ الفخر الرازي
 حيث قال كل فعل لا بد له من فاعل لاستحالة صدوره بلا فاعل فان كان ذلك الفاعل هو ما
 أسند اليه الفعل فلا يجاز ولا فيمكن تقديره فاعتقد المصنف صحة هذا الكلام وقد رد الفاعل
 في المثالين الله تعالى لانه الفاعل الحقيقي وهذا الرديحه ان كان مراد الشيخ ان ثم افعالا
 لا يتصف به شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن فرضه ووصف لها أصلاً وليس ذلك مراده بل
 المراد أن نحو سر تني رؤيتك واقدمي بذلك حق على فلان وزيدك وجهه حسناً لا يقصد
 في الاستعمال العرفي فيه فاعل الاقدام ولا فاعل السرور المتعدي ولا فاعل الزيادة المتعدية
 ولذلك لم يوجب في ذلك الاستعمال اسنادها لما يجب أن يتصف بها لانها لكونها اعتبارية الغي
 عرفاً استعمالها الموصوفها الذي تعتبر في الواقع به ولو صرح أن لها موصوفاً لان الغرض من
 ذلك التركيب ما وجدنا راجعاً من القدوم والسرور اللازم والزيادة اللازمة فصار هذا
 التركيب في اسناده كالمجاز الذي لم يستعمل له حقيقة ولم يرد أن هذه الافعال الاعتبارية
 لا موصوف لها في نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد انه لم يستعمل لعدم
 تعلق الغرض به ولهذا كان ما ذهب اليه المصنف فكأنوا وطلبوا الى ما يقصد في الاستعمال
 ولا يتعلق به الغرض في التركيب وهذا ان سلم اندفع به الرد على الشيخ والافاردي واد
 فليأت بل فان هذا المقام مما صعب فهمه على كثير من مجروفيه (قوله لا بد أن يكون له
 فاعل) أي موجد وهذا إسمه الشيخ و ليس مراده نفيه (قوله لا متنازع صدور الفعل
 الخ) قيل لا يتناول مثل مرض ومات فيجب أن يراد بالصدور ما يشمل قيام الفعل
 واتصاف الفاعل به تجوزاً أو يخصص بمثل أقدمي فانه محل النزاع والجواب أن المرض
 والموت وان كانا غير صادرين من المريض والميت لكنهما صادران عن غيرهما وصادران

حل الوجود ههنا هو السرور
 والزيادة والقدوم واعترض عليه
 الامام فخر الدين الرازي بأن الفعل
 لا بد أن يكون له فاعل حقيقة
 لا متنازع صدور الفعل

فأما قصد أنه بسبب جعل أن يصدر لا يردون وجود الفاعل اه حفيد على المظول (قوله
 لاعن فاعل) أي موجد وهذا لم ينفع الشيخ بل يسلم زعمه وليس هو الذي نفي وجوبه كما مر
 فاعتراض الامام عليه مدفوع (قوله والاف يمكن بتقديره) الاولى أن يقول والافلا يمكن
 تقديره ليكون مناسبا للدعوى (قوله وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى) فيه أنه جعل
 فاعل الاقدام النفس وفاعل سائر الافعال الله تعالى والحق أن الفاعل في الجميع
 النفس على زعم المعتزلة فإن العبد خالق لافعاله على زعمهم بعضها بالباشرة وبعضها بالتولد
 كالم بالنتيجة الخلق للعبد بالتولد عن النظر فينبغي أن يقولوا بتولد السرور والعلو بزيادة
 الحسن عن الرؤية فأفاده الحفيد وفيه اشارة الى اعتراض على السكاكي لخالفه كلامه
 مذهب جماعة المعتزلة وعلى الشارح بأن اسم الاشارة راجع الى سرور يزيد على أن الجمع
 مراد به ما فوق الواحد أو بتعليمها على أقدم تدبر (قوله حقيقة) أي الافعال أي
 حقيقة متعلقة اذ هو المسند اليه (قوله فتبعه) أي تتبع صاحب المفتاح (قوله تكلف)
 وذلك لأن تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى في مثل هذه الافعال السابقة بتقدير
 لما لم يقصد في الاستعمال ولا يعاقبه الغرض في التركيب كذا يقولون عذ (قوله
 والحق ما ذكره الشيخ) وذلك لأنه ليس مراده نفي الفاعل رأسا بل مراده نفي وجوب
 فاعل أسند اليه المسند قبل اسناده الى المجاز يعني أنه لا يشترط في المجاز أن يكون المسند
 قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من قول الامرا الخ لا يسند ذلك
 المسند الى المعنى المجازي سم (قوله وأنكره) تقليلا للتشاور وتقريرا لضبط اعتبارات
 البلغاء (قوله في سلك الاستعارة بالكناية) في الاستعارة بالكناية استعارة بالكناية
 بأن تشبه الاستعارة بالكناية بالذات المنظوم في سلك تشبيه امضير في النفس والسلك تخييل
 والنظم ترشح (قوله يجعل الريع) أي لفظ الريع (قوله المبالغة في التشبيه) الظاهر
 أن مراده بالمبالغة في التشبيه ادخال المشبه في نفس المشبهة وجعله فردا من افراد
 ادعاء راجع سم (قوله ذاهبا) لوح بلفظ ذاهبا الى قوله تعالى فأين تذهبون وكتب
 أيضا قوله ذاهبا الى أن مامر ونحوه الخ اعتراض على السكاكي بأن التشبيه لاجل المبالغة
 في المدخلة انما يقصد في بعض المواضع كافي الاسناد الى السبب بخلاف نحو الاسناد
 الى المصدر فلا قصد للتشبيه معه فاذ ذهب اليه انما يتجه في البعض دون البعض فأفاده
 الحفيد (قوله ان تذكر المشبه) أي ذكر المشبه واعتراض بأنهم اعند السكاكي لفظ المشبه
 لا ذكره وأجيب بأن اضافة ذكر المؤلف به قوله ان تذكر من اضافة الصفة الى الموصوف
 أي المشبه المذكور الخ (قوله وتريد المشبهة) أي حقيقة في اعتقاد المصنف بدليل
 جواب الشارح الا في سم (قوله من الاوزان المساوية للمشبهة) امامساواة اللازم
 الذي هو الاثبات للفاعل الحقيقي فظاهرة لأن المراد به الاثبات بالقوة وهو مساو وأما

لاعن فاعل فهو ان كان ما أسند
 اليه الفعل فلا يجاز والاف يمكن
 تقديره وزعم صاحب المفتاح أن
 اعتراض الامام حق وان فاعل
 هذه الافعال هو الله تعالى وان
 الشيخ لم يعرف حقيقة انطباقها
 فتبعه المصنف وظنى أن هذا
 تكلف والحق ما ذكره الشيخ
 (وأنكره) أي المجاز العقلي
 (السكاكي) وقال الذي عندي
 نظمه في سلك الاستعارة بالكناية
 يجعل الريع استعارة بالكناية عن
 الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة
 في التشبيه وجعل نسبة الانبات
 اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى
 قوله (ذاهبا الى أن مامر) من
 الامثلة (ونحوه استعارة بالكناية)
 وهي عند السكاكي أن تذكر
 المشبه وتريد المشبهة بواسطة
 قرينة وهي أن تنسب اليه شيئا من
 الاوزان المساوية للمشبهة

الاطنار في السبع فالمراد بها المخصوصة لا مطلق الاطنار وهي مساوية له لان غير اطنار
السبع لا ينسب اليها فعل نشب على التحقيق اه ع ق وقوله لان المراد به الانبات بالقوة
أي لا الانبات بالله هل اذ لا يتحقق الانبات بالفعل هل حيث تحتق القادر المختار فان الله
وجود قبل وجود الانبات فأين المساواة قاله سم وقال يس المراد بالمساواة أنه لا يوجد
الامنة ولا شك أن الانبات لا يوجد الا من الله تعالى وليس المراد به عدم الانفكاك
وكتب على قوله المخصوصة مانصه أي التي يقرب عليها النشب بقريئة المقام وكتب
أيضا قوله المساوية أي التي تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالانبات فانه يصدق
بصدق الفاعل الحقيقي وينتفي بانعدامه سم (قوله مثل أن تشبه المنية بالسبع) في اغتيال
الذنوس سم (قوله ثم تفردها بالذكر) أي مراد بها المشبه به لقوله وتريد المشبه به
سم (قوله القادر المختار) بعنوان هذا المجهوم لامن حيث خصوصية ذاته تعالى فلا
يردان ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركبا جدا عبد الحكيم (قوله بقريئة نسبة الانبات
اليه) فيه أن السكاكي يجعل قريئة الاستعارة بالكناية استعارة تخيلية بالمعنى الذي
ذهب اليه فمافالوافي لمذهبه أن يقول بقريئة استعارة ماهو لخاصة من خواص المشبه
به لصورة وهمية يتوهم في المشبه تشبهه بتلك الخاصة مثبتة للمشبه ويمكن أن يتكلف
ويحمل كلامه على أن المراد بقريئة نسبة ماهو مشبه بالانبات اليه وربما يقال إن
السكاكي وإن اشتهر عنه ان قريئة الاستعارة بالكناية اثبات الصورة الوهمية المسماة
بالاستعارة التخيلية لأنه ذكر في بحث جعل المجاز العقلي استعارة بالكناية ان قريئتها
قد تكون أمرا محققا كما في أثبت الربيع فهذا الكلام مستغن عن التأويل نعم في قوله
وعلى هذا القياس غيره نظرا لانه لا يمكن قياس القريئة في أكثر الامثلة عليه ونحن على
أن ناذ كر ليس نصا في أن الانبات محمول على معناه الحقيقي وليس مستعارا لامروهي
وتتبع ما اشتهر عنه وسنة مطلع على معنى كلامه في أثبت الربيع في فن البيان في مقامه ان
شا الله تعالى أطول يبعث تصرف وكتب على قوله الانبات مانصه أي بالقوة سم (قوله
وصاصله) أي جريان غيره هذا المثال على قياسه فان معنى وعلى هذا القياس غيره وغير هذا
المثال جار على قياسه سم (قوله في تعلق وجود الفعل به) وإن كان أحدهما على وجه
الابحاد والآخر على سبيل السبب سم (قوله لانه يستلزم الخ) استلزام أن يكون المراد
بعيشة صاحبها ليس مقابلا لعدم صحة الاضافة وأخويه كايوهمه ظاهر العبارة بل استلزام
مثل ذلك موجود في الجميع اذ يستلزم أن يكون المراد بالنهار فلان نفسه وأن يكون المراد
بغيره هاما ان العمل وبالربيع هو الله تعالى ومدار انساده عليه وانما المقابل له عدم
صحة أن تكون العيشة طرفا لصاحبها فلاولى أن يقال يستلزم أن لا يصح جعل العيشة
في قوله تعالى فهو في عيشة راضية طرفا لصاحبها كذا في الاطول (قوله بعيشة) اما
أن يراد بغير عيشة أي الضمير الراجع اليها المستقر في راضية أي اذا كان هذا الضمير

مثل أن تشبه المنية بالسبع
تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من
لوازم السبع فتقول بخالف المنية
نشبت بفلان (بناء على أن المراد
بالربيع الفاعل الحقيقي) للانبات
بغير القادر المختار (بقريئة نسبة
الانبات) الذي هو من اللوازم
المساوية للفاعل الحقيقي (اليه) أي
الى الربيع (وعلى هذا القياس
غيره) أي غير هذا المثال وحاصله
أن تشبه الفاعل الجازي بالفاعل
الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم
تفرد الفاعل الجازي بالذكر
وتنسب اليه شيئا من لوازم الفاعل
الحقيقي (وقبه) أي فيذهب اليه
السكاكي (نظرا لانه يستلزم أن يكون
المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في
عيشة راضية صاحبها)

عني صاحب العيشة كان مرجوحه وهو عيشة الجور وبني عني صاحبها أيضا بناء على
التحامه في الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم طرفية الشيء في
نفسه واما أن يراد بعيشة الجور وبني لأن مذهب السكاكي عدم اختصاص المجاز العنلي
باسناد النحل أو معناه الى مرفوعه فيلزم ما ذكر ولا يرد على هذا الاحتمال أن مذهبه أن
يذكر الفاعل المجازي ويراد الفاعل الحقيقي والمجرور ليس فاعلا لانه فاعل في المعنى
كالمبتدأ في نهاره صائم وحينئذ جعل المصنف التجوز في الموصوف والمبتدأ مبني على
مذهب السكاكي لا على ما ذهب هو اليه من الوساطة كما عرفت بس بتلخيص وقول
الشارح وهذا مبني الخ انما يحتاج اليه على الاحتمال الاول اذ كون المراد بالضمير ما يريد
مرجعه على الثاني أمر لازم قطعاً لا يحتاج الى تنبيه عليه ولزم طرفية الشيء في نفسه عليه
لا يحتاج الى واسطة (قوله لماسي أي) الاولى بحاله أن يذكر بعد قوله بناء على أن المراد
بالربيع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة النبات اليه اه أطول (قوله في الكتاب) أي المتن
(قوله صاحبها) أي ويلزم طرفية الشيء في نفسه لأن ضمير هو راجع الى من في قوله تعالى
فأما من ثقلت موازينه الآية فهو نفس صاحب العيشة (قوله اذ لا معنى الخ) قيل بل له
معنى صحيح يعني كائن في أصحاب العيشة ونازل معهم اه ليس ورد ع في قتال وتأويله يعني هو
مستقر في أصحاب العيش المرضي وكائن بينهم خلاف المتبادر بل لا يصح لأن عيشة تنكرة
ولا يصح اطلاقها على الجمع وأيضاً مثل هذا الكلام لا يستعمل في مثل هذا المعنى ولو كان من
لوازم معناه اه قال في الاطول ويجه أنه لم لا يجوز أن يكون فهو في عيشة راضية من
قبل لهم فيها دار الخالد فتأمله (قوله وهذا) أي الاستلزام المتقدم الناشئ عنه التصادق
(قوله وهذا مبني على أن المراد الخ) فان أراد بالعيشة ما يعيش به الانسان وبالضمير في
قولنا راضية العيشة بمعنى صاحبها على سبيل الاستخدام فلا فساد اذ ضمير المعنى حينئذ
فهو في عيشة راض صاحبها وهو ظاهر ع في كتب أيضاً قوله وهذا مبني الخ فان قيل
اسناد مجموع راضية والضمير أيضاً مجازي عند السكاكي لجعله مثل ذلك من المجاز العنلي
لا واسطة كما عند المصنف فالمراد بعيشة صاحب على تقدير الاستعارة قطعاً فاما اذا جعل
الضمير عبارة عن صاحب فاسناد المجموع الى العيشة ليس مجازياً فأفاده الحنفيد وكتب
على قوله عبارة عن صاحب مانته أي على طريق الاستخدام (قوله واحد) هو صاحب
أي صاحب العيشة (قوله في كل ما) أي تركيب أو التركيب الذي والرباط محذوف أي في
كل ما أضيف فيه الفاعل الخ (قوله فلان نفسه) أي الذي هو فناد الضمير في نهاره وفي ذلك
إضافة الشيء الى نفسه وحمله على أنه من إضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه في البلاغة
مثل هذا الكلام وكثرة وقوعه في كلام الله تعالى وكلام العرب ع في (قوله ولا شك)
بمنزلة أن يقول واللازم باطل سم وكتب على قوله واللازم باطل مانته أي عدم صحة
الاضافة فيما ذكر فإما مبني يلزم على كلامه أن لا تصح الاضافة في كل ما أضيف الخ مع أنها

لماسي أي في الكتاب من تفسير
الاستعارة بالكتابة على مذهب
السكاكي وقد ذكرناه وهو يقتضي
أن يكون المراد بالفاعل المجازي
هو الفاعل الحقيقي فيلزم أن يكون
المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل
اذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب
عيشة راضية وهذا مبني على أن
المراد بعيشة وضمير راضية واحد
(و) يستلزم أن لا تصح الاضافة
في كل ما أضيف الفاعل المجازي
الى الفاعل الحقيقي (نحو نهاره
صائم لبطان اضافة الشيء الى
نفسه) اللازمة من مذهبه لأن
المراد بالضمير حينئذ فلان نفسه ولا
شك في صحة هذه الاضافة
وفي وقوعها

واقعة من غير شك في كلام الله فوقها يراد عليه (قوله كقوله تعالى) استدلال على صحة هذه الاضافة ووقوعها سم (قوله وهذا أولى في التمثيل) لانه أدفع للشغب لان قوله نهارة صائم مما يناقش فيه باحتمال الاستخدام لان لها مرتعين الزمان المخصوص وهو الحقيقي والآخر الصائم وهو المعنى المجازي وقد اريد باسمه الظاهر المعنى الحقيقي وبضميره المعنى المجازي يس فتكون الاستعارة انما هي في الضمير المستتر في صائم لان نهارة حتى يلزم اضافة الشيء الى نفسه (قوله لان النداء له الخ) فيكون الامر أيضا له اذ لا يجوز ان تد الخطاب في كلام واحد من غير تنبيه أو عطف وما قيل انه يجوز أن يكون الامر لهما مان بأن يأمر المولى بالبناء ففيه أنه خروج عما نحن فيه لانه حينئذ يكون من المجاز في الطرف حيث اريد بان الامر به عبد الحكيم أي فيخرج عن الجواز العقل كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكي وكتب على قوله من غير تنبيه مانصه أي أوجع (قوله ويدستلم أن يتوقف الخ) ولا يجاب عن هذا الاستلزام بأن مذهب السكاكي أن أسماءه تعالى غير توقيفية لان الرذعية ليس باستعمال هو بل باستعمال غيره ممن يذهب الى غير ذلك مع عدم انكار غيره فصار استعماله صحيحا ولو كان كما ذكره السكاكي لترك من يراها توقيفية أولا لا نكر عليه عى وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله عند التأمل الخ (قوله على السمع) الاولى على الاذن لان المتبادر من السمع في هذا الفرع السماع من البلغاء لان الشارع اه أطول (قوله لان أسماء الله تعالى توقيفية) أي ما يطلق عليه تعالى سم وكتب أيضا قوله لان أسماء الله تعالى توقيفية أي ولم ير إطلاق الربيع والطبيب والزوية على الله تعالى (قوله توقيفية) أي لا يطلق عليه اسم لاحقة ولا مجازا ما لم ير ذلك من الشارع كالرجح فانه مجاز اه سم (قوله كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمه عبد الحكيم (قوله بل المشبه به ادعاء الخ) فيه أنه اذا كان المراد بالمنية المورث بادعاء السجعية لم يكن هذا مغنيا عن القول بكون الاسناد مجازيا لان حق الانبات مثلا أن يستدل القادر الحقيقي دون الزمان المشبه بالقادر المتصور وبصورته فيلزم السكاكي ما هرب منه قال في الاطول ويدفع بأن المستدل الى الاستعارة بالكناية عنده ليس ما هو للمشبه به بل صورة وهمية شبيهة بالمستدلف وهو المسمى حقيقة ووجه أن يستدل اليه ويرى هذا الدفع بأن ما قيل ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده استعارة تخيلية هي اللفظ المستعمل في الصورة الوهمية لا غير خطا لانه صرح في بحث ردة الجواز العقلي الى الاستعارة بالكناية أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون أمر او هميا كما في أظفار المنية ونظقت الحال وقد تكون أمر احققا كما في أثبت الربيع البقل وهزم الامر الجند وقد أخبرناك بأن معنى كلامه هذا شيء آخر ستطلع عليه وبما ذكرنا ظاهر أن مبنى الاعتراضات على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يراد المشبه به حقيقة وأن المراد بما أسند الى المشبه به معناه الحقيقي في هذه الامثلة لا على مجرد أن المراد المشبه به

قوله تعالى فما رجيت تجارتهم
هذا أولى في التمثيل (و) يستلزم
أن لا يكون الامر بالبناء في قوله
سالى ياها مان ابن لى صرحا
لها مان لان المراد به حينئذ هو
لعملة أنفسهم واللازم باطل
لان النداء له والخطاب معه (و)
يستلزم (أن يتوقف نحو أثبت
الربيع البقل) وشفى الطبيب
المريض وسرتى رؤيتك مما يكون
الفاعل الحقيقي فيه هو الله تعالى
(على السمع) من الشارع لان أسماء
الله تعالى توقيفية واللازم باطل لان
مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع
عند القائلين بأن أسماء الله تعالى
توقيفية وغيرهم سمع من الشارع
أول يسمع (واللازم كما هي متقدمة)
كما ذكرنا في كونه من باب
الاستعارة بالكناية لان انتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم
والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات
على أن مذهبه في الاستعارة
بالكناية أن يذكر المشبه ويراد
المشبه به حقيقة وليس كذلك بل
المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور ان
ليس المراد بالمنية في قولنا الخبال
المنية تنسب بقلان

حقيقة حتى يكفي في دفعها الإشارة إلى أن يراد نفس المشبه بأدعاء كونه المشبه به كما ظنه
الشارح وتبعه القوم اه ملخصه (قوله هو السبع حقيقة) بل المراد الموت لكن بأدعاء
السبعية له وجعل لفظ المشبه مرادفاً لفظ السبع ادعاءً وحينئذ يكون المراد بعيشة صاحبها
بأدعاء صاحبيتها لها وبالإنهار الصائم بأدعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل
الإضافة وأيضاً يكون الأمر بالبناء لها مان كما أن العداء له لكن بأدعاء أنه بان وجهه له من
جنس العملة أفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقاً على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع
إذا مراد به حقيقة هو الربيع لكن بأدعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغ في التشبيه وهذا
الذي ادعينا أنه مراده ظاهر مطول (قوله لم يطالع عليه) أي على ذلك (قوله ولأنه
ينقض الخ) حاصل استدلال السكاكي كما أشار إليه الشارح بقوله والحاصل الخ أن كل
مجاز عقل هو ذكر المشبه وإرادة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة
بالسكاكية فصار منع لصغره مستنداً بأنه يلزم المحال وهذا ينقض له بالتخلف فإن دليله يجري
في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفان ولا استعارة بالكناية لا شرطه لعدم ذكر المشبه به
فقد برقانه قد زل في تقريره الأقدام عند الحكم على المطول (قوله مما يشتمل على ذكر
الفاعل الحقيقي) وهو الضمير في نهاره وليله لأن المراد به الشخص والضمير في صائم ونائم
هو الفاعل المجازي وهو المشبه (قوله على وجه ينفي عن التشبيه) بأن يكون المشبه به
خبيراً أو صفة أو حالاً لا ضرورة أن صدقه على ما جرى عليه لا يكون الابتعاد أداة التشبيه
والبيت والمثال المتقدم ليسا من هذا ونظيرهما قول السيف زبدي يدأسدولاً لني زبدي
رأيت السيف في يد أسد وكتب على قوله أو حالاً مانصه أو مضافاً إلى المشبه كالجين الماء كما
في المطول (قوله قد زل الخ) صدره * لا تعجبوا من البلاغ لآله * قد زل الخ والبلايا لكسر
والقصر مصدر بلي الثوب صار خلقاً وإذا فزع مدو الغلالة شعار بليس تحت الثوب وتحت
الدرع أيضاً (قوله مع ذكر الطرفين) هما القمر وضمير أزاراه أو ضمير غلالته عند الحكم

(أحوال المسند إليه) *

(قوله أي الأمور العارضة له) أي الأمور العارضة التي هي إيطابق اللفظ مقتضى الحال
أي تكون سبباً قريباً حتى لا يرد الرفع فإنه عارض للمسند إليه من حيث أنه مسند إليه
فلاضافة في الترجمة للعهد وأخرج العصام في أطوله بعهدية الإضافة أحوال التعرض
للمسند إليه بواسطة أنها أحوال الأسناد والمسند ككونه مسنداً إليه لا سنداً مؤكداً
ومسند إليه مسند مؤخر لأن ذلك ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيده الأسناد
وحال المسند إليه من توابعه وكتب على قوله التي هي الخ مانصه والقرينة على ذلك ما تقدم
في تعريف علم المعاني (قوله من حيث الخ) حينية تقييد خرج ما تعرض له من حيث ذاته
ككونه جوهرًا أو عرضاً كلياً أو جزئياً ومن حيث عدد حروفه ككونه ثلاثاً أو رباعاً وغير
ذلك (قوله وقدم المسند إليه) أي أحوال المسند إليه وكذا ما بعده (قوله لماسياً أي

هو السبع حقيقة والسكاكي
مصرح بذلك في كتابه والمصنف
لم يطالع عليه (ولأنه) أي
ما ذهب إليه السكاكي (ينقض
بتدوينه صائماً) وليس له قائم وما
أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر
الفاعل الحقيقي (لاشتماله على ذكر
طرفي التشبيه) وهو مانع من حل
الكلام على الاستعارة كما صرح به
السكاكي والجواب أنه إنما يكون
مانعاً إذا كان ذكرهما على وجه
ينفي عن التشبيه بدليل أنه جعل
قوله

* قد زل أزاراه على القمر *
من باب الاستعارة جمع ذكر الطرفين
وبعضهم لما يوقف على مراد
السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب
عن هذه الاعتراضات بما هو يرى
عنه ورأى تنازعه أولى

(أحوال المسند إليه)

أي الأمور العارضة له من حيث
أنه مسند إليه وقدم المسند إليه
على المسند لماسياً

قريباً من أنه الركن الأعظم سم (قوله أما حذفه) أى من غير إقامة شئ بمقامه وحيث
 يكون الغرض معنوى كما هو اللاتى بالحق لا مجرد أمر لفظى وبمـ هذا يظهر وجهه اقتصار
 المصنف على حذف المبتدأ من المسند اليه لأن الفاعل اذا حذف اما أن يقوم شئ بمقامه
 كما فى باب النيابة ورافعه الفعل أو شئ وباب الاستثناء المرفوع وباب المصدر ولا يحتاج
 حينئذ للقرينة بل للداعى الى الحذف أو لغرض لفظى كاللقاء الساكنين فى نحو انبربن
 يا قوم واضربوا الرجل فقول المطول وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ
 يجب اسناد الفعل الى المفعول لا يناسب المقام مع أنه لا يجب اسناد الفعل ولأن يكون
 المسند اليه المفعول كما عرفت اعرب وكتب أيضاً قوله أما حذفه أى اعتماداً على القرينة
 المعينة له ولم يعرض لها المصنف لانها مصححة للحذف والكلام فى الزايا المرجحة التى
 يختص البيان بها لا حظها الآن العامى أيضاً بحذف لوجود القرينة أفاده فى الاطول وكتب
 أيضاً مانصه أى التحذف اذا الحذف فعل المتكلم فلا يكون من أحوال المسند اليه (قوله)
 لكونه عبارة) أى فى الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه اللغوى أعنى الاسقاط
 مشعرا بعدم بعد الاتيان ولذا اختير على لفظ الترك إشارة الى كونه ركناً أعظم كأنه أسقط
 عبد الحكيم وبهذا يدفع ما يترامى فى كلام الشارح من التنافى وحاصله أن ما ذكره فى هذه
 النكتة يدل على أن الحذف عدم الاتيان ابتداء وما ذكره فى نكتة التعبير هنا بل لفظ الحذف
 يدل على أنه الاسقاط بعد الاثبات وذلك تناف وتناقض فى معنى الحذف ودفعه الحفيد
 أيضاً بما حصله أن ما ذكره فى النكتة الثانية مبنى على التخيل والنظر لما شاع من اطلاق
 الحذف على الاسقاط بعد الاثبات وما ذكره فى الأول مبنى على ملاحظة الواقع فان المسند
 اليه المحذوف بحسب الواقع لم يثبت به أولاً ثم زال بل ترك ابتداء (قوله وعدم الحادث
 سابق على وجوده) أى فالحذف متقدم على الذكراى والاثبات متقدم على باقى الاحوال
 لكونها كالتفصيل له كما قاله عبد الحكيم فاندفع ما يقال هذه النكتة اعتماداً على التقديم
 على الذكردون بقية الاحوال وبحسب فى الدفع عما ذكر بأن باقى الاحوال الالية تجري
 فى المسند اليه المحذوف أيضاً فهى تفصيل للحذف أيضاً لأن يجب أن جريانها فى
 المذكور أظهر من جريانها فى المحذوف فكونها تفصيلاً للمذكور أقوى فتأمل وكتب
 على قوله أى فالحذف متقدم على الذكر مانصه فيكون بيان أحوال الحذف أيضاً متقدماً
 (قوله وذكره) أى عدم الاتيان به ويجوز عود الضمير على الحذف بتسامح أى معنى
 الحذف سم (قوله الركن الأعظم الخ) لأنه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات
 أقوى فى النبوت من الوصف فالمسند اليه والمسند ولو افترق فى الافادة الى كل منهما
 يمكن الدال منهما على الذات أشد فى الحاجة عند قصد الافادة من الدال على الوصف
 لأن الحاجة الى المضاف اليه المعروض أشد من الحاجة الى المضاف العارض ع
 (قوله فانه ليس سم هذه المنابة) أى المنزلة وهى كونه الركن الأعظم الخ (قوله)

(أما حذفه) قد مره على سائر
 احواله لكونه عبارة عن عدم
 الاتيان به وعدم الحادث سابق على
 وجوده وذكره هنا بل لفظ الحذف
 وفى المسند بل لفظ الترك تنبيه على
 أن المسند اليه هو الركن الأعظم
 الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم
 يذكر فكتكاته أتى به ثم حذف
 بخلاف المسند فانه ليس به
 المنابة

فكانه ترك من أصله تركه بمعنى عدم ذكره محقق فلا يناسب إيراد لفظ كان فاعل المراد
 بتركه مطلقاً أي حقيقة وحكم بحيث لا يكون مشدراً ومراً إذا فليست أم سم فصنع أي
 الاتيان بكان أي فكانه ترك حقيقة وحكم مع أنه مذكور حكماً (قوله فلا احتراز الخ)
 اعلم أن من النكات الاتية ما يجمع بعضه مع بعض لكن المدار على القصد والملاحظة
 (قوله بناء على الظاهر) حال من المبحث أي حال كون المبحث مبني على ماهو الظاهر من
 اغناء القرينة عنه لا على الحقيقة ونفس الامر عبد الحكيم (قوله وان كان في الحقيقة
 الخ) أي ذكره في الحقيقة لا يكون عبثاً وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس
 كالذكر في النصيب على ماهو المقصود الا هم من عبد الحكيم (قوله تخييل العدول) أي
 أن يخيّل المنكّم للسامع بذلك الحذف أنه عدل إلى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ
 وأقواهما هو العقل أي يقع ذلك في خيال السامع ووجهه أي وذلك التخييل يوجب نشاط
 السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه كافي الاطول (قوله من العقل واللفظ)
 كون الحرف موضوعاً للجزئيات بوضع واحد ليس تتم عمل في واحد منها بخصوصه يمنع من
 عطف شيء على مدخوله لانه يستدعي أن يراد به في تلفظ واحد معين بالنظر إلى كل من
 المدخولين وهو بمنزلة أن يقال عدس اليوم والليلة ويراد أقل اليوم وأدبر الليل ولهذا
 أكلأحكامكم بأن العطف على مدخول الحرف ليس الابقديره لا باعتبار الاستصحاب
 أطول (قوله من حيث الظاهر) جواب سؤال وهو كيف يعقد على اللفظ مع أنه لا بد من
 دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا فأجاب بأن الاعتماد على اللفظ انما هو
 بحسب الظاهر وان اعتمد بحسب التحقيق على العقل مع اللفظ وقوله وعند الحذف على
 دلالة العقل أي من حيث الظاهر أيضاً دليل قوله وانما قال تخييل لأن الدال الخ بل هذا
 يدل على أن الدال حقيقة مطلقاً انما هو اللفظ وان كان بعونه العقل سم وكتب أيضاً
 على قوله من حيث الظاهر ما نصه لانه يفهم من اللفظ لكن لا بقيد دلالة عليه ما لم يحكم
 العقل بصحة ارادته فالاعتماد بالآخرة على العقل عبد الحكيم (قوله لافتقار الخ) أي فان
 اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن أن يدرك بدون
 واسطة لفظ وان كان بحسب العادة لا بد من تخييل الاقناط سم وكتب أيضاً قوله لافتقار
 عال في الاطول كون العقل أقوى بأن الدلالة العقلية لا تختلف بخلاف الدلالة الوضعية
 اه (قوله وانما قال تخييل العدول) يعني أن العدول ليس محققاً لان كونه محققاً
 يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلاً في الدلالة عليه وليس كذلك عبد الحكيم
 (قوله لان الدال حقيقة الخ) الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي أي ليس الدال عند
 الحذف مجرد العقل فلا ينافي ما أشار اليه سابقاً بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال
 اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند
 اليه مع قطع النظر عن الاقناط قلت هذا وان كان أمراً يمكن أن ينفى عنه إلا أن ما ذكرناه

فكانه ترك من أصله (فلا احتراز
 عن العبث بناء على الظاهر) للدلالة
 القرينة عليه وان كان في
 الحقيقة ركنا من الكلام (أو
 تخييل العدول إلى أقوى الدليلين
 من العقل واللفظ) فان الاعتماد
 عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث
 الظاهر وعند الحذف على دلالة
 العقل وهو أقوى لافتقار اللفظ
 اليه وانما قال تخييل العدول لأن
 الدال حقيقة عند الحذف

على ما استترى العادة من أن فهم المعاني قلباً بقسك عن تحييل الالفاظ سم وقرر بعضهم
 أن الحصر حقيق وأن الدال حقيقة اللفظ فقط ونسبة الدلالة الى العقل تسمي لانه آلة
 للعلم بالدلالة فتقول الشارح هو اللفظ الخ أى فليس هنالك فى الحقيقة عدول عنه ولا دليل
 غيره اه وهذا هو الموافق لقول سم فيما كتبه على قوله من حيث الظاهر ماضيه بل هذا
 أى قوله وانما قال تحييل لأن الدال الخ يدل على أن الدال حقيقة مطابقة لما هو اللفظ
 وان كان بعونه العقل اه (قوله هو اللفظ) بناء على أن المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ
 دون ذات المسند اليه عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله هو اللفظ الخ أى فليس هنالك
 فى الحقيقة عدول عنه (قوله للاخترازالخ) قال فى الاطول وأنا أقول لم يقل أنا على
 الثلاث تبدل ما عبره السائل عن ذاته لاستلذاذه ما عبره اه ملخصاً (قوله والتحصيل)
 فيه اشارة الى أن أوفى قول المصنف وأتحييل مانعة خلق فتوزا الجمع كذا قرر بعضهم وقد
 يقال ليست مانعة خلقاً أيضاً فيجوز أن الحذف لا تكتفى أخرى غيرهما (قوله أو اختبار
 تنبه السامع) فان قلت الحذف يقتضى صلاحية المتأمله بأن يكون المخاطب عارفاً به
 لوجود القرينة فلا بد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف أنه يعرف المسند اليه بهذه القرينة
 حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف للاختبار قلت يكفى للعذر ظن المتكلم أن
 يعرف المخاطب المسند اليه بالقرينة فليكن الاختبار لتحصيل اليقين على أنه قال اختبار
 تنبه السامع ويكفى فى قابلية المقام كون المخاطب عارفاً به لوجود القرائن اه أطول
 وكتب أيضاً قوله أو اختبار الخ أقول أو اظها را اعتقاده أن السامع تنبه أو اظها را
 اعتقاده أن له تنبها كاملاً أو التنبيه على تنبه أطول (قوله هل تنبه أم لا) أم هذه
 منقطعة على ما رتبته حقيقة فاقبل الصواب أي تنبه أم لا ليس بصواب على أن أم المتصلة
 تنجي مع دل على قلة كفى الرضى عبد الحكيم وقد سبق ذلك عند شرح قول المصنف فان
 كان خالى الذهن من الحكم والتردد فيه (قوله أو اختبار الخ) كما اذا حضر شخصان
 أحدهما أقدم صحة من الآخر فتقول أحسن للاحسان والله وتريداً أقدم هما اختبارا
 لذلك المخاطب هل تنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التى معها اختفاء وهى ان أهل
 الاحسان ذوو الصداقة القديمة دون حاد شاعق (قوله هل تنبه بالقرائن الخفية) أى
 فيكون شديداً انباهة أم لا تنبه بالقرائن الخفية بل بالآفاظاهرة فيكون ضعيها (قوله أو
 ايها موصونه) عبرية هنا وفيما سلف بالتحصيل كانت له محض التقين ثم اذا كان قد سد ايها م
 الصون سبباً للعذر فقصده حقيقة بالاولى من سم وكتب أيضاً قوله أو ايها موصونه
 المراد بالصون التنزيه والتبعية عن ذكره تعظيماً للموصون أو الموصون عنه لا مجرد ترك الذكر
 حتى يراد فى الحذف حقيقة الصون لا ايها م ودفع هذا اليراد سم بقوله المراد منه
 صون عن تعبيه بواسطة المرور على اللسان فصح ذكر ايها م اه وكتب أيضاً قوله
 أو ايها موصونه الخ أقول أو ايها موصونه عن سمك أو ايها موصون سمك عنه أطول (قوله

هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن
 (كقوله)
 * قال لى كيف أنت قات عليل *
 لم يقل أنا لميل للاخترازالخ والتحصيل
 المذكرين (أو اختبار تنبه
 السامع عند القرينة) هل تنبه
 أم لا (أو) اختبار (مقدار تنبه)
 هل تنبهه بالقرائن الخفية أم لا
 (أو ايها موصونه) أى المسند اليه
 (عن لسانك) تعظيماً له أو عكسه أى
 ايها موصون لسانك عنه تحويره

أوتأني الانكار) أى انكار المتكلم (قوله لدى الحاجة) يتعلق بتأني كما في الاطول
 (قوله أو تعينه) امالاً ان المسند لا يصلح الاله أو الحكمة فيه بحيث لا يسبق الذهن الى غيره
 أو لكونه متعيناً بين المتكلم والمخاطب وهذا وان كان يجامع الاحتراز عن البعث لكن
 مدار الدواعي والمتنصيات على القصد وقصد التعيين غير قصد الاحتراز فتدقّق بقصد
 أحدهما وقد يقصدان معا وكذا الحال في جميع الدواعي اذ لم يكن هناك تناف من عبد
 الحكيم به - هذا يدفع اعتراض الشارح الا ترى من أصله فتأمل (قوله والظاهر الخ)
 أجاب عنه الحفيد بما لم يخلصه ان العتب المترزعة قسمان عتب بسبب دلالة القرينة على
 المراد وهو - هذا هو الذي ذكره المصنف بقوله فلا احتراز عن العتب وعبت بسبب عدم
 صلاحية المسند لغیر المسند اليه المحذوف وهذا هو الذي ذكره بقوله أو تعينه وانما عتب فيه
 بالتعين للامرين اللذين ذكرهما الشارح ونظر فيه سم بأنه لا يدفع ما ذكره الشارح من اغناء
 الموضوع الاول عن الثاني لصلاحية العتب في قوله فلا احتراز عن العتب لشغله للتعين
 (قوله الاحتراز عن سوء الادب فيما الخ) أى فلا يقال في حذف الجلالة انه لا احتراز
 عن العتب لما فيه من سوء الادب بل يقال حذفه للتعين (قوله) أى التعين (قوله
 أو ادعاء التعين) انظر لم أظهر في محل الامور ما قيل انه أظهر لثلاثتهم عود الضمير على
 الانكار يعبه الانه مارق في تعينه مع أنه أقرب الى الانكار ويظهر ان نكتة الاظهار أنه
 لو أنكر لتوهم رجوعه الى المسند اليه كبقية الضمائر المتقدمة فتدبر (قوله أو نحو ذلك)
 افرد اسم الاشارة لكونه اشارة الى أحد الامور المستفادة من التردد أطول (قوله
 أو فوات) أى أو خوف فوات وكتب أيضاً قوله أو فوات فرصة هو وما بعده عطف على
 قوله فخير أو سامة فالجميع من أسباب ضيق المقام (قوله فرصة) أى قطعة من الزمان
 يفوت به المقصود وقال ع ق هي ما يفتم تناوله (قوله على وزن) كافي البيت السابق
 فانه لو قال أنا على لغات الوزن وقوله أو جمع نحو من طابت سريرته حدث سيرته فانه لو
 قال حمد الناس سيرته فأت السجع وقوله أو قافية كقوله ولا بد يوماً أن ترد الودائع فانه
 لو قال أن يرذل الناس الودائع فأت التافيه وكتب أيضاً قوله أو سجع أو قافية قال الحفيد
 هذان فيما اذا وجب تقديم المسند الذي به يتحصل السجع أو القافية اه أى لانه اذا
 لم يجب وكان المسند يحصل به السجع والقافية فلا حاجة الى حذف المسند اليه بل لو قدم
 على المسند لكان السجع والقافية جمالهما وفيه بحث لانه انما يتم لو شرط في النكات
 ان لا يحصل الشيء الا من هذه الخصوصية وهو ممنوع كما حقق في محله ع س وكتب
 أيضاً قوله أو قافية مقابلة الوزن به لا تقتضي عدم تغير الوزن بهذا المسند اليه بل القافية
 فقط وان زعمه الحفيد بل وان يقصد تارة ذلك وتارة هذا وان كانا متحققين (قوله أو ما
 أشبه ذلك) عطف على فخير (قوله عن غير السامع) أى المقصود بالسامع اه سم أى
 فلا يرد أن الحاضرين اذا كانوا سامعين كان الاخفاء عن غيرهم عن لم يسمع فلا يصح قوله

(أوتأني الانكار) أى يسره (لدى
 الحاجة) نحو فاجر فاسق عند قيام
 القرينة على أن المراد زيداً ليس
 لك أن تقول ما أردت زيداً بل غيره
 (أو تعينه) والظاهر أن ذكر
 الاحتراز عن العتب يغني عن ذلك
 لكن ذكره لامرين - سوء الادب فيما
 ذكره من المثال وهو خالف لما
 يشاء فاعلم ما يريد أى الله والشأنى
 التوطئة والفهم بقوله (أو ادعاء
 التعين) له نحو وهاب الالوف أى
 السلطان (أو نحو ذلك) كضيق
 المقام عن اطالة الكلام بسبب
 فخير أو سامة أو فوات فرصة أو
 محافضة على وزن أو جمع أو قافية
 أو ما أشبه ذلك كقول الصياد غزال
 أى هذا غزال وكلاخفاء عن غير
 السامع من الحاضرين مثل جاء

من الحاضرين وان لم يكونوا سامعين فلا حاجة الى الاختفاء عنهم (قوله وكاتب الخ)
 الفرق بين الاتباعين أن في الأول يكون الكلام في الاستعمالين واحدا سواء كان
الاستعمال قياسا أو لا وفي الثاني الكلام الثاني غير الأول ولا بد أن يكون الأول قياسا
 عبد الحكيم (قوله ومعية من غير رام) أي هذه رمعية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام
 محطى سرامي وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ما ليس أهلا للصدور منه ع (قوله أو ترك
 نظائره) أي نظائر المسند اليه المحذوف في التركيب الذي تكلم به المتكلم وهو عطف على
 تركه بدليل قوله في المطول أو على تركه نظائره وان أمكن أن يعطف على الاستعمال (قوله
 مثل الرفع على المدح) كقوله ولنا الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل الحمد والرفع على الدم
كقوله لنا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أي هو الرجيم أو الرفع على الترحم كقوله لنا
اللهم ارحم عبدك المسكين أي هو المسكين فالرفع على هذه الأوجه يوجب الحذف ع
 وبجاء في ذلك صاحب الأطول بأن الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة التباس أو ضعف
 التأليف فهو من متعلقات البلاغة التي مرجعها غير علم البلاغة ولا تعلق بمقتضى
 الحال الذي هو من وظيفة علم المعاني (قوله الأصل) أي الذي لا يعدل عنه الاقتض
 (قوله ولا مقتضى للعدول) ليكون مرجعا للذكر على الحذف والمراد عدم المقتضى
 في قصد المتكلم على ما مر فلا يراد أن الكلام فيما أقام القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه
 سابق كلامه ولا حقه والاحتراز عن العبث وتخييل العدول متحقق في جميع صور الذكر
 وقوله لا مقتضى للعدول منصوب وسقوط التنوين لكونه مضافا واللام زائدة كما قال
 سيدي في لاغلاي لك واما تشبيهه بالمضاف كما قال ابن الحاجب عبد الحكيم أوجر يا علي
 تجوز البغداديين من الحجة عدم تنوين التشبيه بالمضاف وعليه قوله صلى الله عليه وسلم
 لا مانع لما أعطيت وكتب على قوله ليكون مانعه أي الأصل وكتب أيضا قوله ولا مقتضى
 الخ أفاد به هذا القيد أن مجرد الاصل لا يصلح قمة بل لا بد معها من انتفاء المعارض
المقتضى للحذف حتى اذا وجد رجع على الاصل بخلاف بقية النكات فان كلامها يصلح
بمجرد نكتة أفاده الصقوى (قوله لضيف التعويل الخ) أو ردائه يقتضي أن اللفظ
أقوى من القرينة العقلية فيخالف ما سبق من أن القرينة العقلية أ أقوى حيث قال
أو تخيل العدول الى أقوى الدليلين وأجاب الشيخ في شرح المفتاح بأن هذا بالنسبة الى
قوم وذلك بالنسبة الى قوم وأجاب الصقوى بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس
اللفظ وعليه ينبغي ما تقدم وهذا لا ينافي أن يكون بعض افراد اللفظ أقوى من القرينة
العقلية وعليه ينبغي ما هنا ه بس (قوله أو التنبية الخ) أو غباوة السامع أو توبيخه
بالغباوة اه أطول وكتب أيضا مانعه أي تنبيه الحاضرين على غباوة السامع أي
المقصود بالسامع (قوله على غباوة السامع) امالانها وصفه أو لقصدها ته فيقال في
ماذا قال عمرو وعمر وقال كذا ولو كان لا يجوز على السامع غفلة عن سماع السؤال

وكاتب الخ الاستعمال الوارد على
 تركه مثل رمعية من غير رام أو ترك
 نظائره مثل الرفع على المدح أو الذم
 أو الترحم (أو ما ذكره) أي ذكر
 المسند اليه (فلا يكون) أي الذكر
 (الأصل) ولا مقتضى للعدول عنه
 (أو لا حسيباً لضعف التعويل)
 أي الاعتماد (على القرينة أو
 التنبية على غباوة السامع)

ولاعدم الفهم منه تنبيهها على أنه غي لا ينبغي أن يكون الخطاب معه الا هكذا (قوله
 أو زيادة) أى أول زيادة الخ وكتب أيضا قوله أو زيادة الايضاح أى ايضاح المسند اليه وزيادة
 تنبيهه في ذهن السامع فتفس الايضاح والتقرير حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة
 المعينة له وفي الذكر زيادة هما لأن الدلالة اللغوية اجتمعت مع الدلالة العقلية عبد الحكيم
 (قوله وعليه) أى على ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير وانما لم يقل كقوله تعالى
 لانه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند اليه محذوفان هم المتلخون حينئذ معطوف
 على الخبر أى على هدى أو معطوف على جملة أو وثلث على هدى من ربهم فيه يكون من
 عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند اليه (قوله أو وثلث هم المتلخون) فيه
 الشاهد (قوله أو اظهار تعظيمه) عبارة القوم أو والتعظيم فورد عليهم أن التعظيم
 لا يتوقف على الذكر بل يحصل بمجرد الاستناد الى المسند اليه المخصوص ذكر أو وحذف فزاد
 المصنف اظهارا وهو انما يحصل بالذكر أفاده سم وانما هو أن الاهانة والتبرك والاستلذاذ
 كالتعظيم فليجعل العطف على التعظيم لا الاظهار أفاده سم ولا ينبغي أن تسليط الاظهار
 على التبرك يمنع منه قوله يذكره اذ مع حذف المسند اليه ليس هناك أصل التبرك يذكره
 إلا أن يراى بالذكر الملاحظة تأمل (قوله نحو أمير المؤمنين حاضر) أى في جواب من قال
 هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لأن الكلام في ذكر المسند اليه مع قيام قرينة تدل
 عليه لو حذف والا كان ذكره متعينا فلا يحتاج لنسكته (قوله أى اهانة المسند اليه) انظر
 لم ذكره هذا نادون سابقه ولا حته ولعله لدفع توهم عود التبرك هنا على تعظيمه (قوله
 مثل السارق الخ) عبارة عرق فاذا قبل هل حضر زيد فتقول حضر ذلك الشيء (قوله مثل
 النبي صلى الله عليه وسلم الخ) عبارة عرق فاذا قبل مثلا هل قال هذا القول رسول الله
 فتقول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فائق هذا القول ويكنى في الجواب لولا نحو هذا القصد
 أن يقال نعم أو قاله اه (قوله أو استلذاذه) أى وجدانه لذيا أطول (قوله أو بسط الخ)
 لم يقل بعد ما ذكره من نكات ذكر المسند اليه أو نحو ذلك كما قال بعد ما ذكره من نكات
 حذفه اكفاء بقوله ذلك في مبحث الحذف وانكالا على المقابلة أفاده في الاطول (قوله
 حيث الاصغاء مطلوب) أو ورد أن هذا القيد معتبر في غير هذه النكته من النكات
 كالاستلذاذ فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب وهكذا فوجه التخصيص أجاب الاستاذ
 بأن مجرد بسط الكلام ليس نكته لانه قد يكون قبيحا وانما يكون نكته بهذا القيد فلا بد
 من ذكره لتحقيق النكته بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحقها على ذلك سم وكتب أيضا
 مانصه لو عبر بالسماع لكان أولى ليناسب المثال يعنى قوله تعالى هي عصاى الخ لا يقال
 في جانبه تعالى اصغاء أفاده عرق وذكره الحفيد أيضا وكتب على قوله ليناسب الخ مانصه
 أما الاصغاء فلا يناسب لانه امالة الاذن للسمع وأجيب بأن الاصغاء مجازى في الاقبال على
 المتكلم اه (قوله مطلوب) أى محبوب (قوله أى في مقام الخ) حيث ظرف مكان سم قال في

أو زيادة الايضاح والتقرير) وعليه
 قوله تعالى أولئك على هدى من
 ربهم أو وثلث هم المتلخون
 (أو اظهار تعظيمه) لكون اسمه مما
 يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين
 حاضر (أو اهانتة) أى اهانة
 المسند اليه لكون اسمه مما
 يدل الاهانة مثل السارق اللثيم
 حاضر (أو التبرك بذكره)
 مثل النبي صلى الله عليه وسلم
 قائل هذا القول (أو استلذاذه)
 مثل الحبيب حاضر (أو بسط
 الكلام حيث الاصغاء مطلوب)
 أى في مقام يكون اصغاء السامع
 مطلوب بالمتكلم لعظمته وشرقه
 ولهذا يطل الكلام مع الاحياء

المطول ويجوز أن يكون حيث مستعار الزمان (قوله نحو قوله تعالى الخ) لا يقال ينبغي
 كون ذكر المسند إليه لأن المقام مقام بسط الاجمال في قوله تعالى ولي فيه أما رب أخرى
 لا نأقوله هذا الاجمال يقتضي أن يقع السؤال عن تفصيله فتحصل زيادة البسط أفاده
 الخفد وحاصله أنه انما أجل المآرب وان كان المقام مقام بسط لقرينه السؤال منه تعالى
 عن تفصيله فلهذا يخطأه تعالى وأجيب أيضا بأن موسى استشهد من الله تعالى ان يريه في
 العصا ثياب وخوارق لم يعلم تفصيلها وأنه كان عالما بتفصيلها لكن أخذته دهشة
 (قوله هي عصا الخ) وكان يكفي لولا ذلك أن يقول عصا لأن ما للسؤال عن الجنس
 فزاد المبتدأ والاضافة والافاد للذلك قال سم قوله هي عصا فيه الشكال لأن السؤال
 بسم الجنس فكيف أجاب بالثخص والجواب من وجوه منها أنه أجاب عن نفس
 الجنس والماهية لكن في ضمن هذا الفرد وفيه انه اذا كان السؤال عن الجنس والماهية فلم
 أتى بقوله أتو كما عليها وأهش به الخ فان هذه صفات والجواب أن ما عند السكاكي قد
 تكون للسؤال عن الصفة فعل السبى ومضى عليه السلام جعلها على الجنس فأجاب
 ثم يجوز أن يكون السؤال عن الصفة فأجاب بالصفة أيضا اه أى فجاء مع بين الجواب عن
 الجنس والجواب عن الصفة احتياطا لاحتمال السؤال لأن يكون عن الجنس وعن
 الصفة (قوله للتهويل) نحو أمير المؤمنين يأمر بكذا ثم يول للخصاطب بذكر الأمير باسم
 الامارة للمؤمنين ليمثل أمره اه ع وقوله أو التعجب أى اظهار التعجب كقوله لك الصبي
 قاوم الاسد وانما قلنا اظهار لانه كما قال ع ق لاشك أن منشأ التعجب مقاومة الاسد لكن
 في ذكر المسند إليه اظهار التعجب منه وكتب على قوله أى اظهار التعجب ما ذكره الظاهر
 فتدبر اظهار في قوله للتهويل أيضا لوصول التهويل باسناد المسند الى المسند اليه
 المقضى للتهويل ذكر أو حذف وقوله أو الاشهاد على قضية أى اشهاد المتكلم السامع
 على ثبوت المسند للمسند اليه وبما ع ق وقد يكون للتعين عند الاشهاد لا يعنى
 الاستشهاد كأن يقال لشاهد واقعة لينقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة عند قصده اشهاد
 الناقل هل باع هذا بكذا فيقول المشهود على شهادته الذى قصد اشهاد الناقل زيد باع كذا
 ليتعين زيد في قلب الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجسد المشهود عليه سبيل الانكار اه
 وقوله في قلب الشاهد أى على الشهادة وقوله أو التسجيل أى الكتابة وبما ع ق وكتبت
 الذى قصد التسجيل عليه أى كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم فاذا قال الحاكم هل أقر هذا
 على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم أقر زيد هذا على نفسه بكذا فلا يجسد السامع السبيل الى
 أن يقول للعاصم عند التسجيل انما فهم الشاهد أنك أشرت الى غيرى فأجاب ولذلك
 لم أنكر ولم أطلب الاعذار فيه (قوله وأما تعريفه الخ) قال في الاطول واعلم أنه فاتهم
 بيان الغرض من التعريف بالنداء وهو وان كان بعزل عن تعريف المسند اليه والمسند
 لكن بحث التعريف لا يخص شيئا منها ما لا صورة والباحث يهكل عليك في معرفة

(نحو قوله تعالى حكاية عن موسى
 عليه السلام) (هي عصا) (أتو كما
 عليها وقد يكون الذكر للتهويل
 أو التعجب أو الاشهاد على قضية
 أو التسجيل على السامع حتى
 لا يكون له سبيل الى الانكار
 وأما تعريفه)

الغرض منه في غيرهما من أجزاء الكلام فنقول أما التعريف بالنداء في قولك يا رجل
فلاشارة الى حصة معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام في العهد والخارجي وربما يقصد به
تعيين الجنس لاعتباره في ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا أيها الانسان ما قبل بربك الكريم
يا أيها الانسان انك كادح فهو بمنزلة اللام الاستغراقية (قوله أي ايراد المسند اليه
معرفة) أي لاجعله معرفة اهـ مهم أي لأن جعله معرفة من شأن الواضع لا المتكلم (قوله
لأن الاصل الخ) أي الراجح الحكم على شئ معين عند السامع بخلاف المسند عند السامع
فإن المقصود ثبوت مفهومه لشيء والتعريف زائد عليه يحتاج الى داع عبد الحكيم (قوله
فبالاضمار الخ) لم يذكر نكتة ترجع مطلق التعريف ولا بد منها واوله اذا ذكرها في الافتتاح
والابضاح وكان المصنف هنا ظن أن نكتة الخاص تركبني لا ايراد العام لأن العام لا يتحقق
الا في ضمن الخاص وليس كذلك لأن طلب الخاص انما يكون بعد طلب العام وتخصيله
من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وان كان لا يحصل الا في ضمنها ونكتة قصه المتكلم
افادة المخاطب فائدة كاملة من بس وكتب أيضا قوله فبالاضمار قال الحفيد الاول دخول
الغاء في لأن كما لا يخفى اهـ أي لأن المقصود الاخبار بسبب تعريف المسند اليه فهو الخبر
الذي تدخل عليه الغاء بعد امالا الاخبار بكون التعريف يكون بالاضمار وغيره لأن ذلك
حظ النحوي فليس هو الخـ برحتى تدخل عليه الغاء بل حال وكتب أيضا قوله فبالاضمار
أي فيكون بالاضمار الخ (قوله لأن المقام للتكلم) أي ولا مقتضى للدول عنه والا
فقول الخلقاء امير المؤمنين يا مملوك بكذا في مقام التكلم أطول (قوله للتكلم) أي ولا يشعر
بخصوص التكلم الا ضميرها أو الخطاب أي ولا يشعر بخصوصه الا ضميره أو الغيبة أي
ولا يشعر بخصوصها الا ضميرها كذا في ع (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد في أنا والفاء
وجمع بينهما ماشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلاً ومنفصلاً تأمل وكذا يقال
فيما بعد أيضا (قوله أو الغيبة) فيه أن كون الشئ غائباً لا يستدعي الاضمار لأن الاسماء
الظاهرة كلها غيب ولهاذا عرف ضمير الغائب بما وضع لغائب تقدم ذكره لفظاً ومعنى
أوحكاماً ولم يعرف بمجرد ما وضع لغائب والبيان الوافي ما في الافتتاح بدل قوله أو الغيبة
أو كان المسند اليه في ذهن السامع لكونه مذكوراً أو في حكم المذكور واقرائن الاحوال
ويراد الاشارة اليه فلما اختصر كلامه اخلل وبعد اعتبار قيد التقدم واردة الاشارة اليه
يتجه عليه أنه لا يتعين الاضمار بطوار المعرف بلام العهد الآن يرجح الضمير بكونه
موضوعاً للوضع الافرادي والمعرف بلام العهد دخول في ذلك فقام الضمير الغائب أن
يتقدم المذكور ويراد الاشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع لذلك الذ كر حتى
لو تقدم ولم تقصد الاشارة اليه من هذه الحثينة لم يضر نحو وهو الذي في السماء اله وفي
الارض اله وقولك ان جاءني زيد جاءني رجل فاضل أطول وكتب على قوله وبعد اعتبار قيد
التقدم مانصه وعلى قيد التقدم به الشارح بقوله لتقدم الخ (قوله لتقدم ذكره) أي

أي ايراد المسند اليه معرفة وانما
تقدم هنا التعريف وفي المسند
الاشارة لأن الاصل في المسند اليه
التعريف وفي المسند التذكير
فبالاضمار لأن المقام للتكلم
نحو أنا ضربت (أو الخطاب) نحو
أنت ضربت (أو الغيبة) نحو هو
ضرب تقدم ذكره ما لفظاً

ذكر مرجمه (قوله تحقيقا) نحو جاء في زيد وهو يضحك أو تقديره بأن يكون المرجع في
تقدير التقديم لأن التقديم رتبة نحو في داره زيد فإن المتمد في تقدير التقديم واما معنى
بدلالة اللفظ عليه نحو قوله تعالى ما عدلوا هو أقرب للمتقوى فالضمير للعدل وقد تقدم معناه في
أفظا عدلوا أو بدلالة قرينة عليه نحو قوله تعالى حتى توارث بالجاب فان قرينة ذكر العشي
والتوارث وبالجاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المرجع
لشخص واما حكما بأن لا يدل عليه شيء مما ذكر لكن قدّم لنسبة كضمير رب والشان فان
التقدم فيهما لازم للضمير لنسبة وهي البيان بعد الإيهام لكن حكم الضمير التأخر فالمرجع
في حكم التقدم ذكر مرجمه وكتب أيضا قوله تحقيقا وتقديره ارجعنا الى التقدم لفظا
(قوله وأصل الخطاب) أي اللاتقي به والواجب فيه بحكم الوضع عبد الحكيم (قوله أن
يكون لمعين) أي بالشخص وكتب أيضا قوله أن يكون لمعين والاصل أيضا أن يكون لمشاهد
وقد يترك الى غيره بحكمه كالمشاهد لغرض من الأغراض نحو اياك نعبد وأنت طول (قوله
أو أكثر) فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنتين معينين وبصيغة
الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الاستغراق كما في قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا
ربكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام كنكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فان الشمول
الاستغراق من قبيل التعيين عبد الحكيم (قوله لان وضع المعارف الخ) يرد المعارف
بلام العهد الذهني فانه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين والحوار أنه في حكم
النكرة والكلام في معرفة ليست في حكم النكرة ونقول ان المعارف بلام العهد الذهني
يستعمل في الجنس وان كان باعتبار وجوده في ضمن فرد ما غير معين والجنس معين
في نفسه ولا يرد على هذا الثاني النكرة بناء على أنهم اموذوعة للجنس لا لفرد ما غير معين
كما هو القول الاستحسان تعين الجنس مع تعين المعارف بلام العهد الذهني غير معتبر في
النكرة وان كان متحققا فتأمل سم وكتب على قوله يرد المعارف الخ مانصه نحو داخل
السوق كما سيأتي فان المراد سوق أي سوق (قوله الى حاضر) أي والحاضر لا يكون الا
معينا وفيه نظر اذ يمكن أن يحضر جماعة ويوجه الخطاب لاحدهم مبهما (قوله وقد يترك)
ضمنه معنى يوجه ويمال فعلق به قوله الى غيره أو التضمنين ياتي أي وجهها وعمالا الى غير
الخ وكتب أيضا قوله وقد يترك الظاهر أن يرجع الضمير الى الاصل لأن الشارح قريب
المرجع عبد الحكيم وفيه أيضا انما جعل الشارح ضمير يترك راجعا الى الخطاب دون
المعين لأن الكلام فيه وضمير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لايهامه أنه قد
يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبه والمقه وداملة الخطاب المعين الى غير المعين
فما قيل ان الانسب أن يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب أو يترك المعين الى غير
المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأني به ليس بشيء اه ويرد على جوابه أن المال الى
غير المعين ليس هو الخطاب بقيد كونه مع معين بل الخطاب لاه هذا القيد الآن

تحقيقا وتقديره واما معنى بدلالة
لفظ عليه أو قرينة حال واما حكما
(وأصل الخطاب أن يكون لمعين)
واحدا كان أو أكثر لان وضع
المعارف على أن تستعمل لمعزم مع
أن الخطاب هو توجيه الكلام
الى حاضر (وقد يترك)

يكون معنى قوله أى الخطاب مع معين أى الخطاب الذى وضعه أن يكون مع معين فتأمل
وكتب على قوله والمقصود الخ مانصه مع أن عبارة المنفتح والإيضاح تدل على رجوع
ضمر غيره إلى المعين كما فى الحفيد وكتب أيضا قوله وقد يترك الخ اعترض بأن هذا
من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر إلا أن ذكره آخر الباب فكان الأولى
عدم ذكره هنا وأجاب عنه عبد الحكيم على المطول بأنه ليس من إخراج الكلام
على خلاف مقتضى الظاهر وأطال فى بيان ذلك وتحقيقه فراجع تهافت وكتب
أيضا على قوله وقد يترك الخ غيره الخ قال فى الأطول ونحن نقول قصد الخطاب إلى
الماهية فى ضمن كل فرد كما فى بابها الإنسان فهو خطاب للجميع فكيف لا عدول لوقيل ترون
لا عدول فى ترى وهما بمثابة واحدة فافهم اه (قوله أى الخطاب مع معين) الطرف حال
أى كأنهم معين فلا ينافى أن الخطاب يتعدى بنفسه وانه إذا أريدت تقوية قوى
باللام لانهم التالى للتقوية (قوله أى غير معين) أى بالشخص (قوله كل مخاطب)
أى كل من يصلح للخطاب كما فى الأطول (قوله على سبيل البديل) أى دون الشمول
ولهذا أفرد فقال ترى دون ترون سم وعبارة ع ق وانما قلنا على سبيل البديل إشارة
إلى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالكلمات فى العموم
بل يصاحبه الأفراد المناسب للمعنى وإشارة إلى أن العموم فيه هو العموم الذى كان فى
أصل وضعه فان التخصيص كما قيل انما وضع وضعا ما بدليا ويتعين بعض ما يصح استعماله
فيه بنفس ذلك الاستعمال والعموم البدلى فى التخصيص المقرد والمنفى ظاهر وأما ضمير
الجمع ان تصوره فى هذا العموم فالظاهر أن العموم فيه معنى تلابدى ويمكن اعتبار البدلى
فيه بالنظر لكل جمع تأمل اه بالحرف وكتب على قوله حتى يكون كالكلمات فى
العموم مانصه فيكون نارة للعموم الشمولى ونارة للعموم البدلى (قوله ولو ترى) الجواب
محدوف أى رأيت أمرا نظيعا (قوله الى تنظيم حالهم) أى بيان فطاعة حالهم من
قطع الامر بالضم انشئت شاعته عبد الحكيم (قوله أى تناهت حالهم) المراد به ما طرأ
عليهم فى وقت ذلك كس الرؤس لأجل الخلة والخوف من أهوال القمامة من رثانة الهيئة
واسوداد الوجه وغيره وبسرته وصبرته وغير ذلك انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله
أى تناهت حالهم فى الظهور الخ أى شأنه ذلك فلا ينافى قوله تعالى لكل امرئ منهم ومثد
شأن يغنيه وكتب أيضا قوله أى تناهت حالهم فى الظهور فان قلت التبيين على عموم الرؤية
ينافى ابرازها فى صورة الممتنع بدخول لو الامتناع عليه قلت ادخل لو الامتناعية
للاشعار بأنهم سمعوا مما تكاد تمنع فظاعة حالهم وعدم وفاء طاعة أحد بشاهدتها
أطول (قوله المحشر) بكسر الشين موضع المحشر مختار ومثله فى القاموس وكسر هاء غير
قياسى اذا التماس الفتح هذا وفى لامية الافعال لابن مالك ان فيه الكسر والفتح (قوله
واذا كان) أى حالهم وقوله كذلك أى لا يختص بها الخ سم (قوله فلا يختص به) الباء

أى الخطاب مع معين (الى غيره)
أى غير معين (لهم) الخطاب (كل
مخاطب) على سبيل البديل (نحو
ولو ترى اذا المجرمون فاكسو
روهم عند هم) لا يريد بقوله ولو
ترى اذا المجرمون مخاطبا معينا
قصد الى تنظيم حالهم (أى
تناهت حالهم فى الظهور) لاهل
المحشر الى حيث يمنع خفاؤها فلا
يختص بها رؤية راءه دون راءه واذا
كان كذلك (فلا يختص به) أى هذا
الخطاب (مخاطب) دون مخاطب
بل كل من تنافى منه الرؤية فله
التمتع فلا يختص بها

داخله على المقصور (قوله أى برؤية حالهم) فيكون الضمير راجعا للحال بقدره مضاف
 (قوله على حذف المضاف) راجع للاحتمالين لكن حذفه على الأول من الأقول ومن
 الثاني على الثاني وكتب على قوله المضاف مانصه احتج الى تقديره لان حالهم لم يبق
 بالمخاطب حتى يصح أن يختص بها (قوله بإيراده علما) أشار الى أن العلمية مصدر المتعدى
 ومعناه عمله علما والجعل بالإيراد عبد الحكيم ولعل الفعل المتعدى علمه بالتشديد أى جعله
 علما وللإلزام علم بضم الهم أى صار علما وكتب أيضا قوله بإيراده علما فسر العلمية بالإيراد
 المذكور على وفق التعبير عن شبهة الاحوال بخواله المذكور والحذف نعم المراد بالإيراد وتطأه
 الحاصل بالمصدر لان ذلك هو حال المسند اليه بالحقيقة ولم يقل فيما تقدم أى بإيراده ضميرا
 لان هذا أحوج الى البيان لان العلمية الكون علما وليس مراد اسم باختصار وقال يس
 التأويل بالإيراد لانه الذى يصنعه البليغ وتركه في الاضمار لقربه من التعريف وكتب
 أيضا على قوله بإيراده مانصه بالالتصوير (قوله وهو ما وضع الخ) أورد عليه أن من
 الشخصات حال التسمية ما يتبدل بعدها فيلزم أن يصير اللفظ مجازا عند تبدلها والجواب
 أن المراد الشخصات المشتركة بين سائر أحواله التى بها يتحقق جزئيتها وينتفع تصورهم من
 وقوع المشتركة دون ما يتبدل لاشك أن له أحوالا لازمة له فى سائر أحواله المشخصة
 تنفع من الاشتراك فيه فذلك الاحوال هى المعتبرة فى الوضع دون غيرها مما ليس كذلك سم
 ملخصا وأورد على التعريف من سمى ولده قبل أن يراه لانه لا يعرف جميع شخصاته
 وأجيب بأن معرفتها ولو باجمالها بوجه عام يكفي فى وضع العلم وكتب أيضا قوله وهو ما وضع
 الخ هذا التعريف وان تم على رأى الشيخ أن المعارف غير العلم ككلمات وضعها جزئيات
 استعمالا لا ينتمى الى القول الاخرانها جزئيات وضعها استعمالا لانه لا يكون مانعا فلا بد
 من زيادة دون غيرها فى ذلك الوضع يس وكتب على قوله وهو مانصه أى لفظ
 (قوله مع جميع شخصاته) ولو الذهنية فيدخل علم الجنس (قوله لاحضاره)
 أى تعريفه بالعلمية لاحضاره فالضميران للمسند اليه لكن الاول بالنظر للفظ
 والثانى بالنظر للمعنى لان العلم هو اللفظ والمخضرفى ذهن السامع هو المعنى لانه هو المحكوم
 عليه فلم يجوز تعدد المراد بتعدد الضمير نوبى أى فى الكلام استخدام لذكر المسند اليه
 سابقا بمعنى اللفظ واعادة الضمير عليه بمعنى المدلول وعبارة سم قوله لاحضاره أى المسند
 اليه قد سبق أن المسند والمسند اليه ههنا من أوصاف اللفظ ولأن المخضرف هو المعنى
 فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام وعلى حذف المضاف أى لاحضاره مدلوله وكتب
 أيضا قوله لاحضاره فيه أنه قد يكون حاضرا فلا يصدق التعريف بالعلمية لاحضاره الخ
 وجوابه أن المراد باحضاره المسند اليه الالتفات والتوجه اليه ولا شك أن النفس اذا
 سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به فى حاشية المطالع والمراد
 احضاره لو لم يكن حاضر النظر سم (قوله بعينه) حال من مفعول المصدر رأى ما نسب بعينه

أى برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم
 رؤية مخاطب على حذف المضاف
 (وبالعلمية) أى تعريف المسند اليه
 بإيراده علما وهو ما وضع لئلا يقع
 جميع شخصاته (لاحضاره) أى
 المسند اليه (بعينه)

والمراد به نفس الشيء وذاته المعينة انظر عبد الحكيم ويحتمل أن الباء زائدة وكتب أيضا
 قوله بعينه أي شخصه اعترض بأن الإحضار بالعين يشكل بما إذا لم يكن الموضوع له
 معلوما للسامع على الوجه المخصوص كما في لفظ الله وحاصل الجواب أن المراد بإحضاره
 بالشخص ما يشمل إحضاره بوجه عام ينحصر في الواقع في الشخص والباري تعالى يدرك
 بوجه عام ينحصر في الواقع فيه والمراد بالوجه العام صفاته تعالى (قوله أي بشخصه)
 أو رد أنه لا يصدق على علم النفس إذا لا تنحصر فيه وأجيب بثلاثة أوجه أحدها أن
 الكلام فيما علميته حقيقة بخلاف علم الجنس فعليته حكمية ولهذا صرحوا بأنه إنما
 حكم بشيئها الضرورة الثاني أن قولنا يؤتى بالعلم كذا لا يلزم أن كل علم يفيد ذلك
 وحاصله أن العلم في الجملة يفيد ذلك الثالث فإنه غير تشخيصات الماهية الذهنية فإن
 الماهية تشخص في الذهن فيصدق عليه أنه حاضر شخصه بهذا الاعتبار ثم وقوله
 ضرورة وذلك بسبب مجيئه ممنوعا من الصرف وترك ادخال اللام ويجوز الأحوال منه
 وبوصفه بالمعارف (قوله بحيث الخ) تفسير لإحضار المسند إليه بعينه (قوله عن
 إحضاره باسم جنسه) أو رد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بمصفة خاصة
 نحو رجل حاكم القوم في البلد إذا لم يكن لهم فيها الحاكم واحد وان الرحمن ليس
 بعلم مع أنهم ما يفيدان الإحضار المذكور وأجيب بأن أفادتهم ما الإحضار لامن حيث
 الوضع بل من حيث الاختصاص العارض وكتب أيضا على قوله عن إحضاره مأنه
 أي المسند إليه وكتب أيضا قوله باسم جنسه المناسب في المقابلة أن يقول بجنسه (قوله
 نحو رجل عالم) الشاهد في قوله رجل وإنما في بعالم لأجل صحة الابتداء بالكرة وكتب
 أيضا مأنه وان تعين بالقرينة لأنه لم يحضر إلا من جهة الجسمية المنافية من حيث هي
 للشخصية (قوله أي أول مرة) فيه اشعار بأن ابتداء منسوب على الطريقة وكتب
 أيضا قوله أي أول مرة لا يلزم من كون التعريف بالعلمية للإحضار ابتداء أن يكون كل
 علمه إذا يلزم من وجود المعلول وجود العلم المعينة لاحتمال وجوده على أخرى فلا يراد
 الثاني في نحو جاء زيد زيد (قوله عن نحو جاءني زيد الخ) مما فيه الإحضار بضمير غائب عائد
 إلى العلم وكتب أيضا قوله عن نحو جاءني زيد وهو راكب انظر لم يقل عن إحضاره بضمير
 الغائب نحو جاءني الخ كما صنع في سابقه ولا حقه تأمل (قوله وهو راكب) فإن الإحضار
 بالضمير بعد الإحضار بالعلم فهو ثان لا أول وكتب أيضا ما نصه الشاهد في وهو راكب
 (قوله مختص به) الباء داخله على المقصور عليه بدليل قوله بحيث الخ نوب (قوله
 باعتبار هذا الوضع) أي وضعه لهذه الذات المخصوصة فدخل فيه الأعلام المشتركة
 كزيد المسمى به جماعة كثيرة (قوله عن إحضاره بضمير المتكلم الخ) أي فان إحضارها ولو
 كان أول مرة لأنه ليس باسم مختص لأن اسمها يطلق على غيرها باعتبار ذلك الوضع بناء
 على أن الوضع فيها عام واحد كما هو مذهب الشارح وأورد عليه المعروف بلام العهد

أي بشخصه بحيث يكون
 متبعا عن جميع ما عداه واحترز
 بهذا عن إحضاره باسم جنسه نحو
 رجل عالم جاءني (في ذهن السامع
 ابتداء) أي أول مرة واحترزه عن
 نحو جاءني زيد وهو راكب (بأن
 مختص به) أي بالمسند إليه بحيث
 لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره
 واحترزه عن إحضاره بضمير المتكلم
 أو المخاطب أو اسم الإشارة
 والموصول والمعرف

الخارجي وهذا الموصول والمعرف بالاضافة واجب بان المراد الاحضار باللفظ
والاحضار السابق في العهد الخارجي والموصول والمعرف بالاضافة ليس باللفظ فالاحضار
باللفظ لم يوجب فيها الاثولا وفيه ان المعهود الخارجي قد يكون احضاره اولا باللفظ
بان يذكر اسم الجنس ثم يعرف بلام العهد الا ان يقال لما لم يكن المعترف به تقدم الاحضار
باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقا ولو باللفظ كان جنس المعترف به ليس من شرطه
ان يكون باللفظ فمن ان يقال احضاره اولا ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف
ضمير الغائب فان جنس احضاره اولا باللفظ لانه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية الامر انه عمم في
الذكر فاريد المذكور مطلقا ولو حكم ليس وكتب على قوله وأورد عليه المعرف الخ مانصه
أي فان الاحضار في الثلاثة ثانوي لا ابتدائي وكتب على قوله وكذا الموصول والمعرف
بالاضافة مانصه أي المعهود ان خارجا (قوله بلام العهد) أي الخارجي فخرج المعرف
بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهني فانه ماني - كم ~~الذكر~~ قاله ع (قوله
والاضافة) أي العهدية خارجا (قوله وهذه القبول) أي الثلاثة (قوله لتحقيق مقام
العلمية) أي المقام الذي يوثق فيه بالمدى - سند اليه علم أي أتى به لذلك للاحتياج اليها في
الخراج وكتب أيضا قوله لتحقيق مقام العلمية أي اللاتيان بجميع ما يتبعه وتل ويضع به
مقام العلمية (قوله والا) أي وان لم نقل ان هذه القبول لتحقيق ما ذكر بل قلنا انها محتاج
اليها للاخراج فلا يصح لان القيد الاخير يعني عن الاولين فما خرج به ما يخرج به (قوله
مغن عما سبق) أي من القيدين أعني بعينه وابتدأ لانه يخرج به ما يخرج به ما وكتب
أيضا قوله مغن عما سبق لان احضار الشيء باسمه المختص باحضاره بعينه أول مرة فلا
يكون العلم اسيرامي وهذا معنى على أن الاسم المختص بشئ انما يكون في العلم وأورد عليه
وجن فانه خاص بالله تعالى مع أنه صفة وأجيب بأن الاختصاص عارض وكتب أيضا
على قوله مغن مانصه فيه بحث للشئى فراجع (قوله وقيل الخ) هذا مما قبل قوله أي أول
مرة في تفسير قول المصنف ابتداء اسم (قوله كما في الضمير الغائب الخ) أي وكلمة الإشارة
فانه يشترط معه الإشارة الحسية والمعرف بالاضافة العهدية فانه يشترط فيه تقدم العهد
فتأمل (قوله وفيه نظار) هذا الرد طاهر لو أريد بالشرط أي شرط كان يشمل العلم بالوضع
فلو أريد ما عدا العلم بالوضع بأن يكون معنى قوله ابتداء أي من غير توقف بعد العلم بالوضع
على شئ آخر كان الرد على هذا القائل بأنه يلزم على كلامه استدراك قوله باسم مختص
به لان ما خرج به من بقية المعارف خرج بابتداءه على أن معناه ما ذكر وان كان يجاب بأنه
لتحقيق مقام العلمية (قوله كذلك) أي مشروطة بتقدم شئ حتى العلم أي فلولا كان ما قاله
هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود (قوله نحو قل هو الله أحد)
يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبره واحد خبرا ثانيا أو بدلا من الله بناء على حسن ابدال
الذكر الغير الموصوف من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كاذكره الرضى

بلام العهد والاضافة وهذه القبول
لتحقيق مقام العلمية والا فالقيد
الاخير مغن عما سبق وقيل اخبر
بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط
كما في الضمير الغائب والمعرف بلام
العهد فانه يشترط تقدم العلم
والموصول فانه يشترط جميع طرف
بالعلم وفيه نظار لان جميع طرف
التعريف كذلك حتى العلم فانه
مشروط بتقدم العلم بالوضع (نحو
قل هو الله أحد) فاقله

ويحتمل أن يكون ضمير الشأن والجملة خبره اه فترى (قوله أصله) أى القريب والا
فالاصل الاصيل المنكر اه اذا كانت ال فى قوله أصله الاله من المحكى فان كانت من
الحكاية فالمراد الاصل الاصيل (قوله حذف الهمزة) امام حركتها على خلاف القياس
فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط الغير القياسى بمنزلة العدم فاجتمع حرفان من
جنس واحد أولهما ساقط وأما نقل حركتها الى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسى
لان المحذوف القياسى كالثابت فلا يكون المتحرر كان المتجانسان فى كلمة واحدة من كل
وجه عبد الحكيم وقوله على خلاف القياس لان الحرف المتحرر متعاضص بحركته قال
فى الاطول ونحن نقول لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار بمنزلة ما صار اجتماع
المتجانسين فى كلمة واحدة فوجب الادغام قياسى أو فليكن وجوب الادغام بعد العلمية
لان الاجتماع حينئذ فى كلمة واحدة وكتب أيضا قوله حذف أى تخفينا (قوله
وعوض عنها حرف التعريف) أى قصد جعله عوضا عنها فلا يرد أن حرف التعريف موجود
قبل الحذف لا يقال لو عوض عنها حرف التعريف لم يصح أن يقال الاله بالهمزة إذ يلزم
فيه الجمع بين العوض والمعوض وهو لا يجوز لانا نقول الاله بالهمزة ليس هو الذى وقع
فيه التعويض حتى يتنع بل هو اللفظ الذى قبل التعويض وأما ما وقع فيه التعويض فلا
همز فيه على أن ظاهر كلام الرضى أن ال ليست عوضا بل تشبه العوض يعنى أنها ليست
متعوضة للعوض بل للتعريف أيضا من ميم باختصار وبعض ائناح وكتب على قوله فلا
يرد الخ مانصه هذا ان كانت ال فى قوله أصله الاله من المحكى فان كانت من الحكاية
والقصدا ان الله أصله المنكر وانما أدخل حرف التعريف فى خبره مبتدأ افادة للعصر
كما فى زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيدويه أصله لاه من لاه يليه يعنى ستر الكثرة
دوران الاله واستعماله فى المعبود واطلاقه على الله فالامر ظاهر ولا أشكال وكتب أيضا
قوله وعوض عنها حرف التعريف العوض الالف واللام كما هو رأى الخليل أو اللام
وحدها ويتبعها الهمزة كما هو رأى سيدويه كما فى التعريف حنفيد على المطول
وكتب أيضا قوله وعوض عنها الخ ولهذا يدخل عليه حرف النداء بدون التوسل بأى
عبد الحسيم (قوله ثم جعل علما) أى بعد حذف الهمزة وأما قبله فقيل الاله معزفا
باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حذف العلمية وقيل هو أيضا علم له بالغلبة لكن أريد
نا كيدا الاختصاص بالتعبير فحذف الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود
بحق فالاله أى على هذا القول الثانى قبل حذف الهمزة وبعد ما علم تلك الذات المعينة
الا أنه قبل الحذف أطلق على غيره اطلاق النجم على غير اثرها فتكون الغلبة تعينية
وبعد لم يطلق على غيره أصلا فتكون الغلبة تقديرية فترى وقوله من الاسماء الغالبة أى
على ذاته تعالى فلا ينافى قوله لا الى حذف العلمية اذ صاحب هذا القول يقول الاله باللام علم
بالغلبة على المعبود بحق أى هذا المفهوم الكنى كما قد يؤخذ من الحنفيد وكتب أيضا

أصله الاله حذف الهمزة وعوض
عنها حرف التعريف ثم جعل علما

قوله ثم جعل الخ أى لم يكن قبل التعويض والادغام علما للذات المخصوصة بل اسما
 للمفهوم الكلى أعنى المعبود بحق وقبل الالام اسما للمعبود مطلقا حقا كان أولا
 هذا ما اختاره الشارح في شرح الكشف وقال السيدانه قبل الادغام كان من الاعلام
 الغالبة لذاته تعالى يطلق على غيره تعالى اطلاق النجم على غير الثريا وبعد الادغام من
 الاعلام المختصة لا يطلق على غيره أصلا عبد الحكيم وقوله بل اسما للمفهوم الكلى أى
 بطريق الغلبة فيه كما في الحفيد وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أى بالوضع على ما يتبادر
 من لفظ الجعل ومن مقابلة قوله بعلمة الله بزعم بعضهم انه اسم للمفهوم الكلى لا علم مع
 قول سم أى لا علم بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة اه وبالعلة على
 ما اختاره في شرح الكشف واعتراض جعل الله علما بالغلبة بأنه لم يوضع الكلى
 ولم يستعمل في غيره تعالى حتى يكون بالغلبة التخصيصية ولا يوضع للمفهوم كلى لكن
 لم يستعمل الا في الفرد المعين حتى يكون بالغلبة التقديرية وأجيب بأنه مع أصله الذى هو
 الاله بمنزلة اسم واحد فكأنه أيضا بالغلبة فهو علم بالغلبة الحقيقية تنزيلا ومن قال الله علم
 بالغلبة التقديرية فنظر في قوله بالغلبة الى وضع أصله الكلى وفى قوله التقديرية الى عدم
 استعماله نفسه في غير الذات العلية وفى الاطول الاله معترف بالالام من الاعلام الغالبة
 وبعد حذف الهمزة من الاعلام المختصة فالله علم بالغلبة نظرا الى أصله ومن الاعلام
 المختصة نظرا الى نفسه اه وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أى بطريق الوضع أو الغلبة
 التقديرية وكتب أيضا قوله ثم جعل الخ الترتيب فى الاعتبار لا فى الوجود تأمل (قوله
 الواجب الخ) اشارة الى طريق احضار الذات المعينة انظر عبد الحكيم وكتب أيضا
 قوله الواجب الوجود الخ الغرض من هذه التقييدات ان الذات المسمى لا يان اعتبارها فى
 المسمى والا كان المسمى بمجموع الذات والصفة وليس كذلك بل المسمى الذات وحدها سم
 (قوله الواجب لذاته) هو الذى لا يحتاج الى غيره فى وجوده (قوله للعبودية له) أى تكون
 غيره عبد اله نوبى والظاهر أنه غير متعين (قوله فلا يكون علما) أى بالاصالة فلا ينافى أنه
 على هذا قد يجعل علما بالغلبة سم (قوله كلمة التوحيد) أى كلمة تقيد التوحيد وتدل
 عليه وما قبل من أن الافادة بحسب الشرع ان أريد أن دلالتهم على التوحيد بحسب وضع
 الشرع فليس بشئ للقطع بأن الشرع لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوى الى معنى
 آخر وان أريد أن افادتها الكون القائل موحد بحسب الشرع فسلم لكن ليس كلامنا
 فيه عبد الحكيم (قوله لما افادت التوحيد) أى بحسب معناها لغة وان افادته من
 حيث انحصار الكلى فيه تعالى أو من حيث القرينة المعينة للفرد والالزام باطل أو بعيد
 (قوله من حيث هو كلى) أى بقطع النظر عن الوجود الخارجى والافتقار الى انحصار فى فرد
 (قوله يحتمل الكثرة) كان الظاهر أن يقول بسيد الكثرة لان الكلى من حيث هو كلى
 بسيد الكثرة قطع الاحتمالا وأجاب بعضهم بأن المراد الكثرة فى الخارج فلذا عبر بحتمل

للاذات الواجب الوجود الخالق
 للعالم وزعم بعضهم أنه اسم للمفهوم
 الواجب لذاته أو المستحق للعبودية
 له وكل منهما كلى انحصار فى فرد فلا
 يكون علما لأن مفهوم العلم جزئى
 وفيه نظر لا بالانسلم أنه اسم لهذا
 المفهوم الكلى كيف وقد أجعوا
 على أن قولنا لا اله الا الله كلمة
 التوحيد ولو كان الله اسما للمفهوم
 كلى لما افادت التوحيد لأن الكلى
 من حيث هو كلى يحتمل الكثرة
 (أو تعظيم أو اهانة)

فقاله (قوله كافي الاقواب الخ) أى وكافى الاسماء الصالحة لذلك نحو على ومعاوية
 اذا اعتبرناهما معين وكافى الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو أبو الخير وأبو الشر تأمل
 وكتب أيضا قوله كافي الاقواب نص عليه الانم الواضحة في ذلك لان الغرض من وضعها
 الاشعار بالمدمح أو الذم وقد يتضمنهما الاسماء وان لم يقصد بالوضع التمييز الذات لكونها
 منقولات من معان شريفة أو خبيثة كحمد وكتب أو لا شتم أو مهابة صفة محمود
 أو مذمومة كحاتم ومادر وبعد الاقواب في ذلك الكنى كابي الفضل وأبي الجهل وانما قال
 تعظيم أو اهانة دون تعظيم أو اهانة لانه قد يقصد تعظيم غير المسند اليه أو اهانة نحو أبو
 النضل صدقك وأبو الجهل رفاقك اه أطول وكتب على قوله كالمناصة أى تعظيم أو اهانة
 (قوله الصالحة) هذا وصف كثيف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحة لعدم وجودها
 لان القلب ما أشعر ربح أو ذم فلا يكون الاصالحة للتعظيم والاهانة (قوله لذلك) أى
 التعظيم أو الاهانة (قوله مثل ركب على وهرب معاوية) يقولون لفظا على يشعر بالمدمح
 من العلو واللفظ الآخر بالذم من العواطف من الاشعار بالمدمح والذم مع قطع النظر عن
 ذكر لركوب والهروب قد كرهما ليس لتوقف الاشعار عليهما سم والمتبادران
 المراد بهلى ومعاوية صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ما فيه من سوء الادب في
 حق سيدنا معاوية رضي الله عنه والجرأة عليه بما لا يليق بمنصبه بل لو حملناهما على غيرهما
 لم يخل من سوء الادب لما فيه من الابهام وكتب أيضا قوله مثل ركب على وهرب معاوية أى
 على اعتبار أنهم القبان فانهم كايهجم اعتبارهما معين يصح اعتبارهما القبين والتفصيل هما
 على الاعتبار الثاني (قوله أو كناية) أى تعريف المسند اليه بالعلمية لقصد كناية بالعلم تفوت
 لولا العلم نحو أبو الهب فعل كذا عن المسند اليه بأبي الهب لينقل منه الى كونه جهنميا
 باعتبار معناه الاصلى فان المعنى الاصلى الذى يقصد البلطع الاشارة اليه بهذا العلم من تولد
 منه النار وتولد النار منه باعتبار كونه وقودا للنار والنار التى وقودها الناس نار جهنم
 وهذا وجه بديع وقال غيرنا معنى أبي الهب ملابس النار ملازمة وهو ملزوم للجهنم
 لان الله الحق لاهب نار جهنم فان قلت لم يكتف فى المعنى الكفاى بكونه وقودا نار جهنم
 أو ملابسها واعتبر الانتقال عنه الى كونه جهنميا قلت لان كونه جهنميا يشهد عذابه بالنار
 وغيرها مما فى جهنم فان قلت المعنى الاصلى المستقل منه الى كونه جهنميا ليس معنى حقيقيا
 لابي الهب لانه حيوان يتولد من نطفته اللهب قلت قد يكون الاصلى من الكناية معنى
 مجازيا أطول لمخصا (قوله يصلح العلم) أى بحسب معناه الاصلى قبل جعله علما (قوله
 بالنظر الى الوضع الاول) أى بالنظر الى معناه المجازى بحسب الوضع الاول الذى هو
 الاضافى للحقيقى الذى هو أبو النار والنار بقرينة لعدم صحة قصده من هذا المركب الاضافى
 وكتب أيضا قوله بالنظر الى الوضع الاول أى لا الثانى أعنى العلمى وقوله أعنى الاضافى أى
 قبل جعله علما (قوله لان معناه) أى معنى هذا العلم أعنى أبا الهب بالنظر الى الوضع الاول

كافى الاقواب الصالحة لذلك مثل
 ركب على وهرب معاوية (أو كناية)
 عن معنى يصلح العلم نحو أبو الهب
 فعل كذا كناية عن كونه جهنميا
 بالنظر الى الوضع الاول أعنى
 الاضافى لان معناه ملازم النار
 وملابسها

قبل جعله علما والمراد معناه المجازي فان ملازم النار وملازمتها بحسب الوضع الاول
 معنى مجازي له لان المعنى الحقيقي أنه أب للنار والنار بنته ولكن لم يقصد هذا المعنى
 الحقيقي بهذا التركيب أصلا لعدم صحته فيه والحاصل أن هذه الكتابة مبنية على مجاز
 (قوله ويلزمه أنه) أي الشخص جهني أي لزوما عرفيا ومثله يكفي عند أهل هذه القرون
 لانهم يكتبون بالملازمة في الجملة وهو أن يكون أحدهما بحيث يصلح الانتقال منه الى
 الآخر على أنه قال في المطول والذهب الحقيقي لهب جهنم فهو إشارة الى الجواب عن منع
 الملازمة بأن الذهب أعم من لهب جهنم والخاص لا يلزم العام (قوله فيكون انتقال الخ)
 فأبواب باعتبار الوضع العلي مستعمل في الشخص المعين وينقل منه باعتبار وضعه
 الأصلي الى ملابس الذهب لينقل منه الى أنه جهني فهو كتابة عن الصفة بالواسطة قال
 في شرح المفتاح لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المسمى بأبي لهب ~~لكن~~ ينقل منه الى
 معنى ملازم الذهب لينقل منه الى الجهني وكذا أبو جهل كتابة عن الجاهل وأبو الخير كتابة
 عن الخير عبد الحكيم وقوله وينقل منه أي بسبب التقات الذهن عند استعمال هذا
 اللفظ الى وضعه الأصلي (قوله من الم لازم) وهو ملازم النار وملازمتها وقوله الى اللازم
 وهو الجهني (قوله وهذا القدر) أي الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وان لم يكن هو
 المستعمل فيه اللفظ لان المستعمل فيه اللفظ الذات وفيه أن الانتقال في الكتابة من
 المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو بوجاهة فان كان المعنى الإضافي لازما للمعنى
 العلي فلا تكلف في معنى الكتابة حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم يكن لازما فالانتقال
 فلا كتابة أصلا وهنا ملازم النار غير ملازم للشخص المعين من حيث هو شخص معين وهذا
 مدلول العلم الآن يقال المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ في المعنى العلي الإضافي
 لانه يلتفت الى المعاني الأصلية عند الاستعمال في المعاني الحالية ثم ينقل عن المعنى
 الإضافي الى لازمه وهذا كاف يس ملخصا (قوله وقيل في هذا المقام) الحاصل أنه على
 الاول يكون العلم مستعملا في معناه الأصلي لينقل منه الى لازمه وعلى الثاني يكون
 مستعملا في نفس الملازم يس وفي جعله العلم على القول الاول مستعملا في معناه الأصلي
 نظرا واندرج به في المطول وغيره أنه مستعمل في معناه العلي ملتفتا معه الى المعنى الأصلي
 ليتوصل به الى لازمه (قوله ويراد به لازمه) أي لازم معناه (قوله لا للشخص) أي المعين
 وهو حاتم غني (قوله أي جهنميا) أي لا الشخص المسمى بأبي لهب ففي كلامه استغناء
 (قوله وفيه نظرا الخ) رتبة ثلاثة أمور ذكر الاول بقوله لانه الخ والثاني بقوله ولو كان
 الخ والثالث بقوله وعمد الخ وكتب أيضا قوله وفيه نظرا لانه حينئذ يكون استعارة
 لا كتابة مبنية على أن مراد هذا القائل أن أبا لهب معناه حينئذ جهني آخر لا جهني هو
 مسماه وفسر البعض كلام هذا القائل بما لا يراد عليه هذا الاعتراض فقال قوله ويراد
 لازمه أي الذي اشترط انصاف المسمى به في ضمن هذا اللفظ حينئذ فلا يحتاج الى اعتبار

ويلزمه أنه جهني فيكون انتقالا
 من الملازم الى اللازم باعتبار
 الوضع الاول وهذا القدر كاف في
 الكتابة وقيل في هذا المقام ان
 الكتابة كما يقال جامعهم ويراد به
 الكتابة كما يقال لا الشخص المسمى
 لازمه أي جواد لا الشخص المسمى
 بجماعهم ويقال رأيت أبا لهب أي
 جهنميا وفيه نظرا لانه حينئذ يكون

المعنى الأصلي والاتصال منه الى لازمه بل ينتقل الى ذلك اللازم من معنى اللفظ الذي هو
 الذات المخصوصة لاشتهار اتصافها به في ضمن هذا اللفظ وحاصله أن أبا لهب كناية عن صفة
 مسماه لا غير حتى يكون استعارة (قوله استعارة) أي لانه أطلق لفظ عام مثلاً على جواد
 آخر علاقة المشابهة في الجود ولفظ أبي لهب على رجل آخر ككافر لعلاقة المشابهة
 في الكفر والجهنمية من فقيه استعارة نصريجية وهل هي أصلية أو تبعية خلاف
 ويجوز أن يكون مجازاً من سلا من اطلاق المقيد على المطلق الواقع في ضمن مقيد آخر
 كاطلاق المشفر على مطلق الشفة الواقع في ضمن شفة الانسان فاذا نظرت الى خصوص
 المقيد الآخر كان مجازاً متفرعاً على مجاز الأول من اطلاق المقيد على المطلق والثاني
 بالعكس (قوله على ماسبي) أي في بحث الكناية (قوله لكان قولنا الخ) اصاحب هذا
 القيل أن يقول الجهنمي يفهم من أبي لهب بواسطة اشتراك الذات به في ضمن هذا اللفظ
 بخلاف هذا الرجل وأبو جهل واشتهار الذات بالوصف في ضمن لفظ لا يستدعي فهمه من
 أي لفظ عبره عن الذات كذا في الاطول ويمكن دفعه بأن مدار الكناية على وجود الزوم
 لا الاشتراك تأمل (قوله فعل كذا هذا الرجل الخ) أي والقصد أن الفعل صادر من غير
 الرجل المشار اليه (قوله كناية عن الجهنمي) لأن الجهنمي لازم للرجل الكافر ولا يجهل
 سم (قوله ولم يقل به أحد) يقال عليه اللازم على كون المراد ذلك صحة مثله في المواضع
 الاخر المذكورة لا القول به بالفعل فإن أريد به أي بقوله ولم يقل به أحد منع صحته فهو
 ممنوع أو أن أحد لم يقله لم يضره سم وكتب أيضاً قوله ولم يقل به أي بأنه كناية (قوله في
 هذه الكناية) أي لهذه ففي معنى اللام (قوله ثبت يدا أبي لهب) فان قلت الكلام في العلم
 المسند اليه والاية ليست كذلك أجيب بأن اليد مفعلة لأن غالب الاعمال باليد فاذا
 هلك فقد هلك صاحبها وقبل المراد به حقيقة لما روي أنه أخذ بحجر ايده فرمى به النبي
 صلى الله عليه وسلم فيكون ذكر الاية في باب المسند اليه تعميماً للفاضة كما هو دأب
 السكاكي سراجي وقوله بأن اليد مفعلة أي فالاسند اليه في الحقيقة أبو لهب (قوله
 لا كافر آخر) والا كان استعارة لا كناية (قوله أو ايها) عبر بياهم اشارة الى أنه
 يكفي نكته في اراد العلم وبه يعلم تحقق النكته بالاستلذاذ بالفعل بالاولى ولوتركه لتوهم
 اعتبار الاستلذاذ بالفعل مع أنه غير معتبر عن سم (قوله استلذاذ) لا ينبغي أن يقيد
 بالاستلذاذ المتكلم بل يعنى استلذاذ المتكلم والمخاطب والسماع سم (قوله أي وجدان
 الخ) تفسير للاستلذاذ وادواشابه الى أن السبب والتأليهما الطلب (قوله أم ليلى) هذا
 محل الشاهد (قوله أو التبر ليه) عطف أم على ايها أم وعلى استلذاذ وهذا أحسن لما
 تقدم عن سم وان كان المناسب للمثال الاول (قوله نحو الله الهادي) أي عند ذكر الله
 تعالى وقوله ومحمد الشفيع أي عند ذكر المصطفى (قوله كالتفاؤل) نحو سعد في دارك
 وقوله والتطير نحو السفاح في دار صديقك (قوله والتسجيل) في نسخة على السامع

استعارة لا كناية على ماسبي
 ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا
 فعل كذا هذا الرجل مشيراً الى
 كافر وقولنا أبو جهل فعل كذا
 كناية عن الجهنمي ولم يقل به أحد
 ومما يدل على فساد ذلك انه مثل
 صاحب المفتاح وغيره في هذه
 الكناية بقوله تعالى ثبت يدا أبي
 لهب ولا شك أن المراد به الشخص
 المسمى بأبي لهب لا كافر آخر
 (أو ايها استلذاذ) أي وجدان
 العلم لذنا نحو قوله
 بالله يا طيبان القاع قلنا
 ليلاي منكن أم ليلى من البشر
 (أو التبر ليه) نحو الله الهادي
 ومحمد الشفيع (أو نحو ذلك)
 كالتفاؤل والتطير والتسجيل

ومعناه أن لا يقدّر على انكار السماع بعد عس وكتب أيضا العمل المراد بالتسجيل عليه
 الضبط عليه والاستحفاظ منه سم (قوله وغيره مما يناسب الخ) كالتبسيه على غباوة
 السماع (قوله وبالموصولية) قدّمه على اسم الإشارة مع أنه أعرف منه لأن فيه شبهة
 الاقارب بافادته وصف الرفعة وعصمها وأما المعرف بأل العهدية فهو مع المعرف
 بالموصولية رتبة واحدة وذلك صريح وصف المعرف بأل بالموصول كما في قوله الخناس الذي
 ولكن قدّم الموصول عليه لما ذكر أيضا والمضاف رتبة ما أضيف اليه فتأخره عن
 ذوات الرتب أنسب ع (قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة)
 الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف
 كما أشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا بد أن يقال جاز أن تجعل تلك الجملة صفة
 للمذكورة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في مقتضى فلا يتوجه أن ماذكر
 لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز أن يكون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل
 الذي قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالأقصر اعلاب مع افادة المقصود
 أرجح على أن اجراء الموصول لا محالة انما يكون على قسم من أقسام المعرفة غير الموصول
 فهذه انما يتيم اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه فقد بر فترى
 (قوله بالاحوال) كان الاولى بالامور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم أيضا ح (قوله
 المختصة به) المراد باختصاصها به عدم عمومها للغالب الناس لعدم وجودها في
 غيره (قوله سوى الصلة) فيه أنه اذا علم الصلة أمكن أن يعبر بطريق غير الموصولية
 كالأضافة نحو مصاحبنا أمس كذا والجواب أنه لا يشترط في التسمية أن تختص بذلك
 الطريق ولأنه يكون أولى به بل يكفي مناسبة بينهما واصلها به وإن أمكن حصولها
 بغيره أيضا تأمل ع سم وهذا السؤال والجواب بجزئان في قوله أو استعجان الخ وقوله
 بعداً وتبسيه المخاطب على الخطأ الخ وأمثال ذلك من التسميات التي تحصل مع غير ما ذكرت
 له من الطرق في علم الروافد أي والحاصل أنه لا يجب اختصاص الله بكتابة بما ذكرت له
 ولا كونها أولى به لكن يسئل حينئذ عن وجه ذكرها معه دون باقي الطرق فتأمل والذي
 في القنري ما نصه قوله الذي كان معنا أمس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا أمس
 رجل عالم فلا بد من أمر آخر يرجح طريق الموصولية اذا ظاهر أن المقضي اما وجب
 أو مرجح ولا يكفي مجرد الملازمة أو المناسبة اه وذكرنا في ذلك في قول المصنف أو استعجان
 الخ ثم نقل عن شارح المفتاح ما يؤيد ما مر عن سم وتعبه (قوله لما لا يكون) ما موصولة
 اسمية والعائد محذوف أي لما لا يكون فيه للمتكلم الخ وما قيل من أن ما هنا مصدرية
 وجوب اليس بشئ انما فاته ظاهر القيل (قوله نحو الذين الخ) فيه مع ما قبله ونشر مرتب
 قال القنري والاولى أن يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك أمس لا عرفهم اه
 والعمل وجهه أنه أدل على معرفة المخاطب من مثال الشارح أعني الذين في بلاد الشرق

وغيره مما يناسب اعتباره في
 الاعلام (وبالموصولية) أي تعريف
 المسند اليه بأمراده اسم موصول
 (لعدم علم المخاطب بالاحوال
 المختصة به سوى الصلة) كقولك
 الذي كان معنا أمس رجل عالم ولم
 يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم
 أو لكلام ما علم بغير الصلة نحو الذين
 في بلاد الشرق لا عرفهم أو لا
 نعرفهم

لا أعرفهم (قوله لقلة جدوى الخ) أى لأن المفروض أن المتكلم لا يعلم بشئ من الأحوال
 المختصة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من التكلم إلا بالأحوال العامة والخاصة
 بالأحوال العامة قليل الجدوى لأن الأغلب العلم بها بخلاف ما إذا لم يكن للخطاب علم بما
 سوى الصلة فإن المتكلم يجوز أن يكون عالماً بالأحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون
 الكلام كثيراً جدوى وما قيل ان في قولنا الذين في بلاد الشرق زهاد فائدة تامة فليس بشئ
 لأن فيه علماً للمتكلم بحال مختص بهم سوى الصلة وهو الزهد عبد الحكيم وكتب أيضاً
 قوله لقلة جدوى لم يتل لعدم لأنه لا يخلو عن فائدة وأقلها افادة عدم المعرفة بذلك سم
 (قوله أو استهجان) أى استهجان وكتب أيضاً قوله أو استهجان ليكون المسند إليه عظيماً
 أو حقيقياً سراجي (قوله بالاسم) أى العلم بأقسامه (قوله أى تقرير الغرض الخ) اختياره
 على تقريره المسند والمسند إليه تساعداً هو المفهوم من الإيضاح حيث قال فانه مسوق
 لتزيه يوسف عليه السلام عن النعشاء اه عبد الحكيم وقال سم وجه تقديمه على القولين
 أن الله ود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند إليه لافادة ذلك
 المقصود فحمل التقرير على تقريره أولى وهو من التنزي (قوله والمرادة مفاعلة) أى على
 غير بابها كما سيظهر (قوله من راد) لم يقل من راودا بنا والاصل الاصل لأن أصل راود
 راود زيدت الواو لبيان المفاعلة (قوله جاء وذهب) مجموعهما تفسيراً لأحد هما فقط
 (قوله وكان المعنى) لم يجوز بذلك لأنه لا قدرة له على القطع بأنه مراد الله تعالى سم (قوله
 وكان المعنى خادعته) أى أراد به المكره من حيث لا يعلم وفيه إشارة إلى أن المرادة متجاوزة
 عن الخادعة اذ لم يكن محجى وذهب منها بطريق الاستعارة التبعية أو الاستعارة التنبؤية
 ومعنى عن نفسه لاجل نفسه يقال تخاصم فلان عن فلان عبد الحكيم ونظير عن جنان
 في قوله تعالى وما كان استغفاراً إبراهيم لآبيه الا عن موعده وعدّها آياه وما نحن بشاركي
 آله تعالى قولك (قوله وفعلت الخ) عطف تفسيرى وفيه إشارة إلى أنه لم يتحقق الخادعة
 حقيقة اذ لم يحصل لها ما أرادته من الواقعة عبد الحكيم وقوله وفيه إشارة إلى آخره
 وفيه أيضاً إشارة إلى أن المفاعلة ليست على بابها ويجوز أن تكون على بابها بمعنى أن كلا
 منهما اوجد منه طلب لكن طلبه اللوقاع وطلبه للاستماع وقوله إلى أنه لم يتحقق الخ أى كأنها
 لم تتحقق لعدم حصول مرادها والافادة متحققة منها حقيقة وانما الذى لم يتحقق ثمرتها
 (قوله عن الشئ) متعلق بالخادع أى لاجل الشئ الذى لا يريد صاحبه أن يخرج منه بده
 عبد الحكيم (قوله يحتمل الخ) جملة مبنية لقوله فعلت فعل الخادع ولذا ترك العاطف أى
 يحتمل الخادع على صاحبه أن يغلبه وبإخذلنا من صاحبه عبد الحكيم (قوله أن يغلبه)
 في موضع المفعول أى يحتمل عليه لأن يغلبه سم فهو كقوله تعالى عبس وتولى أن جاءه
 الاعمى قاله ليس (قوله وهى) أى الخادعة الفهومة مما قبله عبارة عن التمعل أى الاحتمال
 نجاعة يوسف زليخا كما في عبد الحكيم (قوله وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع الذيل للزنا

لقلة جدوى مثل هذا الكلام
 (أو استهجان التصريح بالاسم
 أو زيادة التقرير) أى تقرير الغرض
 المسوق له الكلام وقيل تقرير
 المسند وقيل تقرير المسند إليه
 (نحو وراودته) أى يوسف عليه
 الصلاة والسلام والمرادة مفاعلة
 من راود ورجا وذهب وكان المعنى
 خادعته عن نفسه وفعلت فعل
 الخادع لصاحبه عن الشئ الذى
 لا يريد أن يخرج منه بده
 عليه أن يغلبه وبأخذلنا منه وهى
 عبارة عن التمعل لمواقعته آياها
 والمسند إليه هو قوله تعالى الذى هو
 فى بيتنا عن نفسه متعلق راودته
 فالغرض المسوق له الكلام نزاهة
 يوسف وطهارة ذيله

بعدم تلونه بالنجاسة على طريق الاستعارة المصروفة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملازمة
 صاحبه للزنا (قوله والمذكور) أى قوله التى هو فى بيتها (قوله وأزليخا) بفتح الزاى
 وكسر اللام كفى القاموس وهذا هو المشهور وفى الشهاب على البيضاء أى ضبطه أيضا
 بضم الزاى وفتح اللام (قوله وتكن) أى بحسب الصورة الظاهرية والانهوى بمعصوم
 وقوله من نيل المراد أى مرادها الامراده (قوله تقرير لمرأوده) أى أنها وقعت وثبتت
 وكتب أيضا قوله تقرير لمرأوده أى التى هو المسند وقوله لمافية أى فى الكون فى بيتها كما
 يدل عليه قوله قبل لانه اذا كان فى بيتها الخ (قوله من فرط الاختلاط) أى زيادته وشذذه
 (قوله والالفة) قال فى القاموس الالفة بالضم الاسم من الائتلاف والالفة بالكسر
 المرأة تألفها وألفك اه والتى هنا بالضم (قوله والاشتراك) أى اللفظى (قوله فى
 امرأة العزيز) راجع لقوله الابهام وقوله وأزليخا راجع لقوله الاشتراك فهو نشر على
 ترتيب اللف (قوله ولاستحجان) لأن زليخا من المستعجب فى تركيب الحروف ومن
 المسترذل فى كراهة السمع ونفرته عى أولان من به شرف اذا احتج لنفسه بما صدر عنه
 مما لا يليق بكون التصريح به مستهجناسم متفجعا ح (قوله أى التعظيم والتحويل)
 اقتصر فى القاموس على التعظيم والمراد تعظيم المسند اليه وقد ذكر النحاة أن الصلة
 بشرط أن تكون معهودة الى مقام التعظيم والتحويل ومثاله هذه الآية الشريفة
 فلا تراض (قوله والتحويل) أى التخويف (قوله من اليم) بيان لما غشيه
 أولئك بعض وهو حال على التقديرين (قوله ما غشيه) والتعظيم من حيث الكم لكثرة
 الماء المجموع ونظمه أنواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعة في الغشيان
 فان الماء المجموع بالقسر اذا أرسل على طبعه كان فى غاية السرعة ولاحظته بجميعهم
 بحيث لم يتخاص واحد منهم عبد الحكيم (قوله فان فى هذا الابهام) ولم يعين حيث لم يقل
 فغشيه من اليم ثلاثون قامة مثلا (قوله من التفخيم) أى لما غشيه حتى كأنه لا يحيط به
 العبارة ولا يعلم كنهه الا الله تعالى سم (قوله على الخطا) وفى بعض النسخ على خطا سواء
 كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ومثال الثانى ان الذى يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه (قوله
 تروهم) من الاراء التى تتعدى الى ثلاثة مفاعيل فاذا جرى للمفعول جرى مجرى الظن
 وانتصب اخوانكم على أنه المفعول الثانى كذا فى شرح الايات فحذف على الطول (قوله
 أى تظنونهم) فيه اشارة الى أن تروهم بضم التاء كما هو الرواية من أرى بضم الهمزة وفتح
 الراء مبنيا للمفعول لفظا وان كان مبنيا للفاعل معنى أى أظن لا بفتح التاء من أرى بفتح
 الهمزة بمعنى اعلم لانه خلاف الرواية ولانه خلاف الواقع اذا العلم هو الجزم المطابق للواقع
 عن دليل وهو منتف هنا وبعبارة الفنى الضم هو الرواية وهو الانسب دراية وان جاز
 النسخ بأن يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد وكتب أيضا قوله أى تظنونهم الخ أى لأن
 مجهول هذا الباب تعرف فى الظن والمراد بالظن ماسوى اليقين كما قد يجيى بهذا المعنى

والمذكور أدل عليه من امرأة
 اله زليخا وزليخا لانه اذا كان فى
 بيتها وتكن من نيل المراد منها ولم
 يفعل كان غاية فى التزاهة وقبل
 هو تقرير لمرأوده لمافية من فرط
 الاختلاط والالفة وقبل هو تقرير
 للمسند اليه لا مكان وقوع الابهام
 والاشتراك فى امرأة العزيز
 وأزليخا والمشهور أن الآية مثال
 زيادة التقرير فقط ونظى أنها مثال
 لها ولاستحجان التصريح بالاسم
 وقد بينته فى الشرح (أو التفخيم)
 أى التعظيم والتحويل (نحو
 فغشيه من اليم ما غشيه) فان فى
 هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى
 (أو تنسيبه المخاطب على الخطا نحو
 ان الذين تروهم) أى تظنونهم
 (أخوانكم) يبنى

فيدخل الجزم لاعتى حجة فانه كالظن قد يحظى فالتناس أصناف مظنون الاخوة ويجزومها
 ومتيقنها أفاده في الاطول اه (قوله غليل صدورهم) الغليل والغل بالضم حرارة العطش
 والغليل أيضا الحقد والضغن كك الغل صحاح وفي القاموس الغليل العطش أو شدته
 أو حرارة الجوف اه (قوله أى تهللكوا الخ) الصرع الالقاع على الارض وهو اما
 كناية عن الهلاك أو الاصابة بالحوادث عبد الحكيم (قوله ما ليس في قولك ان
 القوم الفلاني) يتماد منه أن كلام الشاعر في قوم مخصوص والظاهر أنه تنبيه على
 خطأ ظن الاخوة بالناس أي كانوا في أى وقت كان أفاده في الاطول (قوله بناء الخبر) أى
 الى طريقه وعليه فقوله بناء الخبر من اضافة الصفة الى الموصوف أى الى وجهه الخبر
 المبني كما يدل عليه قول الشارح بعد فان فيه ايماء الى أن الخبر المبني عليه الخ أى المبني
 على المسند اليه أى المتأخر عنه ففائدة الاضافة الاشارة الى تأخير الخبر لان الايماء
 المذكور لا يتحقق بدون تأخير الخبر فاندفع ما قيل انه يلزم على تفسير الشارح الوجهه
 بالطريق والجنس أن يكون قول المصنف بناء مسند ركائمل (قوله أى الى طريقه)
 أى جنسه كما يدل عليه قول الشارح بعد من جنس العقاب الخ (قوله وطريقه) عطف
 تفسير (قوله يعنى) اشار به الى أن في كلام المصنف نوع مسامحة اذ مقتضاه أن الايماء
 حاصل بالموصول فقط مع أنه انما حصل بالموصول مع الصلة قاله بعضهم وفيه أن ذلك غير
 خاص بالايماء بل يجري في سائر نكات الموصولية وكلها انما تحصل بالموصول مع الصلة
 فيمكن على الشارح على هذا أن يأتي بالعبارة في الجميع (قوله للاشارة الى أن الخ) أى
 الى جواب هذا السؤال (قوله عليه) أى الموصول وقوله من أى وجهه أى جنس (قوله
 داخرين) أى صاغرين جلاين (قوله ومن الخطا الخ) عبارة عن فالمراد بالوجهه كما
 تقدم طريق الخبر ونوعه الذى يأتي عليه وأما تفسيره بالعله لان الاستعارة شرعية
 لدخول جهنم ففاسد لا يتقاضاه بقوله * ان الذى سمك السما بناء لنا * بيتا اذ ليس
 سمك السما علة لبناء بيتهم وبقوله * ان الذين ترونها اخوانكم * فان ظنهم اخوانهم
 ليس علة لشقاء غليل صدورهم اه وقوله وبقوله ان الذين ترونها الخ أى بناء على أن
 هذا من الايماء فتأمل والحاصل أن تفسيره بالعله غير صحيح لعدم اطرافه في كل الامثلة
 هذا وانما يتيم ما ذكره الشارح من خطأ التفسير المذكور لو أرجع فائده ضميراته الى
 الايماء كما صنع الشارح وهو انما أوجعه الى جعل المسند اليه موصولا فلا يكون أن الذى
 سمك السما الخ من أمثلة الايماء حتى يرد ما مرزوقه يقال ارجاعه الى جعل المسند اليه
 موصولا متناف للسياق فهو خطأ والمبني على الخطا خطأ فتأمل (قوله والسبب) عطف
 تفسير (قوله ثم انه ربما جعل ذريعة الخ) فان قلت لم تجعل هذه الاغراض مقصودة
 من ايراد الموصول فلا حاجة الى جعلها تابعة للايماء متفرعة عليه قلنا لما كانت هذه

غليل صدورهم أن تصرعوا) أى
 تهللكوا أو نصابوا بالحوادث ففيه
 من التنبيه على خطئهم في هذا
 الظن ما ليس في قولك ان القوم
 الفلاني (أو الايماء) أى الاشارة
 (الى وجهه بناء الخبر) أى الى طريقه
 فتقول علت هذا العمل على وجهه
 عملك وعلى جهته أى على طرفة
 وطريقه يعنى تأتى بالموصول
 والصلة للاشارة الى أن بناء الخبر
 عليه من أى وجهه وأى طريق
 من الثواب والعقاب والمدح
 والذم وغير ذلك (نحو ان الذين
 يستكبرون عن عبادتي) فان فيه
 ايماء الى ان الخبر المبني عليه أمر
 من جنس العقاب والاذلال وهو
 قوله (سيدخلون جهنم داخرين)
 ومن الخطا في هذا المقام تفسير
 الوجهه في قوله الى وجهه بناء الخبر
 بالعله والسبب وقد استوفينا ذلك
 في النسخ (ثم انه) أى الايماء الى
 وجهه بناء الخبر

الاعراض أموراً مهمة جعل الأعياء توطئة لها وإثبات الأمر المهم بعد التوطئة والتهديد
 له أولى من إثباته ابتداءً فيكون تضرعها عليه أمر مناسباً مستحباً لا ضرراً
 فلا اعتراض سراً ومراً دافع اعتراض السيد الاتي (قوله لا مجرد الخ) أي لأن
 سياق الكلام ينافيه ولأنه يفهم أن ما ذكر بعد يوجد من غير الأعياء وهو فاسد كما يظهر
 عن ع وكتب أيضاً قوله لا مجرد الخ لأنه لو كان كذلك لقال أو جعله ذريعة على نسق ما قبله
 (قوله وربما جعل ذريعة الخ) أي فيكون المقصود من الأعياء التعريض بالتعظيم مثلاً
 ونفس الأعياء غير مقصود بالذات كذا في عبد الحكيم (قوله إلى التعريض) هو دلالة
 الكلام على معنى ليس له في الكلام ذكر نحو ما أقب الجبل يريد أنه بجعل وكتب أيضاً قوله
 إلى التعريض أنما ذكر التعريض في هذه الاعراض لأن البيت مستعمل فيها الكلام بل
 المستعمل فيه أمر آخر ثبت في ضمنه هذه الاعراض لاستلزامه إياها واستلزامها عليها
 أو عايداً يسيراً بتغيير (قوله نحو أن الذي الخ) من كلام الفرزدق (قوله أوبيت الشرف
 والمجد) بالإضافة بيانية أو المراد بيت الشرف نفسه وبدعائه الرجال الذين فيه وكتب
 أيضاً قوله أوبيت الخ أي فيكون يتأمله عنواً لا حياً وكتب أيضاً قوله أوبيت الخ عبارة عن
 أي بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فإن ما تضمنته القصيدة بعده (قوله دعائه) أي
 قوائمه كما في ع و قال سمع دعامة بكسر الدال وهي عماد البيت (قوله من دعائم كل
 بيت) أي من يتركها جبر و قيل من السماء وقيل عز يزطويل حفيد علي المطول (قوله
 عذ من له ذوق الخ) فانه إذا قيل ان الذي صنع هذه الصنعة الغربية فهم منه عرفان ما بيني
 عليه أمر من جنس الصنعة والانتقان فإذا قيل صنع لي كذا كان كالمأشأرا إليه
 أول الكلام ع (قوله ثم فيه) أي في هذا الأعياء كما عبر به ع وكتب أيضاً قوله ثم فيه
 تعريض بتعظيم الخ قال السيد لا نزاع في كون هذا الكلام مشتقاً على الأعياء بالمعنى الذي
 ذكره وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر إلا أن ذلك الأعياء لا مدخل له في إفادة تعظيم
 الخبر أصلاً فكيف يجعل ذريعة إلى التعريض وأنما نشأ التعظيم عن نفس الصلة بناء على
 تشابه آثارها ومؤثر الواحد ألا ترى أنك لو قلت بني لنا بيتاً من سمك السماء لكان التعريض
 بتعظيم البناء باقياً على حاله ولا أعياء فيه بالمعنى الذي ذكره قطعاً وكذا يقال في قوله تعالى
 الذين كذبوا أشعياباً الذي يستفاد منه تعظيمه ويتوسل به إليه هو نسبة الخسران إلى
 مكذبيه وكذلك أهانة التصنيف مستفادة من عدم معرفة المصنف وأهانة الشيطان من
 خسران من يتبعه وتحقيق زوال المحبة من ضرب البيت مهاجرة وأما كون فاتحة الكلام
 منبهة لافطن على خاتمته فهو مفقود فيما إذا آخر الموصول مع ان تلك الأمور
 مستفادة منها أيضاً اه وأجاب القاضل الخطائي وتبعه الحفيد بأن التعظيم المستفاد
 من نفس الموصول والصله يحتاج إلى التوسل بالأعياء والكلام في هذا الآن الكلام في
 فوائد الموصول وأما التعظيم المدلول عليه بجموع الكلام فلا يحتاج إليه كما يقال بني لنا

لا مجرد جعل المستند إليه موصولاً
 كما سبق إلى بعض الأوهام (ربما
 جعل ذريعة) أي وسيلة (إلى
 التعريض بالتعظيم لشأنه) أي
 شأن الخبر (نحو أن الذي سمك)
 يرفع (السماء بني لنا) بيتاً أراد
 به الكعبة أوبيت الشرف والمجد
 دعائه أعز والمطول من دعائم كل
 بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء
 أعياء إلى ان الخبر المبني عليه أمر
 من جنس الرفعة والبناء عند من له
 وق سليم ثم فيه تعريض

يتنام سماء اذلا ايماء فيه لتأخر المشير وتلخيصه أن فهم التعظيم من مجرد الوصول
وصلته انما يكون بسبب الايماء فلا يفهم التعظيم من قوله الذين كذبوا شعيبا الا لان
فيه اشارة الى أن الخبر من جنس العقاب حتى يكون تكذيبه فيها فيكون هو عظيما
والافلو كان الخبر من جنس المدح مثلا لم يفهم من اثبات تكذيبه انه هو عظيم وكذا يقال
في ان الذي سلك السماء الخ ان فهم تعظيم شأن الخبر انما يفهم بسبب الايماء الى أن الخبر
من جنس البناء الرفيع اذ لولا له لاحتمل أن الخبر من جنس البناء الوضيع فيفتوت التعظيم
هذا وفي كون التعظيم في بني لانا يتنام سماء مستفاد من مجموع الكلام ظهر
والظاهر أن التعليل الموصول مع صلته فقط لكن بلا ايماء (قوله بتعظيم بناء بيته) لا يقال
انما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول به لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر لا نقول
تعظيم البيت لتعلق بناء من بني السماء به فلا محيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر
عق (قوله لكونه فعل الخ) أي وآثار اثر الواحد متشابهة (قوله أو ذريعة الى تعظيم)
كان الظاهر أن يقول أو ذريعة الى التعريض بتعظيم الخ (قوله والخسران) غطف
تفسير (قوله وتعظيم لشأن شعيب) أي حيث أوجب تكذيبه الخسران في الدارين وكان
المناسب أن يقول وفي هذا الايماء تعظيم لشأن شعيب (قوله وربما يجعل) أي الايماء
(قوله نخوان الذي الخ) لان المبني على الجهل شيء قبيح سم (قوله نخوان الذي يتبع
الخ) لما كان اتباعه أمرا قبيحا علم أنه هو قبيح نعم يقال تفهم اهاتمه من العلم بقباحة

اتباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر لأن يقال تحصل بواسطة الايماء الى جنس الخبر
اهاتمه أتم مما تلحق به أو لاسم ببعض تغيير (قوله وقد يجعل) أي الايماء (قوله ثابثا)
أي في الخارج ونفس الامر عق (قوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة الخ) لفظ البيت
خبر والمعنى تأسف كما في الحفيد على المطول وضرب البيت كناية عن الاقاسة (قوله
مهاجرة) حال من التام في ضربت وفيه أن هذه الحال لا مقارنة ولا مستقرة لان المهاجرة
حصلت قبل الضرب لأن يقال معنى قوله مهاجرة أي سابقا منها المهاجرة (قوله بكوفة
الجنود) نسب الكوفة الى الجنود لاقاسمتهم فيها وعنى جنود كسرى وكتب أيضا قوله بكوفة
البناء بمعنى في متعلقة بضربت وقوله غالت ودهاغول أي أخذت الغول ودها وأهلكته
عق فودها مفعول غالت وغول فاعله وأنت الفعل لان غول مؤنث سماعا كادع والحرب
والمراد بالغول المهلك كما في الحفيد (قوله عن زوال المحبة) أي منها (قوله ثم انه يحقق
الخ) وذلك لان المهاجرة اتمامه زوال المحبة أو العكس وقد ذهب الى كل منه - ما طائفة
وعلى التقديرين يحصل التحقيق فثبت المراد على الاول برهان لمي وعلى الثاني برهان اني
حنيد على المطول لمخاضة مقتضا حذف كان في قوله حتى كان برهان الآن يقال اني
بكان لانه لم يسبق مساق البراهين المعتاد (قوله زوال المودة) أي منها وقوله ويقرره أي
في ذهن السامع (قوله فظهر الفرق الخ) اذ حاصل الايماء أن يشعر السامع بجنس الخبر

بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع
السماء التي لا بناء أعظم منها ولا أرفع
(أو) ذريعة الى تعظيم (شأن غيره)
أي غير الخبر (نحو الذين كذبوا
شعيبا كانوا هم الخاسرين) ففيه
ايماء الى ان الخبر المبني عليه مما ينبت
عن الحبيبة والخسران وتعظيم
لشأن شعيب صلى الله عليه وسلم
وربما يجعل ذريعة الى الاهانة
لشأن الخبر نحو ان الذي لا يحسن
معرفة نفسه قد صنف فيه أو
لشأن غيره نحو ان الذي يتبع
الشمطان خامر وقد يجعل ذريعة
الى تحقيق الخبر أي جعله محققا
ثابنا نحو
ان التي ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجندي غالت ودهاغول
فان في ضرب البيت بكوفة الجنود
والمهاجرة اليها ايماء الى أن طريق
بناء الخبر مما ينبت عن زوال المحبة
واقطاع المودة ثم انه يحقق زوال
المودة ويقرره حتى كان برهان
عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو
مقتود في مثل ان الذي سلك السماء
اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق
وتثبيت لبنائه لهم يتأظهر الفرق
بين الايماء وتحقيق الخبر (وبالاشارة)
أي تعريف المستند اليه بإيراد
اسم اشارة

ولا يلزم من ذلك أن يمتنع بحيث يزول عنه الشك والانكار له وهو المراد بتحقيقه الا ترى
 أن قوله ان التي ضربت الخ يحصل منه في ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة
 وينبت فيه بحيث يزول عنه الشك والانكار اذ يلزم عادة من المهاجرة الى الكوفة وضرب
 البيت بها والانتقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف ان الذي سلك السماء اذ لا يلزم عقلا
 ولاعادة من سلك السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الاعماء فيه بدون التحقيق وهذا عين
 تغايرهما والالم يوجد أحدهما بدون الآخر فتأمل سم والحاصل أنه كلما وجد تحقيق الخبر
 وجد الاعماء ولا عكس فبينهم ما عموم وخصوص مطلق وكتب أيضا قوله فظهر الخ أشار
 بذلك الى الرد على المصنف حيث اعترض بأنه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الاعماء
 ذريعة اليه (قوله لتمييزه أي المسند اليه) ولا بد من ارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف
 أي لتمييزه عن المسند اليه لما تقدم أن المسند اليه والمسند من أوصاف اللفظ والمميز أكل
 تمييزا عما هو الذات (قوله أكل تمييز) فيه أنه يقتضي أنه أعرف من سائر المعارف مع أنه
 مؤخر الرتبة في التعريف عن بعضها كما تقرر في محله والجواب اما أن المراد أنه أكل تمييز
 بالنسبة الى ما تحت من المعارف لا بالنسبة الى ما فوقه أيضا ويكون الكلام في مقام لا يمكن
 فيه التمييز عما فوقه من المعارف وأما أن المراد أنه أكل من بعض الوجوه فإنه من حيث
 أن فيه إشارة حسية أكل في التمييز من غيره وان كان غيره أكل منه من غير ذلك الوجه
 وتلك الحسية غاية الامر أن يقال إذا كان غيره أكل منه من وجه آخر فلا يختص هذه
 النكتة به ولا يضرب ذلك اذ ليس الغرض انحصار النكتة فيه بل حصو لها به وان حصلت بغيره
 أيضا سم وفي الاطول إشارة الى الجواب الاول حيث قال أكل تمييزا عما يمكن من المعارف
 التي يسعها المقام والافأكل التمييزا عما يتصور أعرف المعارف وهو الضمير على المذهب
 المنصور والقول بأنه اسم الإشارة معجوز فلا يليق أن ينسب عليه هذا الحكم المذكور
 ولم يبين المصنف المقام الصالح لاسم الإشارة لان مثله مما يعرف من علم آخر وهو المقام الذي
 يتأقلم المتكلم أن يحضره في ذهن السامع بالإشارة الحسية المفسرة بإشارة الجوارح
 وذلك بأن يكون المسند اليه مبصر الهماء يكون للمتكلم إشارة حسية فاستعمال اسم
 الإشارة في كلامه تعالى سواء كان الى المبصر أو غيره مجازا لتمييزه تعالى عن الإشارة
 بالجوارح وكذا استعماله في غير المبصر سواء كان مما يدرك بالبصر أو لا ولكن يكون
 مسدرا كالبصير أو لا بل مدر كالعقل الصريف فغير المبصر بالفعل من المبصرات يحتاج
 الى تنزيله منزلة المبصر بالفعل والمحسوس الغير المبصر الى تأويله بالمبصر ثم بالمبصر
 بالفعل والمعقول الى تأويله بالمحسوس ثم بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل فاذا ذكر السيد السند أن
 غير المحسوس يحتاج الى تأويلين تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد والمحسوس
 الغير المشاهد الى تأويل واحد وهو تنزيله منزلة المشاهد فليس بذلك (ملخصا) قوله
 أبو الصقر خبر اسم الإشارة وأعطف بيان وخبره قوله من نسل شيان (قوله نصب على

(لتمييزه) أي المسند اليه
 أكل تمييز لغرض من الأغراض
 (فخو هذا أبو الصقر فردا) نصب
 على المدح

المدح) أي بفعل محذوف ولا يشترط تقديره من مادة المدح بل أن يتخلو عن الذم فيصح تقدير
 أعني (قوله أو على الحال) قبل التعامل في الحال معنى الفعل في اسم الإشارة أو حرف
 التنبية أي أشير إليه أو أنه عليه في حال كونه منفردا في محاسن ذاته ومكارم صفاته وقيل
 الأولى أن يجعل حالا موقدة بناء على اشتهار بذلك ادعاء ومن نسل شيبان أيضا حال بعد
 حال أي متولدا من نسل شيبان وقيل خبر ثان يبين لنفسه بعد ذكر حبه والنسل الولد
 وشيخان قبيلة من قبائل العرب وبين الضال والسلم قيل حال من شيبان وقيل من نسل
 شيبان وهو الأوجه وقيل حال من أبو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة وهي شجرة
 السدر البري والسلم جمع سلمة وهي شجرة العظام وهي كل شجرة لشوك عظيم وقوله وهما
 شجرتان الانسب أن يقال شجران لكونهما نوعين من الشجر والشجرة واحدة الشجر على
 حذو قرقرة فبقي على المظول ويجاب بأن الماء للتوعية كما في قولهم قرقرة خير من جرادة تأمل
 وقوله قيل العامل الخ عبارة عن العامل اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل أوها
 التنبية لذلك ولا يلزم على هذا كون عامل الحال غير عامل صاحبها لأن الخبر في المعنى
 منفعل المعنى الهاء وهو قوله وقيل الأولى أن يجعل حالا موقدة أي لصاحبها وهو أبو الصقر
 وقوله ومن نسل شيبان أيضا حال الخ وقيل حال من ضمير فرد أو أماجعله ظرفا لغوا متعلقا
 بفرد أي ممتازا منهم فلا يناسب مقام المدح المتضمن شوب الفردية بالقياس إلى كافة
 الناس لأن نسل شيبان فقط الآن ينسب الكلام على ادعاء اشتهار أن نسل شيبان ممتاز عن
 سواهم في المحاسن (قوله في محاسنه) جمع حسن على خلاف القياس (قوله شيبان) بن
 نعلبة أبو قبيلة صغرى من القبيلة وما في البيت يجمعها ما ذكره شرف النسب المشار إليه
 بقوله من نسل شيبان والغصاحه أو صيانة العز المشار إليها بقوله بين الضال والسلم
 وإن دخل ذلك في المحاسن لأن المتبادر منها غير ذلك أطول ملخصا (قوله يعني الخ) أي
 فقوله بين الضال الخ كناية عن أقامتهم بالبادية (قوله لأن فقد العز في الحضر) لأن عزهم
 بنصا حتمهم وكما لفصاحتهم في أقامتهم بالبادية إذ لو تركوها وأقاموا في الحضر وقع
 الاختلاط بينهم وبين أهل الحضر الذين فيهم أعاجم وغير أعاجم فيختلط كلامهم بكلامهم
 فيكون مختلا بنصاحتهم فيكون عزهم مفقود الآن الاختلال في النصاحه مستلزم
 للاختلال في العز ولأن الحضر ينال ذلك الحسكام ومشقتهم بخلاف البادية (قوله أولئك
 آباء) فلو قال فلان وفلان وآباء آباء لم يكن فيه تعريض بذلك وقوله يعني أمر تعجيز
 على حذو فأتوا بورد من مثله أي لا تقدر على الاتيان بثلثهم في مناقبهم إذا جعنا بمجامع
 الاقتحار يومنا (قوله يعني بثلثهم) أي أذكر لي مثلهم من آباءك (قوله يا جبرير) في النداء
 بصيغة نداء البعيدة رتبة غباوة كأنه قيل لا تعرف أنك المخاطب ما لم تناد ولا تحسب قريبا
 لبلادك ولا تزال تعد بعيدا وفي التعبير بالمجامع المقيدة كثرة حاضريها الإشارة إلى أنه بعيد
 عن الانصاف مكابر جده حتى لو لم تكن كثرة الشاهدين بالحق لادعى ما شاء فإله في الأطول

أو على الحال (في محاسنه) من
 نسل شيبان بين الضال والسلم وهما
 شجرتان بالبادية يعني بثلثهم
 بالبادية لأن قصد العز في الحضر
 (أو التعمير) يعني بغباوة السامع
 حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس
 (قوله)

أولئك آباء يعني بثلثهم
 إذا جعنا يا جبرير بالمجامع
 أو بيان حاله أي حال المسند إليه
 (في القرب أو البعد أو الوسط)
 كقولك هذا أو ذلك أو ذاك (زيد)

(قوله وأخذ ذكر التوسط) أى فى قوله فى القرب الخ أى مع أن الترتيب الطبيعى يقتضى
 توطئه (قوله وأمثال هذه المباحث الخ) جواب سؤال وهو أن كون ذلك القريب وذلك
 للبعيد وذلك للتوسط مما بينه اللغة لانه بالوضع فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني لانه
 اغايبت عن الزائد على أصل المراد اسم وحاصل جواب الشارح أن لاسماء الاشارة جهتين
 فاللغة تبحث عنهما من جهة أن هذا موضوع للقرب الخ وعلم المعاني يبحث عنهما من جهة
 أنه يوفى بهذا اذا قصد المتكلم بيان قرب المشار اليه الخ وهذا القرب زائد على أصل مراد
 المتكلم فان أصل مراده من الكلام الحكيم على ذات المسند اليه معبر عنه بأى لفظ كان
 سواء كان علماً وموصولاً أو اسم إشارة وغير ذلك قال السيد وفيه بحث لانهم أرادوا بالزائد
 على أصل المراد المعنى الزائد على أصل المعنى الوضعى للفظ الذى عبر به عن المقصود لا المعنى
 الزائد على معنى لفظ آخر يمكن أن يعبر به فى هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد من المعاني
 الوضعية لما وقع التعبير به فيكون بحثنا عن المعاني الاصلية للالفاظ فان قلت لعله أراد أن
 لفظ هذا مثالا يدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب وأما ان المتكلم
 قصد بذلك هذا بيان قربه فأمر خارج عنه فهو المعنى الوضعى قلت هذا جار فى الالفاظ كلها
 فان زيدا مثلاً موضوع لشخص معين وأما ان المتكلم قصد بذلك تفهيمه للمخاطب فانه
 خارج عن مدلوله وضعه أو يضاهى أن يكون قوله وهو زائد على أصل المراد الخ مستدركا
 فى البيان أى أنه معلوم من قوله بيان قرب المسند اليه لانه يفهم منه زيادته على أصل
 المراد قاله سم قال عبد الحكيم على قول السيد هذا جار فى الالفاظ كلها الخ مانصه
 المقنضيات والدواعى التى تبين فى علم المعاني بعضها مدلولات وضعية للالفاظ كالتكلم
 والمخاطب والغيبة والاحضار بعينه وبعضها من مستقبعات التركيب تدل عليها الالفاظ
 بدلالات عقلية ولو بتوسط الذوق السليم فاذا قصد البليغ افادة المعاني الوضعية أورد
 الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجزء الكلام عن الكيفيات الزائدة وكان الداعى اليها
 افادة معانيها الاصلية وحينئذ زيادتها على أصل المراد اختياره هذا اللفظ بخصوصه على
 لفظ آخر شريك له فى افادة الحكيم على ذات المسند اليه والمسند مثلاً لاجل افادة ذلك
 المعنى الخصوص بعينه واذا قصد افادة الخصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية
 بكيفيات مخصوصة فى الالفاظ كالتعظيم والتحقير والتبعية والقبول وغير ذلك كان معنى
 زيادتها على أصل المراد ان اختياره هذا اللفظ بهذه الكيفية الخصوصية على تجربته عنها
 لافادة تلك الخصوصية فظهر أن ما ذكره الشارح لا يجرى فى الالفاظ كلها وأن قوله وهو
 زائد على أصل المراد الخ ليس مستدركاً بقدر فانه من النقائص وكتب على قوله جواب
 سؤال الخ مانصه وأجيب أيضاً بأن الامور اللغوية قديمتها على ما غرض البليغ اذ لم يكن
 المقام يقتضى أن يزيد منها القصور والمخاطب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع لها وأهل
 المعاني من حيث انها مطابقة لمتضى الحال فتدبر وكتب أيضاً على قوله فان قلت لعله أراد

وأخذ ذكر التوسط لانه اغايبت
 بعد تحقق الطرفين وأمثال هذه
 المباحث تنظر فيها اللغة من حيث
 انهم اثنين ان هذا

الح ماضيه الحاصل أن الزائد على هذا الاحتمال بيان القرب والزائد على الأول الذي أورد
 عليه البحث السابق نفس القرب (قوله مثلا) كهذه وهذان (قوله وذلك) أى مثلا نحو
 ذيك وأولئك وقوله وذلك أى مثلا كذلك وذلكم (قوله وعلم المعاني من حيث الخ) لا يخفى
 أن ذلك يحصل من علم اللغة أيضا فإنه إذا عرف أن هذا القريب عرف أنه إذا قصد قرب
 المشار اليه يوثق به هذا حفيد ويجب بأن معرفة أنه إذا قصد الخ من علم المعاني مما يقصد فيه
 بالذات وأما معرفة ذلك من اللغة فبالتبعية (قوله وهو زائد) أى القرب الذي أتى به هذا
 لبيان سبب (قوله أو تحقيره بالقرب) فإن القرب هنا عبارة عن دنو مرتبة وسنالة درجته
 ووجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشراف درجة فاحتياج الوصول اليه الى
 الوسائط أكثر وأشد عرفا وعادة فارتفاع الروابط والاستغناء عن دليل ظاهر على دنو
 قدره كما لا يخفى وصالح إشارة القرب لتحقير بناء على انحطاط المشار اليه وللتعظيم بناء على
 مخالطة النفس وأنه لا يغيب عنها فهو حاضر رسم وكتب أيضا قوله أو تحقيره بالقرب
 أو تعظيمه بالبعد كما أن القرب بنفسه قد يطلق على قرب المرتبة ودناءة المحل فيقال فلان
 قريب المحل داني المرتبة والبعد قد يطلق على ضد ذلك فيقال فلان بعيد المحل بعيد الهممة
 اجراء الامور العقلية بحرى الامور المحسوسة كذلك قد يطلق ما يدل عليها أعني اسماء
 الاشارة على هذين المعنيين هذا ما ذكره صاحب الكشاف وأشار اليه الشارح بقوله
 تنزيل بالبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة أي فيهم منه تنزيل قرب الدرجة ووضعة
 المحل منزلة قرب المسافة ولك أن تقول الامر الحقيق لا يتبع على الناس بل يكون قريب
 الوصول سهل التناول واقعا بين أيديهم وأرجلهم فالحقارة تناسب القرب المسافة الى
 وتسنزيمه بوجه ما والامر العظيم يتأني عليهم ويبعد عنهم بلالته ورفعة شأنه فالتعظيم
 يناسب البعد المكنى ويستلزمه بوجه ما سيذكر على المطول وقوله اجراء الامور العقلية الخ
 فيكون استعمال اسماء الاشارة فيها بطريق الاستعارة المبنية على تشبيه الامور العقلية
 بالامور الحسية في تفاوت المراتب وقوله ولك أن تقول الخ وجب أن يكون استعماها في
 رفعة المرتبة ودناءتها بطريق المجاز قاله عبد الحكيم (قوله أهذا الذي الخ) قاله أبو جهل
 مشيرا الى المصطفى صلى الله عليه وسلم وأقول الآية وإذا رآه الذين كفروا ان يتخذوا ذلك
 الاهزوا وهذا الذي الخ أى فائقين أهذا الذي الخ (قوله لبعده درجته) أى عظم درجته
 (قوله كما يقال ذلك للعين الخ) أى والحال أنه قريب (قوله تنزيل بالبعده) أى حقارة
 (قوله تنزيل بالبعده عن ساحة عز الخ) أقول يعلم من ذلك أنه قد يقصد التعظيم بالقرب
 بأن ينزل قربه عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيبعده عنه بهذا كقوله
 تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا ويمكن أن يقال الامر العظيم من شأنه أنه توجه اليه الهم
 وتتطلب القرب منه والوصول اليه في هذا الوجه يناسب التعظيم القرب المكنى
 ويستلزمه والامر الحقير من شأنه أن لا تلتفت الناس اليه ويبعدوه عنهم في هذا الوجه

مثلا للقريب وذلك للمتوسط
 وذلك للبعيد وعلم المعاني من حيث
 انه اذا أريد بيان قرب المسند اليه
 يوثق بهذا وهو زائد على أصل المراد
 الذي هو الحكم على المسند اليه
 المذكور المعبر عنه بشئ يوجب
 تصوره على أى وجهه كك
 (أو تحقيره) أى تحقير المسند اليه
 . بالقرب نحو أهذا الذي يذكر
 آلهكم أو تعظيمه بالبعد نحو
 ذلك الكتاب تنزيل بالبعده درجته
 ورفعة محله منزلة بعد المسافة
 (أو تحقيره) بالبعد كما يقال ذلك
 اللعين فعل كذا تنزيل بالبعده
 عن ساحة عز الحضور والخطاب
 منزلة بعد المسافة ونظير ذلك

تكون الحقايرة مناسبة للبعد المكاني ومستلزمة له سيد (قوله صالح للاشارة الخ) أى على
 سبيل المجاز لأن أصل أعيان الاشارة أن يشار بها الى محسوس مشاهد فخرجت المعقولات
 وما يحس بغير البصر وقوله الى كل غائب أى عن حس البصر عنا أى كقولك جافى رجل
 فقال لى ذلك الرجل كذا تحبى أمره بعد غيبته أو معنى كقولك قال لى رجل كذا انصرفنى
 ذلك القول كذلك وفى الاطول عن الرضى أن اسم الاشارة المستعمل فى غير الحاضر
 عنا كان أو معنى كضمير الغائب يحتاج الى تقدم ذكر (قوله أو معنى) أراد به ما ليس
 ذاتا محسوسة فيشمل اللفظ (قوله وكثير الخ) كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس
 أمثالهم الآية فإن ذلك اشارة الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريبا ومنه ذلك
 الكتاب (قوله المعنى الحاضر) أراد بالمعنى ما يقوم بغيره وبالحاضر ما بعده العرف
 حاضرا كالقسم المذكور فإن حضوره ليس باللفظ وعدم انفصاله عما بعده عبيد
 الحكيم (قوله المتقدم) أى على اسم الاشارة (قوله غير مدرك بالحس) أراد به حس
 البصر دون السمع لما مر ولأن المراد بالمعنى هنا ما يشمل اللفظ فإنه المراد بالمعنى بالنسبة
 لقوله الم ذلك الكتاب والمنظ مدرك بحس السمع فلا يصح نفي الادراك عنه ليس (قوله
 أو للتنبيه) أى تنبيه المستكلم السامع وأعاد الجار للبعد (قوله بأوصاف) ليس المراد
 بالأوصاف خصوص النعوت الخفية (قوله وتقول عقبته الخ) المناسب فتقول كفى
 نسخة (قوله اذا جعلت الشئ على عقبه) فالجاء فى حيز التعقيب يندخل على المتأخر (قوله
 وبهذا ظاهر الخ) أى بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من أن الجاء فى حيزه انما يدخل
 على المتأخر فلا وجه للكف تأويل المشار اليه باسم الاشارة (قوله نظره فساد ما قبل الخ)
 أى ظهر فساد بحسب اللغة وان كان المعنى الذى قيل حاصل فى المثال (قوله أن معناه
 عند جعل الخ) فحمل المشار اليه على اسم الاشارة وجعل الجاء داخله على المتقدم وفى ذلك
 تعسف ومخالفة للغة (قوله جدير بما) أى يستدير بالخ (قوله لاجل الاوصاف) قال
 العصام لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على كونها عقب المشار اليه
 فإنه يصح أن تكون قبله كأن تقول جاءنى الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق الاكرام
 ولا على أن يكون ما هو جدير به واردا بعده كأن تقول ويستحق الاكرام وهذا حينئذ
 فالواضح أن يقول أو التنبيه عند الاشارة الى موصوف على أن المشار اليه جدير بما
 أسند لاسم الاشارة من أجل كونه موصوفا (قوله وأنتك على هدى من ربهم) شاهد
 أول وقوله وأنتك هم المنهون شاهد ثان قاله الذهبي (قوله وهو الذين يؤمنون) أى
 الذات معهودة بعنوان هذه الصلة قاله داخله فى الصفات خارجة عن المشار اليه
 فلا نافي ذكر الصلة ههنا عدا الايمان من الاوصاف والناظرين لم يتبينوا هذه الطريقة
 فقالوا ذكر الصلة ههنا استطرادى القبح ذكر الموصول بدون الصلة والمراد هو الموصول
 فقط عبد الحكيم وقوله فلا ينافى ذكر الصلة ههنا أى فى قول الشارح وهو الذين يؤمنون

صالح للاشارة الى كل غائب عينا
 كان أو معنى وكثيرا ما يذكر المعنى
 الحاضر المتقدم بلفظ ذلك لأن
 المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد
 (أو للتنبيه) أى تعريف المستند
 اليه بالاشارة للتنبيه (عند تعقيب
 المشار اليه بأوصاف) أى عند اراد
 الاوصاف على عقب المشار اليه
 يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه
 ثم تقدم به الجاء الى المتعول الثانى
 وتقول عقبته بالشئ اذا جعلت
 الشئ على عقبه وبهذا ظهر فساد
 ما قيل ان معناه عند جعل اسم
 الاشارة يعقب أوصاف (على أنه)
 متعلق بالتنبيه أى للتنبيه على أن
 المشار اليه (جدير بما يري بعده)
 أى بعد اسم الاشارة (من أجلها)
 متعلق بجدير أى حقيق بذلك لاجل
 الاوصاف التى ذكرت بعد المشار
 اليه (منحو) الذين يؤمنون بالغيب
 ويقعون الصلاة الى قوله (أولئك
 على هدى من ربهم وأولئك هم
 المنهون) عقب المشار اليه وهو
 الذين يؤمنون بأوصاف متعددة
 من الايمان بالغيب واقام الصلاة

وكتب أيضا قوله وهو الذين يؤمنون لم يقل وهو المتقون لأن قوله تعالى الذين يؤمنون
يحتمل أن يكون منقطعاً عن المتقين مرفوعاً بالابتداء مخبراً عنه بأولئك على هدى وأن
يجعل جارياً عليه كما في الكشف فعلى التقدير الأول لا يحسن جعل المتقين مشاراً اليه
(قوله وغير ذلك) كالاتفاق عمار زفوا (قوله تنبيهها) وجه التنبيه أن اسم الإشارة إشارة
إلى الذات بلا حصة تلك الصفات وتحتمل ذلك أن يقال إن المقام يقتضي ذكر الضمير
لتقدم الذكر فلما أوترأسم الإشارة الدال على زيادة التمييز دل ذلك على ملاحظة تلك
الصفات كأن قيل أولئك الموصوفون بهذه الصفات من جهة أنها تفهم بها
استحوذوا هذه المرتبة العلية والدرجة الرفيعة السنية سم وقال العصام لأن إيراد اسم
الإشارة يجعله كالمحسوس باعتبار التميز الحاصل بالانصاف وتعلق الحكم بعشق يشعر
بعلية تأخذه اه (قوله عاجلاً) أى فى الدنيا وقوله آجلاً أى فى الآخرة (قوله من أجل
انصافهم) بخلاف ما لو أتى بالضمير فإنه لا يفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت
موجودة لأن اسم الإشارة لكمال التمييز فلا حظ معه الوصف بخلاف الضمير (قوله
وباللام الخ) حاصل ما مشى عليه المصنف أن اللام قسمان لام العهد الخارجى ولام الحقيقة
فلام العهد تنهت أقسام ثلاثة لأن معهودها ما صرحى أى تقدم ذكره صريحاً وكفى
أى تقدم ذكره كناية أو على أى لم يتقدم لذكر لكن الخطاب علم به ولام الحقيقة تحتها
أربعة لأن مدخولها إما الحقيقة من حيث هى ونسبى لأم الجنس ولام الحقيقة ولام
الطبيعة أو من حيث وجودها فى زمن فرد غير معين ونسبى لأم العهد الذاتى أو من حيث
وجودها فى زمن جميع الأفراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغة ونسبى لأم الاستغراق
الحقيقى أو بحسب العرف ونسبى لأم الاستغراق العرفى وسبأى الجميع واختلاف فى
الاصل والحقيقة فتنبى لأم الحقيقة أصل ولام العهد الخارجى أصل آخر وهو الذى أشار
إليه المصنف والشارح وقيل الأصل لأم العهد الخارجى قال الحنفى وهو المقهور من
الكشاف وسائر كتب القوم وقيل لأم الاستغراق وقيل الجميع أصول وقال الحنفى
التحقيق أن معنى اللام الإشارة إلى معنى ما دخلت هى عليه فإن كان اسم الجنس موضوعاً
بأزاء الحقيقة فالاصل لأم الحقيقة وسائر الأقسام من فروعهما حتى العهد الخارجى ولهذا
احتجاج إلى القرينة أعنى تقدم الذكراً وعلم الخطاب وإن كان موضوعاً بأزاء فرداً
فالاصل لأم الذهن وسائر الأقسام من فروعه بحسب المقامات والقرائن اه ملخصاً (قوله
أى تعريف المسند إليه باللام) لم يقل بإيراد معرفته باللام كما قاله فيما تقدم لعدم الاحتياج
إليه هنا سم (قوله للإشارة إلى معهود) أى فى الخارج وقدم لأم العهد على لأم الحقيقة
مع أنه آخره السكاكى لأن المترف به أعرف ولكثرة ابجحات لأم الحقيقة كذا فى الأطول
(قوله أى إلى حصة الخ) يعنى أن المراد بالمعهود الحصة المعهودة لأنها السكاكية فى
المعهودة لوقوعه فى مقابلة نفس الحقيقة والا فلا إشارة إلى المعهود وتحقق فى لأم الجنس

وغیر ذلك ثم عرف المسند إليه
بالإشارة تنبيهاً على أن المشار اليهم
أحقاء بما يريد بعد أولئك وهو
أكونهم على الهدى عاجلاً والقرآن
بالفلاح آجلاً من أجل انصافهم
بالاوصاف المذكورة (وباللام)
أى تعريف المسند إليه باللام
(للاشارة إلى معهود) أى إلى حصة

أيضا والخصه والفرد عندهم بمعنى واحد والفرق بينهما انهما اصطلاح المنطق ولذا قال
 في شرح المفتاح واما الى خصه معينة من الحقيقة فردا أو فردين أو أكثر وانما اختار لفظ
 الخصه لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارج قد يكون نوعا وقد
 يكون أكثرا من واحد اهـ عبد الحكيم وقوله والفرق بينهما الخ هو ان الفرد المركب من
 الطبيعة الكلية وما يستفهم اليها من الشخص كما في الفئري والخصه الطبيعية من حيث
 انها مفيدة بتميدها خارج عنها كما في خط العلامة الشنواني عن سمن عن السيد في
 حواشي شرح المطالع والظاهر ان السيد الخارج هو الشخص (قوله من الحقيقة)
 أي من افرادها (قوله واحدا كان الخ) كما اذا قيل لك جاء رجل أو رجلان أو رجال
 فنقول أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل كذلك في شرح المفتاح عبد الحكيم (قوله يقال)
 أي لغة والمراد به هنا لا يزمه وجو التعيين قال السراي ادرالك الشيء وملا فانه يستلزم
 تعيينه فالمراد بالمعهود المعين (قوله وذلك) أي العهد في الخصه أو كون اللام لا إشارة الى
 معهود سمن (قوله لتقدم ذكره الخ) وهذا التقديم شرط للصحة اسما ماله كما في المظهر
 الغائب لأنه قرينة على ارادة الخصه كما وسم لأنه يستلزم أن يكون استعمال المعرف فيه
 مجاريا مع كمال التعريف فيه والمراد بالكناية ما يقابل الصريح بالمعنى المصطلح عليه عبد
 الحكيم وقيل المراد الكناية بالمعنى المصطلح عليه على رأى المصنف من أنها الانط المراد به
 لازم ما وضع له لان الذكر لازم للمعزوف وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة أفاده
 الفئري (قوله أي الذي طلب الخ) لما كان في الآية وجهان أحدهما ما ذكره المصنف
 والثاني ليس جنس الذكر بجنس الأنثى وكان الثقل به للعهد انما يأتي على الوجه الاول
 فسر المصنف الآية بتوفاي الخ أفاده في الاطول وكتب أيضا قوله أي الذي طلب هذا
 يشعر بأنه جعل الذكر معهودا لتعيينه باعتبار طلبها لا باعتبار ذكره فيكون مثلا للعهد
 التقديري أطول ولأن تقول طلبها بقولها رب اني نذرت لك ما في بطني محررا وهو
 مستثنى لذكر الذكر كناية باعتبار طلبها اعتبارا لذكره فتدبر والعهد التقديري ما تعين فيه
 المدخول وعلم لا لتقدم ذكره والتعيني ما تقدم فيه ذكر المدخول صريحا أو كناية وجعل
 الرضى وصف المنادى اليهم نحو يا أي الرجل ووصف لسم الإشارة نحو هذا الرجل للعهد
 لكونه معلوما بالحضور ورتبه الشارح الحق وخالفهما العاصم في أطوله فاستظهر أنه
 إيمان الجنس دفعا لالتباس وكتب أيضا قوله الذي طلبت امرأة عمران أي طلبته ضمنا
 لا صريحا في قولها رب اني نذرت لك ما في بطني محررا (قوله كالتى وهبت لها) لعل التشبيه مطلوب
 (قوله فالأنثى) أي قال التي في الأنثى إشارة الخ لموافق ما ذكره وهكذا يقال فيما بعد أيضا
 أفاده سمن (قوله رب اني وضعتها أنثى) تأنيث الضمير مع كونه راجعا الى ما لا نه دار بين
 المرجع والحال التي بمنزلة الخبر أعني أنثى فرعاية الخبر أولى عبد الحكيم (قوله ولكنه ليس
 بعسند اليه) لأنه مجرور فهو تنظير مناسب ع (قوله وان كان يعزم الذكور والانات) أي

من الحقيقة معهوده بين المتكلم
 والمخاطب واحدا كان أو اثنين
 أو جماعة يقال عهدت فلانا إذا
 أدركته ولفيته وذلك لتقدم ذكره
 صريحا أو كناية (نحو وليس الذكر
 كالتى أي) ليس الذكر (الذى
 طلبت) امرأة عمران (كالتى) أي
 كالتى التي (وهبت) نذرت الأنثى
 كالتى التي (وهبت) عمران فالأنثى
 (لها) أي لمرأة عمران فالأنثى
 إشارة الى ما سبق ذكره صريحا في
 قوله تعالى قالت رب اني وضعتها
 أنثى ولكنه ليس بعسند اليه والذكر
 إشارة الى ما سبق ذكره كناية في
 قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في
 بطني محررا فان لفظ ما وان كان
 يعزم الذكور والانات

بحسب وضعها وان كانت واقعة هناك على الذكر (قوله لكن التحرير الخ) يعني بضم الحال
أعني محذرا كان محتصا بالذكر لان المراد من كلمة ما الذكر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله
لكن التحرير الخ الانسب بقوله محذرا ان يكون التحرير في كلام الشارح مصدر حرر
المبني للمفعول بقوله يعنى المفعول (قوله وهو مسند اليه) لانه اسم ليس (قوله
وقد يستغنى الخ) كأنه قابل قوله السابق لتقدم ذكره صريحا وكناية سم (قوله اذالم
يكن في البلد الخ) فالقرينة حالية وهي انفراد في البلد (قوله أولا لشارة الى نفس
الحقيقة) اعلم أن المذكرة في كلام الشارح المحقق والايضاح أن لام الجنس ولام
الحقيقة بمعنى والمذكور في حواشي السيد السند نقل عن بعض الافاضل أن لام
الحقيقة ولام الطبيعة بمعنى وهو قسم من لام الجنس يتناول العهد الذهني والاستغراق
أطول (قوله الى نفس الحقيقة ومنه فهم المسمى الخ) ومن ذلك اللام الداخلة على
المعارف نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة انقضى موضوع بمعنى مفرد لان التعريف
للماهية واللام الداخلة على موضوع القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان
نوع (قوله ومنه فهم المسمى) عطف تفسيرى للحقيقة للتنبه على أنه ليس المراد بالحقيقة
ههنا المعنى المشهور رأى الماهية الموجودة وازافة المفهوم الى المسمى بيانية لان المفهوم
قد يكون مسمى بأن وضع له الاسم والمسمى قد لا يكون منه فهم الاسم بل ماصدق عليه وقد
يجتمعان فهو من قبيل خاتم فضة عبد الحكيم وقوله أى الماهية الموجودة أى الهوية
الخارجية كما في سم (قوله من غير اعتبار الخ) تفسير لقوله الى نفس الحقيقة وكتب أيضا
قوله من غير اعتبار الخ: أورد عليه أن لام العهد الذهني ولام الاستغراق من أقسام لام
الحقيقة كما سيأتى في الشارح مع اعتبار الماصدق فيه ما وأجاب عنه الحفيد بما هو فاسد
والصواب أن يجاب بأن المراد من غير اعتبار الماصدق عليه من الافراد بالنظر الى ذات
اللام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بأن لا يعتبر الماصدق أصلا أو يعتبر بعضا
أو كلا بواسطة القرائن وبذل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتى فاللام التى
لتعريف العهد الذهني والاستغراق هى لام الحقيقة حل على ما ذكرنا بحسب المقام
والقرينة (قوله كقولك الخ) ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم
(قوله الرجل خير من المرأة) أى هذا الجنس خير من هذا الجنس ولا ينافى كون بعض
افراد جنس المرأة خيرا من بعض افراد جنس الرجل فان العوائق قد تمنع عما يستحقه
الجنس (قوله وقد يأتى الخ) قد لا تحقيق لالتقليل وكتب أيضا قوله وقد يأتى الخ: من
أقسام لام الحقيقة قسم آخر لام الحقيقة معتبرا فيها الماصدق غير مقيده بالعضمية
أو الكلية كما في القضية المهمة كذا في الحفيد (قوله لمطابقة ذلك الواحد) معنى
المطابقة حل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك الواحد وهذا معناه عند الشارح ومعناها
عند ابن الحاجب اشتغالها على الوجهين فالمراد بالمهم باعتبار مطابقتها للحقيقة

لكن التحرير وهو ان يعنى الولد
لخدمة بيت المقدس انما كان
لذلك وروى الاناث وهو مسند
اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم
علم الخطاب به نحو خروج الامير
اذالم يكن في البلد الا امير واحد
(أو) للاشارة الى نفس الحقيقة
وهو فهم المسمى من غير اعتبار
لمصدق عليه من الافراد (كقوله
الرجل خير من المرأة وقد يأتى)
المعترف بلام الحقيقة (لواحد)
من الافراد (باعتبار عهديته في
الذهن) لمطابقة ذلك الواحد

المعلومة صار كأنه معهود أي معلوم فله عهديته بهذا الاعتبار فيسمى معهوداً ذهنياً لقائي
 سم ومنه عبد الحكيم ومنه يعلم سقوط ما أوردته الحفيد هنا وقيل في قوله عهديته حذف
 مضاف أي باعتبار عهديته حقيقته فالوصف بالعهد انما هو الحقيقة والى هذا مال
 الصغوي كما يعلم عرجة سم واليه مال العصام أيضاً في أطول بل أرجع الضمير في قول
 المصنف باعتبار عهديته الى الحقيقة وذكره باعتبار أنها مسمى ومنه وهم وعبارته باعتبار
 عهديته أي عهديته ذلك المسمى في الذهن لا باعتبار عهديته الواحد أي حرف التعريف
 اتعين المسمى لا الفرد اه (قوله الحقيقة) أي المعهودة (قوله يعني يطلق الخ) أشار به
 الى أن قوله يأتي بمعنى يطلق واللام في قوله الواحد بمعنى على (قوله الذي هو موضوع
 للحقيقة) أي من غير نظر الى الفرد لان النظر الى فرد ما أوجع الافراد بالقرينة لا بالوضع
 (قوله للحقيقة المتحدة في الذهن) أي الموصوفة بالوحدة في الذهن فالوحدة خارجة عن
 الموضوع له وفائدة هذا التقييد الاشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرف بلام الحقيقة
 أعني ما وضع اليه استعمال في شئ بعينه فإن الماهية الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدد
 فيه في الذهن انما يلحقها التعدد بحسب الوجود عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله المتحدة
 أي المتعينة (قوله على فرد) ظاهره انه يستعمل في الفرد نفسه لكن حدث في المطول
 ما حاصله انه يستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو في الحقيقة انما أطلق على
 الحقيقة في ضمن الفرد للقرينة واليه يشير قوله الآتي وهذا معناه نفس الحقيقة الخ
 وقوله هنا على أن ليس القصد الخ سم وعبارته في المطول مانعته تحقيقة أنه موضوع
 للحقيقة المتحدة في الذهن وانما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة
 موجودة فيه فناء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اه وقديقال قوله هنا
 باعتبار كونه معهوداً في الذهن وجزئياً من جزئيات تلك الحقيقة مطابقاً لما عتزله قوله
 في المطول باعتبار وجود الحقيقة فيه اذ يعني اعتبار كونه جزئياً من جزئيات اعتبار
 وجودها فيه فتقدم ارنه هنا أيضاً أن الاستعمال في الحقيقة انما هو في الحقيقة في ضمن
 فرد تأمل (قوله من الحقيقة) أي من أفرادها اذ الحقيقة لا تنجز (قوله باعتبار كونه
 معهوداً في الذهن وجزئياً الخ) أي لا باعتبارها بخصوصه والا لكان مجازاً من إطلاق
 المطلق على المقيد من حيث انه مقيد عبد الحكيم (قوله وجزئياً الخ) عطف سبب على
 مسبب أو تفسير (قوله تلك الحقيقة) أي المعهودة (قوله كما يطلق الكل الخ) أي المجرد
 من أل وكتب أيضاً قوله كما يطلق راجع لقوله يطلق أي يطلق إطلاقاً كاطلاق الكل
 الطبيعي أي المنسوب للطبيعة أي الماهية اقصد هاهنا كالحوان في قولك الفرس حيوان
 والانسان في قولك زيد انسان لان الكل الطبيعي هو الذي يراد به المفهوم بأن يكون
 محمولاً كما في المثاليين (قوله وذلك) أي إطلاق المعرف بلام الحقيقة على الفرد المذكور
 سم (قوله من حيث هي) أي من حيث هي نفسها متصورة لا الافراد فهي الثانية

الحقيقة بمعنى يطلق المعرف بلام
 الحقيقة الذي هو موضوع
 للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد
 ما موجود من الحقيقة باعتبار
 كونه معهوداً في الذهن وجزئياً من
 جزئيات تلك الحقيقة مطابقاً لما
 كما يطلق الكل الطبيعي على كل
 جزئ من جزئياته وذلك عند قيام
 قرينة دالة على أن ليس القصد الى
 نفس الحقيقة من حيث هي
 بل من حيث الوجود ولا من حيث
 وجودها في ضمن جميع الافراد
 بل بعضها (كقولك ادخل السوق

توكيد الخبر محذوف ويحتمل غير ذلك (قوله حيث لا عهد) بأن تعدد أسواق البلد
ولا تعيين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب (قوله في الخارج) أي لا مطلقا كما يؤول منه
إطلاق النفي يس إذا العهد الذهني موجود كما قدمه في قوله باعتبار عهديته في الذهن فلو
كان المراد نفي العهد مطلقا لكان ما هنا ماسبق (قوله وهذا) أي المعهود في الذهن
(قوله كالنكرة) أي بعد اعتبار القرينة مطول أما قبل اعتبارها فلا أثر للعقبة
المختدة في الذهن مسمو به يندفع اعتراض الحفيد وكتب أيضا قوله كالنكرة أي باعتبار
الشائع الغالب فلا يرد أن المصادر المنكرات التي ليس فيها شائبة واحدة ليس التصدف فيها
إلا إلى الحقيقة كإحصاء علمه في المفتاح وسأني عن السد مثله يس وهذه المصادر كذكرى
ورجى وبشرى (قوله تجري عليه أحكام المعارف) أي غالبا كما سيأتي (قوله ونحو
ذلك) كعطفه بـ يأنا من المعرفة والعكس وككونه اسم كان أو معمولا أول لظن (قوله
من تفاوت ما) حاصل الفرق أن المعارف بلام العهد الذهني مدلوله الجنس في ضمن فرد ما
والنكرة مدلولها فرد ما منتشر وهذا ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر فان قلنا
أيضا انها للمفهوم كالمعرف بلام الجنس فالنق أن تعين الجنس وعهديته معتبر في مدلول
المعرف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وان كان حاصله قال الأستاذ سوا قلنا ان
النكرة للمفهوم أو للفرد المنتشر فانما تنسبته عمل في الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما
وضعت له أقول انظر هل يرد عليه نحو لارجل في الدار سم قال يس وجه الورد أن النكرة
هنا تنسبته عمل في الفرد بل في الجنس لأن لافيه له اه (قوله وهو أن النكرة معناها) أي
الوضعي وقوله من جملة الحقيقة أي افرادها (قوله وهذا معناها) أي الوضعي (قوله
كالدخل) فانه انما صور في الافراد الخارجية سم أي ولا يتصور في الحقيقة (قوله
فالمجرد) أي من أُل (قوله بالنظر إلى القرينة) قيد لذل اللام عبد الحكيم (قوله سواء)
أي في افادة كل منها بعبارة غير معين وان كان في النكرة تبا الوضع وفي ذى اللام بالقرينة
(قوله مختلفان) فان المجرد موضوع للفرد المنتشر وذو اللام الحقيقة المختدة في الذهن
وانما أطلق على الفرد القرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه سم (قوله ويوصف
بالجملة) الأولى فيوصف بالفاء (قوله بسبني) صفة للثيم فان قيل بل هو حال منه وهو
أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر في توصيف المعرفة بالجملة قلنا ليس المعنى على
أنه يسببه حال المرور بل الغرض ان ذلك دأب وهذا هو السر في أن القوم ينعنون الحالية
ويثبتون الوصفية ولا يحتج عليك أنه ان جعل الحال مؤكدة فلا محذور وكونه لثيما يلائم
ذلك اذا اظاها المتبادر منه الى الفهم دوام سببه لا تقييده بحال المرور فقط سم قال
المعقوبي بعد نقله ما تقدم كذا قيل والمناسب لقوله ثمة قلت لا يعينني كونها الحالية وانما قلنا
المناسب الخ لان العمل بتأنيث النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد اظهار دوام السب
ولأن قوله لا يعينني انما يتبادر منه أنه قاله في حال سماع السب حال المرور لانه قاله فيمن

حيث لا عهد في الخارج ومثله
قوله تعالى وأخاف أن يأكله
الذئب (وهذا في المعنى كالنكرة)
وان كان في اللفظ تجري عليه
أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ
وذا حال ووصفا للمعرفة وهو صوفا
بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة
لما بينهما من تفاوت ما ووثق
النكرة معناها بعض غير معين من
جملة الحقيقة وهذا معناها نفس
الحقيقة وانما تنسبته فاد البعضية
من القرينة كالدخل والاكمل
فيما تر فالجرد وذو اللام بالنظر إلى
القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما
مختلفان ولكونه في المعنى كالنكرة
قد يعامل معاملة المنكر ويوصف
بالجملة كقوله
*واقداً مرعى للثيم بسبني *

(وقد يفيد)

دأبه السب ولو في غير حال المرور تأمله اه بحروفه وكتب أيضا مانصه تمامه * قضيت ثمة
 قلت لا يعنيني * والمعنى فامضي ثم أقول لكن عدل الى الماضي دلالة على التحقق ونحو حرف
 عطب اذا الحق بها علامة التأنيث تختص بعطف الجمل وقوله لا يعنيني بمعنى لا يريدني بل يريد
 غيري من عناء أى قصده وأراد اه ولا يعنى الاشغال به والانتقام منه من عنائي الامر
 أى أهمنى فترى والظاهر أن ثم مجرد الجمع (قوله أى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة)
 قال هذا هنا وقال في قوله وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة للتفنن أول للتنبه على أن إضافة
 لام الى الحقيقة على معنى اللام المشار بها الى الحقيقة قال في الأطول واعلم أن
 التعريف باللام والتداعي والاضافة بما لدلول اللفظ من الخارج وأما تعريف باقي
 المعارف فنحو جواهر اللفظ لوضعه للام المأخوذ من التعيين وما ذكره السيد السند من أن
 تعريف الموصول واسم الاشارة والضمير من الخارج كلف باللام والتداعي والاضافة
 مزيف لأن الخارج في الموصول وتطهيره قرينة المراد من اللفظ لا الاشارة الى تعينه اه
 ملخصا (قوله الاستثناء) أى المتصل في قوله لا الذين آمنوا الخ وكتب أيضا مانصه
 فهذا هو القرينة (قوله في المستثنى منه) وهو الانسان (قوله فاللام الخ) تبريع
 على ارجاع الضمير في قوله قد يأتي وقد يفيد المعرفة بلام الحقيقة أى فعلم أن اللام الخ اذا
 المتفرع على الارجاع علم ذلك لانفسه بل الاثر بالعكس أى أنه يتفرع ويناسب عن كون
 اللام التي الخ الارجاع المذكور ولهذا قال الشارح فبما أى ولهذا قلنا ان الضمير الخ
 وبهذا يتدفع ما يترامى من التناقض بين التبريع هنا وقوله بعد ولهذا الخ فتدبر (قوله التي
 لتعريف العهد) أى المعهود فهو صديقه بمعنى اسم المفعول وقوله ولا الاستغراق أى
 المتفرع فهو صديقه بمعنى اسم الفاعل (قوله هى لام الحقيقة) أى هى من افراد لام
 الحقيقة (قوله حل) أى مدخولها وقوله على ما ذكرنا أى من الفرد الماهية في الاول
 وجميع الافراد في الثاني (قوله ولهذا) أى اكون لاه العهد الذهني ولام الاستغراق من
 فروع لام الحقيقة (قوله باللام المشار بها الى الحقيقة) أى لا يطلق اللام وايضا يدل على
 أنها لام الحقيقة تغير الاسلوب حيث قال وقد يأتي وقد يشيد ولم يقل ولا اشارة الى واحد
 غير معين ولا اشارة الى الاستغراق (قوله ولا بد الخ) جواب عن اشكال صاحب المفتاح
 وهو أن تعريف الحقيقة ان قصده الاشارة الى الماهية من حيث هى لم يتميز عن أسماء
 الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية وان قصد باعتبار حضورها في الذهن
 لم يتميز عن تعريف العهد الخارجى (قوله عن أسماء الاجناس) فان الاشارة اليها باعتبار
 كونها حاضر في ذهنه وان كانت حاضرة فيه ضرورة أنه موضوع لها ولا يوضع الماهية حاضر
 فالحضور جزء المسمى في لام الحقيقة دون أسماء الاجناس التكرات فهو ملاحظ في الاول
 ومصاحب في الثاني سم فان قلت ما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس المعترف فان كلا
 ملاحظ في الحضور الذهني جزأ من الموضوع له قلت الفرق أن الواضع اعتبر في دلالة اسم
 الجنس على الحضور قرينة خارجية عن اللفظ الدال على الجنس وهى أل فكأنه قال رجعي

أى المعرف باللام المشار بها الى
 الحقيقة (الاستغراق نحو أن
 الانسان لى خسر) أسير باللام
 الى الحقيقة لكن لم يقصد بها
 الماهية من حيث هى ولا من
 حيث تحققها في ضمن بعض الافراد
 بل في ضمن الجميع بدليل صحة
 الاستنباط الذى شرطه دخول
 المستثنى في المستثنى منه لو سكت
 عن ذكره فاللام التي لتعريف العهد
 الذهني أول الاستغراق هى لام
 الحقيقة حل على ما ذكرنا بحسب
 المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير
 في قوله وقد يأتي وقد يشيد عائد
 الى المعرف باللام المشار بها
 الى الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة
 من أن يقصد بها الاشارة الى
 الماهية باعتبار حضورها في
 الذهن ليميز عن أسماء الاجناس

مثلا وضعته للدلالة على الماهية المقيدة بالاحظة الحضور بشرط اقترانه بأل بخلاف علم
 الجنس فانه لم يعتبر فيه ذلك حفيد (قوله التكرات) اعترضه الغنبي بأنه كيف يوصف
 الجنس بالنكرة عند من يشرق بينهما وأجاب بأن المراد من قوله التكرات التي ليس فيها أل
 (قوله مثل الرجى) مثال للمعرف بلام الحقيقة وقوله ورجى مثال لاسماء الاجناس
 التكرات سم (قوله واذا اعتبر الحضور في الذهن) أى فى لأم الحقيقة (قوله فوجه
 امتيازه) أى تعريف لأم الحقيقة وكتب أيضا قوله فوجه امتيازه الخ يريد التمييز بين
 التعريفين الذى استشكله صاحب المفتاح كما يعلم من المطول قال السيد اذا كان تعريف
 الجنس عبارة عن حضور الماهية فى الذهن وتعريف العهد عبارة عن حضور فرد معين
 أو أفراد منها لم يكن اختلاف فيما هو مدعى فى التعريف حقيقة أعنى الحضور فى الذهن
 واما ان الحاضر فى أحدهما هو الماهية وفى الآخر هو الفرد أو الافراد فهو اختلاف
 راجع الى معروض التعريف أعنى الحاضر لا اليه نفسه وأطال فى بيان ذلك فراجع
 سم ويس (قوله عن تعريف العهد) أى الخارجى المذكور فى قوله وباللام للاشارة الى
 معهود (قوله معينة) أى فى الخارج (قوله من غير نظر الى الافراد) أى بقطع النظر عن
 القرائن والافتقار ينظر فى مدخول لأم الحقيقة الى الافراد وذلك ارادة العهد الذهبى
 والاستغراق الآن النظر اليها من القرينة فقوله ولام الحقيقة اشارة الى بسائر أقسامها
 أى فالقصد التفرق بين لأم العهد الخارجى بأقسامه ولام الحقيقة بأقسامها تأمل كذا بخط
 ح ف (قوله وهو أى الاستغراق) من حيث هو لا فى خصوص المسند اليه فلا يرد عليه
 ان الغيب فى المثال الاقل مجرور والصاعبة مفعول به فى المثال الثانى ولا يخصوص
 اللام كما سيذكره الشارح فكان الاولى أن يقول والاستغراق كما ذكره فى الاطول (قوله
 وهو ضربان) لا يتحقق عليك ان التقسيم الى الحقيقى والعرفى لا يخص الاستغراق بل هو
 تخصيص من غير تخصص اذا تباين المعرف باللام أيضا لو احدهم لم يكون عرفيا وحقيقيا
 اذ دخول السوق عرفى اذا المراد سوق من أسواق البلد لا أسواق الدنيا بل الاشارة الى
 الحقيقة من حيث هى أيضا كذلك لانك ربما تقول فى بلد البطيخ خير من العنب لان
 بطيخه خير من عنبه فالاشارة فى كل من البطيخ والعنب الى جنس خاص منهما بمعرفة
 العرف ولذا قد يعكس ذلك فى بلد آخر فان قلت لم تجعل الصاعبة عهدا تقديريا قلت لانزاع
 فى صحته وانما الكلام فيما اذا أريد بها كل صاعبة ولونا زعت فى الارادة تقطع نزاعك
 بالعدول الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل الصاعبة اه أطول (قوله وهو أن يراد الخ)
 فيه ان الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف للفظ وأجيب بأن الارادة سبب
 للاستغراق الذى هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب
 وكتب أيضا قوله وهو أن يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب اللغة المناسب لهذا التفسير
 أن يقال وهو لغوى وعرفى وفسمى فى شرح المفتاح والسيد السيد أيضا الحقيقى بما كان

التكرات مثل الرجى ورجى واذا
 اعتبر الحضور فى الذهن فوجه
 امتيازه عن تعريف العهد أن لأم
 العهد اشارة الى حصة معينة من
 الحقيقة واحدا كان أو اثنين
 أو جماعة ولام الحقيقة اشارة الى
 نفس الحقيقة من غير نظر الى
 الافراد فليتامس (وهو) أى
 الاستغراق (ضربان حقيقى) وهو
 أن يراد كل فرد مما يتناول اللفظ

شموله للافراد على سبيل الحقيقة بأن لا يخرج فرد والعرف بما يعتد به ولا في عرف الناس
وان خرج عنه كثيرون من افراد المفهوم كذا في الاطول (قوله بحسب اللغة) أى
أو الشرع ولوقال بحسب الوضع لشمولها لكن اقتصر على اللغة لانها الاصل (قوله أى
كل غيب) أى غائب وقوله وشهادة أى مشاهد (قوله وعرفى) الظاهر ان المراد بالعرف
هنا أعم مما كان بحسب العرف العام أو الخاص سم والمتبادر مما نقلناه عن شرح
الفتح والسبب من نفسه العرفى أن المراد العرف العام وان ما كان بحسب العرفى
الخاص داخل في الحقيقي تأمل (قوله بحسب متفاهم العرف) أى ما يفهمه أهل العرف
(قوله الصاغية) جمع صائغ وأصل صاغية صوغه ككامل وكلة (قوله أى صاغية بالده)
هذا اذا كان الامير امير بلد وقوله أو اطراف مملكته اذا كان الامير امير بلاد وكتب
أيضا قوله أو اطراف مملكته كناية عن المملكة بتمامها وكتب على قوله مملكته مانصه
أى ما في تصرف المالك من البلاد (قوله على مذهب المازنى) القائل بأن اللام الداخلة
على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف مطلقا سواء كانا بمعنى الحدوث أم لا
لاموصولة (قوله دون غير الخ) ومن ذلك الصائغ فهو كالصفة المشبهة للام في هذه
المذكورات حرف تعريف اتفاقا دائما بقية صنيع الشارح وفيه أنه اختلف في
أل الداخلة على الصفة المشبهة هل هي موصولة أو معرفة وان كان الصحيح أنهم معرفة
فليكن مثلها أل الداخلة على اسم الفاعل الذى ليس بمعنى الحدوث والجواب أن مراد
الشارح بالخلاف الخلف بين المازنى والقائلين بموصولية أل الداخلة على اسم الفاعل
وان كانوا يقولون بحرفية أل الداخلة على الصفة المشبهة وحينئذ فالمفهوم أن اللام
الداخلة على اسم الفاعل الذى ليس بمعنى الحدوث حرف اتفاقا من المازنى والقائلين
بموصولية أل فى اسم الفاعل الذى بمعنى الحدوث وان قال بموصولية أل فى اسم الفاعل
الذى ليس بمعنى الحدوث من يقول بموصولية أل فى الصفة المشبهة فتدبر (قوله
نحو المؤمن الخ) مثال للتغير (قوله لانهم) أى غير المازنى (قوله هذه الصلة)
أى صلة أل التى بمعنى الحدوث (قوله فعل الخ) وإليه ما يعمل وان كان بمعنى
الماضى (قوله ولو سلم) أى شمول الخلاف للجميع وان لا فرق وقوله فالمراد الخ أى
فالكلام صحيح لان المراد الخ (قوله تقسيم مطلق الخ) وعلمه فقوله وهو رأى الاستغراق
لا يشيد كونه مناديا بالقيمة استخدام (قوله والموصول أيضا الخ) من جهة قوله ولو سلم الخ
(قوله مما يأتى الاستغراق) فان الموصول كالمعرف باللام يحى ما عار أربعة فلا صل فيه
العهد والجنس عبد الحكيم (قوله واستغراق المفرد أشمل) أى استغراق ما هو مفرد
فى المعنى سواء كان مفردا فى النطق أو لا كالجمع المحلى باللام الذى بطل فيه معنى الجمعية
أشمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا صورة أو مفردا نحو قوم ورط ولم يتصد
بذلك الحكم الكلى والاطهر منه عبارة الفتح واستغراق المفرد يكون أشمل والاطهر

بحسب اللغة (نحو عالم الغيب
والشهادة أى كل غيب وشهادة
وعرفى) وهو أن يراد كل فرد مما
يتناولها لا ينظر بحسب متفاهم العرف
(نحو جمع الامير الصاغية أى صاغية
بلده أو) أطراف (مملكته) لانه
المفهوم عرفا الصاغية الدنيا قبل
المثال مبني على مذهب المازنى
والأفلا للام فى اسم الفاعل عند
غيره موصولة وفيه نظر لان
الاختلاف انما هو فى اسم الفاعل
بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن
والكافر والعالم والجاهل لانهم
قالوا هذه الصلة فعل فى صورة
الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث
ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق
الاستغراق سواء كان بحرف
التعريف أو غيره والموصول أيضا
مما يأتى للاستغراق نحو أكرم
الذين يأتونك الا زيدا أو ضرب
القائمين الا عمرا (واستغراق
المفرد) سواء كان بحرف
التعريف

منه ما قد يكون فلا يتجه أن قوله بدليل صحة لأرجال الخ لا يتم لأن الصورة الجزئية
لا تثبت الدعوى الكلية ولأنه معارض بأنه يصح لا يطبق على هذا الجرح رجل حيث يطبقه
رجلان أو رجال دون لا يطبقه رجال وينساق الفهم مما ذكره إلى أن استغراق المثني
أشمل من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة أكثر من استغراق جمع الكثرة
واستغراق كل جمع محصور أشمل مما فوقه فتقولك لأ عشرة رجال أشمل من لأ عشرين رجلا
حتى أنه كان الواضح أن يقول واستغراق المشمول أشمل من استغراق الشامل أطول
ثم قال اعلم أن من لا يشرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك في جانب الكثرة يوافق من
يشرق بينهما في جانب القلة إذ لا يصلح أن يراد بالجمع الجنس في ضمن الواحد اتفاقا بخلاف
المفرد فإنه يصلح أن يراد به الجنس في ضمن أي بعض إلى الواحد وهذا لا ينافي ما تقدم أن
الجمع المستغرق بطل جمعيته لأنه من خواص الجمع المستغرق للزوم التكرار مع بقاء
الجمعية والمعرف باللام الجنس لا يستمدعي بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يتناول من حاف
لا يتزوج النساء بحيث يتزوج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فقد أريد
بالجمع المعروف باللام الجنس في ضمن أي بعض إلى الواحد لا نقول هذا من قبيل المعرفة
بلام الاستغراق أي لا تزوج واحدة من النساء فهو نظير ولكن للغائبين خصه بأي
للتخاصص عن نكاح وكتب على قول الأطول أولا كالجمع المحلى باللام الخ مانصه بدخوله في
المفرد اندفع اعتراض السراح الآتي كما تبه عليه العصام آخر وكتب أيضا قوله
واستغراق المفرد أشمل أو رده عليه أن الجمع قد يكون أشمل كما في قولنا ليس كل رجال
يحملون العذرة وهذا الخبر يشيع كل رجال إذ يلزم من عدم حمل كل رجال للعذرة عدم
حمل كل رجل لها بالأولى ومن اشباع الخبر لكل رجال اشباعه لكل رجل بخلاف قولنا
ليس كل رجل يحمل العذرة وهذا الخبر يشيع كل رجل إذ لا يلزم من ذلك عدم حمل الجمع
ولاشك باع الجمع وأجيب بأن الشمول في نحو هذين المثالين انما هو بالزوم لا بالوضع
واشملة المفرد بحسب الوضع والكلام هنا بحسب الوضع فتأمل وكتب أيضا قوله
واستغراق المفرد الخ اعتمد المصنف على تنبيه النظم من هذا الآن استغراق المثني يكون
أشمل من الجمع أطول وكتب أيضا مانصه هذه مسألة مستقلة وفائدة جديدة (قوله
أو غيره) يحرف النفي في التكررة ولا يتم استغراق المحلى باللام (قوله يتناول كل اثنين)
ولا ينافي خروج الواحد مطول (قوله يتناول كل جماعة) ولا ينافي خروج الواحد
والاثنين مطول وكتب أيضا قوله يتناول كل جماعة لأن الاستغراق معناه شمول
أفراد مدلول اللفظ ومدلول صبغة الجمع الجماعة عبدا الحكيم (قوله بدليل صحة لأرجال
الخ) أو رد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك أن التكررة في
سياق النفي والنهي والاشتمال ظاهرة في الاستغراق وتحتل عدم الاستغراق احتمالا
مخرجها الاعتدقية نحو ما جاء في رجل بل رجلا فإنه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق

أو غيره (أشمل) من استغراق المثني
والجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد
من الأفراد والمثني يتناول كل اثنين
والجموع يتناول كل جماعة (بدليل
صحة لأرجال في الدا إذا كان فيها
رجل)

والنكرة في الإيجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازاً كثيراً في المبتدا
نحو غرة شيرين جريدة وقليل في غيره نحو عات نفس ما قدمت وفي المقامات أي للعريري
بأهل ذا المعنى وقبته شراً وأما إذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل
أو متدرة نحو لا رجل في الدار فهي نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل أو لا رجل
في الدار بل رجلان مطول قال في الأطول بذلك يعني قوله أو رد البيان الخ بمحمل وجهين
أحدهما ما ذكره السيد السند أنه يعني أو رد بيان الدعوى فيما هو نص في الاستغراق لأنه
إذا لم يشمل نفي الجمع مع كون النفي نصاً في الاستغراق الواحد والاثني فعدم شمول جمع
ليس ناصية بطريق الأولى فيمتنع بذلك ثبوت المقدم ويعارضه أن المورد فيما ليس ناصياً
الاستغراق إذا كان شاملاً لا يشمل الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الأولى وثانيهما
أنه يعني أنه لا رية في صحة قوله دون لا رجل بالفتح لأنه نص في الاستغراق بخلاف لا رجل
بالرفع فإن عدم صحته خفي إذ يصح أن يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولو جعل لا رجلان
بالفتح ولا رجل بالرفع لكان عدم شمول لا رجل بالرفع وشمول لا رجل بالفتح بطريق الأولى
وأورد على كون زيادة من حجية الاستغراق التطهي قول الأئمة ما من عام الاو قد خص
منه البعض فإنه ليس ناصياً في العموم والام يكن مخصوصاً بالبعض فيكذب نفسه وأجيب
بأنه مبالغة وأدعاء لا يقبل الكذب وكتب أيضاً قوله بدليل الخ وبدليل تحفة كل رجل
جائز مع تخلف رجل أو رجلين دون كل رجل جاءني ولا يضره صحة كل رجل تسعة الدار
دون كل رجل فتدكر أطول وكتب على قوله صحة ما منه أي صدق (قوله أو رجلان)
هذا على القول بأن أقل الجمع ثلاثة دون القول بأنه اثنان وقد اقتصر في البيان على ذكر
الجمع لأنهم حال المثني منه ولم يعكس لأن الجمع قد يطلق على الاثنان كما في قوله تعالى فقد
صغت قلوبكم بكلما يخالف العكس نوبى (قوله وهذا في النكرة المنفية مسلم وأما المعروف الخ)
قد يقال كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فلا اعتراض
مدفوع من أصله فتعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف التعريف أو غيره
في حيز المنع ولهذا قال في الأطول وإنما لم يتعرض المصنف في بيان كون استغراق المفرد
أشمل للمعرف بالألام مع أن عقد البحث له لأن استغراق الجمع المعروف بالألام في الأكثر
لاحاطة كل فرد من الجنس للاحاطة كل جمع جمع قال السيد كأنه بطلت الجمعية في المحلى
باللام لأنه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات أذا من جماعة الاوهى
داخله في جماعة فوفا ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على أحاد الجنس أيضاً أذا من
واحد الاوهى وادخل في جماعات متعددة (فان قلت) جعل الجمع مستغراقاً للجموع لا يمكن
بدون التكرار فهو ضروري في معنى عنه (قلت) قولنا كأنه بطلت الجمعية لذلك ولا يخفى
أن المستغنى المستغرق أيضاً يستلزم التكرار أذا قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد مثلاً
مراراً غير متناهية في الحكم ولم يثبت أنه يعني كل رجل اه ملخصاً وكتب أيضاً قوله

أو رجلان دون لا رجل فانه
لا يصح إذا كان فيهما رجل
أو رجلان وهذا في النكرة المنفية
مسلم

وهذا في النكرة المنقبة مسلم الخ عبارة المطول ولقائل أن يقول لو سلم كون استغراق
المفرد أشمل في النكرة المنقبة فلا يسلم ذلك في المعرف باللام الخ فأشار بقوله ولو سلم اني منع
ان استغراق المفرد في النكرة المنقبة أشمل لأن رجال في لارجال يدل على الجنس والجمعية
فربما يقتضيه نفي الجنس مطلقا كان الجمعية قد بطأت على قياس المعرف باللام فلا
يكون حينئذ فرق بينه وبين لارجل سم وجوابه أن القصد المذكور على خلاف المعهود
في الاستعمال لا بدله من قرينة فلا يرد (قوله وأما المعرف الخ) لعل غيره كلوصول
والمنايا كذلك والاقتصار على المعرف لأن أصل السياق فيه سم وكتب أيضا قوله وأما
المعرف بالانف واللام نحو قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات الآية فإن المراد كل فرد (قوله
بل الجمع المعرف بلام الاستغراق الخ) قال في المطول ولهذا أصبح الاختلاف نحو جوابي
القوم أو العلماء الأزيد أو الازيديين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الأزيد
على الاستثناء المتصل قال الفري في بحث لأن المحققين من النخاعة جمعوا قواهم له على
عشرة الأراحد وقواهم ضربت زيدا الرأس من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا أنه
لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من أفراد المستثنى منه بل يكفي كونه من أجزائه
فلا تدل صحة استثناء الواحد من الجمع بالمعرف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد
واحد وان امتناع جاءني كل جماعة من العلماء الأزيد ممنوع اذ هو كالمنايا المذكورين
الأأن يفرق بأن الحكم اما بالنظر الى أجزء المستثنى منه أو الى جزئياته فالاستثناء المتصل
في الأول بالنسبة الى كون المستثنى جزأ وفي الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له على
عشرة بالنظر الى الأجزاء فيصح أن يقال الواحد على الاستثناء المتصل وقولك جاءني كل
جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الأزيد على الاستثناء المتصل لأن جزئي الجماعة جماعة
اه الخ (قوله يتناول كل واحد من الأفراد) أي فيكون مساويا للمفرد في الشمول فلا
يصح دعوى اشتمالية المفرد على الجمع المعرف باللام وأجيب بأن كلام علماء البيان على
تقدير أن لا يطل معنى الجمعية أي بدخول ال الجنسية فأنها اذا دخلت على جمع أبطلت
منه معنى الجمعية التي أقلها ثلاثة أفراد وتقدر بقاء الجمع على معناه الأصلي وكلام علماء
الامول والنحو والتفسير فيما أبطل منه معنى الجمعية تأمل (قوله مظنة اعتراض)
قبل هذا الاعتراض انما يظهر على تقدير أن الاسم موضوع للفرد المنتشر أما على تقدير
أنه موضوع للماهية فلا لأنه لا تنافي بين الماهية والتعدد لأنها كما تحقق في ضمن الفرد
تحقق في ضمن الجماعة ورده الحفيد وغيره وعبارة ع ق قوله ولا تنافي الخ دفع لبحث يرد وهو
أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه لأن اسم الجنس المكرة ان قلنا بوضعه للفرد الشائع
فدلالة على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالغرض منها ما تحقق به وأقله
ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان أفراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا
المذهبين والاستغراق يتأ في ذلك فأجاب بما ذكره فقوله مجردا عن معنى الوحدة أي التي

وأما المعرف باللام فلا بل الجمع
المعرف بلام الاستغراق يتناول
كل واحد من الأفراد على ما ذكره
أثر أئمة الأصول والنحو ودل
عليه الاستقراء وأشار إليه أئمة
التفسير وقد أشبعنا الكلام في
هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة
ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو
أن أفراد الاسم يدل على وحدة
معناه والاستغراق على تعدده

وضع لها أو التي اقضاهما ما يتبادر في أصل استعماله كما بينا ثم قال ولا يخفى لزوم المجاز
 على القول بأن التكررة موضوعة للواحد دون الآخرها ببعض تغيير وكتب على قوله
 فالغرض منها ما يتحقق به الخ مانعه لأن أكثر الأحكام المستعملة في اللغة والعرف جارية
 على المساميات من حيث انها في ضمن فرد منها لا علم من حيث هي سيد وبحت في دلالة
 مثل لا رجل بالفتح على نفي الجنس عند من يجعل الاسم موضوعا للفرد المنتشر بأن مقتضى
 وضعه للفرد المنتشر دلالة النفي على نفي الوحدة لا على نفي الجنس وأجيب بأن الدلالة
 على نفي الجنس بوضع آخره مجموع بأن يدعى أن المجموع من لوائحها وضع بارأني
 الجنس وكتب أيضا قوله مظنة اعتراض نشأ من قوله واستغراق المفرد (قوله) وهما
 متنافيان أي الوحدة والتعدد (قوله ولا تنافي الخ) الاسم المفرد ليكون في مقابلة
 التنفية والجمع يدل بافراده على وحدة معناه بمعنى أن لا يكون آخره مع مثله واستغراقه وان
 كان مستقار بالقرينة يدل على تعدده وان معه آخره مثله فيتم ما تنافي لثنائي مقتضاهما
 فلا يجتمعان وحاصل الجواب الثاني منع الثاني بينهما ما على أن استغراق المفرد يعني
 الكل الا فرادى أي كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخره وكل فرد موصوف
 بالوحدة بمعنى عدم اجتماع آخره مع الكل المجموع أي كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر
 فيكون منافيا للوحدة لا اعتبارا بآخر مثله معه وهذا الجواب مبني على أن مدلول المفرد
 الوحدة بمعنى عدم اعتبارا بآخره مع لا اعتبار عدم أمر آخره مع لا اعتبار ذلك لعدم الدلائل
 عليه وحاصل الجواب الأول اناسنا الثاني بينهما لكن لام الاستغراق المفيدة للتعدد انما
 تدخل عليه بعد تجزيه عن الوحدة كما أن علامة الجمع في نحو مسلمان انما تلحقه بعد تجزيه
 عنها وهذا مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمر آخره مع وهو اظهر لانه
 في مقابلة الثنائي والمجموع فكما يعتبر فيهما أن يكون آخره مع كذلك يعتبر في المفرد أن لا يكون
 آخره مع وما ذكرنا ظهر لك أن ترتيب البحث تقديم الجواب الثاني على الاول وانما قدمته
 اشارة الى رجحانه عند الحكم وكتب أيضا قوله ولا تنافي بين الاستغراق الخ جعل الثاني
 بين الاستغراق الذي هو مدلول حرف الاستغراق والافراد الذي هو الدال على الوحدة
 والانسب أن يجعل الثاني اما بين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على التعدد
 والافراد الدال على الوحدة واما بين المدلولين وهما الاستغراق والوحدة سم (قوله) لأن
 الحرف فيه تغليب والواضح لأن الاسم انما يعتبر بمفهومة في ضمن جميع الافراد مجرد
 عن معنى الوحدة كيف وتنافي الاستغراق يجري في المضاف والموصول والمضاف اليه
 كل أيضا أطول (قوله الدال على الاستغراق) فيه أن مدلول حرف التعريف ليس
 الا التعريف والاستغراق انما يجري من القرينة أطول (قوله مجرد الخ) أي فيصير
 محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به الجنس وبدخول حرف الاستغراق تعيين للتعدد وكتب
 أيضا قوله مجرد الخ فتبين من المنون لجزء الممكن أطول (قوله عن معنى الوحدة) أي عن

وهما متنافيان أجاب عنه بقوله
 ولا تنافي بين الاستغراق وافراده
 الاسم لأن الحرف الدال على
 الاستغراق يحرف الثاني والتعريف
 انما يدخل عليه أي على الاسم
 المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة
 على (معنى الوحدة)

اعتبار الدلالة عليهم والا فاللفظ يدل بالوضع عليها سم (قوله وامتناع الخ) جواب سؤال
وهو أن يقال حيث جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدّد
واذ دل على متعدّد فيلزم أن يجوز وصفه بالجمع فأجاب بما ذكره واقتصره على التعديل
بالمحافظة بمعنى على قطع النظر عن قوله ولأنه الخ وأتب أيضا قوله وامتناع وصفه أى
مطر دوا لا فقد وصف بالجمع في أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض عبد الحكيم
ولم يطر دوا ذلك نظر إلى جواز مراعاة المعنى كما جاز ذلك في من لأن دلالة المفرد على التعدّد
عارضة بخلاف من فإن دلالتها على الواحد والمتعدّد بطريق الوضع (قوله على التشاكل
اللفظي) بمعنى دلالة كل من الصيغتين على الجماعة للفظا لا يراد أسماء الجوع سم أى
كأنهم والرمط قائمها توصف بالجمع الصيغي (قوله ولأنه الخ) الأولى (لأنه الخ) فإن هذا
جواب ثان منافي لما قبله لاقتضائه بقاء معنى الوحدة واقضاء الأول سلبها عن ف وكتب
أيضا قوله ولأنه بمعنى كل فرد أنت خبير بأنه لا يجري في مثل لأرجل بالفتح لأن معناه نتي
الجنس وأجيب بأن هذا الجواب خاص بالمعترف باللام كإلى الحفيد وذكر بعضهم أن
المراد بقولهم لا التلقيني الجنس أنه التلقيني الحكم عن جميع أفراد الجنس وعليه لا يراد
المبحث من أصله (قوله بمعنى كل فرد) يريد أن الاستغراق المنافي لأفراد الاسم هو شمول
المجموع من حيث هو مجموع وليس فيه ملاحظة فردية أصلا بخلاف شمول كل فرد فانه
لا يتألفه نوبى وكتب أيضا قوله بمعنى كل فرد بمعنى ولا يتألف الوحدة إلا بمجموع الأفراد دون
كل فرد لا تصاف كل فرد بها سم فحاصل الجواب الأول منع أن يكون ثم وحدة وحاصل
الثاني منع أن المراد بالاستغراق مجموع الأفراد حتى يتألف الوحدة بل الشمول لكل فرد
فلا يتألف (قوله لا بمجموع الأفراد) أى لا لكل فرد بشرط اجتماعه مع آخر (قوله ولهذا)
أى لا لجل أن معناه كل فرد لا بمجموع الأفراد وكتب أيضا ما نصه أى لا لجزء المحافظة على
التشاكل اللفظي (قوله امتنع وصفه بنعت الجمع) بأن يجعل الجمع نعتا له وكذا امتنع
جمعه حالاً منه وخبره فلاولى ترك نعت ليعلم الكل أطول (قوله وإن حكاه الاخفش)
أى وفاس عليه (قوله في نحو الدينار الخ) أى في نحو قولهم أهلك الناس الدينار الصفر
والدرهم البيض وكتب أيضا قوله نحو الدينار الصفر الدينار أصله الدينار بالتضعيف بدليل
جمعه على دينار وكذا الدينار أصله الدينار ولذا يجمع على دنانير وقد أشار إليه في الصحاح
ومن قواعدهم قلب أحد خبر في التضعيف إذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء ممتد وبهذا
ظهر أن السينات في قول عمر بن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشف طول الباء
وأظهر السينات ودور الميم جمع سنة لاسين بناء على القاعدة الممهدة ولما لم يتنبه شارحوه
لهذه الدققة صاروا إلى الجواز وأنت خبير بأن الجواز مشروط بالقرينة الصارفة عن
الحقيقة والارتفاع التوقفي وكتب أيضا ما نصه فيه أن الدينار ليس بمعنى كل دينار
بل المراد مجزأ عن الوحدة نعم ذهب الاخفش يتألف وجوب المحافظة على التشاكل

وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة
على التشاكل اللفظي (ولأنه) أى
المفرد الداخِل عليه حرف
الاستغراق (بمعنى كل فرد لا بمجموع
الأفراد ولهذا امتنع وصفه بنعت
الجمع) عند الجهو وروان حكاه
الاخفش في نحو الدينار الصفر
والدرهم البيض

اللفظي لكنه لم يذكره المصنف هنا فلا يليق التعرض لمذهب الاخفش في شرح المتن أفاده
 السيد (قوله) ولاضافة أى تعريف الخ لا يذهب عليك أن الاضافة من أحوال المسند
 اليه ولا تخص التعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فيكم بين تحقير
 في ولد حجام حضراً أو بصاحبك وتحقير في ولد الحجام الآن القوم أهملوها من غير ظهور
 جهة أطول (قوله لانها) أى الاضافة قال في الاطول لانها أى الاضافة أى المارزف
 بالاضافة فانهم (قوله) أخصر طريق) ظاهرة أنها أخصر طرق التعريف وليس كذلك
 إذ لا يظهر ذلك الا في الموصول وأما العلم والفهم واسم الإشارة والمعرف باللام فقد يكون
 الامر بالعكس وأجيب بأن المراد أنها أخصر الطرق التي تفيد مقصود المتكلم أو السامع
 بحسب المقام كما هنا فان مقصود المتكلم إفادته محبوبه تأمل (قوله أى هوى) أصلاً
 قبل الاضافة الى ياء المتكلم وهو وى اجتمعت الواو الثانية مع الياء وسبقت احدهما
 بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الواو الاولى للمناسبة وبصح أن
 لا يقول الهوى بالهوى وأن يراد محل هوى وهو القلب يعني أن القلب ساربه بالحبية
 وجسمي موثق بمكة أويراد أن نفس الهوى ساربه بالقلب الساربه بالحبية هذا وزن
 المناسب أن يقول أى هوى حتى يتاء التانيث قبل ياء المتكلم كما أشرنا اليه يدل عليه ما بعد
 هذا البيت من الطويل

عجبت لمسراها وأنى تخلفت * الى وباب السجى دونى مغلق
 أملت فحيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كاذب النفس ترتيق

ولا يريك تذكريه بعد لانه للفظ هوى (قوله) ونحو ذلك) كن أهواً والذى يعيل اليه
 قاي (قوله) والحب على الرحيل) أى عازم عليه والجله حاله (قوله) مع الركب) اسم جمع
 للركب وبعين جمع يان أصله ينى حذف الياء المدغمة وعوض عنها الالف على خلاف
 القياس فصار يانى حذف الياء لالتقاء الساكنين كذا قالوا والظاهر أنه حذف ياء
 النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والتخفيف ومعد
 من أصعد في الارض معنى فالصله محذوفة بقرينة المقام انظر عبد الحميد (قوله)
 البائين) جمع يان بمعنى ينى حذف احدى الياءين وعوض عنها الالف المتوسطة (قوله)
 أى بعد) من أبعد اللازم معنى بعد (قوله) المستبوع) الذى تتبعه الرقباء والطرأس
 أو قومه فلا ينفلت عنهم ولو افادته محبة (قوله) وتحتزن) أى على بعد الحبيب (قوله)
 أو لتضمنها الخ) لا يخفى أن هذا التضمن قد وجد في غير صورة الاضافة كما في قولك الذى
 هو عبد للسلطان عندى وكذا في نظيره فالوجه أن لا ترجح الاضافة بالانضمام الاختصار
 اليها سم وأنت خير مما تر غير مرة أنه لا يشترط في النكته اختصارها بما ذكرته
 ولا كونها أولى به بل يكفي أن يكون بينهما مناسبة كما قدمه هو أيضاً (قوله) لشأن المضاد
 اليه) قدمه على المضاف لانه مقدم عليه في الاعتبار وان أخر عنه في الذكر سم (قوله)

(وبالاضافة) أى تعريف المسند
 اليه بالاضافة الى شئ من المعارف
 (لانها) أى الاضافة (أخصر
 طريق) الى احضاره في ذهن
 السامع (نحو هوى) أى هوى
 وهذا أخصر من الذى أهواه ونحو
 ذلك والاختصار مطلوب لضيق
 المقام وفرض السامع لكونه في
 السجى والحبيب على الرحيل مع
 الركب البائين مصعد * أى مبعده
 ذاهب في الارض وغمامه

«جنب وجنماني بمكة موثق»
 الجنب الجنوب المستبوع والجنم
 الشخص والموثق المقيد ولفظ
 البيت خبر ومعناه تحسر وتحتزن
 (أو لتضمنها) أى لتضمن الاضافة
 (تعظيماً لشأن المضاف اليه)
 والمضاف أو غيرهما كقولك في
 تعظيم المضاف اليه

عبدى حضري) الا لطف عبدى عندى أطول (قوله تعظيما للمتكلم) وفيه ايضا تعظيم
 للعبد الا انه ليس مقصودا ولا ملاحظا (قوله وهذا معنى قوله أو غيرهما) أى وليس معناه
 غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثالث ليس
 غيرهما بل منهما: ذين صدق على الياء في عدى أنهم مضاف اليها (قوله أو تحقير المضاف)
 أى لا سند اليه المضاف لان الكلام فيه سم (قوله أو لا غناؤها عن تفصيل) هذا يغنى
 عنه قوله لانها أخصر طريق يس ويدفع بأن الملاحظ هنا وهناك مختلف (قوله أو لانه الخ)
 الضمير للشان (قوله مثل تدعيم البعض الخ) أى المؤدى ذلك الى منافسة وحقد
 أو نحوهما (قوله وأما تنكيره) أى ايراده تنكرة وكتب أيضا قوله وأما تنكيره أى تنكير
 المسند اليه يشمل المثنى والجمع ولا ينافيه قوله فلا افراد لان الافراد فى المثنى القصـدى الى
 بعض افرادهم عناء رهوانان مما صدق عليه مفهومه وفى الجمع القصـدى الى بعض افراد
 معناه وهو جماعة مما صدق عليه مفهومه من حاشية سم وكتب أيضا مانصه قدم التنكير
 على التوابع والتدليل احتراز عن التدليل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما
 والمفتاح قدم التوابع والتدليل على التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومن زيد
 اختصاص التوابع بها أطول (قوله فلا افراد) وذلك لان التنكرة ان كانت موضوعة
 للفردين واضح أو لثلاث فالغالب استعماله فى الفرد فتذكر التنكرة لتعمل على الغالب
 الذى هو الفرد بقية المقام سم وكتب أيضا مانصه الفرد قد يكون شخصا وقد يكون نوعا
 لكن المتبادر منه الشخص فذلك جعله مقابلا للنوعية مع أن المستباح جعل الافراد
 شاملا له ما أطول (قوله أى للتصديق الخ) عبارة الاطول أى لجعل المسند اليه فردا من
 شئ بافاده فردية فان جعل الشئ شأما يكون بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب
 الاعتقاد وعلمه ما قوله تعالى فلا تجعله لوائه أندادى لا تعبدوا أولادنا ولا تذكروا لندنا (قوله
 الى فرد) أى غير معين (قوله وجاءه رجل) هو مؤن آل فرعون من أقصى المدينة أى
 آخرها والمراد بالبلدية مدينة فرعون وهى منف كما فى الجلالين وليس المراد بنصف البلدة
 المنهورة الآن بل التى كانت بناحية الحيزة فخرت بدعوة موسى عليه السلام (قوله
 أو النوعية) الاظهر أو التوزيع مكان قوله أو النوعية أى جعل المسند اليه نوعا لأنه
 تدنى فى ذكر الاسباب فأبرز بعضها فى صورة الفرض المترتب وبعضها فى صورة الحامل
 المتقدم أطول (قوله أى للقصدي نوع منه) لعله أخذ القصدي من باب المصدر بجعله مصدر
 المتعدى أى الجعل نوعا والجعل بالتصديق كما تقدم نظير ذلك فى قوله وبالعلمية (قوله وعلى
 أبصارهم غشاوة) جعل تنوين غشاوة للنوعية محوَج الى جعل غشاوة من المجاز الاعتم
 من الحقيقة ليصير التعامى نوعا منها اذ خلاصتها بس (قوله أى نوع) أى غير متعارف اذ كما
 يفيد التنكير النوعية شيئا لا يهيم المؤدى الى عسر الازالة لعدم المعرفة بذلك النوع
 حتى يعرف طريق ازالته فاندفع ما قالوا ان الاقضى لحق المقام جعله على التعظيم كفعله

(عبدى حضري) تعظيما لك بأن لك
 عبدا (و) فى تعظيم المضاف (عبد
 الخليفة تركب) تعظيما لعبدائه
 عبد الخليفة (و) فى تعظيم غير المضاف
 والمضاف اليه (عبد السلطان
 عندى) تعظيما للمتكلم بأن عبد
 السلطان عنده وهو غير المسند
 اليه المضاف وغير ما أضيف
 اليه المسند اليه وهذا معنى قوله
 أو غيرهما (أو) لتضمنها (تحقيرا)
 للمضاف (نحو ولد الحجام حاضري)
 أو المضاف اليه نحو ضارب زيد
 حاضري أو غيرهما ونحو ولد الحجام
 جليس زيد أو لا غناؤها عن
 تفصيل متعذر نحو اتفق أهل
 الحق على كذا أو متعسر نحو أهل
 البلد فعلوا كذا أو لانه يمنع عن
 التفصيل مانع مثل تقديم البعض
 على بعض نحو علماء البلد
 حاضرون الى غير ذلك من
 الاعتبارات (وأما تنكيره) أى
 تنكير المسند اليه (فلا افراد) أى
 للتصديق الى فرد مما يقع عليه اسم
 الجنس (نحو وجاءه رجل من أقصى
 المدينة يسمى أو النوعية) أى
 للتصديق الى نوع منه (نحو وعلى
 أبصارهم غشاوة) أى نوع من
 الاعظمة

المنتاح لى غشاوة عظيمة تحول بين أبصارهم والحق المين بالكلمة كذا فى الاطول (قوله
وهو غطاء التعامى) الاضافة للبيان (قوله التعامى) عبرة اشارة الى تسكهم العمى عن
الآيات وأن ليس بهم عمى - حقيقة بل يعرفون الآيات ويفهمون الكنى يظهر ون أنهم
لم يعرفوها - هم (قوله وفى المنتاح الخ) والاول ذكره الزمخشري وريح مذهب البسه
الزمخشري بأنه يعلم منه أن أولئك الكفار يجحدون بآيات الله الظاهرة التى براها كل
بصير عنادا أو انكارا للمعسوس لأن التعامى تكلف العمى والمعاند شأنه أن ينكر كل ظاهر
ويبعد عنه بكل وجه فالآية عليه مفيدة لعنادهم ومكارتهم على أبلغ وجه والمتصود
بيان بعد حالهم عن الادراك النافع وكتب أيضا قوله وفى المقام الخ لانتا فى بينهم مالا
الغشاة العظيمة نوع من الغشاوة سم وكتب على قوله لانتا فى بينهم الخ مائة لكن
المقصود مختلف (قوله أو التعظيم أو التحقير) بأن يكون بلغ فى ارتضاع الشأن أو
الخطا طه الى حد لا يمكن معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه فى الاول وعدم الاعتداد
به والانتان اليه فى الثانى فلهذا ذكر وكذا يقال فى التكثير والتقليل (قوله له حاجب
الخ) الحجب يستعمل بعن قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ نجبون فنقول له حاجب صلته
محدوفة وفى كل أمر ظرف مستقر صفة له حاجب أى له حاجب عن الارتكاب فى
كل أمر يشينه وهو الشين وفيه اشارة الى أن المانع له هو كونه شينا لا أمر آخر عبد الحكيم
أو أن فى بعضى عن وبعبارة قوله له حاجب بعضى النفس الانسانية وهى كما قال الغزالي
غريزة ربانية هى المخاطبة وهى التى تناب ونعاقب ولها تعلق بالقلب للعمانى الصورى
الشكل تعلق العرض بالجوهر (قوله وليس له عن طالب العرف حاجب) أو رده عليه
أن اللائق حذف طالب لأن الحجب للطالب عن العرف لا للمدوح أو عرفه عن الطالب على
ما هو المناسب وأجيب بتقدير مضاف أى عن احسان طالب العرف أى الاحسان اليه
أى ليس له حاجب للطالب عن احسانه اليه وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ - عدم
الحاجب عن طالب المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا
حاجة الى التقدير أى عن احسانه كما قيل له وكتب أيضا قوله وليس له كان الاولى الفناء
لدلالة ما قبله عليه اذ لو كان له مانع عن طالب العرف كان من جملة ما يشينه فتأمل
أفاده فى الاطول (قوله أى مانع حقير) وهذا أولى من القول باعتبار عموم التكرار
المنفصلة لطابق الاول أى يكون بينه وبين الاول الطباق وليكون فيه اثبات الشئ بدين
لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحسير بالاولى وكتب أيضا قوله أى مانع حقير
قال الحفيد يمكن أن يكون التبريد الفردية الشخصية أى ليس له حاجب واحد وكيف
بالمعتد لكن يفوت على هذا الطباق بين التبريد (قوله نحو ورضوان من الله أكبر)
أى رضوان قليل أكبر من كل نعم فى الجنة لأن كل مساواة من غير الله وهذا المعنى أولى
بما قيل أى رضوان عظيم من الله أكبر من كل نعمة كأن لهم عدم حصول الرضوان

وهو غطاء التعامى عن آيات الله
وفى المنتاح أنه للتعظيم أى غشاة
عظيمة (أو التعظيم أو التحقير
كقوله له حاجب) أى مانع عظيم
(فى كل أمر يشينه) أى يعيبه
(وليس له عن طالب العرف
حاجب) أى مانع حقير وكيف
بالعظيم (أو التكثير كقولهم ان له
لا بلا وان له لغما والتقليل نحو
ورضوان من الله أكبر) والفرق
بين التعظيم والتكثير أن التعظيم
يحسب ارتضاع الشأن

العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الاشارة الى كمال كبريائه والوعود
 لا يطريق الجزم كما هو شأن الملوك اشارة الى أنه غنى عن العالمين عبد الحكيم وكتب أيضا
 مانصه فالتسكير في رضوان للتقليل وأطلق عليه التقليل مجازا باعتبار تنزيل الرضا منزلة
 المعدودات نظرا الى تعدد معلقاته والا فالرضا في نفسه لا يقبل القلة والكثرة حقيقة
 (قوله وعلاو الطبقة) أى المرتبة (قوله باعتبار الكميات) أى في المعدودات وقوله
 والمقادير أى فيما عد اذلك من الكميات والموزونات والمسوحات (قوله أو تقديرًا كما
 في الرضوان) لأن الكميات والمقادير فيه انما هي باعتبار معلقاته لا باعتبار نفسه
 فالكميات والمقادير فيه تقديرية فالتقدير به من حيث أن الكميات والمقادير فيه تقديرية
 فلا ينافي أن التسوين فيه للتقليل كما مثل المصنف فتأمل وكتب أيضا قوله كما في الرضوان
 لكن هذا المثال ليس من التسكير انما هو من التقليل وسهل التقدير به عدم اختصاص
 اعتبار المقادير المقسمة بالفرق بين التسكير والتعظيم وتعديه فارها الى التقليل والتحقيق
 (قوله وكذا التحقير والتقليل) لأن التحقير بحسب انحطاط الشأن ودنوا المرتبة والتقليل
 بحسب الكمية تأمل (قوله وللإشارة الخ) أى لأن العطف يقتضى المغايرة وقوله الى أن
 بينهما أى بين التعظيم والتسكير (قوله هذا ناظر الى التسكير) التسكير المستفاد بالتسكير
 قدر زائد على التسكير المستفاد من جمع الكثرة الذى هو رسل فالتسكير حصلت المبالغة
 في الكثرة لا اعتراض (قوله أى كل فرد الخ) فيه أن الحمل على الفرد لا يناسب التفصيل
 بعده وهو قوله ففهم من عسى الخ فان الظاهر أنه تفصيل للانواع وجعله على الافراد تكلف
 سم وكتب أيضا قوله أى كل فرد الخ حاصل التفسير الاول أن خلق الشخص من
 الشخص فالتسكير في دابة وما له الوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثانى خلق النوع
 من النوع فالتسكير في دابة وما له الوحدة النوعية والكلام محمول على الغالب فلا يراد
 وحوا وعيسى وما ولد من التراب كالفأرة والعقرب والبرغوث ونحو ذلك قال الفري
 وما ينبغى أن ينبه له أن اعتبار الافراد والنوعية في الطرفين هوله لاجتماع بينهما والافيعوز
 اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب الماء بمعنى أن كل فرد من أفراد الدابة
 مخلوق من نوع من الماء أى مختص بذلك الفرداه وبقي وجه رابع لا يصح وهو اعتبار
 النوعية في جانب الدابة والافراد في جانب الماء بمعنى أن كل نوع من أنواع الدواب
 مخلوق من فرد من أفراد الماء وعدم محتمة ظاهرا فتأمل ومنع في الاطول اعتبار
 الافراد في الدابة والنوعية في الماء وعلاه بأنه خلاف الواقع وكتب على قوله فلا يراد
 الخ مانصه أى على الاحتمالين كما في الاطول (قوله هى نقطة آية الخ) تخصيص الاب
 لكونه المنسوب اليه الولد فلا ينافي أن الخلق من نقطة الاب والام قاله عبد الحكيم
 ويحتمل أن مراده بالاب مطلق الاصل مجازا مر سلا (قوله أو كل نوع الخ) والنوع يعص
 خلقه والخلق منه باعتبار افراده لكن ليس الغرض الاشعار بالفردية بل بالنوع في ضمن

وعلاو الطبقة والتسكير باعتبار
 الكميات والمقادير تحقيقا كما في
 الابل أو تقديرًا كما في الرضوان
 وكذا التحقير والتقليل وللإشارة
 اليه أن بينهما فرقا قال (وقد جاء)
 التسكير (للتعظيم والتسكير نحو
 وان يكذبوك فقد كذبت رسل) من
 قبلك (أى ذو وعد كثير) هذا ناظر
 الى التسكير (و) ذوو (آيات عظام)
 هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون
 للتحقير والتقليل معان أخر حصل لي
 منه شئ أى حقير قليل (ومن تسكير
 غيره) أى غير المسند اليه (للافراد
 أو النوعية نحو والله خلق كل دابة
 من ماء) أى كل فرد من افراد
 الدواب من نقطة معينة هى نقطة
 آية المختصة به أو كل نوع من
 أنواع الدواب من نوع من أنواع
 المياه

الفرد ع ق وكتب أيضا قوله أو كل نوع من أنواع الدواب الخ أو رده عليه البغل فإنه لم يخاف
 من نوع النطفة المختصة به التي هي نطفة البغل وأجيب بأن نوع النطفة المختصة بالبغل هو
 المركب من نطفة الحمار ونطفة الفرس (قوله وهو نوع النطفة) قال في الاطول
 واصحاب المفتاح تنقسم برأى علماء وهو نوع الماء يعني النطفة أذهى نوع من الماء ولم
 ياتفت اليه المصنف لانه خلاف سوق النظم لان الظاهر تخصيص كل دابة بما اه أي كل
 نوع من الدواب بما أي بنوع من النطفة (قوله فأذنوا بحرب) ويحتمل النوعية أي نوع
 حرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب لا يدرك حرمهم حتى يدفع ضرره اه أو
 (قوله أي حرب عظيم) لان الحرب القليل يؤذن بالتساؤل في انتهى عن موجب الحرب
 فكان المناسب في المقام الحرب العظيم ع (قوله ان نطن) أي بالساعة (قوله لالتأ كبد)
 أي لا لمجرد التأ كبد والافال المنعول المطلق لا ينفك عنه نوب (قوله وبه هذا الاعتبار الخ)
 أي يكون المنعول المطلق هنا للنوعية لا التوكيد وهو جواب عن اشكال يورد على مثل
 هذا التركيب وهو أن المستثنى المنفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل
 فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نطن محتملا غير النطن مع الظن حتى يخرج الظن
 من بينه وبما ذكره الشارح يدخل الاشكال ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من أنه محمول على
 التقديم والتأخير أي ان نحن الا نطن ظنا (قوله مضرغا) أي استثناء مفرغا فخر غاغت
 لمصدر محذوف وهو مصدر نوى ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجي الحال
 من المضاف اليه المعبر عنه النحاة قد ير (قوله على أن يكون المصدر للتأ كبد) فان كان
 للنوع لم يمتنع وكذا ان كان للعدد بان كان السووين فيه لوجهة والتكثير (قوله والمستثنى
 منه يجب أن يكون متعددا) أي والاي يلزم استثناء الشيء من نفسه وكذلك يلزم التناقض لان
 ما شترت يقتضي نفي الضرب والاضرب يقتضي اثباته (قوله فكذلك صريح لفظ البعض)
 أي يشبه التعظيم بل هو من باب أولى (قوله في هذا الابهام) أي حيث أريد المقيد
 بالمطلق حتى كان هذا المطلق لا يصلح الاله اه سم (قوله من تفخيم فضله) أي لان اياه اه
 يدل على أن المعبر عنه أعظم في رفته وأجل من أن يعرف حتى يصرح به والذوق السليم
 شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد ع (قوله وأما وصفه) قدم من التوابع الوصف
 لانه اذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالذمت (قوله أي وصف المسند اليه) أي سواء كان
 منكرا أو معرفا فالوصف من جهة أحوال المسند اليه مطلقا (قوله والوصف قد يطلق
 الخ) قد للتخفيف هنا وفيما بعد (قوله وهو أنسب ههنا) أي بالتعليل أي لان الذي يعمل هو
 الانفعال وكتب أيضا قوله أنسب ههنا وأوفق الظاهر أن أفعال التقصيل ليس على باب
 (قوله وأما بانه) فيه أنه يجوز أن يراد بالبيان التابع الخصوص فلا يمين للمصدر وأجاب
 الاستاذ بأنه أغلب في المصدر سم وأما التابع الخصوص فالشائع فيه عطف البيان فتدري
 (قوله أي اما ذكر الخ) تنسب اللمعنى المصدرى سم (قوله يعني المصدر) أي ذكر الصفة

وهو نوع النطفة التي تختص بذلك
 النوع من الدواب (و) من تكثير
 غيره (للتعظيم نخو فأذنوا بحرب من
 الله ورسوله) أي حرب عظيم
 (وللتخفيف نخو ان نطن الاضما) أي
 ظنا حتى راضعنا اذا لطن ما يقبل
 الشدة والضعف فالمنعول المطلق
 ههنا للنوعية لا للتأ كبد وبه هذا
 الاعتبار صرح وقوعه بعد الاستثناء
 مضرغا مع امتناع ما شترته الاضربا
 على أن يكون المصدر للتأ كبد لان
 مصدر ضربته لا يحتمل غير الضربه
 والمستثنى منه يجب أن يكون
 متعددا يشمل المستثنى وغيره وكما
 أن التكثير الذي في معنى البعضية
 يشبه التعظيم فكذلك صريح لفظ
 البعض كما في قوله تعالى ورفع
 بهنهم درجات أو ادع محمد عليه
 الصلاة والسلام فني هذا
 الابهام من تفخيم فضله واعلاه
 قدره ما لا يخفى (وأما وصفه) أي
 وصف المسند اليه والوصف قد
 يطلق على نفس التابع الخصوص
 وقد يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب
 ههنا وأوفق بقوله وأما بانه وأما
 الابدال منه أي أما ذكر النعت له
 (فلمكنه) أي الوصف بمعنى المصدر

(قوله والاحسن أن يكون الخ) أي لأن النعت هو المبين للكاشف أولاً بالذات والمعنى
المصدرى انما يتصف بما ثانياً وبالعرض سم (قوله وبضميره الخ) فيكون فيه استخدام
(قوله في البديع) قد يستغنى عن ذلك بجعله راجعاً الى الصفة المفهومة من الوصف لانه
بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة نحو واعدوا هو أقرب للتقوى سم لكن رجع الشارح
احتمال الاستخدام لانه من المحسنات للكلام (قوله كاشفاً عن معناه) ذكره بعد قوله مبيناً
له لأن التبيين له قد يكون ببيان لازم له أو صفة مع أن المراد به كشف معناه فيكون قوله
كاشفاً عن معناه تفسيراً لمراد من قوله مبيناً قال في الاطول بين بقوله كاشفاً عن معناه
ما أراد بقوله مبيناً لفعل عبارة الحكم مثلاً له وهذا من البدائع (قوله عن معناه) أي
ما عني به ولو مجازياً (قوله الجسم الطويل الخ) أراد به الجسم الطبيعي لا التعليمي اذ هو
لا يحتاج الى فراغ ليكون عرضاً لانه عبارة عن الامتدادات الثلاث الطول والعرض
والعمق من رسالة الشيخنا السيد البليدي وكتب أيضاً قوله الجسم الطويل الخ هذا عند
المترلة وعند الحكماء هو المركب من الهول والصوره وعند المتكلمين هو المركب من
جرأين فداً سم أي من جوهرين فردين فأكثر وعند أهل اللغة البدن (قوله
الطويل) استشكل بأن كل واحد صفة على حدته مع أنها ليس كاشفاً والجواب أن كل
واحد ليس صفة على حدته وليس كاشفاً والصفة الكاشفة مجموعهاً والاقل مقيد بها
بعده فتدبر سم وعبارة السيد الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع لانه صفة واحدة
بحسب المعنى وان كان هذا لا تعدد بحسب اللفظ والاعراب كأنه قيل الجسم الذاهب في
الجهات كما أن قولك حلوه ماض خبر واحد معنى كأنه قيل مزج تعدد اللفظ
والاعراب ثم قال ومنهم من قال الوصف الكاشف هو الطويل الموصوف بما بعده
فأمر بض العميق صفتان مخصصتان للطويل اه قال بس وانظر هلا قيل ان الاضافة في
قوله وأما وصفه للجنس الصادق بالواحد والمتعدد ويؤيد هذا قول الشارح فان هذه
الاصناف بصيغة الجمع اه أقول يجوز هذا الوجه في الاطول وعليه لا اشكال لافادته أن
الكشف يكون بالمتعدد كما يكون بالواحد ولا يخفى أن هذا كله انما يحتاج اليه اذا لم يرد
بالكاشف الكاشف ولومن وجهه فلو أريد ذلك فلا قال في الاطول ولا يجب في الكشف
أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهر الـ كنهه أو عميزه عن جميع ما عداه بل ربما يكون
الكشف بوجه أعم ثم قال كل من الاوصاف الثلاثة وصف كاشف بين الجسم بوجه
والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد الخ ما قال وكتب أيضاً ما نصه الطول الامتداد
المفروض أولاً والعرض الامتداد المفروض ثانياً والعمق ما يشاطعه ما وتفسير
الطول بأزيد الامتدادين والعرض بأقصهما لا يشمل الاجسام المتساوية الاضلاع
(قوله يحتاج الخ) خبر قوله الجسم وكتب أيضاً قوله يحتاج الخ فيه أن الاحتياج الى
الفراغ ليس خاصاً بالجسم الطويل العريض العميق بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج الى

والاحسن أن يكون بمعنى النعت
على أن يراد باللفظ أحد معنييه
ويضمير معناه الآخر على ما ينبغي
في البديع ان شاء الله تعالى (مبيناً
له) أي للمسنند اليه (كاشفاً
عن معناه كقولك الجسم الطويل
العريض العميق يحتاج الى فراغ
يشغله) فان هذه الاوصاف مما
يوضح الجسم ويقع تعريفه بها

الترغ خصوصاً والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعرفون بالجواهر الفردية والنون
الحكيمة في انكاره فلا وجه للتخصيص والجواب أنه أراد الاحتجاج الى فراغ ممتدة ولا يخفى
أنه من خصائص الجسم الطبيعي الطويل الخ من رسالة شيخنا السيد البلبيدي (قوله
ونحوه) مبتدأ خبره قوله إلا (قوله) وإن لم يكن وصفاً (الخ) فيه إشارة الى حكمة فصله
عما قبله وزاد في الاطول أن فيه التفسير على التفاوت بينهما في الكشف فإن السابق بعينه
تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه تفصيل معنى الالهي لأن معناه الذي المتوقد وان
استلزمه (قوله الالهي الخ) من المنسرح وأجزاءه مستعمل منفعولات مفتعلن مرتين
(قوله الذي يظن بك الظن) قبل منفعولا الظن محذوفان أي يظنك متصفاً بصفة وقيل هو
منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكان قد رأى الخ حال من فاعل يظن أي
يظن مشبه بالرائي والسماع وخو أو من جعله حالاً من الظن أي يظن الظن مشبه بالمرئي
والمسموع سم وقوله للرائي والسماع الاوضح أن يقول للرؤية والسمع أي الرائي والسماع
ليكنه قصر المسافة وقوله بالمرئي والمسموع الاولي بالرؤية والسمع الا أن يكون الظن بمعنى
المظنون وجوزوا تخفيف كونه صفة للظن بجعل آل الله مدله في فهو في حكم المعرفة
(قوله الذي المتوقد) فقوله الذي يظن بك الظن الخ تنفسه باللامعي باللازم اذ يلزم من كون
الشخص ذكياً متوقداً أنه اذا ظن بك ظناً كان ظنه موافقاً للواقع كأنه رآه ان كان من
المرئيات أو سمعه ان كان من المسموعات وكتب أيضاً قوله المتوقد كناية عن شدة فهمه
فشبهه بالنار المشتعلة (قوله مما يكشف معناه) أي باللازم (قوله ليكنه ليس عند الله
أعاده فوطئة لما بعده والافتد تقدم ذلك (قوله لانه مرفوع الخ) لوقال لانه خبر ان لان
أخصر ليكنه أي بالمقابل قد قبله بعد أو منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعني تأمل (قوله
على أنه خبر ان) الذي يسأله السوق أن الخبر قوله بعد خمسة أبيات

أوردى فلا تنفع الاشاحة من * أمر بان قد يحاول البدعا

أوردى هلك والاشاحة الحذر والبدع جمع بدعة بمعنى الامر الغريب أي لا ينفذ طالب
الامور الغربية الحذر من أمر كائن لا محالة يس (قوله والنجدة) أي القوة
والشجاعة وقوله جمع جمعاً ثابتاً أجمع فهو من ألتاخذ التوكيد بمعنى جميعاً (قوله
أو مخصصاً) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض فيه تخصيص اللفظ بالمراد وفي
الوصف المبين كشف المعنى (قوله أي مذكراً لاشراكه) أي في التكررات أو رافعا احتمالاً
أي في المعارف فالتخصيص يدخل المعارف والتكررات عند البسيطين بخلافه عند
التحويين فإنه عندهم في التكررات فقط وأما رفع الاحتمال في المعارف فهو توضيح
للتخصيص كما ذكره الشارح وكتب أيضاً ما نصه أي الاشتراك المعنوي على ما هو الظاهر
فلا تكون جارية في قوانين جارية صفة مخصصة وقد يحتمل على الاعراض المعنوي
واللفظي فتكون جارية صفة مخصصة لانها قالات الاشتراك لرفعها احتمالاً غير الماء

(ونحوه في الكشف) أي مثل هذا
القول في كون الوصف للكشف
والايضاح وان لم يكن وصفاً له سند
اليه (قوله)

الالهي الذي يظن بك الظن
فإن كان قد رأى وقد سمعاً

فالالهي معناه الذي المتوقد
والوصف بعده مما يكشف معناه
ويوضحه ليكنه ليس عند الله لانه
مرفوع على أنه خبر ان في البيت
اتبع ابق أعني قوله

ان الذي جمع السامحة والد
نجدة والبر والبر التي جمعاً

او منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير
أعني (أو) لكون الوصف (مخصصاً)
للمسند اليه أي متلاً لاشراكه
أو رافعا احتمالاً

من المعاني المشتركة في النظمين فليست الا الاشتراك المعنوي بين افراد المما أفاده السيد
قال سم وعلى الاول يخرج مثل هذا الوصف عند الحاجة عن الموضوع والمخصص جميعا
وناقش العصام السيد في جعله قصد الاشتراك المعنوي هو الظاهر ثم قال فالوصف في عين
جارية تخصص عند الحاجة لانه ينزل اشتراك العين في هذه الحالة بين معانيه ببعض تغيير
ويرد على جعل الاشتراك شاملا للفظي دخول الاشتراك الاعلام مع تخصيصهم بتقليل
الاشتراك بالتركيبات الا أن يقال المراد بتقليل الاشتراك في التركيبات بقرينة
الاصطلاح على أن الوصف في التركيبات بتقليل الاشتراك وفي المعارف رفع الاحتمال
تأمل (قوله وفي عرف النحاة) جمع ناح من نحو اذا نظر في علم النحو وتكلم
فيه سم (قوله عن تقليل الاشتراك في التركيبات) ان كانت التكرار موضوعا للمفهوم
الكلي فهذا ظاهر لان المفهوم الكلي اشتراك حقيقة وان كانت موضوعا للفردي
ففيه الاشتراك على سبيل البديل لصدقه على كل فرد على البديل اذ لا تعين في مفهوم
التكرار بحيث يمنع من الاشتراك لان التعيين الذي فيه بمعنى انه فرد الرجل لا فرد
غيره لا بمعنى أنه شخص معين للمخاطبين سم وكتب أيضا قوله عن تقليل الاشتراك
أي اواز الله بالكلية الا أنه اقتصر على التقليل لانه الغالب في التخصيص أفاده في
الاطول (قوله عن رفع الاحتمال الخ) لا يتأتى في المعرفة بلام الجنس لان بدلوله
الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوه لا يوضحه بل يخصه كالتركيبات ولا في
المعرفة بلام العهد الذهني لصدقه على كثيرين على سبيل البديل فوصفه بالتخصيص
لا لتوضيح فعل مراده سم المعارف ما عدا هذين سم وعادة عن رفع الاحتمال في
المعارف التي لا اشتراك في استعماله يخرج المعرفة بلام الجنس والشاربها الى فردا
باعتبار عهده بجهة جنسه فان فيه ما لتقليل الاشتراك كالتركيبات (قوله أو مدحا أو دما) أي
ذامدح أو ذاتم (قوله حيث يتعين) اما لعدم شريك له في ذلك الاسم أو لمعرفة المخاطب له
بعضه قبل ذكر الوصف وكتب أيضا قوله حيث يتعين يقتضي أنه لا يكون للمدح الا اذا
اتقى التخصيص وفيه نظرسم وبأني جوانبه وكتب أيضا قوله حيث يتعين الخ المتبادر أنه
متعلق بالمثال فالمعنى حيث يتعين زيد ونفس النكتة أحق بالتعميد وجعله قيد الهاجرا جاع
ضمير يتعين الى الموصوف بعيد ومخالف للايضاح كذا في الاطول (قوله والا لكان الخ)
قبل لم يرد أن كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذا الظاهر
أن لا مانع في امثال هذه الاعتبارات بل أراد أنه اذا لم يكن الوصف مخصصا انفع أن المراد
المعاني المذكورة سم أي وهي المدح والذم وكتب أيضا مانع أي كان القصد بالوصف
التخصيص والمدح والذم حاصلان غير مقصودين (قوله أو لكونه تأكيدا) ليس المراد
التأكيد الاصطلاحي لا اللفظي ولا المعنوي بل المراد المقدر على سم (قوله أو لمس)
مثلية الآخر كما في التاموس (قوله فان لفظ الاسم مما يدل على الدبور) أي فوصفه

وفي عرف النحاة التخصيص عبارة
عن تقليل الاشتراك في التركيبات
والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
في المعارف (نحو زيد التاجر
عندنا) فان وصفه بالتاجر يرفع
احتماله التاجر وغيره (أو لكون
الوصف مدحا أو ذما نحو جاني زيد
العالم أو الجاهل حيث يتعين) أي
الموصوف أعني زيدا (قبل ذكره)
أي ذكر الوصف والا لكان الوصف
مخصصا (أو لكونه تأكيدا
نحو أمس الدابر كان يوما عظيما)
فان لفظ الامس مما يدل على الدبور

بالدبر تأكيده وقد يقال أى فأنه قد لهذا التوكيد ويجاب بأن ذلك إنما يقال إذا اقتضاه
المتسام كما إذا وقع فى أمس كرب وعظم فيكون ذكره إشارة للفرح بدوره أو وقع فيه مبرور
فيكون فيه الإشارة للتأسف عليه قاله بعضهم وهو فى الاطول (قوله) وقد يكون الوصف
لبيان المقصود) الفرق بين هذا والصفة الكاشفة أن الغرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ
أو المحتملات بأن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات
كما فى الدابة فى المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فإن المقصود به
ايضاح المعنى لا بيان أحد المحتملات ع س سم والفرق بينه وبين المؤكك بأن المؤكك
لا يلاحظ فيه ان المقصود الاصل بل مجرد التأكيده بخلاف هذا الوصف اع حفيد وقول
سم بيان أحد المحتملين الخ يلزم عليه أن يكون الوصف هنا من أحد قسمي الوصف المخصص
وهو ما رفع احتمال الموصوف والجواب أن هذا الاحد مخصص بالمعارف كما مر وما
هنا فى التكرات وجهه فبالزوم المذكور ممنوع (قوله وتفسيره) طف تفسير (قوله
وما من دابة فى الارض) أى سواكم بقرينة قوله انما لكم اذا المماثل غير المماثل أفاد فى
الاطول (قوله) بما هو من خواص الجنس) ولا يخص الفرد سم (قوله) لبيان أن القصد
منها الى الجنس دون الفرد) توجيه ذلك أن التكررة فى سياق النفي تنهيه العموم لكن يجوز
أن يراد به ان هذا دواب أرض واحدة وطير رجوع واحد فيكون استغراقا عارفا فذكر
وصف نسبته الى جميع دواب أى أرض كانت وطير رأى جو كان على السواء فلتضع
أن الاستغراق حقيقى يتناول كل دابة من دواب الارض السبع وكل طائر من طيور
الآفاق وظاهر معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك أن التكررة المفردة فى سياق
النفي تدل على كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله أم أمنا لكم لان كل فرد لا يكون أمنا
وكذا ان أريد بها كل نوع لان كل نوع أمة واحدة لا أم وجوابه أنها شاملة على
الجنوع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر هذا ولم يرد بالفرد
الواحد حتى يرد عليه أن الفرد ليس بمحتمل هنا أصلا لما سبق من أن التكررة المنفعية مع من
نص فى الاستغراق بل أراد مطلق العدد الذى يتأثر به الاستغراق العربى سم وقوله ان
الفرد ليس بمحتمل الخ أى حتى يحتاج الى تنبيهه بقوله دون الفرد (قوله الى الجنس) أى
المحقق فى كل فرد وكتب أيضا قوله الى الجنس أى متوجه اليه فهو متعلق بمحذوف (قوله
دون الفرد) أى دون طائفة من الافراد مخصوصة ويكون التعميم المأخوذ من وقوع
التكررة فى سياق النفي فى تلك الطائفة الخصوصية (قوله وبهذا الاعتبار) هو أن الوصف
لبيان أن القصد الى الجنس سم (قوله) أفاده هذا الوصف زيادة الخ بسبب تحقيق
الجنس فى جميع الافراد فلا تنافى بين قصد الجنس وافادة زيادة التعميم (قوله) زيادة
التعميم الخ) واما أصل التعميم والاحاطة فحاصل من وقوع التكررة فى سياق النفي مقرونة
بـ (قوله) أى تحقيق الخ) تفسيره للتقرير وكتب أيضا قوله أى تحقيق الخ أى ليس المراد

وذلك يكون الوصف لبيان
المقصود ونفسه كقوله تعالى
وما من دابة فى الارض ولا طائر
بطير يجناه حيه حيث وصف دابة
وطائر بما هو من خواص الجنس
لبيان أن القصد منهما الى الجنس
دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد
هذا الوصف زيادة التعميم
والاحاطة (وأما توكيده) أى
توكيد المسند اليه (فالتقرير) أى
تقرير المسند اليه أى تحقيق

بالتقرير انه ذكر أولاً ثم يذكر ما يقرره سم (قوله ومنه هو سم) عطف تفسير (قوله)
 أعني جعله الخ) تفسيراً للتحقيق وكتب أيضاً ما نصه أي ليس المراد تحقيقه في نفسه وإزالة
 الغشاع عنه بل تحقيقه بإزالة احتمال الغير عبد الحكيم (قوله مستقراً) أي قاراً في ذهن
 السامع وقوله محققاً أي متيقناً سم (قوله بحيث لا يظن الخ) المراد بالظن المعنى الاعم
 الشامل للتوهم (قوله أو عن حمله) يحتمل الضمير السامع وهو ظاهر أي غفلة السامع
 عن حمله المسند اليه على معناه ويحتمل المتكلم أي غفلة السامع عن حمل المتكلم المسند
 اليه على معناه فلا يحمله على معناه سم ويحتمل أن الضمير راجع إلى لفظ المسند اليه
 على أن الإضافة من إضافة المصدر إلى المنعوله بعد حذف الفاعل الذي هو المتكلم
 أو السامع وكتب أيضاً قوله أو عن حمله على معناه لا يخفى حصول هذا الغرض بالتأكييد
 المعنوي أيضاً نحو جاء زيد نفسه قال في المطول ومثل هذا وإن أمكن حمله على دفع توهم
 التجوز والسبب ولكن فرق بين هذا التقديم إلى مجرد التقرير والتقدم إلى دفع التوهم مع
 التقرير سم (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله أي تقرير المسند اليه وحاصله أنه ليس مراد
 المصنف تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو المسند اليه
 (قوله نحو أنا عرفت) إذ فيه تكرار الاستناد مرتين يس (قوله وحدي) في قصر الاستناد
 وقوله أو لا غيري في قصر التاكيد أيضاً قوله وحدي أو لا غيري أي فإن كلامهما
 تأكييد للمحكوم عليه يس (قوله وفيه نظر الخ) عبارة عن ولا يصح في مثل هذا المقام
 لأن المراد التاكيد الاصطلاحي والتاكيد الاصطلاحي لا يفيد الاستناد مرتين حتى
 يتقرر به الحكم وإنما قلنا أنا عرفت ليس من التاكيد الاصطلاحي للعلم الضروري بأن
 الفاعل لا يكون تأكييداً للبهتد ولو اتخذ مدققاً وإنما قلنا في المثال الثاني لا يصح لعدم
 كونه من التاكيد الاصطلاحي أيضاً لأن وحدي حال ولا غيري عطف اهـ لمخاض وقوله
 عطف أي عطف نسق (قوله لانه) أي ما ذكر من المثالين (قوله ليس من تأكييد المسند
 اليه) رد لقوله أو المحكوم عليه الخ ووجهه أن نحو أنا عرفت الخ لتاكيد التخصيص
 الحاصل من التقديم لتاكيد المسند اليه وقوله وتأكييد المسند اليه رد لقوله تقرير
 الحكم نحو أنا عرفت ووجهه أن المسند لتقرير الحكم هو التقديم لا التكرير بدليل أنه
 ليس في نحو عرفت أنا تقرير الحكم هكذا يستفاد من المطول في هذا المجل سم وهذا مبني
 على أن التاكيد هنا بالمعنى الاعم من الاصطلاح بأن أريد مطلق تكرر المسند اليه
 الداخل فيه نحو أنا عرفت فضمير لانه يرجع للمثال الأخير لكن يلزم علمه أن يكون في قوله
 وسيصرح المصنف به إذ ما سمحاً لأن المصنف إنما يرجع به في التاكيد الاصطلاحي
 لكن يعلم منه غير فالمراد أنه صرح بما يعلم منه هذا المعنى المتبادر والذي أراد
 المصنف الاصطلاح كما يعلم من المطول وتقرير نظر الشارح على هذا الوجه أن يقال
 ضمير لانه يرجع إلى ما ذكر من المثالين فقوله ليس من تأكييد الخ رد للمثالين وقوله وتأكييد

مدلوله ومنه هو سم أعني جعله
 مستقراً محققاً تأكييداً لا يظن
 به غيره نحو جاء في زيد إذا ظن
 المتكلم غفلة السامع عن معام
 لفظ المسند اليه أو عن حمله على
 معناه وقيل المراد تقرير الحكم
 نحو أنا عرفت أو المحكوم عليه نحو
 أنا عرفت في حاجتك وحدي أولاً
 غيري وفيه نظر لانه ليس من تأكييد
 المسند اليه في شيء وتأكييد المسند

المسند اليه الخ رد لقول صاحب القبول تقرير الحكم لانه اذا كان الغرض انه تأكيد
 للمسند اليه لم يكن مفيد التقرير بالحكم أفاده يس وكتب على قول سم بدليل أنه ليس في
 نحو عرفت أنا تقرير الحكم مانصه أي مع أن فيه تكرير المسند اليه مرتين ولك أن تقول
 المقيد لتقرير الحكم تكرير الاسناد المترتب على التقديم لا تكرير المسند اليه كافي
 عرفت أنا (قوله لا يكون لتقرير الحكم قط) وقع له مثل هذا التركيب في غير هذا الموضع
 وفيه أعمال المضارع المستعمل في قط وقد عذب من الخطأ قولهم لا كلمة قط لما فيه من
 التناقض لان قط ظرف الماضي من الزمان فلا يصح عمل المستعمل فيه وقد عذب ذلك ابن
 هشام من اللحن وتعبه ابن جماعة قال وقصاراء استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون
 مجازا لا لحناء وفيه نظر لا يخفى يس (قوله أو دفع توهم التجوز) أي أوحذف المضاف اليه
 ويمكن جعل التجوز شاملا له ويرد أن زيد نفسه جاء لدفع توهم التجوز العقلي على مذهب
 غير المصنف لا على مذهبه فيبان النكته قاصرة على مذهبه أفاده في الاطول وكتب أيضا
 قوله أو دفع توهم التجوز دفع التأكيد المجاز للتوهم لا يوجب دفع المجاز المحقق بل يجامعه
 فتولنا رماني الاسد نفسه تأكيد للاسد المجاز عن الشجاع لدفع توهم أن الراعي بعض
 غلماناه وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز أن قلت جعل دفع توهم التجوز مقابلا لتقرير
 يدل على أن لا تقرير في هذه الصورة مع أن التأكيد تابع بقراءة أمر المتبوع في النسبة
 أو الشمول قلت التقرير وان كان لازما في التأكيد إلا أن القصد إلى مجرد التقرير فارق
 للقصد إلى الامور المذكورة والمراد بقوله فلما تقر رأي فلا تقصد إلى مجرد التقرير فلا
 اشكال اه فترى أو يقال التقرير حاصل غير مقصود (قوله نحو قطع اللص الامير الامير)
 اعترض بأن التأكيد هنا غماض مدفع توهم التجوز في المسند اليه بأن يراد بالامير غيره
 كغلماناه وهذا لا يستلزم دفع التجوز في الاسناد اللهم إلا أن يقال ان دفع التجوز في الاسناد
 يفهم من ذلك عرفا سم (قوله لثلاثية توهم الخ) أي فيكون جازعا قليا ويصح أن يحمل
 على المجاز المرسل من اطلاق السبب وهو الامير على السبب كافي عن أو استعارة بأن شبه
 بعض الغلمان بالامير يجامع ملازمة النعل لكل واستعمار الامير لبعض الغلمان فيكون
 مجازا في الطرف (قوله أو لدفع توهم السهو) أي توهم السامع السهو من المتكلم أي
 أن المتكلم سهوا في ذكر زيد مثلا وكتب أيضا قوله أو لدفع توهم السهو تركه التسيان
 مع أنه مذكور في المفتاح لعدم الفرق بين السهو والتسيان لغة في القاموس سهاء منه
 نسيه وغفل عنه والمفتاح جرى على اصطلاح أهل الحكمة من جعل السهو لزوال الصورة
 من المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج في حصولها إلى تحصيل ابتداء بل يكفي الاستحضار
 والتسيان لزوال الصورة عن الحافظة حتى يحتاج إلى تحصيلها ابتداء ودخل سبق اللسان
 لان فيه زوال صورة اللفظ الذي يراد ذكره عن المدركة والصورة الحاصلة فيها صورة
 المفهوم من الاطول (قوله نحو جوابي زيد) اقتصر على التأكيد اللفظي لان المعنوي

لا يكون لتقرير الحكم قط وسبب صرح
 المصنف بهذا (أو دفع توهم
 التجوز) أي التكلم بالمجاز نحو قطع
 اللص الامير الامير ونفسه وعينه
 لثلاثية توهم أن اسناد القطع إلى الامير
 مجاز وانما القاطع بعض غلماناه
 (أو) لدفع توهم السهو (السهو)
 جاء في زيد زيد لثلاثية توهم أن الجاني
 نسي زيد وانما ذكر زيد على سبيل
 السهو (أو) لدفع

لا يدفع هذا التوهم بكأصر حبه في المطول لانه اذا قال جاءني زيد نفسه احتمل أنه أراد أن
يقول جاءني عمرو ونفسه فسم أو تلفظ بزيد مكان عمرو وبني التأ كيد على سهوه بخلاف توهم
التجوز في دفعه (قوله توهم عدم الشمول) أي في المسند اليه أو في النسبة أي الاستناد
ونذا أشار الشارح الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم والى الثاني بقوله وأنت جعلت الخ
فيندرج التجوز للغوى والتجوز العقلي في كلامه وقول المصنف أو دفع توهم التجوز
خاص بالتجوز العقلي كما يفهم من المطول فيكون قوله أو عدم الشمول من عطف العام على
الخاص ويصح اعتبار العموم في الاول بحيث يتناول التجوز للغوى والعقلي ولكن يقيد
بغير صورة الشمول فيكون قوله أو عدم الشمول على هذا أيضاً من عطف الخاص على
العام وبهذا يجاب عن بحثه في المطول حيث قال وههنا بحث وهو أن ذكر عدم الشمول انما
هو زيادة توضيح والافهم من قبيل دفع توهم المجاز لأن كلهم ممثلاً انما يكون تأ كيدا اذا
كان المتبوع دالاً على الشمول ومحملاً لعدم الشمول على سبيل المجاز والالكان تأسيساً
أيده بكلام الشيخ عبد القاهر ولا يخفى أن البص أ أقوى وأجيب عنه أيضاً بأن كونه مجازاً
مختلف فيه فإن بعثهم بجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فعمل المصنف منهم وكتب أيضاً
قوله أو توهم عدم الشمول بما ينبغي أن ينبه عليه أن التأ كيد دفع توهم عدم الشمول اذا
كان في المتبوع مجال التوهم ولذا منع النجاة اختصم الرجلان كلاهما دون جاءني
الرجلان كلاهما الاحتمال جعلهما كالواحد أطول وكتب أيضاً ما نصه لود كره عقب دفع
توهم التجوز لكان أنسب كما أفاده في الاطول (قوله الا أنك لم تعتد بهم) أي أطلقت التوهم
وأردت بهم من عدد ذلك البعض كأنهم هم القوم فالتأ كيد يدفع توهم عدم الشمول في النظم
القوم سم فالجواز المدفوع على هذا الغوى (قوله وأنت جعلت الخ) قال السيد وعلى
هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في النظم القوم ذم لم أنه أريد به الكل لكن توهم
أن الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم لما ذكر في
الكلام حينئذ مجاز اسنادى وفي كون التأ كيد بكل وأخواته دفعا لتوهم هذا المجاز
بحث قائل اذا قلت جاءني القوم كلهم يفهم منهم الا حاطة والشمول في آحاد القوم قطعاً
ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها للكل الا حاداً لا ترى أن قولك كل القوم فعلوا كذا
يفيد شمول الآحاد ومع ذلك يحتمل أن يكون الفعل المنسوب الى جميع الآحاد صادراً عن
بعضهم ويمكن أن يجاب بأن احاطة الافراد تستلزم عرفاً احاطة النسبة نظير ما مر عن سم
في نحو قطع النص الامير الامير (قوله كالواقع من الكل) فأسندت ما هو للبعض الى
الكل (قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد) اتعاوهم وتوقف فعل بعضهم على رضا
كلهم وكتب أيضاً قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد فلا تفاوت في أن تنسب الفعل
الى بعضهم أو الى كلهم وما يقال الاظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع فانما
يناسب المجاز للغوى عبد الحكيم أي مع أن المجاز على هذا الوجه الثاني في الشرح

توهم (عدم الشمول) نحو جاءني
القوم كلهم أو أجمعون لا يأتوهم
أن بعضهم لم يجي الا أنك لم تعتد بهم
أو أنك جعلت الفعل الواقع من
البعض كالواقع من الكل بناء على
أنهم في حكم شخص واحد

عقلى (قوله وأما بيانه) بالمعنى المصدورى أى كشفه وإيضاحه والمراد كشفه بعد ما
البيان بقرينة المقام فقول الشارح أى تعقيب المسند إليه الخ بيان لحاصل المعنى عبد
الحكيم (قوله فلايضاحه) المراد بالإيضاح رفع الاحتمال سواء كان فى المعرفة أو النكرة
فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لانه على الصحيح يكون فى النكرات نحو من ماء صديد يس
(قوله باسم مختص به) المراد به ما يقابل الفعل والحرف أطول (قوله نحو قدم صديقك
خالد) أعلم أنه لا خلاف فى أن كل موصوف أجرى على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان
كما يحتمل أن يكون بدلا وانما النزاع فى الاحسن فاخترنا الشارح كونه عطف بيان لأن
الإيضاح له مزيد اختصاص به ولا أن ترجع إليه بدلا بما وجه به السيد ترحم جميع الكشاف له
من أن فيه تكرير العامل حكما ويتفرع عليه ما كيد النسبة وربما يمكن أن يقال حق
الصفة أن تجرى على الغير وينادى بها معنى فيه لأن يعبر بهم عن الذات فى حال نسبة شئ إلى
الذات فالأولى أن تجعل الذات بعدها مقصودة بالنسبة ويكتفى بما يحصل به من الإيضاح
وان ليس قصد الإيضاح فى البديل كتصده فى عطف البيان وكان المصنف يرجح احتمال
كونه عطف بيان فقل به أطول مع حذف (قوله ولا يلزم الخ) شروع فى الإشارة إلى
اعتراضات ثلاثة على المصنف فى قوله فلايضاحه الخ والجواب فى كل من الثلاثة أن
كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما) وذلك
فما إذا فرض أن كنية رجل كائى حنفى مشتركة بين عشرة وأسمه كعمريش بتركيب
عشرين مغايرين لأولئك العشرة فإذا اتبع اسمه كنيته عطف بيان لها وقيل جاء فى أبو
حنيف عرقاذا يضاعفها عند الاجتماع وان كانت الكنية أو وضع من الاسم حال
الانفراد وكذا لا يلزم كون الثانى أشهر من الأول فإنه إذا اشتهر بكنيته أكثر من اشتهاره
باسمه الع لم مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فإذا جعل الاسم عطف بيان لها حصل
الإيضاح وان كان المتبوع أشهر لكن ذكر السكاكى فى علم النحو أن عطف البيان يكون
أعزى البتة فنرى على المقول (قوله وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) جل
فى الأطول الاختصاص على ما يطرده فى كل عطف بيان حيث قال مختص به فى التركيب
وان كان لا اختصاص له بانفراد فانه وقت ذكره بعدم تبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل
غيره فلا يردان عطف البيان لا يلزم أن يكون مختصا بالمتبوع اه مع حذف وكتب
أيضا قوله بغير اسم مختص به أى على الإطلاق وأما الاختصاص بوجه فلا بد منه وأقله
بالقياس إلى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان إزالة إبهام
محقق وأما تقديره ان قصده دفع إبهام مقدور قال السيد نعم إذا قصد به المدح لم يجب
الاختصاص أصلا لا مطلقا ولا من وجه يس وكتب على قوله وأقله بالقياس الخ مانعه
كالطير فإنه مختص ببعض ما يطلق عليه العائذات وذلك البعض هو طير الحرم وان لم يختص
بالبعض الآخر وهو وحش الحرم فالقصد بالطير إزالة إبهام محقق وكتب على قوله ان

(وأما بيانه) أى تعقيب المسند
إليه بعطف البيان (فلايضاحه)
باسم مختص به نحو قدم صديقك
خالد ولا يلزم أن يكون الثانى
أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح
من اجتماعهما وقد يكون عطف
البيان بغير اسم مختص به كقوله

قصد به دفع إيهام مقتدر مانصه كقوم هوود في قوله تعالى ألا بعد العاد قوم هوود فانه جعل عطف بيان لعاد مع كون عاد علما مختصا بهم لإيهام له لدفع إيهام تقديري أى حاصل من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم أو من جواز إطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم إياهم فيما اشتهر وابه من العقو والعناد كمود كذا في الاطول (قوله والمؤمن) قسم بالله عز وجل أى والله الذى آمن العائدات أى المتجئن الى الحرم الساكنات به احكام من الصياد والطير عطف بيان على العائدات وهو اسم غير مختص بالعائدات لانه يشملها وغيرها كما أن العائدات يشمل الطير وغيره فينهم ماعوم وخصوص وجهى وجواب القسم قوله فى البيت بعده ما أن أتيت الخ وكتب أيضا قوله العائدات اما منصوب على المفعولية لادؤمن أو مجرور باضافة المؤمن اليه فنصب الطير على هذا باعتبار محل العائدات والاول أظهر وكتب أيضا تمامه يسبحها * ركان مكة بين الغيل والسند * وبعده

ما أن أتيت بشئ أنت تكرهه * اذن فلا رفعت سوطا الى يدي

والغسل والسند موضعان فى جانب الحرم فهما الماء وقوله فلا رفعت الخ دعاء على نفسه (قوله جى به للمدح الخ) يمكن أن يكون عطف البيان مجزى البيت فان البيت معترفا باللام علم الكعبة كالنجم ويكون المدح فى وصف عطف البيان بالحرام لاني جعل الموصوف بالحرام عدا فبيان أطول وكتب أيضا قوله جى به للمدح لا لا ايضاح على هذا يشكل اعتبارهم فى تعريف عطف البيان الايضاح الا أن يقال انه غالى عس سم (قوله لا لا ايضاح) لأن الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شئ اع عبد الحكيم (قوله وأما الابدال منه) جعل المبدل منه هو المسند اليه بحسب الصورة وان لم يكن القصدا بالذات الى الاستناد اليه بل الى الاستناد الى البدل * (قائده) قولهم المبدل منه فى حكم السقوط ليس كما قال الرضى ولا كلام فى أن المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال وأيضا فى بدل الكل قديعة - بر الاول فى اللفظ دون الثانى وقال فى المنفصل قولهم البدل فى حكم تحكية الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التأكيد والصفة فى كونه ما تميمين لما يتبعانه لأن اهدار الاول راطرا حه واجب ألا ترى ان قول زيدا رأت غلامه زجلا صا حاف لو ذهبت ثم در الاول لم يستد كلاما ومنه زيدا رأت غلامه عمرا (قوله فلزيادة التقرير) كونه كذلك لا ينافى أنه المقصود بالنسبة لأن المعنى أنه انما وريد لا يحصل بواسطة ابراده كذلك زيادة التقرير حيث يذكر بعد ذكرى سابق فيحصل بذلك التقرير عس سم (قوله من اضافة المصدر الخ) أى ان جعلت الزيادة مصدر زادا المتعدي (قوله الى المفعول) أى بعد حذف الفاعل والتقدير فلزيادة المتكلم التقرير رأى على أصل المعنى أو لزيادة الابدال التقرير رأى على أصل المعنى أيضا تأمل وكتب أيضا قوله الى المفعول فى كثير من النسخ أو أكثرها الى المفعول وهى عبارة المطول وكتب عليها عبد الحكيم ما ملخصه الزيادة تجى مصدر او بمعنى الحاصل بالمصدر

* والمؤمن العائدات الطير يسبحها *
فان الطير عطف بيان للعائدات مع
أنه ليس اسما يختص بها وقد جى
عطف البيان لغير الايضاح كما فى
قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام قياما للناس ذكر صاحب
الكشاف ان البيت الحرام عطف
بيان للكعبة جى به للمدح
لا لا ايضاح كما تجى الصفة لذلك
(وأما الابدال منه) أى من المسند
اليه (فلزيادة التقرير) من اضافة
المصدر الى المفعول

وعلى الأول الاضافة لامية الى الفاعل أو الى المفعول لأن الزيادة لازمة ومتعديّة ولذا
اختار لفظ المعمول وعلى الثاني بيانية تأمل (قوله أو من اضافة البيان) أي إن جعلت
الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله ومع هذا) أي الاقتنان (قوله لا يتخلو عن نكتة
وهي الإيحاء الخ) لأن ذكر لفظ الزيادة يشعر بأن التقرير ليس هو المقصود من أصل
الكلام سم وكتب أيضا قوله ومع هذا الخ كيف يكون تفننا وهو لا يتخلو عن نكتة
ويجب بأن كونه تفننا بحسب بادي الرأي لا عند التحقيق وامعان النظر (قوله وهي
الإيحاء الخ) ويمكن أن يجاب أيضا بأن في البديل تقرير المتبوع وهو البديل منه وتقرير
الحكم أيضا الكونه بشكر العامل وأما في التأكيّد ففيه تقرير المتبوع فقط وهو
المؤكد لا غير في البديل زيادة تقرير ليس في التأكيّد فترى (قوله صل تبعا وضمنا)
أي بحسب أصل الكلام والافهوا المقصود به هذا الفن اذ هو انما يثبت عن المعنى الزائد على
أصل الكلام سم (قوله نحو جاني أخوك زيد) مثلا جاني زيد أخوك لكن التقرير
في الأول أكمل وكذا كل ما كان البديل منه المجمل والبديل المعين فذلك اختاره ومن
البديل عند البصريين ضربتك أياك وضربت أياه والكوفيون يجعلونهما كأكدتين
كما يجعل الكل بك أنت وبها هو وضربت أنت تأكيدات وبعل الرضى الترفق فكذلك
في الأطول (قوله في بدل الكل) الاحسن تسمية هذا النوع بالبديل المطابق كما علم ابن
مالك لا بديل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو والى سراط العزيز الحميد لله فيمن قرأ
بالطول المتبادر من الكل التبويض والتجزى وذلك متفق هنا فلا يليق به هذا الاطلاق
بحسن الادب وان حل الكل على معنى آخر فترى (قوله ويحصل التقرير) أي في هذا
النوع أعني بدل الكل وكتب أيضا قوله ويحصل التقرير بالتكرير فإن الاخ عبارة عن
زيد قد كرر زيد بعناه واستشكل قولهم ان مدلولها واحد المبني عليه هذا بتغايرهما
مفهوما قطعاً وأجيب بأن المراد أن ماصدقهما واحد او الصواب أن يجاب بأن المراد أن المراد بهما
واحد وان لم يكن الماصدق واحداً ع سم وبحسب في قوله المبني عليه هذا أي
التقرير يمنع البناء بديل حصوله بالعض والاشتمال فكان ينبغي الجواب بفتح ذلك أولاً
(قوله وجاني القوم أكثرهم في بدل البعض الخ) اعلم أن كلاماً بديل البعض وبديل
الاشتمال انما يمال المرتبة العليا اذا كان الحكم على البديل بمنزلة الحكم على المبدل فلا يعمل
جاء في القوم أكثرهم أو بعضهم وقطع زبيده اذا كان مجي البعض بمنزلة الكل وقطع
يده بمنزلة استئصاله لزيد حاجته اليه ~~الكون~~ اقتيانه بعملها ولا يعمل باب عمرو ثوبه اذا
كان سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه الكثرة تأثره بسلبه اتماما لفرقه وغيرها فاده في الأطول
(قوله وسلب زبيد ثوبه) قال في العروس فيه نظر لأن سلب يمتد لمفعولين تقول سلبت
زيداً ثوباً فثوبها هو الثاني فاذا بنيت للمفعول فقلت سلب زبيد ينبغي أن تقول ثوبه منصوباً

ومن اضافة البيان أي الزيادة
أنت هي التقرير وهو - هذا من عادة
افتنان صاحب المفتاح حيث قال
في التأكيّد للتقرير وهما زيادة
التقرير ومع هذا لا يتخلو عن نكتة
وهي الإيحاء الى أن الغرض من
البديل هو أن يكون مقصوداً بالنسبة
والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا
بجلاف التأكيّد فان الغرض منه
نفس التقرير والتحقيق (نحو جاني
أخوك زيد) في بدل الكل ويحصل
التقرير بالتكرير (وجاء في القوم
أكثرهم) في بدل البعض (وسلب
زيد ثوبه) في بدل الاشتمال

فان قلت سلب زيد ثوبه على أن يكون ثوبه بدل اشتغال صار المعنى سلب ثوب زيد فيحتاج
حينئذ لمفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا
سلب زيد اريس وأقول الاظهر أنه يتعدى الى مفعول واحد وان زيدا من سلبت زيدا
ثوبا منصوب بنزع الخافض والاصل سلبت من زيد ثوبا بدلا من جهة سلبت ثوب زيد فلا يلزم
على هذا احتياج حينئذ الى أن يقال سلب ثوب زيد بياضه فتدبره (قوله وبيان التقرير
الح) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير (قوله فيهما) أي بدل البعض وبدل الاشتغال
(قوله أن المنبوع يشتمل الح) يؤخذ منه أن في بدل البعض اشتغالا وانما ليسم أيضا بدل
الاشتغال فرقا بين القسمين وانما جعلت التسمية بذلك لبدل الاشتغال لاحتياج الاشتغال
فيه الى التبيين عليه لخفاه بخلاف الاشتغال في بدل البعض فانه ظاهر جلي (قوله اما
في البعض فظاهر) لاشتغال الكل على بعضه (قوله لا كاشتغال الطرف الح) أي لا يشترط
خصوص ذلك بل أعم لأن ذلك لا يكتفي بدليل قتال فيه سم فان الشمر طرف للقتال (قوله
شعرابه اجالا ومثاقضيه) أي من حيث نسبة الفعل اليه كما فصله السيدنا قلا عن المبرد
لامن حيث ذاته فان ذات زيد لا تتقاضي النوب عبد الحكيم وانما كانت نسبة الفعل
واسطة في اشعار المتبوع بعدم جهة نسبة الفعل الى نفس ذلك المتبوع وكتب أيضا قوله
اجالا احترأ من التفصيل نحو قتل الامير سيفه ومن قولك بنى الوزير عماله فانه من المعروف عرفا
من قولك قتل الاميران القتائل سيفاه ومن قولك بنى الوزير أن الباني عماله فهما من بدل
الغلط لا بدل الاشتغال اذ شرطه ان لا يستفاد من المبدل منه مفصلا معينا بل تبقى النفس
مع ذكر المبدل منه متشوقة الى البيان للاجمال الذي فيه ولا اجال في نحو هذين المثالين كابين
وكتب أيضا قوله ومثاقضيه أي طالبا للبدل اي لنوعه (قوله يجب أن يكون المتبوع
فيه) أي في بدل الاشتغال (قوله بحيث يطلق الح) أي من غير ذكر التابع وكتب أيضا قوله
بحيث يطلق قال ع ق اعلم أن بدل الاشتغال مع المبدل منه لا بد أن يكون بحيث يدع افادة
المعنى بكل منهما في التركيب ولو كانت الافادة بالاول على وجه الاجمال لان ما يقتضي
الشيء فديستهغى به عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح اطلاق الاول على الثاني للقطع بأنه
ليس المراد بزيد من قولنا سرق زيد ثوبه نفس الثوب ولو قيل سرق ثوب زيد صح المعنى (قوله
ويراد به التابع) ليس المراد أنه مستعمل في التابع حتى يكون مجازا بل المراد أنه يشعر
بالتابع أي بنوعه وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه أن المراد نسبة الفعل الى التابع
غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله بخلاف ضربت الح) أي فقوله ضربت زيدا
حماره من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتغال ومثله رأيت زيدا عماسه أو ثوبه واستبعد
الصفوى أن نحو هذا من بدل الغلط ومال الى أنه من بدل الاشتغال والى أنه لا يشترط
في الاشتغال أن لا يصح الاسناد الى المبدل منه ظاهرا وكتب أيضا قوله بخلاف ضربت
زيدا اذا ضربت حماره بخلاف ركبت زيدا حماره فيما يظهر لان اسناد الركوب الى زيد

وبيان التقرير فيهما أن المتبوع
يشتمل على التابع اجالا حتى كأنه
مذكور أو لا أما في البعض فظاهر
وأما في الاشتغال فلان معناه أن
يشتمل المبدل منه على البدل
لا كاشتغال الطرف على المطرف
بل من حيث يكون شعرابه اجالا
ومثاقضيه بوجه ما بحيث تبقى
النفس عند ذكر المبدل منه
متشوقة الى ذكره منتظرة وبالجملة
يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث
يطلق ويراد به التابع نحو أجهني
زيدا اذا أجهنيك عليه بخلاف
ضربت زيدا اذا ضربت حماره
ولهذا صرحوا

يقتضى غيره مما يناسبه الركوب المسند اليه كالحمار فهو يطلبه اجمالا عن وكتب أيضا
 قوله اذا ضربت جاره أى أو غلامه كما فى السيد (قوله بأن نحو جاءنى زيد أخوه) كضربت
 زيداً جاره وقوله بديل غلط من اضافة المسبب الى السبب (قوله لا بديل اشتغال) أى لعدم
 صحة السكوت على المبدل منه لعدم تقاضى المبدل منه للبديل وكتب أيضاً مانصه أى ولا
 بديل كل لاشتغاله على ضمير المبدل منه سم (قوله كما زعم بعض النحاة) هو ابن الحجاب
 وجوز العصام فى أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرطاً لاعتبار بديل الاشتغال عند البلوغ
 لا التحققة (قوله ثم بديل البعض الخ) اعتراض على قول المصنف وأما البديل منه فلزيادة
 التقرير ويحجب بأن التقرير يستلزم الايضاح (قوله لا يتخلو عن ايضاح وتفسير) أى لما
 فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام أى فكان الاحسن أن يقول فلزيادة
 التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح (قوله ولم يعترض الخ) قال فى الاطول سكت عن
 بديل الغلط لانه ليس من أحوال المسند اليه لاندكرك المبدل منه سهواً بطريق بقى اللسان
 أو اللسان اما قصداً أو ادعاءً كما فى قولك البدر الشمس هذا فهو ليس بمسند اليه فى قصد
 المتكلم لا صورة ولا حقيقة بل لم يقصد اليه أصلاً أو ترك بالمرة فى وقت ذكر البديل
 فأعرفه فانه يدعى دقيق (قوله لبديل الغلط) أى البديل لاجل الغلط أى لتدارك الغلط
 أو بديل المغلوط أعنى المبدل منه عبد الحكيم (قوله لا يقع فى فصيح الكلام) أورد
 أن هذا ممنوع فى بعض أقسام بديل الغلط وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة وإنما يكون
 فيه تغلط بأن ترتكب عمداً صورة الغلط فلا مانع من وقوعه فى الفصح ثم ههنا اشكال قوى
 وهو أنه لا يظهر فرق من جهة المعنى بين بديل الغلط والمعطوف بل حتى اجتزأ وقوع الثانى
 فى النصيح دون الاول فليجزأ الفرق سم وقد يفرق بقوة المعطوف بل بسبب تعلق التصديبه
 أولاً وضعف بديل الغلط بسبب عدم تعلق التصديبه وكتب على قوله وهو ما لا يكون الغلط
 فيه حقيقة الخ مانصه قال فى الاطول بديل الغلط نوعان ما هو ليس ببقى اللسان أو اللسان
 وما هو لدعى أحدهما وإيهام أنه ذكر غلطاً نحو يدركه سم جاءنى فانك وان عمدت
 الى يدركى أنه سبق به لسانك والثانى يقع فى كلام البلغاء وهو معتد الشعراء وشرطه
 الترقى من الأدنى الى الأعلى وهو أبلغ من العطف بل ويسمى غلط بداء (قوله وأما
 العطف) أى عطف النسق (قوله أى جعل الشئ معطوفاً على المسند اليه) فيه امران
 الاول أن الجعل ليس من أحوال المسند اليه ولا المعطوف بل من أحوال العاطف أى
 المتكلم ولوأريد من الجعل أثره وهو كون الشئ معطوفاً على المسند اليه كان ذلك حالاً
 للمعطوف لانه مسند اليه الثانى انه كان الظاهر تنكير الشئ بأن يقال جعل شئ معطوفاً
 الخ اذ لا معنى للام هنا والجواب أن المراد من الجعل أثره كما ذكرت لكن هذا الاثر هو
 الكون معطوفاً جار مجرى النسب التى لا تكون الا بين شيئين فله ارتباط بكل من
 المعطوف والمعطوف عليه ففيه تعريض لحوال المسند اليه فى الجملة وإنما عرف الشئ

بأن نحو جاءنى زيد أخوه بديل غلط
 لا بديل اشتغال كما زعم بعض النحاة
 ثم بديل البعض والاشتغال بل بديل
 الكل أيضاً لا يخفى لو عن ايضاح
 وتفسير ولم يعترض بديل الغلط
 لانه لا يقع فى فصيح الكلام (وأما
 العطف) أى جعل الشئ معطوفاً
 على المسند اليه

تنبه على أن العطف لا يحسن في كل شيء بل انما يعطف الشيء المسند توفى للشروط فأل
 للعهد الذهبى أى جعل الشيء المصطلح فيما بينهم على صحة عطفه فتدبرعس وكتب أيضا
 قوله أى جعل الخ وقال فى الاطول يعنى جعل المسند اليه معطوفا عليه فالاولى ذكر قولنا
 عليه على نحو وأما الابدال منه اه وتفسير الشارح أوفق بحذف المصنف عليه (قوله
 فلتفصيل المسند اليه) اما لان بيان خصوص كل من المتعددة مقصود بفوت بالاجمال
 أو بيان خصوص بعض مقصود كذلك مثال الاقل جاء فى زيد وعمر وفاته لا يعلم
 خصوصهما لوقيل جاء فى رجلان ومثال الثانى جاء فى زيد ورجل آخر وأما المقصد
 التعريض بغفارة السامع وأنه لا يفهم المتعدد من صيغة التثنية نحو جاء فى رجل ورجل
 آخر فكل من هذه الصور لتفصيل المسند اليه الذى هو رجلان فى جاء فى رجلان فلذا لم يقل
 اما العطف فلتفصيله لئلا يتبادر الذهن الى المسند اليه المتبوع فى الذكر فان وعمر وليس
 لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا حقق لئلا يشك عليك ان المعطوف ليس لتفصيل
 المعطوف عليه اه أطول ببعض تصرف وكتب أيضا قوله فلتفصيل المسند اليه أى ذكره
 منفصلا بعضه عن بعض فى العبارة لكن هذا لا يظهر فى تفصيل المسند اذ كلا المجمين
 فى جاء فى زيد وعمر وذكرا بتلك جاء نعم فيه تفصيل يعنى بيان خصوصية فى كل لم تفهم
 من ذكر المسند الآن يقال العطف أفاد ذكر المسند فى المعطوف فكأنه ذكر بعبارة
 منفصلة عن عبارة ذكرها للمعطوف عليه أطول ملخصا ولك أن تجيب بالتزام اختلاف
 معنى التفصيل وأنه فى المسند اليه ذكره منفصلا بعضه عن بعض فى العبارة وفى المسند
 بيان خصوصية فى كل لم تفهم من ذكر المسند (قوله مع اختصار) لم يقل مع الاختصار
 لئلا يتبادر اختصار المسند اليه أطول (قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل) لان الواو
 انما هى للجمع المطلق مطول قال الفنى الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه
 من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق كما فى قولهم الماشية من حيث هى هى والمفعول
 المطلق فلا يرد ما فى معنى اليبس من أن قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد
 لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع بلا تقييد اه فترى وكتب أيضا قوله من
 غير دلالة على تفصيل الفعل فليس فيه تفصيل المسند سم (قوله كأنما) هذا
 استطرادى زائد على المقام اذ ليس لنا حرف عطف بتقدير المعية وضعا حتى يتبين هذا الدلالة
 به على تفصيل الفعل (قوله واحترز بقوله الخ) لا يخفى أن هذا ليس من عطف المسند اليه
 الذى الكلام فيه كما قال الشارح أى جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فليس المراد
 بالاحترار هنا أنه لولا هذا القيد لدخل ذلك لانه لا يصدق عليه عطف المسند اليه بل
 المراد أنه بهذا القيد حصل الاحتراز وهذا لا يستلزم أنه لو لم يذكر القيد لم يخرج
 ذلك بل هو أن يخرج بشئ آخر ككون الكلام فى العطف على المسند اليه سم ببعض
 اختصار وكتب أيضا قوله واحترز بقوله مع اختصار الخ قال فى شرحه للمفتاح وقد نبهت

(فالتفصيل المسند اليه مع اختصار)
 نحو جاء فى زيد وعمر (فان فيه)
 تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمر ومن
 غير دلالة على تفصيل الفعل
 بأن المجمين كأنما) واحد
 مع مهلة أو بلا مهلة واحد
 بقوله مع اختصار عن نحو جاء فى
 زيد وجاء الى عمرو

فبما مضى أنه لو لم يقيد في الصورتين يعني في تفصيل المسند والمُسند اليه لكان مستقيماً
 لأنه مع التقيد أقوم وأبعد عن الاشتباه وقد أشار به إلى ما ذكره في أوّل أحوال المسند
 اليه من ذلك الشارح من أن المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب وليس يلزم أن
 لا يحصل ذلك الغرض إلا بهذه الخصوصية ولا ينحصر المقضي لها فيما ذكر من
 الوجوه ثم قال ما معناه فاحتفظ هذا الأصل فيه بتدفع اعتراضات عديدة ثم والحاصل
 أن الاحتراز غير واجب لجواز وجود الشك في طرق متعددة وكتب أيضاً قوله واحتراز
 بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو وقال في الأطول احتراز به عن تفصيل
 المسند اليه بالوصف أو عطف البيان نحو جاءني رجلان أحدهما زيد والآخر
 عمرو وجاءني رجلان زيد وعمرو وليس احترازاً عن تفصيل المسند اليه في قولنا
 جاءني زيد وجاءني عمرو على ما قالوا فإنه وإن كان فيه تفصيل للمسند اليه كمن ليس
 لتفصيل المسند اليه وإنما الغرض منه تفصيل القصص الواقعة والنسب المجزئة في نحو
 قولك وقعت أمور وعما يحتلج في القلب أن العطف لتفصيل المسند اليه لا ينحصر العطف
 على المسند اليه الذي هو في الكلام متبوع محض بل يعم العطف على المسند اليه التابع كما
 في جاءني اثنان زيد وعمرو وهكذا العطف لتفصيل المسند بأن تقول جاءني اثنان زيد
 وعمرو أو ثم عمرو عليك أن تعود بهذا التقيد على الوصف والتأكيده وعطف البيان
 ولا تخمس فطنتك على ما يفصله البيان مع بعض الخيصوص (قوله فإن فيه تفصيلاً للمسند
 اليه) أي لكن لا مع اختصار (قوله مع أنه ليس من عطف المسند اليه) أي الذي الكلام
 فيه بل من عطف الجمل وهذا رقيق في خروج نحو ما ذكر (قوله أذ ليس فيه دلالة على تفصيل
 المسند اليه) أي فكيف يؤتى به لتفصيله إذا بلغ لا يأتي عند ادقته إلا بما هو نص أو
 ظاهر فيه وكتب أيضاً قوله أذ ليس فيه الخ أي فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند اليه
 وكتب أيضاً قوله أذ ليس فيه وأيضاً تفصيده بقوله من غير عطف يدعيه أنه مع العطف
 كذلك الآن يكون التقيد من كلام الشارح مع (قوله بل يحتمل أن يكون اشتراباً عن
 الكلام الأول) فكأنه لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوعاً عنه فلم يبق فيه المسند اليه مستنداً
 اليه وكتب أيضاً ما نصه أي كما يحتمل التفصيل (قوله أو لتفصيل المسند) فإن قلت
 ما الفائدة في العطف في نحو جاءني الآخر فالشارب فالتأني فإنه ليس لتفصيل المسند اليه
 ولا تفصيل المسند لعدم تعدد المعنى ولا الجائي قلت قال الشارح هو في التحقيق من
 عطف الصلوات أي جاءني الذي يأكل فشرّب فمنا ثم وجهه أن اللام وصلته لشدة
 الامتزاج كالكلمة الواحدة فيدخل عاطف الصلة على اللام كما يدخل أعراب اللام على
 الصلة ولو قدرت الموصوف وجعلته من عطف الصفة على الصفة أي جاءني الرجل
 الآخر فالشارب فالتأني لاستغني عن هذا التكلف أطول ملخصاً وكتب على قوله
 قلت الخ مانصه أي فيكون لتفصيل المسند (قوله عن نحو جاءني زيد الخ) أذ ليس فيه

فإن فيه تفصيلاً للمسند اليه مع أنه
 ليس من عطف المسند اليه وما يقال
 من أنه احتراز عن نحو جاءني زيد
 جاءني عمرو من غير عطف فليس
 بشيء إذ ليس فيه دلالة على تفصيل
 المسند اليه بل يحتمل أن يكون
 اشتراباً عن الكلام الأول نص
 عليه الشيخ في دلائل الإعجاز (أو)
 لتفصيل (المسند) بأنه قد حصل
 من أحد المذكرين أو لا ومن
 الآخر بعده مع مهلة أو بلا
 مهلة (كذلك) أي مع اختصار
 واحتراز بقوله كذلك عن نحو جاءني
 زيد وعمرو

باعتبار تفصيل المسند اختصار وان كان فيه تفصيل المسند اليه مع اختصار من سم
 (قوله بعده يوم أو سنة) لم يرد به ما تعين المدة بل المهلة فكأنه قال بعده بمهلة وفي شرحه
 للمفتاح بعده متعاقبا أو متراخيا فلا يرد ما قيل ان المقصود بهذا التركيب ليس من
 مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه كفي وشئ من الناء
 وحتى وثم لا يفيد التعقيب يوم أو سنة فلا فائدة للتعقيب بالامهلة مقام يقتضى الناء
 ولا فائدة للتعقيب يوم أو سنة مقام يقتضى هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه
 للاختصار اهـ عبد الحكيم وكتب على قوله بل المهلة مانصه يمكن أن يكون أراد بقوله
 يوم التعقيب وبقوله أو سنة التراخي بل هذا أكثر فائدة ولا يرد أن البعدية يوم تراخ
 لا تعقيب لانا نقول هو تعقيب بالنسبة الى البعدية بسنة والتعقيب بما يقبل التناوت تدبر
 (قوله فالثلاثة) أى الحروف الثلاثة (قوله على أن اجزاء ما قبلها) التعرض للاجزاء
 بطريق التمثيل لا الحصر اذا اعتبر في حتى كما صرح به في المغنى وغيره أن يكون معطوفا
 بعضهم جمع قبلها كقدم الججاج حتى الشاة أو جزأ من كل نحو أو كالت سمكة حتى رأسها
 أو كالجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة يشترط أن يكون متبوعا اذا تعدد
 في الجملة حتى يقتضى فيه تعضا اهـ فنرى ويمكن ادراج الابعاض وما كالأجزاء في عبارة
 الشارح بان يراد بالأجزاء ما يشتمل الاجزاء الحقيقية والتزوية والابعاض (قوله
 مترتبة في الذهن الخ) حاصله أن تعلق الحكم بالاولى أو من تعلقه بالثاني وبالعكس كذا
 في سم وتبعه يس وأقول ينبغى حذف قوله وبالعكس لأن اولوية تعلق الحكم بما قبلها
 دائم في حالتى كون التابع أقوى وكونه أضعف كما يؤخذ من قول الشارح أن يعتبر تعلقه
 بالتبوع أو لا وبالتابع ثانيا الخ حيث جعل تعلق الفعل بالتبوع معتبرا أو لا في كلتا الحالتين
 وما اعتبر تعلقه به أو لا الا لكونه أولى به وكتب أيضا قوله مترتبة في الذهن يقتضى أن
 مدلولها ترتيب تلك الاجزاء في الذهن بسبب التناوت بالضعف والقوة أى أن ينتمى الى
 أقواها وأدناها وهو المعطوف مع أن مدلولها الغاية قوة وضعفا والحواب أن دلالة حتى
 على ذلك الترتيب بطريق الزوم لا الوضع وليس في كلامه نص يرجح بأن ذلك بالوضع حتى
 يعترض عليه مع أن جعل المعترض معناها الاشارة الى أن تلك الاجزاء بحيث اذا احظها
 العقل وجدها كذلك انما هو بالازم للماعرف فليس لما ذكره المعترض فضل على ما ذكره
 الشارح تأمل (قوله ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى) لجواز أن يكون ملابسة الفعل
 لما بعده قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أب حتى آدم وفى اثنا عشر نحو مات
 الناس حتى الانبياء وفى زمان واحد نحو جاء فى القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون
 خالد أضعفهم أو اقواهم مطول (قوله قلت فرق الخ) بئى أنهم ما قصد ان معال الأنا
 يجاب بأنه انما ترك ذلك لعلمه مما ذكره لانه اذا بين ما يكون لتفصيل المسند اليه وما يكون
 لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلها معا وهو مجموع ما لتفصيل المسند اليه وما لتفصيل

بعده يوم أو سنة (نحو جاء فى زيد
 فعمروا وثم عمروا وجاء فى القوم
 حتى خالد) فالثلاثة تشترك في
 تفصيل المسند إلا أن الناء تدل على
 التعقيب من غير تراخ وشم على
 التراخي وحتى على أن اجزاء ما
 قبلها مترتبة في الذهن من الاضعف
 الى الاقوى أو بالعكس فعلى تفصيل
 المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالتبوع
 أو لا وبالتابع ثانيا من حيث انه
 أقوى اجزاء المتبوع أو أضعفها
 ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى
 فان قلت فى هذه الثلاثة أيضا
 تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل أو
 لتفصيلها معا قلت فرق بين أن
 يكون الشئ حاصل من شئ وبين
 أن يكون مقصودا منه وتفصيل
 المسند اليه فى هذه الثلاثة وان كان
 حاصل لا يمكن ليس العطف به
 الثلاثة لاجل لأن الكلام اذا
 اشتمل

المسند سم وكتب أيضا قوله قلت فرق الخ أجاب في الاطول بأن تفصيل المسند اليه في هذه
الصور ليتوسل به الى تفصيل المسند وكثيرا ما يطوى في البيان ذكر الوسيلة ويكتفى بذكر
المتوسل اليه كما يقال تعريف المسند اليه بالاشارة لتحقيقه مع أنه لبيان القرب ليتوسل به
الى التحقيق ثم نظري في جواب الشارح بأن كون العطف لتفصيل المسند اليه أو المسند أعم
من الكون له مقصود الذات أو غيره ولا خفاء في كون تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف
ليتوسل به الى تفصيل المسند ولولا اعتباره أعم لم يتم جعلنا كلمة العطف في قولنا جاء في
زيد وعمر بعده يوم تفصيل المسند اليه ليتوسل به الى تفصيل المسند فان المقصود فيه
بالذات بيان الترتيب والتعقيب حتى كان مجيئه مامعلاوم والجهل انما وقع بالترتيب
والتعقيب اه وقد يجاب عنه بأن مراد الشارح بكون المقصود في هذه الامثلة تفصيل
المسند أنه هو المقصود بالذات فلا ينافي قصد تفصيل المسند اليه للتوسل (قوله على
قيد زائد) والتيمم هذا الترتيب بين المجيئين مثلا بهلة أو لاسم وكتب أيضا قديقال يمكن
مثل هذا القيد في جانب المسند اليه لان أصل المسند اليه مطلق الجاني وأما كونه متعددا
أو لا فقد رزائد وكتب أيضا مانصه فيه دلالة على أن يكون النفي منسجبا على التقيد
ولا يكون التقييد معتقبا بالنفي وهذا هو الاصل وقد يرادني القيد فقط والمقيد والقيد
معابواسطة الترتيب اه عبد الحكيم (قوله على مجرد الاثبات) من قبيل الاثبات المقيد
ضرب زيد وعمر فالغرض الخاص تقيد ضرب زيد بوقوعه على عمرو (قوله فليستأمل)
أمر بالتأمل في هذا البحث لكثرة قرائنه وللا مر بالمحافظة عليه كما أشار اليه بقوله وهذا
البحث الخ اه نوبى وقال سم اشارة الى أن هذه القاعدة أى قوله لان الكلام اذا اشتمل
على قيد الخ أغلبية لا كلمة فقول فليستأمل أى ثلاثين أنها كلمة اه ويظهر أن كلام النوبى
مبنى على أن المأمور بالتأمل فيه قوله فى أول البحث قلت فرق بين أن يكون الشيء الخ
(قوله وهذا البحث) أى أن الشيء قد يكون حاصلا ولا يكون مقصودا وكتب أيضا
ملاحظة أى أنه اذا اشتمل الكلام على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض
الخاص والمقصود من الكلام اه سم (قوله أورد السامع الخ) لا يراد أن الرديتأى بغير
العطف نحو انما جاء زيد وما جاء الا زيد لما علمت سابقا من عدم وجوب اختصاص النكته
أو يقال المراد ردة السامع صريحا فلا يراد ما ذكره لأن الرديتأى بطريق عطف الجمل نحو
ما جاء في زيد لكن جاء في عمرو ولما علمت وانقدان الاختصار (قوله عن الخطا في الحكم الخ)
أراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قوله أى فى المطول نفي الحكم عن التابع بعد ايجابه
للمتبوع والخطا فى المحكوم به من حيث نسبته الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به
موصوف بالخطا والصواب فى النسبة والحكم بمعنى الاتباع نفسه خطأ أو صواب فن قال
ان الصواب أن يفسر الخطا والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق
لكونهما قسمين له لا بالخطا فى الحكم لانه يشعر بأن الخطا والصواب مقتان لم يتدبر حق

على قيد زائد على مجرد الاثبات أو
التي فهو الغرض الخاص والمقصود
من الكلام فى هذه الامثلة
تفصيل المسند اليه كأنه أمر
كان معلوما وانما سبق الكلام
لسان أن مجيئه أحدهما كان بعد
الاخر فليستأمل وهذا البحث مما
أورده الشيخ فى دلائل الاعجاز
ووصى بالمحافظة عليه (أورد
السامع) عن الخطا فى الحكم

التدبراه عبد الحكيم وقوله صفتان أي للحكم مع انهما قسمان له كما علمت ويصح أن يراد
 بالحكم المحكوم عليه وخطؤه من حيث نسبه المحكوم به اليه (قوله نحو جاءني زيد
 لا عمرو) يفهم من كلام الشارح في بحث القصر أنه يخاطب به من اعتقد بجي أحد هما من
 غير تعين لكنه حينئذ ليس لرد السامع الى الصواب بل لحفظه عن الخطأ فله ~~كن~~ هذه
 نكتة أخرى للعطف أطول وبهذا تعرف أن مثل هذا التركيب يقال لقصر التعمين وهو
 وجيه وإن كان في عبد الحكيم خلافة وكتب أيضا قوله نحو جاءني زيد لا عمرو ومن أمثلة
 رد السامع الى الصواب ما جاءني زيد بل عمرو على ما قال ابن مالك أن بل بعد النفي والنهي
 كما سكن وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ما جاءني زيد بل عمرو ويحتمل اثبات الجي
 لعمرو مع تحقق تنبيه عن زيد وعلى ذلك ما سيأتي في بحث القصر ان ما جاءني زيد بل عمرو
 للقصر أطول (قوله لمن اعتقد أن عمرا جاء لدون زيد) فيكون قصر قلب وكتب أيضا ما منه
 المراد بالاعتقاد ما يتناول الضعيف بل الوهم أيضا على ما قاله السيد اه عبد الحكيم وقال
 سم قوله لمن اعتقد أي أوطن ولا عبرة بالوهم هنا وقوله أن عمرا جاء لدون زيد أي فيكون
 قصر قلب وقوله أو انهم ما جاء الجميع أي فيكون قصر افراد وهذا بناء على أن لا تستعمل
 في قصر الافراد والقلب وفي دلائل الانحياز أنهم اتسعت عمل في القلب فقط ولم يذكر قصر
 التعمين لأن المخاطب فيه لا حكم عنده من اعتقاد أوطن حتى يرد الى الصواب فالشك
 أيضا خارج بالاعتقاد هذا حاصل ما فهمناه من تقرير الاستاذ لكن رأيت عن الفزري أن
 المراد بالاعتقاد ما يشمل الوهم وأنه سكت عن قصر التعمين لأن المخاطب شك فلا حكم له
 حتى يرد عن الخطأ اه وفيه تأمل فانه كيف يرد الواهم عن الخطأ ولا يرد الشاك اه بعض
 تلخيص والذي يظهر أن كلام الشاك والواهم يقال له هذا التركيب لكن لا رده عن
 الحكم الخطأ بل لدفع الشك والوهم ويمكن الجمع بذلك بين الرأيين (قوله أو انهم ما جاءك
 جميعا) يعني أن لا تجب قصر القلب والافراد ولكن لقصر القلب فقط وأما قصر التعمين فلا
 يجي له شيء من حروف العطف عبد الحكيم (قوله لأنه لا يقال لنفي الشبهة) فلا يكون
 لقصر الافراد (قوله وفي كلام النجاة ما يشعر الخ) لانهم قالوا الاستدراك رفع ما يتوهم
 من الكلام السابق كما في نحو ما جاءني زيد فيسوءهم نفي مجي عمرو أيضا لما بينه ما من
 المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو فلهذا يدل على أن المتوهم الاشتراك في النفي والله
 تعالى أعلم سم والغرض من نقل ما يشعره كلام النجاة المعارضة بينه وبين ما قرره أولا الذي
 هو كلام المفتاح والايضاح لأن حاصل ما قرره أولا أن لكن لقصر القلب فقط وحاصل
 ما نقله عن النجاة أن لكن لقصر الافراد أي نفي الشبهة في الانتفاء ويكون لكن عند
 البيانين لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيه اعندهم لأن المخاطب في قصر القلب يعتقد
 العكس أو يتردد فيه وليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال في اعتقاده وهو منشأ
 التوهم الذي يستدرك ببلكن وبهذا نحل استشكل لكن في قوله تعالى ما كان محمد

(الى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو)
 لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد
 أو انهم ما جاءك جميعا ولكن أيضا
 للرد الى الصواب لأنه لا يقال
 لنفي الشبهة حتى ان نحو
 ما جاءني زيد لكن عمرو انما يقال
 لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون
 عمرو لا لمن اعتقد أنهما جاءك جميعا
 وفي كلام النجاة ما يشعر

أبأحدم من رجالكم ولكن رسول الله بأن نفي الآية لا يوجب نفي الرسالة لعدم الاتصال
بينهما عند المخاطب فكيف يستدرك ويبان انحرافه أن لكن لجزء قصر القلب من غير
استدراك والمشركون يعتقدون فيه الآية ونفي الرسالة فقلب عليهم اعتقادهم كذا
في بس (قوله بأنه انما يقال لمن اعتقد انتفاء الجي عنهم جميعا) أي على تقدير استعماله
في القصر انما يقال لمن اعتقد الشركة في عدم الجي وقبل القاء الكلام المشتمل عليه
فيكون لقصر الافراد لا لقصر القلب على ما قال المصنف والسكاكي عبد الحكيم وما قاله
المصنف والسكاكي موافقين لابن مالك من أن لكن لقصر القلب قال بعضهم هو الصحيح
راجع عبد الحكيم وكون لكن على ما يشعر به كلام النفاة نفي الشركة في عدم الجي
فيكون فيه قصر افراد أي افراد المتبوع بذلك لعدم لا ينافيه قول سم بعدم قول الشارح
بأنه انما يقال لمن اعتقد الخ وأمانه يقال لمن اعتقد أنهم ما جاء إل جميعا على ان يكون قصر
افراد فلم يقل به أحدكم هو ظاهر فتأمل وانما لم يقل به أحد لأنه لم يفتقر به
في الاستعمال ولأنه يلزم عليه استدراك الاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب
ونقض السبب هذا بقولنا جاءني زيد لا عمري في قصر الافراد مدفوع بأن الفرق بين المادتين
بين فانه يصح الاكتفاء بقوله ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا
عمرو حتى يكون جاءني زيد لا وأما محضة أن يقال من أول الامر ما جاءني عمرو فلا يضر
لأنه طريق أخرى لتأدية المراد لا تقضي باستدراك الجزء من الطريق الأولى والاكتفاء
بجزئية الآخر وعدم المتكامل لم يختار الطريق الأخرى لثلاثي المخاطب بصورة النفي
أول غير ذلك من التنزي (قوله ومعنى الاضراب الخ) فعلى هذا يخرج العطف ببل عن
تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب وأما
المعطوف بالأول لكن فلا يرد كما توهمه الرضي لأن التابع والمتبوع معاً مقصودان بالنسبة
وان كان أحدهما بالاثبات والآخر بالنفي فنرى (قوله أن يجعل في حكم المسكوت عنه)
أي عند الجمهور سم وكتب أيضاً ما افظه نعم إذا أتى بلا قبل بل أبطلت الإيجاب قبلها
وقررت النفي وأكده فاذا قلت جاء زيد لا بل عمرو أبطلت محي زيد واذا قلت ما جاء زيد
لا بل عمرو وقررت النفي كذا في الاطول (قوله خلافا لبعضهم) هو ابن الحاجب سم (قوله
ومعنى صرف الحكم في المنبت ظاهر) لأن المتبوع فيه أما في حكم المسكوت عنه
أو متحقق النفي على الخلاف الذي ذكره الشارح قبل (قوله أو متحقق الحكم له) أي
الحكموم به النفي (قوله كما هو مذهب المبرد) متعلق بقوله ان جعلناه بمعنى نفي الحكم
(قوله كما هو مذهب الجمهور) وضبط المذهب ان بل اذا كان في الاثبات فحكم المتبوع
أنه كالمسكوت عنه كما هو عند الجمهور وانتفاء الحكم عنه قطعاً عند ابن الحاجب كما نقله
الشارح عنه وحكم التابع الجزم بالثبوت له عند الكل واذا كان في النفي فحكم المتبوع
حكم الاثبات في أنه كالمسكوت عنه عند الجمهور والجزم بالانتفاء على ما هو رأي ابن مالك

بأنه انما يقال لمن اعتقد انتفاء
الجي عنهم جميعا (أو صرف الحكم)
عن محكوم عليه (الى) محكوم
عليه (آخر نحو جاءني زيد بل عمرو
أو ما جاءني عمرو بل زيد) فان بل
للاضراب عن المتبوع وصرف
الحكم الى التابع ومعنى الاضراب
عن المتبوع أن يجعل في حكم
المسكوت عنه لأن نفي عنه
الحكم قطعاً خلافاً لبعضهم ومعنى
صرف الحكم في المنبت ظاهر
وكذا في النفي ان جعلناه بمعنى نفي
الحكم عن التابع والمتبوع في
حكم المسكوت عنه أو متحقق
الحكم له حتى يكون معنى ما جاءني
زيد بل عمرو ان عمر لم يجيء وعدم
يجيء زيد ومجيئه على الاحتمال
أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد
وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم
لتابع حتى يكون معنى ما جاءني
زيد بل عمرو ان عمرا جاء كما هو
مذهب الجمهور

وبالاثبات على ما فوهمه الشارح وحكم التابع الجزم بالثبوت له كالاتبات على رأى الجمهور
والجزم بالانقضاء على رأى المبرد والتمرد على رأى السكاكي وعضد الملة والدين صرح به
السكاكي في قسم التعود وعضد الملة والدين في التوائد الغياضية اه فترى على المطول
(قوله فنيه اشكال) أى فني مذهب الجمهور واشكال لأن الصرف لم يوجد عن المتبوع
الى التابع مثلا اذا قلت ما جاني زيد بل عمرو فأردت أن عمرا جاء فلم يوجد صرف الحكم
الذى هو التني المذكور كما في سم عن زيد الى عمرو اذ لم يوجد نفي الجنى عن عمرو ويمكن أن
يجاب عن هذا الاشكال بأن يقال المراد من صرف الحكم تغييره فسد وجدهنا لأن في
قولنا ما جاني زيد بل عمرو تغيير الحكم الذي الى الاثبات وهذا التقدير كاف (قوله أو الشك
أو التشكيك) نية المصنف بترك عدة التفسير بما لا يعطف على قلبه في الواو والفاء وعلى
أن ما بعد أى وأن عطف بيان لما قبله كما عليه الجمهور ولا يعطوف كما عليه المفتاح ولم يذكر
العطف بأمر لاختصاصه بالانشاء الآن عدم التعرض له في باب الانشاء أيضا يجب
اهمال الفن لما هممه اه أطول (قوله أو التشكيك للسامع) وان كان المتكلم غير مثالي
(قوله أو اللابهايم) الفرق بينه وبين التشكيك أن المقصود في التشكيك ايقاع الخطاب
في الشك وايقاع الشبهة في قلبه والمقصود في اللابهايم الاخفاء عنه وترك التعيين وان
لزم أحدهما الآخر لكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد سم (قوله نحو وانا وأياكم
لهلى هدى أو في ضلال معين) المذكور في معنى اللبيب أن الشاهد في أو الاولى ووجه
التخصيص غير ظاهر فترى وكتب أيضا قوله أو أياكم عطف على اسم ان الذى هو ناسم انا
والاصل انا (قوله ان في الاباحة يجوز الجمع) بقربة خارجية سم (قوله بخلاف التغيير)
أى لا يجوز نية الجمع وفيه أن أو في آية الكفاية للتخيير مع أنه يجوز الجمع الآن يجب أن
اذا فعل الجميع لا يقع الجميع كذرة واحدة بل الواجب أحدها ولا يجوز الجمع على أن الجميع
واجب سم (قوله أى تعقيب الخ) أى فالمراد بالفصل المعنى المصدرى وبعبارة عبد الحكيم
قوله أى تعقيب الخ بيان لحاصل المعنى وكلام المتن على حذف مضاف أى اراد الفصل اه
يشير الى أن الفصل في كلامه بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدرى وأن الشارح انما قال أى
تعقيب الخ ملاحظة للمضاف المتدبر في بيان لحاصل المعنى وبهذا يدفع قول الاطول
تلويحا للاعتراض على الشارح وجعل الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند اليه غير ثابت
وعنه مندوحة وكون أخواته مصادرا لا يحل به مثل هذا التكلف (قوله لانه يقتدر به
أولا) أى اقترانا أو أى قبل ذكر المسند ولذا لاقته على كونه مخصصا به المسند وكتب أيضا
قوله لانه يقتدر به أولا وقد يقال دخول لام الابتداء عليه كما في قولك ان زيد الهاو والقسم يدل
على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه ويدفع بأنه بناء على كونه نوطنة وتهميد للتبر لانه
قائم مقامه فترى (قوله عبارة عنه) انما أتى على قول رجوح ان ضمير الفصل ضمير حقيقة
له مرجع لكن الصحيح أنه صيغة ضمير لا مرجع له وليس بضمير بل حرف سم أى واطلاق الضمير

فنيه اشكال (أو الشك) من
المتكلم (أو التشكيك) للسامع
أى ايقاعه في الشك (نحو جاني
زيد وعمرو) أو اللابهايم نحو وانا
أو أياكم لهلى هدى أو في ضلال معين
أو للتخير أو للاباحة نحو لم يدخل
الدار زيد وعمرو والفرق بينهم ما
أن في الاباحة يجوز الجمع بخلاف
التخيير (واما فصله) أى تعقيب
المسند اليه بضمير الفصل وانما
جعله من أحوال المسند اليه لانه
يقتدر به أولا ولان في المعنى عبارة
عنه

عليه مجاز مرسل علاقته المشاكاة (قوله وفي اللفظ مطابق له) أي في الافراد والتثنية
والجمع نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون وقد قال المدقق
حاصله لكل من المسند اليه والمسند وأجاب بعضهم بقوله وفي اللفظ مطابق له أي باطراد
بخلاف المسند فإنه قد لا يطابقه نحو زيد هو القائمة أمه والزيدان هما أفضل من عمرو
(قوله فلنخصيه) ينبغي أن يحمل كلامه على أن التخصيص من نكاته لاحصر نكاته في
التخصيص فلا ينافي أنه قد يكون للتمييز كون ما بعده خبراً ونعتاً ولتأكيده الحصر إذا
حصل الحصر بغيره نحو أن الله هو الرزاق سم وكان اقتصاره على التخصيص لأنه أشتم نكاته
وفي غير توجيهه بغير ذلك فراجع (قوله بالمسند) الباء داخلية على المقصور كما يدل له قول
الشارح يعني الخ (قوله يعنى اقتصر المسند على المسند اليه الخ) دفع أن السابق إلى الفهم
بجيب اللغة من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند كما أوضحه في المطول
وحاصل الدفع أن هذا مسلم لغة الآن الاصطلاح غالباً على ما ذكرناه وكتب أيضاً قوله
اقتصر المسند الباء داخلية على المقصور ودخولها عليه قال الشارح أنه غالب الاستعمال
في الاصطلاح وخالف السيد فجعل الغالب دخولها على المقصور عليه واتفقوا ما
جواز الأمرين لغة والتزاع في الغالب في الاصطلاح سم وقوله وخالف السيد الخ ناقش فيه
يسر بأن الذي في - وأثنى الكشف للسيد وحواشي المطول له أن دخولها على المقصور
أكثر في الاستعمال بناء على أن تخصيص صيغته خرفي قوة تمييز لا خربة عن نظائره
فاستعمل فيه على طريق الجواز المشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه وأطرق التبيين وان
كان التخصيص يقتضي بحسب مفهومه الاصل دخولها على المقصور عليه فيقال اختص
الجود بزيد أي صار الجود مقصوراً على زيد لا يتجاوز إلى غيره وهذا عربي جيد الآن
الاكثر في الاستعمال دخولها على المقصور كما بين (قوله كأنك جعلته) التعبير كان فيه
شيء الآن يقال أنه التحقيق (قوله من بين ما يوضح الخ) أي عتلاً أي ما يمكن (قوله بان
ثبت له المسند) لنظي ثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات
لأن المسند قد ادمن ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وما وقع في
كلام السيد مما يقتضي خلاف ذلك غير مرضي فبعض اختصار (قوله وأما
تقديمه) المراد بتقديمه إرادته ابتداءً أو لفظاً فاندفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق
التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشف بأنه إنما يقال مقدم أو مؤخر
للمزال عن مكانه لا للقار في مكانه أو الحاصل أن في لفظ التقديم تجوزاً وكتب أيضاً قوله
وأما تقديمه أي على غيره من أجزاء الكلام فيشمل تقديم الشاعل على المفعول في ترك
المصنف قول الافتتاح على المسند فكثير المعنى بإيجاز اللفظ فتقديره على المسند تفويت لما
قصده المصنف أطول باختصار (قوله أهم) أي من ذكر باقي أجزاء الكلام لأن ذكر المسند
لأنه قاصر عما عرفت ومعنى كون ذكره أهم أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره أطول

وفي اللفظ مطابق له (ولنخصيه)
أي المسند اليه (بالمسند) يعني
لقصر المسند على المسند اليه لأن
معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام
مقصود على زيد لا يتجاوز إلى غيره
ولهذا يقال في تخصيصه لا عمرو
فالباء في قوله فلنخصيه بالمسند
مثلها في قولهم خصصت فلان بالذكر
أي ذكرته دون غيره كأنك جعلته
من بين الاختصاص مختصاً بالذكر أي
منفرداً به والمعنى هنا جعل المسند
اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه
مسنداً اليه مختصاً بأن يثبت له
المسند كما يقال في أياك نعبد ومعناه
تخصيص العبادة ولا نعبد غيرك
(وأما تقديمه) أي تقديم المسند اليه
(فليكون ذكره أهم)

(قوله ولا يكتفى في التقديم) أى فى بيان نكتة التقديم كما يدل عليه ما بعد أى لا يكتفى
صاحب علم المعانى أن يقتصر على أن التقديم للاهتمام بل ينبغي أن يبين سببه ليعلم المعلم
الكاسب للبلغة الجهات المعبرة عند البلغاء المقتضية للاهتمام والافتكاك أن يقال فى
التقديم الواقع من البلوغ أنه للاهتمام إذ اخفاء فى أن ما دعاه الى الاهتمام أمر معتبر
فى البلاغة أطول لمخصا (قوله وبأى سبب) العطف تفسيرى سم (قوله امالا أنه) ظاهره
امالان المسند اليه الاصل وهو موجه لأن كل ما يذكرون غيره من طفل على ذكره ولغيره
بيان حاله وحينئذ يحتاج قوله ولا مقتضى للعدول عنه الى تكلف بارجاع الضمير الى كونه
الاصل أى ولا مقتضى للعدول عن كونه الاصل أى عن مقتضاه وفى المنتاح امالان أصله
التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا أفسر الشارح المحقق ضمير لانه بتقديم المسند اليه
ولا يفتى أن كون تقديم المسند اليه الاصل بلا مقتضى عدول يوجب التقديم من غير أن
يلاحظ أنه يوجب الأهمية وكون المسند اليه أهلية التقديم ليس لكونه محكوما عليه
بل لكونه مسندا اليه حتى يستحق التقديم فى الانشائية أيضا أطول مع بعض حذف
(قوله لانه أى تقديم المسند اليه) بمعنى اللفظ وقوله لانه المحكوم عليه أى المسند
اليه بمعنى المعنى فى كلامه استفهام (قوله ولا بد من تحققه الخ) أو رده عليه السيدانه
أن أريد بالحكم وقوع النسبة أو لا وقوعها فهو مسبوق بتحقيق المسند اليه والمسند عما
فى الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل الابداع تعقلها ما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب
أعنى تقديم المسند اليه على المسند وان أريد به المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق
المحكوم عليه فى الذهن قبل المحكوم به نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به
هو الوصف كان الاولى أن يلاحظ قبل المحكوم به واما انه يجب ذلك فلا هذا ان أريد
بمحققه قبل الحكم بتحقيقه فى العقل وان أريد بتحقيقه فى الخارج فلا نزاع فيه اذا كان من
الموجودات الخارجية الآن ترتيب الالفاظ لتأدية المعانى بحسب ترتيب تلك المعانى فى
العقل لا فى الخارج فالانسب فى العمل أن يعتبر التحقق فى الذهن اه وقد أجاب عن
ذلك الحنفى وغيره كالكبرى وعبارته مع بعض اختصار الاقرب أن المراد بقوله لا بد
الاولوية التى هى فى حكم الواجب فى نظر البلغاء بقية أن الفرض اثبات الاصله التى
هى بمعنى الرئحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة لان المسند اليه لما كان محكوما عليه
كان المسند مطبوعا بالاجله فالاولى أن يلاحظ قبله فالحكم بمعنى المحكوم به فاندفع
ما أورده الفاضل الحنفى اه وحاصل ما دفع به أن المراد بقوله لا بد الاولوية وبالتحقق
التحقق فى الذهن وبالحكم المحكوم به وكتب سم قوله ولا بد من تحققه الخ أى ولا بد من
وجوده قبل وجود الحكم أى المحكوم به ان خارجا فخارجا وان ذهنا فذهنا لان المحكوم
عليه موصوف والحكم صفة والموصوف يجب تحققه قبل تحقق صفته اذ ثبوت الصفة
فرع ثبوت الموصوف اذ كان ثبوتها خارجيا فهو فرع ثبوت الموصوف الخارجى أو ذهنا

ولا يكتفى فى التقديم بمجرد ذكر
الاهتمام بل لا بد أن يبين أن الاهتمام
من أى جهة وبأى سبب فلذا
فصله بقوله (امالانه) أى تقديم
المسند اليه (الاصل) لانه المحكوم
عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم
فقد سد وأن يكون فى الذكر أيضا
مقدما

ففسر عثونه الذهني فم على قولهم ثبت شيء شيء فرغ ثبوت الشيء الثاني اشكال لانه لا يأتي في ثبوت الوجود شيء فانه لو كان ثبوت الوجود لا يفرع وجود زيد اقتضى وجود آخر وثبوت ذلك الوجود الآخر لا يفرع وجوده فيقتضى وجود آخر وهكذا الى غير نهاية فيتوقف وجود زيد على وجودات غير متناهية فلذلك نتج بعضهم قولهم المذكور وقال بل ثبت شيء شيء يستلزم ثبوت المثبت له ولو بذلك الثبوت فاثبات الوجود لزيد يستلزم وجود زيد بذلك الوجود ثم قد يرد على قوله ولا بد من تحققة الخ نحو قولنا المنطلق زيد مما كان المحمول فيه الذات والموضوع الوصف والجواب اما بان يقول في مثل ذلك الوصف بالذات والذات بالوصف بناء على أن الحد في الحقيقة لا يتعمم محمولا فالتقدير في المثال الذات الموصوف بالانطلاق هو المسمى بزید فرجع الى ما سبق واما بان المراد أنه لا بد من تحققة أي غالباً وهذا كاف في المقصود اجمع بعض اختصار وكتب على قوله أي لا بد من وجوده الخ ما لفظه جعل سم الوجوب على ظاهره والتحقق عنى ما يعبر الذهني والخارجي بخالفاني الامر من لما قلناه قبل (قوله ولا مقتضى للعدول) فيه أنه اذا كان مقتضى للعدول فعليه أنه نكتة أخرى معارضة لنكتة الاصل فلم تقدمت عليها بعبودها اللهم الا أن يقال الاصل نكتة ضعيفة فخرج غير حاصلها بعبودها أو يقال ليس المراد مقتضى للعدول من النكات بل المراد مقتضى العدول بحسب النحو ككون المحمول عاملا سم وكتب على قوله بل المراد الخ مانصه وبهذا يشعر كلام الشارح (قوله كافي الناعل) وكلم الاستفهام (قوله واما يمكن الخبر) أراد الخبر في وقت ما ولو في غير الحال ليشعل البيان بتقديم المفعول الاول من باب علمت على الثاني نحو قولك علمت الذي حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جماداتك تناوله لذلك ولغيره من الاخبار كخبر المبتدأ وخبر كان وخبر ان وخبر ما وخبر لا على سبيل عموم المجاز لان تسمية المفعول الثاني خبرا مجازا وتسمية البراءة حقيقة ولو قال واما يمكن المسند لكان واضحا الا أنه أراد التنبية على أن المسند في باب تقديم المسند اليه ما سوى مسند الفاعل وقوله لان في المبتدأ الخ يحتاج الى تعميم المبتدأ فالاولى لان في تقديم المسند اليه أفاده في الاطول (قوله لان في المبتدأ تشويقا اليه) لمامعه من الوصف الموجب لذلك أو الصلة كذلك وكتب أيضا ما لفظه فيه أن كون المبتدأ مشوقا الى الخبر يدعو الى التقديم لا الى كونه أهم أطول (قوله والذي حارت البرية فيه) أي في أنه بعدا وأول بعدا (قوله مستحدث الخ) المراد باستحداث الحيوان من الجمادات البعث والمعاد للاجسام الحيوانية يوم القيامة وبديل عليه قوله بان أمر الاله الخ مع ما تقدم وتأخر عنه ع وقدر بعضهم أن المراد استحداثه من النطفة بناء على أنه اجماد أو من التراب باعتبار الاصل (قوله يعني تبهرت الخ) حيرة البرية اما بمعنى الاضطراب والاختلاف لان الحيرة في الشيء يلزمها الاختلاف في بعض انصوف فيكون من اطلاق المزموم على اللازم واما معنى أن مذهب الهادي يحتاج الى دفع

(لا مقتضى للعدول عنه) أي عن ذلك الاصل اذ لو كان أمر يقتضى العدول عنه فلا يقدّم كافي الناعل فان تسمية العامل المتقدم على المعمول (واما يمكن الخبر) تشويقا اليه أي الى الخبر (قوله والذي حارت البرية فيه) حيوان مستحدث من جمادات يعني تبهرت الخ لا في

الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالباً من حيرة فكانت قال والذي وقع فيه
تجبراً أولاً ولم يقع استعراقاً في أمر الابدع دفع الشبه فعلى هذا لا يرد ان يقال قد استقر
العالم على مذهبين فلا حيرة تأمل عوق وأجيب أيضاً بأن الحيرة في كـيفيته لا في أصله
(قوله في المعاد) المعاد على اسم المفعول بمعنى العود والنشور تفرق الخلاق في الذهاب
الى المحشر فترى وقوله بمعنى العود أي فيكون مصدراً على صيغة اسم المفعول ويصح أن
يكون المعاد بفتح الميم مصدراً ميمياً (قوله والنشور الذي ليس بنفساني) أي ليس متعلقاً
بالنفس أي الارواح وحدها بل مع الاجسام (قوله بان أمر الاله) أي بالادلة
وكتب أيضاً قوله بان أمر الاله ان قلت كيف بان أمر الاله مع أنهم اختلفوا في ادع
الى ضلال وهادى وأجيب بان المراد بان أمره بالنسبة الى من دعاه الى الهدى (قوله
وهادى) عطف على داع (قوله يعني بعضهم) يقول بالمعاد) هو الهادى وبعضهم
لا يقول به هو الداعي الى الضلال وكتب أيضاً قوله يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم
لا يقول به لا يعد أن يكون تقديماً القول بالمعاد في تفسير البيت مع أن الظاهر هو الف
والنشر المرتب ايماء الى أن مراد الشاعر بالداعي الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على
ما اشتهر في التواريخ من أن أبا العلاء ملحد منكر للعشر ويؤمن اليه بيته المشهور عند
من له ذوق سليم وهو قوله

يدبح خمس مئين عسجد وديت * ما بالها قطعت في ربيع دينار

وشه درمن رد عليه بقوله

عز الامانة أغلاها وأرخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة الباري

فترى (قوله للتناول) أي لكونه صالحاً للتناول أو التطير كما في الايضاح فلفظ المسند
اليه لكونه صالحاً للتناول أو التطير يفيد المسرة أو المساءة وتقدمه لتجملها مع بد
الحكيم وقوله أي لكونه صالحاً للخ يظهر انه انما يحتاج اليه على جعل قوله للتناول الخ
عله للمسرة والمساءة فان جعل علة لتجميل فلا بل المعنى حينئذ لحصول التناول أو التطير
بالفعل وقوله يفيد المسرة أو المساءة أي قدم أو آخر (قوله علة لتجميل المسرة) ويصح
أن يكون علة لنفس المسرة كما في الفري وكذا ما بعد وصنيع الشاعر أحسن لفائدة
أن التناول والتطير انما يكونان بمسئلة الكلام وبه صرح في الاطول وكتب أيضاً قوله
عله لتجميل المسرة ليس المراد بالعله هنا العلة الباعنة ولا الغرض المترتب بل السبب
والمنشأ وذلك لأن اللفظ الذي افتتح به الكلام اذا كان دالاً على ما قيل اليه النفس أو تنشر
عنه تفاهل منه السامع أو نظير أي تادري الى فهمه حصول الخبر أو الشر فينشأ من ذلك أي
من التناول أو التطير من اللفظ المفتتح به لتجميل المسرة أو المساءة ولا فائدة تلك العلية لم
يقصص المصنف على تجميل المسرة أو المساءة وعلى التناول أو التطير مع أنه يكتفي في التقديم
بجود تجميل المسرة أو المساءة ويجوز التناول والتطير وان استلزمنا الاولين (قوله سعد في

في المعاد الجسماني والنشور
الذي ليس بنفساني بدليل ما قبله
بان أمر الاله واختلف الناس
من فداع الى ضلال وهادى
يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم
لا يقول به (واما لتجميل المسرة
أو المساءة للتناول) علة لتجميل
المسرة (أو التطير) علة لتجميل
المساءة (محمود سعد في

دارك) لا يخفى أن سعدا هاعلم واللام يجوز الابتداء به لانه نكرة بلا مقوع (قوله
والسفايح) أى للدما مأخوذة من السفع وهو اجماع أو صفة وهو قلب أول خلفه من بنى
العباس رضى الله تعالى عنه (قوله واما لا يهايم) أى ايهام المتكلم السامع انه أى المسند
اليه لا يزول عن الخاطر وذلك لان ما لا يزول عن الخاطر يجرى على اللسان أولا والخاطر
يجوز أن يراد به خاطر المتكلم وهو ظاهر وخاطر المخاطب لان المتكلم اذا توجههم أن المسند
اليه لا يزول عن خاطر المخاطب لكونه مطلوباً فيقدمه لذلك والمراد بالخاطر القلب تعبيراً
عن الحمل باسم الحال وهو الهاجس اه نوبى وأنى بلنظ ايهام لان المراد عدم الزوال أصلاً
ولاشك أن هذا أمر وهمى لانه يزول عن الخاطر في بعض الاحيان (قوله أو انه يستلذ
به) أى لذة حسية فلذا زاد الالهام (قوله اظهار تعظيمه الخ) نحو رجل فضل أو جاهد في
الدار وانظر فإن هذا الغرض حاصل مع التأخير اللهم الا أن يراد بتجمله سم وقال الفترى
قوله اظهار تعظيمه بناء على أن المتقدم في الذكر اللسان يشعر بالتقدم والشرف في الرتبة
اه وقال عبد الحكيم في حواشيه التعظيم مستفاد امان جوهر لنظ المسند اليه نحو
أبو الفضل أو من الاضافة نحو وان السلطان أو بوصفه نحو رجل فاضل و اظهاره يحصل
بتقديمه لانه يدل على أن الكلام سمي له نفسه وكذا الحال في التحقير فلذا زاد اظفار
الاظهار ولم يقل مثل تعظيمه أو تحقيره ثم اعترض على توجيه الفترى السابق الذى تبع فيه
السيد بأنه انما يتم في التعظيم دون التحقير (قوله وقد يقدم) هذا مقابل للاشتمام
لانه من جملة نكاته يس (قوله بالخبر الفعلي) أى بنى الخبر الفعلي على حذف المضاف
لان المقصود على المسند اليه المتقدم في المثال الذى ذكره نى القول كفى أناما قلت لكن
هذا الكلام من المصنف فريده على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح فى أثناء المبحث اه
فترى وقوله أى بنى الخبر الفعلي أى والمخصص بالخبر الفعلي نفسه هو غير المسند اليه ومن
هذا تعرف صحة وجهه آخر فى تعميم كلام المصنف بتقدير المضاف وهو أن يقدمه مضاف فى
قوله تخصيصه أى تخصيص غيره وان كان تقدير المضاف على الثانى أولى لانه وقت الحاجة
تدبر وقوله كفى أناما قلت أى فى مطلق افادة التخصيص والافس بأى الذرف بينهما وقوله
كما يشير اليه الشارح أى فى معاوله وكتب أيضاً قوله بالخبر الفعلي المراد بالخبر الفعلي
الخبر الذى أوله فعل وفاعله ضمير المبتدأ لا المتضمن لمعنى الفعل لتصرحه بأن الصفة
المشبهة فى قوله تعالى وما أنت علمنا به عزير ليست خبراً فعلياً فترى وفى الاطول ان المشتقات
كها متشاركة فى سبب افادة التخصيص (قوله أى قصر الخبر الفعلي عليه) فالباء داخلة
على المقصور (قوله ان ولى الخ) أشارى الى المطول الى أن قوله ان ولى حرف النفي شرط
محدوف الجزء أعنى فهو ضمير التخصيص قطعاً أى من غير احتمال للتعقير وبمجموع
الشرطيتين بيان للجملة السابقة عليهما أعنى وقد تقدم ليفيد صيغته بالخبر الفعلي
وابس جزأوه ما دل عليه قوله وقد تقدم اذ لا معنى لقولنا ان ولى المسند اليه حرف النفي

دارك) لتعجيل المسرة (والسفايح
فى دار صديقك) لتعجيل المساة
(واما لا يهايم أنه) أى المسند اليه
(لا يزول عن الخاطر) لكونه
مطلوباً (أو انه يستلذ به) لكونه
محبوباً (واما التحذير) مثل اظهار
تعظيمه أو تحقيره وما أشبه ذلك قال
(عبد القاهر وقد يقدم) أى المسند
اليه (ليفيد) التقديم (لتخصيصه
بالخبر الفعلي) أى قصر الخبر الفعلي
عليه (ان ولى) المسند اليه (حرف
النفي)

فتقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي لأن المقصود أن ولي المسند اليه المتقدم حرف النفي
فهو للتخصيص ولأن إفادته التخصيص غير محتج بصورة الولي من عبد الحكيم (قوله
أي وقع بعدها) أنه باعتبار أنه كلمة سم (قوله بالأفصل) ليس قيدا هنا وإنما يفي به لانه
معتبر في حقيقة الولي اصطلاحا وان لم يعتبر في حقيقة لغة صدق الولي لغة مع النازل
فلا يضر الفصل ببعض المعاملات مثلا نحو ما زيدا أنا ضربت وما في الدار أنا جلست
وكتبت ذلك ما أن أنقلت لزيد فهذا كله مما يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارع رحمه الله
تعالى صور الفصل المذكورة من جملة الصور الداخلة تحت قوله الآتي والاكما
سنتقف عليه كذا قرر بعضهم وبعضه في سم ثم رأيت في الأطول عند قول المصنف
والافتد بآتي الخ ما يخالف بعض هذا واستراه (قوله مع أنه متبول لغيري) فيه أن مخاطب
قد ينسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغير حقيقة قول المتكلم ذلك انني ما زعمه مخاطب
ع من سم وقد يقال ما في المتن هو الأصل وقد يخالف لقرينة تأمل وكتب أيضا ما قلناه هذا
محقق للاختصاص سم (قوله على الوجه الذي نفي عنه) كان الظاهر أن يزيد قوله عليه
بعد عنه فمكان يقول الذي نفي عنه عليه لأن عائد الموصول أو موصوف الموصول إذا
كان مجرورا لا يحذف الالبشر وطمنه أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بما جر
العائد وان يتحد متعلقا هما ولم يتحد هنا لأن متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفي
(قوله من العموم والخصوص) أي أن كان النفي عاما كان الثبوت عاما وان كان خاصا
كان خاصا سم (قوله لأن التخصيص الخ) هذا إذا قصد قصر اضافي أو قصد قصر حقيقي
فنبغي أن يكون جميع من عدل فائلا به ولا يجب أن يكون هنا اعتقاد مشوب بصواب
وخطأ طول (قوله انما هو بالنسبة الخ) القصر المستفاد من قوله انما الخ اضافي كإيدل
عليه قوله في المطول لا بالنسبة إلى جميع من في العالم فلا بدح فيه جوار أن يكون
التخصيص بالنسبة إلى من ترد في القائل كما في قصر التعيين ولم تعرض له هنا وفيما سياتي
في مواضع قلته بالنسبة إلى مقابله فتري وقد يقال عبارته تشمل المتردد في قصر التعيين
لأن المتردد يجوز الانفراد والاشتراك فهو يتوهمهما فالخصر في قوله لأن التخصيص انما
هو الخ حقيقي لا اضافي فتأمل سم (قوله إلى من توهم مخاطب اشتراك معه) فيمكن
القصر في كلامه قصر افراد أو انفرادك به دونه فيكون قصر قرب وكتب أيضا قوله من
توهم الظاهر أن المراد بالتوهم الوقوع في الوهم بمعنى الذهن ليشمل الظن والاعتقاد
وكتب أيضا ما قلناه أي لا بالنسبة إلى جميع من في العالم سم (قوله ونفي الحكم عن
المذكور) عطف تنسيير (قوله مع ثبوت لغيري) أي على الوجه الذي نفي عليه عن المتكلم
لأن من اعتبار هذا في العلة لتوقف انتاج عدم صحة المثاليين الآخرين على ذلك تدبر
(قوله لم يصح) أي إذا قصد التخصيص لا مطلقا حتى إذا قامت قرينة على عدم ارادة
التخصيص يصح ويمكن أن يجعل من القرينة قوله ولا غيري سم (قوله وهما متناقضان)

أي وقع بعدها بالأفصل (نحو ما أنا
قلت هذا أي لم أقله مع أنه مقول
لغيري) قال التقديم بفساد في الفعل
عن المتكلم وثبوت لغيري على الوجه
الذي نفي عنه من العموم
والخصوص ولا يلزم ثبوت الجميع
من سوا لأن التخصيص انما هو
بالنسبة إلى من توهم مخاطب
اشتراك معه أو انفرادك به دونه
(ولهذا) أي ولأن التقديم يفيد
التخصيص ونفي الحكم عن
المان كور مع ثبوت لغيري لم يصح ما أنا
قلت هذا (ولا غيري) لأن مفهوم
ما أنا قلت ثبوت فائلا هذا القول
اغير الحكم ومنطوق لا غيري نفيا
عنه وهما متناقضان

(ولاماً أنارأت احدا) لانه يقتضى أن يكون (٢٧٢) انسان غير المتكلم قد رأى كل احدهم الناس لانه قد نفي

عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب أن تثبت الغيبة على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي (ولاماً أناضربت الا زيدا) لانه يقتضى أن يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد لان المستثنى منه مقدّر عام وكل ما نفيه عن المذكور على وجه الحصر يجب شؤنه لغيره تحقفا لمعنى الحصران عاما فعام وأن خاصا لخاص وفي هذا المقام مباحث نفسية وخصائص الشرح (والا) أى وان لم يل المسند اليه حرف النفي بأن لا يكون في الكلام حرف نفي أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند اليه (وقد يأتي التقديم) للتخصيص ردأعلى من زعم انفراد غيره) أى غير المسند اليه المذكور (به) أى بالخبر الفعلي (أو زعم) مشاركتهم أى مشاركة الغير (فيه) أى في الخبر الفعلي (نحو أنا سمعت في حاجتك) لمن زعم انفراد الغير يالسى فيكون قصر قلب أو زعم مشاركتهم لك في السعي فيكون قصر افراد (ويؤكد على الاول) أى على تقدير كونه ردأ على من زعم انفراد الغير (نحو لا غيرى) مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سوى لانه الدال صريحا على نفي شبهة ان الفعل صدر عن الغير (ويؤكد

لك أن تقول ان العطف دال على أنه لم يقصد الحصر بالتقديم فليس اللازم السابق بل كون التقديم لغوا وان لم يكن له داع غير التخصيص والام يلزم كونه لغوا أيضا فظهر أنه يجوز التقديم لغيره في تخصيص اذا كان ثم غرض آخر مما يجب التنبيه عليه أن هذا التخصيص فيما اذا لم يكن المسند اليه دالا على العموم نحو * ما كل ما ينفي المراد ركه فانه لنفي الشمول خاصة والظاهر أن التقديم لانه مناط الفائدة المقصودة بالكلام من توجه النفي الى الشمول خاصة أطول لمخاض (قوله ولاماً أنارأت احدا) أى لا يصح هذا المثال أيضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان أمكن تخصيصه بعمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلنظ الاستهجان فترى سم وقوله على الاستغراق العرفي أى بأن يحمل الاحد على الاحد الذي يمكن رؤيته (قوله على وجه العموم في المفعول) لان النكرة في سياق النفي تعم (قوله ليتحقق الخ) فيه بحث لان هذا الضيق لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤية غيره ولو واحد فقط سم أى لان السالبة الكلية تنفيها موجبة جزئية وحينئذ فيصع هذا المثال ودفع الحفيد وغيره ذلك بما طار له أن التركيب المفيد تخصيص المتكلم بالنفي انما يقال في اصطلاح البلغاء من اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه النفي من العموم والخصوص واسطفاً في تعبين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقة السليمة فنع ذلك بأن يقال يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الاحاد لكان ذاك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفي غير ناهض (قوله ولا ما أناضربت الا زيدا) فيه ما مر اذ يكفي في صحة التخصيص ثبوت ضرب زيد وعمرو ونحوه لغيره من سم (قوله والا) نفي للشرط السابق أعنى ولي حرف النفي يعنى ان لم يقع به - وحرف النفي بلا فصل فدخل مثل ما نأقلت هذا مع أنه مما يقيد التخصيص قطعاً فبفسد الحكم الا ان لا يعد ما هو من توابع حرف النفي فاصلا بينه وبين مدخوله فينشد ما لم يل حرف النفي ما تقدم ولم يكن في الكلام حرف نفي أو كان وقد تقدم على حرف النفي نحو أنا ما قلت أو تقدم حرف النفي ولكن فصل بينه وبين المسند اليه نحو ما زيدا أناضربت فانه لتخصيص نفي الفعل بالمفعول مع اشتاءه على غيره لا لتخصيص نفي الخبر بالمسند اليه وإشابهه لغيره وجزء قوله والا قوله فتدبأ في مجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد تقدم ليقيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي اذا أطول مع بعض التخصيص (قوله فتدبأ في التخصيص) ويلزمه التقوى وان كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله فيه) أى في الخبر الفعلي (زاد في الأطول أو على من زعم مشاركتهم في احتمال كون المسند له فهو قصر تعيين (قوله ويؤكد) أى المسند اليه (قوله مثل لا زيد الخ) ومثل لا غيرك ولا غيره (قوله لانه) أى نحو لا غيرى سم وقوله الدال صريحا الخ أى وان كان وحدي يدل عليه التزاما وقوله على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير أى والشبهة تدفع بالصرح

(قوله)

(على الثاني) أى على تقدير كونه ردأ على من زعم المشاركة (نحو وحدث)

(قوله مثل منفرد الخ) وممثل وحده ووحده (قوله لانه) أي نحو وحده وقوله
البدال الخ أي وإن كان لا غير يدل عليه التزاما (قوله انما يكون لدفع الخ) عبارة عن لان
الغرض نفي الشبهة المخالطة لقلب السامع وما هو في دفعها أصرح كالانفراد أولى
بالتأكيده بخلاف ما لو قيل في الاقل وحده وفي الثاني لا غير ولو كان ذلك فينبغي ما ذكر
فليس كما ذكر في الصراحة (قوله خالجت) أي خالطت (قوله لتتقوى الحكم) لم يقل
لتقوية الحكم مع أن مناسبة اللفظ التخصيص تقتضي ذلك رعاية لما هو المشهور وفيما بينهم
عبد الحكيم (قوله نحو هو يعطى الجزيل) من كل مسند اليه مقدم على خبر مسند الى
ضميره اسنادا تاما لان التقوية من جهة تكرار الاسناد التام عند السكاكي ونبهه
المصنف وأما عند الشيخ في كل مبتدأ مقدم على خبره الجملة تقوية اذ بارتابه بالمبتدأ
بسبب العائد ونحوه يقرر اسناده الى المبتدأ فعلى هذا لا يضر بته للتقوى بخلافه على
ما ذهب اليه المصنف هذا ما ذكره الشارح المحقق ونازعه السيد في ذلك وذهب الى
موافقة السكاكي للشيخ والظاهر مع السارح وكأأن التخصيص لا بد له من داع اليه
كذلك التقوى وهو ازالة الشك أو الانكار حقيقة أو ادعاء لأنه لما تقرر هذا في
أحوال الاسناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائد التخصيص أطول
ملخصا (قوله قصدنا الى تحقيق الخ) أي لأن غيره لا يفعل ذلك سم (قوله وسيرد عليك)
أي في بحث المسند عند قوله وأما كونه جملة فالتقوى (قوله وكذا اذا كان الخ) عطف
على محذوف أي هذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا البيان المذكور في أنما
سعت وفي هو يعطى الجزيل لا تباينه عند عدم الولي للتخصيص والتقوى حتى يراد أن
المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما اذا كان مثبتا فلا يحسن أن يراد هذا الكلام عند
الحكيم فالعنى وكذا التمثيل الذي الفعل فيه مثبت الفعل اذا كان الفعل الذي
فيه منفيما وقال الفري في دفع الاعتراض قوله وكذا اذا كان الفعل منفيما معطوف
على مقدر والمعنى فقد يأتي لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيما (قوله
منفيما) أي يحرف نفي مؤخر عن المسند اليه كما هو فرض المسئلة (قوله فقد يأتي الخ)
نفسه بل عنى التشبيه المذكور في قول المصنف وكذا اذا كان الفعل منفيما لكن قول
المصنف المذكور متقدم من قوله السابق والالخ لشموله له فكان يكفي به ههنا ذكر
الامثلة فقط لما اذا كان الفعل منفيما ولعله اتخاذه كذلك زيادة الايضاح سم وتقدم
دفع ذلك عن عبد الحكيم (قوله الى تخصيصه بعدم السعي) لكن ينبغي أن يفرق بين
تخصيص ما نأما عبت المتعرض له هنا وتخصيص ما نأما عبت المتعرض له سابقا بأن
تخصيص ما نأما عبت عند قصده منه انما اراد به الرد على من اعتمد عدم سعي في حاجته
وأصاب لكنه أخطأ في الذي لم يسع فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركه الغير وتخصيص ما نأما
سعت انما اراد منه الرد على من اعتمد بوجود السعي وأصاب لكنه أخطأ في الذي سعي
فزعم أنه أنت انفرادا أو مشاركة ولا يفتيه من ثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي

مثل منفردا أو متوحدا أو غير
مشارك لانه البديل صريحا على
ازالة شبهة اشتراك الغير في
الفعل والتأكيده انما يكون
لدفع شبهة خالجت قلب السامع
(وقد يأتي التقوى الحكم)
وتقويه في ذهن السامع دون
التخصيص (نحو هو يعطى
الجزيل) قصدنا الى تحقيق أنه
يشمل اعطاء الجزيل وسيرد عليك
تحقيق معنى التقوى (وكذا اذا
كان الفعل منفيما) فقد يأتي التقوى
للتخصيص وقد يأتي للتقوى
فالاول نحو أنت ما سعت في حاجتي
قصدنا الى تخصيصه بعدم السعي
والثاني (نحو أنت لا تكذب) وهو

ان عاماً فاعلم وان خاصاً فخاص كذا في الحفيد (قوله لتقوية الحكم) الاولى لتقوية تنقي
الحكم وكتب أيضاً قوله الحكم المنفي الاولى حذفه لان الحكم المنفي هو الكذب وليس
المراد تقوية الكذب المنفي وانما المراد تقوية تنفي الكذب وأثبت تنفي الكذب يدل لذلك
قول المصنف فانه أشد تنفي الكذب ولم يقل أشد تنفي الكذب المنفي فتأمل حرف (قوله أشد)
ليس على يده نوبى (قوله لما فيه الخ) قال عرق وقد فهم من بيان علمه التقوى أن
التخصيص لا يتخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشيء
مقصوداً وحاصلاً بالتبعية (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) أى لم يبين التمثيل
الا بالتقوى لانه لم يورد مثال التخصيص فان امثال المذكور يصلح لهما عبد الحكيم (قوله
ليفرع عليه الخ) قد يقال التفريع المذكور متأت مع ذكر مثال التخصيص أيضاً بان يذكر
مثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرع عليه ذلك الا أن يقال انه قصد الاقتصار على
أحد المثالين اختصاراً فلما دار الامر بين أحدهما اقتصر على مثال التقوى ليعرف عليه
فالمعنى اقتصر المصنف على مثال التقوى أى ولم يقتصر على مثال التخصيص وليس المعنى
ولم يذكر جميعاً سم وكتب أيضاً الاوجه أن مراد الشارح أن كلهم ما معلوم من قول الكلام
لانه شامل للثاني فترك مثال التخصيص وذكر مثال التقوى لما ذكر (قوله التفرقة بينه
وبين تأكيده المسند اليه) فانه محل الاشتداد بآراء كلافية عدم الكذب وفيه ضمير
المخاطب مرتين سم (قوله مع أن فيه) أى فى لا تكذب أنت وقوله تأكيده أى للمسند
اليه (قوله لعدم تكرار الاسناد) أى الموجب لتأكيده الحكم (قوله هذا الخ) اشار الى
تعيين ما عطف عليه قوله وان بنى الخ فترى (قوله الذى ذكر) أى فى قوله وقد قدم الخ
(قوله من أن التقديم لتخصيص) أى أيضاً واحتمال الاولانى ارجاع اسم الاشارة الى
ما قبل قوله والا أيضاً كما ندل عليه عبارته فى الايضاح أفاده عبد الحكيم (قوله وان بنى
الفعل على منكر) أى أو ما فى حكمه من الضمير اراجع الى النكرة فذا قلت ضرت رجلاً
وهو جاني كان قولك وهو جاني لتخصيص جنس الرجل أو الرجل الواحد أطول (قوله
تخصيص الجنس) أى ما يعم القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صرح
وقوع النكرة مبتدأ فانه فى معنى التخصيص بالصفة عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله
تخصيص الجنس أودابه ما يشمل النوع والمصنف وقوله الواحد أو اثنان الخ لوقد
يجتمعان فخور رجل جاني أى لا امرأة ولا رجلاً سم (قوله أو الواحد) أى لى أن يقول
أو العدد المعنى ليشمل المنفى والجمع وأجيب بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب
اطلاق الخاص وارادة العام أو يقال اقتصر على الواحد لانه أقل ما توجد فيه الحقيقة
وبينهم غيره بطريق المقابلة وفى الاطول ما ملخصه لم يقل بدل أو الواحد أو العدد لأن
التمثية والجمع نص فى العدد فلا يحتمل تخصيص الجنس اه أى والكلام فى المحمل وقد
يقال الكلام فيما يخصه بـ الجنس والتخصيص العدد نصاً واحتمالاً فلا تنجبه هذه

لتقوية الحكم المنفى وتقريره
(قوله أشد تنفي الكذب من لا
تكذب) لما فيه من تكرار الاسناد
المفتقد فى لا تكذب واقتصر
المصنف على مثل التقوى ليعرف
عليه التفرقة بينه وبين تأكيده
المسند اليه كما أشار اليه بقوله
(بركدا من لا تكذب أنت) يعنى
أنه أشد تنفي الكذب من لا تكذب
أنت مع أن فيه تأكيده (لانه)
أى لا لفظ أنت أو لان لا تكذب
أنت (لنا كيد الحكموم عليه) بأنه
هو ضمير المخاطب لتحقيقا وليس
الاستناد اليه على سبيل السهو أو
التجوز أو التيسير (لنا كيد
الحكم) لعدم تكرار الاسناد
(هذا الذى ذكر من أن التقديم
للتخصيص نارة والتقوى أخرى
ان بنى الفعل على معرف وان
بنى الفعل على منكر أفاد) التقديم
تخصيص الجنس أو الواحد به
أى بالفعل نحو

العله بدليل ما قاله هو أعنى صاحب الاطول من أن المصدر المنكر غير المترخص بخصيص
الجنس دون الواحد ولو كان الكلام في المحتمل فقط لكان إطلاق المصنف المنكر غير مستقيم
لدخول ما هو نوص في العدد وما هو نوص في الجنس وعلى اطلاقه اعترض صاحب الاطول
بناء على دعوى أن الكلام في المحتمل فتأمل (قوله رجل جاني) المجوز لوقوع النكرة
مبتدأ كونها فاعلا في المعنى لأن المعنى ما جاني الرجل كما بين في كتب النحو فترى وكتب
أيضا قوله رجل جاني بقرينة عليه ما رجل جاني ورجل ما جاني على نحو ما تقدم في المعرف
تدبر سم (قوله الجنسية والعدد) أي قد يقدّم تخصيص الجنس فيبقى الجنس الآخر
وقد يقصد العدد في مقابلته سم (قوله أعنى الواحد ان كان) أي العدد وكذا فيما بعده
وكون الواحد يسمى عددا لا يأتي إلا على اصطلاح أهل هذه الصنعة دون الحساب فانهم
لا يطلقون على الواحد عددا (قوله أوالرائد عليه) أي على الاثنين وأورد الشيخ باعتبار أنهما
عدد معين وعبارة الشارح تقتضي أن الرائد عليه ما عدد معين مع أنه لا نهاية له إلا أن يقال
انه معين باعتبار أنه لا يتناول الواحد والاثنين فتعيينه اضافي وجعل سم الضمير راجعا الى
العدد المعين كما ضب عليه بالقلم وهو غير ظاهر وان اندفع به الاشكال المذكور فتأمل
(قوله فأصل النكرة الخ) تفريع على قوا حاصل المعين الجنسية والعدد المعين ولم
يعترض في التفريع للنكرة المنى والجمع اعتمادا على المقايسة وكتب أيضا قوله فأصل
النكرة الخ قد يتبادر منه أنه بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر ويحتمل أنه بناء
على أنه لمنهزم لكنه أراد هنا أن أصل المفردة أن تستعمل في الفرد المنتشر وان كانت
موضوعة للمفهوم سم وكتب أيضا قوله فأصل النكرة أي المعبر عنها باسم الجنس لانهما
مترادفان عند الباسين (قوله أن تكون لواحد من الجنس) أي ويلاحظ كونه من
الجنس فتدل على أمرين الواحد والجنس (قوله وقد يقصد به الجنس فقط) أي ولا
يقصد به الواحد للعلم به كما اذا اعتقد مخاطب بـ رجل جاني أنه قد أتت ولم يدر جنسه
أرجل أم امرأة وقوله وقد يقصد به الواحد فقط ولا يقصد الجنس للعلم به كما اذا عرف أنه
قد أتت من هومن جنس الرجال ولم يدر أرجل أم رجلان سم (قوله والذي يشعر الخ)
تور على المصنف في النقل المذكور عن عبد القاهر (قوله قد يكون للتخصيص الخ)
أي نصا واحتمالا باعتبار تقدم النبي وعدم تقدمه فيكون البناء قد قد صادق مع تعيين
بعض الاقسام للتخصيص أعنى صورة تقدم النبي (قوله أي على أن التقديم يفيد
التخصيص) اقتصر عليه لأنه الذي فيه النزاع سم أي لأن التقوى موجود في جميع صور
التقديم وان كان غير ملحوظ في بعضها (قوله في شرائط الخ) الشرائط ثلاثة أشار الى
اثنين منها بقوله ان جاز وقد ر الى الثالث بقوله بشرطه أن لا يمنع الخ فهذه الشرط
لا يقول بها عبد القاهر اذا المدار منه على تقدم حرف النبي في تقديم على المسند اليه
حرف النبي كان التقديم للتخصيص والتفاصيل ترجع الى ثلاثة ما يكون للتخصيص فقط

رجل جاني أي لا امرأة) فيكون
تخصيص جنس (أولا لرجلان)
فيكون تخصيص واحد وذلك لأن
اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية
والعدد المعين أعنى الواحد
ان كان مفردا والاثنين ان كان
مثنى أو الرائد عليه ان كان جمعا
فأصل النكرة المفردة أن تكون
لواحد من الجنس فتدبر يقصد به
الجنس فقط وقد يقصد به الواحد
فقط والذي يشعر به كلام الشيخ
في دلائل الانحياز أنه لا فرق بين
المعرفة والنكرة في أن البناء عليه
قد يكون للتخصيص وقد يكون
للتقوى (ووافق) أي عبد القاهر
(السكاكي على ذلك) أي على أن
التقديم يفيد التخصيص لكن
خالقه في شرائط وتفاصيل فان
مذهب الشيخ أنه ان ولي حرف
النبي فهو للتخصيص قطعا والافقد
يكون للتخصيص وقد يكون
للتقوى

وما يكون للتقوى فقط وما احتلهما وقد أشار الشارح إليها بقوله ومذهب السكاكي الخ
وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الأول والثالث فاعل المراد أنه خالفه في مجموعهما وفي
بعضهما أي أن السكاكي قال بتفاضيل لم يقل بها كلها عبد القاهر فاختل (قوله مضمرا
كان الاسم أو مظهرا) هذا التعميم شامل لما قبله الأيضاً سم (قوله بعرفاً ومنكراً)
هذا على ما ذكره الشارح في قوله السابق والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاجتهاد الخ
لا على ما ذكره المصنف لأن ظاهر كلامه أنه إذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعاً
سم (قوله مثبتاً كان الفعل أو منفياً) هذا التعميم مخصوص بما تحت قوله والأول حاجة
إليه لأنه منهزم من قوله والا (قوله ومذهب السكاكي الخ) اعلم أن حاصل الصور على
المذهبيين تسع لأن المسند إليه المقدم إما أنكر أو ما معرفة مضمراً ومظهر فهذه ثلاث
وكل منها إما بعد حرف نفي أو قبله وفي الإثبات ولانبي أصلاً ثلاثة في ثلاثة بتسعة ثم أن
عبد القاهر فصلها تفصيلين الأول ما يعين فيه التخصيص وهو ثلاث صور المنكرة والمظهر
والمضمر إذا وقع كل بعد حرف النفي الثاني ما يحتمل التخصيص والتقوى وهو ست صور
هذه الثلاثة إذا وقعت قبل حرف النفي وهي أيضاً إذا وقعت في الإثبات وأما السكاكي
ففصلها ثلاث تفاصيل ما يعين فيه التخصيص وهو المنكرة إذا لم يمنع منه مانع على ما سبأني
وتحتها ثلاث صور ما إذا وليت حرف النفي وما إذا سم بقتة وما إذا لم يكن هنالك نفي أصلاً
الثاني ما يعين فيه التقوى وهو المظهر ويحتمل أيضاً هذه الثلاث صور الثالث ما يحتمل ما
وهو المضمر ويحتمل أيضاً هذه الثلاث صور فالصور عند الشيخين تسعة اتفقتا فيهما على ثلاثة
أحدها المنكرة التي وليت حرف النفي نحو ما رجل قال هذا اتفقتا على أن التقديم هنا يبيد
التخصيص لا غير الثانية المضمر السابق على حرف النفي نحو ما قلت هذا محتمل للتخصيص
والتقوى عندهما الثالثة المضمر في الإثبات نحو ما قلت هذا محتمل لهما أيضاً عندهما
واختلفنا في ستة أحدها وثانيها المنكرة السابقة على حرف النفي نحو ما قال هذا
والمنكرة في الإثبات نحو ما رجل قال هذا كل منهما يبيد التخصيص فقط عند السكاكي ويحتمله
والتقوى عند عبد القاهر ثالثها ورابعها وخامسها المظهر بصورة الثلاث المتأخر عن حرف
النفي والمتقدم عليه والذي في الإثبات كل منهما يبيد التقوى لا غير عند السكاكي والأول
منها يبيد التخصيص عند عبد القاهر لا غير نحو ما زيد قال هذا والثاني نحو ما زيد قال هذا
والثالث نحو ما زيد قال هذا محتمل للتخصيص والتقوى عنده سادسها المضمر الذي ولي حرف
النفي يبيد التخصيص لا غير عند عبد القاهر ومحتمل لهما عند السكاكي مثالها ما ناقلت
هذا هذا المخلص ماني هذا المتأتم فأحفظه (قوله فهو للتخصيص) أي نصا وكتب أيضاً
قوله فهو للتخصيص للزوم الشرطين الآتين لكل منكر حرف (قوله فليس إلا للتقوى)
أعدم جواز تقديره وخرأ على أنه فاعل مع في فقط الذي هو من شروط التخصيص عنده
وكتب أيضاً قوله فليس إلا للتقوى لا يعني أن ارتكاب الاحتمال المرجوح من غير ضرورة

نعم كان الاسم أو مظهر معترفاً
أو منكرام مثبتاً كان الفعل أو منفياً
ومذهب السكاكي أنه إن كان
منكرة فهو للتخصيص إن لم يمنع منه
مانع وإن كان ما يبيد فأن كان
مظهراً فليس إلا للتقوى وإن كان
نعمراً

وهو اعتبار التقديم والتأخير في المظهر المعروف على أنه فاعل معني في مقابلة الراجح أعنى
 الحل على الابتداء كلامه ثم فاذن حكم بأنه لا يحتمل التخصيص وان كان في نفسه محتملا
 فلا ينافي هذا ما في المشتاح وشرحه من أن زيد عرف فيحتمل الاعتبارين لكن لا على السواء
 كهو عرف عبد الحكيم (قوله فقد يكون للتقوى) نحو أن أعرف فأنه ان اعتبر كون أنا
 مؤخر في الاصل ثم قدم كان التقديم مفيد للتخصيص دون التقوى وان لم يعتبر ذلك كان
 مفيداً للتقوى (قوله وقد يكون للتخصيص) أي عند وجود الشرطين (قوله من غير
 تفرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الجواز شرطاً
 على حدة مع أن التقدير يستلزمه لا يحتمل التقدير على مجرد الفرض والتفصيل المذكور
 بقوله والا الخ عبد الحكيم (قوله لا لفظاً) أي بل يكون في اللفظ تأكيذاً أو بدلاً كما
 سيظهر (قوله فيكون أنافاعاً معني) لأنه مرادف للفاعل (قوله أحدهما جواز التقدير)
 ويعلم السامع أنه قدر بالقرائن سم (قوله أي يتم الخ) تفسيراً لتقدير لا الاعتبار (قوله
 أنه كان في الاصل مؤخر) أي على أنه فاعل معني فقط ولم يقل هذا الظهوره، تقدم سم
 (قوله فلا يفيد الاتقوى الحكم) أي لا التخصيص اذ ليس هناك تقديم معنوي يستفاد
 منه التخصيص عبد الحكيم (قوله تقدير التأخير) أي على أنه فاعل معني فقط ولم يقله
 الظهوره عما تقدم سم (قوله أو لم يجز تقدير التأخير) أي ولو قدر بالفعل جهلاً بالقواعد
 وقوله أصلاً أي قدر بالفعل جهلاً أو لم يقدر (قوله لما سنده) سن أنه يكون إذا أخر فاعلاً
 لفظاً لا معني فيلزم على كون أصل زيد قام زيد تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز (قوله
 أن لا يكون نحو رجل جاني) من كل مسند اليه إذا أخر يكون فاعلاً لفظاً لا معني وكان
 منكراً كما يؤخذ من عبارة المصنف من سم (قوله لا معني) قد يقال هو فاعل لفظاً ومعني
 ويجب أن المراد لا معني فقط وأجاب الاستاذ بأن الفاعل معني انما يطابق عندهم فيما
 ليس فاعلاً لفظاً لا فيما هو فاعلاً لفظاً كهذا سم (قوله استثناء السكاكي) أي من قوله والا
 فلا يفيد الاتقوى الحكم فانه يدل على أن ما لا يمكن تقديره مؤخر على أنه فاعل معني انما
 يفيد التقوى فيدخل فيه المنكر بحسب الظاهر قبل التخرج على الوجه البعيد أعنى
 البدلية وجعل الفاعل الضمير من رجل قام فانه لا يمكن تقديره مؤخر على أنه فاعل معني
 بحسب الظاهر فيكون مفيداً للتقوى لا للتخصيص فأخرجه وجعله مفيداً للتخصيص
 فاندفع اعتراض سم ههنا (قوله وأخرجه الخ) إشارة الى أن الاستثناء بالمعني اللغوي أي
 أخرج السكاكي المنكر عن حكم افادة التقوى بأن أخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بأن
 جعله بدلاً من الضمير المستكن وارتكب الوجه المتيقن عبد الحكيم (قوله من هذا
 الحكم) وهو امتناع التخصيص حيث لم يجز تقدير كونه في الاصل مؤخر على أنه فاعل معني
 فقط ويقدر ذلك سم (قوله بأن يكون بدلاً من الضمير الخ) وان عاذ حينئذ ذلك الضمير
 على متأخر لفظاً ورتبة لأن ذلك في باب البدل انفع فانه من الابواب المستثناة سم (قوله

فقد يكون للتقوى وقد يكون
 للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي
 حرف النبي وغيره والى هذا أشار
 بقوله (الأنه قال التقديم مفيد
 الاختصاص ان جاز تقدير كونه)
 أي المسند اليه (في الاصل مؤخر)
 على أنه فاعل معني فقط (لا لفظاً
 نحو أناف) فانه يجوز أن يقدر
 أن أصله قد أنافاً يكون أنافاً على
 معني تأكيذاً لفظاً (وقدر) عطف
 على جاز يعني ان افادة التخصيص
 مشروطة بشرطين أحدهما جواز
 التقدير والاخر أن يعتبر ذلك أي
 يقدر أنه كان في الاصل مؤخر
 (والا) أي وان لم يوجد الشرطان
 (فلا يفيد) التقديم (الاتقوى
 الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير
 (كما تر) في نحو أناف (ولم يقدر
 أو لم يجز) تقدير التأخير أصلاً
 (نحو زيد قام) فانه لا يجوز أن
 يقدر أن أصله قام زيد فتقدم لما
 سنده وما كان مقتضى هذا
 الكلام أن لا يكون نحو رجل
 جاني مفيداً للتخصيص لانه اذا
 أخر فهو فاعل لفظاً لا معني استثناء
 السكاكي وأخرجه من هذا الحكم
 بأن جعله في الاصل مؤخر على أنه
 فاعل معني لا لفظاً بأن يكون بدلاً
 من الضمير الذي هو فاعل لفظاً

وهذا معنى قوله (الخ) أى المراد بالاستقنا المعنى اللغوى والاخراج عن حكم افادة التقوى
 بالاخراج عن ضابطه فالمعنى واستقنى السكاكى المذكور عن حكم افادة التقوى باخراجه
 عن عدم جواز التأخير بجعله بلا من الضمير والمراد المنكر الذى لا يشهد الحكيم عليه حال
 تنكيره فانه يحتاج الى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار
 التقديم والتأخير فهو بقرة تكلمت وكوكب انقض الساعه ووجوه يومئذ ناضرة الى غير
 ذلك فلا حاجة فيه الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره عبد الحكيم
 والحاصل أن المراد المنكر الخالى عن مسوغ لا بد منه هذا هو الذى يجب فيه اعتبار
 التخصيص بالتقديم والتأخير تأمل قال الفنى وحاصل الكلام أن ابدال الاسم المظهر
 من الضمير المستتر فى الفعل ان لم وجوده فلا يخفى أنه قليل جداً فى كلام العرب فلا وجه
 لجل الكلام الشائع الكثير النظائر عليه فى الاضمر وفيه وهذا يحكم بعدم الجواز وأما
 فيها ضرورة فمجرد هذا التقدير يحمل عليه اه وأراد بما فيه ضرورة المنكر الخالى
 من المسوغ (قوله أى على القول الخ) ذكر فى الآتي أنه يحتمل أن يكون الذين ظلموا
 مبتدأ وأسر وأخبر مبتدأ محذوف وقيل الذين ظلموا فاعل والواو فى وأسر وحرف زائد لمؤذن
 من أول وهله أن الفاعل جمع وهذا الوجه هو المروى عن سيبويه سم وقيل الذين
 ظلموا خبر مبتدأ محذوف وقيل منصوب على التزم (قوله لا يمتنى التخصيص) المراد
 بالتخصيص ما به يصح وقوع التزم مرة مبتدأ أو المراد به الحصر أعنى أثبات الحكم
 لأنه ذكر وتنبه عن غيره وهو أنسب كذا فى عبد الحكيم لكن الأول أوفق بما سبقه
 الشارح عن السكاكى أنه قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكرات شرط
 الابتداء أى بالنكوة ويرد المصنف فيما يأتى انتفاء التخصيص على عدم تقدير الجعل من
 الباب المذكور بحصول التخصيص بغيره هذا التقدير كالتعظيم والتخفيف والتأويل والتكثير
 فتدبر (قوله ولولا أنه شخص الخ) عبارة المطول وإذا اتى التخصيص لم يصح وقوعه
 مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد اه قال عبد
 الحكيم فيه اشارة الى أن قوله بخلاف المعرف متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس
 متعلقاً بقوله لا يمتنى التخصيص أو بقوله اذ لا سبب الخ اذ لا معنى لقولنا بخلاف المعرف
 فان التخصيص فيه غير متصف بأسبب التخصيص فيه متحقق سوى التقديم اه بحرفه
 (قوله من غير اعتبار التخصيص) اذ لا شىء فى المعرف حتى يخص بل هو معين معلوم
 (قوله فلهزم ارتكاب هذا الوجه البعيد الخ) أى جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال المظهر
 منه فانه قليل فى كلامهم سيما ابدال فى الممتزى والآية تحتل وجوهاً أخر كأن يكون
 مبتدأ أقدم عليه الخبر عبد الحكيم (قوله فلهزمه ابراز الضمير الخ) أى يلزم السكاكى
 أو يلزم هذا الوجه البعيد وحاصل السؤال أنه يلزم من جعل أصل رجل جاني جاني
 رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير وجوب ابراز الضمير واطراده

وهذا معنى قوله (واستقنى) السكاكى
 (المنكر يجمع له من باب وأسر وا
 التجوى الذين ظلموا أى على القول
 بالأبدال من الضمير) يعنى قدراً أن
 أصل رجل جاني جاني رجل على
 أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل
 من الضمير جاني جاني كما ذكر فى قوله
 تعالى وأسر والتجوى الذين ظلموا
 أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل
 منه وانما جعله من هذا الباب
 (لا يمتنى التخصيص) أى لا يمتنى
 (سواء) أى
 له أى للتخصيص
 سوى تقدير كونه مؤخر فى الأصل
 على أنه فاعل معنى ولولا أنه شخص
 لما صح وقوعه مبتدأ (بجمل
 المعرف) فانه يجوز وقوعه مبتدأ
 من غير اعتبار التخصيص فلهزم
 ارتكاب هذا الوجه البعيد فى
 المنكر دون المعرف فان قيل فلهزمه
 ابراز الضمير فى مثل جاني رجلان
 وجاني رجل والاستعمال بخلافه
 قلنا ليس مراده أن المرفوع فى
 قولنا جاني رجل بدل

في مثل جاءني رجلان وجاءني رجل على أن رجلان ورجل بدلان من الضميرين البارزين
قياسا على المفرد مع أن الاستعمال الكثير الاقصر بخلافه وان ورد الابراز في مثل ذلك
أيضا وحاصل الجواب منع الملازمة بتجريم مراد السكاكي وحاصله أنه ليس المراد أن
المرفوع في قولك جاءني رجل بدل لافاعل حتى يلزمه وجوب الابراز في جاءني رجلان
وجاءني رجل وجعل رجلان ورجل بدلين بل مراده أنه يقدر في قولك رجل جاءني أن
الاصل جاءني رجل على أن رجل بدل لافاعل ولا يلزم من تقدير ذلك في رجل جاءني القول
بالبدلية بالفعل في جاءني رجل الذي أخر فيه المنكر لفظا ومعنى حتى يلزم القول بالبدلية
بالفعل ووجوب الابراز في جاءني رجلان ولا يلزم من تقدير ذلك في رجل جاءني القول
في صورة تقديم المنكر بقدر المنكر مؤخر في الاصل وأنه فاعل معنى فقط بدل لفظا في
مثل رجل جاءني يقدر الاصل جاءني رجل على أن رجلا بدل لافاعل وفي رجلان جاءني
جاءني رجلان كذلك وفي مثل رجل جاءني وجاءني رجل كذلك كل ذلك على سبيل التقدير
والاعتبار ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظا ومعنى وكتب
أيضا قوله فيلزمه ابراز الضمير انظر هل المراد فيلزمه جواز ابراز الضمير في قوله لا مانع من
جوازه فيصيح التزامه وكون الاستعمال بخلافه لا ينافي جوازه ووجوب الابراز في منع
هذه الملازمة اذ يكفي بناء التقدير المذكور على أحد الأمرين الجائز وهو الابدال في نحو
جاءني رجل فليستأمل سم ويحجب باختيار الشق الثاني وما ذكره من المنع جواب آخر عن
السؤال غير ما أجاب به الشارح فلا يضر هذا المنع (قوله لافاعل) أي بل هو فاعل لا تفي
التي اثبات (قوله يقدر الخ) أي كما يقدر المستحيلات فلا يلزم منه وقوع تأخره على أنه
فاعل معنى فقط بدل لفظا (ف) (قوله فليستأمل) انما قال فليستأمل لانه مجزأ اعتبارا لانه
بالفعل نوبى (قوله ثم قال) ثم ههنا وفي جميع ما سبق لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج
في مدارج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى دون اعتبار التراخي والبعدين تلك
المدارج ولأن الثاني بعد الاول في الرمان كما فيما نحن فيه فان قول السكاكي اذ لم يمنع
مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أي باب
وأسماء النجوى سم (قوله واعتبار الخ) عطف سبب على مسبب (قوله أن لا يمنع من
التخصيص مانع) نوطمة لبيان انتفاء التخصيص في قولهم شرأه زاناب وبيان وجه
التوفيق والافتكاك التخصيص مشروط بعدم المانع أمر بين مستغنى عن البيان عبد
الحكيم وكتب أيضا قوله مانع هو انتفاء فائدة القصر من رذاعتقاد الخطاب في قصد
الحكم مع تسليم أصله أطول (قوله كقولك رجل جاءني) أي فليس فيه مانع فهو مثال
لنفي (قوله شرأه زاناب) الهريصون الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه عبد
الحكيم وقبل مطلق الصوت وعليه فالتقديم للتخصيص (قوله لأن المهتر لا يكون
الاشترا) اذ ظهر والخير للكلب لا يهتره ولا ينزعه مطول أي فلامعنى للنفي اذ الشئ انما

لا فاعل فانه مما لا يقول به عاقل
فضلا عن فاضل بل المراد أن في
مثل قولنا رجل جاءني يقدر الاصل
جاءني رجل على أن رجل بدل
لا فاعل في مثل رجل جاءني يقدر
الاصل جاءني رجل فليستأمل (ثم
قال) السكاكي (وشرطه) أي
وشرط كون المنكر من هذا الباب
واعتبار التقديم والتأخير فيه
(أن لا يمنع من التخصيص مانع
كقولك رجل جاءني على ما مر) أن
معناه رجل جاءني لا امرأة أولا
رجلان (دون قولهم شرأه زاناب
ذاناب) فان فيه مانعا من التخصيص
(أما عدل التقدير الاول) يعني
تخصيص الجنس (فلا متناع أن
يراد المهتر شرأه زاناب) لأن المهتر
لا يكون الاثرا (وأما على) التقدير
(الثاني) يعني تخصيص الواحد

يتقى عن شيء إذا أمكن شؤبه له والاخذ لا التقي عن الفائدة فإن قلت كون المهر لا يكون
 الاثرا انما يقتضى عدم الاحتياج الى التخصيص لأنه ممنوع كما ادعاه المصنف قلت
 اللازم وان كان عدم الاحتياج فقط الا أن ما لا يحتاج اليه ممنوع عند البلغاء الذين كلامهم
 موضوع الفتن فان قلت يفهم من كلام السكاكي في مباحث القصر ان اختصاص
 الصفة بالموصوف لا يمنع القصر بل يجامعه فكيف منع هنا أن يراد أن المهر شر لا خير
 بناء على الاختصاص المذكور قلت اعل ما يفهم من كلام السكاكي محمول على ما اذا لم يكن
 الاختصاص معلوما لكل عاقل اذ يتوهم حينئذ غلبة الخطاب عنه وهذا الاختصاص
 معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام السيد وصرح به الفترى فالمنع هنا ليس مبنيا على مجزئ
 الاختصاص بل على الاختصاص بالمعوم (قوله فانبوه) أى بعده (قوله لانه لا يصدق
 الخ) لان هذا الكلام انما يقال في مقام الحث على شدة الحزم لهذا الشر والتعريض
 على قوة الاعتناء به وكون المهر شر الاشرين مما يوجب التساهل وقلة الاعتناء فلا يصلح
 قصده من هذا الكلام (قوله واذا قد الخ) متعاقب بمذوف أى لم تطب وجهه له والفاء
 في الفالوجه تفرع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذتنبها الهابان في الحركة
 والسكون وعدد الحروف على ما صرح ببعض النحاة فترى وذكر عبد الحكيم أيضا (قوله
 حيث تأولوه) أى فسروه (قوله فلو جحد تنطبع الخ) نتيجة عليه أنهم جعلوا التخصيص في
 قولهم شر أهر ذئاب مقابلا لتقطيع كافي العباب والافعال فلا يجوز جعل التخصيص عليه
 وانه حينئذ يكون واجعا الى التخصيص بالوصف ولا يكون وجهها آخر مصدع للوقوع
 المبتدأ انكرة مع أنهم أفردوا بالذكر من المصنفات عبد الحكيم (قوله أى جعل التذكير الخ)
 تفسير التذكير في عبارة المصنف يجعل التذكير للتعظيم والتحويل (قوله فيكون المعنى شر عظيم
 المذكور سببا للدلالة التذكير على التقطيع لسكان وانحاضا له هذا قال في الاطول لتقطيع
 شأن الشر بتذكيره يجعل التذكير للتعظيم والتحويل (قوله فيكون المعنى شر عظيم
 الخ) أى فيفتح قولهم ما أهر ذئاب الاشر أى الاشر عظيم فظنيع (قوله اذ الفاعل الخ)
 وذلك قوله التقديم بضم الاختصاص ان جاز الخ فانه يفهم منه أنه يجوز تقديم الفاعل
 المعنوي دون اللفظي (قوله كالتأ كيد) أى تأقت وقوله والبدل في رجل جاءني سم (قوله
 سواء في امتناع التقديم) أى على العامل (قوله أولى) وجهه الاولوية أن اذا قدم بدون
 الناعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمنع تقدم متبوعه عليه وهو النعل فلا متناعه
 جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل له جهة واحدة وتكني هذه الصورة في الاولوية
 وان لم تتحقق الاولوية فيما اذا قدم مع الفاعل مؤخر اعنه على الفعل وله أيضا وجهه
 الاولوية أن التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا مادام تابعا بخلاف الفاعل يجوز تقديمه بعض
 الكوفيين وله أيضا قوله أولى وذلك لان الفاعل اذا فسح عن الفاعلية وقدم بخلفه ضمير
 بخلاف التابع لا يخلفه شيء سم (قوله فتجوز الخ) كان الاولى أن يقول فنع تقديم

(فانبوه عن مطلق استعماله) أى
 انبوه تخصيص الواحد عن مواضع
 استعمال هذا الكلام لانه
 لا يصدق به أن المهر شر لا شران
 وهذا ظاهر (واذا قد صرح الاثمة
 بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر
 ذئاب الاشر فأنوجه) أى وجهه
 الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين
 ولما بالمانع من التخصيص (تنطبع
 شأن الشر بتذكيره) أى جعل التذكير
 للتعظيم والتحويل فيكون المعنى
 شر عظيم فتطبع أهر ذئاب الاشر
 حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع
 انما يكون من تخصيص الجنس
 والواحد (وفيه) أى فيما ذهب
 اليه السكاكي (نظر اذ انما ل
 اللفظي والمعنوي) كالتأ كيد
 لبدل (سواء في امتناع التقديم
 بقيا على حالهما) أى مادام
 لفاعل فعلا والتابع تابعا بل
 متناع تقديم التابع أولى (فتجوز
 تقديم المعنوي دون اللفظي)

الفاعل اللفظي دون المعنوي **تحكم** ليناسب قوله سواء في امتناع التقديم الخ لأن
المدعى استواءهما في الامتناع ولو قال سواء في تجويز النسخ الخ فتجويز الخ لتناسبا أيضا
تأمل ح ف وكتب أيضا قوله فتجويز تقديم الخ أى فتجويز السكاكى تقديم المعنوي مع
بقائه على التابعية دون اللفظي مع بقائه على الفاعلية **تحكم** هذا ما يقتضيه التفرع وفيه
أن ما مر عن السكاكى لا يستلزم تجويز تقديم المعنوي مع بقائه على التابعية بل مفاده فسح
المعنوي عن التابعية عند تقديمه حيث جعل رجل في تجويز رجل جاءنى مبتدأ اللهم الآن
يجعل التفرع على محذوف والتقدير وفي جوازه أى التقديم اذ لم يبق على حاله ما
ويكون المعنى فتجويز السكاكى تقديم المعنوي غير باق على حاله دون اللفظي غير باق على
حاله **تحكم** فتدبر (قوله **تحكم**) بل ترجيح للمرجوح على ما أفاده المشرح بقوله بل
امتناع الخ (قوله وكذا تجويز النسخ في التابع) هذا جواب أن يقال الفرق بينهما جواز
النسخ عن التابعية في التابع فلهذا قدم بخلاف الفاعل لا ينسخ عن التابعية فلم يقدم
سم وكتب أيضا قوله وكذا تجويز النسخ في التابع أى عن التابعية وقوله دون الفاعل أى
عن الفاعلية (قوله **تحكم**) اذ الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية فالفرق **تحكم**
عبد الحكيم (قوله مما أجمع عليه النحاة) يجب تمييزه بتقديم التابع حتى على عامل
المفعول وأما بدون التقديم على العامل بل على المتبوع فقط فتدحى تقديم التوكيد على
المؤكد للضرورة كقوله

بنيتهم اقبل المحاق بليلة * فمكان مخافا كله ذلك الشهر

وفي الارتشاف أن تبدل البعض والاشتمال بتقديمان نحو أكلت ثلثه الرغيف وأعجبني
حسنه زيد لكن الاحسن الاضافة نحو أكلت ثلث الرغيف وأعجبني حسن زيد (قوله
الافى العطف في ضرورة الشعر) كقوله

ألا تخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

(قوله فنع هذا مكابرة) أى عند (قوله والقول الخ) كأنه جواب سؤال يراد على قوله
تحكم بأن يقال فرق بينهما لأن تقديم الفاعل يحل بالجملة ويخرجها عن كونها جملة بخلاف
تقديم التابع سم (قوله حاله تقديم الخ) أى في هذه اللحظة التي وقع فيها التحويل فقط
(قوله بخلاف الخلو عن التابع) أى فليس محالا (قوله لأن هذا) أى النسخ اللازم عليه
الخلو المذكور باعتبار محض أى فلا يضرب له لزوم الخلو لمدى ولأنه انما يضرب عند
التركيب اللفظي وكتب أيضا قوله لأن هذا اعتبار محض أى النسخ ادس أمرا محققا بل
اعتباريا وأيضاً بقاء الفعل بلا فاعل يشدفع باعتبار الضمير مقارنا باعتبار النسخ سيد
وكتب أيضا قوله اعتبار محض أى والاعتبارات الوهمية المحضة لا تجرى في الاحكام
العربية المبنية على القواعد الاسبقائية اللفظية دون الاعتبارات الوهمية فتقول ان
امتناع خلو الفعل من الفاعل انما هو عند التركيب اللفظي والخلو في هذه الحالة غير لازم

تحكم وكذا تجويز النسخ في التابع
دون الفاعل **تحكم** لأن امتناع
تقديم الفاعل انما هو عند كونه
فاعلا والافلا امتناعا في أن يقال في
تجويزه فام انه كان في الاصل تام
زيد فتقدم زيد وجعل مبتدأ
كما يقال في جرد قطبته ان جردا
كان في الاصل صفة فتقدم التابع حال
مضافا وامتناع تقديم التابع حال
كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة
الافى العطف في ضرورة الشعر
فنع هذا مكابرة والقول بأن حالة
تقديم الفاعل لا يجعل مبتدأ فيلزم
خلو الفعل عن الفاعل وهو محال
بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان
هذا اعتبار محض

(ثم لانسلم انتفاء التخصيص في نحو)

نجل جاءني (لولا تقديم التقديم لحصوله) أي التخصيص (بغيره) أي

بغير تقديم التقديم (كأذكرة) السكاكي من التحويل وغيره كالنكير والتكثير والتقليل والسكاكي وان لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواء لكن لازم ذلك من كلامه حيث قال انما

يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكير لقوات شرط الابتداء ومن العجائب أن السكاكي انما ارتكب في مثل رجل جاءني ذلك الوجه

البعيد لئلا يكون المبتدأ ذكره محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لامبتدأ وأن الجلة فعلية لاسمية وبمسك في ذلك تلويحات بعيدة عن كلام السكاكي

وبما وقع من السهو للشارح الملامة في مثل زيد قام وعرف وقد من أن المرفوع للمقدم يحتمل أن يكون فاعلاً أو بدلاً مقدماً ولا

يلتفت الى تصريحها بما منع تقديم التوابع حتى قال الشارح في هذا المقام ان الفاعل هو الذي لا يتهتم بوجه ما وأما التوابع

فتمثل التقديم على طريق النسخ وهو أن ينسخ كونه تابعاً ويقدم وأما لا على طريق النسخ فيمنع تقديمها أيضاً لاستحالة تقديم التابع

عليه المتبوع من حيث هو تابع فافهم

انما يلزم عند التقديم الوهمي الذي لا يناسب الاحكام العربية على أن لا نسلم الخلوع مع بعض تغيير وقوله والخلو في هذه الحالة أي حالة التقديم (قوله ثم لانسلم الخ) عطف على مدخول اذ يجب المعنى كأنه قال فيه نظر اذ لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لانسلم الخ فبقي وكتب أيضاً قوله ثم لانسلم الخ لمنع السكاكي لئلا يتبقى التخصيص على ما هو المتبادر قال في الاطول والجواب عنه أنك ان أردت منع انتفاء التخصيص في الذكر مطلقاً لولا تقديم التأخير فلم يدع أحداً المسند اليه اذا كان ذكره لا يفيد التخصيص بدون تقديم التأخير وان أردت منع انتفاء التخصيص في نكرة من النكرات لولا تقديم التأخير فالمنع مكابرة لان النكرة التي لم تخصص بشئ من المخصصات اذا قدمت يتبقى تخصيصه لولا تقديم التأخير وانظر هل في قول الشارح في نحو رجل جاءني دفع للجواب وتب أيضاً قوله ثم لانسلم انتفاء التخصيص لولا تقديم التقديم أجيب بأن مراد السكاكي تخصيص محض ولا يحصل بدون التقديم وهو تخصيص الجنس أي رجل لا امرأة أو الواحد أي لارجلان والتخصيص به ذا المعنى توقف على ذلك الاعتبار البعيد ولا يحصل بغيره فان قيل ينافي هذا الجواب انتفاء من أن الاحتياج الى التخصيص ليس الالفة بالابتداء بالضرورة فانه يدل دلالة ظاهرة على أن المراد مطلق التخصيص لان صحة الابتداء لا توقف على تخصيص الجنس أو الواحد بل على تخصيص بوجه ما فالجواب أن المراد أن صحة الابتداء مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس أو الواحد وتوقف على ذلك التخصيص لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص سم مع بعض حذف وكتب أيضاً قوله لولا تقديم التقديم الاظهر لولا تقديم التأخير اذ المقدّر التأخير لا التقديم وصحته أن المراد بالتقديم القسم المتبادر منه وهو ما يكون في الاصل مؤخر اتم قدم ولا شك أن فرض هذا التقديم انما هو فرض التأخير فتدبر عبد الحكيم (قوله لحصوله بغيره) سند للمنع ولا يتخفى أن سند المنع انما يوقى فيه بخو لجواز كذا ولا يجزم فيه بشئ والا صار المانع مدعياً ولزم الغصب بس (قوله لقوات شرط الابتداء) يوجد في بعض النسخ عقب هذا ما نصه ومن العجائب أن السكاكي انما ارتكب في مثل رجل جاءني ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ ذكره محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لامبتدأ وأن الجلة فعلية لاسمية وبمسك في ذلك تلويحات بعيدة من كلام السكاكي وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل زيد قام وعرف وقد من أن المرفوع للمقدم يحتمل أن يكون فاعلاً أو بدلاً مقدماً ولا يلتفت الى تصريحها بما منع تقديم التوابع حتى قال الشارح في هذا المقام ان الفاعل هو الذي لا يتهتم بوجه ما وأما التوابع فتمثل التقديم على طريق النسخ وهو أن ينسخ كونه تابعاً ويقدم وأما لا على طريق النسخ فيمنع تقديمها أيضاً لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم وقوله ومن العجائب لا يخفى أن الذي من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكي

بدل الخ لأن السكاكي انما انكب ذلك الوجه البعد فبما ذكرنا قد كان حق
 العبارة أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أنه عند السكاكي بدل الخ مع أن السكاكي الخ
 فتأمل ح ف والاحسن أن يقال بعضهم بالنصب عطفا على السكاكي ويجعل الـ الذي من
 العجائب المجموع وقوله وبما وقع الخ محمل التمسك بقوله أو بدلا مقديما وقوله للشارح
 العلامة أي الشيرازي وقوله يحتمل أن يكون فاعلامه قدما قد عرفت أن هذا وقع منه على
 سبيل السهو وفلا يهـ ارض قول الشارح العلامة الآتي أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه
 وقوله حتى قال غاية في السهو والسهو في هذا من حيث فرقه بين الفاعل والتابع وتجويزه
 الفصح في الثاني دون الأول فهذا أيضا سهو ويحتمل أن يكون غاية في قصر محاجتهم فيكون
 محمل الاستسهلاد قوله وما لا على طريق الخ وقوله وأما التوابع الخ من كلام الشارح
 العلامة وقوله فافهم إشارة إلى التناقض الواقع بين كلامي العلامة حيث قال أولا يحتمل
 أن يكون فاعلامه قدما وقال ثانيا أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وحيث قال أولا بدلا
 مقديما وثانيا وما لا على طريق الخ (قوله ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) وجهه
 أن المهر مطلق الصوت والكذب يصوت تارة للشر وتارة للخير والتحقيق ما ذكره السكاكي
 من أن المهر لا يكون الاشتغال السبيل لأن المتبادر من قولهم شر أهـ ذاناب كون الشر
 بالنسبة إليه فالخيرية أيضا بالنسبة إليه وظاهره أن لا يكون الخير مهران له ولأن المهر يصوت
 الكذب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه (قوله ثم قال) عطف على قال الأولى والثاني وقد
 عرفت أن ثم في أمثال هذه المواضع مجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء
 ولا يلزم أن يكون الثاني بعد الأول في الزمان بل ربما يكون مقديما فلا يرد أن قوله ويقرب
 الخ مقدم على بيان التخصيص في كلام السكاكي وأما ما قبل أنه للترتيب في الأخبار
 فلا يقبله الطبع السليم إذ لا فائدة في ذلك عند الحكيم (قوله ويقرب الخ) يعني أن هو قام
 فيه تقوى غير شبهة وزيد قائم فيه تقوى مع شبهة عدمه فيه ~~كون~~ قريناً منه في إفادة
 التقوى وانما قال من هو قام مع أن المناسب زيد قام لفظا وهو ظاهر ومعنى لأنه نص في
 التقوى عنده فاعتبار القرب إليه أولى من اعتبار القرب إلى ما هو محتمل للتخصيص أيضا
 فانه يوهـم أن زيد قائم محتمل التخصيص لأن المذكور في كلامه أي السكاكي قبل قوله
 ويقرب بيان التقوى في الخبر المقدم عند الحكيم (قوله زيد قائم) لا يذهب عليك أن
 جعل زيد قائم مشتقاً على التقوى يقتضي أن لا يقال في مقام الأخبار عن قيام زيد وبخص
 بتمام جواب المسائل أي المترددة زيد قام ويكذب ما نقله المفتاح عن أبي العباس في جواب
 الكندي حين قال اني أجـد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وإن عبد الله
 قائم وإن عبد الله لقائم والمعنى واحد من أنه قال بل المعاني مختلفة فعبداً لله قائم أخبار
 عن قيامه وإن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وإن عبد الله لقائم جواب عن انكار
 منكر فالحق أنهم لم يلتفتوا إلى التقوى في زيد قائم أصلاً وجهه لوهـ زيد انسان مطلقا اهـ

(ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر
 لا خير) كيف وقد قال الشيخ عبد
 القاهر قدّم شر لان المعنى ان الذي
 أهـ من جنس الشر لان جنس
 الخير (ثم قال) البيهقي (ويقرب
 من) قبيل (هو) قائم زيد قائم

أطول (قوله في التقوى) انما اقتصر على التقوى ولم يقل والتخصيص لندد شرطه عنده
في هذا المثال أعني زيد قائم وهو جواز تقدير كونه في الاصل مؤخر اعلی أنه فاعل معنى
فقط لانه مؤخر تعين كونه مبتدأ عنده من يشترط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد
وفاعلا لفظا أيضا عند غير فوني (قوله فيه يحصل للحكم تقوى) اي التذكير بالاسناد (قوله
وشبهه) في قوة التعليل لاحد الامرین اللذين تضمنهما ما يقرب وهو انخطاطه في التقوى
عن هو قائم كما أن قوله لتضمنه تعليل للامر الآخر وهو أن فيه شيئا من التقوى هذا على
ضبط شبهه بصيغة الماضي اما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لاحد
الامرین السابق لافي قوة التعليل له (قوله من جهة عدم تقدير) الضمير للضمير ولشأن
(قوله وهذا الاعتبار) وهو شبهه بالخالي عنه فيكون قوله وشبهه متضمنا للتعليل على هذه
النسخة كما هو صريح في التعليل على النسخة الآتية في كلام الشارح تأمل (قوله وفي
بعض النسخ وشبهه) أي يفتح الشين والباء مصدر مضاف لفاعله لا يكسر الشين وسكون
الباء كما هو ثم لانه بهذا الضبط معنى مثل ولا يتعدى بالباء (قوله بالنظر الاسم) أي مضبوطا
بالتلفظ بضبط لفظ الاسم فقط اعتراض يس (قوله يعني أن قوله الخ) عبارة المطول يعني
أن قوله يقرب يشتمل على أمرين أحدهما المقارنة في التقوى والثاني عدم كمال التقوى
فقوله لتضمنه الضمير على الاول وقوله وشبهه على الثاني (قوله رليس) أي ذلك الشيء الذي
فيه من التقوى (قوله فالاول لتضمنه الضمير) أي لاجل تضمنه وقوله والثاني لشبهه أي
لأجل شبهه الخ (قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا) نحو زيد قائم أبوه قائم أبوه ليس جملة
ولامعامال معاملة ما وكتب أيضا قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا جعل هذا في حيز التعليل
بقوله ولهذا مع أن هذا التعليل لا يأتي فيه لانه كالتعليل بعينه اذا الفعل لا يتفاوت عند
الاسناد الى الظاهر وانما وجه ذلك أنه جل على المسند للضمير وقد أوضح كل ذلك في
المطول فانظر رسم وقول وانما وجه ذلك أي الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالافراد وعبارة
المطول فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه
بالخالي لوجب أن لا يحكم بالافراد والاعراب فيما أسند الى الظاهر نحو زيد قائم أبوه لانه
كالتعليل بعينه اذا الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابع للمسند الى
الضمير وجعل عليه في حكم الافراد اه ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة
صورتان قال السيد في حواشي شرح المفتاح الكلام ما شتمل على نسبة أصلية مقصودة
والجملة ما شتمل على نسبة أصلية فاعله مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة اللام
فانه يتدر بالنقل فتكون نسبة أصلية أو وقع في مثل قائم الزايد فانه مع كونه كلاما
جملة اه وفيه أن المتزرفي النحوان صلة آل شبهه جملة لاجله فتدبر من بس (قوله
ولا عومل قائم مع الضمير) أي وكذا مع فاعله الظاهر فندبه حذف من الثاني لدلالة الاول
وكتب أيضا قوله ولا عومل قائم مع الضمير الخ أي بل أعرب ومقتضاه أن الاعراب لمجموع

في التقوى لتضمنه أي لتضمن قائم
(الضمير) مثل قائم فيه يحصل للحكم
تقوى (وشبهه) أي شبه السكاكي
ممثل قائم المتضمن للضمير (بالخالي
عنه) أي عن الضمير (من جهة
عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبه) نحو أنا قائم وأنت قائم
وهو قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير
نحو أنا رجل وأنت رجل وهو
رجل وهذا الاعتبار قال يقرب ولم
يقرب نظيره وفي بعض النسخ وشبهه
بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه
يعني أن قوله يقرب مشعر بأن فيه
شيئا من التقوى وليس مثل التقوى
في نحو زيد قائم فالقول لتضمنه
الضمير والثاني لشبهه بالخالي عن
الضمير (ولهذا) أي ولشبهه بالخالي
عن الضمير (ليحكم بأنه) أي مثل
قائم مع الضمير وكذا مع فاعله
الظاهر أيضا (جملة ولا عومل)
قائم مع الضمير (معاملتها) أي
معاملة الجملة

فأتم مع مرفوعه وهو ما درج عليه صاحب الاطول حيث قال الجملة اذا لم تقع في محل
مفرد لا اعراب لها الأصل لا محلا ولا انظا ولا تقدير او اذا وقعت موقع مفرد فهي عربية
محلا واسم الناعل مع فاعله معرب الا أنه أجرى اعرابه على جزئه الاول لاشتغال جزئه
الثاني باعرابه من جهة اسم الناعل كما أجرى اعراب عبد الله عملا على جزئه الاول
لاشتغال الجزء الثاني باعراب اقتضاه الجزء الاول (فان قلت) مجموع اسم الناعل مع
فاعله ليس باسم ولا منازع فلا اعراب له قلت من المعرب ما هو منزل منزلة الاسم
نحو قائمة وبصري (فان قلت) اسم الناعل لو لم يكن معربا باعراب
نفسه بل كان معربا باعراب استحقته المجموع المركب منه ومن فاعله لوجد اسم حال عن
مقتضى البناء مركب مع الغير ولم يكن معربا قلت مطاق التركيب لا يوجب اعراب
الاسم بل تركيب يستدعي حصول معنى فيه يقتضى الاعراب لا يقال كيف يحكم بأنه
لم يجعل اسم الناعل مع فاعله مبنيا لما لا يجوز أن يكون مبنيا ويكون الاعراب الذى
أجرى على الجزء اعرابا مستحقه الكل محلا واذا اجاز اجراء الاعراب المحلى للمبنى على كلمة
مقارنته كما فى لام الموصول وصاتته نحو ازه على جزء المركب أولى قلت لم يجعل النحاة اسم
الفاعل مع فاعله مبنيا كما يعلم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملته كالتقدير
العرب حتى يسبق ذلك المنع اه مع بعض تصرف (قوله فى البناء) المراد عدم التغير
لا البناء الاصطلاحى المقابل للاعراب لان الجملة لا توصف بالبناء ولا بالاعراب على الراجح
وقيل مبنية كما فى يس (قوله وعمارى) على صيغة المتكلم المعروف أو الغائب المجهول
أطول وكتب أيضا قوله وعمارى تقديمه كاللازم الخ لا يذهب عليك أن هذا الحكم لا ينبغي
أن يخص بالنظر مثل وغيره ولا بالكناية بل يجرى فى الجاز أيضا فىرى تقديم المسند اليه
فى أنت تقدم رجلا وتؤخر أخرى كاللازم لكونه أعون على المراد وهو اراد الحكم على
وجه أبلغ اذا جازأ باغ من الحقيقة أطول (قوله كاللازم) أى مثل اللازم فى القياس
فانه ليس باللازم فيه بل مثله من حيث انه لازم فى الاستعمال هكذا يشهد من تقرير الشارح
الآتى عى وقال فى الاطول كاللازم لقوة مقتضى التقديم فيقدم أبدا لانه لا يلبق أن
يترك البليغ ما هو كاللازم وان كان ليس لازما لان الاعون على المراد ليس لازما لا يجوز
لعاقل تركه (قوله لنظر مثل وغيره) خصه ما بالذكر لانهم المستعملان فى كلامهم
والقياس يقتضى أن يكون ما هو بعينه ما كالمائل والمغاير والشبيه والنظير كذلك
عبد الحكم وقال فى الاطول فرق بين مثل ومماثل فى الكناية عن الحكم على المضاف اليه
بالحكم المذكور فانه يلزم الحكم على المضاف اليه الحكم على المثل بطريق الاولى لأن
المثل هو الأدنى وفى المماثل يلزم الحكم على المضاف اليه لانه الأدنى بل لانهم متساويان
فى منشأ الحكم لان المماثل هو المماثل المساوى بخلاف المثل فانه الأدنى الملقى اه
والجوز لوقوع مثل وغيره مبتدأ تخصبهم ما بالاضافة وان لم يتعرفا به التوغلها فى الاجرام

(فى البناء) فى مثل رجل قائم
رجلا قائما ورجل قائم (وعمارى
تقديمه) أى ومن المسند اليه الذى
يرى تقديمه على المسند (كاللازم
النظر مثل وغيره) اذا استعمل على
سبيل الكناية (فى نحو مثل لا يتجمل
وغيره) لا يجوز بمعنى أنت لا يتجمل
وأنت تجرد

فنى (قوله من غير ارادة تعريض الخ) فان أريد انسان معين بالمثل والغير لم يكن التقديم كاللازم كما سرح به في المطول وكان وجهه - أن وجه التقديم كونه أعون على الاثبات بالطريق الابغ وهو طريق الكناية واذا أريد التعريض فلا كناية سم وكتب أيضا قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب أى غير مراد به التعريض بغير المخاطب فقول من غير الخ حال من التعويض المنافي الى المتساويين ولفظ من زائد في الاثبات لتضمنه النفي لانه في قوة لامع ارادة تعريض بغير المخاطب ونظيره ضرب ببنى من غير جرم أى غير ذى جرم وهذا أظهر مما قالوا برمتهم في توجيهه ان الغير بمعنى لا أى ضربا ناشئا من عدم جرم وهو كناية عن ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغى أن تحذف الارادة على التصدد بالذات والافالكناية لاتستلزم نفي ارادة الحقيقة فيقول من غير ارادة الخ تأكيده لتولية بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود لا قيد ثان حتى لو كان مع ارادة المخاطب تعريض بغير المخاطب لم يكن التقديم كاللازم على ما هو - كيف وقوله لكونه أعون على المراد به - ما يقتضى لزوم التقديم فى الكل اطول وقوله حتى لو كان الخ شربيع على المنفى أعنى قوله قيد ثان (قوله بأن يراد الخ) تصوير للمنفى فالمراد التعريض بالمعنى اللغوى وهو الاشارة الاجمالية وعدم التصريح لانك لم تصرح بالمعريض به بل أبهم منه وأجملته لا الاصطلاحى الا فى بيانه حتى يرد أنه غير متحقق هنا لانه اذا كان الكلام مقدودا به الغير والمثل كان الكلام على الحقيقة لا التعريض (قوله انسان آخر) أى معين (قوله مماثل للمخاطب أو غير مماثل) راجعان لكل من المثل والغير والاربع صور دخلة فى قول المتن ارادة تعريض بغير المخاطب وهم - ذاتيين ان التعريض بغير المخاطب فى مثلك لا يبخل لا يتوقف على كون ذلك الغير مماثلا للمخاطب والى لكان الواجب أن يقال من غير ارادة التعريض بمثل المخاطب أو غيره أى على المتناهي والحاصل أنه يصح عند قصد التعريض بغير المخاطب فى مثلك لا يبخل ابتغاء المثل على غير المماثل و ارادة مطلق الغير من المثل وليس كلامنا ونشرا بأن يكون مماثل متعلقا بمثل وغير مماثل متعلقا بغيره حتى يرد أن الغير فى غيرك لا يختص بغير المماثل فالصواب مماثل له أو غير المخاطب مماثلا وغيره عبد الحكيم بايضاح (قوله بل المراد نفي البخل عنه الخ) أى فى مثلك لا يبخل (قوله على طريق الكناية) لم يجعل على طريق المجاز من ذكر المألوم و ارادة اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيقى أيضا (قوله لانه اذا نفي الخ) توجيهه للكناية وبيان لزوم الحق لهما سم وكتب أيضا ما منه اذ معنى مثلك لا يبخل من كان على الصفات التى أنت عليها لا يبخل وهو من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه هو لا يبخل لزوم حكم الخاص لحكم العام (قوله من غير قصد الى مماثل) بخلاف ما اذا أريد بالمثل معين أى انسان آخر غير المخاطب لا يقال التعليق بالمشتق بشعر بعلمية المشتق منه والمشتق منه وجود فى المخاطب فيلزم أنه لا يبخل لانه قول اذا أريد معين لم يرد العموم لا يشهد منه عرفا علمية الوصف فلا يلزم منه أن يكون المخاطب

من غير ارادة تعريض بغير
المخاطب) بأن يراد بالمثل والغير
انسان آخر مماثل للمخاطب أو غير
مماثل بل المراد نفي البخل عنه على
طريق الكناية لانه اذا نفي عن
كان على صفة من غير قصد الى
مماثل لزم منه عدمه

لا يخل لآن الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعنى سم يتصرف (قوله وإثبات)
 معطوف على قوله نفي البخل لآعل قوله نفسه عنه أى والمراد فى غيرك لا يجوز (قوله بنفسه
 عن غيره) أى عن كل مغاير له بخلاف ما إذا أريد غير معين لا يلزم انحصار الجود فى المخاطب
 لآنه يتحقق فى شخص آخر غير المخاطب سم (قوله محلا يقوم به) أى وليس الاحتمالان الغير
 والمخاطب فإذا اتفق عن الغير تعين أن يوجد فى المخاطب سم (قوله وانما يرى التقديم الخ)
 ايضاح دعاه اليه بعد العهد بعلق اللام وقوله فى مثل هذه الصورة لوفال فى هاتين
 صورتين لكان أظهر (قوله أعون) من الاعانة وبناءه أفعّل التفضيل من باب أفعّل
 قيامى عند سيبويه وقيل سماعى لآمن العون على ما قيل لآنه اسم على ما فى القاموس
 لكن وقع فى شرح التسهيل المسمى ناقلا عن بعض الكتب أنه مصدر عبد الحكيم وكتب
 أيضا قوله أعون قدير دأهم لم التمره هذا الأعون وفى مواضع كثيرة لم يلتزموا الأعون
 سم وكتب أيضا قوله أعون على المراد به الخ فيه دفع لما يرد على قوله يرى تقديمه كاللازم
 من أن المخاطب ان كان منكرا أو مترددا فتقديمهما واجب أو حسن وان كان خاليا
 فتقديمهما غير جائز وحاصل الدفع أن التقديم ليس المقصود منه تقوية الحكم للرد بل
 لآونه أعون على ما هو المراد من لفظة غير ومثل من افادة الحكم بالطريق البليغ وليس
 للرد ومعنى كون التقديم أعون أن لفظة مثل وغير مع التقديم أعون منهما على المراد بهما
 مع التأخير لأن التقديم أعون من التأخير إلا اعانة فى التأخير عبد الحكيم (قوله لآن
 الغرض منهما إثبات الحكم الخ) فهما من الكناية المطلوب به نسبة لا المطلوب به صفة
 ولا المطلوب به غير صفة وغير نسبة سم مثال المطلوب به صفة قولك طوبى لآ الجاد فان
 المطلوب فيها طول القامة ومثال المطلوب به غير صفة وغير نسبة قولك حى مستوى القامة
 عريض الاظفار فى الكناية عن الانسان فانه غير صفة وغير نسبة (قوله التى هى أبلغ) أى
 لانها كدعوى الشئ بيمينه (قوله بل المراد الخ) عبارة فى وانما قال كاللازم ولم يقل لازما
 مع أنه لم يسمع التأخير إذا أريد بالتركيين معنى الكناية إشارة الى أن القواعد لا تقتضى
 وجوب التقديم ولكن اتفق ان لا يستعمل الامع التقديم فاشبه ما اقتضت القواعد
 تقديمه كالمحصول بالاحتى لو استعملت خلافا عند قصد الكناية وقلت لا يخل لمثل ولا يجوز
 غيرك كان كما قال الشيخ عبد القاهر كلاما مبنوذا طبعها ولو اقتضت القواعد جواز (قوله
 مقتضى القياس) وذلك لآن المطلوب وهو أنت تفضل أو أنت تجود حاصل بالكناية وهى
 حاصله مع التأخير كالتقديم سم (قوله أنه يجوز التأخير) أى الحال والشأن وفى نسخة أن
 وكتب أيضا ما نصه حصول المقصود معه (قوله قيل) فآله ابن مالك ومن تبعه سم وحكاة
 بقيل للبحث فى دليله والافالحكم مسلم ح ف وكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم الواو من
 وقدم من المحكى وهى اما العطف على ما قبله فى كلام القائل او الاستئناف عبد الحكيم وقد
 للتحقيق وكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم لآنه دال على العموم تضمن هذا المقول أنه قد

وإثبات الجود له بنفسه عن غيره مع
 اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى
 التقديم فى مثل هذه الصورة
 كاللازم (لآونه) أى التقديم
 (أعون على المراد بهما) أى بهذين
 التركيبين لآن الغرض من منهما
 إثبات الحكم بطريق الكناية التى
 هى أبلغ والتقديم لآفائدة التقوى
 أعون على ذلك وإبين معنى قوله
 كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم
 بل المراد أنه كان مقتضى القياس
 أنه يجوز التأخير لآكان لم يرد
 الاستعمال لآعل التقديم نص
 علمه فى دلائل الاجمار (قيل وقد
 يقدم) المستند اليه

يقدم لأنه لا يدل على العموم كافي انسان لم يتم بخلاف لم يتم انسان فانه يدل على العموم
وبسبب تقدمه منه فمكتنات للتأخير احدهما الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عنها
أطول وهو انما يأتي اذا قطع النظر عن قول الشارح المستور بكل (قوله المستور بكل)
أى أو ما يجرى مجراها في افادة العموم لجميع الافراد وانما اشترط أن يكون مقرونا بكل
اذ لو لم يكن كذلك لا يجب تقديمه نحو زيد لم يتم ولم يتم زيد لعدم فوات العموم اذ لا عموم
فيه وكذلك اذ لم يكن المسند مقرونا بحرف النفي لا يجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل
انسان قام لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير بنى شرط آخر وهو أن يكون المسند
اليه بحيث لو أخر كن فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يتم أبوه فانه لا ينوت العموم لو قيل
لم يتم أبو كل انسان كذا في عبد الحكيم (قول نحو كل انسان لم يتم) من البين ان كل
انسان لم يتم يشق على تكرير الاسناد فيشبه التقوية لا محالة فلا بد جعل المسكنة فيه
افادة العموم دون تأكيدهم من سبب وذلك السبب أن تتوهم بالحكم تأكيدهم وافادة
العموم تأسيس وترجيح التأكيد على التأسيس كترجيح الخسيس على النفيس فلا يظن
بالمليغ أطول (قول بخلاف ما لو أخر) أى بخلاف التأخير على أن ما صدر به لا يعرف
قائده كقوله لو بل لا تقدر على تصحجه وتعيين جوابه وكان الاوضح بخلاف التأخير
أطول ويظهر أنهم ازانة (قوله فانه يشد نفي الحكم) أى رفع الاجاب الكلى لا النفي عن
السكن المحوى بدليل كل وكتب أيضا ما نصه أى الحكم كعموم به أطول (قوله عن جملة
الافراد) أى عن الافراد الجملة أى التى لم تفصل ولم تعين تكونها كالأوبعضا بل أقيمت على
شمولها للامرين (قوله لا عن كل فرد) أى فقط فلا ينافى ان رفع الاجاب الكلى يصدق
بالنفي عن كل فرد كما سيأتى (قوله فيفيد عموم السلب) لما كان عموم السلب مستلزما لسبب
العموم تزلزله أبدأ بالحصر بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب فأورده بطريق
الحصر عبد الحكيم (قوله وشمول النفي) عطف تفسير (قوله والتأخير لا يفيد الخ) هذا
كما يصحح به بناء على الغالب والافتد توجه التبدى من له الى النفي فيفيد عموم السلب
كافى والله لا يجب كل احتمال فخور كذا في الفترى وهو بمعنى قول بعضهم هذا عند الاطلاق
والتعذر عن المنافي الى عموم السلب والا كان له كفى الالبية (قوله لتلا يلزم ترجيح
التأكيده على التأسيس) أى يحمل الكلام عليه دون التأسيس وكتب أيضا ما نصه أى
لوانعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن يكون مفاد الاول نفي الشمول ومفاد الثاني شمول
النفي وكتب أيضا قوله لتلا يلزم ترجيح التأسيس على التأسيس هذا بيان الداعى الى
الاستعمال لا اتمام الدعوى بالاستدلال حتى يرد أن اثبات المقول ببعض المعقول بعدم
عن القبول أطول (قوله لأن الافادة خير من الاعادة) فان عورض بأن استعمال كل
فى التأكيده أكثر فالجواب عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم لم يعارض ما ذكرنا لأنه أقوى لأن
وضع الكلام على الافادة مطول وقوله قلنا ممنوع أى كثرة استعماله فى التأكيده

المستور بكل على المسند المقرون
بحرف النفي (لأنه) أى التقديم
(دال على العموم) أى على نفي
الجملة عن كل فرد (نحو كل انسان
لم يتم) فانه يفيد نفي القيام عن كل
واحد من افراد الانسان (بخلاف
ما لو أخر نحو لم يتم كل انسان فانه
يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد
لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم
السلب وشمول النفي والتأخير
لا يفيد الاساقب العموم ونفي
الشمول (وذلك) أى كون التقديم
مفيدا للعموم دون التأخير (لأنه
يلزم ترجيح التأكيده) وهو أن
يكون لفظ كل تنقير بالمعنى
الحاصل قبله (على التأسيس) وهو
أن يكون الافادة معنى جديدا مع أن
التأسيس راجح لأن الافادة خير من
الاعادة

فانه مشروط بأن يكون مضافا الى الضمير غير مجتزئ من العوامل اللفظية عبد الحكيم
وكتب أيضا قوله لان الافادة خير من الاعادة أى غالبا لا يريد أن الخطاب اذا كان
منكرا وليس معه ما يزيل انكاره وجب التأكيده والاعادة فليست الافادة خيرا حينئذ
(قوله ويبان) خبره محذوف تقديره ظاهر ونحو ذلك وكتب أيضا قوله ويبان لزوم ترجيح
التأكيده على التأسيس أى ان لم يقدّم تقديم كل في هذا التركيب عموم السلب وتأخيرها
سلب العموم (قوله فلان قولنا انسان لم يقيم) أى فى المثال الاول قبل دخول كل (قوله
لان حرف السلب الخ) هذا وجه لفظى للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقتضى موضعه
لكنه جار فى لم يقيم انسان أيضا مع أنها سالبة على ما سيحى والتحقيق أن الحكم ان كان
بسبب الربط فهو سالبة وان كان بربط السلب فهو معدولة فالمحكم به فى انسان لم يقيم
نسبة سبب القيام الى القاعل فهو معدولة وفى لم يقيم انسان سبب نسبه القيام عن انسان
فهو سالبة انظر عبد الحكيم والفرق المعنوى بين السالبة والمعدولة أن الاولى لا تقتضى
وجود الموضوع والثانية تقتضى وجوده لانها موجبة (قوله وقع جزأ من المحمول) اذ لا
يمكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب الذى هو لم لان شديده الاتصال بالفعل فلا فصل
بينها بالرابطة فالدفع ما قال لا يتعين أن تكون معدولة المحمول تأمل (قوله مع أن الحكم)
من جملة التعليل وأتى به لئلا ترد القضية الطبيعية نحو الانسان حيوان فانه لم يذكر
فيها ما يدل على كية الافراد مع أنها لا تسمى به لانه لان الحكم فيها على الطبيعة لا على
ما صدق عليه الانسان (قوله واذا كان انسان لم يقيم الخ) مرتبط بقوله فلان قولنا انسان
لم يقيم موجبة مهمله (قوله يكون معناه) أى اللازمى لا المطابق يؤيد هذا قوله نفي القيام
اذ لو كان المراد المعنى المطابق لقال ثبوت انتهاء القيام ليوافق ما قدمه ويؤيد أيضا قوله
عن جملة الافراد دون أن يقول عن الماصدق اذ المعنى المطابق لانسان لم يقيم ثبوت انتفاء
القيام عن الماصدق بقطع النظر عن كونه جملة الافراد ويؤيد أيضا دخول الشارح
بقوله واذا كان انسان لم يقيم الخ على قول المصنف لان الموجبة الخ (قوله لانه كل فرد)
أى فقط فلا ينافى قوله الا فى أعم من أن يكون جميع الافراد وبعضها (قوله لان
الموجبة المهمله) أى التى هى قولنا انسان لم يقيم وكتب أيضا قوله لان الموجبة المهمله هى
ما لم تشغل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد وكلها وقوله المعدولة المحمول هى
ما جعل النفي جزأ من محمولها وقوله فى قوة السالبة الجزئية هى التى ذكر فيها ما يدل على أن
السلب عن البعض وهو قسمان ما يدل على السلب عن الجملة المستلزمة للسلب عن
البعض وما يدل على السلب عن البعض المستلزمة للسلب عن الجملة فالسالبة الجزئية
مطلقا لا تقتضى أى صراحة السلب عن الجملة بل ماصدقات مشتتة على رفع الايجاب
الكلى فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله المستلزمة نفي الحكم عن الجملة ولم يدل
المقتضية نفي الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فانها مطلقا صريحة فى نفي الحكم

ويبان لزوم ترجيح التأكيده على
التأسيس أما فى صورة التقدّم
فلان قولنا انسان لم يقيم موجبة
مهمله أما الايجاب فلانه حكم
فيها بثبوت عدم القيام لانسان
نفي القيام عنه لان حرف السلب
وقع جزأ من المحمول وأما الالهال
فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كية
افراد الموضوع مع أن الحكم فيها
على ما صدق عليه الانسان واذا
كان انسان لم يقيم موجبة مهمله
يجب أن يكون معناه نفي القيام
عن جملة الافراد لانه كل فرد
(لان الموجبة المهمله الجزئية)
المحمول فى قوة السالبة الجزئية

عند وجود الموضوع محمول يقيم

بعض الانسان بمعنى أنه ما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهمة بنى القيام عما صدق عليه الانسان أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها وأيا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية (المستلزمية نفي الحكم عن الجملة) لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بنى الحكم عن كل فرد واما بنفيه عن البعض مع ثبوته البعض وأيا ما كان يلزم مهاتني الحكم عن جملة الافراد (دون كل فرد) بل واز أن يكون متفيعا عن البعض ثابا للبعض واذا كان انسان لم يقيم بدون كل معناه نفي القسم عن جملة الافراد لاعت كل فرد ولو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الاول فيجب أن يعمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحاً للتأسيس على التأكيدي وما في صورة التأخير فلان قولنا لم يقيم انسان سالبة مهمة لا سور فيها (والسالبة المهمة) في قوة السالبة الكلية المقنضية للنفي عن كل فرد نحو لاشئ من الانسان بقائه ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهمة في قوة الجزئية بينه بقوله

عن كل فرد فلذا يصفها بالاقضاء وقد بعد عن المرام الشارح المحقق في هذا المقام فقال في بيان الاستلزام لان صدق السالبة الجزئية اما بالتفاء الحكم عن كل فرد وعن البعض فقط ويلزم التقديرين الاتفاء عن الجملة لان الكلام في مفهوم القضية دون منطاد صدقها لانه مدار التأكيدي والتأسيس ثم بنى عليه استعمال الاستلزام والاقضاء وغفل عن أن قولنا لم يقيم كل انسان سالبة جزئية يصدق في حقها أن صدقها اما بالسلب عن كل فرد واما بالسلب عن البعض فقط دون بعض مع أنها مقنضية للنفي عن الجملة كما اقتضاء السالبة الكلية للنفي عن كل فرد أطول وقوله ثم بنى عليه استعمال الاستلزام الخ أي نكتة استعمال المصنف الاستلزام في قوله المستلزمية نفي الحكم عن الجملة واستعمال الاقضاء في قوله بعد المقنضية للنفي عن كل فرد وسبب أي عن المطول (قوله عند وجود الخ) دفع لما يقال أن السالبة يصدق نفي الموضوع فهي أعم وحاصل الدفع أن شمل كونها في قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة أعم من عدمه فليس في قوتها بل أعم وكتب أيضا قوله عند وجود الموضوع أي في الخارج (قوله بمعنى أنها متلازمان في الصدق) بيان للواقع والا في ثبوت المدعى يكفي استلزام الموجبة المعدولة للسالبة فقط عند الحكم (قوله بنى القيام) أي بالتفاء على أن يكون مصدران المبني للمفعول أو نفي معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس مدخول الباء محكوم به فنرى أي على هذا الوجه الثاني أعم على الوجه الاول فدخول الباء محكوم به وكتب أيضا قوله بنى القيام أي بثبوت نفي القيام الخ على ما سبق (قوله وأيا ما كان يصدق الخ) الا أنه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى التقدير الثاني يكون بالمطابقة نوبي (قوله يصدق نفي القيام الخ) أي الذي هو مدلول السالبة الجزئية (قوله وكلما صدق الخ) بين أن التلازم من الجانبين فبين أولاً أن المهمة المعدولة تلتزم السالبة الجزئية وبين هنا العكس (قوله فهي في قوة الخ) تفريع على الدليل بشقيه (قوله نفي الحكم عن الجملة) بمعنى رفع الإيجاب الكلي كالشئ برأيه تقرير الشارح لا بمعنى نفي الحكم عن المجموع فلا يرد أنه قد قصد السالبة مع كذب كل أهل البلد لتجمل الخثرة لأن رفعها ليس رفع الإيجاب الكلي لان الإيجاب الكلي الحكم فيه على كل فرد وليس الحكم في كل أهل البلد لتجمل الخثرة على كل فرد بل على المجموع من حيث هو ومجموع فلا يكون رفعه ورفع الإيجاب الكلي سم أي فلا تستلزم السالبة الجزئية نفي الحكم عن الجملة بمعنى المجموع من حيث هو مجموع (قوله لان صدق الخ) دليل لقوله المستلزمية نفي الحكم الخ (قوله واذا كان انسان لم يقيم معناه الخ) مرتبط بقوله سابقا واذا كان انسان لم يقيم موجبة مهمة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لاعت كل فرد (قوله معناه نفي القيام الخ) أي اللازم لا المطابق اذ هو اثبات عدم القيام نوبي ويلزمه نفي القيام (قوله المقنضية) انما قال في الاول المستلزمية وهنا المقنضية لان السالبة الجزئية تحتل نفي الحكم عن كل

(لورود موضوعها) أي موضوع المهملة (في سياق النفي) حال كونه (٢٩١) نكرة غير مصدرة بلنظ كل فانه بقمدي الحكم عن كل

فرد واذا كان ليقيم انسان بدون كل
معناه نفي القسام عن كل فرد فلو كان
بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل
لأن كيد المعنى الاول فيجب أن يحمل
على نفي القسام عن جملة الافراد
ليكون كل لتأسيس معنى اخر وذلك
لأن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد
الأحد هذين المعنيين فعند استقائه
أحدهما ثبت الآخر ضرورة
والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب
العموم ونفي الشمول والتأخير
لعموم السلب وشمول النفي فبعد
دخول كل يجب أن يعكس هذا
ليكون كل لتأسيس الراجح دون
التأخير كيد المرجوح (وفي نظرا لأن
النفي عن الجملة في الصورة الاولى)
يعني الموجبة المهملة المعدولة
الحول نحو انسان لم يقيم (وعن كل
فرد في) الصورة (الثانية) يعني
السالبة المهملة نحو لم يقيم انسان
(انما أفاده الاسناد الى ما أضيف
اليه كل) وهو لفظ انسان (وقد زال
ذلك) الاسناد المفيد لهذا المعنى
(بالاسناد اليها) أي الى كل لأن
انسانا صار ضافا اليه فلم يبق مسندا
اليه (فكيف) أي على تقدير أن
يكون الاسناد الى كل أيضا مفيدا
للمعنى الحاصل من الاسناد الى
انسان يكون كل (تأسيسا) لأننا كيدا
لأن التأكيدي لفظ يفيد تقوية ما
يشبهه لفظ آخر وهذا ليس كذلك
لأن هذا المعنى حتمنا أنما أفاده
الاسناد الى لفظ كل لا شيء آخر حتى

فرد وتحتل نفسه عن بعض وشبهه البعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة
الافراد فاشارة باللفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريتها
نفي الحكم عن كل فرد مطول أي فالاعتضاء بشعر بالصرحة بخلاف الاستلزام (قوله
لورود موضوعها في سياق النفي الخ) أي وما عندهم من أن المهملة في قوة الجزئية انما
هو في غير ما موضوعها في سياق النفي وهي نكرة غير مصدرة بلنظ كل (قوله حال كونه
نكرة الخ) أشار بذلك الى أن حكم المصنف بأن ورود الموضوع في حيز النفي يفيد عدم
السلب مقيد ببقيد أن يكون الموضوع نكرة وأن لا يصدر بلنظ كل والا كان مقيدا
سلب العموم (قوله وذلك) أي وجوب الحل على نفي القيام عن جملة الافراد ليكون
كل لتأسيس ثابت لأن الخ (قوله الأحد هذين المعنيين) أي نفي القيام عن كل فرد
ونفيه عن جملة الافراد (قوله لسلب العموم) أي باعتبار لازم معناه والاعفاء الصريح
ثبوت الالزام لمصادق عليه الانسان لكنه يستلزم السالبة الجزئية عبد الحكيم (قوله
والتأخير) أي بدون كل (قوله وفيه نظر) لم يمنع المصنف شيئا من هذا الحكم بل انما نازع
في صحة داليله كما يدل عليه كلامه في الايضاح (قوله يعني الموجبة المهملة) انما قال
يعني لان الصورة الاولى في كونه محتملة لها مع كل أو بدونها والمراد الثاني فلذا قال يعني
وكذا يقال فيما بعد (قوله الى ما أضيف اليه كل) أي في التركيب الآخر المأني فيه بكل
(قوله بالاستناد اليها) هذا بحسب الظاهر لا يناسب قواعد المنطقين لان المسند اليه
عندهم دائما هو المضاف اليه كل وأما نفس كل فانها هي سور لبيان كية افراد الموضوع
نعم هذاوافق قواعد النحويين وأقره سبهم وبارة عبد الحكيم قبل فيما ذكره المصنف
بحث لأن المسند اليه هو ما أضيف اليه كل وكل لبيان كية الافراد للمسند اليه ولذا
لا توصف بل المضاف اليه فالتنفي عن الجملة أو عن كل فرد لا يستلزم تفاد الامن الاسناد الى
ما أضيف اليه وأيضا ما ذكره لايجري لورود لزم الاستغراق في موضع كل لأن المقيد في
الصورتين الاسناد الى أمر واحد فاللام لتأكيده ما يفيد الاسناد وتقريره أقول ما ذكره
من أن المسند اليه هو ما أضيف اليه كل ان أراد أن ذلك مسند اليه في المعنى فسلم لكن
مراد المصنف أن كل مسند اليه في اللفظ وان أراد أنه مسند اليه في اللفظ فهو بخلاف
الواقع لأن المرفوع بالابتداء ثمانية لفظ كل لا ما أضيف اليه كل ولذا يقال كل الرجال جاني
دون جاني وان ما ذكره لايجري في المرفوع المستغرق في غير مضر اذ هو مانع بكفيه عدم
جريان الدليل أعني لزم ترجيح التأكيدي على التأسيس في صورة أعني المسند اليه المسور
بكل على أن المعلن وجهه في ذلك اه وقوله دون جاني ممنوع بل هذا أفصح من جاني
وقوله اذ هو أي المصنف (قوله أي الى كل) وثابت الضمير لان المراد اللفظة (قوله
ما يفيد لفظا آخر) أي في تركيب واحد واسناد واحد وما هنا ليس كذلك (قوله لان هذا
المعنى حتمنا) أي حين حول الاسناد الى لفظ كل (قوله لاننا لم نلحظ لوجمل الكلام الخ)

مكون كل تاكيده وحاصل هذا الكلام اننا لانسلم أنه لوجمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حل عليه قبل كل كان كل للتأكيده

ولا يخفى أن هذا انما يصح على تقدير أن يراد التاكيد الاصطلاحي اما لو أريد بذلك أن يكون كل لفادة معنى كان حاصل بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار اليه بقوله (ولأن الصورة) (الثانية) يعنى السالبة المهمة له نحو لم يقيم انسان (إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فإذا حملت) كل (على الثاني) أى على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقيم كل انسان نفي القيام عن الجملة لأن كل فرد (لا يكون) كل (تأسيساً) بل تأكيدياً لأن هذا المعنى كان حاصل بدونه وحينئذ فلو جعلنا لم يقيم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقيم انسان لم يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس اذ لا تأسيس أصلاً بل انما يلزم ترجيح أحد التاكيدين على الآخر وما يقال أن دلالة لم يقيم انسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقيم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدياً ففيه نظر اذ لو اشترط في التاكيد اتحاد الداليتين لم يكن كل انسان لم يقيم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيدياً لأن دلالة انسان لم يقيم على هذا المعنى التزام

أى لأن ليس هنا القفطان في تركيب واحد كدأ أحدهما الآخر بل الموجود اسنادان اسناد الى كل واسناد الى انسان فلاناً كيداً صلاحاً يلزم ترجمه على التأسيس (قوله ولا يخفى أن هذا) أى عدم تسليم كون كل للتاكيد ولو حل الكلام بعدها على المعنى الذى كان حاصل قبلها أو اسم الإشارة راجع الى تنظير المتنى في كلام صاحب القيل به هذا المنع الذى أشار اليه المتنى بقوله لأن النفي الخ (قوله كان حاصل بدونه) أى ولو في تركيب آخر (قوله فاندفاع المنع) أى الذى هو حاصل كلام المصنف سم أى حاصل تنظيره وأما مراد الشارح بالمنع تنظير المصنف (قوله وحينئذ يتوجه) أى حين أريد المعنى الثاني للتاكيد وكتب أيضاً قوله وحينئذ يتوجه أى على الصورة الثانية يعنى لما كان يمكن أن يراد بالتاكيد هذا الثاني فيمدفع المنع الاول أشار الى منع آخر على تقدير أن يراد به هذا الثاني بدليل حل المصنف فيه أى في هذا المنع الثاني المشار اليه بقوله ولأن الثانية الخ كذا على التاكيد ولا يكون كذلك الا اذا أردنا بالتاكيد المعنى الثاني الغير الاصطلاحي والحاصل أن المصنف أورد نوعاً ثلاثة أقوالها مشتركة بين صورتين وما بعده مختص بالثانية والشارح دفع المنع الاول المشترك واعترف بتوجه ما بعده (قوله ولأن الثانية إذا أفادت الخ) أجاب الشارح بأن افادة النفي في الجملة في ضمن افادة النفي عن كل فرد خلاف افادته على الوجه المحتمل لأن يكون في ضمن النفي عن كل فرد وفي ضمن النفي عن بعض مع الثبوت لبعض وكل تفصيل ثانى والمفاد قبل كل هو الاول فيكون تأسيساً (قوله فقد أفادت النفي) الصادق بالنفي عن كل فرد والنفي عن بعض الافراد بس وكتب أيضاً وجهه الملازمة أن الخاص يتضمن العام (قوله فإذا حملت) أى بعد دخول كل سم (قوله لأن هذا المعنى) أى نفي القيام عن الجملة لأن كل فرد سم (قوله كان حاصل بدونه) أى دون كل (قوله لم يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس) أى كما ادعاء صاحب القيل السابق وقوله اذ لا تأسيس أصلاً أى لأن لفظ كل للتاكيد على كل حال (قوله ترجيح أحد التاكيدين) أى تأكيدياً النفي عن كل فرد والنفي عن الجملة اذ كل من النفي عن كل فرد والنفي عن الجملة كان مفاداً قبل دخول كل فبعد دخولها تكون للتاكيد سم وكتب أيضاً قوله ترجيح أحد التاكيدين وهوتا كيد النفي عن كل فرد وقوله على الآخر وهو تأكيدياً النفي عن الجملة (قوله وما يقال الخ) وارد على قوله فيما تقدم لا يكون كل تأسيساً بل تأكيدياً وهو من طرف صاحب القيل السابق الذى هو ابن مالك ومن تبعه (قوله بطريق الالتزام) لأن مدلوله المطابق السلب الكلى وهو مستلزم رفع الإيجاب الكلى عبد الحكيم (قوله فلا يكون تأكيدياً) أى للنفي عن الجملة لعدم اتحاد الداليتين (قوله لم يكن الخ) أى وقد جعل فيما سبق تأكيدياً فهذا الجواب وان نفعه هنا لا لأنه لا ينفعه فيما تقدم فلم يأت بما يحسم مادة الشبهة في المطلوب بالكيفية بس (قوله لنفي الحكم) أى لثبوت نفي الخ (قوله التزام) اذ مدلوله المطابق انما هو النفي عن انسان ما يلزمه النفي عن الجملة

سم وقوله عن انسان ماى بعض بهم وكون مدلوله المطابق ما ذكر غير ظاهر بل مدلوله
المطابق ثبوت النبي عن الماصدق ويحتل أن يكون المراد بالماصدق كل فرد أو بعض
الافراد لكن اللازم والمحقق البعض فتأمل حذف (قوله ولان النكرة الخ) هذا لا ينم
صاحب القيل في مقصوده لانه متافهة معه في التسمية فقط واعتراض عليه بجواز التثنية
اصطلاح القوم (قوله والبيان) أى التبيين سم (قوله ولا محالة) المناسب فاء
التفريع (قوله ههنا شئ) هو هنا وقوع النكرة في سياق النبي وكتب أيضا قوله ههنا
شئ خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وخبر لا محذوف وعبرة المطول أظهر من هذه وهي
ولا بد لهذا البيان من شئ يبين (قوله سوى هذا) أى الدال على أن الحكم
على كمية الافراد قال في المطول والقوم وان جعلوا سور السلب الكلى لاشئ ولا واحد
فلم يقصدوا الانحصار بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية اه وقال شيخنا
الملاوى في شرح التيسر وقول بعض المناطق ان السور هو اللفظ الدال على ذلك
تعريف للسور اللفظي أو مراده النظم المذكور أو ما يقوم مقامه اه وقال عق
ومنى وجد ما يفيد العموم ولو قرئته حال كان ذلك المفيد سور العموم ولا يختص بالنظم
مخصوص اتفاقا (قوله وقال عبد القاهر) فان قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين
ما ذكره صاحب القيل السابق فافان ذلك إعادة قلت فائدة ذلك الاشارة الى أن ما ذكره
صاحب القيل حق وان الباطل دليله في هذا الجواب نظر لان ذلك معلوم من تخصيص
الدليل بالاعتراض على أنه يعكس التبيين على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول واليه ذهب
عبد القاهر أو وهو الصحيح فالاولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ محال لما ذكره صاحب
القيل لان تقديم النبي على كل يفيد النبي عن الجملة عنه صاحب القيل وهو صادق
بالنبي عن كل فرد بالنبي عن البعض فقط يفيد النبي عن بعض الافراد والنبوت
للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتي فينبهنا العموم والخصوص فلا يراد السؤال من أصله
على أن في كلام عبد القاهر تعميمات وتخصيصات وأمثله ليست في كلام صاحب القيل
السابق اذ كلام صاحب القيل السابق فيما اذا كانت كل مسند اليها وكلام الشيخ أعم
من ذلك كما سنقف عليه فلعل عدم الخالفة كان في أعادة هذه القوائد الآتية (قوله
كلمة كل) لفظ كلمة ثابت في أكثر نسخ الشارح وعليه ففي كلامه تغيير اعراب المتن
(قوله بأن أخرت عن أدانه) أى لفظا وأرتبة وقدم مثل الثاني بقوله كل الدراهم لم آخذ
لان كل رتبتهما التأخير وكتب أيضا ما نصه أى بلا فاصل أطول (قوله نحو ما كل الخ)
يحتل أن تكون حجازية وأن تكون تجميعية سم فهو يصلح مثال لكل المعمولة لاداة النبي
بجعلها حجازية ويصلح مثلا لانغير المعمولة لاداة النبي بجعلها تجميعية (قوله تشتهى السفن)
أى أصحاب السفن (قوله شامل لذلك) أى فلا يخصن عطشه بأوطول فاندفع ما يقال
انه من عطف الخاص على العام ولا محذور فيه وحاصل الدفع أن عطفا الخاص على العام

(ولان النكرة المنفية اذا عت كان

قولنا لم يقيم انسان سالبة كلية
لامهولة) كما ذكره هذا القائل

لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب
عن كل واحد من الافراد والبيان

لا بد له من مبين ولا محالة ههنا شئ
يدل على أن الحكم فيها على كمية

افراد الموضوع ولا تعنى بالسور
سوى هذا وحينئذ يندفع ما قيل

سمها ههنا محلة باعتبار عدم السور
(وقال عبد القاهر ان كانت) كلمة

(كل داخله في حيز النبي بأن أخرت
عن أدانه) سواء كانت معمولة لاداة

النبي أولا وسواء كان الخبر فعلا
(نحو) قول الشاعر

(ما كل ما ينحى المرير ركه)
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

أو غير فعل نحو قولك ما كل متقى
المرعاضلا (أو معمولة للفعل المتنى)

القاهر انه عطف على داخله وليس
بسد لان الدخول في حيز النبي

شامل لذلك

لا يكون باوول بالواو وكون أو بمعنى الواو تكلف تأمل (قوله وكذا الوعظتها الخ) أى
ليس بسيد أيضاً (قوله بمعنى أوجعت معموله) يحتمل أن المراد أن معموله بمعنى جمعت
معمولة فهو واسم يشبه الفعل معطوف على فعل كما تنظر في النحو ويحتمل أن جعلت المقدّر
هو المعطوف حذف وبقي معموله سم وعلى الاحتمال الثاني يكون فيه فساد ثان لأن حذف
المعطوف وإبقاء معموله مخصوص بالعطف بالواو وكفى قول الشاعر * علفتها تبنا وما باردا
كما ذكره في الخلاصة (قوله اللهم الخ) وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخلته
وأخرت سم (قوله بما إذا لم تدخل الآداة على فعل عامل في كل) والمعنى بأن أخرت عن
آداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أوجعت معموله للفعل المنفي مطوّل هذا
على تقدير عطف معموله على أخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخلته إن كانت كل
داخلته في حيز النفي بأن أخرت عن آداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو كانت
معمولة للفعل المنفي وإذا خص التأخير فقد خص الدخول لانه تصوّر يرللدخول (قوله
أو غير ذلك) كان يكون ظرفاً أو مجروراً أو تاء كيد الاحدهما نحو ما مررت بكل القوم
أو بالقوم كلهم أو ما مررت كل اليوم أو اليوم كله (قوله أو ما جاء كل القوم) لم يقل أو ما جاء
كلهم تمسها على أن كل المضاف إلى الضمير لا يكون إلا تاء كيداً أطول ويرد عليه قول
الشاعر قد أصبحت أم الخيلار الخ وقول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عدا * فكان الأولى
أن يقول لا يكون فاعلاً (قوله لأن كلاً أصل فيه) أى في التاء كيد وان كان الفاعل أصلاً
في نفسه سم وكتب أيضاً ما نصه قيل إن العبارة مقبولة والأصل لأن التاء كيداً أصل فيها
أذ ليس المراد أن كلاً أصل في التاء كيداً وغيره كما جع من فرع عنها بل المراد أن التاء كيداً
هو الأصل في كل وغيره كالفاعلية ليس أصلاً فيها ولأن تقول المعنى إن كلاً أصل في
التاء كيد دون الفاعلية فلا قلب (قوله أو كل الدراهم لم آخذ) قال في المطوّل جعل
الفعل منقياً بل لأن المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولولن على ما بين في النحوا
وهذا بناء على ما نقل الرضى عن سيبويه أنه حكى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه ضرب زيد فأجاز تقديم معمول
معمولها ومنعه الأخفش يس قال القنرى الوجه الذى ذكره إنما ينهض وجهه لعدم
إيراد مثل كل الدراهم ما أخذت في الأمثلة لالعدم إيراد مثل ما كل الدراهم لأن
المقتر في النحوا متناع الأول والثاني والفرق أن ما التافية لها الصداق ما يشابهها حرف
الاستهتام في الدخول على الاسم والفعل بخلاف لم ولن فانهم الاختصاص ما بال فعل
صارا كالجزء منه فيجوز تقديم ما في حيزهما عليها ما يجوز تقديم معمول الفعل المنيب
عليه وأما لافانها وإن كانت كافي الدخول على القسيلين لأنها حرف كثر نصر فهم فيها
فكما يعمل ما قبلها فيما بعد ها في قولك ضربني بالاذنب وعزمت عليك أن لا تضربني بعمل
ما بعد ها فيما قبلها اه ملخصاً (قوله وكذا لم آخذ الخ) أشار إلى أن المصنف ترك مثالي
التاء كيد اعتماداً على فهمهما مع سبق كافي المطوّل (قوله توجه النفي الخ) جواب ان

وكذا الوعظتها على أخرت بمعنى
أوجعت معموله لأن التأخير عن
آداة النفي أيضاً شامل له اللهم
أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل
الآداة على فعل عامل في كل على
ما يشعر به المثال والمعـمول أعـم
من أن يكون فاعلاً أو متفعلاً أو
تأ كيد الاحدهما أو غير ذلك (نحو
ما جاء في القوم كلهم) في تاء كيد
الفاعل (أو ما جاء كل القوم) في
الفاعل وقام التاء كيد على الفاعل
لأن كلاً أصل فيه (أولاً أخذ كل
الدراهم) في المفعول الآخر (أو
كل الدراهم لم آخذ) في المنعول
المتقدم وكذا لم آخذ في جميع
أو الدراهم كلها (توجه النفي إلى التمهول
هذه الصور) (توجه النفي إلى التمهول
خاصة) لا إلى أصل الفعل (واقاد)
الكلام

فقول الشارح ففي جميع الخحل معنى (قوله ثبوت الفعل) أى ثبوت مدلوله وكذا قوله
أو الوصف ففي كلام الشارح توسع باقامة الدال مقام المدلول فاندفع ما قبل أن أراد بالفعل
المصطلح عليه فلا ثبوت له الا على التجوز وان أراد به الحدث فلا حاجة لقوله أو الوصف عبد
الحكيم وكتب أيضا قوله ثبوت الفعل أو الوصف كان الاولى أن يقول ثبوت الحكم
لاجل أن يشمل الاسم الجامد كما في ما كل سوداء مرة وما كل يضا شحمة قال في الاطول
ولا يشمل نحو ما كل القرم كاتبا أبوه أو يكتب أبوه فانه ليس فيه ثبوت الفعل أو الوصف
لبعض بل المتعلق ببعض اه وقد يدفع عدم ثبوت هذه الجمل يجعل البعض في كلام المصنف شاملا
لبعض مدخول كل وبعض من يتعلق به (قوله في المعنى) أى فقط أو اللفظ وكتب
أيضا قوله في المعنى قيد به ليشمل ما اذا كانت كل فاعلا وتأكيد للفاعل مهم أو مبتدأ أو اسما
للفاعل (قوله أو متعلق به) اطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل أو المتعلق
على نسبه للمفعول اصطلاح شائع عني (قوله بدليل الخطاب) أى مفهوم الخاطبة مثلا
ما جاء القوم كلهم نبي لمجيء الكل فيفهم منه ثبوت محجي البعض تأمل سم (قوله والحق
أن هذا الحكم) أى قوله توجه النفي الى الشمول وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض
وكتب أيضا قوله والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى قد يقال بل هو كلى ولا دلالة فيما
ذكره لجواز أن يعتد به فيه دخول كل بعد النفي لا قبله فيكون قيد فى النفي دون المنفى
فيكون من شمول النفي لان القيد اذا اعتبر بعد النفي كان قيداً فيه لا فى المنفى فيكون
النفي قيداً مقيداً للنفي مقيد اه مهم وفيه تأمل وقال الحفيد قوله والحق أن هذا الخ
يمكن أن يقال كلام الشيخ معنى عني الوضع وفادة تلك الامثلة لشمول النفي بواسطة
القرائن اه وقوله معنى على الوضع أى باعتبار الوضع وقطع النظر عن القرائن (قوله
والله لا يجب كل محتال) أى متكبر معجب وقوله فخو وأى كثير الفخر على الناس بفخر حق
وقوله والله لا يجب كل كفار أى جاحد بنحريم الربا فخرى وقوله أثم أى كسب الامم وقوله
ولا تطع كل خلاف أى كثير الخلف فى الحق والباطل وقوله مهين أى قليل فى الرأى والتمييز
أو حقير عند الناس لاجل كذبه اه فخرى وكتب أيضا قوله ولا تطع كل خلاف مهين
أورد هذه الآية وان لم تكن من قبيل النفي الذى الكلام فيه اشارة الى أن النهى
كان نفي فى الحكم السابق (قوله بأن قدمت الخ) اشارة الى أن النفي المستفاد من انطية
الاي توجه الى القيد اعنى الدخول فى خبر النفي فيفيد وجود النفي فى الكلام مع تقديم كل
عليه فلا يراد أن انتهاء الدخول فى خبر النفي قد يكون باتفاقه فى الكلام أصل فلا يصح
حينئذ قوله عم النفي على اطلاقه فخرى (قوله ولم تقع معمولة الخ) قيد به ليخرج كل
الدراهم لم اخذ فانها مقدمة على النفي لكنهم معمولة للفعل المنفى ولو زاد وترتبة بعد قوله
لفظ الاستغنى عن قوله ولم تقع الخ تأمل (قوله اسم واحد) أى لقبه وأما اسمه فقبيل
الخرباق وقيل العرباض (قوله اقصر الصلاة) اما الظهور واما العصر على ما رواه

(ثبوت الفعل أو الوصف لبعض)
مما أضيف اليه كل ان كانت كل فى
المعنى فاعلا للفعل أو الوصف
المذكور فى الكلام (أو) أفاد
(تعلقه) أى تعلق الفعل أو
الوصف (به) أى ببعض ما أضيف
اليه كل ان كانت كل فى المعنى
مفعولا للفعل أو الوصف وذلك
بدليل الخطاب وشهادة الذوق
والاستعمال والحق أن هذا
الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله
تعالى والله لا يجب كل محتال
نحو والله لا يجب كل كفار
ولا تطع كل خلاف مهين (والا)
أى وان لم تكن داخلية فى خبر
النفي بأن قدمت على النفي
لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفى
(عم) النفي كل فرد مما أضيف
اليه كل وأفاد نفي أصل الفعل عن
كل فرد (كقول النبي صلى الله
عليه وسلم لما قال له ذواليدنين) اسم
واحد من الصحابة رضى الله عنهم
(أقصر الصلاة)

الجباري ومسلم كذا في الطيبي والقول بأنهم أحادي العشائين وهم نشأ من انفا الحديث
 حيث وقع فيه أحادي صلاتي العشي والمراد صلاتي وقت العشي وهو من الزوال الى
 الغروب اهـ عبد الحكيم (قوله بالرفع) دفع به توهم ان الصلاة مفعول أقصرت
 كما كرمت بدليل أم نسيت سم أو كما ضربت (قوله فاعل) هذا على رواية أقصرت
 بالبناء للفاعل وروى أيضا بضم القاف وكسر الصاد على البناء للمفعول وعليه فالصلاة
 نائب فاعل (قوله كل ذلك لم يكن) فان قيل لاجازة أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس
 الامر لانه يلزم عليه الكذب فان بعضه قد كان في نفس الامر والكذب عليه لا يجوز وان
 أريد في ظني لم يرد عليه الاعتراض بأن بعضه كان في نفس الامر فكيف قال ذو البدين
 ذلك فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن في نفس الامر بحسب ظني فبين ذو البدين أن الظن
 لم يطابق نفس الامر ع سم واعتماد خلاف الواقع بآرائه تعالى للتشريع ليس نقضا قاله
 ع ق * (فائدة) * ذكر العارف ابن أبي جرة في شرح مختصره أن النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يسه الا أربع مرات سلم من اثنتين وقام من ثالثة وقام الى خامسة وأسفنا ثمة من سورة اهـ
 وقوله وقام من ثالثة أى بلا تشهد أول وكتب أيضا قوله كل ذلك لم يكن فيه دليل على أن من
 قال ناسيا لم أفعل وكان قد فعل أنه غير كاذب كذا في الكرما في كلام النامي ليس بصادق
 ولا كاذب راجع عبد الحكيم وكتب أيضا ما منه سالبة كية (قوله هذا قول النبي الخ) هذا
 ايضاح فان كونه قوله عليه الصلاة والسلام معلوم من قوله كقول النبي الخ (قوله
 أو بنفهم ما جميعا) أى وليس في الجواب تعيين أحد الامرين فيلزم أنه أراد اني كل من
 سم وكتب ايضا قوله أو بنفهم ما جميعا لم يقل أو باثباتهم ما جميعا مع أن الظاهر أن جواب
 أم قد يكون باثبات الامرين جميعا لأن هذا غير متأت في الحديث بخلاف اثبات أحدهما
 ونفهم ما جميعا (قوله تخطئة للمستفهم) أى في اعتقاد شوت أحدهما سم (قوله لا ينفي
 الجمع بينهما) أى ولم يفته شوتهم ما جميعا فيجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل
 منهما سم (قوله لانه عارف) أى المستفهم (قوله بعض ذلك قد كان) موجهة جريئة (قوله
 برفع كله) اعترض على الرفع بأن المذكور في معنى السبب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع
 لما فيه من تهينة العاقل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم ووقع بأن ما نقله الشارح
 في مطوله عن سيبويه من قول الشاعر * ثلاث كهن قتلت عدا * برفع كهن يدل على جواز
 التركيب المذكور فأده القنري (قوله شيا مما تدمع على من الذنوب) أشار الى أن المراد
 من الذنب في قوله تدعى على ذنبا الذنوب بقريئة المقام بعد ما ثبت أن ذنبا سم فحسن يقع
 على القليل والكثير كذا قاله السيرافي قنري وعبارة عبد الحكيم إشارة الى أن الذكرة أعنى
 ذنبا للعموم وان كانت في الاثبات اهـ (قوله ولا فائدة الخ) فيه بحث فلان لم أن العدول
 عن النصب لذلك لجواز أن يكون لفظ كل المضاف الى الضمير لا يتبع مفعولا لانه لا يجوز
 رأيت كاهم ولا رأيت كلهم وانما يقع تأكيذا أو مبتدأ ع صرح بذلك في المطول ونقله

بالرفع فاعل قصرت (أم نسيت
 يا رسول الله) عليه الصلاة والسلام
 (كل ذلك لم يكن) هذا قول النبي
 عليه الصلاة والسلام والمعنى
 لم يقع واحد من القصص والتسبيات
 على سبيل معمول النبي وغوممه
 لوجهين أحدهما أن جواب أم
 اما نسيت أحد الامرين أو بنفهم ما
 جميعا تخطئة للمستفهم لا ينفي الجمع
 بينهما لانه عارف بأن الكائن
 أحدهما والثاني ما روى أنه لما
 قال النبي صلى الله عليه وسلم كل
 ذلك لم يكن قال له ذو البدين بعض
 ذلك قد كان ومع يوم أن النبوت
 للبعض انما ينافي النفي عن كل فرد
 لا النفي عن المجموع (وعليه) أى
 على عموم النفي عن كل فرد (قوله)
 أى قول أبي النجم
 (قد أصبحت أم الخبار تدعى
 على ذنبا كله لم أصنع)
 برفع كله على معنى لم أصنع شيئا
 مما تدعيه على من الذنوب ولا فائدة
 هذا المعنى عدل عن النصب
 المستغنى عن الاضمار الى الرفع
 المقترن به أى لم أصنعه

عن ابن الحاجب وأطال في هذا المحل فراجعناه فانه مهم سم وفي يس عن المغني أنها تقع
مفعولا قليلا فراجعناه (قوله) وأما تأخير (قوله) فلا قضاء المقام بتقديم
المسند) يعني أن تأخير ليس من مقتضيات الاحوال وانما هو من ضرورات مقتضى
الحال فلذا لا يبحث عنه أطول وكتب أيضا مانصه ككونه عام لا أوله صدر الكلام (قوله
هذا كله) لقد أعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى
الظاهر من وجوه حيث وضع اسم الإشارة موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيه على
أنه جعل الاحوال المتقدمة بنهاية الانصاح كالمسوس وبحسن البيان ولطف المزج
واحدا أطول يعض تقديم وتأخير (قوله أي الذي ذكر) أشار إلى أن افراد اسم
الإشارة مع أن المشار اليها متعددة أوله بالذكور (قوله كله مقتضى الظاهر) مبيى على
التغليب والاعتراك الخطاب مع معين إلى غيره الذي ذكر في مباحث الانحمار من خلاف
مقتضى الظاهر فترى وتقدم عن عبد الحكيم ما يخالفه وكتب أيضا قوله كله بنه باراد
كله تأكيذا أو مبتدأ على أن المشار اليه متعددة أطول وكتب أيضا مانصه تقدم أن
مقتضى الظاهر أخص من مقتضى الحال فان كل مقتضى ظاهر مقتضى حال ولا عكس
لأن مقتضى الحال يصدق بمقتضى باطن الحال (قوله) وقد يخرج الكلام) أي بكلمة قد
مع المضارع إشارة إلى قلته بالقسمة إلى مقابله وبدأ به بوضع المضمرة موضع المظهر على
خلاف بدء الافتتاح بوضع اسم الإشارة. وضع المضمرة لانه بقوى ما وراءه كذا في الأطول
(قوله لا قضاء الحال) أي باطن الحال (قوله كقولهم) أي ان العرب ابتداء من غير جري
ذكر المسند اليه لفظا أو تقدير أو في كلام المصنف أيضا وضع المضمرة موضع المظهر على
ما قاله القنري وفيه ان ثم قرينة تدل على أن المرجع العرب فهو على حد حق توارث
بالجواب فلا يكون من وضع المضمرة موضع المظهر (قوله) كقولهم نعم رجلا مكانهم
الرجل) ونعم رجلين مكانهم الرجلان ونعم رجلا مكانهم الرجلان ونعم رجلا مكانهم
عبارة عن متعقل مبهم يفسره التمييز وهو مع تمييزه بمنزلة الرجل أطول (قوله) وهذا الضمير
الخ) عبارة المطول وهذا الضمير عائد إلى متعقل معه هو وفي ذهن مبهم باعتبار الوجود
كالمظهر في نحو نعم الرجل ليحصل الإبهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو
للمدح العام أو الذم العام أعني من غير تعيين خصله اه قال المسند هذا يشعر بأن اللام
في الرجل لانه هذا الذهني كما اختاره بعضهم وزعم أن اللام ههنا كاللام في قولك ادخل
السوق حيث لا عهد بينك وبين محاطك رد كونه الجنس بذوات الإبهام المقصود في
هذا الباب ويجوز أن يفسره بزيد مثلا ويجوز أن يفسره بوجهه وأجيب بأن المراد هو
الجنس ادعاء لا حقيقة فالإبهام وجود كافي للمعهود وضع نفسه بخصوص أيضا أو ما
نعم الرجلان ونعم الرجل فالمراد به جنس التسمية وجنس الجمع فلا اشكال لانه في قولنا وجمع
ثم عزف بلام الجنس وفي الحمل على الجنس زيادة مباينة تناسب المقام وعلى هذا فالضمير

(وأما تأخير) أي تأخير المسند اليه
(فلا قضاء المقام بتقديم المسند)
وسيجي بيان (هـ) أي الذي
ذكر من الحذف والذكر والاضمار
وغير ذلك من المقامات المذكورة
(كله مقتضى الظاهر) من الحال
(وقد يخرج الكلام) على خلافه
(أي خلاف مقتضى الظاهر لا قضاء)
الحال إياه (بوضع المضمرة موضع
المظهر) قولهم نعم رجلا زيد
(مكانهم الرجل) فان مقتضى
الظاهر في هذا المقام هو الاظهار
دون الاضمار لعدم تقدم ذكر
المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه
وهذا الضمير

في نعم رجلا عائدا الى الجنس أيضا اه وقال القنري جاء بهم لتراخي التفسير وتباعد في
الرتبة عن الابهام هذا ووجه المناجاة المذكورة هو أن المراد بالمدح والذم العامين في هذا
الباب هو المبالغة فلما أرادوا زيادة المبالغة والتعميم أبهموا الفاعل أو لا لتشويق النفس
اليه وترغب في طلبه اه (قوله عائدا الى متعقل الخ) في كلام غير واحد من النحاة كالمناجيني
أنه عائدا الى التمييز وعليه يكون التمييز مفسر الضمير بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون
مفسر اله بواسطة تفسيره لرجعه وكتب أيضا قوله الى متعقل أى لشيء مطابق لمتعقل
معهود بالاطلاق في الذهن (قوله معهود) اقتصر الشارح على أحد القولين في الضمير
والقول الثاني أنه للجنس والقولان مبنيان على القولين في أن من قولنا نعم الرجل فتقبل
أنه المعهود وقيل أنه للجنس (قوله بكرة) أى لا يعرفه بل يعلم جنس المتعقل أى فقط أى دون
يختصه ليحصل الابهام ثم التعيين الحاصل بالخصوص بخلاف المعرفة فإن به يعلم شخص
المتعقل كما يعلم جنسه فيفوت الابهام ثم التعيين (قوله أى قول الخ) تفسير لا أحد القولين
للافتقارين (قوله خبر مبتدأ محذوف) لأنه لما تقدم ذكر الفاعل منهما قدر الـ ذوال عنه
عن هذا فأجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو أن يكون المخصوص
مبتدأ أخبره محذوف أى زيد محذوف ولعل وجهه أن الحذف بآخر الجملة أنسب لكن
المناسب للتفسير هو الأول لاهذا إذا الغرض تخصيص المدح وباسمه في جواب الـ ذوال
عنه مع أنه معارض بأن الخبر محط القاء فلا يناسبه الحذف وأيضا الخبر لا يحذف وجوبا
الا إذا شئ مسدود صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغنى اللبيب فنرى (قوله)
فيحتمل عنده أى فليس من هذا الباب على التقاطع ويحتمل أن يكون الضمير عائدا الى
المتعقل الذهني ويحتمل أن يكون من هذا الباب والعائد الرباط كونه عبارة عنه في
الخارج ثم ونظريس في قوله ويكون من هذا الباب بأنه على هذا الاحتمال الثاني من
وضع المضمير المهم موضع المضمير المعين لامن وضع المضمير موضع المظهر وفي الأطول
ما يوافقه (قوله ويحتمل أن يكون التزام الخ) جواب عما يقال إذا كان الضمير عائدا الى
المخصوص فيلزم تأنيبه الضمير ورجعه إذا كان المخصوص منى أو جعلا سم وأورد أيضا على
احتمال عود الضمير الى المخصوص أن الضمير حينئذ متعين لا ابهام فيه فقوات الابهام ثم
التفسير وأنه لم يبق لايراد التمييز فائدة وأجيب بأن الابهام والتفسير يمكن في التأخير المرجع
لنظائر التمييز للتأكيدي كما في نعم الرجل رجلا وقوله تعالى ذرعهما سمعون ذراعا (قوله نعم)
ونعموا) عبارة المطول نعم ما رجلا من الزيدان ونعم ما رجلا لا الزيدون (قوله لكونه من
الافعال الجامة) يرد عليه أن ليس من الافعال الجامة مع أنه يجب مطابقة الضمير
المتصل به المرجع تدبر (قوله وقوله هو وأهوى زيد عالم) اختاره على زيد قائم لأن الجملة
المفسرة لضمير الشأن يجب أن تكون أمرا عظيما يعنى به ويستحق أن يحتمل لكونه في
نفس السامع وذكر الجملة الاسمية لأن الفعلية لا تقع مفسرة له ما لم يدخل عليه شيء

عائدا الى متعقل معهود في الذهن
والترتم نفس بنكرة عليه لم جنس
المتعقل وانما يكون هذا من وضع
المضمير موضع المظهر (في أحد
القولين) أى قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ محذوف
واما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا
خبره فيحتمل عنده أن يكون الضمير
عائدا الى المخصوص وهو متقدم
نقدرا ويكون التزام افراد الضمير
حيث لم يقل نعم ما وزعموا من
خواتم هذا الباب لكونه من
الافعال الجامة (قوله هو
أهوى زيد عالم)

من النواحي اه أطول وكتب أيضا مانصه ولم يحتج الخبر الجمله هنا الى رابط لانه عين
المتدافه وفي حكم المقر رأى الشأن أى الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج اليه في كل
جمله تكون عين المتدافه نحو قولى زيد منطلق أى مقولى هذا اللفظ (قوله مكان الشأن
أو القصة) يشي على أن التذكيير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة فترى وكتب أيضا
مانصه فهو راجع الى الشأن المعقول وهى الى القصة المعقولة يفسرهما الجمله بعد أطول
(قوله غير فضله) ولا كالفصله صرح به الرضى بخلاف الفضله نحو انها بنيت غرفة وما
هو كالفصله نحو انها كان القرآن معجزة لأن المؤنث منصوب نصب الفضلات فلا يختار
التأنيث في ذلك بل يقال انه في المثالين قال الرضى لأن الضمير مقصود مهمم فلا تراعى
مطابقته للفضلات يس (قوله فقوله هي زيد عالم مجرد قياس) يمكن أن المصنف نبه به على
أن مقتضى القياس أن يستوى المذكر والمؤنث في كل جمله لأن كل جمله شأن وقصة من
غير فرق وتخصيص المؤنث بما عده مؤنث بحكم الاستعمال على خلاف القياس كذا في
الأطول لكن هذا لا ينهض عذرا للمصنف بعد قوله وقوله المقتضى استعمال هي زيد
عالم (قوله مجرد قياس) أى قياس مجرد عن الاستعمال والسماع فلا يصح قوله وقوله
الحق المقتضى أن ذلك مسموع وكتب أيضا قوله مجرد قياس أى على قولهم هي هند ملجئة
بجماع عود الضمير في كل على القصة ولذلك قال الرضى وتأنيثه وان لم تتضمن الجمله مؤنثا
قياس لأن ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع اه (قوله أى يجيى على عقبه) ان قلت لا حاجة
لذكر على فالجواب أنه انما أتى به انما كيد التعميق والاصاق لانها نشعر بالاستعلاء
والتمكن ويأنيثه أن عقب حال جزها على ليست ظرفا بل اسم بمعنى الآخر والطارف
فالمرعى على آخره وطرفه فتفيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما وان لا فاصل بينهما
(قوله أعز من المساق) وجهه الاعز به أن فيه أمرين لذة العلم ودفع ألم الشوق بخلاف
المساق بلا تعب فان فيه الأول فقط ولا يخفى أن اللذة المشقة على دفع الألم أحلى من اللذة
الموجودة بدونه ح (قوله ولا يخفى الخ) انما يراد اذا جعل التعليل أعنى لتمكن تعليل
لوضع الضمير موضع المظهر على ما ذكره وهذا هو الظاهر لأن صرف التعليل الى القاعده
هو الوجه وأما اذا تكلف وجعل تعليلاً لقوله وقوله هو أى هي زيد عالم فلا وروده فترى
وكتب أيضا مانصه يمكن أن يقال مراد المصنف لتمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد
العالم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر في سماع المفسر لحوازان يعلم بالقرينة ولعله لذلك
لم يقل لا يصح في باب الخ أفاده عبد الحكيم (قوله في باب نيم) وكذا في ضمير الشأن المستتر
نحو كان زيد قائما أفاده في الأطول (قوله لأن السامع الخ) لا يخفى أنه مجرد سماع الفعل
تنتظر النفس للفاعل لانه لا بد لكل فعل من فاعل لكنهم لم يعمدوا بهذا الانتظار لعدم
تمامه من حيث ان النفس تعلم أنه لا بد من مجيئه وكان الانتظار التام انما يتحقق اذا
وجد محل ما ينتظر ولم يجيى كفى ضمير الشأن فان حق الضمير أن يتقدم مرجعه ولو تنديرا

مكان الشأن أو القصة) فلا ضمير
فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر
لعدم التقدم واعلم أن الاستعمال
على أن ضمير الشأن انما يؤنث اذا
كان في الكلام مؤنث غير فضله فقوله
هي زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع
الضمير موضع المظهر في البابين
بقوله (ليتمكن ما يعقبه) أى يعقب
الضمير أى يجيى على عقبه (في ذهن
السامع لانه) أى السامع (اذ لم
يقوم منه) أى من الضمير (معنى
انتظره) أى انتظار السامع ما يعقب
الضمير ليقوم منه معنى فيتمكن بعد
وروده فضل تمكن لأن المحصول بعد
الطلب أعز من المساق بلا تعب
ولا يخفى أن هذا لا يجزى في باب
نيم لأن السامع ما لم يسمع القصر
لم يعلم أن فيه ضميرا

فإذا وجد محله ولم يوجد يتحقق الانتظار التام حينئذ وحاصله أن الانتظار انما يتحقق فيما
 وجد مرجعه ولم يوجد ع س سم وبقوله من حيث أن النفس الخ يندفع منافية لقوله لعدم
 تمامه لحكم العاقل تمام الانتظار الى الفاعل وقوله فيما وجد مرجعه أي محمل مرجعه
 (قوله فلا يتحقق فيه التشوق الخ) أي فلا يستقيم تعليل وضع المضمر موضع المظهر
 في باب نم بما ذكره (قوله لاختصاصه) أي اختصاص مدلوله وكتب أيضا قوله
 لاختصاصه بحكم بديع أي لكونه مختصا في العبارة بحكم بديع أو ودله والاحسن لكونه
 محكوما عليه بأمر بديع أفاده في الاطول (قوله كم عاقل) كم الخبرية المضافة الى مجزئها
 المفرد في موضع الرفع على الابتداء والجملة أعني أعيت خبر نفري وكتب أيضا قوله كم
 عاقل الخ الما قبل الحقيقي للعاقل المجنون والجاهل العالم في ايقاع جاهل متابلا لعاقل رمز
 الى أن العقل بالأعلم لا يعتد به وأن الجاهل يلزم الجنون فالعاقل يجب عليه أن يتحلى
 بالعلوم الثلاثة عطل عقله والجاهل مجنون لتباعد عنه عن اكتساب الكليات وأراد بقوله
 عاقل وزيد بقائمه فأخطأ في الأول وأصاب في الثاني أما في الأول فلان مقتضى العقل
 أن لا يتوغل في الامور الالهية ولا يعتز على الله فيها وأما في الثاني فلانه زنديق ملحد
 ليس وأخطأ أيضا في وصف نفسه بالعالم النحير لانه لو كان عالما لنحير راما اعترض على الله
 في ذلك وغفل عن كون الرزق رزقين حسبا ومعنويا وأن الثاني أفضل لانه رزق العلوم
 والمعارف والحكم وكتب أيضا ما مضى وأين هذا من قول بعض العارفين
 كم عاقل يسكن بيتا بالكر * وجاهل له قصور وقرى
 لما قرأت قوله سبحانه * نحن قسما بينهم زال المرا
 وقول بعضهم كم من أديب فهم قلبه * مستكمل العقل مقل عديم
 ومن جهول مكترماله * ذلك تقدير العزيز العليم
 (قوله هو وصف الخ) أي وليس بتأكيد كما سبق الى الوهم اذ لا يحمل التأكيد ومغايرته
 للموصوف بجعل الابهام المستنادم على التكبر على السكال فكأنه قيل كم عاقل كامل العقل
 عبد الحكيم (قوله وأعجزته) تفسير وقوله وأعيت عليه فأعيت على هذا لازم وعلى الاول
 متعذر والوجه الاول أحسن لان حذف العائد المفعول أهون من حذف العائد المجرور
 كذا في الاطول وقوله وصعبت تفسير (قوله ترك) أي صير فان ترك اذا عدى لاثنين
 يكون معنى صير على ما في التسهيل أطول (قوله الارهاق) أي العقول أي أهل العقول
 فسمى الجهل باسم الحال وحذف المضاف (قوله وصير العالم النحير رزديقا) فان قلت اذا
 كان هذا يصير الارهاق ذوات حرة فغاية أمر العالم أن يصير في أبن يصير جازما في الصانع
 قلت جعله الغضب المستولى عليه من حرمانه مع استحقاقه منه كرا الصانع معاندا أطول
 ويجاب أيضا بأن الزندقة لا توقف على الجزم بتي الصانع بل تحصل بالتردد فيه اللازم
 لذلك الصير غالبا (قوله من نحر الامور علما) تمييز محمول عن المفعول والاصل نحر علم

فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار
 (وقد يعكس) وضع المضمر موضع
 المظهر أي بوضع المظهر موضع
 المضمر (فان كان) أي المظهر الذي
 وضع موضع المضمر (اسم إشارة
 فلكمال العناية بتمييزه) أي تمييز
 المسند اليه (لاختصاصه بحكم
 بديع كقوله * كم عاقل عاقل) هو
 وصف عاقل الاول بمعنى كامل
 العقل متناه فيه (أعيت) أي أعيت
 وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت
 (مذاهبه) أي طرق معاشه (وجاهل
 جاهل تلقاه من زرقا * هذا الذي
 ترك الارهاق حائرة * وصير العالم
 النحير) المتقن من نحر الامور
 علما أمقنما (زديقا) أي كاذرا
 نافيا للصانع العدل الحكيم وقوله
 هذا إشارة الى حكم سابق غير
 محسوس وهو كون العاقل محروما
 والجاهل من زرقا

فيكون القياس فيه الاضمار فعدل

الى اسم الاشارة لكمال العناية
بتمييز ليري السامعين أن هذا
الشيء التميز المتعين هو الذي له
الحكم العجيب وهو جعل الاوهام
حائرة والعالم النحير يزندقا فالحكم
البديع هو الذي أثبت للمسند
السم المعبر عنه باسم الاشارة (أو
التحكم) عطف على كمال العناية
(بالسامع كما إذا كان) السامع
(فاقد البصر) ولا يكون عطفه مشار
اليه أصلا (أو التبداء على كمال
بيلاده) أي ببلادة السامع بأنه
لا يدرك غير المحسوس (أو على
كمال فطاته) بأن غير المحسوس
عنده بمنزلة المحسوس (أو ادعاء
كمال ظهوره) أي ظهور المسند
اليه (وعليه) أي على وضع اسم
الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال
الظهور (من غير هذا الباب) أي
باب المسند اليه (تعالت) أي
أظهرت العلة والمرض (كي أثبتني)
أي أحرز من شئني بالكسر أي صار
حزنا لمن شجبا بالعظم بمعنى نسب
في حلقته (ومابك علة * تريدني قتلى
قد ظفرت بذلك) أي بقسلى كان
مقتضى الظاهر أن يقول به لانه
ليس بحسوس فعدل الى ذلك
اشارة الى أن قسله ظهر ظهور
الحسوس (وان كان) المظهر الذي
وضع موضع المضمر (غيره) أي غير
اسم الاشارة

الامور رأى أفضله وتفسير النحر بالاتقان تفسير مجازى علاقته المشابهة في ازالته ما به
الضرر فان القتل والذبح الذي هو معنى النحر الحقيقي يزيل الدماء والروابات التي
بالحيوان والاتقان يزيل الشكوك والشبهات (قوله فكان القياس فيه الاضمار) لتقدم
ذكره مع كونه غير محسوس والاشارة حقيقة في المحسوس سم (قوله فالحكم البديع)
اشارة لرد ما قاله بعضهم ان الحكم البديع كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فغنى
اختصاص المسند اليه بحكم بديع أنه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا أنه ضد
ما كان ينبغي قال في الطول ولا يخفى ما فيه من التعسف سم (قوله هو الذي أثبت الخ)
وهو جعل الاوهام حائرة الخ (قوله عطف على كمال العناية) لاعلى اختصاصه ولا على
العناية اذ التمسككم عن لا بصير له مثلا انما يقتضى ايراد اسم الاشارة لا قصد كمال العناية
بتمييز وان كان اسم الاشارة مفيد له وفيه تعريف بصاحب المفتاح حيث جعل التمسككم
داخلا تحت كمال العناية مقابلالا اختصاص بالحكم البديع اه عبد الحكيم (قوله أولا
يكون علة مشار اليه) أي محسوس فالمتني المشار اليه المحسوس لا المشار اليه مطلقا فلا
يتقال اذ لم يكن علة مشار اليه لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه
على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر وضع المضمر تأمل من سم بالمعنى
والاحسن أن معنى علة في حصة التمسك أي لا يكون في حصة التمسك مشار اليه أصلا
أي لا محسوس ولا غيره بأن كان المعبر عنه غائبا (قوله أو على كمال فطاته) زاد في الاطول
أو التنبية على كمال حدة بصره (قوله تعالت الخ) قبل هذا البيت

فتى قبل وشك البين يا ابنة مالاك * ولا تحرميني نظرة من بحالك

وبعد فان ساءنى ذكر كراك لى عساة * فقد سرى أنى خطرت ببالك

قوله فتى أمر للعناطبة من الوقوف وشك البين قرب البعد والواو في وما بك علة حالية
وتريدني قتلى في موضع الحال أو الاستئناف أو البديل وقد ظفرت استئناف جواب هل
ظفرت بهذا المراد فتري وقوله والواو في وما بك علة حالية قال في الاطول الجملة حال مؤكدة
لانه ينههم من التعال عدم العلة أو جعله دعائية معترضه اه وقوله أو البديل أي بدل
الاستفهام من تعالت (قوله أثبتني) على صيغة المعروف كما هو المعروف من باب علم لازما
أي أحرز ويحتمل صيغة المجهول من باب نصر متعديا أي أحرز أطول (قوله بمعنى نسب)
أي العظم (قوله تريدني) الظاهر أردت الا أنه أراد حكاية الحال الماضية أطول (قوله
الى أن قتله ظهر ظهور المحسوس) أي ظهور المعاني كالقتل كماله أن تكون كالحسوس
فظهرها ظهور المحسوس كمال في ظهورها فكللام الشارح مطابق لما نحن فيه وهو
ادعاء كمال ظهور المسند اليه سم بالمعنى (قوله أي غير اسم الاشارة) فان قيل اسم الاشارة
فيه أيضا زيادة التمكن فالجواب نعم الا أنه يختص من بين المظهرات بكونه لكمال العناية
بالتمييز وبكونه المقصود منه ذلك سم قال يس وقد يقال جعل الشارح قوله أو التمسك عطفًا

على كمال العناية يقتضي أن التكميم وما بعده من نكتات وضع اسم الإشارة موضع الضمير
 فهي لا جعلت زيادة التكمين منها اهـ (قوله فلزيادة التكمين) يحتمل أن تكون الاضافة فيه
 للبيان أي لزيادة هي التكمين أي جعل المسند اليه متمكناً في ذهن السامع ويحتمل أن
 تكون على أصلها لأن المضمر لا يحل أن يكون متمكناً معناه في ذهن السامع في الجملة والمظهر
 أقوى في التكمين وعلى الأول يكون تسمية التكمين زيادة لأن المسند اليه في الجملة يقيده
 فهم معناه وكونه مظهراً في موضع الضمير يزيد زيادة على ذلك وهي ذلك التكمين اهـ ع
 وفي كلامه إشارة إلى أن قول الشارح أي جعل المسند اليه المحمّل إلى الاحتمال الأول
 ويظهر أن الاحتمال الأول مبنى على أن معنى التكمين قوة الحصول في الذهن والثاني على
 أن معناه الحصول وكتب أيضاً قوله فلزيادة التكمين الاضافة للبيان أي زيادة هي التكمين
 فوافق قوله في ضمير الشأن ليتكمن وزيادة الزيادة هنا في اللفظ تدنن اهـ يس وكتب أيضاً
 قوله فلزيادة التكمين وذلك أملاً في ذلك الاسم الظاهر لتقليل الاحتمال وإمالة الظاهر
 لما وقع غير موقعة كان حدوث غير متوقع فأثر في النفس تأثيراً بالغاً وعمد في زيادة تمكن
 وفي اختصاصه بغير اسم الإشارة نظراً طول وجوب هذا النظر كتبه عن سيم (قوله
 نحو قول هو الله أحد الله الصمد) قال في الاطول وعندى أن ترك الاضمار لانه يتبادر للذهن
 منه إلى الشأن الذي ذكرنا فلا يبعد أن يكون من نكتات وضع غير اسم الإشارة موضع
 الضمير التنبية على بلادة السامع حيث لا يفهم الضمير وادعاء الخفاء بحيث لا يتضح إلا
 بتكرار البيان الواضح اهـ وكتب أيضاً قوله قل هو الله أحد الله الصمد لم يورد العاطف بين
 الحقيقتين لكمال الازدواج بينهما فإن الثانية كالقمة الأولى وتعرف الصمد مع تنكير أحد
 نعلمهم بصمدية بخلاف أحدية اهـ فترى (قوله ويقصد في الحواشي) عطف نفسه (قوله
 وبالحق أنزلناه وبالحق نزل) كونه من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير إذا فسر الحق الثاني
 بما فسر به الأول كما يدل عليه قاعدة إعادة المعرف معروفاً وما إذا فسر بالأوامر والنواهي
 على ما قيل فلا يكون محاشي فيه لأن كلام الحقيقتين له حيث مدعى على حدة كذا في شرحه
 للمفتاح قبل الحق أنه لا احتياج إلى هذا الاشتراط لانه إذا اختلف معناهما كان
 القياس الاتيان بالضمير أيضاً ليكون من باب الاستخدام وأنت خبير بأنه مردود لأن
 الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الموضوع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه اهـ
 فترى (قوله أي بالحكمة المقضية للانزال) هي اشتماله على صلاح المعاش والمعاد
 وسماحة احداً لا حق ثابت في الواقع وتقدم الجار والمجرور للعصر قال القاضي ولعله
 أراد به تنبيءاً عن اعراض البطالان له أول الامر وآخره عبد الحكيم (قوله وبالحق نزل)
 لا يخفى أن الظاهر بالحق نزل لانه لازم الانزال بالحق الآن يقال المراد بالانزال تقدير
 النزول قال السيد السند في شرحه للمفتاح لو فسر الحق أي الثاني بالأوامر والنواهي
 لم يكن محلن فيه قلت وحينئذ يكون الواو في موقعة أطول (قوله ادخال الروح

(فلزيادة التكمين) أي جعل المسند
 اليه متمكناً عند السامع (نحو قول
 هو الله أحد الله الصمد) أي الذي
 يصمد اليه ويقصد في الحواشي
 لم يقبل هو الصمد لزيادة التكمين
 (ونظيره) أي نظيره في وضع الظاهر موضع
 الله الصمد في وضع الظاهر موضع
 المضمر لزيادة التكمين (من غيره) أي
 من غير باب المسند اليه (وبالحق)
 أي بالحكمة المقضية للانزال
 (أنزلناه) أي القرآن (وبالحق نزل)
 حيث لم يقبل وبه نزل (أو ادخل
 الروح) عطف على زيادة التكمين

وتربية المهابة) اعتبر اجتماعهما وان كان أحدهما يكتفي بنكتة ملاحظة لكون الباعث على الاظهار قويا (قوله في ضمير السامع) يعني قلبه (قوله هذا كالتأكيدي) بيانه أن الروح الخوف والمهابة وان كانت لذلك الخوف لكن المفهوم منها عرفا هي الحالة التي تكون في القلوب الناشئة من الخوف فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيدي دلالة يدل على الملزوم اهـ المخلصان عبد الحكيم وسم ورد ما فهمه السيدان الجرجاني واصفوي في هذه العبارة وفي قوله فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم نظرا لان العطف التربية لا المهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخل الخوف انما اللازم نفس المهابة وكتب ايضا قوله كالتأكيدي انما لم يكن تأكيديا لان تربية المهابة أي زيادة الحالة التي تنشأ من الخوف غير ادخل الروح أي الخوف وانما كان كالتأكيدي لان زيادة الحالة المذكورة تستلزم ادخل خوف والملزوم يدل على اللازم فكان كالتأكيدي به هذا الاعتبار (قوله أو تقوية داعي المأمور) أي ما يكون داعيا لمن أمره بشئ الى الامتنال والايان به مطول فيؤخذ منه ان اضافة داعي الى المأمور من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولذا اضافه بقوله الى داعي أي تقوية الشئ الذي يدعو المأمور الى الامتنال فذات الخليفة مثلا تقتضي الداعي الى ذلك والتعبير عنه بأمر المؤمنين الدال على السلطة والتكلم من فعل المكره بالمأمور لو خالف تنويع ذلك الداعي وكتب ايضا مانصه كظن الاستقام عند مخالفة (قوله لتقوية داعي المأمور) قال في الاطول وعليه أي على وضع المظهر موضع المضمير لنكتتين قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله حيث لم يقل على لان في سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والتهر ادخل روح في قلب السامع ما ليس في سماع ضمير المتكلم وتقوية الداعي الى التوكل ما لا يخفى ولا وجه لتخصيصه بالتقوية كما فعله الشارح المحقق والسيد السند في شرح الافتتاح اهـ ووجه ما صنعه الشارح بأنه يدل عليه افراد ضمير عليه والرجوع لآخر المذكورات أقرب مع كون سياق الآية للتغيب والمناسبة لتقوية الداعي دون ادخال الروح (قوله فاذا عزمت فتوكل على الله) فذات العلية تقتضي الداعي والادوار المدلول عليها بلفظ الجلالة تنويع ذلك ع سم وكتب ايضا مانصه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضح الرأي مطول (قوله والرحمة) عطف تنسيها هـ نوبى (قوله الهى عبدك العاصي أنا كالح) يوجد في بعض النسخ بعده

فان تغفر فأت ذلك أهل * وان تطرد فن برحم سواكا

وقوله فن برحم يسكون الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف كذا في شرحه للفتح اهـ عبد الحكيم (قوله واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترب الشفقة وهي بمعنى الاستعطاف المذكور في المتن وانما زاد الشارح التخصع واستحقاق الرحمة ليلين سبب الاستعطاف بلفظ العبد فظهر رواني كلامي المصنف والشارح (قوله أعني نقل

(في ضمير السامع وتربية المهابة) هذا كالتأكيدي كد لا دخل الروح أو تقوية داعي المأمور مثالهما أي مثال التقوية وادخل الروح مع التربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين بأمرك بكذا) مكان أنا أمرك (وعليه) أي على وضع المظهر موضع المضمير لتقوية داعي المأمور (من غيره) أي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت (فتوكل على الله) لم يقل على إنما في لفظ الله من تقوية الداعي الى التوكل عليه دلالة على ذات موصوفة بالادوار الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها (أو الاستعطاف) أي طلب العطف والرحمة (كقوله الهى عبدك العاصي أنا كالح) مقاربا بالذنب وقد دعا كالح لم يقل أنا لما في لفظ عبدك من التخصع واستحقاق الرحمة وترب الشفقة قال (السبكاكي هذا) أعني نقل

الكلام الخ) فسر السكاكي اسم الإشارة بهذا التفسير فهو إشارة الى ما فهم ضمنا أيضا من
 اراد قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله ومن قوله * اللهم عبدك العاصي أنا كما * مثالا
 لوضع المظهر موضع المضمير ويفهم ضمنا أيضا من قوله فتوكل على الله أنه غير مختص
 بالمسند اليه والتدريج بما علم ضمنا ليس من التكرار فاقبل انه لا فائدة في قوله غير
 مختص بالمسند اليه لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي لانه علم ذلك من قوله وعليه
 من غيره فتوكل على الله ليس بشئ لان المفهوم صريحا مما ذكر عدم اختصاص وضع
 المظهر لعدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة اهـ عبد الحكيم وقوله ومن
 قوله اللهم عبدك العاصي أنا كما أي وكذا قول الخلفاء السابق وكتب أيضا قوله أعني
 الخ هذا التفسير صريح به في كلام السكاكي ولولاه لا يمكن جعل المشار اليه مطلق النقل
 دفعا للتسامح الآتي فتري سم فالشارح نقل عبارة السكاكي وتفسيره ولذا قال أعني ولم
 يقل يعني (قوله عن الحكاية) أي التكلم وقوله الى الغيبة أي الاسم الظاهر سم (قوله
 ولا النقل مطلقا) أي عن التقييد بالنقل عن الحكاية الى الغيبة وان كان التقييد ظاهر
 العبارة وهذا وجه التسامح ويدل على المراد قوله بل كل من التكلم الخ اذ لو أريد النقل
 المقيد بما ذكر صار التفسير وليس النقل عن الحكاية الى الغيبة مختصا بأن يكون
 عن الحكاية الى الغيبة ولا يخلو فسادا لاستلزامه لمب اختصاص الشيء بنفسه وهو باطل
 لان نفس الشيء يمتنع أن يوجد في غيره سم ويسمى بشئ آخر وهو أن عبارة المصنف والشارح
 قاصرة عن افادة عدم اختصاص باقي أقسام النقل بالمسند اليه الا أن يجعل عدم
 اختصاصه مستفادا من العبارة بطريق المقايضة فتدبر (قوله ولا نقلوا العبارة) أي عبارة
 المتن قطع النظر عن اصلاح الشارح لان معناه الظاهر أن النقل عن الحكاية الى الغيبة
 لا يختص بهذا القدر أعني النقل عن الحكاية الى الغيبة بل يوجد عند عدمه وهو باطل
 نوبى (قوله وسواء كان كل منها الخ) فسر العصام في أطوله الاطلاق في كلام المصنف بقوله
 أي واحد اكان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا في المسند اليه أو غيره ثم اعترض
 على الشارح في قوله وسواء الخ بما لا يظهر كمالا لا يخلو على من وقف على كلامه مع تأمل
 وتنبه ولا يعكر على تفسير الشارح الاطلاق بما ذكره قوله بعد عند علماء المعاني لانه من
 جملة مقول السكاكي فهو بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني فتدبر (قوله وارادني
 الكلام) بأن عبر به سم (قوله من ضرب الثلاثة في الاثنين) لان كلاما من الثلاثة ينقل
 الى الآخرين فالثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة والاثنين ما بقي من الثلاثة بعد اعتبار
 أي واحد منها متفولا الى غيره ومنها سم (قوله بحسب ما علم من مذهب الخ) أي لانه
 لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند اليه وان كان عدم الاختصاص به على مذهب
 الجمهور أيضا (قوله بالنظر الى الامثلة) لانه مثل بالمسند اليه وغيره ما سبقه بتعبير ومالا
 وكتب أيضا قوله بالنظر الى الامثلة متعلق بعلم سم ويوجد في بعض النسخ وبالنظر عطف

الكلام عن الحكاية الى الغيبة
 (غير مختص بالمسند اليه ولا النقل
 مطلقا مختص بهذا القدر) أي
 بأن يكون عن الحكاية الى الغيبة
 ولا نقلوا العبارة من تسامح بل كل
 من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا
 أي سواء كان في المسند اليه أو غيره
 وسواء كان كل منها واردا في الكلام
 أو كان مقتضى الظاهر اراده
 (ينقل الى الآخر) فتصير الاقسام
 ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في
 الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة
 السكاكي لكنه مراده بحسب ما علم
 من مذهب في الالتفات بالنظر
 الى الامثلة

على بحسب أى بحسب ما علم من مذهبه أنه لا يشترط تقدم التعبير وبالنظر الى الامثلة حيث
مثل بالسند اليه وغيره وبما تقدمه التعبير وبما لم تقدمه فيكون الاطلاق مأخوذاً من
مجموع الامرين ما علم من مذهبه والامثلة تأمل (قوله عند علماء المعاني) انما قال
عند علماء المعاني مع أن بيان التسمية في علم المعاني يغني عنه ثلاثيه وهم أن التسمية
اصطلاح منه حيث اشتهر خلافه بين الجمهور أطول (قوله التفاتاً) ذكر الالتفات في
علم المعاني صحيح لأن المقام قد يقتضي كثرة الاصغاء الى الكلام واستقصائه فتوصل
الى ذلك بالالتفات فان أريد مجزئته من الكلام من غير مراعاة المطابقة كان من
البديع اه ع ق فلي هذا بشكل تخصيص تسمية بعلماء المعاني الآن يقال كونه يسمى
عندهم بالالتفات لا بنا في تسميته عند غيرهم بذلك أيضاً تأمل وكتب على قوله كان من
البديع مانصه فهو من مباحث العالين من جهتين مختلفتين وفيه من مباحث
البيان أيضاً من حيث انه من افراد خلاف مقتضى الظاهر الذي هو من افراد الكتابة
المجسوت عنها في البيان لأن التصريح ايراد لفظ ظاهر الدلالة من غير اعتبار معتبر والكتابة
بجملته ومقتضى الظاهر من الأول وخلافه من الثاني (قوله وبالعكس) الواو بمعنى أو
(قوله تطاول ليلك) بفتح الكاف وان كان خطاباً للنفس بجعلها بمنزلة مكروب أو مستحق
للعقاب ألا ترى أنه وقع لم ترق قبل التذكير وباق البيت * ونام الخلى ولم ترق * انظر عند
الحكيم وضبطها بفتح ع ق أيضاً وصاحب الأطول وخسر ووعبارته قوله خطاباً لنفسه
أراد بنفسه شخصه وذاته يعني أن الخطاب ليس على حقيقة اذ لم يرد بالمخاطب من يغيره بل
أراد ذاته وقد غرظ ظاهر اللفظ من ليس له من اسرار التركيب حظ حتى ارتكب الاعتساف
فكسر من ليلك الكاف اه وكتب أيضاً قوله تطاول ليلك يحتمل أنه تجريد وليس التفاتاً
وهو مانق له الفاضل البني عن أبي علي وابن جني وابن الأثير وما قيل من أنه لامنافاة بينهما
مردود بأن مبنى التجريد على مغايرة المتترع للمتترع منه لمترب عليه ما قصد به من المبالغة
في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى يحصل ما أريد به من ارادة المعنى في صورة
أخرى غير ما يتحققه بحسب الظاهر فالصواب أن ليلك ان حل على الالتفات لم يكن
تجريداً وان عد تجريداً لم يكن التفاتاً اه فزى ملخصاً (قوله بفتح الهمزة وضم الميم)
في القاموس أن كذا جمود موضع وضم الميم اه (قوله اسم موضع) زاد في الأطول
ويرى بكسرهما (قوله والمشمور الخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكي
ويسمى الخ قال الفزى في حواشيه على المطول اعلم أنه تلخص بمما ذكره الشارح أن
في الالتفات أربعة مذاهب ووجه الضبط أن يقال لا يخلو ما أن يشترط فيه سمى
التعبير بطريق آخر لا الثاني مذهب الرنخشري والسكاكي ومن تبعهما وعلى
الأول لا يخلو ما أن يشترط أن يكون التعبيران في كلام واحد أو الاقل مذهب بعض
الناس وعلى الثاني لا يخلو ما أن يشترط كون المخاطب في التعبيرين واحداً أو الاقل

(ويسمى هذا النقل عند علماء
المعاني التفاتاً) مأخوذاً من التفات
الانسان من عينه الى شماله وبالعكس
(كقوله) أى قول امرئ القيس
(تطاول ليلك) خطاباً لنفسه
التفاتاً ومقتضى الظاهر ليس
بالاعتد بفتح الهمزة وضم الميم اسم
موضع (والمشمور أن الالتفات
هو التعبير عن معنى بطريقين من)
الطريق (الثلاثة) التكلم والمخاطب
والغيبة

(بعد التعبير عنه) أى عن ذلك
 المعنى (بآخر منها) أى بطريق
 آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن
 يكون التعبير الثانى على خلاف
 ما يقتضيه الظاهر ويتروقه السامع
 ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل
 قولنا أنا زيد وأنت عمرو
 ونحن اللذون صبحوا الصباح
 وقوله تعالى وإياك نستعين واهدنا
 وأنتم فان الالتفات انما هو فى
 إياك نعبد والباقي جار على أسلوبه
 ومن زعم أن فى مثل يأيم الذين
 آمنوا التفاتا والقياس آمنتهم
 فقد ساء على ما يشهد به كتب النحور
 وهذا أى الالتفات بتفسير الجمهور
 (أخص منه) بتفسير السكاكى
 لأن النقل عنده أعم من أن يكون
 قد عبر عنه بطريق من الطرق
 ثم بطريق آخر أو يكون
 مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق
 منها فترك وعُدل إلى طريق آخر
 فيحقق الالتفات بتعبير واحد عنده
 وعند الجمهور مختص بالأول حتى
 لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد
 فكل التفات عندهم التفات عنده
 من غير عكس كما فى تطاول ليلك
 (مثال الالتفات من التكلم إلى
 الخطاب وما إلى لا أعبد الذى فطرنى
 واليه ترجعون)

مذهب مدر الأفاضل والثانى مذهب الجمهور (قوله أى عن ذلك المعنى) صريح فى أنه
 لا بد من اتحاد معنى الطريقين سم (قوله على خلاف ما يقتضيه الظاهر) أى ظاهر الكلام
 لا المقام ولذلك صرح البيضاوى على وفق إشارة صاحب الكشف بوجود الالتفات فى قوله
 تعالى وما يدريك لعله يزكى فان العدول فيه عن مقتضى ظاهر الكلام حيث كان سياقه
 وهو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الأعمى على صبغة الغيبة لاعتق مقتضى ظاهر المقام
 لأن مقتضاه الخطاب فى الموضعين ونكتة العدول عن مقتضاه التعظيم للذى صلى الله عليه
 وسلم والالطاف فى مقام العتاب بالعدول عن مواجهة الخطاب اه يس (قوله ولا بد
 من هذا القيد) وانما تركه المصنف لافهمه من المقام لأن كلامه فى اخراج الكلام على
 خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله أنا زيد) فانه عبرا وتلاع الذات بطريق التكلم وهو
 أنا وثانى بطريق الغيبة وهو زيد لأن الاسم المظهر حكمه محكم الغائب وكذا بقية الأمثلة
 سم وكتب أيضا قوله أنا زيد وأنت عمرو فان الاخبار بالظاهر ولو كان من قبيل الغيبة عن
 ضمير المتكلم أو مخاطب جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام فلم يجز على خلاف ما تروقه
 السامع لصحة الاخبار بالظاهر عن المضمير مطلقا فلا يكون من الالتفات اه عى (قوله
 نحن اللذون صبحوا الصباح) آخره يوم التخيل غارة ملحاحا قال ابن مالك فى شرح
 التسهيل اعراب الذين فى لغة طي مشهور وهى لغة هذيل أيضا والسرى أن اللذون على
 هذه اللغة تكتب بلامين بخلافه فى لغة من ألزمه الياء دائما أنه حالة بناء شبهة بالحرف
 وال التعريف على قول ومشابهة لها على القول بأن تعريفه لهد الصلة فلا تراعى عدم
 ظهورها خطأ فى حالة البناء الثلاثى حرف التعريف أو شبهة فيما يشبه الحرف وأظهرها
 فى حالة الاعراب لالقاء شبهة الحرف ثم الظاهر أن الصباحا صريح مجز معنى صبحوا
 تأكيذا من صحه اذا أنه صباحا ويجوز أن يراد الايتان المطلق بقرينة الصباح فنصبه
 فى الوجهين على الظرفية ويحتمل أن يكون الصباحا مفعولا مطلقا لصلحوا من قبيل أنبت
 نباتا وتبتل تبيلا ومفعول صبحوا المحذوف أى صبحوهم والتخيل يضم النون وفتح الحاء
 المعجمة موضع بالشأم والغارة اسم مصدر نصب على التعليل أى لأجل الاغارة ونصبه على
 الحال بمعنى مغبرين بمنعه افراد ملحاحا والملاح صبغة مبالغتها من اللامحاح ملخصا من
 القبرى وغيره (قوله وقوله تعالى) أى ومثل قوله تعالى وإياك الخ معافيه تكرر بالطريق
 الملتفت اليه سم (قوله والباقي جار على أسلوبه) وان صدق عليه أنه تعبير عن معنى
 بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت
 إلى الخطاب صار الأسلوب للخطاب اه سم (قوله فقد ساء الخ) وذلك لأن حق العائد إلى
 الموصول أن يكون بلفظ الغيبة كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق
 الخطاب ولا يتم المنادى الموصول الا بصاته لانها تجز منه فلا يراعى فيه حكم الخطاب
 العارض بالنداء لابعدامه بالصلة وأما قوله أنا الذى سمعنى أى حيدره فقبح شاذ

عند النحويين كما قاله المرزوقي على ما في المطول لكن في المعنى أن نحو ما أنت الذي فعلت
مقتضى لكنه قليل اه لكن مقبضية على هذا القول لا تنافي كونه خلاف مقتضى الظاهر
لأن قلته تقيده كونه خلافه (قوله ومقتضى الظاهر أرجع) يجري على كل من التحقيق
الآتي وعلى خلافه خلافا لمن قال هو مقابل التحقيق الآتي تأمل (قوله والتحقيق
الخ) عبارة المطول فإن قلت ترجعون ليس خطا بالنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت
نعم ولكن المراد بقوله وما لي لأعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما
سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فإن قلت حينئذ يكون قوله ترجعون واردا على
مقتضى الظاهر والاتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لانسان قوله
ترجعون على مقتضى الظاهر لأن الظاهر يقتضى أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجري
اللاحق على سنن السابق اه وكتب أيضا قوله والتحقيق مقابله أن المراد بقوله ترجعون
المتكلم نفسه والاصل أرجع فمعبر عنه بصيغة خطاب الجماعة وإن قوله ما لي لأعبد جار على
ظاهره من أن المراد المتكلم نفسه ولا تعريض فيه بالمخاطبين ولما كان الاتفات حاصل
على كلا الوجهين بينه الشارح على الوجه الحقيقي والحاصل أنه لا بد من كون المعنى
المعبر عنه بالطريقين واحدا كما مر فلا بد في كون الآية من الاتفات من صرف أوله الى
آخرها أو العكس والتحقيق الأول وعلمه به يكون في وما لي لأعبد الاتفات على مذهب
السكاكي وكتب أيضا قوله والتحقيق أن المراد ما لكم لا تعبدون لأن القائل حبيب
النجار وهو من المؤمنين لأنه أقام نفسه مقام المخاطبين ليكون أدخل في النص لما أنه
لا يريداهم الامار يذلل نفسه وكونه من باب التعريض لا ينافي ذلك لان التعريض عند
المصنف والشارح اما مجازا وكأية وهما مجاز لا متناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ
مستعملا في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا نعم على ما حقه السيد
قدس سره أن المعنى التعريض من مستتبعات التركيب واللفظ ليس بمستعمل فيه بل هو
بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما حقيقة أو مجازا وكأية يراد أن اللفظ ليس مستعملا في
المخاطبين فلا يكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا اه عباد الحكيم وقوله وهو من
المؤمنين أي فاعبادة حاصله منه بالفعل (قوله فيكون) أي العدول المذكور (قوله
فصل لربك) من فوائد الاتفات في الآية أن في لفظ الرب حشا على فعل المأمور به لأن
من يربك يستحق العبادة (قوله ومقتضى الظاهر فصل لنا) قال في المطول وقد كثرت في
الواحد المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعددهم المعظم كالجماعة ولم يجهي ذلك للغائب والمخاطب
في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم اه
ونوقش بقوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء وأجيب بأنه من تغليب المخاطب على
الغائب أي اذا طلقتم أنت وأمتك وبأن صاحب الكشف والقاضي جوزا في قوله
تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم

ومقتضى الظاهر أرجع والتحقيق
أن المراد ما لكم لا تعبدون لكن
لما عبر عنه بم بطريق التكلم كان
مقتضى ظاهر السوف اجراء باقي
الكلام على ذلك الطريق فعبد
عنه الى طريق الخطاب فيكون
التفاتا على المذهبيين (و) مثال
الاتفات من التكلم (الى الغيبة
انا أعطيناك الكوثر فصل لربك
ومقتضى الظاهر فصل لنا

واستشهد الزمخشري بقول الشاعر **فان شئت حرمت النساء سواكم** وبأن القاضى ذكر
 في قوله تعالى والقلم وما يسطرون أن ضمير يسطرون الى القلم والجمع للتعظيم أن ارد بالقلم
 القلم الذى خط اللوح اه ملخصا من الفترى ويرد عليه أيضا قوله تعالى **كأية رب**
ارجعون (قوله أى ذهب بك) البناء للمعدية أى اذهبك واتلفك قلب طروب فى طلب
 الحسان والكاف مفتوحة على الظاهر وان كانت لخطاب النفس على ما هو فى الاطول
 جواز النذ كبر والتأنيث (قوله طروب) الطرب خفة تعزى الانسان لشدة سرورا وحزن
 اه من سم (قوله ومعنى طروب فى الحسان) فيه اشارة الى تعلق فى الحسان بطروب سم
 (قوله ونشاطا فى مرادتهن) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطرير بانه يفسر مراد
 وقوله فى مرادتهما أى مطالبتهما بالوصال تفسير لقوله فى طلب الحسان (قوله وكاد
 يتصرم) أى بالكيفية وفيه اشارة الى بقاء بعض آثاره وأن قول الشاعر بعيد الشباب أى
 بعيد معظمه بقرينة قوله حان مشيب فقول الشارح أى حين ولى الشباب بيان لظاهر
 المعنى وقوله وكاد الخ بيان للمراد وهذا على ان الشباب والمشيبي متصلان بلا فصل بزمن
 الكهولة وجعله من المشيب أى على الفصل وجعله واسطة فاصلا بين الشباب والمشيبي
 كما هو ذهب الجمهور فلا احتياج الى التقدير المار بل يحمل الكلام على ظاهره وان المراد
 بعيد الشباب وذهابه وتصير به بالكيفية وزمن هذه البعيدة هو زمن الكهولة ولا ينافيه
 قوله حان مشيب لأن زمن الكهولة قريب من زمن المشيب وعلى هذا فقول الشارح
 وكاد يتصرم غير ظاهر اه ملخصا من الحفيد وغيره (قوله عصر) بدل من بعيد الشباب
 (قوله الى التكم) أى فى تكافى لأن باء تكلفى للمتكلم (قوله وليلى ففعوله الثانى) أى
 بتقدير الباء لقول صاحب القاموس التكليف الامر بما يشق عليك كذا فى الاطول والى
 تقديرها يشير قول الشارح والمعنى يطالبنى الخ (قوله والمعنى يطالبنى الخ) فالتكليف
 على هذا المعنى المطالبة أى الطلب فالمفعول على غير ما به (قوله وروى تكلفنى)
 والاتفات حاصل علمه أيضا من الخطاب الى التكم (قوله والمفعول محذوف) وقال
 العصام الانسب حينئذ أن يكون بين تكلفنى وشط تنازع فى قوله وليها ويكون المعنى
 تكلفنى لى أى جهرا المفرد وليها وقد شرطها وكتب أيضا ما ضمه والتكليف على هذا
 الثانى بمعنى التحميل (قوله أو على أنه خطاب للقلب) والمفعول على هذا أيضا لى أى
 وصل لى والتكليف على هذا الثالث بمعنى المطالبة أى الطلب وكتب أيضا قوله أو على
 أنه خطاب للقلب الخ قبل اعتبار الاتفات فى تكلفنى بالنظر الى طعابك لا يجمع اعتباره
 بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الاتفات محضة اجرائه على الظاهر وهو مفقود
 ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب فى تكلفنى لم يكن ابتناء الكلام على أسلوب طعابك اذ
 يكون التقدير حينئذ تكلفك على أن يكون الخطاب فى تكلف للقلب وفى الكاف
 للنفس وهو ممتنع وأجب بأن الشرط محضة اجرائه على الاصل فى الجملة وهما يمكن ذلك
 على تقدير رجوع التفات القلب الى أصله وان لم يكن بدونه فافهم اه فترى (قوله

(و) منال الالتفات (من الخطاب
 الى التكم) قول الشاعر (طعاب)
 أى ذهب (بك قلب فى الحسان
 طروب) ومعنى طروب فى الحسان
 أن له طربا فى طلب الحسان ونشاطا
 فى مرادتهن (بعيد الشباب) تصغير
 بعيد للقرب أى حين ولى الشباب
 كاد يتصرم (عصر) ظرف مضاف
 الى الجملة الفعلية أعنى قوله (حان)
 أى قرب (مشيب) يكافى لى
 فيه التفات من الخطاب فى بك
 الى التكم ومقتضى الظاهر بكافك
 وفاعل يكافى ضمير القلب ولى
 مفعوله الثانى والمعنى يطالبنى
 القلب بوصول لى وروى تكلفنى
 بالفاء الفوقانية على أنه مسند الى
 لى والمفعول محذوف أى شدا
 فراقها أو على أنه خطاب للقلب

فيكون التفاتنا آخر) أي غير المقرراً ولا فيكون في البيت على هذا الاحتمال الآخر التفاتان
 وقوله من الغيبة أي في قالب وقوله إلى الخطاب أي في تكلف أي أنت يا قلب (قوله وقد
 شط) حالية وقوله وليها أي أيام وليها (قوله عواد) جمع عادية وهي ما يصرفك عن الشيء
 ويشغلك على ما في القاموس أطول (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الأمر العظيم سم
 (قوله فاعلت) فالاصل عادت تحزكت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاء ثم حذفت الالف
 لالتقاء الساكنين (قوله كان الصوارف) تفسير للعوادى والمراد به العوائق وقوله
 صارت تعاديه أي ويعاديه ما فصحقت الفاء لـ من الجانبين (قوله وعوائق) تفسير
 (قوله إلى ما كانت عليه قبل) من الحيولة بيننا (قوله والقياس) انظار أن تعبيره
 تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله والقياس تفنن (قوله مالت يوم الدين) هو وصف
 بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهراً أيضاً عني (قوله ووجهه أن الكلام إذا
 نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك الكلام أحسن نظرية الخ) هذه الفائدة التي ذكرت
 للاتفات لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا لعلنا نعلمه عن النشاط
 والابتغاء والاصغاء فلو ذكر شيئاً مما يصح في حقه تعالى أيضاً لكان أنسب وقد يقال المراد
 أن الكلام للاتفات أي بما وقع صالح لأن يقصد به هذه الفائدة بالنظر إليه نفسه مع قطع
 النظر عن الموانع الخارجية فتدبر على المطول وقوله يكون السامع فيها حضرة الباري أي
 كما في الآية بعد (قوله أي وجه حسن الالتفات) أشار إلى أن ضمير وجهه يرجع إلى
 الالتفات بحذف المضاف (قوله أحسن نظرية) هذه الفائدة في النقل الحقيقي كما هو
 مذهب الجهور في غاية الظهور وكذا في النقل التقديري كما هو مذهب السكاكي توجد
 هذه الفائدة فإنه إذا سمع خلاف ما يتوقعه من الأسلوب كان له زيادة نشاط وفور رغبة في
 الاصغاء إلى الكلام سم (قوله من طربت الثوب) إذا علمت به علما صار كأنه جديد فقوله
 تجديداً بيان للمعنى التغوي وقوله أحد اثنا عشر للمراد فإن أحداث هيئة أخرى لازم
 لتجديد الثوب ولم يذكر ههنا ما في شرحه للمفتاح من كونه من طرأ بالهمز بمعنى الورد
 فالمعنى أرادوا أحد اثنا عشر التغيرات من طرأ مجرد قياس غير مذكور في الكتاب
 المشهورة من اللغة واللام في قوله لنشاط التقوية العمل لأن النظرية متعد بنفسه وفي قوله
 للاصغاء التحليل ومفعول الايقاظ محذوف أي السامع ولك أن تجعلها في الموضعين بمعنى
 واحد اما التعديل فيكون مفعول التطرية محذوف أي نظرية الكلام لاجل نشاط السامع
 أي تحرير سروره والالتقوية ويقدر المضاف في الاصغاء أي ابتغاء لاهل الاصغاء اليه
 اه من عبد الحكيم ببعض تصرف وقوله ولم يذكر الخ منه يعلم اندفاع قول الفري مانصه
 قد سبق أن التطرية همزة اللام تكون بمعنى الأحداث وإذا كانت ناقصة تكون بمعنى
 التجديد وفيما ذكره الشارح تخطيط بين اه وعلى ثبوت التطرية همزة يجوز حذف كلام
 الشارح على التوزيع والاشارة إلى جواز همز التطرية وعدمه والمعنى تجديد ان كانت

فيكون التفاتنا آخر من الغيبة إلى
 الخطاب (وقد شط) أي بعد (وليها)
 أي قريباً (وعادت عواد بيننا
 وخطوب) قال المرزوقي عادت
 يجوز أن يكون فاعلت من
 المعادة كان الصوارف والخطوب
 صارت تعاديه ويجوز أن يكون من
 معاد بعد أي عادت عواد وعوائق
 كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه
 قبل (و) مثال الالتفات من
 الخطاب (إلى الغيبة) قوله تعالى
 (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين
 بهم) والقياس بكم (و) مثال
 الالتفات (من الغيبة إلى التكلم)
 قوله تعالى (والله الذي أرسِل
 الرياح فتسير سحاباً فوسفقاء)
 ومقتضى الظاهر ساقه أي ساق الله
 ذلك السحاب وأجراه إلى بندته
 (و) مثال الالتفات من الغيبة
 (إلى الخطاب) قوله تعالى (مالت
 يوم الدين الآية بعد) ومقتضى
 الظاهر آية (ووجهه) أي وجهه
 حسن الالتفات (أن الكلام إذا
 نقل من أسلوب إلى أسلوب كان)
 ذلك الكلام (أحسن نظرية) أي
 تجديدًا واحدًا من طربت
 الثوب (لنشاط السامع) كان
 أكثر ابتغاء للاصغاء إليه أي
 إلى ذلك الكلام لأن كل تجديد لذة

ناقصة واحدا ثانيا كانت مهموزة أفاده سم ويعدده اقتصاره على قوله من طرقت الثوب
 (قوله على الاطلاق) أى فى كل موضع سم (قوله وقد تختص) بصيغة المعلوم والمجهول
 فإنه يجب لازما ومعتديا قال اختصه فاختص اه عبد الحكيم (قوله موافقه بلطائف)
 الباء داخله على المقصور فترى وهو من مقابلة الجمع بالجمع كركب القوم وداهم أى قد يكون
 لكل موقع لطيفة مختصة به سوى الوجه العام اه سم ومنع فى المطول الكليمة ويظهر أن قد
 حتمت للتحقيق لا للتقليد وقال فى الاطول أى قد يختص بعض مواقع بعض اللطائف
 لأنه يختص كل الصفات بلطيفة سوى هذا الوجه العام كما فسر به الشارح والا لا وجب
 ذلك لأن لا يكتفى فى الصفات بالصفة العامة اه قال يس وفيه نظر لا يخفى وأى مانع من أن
 يكون لكل موقع صفة تختص به ونسبة تعمه وغيره اه والظاهر أن وجه النظر أن
 الملازمة التى ذكرها بقوله والا لا وجب الخ بمنوعة فتأمل (قوله كافى الفاتحة) أى
 كالاتفات الذى فى الفاتحة أو كاللطيفة التى فى الخ (قوله اذا ذكر) الاولى اذا جردلان
 الحمد أقوى فى التحريك من مجرد الذكر اه أطول وقوله الحقيقة أخذ من كون لام لله فى
 الحمد لله لا مستحقاق (قوله يعنى مالك يوم الدين) وصح جعله دعاء لا معترف اما على مذهب
 الجمهور أن اضافة الوصف الى الظرف معنوية خلافا للرضى وامالان الوصف أريد به
 الثبوت والذى اضافته لنظمية ما هو معنى الحدوث اه ع أس أقول الوصف هنا يعنى
 الاستمرار فى جميع الازمنة على ما حرر فى حواشى الكشاف وله اعتباران فباستمرار
 دلالة على الماضى اضافته معنوية فيصح جعله وصفا لا معرفة وباعتبار دلالة على الحال
 والاستقبال اضافته انظمية فيعمل النصب ويصح اتباع معموله على المحل وبهذا يدفع
 التساؤى عن الكشاف فى جعل مالك يوم الدين صفة وجعل الشمس عطفا على محل الليل
 فى قوله تعالى وجعل الليل سكنا والشمس اه يس يتصرف وبملاحظة الاعتبار اندفع ما كنت
 استشكله وهو أن غاية كون اسم الفاعل يعنى الثبوت والاستقرار أن يصير صفة مشبهة
 أو ملحقا بالصفة المشبهة على القولين والصفة المشبهة اضافته القطعية لكن حدثت بحث
 آخر وهو أنه يمكن اجراء اختلاف الاعتبار فى الصفة المشبهة أيضا فيلزم أن تكون
 اضافته معنوية باعتبار دلالة على الماضى ولم أر أحدا ذكره ويمكن دفعه بأن اسم الفاعل
 يتمحض للماضى فتكون اضافته معنوية إذا كان لا دوام بخلاف الصفة المشبهة فلا تتمحض
 على الماضى فتكون اضافته معنوية حتى يحسن اعتبار دلالة على الماضى فتكون اضافته
 معنوية لأنها تدل على الدوام دائما تدبر (قوله على طريق الانساع) أى حيث أجرى
 الظرف مجرى المفعول به سم فأضيف اليه اسم الفاعل (قوله والمعنى على الظرفية الخ)
 حاصله أن التوسع فى مجرد حذف فى سم (قوله والمفعول محذوف) أى نسبة اسمها كفى
 قولهم فلان يعطى أى يفعل الاعطاء فلا يرد ما قيل ان المحذوف المقدر كالمحذوف كانه قبل

وهذا وجه حسن للاتفات
 على الاطلاق (وقد تختص مواقع
 بلطائف) غير هذا الوجه العام (كما
 فى) سورة الفاتحة فان العبد اذا
 ذكر الحقيقة بالحمد عن قلب حاضر
 يجرد ذلك العبد (من نفسه محركا
 للقبال عليه) أى على ذلك الحقيقة
 بالحمد (ولما أجرى عليه صفة من
 تلك الصفات العظام قوى دلالة
 المحرك الى أن يؤل الامر الى خاتمة)
 أى خاتمة تلك الصفات يعنى
 مالك يوم الدين (المفيدة أنه) أى
 ذلك الحقيقة بالحمد (مالك الامر
 كله فى يوم الجزاء) لأنه أخف مالك
 الى يوم الدين على طريق الانساع
 والمعنى على الظرفية أى مالك فى
 يوم الدين والمفعول محذوف

مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والجواز في النسبة الايقاعية انظر عبد
الحكيم ومراده بالحقيقة المقول به الحقيقي الذي هو قولنا جميع الامور بالجواز
المفعول به الجازي الذي هو يوم الدين لانه في الحقيقة مفعول فيه لكن شبهه بالمفعول به
فأوقعت عليه النسبة فتقبل مالك يوم الدين مجازا وعقلها والاراد وجوابه مبنيان على أن
الاضافة مجازية بمعنى اللام ولوجعلنا حاقبة بمعنى على معنى في والتوسع انما هو في مجزئ
حذف في لم يرد السؤال أصلا وهو ظاهر كلام سم وظاهر المتن والشارح تأمل وفي الفري
ما يوافق رأى عبد الحكيم وعبارته قوله على طريق الاتساع هو أن يجري القتر في مجرى
المفعول به كتوله * ويوما شهدناه سليمان وعامرا * وفي شرح الكشاف للقطب لبت شعري
لم يجعل هذه الاضافة حقيقة بمعنى في كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لان
قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان أبلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان
وهذا ظاهر اه وكتب على قول عبد الحكيم فيلزم الجمع بين الحقيقة والجواز الخ مانصه قال
في الاطول أقول * يسارق اللبلة أهل الدار * مشتمل على هذا الجواز مع ذكر المفعول الحقيقي
وتوجيهه جعل المفعول بدلا والجمع بين الحقيقة والجواز غير يرضى البديل كما في قطع زيد
يده وسلب زيد ثوبه فقول هذا القائل والمفعول محذوف يريد به أي اذا لم يجعله نسيما منسيا
ما كان مفعولا قبل الاتساع وصار بدلا بعده أي عند التصريح به وجعله يسارق اللبلة
أهل الدار مشتملا على ما ذكره انما يتم على اضافة سارق الى اللبلة ولعله رواية في البيت
والا فال معروف فيه نصب اللبلة على الظرفية واطافة سارق الى أهل ولهذا استشهاد النحاة
به على الفصل بين المتضامين بالظرف (قوله دلالة على التعميم) أي مع الاختصار فلا يرد
أنه لو صرح بالامر كالمحصل التعميم سم (قوله في نثند) أي حين اذ يفيد الخاتمة أنه مالك
الخ سم أو حين ازدياد قوة المحرك كما قاله الذوي (قوله والخطاب) عطف يلزم
(قوله والاستعانة) أو ردد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى وأجاب
الاستناد بأوجه أحدها انه اضافي أي بالاضافة الى الاصنام ونحوها الثاني أن المراد
بالاستعانة طلب تحصيل الاسباب وتيسيرها والتحصيل والتيسير محتصان به تعالى والثالث
أن المقصود بالاستعانة انما هو الله تعالى وان حصلت بالغير ضرورة حتى ان قوله يا فلان أعني
بتملة يا الله أعني بواسطة فلان سم وكتب أيضا قوله والاستعانة في المهمات قد ظهر لك ان
ايالك نستعين ليس من الالتفات في شيء لانه مقتضى الظاهر بعد العدول الى الخطاب في
ايالك نعبد فلا يلتفت الى ما يوجهه سوق بيان التكملة من أن فيه المنادات بغير قوة
محرك الاقبال أطول (قوله في المهمات) أوفى خصوص العبادة للناس بالجل وكتب
أيضا مانصه تخصيص المهمات بالذكر للاهتمام والافغير المهمات كهي (قوله يقال الخ)
قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله خاطبته بالدعاء) اذا دعوت
له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد بذلك الحقيقي بالجد بعباد على

دلالة على التعميم (في نثند يوجب)
ذلك المحرك لتناهي في القوة
(الاقبال عليه) أي اقبال العبد
على ذلك الحقيقي بالجد والخطاب
بتخصيصه بقاية الخضوع
والاستعانة في المهمات فالباء في
بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال
خاطبته بالدعاء اذا دعوت له
مواجهة وغاية الخضوع هو معنى
العبادة

تخصيصه بأن العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا غيره وبأن الاستعانة في جميع
المهمات منه لا من غيره مطول (قوله من حذف مفعول نستعين) أي الثاني (قوله
فلا لطيفة المختص بها) أشار إلى أن ما ذكره المصنف قاصر لأن حاصله أن اجراء تلك
الصفات موجب لوجود المحرك الذي يوجب أن يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا يفهم
نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي أن العبد ما مور
بقراءة الفاتحة ففهمه تنبيه على أن العبد ينبغي أن تكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك
لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها بعد الحكيم ولعل مراده بنكتة الخطاب القائدة
المرتبة عليه لاسببه الموجب له لأن كلام المصنف يفهمه وقال في الاطول فلا لطيفة
الداعية الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة من تفصيل الصفات لا التنبيه على أن
القارئ ينبغي أن يأخذ في القراءة كذلك لأن القرآن نزل على لسان العباد والعباد في
قراءته لا يقصد أن القارئ ينبغي له أن يكون كذلك فنعم البيان إن المتن حيث أسقط ما في
المفتاح من أن اللطيفة هي ذلك التنبيه ولم ينسبه له الشارح المحقق فظنه مقصرا في تقرير
كلام المفتاح وقال تيمم الشأن واللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات الخ وأقول
فيه أن نزوله على لسان العباد لا يمنع قصده من إيراد بعض جملة على أساليب مخصوص
تنبيه العباد على أمر من الأمور ونكات القرآن المعبرة بحال المنزل أكثر من أن تخصي
فتدبر (قوله يجب أن تكون قراءته) أي تأكد عليه ذلك وقوله على وجه أي مستقلة
على وجهه وهو حضور القلب والتفاته وقوله يجد من نفسه أي فيه أو معه فالإبط
محذوف (قوله ولما أنجز الكلام الخ) أي لما كان كلامه في أحوال المستند إليه على
مقتضى الظاهر وأنجز ذلك إلى خلاف مقتضى الظاهر من المستند إليه أو ردة أقسام
منه وان لم تكن من مباحث المسند إليه فقال (ومن خلاف مقتضى)
أي مقتضى الظاهر (تلقى الخطاب) من إضافة المصدر إلى المفعول أي
تلقى المتكلم الخطاب (بغير ما يترقب)
الخطاب والاباء في بغير للتعدية وفي
(بجمل كلامه) للسببية أي انما
تلقاه بغير ما يترقبه بسبب أنه حمل
كلامه أي الكلام الصادر عن
الخطاب (على خلاف مراده) أي
مراد الخطاب وانما حمل كلامه
على خلاف مراده

وعوم المهمات مستفاد من
حذف مفعول نستعين
والتخصيص مستفاد من تقديم
المفعول فاللطيفة المختص بها
موقع هذا الالتفات هي أن فيه
تنبيه على أن العبد إذا أخذ في
القراءة يجب أن تكون قراءته
على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك
ولما أنجز الكلام الخ خلاف
مقتضى الظاهر أو ردة أقسام
منه وان لم تكن من مباحث المسند
إليه فقال (ومن خلاف مقتضى)
أي مقتضى الظاهر (تلقى الخطاب)
من إضافة المصدر إلى المفعول أي
تلقى المتكلم الخطاب (بغير ما يترقب)
الخطاب والاباء في بغير للتعدية وفي
(بجمل كلامه) للسببية أي انما
تلقاه بغير ما يترقبه بسبب أنه حمل
كلامه أي الكلام الصادر عن
الخطاب (على خلاف مراده) أي
مراد الخطاب وانما حمل كلامه
على خلاف مراده

فرااد الحجاج بالادهم القيد وخلافه هو الفرس الادهم (قوله أى ذلك الغير) هو خلاف
مراده ولوعبر به لكان أوضع لانه العنوان المذكور في المثل وان لم يشترط في العهد
الذكرى اتحاد العنوان وانما فعلنا ذلك ولم نحمل الغير على غير ما يترقبه مخاطب كما يتبادر
ليوافق قول الشارح فيما عتقته على أن الحمل على الفرس الادهم هو الاول بان يقصده
الامير لئلا تله على أن المتبى على كونه أولى بالقصد هو الحمل على الفرس الادهم الذى هو
خلاف مراد الحجاج وهو مغاير لما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل الكلام على
خلاف المراد سببا لتلقى مخاطب بغير ما يترقب تأمل (قوله الاول بالقصد) أقول وهو
الواجب أن يقصده على حسب تفاوت المقامات وكونه أولى أمانا بالنظر الى المتكلم
أو المخاطب أو غيرهما أطول (قوله لاجلئلك على الادهم) سبب قول الحجاج لذلك أن
القبعة ترى كأن جالس مع جماعة في بستان عنب وكان الاوان أو أن حصرم العنب فذكر
الحجاج فنال القبعة ترى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسحقى من دمه فأخبر الحجاج بذلك
فأرسل اليه وهدده على قوله المذكور فقال له انما أردت بتولى المذكور العنب الحصرم
ثم قال له الحجاج لاجلئلك على الادهم فقال له مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فقال
له الحجاج انما أردت الحديد فقال لان يكون حديدا خيرا من أن يكون بلدا فقال الحجاج
لا عوانه اجلوه فلما جلوه قال سحان الذى سحر لنا هذا وما كاله مقربين فقال الحجاج
اطرحوه فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيما نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى فأعجب منه
وعفاه عنه وقوله انما أردت العنب الحصرم أى والمراد بسود وجهه استواؤه وبشطح عنقه
قطعه وبدمه الجمر المتخذ منه وقوله لان يكون حديدا الخ فيه أيتا حمل الحديد في كلام
الحجاج على خلاف مراده لان مراده المعدن المعروف وحمله على ضد البلدة من الحدة
والقبعة ترى هذا رأس من رؤس العرب وفيها ثمنهم وكان من الخوارج الذين خرجوا على
سيدنا على رضى الله تعالى عنه وكتب أيضا قوله لاجلئلك على الادهم فان قلت كان المناسب
لفرض الحجاج لاجلئلك الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا العكس فانت هذا
الاستعمال أمر وضعي يقال حمل على الادهم أى قيد ولوس لم فليكن من قبيل القلب كما
ستعرفه أو تشبهه القيد بالركب على طريق الاستعارة بالكناية والحمل تحييل والجامع
مطلق التمكن من القنرى (قوله وتلقاه بغير ما يترقب) يجوز أن يفسر ما يترقبه الحجاج
بوقوع العقوبة به سم والاظهر أن المراد بما يترقبه الكلام الدال على طلب ترك العقوبة
وبغيره الكلام الدال على مدح الامير وعلى أن السابق من الامير وعدا ولا وعيد (قوله بأن
حمل الادهم) الباء سببية بدل مامر (قوله حتى ذهب البياض) يقتضى أن البياض كان
موجودا ثم ذهب ولا مانع من ذلك بأن يتقلب البياض سوادا كما أن السواد يتقلب
بياضا في مثل الشعر والمراد ذهب في رأى العين وبادئ الرأى لقلته (قوله ونظم اليه
الاشهب) وانما ضمه اليه ليسين القبعة مراده هو (قوله أى الغلبة) فالمراد بالسلطان

(تنبيهها) للمخاطب (على أنه)
أى ذلك الغير هو (الاولى بالقصد)
والارادة (كقول القبعة ترى)
الحجاج وقد قال (الحجاج له) أى
لقبعة ترى حال كون الحجاج
(متوعدا) اياه (لاجلئلك على)
الادهم) يعنى القيد هذا مقول
قول الحجاج (مثل الامير يحمل)
على الادهم والاشهب) هذا مقول
قول القبعة ترى فأبرز وعيد الحجاج
في معرض الوعد وتلقاه بغير
ما يترقب بأن حمل الادهم في كلامه
على الفرس الادهم أى الذى غلب
سواده حتى ذهب البياض ونظم
اليه الاشهب أى الذى غلب بياضه
على سواده ومراد الحجاج انما هو
القيد عتبه على أن الحمل على الفرس
الادهم هو الاول بان يقصده الامير
(أى من كان مثل الامير في)
السلطان) أى الغلبة (وبسطة
اليد)

السلطنة (قوله أي الكرم) تفسير بسطة اليد وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لأن بقية التفسير وذكر النعمة بعد المال من ذكر العاتق بعد الخاص، وعبارة الجري على المأول قوله في السلطان المراد به الولاية العامة وقوله وبسطة اليد أي سعة اليد أي العطاء اهـ وهذا يؤيد ما قدمناه من أن قوله والمال والنعمة ليس من جملة تفسير بسطة اليد وهو موافق لما في كتب اللغة أيضاً ما بقى (قوله لأن يصعد) في المختار أنه من باب ضرب وفيه أيضاً الصعد بفتح السين القيد واعلم أن صعد في الشر وأصعد في الخير على عكس وعدوا وعد (قوله أو السائل) هذا أخص من الأول أعني قوله تلقى الخاطب الخ لأن فيه سؤالاً واعتماداً لأنه ليس فيه حمل الكلام على خلاف ظاهره بس وقوله ليس فيه حمل الكلام الخ أي ليس فيه اشتراط حمل الكلام الخ والالم تطهر الأعمية بل تكون النسبة حينئذ التغير لا اعتباراً لجل المذكور في الأول واعتباراً لعدمه في هذا فافهم (قوله بغير ما يطلب) في الصحاح التطلب مرة بعد أخرى فالأولى بغير ما طلب لأن ذلك التلقى لا يختص بمن يبالغ في الطلب وكأنه أوقعه حسن الازدواج بين يطلب ويتربص فربح رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى يعني أنه أورد أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال وأجيب بأن السؤال شرهان جسدلي وتعلمي والأول يجب أن يطابقه جوابه والثاني يبنى فيه الأمر على حال السائل كالتبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الأهله والنفقة من هذا القبيل بس (قوله أي ذلك الغير) أي غير سؤاله فإنه بمنزلة خلاف المراد في عامر لا غير ما يطلب (قوله أو المهم له) قال بس والأولى أو الأهم له ولا يخفى سقوطه وفي الأطول ما رده حيث قال والفرق بين الأولى والمهم هو الفرق بين الأهم والمهم فالمهم هو الواجب (قوله سألوها) في الكشف وغيره أن السائل إنسان معاذ بن جبل ونعل بن غنم الأنصاري والاشنان أقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم المحدثين فكذا قال سألوها باللفظ الجمع فنرى وكتب أيضاً قوله سألوها عن سبب الخ حيث قالوا ما بال الهلال يد ودقة قامل الخيط ثم يترايد قليلاً قليلاً حتى يمتلي ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ طول وفيه اشكال لا يمكن جملة على السؤال عن الفائدة أي ما شأنه وفائدة الآن يقال ما غنايتك عمل في السؤال عن السبب القاعلي لا السبب الغائي ع سـم وقوله لا مكان جملة على السؤال عن الفائدة أي فيكون على مقتضى الظاهر وعبارة عبد الحكيم ما يسأل به عن الجنس فالمسؤول عنه بها ههنا حقيقة أمر الهلال وشأنه لا شيء من اختلاف تشكلاته النورية ثم عوده إلى ما كان عليه وذلك الأمر المسؤول عن حقيقةه يحتمل أن يكون غايته وحكمته وأن يكون سببه وعلمه فسبب النزول لا اختصاص له بأحدهما وكذا لفظ القرآن إذ يجوز أن يقتدر عن سبب اختلاف الأهله وأن يقتدر عن حكمة الأهله فاختار صاحب الكشف والراغب والقاضي أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب آخرها للكلام على مقتضى الظاهر لانه الأصل واختار السكاكي

أي الكرم والمال والنعمة
(جدير بأن يصعد) أي يعطى من
أصعد (لأن يصعد) أي يقيد من
صعد (أو السائل) عطف على
الخاطب أي تلقى السائل (بغير
ما يطلب يتربص سؤاله بمنزلة غيره)
أي غير ذلك السؤال (تنبيهاً)
لأنه (على أنه) أي ذلك الغير
(هو الأولى بجماله أو المهم له) كقوله
نعالى يسألونك عن الأهله قل هي
مواقيت للناس والنجس) سألوها عن
سبب اختلاف القسم في زيادة
النور ونقصانه

أنه سؤال عن السبب لما أن الحكم ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب
من الأسلوب الحكيم اه ويرد على السكاكي أنه حيث كانت الحكم ظاهرة لا تستحق
السؤال عنها والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكم فكيف عال
العدول الى الجواب بالحكمة بالتنبيه على أن السؤال عنه أولى بحالهم (قوله فاجيبوا
بيان الغرض) اطلاق الغرض على الحكم لفعله تعالى على سبيل الشبه والمجاز باعتبار
كونها على طرف الفعل والافعال الله تعالى ليست معلة بالأغراض عندنا من سم
(قوله يوقت بها) أي يعين بها الناس أمورهم فهي بيان للمواقف التي باختيارهم واللمح
إشارة الى المواقف التي عندها الله لاعبادة الوقتة إلا أنه خص اللمح بالذكر لكونه أدعى شئ
الى الوقت لانه يحتاج اليه اداء وقضاء بخلاف الصلاة ونحوها عبد الحكيم (قوله وغير
ذلك) كذمة الحمل والحيض والنفاس والعدنة (قوله لانهم ليسوا الخ) فيه سوء أدب
لا ينبغي لأن السائل بعض الصعابة وهم لذلك هم يطعون على ذلك ويدفع بقول الشارح
بسموله وبعبارة عبد الحكيم الصواب أن يعلى بقوله لانه يتعاقب به صلاح معاشهم ومعادهم
والنبي عليه الصلاة والسلام انما بعث لبيان ذلك لانه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين
في علم الهيئة وهو باطل عند أهل الشريعة فانه معنى على أمور لم يثبت شئ منها في الشرع
غاية الأمر أنهم يتخللها موافقة لما أبدعه الحكيم المطلق اجمروا (قوله وكقوله تعالى
يسئلونك ماذا ينفقون) قال في عروس الافراح ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه جاء
عمر بن الجوح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا تنفق من أموالنا وابن نضها فنزلت
هذه الآية فعلى هذا ليست الآية مما نحن فيه لأن السائل لم يتلق بغير ما يطلب بل أجيب
عن بعض ما سأل عنه اه يس ومنه يعرف أن السائل واحد فيكون في قوله سألوا اتساع
(قوله عن بيان ما ينفقون) يحتمل أن يكون عن بيان مقدار ما أوجسه أو كليهما ح ف
(قوله لأن النفقة الخ) ان أريد بها صدقة القرض أشكل ذكر الوالدین لانه يجب نفقتهما
ولا يجوز دفع الصدقة اليهما وان جملا على من لا يجب نفقتهما فبعدم يوم القفط وعموم
الخطاب وان أريد صدقة النفل أشكل نفي الاعتماد اذ هي معتد بها مطلقا لأن براد نفي
كمال الاعتماد سم (قوله الآن تقع موقعتها) أي بخلاف المنفق أي كونه قليلا أو كثيرا
فانه يعتد به مطلقا غاية الأمر أنه اذا وقع دون الواجب عليه في صدقة القرض لاتبرا
ذمته مطلقا بل محمدا دفعه ويبقى الباقي في ذمته مع اجزائها موقعا مطلقا مع سم وكتب أيضا
قوله الآن تقع موقعتها زادا في المطول وكل ما فيه خير فهو صالح لا لانفاق نذكر هذا أعنى
قوله ما أنفقتم من خير على سبيل التضمين دون القصد اه وبهذا يدفع ما يقال ان
في الآية بيان ما ينفقون وهو الخير فثبت ما سألوا عنه وزيادة فأجاب بما ذكر وبإضاليس
في الآية بيان ما تنفق بخصومه بل بوجه عام فهو ذكر طئنة ما بعده تأمل (قوله ومنه
التعبير الخ) أقول في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف

فأجيبوا بيان الغرض من هذا
الاختلاف وهو أن الأهل بحسب
ذلك الاختلاف معالم يوقت بها
الناس أمورهم من المزارع والتاجر
ومحال الدين والصوم وغير ذلك
ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك
للتبنيه على أن الأولى والأليق
بحالهم أن يسألوا عن ذلك لأنهم
ليسوا ممن يطعون بسموله على
دقائق علم الهيئة ولا يتعاق لهم به
غرض (وكقوله تعالى يسئلونك
ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير
فلو الذين والأقرب بين السائلين
والمسألين وابن السبيل) سألوا
عن بيان ما ينفقون فأجيبوا بيان
المصارف تبنيه على أن المهم هو
السؤال عنها لأن النفقة لا يعتد
بها الآن تقع موقعتها (ومنه) أي
من خلاف مقضى الظاهر
(التعبير عن) المعنى (المستقبل
بلفظ الماضي)

أن يعبر عن كل معنى بما وضع له وخلاف مقتضى الظاهر أعني من المجاز لشموله الكتابة
وجريانه في بعض افراد الحقيقة كما مر من عبد الحكيم وفيه جريان على أن معنى قوله وكذا
الماضي عند الأكثرين أنه في الماضي حقيقة عند الأكثرين وهو خلاف ما قاله الفري
وكتب على قوله والجواب أنهم ما موضوع الخ ما نضاه الذي ارتضاه الصفوى في الجواب
أن معنى قولهم حقيقة في الحال أى في الحدث المتحقق الحاصل بالفعل وقولهم مجاز
في الاستقبال أى في الحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل فاذا كان الحدث متحققا
حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لالان الزمان حاضر بل لان الحدث متحقق وان لزمه
حضور الزمان ووفق بين الزمن المعتبر في المفهوم واللازم للمفهوم واذ لم يكن الحدث
حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لالكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث
وحصوله بالفعل في الحال (قوله فيما) أى موصوف (قوله مجاز الخ) أى والمجاز من
خلاف مقتضى الظاهر فحصل الجواب أنه وان جازاستعمال ما ذكر بمعنى الاستقبال
لكنه على وجه المجاز الذي هو خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله ان يجعل الخ) بأن ثبت
لاحد الجزأين حكم الجزء الآخر وعكسه لا يجوز تبديل المكان كما في عكس القضية
وذلك كما في المثال فان الناقه والحوض يشتركان في حكم مطلق العرض الا أن الحكم
الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجزأين يكون معروضاً للناقه هو العرض
بواسطة حرف الجزأين يكون معروضاً عليهما وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار
ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بلا واسطة وبالعكس ع س سم وعلم من قوله
بأن ثبت الخ أنه لا ينفذ قوله هو أن يجعل الخ بقوله والناقه في الدار زيد وضرب عمار زيد
لانه لم يثبت لاحد الجزأين حكم الآخر بل كل منهما باق على حكمه وعلم منه أيضاً أن
القلب من المجاز العقلي وعلم من قوله لا يجوز تبديل المكان الخ أن القلب أخص من
العكس وقال ابن جماعة القلب أعني مطلقاً من العكس المستوي عند أهل المنطق من بس
(قوله والاخر مكانه) خرج نحو ضرب عمرو بالبناء للثابت الفاعل (قوله مكان
عرضت الخ) لان المعروض عليه ههنا يجب أن يكون له ادراك يميل به الى المعروض
أو يرغب عنه مطول قال الفري انما قال ههنا إشارة الى أن المعروض عليه قد لا يكون
ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازى أعني مجرد الاتيان بالمعروض الى
المعروض عليه لاعمناه الحقيقي واعلم أن كون عرضت الناقه على الحوض من قبيل القلب
قول جماعة منهم الجوهرى والسكاكى والزمخشري وفي كتاب التوسعة لم يعقب بن
السكاكى ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقه مقالوب وقال آخر
لا قلب في واحد منهم ما واختاره أبو حيان اه وفي هذا القلب اعتبار لطيف وهو أن
المعتاد أن يوثق بالمعروض الى المعروض عليه فثبت أى بالناقه الى الحوض جعلت كأنها
معروضة والحوض معروض عليه اه سـ بد (قوله أى أظهرته عليها) أى أريتها اياه

فما تحقق فيه وقوع الوصف وقد
استعمل ههنا فيقال بتحقيق مجازاً
تنبيهاً على تحقق وقوعه (ومنه) أى
من خلاف مقتضى الظاهر
(القلب) وهو ان يجعل أحداً جزء
الكلام مكان الآخر
مكانه (نحو عرضت الناقه على
الحوض) مكان عرضت الحوض
على الناقه أى أظهرته عليها بالتسرب
(وقبله) أى القلب (السكاكى
مطلقاً) وقال انه

والمنى والجوع والمراد الآخر وهذا بخلاف الأول لأن الأول فيه استعمال كل في معناه وفي هذا استعماله في غير معناه وأمثله في يس ومنها تذكرة المؤنث وثابت المذكور وأمثله في يس قال وقد جرت عادة التورم بهذه الأقسام هنا وإن كان أكثرها مجازاً بحله علم البيان لأن تدخل العين كثير

(أحوال المسند)

(قوله أمسى بالمدينة رحله) أمسى امامسند الى ضمير من وجله بالمدينة رحله خبره ان كانت ناقصة وحاز ان كانت تامة وامامسند الى رحله مجازاً وبالمدينة خبره وأحوال عبد الحكيم (قوله فاني وقيار بها الغريب) علة لمحذوف مع الجواب والتقدير ومن يك أمسى بالمدينة رحله حسن حاله مع رداً على لاني الخ (قوله اسم فرس أو وجل) في نسخة أو غلام (قوله ضاي) بضاد معجمة وبعد الألف باء موحدة فبأسماء مكسورة ما قبلها نون وهو صريح في أنه غير مهموز وقضى كلام غيره أنه مهموز قال القرني على المطول في الصحاح ضبات في الأرض ضباً وضبوا إذا اختبأت فيهما والموضع مضباً ومثله في غيره أيضاً (قوله فالمسند الى قبار محذوف) أي وغريب خبران لا قيار لا قترانه بالألام وخبر المبتدأ الغريب المنسوخ لا يقترب (قوله مع ضيق المقام) ان قلت لم يسبق في المتن في حذف المسند اليه ذكر لضيق المقام فكيف يمثل المصنف للعذف لما مر به هذا قلت ضيق المقام منذ رج تحت قول المصنف في يامراً ونحو ذلك والسؤال والجواب يجريان في قوله الاتي مع اتباع الاستعمال الخ وانظر لم يلزم ذكر هنا مع النكاح تخيل العدول مع تأنيبه (قوله لا امتناع العطف) لما يلزم عليه من توجه عاملين المبتدأ وان الى معمول واحد وهو الخبر وهذا عند البصرية وأما عند الكوفة فالعامل في خبران ما كان عاملاً قبل دخولها فلا يلزم في العطف المحذوف والمذكور اهـ ملخصاً من القنري وسمي وكتب أيضاً قوله لا امتناع العطف على عدم الجواز بذلك لا بكونه مفرداً والمبتدأ شيئاً لأنه وصف على فعل اسم أي والوصف على فعل صالح للواحد والمتعدد وظاهره ولو كان بمعنى فاعل كما هنا (قوله وما اذا قدرنا له) أي اقيار (قوله على محل اسم ان) هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم المعطوف عليه في مثله محل وان اسمها قنري وكتب أيضاً على قوله على محل اسم ان ماضيه أي على اسم ان محلا ويكون خبره عطفاً على خبران لفظاً فهو من عطف المفردات لكن يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين لأن قيار معطوف على محل اسم ان والعامل فيه الابتداء وخبره معطوف على خبران والعامل فيه ان وهو غير جائز على الصحيح في مثل هذه الصورة قال السيرامي وقد يقال يجوز أن يكون خبران معمولاً للابتداء محلاً كما سمها فيكون الخبر معطوفاً على الخبر محلاً اهـ وكتب سم قوله وقد يقال الخ أراد به الجواب عن لزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين وفيه نظر لأن اسم ان باعتبار محله معمول للابتداء وخبره باعتبار محله معمول له أعني لنفس المبتدأ على الصحيح لا للابتداء أيضاً كالمبتدأ فالمبتدأ

(أحوال المسند)

(اماتركه فلما مر) في حذف المسند اليه (كقوله)

ومن يك أمسى بالمدينة رحله

(فاني وقيار بها الغريب)

الرحل هو المنزل والأوى وقيار اسم

فرس أو وجل للشاعر وهو ضاي بن

الحرف كذا في الصحاح ولنظا البيت

خبر ومعناه التمسك والتوجه مع

فالمسند الى قبار محذوف لقصد

الاختصار والاحتراز عن العبث

بناء على الظاهر مع ضيق المقام

بسبب التوجه ومحافظه الوزن

ولا يجوز أن يكون قيار عطفاً على

محل اسم ان وغريب خبرا عنها

لا امتناع العطف على محل اسم ان

قبل مضي الخبر لفظاً وتقديراً وأما

اذا قدرنا له خبراً محذوفاً فيجوز أن

يكون هو عطفاً على محل اسم ان

الجملة التلايلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف وقوله وقال المبرد الخ بما ذكره المبردهو
هو مذهب السرياني ومن تبعه وقال الزجاج هي ظرف زمان وعليه يجوز أن يكون إذا في
فاذا زيد خبرا عما بعده هاء تقدير مضاف أى فاذا حصل زيد لأن ظرف الزمان لا يكون
خبراً عن الجملة وقوله ولكنه لا يطرده الخ ورد عليه أنه يجوز أن يكون بدلاً من المكان بدل
كل من كل وأوجب بأن الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدأ غير جائز نعم قد يجوز أن
يكون خبراً بعد خبراً وحالاً وبأن هذا الكلام يشعر بطراد الوجهين الأولين من
الاعراب وهو مسلم في المثال المذكور اجمع ان فلا إذا لا يجوز في قوله هم خرجت فاذا
ان زيداً بالباب بكسر الهمزة كون الخبر عاملاً لان ان لا يعمل ما بعده هاء فيما قبلها ولا معنى
لتقديره مقدماً من الفترتين بعض زيادة من يس (قوله بخذف المامز) أى في المثال
الذى قبله (قوله مع اتباع الاستعمال) وهذا وجه زيادة هذا المثال (قوله اذا المفاجأة)
بالجر مضافاً اذا اليه من اضافة الدال للمدلول كما تقول لام الابتداء نوبى وكتب أيضاً
قوله لان اذا المفاجأة الظاهر أنه تعليل لكون الحذف المامز لان الحذف المامز ينضم
وجود الفترتين في بينهما هذا التعليل وليس تعليل لاتباع الاستعمال لانه لا يتجه كما هو ظاهر
سم (قوله وقد ينضم الخ) فيه إشارة الى أنه اذا كان الخبر مخصوصاً لا يجوز أن يجعل
قرينته مجرداً اذا القيامة لانها انما تتدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصية مما يدل عليها
يس (قوله أو نحو ذلك) كواقف (قوله وقوله) من المنسرح (قوله ان محلاً) مصدر
مبني وكذا امر فتحلا ولفظ البيت خبره عنه تحسركا ينه في الاطول (قوله في السفر) أى
في غيبتهم والسفر جمع سافر كركب جمع راكب سم وقوله جمع سافر هو في المطول قال عبد
الحكيم قوله جمع أى اسم جمع لان فعلا ليس من أفعلة الجمع (قوله اذ مضوا) ان جعلت اذ
اسماً غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلاً من السفر أى في السفر في زمان مضى وان جعلته
ظرفاً أبدلته من قوله في السفر والمعنى واحد سم وهو يدل اشتمال على الاول ويمكن على
الثاني أن يكون بدل اشتمال وبدل كل (قوله مهلاً) أى بعد اوطولاً (قوله والمسافرون)
أى الموقى عى وهو مأخوذ من قوله زان في السفر الخ (قوله لارجوع لهم) أى الى
مواطنهم عبد الحكيم وكتب أيضاً قوله لارجوع لهم اعل عدم الرجوع مستفاد من حمل
المهل على المهل الكامل بقرينة الواقع فان هذا المهل لارجوع معه عى سم
(قوله ونحن على اثرهم) يفهم ذلك من قوله ان محلاً لان الحلول يدل على عدم الإقامة فيه
كثيراً عبد الحكيم (قوله لخذف المسند) أى لنا (قوله ظرف قطعاً) وأما فيما قبله فيجتملى
أن يكون المسند المحذوف ظرفاً كما اذا قد بالباب وأن يكون غير ظرف (قوله أعنى
الحفاظة الخ) كأنه نفس براضيق المقام من حيث سببه لانفسه ويمكن أن يكون تفسيراً
للمقام تأمل سم (قوله ولا تبايع الاستعمال) أى الوارد على ترك نظيره لانه اطرده حذف الخبر
مع تكرار ان ونسبوا اسمها سواء كانا تكرين كما منسل أو معرقتين كان زيدا وان عمرا

لخذف المامز مع اتباع الاسم مال
لان انا المفاجأة تدل على مطلق
الوجود وقد ينضم اليها قرين تدل
على نوع خصوصية كلفظ الخروج
المشعر بأن المراد فاذا زيد بالباب
أو حاضر أو نحو ذلك (قوله)
ان محلاً وان مر محلاً)
وان في السفر اذ مضوا مهلاً
(أى ان لنا في الدنيا) حلولا (ولنا
عنا) أى الى الآخرة ارتحالاً
والمسافرون قد توغىوا في المضى
لارجوع لهم ونحن على اثرهم
عن قريب لخذف المسند الاختصار
هو ظرف قطعاً القصص الذي
والعدول الى أقوى الدليلين أعنى
العقل والنسق المقام أعنى الحفاظة
على الشعر ولا تبايع الاستعمال
لاطراد الحذف في مثل ان مالا
وان ولدا

عق (قوله وقد وضع الخ) تأييد لكون المحذوف مطردا عند الحكميم (قوله قل لو أنتم
تملكون) جواب لو إذا لامسكنم خشية الانفاق أى الفراغ لغفلتكم عن عدم تناهي
خزائنها باستيلاء الحرص عليكم (قوله والاصل لو تملكون تملكون) قال فى الاطول الحق
أن أصل التركيب لو تملكون فلما حذف تلك بقى الضمير منفصلا ففسر بقوله يكون فلوزكر
المحذوف لكان التفسير عبثا فالعبث هنا بذكر التفسير وفيما سبق بذكر نفس المسند
فلمسكن هذا ايضا من موجبات ايراد هذا المثال اه ملخصا وكتب ايضا قوله والاصل
لو تملكون تملكون اعترض بأن فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالجواب أن
يقول تقديره لو تملكون والجواب أن الجمع بينهما فى عبارته ملحاجة بيان الفعل المقدر
والمستع انما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظا على وجه الابقاء والتقرير لا على وجه بيان
المقدر تامل (قوله ثم أبدل) أى عوض لا الابدال المصطلح عليه وقوله من الضمير المتصل
هو الواو فى تملكون المحذوف وقوله ضمير منفصل هو أنتم (قوله فالتسند الخ) المقصود
أن سبب ايراد هذا المثال هو هذا (قوله وفيما سبق) هو ان محلا وان محلا (قوله
اسم) ان قدر المتعلق اسما وقوله أو جملة ان قدر فعلا (قوله وقوله تعالى فصر جيل
الخ) الصبر الجليل الذى لا شكايه معه والهجر الجليل الذى لا اذية معه والصفح الجليل الذى
لا عتاب معه واعلم أن الصبر كفى الصحاح هو حبس النفس عن الجزع اه وقوله لا شكايه
معه أى الى الخلق وان كان فيه شكايه الى الخلق كما قال يعقوب عليه السلام انما أشكو
بنى وحزنى الى الله والصبر الغير الجليل ما فيه شكايه الى الخلق وقوله عن الجزع فسر الامام
الغزالي فى الاحياء الجزع باطلاق داعى الهوى فيتربسل برفع الصوت وضرب الحدود
وشق الجيوب والمبالغة فى الشكوى واظهار الكآبة وتغيير العادة فى المجلس والمطعم عند
الحكيم (قوله أى فصر جيل أجمل) أى فصر جيل فى هذه الواقعة أجمل من صبر غير جيل
واذا كان أجمل من الصبر الغير الجليل فهو أجمل من الجزع من باب أولى وأورد أن
التفضيل يقتضى مشاركة المفضل فى أصل الجمال مع أنه قيد بأنه غير جيل وأجيب بأن
عدم الجمال بالنسبة الى الآخرة وثبوته باعتبار تسكين القلب فى الدنيا وبأن التفضيل
على سبيل الفرض كزيد أفضل من الحمار (قوله أو فأمرى) أو لا تنوع والتفصيل لا التردد
وكتب ايضا قوله أو فأمرى صوابه الواو لان مفعول الاحتمال لا يكون مر ددا والاحسن
فى جعله محذوف التسند تقدير صبر جيل الى لانه مصدرو الاصل فيه نصب وقد قرئ
فصبرا جيل فالاصل فاصبر صبرا جيل اعدل الى الرفع لفائدة الدوام والثبات والشائع
فى العدول جعل معمول الفعل خبرا عن المصدر كفى الحمد لله أطول ورجح الشارح
فى مطوله كون المحذوف التسند اليه بوجه ستة فراجع وكتب ايضا قوله أو فأمرى
أى شأنى الذى ينبغى أن اتصف به صبر جيل ويحتمل أن يكون من حذفه ما معا أى فى صبر
وهو جيل ع (قوله بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين) فى المقام اشكال لان كل

وقد وضع سيمويه فى كتابه لهذا بابا
فقال هذا باب ان مالا وان ولدا
(وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون
خزائن رحمة ربى) فتقوله أنتم ليس
بمبتدأ لان لو انما تدخل على الفعل
بل هو فاعل فعل محذوف والاصل
لو تملكون تملكون فحذف الفعل
احترازا عن العبث لوجود المفسر
ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير
منفصل على ما هو القانون عند
حذف العامل فالتسند المحذوف
ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة
(وقوله تعالى فصر جيل يحتمل
الامر بن) حذف التسند والمسند
الى أى فصر جيل (أجل أو
فأمرى) صبر جيل فى الحذف
تكثر لفائدة بامكان حمل الكلام
على كل من المعنيين بخلاف ما لو
ذكر فانه يكون نصافى أحدهما

حذف لا بد له من قرينة تدل على عين المحذوف فحذف المسند اليه يحتاج الى قرينة دالة عليه وحذف المسند كذلك فاقرينة ان دلت على المسند اليه لم تدل على المسند وبالعكس والجواب أنه يجوز أن يكون هناك قرينتان احدهما تدل على حذف المسند اليه المناسبة بينهما وبينه والاخرى على حذف المسند كذلك غاية الامر ان احدهما كاذبة ولا يضر ذلك اذا القرينة امر طئي والطئي يجوز تخالف مدلوله عنه فله سم قال يس وأقول ما المانع من أن المتكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل قرينة صادقة ويشهد لذلك وان لم يكن في خصوص المسند اليه والمسند ماسياً في بحث الایجاز في قوله تعالى فذلك الذي المتخفي فيه من أنه يحتمل أن المراد في مرادته بدليل تراود فتأخراً وفي حبه بدليل قد شغفها حباً فكذب احدي القرينتين غير لازم وكتب أيضاً قوله على كل من المعنيين بل الثلاثة كما مر (قوله ولا بد للحذف من قرينة) لا يفتي أن وجوب قرينة الحذف لا يخص حذف المسند وكن أنه لم يذكره في المسند اليه امالانه يحذف بلا قرينة كما اذا اقيم مقام المفعول واما الآن وجوب القرينة على المحذوف مما يعرفه العاقل الا أنه لما عبر عن حذف المسند بالتارك الموهوم للاعراض عنه بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله ولا بد للحذف من قرينة أطول وقوله لا يخص حذف المسند أي بل يجري في المسند اليه أيضاً (قوله دالة عليه) ظاهره أن ضمير عليه المجرور راجع الى الحذف والاولى رجوعه الى المحذوف المستفاد من الحذف نوبى ويصح جعل الحذف في كلامه بمعنى المحذوف ويدل له قوله ليفهم منه المعنى فان الموهوم منه المعنى هو المحذوف ويمكن اجراء الاستخفاف في الموضوعين تأمل (قوله لان هذا الكلام) أي قولهم الله (قوله عند تحقق الخ) جواب سؤال وارد على قوله اسأل محقق وحاصله أن السؤال في الآية ليس بمحقق لانه لم يقع بدليل جعل له شرطاً لان وحاصل الجواب أن السؤال محقق عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء أي وقوع ذلك بالفعل بأن تقول لهم من خلق الخ ويقولون الله فحين هذا التحقق يكون قولهم الله جوابا لسؤال محقق وهذا ان أريد بالتحقق الواقع بالفعل فان أريد به المذکور صورته فلا حاجة الى التأويل المذکور على أن ابن بعقوب ضعف التأويل المذکور بأن مثله يلزم من المقتدر فيقال فيه عند تحقق ما قدر من السؤال يكون هذا الكلام جواباً عنه فلا يظهر فرق بين المحقق والمقتد بذلك (قوله من الشرط) أي سألتهم من خلق الخ وقوله والجزاء أي ليقولن الله (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال هلا جعلت لفظ الجلالة في الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهم ويكون من حذف المسند أيضاً وما المرجح لكونه فاعلاني أن جملة الجواب على ما ذكره الشارح فعلية فلم يطابق جملة السؤال التي هي اسمية مع أن مطابقة تمامها لوجوبه وأجاب السبب بأن جملة السؤال فعلية في الحقيقة لأن من قام في قوة أقام زبداً وعمر وأبكر وأوالد الى غير ذلك ولارادة الاختصار ووضع كلمة من الدالة

(ولا بد) للحذف (من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) أي خلقهن عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جواباً عن سؤال محقق والدليل

على تلك الذوات اجمالاً المتضمنة للاستقهام ولهذا تتضمن قدمت فصارت الجمله اسمية
صورة فعلية بمعنى فايراد الجواب جملة فعلية تنبيه على المطابقة المعنوية وبحث فيه
الحفيد بأن المقر بأنه يجب أن يقتن بالهمزة ما هو المقصود بالاستقهام من الفاعل والفعل
وبخبر عنها ما هو محقق ولا شك ان خلق السموات والارض محقق والمنجناح الى الاستقهام
تعيين الفاعل الخالق فليس السؤال الاجلة اسمية فالمتجه ما علل به في الاطول ترك المطابقة
من أن في رعاية المطابقة اسمية قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام ١٥ أى لان التقوية
شأن مابستك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام وأما ما ذكره الحفيد
في حكمة ترك المطابقة فغير ظاهر وكتب أيضاً قوله والدليل الخ عورض بأنه كما جاء جملة
فعلية جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من يخفيكم من ظلمات البر والبحر قل الله يخفيكم
منها أجاب عنه الناضل المحشى بأن فيه مانعاً من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا
الجواب انما يأتي على مذهب صاحب الكشف ومن تابعه وأما على مذهب السكاكي
فلاذ لا يقول بوجود التخصيص في أمثال الصورة المذكورة كما تقدم سم وأجاب ع بأن
وقوع الأول أكثر وبأن الجمل على الفاعل لكونه أقوى العمدة أولى وانما كان أقوى
العمدة لانه أصلها على الصحيح قال يس وهذا ما يدل على أن الخلاف في أصل المرفوعات
قائمة كما قال البدر الدماميني خلافاً لابن حبان ١٥ وقال في الاطول ربعايرج تقدير
الفعل بأن في تقدير الجملة زيادة حذف ونقل الحذف أولى ورده السيد السند بأن الزيادة
المشقة على فوائد لا تزد وتلك الزيادة تشتمل على تقوية الاسناد ومطابقة الجواب للسؤال
وهو مردود بأن المقام ليس مقام التقوية والمطابقة للفعلية كما عرفت (قوله على أن
المرفوع فاعل) أى لا يستند والمحذوف خبره (قوله يرنى الخ) عبارة الما طول في مرسة
يزيد بن نيشل قال القنرى المرسة على وزن محمد مصدر رناه ونشيد الياء خطأ (قوله
يزيد بن نيشل) هو أخو ضار (قوله ليكن يزيد) ليس من الحذف والايصال حتى يكون
الاصل ليكن على يزيد لان يكي يندى بنفسه أيضاً قال في الصحاح بكسبه وبهكت عليه
بمعنى سم واعلم أنه لا يجوز ان يكون في البيت حذف مع كون يكي مبنياً للمفعول بأن يكون
يزيد منادى حذف منه حرف النداء فالجملة نداءية معترضة وذلك لان المناسب للمقام
أن يدعى أن الضارع والمختبط لما وقع في شدة ونفحة بسبب موتك ناسب أن يكي عليها
دونك لانك في رخاء ونعمة يس وكتب أيضاً مانعه الكتاب بالقصر الدموع وخروجها وبالمد
الصوت الذي يكون عند خروجها سيراى (قوله كأنه قيل من يكيه فقال ضارع أى
يكيه ضارع) جوزنى الاطول أن يكون السؤال الناشئ من ذكر ليكن من المأمور بالبقاء
فيكون المقام مقام حذف المسند اليه أى المأمور ضارع (قوله أى يكيه ضارع)
في المقص أن التقدير ليكيه ضارع وهو البقي بالمعنى كما أن يكيه ضارع أو فقول للسؤال
أعنى من يكيه كذا في شرح المفاتيح عبد الحكيم (قوله لنصومة) الاداء للتعليل أو هي

على أن المرفوع فاعل والمحذوف
فعله أنه جاء عند عدم الحذف كذا
كقوله تعالى وثمن سألتم من خالق
السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى
قال من يحيى العظام وهى رميم قل
يحييها الذى أنشأها أول مرة (أر
مقدور) عطف على محقق (نحو) قول
ضار ابن نيشل يرنى يزيد بن نيشل
(ليكن يزيد) كأنه قيل من يكيه
يقال (ضارع) أى يكيه ضارع
ذليل (لنصومة) لانه كان ملجأ
للاذلاء وعونا للضعفاء تمامه
وختبط عما نظيج الطوائع
والختبط الذى يأفى اليك للمعروف

لام الوقت أى لاجل خصومة الغريمه أو وقتها متعلقة بضارع قال فى المطول وتعلقه
 بيبكى المقدار ليس بقوى من جهة المعنى اه قال السرايى اذ البكاء حينئذ يكون للخصومة
 دون يزيد (قوله من غير وسيله) أى اخفى عن الناس سؤاله لانه كان أهل نزوة وابتلى
 بالسؤال لاجل اهلاك المهلكات ماله أطول وكتب أيضا قوله من غير وسيله أى من غير علة
 وسابقة عبد الحكيم والمراد من غير شفع وواسطة (قوله والطوائع جمع مطيعة الخ)
 على حذف الزائد كما يقال أعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس عبد الحكيم
 (قوله على غير القياس) لأن فواعل لا يكون جمعا قياسا لمفعلة بل لقاعلة وفعله فلو كان
 جمعا لاطمحة بمعنى هالكة لكن قياسا (قوله كواقيع جمع ملقعة) يقال رباح كواقيع أى
 للسحاب عبد الحكيم (قوله أو يبيى المقدر) قال المولى الجامى فى حواشيه على شرح
 الكافية وتعلقه بيبكى المقدر بأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين
 سبب الاختباط أيضا عبد الحكيم (قوله لاجل اذهاب المنايا) أى المعبر عنها بالطوائع
 وكتب أيضا قوله اذهاب المنايا قد سبق أن ارادة الواحد من الجمع الهلى باللام لا تجوز
 فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يملك الشخص الواحد الامنية واحدة
 والجواب أن المراد بالمنايا أسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها
 فنرى وقوله قد سبق أى فى المطول بعد قول المتن واستغراق المقدر أشمل (قوله وفضله الخ)
 لما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال لماذا عدل الشاعر الى هذا التركيب مع امكان
 الاصل وبسبب تقيم الوزن به وذلك بأن يجعل يزيد فعولا وضارع فاعلا أجاب عنه بأن
 ما عدل اليه لفضل عماء عدل عنه فقال وفضله الخ عرق وكتب أيضا قوله وفضله على خلافه
 ليس المقصود ترجيحه من سائر الوجوه حتى يعترض بأن فى خلافه أيضا مريحا كالسلامة
 عن الحذف بل ترجيحه من حيث ما ذكره المصنف فلا ينافى أن يخلط فيه أيضا مريحا
 آخر فيكون لكل منهما مريح فلا يبلغ أن يمتاز كلامه ما ليس ملخصا (قوله بأن أجل أولا
 الخ) انما فعل ذلك دفعا لما نوهه العبارة من لزوم تكرار الاجمال والتفصيل مع أنه
 خلاف الواقع ودفعه فى الاطول بقوله يتكرر الاسناد أى بذكره مرتين فقوله اجمالا ثم
 تفصيلا تفصيل للذكر الضمى لا للتكرار فلا يلزم المحذور وكتب أيضا قوله بأن أجل جعل
 اجمالا مفعولا مطلقا لفعل محذوف ويلزم عليه حذف عامل المؤكد مع أنه ممنوع لكنه
 أجاز به بعضهم اه وجعله عرق على تقدير مضاف أى اسناد اجمالا ثم اسناد تفصيل خذف
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله فظاهر) أى فانه أسند الى ظاهر وهو وضارع م
 (قوله ويوقع نحو يزيد غير فضله) انما صح الترجيح بذلك لانه مناسب للمقام لأن مدلول
 يزيد هو المقصود بالذات لأن الرتبة فى بيان أحواله فالمناسب أن يكون اسمه عمدة ومقصودا
 كذلك حفيد بالمعنى وكتب أيضا ما نصه أشار بادراج نحو الى أن الكلام ليس فى
 خصوص البيت أطول (قوله غير فضله) لم يقل مسندا اليه مع أن المسند اليه أرجح من

من غير وسيله وتطبع من الاطاحة
 وهى الاذهاب والاهلاك والطوائع
 جمع مطيعة على غير القياس كواقيع
 جمع ملقعة ومما يتعلق بمخبط وما
 مصدرية أى سائل من أجل
 اذهاب الوقائع ماله أو يبيى المقدر
 أى يبيى لاجل اذهاب المنايا يزيد
 (وفضله) أى رجحان نحو ايميك يزيد
 ضارع مبنيا للمفعول (على خلافه)
 يعنى ليميك يزيد ضارع مبنيا
 للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع
 (يتكرر الاسناد) بأن أجل أولا
 (اجمالا ثم) فصل (تفصيلا) أما
 التفصيل فظاهر وأما الاجمال
 فلانه لما قيل ليميك علم أن هناك
 باكي يستند اليه هذا البكاء لان
 المسند الى المفعول لا بد له من فاعل
 محذوف أقيم المفعول مقامه ولا
 شك أن المتكرر وكذا أقوى وأن
 الاجمال ثم التفصيل أوقع فى النفس
 (ويوقع نحو يزيد غير فضله) لكونه
 مسندا اليه لامفعولا كما فى خلافه

المسند والمسند من الفضلة إشارة الى كونه في خلافة فضلة وقوله مسندا اليه عار عن هذا
 الإشارة (قوله ويكون معرفة الفاعل الخ) ان قلت المساق بعد الطلب أعز من المساق
 بل تعجب قلت هذه النكات ترجع بعضها على بعض بقصد المستكام واعتباره وملاحظته فلا
 من حاجة وكتب أيضا قوله ويكون معرفة الفاعل الخ قال في الاطول لا ينبغي أنه ينافي
 كونه جوابا بالسؤال مقدرا لان السائل مترقب للجواب اه والجواب أن المراد غير مترقب
 في الجملة الأولى أعني ليدل يزيد لا مطلقا (قوله غير مترقب) أي وغير المترقب غير مشوبة
 بآلم الانتظار وتعجب الطلب فهي لذة صرف فتكون ألد وهذه المقدمة ناقض فيها المصنف
 والشارح أنفسهم ما حيث ذكر المصنف في بحث التشبيه أن نيل الشيء بعد طلبه ألد وتبعه
 الشارح أطول أقول ألدية تيل الشيء بعد طلبه من حيث عدم سبقها بآلم انتظارها (قوله غير مطمع
 الانتظار وألدية النعمة غير المترقب من حيث عدم سبقها بآلم انتظارها) (قوله غير مطمع
 في ذكره) بل مؤيس (قوله مثل خلقة عزير العليم) قال ابن يعقوب وقد مثل هنا بقوله
 تعالى خلقة عزير العليم ورده عليه أنه أن السؤال هنا كهو في قوله تعالى ليقول الله
 فكيف يضعف التعويل على القرينة في أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل
 والسائل بل ذكر المسند زيادة التقرير وأجيب بما لا تظهر حجة ولا مناسبة له بهذا المقام
 ولك أن تقول في الجواب لما كان المسؤلون أغنياء الاعتقاد لكفرهم جاز أن يتوهموا
 أن السائل عن تجوز عليه الغفلة عن السؤال أو تجوز على من معه ممن يقصد اسماعه
 أو ينزلوه منزلة من تجوز عليه فبأنون بالجواب تأمل القصد التبرير الذي أصله ضعف
 التعويل بزعمهم الفاسد ووجههم الكاسد فيكون بالمتنصوية ولو كان السائل ليس
 كذلك فذكر عنهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يحظر لهم عند المحاورة والسؤال
 فتأمل اه وبعبارة عبد الحكيم قوله لضعف التعويل على القرينة يعني أن وجود القرينة
 مضعف للعدف لا موجب فان عول على دلالتها حذف وان لم يعول عليها احتياط بناء على
 أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكر وان كان المخاطب والكلام في الحالين واحدا اه وقوله في
 الحالين أي حالة التعويل وحالة عدمه (قوله أو أن يتعين الخ) قال في الاطول يرد أن قوله
 أو أن يتعين الخ داخل فيه أم ترلان الذكر حينئذ للاحتياط لضعف التعويل على القرينة لان
 قرينة الحذف تعين المحذوف فيتعين كونه اسما أو فعلا (قوله اسما أو فعلا) أي بلا خفاء
 وكتب أيضا قوله اسما أو فعلا في الفتح والابضاح أو كونه ظرفا فيورث احتمال النبوت
 والتجديد انظر الاطول (قوله في قيد النبوت) أي صريحا على ما في الفتح فلا يرد ما قيل
 ان قامت القرينة على كونه اسما أو فعلا فعند الحذف أيضا فائدة النبوت أو التجدد
 مضحقة وان لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف أصلا والمراد بالنبوت حصول
 المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وبالتجدد الحصول واقترانه بالزمان
 من عبد الحكيم (قوله فليكونه غير سبي الخ) اعترض عليه بأن الجملة الواقعة خبر ضمير

(و يكون معرفة الفاعل كحصول
 نعمة غير مترقب لان أول الكلام
 غير مطمع في ذكره) أي ذكر الفاعل
 لا سند الفعل الى المفعول وتتمام
 الكلام به بخلاف ما إذا جئ للفعل
 فانه مطمع في ذكر الفاعل اذ لابد
 للفعل من شيء يسند هو اليه (وأما
 ذكره) أي ذكر المسند (فلما تر)
 في ذكر المسند اليه من كون
 الذكر هو الاصل مع عدم مقتضى
 للعدول عنه فمن الاحتياط
 لضعف التعويل على القرينة مثل
 خلقه عزير العليم ومن
 التعريض بقاوة السامع فتوحى
 فينافي جواب من قال من يتكلم
 وغير ذلك (أو لأجل أن يتعين)
 بذكر المسند (كونه اسما) فيقيد
 النبوت (أو فعلا) فيقيد التجدد
 (وأما أفراد) أي جعل المسند غير
 جملة (فليكونه غير سبي مع عدم
 أداة نقوى الحكم)

الشان نحو قول هو الله أحد غير سببي ولا تفيد تقوى الحكم فتدخل في ضابط الافراد مع كونه جملة وأجيب بأنه مفرد بمعنى لكونه عبارة عن المبدأ ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما مر وان كانت جملة صورة فتزى (قوله اذلو كان سبيما) حاصله أن سبب كونه جملة أحد الاخرين كونه سبيما وكونه مفيد للتقوى وأن سبب الافراد اتقاؤهما جميعا سم (قوله فهو جملة قطعاً) لا يرد عليه نحو زيد قائم أبوه بناء على أن المسند ههنا سببي مع أنه ليس بجملة للماسبي في الضابط الا في كلام الشيخ للسببي من أنه ليس معدوداً من المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سبيمية المسند لكونه جملة فتزى (قوله وأما نحو الخ) جواب عما يقال المسند فيه مفرد ولم يندف فيه الامر الثاني بأنه ملحق بما ليس فيه التقوى لصعته فيه كما تقدم سبباً في السؤال وارد على المفهوم أعنى قوله اذلو كان الخ (قوله فليس بقيد للتقوى) أى الاعتبار والافلاحي بخلافه عن افادة التقوى في الجملة ويؤيده قوله بل هو قريب الخ (قوله مع عدم افادة نفس التركيب) أى يحذف فاعل المصدر اه سم وكتب أيضاً قوله مع عدم افادة نفس التركيب الخ يشمل صورتين ما اذا لم تكن افادة التقوى أو كانت بغير نفس التركيب فكل منهما من المفرد (قوله فيخرج الخ) لم يرد خروجه عن ضابط الافراد اذ المقصود ادخاله فيه بل خروجه عن القيد الذى أضيف اليه لعدم أعنى افادة التقوى ولو قال فيدخل في عدم افادة التقوى لكان أظهر في المعنى وأنبسب بسباق كلامه لكنه انما تعترض لخروجه عن الافادة دفعا لما يوهوم من أنه بواسطة افادته تقوى الحكم بالتكرير يندرج في افادة التقوى فيخرج عن عدمها بل عن الضابط أيضاً سم (قوله أو تقول الخ) وعلى هذا فلا حاجة الى أن التقدير مع عدم افادة نفس التركيب الخ لخروج ما ذكر بدون ذلك سم (قوله بالطريق الخصوص) وهو تكرر الاسناد مع وحدة الفعل سم فيخرج القسمان المذكوران (قوله فان قلت الخ) وارد على منطوق المتن (قوله عند قصد التخصيص) راجع للامثلة الثلاثة لكن لا يظهر التقييد به بالنسبة للمثال الاخير الا على مذهب السكاكي القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى اما على مذهب عبد القاهر فلا لان مذهبه أن المسند اليه اذا تقدم وولى حرف النفي لا يكون الا للتخصيص ولا يظهر التقييد به بالنسبة للمثال الثاني الا على مذهب عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى اما على مذهب السكاكي فلا لان مذهبه أن الفكرة المسند اليها المتقدمة ليست الا للتخصيص كما مر ذلك كله تدبر (قوله سلمنا الخ) تشعر عبارته بأن لمنع عدم قصد التقوى في هذه الصور مجالا لعل وجهه ان قصد التخصيص لا ينافى قصد التقوى لاحتمال قصدهما معا (قوله أنه لا تفيد التقوى) أى والشرط عدم افادة التقوى مقصودة أولا (قوله ولو سلم) أى كونه عند قصد التخصيص لا يفيد التقوى أصلاً فالمراد أن افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى أى أن افراد المسند

اذلو كان سبيما نحو زيد قائم أبوه
أو مفيد للتقوى نحو زيد قائم فهو
جملة قطعاً وأما نحو زيد قائم فليس
بقيد للتقوى بل قريب من زيد قائم
في ذلك وقوله مع عدم افادة نفس التركيب
معناه مع عدم افادة نفس التركيب
تقوى الحكم فخرج ما بقيد
التقوى بحسب التكرير نحو
عرفت أو جوف التاكيد
عرفت أن زيد اعرف أو تقول ان
نحو أن زيد اعرف أو تقول ان
تقوى الحكم في الاصطلاح هو
بأكيد بالطريق الخصوص نحو
زيد قائم فان قلت المسند قد يكون
غير سببي ولا مفيداً للتقوى ومع
هذا لا يكون مفرداً كقولنا أنا
سميت في حاجتك ورجل جاءني وما
أنا فاعلت هذا عند قصد التخصيص
قلت سلمنا أن ليس القصد في هذه
الصور الى التقوى لكن لا نسلم
أنها لا تفيد التقوى ضرورة
حصول تكرار الاسناد الموجب
للتقوى ولو سلم فالمراد أن افراد
المسند يكون لاجل هذا المعنى
ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع
صور تحقق هذا المعنى

مشرط بكونه غير سبي ولا مقيد للتقوى فهو لا يكون مفردا لا بتحقيق هذا الشرط ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا إلا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط ونوي ويجعل كونه غير سبي ولا مقيد للتقوى شرطا للأفراد المسند اندفع ما أورد على جعله على الأفراد من أنه يلزم من وجوده وجود المفعول لا يمكن جعله شرطا مناصف لظاهر كلام المصنف والشارح فالأولى الجواب بأنهم أعلت ناقصة أو حكمه غير لازمة (قوله ثم السبي والفعلي) سواء كان في المسند أو في الوصف كما يعلم مما يأتي (قوله من اصطلاحات صاحب المفتاح) لا يقال بل هو من اصطلاحات النحويين فانهم يسمون النعت في نحو رجل كريم أبوه سبييا لا ناقول كلامنا في السبي نعمنا كان أولافلا كان أو اسما فتسمية على هذا الوجه سبييا خاص بصاحب المفتاح ولوسلم فتسميته المسند فعليا ليس من اصطلاحاتهم والمراد أن المجموع من اصطلاحات صاحب المفتاح فليتنامل سم (قوله الوصف بحال الشيء) أي صفته والوصف هو فعل الواصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلي أو الوصف السبي بل نفس اللفظ نحو كريم وكريم أبوه والجواب أن في الكلام حذف مضاف أي أثر الوصف وهو اللفظ أو المراد بالوصف اللفظ والباء في بحال للملابسة من ملابسة الدال للمدلول (قوله نحو رجل كريم) أي في قولنا جابر رجل كريم له كرم وصفا فإلزم قوله وصفا فعليا (قوله وصفا فعليا) مراده بالوصف الفعلي الجاري على من هو له وتسميته النحاة وصفا حقيقيا (قوله والوصف بحال ما) أي شيء كالآب في المثال هو أي ذلك الشيء من سبيه أي الموصوف (قوله من سبيه) لعل المراد بالنسب هنا مطلق المتعلق فمدخل نحو كريم غلامه كريمة جارية ونحو ذلك (قوله نحو رجل كريم أبوه) أي في قولنا مثلا جابر رجل كريم أبوه وهذا الوصف مفرد سبيي وشرط كون السبي جملة إذا كان مسندا كما سباني في قول الشارح ويمكن أن يفسر المسند السبي بخلافه الخ فلا منافاة بين ما هنا وما سباني كما هو ظاهر (قوله وفسرهما) أي وفسر السكاكي السبي والفعلي (قوله نحو زيد أبوه منطلق) اعلم أن المسند السبي أربعة أقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو زيد أبوه انطلق أو اسم فاعل نحو زيد أبوه منطلق أو اسما جامدا نحو زيد أبوه عمرو وأوجه فعلية يكون الفاعل فيها مظهرا نحو زيد انطلق أبوه عبد الحكيم وهذا ما يفيد كلام السكاكي وأما نحو زيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد ضربته فغير داخل في المسند السبي كما أنه غير داخل في الفعلي كما في الأطول وإن صرح الشارح بدخول ذلك فيه ولهذا اعترض عليه سم وغيره في ادخال ذلك فيه مع أن السكاكي الذي بنى الشارح تعريفه على مذهبه واستنبطه من تتبع كلامه لم يجعل ذلك من المسند السبي فعلى هذا يكون تعريف الشارح غير مانع تأمل (قوله ويمكن أن يفسر المسند السبي) أي تفسير الامعوبة فيه ولا انفلاق وكتب أيضا قوله ويمكن أن يفسر المسند السبي أي على قاعدة السكاكي وكتب أيضا قوله ويمكن أن يفسر الخ اعترضه

ثم السبي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم فهو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سبيه نحو رجل كريم أبوه وصفا سبييا وفي علم المعاني المسند في نحو زيد قام مسندا فعليا وفي نحو زيد قام أبوه مسندا سبييا وفسرهما بما لا يخلو عن معنوية وانفلاق فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السبي بالمثال فقال (و المراد بالسبي نحو زيد أبوه منطلق) وكذا زيد انطلق أبوه ويمكن أن يفسر المسند السبي

السيد بأن فيه دور التوقف كون المسند سيبيا على كونه جملة حيث أخذت في تنسيرة
 وتوقف كونه جملة على كونه سيبيا كما هو صريح قول المصنف بعد وأما كونه جملة فله تقوى
 أو لا كونه سيبيا ويستفاد من كلامه هنا فهو ما لا من مفهوم قوله أما أفراد الخ أن كونه
 سيبيا على كونه جملة كما صرح به الشارح وأجيب بأن كونه سيبيا المفهوم من الضابط
 السابق ومن كلامه فيما يأتي على لا يراد المسند جملة لا على تصور كونه جملة فالتوقف
 على كونه سيبيا إرادته جملة لا تصورها والتوقف على كونه جملة تصور كونه سيبيا إرادته
 فاختلفت جهة التوقف فلا دور تأمل (قوله بعائد) أي المتبسة بعائد أو الباء متعلقة
 بعلفت (قوله ليس بعائد) أي ليس ملتبسا بعائد وكتب أيضا قوله ليس بعائد لا اتحاد
 المبتدأ والخبر فلا يحتاج إلى الربط وكذلك ليس سيبيا ولا فعلى لانهما فيما إذا تغير المبتدأ
 والخبر فلا يراد أنه إذا لم يكن سيبيا كان فعليا فيه دخل في ضابط الأفراد مع أنه جملة عبد
 الحكيم (قوله وزيد مرت به الخ) في إدخال الأمثلة الثلاثة الأخيرة نظري يعلم مما قد مناه
 ومما سألني أيضا (قوله تتبع كلام السكاكي) اعترض بأن مقتضى هذا التفسير أن
 يندرج في السببي نحو زيد ضربته وأضربت عمرا في داره لصدق هذا التفسير على ذلك
 أن السكاكي لم يجعل ذلك من السببي فكيف يكون العمدة في ذلك كلام السكاكي سم
 (قوله فله تقييد بأحد الأزمنة الثلاثة الخ) قال في الأطول ومما ينبغي أن ينبه عليه أن
 هذه التكنة أغراض الفعل فيما إذا لم يكن للفعل اسم يرادفه وأما بعده وأمهل وأمثالهما
 فلا ترجع بهذه التكنة على الاسم لأنه يغني هيئات ورويدا وأمثالها أغناها الآن يقال هذه
 الأسماء الخوية معدودة في هذا الفرق في عداد الأفعال يرشدك إليه ما سببه في من جعل
 رويدا زيدا من أمثلة الأفعال وكتب أيضا قوله فله تقييد بأحد الأزمنة الثلاثة فيه مسامحة
 لأنه جعل المسند هو الفعل وحكم بأنه يقيّد بأحد الأزمنة الثلاثة مع أن المقيّد بأحد
 الأزمنة الثلاثة ليس هو الفعل بل جزء معناه وهو الحدث سم اذ لو كان المقيد الفعل حدثا
 وزمانا للزم تقييد الشيء بنفسه وهو تقييد الزمن بالزمن فتأمل وجوز في الأطول أن يكون
 الزمن قيد النسبة فراجع (قوله قبل زمانك) ههنا بحث مشهور وهو أن قبل ظرف
 زمان فإن كان عين الزمان الذي جعل ظرفا له لزم ظرفية الشيء في نفسه وإن كان غيره لزم أن
 يكون للزمان زمان آخر وكلاهما باطل وكذلك أخذ في تعريف المسند بتقريب وهو
 يدل على زمان مستقبل فإن كان عين المعرفة لزم تعريف الشيء بنفسه وإن كان غيره لزم أن
 يكون للزمان زمان آخر وإن جعل على الحال لزم ذكر الحال في تعريف المسند فتدبر
 المستقبل في تعريف الحال فيلزم توقف كل منهما على الآخر وجوابه أن القيدية في أجزاء
 الزمان ذاتية لازمنية فظرفية قبل فيها باعتبار ذاتها لا باعتبار زمان آخر فيها فاسقط
 التردد الدائر بين العينية والغيرية فإنه يتوقف على ملاحظة زمان آخر على أن هذا
 تدقيق فلسفي لا ينظر إليه أهل اللغة والعرف لاتيناهم بإحتمالهم على الظواهر دون تلك

بجملة علقت على مبتدأ بعائد
 لا يكون مسندا إليه في تلك الجملة
 نخرج عنه المسند في نحو زيد
 منطلق أبوه لأنه مفرد في نحو قل
 هو الله أحد لان تعليقها على
 المبتدأ ليس بعائد وفي نحو زيد قام
 وزيد هو قائم لان العائد فيه هو مسند
 إليه ودخل فيه نحو زيد أبوه قائم
 وزيد قام أبوه وزيد مرت به وزيد
 ضربت عمرا في داره وزيد ضربته
 ونحو ذلك من الجمل التي وقعت
 خبر مسندا ولا تقييد التقوي
 والعمدة في ذلك تتبع كلام
 السكاكي لا تأمل نجد هذا الاصطلاح
 إن قبله (وأما كونه) أي المسند
 (فعلا للتقييد) أي تقييد المسند
 (بأحد الأزمنة الثلاثة) الماضي
 وهو الزمان الذي قبل زمانك

التدقيقات التي لم يخطر ببالهم شيء منها على أنه يجوز أن تكون هذه الظرفية بطريق
اشتغال الكل على الجزئية بمعنى أن كل زمان هو في أجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض
سراي مع بعض زيادة من الفترى وفي الفترى أيضا منه وينبغي أن يعلم أنه لو جعل يتربق
على الاستقبال بلزم محذور آخر لأن كون الترتب في الاستقبال يقتضي عدم حصول
الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده
فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب
الحال على تقدير تغيرهما كما لا ينبغي على التأمل اه والظاهر أن ما عدا الجواب الأوسط
لا يحل الاشكال في تترقب وجوده المتقدمة ويمكن دفعه بما صرح به السيد من أن
الافعال المأخوذة في التعاريف مجردة عن الزمان فتدبر ثم رأيت ما يقيد ذلك بخط العلامة
الشنوائى عن سم والله الحمد (قوله قبل زمانك الذي أنت فيه) أى حين التكلم وعبارة
الطول وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك قال بس وعبارته هنا أولى اذ مثل التكلم
فعل غير التكلم (قوله والمستقبل) على صيغة اسم الفاعل كما مضى وأسم الفعول
وكلاهما المنقول الموافق للمعتول لأن الزمان يستقبل كما تستقبله أطول (قوله يتربق
وجوده) معناه من شأنه أن يتربق فاندفع ما قيل كم من شيء لا يتربق وجوده ومع هذا يكون
مستقبلا سم (قوله أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل) ينبغي مع الان الحاضر
سم وكتب أيضا قوله وهو أجزاء الخ قال الفترى ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم
في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الاتية الآن يقال الوقوع في الاجزاء
المذكورة ولو في واحد منها وقوع في الحال وكتب أيضا قوله وهو أجزاء أى آتات وهذا
تعريف للحال العرفى وهو الزمان الذى يقع فيه الفعل ويتقدر بقدره فيختلف حسب
اختلافه مثل يصل ويحج وأما الحال الحقيقي فالآن الذى لا يتجزأ سراي واعلم أن
الزمان أمر وهو عند المتكلمين موجود عند الحكاه (قوله من غيره له وتراخ) أى
بين كل جزء وما يليه لا بين أول الأجزاء وآخرها اذ المهلة بينهما لا الزمة اذ اطالت المدة
كشهر وهذا ايضا قوله متعاقبة لا قيد آخر وكتب أيضا ما نصه كما يقال زيد يصل والحال
أن بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآتات الكثيرة المتعاقبة
واقعة فى الحال فليس الحال زمن التكلم فقط (قوله أمر عرى) أى مبنى على عرف أهل
العربية فيما يعدونه حالا فهو حال كما جعلوا الزمن فى زيد يصل حالام كونه فى أثناء الصلاة
فرغ منها شطروبنى شطروى ليس أمرام بنى على التصديق من عرى بالمعنى وكتب أيضا ما نصه
لامضبوط مجتد معين بل تارة يكون طويلا وتارة يكون قصيرا بحسب العرف فى ذلك الفعل
(قوله دال بصيغته) أى بهيئته (قوله بخلاف الاسم الخ) جواب عما يقال ان التقيد
بأحد الأزمنة يوجب دال الاسم فكيف يجعل علة لتكون المندفعلا فأجاب بأن العلة
هو التقيد مع الاختصارية وكتب أيضا قوله بخلاف الاسم الخ لا يقال قدس بى أن اسم

الذى أنت فيه والمستقبل وهو
الزمان الذى يتربق وجوده بعد
هذا الزمان والحال وهو أجزاء من
أواخر الماضى وأوائل المستقبل
متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا
أمر عرى وذلك لأن الفعل دال
بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة
من غير احتياج الى قرينة تدل على
ذلك بخلاف الاسم

الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستعمال فينبغي أن لا يحتاج القرينة إذا أريد الحال واحتياجه لها إذا أريد غيره كاحتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه وحينئذ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل لا نقول معنى كونه حقيقة في الحال أنه حقيقة في الحدث الحال لا في الزمان الحال ضرورة أن الزمان ليس جزءاً من مدلوله بخلاف الفعل فإنه جزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه نظر لأن من لازم كونه حقيقة في الحدث الحال دلالة على الزمان الحالي لأنه لازم معناه فلا يحتاج في الدلالة عليه قرينة والجواب أن المراد الدلالة على أحد الأزمنة صريحاً واسم الفاعل لا يدل عليه صريحاً بل التزاماً فإذا أريد الدلالة عليه صريحاً احتاج إلى قرينة ع س م بتصرف (قوله) فإنه انما يدل عليه أي دلالة صريحة مطوّل (قوله) على أخصروجه (كان ينبغي أن يؤخره عن قوله مع افادة التجدد ليدل على إفادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصار فإن قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لأن تقييده بأحد الأزمنة يتوقف على القرينة لا شتر كما قلت يحصل به التقييد بدون القرينة بأحد الأزمنة بمقتضى الوضع للحالة وانما يحتاج إلى القرينة لتعيين المراد فإن قلت فما الفائدة حينئذ في الإيراد فعلاً ولا مندوحة عن القرينة إلا أن القرينة هنا لتعيين المراد وفي الاسم التقييد قلت فائدة التسدرج في التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير يرقى أنه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية التقييد على أخصروجه إذا القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب أطول (قوله) ولما كان التجدد الخ) التجدد يطلق على معنيين أحدهما الحصول بعد أن لم يكن والثاني التقضي شيئاً فشيئاً والمعتبر في مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الأول واللازم الزمان التجدد بالمعنى الثاني فالمرافقة في الاسم لافيه وفي المسمى وإن اقتضاه كلام الشارح لأن التجدد بالمعنى الثاني غير لازم للفعل ولا معتبر في مفهومه حتى إذا أريد لا بدله من قرينة تقرير ف وهو ملخص ما في الحواشي فقول المدرسين معنى أحد الله أنه يحمد الله أحد بعد حمد إلى ما لا نهاية له تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع ح ف وظاهر كلام الشارح بل صريحه والمتن أيضاً أن الفعل مطلقاً سواء كان مضارعاً أو غيره يفيد التجدد اللازم للزمان الذي هو التقضي شيئاً فشيئاً بالالتزام وليس كذلك بل انما يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة وفي يس الجواب بأن مراده أن هذا الجزء الذي هو الزمان لما كان متجدداً بالمعنى الثاني ناسب أن يعتبر التجدد في الجزء الثاني لكن لا بالمعنى الثاني بل بالمعنى الأول اهـ (قوله) أي لا يتجمع الخ) تفسير لقوله غير قار الذات (قوله) والزمان جزء الخ) اعترضه السيد بأن هذا انما يدل على تجدد مجموع معنى الفعل المركب من الحدث والزمان لا على المطلوب الذي هو تجدد الحدث فالمناسب أن يضم إلى ذلك أن الزمان التجدد معتبر في مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين

فإنه انما يدل عليه بقرينة
خارجية كقولنا زيد قائم الآن
أو أمس أو غداً ولهذا قال (على
أخصروجه) ولما كان التجدد
لازماً للزمان لكونه كما غير قار الذات
أي لا يتجمع أجزاءه في الوجود
والزمان جزء من مفهوم الفعل كان
الفعل مع افادته التقييد بأحد
الأزمنة الثلاثة

الحدث فيلزم تجرده ولذا لم يقل أحد بأن الفعل القديم زمانى كما فى علم الله فان الفعل هنا
 مجزئ عن الزمان (قوله مفيد التجرد) أى الحصول بعد ان لم يكن فانه مدلول الفعل
 لا التقضى شيئا فشيئا عبد الحكيم (قوله أو كلاً) الهمزة للتقرير والواو عطف على مقدر
 أى أحضر واوبعوا وكما ظرف لبعثوا سيراى (قوله عكاظ) فى القاموس كغراب سوق
 بحجر اء بين نخلة والطائف كان يقوم هـ لال ذى القعدة ويستمر عشرين يوماً مجتمع فيه
 قبائل العرب فيتعاكطون أى يتفاحرون ويتفاشدون عبد الحكيم (قوله وهو منسوق
 للعرب) أى سوق اسم مكان من تسوق القوم أى باعوا واشتروا (قوله بعثوا الخ) يعنى
 ان لى على كل قبيلة جناية فاذا وردوا عكاظ طلبنى الكافل بأمرهم وهذا مدح فى العرب
 للجرى منهم وقيل انما بعثوا اليه لانه لا يمت لهم اظهار ما فخرهم الا بحضوره لانه الرئيس على
 كل شريف والقاضى على كل مجده منيف (قوله يتوسم) الشاهد فيه (قوله وتأملها شيئا
 فشيئا الخ) تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع فلا ينافى ما مر من أن اللازم للفعل التجرد
 بمعنى الحصول بعد ان لم يكن لابعنى التقضى شيئا فشيئا وعبرة عبد الحكيم بيان للمعنى
 المراد المستفاد بعونه المقام والمضارع انما يبدل على حدوث التوسم مطلقا اه وعبرة
 القترى قوله شيئا فشيئا يشعر بأن تاراد بالتجرد فيما سبق التقضى والحق أنه خارج عن مفهوم
 الفعل وضعوا وانما يفهم من خصوصية الحدث أو المقام نعم قديمة قصد من المضارع الاستقرار
 التجردى بحسب المقام كما يستفاد عن الشيخ ويمكن أن يقال غرض الشارح بيان المراد
 من البيت بحسب افادة المقام والتجرد المطلق الذى هو مدلول الفعل وضعوا وهو المقصود
 بالبيان يفهم فى ضمن التقضى فلا غبار (قوله وافادة التجرد) ذكر افادة ليس كما ينبغي
 اذ عدم الافادة لا يكون مقصودا بالافادة للبدلغ فلوحذف لفظ افادة كما فى عبارة الايضاح
 حيث قال فلا فادة عدم التقيد والتجرد لاستقام كذا فى الاطول (قوله لافادة الدوام
 والثبوت) أما الثبوت والمراد به تحقق المحول للموضوع فبحسب أصل الوضع وأما الدوام
 فن خارج لا بحسب الوضع وأشار الى ذلك الشارح بقوله لا فى قال الشيخ عبد القاهر
 الخ فانه افاد أنه لادالة للاسم على الدوام بحسب الوضع فهو إشارة الى أنه ينبغي أن يحمل
 كلام المصنف على الدوام من خارج معانيه وبين كلام الشيخ ودفعاً للتناى بينهما فهو
 إشارة الى الجمع لا الاعتراض على المصنف سم (قوله والثبوت) الاولى تقديمه على الدوام
 لانه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس (قوله لا غراض) كما فى مقام المدح والمبالغة ونحوه
 مما يناسب الدوام والثبوت سم (قوله لا يألّف الدرهم المضروب صرتنا الخ) اعلم أن فى
 اضافة الصرة الى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهى أن صرته مشتركة بينه وبين غيره
 والمشهد ورنصب صرتنا على أنه مفعول لا يألّف والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون
 عدم الالفة من جانب صرته ولولا كنى فى التثبيل لكون المسند فعلا واسما بهذا المثال
 لكفاء لان يجر عليها كتوسم ولا يخفى أن قوله وهو منطلق حال دأمة أطول وقوله الى

منفرد التجرد واليه أشار بقوله
 (مع افادة التجرد كقوله) أى قول
 طريف بن تميم (أو كما وردت عكاظ)
 وهو منسوق للعرب كانوا يجتمعون
 فيه فيتناشدون ويتفاحرون
 وكانت فيه وقائع (قبيلة)
 بعثوا الى عربهم (الذي شمر
 القوم القيم بأمرهم أى يصدر
 بذلك وعرف (يتوسم) أى يصدر
 عنه تنقز من الوجوه وتأملها شيئا
 فشيئا ولحظة فلحظة (وأما كونه)
 أى المسند (اسما فلا فادة عدمهما)
 أى عدم التقيد المذكور وافادة
 التجرد يعنى لافادة الدوام
 والثبوت لا غراض تتعلق بذلك
 (كقوله لا يألّف الدرهم
 المضروب صرتنا) وهو ما يجمع فيه
 الدراهم

صغير المتكلم مع الغير أي يكون للمتكلم مع الغير فلا ينافي أنه هنا المعظم نفسه (قوله
 لكن الخ) فيه تكميل حسن إذ قوله لا ينافي الخ ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس
 الدرهم فازاله فترى (قوله ثابت الدرهم دائماً) لأن مقام المدح يقتضي دوام ذلك
 بدليل قوله قبل هذا

انا اذا اجتمع يوماد واهمنا * ظلت الى طرق الخبرات تستبق

(قوله من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئاً) فيه أن الفعل أيضاً كذلك اذ لا يدل
 بالوضع على التجدد والحدوث شيئاً فشيئاً وان كان ذلك قديماً متفاداً من خارج نعم الفعل
 يدل وضعا على الحدوث أي الحصول بعد أن لم يكن والاسم لا يدل عليه وضعا بل
 قديماً متفاداً منه ذلك من خارج والفعل يفيد التجدد والحدوث شيئاً فشيئاً بعونه المقام
 والاسم لا يمكن أن يقصد منه لأنه مفيد لعدم التجدد افاده عبد الحكيم وبما علم من كلام
 الشيخ وغيره من أن الاسم لا يدل وضعا على الحدوث وان استفادته منه من خارج
 يعلم أن ما اشتر من دلالة اسم الفاعل على الحدوث انما هو باعتبار الخارج لا الوضع قال
 بعضهم في توجيه الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بدلالة الاول على الحدوث
 والثانية على الدوام ان اسم الفاعل لما كان جارياً في اللفظ على الفعل جاز أن يقصد به
 الحدوث بعونه القرائن بخلاف الصفة المشبهة ولما كانت لا تدل على زمان معين وليس
 بعض الازمنة أولى من البعض حمل على الجميع لا باعتبار أنه يستفاد من لفظها وقال
 أخرج حمل اسم الفاعل للحدوث والصفة المشبهة للدوام باعتبار الاسم تعامل لا الوضع
 وكتب أيضاً قوله من غير اقتضاء أنه يتجدد أي ومن غير اقتضاء للدوام وان كان قديماً متفاداً
 من الاسم بعونه المقام ومن غير اقتضاء للحدوث أي الحصول بعد أن لم يكن وان كان قد
 يستفاد من خارج أيضاً والحاصل أن الاسم لا يدل على أكثر من الثبوت أفاده ذلك عبد
 الحكيم (قوله لا أكثر من اثبات الانطلاق) أي وأما افادته الدوام فن خارج فلا منافاة
 بينهما وبين كلام الشارح المتقدم (قوله كما في زيد طويل وعمر وقصير) تنظير للتخي فانه
 لا تعترض فيه لا أكثر من اثبات الطول صفة لزيد ومن اثبات القصير صفة لعمر ولا يتجدد
 فيه واستفادته الدوام منه انما هي من خارج بعونه ان الطول والقصير وصفان لازمان
 (قوله وأما تقييد الفعل الخ) لا يلزم من كونه من مباحث متعلقات الفعل أن لا يكون من
 أحوال المسند حتى يكون ذكره هنا من ذكر الشيء في غير موضعه فلا اعتراض وكتب أيضاً
 مانعه لا يخفى أن تقييد المسند لا ينحصر في تقييد الفعل بل منه هذا غلام ورجل وغلام
 عاقل وأن في رفع نحو عطف على تقييد الفعل رفعه فاعتمه ولا يحرم نفعه قاله في الاطول
 فرفع النحوي رفع كل قصور وان كان خلاف المتبادر (قوله وما يشبهه من اسم الفاعل
 الخ) واقتصر المصنف على الفعل لانه الاصل ولك أن تجعل الفعل في كلامه بالمعنى
 اللغوي (قوله مطلق) أي غير مؤكد لان المؤكد ليس فيه تربية القائدة كما لا يخفى ف

(لكن يتر عليها وهو منطلي) يعني
 أن الانطلاق من الصفة ثابت
 للدرهم دائماً قال الشيخ عبد
 القاهر موضوع الاسم على أن
 يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء
 أنه يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً فلا
 تعترض في زيد منطلق لا أكثر من
 اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد
 طويل وعمر وقصير (وأما تقييد
 الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل
 والمفعول وغيرهما (عن قول)
 مطلق أوبه أوفيه أوله أو معه
 ونحوه من الحال والتمييز

(قوله والاستثناء) أى المستثنى قال الرضى ان المنسوب اليه الفعل أو شبهه هو المستثنى
منه مع المستثنى وانما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء
الاعظم والمستثنى صار بعدد في حيز الفضلات فأعرب بالنصب اه وبهذا ظهر كونه
قد بالفعل وان دفع ما قبل ان المستثنى من تمة المستثنى منه فهو من تمة الفاعل أو المفعول
أو غيرهما فلا معنى لتقييد الفعل به بعد الحكم بهم (قوله فلتربية الفائدة) أى تكثيرها
فان قلت هذا مشكل في المفعول به لان الفعل المتعدي يتوقف تعمله على تعقل المفعول به
فالتقييد به لاصل الفائدة لا ليرتبتها وأى فرق بينه وبين الفاعل فان تعمله يتوقف على كل
منهما قات الفعل المتعدي يتوقف تعمله على تعقل مفعول ما وهو مفعول لكل أحد لا
على تعقل المخصوص بخلاف الفاعل فان تعقل الفعل يقتضى تعقل خصوصه لانه اعتبر في
مفهومه النسبة الى الفاعل الخاص فتأمل سم (قوله زاد غرابية) أى بعد اعن الذهن وقلة
خطور بالبال (قوله وكذا زاد غرابية) أى بالنسبة للسامع (قوله لان منطلقا هو نفس
المسند) لانه الدال على الحدث بخلاف كنهانها لادلالة الاء على الحدث كما قال السيد
وغیره بل هي انما تدل على الزمان والى ذلك أشار الشارح بقوله و كان قيد الخ
وهذا بخلاف ما اختاره الرضى من دلالة كان على الحدث وأنها المسند حتى ان معنى
كان زيد حصل شى لزيد وقوله بعد منطلقا ونحوه تفصيل ونبين لذلك الشى المهم من
سم (قوله وكان قبله) مبتدأ وخبر وهو صريح فى أن المقيد نفس المسند وهو مقتضى
كلام المصنف ويحتمل أن فى العبارة مسامحة والمراد أن المقيد النسبة والامر قريب
لان تقييد كل بول لتقييد الآخر سم (قوله للدلالة على زمان النسبة) هذا
الوجه جارى الافعال وأما المشتقات والمصادر فتوابع لاه اعبدا الحكيم وعبارة الاطول
ولم يدخل فى نحو كان زيد منطلقا كون زيد منطلقا ولا زيد كائن منطلقا اذ لا تقييد فيه
بل لا يدل الكون والكائن الا على أصل النسبة بخلاف أخوات كان فان فى فروعها
تقييد الاحتمال لان فى الاخوات تقييدين تقييد بالزمان وتقييد بخصوص النسبة
تضييقه مصادرهما والفروع لم يفتها الا الزمان اه (قوله فلما نعت منها) المراد بالمانع هنا
المانع بالمعنى اللغوى وهو ما لا يتأتى تحصيل الشى معه وجوديا كان أو عدميا ما نفعيا كان
أولا فلا اعتراض على عدم العلم بالمقيدات من الموانع تأمله (قوله مثل خوف انقضاء
الفرصة) نحو غزال وقع (قوله بالمقيدات) أى لذلك الفعل الواقع فى عبارة المتكلم ومعنى
عدم العلم بعقيداته جهل المتكلم بفعوله وزمانه ومكانه ونحو ذلك (قوله وأما تقييده
بالشرط) كان ينبغى أن يقدم هذا على حال ترك التقييد ويؤخر ترك التقييد لتجربى التقييد
الوجودية على سن واحد كيف والتقييد بالشرط فى قوة المفعول فيه كما يعلم من قوله
الآتى بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك أبابىس وأجيب بأنه لما كان محتاجا الى بسط
أخره عن الترك وقوله فى قوة المفعول فيه فى عبد الحكيم ليس التقييد بالشرط مثل

والاستثناء (فالتربية الفائدة) لان
الحكم كلما ازداد خصوصه زاد غرابية
وكذا زاد غرابية زاد افادة كما يظهر
بالنظر الى قولنا شى ما موجود
وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة
كذا فى بلد كذا ولما استعسر سؤالا
وهو أن خبر كان من مشبهات
المفعول والتقييد به ليس لتربية
الفائدة لعدم الفائدة بدونه أشار
الى جوابه بقوله (والمقيد فى نحو
كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان)
لان منطلقا هو نفس المسند وكان
قبله للدلالة على زمان النسبة
كما اذا قلت زيد منطلق فى الزمان
الماضى (وأما تركه) أى ترك
التقييد (فلما نعت منها) أى من
تربية الفائدة مثل خوف انقضاء
الفرصة أو ارادة أن لا يطلع
الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه
أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات
أو نحو ذلك (وأما تقييده)

التقييد بالطرف لأن الطرف قيد لنفس المسند دون النسبة أعني ثبوت المسند للمسند
 إليه فإنه مطلق فالمسند المقيد بالزمان والمكان ثابت للمسند إليه فقولنا ضرب زيد أي يوم
 الجمعة اخبار بثبوت الضرب الواقع في يوم الجمعة للمتكلم فلا بد في صدقه من تحقق المقيد
 والقيد معا وأما الشرط فهو قيد لثبوت المسند فعني قولنا ان ضرب زيد ضربته
 الاخبار بثبوت ضرب المتكلم لزيد في وقت ثبوت ضرب زيد وصدقه لا يتوقف على
 تحقق الشرط والجزاء بل على أن يكون ثبوته في وقت ثبوته وان لم يشأ قال الشارح في
 شرح المفتاح فقوله ان يضرب عرو ويضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت
 وقوع الضرب من عرو وعلى تقديره وفي موضع آخر فان قيل قد سبق أن مضمون الجملة
 الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فإمعن ذلك في الانشاء
 وكيف امتنع في الشرط دون الجزاء قلنا الحصول قد يكون لثبوت شيء أو نفيه عنه
 كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجيه الطلب أو القنى أو نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء
 فمعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق فمن ههنا امتنع كونه انشاء
 فإصل ان جاءك زيد فأكرمه انى على تقدير صدق أنه جاءك أطلب منك اكرامه لا بمعنى
 الاخبار بالطلب بل بمعنى انشاءه اه كلامه فهو صريح في أن الشرط قيد لثبوت شيء أو نفيه
 عنه في الخبر وطلب شيء أو نفيه أو توجيهه في الانشاء وعلى هذا ففي جعل المصنف
 الشرط تقييداً للمسند مسامحة وكذا في قول الشارح ان جئني أكرمك بمنزلة قولك
 أكرمك وقت مجيئك اياي تأمل (قوله أى الفعل) أى وما يشبهه وأراد بالفعل الجزاء
 تقدم على الشرط وتأخر وبالشرط فعل الشرط (قوله بالشرط) أى جملة فعل الشرط
 (قوله أكرمك ان تكرمنى) اشارة الى أنه لا فرق بين صورتي التقديم والتأخير في كونه
 قيداً سواء قلنا ان المتقدم جزاء لفظاً كما هو رأى الكوفيين أو أن المتقدم دال على الجزاء
 كما هو رأى البصريين عبد الحليم وعبارة الاطول قصد الشارح المحقق أى بمثله
 بالثالين أن الشرط كما يكون قيد للجزء المتقدم يكون قيد للجزء المتأخر فان علماء
 المعاني لا يجعلون المتقدم على الشرط دال على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به
 الشارح نفسه في بحث الإيجاز والاطناب والمساواة وقال حذف جزاء الشرط في مثل
 هذا التركيب كحذف المستثنى منه في المستثنى المقرغ لرعاية أمر لفظي لا يعتبره علماء هذا
 الفن فان قلت لو جعل أكرمك ان تكرمنى من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه
 مخالفة القانون النحوي المشهور فلا يكون بليغاً لانتفاء الفصاحة قلت لاشبهة
 في قوة هذه الشبهة ولا تندفع الابطح نص قولهم مخالفة القانون النحوي المشهور
 بقانون لم يدع اليه أمر لفظي (قوله فلا اعتبارات) أى معتبرات ويدل عليه قوله وحالات
 لأن الحالات معتبرات لا اعتبارات والحالات هي تعليق حصول مضمون جملة بحصول
 مضمون أخرى اما في الماضي كما في لو واما في الاستقبال اما مع الجزم كما في اذا و مع الشك

أى الفعل (بالشرط) مثل أكرمك
 ان تكرمنى وان تكرمنى أكرمك
 (فلا اعتبارات)

وحالات) تقتضي تقييده (لا تعرف
 إلا بعرفة ما بين أدواته) يعني
 حروف الشرط وأسماء (من)
 التفصيل وقدين ذلك) التفصيل
 (في علم النحو) وفي هذا الكلام
 إشارة إلى أن الشرط في عرف
 أهل العربية قيد لحكم الجزاء
 مثل المفعول ونحوه فقولك إن
 جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك
 وقت مجيئك إياي ولا يخرج
 الكلام بهذا التقييد عما كان
 عليه من الخبرية والإنشائية بل
 إن كان الجزاء خبراً فالجمله
 الشرطية خبرية نحو إن جئتني
 أكرمك وإن كان انشاءً فانشائية
 نحو إن جاءك زيد فأكرمه وأما
 نفس الشرط فقد أخرجته الأداة
 عن الخبرية واحتمال الصدق
 والكذب وما يقال من أن كلام
 الشرط والجزاء خارج عن الخبرية
 واحتمال الصدق والكذب وإنما
 الخبر هو مجموع الشرط والجزاء
 المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول
 فأنما هو اعتبار المنطقيين ففهوم
 قولنا كلما كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود باعتبار أهل العربية
 الحكم بوجود النهار في كل وقت
 من أوقات طلوع الشمس فالحكم
 عليه هو النهار والمحكوم به هو
 الوجود

كما في أن هـ ص سم وكتب أيضاً قوله فلا اعتبارات لا تعرف الخ أي فيعتبر في
 كل مقام ما يناسبه من معاني تلك الأدوات فإذا كان الخطاب مثلاً يعتقد أنه إن
 كرر الجاء اليك فقلت منه فقول نقياً لذلك كما جئتني أزددت فبك حياء وكذا إذا كان
 يعتقد أن الجاء في وقت كذا لا يصادف طعماً عند زيد مثلاً قلت متى جئت زيداً وجدت
 عنده طعماً أو يعتقد أنك لا تجالس إلا المسجد مثلاً قلت أينما تجلس أجلس معك
 هـ ع (قوله وحالات) عطف تفسير (قوله ما بين أدواته) أي الشرط بمعنى التعليق
 فبمعنى استخدام (قوله من التفصيل) أي عماد كرم فصلاً أطول (قوله وفي هذا
 الكلام) أي قول المصنف وأما تقييده بالشرط حيث جعل الشرط قيداً (قوله قيد
 لحكم الجزاء الخ) فالكلام هو الجزاء وإنما الشرط قيد له لكن ينبغي أن يستثنى من ذلك
 ما إذا كانت أداة الشرط اسماً مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء
 فإن الكلام حينئذ مجموع الجملتين كما صرح به في شرح الكشاف لأن الخبر من حيث هو خبر
 ليس بكلام وكذا جزمه من باب أولى فإن جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند النحاة
 كان الكلام هو الجزاء وكتب أيضاً ما نصه الإضافة بيان (قوله بمنزلة قولك الخ) الذي
 ارتضاه في الأطول أنه بمنزلة قولك أكرمك على تقدير مجيئك فراجع (قوله أكرمك وقت
 مجيئك إياي) استغنى الوقت من التعليق لأن الشرط علة الجزاء وزمان المعلوم زمان
 العلة فالعنى في هذا أكرمك لأجل مجيئك إياي وفي زمانه سم (قوله ولا يخرج الكلام)
 وهو الجزاء حرف وقوله عما كان عليه أي قبل التقييد بالشرط (قوله بل إن كان الجزاء
 الخ) قيل عليه أن الجزاء في قولك أن ضربت بك نظير خبري مع أن الجملة انشائية ورد بأن
 حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء كما صرح به الرضي فليس بخبري (قوله
 فالجمله الشرطية) وهي جملة الجزاء مع قيده الذي هو فعل الشرط وقوله خبرية أي بسبب
 خبرية الجزاء (قوله فانشائية) أي بسبب انشائية الجزاء (قوله عن الخبرية) لأنه ليس
 كلاماً أصلاً وقوله في المطول لأن الحرف قد أخرج به إلى الانشاء على حذفه. صاف أي
 إلى حكم الانشاء من حيث أنه لا يحتمل صدقاً ولا كذباً نصراً كالمفعول والإفهام وليس انشاء
 أيضاً (قوله واحتمال الخ) عطف لازم (قوله كلام من الشرط والجزاء) أي كلامهم ما على
 حدته لا مجموعهما كما هو ظاهر (قوله فالحكموم عليه هو النهار الخ) عبارة المطول والتحقق
 في هذا المقام أن مفهوم الشرط بحسب اعتبار المنطقيين غير بحسب اعتبار أهل العربية
 لأننا إذا قلنا أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعد أهل العربية النهار محكوموم عليه
 وموجود محكوموم به والشرط قيده ومفهوم القضية أن الوجود ثبت للنهار على تقدير
 طلوع الشمس وطاهر أن الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب
 وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بنيت الوجود للنهار حينئذ وكذبها باعتبارها
 المنطقيين فالحكموم عليه هو الشرط والمحكوموم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم

الجزء الشرط وصدها باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين
قد انخاع عن الخبرة واحتمال الصدق والكذب وقالوا انتم ائشارك الجملة في انها قول
جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالقها بأن طرفيها موافقان تأليفا خبريا وان لم
يكونا خبريين وبأن الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الجملة الا ترى
ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فهو عندهم أن وجود النهار
لازم لطلوع الشمس وعند النجاة أن التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع وظاهر أنه
جملة خبرية فمقدمه مقول فيه فكيف بين المفهومين وتحقق هذا المقام على هذا الوجه
من نقاش المباحث اه قال عبد الحكم فقلت فما الفرق بين مذهب أهل العربية
والميزانيين فان المال واحد قلت الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزء بعض
التقديرات حتى انه لو لا التقييد بالشرط كان الحكم الذي في الجزء عاما لجميع التقديرات
فيكون التقييد مفهوما مفهوما مخالفا كما ذهب اليه الشافعية وعند الميزانيين كل واحد
من الشرط والجزء بمنزلة جزء القضية الجملة لا يفيد الحكم أصلا فلا يكون الشرط مخصص
الجزء بعض التقديرات فلا يتصور مفهوم المخالفة بل هو ساكت عنه كما هو مذهب
الحنفية اه (قوله وباعتبار المنطقيين) معنى الاختلاف المذكور ان المنطقيين قالوا ان
الجملة الشرطية الواقعة في استعمال العرب معناها الحكم يلزم شئ شئ وقال أهل
العربية معناها بثبوت الجزاء على تقدير ثبوت الشرط وليس معناها أن الميزانيين وضعوا
الشرط بهذا المعنى حتى يرد ما ذكره السيد بقوله كيف وهم يصدد بيان مفهومات القضايا
المستعملات عبد الحكم (قوله والمحكوم به وجود النهار) أي لزوم وجود النهار
(قوله فكيف من فرق الخ) فيذهب ما فرقت في المحكوم عليه وفرقت في المحكوم به وفرقت
في الحكم وغير ذلك ونارح السيد الشارح في فرقه بين المذهبين ذاهبا الى موافقة
أهل العربية لاهل الميزان واطال في ذلك بما أطيل في رده كما سطر في حواشئ يس وقد
وافق العصام الشارح راداع السيد فراجع يس تعرف (قوله في ان واذا اولو) ولا بد
من النظر في من وما أيضا لان أحداهما للعاقلة والاخر لغير العاقل وفي استعمال
أحدهما مقام الآخر اعتبارا لطيفة محتاجة الى البيان أطول (قوله للشرط
في الاستقبال) أي لتعلق حصول مضمون جملة الجزاء على حصول مضمون جملة الشرط
في الاستقبال فقوله في الاستقبال متعلق بالحصول الثاني الذي يتضمنه لفظ الشرط
لا الاول لانه متعلق بالتالي ولا بالتعليق لانه في الحال لا في الاستقبال عبد الحكم (قوله
لانه متعلق بالتالي أي الذي هو مستقبل فيلزم أن الاول أيضا مستقبل (قوله لكن أصل
ن الخ) أي حقيقة اللغوية يس وقد تمها على اذامع أن أصل ان عدى وأصل
ذا وجودي لأن ان الاصل في الشرط ولسبق العدم وكتب أيضا قوله لكن أصل ان مثل
ن بقية أدوات الشرط غير اذا كما يدل عليه كلام الجاهلي بعبارة العرضي انظر يس (قوله

وباعتبار المنطقيين الحكم يلزم
وجود النهار لطلوع الشمس
فالمحكوم عليه طلوع الشمس
والمحكوم به وجود النهار فكيف
من فرق بين الاعتبارين (ولكن
لا بد من النظر هنا في ان واذا اولو)
لان فيها اجماعا كثيرة لم يعترض
لها في علم النحو (فان واذا الشرط
في الاستقبال لكن

أصل ان عدم الجزم بالخ) هو صادق بالمشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه أما
 اذن الوقوع والجزم بعدمه فليسا موقعا لها في الاصل ولوشملت ما عبارة المصنف وأما
 الشك والتوهم ففيل هما ماموقع لها وقبل الشك فقط ع ق وبيل تدخل على المظنون
 وكتب أيضا مانصه أي جزم المتكلم (قوله عدم الجزم بوقوع الشرط) وأما قولهم ان
 مات زيد افعل كذا مع أن الموت مجزوم الوقوع فوجهه الزمخشري بأن وقت الموت
 لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليه فترى (قوله بوقوع الشرط) أي تحققه
 لدخل ما اذا كان الشرط سلبا (قوله الاحكامية) كقوله حكمية عن زليخا ولئن لم يفعل
 أما آخره ليس بصح من الخ وعن يوسف وان لا تصرف عن كدهن الخ وعن اخوته قالوا ان
 يسرق فقد سرق أخ له من قبل وقوله أو على ضرب من التأويل كالنظر الى حال المخاطب
 الغير الجازم بوقوع الشرط كما سيأتي وكتب أيضا قوله أو على ضرب من التأويل مثل سوق
 المعلوم مساق المشكول للكتبة نقضه أو كون المخاطب غير جازم فان ان قد تسمى عمل
 في شك المخاطب كاتسمة مل أمال الفصل الجمل الواقعة في ذهنه فترى (قوله بوقوعه) أي
 في المستقبل بحسب اعتقاده لأن الشرط مطلقا ممتدة الوقوع في المستقبل (قوله
 فلم يتعرض له) لأن ان تقول المتبادر من عدم الجزم بالوقوع في العرف التردد ع بد الحكميم
 (قوله لكونه مشتركا الخ) حاصل ذلك أنه كما أن لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك
 هي لعدم الجزم بلا وقوعه كاذ كره جميع النواة وصرحوا بأنهم انما تسمى عمل في المعاني
 المحتملة المشكوكه وان اذا كان الجزم بوقوع الشرط كذلك هي لعدم الجزم بالوقوع
 بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعدم الجزم باللا وقوع مشترك بينهما فلم يتعرض له في مقام
 الفرق بينهما لعدم مدخليته فيه فتأمل سم لكن يبقى هنا شيء وهو أن عدم الجزم باللا وقوع
 الشرط في اذا بمعنى أنه متوقف ان بمعنى أنه يجوز فلا اشتراط في الحقيقة تأمل بس أي
 فعدم الجزم باللا وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي ان لوجود الجزم بوقوعه فبينهما
 فرق (قوله أي ولا أن أصل الخ) عبارة الاطول ولذلك المذكور من الامرين وهو كون
 الاصل في ان عدم الجزم بوقوع الشرط والاصل في اذا الجزم كان الخ اه وهذا الصنيع
 أولى مما صنعه الشارح فافهم (قوله النادر) أي النادر للوقوع سم (قوله في الغالب)
 انما يقيد به لأن النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيمة فانه نادر للوقوع لانه انما يقع مرة مع أنه
 مقطوع بوقوعه فان النادر هو ما يقل وجوده جدا ما بان يكون الغالب عدم وقوعه وقد
 يقع وقد لا يقع واما بان يكون وقوعه لا بد منه لكنه مرة أو مرتين ع سم (قوله موقعا
 لان) أي حقيقة وتجوزا فانه مع ندرته امام مشكول فيه فيكون وقع ان حقيقة واما
 مجزومه فهو لكونه ملحقا موقع لان أي تجوزا أطول بأدنى تغيير (قوله لفظ الماضي) أي
 اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضي سواء كان الفعل الماضي أو المضارع مع لم
 ولذا قال لفظ الماضي ولم يقل الماضي لئلا يتبادر منه الفعل الماضي أطول (قوله

أصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط)
 فلا تقع في كلام الله تعالى على الاصل
 الاحكامية أو على ضرب من
 التأويل (وأصل اذا الجزم) بوقوعه
 فان واذا يشتركان في الاستقبال
 بخلاف لو ويشتركان في الجزم بالوقوع
 وعدم الجزم به وأما عدم الجزم
 بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له
 لكونه مشتركا بين ان واذا
 والمقصود بيان وجه الاقتراح
 (ولذلك) أي ولا أن أصل ان عدم
 الجزم بالوقوع (كان الحكم
 النادر) لكونه غير مقطوع به
 في الغالب (موقعا لان) لأن
 أصل اذا الجزم بالوقوع (غالب لفظ
 الماضي) لدلالته على الوقوع قطعا
 نظرا الى نفس اللفظ وان نقل

ههنا) أى مع اذا (قوله نحو فاذا جاءتهم الحسنة الخ) أو رداً من كلام الله تعالى تحقيقاً
 وتوضيحاً لاستعمال اذا فى المقطوع وان فى المحتمل والمراد القطع وعدمه بالنظر الى حال
 الشئ فى نفسه وفرد عن الكلام على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والافيا النظر الى علم
 الله تعالى ليس العلم بالوقوع أو اللاذوقوع فنرى (قوله أى قوم موسى) هو فرعون
 وجاعته وسماهم قوم موسى لانه مبعوث اليهم (قوله كالخشب والرخاء) أو رداً من الكاف فى
 بيان الحسنة اشارة الى شمولها للخشب والرخاء وغيرهما أو رداً من أى فى تفسيره اشارة
 الى أن المراد منها نوع منها عبد الحكيم (قوله والرخاء) عطف لازم (قوله أى هى مختصة
 الخ) وقال العصام أى لاجلنا هذه لا لغيرنا يعنى لاسبب لهذه الحسنة ونحن فاللام للتعليل
 لالاختصاص لانه مقتضى بطروا يعوسى ومن معه أى يقولون هذه بشأتم وسبب
 حدوثهاهم فتفسير الشارح قوله لنا هذه بأنها مختصة بنا محل نظرا له (قوله ونحن
 مستحقوها) اشارة الى أنهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب
 الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم عبد الحكيم (قوله أى يتشاءموا) التشاؤم ترقب
 حصول المكروه وقوله يعوسى أى بسبب موسى ومن معه (قوله أى الحقيقة) أى فى ضمن
 فرد غير معين فال فى الحسنة مستقلة الذهنى (قوله كالواجب) لم يقل واجب لان هناك
 من الاجناس ما لم يقع أصلاً كالعنفاء (قوله بخلاف النوع) فيه بحث لانه انما يصح
 فى نوع معين لافى نوع ما لانه أيضاً كالواجب الوقوع فلهل المراد بقوله فيما تقدم الجنس
 أى أو ما هو غيرته كـ النوع اذا اريد به نوع تام فله بخلاف النوع أى المعين كما
 فى سبعة (قوله لتدل على التقليل) فيه اشكال لان المطلوب تقليل الوقوع والتشكيك انما
 يدل على تقليلها فى نفسها يعنى أنها شئ يسير واحد لا كثير وقد يباب بان المراد بالدلالة
 ما يكون على سبيل المناسبة وتقليلها فى نفسها يناسب وتقليل وقوعها فهو اشارة الى الجملة
 عليه بسن (قوله وقد تستعمل) هذا مقابل للاصل فى قوله السابق لكن اصل ان عدم
 الجزم بوقوع الشرط ولم يذ كر نظير ذلك فى اذا بان بين أنها قد تستعمل فى مقام الشك
 لنظير ما استعملت له ان فى مقام الجزم مع أن قوله السابق وأصل اذا الجزم يدل على أنها
 قد تستعمل فى غير الجزم والافلا يتجه ذكر الاصل وحينئذ فينبغى ان يقال انها قد تستعمل
 فى الشك لما يناسب ذلك من الاغراض كالاشارة الى أن مثل ذلك الشرط لا ينبغى أن
 يكون مشكوكا بل لا ينبغى الا أن يكون محجوزاً وما به وكعدم شك المخاطب وكتزيله منزلة
 الجازم وكتغليب الجازم على غيره فليست أم بس (قوله فى مقام الجزم) أى حالته
 وقد تم مقام تعالعبارة المفتاح والابضاح فال فى الاطول وهى الصواب لان ان لم تستعمل
 فى الجزم (قوله بوقوع الشرط) فله نظرا الى الامثلة المذكورة والافتقد تستعمل
 فى الجزم بعدم وقوعه أيضاً الذى هو خلاف أصلها أيضاً لان أصلها ان تستعمل فى الامور
 المحتملة (قوله خوفاً من السيد) لكونه أو صاه ان لا يعلم أحد بوجوده فى الدار وهذا

ههنا الى معنى الاستقبال (مع اذا
 نحو فاذا جاءتهم) أى قوم موسى
 (الحسنة) كالخشب والرخاء (فالوا
 لنا هذه) أى هى مختصة بنا ونحن
 مستحقوها (وان تصبهم بسنة)
 أى جدد ببلاد (بطيروا) أى
 يتشاءموا (يعوسى ومن معه) من
 المؤمنين جى فى جانب الحسنة
 بلطف المائى مع اذا (لان المراد
 الحسنة المطلقة) التى حصلها
 مقطوع به (ولهذا عرفت) الحسنة
 (تعريف الجنس) أى الحقيقة لان
 وقوع الجنس كالواجب لتكرره
 واتساعه لتحققه فى كل نوع
 بخلاف النوع وجى فى جانب
 السبب بلطف المضارع مع ان لما
 ذكره بقوله (والسبب نادرة بالنسبة
 اليها) أى الى الحسنة المطلقة
 (ولهذا انكرت) السبب لتدل على
 التقليل (وقد تستعمل ان فى)
 مقام (الجزم) بوقوع الشرط
 (فجاءهلا) كما اذا سئل العبد عن
 سيده هل هو فى الدار وهو يعلم أنه
 فيها فيقول ان كان فيها أخبرك
 فتباهل خوفاً من السيد

التجاهل بعد من علم المعاني اذا اقتضاه المقام كما في المثال فان كان اراده مجرد الظرافة
 كان من البديع فلا يرد ما قيل انه من البديع فيكون ذكره هنا تطفلا (قوله) أوله عدم جزم
 الخطاب عطف على تجاهلا وأق باللام لأن شرط نصب المفعول له أن يكون فعلا فاعل
 الفعل الماعل والتجاهل فعل المستعمل فنصب وعدم الجزم للخطاب بخزيس وكتب
 أيضا قوله أوله عدم جزم الخ هذا وما بعده اعتبر فيه ما حال الخطاب لكن على سبيل الحقيقة
 هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعد تأمل (قوله) كقولك إن يكذبك الخ المثال يحتمل التأهل
 للملاحة وقطع المنازعة وعدم جزم الخطاب فلذلك اكتفى به إلا أن عدم تنبيهه على كونه
 محتملا كما تنبيهه عليه في قوله تعالى وإن كنتم في ريب مما نعبث به بأنه خصه بالثاني فلذلك خصه
 الشارح الحق في الشارح بالثاني وإن جعله في شرح المفتاح لهما أطول (قوله) إن
 يكذبك المراد به من لا يصدقك أي لا يعتد صدقك فكيف بالتكذيب عن عدم التصديق
 وهو صادق عن إشك في صدقك أو توهمه وليس المراد من يجوز بكذبك والا كان مدخول
 أن يجوز ما بعدهم وقوعه عند الخطاب كما أنه يجوز وقوعه عند المتكلم فلا يصح جري
 الكلام على حال المتكلم ولا على حال الخطاب أو يقال المراد بالتكذيب قول المكذب
 كذبت فانه يقال صدقت فلانا أي قلت له صدقت وكذبت أي قلت له كذبت والتكذيب
 بهذا المعنى لا يستلزم جزم القائل بكذب المتكلم (قوله) فإذا فعل (لأنه) لا يتقرر على
 ما يدفع بخلاف أطول (قوله) العالم بوقوع الشرط أي أو بلا وقوعه واقتصر على العلم
 بالوقوع نظر المثال (قوله) لمخالفة مقتضى العلم) لأن شأنه أن يجعل نكته التنزيل جريه على
 موجب الجهل بفرق بين الظاهر والفضل اه أطول (قوله) كقولك إن يؤذي أباه الخ) لأن
 أن تعتبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة السالك لأن فعل الخطاب من أيا به
 كانه أو وقع في الشك وفي هذا الاعتبار لا حظ حال المتكلم كما هو الأصل في أن تفرى
 (قوله) أي لتعير الخطاب) التقيد بالخطاب منظوفه الى المثال والافتقار يكون التعير
 لغير الخطاب فهو أن كان هذا أبازيد فلا يؤذ (قوله) أي على وقوع الشرط
 منه أو اعتقاده أياه كما في الأطول (قوله) ونصوير عطف بسبب أي تصوير المتكلم
 للخطاب أي تفهيم وتبيين وقوله أن المقام أي الذي في شأنه أو رد الكلام عطف وكتب
 أيضا قوله ونصوير المقام الخ وربما تحقق التصوير بدون التوبيخ كما في قولك إن كان
 أبك فلا تؤذ لأن فيه اشتمال المقام على صدور الأذى من الخطاب وهو يقطع الشرط عن
 أصله لكن لا توبيخ على وقوع الشرط من عبد الحكيم اه (قوله) كما يفرض الحال) يعني
 كما أن استعماله في الحال الحق شائع كثيرا استعماله هنا في الحال المقدر عبد الحكيم
 (قوله) لفرض من الأغراض) كالتبكي والالزام والمبالغة ونحو ذلك سم وكتب أيضا
 ما نصه يسوي بينه وبين الممكن في الاستعمال أطول (قوله) أي إنهم ملككم فنضرب الخ
 أشار بذلك إلى أن القاء عاطفة على فعل مقدر كما هو مذهب صاحب الكشاف رعاية

(أول عدم جزم الخطاب) بوقوع
 الشرط فيعبري الكلام على سبيل
 اعتقاده (كقولك إن يكذبك إن
 صدقت فإذا فعل) مع علمك بأنك
 صادق (أو تنزله) أي لتنزيل
 الخطاب العالم بوقوع الشرط
 منزلة الجاهل لمخالفة مقتضى
 العلم (كقولك إن يؤذي أباه إن كان
 أبك فلا تؤذ) (أو التوبيخ) أي
 لتعير الخطاب على الشرط ونصوير
 أن المقام لاستثاله على ما يقع
 الشرط عن أصله لا يصلح الافتراضه
 أي فرض الشرط (كما يفرض
 الحال) لفرض من الأغراض (نحو
 أنضرب عنكم عنكم الذكر) أي
 أنضرب عنكم عنكم
 أنتم ملككم فنضرب عنكم
 القرآن

لجزالة المعنى وليس مذهبه وجوب التقدير في أمثال هذه العبارة وإن صرح بذلك الرضى
بدليل أنه جزم في قوله تعالى أفأمن أهل القرى أنه عطف على أخذناهم فهو أكثرى عنده
عبد الحكيم وسيبويه والجمهور على أن الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف
تتبعها على أصلها في التصدير فإن أخواتها تتأخر عن العاطف على القياس نحو فأن
تذهبون فأنى تؤفكون فهل يملك الألقوم الناسوت من التنزي (قوله وما فيه الخ)
عطف خاص (قوله أى أعراض الخ) على الأول مفعول مطلق من غير لفظه وعلى الثانى
مفعول له أى اعتبار الاعراضكم فيصدفعله وفاعل الفعل المعلن وعلى الثالث حال بمعنى
الفاعل عبد الحكيم (قوله أن كنتم) فإن قلت هذا شرط فأنى جزاؤه قلت الجملة الشرطية
وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء لتجدها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء سمى أى
لجزاؤها محذوف دلالة ما قبلها عليه وقيل ما قبلها نفسه هو الجزاء كما ذكره عبد الحكيم
(قوله فبين قرآن بالكسر) وأما من قرأ بالفتح فالعنى لأن كنتم الخ فهو تعليل بتقدير اللام
وقراءة الفتح تدل على أن الأولى جعل المكدورة لجزء السمية بتجريد هاء عن الشك لأن
الأولى توافق القراءتين كذا فى بس (قوله والمحال وإن كان الخ) جواب سؤال تقديره إذا
كان بمنزلة المحال فلا تستعمل فيه أن لما مر من أنه يشترط فيه عدم الجزم بوقوع الشرط
ولا وقوعه والمحال مقطوع بعدم وقوعه سمى (قوله لكنهم الخ) فإن قلت ما الفائدة في أنه
ينزل أو لا منزلة المحال ثم ينزل منزلة ما لا قطع بعده ولا بوجوده قلت لأن التدريج أبلغ فانه
لو نزل ابتداء كذلك فأتى اعتبار محاليتها وهى نكتة مطروحة عن سمى وقوله أبلغ أى في
التوبيخ (قوله لتنزيل الخ) حاصلة أنه في مثل ذلك تنزيلين الأول تنزيل المقطوع به منزلة
المحال الثانى تنزيل المحال منزلة المحتمل المشكوك (قوله لقصد التبيكيت) أى اسكات
الخصم والزامه من جهة أن الخصم إذا قتل معه إلى إظهاره مدعاؤه في صورة المشكوك
اطمان لاستقامه فحينئذ ترتب عليه لازم مسلم الاتقاء كما فى آية وإن كنتم في ريب
أو لا زما فاطعارجاه بتمكينه في ذهنه كما فى آية قل إن كان للرجن ولد بناء على أن المراد
فأننا أول النافين للولد الموحدين لله والوجه الآخر أن المراد فأننا أول المطهين لذلك الولد
لو كان لكنه لم يكن فأعبد ربى وحده ع (قوله أو تغليب غير المتصف الخ) كيف يغلب
العدم على الوجودى إلا أن يقال يجوز ذلك باعتبار أنه الأفراد وكثرتها أو باعتبار
الاصالة وعدمها ونوبى (قوله غير المتصف) أى غير محقق الانصاف على ما فى المطول لكنه
لا يناسب ما سبقه من الآية الآتية وكتب أيضا ما نصه أى الذى هو موقع لأن (قوله
على المتصف) أى بالفعل فيما إذا كانت أداة الشرط داخله على كان أو من تحقق أنه
سيتصف فى المستقبل فيما إذا لم يكن مدخول الشرط كان (قوله غير قطعى لعمرو) بمعنى
أن عمرو مشكوك فى قيامه (قوله للخطابين المرتابين) جعلهم مرتابين وإن كان بعضهم
غير مرتاب باعتبار التغليب الذى سيبينه (قوله أى محتمل أن يكون للتوبيخ) الظاهر أن

وما فيه من الأمر والنهى والوعد
والوعيد (صفحا) أى أعراضا
أو لا أعراضا أو معرضين (أن كنتم)
قوما مسرفين فبين قرآن
بالكسر) فكونهم سمى مسرفين أمر
مقطوع به لكن بجى بلطفان لقصد
التوبيخ وتصوير أن الاسراف من
العاقلة فى هذا المقام يجب أن لا
يكون الاعلى سبيل الفرض والتقدير
كالهالات لاستعمال المقام على
الآيات الدالة على أن الاسراف
مما لا ينبغى أن يصدر عن العاقل
أصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وإن
كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم
يستعملون فيه أن لتزليه منزلة
ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة
وارخاء العنان لقصد التبيكيت كما
فى قوله تعالى قبل أن كان للرجن
ولد فأننا أول العابدين (أو تغليب
غير المتصف به) أى بالشرط على
المتصف به كما إذا كان القيام قطعى
الحصول لزيد غير قطعى لعمرو
فتقول إن قتما كان كذا (وقوله
تعالى) للخطابين المرتابين (وإن
كنتم فى ريب مما نلتنا على عبدنا
يحملة) أى أى يحتمل أن يكون
للتوبيخ والتصوير المذكور

عق (قوله وقد وضع الخ) تأييد لكون المحذوف مطردا عند الحكم (قوله قل لو أنتم
تملكون) جواب لو إذا لا مسكتكم خشية الانفاق أى الفراغ لغفلتكم عن عدم تناهي
خزائنها باستيلاء الحرص عليكم (قوله والاصل لو تملكون تملكون) قال فى الاطول الحق
أن أصل التركيب لو تملكون فلما حذف تلك بقى الضمير منفصلا ففسر بقل يكون فلو ذكر
المحذوف لكان التفسير عبثا فالعبث هنا بذكر التفسير وفيما سبق بذكر نفس المسند
فلم يكن هذا أيضا من وجبات ايراد هذا المثال اه ملخصا وكتب أيضا قوله والاصل
لو تملكون تملكون اعترض بأن فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالجواب أن
يقول تقديره لو تملكون والجواب أن الجمع بينهما فى عبارته لاجل بيان الفعل المقدّر
والمستعمل انما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظا على وجه الابقاء والتقرير لا على وجه بيان
المقدّر، تأمل (قوله ثم أبدل) أى عوضا لا لابدال المصطلح عليه وقوله من الضمير المتصل
هو الواو فى تملكون المحذوف وقوله ضمير منفصل هو أنتم (قوله فالمسند الخ) المقصود
أن سبب ايراد هذا المثال هو هذا (قوله وفيما سبق) هو أن محلا وان ضرتحلا (قوله
اسم) ان قدر المتعلق اسما وقوله أو جملة ان قدر فعلا (قوله وقوله تعالى فصر جيل
الخ) الصبر الجليل الذى لا شكايه معه والمجهر الجليل الذى لا اذية معه والصفح الجليل الذى
لا عتاب معه واعلم أن الصبر كما فى الصحاح هو حبس النفس عن الجزع اه وقوله لا شكايه
معه أى الى الخلق وان كان فيه شكايه الى الخلق كما قال يعقوب عليه السلام انما أشكو
بني وحزنى الى الله والصبر الغير الجليل ما فيه شكايه الى الخلق وقوله عن الجزع فسر الامام
الغزالي فى الاحياء الجزع باطلاق داعى الهوى فيتسرل برفع الصوت وضرب الحدود
وشق الجيوب والمباغلة فى الشكوى واطهار الكتابة وتغيير العادة فى اللبس والمطعم عبد
الحكيم (قوله أى فصر جيل أجل) أى فصر جيل فى هذه الواقعة أجل من صبر غير جيل
واذا كان أجل من الصبر الغير الجليل فهو أجل من الجزع من باب أولى وأورد أن
التفضيل يقتضى مشاركة المفضل فى أصل الجمال مع أنه قيد بأنه غير جليل وأجيب بأن
عدم الجمال بالنسبة الى الآخر وثبوته باعتبار تسكين القلب فى الدنيا وبأن التفضيل
على سبيل القرض كزيد أفضل من الجار (قوله أو فأمرى) أو لا تتويع والتفصيل لا الترديد
وكتب أيضا قوله أو فأمرى صوابه الواو لان مفعول الاحتمال لا يكون مرددا والاحسن
فى جعله محذوف المسند تقدير صبر جيل لى لانه مصدروا لاصل فيه نصب وقد قرئ
فصبرا جليلا فالاصل فاصبر صبرا جليلا عدل الى الرفع لافادة الدوام والثبات والشائع
فى العدول جعل معمول الفعل خبرا عن المصدر كما فى الحمد لله أطول ورجح الشارح
فى مطوله كون المحذوف المسند اليه بوجوه ستة فراجعه وكتب أيضا قوله أو فأمرى
أى شأنى الذى ينبغى أن اتصف به صبر جيل ويحتمل أن يكون من حذفه ما مع أى فى صبر
وهو جيل ع (قوله بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين) فى المقام اشكال لان كل

وقد وضع سيمويه فى كتابه لهذا بابا
فقال هذا باب ان ما لا وان ولدا
(وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون
خزائن رحمة ربى) فقوله أنتم ليس
ببند الان لو انما تدخل على الفعل
بل هو فاعل فعل محذوف والاصل
لو تملكون تملكون فحذف الفعل
احترازا عن العبث لوجود المفسر
ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير
منفصل على ما هو القانون عند
حذف العامل فالمسند المحذوف
ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة
(وقوله تعالى فصر جيل يحتمل
الامر بن) حذف المسند أو المسند
الى أى فصر جيل (أجل أو
فأمرى) صبر جيل فى الحذف
تكثر لفائدة بامكان حمل الكلام
على كل من المعنيين بخلاف ما لو
ذكر فانه يكون نصافى أحدهما

كنتم قوما مسرفين (قوله والالزام) أى بما لا يقوله المنكر سم (قوله كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا) فان الايمان بمثل القرآن محال لعدم وجوده بقرض لما ذكرنا التبعيكية في فرض المحال يكون من جهة أن الخصم اذا انزل معه الى اظهار متدناه في صورة المشكوك اطمان لا استماعة ع (قوله والتغليب يجري الخ) قال في المطول وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له ألا ترى أن القاتنين موضوع للذكر الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له قال الحفيد ووجه كونه مجازا في تغليب جانب المعنى نحو بل أنتم قوم تجهلون أن صيغة تجهلون موضوعة للخطاب مع جماعة لم يذكر وباللفظ الغائب ولم تجر هي صفة لهم والظاهر أن علاقة المجاز المجاورة في الذهن أو في الذكر أو غيرهما فان قلت أى فرق بين هذا وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز فانه يتبادر أنه منه قلت أوجب السعد نفسه وتبعه السيد بأن الجمع أن يراد باللفظ كل منهما ما وهما أريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في كل واحد منهما بل في المجموع مجازا وللبحث فيه مجال (قوله في فنون) أى في أساليب واعتبارات أحوال ولا يختص بالنوع السابق وليس المراد بالفتون العلوم سم (قوله كقوله تعالى وكانت من القاتنين) مبنى التغليب على أن من للتبعيض فان جمعت ابتدائية أى ناشئة من القوم القاتنين لانها من ذرية هرون أخى موسى فلا تغليب لكن جعلها للتبعيض هو الوجه لان الغرض مدحها بأنها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين كما في المطول يعنى فالغرض مدحها بالحسب لا بالنسب قاله سم (قوله غلب الذكرا الخ) ويحتمل أن يكون لفظ القاتنين صفة لجمع أى من الجمع القاتنين ولفظ الجمع مذكور في وصف حقيقة بوصف الذكور وان كان واقعا على مؤنث فلا تغليب ع سم (قوله الصفة المشتركة) وهي القنوت ونكتة هذا التغليب الاشعار بأن طاعة الله تقتصر عن طاعة الرجال حتى عدت من جملتهم بس (قوله بل أنتم قوم تجهلون) قال يس قال في العروس في تسمية هذا تغليبا نظرا لما فيه مراعاة المعنى وفي المعنى في بحث التغليب وزعم جماعة أن منه يأيها الذين آمنوا ونحو بل أنتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ اه وقضيته أن ضمير تجهلون يرجع لقوم باعتبار معناه وهو ما ذكره الشارح هنا وقال في أوائل الباب السابع وان كان الخبر مثلا غير مقصود لانه قيل خبر موطن كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

كفى بجسمى نحو لا انى رجل * لولا مخاطبتي اياك لم ترى

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما الا اليهما اه وفي رسالة الالتفات لولانا كمال باشا زاده ومما يظن أنه من قبيل الالتفات وليس منه قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون لان في لفظ القوم جهتين غيبية وخطاب لانه اسم ظاهر غائب وقد جل على أنتم فصار عبارة عن مخاطب ثم انه وصف بتجهلون اعتبارا بالجانب خطابه المستفاد من جملة على أنتم

والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين (والتغليب) باب واسع (يجرى في فنون) كثيرة (كقوله تعالى وكانت من القاتنين) غلب الذكر على الانثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث لكن لفظ قاتنين انما يجري على الذكور فقط (ونحو قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون)

وترجيحاه على جانب غيبته الثابت له في نفسه لأن الخطاب أشرف وأدل وجانب المعنى أقوى وأكمل فهو في الحقيقة اعتباراً بل جانب المعنى وتغليب له على جهة اللفظ وبهذا القدر لا يتغير الأسلوب ولا يتحقق النقل من طريق إلى آخر اه وبه يتضح صحة أنه من التغليب فتأمل اه بحجج روفه وفي عبد الحكيم ليست الآتية من الالتفات من الغيبة التي في قوم إلى الخطاب على ما فهم اذ ليس المراد بقوم قوم موسى حتى يكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا بل معنى كل على قوم موسى (قوله غلب جانب المعنى) أي الخطاب وقوله على جانب اللفظ أي الغيبة نظر إلى قوم (قوله لـ كنه في المعنى) لاتحاد معهم بالحل عليهم عبد الحكيم (قوله ومنه) فصل بين عن النوعين السابقين تبينها على أن ينسب وبينهم ما تنافوا وذلك لشهرة كثير منه وتداوله في شهادات عديدة كالابوين والعميرين فكانه قال ومنه ما شتهر من ابوين ونحوه وكتب أيضا قوله ومنه أبوان اعلم أن هذا التغليب يسمى تغليب التثنية وظاهر كلام القوم أنه ما على بل صرح بذلك غير واحد كابن ظفر في شرح التسميـل حيث قال ما ورد من تثنية مختلفي اللفظ كالقمرين يحفظ ولا يقاس عليه فان قلت التغليب مجاز وهو لا يوقف على السماع بل على العلاقة والقرينة قلت قالوا مما يعرف به الجواز عدم وجوب الاطراد بأن لا يطردهما في مسائل القرينة أي أهلها ولا يقال أسأل البساط أي صاحبه أو يطردهما لا وجوباً كما في الاسد للرجل الشجاع فيصح في جميع جزئياته من غير وجوب لجواز أن يهمل في بعضها بالتحقيقة فقوله لم يدل على أن اللفظ يستعمل في محل لوجود العلاقة ثم لا يجوز استعماله في محل آخر لوجود تلك العلاقة الا ترى أن التخله تطلق على الانسان لعلوه ولا تطلق على طويل آخر غير الانسان وأن الرابطة تستعمل في الزادة للمجاورة ولا تستعمل الشبهة في الصبر للمجاورة يس ببعض اختصار (قوله كالعمرين) قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرد أنه قيل لعثمان رضي الله عنه نسألك سيرة العمرين نعم قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الاولاد وهذا المراد به عمرو وعمر بن قنبر (قوله والقمرين) للشمس والقمر وعليه قول المتنبى

واستقبلت قرا السما بوجهها * فارأى القمرين في وقت معا

أراد الشمس وهو وجهها وقرا السماء يعني أن وجهها الشدة صفاته انطبعت فيه صورة القمر لما استقبلته كما تطبع الصورة في المرآة فرأى برؤية وجهها الشمس والقمر في آن واحد وقال التبريزي يجوز أنه اراد قرا وقرأ الاله لا يجتمع قران في ليله كما لا يجتمع الشمس والقمر وما ذكرناه أمدح وأيضاً القمران في العرف للشمس والقمر فنرى ببعض اختصار (قوله وذلك) أي كيفية التغليب (قوله بأن يجعل الاخر منه فقال في الاسم ثم نثني) ظاهره أن مجرد الاتفاق في اللفظ يكفي في التثنية وأن باب التغليب مثنى حقيقة وفي ذلك خلاف والاصح عندهم أنه لا يكفي الاتفاق في اللفظ ولو كان حقيقة في كل

غلب جانب المعنى على جانب اللفظ
لأن القياس يجهلون ببناء الغيبة
لأن الضمير عائداً إلى قوم وانظره لفظ
الغائب لكونه اسماً مظهراً لكنه
في المعنى عبارة عن الخطابين فغلب
جانب الخطاب على جانب الغيبة
(ومنه) أي من التغليب (أبوان)
للأب والام (ونحوه) كالعمرين
لا يكره وعرو والقمرين للشمس
والقمر وذلك بأن يغلب أحد
المتصاحبين أو المشابهين على
الآخر بأن يجعل الاخر منه فقال
في الاسم ثم نثني ذلك الاسم ويقصد
اليهم ما جعلاً فغل أبوان ليس من
قبيل قوله تعالى وكانت من القاتين
كما توهمه بعضهم لأن الابوة ليست
صفة مشتركة بينهما كما قلنا
فالحاصل أن مخالفة الظاهر في مثل
القاتين من جهة الهيئة

فلا يقال قرآن لحيض وطهر ولذلك تأولوا الزيد بن المسيب بن زيد فاجمع من ذلك هو ملحق
بالمثنى وإن باب التغليب ملحق بالمثنى وكتب أيضاً أنه ينبغي أن يعلم أنه يغاب الأكثر
على الأقل والأشرف على الأقل أن يكون لفظ الأعلى أثقل أو يكون مؤشراً على كبر
الأدنى فيغلب ما لفظه أخف كالعمرين أو يكون مذكراً كالقمرين ويغلب المتكلم على
المخاطب والغائب والمخاطب على الغائب من غير عكس وإن كان الغائب أكثر وأشرف
من المخاطب والمخاطب أكثر وأشرف من المتكلم أطول ولانخاف تلك القاعدة إلا
لنكتة كتوفي الحديث بأحد العربين فتغليب عمر مع أن عمر أخف منه لتعلق رغبته
بعمرو وقد حقتها الله تعالى وكتبه في الشخص الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم يعمل
بسيده جميعاً إذا الشمالين وليس هو ذا الدين وإن وهم الزهري في ذلك لأن ذا الدين
أهمه الخبر باقي وإذا الشمالين اسمه غير فتغليب الشمال مع أن البين أشرف لأن مخافة
العادة انما حصلت بعمل الشمال اه من يس وقد يقال لفظ الشمال أخف من لفظ البين لأن
الاف اخف من الباء فلا يراد (قوله والصيغة) عطف تفسير أي دون المادة فإن مادة
القنوت تكون في الذكر والأنثى (قوله وفي مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ)
أي وفي الهيئة أيضاً اذ الهيئة الثنية موضوعة للمشتكين للفظا ومعنى على مذهب الجمهور
أو لفظاً فقط على مذهب ابن الحاجب وانما اقتصر على جهة المادة لانها جهة الافتراق
بين مثل أبوين ومثل القاتنين لكن ار تكلم المجاز في المادة في مثل أبوين لضرورة
الهيئة اذ هيئة الثنية هنا لا تمكن الا بعد تغيير مادة أحد الشئين الى مادة الاخر فحدد
بإيضاح وزيادة ويظهر أنه لا لخالفه للظاهر من جهة الهيئة على مذهب ابن الحاجب الا
لو اشترط في التوافق لفظا كون اللفظ حقيقة في كلا الشئين فان يكتف بكون اللفظ
في أحدهما حقيقة والاخر مجازاً لم يكن يجوز في نفس هيئة الثنية انما التجوز فيما بين
عليه الثنية فتأمل (قوله وجوهر اللفظ) عطف تفسير وقوله بالكلية تأكيد (قوله
وليكونها الخ) علة مقدمة على المعلول (قوله بغيره) الباء بمعنى على (قوله متعلق بغيره)
أي ظرف لغو متعلق بغيره ويحتمل الحالية منه والوصفية له بتقدير المتعلق بذكره أو معرفة
فيكون مستقراً كذا في القنري وكتب أيضاً قوله متعلق بغيره لأنه بمعنى حصول فهو وإن
كان جامداً الا أنه بمعنى الحصول وهو حدث فهو كالصدر وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله
على معنى الخ والحاصل أنه أعطى ما هو معنى المصدر حكم المصدر (قوله ولا يجوز الخ)
نوقش بأن التعليق جعل الشيء متعلقاً بالجعل في الحال والمتعلقة في الاستقبال وتعلق
الظرف بالمتعلق الذي تضمنه التعليق لا بالجعل اه ملخصاً من الأطول والقنري (قوله
فعليه) أي لا اسمية وقوله استقبالية أي لا ماضوية ولا حالية وكتب أيضاً قوله فعليه
استقبالية كأنه لم يقيد بالخبرية ذهبا إلى جواز انشائية الجزاء بل تأويل إلى الخبر كما
صرح به الشارح المحقق وإن خالفه السيد قال في الأطول وههنا بحث شريف لا ينبغي

والصيغة وفي مثل أبوان من جهة
المادة وجوهر اللفظ بالكلية
(وليكونها) أي إن وإذا (لتعلق
أمر) هو حصول مضمون الجزاء
(بغيره) بمعنى حصول مضمون
الشرط (في الاستقبال) متعلق
بغيره على معنى أنه يجعل حصول
الجزاء مترتباً ومعلقاً على حصول
الشرط في الاستقبال ولا يجوز
أن يتعلق بتعليق أمر لأن التعليق
انما هو في زمان التكلم لا في
الاستقبال الا ترى أنك إذا قلت
ان دخلت الدار فأت حرف قد
علقت في هذه الحال حربه على
دخول الدار في الاستقبال (كان
كل من جاتي كل) من إن وإذا يعني
الشرط والجزاء (فعليه استقبالية)
أما الشرط فلا نه مفروض الحصول
في الاستقبال

فوتنه وهو أنه هل يصح كون الطالب جزءاً بلا تأويل إلى الخبر أو لا كما ادعاه السيد السند
 وادعى أن الوجدان الصحيح يحكم بأن الانشاء لا يقبل الارتباط بالشرط بدون التأويل
 إلى الخبر فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وإن جعل الجزء انشاء والحق أن
 الشرط في قولك إن جاءك زيد فأكرمه مثلاً قبل للمطلوب لا للطالب والطلب تعلق بالأكرام
 المقيد وكيف لا والطلب في الطلب كالأخبار في الخبر فكأن أن القيد في أضرب زيد اغدالم
 يتعلق بالأخبار بل بالخبر عنه فكذلك في الطلب فالشرطية التي جزاؤها انشاء لا تحتمل الصدق
 والكذب نعم لو كان المقصود بالافادة في الشرطية النسبة بين المربين على خلاف ما ذهب
 إليه المفتاح وتبعه المصنف كان الأمر هل ما ذكره السيد السند فكان هذا الخلاف متفرع
 على الاختلاف في النسبة التامة في الشرطية من أنهما بين المربين وفي الجزاء أطول
 (قوله فمتنع ثبوته) فيه أن هذا لا يقتضي الفعلية بل يقتضي ما يدل على الحدوث ومنه
 الاسمية التي خبرها فعل ضروري ينطلق لانها تفيد الاستمرار والتجدد تأمل أجاب
 الأستاذ بأن الاسمية من حيث هي اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد سم وكتب أيضاً
 قوله ثبوته أي المقيد الاسمية وقوله ومضيه أي المقيد الماضوية سم (قوله ويتنع
 الخ) ائنا أن يقول أن أريد بتعلق الجزاء على الشرط وقوعه بعد وقوعه فلا يسلّم أن
 معنى التعليق ذلك وإن أريد به وقوعه لاجل وقوعه فلا يسلّم الامتناع وما المانع من
 أن يكون الحصول الآن لاجل ما يحصل يس ولا يرد أنه يجب تقدم العلة لأن العلة هنا
 علة باعثة وهي انما يجب تقدمها ذهناً لا وجوداً خارجياً (قوله حصول الحاصل) أي
 فيما مضى أو الآن بس (قوله ولا يخالف ذلك) أي ككون جاني الشرط والجزاء
 استقبالية لا يقال يرد عليه قوله الآن وقد تستعمل ان في غير الاستقبال الخ فانه اذا
 جاز استعمالها قليلاً لغير الاستقبال من غير نكتة لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الانسكة
 والتعليل بقوله لامتناع مخالفة الخ لاننا نقول الكلام هنا حيث أريد الاستقبال بدليل
 أن هذا مرتب على قوله سابقاً ولو كانهم ما تعلق أمر بغيره في الاستقبال وقوله وقد
 نستعمل الخ حيث أريد غير الاستقبال فهو مسئله أخرى من سم باختصار (قوله اسمية)
 استشكل بأن جملة الشرط لا تكون الافعية لا اسمية وجوابه أن بعضهم أجاز أن تكون
 اسمية فيكون مبنياً على هذا القول عس وانظر هل يجوز أن يكون بالنظر لأدنى القول
 بأنهم لا يختص بالافعال سم (قوله معناه ان تعتد بأكرا مكم اباي) أي إن تعدا كرا مكم
 اباي على وعن به على (قوله الآن) هو ما من ظرفان للأكرام لا الاعتداد من سم (قوله
 فاعتد بأكرا مكم ابالك) أي أعدته أنا وكتب أيضاً ما نصه بصيغة الأمر أو المضارع كما في سم
 (قوله وقد تستعمل ان في غير الاستقبال) أي وقد استعملت اذ الماضي حتى اذا ساوى
 بين الصديق والاستمرار نحو واذا القوا الذين آمنوا قالوا آمنا ما طول وكتب أيضاً قوله
 في غير الاستقبال أي لفظاً ومعنى وعلم من هذا الاستعمال أن قوله سابقاً ما الشرط

فيمتنع ثبوته ومضيه وأما الجزاء
 فلأن حصوله متعلق على حصول
 الشرط في الاستقبال ويتمتع
 بتعلق حصول الحاصل الثابت
 على حصول ما يحصل في المستقبل
 (ولايخالف ذلك لفظاً الانسكة)
 لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر
 من غير فائدة وقوله لفظاً إشارة إلى
 أن الجملتين وإن جعلت كتابهما أو
 احدهما اسمية أو فعلية ماضوية
 فالعنى على الاستقبال حتى ان
 قولنا ان أكرمتك أي الآن فقد
 أكرمتك أمس معناه ان نعمت
 بأكرا مكم اباي الآن فاعتد
 بأكرا مكم ابالك أمس وقد تستعمل
 ان في غير الاستقبال قياساً ما طردا
 مع كان نحو

فلانه مقروض الحصول في الاستقبال مبنى على الغالب (قوله وان كنتم في ريب)
 ان كان المعلق عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكل لان المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه
 بالماضي وان كان التقدير وان ثبت أى في المستقبل كونكم فيما مضى كذلك فلم تستعمل
 ان حقيقة الامع المستقبل تأمل سم وأجيب بأن المعنى وان كنتم في ريب أى واستقر
 الى وقت الخطاب للعالم بأن من أمر بطلب المعارضة هو المرتاب في الحين لا الذي سبق منه
 الرب وهو الآن مؤمن فليفهم ح ف (قوله لمجرد الوصل والربط) ولا يذكر له حتمه
 جزاء معطول وفيه أن ان حينئذ ليست شرطية والكلام في الشرطية الا أنه أراد افادة أنها
 تخرج عن الشرطية سم قال بس وربعايشه وقوله ولا يذكر بأن له جزاء محذوف وهو
 ما يقتضيه كلامه في تذييل الباب السابع لكنه في بحث المساواة من الباب الثامن نقل
 عن كثير من النحاة التصريح بعدم احتياج مثل ذلك الى الجزاء اه ملخصا (قوله
 وفي غير ذلك قليلا) أى وتستعمل في غير الاستقبال قليلا مع كونها للشرط سم (قوله
 فيا وطني الخ) المعنى ان كان زمان سبق من الدهر فوث على المقام في وطني فليطلب به
 فلوب ساكنية اه حفيد وفي الفترى مانسه قوله فليست دال على الجزاء وهو محذوف
 أى لم يبق خاليا واشتقاقه من نعم الشيء بالضم أو نسم كعلم أى صارينا والبال القلب اه
 وفي بس أن البال هنا بمعنى الحال وكتب أيضا قوله فليست على صبغة المجهول سرامي
 والبال نائب فاعل يس (قوله في معرض) أى في صورة سم وكتب أيضا مانسه على
 وزن مسجود موضع عرض الشيء أى اظهاره لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب
 يضرب على مفعول بفتح الميم وكسر العين انظر يس (قوله الحاصل) أى في الحال
 أو الماضى (قوله لقوة الاسباب) أل للجنس فيشمل ماله سبب واحد نوبى (قوله
 المتأخذة) أى الجمعية التى أخذ بعضها بعضه فان الشيء اذا قويت اسبابه بعد حصوله
 (قوله انعقاد) أى انتظام سم (قوله للوقوع) أى آيل للوقوع سم (قوله كالواقع) أى
 في ترتب غرة الوقوع في الجملة على كل ح (قوله هذا عطف على قوة الاسباب) أى من
 عطف العاتم على الحاصل لان كون الشيء للوقوع اما لقوة الاسباب واما لعلم بوقوعه من
 جهة أخرى ع ق والذي يظهر أن في عطف العاتم على الخاص بأما في عكسه من الخلاف
 والمشهور فيه المنع (قوله على ما أشار اليه) أى المصنف في قوله الآتى فان الطالب
 الخ فان محصله أن في اظهار الرغبة تقدر غير الحاصل حاصل وتجدله كذلك ولو كان العطف
 على ابراز ما تأتى هذا البيان سم (قوله فقد سهاهواينا) لانه خلاف ما أشار اليه
 المصنف في اظهار الرغبة من أنها أى المعطوفات علل له أى للابراز ولان المعنى عليه
 لا يستقيم لان كون ما هو للوقوع كالواقع لا يصلح بمجرد سبب في المخالفة والازم المخالفة
 في كل تركيب مكان فيه ذلك مع أنه ليس كذلك وانما السبب قصد ابراز غير الحاصل
 في معرض الحاصل لذلك سم وأيضا يلزم عليه انحصار سبب الابراز في قوة الاسباب وليس

وان كنتم في ريب فان كنتم في شك
 كما مر وكذا اذا جى بها في مقام
 التأكد وبعدد او الحال لمجرد
 الوصل والربط دون الشرط نحو
 زيد وان كنتم ماله ينجى وعمرو وان
 أعطى جهاهاتيم وفي غير ذلك قليلا
 كقوله

فيا وطني ان فاتى بك سابق
 من الدهر فليست لساكنك البال
 ثم اشار الى تفصيل النسبة
 الداعية الى العدول عن لفظ
 الفعل المستعمل بقوله (كابرار غير
 الحاصل في معرض الحاصل اقوة
 الاسباب) المتأخذة في حصوله نحو
 ان اشترينا كان كذا حال انعتاد
 أسباب الاشتراء (أو كون ما هو
 للوقوع كالواقع) هذا عطف على
 قوة الاسباب وكذا المعطوفات
 بعد ذلك بأولانها كلها على ابراز
 غير الحاصل في معرض الحاصل على
 ما أشار اليه في اظهار الرغبة ومن
 زعم أنها كلها عطف على ابراز غير
 الحاصل في معرض الحاصل فقد
 سهاهواينا

كذلك يس ولأن ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل مشتمل على المعطوفات فلا تكون
 قسمه له قاله النووي (قوله أو التناول) هو أن يذكر ما يسره السامع فان الخطاب
 إذا كان يتخى شيئاً فعبّر عنه بما يشعر به وله وهو معنى ابرازه في معرض الحاصل أدخل
 عليه ذلك ابراز السرور فيه يكون بذلك مناسباً للمقام ع (قوله أو اظهار الرغبة) قال في
 الاطول أو الرغبة (قوله أي وقوع الشرط) يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى
 واحد يس (قوله فهو المرام) أي الظفر (قوله هذا يصلح مثلاً الخ) لكن اللفظ يختلف
 فإذا أردت التناول ففتح التاء لأن حصول التناول انما يكون للمخاطب بخلاف
 اظهار الرغبة فإنه يكون للمتكلم يس بالمعنى وتوزر بعضهم أنه على جعله مثلاً لاظهار
 الرغبة تصح قراءته بفتح التاء وضمها اه ويؤيد قول الاطول أو التناول من السامع
 أو اظهار الرغبة في وقوعه من المتكلم نحو ان ظفرت بحسن العاقبة على صيغة المتكلم
 مثال لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال لهما اه (قوله فان الطالب) عليه ليكون
 اظهار الرغبة على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل وهي لا تتأني في حق الله تعالى
 مع أن ابراز لاظهار الرغبة يقع في كلام الله تعالى فلا بد من التسامح واردة معني
 يناسب في حقه تعالى قاله يس (قوله في حصول أمر) أي مستقبل سم (قوله ~~بمعنى~~
 نصرة) أي حصول صورته في الذهن (قوله فرجاً) اعلم ان التكثير أي في سبب الكثرة
 الخ سم (قوله اليه) أي الى الطالب (قوله حاصل) أي في ماضى (قوله وعليه) انما
 قال وعليه لتفاوت بينهما لان الله تعالى منزّه عن الرغبة والمراد هنا لازمها وهو كمال الرضا
 وأيضاً لا يجري فيه البيان ان ذلك كوراً وطول (قوله لاظهار الرغبة في الوقوع) معنى اظهار
 الرغبة في حقه تعالى اظهار شدة رضاء بارادة التحصن فهو مجاز في لازمه وقيل المراد اظهار
 كون الشيء مرغوباً فيه في نفس الامر لاظهار الرغبة القائمة بالمتكلم كذا في الفئري
 (قوله فتبائتكم) أي امامكم وقوله على البغاء أي الزنا (قوله يشعر بجواز الخ) أحسن
 من تعبيره في المطول يقتضى أي يستلزم اذا لاقتضاه كما يعلم مما يأتي (قوله أوجب بأن
 القائلين الخ) وأيضاً نزل الآية فبين كثر يردن التحصن ويكرهه المولى على الزنا وأيضاً
 اذا لم يردن التحصن لم يكرهه الزنا فلا يتصور اكرهه عليه اه سجد أي فالشرط موافقة
 الواقع لان الاكره انما هو حال ارادة التحصن اه ع (قوله فائدة أخرى) أي سوى
 اخراج المالم يكن فيه الشرط عن الحكم اه ع (قوله المبالغة في النهي عن الاكره)
 أي لما في ذلك من التوبيخ للمولى بذلك كما يظهر به فضعفهم (قوله اذا أردن
 العفة) أي مع شدة ميله وشهوته ومع نقصه وقوله فالمولى أحق بآراءها أي لئلا
 وقلة ميله بالنسبة اليه سم أي فالمقصود من القيد توبيخ المولى فلا يفهم له ولكتب أيضاً
 قوله فالمولى أحق بآراءها أي فيكون نهيمهم عن الاكره قوياً كبدا (قوله وأيضاً دلالة
 الشرط الخ) أي وأقول في الجواب ايضاً فهذا جواب ثان مقابل لقوله أوجب بأن القائلين

(أو التناول أو اظهار الرغبة في وقوعه) أي وقوع الشرط (نحو أن ظفرت بحسن العاقبة) فهو المرام هذا يصلح مثلاً للتناول ولاظهار الرغبة ولما كان اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج الى بيان ما أشار اليه بقوله (فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول أمر يكره نصرة) أي الطالب (ايه) أي ذلك الامر (فرجاً يخيل) ذلك الامر (اليه) حاصله) فيعبر عنه بلفظ الماضي (وعليه) أي على استعمال الماضي مع ان لاظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكسرهنوا قسباتكن على البغاء (ان أردن تحصناً) حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهي عن الاكره بآراءه من التحصن يشعر بجواز الاكره عند انتفاء ما هو مقتضى التعليق بالشرط أوجب بأن القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكره بعنى أنهن اذا أردن العفة فالمولى أحق بآراءها وأيضاً دلالة الشرط

الخ لا بيان فائدة أخرى للشرط وليس في قوله والاجماع الخ دعوى التسخ بالاجماع ويكفيه
ما صدر جوابه من أنه يتضمن ناسخا وان لم يكن ناسخا بنفسه فاندفع اعتراض
الحفيد تدبر (قوله على اتقاء الحكم) أي عند اتقائه (قوله انما هو بحسب الظاهر)
مراده ما قابل النص (قوله بأن ينسب الفعل الخ) لا بد أن تكون تلك النسبة
على وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جاءني زيد مریدا ابنه ليس من التعريض في شيء
يس (قوله ولقد أوحى اليك الخ) في التعريض فائدتان الأولى أن من هو أعلى مرتبة
عند الله إذا كان الاشرار محبطا لعله فاحاط غيره وهذا بالنسبة اليها فلا يراد أن الكفار
لا يقولون بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم على أنهم يقولون بنبوة غيره فيصح بالنسبة اليهم
أيضا والثانية أن الكفار لا يستحقون الخطاب كالمؤمنين في ذلك غاية الازلال لهم يس
(قوله فالخطاب هو النبي) المحصر على تقدير حصوله اضافي أي لامتة والاعتز به من
الانبياء مخاطب بدليل قوله والى الذين من قبلك وانما أورد الخطاب باعتبار كل واحد كما
قاله البيضاوي سم ويس وقيل استعمل ضمير الخطاب المفرد فيما يشمل الغائب
بجازا وكتب على قوله باعتبار كل واحد ما منه لان الحكم المذكور مخاطب به كل واحد
منهم على حدته (قوله مقطوع به) أي في جميع الازمنة (قوله لكن جى الخ) يفهم
أنه لولا التعريض لجى باللفظ الاستقبال وكانت نصح ان الشرطية وفيه أنه إذا كان
عدم اشرارهم مقطوعا به لاتصح لان الامور المشكوك وجوبه يؤخذ مما سبق أنهم
يستعملون في مثل ذلك ان لم تنزهه منزلة ما لا قطع بعدهم على سبيل المساهلة وارضاء العنان
سم (قوله بلفظ الماضي) وان كان المعنى على الاستقبال عبد الحكيم (قوله الغير
الحاصل) أي من النبي وقوله في معرض الحاصل أي منه (قوله على سبيل الفرض
والتقدير) متعلق بقوله الحاصل أي الاشرار الحاصل على سبيل الفرض والتقدير (قوله
بأنه قد حبطت أعمالهم) لتحقيق سببه فيهم (قوله ان شئنا الا مبرأ لضررته) تعريضا بأن من
شئنا يستحق الضرب (قوله ولا يخفى الخ) رد لما زعمه الخلفاء من ان التعريض عام لمن
صدر منهم الاشرار في الماضي ولغيرهم وذا يحصل بصيغة المضارع أعنى لتشرى وجه
الردان من لم يشرى لم يستحق التعريض فلا وجه للتعميم ولا طائل تحتها فترى سم وقوله
لما زعمه الخلفاء أي بناء على توهم أن التعريض نشأ من اسناد الفعل الى من يتمتع منه
ذلك الفعل لان صيغة الماضي وعبرة غيره وجه الرد أنه لا يتعارف التعريض بالنسبة
لمن يصدر عنه الفعل في المستقبل لان المقصد من التعريض التوبيخ وهو انما يكون على
ما وقع لا ما سيقع وان التعريض انما نشأ من صيغة الماضي لانه على خلاف الاصل فلا
يضمن طلب وجهه لارتكابه وهو هذا التعريض وأما المضارع فهو على أصله فلا معنى
لافادته التعريض (قوله لكونه على أصله) أي الشرط وانما يفهم التعريض مما خاف
مقتضى الظاهر فلا يقال ما المانع من التعريض بالمضارع عن صدر منهم الاشرار فيما

على اتقاء الحكم انما هو بحسب
الظاهر والاجماع القاطع على
حرمة الاكرام مطلقا قد عارضه
والظاهر - ريدفع بالقاطع - قال
السكاكي أوله تعريض أي ابرار
غير الحاصل في معرض الحاصل
اما المذكر واما للتعريض بأن
ينسب الفعل الى أحد والمراد
غيره (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى
اليك والى الذين من قبلك (لن
أشركت ليحبطن عملك) فالخطاب
هو النبي صلى الله عليه وسلم وعدم
اشرارهم مقطوع به لكن جى
بلفظ الماضي ابرار الاشرار الغير
الحاصل في معرض الحاصل على
سبيل الفرض والتقدير تعريضا
عن صدر عنهم الاشرار بأنه قد
حبطت أعمالهم كما إذا شتم أحد
فقتول والله ان شئني الا مبر
لا ضرر به ولا يخفى أنه لا معنى
للتعريض عن لم يصدر عنهم الاشرار
وأن ذكر المضارع لا يفيد
التعريض لكونه على أصله ولما
كان في هذا الكلام

مضى باعتبار أنه اذا رتب العقوبة على فرض اشراكه في المستعمل فهم منه أن كل اشراك
 كذلك وان من صدر منه في الماضي يستحق العقوبة يسر لمخصا (قوله نوع خفاء) أى
 دقة سم وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أى عند المصنف فترى وكتب أيضا قوله نوع
 خفاء وضعف أما الخفاء فظاهر وأما الضعف فاما لما يهونهم من أن التعريض يحصل بصيغة
 المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح واما ما ذكره بعضهم من أن اللام الموطئة توجب
 كون الشرط ماضيا لما تقتضى النحوس أن الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على
 الاهتمام قصد أن لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل في التعريض لكون الشرط
 ماضيا وهذا أيضا مدفوع بما ذكره من أن لا تنافي بين المتخصصات لجواز تعددها
 على أنه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضى في الشرط هو التعريض فترى
 وسم (قوله في التعريض لافى الخ) عبارة الاطول ونظيره في التعريض مع ما بينهما من
 التفاوت لفظا فان أحدهما شرط دون الآخر وأحدهما ابراز في معرض الحاصل دون
 الآخر ومعنى من حيث ان قوله لافى اشركت ليس محض تعريض بل للخطاب منه نصيب
 لان هذا الحكم في حقه متحقق بخلاف ومالى لأعبد الذى فطرني فإنه محض تعريض
 اه (قوله قوله تعالى ومالى الخ) اعترض بأنه يجوز أن يكون من الالتفات ولهذا تقدم
 التمثيل به للالتفات وأما الاستدلال بقوله واليه ترجعون فهو غير تام لاحتمال الالتفات
 والجواب أنه صالح للالتفات بأن يكون قوله ومالى لأعبد الذى فطرني مستعملا في
 الخطابين بأن يكون عبر عنهم بطريق التكلم مجازا وصالحا للتعريض بأن يكون
 مستعملا في حقيقة من التكلم المخصوص فلا منافاة بين ما في الموضعين وأما
 الاستدلال بقوله تعالى واليه ترجعون فهو استدلال ظنى في الجملة ووجهه أنه على
 التعريض يبقى قوله تعالى ومالى لأعبد الذى فطرني على حقيقة لأن التعريض لا يكون
 الا بال معنى الحقيقي وعلى الالتفات يكون مجازا والحوال على الحقيقة أولى نعم على القول
 بجواز أن يكون التعريض باعتبار المعنى المجازي يجوز حصول التعريض هنا مع استعمال
 ومالى لأعبد الذى فطرني في الخطابين مجازا فان قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع أن
 التعريض كما تقدم قريبا أن ينسب الفعل الى أحد والمراد غيره وعلى التجوز بعد
 المنسوب اليه والمراد قلت قال الاستاذ يكفي صدق ذلك بحسب اللفظ فإنه بحسب اللفظ
 منسوب الى التكلم والمراد غيره وهو الخطاب سم لمخصا (قوله أى ومالك الخ) ليس
 المراد بيان المعنى الذى استعمل فيه ومالى الخ بل بيان المراد به وأما المستعمل فيه فهو
 التكلم حقيقة الاعلى جواز التعريض في المجاز كما مر سم (قوله أى حسن هذا
 التعريض) يفهم من هذه الإشارة أن المراد التعريض الاخير المذكور بقوله ونظيره الخ
 ويعين ذلك قوله الا في حيث لا يريد التكلم الخ وانظر ما قبل قوله ويعين الخ فإنه يأتي
 في التعريض السابق أى في قوله قال السكاكى وأل التعريض الخ فهلا علم تأمل سم وعبارة

نوع خفاء وضعف نسبة الى
 السكاكى والافهوقد ذكر جميع
 ما تقدم ثم قال (ونظيره) أى نظيره
 لافى اشركت (في التعريض) لافى
 استعمال الماضي مقام المضارع
 في الشرط للتعريض قوله تعالى
 (ومالى لأعبد الذى فطرني أى
 ومالك لا تعبدون الذى فطركم
 بدليل قوله تعالى واليه ترجعون)
 اذ لا التعريض لكان المناسب
 أن يقال واليه أرجع على ما هو
 الموافق للسابق (ووجه حسنه)
 أى حسن هذا التعريض (اسماع)
 التكلم (الخطابين) الذين هم
 أعداؤه

عبد الحكيم قوله هذا التعريض لا مطلق التعريض اذ لا يجري ذلك في قوله تعالى اثن
 اشرت اجبطن علك فان المقصود منه نسبة الحبط اليهم على وجه ابلغ (قوله الحق)
 الاولى المطلوب لجواز ان يكون المتكلم بمطال لا يريد ترويج باطله واسماعه على الوجه
 الا ترى أطول وهذا لا يريد على ما صنعه الشارح من ارجاع ضمير حسنه الى التعريض في
 ومالى الخ اذ الامر المسمع فيه حق في الواقع فالتقييد لموافقة الواقع (قوله هو المفعول
 الثانى لاسماع) لعله دفع بذلك توهم ان الحق مفعلة اسماع (قوله حيث لا يريد الخ) لانه
 نسب ترك العبادة الى نفسه فبين أنه على تقدير ترك العبادة يلزمه من الانكار ما يلزمهم فقد
 أدخل نفسه معهم في هذا الامر فلا يريد لهم فيه الاما يريد لنفسه ع (قوله فرضا)
 متعلق بحصول الشرط أى حصول فرض أو مفروضاً ومن حيث الفرض لا بالتعليق لكونه
 محققاً وكذا في الماضى متعلق به عبد الحكيم (قوله في الماضى) متعلق بحصول مضمون
 الشرط الذى تضمنه لفظ الشرط في كلام المصنف لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء
 اللذين تضمنهما أيضاً لفظ الشرط في كلامه اما الاول فلان التعليق في الحال لا في الماضى
 وأما الثانى فلان حصول الجزاء غير مقيد بالماضى بل متعلق على حصول الشرط وان لم
 تقيده بالماضى لان المتعلق بأمر مقيد بالماضى يلزم تقيده بالماضى وقد سبق نظير ذلك
 من سم بصرف (قوله بانتفاء الشرط) أى حقيقة في الواقع فلا ينافى فرض حصوله
 وكتب أيضاً قوله بانتقاء الشرط المراد بالشرط هنا جملة الشرط فعناء هذا غير معناه في قوله
 ولول الشرط لانه بمعنى التعليق كما صرح به الشارح ولا يرد أن المعرفة اذا أعيدت
 كانت عيناً لان ذلك أغنى من سم بزيادة (قوله فيلزم انتقاء الجزاء) فسه بحث لانه
 لا يفتقر على القطع بانتقاء الشرط انتقاء الجزاء لجواز أن يكون للجزاء عيب آخر غير الشرط
 ويمكن الجواب بأن قوله فيلزم انتقاء الجزاء ليس تقريراً على ما قبله بل من جملة الموضوع
 له فهى للقطع بانتقاء الشرط وانتقاء الجزاء بمعنى أنه لما كان المتبادر انتقاء الجزاء عند
 انتقاء الشرط وان أمكن أن يكون له سبب آخر اعتمد الواضع هذا التبادر وقوله فيلزم الخ
 أى مع القطع بانتقاء الشرط الذى يتسبب عنه انتقاء الجزاء بمقتضى اعتبار الواضع بناء
 على التبادر المذكور ع س سم باختصار وعبارة عبد الحكيم قوله مع القطع الخ أى
 الحصول المفروض للشرط المقارن للعلم بانتقائه الا لازم منه انتقاء الجزاء المسبب عنه
 مدلول لو فدلوا على التعليق المذكور مع الامتناعين وهو مذهب الجمهور وقال الشاويين
 وابن عصفوروا اختاره القاضى في تفسير قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسبعهم وأبصارهم
 انه مجرد التعليق بين الحصولين في الماضى من غير دلالة على امتناع الجزاء بل يستفاد ذلك
 من قرينة كالمساواة كذا في المغنى اه وكتب أيضاً قوله فيلزم الخ هذا التفرع لا يوافق
 قوله الا ترى بل معناه الخ فلهذا بالنظر لما فهمه ابن الحاسب تأمل سم (قوله فهى لامتناع
 الخ) أى مقيدة لامتناع الخ فلا ينافى قوله سابقا بالتعليق حصول الخ فصرح بمعنى لو هو

(الحق) هو المفعول الثانى لاسماع
 (على وجه لا يزيد) ذلك الوجه
 (غضبهم وهو) أى ذلك الوجه
 (ترك التصريح بنسبتهم الى
 الباطل ويعين) عطف على لا يزيد
 وليس هذا في كلام السكاكى أى
 على وجه يعين (على قبوله) أى
 قبول الحق (لكونه) أى ليكون
 ذلك الوجه (أدخل في المحاض
 النصح حيث لا يريد) المتكلم لهم
 الاما يريد لنفسه ولول الشرط أى
 تعليق حصول مضمون الشرط فرضاً
 بالمضى مع القطع بانتقاء الشرط
 فيلزم انتقاء الجزاء كما تقول لو جئتنى
 أكرمتك معلقاً الاكرام بالجئ مع
 القطع بانتقائه فيلزم انتقاء الاكرام
 فهى لامتناع الثانى أعنى الجزاء
 لامتناع الاول أعنى الشرط

ذلك التعليق وما له امتناع الثاني لامتناع الأول كذا في الاطول ثم نقل عن السيد
ما يخالف ذلك ويبحث فيه فراجع (قوله يعني الخ) هذا يوافق ما يأتي عن الشارح دون
ابن الحاجب سم (قوله لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة) أي أسباب تامة كل
واحد منها كاف في وجوده وحينئذ يكون السبب كل منها على البدل سم أي بناء على
جواز تعدد العلل لعل واحد كالارث فان له أسبابا ثلاثة (قوله يدل على انتفاء جميع
أسبابه) لأن السبب التام يستحيل وجوده بدون مسببه (قوله فهي لامتناع الأول الخ)
الحاصل أن في الوارد أربع استعمالات أحدها أنها لا تقتضي الامتناع أصلا بأن
تستعمل بمجرد الوصل والربط كان الوصلة نحو زيد ولو كثر ما له بجعل ثانياً أنها
لترتيب الخارجي فتكون لامتناع الثاني لامتناع الأول ثالثاً أنها لا تستدل بالعتلى
فتكون لامتناع الأول لامتناع الثاني على العكس مما قبله رابعاً أنها البيان استمرار
شيء بربطه بأبعد التقيضين كقوله لو لم يخف الله لم يصم سيراى (قوله انما سبق الخ) أي
لأن المعلوم هو امتناع الفساد لكونه مشاهداً وانما يستدل بالمعلوم على المجهول دون
العكس سم (قوله واما لأن الأول ملزوم الخ) كأنهم عدلوا إلى ذلك لأن ما قبله ابن
الحاجب لا يأتي كلياً لأنه لا يتأتى في نحو لو كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة
أدوجود النهار ليس سبباً لطلع الشمس بل الأمر بالعكس ولا في نحو لو كان لي مال
لجيت أدوجود المال ليس سبباً للعج بل شرط لكن كل من وجود النهار ووجود المال
ملزوم لطلع الشمس والحج يعدلوا إلى اللازم والملزوم لأنه أيضاً لا يتم في نحو لو كان
الماء حاراً كانت النار موجودة لأن الحرارة ليست لازمة للنار لانه قد توجد
بالشمس فان ادعى أن المراد اللزوم ولو جعلها أوداعاً فلا ين الحجاب أن يريد السببية
ولو جعله أوداعاً فالتفاوت الآن يجاب بأنه يعلم من تتبع اللغة أن الشرطية اعتبر
فيها اللزوم ولم يعتبر فيها السببية حتى ينع أن يعتبر كونها اجعلية أوداعية سم (قوله
أعم) نحو لو كانت الشمس طالعة كن الضوم موجوداً سم (قوله أنه يستدل بامتناع
الأول الخ) أي كأنهم ابن الحاجب وكتب أيضاً قوله أنه يستدل بامتناع الأول الخ فان
كلا الانتفاءين معلومان في نحو قولنا لو جئتنى لا كرمك عبد الحكيم (قوله بل معناه أنها
للدلالة على أن انتفاء الثاني الخ) حاصله أنها للدلالة على أن الأمر في الواقع كذلك أي
ان انتفاء الثاني في الواقع سببه انتفاء الأول اما بناء على انحصار سببه في الأول وغير ذلك
ويرد عليه أنه يلزم أن تصدق الشرطية حينئذ الا اذا كان الواقع كذلك بأن يكون
انتفاء الثاني في الواقع لا انتفاء الأول وأن تكذب اذا لم يكن كذلك بأن لم يكن انتفاء
الأول عليه لا انتفاء الثاني مع أنه ليس كذلك فلا يكون ما ذكره أيضاً كما فلا فائدة في
العدول إليه كإفهامه ابن الحاجب إلا أن يقال غرض الشارح تحقيق المقام وبيان
الواقع سم مخلصاً عما لم يكن فيه انتفاء الأول عليه لا انتفاء الثاني في الواقع قولك لو كان
هذا انساناً كان حيواناً ليس انتفاء الحيوانية عليه لا انتفاء الانسانية وبكل صورة يكون

يعني أن الجزاء منتف ب سبب انتفاء
الشرط وهذا هو المشهور بين
الجمهور واعترض عليه ابن
الحاجب بأن الأول سبب
والثاني مسبب وانتفاء السبب
لا يدل على انتفاء المسبب لجواز
أن يكون للشيء أسباب متعددة
بل الأمر بالعكس لأن انتفاء
المسبب يدل على انتفاء جميع
أسبابه فهي لامتناع الأول لامتناع
الثاني ألا ترى أن قوله تعالى لو كان
فيه ما آلهة الا الله لفسدت انما
سبق ليستدل بامتناع الفساد على
امتناع تعدد الآلهة دون العكس
واسخص المتأخرين رأى ابن
الحاجب حتى كادوا يجمعون على
أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني
اما ما ذكره واما لأن الأول ملزوم
والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب
انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز
أن يكون اللازم أعم وأنا أقول
منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل
لأنه ليس معنى قولهم لو لامتناع
الثاني لامتناع الأول أنه يستدل
بامتناع الأول على امتناع الثاني
حتى يرد عليه أن انتفاء السبب
أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب
أو اللازم بل معناه أنها للدلالة على
أن انتفاء الثاني في الخارج انما هو

الشرط مع لولا والجزاء علة نحو لو أضأت الدار اطلعت الشمس ويمكن أن يقال امتثال
 هذه وارادة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة كما في سم عن النخري وكتب
 أيضا قوله بل معناه الخ قال شيخنا مغوش المغربي معنى ذلك أنها تسعمل فيما اذا علم
 انتفاء أمرين في الخارج للدلالة على انتفاء أحدهما وهو الثاني بسبب انتفاء الآخر
 وهو الاول وأما اذا جهل انتفاء شيء وعلم انتفاء سببه فلا يستدل على انتفاء ذلك الشيء
 بانتفاء ذلك السبب وهذا ما نفاه الشارح وهو منشأ الاعتراض وبواقع السبرامى سم
 (قوله بسبب انتفاء الاول) أى فى الخارج (قوله هو انتفاء مضمون الشرط) أى فى
 الخارج ونقض بنحو لو كان هذا انسانا كان حيوانا وقد قدمنا ذلك مع الجواب (قوله
 من غير الثقات) أى لم يلتفت الجمهور لما ذكر فى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول
 كما زعمه ابن الحاج حيث فهم أن مرادهم ان انتفاء الاول علة فى العلم بانتفاء الثانى
 ودليل عليه فاعترض عليهم بما مر (قوله ألا ترى الخ) هذا انتظير أى به توضيحا للمقام
 (قوله ان وجوده على سبب) أى فى الخارج (قوله لأن وجوده دليل الخ) اذ لم يقصد
 افادته للعلم بعدم الهلاك وانما المراد بيان السبب للمانع من الهلاك بعد العلم بالامتناع
 ع (قوله ولهذا) أى ليكون معناها الدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج انما هو
 بسبب انتفاء الاول لا الاستدلال اذ لو كان كذلك لما صح استثناء نقض المقدم اذ هو
 لا يفتخ لجواز أن يكون اللازم أعم فلا يلزم من رفع المقدم رفع التالى فتعين أن يكون
 ذلك الاستثناء اشارة الى علة انتفاء الجزاء (قوله صح مثل قولنا الخ) ولو كانت
 للاستدلال لم يصح القول المذ كقولنا لا يستدل برفع المقدم على رفع التالى مع أنه
 لا يفتخ وكتب أيضا قوله صح مثل قوله الخ فيه نظر لانه يتأق ما قالوا ان فى لو اغناء عن
 استثناء نقض التالى وفى المانع وضع المقدم أطول وقد يقال الاستغناء عنه لا يتأق
 صحته فيكون تأكيده (قوله قال الحماسى) البيت الحماسى منسوب الى الحماسة وهو
 فى اللغة الشجاعة والمراد به هنا الكتاب المشهور والمنسوب الى الامام أبى تمام حبيب بن
 أوس الطائى جمع فيه اشعار البالغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسى
 يراد أنه مذكور فى ذلك الكتاب واذا أطلق الحماسى بأن قيل قال الحماسى فالمراد به أحد
 الشعراء المذكورين فى ذلك الكتاب فنرى على المطول فى غير هذا المحل وقيل الحماسى من
 يتظم فى الشجاعة (قوله يعنى ان عدم طيران الخ) فعدم طيران القرس معلوم والغرض
 بيان السبب فى عدم طيرانها ع (قوله ولودامت الخ) الظاهر أن معنى البيت أنهم
 لم يبقوا كالقوارىء المدوح لاستحقاقه الامارة عليهم لمافيه من الفضائل (قوله الدولات)
 أى أهل الدولات المماضية قال فى المختار الدولة فى الحرب أن تغلب إحدى الفتن على
 الاخرى يقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول بكسر الدال والدولة بالضم فى المال
 يقال صار النى مدولة بينهم يمدوا ولونه يكون مرزلهذا ومرزلهذا والجمع دولات

بسبب انتفاء الاول فعنى لوشاء
 الله لهذاكم أن انتفاء الهداية انما
 هو بسبب انتفاء المشيئة يعنى انما
 تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء
 مضمون الجزاء فى الخارج هى
 انتفاء مضمون الشرط من غير
 الثقات الى أن علة العلم بانتفاء
 الجزاء ما هى الا ترى أن قولهم لولا
 لامتناع الثانى لوجود الاول نحو
 لولا على لهلك عمر معناه أن وجود
 على سبب لعدم هلاك عمر لأن
 وجوده دليل على أن عمر لم يهلك
 ولهذا صح مثل قولنا لو جتنى
 لا كرمك لكنك لم تجب أى على عدم
 الاكرام بسبب عدم الجبى قال
 الحماسى

ولو طار ذو حافر قبلها
 اطارت ولكنه لم يطر
 يعنى أن عدم طيران تلك القرس
 بسبب أنه لم يطر - ر ذو حافر وقال
 المعرى
 ولودامت الدولات كانوا اكفرهم

ودول وقال أبو عبيد الدولة بالضم اسم الشيء الذي يتداول به بعينه والدولة بالفتح الفعل
وقال بعضهم هما لغتان بمعنى واحد وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بالضم في المال والفتح في
الحرب وقال عيسى بن عمر كلتا هما في المال والحرب وقال يونس والله ما أدري ما بينهما
اه (قوله كانوا) أي أهل دولة زماننا (قوله كغيرهم) خبر كان وقوله رعايا عطف بيان
للكاف كذا ذكر صدر الافاضل فترى وبصح أن يكون رعايا خبرا بعد خبرا وخبرا
أول وكغيرهم حال مقدمة (قوله وأما المنطقيون) ههنا مقابل لحدوف أي هذه قاعدة
اللغويين وكتب أيضا قوله وأما المنطقيون الخ قال السيرامي استعمال لو على قاعدة
اللغة أكثر في القرآن والحديث وأشعار العرب ومشهورهم وعلى قاعدة المنطقيين أكثر
في استعمالات أرباب التأليف خصوصاً في كتب المنطق والحكمة لأن المقصود عندهم
تحصيل العلوم لا بيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء في الواقع ماذا وغرة الخلاف بين
الطريقين تظهر في استثناء نقيض المقدم فانه جائز عند أهل العربية دون الميزانيين وفي
استثناء عين المقدم فانه بالعكس وأما استثناء نقيض التالي فجائز اتفاقاً واستثناء عينه
باطل اتفاقاً (يعرض تغيير (قوله فقد جعلوا الخ) موافق لما قاله ابن الحاجب سم
وكتب أيضا قوله فقد جعلوا الخ أي جعلوا هذا الاستعمال اصطلاحاً وأخذوه مذهباً
عبد الحكيم (قوله ان ولو) زاد في المطول ونحوهما (قوله وانما يستعملون) أي
اداة اللزوم سواء كانت ان أولاً أو غيرها كما ذاكوا وكما (قوله لحصول العلم) أي
لاكتسابه (قوله فهي عندهم للدلالة الخ) قد ينهم منه أن معناها نفس الدلالة
المذكورة والظاهر أنه غير مراد وأن المراد أن معناها لزوم الثاني للأول مع انتفاء اللازم
المعلوم فيستدل به على انتفاء اللزوم المجهول كما عبر بذلك السيرامي في بيان هذا المعنى
تفلا عن غيره سم (قوله ان العلم بانتفاء الثاني الخ) أي كما إذا استثنى نقيض التالي نحو كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بوجود الشمس ليست بطالعة فهي
هنا للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني على العلم بانتفاء الأول وكتب أيضا قوله بانتفاء
الثاني فيه بحث لأنها قد تكون عندهم للدلالة على أن العلم بوجود الأول على العلم بوجود
الثاني كما إذا استثنى عين المقدم نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
الشمس طالعة فالنهار موجود الآن يقال أقصر على ما ذكره لانه أغلب أو على سبيل
التخيل سم (قوله من غير التفتات) أي كما التفت الى ذلك علماء اللغة سم (قوله وقوله
تعالى الخ) انما كان وارداً على ذلك لأن المقصود به تعليم الخلق الاستدلال على الوحدة
بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدد واما المقصود ببيان
أن انتفاء الفساد في الخارج على انتفاء التعدد سم (قوله وارداً على هذه القاعدة) من
الورود بمعنى الاتيان والنجى. لامن الاراد أي أن هذه الآية آتية وجارية على قاعدة
المنطقيين (قوله على قاعدة اللغة) أي الاصل الكثير في اللغة والا فالاستعمال الثاني

رعايا وانما يستعملون فقد جعلوا ان
ولو أداة للزوم دائماً وانما يستعملونها
في القياسات لحصول العلم بالتأنيج
فهو عندهم للدلالة على أن العلم
بانتفاء الثاني على العلم بانتفاء الأول
ضرورة انتفاء اللزوم بانتفاء اللازم
من غير التفتات الى أن علم انتفاء
الجزء في الخارج ما هي وقوله
تعالى لو كان فيما آتاه الله
الفساد تارداً على هذه القاعدة
لكن الاستعمال على قاعدة اللغة
هو الشائع المستفيض وتحقيق
هذا البحث على ما ذكرنا من اسرار
الفن وفي هذا المقام مباحث
أخرى شريفة وردناها في الشرح
إذا كان لول الشرط في الماضي

أيضا القوي وليس مراده أنه اصطلاحى وانما مراده أن ههنا استعمالين أحدهما كثير
والآخر قليل وان المنطقيين يستعملون القليل سم أى فاضاقتهم الى المنطقيين لاستعمالهم له
كثيرا وجرى بانهم عليه يس وبهذا يندفع ما قبل لا وجه لحل الآية على اصطلاح المنطقيين
المخالف لوضع اللغة النازل بها القرآن (قوله فيلزم) أى غالبا كما يستفاد من قول الشارح
بعد وهو مع قلته ثابت الخ وقوله عدم الثبوت أى عدم الحصول فى الخارج وكتب أيضا
قوله فيلزم عدم الثبوت أى عدم الاستمرار والمقصود به نفي اسمية شئ من جملتها وليس
المراد بعدم الثبوت الانتفاء كما ظنه السيد السند لأن كون لولا امتناع أفاد ذلك بالأخفاء
والمقصود هنا بيان أنه يلزم جعل لفظي الجملتين على طبق المعنى ولا يعدل عنه الالنسكة كما
سبق فى ان وكأنه أوقعه فى هذا الظن أنه لو كان المراد بعدم الثبوت عدم الاستمرار لا غنى
عن ذكره قوله والمضى فى جملتها أطول أى مع أن اغناء الثانى عن الاول غير معيب
ثم قال لكن لا يعدل فى الشرط الى المضارع للزوم أداة الشرط الفعل ولا يعدل فى
جرائها أيضا الى الاسمية بخلاف ان على ما قاله الرضى وأما قوله تعالى ولو أنهم آمنوا
واتقوا لماثوبة من عند الله خير فعلى تقدير القسم وذهب جارا لله الى أن الاسمية فى الآية
جواب لو فقال اغناء جعل جواها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء وكان المصنف
والفتاح لم يهرضا العدول عن عدم الثبوت للتردد فيه أو إثارة الماخذ به الرضى ٨١
ملخصا (قوله والمضى) بالرفع وقوله فى جملتها تنازعه عدم الثبوت والمضى سم (قوله
اذ الثبوت الخ) راجع لقوله للشرط لأن الشرط هو التعليق وقوله والاشتغال الخ راجع
الى قوله فى الماضى (قوله ينافى التعليق) أى والحصول الفرضى مطول وكتب أيضا قوله
ينافى التعليق أى المتقدم الذى هو تعليق حصول مضمون الجزاء بمصون مضمون الشرط
فرضا وانما كان منافيا للتعليق لان الحصول الفرضى المأخوذ فى تعريف التعليق يلزمه
القطع بالانتفاء والقطع بالانتفاء يلزمه عدم الثبوت كما قاله السيد على المطول فاندفع
ما لابن قاسم هنا (قوله استعمال ان) أى فى المستقبل فلا يحتاج الى نسكة (قوله نحو
قوله عليه الصلاة والسلام الخ) ظاهره أنها فى ذلك شرطية فيقدر لها جزاء والتقدير ولو
يكن العلم بالصين وقت طلبكم له فاطلبوه وقيل انها وصلية فلا جواب لها على ما صرح به
كثير من النحاة وان أنهم كلام المطول فى تنزيب الباب السابع أن لها جوابا مقدرا وقد
مرّ نظير ذلك فى ان أيضا (قوله اطلبوا الخ) فان الشرط فى هذين مستقبل بدليل أنه فى
حيز اطلبوا وأباهى الذى هو مستقبل يس وكتب أيضا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين هذا
الحديث قال ابن حبان لا أسئل لمن كذب الغمار (قوله وانى أباهى الخ) حديث آخر
صدده تناكحوا اتناسوا فانى الخ (قوله جهد) بفتح الجيم أى مشقة وقوله وهلاك الوار
بمعنى أو كما قاله النوبى وفى الاطول ما يفيد (قوله لقصد استقرار) أى الإشارة الى استقرار
الفعل عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لقصد استقرار الفعل أى الاستقرار التبدى والمراد

(فيلزم عدم الثبوت والمضى فى
جملتها) اذ الثبوت ينافى التعليق
والاستقبال ينافى الماضى فلا يعدل
فى جملتها عن الفعلية الماضية
الالنسكة ومذهب المبرد أنها
تستعمل فى المستقبل استعمال
ان وهو مع قلته ثابت نحو
قوله عليه الصلاة والسلام اطلبوا
العلم ولو بالصين وانى أباهى بكم
الاثم يوم القيامة ولو بالسقط
(فدخولها على المضارع فى نحو
لو يطيعكم فى كثير من الامور
لغنم) أى لوقعتم فى جهنم وهلاك
(اقصد استمرار الفعل فيما مضى
وقتا فوقتا)

قوله ولو يكن الصواب يكون ٨١

الفعل القوي وهو الحدث (قوله والنفل هو الاطاعة) وعليه في كلام المصنف حذف
 مضاف أى لقصد امتناع استقرار الخ بدليل قوله يعنى أن امتناع عنكم بسبب الخ هذا
 ويمكن الاستغناء عن تقديره في كلام المصنف بأن يكون المعنى لقصد الاستقرار المذكور
 أى من بطيعكم بقطع النظر عن لو وبفهم امتناع الاستقرار من لو وليس المعنى لقصد
 الاستقرار من لو بطيعكم المحوج لتقدير المضاف المتقدم تأمله وكتب أيضاً قوله والفعل
 هو الاطاعة الخ حاصله أن الكلام مشتمل على نفي وهو لو قيد وهو الاستقرار فيجوز أن
 يعتبر نفي القيد كافي الوجه الاول ويكون المعنى لو استقر على اطاعتكم لوقعتم في المشقة
 فنجد أن أصل الاطاعة وجود وان يمتنع فقيدهم بالنفي بالاستقرار كافي الوجه الثاني
 فالمعنى امتناع الاطاعة ونفيها مستقر فقيد الامتناع بكونه مستقراً أى في الكثير فلا ينافي
 انه أطاعهم في القليل فيكون النفي على الثاني منسباً على القيد والمراد بالنفي هنا الامتناع
 كما قاله ع (قوله بسبب امتناع استقراره) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويجوز
 أن يكون الفعل الخ) ذكر الجواز إشارة الى رجحان الوجه الاول في المراد بالفعل وهو
 كذلك أما بحسب اللفظ فظاهر وأما بحسب المعنى فلان عنهم أى وقوعهم في المشقة
 والهلاك انما يلزم من استقراره عليه الصلاة والسلام على اطاعتهم فيما يستصوبونه كأنه
 مستتبس فيما بينهم ويستعملونه فيما بين لهم وفي ذلك من اختلال أمر الرسالة وانعكاس
 تدبير ما يتعلق بالرسالة ما لا يخفى على احد وأما وافتته اياهم في بعض ما يروونه ففيها
 استحلاب قلوبهم واستمالتهم بلامضرة اه سيد وقوله فظاهر أى لان النفي في الغالب اذا
 توجه الى مقيد بقيد كان مورد النفي هو القيد وهو هنا الاستقرار لكن قوله وأما بحسب
 المعنى الخ فيه مناقشة لان موافقته اياهم في بعض ما يروونه حاصلة أيضاً على الوجه الثاني
 ومفهومة منه بسبب القيد المذكور في الآية أعنى في كثير والمعنى على الوجه الثاني
 امتنع عنكم بسبب استقرار امتناعه عن اطاعتكم في كثير فيفهم من ذلك اطاعتهم في
 القليل وقرر بعضهم أن بعضهم رجع الثاني لما يلزم على الاول من ثبوت اطاعتهم في الكثير
 لان المنفي عليه الاستقرار على اطاعتهم في كثير فيثبت نفس اطاعتهم في كثير وفي ثبوت
 توقف وكتب أيضاً قوله ويجوز الخ قد يتبادر تعين هذا الوجه حيث ذفلاً عن كونه
 مرجوحاً المشار اليه بتعبيره بالجواز وذلك لانه على هذا الوجه يكون مضمون الكلام
 ان علته انتفاء العنت هي استقرار امتناع الاطاعة وهو صحيح بخلافه على الوجه الآخر
 لان العلة عليه نفي استقرار الاطاعة وهو لا ينافي ثبوت أصلها مع ثبوت لا يقتضي العنت
 والجواب ما أشار اليه السيد فيما تقدم وهو أن الاطاعة في البعض لا يترتب عليها عنت
 فلا حاجة لنفي أصل الاطاعة كما هو مقتضى الوجه الثاني بل الواجب نفي استقرارها فقط كما
 هو حاصل الوجه الاول سم وفيه ما تقدم فان أصل الاطاعة في البعض موجود على
 الوجه الثاني أيضاً كما قدمته تأمل وكتب أيضاً قوله ويجوز الخ فأصل الفعل وهو الاطاعة

والفعل هو الاطاعة يعنى أن امتناع
 عنكم بسبب امتناع استقراره على
 اطاعتكم فان المضارع بقيد
 الاستقرار ودخول لوعليه بقيد
 امتناع الاستقرار ويجوز أن يكون
 الفعل امتناع الاطاعة يعنى أن
 امتناع عنكم بسبب استقرار
 امتناعه عن اطاعتكم لانه كما أن
 المضارع المبتدئ يقيد استقرار
 الثبوت يجوز أن يقيد النفي استمرار
 النفي والداخل عليه لو يقيد

منفى على هذا دون الاقل سم (قوله استمرار الامتناع) أى الذى هو معنى لو (قوله كأن
الجملة الاسمية الخ) تنظير للفعليين المثلث والمنفى وهذا بالنسبة الى الوجه الثانى لانه المعتبر فيه
تأكيده المنفى وكذا هنا المعتبر تأكيده الثبوت (قوله والمنفية نفيد الخ) من هذا يخرج
جواب عن المنفى فى قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد بأن ترجع المبالغة الى نفي الظلم تأمل
سم (قوله لاني التأكيده) لا يقال قضية قاعدة أن المنفى يتوجه الى القيد فى الكلام انها
تنفيدنى التأكيده لان ذلك اذا اعتبر القيد سابقا على المنفى انظر سم (قوله كقوله
تعالى وما هم بعمومنين) فالمراد منه تأكيده المنفى لاني التأكيده والدوام لانه يفيد أن المنفى
انما هو ايمانهم المؤكد الدائم فلا ينافى ثبوت الايمان لهم فى الجملة وليس كذلك ولانه
لو اريد نفي التأكيده لم يكن رد القول لهم آمنا لان دعواهم حدوث الايمان وحدث
الايمان لا ينافيه عدم استمراره الذى هو مقتضى التأكيده من سم وغيره (قوله الله
يستعزى بهم سم) بعد قوله بحكاية عنهم انما نحن مستهزون حيث لم يقل الله مستهزئ
بهم بلفظ اسم الفاعل قصد الى استمرار الاستهزاء أى حدوثه وتجدده وقفا فوقنا أى كما اريد
بالمضارع الاستمرار فى هذه الآية فيكون مطابقا لقول المساقين انما نحن مستهزون لانه
بجملة اسمية دالة على الثبوت والاستمرار والفرق بين الاستمرارين ان الاستمرار فى الاسمية
فى الثبوت والاستمرار فى وضع المضارع موضع الماضى فى التجدد وقفا فوقنا وهكذا كان
استهزاء الله تعالى بالمتنافقين والمراد به لازمه وهو انزال الهوان والحقارة بهم لا ترى الى
قوله تعالى ولا يرون أنهم يفتنون فى كل عام مرة أو مرتين وما كانوا يخلون فى أكثر أوقاتهم
من نزول بليته وتمتلك سرتهم وتكشف سرفونى قال عبد الحكيم والله مستهزئ وان كانت دالة
على الدوام بمعنىة المقام الآن الاستمرار التجددى أبلغ وكتب أيضا قوله الله يستهزئ بهم
قال فى المطول والاستهزاء السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم
قال السيد أى معناه المقصود ههنا فيكون من اطلاق اسم الشئ على غاية لعلاقة السببية
والمسيبية لان غرض المستهزئ من استهزائه ادخال الهوان على المستهزاه اه أى
فيمستهزئ مجاز مرسل وفى المقام غير ذلك أيضا فليراجع (قوله حيث لم يقل مستهزئ بهم)
أى مع أنه مقتضى الظاهر لانه فى مقابلة انما نحن مستهزون ويحتمل أن يكون ايراد الفعل
لتقوية الحكم كذا فى الاطول (قوله وتجدده) عطف تفسير (قوله فى نحو قوله تعالى
الخ) مما لم يقصده الاستمرار أطول وكتب أيضا قوله فى نحو قوله تعالى الخ وقيل للثنى
فلا استنبهاد لان التثنية تدخل على المضارع اه (قوله أروها الخ) قال الزجاج قوله
تعالى اذ وقفوا على النار يحتمل ثلاثة أوجه الاول أن يصحكونوا وقد وقفوا عندها حتى
يعايشوها فهم موقوفون الى أن يدخلوها الثانى أن يكونوا قد وقفوا عليها وهى تحتهم يعنى
أنهم وقفوا النار على الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقت الدابة والثالث أنهم
عرفوها من وقت على كلام فلان عرفت معناه عبد الحكيم فأما الوجه الثانى فى كلام

الاسمى استمرار امتناع كأن الجملة
الاسمية المثبتة نفيد تأكيده
الثبوت ودوامه والمنفية نفيد
تأكيده المنفى ودوامه لاني
التأكيده والدوام كقوله تعالى
وما هم بعمومنين رد القول لهم أنا آمنا
على أبلغ وجه وأكده (كأنى قوله
تعالى الله يستهزئ بهم) حيث لم يقل
مستهزئ بهم قصد الى استمرار
الاستهزاء وتجدده وقفا فوقنا
(و) دلوها على المضارع (فى نحو
قوله تعالى ولورى الخطاب للحميد
عليه الصلاة والسلام وأكل من
يتأتى منه الروية اذ وقفوا على
النار) أى أروها

الزجاج فهو عين الوجه الثاني في كلام الشارح وأما الوجه الأول في كلام الزجاج فهو
غيره في كلام الشارح وأما الوجه الثالث في كلام الشارح ففيه مسامحة كما يعلم من كلام
الزجاج اذ لم يرد الوقوف بمعنى الدخول فلو حذف قوله ادخلوها وقال أعر فو مقصد
عذابها المخلص من هذه المسامحة التي في قوله أو ادخلوها فعر فو الخ تأمل وما يدل على هذه
المسامحة قوله في المطول أو ادخلوها فعر فو مقصد اعرابهم من قولك وقفته على كذا اذا
فهتمه وعرفته اهتدوا من قولك الخ دليل على ما قلنا ويدل هذا أيضا على أن قول الشارح
فعر فو الخ راجع للتفسير الأخير فقط تأمل (قوله حتى يعاينوها) تعليلية (قوله
أو اطلعوا) تفسير ثان لوقفه أو هو أولى من الأول لعدم احتياجه الى تكلف تضييق أو زيادة
حرف عن حرف بخلاف الأول وكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره في القاموس وفي
نسخ واطلعوا بالواو والاولى أولى وعلى النسخة الثانية العطف للتفسير ومعنى اطلعوا
عليها فعر فو فوقها وهي تحتهم كما ذكره الشارح وفي الاطول اذ وقفوا أي حبسوا
أو اطلعوا أو أقيموا من وقفته بمعنى أوقفه أو حبسه أو أطلعه على ما في القاموس (قوله
هي تحتهم) جملة حالية والضمير عائدة على النار (قوله فعر فو) راجع لتفسير الثلاثة وهي
الارادة والاطلاع والادخال عس (قوله وجواب لو محذوف) وكذا مفعول ترى أي
لو ترى الكفار في وقت وقوفهم ولا يجوز أن يكون اذ مفعولا لانه اخراج لاذ والرؤية عن
الاستعمال الشائع أعني الظرفية والادوات البصرية من غير ضرورة عند الحكم وقيل
ان ترى منزل منزلة اللازم أي لو صدر منك الرؤية (قوله لرأيت أمر افعلها) تنصير المارة
عن تصويره (قوله لتنزيل الخ) علة لدخول لو وكتب أيضا قوله لتنزيل منزلة الماضي
لصدوره الخ فيه بحث لأن اخبار الصادق بشي يدل على تحققه لا محالة وأما فرضه شيئا
فلا يدل على تحققه ويمكن التقصص عنه بان فرض الرؤية انما هو بالنسبة الى المخاطب وأما
أصل الرؤية فامر مذكور لا على وجه الفرض فكانه قيل يرى أهل النار وقوفين على
النار ولو ترى أنت لترى أمر أعجب اذ دخول لو تجعل ترى بمنزلة الماضي في تحقق أصل
الرؤية الذي يشعربه قوله ولو ترى ومن هذا يمكنك التقصص عن بحث آخر وهو أن تنزيل
المضارع بمنزلة الماضي في التحقق ينافي دخول لو الدالة على الامتناع فكأن تقول
الامتناع باعتبار الاستناد الى المخاطب والتحقق لاصل الفعل فذكر لولا لاشعار بأن الرؤية
بنسبة من الهول يظن معها أنه يمنع من المخاطب هكذا حقق المقام أطول ملخصا ثم ناقش
الشارح في قوله فهذا الامر مستقبل الخ بما فيه مجال للمناقشة فراجع (قوله لصدوره
الخ) علة للتنزيل (قوله عن خلاف) أي تخلف وهو الله تعالى (قوله فهذه الحالة) أي
رؤية الكفار في تلك الاوقات بدليل قوله فاستعمل فيها لو عبد الحكيم (قوله لكن عدل
الخ) لعل هذا فائدة زائدة عما في المتن لا بيان لقول المتن لصدوره الخ والاصح كان كلام
الشارح غير مستقيم تأمل وكتب أيضا مانصه يعني أن في العدول الى المضارع تنبيه على

حقيق يعاينوها أو اطلعوا عليها
اطلاعا هي تحتهم أو ادخلوها
فعر فو مقصد اعرابها وجواب
لو محذوف أي رأيت أمر افعلها
(لتنزيله) أي المضارع
الماضي لصدوره أي المضارع
أو اطلعوا (عن خلاف في
اخباره) فهذه الحالة انما هي في
القائمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي
المحقق فاستعمل فيها لو واد
المختصان بالماضي لكن عدل

أن لفظ المستقبل الصادر عن لاختلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه
 وأيضا لما كانت تلك الامور ماضية تأويلها مستقلة بتحقيق روعي الجانبان معا فأتى بالو
 وصيغة المضارع وكتب أيضا ما مضى فالمضارع حينئذ يأتى على معناه وهو المستقبل لكن
 دخلت عليه لولكونه بمنزلة الماضي في تحقيقه لصدوره الخ (قوله عن لفظ الماضي) أى
 الانسب بحسب الظاهر حيث جعلت تلك الحالة بمنزلة الماضي سم (قوله ماض بحسب
 التأويل) حيث نزل لتحقيقه بمنزلة الماضي (قوله هذا الامر) أى رؤيتهم في تلك الاوقات
 عبد الحكيم (قوله اكنك ما رأيته) اشارة الى معنى لوسم (قوله كفى ربما يود) لا يخفى
 أن توضيح التفسير فيما هو بصدده بهذه الآية مع ما فيها من الخلاف المبين بعضه فيما بعد
 توضيح عما هو أخفى ولوقال ومثله ربما يود لكان أولى أفاده في الاطول (قوله لانه قد
 التزم ابن السراج الخ) أى فيكون الامر ل هو الماضي بناء على هذا القول وأما على مقابله
 القائل بعدم الالتزام وأنه يجوز وقوع الفعل المستقبل بعددها والجملة الاسمية وهو
 مذهب الجمهور فلا يتأتى ذلك واختاره ابن هشام وقال في المغنى أن في المذهب الاول
 تكلفا فرجعه ومن دخوله على الفعل المستقبل ربما يود الذين كفروا ولو كانوا مسلمين
 وقيل هو موقول بالماضي على حديثه تعالى ونفي في الصور وفيه تكلف لاقتضائه أن
 الفعل المستقبل عبره عن ماض متجوز به عن مستقبل (قوله يجب أن يكون ماضيا)
 أى معنى نوبى (قوله لانه التقليل في الماضي) أى لأن التقليل انما يمكن فيما عرف حده
 والمستقبل مجهول (قوله ومعنى التقليل الخ) دفع لما يقال أن ودادتهم الاسلام تحصل
 منهم كثيرا فمعنى التقليل وقد يوجه التقليل أيضا بأن ودادتهم وإن كانت كثيرة بمنزلة
 التقليل لعدم نفيها وكتب أيضا قوله ومعنى التقليل ههنا الخ في الحديث لا يزال الرب يرحم
 ويشفع اليه حتى يقول من كان من المسلمين فليدخل الجنة فيمتنون الاسلام عبد الحكيم
 (قوله وقيل هي مستعارة للتكثير) بل هي عند بعضهم حقيقة وفيه وعليه يختص أيضا
 بالماضي عند ابن السراج وأى على فان التكثير كالتقليل انما يكون فيما عرف حده كما قاله
 في المغنى والتكثير باعتبار أن الكفار حال افاقتهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكثير
 نظر اللغوي في نفسه والتقليل نظر الى أن أكثر أحوالهم الغيبة والذهشة وكتب أيضا
 قوله مستعارة للتكثير أى مستعارة بالنسبة الى أصل الوضع وإن شاع استعمالها في التكثير
 حتى التحق بالحقيقة عبد الحكيم ويظهر أن المراد بالاسـ مستعارة هنا مطلق النقل والتجوز
 لا المصطلح عليها والعلاقة هنا الضمنية (قوله وللتحقيق) فان التقليل في الماضي يلزمه
 التحقيق عبد الحكيم وهو اشارة الى أن العلاقة في الثاني اللازمية (قوله محذوف) تقديره
 الاسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك سم ووجه لو كانوا مسلمين في موضع الحال أى قائلين
 لو كانوا مسلمين ويجوز أن تكون للشرط والجواب محذوف أى لنحو من العذاب عبد
 الحكيم وكتب أيضا قوله محذوف أى لا لو كانوا مسلمين كما قد يذهبون لأن التالى للثاني

عن لفظ الماضي ولم يقل ولورأت
 اشارة الى أنه كلام من لاختلاف في
 اخباره والمستقبل عنده بمنزلة
 الماضي في تحقق الوقوع فهذا
 الامر مستقبل في التحقيق ماض
 بحسب التأويل كأنه قيل قد
 انقض هذا الامر اكنك ما رأيته
 ولورأت أمرا فظيها (كا)
 عدل عن الماضي الى المضارع (في
 ربما يود الذين كفروا) لتسريته
 بمنزلة الماضي لصدوره من لا
 خلاف في اخباره وانما كان
 الأصل ههنا هو الماضي لانه قد
 التزم ابن السراج وأبو على في
 الايضاح أن الفعل الواقع بعد رب
 المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا
 لانها التقليل في الماضي ومعنى
 التقليل ههنا أنه قد مضى من أحوال
 القسامة فيمتنون فان وجد منهم
 افاقة مما تنوذلك وقيل هي مستعارة
 للتكثير والتحقيق ومفعول يود
 محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه
 ولولتى

ولا يعمل ما قبل الانشاء فمما بعده اهبس ولانه لا معنى لكونهم يودون التني (قوله حكاية
 لودادتهم) قديقال كان الظاهر حينئذ يقال لو كانوا مسلمين لان هذه هي الواودة التي تصدر
 عنهم الا انه لما عبر عنهم بطريق الغيبة عبر بطريق الغيبة في ضميرهم كما تقول حلف فلان
 ليفعلن كذا وانما الواقع في حلقه لا فعلن ع س سم (قوله من جعل للفتى حرفا مصدريا)
 فيه اشكال لانها اذا كانت حرفا مصدريا عني هذا الرأي فكيف تكون للفتى فعل المعنى
 من جعل للفتى أى لوالتي فجعلها للفتى جعلها هذا حرفا مصدريا ع س سم وكتب أيضا
 مانصبه أى الواقعة بعد فعل يفيد التني كما هنا وهو يوز كذا في المطول (قوله أو لا ستحضر)
 السنين والتاء ليستا للطلب بل لتأكيده أى لا حضارها ويجوز أن يكونا للطلب كأن المتكلم
 يطلب من نفسه الاحضار نوني وكتب أيضا قوله أو لا ستحضر عطف خاص على هام بناء
 على جوازه بأولان استحضار الصورة فيه التزويل أو هو عطف مغاير نظر الى أن المعطوف
 عليه من تزيل الماضي حقيقة والمعطوف من تزيل الماضي تقديرًا كذا يحط شيخنا
 المدايني (قوله يعنى أن العدول الى المضارع الخ) والحاصل أن المضارع في هذه الامثلة
 على حقيقته لان ضمونها انما يتحقق في المستقبل لكن نزل منزلة الماضي مع ما في قضاء
 حق ما دخلت عليه لو اذ وانما نزل منزله ليكون محقق الوقوع أو يجعل كأنه كان
 ماضيا ثم عبر عنه بالمضارع استحضار الصورة العجيبة تفخيما لثبوتها وهو حكاية الحال
 الماضية سيرامى وعلى هذا البدي الاستحضار من تزيل المستقبل منزلة الماضي وقد
 صرح ابن عقوب بذلك بناء على ما قبل ان الاستحضار للمستقبل لم يوجد في كلامهم وانه
 خاص بالماضي وعلى هذا في الكلام مجاز على مجاز (قوله عميل على الحال الحاضر)
 ان قلت قوله عميل يقتضى أنه لا يتعين العدول الى خصوص المضارع بل كان يجوز
 أيضا الى اسم الفاعل مع أن المقام مقام تعديل العدول الى خصوص المضارع قلت هذا
 مبنى على ما صرح به في المطول من أن شرطه لو لا يكون الا فعلا فلما اقتضى المقام العدول
 عن الماضي لم يبق مما يجوز دخوله في حيزه مما يناسب المقام الا المضارع وكتب أيضا قوله
 على الحال أى الشأن والشأن (قوله الحاضر) ان كان المراد بالحاضر الحاصل الآن
 لم يتم اطلاق قوله الذى من شأنه أن يشاهد وان كان المراد به ما في حضرة المتخاطبين لم يتم
 دلالة المضارع عليه ويمكن اختصار الشق الاول والمراد من شأنه موجوده أى الوجود
 منه أى المتصف بالوجود منه (قوله الذى من شأنه أن يشاهد) بخلاف الشيء الماضي
 والشيء المستقبل (قوله الصورة) أى صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار (قوله
 السامعون) أى للفظ المضارع (قوله لغرابه) أى نذرة (قوله أو نخوذ ذلك) كطافه
 (قوله فتشبهها) يمكن أن يكون التعبير هنا بالمضارع لكون الاشارة مستقبلة بالنظر
 للارسل ع س سم (قوله والانتقالات المتفاوتة) أى اختلاف أحواله من انصال بعض
 أجزائه ببعض وانفصالها ورقته ونخسه وتلوته بالالوان المختلفة وغير ذلك سم (قوله

حكاية لودادتهم وأما على رأى من
 جعل للفتى حرفا مصدريا فعول
 يوز هو قوله لو كانوا مسلمين
 (أولا استحضار الصورة) عطف على
 قوله لتزيله يعنى أن العدول الى
 المضارع في نحو ولو ترى المماذكر
 واما لاستحضار صورة رؤية
 الكافرين موقوفين على النار لان
 المضارع عميل على الحال الحاضر
 الذى من شأنه ان يشاهد كأنه
 يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة
 لمشاهدة السامعون ولا يفعل
 ذلك الا في أمرهم ثم يشاهدونه
 لغرابه أو قطاعة أو نخوذ ذلك (كأن قال
 الله تعالى فتشبهها) بلفظ المضارع
 بعد قوله واقعه الذى أرسل الرياح
 (استحضار تلك الصورة البديعة
 الدالة على القدرة الباهرة) يعنى
 صورة اثاره السحاب مسخرات بين
 السماء والارض على الكيفية
 المخصوصة والانتقالات المتفاوتة
 (وأما تكبيره) أى تكبير المسند

فلا رادة عدم المحصر الخ) أى ارادة افادة عدم المحصر الخ أى ارادة افادة السامع ذلك
 وكتب أيضا قوله فلا رادة عدم المحصر والعهد فيه أن ارادة عدم المحصر والعهد يمكن مع
 التعريف لانه يكون لغير المحصر والعهد فهذه التكنة لا تختص بالتشكيك والجواب أن
 ذلك لا يضر لانه لا يجب في التكنة الانعكاس فيجوز أن تجعل سببا للتشكيك وان أمكن
 حصولها بغيره أيضا اه ع س م ويبحث فيه يس بأن التعريف وان جامع عدم المحصر
 والعهد لا يأتى له وكتب على قوله لانه يكون لغير المحصر والعهد مانعه كما اذا كان
 لتعريف الجنس فانه لا يستلزم المحصر بل انما يفيد في الكلام الخطابي كذا في الاطول
 وكتب ايضا قوله فلا رادة عدم المحصر والعهد لو كان التشكيك لارادة عدم المحصر والعهد
 لكان انحصارا للتكنة في زيد أو كون زيد كاتبه هو داسبا لكذب زيد كاتب في الجملة ولم
 يكذب أحد هذا التركيب بواحد منهما فالجواب فله عدم ارادة المحصر والعهد وهو المطابق
 لما في المفتاح وبعد فيه نظر لانه وبما يتكرر مع ارادة المحصر فتقول ما زيد الكاتب الآن يراد
 عدم ارادة المحصر بنفس المسند وفي صورة التعريف قصد المحصر بنفس المسند أطول
 (قوله زيد كاتب) أى باقى الكلام نثر وقوله وعمر وشاعر أى باقى الكلام نظما (قوله أو
 للتفخيم) كان المراد التفخيم على وجه مخصوص وهو الإشارة الى أن هذا الفرد بلغ من
 العظمة بحيث صار مجهولا لا يدرك كنهه والاف يمكن التفخيم بالتعريف بأن يجعل المعهود
 هو الفرد العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضر لان التكنة لا يجب انعكاسها
 كما تترد ع س م (قوله هدى) فالتشكيك لالة على غفامة هداية هذا الكتاب وكما هو اوقد
 أكد ذلك التفخيم بكون مصدر اختبار به عن الكتاب المقيد أنه نفس الهداية مبالغة ع
 (قوله على أنه خبره يستدل الخ) فان أعرب حاله فهو خارج عن الباب ولو كان التشكيك
 فيه للتفخيم أيضا ع (قوله أو للتقصر) كقولك الحاصل لى من هذا المال شئ أى حقير
 وقدمثل بنحو ما زيد شيئا والظاهر أن التقصير فيه لم يستند من التشكيك بل من نفي الشيئة
 ع (قوله وأما تخصيصه) الى قوله فظاهر مما سبق كان الاختصار ان يقول وأما تخصيصه
 بالاضافة أو الوصف وتركه فظاهر ان مما سبق أطول (قوله نحو زيد رجل عالم) اعترض
 بأن الوصف هنا محصل للفائدة لأن الفائدة تكون به أتم اذ لا يقدح في الاخبار عن زيد
 بالرجولية وربما كانت فائدة الخبر في صفته لا في نفسه وفيه نظر لان زيد اقد يكون صديقا
 والرجل البالغ بل قد يكون علم مؤث والرجل الذكر يس (قوله فليكون الفائدة أتم) قال
 في الاطول وقد يكون التخصيص اتوقف الفائدة عليه كما اذا كان المخاطب يعلم أن زيد
 غلام ولا يعرف أنه غلام محروقة قول زيد غلام محرو ولا يعد أن يقال لم يعترض لانه
 ليس زائدا على أصل المراد (قوله وجعل الاضافة والوصف من الخصصات) أى مع
 أن تسمية مجموع المضاف والمضاف اليه ومجموع الموصوف والموصوفة مركبا تقييدا
 يقتضى جعلهما من المقيدات افادة في الاطول (قوله انما هو مجزأ اصطلاح)

فلا رادة عدم المحصر والعهد (الدال
 عليهمما التعريف) (قوله ولتزيد
 كاتب وعمر وشاعر والتفخيم نحو
 هدى للمقتضى) على أنه خبره بنحو
 محذوف أو خبر ذلك الكتاب
 (أو للتقصر) نحو ما زيد شيئا (وأما
 تخصيصه) أى المسند (بالاضافة)
 نحو زيد غلام رجل (أو الوصف)
 نحو زيد رجل عالم (فليكون)
 الفائدة أتم) لما مر من أن زيادة
 الخصوص واجب أتم الفائدة
 واعلم ان جعل معه ولان المسند
 كالحال ونحوه من المقدمات وجعل
 الاضافة والوصف من الخصصات
 انما هو مجزأ اصطلاح وقيل لان
 التخصيص عبارة عن نقص
 الشيوع ولا شيوع للتعلم لانه

والا فلوجعل معمولات الفعل من المخصصات والاضافة والوصف من المقيدات أو جعل كل منهم من المخصصات أو المقيدات لكان محييا مسم وكسب أيضا ما نصه أى اصطلاح مجزئ عن المناسبة قال فى الاطول ونحن نقول انما عدل عن التقييد الى التخصيص ليخص بحشمه بالنكرات على ما يقتضيه مقابلة بقوله وأما تعريفه فلو قال وأما تقييده بالاضافة أو الوصف لكان شاملا لا لاضافة الى معرفة والوصف بهما فلما قال وأما تخصيصه خص بالنكرة اذ التخصيص فى النكرات والتوضيح فى المعارف اه وفيه ان أهل هذا الفن لا يفرقون بين التوضيح والتخصيص ويجعلون الوصف فى المعارف مخصصا كما مر فى بحث المسند اليه يس (قوله انما يدل على مجزئ المفهوم) وهو الحدث أى والمفهوم معنى مطابق (قوله وفيه نظر) فى الاطول وهذا وهم لانه ان أراد الشيوخ باعتبار الدلالة على النكرة والشمول فظاهر أن النكرة فى الايجاب ليست كذلك فيجب أن لا يكون الوصف فى نحو رجل عالم مخصصا وان أراد الشيوخ باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يرضى من غير دلالة على التعيين فى الفعل أيضا شيوخ لان قولك جاءنى زيد يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها فى الحال والتميز وجميع معمولات تخصيص الأثرى الى محضة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف اه فقد عانت وجهه النظر رسم وحاصله أنه ان أراد بالشيوخ العموم الشمولى فهو منتف فى النكرة الموجبة فلا يكون وصفها مخصصا وان أراد به العموم البدئى فهو موجود فى الفعل وأوجب باختيار الشق الاول وان الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولى فى الجملة تناسبه التخصيص الذى هو بعض الشيوخ الشمولى بخلاف الفعل فانه لا يوجد فيه باعتبار ذاته ذلك وانما يدل على معنى مطابق فتناسبه التقييد (قوله فلا فائدة السامع حكما على أمر الخ) لاختفاء فى أن المقصود بالافادة الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها لا الايقاع والانتزاع كما يفيد تعدي الحكم بعلى فى كلامه مساححة والمراد متعلق حكم كذلك وتقدير المنعول به وجعل حكما منعولا له بعيد أطول (قوله يعنى الخ) عبارة عن وأشعر قوله حكما على أمر معلوم أن تعريف المسند انما يكون عند تعريف المسند اليه والا فلوصح الحكم به مع رفاعلى منكر لكان الصواب ليشمل الامرين أن يقول حكما بأمر معلوم على آخر وهذا الذى أشعر به اللفظ يجب أن يكون مراد له لانه هو المطابق لما فى الخارج اذ ليس فى كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة فى الجملة الظهريه التى كلامنا فيها وان كان فى الانشائية نحو من زيد ومن القائم اه وعبارة سم قوله يعنى الخ وجه أخذ ذلك من كلام المصنف أنه لما جعل سبب تعريف المسند الافادة المذكورة وكان ظاهرا طلاقه والمقام أنه لا سبب الا ذلك دل على أنه لا يعرف الا حيث يعرف المسند اليه أو يقال لم يأخذه من كلامه بل بين مراده بما ذكر (قوله اذ ليس فى كلامهم الخ) أفاد ابن مالك فى تسميه بجواز ذلك فى باب كان وان وجعل بعضهم ما ورد من ذلك على القاب

انما يدل على مجزئ المفهوم والحال بقوله والوصف يجب فى الاسم الذى فيه الشيوخ فيخصه وفيه نظر (وأما تركه) أى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف (فظاهر مما سبق) فى ترك تقييد المسند لما نفع من تربية الفائدة (وأما تعريفه) أى المسند (فلا فائدة السامع حكما على أمر معلوم له باحدى طرق التعريف) يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ ليس فى كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة

في الجمله الخبرية (بآخر مثله) أي

حكم على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوماً للسامع بأحدى طرق التعريف سواء بتعدد الطريقتان نحو الراسب هو المنطلق أو بختلافان نحو زيد هو المنطلق

(أو لازم حكم) عطف على حكما

(كذلك) أي على أمر معلوم بآخر

مثله وفي هذا تنبيه على أن كون

المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي

إفادة الكلام للسامع فائدة بجهولة

لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر

لا يستلزم العلم بأحداهما إلى

الآخر (نحو زيد أخوك وعمرو

المنطلق) حال كون المنطلق معروفاً

(باعتبار تعريف العهد والجنس)

وظاهر لفظ الكتاب أن نحو زيد

أخوك إنما يقال لمن يعرف أن له

أخاً والمذكور في الإيضاح

أنه يقال لمن يعرف زيداً بعينه

سواء يعرف أن له أخاً أو لم يعرف

ووجه التوفيق ما ذكره بعض

المحققين من الحاجة أن أصل وضع

تعريف الإضافة على اعتبار العهد

والإيق فرق بين غلام زيد وغلام

زيد فلم يكن أحدهما معرفة

والآخر مذكور لكن كثيراً ما يقال

جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى

معين كالمعرف باللام وهو خلاف

وضع الإضافة في الكتاب فأنظر

إلى أصل الوضع وما في الإيضاح

إلى خلافه (وعكسهما) أي نحو

عكس المثالين المذكورين وهو

أخوك زيد والمنطلق عمرو

(قوله في الجمله الخبرية) بخلاف الانشائية نحو من أبوك ذكره ما مالاً ومثلها جملته
الصفة في نحو مريت برجل أفضل منه أبوه وهذا عند سيدي به فانه يجوز الاخبار بالمعرفة
عن النكرة المتضمنة للاستفهام أو أفعال التفضيل في جملة هي صفة وغيره يجعل النكرة
وأفعال التفضيل خبرين مقدمين إحداه في الأطول (قوله بآخر) إشارة إلى أنه يجب مغايرة
المسند والمسند إليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مقيد أو لواحد في المسدوق
الخارجي وأما نحو قوله * أنا أبو النجم وشعري شعري * فعلى تقدير شعري الآن مثل شعري
القديم أي لم يتبدل عن الصفة التي اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة ع وق ولا يكفي في الافادة
بجرد التغاير لو جوده مع عدمها في الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من عدم اشتغال
المحكوم عليه على المحكوم به يس (قوله مثله) غير محتاج إليه (قوله أو لازم حكم) وذلك
إذا كان المخاطب عالماً بالحكم أطول وكتب أيضاً قوله أو لازم حكم المراد به لازم فائدة
الخبر السابق سم (قوله وفي هذا تنبيه) أي قوله وأما تعريفه سم وكتب أيضاً ما منه دفع
به شبهة أنه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة لانه من قبيل إفادة المعلوم أطول (قوله
حال كون الخ) يشهد إلى أن الجار والمجرور وقع حالاً من عمرو والمنطلق لكنه مفعول به
لمعنى المماثلة المنهومة من لفظ نحو عبد الحكيم وجعله حالاً من عمرو والمنطلق يستدعي
حذفاً والتقدير حال كون المنطلق منه معروفاً الخ أي من عمرو والمنطلق تدبر وكتب أيضاً
قوله حال كون المنطلق خص قوله باعتبار الخ بالمثل الثاني مع امكان جريانه في الأول
لأن المضاف ينقسم انقسام ذي اللام وذلك لأن الأصل في الإضافة اعتبار العهد لا
الجنس سم وهذا يقتضي استواء العهد والجنس بالنسبة إلى ذي اللام وأنه ليس الأصل
فيه أيضاً الإضافة وسما في عن السيد خلافة والاسلم التعليل بأنه في الإضافة اشتراطاً أصلاً
منه في ذي اللام ويجوز في الأطول تعلقه بالمثلين وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف
العهد) ليس المراد بالعهد هنا ما هو المتبادر منه وهو الإشارة إلى حصه معلومة للمختططين
لانه لا يوافق التقرير إلا في بل المراد به في نحو المنطلق الإشارة إلى شخص هنالك معين
في الخارج ثابت له الانطلاق وان لم يكن معيناً عنده مشخصاً كما أن المراد بالجنس في ذلك
الحقيقة التي تعرفها بأنها المنطلق من غير إشارة إلى منطلق معين في الخارج من سم
(قوله وظاهر لفظ الكتاب) أي المتن أي قوله بآخر مثله (قوله بعض المحققين) مراده
شيخه الرضى (قوله فلم يكن الخ) تفريع على النفي (قوله في كتاب الخ) حاصله كما قاله
السيد أن غلام زيد وان كان بحسب أصل وضع الإضافة لغلام معهود باعتبار ذلك
النسبة المخصوصة حتى لو كان له غلام فلا بد أن يشاربه إلى غلام له مزيد خصوصية بزيد
لكونه أعظم علماته وأتمهم بكونه غلاماً له ولكونه معهوداً بين المتكلم والمخاطب لكن
قد يقال جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين كما أن ذا اللام في أصل الوضع
لواحد معين ثم يستعمل بلا إشارة لواحد معين كما في قوله * وقد أمر على التميم بسبني *

والضابط في التقديم أنه إذا كان
 للشيء صفتان من صفات التعريف
 وعرف السامع انصافه بإحداهما
 دون الأخرى فأبهم ما كان بحيث
 يعرف السامع انصاف الذات به
 وهو كالمطالب بحسب زعمك أن
 تحكم عليه بالأخرى يجب أن تقدم
 اللفظ الدال عليه وتجهله مبتدا
 وأبهم ما كان بحيث يجعل انصاف
 الذات به وهو كالمطالب أن تحكم
 بشيئ للذات أو اتفاهه عنها يجب
 أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجهله
 خبرا فإذا عرف السامع زيد أبغضه
 واسمه ولا يعرف انصافه بأنه أخوه
 وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد
 أخوك وإذا عرف أخاه ولا يعرفه
 على التعيين وأردت أن تعينه عنده
 قلت أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك
 ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت
 أسودا غابا الرماح ولا يصح رماحها
 الغاب (والثاني) يعني اعتبار
 تعريف الجنس (قد ينسب قصر
 الجنس على شيء تحقيقا فنحوزيد
 الأمير) إذا لم يكن أميرا سواء
 (أو مبالغة لذكره فيه) أي لذكر
 ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس
 (فنعوم والشجاع) أي الكامل
 في الشجاعة كقوله لا اعتداد
 بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة
 الكامل وكذا إذا جعل المعرف
 بلام الجنس مبتدا نحو الأمير زيد
 والشجاع عمرو

وذلك على خلاف وضعه يس (قوله والضابط الخ) هذا الضابط قاصر لانه
 لم يبين ما إذا عرف مخاطب كلام من الصفتين للذات ولم يعرف أن الذات متحدة فيهما كما إذا
 عرف مخاطب أن له أخا وعرف زيد أبغضه ولم يعرف أن زيدا وأخاه متصدا فيريد أن يفيد
 ذلك الاتحاد فأتى حينئذ بالخيار فاجعل أبهم ما شئت مسندا إليه أطول (قوله صفتان)
 كالأخوة وكونه مسمى بزید في المثال الآتي وفي الأطول أراد بالصفة ما يعم الاسم لانه
 كالصفة في التعيين وكتب أيضا قوله صفتان المراد صفتان تعلم كل واحدة منهما ما بوجه
 من وجود التعريف سم (قوله فأبهم) أي شرطية وجوبا فلهذا يجب أن تقدم الخ لكن
 يصح قراءته بالخزم والرفع كقوله في الخلاصة * وبعد ما مضى رفعك الجزاء حسن * (قوله)
 فإذا عرف السامع الخ) والمخلص أن السامع على كل تقدير يعرف أن له أخا ويعرف
 الاسم ويعرف الذات بعينه ~~الكن~~ نارة يعلم انصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجعل
 انصافه بالأخوة وتارة بالعكس من سم وقوله لكن تارة لم الخ أي قة قول زيد أخوك وقوله
 وتارة بالعكس فتقول أخوك زيد (قوله ولا يصح زيد أخوك) لا يقال ينبغي أن يصح
 لحصول المقصود عليه من إفادة السامع أن الأخ متصف بأنه مسمى بزید غاية الأمر أن
 غيره أولى فكيف جعل واجبا لانا نقول الأمر المستحسن في نظر المبالغة لا يجوز مخالفتها
 الالتماسة فهو واجب بلاغة وإن لم يكن واجبا عقلا ع س سم (قوله ولا يصح الخ) لأن
 المعلوم للاسود هو الغاب دون الرماح والمراد بالاسود هنا الشجاع يس فقيه استعارة
 نصريحة وغابا الرماح قرينة (قوله والثاني) فهم منه أن الأول وهو المعهود لا يفيد
 الحصر لأن الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر في بعض الافراد
 وأما المعهود الخارجي فلا عموم فيه فلا حصر لكن هذا في قصر الافراد وأما قصر القلب
 فيتأخر في المعهود أيضا فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق هو عمر المنطلق زيد أي لا عمرو
 كما تعتقده ٨١ ع ق ومثل قصر القلب قصر التعيين كما في السيد على ان المعهود يصح
 أن يكون نوعا فتقول زيد المنطلق مريدا النوع الفلاني من المنطلق فيصح حصره
 افرادا فالاولى أن يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستغراق
 على ما يقتضيه الافتتاح أطول (قوله تعريف الجنس) أي المحلى بال (قوله قصر
 الجنس) أي جنس بمعنى الخبر نوبى وكتب أيضا ما نصه المراد بالجنس هنا ماعدا
 المعهود الخارجي فيتناول الاستغراق وغيره يس (قوله تحقيقا) أي قصر التحقيق
 لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه في الواقع أو اعتقاد المتكلم وقوله
 أو مبالغة أي قصر غير محقق بل للمبالغة وكتب أيضا قوله تحقيقا الخ القصر الحقيقي
 أعم من أن يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقي أو العرفي فزيد الأمير يحتمل أن يراد به
 كل أمير البلد فيكون استغراقا عرفيا فيصدق قصر امارة البلد تحقيقا وأن يراد به كل
 الأمير فيصدق قصر الأمير مطلقا لكنه كاذب أطول (قوله لذكره فيه) جواب عما يقال

كيف صح قصر الجنس على فرد منه نوبى (قوله ولا تفاوت الخ) هذا انما يصح على
 مذهبه أن الجزئى الحقيقى يكون محمولا اما على مذهب السيد أنه لا يكون محمولا حتى
 ان قولنا المنطلق زيد موقول بقولنا المنطلق المسمى زيد فلا بد من التفاوت لاختلاف
 المفهوم حينئذ لان مفهوم زيد الامير غير مفهوم الامير زيد أى الامير المسمى بزيد لان
 موضوع الأول جزئى حقيقى ولا تأويل فيه لانه يكون موضوعا ومحمولا كل واحد موضوع
 الثانى ومحمولا كلاهما كل واحد ولا شك ان ذلك يوجب التغاير فبلى من التفاوت لان
 المقصور عليه الامارة حينئذ على الاول هو الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثانى
 هو المفهوم الكلى وهو مفهوم المسمى بزيد ع س م وكتب ايضا قوله لا تفاوت
 بينهما فى شرحه للمفتاح وميل صاحب الكشف الى التفرقة حيث ذكر فى الفائق
 ان قولنا الله هو الدهر معناه انه الجالب للحوادث لا غير الجالب وقولنا الدهر هو الله
 معناه ان الجالب للحوادث هو الله لا غير الجالب (قوله وبين ما تقدم) من
 زيد الامير وعرو والشجاع (قوله والحاصل أن المعارف بلام الجنس الخ) خلاصته أن
 المعارف بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ أو جعل خبرا (قوله سواء كان الخبر
 معرفة الخ) أخذ هذا التعميم من قول المصنف على شئ نحو التوكل على الله والامام
 من قرين مثل بذلك فى المطول وكتب ايضا قوله معرفة يستثنى منه الخبر المعارف بلام
 الجنس على ما سياتى (قوله وان جعل خبرا) بأن لا يكون المبتدأ معرّفا بلام الجنس
 والخبر معرّفا بها من س م وكتب ايضا قوله وان جعل خبر الخ بقى ما اذا عرف كل من المبتدأ
 والخبر بلام الجنس وحينئذ يتحمل أن يكون المبتدأ مقصورا على الخبر وان يكون الخبر
 مقصورا على المبتدأ قال السيد قلت هناك قصر المبتدأ على الخبر أظهر لان القصر مبنى
 على قصد الاستغراق وشمول جميع الافراد وذلك بالمبتدأ أنسب اذ القصد فيه الى الذات
 وفى الخبر الى الصفة من س م وفى عبد الحكيم أنه لا تنافى بين الاحتمالين فليكن الكلام
 مفيد الكلا القصرين وناقش السيد فى قوله هناك قصر المبتدأ على الخبر أظهر فقال
 لا يخفى أنه يصح ذلك فيما اذا كان المبتدأ أعم من الخبر كقولنا الناس العلماء وأما اذا كان
 الخبر أعم كما فى قولنا العلماء الناس فلا اذ لا وجه لقصر الخاص على العام فلا تتجه
 الاظهرية والصواب أن يقال انه ان كان أحدهما أعم فهو المقصور واذا كان بينهما
 عموم من وجه فيقضى الى القرائن وان لم توجد قرينة فالأظهر قصر المبتدأ فى الخبر (قوله
 والجنس) أى المقصور (قوله وقد يقيد بوصف الخ) فيكون حصرا باعتبار ذلك القيد
 (قوله أو نحو ذلك) كالمعول به (قوله هو الرجل الكريم) أى انحصرت الرجولية
 الموصوفة بالكريم فيه لا توجد فى غيره بخلاف مطلق الرجولية عن (قوله وهو السائر
 راكبا) أى انحصرت فيه السير حال الركوب دون مطلق السير (قوله وهو الامير فى البلد)
 أى انحصرت فيه امارته دون مطلق امارته فهى لغيره ايضا ع ق (قوله وهو الواهب

ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم
 افادة قصر الامارة على زيد
 والشجاعة على عمرو والحاصل أن
 المعارف بلام الجنس ان جعل مبتدأ
 فهو مقصور على الخبر سواء كان
 الخبر معرفة أو نكرة وان جعل
 خبرا فهو مقصور على المبتدأ
 والجنس قد يبنى على اطلاقه كما مر
 وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف
 أو نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم
 وهو السائر راكبا وهو الامير فى
 البلد وهو الواهب

ألف قطار) أى اختص بالهبة للاثلاف بخلاف مطلق الهبة فهى لغيره أيضا ع (قوله
 إشارة الخ) لأن قدس و للفضيلة الجزئية نوبى (قوله ان ليس المعنى ههنا على القصر) لأن
 هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرنى قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم
 بمجرد اخراج بكانه من القبح الى كونه حسنا وليس هذا الكلام واردا فى مقام من يسم
 حسن البكاء الا أنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون معناه أن بكاءك هو الحسن
 الجليل فقط اذ لا بلاغه اذ اقمح البكاء الخ وانما الملائمة اذ ادمى حسن البكاء عليك وعلى
 غيرك فيقال حينئذ ان بكاءك فقط هو الحسن الجليل ع (قوله وان أمكن ذلك) أى
 يتكاف (قوله الظاهر) وهوان التعريف فى قوله الحسن الجليل لا يؤتى به بدلا من
 التكثير اللانهاية (قوله وقيل الخ) قائله الامام الرازى والجملة عطف على ما فهم من قوله
 فلا فائدة السامع كما على أمر معلوم الخ فانه يفهم منه أن الامر المعلوم بأحد طرق
 التعريف سواء كان اسما أو صفة يكون محكوما عليه بأخر مثله اسما كان أو صفة فكانه
 قيل هذا أى صحة كون الاسم والصفة المعرفين بمحكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم
 متعين للابتداء الخ والمراد بالصفة هنا ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى قائم به فقابله
 الاسم ما يدل على الذات فقط أو المعنى فقط أو الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان
 والمكان والالتفات من عبد الحكيم اه (قوله للابتداء) الأولى للاستناد الى تسلسل فيه
 معمولات النواحي أطول (قوله على أمر نسبي) وهو المعنى القائم بالذات عبد الحكيم
 (قوله ورد) تقرير الرذ أن المطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد به مفهومه المشتمل على
 معنى نسبي أعنى ثبوت الانطلاق لشيء بل أريد به ذاته أعنى ما صدق عليه وزيد اذا أخر
 وجعل خبرا أريد به مفهوم مسمى بزید مثلا فيكون الوصف مستندا الى الذات دون
 العكس وانما قول زيد بصاحب الاسم لان الجزئى الحقيقى لا يصح حمله على شيء بل هو أمر
 يحصل عليه المفهومات الكلية يشهد بذلك تأملك فى المعنى مع قطع النظر عما توهمه
 الالتفات على أن مذهب الكوفيين أن الخبر يجب أن يكون مشتقا أو فى معناه سبعا على
 المطول وهو معنى على مذهبهم أنه لا يصح حمل الجزئى الحقيقى على شيء ومذهب الشارح
 صحة ذلك وعليه فلا يحتاج الى تأويل زيد اذا أخر بالمفهوم المسمى بزید فيكتفى تأويله بالذات
 الشخصية المسماة بزید فعنى قولك المطلق زيد الذات التى ثبت لها الانطلاق هى الذات
 الشخصية المسماة بزید وبعبارة المصنف محتملة للمذهبين لان الاضافة فى صاحب الاسم
 تحتمل العهد والجنس تأمل وكتب أيضا قوله ورد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة
 صاحب الاسم قيل المطلق بهذا المعنى صار كالاسم فى دلالة على الشخص والذات وزيد
 بالمعنى المذكور صار كالصفة فى دلالة على معنى قائم بغيره فالمبتدأ هو الاسم أو ما فى تأويله
 وهذا هو مراد القائل المذكور لامتناع كون المطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون زيد
 ونحوه خبرا مطلقا فالعقيد أن النزاع لفظى فتزى (قوله الشخص الذى الخ) لان الصفة

ألف قطار جميع ذلك معلوم
 بالاستقراء ونصيح تراكيب البلغاء
 وقوله قد يفيد بلفظ قد إشارة الى
 أنه قد لا يفيد القصر كفى قول
 الخلفاء

اذا اقمح البكاء على قبيح
 وأيت بكاءك الحسن الجليل
 فانه يعصرف بحسب الذوق السليم
 والطبع المستقيم والتدرب فى
 معرفة معانى كلام العرب ان ليس
 المعنى ههنا على القصر وان أمكن
 ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل
 القاصر (وقيل) فى نحو زيد المنطق
 والمنطق زيد (الاسم متعين
 للابتداء) تقدم أو تأخر (لدلالة
 على الذاتية والصفة) متعينة
 (للخبرية) تقدمت أو تأخرت
 (لدلالة على أمر نسبي) لان معنى
 المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر
 المنسوب والذات هى المنسوب
 اليها والصفة هى المنسوبة فسواء قلنا
 زيد المنطق أو المطلق زيد يكون
 زيد مبتدأ والمطلق خبرا وهذا
 رأى الامام الرازى قدس الله سره
 (ورد بأن المعنى الشخص الذى له
 الصفة

المبتدأ لها موصوف مقدر لا محالة أطول (قوله صاحب الاسم) أقول بتقدير المضاف
 لا يتأويل العلم يسمى به كما هو المشتهر لثلاثين مرة فيخرج عما نحن فيه من كون المسند
 والمسند اليه معرفتين أطول (قوله والاسم يجعل الخ) وقد سبق إلى الوهم أن تأويل زيد
 بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر أن يصحكون مشتقا وهو
 الصحيح من مذهب البصريين وجوابه أن الاحتياج اليه انما هو من جهة أن السامع قد
 عرف ذلك الشخص بعينه وانما الجهول عنده انصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا
 الكلام انما هو لإفادة هذا المعنى وأما عند المنطقيين فهذه التأويل واجب قطعاً لأن
 الجزئ الحقيقي لا يكون محمولاً البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلى وإن كان في الواقع منحصراً
 في شخص اهـ بحروفه وبحث الفترى في عدم صحة حمل الجزئ الحقيقي بما هو في حواشيه
 على المطول (قوله فلا تقوى) أى تقوى ثبوت المسند للمسند اليه أو سلبه عنه نحو زيد قام
 وما زيد قام وكتب أيضاً قوله فلا تقوى أى فالحصول التقوى به أو لولم يكن مقصوداً افتدخل
 صور التخصيص نحو أنا سمعت في حاجتك ورجل جاءني لحصول التقوى فيها وإن كان
 القصد التخصيص وسبب ذلك الشارح فاللام للسببية لا لقرض كما في عبد الحكيم
 (قوله كما مر) أى مثل مثال مر حيث قال والمراد بالسببي مثل زيد أبو قام فقوله كما مر
 حواله المثال على سابق الكلام وفسره الشارح بقوله من أن أفراده لكونه غير سببي مع
 عدم إفادة تقوى الحكم ولا يفتي ما فيه من التعسف (قوله هو أن المبتدأ الخ) لو قال هو
 أن المسند اليه لكونه مسند اليه يستدعي أن يسند اليه شيء لكان أعم وأوضح ثم
 المستفاد من كلامه أن السامع أو لا يصرف الجملة الصالحة إلى المبتدأ مع قطع النظر عن
 اسناد فيها وثانياً يصرفها اليه باعتبار اسناد فيها وإلا ظهر أنه يصرفها الضمير أولاً لأن
 كونها صالحة للصرف اليه بلا حظة الضمير ثم يصرفها المبتدأ إلى نفسه لكونها صالحة
 أطول مع بعض تغيير (قوله ما يصلح) أى لفظ (قوله للضمير) أى المبتدأ (قوله بأن
 لا يكون الخ) أى وبأن لا يكون ذلك الضمير فضلاً فإنه حينئذ غير معتد به في الاسناد أصحته
 بدونه وبذلك اندفع الاعتراض الآتى على قوله فعلى هذا يختص الخ وكتب أيضاً ما نصه
 أى في عدم تغييره في التكلم والخطاب والغيبة (قوله كما في زيد قام) مثال للمعنى ومثال
 الضمير المعتد به ما في قولك زيد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الخ) لأنه مسند اليه وهو عين
 المبتدأ فقد أسند إلى المبتدأ بواسطة اسناده إلى الضمير الذي هو عبارة عن المبتدأ وهذا
 الكلام يفيد أن المسند إلى المبتدأ الفعل وحده لا الجملة التي هي مجموع الفعل والضمير
 الذي فيه سم وتحقيق هذا الكلام وما فيه يطلب من المطول وعبد الحكيم عليه قبيل قول
 المصنف تنبيه كثير من هذا الباب الخ (قوله ثانياً) فيسكتراً لاسناد مرتين (قوله فعلى
 هذا يختص التقوى الخ) لأنه إذا كان مسند إلى غير ضمير المبتدأ لا يصلح لأن يسند إلى
 المبتدأ ولا يكتفى الحكم به قوة فإن الحكم الأول على المبتدأ والمستفاد من الضمير

صاحب الاسم) يعنى أن الصفة
 تجعل ذاتها على الذات ومسنداً
 اليها والاسم يجعل ذاته على أمر
 نسبي ومسنداً (وأما كونه) أى
 المسند (جملة فلا تقوى) فهو زيد قام
 (أول كونه سببياً) فهو زيد أبو قام
 (كما مر) من أن أفراده يكون
 لكونه غير سببي مع عدم إفادة
 التقوى وسبب التقوى في مثل زيد
 قام على ما ذكره صاحب المفتاح
 هو أن المبتدأ لا يكون منه مبتدأ
 يستدعي أن يسند اليه شيء فإذا جاء
 بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك
 المبتدأ صرفه المبتدأ إلى نفسه
 سواء كان خالياً عن الضمير
 أو متضمناً له فيه فقد بينهما حكم ثم
 إذا كان متضمناً للضمير المعتد به
 بأن لا يكون مشابهاً للخالي عن
 الضمير كما في زيد قام صرفه ذلك
 الضمير إلى المبتدأ ثانياً فيكتفى
 بالحكم قوة فعلى هذا يختص
 التقوى بما يكون مسنداً إلى ضمير
 المبتدأ

الحكيم على غيره انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله فعلى هذا يحتص التقوى الخ برده عليه
 أن يخصص الضمير المذكور في التعليل بما يستند اليه الفعل تقييداً لمطلق بلا دليل كقوله
 وقول السكاكي في زيد اعرف ان الرفع يفيد تحقيقك بعرفت زيدا بدل على أن ما ذكره
 في تعليل التقوى محمول على اطلاقه فتقول في المثال المذكور زيد صرف الى نفسه
 ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم التضمن الخبر باقاع الضرب على ضميره فحققة أكثر
 اتساع الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره فتري باختصار وكذا في
 الاطول (قوله ويخرج عنه) أي عن التقوى المستند في نحو زيد ضربه لانه لم يستند الى
 ضمير المستند اليه نوبى بل استند الى ضمير المتكلم وكتب أيضا قوله ويخرج عنه نحو زيد
 ضربه اذ ليس الضمير المستند اليه ضمير مبتدأ حتى يصرف الحكم اليه سم (قوله ويجب
 أن يجعل سميما) لان المستند الجملة اما للتقوى أو لكونه سميما فاذا اتفق أحدهما مع
 الآخر (قوله وأما على ما ذكره الشيخ الخ) كان الشارح سكت عن رد ما ذكره الشيخ بأن
 وجوده فيما لا يفيد التقوى وهو المستند المفرد يدل على أنه ليس وجه التقوى لوضوحه
 سم (قوله معنى عن العوامل) في الحال أو في الاصل ليدخل فيه ما دخله النواحي فهو
 ان زيدا قام وما زيد قام عبد الحكيم (قوله لحدث) أراد بالحديث المحكوم به (قوله
 دخل) أي الاسناد عبد الحكيم (قوله ليس الاعلام بالثبوتية) أي الذي هو مقتضى
 تقديم المستند اذا كان فعلا (قوله فان ذلك) أي الاعلام بعد التنبية وقوله يجرى مجرى
 تأكد الاعلام أي الاخبار كما في قام زيد قام زيد وقوله في التقوى أي التثبت وقوله
 والاحكام أي الاتقان (قوله فدخل فيه الخ) جواب أمافي قوله وأما على ما ذكره الشيخ
 الخ (قوله وما يكون الخ) شروع في سؤال واراد على المصنف وجوابه (قوله لشبهة
 أمره) أي حكمه وهو أنه لا يخبر عنه الا بجملة سم (قوله مما سبق) من قوله في الخارج
 على خلاف مقتضى الظاهر وقوله هو أو هي زيد عالم مكان ضمير الشأن أو القصة فانه يعلم
 من هذا أن خبر ضمير الشأن جملة مع ظهوره أنه لا يفيد التقوى وعدم سميته سم (قوله
 على ما مر) أي من أن التقوى أعظم من أن يكون مقصودا أو حاصلها فصور التخصيص
 تكرارا لاسناد تحقيقه فيما يفيد استفادتها منها التقوى وان لم يقصد فكأنه قال للتقوى سواء
 كان على سبيل التخصيص أو لا ولو قال وأما كونه جملة التقوى أو لكونه سميما أو لوضوح
 الشأن أو التخصيص لكان أولى نوبى (قوله واسميته الخ) أي المقتضى لا يراد الجملة مطلقا
 اما التقوى أو كونه سميما والمقتضى لخصوص كونها اسمية افادة الثبوت وليكونها
 فعلية افادة التبعيد وليكونها بشرطية افادة التقييد بالشروط عبد الحكيم (قوله وكون
 تلك الجملة اسمية) ينبغي أن تقيدها بخبرها اسم لافعل والالم تنفذ الدوام والثبوت بل التبعيد
 كما هو ظاهر سم (قوله وكونها بشرطية للاعتبارات المختلفة الخ) نحو زيد ان تلقه بكرمك
 حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاحكام الذي يحصل على تقدير التلق المشكوك فيه وزيد

ويخرج عنه نحو زيد ضربه ويجب
 أن يجعل سميما وأما على ما ذكره
 الشيخ في دلائل الاجهار هو أن
 الاسم لا يثبت به معنى عن العوامل
 الاقضية الا حديث قد نوى اسناده
 اليه فاذا قلت زيد فقد أشعرت
 قلب السامع بأنك تريد الاخبار عنه
 فهذا لوطئة له وتقدمة للاعلام به
 فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول
 المانوس وهذا أشد للثبوت وأمنع
 من التشبهة والشك وبالجملة ليس
 الاعلام بالثبوتية بفتح مثل الاعلام
 به بعد التنبية عليه والتقدمة
 فان ذلك يجرى مجرى تأكيد
 الاعلام في التقوى والاحكام
 فيدخل فيه نحو زيد ضربه وزيد
 مررت به وما يكون المستند فيه
 جملة للسببية أو التقوى خبر ضمير
 الشأن ولم يتعرض له اشهر أمره
 وكونه معلوما مما سبق وأما صورة
 التخصيص نحو أناسعت في حاجتك
 ورجل جاءني فهي داخلية في
 التقوى على ما مر (وإسميتها
 وفعليتها وبشرطيتها لما مر) يعني
 أن كون المستند جملة للسببية أو
 التقوى وكون تلك الجملة اسمية
 للدوام والثبوت وكونها فعلية
 للتبعيد والحدوث والدلالة على
 أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر
 وجه وكونها بشرطية للاعتبارات
 المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط

إذا القيت به كرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاكرام الحاصل على تقدير وقوع اللقي
 الحق وعلى هذا فنفس ع ق (قوله ونظر فيها) أى الجملة أى كونها ظرفاً وقوله اذهى
 أى الظرفية بمعنى الجملة الظرفية لا الكون ظرفاً إذا الكون ظرفاً ليس مقدراً بالفعل فقيهه
 استخدام وفى قول الشارح بعد يقتضى أن الجملة الظرفية الخ إشارة اليه وكتب أيضاً
 قوله ونظر فيها الاختصار الفعلية التحقيق أنه ليس ظرفية الجملة تنكته داعية اليها بالذات
 انما تصير ظرفية بالضرورة لما مر من دواعى حذف المسند فتأمل أطول (قوله لان
 الفعل هو الاصل فى العمل) وذلك لان العامل انما يعمل لا يقتضاه الى غيره والفعل أشد
 اقتضاراً لانه حدث يقتضى صاحباً ومحللاً وزماناً وعلة فيكون اقتضاه من جهة الاحداث
 ومن جهة التحقيق وليس فى الاسم الا الثانى فنرى (قوله ورجح الاول بوقوع الخ) حاصله
 أنه قد يتعين تقدير الفعل وذلك اذا كان الظرف صلة فيحمل غير الصلة الذى ترددنا فى أنه
 مقدراً بالفعل أو بالاسم على الصلة فيقدر بالفعل جلاله المشكوك على المتيقن لان الحمل عند
 الشك على المتيقن أولى وقوله وأوجب الخ حاصل الجواب أن قياس غير الصلة عليها قياس
 مع وجود الفارق ولا نسلم أن الحمل على المتيقن أولى كلما ع سم سم وأجاب غير الشارح
 بالمعارضة وذلك لانه قد يتعين تقدير الاسم وذلك فى موضع لا يصلح للفعل نحو ما فى الدار
 فزيد اذهب مكرى آياتنا لان ما لا تنصل من الفاء الاسم مفرد ورجله شرط دون جوابه
 واذا الفجائية لاتبها الافعال على الاسم (قوله لكان أصوب) انما قال أصوب لامكان
 تأويل عبارة المصنف على معنى اذهى أى كلمة الظرف ع سم سم أو يرجع الضمير الى
 الظروف المفهومة من الظرفية (قوله يقتضى الخ) أى ويقتضى أيضاً أن نفس الظرف
 جملة لانه قال اذهى أى الظرفية مقدرة بالفعل فجعل الجملة نفس الظرف والفعل شيئاً آخر
 ولا يتخفى فسادُه أيضاً لان الظرف لا يقال له جملة الا باعتبار متعلقه وتأوله ع ق على أن معنى
 مقدرة بالفعل أى متحققة ومتصورة بالفعل (قوله ولا يتخفى فسادُه) لان الظرف عليه مفرد
 لاجل (قوله فلنخصيصه بالسند اليه) الباء داخله على المقصور وكان الظاهر أن يقول
 فليكون ذكره أهم ثم يفصل أسباب الأهمية على طبق بيان تقديم السند اليه ومن جهات
 التقديم اشتمال السند اليه على ضمير يلابس المسند نحو فى الدار صاحبها فانه لا يجوز
 صاحبها فى الدار وتضمنه الاستفهام مع افراد لا مطلقاً ولم يذكر المصنف أمثال ذلك لانها
 مفروغ عنها فى النحور وان كان لذكرها فى هذا الفن من حيث انها مقتضى الحال وجه
 كذا فى الاطول (قوله أنه مقصود الخ) أى فهو من قصر المصروف على الصفة (قوله
 لانها غول) الغول ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس ونقل الاعضاء (قوله أى بخلاف
 خور الدنيا) فيه بحث لان هذا من اقاص لما صرح به فى بحث المساواة ذاعلى من زعم أن
 تقديم الخبر على المبتدأ ولكم فى التفاصيل حياة الاختصاص من أن تقديم الخبر على
 المبتدأ المنكر فى مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعالى لانها

(ونظر فيها الاختصار الفعلية اذ
 هي) أى الظرفية (مقدرة بالفعل
 على الاصح) لان الفعل هو
 الاصل فى العمل وقيل باسم
 الفاعل لان الاصل فى الخبر أن
 يكون مفرد ورجح الاول بوقوع
 الطرف صلة للموصول نحو الذى
 فى الدار أخوك وأوجب بأن الصلة
 من دكان الجملة بخلاف الخبر ولو
 قال اذ الظرف مقدراً بالفعل على
 الاصح لكان أصوب لان ظاهر
 عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية
 مقدرة باسم الفاعل على القول
 الغير الاصح ولا يتخفى فسادُه (وأما
 تأخيرُه) أى المسند (فلان ذكر
 المسند اليه أهم كما مر) فى تقديم
 المسند اليه (وأما تقديمه) أى
 المسند (فلنخصيصه بالسند اليه)
 أى لقصر المسند اليه على المسند
 على ما حققناه فى ضمير الفضل لان
 معنى قولنا غلبنا انا هو أنه مقصور على
 التسمية لا يتجاوزها الى الغيبة
 (نحو لا فيها غول أى بخلاف خور
 الدنيا) لان فيها غولا فان قلت
 المسند هو الظرف أعنى فيها
 والمسند اليه ليس بمقصود عليه بل
 على جزء منه أعنى الضمير المحرور
 الراجع الى خور الجنة

غول معدولة بل سالبة لا يمكن أن يفرق بين المثالين بأن المقيد للاختصاص تقديم ماحقه
 التأخير كما صرح به الشارع في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقديم
 ليختص مبتدا المنكر به فلا يبعد الاختصاص وأما فيما نحن فيه فقد صرح وقوع
 النكرة مبتدا بالوقوع في سابق النفي فكان حق الخبر التأخير ولذا أفاد تقديمه
 الاختصاص لا يقال الغول مصدر فصيح وقوعه مبتدا وان لم يقع في سابق النفي كافي
 سلام عليكم وثبت أن في الآية تقديم ماحقه التأخير لانا نقول ذلك محصورا بالمصدر
 المدعوه على ما في اللب والمراد به التعجب أيضا على ما في معنى اللبيب فان قلت التنوين
 في غول للتنوين اذ ليس المراد الغول المطلق كما بهت عليه فهذا القدر صرح وقوعه
 مبتدا بالتقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديم ماحقه التأخير مفيد للتخصيص
 المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ صريح وقوع رجل مبتدا بتقديم الخبر عليه
 حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنوين والا فلا نسلم عدم افادته المحصر أيضا قلت فلا
 يلزم من عدم افادته في الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله تعالى ولكم في القصص
 حياه اذ صرح بأن التنوين في حياه للتنوين في دفع النظر الذي أورده في بحث المساواة
 فترى (قوله قلت الخ) جواب بالمنع (قوله مقصور على الانصاف بني خور الجنة) أي
 بالكون والحصول في خور الجنة فالمقصود عليه الظرف باعتبار متعلقه لان الحكم
 الثابت للظرف ثابت له باعتبار متعلقه ولم يصرح بالمتعلق لظهوره وأما قوله على الانصاف
 فذكر الانصاف لان قصر الموصوف على الصفة معناه قصره على الانصاف بها فصرح
 بالانصاف اشارة لذلك ثم وفي عهد الحكيم قوله على الانصاف بني خور الجنة أي
 بظرفية خور الجنة واستوجهه عن الوجه السابق أعني تقدير الكون والحصول
 في خور الجنة فراجع (قوله وان اعتبر النفي الخ) أي هذا ان اعتبر النفي في
 جانب المسند اليه وجعله جزأ منه وان الخ وكتب أيضا ما نصه فتكون معدولة المحمول
 لجعل حرف النفي وهو لاجزأ منه فتكون القضية موجبة لاسالبة وعلى الوجه الاول
 فتكون القضية معدولة الموضوع لجعل حرف النفي وهو لاجزأ منه فهي عليه أيضا
 موجبة وباعتبار العدول في الوجهين يدفع ما يرد أنه اذا كان تقديم المسند في الآية
 للمصدر فمنه نفي حصر الغول في خور الجنة لان النفي الغول عنها وقد اعترض الاول بأنه
 اذا كانت لاجزأ من الموضوع كيف فصل بالمسند بين حرف النفي والغول مع التركيب
 وأجاب ع ق بأن الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره فلا يضر الفصل به (قوله فالمعنى أن
 الغول الخ) فيه اشكال لان المتبادر من الحصر في صفة نفي مقابلها للمتبادر من حصر
 الغول في عدم الحصول في خور الجنة أنه لا يصف بمقابل ذلك وهو الحصول فيها ألا ترى
 أن المفهوم من قولنا انما زيد قائم نفي قعوده لانني قيام عمرو وكذا المتبادر من
 حصر عدم الغول في الحصول فيها نفي انصافه بعدم الحصول فيها بالاحصول في خور الدنيا

قلت المقصود ان عدم الغول
 مقصور على الانصاف بني خور
 الجنة لا يتجاوز الى الانصاف بني
 خور الدنيا وان اعتبر النفي في
 جانب المسند فالمعنى أن الغول
 مقصور على عدم الحصول في
 خور الجنة لا يتجاوز الى عدم
 الحصول في خور الدنيا

وقرر الاستاذان في جعل الشارح الحصر اضافيا اشارة الى دفع هذا الاشكال (قوله
 فالمسند اليه مقصور الخ) أى على الاحتمالين (قوله قصر غير حقيقي) بل اضافي لانه
 في مقابلة خور الدين دون سائر المشرويات حتى يلزم أن عدم القول لا يتجاوز الى ابن الجنة
 مثلا (قوله لكم دينكم ولي دين) والقصر فيه أيضا اضافي لا حقيقي حتى يلزم من كون
 دين مقصورا على الاتصاف بل أن لا يتجاوز الى غيري وكذا قوله لكم دينكم مطول
 (قوله ونظيره ما ذكره الخ) أى في كونه قصر موصوف على صفة في باب الطرف لا نظيره
 في التقديم (قوله الى الاتصاف بعلى الخ) اشارة الى أن القصر اضافي وان أمكن الحقيقي
 الآن السماع للاضافي وفي نسخة بعلى غير ربي ووجهها واضح لان الاتصاف بعلى غير
 ربي غير ثابت في الواقع سواء في ذلك الغير التي صلى الله عليه وسلم أو غيره ووجه الاول انه
 الذي يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدى للدعوة الى الله تعالى والجهاد سم (قوله
 لجميع ذلك من قصر الخ) سواء اعتبرت النبي في جانب المسند اليه أو المسند (قوله من
 قصر الموصوف) كعدم القول وكذبكم ودين وكسابهم وقوله على الصفة كفي خور الجنة
 ولكم ولي وعلى ربي أى كالكيونة في خور الجنة والكيونة لكم الخ (قوله من قصر
 الموصوف على الصفة دون العكس) لان الحمل على العكس يستدعي كون التقديم قصر
 المسند على المسند اليه والقانون أنه ان قصر المسند اليه على المسند كادل عليه سباق كلامه
 وصريحه القاض التحشي أيضا بخواب مولانا يوسف المعين بناء على أن التقديم قد يفيد
 قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات فتري وهذا يدفع
 ما يقال العكس صحيح أيضا والمعنى أن الكيونة في خور الجنة مقصورة على عدم القول
 لا يتجاوز الى القول فالقصر اضافي صكهما فيما اختاره من أنه من قصر الموصوف على
 الصفة وليس حقيقيا حتى يلزم أنه ليس لخوره صفة العدم القول وهو باطل لان لها
 صفات أخر كالصحة والسلامة وقس على ذلك حال بقية الأمثلة وقول الفري أن كلام
 المعين مما لا يعتد به مبنى على ما هو المتبادر من أنه أراد أنه قد يفيد التصرفين أراد
 أنه قد يفيد معونة المقام فلا شك أن كلامه معتد به بدليل قول على كرم الله وجهه
 لنا علم وللاعداء مال ههنا أمل يس أى فان معنى كلام على أن الاتصاف بلنا مقصور على العلم
 والاتصاف باللاعداء مقصور على المال أى ليس لنا الا انعلم وليس للاعداء الا المال فهو من
 قصر الصفة على الموصوف لا العكس اذ ليس المراد أن العلم مقصور على الاتصاف بلنا
 وان المال مقصور على الاتصاف باللاعداء اذا السماع بأباه (قوله لا يفيد الخ) فيه أن
 التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص بل قد يكون لغيره كالاهتمام الآن يقال المراد اتسلا
 يتوهم عادة ثبوت الخ سم وكتب أيضا مانصه وجود المانع المعنوي من تقديم الخبر لا ينافي
 وجود المانع اللفظي وهو عدم التكرير وكذا كون الاصل تقديم الاسم على الخبر بعد
 الحكيم وقوله وهو عدم التكرير رأى لانه اذا فصل بين لوائهما بالخبر وجب التكرير وكذا

فالمسند اليه مقصور على المسند
 قصر غير حقيقي وكذلك القياس
 في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين
 ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في
 قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي
 من أن المعنى حسابهم مقصور على
 الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوز الى
 الاتصاف بعلى الجميع ذلك
 من قصر الموصوف على الصفة
 دون العكس كما توهمه بعضهم
 (ولهذا) أى ولان التقديم يفيد
 التخصيص (لما يقدم الطرف) الذي
 هو المسند على المسند اليه (في
 لا ريب فيه) ولم يقل لا فيه ريب
 (للا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت الرب

يجب الرفع أيضا (قوله في سائر كتب الله تعالى) أي مع اتفاقها عنها لأن المراد بالرب هنا
 كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه في القرآن والكون مظنة منته عن سائر كتب الله تعالى
 لما فيها من العجز ونحو الاخبار عن الغيبات سم (قوله بناء الخ) عمله للمنفى (قوله وانما
 قال في سائر كتب الله تعالى) أي دون أن يقول في سائر الكتب وقوله لأنه المعنى في مقابلة
 القرآن أي دون سائر الكتب وسائر الكلمات لأن التخصيص انما هو باعتبار النظر
 الذي يوهم فيه المشاركة وهو هنا باقي الكتب السماوية فقط فالخصر اضافي كما هو
 الغالب (قوله أو التنبية الخ) اعلم أن حاجة النكرة الى النعت أشد من حاجتها الى الخبر
 فهي تطلب النعت طلبا حثيثا وبذلك يدفع عنه التقديم توهم الحالية وانهم لم يقدموا
 في نحو زيد قائم مع عدم العلم من أول الامر بأنه خبر لانعت مع أن مثل هذا اذا قدم
 فالقدم هو المسند اليه لأن الحكم بالتسوية المتقدم من المستويين تعريفا واجبا
 كذا في يس وكتب أيضا قوله أو التنبية من أول الامر على أنه أي المسند بخبر لانعت
 فالقديم في خبر النكرة بمنزلة خبر الفصل في خبر المعرفة هذا في مقام يمكن أن يعرف فيه
 الخبر من النعت بالتأمل وتتبع القرينة وفي مقام لا يمكن أن يعرف فيه إلا بالتقديم
 فالقديم ليعلم أنه خبر لا يعلم من أول الامر أطول (قوله لانعت) فالقديم هنا مطلوب
 للتنبية المذكورة أعني من أن يجب للتسوية أولا فان قلت لانعت من النعت في مثال
 المصنف والاخبار بجملة لا منتهى لكارها فان المثال يكفيه الاحتمال وأيضا فالأخبار به
 أظهر وافية سم وقوله لا مانع من النعت أي لو أخر له في هذه الحالة أعني حالة التقديم
 كما هو ظاهر فلا يرده عليه أن التابع لا يتقدم على المتبوع كما تنزرف محله تأمل وعبرة عبد
 الحكيم ولوقيل هم له لتوهم أنه صفة له توهم اقوال بالاستدعاء النكرة في مقام الابتداء
 التخصيص وملاحية الطرف لذلك وكون لا منتهى لكارها خبرا له وصفة بعد صفة
 والخبر محذوف كلاهما خلاف المقصود وهو اثبات الهم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم
 لاثبات الصفة المذكورة أهمه ولا اثبات صفة أخرى للهم الموصوفة فانه حينئذ يكون
 الكلام مسوقا لمحمد عليه الصلاة والسلام لا لمحمد صلى الله عليه وسلم ولا يصح أن
 يكون التقديم ههنا للعصر اذ ليس المقصود حصر الهم الموصوفة عليه وان كان مستعملا
 بل اثباته كما يقتضيه الذوق السليم (قوله بالتأمل في المعنى) ويعلم بغير ذلك أيضا ككونه
 لا يصلح للنعت لكونه نكرة والجزء الآخر معرفة فالشارح لم يرد الحصر يس (قوله
 كقوله) أي حسان يدح النبي صلى الله عليه وسلم كافي الأطول (قوله وهمته) الهممة
 الارادة كما في المختار وتدح ان تعلقت بمعالى الامور (قوله أجل) أي باعتبار منزلتها
 من الدهر الذي كانت العرب تضرب به ممة المثل لأنه لوقوع العظام فيه كان له ممة
 تتعلق بتلك العظام فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن هممة عفا وفي الكلام
 حذف مضاف أي أجل باعتبار منزلتها من هم الدهر أي باعتبار منزلتها لها أو حذف

في سائر كتب الله تعالى) بناء على
 اختصاص عدم الرب بالقرآن
 وانما قال في سائر كتب الله تعالى
 لأنه المعنى في مقابلة القرآن كما أن
 المعنى في مقابلة خور الجنة
 هي خور الدنيا لا مطلق المشروبات
 وغيرها (أو التنبية) عطف على
 تخصيصه أي تقديم المسند للتنبية
 (من أول الامر على أنه) أي المسند
 (خبر) لانعت اذ النعت لا يتقدم
 على المعنوت وانما قال من أول
 الامر لأنه ربما يعلم أنه خبر لانعت
 بالتأمل في المعنى وبالنظر الى أنه
 لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ
 (كقوله)

له هم لا منتهى لكارها
 وهمته الصغرى أجل من الدهر
 حيث لم يقل هم له (أو التقاؤل)

نحو * سعدت بغزة وجهك الايام * (أو التشويق الى ذكر المسند اليه) بان (٢٧٣) يكون في المسند المتقدم طول بشوق النفس

الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب أعز من المتساق بلاتعب (كقوله ثلاثة)

هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله (تشرق) من أشرق بمعنى صار مضياً (الدنيا) فاعل تشرق والعائد الى الموصوف هو الضمير الجبروري (بهبجتها) أي بحسنها ونضارتها أي نصير الدنيا منورة بهجة هذه الثلاثة وبمساتها والمسند اليه المتأخر هو قوله

(شمس الضحى وأبواصق والقمر)

* (تنبيه) كثير مما ذكر في هذا

(الباب) يعني باب المسند (والذي

قبله) يعني باب المسند اليه (غير

مختص بهما كالكثرة والم حذف

وغيرهما) من التعريف والتكثير

والتقديم والتأخير والاطلاق

والتقييد وغير ذلك مما سبق

وانما قال كثير لان بعضها مختص

بالبابين كضهر الفصل المختص بما

بين المسند اليه والسند وكون

المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذا

كل فعل مسند دائما وقبل هو اشارة

الى أن جميعها لا يجري في غير

البابين كالتعريف فانه لا يجري في

الحال والتبزيو كالقديم فانه

لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر

لان قولنا جميع ما ذكر في البابين

غير مختص بهما لا يقتضي أن يجري

شي من المذكورات في كل واحد

مضافين أي من هم أهل الدهر أي باعتبار متعلقها أيضا وانما قلنا باعتبار متعلقها لان المهمة هي الارادة ولا تفاضل فيها باعتبار نفسها وهذا البيت من كلام حسان يمدح به النبي صلى الله عليه وسلم وبعده

له راحة لو أن معشار جودها * على البر كان البرأئدي من البحر

(قوله نحو سعدت الخ) حيث اختير على تركيب آخر وهو الايام سعدت بغزة وجهك ونعامه

وترتيف يقابل الاعوام * وكتب أيضا قوله سعدت الخ ان قبل هذه الجملة فعلية فتقديم

المسند واجب فكيف يقال قدم المسند للتقاول مع أنه لا يمكن تأخير دأصلا والجواب

أنه يمكن تأخير في تركيب آخر بان يقال الايام سعدت الخ اسم (قوله هذا هو المسند الخ)

ولا يجوز كونه مبتدأ وان تخصص بالوصف لانه يلزم الاخبار بالمعرفة عن التكررة وهو لا

يجوز في غير الانشاء نحو من زيد نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضحى الخ بدل

لكنه تكلف يس (قوله من أشرق) ضبطه بضم التاء من أشرق احترازا عن كونه من

شرق بمعنى طلع فيكون مفتوحا سم (قوله شمس الضحى) أضاف الشمس الى الضحى لانه

ساعة قوتها مع عدم شدة ايدائها (قوله وأبواصق) كنية المعتصم ولا يخفى حسن توسطه

بين الشمس والقمر للاشارة الى انه خير منهما لان خير الامور واسطها ح ف ولما

فيه من ايام تولده بين الشمس والقمر وأن الشمس أمه والقمر أبوه (قوله كثير مما ذكر

في هذا الباب الخ) لو قال كثير مما ذكر في المسند والمسند اليه لكان أخصرا وأوضح أطول

(قوله وغير ذلك مما سبق) كالأبدال والتأكييد والعطف ع (قوله لان بعضها الخ)

فلو قال جميع ما ذكر غير مختص بالبابين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا لان

نقص السالبة الكلية موجبة جزية (قوله مسند دائما) مالم يكف بما نحو قولنا وطالما

(قوله وقيل الخ) فانه الشارح الزوني وحاصل كلامه أنه لو قال المصنف وجميع ما ذكر

غير مختص بالبابين أي بل يجري في غيرهما اقتضى أن كلاما مري يجري في كل فرد فرد

بما يغيرهما وكان يرد عليه التعريف والتقديم فان كلامهما لا يجري في سائر افراد الغير

اذن افراد الحال والتميز والمضاف اليه والتعريف لا يجري في الحال والتبزيو التقديم

لا يجري في المضاف اليه ولا يخفى أن ما ذكره انما يصح لو كان معنى قولنا جميعها غير مختص

بالبابين أي بل يجري في غيرهما ان كل واحد من تلك الاحوال المذكورة في البابين

يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك

بل معناه أن كلامها لا يجري في بعض ما يصدق عليه الغير لانه يمكن في سلب الاختصاص

بالبابين عن الجميع تحقق كل منها في بعض ما يصدق عليه الغير فلا يلزم جريان واحد من تلك

الاحوال في كل ما يصدق عليه الغير فضلا عن جريان كل واحد منها في كل ما يصدق عليه

الغير فغاية الامر أنه يرد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا وهذا هو الذي حل المصنف

على العدول عن جميع الى كثير كما قال الشارح هذا المختص بتقدير الشاح والحاصل ان

من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند

الزوني حمل غير البابين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فرداه الشارح
بما حاصله أن المراد الغير في الجملة فليس الحامل على العدول عن جميع إلى كثير ما ذكره
الزوني بل ما ذكره أنا بقولي وإنما قال كثير لأن بعضها مختص بالبابين الخ وبعض
الناظرين لم يفهم مقصود الشارح فاعترض عليه بما ليس في محله فتأمل (قوله فضلا عن
أن يجري الخ) فيه إشارة إلى أن مراد هذا القيل أنه لو عبر بقوله جميع ما ذكر في البابين
غير مختص بهما أفادت أن كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما سم (قوله
ثبوت في شيء) ولو واحدا كما عبر في المطول (قوله لا يخفى عليه الخ) مثلا إذا عرف أن
تصرف المسند إليه بالعلية لا حضاره يعينه في ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه
المقام كما إذا كان المقام مقام مدح فأريد أفرادة مثلا يخالف قلب السامع غير المدح
من أول وهله عرف أن المفعول به يعرف بالعلية لذلك كقولك خصصت زيدا بالثناء
لشرفه على أهل وقتيه وإذا عرف أن الابدال من المسند إليه لزيادة تقرير النسبة
الحكمة عرف أن الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الإيقاعية كقولك أكرمت
زيدا أحوال على هذا فمصرح (قوله والملاقات بها) كالجور والحوال والتميز

*** (أحوال متعلقات الفعل) ***

(قوله أحوال الخ) ذكر في هذا الباب ثلاثة مطالب الأول نكات حذف المفعول به الثاني
تقديمه على الفعل الثالث تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قال في الاطول
والمراد جميع أحوال متعلقات الفعل لأن وضع الباب لها إلا أنه اقتصر على ذكر
البعض للاستغناء عن ذكر الباقي بما سبق في غيره هذا الباب اظهر جريانه فيه كإنبه
عليه وتفسيره ببعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر إلا البعض كما ذكره الشارح
المحقق أي في مطلقه وهم وكيف لا ولولم يكن المراد جميع الأحوال لم ينص المصنف في
الابواب الثمانية والبعض الذي يفصل هنا لا يقتصر على ما أشير إليه إجمالا كما وهمه
الشارح إذ لم يذكر في السابق الحذف لتنزيل المتعدى منزلة اللام وكتب أيضا قوله
أحوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق وإن صح الفتح أيضا إذا المراد
بهم معمولات الفعل والمتعارف أن المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره
أن المتعلق هو التثبت والتثبت بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل
القوى فنرى (قوله قد أشير) لم يقل قد صرح لأنه لا يلزم من جريان الكثير في غيرها
أن يجري في تلك المتعلقات لصدق الغير بغيرها سم أي كمتعلقات اسم الفاعل والحاصل
أنه لم ينص في التنبيه على جريان تلك الاعتبارات في متعلقات الفعل خصوصا (قوله
ومهد لذلك) أي لذلك البعض أي لبعض ذلك البعض لأن قول المصنف الفعل مع
المفعول إلى قوله لا فائدة وقوعه مطلقا وطمع لبحث حذف المفعول به المذكور في قوله فإذا
لم يذكر الخ (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الطرف معمول مضاف ومقدر

فضلا عن أن يجري كل منهما فيه
اذن يفي لعدم الاختصاص بالبابين
ثبوت في شيء مما يغايرهما فافهم
(والفطن إذا اتقن اعتبار ذلك
فيهما) أي في البابين (لا يخفى
عليه اعتباره في غيرهما) من
المفاعيل والملاقات بها والمضاف
إليه

*** (أحوال متعلقات الفعل) ***

قد أشير في التنبيه إلى أن كثيرا من
الاعتبارات السابقة تجرى في
متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا
الباب تفصيل بعض من ذلك
لاختصاصه بزيادة بحث عنه ومهد
لذلك مقدمة فقال (الفعل مع
المفعول كالفعل مع الفاعل

أى ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وأدخل كلمة مع على التابعين اللذين كل منهما قد لفعل مرديها بمجرّد المصاحبة فانما قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشرف في حواشي المفتاح وان كان الشائع دخوله على المتبوع فبى أو يقال اشار الى أن القيد هو مناط الفائدة فكأنه المتبوع في نظر البلّغ وفي الاطول التركيب من قبيل زيد قائما كعمرو وقاعد او في مثله يتقدّم الحال على العامل المعنوى فله مع المفعول حال من الضمير في قوله كالفعل والعامل فيه الكاف لتضمنه معنى التشبيه وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فيه معنى الفعل أيضا أعنى الكاف اه فالعامل في الحالين حرف التشبيه (قوله مع المفعول) أى المفعول به بدليل قول الشارح في جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم لأن هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المتاعيل بل جميع المتعلقةات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه به من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعها وغير ذلك لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل وللكثرة حذفه كثرة شائعة وسائر المتعلقةات تعلم بالمقاييس (قوله من ذكره مع) المراد بذكره مع أعم من المذكور فقط أو قد يرا أطول (قوله أى ذكر الخ) الوجه الاول جار على الشائع من دخول مع على المتبوع بخلاف الوجه الثانى ووجهه الموافقة لقول المصنف الفعل مع المفعول الخ وما مشى عليه الشارح هنا من احتمال الوجهين وصحتهما هو المتجه دون ما مشى عليه في المطول من رد الوجه الثانى وقد وافق صاحب الاطول على ما هنا وزيد ما رتبة الوجه الثانى (قوله افادة تلبسه به) نفيًا أو اثباتًا أطول فدخل ما ضرب زيد وما ضربت زيدا (قوله أى تلبس الفعل بكل منهما) في العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالأظهر ان يقول أى تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح فبى (قوله في جهة وقوعه منه) لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم الى ما يقع منه الفعل وما يقوم به لأن الكلام في الفعل المتعدى الى المفعول به (قوله وأما بالمفعول في جهة وقوعه عليه) ومن هذا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به لأن هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المتاعيل بل جميع المتعلقةات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه به من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعها وغير ذلك مطول وانما خص البحث بحذف المفعول به لقربه من الفاعل وأيضا يكثر الحذف فيه كثرة شائعة وأما أحوال غيره من المتاعيل وسائر المتعلقةات فتعلم بالمقاييس (قوله لا افادة وقوعه) نفيًا أو اثباتًا أطول وكتب أيضا قوله لا افادة وقوعه مطلقا عار عن الفائدة اذ كل أحد يعلم أنه مع ذكر شئ منهم لا يكون الغرض افادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفاعل أو بالمفعول افاده في الاطول (قوله اذ لو أريد ذلك لقبيل الخ) لا يقال ذكر الفاعل أو المفعول حينئذ غايته أنه يفيد زيادة على المقصود فان ذكر الفعل معهما يفيد وقوعه الذى هو المقصود مع زيادة من وقع منه أو عليه فكيف يكون عينًا لا ناقة قول هو عبت

في أن الغرض من ذكره معه) أى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما (افادة تلبسه به) أى تلبس الفعل بكل منهما أما بالفاعل في جهة وقوعه منه وأما بالمفعول في جهة وقوعه عليه (لا افادة وقوعه مطلقا) أى ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل وشبوه في نفسه من غير ارادة أن يعلم من وقع وعلى من وقع اذ لو أريد ذلك لقبيل وقوع الضرب أو وجد أو ثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عينا

بالنسبة الى البليغ لان قضية البلاغة عدم الزيادة على الغرض المطلوب ولا يرد ما سمي في
 جواب قول الشارح لا يقال افادة التعميم الخ لان الزيادة هنا لم تفهم من لفظ زائد على
 التركيب الذي هو بقدر المحتاج اليه بخلاف هنا سم (قوله فاذا لم يذكر) فصر على قوله
 الفعل مع المفعول الخ وكتب ايضا قوله فاذا لم يذكر المفعول به جعل الشارح ضمير يذكّر
 راجعا للمفعول به لا لواحد من الفاعل والمنعول أو للفعل وضمير معه لواحد منهما مع أن
 ذلك مقتضى ما قبل لانه يدل على ما صنفه قول المصنف فالغرض الخ نعم لا يمنع قول المصنف
 المذكور ارجاع ضمير يذكّر للفعل وضمير معه للمفعول به تأمل (قوله المتعدي) أخذ من
 كون الكلام في المفعول به وهو لا ينسب الا المتعدي (قوله أي من غير اعتبار عموم
 أو خصوص) فيه أنه لا مدخل لاعتبار العموم والخصوص في التنزيل بل يجوز أن يقصد
 التعميم وينزل منزلة اللازم عس وأقول وجه هذا مطابقة قول المصنف الآتي ثم ان
 كان المقام خطايا أفاد ذلك مع التعميم فانظر ما كتبه بهامش ذلك اه سم والذي كتبه
 هو مانصه أفاد ذلك مع التعميم لاختفاء أنه اذا لم يكن المقام خطايا كان مدلول الفعل
 الحقيقة دون العموم وانه انما يفيد العموم وعمونة المقام الخطائي وهذا يدل على أن
 المصنف أراد بالاطلاق في قوله السابق فالغرض ان كان إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا
 عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه أيضا فاذل ذلك أدخل الشارح ذلك في نفسه لا لاطلاق
 لهذا الدليل لان تنزيل الفعل منزلة اللازم يتوقف على تفسيره الاطلاق بذلك فلا
 اعتراض عليه (قوله بأن يراد بعضها) تصور لاعتبار الخصوص المفهوم من عطف
 خصوص على عموم لخصوص كما هو ظاهر (قوله لان المقدّر كالذكور) بواسطة دلالة
 القرينة مطول (قوله فان قولنا) استدلال على فهم السامع ما ذكر سم (قوله يكون
 لبيان جنس الخ) نوقش بأنه لو كان المراد ذلك فلا حاجة للفاعل عس سم ويجب أن يذكر
 الفاعل لكونه ضروريا لانه أحد ركبي الاستدلال فلامفر منه (قوله ويكون كلاهما مع من
 أثبت له اعطاء غير الدناير) أي فيكون ملقى الى منكر وكان ينبغي أن يزيد أو مع من تردد ان
 قيل المنكر يجب تركه الكلام الملقى اليه والمتردد يحسن له ذلك وأين التأكيد هنا قلت
 يكفي في التوكيد كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعل تقوية أو تخصيصا كما تقدم
 فانه ع وقوله لامع من نفي الخ يفيدان فلا نابعطى يلقى الى من نفي الاعطاء وفيه السؤال
 والجواب السابقان وكتب أيضا قوله مع من أثبت له اعطاء غير الدناير أي دون الدناير
 فيكون قلبا لما عند السامع (قوله اما أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه الخ) جعل المطلق
 كناية عن المتقدم أنها لا تنقل من المألوم الى اللازم بناء على أن مطلق اللازم
 ولو بحسب الادعاء كاف فيما نرى (قوله كناية عنه) أي معبراه عن الفعل المتعلق بفعل
 مخصوص ومنسمة لافيه على طريق الكناية وسيتضح ذلك في المثال الذي سيمثل به المصنف
 وكتب أيضا قوله كناية عنه الاقتصار على الكناية يشعر بنفي صحة التجوز ولم يقم عليه دليل

(فاذا لم يذكر) المفعول به (معه)
 أي مع الفعل المتعدي المستند الى
 فاعله (فالغرض ان كان إثباته) أي
 ثبات ذلك الفعل (لفاعله أو نفيه عنه
 مطلقا) أي من غير اعتبار عموم في
 الفعل بأن يراد جميع افراد
 أو خصوص بأن يراد بعضها ومن
 غير اعتبار تعلقه بن وقوع عليه فضلا
 عن عمومته وخصوصه (نزل) الفعل
 المتعدي (منزلة اللازم ولم يقدّر له
 مفعول لان المقدّر كالذكور) في
 أن السامع يفهم منهم أن الغرض
 الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل
 باعتبار تعلقه بن وقوع عليه فان
 قولنا فلان يعطى الدناير يكون
 لبيان جنس ما يتناول الاعطاء
 لا لبيان كونه معطيا ويكون
 كلاما مع من أثبت له اعطاء غير
 الدناير لا مع من نفي أن يوجد
 منه اعطاء (وهو) أي هذا القسم
 الذي نزل منزلة اللازم (ضربان
 لانه اما أن يجعل الفعل) حال كونه
 (مطلقا) أي من غير اعتبار عموم
 أو خصوص فيه ومن غير اعتبار
 تعلقه بالمفعول (كناية عنه) أي عن
 ذلك الفعل حال كونه (متعلقا
 بفعل مخصوص

دلت عليه قرينة أو لا يجعل كذلك

(الثاني كقوله تعالى هل يستوي

الذين يعملون والذين لا يعملون) أى

من يوجد له حقيقة العلم ومن لا

يوجد وإنما قدم الثاني لأنه باعتبار

كثرة وقوعه أشد اهتماما بحاله

(السكاكى) ذكر في بحث افادة اللام

الاستغراق أنه إذا كان المقام

خطايا لا استدلالا بكوله صلى الله

عليه وسلم المؤمن غر كريم والمنافق

خبائث حمل المعرف باللام مفردا

كان أو جمعا على الاستغراق بعلة

إيهام أن المقصد إلى فرد دون آخر مع

تحقق الحقيقة فيم حارجا راجع لاحد

المساويين على الآخر ثم ذكر في

بحث حذف المفعول أنه قد يكون

المقصود إلى نفس الفعل بتزويل

المتعدي منزلة اللازم ذهبا في نحو

فلان يعطى إلى معنى يفعل الاعطاء

ويوجد هذه الحقيقة إيهاما

للمبالغة بالطريق المذكور في افادة

اللام للاستغراق فجعل المصنف

قوله بالطريق المذكور إشارة إلى

قوله ثم إذا كان المقام خطايا

لا استدلالا بل حمل المعرف باللام على

الاستغراق واليه أشار بقوله (ثم)

أى بعد كون الغرض شوت أصل

الفعل وتنزله منزلة اللازم من غير

اعتبار كناية (إذا كان المقام

خطايا) يتكنى فيه بمجرد الظن

(لا استدلالا) يطلب فيه اليقين

البرهاني (أفاد المقام والفعل

ذلك) أى كون الغرض بثبوته

لفاعله أو نفيه عنه مطلقا

ولادليل على نفي جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام فتقول فلان يعطى بمعنى يعطى كل
أحد لأن العطاء إذا صدر عن مثله لا يخص أحدا وقوله تعالى والله يدعوا إلى دار السلام
يحتله لأنه بمعنى يوجد منه الدعوة ودعوه من لزومة الدعوة كل أحد لتقرر عموم لفظه
أطول (قوله دلت عليه الخ) ولابد للمعنى المتكنى أيضا من قرينة أطول (قوله
أى من يوجد له حقيقة العلم الخ) إذا المعنى نفي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من
ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم
المخصوص نوبى (قوله ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق الخ) الغرض من سوقه مع
أن المتعلق بالمقام أعلاه ما بعده وهو قوله ثم ذكر الخ الحوالة عليه بقوله فيما بعد بالطريق
المذكور تأمل سم وكتب أيضا ما نصه مخالفا لعبد الفاهر حيث لم يعترف بالكونه لمجرد
إثبات الفعل أو نفيه ولم يقل بافادة التعميم على ما في الإيضاح أطول (قوله خطايا) أى
يتكنى فيه بمجرد الظن قاله النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه
بالمناق لا لدليل قطعى وكتب أيضا قوله خطايا بالنسبة إلى الخطاية (قوله لا استدلالا)
أى يطلب فيه اليقين والبرهان (قوله كقوله الخ) مثال للخطاى (قوله غر) بكسر الغين
أى غافل عن دقائق الأمور ودقائق الناس وحيلهم لعدم صرفه العقل إلى حل أمور
الدنيا فيقاد ويذل لما يراهم منه لكرم طبعه وحسن خلقه لا للجهل والغباوة وقوله
كريم أى جيد الأخلاق (قوله والمنافق) أى منافقا علميا وقوله خب أى خادع يخدع
الناس بقوله أو نفيه وللشيم ضد الكرم وكتب أيضا قوله خب الخب بفتح الخاء وكسر
الرجل الخداع لكن الرواية بالفتح لا يشبهه بالمصدر الذى هو بالكسر لا غير فترى
باختصار (قوله بعلة إيهام) الباء سببية متعلقة بجعل وإضافة علة إلى إيهام بانيته والمراد
بالإيهام الإيقاع فى الوهم أى الدهن وفى سم الختام الإيهام إيهام إلى جواز وجود مرجح للعمل
على البعض فى الواقع وإن تساوى السكلى فى تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه جف (قوله
أن المقصد) أى الالتفات أى التفات السامع (قوله إيهام المبالغة) أى التعميم وقوله
بالطريق المذكور الخ الباء سببية (قوله فجعل المصنف) إشارة إلى أن غير المصنف خالفه
وجعله إشارة إلى شيء آخر كإينه فى الطول ثم قال والظاهر ما ذكره المصنف سم (قوله قوله)
أى السكاكى (قوله إلى قوله) أى السكاكى (قوله واليه أشار) أى إلى الجعل
أو الطريق المذكور (قوله خطايا بالفتح) كما نقل عن بعض تلامذة الشارح المحقق من
يؤتى به لأنه منسوب إلى الخطاية بالفتح مصدر خطب أى أنشأ الخطب أى خطايتان لأن
الخطب معادن الظنون والافتاعات أطول (قوله يتكنى فيه الخ) على تقدير أى
كالذى بعده فهذا تفسير لامقام الخطاى واللاتى تفسير لامقام الاستدلال (قوله
لا استدلالا) لأنه إذا كان استدلالا لم يفد ذلك مع التعميم لأن التعميم ظنى فلا يعتبر فيما
يطلب فيه اليقين سم (قوله أفاد المقام والفعل ذلك) أى كون الغرض بثبوته لفاعله

قبل فيه بحث من وجهين الاول أن الظاهر كون المقادير نفس الثبوت لا كون الغرض
ذلك الثاني أن أثر المقام الخطابي افادة مجتزأة التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة
الجزء الاول وكل من الامرين حين اذ المقصود افادة التركيب ذلك بواسطة المقام
الخطابي وما ذكره من كون الغرض كذا من قبل مستتبعات التركيب التي يفيدها
وان لم يستعمل فيها وبمذاثنين سقوط الثاني أيضا فانهم فترى وأرجع في الاطول اسم
الاشارة في قوله أفاد ذلك الى الثبوت أو النفي مطلقا (قوله مع التعميم) أنكر
الاصوليون من الحقيقة افادة التعميم لانهم لا يعتبرون كون المقصد الى نفس الفعل
ولا كون المقام خطابيا لان نظارهم بحسب الاستدلال كذا في خسرو (قوله وتحقيقه) أي
تحقيق ما ذكر من افادة التعميم أي اثباته بالدليل وكتب أيضا قوله وتحقيقه أن معنى الخ
والسر في ذلك أنه اذ قصد نفس الفعل كان بمنزلة أن يعرف مصدره بلام الحقيقة كما أشار
اليه بقوله يفعل الاعطاء سمي (قوله حينئذ) أي حين اذ يكون الغرض بثبوت لفاعله
م (قوله لانا قول الخ) اعترض السيد هذا الاعتذار بأنه ركيك جدا قال فإن المعتبر
عند أرباب البلاغة كما هو المعاني المتصورة للتكلم وما يفهم من العبارة وما لا يكون
مقصودا لا يعتد به ولا يعد من خواص التركيب ولا يمدح به التركيب ثم قال والظاهر
في الاعتذار ان يقال ان المقيد للعموم في افراد الفعل هو الفعل بعونه المقام الخطابي
وذلك لا ينافي كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور غاية
ما في الباب أن لا يكون العموم بنفس الفعل بل به مع بعونه المقام اه قال الاستاذ
وحاصله أنه يقصد المطلق ليحصل بعونه المقام وسيلة الى جميع الافراد أي افراد الفعل
على سبيل الكناية فالمطلق ليس مقصودا لذاته بل ينتقل منه بعونه المقام الى جميع
الافراد على سبيل الكتابة لا يقال هذا ينافي ما سبق في هذا القسم انه لم يعتبر فيه الكتابة
لان ذلك في الكتابة في المفعول وهذا في افراد الفعل قال أعني الاستاذ وجواب الشارح
يمكن حله على جواب السيد بما حقه فقوله عدم كون الشيء معتبرا في الغرض وقوله غير
مقصود أي أولا فإنه قد يقصد أولا المطلق ثم يقصد ثانيا التعميم وان كان التعميم هو
المقصود بالذات سم وكتب على قوله بأنه ركيك جدا ما نصه قال خسرو ولا يخفى على
التحري المنصف انه لا ركة فيه بل هو راجع الى ما اختاره بأدنى عناية بأن يقال معنى كلامه
لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض المقصود من نفس الكلام عدم كونه مقادا
من الكلام بعونه المقام انتهى وعبارة عرق بعد تقرير الاعتراض المذكور وانصها
ويمكن أن يحمل على معنى أن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا ولا مطلق الثبوت
الذي ليس فيه عموم ليتوصل به الى العموم بواسطة دفع التعميم فيكون الفعل المطلق عن
العموم كناية عنه عاما بواسطة المقام لانه كما صرح أن يجعل كناية عن نفسه من مطلقا بمفعول
خاص كما يأتي يصح أن يجعل كناية عن عمومته في نفسه من غير تقدير مفعول فعلى هذا

(مع التعميم) في افراد الفعل
(دفعاً للتعميم) اللازم من حله على
فرد دون فرد آخر وتحقيقه أن معنى
يفعل حينئذ يفعل الاعطاء
فالاغطاء المعترف بلام الحقيقة
يحمل في المقام الخطابي على
استغراق الاعطآت وشمولها
مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد
المتساويين على الآخر لا يقال
افادة التعميم في افراد الفعل
تنافي كون الغرض الثبوت
أو النفي مطلقاً أي من غير اعتبار
عموم ولا خصوص لانا قول

لأنه لم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم في هذا المقام تحصيلات فاسدة لا طائل تحتها لم تتعرض لها (والاقل) وهو ٢٧٩ أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بفعل مخصوص (كقول

البحر في المعتزلة بالله) تعريضا بالمستعين بالله (شجوب حساده وغيف عداه

ان يرى مبصروا ويسمع واع

أي أن يكون ذوروية وذو سمع

فيدرل بالبصر (محاسنه) بالسمع

أخباره الظاهرة الدالة على

استحقاقه الامامة دون غيره فلا

يجدوا) نصب عطف على يدرل أي

فلا يجد أعداؤه وحساده الذين

يتمنون الامامة (الى منازعته)

الامامة (سبيلا) فالخامس أنه نزل

يرى ويسمع مستقلة للارزم أي من

يصدر عنه السماع والرؤية من غير

تعلق بفعل مخصوص ثم جعلهما

كائنين عن الرؤية والسمع المتعلقين

بفعل مخصوص هو محاسنه

وأخباره بادعاء الامامة بين مطلق

الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا

بين مطلق السماع وسماع أخباره

للدلالة على أن آثاره وأخباره

بلغت من الكثرة والاشتهار الى

حيث يمنع خفاؤها فيبصرها كل

راء ويسمعها كل واع بل لا يصح

الرائي الا تلك الآثار ولا يسمع

الواحي الا تلك الاخبار فذكر

المزوم واراد الارزم على ما هو

طريق الكناية في ترك المعقول

والاعراض عنه اشعار بأن قضائه

قد بلغت من الظهور والكثرة

الى حيث يكفي فيها مجزأ أن يكون

ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد

بالفعل مع عدم ذكر الفاعل مع

(وجوب التقدير

يصح الجواب فليتأمل وعليه يكون معنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع أشخاص الاعطاء أت ويزن انحصارها فيه بحيث لا يوجد لغيره وهو واضح وهذا الجمل اندفع أيضا التعارض بين كلام الشارح وكلام السكاكي السابق أعنى قوله ذهابا في نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايها المبالغ بالطريق المذكور فان قوله ايها المبالغ بالطريق المذكور يقتضي أن المبالغة مقصودة وهي التعميم تدبر (قوله لان لم ذلك) أي التنافي (قوله لا يستلزم الخ) أي لان عدم اعتبار الشيء ليس هو اعتبار العدمه (قوله متعلقا بفعل مخصوص) قال في الاطول وههنا اشكال قوي لم يسمع عن سبق منه دوى وهو أنه اذا جعل كناية عن المتعلق بخصوص خرج عن أن يكون الغرض منه إثباته أو نفيه مطلقا فلم يجعل كناية وجعل معنى معرضا له لاستقام انتهى ويجاب بأن المعنى ان كان الغرض أو لا فلا يتنافى جعله نائيا كناية عما ذكر (قوله كقول البحر) من شعراء الدولة العباسية (قوله تعريضا الخ) فزاده بالحساد والاعداء المستعين بالله ومن وافقه (قوله بالمستعين بالله) هو والمعتزلة بالله ولدا المتوكل على الله (قوله شجوب) أي حزن (قوله ان يرى الخ) من اقامة السبب مقام المسبب لان الرؤية والسمع المذكورين ليسا تناسل الشجوب ونفس القبط بل سببهما (قوله واع) الاصح الوقف على المقوص بلا إعادة ما حذف بسبب التنوين ولهذا لا تكتب الباء في فاض على الاصح أطول أي فلا يكتب واع بالياء وان ثبت لفظا لاجل الوزن (قوله أي أن يكون الخ) تفسير للجملة بتقدير مضاف أي أن يكون رؤية ذي رؤية وسمع ذي سمع للقول فقط بدليل قوله ولو فلان أي أن تكون رؤية مبصروا يكون سمع واع لكان أوضح ليكون تفسير للفعل فقط الذي الكلام فيه تأمل (قوله الامامة) مقول ثان للمنازعة (قوله سبيلا) مفعول مجدوا (قوله أي من يصدر) لوحذف من لكان مستقيما كما يظهر بأدنى تأمل (قوله بادعاء الامامة) أي بواسطة ادعاء الخ وكتب أيضا قوله بادعاء الامامة أي لتصح الكناية والدليل على هذه الكناية جعلها ما خبرا عن الشجوب والقيظ ح (قوله بل لا يصح الرائي الخ) أي من المزايا والمحاسن وكتب أيضا قوله بل لا يصح الخ اعترض بأنه ليس هنما يدل على الحصر اذ لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره لازما لمطلق الرؤية والسمع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك اذ يجوز حصول الامر من معا وأجيب بأنه علم بقرينة السياق ومقام أنه مستحق للامامة دون غيره فان هذا اليتم اذا كان فيهم من المزايا ليس في غيره من سم وغيره (قوله فذكر المزوم) هو مطلق الرؤية ومطلق السماع سم (قوله وأراد الارزم) هو رؤية آثاره وسماع أخباره سم (قوله والاعراض عنه) انما قال ذلك للاشارة الى أن ترك المفعول ليس عن سهو بل عن قصد لينأى التنزيل (قوله حتى يعلم) أي ذو السمع وذو البصر وقوله انه المنفرد بالفضائل أي فيسحق الخلافة دون غيره (قوله بل قصد تعلقه بفعل الخ) لم يقل أو اعتبر فيه عموم

بالقضاء ولا يمتحن أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (والا) أي وان لم يكن الغرض عدم ذكر الفاعل مع

الفعل المتعدي المسند الى فاعله إثباته انشاعا ونفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بفعل غير مذكور (وجوب التقدير

بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول ان عاما (٣٨٠) فعام وان خاصا لخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين انه مراد ومحذوف

من اللفظ لغرض فأشار الى تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف بالبيان

بعد الابهام كافي فعل المشبهة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويدينه لكن انما يحذف (ما لم يكن تعلقه به) أى تعلق فعل المشبهة بالمفعول (غريبا

نحو فلو شاء لهذا كم أجعين) أى لو شاء هدايتكم لهذا كم أجعين فانه لما قبل لو شاء علم السامع ان هناك شأنا غلت المشبهة عليه لكنه مبهم فاذا جى وبجواب الشرط صار مبينا وهذا أوقع في النفس (بخلاف) ما اذا كان تعلق فعل المشبهة به غريبا فانه لا يحذف حينئذ كافي (نحو)

قوله (ولو شئت ان أبكى دما بكيته) عليه ولكن ساحة الصبر أوسع فان تعلق فعل المشبهة ببكاء الدم غريب فذكره ليمتد في نفس السامع ويأنس به (وأما قوله

فلم يبق معنى الشوق غير تفكرى *

فلو شئت ان أبكى بكيت تفكرا *

فليس منه) أى انما ترك فيه حذف

مفعول المشبهة بناء على غرابة

تعلقها به على ما ذهب اليه صدر

الافاضل في ضرام السقط من أن

المراد لو شئت ان أبكى تفكرا بكيت

تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشبهة ولم

يقبل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق

المشبهة بـ ~~تفكرا~~ التفكر غريب

كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل (لان المراد بالاول

أو خصوص لستم مقابلة للاطلاق السابق لانه لا يترتب على اعتبار ذلك وجوب التقدير وقد تقدم انه لا مدخل لعدم اعتبار العموم والخصوص في التزويل وانه انما ذكره في تفسير الاطلاق وأدخله فيه لاجل قول المصنف فيما تقدم ثم ان كان المقام خطايا الخ تأمل (قوله بحسب القرائن) الجمع باعتبار المواد والاشارة الى أن قرائن الحذف كثيرة متميزة (قوله ان عاما فعام) أى ان كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام وكذا يقال فيما بعده وكتب أيضا قوله فعام كافي قوله والله يدعوا الى دار السلام (قوله لخاص) كقول عائشة ما رأيت منه ولا رأى منى (قوله ثم الحذف) أى حذف المفعول وقوله اما للبيان بعد الابهام أى الاظهار بعد الاختفاء (قوله كافي فعل المشبهة) أى كالحذف الذى فى فعل سم وكتب أيضا قوله كافي فعل المشبهة خص الفعل لان الكلام فى أحوال متعلقا به (قوله ونحوهما) كالحبة (قوله اذا وقع شرطا) انما اقتصر على ذلك لانه أظهر ما يكون فيه كما بهر به عرق والافتقار يدكر فى غير الشرط كقولك بعشيتة الله تهندون (قوله ما لم يكن تعلقه به غريبا) بوجه أن كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابا فى تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس يراد بـ ~~المقيد~~ به الحذف أطول ولهذا قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله عقلت المشبهة عليه) أى به ولو قال تعلق المشبهة به لكان أوضح (قوله بخلاف) متعلق بالمثال أى عدم غرابة التعلق نحو فلو شاء لهذا كم أجعين بخلاف الخ هذا هو المناسب فى المتن والمناسب لقول الشارح بخلاف ما اذا كان الخ أن تعلق بقوله ما لم يكن تعلقه الخ (قوله فانه لا يحذف) أى لا يحسن حذفه كما صرح به الشيخ فى دلائل الإعجاز سم (قوله ولو شئت ان أبكى دما الخ) يعنى ان أبكى ما وجب بكاء الدم عليه لكن أعان على ترك ذلك الصبر سم (قوله عليه) متعلق بأبكى وقوله أوسع أى من ساحة البكاء صبر أى (قوله فذكره الخ) أى وان كان الجواب دال عليه (قوله ويأنس به) حيث يتكرر عليه سم (قوله فليس منه) أى ولان الحذف للبيان بعد الابهام بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول وهو ان أبكى المتبادر منه البكاء الحقيقى سم فالنفي بـ ~~ليس~~ مطلق على القصد أعنى قوله بناء على غرابة الخ (قوله صدر الافاضل) تلميذ الزنجشورى وضرام السقط شرحه لسقط الزندسير أى (قوله فلم يحذف) قد يقال قد حذف متعلق المفعول الذى هو السبب فى الغرابة وهو تفكرا فكان مقتضى كون الغرابة تقتضى عدم الحذف أن لا يحسن حذف المتعلق وان كان هناك ما يدل عليه الآن يقال ان فى الكلام تنازعا لان كلام الشرط والجزاء طالب لتفكر المذكر ففعول أبكى امام ذكر ان أعلننا الاول أو مـ ~~تدرا~~ ان أعلننا الثانى وانما قد كذا كذا وانظر سم ويرد على الشق الاول انه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير فى الثانى الا أن يجرى على مذهب من يجوز الحذف من الثانى كالاقل تأمل (قوله لان المراد بالاول البكاء الحقيقى لا البكاء التكرى) أى فليس البيت عماد كرفيه مفعول المشبهة

البكاء الحقيقى) لا البكاء التفكرى لانه أراد ان يقول أفناني التحول فلم يبق معنى غير خواطر تجول فى حتى لو شئت البكاء لغرابته

لغرابته لان مفعول المشيئة فيه ليس غريباً حيثئذ لكن برحمتيئذ أنه اذا لم يكن مفعول المشيئة غريباً فلم ذكر وهلا حذف ويمكن تقرير المتن على وجه غير ما شرح عليه الشارح لا يرد عليه هذا بأن يقال المعنى فليس من فعل المشيئة الذي يحذف مفعوله للبيان بعد الابهام لان البيان بعد الابهام انما يتصور اذا كان المبين عين المبين وما في البيت ليس كذلك لان المراد بالاول البكاء الحقيقي فلا يصح بيانه بالثاني والحاصل أن المصنف لما ذكر أن مفعول فعل المشيئة يحذف للبيان بعد الابهام مالم يكن غريباً ورد عليه هذا البيت فان المفعول فيه غير غريب ولم يحذف فأجاب بأنه ليس محافيه بيان بعد الابهام وكلام دلالات الاجاز يريشد الى ذلك ويحصل عليه أيضاً الرد على صدر الافاضل وفي الاطول بعد قول المصنف

ولو شئت ان أبكي دما بكيتك * فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا يصح فيه حذف مفعول المشيئة ولا حذف مفعول مفعوله لانه ملبس كحذفه فتدبره عليه انه كيف حذف الشاعر البليغ من مفعول المشيئة في مقام غرابته التعلق به ما جعله ملبساً فدفعه بقوله وأما قوله فلم يبق معنى الشوق غير تفكرى * فلو شئت ان أبكي بكيت تفكرى

فليس منه أى ليس مما تعلق فعل المشيئة فيه بمفعول غريب حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبساً اذ ليس التقدير ولو شئت ان أبكى تفكرى بكيت تفكرى اذ البلاغة في مقام المبالغة في أنه لم يبق فيه غير التدكير ان يقول لو شئت البكاء بكاء أى شئ كان لكيت تفكرى لأن يقول فلو شئت ان أبكى تفكرى بكيت تفكرى (قوله غريت) أى مسحت (قوله بكاء مطلق) أى غير معتبر فيه تعلقه بمفعول سم وكتب أيضاً قوله بكاء مطلق يحتمل أن يقال المراد ان أبكى دما كحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذى أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلقاً فنرى (قوله مهمم) أى لم يبين في اللفظ وكتب أيضاً قوله مهمم أى بحسب اللفظ وان كان المقصود به البكاء الحقيقي فلا ينافى ما سبق من أن المراد به البكاء الحقيقي (قوله مقيد) أى حيث اعتبر فيه تعلقه بمفعول وهو تفكرى سم (قوله معدى الى التفكير) تفسير لتقييده ح (قوله فلا يصلح الخ) أى فذكره اهدم القرينة لا غرابته مع وجود القرينة سم وجري (قوله كما اذا قلت لو شئت الخ) فلو حذف درهما التوهم أن المراد لو شئت أن تعطى درهماً أعطيت ما والحاصل أن مفعول المشيئة يحذف بشرطين أحدهما وجودى وهو أن يكون له بيان والاخر عدى وهو أن لا يكون في تعلق الفعل به غرابته والشرط الاول مفقود هنا وكتب أيضاً قوله كما اذا قلت الخ الانسب أن يقال لو شئت أن تعطى عطاءً ما أعطيت درهماً لان البكاء في البيت ليس مقيداً بالمفعول به فالانسب أن لا يقيد الاطواء في النظر به (قوله وما نشأ في هذا المقام الخ) عبارة الاطول ومنهم من جعل قوله وأما قوله ناظراً الى قوله كافي فعل المشيئة لا الى قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول أبكى ليس للبيان بعد الابهام بل لامرأ آخر لان قوله بكيت تفكرى لا يصلح بياناً لمفعول أبكى لانه ليس التفكير ولا يرده التأمل في سابق الكلام والتدبر فيه الا أنه ليس مما تتدبره

فكرت جفوني وعصرت عيني
ليسيل منها دم لم أجده وخرج
منها بدل الدمع القهقري فالبكاء
الذى أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء
مطلق مهمم غير معدى الى التفكير
البتة والبكاء الشافى مقيد معدى
الى التفكير فلا يصلح تفسيره للاقول
ويشأنه كما اذا قلت لو شئت أن
تعطى درهماً أعطيت درهماً
كما في دلائل الاجاز وما نشأ في هذا
المقام من سوء التفهم وقلة التدبر
ما قيل ان الكلام في مفعول أبكى

والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض آخر وقبل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكي تنسكرا بكت تنسكرا أي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفسكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشبهة لغرابته وفيه نظر لأن ترتب هذا الكلام على قوله

* لم يبق معنى الشوق غير تنسكري * يأتي هذا المعنى عند التأمل الصادق لأن القدرة على بكاء التفسكر لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفسكر فافهم (واما لدفع توهم ارادة غير المراد) عطف على اما للبيان (البتة) متعلق بتوهم (كقوله وكذبت) أي دفعت (عني من تعامل حادث) يقال تعامل فلان على اذا لم يعدل وكم خبرية يميزها قوله من تعامل قالوا واذا فصل بين كم الخبرية ويميزها بعل متعدي وجب الاتيان بن ثلاثا ليتبس بالمفعول ومحمل كم النصب على أنها مفعول ذدت وقبل المميز محذوف أي كم مرة ومن في من تعامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف وزيادة بما ذكرناه (وسورة أيام) أي شدتها وصولها (حزن) أي قطعن اللحم (الى العظم).

الاسن في هذا المقام فقول الشارح انه فائتي من سوء التأمل وقلة التدبر ليس بذلك (قوله والمراد) أي بقول المصنف فليس منه (قوله ان البيت ليس من قبيل الخ) انما كان هذا القول ناشئا من سوء الفهم وقلة التدبر لانه لا يناسب السياق لأن الكلام في مفعول المشبهة وتفسيره والمقصود الرد على من زعم أنه ذكر هنا لغرابته كذا قيل وللبحث فيه مجال اذا ما منع من أن يكون قوله وأما قوله فلم يبق الخ من تطابا أصل المبحث وهو الحذف للبيان بعد الابهام ويكون القصد دفع توهم أن المراد أبكي تنسكرا اخذت تنسكرا للبيان بعد الابهام اللهم الآن ثبت عن المصنف أن قصده الرد على من زعم أن ذكر مفعول المشبهة هنا لغرابته (قوله لغرض) كالاختصار (قوله وقبل يحتمل الخ) قال الاستاذ ليس هذا قول آخر بل توجيه أي توضيح لكلام صدر الافاضل وتظهر فيه بغير الرد السابق الذي حاصله أنه لا يوافق المقصوداه باضاح قال سم بعد نقله ذلك أقول يمكن أن يكون

قولا آخر غير قول صدر الافاضل لتغابر المعنى عليهم ما تأمل وقال في قوله أخرى انظر ما الفرق بين هذا وما تقدم عن صدر الافاضل ويحتمل أنه اعتبار عدم بقا مادة الدمع حتى صار بقا مدرو على بكاء التفسكر هنا وعدم اعتباره هناك فليحترأه وقد يفرق أيضا بأن معنى القضية الشرطية على هذا القول فصرت بحيث أقدر على بكاء التفسكر فأخرج القضية الشرطية عن معناها الحقيقي وأما معناها على قول صدر الافاضل لو اردته لنفعله فلم يخرج عن معناها الحقيقي فانضح تغايرهما بهذا الاعتبار وانضح ورود تنسكرا الشارح على هذا القول دون غيره قد بر (قوله بكت تنسكرا) على أنه من باب التنازع مثل نسيبت وأكرمت زيداً مطول (قوله لأن القدرة على بكاء التفسكر الخ) قد يقال المراد فصرت بحيث أقدر على بكاء التفسكر فقط أي دون بكاء الدمع والدم ونحوهما وهذا يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفسكر وقد يدفعه تخصيص الدمع بعدم البقاء في قول هذا القائل أي لم يبق في مادة الدمع الآن يقال المراد ولا غيره قد بر (قوله متعلق بتوهم) ويجوز نقله بدفع لكن الاول هو المناسب لما يأتي في المتن (قوله وكذبت) قد بر وي بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وقد بر وي بصيغة التكلم فحينئذ يصف نفسه بالتثبت على الحق والزباو يتغير بحسن صبره على الوقائع والبلايا فري (قوله وكم خبرية) وجعلها الاستفهامية محذوفة الميزا أي كم مرة أو زمانا لادعاء الجهل به مدد لكثرته تعسف (قوله ثلاثا ليتبس بالمفعول) لانه اذا فصل بالفعل نصب فليتبس بمفعول ذلك الفعل قال في الاطول وفيه أنه انما يدفع به الالتباس على مذهب غير الاخفش والكوفيين فانهم لما جاوزوا زائدة من مطلقا لا يعلم انه زيد على المفعول أو التمييز وهذا يعلم أن الضابط ياد من ليس يجوز عدم الاجاب بل هو أو كون المزيدي فيه تمييز الكمية الخبرية المفعول يشبه وينها بعل متعدي (قوله زائدة) أي زائدة في الاثبات على قول سم (قوله حزن) انما قال حزن بلفظ الجمع وان كان راجعا الى السورة لأن أكل يوم سورة تفرى ولانه ذكر الرضى أن المضاف يكتب من المضاف اليه

نحذف المفعول أعني الهم (أذلوذكر الهم لرباعيتهم قبل ذكر ما بعده) أي ما بعد الهم يعني إلى العظم (أن الحذف ينتميه إلى العظم) وإنما كان في الهم حذف دفعا لهذا التوهم ٢٨٣ (وأما لأنه أريد ذكره) أي ذكر المفعول (ثانيا على وجه

بتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) لأعلى الضمير العائد إليه (أظهارا لكمال الغضبية بوقوعه) أي الفعل (عليه) أي المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كتابة عنه (كقوله قد طلبنا فلم نجد لك في السوء

دودا والجود والمكارم مثلا) أي قد طلبنا لك مثلا لا نحذف مثلا أذلوذكره لكان المناسب فلم نجد فيه فوت الغرض أعني إيقاع عدم الوجودان على صريح لفظ المثل (ويجوز أن يكون السبب) في حذف مفعول طلبنا ترك

مواجهة المدح وطلب مثل له) قصدا إلى المبالغة في التآديب حتى كأنه لا يجوز وجودا لمثل له لطلبه فان العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده (وأما للتعميم) في المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان

منك ما يؤلم أي كل أحد) بقرينة أن المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أي وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى (والله يدعو إلى دار السلام) أي جميع عبادته فالمثال الأول يفيد العموم بمبالغة والثاني يتحققا (وأما مجرد الاختصار) من غير أن يعتبر به فائدة أخرى من التعميم

وغيره وفي بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق فلا حاجة إليه وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لجزأ اختصارا ليس بسديد لأن هذا المعنى معلوم ومع هذا جاز

الجمع كما في نحو * وما حب الدنيا شغفن قلبي (قوله حذف المفعول) فيه أن هذا الغرض من دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخير عن قوله إلى العظم وجوابه أنه لا يجب في التوكيد أن تكون مطردة منعكسة فحصولها مع شيء لا ينافي أن تحصل مع شيء آخر وأيضا تأخر المفعول بلا واسطة عن المفعول بالواسطة خلاف الظاهر ع ر سم (قوله ثانيا) جعل الذكر ثانيا بناء على أن المقدّر كالذكو أطول (قوله على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) سواء كان الفعل المقصود إيقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كما في قولك ضرب زيد وضربت عمرا وغيره كما في البيت الآتي فزرى (قوله إيقاع الفعل على صريح لفظه) لا يشمل الحذف في مثل عرف وعرفني زيد لأنه ليس ذكره ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه بل إسناد الفعل إلى صريح لفظه فالأولى على وجه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه أطول (قوله على صريح لفظه) رد بأن ذكر المفعول أولا لا ينافي ذكره ثانيا غاية أنه وضع المظهر موضع المضر لكمال العناية به وأجيب بأن الحذف في المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه يوهّم تعدد المثل لأنه تكرة أعيدت تكرة سبراحي (قوله أظهارا لكمال العناية) على إرادة الاتيان بصريح الاسم ثانيا وأما نكتة الحذف أولا فلأنه مع الاتيان بصريح الاسم ثانيا يلزمه التكرار ع ر سم (قوله بوقوعه عليه) الأولى بتلسمه أطول وقدم وجهه (قوله كأنه) كأن هنا للتحقيق (قوله والمكارم) جمع مكرمة بفتح الميم وضم الراء أطول (قوله أي قد طلبنا لك مثلا الخ) فيه تنازع وإعمال للنائي (قوله لا يطلب) أي طلبا مقترنا بالسعي والتقصص ولو ادعاء وليس المراد بالطلب في كلام الشارح ما يشمل مجرد المحبة القلبية حتى يرد أن التمتنى طلب وهو يتعلق بالجمال تأمل (قوله أي جميع عبادته) لأنه لا يجيبه منهم إلا السعداء أطول (قوله فالمثال الأول) أي قد كان منك ما يؤلم وكتب أيضا قوله للمثال الأول الخ هذا بيان من الشارح للفتاوت بين المثالين المشار إليهما بقول المصنف وعليه الخ (قوله والثاني) أي والله يدعو إلى دار السلام (قوله قرينة) أي على المفعول هذا ما ارتضاه الشارح (قوله تذكرة لما سبق) من قول المصنف وجب التقدير بحسب القرائن ونتجه عليه أن تذكرة ما سبق أيضا لا يخفى بمجرد الاختصار أطول (قوله لأن هذا المعنى معلوم) أي من خارج إذ لم يتقدم في المتن ما يفيد ذلك وفيه أنه لا يعترض بالعلم من الخارج فكان الأولى الاختصار على الوجه الثاني أعني قوله جارفي سائر الأقسام وكتب أيضا قوله لأن هذا المعنى معلوم يفيد أنه لا بد من قرينة على أن الحذف للشككة القسائية كالاختصار وهو كذلك ع ر سم قال بس انظر مع قول المطول ولا امتناع في أن يجتمع في مثال واحد عدة من الأغراض المذكورة وأشار إليه هنا بعد التمثيل للرعاية على الفاصلة بالآية الشريفة بقوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر فتأمل فند صرح به المصنف في قوله ويجوز أن

يكون السبب ترك مواجهة الخ (قوله في سائر الاقسام) أي باقيا كالحذف للبيان بعد
 الابهام (قوله فلا وجه لتخصيصه الخ) قد يقال له وجه وهو أن مجرد الاختصار نكتة
 ضعيفة لا يصار اليها الا اذا عرفت نظير ما رتب ذكر المسند اليه للاصالة حيث قيد بعدم
 المقضي للعدول عنه كذا في بس (قوله وعليه) انما قال وعليه لتفاوت بين قرينتي
 المتالين فان القرينة في الاول لفظ الفعل الذي هو أصغيت وفي الثاني جواب الطلب كذا
 في الأطول (قوله أرني أنظر اليك) فان قلت أرني من أراء كذا جله براء فكأنه قال
 اجعلني أرا إذا كنت أنظر اليك وهذا بظاهره يحقق التدخل في الكلام وينبغي ترتيب أنظر
 على أرني قلت بل عبر بالاراءة عن مجرد كشف الجلب عن الرائي لان الرؤية متسببة عنه
 فترتب عليه قوله أنظر اليك فكأنه قال رب اكشف الجلب عن ذلك بكشفه عني لاني
 المحبوب حقيقة أنظر اليك ع (قوله وهما بحث) وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار
 الخ قال السيد افادة التعميم في المفعول مع حذفه تصور على وجهين أحدهما أن يكون
 هنالك قرينة تدل على تعين مفعول مدلوله عام مثل أن يذكر في الكلام لفظ كل أحد ثم
 يقال قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد ولا شك أن العموم حينئذ مستفاد من حيث المقدّر
 ولادخل الحذف فيه بل الحذف لجرد الاختصار والثاني أن يقصد العموم في المفعول
 ويتوصل بحذفه الى تقديره عاما وذلك بأن لا يكون هنالك قرينة غير الحذف تدل على
 تعين عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي الى تقديره عاما
 بناء على أن تقدير خاص دون آخر ترجح لاحد المتساويين على الآخر فلحذف أعني عدم
 ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل في تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول فلذلك
 حكمه وبأن حذف المفعول قد يكون لجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار اه
 واعتبرض عليه بأن المقام الخطابي قرينة على العموم حذف أولا فانه لو ذكر المفعول جل
 على العموم في ذلك المقام ما يدل دليل على الخصوص فلا مدخل للحذف والجواب أن
 حصوله مع غير الحذف لا يمنع حصوله مع الحذف لان النكتة لا يجب انعكاس من سم
 وبعبارة عني بعد ذكر جواب البحث السابق لا يقال التعميم المستفاد من الحذف على هذا
 مستفاد بدون الحذف أصلا لان ماخذ وهو القرار من التحكم اللازم على تقدير عدم
 عمومه تقدم أنه يقيد العموم في المقام الخطابي مع جعل الفعل لازما لا نقول النكتة
 لا يلزم انعكاس موجب افتساق عند الحذف وعدمه على أن استفادتها عند تقدير الفعل
 لازما بالنظر الى مجرد الفعل والعموم في المفعول فيه لزومي وعند تقديره متعديا بجي
 العموم من ذلك المقدّر الذي اقتضى الحذف تقديره عاما وفرق بين الاعتبارين ولو كان
 المال واحدا اه قال الفسري وقد دفعه أي دفع الشارح البحث السابق في شرحه
 للمفتاح بماضيه الفاضل المشي بعني السيد (قوله فالحذف لا يكون الخ) أي
 ولادخل له في افادة التعميم (قوله للرعاية) أي الملاحظة وقوله على الفاصلة فيه أن

في سائر الاقسام فلا وجه
 لتخصيصه بمجرد الاختصار (تحقّق)
 أصغيت اليه أي أدنى وعليه أي
 الحذف لجرد الاختصار قوله
 (أرني أنظر اليك أي ذاك)
 وهما بحث وهو أن الحذف
 للتعميم مع الاختصار ان لم تكن
 فيه قرينة دالة على أن المقدّر عام
 فلا تعميم أصلا وان كانت فالتعميم
 من عموم المقدّر سواء أحذف أو لم
 يحذف فالحذف لا يكون اللمجرد
 الاختصار (واما للرعاية على
 الفاصلة نحو) قوله تعالى والنهي
 والليل اذا سمعي (ما وعدك ربك
 وما نقلي) أي ما فلاك

وحصول الاختصار أيضا ظاهر

(واما لاستهجان ذكره) أي ذكر
 المفعول (كقول عائشة رضي الله
 عنها ما رأيت منه) أي من النبي عليه
 الصلاة والسلام (ولأرأى مني
 أي العورة واما لتسكنة أخرى)
 كاخفائه أو التمكن من انكاره ان
 مست اليه حاجة أو تعينه حقيقة
 أو ادعاء ونحو ذلك (وتقديم
 مفعوله) أي مفعول الفعل (ونحوه)
 أي نحو المفعول من الحار والمجرور
 واظرف والحال وما أشبه ذلك
 (عليه) أي على الفعل (لرد الخطأ
 في التبعين كقولك زيد اعرفت ابن
 اعتقد أنك عرفت انسانا) وأصاب
 في ذلك (و) اعتقد (انه غير زيد)
 وأخطأ فيه (وتقول لتأ كسده)
 أي تأ كيد هذا الرديد اعرفت
 (لا غيره) وقد يكون لرد الخطأ في
 الاشتراك كقولك زيد اعرفت ابن
 اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا
 وتقول لتأ كسده زيد اعرفت
 وحده وكذا في نحو زيد أكرم
 وعمرا أكرم أمرا ونحوها وكان
 الا حسن أن يقول لفائدة
 الاختصاص (ولذلك) أي ولأن
 التقديم لرد الخطأ في تعين المفعول
 مع الامامة في اعتقاد وقوع الفعل
 على مفعول ما (لا يقال ما زيدا
 ضربت ولا غيره) لأن التقديم يدل
 على وقوع الضرب على غير زيد
 بخلاف المعنى الاختصاص وقولك
 ولا غيره يبنى ذلك فيكون مفهوم
 التقديم مناقضا لمنطوق لا غيرهم

الفاصلة اسم للكلام المقابل بثله لا الحرف الأخير منه فقط الذي هو الروي الآن يقال
 في الكلام حذف مضاف أي على روي الفاصلة وكتب أيضا قوله واما للرعاية على الفاصلة
 عدى الرعاية بمعنى التعيين معنى المحافظة أطول (قوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر)
 ولا امتناع في أن يجتمع في مثال واحد عدت من الاغراض المذكورة مطول (قوله كقول
 عائشة رضي الله عنها ما رأيت الخ) الاحسن أن الحذف لتأ كيد أمر ستر العورة حتى انه
 يستر لفظها عن السامع بس (قوله وتقديم مفعوله) لم يعبر بمفعوله ويستغنى عن ونحوه لأن
 الكلام السابق مفروض في المفعول لانه الاصل في المفعولية ولم يقل وتقديم مع أن
 المقام مقامه ليتضح ضمير عليه بس (قوله من الحار والمجرور الخ) لكن لا يذهب عليك
 ان ما ذكره من التأ كيد لا يجري في الكل اذ لا يقال قائما جئت وحده ولا غيره ولا يوم
 الجمعة جئت وحده أطول (قوله في التبعين) أي تعين من يعرفه المتكلم مثلا (قوله
 أي تأ كيد هذا الرد) قال في الاطول أي تأ كيد هذا التقديم لتأ كيد رد الخطأ لأن
 المؤكد في المتعارف هو المقدم الأول لامفاده الاتري أنك تجعل في جاء زيد الثاني
 تأ كيد الاول فلا يترك قول الشارح المحقق أي تأ كيد هذا الرد (قوله وقد
 يكون لرد الخطأ الخ) أي وقد يكون للتبعين كقولك زيد اعرفت ابن اعتقد أنك عرفت
 انسانا ولكن جاهل بعينه وسأل في ذلك ويقال له قصر تعين كذا يستفاد من المطول
 (قوله وكان الاحسن الخ) أي ليدخل فيه القصر بأنواعه الثلاث ويدخل نحو زيدا
 أكرم وعمرا لا تكرم فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف مطول وقوله عن تكلف
 أي لأن الانشاء لا حكم فيه فلا يناسب الخطأ لأن الخطأ من أوصاف الحكم نعم
 الانشاء يتضمن خبرا فقولك أكرم زيدا يتضمن خبرا وهو أن زيدا مأمورا بآ كرامه
 أو مستحق للاكرام ونحو ذلك واعتبار الحكم المتضمن تكلف ويرد عليه كما في الاطول
 أن افادة الاختصاص أيضا لا تجزى في الانشاء الابتكاف لانها افادة ثبوت شيء لشيء
 ونفيه عن غيره ولا يقبله الانشاء وكتب أيضا ما ناهى يقتضي أن في تصنيع المصنف
 حسنا ولعل وجهه ما قاله السيد معتذرا به عن اعتراض الشارح أنه لم يذكر الانشاء لأن
 كلامه في بحث الخبر وبحث رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به يعلم بالمقايسة اه قال سم
 وهذا الاعتذار لا يدفع دعوى الاحتمالية اه لكن يتضح به حسن ما لصنيع المصنف
 تأمل ورد صاحب الاطول اعتذار السيد عن عدم ذكر بحث رد الخطأ في الاشتراك حيث
 قال ما لم يخصه كما يكون لرد الخطأ في التعيين يكون لرد الخطأ في اعتقاد الشركة ولا زالة
 التردد فكان عليه ذلك وأيضا يدعي إلى ذكره قوله بعد وهذا الخ لانه يجب ادخاله
 في المشار اليه ليمت التعليل فاعتذر السيد بأن المصنف لم يذكر رد الخطأ في الاشتراك
 وما يتعلق به من التأ كيد وحده اعتقادا على المقايسة بما سبق ضعيف وأجبه الغفلة
 عن التعليل (قوله لمعنى الاختصاص) أي اختصاص نفي الضرب بزيد سم (قوله

لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص (ولو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص) قال في الاطول قلت ألا يكفي قوله ولا غيره وقوله ولكن أكرمه قرينة على ذلك (قوله وكذا زيد اضربت وغيره) أي كما زيدا ضربت ولا غيره في المنع عند قصد التخصيص وفي الجواز عند قصد غيره (قوله وأما نحو زيد اعرفته) مرتبط بقوله كقولنا زيد اعرف وفي قوة وأما زيد اعرفته فمعمول للامرين وفيه رد على الكشاف حيث جزم بأنه للتخصيص أطول (قوله قنأ كبد) أي ذوتا كبد وكتب أيضا أي فخصون الكلام مؤكدا بالتكرير سم (قوله ولا افتخصيص) اقتصر على التخصيص لانه لازم للتقديم غالباً فنزل التأكد مع التقديم هنا منزلة العدم أطول وكتب أيضا أي ذو تخصص (قوله محتمل للمعنيين) في المطول يحتمل التخصيص ومحجز التأكد وبفهم منه أنه إذا كان للتأكد كبد لا يكون للتخصيص وإذا كان للتخصيص يصح أن يكون للتأكد تأمل سم (قوله أكد) يقتضي أن في زيد اعرفته تأكيدا وهو كذلك لأن التخصيص فيه تأكد فبالتركيب حصل تأكيدا على تأكيد (قوله لما فيه من التكرار) المقيد للتأكد وإن كان غير مقصود منه التأكد بل التفسير من سم وكتب أيضا قوله لما فيه من التكرار ظاهر كلامه أن التكرار مؤكد للتخصيص الذي اشتمل عليه التركيب مع أن التكرار إنما يفيد الاثبات والتخصيص مشتمل على الاثبات والنفي والتأكد بموافق له وكذا في المعنى ويمكن أن يجاب بأنه لما كان مؤكدا الجزئه الاول وهو الاثبات كان مؤكدا في الجملة أو يقال التكرار مؤكد للتخصيص بجزأيه بأن يجعل الاثبات اللاحق مفيدا للاختصاص كالاثبات السابق بدليل أنه تفسير للسابق (قوله وأما نحو وأما غود) مقابل لنحو زيد اعرفته (قوله فلا يفيد الا التخصيص) أي لا مجرد التأكد فالتخصيص بالنسبة إلى مجرد التأكد فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيدا (قوله لا التزامهم وجود فاصل بين اما والفاء) ولا يجوز تقدير الفعل مقدمًا دون الفاء لأن المقدّر هو الجواب والمذكور أو ما هو مفسر والجواب لا بد من اقترانه بالفاء فلا يجوز تقدير مقدمًا دونها (قوله وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظرا إلخ) في عقود الجمان وشرحه للبعال السبوطي ان شرط افادة التقديم للتخصيص أن لا يكون لاصلاح التركيب مثل وأما غود فهدينا هم وحينئذ في كون هذا التقديم للتخصيص يصح نظرا من هذا الوجه أيضا على أنه اعترض كون التقديم في الآية للعصرين الهداية المذكورة أعني الدلالة على ما يوصل إلى المطالب غير مخصوصة بشود وما أجيب به عنه من أن الخصوص هو الدلالة وما عطف عليهما من استحبابهم العمى على الهدى لا يجدي نفعا لأن ذلك أيضا غير مخصوص بهم كالأينجي يس (قوله قد يكون مع الجهل إلخ) ومع الجهل بذلك لا معنى للقصر سم وفي قوله قد يكون اشعار بأنه قد يكون مع العلم أيضا وعلى هذا فمنازعتهم في كونه للتخصيص وكتب أيضا قوله لانه قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل فيه بحث لأن هذا مبني على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا ياما لما خضع به كل واحد من الجنيين بالقياس إلى الآخر لأن

لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص (ولو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص) قال في الاطول قلت ألا يكفي قوله ولا غيره وقوله ولكن أكرمه قرينة على ذلك (قوله وكذا زيد اضربت وغيره) أي كما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيد اضربت وغيره (قوله وأما نحو زيد اعرفته) مرتبط بقوله كقولنا زيد اعرف وفي قوة وأما زيد اعرفته فمعمول للامرين وفيه رد على الكشاف حيث جزم بأنه للتخصيص أطول (قوله قنأ كبد) أي ذوتا كبد وكتب أيضا أي فخصون الكلام مؤكدا بالتكرير سم (قوله ولا افتخصيص) اقتصر على التخصيص لانه لازم للتقديم غالباً فنزل التأكد مع التقديم هنا منزلة العدم أطول وكتب أيضا أي ذو تخصص (قوله محتمل للمعنيين) في المطول يحتمل التخصيص ومحجز التأكد وبفهم منه أنه إذا كان للتأكد كبد لا يكون للتخصيص وإذا كان للتخصيص يصح أن يكون للتأكد تأمل سم (قوله أكد) يقتضي أن في زيد اعرفته تأكيدا وهو كذلك لأن التخصيص فيه تأكد فبالتركيب حصل تأكيدا على تأكيد (قوله لما فيه من التكرار) المقيد للتأكد وإن كان غير مقصود منه التأكد بل التفسير من سم وكتب أيضا قوله لما فيه من التكرار ظاهر كلامه أن التكرار مؤكد للتخصيص الذي اشتمل عليه التركيب مع أن التكرار إنما يفيد الاثبات والتخصيص مشتمل على الاثبات والنفي والتأكد بموافق له وكذا في المعنى ويمكن أن يجاب بأنه لما كان مؤكدا الجزئه الاول وهو الاثبات كان مؤكدا في الجملة أو يقال التكرار مؤكد للتخصيص بجزأيه بأن يجعل الاثبات اللاحق مفيدا للاختصاص كالاثبات السابق بدليل أنه تفسير للسابق (قوله وأما نحو وأما غود) مقابل لنحو زيد اعرفته (قوله فلا يفيد الا التخصيص) أي لا مجرد التأكد فالتخصيص بالنسبة إلى مجرد التأكد فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيدا (قوله لا التزامهم وجود فاصل بين اما والفاء) ولا يجوز تقدير الفعل مقدمًا دون الفاء لأن المقدّر هو الجواب والمذكور أو ما هو مفسر والجواب لا بد من اقترانه بالفاء فلا يجوز تقدير مقدمًا دونها (قوله وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظرا إلخ) في عقود الجمان وشرحه للبعال السبوطي ان شرط افادة التقديم للتخصيص أن لا يكون لاصلاح التركيب مثل وأما غود فهدينا هم وحينئذ في كون هذا التقديم للتخصيص يصح نظرا من هذا الوجه أيضا على أنه اعترض كون التقديم في الآية للعصرين الهداية المذكورة أعني الدلالة على ما يوصل إلى المطالب غير مخصوصة بشود وما أجيب به عنه من أن الخصوص هو الدلالة وما عطف عليهما من استحبابهم العمى على الهدى لا يجدي نفعا لأن ذلك أيضا غير مخصوص بهم كالأينجي يس (قوله قد يكون مع الجهل إلخ) ومع الجهل بذلك لا معنى للقصر سم وفي قوله قد يكون اشعار بأنه قد يكون مع العلم أيضا وعلى هذا فمنازعتهم في كونه للتخصيص وكتب أيضا قوله لانه قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل فيه بحث لأن هذا مبني على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا ياما لما خضع به كل واحد من الجنيين بالقياس إلى الآخر لأن

كون القصر منه على حال السامع انما هو في الاض في كما صرحوا به فحينئذ لا يكون هذا
 التعديل ناقيا للعمق في اللهم الآن يدعى أنه لا يجزئ تقديم متعلقات الفعل عليه الا للحصر
 الاضافي كما ينبغي عنه ظاهر قول المصنف سابقا وتقديمه ونحوه عليه لرد الخطا وان
 احتل بناؤه على الاكثر فترى (قوله بنبوت أصل الفعل) فيكون المقصود بالكلام اثبات
 أصل الفعل (قوله فليست أمل) إشارة الى دقته وحسنه (قوله لمن اعتقد انك مررت بانسان)
 أى وأصاب في ذلك وقوله وانه غير زيد أى وأخطأ في هذا (قوله والتخصيص الخ) والذي
 عليه الجمهور ان التخصيص هو الحصر وقال تقي الدين السبكي هو غيره فالتخصيص قصد
 المستكلم افادة السامع خصوص شئ من غير تعرض لغيره باثبات ولا نفي بسبب اعتناء المستكلم
 بذلك الشئ وتقدمه له في كلامه فاذا قلت زيد اضربت كان المقصود الا هم افادة خصوص
 وقوع الضرب على زيد لا افادة حصول الضرب منك ولا تعرض في الكلام لغير زيد باثبات
 ولا نفي وأما الحصر فعناء نفي غير المذكور واثبات المذكور وبعبر عنه بما هو الا بالناظر وزائد
 على الاختصاص ولا يستفاد بمجرد التقديم فان قوله تعالى أفغير دين الله يبغون لو جعل
 في معنى ما يبغون الا غير دين الله وهمة الانكار داخله عليه لازم أن يكون المنكر الحصر
 لا مجرد بغيرهم غير دين الله مع أن مجرد ذلك منكر وكذلك أعغير الله تأمر وفي أعبد وقع
 الانكار فيه على عبادة غيره الله من غير حصر وكذلك أهؤلاء أيأياكم كانوا يعبدون أنفسهم
 آلهة دون الله تريدون وانما جاء الحصر في الآية ليعبدوا وانما نسبه لهم لأنه لا يعبد غير
 الله ولا يستعان بغيره فهو من خصوص المادة لا من وضع اللغظيس بتصرف وتقي الدين
 موافق في القول بعدم افادة التقديم الحصر لابن الحاجب وأبي حيان وابن جماعة
 مستدلين بهذه الآيات ونحوها ويمكن أن يجاب من طرف الجمهور بأنهم لم يقولوا بالزوم
 التخصيص للتقديم كما يبال غالباً فتكون هذه الآيات ونحوها من غير الغالب (قوله
 والتخصيص لازم للتقديم غالباً) قال في الاطول أى لتقديم المفعول على الفعل وشبهه
 لا المطلق التقديم اذ لا يصح في تقديم بعض المفعولات على بعض كما سيظهر ولا في تقديم
 المستند اليه اذ التخصيص والتقوى سواء في نحو هو يأتيني وسكان الاخصر لا عذب
 والتقديم للتخصيص غالباً اذ في تقييد الزوم بالغالب خرازة أطول وفي المطول أن المراد
 تقديم ماحقه التأخير (قوله والاستناد) نحو الحبيب رأيت (قوله وموافقة كلام
 السامع) كقولك زيد أكرمت جوابا لمن قال من أكرمت (قوله ورعاية السمع) أى السمع
 من الثمر غير القرآن وقوله والفاصلة أى من القرآن لأن ما يسمى في غير القرآن مجمعة بسبحي
 في القرآن فاصله رعاية للادب اذ السمع في الاصل هدبر الحام (قوله ونحو ذلك)
 كتجمل المسرة (قوله قال الله تعالى الخ) كما هو مثله لما كان التقديم فيه لغرض آخر
 غير التخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم أنه ليس فيه تقديم المفعول على
 عامله بل أحد الممولين على الآخر فان عليكم خبران والحافظين اسمها فكأنه مبنى على

بنيوت أصل الفعل كما اذا جاءك
 زيد وعرو ثم سألت سائل ما فعلت
 به ما فعلت قول اما زيد افضر به واما
 عمرافاً كرمته فليست أمل (وكذلك)
 أى ومثله زيد اعرفت في افادة
 الاختصاص (قوله بزيد مررت)
 في المفعول بواسطة لمن اعتقد
 أنك مررت بانسان وانه غير زيد
 وكذلك يوم الجمعة سرت وفي
 المسجد صليت وتاديا ضربته
 وما شيا سجت (والتخصيص لازم
 للتقديم غالباً) أى لا يشترط أن
 تقديم المفعول ونحوه في أكثر
 الصور بشهادة الاستقراء وحكم
 الذوق وانما قال غالباً لان لزوم
 الكل غير متحقق اذ التقديم قد
 يكون لغرض آخر كجهد الاهتمام
 والتبرك والاستلذاذ وموافقة
 كلام السامع وضرورة الشعر
 ورعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك
 قال الله تعالى خذوه فقلوه ثم الجيم
 صلوه ثم في سلسله ذرعهما سبعون
 ذراعا فاسلكوه وقال وابن عليكم
 لحافظين وقال فأما اليتم فلا تفهر
 وأما السائل فلا يتهر وقال وما
 ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم
 يظلمون الى غير ذلك

مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص
عند من له معرفة بأساليب الكلام
(ولهذا) أى ولان التخصيص لازم
للتقديم غالبا (يقال فى الآية) تعبد
والبالئستعين معناه شخصك
بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك
من بين الموجودات مخصوصا بذلك
للتعبد ولا نستعين غيرك (وفى لالى
الله تخشرون معناه اليه) تخشرون
(لالى غيره وبفسد) التقديم (فى
الجميع) أى جميع صور التخصيص
(وراء التخصيص) أى بعده (اهتماما
بالمقدم) لانهم يقدمون الذى شأنه
أهم وعندهم ببيان أنه أعنى (ولهذا
يشذر) المحذوف (فى بسم الله
مؤخرا) أى بسم الله أفعال كذا
ليفيد مع الاختصاص الاهتمام
لان المشركين كان يبدون باسماء
آلهتهم فيقولون بسم اللات بسم
العزى فقصده الموحّد تخصيص
اسم الله بالابتداء للاهتمام والردّ
عليهم (وأورد أقرأ بسم ربك) يعنى
لو كان التقديم مفيدا للاختصاص
والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل
ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى
أحق برعاية ما يجب رعايته
(وأجيب بأن الهم فيه القراءة)
لانها أول سورة نزلت فكان الامر
بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض
وان كان ذكر الله أهم فى نفسه

أن المصنف لم يرد بالتقديم هنا تقديم المعمول على عامه فقط بل تقديم ماحقه التأخير وان لم
يتقدم على عامه ويؤيده قول المطول فى شرح قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا
يعنى أن التخصيص لا ينفك فى الغالب عن تقديم ماحقه التأخير اه فقولته تقديم ماحقه
التأخير شعر بما ذكرنا ثم رأيت ما سرح بذلك فيما بأتى فى قول المصنف ومنه ما تقدم سم
وهذا بظاهره يقتضى حصول التخصيص بتقديم المفعول الثانى على الاول فى نحو أعطيت
درهما زيدا وظهارها ما كتبناه عن الاطول على قول المصنف والتخصيص الخ خلافه
خزّره (قوله) مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص) نبنى الحسن لا يستلزم نبنى الصحة ولهذا
حل صاحب الكشاف والقاضى قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص أى لاتصلوه
الاجحيم ويمكن حل آية وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون عليه بتزويل ظلمهم غيرهم
بالنسبة الى ظلمهم أنفسهم منزلة العدم فنرى (قوله) ولهذا يقال فى الآية تعبد
ايلا للاختصاص لا ينافى أنه لرعاية الفاصلة كما علم امر (قوله) أى جميع صور التخصيص
الذى فى الاطول أى فى جميع صور تقديم متعلقات الفعل ثم اعترض على قول المصنف
وراء التخصيص فقال فيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بكونه وراء التخصيص اذ لا ينفك
التقديم عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الهم اه فالذى الجا الشارح الى محل الجميع
على جميع صور التخصيص قول المتن وراء التخصيص (قوله) أى بعده (انظر لم يقل أى
غيره مع أنه المراد وقد يقال اشارة الى تأخره فى الاعتبار عن الاختصاص بحسب المرتبة
تأمل سم قال يس ولا يخفى ما فيه لان مفسره أى الشارح هو مدلول وراء (قوله) اهتماما
بالمقدم) سواء كان ذلك من جهة الاختصاص أو من غيره ولا ينافى هذا المعنى قوله وراء
التخصيص كما لا يخفى فينتطبق الدليل أعنى قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى فنرى (قوله)
ولهذا) أى للاهتمام والاولى ولهذا أيضا الثلاث وهم اختصاص تقديم المؤخر بكتبة الاهتمام
لانه لمجوع الامر من التخصيص والاهتمام أطول ويمكن ارجاع اسم الاشارة فى كلام
المصنف الى ما ذكر من الامر من (قوله) فقصده الموحّد تخصيص اسم الله أى على طريق
قصر الافراد لان معتقدا الكفار أنه يتدأ باسم الله تعالى وباسم غيره من آلهتهم الباطلة
وكتب أيضا قوله فقصده الموحّد تخصيص اسم الله تعالى الخ لوقال تخصيص اسم الله
بالابتداء والاهتمام للرد على اسم لكان أوضح وأنسب بما قدمه (قوله) وأورد) أى على
أن التقديم يقدم التخصيص والاهتمام (قوله) أول سورة نزلت) فيه مسامحة لان السورة
بقامها لم تنزل أول الامر بل الذى نزل أولها وهو قوله أقرأ باسم ربك الى عالم يعلم
حتى انه نزل هذا مجزعا عن البسلة والبسلة انما نزلت بعد ذلك فلو قال لانها أول آية نزلت
اسلم من تلك المسامحة وكتب أيضا مانصه وقبل المذتر وقبل الفاتحة ووفق بأن أقرأ الى
مالم يعلم أول ما نزل مطلقا والمذتر أى أولها أول ما نزل من الآيات بعد فترة الوحي
والفاتحة أول ما نزل من السور (قوله) فكان الامر بالقراءة أهم) دون بيان ملاسها

هذه اجواب الكشف (وبانه) أي باسم ربك (متعلق باقرا الثاني) أي هو مفعول اقرا الذي بعده (ومعنى) اقرا (الاول اوجد القراءة) من غير اعتبار اعديته الى مقروية كافي فلان يعطى كذا في ٢٨٩ المتنازع (وتقديم بعض معمولاته) أي معمولات

الفعل (على بعض لان اصله)

أي أصل ذلك البعض (التقديم)

على البعض الآخر (ولامقتضى

للعُدول عنه) أي عن الاصل

(كالفعل في نحو ضرب زيد عمرا)

لانه عدة في الكلام وحقه أن يل

الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد

عمرا لان في نحو ضرب زيد اغلامه

مقتضيا للعدول عن الاصل

(والفعل الاول في نحو أعطيت

زيدا درهمًا) فان أصله التقديم

لما فيه من معنى القالية وهو أنه

غاطى أي أخذ للعطاء (أولان ذكره)

أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم

(أهم) جعل الاهمية ههنا قسما

لكون الاصل التقديم وجعلها في

المسند اليه شاملة له واغريه من

الادوار والمقتضية للتقديم وهو

الموافق للفتح ولما ذكره الشيخ

عبد القاهر حيث قال انما نجدهم

اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى

الاصل غير العناية والاهتمام لكن

يفي أن يفسر وجه العناية بشئ

بغير له معنى وقد ظن كثير من

الناس أنه ينبغي أن يقال قدم

للعناية وليكونه أهم من غير أن

يذكر من أين كانت تلك العناية

وبم كان أهم فإراد المصنف بالاهمية

ههنا الاهمية المعارضة بحسب اعتناء

المتكلم والسماع بشأنه والاهتمام

بمحله لغرض من الأغراض

(كقولك قتل الخارجي فلان لان

الموقوف على العلم بأصلها (قوله هذا جواب الكشف) حاصله أنه رويته الاهمية باعتبار المعارض وقدمت على الاهمية باعتبار الذات لقوة ذلك المعارض وشدة بكونه كالناسخ (قوله أي هو مفعول اقرا الذي بعده) أي مفعول به بواسطة الحرف على أن الماء للاستعانة أو المصاحبة ونظير التركيب بالقلم كتبت أو شيئا ذهبت هذا هو المحجة وقبل مفعول به بلا واسطة في الاصل فالعنى اقرا اسم ربك وانما أدخلت الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام ونظير التركيب بالخطام أخذت أي أخذت الخطام انظر المطول وحواشيه ويس (قوله كذا في المتنازع) فيه اشارة الى أن في الجواب الثاني شيئا وأعل وجهه أن المتبادر والمناسب أن المطالب من المعطى قراءة مخصوصة لايجاد مطلق القراءة (قوله لانه عدة في الكلام) أي لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فقط ما في الحفيد (قوله مقتضيا للعدول عن الاصل) وهو التباس الفاعل بضمير المفعول المقتضى تقديم المفعول لانه مرجع الضمير تأويل سم (قوله جعل الخ) لان العطف يقتضى المغايرة وكتب أيضا قوله جعل الاهمية الخ حاصله اعتراض على المصنف بأن كلامه هنا يخالف لكلامه في أحوال المسند اليه الموافقة لكلام القوم وفي ضمن بيان هذا الاعتراض اعتراض آخر فهم من كلام عبد القاهر هو ان الاهمية لا تكن سببا للتقديم وقد دفعه ما بقوله فإراد المصنف الخ (قوله شاملة له) أي لكون الاصل التقديم وكتب أيضا قوله شاملة له وغيره من شمول المسبب لاسبابه والمفعول له لانه لا الكلى لجزئياته (قوله في التقديم) أي في علة التقديم (قوله مجرى الاصل) أي القاعدة الكلمة فعمل العناية قاعدة كلمة تشمل جميع اغراض التقديم سم أي كالفائدة الكلية في مطلق الشمول وان كان شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام لاسبابه بذلك على ذلك قول الشيخ يجري مجرى الاصل ولم يقل شيئا هو الاصل (قوله وجه العناية) أي سببها وقوله يعرف له أي لذلك الشئ معنى أي مزينة واعتبار (قوله فإراد المصنف) تنويع على قوله وهو الموافق الخ وقوله المعارضة الخ أي لا الاهمية بحسب نفس الامر الشاملة لكون الاصل تقديم ذلك وغيره المرادة للمصنف في بحث المسند اليه ولذا جعلها شاملة له واغريه فلا تخالف بين ما ذكره هنا وهناك لانه حيث لم يعمها أراهم ما يكون بحسب اعتبار المتكلم والسماع وافق نفس الامر لا سم وان دفع به هذا أيضا ما يراد على جعل الاهمية هنا شاملة من أن عطف العام على الخاص لا يكون باور (قوله الخارجي) من خرج على السلطان من نسبة الجزئى لكتبه (قوله لان الاهم في تعلق القتل هو الخارجي الخ) يسعى ان افادة وقوع القتل على الخارجي أهم من افادة أن وقوعه من فلان لان قصد الناس وقوع القتل على الخارجي لا وقوع القتل من فلان (قوله نحو وقال رجل مؤمن الخ) قد يقال تقديم من آل فرعون لان الاصل تقديم الوصف بالخارج والجرور على الوصف بالجللة ولا مقتضى للعدول عن الاصل وبجواب بأن النكات لا تتراحم ويرجع بعضهم عن

الاهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ليخلص النام من شره (أولان في التأخير اخلا لا بيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو أخر قوله (من آل فرعون) صح قوله يكتم ايمانه لقوله فانه من آل فرعون يكتم ايمانه من آل فرعون

(فلم يفهم أنه) أى ذلك الرجل كان (منهم) أى من آل فرعون والحاصل أنه ذكر كل ثلاثة أو صاف قدم الأول أعنى مؤمن لكونه أشرف ثم الثانى وهو من آل فرعون لثلاثيته (٣٩٠) خلاف المقصود (أو) لأن فى التأخير اخلاصا بالناسب كراية

الفاصلة نحو فاق وجس فى نفسه خيفة موسى) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الا على الالف

* (القصر) *

فى اللغة الحبس وفى الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص وهو (حقيقى وغير حقيقى) لان تخصيص الشئ بالشئ ما ان يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الامر بأن لا يتجاوز الى غيره أصلا وهو الحقيقى أو بحسب الاضافة الى شئ آخر بأن لا يتجاوز الى ذلك الشئ وان أمكن أن يتجاوز الى شئ آخر فى الجملة وهو غير حقيقى بل اضافى كقولك ما زيد الا فائمه بمعنى أنه لا يتجاوز القيام الى القعود لا معنى أنه لا يتجاوز الى صفة أخرى أصلا وانتماسه الى الحقيقى والاضافى بهذا المعنى لا ينافى كون التخصيص مطابقة من قبيل الاضافات (وكل منهما) أى من الحقيقى وغيره (نوعان قصر الموصوف على الصفة) وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى

* (القصر) *

(قوله تخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص) اما على الاطلاق أو على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف فى شرحه لاه فتاح فكلامه معنى القصر حقيقة اصطلاحية فترى (قوله بطريق مخصوص) كأحد الطرق الاربعه الاتية (قوله بالشئ) الباء اخله على المقصور عليه فى الاظهر (قوله وفى نفس الامر) عطف تفسيرى سم (قوله بأن لا يتجاوز) أى لا يتجاوز الشئ الاول المقصور لثالث الثانى المقصور عليه الى غير هذا الشئ الثانى (قوله وان أمكن الخ) أى امكانا وقوعا لا مجردا لا يمكن والاولى كان فى الواقع لم يوجد لغيره لكن يمكن أن يوجد له كان حقيقيا سم وكتب أيضا قوله وان أمكن الخ فيه اشارة الى أنه قد لا يمكن فالحقيقى والاضافى بحسب اعتبار الاعتباران اعتبر التخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقى سواء وجد الجميع أو لم يوجد شئ منه أو الى بعضهم فهو اضافى وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض سم (قوله فى الجملة) أى فى بعض أمثلة القصر لافى كلها اذ قد لا يتجاوز الى شئ آخر كما اذا اعتبر القصر الذى فى الاله الا الله بالنسبة الى آلهة بعض البلدان فهو اضافى مع عدم التجاوز لثالث آخر أصلا (قوله وانتماسه الخ) جواب عن سؤال مقدر (قوله لا ينافى كون التخصيص) الذى هو القصر (قوله مطلقا) أى حقيقيا واضافيا (قوله من قبيل الاضافات) أى النسب التى توقف تعقلها على تعقل غير التوقف كل من الحقيقى والاضافى على تعقل المقصور والمقصور عليه (قوله لكن يجوز الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قد يمنع كذا فى الاطول وقوله بل قد يمنع نحو انما الله واحد وذكر مثل ذلك فى الجواز الا فى قصر الصفة لكن لم يظهر كون الجواز فى قصر الصفة قد يمنع (قوله صفات أخرى) جمع هنا الصفات وأورد فى نظيره السابق الموصوف اشارة الى تعدد صفات الموصوف الواحد (قوله أعنى المعنى القائم بالغير) سواء دل عليه بلفظ النعت النحوى كقائم أو غيره كالنفعل نحو ما زيد الا يتقوم قال يس وهل يدخل فى ذلك أسماء الزمان والمكان والاشئلة (قوله لا النعت النحوى) أى المراد اخراج النعت النحوى لانه لا يكون مقصورا على منوعته ولا العكس وقائم فى ما زيد الا قائم ليس نعمتنا نحو با كما هو ظاهر وان صلح فى غير هذا التركيب أن يكون نعمتنا نحو (قوله الذى يدل على معنى فى متبوعه) أى على حصول معنى فى متبوعه وثبوته له بخلاف البديل فى نحو صرح زيد علمه فان لفظ العلم وان دل على معنى حاصل فى زيد وثبات له لانه لا يدل بنفسه على أن ذلك المعنى حاصل لزيد بل استفادة ذلك من اضافة الى صرح زيد واما العالم فى جاء زيد العالم فانه يدل بالوضع على حصول العلم لزيد مع قطع النظر عن ضميره فانه دفع الاعتراض وأورد على التعريف أنه غير جامع لعدم شموله النعت الكاشف لانه لا يدل على معنى فى متبوعه بل يبين ماهيته لان مدلوله نفس المرصوف نحو هذا الجوهر القائم بنفسه

(والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية) أعنى المعنى القائم بالغير (لا النعت) النحوى أعنى التابع الذى يدل على معنى فى متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه ويمكن

ويمكن دفعه بأنه وإن دل على نفس الموصوف مطابقة فقد دل على معنى فيه تضمنا فالقائم
بنفسه يدل على معنى في الجوهر وهو القيام بالنفس وأورد عليه أيضاً أنه غير مانع لأنه يدخل
فيه مثل جاءني زيد أخوك لأنه يدل على معنى في المتبوع وهو الاخوة ويمكن دفعه بأن المراد
الدلالة المقصودة وليس في أخوك دلالة مقصودة على الاخوة بل الغرض الاصل تكرير
النسبة وقوله غير الشمول أي المعهود في باب التأكيده وهو الذي باللفاظ المخصوصة نحو
كل وأجمعين فلا اعتراض بأنه يخرج عن التعريف نحو جاء القوم الشاملون لزيد (قوله
لتصادقهما الخ) فيه اشكال قوى لأن النعت النحوي اسم للفظ والصفة المعنوية اسم
للمعنى وظاهر أن اللفظ والمعنى متباينان فكيف يتصادقان إلا أن يقال الكلام على
المسماحة والمراد أن التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوي إلا أنه لندة
الارتباط بين اللفظ ومعناه نسب مالا معنى إلى اللفظ على المسماحة سم (قوله في مثل أعجبي
هذا العلم) في دلالة العلم على معنى في متبوعه حتى يكون نعتاً نحو يا نذر لأن مدلوله نفس
الموصوف وما في يس من الجواب عنه غير ظاهر تأمل (قوله العلم حسن) صورة انفراد
الصفة المعنوية وقوله ومررت بهذا الرجل صورة انفراد النعت النحوي (قوله ومررت
بهذا الرجل) استشكله الغني مع قول الشارح وأما نحو قولك ما زيد الأخوك الخ حيث
أول الاخ وجعل صفة لخير المراد الصفة المعنوية حقيقة أو حكماً فليكن رجل صفة
معنوية حكماً وكتب أيضاً قوله بهذا الرجل فيه أن الرجل جامد فكيف يكون نعتاً نحو يا
الآن بوقول الكامل في الرجولية فهو مشتق تقدير وفي سم جواب آخر فراجع (قوله
وأما نحو الخ) جواب ما يقال إن هذه ليست صفة معنوية فأجاب بأنها موقلة بها سم وقد
يقال كان ينبغي ترك المال الأول لعدم احتياج الاخ إلى التأويل لأنه يدل على معنى هو
الاخوة فهو مما يدل على المعنى القائم بالغیر دلالة ظاهرة وإن لم يكن مشتملاً على تقدير (قوله
تقدير) حال من الصفة أي مقدرة سم (قوله من الحقيقي) حال من المبتدأ والخبر سم
أي على القول بالجواز فيه ما (قوله إذا أريد أنه الخ) فإن أريد أنه لا يصف ببعض ماعداها
فاضاً في فهو يختلف باعتبار المستعمل سم (قوله بغيرها) أي بكل مغاير لها (قوله لا يكاد
يوجد) أي من البليغ المتحرى للصدق وكتب أيضاً ما نصه لفظ لا يكاد يعبر به نارة عن قوله
وجود الشيء فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد إلا نادراً تنزيراً للنادر منزلة الذي
لا يقارب الوجود وتارة عن نفي الوقوع والبعده عن أي لا يقرب ذلك الشيء إلى الوجود
أصلاً وهذا الثاني هو المناسب لقوله لتعذر وإن فسر التعذر بالتعسر غالباً بالناسب الأول
عق وكتب أيضاً قوله وهو لا يكاد يوجد بما للغة في نفي وجوده والمراد ما نفي وجوده ما دقا
فهو نفي لصدق هذا القصر فلا ينافي تقسيم الحقيقي اليه لأنه يمكن للتقسيم وجود الكاذب
على أنه لا كلام في وجود الادعاء منه وأما نفي وجوده بين التراكيب وحينئذ معنى قوله
لتعذر الاحاطة ظهوره وتعذر الاحاطة بصفات الشيء ظهوره لا يخفى على أحد فلا ينافي بهذا

لتصادقهما في مثل أعجبي هذا
العلم وتفاقرهما في مثل العلم
حسن ومررت بهذا الرجل وأما
نحو قولك ما زيد الأخوك وما
الباب الاساج وما هذا الازيد فن
قصر الموصوف على الصفة تقدير
إذا المعنى أنه مقصور على الانصاف
بكونه أخطأ وساجاً وزيداً (والأول)
أي قصر الموصوف على الصفة
(من الحقيقي) نحو ما زيد الا كاتب
إذا أريد أنه لا يصف بغيرها أي
غير الكتابة (وهو لا يكاد يوجد

القصر عاقل وجب هذا التعويل في التقسيم على ما يقصده المبالغة ووجه تعذر الاحاطة
الكثرة وخفاء الكثير بحيث لا يعلمها الا العليم الخبير ما لم يعرض تصرف (قوله لتعذر
الاحاطة) أى احاطة المتكلم وكتب أيضا قوله لتعذر الاحاطة بصنات الشيء لان منها ما هو
خفى فلا يقع من العاقل المتحرى للصدق اثبات البعض ونفى ما سواه (قوله حتى يمكن الخ)
تفريع على الاحاطة (قوله بل هذا محال) أى قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقة
وهذا الضراب عن قوله لا يكاد يوجد وكتب أيضا قوله بل هذا محال ظاهره أن المحالية لم
تستفد من المتن وهو كذلك لان المتعرض له في المتن انما هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية
وكم من أمور غير واقعة وليست محالة ولادالة للتعذر على المحالية لان المراد التعذر عادة
لا عقلا على أنه كثر ما يرا دبه التعسر وكتب أيضا على قوله محال مانصه فيه نزاع انظره
في بس وعق (قوله على معنى أن الحصول) أى حصول انسان لاحصوله طلق شيء
فلا يراد ان الدار لا تتلوه عن شيء غير زيد أعله الهوا كذا قبل ويلزم عليه صحة هذا في قصر
الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا ومحالا لا يصح قولك ما هذا الثوب الا بيض
بتقدير أنه لا يتصف بشيء من الالوان غير البياض فالاولى التقبل بنحو لاله الا الله وما خاتم
الانبياء الامحمد من غق (قوله أى بالثاني) قيل ارجاع الضمير الى مطلق القصر أشمل اذ
لامانع من اعتبار القصر الادعائى الاضافى اللهم الا أن يقال لم يقع مثله في كلام المبلغاء
وان جازوا فادعوا فلا تدرى (قوله المبالغة) أى في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتبنى عن
غيره على العموم وثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت في نفس الامر لا غير أيضا ع
قوله فيكون قصر حقيقة ادعائيا كما يكون القصر الادعائى حقيقة كما يكون اضافيا بان
يدعى ذلك بالنسبة الى بعض من عداه لكن الاول هل يسمى قصرا حقيقة حقيقة
أو محازا قال الاستاذ الظاهر الثانى ويدل عليه قول الشيخ أول الباب بحسب الحقيقة
ونفس الامر سم وفي العروس أنه من الجواز المركب وفي الاطول ومن البدائع الدقيقة انه
قد يقصد المبالغة بالقصر الاضافى فيقال لمن اعنف ضرب زيد وعمر وما ضرب الا زيد
لاراد اعنفاده بل لتزيل ضرب عمر ومنزلة العدم وكتب على قول سم بأن يدعى ذلك الخ
مانصه فالفرق بين الحقيقي الادعائى والاضافى الادعائى أن الاول يجعل فيه ما عدا
المدكور بمنزلة العدم والثاني يجعل فيه ما يكون القصر بالاضافة اليه بمنزلة العدم نحو
ما في الدار الا زيد بمعنى أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز الى عمر وان كان
حاصلا ليكر وخالف هذا القصر الاضافى ادعائى اذا جعل عمر بمنزلة العدم والحاصل أن
الاول ينزل فيه من سوى المدكور ومنزلة العدم والثاني ينزل فيه بعض من سواء وهو
ما يكون القصر بالاضافة اليه بمنزلة العدم (قوله فلا يجعل غير المدكور بمنزلة العدم)
يعنى ان لم يقصد المبالغة كما صرح به المحشى بس (قوله من غير الحقيقي) منه يعلم عدم جريان
الاتقسام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي انظر بس وقد نازع في الاطول عند

لتعذر الاحاطة بصفات الشيء حتى
يمكن اثبات شيء منها ونفى ما عداها
بالكلية بل هذا محال لان للصفة
المنفية نقضا وهو من الصفات
التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع
ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا
ما زيد الا كاتب وأردنا أنه لا يتصف
بغيره لزم أن لا يتصف بالقيام ولا
بتقصيه وهو محال (والثاني) أى
قصر الصفة على الموصوف من
الحقيقى (كثيره وما في الدار الا
زيد) على معنى أن الحصول في الدار
المعينة مقصور على زيد (وقد يقصد
به) أى بالثاني (المبالغة لعدم
الاعتداد بغير المدكور) كما يقصد
بقولنا ما في الدار الا زيد أن جميع
من في الدار من عدا زيد في حكم
العدم فيكون قصر حقيقة
ادعائيا وأما في القصر الغير
الحقيقى فلا يجعل غير المدكور
بمنزلة العدم بل يكون المراد أن
الحصول في الدار مقصور على زيد
بمعنى أنه ليس حاصلا لعمر وان
كان حاصلا ليكر وخالف (والاول)
أى قصر الموصوف على الصفة
(من غير الحقيقي)

قول المصنف الاتي ويسمى قصر تعيين في عدم جريان الاقسام الثلاثة في القصر الحقيقي
(قوله تخصيص أمر) هو الموصوف المقصور وقوله بصفة الباء داخله على المقصور عليه
وكتب أيضا قوله تخصيص أمر بصفة الخ اعلم أن دون تقتضي تجاوز صاحب ما أضيفت
اليه عما أضيفت اليه في عامه وتجعل تعلق العامل بمخصوصا صاحبه وتنتي الاشتراك
بينه وبين ما أضيفت اليه فقوله جاء زيد دون عمر يقتضي تجاوز زيد عن عمر وفي تعلق
الجمعي به وتنتي اشتراكه في التعلق بينهما ما اذا تم هذا في التعريفين اشكال قوي لانه يفيد
أن في القصر الاضافي اثبات التخصص بص لا مر وفيه عن آخر ومن البين فساد له ولوجوز
التجوز بالتخصيص عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا
اثبات صفة لا مر دون آخر يكون مجرد اثبات الصفة قصر الان قوله دون أخرى لا يفيد
سلب صفة أخرى بل لا يفيد الا عدم اثبات صفة أخرى وهو متحقق مع السكوت عنها
وكذا الحال في قوله أو مكانها كذا في الاطول (قوله أو مكانها) هذا قصر القلب وما قبله
قصر الافراد أو ما قصر التعيين فداخل في قوله أو مكانها على طريقة المصنف وفيما قبله
على طريقة السكاكي كما سأتى (قوله معناه الخ) ذكره ليعتبر به المراد من قوله دون
أخرى فانه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفاءها مع أنه ليس
مراد سم أي فالمراد بقوله دون أخرى وتجاوز الصفة الأخرى من الاثبات الى النفي وبهذا
يحصل الجواب عن بحث الاطول المذكور فيكون حاصل الجواب ان المراد بالتخصص
الاثبات وبقوله دون أخرى نفي الصفة الأخرى (قوله وتجاوز الصفة الأخرى) قال
القنري اشارة الى أن دون وقع حاله وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر وما
الفاعل وهو المخصص فانه مراد بوجب المعنى فهو في قوة المفعول به واما مكنها فقبل حال
ومعناه أو وواضع تلك الصفة مكان أخرى وقبل منصوب على الظرف أي بصفة واقعة في
مكان صفة أخرى واحدة كانت أو أكثر اه أقول جعله حالا من الفاعل هو الذي يدل
عليه قول الشارح والمتكلم يخصه باحدا هما ويتجاوز الأخرى مع أن في جعله حالا من
المفعول اتيان الحال من التكررة (قوله اشتراكه في صفتين) في العبارة قلب والاصل
اشتراك صفتين فيه (قوله ومعنى دون الخ) عبارة ابن يعقوب وأصل دون ان تستعمل
في أدنى مكان من الشيء حسا يقال هذا دون ذلك اذا كان في مكان قريب من ذلك وربما
تستعمل في المكان المعنوي مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبة
من الآخر فيقال زيد دون عمر وفي الشرف وربما تستعمل للمكان المعنوي من غير
مراعاة الشرف في غيره كما في المتن ونقلها للمكان المعنوي اما على سبيل الاستعارة
بتشبيه المعنوي بالحسي أو على سبيل الجحاز المرسل مراعاة لطلق المحلية التي هي أعم من
المحلية الحسية فهو من استعمال اسم الاخص في الاعم في الجملة وقبل نقل الى المطلق
تخطى حكم الى حكم وتجاوز حد الى حد بعد نقله الى المكان المعنوي المرامي فيه شرف

تخصيص أمر بصفة دون صفة
(أخرى أو مكانها) أي تخصيص
أمر بصفة ممكن أن أخرى
(والثاني) أي قصر الصفة على
الموصوف من غير الحقيقة
(تخصيص صفة بأمر دون أمر
آخر أو مكانه) وقوله دون أخرى
معناه وتجاوز الصفة الأخرى فان
المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين
والمتكلم يخصه باحدا هما ويتجاوز
الأخرى ومعنى دون في الاصل

أدنى مكان من الشيء يقال هذا دون
ذلك إذا كان أحط منه قليلا ثم
استعملت للتفاوت في الأحوال
والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل
تجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى
حكم ولقاتل أن يقول أن أريد بقوله
دون أخرى ودون آخر دون صفة
واحدة أخرى ودون أمر واحد
آخر فقد خرج عن ذلك ما إذا
اعتقد المخاطب اشتراكا مافوق
الاشئين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن
اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما
وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد
المكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان
أريد أعم من الواحد وغيره فقد
دخل في هذا التفسير القصر
الحقيقي وكذا الكلام على قوله
مكان أخرى ومكان آخر (فكل
منهما) أي فعمل من هذا الكلام
ومن استعمال اللفظة أوفيه أن كل
واحد من قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف
(ضربان) الأول تخصيص بشئ
ون شئ والثاني التخصيص بشئ مكان
شئ) والمخاطب بالاول من ضرب
كل من قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف
يعنى بالاول التخصيص بشئ دون
شئ (من يعتقد الشركة) أي شركة
صفتين في موصوف واحد في قصر
الموصوف على الصفة وشركة
موصوفين في صفة واحدة في
قصر الصفة على الموصوف

غير صاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه التجاوز بالمكان بما مع ملازمة التفاوت في الجملة
والاولى على هذا وهو أن يراد به المصدر الذي هو تجاوز شئ إلى شئ أن يكون مجازا مرسلا
من اطلاق اسم المحل على المصدر الملائس له في الجملة وعلى هذا يكون مصدرا بمعنى اسم
الفاعل فيكون التقدير تخصيص المتكلم أمر ابعثه حال كونه محتاجا وصفاً أخرى
اعتقد فيها المشاركة اه (قوله أدنى مكان من الشئ) الجار متعلق بأدنى باعتبار أصل
المعنى كما يقال دنا منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال أفعل
التفضيل بالإضافة ومن فبرى (قوله إذا كان أحط منه) أي في الحس والشهادة (قوله
استعبرت) أي نقلت أو المراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت المناسب للمرتبة
الخطية كما يؤيد عبارة ع في فيكون دون استعمال في المكان المعنوي بالنقل أو الاستعارة
من المكان الحسي (قوله في الأحوال والرتب) نحو زيد دون عمرو في الفضل والرتبة
(قوله ثم اتسع فيه) بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال المقيد المطلق أو المراد
بالاتساع فيه ضرورة حقيقة عرفية وقوله في كل تجاوز أي في كل ذي تجاوز حد إلى
حد وذي تخطى الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل أن المراد بالحد الحكم فانه لطف
للتفسير لكن لا يتناول كلامه حيث لا بد من التي في قصر الصفة على الموصوف أو الامر
المحكوم عليه فالعطف مغاير فيدخل في قوله في كل تجاوز حد إلى حد دون في قصر الصفة
على الموصوف وفي قوله وتخطى حكم إلى حكم دون في قصر الموصوف على الصفة أشار إلى
ذلك بعضهم في ع وجوه أخر فانظر مبالها مش (قوله فاستعمل في كل تجاوز حد الخ) وان لم
يكن هنالك تفاوت (قوله كقولنا ما زيد الا كاتب) في قصر الموصوف على الصفة وقوله
وقولنا ما كاتب الا زيد في قصر الصفة (قوله وان أريد الخ) لتأني نختار هذا الشق ونريد
الاعم من الواحد والاشئين والثلاثة مثلا على التفضيل والتعيين فالمتني في قصر الموصوف
على الصفة قصر اضافيا كما يؤخذ من ع في صفة أخرى واحدة اعتقد المخاطب وجودها
في الموصوف أو صفات أخر معينة مفصلة اعتقد وجودها فيه وكذا يقال في قصر الصفة
الاضافي بخلاف الحقيقي فان المتني فيه هو ما عدا الصفة المذكورة والموصوف المذكور
على الاطلاق والاجمال أشار إليه بعضهم (قوله ومن استعمال الخ) من عطف السبب على
المسبب وكتب أيضا قوله ومن استعمال اللفظة أو بناء على أنها التسويغ (قوله ويعني) انما
أي العناية هنا وفي قوله وبالثاني لثناء المراد بالاول والثاني لانه لم يبين الاول من الضربين
والثاني منهما لكن بداهة المصنف فيما تقدم بالتخصيص بشئ دون شئ وتنبه بالتخصيص
بشئ مكان شئ فترس على المراد أفاده سم (قوله من يعتقد الشركة) ظاهره الحصر وفيه
أنه قد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة فيخاطبه المتكلم بذلك ردا عليه مع
أن المخاطب لم يعتقد الشركة الا أن يقال لم يعتبره لكونه نادرا ع سم وكتب أيضا قوله
من يعتقد الشركة قال في الاطول هكذا اتفقت كلمتهم وينبغي أن يصح لطلب من يعتقد

فالمخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد انصافه بالشعر والكلمة ويقولنا ما كاتب الازيد من يعتقد اشتراكه في الشعر والكلمة
(ويسمى) هذا القصر (قصر افراد القطع المشتركة) التي اعتقدها المخاطب (٣٩٥) (و) المخاطب (بالتاني) أعني تخصيص بشئ

مكان شئ من ضرب كل من
القصرين (من يعتقد العكس) أي
عكس الحكم الذي أثبتته المتكلم
فالمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من
اعتقده انصافه بالعود دون القيام
وبقولنا ما شاعر الازيد من اعتقده
أن الشاعر عمرو لا زيد (ويسمى)

هذا القصر (قصر قلب لقلب حكم

المخاطب أو تساوي اعنده) عطف
على قوله يعتقد العكس على ما يفصح
عنه لفظ الايضاح أي المخاطب
بالتاني اما من يعتقد العكس واما
من تساوى عنده الامر ان أعني
الاتصاف بالصفة المذكورة

وغيرها في قصر الموصوف واتصاف
الامر المذكور وغيره بالصفة في
قصر الصفة حتى يكون المخاطب

بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد
انصافه بالقيام أو القعود من غير
علم بالتعيين وقولنا ما شاعر الازيد
من يعتقد أن الشاعر ما زيد او عمرو
من غير أن يعلمه على التعيين
(ويسمى) هذا القصر (قصر

تعيين) لتعيينه ما هو غير معين
عند المخاطب فالخاص ان

التخصيص بشئ دون شئ قصر
افراد والتخصيص بشئ
مكان شئ ان اعتقده المخاطب فيه
العكس قصر قلب وان تساويا
عنده قصر تعيين وفيه نظر لاننا لو
سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص
شئ بشئ مكان آخر فلا يخفى أن

فيه تخصيص بشئ دون آخر فان قولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اشتراكه في الشعر والكلمة ويقولنا ما كاتب الازيد من يعتقد اشتراكه في الشعر والكلمة

انصاف المسند اليه بالمقصود عليه ويجوز انصافه بالغير فمصر قطعا يجوز انصافه بالشعر والكلمة (قوله)
فالمخاطب بقولنا ما زيد الخ) أي في قصر الموصوف وقوله ويقولنا ما كاتب الازيد في قصر
الصفة (قوله ويسمى هذا القصر الخ) قال ع لايخفى أنه لو عرفت قصر الافراد باللفظة
مكان وفي قصر القلب والتعيين بلفظة دون أمكن تعميم كل منهما لان الصفة المثبتة
تقرر مستقلة في مكان مشاركة الاخرى في الاشتراك ومستقلة دون ثبوت الاخرى في
الافراد والتعيين لكن فيه تكلف اه مع مخالفتها لما هو كالا اصطلاح (قوله من يعتقد
العكس) قال في الاطول هكذا اكلمهم وينبغي أن يجوز أن يكون المخاطب به من اعتقده
ثبوت الحكم لمن نفاه وجوز ثبوته لا آخر فثبتته لا آخر وثبتته عما أثبتته له لقلب الحكم
اه وكتب أيضا المرابا بالعكس ما بنا في ذلك الحكم ع (قوله لقلب حكم المخاطب) أي
بديل حكمه كله بغيره بخلاف قصر الافراد فليس فيه بديل كله بل فيه اثبات البعض
ونفي البعض ع (قوله أو تساوي اعنده) ينبغي أن يدخل في قصر التعيين ما اذا كان التردد
بين أمرين هل الثابت أحدهما أو كلاهما وكذا ما لو جزم بثبوت صفة على التعيين
وأصاب وبثبوت أخرى معها لا على التعيين بخلاف ما لو أخطأ في الصفة التي اعتقدها
على التعيين فان القصر حينئذ يكون بالنسبة اليها قصر قلب وبالنسبة الى ما تردد فيه قصر
تعيين وأقره ع س بقى أيضا ما اذا تردد هل الثابت أحدهما أو كلاهما أو غيرهما من ملخصا
(قوله على ما يفصح عنه لفظ الايضاح) أي فالاولى حمل كلامه خفا عليه ليتطابقا وان
احتمل أن يكون راجع التعريف في قصر الافراد والقلب معا وحذفه من الاول دلالة هذا
عليه قاله ع (قوله الامر ان الخ) أشار بذلك الى أن ضمير تساوي يراجع الى معلوم من
السياق وهو الامر ان الشاملان للصفتين في قصر الموصوف وللامر ان في قصر الصفة
(قوله وغيرها) أي والاتصاف بغيرها أي على البديل لا الاجتماع وكذا يقال في قوله وغيره
(قوله حتى يكون الخ) تفريع على قوله أو تساوي (قوله ما زيد الا قائم) في قصر الموصوف
وقوله ويقولنا ما شاعر الازيد في قصر الصفة (قوله أن التخصيص) أي تخصيص
المتكلم شيئا بشئ ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان والمفعول المحذوف الذي هو الشئ
ان كان واقعا على الصفة فالمراد بقوله بشئ الموصوف فيتحقق قصر الصفة على الموصوف
وان كان واقعا على الموصوف فالمراد بقوله بشئ الصفة فيتحقق قصر الموصوف على
الصفة فالمراد اخذ على المقصود عليه على كلا الامرين (قوله لا نالوسلنا الخ) فيه إشارة
الى منع كونه من تخصيص بشئ مكان آخر لان المخاطب في قصر التعيين لم يثبت الصفة
الاخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يثبت وكتب أيضا قوله لوسلنا أي
بأن يراد مكان آخر ولو احتملا اسم (قوله فلا يخفى أن فيه تخصيص بشئ الخ) أي فجعله من
تخصيص بشئ مكان شئ لان تخصيص بشئ دون آخر تحكيم (قوله واهذا جعل
السكاكي) أي لكونه فيه تخصيص بشئ دون آخر وان كونه من تخصيص بشئ

فيه تخصيص بشئ دون آخر فان قولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اشتراكه في الشعر والكلمة ويقولنا ما كاتب الازيد من يعتقد اشتراكه في الشعر والكلمة
جعل السكاكي التخصيص بشئ دون شئ مشتركين قصر الافراد والقصر

لقط المتن (قوله معلوم بما ذكره الخ) يقال عليه اشتراط عدم التنافي في الاخر ادم معلوم من قوله والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة فكان اللائق ترك الاشتراط في هذا المعنى ولهذا لم يتعرض في الفتح لهذين الشرطين المذكورين في قصر الافراد وقصر القلب (قوله وايضا) عطف على قوله فيكون هذا الاشتراط الخ وكتب ايضا مانصه أي وايضا لو قلنا المراد بالتنافي التنافي في اعتقاد المخاطب لافي نفس الامر لم يصح قول المصنف الخ أي لان التنافي في اعتقاد المخاطب موجود في كلام السكاكي لعله من قوله المخاطب بقصر القلب من يعتقد العكس وهو المراد بالتنافي على ذلك التقدير من سم (قوله قول المصنف) أي في الايضاح (قوله وعلل المصنف) أشار به الى بطلان دليله بعد ما بطل مدعاه سم (قوله وفيه نظر بين في الشرح) حاصله انه ان أراد ان اثبات المتكلم الصفة هو المشعر بنفي غيرها فاداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وان أراد ان اثبات المخاطب هو المشعر فلا يتوقف بأضاعي التنافي بل يفهم منه المتكلم بشرية أو بعبارة كأن يقول ما زيد الا كاتب فيقول المتكلم رد اعليه ما زيد الاشعرا ه لكن في الاطول ان في الايضاح ليكون اثبات المخاطب الصفة المنفية في كلام المتكلم مشعرا باتباع غيرها (قوله وقصر التعيين أعم) أي من كل منهما على انفراد وليس المراد انه أعم من المجموع بأن يتحقق بدون هذا المجموع لانه لا يمكن لان الوصفين اما متنافيان أولا ولا واسطة وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فكل مثال يصلح الخ وفيه إشارة الى أن الاعمية والاختصة انما هي باعتبار التحقق قال في الاطول الاعمية بحسب التحقق بمعنى أن كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعين ورب ما يصلح للتعين لا يصلح للافراد ورب ما يصلح للافراد لا يصلح للقلب كما شرح به في الايضاح اه ونظر ابن جماعة في كون قصر التعيين أعم قال اذ اللازم في قصر التعيين كون المخاطب شا كافي انصاف زيد باحدى الصفتين وليس على التعيين وفي قصر الافراد من يعتقد انصافه ما وفي قصر القلب من يعتقد انصافه باحدهما على التعيين فيكون بينهما مباينة ويمكن أن يقال العموم من حيث شرطتي فيه ما وعدم شرط شيء فيه لأن قصر التعيين يصدق على كل ما يصدق عليه أحدهما اه ملخصا من بس وعلل في قول الشارح من أن يكون الوصفان الخ إشارة الى جواب سؤال ابن جماعة (قوله وللصغر طرق) أي سواء كان حقيقيا أو غيره وفي الاطول أن طريق العطف مخصوص بغير الحقيقي لكن مافي الاطول انما يظهر فيما اذا كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمرو فان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقي ثم رأيت في بس ما يؤيدنا (قوله وغيرها) وهو ضمير الفصل وتعرف المسند وكذا جعل المسند اليه معرفة بلازم الجنس وكذا مجرد الاستثناء على ما في الشرح العضدي على مختصر الاطول من أن الاستثناء من الاثبات نفي اتفاقا حفيد وسبأني عن الاطول ما يخالف ما في الشرح العضدي (قوله منها العطف) كأنه شاع العطف في هذا المبحث في العطف بلا ويل مع النفي في المعطوف

معلوم بما ذكره في تفسيره ان قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا وايضا لم يصح قول المصنف ان السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلل المصنف اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا باتباع غيرها وفيه نظر بين في الشرح (وقصر التعيين أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أولا فلا يكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس (وللقصر طرق) والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا (منها العطف عكس قولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (افرادا زيد شاعر لا كاتب

عليه فلذا أطلق والافليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرقه العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد السند في شرح المفتاح عدم ذكره سابقه في بحث العطف أطول وكتب أيضا قوله العطف قدمه لأنه أقوى الطرق للتصريح فيه بالنفي والاثبات بخلاف غيره فإن النفي فيه ضمني ثم النفي والاستثناء أوضح من انما وأخر التقديم عن الكل لأن دلالة على القصر ذوقية لا وضعية كذا في الفترى (قوله) أو ما زيد (كتابا بل شاعر) انما ذكر بل بعد النفي دون الاثبات لأن ما بعد النفي تنفيذ الاثبات للتابع فتفيد القصر وبعد الاثبات لا ترفعه عن المتبوع بل تجعله في حكم المسكوت عنه فلا تنفيذ القصر فنحو ما زيد كتابا بل شاعر معناه نفي الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه اثبات الشعر لزيد مع السكوت عن نفي الكتابة واثبات ما زيد اه سرامي وكتب أيضا ما نصه ما نافية مجازية وشاعر معطوف على محل كاتب باعتبارده قبل دخول الناسخ ويكون من عطف المتردات قال الفترى وزوال الاستدراك بدخول الناسخ لا يضر عند البصريين ولهذا جوز العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر اه ولا يصح نصبه عطفًا عليه بعد دخول الناسخ لأنه مثبت وهي لا تعمل فيه ولا أنه خبر لمبتدأ محذوف هنا وان نص عليه التحويل لأن بل حينئذ حرف ابتداء فتخرج عن العاطفة التي كلامنا فيها واعلم أن قاعدة بل القصر مبنى على أن ما قبل بل في النفي منقترن فيه كإعليه الجمهور اما على أنه مسكوت عنه كإعليه البعض فلا وقوع للعطف مخالفة في النقل لما ذكرنا فاحذرهما (قوله) ولما زيد قائم لا قاعد اقتضاه على القصر من رعايهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الإيجاز جريانه فيه فالقصر ما لم يصرح به الشارح فترى (قوله) إذا تحقق أي ثبت سواء كان شرطًا كما قال المصنف أو لا فالاشكال عام (قوله) التنبية على رد الخطأ الخ أي لا من جوهر اللفظ بل من حيث وجود هذه الزيادة في كلام البلغاء الخالي عن التطويل بلا فائدة وانما قال التنبية على رد الخطأ الخ لأن كلامه في قصر القلب ولأن الأيراد فيه أقوى فلا ينافي أنه قد يكون فائدة للنفي التنبية على تردد المخاطب إذا كان قصر تعين تدبر (قوله) بحسب المقام فإن كان هناك اعتقاد اشتراك حمل على الأفراد وان كان هناك اعتقاد عكس حمل على القلب ولا تغفل عن كون تنافي الوصفين انما يشترط عند المصنف في قصر القلب إذا كان قصر موصوف على صفة لا قصر صفة على موصوف كإليشكال عليك محبة كون زيد شاعر لا عمر وقصر قلب (قوله) بتقديم الخبر نبه بذلك على أن جواز ما شاعر عمر وعلى اعراب شاعر خبرا مقترنا وعمر مبتدأ مؤخر الاعلى ان شاعر ابتداء وعرفا عمل اذ حينئذ لا يجوز كما في الاطول قال لانه بطل النفي فيما بعد بل فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد اه وقد يقال بغتقر في التابع ما لا يغتقر في المتبوع (قوله) لبطلان العمل أي بتقديم الخبر كما في المطول وهذا عند الجمهور والا فقد جوز قوم الاعمال مع تقدم الخبر ظرفا كان أو غيره وجوز ابن عصفورا إذا كان ظرفا

أو ما زيد كتابا بل شاعر مثل بمثلين أو لهما الوصف مثبت فيه معطوف عليه والنفي معطوف والثاني بالعكس (قوله) ما زيد قائم لا قاعد أو ما زيد قائم بل قاعد فان قلت إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فائدة نفي الغير وإثبات المذكور بطريق الحصر قات الفائدة فيه التنبية على رد الخطأ فيه وإن المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قائم وان دل على نفي القه وذلكه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد (وفي قصرها) أي قصر الصفة على الموصوف افراد وقلبا بحسب المقام (زيد شاعر لا عمر) وما عمر شاعر ابل زيد ويجوز ما شاعر عمر قبل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا للقلب لا شترط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه

كذافي القنرى (قوله أورد للقلب مثالا) ظاهره مثالا واحدا مع أنه أورد للقلب مثالين
واحد في الاثبات وواحد في النفي ويمكن جعل التنوين للجنس أو يقال جعلهما واحدا
نظر الاتحاد متعلقهما (قوله ومنه النفي والاستثناء) في الاطول لا الاستثناء مطلقا إذ
الاستثناء من الإيجاب ليس القصد فيه إلى الحصر بل إلى تصحيح الحكم الإيجابي فهو بمنزلة
تقييد طرف الحكم فكأن جاء في الرجال العلماء ليس قصرا كذلك جاء في الرجال الأجهال
ليس قصرا بخلاف نحو ما جاء في الأزيد فإن المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل
الحكم فقط والاقليل جاء في زيد فماتل اه ببعض اختصار (قوله مازيد الأشاعر وما زيد
الاقائم) ليس لتعداد الامثلة هنا كبر فائدة إذ المثال الواحد نحو ما زيد الاقائم يضاف لما
لا ينافيه كالكتاب فيكون قصرا فردولما ينافيه كلقاع فيكون قصرا قلب فكان الاولى
الاختصار على مثال واحد كصانع في قصر الصفة ولا يقال مثله في العطف لأنه متوقف على
التصريح بالطرفين فلا يتطرق له الاحتمال في الاضافة (قوله افراد وقلبا) أي بحسب
المقام (قوله ما شاعر الأزيد) ليس التقدير ما أحشاعر لوجوب نصب شاعر حينئذ لأن
نقض النفي بالالايو جب ابطال عمل ما لا في ما بعد الاول ليس التقدير أيضا ما شاعر أحدا لا
زيد على أن يكون زيدا فعلا لأنه يشكل عمل شاعر في زيد لأنه لما بطل نفسه فيما بعد الالم
يقع معتقدا على النفي فيما بعد الاقايمة أن يكون المبتدأ مؤخرأ فإذ في الاطول (قوله
والكل) أي من الامثلة المذكورة لقصره أو قصرها (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) كان
المناسب أن يقول بحسب حال المخاطب إذ الاعتقاد في قصر التعيين (قوله ومنها انما
الح) كان الاولى أن يقدم على هذه الدعوى ودليلها أعني قوله لتضمنه الح بيان وجه كون
النفي والاستثناء مفيد للقصر فذكره بعد ذلك كإفعله فوت لترتيب الكلام والتقديم
أيضا من طرق القصر لتضمنه معنى ما والاول هذا فسر الأئمة قولهم شرأه زاناب بما أهر
ذاناب الاشر فتخصيص انما بهذا التعليل تخصيص بلا محض الأنا يقال خصه بالتعليل
للاشارة إلى رد ما ذكره بعض الأصوليين من أن وجه افادته القصر أن ما نافية وان للاشبات
ولا يرجع النفي والاثبات إلى ما بعده لظهور التناقض فأحدهما راجع إلى ما بعده والآخر
إلى ما عاده وكون ما راجعا إلى ما بعده خلاف الإجماع فتعين الاثبات لما بعده والنفي لما
عداه وانما ردته لكونه تكلفا بعيدا عن الاختيار أطول (قوله انما زيد كاتب وانما زيد
قائم) في تعداد أمثلة قصره مامتر (قوله افراد وقلبا) أي بحسب المقام ولم يذكر المصنف
ولا الشارح قصر التعيين في انما واهله اعتمادا على المقايضة (قوله انما يستعملان الح) ان
كان الشارح نقل عبارة دلالات الانجاز بالمعنى ونلفظ انما من الشارح ورد عليه انه استعمل
انما في قصر الافراد لأن يقال انه قصد تبين المذهبين لا افساد كلام المصنف حتى يعترض
عليه بأنه استعمله في قصر الافراد وان كانت في عبارة دلالات الانجاز ورد الاعتراف
على صاحب الدلائل تدبر (قوله المختبة) أي البليغ (قوله قصر القيد دون الافراد)

أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان
بجلاف قصر الصفة فان مثالا
واحدا يصلح لهما ولما كان كل
ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر
التعيين لم يعترض لذكره وهكذا
في سائر الطرق (ومنها النفي
والاستثناء كقولك في قصره) افراد
(ما زيد الأشاعر) قلبا (ما زيد الا
قائم وفي قصرها) افراد وقلبا
(ما شاعر الأزيد) والكل يصلح
مثالا لتعيين والتفاوت انما هو
بحسب اعتقاد المخاطب (ومنها
انما كقولك في قصره) افراد (انما
زيد كاتب و) قلبا (انما زيد قائم
وفي قصرها) افراد وقلبا (انما قائم
زيد) وفي دلائل الانجاز ان انما
ولا العاطفة انما يستعملان في
الكلام المعتد به لقصر القلب
دون الافراد وأشار إلى سبب افادة
انما القصر بقوله لتضمنه معنى
ما والا) وأشار بلفظ التضمن إلى أنه
ليس بمعنى ما والا

حتى كأنهم القظان مترادفان اذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء على الإطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما ولا يصلح فيه انما صرح بذلك (٤٠٠) الشيخ في دلائل الاجاز ولما اختلفوا في افادة انما القصر وفي تضمينه معنى ما والايته ثلاثة أوجه فقال (لقول)

المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهذا المعنى (هو المتأخر) القراءة (الرفع) أي رفع الميتة وتقرير هذا الكلام أن في الآية ثلاث قرأت حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع للميتة كذا في تفسير الكواشي فعلى القراءة الاولى ما في انما كافة اذ لو كانت موصولة لبي ان بلاخير والموصول بدلا عائد وعلى الثانية موصولة والعائد محذوف لتكون الميتة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر (المأمر) في تعريف المسند من أن نحو المطلق زيد وزيد المنطوق يفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية والالم تكن مطابقة لها لافادتها القصر فواد السكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية ولهذه الميتة رضا للاختلاف في لفظ حرم بل في انط الميتة رفعاً ونصباً وأما على القراءة الثالثة أعني رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول فيجوز أن تكون ما كافة أي ما حرم عليكم الا الميتة وأن

أي على خلاف ما مشى عليه المصنف فانه صرح باستعمال لا في قصر الافراد في بحث العطف السابق قريبا وأما انما فليس في كلام المصنف تصريح باستعمالها القصر الافراد لكن شرحه الشارح على أنها تستعمل له (قوله حتى كأنهم القظان مترادفان) تقرير على المتق وانما قال كأنهم ما لم يقل حتى انهم لانه اذا كان بمعنى ما والا لا يكونان مترادفين بل كالمترادفين لأن من شرط المترادفين أن يتحد معنى وافرادا في اللفظ وهما ليس كذلك لأن انما مفرد وما والا مركب ولهذا لا يقال الانسان مرادف للعنوان الناطق (قوله على الإطلاق) أي من غير قيد وكتب أيضاً أي من كل وجهه (قوله فليس كل كلام الخ) تقرير على قوله ليس بمعنى ما والا وكتب أيضاً ما نصه لان انما تستعمل فيما من شأنه أن لا يشكره المخاطب وما والا بالعكس فهذا دليل على أنه ليس المعنى المعنى على الإطلاق اهـ ع وسماني هذا في قول المصنف وأصل الثاني أن يكون ما تستعمل له مما يجبهه المخاطب ويشكره بخلاف الثالث ومراده بالثاني ما والا بالثالث انما (قوله اقول المفسرين) أي من العرب العارفين بموضوعات الالفاظ كابن عباس وابن مسعود ومجاهد فالاستدلال بقولهم من حيث ذلك فصح الاستدلال واندفع الاعتراض بأن التفسير مستعمل في هذا الفن فكيف يتسلك صاحب هذا الفن يقول أصحاب التفسير وهو مخرجهم في تصحيح دعاويهم (قوله لبي ان بلاخير) وجعلها موصولة والعائد ضمير استترا يعود على الذي والخبر محذوف والثقة بمراد الذي حرم أي هو الميتة الله تعالى عكس للمعنى المقصود وهو بيان الحرم بالقصر لان الكلام حينئذ بيان للعزم بالكسرة مع ما فيه من التكلف وابتساع ما على العالم وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوف والميتة بدلا منه ومفعول محذوف والخبر محذوف أي ان الذي حرمه الله الميتة ثابت تحريره تكلف لا ينبغي ارتكابه في كلام الله تعالى (قوله والعائد محذوف) لانه منصوب بحرم (قوله وهذا يفيد القصر) أي هذا المعنى يفيد قصر التحريم على الميتة وما عطف عليها لان ما حرم في قوة الحرم فهو كالمنطلق في المطلق زيد وزيد المنطلق (قوله من أن نحو المطلق زيد الخ) أي من أجل المعرفة الطرفين (قوله وزيد المنطلق) ذكر على وجه الاستطراد والافالمستلة من الاول فان قلت تعريف المسند بالله لام الجنس ليس بالزام أن يكون الحصر قلت انما يحتمل عدم افادته لئلا اذا ظهر له فائدة أخرى وهذا يظهر له فائدة أخرى فيعمل على القصر المتبادر يس والسؤال والجواب في الاطول (قوله كانت مطابقة للقراءة الثانية) كما هو الواجب في القراءات من التطابق لكن جهة التطابق مختلفة لان القصر في الاولى من انما وفي الثانية من التعريف الجنسي (قوله والا) أي والا تكن انما متضمنا معنى ما والا لم تكن أي الاولى مطابقة لها أي الثانية لافادتها أي الثانية القصر دون الاولى (قوله وحرم) عطف على رفع ومبنيا حال من حرم وفي نسخة وحرم مبنيا فتكون الواو للعال (قوله وأن تكون موصولة) وعلى كل فالقصر حاصل بانما على الاول والتعريف على الثاني (قوله في اختيار

كونها

تكون موصولة أي ان الذي حرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا بقاء ان عامله على ما هو أصلها وبعضهم توهم أن مراد السكاكي والمصنف بشارة الرفع هذه القراءة الثالثة فقط لما بالباب في اختيار

كونها موصولة) أى حيث قالوا وهو المطابق لقرارة الرفع لما تر فانه مبنى على ما
موصولة اذ لو كانت كافة لم تستند في افادة القصر الى ما مر في تعريف المسند بل الى تضمينه
معنى ما والا كما في قراءة النصب تأمل مسم وكتب أيضا مانصه وعلى تسليح يقال السبب بقاء
ان عاملة (قوله) واقول النخاعة) صح الاستدلال بكلام النخاعة لانه مستنبط من كلام العرب
(قوله) انما لا يثبت ما يذ كر بعد (الخ) أى الحكيم الذى يذ كر بعده وكتب أيضا مانصه
والاثبات والنفي المذ كوران معنى ما والا فانما مستفظة لعلناهما ولا شك أن سائر طرق
القصر فيها الاثبات والنفي وانما صرحوا به فى انما خلفا ثم ما فيه بخلاف العطف وما والا
وأما التقديم فلا يفيد القصر عند النخاعة (قوله) أى سوى ما يذ كر بعده) أى بما يقابلها كما
س يظهر وصرح به فى الاطول (قوله) ونحوه) كالا ضطجاع (قوله) ونفى ماسواه) من قيام
عرو ويكر وغيرهما فمأسوى الحكم المذ كور بعده فى كل من القصرين بخصوص
لظهور أنه لا يثنى كل حكم سواء مطول ولا يثنى هذا كون قصر الصفة قد يكون حقيقة
لان كونه حقيقة بما باعتبار عموم المنفى عنه وان كان الحكم المنفى خاصا (قوله) ولحصة
انفصال الضمير) لم يقل ولو جوب انفصال الضمير مع أن الحق ما عليه ابن مالك من وجوبه
اذا أريد الحصر فى الضمير نظر الى الحالة الثانية وهى اتصال الضمير اذا أريد الحصر فى
الفعل نحو انما قلت وقول سيبويه ان انفصال ضرورة بناءه كما فى يس على أن انما ليس
للحصر كما هو المقول عنه وهو خلاف ما عليه الجماعة وقول الزجاج يجوز انفصال
والوصل بناء على أنه يجوز وجود قرينة ظاهرة غير انفصال على الحصر فى الضمير فيوصل
اتكالا على تلك القرينة ولا يخفى بعد ذلك فبين أن الحق ما قاله ابن مالك ولا عبرة بتشريع
أبي حيان عليه فانه فى غير محله وكتب أيضا قوله ولحصة الخ فيه دور لان صحة الانفصال
متوقفة على التضمن كما قال الشارح وتوقف معرفة التضمن على صحة الانفصال
لاستدلالنا بها عليه وقد يجاب باختلاف الجهة فالوقف الاول توقف حصول والثانى
توقف معرفة وكتب أيضا على قوله ولحصة انفصال الضمير مانصه فى مقام لا يصح انفصال فيه
بدون انما (قوله) الابان يكون المعنى الخ) أى وعند الاتصال بأن تقول انما أقوم يفوت
هذا المعنى فالمنازع من الاتصال معنوى لا لفظى (قوله) وعمله) انظر مع أن يقوم للغائب
وأنا للمتكلم الآن يقال الفاعل فى الحقيقة محذوف أى ما يقوم أحد الأنا (قوله) ثم
استشهد الخ) لا يقال لاشاهد فيه على ذلك لجواز أن يكون الضمير ليس فاعلا بل تأكيذا
للفاعل الذى هو ضمير مستتر ليصح العطف عليه لانا نقول يمنع من كونه تأكيذا بداهة
الفعل بغيره لمزج مع أن صحة العطف يكتفى لها فاصل ما هو ههنا عن احكامهم على أنه
لو كان الامر كذلك لم يفهم كون الغرض حصر المدافع كما بينه الشارح (قوله) وله- هذا
صرح باسمه) فتقوله لا شاهد (قوله) أى العهد) وعليه فالمراد بالحماية الوفا بالعهد والمراد
بالعهد ولو دعي كما عهد بجمع الزوج زوجته وماله وولده (قوله) وانما يدافع) ليست

كونها موصولة مع أن الزجاج
اختار أنهما كافة (واقول النخاعة)

انما لا يثبت ما يذ كر بعده ونفى

ماسواه) أى سوى ما يذ كر بعده

أما فى قصر الموصوف نحو انما

زيد قائم فهو ولا يثبت قيامه ونفى

ماسواه من القعود ونحوه وأما فى

قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو

لا يثبت قيامه ونفى ماسواه من قيام

عرو ويكر وغيرهما (ولحصة

انفصال الضمير معه) أى مع انما

نحو انما يقوم أنا فان الانفصال

انما يجوز عند تعذر الاتصال

ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون

المعنى ما يقوم الأنا فيقع بين الضمير

وعمله فصل لغرض ثم استشهد على

صحة هذا الانفصال بيت من هو

من يستشهد بشعره ولهذا صرح

باسمه فقال (قال الضرزنى أنا

الذائب) من الذود وهو الطرد

(الحامى الذمار) أى العهد وفى

الاساس هو الحامى الذمار اذا جى

ما لم يلحظه لم عليه وعنف من جاء
وحريمه وانما يدافع

الواو عاطفة لان الجملة تذييلية والواو في مثلها اعتراضية وفيها معنى التعاميل كأنه قيل
 أنا الذائد الحامي لاني شجاع مطاع قال السيرامي والقصر في انما محتمل للاقسام الثلاثة
 بحسب اعتقاد المخاطب بس (قوله عن احسابهم) جمع حسب وهو في الاصل المفخرة
 والمراد العرض ونحوه (قوله لما كان غرضه الخ) وعلمنا أن ذلك غرضه من خارج وهو
 قرينة المدح فاندفع ما قد يقال في كلامه مصادره لانه أخذ الدعوى في الدليل لان كون
 المراد حصر المدافع لا المدافع عنه وكونه لو قال انما أدافع عن احسابهم اصار المعنى الخ
 معنى على تسليم افادة انما الحصر التي هي الدعوى (قوله وأخره) أي عن قوله عن
 احسابهم (قوله وهو ليس بقصود) لما فيه من القصود في المدح مع أن المقام مقام المبالغة
 لانه في معرض التفاخر وعدا المآثر (قوله ولا يجوز أن يقال) في دفع الاستشهاد (قوله)
 لانه كان يصح الخ) لا يأتي الا على قول ابن مالك أن الضرورة ما ليس لشاعر عنه ندوحة
 لا على قول الجمهور ان الضرورة ما وقع في الشعر (قوله على أن الخ) فان قلت كيف
 يجوز حينئذ عطف أو مثلى على المستتر في أدافع مع أنه لا يصح أدافع مثلى قلت كما يجوز
 عطف زوجه على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة مع أنه لا يصح
 اسكن زوجك وخلاصته أنه يغتفر في التواني ما لا يغتفر في الاوائل فنرى (قوله)
 وليت ماموصولة) منع لسؤال واراد على استشهاد المتن بالبيت وكتب أيضا ما نصه بمعنى
 الذي فلا يكون مما نحن فيه وان أفاد الحصر (قوله اذ لا ضرورة في العدول الخ) قد
 يوجه العدول بأن المراد الوصف أي ان قويا يدافع أنا كما أشار اليه صاحب الكشف في
 ما أت سورة الكافرين وغيرها فنرى أي وماتت مع عمل في صفات من يعلم (قوله عن لفظ
 من) مع كونها المستعملة في العالم كما هنا لاسيما والمقام مقام مفاخرة وأيضاً لو كانت
 موصولة كتبت مفصولة من ان (قوله أي تقديم ماحقه التأخير) سواء بقي بعد التقديم
 على حاله كما في زيد اضربت أو لا كما في أنا كتبت مهمل كذا في شرحه للمفتاح وهذا
 ظاهر على قول السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون أنا في الاصل تأكيذاً كما سبق
 بتحقيقه الا أنه غير ظاهر على رأى المصنف فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده
 وان كان من قبيل انقار فتقديم التقديم ماحقه التأخير غير مناسب ههنا لأن بيئي على
 الاعمال الا غاب فنرى (قوله ماحقه التأخير) خرج ما وجب تقديمه اصدارته كأي
 ومتى كما مر عند قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالباً كذا في بس (قوله كان
 الانسب الخ) في بعض الشروح أن قول المصنف قبحي أنا قصر تعيين اذا كان المخاطب
 يرد ذلك بين قيس وقيم وقصر قلب اذا كان يتفلسف عن قيم ويلحق بك بقيس وقصر افراد
 اذا كان يعتقد أنك قيمي وقيسي من جهتين اه وبه يعرف ما في كلامهم ويوافق
 ما في بعض الشروح قول المطول انه يصلح لاعتباره مقابل الانسب التمهية فيكون قصر
 قلب ولاعتباره مقابل القيسية كما اعتبره المفتاح فيكون قصر افراد اذ لا منافاة بين

عن احسابهم أنا أو مثلى) لما كان
 غرضه أن يخص المدافع لا المدافع
 عنه فصل الضمير وأخره اذ لو قال
 وانما أدافع عن احسابهم اصار
 المعنى اني يدافع عن احسابهم
 لانه احساب غيره هم وهو ليس
 بقصود ولا يجوز أن يقال انه محمول
 على الضرورة لانه كان يصح أن
 يقال انما أدافع عن احسابهم أنا
 على أن يكون أنا تأكيذاً وليت
 ماموصولة وأنا خبرها اذ لا ضرورة
 في العدول عن لفظ من الى لفظ
 ما (ومنها التقديم) أي تقديم
 ماحقه التأخير كتقديم الخبر
 على المبتدأ والمفعولات على
 الفعل (كتولك في قصره) أي
 قصر الموصوف (تعمي أنا) كان
 الانسب ذكره مثالين لان التمهية
 والقيسية

النسبة الى قبيلتين فان النسبة تكون بالولاء والنسب كذا في بس فتعبر الشارح
 بالنسب لا مكان صلاحية المثال له ما على ما ذكر (قوله ان تنافيا) أي اذا جعلنا المعتبر
 في النسب طرف الاب فقط كما هو المعروف وقوله والاى وان لم يتنافيا أي اذا جاوزنا في
 النسب اعتبار الام (قوله انا كفيت مهمك) ان قلت الكلام في تقديم ماحقه التأخير
 وانا مبتدأ حقه التقديم قلت يلاحظ أنه في الاصل تركيد فتقدم وجعل مبتدأ كاسبق عن
 السكاكي والمصنف لم يرض به فليس فيه تقديم ماحقه التأخير عنده وان افاء التخصيص
 كما قررناه انما كذا في بس (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الاولى بحسب حال المخاطب
 اذا المخاطب في قصر التعيين لا اعتداله بل هو شاك (قوله فدلالة الرابع) وكذا دلالة زيد
 المنطلق (قوله بالنعوى) كسلى وجرا وعشراء هو مفهوم الكلام ومذهبه أطول
 (قوله أي مفهوم الكلام) وهو مخالف لاصطلاح أهل الاصول لان النعوى عندهم
 مفهوم موافقة وما نحن فيه مفهوم مخالفة (قوله يعنى الخ) ان لطريق فهم القصر من
 التقديم (قوله والباقية) بالجزء عطفنا على الرابع كانه عليه الشارح فقيه عطف معمولي
 عامين مختلفين قاله في الاطول (قوله بالوضع) الا أن أحوال القصر من كونه افرادا أو قلوبا
 أو تعيينا غائبة فادمنها بعمدة المقام وهي المتصود من هذا الفن دون ما استنفيد منها
 بجزء الوضع (قوله وضعها المعلن تنفيد القصر) أي اثبات المذكور ونفي ما سواه في كل
 من الثلاثة وهذا يفيد القصر أي يستلزم القصر والاختصاص وكتب أيضا قوله
 وضعها المعلن تنفيد القصر فان حرف النفي وضع لنتي وحرف الاستثناء للخارج عن حكم
 النفي ويلزم من اجتماعها قصر وهكذا غيره أطول ومنه لم مانى كلام الحفيد هنا فتدبر
 (قوله كما مر) من الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل
 بالعكس مطول (قوله الاكراهية الاطناب) أي في مقام الاختصار ولتأتى الابتكار عند
 الحاجة أو قصد الابهام أو نحو ذلك كما في بس (قوله كما اذا قيل زبيد علم النعوى الخ) قد
 يقال في هذا المثال نص علمه ما لان لفظ غير ونحوها عبارة عن المنفي وبجواب بأن المراد
 بالنص التصريح وليس في ذكر غير ونحوها تصريح بالمنفي بل هو مذكور مهمها اجمالا
 لعدم دلالة على المنفيات بخصوصها فليست أم لم وقال في الاطول وربما يكون زبيد علم
 النعوى لا غير نص على المثبت والمنفي كما اذا قصد القصر الحقيقي فلذا اقيده بقوله اذا قيل
 فاعرفه اه (قوله فتقول فيه ما) أي رداعلى القائل مامر (قوله لا غير) فيه جرى على
 القول بجواز حذف ما أضيف اليه غير اذا وقعت بعد غير ليس وهو الصحيح المؤيد بالسمع
 خلافا لمن زعم أن قولهم لا غير لحن واعلم أن كلمة غير في ليس غير في محل نصب عند المبرد على
 انه خبر ليس واسمه محذوف تقديره ليس غير النعوى في محل رفع عند الزجاج على أنه
 اسم ليس وخبره محذوف تقديره ليس غير النعوى معلومه وأما غير في لا غير فمفعول بحسب
 المعطوف عليه اه سم باختصار (قوله أي لا التصريف) فيكون من قصر الموصوف (قوله

ان تنافيا لم يصلح هذا مثلا للقصر
 الافراد والام يصلح لقصر القلب
 (وفي قصرها انا كفيت مهمك)
 افرادا أو قلوبا أو تعيينا بحسب
 اعتقاد المخاطب (وهذه الطرق)
 الاربعة بعد اشترائها في افادة
 القصر (تختلف من وجوه دلالة
 الرابع) أي التقديم (بالنعوى)
 أي مفهوم الكلام بمعنى أنه اذا
 تأمل صاحب الذوق السليم فيه
 فهم القصر وان لم يعرف اصطلاح
 البلغاء في ذلك (و) دلالة الثلاثة
 (الباقية بالوضع) لان الواضع
 وضعها لمعان تنفيد القصر
 (والاصل) أي الوجه الثاني من
 وجوه الاختلاف أن الاصل (في
 الاقول) أي طريق العطف (النص
 على المثبت والمنفي كما مر فلا يترك)
 النص عليهم (الاكراهية
 الاطناب كما اذا قيل زبيد علم النعوى
 والتصريف والعروض أو زبيد علم
 النعوى وعرو وبكر فتقول فيه ما)
 أي في هذين المقامين (زبيد علم النعوى
 لا غير) أماني الاقول فعناء لا غير النعوى
 أي لا التصريف ولا العروض

أي لا عمرو) فيكون من قصر الصفة (قوله وبني على الضم) هذا هو مذهب البصريين
 وأما الكوفيون فيمنون على الفتح نحو لا يب فيه يس (قوله وذكر بعض النحاة) المراد
 ببعض النحاة هو الفاضل الرضي فترى وكتب أيضا قوله وذكر بعض النحاة الخ وعليه فهي معطاة حكم
 من طرق العطف سم وكتب أيضا قوله وذكر بعض النحاة الخ وعليه فهي معطاة حكم
 العاطفة من افادة القصر وعبارة سم قوله ليست عاطفة ينفي على هذا أن القصر حاصل
 أيضا لحصول العطف في المعنى اه وفي يس أن الكلام على هذا ليس من طرق القصر وقوله
 عن الاطول لكن الوجه الاول (قوله بل لنفي الجنس) والخبر محذوف أي لا غيره عالم
 أو معلوم له (قوله أو نحوه) معطوف على م قول القول وهو جلة لا يزيد علم الخ وكان الظاهر
 أن يقول الشارح أي نحو زيد يعلم النحو لا غيره وهو زيد يعلم النحو لا سواء لكن لما كان
 الغرض الاهم من قول المصنف أو نحوه بيان أنه لا اختصاص للنحو لا غيره هنا فإنه قد
 يتوهم اقتصر في التفسير على رجوع ضمير نحو لا غير تدريس (قوله مثل لا مساواة) في
 الاول وقوله ولا من عدا في الثاني (قوله والاصل في الثلاثة الخ) قال القنري وكما يترك
 الاصل الاول كراهة الاطناب يترك هذا أيضا في مثل قولك ما زيد اضربت وما أنا قلت
 اذا قصص به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق
 فيكون النص بما ينفي لا بما يثبت اه بقي أنه يرد عليه ما قاله ع س انه يلزم منه أن يكون نحو
 ما جاء القوم الا زيد على خلاف الاصل لانه نص فيه على المنفي والمثبت جميعا ولم يقل بذلك
 أحد الا أن يمنع أنه نص فيه على المنفي لانه القوم ولم نص فيه على الافراد واحد او احدا
 وأجاب بعض الافاضل بأن الكلام في الاستثناء المفرغ كما صرح به المصنف وأقول انما
 خص المصنف الكلام بالمفرغ لانه محل خفاء كما سيظهر عليه يس وفي الاطول الاقتصار على
 المثبت في النفي والاستثناء واجب كما سترى فلا يصح في حقه أن الاصل فيه ذلك (قوله
 بلا العاطفة) يعني لا مطلق النفي كما توهمه بعض الشارحين اذ لا دليل على امتناع ما زيد
 الاقام وليس هو بقاعد يس وكتب أيضا قوله النفي بلا العاطفة ليس المراد ان هذا الحكم
 مختص بالنفي بل بل العطف بل كذلك لكن المدعى هنا خصوص النفي بلا بقرينة الدليل
 والافلا خفاء في امتناع ما زيد الاقام بل قاعد لكن بدليل آخر لا بما ذكره اه وكان الدليل
 الآخر هو ما ذكره من ان بل تنقل حكم ما قبلها الى ما بعده في المثبت وتقرح حكم
 ما قبلها في المنفي وثبت ضد ما بعده على ما قبله يس يتصرف وانما كان المدعى هنا
 خصوص النفي بل لان المقصود هو الفرق بين الثاني وبين الاخيرين وبما لا يصح ما زيد
 الاقام بل قاعد لا يصح انما زيد قائم بل قاعد وتسمى انا بل قيسى كما في الاطول (قوله
 لا قاعد) انظر هل يصح بدل لا قاعد لا عمرو مثلا شيئا وأقول الظاهر أنه لا يصح لانه وان لم
 يكن المعطوف به من قبيلها لكنه يوهم أن النزاع في قيام زيد وعمرو ولا في قيام زيد وقعوده
 الذي هو فرض الكلام يس (قوله وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين) لاني كلام الله

وأما في الثاني فعناه لا غير زيد أي
 لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف
 اليه من غير ونحو على الضم تشبيها
 بالانبات وذكر بعض النحاة أن لا في
 لا غير ليست عاطفة بل لنفي الجنس
 (أو نحوه) أي نحو لا غير مثل لا
 مساواة ولا من عدا وما أشبه ذلك
 (و) الاصل (في) الثلاثة (الباقية)
 النص على المثبت فقط دون المنفي
 وهو ظاهر (والنفي) أي الوجه
 الثالث من وجوه الاختلاف أن
 النفي بلا العاطفة (لا يجمع
 الثاني) أعني النفي والاستثناء فلا
 يصح ما زيد الاقام لا قاعد وقد يقع
 مثل ذلك في كلام المصنفين (لان
 شرط المنفي بلا) العاطفة (أن لا
 يكون) ذلك المنفي (منقبلا
 بغيرها) من أدوات النفي لانها
 موضوعة

أعني يمكن من شيء وأقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد لانه يدل على أن ما لم يقع الاضيق
 أداة الشرط ويمكن دفعه بيناء كلامه على المذهبين اه وقد أثارتم كافي الحنفية الى
 أن الظرف بين أما والقائه من معصولات الجزاء بخلاف ما مشي عليه هنا قال الحنفية
 في كبراه المحققون على هذا مطلقا سواء كان ما بعد القاء يجب له الصدركان وما الثانية أولا
 اه (قوله لزمتها القاء) في الحواشي الحسروية فان قيل اذا كان عليه لزوم القاء لا تأتضها
 معنى الشرط وكانت الناء لازمة للشرط غالبا لزم أن يكون لزومها لا تأتضا غالبا ولا يلزم
 مزية الفرع على الاصل قلنا لما تاضعت أمام معنى الشرط لم يكن الشرط مصريا به
 وجعل القاء دليلا عليه وجب لزوم القاء كذا بخلاف ظاهر الشرط فانه لا يحتاج الى دليل
 لذلك فليزوم القاء كليا لدفعه لا لمزيته اه وفي كون اللزوم كليا انظر لاننا قد تحذف اذا دخلت
 على قول حذف ونقي مقوله تحوفا أما الذين اسودت وجوههم اه كذا ترم أي فيقال لهم
 أ كثرتم إلا أن يقال هذا قليل وقد تحذف في الضرورة كقوله أما القتال لا قتال لديكم اه
 وفي ندر كقوله صلى الله عليه وسلم أمام موسى كافي أنظر اليه وأد قوله صلى الله عليه
 وسلم أما بعد ما بل رجال بشرطون شرطا لبست في كتاب الله فيعمل أن التقدير فأقول
 ما بل رجال فهو من قبيل الآية تدبراه يس وحاصل الجواب ان حذف القاء لتمام
 بطرد اختيارا لا في موضع واحد وهو موضع حذف القول فالواجب كلبه لزومها بخلاف
 حذفها مع الشرط فطردي موضع وكتب أيضا قوله لزمتها القاء الخ ينبغي أن يكون بمعنى
 ألزمت القاء والصوق أو جعلت القاء والصوق لازمين ونحو ذلك لتبعد القاء على فصيح
 نصب اقامة على انه لم يفعل لاجله اذ شرطه اتحاد وقوله لزمتها القاء راجع لقوله
 والشرط وقوله والصوق الاسم راجع لقوله الابتداء وكتب أيضا قوله لزمتها الخ اعلم
 ان الحروف يجوز تدكيرها وتأتيها باعتبار اللفظ والكلمة فلهذا قال لزمتها القاء ولو
 قال لزمتها صح لكن ينبغي أن يعلم أنه عطف على القاء والصوق وهو مذكور فقد اجتمع مذكر
 ومؤنث لكنه مجازي وأسنده الفعل اليهما والحكم في ذلك لا ينبغي منعه فاحفظه اه
 يس (قوله والصوق الاسم) لما كان اللازم للمبتدأ نفس كونه اما كان المناسب أن
 يكون اللازم لتأنيبه أيضا كذلك ولم يمكن تعيين حرفية أما جعل للصوق الاسم أي
 وقوعه بعد ما لا فصل بدلا عنه اذا ما لا بدركه لا يترك كذا واعتراض على لصوق الاسم
 بقوله تعالى فأما ان كل من التربين وأجاب الشارح في الحواشي بأن التقدير فأما التوفى
 فالاسم لا حتى تقديره والرضي قال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء بمقام الشرط سواء
 كان اسماء لا اه سم (قوله اقامة لللازم) هو الله والامية وقوله نعم المزمع هو
 المبتدأ والشرط (قوله في الجملة) يرجع الى ما قبل قوله واجاء أيضا وذلك لان الله وان
 قامت في مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء الا أن البس في مقامه حقيقة لان مقتضاه
 حقيقة ما قبل الظرف لا محموله وكذا الصوق الاسم لم ينفى مقام المبتدأ الا مقامه

لزمها القاء والصوق الاسم اقامة
 لللازم مقام الملزوم واجاء لانزله
 الجملة (فليا)

عن غير مع أن الحمد للمعري لا يوجد ولا يتحقق الا بصدوره من اللسان وأجيب بأن تعبيره
 به لا إشارة الى أن الحمد ينبغي أن يكون عن صميم القلب فكأنه صادر منه ثم رد على اللسان
 (قوله أعم) أي مطلقا هـ سم (قوله باعتبار) الباعية (قوله وأخص) أي مطلقا هـ
 سم (قوله بالعكس) أي ملتبس بالعكس أي المخالفة (قوله هو اسم) مراده بالاسم ما قابل
 التكنية واللقب أو ما قابل الصفة وبهذا يشعر كلامه في المطول لما قابل الفعل والحرف
 وعلميته بوضع منه تعالى علمه غيره بوحى أو الهام أقول الكمال بن الهمام في تحريره الخلاف
 في الفصح اعناه في أسماء الأجناس أما أسماء الله والملائكة فالواضع لها هو الله تعالى
 اتفاقا وأما اعلام الأشخاص كزيد وعمر فالواضع لها البشر اتفاقا هـ وبكونه الواضع
 يندفع الاستشكل بأن وضع العلم لذات يستدعي علمها وذاته غير معلومة للناسواه كان العلم
 بهم باعتبار كماله الحكيم أو بمكانه غير واقع كماله المتكلمون أو واقع باعتبار صفة الباطن
 كما نقله السيرامي عن بعض الصوفية على أن التعقل بالوجه كاف (قوله الواجب الوجود
 الخ) ذكر هذين الوصفين تعيينا للموضوع له وتوضيحا له لا تنقيده له والا كان كليا وآثرهما
 دون غيره ما لان وجوب الوجود مبنى سائر صفات الكمال واستحقاق جميع المحامد
 يقتضي اتصاله تعالى بجميع صفات الكمال ويشير الى وجه تخصيص الحمد به تعالى
 الدال عليه الحمد لله وفيه وغيره ان معنى قولهم الله اسم جامع لصفات الكمال ان الذات
 الموضوع لها لمجدتها لانه لوحظ ذلك في وضعه وقيل لوحظ في وضعه من جهة التسمية به
 لتضمن الإيجابية الدال عليها أصله وهواله كل صفة كمال (قوله والعدول الخ) يريد ان
 قوله الحمد لله كان في الاصل بجملة فعلية أي حمدت الله حمد الخذف الفعل مع الفاعل
 وأقيم المصدر مقامه فجعلت الجملة اسمية للدلالة على الدوام والثبات كما قالوا في سلام
 عليك ما جرى في دلالة الاسمية على الدوام والثبات بسبب العدول اليها عن الفعلية التي
 هي الاصل في الاخبار عن الامور التي تتجدد كالحمد لاسبب الوضع فلا ينافي قول الشيخ
 عبيد القاهر لادلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد على أن ظاهر كلام
 الكشف والمفتاح ان الدوام أصل في الاسمية كما في الحفيد (قوله للدلالة الخ) ان قلت
 دلالة علمه اذ لم يكن خبره هافلا والادلت على التجدد كما في الله به ثم زعمهم أنظر فالا
 أحق علمه بما يجب التقديرين كما هنا قلت الاصل في الخبر الافراد فيترج تقديره اسما (قوله
 والنسبة) هو معنى الدوام فالعطف مرادف فالثبات أخص من الثبوت (قوله وتقديم
 الحمد) أورد عليه ان التكنية انما تذكر للمزال عن محله الاصل لا القارئ فيه والحمد هنا
 مقدر الاصل فيه التقديم واجب بأن أصل الحمد لله أجد الله حمد الخذف الفعل لدلالة
 المصدر عليه وبنيانه عنده وأدخل لام الحرف في المفعول تقوية وعدل عن النسب لما ذكر
 فصار الله حمدا فقدم وأجاب القنري بأنه سبأ في تقديم المسند اليه انك تعتمد على اسم
 فتقدمه تارة فتجعله مبتدأ وتؤخره تارة فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعي تكتنه فكأن

فالحمد أعم من الشكر باعتبار
 المتعلق وأخص باعتبار المورد
 والشكر بالعكس (الله) هو اسم
 للذات الواجب الوجود المستحق
 لجميع المحامد والعدول الى الجملة
 الاسمية للدلالة على الدوام والثبات
 وتقديم الحمد

لا على بل ولا في كلام البلقاء الذين يستشهد بكلامهم مطول وفيه أنه قد وقع في كلام
 الزمخشري وهو ممن يستدل بتركيبه عند الشارح والسيد وغيرهما الآن يقال لعل هذا
 منه مذهب لمخالف للجمهور ولا يستدل به فإنه انما يستدل بكلامه فيما لم يخالف الجمهور
 عن سسم وفي الاطول ومما ينبغي أن ينظر فيه نظر من يسلك في المزلة ما يكاد يشبه بالجمع
 بين لا والنفي والاستثناء وهو ما يؤكده النفي والاستثناء وهو في صورة العطف بلا وهو
 جملة مستقلة بحسبها للتأكد ليس الاومنه قول الكشاف وما هي الاشهرات لا غير فإنه لم
 يقصد عطف الغير على شهور بل جعل لا غير جملة مستقلة تأكيده لاقتصر وأراد به لا غير
 الشهور موجودة فكانه قيل ما هي الاشهرات ما هي الاشهرات وكيف لا يسمى هذا
 المسلك من لقة وقد عده الشارح المحقق من الجمع الذي يقع في كلام المصنفين وأوضح به
 دعوى أنه ما يكثر في الكشاف وتكاد أن تجترأ بانكار الوضوح فيه ولا تخافاه مع حذف
 (قوله) لان تنفي بها ما أوجبته للمتبوع) هذا ظاهر في مثل جاني زيد لا غير ولكنه يشك
 بشمل زيد قائم لا فاعدا لان النفي بها القاعد وهو لم يوجب ثم متبوع أي القائم والجواب أنه
 نفي بها ثبوت القاعدة لا يبعد استحباب ثبوت التام لمزيدة ودفع للمتبوع استحباب الثبوت
 لزيد وهذا الثبوت منفي بلا عن التابع كذا في الحفيد وغيره وقال في الاطول كان مرادهم
 نفي ما أوجب للمتبوع عما بعدهما ونفي ما بعدهما عما أوجب له المتبوع أو نفي التعلق بما
 بعدهما بعد التعلق بالمتبوع ليشمل جاني زيد لا غير وزيد قائم لا فاعدا وضربت زيدا لا عمرا
 الا أنهم تسامحوا في البيان واكتفوا بذكر المعنى في العطف على المسند اليه واعتمدوا على
 المقابلة لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان (قوله) ونحو ذلك) كالمستثنى (قوله) هو
 منفي قبلها بما النافية) فلزم التكرار (قوله) وكذا الكلام في ما يقوم الازيد) نفيت القيام
 عن عمر وبر وغيرهما فلا يصح أن تقول ما يقوم الازيد لا عمر وكتب أيضا ما نصه من قصر
 الصفة على الموصوف والاول أعني ما زيد الا قائم من قصر الموصوف على الصفة (قوله)
 لا يقال الخ) حاصله أن مراد المصنف بقوله بغيرها غير نوع لا وحينئذ يكون المثال
 المذكور صحيحا وقوله لا نأقول الخ حاصله أن المراد بغير شخص لاومنه لا أخرى قبلها فلا
 يصح المثال (قوله) هذا يقتضي جواز الخ) لان المصنف لم يشترط الا أن لا يكون ذلك المنفي
 منفيًا قبلها بغيرها (قوله) أي بغيرها العاطفة الخ) وفي المثال المذكور نفي بغير شخص
 لا الا ولى هذا الدخلة في جملة النساء المنفية فيفيد كلام المصنف بطلان هذا المثال
 لا جوازه (قوله) ومعالم الخ) جواب عما يقال على هذا الجواب يقتضي كلام المصنف
 جوازا أن يكون منفيًا قبلها بشخصه لان الممتنع أن يكون منفيًا قبلها بغير شخصها
 وحاصل الجواب أن هذا مدفوع لانه معلوم أنه يتنفع نفيه قبلها بشخصها (قوله) وهذا
 كما يقال الخ) مرتبط بقوله الضمير لذلك الشخص واستدل عليه (قوله) فان المقهور منه
 أنه لا يؤذى غيره) لان الضمير في لا يؤذى غيره راجع لشخص الكريم لا الى نوعه حتى

كريم

يكون المعنى لا يؤذى غير الكريم أى هذا النوع فصدق بأذيته لغير الكريم (قوله
ويجاءع الأخيرين) بقى أنه حينئذ يسند القصر إلى أيهما وفيه تفصيل ففى لامع انما نحو
انما ضربت زيد لا عرا يسند إلى انما اتفاقا من الشارح والسيد لانها أقوى وفي لامع
التقديم نحو زيد اضربت لا عرا يسند إلى التقديم اتفاقا أيضا منهما واختلاف فى التقديم
وانما ذهب الشارح إلى أنه يسند إلى التقديم لأنه أقوى وعكس السيد لان انما أقوى
من سم والفترى وقوله لأنه أى التقديم أقوى هذا ما ذكره الشارح فى شرح المفتاح وذكر
فى المطول ان انما أقوى وقال فى الاطول الاظهر أن الننى لا يجاءع التقديم الذى للقصر
ولا انما للقصر بل تحمّل انما على التأكيدها وأصل وضع ان المتأ كدما ومنه انما
زيد اضربت فان انما فيه ليس للقصر كقول أبى الطيب * انما لئذ كرها * ويحمل
التقديم على مجرد الاهتمام فلذا جاز الجمع بين التقديم ولا وانما ولا والننى والاستثناء نص
فى القصر فليقو العطف معه فلذا لا يجاءعاه (قوله وهو يأتي لاعرو) قال فى المطول
والتبديل بنحو زيد اضربت لا عرا أحسن قال السيد لاحتمال أن يقال هو يأتي من باب
التقوى دون التخصيص فلا يكون هناك الا طريق العطف فقط الآن هذا الاحتمال
مرجوح لان قوله لا عرا يدل على أن المقام مقام تخصيص فكان التنبيل به حسنا الآن
التبديل بما ليس فيه احتمال أحسن (قوله كفى الننى والاستثناء) راجع للمنى وكتب أيضا
قوله كفى الننى والاستثناء فان تنبيه مصرح به وان لم يكن المننى مصرح به أطول (قوله
ايجاب) المراد به الوجوب أى الثبوت (قوله امتناع الجبى عن زيد) فى العبارة قاب
والاصل امتناع زيد عن الجبى * كفى المتن قد بر (قوله نفي ذلك الايجاب) أى عن التابع
(قوله والتشبيه الخ) عبارة الاطول بعد قول المصنف كما يقال امتنع زيد عن الجبى *
لا عرو مانصه فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجزى زيد لا عرو وللشوق بين الننى
المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة الننى الأخيرين دون الثانى فلا يرد أنه لا يصلح
تظير الماسبق لان المننى بلا ليس منفيها قبلها فيه بخلاف ماسبق (قوله من جهة أن الننى
الضمنى الخ) فيه أن المشبه به بل والتشبيه لا يقيد أن الننى الضمنى ليس فى حكم المصرح
فكان الاولى والاظهر أن يقول من جهة أن الننى الذى فيه غير مصرح به بل ضمنى
ويؤيده قوله قبل فانه يدل على ننى الجبى عن زيد الخ قد بر (قوله شرط مجامعته الثالث
أن لا يكون الوصف مختصا) ظاهره أن هذا لا يشترط فى صورة التقديم فيصح أن تقول من
يسمع تسمع لا غير من يسمع ثم هذا الشرط فى قصر الصفة على الموصوف قال السيد وقد
يقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة الننى بلا العاطفة لطريق انما
أن لا يكون الموصوف فى نفسه مختصا بتلك الصفة فلا يجوز أن لا يحسن أن يقال انما المتنى
يسلك منهاج السنة لا طريق البدعة اه وفى الاطول يشترط أيضا أن لا يكون الموصوف
مختصا بالموصوف فلا يقال انما الزمن قاعد لا قائم فترك بيانه لظهور حاله بالمقابلة اه (قوله

(ويجاءع) الننى بلا العاطفة
(الأخيرين) أى انما والتقديم
(فيقال انما أنا نعيمى لا قيسى وهو
يأتى لاعرو لان الننى فيهما) أى
فى الأخيرين (غير مصرح به) كما
فى الننى والاستثناء فلا يكون
المنى بلا العاطفة منفيها بغيرها من
أدوات الننى وهذا (كما يقال
امتنع زيد عن الجبى لا عرو) فانه
يدل على ننى الجبى وعن زيد لكن
لا مصرح بابل ضمنا وانما عن
الصريح ايجاب امتناع الجبى عن
زيد فيكون لانفيا لذلك الايجاب
والتشبيه بقوله امتنع زيد عن الجبى
من جهة أن الننى الضمنى ليس فى
حكم الننى المصرح لامن جهة
أن المننى بلا العاطفة منفي قبلها
بالننى الضمنى كفى انما أنا نعيمى
لا قيسى اذ دلالة قولنا امتنع زيد
عن الجبى * على ننى مجبى عرو ولا ضمنا
ولا صريحا قال (السكاكى شرط
مجامعته) أى مجامعة الننى بلا
العاطفة (الثالث) أى انما

(أن لا يكون الوصف مختصا)

بالموصوف) لتحصل الفائدة (نحو انما يستجيب الذين يسمعون) فانه يمنع أن يقال لا الذين لا يسمعون لأن الاستجابة لا تكون الا لمن يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عرو اذا القيام ليس مما يستجيب بزيد وقال (عبد القاهر لا تحسن) مجامعته للثالث (في الوصف) المختص كما تحسن في غير وهذا أقرب الى العواب اذا دلل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد (وأصل الثاني) أى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء (أن لا يكون ما استعمل له) أى الحكم الذى استعمل فيه النفي والاستثناء (مما يستعمله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أى انما فان أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الإيضاح نقلا عن دلائل الإعجاز وفيه بحث لأن المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطا لم يصح القصير بل لا يبعد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مراده أن انما تكون خبر من شأنه أن لا يستعمله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزيل بأدنى تقيبه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح (كقولك لصاحبك)

أن لا يكون الوصف مختصا الخ) قال في الاطول ولا يذهب عليك انه لا يتصور ان القصير في الوصف الظاهر الاختصاص بالانزىل المخاطب منزلة الخطي أو المتردد لدواع (قوله بالموصوف) الباء داخله على المقصور عليه بقية المثال أطول (قوله لان الاستجابة) قبل عليه اذا صح قصره بانما عاها المانع من صحة العطف بس (قوله كما تحسن) قيد في تحسن المنفي فيفيد كلامه أن في مجامعته الوصف المختص أصل الحسن (قوله اذا دلل الخ) فيه انه تقدم منع ما زيد الا فاعلم لا يجوز عند قصد التحقيق والتأكد بس (قوله وأصل الثاني الخ) وجه الاقتصار في هذا الاختلاف على الثاني والثالث كأنه لأن الاقل والرابع مستويا بالنسبة بالمعلوم والمجهول فوجه الاختلاف انقسام الطرق لثلاثة أقسام فلا يرد أنه في هذا الوجه ليس اختلاف الطرق بل الطريقين أطول (قوله أى الحكم) عبارة الاطول أن يكون ما استعمل من الاسناد والتعلق يدل عليه قوله فيما سبق وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر أو غير قصر وفسره الشارح بالحكم (قوله الذى استعمل فيه الخ) أشار الى أن اللام معنى في وان ضمير استعمل لغير ما فهمى صله جرت على غير ما فهمى له ولم يبرز لأن اللبس وأيضاً عدم الإبراز مع الفعل جائزا اتفاقا وانما الخلاف مع الوصف على ما نقل عن الراعى لكن رأيت في التصريح وجمع الهوامع حكاية الخلاف مع الفعل أيضا (قوله مما يستعمله المخاطب وينكره) ان قلت جهل المخاطب مما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه تخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قبل الانكار لأن المساربه الانكار التام كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ فنرى وكتب أيضا ما نصه الجهل ظاهر في جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس ظاهرا في قصر التعمين اذا متردد لا انكار عنده ثم رأيت في الاطول ما نصه مما يستعمله المخاطب وينكره فاستعمله في قصر التعمين على خلاف الاصل اذا انكار فيه ولو اكتفى بقوله ينكره لكفاهه وقوله ولو اكتفى الخ انظره مع قول سم ظاهر كلام المصنف أنه لا بد من الجمع بين الجهل والانكار وأنه لا يكتفى الثاني وعليه فعله اذا وجد الثاني فقط كان من التنزيل الآتى اه (قوله وفيه بحث) اعتراض على قوله بخلاف الثالث قال في الاطول لا اشكال لانه يصح أن تكون انما عاها بما ينزل منزلة المجهول دون النفي والاستثناء ويكون النفي والاستثناء ثناء غالباً في المنكر ورياسية تستعمل في معلوم منزل منزلة المجهول كما ان رجاسية تستعمل انما في مجهول منزل منزلة المعلوم وما لا تنزيل المجهول منزل منزلة المعلوم فيها تنزيل المجهول الحقيقي منزل المجهول الادعائى كما أن ما لا تنزيل المعلوم منزل المجهول في النفي والاستثناء تنزيل المجهول الادعائى منزل المجهول الحقيقي ولا يفتنى كمال لطافة هذين التنزيلين ودفعهما (قوله سوى لازم الحكم) هو العلم بأن المسكلم يعرف الحكم (قوله من شأنه أن لا يستعمله المخاطب ولا ينكره) ولكنه جاهل له ومنكره بالفعل كما يدل عليه قوله حتى ان انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أى التأويل المذكور (قوله كقولك الخ) تمثيل لاصل الثاني أعنى

النفى والاستثناء وكتب أيضا قوله كقولك الخ قال في المطول دخولا على تنبيل المصنف
مانسه ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخرج الالكلام على خلاف مقتضى الظاهر فأشار الى
أمثله الاصلين وتركهما بقوله كقولك الخ أى الى قول المصنف الآتى مؤكدا بما ترى
(قوله وقد رأيت) الانسب رأيتما (قوله شجاعا) بالتحريك وقد يسكن أى شخصا كذا فى
الصاح أطول (قوله من بعد) وشأن البعيد أن يجعل ويشكر (قوله اذا اعتقده غيره)
فهو قصر قلب وكتب أيضا قوله اذا اعتقده غيره أى غير زيد بأن يكون زيدا وعمرا أو يكون
عمرا فالتمثال يحتمل القسمين أطول (قوله وقد ينزل المعلوم) أى الحكم المعلوم منزلة الحكم
المجهول وكتب أيضا قوله وقد ينزل المعلوم مقابل لقوله وأصل الثانى الخ (قوله لا اعتبار
مناسب) بتنوين اعتبارا رأى لاسر معتبر مناسب للمقام (قوله فيستعمل له) أى فيه على
ما صنع الشارح ويحتمل رجوع الضمير للتنزيل فتكون اللام للتعليل (قوله أى حال
كونه) أى كون الثانى وقوله قصر افراد أى دال قصر افراد وكتب على قوله أى حال كونه
مانسه أولا لاجل الافراد (قوله أى مقصور على الرسالة) فهو من قصر الموصوف على
الصفة وفى قوله لا يعتد بها الخ إشارة الى أن القصر اضافى (قوله من الهلاك) أى الموت
(قوله نزل استعظامهم الخ) أى فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا يرد أن الملائكة دعوى
تنزيل المعلوم منزلة المجهول تنزيل علمهم منزلة الجهل لا تنزيل استعظامهم منزلة انكارهم
أطول وكتب أيضا قوله نزل استعظامهم لاشك أن المعلوم هو عدم التبرى من الهلاك
فالمناسب لقوله وقد ينزل المعلوم الخ أن يقول فنزل المعلوم وهو عدم التبرى منزلة المجهول
لاستعظامهم هلاكه فكأنهم مشكرون ليجرى الكلام على سنن واحد فتأمل (قوله
فاستعمل له) أى فيه أى فى ذلك الحكم المعلوم وهو اثبات الرسالة مع نفي التبرى عن
الهلاك (قوله والاعتبار المناسب الخ) قال فى الأطول ونحن نقول الاعتبار المناسب
التفسيه على مفاسد الاستعظام حتى لحق بالجهل فى الفساد وتحذيرهم عنه كما يحذر عن
الجهل والاقرب عندي أنه قصر قلب أى وما محمد الا رسول لا اله الا نزل استعظامهم هلاكه
منزلة دعوى ألوهيته لأن البقاء يخص الاله وكل شئ هالك الا وجهه واعتقاد الألوهية
ينافى اعتقاد الرسالة اه وهذا كله على أن معتقد القصر ليس الصفة أعنى قد دخلت من قبله
الرسول وفى الكشف كما قال السيد إشارة الى أنهم معتقده فكأنه قبل وما محمد الا يخلو كما
دخلت الرسل قبله نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه فخطوبوا على طريق قصر
القلب (قوله ان أنتم الابشر مثلنا) خاطبوا بهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما أنتم رسل الذى
هو امر ادهم لانه فى زعمهم أبلغ اذ كانوا انكروا ما هو من الضروريات وهو نبوت
البشرية وأنتم لاتعتدون الاتصاف بها الى الاتصاف بنقيضها الذى ثبتت معه الرسالة
ولهذا كان قصر قلب وقيل انه يمكن أن يكون قصر افراد جريا على الظاهر من غير
تنزيل فكأنهم قالوا اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما ترجمون وقصر القلب بلا تنزيل

وأيت شجاعا من بعد ما هو الا
لا اعتقده غيره) أى اذا اعتقد
بك ذلك الشجاع غير زيد
رأى على هذا الاعتقاد (وقد
المعلوم منزلة المجهول لا اعتبار
بفستعمل له) أى لذلك
لوم (الثانى) أى النفي
ستثناء (افرادا) أى حال
قصر افراد (نحو وما محمد الا
ل أى مقصور على الرسالة
لذاها الى التبرى من الهلاك)
اطمبون وهم الصحابة رضى
عنهم كانوا عابدين بكونه مقصورا
الرسالة غير جامع بين الرسالة
برى من الهلاك كنهم لما
ايعدون هلاكه امر اعظيا
لاستعظامهم هلاكه منزلة
كارهم اياه) أى الهلاك
تعمل له النفي والاستثناء
عتبار المناسب هو الاشعار
هذا الامر فى نفوسهم وشدة
هم على بقائه عليه
لاة والسلام (أو قلبا) عطف
قوله افرادا (نحو وانتم الا
مثلنا) فالخاطبون وهم الرسل
م الصلاة والسلام لم يكونوا
لين يكونهم بشرا ولا منكرين
لكنهم نزلوا منزلة المنكرين

(لاعتقاد القائلين) وهم الكفار

(أن الرسول لا يكون بشرا مع
اصرا والخاططين على دعوى
الرسالة) فنزلهم القائلون منزلة
المشكرين للبشرية لما اعتقدوا
اعتقادا فاسدا من التنافي بين
الرسالة والبشرية فقبلوا هذا
الحكم وقالوا ان أنتم الابشر
مثلنا أي مقصورون على البشرية
ليس لكم وصف الرسالة التي
قد عنوها ولما كان ههنا مظنة
سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا
التسا في بين البشرية والرسالة
وقصروا الخاططين على البشرية
والخاطبون قد اعترفوا بكونهم
مقصورين على البشرية حيث قالوا
ان نحن الابشر مثلكم فكأنهم
سلموا اتفاقا الرسالة عنهم أشار إلى
جوابه بقوله (وقولهم) أي قول
الرسول الخاططين (ان نحن الابشر
مثلكم من باب مجازاة الخصم)
وارضاء العنان اليه بتسليم بعض
مقدماته (ليعترف الخصم) من
العقار وهو الزلة وانما يفعل ذلك
(حيث يراد تبكيته) أي اسكات
الخصم والزامه (لالتسليم اتفاقا
الرسالة) فكأنهم قالوا ان
ما ادعيتهم من كوننا بشر الخلق
لانكره ولكن هذا لا ينافي أن ينزّل
الله تعالى علينا بالرسالة فلهذا
ابتدوا البشرية لانفسهم وأما
اثباتهم بطريق القصر فليكون على
وفق كلام الخصم (وكقولك)

أيضا بأن يكون المراد ما أنتم الابشر مثلنا لا بشر أعلى من باب الرسالة عني وكتب أيضا ما نصه
قال السيد السند فرقي بين هذا المثال والمثال السابق بأن المنشأ في التنزيل فيه هو حال
الحكم والخاطب وفي السابق حال المخاطب فقط ولا يخفى أنه وهم لأن المنشأ في التنزيل
مطلقا بخلافه علم المتكلم ثلث عليه المخاطب إلا أنه في السابق علمه مطابق للواقع وهنا غير
مطابق ونأتيك بصحت شريف نظمه موهبة رؤف لطيف وهو ان ما جعلوه تنزيلا يحتمل
أن يكون على مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكناية فيكون ان أنتم الابشر يعني
ان أنتم لا غير رسول لاستلزام البشرية نفي الرسالة فذكر البشرية وأريد انتفاء الرسالة
ففي الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المصنف في مقام التمثيل ان أنتم الابشر
مثلنا تريدون أن تصدقوا بالآية بدون ما أنتم الابشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء لما في
الاول من الاشكال الذي أجاب عنه بقوله وقولهم الخ أطول ببعض التحصيل (قوله
لاعتقاد القائلين الخ) هذا هو الاعتبار المناسب (قوله على دعوى الرسالة) المتأنيبة
للبشرية على زعم القائلين (قوله لما اعتقدوا الخ) فبني القصر هنا على حال المتكلم والمخاطب
وفي المثال السابق على حال المخاطب فقط (قوله من التنافي الخ) أي ان لما (قوله فقبلوا)
أي القائلون (قوله المخاطبين) أي بان أنتم الابشر مثلنا (قوله من باب مجازاة الخصم)
أي الجري معه وعدم مخالفتهم في السلوك (قوله بتسليم بعض مقدماته) هو كونهم بشرا
لا يقال لامعنى العجاجة هنا لانها انما تكون فيما يخالف الواقع عند الجارية فيفسله على
سبيل التنزل وهنا ليس كذلك اذ بشريتهم موافقة للواقع بخلاف لانا نقول الجارية
تكون بوجهين أحدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع على سبيل التنزل ثانيهما
الاعتراف بمقدمة موافقة للواقع والتبكي في هذا باعتبار الإشارة بتدعيمها إلى أنها
لادخل لها في المطلوب كالبشرية هنا سميا بختصار وكتب أيضا قوله بتسليم بعض مقدماته
لانه اذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة إلى أصغاره لما يأتي اليه بعد ذلك فيعترف بما يأتي
اليه بعد ذلك وينفهم وأما اذا عارض من أول وهله فربما كان ذلك سببا لفرقه وعدم
أصغائه وعنده (قوله من العثار) أي لامن العنور وهو الاطلاع (قوله اسكات الخصم
والزامه) بأن يرتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطما عيته في الظفر
ما ينقطع به املاها اذ ان ماسله لا يستلزم مطلوبه كما هنا وأنه يستلزم ما يناقض المطلوب
كما تقدم في آية قل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين (قوله على وفق كلام الخصم) أي
في الصورة فانه أقوى في الجارية ولم يقصد وبذلك تسليم الحصر لا ترى إلى قولهم ولكن
الله عني على من يشا من عباده سيد واصل توجيه الشايع أن الرسل لم يريدوا القصر بل
أصل الاثبات على سبيل التجريد وانما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم والاحسن
التوجيه بأن مرادهم القصر أعني اثبات البشرية ونفي الملكية لان في الرسالة أفرادهم
ما نحن الابشر مثلكم لاملاتكة كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية وانتفاء الرسالة

عطف على قوله كقولك لصاحبك
وهذا مثال لاصل انما أى الاصل
في انما أن تستعمل فيما لا يشكره
المخاطب كقولك (انما هو أخوك
لمن يعلم ذلك ويقر به) وأنت
تريد أن ترفقه عليه) أى أن تجعل
من يعلم ذلك رفقة شفعاء على
أخيه والاولى بناء على ما ذكرنا أن
يكون هذا المثال من الاخراج
لا على مقتضى الظاهر (وقد ينزل
المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره
فيه يستعمله الثالث) أى انما
(نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود
(انما نحن مصحون) ادعوا أن
كونهم مصليين أمر ظاهر من شأنه
أن لا يجهله المخاطب ولا يشكره
(ولذلك جاء الا أنهم هم المفسدون
للرد عليهم) مؤكدا بما ترى من
ايراد الجملة الاسمية الدالة على
الثبات وتحرير الخبر الدال على
الحصر وتوسيط ضمير الفصل
المؤكد لذلك وتصدر الكلام
بحرف التنبيه الدال على أن
مضمون الكلام مما له خطرو به
عناية ثم التأكيد بان ثم تعقبه
بما يدل على التوبيخ والتوبيخ
وهو قوله ولكن لا يشعرون
(ومزية انما على العطف أنه

ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه اذا يلزم من الكون على وفق كلام المصنف عدم رادة
المصنف لكن يرد على هذا أن المخاطبين أعنى الكفار لا يشكرون بشبهة الرسل - حتى يرد
عليهم بهذا الحصر أعنى ان نحن الابشر مثلكم الا أن يجاب بان القصر قد يكون لتسكنة
غير الافراد والقلب والتعيين لمخاض من سم (قوله عطف على قوله الخ) ولم يعطفه على قوله
نحو وما محمد الخ فيتخلص من الاعتراض الا أن لا نه ليس من أمثلة التنزيل منزلة المجهول
المستعمل فيه النفي والاستثناء حتى يعطف على مثاله السابق ولا ن ذلك لا يلائم قول
المصنف بعد وقد ينزل الخ فاندفع ما لسم (قوله وهذا الخ) هذا جرى مع المتن وسما على
القدح فيه بقول الشارح والاولى الخ (قوله والاولى بناء على ما ذكرنا) أى عقب قول
المصنف بخلاف الثالث من أن انما لا تستعمل الا في مجهول بالفعل لكنه شأنه أن لا يجهل
وانما قال الاولى ولم يقل والمتعين أو والصواب لا مكان تأويل قول المتن يعلم ذلك ويقر به
أى شأنه أن يعلم ويقر به وهو جاهل بالفعل فيكون من الاخراج على مقتضى الظاهر
(قوله لا على مقتضى الظاهر) أى لانه يعلم أنه أخوه لكن لما يشفق عليه نزل منزلة الجاهل
فخوطب بالقصر (قوله المجهول) أى عند المخاطب (قوله منزلة المعلوم) أى ما من شأنه
أن يعلم عند المخاطب بحيث لا يصير على انكاره المعلوم بالفعل لان المعلوم بالفعل ليس محلا
للقصر سم (قوله من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا يشكره) وان كان هو جاهلا له ومنكرا
له بالفعل (قوله بما ترى) أى بما تعلمه محققا أو بما تصوره لظهور كماله أطول (قوله من
ايراد الجملة الاسمية) أى من الجملة الاسمية الموردة لان المؤكد الجملة الاسمية لا يرادها سم
فهى من اضافة الصفة (قوله الدال على الحصر) أى حصر المسند في المسند اليه فالمعنى
لا مفسد الا هم لما تقرر من أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه
وتأكيدهم الرد على الكفار حاصل به أيضا وان كان قصر المسند اليه على المسند هنا بلغ
في ذلك (قوله ثم تعقبه الخ) عبارة الأطول وهما تأكيدهم أن كماله لم يشكره المصنف وهو
توبيخهم وتقريرهم بقوله ولكن لا يشعرون وجعله دالا في قوله ما ترى كما يشهر به كلام
الشارح بعد عن السوق وبأباه بيان الايضاح (قوله والتوبيخ) تفسير (قوله ومزية انما)
أى شرفها وفضلها (قوله على العطف) وأما النفي والاستثناء والتقديم فقيم ما تعقل
الحكمين أيضا معاقلن تظهر هذه المزية لانما عليهم ما ولذلك لم تعرض له اذ مع أن لها على
التقديم مزية من حيث احتمال كون المقدم معمولا لشيء آخر وعلى النفي والاستثناء من
حيث توقف الاستثناء في الافادة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف أن
صورة العطف تحتل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطة
ذلك الارتباط عني والحاصل أن الاستثناء هو الاخراج فلا بد من ملاحظة المخرج منه
في فعل الحكمين معا لكن تعقلهما معا في انما أقوى منه في النفي والاستثناء لعدم التوقف
على شيء فلذا خصت في المتن بالذكر والاحسن أن يقال غير انما لا يعقل فيه الحكمان اجمالا

أولا ملوى وكتب على قوله فذهب ما تعقل الحكمين أيضا ما مناه به يؤخذ منه أنه كان
 الاحسن أن يقول ومنزبه غير العطف عليه إلا أن يقال إنما كل في هذه المزية منهم كما
 بينه عن بقوله مع أن لها الخ (قوله يعقل منها الحكمين) أى بحسب الوضع بمعنى أن
 الواضع وضعها للجموع فلا يرد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر سم (قوله مع) أى
 وتعقل الحكمين معاً أرجح ألا يذهب فيه الوهم إلى عدم القصر من قول الأمر
 كما في المعطوف مطول (قوله وأحسن مواقعها) أى مواضعها (قوله التعريض) أى
 الكلام الذى يراد به التعريض وهو كما يأتى أن يستعمل الكلام فى معنى يلوح بغيره أى
 يفهم منه معنى آخر ع (قوله إنما تذكر أولو الالباب) فأنما يجوز بأنه ليس المراد
 ظاهره فقط وهو حصر التذكير أى ثمة فى الحق فى أولى الباب أى أرباب العقول فأنه معلوم
 بل هو تعريض الخ أى فذاط القائدة هو المتوسل اليه (قوله على مامر) أى من كونه
 حقيقياً وأضافيا قصر صفة على موصوف أو عكسه (قوله بين الفعل والفعل) فيقتصر
 الفعل على الفاعل وبالعكس وقوله كالفاعل والمفعول فيقتصر الفاعل على المفعول
 وبالعكس وهكذا (قوله وغيرهما) من سائر المتعلقةات سوى المفعول معه فلا يقال
 ما سرت إلا والنيل مثلاً لأنه لم يسمع وكذا لا يقع القصر بين الفعل ومصدره المؤكد
 اجماعاً فلا تقول ما ضربت الأضرب أو ما قوله تعالى ان نظن الاطمان فغناه الاطمان ضعفا
 فهو مصدر نوعى وذكر فى المطول أنه يقع القصر بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل
 منه نحو ما جاء فى رجل الا فضل وما جاء فى أحد الأحرار وما ضربت زيدا الأراش
 وما سلب زيدا الأوثى اه وما صرح به من جواز التفريق فى الصفات أحد قولين للغة
 عليه الرخصى وأبو البقاء والقول الثانى عدم الجواز وعليه الاخفش والقارى كذا
 فى ديس (قوله وغير ذلك من المتعلقةات) كالحال والتمييز (قوله ومعنى قصر الخ) جواب
 سؤال وهو أن يقال ان الفاعل ذات وكذا المفعول به فكيف يقصر أحدهما على
 الآخر نبى أى مع أن القصر ما قصر صفة على موصوف أو العكس (قوله مثلاً) أى
 أو قصر المفعول على الفاعل أو أحد المفعولين على الآخر أو صاحب الحال عليها (قوله
 قصر الفعل) اه ذابا بالنظر لخصوص ما قبل مثلاً أى فى قصر الفاعل على المفعول (قوله
 وعلى هذا) أى على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواقى أى قياس
 معنى البواقى ومنها القصر بين الفاعل والحال فغناه قصر الفاعل فى وقت الفعل على
 الحال نحو ما جاء زيدا الأرا كفاغناه المتبادر أن زيدا فى زمان الجهى مقصور على صفة
 الركوب فهو من قصر الموصوف على الصفة على المتبادر فتقول الشارح فيجمع الخ فتربيع
 على مجموع قوله ومعنى قصر الفاعل الخ وقوله وعلى هذا الخ فتقوله الى قصر الصفة ناظر الى
 نحو قصر الفاعل على المفعول وقوله أو قصر الموصوف ناظر الى نحو قصر ما جاء زيدا الأرا كما
 الداخلى فى قوله وعلى هذا قياس البواقى غاية ما فيه أنه اقتصر فى البيان على الظاهر

يعقل منها) أى من اغا (الحكمين)
 أعنى الاثبات للمذكور والنفي
 عما عداه (معاً) بخلاف العطف
 فأنه يفهم منه أولاً الاثبات ثم النفي
 نحو زيد قائم لا فاعداً وبالعكس
 نحو ما زيد قائم بل فاعداً (وأحسن
 مواقعها) أى مواضع اغا
 (التعريض) وانما يذكر أولو
 الالباب فأنه تعريض بأن الكثر
 من فرط جهلهم كالبهائم قطع
 النظر منهم كطعمه منها) أى كطعم
 النظر من البهائم (ثم القصر كما يقع
 بين المبتدأ والخبر على مامر يقع بين
 الفعل والفعل) نحو ما قام الأزيد
 (وغيرهما) كالفاعل والمفعول
 نحو ما ضرب زيدا الأعمرا أو ما
 ضرب عمرا الأزيد والمفعولين
 نحو ما أعطيت زيدا الأدرهما
 وما أعطيت درهم الأزيد وغير
 ذلك من المتعلقةات (ففى الاستثناء
 يؤخر المقصور وعليه مع أداة
 الاستثناء) حتى لو أريد القصر
 على النعال قبل ما ضرب عمرا
 الأزيد ولو أريد القصر على المفعول
 قبل ما ضرب زيدا الأعمرا ومعنى
 قصر النعال على المفعول مثلاً
 قصر الفعل المسند الى الفاعل على
 المفعول وعلى هذا قياس البواقى
 فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة
 على الموصوف

أو قصر الموصوف على الصفة
وبكون حقيقا وغير حقيقي
افرادا وقلبا وتعيينا ولا يتخفى
اعتبار ذلك (وقل) أى جاز على قوله
(تقديمهما) أى تقديم المقصور
عليه وأداة الاستثناء على المقصور
حال كونهما (بجاءهما) وهوان
بلى المقصور عليه الاداة (نحو
ما ضرب الاعمر - زايد) فى قصر
الفاعل على المفعول (و) ما ضرب
(الازيد - عروا) فى قصر المفعول
على الفاعل وانما قال بجاءهما
احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما
عن حالهما بأن تؤخر الاداة عن
المقصور عليه كقولك فيما ضرب
زيد الاعمر ما ضرب عروا الازيد
فانه لا يجوز ذلك لما فيه من
اختلال المعنى وانعكاس المقصود
وانما قل تقديمهما بجاءهما
(لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها)
لان الصفة المقصورة على الفاعل
ملاهى الفعل الواقع على المفعول
لامطلق الفعل فلا يتم المقصور
قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره
وعلى هذا فقس وانما جاز على قوله
نظرا الى أنهم فى حكم التام باعتبار
ذكر المتعلق فى الآخر (ووجهه
الجميع) أى السبب فى افادة النفي
والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ
والخبر والفاعل والمفعول وغير
ذلك

المبتدأ فلا ينافى أن فى قصر الفاعل على المفعول مثلا وجهها آخر يقتضى أنه من قصر
الموصوف على الصفة كما بين فيما ساقى ملخصا من سمع زيادة (قوله) أو قصر الموصوف
الخ) فيه أن المفعول أعم من المفعول عليه إلا أن يقال قوله قصر الفاعل الخ أى أو قصر
الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ويكون قوله أو قصر الخ راجعاً له وبين ذلك أن فى معنى
قصر الفاعل على المفعول وجهين أحدهما ما ذكره الشاويح والآخر قصر الفاعل نفسه
على الفعل المتعلق بالمفعول فقول الشارح فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة فنرجع على
ما ذكره فعنى ما ضرب زيد الاعمر ما ضرب زيد الاعمر وقوله أو قصر الموصوف على
الصفة يرجع الى الآخر فعنى ما ضرب زيد الاعمر ما زيد الاعمر وقوله أو قصر الموصوف على
الاول لانه يلزم على الثانى كما فى سمع عن عس الفصل بين الصفة المقصور عليها وقيدها
وتقدم المقصور عليه على الاول وان تأخر قيده عنها ولتصحح التفرع وجه آخر قدّمناه وقوله
وعلى هذا قياس البواقي أى فعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول
على الفاعل فعنى ما ضرب عروا الازيد ما ضرب عروا الازيد فيرجع لقصر الصفة على
الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل فعنى ما ضرب عروا الازيد
ما ضرب عروا الازيد ما ضرب عروا الازيد فيرجع لقصر الموصوف على الصفة لکن الاظهر الاول
(قوله) ولا يتخفى اعتبار ذلك فاذا قلت فى قصر الفاعل ما ضرب زيد الاعمر ان اريد
ما ضرب زيد الاعمر دون كل ما هو غير عروا وكان حقيقا وان اريد دون خالد كان
اضافيا ثم ان اريد الرد على من زعم أن مضمرب زيد عروا وخالد مثلا كان افرادا أو على
من زعم أن مضمرب خالد دون عروا وكان قلبا وعلى من شك فى مضمربيه منهما كان تعيينا
وقس سائر المتعلقات على هذا من عرق (قوله بجاءهما) الباء للملابسة (قوله) لاستلزامه
الخ) هذا التعديل قاصر لانه لا يجزى فى قصر الموصوف كما اذا جعل قولك ما ضرب الاعمر
زيد من قصر الموصوف لتأوله بمعنى ما زيد الاضارب عروا وهذا لا يتضح فيه قصر الصفة
قبل تمامها وانما فيه حال التقديم تأخير الموصوف عن جميعها وكذا فى قولك ما ضرب
الازيد عروا فانه اذا جعل من قصر الموصوف تأوله على معنى ما عروا والامضرب زيد لم
يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها انما يلزم عليه حال التقديم تأخير عروا عن جميعها فافهم ملخصا
من عرق (قوله قبل تمامها) أى فى المثالين المذكورين والاقرّب أن يعمل على حذف
المضاف أى لا يهاهم استلزامه والا فلا استلزام فى نفس الامر لان الكلام انما يتم بآخره
نوبى وكذا النثرى (قوله لان الصفة المقصورة على الفاعل) أى فى قصر المفعول على
الفاعل وقوله مثلا أى أو على المفعول فى قصر الفاعل على المفعول وهكذا وقوله هى الفعل
الخ هو بالنظر لما قبل مثلا عنى الصفة المقصورة على الفاعل فى قصر المفعول على الفاعل
وقوله وعلى هذا أى البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل (قوله وعلى هذا فقس)
فتقول فى قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هى الفعل المتعلق

بالفاعل فلا يسم المقصور قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصرو هكذا (قوله أن النني في الاستثناء
المفترغ الخ) انما اقصر على بيان الوجه في النني والاستثناء لأن وجه القصر في العطف بين
واغما راجع الى النني والاستثناء والتقديم اما راجع الى النني والاستثناء أو الى العطف
فزيد اضربت في معنى فاضربت الا زيدا أو زيد اضربت لا غيره واقصر على البيان في
المفترغ لأن البيان فيه يجعله مردودا الى غيره مفترغ فاذا بين فكأنه بين غير المفترغ أيضا
أطول (قوله يتوجه الى مقدر) قال في الاطول القول بتقدير المستثنى منه ينافي ما
سيجيء في بحث الایجاز والاطناب من أن قوله تعالى ولا يحق المصكر السيء الا بأهله
من أمثله المساواة وما وجهه الشارح به من أن تقدير المستثنى منه اعتبار نحو دعاه اليه
أمر لفظي هو معزل عن نظر صاحب المعاني الآن براد بالمقدر في هذه العبارة ما ينساق
الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير في نظم الكلام فتأمل (قوله عام) وفي
مثل ما اشترت الا نصف الجارية بتقدير المستثنى منه جزأ منها وهو مفهوم كل عام فقبل
ما قبل أراد بالعام ما يتناول الكل ليشمل نحو هذا المثال اذ المقدر فيه الجارية وكتب
أيضا قوله عام أي ولو عواما سيما اذ الشرط انما هو عومه لبعض غير المستثنى فدخل
القصر الاضافي والحاصل أن المراد بعمومه في الحقيقى تناوله جميع الافراد وفي الاضافى
تناوله المستثنى والبعض الذى أريد الاختصاص بالنسبة اليه وجبته فالاستدلال على
عمومه بتناول المستثنى وغيره ليحقق الاخبار فيه بحث لأن التناول ليحقق الاخبار
يكفى فيه فعمول المستثنى وشئ آخر وان لم يكن جميع ما خص المستثنى باعتباره بقى أنه في
نحو ما زيد لا يقوم بمحتمل أن يقدر ذلك العام بفعل الا يقوم بس مخلصا (قوله مناسب
للمستثنى في جنسه) ظاهره يقتضى أن الجنس غير المقدر مع أنه المقدر فظاهر العبارة غير
مراد والمراد أن يكون المستثنى داخل في الجنس الذى هو المستثنى منه المقدر وعبارة
الاطول لا يحق أن في قوله في جنسه مساوحة لأن المقدر يجب أن يكون جنس المستثنى
لا مشارك في الجنس فلا نصح المناسبة في جنسه كما حجت في صفة فالمراد مناسب له
في كونه جنسه وأن القصر لا يتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر اعم الاشياء لحصل
القصر وأيضا المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاء فى أحد الازيد ليس مناسبا له
في صفة مع افادته القصر اه وكتب على قوله فالمراد الخ مانصه أقول كون المستثنى
منه جنسا للمستثنى لا ينافي اشتراكهما في جنس أعلى من المستثنى منه فانتفاء المساوغة
في كلامه ممكن وكتب أيضا قوله مناسب للمستثنى في جنسه بأن يقدر فيما جاء الازيد أحد
لاحيوان أو شئ حتى لا ينافي القصر محي حمار وفيما أعطيناه الاجبة لباسا حتى لا ينافيه
اعطاء درهم فالمراد بالجنس ما بعد في العرف جنسا ويقال للشئ المشار له المستثنى فيه أنه من
جنسه ألا ترى أنه لا يقال للعمارة من جنس زيد مع أنه حيوان كزيد ويقرب منه ما يفهم
من قولهم الجنس الى الجنس يميل فنفسه بما يصدق على المستثنى فقد بعد أطول (قوله

(أن النني في الاستثناء المفترغ)
الذى حذف فيه المستثنى منه
وأعرب ما بعد الاجبب العوامل
(يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه)
لأن الالاء خارج والاعراج يقتضى
مخرجاً منه (عام) ليتناول المستثنى
وغيره فيحقق الاعراج (مناسب
للمستثنى في جنسه) بأن يقدر في
نحو ما ضرب الازيد ما ضرب أحد
وفي نحو ما كونه الاجبة
ما كونه لباساً وفي نحو ما جاء
الاراكما ما جاء كما ناعلى حال

من الاحوال) أى من أحوال المجيء (قوله وعلى هذا القياس) نحو ما صلبت الا في
المسجد (قوله فاذا اوجب منه شئ بالا) لشيء أو اوجب لشيء منه بالا كما في ما جاء في الزيد
فانه لم يوجب من العام شئ بل اوجب لشيء منه أطول (قوله القيد الاخير) أى من قيدي
الفعل لما سبق من أن كلام من الفاعل والمفعول قيد للفعل (قوله ولا يجوز تقديمه) ههنا
نظروا هو أن تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيداً للقصر كما في قولنا انما
زيد اضرب فانه لقصر الضرب على زيد ويمكن الجواب بأن الكلام فيما اذا كان القصر
مستفاداً من انما هو ذلك أى بل هو مستفاد من التقديم وتقدم أن هذا عند
الشارح وأن مختار السيد أنه مستفاد من انما من التقديم سم ويس زاديس وفي
العروس يرد على قولهم المحصور فيه هو الاخير أموره منها ان قولنا انماقت معناه لم يقع الا
القيام فهو محصور للذلل وليس الاخير فان الاخير هو الفاعل وهو الضمير ولو قصد حصره
لفصل الضمير كما سبق ومنها قوله صلى الله عليه وسلم انما يأكل كل آل محمد من هذا المال فان
المراد ليس لهم فيه الا الاكل لانهم لا يأكلون الا من هذا المال كما يقتضيه قواعدهم
ومنها قوله تعالى انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر
فان المراد ما يريد الآن يوقع العداوة في الخمر والميسر ومقتضى ما ذكره وأن يكون المراد
ما يريد أن يوقع العداوة لانهم ما ومنها قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آبائنا من قبل فان
المعنى لم يقع الآن أشرك آبائنا من قبل ومقتضى قواعدهم ما أشرك آبائنا من قبل
أى لم يشركوا من بعدنا بل من قبلنا ومنها قوله تعالى يا قوم انما قسمتم به مقتضى ما قالوه ان
المعنى ما قسمتم الاباء وليس المراد فانه لا يصح فيه قصر القلب ولا قصر الافراد لانهم لم يكونوا
يدعون أنهم قسما به وبغيره ولا أنهم قسما بغيره فقط فنعين أن يكون المعنى لم يقع الآن أنكم
قسمتم به ومنها قوله تعالى واذا قضى أمراً فاعلم ما يقول له كن فيكون فيلزم على ما قالوه ان
التقدير ما يقول له الا كن وليس المعنى عليه انما المعنى لا يقع شئ الا قوله كن ومنها قوله
تعالى قال انما يا أيكم به الله ان شاء فالمعنى على ما قالوه ما يا أيكم به الله الا ان شاء وهذا
وان كان محمداً لكنه ليس المراد بل المراد ما يا أيكم به الا الله بدليل أنه جواب لقوله هم
فانما يجتمعون ان كنت من الصادقين اه بعض تلخيص وكتب على قول سم ويس بل
هو مستفاد من التقديم مانعه فيه ان في الحكم بأن انما في هذا التركيب لا قصر فيه وفي
انما جاء في زيد لا عمر والقصر محكما أطول (قوله للالباس) وذلك لتقرر تأخير المقصور عليه
(قوله وغير كالا) خص غير لانها لا يستعمل في التفرغ من أدوات الاستثناء غير
الا غيرها لكن هذا بناء على أن سوى ملازمة للنصب على الظرفية والافهى كغيرهم
(قوله في افادة الخ) تبع المتاح في تخصيص وجه الشبه والاولى الاتصاف على قوله وغير
كالا فانه تكثير المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة في جميع أحكام الا أطول
(قوله قصر الموصوف على الصفة الخ) قال في الاطول ولثان تريد بالقصرين القصر

من الاحوال وفي نحو ما سرت
الا يوم الجمعة ما سرت وقام
الافوات وعلى هذا القياس (و) في
(صفته) يعنى الناعلية والمفعولية
والحالالية ونحو ذلك واذا كان النفي
متوجها الى هذا المقدر العام
المناسب للاستثنى في حقه
وصفته (فاذا اوجب منه) أى من
ذلك المقدر (شئ بالاجاء القصر)
ضرورة بقاء ما عداه على صفة
الاستثناء (وفي انما يجر المقصور
عليه نقول انما اضرب زيد عمرا)
فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع
بعد الا فيكون هو المقصور عليه
(ولا يجوز تقديمه) أى تقديم
المقصور عليه بانما (على غيره
للالباس) كما اذا قلنا في انما
ضرب زيد عمر انما اضرب عمرا زيد
بخلاف النفي والاستثناء فانه
لا الباس فيه اذا المقصور عليه هو
المدكور بعد الاسواء قدم أو آخر
وههنا ليس لفظ الامد كوراني
اللفظ بل متضمنا (وغير كالا في افادة
القصرين) قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف

بين المتبدا والخبر والقصر بين غيرهما وهو أقرب (قوله افراد او قلبا وتعيينا)

ظاهرة أن ذلك خاص بغير الحقيقي لأن هذه أقسامه وليس

كذلك فكان الاحسن أن يقول ويكون حقيقيا

وغير حقيقي ايراد قلبا وتعيينا (قوله

لما سبق) أي من أن شرط المنق

بلا أن لا يكون نفيا

قبلها بغيرها

والله أعلم

تم

* (تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني أوله الانشاء) *

افراد او قلبا وتعيينا (و) في

(امتناع مجامعة لا) العاطفة لما

سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر

لا كتاب ولا ما شاعر غير زيد

لا عرو والله أعلم

* فهرسة الجزء الثاني من التجريد على مختصر السعد على متن التلخيص *

صفحة	
٣	الانشاء
٧	مبحث الاستفهام
٣٠	مبحث الامر
٣٦	مبحث النهي
٤٤	الفصل والوصل
١١١	الايجاز والاطناب والمساواة
١٤٦	(الفن الثاني علم البيان)
١٦١	التشبيه
٢٢٠	(خاتمة) في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف الخ
٢٢٣	الحقيقة والمجاز
٢٧١	مبحث المجاز المركب
٢٧٤	(فصل) في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
٢٧٩	(فصل) في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
٢٩٥	(فصل في شرائط حسن الاستعارة
٢٩٨	(فصل) في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك والتشابه
٣٠٠	الكناية
٣١٢	فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح
٣١٤	(الفن الثالث علم البديع)
٣١٦	مبحث الجناس المعنوي
٣٦٤	مبحث الجناس اللفظي
٣٩٣	(خاتمة للفن الثالث) في السرقات الشعرية وما يتصل بها وغير ذلك
٤٢٤	(فصل) من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتها

(تمت)

الجزء الثاني من تجريد العلامة البناني على
مختصر السعد التقنازاني على متن
التلخيص في علم المعاني نفعهما
الله برحمته وأسكنهما
فسيح جنته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قوله الانشاء) أى هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كما لا يخفى أطول وكتب
 أيضا قوله الانشاء ترجمة فالمقصود به المعنى وقول الشارح قد يطلق أى الانشاء أى هذا
 اللفظ أعنى لفظ الانشاء فى كلام الشارح استخدم (قوله تطابقه ولا تطابقه) أى قصد
 مطابقته أولا لمطابقته وهذا محط النقي والافهول نسبه خارج (قوله مثل) زائدة وكان
 الاوضح أن بسقطها كما فى المطول ١٠ (قوله كذلك) أى يطلق على الكلام وعلى فعل
 المتكلم فترى (قوله والاظهر أن المراد ههنا هو الثانى) فيه اشارة الى صحة ارادة الاول
 أى نفس الكلام على ارتكاب الاستخدام فى قوله ان كان طلبا أو تقديرا المضاف
 أى ان كان مدلوله مثلا وبجث الفترى فى دعوى الشارح أظهر به ارادة الثانى بأنه قد
 عد سابقا الانشاء من الابواب الثمانية المحصور فيها هذا الفن وقد جعل هنا عبارة عن
 نفس الكلام فالمناسب أن يراد به هنا أيضا نفس الكلام وكذا بأقامه التى هى التثنية
 وغيره ويؤول فى ضمير قوله واللفظ الموضوع له قال سم لا يخفى أن المراد بالانشاء بالمعنى
 الاول الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى وان المراد بالانشاء الذى جعل أحد
 الابواب اللفاظ المبينة لحكم الكلام المخصوص لانها هى التى تكون جزءا من الكتاب
 فكيف يـكون من الابواب اذا حمل على الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى مع
 ظهور ان هذا الكلام المخصوص ليس أحد الابواب فلا وجه لهذا البحث (قوله والمراد
 بها) أى بالتثنية والاستفهام وغيرهما وكتب أيضا قوله والمراد به الخ هذا فى معنى العلة
 أى لأن المراد به الخ أى انما كان ذلك التقسيم قربة دالة على ما ذكر لان المراد الخ أى

(الانشاء)
 قد يطلق على نفس الكلام الذى
 ليس نسبته خارج تطابقه
 أو لا تطابقه وقد يقال على ما هو
 فعل المتكلم أعنى القام مثل هذا
 الكلام كما أن الاخبار كذلك
 والاظهر أن المراد ههنا هو الثانى
 بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير
 الطلب وتقسيم الطلب الى التثنية
 والاستفهام وغيرهما والمراد بها
 معانيها المصدرية

وإذا كانت هذه الأقسام بعانيها المصدرية كان المقسم كذلك لئلا يكون بين المقسم
 والأقسام تباين وسياقه يقتضي أن التني بالمعنى المصدرى التناء عبارة التني والاستفهام
 كذلك التناء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التني والاستفهام وغيرهما تطلق على
 الفاآت التراكيب المخصوصة كما تطلق على الأحوال القلبية ولا مانع من ذلك لكن
 الأولى أن يراد بالإنشاء في الترجمة نفس الكلام وبضميره المستتر في قول المتن أن كان طلبا
 المعنى القلبي المتعلق بالنسبة التي إذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة
 إنشاء على الاستخدام وإنما كان هذا أولى لما ستعرفه من احتياج كلام الشارح إلى
 تكلف ومن الضعف وكتب على قوله ولا مانع من ذلك مانعه قال في الأطول التني مثلا
 لم يأت بمعنى القاء الكلام المقيد للتني مثلا حتى يجعل الإنشاء بهذا المعنى منقسما إليها
 ومادعا للشارح إليه من تصحيح مثل قوله واللفظ الموضوع له ليت لم يدعه لحن فان القاء
 كلام التني ليس الموضوع له ليت كما أن نفس الكلام ليس كذلك (قوله لا الكلام المشتمل
 عليها) أي على أدواتها (قوله بقرينة قوله الخ) لا يصلح ذلك لأن يكون قرينة إلا أن
 حلت اللام في قول المصنف واللفظ الموضوع له على الغاية والتعليل لظهور أن ليت
 ليست موضوعة لالتقاء الكلام المخصوص وإنما هي موضوعة للطلب القلبي أو الحالة
 يلزمها الطلب على ما فيه يس وقد يقال لا يصلح قرينة على ما ذكره حتى مع حل اللام على
 التي للتعليل أذ مع جعلها على التعليل يصح أن يراد من الإنشاء نفس الكلام وكذا من
 أقسامه أي واللفظ الموضوع لأجل هذا الكلام أي لأجل تخصيصه كما ذكره صاحب
 الأطول (قوله لمعنى التني) أي في معنى التني الذي هو بالمعنى المصدرى أعنى القاء نحو
 ليت زيد أقام هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم فإن ليت لم يوضع لفعل المتكلم الذي
 هو القاء هذا الكلام وإنما وضعت لنفس التني الذي هو الحالة القلبية ولذلك يقال أن
 ليت تتضمن معنى أعنى فان تأول كلام الشارح على معنى أن لفظ ليت موضوع لأجل
 أن يلحق أي يوجد ويحقق به الكلام الإنشائي فتكون اللام للعلل الغائبة صحت كلامه لكن
 فيه تكلف (قوله لا تقولنا ليت الخ) أي لا في قولنا أي مقولنا (قوله فالإنشاء) أي
 القاء الكلام الإنشائي يس (قوله أن لم يكن طلبا) أشار إلى أن قسم قول المصنف أن كان
 طلبا محذوف لعدم البحث عنه ههنا (قوله كأفعال المقاربة) أي كالتقاء أفعال المقاربة
 وكتب أيضا قوله كأفعال المقاربة ظاهرا فيما يدل منها على الترح كصبي وجرى واخلولق
 لا ما لا يدل منها عليه تأمل (قوله ونحو ذلك) مثل فعلي التجب وكم الخيرية على ما في المطول
 قال السيد ولا ينافي ذلك أي كون ربكم وللإنشاء كون ما دخلا عليه كلاما محتملا للصدق
 والكذب بحسب نسبة الظرف إلى الزجاء في كم رجال هندي ورب رجل هندي مثلا
 وإنما اعتبار استكثارك إياهم فلا يحتمل ما لا تك استكثرتم ولم تخبر عن كثرتهم اه وفي
 العروس بعد نقل نحو هذاعن ابن الحاجب مانعه هذا الكلام ضعيف والذي نقتطع به

لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله
 واللفظ الموضوع له كذا وكذا
 لظهور أن لفظ ليت مثلا يستعمل
 لمعنى التني لا تقولنا ليت زيدا
 قائم فافهم فالإنشاء أن لم يكن طلبا
 كأفعال المقاربة وأفعال المدح
 والذم وصيغ العقود والقسم
 ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا

أن هذا خبر لأن التكثير ليس المعنى به جعل القليل كثيرا حتى يكون انشاء بل معناه
اعتقاد الكثرة الواقع في النفس والتعبير عن ذلك بكم اخبار عن هذا الاعتقاد فقولنا
كم رجال عندي من جهة التكثير اخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيرا
فليس من الانشاء في شيء وتعليل ابن الحاجب كونه انشاء من جهة التكثير بأن المتكلم عبر
عما في باطنه من التكثير يستلزم أن يكون نحو أبغض زيدا وعزمت على كذا انشاء ولا
قائل به وقوله عقب ذلك والتكثير معنى ثابت في النفس لا وجود له من خارج صحيح لكن
لا يتقنه (قوله البائية) أطلق البيان على ما يعم المعاني (قوله ان كان طلبا) المراد
بالطلب معناه الاصطلاحي أعني القاء الكلام بخصوص لا القوي الذي هو فعل القلب
فترى (قوله غير حاصل وقت الطلب) فان قلت ربما يطلب شيء حاصل وقت الطلب لعدم
العلم بمحصله فالتعجب أن يقال استدعى طلبا غير معلوم الحصول وقت الطلب قلت المراد
استدعاء صحة الطلب لاستدعاء نفسه أو المراد عدم الحصول في زعم المتكلم فاذا لم يوجد
شرط الطلب أو محتمه حل كلام من يوثقه على معنى مناسب لذلك الطلب أطول (قوله
لا متناع طلب الحاصل) ليس المراد من امتناعه استحالة فانه غير مستحيل بل هو عيب
فقط والحال تحصيل الحاصل بل المراد امتناعه أنه لا يابى (قوله فلو استعمل صيغ
الطلب) كما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا (قوله لطلوب) أي اطلب مطلوب
(قوله ما يناسب المقام) أي كطلب المداومة (قوله وهو طلب الخ) مخالف لما اقتضاه
سياقه السابق وموافق لما حققناه سابقا من أن المراد بالطلب القلب اللهم إلا أن يحمل
الطلب في التعريف على القاء كلام يدل على حصول شيء الخ (قوله حصول شيء) ولو على
وجه التثني (قوله على سبيل المحبة) أي على طريق يفهم منه المحبة فتخرج البواقي من
أنواع الطلب وقيل ينبغي أن يقيد المحبة بالجزءة عن الطمع احترازا عن الامر والنهي
ونحوهما التي وجدت المحبة فيها وقيل قيد المحبة المرادة يكتفي في اندفاع النقض وقيل
هو تعريف بالاعم وقد أجازه المتقدمون كذا في بس (قوله امكان المتنى) أي عدم
استحالة فالمراد الامكان العام الذي هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للنسبة
أو جواز الوجود والعدم فالمراد الامكان الخاص الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين
ولا يرد على كلا الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يتنى لوجه بقوله قبل غير حاصل
وقت الطلب وكتب أيضا قوله امكان المتنى ولا امتناعه وخص الامكان بالتثني لانه يتبادر
الوهم الى اشتراط امكانه لما تقرر أنه لا يصح طلب المحال وعدم تميز الوهم بين طلب على
وجه التثني وطلب لاعلى هذا الوجه أطول (قوله بخلاف التبرجى) يقتضى أن بين التثني
والتبرجى مشاركة في مطلق الطلب وأن لا تارق بينهما الاشتراط امكان التبرجى
دون اشتراط امكان التثني وليس كذلك اذ التبرجى ليس من أقسام الطلب بل هو قريب
الحصول وكتب أيضا قوله بخلاف التبرجى وأما الامر والنهي والاستفهام والتدافع وال

لقلة المباحث البائية الانشائية
المتعلقة بها ولأن أكثرها
في الاصل اخبار نقلت الى معنى
الانشاء (ان كان طلبا استدعى
مطلوبا غير حاصل وقت الطلب)
لا متناع طلب الحاصل فلو استعمل
صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع
اجراؤها على معانيها الحقيقية
وتولد منها بحسب القرائن
ما يناسب المقام (وأما نوعه) أي
الطلب (كثيرة منها التثني) وهو
طلب حصول شيء على سبيل المحبة
(واللفظ الموضوع له ابت ولا
يشترط امكان المتنى) بخلاف
التبرجى

بعضهم لانه يستعمل الافيما كان ممكنا ولعل مراده أن الاصل ذلك والا فالامر بالمحال بل
 التكليف به واقع اه يس وقوله الافيما كان ممكنا أى ولو بحسب الزعم كما في الاطول
 (قوله تقول ليت الشباب يعود) مع أن عوده محال عادة بناء على أن المراد به عود قوة
 الشـجـوية بالجـنس أو النوع لا عودها بالشخص ولا عود السن المعين فان ذلك محال
 عقلا يس (قوله لكن اذا كان المتنى الخ) لاحاجة لهذا لأن الترجي ليس طلبا كما ينبغي
 في المطول فيما سـمـى أى فلا يشبهه بالمتنى الذى هو طلب حتى يحتاج للتمييز بينهما كما ذكرنا
 سم (قوله ان لا يكون لك توقع وطماعية) يؤخذ من كلامه التباين بين التمنى والترجي
 وعلى ما في المطول من أن الترجي ليس بطلب فالتباين أظهر يس (قوله توقع) التوقع
 أبلغ من الطماعية يس (قوله وطماعية) هو تخفيف اليأس على وزن كراهية مصدر
 يقال طمع فيه طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضهاف ترى (قوله لصار
 ترجيا) فيؤتى فيه بلعل في التوقع ويعسى في الطماعية وفي العبارة ادخال اللام في جواب
 ان يس (قوله وقد تنى بهل) قال في المطول ولما ذكر ما هو موضوع للتنى أشار الى
 ما يستعمل في التنى مجازا فقال وقد تنى بهل الخ اه وبه يدفع ما قبل المناسب ايراده
 في المعاني المجازية للاستفهام وكتب أيضا قوله وقد تنى بهل أى على سبيل الاستعارة
 التسمية أو المجاز المرسل بمرتين بأن يتجاوز بها الى مطلق الطلب ثم الى طلب حصول شئ
 على سبيل المحبة وكتب أيضا قوله بهل مثلها الهمزة كما في قوله

الاسيل الى خرفا شر بها * الاسيل الى نصر بن حجاج

أطول (قوله حيث يعلم الخ) هذا العلم قرينة المجاز (قوله في صورة الممكن) فيه ان ليت
 لا تنافي أن يكون ممكنا فانها تستعمل في الممكن أيضا فكيف يكون ذلك نكتة للعدول عنها
 ويجاب بأن المراد في صورة الممكن نصا لان المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكلا لا جزم
 باتفائه بخلاف التمنى فانه قد يكون مجزوما باتفائه تناقل (قوله وقد تنى بهل) لم يذكر
 الشارح نكتة العدول عن التنى بليت الى التنى بلوكاذ كرفى هل ويظهر لى أن نكتة الأشعار
 بعزة متفناه حيث أبرزه في صورة مالم يوجد لان لو بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع
 (قوله لو تأنى فتحدثى) أى ليت اتيانا فـدنا فترى (قوله بالنصب) فلورفع فان
 كانت هنالك قرينة تدل على التنى عمل بها والا فلا وما استفيد من كلام المصنف من نصب
 المضارع في جواب التنى بلونقل السبوطى في نكتة عن ابن هشام عن السفاقسى خلافا
 كذا في يس وكتب أيضا قوله بالنصب قال القسرى ولا تحتاج لو حينئذ الى الجزاء
 لخروجها عن معنى التعليق اه وهو مبنى على أن لوالى التنى قسم برأسه والذي يدل عليه
 كلام المصنف أنها لوالى الشرطية أشرى معنى التنى فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه
 والخلاف مبسوط في كتب النحويين وقبله لومصدرية بتقدير أو دلوتنا تبنى كما في الاطول
 (قوله بعد الأشياء الستة) بادخال العرض في التضيض والدعاء في الامر والنهى

(تقول ليت الشباب يعود) ولا
 تقول لهـلـه يعود لكن اذا كان
 المتنى ممكنا يجب أن لا يكون لك
 توقع وطماعية في وقوعه والا لصار
 ترجيا (وقد تنى بهل نحو هل لى
 من شفيح حيث يعلم أن لا شفيح)
 لانه حينئذ يتضح جملة على حقيقة
 الاستفهام لحصول الجزم باتفائه
 والنكتة في التنى بهل والعدول
 عن ليت هو ابراز التمنى لكلا
 العناية به في صورة الممكن الذى
 لا جزم باتفائه (و قد تنى بهل)
 نحو لو تأنى فتحدثى بالنصب
 على تقدير فان تحدثى فان النص
 قرينة على أن لو ليست على أصلها
 اذ لا نصب المضارع بعدها الا باضمار
 أن وأن انما ضمير بعد الأشياء
 الستة والمناسـب ههنا هو التنى

واسقاط الترجي كما يأتي (قوله كان حروف) لو قال أحرف لكان أحسن (قوله
التقديم) أي جعل المخاطب نادما وهذا مع الماضي وقوله والتخصيص أي حث المخاطب
وهذا في المستقبل (قوله وهي هلا الخ) ذكر من حروف التخصيص أربعة وبني اثنان
لولا لا بالتخفيف لأن لهما خصوصية بأنهما يطلبان لا يتبع فيهما أبد الجمل خلاف الأربعة يس
(قوله حال كونهما مركبتين) في العبارة تسامح لا يتجنى لأن ظاهرها أن هلا مثلا
أخذت من هل في حال تركيبها مع لا وهل في حال تركيبها مع لا هي نفس هلا فقد أخذ
الشيء من نفسه وهكذا البواقي ولكن المراد أن هلا مثلا ركبت من هل ولا وتركيبتها
هو أخذها بالفعل فإذ أخذها هل ولو ولو وما في حال أفرادها وتركيبتها هو نفس
الأخذ اه ع ق ويمكن دفع التسامح بجعل الحال مقدرة والمعنى أنهم مأخوذون من هل
ولو حال كونهما مقدرى التركيب مع ما ولا المزيدتين قاله الفري وأجاب سم بأن هلا
المجعولة الآن كلمة واحدة ومعنى واحد مأخوذة من هل ولا غير المجعولتين كلمة واحدة ومعنى
واحد فاختلف المأخوذ والمأخوذ منه بالاعتبار اه وحاصل الجواب الأول أن المأخوذ
بحق التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدر التركيب وحاصل الثاني أن المأخوذ مركب
تركيبا جعل الكلمتين كلمة واحدة ومعنى واحد والمأخوذ منه مركب تركيبا ليس بهذه
الثابة بل هو ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى تأمل (قوله تضمينهما معنى التني) فيه
أنهما قبل تركيبهما مع لا وما للتني فامعنى كون تركيبهما لأجل أن يضمنا معنى التني
ويجاب بأنهما قبل التركيب للتني جوازاً واحتمالاً وبعد للتني وجوباً ونصاً فكأنه قال
لتضمينهما معنى التني على التخصيص وال لزوم من ع ق (قوله والتضمين الخ) عبارة ع ق
لأجل تضمينهما أي جعلهما متضمنتين أي دالتين على معنى التني فالمراد بالتضمين هنا جعل
الشيء مدلولاً للفظ لا جعله جزءاً من المدلول الذي هو التضمين اصطلاحاً ونظيره قولك ضمنت
هذا الكتاب كذا بابا فليس المراد أني جعلت الأبواب جزءاً من أجزاء الكتاب بل جعلت
الأبواب نفس أجزاء الكتاب لأمع زائد اه (قوله متضمنتين) أي مستلزمتين (قوله ليس
إفادة التني) فالتني ليس مقصوداً بالذات بل يتوصل به إلى التقديم أو التخصيص (قوله
بل أن يتولد منه الخ) ولم يجعل تركيبهما نفس التقديم والتخصيص من أول وهله بل بتوسط
التني لأن التقديم متعلق بالماضي والتخصيص بالمستقبل فكأنهما محتملان فارة بركب
معنى التني واسطة لأنه طلب في المعنى ليكون كالنفس لهما فم يكون في الحروف شبه
تواطؤ لا شبه اشتراك لأن التواطؤ أقرب من الاشتراك وانما قلنا شبه لأن التواطؤ
الحقيقي انما يتصور في غير الحروف ع ق وبقوله لأن التواطؤ الحقيقي الخ انما يظهر على
القول بأن الحروف موضوعة لمعان جزئية لا على أنها موضوعة لمعان كلية لكن انما
تستعمل في جزئية كما عليه السعد والجمهور وكتب أيضاً ما نصه وجه التولدان التني
مرغوب فيه ومطلوب فيندم على فوانه ويبحث على فعله قال في الأطول فان قلت التني

قال (السكاكي كان حروف
التقديم والتخصيص وهي هلا
والأشياء الهامة موزعة ولولا
مأخوذة منها) خبر كان أي
كانت مأخوذة من هل ولو التني
للقنى حال كونهما (مركبتين مع
لا وما المزيدتين تضمينهما) علة
لقوله مركبتين والتضمين جعل
الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت
الكتاب كذا بابا إذا جعلته متضمناً
لذلك الأبواب يعني أن الغرض
المطلوب من هذا التركيب والتزامه
هو جعل هل ولو متضمنتين (معنى
التني يتولد) علة لتضمينهما يعني
أن الغرض من تضمينهما معنى
التني ليس إفادة التني بل أن يتولد
(منه) أي من معنى التني المتضمنتين
هنا باباه (في الماضي التقديم نحو هلا
أكرمت زيداً) ولوما أكرمته
على معنى ابتكأ أكرمته قصداً إلى
نادما على ترك الأكرام

طلب الشيء على سبيل المحبة ومحبة المتكلم للشيء لا توجب ندامة المخاطب على تركه
أو حرمة على فعله فكيف يتوسل به إلى التخصيص والتقديم قلت التقى لنفسه بل
للسفقة على المخاطب فيوجب ذلك بالاختفاء (قوله وفي المضارع) أي في الاستقبال
لا في مطلق صيغة المضارع فإنها قد تكون للمضى المقيد للتقديم ع (قوله ووقع الخ)
وعليه فالضمين عليه حامله على التركيب بعد وجودها لامترتبة فيكون التقدير أن
التركيب جل عليه كون معناه التقى ع أي وقوله ليتولاه عليه مترتبة (قوله وهو
لا يوافق الخ) لأن ما في بعض النسخ يقيد أنه أمر أصلي والتصدانه طارئ بفعل الفاعل
(قوله لعدم القطع بذلك) لأن أكثر النحويين على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها
ولا تصرف فيها فيجتمعل أن تكون غير مأخوذة عما ذكر ع (قوله وينصب في جوابه
المضارع الخ) تفريع النصب على كونه التقى واعطاء ما حكمه لب تظاهر على مذهب
البصريين الذين لا ينصبون المضارع في جواب الترجي أما على مذهب الكوفيين فلا
لأنهم ينصبون المضارع بعد الترجي (قوله بالنصب) ذهب الكوفيون إلى النصب
في جواب لعل بدليل قوله تعالى لعل أبلغ أسباب السحوات فاطلع بالنصب
ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب وتأولوا النصب في الآية بأن لعل أشربت
معنى التقى وفي الأرتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن
وافقهم من الكوفيين ومن أحسن ما أجيب به عن النصب أنه في جواب الطلب في قوله
ابن إلى صرحا به برفع الأيراد المشهور أن الترجي إنما يكون في الممكن وإطلاع فرعون
إلى موسى وبإلغائه أسباب السحوات غير ممكن اه ملخصا من بس ويندفع أيضا
بالجواب الأول الذي هو تأويل البصريين اه (قوله لبعده المرجو) أي لبعدها من شأنه
أن يترجي لا المرجو بالعلل كما يتبادر واللام تكن لعل مستعملة في التقى بل في الترجي
وقال السيدان المراد المرجو بلعل ومعنى التقى به جعل الترجي به في حكم التقى ولا يخفى
أنه بعيد والأقرب أنه يتخى بلعل لقرب المعنى من الحصول فكأنه قريب من الرجاء
أطول وفي الفري ما يوافق كلام السيد حيث جعل المقام مقام الترجي (قوله يشبه) أي
المرجو (قوله فيتولد منه) أي من البعد ومن لعل (قوله طلب حصول الخ) نقض بنحو
على أمر أو يمكن دفعه بأن المراد طلب ذلك بأدوات مخصوصة (قوله طلب حصول صورة)
أي حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم وكتب أيضا قوله حصول أي
إدراك (قوله) فان كانت وقوع نسبة أي في الخارج وقوله حصولها أي لعل سبيل مجرد
التصور بل المراد بمحصل الوقوع إدراكه محقق خارجا وليس محققا اذ مجرد تصور
الوقوع ليس تصديقا بل هو تصور (قوله حصولها) أي إدراكها (قوله الهمزة وهل
الخ) لم يذكر أم المنقطعة نحو أم اتخذوا من دونه أولياء وهي طلب التصديق كما يأتي
(قوله وأيان) بفتح الهمزة وبالكسر قليلا في لغة سليم بس (قوله طلب التصديق) قدم

(وفي المضارع التخصيص نحو هلا
تقوم) ولوما تقوم على معنى لينك
تقوم قصد إلى حقه على القيام
والمذكور في الكتاب ليس عبارة
السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله
لتضمين ما مصدر مضاف إلى المفعول
الأول ومعنى التقى مفعوله الثاني
ووقع في بعض النسخ لتضمينها على لفظ
التفعل وهو لا يوافق معنى كلام
المفتاح وإنما ذكر هذا بلفظ كان
لعدم القطع بذلك (وقد يتخى بلعل
فيعطى له حكم لب) وينصب
في جوابه المضارع على ضمائر أن
(نحو لعل أيج فأزورك بالنصب
لبعد المرجو عن الحصول) وبهذا
يشبه الحالات والممكنات التي
لا طمعية في وقوعها فيتولد منه
معنى التقى (ومنها) أي من أنواع
الطلب (الاستفهام) وهو طلب
حصول صورة الشيء في ذهن
فان كانت وقوع نسبة بين أمرين
أولا وقوعها فحصولها هو التصديق
والأفهر التصور (والاقتضا
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن
وأي وكيف وأين وأنى ومتى
وابان فالهمزة طلب التصديق)

طلبه لانه لا طلب في التحقيق والتصديق واما طلب التصور فكلام ظاهري فكما
ستعرفه كذا في الاطول (قوله واذعانه) عطفت تفسير والمراد بالاذعان عند أهل
المنطق الادراك والتصديق ادراك وقوع تلك النسبة أولاً وقوعها وادراك ما سوى ذلك
من موضوع ومحمول ونسبة هي مورد الایجاب والسلب تصور كفاي ع (قوله تامة)
فادراك وقوع النسبة الناقصة تصور (قوله أعام زيد) فقد تصورت القيام وزيدا
والنسبة بينهما وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا فاذا قيل قام حصل ذلك التصديق
ع (قوله في الجملة الفعلية) وقدمها لان الاستفهام أحق بها أطول (قوله أو
التصور) لا يفتي أن التصديق موقوف على التصور فافتقاره يستلزم انتفاء التصديق
لكن لما كان التصديق بغير المعين حاصلًا والمقصود حصوله بالمعين والتفاوت بينهما ليس
الافي تعيين المسند اليه مثلا توسعوا فقتلوا الهمزة لطلب التصور دون التصديق والا
فالهمزة في التحقيق لطلب التصديق المعين سواء دخلت على المسند اليه أو المسند
أو المفعول أو نحوهما من سائر قيود الفعل من السيراي (قوله أي ادراك غير النسبة)
أل للعهد والمعهود النسبة المتقدمة التي هي التامة وكتب أيضا قوله أي ادراك غير
النسبة أي غير وقوعها فدخل فيه ادراك الذات كما قال ابن يعقوب فطلب التصور ثلاثة
أقسام طلب تصور النسبة بين الطرفين من غير طلب وقوعها أم لا وهذا القسم لم يغل له
لان طلب تصور الطرفين يغني عنه وطلب تصور المسند اليه وطلب تصور المسند
(قوله أدبس) هو شراب حاوي يتخذ من القرا والعنب ع وكتب أيضا قوله أدبس
الحق فهذا الكلام يدل على انك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الاناء وجهلت الحاصل
الذي هو المسند اليه لانه هو المتصف بكونه حاصلًا فسألت عنه فاذا قيل مثلا غسل
تصورت المسند اليه بخصوصه وانه غسل (وهنا نكتتان) ينبغي التنبيه لهما احدهما
أن ظاهرا هما تأخر التصور عن التصديق والمعهود العكس وجوابه أن التصور المتأخر
تصور خاص كما أشرنا اليه وأما مطلق التصور أعني تصور المسند اليه فهو متقدم لانك
تعلم أن ثم شيئا حاصلًا لا ترا بين الغسل والادبس والاخرى أن المسؤول عنه في الحقيقة
ولو كان الذي يتبادر هو التصور فقط انما هو التصور مع التصديق فان نفس حقيقة
الادبس أو الغسل الجواب أحدهما معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب كون
الواقع في الاناء خصوص الغسل مثلا لاحقيقة الغسل فالسؤال في الحقيقة عن حصول
مخصوص وتبين بيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص الكائن بالتصور
الخاص لا عن مطلق التصور لكن لما حصل معه تعيين المسند اليه أو المسند سمي تصور
توسعا ع (قوله أي الخالية الح) فيه النكتتان السابقتان فهنا أيضا تصور سابق
هو الموقوف عليه التصديق وهو كون الحصول فيه أحد هذين وتصور خاص متأخر هو
المسؤول عنه وهو كونه نفس الخالية بخصوصها أو الزرق بخصوصه ثم الظرفان متصوران

أي انقياد الذهن واذعانه لوقوع
نسبة تامة بين الشيئين (كقوله)
أقام زيد في الجملة الفعلية (وأريد
قام في الجملة الاسمية) أو لطلب
(التصور) أي ادراك غير النسبة
(كقوله) في طلب تصور المسند
اليه (أدبس في الاناء أم غسل)
عالمًا بمحصل شيء في الاناء طالبًا
لتعيينه (و) في طلب تصور المسند
(أي الخالية ديسك أم في الزرق)
عالمًا بكون الدبس في واحد من
الخالية والزرق طالبًا لتعيين ذلك

لذا تم أيضا وانما سئل عنهم ان حيث الحصول فيه ما بالخصوص ففي هذا التصور تصديق
كما في المسند اليه لان التصديق المعلوم مطلق الحصول في احدهما ثم سئل عن حصول
خاص يميز بذكر الحصول فيه الخاص ولكن قبح الامثلة وعدمه مع هل انما بنوا عليها
على ما يبادر من افادة التصور فيما ذكر على ما يأتي تأمل ع ق (قوله وذلك) أى القبح
في صورة هل دون صورة الهمزة (قوله لان التقديم يستدعي الخ) لان التقديم يفيد
الاختصاص ففاد أعمر عرفت مثلا السؤال عن خصوص المفعول أى الذى اختص
بالعرفة دون غيره بمعنى أنه يستل عن الذى يصدق عليه انه هو المعروف فقط دون غيره بهد
العلم بوقوع المعرفة على عمرو وغيره فأصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول تام حاصل
وانما يستل عن المفعول الذى اختص بوقوع الفعل عليه فالسؤال اطلب التصور ع ق
وكتب أيضا قوله لان التقديم الخ هذا التعديل يفيد المنع لا القبح كما ذكر وقد يجاب عنه
بأنه لا يتعين التخصيص فلذلك لم يمنع أصل التركيب ع ق (قوله حصول التصديق) أى
وجوده من المتكامل (قوله لطلب حصول الحاصل) أى وطب حصول الحاصل عبث
ولا يصح أن تجعل لطلب تصور المفعول لانها لا يتجى لطلب التصور (قوله وهذا) أى
الفرق المذكور (قوله وهذا ظاهر في أعمر عرفت) لان التقديم المنصوب يفيد
الاختصاص ما لم تقرر منه على خلافه فالغالب فيه الاختصاص وقوله لا في أريد قام أى
لان تقديم المرفوع ليس في الغالب للاختصاص وانما قال فلي تأمل لان تقديم المنصوب
يكون أيضا لغير الاختصاص كالاختصاص فيسأوى تقديم المرفوع من حيث ان كلا قد
يكون للاختصاص وغيره ويجب عنه بأن النظر للغالب كما مر تأمل (قوله والمسؤل الخ)
قال ع ق ولما كانت الهمزة للتصديق والتصور ناسب أن يذكر ما يعلم به أنه أريد بها السؤال
عن كل متصور خاص من المسند والمسند اليه أو شئ من متعلقاتهم ما فإشار الى ذلك
بقوله والمسؤل الخ (قوله بها) أى بالهمزة ومثلها غيرها كما ذكره الطيبي في التبيين
يس (قوله هو ما يليها) قال الدمامي وفي كتابه يربو به ان التقديم في نحو أريد القيت
أم عمر أحسن وانك لو أخرت قلت ألفت زيدا أم عمر المستكان جائزا حسننا ونحوه
في مقرب ابن عصفور أفاده يس وكتب أيضا قوله هو ما يليها وهذا انما يظهر اذا كان
المطلوب بها تصور بعض طرفي الجملة أو فضلا عنها لا التصديق بوقوع نسبتها اذ ليس له
لفظ واحد بل الهمزة بل دائريين المسند والمسند اليه فليس أحدهما اولى بالايلا من
الآخر قال في العروس الآن يقال المعتبر فيه هو الفعل وقال ع ق والمسؤل عنه أى
بالهمزة عند قصد السؤال عن اجزاء الجملة تصور ما يليها من تلك الاجزاء وذلك كالنفع
في قول القائل أضربت زيدا فان هذا الكلام بقوله الثالث في وقوع ضرب منك على زيد
بمعنى أنه يشك هل وقع منه ضرب على زيد أو لم يقع أصلا كذا قيل ولكن على هذا تكون
للتصديق في أصل الفعل فلا يكون بعض اجزاء الجملة اولى بالايلا من بعض اه ولا يخفى

(وهذا) أى ولجى الهمزة لطلب
التصور (لم يقبح) فى طلب تصور
الفاعل (أريد قام) كما قبح
هل زيد قام (و) لم يقبح فى طلب
تصور المفعول (أعمر عرفت) وذلك لان
كما قبح هل عمر عرفت حصول
التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فتكون
هل لطلب حصول الحاصل وهذا
ظاهر فى أعمر عرفت لا فى أريد
قام فلي تأمل (والمسؤل عنه بها)
أى بالهمزة (هو ما يليها) كالفعل
فى أضربت زيدا ()

ان الجواب المتقدم لا يأتي في الجملة الاسمية نحو زيد قائم وبالجملة كان ينبغي للشارح حل
كلام المصنف على ما اذا كان المطلوب بالهمزة التصور وحل مثال المصنف على الاحتمال
الثاني فيكون معناه أضربت زيدا أم أكرمته أي ما الواقع منك منهم ما فيكون تقديم الفعل
جريا على الاصل ولهذا قال في الاطول كالفعل في أضربت زيدا أم أكرمته وما يجوز
أضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق والتبادر أن الواقع بعدها الجملة اذ ليس تقديم الفعل
لتعلق الاستفهام بدبل على ما هو الاصل فيه ولعل الحامل للشارح على - له مثال المصنف
على طلب التصديق وجعله كونه لطلب التصور واحتمالا لأن ذلك هو المتبادر من عدم ذكر
المعادل (قوله اذا كان الشك في نفس الفعل) من غير أن يكون لك علم بحصول فعل
منه لكن لم يتعين عندك فأردت تعيينه (قوله ويحتمل أن يكون الخ) بقى احتمال أن
يكون لطلب تصور المسند اليه وقد صرح بذلك في عروس الافراح وعبارة هذا كانه أي
التفصيل في الامثلة مع أم اذا ذكرت أم فان لم تذكر قلت أقام زيدا احتمل أن يكون لطلب
التصديق وان يكون لطلب تصور المسند وان يكون لطلب تصور المسند اليه لأن ذلك قد
يصدر من تردد في وقوع قيام زيد ومن جازم بوقوع قيام وشك في المسند اليه ومن جازم
بوقوع فعل من زيد وشك في انه القيام أو لا فالعنى على الاول أقام زيدا ولا وعلى الثاني أقام
زيدا معروا وعلى الثالث أقام زيدا مع قد وكذلك أريد قائم غير أن الظاهر ان الاستفهام
عن التصديق لأن النسبة هي الجدية بالاستفهام ولذلك كان ابقاء الفعل للهمزة بالاستفهام
وتأخير الاسم أولى من العكس اهـ يس (قوله والفاعل) عطف على قوله كالفعل وينبغي
أن يحمل الفاعل هنا على المعنوى لا الصناعي اذ هو لا يجوز تقديمه على فعله نوب (قوله
اذا كان الشك في المضروب) ولا يذهب عندك ما تبيننا عليه أن انقاعا أن الاستفهام
الذي ذكر وأنه يراد به التصور هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق الخصوص ولهذا اصح
اطلاق الشك فيها وسؤال عن تصور الفاعل والمنعول مع أن الشك انما يتعلق بالنسبة
لا بالفاعل أو المنعول من حيث ذاتهما فافهم ع (قوله سائر المتعلقات) نحو أو في الدار
صليت وأيوم الجمعة سرت وأتأديا سرت وأرا كجئت ونحو ذلك معطول (قوله لطلب
التصديق) أي الايجابي قال الرضى هل لا تدخل على النافي أصلا قلت كانه لرعاية إيصاله
لانه في الاصل يعنى قد وقد لا تدخل على النافي أطول (قوله غيب) أي اذا عرفت انه
لطلب التصديق فغيبه أي هذه المعرفة غيب مبدأ لكن ضمنه ليس رفعه لانه يبي
بعد حذف المضاف اليه على الضم وما له القصر على طلب التصديق وان كان ليس من
طرقه أطول (قوله امتنع هل زيد قائم أم عرو) قد سبق منأى أوائل أبحاث الاسناد
الخبري أن ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم
ثيبا على أنه تقع هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل وأشرنا هناك الى الجواب يجوز كون
أم في هذا الحديث النبوي منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا وكتب أيضا ما نضه اى حيث

اذا كان الشك في نفس الفعل
أعنى الضرب الصادر من
المخاطب الواقع على زيد وأردت
بالاستفهام أن تعلم وجوده
فيكون لطلب التصديق
ويحتمل أن يكون لطلب تصور
المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل
من المخاطب بزيدا لكن لا تعرف
انه ضرب أو اكرم (والفاعل
في أنت ضربت) اذا كان الشك
في الضارب (والمنعول في أزيدا
ضربت) اذا كان الشك
في المضروب وكذا قياس سائر
المتعلقات (وهل لطلب التصديق
غيب) وتدخل على الجملتين
نحو هل قام زيد وهل عرو فاعاد
اذا كان المطلوب حصول
التصديق بثبوت القيام لزيد
والقعود لعرو (ولهذا) أي
ولا اختصاصا بطلب التصديق
(امتنع هل زيد قائم أم عرو)

لأن وقوع المفرد ههنا دليل على أن أم متصلة وهي اطلب تعيين أحد الامرين ١١ مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل انما تكون

اطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام

بدون أم عمرو يتبع ولا يتبع لماسبي

(و) لهذا أيضا (فج هل زيد انضربت

لأن التقديم يستدعي حصول

التصديق بنفس الفعل) فتكون

هل لطلب حصول الحاصل وهو

محال وانما يمنع لاحتمال أن

يكون زيد امفعول فعل محذوف

أو يكون التقديم مجرد للاهتمام

لالتخصيص لكن ذلك خلاف

الظاهر (دون) هل زيد (ضربه)

فانه لا يتبع (لجواز تقدير المفسر

قبل زيد) أي هل ضربت زيد

ضربه (وجعل السكا كي قبح هل

رجل عرف لذات) أي لأن التقديم

يستدعي حصول التصديق بنفس

الفعل لماسبي من مذهبه من أن

الأصل عرف رجل على أن رجل

بدل من الضمير في عرف فقدم

للتخصيص (ولزمه) أي السكا كي

(أن لا يتبع هل زيد عرف) لأن تقديم

المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده

حتى يستدعي حصول التصديق

بنفس الفعل مع انه قبح باجماع

النحاة وفيه نظر لأن ما ذكره من

الزوم ممنوع لجواز أن يتبع لعله

أخرى (وعلى غيره) أي غير السكا كي

(قبحهما) أي قبح هل رجل عرف

وهل زيد عرف (بأن هل بمعنى

قد في الأصل) وأصلها هل

قوله هل رجل عرف والصواب زيد

لم تقدر أم منقطعة أذهي تجماع هل بل لا تقع بعد هل الامنقطعة لانه يشترط في اتصالها
أن يكون قبلها استفهام بالهمزة أو لفظ سواء يس (قوله لأن وقوع المفرد ههنا دليل
الخ) لأن أم المنقطعة لا يليها الاجلة وان وقع بعدها مفرد فهو خبر لمبتدأ محذوف نحو وانما
لا بل أم شاه وهي بمعنى بل فعل أن أم مطلقا لاتعادل هل (قوله وهل انما تكون اطلب
الحكم) بمعنى التصديق وكتب أيضا قوله وهل انما تكون اطلب الحكم أي فتقتضى الجهل به
وهو مناف لما اقتضته أم من العلم اذ احققت هذا علمت رد ما قبل ما المانع من طلب كل
من التعيين وأصل الحكم وحيد فتدعي سوغ الجمع بينهما (قوله لماسبي) أي في قوله ولهذا
أيضا قبح الخ (قوله لأن التقديم يستدعي) أي غالبا (قوله وهو محال) أي حصول
الحاصل لا يطلبه اذ هو عيب لا محال يس وحصول الحاصل المحال هو حصوله عن عدم
(قوله لاحتمال أن يكون الخ) لا يخفى أن زيد انضربت على هذا ليس متعينا للقبيل هو
دائرين أن يكون قبيحا أو متعنا الآن يقال الدائر بين الامتناع والقبح متعين للقبح أطول
(قوله فعل محذوف) يفسره الظاهر أي ضربت زيد انضربت لكنه يتبع لعدم اشتغال
الضمير بالمفسر مطول يعني ان في جملة منفعول المحذوف بعد الان فيه حذف عامل المفعول
الاول وحذف مفعول الثاني بخلاف صورة الاشتغال ففيه الحذف الاول فقط وكتب
على قول المطول لعدم الخ بانه أي ففيه التهمة والقطع سم (قوله لكن ذلك خلاف
الظاهر) راجع لاحتمالين فان قامت قرينة على ان التقديم للاهتمام لم يتبع وكذا اذا
قامت قرينة على انه منفعول محذوف (قوله لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أي جواز
ذلك جوازا راجحا لاعتضاده بكون الأصل تقديم العامل فاندفع ما يقال كما يجوز ذلك
يجوز تقديره مؤخر افعلا قلتم بالتوقف الى تبين أحدهما (قوله أي لأن التقديم الخ)
يقال عليه فتقتضى ذلك الامتناع لا القبح لأن مذهبه ان رجل عرف بفيد التخصيص قطعا
(قوله لماسبي الخ) فيه بحث لأن اعتبار التقديم والتأخير في رجل عرف لانه لا سبب
سواء لكون المبتدأ انكروا وهو منتف مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوع نكرة بعد
حرف الاستفهام مبتدأ صريح به الرضى اه أطول (قوله وفيه نظر) أي في كلام
المصنف واعتراضه على السكا كي قال في الأطول ويمكن دفعه بأن مراد المصنف أنه يلزم
السكا كي ان لا يتبع هل رجل عرف لهذا الوجه بمعنى يلزمه أن لا يكون وجهه جاريا
في جميع مواد القبح والمقصود ترجيح وجه القبح باطراده لا ابطال وجهه أو ابطال حكم
ينسب اليه بمقتضى وجهه (قوله لأن ما ذكره) أي المصنف (قوله لعله أخرى)
هي كون هل في الأصل بمعنى قد وقد يقال يفهم من كلام المصنف ان السكا كي حصر القبح
في العله السابقة فان كان الامر كذلك فاعتراض المصنف وارد (قوله بمعنى قد) قبل المراد
بعناها المذكور للتريب وقيل التحقيق وقيل التوقع كما بسطه يس (قوله وأصله) أي
أصل هل بمعنى قد أهل مع الهمزة ملقولة أو مقدرة والاستفهام مستفاد من الهمزة

(وزنك الهمزة قبلها الكثرة وقوعها)

في الاستفهام) فأقيمت هي مقام الهمزة ونطقت علم في الاستفهام وقدمت خواص الأفعال فكذا ما هي بمعناها وانما يقع هل زيد قائم لأنها اذا لم تر الفعل في جيزها ذهبت عنه وتسلت بخلاف ما اذا رآته قائمًا تذكرت العهود ووجنت الى الألف المألوف فلم ترض باقتران الاسم بينهما (وهي) أي هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا) في أن يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفان قوله (وهو أخوك كما يصح أن تضرب زيدا وهو أخوك) قصدا الى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي أن يكون ذلك لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة وقولنا في أن يكون الضرب واقعا في الحال يعلم أن هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة على أن المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك أن تضرب زيدا وهو أخوك أولا كقوله تعالى أقولون على الله ما لا تعلمون وقولك أنزذي أباك وأنشمت الأمير ولا يصح وقوع هل في هذه المواقع ومن الجانب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضوع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال واعماله فيها وامرئ ان هذه

ع سم وقد سمع هذا الاصل كما في الاطول (قوله لكثرة وقوعها في الاستفهام) وقد تقع في الخبر كقوله تعالى هل أتى على الانسان أي قد أتى اطول (قوله فكذا ما هي بمعناها) ولما كان الفرع لا يعطى حكم الاصل من كل وجه جاز دخول هل على غير الفعل يقع اذا كان في الجملة فصل واتى القبح في نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح (قوله وانما يقع هل زيد قائم) أي مع أن قضية ما ذكره أن يقع ذلك (قوله في -يزها) أي في قرب جيزها والاختصار ما مشغول بها (قوله ذهبت) ذهلت كسح وبكسر الهاء يقال ذهله وذهل عنه نسيمه وغفل عنه كذا في بس (قوله فانها تذكرت) المناسب فانها تذكر العهود وتجن الى الألف المألوف ولا ترضى الخ لان اذا الاستقبال فالترتيب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله ووجنت) بالتخفيف بمعنى ماتت وبالتشديد بمعنى اشتاقت سم (قوله المألوف) تأكيد (قوله باقتران الاسم بينهما) أي توسطه وفي نسخة بافتراق وهي غير ظاهرة اذا يقال افترق زيد بين بكر وخالد بل فرق بينهما أو افترق منهما (قوله وهي أي هل) أي الاستفهامية فلا ينافي صحة دخول التي بمعنى قد على الحال كما في سم (قوله تخصص المضارع) دون الماضي واستظهر بعضهم ان الجملة الاسمية كالضارع وتوقف الصفوى كما في ير (قوله في أن يكون الخ) أي في مقام أن يكون الخ أي في مقام انكار الضرب الواقع في الحال بدليل التقييد بقوله وهو أخوك على ما سيضع (قوله على ما يفهم عرفا الخ) أي وهو هنا كذلك على ما يفهم الخ وكتب أيضا ما نصه أي لأن المتبادر أن الاخوة حاشية فكذا الضرب لأن الحال قد في عاملها والاصل اتحاد من القيد والمقيد (قوله قصدا الى انكار الفعل) أي لاني الاستفهام عن وقوع الضرب اذا لمعنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه أخا فإله السيد (قوله بمعنى انه لا ينبغي) أي وليس معنى انكاره زعم أنه لم يوجد ولم يحصل بل المراد بالانكار التوبيخ (قوله لان هل) تعليل للاصحة في الثاني وعدمها في الاول وقوله وقولنا مبدءا وقوله ليعلم خبر (قوله في كل ما يوجد فيه قرينة) بل في كل ما يؤيد به الحال وان لم تكن قرينة غاية الامر أن لا نطلع على البطالان بدون القرينة الأند في نفسه غير صحيح لا يسوغ للاستعمل وكلامه يوهم انحصار الامتناع في القرينة سم (قوله الواقع في الحال) المناقض لمقتضى هل من الاستقبال (قوله كقوله تعالى الخ) قرينة الاثلة الثلاثة حالية كما في المطول (قوله أقولون الخ) في كون المراد هنا انكار الفعل الواقع في الحال به اذا القول وقع فيما مضى قبل التكلم الا أن يقال لما كان الكلام عقب هذا القول كان كالحال أو أنه حال من حيث المداومة عليه أي الاصرار عليه وعدم العزم على تركه (قوله ما وقع لبعضهم) هو القطب وقوله في شرح هذا الموضوع أي من المنتاح (قوله لا يجوز تقييده بالحال) لعدم المقارنة (قوله ولعمري) أي حياقي (قوله فريية) أي كذبة وكتب أيضا قوله فريية في تسمية ذلك فريية سمح فان الافتراء تعمد الكذب وهو غير موجود (قوله

مرية) أى شك (قوله سأغسل الخ) القضاء أصله الحتم واليجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء وقضاء روى بالرفع والنصب فإذا رفعته يكون فاعلا يجلبها ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير سأغسل المعنى سأغسل العار عن نفسه باستعمال السيف في الاعتداء في حال جلب حكم الله على الشيء الذى يجلبه وإذا نصبته يكون مفعولا يجلبها وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالب الموت جالبه اه فترى المقصود بالمبالغة فى أن لا يتكرر دفع العار في حال من الاحوال (قوله أكثر من أن تحصى) أى من ذى أن تحصى (قوله وأعجب من هذا انه الخ) انما كان أعجب لأن هذا استدلال على تلك القرية وهو منضم لها فنبه القرية وزيادة تقويتها وقال الحفيد انما كان أعجب لأن دليل فساد يظهر مما جعله دليل على دعواه أى قول النحاة فان ذلك في الجملة الحالية لا في عامليها (قوله بحسب الظاهر) وأما في نفس الامر فلا منافاة اذ المراد الحال الخفية وهي لا تنافي الاستقبال بل يكون زمنا ماضيا وحالا ومستقبلا لأن الواجب انما هو مقارنة العالمها فزمنها زمن عامليها أبان وكتب ايضا ما مضى واعتبار اللفظ (قوله على ما سندر) أى في بحث الحال من الفصل والوصل (قوله وأورد هذا المقال) أى قول النحاة يجب تجريد صدر الخ كما تشرح به بمباراة المطول وفي نسخة هذا المثال والاولى أحسن (قوله في صدر هذا المقال) أى قولهم تجريد صدر الجملة الحالية وفي نسخة هذا المثال وهي واضحة كذلك فان صدر المثال أعنى بأننى زيدا سيركب مجرد عن علم الاستقبال وانما هو في الجملة الحالية وصدر قول النحاة المذكور انما يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لاعامليها (قوله ولاختصاص الخ) علة تقدمت على المعلوم (قوله أى لتكون حل مقصورة) قالبا داخله على المقصور (قوله بالاستقبال) الباء داخله على المقصور عليه (قوله من بد اختصاص) أى اختصاص زائد والمراد بالاختصاص التعلق والاختصاصية لا تنمى التفاوت على انها تدخل على الاسم كما سبق أى أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم والمراد به الاستدعاء أى أن استدعاءها الفعل أزيد وأشد من استدعاء غيره والى الكاف في كانهل استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول وهلة إشارة الى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهر به زمانيته ويحتمل انما انتميلية باعتبارها الافراد العقلية لما كونه زمانيا أظهر فان مفهومه أعم من الفعل وان انحصر في الخارج فيه وكونه إشارة الى اسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وإن لها مزيدا اختصاص به دون بقية الجمل الالهيية اه ملخصا من مع زيادة وكتب أيضا قوله مزيدا انما قال مزيد لان الاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل سم وفترى (قوله وما موصولة) ويجوز أن تكون موصوفة والجملة صفة فترى (قوله الذى زمانيته أظهر) أى من خبره أظهر وزمانيه المكون أى باننى الذى زمانيته أظهر

ما فيها مربية اذ لم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل سيجي زيد راكبا وسأضرب زيد او هو بين يدي الامر كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفي الجملة سأغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وأمثال هذه أكثر من أن تحصى وأعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة ان يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سندر حتى لا يجوز بأننى زيدا سيركب أولن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب وستضرب وإن تضرب بالحال وأورد هذا المقال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف أنه ليس امتناع فمدير الجملة الحالية يعلم الاستقبال (ولاختصاص التصديق بها) أى لتكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيها الغيبة التصديق كما ذكر في سابق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال) كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر وما موصولة وكونه مبتدأ

زمانية غيره (قوله بعروضه) أى الزمان له أى للاسم وعروضه للاسم من جهة عروضه
 لمدلوله فالعروض فى الحقيقة للمدلول (قوله لمزيد اختصاصها) اللام لاقوية متعلقة
 باقتضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق بشئ (قوله فظاهراً) أى لأن تأثيرها فى
 المضارع دليل على أن لها مزيد تعلق بجنس الفعل واللام أثرت فى بعض أنواعه فاندفع
 ما فى اسم (قوله بالثبوت) أى بوقوع الثبوت أو وقوع الانتفاء والثبوت والانتفاء هما
 نفس النسبة والمراد بالحكم الادراك وفى حواشى الحفيد لسم مانصه يحتمل ان يريد
 بالثبوت والانتفاء الوقوع واللا وقوع للنسبة الحكمية ويحتمل ان يريد به مانفس
 النسبة الحكمية بناء على أنها فى السلب سلبية فيكون على حذف مضاف أى بوقوع
 الثبوت الخ أولاً حاجة لذلك لأن المتعلق بالمتعلق متعلق (قوله والننى والاثبات)
 الاولى أن يقول والنبوت والانتفاء لأن الأصح عندهم أن الننى والاثبات إدراك
 الانتفاء وإدراك الثبوت اللذان هما نفس الحكم وتوجه ادراكهما الى المعانى
 والاحداث انما هو بواسطة توجههما اليها ويحتمل أن المراد بهما الانتفاء والثبوت تأمل
 (قوله والاحداث) عطف تفسير ومراده بالحدث ما يشتمل الصفة القائمة كفى - من
 (قوله التى هى مدلولات الافعال) أى بطريق الاصلة وأما فى الاسماء المشتقات
 فبالعارض والتبع فلا يرد أنه يلزم ان لا تدخل هل على الجملة الاسمية كذا فى الحفيد
 وبعبارة المطول والننى والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التى هى مدلولات الافعال
 الخ فقال السيد المراد بالذوات ما يستعمل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهى النسب
 الحكمية والافعال تتضمن هذه النسب الحكمية الصالحة لان يتوارد عليها الننى
 والاثبات بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لا تصلح لذلك ويبحث فيه بأن توجه الاثبات
 والننى الى النسب الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاص بالفعل بالنظر
 للمشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسب وأجيب بأن النسبة لا تتحقق
 الا بين الطرفين فاذا دخلت هل على الجملة الاسمية لزم الفصل بينها وبين مطلوبها فى الجملة
 لأن مطلوبها الطرفان لتعلق النسبة بهما فالطرف الثانى مطلوبها الاول فاصل بينها وبينه
 ودخولها على الفعل لا يلزم فيه فصل بينها وبين مطلوبها بل تدخل عليه حقيقة لان جزء
 مفهوم الفعل (قوله أدل على طلب الشكر) أى طلب حصوله فى الخارج لانه المراد
 دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب فنرى فهل هنا مستعملة فى معنى
 مجازى قال فى الاطول عقب قول المصنف أدل على طلب الشكر مانصه علم منه أن
 الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقاً أنه يكون بمعنى التفتى فلما علمنا ان التعرض لها فى
 سيجى من بيان المعانى المجازية (قوله وفهل أنتم تشكرون مع أنه مؤكداً الخ) لا يقال
 قد سبق فى أوائل أحوال المسند أن بروز قوله تعالى لو أنتم تفلحون خزانة رحمة ربي
 فى صورة الجملة الاسمية أفاد الاختصاص كما نصه الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بروز

(كالفعل) فإن الزمان جزء
 من مفهومه بخلاف الاسم فإنه
 انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له
 اما اقتضاء تخصيصها المضارع
 بالاستقبال لمزيد اختصاصها
 بالفعل فظاهراً وأما اقتضاء كونها
 تطلب التصديق فقط لذلك فلا تطلب
 التصديق هو الحكم بالثبوت
 أو الانتفاء والننى والاثبات انما
 يتوجهان الى المعانى والاحداث
 التى هى مدلولات الافعال لا الى
 الذات التى هى مدلولات الاسماء
 (ولهذا) أى ولأن لها مزيد
 اختصاص بالفعل (كان فهل
 أنتم شاكرون أدل على طلب
 الشكر من فهل تشكرون وفهل
 أنتم تشكرون) مع أنه مؤكداً
 بالتكرير اذا أنتم فاعل فاعل
 محذوف

فهل أنتم تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيدة الارازما يستجد
 في معرض الثابت لاننا نقول حقيقة الجلة الاسمية فيما نحن فيه أعني فهل أنتم تشكرون
 لاتقيد الثبوت بل التجدد ليكون خبرا فعليه فكذلك ما هو في صورتها فظهر الفرق
 بين هنا بحث آخر وهو أن هل أنتم تشكرون بيقيد الاسم استقرار التجدد اياها لوزن في صورة
 المتبدل والخبر أو لكونه اياها ما في الحقيقة على رأى والاستقرار التجددى أمس بالمقام من
 الاستقرار الثبوتى دلالة على طلب استقرار الشكر على سبيل التجدد الا شق على النفس
 المستدعى لزيادة الثواب كما مررت اليه الاشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فواجه
 العدول الى ما يقيد الاستقرار الثبوتى ولأن تقول ما ذكر في النظم أدل على كمال عنايته
 تعالى بعباده حيث رضى منهم بما هو أهون عليهم والله أعلم فترى (قوله مع أنه) أى فهل
 أنتم تشكرون (قوله ما يستجد) هو هنا الشكر قال فى الاطول لم يقل ابرازما يستجد
 لان ما يستجد زمنيته أظهر (قوله في معرض الثابت) أى في صورة الثابت (قوله
 من ابقائه) أى ابقا ما يستجد وقوله على أصله أى الذى هو ابرازه في صورة المتجدد وهى
 الجلة الفعلية أو الاسمية التى خبرها فعل (قوله لكونها داخله على الفعل الخ) أى
 فليس معها ابرازما يستجد في صورة الثابت (قوله أدل على ذلك) أى من ترك مع
 الهمزة اه أطول وكتب أيضا مانصه لان العدول عن الاصل يستدعى نكته وهى
 الاشارة الى قوة طلب الشكر (قوله لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) يدل على
 انه لا يحسن من غيره وان قصد النكته وأرادها لانه لا اعتداده من مثله لاتقيد بلاغته
 فهو كما يجرى على سبيل الموافقة هكذا قرره الاستاذ وعلى هذا قوله لانه الذى يقصد الخ
 أى الذى شأنه ذلك سم والاظهر حسن ذلك من غير البليغ عند قصد النكته ثم رأيت
 فى الاطول التظير فى كلام المصنف بما يؤيد ما قلنا ثم قال بناء على كلام المصنف مانصه وكان
 ينبغي ان يقول لا يحسن الامن البليغ مع البليغ اذ كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من
 البليغ مع غير البليغ وكما لا يحسن هل زيد منطلق الامنه لا يحسن أزيد منطلق الامنه لانه
 يدعو الى الفعل وان كانت دعوته دون دعوة هل الآن نقصان الحسن معها أقل فكانه
 للتمسه على هذا خص الحكم بهل والاحسن بيان المقصود حيث قال والخطب مع الهمزة
 فى أزيد منطلق أهون (قوله وهى قسمان) لا يخفى أن هذا التقسيم لا يخص هل لان الهمزة
 الطالبة للتصديق أيضا قسمان الا أنه جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة ومركية فلذا
 خص بها التقسيم واعتمد على ان الطالب بعد معرفة هل مستغن فى الهمزة عن التعليم
 أطول (قوله بسيطة) باعتبار المتعلق (قوله وهى التى يطلب بها وجود الشئ) يخرج
 عنه نحو قولك هل النسبة واقعة هل العمى ثابت أطول أى مع ان هل فى مثل ذلك
 بسيطة ويخرج أيضا عنه هل الشريك معدوم (قوله وجود الشئ) أى التصديق بوقوع
 وجود الشئ لىوافق ما مر من أن هل لطلب التصديق (قوله ومركية) باعتبار المتعلق

(لان ابرازما يستجد في معرض
 الثابت أدل على كمال العناية
 بحصوله) من ابقائه على أصله كما
 فى هل تشكرون وهل أنتم
 تشكرون لان هل فى هل تشكرون
 وهل أنتم تشكرون على أصلها
 لكونها داخله على الفعل حقيقة
 فى الاول وتقديرا فى الثانى
 وهل أنتم شاكرون أدل على طلب
 الشكر (من أفأنتم شاكرون)
 أيضا (وان كان للثبوت) باعتبار
 كون الجلة اسمية (لان هل أدعى
 للفعل من الهمزة فترك معها)
 أى ترك الفعل مع هل (أدل على
 ذلك) أى على كمال العناية بحصول
 ما يستجد (ولهذا) أى ولأن هل
 أدعى للفعل من الهمزة (لا يحسن
 هل زيد منطلق الامن البليغ)
 لانه الذى يقصد به الدلالة على
 الثبوت وابرز ما يستجد
 فى معرض الوجود (وهى) أى
 هل (قسمان بسيطة وهى التى
 يطلب بها وجود الشئ) أولا
 وجوده (كقولنا هل الحركة
 موجودة) أولا موجودة (ومركبة
 وهى التى يطلب بها

(قوله وجودي) هو المحول شيء هو الموضوع وكتب أيضا قوله وجود شيء المراد بالوجود هنا الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الأول فإن المراد به التحقق في الخارج والمراد بوجود شيء غير الوجود فخرجت البسطة والقرينة على ذلك المقابلة والافاضة بالمعنى البسطة أيضا وجودي هو الوجود لشيء كما ذكره النووي اه أي فان نظر الى غير الوجود في الامرين ففي أولهما شيء واحد وهو الحركة وفي ثانيهما شيان هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك ففي الأول شيان وفي الثاني ثلاثة وعلى كل حال فالاعتبار الأول فيه بساطة بالنسبة الى الثاني يعني قلة المعتبر وكثرته فافهم ع ق أقول فيه بحيث لانه اذا اعتبر الوجود في الامرين كان في الأول ثلاثة أيضا الحركة والوجود بمعنى التحقق خارجا والوجود بمعنى الثبوت الذي هو النسبة تأمل ثم ذكرت ذلك لشيخنا ص فقال لي بعد المراجعة ان هذا البحث مذكور وانه أجيب عنه بجوابين أحدهما انه في الأول لما اتحد الوجودان لفظا عند اشياء واحدا ثانيهما أن الوجود عين الموجود على ما فيه فالوجود بمعنى التحقق في الخارج هو عين الحركة على ما فيه تأمل ثم رأيت البحث والجوابين في سم (قوله اولادائمة في الاطول التصريح يمنع أن يسئل هل عن النسب السلبية وعليه فحق قولك هل زيد لا قائم أو ما قائم تركيب فاسد لانهم لم ينفقوا به وحينئذ فنقول الشارح أولادائمة غير سديد وقد صرح ابن السبكي في جمع الجوامع بالسئلة في مجت الحروف فراجع مع شرحه للمعلى وحواشيه وحرراه حضناوى ويمكن ان يقال ليس مراد الشارح انه يفرد هذا السلب في السؤال بل قصده بيان اعتبار ما قبل المذكون في السؤال على أنه يمكن اعتبار النية غير سلبية يجعل القضية معدلة للمحولة تأمل (قوله شيان) هما الحركة والدوام كما في سم (قوله غير الوجود) أى النسبة التي هي ثبوت الدوام (قوله شيء واحد) هو الحركة وفيه ان اعتبار المحول هناك شيان لأن عدم اعتباره في الاولى تحكم الا أن يتكافأ بما مر وكتب أيضا قوله شيء واحد أى غير الوجود سم أى غير الوجود بمعنى النسبة وغير الوجود بمعنى التحقق خارجا (قوله فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى الخ) أشار الى أن البسطة هنا بمعنى ما كان أقل أجزاء من مقابله والمركب بمعنى ما كان أكثر أجزاء من مقابله لا بمعنى الجوهر الفرد والجسم المركب (قوله والباقية) هي تسعة وكما سماها (قوله من الفاظ الاستفهام) أى السابعة فلا يرد أن أم المنقطعة لا تكون الاللتصديق كما بين في محله بس (قوله تصور شيء آخر) أى غير المطلوب بغيره بمعنى ولو بالاطلاق والتقييد كما في متى وأيان فانهم ما يثبتون في مطلق الزمان الا أن الأول لمطلقه والثاني للمستقبل (قوله فيطلب بما شرح الاسم) أو ماهية المسمى ويتعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أى شرح مفهومه وأنه لا معنى وضع وكتب أيضا قوله شرح الاسم أى تبين معناه في اللغة أو في الاصطلاح وكان الاولى أن يقول الكلمة ليم الفعل والحرف ليمكنه ذكر الاسم لما كتبه للمسمى من عروس الافراح

وجودي لشيء) أولا وجوده له
(كقولنا هل الحركة دائمة) أولا
دائمة فان المطلوب وجود الدوام
للمحركة أولا وجوده لها وقد اعتبر في
هذا شيان غير الوجود في الاولى
شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة
الى الاولى وهي بسطة بالنسبة
اليها (والباقية) من الفاظ
الاستفهام تشتت في أنم (الطلب
التصور فقط) وتختلف من جهة
أن المطلوب بكل منها تصور شيء
آخر (قبل فيطلب بما شرح الاسم

أو يقال المراد الاسم اللغوي (قوله ما العنقاء) حكى الزمخشري في ربيع الإبرار ما حاصله
 أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شيء وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي إلى
 أطفالهم وصغارهم فتحط بهم وتغرب بهم نحو الجبل فشكوا ذلك إلى نبيهم عليه الصلاة
 والسلام فدعا الله عليها فأهلكها وقطع نسلها وعقبها فسميت عنقاء مغرب لذلك يس
 (قوله طالبا) أي كل منا أو أن الواحد المعظم نفسه وهذا وإن صح به أفراد الحال
 لكن الأنسب طالبين (قوله ويبين مفهومه) أي الاجتالي الذي لا يعرف منه
 الماهية هذا هو المناسب لقول الشارح فيجيب بإيراد لفظ أشهر وإن كان قد يطلب بما
 الشارحة تفصيل المعنى كما يأتي (قوله بإيراد لفظ أشهر) كأن يقال طائرا وطائر
 عجيب وكتب أيضا قوله بإيراد لفظ أشهر أي لفظ مرادف له أشهر منه كقوله ما الإنسان
 فيقال بشر لمن يعرف معنى البشر دون الإنسان فليس المطلوب الإتيان المفهوم بأن تلاحظ
 ذاتياته لاعتبار التفصيل على طريقة الحد ولهذا إذا لم يوجد لفظ أشهر يؤتى بما يدل على
 التفصيل من غير أن يقصد التفصيل سم وكتب أيضا قوله بإيراد لفظ أشهر وهذا هو
 التعريف اللفظي والمقصود منه تمييز المعنى الحاصل عنه عن غيره بأنه الموضوع له
 اللفظ وأنه المعنى الذي يريده فالعنى حاصل غير ملتفت إليه وكان المعروف بقول للطلاب
 المعنى الذي تريده وهذا المعنى الحاصل عنده ولهذا استشكلوا كونه بنفسه التصور
 فأن التصور حاصل كما قد علم والحاصل لا يحصل فالذي يفهمه هو التصديق بأن هذا الاسم
 موضوع لهذا المعنى وأقول يمكن الجواب بأن مرادهم بكونه يفهم التصور أنه يفهمه على
 وجه أن المعنى المتصور يفهم لفظ كذا أي أنه يلتفت النفس ويوجهها إلى تصوره على
 هذا الوجه وهذا غير حاصل قبل (قوله أي حقيقة الخ) نفس الماهية وفيه تنبيه
 على ما هو المختار عند من أن الحقيقة والماهية شيء واحد هو ما به الشيء هو هو وقد يفرق
 بأن ما به الشيء هو هو باعتبار تحته حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن
 ذلك ماهية سم وفي الفئري قوله أي حقيقة التي هو بها هو أشار إلى أن المراد بالماهية
 هنا الحقيقة أعني ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه
 التحقق بقرينة حكمه بتقديم مطلب هل البسطة عليه اه وكذا في سم عن عس
 (قوله التي هو) أي المسمى بها أي بالحقيقة أي بسببها هو أي ذلك المسمى فالنوع
 المخصوص من الحيوان مثلا إنسان بسبب الحيوانية والناطقة بالمسمى ملاحظ اجالا
 والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلف السبب والمسبب باعتبار الأجل والتفصيل وأما
 اختلاف المبدأ والخبر فبإطلاق المبدأ وتقييد الخبر بالسبب أو بملاحظة المبدأ نوعا
 مخصوصا مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونه بكذا (قوله
 بإيراد ذاتياته) الجنس والفصل وقد تكرر السوم مقام الحد ودونهما يس وكتب أيضا
 قوله بإيراد ذاتياته وهي التكون الأول في الخبر الثاني والسكون عكسها والحركة كونان

كقولنا ما العنقاء طالب أن
 يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه
 فيجيب بإيراد لفظ أشهر (أوماهية
 المسمى) أي حقيقة التي هو بها هو
 (كقولنا ما الحركة) أي ما حقيقة
 مسمى هذا اللفظ فيجيب بإيراد
 ذاتياته

في مكانين في زمانين والسكون كونان في زمانين في مكان واحد (قوله وتقع هل) أي يقع
السؤال بهل بين السؤالين التي هي لشرح الاسم وبين التي لطلب الماهية وكتب أيضا
قوله وتقع هل البسيطة الخ في هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة التبريض
أحدهما أن ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم
بل قد يطالب بناء على أن الأصل في اللفظ وضعه لمفهوم ماثم على تقدير تسليمه فانما ذلك إذا
لم يعرف أن له مفهوما أصلا كما قررنا وأما أن عرف أن له مفهوما ولو لم يوقف على ما يعينه
في الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده وثانيهما أن شرح الاسم لا يعين أن يكون
بالاجمال حتى توسط هل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقي لجواز أن يسئل عن تفصيل
مفهوم اللفظ ثم يسئل عن وجوده فلا يحتاج بعد إلى سؤال آخر الاجمل المركبة التي يسئل
بها عن أحوال الشيء الزائدة على حقيقة وهي التي تقع في الرتبة الرابعة بناء على ما ذكره
المصنف اللهم إلا أن يكون شرح الاسم مخصوصا اصطلاحا بالسؤال عن مدلول الاسم في
الجملة وأنه لا يسئل اصطلاحا عن التفصيل الاعند تحقق الوجود من عرق وقوله لجواز
أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ أي مع قطع النظر عن كون هذا المفهوم حقيقة
وماهية أولا فإذا سئل ثانيا عن وجوده وأجيب بالوجود وعرف أنه حقيقة وماهية أمامه
ملاحظة أنه حقيقة وماهية فلا يكون الابدال العلم بالوجود لاختصاص الحقيقة والماهية
بالموجودات فلا يكون البحث الثاني متجها تدبر وفي سمع عن جواب عن البحث
الأول بما لم يخصه أن المراد أنه يستحسن السؤال أولا عن المفهوم اجمالا ثم السؤال ثانيا
عن وجوده بهل البسيطة وان تعبير الشارح بالاستحالة في قوله لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ
استحال الخ تسبح قد تدبر (قوله في الترتيب) أي في حال الترتيب أي ترتيب الطلب (قوله
الطبيعي) هو توقف الثاني على الأول لا على سبيل العلية وكتب أيضا قوله الطبيعي أي
العقل لنسبة للطبع بمعنى العقل اذ هو المراد للمناسبات ح في عرق ما يدل عليه
(قوله ثم وجود المفهوم في نفسه) أي بهل البسيطة (قوله ثم ماهية وحقيقته) وترتبه
الرابع وهو السؤال عن حال بهل المركبة بعد السؤال عن ماهية وحقيقته والحاصل أنك
تقول مثلاما البشر فتجيب بانسان ثم تقول هل هو موجود أولا فتجيب بوجوده ثم تقول
ما ماهيته فحقيقته فتجيب بجيوان ناطق ثم تقول هل عشي على أربع أرجلين ونحو ذلك
من الأحوال العارضة له (قوله لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ) أي الاجمالي علة
للترتيب (قوله ولا ماهية له) لأن الماهية المرادة هنا ماهية الشيء بالمعنى المتعارف أعني
الموجود وهو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية أيضا بالمعنى المراد هنا فترى (قوله والفرق
الخ) لما كان الحد والمحدود متعدينا ذاتا مختلفين من جهة الاجمال والتفصيل فربما
يتوهم متوهم عدم الفائدة في التحديد سواء كان حقيقيا أو أمماد فعه بقوله والفرق الخ
أه سبراحي (قوله بين المفهوم) أي للعالم باللغة كما يأتي وقوله بالجملة أي الاجمال

(وتقع البسيطة هل في الترتيب بينهما)
أي بين ما التي لشرح الاسم والتي
لطلب الماهية يعني أن مقتضى
الترتيب الطبيعي أن يطالب أولا
شرح الاسم ثم وجود المفهوم
في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لأن
من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة
منه أن يطالب وجود ذلك المفهوم
ومن لا يعرف أنه موجود استحالة
منه أن يطلب حقيقته وماهية
اذلا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له
والفرق بين المفهوم من الاسم
بالجملة وبين الماهية التي تفهم من
الحد بالتفصيل

والبناء للملابسة (قوله غير قليل) أى حقير بل هو عظيم أو المراد بالقلة الخفاء (قوله فهم) أى المماثلة سم (قوله ووقف الخ) أى أجمالا فيعلم أن سم لفظ انسان أنه موضوع لنوع مخصوص من الحيوان (قوله المتراض بصناعة المنطق) فيه أن الذاتيات انما تعرف بالعقل أو محض فرض العقل على الاصح فالارتياض في صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المتراض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاها الذاتية من الجدر والفصل عند عدم النقل تأدل (قوله فالوجودات) مر ببط قوله سابقا ومن لا يعرف انه موجود الخ وكتب أيضا قوله فالوجودات أى في نفس الامر وقوله لها حد وحقبة أى أن علم وجودها واسمها ان لم يعلم (قوله لها حقائق) وهى الماهيات المركبة من الذاتيات مأخوذة باعتبار التحقق والوجود سم (قوله ومنهومات) أى صوري العقل مدركة من اللفظ بواسطة توضيح كتب اللغة سواء كانت مع الوجود أولا (قوله فلها حد وحقبة) أى تدل على الحقائق وقوله واسمها أى لفظية تدل على المفهومات (قوله وأما المعدومات) أى أسماء المعدومات (قوله بحسب الذات) أى الحقيقة (قوله حتى الخ) تفريع على قوله لا يكون الا بعد أن يعرف الخ (قوله في أول التعاليم) هى بمنزلة الابواب (قوله انما هى حدود اسمية) فى الحنيد ما لمعه مع الايضاح انه كان عليه أن يتعرض فيما سبق لبيان انه قد يطلب بما المارحة للاسم تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا أى تفصيل الموضوع له وأن جوابها حينئذ حد له بحسب الاسم ليتضح بذلك ما ذكره هنا من أن الحدود الاسمية تصير حدودا حقيقية فان هذا لا يتضح بما تعرض له سابقا من انه يطلب بما الشارحة بيان مجمل المعنى فيجاب بما يراد لفظ اشهر اذا لابت من التفصيل فى الحد الاسمى اه (قوله وأثبت وجودها) أى الخارجى (قوله صارت الخ) هذا كلما غير مسلم لان الحد الاسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع فى مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضا للأفراد لاذاتيا فلا يمكن بعد اثبات الوجود أن يكون حدا حقيقيا لان الحد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشئ الموجود فلا بد من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حدا حقيقيا بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد ع سم (قوله تلك الحدود) أى التعاريف وقوله حدودا حقيقية أى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقيا (قوله وبين العارض الشخص الذى العلم) قال فى الاطول الاظهر ان المطلوب بن الشخص من ذى العلم كقولنا من فى الدار فيجب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالشخص يعدل الى مفهوم كلى منحصر فى الشخص وفى المقام بحث لان السائل يعرف شخص زيد ويرد الكون فى الدارين وبين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو كالمهمزة وأم فى سؤال متردد بين الاختصاص فى الكون فى الداراه ملخصا والجواب عنه انه ليس مطلوب السائل تصور شخص زيدا باعتبار خصوصه حتى يتعرض بأنه

(قوله بالعقل صوابه بالنقل اه من هامش

غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهم - ما ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة وأما الحد فلا يفد عليه الا المتراض بصناعة المنطق فالوجودات لها حقائق ومنهومات فلها حدود حقيقية واسمها وأما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد أن يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى أول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن عليها فى انشاء التعاليم انما هى حدود اسمية ثم اذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك مذكور فى الشفاء (و) يطلب (بمن العارض بالمتخصص) أى الامر الذى يعرض

متصور له بل تصور شخص من في الدار زيد وغيره وهو مجهول مشخص من في الدار باعتبار هذا العنوان ولما كان التصديق بثبوت شئ لصاحب هذا الشخص بخصوصه تابعاً لتصور الشخص حكموا بأن هذه الكلمات اطلب التصور فقط تدبر (قوله العارض) سواء كان ذلك العارض علماً أو غيره كوصف عرق فالمراد بالعارض الامر المتعلق به كافي الخنيد (قوله الشخص) خرج العارض العام كالضاحك والكتائب (قوله لذي العلم) عبر بالغلم دون العقل ليتناول الباري جل اسمه فخوف ربك يا موسى (قوله وتعيينه) عطف تفسير (قوله فيجاب بزيد) ولا شك ان زيداً عارض للذات (قوله ونحوه) مما يفيد تشخصه كقولك الرجل الطويل الذي اقيته بالامس فصحة الجواب بهذا من جهة أن المخاطب يفهم منه التشخص بسبب انحصار مجموع الاوصاف في شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كليات كذا في الاطول (قوله وقال السكاكي) أي في الفرق بين ما ومن وهو متقابل للتفصيل السابق وهل هو قائل بما سبق ويزيد عليه شذاً أو لا حرر رسم وعبارة الاطول عتب قوله تقول ما عندك الخ مانصه وهذا سؤال عن الجنس اجمالاً وقد يدل عنه تفصيله لا يقال ما الكلمة فيجاب بلفظ وضع لمعنى مفرداً وهذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر عن انه مسمى الاسم وقد يدل عنه من حيث هو كذلك كما سمعت وما يقال ما الانسان فيقال بشر فلم يزد المصنف بما ذكره على ما ذكره السكاكي الانفصلاً لما اندرج في بيانه اه فقابله لما قبله بالنسبة الى من فقط (قوله أي أي اجناس) فيه تسمية لان ما للجنس وأي تمييزه لكن لما كان مـ يـ ز الجنس يستشعر منه الجنس فسر ما عندك بأي جنس عندك تسامحاً لالزام جوابه ما والا فالجواب به عن أي هو أن يقال شئ مكتوب أو شئ عاقل أو شئ ملبوس ونحوه مما فيه ذكر المميز للجنس الموجود فانهم اه من عرق أي والجناب به عن ما كتبت ونحوه كفرنس وانسان (قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية) عبارة السكاكي وأتماماً للسؤال عن الجنس تقول ما عندك الى أن قال وكذلك ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام فقد فصل بين قوله تقول ما الكلمة وبين ما قبله بقوله كذلك ولا بد لذلك من نكتة والذي يلوح من الشارح انها للتبعية على أن ما بعده سؤال عن الماهية والحقيقة تفصيلاً بالحدة ومقابلته سؤال عنها اجمالاً كذا في السبغ فأشار الشارح بقوله ويدخل الخ الى أن المراد بالسؤال عما عن الجنس ما يشمل السؤال عنه اجمالاً والسؤال عنه تفصيلاً وكتب أيضاً قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلاً بالحدة اذ ليس المراد بالجنس الجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل المفرد وهو ما دل على متعدد (قوله أي أي اجناس الالفاظ هي) أي أي جنس من اجناس الالفاظ أي أي نوع من انواع الالفاظ هي (قوله عن الجنس من ذوي العلم) وغيرهم كافي الاطول وكتب أيضاً مانصه اراد بالجنس الجنس اللغوي الشامل للنوع لا المنطقي فقط (قوله وفيه) أي في كلام السكاكي بالنظر

(لذي العلم) فيفيد تشخصه
وتعيينه (كقولنا من في الدار)
فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد
تشخصه (وقال السكاكي يستل
بما عن الجنس تقول ما عندك أي
أي اجناس الاشياء) عندك
(وجوابه كتاب ونحوه) ويدخل
فيه السؤال عن الماهية والحقيقة
فجو ما الكلمة أي أي اجناس
الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد
موضوع (او عن الوصف تقول
ما زيد وجوابه الكريم ونحوه)
يستل (بمن عن الجنس من ذوي
العلم تقول من جبريل أي ابشر
هو ام ملك ام جنى وفيه نظر) اذ
لانتم انه للسؤال عن الجنس وانه
يصح في جواب من جبريل أن
يقال ملك

الى من فقط فان المنقول انه يسئل بن عن العارض المشخص كما مر وأرجع بعضهم النظر الى قوله أو عن الوصف فان المنطقتين قالوا لا يسئل بماعن الصفات المبرقة بل بأى وأجاب بأن مراد السكاكي انها قد تخرج عن حقيقتها فيستدغم بها عن الصفات من يس (قوله بل جوابه الخ) ولا يرد قوله

أو أنا ترى فقلت مذنون أنتم * فقالوا الحق فقلت عواظلا

لان السائل اعتقد انهم من جنس البشر وسأل عما يميزهم ككونهم من أى قبيلة فأجابوا بالجنس اشارة الى ان الاعتقاد خطأ وأنه لا ينبغى السؤال بن قال فى الاطول وهناك نظر أقوى وهو انه لو كان للسؤال عن الجنس لم يصح لمن قال لا جاء فى انسان من هو مع شيوعه ولصح السؤال عن جهل جنسه وهو محض ترك بن هو اه (قوله عما يميز) يظهر ان المراد عن موصوف ما يميز أى موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد أى انهم ام اصحاب محمد الخ فالسؤال عنه بأى الأشخاص الموصوفون بالكون كافرين أو الكون اصحاب محمد فقول الشارح بعد وسألوا عما يميز أى موصوف ما يميز وقوله مثل الكون تمثيل لما يميز تأمل (قوله المتشاركين) الاقتصاء على الاثنين بيان للاقل وأخذه والافهمي يميز أحد المتشاركين أيضا مع بل واحد المتشاركين والمتشاركين (قوله يميزهما) تأكد للاشتراك اذ الامر المتشارك فيه لا يكون الا كذلك هكذا فى الفترى وغيره وقال فى الاطول احتوز به عن المتشاركين فى مال أو دار فانه لا يسئل بأى عما يميزهما مالم يجعلهما تحت ما يميزهما ولو كان مفهوم المتشاركين فى هذا المال ولم ينسبه له السيد فقال فى شرح المفتاح هو لتأكد المتشارك لا بد فى معرفة ما يميز فى بعض المواضع من فطانة فى قولك جاء بن زيد وعرو لا أدرى أيهما متقدم الامر الامم الخائى أى لأدري أى الخاسمين تقدم اه (قوله أى الفريقتين الخ) هو حكاية كلام المشركين لليهود وقد أجابهم اليهود بقوله انتم كذبا وافتراء (قوله وسألوا) أى الكافرون وكتب أيضا قوله وسألوا عما يميز عبارة عن فسألوا عما يميز الفريق الذى ثبت له الخيرية (قوله فالتين لهذا القول) حال من الكافرين ولا حاجة اليه بل الأوضح حذفه راجع عن (قوله عن العدد) أى العدد المعين كفى الرضى فلا يصح أن يجاب عن قولك كم رجلا فى البلدا بأى كذا فى الاطول (قوله نحو سئل بنى اسرائيل الخ) الآية ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغى التمثيل به لان المقام مقام بيان المعانى الحقيقية كما لا يخفى أطول وأقول قول الشارح فكتم ههنا للسؤال الخ صريح فى بقاء كم على حقيقتهم من الاستفهام وأن المفروض منه التوبيخ فهو وسيلة اليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات ففسه توبيخهم بعدم اعطائهم مع كثرة الآيات فلا يرد اعتراض الاطول (قوله فن آية يميزكم) فكتم مضعول آيتناهم الثانى (قوله بزيادة من) أنكر الرضى بزيادة من فى محكم الاستفهامية وقال لم أجده فى نظم ولا اثر ولا كتاب من كتب النصوص من اطائف الشارح أنه قال

بل جوابه ملك بأى بالوحى كذا
وكذا مما يفيد تشخصه
(و) يسئل (بأى عما يميز أحد
المتشاركين فى أمر يميزهما)
وهو مضمون ما أضيف اليه أى
(نحو أى الفريقين خير مقام
أى أنهن أم اصحاب محمد)
صلى الله عليه وسلم فالمؤمنون
والكافرون قد اشتركا فى الفريقية
وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر
مثل الكون كافرين فالتين لهذا
القول ومثل الكون اصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم (و) يسئل
(بكم عن العدد نحو سئل بنى
اسرائيل كم آيتناهم من آية بينة)
أى كم آية آتيناهم أعشرين أم
ثلاثين فن آية يميزكم بزيادة من

في مقابلته وأقول سل بني اسرائيل كم اتيناكم من آية بيّنة ويندفع كلام الشارح بأنه
 تحتل الآية كم الخبرية على ما ذكره المفسر فلا يتم تسكاعله ونحن نقول يجوز أن
 تكون من زائدة في المفعول وتكون كم مصدرية أي كم مرة آتيناكم آية بيّنة أه أطول وأجاب
 الفنري بأن مراد الرضى عدم العثور على جرته عن اذالم يفصل بينهما وبين كم بفعل متعدّد
 كادل عليه سياق كلامه وكتب أيضا قوله بزيادة من ظاهر في القول بأن من هذه زائدة
 ويحتمل أن المراد أنه أتى بها الغرض الفصل وهي لبيان أو التبعض كما قبلهم ما أيضا كذا
 في بس (قوله لما وقع من النصل الخ) فلو لم تر من لالتبس بمنزلة كم بفعل القول المتعدّي
 (قوله كاذكرنا في الخبرية) الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية أن كم الاستفهامية
 لعدم مدحهم عند المتكلم معلوم عند مخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدم مدحهم عند
 المخاطب ربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول في كلامه ما فلذا احتج إلى المصير
 المين للمعدود ولا يحذف الدليل وأن الكلام مع الخبرية يتحمل الصدق والكذب
 بخلافه مع الاستفهامية وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لأنه مخبر
 والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في معنى اليبس
 وغيره اه فنرى (قوله ولكن القرض الخ) يجوز أن يراد به الاستفهام على حقيقته من
 غير استحالة لأن المقصود أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسؤال وسؤاله لا يستحيل سم
 (قوله عن الحال) أي عن الصفة فهو أبدأ سؤال عن المسند أو عن الحال مثال الأول
 كيف زيد ومثال الثاني كيف يقوم زيد أطول وكتب أيضا قوله عن الحال قال السيد
 والصفوى وحفظى ان السيد الجرجاني قبله بالحال النابتة دون المستقلة سم (قوله
 وبأين عن المكان) فاما أن يسئل به عن المسند نحو أين زيد واما عن الظرف نحو أين
 يسكن أطول وكذا في متى نحو متى القتال ومتى يقدم زيد وكذا ايان وأنى (قوله ماضيا
 كان أو مستقبلا) أي أوحالا وان أوهم اقتصار المصنف خلافا (قوله وبأين عن الزمان
 المستقبل) قبل أصل أيان أي أو ان فحذف احدى الباءين من أي والهمزة من أو ان
 فصار أيان فقلت الواو باء وأدغمت الباء في الباء فصارا يان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة
 مستعملة وهو يابى أن يكون أصله ذلك لأنه تنقيص في مقام التخفيف اللهم الا أن يقال
 الكسر عوض عن الباء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير متمكن بأن التصرّف
 المذكور فنرى (قوله قبل وقد تستعمل الخ) يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل الا في
 مواضع التفعيم كما قبل ويحتمل أن المراد ان تستعمل للتفعيم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر
 كلام التحوين اه ع (قوله أيان يوم القيامة) ولا يضرب الاخبار بأيان عن يوم القيامة لأن
 المراد السؤال عن زمان وقوعه اذ الكلام على تقدير المضاف أي أيان وقوع يوم القيامة
 فليس اخبارا بالزمان عن اليوم الذي هو كالجنة هنا وكذا الاشكال في السؤال عن زمان
 وقوع اليوم الذي هو من أسماء الزمان لأنه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال

لما وقع من الفصل بفعل متعدّبين
 كم ومميزه كاذكرنا في الخبرية فكلم
 ههنا السؤال عن العدد ولكن
 الفرض من هذا السؤال هو
 التبريع والتوبيخ (و) يسئل
 (بكيف عن الحال وبأين عن
 المكان وبمضى عن الزمان) ماضيا
 كان أو مستقبلا (وبأيان عن
 الزمان المستقبل قبل وقد تستعمل
 في مواضع التفعيم مثل يسأل أيان
 يوم القيامة

متى يوم لقائي، فلان لأن المراد ما يقع فيه وأيضاً يجوز أن بعده بر الأخص ظراً فاللام
 والعكس والتفخيم هنا ولو كان هذا الكلام حكاية عن الكافر الذي لا يعتقد وجود يوم
 القيامة فضلاً عن تفخيمه انما يتحقق لأن هذا السؤال بقوله بناء على اعتقاد المخاطب
 استهزاء وانكاراً اه ع ق وقوله استهزاء أي بالمخاطب (قوله وأنى تستعمل الخ) يحتمل
 أن تكون حقيقة في الاستعمال فيكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازاً في أحدهما
 ع ق وسأني في الشارح (قوله نارة) أي مرة بعد مرة على ما في الصحاح فالتقيد بنارة
 كالتقيد بكثير أطول (قوله بمعنى كيف الخ) وتجي بمعنى متى أيضاً وهو كما جاء بمعنى
 كتب قال الرضى وفسر الآية بالمعاني الثلاثة أطول (قوله تخوفاً أو حرثكم أنى شئتم)
 كان الاحسن التمثيل بقوله تعالى أنى يحيى هذه الله بعد موتها للتظير صاحب العروس
 في غميل المصنف بأن انى فيه لو كانت استفهامية لاستفتت بما بعدها لأن من شرط
 الاستفهامية أن تستفتى بما بعدها قال والذي اختاره شيخنا أبو حيان أنهما في هذه الآية
 شرطية وأقيمت فيها الاحوال مقام الظروف المكانية وجوابها محذوف وفي كونها
 استفهامية أو شرطية اشكال لأن كلا من الاستفهامية والشرطية لهما الصدارة فلا يعمل
 فيها ما قبلها من بر وكتب أيضاً مانعه سبب نزولها أنهم كانوا يقولون من جامع امرأته
 من جهة دبرها في قبلها كان الولد أجول سم (قوله على أى حال) أى من الاستسقاء وغيره
 (قوله بعد أن يكون الخ) لأن في تعليق الامر بالاثبات بالحرث المناسب لمشرعيته ما يشعر
 بعلمية له فيقتضى أن نعيم حال الاثبات انما هو بعد أن يكون الماتى موضع الحرث
 فيقتضى عدم الاذن في اتيان الادبار اذ ليست محل للحرث الذى هو طلب النسل ويؤيد ذلك
 أن الله تعالى قال في الآية الاخرى فأقوهن من حيث أمركم الله اذ يفهم أن ثم موضعاً
 لم يؤمر بالاثبات منه وغير الدبر ما موربه اجاء فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر اه ع ق
 وكتب أيضاً قوله بعد أن يكون الماتى موضع الحرث أى وهو الفرج دون الدبر في ذكر
 الحرث اشارة الى ذلك والمنع من الدبر خلافاً للشيعة حيث أجازوا الاثبات في دبرها سم
 (قوله الماتى) بفتح التاء وبكسرها وتشديد الباء (قوله موضع الحرث) فيه اشارة الى ان
 في الآية حذف مضاف أى موضع حرثكم شبه الفرج بالارض التي تحرث والجامع بالحرث
 والماتى بالبذر والولد بالزرع (قوله ولم يحيى أنى زيد الخ) محتمل وقوله ويجب أن يكون
 بعد ما فعل (قوله وقوله تستعمل) أى دون أن يقول وضعت (قوله ويحتمل أن يكون
 الخ) هذا يتعلق بقوله وأخرى الخ فقط سم وكتب أيضاً قوله ويحتمل أن يكون معناه الخ
 عطف على يحتمل الاولى اى واشارة الى أنه يحتمل أن يكون معناه الخ كما يؤخذ من المطول
 وكتب أيضاً قوله ويحتمل أن يكون معناه أن أى لا مجموع من أن كما هو ظاهر كلام المتن
 وصارة الاطول عقب قوله بمعنى من أن تخوأنى لك هذا ذهب جماعة الى أنما انى معنى من
 أين وآخرون الى أنها في معنى أين ومن مقدرة فلذا قال بمعنى من أين يمكن تطبيقه على أى

وأنى تستعمل نارة بمعنى كيف
 ويجب أن يكون بعدها فعل
 (تخوفاً أو حرثكم أنى شئتم)
 أى على أى حال ومن أى شئ
 أردتم بعد أن يكون الماتى
 موضع الحرث ولم يحيى أنى زيد
 بمعنى كيف (وأخرى بمعنى
 من أن تخوأنى لك هذا) أى من
 أين لك هذا الرزق الا أنى كل يوم
 وقوله تستعمل اشارة الى أنه يحتمل
 أن يكون مشتركاً بين المعنيين وأن
 يكون في أحدهما حقيقة
 وفى الآخر مجازاً ويحتمل أن
 يكون معناه أين الا أنه
 في الاستعمال يكون مع من ظاهرة
 كما في قوله

مذهب برادقن قال الباء بمعنى في فقد خرج عن المصلحة ويؤيد كونها بمعنى أين محي من أنى
 كما في قوله * من أين عشرون لنا من أنى * وههنا بحث شريف خفي عن البصائر لانه لطيف
 وهو أنه ليس شئ مما ذكر ويذكر من مباحث الاستفهام محمية على بطن المعاني فان حقائقه
 وظائف لغوية ومجازاته من مباحث البيان وفروع قواعد المجاز انما انه يتفرع على حقائقه
 من ايات وقوف معرفتها على معرفة الحقائق لكن لم يذكر شيئا منها و ينبغي أن يقول وأما
 الاستفهام فلا اعتبارات لا تعرف الا بعرفه ما بين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك
 في النحو كما قاله في بيان اعتبارات تقيد المسند بالشروط اذا الفرق بينهم ما يحكم اه وقوله
 فلذا قال بمعنى من أين ليكن الخ أى فقول المصنف انه يستعمل بمعنى من أين أى سواء كان
 ذلك من جهة انما من قبل أنى أو من جهة ان معنى أنى من أين بجملة (قوله من أين)
 خبر مقدم وعشرون مبتدأ وخبر ولنا صفة عشرون وقوله من أنى الظاهر أنه خبر حذف
 مبتدؤه وصفه بدليل ما قبله أى من أنى عشرون لنا وهل يحتمل أن يكون تأكيذا
 بالمراد من أين مع وجود الفصل من يس (قوله على ما ذكره الخ) متعلق بقوله أن يكون
 معناه الخ وفي ع ما ملخصه ان أنى التي ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من أين كما في الآية
 فتتضمن الظرفية والابتدائية وتكون بمعنى أين فقط كما في البيت فتتضمن الظرفية دون
 الابتدائية ويحتمل أن أنى تكون بمعنى أين فقط دائما لأنها تارة تصرح عن معناها كما
 في البيت وتارة تقدر كما في الآية على ما ذكره بعض النحاة (قوله تستعمل) أى على
 سبيل المجاز المرسل (قوله بحسب الخ) متعلق بتستعمل أو يحذف أى ويتعين ذلك
 الغير بحسب الخ (قوله كالاستبطاء) فالاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة الدعوة
 اذ يعد جهل القليل وهى عن الاستبطاء فأطلق المسبب وأراد السبب ولولوا سابط وقوله
 والتعجب فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام (قوله نخوكم دعوتك) مثل
 في الإيضاح بقوله تعالى متى نصر الله (قوله في عدم ابصاره اياه) من ظرفية المطلق في
 المقيد اذا المراد في وقت عدم الخ وعلى كل فالمتعجب منه عدم ابصاره اياه وفيه أن التعجب
 منه يستدعى خفاء سببه فيصح الاستفهام عنه فلا يحمل لقوله ولا يخفى الخ لان ذلك
 في حال لا يخفى وكأنه مبنى على ان المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك اذ معنى العبارة
 أى شئ ثبت في حال كوني لا أرى الهدهد أى أى حالة حصلت لي منعني الرؤية
 (قوله عن حال نفسه) كان المراد في مثل هذا المقام والا فقد يخفى على الشخص حال
 نفسه فيسأل عنه كالمريض يسأل الطبيب ع س سم وكتب أيضا قوله عن حال نفسه أى
 التي هو أدري بها كالقيام فلا يرد أن المريض يسأل الطبيب عن حاله وكتب أيضا قوله عن
 حال نفسه هي هنا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤيته الهدهد مع حضوره بحسب
 ظنه أو لا فكانت سببا لعدم الرؤية هل هي غفلة بصره أو ستر شئ له عن بصره أو نحو ذلك
 كما يشير اليه قول الكشف على معنى أنه لا يراه وهو حاضر الخ كما سياتي بيانه تأمل (قوله)

* من أين عشرون لنا من أنى *
 أو مقدرة كقوله تعالى أنى لك
 هذا أى من أنى من أين على
 ما ذكره بعض النحاة (ثم ان هذه
 الكلمات) الاستفهامية (كثيرا
 ما تستعمل في غير الاستفهام) مما
 يناسب المقام بحسب معونة القرائن
 (كالاستبطاء نخوكم دعوتك)
 والتعجب نحو ما لى لأرى الهدهد
 لانه كان لا يغيب عن سليمان عليه
 السلام الا بذنه فلما لم يبصره في
 مكانه تعجب من حال نفسه في عدم
 ابصاره اياه ولا يخفى أنه لا معنى
 لاستفهام العاقل عن حال نفسه
 (قوله) اذا المراد صوابه أو كما هو
 بهامش عن الشيخ البو لاقى اه

وقول مبتدأ أخبره قوله يدل الخ (قوله على معنى الخ) حاصله أنه جازم بعدم رؤيته مع حضوره متردد في سبب عدم رؤيته مع حضوره (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره (قوله أو غير ذلك) ككونه خلفه (قوله ثم لاح له أنه غائب) أي لأعلى وجه القطع بدليل قوله بعد كأنه يسأل عن صحة ملاح له سم (قوله فأضرب عن ذلك) نبه على أن أم منقطعة (قوله يدل) في بعض النسخ لا يدل والمراد علم الأيدل قطعا الاحتمال جله على معنى التعجب سم (قوله على أن الاستفهام على حقيقته) لا يخفى أنه ان كان الاستفهام من نفسه فهو مجاز ويمكن أن يحمل عليه نسخة لا يدل وان كان من الحاضر ين لم يبنوا سبب عدم رؤيته أياه فهو حقيقة كإظهار الظاهر وكتب أيضا ما نصه أي وقولهم لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه غير مطرد لأن ذلك في حال لا تخفى على صاحبها دون حال تخفى ولا يعد خفاء الحال التي قامت بسيدنا سليمان فكانت سببا لعدم الرؤية على أن الأصوب كما في قسم تقرير الكشف بأن السؤال عنه وجود حائل منع الرؤية أو غيبته وذلك ليس حال نفسه فأمكن السؤال عنه (قوله والتنبيه الخ) أي لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه إليه فاذا سلك طريقا واضحا للضلالة بزعم المتكلم كان هذا أغفل من المخاطب عن الالتفات إلى ذلك الطريق فاذا نبه عليه وجهه ذهنه إليه كان تنبيهه على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه إليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالاً قاله السيد (قوله فأين تذهبون) اذ ليس القصد منه استعلام مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وأنه لا مذهب لهم ينجون به وكتب كثيرا ما يؤيد كدهذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق التصديا هذا إلى أين تذهب قد ضللت فأرجع وبهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لا يخلو من الإنكار والنفي ع وكتب أيضا قوله فأين تذهبون في استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان أحدهما أن كونه ضلالاً أمر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات إليه والثانية إيهام أن المخاطب أعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج إلى السؤال عنه أطول (قوله والوعيد) أي لأن الاستفهام ينهيه على جزاء إساءة الأدب وهو يستلزم وعيده لاتصافه بها وقوله والتقرير أي لأن الاستفهام يلزمه الحل على الإقرار بالاستفهام عنه المعلوم للمخاطب أو يقال الاستفهام طلب الإقرار بالاستفهام عنه مع سبق الجهل من المتكلم فاستعمل في مطلق الطلب ثم في الطلب مع العلم وهو نفس التقرير (قوله الم أو ذب فلانا) في العدول عن الاستفهام عن الآيات بأن يقول أدبت فلانا إلى الاستفهام عن النفي إيهام أن المخاطب اعتمد نفي التأديب فلذلك أقدم على الإساءة وفيه من المبالغة ما لا يخفى أطول (قوله اذاعلم المخاطب ذلك) وأنت تعلم أنه يعلم ذلك أطول (قوله فلا يجهله) أي الاستفهام على السؤال أي الحقيقي وكتب أيضا ما نصه فعلم المخاطب بذلك قرينة على ما أريد بالاستفهام صارفة عن الحقيقة اهـ (قوله أي حل الخ) أي وليس

وقول صاحب الكشف نظر سليمان إلى مكان الهدى هل يصره فقال ما لي لأراه على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لاسرسته أو غير ذلك ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ملاح له يدل على أن الاستفهام على حقيقته (والتنبيه على الضلال فحوا فإين تذهبون والوعيد كقول لمن يسئ الأدب الم أو ذب فلانا اذاعلم المخاطب ذلك) وهو أنك أدبت فلانا فبههم معنى الوعيد والتخويف فلا يجهله على السؤال (والتقرير) أي حل المخاطب على الإقرار

التقرير هنا معنى التحقيق والتثبت كما هو الاستعمال المشهور بدليل قول المصنف المقرر
 به وإن صح كون الاستفهام للتقرير بهذا المعنى كما سيذكره الشارح اذ يصح أن يكون
 الاستفهام ليتقرر وينتج الحكم المعلوم للمتكلم في ذهن المخاطب لأن الاستفهام يستدعي
 توجهه إليه واحضاره والجواب به (قوله بما يعرفه) فيه إشارة لما يأتي في أذن
 قلت للناس وأليس الله بكاف عبده (قوله ما جل) أي اللفظ وقوله على الإقرار به
 أي بدلوله (قوله في تقريره) أي المخاطب (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس
 بقية المتعاقبات نحو أراك جئت في التقرير بالحال والانتكار له وهكذا (قوله وقد يقال
 الخ) أي ولكن المراد أن قول بدليل قوله المقرر به (قوله معنى التحقيق) أي للنسبة
 وقوله والتثبت عطف تفسير (قوله معنى الخ) ينبغي أن يكون المراد أنه إن كان ضرب
 الخطاب مجهولاً لنفسه فالمتصور أخباره به على وجه التثبت وأما ما فالمتصور تثبت
 إعلامه بكونه معلوماً كأنه يقول هذا معلوم قطعاً فلا تطمع في انتكاره تأمل سم (قوله
 والانتكار) قال في الأصول العلاقة بين الاستفهام والانتكار بمعنى نفي اليباقية أن ما لا ينبغي
 مما لا يصدق وقوعه في الماضي أو المستقبل بل يشك فيه والشك يستدعي الاستفهام
 فأفيد بالاستفهام أنه مما لا ينبغي وكذا بين الاستفهام والانتكار بمعنى التكذيب فإن الخبر
 الكاذب وإن ادّعاء أحد لا ينبغي أن يصدق به غاية الأمر الشك فيه فأفاد المستفهم أن غاية
 الأمر فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انتكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة
 عن وقوعه في أحد الأزمنة وادّعاء أنه مما لا ينبغي أن يقع يستلزم عدم توجه ذهن إليه
 المستدعي للجهل به المقتضى إلى الاستفهام عنه أو نقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به
 المستلزم لعدم توجه ذهن إليه المناسب لكراهته والنفرة عنه وادّعاء أنه مما لا ينبغي أن
 يكون واقعاً وقس على هذا حال الانتكار بمعنى التكذيب (قوله كذلك) حال من
 الانتكار واسم الإشارة راجع للتقرير (قوله أغبر الله تدعون) فالدعاء مسلم والمنكر
 كون المدعو غير الله (قوله أي بإبلاء الخ) بيان للمراد من التشبيه (قوله في قوله) أي
 امرئ القيس ونعمامه * ومسئونة زرق كنياب أغوال * المشرف سيف قال أبو عبيدة
 نسب إلى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرف
 ولا يقال مشارف لأن الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل
 المشرف منسوب إلى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا في ضرام السقط والمسئونة
 المحدوة وصفها بالزرق دلالة على صفاتها وكونها مجلوة فري (قوله والفاعل) أي
 التقوى (قوله أغبر الله أتخذوليا) فالمنكر كون المتخذ غير الله وأما أصل الالتخاذ فلا
 يتعلق به انتكار (قوله وأما غير الهمزة الخ) جواب عما يقال ما الحكمة في تعييد المصنف
 بالهمزة (قوله لكن لا تجرى الخ) أي لكونه انما يستعمل في شيء مخصوص مثل لاهل
 انما هي لطلب التصديق فإذا استعملت للانتكار والتقرير فانما هي للانتكار والنسبة

بما يعرفه والجائه إليه (بإبلاء المقرر
 به الهمزة) أي بشرط أن يذكر
 بعد الهمزة ما جل المخاطب على
 الإقرار به (كما مر) في حقيقة
 الاستفهام من إبلاء المسؤل عنه
 الهمزة تقول أضربت زيدا
 في تقريره بالفعل وأنت ضربت
 في تقريره بالفاعل وأزيد اضربت
 في تقريره بالفعول وعلى هذا
 القياس وقد يقال التقرير بمعنى
 التحقيق والتثبت فيقال أضربت
 زيداً بمعنى أنك ضرت به الشبهة
 (والانتكار كذلك) فمخروا غير الله
 تدعون أي بإبلاء المنكر الهمزة
 كأن فعل في قوله

أيقنني والمشرق في مضاجعي *
 والفاعل في قوله تعالى أهدم
 يقسمون رجعة ديك والمنفعل
 في قوله تعالى أغبر الله أتخذوليا
 وأما غير الهمزة فيجب التقرير
 والانتكار لكن لا يجزى فيه

أو التقرير بها ولا تكون لانكاره أو الفاعل أو التقرير به لكونه المستعمل في التصور
 كما سبق (قوله هذه التفاصيل) أي كون المقربة أو المنكر الفعل أو الفاعل الخ قوله
 ومنه الخ) فصله عما قبله من أطول الكلام عليه به ض طول (قوله أي الله كاف) قال في
 المعنى ولهذا عطف ووضعنا هـ لم نشرح لما كان معناه شرحنا ومنه لم يجزئ بقب
 فأوى اه أي ولو كان الاستفهام على حقيقته لم يصح العطف لزوم عطف الخبر على
 الانشاء (قوله لان انكار النقي نقي) هذه صغرى للكبرى التي ذكرها المصنف بقوله ونقي
 الخ (قوله للتقرير بما دخله النقي) قال الحفيد وهذا لا ينافي ما سبق من أن المقربة يجب أن
 يلى الهمزة لان معناه اذا أريد تقرير الفعل مثل يلى الهمزة الفعل لا الفاعل أو والمفعول
 وقس على ذلك تقرير غيره اه وإذا جمل وجوب ايلاء المقربة الهمزة على هذا المعنى كان
 كما فلا حاجة الى كونه غير كلى كما فعل سم (قوله فالتقرير لا يجب الخ) أي وقول المصنف
 سابقا والتقرير بايلاء المقربة الهمزة ليس كذا وكذا قوله ولا انكار كذلك كما سيجيء سم
 (قوله من ذلك الحكم) أي الحكم الداخلة عليه الهمزة أي مما يتعلق به أثمانا كفي
 الآية السابقة أو نفيها كافي الآية (قوله أثمانا ونفيها) راجع لقوله بما يعرفه (قوله
 وعابه) أي على التقرير بما يعرفه الخطاب نفيها (قوله أي بما يعرفه عيسى) هو أنه لم يقل
 اتخذوني الخ (قوله لا بأنه قد قال ذلك) ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل
 مع أن الذي ولى الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لا بأنه قد قال ذلك
 دون غيره يس (قوله صورة أخرى) ضابطه أن يليها معمول الفعل المنكر ثم يطف عليه
 بأم أو غيرها (قوله نحو أزيد الخ) هذا المثال فيه المتقدم المفعول ومنه الفاعل المعنوي
 نحو أزيد ضربك أم عرو وكذا غيره ما نحو في الليل كان هذا أم في النهار والمدا على
 انحصار الفعل في الملابس المنكر سواء كان واحدا أو متعددا مرذدا كذا في الأطول
 (قوله لمن يرد الخ) أي مقولاً من الخ (قوله من غير أن تعتقد) على صيغة الخطاب دون
 الغيبة والالكان لغوا لانه لازم التردد بالهمزة وأم وافات شرط اعتقاد المتكلم الجهر
 أيضا مع أنه لا بد منه اذ لا يلزم من انكار الهمزة انكار الفعل بدونه أطول وكتب أيضا
 ما نصه المراد أنه يعتقد عدم تعلقه بغيرهما (قوله فاذا أنكرت تعلقه بهما) فيه إشارة الى
 ان المنكر ابتدء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل وأن انكارهما من هذه
 الطبيعة يستلزم انكار الفعل لانهما محله ونقي المحل يستلزم نقي المحل فانكارهما من هذه
 الطبيعة للتوصل الى المقصود بالذات وهو انكار الفعل كذا في سم (قوله لانه لا بد له من
 محل يتعلق به) أي وقد انحصر في زيد وعمر وقد نصيحه عنهما فلم نقي الفعل من أصله وبهذا
 الاعتبار صار انكار المتعلق كناية عن انكار أصل الفعل الهمزة استعملت هنا استعمال
 الكنايات وعلى هذا قوله تعالى قل أأذكركم أم لا تنفون أم ما اشتعلت عليه ارحام
 الاثنين فان الغرض انكار أصل التعريف لما في بطون الانعام وليس فيما يهتدون الانعام

هذه التفاصيل ولا تكثر كثرة الهمزة
 فلهذا لم يبعث عنه (ومنه) أي من
 محيى الهمزة لانكار (أليس
 الله بكاف عبده أي الله كاف) لان
 انكار النقي نقي له (ونقي النقي
 اثبات وهذا) المعنى (مراد من
 قال ان الهمزة فيه للتقرير) أي لمحل
 الخطاب على الاقرار (بما دخله
 النقي) وهو الله بكاف (لا بالنقي)
 وهو ليس الله بكاف بالتقرير
 لا يجب أن يكون بالحكم الذي
 دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه
 الخطاب من ذلك الحكم أثمانا
 أو نفيها وعليه قوله تعالى أنت قلت
 للناس اتخذوني وأتى الهين من
 دون الله فان الهمزة فيه للتقرير
 بما يعرفه عيسى عليه السلام من
 هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فانهم
 وقوله والا انكار كذلك دل على أن
 صورة انكار الفعل أن يلى الفعل
 الهمزة ولما كان له صورة أخرى
 لا يلى فيها الفعل الهمزة أثمانا إليها
 بقوله (ولانكار الفصل صورة
 أخرى وهي نحو أزيد اضربت أم
 عمرا لمن يرد الضرب بينهما) من
 غير أن تعتقد تعلقه بغيرهما فاذا
 أنكرت تعلقه بهما فقد نصيحه عن
 أصله لانه لا بد له من محل يتعلق به

محال ومحرم كما عليه الكفرة من ع ق و راجعه (قوله والانسكار اما للتوبيخ) ظاهره أن
الانسكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقة داخلة في هذه الاقسام كقوله
أعذر الله تدعون فيجوز أن يكون للتوبيخ أى لا ينبغي أن يكون ونحو قوله أيقلتى الخ
للتكذيب في المستقبل أى لا يكون هـ ذا وهكذا سم (قوله أى ما كان ينبغي) هذا في
الماضي (قوله فإن العصيان واقع) أى فلا يكون الانسكار فيه للتكذيب (قوله نعمناه
التحقيق) أى تحقيق ما يعرفه الخطاب من الحكم في هذه الجملة سم وكتب أيضا ما نصه
لماسبق من أن التقرير يطلق بهذا المعنى وكتب أيضا قوله نعمناه التحقيق والتثبیت أقول
ما المانع من أن يقصد به التقرير بمعنى الجملة على الاقرار اذا اقتضى المقام اعتراف
الخطاب واقتراره بالعصيان لغرض من الاغراض (قوله أولا ينبغي أن يكون) أى هذا
الامر الذى أنت أتم الخطاب بصدده وقصد ابقائه ع ق وكتب أيضا ما نصه هذا في
الحال والاستقبال والتوبيخ على المستقبل من حيث التصميم عليه وان كان ليس واقعا
وأما في الحال والماضي فظاهر (قوله أن يكون) يشهد الحال والاستقبال لأن اذا
دخلت على ناسخ لا تحصى بالاستقبال (قوله أولئك الكذابين الخ) قال ابن يعقوب بعد
توضيحه المقام وقد تبين بما تقرران التوبيخ بشاركة التكذيب في النفي ويختلفان في أن
النفي في التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانباء ومدخولها واقع أو كالأواقع
وفي التكذيب متوجه لنفس مدخولها فمدخولها غير واقع فافهم اه وكتب أيضا قوله
أولئك الكذابين أى تكذيب مدعى الشئ المنكرو وقولنا مدعى أى ولو على سبيل الغرض
والتزويل كافى ع ق (قوله أفأصفاكم) أى خصصكم (قوله أى ليفعل ذلك) أى
لم يخصصكم بالبين ويتقدم من الملائكة بنات كما هو معتقدكم لتعاليمه عن الولد مطلقا ع ق
(قوله أو في المستقبل) أى والحال كافى الأطول وكأنه سكت عنه لأنه أجزاء من الماضي
والمستقبل (قوله أنلزمكموها) بضم ميم الجمع مشبعة لاتصالها بضمير متصل وحل ضمها
حينئذ واجب أو راجع مع جواز السكون الأصح الثانى وعليه يبيح ويونس وقرئ
أنلزمكموها بالسكون أفاده بس (قوله على قبولها) أى قبول الهداية بانسباع الشرع أو
قبول الهدية بالعمل بالشرع التى دلت عليه فالكفرة ادعوا أنهم يلزمون ما يكرهون أو نزولوا
منزلة من ادعى ذلك لنفسهم للرسول حراما لا ينبغي في زعمهم من ع ق (قوله ونفسركم) من
باب ضرب مرادف لنكره (قوله والحال الخ) الظاهر انه مؤكدة لما استلزمه العامل اعنى
أنلزمكم القسور بأنكرهكم اذا الازام على النفي يقتضى كراهته (قوله معنى لا يكون هذا
الازام) لأن هذا حكايته عن نوح عليه السلام وهو لم يؤمر بقتال قومه وعبارة ع ق بمعنى
افامعشر الرسل لا يقع من ذلك الازام وانما علينا البلاغ لا الاكراه اذا كراه في الدين
وهذا يناسب عدم الامر بالجهد فالمرادنى الازام بالجهد لاننى التكليف بالقبول
اذ التكليف به واقع فلا يصح نفيه اه لمخصا ولا يكونه واقعا لا يصح نفيه قال الشارح

(والانسكار اما للتوبيخ أى ما كان
ينبغي أن يكون) ذلك الامر الذى
كان (نحو أعصيت ربك) فإن
العصيان واقع لكنه منكر
وما يقال انه للتقرير نعمناه التحقيق
والتثبیت (أولا ينبغي أن يكون)
أى ان يحدث ويتحقق مضمون
ما دخلت عليه الهمزة وذلك
في المستقبل (نحو أتعصى ربك)
بمعنى لا ينبغي أن يتحقق العصيان
(أولئك الكذابين في الماضي أى)
لم يكن نحو أفأصفاكم بركم بالبين
أى لم يفعل ذلك (أو في المستقبل
أى لا يكون نحو أنلزمكموها)
أى أنلزمكم تلك الهداية أو الهدية
بمعنى أنكرهكم على قبولها ونفسركم
على الاسلام والحال أنكم لها
كلوهون بمعنى لا يكون هذا الازام

بمعنى أنكروهكم الخ وكتب أيضا قوله بمعنى لا يكون الخ وفي هذا تأليف لهم (قوله والتهكم)
وهو الاستهزاء والسخرية ع ق وكتب أيضا قوله والتهكم إذا الاستهزاء بتسبب عن
الجهل والجهل بالشيء قد يتسبب عنه التهكم والسخرية (قوله اختلفوا الخ) التحقيق
من الخلاف انه ان كان العطف بحرف مرتب كثم والفاء وحتى فعطف كل على ما قبله
وان كان بحرف غير مرتب كالواو وأوأم فمفعول الجميع على الأول وكتب أيضا ما نصه
قال شيخ مشايخنا السيد علي الخنفي الضري وفائدة الخلاف تظهر في نحو زيد مرتبه
وبعمر ووخالد فان جعلت خالد اعطافا على ضمير الخفض وجب إعادة الجواز عند غير ابن
مالك وان جعلته عطفًا على عمر ولم تجب إعادة الجواز اتفاقا (قوله اصلواك تأمرك) ففي
هذا التركيب مجاز لغوي في الهمزة وعقل في اسناد تأمرك الى ضمير صلواتك ع ق
(قوله أن تترك ما بعد أبونا) وبقية الآية أو أن تفعل في أموالنا ما نشاء وهو عطف
على ما بعده لا على ان تترك لانه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون نعم من قرأ تفعل
وتشاء بالتاء فالعطف على ان تترك من يس (قوله الهز والسخرية) أى بشعب
أوبالصلاة كذا في الاطول وكتب أيضا ما نصه فكأنهم يقولون لا قربة لك فوجب
اختصاصك بأمرنا ومننا الا هذه الصلاة التي تلازمها وليست هي ولا أنت بشيء ع ق
(قوله والتحقيق) لأن الاستهزاء يقتضى الجهل والجهل بالشيء ربما يتسبب عنه تحقيره
والتحقير جعل الشيء حقيرا والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كبيرا وربما يفهم
محلها ما وان اختلفا فمفهوما لما بينهما من الارتباط في الجملة لاصحة نشأة أحدهما من
الآخر كما في ع ق (قوله مع أنك تعرفه) أى تعرف هذا المشار اليه (قوله والتوبيل) أى
التفطير والتخفيف لسان المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الاعراض ع ق وكتب
أيضا قوله والتوبيل فالوالان التوبيل يقتضى العظمة وشأن العظم المبالاة عدم ادراكه
ويلزمه أن يجهل بالفعل ويتسبب عنه الاستهزاء (قوله بل المراد الخ) عبارة ع ق
وانما المراد تفطير أمر فرعون والتوبيل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذابه
بالشدة زيادة في الامتنان على بني اسرائيل بالانجاء منه هول بشأن فرعون وبين فظاظة
أمره لم يلزم ذلك ان العذاب المتخيف منه غاية في الشدة حيث صدر من هوشديد الشكينة
عظيم العقوبة كما أنه يقول نجيناهم من عذاب من هو غاية في الشدة والعقوبة والفساد وناهيك
بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من التوبيل بشأن فرعون هو غاية تأنيده بشدة
العذاب الذي نجاه منه بني اسرائيل أكد أمره وزيادة في تعريض حاله وتهويل عذابه بقوله
تعالى انه كان الخاه (قوله وصف الله) أى في قوله ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب
المهين لدلالة ذلك على شدة فظاظته (قوله العذاب) أى عذاب فرعون (قوله زادهم)
أى المخطئين (قوله أى هل تعرفون من هو) أى هل تعرفون الذي هو في ذلك غاية
نخبر هو محذوف فليس قصد حقيقة الاستهزاء وقوله في فرط عتوه أى في حال اتصافه

(والتهكم) عطف على الاستهزاء
أو على الإنكار وذلك أنهم اختلفوا
في انه اذا ذكره عطوفات كثيرة
ان الجميع معطوف على الأول
أو كل واحد عطف على ما قبله
(نحو اصلواك تأمرك أن تترك
ما بعد أبونا) وذلك ان شعيبا
عليه السلام كان كثير الصلاة وكان
قومه اذا رأوه يصلي تضاحكوا
فقصدوا بقولهم أصلواك
تأمرك الهز والسخرية لا حقيقة
الاستهزاء (والتحقيق) تحقير
هذا استحقاقا بشأنه مع أنك
تعرفه (والتوبيل كقراءة ابن
عباس رضى الله عنه ولقد نجينا بني
اسرائيل من العذاب المهين من
فرعون بلذات الاستهزاء) أى من
بفتح الميم (وبفتح فرعون) على أنه
مبتدأ ومن الاستهزاء خبره
أوبالعكس على اختلاف الراين
فانه لا معنى لحقيقة الاستهزاء فيها
وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله
العذاب بالشدة والفظاظة زادهم
تهويلًا بقوله من فرعون أى هل
تعرفون من هو في فرط عتوه

بقرط العنوا الشكينة جلد يجعل على أنف القمر وهو كناية عن شدة ظلمه وتكبره وتجبره
 (قوله فخالنكم بعدذاب الخ) هو أخوف وأشد وقد نفيتكم منه فلتشكر وا وكتب
 أيضا مانصه لانه اكتسب الفظا عمن انعاله من العذاب ونفوه فبالسكم بالهذاب نفسه
 (قوله ولهذا) أى للتحويل (قوله من المسرفين) فى عتوه فكيف حال العذاب الذى
 يصدر من مثله ع (قوله زيادة الخ) تعليل للقول المذكور بعد تعليله بقوله ولهذا فالعلة
 الاولى له لمطلقا والعلة الثانية له لمقيد بالعلة الاولى (قوله وتهويل عذابه) أشار به
 الى أن تعريف حاله من حيث تهويله (قوله والاستبعاد) أى عدا الشيء بعيدا ع (وكتب
 أيضا مانصه اذ البعد يقتضى الجهل وهو يقتضى الاستفهام وكتب أيضا مانصه الفرق
 بينه وبين الاستبطاء ان الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غاية أنه
 بطى فى زمن انتظاره اه ولا تختصر معانى الاستفهام المجازية فهذا كره المصنف فان
 منها ما لم يذكره كالامر بخوفه بل أنتم مسلمون أى أسلموا والزجر نحو أو تفعل كذا أى انزجر
 والعرض نحو أو لا تنزل كفى سم (قوله بقرينة قوله وقد جاءهم الخ) اذ الجمله الحالية
 تنافى الجمل على الاستفهام الحقيقى ع (قوله أى كيف يذكر الخ) كيف هنا ليست
 مستهله ما بها عن الحال حتى ردت مقتضاه أن أى هنا معنى كيف مع أنه يليها فاعل
 حينئذ ولم يلبها هنا فاعل بل هى معنى من أين ولو قاله لكان أوضح وقد عبر ع بذلك فقال
 كأنه قيل من أين لهم التذكروا الرجوع الى الحق والحال أنه جاءهم رسول يعلمون
 أماته فتولوا وأعرضوا عنه معنى أن الذكري بعيدة عن حالهم اه ثم تكلم على تفسير
 الشارح بأنه تفسير معنوى أى بيان لحاصل المعنى وأقول بصرح أن يكون ولها فاعل
 تقدير أى كيف يكون لهم الذكري فلا اعتراض (قوله من كشف الدخان) الذى هو
 من علامات القيامة وكتب أيضا مانصه روى ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فقال
 عيسى ما بين المشرق والمغرب عكت أربعين يوما وليله أما المؤمن فيصيبه كهشة
 الزكام وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من مخبريه وأذنه وديره اه فترى (قوله
 الامر) هو بالمعنى المراد هنا يجمع على أو امر ومعنى الفعل اللغوى على أمور وكتب
 أيضا قوله الامر المناسب هنا أن يراد بالامر الامر اللفظى لان الكلام فى الانشاء لغة
 وهو لفظى لا الامر النفسى على ما عند الأصوليين والتعريف المذكور للفظى
 لا النفسى اذ لا يحتاج عليه الى زيادة قوله غير كفى لان الطلب النفسى للفعل هو الامر
 اصطلاحا ولولد عليه لاتدع الفعل ونفوه وطلب الترك نهى ولولد عليه كف وترك
 ونفوه وزيادة من زاد بناء على ارادة النفسى مدلول عليه بغير كفى اصطلاح منه غير مسلم
 من ع (قوله طلب) جنس خرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وقوله فعل خرج به النهى
 بناء على انه طلب ترك وقيل هو طلب الكف فزاد غير كفى ليجرحه وقوله على جهة الاستعلاء
 خرج به المحلة والالتباس والمراد غير كفى عن الفعل المأخوذة منه المصغرة فدخل نحو

وشدة شكينته فخالنكم بعدذاب يكون
 المهذاب به مثله (ولهذا قال انه
 كان عالما من المسرفين) زيادة
 لتعريف حاله وتهويل عذابه
 والاستبعاد نحو أى لهم الذكري فانه
 لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام
 وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن
 يكون لهم الذكري بقرينة قوله
 (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه)
 أى كيف يذكرون ويتعجبون ويثنون
 بما وعدوه من الايمان عند كشف
 العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو
 أعظم وأدخل فى وجوب الاذكار
 من كشف الدخان وهو ما ظهر على
 يد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الآيات البينات من الكتاب
 المجزوع وغيره فلم تذكره وأعرضوا
 عنه (ومنها) أى من أنواع
 الطلب (الامر) وهو طلب فعل
 غير كفى

(قوله) الذى هو من علامات القيامة
 الخ فيه أن الدخان المذكور هنا ليس
 المراد به الذى هو من علامات
 الساعة بل هو الدخان الذى وقع
 لقريش حين دعاء عليهم صلى الله عليه
 وسلم بالجذب

كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذة منه الصيغة وكذا نحو كف عن الكف
 عن القتل لانه غير متعلقا قد يرجع ع ق وقوله لانه غير متعلقا في سم عن ع س
 توجيهه المغايرة بأن الكف الذي اشتقت منه الصيغة مطلوب حصوله وهذا الكف الثاني
 مطلوب عدمه فيكون غير الاول وان أشبهه في جنس الكفية فيصدق أن الكف اطلب
 فعل غير كف عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة الاقتضاء اه ولو قيدوا الانراج النهي
 طلب الفعل بكونه بغير لا بدل التقييد بكون الفعل غير كف بأن قالوا اطلب فعل بغير لا يرد
 ماورد على قولهم غير كف وكتب أيضا قوله طلب فعل الخ لا يرد عليه التخصيص اذا وقع
 على جهة الاستعلاء لعدم شرطه فيه وان صحبه (قوله على جهة) أى طريق
 الاستعلاء أى عند نفسه عالساؤه كان عالبا حقيقة أولا والتقييد بكون التعريف
 للأمر بالانزع والافتخار عند الاشعري وأثناء عدم اشتراط الاستعلاء والعلو فيه
 قال أكثر الشافعية وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء في حقيقة الأمر كفى يس
 (قوله) واختلفوا في حقيقته الخ هل هي الطلب الجازم أم مطلق الطلب وغير ذلك انظر
 ع ق (قوله) اختلفا كثيرا ف قيل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل للقدر المشترك
 بينهما وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما ولا بداحة وقيل للأذن المشترك بين التسلاية
 والاكثر على أنها حقيقة في الوجوب كذا في المطول والاطول (قوله قال المصنف الخ)
 أى ولم يجزم بشئ وأشار الى ما هو أظهر عند العقل اقوة امارته (قوله أن صيغته) أى
 الامر والاضافة بيانية أى الصيغة التي هي الامر لان الكلام في الصيغة كما تقدم
 لافي الكلام النفسى على ما عند الأصوليين اذ لا يناسب هنا ع ق (قوله من المقترنة
 باللام) قضيتها ان الصيغة الفعل لا اللام وعليه فقولهم لام الامر أى اللام المقترنة بصيغة
 الامر فالاضافة لادنى ملاسة قال ع ق ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو
 الدال (قوله رويدي بكذا) رويدي هنا اسم فعل مبنى على الفتح بمعنى أمهل ويكون
 مصدرا منصوبا نصب المصادر المأمور بها مصغرا تصغير الترخيم والاصل ارودا مصدر
 أرود فيقال رويدي أى أروده أى أمهله وقد يكون صفة نحو سارواسير رويدي وقد
 يكون حالا نحو سار القوم رويدي واذا اتصل به الكاف نحو رويدي ك عراف هو اسم فعل
 بمعنى أمهل لا غير فاده القنري (قوله ما دل الخ) أى لا خصوص فعل الامر والمضارع
 المقرون بلام الامر على ما أشهر (قوله اسما) كرويدي كالمصدر في نحو ضربا زيدا كذا
 في يس (قوله موضوعه لطلب الفعل) ظاهره ولوندا مع أن الجمهور على أنه حقيقة
 في الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الظاهر عدم عده الندب من الاعتبارات
 الآتية مع أنه أحق بالعدم من غيره فيكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعه
 للقدر المشترك بين الوجوب والندب كذا في القنري (قوله استعلاء) قال ع ق
 فيها سألنى وأورد على اشتراط الاستعلاء في معنى الامر قوله تعالى حكايه عن فرعون

على جهة الاستعلاء وصيغته
 تستعمل في معان كثيرة فاختلوا
 في حقيقة الموضوعه هي له
 اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل
 مفيدة لا تطع بشئ قال المصنف
 (والاظهر أن صيغته من المقترنة
 باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو
 أكرم عمر او رويدي بكذا) فالمراد
 بصيغته ما دل على طلب فعل غير
 كف استعلاء سواء كان اسما أو
 فعلا (موضوعه لطلب الفعل
 استعلاء)

ماذا تأمر من فقد استعمال الامر في طلب ليس فيه استعمال لان فرعون لا يرى استعماله
 في الطلب المتعلق به من غيره لا دعائه الالهية (قوله أى على طريق طلب العلق) كان
 فيه إشارة الى نصب استعماله بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل أنه مفعول مطلق على
 حذف مضاف أى طلب استعماله (قوله طلب العلق) هذا على أن السين والتاء للطلب
 وقوله وعد الخ إشارة الى أنهم مالهذا كما تقول استخسنت هذا الامر أى عدته حسنا ففي
 كلامه إشارة الى صحة الوجهين وكان الاوضح في هذه الإشارة العطف بأوتدبر ثم رأته
 في الاطول عبر بأو وهو يؤيدنا (قوله لتبادر الفهم) يراد به أن المجاز الراجح يتبادر
 ولا يدل ذلك على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال ويجاب بأن التبادر
 في المجاز ان افتقر فيه الى قرينة مصاحبة فلا يراد لان التبادر في الحقيقة لا يقتضي
 القرينة وان لم يقتضيه الى ذلك فهو حقيقة عرفية عرق وكتب أيضا قوله لتبادر الفهم
 الخ ليقال بتبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع في الاستدلال به على الوضع دورا لنا
 نقول هولا يتوقف الاعلى معرفة مطلق الوضع على خصوص الوضع الذي يتضمن
 الفرق بين الحقيقة والمجاز ولا نسلم أن معرفة مطلق الوضع تفيد معرفة الحقيقة لعمدة أن
 تدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولولم نعلم كون الوضع بالقرينة أو لا لتبادر بكثرة
 الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلا حقيقة دون ذلك تأمله من عرق (قوله وقد
 تستعمل لغيره) لعلاقة بينه وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع
 ارادة معنى الامر فجازوا الافتكاح ولا يخفى عليك أن مباحث الامر كالاستفهام ليس
 من فن المعاني وليس منه الانكسار العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر ولا أثر لها فيما
 ذكره أطول (قوله كالأباحة) وتضارق الخبير الذي نفوه هذا التركيب بأن لا يجوز
 الجمع بين الامرين في التخيير دون الإباحة وظاهر كلامه أن مفيد الإباحة هو الصيغة
 لاسرف او وكأنه على هذه القرينة وعند التخيير أن مفيد الإباحة أو والتحقق أن
 المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في أحد الشيتين مثلا وما وراء
 ذلك من جواز الجمع بينهما وتركهما فبالقرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والإباحة
 الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الاذن العام فهو من استعمال الاخص في الاعم
 مجاز امر سلا وهذه العلاقة ولو كانت عامة تقوى اعتبارها في المباح بالقرائن اه عرق
 (قوله جالس الحسن أو ابن سيرين) قد اشتهر هذا المثال في الإباحة ومرة غير ظاهر
 لانه بالنسبة أشبه اذ لا يتوهم منع مجالستهم ما حتى يحتاج الى الإباحة أطول (قوله
 والتهديد) العلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال بالتهديد
 لا يصدق الامع المحرم والمكروه عرق (قوله وهو أعم) أى بحسب الوجود مع تباين
 الحقيقة على تفسيره بالإبلاغ وبحسب الحقيقة على كلام الصحاح تأمل وكتب أيضا
 قوله وهو أعم من الانذار انما نص على الانذار لان جماعة جعلوه قسما آخر وناله قل

أى على طريق طلب العلق وعدت
 الأمر نفسه عاليا سواء كان عاليا
 في نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند
 سماعها) أى سماع الصيغة (الى
 ذلك المعنى) أعنى الطلب استعماله
 والتبادر الى الفهم من أقوى
 امارات الحقيقة (وقد تستعمل)
 صيغة الامر (لغيره) أى غير طلب
 الفعل استعماله (كالإباحة نحو
 جالس الحسن أو ابن سيرين)
 فيجوز له أن يجالس أحدهما أو
 كليهما وان لا يجالس أحدا أصلا
 (والتهديد) أى التوقيف وهو أعم
 من الانذار لانه إبلاغ مع
 التوقيف

تمتعوا فان مصيركم الى النار قوله تعالى ذلك أمر بالبالغ هذا الكلام المخوف الذي عبر
 عنه بالامر وهو متسع فيكون أمر بالانذار من يس (قوله وفي الصحاح الخ) الذي
 في الصحاح في باب الراء الانذار هو الابلاغ ولا يكون الا في التخويف هذا كلامه وعبارة
 بعضهم الانذار بالبالغ التخويف تأمل من يس وعبارة المصباح انذرت الرجل النبي
 أبلغته اياه يتعدى الى مفعولين وأكثر ما يكون في التخويف كقوله تعالى وأنذرهم يوم
 الآزفة ثم قال وأنذرت به بكذا فأنذرت به مثل أعلمته بفعله وزنا ومعنى فالصلة فارقة بين
 الفعلين اه وفي القاموس انذره بالامر أهله وحذره وخوفه في ابلاغه اه وفي المحلى
 على جمع الجوامع بعد التخييل للانذار بقوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار مانصه
 ويقارن التهديد بذكر الوعيد اه قال شيخ الاسلام أى لوجوب ذكرهم مع الانذار
 وفرق أيضا بأن التهديد التخويف والانذار بالبالغ المخوف منه وبعضهم لم يفرق بينهما اه
 (قوله مع دعوة) أى صريحة والا فالتهديد يتضمن الدعوة الى ما يهدد عن المخالفة فيه
 (قوله اعملوا ما تشاء) أى فسترون منأما ماكم فهو يتضمن وعيدا مجملا ع (قوله
 والتعجيز) أى اظهار العجز والعلاقة بين الطلب والتعجيز بينهما من نسبة التضاد في
 متعلقهما فان التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات ع (قوله بسورة)
 صادق بأقل سورة وأقل سورة الكوثر فهي أقل ما وقع به التحدى وهي ثلاث آيات
 فيكون أقل ما يقع به التحدى ثلاث آيات هكذا انصوا قال استاذنا وهو لا يجي على مذهب
 الشافعي القائل ان البسملة من السورة فعليه يكون أقل التحدى به أربع آيات لاثلاثة
 لأن سورة الكوثر حينئذ أربع آيات لاثلاثة وقد يقال لعل العلماء حتى من يقول ان
 البسملة من السورة ثبت عندهم ان أقل ما تحدى به أقصر سورة بدون بسملتها سم (قوله
 لكونه محالا) انظر مع جواز التكليف بالحال وعبارة ع (قوله لا يقال لم لا يكون
 من التكليف وغايته أن يكون من التكليف بالحال وهو جائز وأوقع لانا قول القرائن
 هنا تعين ارادة التعجيز لا قامة الحجج عليهم في ترك الايمان اه (قوله متعلق بقأنا)
 فيكون ظرفا لقأنا (قوله والضمير لعبدنا) أى مثل عبدنا في كونه اميا لا بقرا ولا يكتب
 ومن على هذا ابتدائية وقوله أو صفة لسورة فيكون مستقرا وقوله والضمير لما نزلنا
 ومن عليه تبعضية مشوبة ببيان وقوله أو لعبدنا ومن عليه ابتدائية من ع (قوله
 أو لعبدنا) ولكن يراد على هذا بمثل عبدنا مثله في مطلق البشرية أى من غير شرط
 الائمة لهجز الكل انظر ع (قوله يقتضى الخ) فلهذا يتعين على هذا التقدير الاول
 أن يكون الضمير عائدا لعبدنا ولا يخفى ان هذا انما يتم بناء على أن اجزاء القرآن لكونه
 خارجا عن طوق البشر وامان بنينا على أنه في طوقهم وصرفوا عنه لم يقتض لهذا ع (قوله
 ثبوت مثل القرآن الخ) لأن معنى العبارة على هذا التفسير اتوا من مثل القرآن
 بسورة (قوله بشهادة الذوق) أى واستعمال البلغاء واعتباراتهم (قوله اذ التعجيز)

وفي الصحاح الانذار تخويف
 مع دعوة (نحو اعملوا ما تشاء)
 الظهور ان ليس المراد الامر بكل
 عمل شأرا (والتعجيز نحو فأنا)
 بسورة من مثله) اذ ليس المراد
 طاب اتباعهم بسورة من مثله
 لكونه محالا والظرف أعنى قوله
 من مثله متعلق بقأنا والضمير
 لعبدنا أو صفة لسورة والضمير لما
 نزلنا أو لعبدنا فان قلت لم لا يجوز
 على الاول أن يكون الضمير لما نزلنا
 قلت لانه يقتضى ثبوت مثل القرآن
 في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة
 الذوق اذ التعجيز

أى على هذا الاحتمال وقوله عن الماتى به هو السورة أى عن الاتيان بها أى مع وجود الماتى به والماتى منه أيضا على ما يقتضيه هذا الاحتمال (قوله باعتبار انتفاء الوصف) هو كونها من المثل أى انتفاء ذلك الوصف فى الواقع لانتفاء المثل فالمعنى أنهم عاجزون عن الاتيان بسورة متصفة بكونها من مثله لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة مأتى الواقع وليس ذلك للانتفاء المثل من أصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه تأمل واعلم ان جعل العجز عن السورة باعتبار انتفاء الوصف لانه الواقع والا فالعجز عن الشيء الموصوف صادق مع انتفاء كل من الشيء والوصف ومع انتفاء أحدهما (قوله فليكن) أى عند جعله متعلقا بقاءنا وترجيح الغلبة لما نزلنا (قوله فليكن التعجيز باعتبار انتفاء الماتى منه) كما تقول اثنى برجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها من عرق بخلاف قولك اثنى من العنقاء برجل فانه يقتضى بحسب الاستعمال وجود العنقاء وكتب أيضا ما نصه أى فلا يقتضى ثبوت المثل (قوله احتمال عقل لا يسبق الى الفهم الخ) أى بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه مانع كثير بل القيود محط القصد كما سبق وبعبارة عرق لأن المعجوز عنه حينئذ أى حين اذ جعل الجار والمجرور وصفا للسورة هو السورة الموصوفة بصفة هى كونها من مثل المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم ان الذى يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال اثنى بشوب ملبوس لادمير فلبوس الامير وجودا ومنعت القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه فليزمن امتناع الاتيان به بذلك القيد كما يقال اثنى بشوب فيه أربعة ذراعا والقرص أن لا ثوب موصوف بهذا الوصف بخلاف ما تقدم بمعنى تعليق الجار والمجرور بقاءنا وأرجاع الضمير لما نزلنا فنتعين أن يكون لعدم القدرة عليه مع وجود كايهما (قوله والتسخير) فيه أيضا الاهانة لكون لما كان المقصود فيه حصول الفل لا الاهانة به بالتسخير دون الاهانة أفاده سم وكتب أيضا ما نصه التسخير نقل الله الشيء من حالة الى حالة أخرى فيها مهانة ومذلة وقد كان موجودا والتكوين ابرازه من العدم الى الوجود ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبدل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أى التبدل من حالة الى أخرى فيها مهانة وذلل عرق (قوله خاسئين) أى مطرودين (قوله والاهانة) العلاقة بين الامر والتسخير والاهانة مطلق الازام فان الوجوب الزام المأمور به والتسخير والاهانة الزام الذلل والهوان والصفة فيها يحتمل أن تكون انشاء أى اظهارا لمعناها أو اخبارا بالحقارة والمذلة فكانه قيل على هذاهم بحيث يقال فيهم انهم اذ لا محققون محسوخون وكونها للاخبار فى الاهانة أظهر منه فى المسخ فتأمل عرق (قوله اذ ليس الغرض الخ) تعليل لحذف أى ليس الامر فى الاتيان على حقيقة اذ ليس الخ (قوله

انما يكون عن الماتى به فكأن
مثل القرآن ثابت الكتمهم مجزوا
من أن ياتوا منه بسورة بخلاف
ما اذا كان وصفا للسورة فان
المعجوز عنه هو السورة الموصوفة
باعتبار انتفاء الوصف فان قلت
فليكن التعجيز باعتبار انتفاء الماتى
منه قلت احتمال عقل لا يسبق
الى الفهم ولا يوجد له داع
اعتبارات البلاغ واستعمالهم
فلا اعتداد به وبعضهم هنا كلام
طويل لا طائل فتيه (والتسخير
نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا بحجارة أو حديد) اذ
ليس الغرض أن يطاب منهم
كونهم قردة أو بحجارة لعدم
قدرتهم على ذلك

لكن في التسخير الخ استدراك على قوله لعدم قدرتهم فانه يفهم منه الاشتراك فرعا
 يتوهم الاشتراك من كل وجه (قوله اذا المقصود قلة المبالاة بهم) أى لا حصول الفعل
 (قوله في الاباحة) التي تقدم ان الامر يستعمل فيها أيضا قال ع في الاقرب ان
 الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة وتحتل انشاء التسوية واخبارا بالاباحة على
 بعد والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لان التسوية بين الفعل والترك واباحة كل
 منهما ما تضاد ايجاب أحدهما وتزيد الاباحة بعلاقة مطلق الاذن وكتب أيضا قوله
 في الاباحة شروع في الفرق بين التسوية والاباحة كان سائلا سألته وقال له أحدهما
 لازم للآخر فالفرق (قوله والتنى) العلاقة فيه وفيما بعده مطلق الطلب (قوله
 الانجلى) المراد بالانجلاء الان كشاف وبالأصباح ظهور ضوء الصباح ع في
 وكتب أيضا قوله الانجلى لا يبعد أن يقال الباء دلما هو أصل اذا الضرورة تزد الكرامة
 الى أصلها ولا يصح أن يكون اشباع الكسرة كما أمثل لانه لا يكتب الباء الحاصلة من
 الاشباع أطول (قوله بأمثل) أى أفضل لان الهجرد اتم ليل او نهارا (قوله اذ ليس
 الغرض طلب الانجلاء من الليل الخ) لا يبعد أن يجعل من ظرافة الشعر اجراء يجعل
 الليل بمنزلة انسان متعصب يجرى على الجمل بالنفع للشاعر فلا ينجلى لاعتقاده ان
 الانجلاء أنفع له فيقول له النجل يصح فانك أخطأت وليس الاصباح أى الصبح منك
 بأمثل أى أفضل فلا تتجاوز عادتك لاعتقادك الخطأ أطول (قوله من تباريح)
 بالحاء المهملة أى شدائد والجوى هو الحرقه وشدة الوجد من حزن أو عتق (قوله
 ولا استطاته تلك الليله) أى عتده تلك الليله طويلا جدا (قوله على سبيل التضرع)
 المراد به الخضوع والافه والطلب بخضوع فيحصل تكرار (قوله والالتماس)
 ويسمى بالسؤال أيضا يس (قوله لمن يساويك) هل المراد في نفس الامر أو لوجوب
 زعم المتكلم وهل المرجع العرف يس أى على أن المراد في نفس الامر (قوله قد سبق
 ان الاستعلاء الخ) أى عند قول المصنف موضوعة لطلب الفعل استعلاء (قوله
 من المساوى) أى في نفس الامر (قوله بل من الأدنى أيضا) قال ع في وظاهر
 ما تقرر ان مناط الامرية في الطلب هو الاستعلاء ولومن الأدنى ومناط الدعاء فيه
 التضرع والخضوع ولومن الأعلى كالمسند مع عبده ولا يكاد يتصور على حقيقته
 ومناط الالتماس فيه المساوى مع نفي التضرع والاستعلاء لكن ذكر في المطول ان
 الالتماس يكون معه تضرع وتخضع ليبلغ الى حده في الدعاء وعلى ما تقرر اذا صدر
 الطلب من الأعلى الى الأدنى كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم بواحد
 منها وهو بعيد اه وقوله من الأعلى الى الأدنى مثله العكس كالعبد مع سيده (قوله
 حقه الفور) المراد من الفور وجوب تعجيل المأمورية في أول أوقات الامكان ومن
 التراخي جواز تأخيرها عنه لا وجوبه حتى لو أتى به فيه لا يعتد به اذا تأخر به فالتقابل

لكن في التسخير يحصل الفعل أعنى
 صبروتهم قردة وفي الاهانة
 لا يحصل اذا المقصود قلة المبالاة
 بهم (والتسوية نحو اصبروا أولا
 نصبروا) ففي الاباحة كان
 مخاطب تروهم ان الفعل
 محظور عليه فأذن له في الفعل
 مع عدم المخرج في الترك وفي
 التسوية كأنه تروهم ان أحد
 الطرفين من الفعل والترك انفع
 له وأرجح بالنسبة اليه فرفع ذلك
 وسوى بينهما (والتنى نحو
 الأيهما الليل الطويل الانجلى)
 بصح وما الاصباح منك بأمثل *
 اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من
 الليل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه
 يتمنى ذلك تخلفا عما عرض له
 في الليل من تباريح الجوى
 ولا استطاته تلك الليله كأنه
 لا طاعة له في انجلائها فلهذا
 يحمل على التنى دون الترجي
 (والدعاء) أى الطلب على سبيل
 التضرع (نحو رب اغفر لي
 والالتماس كقولك لمن يساويك
 ربة افعل بدون الاستعلاء)
 والتضرع فان قيل أى حاجة الى
 قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن
 يساويك قلت قد سبق أن الاستعلاء
 لا يستلزم العلوي فيجوز أن يمتنع
 من المساوى بل من الأدنى أيضا
 (ثم الامر قال السكاكي حقه
 الفور لانه الظاهر من الطلب)

باعتبار القيد بن جعفر ترى وكتب أيضاً ما نصه صرح السكاكي بذلك في النهي فيكون
 كذلك الدعاء والالتباس كذا في الاطول ولم ينقل المصنف عنه ذلك في النهي لأن
 القورية فيه مسئلة (قوله عند الانصاف) لا عند الحجة والجدال (قوله كافي الاستفهام
 والنداء) فإن حقهما بانفاق القور في الاستفهام انما يراد الجواب بالمستفهم عنه
 فوراً وفي النداء انما يراد اقبال المنادى كذلك وهذا مقولاً مثبت اذا اللغة انما تثبت
 بالنقل لا بالقياس (قوله وتبادر الفهم الخ) هذا على اطلاقه لا يصح لانه اذا كان
 بالعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخي كأن يقال قم واقعد أو ثم اقعد أو فاقعد ويحتمل
 أن يكون داخل في قوله وفيه نظر أطول (قوله بعد الامر بخلافه) أي وقبل فعل
 خلافه (قوله بخلافه) أي بضده كما يظهر من التمثيل ع ق (قوله الى تغيير الامر
 الاول) أي تغيير المتكلم الامر الاول بالتالي غ ق (قوله دون الجمع واردة التراخي)
 أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما من غير أن يتبادر
 أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وما بهذا يعلم أن
 الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع فأحد الامرين أو كلاهما على
 التراخي ويلزم تغيير الاول كونه على الفور حيث غير بما يعقبه فيثبت به المطلوب من
 كونه على الفور ع ق ثم قال بعد انما قد راجوا التراخي لأن القول المقابل
 للفور جواز التراخي باردة مطلق الطلب لأن حقه الدلالة على التراخي فالذي يقول به
 المقابل هو أنه لمطلق الطلب الصادق بالفور والتراخي اه وعبارته غيره قوله واردة
 التراخي أي ودون جواز ارادة التراخي (قوله واردة التراخي) أي تراخي أحد
 الامرين اللازم للجمع (قوله فان المولى الخ) علة لتبادر الفهم الى التغيير (قوله حتى
 المساء) أي الى المساء فهي غاية والغاية لا بد لها من مبدأ والمناسب هنا أن مبدأها عتب
 ورود الصيغة (قوله وفيه نظر) أي في قوله حقه النور والنظر فيه راجع الى النظر
 في دليله أو في كل من دليله نظر أطول (قوله لانس لم ذلك) أي الظهور والتبادر
 (قوله عند خلوا المقام عن القران) واما المثال المذكور ففيه قرينة على القورية
 وهي قوله حتى المساء المقتهنى مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعنى قول السكاكي اضطلع
 (قوله النهي) الاصل فيه القورية والدوام الاقرينة ونارخ السكاكي في الدوام
 (قوله طلب السكف عن الفعل) لم يقل أو تركه مرعاة للقول الثاني الا في اشارة
 الى ضعفه بقطع النظر عنه هنا ثم ان التعريف شامل نحو كسف مع انه أمر فلا بد من
 زيادة مدلول عليه بفعل كسف أو مرعاة الحيثية في التعريف راجع ع ق
 (قوله وله حرف واحد) نبه بتقديم الظرف على حصر الجازمة في النهي أطول
 وكتب أيضاً قوله وله حرف واحد الاول وله صيغة واحدة ليعلم ان ليس له صيغة
 أخرى كما انه ليس له حرف آخر أطول (قوله وهو الجازمة) فيه اشارة الى رمتن قال

عند الانصاف كافي الاستفهام
 والنداء (وتبادر الفهم عند
 الامر بشئ بعد الامر بخلافه
 الى تغيير الامر) الاول (دون
 الجمع) بين الامرين (واردة
 التراخي) فان المولى اذا قال لعبد
 قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطلع
 حتى المساء يتبادر الفهم الى انه
 غير الامر بالقيام الى الامر
 بالاضطجاع ولم ير الجمع بين القيام
 والاضطجاع مع تراخي أحدهما
 (وفيه نظر) لانا انسلم ذلك عند
 خلق المقام عن القران (ومنها)
 أي من أنواع الطلب (النهي)
 وهو طلب السكف عن الفعل
 استعلاء (وله حرف واحد وهو
 الجازمة في نحو لا تفعل وهو
 كالامر في الاستعلاء) لانه
 التبادر الى النهي

(مبحث النهي)

ان لا النافسة تجزم اذا صلح قبلها كي تفوح حشته لا يمكن له على حجة واليه ذهب ابن مالك
 للسمع من العرب قال ابنه تقول العرب ربطت الفرس لا تنفلات وأوثقت العبد لا يفر
 حكي القراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه قال وانما جزم لان تأويله ان لم يربطه فترجزم
 على التأويل قال أبو حيان وما ادعياه خالفاه الخليل ويديويه وسائر البصريين يس
 (قوله الجازمة) أي لفظاً أو محلاً فحوا لا تنفعلن بازيد لا تنضر بن ياهندات (قوله في غير
 طلب الكف) الاضافة للعهد أي لغير الطلب استعلاء بأن يكون لا طلب أصلاً وطلب
 بدون استعلاء وكلامه يقتضي ان النهي حقيقة في الطلب المذكور لا من التحريم
 والكراهة كما اقتضى كلامه سابقاً ان الامر حقيقة فيما يعم الايجاب والندب والجمهور
 على أن النهي حقيقة في التحريم والامر حقيقة في الايجاب (قوله أو الترك) أي عدم
 الفعل بناء على انه يكلف بعدم الفعل بناء على القدرة عليه بسبب القدرة على التلبس بضد
 المنهى لان عدم متحقق حينئذ ولا يستدعي تقدم الشعور بخلاف الاول فانه يستدعي
 تقدم الشعور بالمكفوف عنه فلا يفعل مقتضى النهي الامن استشر المنهى فتركه
 فلا يمثل النهي من لم يفعل المنهى ذاهلاً عنه وحينئذ فيلزم ان لا يقال الامتنال شرط
 للثواب وأما اتقاء الاثم فيكفي فيه عدم الفعل وعلى الثاني وهو ان المكلف به عدم الفعل
 يكون من لم يفعل المنهى شيئاً مقتضى النهي ولكن لا بد في الثواب من النية المستمرة
 للشعور ثم قولهم ان كفد واعي النفس يحصل بشغلها بالضديط عن الاداعية كالانبياء
 وأيضاً حاصل كف الدواعي عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل
 القول الآخر فقد عاذا الامر الى أن القدرة في النهي بسبب التلبس بالضد مطلقاً والاثم
 ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهى ولو بلا شعور والثواب لا بد فيه من النية على كلا
 القولين ولذلك قيل ان القول الاول قريب من الثاني وان الخلف بينهما لا يظهر لثمرة بينة
 تأخذه من ع ق وقوله أي عدم الفعل أي وما يشعربه الترك من القصد غير مراد لكن
 في العروس عن الاصوليين ان الترك فعل هو الكف فينبغي التعبير بغير الترك وقوله ثم
 قولهم ان كف الخ وارد أيضاً على من قال كالشارح كف النفس عن الفعل
 بالاستئغال بأحد اضداده تأمل وكتب أيضاً مانصه فيحصل الامتنال بالترك غافلاً على
 الثاني دون الاول وينبغي على الاول أن لا يكون الغافل مخافاً للنهي بل واسطة ولا اثم
 أو هو مخالف والاثم لا يحصل على المخالفة مطلقاً بل بشرط أفاده سم (قوله وهو نفس أن
 لا تفعل) أي عدم الفعل يقدر نفسه ما قدمناه عن العروس (قوله كالتهديد) أي
 التخويف (قوله وكالدعاء والالتماس) أو رده عليه انه لا يصح التمثيل بهما الاستعمال
 صيغة النهي في غير طلب الكف أو الترك لان في كل منهما طلب الكف أو الترك
 الا انه ليس على وجه الاستعلاء وأوجب بأن الاضافة في قول المصنف طلب الكف
 أو الترك للعهد أي الطلب الذي مع الاستعلاء وغيره صادق بما لا طلب فيه كمال المصنف

(وقد يستعمل في غير طلب الكف)
 عن الفعل كما هو مذهب البعض
 (أو طلب الترك) كما هو مذهب
 البعض فانهم قد اختلفوا في أن
 مقتضى النهي كف النفس عن
 الفعل بالاستئغال بأحد اضداده
 أو ترك الفعل وهو نفس أن لا
 تفعل (كالتهديد كقولك لعبد
 لا تمتثل أمرى)
 وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر

ومافيه طلب لاستعماله كمثل الشارح كذا في سم والعلاقة بين النهي والدعاء
والالتباس مطلق الطلب (قوله وهذه الاربعة) أي ما صدقاتها الامتثال وهو ما
(قوله يجوز تقدير الشرط بعدها) فيه بحث لانه ان أريد به جواز تقدير الشرط
بعدها باعتبار معانيها الحقيقية دخل الدعاء والالتباس في قوله ويجوز في غيرها القرينة
مع أنها في سلك الامر لان النجاة جعلوا التقدير في جواب الامر والنهي وهما يشتملانها
عندهم وان أريد انه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل
أطول وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها بأن يقصد السببية فيتعين
الحزم فان لم يقصد وجب الرفع على الصفة والحال أو الاستئناف على حسب ما يليق
كذا في يس وكتب أيضا مانصه انما قال يجوز لانه يجوز أن يرفع ما بعدها على
الاستئناف ولو صح كونه جوابا ثم الشرط المقدر انما نفس مضمون المذكور
واما لازمه وقدم مثل ما قدر فيه اللازم في التثنية بقوله كقولك ثبت لي الخ ع ق وكتب
أيضا قوله تقدير الشرط بعدها أي مع ادائه ولا بد من ذكر هذا القيد لان تقدير
الشرط يقتضي عن تقدير ادائه نحو الناس مجزون بأعمالهم ان خيرا ولو قال
تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون
تقدير الشرط واعلم ان هذه الاربعة قرائن الحذف فاطلاق جواز التقدير معها وتقييده
مع غيرها بوجود القرينة في قوله بعد وفي غيرها القرينة ليس للاستغناء معها عن القرينة
بل لان الحذف معها لا يقلل عن القرينة لانها بنفسها قرائن ولا يذهب عليك ان حذف
الشرط من مباحث الإيجاز وليس له تعليل بهذا المقام والبحث عنه ههنا من فصول الكلام
أطول ملخصا وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها أي ان وقع بعدها ما يصلح جزاء
لذلك الشرط المقدر كما يؤخذ من الامثلة (قوله بان المضرة) وقيل الجواب مجزوم
بنفس التثنية والاستفهام والامر والنهي من غير حاجة لتقدير شرط أصلا لان كلامها
في معنى الشرط وقبل مجزوم به لنيابتها عن ذلك الشرط وهما متقاربان من ع ق وقوله
وقيل الجواب مجزوم بنفس التثنية الخ هذا القول هو ما صرح به في العروس وعزاه لابن
مالك ونسبه للخليل وسيبويه يس (قوله أي ان أرزقه) الاولى أي ان يكن لي لانه
المفهوم من الطلب وقوله أي ان تعرفني الاظهر أي ان أعرف لان السبب هو المعرفة
سواء كان تعريف المخاطب أو بدونه لا يقال هذا التقدير لا يتم كل استفهام فانه لا يجري
في قولك أتكرمني أكرمك فانه لا يصح أن التقدير ان تعرفني أو أن أعرف أكرمك
أكرمك بل ان تكرمني أكرمك لانا نقول السببية بين ما بعد الطلب والمطلوب في الاستفهام
الفهم فلو لم تفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا يقتدر الشرط وان تفرع على
المفهوم أطول وقوله لانه المفهوم من الطلب أي الجملة الطلبية اذ معناها ليت مالا

(وهذه الاربعة) يعني التثنية
والاستفهام والامر والنهي
(يجوز تقدير الشرط بعدها)
واراد الجزاء عقبها مجزوما بان
المضرة مع الشرط (كقولك) في
التثنية (ليت لي مالا) أنفقه أي ان
أرزقه) أنفقه (و) في الاستفهام
(ابن يترك أرك أي ان تعرفني)
أرك (و) في الامر (أكرمك)
أكرمك أي ان تكرمني) أكرمك
(و) في النهي

يجزم بعده تأمله اه ويجاب بأنه يصدق بأن العرض تولد من الاستفهام الحقيقي
 بالواسطة تدبر (قوله للعلم) مراده به ما يشمل الظن (قوله وتولد عنه الخ) أى بواسطة
 الجمل على الانكار كما ينه عن (قوله قريبة الحال) هى العلم بعدم النزول والاضافة لليسان
 (قوله فى غيرها) أى بعد غيرها وقوله نحو أم اتخذها الخ لأن الاستفهام الحقيقي
 لا يصح هنا وانما المراد به الانكار بمعنى لا ينبغي أن يتخذوا غير الله وليا ولاجل أن هذا
 معنى الكلام قبل لم لا يصح أن يترب فآله هو الولي على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل
 والسبب عى أى فلا حاجة لتقدير الشرط (قوله فى غيرها القرينة) قلت وكذا معها
 اقرينة لولم يتدبر من جنس المذكور من الخمسة أطول (قوله اقرينة) وهى فى الآية
 وجود الفاء الجوابية فى الجملة مع دلالة الاستفهام فى الجملة قبلها على انكار اتخاذ سواه
 وليا (قوله أى أن أرادوا وليا بحق) الاظهر ان الشرط المقدر ان أرادوا وليا لأن
 قوله هو الولي للعصر وتنزيل غيره منزلة العدم لا يحصر الولي بحق والظاهر أنه قصر قلب
 بدليل أم اتخذوا من دونه أى مجاوزين الله فانه ظاهر فى ترك الله واتخاذ غيره وليا لكن
 الشارح جعله قصر افراد أطول أى كما يؤخذ من قوله وحده وضعف دليل العصام على
 ما استظهره بأن دون تستعمل فى الافراد أيضا كفى يس على أن المتبادر من قوله هم
 ما نعبدهم الالبقرىون الى الله زلقى انهم يتخذون الله وليا أيضا (قوله فآله هو الولي)
 هذه الجملة دليل الجواب أى فليتخذوا الله وليا لانه هو الولي أى لانفس الجواب اذا والولاية
 ووجوبها موجوده مطلقا أرادوا أولا (قوله وقيل لاشك الخ) حاصله منع وجود
 القرينة فى المثال المذكور لصحة تفرع فآله هو الولي على ما قبله لأن الاستفهام المستفاد
 من قوله أم اتخذوا لا انكار فيقول الى النبي أى لا يلبق أن يتخذوا من دون الله وليا فآله
 هو الولي (قوله وحينئذ يترب عليه الخ) أى ترب العلة على المعلول (قوله اذ ليس
 كل ما) أى لفظ كالمزلة وقوله معنى الشئ كأنفى فى لا (قوله والطبع) أى العقل وكتب
 أيضا مانصه الناشئ ذوقه من تتبع الاستعمال وتراكيب البلغاء (قوله على صحة قولنا
 لا تضرب زيدا الخ) فوقف هذا التظير بأن تضرب زيدا انكار لنفس الضرب وقولك
 لا تضرب زيدا معنى لا ينبغي أن تضربه انكار لا لانبغاء وهما محتملان فلم يتحقق كونهما
 بمعنى حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان بمعنى ويختلفان فى الوازم والاستدلال
 حيث بطل فيه هذا التظير يعود دعوى من عى وفى الاطول مناقشة أيضا بأن
 النبي المذكور غير حق لأن ما فيه معنى الشئ حكمه الذى يقتضيه المعنى حكم ذلك
 الشئ بلا شبهة وبأن ورود منع القرينة لا يتوقف على أن يكون حكم ما فيه معنى الشئ
 حكم ذلك الشئ لاحتمال بل يكفيه جواز أن يكون كذلك اه أقول فى كون أن تضرب
 زيدا انكار نفس الضرب مجال للمناقشة اذ لا مانع من أن يكون لا انكار لا لانبغاء كما فعل
 ذلك فى الاستفهام فى قوله تعالى ام اتخذوا من دونه أولياء قد بر وكتب أيضا قوله

للعلم بعدم النزول مثلا وتولد عنه
 :قرينة قريبة الحال عرض النزول
 على الخطاب وطلبه منه (ويجوز)
 تقدير الشرط (فى غيرها) أى
 فى غير هذه المواضع (القرينة) تدل
 عليه (نحو) أم اتخذوا من دونه
 أولياء (فآله هو الولي) أى أن
 أرادوا أولياء بحق فآله هو الذى
 يجب أن يتولى وحده ويعتقد
 أنه المولى والسيد وقيل لاشك
 ان قوله أم اتخذوا انكار وتوجب
 بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذوا من
 دونه أولياء وحينئذ يترب عليه قوله
 تعالى فآله هو الولي من غير تقدير
 شرط كما يقال لا ينبغي أن يعبد غير
 الله فآله هو المستحق للعبادة وفيه
 نظر اذ ليس كل ما فيه معنى
 الشئ حكمه حكم ذلك الشئ
 والطبع المستقيم شاهد صدق على
 صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو
 أخوك بالفاء

لا تضرب زيداً صيغة التثنية على معنى لا ينبغي أن تضربه والقائه في التركيبين للتعليل
لأنه عطف كما قيل لعدم مناسبتيه في تنظير التركيبين السابقين بهذين التركيبين ولأنها
لو كانت للعطف لكان الحكم في صحة لا تضرب زيداً فهو أخوك دون أن تضرب زيداً فهو
أخوك النقل لا يجزئ الطبع لأن في الأول عطف جملة خبرية على جملة خبرية وهو صحيح
وفي الثاني عطف جملة خبرية على انشائية وهو غير صحيح (قوله فانه لا يصح الا بالواد
الحالية) وأما قول أبي تمام

أحاولت ارشادي فعقلي مرشدي * ام اشتقت تأديبي فدهري مؤدبي

فتقديره ان أردت ان تعلم مرشدي فعقلي مرشدي وكذا ما بعده حشواي وعبارة
الفنوي بعد اراد النقص بالبيت ماضيه وجوابه ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا
أنضرب زيداً فهو أخوك على أن تكون الفاء تعليلاً للتثنية الضمنية فلا نقض لذلك بقول
أبي تمام لجواز أن تكون الفاء فيه تعليلاً للمقدراً أي لا حاجة إلى ارشادك لأن عقلي
مرشدي اهـ وكتب أيضاً قوله فانه لا يصح عبارة المطول فانه لا يحسن اهـ (قوله
النداء) بكسر النون ويجوز ضمها يس (قوله وهو طلب الاقبال) أي طلب المتكلم
اقبال مخاطب وقوله بحرف الباء نداء وقوله لفظاً نحو يا الله أو تقدير انخوسف أعرض
عن هذا (قوله وقد تستعمل الخ) بيان حقيقة النداء وظيفته لغوية ومجازاته سانية
ونكات اختيار الحقيقة أو مجاز من مجازاته وظيفته هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث
أطول وكتب أيضاً ماضيه أي مجازاً (قوله وهو طلب الاقبال) أي الطلب المتقدم
فالإضافة للعهد (قوله كالإغراء) العلاقة بين النداء والإغراء المستعمل هو فيه ان
الإغراء ملزم للاقبال اذ لا معنى للإغراء غير المقبل يعني بأن يكون بحيث لا يسمع عرق
(قوله يتظلم) أي يشتكي من ظلم أحده (قوله وحته الخ) عطف تفسير (قوله على
زيادة التظلم) عبر بالزيادة لأن أصل التظلم حاصل منه وقوله لأن الاقبال الخ علة لهذوف
أي حقيقة النداء غير مرادة لأن الخ (قوله والاختصاص الخ) ظاهره اننا استعملنا
صمته في الاختصاص وليس كذلك كما هو ظاهر اذ الاختصاص كذا دون بالفظا
وتقديره (قوله أصله تخصيص الخ) أي الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص الخ
(قوله تخصيص المنادى الخ) ولو كان هو المتكلم عند قصد تجريد منادى من نفسه
مباغاة كما هو الأصل في هذا المثال (قوله ثم جعل الخ) أي بنقله لاطلاق التخصيص كما قال
ونقل الخ وجنبت فاعلاقة بين النداء والاختصاص الاطلاق والتقييد حشواي وكتب
أيضاً قوله ثم جعل مجرد الخ فهو خبر مستعمل بصورة النداء توسعاً كما استعمل الخبر بصورة
الامر نحو أحسن زيداً والامر بصورة الخبر نحو والوالدات يرضعن (قوله بما يناسب اليه)
هو الفعل المذكور قبل النداء (قوله ووصفه) هو الرجل بمعنى الكامل المختص
(قوله بل ما دل الخ) فرد المتكلم بالرجل نفسه (قوله فأبها) أي أي من أيها وكتب

بجملته أنضرب زيداً فهو أخوك
استفهام انك ار فانه لا يصح
الابالوا والحالية (ومنها) أي من
أنواع الطلب (النداء) وهو
طلب الاقبال بحرف نائب ماب
ادعولفظاً أو تقديره (وقد تستعمل
صمته) أي صيغة النداء (في غير
معناه) وهو طلب الاقبال
(كالإغراء في قولك لمن أقبل عليك
يتظلم يا مظلوم) قصد إلى إغرائه
وحته على زيادة التظلم وبث التكوى
لأن الاقبال حاصل (والاختصاص
في قولهم أنا أفعل كذا أيها
الرجل) فتولاه أيها الرجل أصله
تخصيص المنادى بطلب اقباله
عليك ثم جعل مجرداً عن طلب
الاقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله
من بين أمثاله بما يناسب اليه اذ
ليس المراد بأي ووصفه مخاطب
بل ما دل عليه ضمير المتكلم فأبها

أيضا قوله فأيها الخ عبارة عرق ولما نقل من النداء التزم فيها حكم المنقول عنه من بناء
 أى على الضم كالمذكورة المقصودة واتباع المحلى بأل اياها بالرفع على أنه صفة من جهة
 المعنى فهذا مما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله في الحالة الراهنة نصب على المنعولية
 بتقدير فعل هو أخص على أن الجملة حالية ولما كان اسم الاختصاص في محل نصب
 على المنعولية وعامة جملة حالية صحت أن يفسر معنى تلك الجملة مع معمولها بقوله أى
 متخصصا الخ (قوله مضموم) أى مبنى على الضم نظرا لكونه منادى في الاصل أو هو
 منقول بحاله في النداء منه إلى الاختصاص فلا يقال لامتنعنى للبناء هنا وفي شرح
 التوضيح للشيخ خالد الثالث عشر من الفروق بين النداء والاختصاص أن اياها اختلف
 ضمها على هي اعراب أو بناء وفي النداء بناء بخلاف اه فاقطر على القول بأنهم اعراب
 هل هو مبنى على مذهب السيراني من أنها مبتدأ أو خبر إذا لظهر الرفع على رأى الجمهور
 يس (قوله والرجل مرفوع) صفة لاى اعتبار بالنظر وكتب أيضا قوله مرفوع أى
 اتفاقا كما في الارتشاف بخلاف النداء فإن بعضهم أجاز نصبه يس والمراد بالرفع الضم
 لارفع اعراب نعم على قول السيراني أن أى مبتدأ أو خبر يكون رفع اعراب ولا يجزى أن
 هذا الضم ضم اتباع لا بناء (قوله والمجموع في محل نصب على أنه حال) نظريه بأن الحال
 انما هي جملة الاختصاص لأى الرجل إذا هي في محل نصب بفعل محذوف وجوب تقديره
 أخص أيها الرجل كما يشير إلى ذلك قوله ولهذا قال الخ واعذر عنه بأن العمل لما كان
 واجب الحذف ومعناه ظاهر في منه الله حكم على متعلقه بأنه في محل نصب على الحال هذا
 وكون الجملة في محل نصب على الحال ليس بالزام فقد يكون اعتبارا ضمنية كما في نحن العرب
 أقرى الناس للنفأ فاده يس (قوله ولهذا قال متخصصا الخ) أى منسرا المراد من
 الجملة الواقعة حالا (قوله في الاستغاثة الخ) والعلاقة مشابهة النداء في مطلق التوجه
 أو غوم من استعمل مال لا اعم في الاخص حيث استعمل مطلق طلب الاقبال الذى هو
 النداء في طلب الاقبال بخصوص الاغاثة والعلاقة في التعجب مشابهة التعجب منه
 المنادى في أنه ينبغي الاقبال على كل منهما والعلاقة فيما بعد كون ما بعده يافيه ينبغي
 الاقبال عليه بالخطاب كالمندى للاهتمام بها وامتلاء القلب بشأنها من ع في (قوله
 بالاماء) عند شهو وكثرة أظهار وحلاوته (قوله كما في نداء الخ) أمثلة للتحسر ولا يظهر
 كل الظهور وان شيئا منها مثال للتوجع وان أو هم صنعه خلافه ولذلك عرابين يعقوب بما
 نفسه ومنها التحسر والتعجز كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجع
 منه والمتنجع عليه اه ومثال التوجع بامرئى ياسمى تأمل (قوله وما يشبه ذلك)
 كالتنجع فهو معطوف على الاستغاثة ومثال التنجع بالابى (قوله قد يقع) أى مجازا
 (قوله الحرص في وقوعه) عدا مبنى دون على لتضمنه معنى الرغبة (قوله كما ترى في بحث
 الشرط الخ) يتبادر من عبارة الشارح جل الكاف على التعليل وقال في الاطول كما ترى

مضموم والرجل مرفوع والمجموع
 في محل نصب على أنه حال ولهذا
 قال المصنف (أى متخصصا من
 بين الرجال) وقد استعمل
 صيغة النداء في الاستغاثة
 نحو يا الله من ألم القراق والتعجب
 نحو يا لأماء والتحسر والتوجع كما
 في نداء الاطلال والمنازل والمطايا
 وما يشبه ذلك (ثم التحسر قد يقع
 موقع الانشاء اما للتعامل باللفظ
 الماضى دلالة على أنه كانه وقع
 نحو ونقل الله للتعوى (أولاظهار
 الحرص في وقوعه كما ترى في بحث
 الشرط من ان الطالب اذا عظمت

من قوله ان ظنرت بحسن العاقبة فهو المرام فهو نظير (قوله حاصل) أى فى الزمن
 الماضى ومستمرة حتى الآن وانما قلنا ذلك لئلا يناسب قوله نحو رزقنى الله لقاءك (قوله من
 البليغ) المراد به من يراعى ما ذكر بأن كان له قوة عليه ولولم تكن له قوة فى سائر الابواب
 بناء على تجزى البلاغة كالاجتهاد ع فى فمكى لا اعتبارا للتكئين معرفتهم ما وقصدهما
 ولا يلزم أن يكونا مقاصدهما ملكة يقتدروا على كل كلام بليغ كافى يس (قوله
 يحتملها) أى يحتمل كلاهما على حدته أو معاً (قوله عن هذه الاعتبارات) المناسب
 عن هذين الاعتبارين الآن يقال أراد أن غير البليغ ذاهل عن هذين الاعتبارين
 وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ (قوله أو للاحتراز عن صورة الامر) الاولى
 أو للاحتراز عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن صورة النهى أيضاً وفيه ان الدعاء
 بصيغة الماضى يحتمل أيضاً لم يخص الاحتمال بما سبق ولك ان تجيب بأن صيغة الماضى
 لا مدخل لها فى الاحتراز عن صورة الامر وللعود بحال اذا التفتة لا يجب ان ترجع الشئ
 على جميع الاعيان ولك ان تقول يكفى هذا القدر من الفرق تكتفى لتخصيص الاحتمال
 بالسابقين تأمل أطول (قوله لانه فى صورة الامر) المقضى للاستعلاء فيكون فيه اساءة
 أدب بحسب الصورة (قوله أو الشناعة) أى شناعة العبد لنفسه عند سبده وكتب
 أيضاً قوله أو الشناعة لا يظهر النسبة الى ذلك المقاصد فرق بين الدعاء والشناعة فان كلا
 منهما بالنسبة اليه طلب من الادنى الى الاعلى مع خضوع فلم يتعارف بالنسبة اليه حتى
 يقال أنه قصد هذا وهذا لعل الفرق باعتبار ان الشناعة لا يلاحظ فيها الخضوع والدعاء
 يلاحظ فيه الخضوع تأمل (قوله من حيث الظاهر) لاف نفس الامر لان كلامك
 فى المعنى انشاء فلا يتصف بصدق ولا يكذب (قوله تنبيه الخ) ان قلت هذا التنبيه هو الذى
 يتعلق بعلم المعانى لانه هو الذى أشير فيه الى الاحوال التى تراعى لمطابقة الكلام لمقتضى
 الحال وأما جميع ما بسط فى هذا الباب مما سوى ذلك وكذا فى باب التصر فرجعه الى بيان
 أصل المعنى فى البابين والى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الاصل وذلك وصف
 للنحو أو اللغة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مراراً وجوابه ان معرفة اصل الاسم مال
 المعترت تتعلق بعلم المعانى من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو
 فائدة ما ذكر وهو ظاهر ولم يذكره لوضوحه وعلمه من غيره وهذا القدر من علم المعانى اه
 ع وفيه جواب آخر فانظره (قوله فى كثير) انما قال فى كثير لان بعض ما تقدم
 لايجوزى فى باب الانشاء ككون التأكيذ لظن خلاف الحكم أو الانكار فى القنرى وس
 من غير الكثير ان المسند الخبرى يكون مفردا ويكون جملة والمسند الانشائى لا يكون
 الامفردا اه قال ع وفيه نظر لجهة أن يقال هل زيد أبوه قائم فان قيل هو فى تأويل
 هل قام أبو زيد قلنا وكذا فى الخبر وعبرة الاطول بعد قول المصنف فى كثير الخ
 لافى الجميع فان التأكيذ فى الانشاء ليس للشك والانكار من المخاطب ولا ترك

رغبته فى شئ بكثر انصوره اياه
 فرعما يخيل اليه حاصل نحو رزقنى
 الله تعالى لقاءك (والدعاء بصيغة

الماضى) من البليغ (كقوله رحمه
 الله يحتملها) أى التقاؤل واطهار

الحرص وأما غير البليغ فهو ذاهل
 عن هذه الاعتبارات (أو للاحتراز
 عن صورة الامر) كقول العبد

للمولى ينظر المولى الى ساعة دون
 انظر ساعة لانه فى صورة الامر وان

قصده الدعاء أو الشناعة (أو لعل
 المخاطب على المطلوب) بان يكون

المخاطب (عن لا يجب أن يكذب
 الطاب) أى ينسب اليه الكذب

كقولك اصاحبك الذى لا يجب
 تكذيبك تأتيني غدا مقام اثنى

تحملة بالظرف وجهه على الاتيان
 لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا

من حيث الظاهر لا يكون كلامك
 فى صورة الخبر (تنبيه الانشاء

كان خبر فى كثير مما ذكر فى ابواب
 الخمسة السابقة) يعنى أحوال

الاسناد والمسند اليه والمسند
 ومتعلقات الفعل والقصر

التأكيدهم لخلقهم من الابقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامثال أو قريب منه (قوله أى ذلك الكثير) عبارة الاطول فليعتبره أى فليقتبس الناظر الانشاء على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره الى الكثير أى فليعتبره وبراغ ذلك الكثير الناظر فى الانشاء (قوله اما مؤكد) كأنه انضرب (قوله محذوف) كأن يقال فى السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم (قوله الى غير ذلك) من كونه مقدما أو مؤخرام عرفاً ومذكراً وكذا المستند اسم أو فعل مطلق أو مقيّد بفعول وقس على ذلك

(الفصل والوصل)

(قوله بدأ بذكر الفصل الخ) وفى الاطول أورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره فى تفصيل الابواب الثمانية وقدم تعريف الوصل على خلاف المفتاح لانه وجودى سابق على العدمى فى المعرفة (قوله بمنزلة الملكية) هى ما يقوم بالشيء مما شأنه قيامه به باعتبار الجنس كالبصر لافراد الحيوان أو باعتبار الشخص فلهما فردان ولاشأن إن الجملتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بأن كان بينهما كمال الانقطاع فبالنظر الى التردد الثانى زاد لفظة منزلة وبالنظر الى الاول اسقطه فى المطول لكن هذا التمايز اذا كان المراد بجان شأنه ان اللائق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم ان المراد امكان ذلك فتكون اللتان بينهما كمال الانقطاع من شأنهما الوصل شخصا أى يمكن فيهما ذلك وان لم يجز بلاغة فلا معنى لزيادة منزلة وإذا حذفها فى المطول الآن يقال أشار به الى ان الملكية فى الامور الموجودة خارجا لا فى الاعتبارية كالوصل فتأمل كذا فى سم وأقول قد لا يمكن فى الجملتين الوصل افساد المعنى بد كفى آية انامعكم اى فلا يكون الوصل ملكة لهما باعتبار شخصهما فتكون زيادة الشارح هنا لفظ منزلة نظرا الى شخص الجملتين فى بعض الصور فاحفظه (قوله بمنزلة العدم) أى عدم الملكية (قوله انما تعرف بملكاتهما) أى بعد معرفة ملكاتهما (قوله بدأ فى التعريف الخ) مع ما فيه من اللف والنشر المشوش وهو أولى من المرتب (قوله عطف بعض الجمل على بعض) لم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا تناسب جمل أربع مرتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل تناسب الاوليان والاخران فيعطف فى كل اثنتين أولاوية عطف الاخران على الاولين لان مجموع الاخرين يناسب مجموع الاوليين ونظيره فى المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف أولا ولا آخر على الاول والباطن على الظاهر وبجتماع التضاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر لتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما أطول وكتب أيضا قوله عطف بعض الجمل أى جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط وبين جمل وقوله والوصل تركه أى ترك عطف بعض الجمل على بعض وهذا يفهم منه عرفا وجود ما يمكن أن يعطف ويعطف عليه فترك فيه العطف فلا يرد أن يقال يصدق الترك فى جملة واحدة ثم قد تقدم أن الترك مشعور بالقصد وهو

(فليعتبره) أى ذلك الكثير الذى يشار إليه الانشاء الخبر (الناظر) بنور البصيرة فى اطراف الكلام مثلا الكلام الانشائي أيضا اما مؤكدا وغير مؤكدا والمستند اليه فيه اما محذوف أو مذكور الى غير ذلك

(النصل والوصل)

بدأ بذكر النصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه عارض والوصل بزيادة حرف النصل لما كان الوصل بمنزلة الملكية والنصل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتهما بدأ فى التعريف بذكر الوصل فتقال (الوصل عطف بعض الجمل على بعض والنصل تركه) أى ترك عطفه عليه

المناسب للامور البلاغية لانهم لا يتحصل الا بالقصد فجعله فيما تقدم كقابل للملكة الملازمة
 العدم في الجملة وظاهر تعريضهم ما انهم ما عني الفصل والوصل لا يجريان في المفردات واتحاد
 شرط العطف وعدمه في المفردات والجل يقتضى تساويهما في جريان الفصل والوصل
 وقد صرح بذلك خلاف ظاهر عبارة المصنف ع ق وقوله وهذا يفهم منه عرفا وجود الخ
 أى غاستغنى بذلك عن زيادة قيد فيما من شأنه ذلك العطف لانه بقيد ما يفيد هذا القيد
 وقال في العروس لا يخفى أن الفصل والوصل يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل
 وعقد ذلك فصلا ومشى فيه على اصطلاح القوم في الجمل وذكر الاحوال السبعة وقال
 الطاهر أن القوم تركوا التعرض لذلك لانه في الغالب واضح أو لانه يعلم حكمه من الجملتين
 ثم قال واذا علمت حكم الفصل والوصل بالنسبة الى الجملتين والى المفردين فلا يخفى عليك
 حالهما بالنسبة الى جملة ومفرد اه وكتب أيضا قوله الجمل اختاره على الكلام تدخل
 الصفة والصلة ونحوهما لما لا يشبهه الكلام بناء على أنه لا بد أن يكون مقصودا لذاته (قوله
 فاذا أنت الخ) رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى أن معرفة الحكم بعدم معرفة
 الشيء أطول (قوله فالاولى) يعنى السابقة عن الانية ليشمل كثرة الجمل فان كلامها
 سابقة عما بعدها ولولم تكن أولى ع ق (قوله ان يكون لها محل من الاعراب) أى
 من محال ذى الاعراب بأن يكون في محل لو كان فيه مفرد كان معربا وكتب أيضا
 مانعه بأن تكون في محل رفع كالخبرية أو نصب كالمفعولية أو جر كالمضاف اليها ع ق
 وكتب أيضا قوله اما أن يكون لها محل من الاعراب أو تكون صلة أطول (قوله أولا)
 كالاستثنائية (قوله مثل كونها) يقتضى ان المراد بحكم الاعراب مقتضيه ويحمل
 كلام المتن ان الاضافة في حكمه بيانية مع تقدير المضاف والمعنى في مقتضى حكم
 هو الاعراب ومرادنا المقتضى مباشرة لا بواسطة وذلك ان مقتضى الاعراب
 مباشرة الناعية والمفعولية والخبرية والحالصة ونحو ذلك وللناعية مقتض
 وهو جاء مثلا وللمفعولية مقتض وهو رأى مثلا والخبرية مقتض وهو زيد مثلا فهذه
 المقتضيات بكسر الصاد مقتضيات للامور المذكورة أعنى الناعية ونحوها مباشرة
 ومقتضيات للاعراب بواسطة فتنبه (قوله أو نحو ذلك) ككونها مضافا اليها ع ق
 (قوله كالمفرد) يحتمل أن يكون مشبهابه للمعطوف أى عطفت كما يعطف المفرد بقطع
 النظر عن كون المعطوف عليه مفردا أو جملة وأن يكون مشبهابه للمعطوف عليه أى عليها
 كما يعطف على المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف مفردا أو جملة وأن يكون مشبهابه
 لعطف الجملة على الجملة وهذا هو الاحسن وبه يشهد ما في الايضاح (قوله أو نحو ذلك
 وجب الخ) أى نحو الفاعل والمفعول كما لا بد ان تقول جاء زيد وعمر ورأيت
 زيد وعمر وزيد وعمر وفأتمن ولعل كلامه بالنظر الى الغالب والافتد لا يجب العطف
 عند قصد التثنية كما في نحو زيد كاتب شاعر وجاء زيد الكاتب الشاعر فلا يشأنى

(فاذا أنت جملة بعد جملة فالاولى
 اما أن يكون لها محل من الاعراب
 أو لا وعلى الاول) أى على تقدير
 أن يكون للاولى محل من الاعراب
 (ان قصد التثنية الثانية لها) أى
 للاولى (فى حكمه) أى حكم
 الاعراب الذى كان لها مثل
 كونها خبر مبتدا أو حالا وصفة
 أو نحو ذلك (عطفت) الثانية
 (عليها) أى على الاولى ليدل
 العطف على التثنية المذكور
 (كالمفرد) فانه اذا قصد التثنية
 للمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه
 فاعلا أو مفعولا أو نحو ذلك
 وجب عطفه عليه

ما ذكره الختاة في نحو هذين المثالين من جوار العطف وعدمه وذلك لأن التشريك مفهوم بدون العطف فأنزل ثم رأيت في ابن يعقوب وعبارته وجب عطفه عليه في الاستعمال الأغلب والمواقع الكثيرة وإنما قلنا في الاستعمال الأغلب لأنهم جوزوا وترك العطف في الاخبار وكذا في الصفات المتعددة مطلقا بل هو الاحسن فيها ما لم يكن فيها إيهام المتضاد فالقسم الأول كقوله تعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر والثاني كقوله تعالى هو الأول والآخر والظاهر والباطن وإنما استحسن العطف عند إيهام التضاد كما في المثال الثاني ليفهم الجمع ونفي التناقض (قوله فشرط) دخل عليه ع ق بقوله ثم أشار إلى شرط قبول العطف بعد قصد إعطاء الحكم الثانية فقال ان أردت شرطا لقبول العطف فشرط الخ اه وقال في الاطول ولما كان عطف المفرد على المفرد بشرط في قبوله الجهة الجامعة فخرج على التشبيه قوله فشرط الخ (قوله أى كون عطف الثانية) أى المأخوذ من عطف (قوله مقبولا) أى في باب البلاغة ع ق (قوله جهة جامعة) أى وصف خاص يجمعهما ويقرب أحدهما من الآخر ولا يكتفى مطلق ما يجمعان فيه لأن كل شيئين لابد أن يجمعان في شئ حتى الضب والنون فانهما يجمعان في الحيوانية وعدم الطائرية مثلا ولا يكتفى في قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص كالضدية بينهما وأى تحقيق ذلك ان شاء الله ع ق (قوله نحو زيد يكتب) أى يتبر وقوله ويشعر أى يقول الشعر وهو يضمن العين في المضارع وضمهما وفتحها في الماضي كما في القاموس وكتب أيضا قوله نحو زيد يكتب الخ ونحو قولك في المفرد جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وأبوه بخلاف جاءني زيد ودار زيد وعمرو حيث لا صداقة بينهما ولا عداوة فلا يقبل ع ق (قوله من تناسب الظاهر) أى الناشئ عن حصول الجهة الجامعة وكتب أيضا مانصه اذ كل منهما تأليف كدام (قوله من التضاد) أى الموجب للتلازم خطورا بالبال اذ ضد الشئ أقرب خطورا بالبال عند خطوره فهمامتناسبان وعبارة ع ق فالعطاء والمنع بينهما جهة جامعة لهما في القوة المنفكة كرهى ما بينهما من التضاد الموجب للتلازم العادى بينهما (قوله وذلك) أى الاشتراط المذكور (قوله كالجمع بين الضب والنون) أى في عدم تناسب (قوله وحتى) أى على القول بأنهم انعطف الجمل أيضا كما في قولك فعلت معه كل ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى (قوله حشو مفسد) الآن يقال المراد بالتحوما النسخ من حروف العطف عن معناه واستعماله في مجزء الجمع والتشريك مجازا كما والتى بمعنى الواو على أنه يكتفى فرض وجود حرف كذلك وان لم يوجد ولا حاجة الى ما تكلفه السيد من جعل نحو منصوبا عطف على مقبولا والمراد بنحو المقبول المستحسن والقريب من الطبع أو مجزءا عطف على الضمير في كونه من غير إعادة الجار على حذ ما فيه غيره وفرسه وراى بنحو عطف المفردات فان حكمه حكم عطف الجمل في أن شرط قبوله وجود الجهة الجامعة كما في ع ق وسأنى في الشارح (قوله لأن هذا الحكم) أى الشرط (قوله معنى محصلا) هو الترتيب مع التعقيب

(فشرط كونه) أى كون عطف
الثانية على الأولى (مقبولا بالواو
ونحوه أن يكون بينهما) أى
بين الجملتين (جهة جامعة نحو
زيد يكتب ويشعر) لما بين
الكتابة والشعر من تناسب
الظاهر (أو يعطى وينع) لما بين
الإعطاء والمنع من التضاد بخلاف
فموزيد يكتب وينع أو يعطى
ويشعر وذلك لثلايكون الجمع
بينهما كالجمع بين الضب والنون
وقوله ونحوه أراد به ما يدل على
التشريك كالفاء وشم وحتى وذكره
حشو مفسد لأن هذا الحكم مختص
بالواو لأن لكل من الفاء وشم وحتى
معنى محصلا

في الفاء والترتيب مع التراخي في ثم وترتيب الاجزاء ذهنا في حتى (قوله غير التشرية)
 أي زائدا عليه وقوله والجمعية عطف على مرادف (قوله فان تحقق هذا المعنى) أي
 وقصد التشرية (قوله عيب على أبي تمام قوله) أي نسب العيب الى أبي تمام في قوله
 ع (قوله والذي هو عالم الخ) جواب هذا القسم البيت الذي بعده وهو قوله
 ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت * نفسي على الف سؤال نحو

(قوله صبر) بكسر الباء هو الدواء المزمع المعروف ولا تسكن الباء الا في ضرورة الشعر اه
 فترى نقل هذا في الاطول عن الصراح ثم قال وفيه نظار اذا غمت كتف لا تخص الشعر
 (قوله اذا لمناسبة الخ) علة لقوله عيب وكتب ايضا قوله اذا لمناسبة قد يمنع بأنه لما
 كان الكرم الموصوف به أبو الحسين خلوا ويدفع بسببه ألم احتياج السائل والصبر مزا
 ويدفع به بعض الالام كان هناك مناسبة التضاد وجهة جامعة هي دفع الالم في كل
 تأمل وقد يقال المراد لمناسبة ظاهرة وما ذكره بعد فلم يعتبر وتكلف في الاطول الجواب
 عن أبي تمام بأن مراده ان مرارة النوى وكرم أبي الحسين عمالا يعلمه الله كما يتبادر اليه
 العرف من حواله علم الشيء الى الله وفيه كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث لا تدركه
 العقول فالجامع بينهما انهما عمالا يحيط به علم أحد وقال الفري الاقرب أن يقال الجهة
 الجامعة بينهما يجوز أن تكون خيالية بأن يكون أبو تمام ممن كان في خياله هذان
 الامران (قوله كما هو الظاهر) لأن أن تقول مع مدخوله انفراد ع (قوله وقوعه
 موقع مفعولى عالم) وسد مسددهما والمفعولان أصلهما المبتدأ والخبر وعلى هذا يكون
 في تأويل عطف الجملة على الجملة باعتبار الاصل ع (قوله لان وجود الخ) علة
 للتعميم (قوله بدلالة البيت السابق) هو قوله

زعمت هوذا عفا الغداة كما عفا * عنها طلال بالوى ورسوم

والضمير في زعمت للجمعية والخطاب في هوذا للنفس ومعنى عفا اندرس وعنها أى الديار
 حال مقدمة والطلال الاثار والوى اسم موضع والرسوم الاثار أيضا وكتب على قوله
 الغداة ماناه أى غداة الهجر أطول (قوله والافصا الثانية عنها الخ) حاصله أن
 الجملة التي لها محل من الاعراب ان لم يقصد نشر يك الثانية الاولى في حكم اعرابها وحب
 ترك العطف في الواو وفيما يشبهها وان قصد فان وجد الجامع عطف والواجب الترك
 أيضا في باب البلاغة قال الامر الى أن المعتبر في باب البلاغة في الحقيقة هو وجود الجامع
 فلو جعله محل التقسيم كان أنسب لأن منع العطف لعدم قصد النشر يك تكفل به النحو
 فافهم ع (وكتب أيضا ماناه تحصل من المتن والشارح على الاقل أعنى كون الاولى
 لها محل من الاعراب خمس صور لانه أمان أن يقصد النشر يك أولا وان قصد النشر يك
 فاما أن يكون هناك جهة جامعة أولا وفي كل أمان يكون العطف بالواو وبغيرها
 فان قصد التشرية ووجدت جهة جامعة صح العطف بالواو وبغيرها وان لم توجد صح بغير

غير التشرية والجمعية فان تحقق
 هذا المعنى حسن العطف
 وان لم توجد جهة جامعة بخلاف
 الواو (ولهذا) أى ولانه لا بد في
 الواو من جهة جامعة (عيب
 على أبي تمام قوله
 لا والذي هو عالم ان النوى

صبر وان ابا الحسين كريم)
 اذا لمناسبة بين كرم أبي الحسين
 وحرارة النوى فهذا العطف غير
 مقبول سواء جعل عطف مفرد
 على مفرد كما هو الظاهر أو عطف
 جملة على جملة باعتبار وقوعه
 موقع مفعولى عالم لان وجود
 الجامع شرط في صورتين وقوله
 لاننى لما اذعته الحبيبة عليه من
 اندراس هوام بدلالة البيت السابق
 (والا) أى وان لم يقصد نشر يك

الواو وقع بها وان لم يقصد فالقصل (قوله الثانية الاولى) يعنى الاحقة للسابقة
 (قوله فصلت) المراد بالقصل ترك العطف لترك الحرف الذى يكون عاطفا والافلامانع
 من الاتيان بالواو على أنها الاستئناف فانها تكون له ع س سم وكتب أيضا قوله
 فصلت الاولى أن يقابل فصلت بوصات أو عطفت بلم تعطف أطول (قوله الذى ليس
 بمقصود) اذا قصد الاستئناف (قوله نحو واذا دخلوا الى شياطينهم) ضمنه معنى
 الافضاء فعداه بالى (قوله الله يستهزئ بهم) من باب المشاكاة والمراد بطردهم عن
 وجهه (قوله على انامعكم) مقتضى كلامه أن انامعكم له محل من الاعراب وهو مبنى
 على أن جزء المقول له محل اذا كان مفيدا وهو ضعيف (قوله لانه ليس من مقولهم)
 أى حتى يعطف على مقولهم (قوله وليس كذلك) أى ليس الواقع ككونه مقولا
 لقولهم ويظهر أن الكاف زائدة تأمل ويصح أيضا أن الضمير للكون وامم الاشارة
 راجع للواقع ونفس الامر (قوله على انامعكم) أى ولم يقل على انما نحن مستهزئون ويحتمل
 أن المراد اى ولم يقل على انامعكم انما نحن مستهزئون فقوله بعد حكمه يحتمل
 أن المراد قال العطف على الاول يعنى ولا يقال هلا عكس لانا نقول المتبوع أولى ويحتمل
 أن المراد قال العطف على الاول بمثابة العطف على المجموع باعتبار الاحتمالين السابقين
 وكذلك قوله بعد هو الاصل يحتمل دون التابع أو دون المجموع وفى بعض النسخ وانما قال
 على انامعكم دون انما نحن مستهزئون وظاهر هذه التمسحة يؤيد الاحتمال الاول (قوله
 ان الخ) أى بالمعنى اللغوى أى ايضاح امالانه تأكيد من حيث ان الاستهزاء مستلزم
 لكونهم باقين معهم على الكفر أو استئناف يبنى جواب عما يقال كيف تقولون انكم
 معناعم انكم تحتملون مجمدوا صحابه ونعظمون دينهم وطريقهم أو بدل اشتمال لان
 الاستهزاء بالاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انامعكم وكل من المذكورات فيه بيان
 كما يشهق وعبارته وتبعه انما نحن مستهزئون لانامعكم اما على التأكيد نظرا الى أن
 الاستهزاء بالاسلام نفي له ونفي الاسلام يقتضى الثبات على الضد الذى هو الكفر وهو معنى
 انامعكم واما على البدلية الاشتمالية لان من استهزأ بالاسلام فقد حقره وتحقير الاسلام
 تعظيم للكفر وهو مقتضى انامعكم ويحتمل أن تكون الجملة استئنافية الى أن قال وقد علم
 ان التأكيد فيه دفع توهم الجور والسهوا وغير ذلك والبدل فيه بيان المشغل عليه
 بالصراحة والاستئناف فيه بيان المسؤول عنه فى السؤال المفتقر فان أراد من قال
 انها بيان ان فيها مطلق البيان اللغوى فذلك وان أراد عطف البيان الاصطلاحى فليس
 بظاهر لتوقفه على وجود الابهام الواضح فى الجملة الاولى ولم يوجد فيه ما ظاهر انامعكم
 أى ولا أثر لوجوده فيها خفا الذى بسببه كانت الجملة الثانية بيان للغوى الاولى قال الفترى
 فان قلت البيان يجب أن يكون أو وضع من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ايهام
 فى انامعكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديرى بناء على احتمال أن يتوهم أن

الثانية الاولى فى حكم اعرابها
 (فصلت) الثانية (عنها) مثلا يلزم
 من العطف التثنية الذى ليس
 بمقصود (نحو واذا دخلوا الى
 شياطينهم قالوا انامعكم انما نحن
 مستهزئون الله يستهزئ بهم على انما
 يعطف الله يستهزئ بهم على انما
 معكم لانه ليس من مقولهم) فله
 عطف عليه لزم تنزيهه له فى
 كونه مقول قالوا فليزمن أن
 يكون مقول قول المناقذين وليس
 كذلك وانما قال على انامعكم
 دون انما نحن مستهزئون لان قوله
 انما نحن مستهزئون بيان اقوله انا
 معكم حكمه حكمه

معناه انما معكم ظاهرا (قوله وايضا) وجه آخر في الاعتذار بس (قوله وعلى الثاني الخ) حاصله انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب جاز غير الواو وعند تحقق معناه واراذه مطلقا واما الواو فتجوز عند كمال الانقطاع مع الابهام وعند التوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وتنعيم فيما بعد ذلك من بقية الاقسام الاربعة فتأمل فانه في غابة الظهور ومن كلام الشارح سم (قوله على معنى عاطف سوى الواو الخ) في عروس الافراح ليت شعري هلا فصل بين الواو وغيرها فيما اذا كان للاولى محل وأي فرق ثم قال والصواب ان غير الواو يقرب الجامع من الذهن سواء كان للاولى محل أم لا وأن غير الواو في التي لها محل تكفي الواو في التي لا محل لها مع بعض حذف (قوله سوى الواو) واما الواو فان كان للاولى حكم فان قصد التشريك فيه فصل في الاربعة الاول من الست الاربعة ووصل في التبيين الاخيرتين وكذلك ان لم يكن لها حكم أصلا وان كان ولم يقصد فصل في الست فهذه ثمانية عشر (قوله عطف) سواء كان للاولى حكم أو لا في الست مصور الاربعة فهذه اثنا عشرة (قوله اذا قصد التعقيب أو المهلة) لوقال اذا قصد الترتيب بالامهلة أو الترتيب بعهله لكان أحسن (قوله وذلك) أي عدم اشتراط أمر آخر في العطف بغير الواو (قوله بخلاف الواو) فانه لا يفيد الامتزاج الاشتراك عبارة الاطول بخلاف الواو فانه لا يفيد الاشتراك الجملتين في حكم الاعراب ان كان له محل من الاعراب فان لم يكن له محل لم تقدر الواو الاشتراك معاني التحقق ولا توجه للنفس الى اشتراكهما في التحقق بعد معرفة حقيقة ما لانه ليس معنى يعجب النفس وانما يعجبها ويجعلها بالية له بشرائط لا تيسر معرفتها الا لا وحدي فلهذا حصر بعضهم البلاغة فيه بمبالغة في كونه مدارها لا يقال لولم تعطف الجملتان لا وهم أن الجملة الثانية رجوع عن الاولى لانا نقول لا كلام في صحة العطف في مقام التوهم وهو عطف لرفع الابهام وسبأ في نظيره لا يمكن لا يغني عن الشرائط في مقام الجحال فيه لالابهام لوضوح الامر اه بتصرف (قوله وهذا انما يظهر الخ) أي افادة الواو مجزأة الاشتراك بس والظاهر رجوعه الى مجزأة الاشتراك وكتب ايضا مانصه عبارة ع ق فيقترب بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول قاعدة تغني عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين وتلك القاعدة هي حصول معاني تلك الحروف بخلاف العطف بالواو وليس فيه الامتزاج الاشتراك فان كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كما في المقدرات فيقترب للعطف بها فائدة وان لم يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه فاحتج الى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجملتين جامعاهما وانما قلنا مخصوص لانه لا يكتفي مطلق الجامع والاصح العطف في كل شئ وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما واتوسعا والتفريق بين هذين من أخفى الامور وذلك قبل ان ياب الفصل والوصل هو مرجع

وايضا العطف على المتبوع هو
الاصل (وعلى الثاني) أي على
تقدير أن لا يكون للاولى محل من
الاعراب (ان قصد ربطها بها) أي
ربط الثانية بالاولى (على معنى
عاطف سوى الواو عطف) الثانية
على الاولى (به) أي بذلك العاطف
من غير اشتراط أمر آخر (فحو
دخل زيد فيخرج عمرا) ثم خرج
عمرا اذا قصد التعقيب والامهلة
وذلك لأن ما سوى الواو من حروف
العطف يفيد مع الاشتراك معاني
محصلة مفصلة في علم النحو فاذا
عطف الثانية على الاولى بذلك
العاطف ظهرت القاعدة أعني
حصول معاني هذه الحروف
بخلاف الواو فانه لا يفيد الامتزاج
الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له
حكم اعرابي وأما في غيره

البلاغة بمعنى ان في قوة مدركه الصلاحية لادراك ما سواه واضعوه قبل ان فيه تسكب
 العبرات ولكن هذا الكلام مشتق على ما يقتضي كون الجملة التي لها محل من الاعراب
 غير مفتقرة الى جامع وقد تقدم ما يخاف ذلك وقد يجاب بأن مقتضاه عدم الافتقار الى
 الجامع الذي يحتاج فيه الى معرفة كمال الانقطاع وكال الاتصال ونحوهما كما اثرنا اليه
 في التقرير وهو صحيح لان الجملة التي لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها الا الى جامع واحد
 كالقرد بخلاف التي لا محل لها فتعتبر بنسبتها وما يتعلق بهما من المقدرات ويراعى في تلك
 النسبة ما ذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصصوا التفصيل الا في
 بالجلتين اللتين لا محل لهما ان كان ذلك التفصيل جاريا في القسمين لم يكن وجه تخصيصه
 بما لا محل له فافهم اه (قوله فقيه خفاء واشكال) أي دقة من حيث ترقفه على
 الجهة الجامعة الموقوفة على النظر بين الجملتين بما يأتي من الاحوال الستة وماله حكم
 اعرابي وان توقف على الجهة الجامعة أيضا فليس فيه الخفاء والاشكال لان الجامع فيه
 لا يحتاج فيه الى معرفة ما يأتي كما وضحه ع (قوله - حتى حصر بعضهم علم البلاغة الخ)
 مراده التنبيه على دقة هذا الباب لاحقيقة الحصر (قوله والا) شروع في جواز
 الواو وامتناعه سم (قوله أي وان لم يقصد الخ) بأن لم يقصد ربط أصلا وحكمه
 الفصل في اثني عشر في الستة الآتية كان لها حكم وألا وقصد ربط بالواو وعبرة ع
 وذلك صادق بصورتين أن لا يقصد ربط أصلا وذلك بأن لا يراى اجتماعهما في الحصول
 الخارجى كما اذا أخبر بجملة ثم زكت في زاوية الاهمال وأخبر بأخرى وهذه الصورة
 أمرها ظاهر فلم تعترض لها في الجواب والاخرى أن يقصد الربط بينهما بأن يقصد
 اجتماع حصول مضمونهما خارجا جالسا على معنى عاطف هو الواو ثم قال والاشراط
 وجوابه الشرط الثاني مع جوابه اه (قوله فان كان للاولى الخ) قال في العروس
 ليت شعري هلا فصل هذا التفصيل اذا كان للاولى محل ولا شك أنه يجري فيه قطعاً
 لو قلت زيدان فأم فأكرمهم وهو آتيك عطفا على الجواب لم يجز وقال أيضا ينبغي أن
 يقول اذا كان لاحدى الجملتين لانه اذا كان في الجملة الثانية قيد كان الامر كذلك نحو
 أكرم المسلمين وأهل الكافرين ان رأيتهم فالشرط يعود الى الجملتين على الاصح عند
 النحويين والاصوليين والفقهاء وحدهم فلما أردت أن الشرط عائد الى الاخيرة فقط
 امتنع العطف بم (قوله حكم) أي زائد على مفهوم الجملة كما تبصر به الشارح
 كالاختصاص والتقييد بحال أو ظرف أو شرط (قوله بالفصل واجب) في الستة
 الآتية (قوله نحو واذا خلوا الخ) هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف
 جملة الله يستمزيهم على جملة انا معكم وذكرنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة
 قالوا المناسبة الجملتين اذا محل هنا بالنسبة لما لا محل له وهو قالوا وهنالك لما لا محل له وهنالك
 معكم اذ هو معمول لقالوا كما تقدم ع (قوله فان قبل الخ) عبارة ع وأورد أنه

ففيه خفاء واشكال وهو السبب
 في صعوبة باب الفصل والوصل
 حتى حصر بعضهم علم البلاغة على
 معرفة الفصل والوصل (والا) أي
 وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى
 على معنى عاطف سوى الواو
 (فان كان للاولى حكم لم يقصد
 اعطاؤه الثانية فالفصل واجب)
 اثلا يلزم من الوصل التشريك
 في ذلك الحكم (نحو واذا خلوا)
 الآية (لم يعطف الله يستمزيهم
 على قالوا اثلا بشارحه)
 في الاختصاص بالطرف لما مر
 من أن تقديم المفعول ونحوه من
 الطرف وغيره يفيد الاختصاص
 فيلزم أن يكون استمزاؤه الله بهم
 محتصا بمجال خلقهم الى شياطينهم
 وليس كذلك فان قيل اذا

انما يكون الاختصاص المذكور في الكلام اذا كانت ظرفا قسرا من تقديمها على
 العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعمولات وأما اذا كانت شرطا فتقدمها
 لاقتضاء الصدقية فلا يتحقق الاختصاص فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحة الدوام
 في الاولى أيضا وقد أجيب بجوابين ما لهما واحد أحدهما أن اذا الشرطية هي الظرفية
 في الاصل وانما توسع فيها باستعمالها شرطية نظرا للاصل وحاصله التزام كون التقديم فيها
 للاختصاص ولو كانت شرطية نظرا للاصلها وثانيهما ان بعد أن نسلم شرطيتها وعدم
 كون الظرفية أصلا لها نقول أنم ولو كانت شرطية هي اسم فصلة تحتاج الى عامل وهو
 هنا قالوا واذا كان معموله وقد تقدم عليه لشرطية أفاد يفهمه أن النول ليس الا
 في وقت الخلوة فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقبدا بحكم المعطوف عليه
 بشهادة الذوق والاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيدا على ان ضربت
 معطوف على سرت أفاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ما اذا أخر معمول وقيل
 سرت يوم الجمعة وضربت زيدا فلا يدل على اشتراك الفعلين في الظرف فضلا عن
 اختصاصهما به ولكن لا يجنب أن الجواب الثاني تحقيقه لكون تقديم الشرط بقيد
 الاختصاص نظرا الى أنه معمول كالظروف فأكلمه الى اعتبار ظرفية فهو قريب من
 الاول وانما اشتد في رعاية اصاله الظرفية فيه ثم نقل واستعمل شرطا على الاول
 أو وضعه شرطا ولكن وقع فيه العمل كالظرف وهذا التبريق لا تظهر له غرة اه يعض
 تصرف لتحريف في النسخة وقوله معمول كالظرف أي لانه وان قلنا شرط وضعه اسم
 معناه الوقت وقوله الى اعتبار ظرفية أي اعتبار ما فيه من معنى الوقت المحتاج الى
 العامل قال في العروس لا نسلم أن معمول السابق اذا كان وضعه سبق عامه يؤذن
 بالاختصاص وانما يثنى ما ذكره في اذا المجردة عن الشرط اه فهذا يعبر على ما مر
 (قوله شرطية) أي فتقدمها لا يفيد الاختصاص لانها ليست كالفعل ونحوه اه (قوله
 لانه اسم معناه الوقت) فيه انه حينئذ ظرف مع أن هذا جواب بتسليم منع كونه ظرفا
 فكان الاولى أن يقول لانه اسم فصلة ويدفع بأن المراد ولوسلم انها شرطية وضعه وعدم
 كون الظرفية أصلا لها فلا يثنى ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل فالظرفية
 لازمة له ولو قلنا انه وضع شرطا ولم يوضع في الاصل ظرفا ثم استعمل شرطا فتدبره
 يفيد على كل حال الاختصاص وهذا غير الجواب الاول وان كان قريانه كما بينه
 عني (قوله وهو قالوا) أي الذي هو الجزء قال القنري المشهور أن اذا الشرطية مضافة
 الى شرطها فالعامل فيها هو الجزء وجوز بعضهم كابن الحبيب عدم اضافتها كتي
 فبعض أن يعمل شرطها فيها كما عمل في متى انفا قالوا التي هي ظرفية مجزئة مضافة الى ما بعدها
 معموله غيره وتقدم هذه بتقدمها الحصر واستفادته من الشرطية بالتعليق ويجوز أن
 يعتبر تقدمها على التعليق في افادة الحصر بناء على أن معموله للجزء باعتبار ان معموله

شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية
 هي الظرفية استعملت استعمال
 الشرط ولوسلم فلا يثنى ما ذكرنا
 لانه اسم معناه الوقت لا بد له من
 عامل وهو قالوا انما معكم

وحق المعمول التأخير وهذا لا ينافي التزامهم بتقديمها التكملة أخرى كذا في القنرى ورد
عليه ان التعليق ليس من طرق القصر فتدبر (قوله بدلالة المعنى) وهوان قولهم مقيد
بوقت الخلوة لانهم منافقون وليس العامل خلوا لعدم صحة المعنى (قوله اختصاص
الفعلين) أى لأحدهما فقط لكن هذا ليس بقطعي كما يشبه في المطول وقد استفيد من كلام
الشارح ان القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره في
المعطوف أيضا وهل اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يعتبر في المعطوف صرح
الشارح في حاشية الكشف في عطف المفردات بأن القيد اذا تقدم المعطوف عليه
وجب بحسب الاستعمال اعتباره في المعطوف نحو جاءني يوم الجمعة أو راكبا أو نحو ذلك
زيد وعمر ولا يجوز في الاستعمال خلافا بخلاف ما اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب
أن يكون معتبرا في المعطوف فهل عطف الجمل الذي الكلام فيه كذلك محل ترد من سم
مع زيادة وفي الاطول ما نه العطف على المقدمات بقيد المشاركة في القيد المتقدم دون
المتوسط والمتأخر يدل عليه كلام الشارح المحقق اه وهذا يخالف ما نقلناه عن عروس
الافراح (قوله وذلك بأن لا يكون الخ) اسم الإشارة راجع للتني المذكور (قوله أيضا)
أى كما قصد اعطاؤه للاولى (قوله والا فان كان بينهما كمال الانقطاع) اعترض بانه دخل في
كمال الانقطاع ما اذا كان للاولى حكم قصد اعطاؤه للثانية فظاهره وجوب القطع كقولك
جاء زيد وقت الصلاة مره بها وعليه يفوت معه المقصود من اعطاء الحكم قبل ويجمع بينهما
بأن يصرح بالحكم في الثانية فيقال في المثال المذكور مره بها فيه أى في الوقت، ولك أن
تقول يدخل هذا القسم في كمال الاتصال وفي الشبهين أيضا كقولك في كمال الاتصال
ارحل الساعة لا تقم فيها فيجمع بين القطع وذكر الحكم كما قبل في كمال الانقطاع تأمل
عني واعترض أيضا بأن العطف التفسيري سائق شائع مع أن فيه كمال الاتصال الآن
يقال الواو في العطف التفسيري غير مستعملة في معنى العطف بل هي مجرد معنى حرف
التفسير مجازا عن سسم (قوله بلا إيهام) انظر ما حكمه ترك في كمال الاتصال وفي الشبه
مع ان الإيهام يوجد في كل منهما كما يأتي والحكم الوصل عند الإيهام نحو لا مدحت
قال ما مدحت رد التني الذي قاله فانه يحتمل الدعاء عليه فيعين العطف فتقول لا مدحت
وعنده عند عدمه وكتب على قوله انظر الخ ما نصه قال بعضهم تعرض له مع كمال الانقطاع
اكثر منه فيه عن كمال الاتصال والشبه (قوله فكذلك) أى بالنظر للبلاء أما في الصور
ففيه خلاف والتحقيق جوازه نقل عن سيويوه جواز زيد ومن عمرو وكلاهما فيما
لا يحمل له من الاعراب اما ان كان لها محل فيجوز العطف نحو وهو حبي ونعم الوكيل
وكتب أيضا قوله فكذلك يتعين الفصل فيه انه مع شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل بل
الفصل أولى للاحتياط على ما سمعت مما نقلناه من المفتاح الآن يقال فرق بين المعين
والواجب والاولى أيضا متعين عند البليغ أطول (قوله مغايرة) أى وهي لا تناسب

بدلالة المعنى واذا قلنا متعلق
الفعل وعطف فعل آخر عليه بفهم
اختصاص الفعلين به كقولنا يوم
الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة
الجمعة سرت والذوق (والا) عطف
الفعول والذوق (والا) عطف
على قوله فان كان للاولى حكم أى
وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد
اعطاؤه للثانية وذلك بأن لا يكون
له احكم رائد على مفهوم الجملة
أو يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية
أي بين (فان كان بينهما) أي بين
الجمعتين (كمال الانقطاع بلا إيهام)
أي بدون أن يكون في الفصل إيهام
خلاف المقصود (أو كمال الاتصال
أو شبه أحدهما) أي أحد
الكاملين (فكذلك) يتعين الفصل
لان الوصل يقتضى مغايرة

ومناسبة (والا) أى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ٥٣ ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما (فالوصل)

متعين لوجود الداعى وعدم المانع
فالحاصل أن الجملةين اللتين لا محل
لهما من الاعراب ولم يكن للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة
أحوال كمال الانقطاع بلا إيهام
كمال الاتصال شبه كمال الانقطاع
شبه كمال الاتصال كمال الانقطاع
مع الإيهام التوسط بين الكمالين
فحكم الأخيرين الوصل وحكم
الاربعة السابقة الفصل فأخذ
المصنف في تحقيق الأحوال الستة
فقال (أما كمال الانقطاع) بين
الجلتين (فلاختلافهما خبرا
وانشاء لفظا ومعنى) بأن تكون
أحدهما خبر لفظا ومعنى
والأخرى انشاء لفظا ومعنى (فمحو
وقال رائدهم) هو الذى يتقدم
القوم لطلب الماء والكلاب
(أرسوا) أى أقموا من أرسيت
السفينة حبسها بالمرساة (نزاولها)
أى نحاول تلك الحروب ونعابها
فكل حلف امرء يجزى بقدار
أى أقموا نقاتل فان موت كل نفس
يجزى بقدار الله تعالى لا الجنب
ينجي ولا الاقدام يريد به لم يعطف
نزاولها على أرسوا لانه خبر لفظا
ومعنى وأرسوا انشاء لفظا ومعنى
وهذا مثال لكمال الانقطاع
بين الجملتين باختلافهما خبرا
وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر
عن كون الجملتين محالين له محل
من الاعراب

كمال الاتصال ولا شبه وقوله ومناسبة أى وهى لاتناسب كمال الانقطاع ولا شبه وهى
عله موزعة (قوله أى وان لم يكن الخ) بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الإيهام
في الفصل أو التوسط بين الكمالين (قوله لوجود الداعى) حودف الإيهام
في كمال الانقطاع مع الإيهام وقصد التشريك في التوسط والمانع أحد الاربعة السابقة
فلا توزع (قوله فأخذ المصنف) أى إذا أردت تحقيقها فنقول أخذ الخ (قوله
في تحقيق الأحوال الستة) أى اثباتها على الوجه الحق (قوله فلاختلافهما خبرا
وانشاء) لو اكتفى بقوله خبرا وانشاء لكفاه لأن اختلاف الجملتين في الخبرية أن تكون
أحدهما خبرا دون الأخرى والجملة إذا لم تكن خبرا فلا محالة تكون انشاء وكذا
الانثائية أطول (قوله خبرا وانشاء لفظا ومعنى) هذه منصوبات على التمييز والأخباران
ينزع الجائض (قوله بأن تكون أحدهما الخ) فيه قصور لأن كلام المصنف صادق
بأربع صور الاولى أن تكون الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انثائية لفظا ومعنى
الثانية عكسه الثالثة أن تكون الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انثائية لفظا
خبرية معنى الرابعة عكسه اذ يصدق على الجميع الاختلاف في اللفظ والمعنى قال ع
بعد كلام قرره فتوصل مما تقرر أن منع العطف بين الانشاء والخبر لثلاثة شروط أن يكون
بالواو وان يكون فيما لا محل له من الاعراب من الجمل وأن لا يتوهم خلاف المراداه وفي يس
أن الأحوال الستة المذكورة مفروضة فيما لا محل له وأن العطف فيما فيه الوصل انما هو
بها واللفظ فيما فيه الفصل انما هو بترسكها كما أن الفصل مع كمال الانقطاع انما هو
حسب لا إيهام فتنبه لذلك كله فقد يقع فيه القلط اه (قوله فمحو وقال رائدهم الخ) بحث
في التنبه به بأن نزاولها ما تعليل لما قبله فهو جواب لسؤال مقدر فليس الفصل لكمال
الانقطاع بل لشبه كمال الاتصال واما حال أى أقموا في حال من اولة الحرب فكذلك ليس
الفصل لكمال الانقطاع بل لأن الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به وأجيب بأنه لا تراحم
بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال لا تعطف على
الجملة المقيدة به فيجوز أن يكون الفصل للامر من (قوله لطلب الماء والكلاب) للتزول
عليه (قوله حبسها بالمرساة) تفسير الارساء بالاقامة تفسير باللائم لأن الاقامة لازمة
للعبس (قوله بالمرساة) هى حديدة تلتقى في الماء متصلة بالسفينة فتقف والمرساة بفتح الميم
البقعة التى رست فيها السفينة من ع (قوله نزاولها) بارفع ولم يجزمه في جواب
الامر لانه لم يقصد الجزاء (قوله فان موت الخ) أشار به الى أن في البيت قلبا وكل
داخله على امرئ لا على الحلف لانها لاتضاف للمتعدد والحلف أى الموت شئ واحد
والمعتد هو امرؤ ويمكن جعل الموت معتدا باعتبار المتعلق والسبب فلا حاجة للقلب
بل اعتبار الاسباب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه اسباب مختلفة من السيف
والرمح ونحوهما تأمل (قوله وهذا مثال لكمال الخ) جواب عن سؤال نشأ من التنبيل

حاصله ان كلامنا الآن فيما لا محل له من الاعراب والمثال عماله محل (قوله والا فالجملتان في محل النصب الخ) مبنى على ان جزءه المقول له محل اذا كان مفيدا وقد سبق للمصنف في قوله انامعكم الآية والحق خلافه فاعل الشارح قال ذلك الزاما للمصنف لانه فيما سبق جعل جزءه المقول مقولا فيكون جزءه المقول هنامقولا فيكون له محل من الاعراب ومبنى ايضا على الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الحال في الكلام اما اذا كان الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الرائد فالجملتان لا محل لهما قطعا واختلف في المحكي بالقول هل هو في محل المفعول المطلق أو المفعول به ويرجح بعض المحققين الثاني (قوله بأن تكون احدهما الخ) أي الاولى أو الثانية فهاتان صورتان تضربان في صورتين المنهومتين من قوله وان كاتبا الخ فالصور اربع (قوله وان كاتبا الخ) الواو للحال وان وصلية لا غائبة والا كان هذا القسم أعم من الاول فلا تبيين الاقسام (قوله وان كاتبا جمعا خبرتين لفظا) ولم يثقل للانشاءتين لفظا لهما لفتين معنى لفظه وجوده وذلك كقولك عندك كرم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ابتبوا مقعده من النار قل له أيها صاحب من عرق (قوله على اختلافهما) في نسخة على اختلافهما وهي الصواب وفي الاولى تسع سم (قوله لانه لا جامع بينهما) يعني مع كونهما لم يختلفا في معنى الخبرية والانشائية بل هما خبريتان معا معنى او انشائيتان معا وانما قلنا ذلك لئلا يدخل القسم الاول في هذا أيضا كما تقدم فيما قبل ثم ما لا يصلح فيه العطف لاتساع الجامع اما لانتقائه عن المسند اليهما فقط كقولك زيد طويل وعروة صبر حيث لا جامع بين زيد وعروة من صداقة وغيرها ولو كان بين الطول والقصر جامع التضاد كما يأتي واماعن المسندين فقط كقولك زيد طويل وعروة عالم حيث كان بين زيد وعروة جامع واماعن المسند اليهما والمسندين كهذا المثال حيث لا جامع بينهما من عرق (قوله فليكون الثانية مؤكدة للاولى) قال عرق في آخر مجت كمال الاتصال مانصه ثم ان ظاهر اول كلام المصنف في كل محاذ كرم التوابع ان الجملة الثانية هي من جنس ذلك السابع حقيقة وظاهر قوله في كل منها فوزانه وزان كذا انه ليست توابع حقيقة بل ما يفاد منها يفيد ذلك التابع من جهة القصد فالحق بذلك التابع في عدم صحة العطف وهو الاقرب وذلك لان التابع اصطلاحا يستدعى اعرابا يقع فيه التبعية مع أن بعض تلك التوابع مخصوص بالفاظ معلومة وقد أشرنا الى هذا فيما تقدم في التأكيده وقال الفري بعد ان ذكر نحو ما وتروا الحق ان كون التابع ما يتلو السابق في احوال آخره على الاكثر كالتقيد بذلك بناء على الغالب صرح به في الب وشرحه للسيد ويؤيده ان الدماميني صرح في شرح المفتي بأن قوله تعالى أمدم بانعام وبنين بدل اصطلاحا من قوله تعالى أمدم كما تعاون مع أنه لا محل له من الاعراب كما سنخقه (قوله تأكيدها معنويا) بان يختلف مفهومهما ولكن يلزم من تقرر معنى احدهما تقرر معنى الاخرى وسبأ في مقابله وهو التأكيده اللفظي والقسمان تأكيده

والا فالجملتان في محل النصب
مفعول قال (أو) لاختلافهما
خبرا وانشاء (معنى فقط) بأن
تكون احدهما خبرا
معنى والاخرى انشاء معنى وان
كاتبا خبرتين أو انشائيتين لفظا
(نحو مات فلان رحمه الله) لم يعطف
رحمه الله على مات لانه انشاء معنى
ومات خبر معنى وان كاتبا جمعا
خبرتين لفظا (أو لانه) عطف على
اختلافهما والضمير للشاء
(لا جامع بينهما كما سبق) بيان
الجامع فلا يصح العطف في مثل
زيد طويل وعروة نائم (واما كمال
الاتصال) بين الجملتين (فليكون
الثانية مؤكدة للاولى) تأكيدها
معنويا

بالمعنى اللغوى وأما التأكيده الاصطلاحى فلا يأتى هنا لأن المعنى منه بالفاظ معلومة
وليس ما يأتى منها واللفظى منه تكرر اللفظ وسمى التأكيده المعنوى فى الجمل بالمعنوى
لانه بمنزلة المعنوى الاصطلاحى الذى هو فى المفردات والتأكيده اللفظى فى الجمل باللفظى
لانه بمنزلة اللفظى الاصطلاحى الذى هو فى المفردات اه ملخصا من ع ق مع زيادة
(قوله أو غلط) اعترضه السيد بأن التأكيده المعنوى كما فى نحو جاء زيد نفسه لا يكون
لدفع التسيان والغلط فكذا ما هو بمنزلة من حيث هو بمنزلة نحو ولا رب فيه وأجاب
الاستاذ ع س بأن التأكيده المعنوى يقيد بدفع الغلط بالنسبة للاختلاف أفرادا وغيره
وان لم يقيد بالنسبة للأحاد مثلا جاء زيد نفسه يقيد بدفع الغلط بالنسبة لمن توهم ان الحائى
الزيدان لا بالنسبة ان توهم انه عرو و هو كذا تأمل سم ولذا جعل العلامة ابن
يعقوب قول المصنف لدفع توهم تجوز لتأكيده المعنوى وقوله أو غلط للفظى مخالفا
لصنيع الشارح فى جعلهما لامة معنوى واللفظى الموجب للاشكال المذكور وتكلف
الجواب عنه وعبارته على قول المصنف لدفع توهم تجوز أو غلط أى لاجل أن يدفع به
المتمكّن توهم السامع التجوز فى الاولى فتزول الثانية بمنزلة التأكيده المعنوى فى المفردات
لانه انما يأتى به لدفع التجوز او توهم السامع فى الاولى الغلط فتزول الثانية بمنزلة التأكيده
اللفظى فى المفردات فانه انما يأتى به لدفع توهم السهو أو الغلط اه ثم قال بعد ذلك بورقين
أوأ كثر ويمكن على بعد أن يكون كل منهما لدفع الغلط أو التجوز فى الأول براد دفع
التجوز فى ذكر زيد أن الحائى رسول زيد مثلا أو الغلط فى ذكر زيد بدلا عن رسول المقصود
وفى الثانى دفع التجوز فى ذكر زيد دون رسول أو الغلط بذكره دون عرو اه (قوله بالنسبة
الى ذلك الكتاب) أى حالة يكون لا رب فيه منسوب الى ذلك الكتاب (قوله اذا
جعلت الم الح) واما ان جعل الم مبتدأ وذلك الكتاب خبرا بناء على انه اسم للقرآن أو طائفة
من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب مبتدأ ولا رب فيه خبر فلا يناسب كلام المتن
(قوله طائفة من الحروف) فلا يقدر لها مبتدأ ولا خبر لأن القصد على هذا بمجرد تعدد
الحروف وعليه فقيل هى مما اختص الله بعلمه وقيل الهمزة مقطوعة من الله واللام من
جبريل والميم من محمد وكأنه قيل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن وقبل المراد الاشارة
الى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف (قوله أو جملة مستقلة) يجعل
الم مبتدأ خبره هذه مقذرا أو العكس وهذا بناء على انه اسم للسورة فان بينته على انه اسم
للقرآن قدرت هذا ويجوز ان يكون تقدير الخبر الم مؤلف من جنس هذه الحروف (قوله
فانه) الضمير لشارح (قوله يجعل الح) المبالغة بجوع الجمل والتعريف لكون محطها
بالتعريف اذ جعل المبتدأ ذلك ليس فيه أزيد من الوصف يلوغ الدرجة القصوى حتى
يكون بذلك الجمل مبالغة فى هذا الوصف فافهم (قوله الدال) صفة لجعل أو ذلك وهو
أقرب وعليه يدل كلام ع ق لكن الأول أليق بقول الشارح والتوسل وكتب أيضا قوله

(لدفع توهم تجوز أو غلط نحو
لا رب فيه) بالنسبة الى ذلك
الكتاب اذا جعلت الم طائفة من
الحروف أو جملة مستقلة وذلك
الكتاب جملة ثانية ولا رب فيه
ثالثة (فانه لما بولغ فى وصفه)
أى وصف الكتاب (يبلوغه)
متعلق بوصفه أى فى أن وصف
بانه بلغ (الدرجة القصوى
فى السكال) وبقوله بولغ تتعلق
الباء من قوله (بجعل المبتدأ ذلك)
الدال على كمال العناية بتبيينه

الدال على كمال العناية بتمييزه أى باعتبار اسم الإشارة وقوله والتوسل الخ أى باعتبار اللام
 (قوله والتوسل يبعده الخ) لوقال وعلى البعد المتوسل به الى التعظيم لكان أولى وأوضح
 ثم ظهر ان هذا التماس على جعل الدال صفة لذلك على جعله صفة لجعل (قوله الدال على
 الانحصار) لان تعريف الجزأين في الجملة الخبرية يدل على الانحصار ع (قوله حاتم
 الجواد) أى لاجواد الاحاطة اذ جود غيره بالنسبة الى جوده كالعدم ع (قوله فعنى
 ذلك الخ) أى المراد منه انه الخ اذ عناء حقيقة انه الكتاب لاسوام لكنه غير مراد لانه
 محال (قوله الكامل) أى في الهداية كما بأتى (قوله يستأهل) في الصحاح يقال فلان
 أهل لكذا ولا يقال مستأهل والعامية تقول لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة
 في الاساس فنرى (قوله في مقابلته) ولو كان كتابا كاملا في نفسه وقوله ناقص في ظاهره
 سوء أدب في حق بقية الكتب السماوية ولو قال ليس بكامل لكان أولى لعدم التصريح
 بالنقصان كما عبر ابن يعقوب (قوله بل ليس بكتاب) كما يعطيه معنى ذلك الكتاب حقيقة وما
 قيل بل بيان لمعناه المجازى المراد غير ظاهر (قوله جاز أن توهم الخ) فيه شئ لان توهم
 كون الكلام مما يرى به جزاءه يرتفع مع العلم بأنه كلام الله ويمكن أن يجاب بأن
 المراد ان هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكرنا تبع بالرب فيه دفعا لذلك التوهم
 على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية باعتبار الخلق لان القرآن ولو كان كلام الله
 جار على القاعدة العرفية الجارية من الخلق تأمل من ع (قوله قبل التأمل) أى
 في كمال الكتاب أطول (قوله مما) أى من المدح الذي يرى به أى يتقو به جزاءا
 وكتب أيضا قوله مما أى من الكلام الذي يرى به جزاءا أى على وجه المجازفة بمعنى
 انه مما يرى به من غير ملاحظة مقتضائه ومراعاة لوازمه ومفاد أجرانه بروية وبصيرة
 فان المجازفة في الشئ عدم الاحاطة بأحواله وانما كانت المبالغة المذكورة مما يجوز زعمه
 توهم المجازفة لما جرت به العادة غالباً من ان المبالغ في مدحه لا يكون مدحه على ظاهره بل
 يخرج على خلاف مقتضى ظاهره اذ لا تخلو المبالغة غالباً من تجوز وتساهل ع (قوله وكتب
 أيضا قوله مما يرى به جزاءا) مماثلة بمعنى ما يقال بل تأمل ولا يخفى انه كناية عن كونه غلطا
 لان القول بل تأمل في عرضة الغلط دون التجوز وجعله بمنزلة جاء في زيد نفسه يستدعي أن
 لا يدفع به الغلط على ما ذهب اليه الشارح الحق والسيد السند لكن خالفهما وشيئا
 صحة دفع الغلط به في بحث التأكد وأيضاً الكلام المؤكده مجاز عن الكمال حقيقة
 في نفي غيره من الكتب والتأكد المعنوي يدفع التجوز فلا يصح اتساعه المجاز للالتزام
 كونه حقيقة على خلاف المقصود ودفع الجزاف انما يتحقق لو اريد بالرب فيه نفي
 الرب في الكمال اما لو اريد نفي الرب في كونه من عند الله كما هو المشهور المتبادر فلا
 يتدفع به الجزاف لان غيره من الكتب يشاركه في ذلك النسق اه أطول وأقول يمكن
 جعله لدفع توهم تجوز آخر غير التجوز المراد من ذلك الكتاب فلا يراد ما ذكره بقوله وايضا

والتوسل يبعده الى التعظيم وذلك
 الدرجة (وتعريف الخبر باللام)
 الدال على الانحصار من حاتم
 الجواد فعنى ذلك الكتاب انه
 الكتاب الكامل الذي يستأهل
 أن يسمى كتاباً كان ما عداه من
 الكتب في مقابله ناقص بل
 ليس بكتاب (جاز) جواب لما أى
 جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة
 (أن توهم السامع قبل التأمل انه)
 اعنى قوله ذلك الكتاب (مما يرى به
 جزاءا)

الكلام الخ وأما قوله ودفع الجزاف الخ فيدفع عما قرره ع ق وكتبا عنه في قول المصنف
 فأتبعه نفسا لذلك التوهم تدبر (قوله من غير الخ) على تقدير أي (قوله وبصيرة) عطف
 تفسير (قوله فأتبعه نفسا لذلك التوهم) وذلك لأن كمال الكتاب كما تقدم باعتبار ظهوره
 في الاهتمام وذلك بظهور حقيقته وهو مقتضى الجملة الأولى ونفي الرب أي نفي كونه
 مظنة الرب بمعنى أنه بعيد عن الحالة التي توجب الرب في حقيقته لازم لكماله في ظهور
 حقيقته ولو اختلف مفهومهما ولازم معنى الثانية معنى الأولى فكانت الثانية بمنزلة
 التأكيد المعنوي لا اللفظي اه ع ق وبهذا يدفع قول الأطول ودفع الجزاف انما
 يتحقق لو أريد الخ ما كتبا به ويعلم أن قول ع س كما في سم معنى لا رب فيه على هذا أي
 على جعله تابعاً لذلك الكتاب لا رب في أنه بلغ الدرجة القصوى في الكمال غير متعين (قوله
 فوزانه) قال للفرى الوزان مصدر قولك وازن الشيء الشيء أي ساواه في الوزن وقد يطلق
 على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء إذا كان
 مساوياً للشيء آخر في أمر من الأمور وهو المراد هنا (قوله فظهر) أي من جعل وزان
 بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد وأنه ليس بمعنى موازن حتى
 يحكم بزيادة وزان في قوله وزان نفسه اه ولما كان الموازن للشيء في مرتبة ذلك الشيء
 أطلق المصدر على مطلق المرتبة مجازاً من سلا أو حقيقة عرفية ع ق (قوله أوتأ كيدا
 لفظياً) بأن يكون مضمون الثانية هو مضمون الأولى ع ق (قوله ونحو هدى للمتقين)
 وأما التأكيد بنس تكرار اللفظ فلا يعترض له إذ لا توهم فيه صحة العطف ع ق (قوله
 أي هو هدى) إشارة إلى أن هدى خبر ابتدأ محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر
 على تقدير فيه هدى لقوات المبالغة المطلوبة اه فترى وقال في الأطول ولأن تجعل هدى
 للمتقين في تقدير فيه هدى للمتقين مريداً به حصر الهداية في كونها فيه فيكون كذلك
 الكتاب في حصر الهداية وتكون المماثلة أتم والتأكيد اللفظي أقرب اه وهذا توجيه
 آخر غير توجيه المصنف وما شئ عليه الشارح من أنه خبر ابتدأ محذوف هو المناسب
 لتوجيه المصنف (قوله الضالين الصائرين إلى التقوى) به يدفع إشكال وهو أن
 المتقين مهتدون فمعنى هدايتهم وحاصل هذا الجواب أن المراد المتقون بالقوة أي
 المشرفون على التقوى وأجيب أيضاً بأن المراد زيادة هدى فالمتقون على ظاهره وأجاب
 الأستاذ ع س بأن المراد المتقون في علم الله تعالى سم (قوله الصائرين إلى التقوى)
 فقه مجازاً لأول (قوله في الهداية) متعلق بما بعده أطول (قوله أي غايتها) لم يحمل
 التكنية على الحقيقة لعدم ملائمة قوله حتى كان هداية محضة كذا في سم (قوله لما
 في تكبير الخ) هذا غير مناسب لما يفهم من قول المتن حتى كان الخ فإنه يفهم منه أن البلوغ
 بسبب الجمل أعني جل الهدى على القرآن والتعبير بالهدى بدلاً عن الهدى فهو مركز بدعدل
 (قوله والتفخيم) عطف مدلول على دال (قوله حتى كانه) الأولى حتى أنه أدنى جل الشيء

من غير صدور عن روية وبصيرة
 (فأتبعه) على لفظ المبني للمفعول
 والمرفوع المستتر عائداً إلى لا رب
 فيه والنصب البارز إلى ذلك
 الكتاب أي جعل لا رب فيه
 تابعاً لذلك الكتاب (نفساً لذلك)
 التوهم (فوزانه) أي فوزان
 لا رب فيه مع ذلك الكتاب
 (وزان نفسه) مع زيد (في جاني
 زيد نفسه) فظهر أن لفظ وزان
 في قوله وزان نفسه ليس بزان
 كما توهم أوتأ كيدا لفظياً
 كما أشار إليه بقوله (ونحو
 هدى) أي هو هدى (للمتقين)
 أي الضالين الصائرين إلى التقوى
 (فإن معناه أنه) أي الكتاب
 (في الهداية بالغ درجة لا يدرك
 كنهها) أي غايتها لما في تكبير
 هدى من الإبهام والتفخيم (حتى
 كأنه هداية محضة) حيث قبل
 هدى ولم قبل هاد

على النبي في مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شبهة تردّدوا الاولى هداية عظيمة محضنة
 لانّ تبيين هدى للتعظيم فالمبالغة في جعل الهدى المنقوش خيرا له أطول (قوله وهذا) أى
 أنه في الهداية بالغ الخ (قوله معنى ذلك الكتاب) بناء على أنه جملة مستقلة ع (قوله
 لان الكتب السماوية الخ) أى المتبصرة في مقابلته لتحقيق الحصر المستفاد من ذلك
 الكتاب لانها التي من جنسه (قوله في درجات الكمال) لا يخلون اطناب كبير قريب
 من الحشول لان المراد كما تقدم الكمال في الهداية فكأنه قال انما تتفاوت بحسب الهداية
 في درجات الكمال في الهداية الا أن يراد به مطلق الكمال والشرف في العقول تأمل ع (قوله
 لا يحسب غيرها) أى فتقديم الحار والمجرور للحصر ومبالغة في الاعتناء بشأن
 هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر سدا أنه قد تتفاوت بجزء الة النظم وبلاغته كالقرآن
 فانه فاق الكتب باعزاز والشارح دفع المنع بان هذا التفاوت أيضا داخل في الهداية لانه
 ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما يندفع به لو كان السند مساويا أطول وفي سم قوله
 لا يحسب غيرها اشارة الى أنه لا بد من اثبات الحصر في ثبوت المطلوب اذ لو أمكن أن يكون
 الكمال بحسب غير الهداية لم يتعين أن يكون كماله في الهداية فلا يكون قوله لا ريب فيه
 تأكيد ع (قوله لان المقصود الاصلى) أى الذى ينبغي عليه كل غرض دينوى
 أو أئروى (قوله فوزانه وزان زيد الثاني) اعترض بأن الانسب حينئذ عطف هدى
 للمنة على لا ريب فيه لاشتراكهما في التأكيده لذلك الكتاب قال في الاطول وهو غفلة
 عن انه لا يعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جاء القوم كاهم وأجمعون على أنه يكفي
 في فصل التأكيده عن التأكيده ايهام العطف على المؤكده في اسباب الفصل ما غفلوا
 عنه وهو كون الجملتين المتواليين تأكيدين لشيئ (قوله مع اتفاقهما - ما في المعنى)
 عبارة ع (قوله وما كمال مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لا غيره وظاهر محال بل الفرض
 وصفه بالكمال في الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما
 الفرض كونه كاملا في افادة الهداية المتحد في عدم ارادة الظاهر وفي ارادة الكمال
 في الهداية فلذا صار هو هدى كالتأكيد للفظ اه وقوله كالتأكيد للفظ أى
 الذى في المفردات (قوله فانه يخالفه معنى) وان كان معنى ذلك الكتاب مستلزما لى
 الريب عنه فكان من التأكيده المعنوى (قوله أو لكون الجملة الخ) فقوله بدلا معطوف
 على قوله مؤكده للاولى فكونها بدلا من موجبات كمال الاتصال ثم البدل الذى يتحقق به
 الاتصال ثلاثة أقسام القسم الاول بدل الكل من الكل ولم يعتبره في الجمل التي لا محل لها
 من الاعراب لانه لا يفارق الجملة التأكيده الا باعتبار صدق نقل النسبة الى مضمون
 الثانية في البدلية دون التأكيده وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من
 الاعراب اذ النسبة تنقل وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف اشائها منزلة نقل النسبة
 فأدخله في كمال الاتصال ومثله بقول القائل قنعنا بالاسودين قنعنا بالقر والماء

(وهذا معنى ذلك الكتاب لان
 معناه كاهم الكتاب الكامل والمراد
 بكاله كماله في الهداية لان الكتب
 السماوية بحسبها) أى بقدرة
 الهداية واعتبارها (تتفاوت
 في درجات الكمال) لا يحسب
 غيرها لانها المقصود الاصلى من
 الانزال (فوزانه) أى وزان هدى
 للمعنيين (وزان زيد الثاني في جاني
 زيد زيد) لكونه مقسرا لذلك
 الكتاب مع اتفاقهما في المعنى
 بخلاف لا ريب فيه فانه يخالفه
 معنى (أو) لكون الجملة الثانية
 بدلا منها) أى من الاولى

القسم الثاني بدل البعض من الكل القسم الثالث بدل الاشتغال وقد اشترك هذان
 الاخيران في كون المبدل منه غير وافي بالمراد حتى في البدل الافرادى فانك اذا قلت
 أعجبني زيد لم تبين الامر الذي منه أعجبك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل
 البعض واذا قلت أعجبني الدار وحسبها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بدل اشتغال على
 ما تقرروهم ذاب علم ان البدل الاتصال لا يحلوم من بيان ووفاء ولم يقتصر على البدل في جميع
 الاقسام دون المبدل منه مع ان الوفاء بالبدل لان مقام البدل يقتضى الاعناء بشأن
 النسبة وقد هاهم تين أوكد ولا يقال اذا كان في البدل بيان التباس يعطف البيان لانا
 نقول البيان في البدل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعنى به
 فيه هو التفسير والابضاح لا تقرير النسبة من عرق وفيه جواب آخر فيه تحريف في
 النسخة فراجع وحزوه واختار في الاطول ان اسقاط بدل الكل لا غناء البيان عنه لان
 التباس البيان بالبدل مشتهر وهذا تصدى النحاة لنصب علامة للتمييز بين مادون البدل
 والتاكيد (قوله غير وافية بتمام المراد) كما في بدل البعض والاشتغال فان المراد في الجمل
 الاخبار بالبدل أو بالمشغل عليه والاجمال والعموم الاقل لا يفي بالمراد وقد تقدم وجه
 عدم الاقتصار على البدل دون المبدل منه كما أن المراد فيه ما في المقررات تحقق النسبة الى
 الى البعض أو الى المشغل عليه والاول غير وافي به على الخصوص وقوله أو كغير الوافية
 كما في بدل الكل فان الغرض منه في المقررات تحقيق النسبة لسدلول اللفظ الثاني
 وتضويت ذلك بالنسبة للاول لغرض من الاغراض ولما كان المقصود بالذات هو الثاني
 صار الاول كغير الوافي وتخصيصنا ما هو كغير الوافي بالمقررات فييد أن قوله أو كغير الوافية
 مستدرلة لان الكلام في الجمل وبدل الكل لا يجري فيها كما مشى عليه المصنف وقد يجاب
 بأن قوله أو كغير الوافية حيث اختص بيدل الكل كما أشرنا اليه من التكميل لاقسام الشيء
 استطراد بالنسبة الى غير مذهبه وأما اذا بينا على أنه يجري في الجمل كما تقدم فنقول
 الغرض منه في الجمل الاخبار بالتفصيل وتضوية بالاجمال عرق وهذا خلاف ما يأتي
 للشارح كما ستعرفه (قوله أو كغير الوافية) والمثالان الايمان لهذا الثاني كما يقتضيه
 كلام الشارح ولم يمثل لغير الوافية وفي ابن يعقوب خلاف ذلك فانظر ما كتبه هنا وفيما
 يأتي (قوله حيث يكون في الوفاء قصورا وخفا) راجع لقوله كغير الوافية وكان
 الاولى أن يقول بسبب خفاء ويمكن جعله من عطف السبب لان القصور فيما كغير
 الوافية باعتبار الخفاء ويدل على ذلك كلام الشارح قبيل قول المتن أو ليكون الثانية بياناً
 الخ فتأمل وكتب أيضاً ما منه عبارة الاطول لكونها مجملة أو خفية الدلالة (قوله والمقام
 الخ) قال عرق ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال هب ان الاولى غير وافية كل الوفاء
 بالمراد والثانية وافية به كل الوفاء فلم يقتصر عليها وأشار الى أن البدل انما يوفق به في مقام
 يقتضى الاعناء بشأنه فتقصد النسبة مرتين في الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة

(لانها) أي الاولى (غير وافية بنيل
 المراد أو كغير الوافية) حيث
 يكون في الوفاء قصورا وخفا
 (بخلاف الثانية) فانها وافية كمال
 الوفاء (والمقام يقتضى اعناء
 بشأنه) أي بشأن المراد

مرتين في المفردات وبهذا يعلم أن مقام البدل لا بد أن يشتمل على ما يقتضي الاعتناء كما أشرنا
 إليه فيما تقدم فقال والمقام الخ والمراد بالمقام هنا حال المراد وذلك قال وانما يقتضي حال
 المراد الاعتناء بشأنه لشكته فيه وتلك الشكته ككونه مطلوباً في نفسه في الحقيقة المراد
 بالمقام الذي يقتضي الاعتناء هو تلك الشكته ولكن تساهل في بطل العبارة (قوله لشكته)
 الأولى حذفه اذ الشكته نفس المقام كما في الاطول وعق (قوله ككونه مطلوباً
 الخ) سيأتي مثاله في كلام المصنف في قوله تعالى أمدم الخ وقوله أو فظيعاً مثاله قولك
 لامرأة تزني وتنصدق لا تجمعي بين الأمرين لا تزني وتنصدق ولا يجزئ فظاعته ولكن
 هذا المثال بناء على وروده في الجمل في بدل الكل وقوله أو عجباً مثاله قال زيد قولاً قال
 أنا أهرم الجند وحدي وهو مثال لبدل الكل بناء على ما تقدم (قوله في نفسه) الأولى
 تركه فإنه يكفي كونه مطلوباً بدواء كان مطلوباً في نفسه وأذريعة إلى غيره أطول (قوله
 أولطيفاً) أي ظريفاً مستحسناً ع (قوله بدل البعض) أي في المفرد والافهسي
 بدل حقيقة وكذا قوله أو الاشتغال وفيه ما تقدم (قوله فحوأمدكم بما تعلمون الخ) هذه
 الجمله صلة الذي في قوله تعالى واتقوا الذي أمدمكم بما تعلمون ولا يحل تجزئ الصلة من
 الاعراب بل للموصول دون الصلة على ما قاله ابن هشام ولتجمع الصلة والموصول على
 ما قاله السيد كذا في رسم (قوله لكونه مطلوباً في نفسه) لأنه قد قيل لنعلم تشبهه وقوله
 وذريعة إلى غيره كالإيمان والعمل بالطاعة ع (قوله والثاني أو في الخ) ههنا شئ لا بد
 من التسمية عليه وهو أن قوله أمدمكم بأنعام وبنين وجنات وعيون إن كان هو المراد فقط من
 الجمله الأولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التسمية على جميع النعم المعلومة لهم
 وإن أريد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكرنا خاص بعد العام فلا تكون أو في
 لأن الأولى أو في من جهة فائدة العموم والثانية أو في من جهة التفصيل تأمل ع (قوله
 بالتفصيل) حيث سميت بنوعها ع (قوله من غير حالة على علم المخاطبين) أي من غير أن
 يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين اذ ربما نسبوا تلك النعم إلى قدرتهم جهلاً منهم
 وانما ينسبون نعماً أخرى مثلاً إليه تعالى كالإحياء والتصور ع (قوله يشمل
 الانعام وغيرها) كان الأولى أن يقول يشمل المذكورات في الآية وغيرها كالسمع
 والبصر والعافية (قوله فإن المراد به الخ) ومعلوم أنه ليس المراد أن ارحل موضوع لكل
 اظهار كمال الكراهة وانما وضع طلب الرحيل لكن لما كان طلب الشيء عراً يقتضي
 غالباً محبة، ومحبة الشيء تستلزم كراهة ضده وهو هنا الإقامة فهم كراهة الإقامة والدليل
 على أن الأمر أجري على مقتضى هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم كراهة
 الضد قوله والافكن في السر الخ فإنه يدل على كراهة إقامته لشره لانه أمور بالرحيل
 مع عدم المبالاة بإقامته وعدم كراهته بل لمصلحة فيه مثلاً لما كان اظهار الكراهة
 يحصل بغير اللفظ كالإشارة وعدل إلى اللفظ الأقوى دل ذلك على كماله ولهذا كان ارحل

(لشكته ككونه) أي المراد
 (مطلوباً) في نفسه (أو فظيعاً أو
 عجباً أو لطيفاً) فنزل الثانية من
 الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتغال
 فالقول (فحوأمدكم بما تعلمون
 أمدمكم بأنعام وبنين وجنات وعيون
 فإن المراد التسمية على نعم الله تعالى
 والمقام يقتضي اعتناء بشأنه
 لكونه مطلوباً في نفسه وذريعة
 إلى غيره) (والثاني) أعني قوله أمدمكم
 بأنعام إلى آخره (أو في تأديته) أي
 تأدية المراد الذي هو التسمية
 (لدلالته) أي الثاني (عليها) أي
 على نعم الله تعالى (بالتفصيل من
 غير حالة على علم المخاطبين المعاندين
 فوزانه وزان وجهه في أعجبي زيد
 وجهه لدخول الثاني في الأول)
 لأن ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها
 (و) الثاني أعني المنزل منزلة بدل
 الاشتغال (فحوأقول له ارحل
 لا تقم عندنا ولا افكن في السر
 والبحر مسلماً فإن الجزية) أي
 بقوله ارحل

وأما بالمدح والثناء لم يكن أوفى ولما كانت هذه الكراهة مدلولة لقوله ارجل التزاما كان
 لا تقين أوفى دلالة عليها إلا دلالاته عليها بالمطابقة القصديّة العرفيّة مع ما فيه من التأكيد
 بالنون وانما زنا القصديّة العرفيّة لما أشرنا إليه في قوله ارجل من أنه لم يوضع لذلك
 فكذلك لا تقين فانه انما وضع للنهي لكن يكون مع قصد الكراهة دائما باعتبار الاستعمال
 العرفي ويدل على السكّال في الكراهة التأكيد بالنون فانك انما تقول لا تقين عندي
 اذا أردت ارجله وبعده على وجه الكراهة الشديدة لا على وجه مطلق النهي الصادق
 بعدم المبالاة بالأقامة والحاصل ان الغرض من قوله ارجل ولا تقين اظهار الكراهة
 على وجه السكّال لا مطلق كفه عن الأقامة الصادق بعدم الكراهة بل الكراهة هي
 المقصودة بالذات سواء وجد معها ارجل أو لم يوجد معارض كما اذا منع منه مانع والدليل
 على ذلك في ارجل الاستعمال الغالب مع قوله والا فكن الخ وفي لا تقين الاستعمال
 العرفي دائما مع زيادة نون التوكيد وقوله والا فكن الخ ولما كانت دلالة لا تقين على هذا
 المقصود أوفى لما ذكر وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارجل ولا نفسه بل هو ملائمه
 للملازمة بينهما ما صار يدل اشتمل منه فوزانه وزان حسنها في أعجبني الدار حسنها
 من ع ق وكتب أيضا قوله فان المراد به أي الغرض من استعماله فالمراد به الغرض
 لا ما استعمل فيه اللفظ أطول (قوله اظهار الكراهة) أي اظهار كمال الكراهة
 قاله ع ق وهكذا في الأطول حيث قال أي كمال اظهار كمال الكراهة (قوله أوفى
 بتأديته) أي تأدية الغرض من الاستعمال (قوله لدلالاته عليه) أي على الكراهة
 وتذكير الضمير لعدم الاعتماد بتأنيث المصدر وبقاقر نالم يلزم كون اظهار الكراهة
 ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كالمعنى على من جعل ضمير عليه لـ كمال اظهار
 الكراهة أطول وفيه تعريض بالشرح ولهذا بحث ع س بأن مدلول لا تقين الكراهة
 وكما لا كمال اظهار ذلك بل هذا انما استقدم من ذكر اللفظ الدال على الكراهة وكما لها
 في العبارة تسمي (قوله باعتبار الوضع العرفي) أي لا باعتبار الوضع الأصلي ولو كان تسميتها
 بالبدل الاشتمالي باعتبار أن مدلولها الأصلي ليس بعضا ولا كالا كقرا المصنف (قوله حيث
 يقال الخ) للتعليل (قوله ولا يقصد كفه عن الأقامة) أي سواء كان مع كراهية أم لا (قوله
 بل مجرد اظهار كراهية حضوره) والتأكيّد بالنون دال على كمال هذا المعنى مطول وكتب
 أيضا قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره أي سواء وجد معها ارجل أو لم يوجد مانع ع ق
 (قوله فلا يكون تأكيّد) ولا يابنا أطول وكتب أيضا قوله فلا يكون تأكيّد يقال
 المغايرة لاشتمالي التأكيد المعنوي كما سبق في ذلك الكتاب لا ريب فيه لأن يقال المغايرة
 المستتر فيها هي ما لا يؤل المعنيين فيها المعنى واحد وان تلازما كما هنا وأما مغايرة يؤل
 المعنيين فيها الشيء واحد فلا يضر وهو ما سبق في ذلك الكتاب سم وجوابه مبني على ما قدمه
 من ان معنى لا ريب فيه على جعله تأكيّد ذلك الكتاب لا ريب في بلوغه الدرجة التصوي

(كمال اظهار الكراهة)

(لاقامته) أي الخطاب (وقوله)

لا تقين عندنا أوفى بتأديته دلالاته)

أي دلالة لا تقين (عليه) أي على

كمال اظهار الكراهة (بالمطابقة)

مع التأكيد) الحاصل من النون

وكونه مطابقة باعتبار الوضع

العرفي حيث يقال لا تقم عندي

ولا يقصد كفه عن الأقامة بل مجرد

اظهار كراهية حضوره (فوزانه)

أي وزان لا تقين عندنا (وزان

حسنها في أعجبني الدار حسنها لان

عدم الأقامة مغاير للارجل)

فلا يكون تأكيّد

في الكمال في الهداية وتقدم ما فيه (قوله وغير داخل فيه) أي عدم اللاحقة غير داخل
 في منه يوم الارتحال مطول وكتب أيضا قوله وغير داخل فيه هو ظاهر بناء على أن الامر
 بالشي لا ينضم النسي عن الضد وهو الاقرب والافضل بحث ع ق وأقول لا يبحث لأن
 الدخول المنفي الدخول بالعضية لا بالزوم المراد ان قال الامر ينضم الخ وفي الفسري
 انه على هذا القول في حكم بدل البعض من الكل (قوله ولم يعتد الخ) بحث فيه بأن
 هذا البيان يجري في عطف البيان مع أنهم ذكروه ولم يملوه وأجيب بأن هذه نكتة فلا
 يلزم اطرافها لانها توجب ما وقع على خلاف الاصل وما ذكره الشارح أخذ من
 الايضاح وانما وسط هذا الكلام ولم يقدّمه عند قوله منزلة بدل البعض والاشغال ولم
 يؤخره عن بقية التوجيه لانه من تنمى التوجيه اذ لا بد من تنمى أيضا حيث نفي التأكيد
 وبدل البعض من يس وكتب أيضا قوله ولم يعتد الخ وترك بدل الغلط لانه لا يقع في
 الفصيح الا أن بدل الغلط قسمان أحدهما أن يكون غلط حقيقة والثاني أن لا يكون غلط
 حقيقة لكنه يتغالط بأن بفعل فعل الغلط اغرض من الاغراض والذي لا يقع في الفصيح
 هو الاول دون الثاني وكأنه لكونه نادرا لم يتعرض لذكره سم (قوله بغير اللفظين)
 أي دائمي البدل والتوكيد ليس كذلك لانه تارة مغاير وتارة لا (قوله وهذا) أي التميز
 المذكور لا يتحقق الخ اذ المغايرة موجودة فيهما في الجمل ولا يتأتى قصد النسبة بالبدل
 الجملة وكلامه صريح في أنه لا يتحقق في الجمل التي لها محل من الاعراب كون المقصود
 الذاتي هو الجملة الثانية وفيه نظر اذ لا مانع منه فيها كقولك قلت لها جعت بين الامرين
 ترتين وتتصدقين على أن المقصود الذاتي بايقاع القول الجملة الثانية ولهذا خصص ابن
 يعقوب عدم تحقق ذلك بالجمل التي لا محل لها كما يعلم بجراعتها فتأمل منصفائهم وأبت في
 كلامهم ما يؤيد ما قلنا حيث قال في حواشيه على الحفيد متعبا قول الحفيد ما لا محل له
 لا يتصور فيه القصد بالنسبة مانص هذا الكلام انما يمنع التمييز عن التأكيد في الجمل التي
 لا محل لها على انه قد يبحث في هذا فانه يمكن أن يراد بالنسبة ما يشمل الاخبار بمضمون الجملة
 وهذا يمكن فيما لا محل لها بأن يكون المقصود بالذات الاخبار بالثانية والاخبار بالاولى
 لجرد التوطئة له ولا يمنع التمييز فيما له محل فلم لم يعتبر بدل الكل فيما له محل الا أن يقال لما كان
 الكلام فيما لا محل له ولم يتميز فيه بدل الكل لم يلتفت اليه اه ويمكن تقرير الشارح على
 وجه لا يرد عليه تنظيرنا السابق بان يكون المراد وهذا أي التمييز بالامر ين مع ما لا يتحقق الخ
 فلا ينافي وجود الامر الثاني فيما له محل فتقوله لاسيما التي الخ أي فانهم لم يوجب فيها الامر ان
 معا ولا أحدهما وكتب أيضا قوله وهذا لا يتحقق في الجمل الخ لان التأكيد المعتمد
 في الجمل لا بد أن يكون لفظه غير لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيد الجمل تكريرها
 وحينئذ لا يتميز أحدهما عن الآخر بهذا القيد ثم الجمل التي ليس لها محل من الاعراب
 لا يتصور فيها القصد بالنسبة كذا في الحفيد قال صاحب العروس ومن الغريب ان

(وغير داخل فيه) فلا يكون بدل
 البعض ولم يعتد بدل الكل لانه
 انما يتميز عن التأكيد بغير اللفظين
 وكون المقصود هو الثاني وهذا
 لا يتحقق في الجمل

اهل هذا الفن لم يذكر وامن أقسام كمال الاتصال أن تكون الثانية صريحة في تأكيد
الاولى باعادتها باللفظها مثل قام زيد قام زيد مع أنها جدر بأن يحكم عليها بكمال الاتصال
بما هو فرع عنها وملحق بها اولعلمهم انما تكرر كوا ذلك لان المؤكد الصريح هو نفس المؤكد
فكانهم ما جلة واحدة فلا تعيد اه وفي قول الحفيد ثم الجمل الخ كلام لسم قدمناه
فانظره (قوله لاسيما التي ليس لها محل من الاعراب) فانه لا يتصور فيها أن تكون الثانية
هي المقصودة بالنسبة اذ النسبة هناك بين الاولى وثى آخر حتى تجعل الثانية بدلا عين
الاولى في ذلك (قوله أى بين عدم الاقامة) أى الذى هو مدلول الثانية وقوله
والارتحال أى الذى هو مدلول الاولى (قوله والكلام الخ) جواب عن سؤال مقدر
وقد تقدم بيانه مع ما فيه عند قوله أرسوا نزار لها فراجعه وكتب أيضا قوله والكلام
في أن الجملة الاولى الخ قال شيخنا الكلام هنا ليس كالكلام في قوله أرسوا لان الجملة
الثانية بدل وقد تقر بأن البدل على نية تكرار العامل فالعامل حينئذ في الجملة الثانية
وهي قولنا لاتقين عندنا مقدر تقديره أقول له لاتقين عندنا فالجملة وهي القول ومقوله
بدل من جملة أقول له ارجل لامن مقولها كما ذكره وكل منهما على ما قرنا له المحل له
فهو ما ما نحن فيه والعجب كل العجب من غفلتهم عن هذا وجوابهم عن المصنف بأنه
بالنظر الى الجملتين قبل الحكاية اه يس (قوله وانما قال في المثالين ان الثانية أوفى
الخ) عبارة عطف وفهم من قوله أوفى أن الاولى في القسمين أعنى بدل البعض وبدل
الاشتمال وافية أيضا لكن الثانية أوفى أما القسم الاول فظاهر لان الاولى ذات على
المذكور بالعموم وانما انتهت الثانية بالخصوص وأما في القسم الثاني فلما أشرنا اليه من
أن افهام الكراهية يكون بغير اللفظ كالاشارة فاقادة ذلك باللفظ واف لكن الثانية وهي
لاتقين أوفى وهذا يقتضى أن المصنف لم يثقل بغير الوافية والاولى حل الكلام على
ما قرنا ولا من أن غير الوافية هي التي أعقب تبدل البعض والاشتمال لانه لا يفهم
المراد الا بالبدل اذ لا شعاعا للاعم بالاختصاص ولا للعجمل بالمبين وأن التي هي كغير الوافية
هي التي أتبع تبدل الكل بناء على اعتباره في الجمل لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية
مصدوقا ولو اختلف المفهوم وذلك لان المصدوق أكثر رعاية من المنهوم وعليه يكون
قوله أوفى تفضيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء المقصود في الحالة الراهنة وانما
قلنا حل الكلام على هذا اولى لان غير الوافية هي التي صدر بها فينصرف التمثيل لها
وتكون التي هي كغير الوافية كالسنة طردة باعتبار ما لم يذكر هو وذكره الغير وأيضا
لو كان التفضيل عاما لبدل البعض والاشتمال على أن التمثيل ليس بغير الوافية بل للوافية
التي كغير الوافية لا يقتضى أن يبدل الاشتمال والبعض منهما ما الاولى فيه لا وفاء فيها أصلا
ولا يكاد يوجد ذلك فيها لان الوفاء بالعموم والاجال لازم لهما تأمل ثم قد علم مما تقدم
ان وجه منع العطف في التأكيده كون التأكيده مع المؤكد كالتأكيده الواحد وبمثله علل

لا سيما التي ليس لها محل من
الاعراب (مع ما بينهما) أى بين
عدم الاقامة والارتحال (من
الملازمة) الزمنية فيكون
بدل اشتمال والكلام في أن
الجملة الاولى أعنى ارجل ذات محل
من الاعراب مثل ما مر في أرسوا
نزار لها وانما قال في المثالين ان
الثانية أوفى لان الاولى وافية مع
ضرب من التصور

المنع في بدل البعض والاشتمال والاولى كما قيل أن المنع فيه المكون المبدل منه في نسبة
 الطرح عن القصد الذاتي فصار لوعطف عليه كاعطف على ما يذكر وأما التعديل
 بالانحداد فلا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم أو لا يتحد. وهو بمنزلة المعدوم بالموجود مع
 أن البعض من حيث هو المشتغل عليه من حيث هو لا اتحاد بينهما وبين ما قبله ولكن على
 هذا لا يكون هذا ما يحقق بينهما كمال الاتصال كما هو فرض المسئلة تأمل عني وقوله
 في صدر العبارة فافادة ذلك باللفظ واف أي فافادة ذلك اللفظ والافتقار إلى افادة
 كمال ذلك من حيث العدول إلى اللفظ الأقوى مع حصوله بغيره كالأشارة تأمل (قوله
 باعتبار الاجمال) أي في الآية وقوله وعدم مطابقة الدلالة أي في البيت (قوله
 خلفاها) أي مع اقتضاء المقام ازالته مطوّل وكتب أيضا قوله خلفاها والفرق بين
 البديل والبيان مع وجود الخفاء في كل من المبدل منه والمبين أن المقصود في البديل هو
 الثاني لا الاول والمقصود في البيان هو الاول والثاني توضيح له فلا يباح حامل في البديل
 غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من البيان (قوله أي الاولى) من غير أن يقصد
 استئناف الاخبار بنسبتها كافي البديل وانما المقصود بيان الاولى لما فيها من الخفاء عني
 (قوله نحو فوسوس اليه) ضمن وسوس معنى ألقى فعدى بالي فكانت قيل ألقى اليه
 الشيطان وسوسه عني وكتب أيضا قوله نحو فوسوس اليه الشيطان الخ نظر فيه بأن
 الظاهر أن له محملا وهو الجزء فانه معطوف على قلنا الذي أضيف اليه اذ كذا في بس
 وقال صاحب الاطول كون الجملة الثانية بيان الاولى أعم من أن تكون بتمامها بياناً لتمام
 الاولى أو تكون بتمامها بياناً للجزء الاولى أو يكون جزء منها بياناً للجزء الاولى ثم قال وقد قاله
 المشرح المحقق من أنه لو لم يبق قوله قال بالشيطان لم يصلح تفسير القول وسوس لانها
 القول الخفي لا ضلال وقال أعم فلا بد من تقييده بالقاعل حتى يصلح تفسيره لانه
 بالتقييد بالشيطان يفهم كونه للاضلال وكونه خفيا لا يتم لان البيان يكفي فيه كونه
 فيمد الوضوح مع أنه يز يد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيد ايدناح
 كما تقرر في النحو وكذا ما قاله السيد السند حيث قال بل نقول لا بد في الثاني من ملاحظة
 التعلق بالمفعول أيضا حتى يصلح بياناً للاولى ولا شبهة ان القول المقيده بهذا القاعل
 والمفعول ليس بياناً للمطلق الوسوسة ولا الوسوسة الشيطان بل الوسوسة لا دم عليه السلام
 بالنسبة بالبيان بين الجملتين دون مجرد الفعل فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق
 بالمخصوص فيصح أن يكون القول المقيده بالمفعول بياناً للوسوسة المطلقة والقول المقيد
 بالمفعول ليس جملة فلا يلزم أن تكون النسبة بين الجملتين بالبيان اه ولا يخفى أن
 الاظهر ما لا يشارح والسيد ولم يعتبر التعت في الجمل التي لا محل لها لان المنعوت يستدعي
 كونه مقصورا محققا واحده بحيث يصح الحكم عليه بالثبوت والجمتان من حيث انهما
 جملتان بأن لا يتقلا إلى باب التصور ولا يصح الاخبار باحدهما عن الاخرى لان الخبر به

باعتبار الاجمال وعدم مطابقة
 الدلالة فصارت كغير الوافية (أو)
 تكون الثانية (بياناً لها) أي
 لا اولى (لخلفاها) أي الاولى (نحو)
 فوسوس اليه الشيطان

لا يستعمل بالأفادة وكل جملة تستعمل بالأفادة ع ق وقال في الاطول بعد أن نقل مثل ذلك
 عن الشارح والسيد مانصه ونحن نقول ليس التنزيل أى تنزيل الجملة الثانية منزلة النعت
 مثلاً لا مقتضياً النوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوصية صاحب المنزلة في المنزل والا
 لم يصح التنزيل منزلة البدل لأن البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هى جملة لا تصلح
 لذلك على أن الجملة ربما نزل على حال جملة كان تقول زيد قائم علت فتفصل علت عن زيد
 قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة النعت اه وأطال القنرى أيضاً في رد ما مر عن
 الشارح والسيد فراجع (قوله على شجرة الخلد) اضاف الشجرة الى الخلد لادعائه
 ان الاكل منها سبب للخلود الا كل (قوله لا يبلى) أى لا يتطرق اليه نقصان فضلاً عن
 الزوال (قوله فان وزانه) الملائم لما سبق فوزانه أطول (قوله من نقب) هو ضعف
 أسفل الخلف في الابل والحافر في غيرها من خشونة الارض والدير معلوم ع ق وهو
 أعنى الدير جرح في ظهر البعير (قوله وظاهران ليس لفظ قال بيان الخ) اذ القول أعم
 من الوسوسة كما بين (قوله وأما كونها كالمنطقة عنها) فيجب نصبها عنها وكونها
 المناسب لما سبق وأما شبهه كمال الانقطاع الخ (قوله موهـ ما الخ) أى مع المغيرة
 الكمية فلا يرد كمال الاتصال وكذا يقال في قول الشارح باعتبار اشتماله على مانع من
 العطف أى مع المغيرة الكمية فلا يرد أن ماذ كره من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال
 وكمال الانقطاع أفاده القنرى (قوله مما ليس بمقصود) أى مما ليس بمقصود العطف عليه
 وعبارة الطول مما يؤدى الى فساد المعنى أى مما يؤدى العطف عليه الى فساد المعنى ومثل
 ما في المطول في الاطول ثم قال لو كان مطلقاً ايهاً غير المقصود ومردود الماصح النص لرفع
 ايهاً غير المقصود مع أنه مع الفصل يحتمل الاستئناف فقيه ايهاً الاستئناف الغير المقصود
 والمراد بالايهاً اما الدلالة الضعيفة فحينئذ تبادر العطف على الغير والاشتراك فيه يكون
 معلوماً بطريق الاولى واما التعبير بالايهاً لكون المدلول ضعيفاً فاسداً وحينئذ يشمل الكل
 اه وعلى الثاني يرد بالايهاً لا يشاع في الوهم معنى الذهن (قوله وشبهه) أى المصنف
 هذا أى كون عطفها على السابقة موهوماً تشبيهاً ضعيفاً مأخوذاً من جعله على تشبيهه الجملة
 بالمنطقة وقوله باعتبار اشتماله على مانع هو الايهاً فعلم أنه يقتضى الفصل باعتبار ما اشتمل
 عليه لا باعتبار وزانه (قوله الا انه لما كان) أى المانع وقوله خارجاً أى عن هذا لانه
 قبله (قوله ويسمى الفصل) أى ترك العطف لاجل ذلك قطعاً اما من تخصيص
 الخاص باسم العام اصطلاحاً لان كل فصل قطع واما لان فيه قطع توهم خلاف المراد
 ع ق وقال في الاطول ويسمى الفصل لذلك قطعاً لان الجملتين كاتمتلتين لوجود
 التناسب والجامع فقطع لمانع الفصل فيه كأنه قطع متصل (قوله أراها) على صيغة
 المجهول شاع في الظن أى أظنها وانما جعل ضلالها مظهرنا مع ان المناسب دعوى
 التيقن تجوز عن دعوى التيقن في ضلالها واشعاراً بأن غاية الجرأة دعوى الظن أطول

قال يا آدم هل أدلك على شجرة
 الخلد وملاك لا يبلى فان وزانه) أى
 وزان قال يا آدم (وزان عمرى قوله
 أقسم بالله أبو حفص عر)

مامسها من نقب ولا دبر
 حيث جعل الشاني بياناً وتوضيحاً
 للأقول وظاهران ليس لفظ قال
 بياناً وتفسيراً للفظ وسوس حتى
 يكون هذا من باب بيان الفعل
 دون الجملة بل المبين هو مجموع
 الجملة (وأما كونها) أى الجملة
 الثانية (كالمنطقة عنها) أى عن
 الاولى (فلكون عطفها عليها)
 أى الثانية على الاولى (موهوماً
 لعطفها على غيرها) مما ليس
 بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع
 باعتبار اشتماله على مانع من
 العطف الا انه لما كان خارجياً
 يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل
 هذا من كمال الانقطاع (ويسمى

الفصل لذلك قطعاً مثاله

(وتظن سلبى اننى أبغى بها)
 بدلاً أراها في الضلال تهم)

(قوله فين الجملتين مناسبة ظاهرة) ربما ينافي قوله في الاحوال الستة لان الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة أى والمناسبة لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه وأجيب بأن المناسبة التى لا تناسبه هى المصححة للعطف بخلاف التى معها الإيهام المنافي للعطف فيصح وجودها فيه (قوله لان معنى أراها أظنها) هكذا اشاع فى الاستعمال والاعتناء الاصلى أ جعل راقيا اياها أى طائنا اياها فأرى المجهول بمعنى أظن المعلوم من استعمال الذى فى لازم معناه أفاده القنرى (قوله وكون المسند اليه فى الاولى محبوبا بالخ) فيبينها تضاييف أو تقارن فى الجمال أطول (قوله للثلاثة وهم الخ) لا يقال لامناسبة بين مسند ابغى وأراها وكفى بذلك فى نفي التوهم لانا نقول كفى للمناسبة كونه متعلقا الظن وفيه ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتشبه لولم يكن فى الفصل أيضا إيهام بخلاف المقصود ولا خفاء فى احتمال كون أراها حالامن فاعل أبغى وخبر ابعد خبر لان الأنا يقال الاصل فى الجملة أن لا يخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع من العارض الذى هو العطف يتحتم ارا الاصل يخرج الاصالة وان لم يحل عن مانع كان مع العطف فليأتى فى المفتاح ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك أى ليس فى مرتبة الداعى المعنوى فع وجوده لا يستند صنع البليغ الى الامر اللغظى ويعلم منه ان من نكات الفصل رعاية الوزن أطول (قوله ويحتمل الاستئناف) فيكون من شبه كمال الاتصال وكتب أيضا قوله ويحتمل الخ يدخل عليه عى بقوله ثم أشار الى وجه آخر مانع من العطف فى قوله أراها فى الضلال ثم بقوله ويحتمل الاستئناف يعنى ان قوله أراها يحتمل أن يكون غير استئناف بأن يقصد الاخبار به كاقبله من غير تقدير سؤال يكون جوابا عنه فيكون المانع من العطف هو الإيهام السابق ويحتمل أن يكون استئنافا بأن يتدر سؤال ويكون جوابا عنه فكأنه قيل وكيف تراها فى ذلك الظن فقال أراها محطنة تعبر فى أودية الضلال والغلط فيكون المانع ككون الجملة كالمصلة بما قبله الاقتصانه السؤال أو تنزله منزلة السؤال والجواب بفصل عن السؤال كما قال واما كونها كالمصلة الخ (قوله كالمصلة) أى كمال الاتصال (قوله اقتضته الاولى) لكونها مجملة فى نفسها باعتبار الصحة وعدمها وبجملة السبب أو غير ذلك مما يقتضى السؤال عى (قوله ومقتضية له) عطف تفسير (قوله تفصل الثانية عنها الخ) وقد ورد على منع العطف على الجملة التى هى كالسؤال قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لاهيه بعد قوله ما كان للنبي والذين آمنوا الخ اذ هو فى تقدير ولم استغفر إبراهيم لاهيه وقد عطف الجواب بعد تقديره وأجيب بأن الواو لا استئنافا للعطف وبغير ذلك تأمله عى (قوله لما بينهما من الاتصال) أى الاتصال الشبيه فكأن الجملة الاولى فى الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستبعدة للثانية ولم توجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستبعد للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلا صورة الجواب والسؤال

فين الجملتين مناسبة ظاهرة لاحتمال المسندين لان معنى أراها أظنها وكون المسند اليه فى الاولى محبوبا وفى الثانية محبا لكنه ترك العطف لثلاثتهم انه عطف على أبغى فيكون من مظهرات سلمى (ويحتمل الاستئناف) كأنه قيل كيف تراها فى هذا الظن فقال أراها تعبر فى أودية الضلال (واما كونها) أى الثانية (كالمصلة بها) أى بالاولى (فلكونها) أى الثانية (جوابا لسؤال اقتضته الاولى فنزل الاولى منزلته) أى السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له (فتفصل الثانية عنها) أى عن الاولى (كما يفصل الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتصال

والاستئناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه اهـ عبد الحكم وفي الاطول
بعد تقرير قول المصنف كما يفتصل الجواب عن السؤال مانصه وهذا يشعر بان من
موجبات كمال الاتصال كون الجملتين سؤالاً وجواباً وانما لم يذكر ذلك في تنصيص كمال
الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهم ما يكونان في كلام
متكلمين فالجواب أبداً ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتاج الى اعتبار اتصاله
بالسؤال ولك أن تقول اتصال الجواب والسؤال داخل في قولهم أو يسألنا هل الان الجواب
بيان مهم السؤال اهـ وكتب أيضاً قوله لما بين ما من الاتصال وبعضهم يجعل منع
العطف بين الجواب والسؤال لما بين ما من كمال الانقطاع اذ السؤال انشاء والجواب
اخبار عـ (قوله قال السكاكي) الحاصل ان المصنف ينزل الاولى منزلة السؤال
فالثانية جوابها والسكاكي يقدر السؤال واقعا فالثانية جوابه فإله في العروس من يسـ
وكتب أيضاً قوله قال السكاكي الخ قال عـ وهذا أى كلام السكاكي يقتضى ان
موجب المنع كونه جواباً للسؤال مقدر وماتقـ تم يقتضى ان موجب هو تنزيل
الاولى منزلة السؤال ويمكن أن يحمل الكلام على معنى ان السؤال يقدر كالواقع
للتكث المذكورة بعده واما الفصل فلتنزيل الاولى منزلة السؤال وان كان كلاهما
يصلح سبباً للقطع اهـ وبقوله ويمكن الخ عرفت أن قول المصنف قال السكاكي الخ
قائداً مستقلة وسألت أن شاء الله تعالى زيادة تحقيق لهذا (قوله بالفعوى) أى
بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال عـ (قوله وبطلب الخ) أى يقصد ولو قال
ويجعل الكلام الثانى جواباً له لكان أخصراً وأرفع وبه عبر ما يعقوب تأمل (قوله
لذلك) أى التنزيل وبعبارة عـ فحينئذ يقطع عن الكلام الاول اذ لا يعطف جواب
سؤال على كلام آخر (قوله كاغناء السامع عن أن يسأل) تعظيماً له وشدة عطفه عـ (قوله
قوله أو مثل) أشار به الى انه عطف على اغناء لا على أن يسأل وانما قد رمل لا السكاكي
لانهم حرف واحد يستكره من جهات الشارح بالمتن يسـ لكن مثل في كلام المصنف
معطوف على كاغناء (قوله كلامك) ايها المتكلم وقوله بكلامه أى السامع (قوله
بتقبل اللفظ) الباهج عـ مع (قوله وهو تقدير الخ) فيه تسيم اذ التقدير وعدم
النصر يحسب سبباً للتقبل لانفسه اهـ (قوله أو غير ذلك) كالتنبيه على فطانة السامع وان
المقدر عنده كذلك كور وكتب أيضاً مانصه عطف على اغناء (قوله وليس في كلام
السكاكي الخ) أى كافي كلام المصنف وكتب أيضاً قول وليس في كلام الخ قصد
التنبيه على أنه ليس في كلام السكاكي وأنه من زيادات المصنف وبيان وجه هذه الزيادة
فتأمل (قوله وكان المصنف نظراً الخ) عبارة عـ وكان المصنف رأى أن قطع الثانية
عن الاولى لما كان كقطع الجواب عن السؤال لزم كون الاولى منزلة بمنزلة السؤال لان
الحاق القطع بالقطع يقتضى الحاق المقطوع عنه الذى هو الاولى بالمقطوع عنه الذى هو

قال (السكاكي فينزل) ذلك
السؤال الذى تقتضيه الاولى
وتدل عليه بالفعوى (منزلة)
السؤال (الواقع) وبطلب
بالكلام الثانى وقوعه جواباً
له فيقطع عن الكلام الاول لذلك
وتنزيله منزلة الواقع انما يكون
لمسئمة (كاغناء السامع عن أن
يسأل أو) مثل (ان لا يسمع منه)
أى من السامع (شئ) بتحقيقه
وكرهه لكلامه أو مثل أن لا يقطع
كلامك بكلامه أو مثل القصد الى
تكميل المعنى بتقبل اللفظ وهو
تقدير السؤال وترانه العاطف
أو غير ذلك وليس في كلام السكاكي
دلالة على ان الاولى تنزل منزلة
السؤال وكان المصنف نظراً الى
ان قطع الثانية عن الاولى

السؤال والا كان القطع لامن جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة أخرى وفيه بحث لأن تشبيه القطع بالقطع لا يقتضي تشبيهه المقطوع عنه بالمقطوع عنه لصحة أن يكون القطع من وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه في أحد الربطين سبباً والا آخر سبب السبب مثلاً ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر الا في مجرد الربط وهو مستنصر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المقطوع عنه بما لا آخر ولهذا يصح هنا أن تجعل كون الجملة الاولى منشأ السؤال الذي هو سبب الجواب كافياً في القطع لانها سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به كما أشار اليه صاحب الكشف لا يقال الاكتفاء بمجرد كونه منشأ السؤال فصار سبب السبب يساقبه جعل السؤال كالمذكور على ما قاله السكاكي لانه قول تقدم أن جعل السؤال كالمذكور ليس للقطع بل لمسكنة أخرى تقدمت ولك أن تقول تنزيل الاولى منزلة السؤال للقطع أو كونها منشأ السؤال للقطع أو تقدير السؤال كالمذكور للقطع ما أمها واحداً والاختلاف في الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل في الكل فأى فائدة لهذا الاختلاف تأمل في هذا المقام اهـ (قوله مثل قطع الخ) حال من قطع وقوله انما يكون خبران (قوله لاحاجة الى ذلك) أى التنزيل المذكور وهو تنزيل الاولى منزلة السؤال وقوله كاف في ذلك أى في القطع وأما تنزيل السؤال المتقدر منزلة السؤال الواقع فلنكت المتقدمة كما ذكره ابن يعقوب فراجع (قوله الفصل) أى ترك العطف لذلك أى لاجل ذلك (قوله تسمى استثناء) تسمية لازمة باسم المزمع (قوله لان السؤال الخ) أى لان المنهمل على السامع اما سبب الحكم الكائن في الجملة الاولى على الاطلاق بمعنى انه جهل السبب من اصله واما سبب خاص بمعنى انه تصور نفى جميع الاسباب الاسباب خاص تردد في حصوله ونفيه واما غير السبب بأن ينهم عليه شئ مما يتعلق بالجملة الاولى ع (قوله الحكم) المراد به هنا المحكوم به (قوله مطلقاً) أى عن الالتفات والنظر الى سبب خاص متردد فيه لجهة بصورة السبب أصلاً فالجواب أى سبب كان (قوله علي) أى أنا علي ولا شاعداً في هذا لانه جواب لسؤال ملفوظ بل في قوله سهر دأى الخ أى سبب على سهر الخ (قوله أى ما بالاك الخ) أى ما حالك عليلاً والسؤال عن حال العليل بعد العلم بعلمته بوجوب كون المعنى ما سبب علمك اذ لا يبقى ما يستل عنه بعد العلم بها الاسم فيقدر هذا السؤال المنهمل لهذا المعنى أو يقدر ما سبب علمك اهـ ع (قوله بالتشويبع في العبارة اذ معنى التركيب الاول يرجع الى معنى الثاني (قوله بقرينة العرف والعادة الخ) أى وانما كان السؤال عن السبب المطلق لانها سبب بقرينة الخ وكتب أيضاً ما نصه وبقرينة عدم التأكيدي الجواب ولا يقال ان تسمية الجملة من المؤكدات لانها واحدة لا تنكفي في مقام التردد (قوله فانما يسأل الخ) أى فانما يسأل سماع هذا القول عن مرضه وكتب أيضاً قوله فانما يسأل الخ فيؤتى بالجواب خالفاً عن التأكيدي وقوله حتى

مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال وتشبيهها به والاطهر انه لاحاجة الى ذلك بل مجرد كون الاولى منشأ السؤال كاف في ذلك
أشير اليه في الكشف (ويسمى الفصل لذلك) أى لكونه جواباً لسؤال اقتضته الاولى (استثناء) وكذا الجملة الثانية) نفسها تسمى استثناء ومستأنفة (وهو) أى الاستثناء (ثلاثة) أشرب لان السؤال الذي تضمنته الاولى (اتماعن سبب الحكم مطلقاً نحو قال لي كيف أنت قلت عليلاً سهر دأى وخرن طوبى لى أى ما بالاك عليلاً وما سبب علمك) بقرينة العرف والعادة لانه اذا قيل فلان مريض فانما يسأل

يكون السؤال المخفي في الجواب مؤكدا قال ع ق نعم اذا وقع المرض في جهة غلب
 فيه سبب خاص فيمكن أن يتردد في ثبوته فيقال فيه هل سبب مرضه أ كل الفاكهة
 القلاية أ ولا مثلا فيكون الجواب هو أن يقال مثلا أن سببه أ كل تلك الفاكهة (قوله
 عن مرضه) أي سبب مرضه فقوله وسببه تفسير للمراد من المعطوف عليه ولو اقتصر على
 قوله عن سبب مرضه لكان أوضح كذا قيل واستشهد به بعبارة المطول وهي لأن العادة
 اذا قيل فلان عليل أن يستل عن سبب علته وموجب مرضه اه ويستدل أن يكون المعنى
 عن نوع مرضه وسببه لأنه بعد العلم عطاء المرض يستل عن خصوص نوعه وسببه أي
 والسؤال عن خصوص النوع منق في البيت غير محتمل لأن الجواب بالسبب لا بالنوع
 ولا شاهد في عبارة المطول لعدم الحصر فيها بخلاف عبارة المختصر (قوله لان يقال
 هل سبب علته كذا وكذا) أي على وجه التردد في ثبوت سبب خاص (قوله لا سيما السهر
 والحزن) لانهم ما أبعد الاسباب في احداث المرض فهم اجديران بأن لا يتردد في ثبوتهما
 ويستدل عن حصولهما من ع ق (قوله حتى يكون الخ) تفريع على المنق (قوله واما عن
 سبب خاص لهذا الحكم) فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوته ع ق ولهذا يؤتى بالجواب
 مؤكدا (قوله لهذا الحكم) أي الكائن في الجملة الاولى (قوله كأنه قيل الخ) لأن
 الحكم ينفي تنزيه النفس من طهارتها وتوحيدها عن شوائبها ولذا اتهموا بدارمته أن ذلك
 لا ينطبقها في أصلها على طلب ما لا ينبغي وأمرها به فكان المقام مقام أن يتردد في ثبوت
 أمرها بالسوء بعد تضرره فكأنه قيل هل لأن النفس أماراة بالسوء ع ق ومنه يعلم أن قوله
 هل النفس أماراة بالسوء معناه هل لأن النفس الخ أي هل سبب عدم التبرئة أن النفس
 الخ لأن الفرض أن السؤال عن سبب خاص (قوله بقرينة التأكيد) أي تقدير
 السؤال هل الدالة على طلب التصديق بثبوت السبب الخاص بقرينة الخ وكتب
 أيضا قوله بقرينة التأكيد أي لانه انما يحسن اذا كان المخاطب مترددا ولا يكون
 كذلك الا عند السؤال عن السبب الخاص لانه يستل هل هو السبب فهو متردد
 وفي المطول فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص فان السؤال عن مطلق
 السبب لا يؤيد كذا قال القنري هذا ايضا مبني على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر
 المتبادر والافلتا كيد معان غير دفع الشك ورد الانتكار كما سبق وايمت فائدته منحصرة
 فيما حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالاً عن تصور الذي لا يتصور
 فيه شك وتردد حتى يؤيد كذا في الجواب اه سم (قوله يقتضي تأ كيد الحكم) أي الجواب
 لانه تردد في السنة بعد تصور الطرفين ع ق وقد قيل في هذا الباب حيث دلت الجملة
 الاولى على سؤال تصديقي تأتي الثانية مؤكدة والافلالا التأكيد لا يكون الا للسنبة
 للاحاد الطرفين كذا في يس (قوله كما مر) الكاف للتعليل (قوله من ان المخاطب الخ)
 لو قال من أن غير السائل ينزل منزلة السائل اذا قدم ما يلوح له بالخبر فيستشرف استشراف

عن مرضه وسببه لأن يقال هل
 سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر
 والحزن حتى يكون السؤال
 عن السبب الخاص (واما عن
 سبب خاص) لهذا الحكم (نحو
 وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة
 بالسوء كأنه قيل هل النفس اماراة
 بالسوء) بقرينة التأكيد (وهذا
 الضرب يقتضي تأ كيد الحكم)
 الذي هو في الجملة الثانية أعني
 الجواب لأن السائل متردد في هذا
 السبب الخاص هل هو سبب الحكم
 أم لا (كما مر) في أحوال الاسناد
 الخبري من ان المخاطب اذا كان
 طالبا مترددا حسن تقوية الحكم

المرتد الطالب لكان أولى لأن الخاطب غير متردد في الحكم طالب له بل هو منزل منزلة المرتد
 فتأمل سم (قوله بؤكده) انما أتى بتأكيدين مع أن المرتد يكفيه واحد لا تتبعه اعداد كون
 نفوس الانبياء اشارة بالسوء بس (قوله ولا يخفى أن المراد الخ) بدليل أن المذكور
 فيما مر الحسن لا الوجوب (قوله بمنزلة الواجب) أي في طلب مراعاته والاتباع
 به وكتب أيضا مانصه أي فساغ التعبير بالاقتضاء سم (قوله واما عن غيرهما)
 أماما مطلقا فلا يقتضي تأكيداً واما عن غير خاص فيقتضي التأكيده على ما مر وكان
 اكتفى بالنسبة الى الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك أشار الى التقسيم بالمثالين الا أنه
 أورد من الخاص مثالاً لا يقتضي التأكيد وكان ينبغي أن يأتي بمثال يقتضي التأكيد
 وستعرف حقيقة الحال في المثال الثاني أه أطول وعبرة المطول ومثل المصنف بمثالين
 لأن السؤال عن غير السبب أيضاً اما أن يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما أن
 يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب
 وانما السؤال عن تعيينه (قوله فحوقا لوالا ما قال سلام) يحتمل أن يكون نقلا واهم
 بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل أن يكون به لانهم كانوا كما قبل عالمين
 باللغة العربية نعم شيعو هذه اللغة العربية انما كان من اسمعيل فترى (قوله قالوا
 سلاما) أي نسلم سلاما مطول (قوله قال سلام) أي عليكم سلام أو سلام عليكم
 (قوله أحسن لكونه بالجله الخ) قد يقال الفعلية تدل على الحدث والاستمرار
 التجدد فهي توازن الاسم فلا أحسنه (قوله زعم) أكثر استعماله في الاعتقاد
 الباطل وقد يستعمل في الحق على ما في القاموس ومنه ما هنا بدليل صدقوا (قوله
 بمعنى جماعة عاذلة) ولم يجعله جمع عاذلة واحدة من المؤنث لقوله صدقوا بضمير المذكور
 ولم يجعله جمع عاذل لأن فاعلا لا يطرده جمعه على فواعل بل هو مسموع وانظر ما مانع من
 جعله من جملة ما سمع وقلنا لأن فاعلا لا يطرده جمعه على فواعل أي اذا كان صفة لمذكر
 عاقل بخلاف ما اذا كان جامدا كعائق وعوائق أو صفة لمؤنث كطالق وطوائق ولذا ذكر
 غير عاقل كعامل وعوامل فانه يطرده عبارة الاطول العواذل أي الجماعات العواذل أما
 الرجال كما هو ظاهر صدقوا أو الرجال والنساء فصدقوا تعاقب اه قال الفري والقول
 بأنه جمع عاذلة على أن التاء للمبالغة مما لا ياتىقت اليه لانه ليس بقياس اه (قوله بخلاف
 أكثر الخ) اشارة الى توجيه الاستدراك وحاصله انه لما كان يتوهم أن غرضه مما
 سنكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشكوك استدركه بقوله ولكن الخ (قوله
 كما به قبل صدقوا أم كذبوا) لأن الزعم مطية الكذب ففهم ان ما زعموه يحتمل
 الصدق والكذب فكأنه قيل الخ ولقائل أن يقول اذا اتفقوا من الكلام الاول
 الصدق فيما زعموا وتردد هل واقع ذلك الصدق أم لا وكان المقام مقام التردد يجب
 التأكيده بأن يقال انهم لصادقون مثلاً وقد يجاب بأن السؤال لما كان فعلاً لا أتى

بؤكده ولا يخفى أن المراد بالاقتضاء
 استعمالنا لا وجوبا والمستحسن
 في باب البلاغة بمنزلة الواجب
 (واما عن غيرهما) أي غير السبب
 (فحوقا لوالا ما قال سلاما)
 المطلق والخاص
 قال سلام أي فماذا قال ابراهيم
 في جواب سلامهم فقيل قال سلام
 أي حياهم نتيجة أحسن لكونها
 بالجملة الاسم الدالة على الدوام
 والثبوت (وقوله زعم العواذل)
 جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة (أي
 في غمرة) وشدة (صدقوا) أي
 الجماعات العواذل في زعمهم أي
 في غمرة ولكن غمركم لانجلى
 ولا تنكشف بخلاف أكثر
 الغمرات والشكوك كانه قيل
 يدقوا أم كذبوا فتبين صدقوا

بالجواب مطابقا والتأكيده تقديري بمنزل القسم أى صدقوا والله مثلا من عرق وفيه
 جواب آخر نظريه فراجعه وكتب أيضا قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا قال في المطول
 السؤال ههنا يشتمل على خصوصيته لأن العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب
 وإنما السؤال عن تعيينه اه وقضيته كافي بس أن السؤال عن التصديق لاعتبار التصور
 وحينئذ فكان مقتضى الظاهر التأكيده على حدان النفس الخ وقال في الاطول كأنه
 قيل أصدقوا أم كذبوا هكذا في المفتاح حينئذ وجه عدم التأكيده أن السؤال عن
 التصور وانتصروا لا يطلب التأكيده ونازع السيد السند في كون الهمزة وأم سؤال الاعن
 التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيده بعد ترتيبه لما ذكره السيد قال بناء على أن
 المطلوب التصديق إذا دار الكلام بين النفي والاثبات لا معنى للسؤال بالهمزة وأم إذا لمعنى
 لظاهر حصول التصديق بأحدهما لأنه مفروغ عنه معرفة كل أحد ألا ترى أنه لا يقال
 أزيد قام أم لم يقيم والمتعارف في مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال أصدقوا وحينئذ
 يجب التأكيده للتردد فيه ويكون ترك التأكيده لأن ظهور حاله يدفع التردد والشك
 والوجه أن المراد زعم العواذل أنني في غمرة تنكشف فالزعم حينئذ في معناه المتيقن
 ولما كان زعمهم ههنا كسأل أنهم هل صدقوا فأجاب بأنهم صدقوا في البعض وكذبوا
 في البعض فتقوله صدقوا إشارة الى صدقهم في كونه في الغمرة وقوله ولكن غمري لا تنجلي
 إشارة الى كذبهم في اعتقاد الانجلاء أطول (قوله وأيضا) قال عرق ونعود أيضا
 الى تقسيم آخر في الاستئناف باعتبار إعادة اسم ما استأنف عنه الحديث والاثبات
 بوصفه المشعر بالعلمية وإن كان الاستئناف في ذلك لا يخلو وأيضا من كونه جوابا عن
 السؤال عن السبب أو عن غيره الذي هو حاصل التقسيم السابق فنقول منه الخ (قوله
 بأعادة اسم الخ) الباء للملابسة أو بمعنى مع والمراد بالاسم ما قبل الصفة (قوله أى
 أوقع عنه الاستئناف) أى لاجله (قوله وأصل الكلام استؤنف الخ) أى بعد بنائه
 للمفعول (قوله فحذف المفعول) أى في الأصل الأول الذي هو نائب فاعل في هذا
 الأصل الثاني وهو لفظ الحديث وقوله ونزل الفعل منزلة اللازم أى فأنيب الجرور
 أو المصدر المفهوم من استؤنف لتأويله بأوقع عنه الاستئناف وهذا هو المشار اليه بقول
 الشارح أى أوقع الخ كذا يؤخذ من عرق فيكون من قبيل حيل بين العير والتزوان قال
 في الاطول ولاداعي الى ذلك بل نقول مفعوله الأول ضمير مستتر راجع الى ما رجع اليه
 ضمير منه أى ما استؤنف الاستئناف عنه اذ مفعوله الأول يكون الحديث لأن الاستئناف
 حديث اه ومنه يعلم أن الاستئناف الراجع اليه ضمير منه بمعنى الحديث (قوله نحو
 أحسنت أنت) ضبط أحسنت ببناء الخطاب مع أنه يصح هنا أن تكون التاء للمتكلم
 ليتناسب مع أحسنت في المثال الثاني لانه يعين فيه أن تكون التاء للخطاب والاقبال

(وأيضا منه) أى من الاستئناف
 وهذا الإشارة الى تقسيم آخر له
 (مأيا في بأعادة اسم ما استؤنف
 عنه) أى أوقع عنه الاستئناف
 وأصل الكلام استؤنف منه
 الحديث فحذف المفعول ونزل
 الفعل منزلة اللازم (نحو أحسنت)
 أنت (الى زبد زبد حقيق بالاحسان)
 بأعادة اسم زيد

صديق القديم الخ (قوله ومنه ما بيني) لم يعبر بالاعادة لان الصفة لم تذكر اولا حتى
تعاد (قوله لترتب الحديث عليه) أى الصفة وذكر باعتبار أنها ووصف (قوله لماذا
أحسن اليه) بصيغة الماضي وهذا راجع الى المثال الاول ويقدر السائل فيه غير
المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضي لعدم اشتغال الجواب فيه على
خطاب وليس بصيغة المضارع ويقدر السائل المخاطب لانه لا معنى لسؤال الشخص عن
سبب فعله الا ان يقال السؤال لتقرير الحكم لا للاستهلام وقوله وهل هو الخ راجع
الى المثال الثانى وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتغال الجواب فيه على الخطاب فى
كلام الشارح اشارة الى أنه لا يتعين تقدير السؤال من المخاطب كما فى المثال الاول فى
كلام الشارح توزيع على طريق التثنية والنسبة المرتبة على ما فى الفترى لكن لا يتجنى صحة
تقدير هل هو الخ فى المثال الاول أيضا وكتب أيضا قوله لماذا أحسن اليه سؤال عن
السبب المطلق فتناسب عدم التأكيدي الجواب وعدم ما يغنى عنه وهل هو حقيق
بالاحسان سؤال عن السبب الخاص فتناسب ذكر ما يغنى عن التأكيدي الجواب وهو
موجب الاستحقاق يس (قوله لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم) الحكم هنا
هو الاحسان وقد يقال فى الاول أيضا بيان السبب وهو كونه حقيقا بالاحسان كما يدل
عليه كونه جوابا عن السؤال المقدّر عن السبب نعم فى الثانى زيادة بيان سبب السبب فهو
أبلغ من هذه الجهة وهذا حاصل البحث الآتى وجوابه وقال فى الاطول أى لاشتماله
على بيان سبب الحكم الذى فى الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذى فى الجواب
وبيان سبب الحكم المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان سبب
الاحسان الى زيد مع أنه لا يشتمل على سبب استحقاقه للاحسان وهذا ظاهر ضعف ما قاله
الشارح انه ان كان السؤال فى الاستثناء عن السبب فالجواب لا محالة يشتمل على بيانه
فلا يتبرح جواب على جواب بالاشتمال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا
معنى لاشتماله على بيان السبب ثم ناقش فيما أجاب به الشارح فراجع (قوله انه) أى
الوصف وهو يدل من ما (قوله وهما بحث) أى فى قوله أبلغ لاشتماله الخ (قوله
ان كان عن السبب) أى كما فى المثالين المذكورين (قوله فالجواب) أى سواء بنى
على الاسم أو الصفة يشتمل على بيانه لا محالة فكيف يخص بما بنى على الصفة دون الاسم
سم (قوله على بيانه) أى السبب لا محالة أى سواء كان الجواب بالاسم أو الصفة فما
بالهم خصوصه بالصفة وقوله والاى والاى لا يكون السؤال عن السبب فلا وجه لاشتماله عليه
وصفاً واسماً وقوله كما فى قوله الخ تنبيهه فى عدم الاشتغال وقوله مذكور فى الشرح
قال فيه وجهه أنه اذا ثبت لثنى حكم ثم قدر السؤال عن سببه وأريد أن يجاب بأن سبب
ذلك أنه مستحق لهذا الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد
ان سبب هذا الحكم كونه حقيقاً وتارة باعادة صفة فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا

(ومنه ما بيني على صفته) أى صفة
ما استوفى عنه دون اسمه والمراد
صفة تصلح لترتيب الحديث عليه
(نحو) أحسن الى زيد (صديقك
القديم اهل لذلك) والسؤال
المقدّر فيه ما لماذا أحسن اليه
وهل هو حقيق بالاحسان (وهذا)
الاستثناء المبني على الصفة
(أبلغ) لاشتماله على بيان السبب
الموجب للحكم كالصدقة
القديمة فى المثال المذكور لما
يسبق الى الفهم من ترتيب الحكم
على الوصف الصالح للعلية انه علته
له * وهما بحث وهو أن السؤال
ان كل من السبب فالجواب يشتمل
على بيانه لا محالة والا فلا وجه
لاشتماله عليه كما فى قوله
تعالى قالوا سلاماً قال سلام
وقوله زعم العواذل اننى ووجه
التقصي عن ذلك مذکور
فى الشرح

(وقد يحذف صدر الاستئناف)

فملا كان أو اسما (نحو وسبح له

فيها بالغدو والاصال رجال)

فحين قرأها مفتوحة الباء كأنه

قيل من بسجه فقيل رجال أي

بسجه رجال (وعليه ثم الرجل زيد)

أو نزع رجلا زيد (على قول) أي على

قول من يجعل المخصوص خبر

مبتدا محذوف أي هو زيد ويجعل

الجملة استئنافا جوابا لسؤال مقدر

عن تفسير الفاعل المبهم (وقد يحذف)

الاستئناف) كما ما مع قيام شيء

مقامه نحو قول الحامى زعمت أن

أخوتكم قريش * لهم الف)

أي أيلاف في الرحلتين المعروفتين

لهم في التجارة رحلة في الشتاء إلى

الين ورحلة في الصيف إلى الشام

(وليس لكم الف) أي مؤالفة في

الرحلتين المعروفتين كأنه قيل

أصدقتاني هذا الزعم أم كذبتا

فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف

كاه وأقيم قوله لهم الف وليس لكم

الف مقامه لدلالته عليه (أو بدون

ذلك) أي قيام شيء مقامه كقائه

بجزء القرينة (نحو فقم الماهدون

أي نحن على قول) أي قول من

يجعل المخصوص خبرا لمبتدا أي

هم نحن * ولما فرغ من بيان الأحوال

الأربعة المقتضية للفصل شرع

في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل

فقال (وأما الوصل لدفع الإيهام

فكقولهم لا وأيدك الله) فقولهم

لا ردك كلام سابق كما إذا قيل هل

الحكم هو هذا الوصف وليس يجزى في جميع صور الاستئناف فلي تأمل اه بحروفه
وحاصله أن الأول بين سبب الحكم فقط والثاني بين سبب سبب الحكم فهو متضمن لسبب
الحكم ومبين فيه سبب ذلك السبب فكان أبلغ من الأول (قوله وقد يحذف صدر الخ)
أي أو يجزى نحو تم الرجل زيد على أن المخصوص مبتدا محذوف الخبر فلوقال وقد يحذف
بعض الاستئناف ليكون أحسن (قوله أي بسجه رجال) وحذف الفاعل اعتمادا على
يسمى الأول لا على المذكور في السؤال المقدر لأنه لا يجوز كما في دلائل الإعجاز فلا يمتثل
بينه وبين الشارح (قوله وعليه) شبه به على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف
في أحدهما المسند وفي الآخر المسند إليه وكون الحذف في الأول جائزا وفي الثاني
واجبا وله وجه آخر يكشف عنه قوله على قول أطول (قوله أي على قول من يجعل الخ)
أما على قول من يجعل المخصوص مبتدا والجملة قبله خبرا فليس مما نحن فيه إذ ليس على
ذلك إلا جملة واحدة وكذا على أنه مبتدا حذف خبره لا يكون من حذف صدر الاستئناف
الذي الكلام فيه بل من حذف مجزى وكذا أن جعل بدلا وأعطف بيان فلا حذف أصلا
من يس (قوله ويجعل الجملة الخ) عطف لازم (قوله وقد يحذف الاستئناف كله الخ)
أي ويكون النصل تقديرا (قوله نحو قول الحامى) تهجوني أسدي انتقامهم قريش
وزعمهم أنهم أخوتهم ونظائرهم (قوله قريش) خبران وقوله لهم الف الخ منقطع عما قبله
فأتم مقام الاستئناف وكتب أيضا قوله لهم الف مصدر قولك أصدقتني فلان هذا المكان
بالكسر يأنه يس (قوله أي مؤالفة الخ) قال في الأصول أي مؤالفة كإقتال بمعنى
المقاتلة والمراد في مطلق الآلاف عنهم فتفسير الشارح بقوله أي مؤالفة في الرحلتين
المعروفتين ليس كما ينبغي ويدل على ما ذكرنا قوله بعده

أولئك أو منوا جوعا وخوفا * وقد جاءت بنو أسد ونافوا

اه (قوله لدلالته عليه) دلالة العلة على المعلول وكتب أيضا قوله لدلالته عليه من حيث
أنه يدل على نفي المزعوم من الأخوة والتناظر (قوله أي نحن) هذا هو المخصوص
المحذوف وإنما قدرنا السؤال لأن نعم مع فاعلها الإيهام به صدق أن يسأل معها عن
المخصوص كما قررنا آنفا فيجب بالخصوص وإذا دلت عليه القرينة حذف كما هنا عن
(قوله على قول) أي أنما يكون مما حذف فيه المجموع على قول من يجعل المخصوص
بالمذخر خبر مبتدا محذوف فيكون التقدير هم نحن وأما على قول من يجعله مبتدا وما قبله
خبر فليس من الباب ع ق وكتب أيضا قوله على قول الأولى على القول الثلاثي وهو من
تشكيك قول محالفة القول السابق اه أطول وأقول لأوجه تخصيص حذف الاستئناف
مع عدم قيام شيء مقامه بقول من يجعل المخصوص خبرا لمبتدا محذوف بل يجزى على قول
من يجعله مبتدا خبره محذوف فكان على المصنف أن يقول على قولين اللهم إلا أن يكون
اقتصاره على ذلك القول لأنه المشهور بين النحاة فتدبر (قوله فكقولهم لا وأيدك الله)

الامر كذلك فقالوا لا أي ليس الامر كذلك

يد في

أى عند عدم ارادة السكوت على لا والابتداء بما بعده والالكان السكوت دافعا للايهام
قال فى الاطول لا يقال لا الداخلة على الماضى يلزمها التكرير فلا يهيم مع عدم التكرير
لأننا نقول ذلك اذ لم تدخل فى الدعاء كاتقرر فى محله (قوله فهدى) أى ليس الامر كذلك
التي تضمنها لا (قوله فينبى ما كمال الانقطاع) قال فى العروس ولك أن تقول الايهام
كما يدفع النصل بين الجملتين اللتين بينهما ما كمال الانقطاع يدفعه بين اللتين بينهما كمال
الاتصال وكذا غيره من الاقسام السابقة واللاحقة فليعتبره الناظر والايهام مشروط بأن
لا يعارضه ايهاه اخر كما سبق اه (قوله لكن عطفت الخ) صريح فى أن الواو عاطفة
وقد نازع فى العروس فى كونها عاطفة وادعى زيادته الدفع الوهم فأجابا فى القرآن
كذلك ونقله عن الكوفيين وابن مالك وأطال بما يحلوعن نظر واسهاب بس وقال فى
الاطول ثم الواو فى مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدا لدفع
الوهم كما زيد فى رسالته الحد فى رواية على ما فى الصحاح مع انه لا يهيم أو أو اعتبراضمة
والجمله الدعائية معترضة كما فى قوله * ان الثمانين وبلغتها * فى مية تردد وفى ثبوت
الوصل لدفع الايهام توقف قائل (قوله فأيضا وقع) تفريع على قوله لكن عطفت عليها
(قوله هذا الكلام) أى وما يشبهه نحو لا وهذا الله (قوله هو مضمون قوله لم) لا
أى ما تضمنه لامن الجمله وعبارة ع ق فالعطوف عليه هو الكلام المنفى مضمونه بلا اه
(قوله وبعضهم) هو الزوزنى (قوله مشبهة على قوله الخ) من اشتمال الكل على الجزء
(قوله وزعم) أى ذلك البعض (قوله ولم يعرف انه) أى وأيدك الله لو كان كذلك أى
معطوفا على قلت أو الضمير فى انه وكان للعال والشان (قوله لم يدخل الدعاء الخ) اظهار
فى محل الاضمار أى مع أن المنصود انه من جملة المقول (قوله لولم يحك الحكاية) المراد
بالحكاية قلت أى لولم يأتهم باو ضمير يحك للعالى وقوله فحين جواب لولو ما مصدرية وضمير
قال للعالى والفاء فى فلا بد زائدة أو الجواب فلا بد والفاء فى فحين زائدة والوجه الاول
أولى وكتب أيضا قوله وانه لولم يحك الخ يعنى ان العطف فى مثل هذا الكلام واجب
ولولم يبق قدم قلت ولا قد رأيت لا تنفاه تعالى الغرض بعدم مناسبه للمقام فلا بد من
معطوف عليه وهو مضمون لافلو كان كما زعم هذا الزاعم اختص العطف بما فيه جملة وهو
باطل من ع ق وعبارة سم قوله وانه لولم يحك الحكاية الخ رد آخر على هذا التائل حاصله
ان هذا الذى قاله انما يفيد بالنظر لحكاية هذه الحكاية وأما ما الذى يحك وقيل لا وأيدك الله
احتج للمعطوف عليه ولم يبد عليه هذا القائل اه (قوله فلا بد من معطوف عليه)
أى واين هو فنعين ما قلنا (قوله واما للتوسط) أى لاجل التوسط (قوله وقد صحف
بعضهم اما الخ) هو الزوزنى (قوله فرك الخ) لانه ارتكب تكلفات ساقطة ونعسفات
ساقطة ويان ذلك انه أحوج به الامر الى تقدير معطوف عليه قبلها فاصار تقدير
الكلام هكذا وأما الوصل فالمدفع الايهام واما للتوسط فثبت الشاه فى قوله فتركوا لهم

قوله الايهام كما يدفع الفصل الخ
المناسب العكس لأن الفصل هو
الدافع للايهام اه

فهذه جملة الاخبارية وأيدك الله
جملة انشائية دعائية فينبى ما كمال
الانقطاع لكن عطفت عليها
لأن ترك العطف بوجه انه دعاء
على المخاطب بعدم التأيد
مع ان المقصود الدعاء بالتأيد
فأيضا وقع هذا الكلام فالمعطوف
عليه هو مضمون قوله لم وبعضهم
لما لم يبق على المعطوف عليه
فى هذا الكلام نقل عن
العالى حكاية مشبهة على قوله
قلت لا وأيدك الله وزعم ان قوله
وأيدك الله عطف على قوله قلت
لم يعرف انه لو كان كذلك لم يدخل
الدعاء تحت القول وانه لولم يحك
الحكاية فحين مقال للمخاطب
لا وأيدك الله فلا بد من معطوف
عليه (وأما للتوسط) عطف على
قوله اما الوصل لدفع الايهام أى
اما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال
لانقطاع وكال الاتصال وقد صحف
بعضهم اما يكسر الهاء فركب

وفي قوله فاذا اتفقتا ضائعة وبقيت اذا ابلجوا بان كانت شرطية أو بلامه تعالى ظاهر ان
كانت مجرد الظرفية فاحتاج الى جعل الفاء في قوله فكذلك مؤخره عن تقديم وأن
المعطوف عليه المحذوف زحلت عنه الفاء فأدخلت على قولهم والى تقدير الجواب أو
متعلق الظرف وفي ذلك من التعسف والخطب لما فيه من الحذف الغير المعهود مع العجرفة
ملا يجنى عى وقوله مؤخره من تقديم أى وانما أدخلت على أما المحذوفة الداخلة على
لرفع (قوله متن عباء) أى ظهر ناقة عباء وقوله وخطب باب ضرب وقوله عشاء تأنيث
الاعشى أى ناقة لا تبصر بالليل (قوله فاذا اتفقتا الخ) أى فكأن اذا الخ (قوله
لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبرا وانشاء وكذا قوله أو معنى فقط (قوله والمتفتقان
معنى فقط ستة أقسام) فيه ان القسم الاول والرابع متفتقان معنى ولنظافيه كون
المنقسم من باب تقسيم الشئ الى أنواعه والى ما هو خارج عنه والجواب ان فى العبارة
حذف الدلالة ما قبله عليه والاصل والمتفتقان خبرا وانشاء معنى فقط وقوله معنى فقط مر تب
بالمحذوف لا بقوله المتفتقان فتنبه لذلك فقد غفل عنه الناظرون (قوله أو ورد للقسامين
الاولين) أى الجمليتين المتفتقتين خبر اللفظا ومعنى والجمليتين المتفتقتين انشاء كذلك سم (قوله
كقوله تعالى يخادعون الله الخ) أو رده عليه ان هذه آية سورة النساء فالجمله لها محل من
الاعراب لانها خبر ان من قوله تعالى ان المنافقين يخادعون الله الخ وايت آية البقرة
لانه ليس فيها وهو خادعهم وانكلام الآن فيما لا محل له وقد علمت الجواب عن ذلك من
كلام الشارح فيما سبق من نظيره وحاصله هذان القصدان التوسط بقطع النظر عن
كون الجملة لها محل أولا وكتب أيضا قوله كقوله تعالى الخ الجامع فيها اظاهر لان
المستندين متناسبان من حيث ان كلامهم ما من الخادعة والمند اليهما كذلك لان المستند
اليه فى الاولى مخادع باعتباره الاول مخادع باعتبار الثانية والمستند اليه فى الثانية مخادع
باعتباره الثانية مخادع باعتبار الاول تدبر (قوله وقوله تعالى ان الابرار الخ) الجامع
فيها التضاد فى الطرفين المستند اليه والمستند (قوله وقوله تعالى كوا الخ) الجامع بين
هذه الجمل الثلاث الانشائية اتحادها فى المستند اليه مع ما بين الاكل والشرب والاسراف
من المناسبة بس (قوله للاتفاق معنى فقط) انظره مع انه يصح كونه مثالا لمتفتقتين لفظا
ومعنى وبأن يكونا خبرتين لفظا انشائيتين معنى كما صرح به الشارح بعد غير مرة وسيأتى
فى المتن ويمكن أن يجاب بأن المراد الاتفاق التحقيقي لا الاحتمالى والتحقيق هو الاتفاق
معنى فقط كذا أجابني بعض المحققين حين أوردت عليه ذلك ثم ظهر لى ان المراد للاتفاق
انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مر تب بانشاء المحذوف للاتفاق على وزن ما أسلفناه
فلا يراد (قوله اشارة) الاظهر من جهة المعنى أن يكون حالاً بقاء وبه عشيما (قوله يمكن
تطبيقه على قسمين الخ) أحدهما الانشائيتان معنى واللفظان الاول خبر والثانى انشاء
وثانيهما الانشائيتان معنى واللفظان خبران فتأمل بس (قوله وكقوله تعالى واذا

متن عباء وخطب خطب عشاء فاذا
اتفقتا أى الجمليتان (خبراً وانشاء
لفظاً ومعنى أو معنى فقط بجامع)
أى مع تحقق جامع (بينهما) بدلالة
ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فينبه
كأن الانقطاع ثم الجمليتان المتفتقتان
خبراً وانشاء لفظاً ومعنى قسمان
لانهما اما انشائيتان أو خبريتان
والمتفتقتان معنى فقط ستة أقسام
لانهم الم كاتبان انشائيتين معنى
فاللفظان اما خبران أو الاول خبر
والثانية انشاء أو بالعكس وان
كاتباً خبريتين معنى فاللفظان
اما انشائيان أو الاول انشاء والثانية
خبر أو بالعكس فالجموع ثمانية
أقسام والمصنف أو رد للقسامين
الاولين مثالهما (كقوله تعالى
يخادعون الله وهو خادعهم
وقوله تعالى ان الابرار لى نعيم
وان الفجار لى عذاب)
انظروا معنى الاتنهما فى المثال
الثانى متناسبتان فى الاسمية
بخلاف الاول (وقوله تعالى كوا
واشربوا ولا تسرفوا) فى الانشائيتين
لفظاً ومعنى وأورد للاتفاق معنى
فقط مثالا واحدا اشارة الى انه
يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه
الستة الباقية وأعاد فيه لفظ الكاف
تنبها على انه مثال للاتفاق معنى
فقط فقال (وكقوله تعالى واذا

أخذنا ميثاق بني اسرائيل (الخ) الجامع بين هذه الجمل أما باعتبار المسند اليه فواضح
لاتحاده فيها وأما باعتبار المسندات فلان تخصيص الله تعالى بالعبادة والاحسان للوالدين
ومن معهما وقول الحسن للناس اتحدت في الامر بها وأخذ الميثاق عليها ع (قوله
لا تعبدون) أي فائتين لا تعبدون أو أن أخذ الميثاق كالقسم وهذا جواب قيل في لا تعبدون
التفات وفيه نظر وكتب على قوله أي فائتين لا تعبدون مانصه فيه ان الكلام
في الجمل التي لا محل لها وتقدم ما يؤخذ منه الجواب (قوله أي وتحسنون الخ) قوة كلام
المتن حيث قدم هذا الاحتمال والشارح حيث بينه أتم بيان يعطى رجحانه لما فيه من
المبالغة وان كان الظاهر الاحتمال الثاني (قوله فتكون الجملتان) أي لا تعبدون
وتحسنون (قوله وفائدة الخ) أي ظاهرة لفظا ومعنى اما لفظ الخ (قوله فهو يخبر عنه)
اي عن المأمور به المفهوم من الاتمال (قوله تريد الامر) وكن عبرت بتذهب
اظهارا لكمال الرغبة حيث عد الذهاب كالواقع المتسارع اليه أو كالموجود بوقوعه وذلك
ان المرغوب يتخيل واقعا أو سيقع وفي ذلك من المبالغة في طب وقوع الذهاب ما ليس
في قولك اذهب الى فلان من ع (قوله أو يقدرا الخ) يجوز أن يعطف قولوا على الفعل
المقدر أي تحسنون أو أحسنوا فيكون المعطوفان على الاحتمال الاول متفقين
في الانشائية معنى ومختارين خبرا وانشاء وعلى الثاني متفقين في الانشائية لفظا ومعنى
اه سم وهو مبني على أحد قولين وهو أن المعطوفات اذا تكررت يكون كل منها على
ما يليه والصحيح خلافه في غير الحرف المرتب على أن صاحب العروس قال في الكلام على
الجامع العقلي كانه ليس مانصه قلت قد انفقوا على ان قولوا للناس حسنا معطوف
على لا تعبدون الا الله لا على قوله وبالوالدين احسانا (قوله على ما هو الظاهر) لان الاصل
في الطلب أن يكون بصيغته الصريحة لا يقال وبقرينة وقولوا لانا نقول بعارضه اقرينة
لا تعبدون (قوله فتكونان) أي لا تعبدون واحسنوا وكتب أيضا قوله فتكونان الصواب
فتكونان لا منصوب عطفا على بقدر المنصوب عطفا على بقدر السابق ونصب ما هو من
الافعال الخمسة بحذف النون ويمكن جعله مستأنفا أي اذا تقرر ذلك فتكونان الخ وان كان
فيه تمكنا فتدبر وكتب أيضا قوله فتكونان انشائيتين الخ ولعل للاقسام الاربعة الباقية
ولم تكن الامثلة كما هم شواهد العرب تكميل لثلاثة انصدا لته وقرأ ما مثالا
الجملة مع كونها ماما انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقولك قم
الليل وأنت نضوم النهار ومثاله مامع كونها خبريتين معنى والاولى انشائية لفظا دون
الثانية فكقوله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله الا الحق ورسوا
ما فيه فان درسوا معطوف على ألم يؤخذ وهو ولو كان انشاء لوجود الاستفهام في تأويل
أخذ اذا الاستفهام للانصهار والجامع بين المستدين اتحادهما اذ معنى أخذ ميثاق
الكتاب اعلامهم بمعا فيه مع التزامهم اياه وذلك مرجع الدرس ويحتمل أن يكون الجامع

ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون
الا لله وبالوالدين احسانا وذی
القربى واليتامى والمساكين
وقولوا للناس حسنا) فعطف
قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما
لفظا لكونهما انشائيتين معنى
لان قوله لا تعبدون الا الله اثار
في معنى الانشاء (أي لا تعبدوا)
وقوله وبالوالدين احسانا لا يثار
من فعل فاما ان بقدر خبرا في معنى
الطلب أي (وتحسنون بمعنى
أحسنوا) فتكون الجملتان خبرا
لفظا انشاء معنى وفائدة تقدير الخبر
ثم جعله معنى الانشاء اما لفظا فالامثلة
مع قوله لا تعبدون وأما معنى
فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه
سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه
كما تقول تذهب الى فلان تقول له
كذا تريد الامر أي اذهب الى
فلان فقل له كذا وهو أبلغ من
الصريح (أو) يقدر من قول
الامر صريح الطلب على ما هو
الظاهر أي (وأحسنوا) بالوالدين
احسانا فتكونان انشائيتين معنى
مع ان لفظ الاولى اخبار ولفظ
الثانية انشاء (والجامع بينهما)

التلازم بين الاخذ والدرس كتلازم المتضايقين واما المسند اليهما فظاهر اتحادهما
ومثالهما مع كونهما انشائيتين لنظا خبريتين معنى قولك ألم امرك بالقوى ولم امرك
بترك الظلم ومثالهما مع كونهما خبريتين معنى والاولى خبرية لفظا فقط أمرتك بالقوى
ولم امرك بترك الظلم ع ق وقوله واما المسند اليهما فظاهر اتحادهما انظر ما وجهه
(قوله أى بين الجملتين) سواء كان لهما محل أولا وكتب أيضا قوله أى بين الجملتين قال
شيخنا رحمه الله تعالى ظاهره عدم اشتراط الجامع بين المفرد والجمله مثلا اذا قلت زيد
كاتب أبوه والشاعر عمرو في داره بصح وان لم يكن بين الاب وعمرو ومناسبة ونحو زيد
شاعر أخوه وعمرو جالس في داره كذلك والظاهر انهم لا يسمعون بذلك لما يعطيه قوة
كلامهم فليحذر بالنقل فاني ما رأيت به (قوله يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما الخ)
ظاهره أنه لا يجب الجامع بين المتعلقات ولعله كذلك ان لم يكن القيد مقصودا بالذات
في الجملتين فانظره ع وفي الاطول لا يخفى ان رعاية المناسبة بين الفضلات أيضا مما لا بد
منها وأطال في ذلك (قوله اليهما) الضمير راجع لال الموصولة باعتبار المعنى أى
الذين اسند اليهما في الجملتين (قوله جميعا) أى لا باعتبار المسند اليهما فقط أو المسندين
فقط كما وقع في عبارة السكاكي في بعض المواضع يس (قوله للمناسبة) أى مع اتحاد
المسند اليهما (قوله أحصاهما) أى لا مطلقا (قوله لتضاد الاعطاء والمنع) نظره فيه
يس بأنهم ما ليس بينهما تضاد وانما بينهما تقابل العدم والملازمة وكأنه مبني على
أن المنع عدم الاعطاء والظاهر انه كف النفس عن الاعطاء فهو أمر شئوي فالتضاد
ظاهر (قوله هذا) أى ما سبق من المنالين المذكورين (قوله عند اتحاد المسند
اليهما) أى والاتحاد مناسبة بل اتم المناسبة (قوله فلا بد من تناسبهما) أى أن يكون
بينهما مناسبة وعلاقة (قوله لمناسبة بينهما) أى خاصة معتبرة في المقام (قوله ونحو
ذلك) كاستراكهما في اشارة أو تجارة يس (قوله وبالجمله) أى ونقول قولنا ملتبسا
بالاجمال (قوله بسبب من الآخر) أى يتعلق من سم والباء للملابسة ومن معنى الباء
وفي نسخة اسقاطه وعلى اثنائه ينبغي أن يكون قوله وملابسنا على بسبب ولعله
تفسيرى فتأمل وكتب أيضا ما نصه بئى ان تناسب المسند اليه في احدهما مع المسند
في الاخرى مثل الايمان بحسن والقيح الكفر فالجامع هنا انما هو بين المسند اليه والمسند
في الاولى والمسند اليه والمسند في الثانية ولم يذكر المصنف ولا السكاكي قال في العروس
وهو وارد عليهم أجمعين يس (قوله ملابسة لها نوع اختصاص) فلا يكفي الاشتراك
في النوعية كالانسانية (قوله فانه) أى هذا التركيب أى نحو هذا التركيب لاجل
قوله وان اتحد الخ وقوله وان اتحد غاية والمراد وان اتحد في غير خصوص هذا التركيب
كما في نحو خاتمي ضيق وخني ضيق ويمكن جعل الكلام على تقدير بل أى هذا ان لم يتحدا
كافي المثال بل وان اتحد الخ (قوله ولهذا) أى لعدم المناسبة بين المسند اليهما (قوله

أى بين الجملتين (يجب أن يكون
باعتبار المسند اليهما والمسندين
جميعا) أى باعتبار المسند اليه في
الجمله الاولى والمسند اليه في الجمله
الثانية وكذا المسند في الاولى
والمسند في الثانية (نحو يشترط
ويكتب) للمناسبة الظاهرة بين
الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال
أحصاهما (وبعطى) زيد (ويمنع)
لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند
اتحاد المسند اليهما وأما عند
تغايرهما فلا بد من تناسبهما
كما أشار اليه بقوله (وزيد شاعر وعمرو
كاتب وزيد طويل وعمرو قصير
لمناسبة بينهما) أى بين زيد وعمرو
كالاخوة أو الصداقة أو العداوة
ونحو ذلك وبالجمله يجب أن يكون
أحدهما بسبب من الآخر
وملابسه ملابسة لها نوع
اختصاص (بجلاف زيد شاعر
وعمرو كاتب بدونها) أى بدون
المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح
وان اتحد المسندان ولهذا

حكموا بامتناع الخ) لانه لامناسبة خاصة بين الخف والخاتم ولا عبرة بمناسبة كونهما
معاً لموسى من بعدهما لما يوجد بينهما تقارن في الخيال لذلك أو غيره أو بقصد ذكر
الاشياء المتفقة في الضيق من حيث هي اشياء ضيقة فيجو ز العطف لان المعنى
حينئذ هذا الامر ضيق وذلك الامر ضيق فقد دعا الامر الى الاتحاد في الركنين
وبهذا الاعتبار صرح الجمع بالاتحاد في المسند أو في المتعلق حيث يكون القصد
بالذات الى الاتحاد في ذلك المسند وذلك المتعلق اعوده لما ذكر كقولك ضرب زيد
عمر أو كلمة خالدة معه بكرر لان المعنى حينئذ هؤلاء الاشخاص استمروا في تعلق
فعلهم بعمر وفعد ذلك الى الاتحاد في الاركان وبه يفهم قول من قال يكفي الجامع الذي
هو المسند أو المتعلق تأمله ع ق وقوله أو بقصد ذكر الاشياء الخ مثله ما اذا قصد
ذكر الاشياء المتفاوتة فانه يقبل منك قولك الشجر طويل والنخلة قصيرة والسماء
متعالية وماء البحر كد في غير ذلك الشبهة يكفي هنا جاءه المسند اليهما ويجوز الكون
مفسد للتفاوت يكفي جامعاً للمسمى ندين كذا في الاطول (قوله غند القوة المنكرة)
الاخذ من غيرها ما تصرف فيه بالحل والتر كيب كإسأني (قوله من جهة العقل)
أي بواسطة حكم العقل ومثله يقال فيما بعد وكتب أيضاً قوله من جهة العقل أي بأن
يقضي بسببية جمعها في المفكرة أخذ من قوله الآتي اما عقل وهو أمر الخ وقوله
أو من جهة الوهم أي بأن يحتمل الوهم بسببه في اجتماعهما في المفكرة أخذ من قوله
الآتي أو وهمي وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الخيال أي بأن يقضي الخيال بسببه
اجتماعهما في المفكرة أخذ من قوله الآتي أو خيالي وهو أمر الخ هذا هو المناسب
لكلامه سم وكتب على قوله أي بأن يحتمل الوهم الخ مانسه بأن يبرز في نظر العقل
في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل (قوله وهو الجامع العقلي) أي ما يجتمعهما من
جهة العقل في المفكرة وعبرة الاطول المراد بالجامع العقلي ما هو سبب لاقتضاء العقل
اجتماع الخيلتين عند المفكرة وبالوهمي ما لا يكون سبباً للاحتمال الوهم و ابرازه له
في نظر العقل في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالي ما يكون سبباً بسبب تقارن
أمور في الخيال حتى لو خلى العقل ونفسه غافلاً عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الخيلتين
في الجمع بين أمرين بسببه التقارن في الحافظة التي هي خزانة الوهم والتقارن في خزانة
العقل وهو المبدأ القياض على ما زعموا آلاف وعادة فان الآلف والعادة كما يكون سبباً
للجمع في الخيلات يكون سبباً للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاحتمال السند المسند
بحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال أصلاً في الاجتماع اذ يتجمع فيه
الصور التي منها تتزع المعاني الجزئية والكليات أطلق الخيال على الخزانة مطلقاً والاقرب
أن يجعل التقارن في غير الخيال ملحقاً بالخيال متروكاً بالمقايسة اذ جعل متستعلاً بالغا
مبنياً على التقارن هو الخيال فاقصر على بيانه وان أردت القصير فالجامع اما التقارن

حكموا بامتناع نحو خفي ضيق
وخاتمي ضيق (و) بخلاف (زيد
شاعر وعمر وطويل مطلقاً) أي
سواء كان بين زيد وعمر ومناسبة
أو لم تكن لعدم تناسب الشعر
وطول القامة (السكاكي) ذكر
أنه يجب أن يكون بين الخيلتين
ما يجتمعهما عند القوة المنكرة
جمعاً من جهة العقل وهو الجامع
العقلي أو من جهة الوهم

في الخزانة مطاقافه والخيالي والمحقق به أولا وهذا اما أن يكون سبب أمر يناسب الجمع
 وبقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والافه والوهمي اه وقوله بنى الخسباني أول
 مجت في الخيالي ما يرد هذا ويفيد أن المدار في الجوامع انما هو على المدرك وانما عدلوا
 في الخيالي عن الحس المشترك الى الخيالي مع أنه خزانة لنسكات تأتي ثم (قوله وهو
 الجامع الوهمي) أي ما يجمعهم من جهة الوهم في المفكرة (قوله أو من جهة الخيال)
 هو خزانة الحس المشترك كما يأتي والمدرك هو الحس المشترك فكذا العقل والوهم
 مدر كان فانت تراهم لم يجعلوا الجمع من جهة المدرك دائما ولا من جهة الخزانة دائما فهل
 لذلك من سرائره وفي تذكروا ودان الحس المشترك خزانة للخيال وعليه فالقوم انما
 جعلوا الجمع من جهة المدرك دائما فلا يرد السؤال وهذا يناسب أن المتصرفه تنظر فيما
 يليها وتركب وتحلل فالذي يليها ينبغي أن يكون المدركين أو الخزانة لا مدرك وخزانة
 أفاده يس ويؤخذ منه أن مرادهم بأول التجويف الذي في مؤخر الدماغ أوله من جهة
 وسط الرأس لا من جهة القفا فتكون أوائل التجاويف مما يلي الجهة (قوله وهو)
 أي ما يجمعهم من جهة الخيال الجامع الخيالي (قوله والمراد بالعقل الخ) قال السيد
 في حاشية المطول المفهوم اما كلي واما جزئي والجزئي اما صور وهي المحسوسة باحدى
 الحواس الخمس الظاهرة واما معان وهي الامور الجزئية المنتزعة من الصور والمحسوسة
 ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظه ذلك الكلي وما في حكمه من الجزئيات
 المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المبدأ القابض ومدرك
 الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها الذاكرة
 ولا بد من قوة أخرى متصرفة وتسمى مفكرة ومختلة وبهذه الامور السبعة تنظم
 أحوال الادراك كلها (قوله المدركة) أي بالذات وكذا يقال في بقية تعاريف
 القوى قال شيخنا المألوف في شرح القبيته وانما قلنا بالذات في التعاريف لأن كل من
 المذكورات يدرك غير ماله بواسطة كالعقل مثلا فانه يدرك الجزئي بواسطة الالات
 الحسية كالحكم بأن زيد انسان والحاكم يجب أن يدرك الطرفين اه وكذا يدرك الواهمة
 عداوة الذئب فان العداوة امر اضافي يتوقف ادراكه على ادراك المضاف اليه وهو
 الذئب وهو صورة فلا يتأدى الابل الحس المشترك وحاصل الجواب أن ادراكها العداوة
 بذاتها وادراكها للذئب بواسطة الحس المشترك ويحجب أيضا بأن التحقيق أن المدرك
 حقيقة هو النفس وهذه كلها حتى العقل آلات للادراك فلا اشكال تأمل وكتب أيضا
 مانصبه ايضاح هذا المقام أن تقول زعم الحكماء أن القوى الباطنية المدركة أربعة القوة
 العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فاما القوة العاقلة
 فزعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكلمات والجزئيات المجردة عن عوارض
 المادة المعروضة للصور والابعاد كالطول والعرض والعمق لانها مجردة ولا تقوم بها الا

وهو الجامع الوهمي أو من جهة
 الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد
 بالعقل القوة العاقلة المدركة
 للكلمات وبالوهم القوة المدركة
 للمعاني الجزئية

المجرد وزعموا ان لها خزانة هي العقل الفاضل الذي هو فلك القمر واما الوهمية فهي
القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات
الجزئية لا تتأدى الى مدركها من طرق الحواس وذلك كادراك الصداقة والعداوة
وكادراك الشاة معني هو الايذاء في الذئب مثلا ولهذا يقال ان الهائم لها وهم تدركه
كما أن لها حسا وتحكم تلك القوة بأحكام كاذبة ثم تلك القوة أعني الوهمية قائمة بأول
التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن للدماغ تجويف أي بطونا واحدها في مقدم
الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر وله
خزانه تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم واما الحس المشترك وهو الذي
تتأدى اليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهو قوة قائمة بأول التجويف
الاول من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأدية اليها كالحكم بأن هذا الاصفر هو نفس
هذا الخلود مثلا ويعنون بالصور ما يمكن ادراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا
ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكه بها وخزانه الخيال وهو قوة
قائمة بآخر ذلك التجويف أعني تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها
عن الحس المشترك واما المفكرة فهي قوة تنصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية
الوهمية وهي دائما لا تسكن بقطة ولا مناما واذ احكمت بين تلك الصور وتلك المعاني
فان كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا والوهم أو الخيال كان غالبا كاذبا كالحكم
بأن رأس الحمار ثابت على جسم الانسان والعكس ولا ينظم تصرفها بل تنصرف بها
النفس كيف اتفق وهي انما تسمى مفكرة في الحقيقة ان تنصرف بواسطة العقل وحده
أو مع الوهم وان تنصرف بواسطة الوهم وحده أو بالخيال وحده أو بهما مختص باسم
المتخيلة أو الوهمية ولم يذكر والها خزانه بل خزانتها خزائن القوى الاخرى وقد تقرر بهذا
ان هنالك في الباطن سبعة أمور القوة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحس
المشترك وخزانتها والمفكرة وبهذه السبعة ينظم أمر الادراك وقد صرح بعض
الحذاق من المحققين أن النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وأن نسبة الادراك اليها
كنسبة القطع الى السكين في يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء وأما أهل السنة
فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم
أن يكون المدرك هي القوة الواحدة وتسمى بهذه الاسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات
وحكمها بتلك الاحكام فهي من حيث حكمها بالاحكام الكاذبة وادراك المعاني
الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرية من الحواس خمس مشترك وخيال
ومن حيث التصرف الصادق متعقل ومن حيث التصرف الكاذب متخيلة ومتوهمه
اه ع ق وقوله فيجوزون هذا التفصيل أي ما عدا العقل الفاضل الذي جعله خزانه
القوة العاقلة لانه عندهم عبارة عن العقل العاشر المقيض على الكائنات ما يقبله

وقوله وقد تقرر به ان هنالك في الباطن الخ غير ظاهر بالنسبة الى خزنة القوة العاقلة
 وقوله العقل الضايف الذي هو فلك القمر أى عقل فلك القمر اذا افلاك عندهم حجة
 در اكمة لها نقوس وعقول (قوله الموجودة في المحسوسات) أى الاشياء
 المحسوسات باحدى الحواس الظاهرة (قوله ان تتأدى) أى تصل (قوله كادراك
 الشاة الخ) مثال للمعاني أى كالدرك فى ادراك الخ (قوله وبالخيال الخ) وليس من
 المدركات بل هو خزنة الحس المشترك (قوله عن الحس المشترك) أى المدرك لها فى
 التفت اليها الحس المشترك وجدها حاصلة فى الخيال وكتب أيضا مانصه وهو من
 المدركات بواسطة التأدية من طرق الحواس (قوله وهو القوة التى تتأدى اليها صور
 المحسوسات) أى تدرك بها صور الخ قال فى المطول ونهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة
 كالحكم بأن هذا الاصفر هو هذا الخلو اه قال القنرى فيه بحث لأن النسبة التى بين
 الطرفين فى المثال المذكور معنى جزئى مدرك بالقوة الوهمية عند المتبين للقوى الباطنة
 والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد أن يدرك الطرفين
 والنسبة حتى يتمكن من الحكم وبهم هذا اتفقوا الحس المشترك فلا يجوز أن يكون الحكم
 فى المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يتسع ارتسام صور
 المحسوسات فيه فوجب أن يكون هناك قوة ترسم فيها صورها كلها فالحس المشترك
 فى المثال المذكور لا تنفص فى الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلهما باعتبار النسبة
 بخلاف نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلهما للحكم قلت فالخصور عند
 الحاكم لا يجب أن يكون بالاجتماع فى قوة واحدة بل ربما يكتفى بالارتسام فى آلات
 متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على أن الاقرب
 ان الحكم فى المثال المذكور لا وهم للالحس المشترك لأن القوى الباطنة عند متبناها
 كالمرايا المتقابلة يتعكس الى كل منها ما ارتسم فى الاخرى والوهمية هى سلطان تلك
 القوى فلها تصرف فى مدركاتها بل لها تسلطات على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم
 عليها بخلاف أحكامها اه وقوله فلا يجوز أن يكون الحكم فى المثال المذكور للحس
 المشترك أى كما ذكره فى المطول لانه لا يدرك النسبة لانها من المعاني الجزئية التى تدرك
 بالوهم ولا يدرك المحمول أيضا لوجوب كونه والكل لا يدركه الا العقل وبهذا يعرف
 ما فى قوله والطرفان محسوسان ويرد على جعل الحاكم الوهم كفى المواقف أنه لا يدرك
 المحمول لما مر كذا فى سم وفيه نظر اذ المحمول فى المثال جزئى محسوس بناء على مذهب
 الشارح من جواز جعل الجزئى الحقيقى فتأمل وكتب أيضا قوله وهو القوة الخ فهو
 كقوس يصب فيه من أنابيب خمسة هى الحواس الظاهرة (قوله التفصيل) أى
 التحليل والتفكيك كحكمها بأن زيدا منقسم نصفين أو بلا رأس والتركيب كحكمها بأن
 زيدا رأسين أو ان رأس القيل مثلا متصلة به (قوله بين الصور) أى بعضها مع بعض

الموجودة فى المحسوسات من غير
 أن تتأدى اليها من طرق الحواس
 كادراك الشاة معنى فى الذنب
 وبالخيال القوة التى تجتمع فيها
 صور المحسوسات وتبقى فيها بعد
 غيبها عن الحس المشترك وهو القوة
 التى تتأدى اليها صور المحسوسات
 من طرق الحواس الظاهرة
 وبالفكرة القوة التى من شأنها
 التفصيل والتركيب بين الصور
 المأخوذة عن الحس المشترك

ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني عليه أعنى قوله الا فى بعضهم بعض ويحتمل ان
قوله بعضهم بعض أى بعض المذكورات مع بعض فيصدق بالصورة مع بعضها ومع
المعاني وبالمعاني مع بعضها فالاول كان تصور زيدا رأسين فى التركيب أو أنه بلا رأس
فى التفصيل والثانى كان تصور أن زيد علما فى التركيب أو أنه بلا علم فى التفصيل
والثالث كان تصور أن للعلم علما أو أنه لا علم فى التفصيل (قوله
المدركة بالوهم) الظاهر أن قوله هنا المدركة بالوهم وقوله قبل المأخوذة عن الحس
المشترك ثنتين (قوله وبالمعاني ما لا يمكن) فيدخل فى المعاني الكليات المدركة بالعقل اه
حفيد انظر هذا مع أن المعاني المدركة بالوهم التى كلامه فيها لا تكون الاجزئية ومع أن
المعاني التى شأن المفكرة التفصيل والتركيب بينهما المدركة بالوهم وهى جزئية سم
(قوله فى تصورها) أى متصورها كما سيذكره (قوله مثل الاتحاد الخ) يفهم منه
أن الاتحاد فى واحد من الخبر عنه أو به أو قديم قيوده ما كاف للجمع بين الجملتين
وفساده واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار اليه بقول الشارح ولما كان الخ راسخا
عنه الشارح بعد بأن كلامه هنا فى بيان الجامع فى الجملة لا فى بيان القدر الكافى بين
الجملتين لانه ذكره فى موضع آخر وسيأتى البحث فيه وفى ع أقوبة أخرى (قوله
فى الخبر عنه) بخور زيدا قائم زيدا قائم وقوله وفى الخبر بخور زيدا قائم وعرف قائم وقوله أو
فى قديم قيوده ما مثله فى قيد المسند اليه زيد الراكب قائم وعرف الراكب قائم ومثاله
فى قيد المسند زيدا كل راكب عمر وضرب راكباً وكتب أيضاً قوله فى الخبر عنه وفى الخبر
الاولى فى المسند اليه أو المسند ليلظهر ذلك فى كل من الخبر والانشاء (قوله وهذا ظاهر
الخ) اذ كل من الخبر ومما معه أمور متصورة لاتصورات (قوله غير) حيث أبطل الجملتين
بالشئتين الشاملين للركنين وغير بالتصور معرفة اذ ائنه الادراك المتصور وكتب
أيضاً قوله غير المصنف أى لاجل الاصلاح على ما زعمه المصنف قال سم لعل و به
كون هذا التغيير اصلا حان الشئتين عام لكل شئتين مثل المسندين والمسند اليهما
وبقتضى أنه لا بد من الجامع بين كل من المسندين والمسند اليهما فى تصور كل منهما
بخلاف الجملتين مع تنكير تصور فانه يقتضى الاكتفاء بتصور واحد يتعاقبهما وكتب
ايضاً قوله غير المصنف الخ عدل المصنف عن الجملتين الى الشئتين لان الجامع يجب
فى المفردات أيضاً فنبه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين وعن تصور الى التصور لان
المتبادر منه كفاية الاتحاد فى متصور واحد فعدل الى المعرف فيفيد أن الجامع الاتحاد
فى جنس المتصور فلا يشهد كفاية متصور واحد اه أطول وهذا التوجيه غير
توجيه الشارح وكتب أيضاً قوله غير الخ وفى هذا التغيير من الفساد والخلل ما سيذكره
الشارح عقب بحث الخبالي (قوله الجامع بين الشئتين) أى كل شئتين من الجملتين فأل
للاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين وكتب أيضاً ما نصه

والمعاني المدركة بالوهم بعضهم بعض
بعض ونعنى بالصورة ما يمكن ادراكه
بأحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني
ما لا يمكن فقال السكاكى الجامع
بين الجملتين اما عقلى وهو ان يكون
بين الجملتين اتحاد فى تصورهما مثل
الاتحاد فى الخبر عنه أو فى الخبر
أو فى قديم قيوده ما وهذا
ظاهر فى أن المراد بالتصور الاصل
المتصور ولما كان مقتررا أنه
لا يكتفى فى عطف الجملتين وجود
الجامع بين مفردتين من مفرداتهما
باعتراق السكاكى أيضاً غير
المصنف عبارة السكاكى (وقال
الجامع بين الشئتين اما عقلى)

يقال للجامع ان كان هو الاقتران في الخيال فهو خيالي لأن أصل التقارن كثرة ورود
 الصور على الحس المشترك والافان طابق ما في نفس الامر بأن كان الجمع فيه حقيقيا فهو
 عقلي والافهو وهمي ع (قوله في المفكرة) التي هي المتصرفة الاخذة كما تقدم من
 غيرها ما تصرف فيه بالتركيب والحل على وجه العدة أو البطلان ع (قوله بأن يكون)
 أي يصور بأن كإيدل عليه كلام ع في نظيره الآتي وسبب أي ما فيه ثم وأن الوجه تقدير
 يحصل من باب حصول اللازم بالمزوم فالجامع هو الاتحاد وهو لازم للكون بينهما الاتحاد
 وكتب أيضا قوله بأن يكون الخ قد مثلوا الاتحاد في المسند اليه بقولك زيد يضع
 ويرفع وهو صحيح والاتحاد في المسند بقوله زيد كاتب وعمر و كاتب وهو فاسد لان كتابة زيد
 وكتابة عمر وليس اتحادين بالشخص حقيقة في التصور بل اتحادهما بمعنى التماثل فهو من
 القسم الآتي بس (قوله في التصور) أي عند تصور العقل لهما (قوله أو تماثل) أي في
 الحقيقة والماهية على ما يأتي وكتب أيضا قوله أو تماثل أي بأن يتحد في الحقيقة ويختلفا
 في العوارض كزيد وعمر في تماثل المسند اليهما وكلا بقوة لعدم روال بقوة لخالف في تماثل
 المسندين في قولك زيد كاتب لعمر و بكرر أبا خالد (قوله فان العقل الخ) راجع لقوله
 أو تماثل أشار به الى وجه كون التماثل جمعا عتليا وكتب أيضا قوله فان العقل الخ أشار
 به الى أن العقل شأنه ادراك الكليات وانما يتحقق كون المعنى كليا بتجريده عن
 الشخصات الخارجية وذلك لأن العقل على زعم الحكماء مجرد عن المادة أعني العناصر
 الاربعة ولو احدها فلا يرسم فيه الا الكلي المجرد عن الامور الخارجية أو الجزئي المجرد
 كما تقدم فهو بذاته لا يدرك الجزئي الجسماني لأنه معروض بعوارض تنافي التجربة فلا
 تناسب العقل المجرد بخلاف الكلي والجزئي المجرد وانما يدرك الجزئي الجسماني بواسطة
 آلة الحس أو الوهم وانما قلنا يدركه بواسطة الآلة لأنه يحكمهم على الجزئيات بالكليات
 والحكم فرع التصور وعند أهل السنة أن العقل يدرك كل شئ بواسطة وبقهرها ع
 واندفع بقوله يدركه بواسطة الآلة ما يقال ان التجريد فرع الادراك والعقل لا يدرك
 الجزئي على انه تقدم ان التحقيق ان المدرك حقيقة هو النفس والقوى آلات فهي تدرك
 الجزئي بواسطة الحس ثم تجرده فتدركه كليا بواسطة العقل تأمل وكتب أيضا قوله
 فان العقل بتجريده المثلي الخ هذا الثماني بيان الجامع بين قولنا زيد قائم وعمر وقاعد
 أما في بيان الجامع بين قولنا الرومي أبيض والحشبي أسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد
 الرومي والحشبي بالتجريد عن الشخص بل عن وصف الرومية والحشبية اللتين هما
 كليات والجواب انه كلام على وجه التمثيل وتصوير المقصود فيما هو أكثر تدولا بين
 البلاء ومن هذا القبيل تقييد الشخص بالخارجي لما قاله الشارح المحقق والسيد
 السند ان ذلك لان تجريد العقل للعاصل فيه عن الشخص العقلي غير ممكن لان معنى
 التجريد عدم ملاحظة الشخص ونسبته الى الذهني كمنسبته الى الخارجى اه أطول وفيه

وهو أمر بسببه يقتضى العقل
 اجتماعهما في المفكرة وذلك
 (بأن يكون بينهما اتحاد في التصور
 أو تماثل فان العقل

أيضا مانصه ولا يخفى عليك ان جعل الامر من المعتبرين في مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار تصوير من الوهم للاثنتين في صورة الواحد وابرأله في معرضه ويلقى بأن يجعل من الوهمى (قوله تجريد) الباء سببية متعلقة بقوله بعدي رفع (قوله عن الشخص) يعنى عن الشخصات له ما في الخارج مثل اللون الخصوص والمكان الخصوص والمقدار الخصوص (قوله يرفع) خبر ان أى فان العقل يرفع التعدد بينهما بسبب تجريد هما عن مشخصاتهما خارجا أى فينبغي تصور شيئا واحدا عند المفكرة كالتحدين وانما يصيران متحدين ان كان مجرد مشتركا واما ان انتزع من هذا كلى ومن هذا آخر لم يرتفع التعدد ع ق وراجع وحاصله ان رفع العقل للتعدد بالتجريد عن الشخص اذا كان التعدد عنده من قبل الشخص لا اذا كان بعوارض كية مثل ان يعلم من زيد انه رجل أحر فاضل ومن عمر انه رجل اسود جاهل (قوله وذلك) أى التجريد المذكور حاصل لان الخ (قوله ويستترع الخ) ففى مثل زيد كقاب وعمر وشاعر يجرد زيد وعمر عن مشخصاتهما خارجا ويستترع منهما معنى كيا فكذا نه قبل الانسان كاتب والانسان شاعر (قوله على ما تقر في موضعه) أى فى كتب الحكمة والظاهر انه متعلق بتجريد (قوله وانما قال في الخارج) أى ولم يطلق الشخص (قوله عن الشخصات العقلية) كالناطقية والناقية (قوله وهما بحيث) أى فى جعل التماثل جهة جامعة (قوله مثلا) تأكيد لمثل (قوله والجواب ان المراد بالتماثل الخ) قال السيد فيه بحث لان ما ذكره السكاكي من أن العقل تجريده المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد عن الشئين انما ياسب التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما اللهم الا أن يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وماعده بمنزلة الوصف الشخص لها اه (قوله ههنا) أى فى كلام المصنف (قوله اشتراكهما فى وصف) أى مع اشتراكهما فى الحقيقة وكتب أيضا مانصه اى لا يجرد الاشتراك فى النوع كما هو عند المناطقة (قوله أوتضاي) فخوا بوزيد يشعر وابنه يكتب وزيد أبو عمر وعمر وابنه (قوله كما بين العلة والمعلول) أى كالتضاي الذى بين الخ ثم التضاي فى العلة والمعلول انما هو بين مفهومهما لا بين ذاتيهما الا أن تعتبر الذات بالنسبة الى كونها علة والاخرى معلول فيجوز أن تعطف جملة العلة على جملة المعلول فيقال مثلا العلة أصل والمعلول فرع أو يقال هذه العلة موجودة وذلك المعلول موجود دعنا ع ق وفيه جواب آخر راجعه وبعبارة الحنفى كما بين العلة والمعلول أى بين هذين المشهورين أو الذاتين لكن مع حبيبة الوصفين اه (قوله فان كل امر) لعل الفاء واقعة فى جواب شرط مقدرا أى اذا أردت ان تعرف الفرق بين العلة والمعلول فنقول لك ان كل الخ وكذا ما بعده تأمل (قوله بالاستقلال) وبواسطة الخ الاولى العلة التامة لحركة الاصبع لحركة الخاتم والثانية الناقصة كالتحريك للسرى وجزء العلة المركبة (قوله انضمام الغير) جزا كما فى المركبة او شرط كما فى غير التامة يس (قوله والاقل

تجريده المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد) بينهما فصران متحدين وذلك لان العقل يجرد الجزئى الحقيقى عن عوارضه الشخصية الخارجية ويستترع منه المعنى الكلى فذكره على ما تقر في موضعه وانما قال في الخارج لانه لا يجرده عن الشخصات العقلية لان كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من شخص فيه به يمتاز عن سائر العقولات وهما بحيث وهما ان التماثل هو الاتحاد فى النوع مثل اتحاد زيد وعمر ومثلا فى الانسانية واذا كان التماثل جامعا لم يوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمر شاعر على اخوة زيد وعمر وأصدانتهما أو نحو ذلك لانهما متماثلان لكونهما من افراد الانسان والجواب ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص بهما على ما يستفح فى باب التشبيه (أو تضاي) وهو كون الشئين بحيث لا يمكن تفعل كل منها الا انقباس الى تفعل الآخر (كما بين العلة والمعلول) فان كل امر يصدر عنه امر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والآخر معلول (أو بالقل

والاكثر فيجوز أن يقال هذا العدد الاقل زيد وذلك الاكثر احب وانما يسمى جميع الاتحاد والتماثل والتضاييف عقلياً لان العقل يدرك الامور على حقائقها وينتجها على مقتضاها والجمع بهذه محقق في نفس الامر لا يبطله التأمل فنسب الى العقل بخلاف الجمع بالامر الوهمي ع (قوله أو وهمي) بأن يكون بين تصورهما شبه تماثل قال الفاضل المحنّي في شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة وتنسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضاييف سبباً في نفسه للاجتماع نسب الجمع الى العقل ولما كان الوهم مما يشبه عليه الامر مما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقترنة في نفسها للاجتماع نسب الجمع الى الوهم ولما كان الخيال محلاً لتقارن صور المحسوسات التي منها تتزعزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كما كانت أو جزئية موهومة أو محسوسة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع ما بسبب التقارن في خزنة الصور أولاً فالاول هو الخيالي والثاني اما أن يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويتقضى به بسبب نفس الامر فهو العقل والافالوهمي اه فترى (قوله بأن يكون) أي تصويراً بالخ كايديل عليه قول ع و المراد ان كون المتصورين بينهما شبه التماثل هو نفس الجامع اه او المعنى وذلك يحصل بأن الخ كما قدر ع و قال فحصل الجامع بهذا الكون لحصول الجنس بالنوع اه لكن مقتضى قول الشارح فيما يأتي فظهر ان لبس المراد بالجامع العقلي الخ وقوله ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الخ بديل على ان الجامع في المواضع الثلاثة هو اسم يكون فيقدر يحصل على انه حصول اللازم بالضرورة تأمل (قوله بين تصورهما) سبباً في الاعتراض على هذه العبارة في الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله شبه تماثل) الظاهر ان المراد بالتماثل الاتحاد في النوع لافي وصف له نوع اختصاص (قوله كالوني بياض وصفرة) عد البياض والصفرة من غير المتضادين بناء على اعتبار قد أن يكون بينهما غاية الخلاف فان كان كذلك فلم اسقط المختصر هذا القيد مع ان الموافق لتمثيل المصنف بهذا المثال لغير المتضادين وعدم جعل الاول والثاني من المتضادين كما سبباً في تقريره بما يناسبه اعتبار القيد المذكور كما اعتبره في المطول اه سم وكتب ايضاً ما نصه فيجوز أن يقال هذا الاصغر حسن وذلك لايض احسن منه لوجود الجامع الوهمي فان قيل فهل يمنع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تغليب الملاحظة الوهمية طناً قلت الاقرب الجواز عند العقلة العقلية والمنع عند عدمها كدخول اللام على العلم بلح الاصل ومنعها عند عدمه فانظر ع (قوله فان الوهم) تعليل للتمثيل أو توجيه لكون هذا القسم وهما أطول (قوله في معرض المثليين) أي في صفة وفي حال المثليين (قوله زيد في أحدهما عارض) ان جعل الصفرة عارض الكدرة وان جعل البياض فالعارض الاشراف والصفاء (قوله ولذلك) أي للجامع الوهمي أو للابراز المذكور أطول (قوله

والاكثر) فان كل عدد يصبر عند
العد فانما قبل عدد آخر فهو أقل
من الآخر والاخر أكثر منه
(أو وهمي) وهو أمر بسببه
يتمثل الوهم في اجتماعهما عند
الفكرة بخلاف العقل فانه اذا
خلى ونفسه لم يحكم بذلك وذلك
(بأن يكون بين تصورهما شبه
تماثل كالوني بياض وصفرة فان
الوهم يبرزهما في معرض المثليين)
من جهة انه يسبق الى الوهم انهما
نوع واحد زيد في أحدهما عارض
بخلاف العقل فانه يعرف انهما
نوعان متباينان داخلان تحت
جنس هو اللون (ولذلك) أي
ولان الوهم يبرزهما في معرض
المثليين (حسن الجمع بين الثلاثة

ثلاثة) خبر مقدم وكتب أيضا مانصه وهذا المثال ولو كان من عطف المفردات بصح الاستشهاد به لانه يشترط الجامع فيها أيضا والجامع الوهمي موجود فيها ويصح أن يكون الجامع بين الشمس والقمر خياليا ع (قوله وابواسحق) المعتصم بالله (قوله من نوع واحد) لا شترأ كهافي الاهداء بها وعموم النفع بها في زعم الشاعر وعبارة القري بسبب اشتراكها في اشتراق الدنيا اشتراكا حسيما بالاول والثالث وعقليا بالثاني لافاضته أنواع العدل والاحسان اه (قوله وهو التقابل بين أمرين وجوديين الخ) خرج بقوله وجوديين تقابل السلب واليجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجوهر أعنى الصور والنوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر أن المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحرمة مثلا قسمًا خامسا من مطلق التقابل مسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحرمة ويسمى تضادا مشهورا ويخصر التقابل في الاربعة اه فترى وقوله اعتبر الموضوع بدل المحل أى والمحل أعم من الموضوع والموضوع مختص بالاعراض والمحل لا يختص وكتب أيضا قوله وجوديين المراد بالوجودى هنا ما ليس العدم داخلا في مفهومه فيشمل الامر الاعتبارى وحيث قد يدخل المتضايقان فلا بد من زيادة مع عدم توقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر ليخرجا وما يدل على أن المراد بالوجودى ما يشمل الاعتبارى ما يأتى في الشارح في لفظ الاول والثاني (قوله كالسواد والبياض الخ) فيجوز أن يقال السواد قبيح والبياض محبوب والايان محبوب والكفر قبيح (قوله ان بينهما تقابل العدم والملكة) أى فالمناسب جعل ذلك في شبه التضاد أفاده في الاطول (قوله والاذعان له) عطف مرادف (قوله عند المحققين) كقطب الدين الشيرازى وقيل المراد به الادراك (قوله مع الاقرار به باللسان) أى ولو مرة في العمر (قوله والكفر عدم الايمان الخ) فالشاك والجاهل ونحوهما من الكنتار (قوله عما من شأنه الايمان) خرج الجمادات والحيوانات العجم (قوله وقد يقال) هذا مقابل قوله والحق ان بينهما الى آخره ولعل قد للتحقيق ويصح كونهم للتفصيل لان هذا القول قليل ويرد على هذا اثبت الواسطة فن لم يشكر ليس بؤمن ولا كافر كالشاك والجاهل قال ع ق ويحاج بأن من لم تبلغه الدعوة ليس كلامنا فيه ومن بلغته فان دعى للاعتقاد فان جدد فلا اشكال وان شك فهو جاحد للعزم اى لوجوبه اذ كانه يقول لا أجزم أى لا يجب الجزم فلا واسطة على هذا ولو على القول بأن الكفر بخود وليكن على هذا يلزم دخول الاعتراف بوجوب الجزم في حقيقة الايمان تأمله اه والذي قرره بعضهم ان المراد الانكار حقيقة أو حكما ومن دعى وشك منكر حكما وكتب أيضا قوله وقد يقال الخ مما يترتب على الخلاف ان كلامنا من الايمان والكفر مخلوق على القول بأنهم موجوديان

في قوله
ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها
شمس الضحى وابواسحق والقمر
فان الوهم يوهم ان الثلاثة من
نوع واحد وانما اختلفت بالاعراض
والعقل يعرف انها أمور متبانية
(او) يكون بين تصورهما (تضاد)
وهو التقابل بين أمرين وجوديين
يتعاقبان على محل واحد
(كالسواد والبياض) في
المحسوسات (والايان والكفر)
في المعقولات والحق أن بينهما
تقابل العدم والملكة لان الايمان
هو تصديق النبي صلى الله عليه
وسلم في جميع ما علم بحجته به
الضرورة أعنى قبول النفس
ذلك والاذعان له على ما هو تفسير
التصديق في المنطق عند المحققين
مع الاقرار به باللسان والكفر
عدم الايمان عما من شأنه الايمان
وقد يقال الكفر انكار شئ من
ذلك

فيمكون وجوديا فيكونان

متضادين (وما تصفها) أى
بالمذكورات كالاسود والابيض
والمؤمن والكافر وأمثال ذلك
يعدم المتضادين باعتبار الاشتغال
على الوصفين المتضادين (أو شبهه)

تضاد كالسماء والارض (فى
المحسوسات فانهما وجوديان
أحدهما فى غاية الارتفاع والاخر
فى غاية الانخفاض وهذا معنى شبه
التضاد وليس متضادين لعدم
تواردهما على المحل لكونهما من
الاجسام دون الاعراض ولا من
قسل الاسود والابيض لان
الوصفين المتضادين ههنا ليسا
بداخلين فى مفهومى السماء

والارض (والاؤل والشانى)
فما يعبر المحسوسات والمقولات
فان الاول هو الذى يكون سابقا
على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير
والثانى هو الذى يكون مسبوقا
بواحد فقط فاشبه المتضادين
باعتبار اشتغالهما على وصفين
لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا
متضادين كالاسود والابيض لانه
قد يشترط فى المتضادين أن يكون
بينهما غاية الخلاف ولا يخفى أن
مخالفة الثالث والرابع وغيرهما
للاول أكثر من مخالفة الثانى له مع
أن العدم معتبر فى مفهوم الاول
فلا يكون وجوديا (فانه) أى انما
جعل التضاد وشبهه جامعا وهما
لان الوهم (ينزلهما منزلة التضاد)
فى انه لا يحضره أحد المتضادين
او الشبهين بهما الا يحضره الاخر

وان الايمان فقط دون الكفر مخلوق على القول بأن الوجودى هو الايمان والكفر عدى
لان الخلق كالارادة لا يتعلق بالاامور الوجودية كذا فى بس (قوله فيكون وجوديا الخ)
أى وكلام المصنف مبنى على هذا القول (قوله كالاسود والابيض الخ) فيصح الاسود
ذهب والابيض جاء والمؤمن حضر والكافر غاب (قوله بعد) خبر لم حذف أى وما ذكر
بعد وفى بعض النسخ فانه بعد (قوله باعتبار الاشتغال الخ) أى اشتغال على وجه الدخول
فى المفهوم لما يأتى وكتب أيضا مانصه لاعتبار ذاتيهما عدم تواردهما على المحل
لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم الغناد بينهما ما يقطع النظر عن وصفيهما (قوله
أو شبه تضاد) وذلك بأن لا يكون أحدهما ضد الآخر ولا موصوفا بصفة موصوف به الآخر
ولكن يشتمل ويستلزم كل منهما معنى شافى ما يستلزمه ويشتمل عليه الآخر (قوله
فى غاية الارتفاع الخ) لعل المراد بالغاية فى كلامه الشدة اذ فوق السموات أشياء كالعرش
والكرسى وتحت الارضين أشياء كالماء والحوت تأمل (قوله وهذا) أى المذكر من
كون أحدهما فى غاية الارتفاع وكون أحدهما فى غاية الانخفاض وقوله معنى شبه التضاد
أى الذى بين السماء والارض ووجه ذلك ان بينهما ما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله
لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض) ظاهر هذا الكلام يدل
على ان التوارد على المحل انما هو فى الاعراض وفيه نظر لما عرفت من أن المحل أعسم من
الموضوع والمختص بالاعراض هو الثانى لا الاول ترى (قوله ولا من قبيل الخ) اندفع به
ما قد يقال لم ينجعلهما كالاسود والابيض المتضادين باعتبار وصفيهما لاعتبار ذاتيهما
(قوله ليسا داخلين الخ) فان السماء جرم مخصوص تنوب فيه معنى السمو والارض
جرم مخصوص فلم يشعرا أحدهما بوصف اشعر الآخر بصدده كالاسود والابيض فان قلنا
ان السماء لا اشعار فيها بالسمو فلا اشكال وان اعتبرنا الاشعار فالارض لا تشعربالمقابل عى
وكتب أيضا قوله ليسا داخلين الخ يعلم من هذا انه كان الاولى أن يقول وما يشتمل منها
مكان قوله وما تصفها كفى الأطول (قوله والاؤل والشانى) أى معنى لفظ الاول
ومعنى لفظ الثانى (قوله قد يشترط الخ) أشار بقدا الى قلة هذا الاشتراط لقلة القائلين به
والى ضعف القول به وكتب أيضا مانصه لقائل أن يقول هذا القديم ان يكون معتبرا ههنا
أو فان كان الاول وجب زيادته فى تعريف التضاد السابق مع أنه قد أسقطه منه وان كان
الثانى لم يتجه عدم جعلهما متضادين ملاحظة للاشتراط فلي تأمل كذا فى سم وقال فى الأطول
الفرق بينهما وبين الاسود والابيض بأن السلب جزم مفهومى وصفيهما دون الاسود
والابيض فان عدم المسبوقية جزم مفهوم الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزم مفهوم
الثانى اه (قوله مع ان العدم الخ) أى فهما خارجان عن الضدين حتى على عدم الاشتراط
السابق (قوله انما جعل التضاد) أى والانصاف بالمتضادين (قوله ينزلهما) أى التضاد
وشبهه وقوله منزلة التضاد أى عند العقل عى (قوله الا ويحضره الاخر) كما ان العقل

لا يحظر عنده أحد المتضايقين الاوخطر الاخر وبذلك الارتباط جمعهما عند المفكرة
 عرق وكتب أيضا قوله لا يحضره الاخر أى غالبا بسبب أن خطورا أحدهما عنده
 يستلزم غالبا خطورا الاخر حكم باجتماعهما عند المفكرة تنزيلا لقلبة الخطور مع الاخر
 منزلة عدم الانفكاك كالتضايقين عرق ولعله بهذا ينبغي بحث صاحب الاطول حيث
 قال بعد قول الشارح الاو يحضره الاخر فيه أنه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه
 جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياه منزلة المتضايقين اه (قوله ولذلك) الارتباط
 الوهمي عرق واسم الاشارة راجع للتنزيل (قوله بالبال) أى الوهم بدل ما بعد بس
 (قوله من المتغيرات الغير المتضادة) أى بعضها مع بعض عرق وقوله يعنى الخ تفسير لقوله
 ولذلك وقوله ان ذلك أى أقرية خطورا الضد مع ضده وقال عبد الحكيم يعنى ان ذلك أى
 كون التضاد وشبهه جامعا (قوله على حكم الوهم) أى ادراكه ونصوره لا تساعه
 ومجازته فيخلق الضدين بالتضايقين (قوله وأخيالى) قد عرفت فيما تقدم ان الحس
 المشترك هو القوة المدركة للصور الحسية وان الخيال خزائنه فكان المناسب حيث جعل
 القوة التى جمعت بين الشئتين عند المفكرة هى القوة المدركة فى العقل والوهمى ان يجعلها
 كذلك فى الخيال فيسببه حسيا لكن تساهل فجعلها هى الخيال التى هى الخزانة للحس
 اشارة الى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركة منها الى خزائنها والعكس من جهة
 ان هذه القوى كما قيل بمنزلة المرآة لبعضها بعض فهى يرسم فى كل منهما ما يرسم فى الاخر
 اه عرق ومن هنا علم أن قول الشارح يقتضى الخيال فيه مساحمة أى يقتضى الحس
 المشترك الذى خزائنه الخيال تأمل ويمكن أن يقال لم ينسب الى الحس المشترك لان النسبة
 الى الخيال أخف من النسبة الى المشترك ان نسب الى الصفة ولم ينسب الى الموصوف
 ويقل حسى مخافة اللبس بالنسبة الى احدى الحواس الحس الظاهرة تأمل (قوله بين
 تصورهما) سبأى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بأن يكون بينهما
 (قوله فى الخيال) أى خيال المخاطب على ما فى الاطول وهو مبنى على الغالب من مراعاة
 حال المخاطب (قوله سابق على العطف) اذ لا يمكن مطلقا التقارن والافال لعطف لا ينفك
 عن التقارن وليس التقارن بأن يكونا ثابتين فى الخيال اذ الصور المتقاربة والمتباعدة
 كها ثابتة فى الخيال معا والخيال خزائنها بل المراد تقارنهما عند التذكر والاحضار أطول
 (قوله لاسباب الخ) متعلق بتقارن (قوله واسبابه مختلفة) لانها وان كانت راجعة الى
 مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة فى الخيال تختلف أسباب تلك المخالطة بينها
 فبليزم صحة وجودها للخصص دون آخر مثلا اذا تعلقت همة انسان بصناعة الصياغة أو جب
 له ذلك مخالطة أمورها من سبائك الذهب والفضة وآلاتها عرق وفى بس قوله وأسبابه الخ
 فمن أسباب تجمع بين صومعة وقنديل وقرآن ومن أسباب تجمع بين حائط وبريق (قوله
 مختلفة) أى باختلاف الاشخاص والازمان والامكنة عرق (قوله الثابتة) أى التى من

(ولذلك نجد الضد أقرب خطورا
 بال مع الضد) من المتغيرات الغير
 المتضادة يعنى أن ذلك مبنى على
 كم الوهم والافال العقل يعقل كلا
 هما ذاهلا عن الآخر (أو خيالى)
 وهو أمر بسببه يقتضى الخيال
 اجتماعهما فى المفكرة وذلك بان
 يكون بين تصوريهما تقارن فى
 الخيال سابق على العطف لاسباب
 مؤدية الى ذلك (واسبابه) أى
 واسباب التقارن فى الخيال
 مختلفة ولذلك اختلفت الصور
 الثابتة فى الخيلات

شأنها ان تثبت في الخيال ع (قوله ترتيبا ووضوحا) بتمييزان محمولان عن الفاعل وكتب
 أيضا قوله ترتيبا أي فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالترتيب الاجتماع على وجه التلازم وقوله
 ووضوحا أي فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالوضوح عدم الغيبوبة يدل على ذلك كله كلام
 الشارح فتقوله بعد فكم من صور الخ راجع لحصول الترتيب وقوله وهي في خيال آخر الخ
 راجع لعدم حصول الترتيب وقوله وكم من صور الخ راجع لحصول الوضوح وقوله وهي
 في خيال آخر راجع لعدم حصول الوضوح ففي كلامه لف ونشر مرتب قاله بعض المحققين
 وفسر ع في الترتيب والوضوح بغير ما مر واعترض على تفسيرهما بما مر فراجعهم وكتب
 أيضا قوله ترتيبا ووضوحا باعتراض على تفسير الترتيب بالتلازم والوضوح بعدم الغيبوبة
 كما أشار إليه الشارح بأنهما حينئذ متلازمان فأحدهما يعني عن الآخر وقد يتبع بأن
 المراد بالترتيب والتلازم أنه يلزم من حصول احدي الصورتين في الخيال الاخرى ولا يلزم
 من هذا عدم غيبوتهما معا عن الخيال تأمل (قوله فكم من صور الخ) كادواة القلم
 عند الكاتب وقوله لا انفكاك بينهما في خيال أي لكثرة الف هذا الخيال اياها وقوله
 وهي في خيال آخر مما لا يجتمع أي لعدم الله اياها (قوله ولصاحب الخ) قال في الاطول
 ولا يليق بك أن تظن انه كان الاثاق ولطالب علم المعاني فتقع في الاعتذار بأن العدول
 الى صاحب التناؤل للطالب لان المراد بالجامع ترتيبه الواقعة في التراكيب في مقام
 رعاية الفصل والوصل (قوله لان معظم الخ) فيه وقفة فالاولى لكثرة وقوع الفصل
 والوصل اه فبعد وفي ع في توجيهه وبعبارة ذلك لان علم المعاني معياره باب الفصل
 والوصل يعني أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر الابواب بخلاف العكس
 ولذلك يقال فيه على وجه المبالغة هو معظم ابواب علم المعاني اه والمراد بالعظم الاضرب
 كما تزد به بعضهم (قوله لاسيما الخ) أي لأمثل الجامع الخيالي في التأكد بمعنى أنه أكد
 أنواع الجامع ع (قوله فان جمعه) أي الجمع بسببه وقوله على مجرى الخ أي انما يأتي
 ويدرك على مجرى ع (قوله على مجرى الالف والعادة) أي على جريان الشيء المألوف
 والمعتاد ومعنى الجريان وقوع ذلك المألوف من الصور والمعادمة وقوعا مكثر في
 الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع وقد تقدم ان ذلك الوقوع
 حاصل بالمخاطبة وان لها أسبابا وأن الأسباب تختلف باختلاف الاشخاص والاعراض
 والازمنة والامكنة فلا تنضبط ولا تنحصر تلك الأسباب اه من ع ثم قال كلاما يتعلق
 بقول المتن ولذلك اختلفت الصور الخ ونصه فالصور التي من شأنها حصولها في الخيال
 اختلف حضورها في الخيال بمعنى أنها وجدت في خيال دون آخر فاذا عطف باعتبار
 من لم يوجد عنده اقترانها كان العطف فاسدا لأنه يبي النظر هنا في الاعتبار خاله
 المتكلم أو السامع أو هماما والاقرب أن الاعتبار السامع لانه هو الذي يراعى حاله في غالب
 الخطاب اه وكتب أيضا قوله على مجرى الالف أي الصور المألوفة الجارية فجزى مصدر

ترتبا ووضوحا) فكم من صور
 لا انفكاك بينهما في خيال وهي في خيال
 آخر مما لا يجتمع أصلا وكم من صور
 لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر
 مما لا يقع قط (ولصاحب علم المعاني
 فضل احتشاح الى معرفة الجامع)
 لان معظم أبوابه الفصل والوصل
 وهو مبني على الجامع (لا سيما)
 الجامع (الخيالي فان جمعه على مجرى
 الالف والعادة)

بمعنى اسم الفاعل من اضافة الصفة الى الموصوف وكتب ايضا قوله على مجرى الالف
والعادة أى المؤلف والمعتقد أى مبنى على وجود شئ مألوف معتاد وقوله بحسب انعقاد
الاسباب تفسير مجرى الالف والعادة فالمراد بالانعقاد الجريان والوجود وبالاسباب تلك
المألوفات والمعتقدات اللتان عبر عنهما بالالف والعادة سم أقول هذا التقرير يعارضه
قول الشايع فى اثبات الصور اذ الصور هى تلك المؤلفات والمعتقدات فصير المعنى بحسب
انعقاد المؤلفات فى المؤلفات والذي يظهر أن بحسب متعلق بمجرى وأن الاسباب على
ظاهرها وليس المراد بها تلك المؤلفات والمعنى ان وجود تلك الصور المألوفة بحسب وجود
اسباب اثبات تلك الصور فى الخيال (قوله الاسباب) أى اسباب الاقتران كصناعة الكتابة
فانما سبب فى اقتران القلم والدواة (قوله فى خزانة الخيال) الاضافة للبيان (قوله وتبين
الاسباب) من اضافة الصفة للموصوف أى والاسباب المتباينة وكتب ايضا قوله وتبين
الاسباب الخ أى واذا كانت اسبابه متباينة لا تنحصر كان هو أكثرا للجوامع وقوعا
فلا احتياج اليه أشد وهو المراد (قوله مما يفوته المحصر) أى يتجاوز ولا يتسلط عليه
وكتب ايضا مانصه الاوضح مما يفوت المحصر سم أى باسناد الفوت الى التبيين (قوله
فظهر أن ليس المراد الخ) أى من تعريفنا لاقسام الجامع وكتب ايضا قوله فظهر أن ليس
المراد الخ بل المراد بالجوامع فى هذه القوى ما توصل به كل قوة الى جمع عند المفكرة
لا ما يدرك تلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يرد عليه أن يقال التوصل الى الجمع انما يكون
بادراك التوصل به وكيف توصل قوة من تلك القوى الى جمع المعاطفات بشئ لا يدرك بها
والجواب أن هذه القوى لا يختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره لكن بعد أن
تأخذ عن السابق اليه وهو قوته المختصة بادراكه أولا ولذلك يحكم العقل على الجزئيات
ويحكم الوهم على الكليات والحسبان ويحكم الخيال على المعاني بعد تصوير الوهم اياها
بصور المحسوسات والحكم على الشئ فترى تصويره فالجامع العقلى على هذا ما يقتضى بسببه
العقل الجمع ولو سبق اليه الوهم لكونه مدركا له بالخصوص أولا فأخذه منه العقل
والجامع الوهمى ما يمتثل بسببه الوهم ولو سبق اليه الخيال لكونه مخصوصا بادراكه أولا
أوسبق اليه العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم أخذه الوهم من أحدهما والجامع
الخيالى هو ما يتعلق بالصور الخيالية ولو كان عقليا أو وهميا فى أصله ولا يخفى ان هذا
الجواب يخالف ظاهر ما قرأنا للحكاه فى مدركات تلك القوى اه ع (قوله ما يدرك
بالعقل) أى خصوص ما يدرك بالعقل وهكذا بل المراد بالعقل أمر بسببه يقتضى العقل
الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وبالوهمى أمر بسببه يقتضى
الوهم الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وكذا الخيالى (قوله لأن
التضاد الخ) لم يلتفت فى التعليل الى الجامع العقلى لجهة ادراكه العقل ما ذكره المصنف
فيه من الاتحاد والتماثل والتضاد وان كان الجامع العقلى قد يكون مدركا للوهم كما

بحسب انعقاد الاسباب فى اثبات
الصور فى خزانة الخيال وتبين
الاسباب مما يفوته المحصر فظهر
أن ليس المراد بالجامع العقلى ما يدرك
بالعقل وبالوهمى ما يدرك بالوهم
وبالخيالى ما يدرك بالخيال لأن
التضاد وشبهه ليسا من المعانى
التي يدركها الوهم وكذا التقارن
فى الخيال

ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعتزوا بان السواد والبياض مثلان المحسوسات دون الوهميات وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما ماضدا (٩١) لالاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم

وفيه نظر لانه ممنوع وان أرادوا أن تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئي فتأمل هذا مع ذلك وتضايقه معه أيضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايق وشبههما في أنها ان أضيق إلى الكل كانت كليتان وان أضيق إلى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهما يمان ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهره انه ليس بصورة ترسم في الخيال بل هو من المعاني فان قلت كلام صاحب الفتاح يشعر بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو خفي ضيق ونحاتي ضيق ونحو الشمس وحرارة الازب والف باذبحانه محدثة قلت كلامه هنا ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين وأما أن أي قدر من الجامع يجب لصحة العطف ففقرض الى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند اليهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشئين ومكان قوله اتحاد في تصورهما اتحادا في التصور فوقع الخلل في قوله الوهمي أن

في ع ق وغيره (قوله ليس من الصور) بل هو وصف للصور (قوله بل جميع ذلك معان معقولة) انما حكمكم بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وهما مع كونهما معقولين لان التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتيال فاذا التفت العقل وجد الجمع بينهما بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح لذلك يحتاج الى احتيال فنسب الى الوهم الذي من شأنه الخسلة اه حفيد (قوله معقولة) أي مدركة للعقل (قوله فاعتزوا بالخ) وهذا الاعتراض عند التأمل ضعيف لان الجامع ليس هو نفس الضدين كالأجنبي حتى يصح هذا الاعتراض من ع ق (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لانه ممنوع) اذ لا نسلم ان هذا معنى جزئي بل هو كلي لان التضاد المأخوذ مضافا الى كلي كلي (قوله وان أرادوا أن تضادا الخ) ينبغي أن يعلم أن التضاد المضاف الى الجزئي ليس بجزئي كما ذكرنا أن امكان زيد كلي وان كان هذا الامكان جزئيا اه حفيد وقوله ليس بجزئي أي فالاولى رد ذلك بالمنع لا بما ذكره الشارح المقيد أنه جزئي وأجب بأنه معنى على تسليم جزئيته جدلا وقوله ان امكان زيد كلي أي لانه يتعدد بتعدد الأزمنة والامكنة (قوله فتأمل) أي فتنقوله تعالى هذا الخ أي فالأخذ بهذا المراد يؤدي الى فساد كلام المصنف والى التحكم (قوله ثم ان الجامع) من جملة ما يطل به فهم المعترضين السابق ذكرهم (قوله وظاهره انه ليس بصورة) أي بل وصف لها (قوله فان قلت الخ) اعتراض على السكاكي (قوله يشعر بأنه يكفي) أي لان تصور بمعنى متصور وتنويعه يدل على الافراد (قوله محدثه) خبر بعد حذف من الاوائل فهو عطف جل تقديرا (قوله قلت الخ) أورد على الجواب أنه اذا قيل الجامع بين الجملتين انما يفهم منه عرفا ما يصح عطف احدهما على الاخرى ولا يفهم منه بعض الجامع بين الجملتين الذي هو حاصل الجواب فالاولى أن يجب كالتقدم بأن الاتحاد فيما ذكر مثلا يكفي في الجمع ان تعلق الغرض والقصد الذاتي بالاتحاد فيه فاذا قلت خفي ضيق ونحاتي ضيق وكان القصد ذكر الاشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي أشياء مضمكة كني الاتحاد المذكور اذا حصل المعنى هذا الشيء وهذا الشيء مضمقان وأما ان كان القصد الى الجملة الاولى برأسها ثم عرض ارادة عطف الاخرى عليها فلا بد من الجامع في الركنين اه ع ق (قوله ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين) أي بيان حقيقة من حيث هو سم (قوله أي قدر) مبتدأ ويجب خبره والجملة خبر ان واسمها ضمير الشأن (قوله هو) خبر ان وقوله منه أي السكاكي (قوله فوقع الخلل في قوله الخ أي ولزم أيضا استدراك قول المصنف في الجامع العقلي في التصور لانه يكفي أن يقال بأن يكون بين الشئين اتحاد ولا حاجة الى أن يراى في التصور كما فعل من ع ق (قوله أعنى العلم بهما) اذا التصور في عبارة المصنف بمعنى العلم الاول اريد به المتصور كان المعنى بين المفردين اتحاد في المفردين وهو بعيد بخلاف قول السكاكي بين الجملتين اتحادا في التصور فانه لو جعل على المتصور لم يعد لان المتصور غير الجملتين بل جزء منهما وجزء الشئ غيره كذا في سم

يكون بين تصورهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد وقوله والخيالي أن يكون بين تصورهما تقارن في الخيال لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصورهما أعنى العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو

(قوله بين نفس الصور) والمفاهيم لا بين التصورات وهذا انما يظهر على التغير بين العلم والمعلوم والتحقيق أنهم ما متحدان بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار كما تقرر في محله كذا في يس (قوله فلا بد من تأويل كلام المصنف) بأن يراد بتصويرهم ما تصورهما وتكون الاضافة يائسة والمعنى بين متصويرين هما ما أى نفس الشيئين المتقدمين على أن التصور عند المناطق هو صورة الشيء الذهنية أى الحاصلة في الذهن فتحمل عبارة المصنف على اصطلاحهم ويستقيم كلامه قاله بعضهم وكتب على قوله فتحمل عبارة المصنف الخ مانصه هذا التأويل لا يجري في الوهمى اذ لا تضاد بين التصورين في الذهن كما لا تضاد بين حصولهما فيه انما التضاد بين الشيئين أنفسهم ما فاللاثنى هو التأويل الاول ليكون لكلامه وجه صحة في الوهمى والخيلى معا كذا في السيد وانما قال وجه صحة لان عبارة المصنف توهم خلاف المقصود وأيضاً ذكر التصور يستغنى عنه اذ يكفي أن يقول في الوهمى بأن يكون بينهما شبه تماثل الخ وفي الخيلى بأن يكون بينهما تقارن الخ كذا في سم (قوله وبالتصور مفرد الخ) أى بعد تأويله بالتصور (قوله غلط) لان المصنف قصد القرائن من عبارة السكاكى وقصد بتغييره لعبارة الاصلاح وصرح بالبحث في عبارة السكاكى وجعلها على الدهم ومن المطول وعق (قوله ومن محسنات الخ) قضته صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس وفي المسئلة أقوال ثانياً الجواز في الواو فقط وأضعفها المنع مطلقاً كما في الغنى يس وكتب أيضاً مانصه ومنها الاتفاق في الاطلاق والقيد والاتفاق في طريق ذلك القيد بأن يكون فيه ما جله أو مفرداً من عق (قوله بعد وجود المصحح) قال في الاطول قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي (قوله بعد وجود المصحح) في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون البديع فهو أيضاً من الجوزات التى لا بد للبليغ منها اهـ (قوله تناسب الجملتين الخ) قال عق ويتبين لك إمكان التناسب وعدمه بأن تعلم أن النسبة بين المسندين على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المقصود تجريداه عن الخصوصية ثانياً أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت أو خصوص التجدد ثالثاً أن يكون المقصود نفس النسبة في ضمن أى خصوصية فيتعين في الاول الاسمية في جملتها فيقال زيد قائم وصديقه جاس لان الاسمية لا تدل الاعلى مطلق الحصول بناء على انها لا تقيد الدوام الا بالقرائن وتعين الفعلية فيهما بناء على أن الفعلية لا تدل على أكثر من مطلق الثبوت فيقال قام زيد وقدم صاحبه فهذه الوجه لا محل للاستحسان فيه وفي الثانى ان قصد التجدد فيه ما عاتبت الفعلية فيه ما أو الدوام فيه ما عاتبت الاسمية أو التجدد في الاولى والدوام في الثانية تعينت الفعلية في الاولى والاسمية في الثانية أو العكس تعين العكس وهذا أيضاً لا محل للاستحسان فيه فهذان القسمان فيه ما مانع من مراعاة التناسب المستحسن لانه تارة يجب التوافق وتارة يجب التخالف فلا استحسان وأما الثالث وهو الذى

بين نفس الصور فلا بد من تأويل
كلام المصنف وجه له على ما ذكره
السكاكى بأن يراد بالشيئين الجملتان
وبالتصور مفرد من مفردات الجملة
غلط مع أن ظاهر عبارته بأبى ذلك
ولبحث الجامع زيادة تفصيل
وتحقيق أوردناها في الشرح
وأنه من المباحث التى ما وجدنا
أحد احكام حول تحقيقها (ومن
محسنات الوصول) بعد وجود
المصحح (تناسب الجملتين

يقصد فيه النسبة في ضمن أى خصوصية فهو الذى يتصور فيه الاستحسان
 فنقول زيد قائم وصاحبه قاعد أو قام زيد وقعد صاحبه اه ملخصه وراجع (قوله في
 الاسمية والفعلية) أى فى كونهما اسميتين أو فعليتين مطول (قوله والفعليتين الخ) قال
 فى الأطول والمضارعيتين فى الحالية والاستقبالية (قوله فى المضى والمضارعة) قال عقبه
 فى المطول وماشا كل ذلك ككونهم ماشرطيتين اه وكان ينبغى ذكره فى هذا الشرح
 ليكون توطئة لقوله الآتى أو يراد فى احدهما الاطلاق الخ يس (قوله من غير تعرض
 الخ) أى تعرض لخصوص كل فلا ينافى أنه قصد أحدهما لا بعينه أما ان قصد التجريد عن
 كل منهما فالتناسب واجب كما وضحه عى وكتب أيضا قوله من غير تعرض للتجديد أى مثلا
 بدائيل قوله فى نفسه من المانع أو يراد فى احدهما الاطلاق الخ سم (قوله للتجديد فى
 احدهما الخ) أى ومن غير تعرض للتجديد فيه - ما أو الثبات فيهما والواجب التخالف
 فى الصورة المفهومة من الشرح والتوافق فى هاتين (قوله قلت قام زيد وقعد عمرو
 الخ) بحث فى المثال الاول بأن يثبت تعرضا للتجديد وفى الثانى بأن يثبت تعرضا للثبوت
 وأجيب بان المراد التعرض فى القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ على انه قد يمنع البحث
 فى الثانى بأن المسند فيه اسم فاعل وقد قال ابن الحاسب انه موضوع للحدث كذا فى سم
 (قوله الامان) هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه أطول (قوله أو يراد
 فى احدهما الاطلاق الخ) يؤيد منه ان التوافق فى الاطلاق والتقييد من المحسنات
 وهو كذلك كما يرشد اليه من التبعة فى المتن (قوله التقييد بالشرط) أى فعل الشرط
 أى مثلا (قوله كقوله تعالى وقالوا لا تنزل الآية فان جلة ولو أنزلنا ملكا لقضى الامر
 معطوفة بشرطها وجزائها على جلة قالوا لئلا يلقوها ولا يحنن الجامع بينهما لان الاولى تضمنت
 ان نزول الملك فيما يقولون يكون على تقدير وجوده سبب نجاحهم وایمانهم وتضمنت الثانية
 ان نزوله سبب هلاكهم وعدم ایمانهم وسوق الجاهلین لفائدة غرض واحد وهو بيان
 ما يكون نزول الملك سببا له فقد اشتركا فى هذا المعنى وان كان الصحیح ما أفادته الثانية
 فى نفس الامر من عى (قوله ومنه قوله تعالى) وهذه بعكس تلك الآية السابقة من
 عى (قوله فعندى) الفاء فعليلية (قوله عطف على الشرطية قبلها) وإفادة التقديم
 الاشتراك فى القيد انما هى عند عدم القرينة على التخصيص (قوله لاعلى الجزاء) وقيل
 انه معطوف عليه وانه مقيد بالشرط والغرض تأكيدهم الاستحسان عند الاجل حيث
 سوى بينه وبين المعلوم وهو عدم التقدم عى أى فكما يستحيل التقدم بعد مجئ الاجل
 يستحيل التأخر حيث قد قيل انه استئناف (قوله اذلا معنى لقولنا الخ) لانه لا يتصور
 التقدم بعد مجئ الاجل فلا فائدة فى نفيه فقوله اذلا معنى له أى معناه فى اللغة يصح
 الاخبار به فيها فلا ينافى أنه صادق

فى الاسمية والفعلية و) تناسب
 (الفعليتين فى المضى والمضارعة)
 فاذا أردت مجرد الاخبار من غير
 تعرض للتجديد فى احدهما
 والثبوت فى الاخرى قلت قام زيد
 وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو
 قاعد (الامان)
 احدهما التجديد وفى الاخرى
 الثبوت فنقول قام زيد وعمرو
 قاعد ويراد فى احدهما المضى
 وفى الاخرى المضارعة فيقال قام
 زيد وعمرو يقعد أو يراد فى
 احدهما الاطلاق وفى الاخرى
 التقييد بالشرط كقوله تعالى
 وقالوا لا تنزل عليه ملك ولو
 أنزلنا ملكا لقضى الامر ومنه قوله
 تعالى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون
 ساعة ولا يستقدمون فعندى
 أن قوله ولا يستقدمون عطف
 على الشرطية قبلها لاعلى
 الجزاء أى قوله لا يستأخرون
 اذلا معنى لقولنا اذا جاء أجلهم
 لا يستقدمون
 * (تذييب) *

هو جعل الشيء ذنابة للشيء شبهه
 ذكر بحث الجملة الحالية وكونها
 لو اتارة وبدونها أخرى عقيب بحث
 الفصل والوصل لمكان التناسب
 أصل الحال المتقلة) أى الكثير
 راجح فيها كما يقال الأصل في الكلام
 هو الحقيقة (أن تكون بغير واو)
 واحترز بالمتقلة عن المؤكدة
 المقررة لمضنون الجملة فانهم يجب
 أن تكون بغير واو البتة لشدة
 ارتباطها بما قبلها وانما كان
 الأصل في المتقلة الخلق عن الواو
 (لانها في المعنى حكم على صاحبها
 كالخبير) بالنسبة الى المبتدأ فان
 قولك جاء زيدوا بك اثبات الركوب
 يد كافي زيد راكب الا أنه في الحال
 على سبيل التبعية وانما المقصود
 اثبات الجحى وجئت بالحال لتزيد
 في الاخبار عن الجحى هذا المعنى
 (ووصفه) أى ولانها في المعنى
 وصف لصاحبها (كالنعت)
 النسبة الى المنعوت الآن المقصود
 في الحال كون صاحبها على هذا
 الوصف حال مباشرة الفعل فهى
 قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه
 بخلاف النعت فانه لا يتسدد به
 ذلك بل مجرد انصاف المنعوت به
 واذا كانت الحال مثل الخبر
 والنعت فكأنهما يكونان بدون
 الواو فكذلك الحال وأما ما أورده
 بعض التوحيين من الاخبار
 والمنعوت المصدرة بالواو كالخبير
 في باب كان

(قوله ذنابة) بضم الذال وكسرها وهى مؤخر الشيء ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان ع
 (قوله ذكر بحث الجملة) أى ثم أطلق وأريد منه متعلقه أعنى المذكور ولأنه اسم من
 أسماء التراجع فيجوز فيه ما فيها والاصح أنه اسم للانطاطا المخصوصة الدالة على المعانى
 المخصوصة (قوله لمكان التناسب) أى وانما ذكره عقيب بحث الفصل والوصل لمكان
 التناسب أى لوجوده اذا اقتران الحالية بالواو شبهه بالوصل وعدمه شبهه بالفصل (قوله
 أى الكثير الراجح) وليس المراد بالأصل القاعدة أو الدليل وأغبر ذلك مما راد به في
 غير هذا الموضع راجع ع (قوله عن المؤكدة المقررة) الانسب التعبير باللازمة لانها
 هى التى تقابل المتقلة وأما المؤكدة فتقابل المؤسسة وباللازمة عبر ع ثم قال ولو
 قال أى المصنف غير المؤكدة ليخرج نحو لا تفت فى الارض مفسدا عما تكون مؤكدة
 ولولم تكن لازمة كان أحسن لان هذه أيضا الظهور وارتباطها بالمؤ كد لا يحتاج فيها الى
 ربط بالواو فلا يفت عنها هنا ومن هذا يؤخذ الجواب عن عدول الشارح الى التعبير
 بالمؤكدة وهو الاشارة الى ان المراد بالمتقلة مقابل المؤكدة الشامل لللازمة وبشير المعنى
 كلام الطول أيضا (قوله لمضنون الجملة) نحو زيد أبوك عطوفا فانه يلزم من الابوة
 العطف وخلق الله الزافة يديها أطول من رجلها (قوله اثبات الركوب) أى
 ذوا اثبات وفي نسخة فان فى قولك الخ وهى واخضة (قوله الا أنه فى الحال على سبيل
 التبعية وانما المقصود الخ) فيه محال للعلما تنقرا أن الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد
 الاثبات أو النفي كان ذلك القيد هو الغرض الاصل والمقصود بالذات من الكلام ويمكن
 أن يقال الحكم عليه هنا بأنه على سبيل التبعية وأنه غير مقصود بالذات من حيث انه
 فضله يستقيم الكلام بدونه والمسند هو المقصود بالذات من حيث انه مسند وركن
 لا يستقيم الكلام الا به وذلك لا ينشأ أن المقصود بالذات من التركيب للبلغ هو القيد
 تدبر (قوله هذا المعنى) أى اثبات الركوب (قوله أى ولانها فى المعنى وصف لصاحبها)
 فالحال ذات جهتين لها شبه بالخبر فى أنها تفيد حكما راجعا لا يعلمه الخاطب قبل سماعها ولها
 شبه بالنعت فى دلالتها على معنى فى صاحب وكونها بحيث لو اسقطت لم يتخل الكلام
 (قوله ويسان) أى مبين (قوله فانه لا يقصده ذلك) وان لزم ما قصده هـ م وعندى
 فى هذا الزوم نظرا ذكرا لا يبين النعت كيفية وقوع الفعل من المنعوت والهيمه التى
 كان عليها حين مباشرته بأن يحدث معنى النعت بعد وقوع الفعل كفى قولك جاءنى أسس
 زيد العالم الآن فتأمل (قوله المصدرة بالواو) صفة للاخبار والمنعوت (قوله كالخبير فى
 باب كان) فتقول الخامس فأمسى وهو عربان وقوله والجملة الخ كقوله تعالى أو كاذب مرتضى
 قرية وهى خاوية على عروشها وكقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم وفى ع جواب
 آخر غير ما أجاب به الشارح وهو ان يقال فى نحو أمسى انها تامة بمعنى دخل فى المساء
 والجملة بعدها حال وفى جملة وهى خاوية وجملة وثامنهم كلبهم انها حال لبيان بناء على ورود

الحال من التكررة مطلقا وهو ضعيف أو بتقدير مسوق فلا رد ما ذكر اه لكن في القنري
 رد كون جملة ونامتهم كلهم حالا وقال الحق انه صفة سبعة كما يشهد به أخواه أعني ثلاثة
 رابعهم كلهم وخمسة سادسهم كلهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام (قوله التي
 تسمى واوتنا كيد الخ) أي الواو المزيدة لتأكيد الخ كما يؤخذ من المعنى (قوله فعلى سبيل
 التشبيه الخ) لورودها بعد ما قد يستقل كالنفل والفاعل والمبتدأ والخبر فلم يخرج عن
 الاصل لذاتها عى أي فلا ترد نقضا (قوله فانهم من حيث الخ) تعليل للمخالفة والحيثية
 للتقييد وقوله مستقلة خبران (قوله من حيث هي جملة) وهذه الجهة هي الاصل في تلك
 الجملة الخالبة وجهة كونها حالا عارضة من عى (قوله من غير أن تتوقف الخ) تفسير
 للاستقلال (قوله فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها) أي فهي من هذه الجهة أي جهة
 كونها جملة تحتاج الخ وروعت هذه الحالة المحوكة الى الربط لانها ألتزم وجهة كونها
 حالا عارضة عى (قوله وكل من الضمير والواو الخ) واختلف في أيهما أقوى في الربط
 فقيل الواو لانها موضوعة لذلك اذ هي في أصلها للجمع كما قيل ان أصل هذه الواو الخالبة
 هي العاطفة وقيل الضمير لدالاته على المربوط به والبداهة أشار بقوله والاصل الخ عى
 (قوله والاصل) أي الكثير عى (قوله الى زيادة ارتباط) فيعدل عنه حينئذ الى الواو
 لانها وضعت لذلك وقد يقال كون الواو وتدل على مزيد الارتباط بما يفتقره كون الضمير
 هو الاصل والاكثر مواقع اللفظ الآن يلتزم أن كثرة المواقع لاتدل على تأكيد الربط على
 أنا نقول ان كان معنى الحاجة الى مزيد ارتباط ان الجملة الخالبة قد يكون ارتباطها
 بما هي قيد لمظنة الاسكار فتستعمل الواو لافادة تأكيد الربط لوضعهما لذلك عت صحة
 وجودها جميع الجمل فيشكل الامر حينئذ بالنسبة الى الجمل التي يجب فيها الواو والتي يجب
 فيها الضمير لان الصواب حينئذ اسقاط الجواب في موضع مخصوص بأن يقال ان احتيج
 الى تأكيد الربط جىء بالواو مطلقا والافلا مطلقا وهم لا يقولون ذلك وأيضا قد يحتاج الى
 مزيد ارتباط فيما فيه الضمير فلم يعدل الى الواو وحدها ففرض وجود الضمير وهذا قد يجاب
 عنه بأن المراد لا يعدل عن الاقتصار على الضمير الى الواو وحدها ومع الضمير الالبحاجة
 الى مزيد الربط وان كان معنى الحاجة المذكورة أن بعض الجمل يتأكد الربط فيها دون
 بعض لذاتها فاعلم ان التي فيها الضمير أدنى من التي لا ضمير فيها فتعني لهذه الحاجة حينئذ
 يكون صواب العبارة أن يقال ان وجد الضمير فذلك والا عدل الى الواو ويرد عليه أن
 يقال ما من جملة الا يمكن تقدير الضمير فيها ولا فرق عندهم بين وجود الضمير وتقديره فلا
 محل للواو على هذا وأيضا يطل هذا المعنى في الجمل التي يجتمع فيها الواو والضمير تأمل في
 هذا المقام اه عى وقوله فتعني لهذه الحاجة لعل المراد فتعني التي لا ضمير فيها أن تكون
 محلا لهذه الحاجة تأمل ودخل عى على قول المصنف فالجملة الخ بقوله ثم أشار
 الى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما وقد تقدم أن ذلك

والجملة الوصفية المصدرية بالواو
 التي تسمى واوتنا كيد
 لصوق الصفة بالموصوف فعلى
 سبيل التشبيه والالحاق بالحال
 (لكن خولف) هذا الاصل (أذا
 كانت) الحال (جملة فانها) أي الجملة
 الواقعة حالا (من حيث هي جملة
 مستقلة بالافادة) من غير أن
 تتوقف على التعليق بما قبلها وانما
 قال من حيث هي جملة لانهم امن
 حيث هي حال غير مستقلة بل
 متوقفة على التعليق بكلام سابق
 قصد تقييدها (فتحتاج) الجملة
 الواقعة حالا (الى ما يربطها
 بصاحبها) الذي جعلت حالا عنه
 (وكل من الضمير والواو صالح
 للربط بالاصل) الذي لا يعدل عنه
 مالم تمس حاجة الى زيادة ارتباط

بمعكرو على تعليل كون وجود الواو لمزيد الارتباط فقال فاجله الخ اه وسبق أني عند قول المصنف لان الاصل الخ كلام يتعلق بذلك أيضا عن ع ق وعبارة بعضهم قوله لا يعدل عنه الخ لعل ذلك بلاغته لا مطلقا والافصح الربط بالواو وحده هابدون مساس حاجة اه وفي سم نحو ذلك وفي يس مانصة قوله لم تمس حاجة الخ بشكل بواضع وجوب الواو اذ يلزم أنها ابداتمس الحاجة فيها الى الزيادة وبواضع وجوب الضمير اذ يلزم أنها ابداتمس الحاجة فيها الى الزيادة واثبت ذلك فيه ما مشكل اه وفي سم أيضا ذلك (قوله في الحال المفردة) ظاهره ان الحال المفردة مربوطة بالضمير وقيل لا تنفقر الى ربط لانها دالة على صاحبها بالوضع فالضمير فيها أدى اليه الاشتقاق الموجب لتعمل الضمير ع ق (قوله والخبر والنعت) أي وان كانا جملتين (قوله فاجله ان خلت الخ) أي انظروا تقدير ع ق (قوله وجب فيها الواو) أي لفظا وتقديرا كافي قول الشاعر يصف غائضا للطلب الاولوا تصف النهار وهو غائض وصاحبه لا يدرى ما حاله نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب ما يدرى

فالواو متقدرة أي والماء غامره لكن قال الدماميني الربط يحصل بالواو وبالضمير بحيث لا واو ولا ضمير يتقدرا أحدهما فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو الاولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير الماء غامره فيه اه ولا يخفى أن كون الضمير هو الاصل هنا ليس مقتضا عليه لان الجملة في البيت اسمية وسيجي عن عبد القاهر انه لا يجوز تجزئتها عن الواو الا بضمير من التأويل فروى مذهبه وهل يصح أن يورد نظير هذا على تقدير خصوص الضمير في نحو مررت بالبرقة فزيد درهم أي فزيد درهمه أفاده يس (قوله أن أي جملة الخ) عبارة المطول أن أي جملة يجوز أن تقع حالا بالواو اه ومنها يعلم مرجع اسم الإشارة هنا وكتب أيضا قوله ان أي في بعض النسخ حذف أن وهي أوضح والمعنى جواب هذا الاسم فتهام تدبر (قوله وكل جملة) لما بين وجوب الواو في الجمالية عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير تقع حالا فيجب الواو فيها بل من الجملة الخالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالا ومنها ما لا يصح اشار الى بيان ذلك فقال وكل الخ اه ع ق ثم قال وكان يكفي عن هذا التطويل والتعبد أي بقوله وكل الخ أن يقول وورد الجملة حالا بالواو وحده جائزا لافي كذا وكذا ع ق (قوله بأن يكون فاعلا) كقولك جاء زيد فزيد اسم يصح ان تجي منه الحال فاذا اتيت بجملة خلت عن ضميره كقولك عمر ويتكلم كما جاز أن تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيدا أي جاء حال كون عمر يتكلم (قوله أو مفعولا) ولو بواسطة حرف الجز وكتب أيضا قوله أو مفعولا حقيقة فنحو رأيت زيدا أو تقديرا نحو هذا زيدا هو في تقدير أعني زيدا بالاشارة فزيد اسم يصح أن تجي منه الحال اه ع ق ومنه هذا بعل شيئا (قوله لا تذكر محضة الخ) خرج بقوله يجوز ان يتنصب الخ

(هو الضمير بدل ل) الاقتصار عليه
في الحال (المفردة والخبر والنعت
فاجله) التي تقع حالا (ان خلت
عن ضمير صاحبها) الذي تقع هي
حالا عنه وجب الواو ليحصل
الارتباط فلا يجوز تجزئتها
ولما ذكر أن كل جملة خلت عن
الضمير (وجب فيها الواو) أراد
أن يبين أن أي جملة يجوز ذلك فيها
وأي جملة لا يجوز فقال (وكل جملة
خالية عن ضميرها) أي الاسم الذي
يجوز أن ينصب عنه حال وذلك
بأن يكون فاعلا أو مفعولا مفعولا
أو مفعولا مفعولا لا يجوز
محضة ولا مبتدأ أو خبرا فانه لا يجوز
أن ينصب عنه حال على الاصح

وكتب أيضا قوله لانكرو محضة ذهب ابن مالك تبع السيوية الى أن صاحب الحال يقع
 نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة يضا وليس يضا تميزا لأن تميز المائة لا يكون جمعا
 وكتب أيضا قوله لانكرو محضة ينبغي أن يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة
 المحضة ذالحال اذ تقدم عليه الحال نحو جاني را كابر رجل على ما هو المشهور اللهم الآن
 يقال الجملة الحالية الحالية عن ضمير الحالية بالواو لا يجوز تقدمها على ذهاب رعاية لاصل
 الواو الذي هو العطف لكن نص ابن اصبغ على جوازها عند الجمهور وروان منعه المقاربة
 نقله الدم تأمل اه فترى أقول الاولى أن يراد بالنكر المخصوص في عبارة الشارح المنكر
 المحسوب بمسوغ لتدخل النكرة العامة الواقعة في النفي ونحوه لا خصوص المنكر
 المخصوص باضافة أو وصف لما فيه من التصور كما عرفت وحينئذ يدخل المنكر المتأخر
 عن الحال فلا احتياج الى تقييد قوله لانكرو محضة اه (قوله وانما لم يقل عن ضمير
 الخ) أي مع أنه أخصر عرق (قوله لان قوله الخ) أي فلا يخبر في هذا التركيب انما هو
 بالصحة التي لا تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حال لم يحصل لا يسمى صاحب حال
 الاجازا اه عرق ولذا قال الشارح ومالم الخ وكتب أيضا قوله لان قوله الخ قال
 في الاطول وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لانه ربما يتبع أن يصير صاحبها بامتناع
 جعلها حالا كما في المصدر بالمضارع المبتدأ وما وجهه به الشارح الحق شاعدا على غفاته
 فانه يشهر بأنه يصح صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنبه تحريزا عن التجوز وقد
 عرفت أنه لا يصح تجوزا أيضا في نحو جاز زيد ويتكلم عمرو اه ملخصا (قوله يصح
 أن تقع الخ) لا يقال هذا من الاخبار بعلم لان جواز انصاف الحال عن الاسم هو
 جواز وقوع الحال الذي هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لانا نقول جواز ورود الحال
 عن الاسم في الجملة أعم من جواز وقوع الجملة الحالية عن الضمير حال عن ذلك الاسم
 بالواو فهو مفيد فائدة خاصة اه عرق وقوله أعم الخ أي لصدقه بما اذا كانت جملة الحال
 مشتتة على الضمير وبما اذا كانت خالية عنه بخلاف الخبر فانه خاص بالثاني (قوله
 بالواو) أي مع الواو كما في المطول (قوله ومالم ثبت هذا الحكم الخ) من تمة العلة
 (قوله أعني الخ) لما كان المتبادر عود الإشارة الى صحة وقوعها حال مع أنه ليس مرادا
 قال أعني الخ (قوله لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه) أي وهنما لم يثبت له ذلك
 الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع (قوله الاجازا) باعتبار ما يؤول (قوله لا يدخل فيه)
 أي في ذلك القول أعني قوله وكل جملة الخ بخلاف ما لو قال يجوز أن تقع تلك الجملة حالا
 عنه فانه لا يدخل فيه ما ذكر لعدم جواز وقوعه حالا (قوله فيصح استثناءوها) أي
 استثناء متصلا (قوله الا المصدر بالمضارع الخ) قال في الاطول يجب أن يستثنى المصدر
 بالماضي الخالي عن قد لفظا وتقدير أيضا اه أقول سيبأني عند بحث اقتران الماضي
 بقد جواز انفرد الواو فيما ذكر على قلة (قوله ربط مثلها) أي في كونها مضارعة

وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال
 لان قوله كل جملة مبتدأ أخبره قوله
 (يصح أن تقع تلك الجملة حالا عنه)
 أي عما يجوز أن ينصب عنه حال
 بالواو ومالم يثبت له هذا الحكم أعني
 وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق
 اسم صاحب الحال عليه الاجازا
 وانما قال ينصب عنه حال ولم يقل
 يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه
 ليدخل في فيه الجملة الخالية عن
 الضمير المصدر بالمضارع المبتدأ
 لان ذلك الاسم مما يجوز أن تقع
 تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز
 أن ينصب عنه حال في الجملة
 وحينئذ يكون قوله كل جملة خالية
 عن ضمير ما يجوز أن ينصب عنه
 حال متناو لا للمصدر بالمضارع
 الخالية عن الضمير المذكور فيصح
 استثناءوها بقوله (الا المصدر
 بالمضارع المبتدأ) نحو جاز زيد
 ويتكلم عمرو (قوله) فانه لا يجوز
 أن يجعل ويتكلم عمرو وحالا عن
 زيد (المسألة) من أن ربط مثلها
 يجب أن يكون بالضمير فقط ولا يخفى
 ان المراد بقوله كل جملة الجملة
 الصالحة للعامة

مشتبه لافي الخلوة عن الضمير لان ما يأتي انما هو في المضارع المتحمل للضمير لكن التعليل
الآتي يقتضي امتناع ربط المضارع المثلث مطلقا بالواو تأمل من عرق زيادة (قوله في
الجملة) زادها لادخال الجملة المصدرية بالمضارع المثبت فانها تصلح للحالية في حال اشتغالها
على الضمير فان قلت الجملة في قوله وكل جملة مقيدة بالخلوة عن الضمير فكيف تدخل
المصدرية بالمضارع المثبت مع أن صلاحيتها عند اشتغالها على الضمير قلت المراد منها اذا
جعلت غير خالية عنه بل مشغولة عليه صلحت لذلك فتأمل وبهذا يعلم انه لو قال فيما سبق
يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه لصح اذا المراد تقع في الجملة فلا يشهد دفع السؤال السابق
فتأمل وكان المناسب أن يقول ولو في الجملة أي بعض الاحوال كحال الارتباط بالضمير
في المضارعية المثبتة (قوله فانما لا تقع حالا الخ) أي لا يقتدر القول لان الحال كالنعت
وهو لا يكون انشاء فان قلت هو كالخبر أيضا والخبر يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه
بالنعت لانه قيد والقيود ثابتة باقية مع ما قديها والانشاء ليس كذلك بل بوجه بدلا لفظ
ويزول بزواله أفاده بس (قوله أي وان لم تحتل الخ) بأن اشتملت على ذلك فهي حينئذ
أما أن تكون اسمية أو فعلية والفعلية اما ماضوية أو مضارعية والمضارعية اما مصدرية
بالمضارع المثبت أو بالمضارع المنفي وبعض هذه الأقسام يميز فيها الواو مع ذلك الضمير
وبعضها يجب فيها الضمير فقط وبعضها يستوي فيه وجود الواو وانتفاؤها وبعضها
يترجح فيه أحدها أفأشار الى تفصيل ذلك والى بيان سببه فقال فان كانت الخ اه عرق
(قوله والفعل مضارع) لفظا ومعنى كما هو واضح وقال سم ظاهره وان كان ماضيا في المعنى
نحرقه واصلا وجهه قال شيخنا برده هذا الظاهر قوله في المنفي في التعليل وأما المتارنة الخ
تأمل اه بس (قوله تستكثر) أي على قراءة الرفع وأما على قراءة الجزم على أن بدل اشتمال
من تمنن فليس مما نحن فيه من بس ولا يصح أن الجزم لكونه جوابا للتمني لان شرط الجزم
في جوابه صحة تقديران الشرطية قبل الاعلى الرابع وهذا الشرط مفقود هنا (قوله
لان الاصل الخ) قال عرق بعد فراغه من الكلام على هذه العلة مانع ثم اذا نظرنا الى
التعليل المشار اليه فيما تقدم لم يربط بالواو وخوانه انما يعدل عن الضمير اليه عند وجود
الحاجة الى مزيد الربط بالواو ونطبق مع هذا الكلام الا اذا فسرت الحاجة الى مزيد الربط
بعدم مشابهة الحال المفردة وفسر عدم الحاجة بالمشابهة والتفصيل الآتي يمكن حله
على ما يساعد ذلك وقد تقدم البحث في مقتضى ذلك التعليل فليراجع وانما قلنا لم ينطبق
مع هذا الكلام الخ لان مقتضى ما تقدم ان الواو يوفق بها مع الحاجة الى الربط سواء
شابهت تلك الجملة المفردة ولا اذ لا تنافي الحاجة مشابهة المفرد ومقتضى هذا الكلام
سقوط الواو عند المشابهة كانت الحاجة الى الربط أولا فلم يطاق ما تقدم هذا الآن
يرد الى ما ذكر بأن تنسب الحاجة بعدم المشابهة وعدم الحاجة بالمشابهة اه وبتفسير
الحاجة وعدمها بما ذكر اندفع أيضا ما ذكره سم بقوله قوله امتنع دخولها قد يقال ان

في الجملة بخلاف الانشائيات
فانما لا تقع حالا البتة لامع
الواو ولا بدونها (والا) عطف
على قوله ان تحت أي وان لم
تحتل الجملة الحالية عن ضمير
صاحبها (فان كانت فعلية والفعل
مضارع مثبت امتنع دخولها)
أي الواو (نحو) قوله تعالى (ولا تنن
تستكثر) أي ولا تعط حال كونك
تعد ما تعطيه كثيرا

كانت هذه الصورة لا تمس الحاجة فيها الى زيادة الربط أبداً فيحتاج ذلك الى بيان وتوجيه
وان كانت قد يحتاج فيها الى ذلك فينبغي جواز الالوان فيها حينئذ ومشايتها المفردة
معارضة بالاحتياج الى الزيادة اهـ (قوله لان الاصل المفردة) قال عرق واصالة المفردة
الما معنى كثرة ورودها دون الجملة واما بمعنى ان الحال فضلة وكونها فضلة يقتضي اعرابها
بالنصب والاعراب يقتضي الافراد لعراقة المفرد أى تأصله في الاعراب اهـ (قوله
لعراقة المفرد) أى تأصله في الاعراب وانما تعرب الجملة لمجلا لتظنلها على المفرد بوقوعها
موقعه عرق ثم قال وانما تأصل المفرد في الاعراب لانه هو المحتاج اليه للتمييز كما تقرر في محله
اهـ (قوله وهى تدل الخ) أى فى أصل وضعها عرق (قوله لان البيان الهيئته) قال السيد
فينبغي أن تكون على صيغة الاثبات فيقال جاءنى زيد واسكبا لا غير ما شئ لعدم دلالة
على الهيئته الا التزاما وبذلك أى بكونها على صيغة الاثبات يظهر أنها تدل على حصول
صفة اهـ وأورد على قوله فينبغي أن تكون الخ اعرابهم غير حال في نحو جاء القوم غير
زيد الأأن يفرق بما كان الاثبات هنا لانه قال بعضهم المنفى قد لا يدل على الهيئته
كما في هذا المثال وقد يدل كما في المقابلين اللذين ليس بينهما واسطة كل زوج والمفرد لكن
دلالة في ذلك ليست بحسب الوضع فلا عبرة بها والاولى أن يتمسك فيه باستقراء
الاستعمالات وقد يشوق في موافقة الحاجة على المنع فيما ذكر وعليه فيفرق بينهما وبين
الجملة المنفية بإمكان العدول منها الى المشتق الدال اهـ سم مع حذف (قوله التى عليها
الفاعل) أى حال التلبس بالفعل (قوله أو المفعول) ولو بواسطة حرف الجر قد دخل
المجرور (قوله غير ثابتة) بأن تنفذ عن صاحبها (قوله وهذا معنى المقارنة) أى
اللازم اذ معناها المطابق لتشارك وقوع المضمونين في زمان واحد (قوله كما في المفردة)
لا يقال هذا قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين لانا نقول هو من قبيل الجمل على
النظر لاقباس فقهي فهو مقبول اذ قد صرحوا بأن مثل هذه التعليقات لبيان المناسبة
والافاضل الدليل الاستعمال اهـ يس (قوله على التجدد) كان الاولى حذفه اذ لا دخل
له في كون المضارع كالمفرد في دلالة على حصول صفة الخ ويمكن أن وجهه الاتيان به
الاشارة الى أن سبب الدلالة على عدم الثبوت الدلالة على التجدد على ما فيه ويؤيد ذلك
قول عرق في جهة كون المضارع مثبتا في حصول المضمونه ووقوعه لانتفى ذلك
المضمون لعدم النافي ومن جهة كونه فعلا بغيره عدم ثبوت ذلك الحصول وعدم دوامه
وذلك لان الفعل في أصل وضعه يدل على التجدد المتقضى لعدم اهـ ثم ناقش في كون
التجدد يقتضى العدم وكون الفعل يدل على عدم الثبوت بما سنذكره قداما وتكتب أيضا
قوله على التجدد أى الوجود بعد العدم لا التجدد وقتا فوقت لان ذلك ليس أصلا
في الفعل بل الدلالة عليه بالقرائن اهـ عرق وقوله لا التجدد الخ أى تعاقب الامثال ويعبر
عنه بالاستمرار التجددى اهـ يس (قوله وعدم الثبوت) فيه أنه لا يدل على ذلك من

(لان الاصل) في الحال هي الحال
(المفردة) لعراقة المفرد في الاعراب
وتظنل الجملة عليه بوقوعها وموقعه
(وهى) أى المفردة تدل على حصول
صفة أى معنى قائم بالغير لانها
اميان الهيئته التى عليها الفاعل
أو المفعول والهيئته معنى قائم
بالغير (غير ثابتة) لان الكلام
في الحال المنقلة (مقارن) ذلك
الحصول (لما جعلت) أى الحال
(قيد له) يعنى العامل لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون
عاملها بوقت حصول مضمون
الحال وهذا معنى المقارنة (وهو)
أى المضارع مثبت (كذلك) أى
دال على حصول صفة غير ثابتة
مقارن لما جعلت قيد له كالمفردة
فتمنع الواو فيه كما في المفردة
(أما الحصول) أى أمدالة المضارع
المثبت على حصول صفة غير ثابتة
(فلا يكون فعلا) فيدل على التجدد
وعدم الثبوت (منتبها) فيدل على
الحصول (وأما المقارنة فلا يكونه
مضارعا)

ينصلح للعال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر (١٠٠) لان الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته أجزا متعاقبة

من أو آخر الماضي وأوائل المستقبل
والحال التي نحن بصدد حاجب
أن يكون مقارنا لزمان مضعون
الفعل المقيّد بالحال ماضيا كان
أو حالا أو استقبالا فلا دخل
للمضارعة في المقارنة فالأولى
أن يعمل امتناع الواو في المضارع
المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل
لفظا وبتقدير معني (واما ما جاء
من نحو) قول بعض العرب (قت
واصل وجهه وقوله فلما خشيت
أظافيرهم*) أي أسلحتهم (نحو
وأرهنهم ما لكما فليل انما جاءت
الواو في المضارع المثبت الواقع
حالا (على) اعتبار (حذف
المبتدأ) لتكون الجملة اسمية (أي
وأنا أصل وأنا أرهنهم) كافي قوله
نعالي لم تؤذوني وقد تعلمون أني
رسول الله اليكم أي وأنتم قد تعلمون
(وقيل الأول) أي قت وأصل
وجهه (شاذ والثاني) أي نحو
وأرهنهم (ضرورة) وقال عبد
القاهر (أي الواو) (فيهما
للعطف) لا للحال اذ ليس المعنى
قت صا كوجهه ونحو راهنا
ما لكابل المضارع بمعنى الماضي
(والأصل) قت (وصككت)
ونحو (ورهنه عدل) عن لفظ
الماضي (الى لفظ المضارع حكاية
للحال) الماضية ومعناها أن
يفرض ما كان واقع في الزمان
الماضي واقعا في هذا الزمان

جهة كونه فعلا لان التجدد الذي يدل عليه الفعل وضع انما هو الوجود بعد العدم
والمطلوب انما هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك وقد يجاب بأنه يدل على
ذلك بمعونة ان شأن التجدد والغالب عليه عدم الثبوت فبني الامر على ذلك من ع
(قوله) فيصلح للعال كما يصلح للاستقبال) فيه انه حينئذ لا يفيد المقارنة على التعمين بل
يحتملها كما يحتمل التأخر ولو قال بعد قول المصنف مضارعا هو حقيقة في الحال لكان أولى
(قوله وفيه) أي في هذا التعليل نظروا ما أجيب به عن هذا النظر من أن الحال في الجملة
يستروح منه معنى المقارنة لا يفيد لان التعليل بصير وجهه الاحقيقيا فلا تثبت به مشابهة
المضارع المثبت للعال الذي علاما امتناع الواو وفيه اه ع ق (قوله من أو آخر الخ)
أي مع الآن الحاضر أفاده سم (قوله المقيّد بالحال) اظهار في محل الاضمار للاحكام
(قوله) بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا) لانه كعدد حروف اسم الفاعل والساكن فيه
في مقابلة الساكن فيه والمتحرك كذلك أي فيمتنع فيه الواو ومثله وقد يقال هذه العلة
أبضا وجودة في المنى مع أن الواو نحو وفيه الآن يقال هو تعليل بعد الوقوع فهو
في معنى الحكمة وهي لا يلزم اطارا ذاتا مل (قوله وبتقدير معني) لان كلامه ما يصلح أن
يستعمل مكان الآخر مضارعا ولا واسعا تقبلا لا ولو كان قديما في أحدهما أنه في ذلك
المعنى مجازا اه ع ق (قوله فلما خشيت أظافيرهم) البيت الاظافير جمع الاظفار وهي
جمع ظفر ويراد به الشوك والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال
نعلب الرواة كلهم على ان أرهنهم ماض على أن أرهنه بمعنى رهنه الا الصمعي فانه رواه
وأرهنهم على أنه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت
ما لكامل هو ناعندهم ومقيم اليهم اه قنرى وقوله ومالك اسم رجل عبارة عن هو اسم
رجل كما قيل أو اسم فرس (قوله لتكون الجملة اسمية) فيندفع الابرار لكن يرد أن الجملة
الاسمية اذا وقعت حالا خرجت عن الثبوت وصارت للتجدد فاذا كفي تعليل المضارع جار
فيها اه بس (قوله كافي قوله تعالى الخ) وقيل الآية ليست على تقدير بناء على أن الواو
يجب دخولها على المضارع المدخول لقسد فلا يحتاج للتقدير اه ع ق (قوله وقيل) أي
في الجواب عن ذلك وكتب أيضا قوله وقيل الأول شاذ يرد عليه قوله تعالى قالوا فؤن بما
انزل علينا ويكفرون بما وراءه أي قالوا ذلك والحال انهم كفرون بما وراءه وقوله تعالى
ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله أي كفروا وحال كونهم صادقين عن سبيل الله
فيتعين الجواب بتقدير المبتدأ أو يجعل الفعلين بمعنى المعنى على أن الواو عاطفة كما يأتي
في الجواب الثالث اه ع ق وقال عبد الحكيم قوله شاذ أي واقع على خلاف قياس النحو
فلا ينافي الفصاحة ولا الوقوع في كلام الله تعالى كما مر في تعريف الفصاحة اه (قوله)
وقال عبد القاهر أي في الجواب عن ذلك (قوله عدل عن لفظ الماضي) اعتمد ارن
عطف المضارع على الماضي (قوله ومعناها أن يفرض الخ) وانما يفعل هذا في الماضي

المستغرب حصوله كأنه يحضره للخطاب ويصوره ليتجرب منه ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذي الكلام فيه والافقديعبر عنه باسم الفاعل كما صرحوا به في قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد ولهذا عمل باسط في المفعول مع أنه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وبالجملة في حكاية الحال الماضية تكون بالمضارع وباسم الفاعل هذا وما ذكره الشارح في معنى حكاية الحال الماضية مأخوذ من كلام صاحب الكشف واستحسنه الفاضل الرضي وذكر الاندلسي أن معناها أن تقدرونفسك كأنك موجود في ذلك الزمان أو تقدرون ذلك الزمان كأنه موجود الآن كذا في الفنري (قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع) الدال على الحضور لانه يدل في الاصل على أن المعنى موجود حال التكلم اه ع ق وهو موافق للقول بأن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو الذي اختاره السيوطي في جمع الجوامع له في النحو (قوله مننبا) أي بما أو بلا لا بلن لانها تخلص الفعل للاستقبال وبالجملة الحالية يجب مجريدها عن علم الاستقبال لحرف التنفيس ولن ثلثا يحصل تنافي بحسب الظاهر بين كونهما حالة وبين علم الاستقبال وان كان في الحقيقة لتنافي واجمع ع ق وحاصل هذا التوجيه انهم استبشعوا تصديرا للحال بعلم الاستقبال لما بينهما من التنافي بحسب الظاهر واعتبارا للفظ قال الفنري وقد يوجه بأن عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عداه طرد الباب اه وقول ع ق بما أو بلا قال أبو حيان القياس كون ان بمنزلة ما النافية وصرح ابن هشام في التوضيح بامتناع الواو في المضارع المنفي بما أو لا اه يس (قوله فالامران جائزان) أي على السواء وبعضهم يرجح الترك اه ع ق (قوله بالتخفيف) والمعنى فاستقبيا غير متبعين (قوله دون النهي لثبوت النون) قال أبو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان أحدهما أنه نهي أيضا وحذفت النون الاولى من التثنية تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت حذفت مختركة فاحتج الى تحريك الساكنة لحذف الساكنة أقل تغييرا الثاني أن الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان أحدهما أنه خبر في معنى النهي كقوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني أن يكون في موضع الحال هذا ويجوز أن تتبعه ان لحقته نون التوكيد الخفيفة وكسرت لانتقاء الساكنين على ما ذهب اليه يونس ويكون انشاء ويصح العطف فالأية مثال لاشاهد اه كذا في الفنري (قوله فلا يصح عطفه الخ) لعدم صحة عطف الخبر على الانشاء (قوله قراءة العامة) أي عامة القراء أي جميعهم أي ما عدا ابن ذكوان (قوله فانه نهي مؤكد) ولا يجوز أن يكون تنبيها ونون الرفع حذفت لتوالي الامثال لان المنفي لا يؤكد (قوله أي نهي ثبت لنا) فكأن مانعا للثبوت بالامان ع ق (قوله فالفعل المنفي حال) والعامل في الحال هو العامل في لنا المقتدرو صاحب الحال هو الضمير المجرور اه ع ق وهو معمول محلا للعامل في الحال فهو على القاعدة من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها (قوله

فيعبر عنه بلفظ المضارع (وان كان) الفعل مضارعا (مننبا) فالامران جائزان الواو وتركه (كقراءة ابن ذكوان فاستقبيا) ولا تتبعان بالتخفيف (أي بتخفيف النون) فتكون لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فتكون الواو والحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهي مؤكد معطوف على الامر قبله (ونحو وما لنا) أي أي شيء ثبت لنا (لأنون بالله) أي حال كونهما غير مؤمنين فالفعل المنفي حال بدون الواو وانما جاز فيه الامران

لدلالة على المقارنة) أى فكان فيه طرف من مشابهة المفرد لجازا لترك وقوله دون
الحصول أى فكان فيه طرف من عدمها لجازا لبيان فان نظرا الى المشابهة سقطت
الحاجة الى مزيد الربط فسقطت الواو وان نظرا الى عدمها جاءت الحاجة فجاءت الواو
وهذا هو المنظور واليه فيما يأتي من التفصيل ولما تكافأت الجهتان جازا لامران على
السواء على أن الذى ينبغي على هذا أن لا تخير بل يرتكب أحد الوجهين باعتبار النظر
ولكن لم يراع ذلك لان القصد تعليل ما وجد بما يضبط به لا التعليل الموجب لليجاد اه
عق (قوله لكونه مضارعا) انظر لم جعل السبب هنا فى المقارنة كونه مضارعا فيما يأتي
فى الماضى المنفى استمر والنفي مع أن الفعل فى الموضعين منفي ومع أن المقارن فى الحقيقة
النفي لا الفعل فى الموضعين اه سم قال يس ويمكن أن يجاب عنه بأن لم ولما كانا كالجزء
من الفعل وقبلهما معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض اه (قوله انما يدل مطابقة) وان
كان نفي الشيء يدل التزاما على حصول ضده لان المعتبر فى التعليل المطابقة التى الى الاصل
اه ع ق (قوله وكذا) أى يجوز الامرين فى المضارع المنفى (قوله ما مضى لفظا) يشمل
المثبت كضرب والمنفى نحو ما ضرب اه سم وشمل نحو ليس اه يس (قوله أى يكون لى
غلام) أى يوجد والسؤال ليس على وجه الشك فى المقدور بل سؤال فرح ونعجب اه ع ق
(قوله وقد بلغنى الكبير) فالحال بلوغ الكبير وقد يحصل وقد لا يحصل وان كان بعد حصوله
لازما فصحه كونه منتقلا وقال حسن جللى البلوغ المذكور كما يتحقق يضمحل (قوله
حصرت صدورهم) أى ضاقت عن قتالكم مع قومهم أو قتال قومهم معكم اه ع ق
(قوله المنفى لم أو لى) وأما المنفى بغيرهما فان كان ذلك النافي يخلص المضارع للاستعمال
كان لم تقع الجملة حالا وان كان ما أو لا فيجوز الامر ان كما تقدم وعند ابن هشام يجب ترك
الواو اه يس (قوله على مثال) أى مما يستشهد به اه ع ق فلا يقال المثال لا تسترط
محتمه وكتب أيضا مانصه وقد استشهد به بقوله

فقال له العيان سمعا وطاعة * وحدرتا كالدر لما شق

اه ع ق أى دموعا كالدر قبل تنقيبه (قوله ولم عسى بشر) فان قلت لم ينتقل عدم
مساس البشر اياها فكيف عدم من الاحوال المنتقلة قلت ليس فى اللفظ دلالة على عدم
انتقاله بخلاف قولك زيد أكل عطا فاهذا التقدير يكتفى فى عدمه من الاحوال المنتقلة اه
فترى وكتب أيضا قوله ولم عسى بشر أى والحال انى أعلم حينئذ انى لم عسى بشر
فيما مضى وبهذا التقدير يعلم أن العامل فى الحال ان قيد بحال لم مضى أى سبقها
ذلك العامل وجب تأويله بما يفيد المقارنة اه ع ق (قوله أما المثلث) أى أما الماضى
المثبت وقضية عدم جواز الوجهين فى المنفى نحو جاء زيد وما ركب لكن تقدم عن سم
أن المنفى كالمثبت ويوافقه قول بعضهم ترك الشارح فى الطول التفصيل فى الماضى بين
كونه مثبتا أو منفيان حاله لا يختلف بالاثبات والنفي كذا فى يس وكتب أيضا قوله أما

(لدلالة على المقارنة لكونه
مضارعا دون الحصول لكونه
منفيا) والمنفى انما يدل مطابقة
على عدم الحصول (وكذا) يجوز
الواو وتركه (ان كان) الفعل
(ما مضى لفظا) ومعنى كونه تعالى
اخبارا عن زكريا (أنى يكون لى
غلام وقد بلغنى الكبير) بالواو
(وقوله تعالى أوجزكم حصرت
صدورهم) بدون الواو وهذا
فى الماضى لفظا وأما الماضى معنى
فالمراد به المضارع المنفى لم أو لى
فانهما يقلبان معنى المضارع
الى المنفى فأورد لى منى لم مثالين
أحدهما مع الواو والاخر
بدونه واقتصر فى المنفى لما على
ما هو بالواو فكأنه لم يطلع
على مثال ترك الواو الا انه
مقتضى القياس فقال (وقوله
تعالى انى يكون لى غلام ولم
عسى بشر وقوله فانقلبوا بعمه
من الله وفضل لم عسى بهم سورة
وقوله تعالى أم حسبيم أن تدخلوا
الجنة ولما يأتيكم مثل الذين خاوا
من قبلكم أما المثلث) أى أما
جواز الامرين فى الماضى المثلث

المثبت الخ خاص بالماضى لفظا ولا يعد أن يدخل فيه الماضى المستعمل فى موضع المضارع لنكتة كالمبالغى نحو اى امر الله وانظر لو اسعمل الماضى فى الاستقبال مجازا اه سم وفيه أن الصورة التى أمر بنظرها هى الصورة التى لم يستبعدا فاعل صواب العبارة الثانية وانظر لو اسعمل المضارع فى الماضى مجازا (قوله فللدلالة على الحصول) أى فيشبهه الحال المفردة وبهذا جاز ترك الواو وقوله دون المقارنة أى فلم يشبهها فيها وبهذا جاز لا يشابهها (قوله يعنى حصول الخ) فاللام للعهد (قوله لكونه فعلا مثبتا) فمن كونه ثابتا لا منفيًا يبيد الحصول ومن كونه فعلا والفعل يقتضى التجدد المستلزم للعدم فبيد عدم الثبوت اه ع ق وفيه ما تقدم (قوله تقترب الماضى من الحال) المقترضية للمقارنة وفيه أن المطلوب فى الحال المقارنة بالنون لا المقاربة بالباء والاصح ذلك فى الماضى الجرد عن دلالة انما يدل على التقدم عن الحال لا على البعد منها نعم وجود قد آ كدى فى تلك المقاربة بالباء لكن التأكيدي لا يدل على الوجوب وبشترط فى الماضى الموالى لقد أن لا يكون مواليا لالا والمتلو بأو فلا يقال ما جاء الا قد ضحك ولا لاضربه قد ذهب أو مكث من ع ق وقال يس بعد كلام قرره فالخاصل أن الواو وقد تمتنعان فى الماضى التالى لالا والمتلو بأو ويجبان عند فقد الضمير نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ويجوز مجيئهم ما وتر كهما وانفراد كل منهما فى الباقي واجتماعهما خبر من تركهما وتر كهما خبر من انفراد الواو وهذا خبر من انفراد قد و ذكر الرضى أن الواو وقد قد يجتمعان بعد الانحوص ما لقيه الا وقد أكرمى ومذهب سيبويه عدم جواز حذف قد وتأول حصرت بأنه صفة او صوف محذوف أى جاء كم قوم حصرت صدورهم و جعلها بعضهم على الدعاء اه ملخصا وقوله ويجوز مجيئهم ما وتر كهما نقل قبل ذلك أن البصر بين الا الاخفش قائلون بأن الماضى انقلبا يقع حالا او معه قد ظاهرة أو مقدرة فجواز تركهما مبني على مذهب غيرهم وكتب على قول ع ق وفيه أن المطلوب فى الحال المقارنة بالنون الخ مانصه دفعه بعضهم بأن المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشئ فى حكمه ولذا أطلق الآن على الزمان القريب من الحال قال الفنى ولا يخلو عن شوب لأن الظاهر أن المعتبر فى الحال حقيقة المقارنة لا ما هو فى حكمها ولذا قال الفاضل المحشى اذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى الجي متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من الجي وتفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على الجي لكن قارنه أى قارن الركوب لا ابتداءه الجي (قوله وهو أن الحال التى نحن بصدها) وهى الحال التصويرية المقارن وقوعها وقوع العامل (قوله فجوز المقارنة الخ) تفريع على مغايرة الحالين (قوله اذا كان الحال والعامل ماضيين) أى فنقولكم فلا يقارن الحال غير مناسب (قوله كما فى قولك الخ) فان مجيئه فى السنة الماضية فى حال الركوب يتأخيه قرب الركوب من زمن التكلم الذى هو

(فللدلالة على الحصول) يعنى حصول صفة غير ثابتة (لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا) فلا يقارن الحال (ولهذا) أى لعدم دلالة على المقارنة (شرط أن يكون مع قد ظاهرة) كما فى قوله تعالى وقد بلغنى الكبر (أو مقدرة) كما فى قوله تعالى حصرت صدورهم لان قد تقترب الماضى من الحال والاشكال المذكور وارده هنا وهو أن الحال التى نحن بصدها غير الحال التى تقابل الماضى وتقترب قد الماضى منها فجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين ولفظ قد انما يقترب الماضى من الحال التى هى زمان التكلم وربما بعده عن الحال التى نحن بصدها كما فى قولك جاءنى زيد فى السنة الماضية وقد ركب فرسه

مقاديد ٥١ ع (قوله والاعتذار الخ) قال فيه ونغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام أن
 حاله الماضي وإن كانت بالنظر إلى عامه ولقطة قد انما تقتربه من حال التكلم فقط
 والحالان متباينان لكنهم استنبهوا لفظ الماضي والحالية لتباين الماضي والحال في
 الجملة فأثروا بلفظ قد لظاهر الحالبة وقالوا جاء زيدا في السبنة الماضية وقد ركب فظهر أن
 نصير الماضي المثبت بلفظ قد تجرد الاستحسان اللفظي ٥٢ وحاصله أن المراد أن الماضي
 والحال في الجملة متباينان فأثروا بلفظ قد المقربة للحال في الجملة وفيه أنه يصير التعديل حينئذ
 وهو بما محض كما قاله ع ق قال والاولى الجواب بأن الماضي باعتبار العامل في الحال
 والتقريب بقدر اعتباره وتقدم أن فيه أيضا خفاء ٥٣ فإذا قلت جاء زيدا ركب ربما يفهم
 منه أن الركوب ماض بالنسبة للعجب فيؤتى بقدر تقتربه منه تأمل (قوله في الماضي)
 أي لفظا ومعنى أعني المضارع المنفي لم أو لم (قوله دون الحصول) وبهذا خالف المفردة
 (قوله أي لامتداد النفي) فلا يجوز أن يقال لما يقدم زيد بالامس وقدم الآن ٥٤ ع ق
 (قوله من حين الانتفاء إلى زمان التكلم) قال سم قد يكون زمان العامل مسببا فلا
 يكون امتداد النفي لزمان التكلم مفيدا للمقارنة فليست تأمل ٥٥ وسأثري الاعتذار عنه في
 كلام ع ق فتنبه وكتب أيضا قوله من حين الانتفاء اظهره في محل الضمارة وقوله إلى زمان
 التكلم بادخال الغاية بدليل ما بعده فاندفع ما أوردهما (قوله وغيرها الخ) قال في الاطول
 الفرق بين لم ولما كما بين للنفي الجنس ولا بمعنى ليس في أن الاول نص في الاستغراق فلا يمكن
 تخصيصه فلا يقال لا رجل بل رجلان والثاني ظاهر فيه ويحتاج الى اثبات في البعض فلذا
 لا يصح لما يضرب زيد أمس بل يضرب الآن ويصح لم يضرب أمس بل يضرب الآن ٥٦
 (قوله وما) فيه انها للنفي الحال كليس فالاولى حذوها كذا قزربعضهم وأقول مراد
 الشارح مامع الماضي بدليل تخصيصه فيما مر المضارع المنفي لم ولما وليست مامع الماضي انفي
 الحال بل مع المضارع تأمل (قوله لا تنقاه متقدم) بالسنوين وبلاضافة (قوله مع أن الاصل
 استمراره) أي الكثير الرابع (قوله أي استمرار ذلك الانتفاء) قال في الاطول أي استمرار
 الانتفاء لا استمرار الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحقيقه يؤدي إلى أن الاصل
 استمرار النفي مطلقا ٥٧ (قوله لما سيجي) أي في التحقيق الاثني (قوله حتى تظهر الخ)
 عبارة ع ق هذا اذا لم يظهر مفعلا ما اذا ظهر فلا يقال الاصل بقاؤه كما اذا شوه انتفاء ذلك
 النفي فلا يدل على المقارنة وبعل حينئذ جواز الامرين بعله أخرى ولا جمل صحة وجود
 المغيرة غير لما لا يكون قولك مثلا فيما اذا لم يضرب زيد بالامس وعلم ضربه الآن لم يضرب
 زيدا بالامس لكنه ضرب اليوم تناقضا بل يكون تخصيصه بذلك الاصل ٥٨ (قوله فيحصل
 الخ) قال ع ق وانما حصص المقارنة بالاستمرار إلى زمان التكلم لا بانيناعا على أن الدلالة
 على حال التكلم كما في المضارع تدل على المقارنة وقد علمت ما فيه فاذا قلت جاء لي تكلم فأفاد
 المقارنة للنفي بسبب كون الاصل استمراره ٥٩ (قوله أي بالنفي) الموصوف بأن الاصل

والاعتذار عن ذلك مذكور في
 الشرح (وأما المنفي) أي وأما
 جواز الامرين في الماضي المنفي
 فلما دلالة على المقارنة دون الحصول
 أما الاول أي دلالة على المقارنة
 (فلان لما لا استغراق) أي لا امتداد
 النفي من حين الانتفاء إلى زمان
 التكلم (وعنها) أي غيرها بل لم وما
 (لا تنقاه متقدم) على زمان التكلم
 (مع أن الاصل استمراره) أي
 استمرار ذلك الانتفاء لما سيجي
 حتى تظهر قرينه على الانقطاع
 كما في قولنا لم يضرب زيد أمس
 لكنه ضرب اليوم (فيحصل به)
 أي بالنفي أو بأن الاصل فيه
 الاستمرار (الدلالة عليها) أي
 على المقارنة (عند الاطلاق) وترك
 التقييد بما يدل على انقطاع ذلك
 الانتفاء

بقاؤه اه ع ق وكتب أيضا قوله أى بالنفى أى الانتفاء ولو عبر به لكان أوضح لانه الذى
 تقدم ذكره صريحا (قوله بخلاف مثبت) فلا يفيد الاستقرار المقضى له مقارنة لا وضعها
 ولا استصحابا اه ع ق (قوله على افادة التجدد) أى مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من
 غير أن يكون الاصل الخ) لما سبأ فى التحقيق وكتب أيضا قوله من غير أن يكون الاصل
 الخ انظر مع قولهم الاصل فى كل ثابت دوامه حتى انه وجه افادة الاسمىة الدوام بذلك
 (قوله واذا قلت ما ضرب الخ) هذا يدل على استمرار النفي فى جميع أجزاء الماضى ولا يدل
 على بقاءه فى الحال لتحصل المقارنة فالوجه أن يقال فى بيان المقارنة أن الاصل استمرار النفي
 اه سم (قوله استغراق النفي للجميع) أى النفي للبعد فى جميع الخ اتمام إعادة الاصل
 كما تقدم وأما لان الفعل حينئذ كالمتكررة فى سياق النفي اه ع ق (قوله وذلك) أى كونه
 النفي بغير الاستقرار والاثبات لا يفيد ثم ان هذا لا يتم الا بكلام المتن فى التحقيق والا
 فالتناقض يتأتى بالعكس (قوله فى طرفى تقيض) المراد بالتقيض الجنس الشامل للمتعدي
 والمراد طرفان هما تقيضان أو المراد بالتقيض التناقض وفى على كل زائدة تأمل (قوله
 ولا يخفى أن الاثبات فى الجملة) أى فى زمن متأخرا يكذب الاثبات فى بعض الأزمنة الا اذا
 صدق النفي فى جميعها (قوله انما ينافيه النفي دائما) اذ لو كان النفي كالاثبات مقيدا بجزء
 من أجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تعابر الجزأين فاكتفوا فى الاثبات بوقوعه
 مطلقا ولو مرة وقصدوا فى النفي الاستغراق كذا فى المطول قال السيد ظاهر هذا الكلام
 يشعر بأن نحول بضر ب ز يديل على استغراق النفي للزمن الماضى وضعها وما تقدم يدل
 على أن الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على أن الاصل استمراره وهذا هو المفهوم
 منه بحسب أصل الوضع وما ذكره هنا انما يفهم منه اذا قبل الاثبات بالنفي وقبل فى رد
 من قال ضرب زيدانه لم يضرب اه (قوله أى تحقيق هذا الكلام) عبارة الاطول أى
 تحقيق أن الاصل استمرار النفي (قوله لا يفتر إلى سبب) أى إلى وجود سبب اذ سببه عدم
 السبب والا فلا بد له من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ ما لا يفتر عدمه إلى سبب
 هو الممتنع لذاته اه أطول واليه أشاء اشرح بقوله فى شرح كلام المصنف إلى سبب
 موجود وقوله إلى وجود سبب (قوله يحتاج إلى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود
 الخ) مبني على أن الوجود غير الموجود وأنه من الأحوال التى هى من الاعراض التى
 هى من متعلقات القدرة وعلى أن العرض لا يبنى زمانين أما على القول بأن الوجود
 عين الموجود والقول بأن العرض يبنى زمانين فليس هناك وجود عقيب وجود ولا
 الوجود الحادث احتياج إلى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث إلى سبب لانه على ما ذكر
 لا تتعلق القدرة بالذات الاحال ايجادا ثم هى بعد ذلك فى قبضة القدرة ان شاء المولى
 أبهاها وان شاء أعدها وابقاؤها على هذا بقاء العرض الاول (قوله ولا بد للوجود
 الحادث من السبب) هو اعداد الذات بالاعراض المقتضية استمرار وجودها (قوله

(بخلاف مثبت) فان وضع الفعل
 على افادة التجدد من غير أن
 يكون الاصل استمراره فاذا قلت
 ضرب مثلا كفى فى صدقه
 وقوع الضرب فى جزء من أجزاء
 الماضى واذا قلت ما ضرب أفاد
 استغراق النفي للجميع أجزاء الزمان
 الماضى لكن لا قطعاً بخلاف لما
 وذلك لانهم قصدوا أن يكون
 الاثبات والنفي فى طرفى تقيض
 ولا يخفى أن الاثبات فى الجملة انما
 ينافيه النفي دائما (وتحقيقه)
 أى تحقيق هذا الكلام (ان
 استمرار العدم لا يفتر إلى سبب
 بخلاف استمرار الوجود) يعنى
 ان بقاء الحادث وهو استمرار
 وجوده يحتاج إلى سبب موجود
 لانه وجود عقيب وجود ولا بد
 للوجود الحادث من السبب
 بخلاف استمرار العدم فانه عدم
 فلا يحتاج إلى وجود سبب بل يكفيه
 مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل
 فى الحوادث العدم حتى توجد
 علها فى الجملة لما كان الاصل
 فى النفي الاستمرار

حصل من اطلاقه) أى عما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله حصل من اطلاقه)
الدلالة على المقارنة قال فى المطول وقد عرفت ما فيه اه أى من أن المطلوب فى الحال
مقارنة حصول مضمونها المحصول مضمون العامل ولو كان فى الاستقبال لالزمان التكلم
واللازم من الاستقرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم فأين هذا من ذلك
فترى اه سم (قوله هذا) أى ما ذكر من التفصيل (قوله فالمشهور) أى عند
علماء العربية اه ع ق (قوله جواز تركها) أى والالتيان بها وانما نص
على جواز الترك لانه هو المختلف فيه وأما الالتيان فلم يقل أحدا متناعه ع ق (قوله
لعكس الخ) بين المصنف أن علمه الجواز تخلف أحد الأمرين المعامل به ما منع الواو
فى المضارع المثبت فقول الشارح لدلالة الاسم على المقارنة ناظر لجواز الترك وقوله لا على
حصول الخ ناظر لجواز الدخول (قوله أى لدلالة الخ) أورد على التعليل ان نحو جاني
زيد وعمر ويتكلم مما أخبر به بالمضارع المثبت يدل كما تقدم على الحصول والمقارنة
معاً فمتى قض ما ذكر فى الجملة الاسمى وقد يجاب بأن التعليل ناظر الى أصل الجملة الاسمى
وذلك كاف لان هذه الأمور بيان لعل ما وقع لجزء الضبط بالنسبة لبيان الأمور المهيئة
للاحكام والافعل ما ذكر المصنف مختل عند التحقيق كما تقدم وورد أيضاً أن كون الجملة
الاسمية للدوام والثبوت يقتضى خروج الكلام عما نحن بصدده لان الكلام فى الحال
المتنقلة وأما غيرها فقد تقدم امتناع الواو فيها مطلقاً وقد يجاب أيضاً بما أشير اليه من أن
ذلك منظور فيه الى الأصل واكتفى بذلك على وجه التوسع والافكوكها متنقلة يمنع ذلك
الصل اه ع ق (قوله لكونها مستمرة) حتى فى زمن التكلم وقد بينا على أن المقارنة
يقتضيهما الحصول زمن التكلم على ما فيه من البحث السابق بيانه ع ق (قوله نحو كونه
فوه الى فى) أى ويجوز أن يقال وفوه الى فى وأما وجوب سقوطها فى الاسم المعطوفة
على المفردة كقوله تعالى نجها بأسمائها وأهم فائلون فلهروض كراهية الجمع بين واو
الحال التى أصلها العطف اذهى للربط الذى هو كالعطف وحرف العطف الذى هو أو اه
ع ق وكتب أيضاً قوله فوه الى فى ويروى فاه الى فى وفى تخريجها أقوال منها أنه على
تقدير جاعلا انظر ريس (قوله بمعنى مشافها) فيه إشارة الى أنها حال من التاء ولذا قال
ع ق مشافها له (قوله على عدم الثبوت) بل دلالتها على الثبوت قال السبى فى هذا
التعليل نظراً لان الدلالة على الثبوت المقتضى للمقارنة يقتضى ترك الواو كما تقدم أى فى
قوله لعكس ما مر فى الماضى المثبت اه ومشله فى الاطول حيث قال لعدم دلالتها على
عدم الثبوت هذا علمه جواز الترك ومدار الاولوية على قوله مع ظهور الاسم متناها فيها
فالاولى الاصـ متفاهه اه وقال الفترى يريد أنه اذا انتفت الدلالة على عدم الثبوت
بل دلت على الثبوت لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة
فكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الهيئة مع ظهور الاستثناء فكان دخول الواو

حصل من اطلاقه الدلالة على
المقارنة (وأما الثانى) أى عدم
دلالة على الحصول فله كونه
منتهياً هـ هذا اذا كانت الجملة
فعلية (وان كانت اسمية
فالمشهور جواز تركها) أى
الواو (لعكس ما مر فى الماضى
المثبت) أى لدلالة الاسم على
المقارنة لكونها مستمرة لا على
حصول صفة غير ثابتة لدالاتها
على الدوام والثبات (نحو كونه
فوه الى فى) بمعنى مشافها
(و) أيضاً المشهور (أن دخولها)
أى الواو (أولى) من تركها (لعدم
دلالتها) أى الجملة الاسمى (على
عدم الثبوت)

أولى اه وحاصل البحث تعارض التعليين وحاصل الجواب اختلافهما بالحجية (قوله مع ظهور الخ) فالعلة بنحو الامرين وكتب أيضا قوله مع ظهور الاستئناف فيها دون الفعلية لأن الاسمية قد يكون جزاءها جامدين فلا يكون فيها ما في المفردة من الاشتقاق فبعدت عن المفردة بخلاف الفعلية فانها دائما مشقة فترت منها فلا يظهر فيها استئناف كما يظهر في الاسمية والحاصل أنها بعدت عن المفردة من دلالتها على النبوت ومن ظهور الاستئناف (قوله أى وأنتم من أهل العلم) أى ومن شأن العالم التمييز الاشياء فلا يدعى مساواة الحق للباطل اه ع ق وكتب أيضا قوله وأنتم من أهل العلم والمعرفة أى فيكون الفعل بمنزلة اللازم وقوله أو وأنتم تعلمون ما بينهما الخ أى فيكون مفعوله مقذرا (قوله ما بينهما) أى الله والانداد (قوله وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور لان المشهور معمم وهذا مفصل (قوله سواء كان خبره فعلا) ظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره وانظر اذا كان خبره ظرفا اه يس (قوله لان الجملة) أى الجمالية أطول (قوله حتى تدخل الخ) غاية في النفي وقوله في صلة العامل أى فيما يتصل بالعامل أى يتعلق به بأن تكون قيدا من قيوده ويككون ذلك ظاهرا بدون الواو وكتب أيضا قوله حتى تدخل في صلة العامل قال الفري المراد من الدخول في صلة العامل أن تجعل قيدا من قيوده تابعه في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستئناف النغوى الذى ذكره عكسه اه قال سم فعلم أنه ليس المراد بالدخول في صلة العامل مطلق كونه قيدا له بل كونه قيدا له على الوجه المذكور فلا ينافى عدم الدخول في صلة العامل بهذا المعنى كونه قيدا له في الجملة كما هو صريح كلام الشيخ في نحو جواه في زيد وهو يسرع الخ فانه اعترف بأن هذه الجملة حال كما يفعله المصنف واعترف بأنه يتسع دخولها في صلة العامل فكان الحاصل أن الحال تارة تتبع العامل في الاثبات بأن ثبت لذي الحال ابتداء لا بواسطة اثبات الحال بضميره المنفصل أو صريح اسمه وتارة تستقل الحال بالاثبات بأن ثبت بضمير ذى الحال المنفصل أو لصريح اسمه كما في يسرع ومسرع في مثال المصنف فالاولى تكون بدون الواو والثانية لا تكون الا بالواو اه وكتب أيضا على قوله في صلة العامل ما نضه أى عامل الحال اه أطول (قوله وتنضم اليه الخ) عطف لازم أو بنفسه بمراد (قوله وتقدر تقدير المفرد) فاذا قلت جاء زيد بركب فالمثبت هو الجى محال الركوب لا الجى مقيد باثبات مستأنف فهو في تقدير جاء زيد ركا (قوله وهذا) أى ما ذكر من الدخول في صلة العامل والانضمام اليه في الاثبات وتقديره تقدير المفرد مما يتسع الخ أى وهذا المذكور المتقضى للترك متسع فالترك متسع فالاتيان به اراجب وهو المطلوب (قوله والا) بأن أعدته بدون قصد الاستئناف وعجاجة ع ف ولولم نقصد الاستئناف لوجب ان تقول مسرعا أو يسرع لان المضارع كالوصف في أول وهله فيكون دخلا في ثبوت العامل ولو قصدت هذا المعنى أعنى ضمها اليه ضم المفردة لكن قد تركت المبتدأ الخ (قوله بمضبعة)

مع ظهور الاستئناف فيها

فحسن زيادة رابط نحو قوله

تعالى (فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم

تعلمون) أى وأنتم من أهل العلم

والمعرفة أو وأنتم تعلمون ما بينهما

من التفاوت (وقال عبد القاهر

أن كان المبتدأ) في الجملة الاسمية

الحالية (ضمير ذى الحال وجبت

الواو) سواء كان خبره فعلا

(نحو جواه زيد وهو يسرع أو)

اسما نحو جواه زيد (وهو مسرع)

وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو

حتى تدخل في صلة العامل وتنضم

اليه في الاثبات وتقديره المفرد

في أن لا يستأنف لها الاثبات وهذا

مما يتسع في نحو جواه زيد وهو يسرع

أو وهو مسرع لانك اذا أعدت ذكر

زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع

كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا

في أنك لا تجسد سبيلا الى أن تدخل

يسرع في صلة الجى وتضعه اليه

في الاثبات لان إعادة ذكره

لا تكون حتى تقصد استئناف

الخبر عنه بأنه يسرع والا لكانت

تركت المبتدأ بمضبعة

بكسر الضاد كما في الحفيد أى مكان الضباع (قوله وجعله لغوا في البين) أى ملغوا عن
 الاعتبار ومن يدافع البين وهو تفسير لقوله تركت الخ وكتب أيضا مانصه لحصول الفائدة
 بدون الضمير فالبيان به يشعر بقصد الاستئناف المنافي للاتصال فلا يستعمل بافادة الربط
 فوجب الواو (قوله في البين) أى فيما بين الحال وعاملها لان القصد حينئذ الى نفس تلك
 الحال المفردة التي ليس لها في صيغة التركيب اثبات زائد على اثبات عاملها اه ع ق
 (قوله وحري) معطوف على قوله كنت وضمير حري يرجع الى المبتدأ أى وحري ذلك
 المبتدأ مجرى عروفي أن تقول الخ أو الى قولك جاء زيد وزيد يسرع (قوله ثم زعم الخ) أى
 وهذا لا يصدر من العقلاء (قوله ولم يبتدئ السرعة) فيه إشارة الى ان الحال في الحقيقة
 يسرع ويسرع في المثالين اه سم (قوله لا يتجى الجملة الاسمية الخ) شامل لكل جملة
 اسمية فلا تنفرد بالمبتدأ فيها ضمير ي الى الحال كما هو ظاهر كلام المصنف ويدل على ذلك
 قوله لما خرج عن القياس والاصل بخوفه الى في اه سم (قوله بضرب من
 التأويل) كما في قوله تعالى يا نأ وهم قائلون بترك الواو فيها تأويل الى الواو وكرف العطف
 فلا يتجتمع مع حرف عطف آخر أو بضرب من التشبيه بالمفرد كما في قولك كلمته فوه الى في
 لانه يتبادر منه أن المعنى مشافها وكذلك قوله تعالى قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو
 أى متعادين وهذا التأويل لا يحسن في نحو جاء زيد وهو يسرع ولذلك قيل ان اسقاط
 الواو فيه خبيث لان التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالمفرد قدباح به
 السياق فعدل عنه لمعنى في الجملة كالتصريح بعداوة بعضهم بعضا المفيد للتقريب على
 التعادى من الابعاض مع شمول الجنس لهم بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا في ذلك
 ولو اقتضاه وانما التأويل باسقاط الضمير اه ع ق وقد علم هذا وجه العدول عن المفرد
 الى الجملة مع أنها في موضع الحال المفردة راجع ع ق (قوله وهو مشعر الخ) اعتراض
 على المصنف وكتب أيضا قوله وهو مشعر الخ وافته السيد على ذلك وللاصمام معهما كلام
 انظره في أطوله (قوله وجاء زيد وعرو يسرع الخ) بل جاء زيد وعرو الخ وأولى وأولى
 (قوله بالطريق الاولى) أى وظاهر كلام المصنف خلافه اه ع ق ووجه الاولوية أنه
 جعله امشهايم ما حبت قال أولا كان بمنزلة الخ وقال ثانيا مجرى مجرى الخ ولا ريب
 أن المشبهة أقوى وعلى بعضهم الاولوية بأن الاستئناف هنا أظهر لان الضمير أقرب الى
 الاسم من الظاهر ومن الاجنبى (قوله نحو على كفته سيف) مما تقدم فيه الظرف
 أو المجرور وعلى اسم مرفوع (قوله اذا أنكرتني بلدة الخ) على حذف مضاف أى أهل بلدة
 أو على الاسناد المجازى وأنكر ونكر يكسر العين واستنكر كما يعنى واحدا يقال نكرت
 الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازى بسكون الياء طر معروف وجمعه بزة
 والبازغة في البازى وجمعه أبراز ويزان اه فري * (تنبيه) بقى من الاقسام الجملة
 الشرطية والعناء على منع وقوعها حالا فلا يقال جاء في زيد ان يسأل يعط وزعموا أنه اذا

وجعله لغوا في البين وحري مجرى
 أن تقول جاءني زيد وعرو يسرع
 أمامه ثم زعم أنكم لم تستأنف
 كلاما ولم يبتدئ السرعة اثباتا
 وعلى هذا فالاصل والقياس أن
 لا تجى الجملة الاسمية الامع الواو
 وما جاء بدونه فسيبيل سبيل الشئ
 الخارج عن قياسه وأصله
 بضرب من التأويل ونوع من
 التشبيه هذا كلامه في دلائل
 الابهام وهو مشعر بوجوب الواو
 في نحو جاء زيد وزيد يسرع أو
 مسرع وجاء زيد وعرو يسرع
 أو مسرع أمامه بالطريق الاولى
 ثم قال الشيخ (وان جعل نحو على
 كفته سيف حالا كثر فيها) أى
 في تلك الحال (تركها) أى ترك
 الواو (نحو) قول بشار
 * اذا أنكرتني بلدة أنكرتها *
 (خرجت مع البازى على سواد)
 أى بقية من الليل يعنى اذ لم يعرف
 قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم
 خرجت منهم مصاحبا للبازى الذى
 هو أبكر الطيور مشة على شئ
 من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار
 الصبح فقوله على سواد حال ترك
 فيها الواو

أريد ذلك لرم أن تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ذي الحال نحو جاءني زيد. وهو أن يسأل يعط
 فيكون الواقع موقع الحال الاسمية لا الشرطية كذا في المطول والاطول وإصاحب
 الاطول معهم مناقشة فراجعه وفي بس أن أباحيان جوز وقوعها حالاً وأنها إذا وقعت
 حالاً زمت الواو خلافاً لابن جني وأن صاحب العروس قال ينبغي تقييد الجملة الشرطية
 الواقعة حالاً بما إذا كان جوابها خبراً فانهم حينئذ تكون خبرية وأما إذا كان جوابها
 انشاء فان الشرطية تكون انشائية والانشاء لا يقع حالاً ثم قال في المطول وأما الواو
 الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله وذلك إذا كان ضد الشرط المذكور أو
 بالزوم لما قبل الشرط المذكور الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك أكرمته وإن يشقني
 وأطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشف إلى أنها للتعامل والعامل فيها ما تقدمه
 من الكلام وعليه الجمهور وقيل للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور أي أكرمته
 إن لم يشقني وإن شقني وأطلبوا العلم ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقيل اعتراضية وبالجملة
 معترضة اه وعلى كونها للتعامل خرج الشرط عن طلب الجزاء فلا جواب له كفا في الاطول
 والداميني وعلى كونها اعتراضية يكون من الاعتراض القليل وهو ما يجيء بعد تمام
 الكلام ومثله في المطول بقوله عليه الصلاة والسلام أناس يدعون إلى الله ولا خير (قوله
 أن يكون الاسم) كسواد (قوله فاعلا للظرف) لاستلزام هذا الوجه في تقديم ما قبله
 التأخير ع (قوله لا اعتماد على ذي الحال) أي صاحبها كالتأخير خرجت (قوله
 ههنا) أي في مقام الحالية خصوصاً أي بالخصوص أي لا الخبرية والوصفية (قوله أن
 الظرف) نائب فاعل يقدر (قوله في تقدير اسم الفاعل) أي فهو في تأويل المفرد فكثير
 الترك فيه وقوله الآن يقدر فعل ماض أي لأن الترك كثير فيه أيضاً ولا يقدر مضارعاً
 لأن الواو يجب تركها معه (قوله وفيه بحث) وجهه أنه أن كان سبب قوله خصوصاً كون
 الاصل في الحال الافراد فيقال كذلك الخبر والوصف وإن كان غيره فلم يبينه ويرد عليه
 أيضاً أن تجوز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو لانه عند وجود الواو يقدر بالماضي
 لا بالمضارع وعند اتفاه يقدر بالمضارع إن شئت ولو كان تجوز تقدير ما يمنع معه الواو
 مانعاً من الواو لمنع تجوز تقدير اسم الفاعل لأن الواو بمنعته مع وجودها بالآخر وقد
 تبين بما ذكر أن لا مانع من تقدير المضارع في نحو على كتفه سيف إن جعل الاسم مرفوعاً
 على أنه فاعل اه ع وقوله أن كان سبب قوله الخ عبارة عن أن كان سبب تقدير اسم الفاعل
 ههنا خصوصاً الخ وقوله وإن كان غيره فلم يبينه قال القنري إذا جعل قوله خصوصاً احترازاً
 عن الظرف الواقع صلة للموصول لم يرد الخبر والنعت (قوله والظاهر الخ) لا يخفى
 عليك أن هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ فإنه لم يبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال
 على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء اه فترى وبوافقه قول بعضهم
 أن قول الشارح والظاهر أي في توجيه كثير ترك الواو (قوله في تقدير المفرد) وهذا

ثم قال الشيخ الوجه أن يكون
 الاسم في مثل هذا فاعلاً للظرف
 لا اعتماداً على ذي الحال لا مبتدأ
 وينبغي أن يقدر ههنا خصوصاً
 أن الظرف في تقدير اسم الفاعل
 دونه الفعل اللهم الآن يقدر فعل
 ماض هذا كلامه وفيه بحث
 والظاهر أن مثل على كتفه سيف
 يجب أن يكون في تقدير المفرد
 وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها
 وأن يكون فعلية مقدرة بالماضي
 أو المضارع فعلى تقدير ينتمى الواو
 وعلى تقدير ين لا تنجب الواو

أولى النزوع الى الأصل ع (قوله فن أجل هذا) أي امتناع الواو على تقديرين
وعدم وجوبها على تقديرين كتركها وزج لانها جارية في الاربعة وجوبا ووجوازا (قوله
وقال الشيخ الخ) هذا يخص ما تقدم في الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة
الاسمية الا يضرب من التأويل فتأمل سم (قوله ويحسن الترك الخ) قال في الاطول ولقد
أعجب حيث ختم بحث التذنيب بحسن الترك كما ختم بحث الأصل بحسن الوصل (قوله
لدخول حرف) أي غير الواو قال في العروس ويدخل فيه غير كائن من الحروف مثل ان
كقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ولا لتهريبه كقوله تعالى
والله يحكمكم لامعقب لحكمه اه وانظر بقية الحروف أماليت ولعل فهم من قبيل
الاشياء فلا يقعان حالا كذا في بس (قوله يحصل بذلك الخ) فيه اشارة الى أن العلة
في حسن الترك في ذلك ان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط وقيل لكرهية
اجتماع حرفين في الجملة الحالية ووجه ع ق وعبارة وانما حسن ترك الواو فيها
حينئذ لكرهية اجتماع حرفين فيها وقيل لان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط
فان عني أن بعض الاحرف في أصلها يفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعده فاني
كأن مثلاً أو تعبد ما قبلها بما بعده فانه هذا اليبم الحرف لورود حسن الترك فيما ليس فيه
ذلك كالا تبرئة كما في قوله تعالى والله يحكمكم لامعقب لحكمه على أن هذا المعنى منتف
عن هذه الاحرف حال كون جملها أحوالا لا ينبغي أن الجملة الحالية لا تشبه بها وان عني
أنهم استدلت مسددة الواو الرابطة فكأنهم اربطت فقد عا ذلك في التحقق الى الاكتفاء
بالحرف عن الواو كراهية لاجتماعهما فالتعبد الاول أقرب اه (قوله كقوله) أي
الفرزدق ع ق (قوله الحوارد) جمع حاد اه ع ق (قوله من حرد) بكسر الراء حردا
يتسكن الراء وتحر يكها فهو حارد وحردان والجمع حوارد مثل صاهل وصواهل وطالع
وطواع لان فاعلا اذا كان مثنى لغير عاقل كان جمعه على فواعل قياسا (قوله وجواني)
تفسير (قوله لاني حرف التشبيه الخ) أي والعامل فيه كالتما فيه الخ وقولهم الحال
لا تأتي من المبتدأ محله اذ لم يكن هناك عامل غير ابتداء كما يرشده تعاليمهم ذلك بقولهم
لان العامل فيها هو العامل في صاحبها والابتداء ضيف لا يعمل علمين اه ولا يعترض
بمخالفة عامل الحال لعامل صاحبها الجواز عند بعض النحويين أو يقال يكفي طلب حرف
التشبيه في المعنى لصاحب الحال وان أهمل عنه (قوله من معنى الفعل) اذ هو معنى
أشبه (قوله برداك) أي ملبوسك وثناء باعتبار انطق التجميل والتعظيم الخبر به ماعنه
مبالغة ولو كان معناهما واحدا واستعارة لفظ الملبوس للوصف معروف للظهور في كل
منهما اه ع ق (قوله حال) امان الاحوال المترادفة بأن تكون الاحوال صاحبها
واحدا كالكلف في يقيقك أو المتداخلة بأن يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي
تشتمل عليه الحال السابقة مثل أن يجعل برداك تجميل وتعظيم حال من ضمير سالما

فن أجل هذا كتركها وقال
الشيخ أيضا (ويحسن الترك) أي
ترك الواو في الجملة الاسمية (تارة)
لدخول حرف على المبتدأ يحصل
بذلك الحرف نوع من الارتباط
(قوله فقلت عسى أن تبصرني
كأنما * بنى حوالى الاسود
الحوارد) من حرد اذا غضب فقوله
بنى الاسود جملة اسمية وقعت حالا
من مفعول تبصرني ولولا دخول
كأنما عليها لم يحسن الكلام الا
مالواو وقوله حوالى أي في الكافي
وجواني حال من بنى لاني حرف
التشبيه من معنى الفعل (و) يحسن
الترك تارة (أخرى لوقوع الجملة)
الاسمية الواقعة حالا (بعقب مفرد)
حال (كقوله والله يقيقك لئلا سالما
برداك تجميل وتعظيم) فقوله
برداك تجميل حال

كذا في المطول ~~لكن~~ الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتي على الاحتمال الاول
كما في المطول فليس البيت نصافي المقصود لقيام الاحتمال الثاني وأيضا يحتمل أن يكون
برد الفاعلا سالما ويكون تبيلا لا بد لمن يردك واذا سلم تبيلا الرجل ونعظيمه فقد سلم
الرجل كما في الاطول (قوله ولولم يتقدمها قوله سالما لم يحسن الخ) فترك الواو
في الجملة لمناسبة ما قبلها أعنى الحال المفردة من ع

(*) (الايجاز والاطناب والمساواة) *

الثلاثة مقولة بالتشكيك قال الفنري قدّم الايجاز تنبيهها على أنه بناء على التقديم في
الكلام وأردفه بالاطناب لكونه مقابله (قوله قال السكاكي) أي في الاعتذار
عن ترك تعريف الايجاز والاطناب من هذه الثلاثة تعريفها بعين القدر لكل منهما بحيث
لا يزيد ولا ينقص اه ع (قوله أما الايجاز والاطناب الخ) لم يذكر أن المساواة
من الامور التسمية والاقرّب أنهما اذا لا تعرف الا بالنسبة الى نقي الاطناب والايجاز
اه ع ق وقال الفنري لم تعرض للمساواة مع أنها تسمية أيضا لأنه لا فضيلة للكلام
الاطناب فابعد عن البليغ مساوئها لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح
الشريف للمفتاح وفيه بحث لأن عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التعرّيد
عن النكت وليس بمعين لجواز أن يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها
غير البليغ وأما البليغ فن حقه أن يراعيها ويشير اليها مع كون لفظها مطابقة
ويؤيده ما أشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا لمعارف
الاطناب مع بداهته اللهم الا أن يقال مراده أنه ليس بليغا من حيث أنه مساويا لمعارفهم
ان قلت فكذا في الايجاز والاطناب ان ليس بلاغة الموجز من حيث أنه أقل من
معارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه أقل من معارفهم يشعر
بوجود خواص بخلاف المساواة اه (قوله فلا يكون مائتسين) عله لقوله الا في
لا يتيسر الخ قدمت عليه أي والمنسوب اليه محتمل القدر لا بد من هذا حتى ينتج عدم
امكان التعيين من ع ق والمنسوب اليه هو كل منهما بالنظر الى الاختلاف فكل منهما منسوب
ومنسوب اليه تأمل (قوله بالقياس) أي بالنسبة (قوله الى كلام أزيد منه) يشير الى
أنه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام في كونه
أقص وقد يجعلان من قبيل الشناء أبر من الصنف والعدل أحلى من الخل اه فنرى
(قوله لا يتيسر الكلام فيهما) أي تعريفهما (قوله الابتكاري التحقيق) لم يقتصر على
قوله الا بالبناء على أمر ع في اهدم التصريح فيه بترك التحقيق فقد يكون الامر العرفي
على وفقه اه سم (قوله والتعيين) أي تعيين القدر والخصوص لكل منهما في التعريف
وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع في كلام السكاكي غير ما فهمه المصنف وأورد
عليه النظر الا في كما يستفهم أن نظره مبني على تعديره بتحقيق معناها وتعرفها

ولولم يتقدمها قوله سالما لم يحسن
فيما ترك الواو

(*) (الباب الثامن

الايجاز والاطناب والمساواة) *

قال (السكاكي) أما الايجاز

والاطناب فليكون مائتسين

أي من الامور التسمية التي يكون

تعقلها بالقياس الى تعقل شئ

آخر فان الموجز انما يكون موجزا

بالنسبة الى كلام أزيد منه وكذا

المطنب انما يكون مطنبا بالنسبة

الى ما هو أنقص منه (لا يتيسر

الكلام فيهما الابتكاري التحقيق)

والتعيين

(قوله أى لا يمكن الخ) أشار به الى أن المراد بعدم التبسر عدم الامكان لأنه يمكن بعسر
 (قوله على أن هذا المقدار من الكلام ايجاز) ظاهره اطلاق لفظ اليجاز على نفس
 الالفاظ وهو يخالف ما سمي في قوله قريبا فالاليجاز أداء المعنى بأقل الخ فإن كان يطلق
 عليهم كما في لفظ الخبر والانشاء فالامر واضح وان كان لا يطلق الا على أحدهما فقط فيقول
 أحد الموضعين ليرجع الى الآخر اه يس (قوله أذرب) للتكثير وقدر بعض المحققين
 أنها هذا التحقيق (قوله والبناء على أمر عرفي) لأنه لا بد من تعيين منسوب اليه لتمايز
 الاقسام وتنضبط وكلام الاوساط أولى بذلك (قوله على أمر عرفي) أى متعارف بين
 أهل العرف في أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية اه أطول وكتب أيضا قوله على
 أمر عرفي وهو متعارف الاوساط أى فيكون المنسوب اليه الذى هو ذلك الامر العرفي
 مضبوطا في الجملة لان أفرادها وتفاوت متقاربة فيكون المنسوب أيضا الذى هو
 اليجاز والاطناب مضبوطا في الجملة (قوله وهو متعارف الاوساط) قيل قد يختلف
 متعارفهم بأن يتعارفوا عبارتين عن معنى واحد احدا ما أريد من الاخرى من غير زيادة
 في المعنى فما المعبر منه ما وان اعتبر الم تمايز الاقسام فليأتل فان ذلك قد يدفع بقوله
 الا لا يقدرون في تأدية المعنى على اختلاف العبارات الخ كذا في سم (قوله ولا
 في غاية الفهامة) أى العجز (قوله أى كلامهم الخ) وربما شتم كلامهم على الحذف
 ومع ذلك لا يسمى اختصارا و ايجازا لانه متعارفهم فان عرفهم في طلب القبال يا زيد وهو
 مشتمل على الحذف وفي التحذير اياك والاسد اه أطول (قوله في مجرى عرفهم)
 الظاهر أن يقال ان كان مجرى مضموم الميم اسم مفعول فالاضافة من اضافة الصفة الى
 الموصوف وان كان مفتوحا مصدرا ميمافه ومعنى اسم الفاعل والاضافة كما في القول
 أيضا وقال ع ق أى عند جريانهم على عادتهم اه (قوله والمخاورات) أى المخاطبات
 فهو أعم مما قبله (قوله لا يحمد من الاوساط) قال في الاطول ولا يحمد أيضا من
 البليغ معهم لأنه لا يقصد معهم بكلامه مزية سوى التجريد عن المزايا اه وكتب أيضا
 مانصه ويحمد من البلغاء ان وقع منهم لانهم لا يأتون به الا نكتة ولكن حينئذ لا يكون
 متعارف الاوساط الذى يقاس به اليجاز والاطناب اه ع ق (قوله ولا يذم أيضا
 منهم) قال في الاطول ولا من البليغ معهم وأما التسليم متعارفهم اذا عرى عن المزية فلا
 يحمد ولا يذم من البليغ معهم ويذم منه مع البليغ واذا شتم على المزايا التي هم غافلون
 عنها كما في اياك والاسد فمعهم لا يحمد من البليغ ولا يذم ومع البليغ يحمد لان البليغ
 يقصده مزايا تتعلق بالاليجازات التي فيها اه وكتب أيضا قوله ولا يذم أيضا منهم وان
 كان يذم من البلغاء اذا لم يقتضه الحال من ع ق ثم قال فعلم أن الكلام انما ينحصر
 في الممدوح والمذموم بالنسبة الى صدوره من غير أهل العرف الذين ليسوا من البلغاء اه
 (قوله عن حكم النعيق) النعيق نصوبت الراعى في غنمه وصوت الغراب والمراد به هنا

أى لا يمكن التنصيص على أن هذا
 المقدار من الكلام ايجاز وذلك
 اطناب اذرب كلام موجز يكون
 مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعلم
 (والبناء على أمر عرفي) أى والا
 بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف
 (وهو متعارف الاوساط) الذين
 ليسوا في مرتبة البلاغة ولا
 في غاية الفهامة (أى كلامهم
 في مجرى عرفهم في تأدية المعاني)
 عند المعاملات والمخاورات
 (وهو) أى هذا الكلام
 (لا يحمد) من الاوساط (في باب
 البلاغة) لعدم رعاية مقتضيات
 الاحوال (ولا يذم) أيضا منهم لان
 غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات
 وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد
 تأليف يجزها عن حكم النعيق

أصوات الحيوانات والمراد بحكمه عدم دلالة (قوله من عبارة المتعارف) العبارة بمعنى
 المعبرية والاضافة بيانية (قوله والاطناب الخ) الاطناب على اصطلاح السكاكي يم
 المساواة كما سيبي وهذا التفسير لا بلاغة الا هم الآن يقال هذا اصطلاح آخر اه فترى
 وكتب أيضا مانصه والمساواة أدأوه بقدر المتعارف (قوله الاختصار) وهو اليجاز
 وعبرية نفقنا لانه لا فرق بينهم عند السكاكي كافي بس (قوله يرجع فيه تارة الى ماسبق)
 من رجوع التسوب الى وصف التسوب اليه أي ينظر فيه الى ذلك (قوله سبق) أي لروما
 وضمنا اذ كون عبارة المتعارف أكثر يسبق صريحا ولم يقل الشارح أي الى كونه أقل
 من عبارة المتعارف لانه نفسه فلا معنى لرجوعه له وليناسب قول المصنف بعد وأخرى
 الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه الكون المتعلق بالغير وهو المقام وفسر ع ق ماسبق
 بمتعارف الاوساط وعبارته يرجع في تعريفه تارة أي في بعض الاحيان الى اعتبار ماسبق
 وهو متعارف الاوساط فيقال كما تقدم اليجاز أن يترقى بالكلام المعنى هو أي ذلك
 الكلام أقل من المتعارف في ذلك المعنى ويرجع في تعريفه تارة الى اعتبار كون المقام
 الذي أورد فيه الكلام الموجز خلقا أي حقيقة واجد را يجب الظاهر بكلام أبسط عما
 ذكر اه (قوله أي من الكلام الذي ذكره المتكلم) أي سواء كان الذي ذكره المتكلم نفس
 عبارة المتعارف أو أقل أو أكثر (قوله وهو غلط لا يخفى الخ) لأن المعنى عليه أن الموجز
 ما كان أقل من مقتضى المقام الأبسط من المتعارف وهذا صادق بما إذا كان فوق
 المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام وأقل منهما
 ولا يشعل ما إذا كان مقتضى مساويا للمتعارف أو ناقص ففقه قصور وعبارة ع ق ويلزم
 عليه ان ما كان أقل من المتعارف أي أو مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون
 موجزا ولم يعرف له قائل اذ هو محض كبحض فالتفسير الاول متعين اه بتصرف (قوله
 على من كان له قلب) أي عقل أو ألقى السمع أي أصغى وأمال وهو شبيه بد أي حاضر
 وفي كلامه اقتباس (قوله ظاهرا) وان كان باطن المقام يقتضي الاختصار على ما ذكر
 ليقترغ لطلب المقصود اه ع ق (قوله فينبغي أن يبسط فيه الكلام الخ) أي بناء على
 الظاهر كأن يقال هن أعظم السيد والرجل وضعفت جراحة العين الى غير ذلك اه ع ق
 (قوله فلا ييجاز معنيان) عبارة الاطول فلا يختصا ر معنيان كونه أقل من عبارة
 المتعارف وكونه أقل مما يقتضيه ظاهر المقام وهل اليجاز كذلك لم يعلم من كلام الفتاح
 صريحانم يفهم من قوله في ذكر أمثله اليجاز من أمثله الاختصار أنه لا يفرق بينهم ابل
 المتبادر من قوله ثم الاختصار كونه من الامور التسمية في مقام تحقيق اليجاز أنه
 لا يفرق بين العبارتين اه وفي المطول بعد كلام قرره نعم لو قيل اليجاز أخص في اصطلاحه
 من الاختصار لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يعد عن الصواب اه
 فقول الشارح فلا ييجاز معنيان مبني على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي من أنه لا فرق

(فلا ييجاز أدأوه المقصود بأقل
 من عبارة المتعارف والاطناب
 أدأوه بأكثر منها ثم قال الاختصار
 لكونه تسييرا يرجع فيه تارة الى
 ماسبق) أي الى كون عبارة
 المتعارف أكثر منه (و) يرجع
 تارة (أخرى الى كون المقام
 خلقا بأبسط مما ذكر)
 أي من الكلام الذي ذكره المتكلم
 ويؤهم بعضهم أن المراد بما ذكر
 متعارف الاوساط وهو غلط لا يخفى
 على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو
 شهيد يعني كما أن الكلام يوصف
 بالاجاز لكونه أقل من المتعارف
 كذلك يوصف بكونه أقل مما
 يقتضيه المقام بحسب الظاهر
 وانما قلنا بحسب الظاهر لانه
 لو كان أقل مما يقتضيه المقام
 ظاهرا وتحقيقا لم يكن في شيء من
 البلاغة مثاله قوله تعالى رب اني
 وهن العظم مني الآية فانه
 اطناب بالنسبة الى المتعارف
 أعنى قوله يارب شفت وياجيز
 بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا
 لانه مقام بيان انقراض الشباب
 والمالم المشيب فينبغي أن يبسط فيه
 الكلام غاية البسط فلا ييجاز
 معنيان

بينهما عنده وكتب أيضا قوله فلا يجاز معنيان هذا معني على مذكوره الرندي وغيره من أنه
 لا فرق بين الإيجاز والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل الإيجاز تارة والاختصار
 أخرى وقوله أي الشارح في المطول نعم لو قيل الإيجاز أخص الخ بيان للمآل إليه الشارح
 نفسه ما هنري وكتب أيضا قوله فلا يجاز معنيان ويلزم أن لا لطائبا معنيين (قوله
 بينهما عموم من وجه) يجتمعان فيما لو قيل رب شئت فانه أقل من مستثنى الحال لاقتضائه
 أبسط منه لكونه مقام التشكي من المأم الشيب وانقراض الشبَاب وأقل من عبارة
 المتعارف أيضا وهو ياربى شئت بزيادة حرف النداء واء الاضافة وينفرد الثاني وهو كونه
 أقل بما يقتضى المقام في الآية المذكورة مثلا إذ يقتضى المقام كما تقدم أكثر منه
 والمتعارف أقل منه كما لا يخفى وينفرد الأول وهو كونه أقل من المتعارف بنحو قول
 الصائد غزال عند خوف فوات الفرصة فانه أقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس أقل
 مما يقتضى المقام لانه يقتضى هذا الاختصار كما تقدم أول الكتاب ولا يخفى عليك اجراء هذه
 النسبة أعني نسبة العموم من وجه على التفسيرين في الاطنابين أيضا اه ع (قوله وفيه
 نظري) أى في كلام السكاكي أولا وآخر ابدليل مابعدده وكتب أيضا قوله وفيه نظر قد قصر
 نظر المصنف وفات عنه أمران ظاهران أحدهما أنهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من
 الاطناب ولا عبارة للأوساط وغيره وثانيهما أنه لم يحفظ تعريف الإيجاز عن دخول
 الاخلال وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل اه أطول (قوله والجواب الخ) عبارة
 المطول وجوابه ان المراد بعدم التسير تحقيقه أنه لا يمكن أن يحقق ويعين أن هذا
 القدر من الكلام إيجاز وذلك اطناب على ما مر بينهما ما تناوأت لانه اعتبر في المختصر
 تعسير التحقيق وفي المطول عدم امكانه وفي التنزي ما منه نوقش فيه أى في الجواب بأن
 قول السكاكي لكونه ما نسبين لا يتيسر الكلام فيه ما يدل على أنه يستدل على مدعاه بطلان
 النسبة ولا شك أن مطلق النسبة لا يقتضى ذلك كما ذكره اه وحاصل المناقشة أن مقصود
 المتن أن مطلق الكون نسبيا لا يقتضى عدم التسير المذكور كما يعطيه تعليل السكاكي به
 وهذا الاشكال بحاله على ما ذكره الشارح أيضا لان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى عدم
 امكان تعيين المقدار أيضا قال هم وقد يدفع هذا عن عبارة المختصر لانه لم يعتبر عدم
 الامكان إلا أن يقال ان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى العسر أيضا تأمل اه (قوله لان ما ذكره
 بيان لمعناها) فبيان لمعناها بما ذكر دليل على عدم هذه الارادة وبجث في ذلك بأنه لا يدل
 اذ لا يلزم من تعسير المعنى عدم بيانه وكثيرا ما يبينون المعاني التي هي في غاية الاشكال
 إلا أن يجاب بأنه لاحظ في الاستدلال بما ذكره سباق السكاكي فانه ساق عدم التسير
 للاعتذار عن ترك التحقيق فلو أراد عدم التحقيق في معناه ما تركه تأمل سم (قوله بل
 أراد تعسير التحقيق الخ) عبارة ع بل مراده تعسير التعريف المقضى تعيين المقدار
 بحيث لا يزد عليه ولا ينقص لتوقف ذلك كما تقدم على اتحاد المنسوب اليه اه وكتب

بينهما عموم من وجه (وفيه
 نظر لان كونه الشيء نسبيا
 لا يقتضى تعسير تحقيق معناه)
 اذ كثيرا ما تحقق معاني الامور
 النسبة وتعرف بتعريفات تليق
 بها كالابوة والاخوة وغيرهما
 والجواب أنه لم يرد تعسير بيان
 معناها لان ما ذكره بيان لمعناها
 بل أراد تعسير التحقيق والتعيين
 في ان هذا القدر ايجاز وذلك
 اطناب

أيضا مانصه وقد علمت أن مجرد الكون نسبيا لا يقتضي هذا التعسير بل مع كون المنسوب إليه مختلفا (قوله والبسط) أي ذى البسط أي الكلام صاحب البسط الموصوف اذ الموصوف انما هو الكلام لا البسط فالموصوف صفة للمضاف المقدّر لا للبسط ا ح ف وقال بعضهم المراد بالبسط المبسوط (قوله الموصوف) بكونه أزيد من الكلام المذكور (قوله بأن يقال اليجاز الخ) تصوير للبناء وبأن يقال في الاطناب ان بنى على المتعارف هو أداء المقصود بأكثر من عبارة المتعارف وان بنى على البسط هو أداء المقصود بأكثر مما يقتضيه المقام (قوله أو مما يليق بالمقام الخ) أي في البناء على البسط (قوله ردّ الى الجهالة) أي والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة الى الرّد اليها ع (قوله وكيفية) أي المتعارف وأنت لاكتساب التأنيث من المضاف اليه أو باعتبار الكلمات وكتب أيضا قوله وكيفية أي من تقديم وتأخير وغير ذلك فيردّ بذلك الجهل ولو كان الكيف لا يتعلق به الغرض ههنا إلا أن الجهل به يزداد به سهل الشيء فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا من ع ق أو المراد بالكيفية طول الكلمات وقصرها (قوله أي مقدار) مفعول يقتضى قدم عليه (قوله والجواب الخ) قال في الاطول فيه بحث لان متعارف أوساط العرب لا يتيسر للعجم فالتعريف لا يتبع الالمتبع لغة العرب والتصنيف عام لكل محصل فهو ردّ الى الجهالة لكثير من المخاطبين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعاني فتعريفات الفن الطالبي البلاغة لا للبلاء فالتعريف بما تنحصر معرفته بالبلاء ردّ الى الجهالة نعم انما يتفسع التعريف لان ما سبق في الابواب السابقة تكفل من معرفة المقامات ما يكفي في معرفة البسط الا لا في المقام ا ه وقوله لان متعارف الخ قدح في ردّ الشارح جهالة متعارف الاوساط وقوله وان البليغ الخ قدح في رده جهالة البسط الموصوف تدبر (قوله قوال المعاني) أي فهمي على قدرها فن عرف الوضع عرف أي معني يفرغ في هذا القالب من اللفظ للعلم بأن المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة وذلك سهل مدرّك مدرّك الوضع وان كان عاميا فان ادرك هذا المقدار شأن كل أحديهم على المحاورات لانه لا قدح فيه ا ه ع ق وكتب أيضا قوله قوال المعاني لانهم امهومة من الالفاظ وعكس بعضهم نظرا الى ان المعنى يستحضر أولا ثم يوثق باللفظ على طبقه وجع بأن الاول باعتبار السامع والثاني باعتبار المتكلم (قوله والاقرّب الخ) يقتضى ان ما قاله السكاكي قريب الى الصواب مع أن غرض المصنف انه ليس بصواب لانه نظريه ولم يجب عنه وعُدل الى غيره و يقتضى أيضا ان هذا ليس بصواب بل أقرب اليه وأجيب بأن افعال التفضيل ليس على بابة وان المراد بالقرب الى الصواب التفكر منه وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشيء عن كونه اياه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان العدل داخل في التقوى (قوله المقبول) أي المعتمد من طرق التعبير عن المعنى المراد ثلاثة المساواة واليجاز والاطناب كما أن غيرا معتبرا ثلاثة الاخلال والتلويل والحشو ا ه

(ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف) بأن يقال اليجاز هو الاداء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور (ردّ الى الجهالة) اذ لا تعرف كيفية متعارف الاوساط وكيفية لا اختلاف طبقاتهم ولا يعرف أن كل مقام أي مقداره يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ قوال المعاني والاوساط الذين لا يقدرون في تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في اطراف الاعتبارات لهم حد معلوم من الكلام يجري بينهم في المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهم جميعا وأما البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلاء العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والاقرّب) الى الصوت (أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد

يس (قوله تأدية أصله) أى أصل المراد أصل مقدم أى تأديته وقال بعضهم اضافته
 بيانية على مذهب من يجوزها فى الضمير اه حفى وبه يجب عما قاله فى الاطول الاولى
 تأديته لان المراد بالمراد أصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن أصل المراد تأديته اه
 (قوله بلفظ مساولة) بأن يؤدى بما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق وكتب أيضا مانصه
 اعتمد فى معرفة أن الاول مساواة والثانى ايجاز والثالث اطناب على اشعار المفهومات
 بذلك كما لا يخفى اه أطول وكتب أيضا مانصه لقائل ان يقول ما أنكره المصنف على
 السكاكى يرجع اليه كلامه لان التأدية بلفظ مساواة تعين أن يكون المراد بمساواته
 المساواة الوضعية وهى انما تعرف بالعرف اللغوى الذى يعمله الاوساط لانهم انما
 يتعارفون بتقدير ما يفيد الوضع فقد عاد الامر الى الاحالة على العرف وقد يجب بان
 معرفة الوضع لا تتوقف على العرف فانظره ع ق وقال فى الاطول وهما البعث الاول أنه
 ان اراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ أو من الاوساط فالرائد والناقص
 غير مقبولين من الاوساط لانهم ما خرج عن طريقهم للداع وان اراد بالمقبول من البليغ
 فليس المساوى والناقص الوافى متبولين مطلقا بل اذا كانا داع والثانى ان قولنا جاني
 انسان وقولنا جاني حيوان ناطق كلاهما تأدية أصل المراد بلفظ مساواة فنبغى أن
 لا يكون أحدهما اطنابا والاخر ايجازا وبالجملة لا يشعُر تعريف ايجازا ايجازا القصير
 والثالث ان قولنا جاد الملك ونظائره مساواة بتعريف السكاكى ايجازا بتعريفه فتزاعم مع
 السكاكى فى نقل اصطلاح القوم ومثله لا يسمع منه بدون سند قوى ولوقيل المراد المساوى
 بحسب عرف الاوساط فتعريفه يؤل الى ما ذكره السكاكى ويرد عليه ما ورد عليه
 الرابع أن ايجازا والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن
 الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف ايجازا والاطناب ما لم يفيد البلاغة لجواز أن يكون
 الناقص الوافى غير فصيح وكذا الرائد لفائدة اه وقوله فى البحث الاول فليس المساوى
 والناقص الوافى الخ يقتضى أن الاطناب مقبول من البليغ مطلقا وليس كذلك ويمكن
 الجواب عن أصل البحث الاول باختبار الشق الثانى وان المصنف انكسر فى عدم التقييد
 بالداعى على العلم به من كون الكلام فى أساليب البلاغة التى هى مطابقة الكلام لمقتضى
 الحال وعن الثانى بأننا انسلم ان جاني حيوان ناطق تأدية بلفظ مساواة وعن الثالث بأننا
 لانسلم ان هذا ايجازا لان التقدير فيه لرعاية أهر لفظى واللفظ المساوى لاصل المراد هو
 متعارف الاوساط لكن لما لم يأخذ المصنف بعنوان متعارف الاوساط لم يرد عليه ما ورد
 على السكاكى الذى أخذ به هذا العنوان وعن الرابع بأنه انكسر فى عدم التقييد على
 ما رقتدبر (قوله أو بلفظ ناقص) بأن يؤدى بأقل مما وضع لاجزائه وقوله أو بلفظ رائد
 بأن يكون أكثر مما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق (قوله فالمساواة أن يكون الخ)
 المتبادر من هذا التقرير أن قول المتن لفائدة قيد فى الاطناب فقط وهو صريح الاحتراز

تأدية أصله بلفظ مساواة (أى لاصل
 المراد (أو) بلفظ ناقص عنه واف
 (و) بلفظ (رائد عليه لفائدة) فالمساواة
 أن يكون اللفظ بتقدير أصل المراد
 والايجاز أن يكون ناقصا عنه
 واقابيه والاطناب أن يكون زائدا
 عليه لفائدة

الآتي في المتن أيضا وقد نظر في ذلك في العروس بأنه يقتضي أن المساواة مقبولة مطلقا
وان كان المقام يقتضي الإيجاز والاطناب قال والذي يظهر ان قوله لفائدة يتعلق بالثلاثة
من جهة المعنى وان كانت عبارته تقتضي ان لفائدة يتعلق بالناقص والزائداه وما صرح
به من اقتضاء عبارته ان لفائدة يتعلق بالناقص والزائد غير مسلم بدليل أخذ محترزه فيما يأتي
قدبر (قوله غير وافي به) بحيث يحتاج في دلالة على المراد الى تكافؤ وتعسف فلا يرد
أن يقال اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت فتكون مقبولة وان لم توجد فلا دلالة أصلا حتى
تكون مقبولة أو لا والجواب أن القرائن لا بد منها لكن قد يكون الفهم منها انعساقا وتكلفا
لحقاها وبعد الاخذ منها كما يشهد صادق الذوق بذلك في شاهد الاخلال المشار اليه بقوله
والعيش الخ اه ع (قوله كقوله) من مجزئ الكامل (قوله خير) أي لان الجاهل
الاحق بنعم بما وجد ولا يضيق على نفسه بشئ والثاني يتأمل في العواقب والافات
وخوف العناء فلا يجد للعيش لذة (قوله في ظلال) حال من ضمير خير (قوله النول) (عن
بالنعم والتخ الحق اه أطول (قوله والجهالة) عطف تفسير (قوله عن عاش) أي من
عيش من عاش مطول (قوله أي مكدودا) جعل كذا مصدرا يعنى اسم المنعول حالا ويحتمل
انه منعول مطلق على تقدير مضاف أي عيش كد (قوله أي الناعم الخ) بيان لما أخل به
وكتب أيضا قوله الناعم تقييد لعيش المذكور وقوله في ظلال العقل تقييد لعاش (قوله
وفي ظلال العقل) قال في الاطول لا يخفى انه لا يلائم تقييد العيش الشاق بكونه في ظلال
العقل وينبغي أن يقول في شدة احراق اشراق العقل وكأنه أوقعه في التعبير بظلال
العقل المشاكلة اه (قوله فيكون مخلا) قال في المطول وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف
ان العيش المعتد به أعنى العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الخفي دون العقلاء المتأملين
في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النول كناية عن العيش الناعم والعيش
الشاق كناية عن عيش العقلاء المحترمين في أمورهم وأشار بألف وجه الى ان العيش
في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الانعام وأن العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل
حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ الظلال اه أي
فينهم من البيت على هذا أن العيش الناعم اللازم للجهل والحماقة خير من عيش العاقل
المستلزم للكذب والحشقة وهذا مقصود الشاعر أو بمعنى مقصوده وقال الجلال السيوطي
في شرح منظومته انه لا اخلال في البيت بل فيه النوع البدعي المسمي بالاحتباك (قوله
الاديم) أي الجلد أي جلد الذراعين وقوله لراشيه أي انتهى التقديد الى راشيه فاللام
بمعنى الى التي لغاية تأمل (قوله ومينا) في رواية مينا فلا شاهد فيه (قوله واحد) فلا
فائدة في الجمع بينهما ما مطول لا يقال لفائدة التأكيدي لان التأكيدي انما يكون فائدة اذا
قصدا لقتضاء المقام اياه وليس هذا الكلام مقتضيا لذلك لان المراد منه الاخبار
بمضمون القصة ولا يقال تعيين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لان الاول جاء في محله

(واحتريز وافي عن الاخلال)
وهو أن يكون اللفظ ناقصا
عن أصل المراد غير وافي به
(كقوله والعيش خير في ظلال
النول) أي الحق والجهالة (عن
عاش كذا) أي مكدودا متعوبا
(أي الناعم وفي ظلال العقل) يعني
أن أصل المراد ان العيش الناعم
في ظلال النول خير من العيش
الشاق في ظلال العقل والفظه
غير وافي بذلك فيكون مخلا فلا
يكون مقبولا (و) احتريز (بهاينة عن
التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على
أصل المراد لفائدة ولا يكون اللفظ
الزائد متعينا (نحو) قوله
وقد دت الاديم لراشيه
(وأنني) أي جعل قوله كذا ومينا
والكذب والمين واحد فقوله
قد دت أي قطعت

ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت (قوله لتيقن الشجاع بعدم الهلاك) أي فلا يكون له فضل إذا قدم على المعركة (قوله وتيقن الصابر بزوال المكروه) وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل له لأن الناس كلهم إذا تيقنوا ذلك صبروا حرصا على الفضيلة اه ع ق وكتب أيضا ما نصه اعلم بعدم موت تلك الشدة وكتب أيضا قوله وتيقن الصابر لا يقال ذلك التيقن على تقدير الموت وعدم الخلود أشد لا نأقول هذا مسلم لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود اه حفيد (قوله فان بذله حينئذ أفضل) لأن الخلود يزيد الحاجة الى المال (قوله وغاية اعتذاره الخ) أي الاعتذار عنه بحيث يخرج من الفساد قال الحفيد ليس بشئ فإنه على تقدير الخلود خوف الابتلاء بالشدة والاحتياج أكثر وعلاقة القلب بمحبة المال أشد وأما رجاء البذل المالي بتقل الاحوال ففي غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الخلود ولذا كان ترك الشاب للمال أفضل من ترك الشيخ الفاني اياه تأمل (قوله علم) مفعول مطلق مبين للنوع أو مفعول به معناه المعلوم (قوله فلنقطه قبله حشو) لأن القلبية مفهومة وقد تعين للزيادة اذا ليصح عطفه على اليوم كما عطف الامس فيكون التقدير وأعلم علم قبله بالاضافة الى التمسك اه ع ق وقال في الاطول ان أن تقول الامم للاستعراق أي كل أمم ووصفه بالقلبية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تبين العمومه وتنصيبه عليه كما ذكر في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه (قوله وهذا بخلاف الخ) دفع لما قد يقال هلا جعل قبله بنزلة بعين في قوله أبصرته بعين مثلا فيكون تأكيذا ووضح الجواب أن التأكيذا لا يكون الا عند خوف الانكار أو وجوده وتجاوز الغفلة أو نحو ذلك ولا يصح شئ من ذلك هنا فزيادته ليست اقصد التأكيذا بل قصد التأكيذا عما يكون فائدة عند اقتضاء المقام له ولا كان حشوا وكتب أيضا قوله وهذا بخلاف الخ فليس من الحشو (قوله الى التأكيذ) أي لدفع المجاز لانه يحتمل أبصرته بقلبي ومعنى بقلبي وأمرت بكتابتها (قوله قدمها) أي في التمثيل (قوله لانها الاصل) أي أصل يقاس عليه الايجاز والاطناب لأن تصورهما من حيث ذاتهما لا يتوقف على شئ بمعنى ان ادراك ان هذا ادال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لاكثر من هذا لا يتوقف على شئ ومن هذا الوجه يقاس عليها فلا يشافي أنها نسبية أيضا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لأن ذلك من حيث وصفها بالمساواة المستبعدة اصطلاحا وهي أنها اللفظ ليس فيها ايجاز أي نقصان عن الاصل والاطناب أي زيادة عليه ولا يقاس عليها من هذا الوجه فتأمل اه ع ق وكتب أيضا قوله قدمها لانها الاصل المقيس عليه قيل الاولى أن يذكر وجه تقديمها في الضبط الاجمالي السابق أعني قوله والا قرب أن يقال الخ فإنه المقتضى لبيان فائدة العدول عن أسلوب قوله الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وأما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم في الضبط الاجمالي وقد يجاب بأن التفصيل هو المقصود والاجمال

لتيقن الشجاع بعدم الهلاك
وتيقن الصابر بزوال المكروه
بخلاف البازل ماله اذا تيقن
بالخلود وعرف احتياجه الى
المال دائما فان بذله حينئذ أفضل
عما اذا تيقن بالموت وتخليف المال
وغاية اعتذاره ما ذكره الامم
ابن جنى وهو أن في الخلود وتنقل
الاحوال فيه من عسر الى يسر
ومن شدة الى رخاء ما يمكن
النفوس ويسهل البوس فلا يظهور
لبذل المال كثير فضل (و) عن
الحشو (غير المفيد) للمعنى
(كقوله)

وأعلم علم اليوم والامس قبله
ولا يمكنني عن علم ما في غد عم
فلنقطه قبله حشو غير مفيد وهذا
بخلاف ما يقال أبصرته بعين
ومعنى بأذني وكتبته يدي في مقام
يقع الى التأكيذ
(*) (المساواة)

قدمها لانها الاصل

توطئة له فلهذا ذكر وجه التقديم في التفصيل اه وقال في الاطول قدمها مع تأخرها
عن الإيجاز والاطناب في مقام التصوير اقله مباحثها وأما في مقام التصوير فراجعى علو
شأنها في باب البلاغة وقال الشارح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه أن المقيس
عليه المساواة والإيجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (قوله المقيس عليه)
أى المنسوب اليه (قوله ولا يبحق) أى ينزل (قوله المكر السبي) هو من جانب الحق
أن يفعل بالبعد ما يملكه قبل في الآية اطناب بذكر السبي بعد المكر فإن المكر لا يكون
الاسيئاه وفي القنرى ولا يبحق المكر السبي الا بأهله حاق به الشيء أى أحاط به ووصف
المكر بالسبي ايماء الى أن بعض المكر ليس سبياً كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لأن
مكر الله جزاء السبي وجزاء السبي ليس بسبي (قوله الا بأهله) أى عسحقه (قوله
وقوله) أى الذابغة يخاطب أباقابوس النعمان بن المذذر (قوله المتأى) اسم مكان
من أتأى عنه أى بعد (قوله أى موضع البعد عنك) فيه إشارة الى أن عنك متعلق
بالمستأى وهو مبني على أن اسم المكان يعمل في الظرف والمنه ورأته لا يعمل فيه ولا
في غيره وعليه فالجار والمجرور متعلق بوسع على معنى البعد من سم ويس (قوله شبهه
بالليل) أى في عمومها الاماكن وبلغه كل موطن لسعة ملكه وبسطة يده فلا يقات منه
أحد (قوله حذف المستثنى منه) تقديره بأحد (قوله وفي البيت حذف جواب الشرط)
زاد في الاطول وحذف المعطوف عليه الشرط ثم قال بعد ذكر الجواب الذى في الشرح
على أنه قد صرح كثير من النحاة بأن مثل هذا الشرط أعنى الشرط الواقع حالاً لا يحتاج
الى الجزاء وهذا لا يبحق عليك أن تذكر المستثنى منه اذ لم يكن لفائدة يكون حشواً وأنه
يشكل كون البيت مثلاً للمساواة باعتبار حذف متعلق خبر الظرف أيضاً الآن يقال
التحقيق أنه لا حذف والتقدير الامر انطى حتى ان ذكر متعلق خبر الظرف يكون حشواً
حذف الوجوب حذفه اذا افساد أعمن أن يكون افساد القاعدة اللفظ واللامعنى فما
ذكره الشارح من أنه لو ذكر كان تطوياً لا لا ونوق عليه اه مع بعض حذف وقوله فما
ذكره الشارح أى في الكلام على ولكم في القصاص حياء وكتب أيضاً قوله حذف
جواب الشرط بناء على مذهب البصريين أن الجواب لا يتقدم اه يس (قوله الامر
لفظي) المراد بالامر اللفظي ما لا يتوقف افادة المعنى عليه في الاستعمال وانما جازى الى
تقديره مراعاة التواعد النحوية الموضوعة لاصل تركيب الكلام وسماء أمر الفظيا
لعدم توقف تبادر المقصود على تقديره والحاصل أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء
عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأثورة به يكون تقديره مراعاة التواعد المتعلقة
باللفظ فلا يكون حذفه إيجازاً والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهم فى ذلك التركيب
غير محتاج اليهم فى الافادة فلا يكون حذفهما إيجازاً وما جرى العرف بذكره بحيث
لا يستغنى عنه فى نفس التركيب الا قرينة خارجية فيكون حذفه إيجازاً للمحاجة اليه

المقيس عليه (نحو ولا يبحق المكر
السبي الا بأهله وقوله
فانك كالليل الذى هو مدركى
وان قلت أن المتأى عنك واسع)
أى موضع البعد عنك ذوسعة شبهه
في حال سخطه وهو بالليل قبل في
الآية حذف المستثنى منه وفى البيت
حذف جواب الشرط فيكون كل
منهما إيجازاً للمساواة وفيه نظر
لأن اعتبار هذا الحذف رعاية
لامر لفظي لا يقتصر اليه تأدية
أصل المراد

في المعنى اه ع ق وكتب أيضا قوله رعاية لامر لفظي الخ ان قلت لو سلم ذلك في الآية فلا يسلم في البيت اذ الشرط يقتضي الجزاء البتة فاذا لم يذكر وجب تقديره والاختلاف أصل المعنى فليس تقديره لامر لفظي بل لتأدية أصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقديره بحسب تأدية أصل المراد كذا في الفري (قوله بل تطويلا) بل حشوا كما في الاطول وغيره متعين الزائد وقد يجاب بأن المراد التطويل اللغوي الشامل للعشو (قوله ايجاز القصص الخ) الفرق بين ايجاز الحذف الآتي والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقامهما كما تقدم وأما الفرق بين ايجاز القصص والمساواة وبين مقامهما ما فهو أن المساواة ما جرى به عرف الاوساط الذين لا يتنبهون لادماج المعاني الكثيرة في لفظ بسيط والايجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون الخطاب بمن لا يفهم بالايجاز أو لا يتعلق غرضه بأدماج المعاني الكثيرة ومقام الايجاز كتعلق الغرض بالمعاني الكثيرة فيكون الخطاب مع من يتنبه لثقلها ولا يحتاج معه الى بسط من ع ق (قوله وهو ما ليس بحذف) أي ما ليس بحذف (قوله ما ليس بحذف نحو قوله تعالى الخ) هو أن أريد بالقصاص الحكم به مجازا واما أن أريد ولكم في مشروعية القصاص حياة وهو المتبادر فهو مما فيه ايجاز الحذف اه ع ق (قوله لان معناه الخ) أي ما يقصد أن يفيد ولو بالاتزام (قوله اذا علم الخ) يؤخذ منه أن المراد ولكم في علم القصاص أي العلم به فيكون من ايجاز الحذف فتدبر ثم رأيت في الاطول قال بعد قول المصنف ولا حذف فيه مانسه أو رد عليه أن ما ذكره المصنف في بيان كثرة معناه يفيد أن الحياة في شرع القصاص وأل العلم به ففيه الحذف ويدفعه أن معنى التظم أن القصاص منشأ الحياة غاية ان من حيثية معينة بأن العلم به أو شرعه يوجب الحياة اه وقوله ما ذكره المصنف أي في الايضاح والذي ذكره فيه هو ما ذكره الشارح بقوله لأن معناه الخ (قوله واعتبار الفعل الخ) جواب اشكال والمراد بفعل الفعل اللغوي على حذف مضاف أي دال الفعل أي الحدث فيشمل الاسم كذا في سم (قوله الطرف) أل للجسم اذ هنا ظرفان لكم وفي القصاص (قوله كان تطويلا) الاحسن ان يقول حشوا لأن الزائد متعين فترى اه سم وانما قال الاحسن لامكان الجواب بما قاله بعضهم سم ان المراد التطويل اللغوي الشامل للعشو (قوله ولكم) لم يسقط اكم مع انها ليست من المناظر ليستقيم قول المصنف ما بناظره منه (قوله عندهم) أي في اعتقادهم ولعل تكتة التقيد به انه ليس كذلك في الواقع ولعل أو جزئي في هذا المعنى في الواقع القصاص حياة (قوله أو جز كدام في هذا المعنى) ليس في كلامه ما يدل على أن قولهم المذكور من ايجاز القصص فلا ينافي ما يأتي من احتياج قولهم الى تقدير بحذف (قوله بقلة حروف الخ) خبر فضله (قوله بناظره قولهم) كذا في نسخ وعليه فالضمير المستتر في بناظره يرجع الى قولهم القتل أننى للقتل والبارز فيه يرجع الى ما الواقعة على في القصاص حياة

حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة لان لم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد (والايجاز ضربان ايجاز القصص وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير) وذلك لان معناه أن الانسان اذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى أن لا يقدم على القتل فارفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لم لبعض فكان في ارتفاع القتل حياة لهم (ولا حذف فيه) أي ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به أصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق به الطرف رعاية لامر لفظي حتى لو ذكر كان تطويلا (وفضله) أي رجحان قوله ولكم في القصاص حياة (على ما كان عندهم أو جز كدام في هذا المعنى وهو قولهم القتل أننى للقتل بقلة حروف ما بناظره) أي اللفظ الذي بناظره قولهم القتل أننى للقتل (منه) أي من قوله واصكم في القصاص حياة وما بناظره منه هو قوله في القصاص حياة لان قوله لكم زائد على معنى قولهم القتل أننى للقتل لحروف في القصاص حياة

وفي نسخ مناظر قولهم باسقاط الهاء قال بس قال بعض أهل الحواشي هذا الذي تاتيته
عن الأستاذ سلمه الله اه عليه فالضمير المستتر يرجع الى ما وكل صحيح من جهة المعنى لان
المنظرة مفاعلة من الجانبين (قوله مع التنوين) وقد لا يعتبر التنوين لحذفه في الوقف
(قوله لا بالكناية) والالكانت حروف الآلية اثني عشر بمحذوف التنوين وإثباتها
في وهمزة أل (قوله والنص الخ) يعارضه كون سلوك طريقة البرهان فنامن البلاغة
فترى سم ويمكن دفعه بأن ذلك اذا لم يقتض المقام التصريح والتخصيص لغرض في ذلك
والمقام هنا يقتضي التصريح والتخصيص لرغب العام والخاص في تلك الحياة وبمحافظة
الجميع عليها (قوله والنص على المطلوب) بخلاف قوله سم فانه اغلبدل على المطلوب
باللزم من جهة أن نفي القتل يستلزم ثبوت الحياة المنفية بوجوده (قوله بمعنى الحياة)
اذا انتفاء القتل ليس مطلوباً بالذات بل لطلب الحياة والنص على المطلوب أعون على التبول
اه أطول (قوله لمنعه) علة اعظم الحياة الحاصلة في القصاص (قوله بواحد) أي
بسبب قتل مقتول واحد قاتل واحد (قوله فحصل لهم الخ) قال في الاطول ولأن
تزيد تعظيم الحياة الحياقة مع سلامة الاعضاء اذا اتصا ص بيم العضو والنفس اه (قوله
في هذا الجنس) في سببية وقوله من الحكم بيان للجنس (قوله أو النوعية) عطف على
الاعظم وكتب أيضاً قوله من النوعية حينية النوعية غير حينية الاعظم وان كانت
الحياة العظيمة نوعاً ولذا ذكره ما فترى اه سم (قوله وهي الحياة الحاصلة الخ) قال
في الاطول لالوجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والاعظم بالوجه الاول بل كل من
الوجهين يصلح أن يكون وجه الكل منهما اه ويمكن دفعه بأن يجعل في كلامه احتياطاً
(قوله أي الذي يقصد قتله) أي لا المققول بالفعل لانه لا حياة له (قوله بخلاف القتل
الخ) هذا بحسب ظاهر اطلاق عبارتهم وان كان المراد بالقتل القصاص لكن يكفي
لربحان الآية عدم اطراد قولهم بحسب ظاهر اطلاقه بخلاف الآية الكريمة (قوله
وخوله عن التكرار) عورض بأن فيه نوعاً من الحسنات وهو رد العجز على الصدر وأجيب
بأن الحسن ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ولهذا قالوا الاحسن
في رد العجز على الصدر أن لا يؤدي الى التكرار بأن لا يكون كل من اللانطين بمعنى الآخر
فقولهم وان اشتمل على جهة حسن مشتمل على جهة مرجوحية ويكفي لربحان الآية أن
ليس فيها جهة مرجوحية أفاده في المطول وهو يشعر بأن المعنى هنا متحد وهو كذلك
من جهة أن كلا معني ازهاق الروح وان كان الاول على وجه القصاص والثاني على وجه
العظم وكتب أيضاً قوله عن التكرار أي في الجملة اه يس والا فالقتل الاول أريد به القتل
قصاصاً والقتل الثاني أريد به القتل ظاهراً لكن لما كان كل ازهاق الروح كان هنالك تكرار
(قوله فان تقديره الخ) اعترضه الحفيد بأن الظاهر أن الاحتياج الى تقدير محذوف انما
هو لامر لفظي كما في قوله تعالى ولا ينجي المكر السيئ الا بأهله وأجاب عنه سم فقال

مع التنوين احدى عشر وحروف
القتل أني للقتل أربعة عشر أعنى
الحروف الملفوظة اذ بالعبارة تتعلق
الايجاز لا بالكناية (والنص) أي
وبالنص (على المطلوب) يعنى الحياة
(وما يفيد تكمير حياة من التعظيم
لمنعه) أي منع القصاص ايها هم
(عما كانوا عليه من قتل جماعة
بواحد) فحصل لهم في هذا الجنس
من الحكم أعنى القصاص حياة
عظيمة (أو) من النوعية أي
لكم في القصاص نوع من الحياة
وهي الحياة (الحاصلة لانه مقتول)
أي الذي يقصد قتله (والقاتل) أي
الذي يقصد القتل (بالارتداد)
عن القتل لما كان العلم بالقتصاص
(واطراده) أي ويكون قوله
ولكم في القصاص حياة مطرداً
اذا لاقتصاص مطلقاً سبب للجماعة
بخلاف القتل فانه قد يكون أني
للقتل كالذي على وجه القصاص
وقد يكون أدعى له كالقتل ظاهراً
(وخوله عن التكرار) بخلاف
قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل
ولا ينجي ان الحالى عن التكرار
أفضل من المشتمل عليه وان لم يكن
مخلاً بالقصاحة (واستغنائاه عن
تقدير محذوف) بخلاف قولهم فان
تقديره القتل أني للقتل

أقول قد يمنع ما قاله بأن تنفصيل القتل على تركه لا على غيره كالضرب والجرح لا ينهم من غير هذا المحذوف فليس لمحض أمر صناعي اه وحاصله أن هذا الاعتراض انما يتجه لو كان المتقدم من غيره لا من تركه وأجاب بعضهم بأن المحذوف هنالم يستثنى مسته اه (قوله من تركه) لا يخفى أن الترك لا ينفي القتل حتى يصلح لأن يكون مفضلا عليه فالمراد أنني من كل زاجر اه أطول (قوله والمطابقة) فيه أن القتل ونفيه أيضا متضادان اه أطول (قوله في الجملة) المعنى على لو أي ولو في الجملة وكتب أيضا قوله في الجملة أي سواء كان التقابل على وجه التضاد أو الساب والایجاب أو غير ذلك كما سيأتي في محله فله سم وقال يس أي سواء كان التقابل بحسب الذات أم لا كالنقص والحياة فإن النقص انما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار أن فيه قتلا والقتل يقابل الحياة فجعل ما يشتمل عليه مقابلا في الجملة اه والظاهر أن مقابلة التمثل للحياة ليست أيضا ذاتية بل باعتبار اشتماله على الموت المتقابل للحياة فتكون مقابلة النقص للحياة بواسطة اشتماله على القتل المشتمل على الموت المتقابل للحياة وان شئت قلت مقابلة النقص للحياة باعتبار اشتماله على الموت (قوله وإيجاز الحذف) من إضافة المسبب إلى السبب (قوله أما جزه) المراد بجزه الجملة ما ليس مستقلا كالشرط ويكو به وبالجملة المستقل وأشار الشارح بقوله عدة كان أو فضله إلى أنه ليس المراد بالجزء هذا أحد ركني الجملة بل ما يشتمل الفضلات على أن تكون حقيقة الكلام الذي ترادفه الجملة على قول هي المسند اليه والمسند وما عداها ما خارج عن حقيقة مذهب ابن الحاجب وذهب البعض إلى أن حقيقة الكلام ما شتمل عليه من عدة وفضله تدبر (قوله بدل من جزه) بدل كل وانما لم يجعله نعتا لأنه عطف عليه ما يصلح نعتا وذلك قوله صفة أو شرط لعدم اشتقاقها ما جعل الكل بدلا ليصح الأعراب فهم ما جعلا لأن المعطوف على البديل بدل وعلى النعت نعت (قوله نحو وأسأل القرية) بناء على أنه لم يرد بالقرية أهلها إيجازا أمر سلا والافلا حذف وكذا على القول بأنهم على حقيقةها والسؤال على وجه الإيجاز كما قاله التاج السبكي قال لا يقال الأصل عدم هذا الاحتمال لانا نقول هذا معارض بأن الأصل عدم الإيجاز وقال العضد أنه ضعيف ونقل داود الظاهري أن اسم القرية مشترك بين المكان وأهله كذا في يس (قوله متى أضع العمامة تعرفوني) يحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب وهي البيضة أو المغفر على رأسي تعرفوني وشجاعتي ويحتمل أن المعنى متى أضع العمامة عن وجهي الساتر لانه تعرفوني ولا تتجهلوا وجهي لشهري من عرق (قوله أي ركاب لصعاب الامور) الظاهر أنه معني مجازي وأن المعنى الحقيقي صعاد العقبات (قوله وقعت صفة لمحذوف) بناء على جواز حذف الموصوف بالجملة من غير اشتراط كون الموصوف بعض اسم متقدم مجرورين أو في أقوالك ما منهم تسكلم أو ما فهم نجا (قوله أي انكشف أمره) فيكون جلالا زما (قوله أو كشف الامور) فيكون جلالا متعبدا (قوله

من تركه (والمطابقة) أي واشتماله
على صفة المطابقة وهي الجمع بين
معنيين متقابلين في الجملة كالنقص والحياة
والمطابقة (وإيجاز الحذف) عطف
على إيجاز القصم (والمحذوف اما
جزه) بدل من جزه
(مضاف) بدل من جزه نحو
واسأل القرية أي أهل القرية
(أو موصوف نحو
أنا بن جلا) وطلاع الثنايا
متى أضع العمامة تعرفوني
الثمة العقبة وفلان طلاع الثنايا
أي ركاب لصعاب الامور وقوله
جلا جملة وقعت صفة لمحذوف
أي أنا بن (بجلا) أي
انكشف أمره أو كشف الامور

وقيل جلاهناعلم) ولا شاهد عليه (قوله مع الضمير) أى المستتر (قوله لاعن الفعل وحده) والالكان مصر وفلان هذا الوزن لا يختص بالفعل (قوله وكان وراءهم) أى امامهم على بعض التأويل (قوله أو شرط كما مر) نحو قوله تعالى فالتة هو الولي أى ان أرادوا وليا فالتة هو الولي (قوله فى آخرباب الانشاء) فى قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الخ اه عى (قوله أو جواب شرط) لا يخفى أنه لو كان الحكم فى جزاء الشرط وكان الشرط قيداً كما دل عليه كلام المصنف فى أوّل بحث أحوال المسند وشرطه الشارح المحقق ووافقه السيد السند فى أنه مذهب المفتاح والمصنف لكان حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وابقاء قيدها كما فى قوله تعالى ليحى الحق فانه لا فرق بينهما فى حذف أصل الجملة وابقاء متعلقه اه أطول وكتب أيضاً مانصه الفرق بين حذف الجواب هنا وحذفه فى قوله وان خلت الخ حيث جعل ذلك من المساواة وهذا من الإيجاز أنه هناك تقدم ما يدل عليه فكانه ذ كر بخلافه هنا فانه تأخر أى فضعت الدلالة وكأنه لم يذكر اه عى وقوله فكانه ذ كر قيل ان المتقدم هو الجواب (قوله اما مجرد الاختصار الخ) انظر حكمه ذ كر النكت فى هذا دون غيره وما حكمه الاختصار على هذه النكت مع أنها باق قد تكون غيرها كاختبار مقدار تنبيه السامع اه وفى يسر نقل عن سم فى حواشى المطول خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون غيره بما قبله للاهتمام به لأن قيمة حذف كلام برأسه واقتصر على ما ذكره من النكت للاعتناء بما ذكره من هاتين النكتين لكثرة قصد الحذف لهما حتى كأنه لا يـكـون الا لهما وإذا أردتهما بالعبارة المشعرة بالحصص (قوله ونحو واذا قبل الآية) ناقش فيه فى العروس فقال يمكن أن يكون ذلك من القسم الثانى بأن يكون حذف إشارة الى أنهم اذا قبل لهم ذلك فعلاً شياً لا يوجب به الوصف واما المقصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب يمكن اه (قوله لا يوجب به الوصف) وذلك عند قصد المبالغة لـكـونه أمر امر هو بأمر غوبانى مقام الوعيد أو الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة فيما يظهر المتكلم ذهاب نفس السامع ان تصدى لتقديره كل مذهب فاما من شئ يقتدره فيه الا ويحتمل أن يكون ثم أعظم من ذلك وهذا المعنى أن كونه لا يوجب به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب فتجبره فهو ما مختلف ومصدقهما متحد فقد قصد هما البلوغ معا وقد بخطر له أحدهما فقط ولتباينهما مفهوماً عطف الثانى بأو وقال أولتذهب نفس السامع فى تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترهيب أو الترهيب اه عى (قوله كل مذهب) أى كل ذهاب فهو مفعول مطلق أو فى كل مذهب فهو مفعول فـ (قوله مثالهما ولو ترى) أى المثال الصالح للملاحظة كل منهما على البديل أو معاً (قوله ولو ترى الخ) قال فى الأطول فان قلت هل يقتدر فى النظم جزاء بالقرينة فيكون عبثاً لعدم فهم السامع فهو بمنزلة التكلم بما لا يفهم أو لا يـقـدر فيكون الفاء الشرط القاء ما لا يصح

وقيل جلاهناعلم وحذف
التنوين باعتبار أنه منقول عن
الجملة أعنى الفعل مع الضمير
لاعن الفعل وحده (أو وصفة نحو
قوله تعالى وكان وراءهم ملك
ياخذ كل سفينة فضبا أى) كل
سفينة (صحيفة أو نحوها) كسلمية
أو غير معينة (بدليل ما قبله) وهو
قوله فأردت أن أعيب الدلالة على
أن الملك كان لا يأخذ المعيبة (أو
شرط كما مر) فى آخرباب الانشاء
(أو جواب شرط) وحذفه يكون
(اما مجرد الاختصار ونحو واذا قبل
لهم اتقوا الآية) فهذا شرط حذف
جوابه (أى أى أعرضوا بلبس
ما بعده) وهو قوله تعالى وما تأتهم
من آية من آيات ربهم الا كانوا
عنها معرضين (أو للدلالة على أنه)
أى جواب الشرط شئ لا يوجب به
الوصف أولتذهب نفس السامع
كل مذهب يمكن مثالهما ولو
ترى اذوقوا على النار

قوله افعل شيئاً الخ هذا لا يناسب
تركيب الآية والمناسبات له
ما سيذكره عن ع

خذف جواب الشرط للدلالة على
أنه لا يحيط به الوصف أو لتذهب
نفس السامع كل مذهب يمكن
(أو غير ذلك) المذکور كالمسند اليه
ولمسند والمفعول كما مر في الأبواب
السابقة وكالمعطوف مع حرف
العطف (نحو قوله تعالى لا يستوي

منكم من أنفق من قبل الفتح وقائل
أي ومن أنفق من بعده وقائل بدليل
ما بعده) يعني قوله تعالى أو لئلا
أعظم درجة من الذين أنفقوا من
بعده وقائلوا (وأما جلة) عطف
على أما جرة جلة فان قلت ماذا
أراد بالجملة هنا حيث لم يعد الشرط
والجزء جلة قلت أراد الكلام
المستقل الذي لا يكون جزءاً من
كلام آخر (مسببة عن) سبب

(مذ كور نحو ليحق الحق ويطل
الباطل) فهذا سبب مذ كور خذف
مسيبه (أي فعل ما فعل أو سبب
المذ كور نحو) قوله تعالى فتنا
اضرب بعضنا بالآخر (فانفجرت
ان قد فرض به بها) فيكون قوله
فرض به بها جلة مخدوفة هي سبب
لقوله فانفجرت (ويجوز ان يقتدر
فان ضربت بها

السكرت عليه قلت هذا الشكل قوى وأظن أنه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص بقدر
مهم فالتقدير افعل شيئاً هو الغاية في ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس كل
مذهب يمكن بخصوصه أو للإشارة الى أنه لا يحيط به الوصف اه (قوله خذف جواب
الشرط) وتقديره لآيت أمر افطيعا مثلاً وهو يحتمل أن يكون مثلاً لا على البدلية
أو مثلاً لا اجتماعاً ما حيث تقصد افادتهم ما عاتم تقدير الجواب بما ذكر في شيء وهو أن
عظمة الجواب وفظائله موجودة ولومع التصريح وقد يجاب بأن الجواب شيء
مخصوص خذف لظاهر فظائله والتمويل على السامع وأما ما ذكر في تقديره معنوي
فان السيد اذا قال لعبداه والله اني قاتل فاجروا سكت عظم عليه الامر وذهب نفسه كل
مذهب في التقدير ومعلوم أن الجواب الذي يقدره السيد عذاب مخصوص خذف لما
ذكر اه ع و انظر مع كلام الاطول الذي نقلناه عنه (قوله أو غير ذلك) معطوف على
مضاف وقوله في المطول عطف على جواب الشرط لا يجري على القول الصحيح من أنه اذا
تعددت المعطوفات كان العطف في الجميع على الاول وقد يقال مقصوده مجرد الاحتراز
عن كونه عطفاً على مجرد الاختصار كذا في سم وقوله اذا تعددت المعطوفات أي وكانت
غير حرف مرتب كما هنا فان أو غير مرتب (قوله والمفعول أي غير المضاف) اذ هو قد سبق
في عموم المضاف المذ كور سابقاً (قوله نحو قوله تعالى لا يستوي منكم) الآية قال في
الاطول وتحتمل الآية والله أعلم أن لا يكون فيه حذف وبفسر بأنه لا يستوي منكم
جماعة أنفقوا من قبل الفتح فهم مع اشتراكهم في الانفاق قبل الفتح متساوون لتفاوتهم
في الانفاق والاخلاص فيه ويكون قوله أو لئلا أعظم درجة بيان أنهم مع تفاوت
درجاتهم أعظم درجات من الذين أنفقوا من بعده وقائلوا (قوله حيث لم يعد الشرط والجزء
جمله) أي مع أن كلامهم ما جلة (قوله قلت أراد الخ) أي هنا وان كان الذي سبق له أن
الكلام المقصود هو الجزء والشرط قبله (قوله مسببة) بدل من جلة لانعت لعطف ما لا
يصلح للعتبة عليه على ما مر في قول المصنف مضاف الخ (قوله ليحق الحق) ومنه قول أبي
الطيب أتى الزمان بنوه في شبيبته * فسرهم وانباه على الهرم

أي فساءناه أطول وكتب أيضاً قوله ليحق الخ وقبل قوله ليحق متعلق يقطع أي في قوله
قبل يريده الله أن يحق الحق بكلامه ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية بما
نحى فيه ويصح أن يقال في مثله أيضاً انها جلة تسبب لئلا كور لان الفعل سبب لحقيقة الحق
وبطلان الباطل وكل علة غائية تصح أن يقال عليها اسم السبب واسم المسبب لانها علة
في الاذهان معلولة في الاعيان كذا في عروس الافراح اه يس (قوله أي فعل ما فعل)
من تقوية المؤمنين ونصرتهم وتضعيف الكافرين وخذلانهم لهذا السبب وهذه الغاية
التي هي احقاق الحق أي اثبات الحق الذي هو دين الاسلام وابطال الباطل وازالته
الذي هو دين الكفر اه ع ق (قوله ففرض به بها) فالخذف للعاطف والمعطوف عليه

(قوله فقد انجبرت) تقدير قد لاجل الفاء الداخلة على الماضي اذ الماضي الواقع جوابا
لا يستتر بالفاء الامع قد (قوله فيكون المحذوف جزء من الخ) ولا كن كون الجواب
ماضيا بنا في استقبال الشرط الذي هو الاصل فاما ان يؤول على معنى المضارع أو يؤول
على تقدير الحكم كما قال ابن الحناجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كان
قام زيد بيقم عمرو واما باعتبار الحكم كان تعتد على باكر امك الآن فتبدأ كرمك بالامس
أي فاحكم الآن باكر امك امس أي فانت اكرمي لك معتد به وله هذا قالوا فبما تحقق
مضيه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل انه على تأويل فهو مساو وأخاله من
قبل أي فيحكم بمساواة أخيه في السرقة الكائنة منه قبل اه ع ق وقوله فاما ان يؤول
على معنى المضارع أي وفائدة قد التحققة تحتق ترتب الانجبار على الضرب وقوله
أو يؤول على تقدير الحكم أي والحكم التخييري متأخر عن الضرب (قوله جزء من الخ
وهو الشرط) قال في الاطول وجزء من الجزاء أيضا هو كلمة قد اه (قوله وهو الشرط)
ظاهره اطلاق الشرط على مجموع أداة الشرط ومدخولها كذا في نيس (قوله ومثل هذه
الفاء أي مما يقتضي الترتب (قوله تسمى فاء فصحية) سميت فصيحة لافصاحها عن
المحذوف وألأنها لا تنفصع عن معناها في الاكثر الا للفصيح أو لأنها لا ترد الا من النصيح
لعدم معرفة غيره بمرورها اه سم وكتب أيضا قوله فصيحة لافصاحها بما يقدر قبلها قيل
يجب ان سميت فصيحة أن تكون عاطفة على محذوف كما في التأويل الاول وقيل انما تسمى
فصيحة على تقدير الشرط لافصاحها أي دلالتها على الشرط وقيل تسمى بذلك على
التقديرين أي تقدير الشرط وتقدير المعطوف عليه اه ع ق وهو ايضاح لما في الشارح
فتقول الشارح قيل الخ راجع لقوله تسمى الخ (قوله وقيل على التقديرين) هذا هو
الذي رجحه السمد في شرح المفتاح (قوله في بحث الاستئناف) من باب الفصل والوصل
(قوله على حذف المبتدأ والخبر) أي هم نحن (قوله على قول من يجعل الخصوص خبر
مبتدأ المحذوف) أي أو مبتدأ والخبر محذوف وأما على قول من يجعل الخصوص مبتدأ
والجمله قبله خبرا فالكلام محذوف فيه جزء الجملة اه ع ق وقوله أو مبتدأ والخبر محذوف
انما ترك هذا القول لما في معنى اللبيب من رده بأن الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سئل
مسئلة كافي بس (قوله عطف على اما جملة) الاولى على اما جزء جملة لأن المعطوفات اذا
تكررت بالواو كانت على الاول (قوله أي فارسلون الى يوسف الخ) فالمحذوف من النظم
أربع جمل تتعلقها ومتعلق أرسلون وحرف النداء القائم مقام جملة لكن قال في
الاطول ومما ينهك عليه البصرة الواقعة أن المراد بالاكتر من جملة جملتان أو أكثر لاجله
وبعضها أيضا كما لوهم ما ذكره في بيان تقدير الآية لأن الجملة وبعض الجملة من اجتماع
القسمين فالنقص وبالتفصيل حذف فقهوا فانه يقال له ولا يخفى أن التقديرا كثر ما ذكره اذ
التقدير أرسلون الى يوسف لاستعبره الرثوباء وخبركم بتعبيره فقهوا الخ اه (قوله

قد انجبرت) فيكون المحذوف
جزء جملة وهو الشرط ومثل هذه
الفاء تسمى فاء فصيحة قيل على
التقدير الاول وقيل على الثاني
وقيل على التقديرين (أو غيرهما)
أي غير المسبب والسبب (فحو
وهم الماهدون على ما تر) في بحث
الاستئناف من أنه على حذف
المبتدأ والخبر على قول من يجعل
الخصوص خبر مبتدأ محذوف
(واما ما ذكر) عطف على
اما جملة أي أكثر من جملة واحدة
(فحو قوله ته على أنما نبشكم بتأويله
فأرسلون يوسف أي) فارسلون
(الى يوسف)

لاستعبره الرؤيا) أى لا طلب منه تعبيرها (قوله على وجهين) أى يأتى على وجهين أى أنه نارة يكون مع عدم قيام شئ مقامه ونارة يكون مع قيام شئ مقامه (قوله أن لا يقام) أى ذو أن لا يقام (قوله كما مر) يشعر كلامه بأن ما مر من الامثلة كله مما لم يقم فيه شئ مقام المحذوف وليس كذلك فإن المحذوف فى قوله واسأل القرية مما قام فيه القرية مقام المحذوف فمثال القسم الثانى مر على المصنف أنه أطول أى غفل المصنف عنه (قوله وإن يقام) أى وذو أن يقام (قوله لأن تكذيب الرسل الخ) قال فى الاطول ونحن نقول اذا تقدم زمان الجلة الحالية على زمان عاملها تجعل القصة حالاً ولا يخفى أنه جارى فى هذا المقام اهـ (بل هو سبب لمضمون الجواب) هو ترك الحزن والصبر وكان سبباً لأن المكروه اذا علم طاب وهان (قوله لمضمون الجواب المحذوف) اعترض بأن الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعاً وأجيب بأن هذا مذهب البصريين والفرأ وأجاز ذلك قياساً بقية الكوفيين على أن الشئى قال رداعلى الدمايين محل هذا الاشتراط ما لم يقم مقام الجزاء شئى والا كما هان لم يكن المحذوف ضرورة اهـ كذا فى يس (قوله أى فلا تحزن واصبر) قال فى الاطول الاظهر أن التقدير فلا يقدر فى رسالة كانه قد كذب الخ (قوله وأدلته كثيرة) هذا بالنسبة الى القسم الاول وهو أن لا يقام شئ مقام المحذوف وكتب أيضاً قوله وأدلة كثيرة اعلم أن الدليل فى الحقيقة على أصل المحذوف شئ واحد وهو العقل والتعدد انما هو فى دليل التعيين أى تعيين المحذوف كما ستقف عليه (قوله والمقصود الاظهر على تعيين الخ) أى ويدل المقصود الخ وفيه أن المحذوف هو نفس المقصود الاظهر فيحدد الدليل والمذلول الأنا يقال المراد وأظهر به قصده على تعيين الخ فاختلفا ثم الدلالة على خصوص المحذوف وبذلك الدلالة يحصل التعيين ويمكن جعل تعيين بعضى معين والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف بنسبة على هاتين المسامحتين صاحب الاطول وكتب أيضاً قوله على تعيين الخ وفيه ان الدلالة على تعيين المحذوف تضمن الدلالة على المحذوف فالدليل على التعيين دليل على المحذوف والمدرك لذلك هو العقل ويدفع بأن المراد ان العقل قد يبدل وحده على المحذوف ويستغنى فى الدلالة على التعيين الى شئ آخر وقد يستعمل فى الامر من على ما فيه كما سأتى انظر ع (قوله فالعقل دل الخ) جعل الدليل العقل ولا يبعد أن العقل مستدل لدليل وان الدليل عدم تصور تعلق الحرمة بالاعيان اذ الحرمة عبارة عن طلب الترك ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة تناولها ونحوه فتأمل سم (قوله انما تعلق بالافعال) أى على الحق اذ لا معنى لتعلق التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان أى كما يقول الحنفية من ع (قوله) وقال الفري المسئلة أصولية مذكورة فى كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من أهل السنة وأما على مذهب جمهور أهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالحجر والخنزير ونحوهما اهـ وفى الاشياء والنظائر للتاج السبكي اتفاق

لاستعبره الرؤيا فنفعلوا فانا فقال
له يا يوسف والحذف على وجهين
أحدهما أن لا يقام شئ مقام
المحذوف بل يكتبنى بالقرينة
(كما مر) فى الامثلة السابقة (وان
يقام نحو قوله تعالى وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك) فنقوله
فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان
تكذيب الرسل مقدم على
تكذيبه بل هو سبب لمضمون
الجواب المحذوف أقيم مقامه
(أى فلا تحزن واصبر) ثم المحذوف
لا بدله من دليل (وأدلته كثيرة
منه ان يدل العقل عليه) أى على
الحذف

أئمنان طوائف أهل السنة على أن الحل والحرمه وسائر الاحكام الشرعية ليست من صفات الاعيان وذوب من ينتمى الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى من علماء الكلام الى أنها صفات للعالم قال وينبئ على المسئلة أن حرمت عليكم أمهاتكم ونحوه هل هو مجمل فن قال بالثاني نفي الاجال ويلزمه الوقوع فيه لأن الذات اذا كانت محرمة فبني على أن يضاف التحريم الى كل ما لا فاهامن الافعال حتى يحرم النظر الى الام وغير ذلك مما يقل به أحد ومن قال بالاول أثبت الاجال غير أنه يتدعى في اللفظ عرفا عاما يقضى بأن المراد الفعل المقصود من الذات لانفسها وعندنا أن المعقود عليه في النكاح منفعة البضع ولا نقول انها في حكم الاجزاء وقال أبو حنيفة عين المرأة يوصف بالحل فالخلو لا تقتر بالمرء عندنا لعدم استيفاء المنفعة والخلو لا تقتضيها والحل لا يدخل تحت البسود وهم لما قالوا المعقود عليه عين اجعلوا تسليها لنفسها من التمكن بالخلو كافي اه لمخاضا فظهر أن الخلاف معنوي لا لفظي كذا في بس (قوله والمقصود الاظهر الخ) وانما كان أظهر لانه المفهوم من هذا الكلام بحسب العرف والاستعمال انظر ع (قوله من هذه) لو اسقط من هذه لكان أوضح اذ لم يتقدم التنصيص على شئ منها (قوله المذكورة في الآية) أى التي يمكن تقديرها في الآية كالاكل والانتفاع به او قربانها (قوله وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح) وكذا في قوله بعد ومنها أن يدل الخ (قوله أدنى تسامح) وهو جعل الدلالة من الأدلة واضافة أدنى تسامح من اضافة الصفة الى الموصوف أى تسامح أدنى أى قريب (قوله فكأنه على حذف مضاف) والتقدير منها ذوات يدل والمراد من ذوات العقل نفسه أو من دالاتها ان يدل الخ ولم يجزم الشارح لاحتمال العبارة أن يكون قوله ان يدل مقبعم والاصل منها العقل وان جعل المصدر المفسر من أن يدل بمعنى القاعل فكأنه يقول منها دليل العقل فتكون الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف ولا يخفى ما فيه من التعسف اه من ع (بعض زيادة) قوله أى أمره) الشامل للعذاب وكتب أيضا قوله أمره أى ما أمر به وقوله أو عذابه أى ما عذب به فلا يراد أن الامر والعذاب أمران معنويان لا يجبي هما كذا في الاطول (قوله أو عذابه) لانه هو الموجب للتوبيخ والتخويف المقصود من الآية اه ع (قوله هو أحد الامرين) في هذا الكلام شئ من وجهين أحدهما أن ادراك العقل لا يكون المقدرا حدهذين لان استقل فيه دلالة قبل تحتاج الى قرائن كون هذا يوم القيامة الذى لا يناسبه الاما ذكرف هذا عماد فيه غير العقل لما تقدم لنا ان المدرك هو العقل في الكل لكن ان كانت دلالاته لاستقلاله نسبت الدلالة لذلك الشئ المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا والآخرا انان جواز تقدير الاخص مع صحة تقدير الاعم لم ينحصر المقدر فيما ذكرنا اه أن يقدر وجاه جمدرك القائم بتعذيب العاصي أو عبيده القائمون بذلك كالملائكة وأيضا تقدير الامر أولى وأظهر لشهولة كفاي آية حرمت عليكم الميتة ع (قوله عليه) أى على الحذف

(والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة) فالعقل دل على أن هذه الحذف اذا احكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية تناولها الشامل للاكل وشرب اللبن فدل على تعيين المحذوف وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح فكأنه على حذف مضاف (ومنها أن يدل العقل عليه) أى على الحذف وتعيين المحذوف (نحو وجاء ربك) فالعقل يدل على امتناع مجيئ الرب تعالى وتقدس وبديل على تعيين المراد أيضا (أى أمره أو عذابه) فالامر المعين الذى دل عليه العقل هو أحد الامرين لأحدهما على التعيين (ومنها أن يدل العقل عليه) والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه) فإن العقل يدل على أن فيه حذفاً

اذلا معنى اللوم على ذات الشخص
 وأما تعين المحذوف (فانه يحتمل)
 أن يقدر (في حبه لقوله قد شغفها
 حبا وفي مرادته لقوله تراود فتاها
 عن نفسه وفي شأنه حتى يشملهما)
 أى الحب والمرادة (والعادة دلت
 على الثاني) أى مرادته (لأن
 الحب المقرر لا يلام صاحبه عليه
 في العادة اقهره) أى الحب المقرر
 (أياه) أى صاحبه فلا يجوز أن
 يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه
 شاملا فيتعين أن يقدر في
 مرادته نظرا إلى العادة (ومنها
 الشروع في الفعل) يعنى من
 أدلة تعين المحذوف لامن أدلة
 المحذف لأن دليل المحذف ههنا
 هو أن الجار والمجرور لابد أن
 يعلق بشئ والشروع في الفعل
 دل على أنه ذلك الفعل الذى شرع
 فيه (تجوز بسم الله فيقدر ما جعلت
 التسمية مبدأ له) ففي القراءة يقدر
 بسم الله اقرأ وعلى هذا القياس
 (ومنها) أى من أدلة تعين
 المحذوف (الاقتران كقولهم
 للمعسر بالرفاء والبنين) فإن مقارنة
 هذا الكلام لأعراس المخاطب
 دل على تعين المحذوف (أى
 اعترست) اذ مقارنة المخاطب
 بالأعراس وتلبسه به دل على ذلك
 والرفاء هو الالتئام والاتفاق
 والباء الملازمة (والاطناب

(قوله اذلا معنى اللوم على ذات الشخص) اذلا يلام الشخص الاعلى أفعاله ولم يقل في
 ذات الشخص مع أنه المطابق لقوله فيه إشارة إلى أن في معنى على (قوله حبا) تمييز محمول
 عن الفاعل أى قد شغفها حبه أى أصاب شغفها وهو غلاف القلب أو وسطه وعبرة
 الاطول أى خرق شغاف قلبها (قوله والعادة) أى المتقررة عند المحبين ع ق ثم قال
 وأما يلام عليه عند غير المحبين غفلة عن كونه ليس بقص فان لام عليه المحبوب فالوازمه
 وأما من كف عن لوازمه الرديئة فلا لوم عليه (قوله لكونه شاملا له) يؤخذ منه ما صرح
 به في الاطول من انه اذا جعلت الاضافة في شأنه عهدية بأن أريد به المرادة فقط صح
 تقدير شأنه (قوله ويتعين) المناسب للتفريع وفي بعض النسخ فيتعين (قوله يعنى من
 أدلة تعين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل المحذف ع ق (قوله لامن أدلة المحذف)
 أى كما هو ظاهر كلام المصنف حيث كان سابقه في بيان أدلة المحذف اه سم ولهذا أتى
 بالعبارة وقد يتخلص عن هذا بما قاله في الاطول ان قول المصنف وأداته أى أدلة لابد
 للمحذف منها أم لا تنبيه على أصل المحذف والمال تنبيه على خصوص المحذوف اه (قوله
 لأن دليل المحذف ههنا هو أن الجار والمجرور) عبارة ع ق فان الجار يدل على الفعل بعد
 ادراكه وصحته انه لابد له من متعلق اه فقول الشارح هو أن الجار والمجرور فيه حذف أى هو
 المعتل بسبب ادراكه ان الجار والمجرور (قوله هو أن الجار والمجرور) فيه ان المخاطب
 كثيرا ما يكون غير مخوئ فلا يعرف ذلك فينبغي أن يجعل الدليل طلب معنى حرف الجزلة
 بقضى الفعل المشروع فيه فله في الاطول ويمكن تطبيق ما ذكره الشارح على ما ذكره
 تأمل (قوله دل على أنه ذلك الفعل) أى دل ذلك الفعل (قوله فيقدر ما جعلت) أى
 دال ما جعلت الخ (قوله ففي القراءة بقدر بسم الله اقرأ) وتقدير خصوص لفظ ما جعلت
 التسمية مبدأ له هو الأقرب لاقرئته وينسب إلى البيانين وقيل يجوز تقدير ما ابتدئ
 في الكل وينسب إلى التوحيين اه ع ق (قوله ومنها الاقتران) قال ع ق لا يخفى أن
 المقارنة أعم من جعل التسمية مبدأ للشئ فلما اقتصر على المقارنة وجعل مسئلة التسمية
 من أمثلتها كان أوضح اه وقال في الاطول ومنها الاقتران أى الاقتران بعد وجود
 الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والافعال الشروع أيضا اقتران اه (قوله أى من
 أدلة تعين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل المحذف اه ع ق ولم يبين دليل المحذف
 ههنا لأن دليله هنا عين دليله في سابقه (قوله الاقتران) أى مقارنة الكلام الذى وقع فيه
 المحذف لحال من الاحوال ع ق (قوله كقولهم للمعسر) أى المتزوج اه ع ق وكتب
 أيضا قوله كقولهم للمعسر بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يحترزون بالبنين عن
 البنات وقد ورد النهي عنه اه فترى (قوله أو مقارنة المخاطب الخ) الحاصل أن
 في معنى الاقتران وجهين لانه إما بين الكلام وحال المخاطب أو بين المخاطب وحاله وفى
 نسخة أى مقارنة وهى لاتناسب (قوله والرفاء هو الالتئام والاتفاق) والمراد به الدعاء

أى جعلك الله مع زوجك ملتصقا والذالبتين ع ق (قوله اما بالابيضاح) سبأى مقابله
 فى قوله واما بذكر الخاص الخاص الخيس والخاص أن الاطناب يحصل بأمر ذكر المصنف منها
 ثمانية بالصريح وأحال على الباقي بقوله بعدها واما بغير ذلك كما ستراه وكتب أيضا قوله
 اما بالابيضاح بعد الابهام فاتهم ذكر عكس ذلك ولنسعه اجمالا بعد التفصيل لابهام اما بعد
 الابيضاح اذ لا يصير ما يعقب الابيضاح معها كقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة
 اذا رجعتم تلك عشرة كاملة اه أطول (قوله ليرى المعنى) أى يدرك ع ق وكتب أيضا
 قوله ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين عند كون المقام مقام ادراك الشئ على حقيقته
 والاحاطة بجوانبه كقوام الاختيار بالعلم ومقام التعلم والتعليم بحيث لا يقع فيه جهل
 بوجه ما ولا خطأ من المتكلم أو السامع فيناشيه تعلق علم به ان قلنا ان هناك علمين من
 جهتين أو ايهام علمين ان قلنا بخلاف ذلك وليس هذا من باب التمكن ولا من باب كمال
 الذلة الاتيين على ما يتبين اه ع ق وكتب أيضا مانصه فهو كعرض الحسنة فى لباسين
 (قوله وعلمان خبير من علم واحد) أى لا باعتبار التمكن فى النفس ولا تكمل الذلة
 والارجع هذا الوجه الى الوجهين الاتيين بل العلمان فى نفسه مامع قطع النظر عن
 الاعتبارين المذكورين خبير من العلم الواحد لزيادة العلم عليه وزيادة العلم مستحسنة
 فى نفسها فليتأمل اه سم (قوله أو ليمتكن فى النفس) أى نفس السامع فضل تمكن
 وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغى أن يلا به القلب لرغبة
 أوله ربه أو أن يحفظ لتعظيم وعدم استهزائه وعمله به أو شوق ع ق (قوله كان أوقع
 عندها) لأن الاشعار به اجمالا يقتضى الشوق له والشئ اذا جاء بعد الشوق يقع
 فى النفس فضل وقوع وتمكن أى تمكن ع ق (قوله أو لتكمل لذة العلم به) أى
 للسامع (قوله بعد الشوق) أى الحاصل من اشعار الاجمال بالشئ والفرق بين التمكن
 والذلة فى العلم بحسب مفهوميهما واضح ولو كان الشوق بالاجمال سبب كل منهما ومقام
 الاول كما تقدم ومقام الثانى كاملا نفس السامع الى ما يليق به المتكلم حيث يأتى به هذا
 الطريق فيكون حديث المتكلم مما يراود ويرغب لا مما يكره ويتقرعنه فقل هذا فان
 المقام سهل ممسح اه ع ق (قوله نحو رب الخ) تمثيل للابيضاح بعد الابهام بما يحتمل
 المعانى الثلاثة المتقدمه اه ع ق وكتب أيضا قوله نحو رب اشرح لى صدرى
 فى التمثيل به شئ لأن الخطاب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا يناسب أن يخاطب
 بعلمين على أنهم ما بالنسبة اليه كما تقدم خبير من علم واحد ولان الخطاب بما فيه التمكن
 فى قلب السامع ولا بما فيه كمال لذة العلم للخطاب ولا يقال المراد أن الكلام لو خاطب
 به غير الرب تعالى أمكن نفسه اذ كر لأن الاصل فى الكلام أن يؤتى به لما واداه المتكلم به
 والام بوثق بمفاد الكلام لا مكان تحويه الى مقصود آخر بل الجواب ان المراد هنا لازم
 المتقدم لعدم امكان ظاهره فان من لازم سوق الكلام الى ما يلهى الاهتمام به فان طلبا لزمه

اما بالابيضاح بعد الابهام ليرى المعنى
 فى صورتين مختلفتين احدهما
 مبهمه والاخرى موضحة وعلمان
 خبير من علم واحد أو ليمتكن
 فى النفس فضل تمكن لما جبل الله
 النفوس عليه من أن الشئ اذا
 ذكره ما تم بين كان أوقع عندها
 (أو لتكمل لذة العلم به) أى بالمعنى
 لما لا يخفى من أن ذيل الشئ بعد
 الشوق والطلب الذى (نحو رب
 اشرح لى صدرى

التأكد في السؤال وكمال الرغبة في الإجابة وكذا سوقه للتمكن واللذة كان من لازمه
 الاهتمام المستلزم لكل الرغبة في الإجابة وكمال الرغبة والتأكد في السؤال مناسبات
 في المقام اه ع ق و قوله ولا يقال الخ أجاب بذلك غير واحد كالفنري ومثله (قوله
 فان اشرح لي يفيد الخ) قال في الاطول فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء مثاله لا لا تأتي
 صفة نكرة مقدرة أي اشرح شيئاً لي وصدرى بدل منه لانه خلاف ما يتبادر من العظم بل
 لانه يفهم من قوله لي أي لاجلي أن المطلوب شرح شيء ماله من غير تقدير فالإبهام أعم من
 الإبهام المقدراً والمفهوم فان قلت في فهم شيء مثاله نظرياً وازن يقال اشرح لاجلي صدر
 معلى قلت لاختفاء في تادرم ذكره وان كان ما ذكرته محتملاً فان قلت يكفي في فهم المبهـم
 الفعل ولا حاجة الى قوله لي لان اشرح يدل على طلب شرح شيء مما قلت لاعتداد بما يفهم
 من الفعل والالكان كل فعل مع مفعوله المتأخر إبهاماً وتفسيراً ثم نقول لا اطناب في ذكر
 الظرف فان اللام للرفع فهو تقييد للشرح احترازاً عن الشرح بما يضره اه (قوله أي
 من الايضاح بعد الإبهام) لم يقل أي من الاطناب للايضاح بعد الإبهام مع أنه الانسب
 للسماق اختصاراً اه فنرى (قوله باب نعم) يشمل ما هو للمدح كنعم الرجل زيد وما هو
 للذم كبئس الرجل أبو جهل لان الباب صادق عليهم اه ع ق و كتب أيضاً قوله باب نعم
 لا يخفى ان عذاباً نعم منه على ما هو الأغلب والافتد يقدم المخصوص اه أطول (قوله
 خبر مبتدا محذوف) والجملة مستأنفة لتبيان وكتب أيضاً قوله خبر مبتدا محذوف أي
 أو مبتدا أخبره محذوف لا على قول من يجعله مبتداً أقدم عليه خبره فلا يكون على هذا من
 الايضاح بعد الإبهام لان زيد الذي هو المخصوص يكون مستنداً في التقدير تأمل (قوله
 اذلوأريد الاختصار كني نعم زيد) فيه مجئان أحدهما أنه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف
 التأليف لما ثبت في النحوان فاعلمه معرف باللام أو مضاف اليه أو مضمير بمنزلة منصوبة
 أو بما وثانيهما أنه لو قيل نعم زيد لكان اخلاً لان نعم للمدح العام في جنس من الاجناس
 لا مطلقاً فمعنى نعم الرجل زيد ان زيداً جيداً في جميع ما يتعلق بالرجولية لا مطلقاً حتى يكون
 مدوحاً بجميع ما يتعلق بالعالمية أيضاً ويمكن دفعهما بأن المقصود بنعم مدح زيد مثلاً
 في جنس وقد أمكن فيه الاختصار بأن يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا في الرجولية
 بقريته لأنه التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الإبهام لانه يناسب غرض الباب
 وهو المبالغة في المدح فامتنع الاختصار وقد أشار الى هذا الامتناع بقوله لو أريد
 الاختصار فن وجوه حسنة سوى ما ذكره اتباع الاستعمال الواجب وبهمـذا ظهر أن
 المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نعم
 زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق وصوبه السيد السند فقال فيه اشعار باطلاق
 الاختصار على ما يعم المساواة موافقاً لاصطلاح السكاكي على أن في إثبات الاصطلاح
 للسكاكي صعوبة وامتنع به فيه غيرنا هـ بقي أن نعم الرجل زيد مدح عام لزيد

فان اشرح لي يفيد طلب شرح
 لشيء مثاله أي للطالب (وصدرى
 يفيد تفسيره) أي تفسير ذلك الشيء
 (ومنه) أي من الايضاح بعد
 الإبهام (باب نعم على احد القولين)
 أي قول من يجعل المخصوص
 خبر مبتدا محذوف (اذلوأريد
 الاختصار)

في الرحلة فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا طناب في الكلام يذكرهما كذا في الاطول
 (قوله أي ترك الاطناب) الصادق ذلك الترك بالمساواة (قوله وفي هذا) أي قوله اذ لو أريد
 الخ (قوله قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا) اذ لا يجازي في نعم زيد بل هو مساواة وكتب
 أيضا ما نصه وعموما في الاصطلاح السكاكي اه مطول ووافقه السيد وللعصام معهما
 كلام انظره في أطوله (قوله ووجه حسنه) الاضافة للعموم فصح الاستثناء بسوى
 (قوله أي حسن باب نعم) أي حسن الاطناب فيه اه يس (قوله من الايضاح بعد
 الابهام) الذي له العال الثلاثة المتقدمة (قوله في معرض الاعتدال) أي ذى الاعتدال
 أي الكلام المعتدل اه حنن (قوله من جهة الاطناب الخ) فليس فيه ايجاز محض
 وقوله والايجاز يحذف المعتد ليس فيه اطناب محض (قوله الايجاز والاطناب) ولشان
 تدخل في المتنافيين الانشاء والاختيار كما في الاطول وهذان الوجهان أعنى بروز الكلام
 في معرض الاعتدال وابهامه الجمع بين المتنافيين مفهوما مختلفا متلازمان صدقا اه
 ع ق (قوله وقيل الاجمال الخ) وجه ضعفه أن هذا الوجه أعنى ايهام الجمع على هذا
 التفسير يكون عين ما ذكر من الايضاح بعد الابهام لا سواد فينا في قول المصنف ووجه
 حسنه سوى ما ذكر ولك أن تقول المراد سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور
 الثلاثة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من فوائد أخرى غير باعتبار الامور الثلاثة
 ولك أن تقول هو على هذا القيل أيضا غير ما تقدم لأن ايهام الجمع بين الاجمال والتفصيل
 غير نفس الاجمال والتفصيل كذا في سم (قوله من الامور المستغربة الخ) اذا الجمع بين
 متنافيين كابقاع المحال فهو مما يستغرب والاعتدال مما يستحسن فان قيل فهما حادثان
 من البديع والمعاني قلت يمكن الامر ان بمناسبة المقام بأن يقتضى المنام مزيد التأكد
 في امالة قلب السامع أو بتصد مجزء الظرافة والحسن اه ع ق (قوله على شئ واحد في
 زمان واحد من جهة واحدة) والجهة هنا ليست كذلك اه يس لأن الايجاز يحذف المبتدا
 والاطناب يذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه فقد انفكت الجهة اه ع ق (قوله وهو في اللغة
 لف القطن المندوف) ووجه المناسبة ان في الاصطلاح لنا ونذا في أي تفرقة وتفصيلا
 وان كان فيه ألف سابقا على المندف عكس اللغوى (قوله أن يؤتى) ظاهره أن مسماه
 نفس الاتيان وعليه فقولته نحو شيب الخ على المساحة أي نحو الاتيان في شيب الخ اه
 سم قال الشيخ يس والاقر ب أن التوشيع يطلق على المعنى المصدرى وعلى الكلام وانما
 جملة الشيخ على المعنى المصدرى لأن المصنف جعله من الايضاح بعد الابهام والايضاح
 مصدر اه (قوله في عجز الكلام) قال ع ق وينبغي أن يراذ أن في أوله وفي وسطه
 اذ لم يظهر والتخصيص التوشيع بالعجز وجه وكان التقييد به لأنه أكثر ما يقع به التوشيع
 في التركيب (قوله بمعنى) أو جمع اه ع ق نحو ان في فلان ثلاث خصال جملة الكرم
 والشجاعة والخلم (قوله ثانياه ما عطوف الخ) والرائد على الاقل في الجمع اه ع ق وكتب

أي ترك الاطناب (كني نعم زيد)
 وفي هذا اشعار بأن الاختصار
 قد يطلق على ما يشمل المساواة
 أيضا (ووجه حسنه) أي حسن
 باب نعم (سوى ما ذكر) من الايضاح
 بعد الابهام (ابرز الكلام في
 معرض الاعتدال) من جهة
 الاطناب بالايضاح بعد الابهام
 والايجاز يحذف المبتدا
 (وابهام الجمع بين المتنافيين)
 الايجاز والاطناب وقيل الاجمال
 والتفصيل ولا شك ان ايهام الجمع
 بين المتنافيين من الامور المستغربة
 التي تستلذه النفس وانما قال
 ايهام لأن حقيقة جمع المتنافيين
 أن يصدق على ذات واحدة
 وصفان يتمتع اجتماعهما على شئ
 واحد في زمان واحد من جهة
 واحدة وهو محال (ومنه) أي
 ومن الايضاح بعد الابهام
 (التوشيع وهو) في اللغة لف
 القطن المندوف وفي الاصطلاح
 (ان يؤتى في عجز الكلام بمعنى
 مفسر بانهين ثانياه ما عطوف
 على الاول

أبضا قوله ثانياهما معطوف الخ يخرج به عن التوسيع مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان أحدهما الحرص والآخرى طول الأمل مع أن اللاتقي جعله منه تأمل اه أطول (قوله نحو يشيب الخ) وكقوله

سقتني في ليل شبيه بشعرها * شبيهة خديها بغير رقيب

فما زلت في ليلين شعر وظلمة * وشمسين من خرو وجه حبيب

اه أطول وكتب أيضا قوله نحو يشيب الخ لم يقل نحو قوله صلى الله عليه وسلم يشيب الخ لانه نقل الحديث بالمعنى فان مقتضى الحديث يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وعبرة السيوطي كقوله صلى الله عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان الحرص وطول الأمل رواه البخاري من حديث أنس اه حفي قال القنري وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر اه (قوله ويشب) أى يغمر وهو بالكسر على مافى العجاج (قوله بذكر الخصاص بعد العاتم) انظر عكسه فانه يتجه انه اطناب والظاهر أنه ليس المراد بالعام هنا ما اصطلى عليه أهل الأصول بل المراد به ما يشمل الخصاص أى يصح أن يسد رجا فيه كما هو مصطلح أهل النحويين شمل نحو جاني رجال وزيد اه يس (قوله والمراد الذ الخ) أى لغير ما تقدم في الايضاح بعد الإيهام لانه ليس في الذكر بطريق العطف ايضاح بـ ايهام اه يس (قوله على سبيل العطف) لا على سبيل الوصف والابدال ولو قال بعطف الخصاص على العام كان أوضح اه مطول قال في الأطول وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخصاص بعد العام بلا شبهة مع أن جبريل وميكال عطفان على الله على ما هو الاصح فلا يصح أن يقال واما بعطف الخصاص على العام اه (قوله للتنبية على فضله) جعل العلة للتنبية على الفضل ويصح أن تكون نفس النضل (قوله يعنى الخ) تفسير لقوله تنزيلا للتغاير الخ (قوله من الاوصاف الشريفة) أى أو الخسيسة والتقييد بالشريفة نظرا للمثال والغالب من يس (قوله ولا يعرف حكمه منه) وبذلك صرح ذكره على سبيل العطف المقنض للتغاير اه عن (قوله نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) قال ع ق هذا اذا ذكر عام ثم ذكر فرد منه كما في المثال واما اذا ذكر ما يتناول المعطوف بالبدلية كان يقال جاني رجل وزيد وزيد وعمر ووخالد فهل يكون من هذا الباب أولا فيه نظر (قوله وهي صلاة العصر عند الاكثر) اختلف السلف فيها فذهب الى كل صلاة سوى صلاة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن أحد من السلف انها صلاة العشاء وذكره بعض المتأخرين لانها بين صلاتين لا يقصران وقال بعضهم هي احدى صلاة الخمس لا بعينها أى بها الله تحريضا للعبادة على المحافظة على أداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة اه فترى وفي القاموس الصلاة الوسطى المذكورة في التنزيل الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الزوال أو الفطر أو الاضحية أو النحرى أو الجماعة

نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه
خصلتان الحرص وطول الأمل
واما يذكر الخصاص بعد العاتم
عطف على قوله اما بالايضاح بعد
الإيهام والمراد الذ ذكر على سبيل
العطف (للتقييد على فضله) أى
مزية الخصاص (حتى) أى
ليس من جنسه) أى العام
(تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة
التغاير في الذات) يعنى انه لما
امتاز عن سائر افراد العام بما له
من الاوصاف الشريفة جعل
كأنه شئ آخر مغاير للعام لا يشمله
العام ولا يعرف حكمه منه (نحو
حفظوا على الصلوات والصلاة
الوسطى) أى الوسطى من
الصلوات أو الفضلى من قولهم
للافضل الاوسط وهى صلاة
العصر عند الاكثر

أوجيـع الصلوات المقرضة أو الصبح والعصر معاً أو صلاة غير معينة أو العشاء والصبح معاً أو صلاة الخوف أو صلاة الجمعة في يومها وفي سائر الأيام الظهر أو المتوسطة بين الطول والقصر أو كل من الخمس لأن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيده من قال هي غير صلاة الجمعة فقد أخطأ انظر الاطول (قوله وأما بالتكرير لنكتة) قال ع ق ولظهور الطويل في عدم النكتة في التكرار نسبة علمافيه والأفلاية ما بعد الإيهام وذكر الخاص بعد العام لا بد في كل منهما من نكتة كمثل اطناب (قوله ليكون اطناباً لا تطويلاً) ولهذا قيل ما ذكر اطناباً بنكات إلا أنه أجل هنا النكتة لأنه عرف سابقاً بنكات التأكد إلا أنه قد تكون النكتة فيه غير ما سبق كالنسيب على نفي التهمة في تكرار يا قوم في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع كذا في الاطول (قوله كأكد الخ) قال ع ق ومن نكت التكرار زيادة تأكد ما تنفي به التهمة في النصح كتوله تعالى - كناية عن صاحب قوم فرعون يا قوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع فتكرار يا قوم لما كانت فيه إضافة لاء النفس أفاد بعد القائل عن التهمة في النصح حيث كانوا قوموه وهو منهم فلا يريد لهم الامار يذلل نفسه فتضمن تكراره زيادة تأكد في التهمة - ومن نكتة أن يكون معنى متعلق الفعل المذكور ومختلصا للفظ الدال على ذلك المتعلق واحداً لأن في تكرار افادة تنبيه على كل معنى بخصوصه والمقام يقتضيه كتوله تعالى فبأى آلاء ربك تكذبان فانه كتر ائذ ذكر النعم في السورة والنعم المذكورة مختلفة والمقام يقتضي التنبية على كل نعمة ليقام بشكرها بخصوصها وأما ذكره بعد ذكر جهنم وأرسال الشواظ من النار فبالنظر الى انهم ما انما ذكر الزجر عن المعصية فعدا انعمه من حيث الانزجار بهم ولذلك عقب بقوله تعالى فبأى آلاء ربك تكذبان كسائر النعم اه وكتب أيضاً قوله كأكد الانذار بل والردع كما يفيد كلام الشارح اه سم (قوله للردع) زيادة على ما في المتن صريحاً وان كانت الكاف تدخله اه يس (قوله وفي ثم الخ) قال في الاطول ولما استشعر أن يستبعد كون الكلام تكريراً لأن العاطف يستدعي كون المراد بالشأنى غير الاول قال في دفعه وفي ثم الخ فان قلت اذا كان الانذار الشأنى أبلغ لم يكن تكريراً قلت كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذره لآبأنه زاد في المفهوم شيئاً اه (قوله تنزيلاً بعد المرتبة الخ) الظاهر أنه عليه لقوله وفي ثم دلالة الخ أى انما كان فيها دلالة للتنزيل والاستعمال المذكورين لأنه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه كان فيها دلالة على أن ما بعدها أبلغ وأعلى كذا في سم (قوله منزلة بعد الزمان) أى الذى هو الاصل في ثم فاستعبرت هنا بعد المرتبة (قوله في مجرد التسدرج) أى في التسدرج المجرد عن اعتبار التراخي والبعدين تلك الدرج في الزمان وعن اعتبار كون نالها أى تالى ثم بعد متلوها في الزمان وكذب أيضاً قوله في مجرد التسدرج أى عن اعتبار

(وأما بالتكرير لنكتة) ليكون اطناباً لا تطويلاً وتلك النكتة (كأكد كبد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) فقوله كلا ردع عن الانهمال في الدنيا وتنبيه وسوف تعلمون انذار وتخويف أى سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه اذا عاينتم ما قد امكم من هول المحشر وفي تكريره تأكد للردع والانذار (وفي ثم دلالة على أن الانذار الشأنى أبلغ) من الاول تنزيلاً بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالاً للفظ ثم في مجرد التسدرج في درج الارتقاء (وأما بالايغال) من أوغل في البلاد

التراخي والبعد بين تلك الدرج وعن كون الثاني بعد الأول في الزمان كما أقصص بذلك في
المطول لا يقال فقولوه واستعمال اللفظ ثم في مجرد الخ: بنا في ما قبله لا نأقول لا ينافيه
لأن الظاهر بعد المرتبة بعدهما مسافة وقد راعا لازمانا وباعتبار التراخي والبعد المعنى في
المطول التراخي والبعد زمانا اهـ بهم (قوله اذا بعد فيها) أى قطع كثيرها (قوله فقل
هو ختم البيت الخ) صريح في أن مسماه المعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به وقوله الآتى
في التذييل وهو تعقيب الخ صريح في أن التذييل مسماه المعنى المصدرى أيضا يمكن
قوله هناك وهو ضربان أنسب بكون مسماه الكلام المذيل به ولعله يطلق عندهم على كل
من المعنى المصدرى والكلام فإن كان أراد هناك المعنى الأول ففي قوله وهو ضربان
مساخطة وإن كان أراد الثاني ففي قوله تعقيب الكلام مساخطة وعلى ارادة المعنى الثاني
يشكل قول الشارح هناك فهو أعظم من الأفعال بناء على ما ذلت عليه عبارته هناك من أن
الأفعال مسماه المعنى المصدرى إذ قضية ذلك أن بينهما المباشرة الآن يتسمع في هذا
الكلام وكذا يقال في التكميل والتعيم والاعتراض فإن ظاهرا تفاسرها أن مسماها
المعنى المصدرية وظاهرا تعميها أن مسماها الكلام والظاهر أنها تطلق على كل فلا بد من
المساخطة إما في التفسير وإما في التمثيل اهـ سم وكتب أيضا قوله هو ختم البيت الخ يشمل
التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير إذا كان ختم البيت بل سائر أقسام الاطناب
إذا كانت كذلك اهـ أطول (قوله يتم المعنى) أى أصل المعنى وإنما قال يتم الخ إشارة
إلى أن النسكة في الجملة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف
أحيانا على بعض الفضلات وهذا التعريف يدل على أن الأفعال اسم للمعنى المصدرى
للالفظ المختوم به وقد يطلق عليه ولذا يقال هذا اللفظ أو هذه الجملة أفعال اهـ ع ق (قوله
كن زيادة المبالغة) أى زيادة المبالغة في التشبيه ثم إضافة زيادة إلى المبالغة ما على أصلها
فتكون المبالغة حاصله من تشبيهه بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتداء
به والزيادة من وصف العلم بقولها في رأسه نارقنجر المبالغة إلى المشبه وما أن تكون
بيانية أى كن زيادة هي المبالغة بناء على أن التشبيه لا مبالغة فيه أذ هو حقيقة لا مجاز
والخطب في مثل هذا سهل فالمبالغة في التشبيه ترجع إلى الاتيان بشئ يفيد كون المشبه
به غاية في كمال وجهه الشبه الكائن فيه فينجر ذلك الكمال إلى المشبه الممدوح بوجه
النسبه وأما تحقيق التشبيه الآتى فيرجع إلى زيادة ما يحقق التساوى بين المشبه
والمشبه به حتى كأنهم ماثي واحد لظهور الوجه فيه ما يتم به بسبب ذلك المزيد
فصار من ظهوره فيه ما كأنه حقيقه ما وما سواه عوارض من غير أشعار بكون
المشبه غاية في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه به ليجر ذلك إلى عظمته في المشبه
من ع ق (قوله الهداة) أى الذين يهتدون الناس إلى المرشد والمعالي فكيف
بالمهتدين اهـ ع ق (قوله أى خيامنا) فالمراد بالخيام جفاس الخيام الصادق بالكثير

إذا بعد فيها واختلف في تفسيره
(قوله هو ختم البيت بما يبيد
نسكة يتم المعنى بدونها
كن زيادة المبالغة في قولها) أى
قول الخساء في سرية أخيم اختر
(وان صخر التائم) أى تنقضى
(الهداة به * كأنه علم) أى جبل
مرتفع (في رأسه نار) فقولها كأنه
علم وافى بالمقصود أعنى التشبيه
بما يهتدى به الآن في قولها في
رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق)
أى وتحقيق (التشبيه في قوله
كأنه عيون الوحش حول خيامنا *)
أى خيامنا (وارحلنا الجزع الذي
لم يشب)

الجزع بالغش الخرز اليماني الذي فيه سواد ١٣٦ وبياض شبه عيون الوحش وأتى بقوله لم يشقب تحقيقاً للتشبيه لانه اذا

كان غير منقوب كان أشبه بالعين قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حين فعينهما كما هاساودا فاما اذا ما تابدا بياضها وانما شهما بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موت والمراد كثرة الصبديعني مما أكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس فعلى هذا التفسير يختص الالبغال بالشعر (وقبل لا يختص بالشعر) بل هو ختم الكلام بما يقيد فكنته يتم المعنى بدونها (ومثل) لذلك في غير الشعر (بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون) فتوله وهم مهتدون معاية المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة الا ان فيه زيادة حدث على الاتباع وترغب في الرسل (واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشمل على معناها) أى معنى الجملة الاولى (للتاكيد) فهو أعم من الایغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره وأخص منه من جهة الایغال قد يكون بغير الجملة ولغير التوكيد (وهو) أى التذييل (ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بأن لم يستعمل بافاة المراد بل يتوقف على ما قبله (نحو ذلك جزئيا هم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على وجهه) وهو أنه يراد وهل يجازى ذلك الجزاء

بدليل قوله وأرحلنا فهو من عطف التفسير اه ع ق (قوله بالغش) أى للبعيم وسكون الزاى (قوله الخرز اليماني) وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد ع ق (قوله وأتى بقوله الخ) أى لما كان الجزع المنقوب يخالف العيون مخالفة ما في الشكل زاد قوله الذي لم يشقب لتحقيق التشابه في الشكل بقامه فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أى التساوى في وجه التشبيه وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهم اذ لم يقصد علو التشبيه في وجه التشبيه بل علو ذلك المشبه المحقق بدقق نظر الفرق بينهما كما تقدم اه ع ق (قوله كان أشبه بالعين) لو قال كان أشبه به العين لكان أوفق (قوله كلاهما سواد) أى بحسب الظاهر وهى لا تختلف في نفس الامر من بياض اه ع ق (قوله بدا بياضها) أى الذى كان غطى بالسواد زمن حياتها اه ع ق وكتب أيضا قوله بدا بياضها فاشبهت الجزع حينئذ (قوله موت) أى كثر موتها (قوله ومعنى مما أكلنا الخ) لانهم كثيرا ما يأكلون الوحوش ويتركون أعينها حول أخبيتهم (قوله كذا في شرح الخ) وبه يبين بطلان ما قيل ان المراد قد طالت مسيرتهم في المفاروز حتى ألفت الوحوش رحالهم وأخبيتهم اه مطول قال التنرى وجه التبيين أن عيون الظباء حال حياتها سواد فلان تشبه الخرز اليماني الذى فيه سواد وبياض اه (قوله بمعاية المعنى بدونه) أى بدون ذكره (قوله مهتد لا محالة) قد يقال وغير سائل الاجر لا محالة اه سم أى فينبغى أن يجعل المثال بمجموع اتبعوا من لا يسألكم أجرا الخ ولهذا قال في الاطول بعد ذكره كلام الشارح قلت المثال اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون بكسبه لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه من يد الحث فتأمل (قوله الا ان فيه زيادة حث) أما أصل الحث والترغيب فحاصل بقوله اتبعوا الخ الدال على اهتمامهم اه سم (قوله وهو تعقيب الجملة الخ) لا رد عليه التكرير نحو كلاسوف تعلمون ثم كلاسوف تعلمون لان قوله تعقيب الجملة الخ يشعر بتغاير الجملتين بحسب الذات كذا في بس نقل عن شارح الايضاح وقال في الاطول ولا يخفى أنه يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيد اقام ان زيد اقام وجاء زيد جاء زيد فينبغى وبين التكرير عوم من وجه اه وكتب أيضا ما نصه انظر تعقيب الجار والمجرور بجملة أو مثله اه بس (قوله بجملة) أى لا محل لها من الاعراب كما سيأتى في الشرح (قوله تشمل على معناها) ولومع الزيادة كما في ان الباطل كان زهوقا اه بس (قوله للتاكيد) عند اقضاء المقام التاكيد (قوله فهو أعم من الایغال الخ) حاصله انه مما يحتمل ان فيما هو بجملة للتاكيد في ختم الكلام ويفرد الایغال فيما هو بالمفرد وفيما هو بغيره للتاكيد سواء كان بجملة أو بمفرد ويفرد التذييل فيما هو في غير ختم الكلام (قوله وهو أى التذييل) بمعنى الكلام المذيل به لا بالمعنى الممدى المتقدم (قوله بأن يستعمل الخ) أى فلم يخرج مخرج المثل لان المثل وضعه الاستقلال لانه كلام تام نقل عن أصل الایعمال لكل ما يشبه حال الاستعمال الاول كما يأتى في الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف

ضمت اللين فانه مستقل في افادة المراد وهو مثل يضرب لمن فترط في الشئ في اوانه وطلبه
 في غير اوانه ع ق وكتب ايضا قوله بأن لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله لا بد فيه
 من قيود آخر نظرا الى ما فسر به الخارج مخرج المثل وهو ما يكون حـ كما كذا من منصلا
 عما قبله جار مجرى الامثال في الاستقلال وفشوا الاستعمال فهذا الضرب المقابل له
 ينبغي أن يحقق بأن لا يستقل أو يكون حكما جزئيا أو كليما بنفس استعماله وكان حسن
 الترتيب أن يقدم الضرب الثاني لانه شوفي الآن يقال انضرب الاول أشد ارتباطا
 بالمقصود من الثاني فلذا قدم اه أطول واذا جعلت الباء في كلام الشارح بمعنى الكفا
 اندفع عنه القصور (قوله الجزء المخصوص) وهو ارسال سبل العرم وتبديل الجنيتين
 المذكورتين بقوله قبل فأرسلنا عليهم سبل العرم الخ (قوله فينتعلق بما قبله) وهو قوله
 فأرسلنا عليهم الخ وكتب أيضا قوله فينتعلق بما قبله أي فلا يجري مجرى المثل في
 الاستقلال (قوله وهو أن يراد وهل يعاقب) أي مطلق العقاب الا الكفر فيه أنه يلزم
 عليه نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفر رأى المبالغ في الكفر مع أنه يكفي في مطلق المعاقبة
 مطلق الكفر الآن يقال الحصر ادعائى افاده في الاطول وكتب أيضا قوله وهل يعاقب
 الا الكفور قيل تخصيص الجزء بالعقاب انما يفهم من قوله جزئناهم الذي هو بمعنى
 عاقبناهم فعلى هذا التقدير أيضا ليس مستقلا بافادة المراد والحق أن كونه قرينة على
 المطلوب لا ينافي الاستقلال بافادة على أن ذلك ينهم من الكفور أيضا اه سم (قوله
 بناء على أن المجازاة الخ) فيه أمران الاول أن التعميم المذكور أعنى قوله المكافأة أن خبرا
 الخ لا تصح ارادة فيما نحن فيه لان المكافأة هنا في مقابلة الكفر فالمراد بخصوص المكافأة
 بالشرط معا الثاني أن كلامه يقتضى أن الوجه الاول مبنى على أن الجزاء اراد به العقوبة
 فقط وأنه لا يأتى على أن المراد به المكافأة وأن الوجه الثاني لا يأتى على أن المراد بالجزاء
 العقاب وكل هذا ليس بصحيح بل كل من الوجهين يأتى على كل من التفسيرين اذا المدعى على
 خصوص الجزاء واطلاقه فيصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء العقاب وهل
 يعاقب ذلك العقاب المتقدم فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل يعاقب مطلق
 العقاب فيكون من الثاني ويصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء المكافأة في الجملة
 وهل يكافأ بتلك المكافأة المخصوصة المتقدمة فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل
 يكافأ بالشرع مطلقا فيكون من الثاني وغايته أن المكافأة على الثاني تنقيد بالشرع دلالة
 المقابلة بالكفر عليه ولا محذور في ذلك أصلا اه ملخصا من ع ق (قوله تبينها الخ)
 وجه التبيين أن معنى أيضا رجوع الى التقسيم وهو مع اتحاد المقسم فيهما أنتم وان أمكن
 أنه تقسيم لثاني ومعنى أيضا كما انقسم التبذيل المطلق (قوله لتأ كبد منطوق) والمراد
 بالمنطوق هنا أن نشترك في ألفاظ الجملتين في مادة واحدة ولو كانت احدهما اسمية مؤكدة
 والاخرى فعلية من ع ق (قوله كقوله) أي النابغة (قوله لانه) من باب رد رد كافي

المخصوص الا الكفور فينتعاق
 بما قبله وأما على الوجه الآخر وهو
 أنه يراد وهل يعاقب الا الكفور
 بناء على أن المجازاة هي المكافأة
 ان خبرا الخبر وان شرافته فهو
 من الضرب الثاني (وضرب أخرج
 مخرج المثل) بأنه يقصد بالجملة
 الثانية حكم كل منفصل عما قبله
 جار مجرى الامثال في الاستقلال
 وفشوا الاستعمال (نحو قول جاء
 الحق وزهق الباطل أن الباطل
 كان زهوقا وهو أيضا) أي التبذيل
 ينقسم قسمة اخرى وأتى بالفظ
 أيضا تنبيه على أن هذا التقسيم
 للتبذيل مطلقا للضرب الثاني منه
 (اما أن يكون لتأ كبد منطوق
 كهذه الآية) فان زهوق الباطل
 منطوق في قوله وزهق الباطل
 (واما لتأ كبد مفهوم كقوله
 واست) على لفظ الخطاب (عسبقي
 أنا لانه)

الختم (قوله اعمومه) أى فعمومه وسوغ مجيء الحال منه وان كان نكرة (قوله أوعن ضمير الخطاب في است) على شعث) الكامل المذهب انما يتضح على هذا الاعراب ولا يأتي على غيره الا بعد عدم وضوح قال لاننا لو جعلنا هذا الاخر وحالا منه كان المعنى حينئذ كل أخ موصوف بأنه على شعث أو كان على حال ~~و~~ونه على شعث لا يقيم لثمة ذلك ان لم تله على شعثه ولا شك أن هذا المعنى لا يقتضى أن لا مذهب وانما يقتضى أن غير المذهب لا بد معه من الصبر وأما غيره فلا يحتاج معه الى الصبر فيصح ولولم يبق غير المذهب أن يبق المذهب وانما قلنا ولا يأتي على غيره الا بعد عدم وضوح لانه قد يدعى أنه مفهوم باعتبار ما جرت به العادة في حال الرجال فتكون العادة قرينة على افادة اللفظ هذا المفهوم اه (قوله في است) قيل لا وجه لتخصيص الضمير في است بل وانما الحالبة عن الضمير في مستقب وأجب بأن وجهه أن الفعل أقوى في العمل من الاسم كذا في بس (قوله على شعث) هو في الاصل انتشار الشعر لادم تعاهده بالاصلاح والدفن فتكثر أوساخه واستعر هذا الاوساخ المعنوية وهى الاوصاف الذميمة اه ع ق وقوله وانما تعبر الخ أى بعد نقله الى اللازم الذى هو الاوساخ الحسية على طريق الجواز المرسل فيكون فيه مجاز ترتبين هذا ما يظهر (قوله وذميم خصال) عطف تفسير المراد من تفرق (قوله على نقي الكامل من الرجال) لانه لو وجد لم يصح انه ان كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أختا (قوله لان فيه التوق الخ) وأما تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه اه ع ق (قوله في كلام) قال في الاطول ان أردبكلمة في الجزئية بشكل يتكامل لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان أريد الظرفية لا يشمل ما في آخر الكلام فتأمل اه أقول اذا جعلت في معنى مع النحل الاشكال (قوله بما يدفعه) لا فرق فيه بين الجملة والمفرد فان قلت التذييل أيضا لدفع الوهم لانه لما كيدغا الفرق قلت التذييل بالجملة وفي الآخر ولدفع الوهم في النسبة والتكميل لا يختص بشئ منها اه سيرامى (قوله قد يصح) يكون في وسط الكلام الخ) فينبه وبين الافعال عموم من وجه اه ع ق وانظره (قوله أى نزول المطر الخ) فالمراد بالصوب نزول المطر وبالربيع الزمن والاضافة لادنى ملازمة (قوله ووقوعه) عطف تفسير (قوله ودعية) هى المطر المسترسل وأقله مقدار ثلث يوم وأكثره ثمانية أيام (قوله قد يؤول الى خراب الديار) أى قرب ما يقع في الوهم أن ذلك دعاء بالخراب ومعظم الابهام من قوله ودعية تهى وقد ديم ديارك دون زرعك مثلا لا يقال غير مفسدها متقدم على ودعية تهى لاننا نقول هو وخرعته تقديرا اه (قوله فدعا لذلك) أى ايهام خلاف المقصود (قوله نحو أدلة على المؤمنين الخ) في مدح فريق من المؤمنين وهم قوم أبي موسى الأشعرى كما ورد في الحديث اه ع ق (قوله فانه لما كان المؤمنين وهم قوم أبي الاطول ونحن نقول الآية لتدبرهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود أنكم لو ترجعون

حال عن اعمومه) أى فعمومه وسوغ مجيء الحال منه وان كان نكرة (قوله أوعن ضمير الخطاب في است) على شعث) الكامل المذهب انما يتضح على هذا الاعراب ولا يأتي على غيره الا بعد عدم وضوح قال لاننا لو جعلنا هذا الاخر وحالا منه كان المعنى حينئذ كل أخ موصوف بأنه على شعث أو كان على حال ~~و~~ونه على شعث لا يقيم لثمة ذلك ان لم تله على شعثه ولا شك أن هذا المعنى لا يقتضى أن لا مذهب وانما يقتضى أن غير المذهب لا بد معه من الصبر وأما غيره فلا يحتاج معه الى الصبر فيصح ولولم يبق غير المذهب أن يبق المذهب وانما قلنا ولا يأتي على غيره الا بعد عدم وضوح لانه قد يدعى أنه مفهوم باعتبار ما جرت به العادة في حال الرجال فتكون العادة قرينة على افادة اللفظ هذا المفهوم اه (قوله في است) قيل لا وجه لتخصيص الضمير في است بل وانما الحالبة عن الضمير في مستقب وأجب بأن وجهه أن الفعل أقوى في العمل من الاسم كذا في بس (قوله على شعث) هو في الاصل انتشار الشعر لادم تعاهده بالاصلاح والدفن فتكثر أوساخه واستعر هذا الاوساخ المعنوية وهى الاوصاف الذميمة اه ع ق وقوله وانما تعبر الخ أى بعد نقله الى اللازم الذى هو الاوساخ الحسية على طريق الجواز المرسل فيكون فيه مجاز ترتبين هذا ما يظهر (قوله وذميم خصال) عطف تفسير المراد من تفرق (قوله على نقي الكامل من الرجال) لانه لو وجد لم يصح انه ان كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أختا (قوله لان فيه التوق الخ) وأما تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه اه ع ق (قوله في كلام) قال في الاطول ان أردبكلمة في الجزئية بشكل يتكامل لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان أريد الظرفية لا يشمل ما في آخر الكلام فتأمل اه أقول اذا جعلت في معنى مع النحل الاشكال (قوله بما يدفعه) لا فرق فيه بين الجملة والمفرد فان قلت التذييل أيضا لدفع الوهم لانه لما كيدغا الفرق قلت التذييل بالجملة وفي الآخر ولدفع الوهم في النسبة والتكميل لا يختص بشئ منها اه سيرامى (قوله قد يصح) يكون في وسط الكلام الخ) فينبه وبين الافعال عموم من وجه اه ع ق وانظره (قوله أى نزول المطر الخ) فالمراد بالصوب نزول المطر وبالربيع الزمن والاضافة لادنى ملازمة (قوله ووقوعه) عطف تفسير (قوله ودعية) هى المطر المسترسل وأقله مقدار ثلث يوم وأكثره ثمانية أيام (قوله قد يؤول الى خراب الديار) أى قرب ما يقع في الوهم أن ذلك دعاء بالخراب ومعظم الابهام من قوله ودعية تهى وقد ديم ديارك دون زرعك مثلا لا يقال غير مفسدها متقدم على ودعية تهى لاننا نقول هو وخرعته تقديرا اه (قوله فدعا لذلك) أى ايهام خلاف المقصود (قوله نحو أدلة على المؤمنين الخ) في مدح فريق من المؤمنين وهم قوم أبي موسى الأشعرى كما ورد في الحديث اه ع ق (قوله فانه لما كان المؤمنين وهم قوم أبي الاطول ونحن نقول الآية لتدبرهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود أنكم لو ترجعون

عن الايمان سيأتي الله بقوم اذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين فيقلب حالكم
من كون هؤلاء القوم متواضعين لكم الى كونكم اذلة لهم ولا بد في افادة هذا المعنى
من ذكر قوله أعزة على الكافرين فهو داخل في أصل المقصود وليس من الاطناب في شيء
والله تعالى أعلم اهـ (قوله ولهذا يعتدى الذل بعلى) أو لمشاكاة ما بعده (قوله لتضمنه معنى
العطف) فالتمسيع بتضمن الذل معنى العطف وعلى بابها وقوله ويجوز الخ أى فالفعل
لا تضمن فيه وعلى بمعنى اللام فالتمسيع باستعمال حرف موضع آخر ونكتة العدول الى
على الإشارة الى شرفهم وفضلهم على المؤمنين كذا يؤخذ من عى (قوله ويجوز أن يقصد
الخ) كان وجهه أن على لما كانت تدل على الاستعلاء مجازاً أن يشار بها الى استعمالهم
عليهم في الشرف اهـ مم (قوله واما بالتميم) تسمية هذا بالتميم وما قبله بالتكميل
مجرد اصطلاح اذ هما شئ واحد لغة وقال في عروس الافراح يمكن أن يفرق بينهما لغة
بأن التكميل استيعاب الاجزاء التي لا توجد الماهية المركبة الا بها والتميم قد يكون بما
وراء الاجزاء من زيادات يأتى كدها ذلك الشئ الكامل ثم قال فان تم هذا ظاهر وجه
تسمية الاول بالتكميل لانه يدفع ايهام خلاف المراد وذلك كالجزء من المراد (قوله وهو
أن يؤتى في كلام الخ) يتناول بعض صور الابهتال وكتب أيضاً قوله وهو أن يؤتى في كلام
الخ يخرج عنه تميم ذكر في كلام يوههم خلاف المقصود فان الفرق بين التميم والتكميل
بأن النكتة في التميم غير دفع وهم خلاف المقصود لا بأنه لا يكون في كلام يوههم خلاف
المقصود اذ لا مانع من اجتماع التميم والتكميل اهـ أطول (قوله في كلام) في الآخر أوفى
الانتهاء (قوله أو نحو ذلك) لا حاجة اليه (قوله مما ليس بجملة مستقلة) بأن كان مفرداً
أو جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة لتأولها بالمفرد (قوله ما يتم أصل المعنى بدونه)
حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد كـ ما قبل اهـ عى (قوله كلام المصنف
في الايضاح) حيث مثل له بما تحجبون في قوله تعالى ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
مع انه لا يتم المعنى الابيه وفيه بحث لانه اذا لم يجعل مما تحبون مما يتم أصل المعنى بدونه
لم يكن اطناباً أصلاً لا فيكون التمثيل به فاسداً من أصله فلا يستشهد به فيجب حيث جعل
اطناباً أن يدعى ان أصل المعنى حتى تنفقوا أى يقع منكم انفاق وزيادة مما تحبون ولو كان
باعتبار القصد محتاجاً اليه لا تكون من المساواة لانها زيادة على أصل المراد لاجل نكتة
لا يدركها الاوساط وقد تقدم ان ذلك هو مناط الاطناب وانما قلنا ان المقصود به أمر
لا يدركه بوراغمه الا البلاغ لان فيه الإشارة الى أن نيل البر لا يكون الانغلبة النفس
وتحميلها المشاق بالانفاق من المحبوب المشتهى بخلاف مطلق الانفاق ولو كان فيه أجر
لا يبلغ لهذا المعنى وبه يعلم أن كون الشئ مقصوداً في الكلام لا يتم المراد من حيث انه
مراد المتكلم الابيه لا ينافى كونه اطناباً فليقهم اهـ عى (قوله وأنه لا تخصيص لذلك
بالتميم) يعنى أن كون الشئ مما يتم أصل المعنى بدونه ونعنى بالمعنى متعارف الاوساط

ولهذا يعتدى الذل بعلى لتضمنه
معنى العطف ويجوز أن يقصد
بالتعدية بعلى الدلالة على انهم مع
شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على
المؤمنين خافضون لهم أخصتهم
(واما بالتميم وهو أن يؤتى في كلام
لا يوههم خلاف المتصود بفضله)
مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك
مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن
كلام ومن زعم أنه أراد بالفضلة
ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه
كلام المصنف في الايضاح وأنه
لا تخصيص لذلك بالتميم

لا يختص اشتراطه بالتقديم فتي كان هو المراد بالفضل كانت مستدركة لأن كلام الاطناب كله أتى فيه بفضل على هذا التفسير من عرق وكتب أيضا قوله وأنه لا تخصيص الخ فيه أن المسنف غير متحاش عن ذكر ما لا يختص بتسم في قسم يشهد له قوله في تعريف الایغال بما يفيد نسكته يتم المعنى بدونها اه أطول ويشهد له أيضا قوله هنالك نسكته (قوله لنسكته) زيادة بيان فإن النسكته شرط في كل ما حصل به الاطناب من عرق (قوله وهو أن يكون الضمير الخ) اذ المقصود حينئذ مدحهم على السخاء بالطعام وهو متحقق مع حهم واحتياجهم للطعام وبدونهم ما لکنه معهم ما أبغ اه سم (قوله فهو لتأدية أصل المراد) لأن المعنى حينئذ يطعمون لاجل الله وهذا نفس المراد فإما لم يكن اطعام الطعام لاجله محمودا يستحق الثناء عليه لم يمكن أن يجعل زائدا على أصل المراد لنسكته المبالغة (قوله سوى دفع الايهام) جعل صاحب المعنى من فوائده التقوية والتشديد والمتبادر من تقرير الكشف في آخر سورة الزمر أنه للتأکید ولولا أنه يكون للتأکید ما صح قول الشارح الاتي لکنه يشمل بعض صور التذليل لأن التذليل اعتراف به أن يكون للتأکید كذا في سم وسأتي في كلام سم أن التأکید غير دفع الايهام بفعل الاعتراض يكون للتأکید لا ينافي كلام المسنف بل التأکید داخل في سوى دفع الايهام وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ينقض التعريف بعطوف لا محال لمن الاعراب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمدهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فان قوله يؤمنون به جملة لا محال لها من الاعراب وقعت بين جنتين متصلتين معنى مع أنها لا تسمى اعتراضا كما لاربية فيه اه (قوله لم يرد بالكلام) أي في قوله أنشاء الكلام اه يس (قوله مجموع السند اليه والمسند فقط) أي والالم يشمل المثال الاتي (قوله بيان الاول) فنيته أن عطف البيان يكون في الجمل ويوافقه ما مر في المنفصل والوصل وفي المعنى في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أنه لا يكون جملة بخلاف البدل اه يس (قوله أو بدلا) أو معطوفا اه من عرق وكذا في الاطول ومثل له بقوله تعالى اني وضعها اني والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها امريم قال فان ما بين قوله اني وضعها انثى وقوله واني سميتها امريم اعتراض كما اعترف به الشارح ثم قال والظاهر أن الصفة المنطوقة مما تنصل معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأ من الجملة السابقة اه (قوله لأن قوله ولهم ما يشتهون عطف الخ) فهو ما معمولان للجعل كالعطوف عليهم لا يقال يلزم أن يكون الفاعل والمنعول ضميرين متصلين لشي واحد وهو متع في غير أفعال القلوب لانه قول هو جاز في المنعول بواسطة نحو وهزي البك على أنه انما يراد اذ جعل الطرف لغوا متعلقا بالجعل بمعنى الاختيار فان جعل مستغترا والجعل بمعنى التصيير أي يصيرون البنات مستحققة لله وما يشتهون من البنين مستحقا لهم فلا لأن الامتناع اذا كان الضميران معمولين لفعل واحد لا اذا كان أحدهما

(لنسكته كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجهه) وهو أن يكون الضمير في حبه للطعام (أي) يطعمونه (مع حبه) والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى أي يطعمونه على حب الله تعالى فهو لتأدية أصل المراد (وأما) بالاعتراض وهو أن يؤتى في أنشاء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محال لها من الاعراب لنسكته سوى دفع الايهام) لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابيع والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بيانا للاول وأنا كيدا أو بدلا (كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات) سبحانه ولهم ما يشتهون) فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت في أنشاء الكلام لأن قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات (والدعاء

معمولا للمعوله وكذا اذا كان الجمل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبي تأمل (قوله) أي في قول عوف الشيباني يشكوا ضعه اه ع ق (قوله ترجمان) بفتح التاء
 وضم الجيم أو ضم التاء مع ضم الجيم أو فتح التاء مع فتح الجيم اه مختار ويجمع على تراجم
 كترجمان وزعافر اه ع ق (قوله لقصد الدعاء بطول العمر) قيل ليتحقق ما ادعى الشاعر
 من نقل السمع لانه اذا بلغها المخاطب صدقه في ذلك تصديقا حسيا واعتراض بانه موهوم
 للدعاء عليه بالصبر ورة الى ضعف سمعه والاحتياج الى ترجمان اه فترى وكتب أيضا قوله
 لقصد الدعاء لا يقال في هذا الدعاء دعاء بالضعف فلا يناسب ما سبق لاجله من ادخال
 السرور على المخاطب لانا نقول ان الغبطة في طول العمر يتزوج معها ذلك الضعف
 لعدم امكانه الابه اه ع ق (قوله ولا حالية) اعلم ان الواو الاعتراضية قد تلبس بالحالية
 فلا يميز احدهما الا بالقصد فان قصد كون الجملة قيد للعادل فهي حالية والا فاعتراضية
 فيجملها اه قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ثم عذوبنا عنكم فان قدر أن
 المعنى حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محالها كانت الواو حالية وان قدر وأنتم قوم
 عادتمكم الظلم فيكون تأكيد الظلم بهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعمل ولا كونه في وقته
 كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كالا يخفى من ع ق (قوله هذا اعتراض) يستفاد
 من ذلك ان الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونها قال في المطول والفاء
 اعتراضية وفيها شائبة من السببية كذا في يس (قوله وضمير الشأن محذوف) هذا على
 مذهب الجهور ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم أي أنك سوف
 يأتيك كل ما قدر كما جوزه سيدويه وجاعة في قوله تعالى أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا اه
 فترى (قوله يعني أن المتقدم والرجح) تفسير لما صلا المعنى (قوله وفي هذا) أي في قوله واعلم
 الخ (قوله وتسهيل للامر) يعني الصبر والتفويض وترك المنازعة الاقدار كما يؤخذ من ع ق
 (قوله فالاعتراض ببيان التتميم الخ) انظر بقيمة النسب بين الاقسام في يس (قوله والفضلة
 لا بد لها من اعراب) والاعتراض لا محل له فهذا تبين في اللوازم وهو يؤخذ بالتبائن
 في المزمومات اه ع ق وكذا يقال فيما بعد (قوله لانه انما يقع لدفع الخ) والاعتراض
 لا يكون لذلك الدفع (قوله لانه لا يكون الا في آخر الكلام) والاعتراض لا يكون
 الا في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين ومن هنا علم أن الكلام الذي يحتمله الافعال
 لا بد أن لا يرتبط بما بعده ارتباطا كلاميا الاعتراض اه ع ق (قوله لكنه يشمل الخ)
 قد يتوهم اشكال ذلك بناء على توهم أن دفع الابهام تو كيد وقد اشترط في الاعتراض ان
 لا يكون لدفع الابهام وفي التذييل ان يكون للتأكيد ولا اشكال لان التأكيد غير دفع
 الابهام لان التأكيد يقتضي كون الجملة الثانية منقضة للمعنى الاولى ولا كذلك دفع
 الابهام على أن التأكيد أعم من دفع الابهام لحصوله مع غيره وكفى هذا في صحة الاعمى
 اذ لا يلزم من نفي دفع الابهام نفي التأكيد مطلقا اه سم (قوله وقعت بين جملتين) أي

في قوله ان التمايزين وبلغتها اه قد
 أحوجت سمعي الى ترجمان) أي
 مفسر به كتر فقولاه وبلغتها
 اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء
 والواو في مثله تسمى واو اعتراضية
 ليست بعاطفة ولا حالية (والنسيب
 في قوله واعلم فعل المرئ بفعله) هذا
 اعتراض بين اعلم ومفعوله وهو
 (أن سوف يأتي كل ما قدرا) أن
 هي المنقضة من التتميم وضمير
 الشأن محذوف يعني أن المقدرات
 الامة وان وقع فيسه تأخيرها
 وفي هذا تسهيل وتسجيل للامر
 فالاعتراض ببيان التتميم لانه انما
 يكون بفضلة والفضلة لا بد لها
 من اعراب وبيان التكميل
 لانه انما يقع لدفع الابهام خلاف
 المقصود وبيان الافعال لانه
 لا يكون الا في آخر الكلام لكنه
 يشمل بعض صور التذييل وهو
 ما يكون بجملة لا محل لها من
 الاعراب وقعت بين جملتين
 متصلتين معني لانه كما

لاجل التأكد (قوله لم يشترط أن لا يكون بين كلامين) متصلين فبين الاعتراض والتذييل عموم وخصوص من وجه اه ع ق ثم قال وبينه أى الاعتراض وبين الانضاح والتكرير عموم من وجه أيضا راجعه (قوله حتى يظهر لك فساد ما قبل الخ) أى لأن عدم اشتراط الشيء ليس هو اشتراط العدمه فقولنا التذييل لا يشترط كونه بين كلام أو كلامين ليس شرطا لكونه ليس بين كلام أو كلامين (قوله بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون الخ) أى واشترط ذلك في الاعتراض (قوله ومن الاعتراض) أى لا بالمعنى السابق بل هو معنى المعتراض فصح قوله وهو أكثر من جملة (قوله وهو أكثر من جملة أيضا) فبقية تميلان تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو أكثر من جملة اه أطول (قوله هو بينه) أبرز لجرى بان الصلة على غير من هى له فضعيف دول الاعتراض وضمير بينه لال الموصولة (قوله فهذا) أى قوله ان الله الخ وكتب أيضا قوله فهذا اعتراض أكثر من جملة قال فى الاطول لاخذنا فى أن الاعتراض هنا جملة واحدة خبره جملتان وليس أكثر من جملة لا محل له من الاعراب والمثال الواضح قالت رب انى وضعتها أنى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى وانى سميتها مريم اه قال السنرى ولك أن تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بتعنين لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة فيجتمعا أن يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال لادليل اه قال سم قوله لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف أقول لا حاجة اليه بل يجوز كونها جملة فعلية مستقلة معطوفة على الجملة الاسمية وكون مرجع فاعلها فى تلك الاسمية لا يأتى فى ذلك فليست أم اه وفى يس قال شيخنا الغنبي الذى فى المتن أن الاعتراض بأكثر من جملة ولا شك فى صدقه على هذه الآية لأن الجملة هى المسند والمُسند اليه وهى متحققة بقوله ان الله يحب التوابين وقوله ويجب المتطهرين زائد عليها فيكون المجموع أكثر من جملة وان كان قديع جملة واحدة وهذا كاطلاق الكلام على نحو ضربت زيدا وعلى ضربت فقط والامر سهل اه أقول المتبادر أن المراد بأكثر من جملة جملتان فأكثر لا محل لهما من الاعراب لا ما زاد على مجزئ المسند والمُسند اليه كما يؤخذ من كلام العصام وغيره فجواب الغنبي لا يلاقى الاعتراض (قوله يأتى لقوله الخ) لأن مكان الايتان فيه مهم فبين أنه موضع الحرث وكتب أيضا قوله يأتى الخ لأنه يفهم منه أن الموضوع الذى يطلب الايتان منه هو موضع الحرث الذى هو الفرج فكانه قال فأتوهن من مكان الحرث وكتب أيضا قوله يأتى الخ أى فهو متصل به معنى وهو حينئذ اما ان يجعل عطف يأتى له حقيقة بناء على جواز وروده فى الجمل التى لا محل لهما من الاعراب أو يجعل مثله فى افادته ما يفهمه كما تقدم فى باب الفصل والوصل اه ع ق (قوله وهو) أى حيث أمركم الله (قوله فان الغرض الاصل) أى فلا تأتوهن الا من حيث يأتى هذا الغرض اه سم (قوله لا قضاء الشهوة) بل خلق الشهوة لذلك اه أطول (قوله الترغيب الخ) لان الاخبار

لم يشترط فى التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط أن لا يكون بين كلامين لم يشترط أن لا يكون بين كلامين فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قبل الخ بناء على ما قبل انه يأتى التذييل بناء على انه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى (ومما جاء) أى ومن الاعتراض الذى وقع (بين كلامين) وهو أكثر من جملة أيضا أى كما ان الواقع هو بينه أكثر من جملة (قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويجب المتطهرين) فهذا اعتراض أكثر من جملة لأنه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله وثانيه ما قوله (نساؤكم حرث لكم) والكلامان متصلان معنى (فان قوله نساؤكم حرث لكم يأتى لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله) وهو مكان الحرث فان الغرض الاصل من الايتان طلب النسل لا قضاء الشهوة والترغيب فيما مر وابه الاعتراض الترغيب فيما مر وابه

والتفسير عما نوه عنه (وقال قوم قد تكون النكسة فيه) أى فى الاعتراض (غير ما ذكر) مما سوى دفع الإيهام حتى انه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بأن النكسة فيه قد تكون لدفع الإيهام افترقوا (١٤٣) فرقتين (جوز بعضهم وقوعه)

أى الاعتراض (آخر جملة لانها

جملة متصلة بها) وذلك بان لاني

الجملة جملة أخرى أصلا فيكون

الاعتراض فى آخر الكلام أو أنها

جملة أخرى غير متصلة بها معنى

وهذا الاصطلاح مذكور فى

مواضع من الكشف فالاعتراض

عنده هؤلاء أن يؤتى فى أثناء الكلام

أو فى آخره أو بين كلامين

متصلين أو غير متصلين بجملة

أو أكثر لا محل لها من الأعراب

لنكسة سواء كانت دفع الإيهام

أو غيره (فيشمل) الاعتراض بهذا

التفسير (التذييل) مطلقا لانه

يجب أن يكون بجملة لا محل لها

من الأعراب وان لم يذكره المصنف

(وبعض صور التكميل) وهو

ما يكون بجملة لا محل لها من

الأعراب فان التكميل قد يكون

بجملة وقد يكون بغيرها والجملة

التكميلية قد تكون ذات أعراب

وقد لا تكون لكنها تساو

التقييم لان الفضلة لا بد لها من

أعراب وقيل لانه لا يشترط

فى التقييم أن يكون جملة كما يشترط

فى الاعتراض وهو غلط كما يقال

ان الانسان يساين الحيوان لانه

لم يشترط فى الحيوان النطق فانهم

(وبعضهم) أى وجود بعض

القائلين بأن نكسة الاعتراض قد

تكون لدفع الإيهام (تكونه) أى

الاعتراض (غير جملة) فالاعتراض

بجملة الله للثائب عما نوه عنه الى ما أمر به والمتطهر من أدران الاتباس بالمنهى بسبب التلبس بالتوبة الى المأمور بما يوجب الرغبة فى الاوامر وترك النواهي اه ع ثم قال ومن نكست الاعتراض الاستعطف والمطابقة كفى قول أبى الطيب

وخفوق قلى لو رأيت لهيبه * باجننى رأيت فيه جهنما

فان يا جننى اعتراض بين الشرط والجواب للمطابقة بين الجنة وجهنم والاستعطف

محموبه بالإضافة اليه وتسميته جنة ليرق له فيجنمه من جهنم التى فى فؤاده بالوصال (قوله

الترغيب فيما أمر وبه) الذى من جملة آتياهن من مكان الحرث وقوله والتفسير عما نوه

عنه الذى من جملة آتياهن فى غير ذلك المحل (قوله غير ما ذكر) الاوضح دفع الإيهام اه

أطول (قوله مما سوى دفع الإيهام) يساين لما ذكر (قوله حتى انه) أى الاعتراض وحتى

للتفريع (قوله عنده هؤلاء ان يؤتى الخ) قال فى المطول لانهم لم يتخالفوا الا فى

جواز كون النكسة دفع الإيهام وجواز أن لا يلزم بجملة متصلة بها فبقي اشتراط أن

لا يكون لها محل من الأعراب بحاله (قوله لنكسة) زادها للتصور والتصریح بالتعميم

للاخراج لان الاطناب كله لنكسة من ع (قوله فيشمل التذييل وبعض صور التكميل)

كان علمه أن يقول وبعض صور الأفعال وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الأعراب

لا يقال استغنى عنه بذكر التذييل والتكميل لانا نقول يشمل الاعتراض بهذا التفسير صورا

من الأفعال لا لجماع التذييل ولا التكميل وهى ما كانت نكستها غير التأكيد وغير دفع

الإيهام تدبر (قوله مطلقا) أى بجميع صور (قوله وان لم يذكره) أى يذكر وجوب

أن يكون بجملة لا محل لها من الأعراب لانه لم يمتد فى تعريفه الجملة بكونها المحل لها نعم

أشار الى اشتراطه بالأمثلة لان جملة التذييل فى المحل لها فقول الشارح وان لم يذكره أى

سرا حة كما فى ع (قوله وهو) أى البعض (قوله فان التكميل قد يكون بجملة الخ)

فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم من وجه فيجتماع فيما يكون بجملة

لا محل لها ويقتضى الاعتراض فيما يكون لغیر دفع الإيهام من الجملة والتكميل بغير الجمل

وبما لها محل وأما النسبة على هذا بينه وبين التقييم فالتباین وبينه وبين الأفعال فالعموم من

وجه وكذلك بينه وبين الإيضاح والتكرار كما ان أخذ ذلك من النظر فى تعاريفها

السابقة من ع (قوله لكنه) أى الاعتراض وفى نسخ لكنها أى جملة الاعتراض يدل على

ذلك عبارة المطول ونسبها والاعتراض بهذا التفسير يساين التقييم لانه انما يكون بفضلة

والفضلة لا بد لها من الأعراب افاده سم (قوله وهو غلط) فان عدم الاشتراط لا يستلزم

اشتراط عدم غاية أمره أنه لو جوب التفسير فى المفهوم وهو لا يمنع التصادق فى الأفراد

الذى هو المراد اه سم (قوله كما يقال) أى يقول ان الانسان الخفاء صدرية ووجه

الشبه ان كلا غلط (قوله غير جملة) لو قال غير الجملة بلام العهد أى غير الجملة التى لا محل

لها من الأعراب لكن أحسن ليشمل جملة لها محل من الأعراب افاده فى الأطول (قوله

عندهم ان يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكسة ما

فيشمل بعض صور التقييم لا يقال فيه بحث لأن التقييم لا يكون الا بفضله ومن لازمه
 أن يكون لها محل من الاعراب والاعتراض لا يكون الا بما لا محل له كما يقتضى وأولاً وهذا
 البعض انما خالف في كونه قد يكون غير جله فيسبق اشتراط أن لا يكون له محل من الاعراب
 بجمله لا فانقول النظار ان هذا البعض يخالف في هذا الاشتراط أيضاً ويؤيد ذلك أمور
 منها قوله وبعضهم كونه غير جله فان غير الجمله شامل للامفرد ومن شأنه ان يكون له محل
 من الاعراب ومنها تهديد الشارح الجمله على قول البعض الاول **بـ** ومنه الامحلال لها
 من الاعراب حيث قال فلا اعتراض عنده هؤلاء الى أن قال بجمله أو أكثر لا محل لها
 من الاعراب وعدم التقييم بذلك على قول هذا البعض حيث قال فلا اعتراض عندهم
 الى أن قال بجمله أو غيرها انكته فلم يقيد بل تفريع المصنف المذكور **كـ** كاف
 في الاستدلال على عدم التقييم على هذا القول ثم رأيت في المطول في شرح قوله فيشمل
 بعض صور التقييم والتكميل ذكر ما يصرح بأن الاعتراض على قول هذا البعض لا يشترط
 أن لا يكون له محل كذا بخطهم وفي حواشيه ما ملخصه ان الاعتراض اذا وقع غير جله
 على هذا القول يكون معمولاً للنهي من الكلام المعترض به فيه وأن ذلك لا ينافي كونه
 اعتراضاً اه وفيه بعد لا يخفى وكتب أيضاً قوله فيشمل بعض صور التقييم والتكميل
 وكذلك بعض صور التذليل لكن لما كان أصل تفسير الاعتراض على مذهب الجمهور
 شاملاً له وكان الغرض هناك ما يخص تفسير البعض دون تفسير الجمهور ولم يعترض
 له اه فترى مع ايضاح (قوله وهو) أي البعض بقسميه (قوله ما يكون راقعاً في انشاء
 الكلام الخ) فيثبت كونه بينهما عموم من وجه لاجتماعهما في ما ذكره واندراده
 عنهما بما يكون لغير دفع الابهام وهو غير فضله واندرادهما عنه بما يكون آخراً وهو جله
 لدفع الابهام بالنسبة للتكميل أو فضله بالنسبة للتقييم وأما النسبة بينهما على هذا التفسير
 وبين الافعال فالبيان وما بينه وبين التذليل فهو عموم من وجه وكذا بينه وبين الايضاح
 والتكرار كما يؤخذ من تفاسيرها اه من عرق ثم قال ولم أعترض فيما تقدم ذكره الخاص بعد
 العام لظهور أمره بالنسبة الى سائرهما وذلك لظهور مخالفتيه غير التقييم والايغال
 والاعتراض وملاقاة هذه الثلاثة في بعض البوراه (قوله وما يكذب وكذا) (لا حاجة
 اليه (قوله بمحمد ربه) أي متلبسين بمحمد ربه (قوله لم يذكر ويؤمنون به) فلو لم يذكر
 كان مساواة اه عرق (قوله لان ايمانهم لا ينكره من يشبههم) وأيضاً تسبيحهم ومحمد
 يدلان على ايمانهم به اه فترى وكتب أيضاً قوله لان ايمانهم لا ينكره من يشبههم لا يقال
 كالأجبال لانكار ايمانهم لا مجال لانكار تسبيحهم ومحمد فهو أيضاً أطناب لظاهر
 شرف التسبيح والحمد لا ناقول يجوز أن لا تكون عبادتهم التسبيح والحمد اه أطول
 (قوله أي لا يجهله) لما كان في الانكار لا يستلزم العلم المراد فسر بما يستلزمه وهو نفي
 الجهل اه سم (قوله وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر الخ) امأ أنه ليس من الايضاح بعد

(فيشمل) الاعتراض به هذا التفسير
 (بعض صور التقييم و) بعض
 صور (التكميل) وهو ما يكون
 واقعاً في انشاء الكلام أو بين
 الكلامين المتصلين (وما بغير
 ذلك) عطف على قوله اما بالايضاح
 بعد الابهام وما يكذب وكذا (قوله
 تعالى الذين يحملون العرش
 ومن حوله يسبحون بحمدهم
 ويؤمنون به فانه لو اختصر) أي ترك
 الاطناب فان الاختصار قد يطلق
 على ما يعم الاجياز والمساواة
 كما مر (لم يذكر ويؤمنون به لان
 ايمانهم لا ينكره) أي لا يجهله (من
 يشبههم) فلا حاجة الى الاخبار به
 لكونه معلوماً (وحسن ذكره) أي
 ذكر قوله ويؤمنون به (اظهار
 شرف الايمان ترغيباً فيه) وكون
 هذا الاطناب بغير ما ذكر من
 الحمد السابقة ظاهر بالتأمل فيها

الايهام ولا من التكرار فواضح واما أنه ليس من الایغال فلانه ليس ختم للشعر
والالكلام اذ قوله ويستغفرون لمن في الارض معطوف على ما قبله واما أنه ليس من
التذيل فلعدم اشتغال جملته وهو يؤمنون به على معنى ما قبلها بل هنا لازم لما قبلها
ومقتضاه ان ذكر اللازم بعد المزمع من الاطناب ولك ان تلتزمه حيث يكون اللازم ظاهر
النكتة كما في هذا المثال واما انه ليس من التكميل فانه ليس لدفع الایهام واما انه ليس
من التسميم فلانه ليس فضله كما هو ظاهر واما انه ليس من الاعتراض فشكل اذا بنينا على
ما نقرر من ان من جملة الاتصال بين الكلامين أن يكون الثاني معطوفا على الاول
ولاشك ان جملة يستغفرون لمن في الارض معطوفة على جملة يسبحون فيكون ما بينهما
اعتراضا والانفصال عن ذلك بأن الواو للعطف لا يتم الایتمين كونها كذلك وليس بتعين
لاحتمال أن تكون اعتراضية نعم المتبادر كونها للعطف فيخرج عن الاعتراض على هذا
فافهم اه ع ق وقوله اذ قوله ويستغفرون لمن في الارض الخ التلاوة ويستغفرون للذين
آمنوا (قوله قديوصف الكلام) في اصطلاح القوم اه ع ق (قوله بالايجاز الخ) قال في
الاطول هذا الایجاز قدي يكون ایجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة
وكذا هذا الاطناب اه وكتب أيضا قوله بالايجاز والاطناب ولا يوصف بالمساواة
بهذا الاعتبار اذ ليست المساواة بهذا الاعتبار عماد عو اليه المقام بخلاف الایجاز
والاطناب اه أطول (قوله باعتبار الخ) الباء سببية (قوله بالنسبة الخ) راجع للكثرة
والقوله (قوله في أصل المعنى) انما قيد المعنى بالأصل لعدم امكان المساواة في تمام المراد فان
للایجاز مقام ليس للاطناب وبالعكس اه أطول (قوله وللاقل انه موجز) وان تساويا
في أصل المعنى (قوله يصدق عن الدنيا الخ) هذا البيت فيه ایجاز يصنفه الاول والاطناب
بصفه الثاني كما في بس (قوله اذ عت سودد) قال في الاطول ولا يخفى ان السيادة أيضا
من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الآن يراد سيادة الآخرة والاقل أظهر اه (قوله
بنظار) المبالغة راجعة الى النبي دون النبي (قوله يعني أن السيادة الخ) أتى بالعناية لانه
حل الغنى على مسببه وهو الراحة والفقرة على مسببه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر قال
في الاطول ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر ثم قال والمساواة انما تتحقق اذا حل قوله
ولست الخ على المبالغة في نفي النظر لاعلى نفي المبالغة في النظر كما يفيد أه قول النظر اه (قوله
فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق) أي يصدق عن الدنيا اذ عت سودد
وفي تساويهما في أصل المعنى وقفة اذ المصراع السابق يفهم الصدق عن الدنيا اذ أظهر
سودد ولو في جانب الغنى بأن يكون منظوره السودد دون ما صاحبه من الغنى اذ لم يفيد
فيه ظهور السودد بجانب الفقر بخلاف البيت الآن يقال المراد بتساويهما في أصل
المعنى تساويهما في الصدق عن الدنيا عند ظهور السودد تأمل (قوله أي من هذا القبيل)
أي الایجاز والاطناب باعتبار المذكور (قوله قولهم) أي كل قول لهم كما يقتضيه

(واعلم انه قديوصف الكلام بالايجاز

والاطناب باعتبار كثرة حروفه

وقلتها بالنسبة الى كلام آخر

مسأوله) أي لذلك الكلام (في

أصل المعنى) فيقال للاكثر حروفا

انه مطمئ ولاقل انه موجز

(كقوله يصدق) أي يعرض (عن الدنيا

اذا عت) أي ظهر (سودد) أي

سيادة * ولورزت في زى عذراء

ناهضة الزى الهيئة والعذراء البكر

والنهود ارتفاع الثدي (وقوله

ولست) بالضم على أنه فعل المتكلم

بدليل ما قبله وهو قوله واني لصبار

على ما يويني * وحسبك ان الله أثنى

على الصبر (بنظار الى جانب الغنى *

اذا كانت العليا في جانب

الفقر) يصفه بالميل الى المعالي

يعني ان السيادة مع التعب أحب

اليه من الراحة مع الجول فهذا

البيت اطناب بالنسبة الى المصراع

السابق (ويقرب منه) أي من

هذا القبيل (قوله تعالى لا يستحل

عما فعل وهم يستحلون وقول الحماسي

وتذكر ان شطنا على الناس قولهم

ولا تذكر قول القول حين نقول)

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم أي

نحن نغير ما تريد من قول غيرنا

واحد لا يجتمع على الاعتراض علينا

فالآية ایجاز بالنسبة الى البيت

وانما قال يقرب

المقام وقوله ولا يشكرون القول أى بحسنه الصادق بالواحد هذا هو الموافق للمقام قال
 فى الاطول لا ينبغي ما فى ختم المعاني بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض
 المصنف على السكاكى وغيره اهـ (قوله لان ما فى الآية) أى لان الذى فى الآية يشمل كل
 فعل لان ما فى الآية مصدرية أى لا يستل عن فعله أى عن فعله الباعثة له عليه وان كان
 قد يستل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويحتمل ان ما فى كلام الشارح مراد منها لفظ
 ما الواقعة فى الآية أى لان لفظ ما فى الآية يشمل كل فعل فتكون ما فى الآية موصولة
 والعائد محذوف أى لا يستل عن الذى يفعله أى عن مفعوله الذى هو الحاصل بالمصدر
 كما ان الاعيان مفعوله أيضا ونظير ذلك ما صرح به الشارح فى شرح العقائد فى قوله تعالى
 والله خلقكم وما تعملون فانه قد عني من عين فى ما ان تكون مصدرية ليم الدليل وقال ان
 الدليل فى الآية تام على كونها موصولة أى معمولة لكم فتشعل الافعال بمعنى الحاصل
 بالمصدر اذهى المخلوقة على ما حرره هناك كذا فى بس (قوله وكيف لا والله أعلم) أى وكيف
 لا يكون أجل وأعلى والله أعلم بكل شئ ومن شأن العالم الحكيم ان لا يصدر عنه الا ما هو
 الامر المتقن الفائق على غيره وتامل لطف تعبير الشارح بقوله والله أعلم حيث أتى به فى
 ختم الفن ففيه شبهة تورية اهـ بس وفيه أيضا براعة اختتام والمجد لله على توفيقه المعانى
 للاخوان والصلاة والسلام الاتقان الاكلا على سيدنا محمد الذى أسس بنيان الشريعة
 على تقوى من الله ورضوان وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان قال المجتهد قد تم الجزء
 الاول من هذه الحاشية على يد مجتهد الفقير الفاني مصطفى بن محمد البنانى يوم الثلاثاء
 المبارك السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر من سنة تسع وتسعين وهامة
 وألف من هجرة من له العزة والشرف وأحسن الله تعالى بآقها وبارك لنا فى غيرها وما يليها
 بالقاهرة المعزية المباركة المرضة حماها الله وجعلها دارا سلام الى يوم الزحام بجاه سيدنا
 نحمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

* (الفن الثانى علم البيان) *

ان جعل الفن عبارة عن اللفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أقول الكتاب ورتبه على
 مقدمة الخ وعلم البيان عبارة عن المسائل احتج الى تقدير مضاف أى مدلول الفن الثانى
 علم البيان والفن الثانى دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الادراك
 احتج الى تقدير مضاف آخر وهو متعلق وكتب أيضا قوله علم البيان اعلم أن الكلام
 موضوع لعلم المعانى من حيث المطابقة لمقتضى الحال ولعلم البيان من حيث انه محتلف فى
 وضوح دلالتيه على المراد وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث انه مختلف فى
 مراتب الوضوح حذر من اشتراك العليان فى موضوع واحد وهو باطل لما تقرر أن علوم
 الادب باحثة عن أحوال اللفظ العربى ولان علم البيان يبحث عن أحوال الجواهر والكناية

لان ما فى الآية يشمل كل فعل والبيت
 محتص بالقول فالكلادمان لا يتساويان
 فى أصل المعنى بل كلام الله
 تعالى أجل وأعلى وكيف لا والله
 أعلم ثم الفن الاول بعون الله وتوفيقه
 وانيه أسأل فى انعام الفنين الآخرين
 هداية طريقه
 (الفن الثانى علم البيان)

وهما من قبيل الانفاذ والاختلاف بالجملة كما ينشأ في تمام الموضوعات انتهى سبرامى
 (قوله قدمه على البديع الخ) وتقدم في أول الفن الأول وجه تقديمه على البيان (قوله
 للاحتياج اليه الخ) يريد أنه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لأنه لا تتم بلاغة كلام
 بدون أعمال علم البيان إذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لاحتياج في تحصيل
 بلاغته الا الى علم المعاني إذ لا حاجة الى البيان للدلالات المطابقة كما يستعرف وبهذا
 التحقيق ظهر وجه آخر لتقدم علم المعاني إذ لا بد منه في بلاغة الكلام أصلاً بخلاف البيان
 اه أطول وكتب أيضاً قوله للاحتياج اليه الخ لأنه شديد الاحتراز عن التعقيد المعنوي
 وهو شرط في النصاحة وهي شرط في البلاغة (قوله أي ملكة) جو زارادة هذين
 المعنيين من معاني العلم الثلاثة وظاهر تركه للدلالة عدم جواز ارادته هنا وليس كذلك
 ولهذا قال في الأطول وهو علم أي مسائل معلومة عن الاحوال أو تصديقات بها حاصله عن
 الادلة أو ملكة هذه التصديقات أعني كيفية راحة يتكسب بها من التصديق بمسئله
 مسئله تفصيلاً من غير حاجة الى تجسيم كتب جديد وانما قيدنا معاني العلم بالجمول عن
 الدليل وان أطلقها الناظر في هذا المقام لما حقت من أن من جمع مسائل العلم
 بالتقليد لا يسمى عالماً وتصديقاته لا تسمى علماً واستعمال لفظ العلم في التعريف محل
 لما عرفت من اشتراكه وما يرفع به هذا الخلل من أن استعمال اللفظ المشترك في مقام
 يصح أي معنى يراد مما لا يعاب لظهوره عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود محتمل لأنه وان
 خلا عن هذا الخلل لم يحل عن تغيير السامع اه ماذا أريد اه وقيل تركه المعنى الثالث
 لاحتياجه الى تقدير المتعلق من غير ضرورة ادعاء الى التقدير قال القنري ولك ان تلتزم
 هذا التقدير بناء على أن الادراك هو المعنى الاصل للعلم وهو في المعاني الاخر ما حقيقة
 عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور اه وقد تبين مما نقلناه عن الأطول ان علم الاعراب
 الخاص بالاراد المذكور ليس من علم البيان فهو خارج عن قوله في التعريف
 علم تدبر (قوله بقدره الخ) الايمان به نظر الى شأن الملكة في ذاتها وان كان متروكاً في
 الملكة في التعريف لا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله يعرف الخ) شاع استعمال
 المعرفة في ادراك الجزئيات تصوراً كان أو تصديقاً واستعمال العلم في ادراك الكلليات
 كذلك فالمعنى علم يعرف به اراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم على أن الالام
 في المعنى الواحد للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته إذ لو لم يراع
 ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف اراده وهذا هو المتعارف
 في وصف العلوم بعرفة الجزئيات بها اه أطول وكتب أيضاً قوله يعرف به اراد الخ الغرض
 من معرفة هذا الاراد أن يجتزأ المتكلم عن الخطأ في كيفية اراد الكلام حتى لا يورد من
 الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية بمنسب اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند
 اقتضائه دلالة خفية اهم (قوله اراد المعنى الواحد) تفسيد المعنى بالواحد للدلالة على أنه
 لو أورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء (قوله أي المدلول عليه

قدمه على البديع للاحتياج اليه
 في نفس البلاغة وتعلق البديع
 بالواضع (وهو علم) أي ملكة
 بقدره على ادراك جزئية أو
 أصول وقواعد معلومة (يعرف به)
 اراد المعنى الواحد أي المدلول
 عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال

الوضع في المطابقة أعم من الشخصي والنوعي هذا يحصل كلام الشارح في المطول
 وشرح الشمسية وهو المتجه وان اعترضه السيد في حاشية المطول بما أجاب عنه الفري
 وبين أن هناك دلتين على كل من الجزء واللازم أحدهما مطابقة وهي فهمه من
 اللفظ قصد بواسطة القرينة لانه بهذا الاعتبار ليس في ضمن فهم الكل ولا في ضمن فهم
 المزموم والآخرى تضمنية في الأول والتزامية في الثاني وهي فهم الجزء في ضمن فهم الكل
 المفهوم عند سماع اللفظ وان لم يكن مراداً منه للقرينة وفهم اللازم في ضمن فهم المزموم
 المفهوم عند سماع اللفظ كذلك كذا في سم (قوله) كون الجزء في ضمن المعنى
 الموضوع له أي في فهمه عند فهمه (قوله) كانف الشمس لا يصدق عليه أنه مشترك
 بين الكل وجزئه ولازمه إذاً الكل المجموع والشمع غير لازم له بل للجزء وجوابه أنه إذا كان
 لازماً للجزء كان لازماً للمجموع قطعاً تأمل اه سم قال يس وفيه تأمل وأقول مبني
 الاشكال على رجوع ضمير لازمه الى المجموع وهو غير متعين بل يصح رجوعه الى الجزء
 وعليه فلا اشكال وعبرة الاطول ولوفرقت لفظاً مشتركين اللازم والمزموم وبين
 المجموع دخل في تعريف كل من الدلالات الثلاث الاخرى ان اه وهي أوفق بما قلنا
 (قوله) والشمع التزاماً أي لا باعتبار هذا الوضع أعنى الوضع للمجموع اذ هو
 باعتبار جزءه لازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجزء فقط ولوقال بعد
 قوله على الجرم تضمناً وأطلق على الجرم مطابقة واعتبر دلالة على الشمع التزاماً
 أو بعد قوله على المجموع أو الجرم وجعل كلامه بعد ذلك على التوزيع الممكن واضحا ويمكن
 تقدير هذا في عبارته فافهم (قوله) على تمام الموضوع له أي فيكون تعريف المطابقة
 غير مانع (قوله) على جزء الموضوع له أو لازمه أي فيكون تعريفاً بالتضمن والالتزام غير
 مانع (قوله) وحينئذ ينتقض الخ امام معرفة انتقاض تعريف المطابقة بالتضمن
 والالتزام مما مر ومعرفة انتقاض تعريف التضمن والالتزام بالمطابقة مما مر فواضح
 وأمام معرفة انتقاض تعريف التضمن بالالتزام وتعريف الالتزام بالتضمن فلانه علم مما مر
 أن دلالة لفظ الشمس على الشمع تكون مطابقة وتضمناً والتزاماً من أجل كونها تكون
 تضمناً والتزاماً ينتقض تعريف كل منهما بالآخر (قوله) تعريف كل الخ أي الحاصل
 من التقسيم (قوله) بالاخرين أي بالدلتين الاخرين لا بتعريفهما كما قد يتوهم
 (قوله) ان قيد الحينية مأخوذ الخ قال في الاطول فيه ان قيد الحينية المعبرة في الامور
 الاضافية الحينية التقييدية التي توجب الفرق بالاعتبار والحينية المعبرة في مفهوم
 الدلالات للتعامل وتوجب التمييز بين افراد الاقسام بالذات وفيه أيضاً أن اعتبار قيد
 الحينية وان دفع به خلل التعريف لأن يحتل به ما اشتهر أن تقسيم الدلالة اللفظية
 الوضعية الى الدلالات الثلاث عقلي حاصر لان دلالة اللفظ الموضوع لمجموع المتضامين
 على أحدهما بواسطة انه لازم الآخر ليست دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث

لكون الجزء في ضمن المعنى
 الموضوع له (والناتية بالالتزام)
 ليكون الخارج لازماً للموضوع
 له فان قيل اذا فرضنا لفظاً مشتركاً
 بين الكل وجزئه ولازمه كنظ
 الشمس المشترك مثلاً بين الجرم
 والشمع ومجموعهما فاذا أطلق
 على المجموع مطابقة واعتبر دلالة
 على الجرم تضمناً والشمع التزاماً
 فقد صدق على هذا التضمن
 والالتزام انما ادلالة اللفظ على تمام
 الموضوع له واذا أطلق على الجرم
 أو الشمع مطابقة صدق
 عليها انها دلالة اللفظ على جزء
 الموضوع له أو لازمه وحينئذ
 ينتقض تعريف كل من الدلالات
 الثلاث بالاخر بين فالحجواب أن
 قيد الحينية مأخوذ في تعريف
 الامور التي تختلف باعتبار
 الاضافات حتى ان المطابقة هي
 الدلالة على تمام ما وضع له من
 حيث انه تمام ما وضع له
 والتضمن الدلالة على جزء ما وضع
 له من حيث انه جزء ما وضع له
 والالتزام الدلالة على لازمه من
 حيث انه لازم ما وضع له وكثيراً
 ما يتركون هذا القيد اعتماداً على
 شهرة ذلك وانسياق الذهن اليه

انه لازم جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج ثم قال هذا ونحن نقول دلالة
 اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ما وضع له أو على جزئه أو على
 الخارج عنه اذ المعنى الوضعي باعتبار الوضع الواحد لا يكون الا أحدهما فالحصر عقلي
 والتعريفات ناتجة اه ملخصا اذ المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع الذي
 اعتبر لاجل تلك الدلالة والتضمن دلالة على جزء ما وضع له بذلك الوضع والالتزام دلالة
 على خارج ما وضع له بذلك الوضع واذا أخذ المقسم باعتبار الوضع الذي هو سبب تلك
 الدلالة ينساق الذهن الى تلك التعريفات التامة فالدلالة على الجزء مطلقا تنضمية سواء
 كان لازم جزء آخر أو لا اذ لم تتقيد الدلالة على الجزء بكونه الاجل أنه جزء بل يكونها على
 جزء الموضوع له بذلك الوضع كذا يجتصص صاحب الاطول وقوله فيه ان قيد الحينية المعتبرة
 في الامور الاضافية الحينية التقييدية قد يمنع اختصاص ذلك بالتقييدية أو يجعل الحينية
 هنا للتعديل (قوله أي كون المعنى الخارجى) نسبة الى الخارج عن معنى اللفظ من
 نسبة الجزئى الى الكلى لالى الخارج بمعنى الواقع لان اللازم قد لا يكون خارجا بهذا
 المعنى اه سم (قوله المعتبر) أى فى دلالة الالتزام وكتب ايضا قوله المعتبر عند
 المنطقيين هو لازم البين بالمعنى الاخص المفسر بما ذكره بقوله عدم الخ فتوهم عبارة
 أنه لو اريد في الاشتراط لازم البين بالمعنى الاعم لم يخرج كثير من معانى المجازات وليس
 كذلك بل يخرج كثير منها على ارادة هذا ايضا فكان الاولى أن يقول وليس المراد باللازم
 اللازم البين عند المنطقيين سواء كان بالمعنى الاعم وبالمعنى الاخص واللازم البين بالمعنى
 الاعم هو ما يكفي تصور اللازم والمزوم في جزم العقل باللازم والبين هو ما لا يحتاج في فهم
 اللازم الى دليل وغير البين ما يحتاج كزوم الحدوث للعالم (قوله من معانى المجازات
 والكتابات عن أن يكون مدلولات التزامية) يقتضى أن دلالة المجاز على معناه بالالتزام
 وهو مخالف لما صوبه في شرح التسمية من أن دلالة المجاز على معناه المجازى بالمطابقة
 وأن المراد بالوضع في تعريف الدلالات أعم من الشخصى والنوعى حتى تدخل
 المجازات والمركبات اه بس أقول يمكن دفعه بأن المراد عن أن تكون مدلولات التزامية
 بحسب الوضع الاصلى فلا ينافى انها بحسب الوضع المجازى مدلولات مطابقة (قوله
 ولما تأنى الاختلاف الخ) لانه اذا كان معنى اللازم عدم التماثل فكذلك لازم بهذا
 المعنى لا يتفكر من المزوم فيكون كل واحد من لوازم الشيء مساويا لآخر في الوضوح
 والخفاء لان كل واحد من اللوازم لا يتفكر عن المزوم بهذا المعنى اه سم وكتب ايضا قوله
 ولما تأنى الاختلاف الخ اعترضه السيد بأن لازم لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء
 لكن دلالة اللفظ على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه وبحيث في هذا الاعتراض
 الفسرى بأنه انما يتم اذا كان لازم لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان
 اللازم ينشأ بالمعنى الاعم والاخص ثم احتج على ذلك فراجعته قال الحفيد والجواب عن

وشروطه) أى الالتزام (اللازم
 الذهني) أى كون المعنى الخارجى
 بحيث يلزم من حصول المعنى
 الموضوع له في الذهن حصوله فيه
 اما على الفور أو بعد التأمل
 في القرائن والامارات وليس
 المراد باللازم عدم انفصال
 تفكر المدلول الالتزامى عن تفكر
 المسمى في الذهن أصلا أى اللازم
 البين المعتبر عند المنطقيين والا
 يخرج كثير من معانى المجازات
 والكتابات عن أن يكون مدلولات
 التزامية ولما تأنى الاختلاف
 بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا

الاعتراض أن المراد عدم التفاوت في دلالة الالتزام على الإطلاق وإن كان بغير واسطة
 كما هو الواقع المعبر عنه القوم أو أن المراد باختلاف الوضوح التفاوت في الانتقال
 بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه وبين دلالة اللفظ على لازم
 لازمه من قبيل الثاني فلا اعتداد بهذا التفاوت كما لا يخفى نعم بئى النقض حينئذ باعتبار
 التفاوت لا بحسب الدلالات التضمنية اه قال سم قوله نعم بئى النقض أى نقض الملازمة
 التى فى قوله ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا ووجه ذلك النقض
 أن الزوم فى دلالة التضمن معنى عدم الانفكاك المذكور ضرورة امتناع تخلف تعقل
 الجزء عن تعقل الكل مع اختلافها بالوضوح كما اعترف به الشارح فيما سبقتى هكذا
 يظهر فى مراده من هذا الكلام اه (قوله إشارة الخ) يعنى أن التقيد لقرض الإشارة
 ولو أطلق فلا إشارة الى ما ذكر وان كان المفهوم عند الإطلاق وهو مطابق للزوم الاعتم
 من الذهنى والخارجى صحيحا كذا فى سم وفيه نظر يعلم من قول الاطول وشرطه للزوم
 الذهنى لا الاعتم الشامل للخارجى اذ الزوم الخارجى لا يوجب انتقال الذهن من المسمى
 الى اللازم حتى يتخرج به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه اه (قوله فكأنه
 أراد بالزوم) أى الذى لم يقل باشتراطه (قوله بعرف) أى بأمره معروف فيما بين الجمهور
 كما بين الاسد والجراة اه بس (قوله اذهو المفهوم الخ) تعميل لجل العرف فى كلام
 المصنف على العرف العام وهو ما لم يتعين فيه الشاغل فليس للمباغت للشارح على الحمل
 المذكور أنه لولا هذا الحمل لم يكن قوله له وأغويه فائدة لدخول العام والخاص فى قوله بعرف
 حتى يعترض بأنه لو عم فى العرف لكان قوله له وأغويه إشارة الى دلالة المقام والتأمل
 فى القرينة ومن هنا يظهر أن المناسب أن يقرأ أقول الشارح وغير ذلك بالنصب عدنا على
 العرف الخاص ويراد بغير ذلك دلالة المقام والتأمل فى القرينة فافهم (قوله كالشرع)
 كما اذا قبل بلغ الماء قلين لانه يستلزم أن لا يحمل الخبث وقوله واصطلاحات الخ كما بين
 التسلسل والبطلان عند المتكلمين اه بس (قوله لا يتأتى بالوضعية) اندرج فيها
 سائر المجازات لانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع النوعى بناء على أن المراد
 بالوضع فى تعريف المطابقة ما يعم الشخصى والنوعى كما صرح به الشارح فى شرح
 التمسمة واذا كان جميع المجازات دلالتها موضعية مطابقة أشكل بأن مدار هذا الفن
 عليه فكيف يتأتى حينئذ قولهم ان الابراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقلية ألا
 أن يقال ان أهل هذا الفن ينعون أن دلالتها موضعية أو يراد بالوضعية والمطابقة
 ما كان بطريق الحقيقة فقط فليست كذا فى سم اتاعلى ما فى السيرامى وغيره من أن
 الوضع المعبر سواه كان شخصا أو نوعيا تعين اللفظ بنفسه بلا واسطة القرينة بازاء المعنى
 لانعينه مطابا بآرائه وبه صرح الشارح فى التلويح وهذا الوضع منتف فى المجازة دلالة
 تضمنية أو التزامية تنظر الى تحقيق القوم ضمنا فتكون عقلية فلا اشكال وكتب أيضا قوله

ونقص الزوم بالذهنى إشارة الى
 أنه لا يشترط للزوم الخارجى
 كالمعنى فانه يدل على البصر التزاما
 لانه عدم البصر عما من شأنه أن
 يكون بصيرا مع التنافى بينهما
 فى الخارج ومن نازع فى اشتراط
 الزوم الذهنى فكأنه أراد بالزوم
 للزوم البين معنى عدم انفكاك
 تعقله عن تعقل المسمى والمصنف
 اشار الى انه ليس المراد بالزوم
 الذهنى للزوم البين المعبر عنه عند
 المنطقيين بقوله (ولو لا اعتقاد
 المخاطب بعرف) أى ولو كان
 ذلك للزوم مما يثبت به اعتقاد
 المخاطب بسبب عرف عام اذهو
 المفهوم من إطلاق العرف
 (أو غيره) يعنى العرف الخاص
 كالشرع واصطلاحات ارباب
 الصناعات وغير ذلك (والايراد
 المذكور) أى ايراد المعنى الواحد
 بطرق مختلفة فى الوضوح (لا يتأتى
 بالوضعية)

لا يتأتى بالوضعية فان قلت التفسير أوضع دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما
 في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون أحدهما دالاً على الماهية
 التفصيلية والاخر على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى
 الدلالة أه فترى أى فلا يكون مما الكلام فيه لان الكلام في اختلاف نفس الدلالة مع
 اتحاد المدلول (قوله أى بالدلالات) عبر بالجمع لان الاختلاف انما يتحقق فيه اه سم
 (قوله لان السامع الخ) هذا الدليل انما يفيد عدم تأتية بين الدلالات المطابقة لانيها
 وبين غيرها وقضية كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة مطلقا واعلم أنهم اختلفوا
 في الكفاية فقبيل انهم احسبوه وقيل انما يجاز وقيل لا حقيقة ولا مجاز وعلى الاول
 والاخير يشكل قولهم والاراد المذكور لا يتأتى بالوضعية فليست اه بس (قوله
 لذلك المعنى) الواحد للكلام الذى روى فيه المطابقة لمقتضى الحال اه أطول (قوله
 لم يكن بعضها واضع) لاستواء الجميع في الدلالة (قوله بوضع الالفاظ) أى بوضع
 جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع البعض أولا كما سيذكره (قوله لم يكن كل واحد
 دالاً عليه) فيه بحث من وجهين أحدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان
 الدلالة تكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة
 الموضوعية علم الوضع أولا ونائبه ما ان عدم كون البعض أوضع لازم لشي التردد فانه اذا
 لم يكن كل واحد دالاً لم يكن بعضها أوضع لان كون الشيء أوضع في الدلالة فرع دلالة
 الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بأن المراد بالدلالة
 هناك فهم المعنى ومدار ووضح الدلالة على سرعة الفهم وبطلته والثاني بأنه شبه بما
 ذكره على منشار لزم عدم كون البعض أوضع على التقدير الثاني وهو انتفاء الدلالة
 فكأنه قال والالم يكن كل واحد دالاً فلا يكون بعضها أوضع فان قلت العلم بوضع جميع
 الالفاظ لا يكتفى في العلم بالمعنى اذ لابد من العلم بوضع الهيئة أيضا فالعوض لوضع
 الالفاظ لا يكتفى في اثبات أن الاراد المذكور لا يتأتى في الوضعية لجواز أن يتأتى
 دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ما ينشأ لا يكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة
 جزء من اللفظ فتأمل اه أطول (قوله يتوقف الفهم الخ) أورد أنه يلزم الدور لان
 العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
 يتوقف على فهم المعنيين وأجيب عنه الشيخ في الشفاء بأن فهم المعنى في الحال يتوقف
 على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بأن فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى
 في الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول وبأن فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على
 فهم المعنى لامن هذا اللفظ وبأن فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى بالوضع اه
 أطول مع اسقاط التظهير في جواب الشيخ في الشفاء فراجع (قوله أن يكون) أى
 يوجد قال السبكي يعلم من هذا أن دلالة الالفاظ على الخواص المستفادة بالذوق عقلية

أى بالدلالات المطابقة (لان السامع
 ان كان عالما بوضع الالفاظ)
 لذلك المعنى (لم يكن بعضها
 أوضع) دلالة عليه من بعض (والا)
 أى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ
 (لم يكن كل واحد من
 الالفاظ دالاً عليه) لتوقف الفهم
 على العلم بالوضع مثلاً اذا قلنا خذ
 بشبه الورد فالسامع ان كان عالما
 بوضع المقررات والهيئة التركيبية
 امتنع أن يكون كلام يؤدى
 هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة
 أوضع وأخفى لانه اذا أقيم مقام
 كل لفظ ما يرادفه فالسامع ان علم
 الوضع فلا تفاوت في الفهم والالم
 يتحقق الفهم وانما قال لم يكن كل
 واحد لان قولنا هو عالم بوضع
 الالفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ

لا طبيعية وهو ظاهر ولا وضعية والأدركها عالم الوضع وإن لم يكن له ذوق ولم يدركها
جاهله وإن كان له ذوق واللازمان منصفان انفاً فافان قلت من الخواص التأكيدي وقد
وضع بارائه أن قلت ما هو من الخواص انما هو التأكيدي الذي روى فيه المطابقة
لمقتضى الحال وهو أمر يردك بالذوق والتأمل في القرائن وما وضع بارائه أن مطلق
التأكيدي وهو ليس من الخواص فقيس على سائر الخواص اه ملخصاً (قوله يكون سلباً
جزئياً) وهو أعم من السلب الكلي لصدقه معه ومع الإيجاب الجزئي (قوله بعض
الانفاض) أي كلفظ أسد وقوله بخلاف البعض كعضنفر (قوله والجواب الخ) حاصله
أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة
الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريضة
وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب
قطعا عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تذكر
السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وفيه بحث لان
الاتصال من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط
الدلالة المطابقة وجعل الاختلاف لتفاوت الاتصال سرعة وبطأً اختلافاً لذات
الدلالة دون الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك تفهمكم على أنه يقتضي أن لا يعتبر
اختلاف الطرق في الوضوح والخفاء باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من
التأمل في القرائن فانه اختلاف لذات الدلالة بل من جهة سرعة التنبه للقريضة وبطئه
لاختلاف القرائن وضوحاً وخفاءً ولذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الاشخاص
فالوجه أن يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لان المراد
اختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر وبطئه
يستوي فيه العامة والخاصة اه أطول (قوله وبعد تحقق العلم بالوضع) أي تحقق حضور
الوضع في الذهن وحصوله فيه بالفعل فالفهم ضروري فلا تفاوت فيه حينئذ قال الحفيد
وفيه ان العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة فالاولى أن يقال
المراد بالاختلاف في الوضوح بالنظر الى نفس الدلالة بأن يكون بعض المدلولات
واضح العلاقة قليل الواسطة والبعض الآخر بالعكس اه أي أو بعضها واضح
القريضة والبعض الآخر خفيها (قوله بالعقلية) أي السابقة في كلام المصنف
فأل عهدية احتراز عن العقلية غير اللفظية أفاده سم (قوله ومرا تلبزوم اللوازم)
أي التي هي المدلول الالتزامي لأن دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على الخارج اللازم
كما تقدم لكن بشكل عليه قوله الاتي فيمكن تأدية المزوم الخ لاقتضائه ان المدلول
هو المزوم مع أنه لا يكون كذلك في دلالة الالتزام وجوابه انه أراد بالمزوم هنا المتبوع
وباللازم التابع معتبر في كل منهما ما اللازمية فوافق كلام الشارح هنا ما مر من ان

فنفقضة المشار اليه بقوله والايكون
سلباً جزئياً أي لم يكن عالماً
بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم
دلالة كل لفظ ويحتمل أن يكون
البعض منها دال الاحتمال أن يكون
عالم بالوضع البعض واقائل أن يقول
لأن عدم التفاوت في الفهم على
تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن
يختص في العلم بقل معاني بعض
الانفاض الجزئية في الخيال بأدنى
التفات لكثرة الممارسة
والمؤانسة وقرب العهد بها
بخلاف البعض فانه يحتاج الى
التفات أكثر ومراجعة أطول
مع كون الانفاض مترادفة والسامع
عالم بالوضع وهذا مما يجد من
أنفسنا والجواب أن التوقف انما
هو من جهة تذكر الوضع
وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله
بالفعل فالفهم ضروري (وبتأني)
الاراد المذكور (بالعقلية) من
الدلالات (بلوازم) أن تختلف
مرا تلبزوم في الوضوح) أي
مرا تلبزوم الاجزاء للكل في
التضمن ومرا تلبزوم اللوازم
للمزوم في الالتزام

دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم وفي القنرى ما نصه قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى اللازم
بالانفاظ الموضوع الخ فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ الموضوع
للملزم على اللازم ولادلالة اللازم من حيث هو لازم على الملزم فتأدية الملزم بالانفاظ
موضوع تلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد
باللزم التبعية وبالملزم المستتبع وباللازم التابع وبلا حظ في كل منهم ما الملزومية
بالمعنى المعترفى دلالة الالتزام عند أهل هذا الفن فتأمل قال بس وأجاب بعضهم بأن هذا
الكلام من الشارح اشارة الى ان الكتابة على رأى السكاكي فيها الانتقال من اللازم
الى الملزم بعكس الجواز واعترض عليه المصنف بان اللازم من حيث هو لازم لا يدل على
ملزومه وأجاب عنه الشارح بأن مراد السكاكي باللازم هو التابع والرديف مثلا طول
التجاذب تابع لطول القائمة ودون العكس واذا حصل اللازم والملزم في كلام الشارح على
هذا الاصطلاح لم يتوجه ما ذكرنا من قوله وهذا في الالتزام الخ أى اختلاف مراتب
الملزم (قوله اتله الوسائط) المراد بالقلة ما يشعل العدم وكتب أيضا قوله لقله الوسائط
أو يكون ذلك البعض لازما بذاته والبعض الآخر بسبب عرف أو اصطلاح أو قرينة
واضحة أو خفية كفى الاطول (قوله فيمكن تأدية الملزم) أى المعنى الملزم كالكرم وقوله
لهذه اللوازم كمثيرة الضيقات ثم كثرة احراق الخطب ثم كثرة الرماد اه بس وكتب
أيضا قوله فيمكن تأدية الملزم الخ يرد عليه ان اللازم مالم يكن ملزوما لا ينتقل منه الى
اللازم المراد كما صرح به المصنف في غيره هذا الموضع أفاده في الاطول وجوابه ما سبق
(قوله وأما في التضمن) أى فيحتاج الى بيان فذوق لانه الخ فظهرت معادلته لقوله
وهذا في الالتزام ظاهر وكتب أيضا قوله وأما في التضمن فلانه يجوز الخ لا يخفى عليك ان
الدلالة على الجزء من حيث هو مرادنا ما هو بالقرينة فاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا
وخفاء لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون
بتناوب القرائن وضوحا وخفاء اه أطول (قوله فدلالة الشيء) أى دلالة دال الشيء
(قوله ودلالة الجدار على التراب أو وضع الخ) أى لكونها بغير واسطة (قوله فان قلت
الخ) حاصل الاعتراض أنه ينبغي أن يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم
الكل فالمنهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فتساوى الانسان
والحيوان في الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما أولا هو الجسم وليس لك أن تجعل
الاعتراض انه ينبغي أن تكون دلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه
لان دلالة الحيوان عليه أوضح من دلالة المطابقة ودلالة الانسان عليه أوضح من
الوضح من دلالة المطابقة والوضح من الاوضح من الشيء أوضح من ذلك الشيء
لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقة لشيء أوضح من الدلالة المطابقة له
لامن الدلالة المطابقة لشيء آخر فتأمل على ان كون الامر بالعكس أيضا مما ثبت المطلوب

وهذا في الالتزام ظاهر فانه يجوز أن
يكون للشيء لوازم متعددة بعضها
أقرب اليه من بعض وأسرع
انتقالا منه اليه لقله الوسائط
فيمكن تأدية الملزم بالانفاظ
الموضوع لهذه اللوازم المختلفة
الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا
يجوز أن يكون لللازم ملزومات
لزمه لبعضها أوضح منه لبعض
الاخر فيمكن تأدية اللازم بالانفاظ
الموضوع للملزمات المختلفة
وضوحا وخفاء وأما في التضمن
فلانه يجوز أن يكون المعنى جزءا
من شيء وجزءا لجزء من شيء آخر
فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء
منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزء من
جزءه مثلا دلالة الحيوان على
الجسم أوضح من دلالة الانسان
عليه ودلالة الجدار على التراب
أوضح من دلالة البيت عليه فان قلت

ولا يضرب فلا طائل محتمه ولا اختصاص للاشكال ببيان التضمن لانه لا يطرده القول بأن
 فهم لازم الملازم بعد فهم اللازم لجواز أن يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم
 اه أطول (قوله بل الامر بالعكس) وهو ان دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه
 على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه عليه اه سم (قوله فان
 فهم الجزء سابق الخ) فالفهم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان وحاصل
 السؤال اعتبار حال التركيب والجواب اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب ينقسم
 جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل وعند التحليل على العكس اه سم وكذب أيضا قوله فان فهم
 الجزء سابق على فهم الكل قال السيد فيكون فهم جزء الجزء سابقا عليه برتبين فتكون
 دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالة على الجزء اه ويصح أن يراد بالجزء ما يشمل جزء
 الجزء وبالكل ما يشمل الجزء بالنسبة الى جزء الجزء لانه كل بالنسبة اليه (قوله نعم) أى
 فهم الجزء سابق على فهم الكل (قوله ولكن المراد) أى بالتضمن وقوله ههنا أى
 في مقام بيان تأني الاراد المذكو وبالدلالة العقلية وكذب أيضا قوله ولكن المضاف ههنا
 انتقال الذهن والدليل على ذلك ما في المفتاح من ان اراد المعنى على صور مختلفة لا تأتي
 الا في الدلالات العقلية روى الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما ووافق ما في
 شرح القسطاس لكن شارح المطالع رد هذا القول لأنه من أهل الميزان اه حفيد
 وبما أشير اليه من مخالفة اصطلاح أهل هذا الفن لاصطلاح أهل الميزان يندفع
 ما عترض به السيد على جواب الشارح وقد ناقش صاحب الأطول السيد في ذلك من
 ثلاثة أوجه فراجع (قوله انتقال الذهن الى الجزء) أى المراد من اللفظ اذا اعتبر عند
 أهل هذا الفن انما هو فهم المراد الا انهم مطلقا كما في خط سم (قوله بعد فهم الكل) أى
 لا على انه مقصود من اللفظ (قوله وكثير الخ) دفع لما ردد على الجواب من انه لا يمكن فهم
 الجزء ولا لحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء ولا لحظته أبدا سابق اه سم (قوله ان يخطر
 النوع بالبال) أى على طريق الاجمال لا التخصيص اذ خطوره بالبال منفصل بدون خطوره
 الجنس بحال كما في التنزي (قوله ثم اللفظ المراد به الخ) أشار بكلمة ثم الى الانتقال من
 بحث الى آخر فانه اتفق من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه
 في الفن وفاته قد ان لا بد منه ما وبدونه ما يحتل تعريف كل من الجواز والكفاية أحدهما
 قيد اصطلاح التخاطب حتى لا ينتقض تعريف الكفاية بلفظ استعمل فيما وضع له في
 اصطلاح التخاطب وهو غير ما وضع له في اصطلاح آخر فانه لا يصح ههنا قرينة على عدم
 ارادة ذلك الموضوع له وتعريف الجواز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم فانه يصدق عليه
 اذا استعمل في أحد معنييه انه اللفظ المراد به لازم ما وضع له من قرينة مائعة عن ارادة
 ما وضع له ويمكن أن يدفع بأن المراد اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له
 وثانيه ما قيد على وجه يصحح للدخول في تعريفه ما ذكره الاب و ارادة الابن فانه لا يصح مع

بل الامر بالعكس فان فهم
 الجزء سابق على فهم الكل قلت
 نعم ولكن المراد ههنا انتقال الذهن
 الى الجزء وملاحظته بعد فهم
 الكل وكثيرا ما ينقسم الكل من
 غير التفات الى الاجزاء كما ذكره
 الشيخ الرئيس في الشفاء انه يجوز
 أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت
 الذهن الى الجنس (ثم اللفظ المراد
 به لازم ما

اللزوم بينهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له لعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله في جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يقدح في المجاز ولا من الكتابة اه أطول وكتب أيضا قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له فيه ان اللفظ المراد به ذلك اما مجازا واما كتابية كما سيأتي وقد حقق الشارح في شرح الشمسية وغيره ان دلالة المجاز على معناه المجازي مطابقة فينافي قولهم السابق ان المراد هنا الدلالة العقلية لانها المختلفة وضوحا وخفاء وقد أسلفنا الكلام في ذلك وأن القنرى حقق ان هذا دلالتين احدهما ما فهمه الجزء واللازم وان لم يكونا مرادين في ضمن فهم الكل والملزوم عند سماع اللفظ فتستحققت في المجاز والكتابة الدلالة العقلية وان لم يكن الكلام عليهما في هذا الفن من جهة تفرار جمع ما قد مناه وفي سبب ما نصه قوله المراد به لازم ما وضع له من هذا مع ما يأتي من قوله فانخصر في الثلاثة يعلم ان المعنى في هذا الفن ليس الا المعنى المرادون غيره وان افاده اللفظ فالجزء واللازم اذا لم يكونا هما المراد من اللفظ غيره معتبرين وان افادتهما اللفظ ومعلوم ان دلالة التضمن والالتزام تتحقق وان لم يكن الجزء واللازم مرادا وحينئذ لا تكون معتبرة فليس تقسيم الدلالة فيما سبق لاعتبار دلالة التضمن والالتزام مطلقا لما علم انه انما اعتبار حيث يكون المراد هو الجزء واللازم وانما ذلك التقسيم للتوطئة لبيان ما هو المعتبر وذلك بأن يكون الجزء واللازم هو المراد ليسكن الدلالة عليهما حينئذ ليست تضمنية ولا التزامية بل مطابقة كما قرره الشارح وحينئذ يشكل الحال جدا في التقسيم المذكور اذ لم يظهر له فائدة فليتأمل اه وما ذكره بعد لكن منافي لما يقتضيه ما قبله من كون الدلالة حين ارادة الجزء واللازم تضمنية أو التزامية وموافق لما أسلفه عن القنرى من عدم كونها حينئذ تضمنية أو التزامية ففعل قصده بقوله لكن الخ الاضراب عما قبله ليموافق ما أسلفه عن القنرى تأمل وكتب أيضا قوله المراد به لازم ما وضع له أي بأن استعمال فيه بقرينة جعل المجاز من أقسامه والمجاز قطعاً مستعمل في اللازم وان كانت الكتابة قد تطلق أيضا على اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي ليقعقل منه الى اللازم فليتأمل اه سم في حواشي المطول قال بس قال شيخنا ولك أن تجعل المراد في المتن على أعم من أن يكون مستعملا فيه كما في المجاز وغير مستعمل فيه كما في الكتابة بالانطلاق الثاني لكن مذهب الصنف ان الكتابة لا حقيقة ولا مجاز كما نقله السيوطي في الاتفاق اه لمخصا وكتب أيضا قوله المراد به لازم ما وضع له أي ارادة صحيحة جارية على قانون اللغة كما سيأتي والا فكل لازم يراد باللفظ اذ لا يصح اطلاق لفظ الاب على الابن والعكس كذا في بس (قوله وضع له) صله أو صفة جرت على غير ما هي له لعدم اللبس (قوله سواء كان اللازم الخ) فالمراد باللازم ما لا ينقل عما وضع له في الجملة اه أطول (قوله ان قامت قرينة لم يقل ان أقيمت قرينة ليخرج ما قامت فيه قرينة من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم عملا لا يطلع عليه فجعل القرينة دليل

سـ مع له) سواء كان اللازم
داخلا كما في التضمن
أو خارجا كما في الالتزام (ان قامت
قرينة على عدم ارادته) أي ارادة
ما وضع له (فمجاز ولا ان كتابية)

الاقامة اه أطول ولا يخفى انه يفيد اشتراط قصد القرينة (قوله فعند المصنف الخ)
وعند السكاكي الاتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وسياق بيانه (قوله اذ دلالة
لللازم) لجواز كونه أعم وفيه رد على السكاكي اه سم وهو تعديل لمخزف أي لامن اللازم
الى الملزوم اذ دلالة الخ (قوله من حيث) اشارة الى ان دلالة فيه اذا كان مساويا لكونه
ملزوما لانه مع التساوي يكون كل لازما وملتزوما اه سم (قوله الا ان ارادة الموضوع
الخ) أي بالتبع لا بالذات (قوله وقدم المجاز عليها) أي في البحث فيما يأتي وفي التقسيم
المتقدم وقال في الاطول المتصود وجهه التقديم في البحث لا في التقسيم فالتقديم
في التقسيم للتقدم في البحث على ان مفهومه وجودي وفهوه ماعدمي اه أي
والوجودي أشرف (قوله مقدم على الكل طبعاً) أي يحتاج اليه الكل في الوجود مع
انه ليس بعلة الكل اه مطول (قوله فان معنى الكناية) أي معناها الذي لا بد من ارادته
منها فلا تنافي بين هذا وبين قوله سابقاً معنى الكناية يجوز الخ وكتب أيضاً قوله فان معنى
الكناية الخ ولان معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء مدلول الكناية من حيث
هو مدلول الكناية ومن وجوه تقديم المجاز انه أعم لكثرته بمباحثه ومن يدقق فائقه وكثرة
مباحث ما يوقف عليه وينبغي عليه وانه أبعد عن الحقيقة اه أطول (قوله التي كان
أصلها التشبيه) فذكر المشبهة وأريد به المشبهة فصارت استعارة اه مطول قال في الاطول
فجعل أي الشارح معنى الانشاء على التشبيه أن حقيقة التشبيه ولك ان يجعل معناه ان
علاقته التشبيه اه وكتب أيضاً ما نصه احتراز عن التخييلية والمكنية على مذهب المصنف
(قوله فتعين التعرض له) يقتضي ان التعرض للتشبيه لذاته بل لانباء الاستعارة عليه
فينافي ما سياتي من جعله مقصداً برأسه لاشتماله على مباحث كثيرة وفوائده لانه
يقتضي ان التعرض له لذاته وقد تنوع المقادير ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على
ما ذكره وغيره من حيث توقفه عليه تدبر (قوله أيضاً) أي كالتعرض للعجاز والكناية
(قوله قبل التعرض للعجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة) يعني أن تقديم التشبيه على
جميع أقسام المجاز لتوقف بعضها عليه ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر
الذي هو المجاز المرسل لان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلها باباً واحداً ووجه تقديم
التشبيه على الكناية ان المجاز متقدم عليها أفاده في الاطول (قوله وما كان الخ) جواب
عما يقال قضية ما تقرر أن يكون مقدمة فلم جعل مقصداً اه سم (قوله بل جعل مقصداً
برأسه) قال السيد الخ أن التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من النكت
واللطائف البيانية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء لكن الاشكال
في اختلافه في ذلك ان قلنا أن دلالات التشبيهات عقلية وانه ليس المقصود بها معانيها
الوضعية فان قولك مثلاً وجهه كالبدل لا تريد به ما هو مفهومه وموضعاً بل تريد أن ذلك الوجه

فعند المصنف الاتقال في المجاز
والكناية كليهما من الملزوم الى
اللازم اذ دلالة لللازم من حيث
انه لازم على الملزوم الا ان ارادة
الموضوع له جازية في الكناية دون
المجاز (وقدم) المجاز (عليها) أي
على الكناية (لان معناه) أي المجاز
(كجزء معناها) أي الكناية لان
معنى المجاز هو اللازم فقط ومعنى
الكناية يجوز أن يكون هو اللازم
والملزوم جميعاً والجزء مقدم على
الكل طبعاً فالتقدم بحث المجاز
على بحث الكناية وضعا وانما قال
كجزء معناها الظهور أنه ليس جزء
معناها حقيقة فان معنى الكناية
ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل
هو اللازم مع جواز ارادة الملزوم
(ثم منه) أي من المجاز ما ينبغي
على التشبيه وهي الاستعارة
التي كان أصلها التشبيه (فتعين
التعرض له) أي للتشبيه أيضاً قبل
التعرض للعجاز الذي أحد أقسامه
الاستعارة المبنية على التشبيه
ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة
وفوائده لم يجعل مقدمة لبحث
الاستعارة بل جعل مقصداً برأسه

في غاية الحسن وبهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي كما في
الكتابة وهذا ما ارتضاه السيد في شرح المفتاح اما ان قلنا ان دلالات التشبيهات وضعية
وان المقصود بهم معانيها الوضعية كما اختاره الشارح في شرح المفتاح وصدر به السيد
في حواشيه على المطول فالامر مشكل لما تقدم من ان الاختلاف في الوضوح والخفاء
اغمايتنا في الدلالات العقلية لا الوضعية اه ملخصا من الفئري وغيره (قوله فانحصر
في الثلاثة) او ردد على المحصر الاستعارة بالكتابة على مذهب المصنف لانهم ليست مما
يدخل في المراد بالتشبيه ههنا ولا يحجاز ولا كتابة اه أطول وفي بعض نقلا عن بعض
المحققين ممن كتب على المطول أنهم اذا دخل في التشبيه وأن افرادها عنه للاختلاف
في حقيقة تباينها على لطائف ودقائق اه وأقول يرد قول المصنف فيما يأتي والمراد
ههنا الخ فتأمل

(*) (التشبيه)

(قوله المبني عليه الاستعارة) فيه أن المعنى عليه الاستعارة ما يكون وجه الشبه في المشبه
به أقوى والتشبيه الاصطلاحي المتكلم عليه في هذا الباب لا يخص ذلك كذا في الاطول
ويمكن الجواب عنه بأن المراد المبني عليه في الجملة فافهم (قوله أي مطلق التشبيه) وهو
التشبيه بالمعنى اللغوي كما يفيد كلام المطول وكما يفيد قوله الا في معنى ان التشبيه في اللغة
اه سم قال في الاطول وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي
لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه ويتضمن ظهور وجه
المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي (قوله أن يكون على وجه الاستعارة)
في السيرامي على المطول قوله على وجه الاستعارة مثل رأيت أسدا يرمي وقوله
أو على وجه تنبني عليه الاستعارة مثل زيد كالاسد وقوله أو غير ذلك مثل شبت زيد بالاسد
اه وفي الحقيده قوله أو غير ذلك الظاهر ان المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار
الخلد فانه ليس بتشبيه مصطلح ولا استعارة عند المصنف ولا مما تنبني عليه الاستعارة ولذلك
ذكره المصنف في البديع وذلك التشبيه ليس بقصود في الآية اه فعلى هذا يكون نحو
شبت زيد بالاسد دخلا في قوله أو على وجه تنبني عليه الاستعارة ولعل هذا أقرب اه
(قوله أو على وجه الخ) وهو المقصود اه سم (قوله ان لا يعود الى التشبيه الخ) أي
كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذي في ضمن المقيد خلاف الظاهر والجل على
الاستخدام أيضا خلاف الظاهر (قوله الذي هو أخص) فاللام في التشبيه الاول للعهد
وفي الثاني للجنس اه مطول وقوله للعهد يعني ان مدخولها نوع من جنس التشبيه اللغوي
معهود متعارف بين القوم وكونها للعهد بهذا المعنى لا ينافي أنها للجنس بمعنى النوع
(قوله اذا أعيدت معرفة) أي بلفظها الاول فاليس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك
(قوله فليس على اطلاقه) وكذا ما يقال ان السكره اذا أعيدت تكره كانت غير الاولى

(فانحصر) المقصود من علم البيان
(في الثلاثة التشبيه والجماز
والكتابة)
(*) (التشبيه)

أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي
المبني عليه الاستعارة (التشبيه)
أي مطلق التشبيه أعم من أن
يكون على وجه الاستعارة
أو على وجه تنبني عليه الاستعارة
أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا
يعود الى التشبيه المذكور الذي
هو أخص وما يقال ان المعرفة اذا
أعيدت معرفة كانت عين الاول
فليس على اطلاقه يعني أن معنى
التشبيه في اللغة (الدلالة)

الآتري قولي تعالى وهو الذي في السماء والارض مع امتناع المقابلة جهنا اه
سم (قوله هو مصدرا) لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمعرف لانهم
عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لانا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل
التشبيه على أن المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت
لم يتم مل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ أيضا يدل على مشاركة أمر لا مر كالتسليم
قلت في عرف القوم لا يسمي اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم اه
أطول وكتب أيضا قوله هو مصدرا قولك الخ انما قال ذلك لتكون الدلالة صفة المتكلم
كأن التشبيه كذلك وان كانت بالمعنى المشهور الذي هو كون اللفظ الخ صفة للفظ (قوله
اذا هديته) ظرف لقولك وفي نسخ أي (قوله على مشاركة أمر) هو المشبه وقوله لا مر هو
المشبه به وقوله في معنى هو وجوب الشبه وأما الدال والمشبه فهو المتكلم (قوله وهذا
شامل الخ) أي التعريف المذكور للتشبيه اللغوي وكتب أيضا قوله وهذا شامل لمثل قائل
الخ قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي بشموله الامثلة المذكورة
كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشي اذ دخوله في تعريف التشبيه اللغوي ليس
بمعدود بل مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي
الذي استفيد من كلام المصنف كإسبغ اليه بقوله أي في المطول وينبغي أن يزاد فيه قولنا
بالكاف ونحوه لفظا أو تفصيلا يخرج عنه نحو قائل زيد عمر اوجاه في زيد وعمر ورم ورود
الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على أن هذه الامثلة ليست منه وان
قصده المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ
الله هوا من قبيل التشبيه وكذا قول أبي الطيب

فان تقى الانام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

وهما أمثالهما تشبيها ظاهرا منه أن مثل قائل زيد عمر اذ قصده التشبيه من
قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني اه فترى قال يس فهو اذا لم يقصده باللازم لا يراد على
الاصطلاح حتى يحتاج الى اخراجه عنه لا اعتبار القصده فيه وان قصده باللازم
فلان لم حينئذ أنه ليس من التشبيه الاصطلاحي حتى يخرج عنه اه وقد أطال الحفيد
الكلام هنا ثم قال في آخره ثم ان قولنا جاء زيد وعمر وقائل زيد عمر ابصر تشبيها غفيا
واصطلاحا لا بان يجعل مستعملا في المشاركة وأما مجرد القصده بالبيع كافي الاسرار
القرآنية المفهومة تعافلا اه (قوله أي الدلالة الخ) أقرب ما ظهر في تقريره أنه
تفسير لما وأن قوله بحيث لا تكون تفسير له لم تكن وكأنه حل ما على أنه موصولة
وأن تقدير عبارته أي الدلالة على مشاركة أمر لا مر في معنى التي بحيث لا تكون الا أنه
أسقط التي فتأمله ولو قال أي تشبيه لم تكن كافي الاطول لكان أخصرا وأحسن (قوله
على وجه الاستعارة الحقيقية الخ) لا إهمال في التعريف بترك التقييد بان لا تكون على

هو مصدرا ذلك دللت فلا ناعلى كذا
اذا هديته اليه (على مشاركة أمر
لا مر في معنى) وهذا شامل لمثل
قائل زيد عمر اوجاه في زيد وعمر
(والمراد) بالتشبيه المصطلح عليه
(هنا) أي في علم البيان (مالم تكن)
أي الدلالة على مشاركة أمر لا مر
في معنى بحيث لا يكون (على وجه
الاستعارة الحقيقية)

وجه القتل لان الاستعارة التخييلية داخله في الحقيقة وأن يوهم قول المصنف فيما بعد
وحسن كل من الاستعارة الحقيقية والتخييل برعاية جهات حسن التشبيه أن التخييل
يقابل الحقيقة اه أطول (قوله نحو رأيت أسدا) ان كان مثالا للاستعارة الحقيقية
فالغنى نحو رأيت أسدا في رأيت الخ وان كان مثالا للتشبيه فالغنى نحو التشبيه المدلول عليه
بقولك رأيت الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه التجريد) قد بدله ليخرج تشبيهه
يتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريداً عن الشيء عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه نحو لهم فيها دار
الخلد فانه لا تنزع دار الخلد من جهنم وهي عين دار الخلد لا تشبيه بها بخلاف نحو اقيت
بزيد أسدا فانه لا تجريد أسد من زيد وأسده مشبه به لزيد لا عينه فيه تشبيه مضمر في النفس
فمن احتزبه عن نحو لهم فيها دار الخلد فلم يجز دعه عن غواشي الوهم وكأنه يوهم أن في
كل تجريد تشبيهها اه أطول (قوله لا يسمى تشبيها اصطلاحاً) قال في المطول خلافاً
لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بأن نحو رأيت بفلان أسداً ولقيت منه أسداً من قبيل
التشبيه اه (قوله وانما قيد الخ) الاخصر والاحسن أن يقول وانما ترك التخييلية اه
يس (قوله ليس في شيء من الدلالة الخ) أي فهمي غير داخله في المراد بما حتى يحتاج الى أن
يقول ولا على وجه الاستعارة التخييلية ومقتضى الظاهر ليست بالتأنيث الا أنه ذكر نظراً
الى معنى الاستعارة التخييلية الذي هو إثبات لازم المشبه به للمتشبه والظرفية من ظرفية
المقيد في المطلق على حذف مضاف أي ليس في شيء من ملابس الدلالة أو ليس في ملابس
شيء من الدلالة ولو قال ليس فيها شيء من الدلالة لكان أوضح وعبارة المطول ليس فيه دلالة
الخ وهي تؤيد ما قلنا (قوله اذا المراد بالانظار الخ) مجزؤه غير تام لا تنقاضه بالاستعارة
بالكتابة اه حفيد أي فأنها كائنية مستعملة في معناها الحقيقي وأجيب بأن التسمية مثلاً
تدل على التشبيه بسبب قرينتها كذا في يس والذي يظهر ان الانتقاض بها لا يتجوز
على مذهب الجمهور لانها عندهم لفظ المستعارة منه المطوى وهو لم يرد منه معناه الحقيقي
ولا على مذهب السكاكي لانها عنده لفظ التشبيه المستعمل في التشبيه به فهو مجاز نعم قد
ينجعه على مذهب المصنف لانها عنده كالتخييلية في أن كلاً فعل فيقال كما أريد بالانظار
في التخييلية ومعناها الحقيقي أريد بالتسمية في المكتبة معناها الحقيقي (قوله على ما سيجي)
أي من الخلاف بين السكاكي وغيره (قوله فالتشبيه الاصطلاحى الخ) اعاده لاجل
تأيضاح ربط قوله فدخل الخ بما قبله وكان يكفيه أن يقول فالتشبيه الاصطلاحى مما مر
(قوله فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد) مما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبراً
أو ما في حكمه لمشبهه مذكور ونحو قوله تعالى صم بكم عي مما جعل المشبه به مع حذف
الأداة خبر المشبه محذوف وأجار يا مجري الخبر من الحال والمنعول الثاني من باب علمت
والصفة والمضاف اليه نحو ماء العجين أي ماء هو العجين ولا يذهب عليك أنه يجوز أن يجعل
المشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لان المبالغة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل

نحو رأيت أسداً في الحمام (و)
لا على وجه (الاستعارة بالكتابة)
نحو أنشبت المنية أظفارها (و)
لا على وجه (التجريد) الذي
يذكر في علم البدع نحو
لقيت بزيد أسداً ولقيت منه
أسداً فان في هذه الثلاثة دلالة
على مشاركة أمر لا مرفى معنى
مع أن شيئاً منها لا يسمى تشبيهاً
اصطلاحاً وانما قيد الاستعارة
بالحقيقة والكناية لان
الاستعارة التخييلية كالكناية
الانظار للمنية في المثال المذكور
ليس في شيء من الدلالة على
مشاركة أمر لا مرفى رأى
المصنف اذا المراد بالانظار
معناها الحقيقي على ما سيجي فالتشبيه
الاصطلاحى هو الدلالة على
مشاركة أمر لا مرفى معنى لا على
وجه الاستعارة الحقيقية
والاستعارة بالكتابة والتجريد
(فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد)
بجذف أداة التشبيه (و) نحو
(قوله تعالى صم بكم عي) بجذف
الأداة والمشبه جميعاً أي هم
صم فان الحقيقة

المشبه به مبتدأ وجعله خبر سمان في ذلك ويقرب منه لجن الماء فانه في معنى لجن هو الماء فغذه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون اه أطول (قوله على انه) أى ما ذكر من نحو زيد أسد ونحو صم بكم عى كافى بس (قوله لا استعارة) لكن الشارح جوز أن يكون من الاستعارة كما سبق (قوله حيث يطوى ذكر المستعارة) هو المشبه وهذا في الاستعارة التصريحية اذهى التى يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكتبة كما يأتي في محله فانه فيها لا يطوى الا ذكر المشبه به وأما المشبه فبذكر فيها وانما اقتصر هنا على ذلك لان ما في الآية بتقدير كونه استعارة انما يكون استعارة تصريحية لا مكتبة اه سم وكتب ايضا مانصه أى على وجه ينفى عن التشبيه لا مطلقا اه فترى (قوله بالكلمة) أى لفظا وتقديرا (قوله ويجعل الكلام خلوا عنه) وهما ليس كذلك لان المستعارة مراد ههنا لان قوله صم الخ لا بد له من مبتدأ تقديره هم صم الخ وهو ضمير المستعارة اه سم (قوله صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو نحوى الكلام) أراد بدلالة الحال القرينة الحالية ويشعوى الكلام القرينة المقابلة ثم الكلام بجنى على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من أفراد يصلح له لفظه كما يصلح لافراد الحقيقة واشترط انى القرينة انما هو واحدة ارادة المعنى الحقيقي فلا يراد أن يكون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازى على تقدير اتفاق القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة الممانعة وقد يجاب بأن عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتهما اذ قد تقتز ان كل حقيقة تحتل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل وهذا لا ينافى افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما فى الاصول اه فترى وقوله ويشعوى الكلام القرينة المقابلة تسمية القرينة المقابلة يشعوى الكلام على خلاف ما فسره الاصوليون الفحوى من أنها مفهوم الموافقة أى المفهوم الموافق حكمه حكم المنطوق ويظهر تسهيتا بذلك على تفسيره الفقه فى القاموس فحوى الكلام معناه ومذهبه اه اذ القرينة المقابلة معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازى يمنع عن ارادة الموضوع له فاحفظه والعبارة المذكورة فى الشرح عبارة الكشف ولوقدم فيها المنقول اليه على المنقول عنه لأن أولى اتصال كل شرط بشرطه ويانه أن خلوا الكلام عن المستعارة أى المنقول اليه مصحح لأن يراد بالمستعارة منه المعنى المجازى أى المستعارة وعدم القرينة مصحح لان يراد المعنى الاصل أى المستعارة منه فيكون مجموع الخلوا وعدم المذكورين متعلقا بصلاحيه المعنيين على التوزيع كذا فى الحفيد وكتب ايضا قوله المنقول عنه وهو المستعارة والمنقول اليه وهو المستعارة (قوله أى البحث فى هذا المقصود الخ) أقول فيه تنبيه على أن التشبيه الذى هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسا له بل أحد أركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لأركانه وبهذا علم أن البحث عن الشيء قد يكون بالحل على أجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط

على أنه تشبيه بليغ لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعارة له بالكلمة ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو نحوى الكلام (والنظر) ههنا (فى أركانه) أى البحث فى هذا المقصود عن أركان التشبيه المطالع عليه

أحوال محمولة عليه اه أطول (قوله وأداته) المراد بها ما معنى الكاف ونحوه فيلأن
المقصود بطرفه ووجهه وأما نفس اللفظ الدال فتزبد الدال منزلة المدلول اه أطول
(قوله وإطلاق الاركان على الاربعة) أى مع أن التشبيه الدلالة المخصوصة وليس
واحد من الاربعة جزءا داخل فيها فكيف تكون أركاناً كذا في الأطول (قوله باعتبار
أنها مأخوذة في تعريفه) قال سم في حواشى المطول وهذا يشبهه عدد الفقهاء العاقلين
والمعقود عليه والصيغة أركاناً للبيع لأنها ليست جزءاً من حقيقة البيع لأن البيع نقل
الملك وهذه الأشياء ليست داخلية في حقيقة النقل لكنها أجزاء لتعريف البيع لأن البيع
نقل البائع المبيع إلى ملك المشتري بعوض بايجاب وقبول فدخلت في حقيقة التعريف
وان لم تدخل في حقيقة المعرف وكتب أيضاً قوله باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه لا يقال
أخذها في تعريفه يقتضى أنها أجزاء له لأن التعريف نفس المعرف بحسب الذات لأنها
نقول لم تؤخذ في التعريف على أنها جزء من المحمول على المعرف بل المحمول شئ آخر لكن باعتبار
القياص إليها وتعلقه بها كذا في سم على أن التعريف قد يكون بالأمور الخارجية
(قوله أعنى الدلالة) يقال عليه هلا عدت الدلالة نفسها من الأركان بل كانت أولى أه يس
وبدفعه أنها نفس الشئ الذى الأركان فكيف تعد منها (قوله بالكاف ونحوه) أى لفظاً
أو تقديرًا وكتب أيضاً قوله بالكاف ونحوه مبنى على ادعائه مراد في التعريف اه حفيد
أى مراد في تعريف التشبيه الاصطلاحي لاخراج نحو قائل زيد عمرا وتقدم ما في ذلك
(قوله أن التشبيه) أى لفظ التشبيه اه يس (قوله يطلق) أى بجازا اه يس (قوله
على الكلام الدال الخ) وهو يشتمل على ما يدل على الأركان الاربعة فنقول سم قضية
هذا الوجه أن يكون الركن لفظ المشبه به والمشبه غير ظاهر تأمل وكتب أيضاً
ما نصه فنزل الدال منزلة المدلول والدال على التشبيه وأن ليس الاو احدا منها لكنه كثيرا
ما يكون حرفا لا يؤدى معناه الإيمونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل
دال المجموع المشتمل على الاربعة واماك وأن تجعل ضمير أركانه الى التشبيه بمعنى الكلام
المدكور بطريق الاستخدام أو الى تعريف التشبيه وضمير الغرض منه وأقسامه الى
التشبيه بمعنى الدلالة المدكورة فإنه بعيد عن مقام التفهيم اه أطول (قوله ولما كان
الطرفان هما الاصل الخ) قال في الأطول ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لأن
البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التى هى أحد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان
بالطرف في الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلى وان خفى الى الآن ولا يعد أن
يقال قدم ليكون البحث عن الطرف في طرف فتأمل (قوله طرفاه أما حسبان) وأما
نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسبا لانه تصديق على الصحيح خلافا لمن قال هو انشاء
وليس شئ من التصديقات حسبا كذا في يس (قوله كالخذ والورد) أى الجزئين
اذ الكليان غير حسيين فاذا جعل التشبيه من تشبيه الكلى بالكلى كان في جميع

(وهى) اربعة (طرفاه) أى
المشبه والمشبه به (وروجه
وأداته) وفى الغرض منه وفى
أقسامه) وإطلاق الاركان على
الاربعة المذكورة أما باعتبار أنها
مأخوذة في تعريفه أعنى الدلالة على
مشاركة أمر لا مرفى معنى بالكاف
ونحوه وأما باعتبار أن التشبيه في
الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام
الدال على المشاركة المذكورة
كقولنا زيد كالاسد فى الشجاعة * ولما
كان الطرفان هما الاصل والعمدة
فى التشبيه لتكون الوجه معنى
قائما بهما والاداة التى فى ذلك قدم
بجهم ما فقال (طرفاه) أى المشبه
والمشبه به (أما حسبان كالخذ
والورد) فى المبصرات (والصوت
الضعف والهمس) أى الصوت
الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج
عن فضاء القسم فى المجموعات
(والنكسة) وهى ربح القسم
(والغبر) فى المشهورات

ما ذكر تسامح لافي أكثره فقط وكتب أيضا ما نصه في القسام وس ورد كل شجر نوره وغلب
 على الخوجم يريد الورد الاحمر اه أطول (قوله والريق) أي ماء الفم وكتب أيضا قوله
 والريق والخمر قال في المنتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد في شرحه
 يريد القوم المولعين بشربها وفيه دفع لما يقال من أن طعم الخمر مكروه فليس لها هذه الطعم
 والاشبه انه أراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه في لذة الطعم وأشار الى ان الاشبه
 أن تشبيه الريق بالخمر ليس في الطعم بل في التذاذر وحاشي اه أطول (قوله وفي أكثر ذلك
 تسامح) اشارة الى أن بعضه لا تسامح فيه كالصوت الضعيف والههمس فانه مما سمع وعان
 حقيقة وكالتسككة فانه مشهور حقيقة اه سم ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير
 المضاف أي لون الخلد ولون الورد ورانحة العنبر وطعم الريق وطعم الخمر وملاسة الجلد
 المتاعم وملاسة الحرير واذ جعل التشبيه بين لون الخلد ولون الورد كان وجه الشبه بينهما
 استمالة الانفس لهما وعلى هذا القياس في بقية الامثلة (قوله انما هو لون الخلد) مبنى
 على مذهب الحكماء والمتكلمون على أن المرقي هو الجسم وادعى بعضهم الضرورة في ذلك
 بل المذاهب نفسها في شرح العقائد من ادعى الضرورة كذا في بس (قوله لكن اشتهر
 في العرف الخ) أي فكلام المصنف مبنى على العرف فلا تسامح وبحت فيه الفئري بأنه ليس
 المراد تشبيه التسككة التي هي رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مشهور عرفا بل برائحته
 فلا يكتفي التشبث بالعرف في دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال قال سم ولقائل أن يقول
 ليس مقصود الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح
 بأن العرف جرى به اه وأنت خير بأن التسامح المقصود دفعه بالبناء على العرف انما هو
 التسامح في جعل العنبر محسوسا بجذابة الشم ولا يخفى أنه من دفع البناء على العرف
 لا التسامح في جعل العنبر مشبهابه فان هذا شيء آخر لم يتعرض له الشارح أصلا لا بإثبات
 ولا بدفع فتبين أن بحث الفئري مندفع فتدبر (قوله وشمت العنبر) بالكسر أشم بالفتح
 ويقال شمت بالفتح أشم بالضم كذا في الفئري والاقول أفصح (قوله جهتي ادراك)
 أي طريق ادراك وان كان العلم بمعنى الملكة سببا والحياة شرطه كما في المطول (قوله
 لانفس الادراك) اذ لا يقال في الادراك انه جهته ادراك لان المراد به مطلق الادراك
 لا الادراك الذي هو العلوم الخصوصية فكل ادراك مندوح تحته فليس هناك ادراك
 لا يندرج تحته ليكون هذا سببا له اه سم قال في الاطول لا يفتي أن الملكة كما أنها سبب
 لادراكات مسببة عن ادراكات فان الادراكات اذا تكرر وتزيجت تصير ملكة
 والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك أول سبب
 لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فالادراك أيضا سبب للادراك فلا
 صحة لنفي ارادة نفس الادراك اه ملخصا ثم قال والوجه ان وجه الشبه كونهما
 سببا لتتباع بالموافق فانه لا تتفادع بدون العلم كما انه لا تتفادع بدون الحياة اه (قوله

قال المجدد والخوجة الورد الاحمر
 الجمع حوجم اه

(والريق والخمر) في المذوقات (والجلد
 الناعم والحرير) في الملموسات
 وفي أكثر ذلك تسامح لان المدرك
 بالبحر مثل انما هو لون الخلد
 والورد وبالشتم رائحة العنبر
 وبالدوق طعم الريق والخمر وباللمس
 ملاسة الجلد الناعم والحرير
 وانهما لانفس هذه الاجسام لكن
 اشتهر في العرف أن يقال
 أبصرت الورد وشمت العنبر
 رذقت الخمر ولمست الحرير (أو عقليان
 كالعلم والجساسة) ووجه التشبه
 بينهما كونهما جهتي ادراك كذا
 في المفتاح والايضاح فالمراد بالعلم
 ههنا الملكة التي يقتدر بها على
 الادراكات الجزئية لانفس
 الادراك

وطريق) عطف تفسير (قوله على ما هو شرط في وجه الشبه) فان شرطه أن يكون مشتركاً بين الطرفين اه سم (قوله بل ليس في ذلك كبير فائدة) أي بل لو فرض قصد لم يكن فيه كبير فائدة (قوله بأن يكون المشبه عقلياً الخ) في تقديم هذا القسم تنبيه على انه أكثر (قوله والسبع) بفتح الباء وضمها وسكونها المقترن من الحيوان اه اطول (قوله عما من شأنه) قال السيد وقيل عدم الحياة عن انصف بها وهو الاظهر اه وكان وجهه صدق الاول بالنطفة ولا تنصف بالموت تأمل اه سم وفي السير اي قوله عما من شأنه منقوض بالجنين فالاولى أن يقال عن انصف بها اه وفي القنرى اغلام يقل عدم الحياة عن انصف بها مع انه الظاهر والمذكور في عامة الكتب لا يتقاضى بقوله تعالى وكنتم أمواتاً فأحياكم والاصل الحقيقة وأما انتقاض التفسيرين بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتاً بخوابه المصير الى الجواز باتفاق أهل اللغة (قوله والطر الخ) قال في العروس وقد يعترض عليه بأمرين أحدهما أن العطر نفس الطيب لا رائحته الثاني ان هذا من قلب التشبيه فانه انما يشبه خلق الكريم بالعطر اه وسيدفع الشارح الثاني بقوله والوجه الخ (قوله وخلق كريم) اما بإضافة الخلق الى الكريم أي خلق شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية أطول (قوله تصدر عنها الافعال) أي الحمدة وقوله بسهولة أي برفق (قوله والوجه الخ) جواب سؤال أشار اليه بقوله الاتي والا فالحسوس أصل للمعتول (قوله والا فالحسوس أصل للمعتول) قال الحفيد اصالة الحسوس باعتبار العلم والادراك له لا مطلقاً كما يشعر به تعليله والتشبيه لا يقتضي الاصاله المشبه به في وجه التشبيه لا مطلقاً فيمكن تشبيه الحسوس بالمعتول بلا اعتبار بالمبالغة وتقدير المعقول محسوساً ثم تشبيه العطر بالخلق هنان اعتبر في الرائحة الملائمة للشماتة فالمشبهه أصل وفي الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير ولكن ان اعتبر التشبيه في الحسن والتذاذ الغير فالمشبهه به أصل كما هو المعهود فلا حاجة الى التكلف اه (قوله مستفادة من الحواس) ولذلك قيل من فقد حساً فقد علم اي المستفاد من ذلك الحس اه أطول ومطول وكتب أيضاً قوله مستفادة من الحواس لان النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم لكن لها آلات بها تدرك الامور المحسوسة وهي الحواس الخمس فاذا أحست بها انتهت لامور مشتركة بينها والامور يخالف بعضها بعضا وهي امور كلية والعلم بها عقلي فادراك العقل متاخر عن الحس مستفاد منه وللنفس قوة بها يحدث ما ينفع النفس وهي القوة العقلية وقوة بها يحدث ما ينفع البدن وهي الشهوة وقوة يدفع بها ما يضر البدن وهي العصب اه سيراي (قوله ومنتهية اليها) لان العلوم ترجع الى الاوليات التي لا يلزم التسلسل والمحسوسات أصل الاوليات اه سم (قوله وذلك لا يجوز) أي بدون الطريق السابق (قوله ما لا يدرك بالقوة العاقلة) فيه ميل الى مذهب الحكماء والا فلا مدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة بثبوتها عند المتكلمين

ولا يخفى أنها ههنا جهة وطريق الى الادراك كالحياة وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذا العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للعس الذي هو نوع من الادراك وفساده ظاهر لان كون الحياة مقتضية للعس لا يوجب اشتراكهما في الادراك على ما هو شرط في وجه الشبه وأيضاً لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كالموت أن العلم ادراك كما أن الحياة معها ادراك بل ليس في ذلك كبير فائدة كافي قولنا العلم كالحس في كونهما ادراكاً (والمختلفان) بأن يكون المشبه عقلياً والمشبه به حسياً (كالمنية والسبع) فان المنية أي الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسى أو بالعكس (وذلك مثل العطر) الذي هو محسوس منجوم (وخلق كريم) وهو عقلي لانه كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة والوجه في تشبيه الحسوس بالمعتول أن بتقدير المعقول محسوساً ويجعل كالأصل لذلك الحسوس على طريق المبالغة والا فالحسوس أصل للمعتول لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها اقشبهه بالمعتول يكون جعلاً للفرع أصلاً والاصل فرعاً وذلك لا يجوز. ولما كان من المشبه والمشبه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة

اه حفيد (قوله مثل الخياليات) ليس المراد هنا بالخيالات ما اصططح عليه الحكماء وتقدم
 في بحث الوصل والنقل من الصور المحفوظة في الخيال المدركة بالحس المشترك المتأدية
 اليه من الحواس الظاهرة فان الاعلام بالواقعية التي جعلها أهل هذا الفن من
 الخياليات ليست من الصور المحسوسة المدركة بالحس المشترك اذ لم يتعلق بها احساس
 قط بل المراد بها ما سياتي في قول الشارح وهو المعدوم الخ. وكذا ليس المراد بالوهميات
 هنا ما اصططح عليه الحكماء وتقدم في بحث الفصل والوصل من المعاني الجزئية المدركة
 بالوهم كصدقة زيد مخصوصة لان اتياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني
 الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت
 لم تدرك الا بها وليست ايضا مما له تحقق كصدقة زيد بل المراد بالوهميات ما سياتي من قول
 المصنف فدخل فيه الوهمي أي ما هو الخالص في جعل الخياليات مما لا تدرك بالقوة
 العاقلة نظرا لا يخفى فان الخيالي يدركها أو ما مادته تدرك بالحواس على ما سيبي ٥
 ملخصا من بس وغيره (قوله والوجدانيات) أي المدركة بالوجدان أي القوى الباطنة
 كالالم والجوع واللذة اه بس (قوله تسهيلات للضببط الخ) قد يقال هذا الغرض حاصل
 على تقدير تفسير الحس بمعناه المشهور أعني المدرك بأحدى الحواس وتفسير العقلي
 بما عداه فدخل فيه الخيالي مع أن هذا أولى من حيث أن فيه تجوزا في تفسير العقلي فقط
 بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل منه ما وكان الحامل له على ما ذكرنا ادخال
 الخيالي في الحس أنسب لقربه منه من حيث انه يدرك من حيث مادته بالحس وقد يقال
 ادخاله في الحس نظرا للعبثية المذكورة ليس أولى من ادخاله في العقلي من حيث نفسه
 فان العقل يدرك نفس الخيالي له سم وفي القنري انما جعلوا الخياليات من قبيل
 الحسيات لانها ما يشتركان في ادراك الصور غير أن الحس يدركها بحضور المادة والخيال
 بدونها (قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا الخ) انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه
 من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزنة الحس المشترك الذي أدى اليه جميع
 المدركات الحسية اه فنرى (قوله كما في قوله) أي كشيء به في قوله (قوله الشقيق) هو
 شقائق النعمان بنظم النون أضيف الى النعمان بمعنى الدم أو الى النعمان بن المذخر لانه
 انتهى الى أرض فيهما شقائق ما أعجبه فقال ما أحسن هذه الشقائق أجوها وكان
 أول من جاهل الى نعمان بالفتح وهو وادى طريق الطائف يقال له نعمان الاراك وكانته
 رد الشاعر الشقائق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق بل
 الشقائق الواحد والجمع اه اطول (قوله من باب جرد قطيفة) أي من اضافة الصفة
 الى الموصوف وقال سم في حواشي المطول أي من اضافة الاعم الى الاخص لان مجزا
 وجردا أعظم من شقيق ومن قطيفة وهي التي يسميها بعضهم بيانية اه (قوله اذا تصوب
 أو تصعد) قيد المشبه بهذا القيد لان أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل

ولا بالحس أعني الحس الظاهر
 مثل الخياليات والوهميات
 والوجدانيات أراد أن يجعل
 الحس والعقلي بحيث يشبه لهما
 تسهيلات للضببط قليل الاقسام فقال
 (والمراد بالحس المدرك هو أو
 مادته بأحدى الحواس الحس
 الظاهرة) أعني البصر والسمع
 والشم والذوق واللمس (فدخل
 فيه) أي في الحس بسبب زيادة
 قوائمه ومادته (الخيالي) وهو
 المعدوم الذي فرض مجتمعا من
 أمور كل واحد منها مما يدرك
 بالحس (كما في قوله) وكان مجز
 الشقيق (هو من باب جرد
 قطيفة والشقيق وردا جردا وسطه
 سواد يثبت بالخيال اذا تصوب)
 مال الى السفل (أو تصعد) مال
 الى العلو

الى السفلى والعلو اه أطول (قوله اعلام) جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح اه أطول
 (قوله لكن المركب الخ) قال في الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن
 كونه خيالاً بأن يجعل اعلام ياقوت بمعنى اعلام كالياقوت في الحجرة فيكون تشبيهاً
 بلمعها ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله ولا مادته) أى
 تتلوهما سواء أدرك بعض مادته بالحواس أو لا كذا في الاطول (قوله لا يكون للحس
 مدخل فيه) بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحواس (قوله ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدركاها)
 اعترض عليه مولانا حيدر رحمه الله تعالى بأن المراد بالادراك المذكور في الشرط ان
 كان مطلق الادراك فاللازمة غير مسلمة لان الحسوس قد يدرك ادراكاً عقلياً بدون
 الحواس وان كان المراد الادراك في الخارج اتحاد الشرط والجزء وجوابه أن المراد منه
 الادراك حال كونه موجوداً والادراك بنفسه لا بصورته فلا اعتبار اه فنرى وقوله فلا
 غبار أى لا يرد عليه أن الحسوس قد يدرك ادراكاً عقلياً بدون الحواس لان الحسوس
 المدرك على هذا الوجه لا وجود له بل هو امر يتوهمه العقل وليس المدرك بالعقل نفسه
 بل صورته ولا يرد عليه اتحاد الشرط والجزء وفيه شئ إلا أن يكتفى باختلاف العنوان
 أفاده يس وكتب أيضاً قوله لو أدرك الخ أى لو أدرك على الوجه الجزئى فلا ينافيه كون
 أنياب الاغوال منصورة اذا لم لا يتصور ولم يتصور جعله مشابهاً وبهذا القيد يتميز عما يدرك
 بالوجدان ويصح قوله ويدرك بالوجدان عدبلاً له قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن
 العقلي يعنى به يتميز الخاص عن العام والاصح الحكم بدخوله فيه ورعاية يقال أراد التميز
 عن العقلي الصرف وما ذكرنا أحسن اه أطول (قوله كما في قوله) أى كمنه به في قول
 امرئ القيس اه أطول (قوله أيقننى) يريد الرجل الذى أوعده في حسب سلمى اه
 مطول (قوله والمشرقى) صفة لمحذوف أى والسيف المشرقى كما يشير اليه الشارح
 (قوله مضاجعى) أى ملازى كما في المطول فجعل المضاجعة كناية عن الملازمة قال
 في الاطول ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقة ويكون فيه اشعار بان قصد أحد قتلى لا يمكن
 الا في حال اضطرار ونومى (قوله كآنياب اغوال) الانياب جمع ناب وهو السن خلف
 الرابعية والاغوال جمع غزال وهى ساهرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس أودابة
 رأتهما العرب وعرفتهما وقتلها تائبطشرا اه أطول (قوله والحال أن مضاجعى الخ) جعل
 مضاجعى مبتدأ والمشرقى خبراً ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معروفة كالمبتدأ لانه يجوز
 فيما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هذا لانه يعلم من استبعاد القتل أن له ملازماً
 يمنع القتل فاللائق تعيينه بالمشرقى لا تعيين المشرقى به ومن الناس من توهم أن الشارح
 جعل الكلام قلباً وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يقيد اه أطول (قوله الى
 مشارف اليمن) هى قرى وجعل في القاموس مشارف من الشام وانما رد المشارف الى
 المشرقى لان الجمع لا ينسب اليه ما لم يرد الى المقيد اه أطول (قوله وسهام الخ) أشار

(اعلام ياقوت نشره على رماح من
 زبرجد) فان كلام من العلم والياقوت
 والرمح والزبرجد محسوس لكن
 المركب الذى هذه الامور مادته
 ليس بمحسوس لانه ليس بموجود
 والحس لا يدرك الاما هو موجود
 في المادة حاضراً عند المدرك على
 هيئة مخصوصة (و) المراد (بالعقل
 ما عد ذلك) أى ما لا يكون هو
 ولا مادته مدركا باحدى الحواس
 الحس الظاهرة (قد دخل فيه
 الوهمى) أى الذى لا يكون
 للحس مدخل فيه (أى ما هو
 غير مدرك بها) أى باحدى
 الحواس المذكورة (و) لكنه
 بحيث (لو أدرك لكان مدركاها)
 وبهذا القيد يتميز عن العقلي
 (كما في قوله) أى يقتلنى والمشرقى
 مضاجعى (ومسنة زرق كآنياب
 اغوال) أى يقتلنى ذلك الرجل
 الذى نوعه فى الحال أن مضاجعى
 سيف منسوب الى مشارف اليمن
 وسهام محددة النصال صافية مجلوة

الى أن مسنونة صفة لسهام محذوفة وان معنى مسنونة محذوفة النصال والا فالسنة
في الحقيقة وصف لهما الهاوان معنى زرق صافية مجلولة والانصب بقوله كأياب اغوال ان
المراد رماح مسنونة الاسنة لان الاسنة هي الاشبه بأياب الاغوال لانها أعظم من
النصال والانصب بقوله زرق تفسير السنة بالتعديد والعقل على ما في القسام ومن أفاده
في الاطول وأقول يلزم على تفسير السنة بالتعديد والعقل أن لا يكون لقوله زرق كبير فائدة
لاستفادة الصفاء والجلال على هذا من مسنونة فاصنع الشارح أولى تأمل (قوله وأياب
الاغوال بما لا يدركها الحس) أي ولا يدرك مادتها قال في الاطول وفي كون أياب الاغوال
بما لا تدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكأنه مبعي على توهم أياب لا من جنس العظم
لانها تفعل ما لا يمكن للعظم بل لا بد أن مادته أي شيء لانه لا مناسبة لها بشي من القواطع
ولا تتخرج على صورة الثاب المتعارف بخصه بل على صورة مهيأة له مناسبة في الجلالة
لصورة الثاب اه أقول مادة المشبه به الاثاب والاغوال تفعل تسليم أن الاثاب موجودة
وهو الظاهر ليست الاغوال موجودة فلا يخرج بوجوده بعض مادته عن أن يكون وهميا
وانما قلنا وهو الظاهر لان الاثاب عند التحليل انما تعتبر غير مبنية بالاضافة الى الاغوال
كفعل في اعلام ياقوت والاثاب لا بقيد تلك الاضافة موجودة فاحذظه (قوله أن من
قوى الادراك) أي القوى التي يتم بها أمر الادراك فلا يقال هذا يقتضي أن المفكرة
مدركة والمتزخر خلافه ثم هذا توطنه لقوله والمراد بالخالي الخوذ كرمع أمفه مفهوم مما
تقدم لان معه زيادة تحقيق (قوله ما يسمى متخيلا ومفكرة) أي قوة واحدة تسمى
متخيلا اذا استعملت النفس بجمعونه الوهم ومفكرة اذا استعملت بجمعونه العقل ولومع
الوهم وفي الحقيقة كلام غير ظاهر (قوله ومن شأنه تركيب الصور) أي المدركة
بالحس المشترك وقوله والمعاني أي المدركة بالواحدة (قوله والتصرف فيها) أي
بالتركيب والتفصيل فهو عطف لازم وكذا ما بعده (قوله واختراع اشياء لاحقة لها)
كأنسان له جناحان أو رأسان أو لأرأس له (قوله ما اخترعته المتخيلة) أي على صورة
المحسوس فهو بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة)
قال في الاطول فسروا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتهم لا يخرج عن
الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس
المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواحدة وهي لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة
بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيال والوهمي السابقين الى المعاني الجزئية
المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذ المنهور
في الوجداني ما يجده كل أحد من نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه أو مدركا بواسطة
قوة باطنية فتخصص الداخل بالوجداني من بين سائر مدركات القوى تخصص بلا
مخصص اه وهذا يفيد أن المراد بالقوى الباطنية الحواس الخمس الباطنة وكذا كلام

قوله الثاب المتعارف في القاموس
الثاب مؤنثة اه

واثاب الاغوال بما لا يدركها الحس
لعدم تحققها مع أنهم لو أدركت
لم تدرك الابحس البصر وما يجب
أن يعلم في هذا المقام ان من قوى
الادراك ما يسمى متخيلا ومفكرة
ومن شأنه تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتعرف
فيها واختراع اشياء لاحقة لها
والمراد بالخالي المعدوم الذي
ركبته المتخيلة من الامور التي
أدركت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة
من عند نفسها كما اذا سمع أن
القول شيء لانه الناس كالسبع
فأخذت المتخيلة في تصويرها
بصورة السبع واختراع ثاب لها
كما للسبع (وما يدرك بالوجدان)
أي دخل أيضا في العقلي ما يدرك
بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيا
كاللذة والوه ادراك

المطول والحفيد وقوله ما يجده كل أحد من نفسه أي دون ما يدركه من غيره كما يقتضيه
عموم تفسيره بما يدرك بالقوى الباطنة وقوله عتلبا صر فالخ أي ونفسه بالوجداني
بما ذكره يخرج هذا العقلي الصرف فتصل أن تفسيره بذلك غير جامع وغير مانع وسبأني
عن الحفيد الاعتراض بأن اللذة والالم المجمعولين من الوجدانيات غير مدركين بالقوى
الباطنة ويمكن دفع ذلك كله بأن المراد بالقوى الباطنة في التفسير ما هو أعم من الحواس
الخمس الباطنة وبالأدراك فيه ادراك الشخص من نفسه وكأنه قبل الوجدانيات هي
ما يدركه الشخص من نفسه بأحدى قواه الباطنية الشاملة للحواس الخمس وغيرها وهذا
ما يتيسر في بيان هذا المقام فتأمل وفي ابن يعقوب مائه القوى الباطنة مثل القوة التي
يدرك بها السمع والتي يدرك بها الجوع والتي يدرك بها الغضب والتي يدرك بها النعم والتي
يدرك بها الفرح والتي يدرك بها الخوف ونحو ذلك فهذه الأشياء تدرك بقوى باطنة بسبب
تكيف تلك القوى بها فقدرتها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانا سميت عقلية
لخفاها وعدم ادراكها بالحواس وليست من العقلية الصرفة لأنها جزئيات موجودة
في الخارج لا كلية تدرك بالعقل كالعلم والحياة فان اعتمدت من حيث أنها كلية تصور
بالعقل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار أصل ادراكها اه
(قوله ونيل) انما زاد النيل بمعنى الوجدان لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذيل بل لابد
معه من وصول اللذيل الى المستلذ اه حفيد ولم يكف بالنيل عن الادراك لان مجرد النيل
من غير احساس وشعور بالمدرك لا يكون التذاذ اه ع ق (قوله لما هو الخ) أي لا امر
لا تقي بالمدرك كالتكيف بالحلاوة للتذاذ اه حفيد (قوله عند المدرك) انما قيد بذلك لان
المعتبر كالبته وخبرته بالقياس الى المدرك لا في نفس الامر لانه قد يعتقد الكيفية والخبرة
في شيء قبل تذوقه وان لم يكن نافية وقد لا يعتد بهما فيما يتحققه فانه فلا يلبذ به اه حفيد على
المطول (قوله من حيث هو كذلك) أي كمال وخبر وانما قال ذلك لان الشيء كالمثل قد
يكون كمالا وخبر من وجه دون وجهه والالتذاذ به انما يكون من ذلك الوجه (قوله وليس
أيضا من العقلية) أي حتى يدخل في العقل (قوله الصرفة) أي التي لا يتعلق بها
احساس أصلا (قوله لكونها من الجزئيات) اذ الكلام في لذة هذا الشيء المخصوص
وفي ألم هذا الشيء المخصوص اه سم (قوله المستندة الى الحواس) أي الباطنة اه يس
(قوله بل من الوجدانيات الخ) لا يخفى أن اللذة ليست من المحسوسات الظاهرة ولا من
المعاني المتعلقة بها فلا تكون من مدركات القوى الباطنة فالاولى أن يجعل الوجدان قوة
أخرى غير القوى المشهورة كما أشار إليه قدس سره في بحث القوى من شرح المقاصد اه
حفيد على المطول (قوله والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان) أي الناشئان عن الحس قال
الغزالي يحصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية ما يكون المدرك بالكسر
من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس وأما العقلية فهي ما يكون المدرك قبة العقل

ونيل لما هو عند المدرك كمال وخبر
من حيث هو كذلك (والالم) وهو
ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة
وشتر من حيث هو كذلك ولا يخفى
أن ادراك هذين المعنيين ليس
بشيء من الحواس الظاهرة وليس
أيضا من العقلية الصرفة
لكونها من الجزئيات المستندة
الى الحواس بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالسمع
والجوع والفرح والنم والغضب
والخوف وما شاكل ذلك والمراد
ههنا اللذة والالم الحسيان والا
فاللذة والالم العقلية

والمدرك من العقليات كالادراك وقس على هذا الفرق بين الاثنين وكتب أيضا قوله اللذة
والآلم الخ اعلم أن حد كل من اللذة والآلم يشمل عقل كل منهما وهو ما يكون ادراكه
بمجرد العقل والمدرك عقل محض كاللذة التي هي ادراك الانسان شرف علمه المحض والتألم
الذي هو ادراك نقصان جهله الخالص لكن المقصود اللذة والآلم الحسيان لانهما هما
المحتاج لادخالهما في العقل وذلك كاللذة والآلم الحاصلين للنفس بئيل الذاتية لذوقها
الحلو والمر وبئيل الباصرة لمبصرها الجميل أو الخبيث وبئيل الالامسة للموسمها اللين أو
الخشن وبئيل السامعة لمسموعها المطرب أو المنكر وبئيل الشائمة لمشمومها الطيب
أو المنفر وفهم من قولنا كاللذة الحاصلة للنفس وجه كونها باطنية ولو كانت أسبابها
حسية فالذوق مثلا انما يدرك به حلاوة الحلو وليست الحلاوة نفس اللذة بل هي معنى
حصل عن ادراك الحلاوة في قوة باطنية نفسانية وقد تكون اللذة وهمية كما يوجد من
استطابة صورة المرجو عند توهم الاتصاف به وعلى هذا يقال اللذة حسية كسائر
المحسوسات فاعني كونها وجدانية باطنية لانا نقول معناها قائم بالنفس ولو كان سببه
الحس اه ع ق (قوله من العقليات الصرفة) كالعلم والحياة قال المطول فاللذة
العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة اه (قوله أي المعنى الذي الخ)
وهو في زيد كالاسد الجراة كإسياني لا الشجاعة لا تنفأ عنها في الاسد اذ هي الاقدام عن
روية وذلك يختص بالنفس العاقلة اه سم وكتب أيضا قوله أي المعنى الخ قال في العروس
وما حبت وقعت في الحدود منكرة موصوفة بمعنى شئ لكن في هذا المحل ليست بمعنى شئ
لانه عند أهل السنة الموجود ووجه الشبه قد يكون عدميا اه (قوله أي المعنى الذي قصد
اشتراك الطرفين فيه) أي زيادة اختصاص لهما كما في المطول وغيره (قوله وذلك) أي
هذا التفسير المراد فيه القصد اه سم (قوله مع أن شأمنها ليس وجه الشبه) أي فلا بد
من زيادة القصد في تفسير وجه الشبه لتخرج هذه المذكورات وكتب أيضا قوله مع أن
شأمنها ليس وجه الشبه اللهم إلا أن تعرض فائدة لقصد المتكلم بالتعريض عن
لا يفهم المشابهة في وجه من الوجوه (قوله وذلك الاشتراك يكون الخ) يؤخذ منه أن
تحقيقا وتخيلا منصوبان على الظهيرة ليكون المحذوفة مع اسمها وليس ذلك بعد ان ولو
يبعد كافي العروس أن يكونا منصوبين على المفعول من أجله لانهما لم يشتركا من أجل
ذلك ولا حالان مجي الحال مصدر لا ينقاس على الصحيح ولا تمييز إلا أن الاشتراك ليس
من جهة تحقيق ولا تخيل والظاهر أنهم مصدران مؤكدان اه يس والظاهر أنهم
مينان للنوع (قوله الأعلى سبيل التخييل) أي التوهم بأن يثبت الوهم ويقرره بتأويل
غير المحقق محققا كعادة الوهم في أحكامه الغير الواقعة في نفس الامر وذلك كاف في هذا
الباب وفي كلام سم تفسير التخييل بالفرض والتقدير كما سيأتى وكتب أيضا قوله الأعلى
سبيل التخييل لوسمى تخيلا لكان احسن لان المشبه متخيل لا تخيل لكنه سمى تخيلا

من العقليات الصرفة (ووجهه)
أي وجه الشبه (ما يشتركان فيه)
أي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين
فيه وذلك ان زيدا والاسد
يشتركان في كثير من الذاتيات
وغيرها كالحياة والجمية
والوجود وغير ذلك مع أن شأمنها
ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك
يكون (تحقيقا وتخيلا والمراد
بالتحليل) أن لا يوجد ذلك المعنى
في أحد الطرفين أو كليهما
الأعلى سبيل التخييل

باعتبار تخيله لغيره كذا في بس (قوله والتأويل) العطف تفسيرى ١٥ سم (قوله نحو ما)
 أى وجه التشبه في قوله الخ (قوله جمع دجبة) كغرفة وغرف (قوله والضمير لليل) أى في
 قوله
 وبإسمل قطعت به بسدود * وفراق ما كان فيه وداع

موحش كالثقل تقضى به العيش وتأتى حديثه الاسماع

١٥ فنرى (قوله والضمير للبحر) وإضافة الدجى إليها للملاسة ١٥ سم (قوله فان
 وجه الشبه الخ) قال في العروس وتحرر العبارة أنه شبه النجوم بالسنن والجامع حصول
 النور وهو خيال في السنن وشبه الدجى بالابتداع وهو خيال في الابتداع وجعل في ضمن
 ذلك تشبيه الهيئة بالهيئة ١٥ بس (قوله في جوائب شئ مظلم) المناسب أن يقول بين
 الظلمة ١٥ حفيد وقال في الاطول في جوائب شئ مظلم هي الظلمات وقصد بجعل الظلمة مظلمة
 أنهم امظلمة بذاتها كما أن الضوء مضيئ بذاته ١٥ ملخصا ومثله يقال في أسود (قوله أعنى
 السنن بين الابتداع) أشار إلى أن في البيت قلبا وبصرح به (قوله الاعلى طريق التخييل)
 أى الاعلى طريق الفرض والتقدير لأن البياض والاشراق والظلمة من أوصاف
 الاجسام ولا توصف السنة والبدعة بهما ككونهما من المعاني ١٥ سم (قوله أنه) أى لانه
 ١٥ أطول (قوله لما كانت البدعة الخ) قال في العروس كونه جعل التشبيهة أولا بين
 الابتداع والظلمة وأنه لزم عنه تشبيه الهدى بالنور فيه نظروا الاولى العكس كما هو نص
 البيت فان الذي دخلت عليه أداة التشبيه هو الاجدر بأن يجعل المقصود وغيره لازم عنه
 الا أن يكون لاحظ في ذلك تقدم الظلمة في الخلق على النور أو لقوله تعالى يخرجهم من
 الظلمات الى النور ١٥ وقال في الاطول ووجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه
 البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قديكون مع الضلال كما في العالم الغير العامل والجهل
 لا ينفك عن الضلال أو ان التنفير عن البدعة متقدم على الترغيب في السنة فالتشبيه في
 البدعة أسبق أو ان ظلمة الكفر كانت سابقة قدر ترفع بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة
 يستحق أن يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى كلامه مامستقلا ١٥
 (قوله وكل ما هو جهل) أى وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التي عطف
 عليها الان البدعة ناشئة عن الجهل لانها جهل بنفسها ويعلم من هذا ان نفس الجهل يجعل
 صاحبه في ظلمة بالاولى ومثل هذا يقال في قوله السنة وكل ما هو علم أى كل فعل ارتكابه علم
 أى ناشئ عن العلم (قوله ولا يأمن من أن ينال مكروها) أى من الوقوع في مهلكة
 أو العثور على داهية مهلكة (قوله شبهت) جواب لما (قوله ولزم بطريق العكس الخ)
 فانه اذا شبهه البدعة بالظلمة لزم تشبيه ما يقابلها وهو السنة بالنور ١٥ سم وكتب أيضا
 قوله ولزم بطريق العكس أى المقابلة فيه نظر لانه لا يلزم من تشبيه أحد الضدين بشئ تشبيه
 الضد الاخر بضد ذلك الشئ اذا ما ثبت لاحد الضدين لا يلزم أن يثبت ضده للآخر قال
 في العروس واهل يريد ان يجردا ذهن من تشبيه البدعة بالظلمة الى تشبيه السنة بالنور ١٥

والتأويل (نحو ما في قوله وكان
 النجوم بين دجاء) جمع دجبة وهي
 الظلمة والضمير لليل وروى دجاءها
 والضمير للبحر (سنن لاح بين ان ابتداع
 فان وجه الشبه فيه) أى في هذا
 التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من
 حصول أشياء مشرقة يضيئ في
 جوائب شئ مظلم أسود فهي) أى
 تلك الهيئة (غير موجودة
 في المشبه به) أعنى السنن بين
 الابتداع (الاعلى طريق التخييل
 وذلك) أى وجودها في المشبه به
 على طريق التخييل (انه) الضمير
 للشأن (لما كانت البدعة وكل
 ما هو جهل تجعل صاحبها كمن
 عيش في الظلمة ولا يمتدى للطريق
 ولا يأمن من أن ينال مكروها شبهت
 البدعة بها) أى بالظلمة (ولزم
 بطريق العكس) اذا أريد التشبيه

بس (قوله ان تشبه السنة الخ) لانها تجعل صاحبها كمن يعيش في النور فتمدى للطريق
ويأمن المكروه ولم يقل ذلك اكتماء بفرجه من المقابلة (قوله وشاع ذلك) أي على السنة
الناس وتداولوه في الاستعمال حتى تخيلوه الوم (قوله ان الثاني) قدم الثاني على
خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه اه أطول (قوله واشراق)
أي اضاءة (قوله بالحنيفية) أي بالله الحنيفية المنسوبة الى الحنيف أي الثابت على
الاسلام اه أطول (قوله البيضاء) يصح كون اطلاق البيضاء على الشريعة حقيقة
بالتشبيه ببناء على ان الاطلاق لتوهم وجود البياض كما أشار اليه المصنف ويصح
أن يكون تشبيها بليغا أي كالذات البيضاء ويصح أن يكون استعارة على مذهب من
جوزها في زيد أسود على هذين فلا تخيل ومثله يقال في قوله شاهدت سواد الكثر لأنه
على احتمال التشبيه يكون من باب لجن الماء وكتب أيضا قوله البيضاء هذا لا يدل الاعلى
ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المدعى ولو أريد بالبيضاء الشمس وجعل صفة للحنيفية
بنأويلها بالمشرفة كقولك مررت بزيد الاسد أي الجري لم يدل الاعلى تخيل الاشراق
اه أطول (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن الى جهة الرأس ولكل
انسان جبينان يكسفان الجبهة وخص بالذكر لانه أقول ما يندع عند الالتفات حيث يقصد
تبع الشخص ليظهر وجهه (قوله فصار تشبيه النجوم الخ) هذا هو الموافق لظلم
البيت ولكنه ليس موافقا لما سبق من قوله شبهت البدعة بالظلمة الخ فان تفرع ذلك
ان يقال فصار تشبيه الهدى بين الابتداء بالنجوم بين الظلام ولعل الجمع بين كلاميه انه
أراد ألا التشبيه الاصيل ثم أراد هنا التشبيه المقلوب اه بس (قوله كتشبيها) أي
أصار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحيحا كما أن تشبيها صحيح بواسطة وجه محقق
كما في تشبيه النجوم بين الدجى بيباض الشيب الخ (قوله أي النجوم) أي بين الدجى
(قوله بيباض الشيب) أي بالشعر الأبيض الكائن في وقت الشيب في سواد الشباب أي
الكائن بين الشعر الاسود الكائن في وقت الشباب الباقي على سواده ضرورة أن النجوم
لم تشبه بنفس البياض في السواد بل بالبيض في الاسود ولذلك قال الشارح أي أبيضه
في أسوده (قوله أو بالانوار) جمع نور يشع النور وسكون الواو وقد اشترك تشبيها
ببياض الشيب وتشبيها بالانوار الخ في كون الوجه فيه ما يحسنه في الطرفين لكن
وجه التشبيه في التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيضاء في جنب شيء
أسود والوجه في الثاني الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالفا لونها ما حصلت
في جانبها اذا انوار لا تشبه بوصف البياض (قوله أي لامعة) ولولم تكن بيضاء فقد يحصل
اللامعان في غير الأبيض (قوله بين النبات السديد الخ) الذي يرى أسود فنبه به على
أن المحقق أعظم من المحقق في الواقع أوفى المرأى وبأدى النظر اه أطول (قوله ولا يخفى)
أي من قولنا السابق أعني السنن بين الابتداء وقوله اظهر اشترك النجوم الخ (قوله

أن تشبه السنة وكل ما هو علم
بأنور) لأن السنة والعلم يقابل
البدعة والجهل كما ان النور
يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أي
كون السنة والعلم كالنور والبدعة
والجهل كالظلمة (حتى تخيل
ان الثاني) أي السنة وكل ما هو
علم بماله بياض واشراق فهو
أنتسكم بالحنيفية البيضاء والاول
على خلاف ذلك) أي وتخيل
ان البدعة وهي كل ما هو جهل بماله
سواد وظلام (كقولك شاهدت
سواد الكثر من جبين فلان
فصار بسبب تخيل ان الثاني ماله
بياض واشراق والاول ماله
سواد وظلام) تشبيه النجوم بين
الدجى بالسنن بين الابتداء
كتشبيها) أي النجوم (ببياض
الشيب في سواد الشباب) أي
أبيضه في أسوده (أو بالانوار) أي
الازهار (مؤتلفة) بالغا في أي
لامعة (بين النبات السديد
الخضرة) حتى يضرب الى السواد
في هذا التأويل أعني تخيل ما ليس
بمتلون متلونا ظهر اشترك
النجوم بين الدجى والسنن بين
الابتداء في كون كل منهما شيئا ذا
بياض بين شيء ذي سواد ولا يخفى
ان قوله لاح ينهن ابتداء

من باب القلب) لانه جعل في جانب المشبه النجوم التي هي نظير السنن في جانب المشبه به
 بين الدجى فلتجعل السنن في جانب المشبه به بين الابتداء ليتوافق الجانبان قال في الطول
 وكان اللطيفة في القلب بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلغ من بينها ونظر
 صاحب العروس في القلب بأنه لا يتناسب لغة وهذا الشاعر ليس ممن يحجج بقوله اه يس
 (قوله لان المشبه أعنى النواحي) يفيد ان المشبه به أعنى الملح ثابت له هذا المعنى وهو
 ظاهر ان أريد بالقليل القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد على ذلك وهذا غير مناسب لقوله
 الا في فانه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر
 والمناسب له ان يراد بالقليل بالم يزد على القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد فيكون قوله
 القدر الصالح منه أو أقل راجعا الى قوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجعا الى قوله
 والكثرة فان قلت الاقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم بكونه مصححا
 قلت الاصلاح بالنسبة اليه في تخفيف الفساد هذا ما ظهر لي هنا قد بره (قوله لا يحتمل
 القلة والكثرة) أي لا يحتمل شيئا منهما لانه ليس مراد بينهما ويتعين فيه أحدهما اه
 أطول (قوله رعاية قواعده) أي بتمامه وقوله واستعمال أحكامه أي جميعها (قوله
 وهذه ان وجدت في الكلام الخ) ولولم أنه برعايته في بعض أجزاء الكلام يحصل النحو
 فالفساد بقلة لغوته في البعض لا بكثرتة اه أطول (قوله اما غير خارج عن حقيقةهما)
 أي حقيقة شئ من الطرفين وقوله أو خارج أي عن حقيقة واحدة منهما أو المراد غير خارج
 عن حقيقة كلا الطرفين أو خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى ان قوله غير خارج يشمل
 نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثاني مع كونه سلبا وغير
 عريق في اطراف التشبيه بل لا يجري فيه الحاق الناقص بالكمال الذي هو العمد في باب
 التشبيه اذ هو مبني الاستعارة وكيف وقد تقرر انه لا تتفاوت الاشياء في الذاتيات وهي
 في الامور المتشابهة فيها سواء التقسيم الثاني وتذيله بتفصيل فلو قدم لا فوضى الفصل قسم
 عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان دخول بعض المفهومات الكلية في حقائق
 الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلاسفة وهم معترفون مع طول باعهم بالبحر
 عن تغيير أجزاء الحقيقة عن غيرها لتعريفها الجنس عن العرض العام وتعريفها الخاصة
 عن المفصل اما أهل العرف واللسان فالداخل عندهم في الانسان مثلا ما كان مثل الرأس
 والبدن والرجل والخارج ما لم يكن مثل ذلك وهم برآء عن التشبيه في مفهوم داخل
 في الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا في المعاني القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع
 عندهم الا الاخص والاعم فالماشي نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فأمثال هذا
 التقسيم من تفلسف السكاكي كذا في الاطول وكتب أيضا ما نصه فان قلت قد تقدم في وجه
 الشبه أن المراد به المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصديان اشتراكهما فيه حتى
 جعل الشارح فيما سبق أن الاشتراك في كثير من الذاتيات ليس من وجه الشبه في شئ فهل

من باب القلب أي سنن لا تحت بين
 الابتداء (فعل) من وجوب اشتراك
 الطرفين في وجه الشبه (فساد
 جعله) أي وجه الشبه (في قول
 القائل النحو في الكلام كالمخ
 في الطعام كون القليل مصححا
 والكثير مفسدا) لان المشبه
 أعنى النحو لا يشترك في هذا
 المعنى (لان النحو لا يحتمل القلة
 والكثرة) اذ لا يخفى ان المراد به
 ههنا رعاية قواعده واستعمال
 أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب
 المفعول وهذه ان وجدت
 في الكلام بكاملها صار صالحا
 لفهم المراد وان لم توجد بقي فاسدا
 ولم يتفقد به (بخلاف الملح) فانه يحتمل
 القلة والكثرة بأن يجعل
 في الطعام القدر الصالح منه
 أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه
 هو الصلاح باعمالهما والفساد
 باعمالهما (وهو) أي وجه
 الشبه (اما غير خارج عن
 حقيقةهما) أي حقيقة الطرفين

ذات يشكل على قوله هنا ما غير خارج عن حقيقة ما قلت قال الفهرى نقلا عن الشارح
 ان هذا اذا كان وجه الشبه امر خارجا أما اذا كان داخلا وتعام ماهية الشيء فلا ينبغي
 أن يشترط هذا القيد أعني زيادة الاختصاص اهـ وقد قدمنا لك عن الاطول ان أهل
 اللسان لا يشبهون في المفهوم الداخلى وان التقسيم المذكور من تفلسف السكاكى وقيل
 معنى الخصوصية السابقة كونه في قصد المتكلم مما ينبغي أن يشبه فيه لافادته ولو باعتبار
 ما يعرض في الاستعمال من نحو تعرض كما تنزلة لا تنافى بين ما هنا وما سبق اهـ (قوله
 بأن يكون تمام ماهيتهما) وهو النوع (قوله أو جزأ منهما) جنسا أو فصلا (قوله تشبيهه
 ثوب باخرى نوعهما أو جنسهما أو فصلهما كما يقال الخ) - لم منه أنه ليس المراد بالنوع
 والجنس والفصل ما تنقصه المناطقة بكل منها بل ما بقصد عرفا (قوله أو جنسهما
 أو فصلهما) أى أو في الجنس والفصل معا فأوهذه مانعة خلو (قوله في كونهما كائنا أى
 ثوبى كان ليكون من التشبيه في النوع وقوله أو ثوبا غشيل للتشبيه في الجنس وقوله أو من
 القطن غشيل للتشبيه في الفصل الذى هو الجائر والجور ولا ينبغي صحة اعتبار الشارح
 ثوب الكتان نوعا والكائن من القطن فصلا وان كان اعتبار ثوب القطن نوعا والكائن
 من الكتان فصلا صحيحا أيضا كما هو شأن الأمور التي يكتفى فيها جعل الجاعل واعتبار المعبر
 (قوله أى معنى قائم بهما الخ) قال في الاطول أى الخارج لا بد أن يكون معنى
 قائما بالطرفين والخارج الذى ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه اهـ (قوله أما
 حقيقة) أى متحققة في الموصوف على حمالها بمعنى انها موجودة بيه استقلا لا
 أى لا بالقياس الى شئ آخر (قوله متمكنة في الذات) أى بحيث تستقل الذات
 في الانصاف بيا وقوله متفترزة فيها بنفسها قبله (قوله باحدى الحواس) أى الظاهرة
 (قوله كالكيفيات) الكيفية نسبة الى الكيف كالتبعية الى الماء والكمية الى كم وضعت
 لمجاوب به عن السؤال بكيفية وخصها المتكلمون ببعض الاحوال وكيفية فكيف من
 مصنوعاتهم صرح به أهل اللغة وليس المقدار والحركة منهم اعندهم كما يعلم من فهم فلذا قال
 الشارح وفى جعل الخ وقيل أراد بالكيفيات مطلق الصفات ولو جعل قوله كالكيفيات
 الجسمية مثلا لالصفة الجسمية وقوله عما يدرك لبيانها وإشارة الى تعيينها المبرر دنى كذا
 فى الاطول (قوله أى المختصة بالاجسام) فيه تنبيه على أن نسبتها الى الجسم بسبب
 اختصاصها به (قوله وهى قوة مرتبة الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو حاسة
 العين ونفسها كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله وهو قوة مرتبة الخ فيه نظر لانه
 لا يصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبين الى العينين وقد
 يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصباه ولا ينبغي أنه يدرك
 بالبصر غاية أنه لا يدرك مطابقا اذ لم يكن حوله فطر يابل - يكون عارضا ويرى الواحد
 اثنين ويصدق على قوى أخرى مودعة فيها كذا فى الاطول وقوله لانه لا يصدق على بصر

بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزأ
 منهما (كفى تشبيه ثوب باخرى
 نوعهما أو جنسهما) أو فصلهما كما
 يقال هذا القمص مثل ذلك
 فى كونهما كائنا أو ثوبا أو من
 القطن (أو خارج) عن حقيقة
 الطرفين (صحة) أى معنى قائم بهما
 ضرورة اشتراكهما فيه وذلك
 الصفة (أما حقيقة) أى هيئة
 متمكنة فى الذات متفترزة فيها
 (وأما حسية) أى مدركة باحدى
 الحواس (كالكيفيات الجسمية)
 أى المختصة بالاجسام (عما يدركه
 بالبصر) وهى قوة مرتبة

بعض الحول الخ بل لا يصدق على بصر الاعور وقوله ويصدق على قوى أخرى الخ كاللحم
وقد دفع الثاني بأن هذا القيد حذف لظهوره أي ندرلها المبصرات (قوله مرتبة)
أي مقتررة مثبتة (قوله في العصبين المجوقين الخ) وذلك أنه قام من جهة طرف الدماغ
اليسرى عصب مجوق كالقصبية الصغيرة ومن اليمنى عصب كذلك فذهب اليسارية إلى
العين اليمنى واليمينية إلى العين اليسرى فتلاقى العصبان قبل الوصول إلى العينين على
التقاطع فصارتا على هيئة الصليب وقام معنى البصر بالعصبين وهذا رأى الحكيم وقبل
البصر معنى قائم بالحدة يلقى بالألوان والاكوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع
والافتراق اه ع ق وكتب أيضا قوله في العصبين ظاهره أن البصر لا يخص بما اتصل
منه ما بالعينين ولا بما اتصل بالماغ ولا بوجه ما بل هو مبثوث في الجميع وليس في ذلك قيام
المعنى بجلين، إن ذلك محمول على أن في كل محل مثل ما في الآخر ويحتل اختصاص البصر
بمحل مخصوص ولكن حرت العادة بأن العصب إذا أصابه آفة في موضع منها ذهب البصر
من جميعها اه ع ق (قوله اللتين تلاقيان) أي في مقدم الدماغ (قوله من الألوان)
لوزاد الاضواء لكان أحسن لأنهم مبصرة بالذات كاللون وكأنه أدخلها في الألوان كما
زعم بعضهم وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب قريب في الابصار من المبصر
بالذات اه حنيد على المطول (قوله والاشكال) هي كالشكول جميع شكل وهو في اللغة
الصورة المحسوسة والمثوومة وفي عرف الحكمة هيئة احاطة بنهاية واحدة بالجسم أو
السطح كالكرة والدائرة وأنهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة وأكثر مما يليق
تفصيله بالمقام وما في عبارة الشارح من أن الشكل هيئة احاطة بنهاية واحدة بالجسم
كالدائرة وأنهايتين كنصف الدائرة يجب تأويله بأن قوله بالجسم صفة هيئة لاصلة احاطة
ذكر تبينها على أن الشكل مطلقا كيفية جسمانية كأنه قال هيئة احاطة بنهاية واحدة
متعلقة بالجسم ونسبه على ذلك بالتشثيل بالدائرة ونصفها فليس كلامه دائريين السهو
والاقتصار على تعريف شكل الجسم وجعل كالدائرة تنظيرا كما ظنه السداد اه من الاطول
وزيادة من خط صاحب الاطول وأصل الاعتراض أنه كان الظاهر أن يقول بدل قوله
بالجسم بالمقدار لمتناول اشكال الجسمات وأشكال المسطحات فككون الدائرة ونصفها
مثالا للمسطحات أو يقول بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة وأنهايتين كشكل نصف
الكرة أو نصف الدائرة فتكون الكرة ونصفها مثالا للجسمات والدائرة ونصفها
مثالا للمسطحات وجواب الاطول هو بمعنى ما قيل إن قوله كالدائرة تمثيل ولا خطأ أصلا
فقد صرح في شرح التجريد وغيره بأن الجسم يتصف بالشكل بعد انصاف المقادير
وعبارة بعضهم بعد أن قرآن الشكل من المكيفات المختصة بالمقادير ما نصه ولا شك أنها
تعرض على المقادير أولا وبالذات وتعرض بسبب المقدار على الجسم بخلاف اللون فإنه
يعرض للجسم أولا اه فقد استفدنا منه أن الشكل مطلقا من عوارض الاجسام وان

في العصبين المجوقين اللتين
تلاقيان فتقتربان إلى العينين
(من الألوان والاشكال)

كان عرض المسطح للجسم ثانياً وبالعرض فصيح أن يكون مثلاً في كلام الشارح ولا خطأ
بل يكون كلامه من الحسن يمكن لما فيه من الإشارة إلى هذا التحقيق التام وهذا الجواب
أيضاً يعني ما ذكره الحفيد بقوله ويمكن أن يقال الاحاطة في كلام الشارح أعني من أن
تكون بالذات والحقيقة أو بالعرض والمداخلية في الجملة قد تدخل أشكال المسطحات أيضاً
واختيار الجسم لظاهره أو كونه الشكل من الصفات الجسمية اه وقوله من الصفات
الجسمية أي ولوانها وبالعرض فلا ينافي ما مر (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط
المحيط في المسطحات كالذات ونصفها والسطح المحيط في الجسمات كالكرة ونصفها (قوله
كالذات) أي كشكل الدائرة مثال ان في النهاية الواحدة والدائرة سطح مستوي محيط به خط
واحد يقرب في وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها إلى مستوية وقوله
ونصف الدائرة مثال الذي التين بقوله والمثلث مثال الذي الثلاثة وهكذا (قوله وهو كم
متصل الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فعذاه بلغ الشيء كذا في الأطول قال في
المطول ونعني بالكلم عرضاً قبل التجزئ لذاته وبالاتصال أن يكون لجزائه حدة مشتركة
تتلاقى عنده وبه احتراز عن العدد وبكونه فالذات أن تكون أجزاؤه المفروضة
ثابتة وبه احتراز عن الزمان والمتنادر جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض
والعمق وسطح ان قبلها بالطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط اه وقوله
أن يكون لجزائه الخ يعني ان كل جزء فرض فيه تكون نهايته متحدة مع مبدأ الآخر
بخلاف العدد فان الأربعة اذا قسمت إلى نصفين مثلاً لم تكن نهاية نصف منها مبدأ نصف
آخر وهذا والاتصال الذاتي الذي هو فصل لكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي
كان اتصال خط محيط فانه متصل بالقياس إلى الغير لا في حد ذاته وبهذا يدفع أنه لانهاية
سطح الكرة فلا يكون كما متصلاً لأن الحد هو الحد العرضي اللازم به لدفع القسمة
لانهاية الموجودة اه أطول وقول المطول ثابتة أي في آن واحد وكتب على قوله
متصل مانصه خرج العدد فانه كم منفصل الأجزاء اذ لا تتجمع الوحدة الاثنيتة مثلاً وخرج
بقار الذات الزمان فان اجزاءه سبالة أي لا تتجمع في الوجود وكون المقدار حسب انما هو
باعتبار ما قام به من الجسم الذي فرض متصفاً به ورأي غير الحكم أن المقدار كون أجزاء
الشيء على كدة مخصوصة أو قلة مخصوصة متصلة أو منفصلة وكونه على هذا حسب ما وضح
(قوله والسطح) أي والجسم التعليمي (قوله هي الخ) هذا عند الحكماء وأما عند
المستكلمين فهي حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر أعني مجموع الحصولين
وهذا يختص بالحركة الاينية كذا في المطول قال بعضهم يعني لانطلاق الحركة على غير
الائينية عند المستكلمين وهي المتبادرة في استعلاء الان أهل اللغة قال بعضهم والمناسب لما
يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحى نفسها الحركة برأي المتكلمين ونقول على رأي
الحكماء كان الانسان في حركته من شبابه إلى الهرم الزرع الاخضر في حركته من الخضرة

والشكل هيئة احاطة بنهاية واحدة
أو أكثر بالجسم كالذات ونصف
الدائرة والثلاث والمربع وغير
ذلك (والمقادير) جمع مقدار وهو
كم متصل فالذات كالخط
والسطح (والحركات) والحركة
هي الخروج من القوة إلى الفعل
على سبيل التدريج

الى اليوسفة وفي الحقيسة انما لم يعرفها بتعريف المتكلمين لان اثبات المقادير يلائم رأى
الحكيمة اه وكتب ايضا قوله الخروج الخ خروج الخضره وقتنا فوقنا الى اليوسفة التي
كانت الخضره في قوتها أى قابله لان قول اليها وخرج بقوله على سبيل التدرج الخروج
دفعه كتبدل صورة النار بصورة الهواء فانه لا يسمى حركة بل كونا وفسادا اه (قوله
تسامح) لان المقادير من مقولة الحكم والحركات من مقولة الابن نعم هي عند بعضه - من
مقولة الكيف وهذا كاف في التنبيل بل يكفي فيه فرضه أن المقادير والحركات من
الكيفيات (قوله وما يتصل بها) أى يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر (قوله التي
هي مجموع الشكل واللون) أى هيئة حاصلة من مجموع ذلك وكتب ايضا قوله التي هي
مجموع الشكل واللون فال في شرح التجريد واعلم أن كلامهم متردد في أن الخلقة بمجموع
الشكل واللون أو الشكل المنضم الى اللون أو كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا
أقرب الى جعلها نوعا على حدة اه (قوله عطف على قوله بالبصر) ينبغي أن يعلم أن قوله
من الالوان وقوله من الاصوات وظاهرهما بيان لما يدرك لكن كل واحد على تقدير قد
ولذا ذكرت منتهى متصلا كل منهما بقيدته للاشارة الى المقصود أى التوزيع فلا يلزم أن
يكون ما يدرك بالبصر متينا بالاصوات ولا حاجة الى تقدير موصول آخر في المغطوف كذا
في الحقيسة (قوله والسمع قوة الخ) أى عند الحكماء وفي اللغة حاسة الاذن وعند المتكلمين
صفة قائمة بباطن الصماخ تدرك بها الاصوات بمحض خلق الله (قوله قوة رتبت) أى أثبت
وكتب ايضا قوله رتبت الخ فيه نظر لانه لا يصدق على قوة رتبت في العصب المفروش على
سطح باطن صماخ واحد أفاده في الاطول (قوله الصماخين) تنبيه صماخ وهو ثقب
الاذن (قوله من الاصوات القوية الخ) انما وصف الاصوات تنبيهها على أن أنواعها أمور
اعتبارية لا تميز بينها الا باعتبارها وأوصاف متناوئة بالاضافة بخلاف الالوان واخواتها
والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الصفات
الحقيقية نظرا لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك أن للاصوات ايضا
أمورا متصلة بها تدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات الحاصلة من الاعتماد على
مخارج الحروف وكونها موزونة ومنشورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص مدركات
البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها اتفاقا لا موجب له اه أطول وقوله وفي كون
الخ قد يدفع بأن محط البيان الموصوف دون الصفة (قوله من التوج) أى توج الهواء
أى مصادمة بعضه لبعض ومدافعة بعضه لبعض والتوج المذكور يشتمل على سكون بعد
سكون لان أحد المصطدمين لا يتقلع عن سكون كان قبل الصدم ثم عراه سكون بعد الصدم
وكتب ايضا مانصه لانه اذا توج الهواء لا يزال التوج الى أن يصل الى الهواء الراكد في
الصماخ فيقرع هذا الهواء الجلدة فيدرك السمع الصوت وعلى هذا فالصوت قائم بالهواء
اذ لو قام بالقارع والمقروع لم يكون نسيما (قوله الذي هو تفريق عفيف) أى لتصلين

وفي جعل المقادير والحركات من
الكيفيات تسامح (وما يتصل بها)
أى بالمذكورات كالحسن والقبح
المتصف به - ما الشخص باعتبار
الخلقة التي هي مجموع الشكل
واللون وكذا الضحك والبكاء
الحاصلين باعتبار الشكل
والحركة (أو بالسمع) عطف على
قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في
العصب المفروش على سطح باطن
الصماخين يدرك بهما الاصوات
(من الاصوات القوية والضعيفة
والتي بين بين) والصوت يحصل
من التوج المعاول للقرع الذي
هو اساس عيف والتلع الذي
هو تفريق عفيف بشريا مقاومة
المقروع للقارع

اصالة كقطع خشبة أو عر وضاً كحذب غائص في الطين ونحوه (قوله والمقلوع) أى
المقلوع منه (قوله أو بالذوق) هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم (قوله وهو قوة
منبهة الخ) فيه أنه ينجح عنه القوى المودعة في أبعاض هذا العصب وتدخل فيه قوى غير
مدركة للطعوم ومودعة فيه كاللأسنة وأجيب عن الأول بأن المراد تعريف كل القوة
فلا ينقض وعن الثاني بأن هنا قيد حذف الظهور وهو يدركها الطعوم (قوله على جرم
اللسان) اختيار الجرم هنا والسطح في سابقه لتفتن (قوله وغير ذلك) كالعنوصة
والقبض والدسومة والخلاوة والتفاهة وهذه التسعة هي أصول الطعوم قاله في المطول
قال الحفيد في حواشيه على المطول واعلم أن التفاهة المعدودة في الطعوم هي مثل مافي
اللحم والخبز وقد يقال التمه لما لا طعم له أصلاً كالإسائط ولما لا يحس بطعمه كالخديد اه
وقال أيضاً والفرق بين العنوصة والقبض أن العنوصة توزن في ظاهره وباطنه أى اللسان
والقبض يقبض ظاهره فقط اه وفي التنزي على قول المطول وأصولها تسعة الخ مانصه
الطعم لا يتلهم من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو
اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما وإذا ضرب أقسام التفاعل في أقسام القابل حصل
أقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحاررة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرارة وفي
الكثيف حدثت المارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف
حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت العنوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية
المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف
حدثت الخلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكره والحق أن مباحث
الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون متر بارود العسل حلوا طاروا زبت دسم
حار ولوجوه أخرى لا يحتمل المقام ذكرها وقوله كالعنوصة والقبض الفرق بينهما أن
القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعنوص يقبض بظاهره وباطنه فلا اختلاف بينهما
بالسدة والضعف ولهذا اعترض بأن الاختلاف بينهما ان اقتضى الاختلاف النوعي
فالاختلاف غير منحصرة في التسعة وان لم يقبض فلا معنى لعددهما نوعين وقوله والتفاهة
قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقة وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس
طعمه كثافة أجزائه فلا يتجمل منها ما تتخاطبه الرطوبة اللاعابية فإذا احتيل في
تحليله أحسن معه بطعم والمعدود من الطعوم من الثاني على ما هو المختار اه وقوله
والمعدود من الطعوم الخ يخالف لما مر عن الحفيد على المطول (قوله وهو قوة في زائدني
الخ) أى في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو حس الأنف كذا في الاطول (قوله
الشبهتين بجملي الندى) فهما بالنسبة لجموع الدماغ بخبريطته كالخمين بالنسبة للشدى
فالقوة الشمية قائمة بهما وكل واحدة منهما تقابل ثمة من ثقتي الأنف وعلى هذا فلا
ادراك في الأنف بدليل أنه اذا انسدت من داخل انقطع الشم ولوسلم الأنف من الإافة

والمقلوع للقاع ويختلف الصوت
قوة وضعها بحسب قوة المقاومة
وضعها (أو بالذوق) وهي قوة
منبهة في العصب المفروش على جرم
اللسان (من الطعوم) كالحرارة
والمرارة والملوحة والحموضة وغير
ذلك (أو بالنسبة) وهو قوة في زائدني
مستند الدماغ الشبهتين بجملي
الندى (من الروائح)

(قوله أو باللمس) لم يراع في ذكر الحواس الترتيب الذي راعوه اذ قدموا الالامسة لانها
 يحتاج اليها الحيوان أشد حاجة ولهذه ثابت في جميع الاعضاء ولم يحل عنه حيوان حتى
 الحراطين الفاسد للاربعة لان التشبيه أكثر ما يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع
 معه ما سوى الالامسة بجماع الاختصاص بعض الرأس الا أنه ينبغي أن تؤخر المذاقة
 عن الثلاثة لتتصل بالالامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لولا كثرة
 مباحث المبصرات لقد مننا المذوقات لتكون ذريعة للملوسات اه أطول (قوله وهي
 قوة سارية الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو المس باليد كذا في الاطول ولم يبدل
 منبهة كسابقه تفننا (قوله سارية في البدن) أي كاه إلا الكبد والرئة والطحال
 والعظم فان حساسة اللمس لم تتخلق في هذه الاربعة فصلى التعريف وقيل المراد في ظاهر
 البدن كما في بعض كتب الحكمة فلا ترد الاربعة وفيه قصور وأورد أنه لا يصدق على
 لامسة عضو عضو وأجيب بأن المقصود تعريف كل القوة فلا ضرر في عدم صدقه على
 لامسة كل عضو عضو ويعلم منه لامسة كل عضو وأورد أنه اذا أريد بالملوسات في
 التعريف الملوسات باليد كما عليه اللغة كان قاصرا والمدرك بالالامسة نزم الدور اه
 أقول يمكن أن يجاب عن هذا اليراد باختيار الشق الاول على أن المراد ما يمكن أن يس
 باليد لا خصوص الملوس باليد بالتعل فلا ضرورة تأمل (قوله الحرارة) هي قوة شأنها
 تفريق المختلفات وجمع المؤنثات ولهذا اذا أوقد حطب ذهب الجزء الهواء وهو
 المتكيف بصورة الدخان صاعدا لاصله الهواء والجزء الترائ وهو المتكيف بصورة
 الرماد مبترا كما الى الارض وانعزل الباقي والناري وكل ذلك بالمعاشية وقوله البرودة
 هي قوة شأنها جمع المؤنثات وغيرها ولذلك اذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصفاهه
 ولاجل كونهم ما يؤثران ماذكر من التفريق والجمع سميتا فعليتين وقوله الرطوبة هي
 كيفية تقتضي سهولة التشكل والاتصاق والتفريق في الجسم القائمة هي به وقوله
 اليبوسة هي بعكس الرطوبة ولاجل اقتضاءهما آثارا موصوفيهما سميتا انفعاليتين اه وقوله
 الحرارة قوة شأنها تفريق المختلفات قال السراحي ليس على اطلاقه بل في المركب الذي
 يكون شديد الالتحام وأما في البسيط فينكسر الامر كلما فانه بالحرارة تنفصل عنه اجزاء
 مانعة تتصاعد فتختلط بالهواء اه (قوله أوائل الملوسات) لانها اندرك أو لا وبالذات
 بقوة اللامس بخلاف غيرها مما يأتي فانه يدرك بتوسطها وما قبل من أن الخشونة واللامسة
 ملوسان بلا توسط فتدحج بآثارهما من الوضوع عند بعضهم كذا في شرح التجريد
 اه يس واعلم أن الخشونة واللامسة مبصران أيضا ومنه يعلم أن الكيفية قد تدرك
 بحسنيين (قوله فعليتان) قال السيد لما كان الفعل في الاولين أظهر من الانفعال
 والانفعال في الاخرين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخران انفعاليتين
 مع ثبوت الفعل والانفعال في كل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار

أو باللمس) وهي قوة سارية في
 البدن يدرك بها الملوسات (من
 الحرارة والبرودة والرطوبة
 واليبوسة) هذه الاربعة هي
 أوائل الملوسات والاويلان منها
 فعليتان والاخران انفعاليتان

سورة كيميائهم الاربع في حدوث المزاج وتولد المركبات منها اه وقوله يدل عليه تفاعل
 الاجسام العنصرية أى العناصر الاربعة فهو من نسبة الجزئيات للكل وقوله كيميائهم
 الاربع بمعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والمراد انكسار سورة بعضها ببعض
 وتأثر بعضها ببعض وقوله في حدوث المزاج هو هيئة اتحاد في الاجسام المركبة من
 العناصر سميت مزاجا لحصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة أعنى العناصر ومما يدل
 أيضا على أن للحرارة والبرودة تفاعلا أنك اذا كبيت الماء الحار على الماء البارد انفعلف
 كيفية كل منهما بالآخرى فافهم وكتب أيضا مانصه في شرح التجريد للاصفهاني الكيفية
 المموسة اما فعلية تفعل الصورة بواسطة في المادة واما انفعالية تجعل المادة مستعدة
 لان تفعل عن الغير والحرارة والبرودة فعليتان والرطوبة واليبوسة انفعالياتان
 والبواقي مثل اللطافة والكثافة والهشاشة واللزوجة والبلية والجفاف والخفة والثقيل
 تابعة لهذه الاربعة اه (قوله ويكون للشي الخ) احتريزه عن الماء (قوله والصلابة)
 قال في المطول وكون هذه الاربعة يعنى الخشونة والثلاثة بعدها من الموصات مذهب
 بعض الحكماء اه وقال في الاطول في المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء
 في ظاهر الجسم والخشونة عدمه فها على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما
 كيفيتان ملوستان قائمتان بالجسم وفي شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم ثم قال في
 المواقف ان اللين عدم الصلابة عمام شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها يطبع الجسم
 للفاخر وفي شرحه قال الامام الرازي ه ما أى الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية
 دون الكيفيات المستوية اه وفي الفترى أن الفترى أن الصلابة هي الاستعداد الشدي نحو الانفعال
 على هذا المذهب (قوله وهي تقابل اللين) أى تقابل التضاد فتكون الصلابة كيفية
 تقتضى عدم قبول الغمز هذا هو الاقرب الى سباقه (قوله والخفة والثقيل) قال في المطول
 وكل منهما أى من الخفة والثقيل مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجوده
 الانسان من الحجر اذا أسكنه في الجوف قسرافانه يجده فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما
 يجده من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه يده تحت الماء قسرافانه يجده فيه مدافعة صاعدة
 ولا حركة فيه اه قال الخفسي في حواشيه على المطول أى ليست الخفة والثقيل من
 الموصات في التحقيق وان عدهما منها بعض الحكماء فان المحققين على أنهم مبدأ المدافعة
 الصاعدة والهابطة اه (قوله الى صوب المحيط) أى الفلك المحيط بالعالم وهو الفلك
 التاسع المسمى بالاطلس قالوا وهو العرش بلدان الشرع كما ان الثامن الذى هو فلك
 الثوابت الكرمى بلدان الشرع وأراد به وجهته وهي جهة العلو (قوله كالبلية) هي
 هنا كيفية تقتضى سهولة الالتصاق وتطلق على الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبطل
 وهو بهذا المعنى جوهر لا كيفية وكالبلية الرطوبة فانها تطلق على معنى البلية كما تطلق على
 احدى الكيفيات الاربع أوائل الموصات والجفاف يقابل البلية واللزوجة من الزوج

(والخشونة) وهي كيفية حاصلة
 من كون بعض الاجزاء اخفض
 وبعضها ارفع (والملاسة) وهي
 كيفية حاصلة من استواء وضع
 الاجزاء (واللين) وهي كيفية
 تقتضى قبول الغمز الى الباطن
 ويكون للشي بها قوام غير
 سبيل (والصلابة) وهي تقابل
 اللين (والخفة) وهي كيفية بها
 يقتضى الجسم أن يتحرك الى
 صوب المحيط لولم يعقبه عائق
 (والثقل) وهي كيفية بها يقتضى
 الجسم أن يتحرك الى صوب المركز
 لولم يعقبه عائق (وما يتصل بها) أى
 بالمذكورات كالبلية والجفاف
 واللزوجة والهشاشة واللطافة
 والكثافة

أى اللزوم وهى كيفية تقضى الامتداد وسهولة الاتصال وعسر التفرق كما فى اللبان
المضوغ والهشاشة تقابلها كما فى الخبز المعجون بالسمن اذا يابس واللاطافة تطلق بالاشتراك
على معان أربعة رقة القوام كما فى الماء وسرعة الانقسام الى أجزاء صغيرة كما فى النقد
وسرعة الانفعال من الملاقى كما فى اللورد والشفافية كما فى الهواء والفلك والكثافة
تطلق على مقابلات هذه المعانى والمشهور أن اللطافة التى تعد من الموصات بمعنى رقة
القوام والكثافة التى تعد منها ما يتقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى
عين الرطوبة وكذا الكثافة عين السيولة اه ملخصا من الفنى ويس وغيرهما (قوله
وغير ذلك) كاللذع الذى هو كيفية سارية فى الاجزاء يحس بها عند مس اللذع اه ع
(قوله أو عقلية) تقسيم الخارج من وجه الشبهة الى الحسى والعقلى لمزيد اهتمام به والا
فغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيما وقد يكون عقليا اذا المراد بالحسى ما تكون افراد
مدركه بالحس لكن لما لم يكن التشبيه فيه كشيء اتدور عليه الاستعارة لم يتعلق به اهتمام
يدعو الى تقسيمه وتفصيله وأيضاً تقسيمه الى الحسى والعقلى عائد الى حسية الطرف
وعقلية بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين اه أطول (قوله أى
المختصة بذوات الانفس) الاختصاص بانظر الى النبات والجماد فلا يرد أن بعضها كالعلم
ثابت لبعض الجزرات كالواجب تعالى على رأيهم على أن الثابتين بذوات العلم الواجب
لا يجهلون من جنس الاعراض كذا فى الحفيد على المطول وقال فى الاطول
كالكميات النفسانية نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسمانى فى النسبة الى
الجسم والكمية النفسانية ما تختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما تختص بذوات
الانفس حيوانية كانت أو نباتية كذا استفاد من المواقف (قوله وهى شدة قوة للنفس)
قال الحفيد الاول بالعرف تفسيره بأن تكون للنفس ملكة تحصل المطالب بسرعة وقوله
معدّة بكسر العين على صيغة اسم الفاعل أى مهينة النفس لاكتساب الآراء ويصح فتح
عين معدّة على انه اسم مفعول أى هيأها الله سبباً لاكتساب النفس الآراء وهى مرفوعة
صفة لشدة كايؤخذ من الاطول (قوله معدّة لاكتساب الآراء) أى العلوم وأورد عليه
ان الذكاء يجمع اكتساب الرأى فكيف يكون معدّة او المعدّة عندهم لا يجمع المعدلة
وأجيب بأن المراد بالمعدّة هنا المهية لا معناها الاصطلاحى المقضى ما رأى قوة تهى النفس
لاكتساب الآراء او راد به المعدّة اصطلاحاً ولا نسلم ان شدة القوة تجماع اكتساب الرأى
بل حين حصول الاكتساب نفتر القوة على أن السؤال انما يرد على جعل معدّة على صيغة
اسم الفاعل أفاده فى الاطول (قوله المفسر بحصول صورة الشئ الخ) هذا تفسير الحكيم
وقضية أن العلم من مقولة الاضافة والاولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشئ عند
العقل لأن المذهب المنصور أن العلم من مقولة الكيف وأن الفرق بينهما وبين العلوم
بالاعتبار بالصورة باعتبار وجودها فى الذهن علم وفى الخارج معلوم وصورة الشئ

وغير ذلك (أو عقلية) عطف على
حسنة (كالكميات النفسانية)
أى المختصة بذوات الانفس (من
الذكاء) وهى شدة قوة للنفس
معدّة لاكتساب الآراء (والعلم)
وهو الادراك المفسر بحصول
صورة الشئ عند العقل

ما يؤخذ منه بعد حذف مشخصاته ولأن المتبادر من عبارته كون الصورة مطابقة للواقع بخلاف قولنا من الشيء فيشمل ما لو رأى شيئا ظنه انسانا وهو فرس وقوله عند العقل أولى من في العقل لتناوله ادراك الجزئيات على القول بالارتسام في الآلات اه يس (قوله وقد يقال على معان أخر) هي الاعتقاد الجازم المطابق للثابت وادراك الكلّي أو المركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئى أو البسيط والملكية وهذه الثلاثة أيضا يصح ارادتها هنا لأنها كصفات نفسانية وكان تخصيصه الادراك بالذكر لانه اشهر والاصول والقواعد وهذه لا يصح ارادتها هنا لانها ليست كيفية نفسانية (قوله وهي حركة للنفس) قد يشكك تفسيره بالحركة فإن الشارح قد نفى ذلك له الاعتراض على المتن في عدمه الحركات من الكيفيات وقد عرّفه في العروس بأنه كيفية نفسانية تقتضى ارادة الانتقام اه يس وما في العروس يقتضى تسبب ارادة الانتقام عن الغضب عكم ما يقتضيه كلام الشارح وما في العروس أظهر وكتب أيضا قوله وهي حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهرها لا بلائها قوله في تفسير الحلم لا يجوز كلها الغضب فانه يدل على أن الغضب محمّل للنفس لانفس حركتها فاما ما ينبغي تفسير الغضب على التسامح والمراد أنه حالة توجب حركة النفس مبدؤها تلك الحالة ارادة الانتقام أو براد بقوله لا يجوز كلها الغضب لا يجوز كلها أسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد أن الحلم اطمئنان للنفس بحيث اذا حصلت فيه حركة هي الغضب لا تجعلها متحركة بحركة أخرى اه فنرى (قوله مبدؤها) أى سببها وعلمنا (قوله وهي ان تكون الخ) وعرفه بعضهم بأنه كيفية نفسانية تقتضى العدوان الذنب مع القدرة وبعضهم بأنها طمأنينة النفس عند صدور الغضب (قوله ولا تضطرب الخ) أى بسهولة والعطف لازم (قوله جمع غريرة) قيل الفرق بين الغريرة والخلق ان الغريرة صفة طبيعية جبلت النفس عليها والخلق ملكة نفسانية حصلت بسبب العادة (قوله صفات ذاتية) لم يقل كغيره أفعال ذاتية بل دخل نحو البلاد التي يصدر عنها عدم الادراك وكتب أيضا قوله صفات ذاتية قال الحفيد كأنه أراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها لا بالغير وان تعاقب بذلك الغير تعلقا كعلق الاضافات اه بايضاح (قوله مثل الكرم) مثل للملكة والصفة الذاتية الناشئة عن اشارة الغير بالخير اه حفيد (قوله بل تكون معنى) كالأبوة والبنوة فانه ليس شئ منهم ما يتصور في ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس الى الغير وكالاته فانها انما تتصور ومتعلقة بشئين هما الخجاب والشمس أو الخجاب والحجة لكن لم يظهر الفرق بين الازالة والايثار الذي هو أثر ملكة الكرم حيث جعل صفة ذاتية قائما بصاحبها دون الازالة مع أن كلا نسبة بين شئين اه حفيد مع زيادة وابطاح وكتب أيضا ما مضى والوجه على هذا ليس داخل في القسمين لانه ليس باضافي بهما المعنى ولا بحقيقى كذا في الحفيد على المطول (قوله كازالة الخجاب الخ) قيل وجه الشبهة هنا في الحقيقة الظهور والأناهم تسامحوا وجعلوا

وقد يقال على معان أخر (والغضب) وهي حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يجوز كلها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرائز) جمع غريرة وهي الطبيعة أعنى ملكة تصدر عنها صفات ذاتية مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقة ونعني بالاضافة ما لا تكون هيئة منقورة في الذات بل تكون معنى متعلقا بشئين (كازالة الخجاب في تشبيه الحجة بالنفس)

لازمه وهو إزالة الحجاب وجه الشبه والحجاب بالنسبة الى الخجة هو التهمة الحائلة بين
 البصيرة وبين ما ينبغي لها الاطلاع عليه وبالنسبة الى الشمس انظلمة الحائلة بين البصر
 وبين مدركه (قوله فانها) أى الأزالة (قوله ولا فى ذات الحجاب) غير محتاج اليه لان
 الكلام فى الطرفين وهو ليس منه ما حتى لو فرض أنها هيئة متفردة فيه لم يضر وكله أراد
 المبالغة فى كونها أمراً اعتبارياً (قوله وقد يقال الخ) عبارة الاطول وأما اضافية عطف
 على قوله أما حقيقة وكشف عن المراد فان الحقيقى له معنيان الصفة الثابتة للشيء مع قطع
 النظر عن غيره موجودة كانت أو معدومة ويتأمله الاضافى بمعنى الامر النسبى الثابت
 للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويتأمله الاعتبارى الذى لا تتحقق له سواء كان
 معقولاً بالقياس الى غيره أو مع قطع النظر عن الاغيار وقد نبه على ضعف عبارة الفتح
 حيث جعل الحقيقى مقابلاً لما هو اعتبارى ونسبى لان الحقيقى ليس له معنى يقابل
 الاعتبارى والنسبى معنى مالا يكون اعتبارياً ولا نسبياً اهـ (قوله على ما يقابل
 الاعتبارى الخ) فيكون الحقيقى بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الاول لشموله معنى ليس هيئة
 متفردة فى الذات لكنه لا يتوقف تحققه على اعتبار العقل اهـ يس وهو لا يناسب
 استدلال الشارح كلام المفتح كما ستطلع عليه لان مقتضاه دخول الاضافى فى مقابل
 الحقيقى وهو الاعتبارى والذى يتأسس به ان الحقيقى على هذا مسأول للعقلى بالمعنى السابق
 وان تبادل من كلامه خلاف ذلك وانما الاختلاف فى المقابلة فتقابل بالاضافى فلا
 يكون الوهمى المحض دخلاً فيما قوبل به الحقيقى كما لم يدخل فى الحقيقى وتارة يقابل
 بالاعتبارى فيدخل فيما قوبل به الحقيقى فالمصنف سلك المسلك الاول والمفتح سلك
 المسلك الثانى فلو قال الشارح وقد يقابل الحقيقى بالاعتبارى الذى لا تتحقق له الا بحسب
 اعتبار العقل كما صنع فى المفتح حيث قال الخ لكان أوضع فتدبر (قوله الذى لا تتحقق
 له الا بحسب اعتبار العقل) ومنه الاضافى اذا وجوده عند المتكلمين (قوله وفى المفتح
 الخ) المفهوم من كلامه أنه حمل الاعتبارى الواقع فى عبارة المفتح على الاعتبارى المحض
 والنسبى على الاعتبارى النسبى فيكون تقدير قوله وبين اعتبارى ونسبى وبين اعتبارى
 محض واعتبارى نسبى اهـ فترى وكتب أيضاً قوله وفى المفتح اشارة الخ اعلم أن المفهوم
 من عبارة المفتح تقسيم الوصف العقلى الى ثلاثة أقسام حقيقى واعتبارى ونسبى
 وقضية ذلك أن الحقيقى ما ليس باعتبارى ولا نسبى فلا يشمل النسبى وهذا خلاف المفهوم
 من قوله وقد يقابل الحقيقى الخ اذ قضيته تناوله النسبى اهـ سم وأجيب بأن استدلاله
 بكلام المفتح مبنى على رأى المتكلمين أن الاو ورا الاضافية لا وجود لها فى الخارج
 وأنها اعتبارية أى موجودة بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتبارى
 ونسبى من عطف الخاص على العام ويكون قوله قبل الاعتبارى الذى الخ شاملاً
 للاضافى والوهمى وانما قال وفى المفتح اشارة اليه لان قوله ونسبى يحتمل أن يكون

فانها ليست هيئة متفردة فى
 ذات الخجة والشمس ولا فى ذات
 الحجاب وقد يقابل الحقيقى على
 ما يقابل الاعتبارى الذى لا تتحقق
 له الا بحسب اعتبار العقل وفى
 المفتح اشارة الى أنه مراد ههنا
 حيث قال الوصف العقلى متحضر
 بين حقيقى كالكيهيات النفسانية
 وبين اعتبارى ونسبى

معطو اعلى اعتبارى أى وبين اعتبارى غير نسبى ونسبى اعتبارى أيضا فيكون الوصف
العقلى قسمين فقط ويحتمل أن يكون قوله ونسبى عطفا على حقيقى فتكون الاقسام ثلاثة
وحيث قد فلا دليل فيه كما قاله سم (قوله كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود أو العدم)
مثال للنسبى فان مطلوبية المطلوب ليست وصفه فترافى ذات المطلوب بل هو وصف
اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس اه فترى أى ولهذا كان اعتبارا نسبيا
يعنى أن كون الشئ مطلوباً أمر نسبى لا يتعقل الا بين مطلوب وطالب (قوله أو كاتصافه
بشئ تصورى وهمى محض) مثال للاعتبارى المحض وفى هذا التمثيل تنبيه على أن العقلى
فى وجه التشبيه يتناول الوهم كما يتناول فى الطرفين اه فترى (قوله وهمى) ككتاب النية
(قوله وأيضا أما واحد الخ) لا يخفى أن هذا المقتضى يجرى فى الطرفين أيضا فان التشبيه
أو التشبيه به قد يكون واحداً وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعدداً والقول بأن
تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه التشبيه لو تم لم وجه التخصيص
اه أطول (قوله أما واحد) ليس المراد بالواحد فى باب التشبيه ما ليس له جزء أصلا بل
ما بعد واحد فى معارف اللغة سواء كان حقيقة لاجزائها أصلا كالجوهر أو لها جزء
لكن اعتبر مجموع الاجزاء من حيث هو ووضع بازائه مفرد كالانسان أو كان وصفا
لاجزائه كالوحدة أو له جزء لكن اعتبر المجموع ووضع بازائه مفرد كالجمرة فانها مركبة
من الجفص والنصل فالركب على هذه الهيئة المنتزعة من عدة حقائق أو أوصاف لم يوضع
بازائها مفرد اه سبرامى (قوله بأن يكون) أى ذاك المركب وكتب أيضا قوله بأن يكون
حقيقة الخ كحقيقة الانسان قوله بأن يكون هيئة الخ كالهيئة المنتزعة فى قول الشاعر
«كأن منار النقع الخ» قال فى الطول وبهذا أى شمول ما هو بمنزلة الواحد كالحقيقة
المنتزعة من أمور مختلفة يشعر لفظ المنتزاع وفيه نظر يستعرفه اه وحاصله أن الحقيقة
المنتزعة كالانسانية من قبيل الواحد دون المنزلته (قوله من أمور مختلفة) صار
مجموعها حقيقة واحدة (قوله من عدة أمور) وذلك الامور لم يصر مجموعها حقيقة
واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقى (قوله عطف على قوله أما واحد الخ) يتبادر منه
أن العطف على مجموع المعاطفين الاوئين وليس قولاً من القولين المشهورين فى المعاطيف
المتكررة ويمكن أن يجعل الواو فى قوله وأما الخ بمعنى أو التخيير ففيه إشارة الى
القولين (قوله بل فى الهيئة المنتزعة) أى فى التركيب الاعتبارى وقوله وفى الحقيقة
المنتزعة مناهى التركيب الحقيقى (قوله كذلك) خبر لبلند محذوف أى وهو كذلك أى
مثل المذكور من الواحد وبما بمنزلة فى التقسيم الى حسمى وعلى هذا هو الانسب بما
قبله وجهه فى الاطول صفة متعد (قوله أو مختلف) اقتضى كلامه أن الاختلاف
لا يتأتى فى القسمين السابقين وأورد عليه أنه قد يتأتى فى الثانى باعتبار الاجزاء المنتزعة
منها الهيئة وأوجب بأنه لا نظريه الى الاجزاء كالنظر اليها فى المركب انما المنظور اليه

كاتصاف الشئ بكونه مطلوب
الوجود أو العدم عند النفس
أو كاتصافه بشئ تصورى وهمى
محض (وأيضا) لوجه التشبيه
تقسيم آخر هو أنه (انما واحد وانما
بمنزلة الواحد لكونه مركبا من
متعدد) تركبا حقيقيا بأن
يكون حقيقة ملتزمة من أمور
مختلفة أو اعتباريا بأن يكون هيئة
انتم بها العقل من عدة أمور (وكل
منها) أى من الواحد وما هو
بمنزلة حسمى أو عقلى وانما
متعدد عطف على قوله أما واحد
وانما لى الواحد والمراد بالمتعدد
أن ينظر الى عدة أمور ويقتصد
اشتركا لظرفين فى كل منها ليكون
كل منها وجهه التشبيه بخلاف
المركب المنزل بمنزلة الواحد فانه
لم يقتصد لاشتركا لظرفين فى كل
من تلك الامور بل فى الهيئة
المنتزعة أو فى الحقيقة المنتزعة منها
(كذلك) أى المتعدد أيضا حسمى
أو عقلى (أو مختلف) بعضه حسمى
وبعضه عقلى (والحسمى) من وجه
التشبيه سواء كان بتمامه حسما

في الثاني الهيئة الاجتماعية وهي اما حسية فقط او عقلية فقط كذا في العروس وايضا
 المركب من الحسى والعقلى عقلى كما حققه الشارح والسمد وان نازعهما صاحب الاطول
 فراجعهم (قوله ابيعضه) بأن كان متعددا مختلفا وفي كلامه تبينه على أن الحسى هنا
 مأخوذ بالمعنى الاعم من الحسى فيما قبل لانه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه هنا (قوله
 طرفاه حسيان) لا بد أن يراد بحسية الطرفين أعم من الحسية حقيقة أو تنزيلا يشمل نحو
 قوله وكان التجوّم نحووداها * سنلاحق بينهما ابتداء
 فان وجه الشبه حسى مع أن السنن والابتداء ليست حسية لكنهما منزلة الحسى اه
 أطول (قوله أن يدرك) فمن يدركه معنى يوسع فعداه من وقوله من غير الحسى أى من
 الطرف غير الحسى وقوله شئ هو وجه الشبه (قوله والموجود) أى ومن وجه الشبه وقوله
 فى العقلى أى الطرف العقلى (قوله الاجسما) وهو الجوهر المركب وظاهر أن الجوهر
 الفرد لا يدرك بالحس وقوله أوقافا بالجسم يعنى من نحو الوداد والباض ~~وصلا~~ لانه
 يحتمل أن المقصود افاده أن الجسم يحس ومقام به من الالوان ونحوها يحس ويحتمل أن
 المقصود افاده الخلاف بين الحكماء القائلين بأن المرئى لون الجسم لاهو والتكلمين القائلين
 بأنه الجسم فتكون أولشوبع الخلاف (قوله أعم) أى أوسع مجالا وأكثر افرادا وليس
 المراد الاعية الام فلا حجة لعدم صحتها اذ لا يتصور تصادق الحسى والعقلى لتباينهما
 ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف أى طرفا العقلى أعم من طرفى الحسى (قوله لجواز
 أن يدرك الخ) بل قد حقق في غير هذا العلم أن النفس في مبدأ النظر خالية من العلوم كلها
 ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس اه أطول
 (قوله بعنى يجوز الخ) نفسه يراد عمية (قوله اذلا امتناع في قيام العقول بالمحسوس)
 قيام العلم يزيد (قوله ولذلك يقال) أى لكون الوجه العقلى أعم (قوله بالوجه
 العقلى) أى كالتباين الوجه العقلى وقوله بالوجه الحسى أى كالتباين الوجه الحسى (قوله بمعنى
 أن كل ما) أى طرف يصح الخ وليس المراد العموم والخصوص بالمعنى المنطقي وكتب أيضا
 قوله بمعنى أن كل الخ يعنى أنه أعم تحققتا اذ كل طرفين يتحقق فيه - ما التشبيه بوجه حسى
 يتحقق فيه - ما بوجه عقلى ولا عكس ويحتمل كلام المصنف تقدير المضاف أى طرفا التشبيه
 بالوجه العقلى أعم من طرفى التشبيه بالوجه الحسى اذ كل ما يصلح طرفا للثاني يصلح طرفا
 للأول دون العكس وفي الكلام نظر اذ ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسى يحتمل أن لا يكون
 فيه أمر عقلى له مزيد اختصاص بأحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسى دون العقلى
 كذا في الاطول (قوله فان قيل الخ) وارد على أن الوجه قد يكون حسيا وكتب أيضا قوله
 فان قيل الخ حاصله قياس من الشكل الأول هكذا بوجه التشبيه مشترك وكل مشترك كل
 ينتج وجهه التشبيه كل فتؤخذ النتيجة صغرى اقوله والحسى ليس بكل ف يكون قياسا من
 الشكل الثانى هكذا بوجه التشبه كلى ولا شئ من الحسى بكلى ثم نعكس الكبرى ليرتد الى

أوبعضه (طرفاه حسيان لا غير)
 أى لا يجوز أن يكون كلاهما أو
 أحدهما عقليا (لا امتناع أن يدرك
 بالحس من غير الحسى شئ) فان
 وجه التشبيه أمر مأخوذ من
 الطرفين موجود فيهما والموجود
 فى العقلى انما يدرك بالعقل دون
 الحس اذ المدرك بالحس لا يكون
 الاجسما أوقافا بالجسم (والعقلى)
 من وجه التشبيه (أعم) من الحسى
 (لجواز أن يدرك بالعقل من
 الحسى شئ) يعنى يجوز أن يكون
 طرفاه حسيين أو عقليين أو
 أحدهما حسيا والاخر عقليا
 اذلا امتناع في قيام العقول
 بالمحسوس وادراك العقل من
 المحسوس شبيها (ولذلك يقال
 التشبيه بالوجه العقلى أعم) من
 التشبيه بالوجه الحسى بمعنى أن
 كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه
 الحسى يصح بالوجه العقلى من غير
 عكس (فان قيل هو) أى وجهه
 التشبيه (مشترك فيه) ضرورة
 اشتراك الطرفين فيه

(فهو كلى) ضرورة أن الجوز في يمنع وقوع ١٨٨ الشربة فيه (والحسى ليس بكلى) قطع ضرورة أن كل حسى فهو

موجود في المادة حاشى عند
المدرك ومثل هذا لا يكون
الاجتراب ضرورة فوجه الشبه
لا يكون حشياً قطعاً (قلنا المراد)
بكون وجه الشبه حشياً (أن
أفراد) أى جزئياته (مدركة
بالحس) كالحركة التى تدرك بالبصر
جزئياتها الحاصلة فى المواد
فالخامس أن وجه الشبه اما
واحد أو مركب أو متعدد وكل
من الأولين اما حسى أو عقلى
والاخير اما حسى أو عقلى أو
مختلف فتصير سبعة والثلاثة
العقلية طرفاها اما حشيان
أو عقليان أو المشبه حسى والمشبه
به عقلى أو بالعكس فصارت ستة
عشر قسماً (الواحد الحسى
كالجدة) من المبصرات (والخفاء)
بمعنى خفاء الصوت من المسموعات
(وطيب الرائحة) من المشهورات
(ولذة الطعم) من المذوقات (واين)
المس من الملوّسات (فيما مر)
أى فى تشبيه الخشب بالورد والصوت
الضعيف بالهمس والتسكيت
بالنبر والريق بالجوز والجلد الناعم
بالحرير وفى كون الخفاء من
المسموعات والطيب من المشهورات
واللذة من المذوقات تسامح (و)
الواحد العقلى كالعرا من النائدة
والجراة على وزن الجرعة أى
الشجاعة وقد يقال جراً وجرأة
بالمد (والهداية) أى الدلالة الى
طريق يوصل الى المطلوب

الشكل الاول فيصير وجه الشبه كلى ولا شئ من الكلى يحس بفتح وجه الشبه لا يكون
حشياً سم هذا هو الانسب بعبارة المتن وان شئت جعلت السؤال قياساً من الشكل
الثانى هكذا وجه الشبه مشترك ولا شئ من الحسى يشترك بفتح لا شئ من وجه الشبه يحس
(قوله فهو كلى والحسى ليس بكلى) فيه تطويل ويكفى هو مشترك فيه والمشارك فيه
ليس يحس بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك
بالنظر الى مجزئته فهو اه أطول (قوله فهو موجود فى المادة) أى الجسم (قوله قلنا)
أى على وجه التسامح (قوله المراد) يعنى المراد المصطلح عليه فى لفظ الحسى اه أطول
(قوله جزئياتها الحاصلة فى المواد) كالحركة الجزئية الحاصلة فى خذ زيد وأما الحركة الكلية
فغير مدركة بالحس لأن الماهية من حيث هى أمر معقول كلى لا مدخل للحس فيه وانما
يدرك العقل (قوله أو مركب) هو المعبر عنه فيما مر بالمثل منزلة الواحد (قوله اما حسى أو
عقلى) فهذه أربعة (قوله والثلاثة العقلية) أى الواحد العقلى والمركب العقلى والمتعدد
العقلى والمراد العقلية الصرفة والافوجه الشبه المركب من أشياء بعضها عقلى وبعضها
حسى عقل لا مجموع الحسى والعقلى من حيث هو مجموع لا يكون الامدركا بالعقل
ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه حشيين كما مرح بذلك الفترى نعم لا يرد وجه الشبه المتعدد
الذى بعضه حسى وبعضه عقلى لادراج الشارح له فى الحسى فى قول المصنف والحسى
طرفاه حشيان لا غير وان كان غير حسى بجمعيته وغير عقلى بجمعيته وبهذا التكرير يعلم
ما فى كلامه من خفاء فافهم وكتب أيضاً قوله والثلاثة العقلية أما الثلاثة الحسية
والمتعدد فطرفا كل من الاربعة لا يكونان الاحشيين وكذا وجه الشبه المركب من حسى
وعقلى الذى هو أحد صور ما هو بمنزلة الواحد فدافنه عقلى وواجب حشيه طرفيه كافى
الفترى (قوله الواحد الحسى الخ) شروع فى تمثيل الاقسام الستة عشر بعد التحصيل
بالنقسام اه أطول (قوله فيما مر) أى فى تشبيهات مرت (قوله تسامح) وجهه ان الخفاء
ليس بمجموع بل المسموع هو الصوت الخفى والطيب ليس بمشهور بل المشهور الرائحة
واللذة ليست مذوقة بل المذوق الطعم فالوجه أن يجعل الخفاء بمعنى الخفى وان تجعل اضافة
الطيب الى الرائحة واللذة الى الطعم من اضافة الصفة الى الموصوف على أن الحق أنه
لا تسامح بالنسبة الى الخفاء لأن المراد به هنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعاً مثله كذا فى
الفترى ونظير سم فى قوله على أن الحق الخ بأن الظاهر أن الجهر أيضاً صفة للصوت غير
مسموعة وانما المسموع هو الصوت فيكون الخفاء مثله (قوله على وزن الجرعة) وقد تترك
همزة فيقال جرعة مثل كذا قالوا للمرأة مرة فترى ويقال فيها الجرأة كالكرهية والجرائية
كالكرهية والجرابة بالباء على وزن الكراهة شاذ (قوله أى الشجاعة) لافرق بين
الشجاعة والجرأة فى اللغة والفرق بينهما بأعمدة الجرأة لاختصاص الشجاعة بمصدر
عن روية فتختص بالعقلاء انما هو عرف الحس كذا فى الاطول (قوله أى الدلالة الخ)

طرفاه عقليمان اذ الوجود والعدم
من الامور العقلية (و) تشبيه
(الرجل الشجاع بالاسد) فيما
طرفاه حسبان (و) تشبيه (العلم
بالنور) فيما المشبه عقلي والمشبه
به حسي فيما العلم يوصل الى المطلوب
ويفرق بين الحق والباطل كما
أن بالنور يتركز المطلوب ويفصل
بين الاشياء فوجه التشبه بينهما
الهداية (و) تشبيه (العطر بخاق)
شخص (كريم) فيما المشبه حسي
والمشبه به عقلي ولا يخفى ما في هذا
الكلام من الف والذم وما في
وحدة بعض الامثلة من التسامح
كالعراء عن الفائدة مثلا (والمركب
الحسي) من وجه الشبه طرفاه اما
مفردان أو مركبان أو أحدهما
مفرد والاخر مركب ومعنى
التركيب ههنا أن تقصد الى عدة
أشياء مختلفة فتستخرج منها هيئة
وتجعلها مشبهاً أو مشهبة واهذا
صرح صاحب المفتاح في تشبيه
المركب بالمركب بان كلا من المشبه
والمشبه به هيئة منتزعة وكذا المراد
بتركيب وجه الشبه أن تعمد الى عدة
أوصاف شيء واحد فتستخرج منها هيئة
وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون
حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة
بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه
به في قولنا زيد كالاسد مفردين
لامركبين ووجه الشبه في قولنا
زيد كعمرو في الانسانية واحدا
لامنزلة منزلة الواحد فالمركب

وقالت المعتزلة هي الدلالة الموصلة (قوله واستطابة النفس) من الاضافة الى الناعل
يقال استطاب الشيء وجده طيباً اه أطول (قوله في تشبيه وجود الشيء) هذا الطرف
متعلق بالطرف المتقدم الواقع خبراً عن الواحد العقلي اه أطول (قوله العديم) فاعيل
يعني منقول من عدمه كعمله أى فقدته أو بمعنى الناعل من عدم ككرم بمعنى انعدم
والانعدام لمن في اللغة من المتكلمين ولم يثبت في اللغة انعدم وانما تكلم به المتكلمون
والعديم تعارف في اللغة في الاحق والنفع فاعل العديم أو نائبه اه أطول (قوله فيما
طرفاه عقليمان) هذا وما يأتي في الامثلة من نظائرها إشارة لتسعة تعدد الامثلة (قوله
والرجل الشجاع) شبه على معنى الجرأة فلذا لم يقل والرجل الجري كما هو الظاهر اه أطول
(قوله ويفصل) أى يميز (قوله بخاق شخص كريم) حل الشارح التركيب على الاضافي
مع احتمال اللوص في عدم احتياجه الى التحوز بخلاف حمله على الوصفي لانه حينئذ
من باب عيشة راضية (قوله كالعراء عن الفائدة مثلا) أى واستطابة النفس لما فيه
من شائبة التركيب اه مطول وفي دعوى التسامح مع قوله الاتي ان التقييد لا ينافي
الافراد نظر قال السيرامي ولان المراد بالواحد ما لم يكن هيئة منتزعة من عدة أمور ولم
يكن أمورا كل منها وجه الشبه لاما ليس فيه تركيب أصلاً اه م (قوله والمركب
الحسي الخ) المركب الحسي من وجه الشبه لا يكون طرفاه الاحسيين فلا يتقسم
باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكن يتقسم باعتبار افراد الطرفين
وزك ولم يشر الى تقسيم الطرفين الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم
الوجه باعتبارهما ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرفين الى الحسي والعقلي والمختلف تشبيها
على أن الطرفين أيضاً مقصود بالبحث كالوجه وليس أحدهما تبعاً للآخر وفي الشرح
انما قسم وجه الشبه بالمركب هذا التقسيم أى التقسيم باعتبار افراد التركيب
دون وجه الشبه الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه أن يكون هيئة منتزعة من أشياء
يشترك في تلك الهيئة هيئتان منتزعتان كذلك بأن يعدهما تلك الهيئة وهما الطرفان
المركبان فلا يمكن تشبيه المركب بالاشتر في مركب يعدهما فلا يمكن أن يكون
طرفاه وجه الشبه الواحد مركبين أو مختلفين هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان أنه لا يجري
هذا التقسيم في وجه الشبه المتقدم حتى يتم وجه التخصيص على أنه يمكن أن يكون تشبيه
الهيئتين المنتزعتين في غير الهيئة من كونهما محببتين أو مرغوبتين أو مكروهتين الى غير
ذلك فيصح أن يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردان ومركبان ومختلفان اه
أطول ملخصاً (قوله ههنا) أى في الطرفين اذا كان وجه الشبه مركباً اه يس (قوله ان
تقصده الخ) أى فالمراد به هنا أحد قسمي ما هو بمنزلة المفرد وهو الذي تركيبه اعتباري
(قوله ههنا) أى في الطرفين والوجه اه يس (قوله في الانسانية) انظر ما لوعبر عن معنى
الانسانية بلنظير كأن يقال زيد كعمرو في الحيوانية والناطقة وبقصد اشتراكهما في

الحسي (فيما) أى في التشبيه الذي (طرفاه مفردان كما في قوله

المجموع هل يكون الوجه من المركب المنزل منزلة الواحد أو من الواحد الاظهر الثاني
 (قوله لاح) هو كالأح بمعنى بدا والصبح ضوء الصباح وهو حرة الشمس في سواد الليل
 والثرى انصه غير ثروى مؤنث ثروان كسكرى مؤنث سكران لثمرأة المتولة تسمى بصغيرها
 النجم الكثرة كواكب مع ضيق المحل اه أطول (قوله كاترى) الكاف في مثله ليست
 للتشبيه بل لجرد التقيد والمراد أن انصاف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلي لا خفاء فيه ولو
 كان قوله كاترى متأخر عن قوله كعنه قوله لاجبة لكان أظهر في افادة المعنى وفي اعراب
 كاترى وجوه أقربها أنه في موضع المصدر أى ظهر ظهورا مثل ما تراه اه فنرى وفي الحفيد
 أن الكاف بمعنى على والظرف صفة أو حال من الثريا بمعنى أن مشابهة الثريا بالعنقود
 لى تقدير الحالة المرئية وباعتبارها لانها في نفس الامر كواكب كبارة لا تلتبس المناسبة
 بين ما الأعلى ماذ كرنا (قوله كعنه قوله) كعنه قوله لاجبة (الاضافة للسكان (قوله من تقارن)
 ابتدائية (قوله الصور البض الخ) هى النجوم المتعددة فى الثريا وأفراد النور المتعددة فى
 العنقود (قوله المستدرة) انظر هل الواقع استدرة صور النور (قوله فى المرائى) أخذه
 من قول الشاعر كاترى وهو قبيح لا تتقارن لانه لا تقارن فى الحقيقة والبياض لانه لا لون فى
 الفلكيات ولا علم بغيرها وللصغرا دعى فى الواقع كاترى غائب عربه قول الشارح وان كانت
 كبار فى الواقع من تعلقه بالصغار تخصيص بلاخص كذا فى الأطول (قوله أى لا مجمعة
 الخ) عبارة الأطول على الكيفية المخصوصة من كون البياض على نسبة معينة واحدة
 بين الأجزاء وكذا الاستدرة والصغرا والتقارن ثم قال وجعل الكيفية المخصوصة نسبيا
 للتلاصق والتضام ولشدّة الافتراق كذا كره الشارح تفلعا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف
 فى شرح المذاهب مشتمل على لغوا لا تنطوى شدة الافتراق تحت التقارن عرفاه (قوله
 منضمة الى المقدار المخصوص) فيه اشعار بأن قوله الى المقدار المخصوص من حال من الكيفية
 ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية فى الجملة الظرفية منفعول بالواسطة فيصح نصب
 الحال عنه ويصح جملة حال من التقارن كذا فى الأطول قال بس وما اقتضاه كلامه من أن
 الحال لا تأتى من الحال صحيح كما هو مقتضى متن الكافية وكذا لا تأتى من التميز ولا من
 المنعول المطلق نعم تأتى من المنعول معه كفى المتوسط اه (قوله فى حال اخراج النور)
 قل فى الأطول أقول بعد تحقيق المركب دخول حين النور فى المشبه به أيضا
 لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عتدة أمور (قوله والتقيد
 لا ينافى الأفراد) أى لكن لما كانت تلك المقدمات لها موضع مخصوص ولون مخصوص
 ومقدار مخصوص وكل منها كالمستقل عن الآخر تأتى اعتبار هيئة مأخوذة من تلك
 الاجرام (قوله أى والمركب الحسى) أى الوجه المركب الخ (قوله كان) ان جعل كان
 لتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه ألا الوجه وان جعل للظن كان أداة التشبيه
 أيضا محذوفه ويكون كقولك أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ وهكذا بكل تشبيه مشتمل على

وقد لاح فى الصبح الثريا كاترى *
 كعنه قوله لاجبة) بضم الميم
 وتشديد اللام عنب أى يض فى حبه
 أطول وتخفيف اللام ككثر
 (حين نورا) أى تفتح نوره (من
 الهيئة) بيان لما فى قوله كفى
 قوله (الحاصلة من تقارن الصور
 البض المستدرة الصغار المقدار
 فى المرائى) وان كانت كبار فى
 الواقع حال كونها (على الكيفية
 المخصوصة) أى لا مجمعة اجتماع
 التضام والتلاصق ولا شديدة
 الافتراق منضمة (الى المقدار
 المخصوص) من الطول والعرض
 فقد نظر الى عتدة أشياء وقصد الى
 هيئة حاصلة منها والظرفان مفردان
 لأن المشبه هو الثريا والمشبه به هو
 العنقود مقيد بكونه عنقود
 الملاحية فى حال اخراج النور
 والتقيد لا ينافى الأفراد كما سيجى *
 ان شاء الله تعالى (وفيما) أى
 والمركب الحسى فى التشبيه الذى
 (طرفاه مركبان كفى قول بشار كان

منار النقع) من أنار الغبار أي هيج

(فوق رؤسنا وأسفاً ليل تهاوى
كواكب) أي يتساقط بعضها اثر
بعض والاصل تهاوى حذفت
احدى التامين (من الهيئة
الحاصلة من هوى) بفتح الهاء
ستوط اجرام مشرقة مستطيلة
مناسبة المتدائرة فتفرقة في
جوانب نبي مظلم) فوجه التشبيه
مركب كارتى وكذا الطرفان لانه
لم يقصد تشبيه الليل بالنقع
والكواكب بالسيوف بل عمد الى
تشبيه هيئة السيوف وقد سلت
من انما دها وهي تعمل وترتب
وتحى وتذهب وتضطرب اضطراباً
شديداً وتتحرك بسرعة الى جهات
مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين
الاعوجاج والاستقامة والارتفاع
والانخفاض مع التلاق
والتداخل والتصادم والتلاصق
وكذا في جانب المشبه به فان
للكواكب في تهاويها توقعاً
وتدخلاً واستطالة لاشكالها (و)
المركب الحسى) فيما طرفاً مختلفان
أي أحدهما مفرد والآخر
مركب (كما ترى تشبيه الشقيق)
بإعلام لا قوت لشرن على رماح
من زبرجد من الهيئة الحاصلة
من نشر اجرام جرم بسيطة على
رؤس اجرام خضر مستطيلة
فالمشبه مفرد وهو الشقيق
والمشبه به مركب وهو ظاهر
وعكسه تشبيهه بنهار مشمس
شبه زهر الابليل مقمر

كان اه أطول (قوله منار النقع) اسم فعول والاضافة من اضافة الصفة الى
الموصوف وجعلها في الاطول يائية (قوله واسـ) افنا بالنصب طقفاً على المنار يواو
المقارنة كما في كل رجل وضبعته وهذا معنى قول الشيخ ان أسفاً فاني حكم الصلة لمنار
لثلايق في التشبيه تفرق يعنى أنه متصل بالمنار ومنضم معه ومن تنتمه وليس مستقلة في
الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف اه أطول (قوله تهاوى
كواكب) أي طائفة بعد طائفة لا واحد بعد واحد كما في الاطول (قوله والاصل تهاوى)
وجه له ما ضياع لم يؤت لجواز ترك تأنيث المسند الى ظاهر الجمع الغير السالم بخل بالطاق
كاستحضار الصورة العجيبة المستفادة من جعل الماضي في معرض الحال كما لا يستمرار
التجدد قال في الاطول وأيضاً صيغة الماضي تفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب
فيلزم تشبيه منار النقع والسيوف بالليل الخالي عن الكواكب بخلاف ليل تهاوى فانه
يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدرج المنطبق على وجود الليل كما يحكم بذلك
الذوق الصائب (قوله حذفت احدى التامين) وهل المحذوفة الاولى أو الثانية
خلاف (قوله بفتح الهاء) أي وكسر الواو وتشديد الباء قال النثرى وأما بضم الهاء
فهو بمعنى الصعود وفي الاطول ما يخالف ذلك فراجع (قوله مستطيلة) حقيقة في
السيوف وتخييل في الجيوم فانه يتخيل فيها الاستطالة عند هويها (قوله في جوانب
الخ) فالسيوف في ظلمة الغبار والكواكب في ظلمة الليل (قوله تشبيه الليل الخ) فيه قلب
وحقه أن يقول تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب (قوله بل عمد الى تشبيه
هيئة السيوف الخ) كلامه يعنى أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير
اعتبار النقع والليل وصريح البيت خلافه ويمكن دفع المناقاة بأن المراد تشبيه الهيئة
المستقلة على السيوف الخ وقوله وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب أي التي اشتملت
عليها هيئة المشبه به (قوله وترتب) أي تسفل (قوله وعلى أحوال) الى قوله والانخفاض
لم يظهر له كبير فائدة بعد قوله وهي تعمل وترتب الى قوله مختلفة فتأمل (قوله تنقسم
بين) أي أقساماً دائرية بين الاعوجاج والاستقامة ولعل المراد بالاعوجاج الذهاب بينة
ويسرة وخبنا وبالأستقامة الذهاب أماماً (قوله والارتفاع والانخفاض) هما دخولهما
في حيز التحرك بسرعة بغير مدان ما لا يفيد قوله تعمل وترتب اه سم (قوله وكذا في جانب
المشبه به) أي مثل ما ذكر يقال في جانب المشبه به في الجملة فلا يردان مما ذكره المايجي في
جانبه كالارتفاع (قوله مبسطة الخ) المراد ما في أجزائه اتساع فهو غير المنشور مع عدم
الاتساع كالخط فلذا ذكر مبسطة مع قوله نشر أجرام اه يس (قوله فالمشبه مفرد) قال
في الاطول وهما نابت وهو أنه يظهران المقصود بالتشبيه الشقيق لا الهيئة الحاصلة من
نشر اوراق الشقيق المجترعة على ساقاته الحضر بل الظاهر من قوله اذا تصوب أو تصعدان
النظر في المشبه والمشبه به الى الحركات أيضا اه قال يس ويمكن أن يقال ان ذلك النظر

حاصل مع كونه من تشبيه المفرد المتعدد فتأمل اه (قوله على ما سيجي) أى فى تقسيم التشبيه باعتبار المصنفين (قوله ما يجيى فى الهيات) من مجيى العام فى الخاص كما يقال الحيوان يجيى فى الانسان فلا يأتى فى آن وجه الشبه بنفس الهيئة كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول فى الموضوعين بالهيئة كذا فى بس (قوله التى تقع عليها الحركة) أى هيئة الجسم عند حركته وحاصله أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب حركته وهى قسمان هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط كما فى حركة المصحف فانه لم يعتبر معها شئ من صفات المصحف وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرن به من صفات الجسم كالشكل واللون كما فى المرأة فى بد الاشل فتقول الشارح من الاستدارة من الاستقامة بيان للهيئة فى القسم الثانى وقد جعله المصنف من أوصاف الجسم فالاولى حذفه ليم القسامين سراجى اه سم وكتب أيضا قوله التى تقع عليها الحركة أى توجد معها أعم من أن تكون هيئة مجردة الحركات أو هيئة الحركات وغيرها فيشمل القسمين اه سم ومنهم من جعل فى العبارة قلبا والاصل التى تقع على الحركة فهى العارضة للحركة مع غيرها فى الوجه الاول وللحركة وحدها فى الثانى والبسب أشار فى الاطول (قوله من الاستدارة الى آخره) بيان للهيئة (قوله ويعتبر فيها تر كيب) أى من الحركة وأوصاف الجسم كما فى الوجه الاول أو من الحركات مختلفة كما فى الثانى اه بس (قوله أحدهما أن يقرن الخ) لابد أن يقدّر بالمصدر الغير الصريح المتولد من أن المصدرية باسم الفاعل ليسمح جملة على التلبس الذى هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم فى عبارة الشيخ أيضا لكن لزومه فى الموضوعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وأن كلامه ما قسم من الهيئة نفسها أما اذا كان بمعنى أنه مشتمل على صنفين فلا لزوم لأن كلامه لا يقتضى الاقتران والتجزؤ صفة للهيات اه فترى (قوله أن يقرن) أى يوصل والمراد أن يقرن فى اعتبار العقل وتر كيبه اه أطول (قوله والاضح الخ) وجهه الاوضح أن المجموع وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة أظهر فى ذلك من عبارة المصنف كذا فى الحفيد على المطول ويسن وغيرهما وعبارة الاطول عقب نقله عبارة الاسرار فجعل الشيخ الهيات طرفا تشبيه لا وجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لا ما يجيى فى الهيات التى تقع عليها الحركة فترى كلامه عن شأبة اضطراب ولم يمتحج الى تكلف اه (قوله عما يزداد) أى من الاحوال التى يزداد الخ وليست ما عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لم فى عبارة المصنف اه فترى (قوله والهيئة المقصودة) أى المعتبرة بوجه الشبه وكتب أيضا ما نصه أى الهيئة الحركية ولومع غيرها (قوله كما فى قوله) أى كوجه الشبه فى قوله (قوله فى كف الاشل) أى الى الرجل الاشل والشل اليس فى البدا ولها بها والمراد ههنا المرتعش لأن عديم اليد أو يأسها لا يكون فى كفه مرآة وقد صرح به السيد فى شرحه للمفتاح اه أطول ولأن

على ما سيجيى وان شاء الله تعالى
(ون بديع المركب الحسى ما) أى
وجه الشبه الذى (يجيى فى الهيات
التي تقع عليها الحركة) أى يكون
وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها
الحركة من الاستدارة والاستقامة
وغيرهما ويعتبر فيها تر كيب
(وبكون ما يجيى فى تلك الهيات
على وجهين أحدهما أن يقرن
بالحركة غيرهما من أوصاف الجسم
كالشكل واللون) والاضح
عبارة أسرار البلاغة حيث قال
اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة
وسبحر أن يجيى فى الهيات التى
تقع عليها الحركة والهيئة
المقصودة فى التشبيه على وجهين
أحدهما أن تقتصر بغيرهما من
الاصناف والثانى أن تجرد هيئة
الحركة حتى لا يرا د غيرهما فالاول
(كما فى قوله والشمس كالمرآة فى كف
الاشل من الهيئة) بيان لما فى كما
فى قوله (الحاصلة من الاستدارة

مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع توج الاشراق حتى يرى الشعاع كأنه يتم أن ينسبط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يسدوله يقال بداله اذا ندّم والمعنى ظهر له رأى غير الاول (فيرجع) من الانسباط الذي بداله (الى الانقباض) كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا أخذ الانسان النظر اليها يتبين جرمها ووجد هامؤدية لهذه الهيئة وكذلك المراتة في كف الاشراق (و الوجه) (الثاني أن يتجرد الحركة (عن غيرها) من الاوصاف (فهناك أيضا) يعني كما لا بد في الاول من أن يقترب بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني (لا بد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له كأن يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفلى ليتحقق التركيب والالكان وجه الشبهة مفردا وهو الحركة (الحركة الرحي) والسهم لا تركيب فيها) لا اتحادها (بخلاف حركة المحصف في قوله وكان البرق مصف قار) بجذف الهزة أي قارئ (فانطبأ قامة وانفتاحا) أي فستطبق انطبأ قامة وينفتح انفتاحا أخرى فان فيه تركيبا لان المحصف يتحرك في حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين

المرآة انما تزدى الهيئة المقصودة في كف المرتعش اه فتري (قوله مع الاشراق) الظاهر أن يضم اليه توجّه فقول وتوجه الا أنه أخرجه عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها اه أطول (قوله مع توجع الاشراق) التوجع اضطراب موج البحر وأراد به الاضطراب مجازا وفي كلامه وضع الظاهر موضع المضمر والظرف حال من الحركة أي كأنه زمن توجهه اه من الأطول والفترى (قوله حتى يرى الشعاع) بالضم الذي تراه من الشمس كالخيال مقبلا عليك اذا نظرت اليها والذي تراه ممتدا كالرماح بعبد الطلوع وما أشبهه اه أطول (قوله كأنه بهم) كهم وقوله أن ينسبط أي يربد الانسباط (قوله حتى يفيض) يفيض الباء أي يسيل وبضعها أي يخرج كافي فاذا أفضت من عرفات (قوله يقال بداله اذا ندّم) ومصدره يمد ويقل بداله وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى أن فاعل بداهه يرجع الى الرائي المعلوم بدلالة المقام اه فتري (قوله فان الشمس الخ) تعليل للمعنى الكلام أي شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس الخ اه فتري (قوله ليتبين) أي يعلم (قوله وجدها الخ) أي لانه يجدها شديدة الاضطراب والتحرك وشكلها استدارة وشعاعها كأنه يفيض الى جوانب الدائرة حتى اذا كاد أن يعتدى تلك الجوانب رجع الى وسط الدائرة وجوعا وذهابا خيال بالبل وذلك الاضطراب والتحرك خيالي أيضا لان حركة الشمس ليست على الاضطراب اه قال في الأطول وهذه الهيئة انما تظهر في الشمس بعد تحديد النظر اليها ليتبين جرمها بخلاف المراتة فانها يابى النظر اليها فلذا جعلت مشبهها بالشمس (قوله وبعضه الى أسفل) قال في الأطول أو يتحرك نارة الى اليمين ونارة الى الشمال مثلا اه (قوله ليتحقق التركيب) قضيته توقف التركيب على جميع تلك الحركات ونفسه نظر فانه يتحقق بمطلق تعدد كذا في بس (قوله وهو الحركة) أي بدون اختلاط واختلاف جهات (قوله بجذف الهزة) أي بعد قلبها لانكسار ما قبلها كما قلب في بادى النظر لذلك كما ذكر في التفسير اه أطول (قوله فانطبأ قامة الخ) وذلك عند جمع طرفيه لقلب الورقة المقروء احدى صفحتيها بالقرأ ما في الصفحة الاخرى مع التي يلها وينفتح انفتاحا قامة أخرى وذلك عند قراءته ما في الصفحة الاخرى من تلك الورقة بعد قلبها وكثيرا ما تكون هذه الهيئة اذا كان المحصف خفيقا يسهل جمع طرفيه وتفرقتهما وأما ان كان ثقيلًا فالغالب أنه ليس فيه الانفتاح أولا وانطباق آخر وانما يوجد في أثناء القراءة قلب الورقات والمقصود في التشبيه هو الاول لان تكررها يعنى بالانطباق والانفتاح في البرق هو الموجود فيه كثيرا وكتب أيضا قوله فانطبأ قامة وانفتاحا الفاء للسنة كأنه جواب للسائل عن وجه الشبهة بين المحصف والبرق اه فتري قال في العروس ولت أن تقول الوجه هنا واحد وهو اختلاف الحركة لا بجموع الحركات المتعددة (قوله لان المحصف يتحرك) أي طرفاه في حالتي الانطباق الخ ووجه الشبهة هيئة هذه الحركات مع تكررها وهي في المحصف حسية حقيقة وفي البرق تخيلية وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن اشراقه لا فتتاح أظهر رابطته واذا انعدم تخيل

ان تم باطننا خفي الانطباق كما في المصنف (قوله في كل حالة الى جهة) ففي حالة الانطباق الى جهة العلوي في حالة الانفتاح الى جهة السفلي لكن يتحرك في كل من الحالتين باعتبار اليمين والشمال الى جهتين ففي حالة الانطباق الطرف الايمن الى جهة اليسر والطرف اليسر الى جهة اليمين وفي حالة الانفتاح الطرف الايمن الى اليمين واليسر الى الشمال ففي جعل في كل حالة جهة واحدة كالشارح اعتبر العلوي السفلي ومن جعل في كل حالة جهتين اعتبر اليمين والشمال (قوله وقد يقع التركيب) أي التركيب في الطرف كان أو في الوجهه والاشبه أن تجعل الادم للعهد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده كلام الايضاح قاله في الاطول وقال في العروس يعني أن الوجه قد يكون حسيما كما من هيئة السكون ثم قال بقي أنه يقال كون الاقواء هيئة سكون فيه نظر لان الحركة الكون في الحيز بعد السكون في غيره والجلوس كذلك نعم وادامه سكون اه (قوله في هيئة السكون) أي وحده كما في البيت أو مع اعتبار غير السكون معه على قياس ما تقدم في الحرصة كما في قوله في صفة مصلوب

كانه عاشق قد مدّ صفتحه * يوم الوداع الى توديع مرتحل

فقد اعتبر هيئة سكون عنقه وصفتحه في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت لأن تلك الهيئة موجودة في العاشق المات عنقه وصفتحه لوداع المعشوق اه ع في (قوله كما في قوله) أي كتركيب في قوله وهذا هو الموجود دون قول الشارح كما أي كوجه الشبه الذي في قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف الكلمة ما فانه ذكر في بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه اذا اقواء الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في اقعانه هي المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس انبدرى المصطلى وموقع كل عضو منه في جلوسه المشبه اه أطول ثم قال من الهيئة أي من تركيب الهيئة الخ ثم قال أي ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من البدوى المصطلى في جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين اليمينين (قوله جلوس البدوى) منصوب بيقع كقعدت جلوسا أو جمعدت وفي أي يجلس جلوسا اه يس (قوله البدوى) خصه بالذكر لكثرته ذلك منه (قوله من اصطلى بالنار) أي استدفأ بها (قوله من موقع) أي وقوع اه أطول (قوله وكذلك صورة جلوس الخ) أي التي هي المشبه به (قوله كحرمان الانتفاع) من اضافة المصدر الى مفعوله وكتب أيضا قوله كحرمان الانتفاع مصدر حرمة الشيء كعلمه وضربه منعه الشيء فاضافته الى الانتفاع من اضافة المصدر الى مفعوله الثاني اه أطول (قوله مثل الذين الخ) المثل القصة العجيبة (قوله ثم لم يحملوها) أي لم يعملوا بما فيها فعبّر عن عدم العمل بعدم الحمل لأن حملهم كالحمل (قوله فانه) أي وجه الشبه الذي هو حرمان الانتفاع امر عقل الخ (قوله اوعية العلوم) أي وهي شئ مخصوص أيضا (قوله وأن الجار جاهل بما فيها) أراد يجهل الجار عدم انتفاعه

في كل حالة الى جهة (وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله في صفة كلب يقعي) أي يجلس على ألبنيه (جلوس البدوى المصطلى) من اصطلى بالنار (من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) أي الكلب (في اقعانه) فانه يكون لكل عضو منه في الاقواء موقع خاص وللجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار المؤلفة على الارض والمركب (العقل) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع) بالغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجار يحمل أسفارا) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلى منتزع من عدة أمور لانه روعي من الجار فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول اوعية العلوم وأن الجار جاهل بما فيها

لأن الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر المزموم وأراد الالتزام وهو المعنى في جانب المشبه
 أيضا وبهذا يتدفع ما يقال أن الذين جلاوا التوراتا عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا
 الخ فترى وقوله أراد بجعل الحار عدم انتفاعه أى لأن الجهل عدم العلم عما من شأنه أن
 يعلم فلا يصف به الحار ونحوه (قوله وكذا في جانب المشبه) الذي هو اليهود فانه روى
 منهم فعل مخصوص هو الحل وأن يكون المحمول أوعية العلم وانهم جاهلون بما فيها أى غير
 عالمين به علما نافعاه ومن المعلوم أن الطرفين مركبان لأن المثل ما يجمع بين القصة أو الصفة
 والمراد هنا تشبيه القصة أو الصفة المركبة بأخرى مثلها في التركيب ومن البين أن الطرفين
 إذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركبا **ك** بما مر عما فيه ما يشير إلى ما اعتبر في الطرفين
 فأخذ من الطرفين ما يجمع بينهما وما يتحمل اليهود لما كان معنويا واعتبر في حل الحار
 الحل الفعلي وجب أن يكون وجه الشبه معنويا جامعاً للطرفين فأخذ من الانتفاع
 الذي اشتراك فيه الطرفان لاقتضاء عدم العلم بوجوده فيه ما وكون ما حرم الانتفاع به أبلغ
 نافع لاقتضاء وجوده فيه ما وكون المحمول فيه ما أوعية العلم وكون من حرم الانتفاع يتحمل
 التعب في استصحاب ما حرم الانتفاع به لاقتضاء وجوده فيه ما وكون المحمول غير خفيف
 ويجب أن يؤخذ التعب عقليا بمعنى مطلق المشقة فالطرفان أن اعتبر كونهم ما صنفين
 أو قسطين لم يحل عن اعتبار العقيدة فيه ما ويمكن أن يراد بالطرفين الحار واليهود موصوفا
 كل بصفة مخصوصة فيمدى حسية الطرفين فذكر المثل للتأكد ولا يخجلون بعد اهراق
 (قوله واعلم الخ) أشار به إلى أن وجه الشبه بديق يقتضى تمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من
 مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روى فيها جميع تلك الأشياء فيقع الخطأ بانتزاعها
 من أقل من مجموع تلك الأشياء وكتب أيضا قوله واعلم أنه قد ينتزع من متعدد أى يجعل
 المتعدد منتزعا منه سواء كان المنتزع طرفا أو وجه شبه فلا ضمير في ينتزع وجعل الشارح
 فيه ضمير وجه الشبه ويؤيده الضمير في قوله فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر من
 فجعل الضمير للمنتزع المفهوم من الفعل هذا والمقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب
 والمتعدد بأنه في الأول لا يمكن إسقاط شيء من متعدد بخلاف الثاني فانه لا يخل بالتشبيه
 الاكتفاء ببعض منه وهذا أنسب مما يستفاد من الإيضاح أن المقصود الفرق بين التشبيه
 المركب والتشبيهات المجتمعة بأنه يمكن الإسقاط في الثاني دون الأول فانه لو حذف شيء من
 التشبيهات المجتمعة لم يطرّف خلل بالتشبيهات الباقية وإن اختل الغرض من الكلام كما
 في زيد كالماء يصفون ويكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافي بحاله وإن اختل
 الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالتغير بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف شيء مما
 يؤخذ منه المركب لم يبق التشبيه بحاله كذا في الأطول وما يستفاد من الإيضاح هو ما يأتي
 في قول الشارح وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة الخ وكتب أيضا قوله قد ينتزع أى ينتزعه
 المتكلم أو السامع وقوله من متعدد أى والحال أنه لا يمكن انتزاعه من ذلك المتعدد قط في

وكذا في جانب المشبه (واعلم أنه
 قد ينتزع) وجه الشبه (من متعدد
 فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من
 أكثر من ذلك المتعدد
 كما إذا انتزع) وجه الشبه
 من الشطر الأول من قوله

كما أبرقت قوما عايشا في الأساس ١٩٦ أبرقت في فلانة اذا حسنت لك وتعرضت فالكلام ههنا على حذف الجار وابطال

الفعل أى أبرقت لقوم عطاش
 جمع عطشان (نغامة فلما رأوها
 أقشعت وتجلت) أى تفرقت
 وانكشفت فانتراع وجهه الشبه
 من مجرد قوله كما أبرقت قوما
 عطاشا نغامة خطأ (لوجوب
 انتراعه من الجميع) أعني جميع
 البيت (فإن المراد التشبيه) أى
 تشبيه الحالة المذكورة في
 الآيات السابقة بحالة ظهور
 نغامة للقوم العطاش ثم تفرقت
 وانكشافها وبما فهم متعبرين
 (باتصال) أى باعتبار اتصال
 فالبا ههنا مثلها في قولهم التشبيه
 بالوجه العقلي اذا الامر المشترك
 فيه هو اتصال (ابتداء مطمع
 بانتهام موسى) وهذا بخلاف
 التشبيهات المجتمعة كما في قولنا زيد
 كالأسد والسيف والبرق فأن
 القصد فيها إلى التشبيه بكل واحد
 من الامور على حدة حتى لو حذف
 ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في
 افادة معناها بخلاف المركب فان
 المقصود منه يتجمل باسقاط بعض
 الامور (والتعبد الحسى كاللون
 والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة
 بأخرى) (والتعبد العقلي كحدة
 النظر وكمال الحذر واخفاء
 السفاد) أى نزول الذكر على الانثى
 (في تشبيه طائر بالغراب) (والتعبد
 المختلف) الذي بعضه حسى
 وبعضه عقلى

حصول الغرض الذي ينبغي أن يراد ان كان المقصود المتكلم والذي أريد ان كان السامع
 لا عتقاده الانتزاع من الاقل (قوله كما) مصدرية (قوله أبرقت في فلانة الخ) ويقال أيضا
 أبرقت السماء أى صارت ذابرق فقله في الاطول (قوله وتعرضت) أى ظهرت (قوله
 فالكلام ههنا الخ) جعل في الاطول نصب قوما للتضمين معنى الاطماع ثم قال وأما ذكره
 الشارح أن في الأساس أبرقت في فلانة الخ فقيه ان الحذف والايصال سماعى لا يتبعه بناء
 الكلام عليه ما لم يثبت السماع وان أبرقت في تضمين الابرار معنى التعرض كما يفيد
 قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس في تفسير أبرقت بتزيت ولا يصح الحذف
 والايصال فيما يحتاج للتضمين لأن الجار قرينة التضمين وحذفه اخلال بالقرينة فتأمل
 (قوله وابطال الفعل) أى بنفسه الى المقبول (قوله فلما رأوها) لا بد ههنا من تجريد
 لما عن معنى السببية وجعله مجردا لظرفية اه أطول (قوله أقشعت) الفعل لازم وههنا
 للصيرورة أى صارت منقشعة والفعل المتعدي قشع يقال قشعت الريح السحاب فهو تطير
 كبه فأ كتب (قوله أى تفرقت وانكشفت) فيه لف ونشر مرتب (قوله فانتراع وجهه
 الشبه الخ) وكذا جعل المشبه به مجرد ذلك اه أطول (قوله الحالة المذكورة) وهى كون
 الشاعر أو من هو في وصفه ظهر له شئ وهو في غاية الحاجة الى ما فيه بنفس ظهور ذلك
 الشئ انعدم وزهد ذهابا واجب الالاس مما رجاهه اه عن (قوله فالبا ههنا مثلها الخ)
 أى في الدخول على وجه التشبيه وهى لالا لا وبصح أن تكون بمعنى في كما في الاطول وكتب
 أيضا مانصه أى وليست صلة التشبيه (قوله بالوجه العقلى) أى بسبب اعتبار الوجه
 العقلى (قوله ابتداء مطمع) بالتركيب الوصفى فالابتداء ظهور النغامة والانتها تفرقها
 وانكشافها وبالتركيب الاضافى فغيرا بالمطعم ظهور النغامة وبانتهامه ائله اولو بانوفس
 تفرقها وبانتهامه تمام ذلك واتصال الانتها بالانتهام اشارة الى السرعة وقصر ما بينهما اه
 يس (قوله وهذا) أى التشبيه المركب المذكور (قوله بخلاف المركب) أى التشبيه
 المركب واعاده لاجل قوله فان المقصود الخ (قوله في تشبيه فاكهة بأخرى) كتشبيه
 التفاح الحامض بالسفرجل في اللون والطعم والرائحة وكتب أيضا قوله فاكهة حتى الثمر
 كله على الاصح ومنهم من أخرجه منها الثمر والعنب والرمان مستبدلا بقوله تعالى فيهما
 فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت تمام دعواه مع أنه جعل علماء التفسير عطف النخل
 والرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة اه أطول (قوله في تشبيه طائر بالغراب)
 اغماط طائر لان الانسان اخفى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى في تلك
 الحالة والغراب قبل انه لم يعلمها قط حتى قيل انه لا سفاد له معتاد وانما له ادخال منقورة في
 منقر الاثني وأما حدة نظر الغراب فانه يرى تحرك أى طرف من الانسان ولو كان بشابة
 السرعة وكال حذره مشهور حتى يقال ان الغراب قال لابنه اذا رأيت انسانا هو الى
 الارض فطراذله يأخذ جرا فتضربك به فقال له ابني بل أظير اذا رأيت مقبلا اذ رجعا يكون

(حسن الطلعة) الذي هو حسي (وبإيه الشأن) أي شرفه واشتهاره الذي هو عقل (في تشبيهه انسان بالنفس) ففي المتعدد يقصد اشتراك الطرفين في كل من الامور المذكورة ولا بعد الى انتزاع هيئة منها تشترك هي فيها (واعلم أنه) ١٩٧ الضمير للشان (قد يتزع

الشبه) أي القائل يقال بينهما شبه بالتحريك أي تشابه والمراد ههنا ما به التشابه أعني وجه الشبه

(من نفس التضاد لاشتراك الضدين

فيه) أي في التضاد ليكون كل منهما

مضادا للآخر (ثم ينزل) التضاد

(منزلة تناسب بواسطة تلخيص) أي

اثنان بما فيه ملاحظة وظرافة يقال

ملح الشاعر إذ أتى بشئ ملحق وقال

الامام المرزوقي في قول الحماسي

أنا من أبي أنس وعبد

فصل اغيظه الضمالي حسي

ان قائل هذه الايات قد قصد بها

الهمز والتلخيص وأما الإشارة الى قصة

أومثل وأشعر فأنها هو التلخيص بتقديم

اللام على الميم وسبب ذكره في الخاتمة

والتسوية بينهما انما وقعت من جهة

العلاقة الشريازي رحمه الله تعالى

وهو سبو (أو تهكم) أي سخرية

واسمزاه (فيقال للعبان ما أشبهه

بالاسد والبعيل هو حاتم) كل من

المثاليين صالح للتلخيص والتهكم وانما

يفرق بينهما بحسب المقام فان كان

القصد الى ملاحظة وظرافة دون

استهزاء وسخرية باحد فتلخيص والا

فتهكم وقد سبق الى بعض الاوهام

نظرا الى ظاهرو اللفظ ان وجهه

الشبه في قوله للعبان هو أسد

والبعيل هو حاتم هو التضاد المشترك

أق بالجر معه وهذا من مخالفة الناس في وصفه بالحدرا ع ق (قوله بحسن الطلعة) أي الوجه اه أطول وتقدم ان الحسن مأخوذ من مجموع الشكل واللون وهما حسيان (قوله وبإيه الشأن) مصدر به مثلثة وروا ابن طريف اه أطول (قوله أي شرفه واشتهاره) مجموعهما تفسير بإيه على ما استوجهه سم (قوله يقال بينهما شبه بالتحريك الخ) وأما الشبه كالعلم فهو الشبه أي المثل ومقتضاه ان الشبه بالتحريك لا يكون بمعنى الشبه وهو خلاف نصريح القاموس والصحيح كذا في الاطول (قوله من نفس التضاد) أي يجعل التضاد وسيلة لجعل الشئ وجه شبه لآه بغير ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنتزعة من أشياء فيما تقدم فانه لا يصح وكتب أيضا قوله من نفس التضاد أي التناهي سواء كان تضادا أو تناظرا وشبه تضادا أطول (قوله لاشتراك الضدين فيه) أي فاعتبر الاشتراك في التضاد الذي لم يقصد جعله وجه شبه كالاتراك المقتضى للتشبيه في غير الضدين (قوله ثم ينزل الخ) ثم للترتيب الذكرى والا فالترتيب قبل الانتزاع الا أن يقال المعنى قد يقصد الانتزاع ثم ينزل أي وبعد الترتيب يتبع بالفعل (قوله بواسطة تلخيص) يعني انما أعان على صحة ما ذكر وأوجب قبوله قصد التلخيص أو التهكم (قوله وقال الامام المرزوقي) في نقل كلام المرزوقي الذي هو قدوة فيما يفهم من أساليب كلام العرب استدلال على ان قصد التلخيص واقع في كلامهم حيث شبه المرزوقي في كلام الحماسي بقوله هذا البيت قصد قائله الهمز بأبي أنس والتلخيص أي الاتيان بشئ ملحق يستطرفه السامعون ومعنى سل ذاب والمراد بالضلال أبو أنس وعبره دون الضمير يانا لكن المستر في به تحقيره وقيل الضمير الاسم ملك سماه به زيادة في التهكم لتضمنه تشبيهه به على وجه الهمز فكأنه قال سل جسي اغيظه هذا الذي هو كالمثل الغالبي ولا يخفى ما فيه من الهمز (قوله فصل) مجهول أي ذاب أو ابتلى بالسل وهو مرض مخصوص وفي بعض النسخ فصل تغير وعليه سل على رتبة المعلوم اه من الفري وغيره (قوله قصد بها الهمز والتلخيص الخ) حيث أتى بالسخرية في قالب ضده من التلخيص وكتب أيضا قوله قصد بها الهمز والتلخيص منه يعلم ان أوفي قول المصنف أو تهكم مانعة خلوصه وراجع ولهذا قال في الاطول وقد يجتمعان ثم استشهد به هذا البيت (قوله صالح للتلخيص والتهكم) أي لكل منهما ما يليق ولهما معا كما مر فقول الشارح فان كان القصد الى ملاحظة الخ محل نظر والقسمه الصحيحة ثلاثة كذا في الاطول (قوله والا) بان قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحظة والظرافة وان كانا حاصلين أو قصد الجميع هذا هو ظاهر عبارته والاولى قصره على الصورة الاولى فقط لئلا يأتى ما تقدم من جهة الجمع بين التلخيص والتهكم قد بر (قوله نظر الى ظاهر اللفظ) يعني قول المصنف لاشتراك الضدين فيه كما يصرح به كلام المطول (قوله باعتبار الوصفين) أي لا باعتبار حقيقتي الوصفين (قوله لا يكون هذا الخ) ولا حاجة حينئذ

بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر لانا اذا قلنا للعبان كالا أسد في التضاد أي في كون كل منهما

مضادا للآخر لا يكون هذا من التلخيص والتهكم في شئ

الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له أصلاً وأيضاً وجه التشبيه حينئذ نفس التضاد
لا ما يتزعم منه كذا في الاطول وكتب أيضاً ما نصه قال في الاطول وإمل المقصود في أمثال
هو حاتم للخبيل انه في جانب الضد نهاية كما أن حاتم انه في الجانب الآخر والتعليق في أنه كال
بخلافه في صورة كمال التكرم والتحكم في أنه مبالغ في كمال بخلافه مع ارادة أنه مبالغ في كرمه
(قوله كما إذا قلنا الخ) تنظير (قوله ومعلوم الخ) وجه آخر في رد ما سبق الى بعض الاوهام
حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به في قولك تلخيصاً
أو تمكيداً للبيان هو الاسد اذ لو قلت في التضاد لخرجت عن مقام التعليق والتحكم وإنما تقول
في مقامهم ما في الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك
فيه الطرفان والبيان ليس بشجاع فلا اشتراك فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه
وحاصل الدفع التنازل لتضادهما منزلة تناسلهما وجعلنا الجبن منزلة الشجاعة فالجبان شجاع
تنزيلاً لخاصة الاشتراك فاحفظه (قوله وأدانه) أي آتته والاداة في اللغة الآلة تسمى بها
ما يتوسل به الى التشبيه اسماً كان أو فعلاً وأحرفاً وقد بعد كل البعد من قال اطلاق أداة
التشبيه من خلط العربية بالفارسية ومن فروعه تسميتهم الحرف أداة على عكس تسمية
المنطقين أداة السلب بحرف السلب اه أطول (قوله السكاف) حرفاً كانت أو اسماً
والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الاختقش والجزولي ويخصه سبويه بالضرورة وتلزم
السكاف اذ ادخلت على ان المفتوحة كلمة ما فيقال كما ان زيد قائم ولا يقال كان زيداً
قائم لئلا يلتبس بكلمة كان اه أطول (قوله وكان) جمعها مع الكاف متابعة لمذهب غير
الخليل من ان كان كـ موزوعة للتشبيه لان ما في مذهبه من ان كان زيد أسدي في الأصل
ان زيداً كاسد غيرت صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان
المتبوعة رعاية لدخول الكاف عليها ضرورة كـ سورده معنى تكلفات عنها عند وحدة
اه أطول (قوله مما يشترق من المماثلة والمشابهة) اسماً أو فعلاً ولا يرد أن الفعل ليس
في معنى مثل الذي هو اسم لان المراد ما في معناه في الجملة أي ولو بطريق التضاد وكتب
أيضاً قوله مما يشترق الخ فيه قصور لانه لا يشمل نحو وشبه هذا ان عطف قوله وما يؤدى
على المماثلة وهو الاقرب فان عطف على ما يشترق فلا قصور وقال في الاطول وما في معناه
نحو وشبه واشبه وهو وادراج ما يشترق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدى معناها
فيه يحتاج الى جعل ما في معناه أعم مما في معناه باعتبار المعنى المطابق والتضاهي والافلا
يشمل شبه ونحوه اه (قوله وما يؤدى هذا المعنى) كل مضاهاة والمماثلة (قوله في نحو
الكاف) المراد بنحو الكاف ما لا يدخل الاعلى أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخر
عليه مجرور لا غير واحترزه عن نحو كان ويشبه ويشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد
مماثل عمرو لم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو التعمير المستتر فيه ولذا قيدنا بالجرور
بقولنا لا غير اذ عمرو في المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح أراد بنحو الكاف

كما إذا قلنا السواد كالبياض
في اللونية أو في التقابل ومعلوم اننا
إذا أردنا التصريح بوجه التشبيه
في قولنا للبيان هو أسد تلخيصاً
أو تمكيداً لبيان لنا الآن نقول في
الشجاعة لكن الحاصل في الجبان
انما هو ضد الشجاعة فنزلنا
تضادهما منزلة التناسب وجعلنا
الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل
التعليق والهز (وأدانه) أي أداة
التشبيه (السكاف وكان)
وقد تسمت عمل عند الظن بثبوت
الخبر من غير قصد الى التشبيه
سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً
نحو كان زيداً أخوك وكانت قدم
(ومثل وما في معناه) مما يشترق من
المماثلة والمشابهة وما يؤدى هذا
المعنى (والاصل في نحو الكاف)

ما يدخل على المفرد بخلاف كان ويمائل ويشابه وفيه أن يماثل ويشابه لا يدخلان على
الجملة بل على المفرد الكاف ومثل الآن يتكاف بأنه أراد بالمفرد الواحد ويمائل
ويشابه ونحوهما تدخل على المتعداه أطول (قوله أي في الكاف ونحوها) يريدان
الكلام على طريق الكتابة كما تقر في قولك ذلك لا يجزى لأن في الكلام مقدرا اه فترى
(قوله بخلاف كان الخ) الأصل في كان أن يلم المشبه ويكون المشبه به الخبر وقد يخالف
ذلك فليما المشبه به ويكون خبرها المشبه نحو كان الأسد زيدا في الأفعال وأشباهاها أن
يلم المشبه ويكون مفعولا لها المشبه به وقد يخالف ذلك فليما المشبه به ويكون مفعولا لها
المشبه نحو يشابه الأسد زيدا (قوله أو كصيب) فيعمل من صاب يصوب أي نزل ويطلق
على المطر وعلى الصحاب أيضا اه فترى (قوله أو كمثل ذوى) تقدير ذوى لاقتضاء
الضمائر في جمعهم أو أصابعهم في آذانهم مرجعا وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أعني
كمثل الذى استوقد ناراً (قوله وقديله غيره) مما يكون له مدخل في المشبه به وذلك إذا
كان المشبه به هيئة متزعة وذكر بعد الكاف بعض ما تنزع منه الهيئة ولا خفاء في كثرته
فالتقليل باعتبار الإضافة اه أطول (قوله واضرب) أي بين لهم وصف اه فترى وقوله
مثل أي حال (قوله كما) أعربه ابن عطية خبر مبتدأ محذوف أي هي ماء واختار أبو حيان
أنه في موضع المفعول الثاني لا ضرب أي صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء بناء على أن انشرب
مع المثل تتعدى لثنين والصحیح أنها تتعدى لواحد اه يس (قوله ولا يفرد آخر)
كالنبات (قوله وبهجتها) عطف تقدير (قوله ولا حاجة إلى تقدير كمثل ماء) أي حتى
يكون المشبه به وبالالكاف تقدير أو عبارته توهم أن هذا التقدير جائز وإن كان مستغنى
عنه وقد يقال يلزم عليه أن يكون المشبه به حال الماء فيخالف قوله سابقا بحال النبات
وأجيب بأن حال الماء الموصوف بما ذكر يؤل إلى حال النبات فلا إشكال من يس وكتب
أيضا قوله ولا حاجة إلى تقدير الخ عبارة الأطول لا يخفى أنه يمكن رعاية الأصل في جميع
ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشأن لكنهم رأوهم مستغنى عن الحذف
لأنهم لو راعوا رعاية هذا الأصل فأهم لهم ورأوا أصلا آخر أهـ هو عدم الحذف وتقدير أعونه
إذا كان لا بد في المقام من حذف شيء لانه بعد الوقوع في الحذف لضرورة هيون ارتكابه
فتركب لا بد في دواع ومنه قوله تعالى أو كصيب الآية لأن حذف ذوى ضرورى لرجوع
الضمائر وحذف المثل لانه أنسب يجعل المشبه المثل وأشد ملازمة له وهذا العذر لا يقدمون
على التقدير فيما لا تقدر فيه ضروريا اه مع بعض حذف (قوله ولا حاجة إلى تقدير الخ)
فلهذا كان سهوا الكثرة اغمايبهم وافق هذا الزاعم على تعميم قول المصنف أن يليه المشبه به
بما يشعل المقدور ولم يخصه بالمفرد اه يس (قوله واعتبارها الخ) أي لفهمها من ذلك
المضمون (قوله وأن هذا مما يلي الكاف الخ) بهـ هذا غير قوله ومن زعم الخ (قوله فعل
ينبي عنه) الأولى وقديلا كرما ينبي عنه لينتاولنا عالم أن زيد أسد وزيد أسد حقا وبالشبهة

أي في الكاف ونحوها كلفظ نحو
ومثل وشبه بخلاف كان وعماثل
وتشابه (أن يليه المشبه به) لفظا
نحو زيد كالأسد وتقدير انحر
قوله تعالى أو كصيب من السماء
على تقدير أو كمثل ذوى صيب
(وقديله) أي نحو الكاف (غيره)
أي غير المشبه به (نحو واضرب لهم
مثل الحياة الدنيا كما أنزلناه) الآية
أذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء
ولا يفرد آخر يتعمل تقديره بل
المراد تشبيه حالها في نضارتها
وبهجتها وما يمتصها من الهلاك
بحال النبات الحاصل من الماء
يكون أخضرنا ضارنا يبيس قطرها
الرياح كان لم يكن ولا حاجة إلى
تقدير كمثل ماء لأن المعتبر هي
الكيفية الحاصلة من مضمون
الكلام المذكور بعد الكاف
واعتبارها مستغنى عن هذا
التقدير ومن زعم أن التقدير كمثل
ماء وأن هذا مما يلي الكاف غير
المشبه بناء على أنه محذوف فقد
سهاهم وابتدأ لأن المشبه به الذى
يلى الكاف قد يكون ملفوظا به
وقديكون محذوف على ما صرح به
في الإيضاح (وقديلا كمثل نبي
عنه) أي عن التشبيه (كأن قوله لهم
علت زيد أسدا أن قرب التشبيه

وإدعى كمال المشابهة لما في علمت
 من معنى التحقيق (وحسب)
 زيد أسدا (ان بعد) التشبيه لما
 في الحساب من الإشعار بعد
 التحقيق والتيقن وفي كون مثل
 هذه الأفعال منبثقا عن التشبيه
 نوع خفاء والأظهر أن الفعل ينبت
 عن حال التشبيه في القرب والبعد
 (والغرض منه) أي من التشبيه
 (في الأغلب يعود إلى المشبه
 وهو) أي الغرض العائد إلى المشبه
 (بيان إمكانه) أي المشبه بمعنى أن
 المشبه أمر يمكن الوجود وذلك
 إذا كان أمرا غيرا يمكن أن يخالف
 فيه ويدعى امتناعه (كأن في قوله
 فان تفق الانام وأنت منهم
 فان المسك بعض دم الغزال)
 فانه لما ادعى ان المسدوح فاق
 الناس حتى صار أصلا برأسه
 وجنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر
 كالمشع احتج لهذه الدعوى وبين
 إمكانها بأن شبه هذه الحال بحال
 المسك الذي هو من الدماء ثم انه
 لا يبعد من الدماء لما فيه من
 الاوصاف الشريفة التي لا توجد
 في الدم وهذا التشبيه ضمنى
 ومكنى عنه لا صريح (أو حاله)
 عطف على إمكانه أي بيان حال
 المشبه بأنه على أي وصف من
 الاوصاف (كأن في تشبيه ثوب بالآخر
 في السواد) إذا علم السامع لون
 المشبه به دون المشبه (أومثلا لها)

وكان زيدا أسدا إذا كانت كان لظن اه أطول وكتب أيضا قوله ينبت عنه الظاهر ينبت به
 أو ينبت إياه في القاموس أنباء إياه وبه فكلمة عن متعلقة بالكشف المضمّن للأنباء اه
 أطول أقول في شرح الشذور لابن هشام ان الأفعال الخمسة حدثت وإنشأ وبأ وأخبر
 وخبر عند تعديها إلى صفة عاين الثاني بواسطة تعدي بالباء وعن ومثل لتعدي بن بقوله
 تعالى ونبتهم عن ضيف إبراهيم وهو يكرر على ما في الأطول (قوله وإدعى كمال المشابهة)
 عطف تفسير والمراد ادعى على وجه التيقن (قوله من معنى التحقيق) أي التيقن (قوله
 والتيقن) عطف تفسير (قوله نوع خفاء) إذ دلالة العلم والحسبان على التشبيه بل الدال
 عليه عدم صحة الحمل فان العقل يحكم بأنه لا يمكن هذا الحمل بحقيقة وان لم يكن فعل (قوله
 والأظهر أن الفعل الخ) قال في الأطول هذا هو المراكها والمبادر من قولنا أنباء فلان عن
 فلان إذ المتبادر منه انه أظهر جالامن أو له لأنه أفادته وراه لسيما مع قوله ان قرب وقوله
 ان بعد (قوله في الأغلب) انما قال ذلك لما سألني من أنه قد يعود إلى المشبه به فان قلت
 فيما سألني ما يدل على أنه قليل وقوله في الأغلب يدل على أنه غالب قلت القلة بالاضافة
 لاتنا في الغلبة اه أطول (قوله بيان إمكانه) أو بوجه أو امتناعه أو وقوعه فالأقصر
 على بيان الامكان من ضيق البيان اه أطول (قوله وذلك) أي الغرض المذكور وقوله
 إذا كان أي المشبه (قوله كأن في قوله) أي كيان إمكان المشبه في قوله (قوله وأنت منهم)
 أي بحسب الأصل فلا ينبت في دعوى صيرورته جنسا برأسه (قوله فان المسك الخ) ليس هو
 جواب الشرط بل على الجواب المحذوف المقامة هي مقامه تقديره فلا استبعاد فيه وكتب
 أيضا ما نصه وقد فاقه في ذلك المسك (قوله فانه) أي الشاعر (قوله في الظاهر) أي
 بادئ الرأي قبل النظر في الأدلة والاتفات إلى النظائر وقوله كالمشع الظاهر أنه يعني عن
 المكاف وقوله في الظاهر (قوله احتج لهذه الدعوى) أي لهذا المدعى بدليل قوله وبين
 إمكانها (قوله وبين إمكانها) قال في الأطول الانسب بمقام المدح الاحتجاج لما بين
 الوقوع إذا الامكان كثيرا ما يعرى عن الوقوع (قوله بأن شبه هذه الحال الخ) فهو تشبيه
 مركب بركب (قوله وهذا التشبيه ضمنى) اذ هو مدلول عليه باللازم وقوله ومكنى عنه
 لأنه ذكر لازم التشبيه وهو وجه الشبه أي التفوق على الامثال فذكر التشبيه صريحا
 بل كناية بذ كر لازمه اه سيراى وقوله أي التفوق أي المأخوذ من قوله فان تفق الانام
 وقوله فان المسك بعض دم الغزال أي وقد فاقه (قوله كأن في تشبيه الخ) أي كيان الحال
 في تشبيه الخ قال في الأطول ويتجه أنه هل البليغ يختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد
 فان هذا أسود وضع وأخصر من هذا كما في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه
 تستفاد خصوصية السواد ولا تستفاد في الاخبار ولا يدخل في بيان المقدار لان بيان
 المقدار مسبوق بعرفة الحال وبيان اللون من أول الأمر مثلا وان كان على وجه يتضمن
 معرفة المقدار لا بعد من بيان المقدار وفي كلام السيد السند في شرحه للمفتاح اشعار

بذلك اه (قوله أى بيان مقدار الخ) أى مرتبه في القوة الخ (قوله أى تقرير حال الخ) قال في الاطول لا يخفى أنه يصح أن يكون لتقرير الامكان أو تقرير مقدار الحال فلا قد أن يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله أو تقريرها بتقرير شئ منها اه (قوله وتقويه شأنه) عطف تفسير (قوله على طائل) أى فائدة من الطول بالغف وهو الفضل وعلى زائدة وطائل فاعل يحصل أو ليست زائدة ويحصل معنى في يطلع والفاعل ضمير يعود على من كذا في الفترى وقوله وعلى زائدة كما في قوله

ان الكريم وأبيك يعقل * ان لم يجد يوماعلى من ينسكل

(قوله عن رقم على الماء) بقيد المفتاح الرقم بكونه في حضور المخاطب اذ التقرير فيه أقوى لاعانة المشاهدة في ذلك كما لا يخفى ولأن أن تستقيده من صيغة الحال في عبارة المصنف اه أطول (قوله تجد) أى تعلم (قوله من تقرير عدم الفائدة) ربما يفيد أن الوجه هنا عدم الفائدة وليس كذلك بل ما يأتي عند قوله أو يفيد ان بل الوجه هو التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة فعبارة ما لا تأمل (قوله لان الفكر الخ) أى الجزم اه يس قال في الاطول وفيه ان هـ هذا المثال لا يختص بتقرير حال غير الحسى بل يشمل تقرير بعض حسابات لا تقرير لعدم نفعها كتقرير عدم نفع الرقم على الماء اه (قوله اتم منه بالعقليات) أى قلتشبهه بالحسابات فيه من تقرير المألوف ما ليس في غيره (قوله لتقدم الحسابات الخ) لان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة آلات وتنهم الماينات من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هي العقلات اه فترى (قوله وهذه الاغراض الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالأكمل فتدقات المصنف في ضبط الاغراض وفي بيان مقتضاها وفي ادراجها في تقرير الحال لان الحاق الناقص بالأكمل يستلزم تكلف ومخالفة لما في المفتاح حيث جعله مقابله اه أطول (قوله وهو به أشهر) أى عند السامع وان لم يكن أشهر في الواقع وكتب أيضا قوله أشهر الشهرة وضوح الامر فعمل الناس به وهذه الاغراض لا تطلب الآن يكون المخاطب أعلم بحال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار لا يقتضى علم المخاطب بوجه الشبه في المشبه حتى يصح صيغة التفضيل بل يجب في بيان الحال أن يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا في بيان الامكان والمقدار اه أطول (قوله أى وأن يكون المشبه به الخ) فيه اشارة الى أن وهو عطف على اسم يكون وأشهر عطف على خبرها (قوله وأعرف) تفسير لا شهر (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) قال السيد أى ظاهرها يقتضى ذلك ولكن المقصود منها ان مجموعها يقتضى ذلك على التفضيل المذكور في الشرح (قوله أن يكون المشبه به على حد الخ) أى وأن يكون أشهر ولو صرح به لكان أحسن ليلضح قوله المشبهين مقدار المشبه كل الانصاف وليوافق صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده فافهم (قوله وأما تقرير الحال فيقتضى

أى بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما في تشبيهه) أى تشبيه الثوب الاسود (بالغراب في شدته) أى شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع. عطف على بيان امكانه أى تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقويه شأنه (كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائل عن رقم على الماء) فالتجديده من تقرير عدم الفائدة وتقويه شأنه ما لا يتجدد في غيره لان الفكر بالحسابات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسابات وفرط الف التنسبها (وهذه الاغراض الاربعة تقتضى

أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم وهو به أشهر) أى وان يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ظاهرا هذه العبارة ان كلام الاربعة يقتضى الاغنية والاشهرية لكن التحقيق ان بيان الامكان وبيان الحال لا يقتضيان الا اشهرية ليعض القياس ويتم الاحتجاج في الأول ويعلم الحال في الثاني وكذا بيان المقدار لا يقتضى الاغنية بل يقتضى أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا يزيد ولا أنقص ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه وأما تقرير الحال فيقتضى

(الامر من جميعا) قال في الاطول في اقتضاء التقرير الامر من نظر اذ في تشبيه الما قول
 بالحموس تقرير حال الما قول لان الف النفس بالحموس ~~أح~~ ثروان لم يكن المحسوس
 أتم في وجهه الشبه وقد بالغ فيه سائسا كل المباعدة الا أن براديا لاقتضاء اقتضاء أولوية
 وفي عبارته ارشاد اليه اه (قوله لان النفس) الى قوله أجدر يدل على عدم توقف
 التقرير على الاثنية والاشمالية خلاف ما يدل عليه قوله وأما تقرير الحال فيقتضي الامر من
 جميعا من توقفه عليهم اللهم الا أن يتساع في ذكر الاقتضاء أو بصرف التفضيل عن ظاهره
 فليأمل (قوله بقوله الظبي) أي التي سواده مستحسن طبعها وكتب أيضا قوله
 بقوله الظبي المقابلة لثمة العين التي تجمع السواد والبياض أو هي السواد والبياض
 أو الحدقة والمراد هنا المعنى الاول وجمعة التشبيه مبنية على ماقوله الشارح عن الادعي
 في بحث الاطناب في شرح قوله كان عيون الوحش حول خباثاته ان عين الظبي والبقير
 الوحشين انما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فيعوضن سودكها
 اه أطول (قوله بسطة) أي عذرة وقوله جامدة أي لا طراوة فيها (قوله أو استطرافه)
 بالطاء المهملة (قوله حديد ابديا) نفس بيطر يقابلها الماهلة (قوله كما في تشبيه فحم الخ)
 وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شئ مضطرب مائل للحمرة في وسط شئ أسود
 مضطرب ومما زاد به استطراف المشبه هنا كونه شئ ثانيا متحترا أظهر في صورة شئ
 رفيع اتصل به الاثمان (قوله جرم وقد) في القاموس الجرة النار المتقدة فلا حاجة
 الى قوله وقد اه أطول (قوله أي انما استطرف الخ) جعل قوله لابراره متعلقا بمجدوف
 (قوله لابرار المشبه في صورة الممتنع الخ) أي مع كونه مبتدلا وكتب أيضا
 مانصه أي في وصفه حيث ألحقه به قال في الاطول ولا يخفى أنه فاق التوم من وجوه
 الاستطراف ابراز الشئ في صورة الممتنع عقلا وكنهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه
 في كلام البلغاء اه (قوله وان كان ممكلا عقلا) لا يمكن ذوبان الممتنع مع كثرة جدا حتى
 بعد بجرا (قوله ولا استطراف) أي المطلق لا خصوص الاستطراف في المثال المذكور
 ولهذا المبدأ بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال اه أطول (قوله اما
 مطلقا) أي عند حضور المشبه في الذهن أو عند عدمه (قوله كما في تشبيه فحم الخ) منه
 يعلم أن الاستطراف في هذا التشبيه له جهتان ابراز في صورة الممتنع وابراره في صورة
 النادر الحضور اذ لا منافاة بين الجهتين كما لا يخفى اه يس (قوله واما عند حضور المشبه)
 أي لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتادا لاعتداله ولكن مواطنه غير مواطن المشبه
 لكون كل منهما من واحد غير واد الآخر فبعد حضور أحدهما عند حضور الآخر (قوله
 ولا زوردية) كسر الزاي هو الظاهر الثابت في نسخ روايه المفتاح كذا ذكره السيد
 السند في شرحه اه أطول وفي الحقيقة حكاية النسخ بقل وكتب أيضا مانصه أي رب
 ازهار من البنفسج لازوردية تسبها الى الجرار المعروف لكونه بالونه (قوله بزرقها)

الامر من جميعا لان النفس الى الاتم
 والاشهر أميل فالتشبيه به بزيادة
 التقرير واثنية أجدر (أو ترينه)
 مرفوع عطف على بيان امكانه
 أي تزيين المشبه في عين السامع
 (كما في تشبيه وجهه أسود
 بقوله الظبي أو تشويهه) أي
 تشويهه (كما في تشبيه وجهه
 مجرور بسطة جامدة قد اقترها
 الديكة) جمع ديك (أو استطرافه)
 أي عند المشبه طريقا حديدا بديعا
 (كما في تشبيه فحم فيه جرم وقد
 بجرم من المسك موجه الذهب
 لابرار) أي انما استطرف المشبه
 في هذا التشبيه لابرار المشبه (في
 صورة الممتنع عادة) وان كان ممكلا
 عقلا ولا يخفى ان الممتنع عادة
 مستطرف غريب (والاستطراف
 وجه آخر) غير ابراز في صورة
 الممتنع عادة (وهو أن يكون المشبه
 به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا
 كما مر في تشبيه فحم فيه جرم وقد
 واما عند حضور المشبه كما في قوله
 ولا زوردية) يعني البنفسج (زهر)
 قال الجوهري في الصحاح زهى
 الرجل فهو زهى فإذا تكبر وقبه
 افة أخرى حكاه ابن ديد زهى
 يزهرهوا (بزرقها)

بين الرياض على جر البواقيت (يعني الازهار والشقائق الحمر) كأنها فوق قامات ضعفن بها* (٢٠٣) أوائل النار في اطراف كبريت

فان صورة اتصال النار اطراف
الكبريت لا يندر حضورها في الذهن
ندرة بجز من المسك موجه الذهب
لكن يندر حضورها عند حضور
صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة
عناق بين صورتين متباعدتين (وفد
يعود) القرض من التشبيه (الى

المشبه به وهو ضربان أحدهما
ايهام أنه أتم من المشبه في وجه
الشبه (وذلك في التشبيه المقلوب)
الذي يجعل فيه الناقص مشبه به
قصدا الى ادعاء انه اكمل (كقوله

وبدا الصباح كان غرنه) هي
رياض في جهة القرض فوق الدرهم
استعيرت لرياض الصبح (وجه
الخلقة حين يمدح) فانه قصد
ايهام أن وجه الخليفة أتم من
الصباح في الوضوح والضياء
وفي قوله حين يمدح دلالة على
انصاف المدح وعرفه حتى المادح
وتعظيم شأنه عند الحاضرين
بالاصفا والبه والارتياح وعلى
نكاله في الكرم حيث يتصف بالبشر

والطلاقة عند استماع المديح
(و) الضرب (الثاني) من القرض
العائد الى المشبه به (بيان
الاهتمام به) أي بالمشبه به (كشبهه
الجامع وجهها كالبدري الاشراف

والاستدارة بالرغيف ويسمى
هذا) أي التشبيه المشتغل على
هذا النوع من القرض (اظهار
المطلوب هذا) الذي ذكر من جعل

حد الشينين مشبهها والاخر مشبهها به انما يكون (اذا اريد الحاق الناقص) في وجه الشبه (حقيقة) كما في القرض العائد الى المشبه

اذا كانت الزرقه راجحة على الحمره عند القائل وفي التعبير عن البنفسج بلا زور دية نوع
اشعار اليه كان الباء في قوله برزقها للسمية واذا كانت مروجحة فالباة بمعنى مع وكان
البيت تعجباً من تكبرها اه أطول (قوله بين الرياض) حال من فاعل زهر وكتب أيضا
قوله بين الرياض لا يعد أن يقصده بمعنى علانية يعني زهره علانية لا على وجه الخفاء اه
أطول (قوله على جر البواقيت) أي الازهار الحمر التي كالپواقيت (قوله والشقائق)
عطف خاص على عام والجرعت للازهار والشقيق (قوله ضه بنين بها) أي بسميها النقلها
وطول مكثها فوقها نزل العظم المعنوي مثلة للجسامة الحسية أفاده في الاطول (قوله
أوائل) انقاع سداب وأوائل لأن النار متى طال مقامها الحمرت وزال عنها الزرقه ولها ذاقيد
بقوله في اطراف أيضا ولم يقل في كبريت لان أوائل النار الواقعة في واسط الكبريت
لا زرقه فيها اه بس (قوله لكن يندر حضورها عند حضور الخ) أي لان البنفسج حرم
ندى ونور رياضي فلا يحظر معه الاما هو من جنسه دون النار لاسيما في اطراف الكبريت
فانما جرم حار يابس ديارى فيبين ما غاية البعد (قوله عناق) أي معانته أي ضم (قوله
الى المشبه به) أي لفظا وان كان مشبهام معنى (قوله وهو ضربان) أي القرض العائد الى
المشبه به (قوله أحدهما) وهو الكثير الشائع اه أطول (قوله ايهام) أي ايقاع
المتكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم مع انه ليس كذلك في الواقع اه بس (قوله وذلك
في التشبيه المقلوب) فان في العبر ومع وأتم مع أي التشبيه المقلوب قوله تعالى مثل نوره
كشمسكة وان كان نوره أتم من المشكة (قوله الذي يجعل فيه الناقص الخ) لا يخفى أنه
يجوز أن يكون التشبيه المقلوب مبداء على تسليم أنه أتم من المشبه اذا كان ينك وبين
مخاطبك نزاع في ذلك وأنت جارت معه وأنه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه التزيين
والتشويه والاستطراد لادعاء ان الزينة في المشبه به أتم وألعب أكثر وادعاء ان
المشبه به أندر وأخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالاكمل اه أطول
(قوله كقوله وبدا الخ) قال في الاطول يجوز أن يكون الشبهه تشبيها غير مقلوب بأن
يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى أن سرعة انتشار
الطلاقة في وجه الخليفة أتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح اه (قوله كان غرنه) أي
غزقه هي هوان أريد بالصباح الضياء التام عند الاسفار ويحتمل أن المراد به طلق الضياء
فتكون اضافة الغرة التي هي الضياء التام من اضافة الخالص الى العام وهذا كله ان حل
الصباح على الضوء وعليه فوجه على حذف مضاف أي ضوء وجه ليناسب المشبه فان حل
على أول النهار كما هو أحد معنييه كافي الاطول فالاضافة من اضافة الصفة المبنية على
المبالغة الى الموصوف كما يقال عدل رجلا (قوله بالرغيف) في الاستدارة واستلذاذ
النفس به (قوله اظهار المطلوب) فلا يحسن الا في مقام الطمع في شئ كما قاله السكاكي (قوله
اذا اريد الحاق الناقص الخ) قال في الاطول قال المشرح وهذا الكلام محل نظر لان

ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبهه بالزائد على ما قررنا فيما سبق
 هذا ويمكن دفعه بأن المراد أن هذا الذي ذكر من جعل أحد الطرفين مشبها والاخر مشبها
 به ليكون أحد الطرفين أتم حقيقة أو ادعاء إذا أريد الخ اه وقوله لأن ما تقدم كله ليس مما
 يقصد الخ أي بلهضمه لما تقدم من أن التحقيق أن الأغراض الثلاثة الأولى لا تستدعي أتمية
 المشبهه به في وجه الشبهه وقال الفنرى ربما يتكلم ويقال المراد بالناقص الناقص في الجمله
 ولو في الاعرفيه أو الاتميه لا الناقص في وجه الشبهه فقط لم يرد أن يقال بيان الاهتمام غرض
 عائد الى المشبهه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعاً ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر اه
 (قوله بالزائد) حقيقة أو ادعاء (قوله الى الحكم بالتشابه) أي ذهاباً الى الحكم أي الى
 افادة التشابه ولو بغير لفظ التشابه كالتماثل والتشاكل والتساوي والتضارع عملاً
 منقول له بخلاف شابه ومائل ونحوهما فان فيه الحاق الناقص بالزائد (قوله ليكون الخ)
 علة للحكم بالتشابه وكتب أيضاً قوله ليكون كل من الشئين مشبها ومشبها به يعلم من
 هذا أن التشابه أخص من التشبيه المعروف فيدخل في تعريفه وإن المراد بقوله ترك
 التشبيه ترك التشبيه الذي هو غير التشابه وهو ما يكون أحد الشئين مشبهاً وليس غير
 والاخر مشبهاً به كذلك وهو والتشابه قيمان للتشبيه المعترف اه سم (قوله احترازاً
 الخ) علة للاحسنية (قوله من ترجيح) أي من إيهام ترجيح أحد المتساويين والالوجب
 ترك التشبيه فيخيل قوله فالاحسن ويطل تجوز التشبيه ولك أن تجعل وجه ترجيح
 التشابه حفظ السامع عن فهم زيادة المشبهه به ونوفي البيان عن الالتباس لأن ظاهر
 العبارة الالتحاق لا التشارك اه أطول (قوله المتساويين) أي بحسب القصد وان لم
 يتساوا في الواقع (قوله اذ جرى) أي في كل وقت جرى ففائدة الطرف التعميم يؤيده
 صيغة تسكب المفيدة للاستمرار اه أطول (قوله وأسبلت السماء) أي بالمطر وأسبلت
 الجفون بالدمع فهو اذا تعدي تعدي بالباء (قوله وليست بزائدة) أي والفعل متعد
 بنفسه لكن في القاء وس أسبل الدمع أرسله وعليه فالباء زائدة لفعل الزيادة وهما
 مطلقا وهم لا يقال زيادة الباء في غير النفي والاستمقها وفي غير خبر المبتدأ سماع ولا يثبت
 السماع بالبيت مع احتمال بقاء التعدية لا نأقول بقاء التعدية أيضاً على أن من
 جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما ما لم ينف السماع والاحاطة بالنفي
 متعذرة اه أطول (قوله أم من عبري) هي متصله لوقوعها بعد همزة التسوية كما قررنا
 في قول الشاعر

ولست أبالي بعد فقدي مالمسكا • أموتى نا أم هو الآن واقع

(قوله ويجوز) الجواز مستفاد من قوله فالاحسن وكأنه تعرض له ليوضحه بالثقل
 ولا يخفى أن البيت كما اشغل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه اشغل على تمثيل الحائز
 الذي هو التشبيه حيث اشغل على قوله • فمن مثل ما في الكاس عني تسكب • وكأنه أراد

(أو ادعاء) كافي الغرض العائد
 الى المشبهه به (بالزائد) في وجه
 الشبهه (فان أريد الجمع بين شئين
 في أمر) من الامور من غير قصد
 الى كون أحدهما ناقصا
 والاخر زائدا سواء وجدت
 الزيادة والنقصان أم لم توجد
 (فلا حسن ترك التشبيه الى الحكم
 بالتشابه) ليكون كل من الشئين
 مشبها ومشبها به (احترازاً من
 ترجيح أحد المتساويين) في وجه
 الشبهه (لكن قوله تشابه دعي اذ جرى
 ومدامتي • فمن مثل ما في الكاس
 عني تسكب فوالله ما ادرى
 بالخر وأسبلت • جفوني) يقال أسبل
 الدمع والمطر اذا هطل وأسبلت
 السماء قالها في قوله بالخر للتعدية
 وليست بزائدة على ما نوهه بعضهم
 (أم من عبري كنت أشرب) لما
 اعتقد التساوي بين الدمع والخر
 ترك التشبيه الى التشابه (ويجوز)
 عند ارادة الجمع بين شئين في أمر
 (التشبيه أيضاً)

لانهما وان تساوي في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم الا انه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها والاخر مشبها لغرض من
الاعراض وسبب من الاسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه (٢٠٥) كشبه غرة الفرس بالصبح وعكسه
أي تشبيه الصبح بغرة الفرس

(متى أريد ظهور منبر في مظلم
أكثر منه) أي من ذلك المنبر من غير
ان يقصد إلى المبالغة في وصف غرة
الفرس بالضاء والانبساط وفراط
التلاؤن فحذف ذلك اذ لو قصد ذلك
لوجب جعل الغرة مشبها بالصبح
مشبها به (وهو) أي التشبيه
(باعتبار الطرفين) المشبه والمشبه
به أربعة أقسام لانه (أما تشبيه
مفرد بغير دوها) أي المفردان
(غير مقيدين) تشبيه الخلد بالورد
أو مقيدان كقولهم لمن لا يحصل
من سعيه على طائل (هو كإرقام
على الماء) فالمشبه هو الساعي
المقيد بأن لا يحصل من سعيه على
شيء والمشبه به هو الرامق المقيد
بكون رقه على الماء لأن وجه الشبه
هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو
موقوف على اعتبار هذين القيدين
(أو مختلفان) أي أحدهما
مقيد والاخر غير مقيد (كقوله
والشمس كالمرأة في كف الاشل)
فالمشبه به أعنى المرأة مقيد بكونه
في كف الاشل بخلاف المشبه
أعنى الشمس (وعكسه) أي تشبيه
المرأة في كف الاشل بالشمس
فالمشبه مقيدون المشبه به (وأما
تشبيه مركب بمركب) بأن يكون
كل من الطرفين كيفية حاصلة من
مجموع أسماء قيدته أمت وتلاصقت
حتى عادت شأ واحد

التمثيل للتشبيه بما أحد الطرفين أو كل مع انه لم يقصد إلا الحاق بل التشابه بعد التمثيل له
بما لا مزية لأحد الطرفين على الآخر فتأمل اه أطول وفي القنري فان قلت قوله فن مثل
بدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيمتنا فضاء قلت لم يقصد بقوله فن مثل التشبيه
كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشئيين في امر
فأول الكلام أسلوب والثاني أسلوب آخر فلا محذور اه وجعل بعضهم في الكلام حذف
والاصل فن مثل ما في الكأس تسكب عني ومن مثل ما تسكب عني أشرب فيكون ذلك
بيانا لقوله تشابه الخ (قوله لانهما الخ) وقال في الأطول لأن أداة التشبيه قد تستعمل
بمجرد قصد التشريك (قوله متى أريد الخ) يرجع لكل من تشبيه غرة الفرس بالصبح
وعكسه (قوله اذ لو قصد ذلك) أي ما ذكره من المبالغة في وصف الغرة لوجب جعل الغرة
مشبها بالصبح مشبها به أي لوجب الحكم بذلك تحقيقا لا مجرد جعل الغرة والصبح كذلك
في العبارة لوجود هذا عند عدم القصد بضاب أن أريد مجرد ظهو ومنبر في مظلم أكثر منه
والمراد وجب ذلك اذ المريد قلب التشبيه أي ووجب عكس ذلك اذا أريد ولو صرح
بذلك لكان اوضح فتأمل (قوله وهو الخ) شروع في أقسام التشبيه بعد الفراغ من
الاركان والغرض منه (قوله باعتبار الطرفين) أي افراد اور كيبا وتقدم تقسيمه
باعتبارهما محسوبة وعقلية (قوله أربعة أقسام) أولها اقسامه المصنف إلى أربعة
أقسام والثالث والرابع فكل منهما مقسمان يعلم انقسامهما اليهما من بيان
تقسيم الاول إلى الاقسام الاربعة فاكثري به ولم يذكر تقسيمهما وأما الثاني فيحتمل
القسمة إلى الاربعة عقلا وكان له لم يوجد هذه الاقسام ولعدم وجوده سقط قسمان
من القسم الثالث وقسمان من القسم الرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة
من ضرب أربع في أربع والواقعية تسعة ومن البين أن تقسيم الطرفين يستلزم
تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين وبالعكس وهكذا الحال في الوجه والأداة والغرض
فالمصنف يقسم نارة الطرفين مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتبارها وتارة يعكس اعمالا
للطرفين وتجديد للسلوك وتفنن في البيان وأما تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين هنا مع
أنه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرفين فلزيد الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه
مركب فانه ما به التفاضل بين البلغاء والتفاضل بين الخطباء والتشبيه على الفرق بين
المركب والمفرد المقيد فانه أحوج شئ إلى التأمل واعمال الذكاء كذا في الأطول (قوله
أو مقيدان) قال في الأطول ولا ينبغي بالمقيد ما ذكره من قبل ما لقيد مدخل في التشبيه
ألا ترى أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن مع أن اللباس
موصوف لانه لا مدخل في وجه الشبه لهذا الوصف قاله في الأطول ثم جوز أن يكون
الطرف في الآية من المفرد المقيد فراجع (قوله والتسوية الخ) الاوضح هو استواء
المفعل وعدمه (قوله بخلاف المشبه) فان قلت للمشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال

حركتها فيكون مقيداً قلت الحركة انما تلاحظ في وجه التشبيه فلا تعتبر قيد التشبيه فتدبر
 اه فترى وفيه نظر لان ملاحظة الحركة في وجه التشبيه تستدعي ملاحظة في الطرف
 والاحسن الجواب بأن الحركة لما كانت لازمة للشئ غير منفكة عنها أبداً كانت كأنها
 جزء من فهو معها وليست بقيد خارج تأمل (قوله يتبشار) الاضافة للعهد (قوله
 والفرق) أي التمييز المقرد والمركب في التركيب المخصوص أي بيان أن ما فيه مفرد
 مقيد أو مركب وليس المراد الفرق من حيث التصور لسمو له كذا في سم وكتب أيضاً
 قوله والفرق بين المركب الخ اذ يلتبس التقيد بالتركيب فان كان هناك أحدهما وحده هو
 الأصل فيما يقصد من المشبه أو المشبه به وكان ماعداً متممة وبغاله في الاعتبار كان مفرداً
 مقيداً والا كان مركباً اه حفيد (قوله كيف تصور) أي فالتين تعجباً كيف تصور
 مضارع التصور مجهول يقال صورته فتصوره والشارح جعله مضارعاً محذوف التاء اه
 أطول (قوله أي تصور) أي تشكّل (قوله تريانه ارا الخ) بدل من ترياً وجوه
 الارض بدل متصل من مجمل أو عطف بيان كذا في بس (قوله زهر) كعمرج زهرة كنثرة
 وبركة اه أطول والظاهر من قوله لان الأزهار باخضرارها أنه جل الزهر على النبات مجازاً
 مرسلأ واستعارة قاله الفري (قوله الربا) جمع ربوة بالضم وجاءت كرجة اه أطول
 وفي الحفيد الربوة يفتح الراء وبالهمزة التل فتلخص أن راءها مثلثة (قوله خصها) أي زهر
 الربا (قوله لانها أنضرا الخ) قال في الاطول ويمكن أن يقال تخصها لانها اختلطها الشمس
 في أول طلوعها وتشبه أول النهار باللبل المقمر أظهر لان نور الشمس فيه أضعف (قوله
 ولانها المقصود بالنظر) أي في قول الشاعر * تقصيا نظريكم * ترياً وجوه الارض
 هذا مراده فيما يظهر كذا يحط شيخنا البرلسي اه سم وكتب أيضاً قوله ولانها
 المقصود بالنظر لان الشخص يبدأ بالنظر العالي (قوله أي ليل ذوقر) لا يقال هذا
 يستلزم أن المشبه به مركب فني جعله مفرداً تسامح كما قال في المطول لانا نقول
 الوصف أو الاضافة لا تمنع الافراد المسبق أن المراد بانتر كيب هو الهيمنة
 الحاصلة من عدة أشياء والمشبه به هنا ليس كذلك أفاده الفري (قوله قد نقصت
 من ضوء الشمس) من زائدة في المفعول أو التقدير نقصت شيئاً من ضوء الشمس (قوله
 يضرب) أي يميل (قوله فالمشبه مركب) وهو انما هو الموصوف بمعامر (قوله وأيضاً
 الخ) ليعتد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسمان الاقسام السابقة في قوله وهو باعتبار الطرفين
 اما تشبيه مفرد بمفرد الخ بأن يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه كشبه المفرد بالمفرد
 حقيقة فلامعنى جعله قسمين اه فترى قال سم لأن تقول الظاهر أن الواحد
 في المتعدد قد يكون مفرداً مقيداً وغير مقيد ومركباً لانه لا يخرج عن الاقسام
 السابقة لانه كشبه مفرد بمفرد حقيقة أو كشبه مركب بمركب حقيقة أو كشبه
 مختلفين وكتب أيضاً ما نصه هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت

(كفي يتبشار) كأن مشار
 النقع على ما سبق تحقيقه (واما
 تشبيه مفرد بمركب كصامت
 من تشبيه الشقيق) وهو مفرد
 باعلام بأقوت نشر على رماح من
 زبرجد وهو مركب من عدة
 أمور والفرق بين المركب والمفرد
 المقيد أحوج شئ إلى التأمل
 فكثيراً ما يقع الالتباس (واما
 تشبيه مركب بمفرد كقوله
 يا صبا حي تقصيا نظريكم) في
 الأساس تقصيته بلغت أقصاه أي
 اجتمعت في النظر والمعا أقصى
 نظريكم (ترياً وجوه الارض كيف
 تصور) أي تصور خذف التاء يقال
 صورته الله صورة حسنة فتصور
 (تريانه ارا مشمساً) أي ذا شمس
 لم يستتره غيم (قوله شبه) أي خالطه
 (زهر الربا) خصها لانها أنضرت
 وأشد خضرة ولانها المقصود
 بالنظر (فكأنها هو) أي ذلك النار
 الشمس الموصوف (مقمر) أي
 ليل ذوقر لان الأزهار باخضرارها
 قد نقصت من ضوء الشمس حتى
 صار يضرب الى السواد فالمشبه
 مركب والمشبه به مفرد وهو المقمر
 (وايضاً) تقسيم آخر للتشبيه
 باعتبار الطرفين

وهو انه ان تعدد طرفاه فاما

ملفوف) وهو أن يؤتى أولا

بالمشبهات على طريق العطف

أو غيره ثم بالمشبه بها كذلك

(كقوله) في صفة العقاب بكثرة

اصطياد الطيور) كان قلوب الطير

رطبا) بعضها (ويابسا) بعضها (لدى

وكرها العناب والخشخاش) هو أردأ

التمر (البالي) شبه الرطب الطرى

من قلوب الطير بالعناب واليابس

البعيق منها بالخشخاش البالي اذ ليس

لاجتماعهما هيئة مخصوصة بعقدة

بها ويقصد تشبيهها لأنه ذكر

أولا المشبهين ثم المشبه بهما على

الترتيب (أو مفروق) وهو أن يؤتى

عشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله

النشر) أى الطيب والرائحة

مسك والوجوه ذاتا غير واطراف

الأكف) وروى اطراف البنان

(عنم) وهو شجر أجريين وان تعدد

طرفه الاول) يعنى المشبه دون

الثانى (فتشبيه التسوية كقوله

صدع الحبيب وحانى * كلاهما

كاللبيالى وان تعدد طرفه الثانى)

يعنى المشبه به دون الاول (فتشبيه

الجمع كقوله)

بات ندعى حتى الصباح

أعيد مجدول مكان الوشاح

(كأنما يسم) ذلك الاغيد اى

الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) أى

منظوم (أو برد) هو حب الغمام

(أو افاح) جمع اخوان

تقسيمات للتشبيه الواحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا تعدد طرفا تشبيه واحد
وأيضاً ليس من وظائف البيان بل هو من افراد اللف والنشر الذى هو من الصنائع
البدئية وكان وجه التعرض له أن الملفوف رعايلتين تشبيهه من كبحرك وبهيمته
يتعرض للمفروق وأن لا التباس فيه ولا يتخفى أن الملفوف والمفروق لا يختصان بالطرف
بل يجريان في الوجه أيضا اه أطول (قوله) وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات الخ) تبع فيه
المشارح المصنف ويجب أن يقال أو بالعكس لئلا يخرج نحو كالغنا وبالحشف البالي
قلوب الطير رطبا ويابسا وقوله أو غيره كأنه أراد به مثل قولنا كالقمر من زيد وعرو
اذا اراد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة اه أطول (قوله) في صفة
العقاب) أى وصفه وهو مؤث (قوله) رطبا بعضها ويابسا بعضها) لا يتخفى أن رطبا
ويابسا حال من قلوب الطير والعمل معنى التشبيه المستفاد من كان فالتجبه أن الحال
يجب أن تكون مطابقة لأصاحبها في التذكير والتأنيث وقد انضمت ههنا حيث لم يقل
رطبة ويابسة فأشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره
يقضى حذف الفاعل وبقائه رافعه ولا يجيزه المصرون وبعض الكوفيين اللهم الا
أن يريد أن تفصيل الحال لفظا يسهل تدعى تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك ثانيتهما فان
الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر أن يقال التقدير قسميا
رطبا وقسميا يابسا اه فترى وقد جعله من صنيع الشارح على بيان المعنى فلا ينافى هذا
الاظهر (قوله) وكرها) هو عش الطائروان لم يكن فيه اه أطول (قوله) اذ ليس الخ)
تعليل لمحضوف أى وليس هذا من المركب اذ ليس الخ (قوله) لأنه الخ) الاقرب انه
راجع الى قوله شبه الرطب الخ (قوله) النشر) أى نشر تلك النساء (قوله) أى الطيب) أى
طيب الرائحة وذكرها وقوله والرائحة أى الذكية الطيبة (قوله) مسك) أى نشر مسك
اه أطول أو المراد نفس المسك فيكون فيه مبالغة حيث جعل الرائحة ذات رائحة
كالمسك (قوله) اطراف البنان) فالاضافة بيانية اه أطول (قوله) فتشبيه التسوية)
للتسوية فيه بين مشبهات (قوله) وحالى) كأنه أراد أحوالى فصيح أن حاله والصدغ
كاللبيالى اه أطول (قوله) فتشبيه الجمع) للجمع فيه بين مشبهات (قوله) مجدول مكان
الوشاح) أى ضامر الخامسرين والبطن لأن ذلك موضع الوشاح وهو جلد يصرع بالجواهر
ونحوها يشد في الوسط كذا في عنق (قوله) الوشاح) بالضم والكسر كما في القاموس
ويقال اشاح واشاح (قوله) كأنما يسم) يسم يسم كضرب بضم وبسم وبسم وهو
أقل الضحك وأحسنه اه أطول وضمن يسم معنى يكشف فعداه بعن (قوله) أى
الناعم البدن) الانسب ذكر هذا التفسير بعد قوله أعيد (قوله) أو افاح) بفتح الهمزة
أصله أقاحى يحذف الالف والنون وقد لا تشدد الياء جمع اخوان بالضم ويقال اخوان
وهو البابونج كذا في الاطول وكان حذف الياء وقفا جار على ترك تشديد الياء فيكون

كالوقوف على قاض (قوله وهو ورد له نور) اعلم ان الثغر ما تقدم من الاسنان كما
 في الصحاح والاقحوان بفتح ح واليه ورق أبيض ووسله أصفر كما في الصحاح
 فتشبيه الاسنان بالاقحوان باعتبار لون ما حواله من الورق وحسن انتظامه مع قطع
 النظر عما في الوسط من الاصفر وهذا هو الاقرب (قوله شبه ثغره) أي أسنانه بثلاثة
 أسماء الا أنه أورد كلمة أو تذهب على أن كلامه شبه به على حدة وكلمة أو للتسوية لئلا يهمل
 حتى يرد أنه ينبغي الوافق وجهه بأن أو بمعنى الواو وكيف تجعل بمعنى الواو وهي أحسن
 من الواو لما هو عن وصمة ايها جعل المجموع مشبه به ونظري كونه من باب التشبيه بأن
 المشبه أعني الثغر غير مذكور انظروا ولا تقديرا وأجيب بأن تشبيهه بثلاثة أشياء ضمنى
 لان تشبيه التيسم بالتيسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغر بأحدها كذا في الاطول
 (قوله وباعتبار وجهه) يعني باعتبار وجهه له ثلاثة تقسيمات أوليات الاول هو تمثيل
 وغير تمثيل والثاني هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد (قوله اما تمثيل واما غير
 تمثيل) لا يرد أنه تقسيم الشئ الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه بشهد لذلك
 كلام الكشف حيث يستعمله استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص
 منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو أخص فلا اشكال وبهذا اندفع
 أيضا أن تعريفه بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير منعكس لخروج بعض أفراد
 التمثيل عنه اه اطول (قوله منتزع من متعدد) لا يخفى أن الانتزاع من المتعدد
 لا يقتضي كون التعدد في طرف التشبيه ولو سلم فلا يستلزم التعدد التركيب فلا يرد على
 الشارح شئ في تمثيله التمثيل بما طرفاه غير مركبين كتشبيه الثريا بالعمقوداذ يجوز أن
 يكون وجه الشبهة الهيئة الحاصلة من متعددها أجزاءه ويؤيد ذلك ما ذكره بعضهم أن
 الخلقة الهيئة الحاصلة باجتماع الشكل واللون وأما قول المصنف ان التمثيل يستلزم
 التركيب فلا يضر نالان مراده الاستعارة التمثيلية المفسرة بالمركب الذي شبهه معناه
 المقصود بالاصلي على ما صرح به المصنف في الايضاح نعم الفرق بينهما وبين التشبيه التمثيلي
 بدون الاستعارة خفي والظاهر الموافقة بينهما في أفراد الطرفين وتركيبهما اه المخلصان
 حوائج الحفيد على المطول والمختصر وفي الاطول ما نصه وتقييد مثال التمثيل على
 كلام السكاكي حيث قال كما في تشبيه مثل اليهود والاطلاق على كلام الجمهور حيث
 قال كما ترجم الشارح المحقق على أن جعل ما مر عبارة عن جميع أمثله ذكرت لوجه
 الشبه المركب بأقسامها من مركب الطرفين ومفردها ومختلفهما ونافعه السيد السند
 يدعى أن التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى أن تعريفه بما وجهه منتزع من
 متعدد تبادر منه المنتزع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعددها أجزاءه
 والاقوال مركبان من متعددها فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما مر الا ما تركب
 طرفاه ونوره بأن المصنف رد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من

وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة أشياء
 (وباعتبار وجهه) عطف على قوله
 باعتبار الطرفين (اما تمثيل وهو ما
 أي التشبيه الذي (وجهه) وصف
 منتزع من متعدد)

الاستعارة الحقيقية بأن التمثيل يستلزم التركيب المنافي لاندراج تحت الاستعارة
 الحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد ومباني المخالفة غير سيادة أمان حديث التبادر
 فمنوع وانما اختير الارتفاع على التركيب ليعلم أن المدار على التركيب الاعتباري
 والهيمية الانتزاعية لا على التركيب الحقيقي ولينقل المركب من متعدد هو أجزاءه ومن
 متعدد في الطرف وكذا سندرد المصنف على السكاكي ضعيف لانه رد كون التمثيل
 على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التمثيلية
 بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرأه مركبان ثم
 جعل الشارح في تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما يشبهه بفناء الاصل
 تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احتراز عن الاستعارة في المفرد فلو لم يخص التمثيل بما
 طرأه مركبان كيف يحترزه عنها فيمن كلامه تنافر لئلا لا يوجب ذلك فساد كلامه هنا
 بل ينبغي أن يجعل ما سمي أي على أن الاستعارة زيادة تشبيه تمثيل خاص اذ لا بد اما من
 تقييد اللفظ المستعمل بالمركب أو تقييد تشبيه التمثيل بقيد الفصل بالتخصيص أو لى من
 الجنس ثم يقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرأه مركبان لانتقض تعريف المجاز المركب
 باستعارة لفظ مركب لمعنى مفرد تشبيه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب اذ قد سبق
 أن التشبيه بهذا الوجه يحى للمفرد بمركب اه (قوله أمرين أو أمور) فيه إشارة الى
 نكتة اختيار متعدد على أمور (قوله وقيد الخ) الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو
 التشبيه الذى يكون وجه التشبيه فيه مركبا سواء كان حسيما أو عقليا أو اعتباريا وهميا
 وقد تقدمت أمثله مفتلة وذهب الشيخ الى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب
 حسيما والسكاكي الى أنه يشترط فيه أن لا يكون حسيما ولا عقليا فيحصر التمثيل عنده
 في المركب الاعتباري الوهمي اه سبرام وفي اثبات المخالفة بين الشيخ والجمهور وكلام
 صاحب الاطول فراجعهم وكتب ايضا ما نصه قال في الاطول ولما استشهد المصنف
 الاشكال على تعريفه بأنه غير طرد لانه يدخل فيه التشبيه في الوصف المنتزع الحقيقي مع
 أنه ليس بتمثيل أشار الى دفعه بقوله وقيد الخ ووجه الدفع ان هذا التمسك لم يثبت في غير
 كلام السكاكي بخبرنا في ان تعريفه على وفق الجمهور اه (قوله أى المنتزع من
 متعدد) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه أى قيد الوجه بكونه غير حقيقي
 كما قيده بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكي التشبيه متى كان وجهه وصفا غير
 حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع
 من متعدد اه أطول (قوله غير حقيقي) بأن يكون اعتباريا وهميا فإرادته هذا بالحقيقي
 ما يقابل الاعتباري الوهمي والمراد بالاعتباري الوهمي ما يشتمل التسيات لعدم
 وجودها عند المتكلمين وكتب ايضا قوله غير حقيقي هل المراد غير حقيقي في كل من
 الطرفين أو يكفي أن يكون كذلك في أحد الطرفين هذا مما لم يتضح لكن التبادر الاول

أمرين أو أمور (كما مر) من
 تشبيه التبريد وتشبيه مناد النقع مع
 الانساف وتشبيه الشمس بالمرأة
 في كف الاشل وغير ذلك (وقيد)
 أى المنتزع من متعدد (السكاكي)
 بكونه غير حقيقي (حيث قال
 التشبيه متى كان وجهه وصفا غير
 حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور
 خص باسم التمثيل) كما في تشبيه
 مثل اليهود بمنزل الجار) فان وجه
 الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ
 نافع مع الكد والتعب في استحقاقه
 فهو وصف مركب من متعدد
 وليس بحقيقي

لأنه الفرد الكامل اه أطول (قوله عائد إلى التوهم) أي الاعتبار اه سم (قوله)
يعني مالا يصحكون الخ) يحتل صنيع الشارح حل قوله وهو بخلافه على بيان غير التمثيل
عند الجمهور وخاصة ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وعلى هذا الحمل درج
صاحب الأطول وقال انه أولى ويحتل حمله على بيان غير التمثيل على المذهبين وهذا
أقرب إلى عبارة الشارح كما أفاده صاحب الأطول فتأمل (قوله واعتباريا) عطف
تفسيرى اه سم (قوله بل يصحكون حقيقة) قال في الأطول المراد بالوصف الحقيقي
ما يكون ما انتزع عنه أوصاف حقيقة والأفاهيمية الانتزاعية أمر اعتباري لا وجود له
(قوله تمثيل عند الجمهور) اهدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقيا (قوله اما مجمل
وهو مالم يذكروا وجهه) ولا ما يستتبعه ولما كان للعجل تقسيمان عقبيه - ما وفصل بينه
وبين فسه والانسب بمقام التعليم تقديم الفصل لأنه وجودي ولأنه يندفع طول الفصل
بين القسمين بتدعيمه وكأنه نظر إلى أن المجمل أجل اه أطول (قوله مالم يذكروا وجهه)
أي ذكر أصريحا فلا ينسج الاجاز ذكر ما شرعه بنحوهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين
طرفاها فان قوله المفرغة الخ مشعر بالوجه كإسائي (قوله ظاهر وجهه) حل معنى أشار
به إلى تقدير مضاف في المتن لاحتل اعراب فلا يقال يلزم حذف الفاعل وهو لا يجوز
(قوله يفهمه) أي يفهم وجهه اه أطول (قوله خني) لا يخفى أن المراد الخفي
في حذف ذاته فلا يخرج عن الخفاء عروضا ما يوجب ظهوره كما في هذا الكلام فان
وصف الحلقة أظهر وجه الشبهة فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجري في الفصل
أيضا اه أطول ولعل تخصيصه بظهور الخفاء فيه يحذف وجه الشبهة تأمل (قوله
لا يدرك) أي لا يدرك وجهه اه أطول (قوله الانخاصة) سواء أذكره بالبداية
أو بالتأمل فالنفسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفي تسمية له بالوجه وجوز الشارح
كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير إلى الوجه وبأياه كون قوله وأيضا أنه تقسيم للتشبيه
قطعا اه أطول وقد يوجه التجوز بأن تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار
الوجه (قوله قول من وصف الخ) أي لما سأله عنهم الحاجة أيهم انجيد أي أشجع
(قوله وذكر جبار الله) لاتاني بين ما ذكره وما ذكره الشيخ بل هما يجتمعان على الصدق
نورد أو بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم اه أطول (قوله عن نبيا) هم ربيع الكامل
ومعارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس فهم أربعة ومنه نعلم أنه كان على
الشارح أن يزيد لابل فلان مرة ثالثة (قوله شكتم) أي فقدتم (قوله ان كنت
أعلم أيهم أفضل) أي استفهامية فالمعنى ان كنت أعلم جواب هذا الاستفهام وموصولة
مبنية على الضم لوجود الاضافة وحذف صدر المسألة لكن الأول هو المناسب لا يهـ
التي في السؤال (قوله المفرغة) قال في القاموس حلقة مفرغة مصممة وقال فيه
المصمت الذي لا جوف له اه وقال بعضهم المفرغة أي المصبوبة في قالب بعدان

بل هو عائد إلى التوهم (واما غير
تمثيل وهو بخلافه) أي بخلاف
التمثيل يعني مالا يصحكون
وجهه منتزعا من متعدد وعند
السكاكي مالا يكون منتزعا من
متعدد ولا يكون وهميا واعتباريا
بل يصحكون حقيقيا فتشبيه التريا
بالعقود المتورعة عند الجمهور
دون السكاكي (وأيضا) تقسيم
آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو
أنه (اما مجمل وهو مالم يذكروا وجهه
ففيه) أي من المجمل ماهر (ظاهر)
وجهه أو فني الوجه الغير المذكور
ما هو ظاهر (يفهمه كل واحد)
من له مدخل في ذلك (نحو زيد
كلا سد ومنه خني لا يدركه الا
الخاصة لقول بعضهم) ذكر الشيخ
عبد القاهر أنه قول من وصف بنى
المهلب للعباج لما سأله عنهم وذكر
جبار الله أنه قول الانصارية فاطمة بنت
انحرب وذلك انها سألت عن
فيها أيهم أفضل فقالت عبارة لابل
فلان لابل فلان ثم قالت شكتم
ان كنت أعلم أيهم أفضل (هم
كالحلقة المفرغة)

لا يدري أين طرفاها أي هم متناسبون في الشرف) يمنع تعيين بعضهم قاضلا (٢١١) وبعضهم أفضل منه (كأنها) أي الحلقة

المفرغة (متناسبة الأجزاء

في الصورة) يمنع تعيين بعضها

طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة

مصنعة الجوانب كالذرة (وأيضا

منه) أي من الجمل وقوله منه دون

أن يقول وأيضا ما كذا وأما

كذا اشعار بأن هذا من تقسيمات

الجمل لأن تقسيمات مطلقة

التشبيه أي ومن الجمل (ما لم يذكر

فيه وصف أحد الطرفين) يعني

الوصف الذي يكون فيه إيماء إلى

وجه الشبه (نحو زيد أسد ومنه)

أي الجمل (ما ذكر فيه وصف المشبه به

وحده) أي الوصف المشعربوجه

الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة

لا يدري أين طرفاها (ومنه ما ذكر

فيه وصفهما) أي المشبه والمشبه به

كأيهما (كقوله صدقت عنه) أي

أعترض (ولم تصدق مواهبه *

عني وعواده طغى فلم يخجل كالغيث أن

جئته وأفأله) أي أنك (ريته)

يقال فعله في روق شبابه وريته أي

أوله وأصابه ريق المطر وريق كل

شيء أفضله (وان ترحلت عنه لرج

في الطلب) وصف المشبه أعني

المدوح بأن عطاياه فائضة عليه

أعرض ولم يعرض وكذا وصف

المشبه به أعني الغيث بأنه يصيدك

جئته وأترحت عنه والوصف أن

مشعر أن بوجه الشبه أعني

الافاضة حالتي الطلب وعنده

أذيب ما هي منه وفي سم قوله المفرغة أي الممزوجة وكأنه عبر بالافراغ الذي هو صب أصل الحلقة المذاب في قالب لأن ما هو كذلك يكون مجزأ لا خليل بين أجزائه ولا انفراج (قوله طرفاها) المراد طرفها الأعلى والأسفل الملائمان للأفضل وال الأدنى والأدنى يعلم الأعلى والأدنى يعلم الوسط اه أطول وكتب أيضا قوله طرفاها قال في العروس ويرد عليه أن الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوابه أن السالبة المهمة لا تستلزم وجود موضوعها اه يس (قوله مصنعة الجوانب) أي والجوف وهو نفسير لقوله مفرغة قال سم وعلل التقييد بالجوانب لدفع توهم أن يراد بالمصنعة مصنعة الجوف فقط فإن ذلك صادق مع وجود انفصال في بعض جوانبها فيبين بهذا القيد أن الاتصال يشمل جميع أجزائها فلا يبين لها طرف لأنها إذا لم تكن مصنعة الجوانب كان موضع الانفراج منها طرفا ومقابلها وسطا اه وقوله وعلل التقييد بالجوانب أي حيث قال مصنعة الجوانب ولم يقل مصنعة بدون ذكر مضاف إليه (قوله وأيضا) قال في الأطول أيضا جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف تقديره أض تقسيم للعجمل أيضا أي عادودا وفائدة التقييد على أنه استغناء تقسيم للعجمل وليس تقسيما للغيث ومنه يعلم أن المعترضة قد تدخل بين المعطوف والمعطوف وأما ما قال الشارح أن اختياره ومنه دون أصا وما للشارح عار بأنه من تقسيمات الجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لأنه لا مجال لتوهم أنه تقسيم مطلق التشبيه إذ لا معنى لتوسط تقسيم بين تقسيم بل الوجه أن لا حصص فيما ذكره أذيب يمكن قسم آخر هو ما ذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا لم يأت بأداة الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظن فيه في كلامهم ولا يخفى جريان هذا التقسيم في الفصل وكأنه لم يتعرض له لأنه لم يوجد إذ لا معنى لا يراد ما يشعر بوجه التشبيه مع ذكره اه (قوله لامن تقسيمات مطلق التشبيه) أي فلفظ منه يدفع ما يوهمه لفظ أيضا المأني به في صدر تقسيمات مطلق التشبيه من أن هذا تقسيم مطلق التشبيه (قوله ما لم يذكر الخ) أعني عدم العدى على ما هو وجودي في الجملة وقدم ما هو وجودي في الجملة على الوجودي الصرف مع أن حق التعليم يقتضي العكس حفظا للاقسام عن وقوع فاصل بينها ولولا المثال اه أطول (قوله يعني الوصف الخ) كما يوصي الله إضافة الوصف إلى أحد الطرفين لاشعارها بأن المراد وصف يذكر له من حيث أنه طرف أشار إلى ذلك في الأطول وخرج جمعا ذكر زيد العالم أسدا إذ لا إيماء في العالم إلى الحرارة (قوله ونحو زيد أسد) تمثيل لما لم يذكر الخ (قوله كقولها هم كالحلقة الخ) فإن قولها المفرغة لا يدري أين طرفاها مشعر بالوجه كأي سم (قوله ولم تصدق) من حذرتب اه أطول (قوله مواهبه) بفتح الباء وضما مضعولا وأفعالا لقوله لم تصدق فانه جاء متعديا ولازما كذا في بس لكن النصب انما يتأق على قراءة تصدق بالتحضة (قوله ريقه) أصله ريق (قوله وريق كل شيء أفضله) والاحسن هنا أوادة هذا المعنى أعني الأفضل (قوله وهو ما ذكر

وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه (وأما مفصل) عطف على قوله ما بجمل (وهو ما ذكر

وجهه) قال في الاطول لما كان في هذا التعريف تسامح يجعل ما ذكر كما يستتبع وجهه
مكان الوجه داخل في ما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح آخر به على هذا
للتسامح وعلى من شأنه اخراج التعريف عن الابهام فقال وقد يتسامح الخ والشارح
جعلها اشارة الى التقسيم بعد التعريف يعني المفصل قسمان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة
وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا (قوله وأدعى) وصف أدعاه بالصفا مني عن كثرة
بكانه لاشعاره بانفسال المنبع وزوال ما يكدر الدمع منه بسبب كثرة ما ينزل من المدامع
وبهذا اندفع انه لا كبير مدحة في وصف الادمع بالصفا (قوله وقد يتسامح) أي يجوز
اماعلى طريق مجاز الحذف أو المجاز المرسل اه لكن قال في الاطول ان ارتكاب طريق
المجاز ليس تسامحا (قوله بذكر ما) أي ملزوم (قوله مكانه) أي في مكانه بأن يؤول به على
طريقته من ادخال في عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه (قوله للكلام) أي
في شأنه (قوله لا الخلاوة) قال في الاطول ولا يعتد أن يجعل وجه الشبه نفس الخلاوة
ويجعل ثبوته في الشبه على سبيل التخييل كما في تشبيه السنة بالجمع والبذرة بالظلمة (قوله
مبتذل) تفسير اقرب وكذا قوله الا في غريب تفسير بل بعيد كما هو صريح الايضاح على
ما في بس وكتب أيضا قوله مبتذل الابتذال الامتهان وهو يقتضي كثرة الاستعمال
فيفيد انه لو كان الانتقال فيه من غير تدقيق نظر لكن اتفق انه لم يكثر استعماله ليس منه
وليس مراد ابدليل تعريفه فالخ في ان القريب المبتذل شامل لصورتين ما كثر استعماله
وما لم يكثر يفتقد ان يسهل الانتقال في كل منهما من المشبه الى المشبه به فذكر الابتذال
ليس للاخراج بل لنظر الغالب اذ يغلب في القريب الابتذال اه وفي الاطول تفسير
الابتذال بعدم الصيانة بأن يناله كل أحد مجرد توجه اليه فلا يمنع منه احتياج الى
تدقيق نظر وهو بهذا التفسير لا يقتضي كثرة الاستعمال فذكر قوله وهو ما ينتقل
فيه) والمتنقل هو المتكلم الذي هو مراد التشبيه ويلزم قرب انتقاله قرب فهم السامع
(قوله اظهر وجهه) فيه بحث لانه ان أريد بظهور الوجه ظهوره في نفسه يرد عليه ان
ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى المشبه به فانه يجوز أن يكون ثبوته للطرفين
غير ظاهر وان أريد بظهور ثبوته للطرفين ففيه أن كونه جمليا لا يستلزم ذلك ويمكن أن يقال
قوله اظهر وجهه تعديل على وجه التقييد أي التشبيه المبتذل ما ينتقل الذهن فيه من
المشبه الى المشبه به بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان
الوجه الظاهر ظاهر الثبوت للطرفين أيضا كذا في الحنفية على الطول والمختصر وعبرة
الاطول قوله اظهر وجهه قيد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل
فيه ظهر المنهوم الكلي الذي هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفتت
النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف بما ظهر وجهه في بادئ الرأي لانه يتبادر منه
الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكتفي في الابتذال بل لابد أن يكون

وجهه كقوله ونقره في صفا *
وأدعى كالآتي * وقد يتسامح بذكر
ما يستتبعه مكانه) أي بأن يذكر
مكان وجه الشبه ما يستلزمه أي
يكون وجه الشبه تابعا له لازما في
الجملة (كقوله للكلام النصيح
هو كالعدل في الخلاوة فان الجامع
فيه لازمها) أي وجهه التشبيه
في هذا التشبيه لازم الخلاوة (وهو
ميل الطبع) لانه المشترك بين
العدل والكلام لا الخلاوة نفسها
التي هي من خواص المعطومات
(وأيضاً) تفسير ثالث للتشبيه
باعتبار وجهه وهو أنه (ما قرب
مبتذل وهو ما ينتقل فيه من
المشبه الى المشبه به من غير تدقيق
نظر اظهر وجهه

في بادئ الرأي) أي في ظاهره اذا جعلته من بدا الامر بيد واذا ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فعنه في أول الرأي وظهور وجهه في بادئ الرأي يكون لامرين اما (لكنونه امر اجليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة أسبق الى النفس) من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق (او) لكون وجه الشبه (قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه في الذهن اما عند حضور المشبه اقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يشابهه أسهل حضورا منه مع ما لا يشابهه (كشبهه الجرة الصغيرة بالشكل) في القدر والشكل) فانه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما عني المقدار والشكل الا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه في الذهن مطلقا تكون (لتكرره) أي المشبه به (على الحس) فان التكرر على الحس كصورة القمر غير المتخفف أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر مخفف (كالتحس)

انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه ثم قال ولا يتعقض التعريف بتشبيه يكون المشبه به لازما ذهنا للمشبه مع خفاء وجهه لانه ليس انتقالا لظهور وجهه في بادئ الرأي اه (قوله في بادئ الرأي) جعل القاصي تقديره في آية هود في وقت حدوث بادئ الرأي على حذف مضافين ولك أن تجعله ظرفا تنزيلا فيستغنى عن حذف المضاف اه أطول (قوله مهموزا) أي في الحال أو بحسب الاصل بأن تكون الهمزة قلبت ياء لانكسار ما قبلها كذا في الاطول (قوله جليا) أي علما (قوله فان الجملة) أي الجمل اه يس وكتب أيضا قوله فان الجملة الخ قال الحنفية هذا يتم بالنظر الى المفصل الذي ذلك الجمل جزء منه تأمل قال سم وكأنه اشارة الى منسج أن الجملة أسبق كلها اذ رب مفصل يكون أكثر تكرارا على النفس من مجمل فيكون أسبق اليها وجوابه ان المراد المفصل لذلك الجمل بأن يكون جزءا منه والجزء أسبق فلي تأمل (قوله من التفصيل) أي المنفصل اه يس (قوله من حيث انه شيء الخ) هذه الثلاثة كلها بجملة لكنهما متفاوتة الرب في الاجمال (قوله أسهل وأقدم الخ) أما كونه أسهل فلانه ادراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم فلان التفصيل بتحليل أمر مجمل أو بجمع أمور مجتمعة وأيا كان فالجملة أسبق (قوله حساس) أي مدرك بالحواس وقوله ناطق أي مدرك للكليات (قوله مع غلبة حضور الخ) فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو الانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر فجعل الغلبة جزءا لظهور الذي هو علة الانتقال من المشبه الى المشبه به مصادرة والجواب ان حضور الطرفين في الازمنة السابقة على التشبيه وهو المراد بغلبة حضور المشبه به مستلزم للانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه (قوله عند حضور المشبه) لا يخفى ان غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه يجتمع غلبة حضور المشبه به مطلقا فلا تقابل بينهما وبين قوله مطلقا الآن تقيد الغلبة عند حضور المشبه به فقط لكن لا يساعده المثال أو يجعل التردد يمنع الخلو اه أطول (قوله لقرب المناسبة) أي مثلا اذ قد تكون غلبة الحضور اتفاقا اه أطول (قوله اذ لا يخفى أن الشيء الخ) قيل يشكل على ذلك قولهم الضد أقرب خطورا بالبال من غيره قلنا الاشكال اه يس واعمل وجه عدم اشكاله ان التضاد من وجوه المناسبة (قوله أسهل حضور الخ) أي فيسهل الانتقال من أحد المتناسمين الى الآخر لا قترانهما في الخيال (قوله كشبهه الجرة الصغيرة بالشكل) أو رده عليه أن الكوز أيضا كثير الحضور مطلقا في الذهن فلا وجه لجعله مما غلب حضوره عند حضور المشبه لا مما غلب مطلقا والجواب ان كلامنا الكوز والجرة مما يغلب حضوره عند حضور المشبه ومما يغلب حضوره مطلقا فصع التمثيل للقسامين بأنهما مثلت فتمثل كل قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا الملاحظة فيه كذا في الاطول (قوله لتكرره) أو لكونه لازما لما يتكرر على الحس أو نحو ذلك (قوله أسهل حضور الخ) أي عند سماع لفظ

أي كشبهه الشمس (بالمرأة المجلوة في الاستدارة والاستدارة) فان في وجه الشبه تفصيلا مالا لكن المشبه به أعنى المرأة

غالب الحضور في الذهن مطلقا ٢١٤ (لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل) أي وإنما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة

حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الحس سيما الظهور المؤدى الى الانبذال مع ان التفصيل من أسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرار على الحس في الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كأنه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا لالابتدال (وأما بعيد غريب) عطف على اما قريب مبتدل (وهو بخلافه) أي ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الأبعد فمكرر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أي لغلوه وجهه في بادئ الرأي وذلك أعني عدم الظهور (أما لكثرة التفصيل

كقوله والشمس كلمرة) في كف الاشل فان وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق ولذا لا يقع في نفس الرائي للمراة الدائمة الاضطراب الابدان يستأنف تأملا وبكون في نظره متعلا (أوندر) أي أولندور

(حضور المشبه به أماند حضور المشبه بعد المناسبة كما مر) في تشبيه البنفسج بنار الكبريت (وأما مطلقا) عطف على أماند حضور المشبه أي ونندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه

يتم) كتاب الاغوال (أوه) مخايليا) كاعلام باقوت نثرن علي رماح من زبرجد (أو) مركبا (عقليا) كمثل الجاريمجا أسفارا

فر لان النفس انما تتقبل بسرعة للأولف المعتاد مع أن انظر قرامع لذلك الجرم في حالتيه (قوله غالب الحضور في الذهن) أي لكثرة مشاهدتها فلزم ابتدال التشبيه بها السرعة الانتقال اليها وظهور وجه الشبه فيها وهو الاستدارة والاستدارة (قوله لمعارضة كل الخ) الاخصر والواضح لمعارضة غلبة الحضور التفصيل اه أطول (قوله التفصيل) أي في مقتضاه (قوله أي وإنما كان الخ) فيه إشارة الى أن قوله لمعارضة متعلق بمحذوف (قوله بسبب قرب المناسبة) أي في الصورة الاولى وقوله أو التكرار على الحس أي في الصورة الثانية (قوله في الصورة الاولى) هي غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه (قوله في الثانية) هي غلبة حضور المشبه به مطلقا (قوله وهو بخلافه) أي يعرف بخلافه (قوله الى المشبه به) أي من حيث أنه مشبه به فلا يشأ في ذلك أن تحصل الغرابة في تشبيه المألوم بالألزم البين حيث يحتاج في استخراج الوجه بينهما الى دقة نظر وأن كان الانتقال الى اللازم من حيث أنه لازم بسرعة على ان هذا خارج بقوله لعدم الظهور لاعتباره قيدا كما مر في نظيره (قوله لكثرة التفصيل) أي في اجراء وجه الشبه وظاهره ولو مع العلية اه يس (قوله ما قد سبق) وهي الهيئة المشتملة على كثرة التفصيل (قوله ولذا) أي لكثرة التفصيل في وجه تشبيه الشمس بالمرأة وتوله لا يقع أي الوجه (قوله الدائمة الاضطراب) انما قيد بالدائمة لبعضي زمان يمكن فيه من التأمل والتفصيل أي الثاني اه سم (قوله الابدان يستأنف) أي يحدث ولو قال الابدان يتأمل لكان أخصر وأوضح وكتب أيضا مانصه أي لا يجرد نظره اليها (قوله أوندر حضور المشبه به) لا يقال ادراك الوجه في المشبه بل غرابته لا نقول لازيلها من حيث تعلق الوجه بالمشبه به الذي هو مناط الانتقال فهو غريب من تلك الحقيقة وكتب أيضا مانصه أي واذا اندر حضور المشبه به ندر حضور الوجه من حيث انصاف المشبه به بذلك الوجه (قوله أماند حضور المشبه به) قد عرفت وجه التردد بينه وبين الندور مطلقا فنذكر اه أطول (قوله لبعد المناسبة) فلا يحصل الانتقال بسرعة (قوله لكونه وهما) أي فلا يدرك ليشبه به الا المتسع في المدارك فيستحضره في بعض الاحيان فيكون ادراك تعلق وجه الشبه نادرا غير مألوف وكذا القول في المركب الخياالي وكتب أيضا قوله لكونه وهما وأمر بها خيالها وعقلها أي ولو كان جليا لا تفصيل فيه وبه يعلم ان قوله فيما سبق لكونه جليا أكثرى لاكتفى (قوله أو عقليا) عطف على قوله خيالها لا على قوله مركبا خيالها والا لاكتفى به ولم يذكر وهما فتدبر فانه دقيق والظاهر أن المركب العقلي اذا كان قليل التفصيل لمس نادرا الحضور اه أطول (قوله كمثل الجاريمجا) فان المراد تشبيه القصة بالقصة والقصة اعتبر فيها كاسبق كون الجارح حاملا لشيء وتكون المحلول أبلغ نافع وكونه محروم الانتفاع به وكون الحل عسقة وهذه الاعتبارات المدلولة للقصة عقلية وان كان متعلقها حسيا ويحتمل أن يكون سماء مركبا عقليا باعتبار الوجه كما سلف وانما ندر حضور المركب مطلقا

لان

مخايليا) كاعلام باقوت نثرن علي رماح من زبرجد (أو) مركبا (عقليا) كمثل الجاريمجا أسفارا

لأن الاعتبار المشار إليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الاطوار فلا يحصل سرعة
الانتقال الا نادرا فيكون غريبا (قوله كما ترى) متعلق بقوله مطلقا وتنبيل له بجميع
أقسامه السابقة ولا يخفى أن كلامه هنا يدل على أن ندور حضور المشبه به مطلقا بموجب
لخفاء الوجه سواء كان الوجه جليلا ولا كلامه سابقا يدل على أن كونه جليلا مطلقا
موجب لظهور وجهه فيهنما تناف والتحقق أن التشبيه القريب المتبدل ما يكون
وجهه ظاهر الكونه جليلا أو قبل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه أو
مطلقا والبعيد الغريب ما يكون وجهه خفيا الكثرة تفصيلا ولتفصيل مامع ندور حضور
المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا اه أطول (قوله أو قلته تذكره على الحسن)
أو عدم تذكره عليه أو عدم تعلق الاحساس به كالعرش والكروني ودار الثواب
والعقاب واستغنى بذلك قوله التكرار عنهما لأنهما أولى بعلمية الندور مطلقا ولك أن تجعل
قله التكرار كناية عن عدم كثرته وتجعل النفي شاملا للجميع اه أطول (قوله سببا لعدم
ظهور وجه الشبه) أي مع أنه يجوز أن يكون وجه الشبه أعظم من المشبه به الغريب
بأن يوجد مع غيره كالوجود مع فلا تنزه غرابته لعدم ندرته وحاصل الجواب أن فرض
الكلام فيما إذا كان وجه الشبه محتصا بالمشبه به الغريب دون غيره مما قد يطلب التشبيه
به أو لم يكن محتصا به لكن انما يوجد نفسه أو في مثله في الغرابة وأما أن وجد في الأند
حضوره وان كان يوجد أيضا في نادر الحضور كان العدول الى نادر الحضور مع امتثال
الوجه ووجوده في غيره عديم الفائدة فلا يكون مستحسنا ولا يدخل في جملة الغريب فانك
لوقات الشمس كالمرآة في كلف الاشئل في كونها جرم لم يكن من الغريب لوجود الجريمة
في الجبل مثلا فلا يندر حضورها ولا يصح كون من الغريب قدبراه ع وقوله وحاصل
الجواب الخ الظاهر أن هذا جواب آخر وما حاصل جواب الشارح فهو أن وجه الشبه
بين الطرفين من حيث أنه وجه بينهما فارع عنهما لا يعقل الابد تعقلهما وان كان من
حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه
به سببا لخفاء وجه الشبه لأن ذلك لا من حيث أنه وجه شبه جامع بين هذين الطرفين (قوله
لأنه فرع الطرفين الخ) فان قلت فلم يعلموا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه
كإعلوه بندور حضور المشبه به قلت لأن المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين
فظهر وجه الشبه وعدمه انما يستداليه اه فترى (قوله انما يطلب بعد حضور الطرفين
الخ) فتعقله بعد تعقلهما فان قلت ما سبق من أن ظهور الوجه في بادئ الرأي سبب
للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي أن يكون تعقل الوجه
قبل تعقل المشبه به فينا في هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب
للانتقال من المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي اه أطول (قوله
فاذا ندر حضورهما) أي حضور مجموعهما لأن النادر حضوره هو المشبه به وقوله ندر
التفات الذهن الخ أي من حيث تعلق الوجه الجامع بالمشبه به (قوله والمراد بالتفصيل)

وقوله (كما ترى) إشارة الى الامثلة
التي ذكرناها آنفا (أو قلته تذكره)
أي المشبه به (على الحسن كنوله
والشمس كالمرآة) في كلف الاشئل
فان الرجل ربما ينقضي عمره
ولا يتفقد له أن يرى مرآة في يد
الاشئل (فالغرابية فيه) أي
في تشبيه الشمس بالمرآة في كلف
الاشئل (من وجهين) أحدهما
كثرة التفصيل في وجه الشبه
والثاني قلة التكرار على الحسن
فان قلت كيف يكون ندرة حضور
المشبه به سببا لعدم ظهور وجه
الشبه قلت لأنه فرع الطرفين
والجامع المشترك بينهما انما يطلب
بعد حضور الطرفين فاذا ندر
حضورهما ندر التفات الذهن الى
ما يحجمهما ويصلح سببا للتشبيه
بينهما (والمراد بالتفصيل)

أى فى وجه الشبه (قوله أن ينظر) أى يتأمل (قوله لشيء واحد) أى فى تشبيهه مفرد
 بمفرد وقوله أو أكثر أى فى غير تشبيهه المفرد بالمفرد وكتب أيضا قوله لشيء واحد أى كالوجه
 فى تشبيهه الثريا بالعنقود فإنه أشياء اعتبر تضامها من شكل أجرامها ولونها ومقدار
 مجموعها والموصوف لشيء واحد وقوله أو أكثر أى اثنين كما فى الوجه فى تشبيه منار النقع مع
 السيوف فقد اعتبر فيه أوصاف تضامت والتأمت من لون الغبار والسيوف وحركان
 السيوف المختلفة وشكلها من استقامة واعوجاج والموصوف بذلك المجموع اثنين وأما
 أكثر من اثنين كما فى آية كآء أنزلناه من السماء الآية فإن الوجه متعلق بأكثر من اثنين
 (قوله بمعنى أن يعتبر الخ) تفسير لقوله أن ينظر الخ (قوله وجودها) أى جميعا وقوله
 أو عدمها أى جميعا وكتب أيضا قوله وجودها أى كفى الوجه فى تشبيهه الثريا بالعنقود
 الملاحية والوجه فى بيت بشار كأن منار النقع الخ وقوله أو وجود البعض الخ أى كما
 وجود عدم النقع بالعدم فى نقي كل وصف نافع وقوله أو وجود البعض الخ أى كما
 فى تشبيهه سنن الرمح بسنن اله ع ق (قوله كل من ذلك) أى المذكور من
 الاعتبارات الثلاثة (قوله على وجوه) أى اثني عشر حاصلة من ضرب الاعتبارات
 الثلاثة فى أحوال الموصوف الأربعة الواحد والاثنين والثلاثة والأكثريات وكتب
 أيضا قوله على وجوه كثيرة أى فى الوجود أمانا باعتبار أوصاف مختلفة من غير رعاية شيء
 آخر كما فى تشبيهه الثريا بالعنقود وفى بيت بشار وأما باعتبار جنس فأكثر سبع اعتبار
 خصوصية فى جنس منها كما فى تشبيهه عين الديك بشعر والنار فى المقدار والشكل والحركة
 فأنك لا تريد جنس الحرة قبل تعتبر فيها خصوصية أحسن التشبيه أو جنسين مع خصوصيتين
 كما فى تشبيه الشمس بالمرأة فى الاستدارة والاستدارة فأنك تريد استدارة واستدارة
 مخصوصتين بكونهما فى المرأة وأما بالعدم فاما عدم كل وصف كما فى تشبيهه وجود عدم
 النقع بالعدم فى نقي كل وصف نافع واما عدم وصفين مخصوصين كتشبيهه زيد وعمر فى عدم
 الاعطاء وعدم النصح أو عدم وصف واحد وكذا اعتبار البعض عدما والبعض وجودا
 أما أن يكون العدم عدم وصف واحد أو عدم وصفين أمام مطلق وجود الوصف أو مع
 وجوده ووجود خصوصية الى غير هذا مما تقرر فى التفصيل اه ع ق (قوله أعرفها)
 أى أحسنها وأشدّها قبولا عندا الى المعرفة وجهان ولم يتعرض لغير الاعرف كاعتبار نقي
 الجميع ولم يتعرض لاعرف هذين الوجهين ويحتمل أنه لا تزل ولذا بدأ به كذا فى يس
 (قوله أى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها) أى وليس معنى أن تدع بعضها أن تسقطه
 وتعرض عنه بالكلية والافلاحيه ~~كون~~ المعتبر فى التشبيه الا البعض المأخوذ فان كان
 واحدا كان وجه شبه واحد الاتفصيل فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه أمورا نظر
 فيها واعتبر الجميع وتكون ملاحظة ما تركه كالعدم فى باب التشبيه اه أطول وكتب
 أيضا قوله وعدم بعضها فان قلت فإذا كان المشبه به محال لم يندم فيه ذلك الوصف فكيف

أن ينظر فى أكثر من وصف واحد
 لشيء واحد أو أكثر بمعنى أن يعتبر
 فى الأوصاف وجودها أو عدمها
 أو وجود البعض وعدم البعض
 كل من ذلك فى أمر واحد
 أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا
 قال (ويقع) أى التفصيل (على
 وجوه) كثيرة (أعرفها) أن تأخذ
 بعضها من الأوصاف (وتدع بعضها)
 أى تعتبر وجود بعضها وعدم
 بعضها (كما فى قوله جلت ردينا)

يشبه به في الهيئة الملتزمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجربة عن
الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالشبه به حينئذ أمر وهمي فان قلت فيكون وجه
الشبه أمر النظر فيه في أكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الاتسم واحد قلت نعم
كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظرا الى بادئ الرأي ويميز بين القسمين لان في القسم
الاول مزيد دقة وفضيلة اعتمال ولذا قدمه اه أطول (قوله رديئة) امرأة كانت
تحسن صنع الرماح وهي امرأة السهر كان أيضا يحسن ذلك (قوله سنالهب) أي لهب له
منافه ومن اضافة الصفة للموصوف ليصح التشبيه وقوله لم يصل بدخان انما ترك الاتصال
بالدخان ببقائه لانه لا يتم معه التشبيه وظاهر كلامه انه متى اعتبر في الوجه عدم بعض
الاوصاف ووجود بعضها كان أعرف حتى انه اذا قبل زيد كعمرو في مجموع الجنب وعدم
الكرم كان من الاعرف وليس كذلك بل انما يكون أعرف اذا كان فيه دقة تحتاج لمزيد
تنبيه وحينئذ يكون معنى الكلام ان التفصيل يزداد حسنا عند تدقيق النظر في اسقاط
بعض الاوصاف وذلك لان الاثر اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم اه ع ق
وكتب أيضا مانصه الاله شعله نار يعولها دخان كذا في حواشي السيد (قوله فاعتبر
في الاله) يشفر بأن المشبه به الاله وان قوله سنالهب بمعنى لهب ذو سنان فهو من اضافة
الصفة الى الموصوف كذا في اسم (قوله ونفاه) عطف تفسير أي اعتبر عدمه (قوله
وان تعتبر الجميع) أي ان تعتبر وجود جميع الاوصاف وهذا أيضا انما يكون أعرف ان
اعتبرا اجتماع هيئة تحتاج الى تنبيه وتدقيق نظر كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحمة قال
الفتري فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأق أن
تعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد اعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة
الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد اعتبار جميع الاوصاف الموجودة
في وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات اه (قوله وكلما كان التركيب) أي في وجه
الشبه ولو قال وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر اه أطول ومما صدريه
ظرفية (قوله من أمور) خبر كان (قوله بعد) أي عن الاشذال لبعثناوله
لمطلق الناس بل انما يتناول به حينئذ الاذكاء وذلك بشرط كون التفصيل فيه دقة وغرابة
كما في قوله تعالى كما أنزلناه الى قوله بالاس فان الوجه يؤخذ من هذه الجمل كلها فيحتاج
الى مزيد دقة فكون هيئته تركيبة غاية في اللطافة والغرابة (قوله والتشبيه البليغ)
المراد بالبليغ هنا الذي يتخاطب به أذكى البلاء أو البليغ بمعنى الواصل الى درجة
القبول من البلوغ بمعنى الوصول وليس المراد به المطابق لمقتضى الحال فان المتبدل قد
يطابق لسوء فهم السامع فاندفع ما قال البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم
والتشبيه ليس شيئا منها فكيف وصف بها ولو حمل على الكلام الذي فيه التشبيه فالبلاغة
باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا أو قريبا فربما كان

يعنى ومحامسوبا الى رديئة
(كان سنانا سنالهب يصل
بدخان) فاعتبر في الاله الشكل
واللون واللحمان وترك الاتصال
بالدخان ونفاه (وان تعتبر الجميع
كما ترى تشبيه الثريا) بعنقود
الملاحمة المذكورة باعتبار اللون
والشكل وغير ذلك (وكلما كان
التركيب) خياليا كان أوعقليا
(من أمور) أكثر كان التشبيه
أبعد لتكون تفاصيله أكثر
(و) التشبيه (البليغ) ما كان

الخطاب مع مخاطب يستدعي تشبيها فلابد يكون الغريب بليغا كذا في الاطول اه
 (قوله من هذا الضرب) لم يقل منه لان الظاهر حينئذ عوده الى ما كان تركيبه من
 امورا كثر (قوله ولان قيل الشئ بعد طلبه اذ) أى والغريب المذكور لا ينال الا بعد
 التأمل والطلب وكتب أيضا قوله ولان قيل الشئ بعد طلبه اذ ولا تنافي بينه وبين
 ما يستعملونه من ان حصول نعمة غير ترقية الذ فان الطلب لا ينال في الحصول الغير
 المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع بطلب منه ويتروك
 منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد باغ الدرجة العليا من اللذة اه أطول (قوله
 اذا كان سببه لطيف المعنى) أى لا خلا في النظم وفى الانتقال فانه اذا كان سببه ذلك
 كان التمتع قد المعنوى المحل بالقصاحة فقوله وانما يكون الخدعة لاعتراض (قوله
 أو ترتيب) أى كفى آية انما مثل الحياة الدنيا الآية وقوله وبناء ثان على أول تفسير أى
 لان المعاني الشريفة تقوى بعضهم بعضا ولا تلام أولها آخرها فاذا كان سبب الحاجة الى
 التأمل رذالا خرم ما قبله وعرضه عليه بقوى به وبتمهيد المعنى وبذكر حسن الهيئة
 الاجتماعية وتسرى النفس بعد طفرها بالمعنى كان غاية في الحسن (قوله وردت الى
 سابق) أى من حيث بناؤه عليه فهو واضح لما قبله (قوله بما يجعله غريبا) فيكون هذا
 التصرف مانعا من سببية ظهور الوجه لا البتال (قوله هذا الوجه) مفعول مقدم
 وقوله شمس نه انما فعل مؤخر هذا هو المتبادر ولو جعل هذا الوجه قاعلا كتابة عن
 الشمس ونهس نه انما مفعولا كتابة عن المدح لكان غاية في اللطف حيث عزل الشمس
 عن كونها شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار امرامقدرا (قوله الابوجه)
 استعنا مفرغ من الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نه انما متلازمة بشئ الامتناسية
 بوجه ليس فيه حياء اه فترى (قوله فتشبه الوجه الخ) أى الذى تضمنه جعل الوجه
 أعظم من الشمس لدلالته على المشاركة فى أصل الحسن وهذا الجعل تضمنه الحكم بعدم
 حياءه بحيث اقيته ولم تستمر منه فالتشبيه المذکور ودلول عليه بطريق السكينة
 الاصطلاحية والذى منع من التصريح بشدة زيادة الوجه فى الحسن عن الشمس بحيث
 لو كان عندها حياء استتر وجهها منه اذا بدا فكانه يقول هذا الوجه كالشمس فى أصل
 الحسن فقط وهذا كما على الاحتمال الأول فى لم تلق (قوله الا أن حديث الحياء) أى فى
 الحياء عن الشمس فى لقاء وجه المحبوب (قوله أخرجه الى الغرابة) لان ادراك وجهه
 على وجه زيادته فى وجه المحبوب وبلوغه النهاية فيه غريب (قوله غير مصرح) تفسير
 المكنى (قوله وعارضته) تفسير (قوله فهو قول نبى عن التشبيه) أى فيكون التشبيه
 مصراها أطول وغيره (قوله عزماته) جمع عزمة للمعركة من العزم وهو ارادة الفعل مع
 القطع عليه وقوله نواقب من ثقبه معنى خرقة أى نوافذ فى الامور كالصم الذى يخرق الظلمة
 وينفذ فيها وقال الشارح أى لو اهاو كانه جعله من ثقب النار رأى انقذت اه أطول

من هذا الضرب) أى من
 البعيد الغريب دون القريب
 المبذل (لغرابته) أى لكون
 هذا الضرب غريبا غير مبذل
 (ولان قيل الشئ بعد طلبه اذ)
 وموقعه فى النفس أطف وانما
 يكون البعيد الغريب بليغا
 حسنا اذا كان سببه لطيف المعنى
 ودقته أو ترتيب بعض المعانى على
 بعض وبناء ثان على أول ورد
 نال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل
 وقد صرت فى التشبيه
 (القريب) المبذل (بما يجعله
 غريبا) ويخرجه عن البتال
 (كقوله)

لم تلق هذا الوجه شمس نه انما
 الابوجه ايش فيه حياء
 فتشبه الوجه بالشمس مبذل
 الا أن حديث الحياء وما فيه من
 الدقة والخفاء أخرجه الى الغرابة
 وقوله لم تلق ان كان من اقيته
 بمعنى أبصرته فالتشبيه مكفى غير
 مصرح وان كان من اقيته بمعنى
 قابله وعارضته فهو فعل نبى عن
 التشبيه أى لم تقابل فى الحسن
 والبهاء الابوجه ليس فيه حياء
 (وقوله عزماته مثل التجوّم)

(قوله نواقبا) حال لان مثل بمعنى مماثل اه - قد أي فصع اتان الحال من المضاف اليه
 لان المضاف عامل معنى (قوله أي لوامعا) أي لما تاجيت نفذ أشعث في خلال الظلم
 وكتب أيضا قوله أي لوامعا بالصرف محاكاة لفسر المصروف في البيت للضرورة
 (قوله تشبيه العزم) أي الارادة بالجم أي في الثوب وهو النفوذ الذي هو في كلهما
 تخبيلي لانه في العزم بلوغه المراد وفي التجم نفوذ في الغلات بانسراقها وذلك التشبيه
 مبتذل مشهور ولكن ادعى أن مع ثوب الارادة ومهنا زائدا وهو عدم الاقول أي عدم
 الغيبة فصار غريبا (قوله ما حذف أدانه) أي تركت بالكلمة بحيث لا تكون مقدرة في
 نظم الكلام فزيد في جواب من قال من يشبهه الاسد على تقدير أنه تشبيه هو من المرثل
 لامن المؤكد لان التقدير يشبه زيد فهو لا يشعر بان المشبه عين المشبه به فحذف الاداة
 تركها بالكلمة بحيث لا تقدر في نظم الكلام بل يجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بان المشبه
 عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا مئلا وهي تميز صاحب اذا كان في تقدير
 مثل مزال صاحب تشبيه مرسل وبدعوى أي مرورا الجبال عين مزال صاحب تشبيه مؤكدا
 قاله في الاطول وكتب ايضا قوله وهو ما حذف أدانه سمى مؤكدا قال سم لا شعاره بحسب
 الظاهر بان المشبه عين المشبه به كما ستأتي الإشارة اليه لكن هذا التوجيه لا يأتي فيما اضيف
 فيه المشبه به الى المشبه الا أن بالاحظ أن الاضافة للبيان (قوله وهي) أي الجبال يوم
 القيامة (قوله أي من التوكيد) قال في الاطول أي قريب من هذا المثال فنه بكلمة منه
 على التفاوت بينهما بان المشبه به وضع في الاول موضع أداة التشبيه وهما موضع موضعه
 بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه أو نقول في الاول بحيث يمكن
 تقدير أداة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن أن يقال مثل بلين الماء وجعل
 منه بمعنى من التشبيه المؤكد كما ذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المتأين افادة
 واضحة (قوله والريح) الواو حالية وقوله وقد جرى اما عطف حال على حال واما تعقيب
 حال بحال مترادفة أو متداخلة اه أطول بحر وفه (قوله أي غملاها) برفق لا يعنف ففقه
 مدح للريح بالاعتدال اه أطول (قوله والجواب) لعله تفسري اه سم (قوله بعد الخ)
 ولهذا خصه بالذكر اه سم (قوله كقوله الخ) استشهد اذ لوصفه بالصفرة (قوله متناسب)
 أي في الصفرة (قوله فذهب الاصيل) فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة
 الى الاصيل اه أطول (قوله وشعاع الشمس فيه) اما عطف تفسري إشارة الى أن
 صفرة هي شعاع الشمس الملقى فيه أو جعله حالية أي والحال أن شعاع الشمس واقع فيه
 لان اصفرار شعاعها في هذا الوقت يوجب اصفراره أفاده سم (قوله على بلين الماء) هذا
 محل التمثيل كافي الاطول (قوله بين بلين الكلام) استعار اللعين والبلين اللعين من الكلام
 والردى منه والهجان ككاتب له معان منها الخبار والمهجين ككريم له معان منها الرجل
 اللثم استعاره هنا الردى من الكلام ولك أن تجعل المواضع الثلاثة من اضافة المشبه به

نواقبا أي لوامعا (لولا لم تكن للتأنيبات
 أقول) فتشبيه العزم بالتجم مبتذل
 الا أن اشتراط عدم الاقول
 أخرجه الى الغراب (ويسمى) مثل
 هذا التشبيه التشبيه (المشروط)
 لتقيد المتبها والمتشبه به أو كليهما
 بشرط وجودي أو عدمي يدل
 عليه بصرح اللفظ أو بسباق
 الكلام (وباعتبار) أي والتشبيه
 باعتبار (أدانه تاما) وكذا
 وهو ما حذف أدانه مثل وهي تميز
 مزال صاحب (أي مثل مزال صاحب
 ومنه) أي من المؤكدا مضيف
 المشبه به الى المشبه به حذف
 الاداة (تخصو والريح تعبت
 بالغصون) أي غملاها الى الاطراف
 والجواب (وقد جرى) ذهب
 الاصيل هو الوقت بعد العصر
 الى الغروب بعد من الاوقات
 الطيبة كالحجر ويوصف
 بالصفرة كقوله
 وربهم اذ لا فراق أصيله
 ووجهي كاللونين ما متناسب
 فذهب الاصيل صفرة وشعاع
 الشمس فيه (على بلين الماء) أي
 على ماء كالبلين أي النضرة في
 الصفاء والبياض وهذا تشبيه
 مؤكدا ومن الناس من لم
 يميز بين بلين الكلام وبلينه ولم
 يعرف هجانه من هجينه

حتى ذهب بعضهم الى أن اللجين
نما هو ينفع اللام وكسر اللجين
بنى الورق الذى يسقط من الشجر
وتدشبه بوجه الماء وبعضهم
لى أن الاصل هو الشجر الذى له
أصل وعروق وذو رقة الذى
اصنرت به الخريف وسقط منه على
وجه الماء وفساد هذين الوجهين
بنى عن البيان (أو مرسل) عطف
الى اماموكند (وهو بخلافه) أى
ما ذكر ادائه فصار مرسلان
لأن كيد المستناد من حذف
لاداة المشعر بحسب الظاهر أن
لمشبه عين المشبه به (كأمر) من
الامتثلة المذكورة فيها أداة
تشبيهه (و) التشبيه (باعتبار
الغرض امام قبول وهو الوافى
افادته) أى افادة الغرض (كان
يكون المشبه به أعرف شئ بوجه
لتشبيه فى بيان الحال أو) كان
يكون المشبه به (أتم شئ فيه) أى
وجه التشبيه (فى الحاق الناقص
الكامل أو) كان يكون المشبه به
مسلم الحكم فيه (أى فى وجه
لتشبيهه (معروفه عند المخاطب
بيان الامكان أو مردود) عطف
على مقبول (وهو بخلافه) أى
ما يكون قاصرا عن افادة الغرض
بأن لا يكون على شرط المقبول
اسبق ذكره

* خاتمة *

تقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف فى المبالغة باعتبار
ذكر الاركان وتركها

الى المشبه (قوله حتى ذهب بعضهم) هو الخلقالى ومخالفتهم فى اللجين وقوله وبعضهم
هو الزورنى ومخالفتهم فى الاصل وذو رقة (قوله وفساد هذين الوجهين الخ) أما
الاول فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وأما الثانى فلانه
لا اختصاص للورق المصغر ببرد الخريف بالشجر الذى له أصل وعروق فلا وجه لاضافة
الذهب الى الاصل حيث ذكروا ما ذكره الشارح فعنى اظيف مشتمل على صفة مراعاة
النظر برأى الجمع بين الذهب والنضة كذا فى القنرى (قوله أى ما ذكر ادائه)
أى لفظاً وتقديرافان قلت ان زيدا كالاسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل
مترسلا قلت اعتبر فى المؤكد والمرسل التأكيد بالنظر الى نفس اركان التشبيه مع قطع
النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه اه أطول وفى كلام الشارح ما يدفع السؤال
(قوله المشعر) انظر أى اشعار فيما اذا انفيد المشبه به الى المشبه ألا أن يكون مراعاة
الاصل اه سم وتقدم جواب آخر (قوله امام مقبول) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار
وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح والاتقى التفتى شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه أو
الطرف فهو مردود كذا فى الاطول (قوله كان بمشكون المشبه به أعرف شئ) قال
فى الاطول الاولى أعرف الطرفين اه يعنى فالشرط الاعرفية بالنسبة الى المشبه فقط
(قوله فى بيان الحال) أى حال المشبه أى فيما اذا كان الغرض بيان الحال وكتب
أيضا مانصه طرف مستتر حال من المشبه به وقال سم يظهر أنه متعلق بكون أو محذوف
أى هذا فى بيان الحال وكذا يقال فيما بعده (قوله أو أتم شئ) الاولى أو أتم الطرفين
والظاهر الواو تقدير اه أطول (قوله فى الحاق الخ) وفى التقدير أيضا اه أطول
(قوله معروفه) تفسيره سلم الحكم فيه اه سم (قوله عند المخاطب) ينبغى
تقسيم تشبيهه أيضا به كما لا يخفى فلو اخرج عن قوله فى بيان الامكان لا يمكن تعلقه بالاقسام
الثلاثة من غير بعد اه أطول (قوله فى بيان الامكان) وكذا فى التزيين والتشويه انظر
الاطول (قوله بان لا يكون على شرط المقبول) بأن لا يكون اعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم
فيه (قوله كما سبق ذكره) يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله كما أبرقت قوماعطا شامخامة
من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشرط الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط
بالتصود كذا فى سم (قوله خاتمة فى تقسيم الخ) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف منفردا عن سائر التقسيمات بحيث لانه لا لبعض الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل
باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجوع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض
مع أنه لا مدخل للغرض فيه لان شدته مناسبة للاستعارة لا استعارة فى ضمنه المبالغة فى التشبيه
دعت الى أن لا يفصل بينه وبين الاستعارة من ما أمكن اه أطول (قوله باعتبار ذكر
الاركان) المراد بذكر الوجه والاداة هنا ما يشمل التقدير ويجذفهما تركهما لفظاً وتقديراً
فان مدار المبالغة فى زيد أسد فى الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير فى

النظم ومدارها في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وعول لا يجمع التقدير في النظم
 وبذكر المشبه الايمان به لفظا وبجذف تركه لفظا قال في الاطول وكتب أيضا قوله باعتبار
 ذكر الاركان لا يخفى ان ما ذكر فيه جميع الاركان لا مبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة
 اه أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) أي كلها وقوله وتركها أي ترك بعضها (قوله
 والمشبه به مذ كور قطعاً) أو رد عليه جواز حذفه في جواب من يشبهه الاسد حيث يجب
 بقوله ازيد وحينئذ تزيد المراتب على الثمانية وأجابه عنه الشارح والسبب في شرحه ما
 لا يفتاح منع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعد تسليح يمنع وقوعه في كلام البلغاء
 ولا يخفى ضعفه لئلا يلزم يكن هذا تشبيهاً بل يكتفي في جواب من قام اخباراً بل تعييناً للعلم
 ولا معنى لمنع الوقوع في كلام البلغاء لانه حذف قياسي لا يوقف وقوع مثله في كلام البلغاء
 على السماع بل الجواب أنه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلذا لم يلتفت اليه أو ان الجواب
 في حكم السؤال ومطابق له في حكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو أردت بخوب ذكر
 المشبه به ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جواباً صواباً
 اه أطول (قوله تصريحية) ولك في ضبط المراتب الثمانية أن تقول ان الوجه
 والاداة اما مذ كوران معاً أو محذوفان معاً والمذكور الوجه فقط والاداة فقط
 وعلى التقادير الاربعة اما أن يذكر المشبه أولاً (قوله باعتبار ذكر أركانه) من البين أنه
 لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلاً عن قوة المبالغة وان جعل الكلام ايماء الى ان
 أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار أحد الذكريين كذا وكذا واذ لا يتوقف
 على أن يكون لكل من المذكور مدخل في ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لم يدخل
 له في هذا الحكم تكلف جداً وان حذف أحدهما من مراتب قوة التشبيه لا من أعلى
 مراتبها لانه لا قوة لما دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة أيضاً
 لانه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس
 حذفه مما أيضاً أعلى المراتب في قوة المبالغة بل أعلى المراتب في المبالغة ولو قال وأعلى
 مراتب التشبيه في المبالغة لم يتجه هذا اه أطول (قوله فقوله) تفريع على قوله اذا كان
 الخ (قوله متعلق بالاختلاف الخ) لعل مراده بيان تخصيص المعنى لا التقدير في نظم
 الكلام والافلاش أن قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى وأعلى المراتب
 كناية بهذا الاعتبار فلا حاجة الى اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سوف الكلام
 كذا في القنري وقوله لعل مراده الخ أو يقال مراده الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة
 كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ وكتب أيضاً ما نصه وقال في الاطول قوله
 باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من إضافة المراتب الى التشبيه فانه في معنى مراتب
 ثبت للتشبيه وهو أقرب مسافة مما ذكره الشارح اه (قوله باختلاف المشبه) أي قوة
 وضعفاً (قوله وكان زيد الاسد) فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام كان لظن الاتحاد

وقد سبق أن الاركان أربعة والمشبه
 به مذ كور قطعاً فالمشبه اما
 مذ كوراً ومحذوف وعلى
 التقديرين فوجه الشبه اما
 مذ كوراً ومحذوف وعلى التقدير
 فالاداة اما مذ كورة ومحذوفة
 تصريحية (وأعلى مراتب التشبيه
 في قوة المبالغة) اذا كان اختلاف
 المراتب وتعددتها (باعتبار ذكر
 أركانه) أي أركان التشبيه (أو
 بعضها) أي بعض الاركان فقوله
 باعتبار متعلق بالاختلاف الدال
 عليه سوف الكلام لأن أعلى
 المراتب انما يكون بالنظر الى عدة
 مراتب مختلفة وانما يتبدل ذلك
 لأن اختلاف المراتب قد يكون
 باختلاف المشبه به فحوزر كالاسد
 وزيد كالذئب في الشجاعة وقد
 يكون باختلاف الاداة فحوزر
 كالاسد وكان زيد الاسد

بين زيد والاسد أو الشك فيه فالقول بأن في لفظ كان افادة الشك الموهن أمر التشبيه
 وهم اه فري وأيضاً هو غزلة ان زيد كالاسد وله ذاري بعض النخاع ان كان مركبة من
 كاف التشبيه وان المكسورة وان أصل كان زيد أسدان زيداً كأحد كما تقدم بيانه
 كذا في الاطول (قوله وقد يكون باعتبار الخ) وقد يكون باعتبار اختلاف وجه الشبه
 نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه أقوى من قولنا في الشجاعة ولم يعرض المصنف
 لهذه الاختلافات الثلاثة لاستواء العامة والخاصة فيها وخرج اللغة والتعوي عن عهدتنا
 انما المتعاقب بينهما الاختلاف بالذكور والحذف افاده في الاطول (قوله بأنه ان ذكر) البناء
 ديمية متعلقة سيكون بعد تقييده بقوله باعتبار اوبدل من باعتبار (قوله والاي) أي والا
 يحذف الوجه والادامة بأن حذف أحدهما فالتنبي راجع الى حذف الوجه والادامة معا
 فقط لا للجميع ماسبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والادامة والقرينة على ذلك ما سأتى فلا
 يقال يصدق هذا التنبي على قولنا كالاسد في الشجاعة مع أنه سيذكر أنه مما لا قوة له أصلاً
 وكتب على قوله يصدق هذا التنبي الخ مانته أي كما يصدق على صورتين من المتوسط زيد
 كالاسد زيد أسد في الشجاعة (قوله فاعترض الخ) فيه أن هذا الاعتراض غير منقطع عما
 سلكه الشارح بل هو وارد على المتن مطلقاً لان كلامه في مراتب التشبيه في قوة المبالغة
 فلا اختلاف باعتبار ذكر الاركان أو بعضها في كلامه انما هو في تلك المراتب تدبر (قوله
 حذف وجهه وأداته فقط أومع حذف الشبه) هاتان الصورتان متساويتان كما في المطول
 وكتب أيضاً قوله أومع حذف الشبه أي مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو عرض عنه وتركه
 بالكلمة لترقى من التشبيه الى الاستعارة اه أطول (قوله ثم الاعلى بعد هذه المرتبة) فثم
 للتأخر في الرتبة وكون التقدير ذلك هو المتبادر وقد عرفت ما فيه ولكأنه تفسره بأن بعد
 هذه المرتبة العليا حذف الخ بقرينة قوله ولا قوة لغيرهما فلا يرد عليه ما عرفت من لزوم
 كونها أعلى بعد المرتبة الاولى فينا فيه قوله ولا قوة لغيرهما كذا في الاطول وقال القنري
 ينبغي أن يجزأ الاعلى أي في عبارة الشارح هذه عن معنى التفضل ويراد به العالي اذ لا علو
 فيما بعد هذه المراتب الاربع اه أي لا علو في قوة المبالغة كما هو فرض الكلام بل ولا
 في المبالغة (قوله لغيرهما) أي غير حذف الوجه والادامة بصورتيه وحذف أحدهما
 فقط بصوره الاربع وفي بعض النسخ لغيرها أي غير الصور السلت اه والحاصل أن
 المراتب الثمانية منها اثنتان فيهما مزيدة بالمغة في التشبيه هما ما حذف وجهه وأداته مع
 حذف الشبه وبدونه وأربع فيهما مبالغة في التشبيه هي ما حذف وجهه وأداته مع حذف
 المشبه أو ذكره وقرق الشارح بين حذف الوجه والادامة في شرح المفتاح بأن المبالغة
 في الاول أقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرع بأن الثاني أقوى واختاره
 السيد السند وأنتكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح وجهه ان في حذف الاداة
 جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه الشبه

وقد يكون باعتبار ذكر
 الاركان كلها أو بعضها بأنه ان
 ذكر الجميع فهو أدنى المراتب
 وان حذف الوجه والادامة
 فأعلاها والاقتوسط وقد توهم
 بعضهم ان قوله باعتبار متعلق بقوله
 بقوة المبالغة فاعترض بأنه لا قوة
 له بالمغة عند ذكر جميع الاركان
 فالاعلى (حذف وجهه وأداته
 فقط) أي بدون حذف الشبه نحو
 زيد أسد (أومع حذف المشبه)
 نحو أسد في مقام الاخبار عن زيد
 (ثم الاعلى بعد هذه المرتبة) (حذف
 أحدهما) أي وجهه وأداته
 (كذلك) أي فقط (أومع حذف
 المشبه) نحو زيد كالاسد ونحو
 كالاسد عند الاخبار عن زيد ونحو
 زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد
 في الشجاعة عند الاخبار عن زيد
 (ولا قوة لغيرهما) وهما الاثنان
 الباقيان أعنى ذكر الاداة والوجه
 جميعاً تماماً مع ذكر المشبه أو بدونه
 نحو زيد كالاسد في الشجاعة أو
 كالاسد في الشجاعة خبراً عند زيد

وفيه نظر لان الشركة في جميع الامور ايضا تنفي المغايرة وتوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة
يوجب المغايرة لا بانقول صحة الحمل ايضا فوجب المغايرة ويمكن أن يقال تكفي المغايرة
بحسب التعمق في صحة الحمل دون التشبيه فعموم الوجه يخص بما يجمع الانيفية اه
أطول (قوله ويبان ذلك) أي ان الاعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما
وانه لا قوة لغيرهما اه سم (قوله اتمامه وموجه الشبه) أي وذلك حاصل عند حذفه
اذ عند حذف الوجه تذهب النفس الى كمال الشبه بين الطرفين برأى اه سم (قوله
ظاهرا) أي في ظاهر الحال واماني نفس الامر فالوجه الصفة المخصوصة التي قصد اشتراك
الطرفين فيها (قوله او يجمع المشبه به على المشبه) أي ظاهرا واماني الحقيقة فلاجل في
كلامه حذف من الثاني دلالة الاقل وقوله بأنه الخ تصوير للحمل وقوله فهو هو الاول
ضمير فصل والثاني خبر ان

(الحقيقة والمجاز)

(الحقيقة والمجاز)

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد
علم البيان أي هذا بحث الحقيقة
والمجاز والمقصد الاصل بالنظر الى علم
البيان هو المجاز اذ به يتأني اختلاف
الطرف دون الحقيقة لانهم لما
كانت كالاصل للمجاز اذ الاستعمال
في غير ما وضع له فرع الاستعمال
فيما وضع له جرت العادة بالبحث
عن الحقيقة أولا (وقد يبيد ان
بالغويين) ليمتدح الحقيقة
والمجاز العقليين الذين هما
في الاسناد والاكثر لهذا التقييم
الاسلاويهم أنه مقابل للشرعي
والعرفي (الحقيقة) في الاصل
فعل بمعنى فاعل من حق الشيء
ثبت أو بمعنى مفعول من حقيقة
أتمته نقل الى الكلمة النائية أو
الناتية في مكانها الاصل والتاء فيها
لنقل من الوصفية الى الاسمية

(قوله أي هذا الخ) اشارة الى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف الى
الخبر واقم المضاف اليه مقابله اه فترى (قوله كالاصل للمجاز) المناسب لقوله فرع
الاستعمال أن يقول لما كانت أصلا باسقاط الكاف أو يقول كالفرع بزيادة الكاف
ويمكن توجيه زيادة الكاف في كالاصل بأنه قد يوجد المجاز بدون الحقيقة فلم يكن
المجاز لازم لابتداء على الحقيقة فلا تكون أصلا على الحقيقة بل يمتدح لان الغالب
ابتناؤه عليها وعدم زيادتها بعد لان قوله فرع الاستعمال معناه فرع صحة الاستعمال
أو يقال المراد الاستعمال بالفعل حقيقة والكلام على تقدير الكاف والمراد فرع
غالب (قوله فرع الاستعمال فيما وضع له) ظاهر يدل على أنه يشترط في المجاز استعماله
في الموضوع له أولا وليس كذلك فينبغي أن يحمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو
على الاعمال الغالب اه حفيد وقوله بحسب صحة الخ أي فيكون المعنى فرع صحة الاستعمال
وكتب ايضا ما نصه وقال في الاطول ذكر الحقيقة تنبيه على أن بحث المجاز ليس متبع
العرض للحقيقة لانها ضد له والاشياء انما تتبين باضدادها وقدمه لان مدار الحقيقة
وهو الموضوع له أصل لما هو مدار المجاز أعني لازم الموضوع له اه (قوله كالاصل) وهم أنه
أي القيد وانما قال بهم لان في التحقيق لا يقابلهما اذ المراد بالغوي ما للغة فيه مدخل
وهما كذلك لا يقال الاطلاق بهم ادخال العقليين لانا نقول الحقيقة والمجاز عند
الاطلاق لا يتناولهما اذ لا بد من تقيدهما بالعقلي (قوله مقابل للشرعي والعرفي)
فيخرجان بالتقييم مع أن القصد ادخالهما (قوله الحقيقة) آثرها على الضمير تنبيه على
اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم البحث اه أطول (قوله من حق) بابه ضرب
ونصر (قوله والتاء فيها للنقل الخ) معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أن
اللفظ اذا صار بنفسه اسم الغلبة الاستعمال بعدما كان وصفا كانت اسمية فرعا

لوصفيه كما أن المؤنث فرع المذكر فتجعل التاء علامة للفرعية كما جعلت علامة في رجل
 علامة لكثرة العلم بناء على أن كثرة الشيء فرع تحقق أصله اه فترى وكتب أيضا قوله للنقل
 الخ هذا ما عليه الجمهور وقيل للتأنيث أفعلى كونها بمعنى فاعل فواضع لان فعلا بمعنى
 فاعل يذكر ويؤنث سواء جرى على موصوفه أولا وأفعلى كونها بمعنى مفعول فتقدر
 منقولة من الوصف المؤنث المحذوف موصوفه لان استواء المذكر والمؤنث فيه اذا ذكر
 موصوفه لا اذا حذف (قوله الكلمة) لا يشمل التعريف الحقيقية المركبة كقام زيد
 الا أن تقول الكلمة بأن يراد به ما يشبه الكلمة حكما ولو قسم الحقيقة الى مفردة ومركبة
 وعرف المفردة بما ذكره كما فعل في الجار كان أحسن وقال في المطول لما كان تعريف
 الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض للانما هو الاصل أعنى الحقيقة المفردة
 (قوله في اصطلاح الخطاب) أى في مصطلحاته وفي بعض النسخ في اصطلاح به الخطاب
 وكتب عليها الاطول ماناه في تقديم الطرف يعنى قوله به إشارة لطيفة الى أن الخطاب
 لا يكون باصطلاحين وكتب أيضا ماناه في الاطول ثم استعمال اصطلاح يوجب
 اخلال التعريف اذ لا يطابق في الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف
 الخاص فالاولى في وضع به الخطاب وأما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب
 القائل بأن الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشئ لأن وحدة الواضع
 في جميع اللغات لا تنلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح الخطاب وقوله
 فالاولى الخ فيه إشارة الى امكان تصحيح التعريف بأن يراد بالاصطلاح مطلق العرف
 المتناول للغة والشرع والعرف العام لا الخاص بطائفة فقط وهو العرف الخاص وقوله
 وأما ما يقال الخ قال الحفيد بعد ذكره الإبراد والجواب أن المراد بوضع كل طائفة
 واصطلاحهم أعم من أن يكون صادرا عنهم فيقتضيه أو ينسب اليهم باعتبار ظهوره عليهم
 بواسطة الوحي أو العلم الضروري وهم متمسكون به ومتخاطبون به في محاوراتهم اه
 وقوله لا يصح على مذهب الخ أى لان ظاهر قولنا وضعت في اصطلاح الخطاب ان
 الواضع أهله (قوله الخطاب بالكلام الخ) عدول عن المتبادر من غير فاسر اذا المتبادر
 الخطاب تلك الكلمة بل عدول مع الزاجر وهو أنه يلزم أن لا تدخل في الحقيقة الخقائق
 الواردة من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا أريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه
 حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة اه أطول
 (قوله عمال معنى له) أى صحيح لان الاستعمال اذا عدى بنى شياد أن مجرور في هو معنى
 اللفظ المستعمل فيه فيلزم أن يكون الاصطلاح هو معنى الحقيقة وهو فاسد اه سم وقد
 يقال بدفع هذا التبادر (قوله فيما) أى معنى وضعت له وكتب أيضا قوله عمال معنى له صححه
 في الاطول حيث قال متعلق بوضعت وبالمستعملة بعد التقييد بقوله فيما وضعت له ومعنى
 الظرفية اعتبار الاصطلاح أى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به الخطاب

وهي في الاصطلاح (الكلمة)
 المستعملة فيما أى في معنى
 (وضعت) تلك الكلمة (له) في
 اصطلاح الخطاب أى وضعت له
 في اصطلاح به يقع الخطاب
 بالكلام المشتمل على تلك الكلمة
 فالطرف أعنى في اصطلاح متعلق
 بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة
 على ما توهمه البعض بما لا معنى له
 فاحترز بالمستعملة عن الكلمة
 قبل الاستعمال فانم الانسبى
 حقيقة ولا يجازى وبقوله فيما
 وضعت له عن الغلط

ونظرا اليه فحمل الشارح تعلقه بالاستعمالة مما لا معنى له غير معتد اه (قوله نحو خذ هذا
 القرس الخ) فان لفظ القرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس
 بجاز ولا يخفى أن اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا أيضا ينبغي أن يخرج عن التعريف
 كان يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال
 من غير شعور فنبغي أن يراد بالاستعمالة المستعمالة قصد اكلها والمتبادر من الافعال
 الاختيارية تغريج الغلط مطلقا من قيد المستعمالة قبل ذكر قوله فيما وضعت له اه
 أطول وعمود فجمع حمل الحفيد الغلط في كلام الشارح على الخطأ على سبيل القصد
 لا السهو وبأن يزعم أنه على قانون الوضع من القوم بلا اثبات وضع من عنده اه فيكون
 الغلط على سبيل السهو وخارجا بالمستعمالة وعلى سبيل القصد خارجا بقوله انا وضعت له
 فغاية الامر ان الشارح لم يتعرض لخروج الغلط على سبيل السهو بقيد المستعمالة هذا
 وكلام الحفيد يدل على أن اللفظ المستعمل قصد في غير ما رضع له وهو ما وضع له في زعم
 المستعمل غير حقيقة وسأني عن سبب في تعريف المجاز خلافه وان الذي ليس بحقيقة
 هو الخطأ قصد الذي لم يبين على اعتدافا فاسد ويمكن حل كلام الحفيد عليه بأن يراد بقوله
 بأن يزعم أنه الخ أي بأن يظهر انه الخ تأمل (قوله وعن المجاز) قال بعضهم ان الكتابة
 يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج عما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارح له فكأنه
 أراد بالمجاز ما يتناول الكتابة واعلم أنه اختلف فيها فقل حقيقة وعليه فيجب ادخالها
 في التعريف وقيل مجاز فيجب خروجها وقيل واسطة فيجب خروجها عن تعريفهما
 (قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل) وذلك التأويل كما سيأتي ادعاء
 دخول المشبهة في جنس المشبهة وكونه فردا من افراده بأن تجعل أفراد الاسد مثلا
 قسمين متعارفا وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو
 الذي له تلك الجراءة لكن لا في ذلك الهيكل اه فنرى وكتب أيضا قوله لان الاستعارة الخ
 لا يخفى أن التعديل أخص من المدعى الآن يراد بالاستعارة مطلق المجاز (قوله واحترز
 بقوله في اصطلاح التخاطب) قال الحفيد أقول يجوز أن يكون لفظ موضوعا لعنيين
 في اصطلاح التخاطب وقد استعمل في أحدهما الامن جهة أنه موضوع له بل من جهة
 العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا الاستعارة
 العمى لعمى البصيرة من عى البصر مع أنه حقيقة فهم ما كلب استقادم الاساس وانما
 اعتبروا الاستعارة للمبالغة في أن ذلك الامر المعقول بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن
 ذلك المجاز بقيد الحقيقة فيبلغ وقيد في اصطلاح التخاطب كما لا يخفى تأمل اه وقوله بقيد
 الحقيقة أي قولنا من حيث انها وضعت له وقوله في تعريفه في اصطلاح التخاطب أي
 لخروج ما احترز به عنه بقيد الحقيقة (قوله والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة
 الحقيقة والمجاز على معرفته لاخذه في تعريفهما ولا يخفى أنه قوت المصنف مصلحة التعليم

نحو خذ هذا القرس مشير الى
 كتاب وعن المجاز المستعمل فيما
 لم يوضع له في اصطلاح التخاطب
 ولا في غيره كالاسد في الرجل
 الشجاع لان الاستعارة وان كانت
 موضوعة بالتأويل الا أن المنهوم
 من اطلاق الوضع انما هو الوضع
 بالحقيقة واحترز بقوله في اصطلاح
 التخاطب عن المجاز المستعمل
 فيما رضع له في اصطلاح آخر غير
 الاصطلاح الذي به التخاطب
 كالصلاة اذا استعملها التخاطب
 بعرف الشرع في الدعاء فانها
 تكون مجازا لاستعماله في غير
 ما رضع له في الشرع أعني الاركان
 المخصوصة وان كانت مستعملة
 فيما رضع له في اللفظة (والوضع)

والتعلم حيث آخر تعريف الوضع الى هذا المقام وأقول ما يحتاج اليه في هذا الفن تقسيم
الدلالة الوضعية فليت شعري لماذا آخره اه أطول (قوله أى وضع اللفظ) أى لا مطلقا
والا كان تعريفة تعريفا بالاختصاص لان الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه
لفظا كان أو غيره كالنبط والعقد والاشارة والنصب والهيأت ولا وضع الكلمة كما
يستدعيه تعريف الحقيقة والالكان تعريفا بالاعم وجعل اللفظ في التعريف على الكلمة
بجعل اللام للعهد بصلحه لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذى هو المقصود هنا
اه أطول (قوله اللفظ) ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستثناة اه بس (قوله
للدلالة على معنى بنفسه) لا يقال الاولى للدلالة على شئ لان المعنى انما يصير معنى بهذا
التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشيء لا اللفظ والمعنى لا تارة وتول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة
على الوضع اللفظ والمعنى لكن الاخير والاولى تعيين اللفظ لشيء بنفسه أما كونه
أخصر فظاهر وأما كونه أولى فلان الوضع اضافة بين اللفظ والشيء والاضافة
انما تنضج حق الانتضاج بتعيين طرفيها واللاستغناء حينئذ في معرفة الوضع عن تعريف
الدلالة وكان صاحب التعريف أراد ابداع العلل الاربع فان التعيين لا بد له من تعيين
فيدل عليه بالاتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المسادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة
العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائبة كذا في الاطول
(قوله على معنى) أى ولو انظرا كدلول الكلمة (قوله أى ليدل بنفسه) اشارة الى أن
قوله بنفسه متعلق بالدلالة لا بالتعيين والا قدمه على قوله للدلالة دفعا لئلا يس ويدل على
ما أشار اليه قول المصنف في المجاز لا ق دلالته بقرينة كذا في التبرى (قوله بل يحتاج
الى الغير) أما على انها كلمات وضعا فلا معنى الحرف من حيث هو معناه معتبر ومحموط
على وجه تعلقه بالغير وارتباطه به وأما على انها جبريات وضعا فظاهر (قوله والقول)
فيه نظر ظاهر فان الفعل يحتاج الى الفاعل اه بس (قوله عند من يجعل الخ) فقوله
في غيره على هذا بمعنى بغيره والجار والمجرور متعلق يدل وأما على الاول ففي على بابها
والجار والمجرور صفة لمعنى أى كائن ذلك المعنى في غيره فإل مثل ادلت على التعريف بنفسها
لكن التعريف واقع على مدخول الهمزة على الاول وأما على الثاني أعنى
مذهب من يجعل معنى قولهم الخ فإل لا تدل على التعريف بالاشراط ذكر مدخولها
(قوله انه مشروط الخ) حاصل الامر ان المتوقف على ذكر المتعلق على هذا أصل الدلالة
وعلى الاول الدلالة على المعنى التام فهو بدون ذكر المتعلق يدل على المعنى اجمالا لكنه
لا يتم ولا يتعين الايدى كالمعلق اه سم (قوله على معناه الافرادى) قيد المعنى بالافرادى
لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد
في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني اه فترى والمعنى التركيبي هو الذى يدل
عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله فخرج المجاز عن أن يكون موضوعا) ويحتاج أن المراد

أى وضع اللفظ (تعيين اللفظ
للدلالة على معنى بنفسه) أى ليدل
بنفسه لا بقرينة تنضم اليه ومعنى
الدلالة بنفسه أن يكون العلم
بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند
اطلاق اللفظ وهذا شامل للعرف
أيضا لانا فهم معاني الحروف
عند اطلاقها بعد علمنا بأوضاعها
الا ان معانيها ليست تامة في
أنفسها بل تحتاج الى الغير
بخلاف الاسم والقول نعم
يكون هذا شاملا لوضع الحرف
عند من يجعل معنى قولهم
الحرف ما دل على معنى في غيره
نه مشروط في دلالة على معناه
لا يرادى ذكر متعلقه (فخرج
المجاز) عن أن يكون موضوعا

فخرج تعين المجاز عن أن يكون وضعاً ويحتمل أيضاً أن المراد فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة وكتب أيضاً قوله فخرج المجاز فيه نظر لأن المعنى المجازي إذا كان حراً أو لازماً يتناول تلك الدلالة عليه عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقاً ويندفع هذا بأن المراد بالدلالة الدلالة العترة وهي مامعها إرادة المدلول وكتب أيضاً قوله فخرج المجاز عن أن يكون موضوعاً أي بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد نفسه وأما إذا لم يعتبر في وجوده في المجاز فوضع نوعي لثبوت قاعدة من الواضع دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة الممانعة عن إرادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً ودال عليه بمعنى أنه مفهوم منه بواسطة القرينة بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بمجالهما والوضع النوعي بهذا المعنى ليس هو المعتبر في كون اللفظ حقيقة بل المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بأن كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وتدصرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين اه فترى (قوله بالنسبة إلى معناه المجازي) أما بالنسبة إلى معناه الحقيقي فلم يخرج (قوله بقرينة) أي بواسطة قرينة فالدال هو اللفظ بواسطة (قوله دون المشترك) خال من المجاز (قوله فانه لم يخرج) فهو حقيقة ولو استعمل في معنیه كما هو المنقول عن الامام الشافعي نعم نقل بعضهم عن كثيرين أنه في هذه الحالة مجاز فإن كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما إذا استعمل في أحدهما (قوله للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أي لفهمهما منه بدون القرينة وقوله وعدم الخ بمعنى غاية ما في المشترك أن أحدهما ليس بمعين الإرادة لعارض الاشتراك وعدم تعين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بالنفس وعدم تحققها قطعاً لأن الإرادة أمر آخر فالقرينة المحتاج إليها في المشترك انما هي لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف قرينة المجاز فهي محتاج إليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي (قوله أحد المعنيين) أي على أنه مراد وقوله بالتعيين أي ملتبساً ذلك الأحاد بالتعيين (قوله فالتبره) بفتح القاف وضمة الواو الفتح أفصح اه فترى (قوله أي من غير قرينة الخ) المناسب إسقاط أي (قوله أخذ الموضوع) أي اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له وكتب أيضاً قوله أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد أي لأنه يوجب الدور لكن يقال إذا فسر قوله بنفسه بقولنا أي من غير قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي أو من غير قرينة مانعة عن إرادة ما عين له فلا دور على أن لك أن تدفع الدور ولو صرح بالموضوع في التعريف فضلاً عن كونه مضمراً فيه بأن يراد به ذات الموضوع لا مع الوصف بالموضوع نظير ما قالوه في تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم الخ وكتب على قوله لأنه

بالنسبة إلى معناه المجازي (لأن دلالة) على ذلك المعنى انما تكون (بقرينة) لآب نفسه (دون المشترك) فانه لم يخرج لأنه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك فالقرينة مثلاً عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الحبس بنفسه فيكون موضوعاً وفي كثير من النسخ يدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهل ولأنه أن أريد أن الكناية بالنسبة إلى معناها الأصلي موضوعاً فكذا المجاز ضرورة أن الاسدي قولنا رأيت أسداً يرعى موضوع الحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان أريد أنها موضوعية بالنسبة إلى معنى الكناية أعني لأنهم المعنى الأصلي فساد ظاهر لأنه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أي من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج عن الوضع المجاز دون الكناية لانا نقول أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد للزوم الدور

يوجب الدور مائه ويمكن تعيين المعنى الأصلي بما لا يحتاج فهمه من اللفظ الى قرينة
فلا يرد أنه لا يمكن تعيين المعنى الأصلي الا بالموضوع له فيدفع الدور كما ذكره السيد (قوله
وكذا احصر القرينة في اللفظي) أي الذي هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاخراج
المجاز دون الكتابة فانه يقتضى أن قرينة المجاز دائما لفظية وهو باطل بل يقتضى أيضا
أن قرينة الكتابة دائما معنوية وهو أيضا باطل كما في الفنري (قوله فانما أيضا حقيقة)
لاستعمالها في الموضوع له (قوله لأن الكتابة) أي عند المصنف (قوله والقول الخ) فأنه
عباد الصمري ومن تبعه في جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى مانصه لا يشترط مناسبة
اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصمري حيث أثبتا بين كل لفظ ومعناه قال والافلم اختص به
فقبل بمعنى أنها حاكمة على الوضع على وفتهما فيحتاج اليه وقيل بل بمعنى أنها كافية
في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع بذلك ذلك من خصه الله تعالى به كما في القافة
ويعرفه غيره منه قال القرافي حكى أن بعضهم يدعى أن يعلم السميات من الاسماء فقبل له
ما سمى أدغاغ وهو من لغة البربر فقال أجد فيه يسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك
قال الاصفهاني والثاني هو الصحيح عن عباد اه فأنت تراه كيف نقل عن الاصفهاني
تصحیح القول الثاني عن عباد وهو يعارض تأويل السكاكي الآتي وكتب أيضا قوله
والقول الخ قال في الاطول الماعرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقضى
ذلك اثبات الوضع وينافيه ما ذهب اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه
يلغو الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ
فقول الشارح أي في المطول هذا التاثير لم يثبت ليس بذلك اه (قوله لذاته) أي
لألوهة اذ اوضح (قوله كدلالته على الالفاظ) جعل دلالة اللفظ على الالفاظ لذاته محل
بحث لانه لعلاقة عقلية الا أنه لو ضوحوها لاتفك عنه الدلالة وكأنه أراد بالدلالة لذاته أن
نفس اللفظ بسا تلتزم العلاقة ولا يتفك عنها ولا تكون دائرة على اعتبار ما يعتبر اه أطول
(قوله لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الامم وأن يفهم الخ) عبارة المطول ولوجب
أن يفهم الخ قال الفنري الظاهر أن كلامنا ما وجبه مستقلا في الوجه الاول بحث
لانه ان أراد أن دلالة الانفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة العرب
وبعضها لغة العجم اذ ليس واضح بعضها العرب وواضح بعضها العجم فلا وجه لتخصيص
النسبة بممنوع لجواز أن يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان أراد به
لا يجوز أن تعدد اللغات حينئذ بل يجب أن يتحد الدال على المعنى الواحد فهو أيضا ممنوع
لجواز أن يتعددا سمان بحسب الذات على معنى واحد وان أراد معنى ثالثا فلا بد من
نصوره اه قال سم يمكن أن يصور بأن المراد عدم اختلاف اللغات بحيث يختص أهل
كل لغة بعرفتها وينافق ما بعده بأنه بالنسبة للغة الواحدة وكأنه ترق عن هذا فكأنه قال
لوجب أن لا يختص أهل كل لغة بعرفتها بل ولوجب أن يعرف كل أحد جميع ألفاظ

وكذا احصر القرينة في اللفظي
لأن المجاز قد تكون قرينته
معنوية لا يقال معنى الكلام انه
خرج عن تعريف الحقيقة المجاز
دون الكتابة فانما أيضا حقيقة
عني ما صرح به صاحب المنتاح
لأننا نقول هذا فاسد على رأى
المصنف لأن الكتابة لم تستعمل
فيما رضع له بل انما استعملت في
لازم الموضوع له مع جواز ارادة
المزوم وسيجي هذا زيادة تحديق
(والقول بدلالة اللفظ اذ انه طاهره
فاسد) بمعنى ذهب بعضهم الى أن
دلالة الانفاظ على معانيها لا تحتاج
الى الوضع بل بين الالفاظ والمعنى
مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل
لفظ على معناه لذاته فذهب
المصنف وجميع المحققين الى أن
هذا القول فاسد مادام محمولا على
ما يفهم منه ظاهر الان دلالة اللفظ
على المعنى لو كانت لذاته كدلالته
على الالفاظ لوجب أن لا تختلف
اللغات باختلاف الامم

لغته مع أنه ليس كذلك فليست أملا اه وعدم إعادة اللام هنا في قوله وأن يفهم الخ دون بقية
المعطوفات يشعر بأن قوله وأن يفهم الخ من تنبؤ ما قبله فهو تفسير له فلا اعتراض أصلا
(قوله وأن يفهم الخ) كما أن كل واحد يفهم من كل لفظ أنه لا لفظا اه مطوّل وكتب
أيضا قوله وأن يفهم الخ قد يقال عدم فهم من لم يفهم لعدم تنبؤه للتناسبة كما لا يفهم من لم يعلم
بالوضع على القول به (قوله ولا يمنع أن يجعل الخ) هذا كلام ذكره السكاكي وفيه بحث
لأن الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا
للمستكم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في الجواز عن المزموم
بوجه ما إلى اللازم المراد فلا نسلم إمكان جعل اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي
بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي أصلا فإن قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة
القرينة على المعنى المجازي لعدم دلالاته على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون
الحقيقي متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة
على المعنى المجازي أيضا قلت هذا أيضا لا يتم لأن مدعى القائل بدلالة اللفظ ذاتية
دلالاته على المعنى الحقيقي لا مطاق دلالاته فليست أملا اه فترى (قوله بحيث لا يفهم منه الخ)
كافي للإعلام المذكورة (قوله وقد تأوله السكاكي) ذكر في الأطول لهذا القول تأويلات
أخر منها أنه أراد بجمع دلالات ذات اللفظ نفس توقف الدلالة على إرادته المعنى به (قوله
على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصرف) هذا يدل على أن كلامنا علم مستقل وهو
الحق لا متياز موضوع كل منه ما عن موضوع الآخر بالهيئة المعبرة في موضوعات
العلم فعمل التصريف يبحث عن مفردات اللفظ من حيث صورها وحياتها وعلم
الاشتقاق يبحث عنها من حيث انساب بعضها إلى بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح
الفتح للسيد وفيه بحث ذكره الفري في حواشيه على المطوّل فراجع (قوله كالجهر الخ)
النفس الخارج الذي هو بكيفية حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت
قوى كان الحرف مجهورا وإن بنى بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموسا والشدة ان
ينصهر صوت الحرف عند اسكانه في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة أن يجري
الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما أن لا يتم الانحصار والجري اه فترى (قوله اذا أخذني
تعين الخ) قال في الأطول بعد فراغه من سوق تأويل السكاكي ما نه ولا ينبغي أن ما أقول به
كلام عباد يخرج منه عن أن يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلام ببعض المعاني
للوضع وأن يكون مدعيا لأن الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه أقول كلام السكاكي على
طبق ما في كتب الأصول وكان السكاكي يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس
من ظاهر كلامه اه ببعض ايضاح (قوله لا يهمل التسايب بينهما) لا ينبغي عليك أن اعتبار
التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتراكيبات في بعض الكلمات كما
ذكره وأما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فاطن باعتباره في

وأن يفهم كل واحد معنى كل لفظ
لعدم انفكاك المدلول عن الدليل
ولا يمنع أن يجعل اللفظ بواسطة
القرينة بحيث يدل على المعنى
المجازي دون الحقيقي لأن ما بالذات
لا يزول بالغير ولا يمنع نقله من معنى
إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه
عند الإطلاق إلا المعنى الثاني
(وقد تأوله) أي القول بدلالة
اللفظ لذاته (السكاكي) أي صرفه
عن ظاهره وقال أنه تنبيه على
ما عليه أئمة على الاشتقاق
والتصرف من أن الحروف في
أنفسها خواص بها تختلف
كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك
الخواص تقتضي أن يكون العالم
بها اذا أخذني تعين شيء مركب
منها المعنى لا يهمل التسايب بينهما
قضاء لحق الحكمة كالنقصم بالقاء
الذي هو حرف دخول كسر الشيء

كلمات جميع اللغات اه قنرى (قوله من غير أن يبين) أى يتفصل ذلك الشيء (قوله كالنزون) هو ضرب الفعل والجدى صفة مشبهة من جاد أى مال يقال جمار جدى أى مائل عن ظله لتساطه ومثلهم الحيوان والخفكان والجولان اه قنرى (قوله وكذا باب فعل بالضم) قوة الضم فى فعل تناسب أن يوضع لأفعال الطبائع اللازمة كذا فى شرح المفتاح الشرى فى قبيل الضم يحتاج الى انضمام الشفتين فناسب أن يكون مدلوله مضموم مع الشخص أى لازماله اه حفيد على المطول (قوله والجواز) أصله يجوز قلبت وواه القابعد نقل حركته الى الجيم لأن المشتقات تتبع الماضى المجرد فى الصيغة والاعلال (قوله ونقل الى الكلمة الجائزة) اسم المراد أن هذا المفهوم هو المقول اليه الانظ بل أراد بذلك بيان المناسبة فتدبر اسم فكانه قال نقل الى الكلمة المستعملة الخ لانها جائزة مكانها الاصل (قوله الجائزة) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل (قوله أو المجوز بها) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول وكتب أيضا قوله أو المجوز بها فيه تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه بالاحتمال الاول وكان الحامل للشيخ على الالتفات الى هذا الاحتمال أن يكون المجاز نظيرا للحقيقة فى كونه بمعنى الفاعل أو المفعول كذا فى الاطول (قوله وذكر المصنف الخ) أشار الشارح فى المطول الى ضعه حيث سماه زعما ووجهه أنه لا يلائم ما ذكر فى الحقيقة لسنوات التقابل (قوله أن الظاهر) لعل وجه الظهور ان استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما اذا كان اسم مكان فلا مجاز فيه (قوله سلكه) أى لا يعنى تعده وان كان السلوك مازوما للتجاوز (قوله وهما مختلفان) أى حقيقة كل منهما متخالف حقيقة لا تحرف لا يمكن جمعهما فى تعريف واحد فلهذا عترفوا كلا على حدة كذا فى المطول قال فى الاطول وهذا انما يصح لو لم يكن لهما حقيقة مشتركة وكان المجاز مشتركا لفظيا بين مفهوم المجاز المفرد ومفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له الى المجاز والكناية دال على أن المجاز هو اللفظ المستعمل فى لازم ما وضع له مع قرينة عدم ارادة الموضوع له اه ملخصا وفى القنرى ما يعنى مذكوره عن الشارح حيث قال قوله فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد أى بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها أو لا فيجوز جمع الانسان والقرس فى تعريف الحيوان بأنه الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة اه (قوله فى غير ما وضعت له) ان أريد الوضع الشخصى خرج عن المجاز ما كان الوضع لعنائه الاصلى نوعيا كالمشتقات وان أريد النوعى خرج عنه ما كان الوضع لعنائه الاصلى شخصا كالاسد وان أريد الاعم من الشخصى والنوعى لم يشعل شيئا من افراد المجاز ثم انه يشمل اللفظ المستعمل فى حقيقة المجاز ومعافاته مجازا وحقيقة ومجاز باعتبارين على الخلاف فى ذلك كما يعلم من جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى كذا فى يس (قوله من يجزأ كان أو منقولاً) المذكور

من غير أن يبين والقاصم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وأن لهبات تركب الحروف أيضا خواص كالنعلان والفعلى بالتحريك لما فيه حركة كالنزون والجدى وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للأفعال الطبيعية اللازمة (والجواز) فى الاصل مفعول من جاز ما كان يجوز اه اذا اعتداه فنقل الى الكلمة الجائزة أى المتعدية مكانها الاصلى أو المجوز بها على معنى انهم جازوا بها وعدوها مكانها الاصلى كذا فى أسرار البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى أى طريقا لها على أن معنى جاز المكان سلكه فإن المجاز طريق الى تصورهما فالمجاز (مفرد ومركب) وهما مختلفان فعترفوا كلا على حدة (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة) احتزبها عن الكلمة قبل الاستعمال فانها ليست بمجاز ولا حقيقة (فى غير ما وضعت له) احتزبها عن الحقيقة من يجزأ كان أو منقولاً

في شروح المنهاج وشرح المطالع المحقق الرازي أن المرتجل ما نقل الى المعنى الثاني بلا
مناسبة للمعنى الاول كحذفه لانه لم يشرع له نقله والمنقول ما نقل لمناسبة والمشارك ما وضع
لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع في وضع آخر في زمان أو ازمته مع مناسبة أو لا وقال
العلامة الابرير ان المرتجل في المشهور ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع وصرح
بعضهم بدخول المرتجل تحت المشترك كذا في الحنفية على الطول ومن هذا يعلم أن في
اخراج المنقول بل والمرتجل على القول الاول والمشارك الداخل في قوله وغيرهما بجنا
لانه يصدق على كل أنه مستعمل في غير ما وضع له وهو المعنى الآخر والجواب أن يعبر ما
أى في غير كل ما وضع له (قوله كان) أى الحقيقة وذكر لانه لفظ (قوله أو غيرهما) أى
غير المرتجل والمنقول كالمشارك والمشتقات فانها احقائقي ولا يقال فيها مرتجلة ولا منقولة
اه يس (قوله متعلق بقوله وضعت) ليس المراد من تعلقه به أن يعتبر حدوث الوضع
في ذلك الاصطلاح والازم أن لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقت رعليه في
الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوي أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة
حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء أحدث الوضع في ذلك
أولا اه قري وكتب أيضا قوله متعلق بقوله وضعت قال في الاطول أو بالعبر لا شقاله على
معنى المغيرة أو بالمستعملة به مدية بقوله في غير ما وضعت له على ما تر اه (قوله
ليدخل الخ) قال في الاطول كذا جعله المصنف لادخال ما ذكره من جاء بعده وفيه
نظر لانه داخل في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كما انه داخل في الكلمة المستعملة
فيما وضعت له اه وقد يلزم عن ذلك في اخراجه بهذا القصد الحقيقة التي لها معنى آخر
باصطلاح آخر كما سيفعل الشارح فانها أيضا داخل في الامرين باعتبارين فالمتجه
الخلاص من جميع ذلك أن يجعل معنى قوله ليدخل ويخرج أى نصف كانه قيل
للتخصيص على الدخول والخروج فتدبر (قوله فليس يستعمل الخ) يعنى فيكون مجازا
شرعيا ولو وقع الاستعمال من لغوى جرى على اصطلاح الشرع فهو شرعى على الظاهر
أفاده يس (قوله ويخرج) فاعلمه ما لا يتبع وقوله من الحقيقة حال ما بعدها اه سم (قوله
مع قرينة الخ) هذا عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أمان جوزة كالاصوليين فلم
يشترط في القرينة أن تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي كما صرح بذلك المحقق المحلى في
شرحه على جمع الجوامع اه يس قال ع ق فخرج الكتابة وبقاء الحدس الى المعجاز بما على
عدم جواز الجمع وعلى جوازه يخرج المجاز أيضا الذي هو المحدود لعدم منع قرينته على هذا
ولو أسقطنا قيد المذكور لادخال الحدود دخلت معه الكتابة أيضا اه ملخصا (قوله
فلا بد من العلاقة) لا بد من ملاحظة العلاقة أيضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظها
المستعمل لم يكن مجازا بل غلط او قد يشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا يعد أن يقال
العلاقة في الاصطلاح ليست الا باعتبار نوعها والعلاقة بالفتح والكسر في الاصل الحب

أو غيرهما وقوله (في اصطلاح
التخاطب) متعلق بقوله وضعت
قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل
فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ
الصلاة اذا استعمله التخاطب
يعرف الشرع في الدعاء مجازا
فانه وان كان مستعملا فيما وضع
له في الجملة فليس يستعمل فيما
وضع له في الاصطلاح الذي به وقع
التخاطب أعنى الشرع ويخرج
من الحقيقة ما يكون له معنى آخر
باصطلاح آخر كلفظ الصلاة
المستعمل بحسب الشرع في
الاركان الخصوصية فانه يصدق
عليه أنه كلمة مستعملة في غير
ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح
آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح
التخاطب وهو الشرع (على وجه
بصيح) متعلق بالمستعملة (مع
قرينة عدم ارادته) أى ارادة
الموضوع له (فلا بد) للمعجاز
(من العلاقة) ليتحقق الاستعمال
على وجه بصيح وانما قيد بكونه
على وجه بصيح

اللازم للقلب أو بالقبح في المحبة ونحوها وبالسكر في السوط ونحوه كذا يستفاد من
القاموس اه أطول وفي سم هي بكسر العين ونحوها سواء كانت في المعاني كـ ما هنا
أو المحسوسات كـ علاقة الحب كـ قاله بعضهم ومنهم من فرق بينهما وكتب أيضا قوله من
العلاقة هي علة بين الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وبها الانتقال من الأول
لثاني فإن قبل الانتقال في المرسل قد يدعى ظهوره لأن فيه الانتقال من ملابس للباسه
وليس ذلك في الاستعارة فالتكاذب استعملت الاسد في الرجل الشجاع لم ينتقل اليه من
حيث اندرجل شجاع اذ ليس لازما للاسد ولا ملابس له وانما ينتقل منه الى وصف
الشجاع ولم يقصد ذلك ولم يقصد لكان من المجاز المرسل فكذلك الانتقال من الاسد الى لازمه
وعارضه الذي هو نفس الشجاع ولما كان عارضا للرجل أيضا انتقل منه الى الرجل
الموصوف فصار وجه الشبهة كـ لا انتقال (قوله واشترط العلاقة) تفسير لقوله
قيد الخ بينه ان معنى قواهم على وجه يصح أنه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع لبحث
أورده في الأطول وعبارته وههنا بحث وهو أنه أي قيد على وجه يصح كـ يخرج الغلط
يخرج مجازا لم تنصب معه قرينة فإن استعمله على هذا الوجه لا يصح الآن بدعي
أن عرفهم خصص قواهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما تحقق فيه العلاقة اه (قوله
ليخرج الغلط) ينبغي أن يراذبه الخطأ قصدا كما قاله الشيخ الاسلام فيما سبق وذلك لأن الخطأ
باعتبار فساد الاعتقاد ينبغي أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لانه انما استعمل
في الموضوع له أو في غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده فن أشار الى كتاب بهذا
الفرس لاعتقاده أنه فرس انما استعمل الفرس في معناه لا في غيره وإن أخطأ في اعتقاده
أن المشار اليه فرس في الواقع ومن أشار الى كتاب بهذا السد لاعتقاده أنه رجل شجاع فانما
استعمله في معناه المجازي مع وجود العلاقة فيكون مجازا وإن أخطأ في اعتقاده وأما
الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتداده كذا في سم أو يقال الغلط
باعتبار اللسان خارج بقيد المستعمل كما مر وقوله الخطأ قصدا أي بقصد استعمال اللفظ في
غير ما وضع له مع علمه أنه مخطئ (قوله لتخرج الكتابة) يعني بناء على أنها واسطة لاحتمال
لاستعمالها في غير ما وضعت له ولا مجازا لعدم منع قرينتها عن إرادة المعنى الحقيقي كذا في
يس (قوله أي من الحقيقة والمجاز) قال في الأطول أي من الحقيقة والمجاز المقتضى على
ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف في الإيضاح فتفسير الشراح إياه بالحقيقة والمجاز
خلاف الإيضاح اه (قوله وعرفي خاص) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى
العرف الخاص وتوجيه العبارة أن الخاص وصف للعرف في مجال العرف وقس عليه قوله
أوعرفي عام ولا حاجة الى تقييد العرف بالعام كـ احتجاجة الى التقييد بالخاص لانه
إذا أطلق العرف والعرفي انصرفا الى العام اه أطول (قوله يتعين ناقله) المراد بتعيينه أن
يكون غير خارج عن طائفة مخصوصة كطائفة النحاة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل

واشترط العلاقة (ليخرج الغلط)
من تعريف المجاز كـ قولنا خذ هذا
الفرس مشيرا الى كتاب لأن هذا
الاستعمال ليس على وجه يصح
(و) انما قيد بقوله مع قرينة عدم
إرادته لتخرج (الكتابة) لأنها
مستعملة في غير ما وضعت له مع
جواز إرادة ما وضعت له (وكل
منهما) أي من الحقيقة والمجاز
(الغوي وشري وعرفي خاص)
يتعين ناقله كالنحوي والصرفي
وغير ذلك (أو) عرفي (عام)

وبعد تمعيه أن لا يختص بطائفة مخصوصة كطائفة النحاة وكتب أيضا قوله يتعين ناقله
 أى عن المعنى اللغوى ومن أدلة النقل كثرة الاستعمال وكتب أيضا قوله يتعين ناقله ينبغى
 أن يعيد بغير الشرع بقرينة المقابلة اهـ حسد وكتب أيضا قوله ناقله أى الذى نقله
 عن معناه الاول الى معناه الثانى وهذا موجود فى كل منهما اذ فى الجواز نقل لمناسبة اهـ سم
 (قوله لا يتعين ناقله) قال الحفيد لا يخفى أنه لا يمكن أن يكون لفظه موضحا بعين الناس
 جميعا بل يكون عرف طائفة فيكون عما يتعين ناقله وكنهم أرادوا بذلك أنه لا يختص
 النقل فيه بجماعة مخصوصة كالنحويين والصرفيين والشعرين بل يكون الناقل من الجميع
 (قوله وهذه النسبة) أى فى لغوى وشعرى وعرفى وكتب أيضا قوله وهذه النسبة الخ
 أفاد فى الاطول أنه يصح أن تكون النسبة فى الحقيقة أيضا باعتبار اصطلاح الخطاب
 كما أنه يجوز أن تكون فى الجواز باعتبار الواضع فإن الوضع معتبر فى مفهوم الجواز
 باعتبار غير ما وضعت له واعتبار العلاقة بين المعنى الجازى وما وضع له واعتبار قرينة
 مانعة عن ارادته ما وضعت له اهـ فأسد للسبع مخصوص حقيقة لغوية أى ان الواضع لها
 اللغة اذا احطنا فى النسبة الواضع وأن الخطاب به باصطلاح اللغة اذا احطنا فيه
 اصطلاح الخطاب وأسد للرجل الشجاع مجاز لغوى أى ان مجازيته باعتبار اصطلاح
 اللغة اذا احطنا الاصطلاح وأن الواضع لمعناها الحقيقية فى اهل اللغة اذا احطنا الواضع
 (قوله كأسد) تنكر اللفظ وعرف المعنى لأن المعنى متعين واللفظ بهم دائرين المعنيين
 فتدبر اهـ أطول وقوله تنكر اللفظ أى به فى صيغة التنكرة والافعل كلمة أريد لفظها
 فهى معرفة بالعلمة لكنهم ادعوا لافظا معينة عند الشارح كذا فى التنرى وفى
 الحفيد على المطول ان تنكير اللفظ اعم من موجب التعريف وأما تعريف المعنى فبالنظر الى
 كون المعنى معلوما لمن سمع اللفظ لا شتم اورد فى ضمن اللفظ اهـ (قوله للسبع) قال فى الاطول
 أى الحيوان يصيد (قوله وفعل للفظ والحدث) الفعل بالفتح مصدر فعل بفعل وبالكسر
 اسم بمعنى الامر والشان فى اللغة فنقل فى النحول لكامة مخصوصة لاشتمالها عليه فاذا
 استعمل الفعل بالكسر فى جز معناه أعنى الحدث كان مجازا نحو يا وليس حقيقة لغوية
 فى الحدث كما يتوهم من حال سائر الامثلة كذا فى الحفيد على المطول والمختصر (قوله لذى
 الاربع) أى باعتبار خصوص كونه ذا أربع والافلواستعملوها فى ذى الاربع باعتبار
 أنها من افراد ما يذب كان حقيقة لغوية كما يظهر من كلامهم لبقائها فى الاستعمال على
 موضوعها كذا فى سم وكتب أيضا قوله لذى الاربع أى المعهود أى الحمار والبغل والخليل
 اهـ أطول (قوله والجواز) مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا اهـ أطول ثم قال ويتجه
 عليه أى على المصنف أنه لا وجه لتوسط المجازين قسما بالتقسيم الاول اهـ ومراده
 بالتقسيم الاول للمجاز تقسيمه الى مفرد ومركب (قوله مرسل) لأنه غير قديم بعلاقة
 واحدة هى المشابهة بل ارسال ورددين علاقتهما وقيل مرسل ومطلق عن المباشرة بخلاف

لا يتعين ناقله وهذه النسبة فى الحقيقة
 بالقياس الى الواضع فان كان
 واضعها واضع اللغة فلغوية
 وان كان الشارع فشرعية وعلى
 هذا القياس وفى الجواز باعتبار
 الاصطلاح الذى وقع الاستعمال
 فى غير ما وضعت له فى ذلك الاصطلاح
 فان كان هو اصطلاح اللغة
 فالجواز لغوى وان كان اصطلاح
 الشرع فشرعى والا فعرفى عام
 أو خاص (كأسد للسبع)
 الخصوص (والرجل الشجاع)
 فانه حقيقة لغوية فى السبع مجاز
 لغوى فى الشجاع (وصلاة للعبادة)
 الخصوص (والدعاء) فانه حقيقة
 شرعية فى العبادة ومجازى شرعى
 فى الدعاء (وفعل للفظ) الخصوص
 أعنى ما دل على معنى فى نفسه
 مقترن بأحد الازمنة الثلاثة
 (والحدث) فانه حقيقة عرفية
 خاصة أعنى نحوية فى اللفظ مجاز
 نحوى فى الحدث (ودابة لذى
 الاربع والانسان) فانه حقيقة
 عرفية عامة فى الاول مجاز عرفى
 عام فى الثانى (والجواز مرسل

ان كانت العلاقة المحسنة
(غير المشابهة) بين المعنى
المجازي والمعنى الحقيقي
(والافاستعارة) فعلى هذا
الاستعارة هي اللفظ المستعمل
فيما يشبهه بعينه الاصل لعلاقة
المشابهة كأمس في قولنا
وأبت أسد ابرمى وكثيرا ما تطلق
الاستعارة على فعل المتكلم أعني
(على استعمال اسم المشبهة في
المشبه) فعلى هذا يكون معنى
المصدر ويصح منه الاشتقاق
(فهما) أى المشبهة والمشبه
(مستعار منه ومستعاره واللفظ)
أى لفظ المشبه به (مستعار) لانه
بجنزة اللباس الذى استعير من
أحد فأس غير (والمرسى) وهو
ما كانت العلاقة غير المشابهة
(كاليد) الموضوع للبارحة
المخصوصة اذا استعملت في النعمة
فهي الكون بجنزة العلة الفاعلية
للنعمة لان النعمة منها تصدر
وتصل الى المقصود بها (و) كاليد
(في القدرة) لان أكثر ما يظهر
سلطان القدرة يكون في البدو بها
تكون الاعمال الدالة على القدرة
من البطش والضرب والقطع
والاخذ وغير ذلك (والراوية)
التي هي في الاصل اسم للبعير
الذي يحمل المزايدة اذا استعملت
في المزايدة أى المزود الذى يجعل
فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر

الاستعارة وفيه أنهم قالوا المجاز مطلقا بالغ من الحقيقة لكونه كالدوى مع البيئة اه
أطول ويمكن دفعه بجملة المبالغة على الكماله (قوله ان كانت العلاقة) أى علاقته
المقصودة أخذت بما أباننى (قوله والافاستعارة) الاصوليون يطلعون الاستعارة على كل
مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين لثلاث تقع في العت اذا رأت مجازا مرسلأطلق
عليه الاستعارة اه فتري (قوله وكثيرا ما) أى في نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى
يكون المعنى السابق أقل وقوله تطابق الاستعارة بضمير نائب فاعل يطابق مع سبق ذكره
لانه سبق مراد به بعينه والمراد هنا نفس اللفظ اه أطول قوله ليس المشبهة أى لفظه كما
اشار اليه بقوله بعد واللفظ مستعار ليشمل استعارة الفعل والحرف فراده بالاسم ما قابل
المسمى لا ما قابل الفعل والحرف (قوله فعلى هذا) أى اطلاقا بمعنى المصدر دون اطلاقها
بمعنى اللفظ (قوله ويصح منه الاشتقاق) أى اشتقاق المستعار منه والمستعاره
والمستعار والمستعير (قوله كاليد في النعمة والقدرة) قال في الاطول بعد كلام قرر
والخاص ل ان اليد بجنزة العلة الفاعلية للنعمة وبجنزة العلة المادية والصورية بقدرة
في هذا علم أن علاقة السببية والمينية أعظم من الحقيقية والتجزئية ولوجعلت اليد
آلة لهم لم يعد اه وكتب أيضا قوله كاليد في النعمة في المطول يشترط أن يكون في الكلام
اشارة الى المنعم يقال اتسعت ايادى فلان عندى ولا يقال اتسعت اليد فى البلاد كما يقال
اتسعت النعمة فيها قال في الاطول وينبغي أن يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف
في استعمال اليد في النعمة لا على توقف كونه مجازا عليه والانتقاض يعرف المجاز باصدق
على يد مستعملة في النعمة من غير اشارة الى المنعم بها اه وفي التنزيل أن اشترط ذلك لثلاثة
يحل بآلة قال ذهن من المزموم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوى الخفى
بالفصاحة هذا وقد ذكرنا فيما سبق ان الابدى حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه أنه
لا احتياج الى ذكر المنعم اه وفي ع ق ان هذا الاشتراط يرد بوجه أن يقال عندى الابدى
التي لا يقسم لها بالشكر اه (قوله لكونه بجنزة العلة الفاعلية) وليست فاعلية حقيقة
لان الانسانية حقيقة هي الشخص اه سم قال في المطول وأيضا يظهر النعمة فهمى
بجنزة العلة الصورية لها وكتب أيضا قوله لكونه بجنزة الخ أى في مدخلية الوجود (قوله
الى المقصود) هو المنعم عليه (قوله لان أكثر ما يظهر الخ) فاليد بجنزة العلة الصورية
للقدرة فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه وكتب أيضا ما نصه
ما مضى بقدرة (قوله سلطان القدرة) أى سلاطتها وتأثيرها وقوله يكون في البدأ باليد
(قوله وبها تكون الافعال) أى غالبا لبدل قوله السابق أكثر اه سم (قوله اسم للبعير
الذى يحمله المزايدة) عبارة غيره اسم للبعير أو البغل أو الحمار الذى يستقى عليه (قوله أى
المزود الخ) موافق لنفسه برصاحي المذهب والاساس وغيره ما قاله كهم على الشارح
بالسهو في هذا التفسير وان الصواب تفسير المزايدة بنظر الماء الذى يستقى به على الدابة

غير مبسّم نعم اطلاق الراوية عليه بشرط طرفية الماء دون الطعام كافي للحقيد والسيد
فالمناسب هنا تفهيم الزادة بنظر الماء وتوقف سم في عدم اطلاق الراوية على المزود من
حيث انه ظرف الزاد مع وجود المجاورة للراوية التي هي الحيوان فان كانوا لا يكتفون هنا
عطائي المجاورة بل يقولون لابد ان يكون المعنى المجازي من شأنه ان يجاور بأن يكون
الحيوان معدا للجله اقتضى ان الحيوان لو كان معدا لنقل الزاد وحله صح حينئذ ان يجوز
بالراوية الى وعاء الزاد فليحذر (قوله والعلاقة كون البعير حاملا لها) أي فالعلاقة المجاورة
أهم وعبارة الاطول والعلاقة كون البعير حاملا لها فكأنه علة فاغاية لأن به فصل الزادة
الى المستقي (قوله وتبذلة العلة المادية) يحتمل أنه تأكيد في بيان العلاقة ويحتمل أنه
إشارة الى علاقة أخرى هي السببية في الجلة والعلة المادية الاجزاء التي معها الشيء بالقوة
كل شئ بالنسبة الى السرير ولو كان البعير يتحصل الزادة بكتفه معه بالقوة كان
تبذلة العلة المادية لها ويست علة مادية حقيقة اذ ليس البعير جزءا من الزادة اه سم
بتصرف (قوله ولما أشار بالمنال) ال جنسية (قوله أخذني التصريح بالبعير
الآخر) فيه ان مما سبق صريحاً السببية وقد تقدمت الإشارة اليها لتفصيل البالد في التسمية
والقدرة ويمكن دفعه بأن المتقدمة السببية التبريرية والآتي السببية الحقيقية أفاده
في الاطول (قوله نوع من التسمية) لأن المجاز هو اللفظ المسمى به لا التسمية كما هو ظاهر
عبارة لكن لما كانت التسمية سبباً لكونه مجازاً معتبراً تجوز في جعل التسمية من مجاز
(قوله والمعنى الخ) يمكن أن يوجه أيضاً بحذف المضاف أي من وجوه المجاز المرسل
وطرقه وهذا هو الظاهر من الابضاح (قوله كالعين في الربيئة) قال ابن كمال باشا
مقتضى البلاغة أن يكون هذا من المجاز المقتضى وأيد به قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى
ويقولون هو أذن سمى بالمجاردة لانه من قبل فرط سماعه صار جلته آلة السماع كما سمى
الجواسع عيناً لذلك قال فهذا صريح في أنه نظير قوله هي اقبال وادبار ومن لم ينسبه
لهذا قال انه مجاز مرسل اه يس (قوله في الربيئة) من ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم
في مكان عال اه أطول والتاء للمبالغة اه فخرى (قوله ويجب أن يكون الخ) ذكر في
المطول قبيل قول المصنف والاستعارة قد تنقيد بالتحقيقية أنه يشترط في اطلاق الجزء على
الجزء استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلاً فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف
اليدين فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان وأما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه
انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين اه وقوله فان الانسان
لا يوجد بدونهما ان قال هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه قلت المراد
بالاستلزام الاستتباع لأن عدم وجود الانسان بدونهما يدل على أن كلاهما ملزم وأصل
يفتقر اليه الانسان ويتبعه في وجوده هذا خلاصة مما ذكره السيد وقوله فانها لا يجوز
اطلاقها على الانسان أي من حيث انه انسان وأما اطلاقها عليه من حيث صدق معظم

والعلاقة كون البعير حاملا لها
وتبذلة العلة المادية ولما أشار بالمنال
الى بعض أنواع العلاقات أخذني
التصريح بالبعير الآخر من
أنواع العلاقات فقال (ومنه)
أي من المرسل (تسمية الشيء
باسم جزئه) في هذه العبارة نوع من
التسامح والمعنى ان في هذه التسمية
مجازاً مرسل وهو اللفظ الموضوع
لجزء الشيء عند اطلاقه على نفس
ذلك الشيء (كالعين) وهي المجاردة
المنصوصة (في الربيئة) وهي
الشخص الرقيب والعين جزء منه
ويجب أن يكون الجزء الذي
يطلق على الكل

الانفعال منه في موضع مناسب هذا الاعتبار فهو جائز كإطلاق الرتبة على العين
ولذا جوز الزمخشري في قوله تعالى ثبت يد الاله ان يراد باليد النفس اه فترى وفي
الاطول فان قلت اذا اكنني بالعلاقة واللزوم في الجملة فاجبه اشتراطهم في الجزء ان يكون
ملزوما لكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا إطلاق اليد على الانسان قلت العلاقة
الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغي أن يعلم أن مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه
ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف في المجاز بل كونه متبوعا لكل حتى لا يوجد الكل بدونه
فهذا هو معنى اللزوم عند علماء البيان فان قلت فامع جزء الاشارة ان الكل لا يوجد بدونه
قلت هذا مشكل وان أجابوا عنه بأن معنى هذا على العرف فان بعض الأجزاء مما لا يقع
فوقه إطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانها مع انتفاء اسمي الشخص انه انما يختلف الرأس
لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان ما لم يعتبر فيه اليد مثلا لانه مع اعتباره جزءا يجوز
وجود الانسان بدونه وإطلاق الانسان اه مع بعض حذف وبحث الفترى في كون اللزوم
بمعنى المتبوع بأنه يستلزم أن يكون الانتقال في جميع أنواع المجاز من المتبوع الى التابع
كما ادعا السكاكي ولا يخفى ان ادعاءه على تقدير صحة تصديقه محض لا يقول به المحققون
(قوله عما يكون له من بين الخ) كالعين هنا وذلك لان العين هي المقصودة في كون الرجل
رتبة لان غيره من الاعضاء لا يغني شيئا عنها اه سم (قوله كالاصابع) جمع اصبع بلغاتها
التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة في حركات الياء من لغاتها أصبوع وجمعها
أصابع كذا في القاموس اه أطول (قوله في الانامل) جمع انملة بلغاتها التسع الحاصلة
من ضرب حركات الهمزة في حركات الميم وهي من الاصبع ما فيه الظفر كذا في القاموس
(قوله يجمعون أصابعهم في آذانهم) ادما يجمعون في الاذن أغلظ السبابة هذا اذا اراد
بأصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور أما لو اراد جعل كل منهم أصابعه في آذنه
ففيه ذكر الاصابع الخمس واردة انملة وفيه مزيد ما لغة كانه جعل جميع الاصابع في
الاذن لا يسمع من الصواعق شيئا اه أطول وكتب أيضا مانصه قال بعض الافاضل لا يجاز
هنا لان نسبة بعض الافعال الى ذى أجزاء يفسد بكونه في نفسه يعلقه ببعض أجزائه كما يقال
دخلت بالدفان ودخلت ليلة فلان ومضت بالتمديد وغير ذلك فلا يجوز في إيقاع الجمع
على الاصابع اه يسر (قوله أو مسبه) لم يقل وعكسه فتننا ولا ذكر الواو في الاقسام تارة
وذكرنا وأخرى اه أطول (قوله وهو سهو) غاية ما وجهه ان المقصود بالتشكيل الاكل
الذي هو مجاز عن سبه أعنى الأخذ ويرد عليه ان الاولى حينئذ تعرض لبيان ذلك لان
هذا السبب غير متعين وتركه لتعرض لقوله أى الدية المسببة عن الدم فانه لا فائدة في ذكره
حينئذ كذا في الحفيد وقال في الأطول يمكن توجيه كلامه بأنه جعل الدية داعية الى القتل
حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل ولا تنافي بينه وبين تفسيره لان
المعلول من وجه قد يكون عليه من وجه ألا ترى أن الغاية مسببة عن ذى الغاية فأشار الى

عما يكون له من بين الأجزاء مزيد
اختصاص بالمعنى الذى قصد
بالكل مشددا لا يجوز إطلاق اليد
أو الاصبع على الرتبة (وعكسه)
أى ومنه عكس المذكور يعنى تسببة
الشيء باسم كـ (كالاصابع)
المستعملة (في الانامل) التى هى
أجزاء من الاصابع فى قوله تعالى
يجمعون أصابعهم فى آذانهم
(وتسميته) أى ومنه تسمية الشئ
(باسم سبه) فهو رتبة الغيث
أى النبات الذى سبه الغيث
(أو) تسمية الشئ باسم (سبه)
فحو أمطرت السماء نباتا أى
غضا لكون النبات مسببا عنه وأورد
فى الايضاح فى أمثلة تسمية
السبب باسم المسبب قولهم فلان
أكل الدم أى الدية المسببة عن الدم
وهو سهو بل هو من تسمية المسبب
باسم السبب

بيان مسببة الدية عن الدم يعني أنها مسببة عنه لأنه سبب في الخارج (قوله ما كان عليه)
 أي عند الجهور وخلافه جعل وجود المعنى فيما مضى كافي في كون الإطلاق حقيقة بما
 ع (قوله الذي كان هو عليه) أي على صفته وعلى بمعنى من (قوله وأتوا البياهي)
 البياهي في الإنسان من لأب له ما يبلغ الحلم وفي البهايم ما فقد الام قبل استغنائه عنها
 أطول وفي القنري يقال يتم الصبي بالكسر يتم بماء وبعاء الفتح والضم مع التسكين فيما
 (قوله أي الذين كانوا ينامي قبل ذلك) اذ لا يؤنون أو والهم الأبعد البلوغ (قوله أو تسمية
 الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء إليه) أي بقينا أو ظنا لا احتمالا وكتب أيضا ما نصه زاد بعضهم
 في أنواع العلاقات إطلاق ما بالفعل على ما بالقوة وربعاً عبر عنه بجاز الاستعداد كاطلاق
 النحر على العصر في الدن قبل أن يتخمر وإطلاق كاتب على العارف بالكتابة حال تركها وهي
 غير علاقة ما يؤول على التحقيق لأن المستعد للشيء قد لا يؤول إليه بأن يكون مستعداً له ولغيره
 فالعصر قد لا يؤول إلى النحرية وإن كان مستعداً لها لكن هذا يعكس على من شرط في جاز
 الايولة القطع أو الغلبة لا مطلق الاحتمال غايته أنه عند مطلق الاحتمال لا يسمى مجاز
 الايولة ويسمى مجازاً القابلة فإن أريد ذلك فالتسمية اصطلاح ولا أثر له مع وجود أصل
 التجوز قاله البرماوى كذا في يس (قوله نحو أنى أرانى أعصر خيراً) وقيل لا يجازى الآية
 لأن أهل اللغة قالوا النحر بلغة أهل عمان اسم للغب اهـ يس (قوله أي عصير يؤول إلى النحر)
 كان عليه أن يقول أي عصير يؤول إلى النحر لأحوال ما ذكره إلى تكلف في نسبة العصر إلى
 العصر كنسبة القتل إلى القتل فإنه لا يصح الابتكاف التزام أن الفعل يتأثر بعقله وصف
 المفعل بعول ما اشتق منه كلفه عول المطلق والحق أن المفعل يتأثر بعقله قبل وصفه
 بالمشق ويتأثر بعقله بحجة الاشتقاق وكتب أيضاً ما نصه وقال في الأطول أي عصير يؤول إلى
 النحر أذا المعصور ليس خيراً هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله والبياض
 وقال الشارح أي عصير يؤول إلى النحر وفيه خفاء إذا العصر لا يتعلق بالعصر كما لا يتعلق بالنحر
 الآن يؤول العصر بالاشتراح بالعصر ولا داعي إليه اهـ فالمعنى على هذا التأويل استخراج
 بالعصر خيراً أي عصير يؤول خيراً كذا في السيد (قوله أو محله نحو فليدع ناديه) ويحتمل
 أن تكون الآية من قبيل المجاز بالتحصان على حذف المضاف وإعطاء أعرابه للمضاف إليه
 كما قيل في قوله تعالى وأسأل القرية لأنه لا يثبت بالتمثيل اهـ فنرى (قوله أي أهل ناديه)
 أي لينصرف مع أنهم لا ينصرفونه في ذلك اليوم (قوله والنادى المجلس) قال في الأطول
 النادى مجلس القوم نهراً أو المجلس مادام وفيه وفي التعبير عن أهل النادى به المبالغة
 في تجزئهم عن الجواب كالنادى (قوله أي في الجنة) وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على
 كثرة الرحمة فيها حتى كأنهم الرحمة نفسها اهـ أطول (قوله التي تحمل فيها الرحمة) المراد بها
 الاحسان والانعام وهو أمر اعتباري إذ هو تعالى القدرة بإيجاد النعم وليس حالاً في الجنة
 وإنما الحال فيها أثره في الرحمة تجوز على تجوز (قوله وألته) فرق بين الآلة والسبب

(أو ما كان عليه) أي تسمية الشيء
 باسم الشيء الذي كان هو عليه في
 الزمان الماضي لكونه ليس عليه
 الآن (فحوله تعالى وأتوا البياهي
 أو والهم) أي الذين كانوا
 ينامي قبل ذلك اذ لا يتم بعد
 البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم
 ما يؤول ذلك الشيء (إليه) في الزمان
 المستقبل (نحو أنى أرانى أعصر
 خيراً) أي عصير يؤول إلى النحر (أو)
 تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع
 ناديه) أي أهل ناديه الحال فيه
 والنادى المجلس (أو) تسمية الشيء
 باسم حاله) أي باسم ما يحمل فيه ذلك
 الشيء (نحو وأما الذين ابيضت
 وجوههم في رحمة الله أي في الجنة)
 التي تحمل فيها الرحمة (أو) تسمية
 الشيء باسم ألته نحو وأجعل لي
 له ان صدق في الآخرة

بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة الذكر
 لاسيما وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ولا يذهب عليه ان العلاقة بتفصيلها معتبرة
 في النكائية أيضا اذ لا فرق بين النكائية والمجاز عند المصنف الابا متاع المعنى الحقيقي في المجاز
 دون النكائية (قوله أي ذكر احسننا) والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا يتقطع
 دلالة على خبره كما لا يتقطع كلمات اللسان فان قلت لم لا تجعل اللسان على حقيقة ما فيكون
 المعنى واجعل لى لسان صدق في الآخرين نافع على ونفع اللسان بعده انما هو بأن تذكر
 محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الآخرين تكون باللام لا باني بخلاف الذكر فان نسبة
 شاعت باني ويحتمل أن يكون المراد واجعل لى كذا ما صافا باقي في الآخرين أي اجعل
 لسانى متكاملا بكلمات صادقة باقية في الآخرين بأن لا تنسى ولا يتقطع ولا تحذف اه
 أطول (قوله في الآخرين) أي في مجازية المسائل الآخرين (قوله مخرج) أي بزيه
 (قوله فان قيل الخ) لاجابة السؤال والجواب مع قوله في المقدمة ولولا اعتقاد المخاطب
 بعرف أو غيره اه حفيد وكانه تذكر لما سبق (قوله بل أكثرها لا يفيد لزوم) أي فهما
 لانه لا يتحقق الا في نحو الكل مع جزئه والمزوم مع لازمه الذهني (قوله بل تلاصق) أي
 تعلق وقوله واتصال أي ارتباط (قوله وفي بعض الاحيان) تفسير (قوله أي قصدان
 الاطراق الخ) اشارة الى أنه لا يكفي وجود المشابهة في الواقع بدون أن يتصدان الاطلاق
 بسببها بأن يكون بسبب علاقة أخرى غير هاتين حقيقة أيضا اه سم (قوله وان أريد أنه
 الخ) وينبغي على ذلك ما ذكره في الاطول حيث قال ولا يخفى انك اذا قلت رأيت مشفر زيد
 وقصدت الاستعارة وليس مشفره غلظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسل
 (قوله من اطلاق المقيد) وهو المشفر الذي هو في الاصل اسم لشفة البعير (قوله على
 المطلق) أي شفة الانسان لا بقيد كونها شفة الانسان بل من حيث كونها مطلق شفة
 وأما قوله قد التقيد بشفة الانسان كان المنقول اليه مقيدا فيعتبر انما مجازا على مجاز
 (قوله كاطلاق المرسل) بفتح الميم مع كسر السين وقصها وادعوا بوجه كلامه ان اطلاق
 المرسل على الانف يتعين أن يكون من المجاز المرسل وليس كذلك بل يجوز أن يكون
 استعارة فالمرسل والمشفر يجوز فيهما الامران بالاعتبارين اه يسر (قوله على الانف)
 أي أنف الانسان مثلا لا بقيد كونه أنف الانسان بل من حيث كونه من مطلق أنف وكتب
 أيضا ما نصه سواء كان وضع رسن أولا (قوله فالانف الواحد الخ) يعني ان الانف الواحد
 اذا أطلق على شيء واحد يجوز أن يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وأن يكون بطريق
 المجاز المرسل فلا يرد أن يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة
 بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغير المعنيين وتعدد هما اه فري (قوله
 الى المعنى الواحد) هو هو شفة الانسان وله اعتباران أحدهما خصوص \hookrightarrow كونه شفة
 الانسان والآخر عموم كونه شفة فالاستعارة بالاعتبار الاول والمجاز المرسل بالاعتبار

أي ذكر احسننا) واللسان اسم لآلة
 الذكر ولما كان في الآخرين نوع
 خفا صريح به في الكتاب فان قيل
 قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن معنى
 المجاز على الانتقال من المزوم الى
 اللازم وبعض أنواع العلاقة بل
 أكثرها لا يفيد لزوم قلنا ليس
 معنى المزوم ههنا امتناع الاتساق
 في الذهن أو الخارج بل تلاصق
 واتصال ينتقل بسببه من أحدهما
 الى الآخر في الجملة وفي بعض
 الاحيان وهذا متحقق في كل
 أمرين ينضم بهما علاقة وارتباط
 (والاستعارة) وهي مجاز تكون
 علاقته المشابهة أي قصدان
 الاطلاق بسبب المشابهة فاذا
 أطلق المشفر على شفة الانسان
 فان قصد تشبيهها بشفرة الابل في
 الغلظ فهو استعارة وإن أريد أنه من
 اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق
 المرسل على الانف من غير قصد
 الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ
 الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد
 قد يكون استعارة وقد يكون
 مرسل والاستعارة (قد تقيد
 بالتحقيقية)

الثنائي ١٥ يس (قوله) تتميز عن التخيلية والممكن عنها) لان معنى الحقيقة محققة المعنى
فتخرج التخيلية لانها عند المصنف ليست لفظاً فلا تكون محققة المعنى وكذا الاستعارة
بالكتابة عنده نفس التشبيه المضمرة في النفس فلا تكون محققة المعنى ١٦ أطول وقوله لانها
عند المصنف أى كالسلف وأما السكاكي فانها عنده وان كانت لفظاً الا أنما غير محققة المعنى
لان معناها عنده أمر وهي ثم قال في الأطول والاستعارة بالكتابة داخل في الاستعارة
الحقيقية عند السالك لانها اللفظ المستعار المضمرة في النفس وهو محقق المعنى (قوله حسا)
بأن يكون مدركا إحدى الحواس أو عقلاً بأن لا يكون مدركا هابل بالعقل بحيث لا يصح
للعقل تشبيه في نفس الامر والحكم بطلانه فخرجت الامور الوهمية فان العقل يشبهها (قوله)
ويشار اليه الخ) تفسيرى (قوله كقوله) أى قول زهير بن أبي سلى بضم السين وليس
في العرب غيره أى بضم السين ١٧ فترى وكتب أيضاً قوله كقوله لدى أسد الخ * غمامه لبد
أظفار ١٨ قلتم * قال في الأطول اللبد كعنب جمع لبد وهي الشعر المتراب بين كتفي الأسد
ويقال للأسد ذؤابدة وفي المثل هو اضعف من لبدة الأسد والتقليم بما لغة التلمع معنى القطع
والمناسب ان تجعل المبالغة راجعة الى الشيء ولا يجعل الشيء داخل على المبالغة ونظيره
قوله تعالى وما أنا بظلام للعبيد وتقام الظنر كناية عن الضعف في حواشي الكشف فلان
معلوم الاظفار أى ضعيف وفي المصراع مبالغات جعلها لبد فكانه أسد اذا لا تكون للأسد
الابدة وحصر اللبد فيه كما بقية تدعيم الظرف والمبالغة في نفي الضعف ١٩ (قوله سكاكى)
مقلوب شائن وقد تحذف الهمزة بالكلمة فيقال شالك السلاح بضم الكاف (قوله أى تام
السلاح) في القاموس شالك السلاح بتشديد الكاف وشالكه وشوكه وشاكه حديد
وفي النسخ شالك السلاح اللابس السلاح التام وشائن السلاح وشاكه حديد فقول
الشارح سكاكى السلاح أى تام السلاح لا يوافق شيأ منهما أطول (قوله قذف باللحم)
المناسب للتفريع بعده أن تكون الباء للعدبة أى التي اللحم فيه أى زيد في لحمه أى زاد الله
أجزاء لحمه فكثرت كذا في حواشي سم على الحفيدة اعتراضاً على استظهار الحفيدة ان الباء
سببية أى روى الى الوقائع بسبب كثرة لحمه (قوله جسامه) أى من (قوله ونباله) أى
عظم وضخمه وغلف (قوله وهو مله الاسلام) من اضافة الاعم الى الاخص (قوله قال
المصنف) أى في الايضاح (قوله فالاستعارة) أى مطلقاً لا التحقيقية فقط (قوله ماتضمن
الخ) أى ما أفاد ذلك بواسطة القرينة وكتب أيضاً قوله ماتضمن الخ أخذ منه أنه لا يصح
تشبيه معناها بمعنى مجازى لانه ليس ما رضع له وهو ظاهر ان لم يصح حقيقة عرقية بالشبهة
١٨ عرق وهذا أولى من قول الأطول وقد أفاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى
المجازى وان كان مشهوراً فيه ١٩ (قوله فعل هذا الخ) هذا اقرب على التعريف وإشارة الى
ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقاً وجلا بحدف الاداة
لاعلى قوله والمراد به ما معنى من اللفظ حتى يتوهم ركاه كنه دلالاته على انه لو ارادة ذلك

لتتميز عن التخيلية والممكن عنها
(التحقق معناها) أى ما عني بها
واستعملت هي فيه (حسا)
أو عقلاً) بأن يكون اللفظ قد نقل
الى أمر معلوم يمكن أن
ينص عليه ويشار اليه إشارة
حسية أو عقلية فالحسي (كقوله)
لدى أسد سكاكى السلاح) أى تام
السلاح (مقذف) أى قذف به
كثيراً الى الوقائع وقيل قذف
باللحم روى به فصار له جسامه ونباله
فلا سدها ههنا مستعار للرجل
الشجاع وهو أمر متحقق حساً
(وقوله) أى والعقل كقوله تعالى
١٥ ههنا الصراط المستقيم أى
الدين الحق) وهو مله الاسلام
وهذا أمر متحقق عقلاً قال المصنف
فالاستعارة ماتضمن تشبيهه بمعناه
بما وضع له والمراد بمعناه ما عني
باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا

المراد لم يخرج ماذ كرم مع خروجه قطعا على كل حال كذا في القنري (قوله يخرج من تفسير الخ) ويخرج أيضا نحو رأيت به أسدا فإنه ليس استعارة ولا تشبيه بل هو تجريد وسياق الكلام عليه اهـ بر (قوله) وان تضمن تشبيه شي (به) أي لكن ذلك الشيء ليس معناه (قوله وذلك) أي خروج ماذ كر (قوله) لاستعماله تشبيه الشيء بنفسه (قوله) في الاطول فيه نظر لانه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيهه معناه بوضع له لا يجب فيه أن يكون معناه غير الموضوع له لالزوم تشبيه الشيء بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له اهـ قال يس ويمكن أن يجاب عن النظر بأن المشترك موضوع بأوضاع متعددة فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ماعدا غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع آخر (قوله على ان المالح) ترقى أي فهو خارج عن المقسم فلا يحتاج في اخراج ماذ كر الى كون التشبيه يقتضي المغايرة بين المعنى المراد والموضوع له (قوله وفيه بحث) أي فيما قاله المصنف في الايضاح وقد ضعف السيد هذا البحث باتكفيل برده بأرباب الحواشي فالوجه مع الشارح (قوله أنه مستعمل) أي وجوبا كما يزعم القوم وقوله بل في معنى الشجاع أي بل يحتاج ويرجح أنه مستعمل في معنى الرجل الشجاع فالشارح لا يمنع جواز أن يكون مستعملا فيما وضع له وأن يكون التركيب من باب تشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد (قوله بل في معنى الشجاع فيكون مجازا) فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة هنا قلته بل الخ هنا قرينة لا يقال لادالة في الجملة على ذلك لجواز أن يراد الموضوع له وتقدر الاداة لانا نقول بل يعني في القرينة ماهو الظاهر ونسج الكلام بالتقدير عمالا لا تفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهبية من حيث وجودها ووجهها في الذهن اذ لا يصلح تشبيهه بالاسد قطعا مع أنه معتبر في الاستعارة بل الذات المهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقي الكلام في ان قولك زيد أسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد ولا ثبات أن زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في الاسد وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد أسد وأسدا زيدا وان ادعاه السيد اهـ فترى (قوله فيكون مجازا) لاستعماله في غير ما وضع له وقوله واستعارة لان علاقته المشابهة وكتب أيضا قوله فيكون مجازا الخ ولا يقال فيه جميع بين الطرفين والمجاز يجب فيه بعد المشبهة لانا نقول المشبهة بـ رجل شجاع ولم يذكر وقد كرر لفظ المشبهة مكانه وأخبر بمعناه عن زيد وأما زيد فليس مشبها إلا من حيث كونه من افراد الرجل الشجاع وبذلك الحينية أخبر عنه وأما من حيث كونه شخصا عين بهذا العلم فليس مشبها فالمنقول له الاسد بـ رجل شجاع أي ذات معروضة للشجاعة قال في المطول وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت أسدا برمي ان أسدا استعارة فلا نغنى

يخرج من تفسير الاستعارة نحو زيد أسد ورأيت زيدا أسدا ومررت بزيدا أسدا كما يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له وان تضمن تشبيه شي (به) وذلك لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيهه معناه بالمعنى الموضوع له لاستعماله تشبيه الشيء بنفسه على أن ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز بقريضة تقسيم المجاز الى استعارة وغيرها وأسد في الامثلة المذكورة ليس بمجازا كونه مستعملا فيما وضع له وفيه بحث لانا لا نسلم أنه مستعمل فيما وضع له بل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما رأيت أسدا برمي بقريضة جله على زيد ولا دليل اهم على أن هذا على حذف أداة التشبيه وان التقدير زيد كاسد واستدلواهم على ذلك بأنه قد وقع الاسد على زيد وهو معلوم ان الانسان لا يكون أسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف أداته قصد الى المبالغة فاسد لان المصير الى ذلك انما يجب اذا كان أسدا مستعملا في معناه الحقيقي وأما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فله على زيد صحيح

انه استعارة عن زيد اذ ملازمة بينهما - ولا دلالة عليه - وانما عني أنه استعارة عن شخص - وصف بالشجاعة فقولنا زيد اسد أصله زيد رجل شجاع كالاسد فلهذا المشبهة واستعملنا المشبهة في معناه فيكون استعارة (قوله ويدل على ما ذكرنا الخ) اعترضه السيد بأنه كما يجوز ان يتعلق بالاسد المستعمل في معناه المجازي باعتبار رومته أعنى الشجاعة يجوز ان يعلقه بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار لازمه المشهور أعنى الشجاعة والجواب من وجهين الأول انه وان صح أن يجعل الاسد المستعمل في معناه الحقيقي عاملا باعتبار ملازمة معني الشجاعة معه كما ان عمل الاسد المستعمل في معناه المجازي يعم هذا الاعتبار الا ان الانسب الثاني لما يلزم على الأول من كون المعنى ولان كالمجاز والمجورور في البيت قيود للمعنى به - مع أن البيت قيود للبل للمعنى الثاني ان معنى الشجاعة الذي يتعلق باعتبار قيود للمعنى به دون المشبهة وهذا يرجح كون اللفظ مستعملا في معناه المجازي حتى يكون استعارة دون المعنى الأصلي حتى يكون تشبيها لان التعلق بشئ باعتبار قيده أقوى منه باعتبار ما ليس قيده اذا تقرر ذلك فقول الشارح كثير ما يتعلق به الجار والمجورور أى الذى هو فى المعنى من قيود المشبهة دون المشبهة فالمناسب أن يكون مستعملا في معناه المجازي . يكون القيود متعلقة بقيده فى المعنى والمراد كثير ما يتعلق به الجار والمجورور باعتبار معني الشجاعة الذى هو قيود المشبهة دون المشبهة بقصد الشارح ان التعلق على هذا الوجه أولى والأولى كافية له فلا ينافى أنه يمكن التعلق بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار معني الشجاعة التابع للمعنى الحقيقي (قوله وفى الحروب نعامه) أى خال عن الشجاعة اه سم * ونعمانه فقضاء تنفر من صغير الصافر * والفتحا المسخرة الجناحين والمراد من قوله تنفر من صغير الصافر أنه ينزعج من مجرّد الصدا اه فنرى (قوله والطير أغربة عليه) بعض من بيت وهو والطير أغربة عليه بأسرها * فتح السرّات وساكنات لاصاف

الفتح بالضم جمع فتح وهو اللين يقال عقاب فتحاه لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والسرّات بفتح السين المهملة جمال بالين يكون فيها هذا بل وغيره وبضم السين المهملة جمال بالاشام لاصاف جبل طى والمعنى ان كل الطيور من ايازن على المرتضى شلى الاغربة بالباكية عليه اه فنرى (قوله أى باكية) اما من بكى الغراب ظهر الدابة جرحه أو من بكى صاح لان الاغربة اذا سقط واحد منهم - اجتمعت على شجرة فصيح عليه اه سم (قوله مجاز لغوى) أى غير عقلى سواء كان عرفيا أو شرعيا ولغويا اه فحيد (قوله وهذا) أى كونه ليس موضوعا للرجل ولا للمعنى الاعم منه ومن السبع (قوله وفى هذا الكلام دلالة الخ) حيث قال ولا اعتم منهم اه سم وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول وانما احتاج الى نفي كونه أعم منهم فى اثبات كونه مجاز لغويا لانه لو كان موضوعا لاعم لصح استفادة المشبهة عنه بطريق الحقيقة بأن يطلق العام به مومه ويقع

ويدل على ما ذكرنا ان المشبهة فى مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجورور كقوله * اسد على وفى الحروب نعامه * أى يجترئ حائل على وكقوله * والطير أغربة عليه * أى باكية وقد استوفينا ذلك فى الشرح واعلم أنهم قد اختلفوا فى أن الاستعارة مجازة أو عقلية فالجواب على أن مجاز لغوى بمعنى أن اللفظ استعمل فى غير ما وضع له العلاقة المشابهة (ودليل أنهما أى الاستعارة) مجاز لغوى كونها موضوعا للمشبهة باللامشبهة ولا اعتم منهما) أى من المشبهة والمشبّهة فأسد فى قولنا رأيت أسدا يرعى موضوع للسبع الخصوص لا للرجل الشجاع ولا للمعنى أعم من السبع والرجل كالحبوان المجترئ مثلا ليكون اطلاقا على حقيقة كاتلاق الحيوان على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعاً فاطلاقه على الرجل الشجاع اطلاق على غير ما وضع له قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفى ما وضع له دلالة على أن لفظ هذا الكلام دلالة على الخاص العام اذا أطلق على الخاص

على الخاص بعونة القرينة من غير أن يستعمل في الخاص كما إذا قلت رأيت إنسانا
 فيما إذا أردت زيدا ولم ترد بالإنسان المفهوم به فإن العام حينئذ يستعمل فيما وضع له
 لكنه قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن أشبه عليه إطلاق العام على الخاص
 لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظن أنه مجاز واعتراض عليه بأنه لا دلالة للعام
 على الخاص بوجه من الوجوه على أن اعتراضه مما يتعجب منه لأن الدلالة المعتبرة
 في المجاز تشتمل الدلالة بعونة القرينة وفيه بحث لأنه إذا جوز أن لا يكون ثم ما فعلت
 مجازا في مقابلة من قال أكرم زيدا بأن يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الأكرام
 بالقرينة وتكون القرينة مفيدة للعام المستعمل بعومه لزم أن لا يوجد من قدم المجاز
 ما يكون عاملا مستعملا في الخاص إذا لا يوجد في عام قرينة صارفة عن الموضوع له إذ كل
 ما تظهريه صارفة يحتمل أن يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها
 مستعملا على عومه فلا يكون قرينة صارفة اهـ (قوله لا باعتبار خصوصه) يفيد أنه
 إذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه مجاز وهو كذلك اهـ سم ونظير العام أي الكلي
 إذا أطلق على الخاص أي الجزئي من حيث خصوصه العام الذي أريد به الخصوص فهو
 مجاز مرسل نحو الذين قال لهم الناس إن الناس قد جعوا لكم أريد بالناس الأول نعيم
 ابن مسعود الأشجعي والثاني أبو سفيان وأصحابه (قوله بل باعتبار عومه) أي القدر
 الذي فيه بعومه وغيره وهل ذلك شرط حين الإطلاق أو الشرط انما هو إطلاقه من غير
 ملاحظة خصوص اهـ يس (قوله مجاز عقلي) لا بمعنى أسناد الفاعل أو معناه إلى
 ملابس له غير ما هو له بتأويل بل بمعنى أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي وهذا النفي أي
 لا لغوي مدار النزاع والأفلا يشكر من يجعله مجازا لغويا بهذا الادعاء ولهذا تردد قول
 الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا لغويا وكونه مجازا عقليا فإقارة أطلق عليها المجاز
 اللغوي ونارة المجاز العقلي لا لالتباس حقيقة الأمر عليه فانه مما لا يتوهم في شأنه ذلك بل
 للتنبية على أنها ليست بمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلي اهـ أطول وقال بعضهم الخلف
 افطنى لأن الادعاء الذي بنى عليه أنه مجاز عقلي لا يشكره من يقول انه لغوي وكون
 اللفظ مستعملا في الغير في نفس الأمر لا يشكره من يجعله مجازا عقليا وانما النزاع
 في أنها هل تسمى عقليا نظرا للأول أو لغويا نظرا للثاني فالخلف في اللفظ اهـ وما في أطول
 هو الأظهر فتأمل (قوله بمعنى أن التصرف في أمر عقلي) أشار بهذا البيان إلى أن المراد
 بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فإن المراد بالمجاز
 ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الأسناد والكلام اهـ فترى (قوله ان التصرف) أي
 وهو الادعاء المذكور اهـ سم (قوله في أمر عقلي) وهو جعل الرجل الشجاع فردا من
 أفراد الأسد حقيقة اهـ يس (قوله بأن جعل) البامسيبية اهـ سم (قوله استعمالا) جعل
 الشارح كان على الناقصة لكن الأقرب إلى القواعد الغوية تقدير متعلق خبرها بالمجاز

لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
 عومه فهو ليس من المجاز في شيء
 كما إذا قلت زيدا فقلت لقيت رجلا
 أو إنسانا أو حيوانا بل هو حقيقة
 إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معناه
 الموضوع له (وقيل إنها) أي
 الاستعارة (مجاز عقلي بمعنى
 أن التصرف في أمر عقلي
 لا لغوي لأنهما لم تطلق على
 المشبه إلا بعد ادعاء دخوله)
 أي دخول المشبه (في جنس المشبه
 به) بأن جعل الرجل الشجاع فردا
 من أفراد الأسد (كان استعمالها)
 أي الاستعارة في المشبه استعمالا
 (فيما وضعت له) وانما قلنا أنها
 لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء
 دخوله في جنس المشبه به

لأنها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لأن مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجتزأ وراعى معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسداً وأراد زيدا أنه جعله أسداً كما لا يقال لمن سمي ولده أسداً انه جعله أسداً الا يقال جعله أمير الا وقد أثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه الى المشبه تعال نقل معناه اليه بمعنى أنه أثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاهم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستمعاً فيما وضع له فلا يكون مجازاً لغويابيل عقلياً بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس (٢٤٣) الاسد وجعل مالبس في الواقع واقعا

مجازاً عقلياً (ولهذا) أى ولأن اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (ضع التعجب في قوله هامت نظلى) أى توقع الظل على (من الشمس) نفس أعز على

من نفسى قامت تظلى ومن عجب شمس) أى غلام كالشمس في الحسن

والبهاء (تظلى من الشمس) فنولا انه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمساً على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في أن يظلل انسان حسن الوجه انساناً آخر (واللهي عنه) أى وله هذا صرح اللهى عن

التعجب (في قوله لا تعجبوا من بلى غلاته) هي شعار بليس تحت الثوب ويحت الدرع أيضاً قد زرت ازراه على القمر) تقول زرت القميص عليه أزره اذا شدت ازراه عليه فلولا أنه جعله لقرأ حقيقة لما كان للهى عن التعجب معنى لأن المكان انما يسرع اليه البلى بسبب ملازمة القمر الحقيقي لا بلازمة انسان كما قرئ في الحسن لا يقال القمر في البيت ليس

والجور وكان شأناً ويصح أن تكون نامة فالطرف اغو متعاقب بقول المصنف استعمالها (قوله كذلك) أى مطابقة على المشبه بعد الادعاء المذكور (قوله لان مجرد نقل الاسم) أى بدون الادعاء المذكور وكتب أيضاً قوله لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة الخ فيه ان عديم الادعاء المذكور لا يستلزم ان اللفظ لم يبق فيه الإيجاز النقي حتى يلزم كون الاعلام المنقولة استعارة وذلك لان نقل الابهيم في الاستعارة بواسطة المشابهة وان لم يوجد ادعاء ولا كذلك الاعلام المنقولة قال الفري نعم يلزم أن تكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لعنى الاستعارة اه (قوله لكانت الاعلام الخ) قد يفرق بأن لا وضع في الاستعارة بخلاف الاعلام المنقولة (قوله ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) فيه ان أبلغها مجرد أنها مجردة دعوى الشيء بيينة كما في سائر المجازات على ما سبق وللا دعاء دليل آخر وهو أنه لولا لما امتنع استعارة العلم اه أطول (قوله المجزأ) أى عن الادعاء (قوله عاريا عن معناه) أى الاصل (قوله أنه جعله أسداً) لأن معنى جعله أسداً صيرره أسداً وأثبت فيه صفة الاسدية (قوله في قوله) أى قول أبي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظله اه مطول (قوله تظلى) جعله حالمة وقوله نفس فاعل قامت (قوله من نفسى) بالاضافة الى باب المتكلم أو بتذكير نفس واشباع كسرة أى من كل نفس وهو أبلغ اه أطول وثبوت الباء خطا يمنع الثاني (قوله ومن عجب) خبر مقدم وقوله شمس مبتدأ مؤخر وقوله تظلى صفة شمس (قوله لما كان لهذا التعجب معنى الخ) فيه نظر لانه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من اتقاده وخدمته اه أطول (قوله لا تعجبوا الخ) تقدم الكلام على هذا البيت في بحث المجازات العقلية (قوله هي شعار الخ) عبارة الأطول هي ثوب يلاقي البدن (قوله وهو الضمير في غلاته الخ) أى وفي زراذ فرى بالهاء لفاء على (قوله لان اسم ان الذ كراخ) فيه تسليم ان المشبه مذكور وقياس ما ذكره في المطول من ان المشبه في زيد أسد ليس هو زيد بل هو الرجل الشجاع أن يكون المشبه ههنا ليس الشخص المعين العائد اليه الضمائر بل الشخص الحسن قد بر (قوله سيف زبدي يد أسد) فاسد استعارة مع أن المشبه الذي هو زيد مذكور (قوله وتحقيق ذلك) أى ان الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له (قوله بطريق التاويل)

باستعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير في غلاته واقراره لا نقول لان اسم ان الذ كرى على هذا الوجه يناق الاستعارة كما في قولنا سيف زيد في يد أسد فان تعرف الاستعارة صادق على ذلك (ورد) هذا الدليل (بأن الادعاء) أى ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) أى الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) لعلم الضرورى بأن أسداً في قولنا رأيت أسداً ايرعى مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه مبنى على أنه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسرين أحدهما المتعارف وهو الذى لغاية المرأة

في مثل تلك الجنة المخصوصة والثاني (٢٤٤) غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرائم لكن لاني تلك الجنة والهيكلي المخصوص

ولفظ الادعاء هو موضوع للمتعرف فاستعمله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لانه المعنى الغير المتعارف وبهذا يدفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة البيع المخصوص (وأما التعجب والنهي عنه) كافي اليتبين المذكورين (فالبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى أن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب على المشبه أيضا (والاستعارة تفارق ~~البناء~~ ببناء على التأويل) في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به بأن يجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما هو ولا تأويل في الكذب (ونصب) أي ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر في الاستعارة لما عرفت أنه لا بد للعجاز من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان قائله لا يصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبدل الجهد في ترويح ظاهره (ولا تكون) الاستعارة (علما) لما سبق من أنها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به يجعل افراد قسمين متعارفا وغير متعارف

متعلق بجعل فالذي بطريق التأويل هو جعل افراد الاسد قسمين لانه مبني على كونه موضوعا للقدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما وما وكونه موضوعا لذلك ليس بتحقيقا هو هذا لا ينافي أن أحد القسمين وهو المتعارف بتحقيق وان التأويل هو القسم الغير المتعارف (قوله في مثل) أي المودعين في مثل الخ اه سم (قوله والقرينة مانعة عن ارادة الخ) أي لانه ارادة الجنس بقسميه (قوله وبهذا يدفع ما يقال) أي يبين ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليعين الغير المتعارف بتدفع الخ وجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الاعان ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة اه فترى (قوله وأما التعجب الخ) قال في الاطول ولما اراد الاستدلال أشار الى وجه التعجب والنهي عنه بحيث لا يقتضي ارادة المعنى الحقيقي فقال وأما التعجب الخ ثم قال ولا يخفى أن الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والنهي عنه لم يجعل دليلين على كونهما مستعملين فمما وضعت له بل استدلالهم على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضائه كون الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافي الجواز اللغوي اه وذكره هذا البحث أيضا الفترى وأجاب سم بأن المصنف أراد الإشارة هنا الى منع الادعاء المذكور والجواب بناء على هذا المنع وجبت يحتاج الى الاعتذار بما ذكر فمكون قوله الاتي والاستعارة تفارق الكذب الخ مبني على تسليم الادعاء وأجاب بوجه آخر فانتظره (قوله على تناسي التشبيه) أي اظهر انسيان كماله تجاهل أي أظهر الجهل كذا في بس (قوله والاستعارة تفارق الكذب) أي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يراد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى التفرق اه فترى وقال في الاطول ولما كان في الاستعارة توهم كذب وذلك يوجب أن لا تقع في القرآن وكلام الرسول أشار الى أنها تفارقة فقال والاستعارة أي الذي تتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به تفارق الكذب ولا تقاس به بوجهين بالبناء أي بسبب بناء الاستعارة أي ما تتضمنه على التأويل والصرف عن الظاهر الذي هو افارقة تلك الدعوى واعتقادها الى جعل افراد الاسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ارازي في هذه الصورة ليتوصل به الى المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكتفي في المنازعة عن الكذب جعل الافراد قسمين لان الجعل عن اعتقاد هو الكذب اه وكان في قوله ولا يكتفي الخ إشارة الى الاعتراض على الشارح (قوله في دعوى) كان وجه الظرفية أن الدعوى تنقل على التأويل وتضمنه اه سم (قوله ولا تكون علما) قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى أن المراد من علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد أن يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالنبوة لانه علم اضطراري دعا الى القول به أحكامه مخوية لئلا يذخ ل علم

الجنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصولية بلا كلفة فتعمل في بيانه والجزء عطف
على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جلة فعلية على اسمية ولك أن تجعله عطفا على
قوله تفارق الكذب فيكون النسب مرعبا اه أطول (قوله ولا تكون الاستعارة)
يشعر بجريان المجاز المرسل في العلم ولا مانع منه لجهة أن يكون للعلم لإلزام يستعمل فيه لفظ
العلم (قوله لما فاته الجنسية) لقائل أن يقول الجنسية التي يناهها انما هي الجنسية حقيقة
دون الجنسية ادعاء فما المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم حتى كأنه
موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعني الجامع للذات المعنوية المشخصة وإذا صح
التأويل في المتضمن نوع وصيغة فليصح في غيره اذ لا فرق الا في الاشتراك بالجامع وعدمه
وذلك لا يقتضي امكان التأويل في الأول وامتناعه في الثاني اه سم (قوله نوع وصيغة)
الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في أدله المعنى المصدرى الى الحاق به
المصدرية اه أطول (قوله بواسطة اشتباه الخ) متعلق بمتضمن وعبارة الاطول والمراد
بمتضمن الوصف أن يكون الوصف لازما للشخص نظر الى ذاته أو بسبب اشتباهه بالوصف
فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فردا متعارفا والمستعار له
فردا غير متعارف هكذا ذكره وفيه انه تكلف لا يوافق الاستعمال فان استعمال العلم
في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخاله ما تحت جنس وقد بينه الشارح بهذا
في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص
بالمشبه به فان وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان علما أو غير علم جاز استعارته والا فلا هذا
كلامه اه وفي قول الاطول أن يكون الوصف لازما للخ محاذية لقول الشارح هنا
بواسطة اشتباه الخ وقوله في التلويح وجود لازم مشهور لا يقتضيه كلام الشارح اشتراط
شهرة الوصف واقتضاء كلام الاطول عدم اشتراطه وان الشرط انما هو لزوم الوصف
والتوفيق ان المراد بالشهرة في كلام الشارح الشهرة ولوعند المخاطب بالاستعارة فقط
وفي كلام الاطول الشهرة بالمعنى المتبادر منها لكن التوفيق بذلك يستلزم قول الجميع
يجوز استعارة العلم مطلقا (قوله كحاشا) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسم الحاشا
ابن عبد الله بن الحشر الطائي العلم في الكرم ومادراسم فاعل من مدرا اذ طائى سمى به
رجل من بني هلال بن عامر بن صعصعة لانه سقى ابلا له من ماء حوض فبقي في الحوض
قليل فسلم فيه ومدرا الحوض به بخلاف أن سقى منه وسحبان بوزن عطشان اسم بليغ
يضرب به المثل ومعناه في الأصل صياد يصيد ما مر به والمناسبة بظاهرة وتأويل اسم رجل
يضرب به المثل في المعنى والفهاه من يوم اشترى طيبا باحدا عشر درهما فقبل له بكم اشترته
افتح كفيه وفترق أصابعه وأخرج اسنانه يشير بذلك الى أحد عشر فأنقلت الطي (قوله
ياقهارة) أي عجز اللسان عن البيان (قوله وقرينتها) يتبادر منه ما أشار اليه الشارح أن
المراد القرينة المانعة لانها السابقة في تحقيق المجاز قال في الاطول لكن الانقع أن يراد

ولا يمكن ذلك في العلم (لما فاته
الجنسية) لانه يقتضي الشخص
ودفع الاشتراك الجنسية تقتضي
العموم وتناول الافراد (الا اذا
تضمن) العلم (نوع وصيغة)
بواسطة اشتباهه بوصف من
الاصناف (كحاشا) المتضمن
الانصاف بالجوهر ومادرا بالمثل
وسحبان بانفصاحة وبأقل بالفهاه
في نثريجوز أن يشبه شخص بجاشا
في الجود ويتأول في حاشا فيجعل
كأنه موضوع للجواد سواء كان
ذلك الرجل المعهود أو غيره كما مر
في الاسد فهذا التأويل يتناول
حاشا الفرد المتعارف المعهود والفرد
الغير المتعارف ويكون اطلاقه على
المعهود أعني حاشا الطائي حقيقة
وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة
تخواريت البوم حاشا (وقرينتها)
يعني ان الاستعارة لكونها مجازا
لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الموضوع له وقرينتها (اما
امر واحد كافي قولك رأيت أسدا
رمى أو ألقه) أي أمران أو أمور
يكون كل واحد منها قرينة

قرينة الاستعارة مطلقا مانعة كانت أو معينة ومن البين انه لا اختصاص لهذا التقسيم
بقريضة الاستعارة بل يجري في الجازا المرسل والكناية أيضا ولا يتكشف الداعي الى
جعلهم قرينة الاستعارة المصراحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا
مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليها ترشيح أو أيضا لا يظهر فرق بين استعارة
قرينة متعددة وبين الاستعارة المجردة الآن يلتزم اه (قوله وان تعافوا) يقال عافه
يعافوه ويعفوه عينا وعيفا نا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهة كذا في الاطول (قوله
بالعدل) مقابل الظلم ولا يعد أن يحصل على التوحيد كما فسره بقوله تعالى ان الله يامر
بالعدل خص بالذكر لانه أول الايمان اه أطول (قوله لدلائمه الخ) فان قلت لم لا يجوز أن
يراد بالنيران حقيقة بان تصدقوا بفهمهم بالاحراق قلت القائل يدعي الاخذ بالشريعة
وليس فيها احراق كاره العدل والايمان وأما عدم حمل النيران على الرماح فلهما هـ
العرف وغلبة الاستعمال في السيف اه فترى (قوله على أن جواب هذا الشرط
تخاربون) أي محذوف تقديره تخاربون الخ فقله فان في ايماننا نيرانا لانه الجواب أقيمت
مقامه ولو حذف النون من تخاربون وتطوون لكان حسنا لان رفع الجواب اذا كان
الشرط مضارا ضعيف (قوله مربوط الخ) تفسير (قوله يكون الجميع) أي المجموع
وكتب أيضا قوله يكون الجميع قرينة لا كل واحد فظهرت مقابلة لقوله أو أكثر وصح
كونه قسيما له وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح حمل الواحد على البسيط
لانه يبقى أكثر من واحد هي مركبات واسطة وعلى أي تقدير يبقى واسطة هي معان غير
ملتزمة يكون المجموع قرينة وحمل الالتئام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد
بعيد اه أطول (قوله وصاعقة) هي نار تسقط من السماء اه أطول (قوله من نضله)
بيان صاعقة أي صاعقة هي نضله جعله صاعقة في الاشتغال والتأثير والمراد صاعقة
ناشئة من نضله هي وهمة تخيلية فكان لنضله صاعقة تحرق الاعداء والاول أظهر والى
الثاني ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح ونض السيف مالم
يكن له مقبض على ما في القاموس اه أطول (قوله أي نضل سيف الممدوح) ويحتمل أن
يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى تلبس اه فترى (قوله والمعنى رب نار)
أشار الى أن صاعقة مجرورة برب أو واررب على الخلاف وجوز صاعب الاطول أن تكون
مرفوعة موصوفة بالظرف مستندة أخبره ينكفي بها ثم رأيت الشارح في المطول قال إنها
روبت بالرفع (قوله بقلها) الضمير للصاعقة (قوله على رؤوس الاقتران) الارؤس جمع
قوله لرأس يراد به الكثرة لداعي مقام المدح والاقتران جمع قرن بالكسر وهو الكف في
الشجاعة أو عام اه أطول (قوله خمس) فاعل ينكفي (قوله أي أنامله الخمس) قال
في الاطول المسطور تفسير الصحاب بالانامل والظاهر أن المراد بها الاصابع فكانت
أريد مزيد المبالغة في الشجاعة حيث ينكفي للاقتران أنامله ولا يحتاج في هلاكهم الى اعمال

(قوله وان تعافوا) أي فكروها
(العدل والايمان) فان في ايماننا
نيرانا أي سيوفنا فتح كسمل النيران
تتعلق قوله تعافوا بكسر
العدل والايمان قرينة على ان
المراد بالنيران السيوف لدلائمه
على أن جواب هذا الشرط
تخاربون وتطوون الى الطاعة
بالسيف (أو معان ملتزمة)
مربوط ببعض بعض يكون
الجميع قرينة لا كل واحد وهذا
نظير فساد قول من زعم ان
قوله أو أكثر شامل لقوله معان
فلا يصح جعله مقابلا له وقسيما
(قوله وصاعقة من نضله) أي نضل
سيف الممدوح (ينكفي بها) من
انكفأ أي انقلب والباء للتعدية
والعنى رب نار من حدسيفه بقلها
(على رؤوس الاقتران خمس صحاب)
أي أنامله الخمس

الاصابع ولهذا عبر عن رؤس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن أنامله الخمس بجمع
الكثرة إشارة الى أن الرؤس مع كثرتها كأنهم اقله بالنسبة الى أنامله الخمس لاحاطة أنامله
ايها وشمولها لها **اه** أطول قال الفيزي ويحق أن يريد الشارح بالانامل الاصابع
مجازا **اه** ومعنى الأطول من ان جمع القلة مستعمل في الكثرة هو ما في المطول وقيل هو
باق على القلة إشارة الى قلة كفايته في الحرب وكتب أيضا قوله أي أنامله الخمس أي العليا
والا فالا نامل كتيرة برلني **اه** سم (قوله التي هي في الجود وعموم العطايا بصائب) ففي
البيت استتباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسجاء ومن لم يدرك توهم انه لا بلائم
ذكره المقام ولت أن تجعل أنامله بصائب العذاب في نزول الصاعقة والنار **اه** أطول
(قوله أي بصبا) أي الصاعقة (قوله ذكر ان هناك صاعقة الخ) بيان للمعاني الملتزمة
التي جعل مجموعها قرينة لارادة الانامل بالصائب وكان عليه أن يذكر معها انميعة مقام
المدح فان قطع النظر عنه يجعل المراتب الاصابع كذا في الأطول فان أراد بالانامل
الاصابع فلا اشكال (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لت أن تقول اضافة الصاعقة لنصل
السيف كافي في القرينة المذكورة فيجاء ما من قوله من يوط بعضه ببعض يكون
الجميع قرينة الخ **اه** سم (قوله باعتبار الطرفين) أي طرفي الاستعارة وفيه مسامحة أو
طرفي التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعلوم للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم
الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التسمية والتلميح وهما ما استعمل في ضده
يدل على أن المتصور بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكأنه عليه أن الاستعارة
بالمعنيين سببان في هذه التقسيمات **اه** أطول وانظر وجه المسامحة (قوله استبعاد
الاحياء) أي لفظ الاحياء وانما قال استبعاد الاحياء مع ان المستعار الفعل أعني أحييناه
لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعني الاحياء قال السراي وجه الشبه هو الاتصال
الى المطلوب **اه** سم (قوله مما يمكن) أي من الشئين الذين يمكن الخ (قوله في شئ) هو
الله تعالى فانه هاد ومحى (قوله وهذا أولى من قول المصنف) أي في الايضاح ووجه
الاولية أن المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال أولى ولم يحكم بكون كلام المصنف
خطأ لاحتمال أن يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمي الهداية والاحياء المتعدية
فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبنى للمفعول وهو الاهداء **اه** فترى وقوله
المبنى للمفعول أي لان الهداية التي تشبه الحياة ليست هي الدلالة التي تصدر من الدال
بل أثرها الذي يقوم بالمهتدى (قوله وانما قال نحو أحييناه) أي ولم يقل نحو أو من كان
ميتا فأحييناه حتى يكون ميتا داخلا في التنبيل أيضا **اه** سم (قوله لا يوصف
بالضلال) لانه سلك طريق لا يوصل الى المطلوب وهو لا يكون الامع الحياة وفي عروس
الافراح لان الضلال هو الكفر الذي شرطه الحياة **اه** فان قلت من مات كفر فهو
كفر بدمونه فليت يصف بالضلال أي الكفر قلت الميت كفر حكما لاحقيقة **اه** سم

التي هي في الجود وعموم العطايا
صائب أي بصبا على كفايته
في الحرب فهل يمكنهم بها ولما استعار
الصائب لانامل الممدوح ذكر ان
هناك صاعقة وبين اتهامه فصل
سفيه ثم قال على رؤس الاقران
ثم قال خمس فذكر العدد الذي
هو عدد الانامل فظهر من جميع
ذلك انه أراد بالصائب الانامل
(وهي) أي الاستعارة (باعتبار
الطرفين) المستعار منه
والمستعار له (قسمان لان
اجتماعهما) أي اجتماع الطرفين
(في شئ) اما يمكن نحو أحييناه
في قوله تعالى أو من كان ميتا
فأحييناه أي ضا الفهد بناء) استعار
الاحياء من معناه الحقيقي وهو
جعل الشئ حيا لله الذي هي
الدلالة على طريق يوصل الى
المطلوب والاحياء والهداية مما
يمكن اجتماعهما في شئ وهذا
أولى من قول المصنف رحمه الله
ان الحياة والهداية مما يمكن
اجتماعهما في شئ واحد لان
المستعار منه هو الاحياء لا الحياة
وانما قال نحو أحييناه لان الطرفين
في استعارة الميت للضلال مما
لا يمكن اجتماعهما لان الميت
لا يوصف بالضلال

(ولتسم الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (وامتساع) عطف على ما يمكن (كاستعارة اسم المعدوم لوجود عدم غنائه) هو بالفتح النفع أي لانتفاء النفع في ذلك الوجود كما في المعدوم ولا شك أن اجتماع الوجود وعدم في شيء متسع وكذلك استعارة الموجود لعدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحي ذكره وتديم في الناس اسمه (ولتسم) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لعناد الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنه) أي من العنادية الاستعارة (التكسية) ٢٤٨ والخاصة وهما ما استعمل في ضده أي الاستعارة التي استعملت في ضد

معناها الحقيقي (أو نقضه لما مر) أي لتزيل التضاد والتناقض منزلة التناسب بواسطة تلخيص أو تمكيم على ما سبق تحفيقه في باب التشبيه (بحرف بشرهم بعداد أليم) أي أنذرهم استعبرت البشارة التي هي الأخبار بما يظهر سرورا في الخبر به لأنذار الذي هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التكميم والاستنزاء وكقولك رأيت أسدا وأنت تريد جببا على سبيل التلخيص والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التشبيه والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجليل (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه (فهمان) لأنه أي الجامع (أما داخل في مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل يحمل بعنان فرسه (الجامع هبة طار إليها) أو رجل في شعبة في غنمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جاء الله الهبة الصيحة التي يشزع منها وأصلها

(قوله ولتسم) في قوله ولتسم دون أن يقول وتسمى أو سميت أشعار بأن هذه التسمية من جهة المصنف (قوله لعدم غنائه) قال في الاطول ولا يتوقف ذلك أي ما ذكر من استعارة اسم المعدوم لوجود عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة للنفع في أمر غير النافع في أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح النفع) وأما بالكسر مع القصر فهو اليسار ومع المداغنى ورفع الصوت (قوله لتعاند الطرفين) أي تنافيهما (قوله التكسية) أي الغرض منها التكميم أي الاستنزاء والسخرية وقوله والتماجيبة أي الغرض منها ايراد القبيح بصورة شيء مليح لجزء الاستصلاح والاستعارة (قوله استعبرت البشارة) أي أوعها (قوله في الخبر) أي في الشخص الخبر بما يظهر سرورا (قوله الذي هو ضده) أي ضد البشارة ونذ كبر الفهم لانها أخبار (قوله على سبيل التلخيص والظرافة) اقتصر على ذلك لأنه المحتاج إليه في التمثيل فلا ينافي صحة أن يكون ذلك على سبيل الاستنزاء فتكون استعارة تكسية كالآية (قوله وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمى في باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا جامعا لانه أدخل التشبيه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع افراد المشبه به تحت مفهومه اه أطول (قوله) فهمان لأنه اما داخل الخ لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من أن وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين أو خارج عنه لأن كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة اه أطول (قوله طار إليها) اسناد طار إلى الرجل مجازي أي طار فرسه بسعيه إليها اه أطول (قوله أو رجل) لعل أو لتقسيم خير الناس اه سم (قوله في غنمة) أي مع غنمة والتصغير لاقتليل اه سم (قوله وأصلها من هاجع يجمع اذا جبن) كان وجه المناسبة أن القزع منها جبن في الجملة تأمل سم أي فاستعمال الهبة في الصيحة التي يفزع منها من استعمال اسم الشيء في ملزومه (قوله قليل) أخذ القليل من التصغير (قوله للعدو) أي المشي بسرعة قال الحفيد والصواب للذهاب بسرعة إذا العدو ولا يناسب الراكب كما يشعر به أول الحديث اه أقول الشارح قصد مطابقة قول المصنف الاتي فان الجامع بين العدو والخ اه سم والظاهر أن الاعتراض من دفع يجعل الاسناد في طائر مجازا عقليا كما مر عن الأطول (قوله والظاهر) لعل التعيير بالظاهر إشارة إلى أن يكون الطيران ما ذكر ليس قطعيا وفي القهري أجيب بأن الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك

من هاجع يجمع اذا جبن والشعبة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله تعالى أو رجل اعتزل الناس وسكن في روس بعض الجبال في غنمه لقليل يراها ويكتفي بها في أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما (فإن الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أي في العدو والطيران لأنه في الطيران أقوى منه في العدو والظاهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجنح والسرعة لازمة له في الاكتر لادخاله في مفهومه

فالاولى أن يمثّل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المترتبة بعضها ببعض لتفسير الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض أعما والجامع ازالة الاجتماع الداخلية في مفهومهما وهي في القطع أشد والفرق بين هذا وبين اطلاق المرس على الانف مع أن في كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس في الانف وتفسيرين الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن في التقطيع مرعى في استعارته لتقريب الجماعة بخلاف خصوص الوصف في المرسن والخاص ان التشبيه ههنا منظور بخلافه فتمه فان قلت قد تقرّر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدّة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا كما من أمور بعضها قابل للشدّة والضعف فيصير كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الاسود أعنى المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدّة والضعف (واما غير داخل) عطف على اماد داخل (كأمر) من استعارة الاسود للرجل الشجاع والنفس للوجه المتبيل ونحو ذلك

الجناحين الاختيارى في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع الخطى على الارض ولا يخفى أن الجواب انما يصح اذا ثبت الثقل عن أثمة اللغة اه سم (قوله فالاولى) عبر بالاولى اشعارا بأن المشاحة في الامثلة ليست من دأب المحققين لانها انما تذكر لايضاح القواعد على تقدير صحتها لكن الاولى أن تكون صحيحة ولأن مسبى الاعتراض ليس قطعها اه سم (قوله أن يمثّل) أى للاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين (قوله وابعاد الخ) تفسيرى اه سم (قوله وهي في القطع أشد) أى لتأثيرها في الاتصال بالشدّة (قوله والفرق بين هذا) أى اطلاق التقطيع على تقريبن الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الانف) حيث جعل مجازا مرسلا وكلامه يوهّم أن كون المرسن مجازا مرسلا لا يوجب كذلك كما أسلفناه والمدار المعطوف من التشبيه أو الاطلاق والتقييد (قوله خصوص وصف ليس الخ) أمافي المرسن فكونه أنف ذى رسن وموضع المرسن وأمافي التقطيع فكونه في الاجسام المترتبة كذا في سم (قوله والحاصل) أى حاصل الفرق أن التشبيه أى الضمى اه سم وبه يتدفع ما يقال الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه ويحتمل أن يراد بالتشبيه المشابهة التي هي علاقة الاستعارة (قوله ههنا) أى في استعارة التقطيع (قوله منظور) أى ملحوظ ضمنا فكان استعارة بخلافه فمجان مجازا مرسلا اه سم (قوله قد تقرّر في غير هذا الفن الخ) قال الحفيد هذا هو المشهور وعند القدماء لكن الدليل على ذلك ليس بتمام ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف بالشدّة والضعف في الماهيات أيضا اه (قوله يجب أن يكون في المستعار منه أقوى) قال في المطول لتكون الاستعارة مقيدة اه قال سم ومن قوله لتكون الاستعارة مقيدة يظهر الفرق بين الاستعارة والتشبيه حيث لم يعتبر في الجامع فيه أن يكون أقوى على الاطلاق وذلك لانه قد يقصده نحو بيان الحال الكافي فيه المساواة فليست اه (قوله في الماهية الحقيقية) كالانسان والحيوان وكتب أيضا قوله في الماهية الحقيقية ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لافي الماهية الحقيقية للطرفين اه مطول (قوله بل قد يكون أمرا كما من أمور الخ) كفهوم الاسود المركب من الذات والسواد (قوله واما غير داخل) غير الداخل في مفهومهما حيث لا يكون داخلا في مفهوم أحدهما كما في تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافة بسرعة فانه داخل في مفهوم العدو ودون الطيران كما حقه الشارح وقد خالف المصنف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه ووجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين وأما غير عتم ما جعل الخارج عن أحد الطرفين داخلا في القسم الاول وهنجا جعل داخلا في القسم الثاني ولو أردت تطبيقه ما فاجعل الداخل في الطرفين في تأويل الداخل في أحدهما وحينئذ يدفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو اه أطول (قوله المثل) أى المثلث المتصور اه سم (قوله

لظهور أن الشجاعة عارض للاسد لا داخل في مفهومه وكذا التهلل للشمس (وأيضاً) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (اماعمية وهي المبتدلة (٢٥٠) لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسداً رمي أو خاصية وهي الغريبة التي

لا يطلع عليها الا الخاصة الذين
أوتوا ذهنها به ارتفعوا عن طبقة
العامة (والغريبة قد تكون
في نفس الشبه) بأن يكون تشبيها
فيه نوع غرابية (كافي قوله) في وصف
الفرس بأنه مؤدب وأنه اذا نزل
عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه
وقف مكانه الى أن يعود اليه (وإذا
احتجى قربوسه) أي مقدم سرجه
(بعنانه) * على الشكيم الى انصراف
الزائر * الشكيم والشكيمة هي
الحديدة المعلقة في فم الفرس
وأراد بالزائر نفسه شبه هيئة
وقوع العنان في موقفه من قربوس
السرج تمتد الى جاني فم الفرس
بهيشة وقوع الثوب في موقعه من
ركبيته المحتجى تمتد الى جاني ظهره
ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع
الرجل ظهره وساقه ثوب أو غيره
لوقوع العنان في قربوس السرج
بجانب الاستعارة غريبة لغرابية
الشبه (وقد تحصل) الغرابية بتصرف
(في الاستعارة) (العامة) (كافي قوله)
أخذنا بأطراف الاحاديث ينشأ *
(وسالت باعناق المطي الاباطح)
جمع أبطح وهو مسيل المافيه
دفاق الحصى استعار سيلان
السيمول الواقعة في الاباطح لير
الابل سيراً حثيثاً في غاية السرعة
المشتتة على لين وسلاسة والشبه
فيها ظاهر عاى لكن قد تصرف
فيه بما أفاد اللطف والغبرابة

لظهور أن الشجاعة عارض للاسد) أى وصفة خارجة عن المستعاره الذى هو الرجل
الموصوف بالشجاعة كذا في الاطول (قوله وكذا التهلل للشمس) أى والوجه التهلل
(قوله وهي الغريبة) أى البعيدة عن العامة (قوله في نفس الشبه) أى في التشبيه نفسه
لا في وجه الشبه ويدل عليه قول الشارح بأن يكون تشبيهاً سم (قوله قربوسه) يحتمل
أن يكون فاعل احتجى بتزليه منزلة الرجل المحتجى وكان القربوس ضم اليه فم الفرس بالعنان
كما يضم الرجل ركبيته الى ظهره ثوب مثلاً ويحتمل أن يكون مقعولاً وفاعل احتجى ضمير
يعود للفرس مضمناً معني جمع أى جمع الفرس قربوسه بعنانه الى نفسه كما يضم المحتجى
ركبيته فعلى الاول ينزل خلف القربوس منزلة الظهر من المحتجى وفم الفرس منزلة الركبتين
وعلى الثاني ينزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثاني أتم لأن
القربوس أعلى وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا موضع ما يحتجى به من الظهر قد در
والقربوس يفتح الرأ ولا تسكن الا في الشعر لان فعله لا نادر لم يأت غير مصعوق وهو
اسم أعجمي غير منصرف للعلبة والعجمة وأما خروب يفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف
والفصيح الضم وكذا يحتمل وهو أول الريح اه فرى وقوله ولا تسكن الا في الشعر عبارة
الاطول ولا تسكن الا للضرورة اه (قوله أى مقدم سرجه) فالقربوس مقدم السرج
وعبارته في المطول توهم أنه السرج وأن الكلام على حذف مضاف حيث قال أى مقدم
سرجه وفي الصحاح القربوس السرج اه والذي رأينا في الصحاح المعتمد القربوس
للسرج اه كذا في الاطول (قوله نفسه) أى نفس القائل فالاصل الى انصراف عبر عن
نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأذبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر
للحبيب يدل عليه البيت قبله اه أطول (قوله شبه هيئة الخ) أى لازم هيئة ليوافق
ما يأتي ولأن الكلام في الاستعارة المفردة (قوله من قربوس) بيان موقع أو من
تعيينه لان الموقع بالنعل بعض القربوس وكذا ما بعد (قوله تمتد الى جاني ظهره) في
الاطول تمتد امتدرا الى جاني ظهره اه والذي يظهر أن هذا الاتحاد غير لازم (قوله
وهو جمع الرجل الخ) فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لازم للهيئة لان نفس الهيئة
فقوله فيما مر شبه هيئة الخ أى شبه ضما وبجها مخصوصا لازماً للهيئة المذكورة بضم وجمع
مخصوص آخر لازم للهيئة أخرى لان معنى الاحتباء الجمع لا الهيئة اه من حواشي الحفيد
على المطول والمختصر (قوله لوقوع العنان) متعلق باستعارة (قوله أخذنا بأطراف)
أى شرعنا في أطراف الخ والأطراف جمع طرف (قوله فيه دفاق الحصى) أى حال
كونه فيه الخ وكتب أيضاً قوله دفاق الحصى بضم الدال بمعنى الدقيق قاله سم والظاهر
جواز الكسر جمع دقيق كطريف وظراف (قوله وسلاسة) أى سهولة (قوله قد تصرف)
أى الشاعر (قوله إذ أسند الخ) حاصله أنه حصلت الغرابية بتصرفين حيث أسند
السري الى الاباطح اسناداً مجازياً انظروا الى الإعناق اسناداً مجازياً تقديره لان مقتضى

(اد اسند النعل) أعنى سالت (الى الاباطح دون المطي) أو أعناقها حتى أفاد أنه امتلات الاباطح من الابل كونه

كونها في سيرها ملازمة للاعناق أن تكون نفس الاعناق أيضا سائرة (قوله كافي قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) لا يخفى أنه أسند في الآية الفعل القائم بالحال أي الشعر إلى المحل أي الرأس لاستعراق الحال وشيوعه في المحل فالتشبيه بالآية يقتضي أن يكون هنا السبلان للجمال أعنى المطى لكنه أسند مجازا إلى المحل أي الإبط فالباء ليست للتعبية بمعنى الأذهاب لأنه ليس فعل المطى بل فعل الله تعالى بل الباء للملابسة أو بمعنى في لأن الكلام على القلب فأصله سألت المطى بالإبط اه حقيقه (قوله في الهوادي) جمع هادية وهي العنق يقال أقبلت هوادي الخيل إذا بدت أعناقها اه فترى وفي بر نقل عن الصحاح أن الهادية مقدم العنق وإن هذا هو المناسب لكلام الشارح (قوله في الثقل والخفة) أي ثقل السير وخفته (قوله لأن المستعار منه الخ) قال في الأطول ولا يخفى أن استعارة العقل للحسي ينبغي أن لا تجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول وكفى شاهد عليه وقوعه في القرآن على ما سيذكره المصنف وإن ما جعله تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيمان تقسيم باعتبار الطرفين رباعي وهو أن الطرفين اما حسيان أو عقليان أو مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثي وهو أن الاستعارة جامعها اما حسي أو عقلي أو مختلف جمعها ووجهها تقسيم باعتبار الثلاثة ووجهه خفي اه (قوله لما سبق) من أن الحسي لا يقوم بأمر عقلي ووجه التشبيه لا بد أن يكون فأعنا الطرفين اه سم (قوله ثم وفأخرج لهم عجل جسد الخوار) في كون الآية استعارة بحث أجد جسد الخوار صريح في أنه لم يكن عجلا إذ لا يقال للبقر أنه جسد له صوت البقرة وقد أبدل من العجل بدلا لكل وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو قطير حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر فإن بيان الخيط بالبحر أخرجه من أن يكون استعارة إلى التشبيه فكذا أبدل جسد الخوار من عجلا أخرجه من أن يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم القطعية في كلامهم كاذره الشارح اه أطول (قوله له خوار) الخوار بالضم من صوت البقرة والغنم والظباء والنعام اه أطول (قوله الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط) وذلك أن السامري كشف له عن أثر فرس جبريل عليه السلام فسوات له نفسه أن تراب ذلك الأثر يكون روحا فيما ألقي فيه وقد كان بنو إسرائيل استعاروا حليما من القبط لعمرس لديهم فقال لهم اتوني بالحلي أجعل لكم إله الذي تطلبونه من موسى حيث قالوا أجعل لنا إلهما كالهم إلهة فضع منه صورة العجل وألني فيه ذلك التراب فصار حيوانا بدم وطم له خوار كالعجل فقال هو وأتبعه لبني إسرائيل هذا إلهكم وإله موسى الذي تطلبونه من موسى نسبة هنا وذهب بطله وكان ذلك في وقت ذهاب موسى ببني إسرائيل للمناجاة وسبقهم موسى طلبا للمناجاة ف وقعت تلك القصة (قوله من حلي القبط) قال

كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا (وإدخال الاعناق في السير) لأن السرعة والبطء في سير الأبل يظهران غالبا في الاعناق وتبين أمرهما في الهوادي وسائر الأجزاء تستند إليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة (و) الاستعارة (باعتبار الثلاثة) المستعار منه والمستعار له والجامع (سنة أقسام) لأن المستعار منه والمستعار له اما حسيان أو عقليان أو المستعار له عا منه حسي والمستعار له عقلي أو بالعكس فتصير أربعة والجامع في الثلاثة الأخيرة عقلي لا غير لما سبق في التشبيه لكنه في القسم الأول اما حسي أو عقلي أو مختلف تصير ستة وإلى هذا أشار بقوله (لأن الطرفين) أن كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو وفأخرج لهم عجل جسد فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط

في الاطول الجلي كقفل وبالفتح ما يزين به من مصنوع المعديات أو بالحجارة جمعه على
 كدلى أو هو جمع والواحد حلية كطية والقبط بالكسر أهل مصر واليهم تسب الثياب
 القبطية بالضم على غير قياس اه وقال القنري قوله من حلى القبط بضم الحاء المهملة
 وكسر اليااء المشتددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كدلى وندى وقد تكسرفاء الجمع
 لكسكان الياء مثل عصي والقبط أهل مصر اه (قوله التي سبكتها الخ) هذا انما
 يناسبه ضبط حلى بصيغة الجمع كما صنفه القنري (قوله السامري) حداد منسوب الى
 سامر وهو واسم قبيلة اه سم (قوله والجامع الشكل) لا وجه لتلك الخوار اه أطول
 أى لانه أيضا حسى مدرك بالسمع (قوله والمستعاره كشف الضوء الخ) جعل
 المستعاره كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان كون العالم مضيا والليل زمان
 كونه مظلم ولا يسلم أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على أن تعلق
 السمع بالنهار تجوز حقيقة قد سلخ الضوء لكن كان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل
 مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعاره الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة
 فلا يلقى ذكره في مقام البيان وان كان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة اه أطول
 (قوله كشف الضوء) أى أزالته اه سم (قوله عن مكان الليل) أى مكان ظلمته لان
 الليل من الزمان والزمان لا يكون في مكان ولا جمل ذلك فسر المخرج بقوله وهو الخ اه سم
 (قوله القاء ظله) قال الحقيقه المناسب ظلمته بدل ظله (قوله وهما حسيان) لا يخفى
 ان كلاما من الكشط والكشف ليس حسابا بل هو عقى اذ لا يدرك بالحس المعنى المصدرى
 الذى هو معناه حاضره أنه معدوم في الخارج انهم الا أن ياد بحديثهم ان الحاصل
 بالمصدر فيه ما حسى فليست أمثل ثم رأيت القنري استشكله وأجاب بأن المراد الهيئة الحاصلة
 عند الكشط والانكشاف اه سم وقيل حديثه باعتبار متعلقه ما من الجلد والضوء
 بناء على أنه اجرام لطيفة متصل بالمحسوس فتوجب ابصاره عادة كما أن الظلمة اجرام كذلك
 توجب عدم ابصارها انفصلت به (قوله دائما) كما في ترتب حصول العلم بالنتيجة على
 حصول العلم بالمقدمة عند من يقول بلزوم ذلك كالحسكة وقوله أو غالبا كما في ترتب ظهور
 اللحم على الكشط فانه ليس دائما لانه قد يكتشط الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهم ما
 بحيث لا يصير لازما به من غير ازالته عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم اه مخلصا
 من سم وكتب أيضا قوله دائما وغالبا هذا التردد لا جليل بيان معنى الترتب من حيث
 هو لا بالنظر الى خصوص المقام اه قبرى (قوله ويبان ذلك) أى بيان التشبيه بين كسط
 الجلد وكشف الضوء عن مكان الليل أى الظلمة اه سم (قوله ان الظلمة هي الاصل الخ)
 منهم من عكس (قوله يسترها بضوئه) هذا مبني على جعل الظلمة وجودية كإذهب اليه
 بعض المتكلمين اه حفيد على المطول (قوله قد سلخ النهار) أى ازيل ضوء النهار
 وقوله من الليل أى عن مكان ظلمة الليل (قوله فجعل ظهور الخ) الانسب فجعل الظهار

التي سبكتها نارا السامري عند القاءه
 في تلك الحلى التربة التي أخذها
 من موطن فيرس جنبريل عليه
 السلام (والجامع) لهما (الشكل)
 فان ذلك الحيوان كان على شكل
 ولد البقرة (والجميع) من المستعار
 منه والمستعاره والجامع (حسى)
 مدرك بالبصر (واما عقى فهو
 وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
 فان المستعار منه) معنى السلخ وهو
 (كشط الجلد عن نحو الشاة)
 والمستعاره كشف الضوء عن
 مكان الليل وهو موضع القاء
 ظله (وهما حسيان والجامع ما يعقل
 من ترتب أمر على آخر) أى
 حصوله عقيب حصوله دائما أو
 غالبا كترتب ظهور اللحم على
 الكشط وترتب ظهور الظلمة على
 كشف الضوء عن مكان الليل
 والترتب امر عقى ويبان ذلك أن
 الظلمة هي الاصل والنور طارئ
 عليها يسترها بضوئه فاذا غربت
 الشمس فقد سلخ النهار عن الليل
 أى كسطه وأزيل كما يكشف عن
 الشيء الشيء الطارئ عليه السائر
 له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب
 ضوء النهار منزلة ظهور المسلوخ
 بعد سلخ

الظلمة كأظهار المسلوخ فان السليح متعدّد اه حفيد على المطول (قوله اهابه) أي جلده
 (قوله وحينئذ صم الخ) اعلم التعرض للصحة دون الحسن لا تنفاه بها على ما يأتي عن
 العلامة اه سم أي في قوله ولوجعلنا السليح الخ (قوله هم مظلون) أي داخلون
 في الظلام (قوله لان الواقع عقب اذهاب الضوء الخ) قد يقال بل زمان الاذهاب هو
 زمان الاظلام فلا تعقب هناك لان الزمان الذي يتحقق فيه الاذهاب هو بعينه الزمان
 الذي يتحقق فيه الاظلام فهذا يشكل على المفاجأة ويقضي أنها لا تحسن ويؤيد ما قلنا
 ما يأتي عن العلامة من قوله ولوجعلنا السليح بمعنى التزعج الخ اذ التزعج هو الاذهاب المذكور
 هنا اه سم ويجب ان مدعى الشارح الصحة لا الحسن ويكفي للصحة التعقيب
 الربّي وهو هنا متحقق لان الاظلام معلول لاذهاب الضوء فهو عقبه رتبة وان اتحد زمانا
 كما سيذكره سم عند قول العلامة لم يستقم أو لم يحسن (قوله ففيه اشكال) يمكن أن
 يجاب عنه بأن النهار عبارة عن مجموع المدة من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو من
 طلوعها الى غروبها الا عن بعضها فالواقع عقب هذه المدة كلها الدخول في الظلام اه
 حفيد على المطول أي فالعنى يظهر منه جميع النهار في عقب هذا الاظهار الدخول
 في الظلام ولعل ما أجاب به مستند ما يأتي عن العلامة فليست أمثل قاله سم (قوله انما هو
 الابصار) فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقبل فاذا هم مبصرون اه سم
 (قوله كلام المفتاح) أي قوله ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله أي ظهور ظلمة الليل)
 قد يشكل هذا على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون معه الاظلام لا عقبه حتى تتأني
 المفاجأة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداءها وبالاظلام التوغل في الظلام والاستمرار فيه
 اه سم (قوله من النهار) يحتمل التضمن أي منفصلة من النهار أي بقرائه والابتداء
 أي ان الظهور يستدأ من مكان النهار فليست اه سم (قوله أو بأن المراد من
 الظهور التميز) أي ومن معنى عن والمعنى أن المستعار له تميز النهار عن ظلمة الليل والواقع
 بعد ذلك التميز هو الاظلام وفيه أنه ان أريد بالتمييز إزالة النهار عن مكان الليل
 باعدامه في مرأى العين فهو بعينه الوجه الذي بعده وان أريد بتمييزه مع بقاء وجوده
 في مكان الليل فلا معنى له تأمل ع (قوله أو بأن الظهور بمعنى الزوال) فالعنى أن
 المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فأقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيره
 (قوله وذلك عار الخ) عجزت صدره اه عجزنا البانها ولحومها اه قري وربطة امرأة
 وقوله ظاهر أي زائل وقوله البانها أي الابل (قوله وتلك شكاة) بفتح الشين المعجمة
 الشكاية اه قري وصدرة * وعبرها الواشون أي أسبها (قوله وذكر العلامة الخ)
 أقول كان المقصود من نقل كلام العلامة جواب آخر لتصحح المفاجأة اه سم وفي بس
 الاظهر أن يقال المقصود منه تصحيح ما ذكر في المفتاح ودفع الاشكال من غير احتياج
 لدعوى قلب في كلامه ولا تأويل الظهور بالتمييز أو الزوال لان الكلام انما هو موقوف لهذا

اهابه عنه وحينئذ صم قوله فاذا هم
 مظلون لان الواقع عقب اذهاب
 الضوء عن مكان الليل هو الاظلام
 وأما على ما ذكر في المفتاح من أن
 المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل
 ففيه اشكال لان الواقع بعده انما
 هو الابصار دون الاظلام وحاول
 بعضهم التوفيق بين الكلامين
 بجعل كلام المفتاح على القلب أي
 ظهروا ظلمة الليل من النهار أو بأن
 المراد من الظهور التميز أو بأن
 الظهور بمعنى الزوال كما في قول
 الحماسي
 * وذلك عار بان ربطة ظاهر
 وفي قول أبي ذؤيب
 * وذلك شكاة ظاهر عنك عارها
 أي زائل وذكر العلامة في شرح
 المفتاح ان السليح يكون بمعنى
 التزعج مثل سلخت الاهداب عن الشاة
 وقد يكون بمعنى الانخراج نحو
 سلخت الشاة عن الاهداب

صريحاً وان لزم من ذلك محضة المفاجأة اه وقال الفسري كلام العلامة يخالف كلام
 الشارح في أن الظلمة هي الاصل والمظروف والنور طارئاً عليه وظرف فان الظاهر على
 تقرير العلامة أن يكون الليل ظرفاً والنهار مظروفاً اه (قوله فذهب صاحب
 المفتاح الى الثاني) أي تبعاً لعبد القاهر كما في المطول وذهب غيرهما الى الاول ومن الغير
 المصنف لان الكشف الذي عبر به المصنف هو النزاع وقول بعضهم لا يلزم أن يكون
 المصنف من غيرهم بل للفرق بين الكشف والنزع فان الاول تدريجي والثاني دفعي فيه
 نظر ظاهر أهاده سم (قوله الى الثاني) وفي علمه قوله السابق أن المستعار له ظهور
 النهار من ظلمة الليل (قوله بالفناء لان التراخي الخ) يعني صح الايمان بالفناء لانها
 موضوعة لما يعتد في العادة معتبراً غير مترسخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات
 وربما يطول الزمان بين أمرين ولا يعد الثاني مترسخاً لان العادة كانت تقتضي أطول
 من هذا فيستقصيه المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثاني غير مترسخ ويستعمل الفناء كما
 في هذه الآية على تقرير المفتاح فان الاظلام وان تراخي عن الخراج ساعات النهار لا
 أن العادة تقتضي أن لا ينقضي مثل هذه الاضاعة الا في أضعاف هذه الساعات ولا يأتي
 الاظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لا يتناهى على خلاف العادة كأنه فاجأ عقيب الخراج النهار
 من الليل بلا مهلة كذا في الاطول وكتب أيضاً قوله لان التراخي وعدمه الخ هو معنى
 قولهم التراخي والتعقيب في كل شئ يحسبه ودفع بذلك ما يقال كيف صح قوله فاذا هم
 مغفلون مع وجود التراخي بين اخراج النهار من الليل الذي هو الاصباح وبين الاظلام
 بعد النهار (قوله بين اخراج النهار من الليل) الذي هو الايمان بالاضواء وهو الاصباح
 وقوله لكن لعظم شأن الخ يعني ان دخول الاظلام عظيم الشأن حتى ان حقه أن
 لا يوجد الا بعد مدة في أضعاف النهار فوجوده بعد النهار فقط كأنه وجود قبل وقته فعند
 النهار ذلك قليلاً في ظاهره ظهور النهار من ظلام الليل تميز النهار عن مكان الظلام
 بأن ير الضوء النهار عن مكانه اه سم (قوله وكونه مما ينبغي الخ) كأنه من عطف
 المسبب على السبب (قوله عند الزمان قريباً) أي غشيت الفناء (قوله كأنه يفاجئهم
 عقيب الخ) أي يحصل لهم من غير توقع له حينئذ (قوله وعلى هذا حسن الخ) لان
 دخول الاظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار اه سم (قوله عن
 الهواء) الذي هو مكان الظلمة (قوله لم يستقم أولم يحسن) انما قال أولم يحسن لأن
 نزع الضوء ودخول الظلام وان اتحد زماناً لكنهما يختلفان رتبة بالعلية والمعلولة
 اذا نزع عنه لدخول الظلام فأمكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتيب الزماني لكنه
 لا يحسن اه سم (قوله اذا قلنا كمرت الكوز الخ) أي لان الانكسار مع الكسر
 لا عقبه اه سم (قوله كقولك رأيت شمساً وانت تريد انساناً كالشمس) الاولى بعلاقة
 انه كالشمس لانك لو تريد بقلوك شمساً مفهوماً انساناً كالشمس لم يكن استعارته بل تشبيهاً

فذهب صاحب المفتاح الى الثاني
 وصح قوله فاذا هم مغفلون بالفناء
 لان التراخي وعدمه مما يختلف
 باختلاف الامور والعادات
 وزمان النهار وان توسط بين
 اخراج النهار من الليل وبين دخول
 الاظلام لكن لعظم شأن دخول
 الاظلام بعد اضاءة النهار كونه مما
 ينبغي أن لا يحصل الا في اضعاف ذلك
 الزمان عند الزمان قريباً وجعل
 الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج
 النهار من الليل بلا مهلة وعلى
 هذا حسن اذا المفاجأة كما يقال
 اخرج النهار من الليل ففاجأه
 دخول الليل ولو جعلنا السطح يعني
 لنزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن
 الهواء ففاجأه الاظلام لم يستقم
 أولم يحسن كما اذا قلنا
 كمرت الكوز ففاجأه الانكسار
 واما مختلف (بعضه حسى
 وبعضه عقلى) كقولك رأيت شمساً
 فتريد انساناً كالشمس

ولوزيد الساناهو في الواقع كالشمس لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه
وقد نبهنا على هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من ينقبه
فلذا تركه المقتاح اه أطول (قوله في حسن الطلعة) أي الوجه وقوله ونباهة الشان
أي رفعة وشهرته (قوله أي النوم الخ) عبارة الاطول المعنى امامن أيقظنا من رقادنا
فلا استعارة في المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاء وامامن
أيقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر والمستعار منه المقام ولا خفاء في أنهما
حسيان فجعل من قسم أطرافه عقليان دليل على أن مدار التقسيم في الاستعارة التبعية
على الاستعارة الأصلية اتى الاستعارة التبعية مبنية عليها اه (قوله الموت) أي على كون
المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له القبر على كون المرقد بمعنى مكان الرقاد (قوله عدم ظهور
الفعل) لان كلام النائم والميت لا يظهر منه فعل اه سم وكتب ايضا قوله عدم ظهور
الفعل أي الاختيار أي المقتدبه فلا يرد أن النائم يصدر منه فعل (قوله والجميع عقلي)
أما الموت وعدم الظهور فأمرهما واضح وأما النوم فلان المراد به انتفاء الاحساس الذي
يكون في البقطة لا آثار ذلك من الغطيط وانسداد العين مثلا ولا شأن أن انتفاء الاحساس
عقلي (قوله وقيل الخ) يمكن دفعه بأن المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كالمشعر به
نفي الظهور وهو بالنوم أشهر لانه في الموت تنزيه منزلة النوم خيالي لا تحقيقي اه أطول
(قوله فالحق) من جملة التنبيل قال في المطول ومن جعل الجامع عدم ظهوره لا فعال أي
كالصنف زعم أن القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه
يقال بعثته من نومه اذا أيقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب أن يكون لهما
اختصاص بالاستعارة اه قال القنري يمكن أن يقال البعث المطلق في صدد ذكر القيامة
وأحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح أن يكون قرينة الاستعارة على أنه لا يعد أن
يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت اه (قوله هو البعث) أي على أنه
موضوع القدر المشترك بين الايقاظ من النوم والاحياء من الموت وغور الاحساس
السابق (قوله وأقوى) فيه بحث ونعديله لا يقتضي ذلك اه حفيد (قوله مما لا شبهة فيه
لاحد) بخلافه في الموت فقد أنكره قوم (قوله كلام الموتى) اذا لا يردون الرقاد بمعنى
النوم لانه لم يكن حاصل لهم اه سم وقوله مع قوله هذا الخ أي لان الذي وعده الرحمن
وصدق فيه المرسلون وأنكره ولا القائلون هو البعث من الموت (قوله فان المستعار منه
كسر الزجاجة) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن في القاموس ان الصدع الشق
في الشيء الصلب وقوله والمستعار له التبليغ هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر بأظهر
ما تؤمر أي أظهر الامر اظهار الانجي كالآية ثم شق الزجاجة اما اذا فسر بالجهل
بالقرآن فالمستعار له أيضا حسي وله تفسيرات أخر جمعها القاموس اه أطول وكتب أيضا
قوله فان المستعار منه الخ منه ايضا يعلم ان حسنة ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقليته

في حسن الطلعة) وهو حسي (ونباهة
الشان) وهي عقلية (والا) عطف
على قوله ان كانا حسيين أي
وان لم يكن الطرفين حسيين
(قهما) أي الطرفين (اما عقليان
نحو من بعثنا من مرقدنا فان
المستعار منه الرقاد) أي النوم
على أن يكون المرقد مصدرا
وتكون الاستعارة أصلية أو على
أنه بمعنى المكان لأنه اعتبر التشبيه
في المصدر لان المقصود بالنظر
في اسم المكان وسائر المشتقات
انما هو المعنى القائم بالذات
لانفس الذات واعتبار التشبيه
في المقصود الاهم أوفى واستمع
لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة
التبعية (والمستعار له الموت
والجامع عدم ظهور الفعل
والجميع عقلي) وقيل عدم ظهور
الافعال في المستعار له أعني الموت
أقوى ومن شرط الجامع أن يكون
في المستعار منه أقوى فالحق أن
الجامع هو البعث الذي هو في النوم
أظهر وأشهر وأقوى لكونه مما
لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة
هو كون هذا الكلام كلام الموتى
مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق
المرسلون (واما مختلفان) أي أحد
الطرفين حسي والاخر عقلي
(والحسي هو المستعار منه نحو
فاصدع بما تؤمر

باعتبار أصلها لا باعتبار نفسها كذا في الاطول (قوله كسر الزجاجة) أي وشحوها
 بما لا يثبت بعد الكسر وقوله وهو وحسب أي باعتبار متعلقه (قوله والمستعار له التبليغ)
 فيه أن التبليغ لا يتعدى بالباء أصلا فالمناسب أن المستعار له الفرق بين الحق والباطل
 كما يشعر به قوله والمعنى أن الأمر الخ ثم ما في قوله بما تؤمر مصدرية أو موصولة والعائد
 محذوف أي بما تؤمر به من الشرائع وينبغي أن يعلم أن التعدية بالباء في طريقة التجوز واللا
 فالصديق بمعنى الشق والكسر يتعدى بنفسه كما في كتب اللغة اه حفيد وقوله الفرق الخ
 أي أو الجهر كما في حواشيه على المطول وفي المعنى قال ابن السكيت في قوله تعالى فاصدع
 بما تؤمر خمسة حذف والاصل بما تؤمر بالصدع به محذوف الباء فصار بالصدع محذوف
 أل لا تمنع اجتماع الأضافة فصار بصدع ثم حذف المضاف كما في واسأل القرية
 فصار به ثم حذف الجار كما قال هروبن معدي كرب * أمرئك الخير فاعل ما أمرت به *
 فصار تؤمر به ثم حذف الياء كما حذف في هذا الذي بعث الله رسولا اه وبه يعلم
 أن العائد انما حذف منصوبا لا مجرورا فلا بد أن شرط حذف العائد المجرور بالحرف
 أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا ويحتاج إلى الجواب بأن اصدع بمعنى أوامر
 ومن تجوز كون ما مصدرية الزحشرى واستظهره في المعنى وكأنه إشارة إلى ردة
 تضعيف أبي حيان له بأنه مبني على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به أن والفعل
 المبني للجهول والصحیح ان ذلك لا يجوز اه وذلك لأنهم صرحوا في باب أعمال المصدر
 بأن مذهب البصريين جواز رفعه نائب الفاعل على انه لا يلزم من عدم جواز كون
 المصدر الصريح من المبني للمفعول عدم جواز أن يرفع فعل مبني للجهول وحرف
 مصدرى بالمصدر لان علمه منع الاول على القول به الاتساق وذلك مفعول في الثاني تقدير
 كذا في يس (قوله والجمايع التأشير) أي وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه
 تأشير هو بيان لا يعود معه المؤثر فيه أي المدين إلى الحالة التي كان عليها قبل التأشير فان
 المبين لا يعود إلى الخفاء الذي كان عليه قبل البيان ولذا فسره بقوله ابن الاثر ابانة
 لا تمنح أي لا تعود إلى الخفاء (قوله وهما عقليان) في كون التبليغ عقليا بحيث
 فانه تكلم بكلام مخصوص محسوس على ما فهم من شرح المفتاح ويمكن أن يقال جعل
 المصدر حسبا باعتبار الحاصل بالمصدر تارة كما في السابق وهنا اعتبر نفسه كذا في حواشيه
 الحفيد على المطول (قوله والمعنى أن الأمر) أي أظهره وأوضحه هذا هو المناسب
 لقول المصنف والمستعار له التبليغ وفي الفري قوله والمعنى أن الأمر ابانة لا تمنح
 أي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يثبت أحدهما بالآخر كما لا يثبت الزجاجة المكسورة
 اه ولعل قوله أي افرق الخ تفسير للزوم (قوله كما لا يثبت) أي يجمع (قوله لما طفا
 الماء) في القاء من طفا بطفو وطفوا بطفوهما كطفى بطفى كرضى برضى طفيا
 وطفيا نابا للضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا في العكس وأسرف في المعاصي

فان المستعار منه كسر الزجاجة
 وهو وحسب والمستعار له التبليغ
 والجمايع التأشير وهما عقليان
 والمعنى أن الأمر ابانة لا تمنح
 كما لا يثبت صدع الزجاجة (وأما
 عكس ذلك) أي الطرفان مختلفان
 والحسب هو المستعار له (نحو أنا
 لما طفا الماء)

والظلم اه أطول (قوله جلناكم) أى جلنا آباءكم وأنتم في ظهورهم اه
سم (قوله في الجارية) أى في السفينة الجارية على وجه الماء. (قوله وهو
حسى) ذكر الضمير لاكتساب الكثرة التذكير من المضايقات وحسبها
باعتبارها (قوله الاستعلاء) أى طلب العلو المقرط لكن الطالب اعتبارى في الماء
كما ترى فان قلت السنين والتناء في الاستعلاء ليست اللزوم بل للتأكيده قلت يلزم أن
الجامع حينئذ حسى لا عقلى لأن العلوم مشاهد اه يس وكتب أيضا قوله الاستعلاء
المقرط المشتهر بين الاستعلاء الحسى والمعنوى اه أطول (قوله والاستعارة) ان
كانت بمعنى اللفظ كان في قوله باعتبار اللفظ المستعار وضع الظاهر موضع المظهر وكانت
قال باعتبار نفسه وان كانت بالمعنى المصدرى فالأمر ظاهر (قوله ان كان اسم جنس)
اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل أسامة ويشمل الاسماء المشتقة فلا يصح أن يقصد
هنا ما هو معروفهم نظهروا أن أسامة برى استعارة أصلية والحال ناطقة استعارة تسمية فلذا
قال السيد السند والشارح المحقق في شرحي المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس
اسما لمفهوم غير مشخص ولا مشتمل على تعليق معنى بذات فمدخل فيه محو ريل وأسد
وقيام وينخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة اه
أطول وكتب أيضا قوله اسم جنس هو ما دل على ذات ما من غير اعتبار وصف فخرج
بقوله نامن غير اعتبار الخ المشتملات والمرد بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية
عينا كان أو معنى (قوله كافي الاعلام الخ) وانما ألحق تلك الاعلام بأسماء الاجناس
دون المشتقات لأن تلك الاوصاف خارجة عن الاعلام كافي أسماء الاجناس لا داخله
كافي المشتقات كذا في الحفيد وبه يدفع تنظير صاحب الاطول فيما ذكره الشارح
وسعه السيد من أن استعارة تلك الاعلام أصلية بان نحو حاتم وتول بالمتناهي في الحدود
فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهي في الحدود له كمال جوده فهو
كاستعارة شيء من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شيء من المشبه والمشبّه به
لأن اعتبار التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي أن يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل
حاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الأصلية (قوله فاصلية)
بهي فاستعارة أصلية لأنها ليست تابعة لأمر آخر ولأنها أصل للاستعارة التبعية
اه أطول (قوله كاسد وقتل) مثالان لاسم الجنس أو للاستعارة الأصلية على تقدير
استعمالهما في الرجل الشجاع والضرب الشديد اه أطول والثاني هو المتبادر
فلذا سلبك الشارح (قوله والافتبعية) القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصروفة
والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كافي قولك أعجبت اراقة المضارب دم فريد
ولعلمهم لم تعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في كلام أبلغاه اه فترى (قوله وما يشق)
منه) أى من الفعل وهذا على قول وعلى المسامحة اه سم (قوله وغير ذلك) كاسم

جلناكم في بخارية (فان المستعار
له بكثرة الماء وهو حسى
والاستعارة منه التكبر والجامع
الاستعلاء المقرط وما عقليان
(و) الاستعارة (باعتبار اللفظ)
المستعار (قسمان لانه) أى اللفظ
المستعار (ان كان اسم جنس)
حقيقة أو تأويلا كافي الاعلام
المشتقة بنوع وصفية (فأصلية)
أى فالاستعارة أصلية (كاسد)
إذا استعير للرجل الشجاع (وقتل)
إذا استعير للضرب الشديد الأول
اسم عين والثاني اسم معنى (والا
فتبعية) أى وان لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس فالاستعارة
تبعية (كالنعل وما يشق منه)
مثل اسم الناعل والمفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف)
وانما كانت تبعية

التفضل نحو حاله أنطق من العبارة وأسماء الزمان والمكان والآلة نحو مقتل زيد لزمان
ضربه أو مكانه ومقتاله لآلة ضربه (قوله لأن الاستعارة الخ) اعترض الشارح هذا
الدليل بثلاثة أمور صرح بواحد منها ورخص إلى اثنين بقوله بعد استقامته بينهما
في الحواشي المنقولة عنه كما ستعرف واعترض عليه السيد أيضاً بأنه يصح جعل الصفات
محكوماً عليها لأن المعترف أحدث ونسبة وذات مأمّن حيث نسب إليه ذلك الحدث نسبة
تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة واستخرجت تلك الأمور بحيث صارت كشيء
واحد فجاز أن يلاحظ تارة بجانب الذات أصالة فتجعل محكوماً عليها وتارة بجانب الوصف
فتجعل محكوماً بها وهذا ولا يتخفى أن جعل الصفة محكوماً عليها إيجاباً مصادق عليه
مفهومها وجعلها محكوماً بنها باعتبار نفس مفهومها كما في سائر المفهومات الكلية
فدوران الحكم عليه وبه على الذات المعترفيه والحدث المعترفيه كما ذكره غير ظاهر ولك
أن تمنع منافاة عدم التقرّر للوصف الضمني ويرد سوى ما ذكره الشارح والسيد أمور
أحدها أنه وصف في هذا معاني الأفعال والصفات بكونها متحدة غير متقرّرة إلى غير ذلك
فلا يكون عدم الثبوت مانعاً عن الوصف وثانيها أنه لا معنى لكون البياض متقرّراً حين
التعبير عنه بالنظر البياض غير متقرّرين التعبير عنه بالابيض وثالثها أن معاني المصادر
أيضاً معروضة للزمان وأيضاً لم يظهر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها ولم
يعرض لها زمان اه أطول (قوله تعمد التشبيه) أي أصلها ومبناها التشبيه وقوله
أوبكونه الخ أشار بأولى أنه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود اه سم (قوله
وانما يصلح للموصوفية الحقائق الخ) أنت خير بأن انجاز المرسل لا يتحقق الا اذا انصف
المعنى الحقيقي بالضرورة فلا يجري ذلك أيضاً في المشتقات الاتباع ولم يقل ذلك عن القوم
اه حفيد (قوله وياض صاف) انما يظهر كونه من الحقائق المتقرّرة على مذهب بقاء
العرض زمانين وهو التحقيق عند كثيرين (قوله دون معاني الأفعال والصفات) كأنه
أشار بأن مقام لفظ المعاني إلى اندفاع البحث الذي أورده نفسه في شرح المنشأ وهو أن
الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبّه به ودون لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلاح
العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظاً لا يندرج في اتصافه بالمشاركة فيجوز أن يستعار
النطاق للدال باعتبار تشبيه الدال بالنطاق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما
للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره في ذلك الشرح أن المعترف في هذا المعنى مفهوم
اللفظ حتى اذا قيل انبت صمان الخير كان المستعار منه مفهوم الصم تعام مفهوم الصم
لاذواتهم فمعترف في صحة موصوفيته وعدمها لا لفظ الدال عليه اذ يعلم أنه آمن الحقائق
أمّن تأليقات العقل اه فترى (قوله بواسطة دخول الزمان الخ) فيه أن التعبير عن
الماضي بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة حفيد أي مع دخول الزمان في مفهوم
الماضي والمستقبل وهذا يقتضي أن الاستعارة هنا أصابة لكن صرح السبكي بأنها

لأن الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه
بقتضى كون المشبه موصوفاً بوجه
الشبه أو بكونه مشاركاً للمشبه به
في وجه الشبه وانما يصلح
للموصوفية الحقائق أي الأمور
المتقرّرة الثابتة كقولك جسم
أبيض وياض صاف دون معاني
الأفعال والصفات المشتقة
لكونها متجددة غير متقرّرة
بواسطة دخول الزمان في مفهوم
الأفعال

نعمة كذا بخط سم وكتب أيضا قوله بواسطة دخول الزمان الخ اعترض السيد نحو هذا
 الدليل في بحث المسند بأن دخول الزمان انما يقتضي تجدد المجموع لا الحدث الذي هو
 المقصود فراجع اه سم (قوله وعروضه للصفات) فيه بحث لأن العروض ان منع
 جريان التشبيه ينبغى أن لايجرى في المصادر أيضا لأن عروض الزمان لها حقيقة اللهم
 الآن يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر
 وما لم يلاحظ نسبة الضرب الى شيء لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل أو يقال المراد
 بعروض الزمان للصفات دلالة عليها دلالة بحسب العرف الطارئ على أصل الوضع
 اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك ننسب المصدر وقدمت عن الفاضل المحشي
 في توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ما ذكرته فارجع اليه اه فترى
 (قوله وهو ظاهر) لأن الحرف لا يقع موصوفا اه سم وكتب أيضا ما مضى زاد في المطول
 وأما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمعدوف أى رجل شجاع
 (قوله كذا ذكره) لا يخفى أن هذا الدليل يقيد أن لا يعتبر التشبيه أصلا في الأفعال
 والمشتقات والحروف بل يكتفى بالتشبيه والاستعارة الأصلية في المصادر والمشتقات
 لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعارة تسعا في الأفعال والمشتقات والحروف وقد عرف
 الاستعارة فيما سبق باللفظ المستعمل فيها شبه بمعناه الأصلي الإبان بؤول ويقال المراد تشبيه
 جزء المعنى أو متعلقه كذا في الحفيد على المطول وقد يجاب بمنع إفادة الدليل ما ذكره
 للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصدين والتشبيه والاستعارة الحاصتين ضمنا
 بطريق السراية (قوله بعد استقامته) فيه إشارة الى متمع الاستقامة من وجهين
 أحدهما ان كلاما من الحركة والزمان ليس من الامور المتقررة مع أنه يقع موصوفا كقولك
 زمان طويل وحركة سريعة أو بطيئة وثانيهما أن مقتضى المدعى هو أن الأفعال
 والصفات والحروف لا تقع مشبهاتها ومقتضى الدليل هو أنه امتنع أن يكون شيء منها
 مشبها لا مشبهها فالدليل لا يطابق المدعى وانما قلنا مقتضى الدليل ذلك لأنه قال يقتضى
 كون المشبه موصوفا دون أن يقول كون المشبه به موصوفا وأجيب عن هذا بأن
 اقتضاء كون المشبه موصوفا ومحكما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا
 ومحكما عليه أقول لا يخفى انه لا يلتفت الى ذلك قصد وتفصيلا الى انضاف المشبه به بوجه
 الشبه كما يظهر له مصفين فلا يلزم أن يكون المشبه به معنى مستقلا بالمفهومية صالحا للحكم
 عليه تأمل اه حفيد بايضاح والجيب هو السيد وقول الحفيد أقول الخ مناقشة
 في الجواب وقد أجاب السيد عن الوجه الاول أيضا بمنع أن مرادهم بالحقائق الامور
 المتقررة وأدعاه أن مرادهم بها المعاني المستقلة بالمفهومية ولم يعلم له ذلك راجع الفترى
 قال في الاطول ويندفع الاعتراض الثاني بما حققناه أن المستعار له في الاستعارة
 التبعية يجب أن يكون من جنس المستعار منه فيكتفى في ايجاب الاستعارة التبعية

وعروضه للصفات ودون الحروف
 وهو ظاهر كذا ذكره وفيه
 بحث لأن هذا الدليل بعد
 استقامته لا يتناول اسم الزمان
 والمكان والالفة

في الانفعال والحروف دعوى أنها تقع مشبهة (قوله) لأنها تصلح للموصوفية (نحو)
مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب اه مطول وقد يقال الزمان عارض لها أيضا
فدليلهم يجري فيها أفاده في الأطول (قوله) وهم أيضا صرحوا (الخ) فلا تدخل في المشتق
من الفعل فلا يتناولها المدعى أيضا كما يتناولها الدليل اه سم وأقول لا ينبغي أن
تصرح بهم بأن المراد بالمشتقات ما عدا اسم الزمان والمكان والآلة بدفع الاعتراض على
دليلهم بعدم تناوله الثلاثة دلالة حيث دعى جميع مدعاهم فلا تصور فيه باعتبار مدعاهم
والتصور انما هو في مدعاهم تأمل (قوله) الصفات (الخ) مما فرق به بين الصفات
وأسماء الزمان والمكان والآلة أن الذات المدلولة للصفات في غاية الإبهام والذات المدلولة
للكل الاسماء لها تعين الزمانية والمكانية والاكسية كذا في الأطول وراجع (قوله) فإن
المعنى على تشبيه الضرب (الخ) أي لا على تشبيه الموضع المذكور والقبر بالمقتل والمرقد
بل شبه الضرب مثلاً بالقتل فأطلق عليه اسم ثم اشتق منه المقتل فكان المقتل استعارة
تبعية (قوله) بل التحقيق) يعني ينبغي أن يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان
والمكان والآلة فكانه قال فالتحقيق في الاستدلال على أنها تتبعية أن يقال إن
الاستعارة (الخ) اه سم والاحسن أن يكون المراد بل التحقيق في الدعوى والاستدلال
لأنه كما حقق الدليل بقوله لأن المصدر (الخ) حقق الدعوى بقوله أن الاستعارة في الأفعال
وجميع المشتقات (الخ) فأتى بالدليل شاملاً لاسم الزمان والمكان والآلة وأتى بالدعوى
كذلك (قوله) وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لأنها من المشتقات
حقيقية ولا يتأخر ما تقدم لأنه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة اه سم (قوله) لأن المصدر
(الخ) لتعيل لتبعية استعارة غير الأفعال في سائر المشتقات كما يدل عليه عبارة المطول
وأما تبعية استعارة الأفعال فتحقيق دليلها أن معنى الفعل لما اشتمل على النسبة الغير
المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لأن المركب من المستقل وغيره غير
مستقل وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية اعتبرنا التشبيه والاستعارة أولاً
في المصدر فتأمل وبسط ذلك أن الفعل لا يصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه الذي هو
معنى الاستعارة ونفي الملازم يقتضي نفي الملازم لأن الفعل وإن دل على الحدث الذي يصح
أن يحكم به ويوصف به لا يوضح أن يحكم عليه لأن وصفه اعتمده فيه نسبة إلى الفاعل
لأنها بل ليتوصل بها إلى حال الفاعل المخصوص فلم يمكن الحكم عليه كما أن الحرف لما
وضعه الواضع ليفيد معنى نسبياً كالابتداء في من مثالية وصل به إلى حال متعلقة
المخصوص كالسير والبصرة لا يصح الحكم على مدلوله لقصد غيره وانما يحكم على
الابتداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف لأنه لازم للمقصود بالحرف لزوم الاعم لاخص
فالفعل والحرف لما كان الغرض من معناه التوصل إلى معنى خاص لم يحكم على
معناها ولا به مادام كذلك لعدم استقلالها بالمفهومية لأن النظر فيه لغيره وانما يصح وقوع

لأنها تصلح للموصوفية وهم أيضا
صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو
الصفات دون أسماء الزمان والمكان
والآلة فيجب أن تكون الاستعارة
في اسم الزمان ونحوه أصلية بأن
قدّر التشبيه فيه نفسه لا في مصدره
وليس كذلك للقطع بأننا إذا قلنا هذا
مقتل فلان للموضع الذي ضرب
فيه ضرباً شديداً ومراً قد فلان أقبره
فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل
والموت بالرقاد وان الاستعارة
في المصدر لا في نفس المكان بل
التحقيق أن الاستعارة في الأفعال
وجميع المشتقات التي يكون القصد
بها إلى المعاني القائمة بالذوات
تبعية لأن المصدر الدال على المعنى
القائم بالذات

الفعل مسنداً ومحمكوماً باعتبار الحدث المقصود الدلالة عليه على وجه الاستقلال فقد
 تبين بهذا وجه تبعية استعارة الفعل والحرف وأما المشتقات فالقصد بالذات فيما ذات
 موصوفة بحدث خاص فلذلك لانه على الذات المقصودة صرح الحكم عليه وعلى الحدث
 المنسوب صرح الحكم به ونسبته الى الفاعل لتتقيد به تلك الذات فلم تنفع من الحكم عليه
 لانها كالعارض فوجه كون الاستعارة فيها تبعية أن الذات المقصودة فيه في غاية الابهام
 والخصوص الحدث فاعتبر التشبيه فيه لان المهم لا يطلب التشبيه فيه للجهل باوصافه
 وايضاً المقصود الاهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه كما حققه
 الشارح فقد بر وكتب ايضاً قوله لان المصدر الدال الخ قال في الاطول ونحن نقول الاولى
 أن يقال ان ما سوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقي والمجازي في المشتقات
 فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدرى معنى مصدرى فالاحتى بالاعتبار أن تعتبر
 هذه الاستعارة في المصدر انما ادخل له في الاستعارة عين الاستعارة أو يقال اعتبر
 الاستعارة في المصدر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتحصيل حقائقها
 ويكون تناسب بين الحقائق والمجازات مرعياً اه (قوله هو المقصود الاهم) لخصوصه
 بخلاف الذات فانها مهمة ولان الشيء اذا اشتمل على قيد فالقصد بذلك القيد (قوله
 والا) بأن كان المقصود الذات (قوله لذلك) كذا في اللفاظ الدالة الخ) مثل مكان فيه الرقاد اه
 سم (قوله فالتشبيه في الاولين الخ) قال الفاضل المحشي فان قلت هل تجزى في نسب
 الافعال الاستعارة تبعاً على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشترط معنى يصلح أن
 يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة اهلها
 احرى ان مشهوره وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس مطلق
 النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فاذا أسند
 الضرب الى المحترض دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التكرير بنسبته
 الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجمله يمكن
 الاستعارة في الافعال باعتبار نسبتهما بان يشبه بما يرجع نسبتهما اليه بنوع استلزام كطلق
 الاتصاف والقيام مثلاً ما يرجع اليه نسباً أخرى كذلك كطلق الآلية مثلاً فيقال قتلى
 السوط والسيف فالتبعية في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما
 بينهم فقد بر فانه دقيق اه فترى وقال في الاطول فان قلت هل تجزى الاستعارة في الافعال
 باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعتبر فيها والاستعارة فيها فتفسر في الافعال قلت
 لا لكن لما قاله السيد ونقل ما مر عن السيد وناقشه بما مر في الفترى ثم قال بل لانه
 النسبة جزء من الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل
 يستعار من معناه نفس المصدر ويشتق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة اه وكتب
 ايضاً قوله بالتشبيه في الاولين الخ قال في الاطول القوم زعموا أن استعارة المشتقات

هو المقصود الاهم الجدير بأن
 يعتبر فيه التشبيه والالذات
 الالفاظ الدالة على نفس الذات

باعتبار استعارة المصدر بمعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق
 بحكم سرية الاستعارة المأخوذ من غير تشبيه لمعنى المشتق بشئ ومن غير استعارة المشتق
 واستعارة الحرف لما يستعار له باعتبار استعارة اللفظ جعل الواضع معناه آلة لوضع الحرف
 لمعانيه الغير المتناهية كالعلة فانه وضع اللام لكل علة مخصوصة ملحوظة بين علة
 ومعلول بلا حظتها بفهوم العلة فيستعار لفظ العلة لفهوم ترتب شئ على شئ تشبيه
 الترتب بالعلة فتسرى تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلة المخصوصة الملحوظة
 بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بتعلق معنى الحرف حيث قالوا
 اعتبر الاستعارة أو لا في متعلق معنى الحرف وهذا مشكل جداً لا يخفى على مستعبر
 لمشتق أو حرف أنه لا يتكلم أولاً بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيئاً منهما
 وهذا هو الذى يليق بالسكاكى أن يجعله وجه الرتبة التبعية الى المكتبة اه وأجيب عن هذا
 الاشكال بأنه ليس مرادهم بيان الاستعارة في المصدر والمتعلق بالفعل بل المراد جريانها
 فيها باعتبارها وتقدير او يدل عليه قول المصنف فيقدر في نطق الحال الخ فتدبر وقال
 في موضع آخر وبالجملة يتجه ان جعل معاني الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة
 بلا حظتها بالألفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار أهون من الحكم
 بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساغدها الواقع اه وقد عرفت الجواب
 (قوله) فالتشبيه في الأولين لمعنى المصدر فيه ان التشبيه في الأولين بمعنى المصدر لانه
 لأن الفعل مستعار فيجب أن يعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله
 وفي الثالث لمعنى معناه ودفعه ظاهر عما حققناه لك من أن المستعارة في الاستعارة
 التبعية كالمستعار منه وما يعتد في الافعال من الاستعارة التعبير عن الماضى بالظارع
 وبالعكس بأن يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضى بالحاضر
 في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما الآخر قال السيد السند
 فعلى هذا الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد مثلاً بالقتل
 ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضرباً شديداً والثاني أن يشبه الضرب
 في المستقبل بالضرب في الماضى في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى
 المصدرى موجوداً في كل واحد من المشبه والمشبّه به لكنه قيد في كل منهما بقيد مغاير
 ليعد الآخر قصص التشبيه لذلك وفيه أن الضرب حقيقة في كل من الضرب في الماضى
 والضرب في المستقبل فكيف تتحقق استعارة من أحدهما الآخر حتى يلزم الاستعارة
 بجمعيته في الفعل اه أطول (قوله) معاني الحروف كالاتداء المخصوص وانظر في
 المخصوصة والغرض المخصوص اه سم (قوله) ما يعبر بها عنها أى معان كلية يعبر بها
 أى بدو والمعان معاني الحروف (قوله) ابتداء الغاية) المراد بالغاية المسافة اطلاقاً لاسم
 الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قوله الى لانتهاء

دون ما يقوم بها من الصفات
 (فالتشبيه في الأولين) أى الفعل
 وما يشتق منه (لمعنى المصدر) وفى
 الثالث أى الحرف (للتعلق
 معناه) قال صاحب المفتاح المراد
 بتعلقات معاني الحروف ما يعبر
 بها عنها عند تفسير ما فيها مثل
 قولنا من معناها ابتداء الغاية
 وفى معناها الطرفية وكى معناها
 الغرض

الغاية كما ذكره الشارح في التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بضده فنهاية الشيء ضده فكيف يكون جزمه بل انما تطلق على آخر جزمه من جهة مجاورته وبين النهاية ولك أن تقول غاية ما في الباب أن تكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز اه فترى (قوله وهذه) أي ابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق (قوله والاما كانت حروفا بل أسماء) قال في شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما منع الملازمة بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظه غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر يعني أن يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة أحد اللفظين عليه ذكره متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الآن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد أبطله الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فلي نظر فيه اه فترى (قوله بنوع استلزام) لأن الخواص تستلزم العوام اه سم (قوله الجورور) أي بمعنى الجورور لأن تقدير التشبيه في معناه أفاده في الاطول (قوله ليس بصحيح) قد يوجه كلام المصنف بالصير الى حذف المضاف أي كمتعلق الجورور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس الخصوص والتشبيه للمتعلى بالمصطلح بالمتعلق اللغوي ويوضحه أن مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع أنهم التلبس كذلك فامتنع جل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بأن يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس الخصوص بالظرفية وقوع التشبيه أولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للمتشبه به الضمى وهو الظرفية المخصوصة في التشبيه أعني تلبسه بزيد فالتلبس مستعاره والظرفية مستعار منه واللفظ في مستعار فلا خلل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساد اذ لا يلائم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس الجورور كما لا يخفى اه فترى (قوله فيقدر) أي اذا كان التشبيه في الاولين لمعنى المصدر وفي الثالث لمعنى المصدر اه سم (قوله وان أطلق الخ) قال في الاطول احتمال المجاز المرسل يعني عن تكلف الاستعارة التبعية الذي لا يرضى به أحد من غير اضطراب مع أن في استعارة النطق للدلالة استنباعا آخر وهو أن ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة لدلالته فالتشبيه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق أن يشبهه به الحال والناسط يستحق أن يشبهه به ذو الحال اه ملخصا (قوله بل باعتبار أن الدلالة لازمة له) قد أشرنا في أول هذا الفن الى أن لزوم أمر لازم في جميع أنواع المجاز استعارة أو مجازا مرسلأ فاعتبار ذكر الملزوم واردة للملازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لابد من بيان أنها من أي نوع من أنواعها اه فترى أقول يمكن دفعه بأن اللزوم المعتبر في جميع أنواع المجاز هو اللزوم بالمعنى العامة لسائر العلاقات وهذا هو الذي لا يكفي ذكره في بيان

وهذه ليست معاني الحروف
والا لما كانت حروفا بل
أسماء لأن الاسمية والحرفية
انما هي باعتبار المعنى وانما هي
متعلقات لمعانيها أي اذا أفادت
هذه الحروف معاني ردت تلك
المعاني الى هذه بنوع استلزام
فقول المصنف في تشبيل متعلق
معنى الحروف (الجورور في زيد
في نعمة) ليس بصحيح واذا كان
التشبيه معنى المصدر ولتعلق معنى
الحرف (فيقدر) التشبيه (في)
نقطت الحال والحال ناطقة بكذا
للدلالة بالنطق) أي يجعل دلالة
الحال مشبها ونطق الناطق مشبها
به ووجه التشبيه ايضاح المعنى
وارصاله الى الذهن ثم يستعار
للدلالة لنطق النطق ثم يشتق من
النطق المستعار الفعل والصفة
فتكون الاستعارة في المصدر
أصلية وفي الفعل والصفة تبعية
وان أطلق النطق على الدلالة
لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن
الدلالة لازمة له يكون مجازا
مرسلأ وقد عرفت أنه لا امتناع
في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة
الى المعنى الواحد استعارة ومجازا
مرسلأ

العلاقة والوزوم المعدود وعلاقة مخصوصة هو الازوم بالمعنى الخاص وهو عدم الانفكاك
 وبشبههما قلنا عدهم في أنواع العلاقات المزمومة والازومة فاحتفظه فانه نفيس (قوله
 باعتبار العلاقاتين) المشابهة وغيرها كالازوم اه سم (قوله وفي لام التعليل) عطف على
 قوله في نقطة الحبال وقوله للعداوة عطف على قوله للدلالة وقوله بعلمته الغائية عطف على
 قوله بالنطق ولا يخفى أن التشبيه في لام التعليل مطلقا لا يقتدر للعداوة بعلمته فالاول أن
 يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرفه كذا في الاطول وكتب أيضا قوله في لام
 التعليل أي في استعارة لام التعليل للعاقبة فتدوله في لام ليس متعلقا به قدر لأن التشبيه
 المقدر ليس في اللام بل في متعلقها اه سم (قوله كالحبة) أراد بالحبة محبة الملقط وهو
 موسى عليه الصلاة والسلام أو أراد آثارها لأن محبة الملقط وهو آل فرعون علة للالتقاط
 متقدمة عليه اه فترى (قوله والتبني) أي أخذه ابنا (قوله والحصول بعده) تفسيري
 إشارة الى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط والازوم فانه لازم هنا اه سم (قوله ثم
 استعمل في العداوة) أي في ترتيب العداوة الخ (قوله ما كان حقه) أي اللام (قوله
 في العلة الغائية) أي في ترتيب العلة الخ (قوله فتكون الاستعارة فيها) الضمير يرجع الى
 ما كان رأته باعتبار وقوع ما على كلمة اللام (قوله مأخوذ من كلام صاحب الكشف)
 حيث قال معنى التعليل في اللام في قوله تعالى ليكون لهم عذو وأورد على طريق المجاز
 لأنه لم يكن داعيةهم الى الالتقاط أن يكون لهم عذو وأورد على طريق المجاز
 ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وغرته شبه بالداعي الذي يفعل القاعل الفعل لأجله اه
 بطول وفي الاطول وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشف حيث قال
 وساق عبارة الكشف المذكورة ثم قال لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام
 استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكناية اه (قوله غير مستقيم على مذهب المصنف الخ)
 حاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن في مدخول اللام هنا استعارة
 تصر بجمية وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحل على الاستعارة
 لأنه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه ويمكن أن يجاب بأن المصنف لم يرد أن في مدخول
 اللام استعارة بالفعل بل أن فيه تشبها يصح أن يترتب عليه استعارة وان لم تقع بالفعل
 اه سم وأجاب الحنفيد بأن المصنف لم يدع الاستعارة التبعية في اطلاق الداعي ولفظه بل
 أنه يقدر التشبيه بين العداوة والداعي ثم تستعار اللام الموضوع لترتب العلة لترتب غير
 العلة فالمدخول لفظ المستعار منه لا المستعار له اه (قوله على مذهب المصنف) انما
 قد بذلك لأن السكاكي اختار رد التبعية الى المكنية كما سيجي اه حفيد على المطول
 (قوله أو تبعية) غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ
 اه مطول أي الذي هو الفعل والمشتق والحرف اه سم (قوله أنه شبه ترتيب الخ) قال
 في الاطول فيه بحث لأن الترتيب هو المعلولة لا العلية فلا مشابهة بينه وبين العلية حتى

باعتبار العلاقاتين (و) يقدر
 التشبيه (في لام التعليل) نحو
 فالتقطه) أي موسى (آل فرعون
 ليكون لهم عذو وأورد على طريق
 أي يقدر تشبيه العداوة (والحزن)
 الحاصلين بعد الالتقاط (بعلمته)
 أي علة الالتقاط (الغائية) كالحبة
 والتبني في الترتيب على الالتقاط
 والحصول بعده ثم استعمل
 في العداوة والحزن ما كان حقه
 أن يستعمل في العلة الغائية
 فتكون الاستعارة فيها تبعا
 للاستعارة في المجزور وهذا الطريق
 مأخوذ من كلام صاحب الكشف
 ومبنى على أن متعلق معنى اللام
 هو المجزور على ما سبق لكنه غير
 مستقيم على مذهب المصنف
 في الاستعارة المصروفة لأن
 المتروك يجب أن يكون هو المشبه
 سواء كانت الاستعارة أصلية
 أو تبعية وعلى هذا الطريق المشبه
 أعنى العداوة والحزن مذكور
 لا متروك بل لتحقيق الاستعارة
 التبعية ههنا أنه شبه ترتيب العداوة
 والحزن على الالتقاط بترتيب علمته
 الغائية عليه ثم استعمل في المشبه
 اللام الموضوع للمشبه به أعنى
 ترتيب علة الالتقاط الغائية عليه
 فخرت الاستعارة أولا في العلية
 والغرضية

تستعاره اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعولوية والترقب ومدخول
لام القرض وان كان معولوا من وجهه وعلته من وجهه لكن لم يقبل أحد ان وضع اللام
للمعولوية بل اتفقوا على أن اللام للعلمية ولأن متعلق اللام على ما يقتضيه هذا التحقيق
العلمية مطلقا لعلية العلة الغائية لا لالتقاطها وكتب أيضا لمافضه والجامع هو الحصول
بعد طلب النفع ولا يخفى أنه اشهر في ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قبل هذا غير
واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكره من التشبيه اه فتري (قوله
وتبعيتها الخ) أي وجوب تبعيتها (قوله كما ترفي نطق الحال) فكأن استعارة نطق
تابعة لاستعارة النطق للملاحة كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلمية والقرضية
للاعدادة والحزن اه سم (قوله حيث استعيرت لما يشبه العلمية) كما استعير الاسد
للرجل الشجاع والحاصل أنه ان قدر التشبيه في أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف
فلا استعارة ممكنة والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطق الحال
تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطق قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى
الحرف كالعلمية والقرضية وما أشبه ذلك فلا استعارة تبعية اه مطول (قوله ومدار)
أي دوران اه سم وكتب أيضا قوله ومدار قرينتها أي الشائع الكثير فنبه بلفظ المدار
على ان القرينة تكون غير هذه الامور كقرينة الحال ولأنه أن يجعل القرينة القسمة الى
الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لانفسها اه أطول (قوله في الاقرين) انما قال
في الاقرين لما يشي من أن قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة اه فتري قال في
الاطول ولأنه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا (قوله نحو نطق
الحال بكذا الخ) فان قلت حاصل القرينة في هذه الامثلة استعالة قيام المسند بالمسند
اليه وتقدم أن ذلك من قرائن المجاز العقلي قلت لا يضر ذلك لأن المقصود بالقرينة
ما يصرف عن ارادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وان صلت للمجاز العقلي اه سم
(قوله جمع الحق الخ) هذا قول ابن المعتز في مدح أبيه حين خلع المقتدر لفساده من
الخلافه ونصب أي المعتز وقام بالخلافه كما ينبغي اه أطول وابن المعتز هو عبد الله بن
المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد (قوله السماحا) أي الجود وهو يفتح السين
وكسرهما كما في القاموس (قوله فان القتل الخ) ولا يخفى أن الفاعل أيضا قرينة
في أحياء اذ لا يأتي الأحياء الا من الله تعالى فجعل كل من القتل والأحياء مما القرينة فيه
المفعول فقط مبنى على الغفلة اه أطول وكتب أيضا ما نصه فليس قتل على معناه الأصلي
بل بمعنى أزال وكذا أحياء ليس على معناه الأصلي بل بمعنى أثبت وأكثروا كما انقروهم ليس
على معناه الأصلي بل بمعنى نضربهم فالكل استعارة تبعية والجامع بين القتل والازالة
هو الاعداد وبين الأحياء والاعمال السماحا هو الاظهار وبين القرى واللعن هو
اتصال شيء من الخارج الى الباطن اه سم (قوله ونحو نقرهم الخ) نبه بهذا المثال

وتبعيتها في اللام كما مر
في نطق الحال فصار حكم
اللام حكم الاسد حيث استعيرت
لما يشبه العلمية وصارت متعلق معنى
اللام هو العلمية والقرضية
لا الجور وعلى ما ذكره المصنف
سم واوفى هذا المقام زيادة تحقيق
أوردناها في الشرح (وسداد
قرينتها) أي قرينة
التبعية (في الاقرين) أي الفعل
وما يشي منه (على الفاعل
نحو نطق الحال بكذا) فان
النطق الحقيقي لا يسند الى الحال
(أ والمفعول نحو)

جمع الحق لنافي امام
(قتل البخل وأحياء السماحا)
فان القتل والأحياء الحقيقيين
لا يتعلقان بالبخل والجود (ونحو
نقرهم اهذهميات) نقدها
ما كان خاطعا عليهم كل زائد
الاهزم من الاسنة الناطع فأزاد
بلهذهميات طعنات

الثاني على أن القرينة تدور على المفعول الثاني أيضا كذا في الاطول وأشر إليه في الاطول وقبل هذا البيت

لم تلاق قومهم شر لا خوتهم * منعشة يجرى بالدم الوادى
فضمير يقر بهم للاخوة كذا في الاطول وكتب أيضا قوله يقر بهم لهذميات من
القرى وهو الضيافة في القاموس قراءة اضافته والظاهر أنه لا يتعدى الى المفعول الثاني
بنفسه وان البيت على إسقاط الباء (قوله مندوبة الى الاسنة القاطعة) فهو من نسبة
الشيء الى آتية (قوله والنسبة) أى على الثاني من نسبة الشيء الى نفسه للمبالغة (قوله
كاجرى) لشديد الحجرة (قوله تبعية تهكمية) الظاهر عدم دخول هذين الوصفين
في حيز القرينة اه سم وكان عدم دلالة على انها تهكمية لانه لا يمنع كونهما تلخيصية
(قوله وانما قال ومدارقر بنتها) أى ولم يقل وقر بنتها وكان معنى قوله ومدارقر بنتها
الاصل فيها والاكثر فلذا لم يقتض الانحصار اه سم (قوله باعتبار آخر) أى آخر خاص
والا فالاقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر في الثلاثة فان لها أقساما باعتبار القرينة فانها
اماطية او لفظية واما واضحة أو خفية اه أطول (قوله يلائم المستعاره أو المستعار
منه) أى بحسب اللفظ والمعنى اه سم (قوله أو تفتن الخ) أى بأن يذكر ذلك الملائم
مع الاستعارة الثالثة يذكرقر بنتها اذهى مما يلائم المستعاره في المصراحة والمستعار منه
في المكنية فلما عتبرت لم توجد مطلقة وقيل المقترنة بالقرينة اللفظية مجردة في المصراحة
مرشحة في المكنية فتكون صورة المطلقة الاستعارة التي قرنتها حالية (قوله الاول
مطلقة) هذا وقوله بعد والثاني مجردة والثالث مرشحة يشرب بأن الثلاثة أخبارا لثبوت
ثلاثة وهو بعيد ويمكن انه حل معنى واقرب اذ الثلاثة خبر مبتدأ محذوف أى هي
مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار ليصح جعلها خبرا عن
ضمير الاقسام الثلاثة كذا في الاطول تلخيصا ونعل الاقرب الابدال فتأمل (قوله
ولا تفرع) قال السرايى هو ذكر حكم ينبى على المستعاره أو منه اه أى وان لم يكن
بصيغة تفرع وبذلك يدفع ما أورده القنرى هنا وان أجاب عنه تأمل اه سم وعبرة
القنرى واعلم أن السكاكى ذكر في لطائف الأراض البلى الآية أن الخطاب في ما لا ترشح
وليس الخطاب وصفا ولا تفرع كلام واعتبار الوصف الضمى المخاطبة تصف لا يصار
اليه فكان تخصيص الصفة والتفرع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر فتأمل اه (قوله
مما يلائم) بيان لكل من الصفة والتفرع اه سم (قوله التي هي معنى قائم بالغير) قال
في الاطول الصفة المعنوية تحتل ما قام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو
المقصود اه (قوله لا لنت التحوى) والفرق بين ذاتيهما التباين لأن التحوى من
قييل اللفظ والمعنوية من قيسل المعنى وبين دال المعنوية والتحوى وبين المعنوية
ومدلول التحوى عموم من وجه لتصادقهما في أعجبني هذا العالم وتعارفهما في العلم حسن

منسوبة الى الاسنة القاطعة أو
أراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة
كاجرى والقتال القطع وزود الدرع
وسردها نصبها فالمفعول الثاني
أعنى لهذميات قرينة على أن
يقر بهم استعارة (أو المجرور نحو
قوله تعالى فيشرهم بعذاب اليم)
فان ذكر العذاب قرينة على أن
بشر استعارة تبعية تهكمية
وانما قال ومدارقر بنتها على كذا
لان القرينة لا تنحصر فيما ذكر
بل قد تكون حالية كقولك
نلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا
(و الاستعارة (باعتبار آخر) غير
اعتبار الطرفين والجامع واللفظ
ثلاثة أقسام) لانها اما أن لا تفتن
بشي يلائم المستعاره أو المستعار
منه أو تفتن بما يلائم المستعاره
أو تفتن بما يلائم المستعار منه
الاول (مطلقة وهي ما لم تفتن
بصفة ولا تفرع) أى تفرع
كلام مما يلائم المستعاره
أو المستعار منه نحو عندى أسد
(والمراد) بالصفة (المعنوية) التي
هى معنى قائم بالغير (لا لنت)
التحوى الذى هو أحد التوابع

فإن ضمن صفة معنوية لانهت نحوى وفي مررت بهذا الرجل فإن الرجل نعت نحوى
لاصفة معنوية (قوله مجردة) لتجريد هاجن بعض مبالغة لأن ذكر مبالغة المشبهة أبعد
دعوى الاتحاد التي هي مبنى كل استعارة وبها المبالغة (قوله بمبالغة المستعار له) ينبغي
أن يقيد بمبالغة المستعار له بأن يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزييف الدعوى
الاتحاد أذذكروا أن في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون في قوله
قامت نطللى ومن يحب * شمس نطللى من الشمس

تجريد من استناد التظليل لأن التعجب من التظليل أخرجه عن أن يوجب خلافا في دعوى
الاتحاد أذلوم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله أه أطول وكتب أيضا قوله بما
بلاغة المستعار له لم يقل بمبالغة المشبهة لتشكل التجريد في الاستعارة بالكتابة على مذهب
المصنف فيها لأن كلامه في الاستعارة التي هي قسم من المجاز وكدذا يقال في قوله
بعد ومر شجة وهي ما قرن بمبالغة المستعار منه قال في الاطول وهما نكتة لا بد من
التشبيه عليهما وهو أنه إذا اجتمع ملائحان للمستعار له فهل يتعين أحدهما للقرينة
أو الاختيار إلى السامع يجعل أيهما شاقرة ولا الآخر تجريدا قال بعض الافاضل ماهو
أقوى دلالة على الإرادة للقرينة والآخر للتجريد ونحن نقول أيهما سبق في الدلالة على
المراد قرينة والآخر تجريد كيف لا والقرينة مانصب للدلالة على المراد وبعد سبق
أحد الأمرين في الدلالة لا معنى لنصب الآخر فعلى هذا كون الغمر وتجريدا وسيما
الكلام قرينة محل نظروا الوجه أن كلام الملائمين المجتمعين أن صلح قرينة فقرينة ومع
ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومعددة القرينة بل كل معددة القرينة
مجردة أه (قوله ثم وصفه بالغمر) الذي يناسب العطاء لأن الغمر الاطاحة بالشيء
والتراكم عليه فهو يناسب العطاء دون الرداء لأنه يوصف بالتردون الغمر إذا لآ تراكم فيه
برلسي أه سم وقال في الاطول قد ذكر في القاموس الغمر من الثياب السايغ والغمر
المطلق الماء الكثير فالغمر المضاف إلى الرداء بالترشيح أشبهه على أنه لو حصل على الكثرة
لاحتجج إلى التجريد من الماء أه (قوله أي شارعا في الضحك أخذ فيه) يعني أنه قد
يجاوز حد التبسيم إلى الضحك كذا في الكشف فالتبسيم غير الضحك على ما في الصحاح
فتصحح حالية ضلحكا بالتوسعة في زمان التبسيم كما مر أو يجعل الحال مقدرة وأما إذا
كان التبسيم من مراتب الضحك كما هو المفهوم من الاساس والمقدمة فالحال مؤكدة أه
حفيد على المطول وقوله بالتوسعة الخ أي بأن يجعل عمدت حتى وقت الشروع في الضحك
بأن يكون آخر التبسيم أوّل الضحك فتصل المقارنة بهذا الاعتبار هكذا يظهر في مراده
(قوله أخذ فيه) تفسير (قوله أي إذا تبسم الخ) يعني إذا تبسم أخذوا أمواله
وتلكوها لأنه لا يمنعها أحد حينئذ فكأنما أتاح لهم بضحكه (قوله يقال غلق الخ) هذا
من المجاز المشهور في عرف اللغة وكان من أفاعيل الجاهلية أن الراهن إذا لم يوف ما عليه

(و) الثاني (مجردة وهي ما قرن

بمبالغة المستعار له كقوله غمر

الرداء) أي كثر العطاء استعار

الرداء للعطاء لأنه يصون عرض

صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى

عليه ثم وصفه بالغمر الذي يناسب

العطاء تجريدا للاستعارة

والقرينة سياق الكلام أغنى قوله

(إذا تبسم ضاحكا) أي شارعا في

الضحك أخذ فيه وتعامه

غلقت لضحكته رقاب المال

أي إذا تبسم غلقت رقاب أمواله

في أيدي السائلين يقال غلق الرهن

في يد المرتهن إذا لم يقدر على

إفثكاكه

في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن اه حفيد على المطول قال المصنف في الايضاح
وعليه أى على التجريد قوله تعالى فإذا قمها الله لباس الجوع والخوف وذكر في بيانه
ما تنقيحه أن الاذاقة تجريد للباس المستعار لشدة الجوع والخوف بعلاقة السموم
لجميع عوم اللباس واهذا اختاره على طم الجوع الذي هو أنسب بالاذاقة وانما كانت
الاذاقة من ملائعات المستعار له مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت
الاذاقة في البلايا والشدائد وجرى مجرى الحقيقة في اصابته فافيه ولون ذاق فلان
البؤس والضرب واذاقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضر والالم بما يدرك من طم المز
والبشع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لأن
الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة
الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد اختلف في ذلك أثر المخشري فقوله شبه
ما يدرك من أثر الضر والالم بما يدرك من طم المز والبشع بيان لوجه تعارف الاذاقة
والذوق في اصابة الشدائد وما ينشأ منه هذا التعارف لا يبان أن في الآية استعارتين
احدهما تسم بحجة وهي أنه شبه ما عشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على اللباس ثم استعمله اللباس والاخرى مكينة وهي أنه شبه
ما يدرك من أثر الضر والالم بما يدرك من طم المز والبشع حتى أوقع عليه الاذاقة فتكون
الاذاقة استعارة تخيلية لا تجريدا كما ظنه النابح فنسب الى القوم والمخشري
اعتبار ينك الاستعارتين في الآية لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضى
ارادة حقيقة لها وجعلها تجريدا يقتضى ارادة ما تعارف فيه من اصابة الشدائد
ولا يجتمعان وان قال بعض انه لا بأس بارادة حقيقة الاذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة
بالكناية لالا اعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف في نظم الكلام لانه خال عن
التصويل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا يحتاج للقرينة فكيف يجعل قرينة
على الاستعارة بالكناية اه أطول (قوله والثالث من جهة) الترشيح تربية الولد بالبن
قليل قبله حتى يقوى على المص ويقال أيضا ترشح للوزارة تربي وتأهل لها اه حفيد
فالتقوية لازمة للترشيح فالمرحلة المقواة لان فيها تقوية ادعاء الاتحاد (قوله استعير
الاشتراء للاستبدال) أى بقرينة أن الاشتراء الحقيقي لا يقع على الضلالة (قوله من
الربح) أى المنق (قوله وقد يجتمعان) الظاهر انه ليس من الاجتماع الوصف الشامل
لكل من المشبه والمشبه به اه سم وكتب أيضا قوله وقد يجتمعان منه به على ان التقسيم
اعتبارى أو على دفع ما يوههم من الثاني بين التجريد والترشيح فان أحدهما يدعى الى
الاتحاد والاخر الى التعدد ووجه اجتماعهما بصرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقترن
بالصفة والتفريع والمشبه به حتى تستدعى الدعوى ثبوت الملائم للمشبه به أيضا اه
أطول ثم قال ودعا بوجه بأن التجريد متباعدة الواقع والترشيح متباعدة الادعاء فليكن

(و) الثالث (من جهة) ما قرنت
بما بلائم المستعار منه نحو قوله
تعالى أولئك الذين اشتروا
الضلالة بالله - دى فلما رجعت
بجارتهم (استعير الاشتراء
للاستبدال والاختيار ثم نزع
عليها ما بلائم الاشتراء من الربح
والتجارة) وقد يجتمعان (أى
التجريد والترشيح) (قوله لدى
أشد شاكى السلاح)

هذا تجريد لانه وصف بما يلام المستعاره أعني الرجل الشجاع (٢٦٩) مقذف له لبدأ ظفاره لم تقلم هذا ترشيح

لان هذا الوصف بما يلام المستعار منه أعني الاسد الحقيقي والبدء جمع البسطة وهي ما تلبس من شعر الاسد على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع (والترشيح أبلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح لا تشبهه على تحقيق المبالغة) في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلام المستعار منه تحقيق لذلك وقوية (ومبناه) أي مبنى الترشيح (على تناسي التشبيه) وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيهه (حتى انه يبنى على علو القدر) الذي يستعاره علو المكان (ما يبنى على علو المكان كقوله

ويصعد حتى اظن الجهور

بان له حاجة في السماء)
استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج السكال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء من ظن الجهور أن له حاجة في السماء وفي لفظ الجهور زيادة مبالغة في المدح لما فيه من الإشارة الى أن هذا انما يظنه الجهور وأما العاقل فيعرف أن لا حاجة له في السماء لانصافه بسائر الكمال

المعنى مما خفي على بعض

في البيت تقصصا

حيث أثبت

وجهة هو تولى ما قد مناهم أذهب وأنبأ اه (قوله هذا تجريد لانه وصف الخ) مبني على أن قرينة الاستعارة حاسة أوفى البيت السابق والافشاكي السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد اه فترى (قوله هذا ترشيح) المشار اليه هو ما بعد مقذف اما هو فلا ترشيح ولا تجريد لانه يصلح للاصناف في كل من المشبه والمشب به هذا ان فسر بكثير الجمع ضم الجسم فان فسر بمن رمى به كشيء في الحروب والوفائع كان تجريدا على الظاهر ثم كون أظفاره لم تقلم ترشيحا مبني على ان المراد انه ليس من مادة جنسه وشأنه التقليم والافقد يوجد في بعض أفراد الانسان ذلك أيضا قال في الاطول ولو أريد بعدم تقليم الظفر سبب الضعف على ما في مخرج الكشاف من انه يقال فلان مقلمو الاظفار وضعيف فهو مما لا اختصاص له بشيء من الاسد والرجل القوى الشجاع الآية يقال الوصف بعدم الضعف أحسن بالاسد اه (قوله والترشيح أبلغ) أي أعظم بلوغا ووصولا الى المنصود ومن الاتحاد وكتب أيضا قوله والترشيح أبلغ ويليهِ الاطلاق وجمع التجريد والترشيح في مرتبة الاطلاق لتساوقهما بالتعارض ما لا يغلب جانب أحدهما فيكون الحكم له (قوله على تناسي التشبيه) أي اظهار تشابهه ومعاملته معاملة المتشبي وكتب أيضا قوله على تناسي التشبيه أي على شدة تناسيه والافاضل الاستعارة مبني على تناسيه أيضا (قوله وادعاء الخ) تفسيرى للتناسي اه (قوله نفس المستعار منه) أي من أفراد (قوله حتى انه) نفعية (قوله يبنى على علو القدر) أي يجري وصيغة المضارع الحكاية الحال الماضية اه أطول (قوله حتى اظن) قال الحفيد باللام وصيغة الماضي هو الراية واللام لام الابتداء على ما يفهم من شروح المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضي المتصرف بدون قد بما لا يجوز الجهور ويمكن أن تجعل اللام في جواب قسم محذوف مع قد اه وقال القنري اللام في اظن لام الابتداء أدخلت على الماضي بتقدير قد وروى يظن اه (قوله ثم بنى عليه ما يبنى الخ) قال المصنف وتبعه الشارح في مطوله فلولا ان قصده أن يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعل له صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكينة لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظر اذ لو وقف الترشيح على تناسي التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم أنه لو لا تناسي التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه اه أطول (قوله انما يظنه الجهور) لانه الذي لا كمال عقل له (قوله لانصافه بسائر الكمال) أي مما يمكن للبشر فلا يحتاج الى شيء فلا حاجة له في السماء (قوله فتوهم أن في البيت تقصيرا الخ) كأن حاصل هذا التوهم أن المقصود الإشارة بمزيد صعوده الى المشار اليه بالغاية المذكورة أعني قوله حتى الى علو قدره فاذا كان مزيد الصعود المشار اليه بالغاية المذكورة انما هو في ظن كامل الجهور بعرفة الاشياء فلا يثبت له فلا كبير مدح بذلك وكان حاصل ردها هذا التوهم أن مزيد الصعود بمجزم به وانما الذي يتعلق به ظن الجهور ان له حاجة في السماء والعاقل يعرف

المجهل بعرفة الاشياء (وتحذف) أي

ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه (٢٧٠) (مامر من التعجب) في قوله * قامت تطلاني ومن عجب * شمس تطلاني من الشمس

(والنهي عنه) أي عن التعجب في قوله
لا تعجبوا من بلاغته

قد ذرأ زراره على القمر
اذلوم يقصد تناسي التشبيه
وانكاره لما كان للتعجب والنهي
عنه جهة على ما سبق ثم أشار
الى زيادة تقرير هذا الكلام فقال
(واذا جاز البناء على الفرع) أي
المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) أي
المشبه وذلك لان الأصل في
التشبيه وان كان هو المشبه به من
جهة انه أقوى وأعرف الآن
المشبه هو الأصل من جهة أن
الغرض يعود اليه وانه المقصود
من الكلام بالنفي والاثبات (كما

في قوله هي الشمس مـ كما
في السماء * فعز) أمر من عزاه
جمله على العزاء وهو الصبر (القواد
عزاء جملا فلن نستطيع) أنت
(الها) أي الى الشمس (الصعود
ولن نستطيع) الشمس (اليلك
التزولا) العامل في اليا واليك
هو المصدر بعدهما ان جوزنا تقديم
الظرف على المصدر والافحذوف
يقسمه الظاهر فقوله هي الشمس
تشبيه للاستعارة وفي التشبيه
اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى
الكلام على المشبه به أعني الشمس
وهو واضح فقوله اذا جاز البناء
شرط جوابه قوله (فعجده)
أي عجد الأصل كما في الاستعارة
البناء على الفرع (أولى) بالجواز

انه لا حاجة له لاقصافه بكل كمال اه سم (قوله ما يبنى) مع جمل البناء اه سم (قوله
تطلاني) فبني انه تجريد للاعتبة المستعار له وكذا ما قبل لفظ القمر في المثال الاتي اه سم
(قوله جهة) أي وجه اه سم (قوله على ما سبق) الا أن مذهب التعجب على عكس
مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمنع ثبوته للمستعار منه ومذهب
النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه اه مطول (قوله لهذا الكلام) أي
لما تضمنه هذا الكلام من صحة البناء على تناسي التشبيه تأمل اه سم (قوله واذا
جاز البناء الخ) حاصل ذلك انه اذا جاز البناء على الفرع أعني المشبه به في التشبيه ففي
الاستعارة أولى وأقرب لان وجود المشبه الذي هو الأصل كانه يشافي ذلك البناء فاذا جاز
البناء مع وجود منافاه فالتقاء مع عدمه أولى وأقرب اه سم (قوله من جهة أن الغرض
الخ) أي من التشبيه كبيان الامكان والحال وغيرهما مما سبق في باب التشبيه اه سم (قوله
كافي قوله هي الشمس الخ) فان قلت الاستشهاد على ما ذكره به هذا البيت لا يصح لجواز
أن يحمل الضمير المنفصل أعني هي على ضمير القصة قلت قوله * فعز القواد عزاء جملا *
يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وأيضاً شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده
من التنبؤ المشكوك في الجمله حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقية في السماء
جلي الكل أخذ اه قري وقوله على ضمير القصة أي فيكون الكلام اخباراً عن حال
الشمس الحقيقية ويحتاج أيضاً بان الغرض التمثيل وهو يكنى فيه الاحتمال وكتب
أيضاً ما نصه قال في الاطول ولا يخفى أن في قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى
الاتحاد لا اعتراف بالاصل ثم في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجمله امرأه قرأ
فبني أن يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الأصل فعز قوله أولى اه (قوله ان
جوزنا تقديم الظرف على المصدر) وهو الحق كما تقدم في الخطبة (قوله فعجده) متعلق
بالبناء المقدار الذي يشير اليه الشارح وكتب أيضاً قوله فعجده أي جحد الأصل الخ فان
قبل معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه وذلك ظاهر في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة
فان المراد من اللفظ المستعار الأصل أي المشبه فاثبات خاصة المشبه به للمشبه غير ظاهر
قلنا المستعار في صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء أن الأصل أي المشبه عين
المشبه به فلا يراد عليه انه يشافي ما سبق من أنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان
كذا في الحفيد وحاصل السؤال ان ذكر ما يخص الفرع أي المشبه به فرع عن ذكره وهو
غير مذكور في صورة الاستعارة وحاصل الجواب منع ذلك وانه يتصور بدون ذكره بان
يستعار بمجموع لفظ المستعار منه مع تقييده بخاصة وقوله مع ادعاء أن الأصل الخ دفع
لما يقال اذا كان المستعار اللفظ المقيد فلا معنى للبناء المذكور لانه انما يناسب المستعار
منه والكلام خلوه من اه سم (قوله أي جحد الأصل) وهو المشبه (قوله وجعل
الكلام خلوا عنه) لانه تنوسى التشبيه وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به وانه فرد

منه (قوله وقد وقع الخ) فيه انه يشافى ما سبق من انه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة اللهم الا أن يقال المراد التناهي في نفس الترشيع الواقع بعد تمام الاستعارة والتشبيه اه حفيد وكتب أيضا قوله وقد وقع الخ هذا أيضا بما يقرر ذلك الكلام المتقدم لان فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل لذكر أداة التشبيه المانع من تناسي التشبيه اه سم (قوله وأما الجواز المركب) مقابل قوله السابق أما المفرد (قوله فهو اللفظ) أي المركب كذا في الايضاح فكانه اشارة الى أن المراد باللفظ المركب وتركب التقييد اعتقادا على أن تقييد المعرفة بالتركيب يفيد به نفي الجواز المفرد بوضوح قيد التركيب اه أطول (قوله فيما شبه بهناه الاصل) بهذا تم تعريف الجواز المركب الا انه أراد التنبيه على أن التشبيه الذي ينبغي عليه الجواز المركب لا يكون الا تمثيلا ووضح انه لا يكون تشبيه صورة متزعة من متعدد يمثلها الا في وجهه منزع من متعدد كما اتفقت كلمتهم عليه وان نهناك على انه لا يتم قديم فزاد قوله تشبيه التمثيل ولم يحرز به عن الاستعارة المفردة فيعني عن اعتبار التركيب في التعريف لانه قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخرج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتحويل وزعم السيد السند أن طرف التمثيل لا يصح أن يكون مفردا وما اشتهر في كلامهم كلام ظاهره مبني على التسامح فكما يذكر الطرف مفردة فاعنه ألفاظا مقدرة ينساق الذهن اليها فلم يذكر الا مفردا قبل ان الطرف مفردا مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافق في هذا في بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن الجواز المفرد اه أطول (قوله بهناه الاصل) أي بالمعنى الخ مثله في الاطول ثم قال بقي أن كون الصورة المتزعة معنى مطابقا للمستعار منه غير ظاهر اه (قوله بالمطابقة) يقتضي أن دلالة اللفظ على المعنى الجوازي ليس بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح في شرح التسمية وغيره كما مر ذلك مبسوطا في أول فن البيان فراجعوا وأجب بان مراده المطابقة التي لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون في الحقيقة (قوله منزع الخ) فيه انه يفيد أن عنقود الملاحية لو استعمل للترياك يمكن من الجواز المفرد لان وجهه منزع من متعدد ولا فائده في تعريف الجواز المركب تسامح الآن يقال يخرج نحو ما ذكر بقوله كما يقال الخ فكانه قال بشرط أن يكون كهذا المثال بأن لا يكون مفردا وان كان خلاف الظاهر (قوله واحتراز بهذا الخ) يعني كما احتراز بقوله فيما شبه عن الجواز المفرد المرسل اه سم (قوله للمبالغة) متعلق بالمستعمل وكتب أيضا قوله للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وخاصة أن يشبه احدي الصورتين المنتزعتين من متعدد بالآخرى ثم يدعي أن الصورة المشبهة من جنس المشبه به فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة اه مطول (قوله اني اراك الخ) بيان لكلمة

وقد وقع في بعض أشعار العجم
النهي عن التعجب مع التصريح
بأداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من
قصر ذوائبه فانها كالليل ووجهه
كل ربيع والليل في الربيع مائل
الى القصر وفي هذا المعنى من
الغرابة والملاحية بحيث لا يخفى
(واما الجواز المركب فهو اللفظ
المستعمل فيما شبه بهناه الاصل)
أي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك
اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل)
وهو ما يكون وجهه منزع من
متعدد واحتراز بهذا عن
الاستعارة في المفرد (للمبالغة)
في التشبيه (كما يقال للمتردد في
أمر اني اراك)

ما وليس مقول القول فافهم والمشهور أراءه على صيغة المعروف وللتجهول أيضا ما غ
وهو حينئذ بمعنى الظن ولكل منهما مقام اه أطول (قوله تقدم رجلا) أى مرة
وقوله وتؤخر أى تؤخرها أى تلك الرجل مرة أخرى لخذف من الاول مرة ومن
الثاني المقعول وموصوف أخرى اه سم وكتب أيضا قوله انى أراءه تقدم رجلا
وتؤخر أخرى قال الشارح فى شرح المفتاح ينبغى أن يكون المراد بالرجل الخطوة لأن
المرتد الذى يقدم رجلا لا يؤخر أخرى بل تلك الرجل الاولى ثم يخطو خطوة الى قدام
وخطوة الى خلف وفيه بحث أما أولا فلأن المراد بالقدم قدم الشخص فيكون الخلف
الواقع فى مقابلته خلفه أيضا ومن البين أن هذا ليس هيئة للتردد وأما ثانيا فلأن اعتبار
التقديم فى الخطوة لا يخلو عن تكافؤ وتحوّل لأن الخطوة إنما تحصل بتقدم الرجل لانها
حاصلة مقترنة تقدم تارة وتؤخر أخرى وأما ثالثا فلأن المتبادر من المثل اتحاد متعلق
التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذى انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على
شيء واحد فالوجه أن يقال أخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة أخرى
فيتحد متعلق التقديم والتأخير اه فترى وقوله ليس هيئة المتردد أى لأن تأخيرها الخطوة
القدمة الى موضع ابتدائه الاولى لا الى خلف المتردد وفى الحفيد على الطول بعد نقله
مال شارح فى شرح المفتاح ما نصه وحاصله انه اذا ذهب المتردد خطى خطوة الى قدامه
وخطوة الى خلفه فإن الموضع الاول خلف له بالنظر الى قدامه وخطوة الى خلفه فإن
الموضع الاول خلف له بالنظر الى الحالة التى عندها الخطوة الاولى ولا شك انه اذا كان
التقديم والتأخير فى رجل واحدة فهما بالحقيقة متعلقان بأمر واحد فلا يرد ان معنى المثل
تعلق التقديم والتأخير بأمر واحد وان لا يتحرك المتردد من قدام وخلف مقابله اه قال
فى الاطول وتبعد السيد السند فى التكافؤ فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التى
قدمها جعلها رجلا أخرى لانهم من حيث انهم آخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت اه
(قوله فى الصورة الاولى) أى العقلية (قوله على الصورة الثانية) أى الحسية
(قوله لكون وجهه الخ) يفيد انه لا بد من ذلك فى التمثيل اه سم (قوله المشبهة به)
أى لفظه (قوله وقد يسمى) أى الجواز المركب (قوله ويمتاز عن التشبيه) أى التمثيل
كتشبيه الثريا بعمود والملاحمة وتشبيه الشمس بالمرآة فى كفا الاثفل وغير ذلك مما جاز
واخما (قوله بأنه يقال له) أى للتشبيه تشبيه تمثيل فلا يطلق عليه اسم التمثيل مطابقة
مقيدا (قوله وفى تخصيص الجواز المركب) أى المستفاد من تعريف الطرفين باللام قال
فى الاطول اعترض الشارح على تعريف الجواز المركب بأنه غير جامع لخروج مجازات
مركبة ليست علاقتها المشابهة كالاخبار المستعملة فى الدعاء والنصير والتعزى
أو نحو ذلك ولا يعد أن يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات
بالعرض والمجازات بالاصالة أبرزها الماخلة فى الجواز المفرد فعند اللفظ الذى صار

تقدم رجلا وتؤخر أخرى (شبه
صورة تردده فى ذلك الامر بصورة
تردد من قام ليذهب فتارة يريد
الذهاب فتقدم رجلا وتارة
لا يريد فتؤخر أخرى فاستعمل
فى الصورة الاولى الكلام الدال
بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه
التشبيه وهو الاقدام تارة والاهام
أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى
(وهذا) الجواز المركب (يسمى
التمثيل) لكون وجهه منتزعا من
متعدد (على سبيل الاستعارة)
لانه قد ذكر فيه التشبيه وأريد
المشبه كما هو شأن الاستعارة (وقد
يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد
بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز
عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه
تمثيل أو تشبيه تمثيلي وفى تخصيص
الجواز المركب بالاستعارة تظن

مجازا للتجوز في جزئه قسم على حدة من المجاز لكان جاء في أسد وقوله تعالى وأما الذين
 ابيضت وجوههم ففي رحمة الله وأمثالها مجازات مركبة ولم يقل به أحد بخلاف
 الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة تمثيلية لا تجوز في شيء من أجزائها بل
 المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شيء من أجزائه فالجواز المركب اللفظ
 المستعمل من حيث المجموع فيما شبه به معناه الاصل ولا شيء مما ليس علاقته المشابهة
 كذلك بقي أن قوائنا حفظت التوراة لم نحفظها استعمال في لازم معناه من حيث المجموع
 وليس باستعارة الا أن يتكلف ويقال حفظت التوراة لم يستعمل في لازم معناه بل أفيد
 للالزام على سبيل التعريض وفيه بحث فتأمل ثم انه يشك كل استعارة المركب المشتمل
 على النسبة وهي غير مستقلة لانه ينبغي أن لا تجرى فيه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف
 فهل هي كالأستعارة التبعية أولا وبعد كونها تبعية اعتبرت الاستعارة أولا في أي شيء
 اه وقوله أجزاؤها الداخلة في المجاز المفرد جعل من الاجزاء هيئة المركب الخبرى
 أو الانشائي يمكن دخولها في المجاز المفرد المفسر بالكلمة محل بحث الا أن يتجوز
 في الكلمة المأخوذة في تعريفه وتجعل شاملة للهيئة وحاصل الجواب ان التجوز اصالة
 في الهيئة والتجوز في المركب سار اليه من التجوز في هيئته وقوله من غير تصرف في شيء من
 الاجزاء أي بل هي باقية على ما كانت عليه قبل هذا النقل من كونها احداثا أو مجازات
 أو محتلفات وقوله وفيه بحث أي لان ظاهر كلام القوم ومنهم المصنف أنهم استعملوه
 في اللازم على أنه يؤدي الى الغاء اللفظ وكونه غير مستعمل في شيء لانه لم يستعمل
 في الموضوع له ولا في غيره حينئذ اه كذا كتب قدس سره فيها من الاطول وقد منع عديم
 استعمال اللفظ في الموضوع له فتدبر وقوله فهل هي كالأستعارة التبعية أولا الخ ذكر
 في شرحه على الرسالة السر قدسية أن التمثيلية تبعية وانما تابعة لاعتبار التشبيه
 في مضمون الجملة أو في الهيئة المنتزعة فراجع مع حواشيه (قوله لانه كما أن المفردات
 الخ) حاصله ان ما ثبت للمفرد القياس أن ثبت لتقسيمه المركب لان المفردات موضوعه
 شخصا والمركبات موضوعه نوعا فاذا نقل كل عما وضع له ون كان له علاقة المشابهة
 فاستعارة والا فجاز مرسل بلافراق بينهما (قوله فالمركات موضوعه بحسب النوع)
 مبالا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعه للاخبار بالاثبات اه مطول (قوله
 والا فجاز استعارة) بل مجاز مرسل اه سم (قوله كالجمل الخبرية الخ) كقوله
 هو اى مع المركب اليائين مصعد * جنيب وجنماني بحكمة موقوف
 فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار الخزن والتحصن اه مطول قل
 الحفيد في حواشيه على المطول قوله كقوله هو اى الخ وجه الاستدلال أن البيت
 مستعمل قطعا في غير الموضوع له بلا علاقة المشابهة ولا مانع من أن تعتبر القرينة المانعة
 عن ارادة الموضوع له تبعيا لمجاز امر سلا ولا وجه لأن يدعى التزام البليغ أن لا تعتبر

لانه كما أن المفردات موضوعه
 بحسب الشخص فالمركات
 موضوعه بحسب النوع فاذا
 استعمال المركب في غير ما وضع له
 فلا بد من أن يكون ذلك له علاقة
 فان كانت هي المشابهة فاستعارة
 والا فجاز استعارة وهو كثير
 في الكلام كالجمل الخبرية التي لم
 تستعمل في الاخبار

القرينة المانعة ليكون كناية قطعاً فحصر المجاز المركب في الاستعارة غير صحيح فلا مردانه
يجوز أن يكون البيت كناية فلا يتم الاستدلال ولا يجاب بأن البيت مثال لشاهد إذا دعاه
نص من الواضع على مجازية كلام خروج عن الانصاف وكل تركيب يجعل شاهداً يحتمل
الكناية اهـ بعض تغير وكتب أيضاً ما نصه لعل العلاقة في استعمال الخبر في معنى
انشائي الاطلاق والتقييد بغير تبين بأن ينقل من الافادة الاخبارية الى مطلق الافادة
ثم منها الى الافادة الانشائية (قوله كذلك) متعلق باستعماله اهـ سم ويظهر انه لا فائدة
له الرجوع ضميراً استعماله الى المجاز المركب وقد جعله المصنف كالقوم بنفس الاستعارة
التقليدية ثم رأيت في الاطول ما ملخصه فصر الشارح كذلك بكونه على سبيل الاستعارة
وجعله احترازاً عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الاصل ويرد عليه أن
شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أوفق للمعنى الاصل غير داخل في نشوء المجاز المركب
حتى يخرجه عنه بقوله كذلك فالوجه أن المراد به عدم التغير أي متى فشا كذلك من غير
تغيير تذكروا ثانياً وافراداً وثنية وجعلوا يعدل عن هتفه في المورد لأجل المضرب
وحينئذ يكون أشد اتصالاً بما بعده اهـ (قوله فلو غير الخ) فان قلت هذا يشكك بما اذا
وقع التغير بذكر لفظ آخر مرادف له قلت المراد هنا على ما فهم من شرح المفتاح
تغير صفة اللفظ من التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ويدل على ذلك أنه
لا دخل لكون المثل استعارة في امتناع ما ذكره السائل بل هو باعتبار أنه لا يكون غير
اللفظ الذي صار متداولاً بينهم اهـ - فبعد على المطول (قوله ولهذا) أي لكونها لا تغير
اهـ سم (قوله الى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذي يضرب فيه المثل ويستعمل
فيه لفظ المثل وهو المستعارة اهـ سم (قوله الى مواردها) وهي الامور المشبهة بها اهـ سم
(قوله كما يقال للرجل الخ) قال في الاطول ومما ينبغي أن لا يلتبس عليك الفرق بين المثل
والاشارة الى المثل كما في ضيعة اللبن على لفظ التكم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه
فلا يتقضى به الحكم بعدم تغير الامثال اهـ (قوله بالصيف ضيعة اللبن) الباء بمعنى
في كما في قولك جلست بالمسجد قال الميبداني وروى في الصيف مكان بالصيف فكل
من الباء وفي مقبول رواية ودرية اهـ فترى في الحنفية انه ذكر في الصحاح المثل بدون
الباء وجعل الصيف منه وباعلى النظرية اهـ فتلخص أن في المثل ثلاث روايات (قوله
لانه في الاصل لامرأة) هي رسوم بنت لقط كانت تحت شيخ موسر فسأته الطلاق
فطلتها فترجعت شاباً فقيرا فلما شتموا أرسلت الى الشيخ تستغيثه فلما فعل ذلك المشيل
فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها فقال هذا
وميدق خدي منك ومن لبنك الكندي يعني أن هذا الشاب الجليل مع اللبن القليل
الممدوق أي المزوج بالماء خدي منك ومن لبنك الكندي وانما خص به الصيف لأن
سؤالها الطلاق كان في الصيف اهـ فترى مع بعض حذف

(وهي فشا استعماله) أي المجاز
المركب (كذلك) أي على سبيل
الاستعارة (يسمى مثلاً ولهذا) أي
ليكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على
سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال)
لأن الاستعارة يجب أن تكون
لفظ المشبهة المستعمل في المشبه
فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به
بمعناه فلا يكون استعارة فلا يكون
مثلاً ولهذا لا يلتفت في الامثال الى
مضاربها تذكروا ثانياً وافراداً
وتثنية وجعلوا بل انما ينظر الى
مواردها كما يقال للرجل بالصيف
ضيعة اللبن بكسر ناء الخطاب
لانه في الاصل لامرأة

(فصل)

في بيان الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخيلية
ولما كانتا عند المصنف أحسنين

(فصل في بيان الاستعارة بالكناية)

معمولين غير داخلين في تعريف
 المجاز أو ردله ما فصل على حدة
 لبس وفي المعاني التي يطلق عليها
 لفظ الاستعارة فقال (قد يضر
 التشبيه في النفس فلا يصح بشئ
 من أركانه سوى المشبه) وأما
 وجوب ذكر المشبه به فأنما هو
 في التشبيه المصطلح وقد عرفت أنه
 غير الاستعارة بالكناية (وبدل عنه)
 أي على ذات التشبيه المضمري في
 النفس (بأن يثبت للمشيء أمر
 مختص بالمشبه به) من غير أن يكون
 هناك أمر مقتض حساً أو عقلاً
 يطلق عليه اسم ذلك الأمر (فيسمى
 التشبيه) المضمري في النفس (استعارة
 بالكناية أو مكنايتها) أما الكناية
 فلا نه لم يصرح به بل اتعادل عليه
 بذكر خواصه ولوازمه وأما
 الاستعارة فبوزن تسمية خالية
 عن المناسبة (و) يسمى (أثبت ذلك
 الأمر) المختص بالمشبه به (للمشيء
 استعارة تقييدية) لأنه قد استعير
 للمشبه ذلك الأمر الذي يخص
 المشبه به وبه يكون كمال المشبه به
 وقوامه في وجه الشبه لتخلي أن
 المشبه من جنس المشبه به (كما
 في قول الهذلي وإذ المنية أنشبت)
 أي علفت (أطفاها)
 ألقت كل قيمة لا تنفع
 التهمة الخثرة التي تجعل معاذة
 أي إذا علق الموت تخلفه في شئ
 ليذهب به بطلت عنده الحصيل
 (شبه) الهذلي في نفسه (المنية
 بالسبع في إغتيال النفوس بالقهر

أي على مذهب المصنف (قوله معمولين) أي ليسا من اللفظ (قوله غير داخلين
 في تعريف المجاز) لأنه من عوارض الالفاظ (قوله ليس تنوي المعاني) هذا الدليل لا ينج
 كون المورد فصلاً على حدة اللهم إلا أن يقال أنه دليل الإيراد لهذا القيد اه سم (قوله
 التي يطلق عليها اللفظ الاستعارة) أي على طريق الاشتراك اللفظي (قوله فلا يصح
 بشئ من أركانه سوى المشبه) يشمل زيد في جواب من يشبه الأسد فأجرجه
 بقوله وبديل عليه الخ اه أطول (قوله وأما وجوب الخ) جواب ما يقال هذا ينشأ
 ما مرفي التشبيه من وجوب ذكر المشبه به (قوله ذكر المشبه به) أي بأقبا على معناه
 الحقيقي فلا يرد وجوب ذكره في التصريح به لأن اللفظ المشبه به غيره يستعمل في معناه
 الحقيقي كذا قيل وهو أنما يحتاج إليه إذا كان المراد ذكر اللفظ المشبه به فان
 أريد ذكر نفس المشبه به فلا إذا المذكر في التصريح به المشبه وان كان بلفظ المشبه به
 (قوله وقد عرفت) أي من تعريفه حيث قال والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة
 الحقيقية والاستعارة بالكناية والتعريف اه سم (قوله بأن يثبت الخ) أي لأنه من البين
 أن أثبات خاصة الشيء لغيره يدل على أنه الحق به وزل منزلته (قوله أمر مختص)
 الاختصاص بالإضافة إلى المشبه اه حفيد المراد باختصاصه بالمشبه به أن لا يعم المشبه
 (قوله من غير أن يكون هناك أمر عتق) أي للمشبه به كما في أطفال المنية نشت بفلان
 فانه ليس للمنمية أطفال محقة حساً وعقلاً يطلق عليها اللفظ الأطفال اه سم وكتب
 أيضاً ما نصه احتراز عن الاستعارة الحقيقية اه سم أي على ما جوزه صاحب الكشف
 في قرينة المكينة (قوله أو مكنايتها) أي أو استعارة مكنايتها اه أطول (قوله
 ولوازمه) تفسيري (قوله فجزد تسمية) فيه أن التسمية مجموع استعارة بالكناية
 أو استعارة مكنية عنها الاستعارة فقط ويجاب بأنه أطلق التسمية على جزئها فكانت قال
 فجزد ضم جزء في التسمية بلامناسبة (قوله خالية عن المناسبة) قد توجه بأن التسمية
 بالاستعارة لشبه ذلك الأثبت بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به أفاده
 الفنري وجهها في الأطول بأنه استعمل للدلالة عليه ذلك لازم المشبه به وما هو حقه تلك
 الدلالة أداة التشبيه اه (قوله قد استعير) بالمعنى اللغوي (قوله ذلك الأمر) أي
 أثبات ذلك الأمر (قوله وبه يكون كمال المشبه به) كما في المثال الأول الآتي وقوله
 أو قوامه كما في المثال الثاني الآتي وقوام الشيء ما يقوم به ذلك الشيء كجزائه (قوله
 وإذا المنية) من معنى الشيء أي قدرته الموت به لأنه مقتدر اه فترى (قوله ألقت) أي
 وجدت (قوله فجعل معاذة) المعاذة والتعويض والعوضة كلها بمعنى وهي شئ يعلق على
 عنق الصيوان من نالههم من العين أو الجن على زعمهم اه فترى وفي حاشية السراي على
 المطول قيل لا يجوز تعليق التماسك لدفع العين كانوا هم العرب وأما تعليق ما كتب فيه
 القرآن أو اسم من أسمائه تعالى فلا بأس به اه (قوله في إغتيال) أي أهلاك (قوله

والقلبة من غير تفرق بين تضاع
وضرار ولا رقة لم حوم ولا بقيا
على ذى فضيلة (فأنت لها) أى
للمنة (الأنظار التي لا يكمل ذلك
الاعتقال (فيه) أى في السبع
(بدونها) تحقيقا للمبالغة في التشبيه
فتشبيه المنية بالسبع استعارة
بالكتابة وأثبت الأنظار لها
استعارة تخيلية (وكفى قول
الآخر

ولئن نطقت بشكر ربك مفعلا

فلسان حال بالشكايه أنطق

شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة

على المقصود وهو استعارة

بالكتابة (فأنت لها) أى للحال

(الانسان الذي به قوامها) أى قوام

الدلالة (فيه) أى في الانسان

المتكلم وهذا الأثبت استعارة

تخيلية فعلى هذا كل من لفظي

الأنظار والمنية حقيقة مستعملة

في معناها الموضوع له وليس في

الكلام مجاز لغوي والاستعارة

بالكتابة والاستعارة التخيلية

فعلان من أفعال المتكلم

متلازمان اذا التخيلية يجب أن

تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية

يجب أن تكون قرينتها تخيلية البتة

فمثل قولنا أظفار المنية المشبهة

بالسبع أهلك فلا يكون ترشيعا

للتشبيه كما أن أطول لكن في قوله

سلي الله عليه وسلم أسرعن لحوقا في

أطول لكن يد أى نعمة ترشيع

للمجاز هذا

والقلبة (تفسير لا قهر اه أطول قوله ولا بقيا على ذى فضيلة) أى لارحة يشفقة
اسم من أقيمت على فلان اذا رحته اه حفيد (قوله بشكر) متعلق بقوله منصفها اه سم
(قوله فلسان حال بالشكايه أنطق) يعنى ضرا كثر من برك ويحتمل شكايه لسان
الحال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن اداء حقه ففيه القويح فافهم فانه البديع
الزيمه ولا يذهب عليك أن البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكتابة لولم يكن لسان
حالي من قبيل لحن الماء اه أطول (قوله بانسان متكلم) قديقال مثله في المثال الاول
بأن يعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالاظنه ارفيكون المثال الاول ايضا اما الامر الخليل به
فيه مقومالا مكملا الا أنه تكلف كذا في الاطول (قوله أى قوام الدلالة) لانه لولم يكن
للانسان لسان لم تحصل الدلالة على المقصود اه سم (قوله أى في الانسان المتكلم)
اشارة الى أن كونه قواما للدلالة انما هو في المتكلم لا مطلق الانسان لانه قد تحصل الدلالة
بالاشارة وفيه أن الدلالة بالاشارة تكون في المتكلم لأن يقال المراد الدلالة الكاملة
أو التي هي الاصل بالنسبة للمتكلم أو المراد أنه شبه بانسان متكلم من حيث انه متكلم
وقوام الدلالة في الانسان المتكلم من حيث انه متكلم انما هو باللسان واعل هذا أوجه
اه سم (قوله فعلى هذا) أى ما ذكره المصنف من تعزيب الاستعارة بالكتابة
والاستعارة التخيلية (قوله وليس في الكلام مجاز لغوي) بل عقل وهو أثبت ما ليس
للمشبهه (قوله فعلان) أى لالفظان والمجاز للغوي من عوارض الانطاط (قوله
اذا التخيلية يجب الخ) فلا توجد التخيلية بدون المكنية (قوله والمكنية يجب الخ)
فلا توجد المكنية بدون التخيلية (قوله فخل قولنا الخ) أى مما صرح فيه بالتشبيه
وكتب أيضا قوله فخل قولنا الخ جواب سؤال بردينى قوله متلازمان بأن يقال قد وجد
ههنا التخيلية بدون المكنية فأجاب بالمنع وأن الموجوده من ترشيع لا تخيل اه سم
(قوله يكون ترشيعا للتشبيه) أى لا للمكنية لانه شرطها كالمصرحة بعدم التصريح
بالتشبيه (قوله أسرعن) خطاب للزوجات الحاضرات في مرض الموت اه حفيد
(قوله لحوقا) أى وصولا أى قربا تأمل اه سم (قوله أطول لكن) أى أكثر من
الطول بالضم وهو الامتداد ليكون ترشيعا أما اذا كان من الطول بالفتح وهو الاعطاء فلا
يكون ترشيعا ولا تجريدا لعلقه بكل من الطرفين (قوله ترشيع للمجاز) أى المرسل قال
قوله الأطول ومن غرائب السوانح وعجائب اللوانح أن الاستعارة بالكتابة فيما يرد
الاستعارات استعارة مقلوبة مبتنية على التشبيه المقلوب لكمال المبالغة في التشبيه فهو
أبلغ من المصراحة فكأن قولنا السبع كالمنية تشبيه مقولوب يعود الغرض منه الى
المشبه به كذلك أنشبت المنية أظفارها استعارة مقلوبة تشبيه السبع بالمنية
المنية للسبع الادعائى وأريد بالمنية معناها بهد جعلها سببا تشبيها على أن المنية بلغت
في الاعتقال مرتبة ينبغي أن يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية وضعت موضع
السبع

ولكن تفسير الاستعارة بالكناية
بما ذكره المحقق في الاستعارة في كلام
السلف ولا هو مبني على مناسبة
لغوية ومعناها المأخوذ من كلام
السلف هو أن لا يصريح بذكر
المستعار بل بذكر رديفه ولازمه
الدال عليه فالمقصود بقولنا
أظفار المنية استعارة السبع
للمنية كاستعارة الأسد للرجل
الشجاع ألا نألم نصريح بذكر
المستعار أعني السبع بل اقتصرنا
على ذكر لازمه وهو الأظفار لينتقل
منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية
فالمستعار هو لفظ السبع الغير
المصرح به والمستعار منه هو
الحيوان القترس والمستعار له هو
المنية قال صاحب الكشف أن
من أمرار البلاغة ولطائفها أن
يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم
يرمزوا إليه بذكر شيء من رواده
فإنهم بذلك الرمز على مكانه نحو
شجاع يقتل أقرانه ففيه تنبيه
على أن الشجاع أسد هذا كلامه
وهو صريح في أن المستعار هو اسم
المشبه به المتروك صريحاً بالرموز
التي يذكرها لازمه وسيمضي الكلام
على ما ذكره السكاكي (وكذا أقول
زهيراً) أي سلاحي أمان الصو
خلاف السكر (القلب عن سلى
وأقصر باطله) يقال أقصر عن
الشيء إذا أفلح عنه أي تركه وامتنع
عنه أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله

السبع ليكن هذا على ما جرى عليه السكاكي اه (قوله هو أن لا يصريح الخ) هو
بمعنى قول صاحب الكشف إلا أن لا يسكتوا الخ وظاهره أن الاستعارة المكتبة عدم
التصريح باللفظ المستعار لافظ المستعار ولعل في العبارة مسامحة أي وهو ذو أن
لا يصريح (قوله ولازمه) تفسير (قوله كما هو شأن الكناية) أقول فيه إشارة إلى أنه
لا يتحقق هناك الكناية إلا بطلاحة كما هو الظاهر من تقرير الكشف والمحقق الشريف
بل للكلام شبهة بالكناية في الأشعار بالمقصود لا نصريح وذلك لأنه يجب أن تستعمل
الكناية في المعنى المكتنأ قطعاً سواء كان المرزوم معنى حقيقياً أو لا وسواء استعملت
في المعنى الحقيقي أيضاً ولا ولا يشك أنه لا يستعمل النقص هنا في إبطال العهد اه فحيد
على المطول (قوله قال صاحب الكشف الخ) استدلالاً لما نقله عن السلف فالمراد
بهم صاحب الكشف ومن قبله أو معه اه سم وناقض صاحب الأطول في حكم الشارح
والسبب ديان في كلام الكشف نصريحاً بما مر عن السلف فراجع (قوله أن من أمرار
البلاغة الخ) يعني أن المقام إذا اقتضى الاستعارة دون الحقيقة لتقصيد البلاغة في مدح
أو ذم أولئك الخطباء مع ذلك في لطائف تلك البلاغة أن يسكتوا الخ (قوله عن ذكر
الشيء) أي اللفظ (قوله ثم يرمزوا) من باب قتل وفي لغة من باب ضرب اه مصباح
(قوله من رواده) أي روادف معناه (قوله على مكانه) أي كونه أي وجوده وقال
بعضهم أي مرتبته قال سم ومطاهر الصياق أي سياق عبارة الكشف أن المراد مكان
المستعار وظاهر قوله على أن الشجاع أسد أن المراد مكان المستعار فليحذر اه ورجوع
الضمير للمستعار يناسب تفسير المكان بالكون أي الوجود ورجوعه بالمستعار له يناسب
تفسيره بالمرتبة فتدبر (قوله أي سلا) من السلا وهو زوال العشق والحزن اه
فترى (قوله مجازاً) أي بالاستعارة بجامع انتفاء ما يغيب عن الرشد والمصالح (قوله
عن سلى) أي معرضاً عنها كذا في الأطول (قوله باطله) أراد بباطل القلب ميله
إلى الهوى اه سم (قوله أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله) فيه إشارة إلى ما قاله في
المطول من أنه لا حاجة إلى ما قبل أن في البيت قلباً أي أقصره عن باطله لصحة أن يقال
امتنع باطله عنه وتركه بحاله قال الفري فيه بحث لأن المذكور في الصحاح وغيره من كتب
اللغة أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح أقصرت عنه أي
صكفت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت عنه بلا ألف والباطل
ليس ذا قدرة واختيار فهذا التقدير يكتفي بالعمل على القلب اللهم إلا أن يريد أنه لا حاجة إليه
بطريق الوجوب لجواز أن يراد بالأقصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع اه
وفي الأطول وأقصر باطله أي انتهى باطله من لوازم حب سلى يقال أقصر وقصر وقصير
اه وحينئذ لا حذف في الكلام والمعنى ظاهراً ويقال أقصر عنه أي عجز فالتقدير أقصر
عنه باطله حينئذ لا محالة في الكلام قلب لأن العابر هو القلب لا الباطل إذ لا ينسب

المعجز الا الى ما من شأنه الاختصار وفي كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان الخ اشعار
 بذلك اه (قوله وعزى) كأن المراد أذبل عن الافراس سروجها وعن الرواحل
 رحالها التي هي آلات ركوبهم للاعراض عن السير المحتاج اليها فيه (قوله ترك ما كان
 يرتكبه زمن الحمسة) لادلالة في الكلام على تركه ما كان يرتكبه زمن الحمسة مطلقا على
 ما يقتضيه السوق فتقبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه في حب سلى الآن اراد بسلى
 جفس الحموية كما قدر اذ جاتم السخى ثم لادلالة على الاعراض عن معاودته الآن
 يؤخذ ذلك من آيات أخر اه أطول ويمكن دفع الاول بأن ال في الجبهة للعهد أي
 محبة سلى ودفع الثاني بأن قوله وأقصر باطله يدل على الاعراض عن المعاودة (قوله
 والنبي) هو خلاف الرشد (قوله وأعرض عن معاودته) هو مأخوذ من قوله
 وأقصر باطله (قوله فبطلت آلاته) أي فلما أعرض بطلت آلاته وليس قوله بطلت آلاته
 نفسيرا لقوله وعزى الخ والالزم كون الافراس والرواحل وتعرينها الاستعارة الحقيقية
 كما يأتي في الوجه الثاني باحتماله المقصود لخروج الكلام عن وجود الاستعارة الممكنة
 فيه بل لما كان ترك معاودة الشيء يستلزم بطلان آلاته رتب عليه وأما الافراس
 والرواحل وتعرينها فعلى حقيقة الانهاتجيل وهو عند المصنف حقيقة وهم هذا يدفع
 بعض ما ذكره العصام في أطوله حيث قال بعد قول المصنف فبطلت آلاته وههنا يجت وهو
 أنه لم يقصد على مذهب المتن الحقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على أنه بطلت
 آلاته انما يلائم ذلك لو اراد بافراس الصبا آلات ما يلزمه فيجعل الاستعارة الحقيقية
 قرينة للممكنة كما سمعته في قوله تعالى يقضون عهد الله ويتوهم له آلات كما هو شأن
 السكاكي ولو سلم فلا دلالة في تعرية افراس الصبا والرواحل على بطلانها بل على اهمالها
 الى وقت الحاجة كما هو شأن السائر مسيرة اذ افرغ من سلوكها اه (قوله بجهة من
 جهات السير) جهة المسير هي التي يسير السائر اليها ولاجلها اه سم (قوله الوطر)
 أي الحاجة (قوله ووجه الشبه الخ) قال في الأطول ومن البين أن وجه الشبه في
 هذا المثال هيئة مركبة من عدة أمور فيحتمل أن يكون التنبيه على أن وجه الشبه
 في الاستعارة بالكناية أيضا قد يكون مركبا أيضا من فوائدها هذا التمثيل اه (قوله غير
 مبال) حال من فاعل المصدر المحذوف والتشديد وركوب المشغل المسالك الصعبة الخ
 (قوله التي بها اقوام جهة المسير والسفر) أي اقوام المسير الى الجهة فان قلت كثيرا
 ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشي قلت الكلام في المسير المعتد به
 ولا تقطع عادة بدون ذلك ولو باعتراف رجل زاده وماته ولومع غيره أو الكلام باعتبار
 الغالب بمعنى أنه في الغالب لا يتأتى قطعها الا بهما ذكر اه سم (قوله والفتوة) قوة اتباع
 الهوى (قوله كذا في الصحاح) بفتح الصاد اسم مفر دجعي الصحيح يقال صححه الله
 فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح

(وعزى افراس الصبا ورواحله
 أراد) زهير (أن بين انه ترك
 ما كان يرتكبه زمن الحمسة
 من الجهل والنبي وأعرض عن
 معاودته فبطلت آلاته) الضمير
 شمع معاودته وآلاته لما كان يرتكبه
 (فتنبه) زهير في نفسه (الصبا بجهة
 من جهات المسير كالخيل والجمار
 قضى منها) أي من تلك الجهة
 (الوطر فأهملت آلاتها) ووجه
 الشبه الاشتغال التام وركوب
 المسالك الصعبة فيه غير مبال
 بهلكة ولا محترز من معركة
 وهذا التشبيه المضمرة في النفس
 استعارة بالكناية (فأثبت له) أي
 للصبا بعض ما يخص تلك الجهة
 عنى (الافراس والرواحل) التي بها
 قوام جهة المسير والسفر فثبت
 الافراس والرواحل استعارة
 تخيلية (فالصبا) على هذا التقدير
 (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل
 والفتوة) يقال صبا يصوب صبوة
 وصبو أي مال الى الجهل والفتوة
 كذا في الصحاح

لامن الصبا بالفتح يقال صبي صبا مثل سمع معا أي لعب مع الصبيان (ويحتمل أنه) أي زهرا (أراد) لا بافراس والرواحل (دواعي
النفوس وشهواتهم والقوى الحاصلة لها في استغناء الذات أو) أراد بها (الاسباب التي قلما تأخذ في اتباع الفنى الى اوان الصبا)
وعنفوان الشباب مثل المال والمال والاعوان (فتكون الاستعارة) أي استعارة الافراس والرواحل (لتحقيقة) لتحقيق معناها
عقلا اذا أريد بها الدواعي وحسب اذا أريد بها اسباب اتباع الفنى من المال والمال (٢٧٩) مثل المصنف ثلاثة أمثلة الأول

ما تكون التخييلية اثبات ما به
كالمشبه والثاني ما يكون اثبات
ما به قوام المشبه به والثالث
ما يحتمل التخييلية والتحقيقية

* (فصل) *

في مباحث من الحقيقة والمجاز
والاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية

وقعت في المفتاح مخالفة لما ذكره

المصنف والكلام عليها (عزف

السكاكى الحقيقة اللغوية) أي

غير العقلية (بالكناية المستعملة فيما

وضعت له من غير تأويل في الوضع

واحتراز بقيد الأخير) وهو قوله

من غير تأويل في الوضع (عن

الاستعارة على أصح القولين) وهو

القول بأن الاستعارة مجاز لغوي

لكنها مستعملة في غير الموضوع

له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها أو ما

على القول بأنهم اجتازوا عقل واللفظ

مستعمل في معناه اللغوي فلا

يصح الاحتراز عنها (فإنما) أي إن

وقع الاحتراز بهذا القيد عن

الاستعارة لأنها (مستعملة فيما

وضعت له بتأويل) وهو ادعاء

دخول المشبه في جنس المشبه به

بجمل أفراد قسمين متعارفا وغير

متعارف (وعزف) السكاكى

(المجاز اللغوي بالكناية المستعملة)

في غير ما هي موضوعه بالتحقيق

وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستغفله الآن يقال انه ثبت رواية عن
مصنفه أنه سماه الصباح بالفتح وليبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب بخطاب البعض

الرؤساء مولاي ان واقفت بابك طالبا * منك الصباح فليس ذاك ينكر

الحرأنت وهل بلام فتى سعى * للبحر كى يلقى صبحا للجوهر

اه فتى (قوله لامن الصبا بالفتح) أي مع المذ (قوله ويحتمل الخ) يستفاد منه أنه

لا يعاب على البليغ عدم التخصيص على مقصوده فيما زاد على أصل المقصود بعد وضوحه

ولا ضئفه مظه في ابراده كلامه محتملا طرق متعددة بسلام الخطاب أية شاء بل اراده

كذلك مما يزيد في قدره ويدل على طول بابه ويزيد في نشاط الخطاب حيث نزل ذلك

المتكلم منزلة نفسه في معرفة طرق البيان والتنبيه للمقصود بوجوه مجردة إشارة اليه

اه أطول (قوله دواعي النفوس الخ) ووجه الشبه بين الدواعي والخ وبين الافراس

والرواحل كون كل لدخل في تحصيل ما لا يتخلوا لانسان عن المشقة في تحصيله (قوله

أو الاسباب الخ) قال في الأطول ولا يذهب عليك انه لا بأس بأن يراد بالافراس

والرواحل جميع ما ذكره على سبيل التريديد فكانه قصد بكلامه أو منعه الخلو اه (قوله

تأخذ) أي تجتمع وتتفق اه سم (قوله وعنفوان الشباب) أي أوله اه سم

(قوله والمثال) أي ما يطلب وينال اه سم (قوله تحقيقية) أي فلا يكون في الكلام

مكنية حينئذ عند المصنف وأما كونها بتحقيقية فلا ينافي وجود المكنية عند السلف

اه ع في (قوله والكلام عليها) أي وفي الكلام عليها (قوله أي غير العقلية) أي

وليس المراد بالقوية ما قابل الشرعية والعرفية (قوله على أصح القولين) متعلق باحتراز

اه سم ويصح أن يكون حالاً من الاستعارة (قوله مستعملة فيما وضعت له بتأويل)

فجرت قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا

من غير تأويل اه مطول وكتب أيضا قوله بتأويل أي وضعها ملتصقا بتأويل وصرف

للموضع عن الظاهر فإن الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل

التحقيق ولا يخفى أنه كما قيد الدعوى بقوله على أصح القولين يجب أن يقيد الدليل الآن

تقييدا أحدهما يستحق الذهن الى تقييد الآخر فيمكنني به اه أطول (قوله اللغوي)

أي غير العقلي (قوله الى نوع حقيقة) أراد بنوع حقيقة الكلمة مطلق اللفظ الحقيقي

في اللغة أو في الشرع أو في العرف (قوله متعلق بالغير) تعلقا معنويا ونحو بالانه معنى

الغاير وكتب أيضا قوله متعلق بالغير قال السيد لولم يذكر السكاكى قوله استعمالا

في الغير لكانت الباء في قوله بالنسبة متعلقة بغير في قوله في غير ما هي موضوعه له وكان

المقصود حاصلا وله اه انما أعاد الغير لظهر تعالى الجاز به وعرفه ليعلم أن المراد هو الأول

وأما إعادة الاستعمال فبالترتبة اظهار المتعلق في الغير اه (قوله للههه) أي الذكرى

استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقة مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام
في الغير للههه أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه في اللغة أو الشرع أو العرف غير بالنسبة الى نوع
حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا
لغويا وعلى هذا القياس * ولما كان قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقة

بنزلة قولنا في اصطلاح به الخطاب مع ~~هـ~~كون هذا أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه آخذاً بالخاص من كلام السكاكي فقال (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به الخطاب مع قرينة مائعة عن إرادته) أي إرادته معناها في ذلك الاصطلاح (وأي) السكاكي (بقيذا تحقيق) حيث قال موضوعه له بالتحقيق (ليدخل) في تعريف المجاز (الاستعارة) التي هي مجاز لغوي (على ما مر) من أنها مستعملة (٢٨٠) فيما وضعت له بالتأويل لئلا يتحقق في قول المصنف بالتحقيق لم تدخل هو

في التعريف لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة المفتاح هي نافسد لأنه قال وقولي بالتحقيق احترازا عن أن لا يخرج الاستعارة وظاهر أن الاحترازا عما هو عن خروج الاستعارة لاعتدال عدم خروجها فيجب أن تكون لازمة أو يكون المعنى احترازا للثلاثا يخرج الاستعارة (وردة) مذكرو السكاكي (بأن الوضع) وما يستق منه كالموضوع مثلا (إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لأن السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بأزاء المعنى نفسه وقال قولي بنفسه احترازا عن المجاز المعين بأزاء معناه بقرينة ولا شك أن دلالة اللفظ على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة بخينة لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم إلا أن يقصد زيادة الإيضاح لانتهم الحديث ~~عن~~ كمن الجواب بأن السكاكي لم يقصد أن يطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة

(قوله بنزلة قولنا في اصطلاح به الخطاب) لأنه يؤتى مؤذاه ويفيد مقاده وإن كان مضمون قولنا استعارة لا في غير الخ تقييد الغير ~~بـ~~كونه غير نوع ثلاث الحقيقة الذي هو الحقيقة في اصطلاح الخطاب ومضمون قولنا في اصطلاح به الخطاب تقييد الوضع ويؤتى إلى تقييد الغير فأداه سم (قوله وأدل على المقصود) عطف مسبب على سبب (قوله في غير ما) أي معنى (قوله في اصطلاح) يظهر أنه يجوز كل من تعلقه بغير وتعلقه بوضع اه سم (قوله لم تدخل هي) أي الاستعارة (قوله لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل) بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة فغير ذلك قولنا في غير ما وضعت له لا يجوز بها اه سم (قوله احترازا عن أن لا يخرج الاستعارة) كذا في بعض النسخ بآيات عن وفي بعضها باسقاطها (قوله أو يكون المعنى احترازا) لئلا يخرج الاستعارة فيكون الحرف المقد واللام لاعتدال هذا على نسخة اسقاط الحرف أعملى نسخة أثبتت عن فيكون قول الشارح أو يكون المعنى الخ إشارة إلى جعل عن بمعنى اللام التعليمية (قوله لأن السكاكي الخ) على في الأطول بدلالة موارد الاستعمال على ذلك وناقش في تعليل الشارح المذكور والتابع فيه للمصنف بأنه يجوز أن يكون تفسير السكاكي تفسيراً واحداً معنيته ولا يلزم من تفسير أحد المعنيين في الآخر (قوله بنفسه) أي بنفس اللفظ أي لاعم قرنته (قوله اللهم إلا أن يقصد زيادة الإيضاح لانتهم الحديث) قد يقال إذا كان القصد ذلك لم يصح جعله قيد الاخترا احترازا عن الاستعارة لعدم دخول الاستعارة في قوله ما وضعت له حتى يحتجز عنها بزيادة القيد الأخير والجواب أن في ذكر الاحترازا تحملاً والمراد إيضاح الاحترازا فليأتمل (قوله ويمكن الجواب بأن السكاكي الخ) الفرق بين هذا الجواب وبين ما أشار إليه بقوله اللهم الخ أن المخطط في هذا مطلق الوضع ودفع أن يحمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما أشار إليه الوضع بالتحقيق ودفع أن يجعل ذلك مساوياً للوضع بالتأويل أيضاً اه حفيد (قوله بل مراده أنه قد عرض الخ) ناقش فيه في الأطول بأن انصرافه عند الإطلاق إلى ما ليس بتأويل ينفي عروض الاشتراك (قوله لا المعنى الذي يستعمل فيه أحياناً) أي بطريق عروض الاشتراك اللفظي (قوله وبهذا) أي بهذا الجواب (قوله يخرج) أي يحصل (قوله لو سلمنا الخ) فيقال في جواب ذلك لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال ما ذكره بل أراد أنه عرض له الاشتراك المذكور وتقييد التحقيق ليكون قرينة على المراد به اه سم (قوله ولا يخرج الاستعارة) أي عن تعريف المجاز أي على تقدير عدم زيادة القيد الأخير (قوله أيضاً) أي كما لا يخرج

فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه عند أحياناً فهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلمنا تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا يخرج الاستعارة أيضاً لأنه يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة أعني الوضع بالتحقيق إذ غاية ما في الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل

لكن لاجهة تخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البنية (ورد) أيضا ما ذكره (بأن التقيد بامصطلح به الخطاب) أو ما يوردى معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعمله الشارع في الدعاء مجازا كذلك (لا بد منه في تعريف الحقيقة) أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لأنه (٢٨١) مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع

له في هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بأن قيد الحقيقة مراد في تعريف الامور التي تختف باختلاف الاعتبار والاضافات ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لأن الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين فالمراد أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه من حيث انها موضوعه

له لا سيما أن تعليق الحكم بالوصف مضيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يجيب سائله أى من حيث انه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعمل في عرف الشرع في الدعاء لأن استعماله في الدعاء ليس من حيث انه موضوع لادعاء بل من حيث أن الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب بأن قيد اصطلاح الخطاب مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره في تعريف المجاز ليكون البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن وبأن اللام في الوضع للعهد أى الوضع الذي وقع به الخطاب فلا حاجة الى هذا القيد وفي كليهما نظر واعتراض أيضا على تعريف المجاز بأنه تناول الغلط

عند زيادة القيد الاخير (قوله لكن لاجهة) أى لاجهة تخصيصه أى في قولنا غير ما وضعت له (قوله ما ذكر) أى الشكاكى في تعريف المجاز (قوله وبأن) عطاف على قوله بأن في قوله ورد بأن واعادة الجار تدل على أن كلام المعطوف والمعطوف عليه مستعمل في الرذعية وليس كذلك لأن المعطوف عليه يرتفع الحقيقة والمجاز والمعطوف يخص بالحقيقة فرد ما ذكره بجمع موع الامر من فالاولى ترك اعادة الجار اه أطول وقد يقال استلال كل من المتألفين في الرذعية تعريف الحقيقة يكنى زكته لاعادة الجار تأمل (قوله) وما يوردى معناه كالذى عبر به الشكاكى (قوله ويمكن الجواب الخ) فان قلت هلا اكتفى بقيد الحقيقة بالنسبة للمجاز أيضا فقلت الاصل ذكر القيد وأيضا اذا عبرت الحقيقة في تعريفه يصير المعنى أن المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث انه غير ما وضعت له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث ان فيه وبين الموضوع له نوع علاقة (قوله فالمراد أن الحقيقة الخ) فيه بحث وهو انه لو أريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له أن كونه موضوعا له مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لأن استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لاجل أنه موضوع له والخطاب عالم بالوضع وان اكتفى في الحقيقة التعليمية بجمود أن لها مدخلا فلا خفاء في مداخلية كون الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز الا أنه لا يكتفى بل لا بد من ضمنية التعاق مع كونه غير اه أطول (قوله أن تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم هنا الاستعمال وبالوصف الوضع اه سم (قوله فبذلك هذا المعنى) لأنه يشعر بالحقيقة وكتب أيضا قوله لهذا المعنى أى أن الحقيقة هي الكلمة الخ (قوله وفي كليهما نظر) أما في الاول فظاهر لما فيه من نوع خفاء وجهالة وذلك لا يجوز في التعريفات وكون البحث عن الحقيقة غير مقصود وبالذات في هذا الفن لا يوجب جواز ذلك في تعريفها وأما في الثاني فقال في المطول لنا تقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيها هي موضوعه لذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه للخطاب اذ دلالة عليه اه وقوله هو الوضع الذي الخ أى الوضع اللغوي الذي هو عبارة عن تعيين اللفظ بأزاء المعنى بنفسه وقوله اذ دلالة عليه أى اذ دلالة الوضع المدلول عليه بوضعت عليه لأنه عام والعام لا يدل على الخاص اه سم (قوله واعتراض) أى المصنف في الايضاح اه سم (قوله بأنه تناول الغلط) أى الخطأ اللساني وكتب أيضا قوله بأنه تناول الغلط فلا بد من التقيد بقولنا على وجهه يصح اه مطول (قوله والاشارة الخ) رذيلك مأجيب به من خروج الغلط بقوله مع قرينة مانعة عن ارادته اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له اه سم وقال في الامول وفيه أى

لأن القرس في خذ هذا ٢٦٠ يد في القرس مشيرا الى كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بان القرس معناه الحقيقي (وقسم) الشكاكى (المجاز) القري

في رد الشارح هذا الجواب أنه لو كان هذه قريبة مانعة عن ارادة الموضوع لم يعمده
 الخطاب ساهبا بل هذا الاشارة قريبة مانعة عن ارادته التلغظه و فرق بين المانعة عن
 ارادة التلغظه والمانعة عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى أن ينقل الذهن منها
 الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلغظه المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير أن يلتفت
 الذهن اليه اه (قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة) انقيد الاول أعني
 الراجع الى معنى الكلمة احترازا عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله تعالى وجاء ربك
 والاصل وجاء أمر ربك فالحكم الاصل ان قوله ربك هو الخبر وأما الرفع فبجواز ومداره
 أن يكسب اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها ولجل اثبات كلمة مستغنى عنها
 استغناء واضحا كاللف في قوله تعالى ليس كمثل شيء والقييد الثاني أعني المتضمن للفائدة
 احترازا عن استعمال القيد في المطلق كالرسن في أنف الانسان اه فنرى (قوله وعرف
 الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه) لاختفاء أن أحد الطرفين بالحقيقة هو المعنى
 وفي أن الموصوف بالذرة حقيقة هو اللفظ وهو المراد بالذرة هنا فيجب أن يراد بأن تذكر
 اسم أحد طرفي التشبيه ولا يجوز أن يراد بأن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لانه
 يقتضى أنه أريد به معناه وليس كذلك وإنما أريد به الطرف الآخر وكذا يقال في قوله
 الاتى عن السكاكى وعنى بالمصريح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أى اسم
 الطرف المذكور هو اسم المشبه به تأمل اه سم فقال وقوله وتريده الآخر أى نفس
 الآخر وهو المعنى سواء كان هو الآخر حقيقة كالرجل الشجاع في المثال الاول وأدعاء
 كالمشبه في الثاني فانه ادعى السبعية لها اه (قوله بأن تذكر الخ) مقتضاه أن يسمى
 الاستعارة نفس ذكر أحد الطرفين وهو وانى قوله لم السابق وكثيرا ما نطق
 الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه لكنه غير مناسب لتكون الاستعارة
 قسما من المجاز الذى هو لفظ كذا فى سم (قوله أحد طرفي التشبيه) هو المشبه به
 في المصراحة والمشبه في المكنية (قوله كما تقول في الحمام أسد) أى في المصراحة وقوله
 وكما تقول أنشبت الخ أى في المكنية (قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية
 لها) حاصله أن المراد بلفظ المنية السبع الادعاء وهو الموت اه سم (قوله ويسمى
 اسم المشبه به مستعارا) صريح في أن المستعار في الاستعارة بالكناية عند السكاكى هو
 لفظ السبع المتروك في المثال المذكور وهو ما يدل عليه بعض عبارات السكاكى وبعض
 عباراته يشعر بأن المستعار هو اللفظ لا بعضا يدا على أنه لفظ المنية قال الفري
 وسيجي توافق الشارح بين أقواله اه (قوله الطرف المذكور) أى المذكور باسمه
 (قوله وجعل منها أى من الاستعارة المصريح بها) لم يقدم المكنى عنها الى تحقيقه وهى
 ما كان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه محققا حسا وعقلا وتخييلية وهى
 ما لم يكن ذلك فيها محققا لاحسا ولا عقلا لان المكنية على مذهبه أعنى السكاكى لا تكون

الراجع الى معنى الكلمة المتضمن
 للفائدة (الى الاستعارة وغيرها)
 بأنه ان تضمن المبالغة في التشبيه
 فاستعارة والا فغير استعارة (وعرف
 الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي
 التشبيه وتريده) أى بالطرف
 المذكور (الاخر) أى الطرف
 المتروك (مدعى ادخول المشبه في
 جنس المشبه به) كما تقول في الحمام
 أسد وأنت تريد الرجل الشجاع
 مدعى أنه من جنس الاسد فنثبت
 له ما يخص المشبه به وهو اسم جنس
 وكما تقول أنشبت المنية أظفارها
 وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء
 السبعية لها فنثبت لها ما يخص
 السبع المشبه به وهو اللفظ
 ويسمى المشبه به سواء كان هو
 المذكور والمتروك مستعارا منه
 ويسمى اسم المشبه به مستعارا
 ويسمى المشبه مستعارا له
 (وقسمها) أى الاستعارة (الى
 المصريح بها والمكنى عنها) وعنى
 بالمصريح بها أن يكون (الطرف
 المذكور) من طرفي التشبيه
 (هو المشبه به وجعل منها) أى من
 الاستعارة المصريح بها (تحقيقية
 وتخييلية)

وانما يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من الحقيقة ٢٨٣ والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسم آخر

سميها المحتملة للتحقيق والتخييل

كما ذكر في بيت زهير (وفسر

الحقيقة بعامر) أي بما يكون

المشبه المتروك متحققا حسا أو

عقلا (وعد التثليل) على سبيل

الاستعارة كما في قولك اني ارايك

تقدم رجلا ذو فخر أخرى (منها)

أي من الحقيقة حيث قال

في قسم الاستعارة المصريح بها

الحقيقة مع القطع ومن الامثلة

استعارة وصف إحدى صورتين

منترعتين من أمور لوصف صورة

أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أي

التثليل (مستلزم لترتيب المناق

للافراد) فلا يصح عده من

الاستعارة التي هي من أقسام

المجاز المفرد لان تنافي اللوازم

يدل على تنافي المزومات واللازم

اجتماع المتنافيين ضرورة وجود

اللازم عند وجود الملتزم

والجواب أنه عده التثليل قسمان

مطلق الاستعارة التصريحية

الحقيقة لامن الاستعارة التي

هي مجاز مفرد وقسمه المجاز المفرد

الى الاستعارة وغيرها لا توجب

كون كل استعارة مجازا مفردا

كقولنا الايض اما حيوان

أو غيره والحيوان قد يكون ابيض

وقد لا يكون على أن لفظ المقترح

صريح في أن المجاز الذي جعله

منقسم الى أقسام ليس هو المجاز

في المفرد المقسم بالكلمة المستعملة

في غيرها ووضعت له

التخييلية لان المشبه به فيها الذي استعمل فيه لفظ المشبه هو المشبه به الادعائ
كالسبع الادعائ أعني الموت المدعى سبعيته وهذا لا يكون الا دمجيا اه ملخصان
يس (قوله) وانما يقل قسمها اليهما (الخ) إشارة الى أنه كان يصح أن يقول وقسمها بناء
على غير المتبادر لصدهما بالقسم الآخر اه حفيد وكتب أيضا قوله وانما يقل قسمها
اليهما الخ عبارة الاطول وجعل منها حقيقة سواء كان على سبيل القطع أو الاحتمال
وتخييلية كذلك وانما يقل قسمها اليهما مع أنه قال والمصرح بها تنقسم الى حقيقة
وتخييلية تفننا وما قاله الشارح المحقق انه يقل وقسمها اليهما لانه أراد ان الحقيقة
والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسمها اليهما بل اليهما والمحتملة
للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله وفسر الحقيقة بعامر
أي ما يكون المشبه متحققا حسا أو عقلا الحقيقة السابقة والمفسر بعامر مطلق
الحقيقة لا الحقيقة على القطع اه (قوله وعد التثليل) أي الاستعارة التثيلية وقد
عرفت أنها قد تسمى التثليل مطلقا كما تسمى التثليل على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير
على سبيل الاستعارة كما هو وجه تقرير الشارح اه أطول وقد يقال قصد الشارح زيادة
على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاعرف (قوله وصف إحدى صورتين) أراد
بالوصف الاول اللفظ السال على الصورة المشبه بها وانما عبر عنها به لان اللفظ كوصف
بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثاني معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى
ليبان الصورة الاخرى اه حفيد (قوله ورد ذلك) أي العدة (قوله فلا يصح عده
من الاستعارة الخ) واللازم كون ما بين الشئ مندرجاته اه أطول (قوله اللوازم)
كالافراد والترتيب (قوله الملتزمات) كالاستعارة والتثليل هنا (قوله المتنافيين)
الافراد والترتيب (قوله كقولنا الايض اما حيوان أو غيره الخ) لا يقال هذا يدل على
أن يحصل الجواب أن قيم الشئ قد يكون أعم منه من وجه كما في هذا المثال فيكون
الجواب ظاهرا بالحقيقة لان التحقيق أن قسم الشئ لا يكون أعم منه بل يجب
أن يكون أخص منه مطلقا والحيوان المنقسم الى الايض وغيره ليس قسم الايض
في المثال بل مطلق الحيوان ضرورة أنه يجب اعتبار المنقسم في كل قسم لانا نقول ليس
غيره الاستدلال بألا قسم الشئ قد يكون أعم ولا في كلامه ما يقتضي ذلك بل غرضه أن
يقسم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا يقتضي حصر الاستعارة في المجاز المفرد كما أن
تقسيم الايض الى الحيوان وغيره لا يقتضي إحصاء الحيوان في الايض فلا يقال ان
هذا الجواب ظاهري للتحقيق اه ملخصان سم والفرد (قوله على أن لفظ المقترح
الخ) حاصل هذا الجواب ان المجاز الذي قسمه السكاكي غير ما عرّفه وان وقع التقسيم
عقب التعريف بل هو المجاز بالمعنى الاعم منه بقرينة أنه جعل من أقسامه المجاز العقلي
والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة

في غير ما وضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوي وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفرد وعقلي ويسمى مجازا في الجملة وينقسم اللغوي قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكمها في الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة في التشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالجواز المقسم وان كان أعم لجعل المجاز العقلي قسمين ~~المتضمن~~ المقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوي بالمعنى المتقدم فلا ينفع في منفع كون الاستعارة عنده قسمين المجاز المفرد كون المقسم في هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لابد من جعل المجاز اللغوي في تقسيمه حيث قال واللغوي قسمان أعم من المجاز اللغوي الذي جعله قسما للعبارة العقلية والالام يصح جعل المجاز الرابع الى حكم الكلمة قسمين فلو ارادنا بطلق عليه المجاز لا نأقول هذا مع كونه تكلفا في غاية السهولة بترده أن ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الرابع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والالام تكن الاستعارة أعم من المجاز المفرد فالوجه أن يقال المقسم هو المجاز اللغوي بمعنى تقدم وجعل الرابع الى حكم الكلمة قسمين لكونه ملحقا به كما صرح به السكاكي نفسه بعد ذلك في بحث المجاز الرابع الى حكم الكلمة اه أطول (قوله على أن لفظ المناسخ) جواب ثان ترقى اليه وكان الاولى تقديم هذا الجواب على الذي قبله كما هو قاعدة الجدليين في تقديم جواب المنع على جواب التسليم (قوله راجع الى معنى الكلمة) بأن قصد معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ اه سم (قوله راجع الى حكم الكلمة) بأن يخالف الاعراب الاصل للكلمة بسبب حذف أو زيادة (قوله خال عن الفائدة) كاستعمال اسم المقيد كالمشعر الموضوع لشفة البعير في المطلق كطلق الشفة فان العدول عن اسم المطلق الى اسم المقيد مع ارادة المطلق به عملا لفائدة فيه اه سم وفيه أن المجاز مطلقا كدعوى الشيء ببنية فكيف يكون بعض صورته خالفا عن الفائدة ويمكن أن يقال المراد فائدة يعتد بها فتأمل ثم رابت في يس عن ابن كمال باشا أن دعوى خلو المجاز عن الفائدة ممنوعة لان في المجاز فائدة عامة تشمل جميع افراده وربما اشقل بعضهم على فائدة أخرى فيزداد حسنه والفائدة العامة تقرير المعنى في ذهن السامع لان المجاز يحتاج في الوصول الى المعنى المراد منه الى ملاحظة المعنى الحقيقي والعلاقة بينه وبين المعنى المجازي والاستعانة بالقرينة الحالصة أو المقابلة وكلما كانت الحاجة الى الوصول أكثر يكون التأمل أوفى وتقرير المعنى في الذهن أزيد قال والعجب أنهم يحذرون التصرف والافتنان في وجوه الكلام فائدة عامة لانواع الالفاظ وهذه الفائدة توجد في المجاز فكيف لا يجعلا منها من فوائده اه (قوله وظاهر أن المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) أي فيجب كونه المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور بأن يراد به أعم من الكلمة المخصوصة لبشمل الرابع الى حكم الكلمة ومن اللفظ لبشمل المجاز العقلي فانه

نه قد قال بعد تعريف المجاز أن المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر أن المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة

ليس بلفظ وقوله فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب
ليصح الحصر في القسمين تفريعهم على ما لزمن من قوله وظاهر الخ من وجوب كون القسم
أعم أى اذا وجب كون المراد بالقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق الجواز أعم من
أن يكون لفظاً أو غيره كلمة أو غيرها كما ذكر وجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم
من المفرد والمركب ليصح حصر الجواز بالمعنى الأعم في القسمين العقلي واللغوي اذ لو أريد
بالراجع الى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر في القسمين المذكورين باطلاً لان
اللغوي حينئذ لا يشمل الراجع الى معنى الكلمة اذا كان مركباً فيبقى قسم آخر خارج
عن القسمين وهو اللغوي بالراجع الى معنى الكلمة المركب فيكون الحصر باطلاً ولقائل
أن يقول الواجب لخروج الجواز العقلي والراجع الى حكم الكلمة عن الجواز بالمعنى
المذكور نعم القسم بحيث يشملهم الاتعميم مطلق حتى يجب أن يراد بالراجع الى معنى
الكلمة أعم من المفرد والمركب بل يجوز على هذا أن يراد بالراجع المذكور للمفرد فقط
غاية الامر أن يصير المراد حصر الجواز بمعنى يشمل هذين القسمين أعنى العقلي واللغوي
والراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها في العقلي واللغوي الشامل للراجع
الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها وهو صحيح في تفريع قوله فيجب أن يريد الخ
على ما لزمن من قوله وظاهر الخ نظراً في واضع فليست أملاً اهـ (قوله خارجاً عن الجواز
بالمعنى المذكور) وذلك لان المعنى هو الاسناد فهو ليس بافظ فضلاً عن كونه كلمة وأما
الراجع الى حكم الكلمة فالاعراب ليس كلمة وهذا ظاهر على أنه معنوي وأما على أنه
لفظي فهو وان صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد لكن المراد في تعريف الكلمة باللفظ
المستقل بخلاف ما لا يتحقق له الا لفظ آخر كهذا اهـ سم وعبارة الاطول وأما الثاني
يعنى الراجع الى حكم الكلمة فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة
باعتبار الاعراب فهي غير مستعملة في غير ما وضعت له اهـ (قوله بالمعنى المذكور) أى
الكلمة المستعملة الخ (قوله ليصح الحصر) أى حصر الجواز عند السلف (قوله في القسمين)
أى العقلي واللغوي (قوله نحو كلمة الله) أى قول الله (قوله والثاني أنا لانسلم الخ)
فالصورة المتفرعة من متعدداً لا تستدعى الاعتداداً بترتبه منه ولا تقتضى للدلالة عليه اللفظ
مركباً فليعتبر عن الصورة المتفرعة بمفرد مثل المثل والسيد أثبت استلزام التمثيل للتركيب
أولاً بالنقل عن المفتاح وثانياً بأن معنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلي وهو
لا يكون الا بين طرفين مركبين وأطال في بيان ذلك وتكفل برده جميعه العصام في أطوله ثم
قال وقد فرغ السيد السني في بيان الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرفين
في التمثيل ووجوب افراده في التبعية لانها تعتبر في المصادر ومتبقيات الحروف ابتداء
وكلاً مفردات وشمع على الشارح في جعله كلمة على في قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم
استعارة تبعية وتمثيلية وتابعته ظاهراً عبارة الكشف وقد وقع بينهما مناظرة فيه وأطنب

خارجاً عن الجواز بالمعنى المذكور
فيجب أن يريد بالراجع الى معنى
الكلمة أعم من المفرد والمركب
ليصح الحصر في القسمين وأجيب
بوجوه أخر الأول أن المراد
بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد
والمركب نحو كلمة الله والثاني
أنا لانسلم

في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض به لعل بابراده فأعرضنا عنه وان كان
لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوي الاساس بعد قياس البناء على
الاساس فتبصر اه (قوله أن التمثيل أي الاستعارة التمثيلية (قوله وهو) أي التشبيه
التمثيلي قد يكون طرفا مفسرين أي فكذا الاستعارة المبنية عليه لأنه اذا اقتصر
في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة اه سم (قوله مثلهم)
مفرد وقوله كمثل مفرد أيضا (قوله أن اضافة الكلمة) المراد الاضافة اللغوية (قوله
واقترانها) تفسير (قوله هو التقديم المضاف الى الرجل) فيه إشارة الى أن المراد الاضافة
اللغوية اه سم (قوله وفي السكل نظراً وردناه في الشرح) هما وردناه في الأول فلان
استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة
وأما في الثاني فلانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام
المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عدى من
التحقيقية مثل قولنا أراك تقدم رجلاً ونؤخر أخرى ولا شك أنه ليس مما عبر به عن المشبه
به بمفرد ولا يجوز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصل
وأما في الثالث فللقطع بأن لفظ تقدم في تقدم رجلاً ونؤخر أخرى مستعمل في معناه
الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصل أي صورة تردد من
يقوم ابدهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً ونؤخر أخرى اه سم قال
الغزالي قوله لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ يمكن أن يحجب عنه بأنه على تقدير ثبوت
جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور إذ غلب التمثيل المركب
لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه أنه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد
اعتماداً على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فإن جميعهما من قبيل المفرد ولا ينبغي
أن ما يصح من التشبيه يصح من التشبيه بغير الاستعارة بأن يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل
التمثيل المركب دفعا لثبوتهم اختصاص التمثيل بالمفرد اه وقال في الاطول لا ينبغي أن
هذا المنع أي المشار اليه بقوله لان لم أن التمثيل يستلزم التركيب لا يضر المصنف لانه يكنيه
كون التمثيل مركباً ولا يوقف رده التمثيل من الاستعارة الحقيقية على استلزامه
التركيب لا تقول فليكن التمثيل معاً ودوامها لا ينافيه بل يفيض أقسامه أي المفرد
لانه يقول عند السكاكي التمثيل منها مطلاً حيث مشتمل لذلك الاستعارة المعدودة بأركان
تقدم رجلاً ونؤخر أخرى ثم قال في الاطول وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح أي
في الاطول حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ (قوله بما لا يتحقق)
أي استعارة لا يتحقق الخ فلا ريب في القول ونظائره فانه ليس معناه الأمر او همال لانه لم يدخل
فحت المراد بكلمة ما وما كان لا يتحقق لعنا حسا ولا لغة لاشمالا لم يتعلق به توهم
أيضا أضرب عنه بقوله بل و الخ اه اطول (قوله صورة) أي ذو صورة فان الصورة

أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو
استعارة مبنية على التشبيه
التمثيلي وهو قد يكون طرفا
مفردين كما في قوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوفد نارا الآية
الثالث أن اضافة الكلمة الى شئ
أو تبيينها واقترانها بالشيء
لا يخرجها عن أن تكون كلمة
فالاستعارة في مثل أراك تقدم
رجلاً ونؤخر أخرى هو التقديم
المضاف الى الرجل المقترب بتأخير
أخرى والمستعارة له هو التردد فهو
كلمة مستعملة في غير ما وضعت له
وفي السكل نظراً وردناه في الشرح
(وفسر) السكاكي الاستعارة
(التمثيلية بما لا يتحقق لعنا حسا
ولا عقلا بل هو) أي معناه (صورة)

الاطفار في قول الهدلي)

• وإذا المنية انشبت أظفارها •

(فانه لما شبه المنية بالسبع في

الاغتبال أخذ الوهم في تصويرها)

أي المنية (بهورته) أي السبع

(واختراع لوازمها) أي لوازم

السبع للمنية وعلى الخصوص

ما يكون قوام اغتبال السبع

للتفوس به (فاختراع لها) أي

للمنية صورة (مثل صورة الاظفار)

الحقيقة (ثم أطلق عليه) أي على ذلك

المثل أعنى الصورة التي هي مثل

صورة الاظفار (لفظ الاظفار)

فتكون استعارة تسمى بحية لانه

قد أطلق اسم المشبه به وهو

الاطفار الحقيقة على المشبه وهو

صورة وهمية شبيهة بصورة

الاطفار الحقيقة والقرينة اضافتها

الى المنية والتخييلية عنده قد تكون

بدون الاستعارة بالكناية ولهذا مثل

لها بنحو اظفار المنية المشبهة بالسبع

فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة

في الاظفار فقط من غير استعارة

بالكناية في المنية وقال المصنف انه

به دجدة الأب جده مثل في

الكلام (وفيه) أي في تفسير

التخييلية بما ذكر (تعسف) أي أخذ

على غير طريق المفاهيم من كثرة

الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل

ولا تأس اليها حاجة وقد يقال ان

التعسف فيه هو أنه لو كان الامر

كما زعم لوجب أن تسمى

جاءت بهذا المعنى أيضا اه أطول (قوله وهمية) أي اختراعها بالتخييلية بأعمال الوهم
انها فان للانسان قوة لها تركيب المتهورات وتفریق المركبات اذا استعملها العقل تسمى
مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى تخيلية ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له
بأعمال الوهم اياها سميت استعارة تخيلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ أن تسمى
وهية وعد التسمية تخيلية من امارات تعسف السكاكي في تفسيره وانما وصف الوهمية
بقوله محضة أي لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي للفرق بينه وبين اعتبار اللفظ
فان أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه وهم الثبوت للمنية فهناك اختلاط توهم
وتحقق بخلاف ما اعتبره فانه أمر وهمي محض لا يتحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته
اه أطول (قوله لا يشوبها الخ) تفسير محضة (قوله في قول الهدلي) أي المعهود السابق
اه أطول (قوله في الاغتبال) أي الاهلاك (قوله أخذ الوهم) بأعمال التخيلية اه
أطول (قوله واختراع لوازمه) كالاطفار وكتب أيضا مانصه أي مثل لوازمه
بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان الاظفار لا تلزم حقيقة السبع اه أطول
(قوله وعلى الخصوص الخ) إشارة الى أن المراد ليس مطلق اللوازم بل اللوازم
الخصوصية المتعلقة بوجه التشبيه ثم بقي النظر في كيفية عطفه فيجوز أن ما يكون عطف
على لوازمه وعلى الخصوص حال منه أي مما يكون ثم رأيت بخط خضنا الشهاب
البرلسي مانصه معطوف على مقتدر تقدير الكلام لوازم السبع لها على العموم وعلى
الخصوص الخ اه وفيه نظر اه سم (قوله قوام) أي حصول اه سم (قوله استعارة
تسمى بحية) أي تسمى بحية تخيلية بدليل أن الكلام في تفسير التخييلية اه سم (قوله
والتخييلية عنده الخ) عبارة الاطول فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة
وهية محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تستلزم الاستعارة بالكناية
بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث
مثل للتخييلية باظفار المنية المشبهة بالسبع والسلف اما أن يشكروا المثال ويجعلوه
مصنوعا أو يجعلوا الاظفار ترشيعا للتشبيه لا استعارة تخيلية اه (قوله ولهذا مثل
لها) أي للتخييلية المنفكة عن السكاكي عنها (قوله فصرح بالتشبيه) والتصریح بالتشبيه
بدل على كونه غير استعارة فضلا عن أن يكون استعارة بالكناية اه سم (قوله
في الكلام) أي كلام البلاغ (قوله من كثرة الاعتبارات) الظاهر أن ذلك باعتبار المواد
اه حفيد وقال الفسري أي الامر التحصيل ثم تشبيهه باللائم ثم استعارة لفظ اللازم اه
وفي سم قوله الاعتبارات هي أخذ الوهم في تصوير المنية بصورة السبع الخ (قوله وقد
يقال) أي في وجه التعسف (قوله أدنى مناسبة) وهي ان كلام الخيال والوهم
قوة باطامة متعلقة بما لا يتحقق حسا وعقلا اه فبعد قال سم وكان حاصل هذا التوجيه
انها سميت تخيلية لأن المتعلق بها وهو الوهم مناسب للخيال فسميت باسم مناسب المتعلق

هذه الاستعارة نوعية لا تخيلية وهذا في غاية السقوط لانه يكتفي في التسمية أدنى مناسبة على أنهم يسمون حكم الوهم تخيلا

ذكر في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخيليا (ويخالف) نفسه
 التخيلية بما ذكره (تفسير غيرها) أي غير السكاكي للتخيلية (بجعل الشيء للشيء) لجعل البدل للشمال وجعل الاطفاق للمنية
 قال الشيخ عبد القاهر أنه لا خلاف في أن البدل استعارة ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ البدل قد نقل عن شيء إلى شيء إذ ليس
 المعنى على أنه شبه شيئا بالبدل المعنى على (٢٨٨) أنه أراد أن يثبت للشمال بدلا لبعضهم في هذا المقام كليات وأعيان متباينة

في الشرح ثم يتبعه أن يقال إن صاحب المفتاح في هذا الفن
 بخصوصه في مثل هذه الاعتبارات
 ليس بصدد التعليل بل غيره حتى
 يعترض عليه بأن ما ذكره هو مخالف
 لما ذكره غيره (ويقضي) ما ذكره
 السكاكي في التخيلية (أن يكون
 الترشيح) استعارة تخيلية للزوم
 مثل ما ذكره السكاكي في
 التخيلية من إثبات صورة وهمية
 (فيه) أي في الترشيح لأن في كل
 من التخيلية والترشيح إثبات
 بعض ما يخص المشبه به للمشبه
 فكما أثبت للمنية التي هي المشبه
 ما يخص السبع الذي هو المشبه به
 من الاطفاق كذلك أثبت لاختيار
 الضلالة على الهدى الذي هو
 المشبه ما يخص المشبه به الذي هو
 الاشتراء الحقيقي من الربح
 والتجارة فكما اعتبر هذا الصورة
 وهمية شبيهة بالاطفاق فليعتبر
 ههنا أيضا معنى وهمي شبيه
 بالتجارة وآخر شبيه بالربح حتى
 يكون الربح والتجارة بالنسبة
 إليهما استعارتين تخيليتين إذ
 لا فرق بينهما إلا بالاعتبارين
 المشبه الذي أثبت له ما يخص
 المشبه به كالمنية مثلا في التخيلية

بما تأمل اه سم (قوله ذكر) أي ابن سينا (قوله ذكر في الشفاء) الاولى التمسك بما
 في كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال خيل اليه أنه كذا على ما لم يسم فاعلم من
 التخيل والوهم وصاحب الاساس افع كذا على ما خيلت على ما أرتك نفسك وشبهت
 وأهملت اه حنيد (قوله ويخالف تفسير غيره) عطف على فيه نصف عطف
 فعلية على اسمية ولو قال ومخالفة لتفسير غيره على أنه عطف فرد على مفرد كان أحسن
 قال جلال الدين الشافعي في شرح الايضاح بشكل على يقول السكاكي ما اذ اجتمع بين
 المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول اطفاق المنية والسبع نثبت بفلان
 فان اطفاق المنية مجاز عنده واطفاق السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وما
 على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المذهب لأن الاطفاق حقيقة وانما التجوز في اثباتها
 للمنية وادافتها اليها اه كلامه والجواب أن السكاكي يقتدر في مثله اطفاق آخرى بأن
 يقول التقدير اطفاق المنية وكذا اطفاق السبع كما تقتدر في نظائره اه فترى (قوله يجعل
 الشيء للشيء) يصدق على كل مجاز عتلى ودفعه يجعل إلى الله ما أي جعل الشيء الذي هو لازم
 المشبه به للشيء الذي هو المشبه كذا في الاطول (قوله يجعل البدل للشمال) أي في قول
 الشاعر وغداة ربيع قد كشفت وقرة * إذا أصبحت بيد الشمال زمامها
 أي ورب غيدان ربيع أرتب برودته عن الناس بالاغصام والكسوة وايقاد النيران والقررة
 بالكسر البرد مطوف على غداة أو ربيع واظفر فكشفت اه من الفترى والشمال
 بالفتح ربيع مشهورة (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) استدلال على المخالفة (قوله
 في أن البدل) أي إثبات البدل بواقف التقدير بالجعل وقوله الا في اذ ليس الخ (قوله عن
 شيء) كالتجارة إلى شيء كالصورة الوهمية الشبيهة بالبدل (قوله ثم يتبعه أن يقال الخ) فيه
 أن تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها
 مما لا يعتد به اه فترى (قوله الذي هو المشبه) صفة اختيار (قوله الذي هو) صفة المشبه به
 (قوله وفي الترشيح بغير لفظه) الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد أن الترشيح قد يقرن بلفظ
 المشبه كما في قول الشاعر المنية الشبيهة بالسبع فان الخالب ترشيح للتشبيه والاستعارة
 كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سذكره الا أن اه فترى (قوله الذي
 هو المشبه) صفة الاختيار والاستبدال اه سم (قوله فاعتباره في أحدهما) أي
 التخييلية دون الاخرى الترشيح وكتب أيضا قوله فاعتباره في أحدهما الخ وان اعتبره
 فيه ما رزعه من بدعصف ومخالفة لأغنياء أطول (قوله والجواب أن الامر الخ) كالاطفاق

بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو
 المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس بوضوح له وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم في التخيلية وعدم اعتبار في الترشيح
 فاعتباره في أحدهما دون الاخر تحكم والجواب أن الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخيلية بالمشبه كالمنية
 مثلا جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه

في صورة التخييلية والريح والتجارة في صورة الترشيع وكتب أيضا قوله والجواب أن
 الأمر الذي هو من خواص المشبه به الخ فيه بحث وهو أن هذا الكلام مبنى على أن لترشيح
 في الاستعارة بالكناية وبعد تجويز فيها كما هو الحق فالأمر مشكل لأن الترشيح فيها يقتض
 بلفظ المشبه نحو محالب المنية نشبت بفلان ففترسته اللهم إلا أن يقال التخييلية تسكسر
 سورة الاستعارة فلا يحتاج إلى اختراع صورة وهمية أخرى فتأمل هذا وقدر الجواب
 المذكور بأن خاصية المشبه به في التخييلية وإن قرنت بالمشبه المراد بالمشبه به هو
 المشبه به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج إلى التوهم وفيه نظر لأن المراد بالمشبه به وإن كان
 المشبه به لكن ادعاء لا بيقينة والخاصة خاصة السبع الحقيقية فثبت الاحتياج إليه على
 أن يجزئ اقتراح الألف في التخييلية بلفظ لا يلزم بحسب الظاهر والترشيح بلفظ يلائم
 بحسبه كونه فيما ذهب إليه أه فترى (قوله بلفظ المشبه به) كالاشتراء (قوله
 كأنه هو هذا المعنى) أي الذي هو الاشتراء (قوله حتى إن المشبه به الخ) فإن قيل فعلى
 هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها فلماذا فرق بين المقيد والمجموع
 فالمشبه به هو الموصوف المقيد بالصفة والصفة خارجة عنه فالجوع المركب منه ما
 وأيضا معنى زيادته أن الاستعارة تامة بدونه أه مطول وكتب أيضا قوله حتى
 إن المشبه به في قولنا الخ فيه بحث وهو أن هذا التوجيه وإن صح في المثال الذي أورد
 أعني رأيت أسدا يقترب أقرانه لكن لا ماساخلة في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله
 للقطع بأن اعتصموا طلب شيء يتعاقى بالاهم لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعاق بالجبيل
 الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للهدف كيشم به الذوق السليم وعلى هذا القيام نظائره
 فتأمل أه فترى قال سم وحاصله أن الترشيح هنا أريد به معنى مجازي لا المعنى الحقيقي أه
 ومثله في الأطول ثم قال فترى هذا وقدر الفاضل المحشي الجواب المذكور بأنه حينئذ
 يكون ذلك الوصف من تمام التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه
 ولا مبقيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو
 الأسد الموصوف في نفس الأمر بالصفة المذكورة لأنه الموصوف من حيث أنه موصوف
 ولو سلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مفعول المستعارة منه كاف في كون ذكره تقوية
 للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبني على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته
 فإن تعاقب الرؤية مثل بذات الجبر ليس كعلائقها بالبحر المقيد به لإطام الأمواج في افادة
 المبالغة المطلوبة أه (قوله المذكور) أي الذي كوراسمه (قوله ويراد المشبه به)
 ذكره تمييزا للاستعارة المكنى عنها عند السكاكي عنها عند المصنف لكن لا حاجة إليه لأن
 قوله على أن المراد بالنسبة الخ يفيد أن المشبه المذكور يجب أن يراد به المشبه به كذا
 في الأطول (قوله على أن الخ) هذا هو محل الخلاف بين المصنف والسكاكي فإن المصنف

وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به
 لم ينتج إلى ذلك لأن المشبه به جعل
 وكأنه هو هذا المعنى مقارنا
 للوازنه وخواصه حتى إن المشبه
 به في قولنا رأيت أسدا يقترب
 أقرنه هو الأسد الموصوف
 بالاقتراض الحقيقي من غير احتياج
 إلى توهم صورة واعتبار مجاز
 في الاقتراض بخلاف ما إذا قلنا
 رأيت جمعا يقترب أقرانه
 فأنما يحتاج إلى ذلك ليصح إثباته
 للشمع فليست أملى في الكلام
 دقة ثما (وعنى بالمكنى عنها) أي
 أراد السكاكي بالاستعارة المكنى
 عنها (أن بهكون) الطرف
 المذكور من طرف التشبيه
 (هو المشبه) ويراد المشبه به (على
 أن المراد بالنسبة في مفضل النشبت
 المنية أظفارها هو) (السبع بادعاء
 السبعية لها) وإنكار أن يكون شيئا
 غير السبع (بحريرة إضافة
 الاظفار) التي هي من خواص
 السبع (اليها) أي إلى المنية فقدر
 ذكر المشبه وهو المنية وأراد
 المشبه به وهو السبع

يقول المراد بالمنية الموت الحقيقي (قوله بمعنى أنه) أي الحال والشأن (قوله لأن
 في اضافة خواص المشبه به) أي الاظفار مثلا (قوله من تفسير الاستعارة المتكفية عنها)
 عبارة الاطول وريد أي ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة بالكناية وجعلها اقساما من
 الاستعارة التي هي قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة الاستعارة بأن لفظ المشبه
 فيها أي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا فلا يصح تفسير
 الاستعارة بالكناية بأن يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به والاستعارة
 ليست كذلك فلا يصح جعلها اقساما منها وادفاعة الاظفار قرينة التشبيه ولا يدل على
 أكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره أنه قرينة الاستعارة وليس ضمير رد إلى مجزئ تفسير
 الاستعارة بالكناية كما ظنه الشارح الحق فانه حينئذ يلفظ قوله والاستعارة ليست كذلك
 وقوله وادفاعة الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج في دفع الاخير الى ما ذكره بقوله وهذا
 كأنه جواب سؤال مقدرو هو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فمما عني اضافة الاظفار
 اليها اه (قوله بأن لفظ المشبه فيها) لفظ المشبه على مذهب السكاكي نفس الاستعارة
 بالكناية فلا يصح أن تجعل الاستعارة طرفا له فلو قال بأن لفظ المشبه الذي ادعى أنه
 استعارة لكان أحسن كذا كتب عن شيخنا ناصر الدين وفيه نظر يؤخذ مما قدمناه قبيل
 قوله وقسمها الى المصريح بها الخ اه سم واصل النظر الذي يؤخذ مما قدمناه أن كون لفظ
 المشبه نفس المتكفية عند السكاكي وجه من وجوه ثلاثة دل على كل منها كلام
 السكاكي (قوله والاستعارة ليست كذلك) أي عنده (قوله ولما كان ههنا الخ) قال
 الحفيد الاظهر أن يجعل كلام المصنف منعا لكون تلك الاضافة دليلا على استعمال
 لفظ المشبه في المشبه به حقيقة اه وقوله ~~ولما كان~~ تلك الاضافة الخ أي الذي ادعاه
 السكاكي في قوله السابق على أن المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها بقريضة اضافة
 الاظفار اليها اه سم (قوله المضمر في النفس) أي على مذهب المصنف (قوله وكان)
 يحتمل أنه حرف أو فعل كما في سم (قوله وقد يجاب عنه بأنه) أي الحال والشأن (قوله
 الآن المراد به السبع ادعاء) أي فليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا فينبأ في كونه استعارة
 (قوله من أنا الخ) بيان لما في كما اه سم (قوله مراد فاه) أي لاسمه وكتب أيضا قوله
 مراد فاه فيه بحث لأن المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع
 اسم للماهية المطلقة فهم ما ~~كروى~~ وروى واندان فكيف يجتمع اذا الترادف مع ارتكاب
 ذلك التأويل اللهم الآن يراد بالترادف التصديق اه فترى ومراده التصديق في الجملة
 ولم يورد أن المتصادقين هما الامران المختلطان مفهومهما المتساويان ما صدقا في أي في سائر
 المصادقات وهنا ليس كذلك وأجاب في الاطول عن البحث بما فيه قلت ليس الدعوى أن
 جنس المنية من افراد السبع بل ان المنية المخدوصة التي يخبر عنها تحت السبع وحينئذ
 لا يعد دعوى الترادف نعم لا يتعين لكنه أبلغ فيما هو المقصود من الادعاء اه (قوله بأن

فلا استعارة بالكناية لا تنقل عن
 التخييلية بمعنى أنه لا يوجد استعارة
 بالكناية بدون الاستعارة التخيلية
 لأن في اضافة خواص المشبه به الى
 المشبه استعارة تخيلية (ورد)
 ما ذكره من تفسير الاستعارة المتكفية
 عنها (بأن لفظ المشبه فيها) أي في
 الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا
 مستعمل فيما وضع له تحقيقا لا تقطع
 بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير
 والاستعارة ليست كذلك
 لانه قد فسرها بأن تذكر أحد
 طرفي التشبيه وتزيد به الطرف
 الاخر * ولما كان ههنا
 مظنة سؤال وهو أنه لو أريد بالمنية
 معناها الحقيقي فمما عني اضافة
 الاظفار اليها اشارة الى جوابه بقوله
 (واضافة نحو الاظفار قرينة
 التشبيه) المضمر في النفس يعني
 تشبيه المنية بالسبع وكان هذا
 الاعتراض من أقوى اعتراضات
 المصنف على السكاكي وقد يجاب
 عنه بأنه وان صرح بلفظ المنية
 الآن المراد به السبع ادعاء كما أشار
 اليه في المفتاح من أننا نجعل ههنا
 اسم المنية اسما للسبع ويراد فاه بأن

ندخل المنية في جنس السبع للبالغة في التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان ٢٩١ مترادفين فبأنى لنا بهذا الطريق دعوى

السبعة للمنبة مع التصريح
بلفظ المنية وفيه نظر لأن ما ذكر
لا يقتضي كون المراد بالمنية غير
ما وضعت له بالتحقيق حتى أنه دخل
في تعريف الاستعارة للقطع
بأن المراد بالمنية الموت وهذا اللفظ
موضوع بالتحقيق وجعله مرادفا
لفظ السبع بالتأويل المذكور
لا يقتضي أن يكون استعماله
في الموت استعارة ويمكن الجواب
بأنه قد سبق أن قيد الحقيقة مراد
في تعريف الحقيقة أى الحقيقة هي
الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه
بالتحقيق من حيث انه موضوع
لله بالتحقيق ولأنه سلم أن استعمال
لفظ المنية في الموت في مثل أظفار
المنية استعماله في ما مضى له
بالتحقيق من حيث انه موضوع
لله بالتحقيق مثله في قولنا دابة منية
فلان بل من حيث أن الموت جعل
من أفراد السبع الذي لفظ المنية
موضوع له بالتأويل وهذا الجواب
وان كان مخزجا له عن كونه حقيقة
الآن تحقيق كونه مجازا ومرادا
به الطرف الآخر غير ظاهر يعلم
(واختار السكاكي (رة)
الاستعارة (التبعية) وهي ما تكون
في الافعال والحروف وما يشق
منها (الى) الاستعارة (المكتبة) عنها
بجعل قريبتها) أى قرينة التبعية
استعارة (مكتبة) عنها

ندخل المنية الخ) ومن لازم هذا الادخال كون لفظ المنية صار اسم السبع فالذاكراته
وضع للسبع في قوله الا في كلفظ المنية والسبع اه سم (قوله ثم نخيل) أى توقع
في الخلل وكتب أيضا قوله ثم نخيل الخ لاجابة اليه في اثبات ما أجابه وانما ذكره لانه كلام
واحد وأورده صاحب المفتاح جوابا عن سؤال آخر وأورده كما يعلم من المطول على أن فيه
تأكيد الجواب لأن تخيل المراد فمما يوضح صحة كون اللفظ ليس مستعملا فيما وضع له
بتحقيقا حتى ينفي الاستعارة اه سم (قوله كيف يصح) انكارى اه سم (قوله وفيه نظر)
أى في هذا الجواب (قوله للقطع بأن المراد بالمنية الموت) وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق
قال في المطول وبه هذا يدفع ما قيل أن لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله
في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لاحقيقة فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل أن
المراد به المشبه به أى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لأننا نقول المشبه به هو السبع
الحقيقي المتعارف لا الادعاء الغير المتعارف لأن الادعاء انما هو عين المشبه الذى هو
المنية وهو ظاهر اه (قوله لا يقتضي الخ) أى لتصريح المسكاكي بأن ثبوت الشئ ادعاء
لا ينفي فيه حقيقة ولهذا لم يتناقض نصب القرينة على أن المراد غير الموضوع له مع دعوى
أن المراد داخل تحت الموضوع له كذا في الاطول (قوله ويمكن الجواب الخ) نقل
في الاطول عن الشارح أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل في المعنى الا لكونه
موضوعا له ولو كونه لازما للموضوع له فاستعماله في الموت لكونه موضوعا له اه
ثم أجاب صاحب الاطول عن أصل الاعتراض على السكاكي بأن المنقسم الى الاستعارة
بالكتابة والاستعارة المصروفة ليست استعارة هي قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة
فيمكن الاستعارة بالكتابة حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه المجاز الى المجاز العقلي والمجاز
اللفظي بعد تعريفه المجاز بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به
التخاطب ولا شبهة أن المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بالمعنى المذكور اه (قوله
مثله) أى مثل استعمال لفظ المنية (قوله ومراد به الطرف الآخر) عطف لازم (قوله
غير ظاهر بعد) اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعبر في المجاز عندهم به ذاتين بطلان
الاعتراض بأن اللفظ المستعمل اذ لم يكن حقيقة أو كتابة يجب أن يكون مجازا وذلك
لأن مراد الشارح أن تعريف المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مريبة
فمنهم من عترف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل
في تعريفه لكن لم يترفع بذلك اه فترى (قوله واختار السكاكي الخ) فان قيل يجوز
العكس أيضا وفي كل منهما تقليل الاقسام فلا يرجح أحدهما على الآخر قلنا لا يجوز
اعتبار التبعية في مثل أعجبني إن الحبال اه حفيد (قوله بجعل قرينتها مكتبةا عنها) فيه
بحث لأن هذا لا يتأتى في مثل قوله تعالى اعلمكم بتقون لأن القرينة هنا احتمالة الترجي
عليه تعالى وكذلك في قوله تعالى ربما يولدان القرينة هنا مناسبة حالهم لكثرة الولادة

قال الناضل المحشى في شرح المفتاح توجهه الأرجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة
بالكناية في الآيتين المذكورتين بجعل الالاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل
ذكر كل قرينة لها ويجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تتم كمال الكفار
ويجعل ذكر ربحا قرينة لها وفيه أيضا بحث لأن مدلول الاتقاء الخاص أعنى
الماخوذ من حيث النسبة يحل ما حقه في بحث الاستعارة القوية فقد استعمل على
توجيه السكاكى في المرجوة هذه الاستعارة بالكناية لا بد أن تكون تبعية كما لا يخفى فلا
يفيد السكاكى في رفع التبعية من البين وكذا الكلام في ربحا ووداة الآيات والأوجه ان يقال
طريقة الرد هذه بأن يقال المخاطبون استعارة بالكناية عن ربحي منهم الاتقاء وقرينة
نسبة الاتقاء المرجو اليهم يد كل مدلول وتتقون وهكذا الحال في ربح ووداة فتأمل اه نرى
وعبارة الشارح في شرح المفتاح ليت شعري ماذا يفعل المصنف في كل استعارة تبعية
تكون قرينة عتلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة ممكنة اه قال في الاطول ويمكن
أن يقال لما كان مدار قرينة التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور وعلى ما مرح به
السكاكى بين الرد بجعل قرينة التبعية ممكنة وأما في نحو قلت زيدا اذا ضربته ضربه
شديد فيجعل زيد مكنا عنها باستعماله في المفعول ادعاء وأثبت القيل تخيلية ولا يجعل
القرينة ممكنة نعم يتم الرد على السكاكى لو وجد مثال التبعية قرينة حالية ولم يكن هناك
ما يجعل ممكنة والتبعية قرينة حالية والحاصل أن رد التبعية الى الممكنة تارة يكون بجعل
قرينة التبعية مكنا عنها والتبعية قرينة تلك الممكنة وعلى هذا اقتصر السكاكى في بيان
الرد فاعترض عليه بعدم اطراده فيما اذا كانت قرينة التبعية حالية وغاية ما يمكن
في الاعتماد عنه ما مر عن الاطول وتارة يكون بجعل جزء من الكلام غير قرينة التبعية
ممكنة وجعل التبعية قرينة ما وهذا اذا كانت قرينة التبعية غالية (قوله ورد ما اختاره
السكاكى الخ) دفعه العصام بوجهين أحدهما أنه يعترض على الذوم بأنهم لم يلقوا
الاعتبار في التبعية لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لانهم بجعل
الاستعارة التخيلية اثبات لازم المشبهة للمشبه مع استعماله في حقيقة ولا يشترط كلامه
بأنه يردّها الى الاستعارة بالكناية والتخيلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه يعرف أنه
كلام مع القوم وثانيهما أنه جعل الاستعارة التخيلية للصورة الجوهرية لتكون حقيقة
باسم الاستعارة في الغاية قبل رد التبعية فله أن يعدل عن القول به لصحة الرد المذكور
لأن الدفع فيه أكثر من رعاية شدة المناسبة في اطلاق الاستعارة اه وقال في الاطول
بعد قول المصنف واختاره رد التبعية الخ ما ضه في كون ذلك محتمرا السكاكى نظر لانه قال
في آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما يمكن من تلخيص كلام الاصحاب في هذا الفصل
ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان جعلوا
في قولهم نطق الحال هكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح

(و) جعل الاستعارة (التبعية)
قرينة (أي قرينة الاستعارة المكث)
عنها (على نحو قوله) أي السكاكى
(في التسمية وأظفارها) حيث جعل
المنية استعارة بالكناية وإضافة
الانفصار اليها قرينة ما في قولنا
نطق الحال بكذا جعل القوم
نطق استعارة عن دلت بقرينة
الحال والحال حقيقة وهو جعل
الحال استعارة بالكناية عن المتكلم
ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة
وهكذا في قولهم نقرهم لهذه مبات
يجعل الهمز مبات استعارة بالكناية
عن المطعومات الشبهة على سبيل
التمكيم ونسبة القرى اليها قرينة
وعلى هذا القياس وانما اختار
ذلك اشارة للضبط وتقليل الاقسام
(ورد) ما اختاره السكاكى

(بأنه ان قدر التبعية) لنطق في نطق الحال بكذا (حقيقة) بان يراد بهامعناها الحقيقي (لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية لانها) أي التخييلية (بماز عند) أي عند السكاكي لان جعلها من أقسام الاستعارة المصريح بها المفسر يذكّر المشبهة واردة المشبهة الآن المشبهة فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لعنا حسابا ولا عقلا ٢٩٣ بل وهما قد تكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازا واذ لم تكن

التبعية تخيلية (فلم تكن) الاستعارة

(المكثي) عنها مستلزمة للتخييلية

بمعنى أنها لا توجد بدون التخييلية

وذلك لأن المكثي عنها قد وجدت

بدون التخييلية فمثل نطق الحال

بكذا على هذا التقدير (وذلك) أي

عدم استلزام المكثي عنها للتخييلية

(باطل بالاتفاق) وإنما الخلاف

في أن التخييلية هل تستلزم المكثي

عنها فقد استلزم السكاكي لاستلزامه كما في

قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع

وهذا يظهر فساد ما قيل أن مراد

السكاكي بقوله لا تنفك المكثي

عنها عن التخييلية أن التخييلية

مستلزمة للمكثي عنها لا على العكس

كما فهمه المصنف ثم يمكن أن ينزع

في الاتفاق على استلزام المكثي عنها

للتخييلية لأن كلام الكشف مشعر

بخطأ ذلك وقد صرح في المفتاح

أيضا في بحث الجواز العقلي بأن

قرينة المكثي عنها قد تكون أمرا

وهما كظفار المنية وقد تكون

أمرا محققا كالآليات في أثبت

الربيع العقل والهزم في هزم الأمر

الجند الآن هذا لا يدفع الاعتراض

عن السكاكي لانه قد صرح في الجواز

العقلي بأن نطق في نطق الحال

بكذا أمر وهمي جعل قرينة للمكثي

عنها وأيضاً لما جاوز وجود المكثي

استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة في التشبيه وجعلوا نسبة النطق البه قرينة الاستعارة كما فعلوا في أظفار المنية لكان أقرب إلى الضبط اه وكلامه هذا صريح في أنه رد الاستعارة التبعية إلى المكثية على قاعدة القوم فحينئذ لا حاجة له إلى استعارة قرينة المكثية شيء حتى تبقى التبعية مع ذلك مجازا ولا تتقلل الأقسام بهم هذا فلا يتم ما رتب المصنف رتبة إيهض بغير (قوله بأنه) أي السكاكي ان قدر هو قد رتبها بالناس للفاعل أو بأنه أي الشأن فتدبر بالناس فقول ولا ينبغي أن هذا التبريد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله في المنية وأظفارها لم يبق احتمال تقديرها حقيقة واللا يمكن على نحو قوله في المنية وأظفارها فكان عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها الحسن هذا التبريد وأيضاً ينبغي أن يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم تكن تخيلية لانها استعارة عنده لتلايقه المنع على قوله واللا أي وان لم يقدّر التبعية حقيقة فتكون استعارة لجواز أن تكون مجازا مرسلان لا يضر هذا المنع لأن الكون مجازا مرسلان أيضاً بشارك الكون حقيقة في الفساد وأما ناسب الملازمة بأن العلاقة بين المعنيتين هي المشابهة كما قصد له الشارع المحقق فدونه خراط الفتاد اه أطول لمخصا (قوله لم تكن

تخييلية) أي على مذهب السكاكي (قوله مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف (قوله) الآن المشبهة فيها) أي في التخييلية (قوله بمعنى الخ) أشابه إلى أنه ليس المراد الاستلزام في التعقل بل في الوجود ولا يعني أن كلامه لا يوجد بدون الآخر لما تقدم من أن التخييلية عند السكاكي قد تكون بدون المكثية (قوله على هذا التقدير) أي تقدير أن التبعية حقيقة اه سم (قوله وبهذا ظهر الخ) أي باعتبار السكاكي التخييلية بدون المكثية في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله لا على العكس) عطف على مستلزمة للمكثية أي لا كناية على العكس أي أنها تستلزمها المكثي عنها وفي بعض النسخ استعارة على وهو ظاهر (قوله كما فهمه المصنف) أي في الإيضاح (قوله لأن كلام الكشف) سيذكر بعد (قوله من السكاكي) أي في عدم قوله بالاستعارة التبعية وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل بالاتفاق اه سم (قوله لانه قد صرح الخ) وحيث جعل نطق مستعملا في أمر وهمي كان استعارة تخيلية في الفعل والاستعارة في القول ليست الاتبعية فقد اضطر إلى اعتبار الاستعارة التبعية (قوله وأيضاً) اعتراض بوجه آخر لم السكاكي من كلامه اه سم (قوله فلا جهة) أي لا وجه (قوله ان المكثي عنها لا تنفك عن التخييلية) لانها قد انفكت عنده في أثبت الربيع العقل وهزم الأمير الجند (قوله فلم يكن ما ذهب

عنها بدون التخييلية كما في أثبت الربيع العقل ووجود التخييلية بدونها كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله ان المكثي عنها لا تنفك عن التخييلية (والا) أي وان لم يقدّر التبعية التي جعلها السكاكي قرينة المكثي عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كنطق مثلا (استعارة) ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة والاستعارة في الفعل لا تكون الاتبعية (فلم يكن ما ذهب

اليه) السكاكى من رد التبعية الى
الممكنى عنها (مغني اعاد كره غيره)
من تقسيم الاستعارة الى التبعية
وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى
القول بالاستعارة التبعية وقد يجاب
بان كل مجاز تكون علاقته المشابهة
لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن
يكون له علاقة أخرى باعتبارها
وقع الاستعمال كابين النطق
والدلالة فان الازمة للنطق بل انما
تكون استعارة اذا كان الاستعمال
باعتبار علاقة المشابهة وقصد
المبالغة في التشبيه وفيه نظر لان
السكاكى قد صرح بان نقطة ههنا
أمر مقدروهمى كأطفال المنية
المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة
بالأطفال الحقيقية ولو كان مجازا
من سلا عن الدلالة لكان أمرا
محتقعا قلبا على أن هذا لا يجزى
في جميع الأمثلة ولولم خيئت
يعود الاعتراض الا قول وهو وجود
الممكنى عنها بدون التخييلية ويمكن
الجواب بأن المراد بعدم انفكاك
الاستعارة بالكناية عن التخييلية
ان التخييلية لا توجد بدونها فمما شاع
من كلام النصارى اذ لا نزاع في عدم
شيوخ مثل أطفال المنية الشبيهة
بالسمع وانما الكلام في الصحة وأما
وجود الاستعارة بالكناية بدون
التخييلية فشائع على ما تراه صاحب
الكشاف في قوله تعالى يتقنون
بهذا الله وصاحب الفتاح في مثل

اليه مغنيا الخ) وقال صاحب الكشاف في رده على السكاكى رده الاستعارة التبعية الى
الممكنى عنها انه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصل والواضح الحلى ويكون ذكر
المتعلقات تابعا ومقصودا بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كافي قوله
تقرى الرياح رياض الحزن من هرة * اذا سرى النوم في الاجفان اقاطا
فان التشبيه هنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين
الرياح والمضيف ولابين الرياض والضيف ولابين الاقطا والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين
هذه الامور تبعيا لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعا
لشي من هذه التشبيهات فلا يصح هنا رد التبعية الى الممكنية عندهم من لذه وقسليم وقد يكون
التشبيه في المتعلق غرضاً أصلياً وأمر اجليا ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا
لحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى يتقنون عهد الله فان تشبيه العهد
بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية
لحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل ممكنة كافي نطقت الحال فان كلاً من
تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالكلام ابتداءً مستحسن فظهر أن ما ذكره السكاكى
من الرد مطلقاً مردود اه أطول (قوله) تكون علاقته المشابهة (أى بالصلاحيية
أى فيه مشابهة تصلح للعلاقة بدليل بقية الكلام) (قوله لا يجب الخ) لقائل أن يقول
عدم الوجوب لا يمنع الصحة واذا صح جعله استعارة فالاشكال على السكاكى بجمله اه سم
(قوله وفيه نظر) أى في هذا الجواب (قوله لان السكاكى الى آخر الفصل) حاشية
بخط الشارح قدس سره أدرجه في الشرح كما ذكره الحفيد (قوله في جميع الأمثلة)
لان بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة اه سم (قوله ولولم) أى جريانه في
جميعها اه سم (قوله وهو وجود الممكنى عنها بدون التخييلية) مع أن الممكنى عنها لا يتقلد
عن التخييلية (قوله ويمكن الجواب الخ) لا يقتضى ان الجواب لا يطابق الاعتراض
لان الاعتراض يلزم وجود الممكنية بدون التخييلية وذلك باطل وهذا لا يدفعه أن المراد
بعدم انفكاك الممكنية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدونها فمما شاع وانما يظهر
الدفع بذلك لو كان الاعتراض يلزم وجود التخييلية بدون الممكنية وهو عكس ما ذكر في
الاعتراض الا أن يكون محط الجواب قوله وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية
فشائع لكن هذا مضمون قوله السابق نعم يمكن أن يذاع في الاتفاق الخ فهنا قال يمكن
أن يجاب بما تقدم من منع الاتفاق الخ تأمل اه سم وكتب أيضاً قوله ويمكن الجواب
الخ جواب عن قوله ولولم الخ لان أصل الاعتراض لانه قد سبق أنه صرح بأن نطقت
أمر وهمى فاضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية كذا في الحفيد (قوله وانما
الكلام) أى النزاع فى الصحة أى في صحة مثل أطفال المنية الشبيهة بالسبع (قوله في قوله
تعالى يتقنون عهد الله) فى العهد استعارة بالكناية فالعهد مشبه والمشببه به هو الحبل

أثبت الربيع البقل فصاير الحاصل من مذهبه ان قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخيلية مثل أطفال المنية ونطقت الحال

فوزان العهد وزان المنية في أنشبت المنية أظفارها والنقض قرية هذه الاستعارة
والاستعارة النقص هو إبطال العهد وهو أمر محقق لا وهمي تقرر سنة المكتبة
استعارة تحقيقية (قوله استعارت عن غور الماء) شبه الغور بإدخال الغذاء الجوف
فاستعاره لفظه وهو حفظ البلع (قوله وقد تكون حقيقة كما في أنبت الربيع) فالربيع
استعارة مكنية والانبات قرية نها وهو أمر محقق

* (فضل في شرائط حسن الاستعارة) *

أى في بيان ما به أصل الحسن وما يزيد في حسن ما ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على
ما لو أهمل لخرج من الحسن إلى القبح اه أطول (قوله من التحقيقية) أى غير التمثيل
(قوله على سبيل الاستعارة) زاده الشارح أيضا حال الاختراجه عن مجرد التشبيه التمثيلي
وان ذكره سم لما عرفت من أن التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيل على الإطلاق (قوله برعاية
جهات حسن التشبيه) لأن مبناها على التشبيه فيتبعه في الحسن والقبح اه سم وفيه
أنه غير طرد لا ترى أن قوة وجه التشبيه توجب قبح التشبيه دون الاستعارة وكتب أيضا
قوله برعاية جهات حسن التشبيه أى سوى ما يأتى من أنه لا قوى التشبيه بحيث يتخيل
الطرفان متعبدان فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة أن توجد فيها جهة حسن
التشبيه هذه وكأنه أراد اذلة المعهودة لسبقها وهذه الجهة بما لم تسبق ولا يخفى أنه كما
تدور الاستعارة على التشبيه لحسنها برعاية جهات حسن تدور على القرينة أيضا لحسنها
برعاية حسن القرينة بأن تكون في الخطأ مع الذكرى غير واضحة جدا ومع البليد في غاية
الوضوح ومع المتوسط بين بين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من
غير اختصاص بها اه أطول (قوله كأن يكون وجه التشبيه الخ) الاولى تركه لانه شرط
الصحة لا شرط الحسن اه حفيد وقد يجب بأن شوط الصحة الشمول ادعاء لا في نفس الامر
وعذر الشارح في ذكره أن الحسن انما يتصور بعد وجود الصحة اه سم وعبارة الأطول
وكانه أراد ظهور الشمول أو الشمول تحقيقا ولا فشمول وجه التشبيه مما يتوقف عليه
التشبيه لاحسنه اه (قوله من الغرض) أى الغرض من التشبيه كبيان حال التشبيه
أو ما كانه (قوله وتخبر ذلك) من كون وجه التشبيه غير مبتذل اه حفيد (قوله وأن لا يشم
رائحته لفظا) انما قال لفظا لأن المعنى على التشبيه قطعاً وانما ذكر اشتمال الرائحة المنبثية عن
القلد لانه لو زيد عليه بأن يمين مثلا التشبيه به المذكور بالتشبيه صريحا كما في الخطيب الأبيض
حيث بين بالفجر أرضنا كما في الخطيب الأسودان تمين الخطيب الأبيض بالفجر يضمن تمين
الخطيب الأسود بالليل أو بأن يذكرو وجه التشبيه كما في رأيت أسدا في الشجاعة والأداة كما في
زيد كالاسد لم يكن هناك استعارة أصلا بل مثل ذلك تشبيه ومثال اشتمال رائحة التشبيه
قوله قد زور زاراه على القوم فأتى فيه ذلك الاشتمال فيل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج
إلى باب التشبيه لأن ذكر التشبيه فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشابها بل فيه رائحة

وقد تكون الاستعارة تحقيقية
على ما ذكره في قوله تعالى يا أرض
ابلي ما لك البلع استعارة عن غور
الماء في الأرض والماء استعارة
بالكتابة عن الغذاء وقد تكون
حقيقة كما في أنبت الربيع
(فصل في شرائط)
حسن الاستعارة

(حسن كل من) الاستعارة
(التحقيقية والتمثيلية) على سبيل
الاستعارة (برعاية جهات حسن
التشبيه) كأن يكون وجه التشبيه
شاملا للطرفين والتشبيه واقيا
بإفادة ما علق به من الغرض وتخبر
ذلك (وأن لا يشم رائحته لفظا)
أى وبأن لا يشم شيء من التحقيقية
والتمثيلية رائحة التشبيه من جهة
اللفظ

الاشعار بذلك اه ملخصا من القسري والسيرامي قال في الاطول وأطلق ان في التعبير
 أيضا اشتمام رايحه اه (قوله لان ذلك يطل الغرض) ابطاله ينافي أنه من شرائط الحسن
 لان شرائط النجاسة فعل المراد كمال الغرض اه سم (قوله على أن المشبهة به أقوى في
 وجه الشبه) أي فلا يتأتى لإدعاء ما ذكر (وأقول) فيه نظر بدليل المشكك فان بعض أفراد
 أقوى من البعض مع شمول الجنس لجمية هاتهنا فاة بين التفاوت في القوة وبين الاشتراك
 في الجنس اه سم (قوله ولذلك يوصي الخ) وجهه ترتب التوصي المذكور على أن شرط
 الحسن ذلك أنه اذ لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفيًا فإذا انضم الى
 خفاءه جفاء وجه الشبه زاد انقضاء واشتد قصير الاستعارة الغارز بخلاف ما اذا كان
 وجه الشبه جليًا اذ ليس فيه من الخفاء ما في ذلك اه سم قال في الاطول وذلك الوضعية
 مخصوصة بالتحقيقية المصروفة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به في المفتاح قبل ذلك لان
 في الممكنة قصر بحباب اسم المشبه فلا يترادف وجه الشبه بسبب تعميمه والغارز اه (قوله
 أي ولان شرط حسنه) أي حسن ككل (قوله أبو اسطة عرف) أي عام (قوله الغارز
 وتعميمه) أي سبب الغارز وتعميمه أي اخفاء اه أطول (قوله ان روي شرائط الحسن ولم
 يشم رائحة التشبيه) شرط اقله لثلاثة اشياء الاستعارة الغارز وعرف قوله ولم يشم الخ على
 روي من عطف الخاص على العام بناء على أن المتبادر أن المراد بالحسن حسن الاستعارة
 وبه صرح في الما طول لا حسن التشبيه لان ترك الاشتمام المذكور من جملة مراعاة شرائط
 حسن الاستعارة تبينه عليه مع دخوله فيها اهتماما به وقوله وان تراعى ان ضبط بالقوة
 فالضهير به شرائط الحسن التي منها ترك الاشتمام ونفي مراعاتها صادق مع انتفاء مراعاة
 جميعها بان لم يوجد مراعاة شيء منها مع انتفاء مراعاة بعضها ودخول مراعاة البعض
 الاخر فان اتى مراعاة الجميع فأت الحسن ولم تصر الاستعارة الغارز لان من الشرط عدم
 الاشتمام فاذا أهمل بأن حصل الاشتمام اتى الغارز وان كان وجه الشبه خفيًا كما هو
 الفرض وعلى هذا فقول فأت الحسن أي مع تحقق الغارز في بعض التقادير كما تقرروا ان
 ضبط بالتحسية فالضهير به لعدم الاشتمام أي وان لم يراع عدم الاشتمام بأن حصل الاشتمام فأت
 الحسن والالغاز اهدم تحقق الامرين اه سم باختصار (قوله الغارز) أي يضم اللام وفتح
 الغين لقوله مثل رطب وأرطاب وجاء بضم الغين كفتح واسكانه كقول حكاهما العلماء في
 (قوله رأيت ابلا مائة الخ) وانما صار الغارز لان مشابهة الناس بالابل المائة التي
 لا توجد فيها راحلة في عز وجود مرضى منتخب فيما بينهم سم خفية غير واضحة ولذا صرح
 النبي صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فيه فقال الناس كابل مائة لا تجدد فيها راحلة وفي رواية
 تجددون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة وقوله كالابل مفعول ثان لتجددون
 وقوله ليست فيها راحلة حال أو جملة مستأنفة اه أطول (قوله يرتحل) كان معناه بعده
 للارتحال عليه اه سم وقال في الاطول أي يحط رحله عليه (قوله التي لا توجد في كثير

لان ذلك يطل الغرض من
 الاستعارة أعنى ادعاء دخول المشبه
 في جنس المشبه به لثاني التشبيه من
 الدلالة على أن المشبه به أقوى في
 وجه الشبه (ولذلك) أي ولان شرط
 حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه
 انظرا (يوصي أن يكون التشبيه)
 أي ما به المشابهة (بين الطرفين جليًا)
 نفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح
 خاص (للتأصيل) الاستعارة
 (الغارز) وتعميمه ان روي شرائط
 الحسن ولم يشم رائحة التشبيه
 وان لم تراعى فأت الحسن يقال
 ألفز في كلامه اذا عني مراده
 ومنه الغر والجمع الغارز مثل رطب
 وأرطاب (كالقول) في التحقيقية
 رأيت أسدا وأريد انسان (بخر)
 فوجه التشبيه بين الطرفين خفي
 (و) في التمثيل (رأيت ابلا مائة
 لتجد فيها راحلة وأريد الناس) من
 قوله عليه الصلاة والسلام الناس
 كابل مائة لا تجدد فيها راحلة
 وفي الفائق الراحلة البعير الذي
 يرتحله الرجل جملا كان أو ناقه يعني
 ان المرضى المنتخب من الناس في
 عز وجوده كالجمجمة التي لا توجد
 في كثير

من الابل (وبهذا يظهر ان

التشبيه أعم محلاً) الكل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي فتصير الاستعارة الغارزا كافي للمنايين المذكورين فان قيل قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه ومن جملتها أن يصح كون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشترط جلاله في الاستعارة بنا في ذلك قلنا الجلاء والخلفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يصح كون من الجلاء بحيث لا يصير الغارزا ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلا (ويتصل به) أي بما ذكرنا من انه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه (انه اذا قوى التشبيه بين الطرفين حتى اتحد الكلام والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعين الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلمي نور ولا تقول علم كالنور واذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلة ولا تقول في شبهة كالظلمة (و) الاستعارة (المكني عنها) كالحقيقية في أن حسن برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر (و) الاستعارة (الخييلية) حسن بها بحسب حسن المكني عنها لانها لا تفكون الانابعة للمكني عنها وليس لها في نقبها تشبيه

من الابل) فيه اشارة الى أن العدد للتكثير لا للعصر (قوله أعم محلاً) الاعم اذا أطلق ينصرف الى الاعم المطلق ولا يظهر مما سبق الاتفاق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضخمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة مالم يظهر أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافه من أنه قد تعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فيهنـ ما عوم من وجهه وليس لأن تحمل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر عن سبق ولما في عبارة هذه من الخلل غيرها في الايضاح الى قوله وبهذا يظهر أنهما لا يجتمعان في كل ما يجيء فيه التشبيه اه أطول (قوله اذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه ان أراد بالتأتى التأتى على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدوا وان أراد مجرد التأتى على وجه الحسن أو لا فلا نعلم ان ليس كل ما يتأتى الخ فانه اذا كان وجه الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن لا على وجه الحسن اه سم (قوله ويتصل به) أي يلحق اه سم (قوله بما ذكرنا) أي ضمنا من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح فيما تقدم أنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه أفاده سم (قوله حتى اتحدوا) أي حتى كأنهما اتحدوا فالجمل محمول على المبالغة اه فتري (قوله وتعين التشبيه) أي اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه فلا تنافي بين كلاميه اه فتري (قوله لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه) قال في الاطول ومن هذا علم أن من فوائد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشيء بنفسه ولا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه (قوله في أن حسن برعاية جهات حسن التشبيه) لأبأن لا تشتم رائحة التشبيه انظارا لانه تشبيه مضمر في النفس فلا يتأتى رائحة التشبيه نعم ينبغى أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه اه أطول وقال سم لم يزد وبأن لا تشتم رائحة التشبيه اطفالا لأن من لازم الاستعارة بالكتابة ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل لم أن يكون في الترشيع في الحقيقة اشتمال رائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ قلنا الغرض أن المذكور في الحقيقة لفظ المشبه به فذكر خاصية المشبه به يدل على التشبيه والمذكور في الحقيقة لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يعدل التشبيه فضلا عن أنه يدل عليه فليست أم اه (قوله لانها لا تكون الانابعة للمكني عنها) أي عند المصنف وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسن بها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلنا تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استمعنا ما الملام ولقائل أن يقول لما كانت الخييلية عنده استعارة مصرفة متبينة على التشبيه فلم لم يكن حسن برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره في الحقيقة والمكني

عنها اه مطول قال في الاطول يريد أي صاحب المفتاح قول أي تمام
لأنه قني ماء الملام فأنى * صب قد استعذب ماء بكاف

ويريد بالاستعجان ما نقل ان بعض أصحاب الطائى بعث اليه فاروره وقال بعث انما فيها ماء
اللام فقال في جوابه ابعت لي من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعني أن ما وقع
منى مشل واخفص له ما جناح الذل ولم يثبت الى ما ذكره في الجواب وجعل الاستعجان
بمكان لأن الآية ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لأن الطائر عند اشفاقه
وتعطفه على أولاده يخفص جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبته ووهنه والانسان
عند تواضعه يطأطئ من رأسه ويخفص من بدنه فيشبهه ذلك وتواضعه بأحدى طائى الطائر
على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها قرينتها فانه من الامور والملازمة
للحالة المشبهة بها واستبعد المصنف وجود هادون المكينة جدا الا لو وجد له مثال في كلام
البلغاء وقال قول الطائى ليس فيه دليل على وقوعه لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام
بنظر الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملوهم كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب
لبشاعته وممرارته فتكون التخييلية في قوله تابعة للممكن عنها وبالماء نفسه لأن اللوم قد
يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الايام فيكون تشبيها على حد بلين الماء فيها
مزايا استعارة والاستعجان على الوجهين لأنه كان ينبغي له أن يشبهه بنظر شراب مكروه
أو بشراب مكروه هذا الكلام يعنى تشبيها بمطلق الظرف أو بمطلق الماء ليس على ما ينبغي
وايس المراد أن عبارة لاني بما قصده من التشبيه بنظر شراب مكروه أو بشراب مكروه
على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته ويمكن أن يقال المقام قريبة على ارادة تشبيها
بالظرف المكروه أو الماء المكروه فلا استعجان على أن لا نسلم أن التشبيه بالمكروه لجواز
أن تقول للآثم على سبيل المجازاة اني لأشبهه عذب ماء الملام مع عذوبته وانما استعذب
ماء بكافى اه (قوله بل هي حقيقة) أي عند المصنف والسلف بخلاف السكاكي

(فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز)

(قوله على سبيل الاشتراك) فيكون حقيقة في كل (قوله أو التشابه) أي مشابهة الكلمة
التي تغير اعرابها للكلمة المستعملة في غير مكانها الاصل فيكون اطلاق المجاز على هذه
الكلمة مجازا اه سم (قوله بمجذف لفظ أو زيادة لفظ) خرجهم هذا القيد تغير حكم اعراب
غير في جاء في القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الومفة فتغير الى النصب على
الاستثناء لكن لا بمجذف لفظ أو زيادته بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه أداة استثناء
لكنه يخرج عن التعريف ما ينبغي أن يكون مجازا وهو حذف ما أضيف اليها أو قيت
مقامه نحو ما رأيت مذسافر فانه في تقدير مذكر زمان سافر الآن بؤول قوله كلمة مجاز أو عم
من الكلمة حقيقة أو حكما ويدخل فيها ما ليس بمجاز نحو ما رأيت فانه تغير حكم اعراب
زيد بزيادة ما لا يصح وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد عن النصب الى الرفع

بل هي حقيقة فحسبها تابع لحسن
متبوعها

(فصل)

في بيان معنى آخر يطلق عليه
لفظ المجاز على سبيل الاشتراك
أو التشابه

وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم
اعرابها أي حكمها الذي هو
الاعراب على أن الاضافة للبيان
أي تغير اعرابها من نوع الى نوع
آخر (بمجذف لفظ أو زيادة لفظ)
فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك
استعمل القرينة) الثاني مثل

بجذف احدى نوني ان وغير ذلك فالصحيح كلفه تغير حكم اعرابه الاصل الى غيره أى الى غير
الاصلى فان ركبك في وجه ركبك تغير حكم اعرابه الاصل الى اعرابه الذى يقتضيه بالاصالة
لا بتبعية شئ وهو الجرف المضاف اليه الى غير الاصل الذى حصل بتابعة امر آخر كالرفع
الذى حصل فيه بفرعية مضافه المذوف يتابعه وليس ما غير اليه الاعراب الاصل في
الامثلة المذكورة الى غير الاصل بل الى اصيل آخر وكذلك يدخل فيه نحو وليس زيد بمنطلق
وما زيد بقائه مع أن المفتاح صرح بأنهم مالى السابحان وزاد قيد آخر لاجراجه ما بان قال
أور زيادة لفظ مستغنى عنه استغناء واحتمل نحو كنى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد
بقائه وما زيد بقائه وفيه شاربو المذاتح الاستغناء الواضح بما يظهر زيادة فائدة أصلا
وزيادة الباء في النقي لتأكيد النفي اه أطول (وأقول) يخرج عن التعريف أيضا نحو
قطعت أيدي القرية فان القرية اعرابه لم يتغير مع أنهم من مجاز الحذف اذ لو حفظ المضاف
المذوف فتدبر ثم رأيت ما يأتي عن سم من أن مثل هذا لا يكون من مجاز الحذف مخالفا
في ذلك لما يأتي عن النعمى المتوافق لما قلنا (قوله أى جاء أمر ركب لاستحالة الجحى على الله
تعالى) فيه أمران الاول أن المقصود بهذا الدليل نفي ما هو الظاهر من العبارة لا اثبات
أنه من قبيل الحذف وأن المراد أمره لانه لا يشبه لجواز ان يكون هذا الاسماء من قبيل
الاسناد العقلي فالخامس ان هذا الظاهر يمنع ثم بعد الصرف عنه لامتناعه يحتمل الجمل على
أمر منها حذف المضاف والتبديل بعبارة هذا الوجه والثاني أنه قد يقال بجحى الامر
أيضا مستحيل ويجب أن له في نفسه معنى مجازيا كبلوغه الخطابين بل قد يدعى أنه حقيقة
عرفية لان التبادر عرفان قولنا جاء أمر السلطان تكذبا بلوغ أمره السابحان الذات
العينية لا يظهر وصفها نفسها بالجحى ولو على وجه مجازي بل مهمان ب لها رجوع الى
ما يتعلق بها كرسولها أما الامر فانه يوصف بنفسه بنفس الجحى ولو بمعنى تجوزى كبلوغه
الينا اه سم (قوله للقطع بأن المقصود الخ) اذ ليس المقام مقام تذكير الخطاب وجهه
معتبرا بفناء أهل القرية حتى يقال أسأل القرية وقل لها ما صنع أهل ك كما يقال سل
الارض من شئ أنهارك فانه لا يحذف في أمثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ
عبد القاهر وسوذلك ان التصرف هنا في السؤال والقصد من الامر بالسؤال الامر
بالتمثل في القرية الحالية عن أهلها والاعتبار بها والتذكير كما ل ما يتعلق به الخطاب
من المنازل والمآرب اه أطول وكتب أيضا قوله للقطع بأن المقصود الخ لم يقل للقطع
باستحالة سؤالها لعدم صحة ذلك لا مكان سؤالها الحكمة أو بعد خلق الله الادراك فيها
لأنه كنهه خلاف المقصود قطعنا لابد من الصرف عن الظاهر ولذلك وجوه منها تقدير
المضاف وعليه التبديل بقوله للقطع الخ استدلال على الصرف عن الظاهر لاعلى
خصوص تقدير المضاف كذا في سم (قوله لم يكن من هذا القبيل) بل من المجاز اللغوي
(قوله والحكم الاصل في مثله هو النصب لانه خبر ليس) فان قلت اذا كان مثله خبر ليس

(قوله تعالى ليس كمثل شئ
أى) جاء (أمر ركب) لاستحالة
الجحى على الله تعالى (و) استحل
(أهل القرية) للقطع بأن المقصود
هنا سؤال أهل القرية وان جهلت
القرية بجواز عن أهلها لم يكن
من هذا القبيل (وليس مثله شئ)
لان المقصود نفي أن يكون شئ
مثل الله تعالى لانفي أن يكون
شئ مثل مثله فالحكم
الاصلى لربك والقرية هو الجوز
وقد تفسر في الاقول الى الرفع وفي
الثاني الى النصب بسبب حذف
المضاف والحكم الاصل في مثله
هو النصب لانه خبر ليس وقد تفسر
الى الجوز

ولاشك إن اسمه شئ لزم أن يكون ما هو في موضع المبتدأ مذكورة وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف في الفن الأول قلت كلمة مثل لغاية تولعها في الإبهام لا تعترف فلا محذور اه فبني (قوله بسبب زيادة الكاف) وقبل الزائد مثل لأن الزيادة نشأت منه ورجع الأول بأن الحكم بزيادة الحرف أنسب وبأن القول بزيادة مثل يؤدى إلى دخول الكاف على الضمير وإلى الحاجة إلى تقديره تعالى للجواز فأفاده في الأطول (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) حيث قال في قوله تعالى وجاء بك الحكم الأصلي في الكلام (بك هو الجوز) وأما الرفع فمجاز وصرح أيضا بأن النصب في القرية من قوله تعالى واستل القرية والجوز في كنهه مجاز وإنما قال ظاهر عبارة المفتاح لا يمكن تأويل الرفع بالرفع من حيث هو مرفوع وهكذا وأن يقال المراد أن الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما أن الجوز حكم لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التأويل سياتي كلام السكاكي كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شروحه اه فبني (قوله وما ذكره المصنف أقرب) لأن ما يفهم من المفتاح لا يتم في المجاز الزيادة فهو ليس كمنه اذ لم يتقدم فيه الجرح من أنه اذ لا محل للجوز في التركيب فأفاده في الأطول قال الفترى يشعر هذا بالقيام في الجوز بال حذف مطلقا مع أنه غير ظاهر في نحو أعجبني سؤال القوية الآن يقال هذا الجوز هو الجوز الذي كان في المضاف المحذوف لاجره الأصلي ولا يخفى أنه تعييف اه ملخصا قال سم أقول قوله ولا يخفى أنه تعييف يرد ما في بعض نسخ المطول حيث قال فإن كان الحذف أو الزيادة عمالا لوجب تغير حكم الأعراب كما رتب في قوله تعالى أو كصيب من السماء أى كمثل ذوى صيب وقوله فبما رحمة من الله أى فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز اه (قوله لأن الله تعالى موجود) أى ولا يمكن نفي الموجود اه سم (قوله فاذننى الخ) إيضاحه ما في المطول من أنه نفي لشيء بنى لازمه لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما نقول ليس لآخى زيد أخ فأخو زيد ملزوم والآخ لازمه لأنه لا بد لآخى زيد من أخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أى ليس لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ هو زيد فكذا نفيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير أنه موجود اه (قوله نقبالا ملزوم) هو أخو زيد وقوله بنى لازمه هو أخ الآخ وكتب أيضا قوله نقبالا ملزوم بنى لازمه أى ونفى الملزوم لازم للنفي لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكتابة اه سم

* (الكناية) *

(قوله مصدر كتبت بكذا) والمضارع على هذا أكنى فهو كرمي يرى وقوله وكنون والمضارع أكنو فهو على هذا كدعا يدعو (قوله لفظ أريد به الخ) جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز * وأعلم أن الهم في اللفظ الكناية طريقتين الأولى أنه مستعمل في غير الموضوع له مع جواز إرادة الموضوع له وعلمها كلام

بسبب زيادة الكاف فكما
وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها
عن معناها الأصلي كذلك وصفت
به باعتبار نقلها عن أعرابها
الأصلية وظاهر عبارة المفتاح أن
الموصوف به هذا النوع من المجاز
هو نفس الأعراب وما ذكره
المصنف أقرب والقول بزيادة
الكاف في قوله تعالى ليس كمنه شئ
أخذ بالظاهر ويحتمل أن لا تكون
زائدة بل تكون نقبالا للمثل بطريق
الكناية التي هي أبلغ لأن الله
تعالى موجود فاذا نفي مثل مثله
لزم نفي مثله ضرورة أنه لو كان له
مثل لكان هو أعني الله تعالى مثل
مثله فلم يصح نفي مثل مثله كما نقول
ليس لآخى زيد أخ أى ليس لزيد أخ
نقبالا للملزوم بنى لازمه والله أعلم
* (الكناية) *
في اللغة مصدر كتبت بكذا عن
كذا وكنوت اذا تركت التصريح
به وفي الاصطلاح (لفظ أريد به
لازم معناه مع جواز إرادته

الصنف الثانية أنه مستعمل في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه
 الى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلق بالاثبات والنفي
 ومرجع الصدق والكذب فيضح الكلام وان فقد المعنى الحقيقي بل وان استحال
 كما في قوله تعالى والسماوات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على العرش استوى
 فامثال ذلك كتابات عند المحققين من غير لزوم ككذب لأن استعمال اللفظ في معناه
 الحقيقي وطلب دلالة عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى اللازم واختار هذه الطريقة
 في التلويح قال وحينئذ لا حاجة الى ما قبل ان الكتابة مستعملة في المعنى الثاني لكن مع
 جواز ارادة المعنى الاول ولو في محل آخر وباستعمال آخر بخلاف المجاز فانه مشروط
 بالقرينة المانعة اه قال في الاطول ولنا بحث ذكره لك فله معجب لا ولي الاثبات وهو انه
 يمكن أن تجعل الكتابة كما حقا في صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كتابته ان قبيل
 قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماذ حقيقة صرفة ذكرت دليلا
 على أنه مضاف فيكون التقدير فهو مضاف ولا يكون هكذا استعمال كثير الرماذ
 في المضاف اه (قوله معه) فائدة التنبية على أن ارادة اللازم أصل و ارادة المعنى
 بتعبية ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جازي زيد مع عمر ولهذا يقال
 جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والمنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه
 يكونان مقصودين استعمالا لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر وسيله الى قصده
 وفهمه لكن يرد أن استعمال مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لأن ارادة لازم المعنى ليس
 تابعا لجواز ارادته معه الا أن يقال ان مع تدخل على المتبوع من المتشاكلين وجواز
 ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم في الارادة فتأمل اه أطول وقال سم مانصه
 أقول لا يشكل ارادة المعنيين في الكتابة بجمع استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه عند هؤلاء
 لأن محل ذلك اذا استعمل فيه ما على أن كلام مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود بتعائن
 قال قال في التلويح فان قيل اللفظ في مجموع المعنى الحقيقي والمجازي مجاز والمجاز مشروط
 بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيكون الموضوع له مراد او غير مراد وهذا
 محال قلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقي وحده فتجب قرينة على أنه وحده ليس بمراد
 وهو لا تنافي كونه داخل تحت المراد اه (قوله المراد به طول القامة) سباني جعله
 ملزوما لمناسبة كلام السكاكي الا في الفرق وهو صحيح لأن كل لازم ملزوم تأمل اسم
 قال يس وفي قوله لأن كل لازم ملزوم نظر لأن اللازم قد يكون أعم اه (قوله فظهر الخ) قال
 في الاطول وقد أشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهي اخراج المجاز عن التعريف
 بقوله فظهر الخ الا أنه لم يقل نخرج به المجاز مع أنه أخصر وأوضح في المقصود ليكون مع
 الإشارة الى هذه الفائدة تنبيهها على أن العدة في الفرق بين الكتابة والمجاز وهذا الذي
 هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره المشار

معه أي ارادة ذلك المعنى مع لازمه
 كلفظ طويل التجاد المراد به طول
 القامة مع جواز أن يراد حقيقة
 طول التجاد أيضا (فظهر أنهم
 يخالفون المجاز من جهة ارادة
 المعنى) الحقيقي

اليه يقول المصنف وقرى بأن الانتقال فيها من اللازم الخ ليس بشئ اه مع بعض تلخيص
 (قوله مع ارادة لازمه) أقول هذا القيد انما يكون فصلا لاخراج الجواز عن ممتنع
 الجمع بين الحقيقة والجواز والممتنع منهم اه سم (قوله فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى
 الحقيقي) وان وجب فيه كالكناية تصورا للمعنى الحقيقي لينقل منه الى المعنى المجازي المشتل
 على المناسبة المصححة للاستعمال (قوله معناه من جهة الخ) قال في الاطول ومعنى قوله
 يخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي أن ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما فانها
 جائزة في الكناية كما ذكره في التعريف وممتنعة في المجاز كإدلاله عليه تعريف المجاز وحينئذ
 لا يتبع الاعتراض بمناقاة كلامه للتعريف وبأن الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى
 الحقيقي ولا حاجة الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح اه ملخصا (قوله وجبان
 الكب) أى عن الهرير لكثرة الضيفان (قوله ومهزول الفصيل) لكثرة حلب أمه
 للضيفان (قوله وان لم يكن له نجاد) بحث فومه في الاطول بأن انتهاء النجاد قرينة مانعة
 عن ارادته اه وفي سم قيل سبق أن الحققتين جوزوا استعمال المعنى الحقيقي في الكناية
 وحينئذ لا يعلم الفرق بينهما وبين المجاز فان استعمال المعنى الحقيقي من أقوى قرائن المجاز
 فاذا جوز ذلك في المجاز لم يجعل مانعة من ارادة المعنى المجازي لم تغير الكناية عن المجاز
 في صورة استعمال المعنى الحقيقي نحو نطق الحال بكذا ويمكن أن يجاب بصحة ارادة المعنى
 الحقيقي لو كان ممكنا بحيث يكون مناط الاثبات والتقي أيضا في الكناية دون المجاز
 فليأمل اه ملخصا وفي سم أيضا قوله وان لم يكن له نجاد ولا كاب ولا فصيل أو ورد أنه
 إذا لم يكن له ما ذكر لم تكن ارادة المعنى الحقيقي جائزة في هذا الاستعمال فلم تكن كناية بل
 مجاز أو أوجب بالمتنع بل هي جائزة ولو استعمال المعنى الحقيقي لقصد الانتقال الى اللازم
 كما رعن التلويح ورد بأن ما في التلويح مفرع على أن الكناية مستعملة في معناها الحقيقي
 لقصد الانتقال وكلامنا هنا مبني على أنها مستعملة في المعنى المجازي فلا حاجة لارادة
 المعنى الحقيقي للانتقال منه بعد كون اللفظ مستعملا في المعنى المجازي الذي هو المتعلق
 اليه فاذا كان منفعا لم تجز ارادته لانها انما تجوز اذا كان وسيلة للانتقال ومع استعمال
 اللفظ في المعنى المجازي لا معنى للتوسل الا أن يقال لا مانع من أن يراد باللفظ كلا المعنيين
 المجازي على أنه المقصود والحقيقي للانتقال منه فقوله الا أن لكن قد يمنع ذلك انما يجوز
 على ما إذا كان المعنى الحقيقي مقصودا بالتقي والاثبات اما إذا قصد الانتقال منه فلا يمنع
 فليأمل اه ملخصا (قوله هو ان الكناية من حيث الخ) اعترضه في الاطول بأنه يجب
 الدور في تعريف الكناية (قوله لكن قد يمنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة)
 أى وان جاز من حيث انها كناية بمعنى أن كونها كناية لا ينافي ارادة المعنى الحقيقي وان
 منعها خصوص المادة فتعرف الكناية صادق على هذه الصورة أيضا (قوله اذ انقوه)
 أى المثل (قوله اترابه) جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق أى اقرانه في السن بأن يكون

(مع ارادة لازمه) كل ارادة طول
 النجاء مع ارادة طول القائمة بخلاف
 النجاء فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى
 الحقيقي للزوم الترتيب الممانعة
 عن ارادة المعنى الحقيقي وقوله من
 جهة ارادة المعنى معناه من جهة
 جواز ارادة المعنى ابو ابي ماذكره
 في تعريف الكناية ولأن الكناية
 كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى
 الحقيقي للقطع بصحة قولنا فلان
 طويل النجاد وجبان الكب
 ومهزول الفصيل وان لم يكن له
 نجاد ولا كاب ولا فصيل ومثل
 هذا في الكلام أكثر من ان يحصى
 وهما بحث لابد من التقبيل له
 وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى
 الحقيقي في الكناية هو أن الكناية
 من حيث انها كناية لا تنافي ذلك
 كما أن المجاز يشافيه لكن قد يمنع
 ذلك في الكناية بواسطة خصوص
 المادة كما ذكر صاحب الكشف
 في قوله تعالى ليس كذلك شئ أنه
 من باب الكناية كما في قولهم مثلث
 لا يجزل لهم اذ انقوه عن يمانه
 وعن يكون على أخضر أو صفاه
 فقد انقوه عنه كما قولون بلغف
 اترابه

يريدون بلوغه فقولنا ليس كآله شيء وقولنا ليس كآله شيء عيارتان معتقتان ٣٠٣ على معنى واحد وهو في المماثلة عن ذاته

لا فرق بينهما الا ما تعطيه اللفظية
من المبالغة ولا يخفى ههنا امتناع
ارادة الحقيقة وهو في المماثلة
عن هو مماثلة له وعلى أخص
أوصافه (و الفرق) بين اللفظية
والجهاز (بان الانتقال فيها) أي
في اللفظية (من اللازم) الى المزموم
كالانتقال من طول النجاد الى
طول القامة (وفيه) أي في الجواز
الانتقال (من المزموم) الى اللازم
كالانتقال من الغث الى النبت
ومن الاسد الى الشجاع (ورق)

هذا الفرق (بان اللازم ما لم يكن
مزموما) بنفسه أو بانضمام قرينة
اليه (لم ينتقل منه) الى المزموم لأن
اللازم من حيث انه لازم يجوز أن
يكون أعسم ولادالة للعام على
الخاص (وحيث) أي اذا كان

باللازم مزموما (يكون الانتقال
من المزموم) الى اللازم كافي للجواز
فلا يحتاج الفرق والسكاكي أيضا
معترف بأن اللازم ما لم يكن مزموما
امتنع الانتقال منه وما يقال ان

مراده أن لزوم من الطرفين من
خواص اللفظية دون الجواز أو شرط
لهادونه فما لا دليل عليه وقد يجاب
بأن مراده باللازم ما يكون وجوده
على سبيل التبعية كطول النجاد
اليتابع أطول القامة ولهذا يجوز
كون اللازم أخص كالفاحك

بالفعل للانسان فاللفظية أن يذكر
من المتلازمين ما هو تابع ورديف
ويراد به ما هو متبوع ومردوف والجواز بالعكس وفيه نظر

ابتداء ولادة الجميع زمانه واحد اه سم (قوله يريدون بلوغه) فانه يلزم من بلوغه ان يراه
بالسن بلوغه بالسن اه سم (قوله معتقتان) أي واردتان (قوله ولا يخفى ههنا امتناع
ارادة الحقيقة) لاستحالة ثبوت مماثلة اه سم (قوله و الفرق) لم ينسبه الى السكاكي مع أنه
ذكره في كتابه لانه لا يخصه كما صرح به في الايضاح اه أطول (قوله) كالاتقال من طول
النجاد الخ) ما ذكره هنا من كون طول النجاد لازما وطول القامة مساو ومعاكس ما قاله
في شرح التعريف السابق ولا تنافي لأن كالاتقال لازم وملازم اه سم (قوله ومن الاسد
الى الشجاع) هذا لا يظهر لأن الاسد ليس ملازما للرجل الشجاع وكذا كثير من الجازات
المرسلة ولوجب ملازمية بالقرينة فاللفظية أيضا ملازومة بالقرينة كذا في الأطول
(قوله) لم ينتقل منه الى المزموم لأن اللازم الخ) فبما أنه ان عرف علاقة اللازم بين اللازم
والمزموم ينتقل منه اليه لا محالة وان لم تعرف لا ينتقل من المزموم أيضا اه أطول (قوله)
معترف بأن اللازم ما لم يكن ملازما الخ) ملزومية اللازم بأن يكون أخص أو مساويا فان
قلت ان اللازم كيف يكون أخص والعام يوجد بدون الخاص فيلزم وجود المزموم بدون
اللازم قلت أراد باللازم التابع الرديف كطول النجاد التابع لطول القامة اه أطول
وقال السيد في شرح الفتاوى اواد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من
اللازم الى المزموم يحتاج الى جعله مساويا للمزموم أو أخص منه اه وكتب عليه سم
ما نصه قوله مساويا للمزموم أو أخص ههنا استغنى عن ذلك لأن الأعم في الجملة بعيد فليست أم
اه (قوله من خواص اللفظية دون الجواز) أي فالانتقال فيها أيضا من المزموم (قوله)
فما لا دليل عليه) الظاهر أن المراد لا دليل عليه من حيث صحته في نفسه لا من حيث كونه
مراده مع صحته في نفسه تأمل اه سم (قوله) ما يكون وجوده على سبيل التبعية (أي
واللازم بهذا المعنى مزموم فالانتقال منه بمنزلة الانتقال من المزموم اه سم (قوله) ولهذا
جوز كون اللازم أخص) أي كون المراد باللازم ما ذكره لا ما هو المتعارف اذ ذلك
لا يكون أخص والالكان المزموم أعم فيوجد بدون اللازم وهو ممنوع اه يس وكتب أيضا
قوله ولهذا يجوز كون اللازم أخص مع ان اللازم بغير هذا المعنى لا يكون أخص وانما
يكون مساويا أو أعم اه سم (قوله) فاللفظية ان يذكر من المتلازمين الخ) اشارة الى أنه
وان آل الامر الى ان الانتقال في اللفظية أيضا من المزموم لان ذلك التابع والرديف
ملازم لأن الفرق مع ذلك حاصل بينهما وهو أن الانتقال في اللفظية باعتبار كون المنتقل
منه لازما وان كان ملازما أيضا وهو في الجواز على العكس اه سم (قوله) وفيه نظر) قال
في المطول لأن الجواز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغث في النبت واستعمال
النبت في الغث اه وقد يقال انه بحسب الحينية والاعتبار مختلف كما مر في اعتبار
العلاقين في الفرق بين الجهاز والمرسل والاستعارة في لفظ واحد فاذا أطلق النبت على
الغث من حيث انه لازم لا من حيث انه رديف وتابع فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل

ولا يخفى عليك أن ليس المراد باللزوم
ههنا امتناع الانفصال (وهي) أي
الكناية (ثلاثة أقسام الاولى)
تأنيها باعتبار كونها عبارة عن
الكناية (المطلوب بها غير صفة
ولان نسبة فهم) أي من الاولى
(ما هي بمعنى واحد) مثل أن يتفق
في صفة من الصفات اختصاص
بموصوف معين فقد ذكر تلك
الصفة ليتوصل بها إلى ذلك
الموصوف (كقوله) الضاربين
بكل أيض مخذوم (والطاعنين
بجامع الاضغان) المخذوم القاطع
والضغن الحق والجامع الاضغان
معنى واحد كناية عن القلوب
(ومنها ما هي مجموع معان) بأن
تؤخذ صفة قفضم إلى لازم آخر
وأخر لتصبح جملة مختصة بموصوف
فيتوصل بذلك إلى (كقولنا
كناية عن الانسان حتى مستوى
القائمة عرض الاظفار) ونسعى
هذه خاصة مركبة (وشرطها)
أي شرط هاتين الكناتيتين
(الاختصاص بالكنية عنه) ليحصل
الاتصال وجعل السكاكي الاولى
منها ما عني ما هي معنى واحد
قرينة بمعنى موهلة المأخذ
والانتقال فيها البساطة واستغنائها
عن ضم لازم إلى آخره ليقين بينهما
والثانية بعيدة بتجلا ذلك وهذه
غير البعيدة بالمعنى الذي سيحيى
(الثانية) من أقسام الكناية

اطلاقا لل لازم على اللزوم وإذا أطلق على الغيب من حيث هو رديفه وتابعه كان من هذه
الجنسة كناية فلا إشكال اهـ وم قال في موضع آخر يجب أن الانتقال وأن كان فيه
أيضا أي في الجاهز من اللازم لكن باعتبار كونه ملزوماه تأمل وكتب أيضا قوله وفيه
نظر حاصله منع كون الانتقال في الجاهز من المتبوع دائما إذ ربما يتبعه زالت عن الغيب
ويمكن دفعه بأن ذلك الفرق مبنى على أن الموضوع له مراد أبدا في الكناية لكن لينقل
منه إلى ملزومه فال موضوع له في الكناية تابع في الإرادة والانتقال من التابع
في الإرادة إلى المتبوع وفي الجاهز الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للمعنى
الجاهز لأنه الأصل بالنسبة إلى الخارج ولم تعرضه القبيحة بحسب الإرادة ولو بني
الكلام على جواز إرادة الموضوع له في الكناية بكون الفرق بينهما في الجملة اهـ أطول
(قوله أن ليس المراد باللزوم ههنا الخ) بل معنى اللزوم ههنا الانتقال في الجملة سواء كان
بناء على لزوم عقلي أو عادي أو اعتقادي أو أدعائي اهـ سم (قوله باعتبار كونها الخ)
وقال في الأطول الاولى أي القسم الأول وتأنيثه باعتبار الخبر لأنه الكناية المطلوب بها
الخ اهـ (قوله غير صفة ولان نسبة) كني بغير صفة ولان نسبة عن الموصوف فكانه قال
المطلوب به الموصوف كما في عبارة المفتاح لظهور مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين
كذا في الأطول (قوله ولان نسبة) أي نسبة صفة إلى موصوف (قوله اختصاص
بموصوف) المراد بالاختصاص ما بهم الحقيقي كالواجب والمقدم وغير الحقيقي كما إذا
اشتهر زيد بالمضيافة مثلا وصار تاما فيه بحيث لا يبعد بعضها فيه غيره اهـ سم (قوله بكل
أيض) أي سيف أيض (قوله مخذوم) بالخاء المعجمة الساكنة والذال المعجمة المفتوحة اهـ
سم (قوله بأن تؤخذ صفة) لم عبر بالصفة دون اللازم ولم عبر ببعده باللازم دون الصفة
اهـ سم (قوله لتصبح جملة مختصة) أي لا كل واحد كفي المثال فإن الحى ليختص
بالانسان وكذا أطول القائمة لوجوده في الخلق ونحوه وكذا عرض الاظفار لوجوده
في الفرس ونحوه (قوله حتى) بدل أو بيان من قولنا بمعنى مقولنا وكناية حال منه اهـ
حفيد (قوله ويسمى) أي في اصطلاح العلوم العقلية اهـ سم (قوله مركبة) كما يسمى
الذي قبله خاصة بسيطة اهـ سم (قوله وشرطها) الاختصاص بالكنية عنه) اعترض بأنه
مستدرك لأن الكناية الانتقال فيه من اللزوم والمزوم مختص قطعا بالكنية عنه اهـ سم
وفي الأطول من البين أن تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الأقسام الثلاثة من غير
تخصيص اهـ (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ما هو اعلم من الحقيقي والحكمي
كما مر (قوله ليحصل الانتقال) أي منه ما إلى المكني عنه (قوله بمعنى موهلة
المأخذ) دفع الشارح بقوله بمعنى موهلة المأخذ وقوله وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيحيى
تظهر المصنف في جعل السكاكي المذكور الذي وجهه الشارح في المطول بأن السكاكي
فسر القرينة بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة والكناية

(المطلوب به إضافة) من الصفات كالجلود والكرم وهو ذلك وهي ضربان قريية وبعيدة (فإن لم يكن الانتقال) من الكتابة إلى المطلوب (بواسطة قريية) والقريية قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهمولة (كقولهم كتابة عن طول القائمة طويل تجاده وطويل الجباد والاولى) أى طويل تجاده كتابة (ساذجة) لا بشو هائى من التصريح (وفى الثانية) أى طويل التجباد (تصريح مما تضمن الصفة) أى طويل (الضمير) الرابع إلى الموصوف ضرورة (٣٠٥) احتسابها إلى مرفوع مسند اليه فيشغل على نوع تصريح بثبوت الطول له

والدليل على تضمنه الضمير أنك تقول هند طويله التجباد والزيدان طويله التجباد والزيدون طويل التجباد وثبت وتنشئ وتجمع الصفة البنية لاسنادها إلى ضمير الموصوف بخلاف هند طويل تجدها والزيدان طويل تجدها والزيدون طويل تجدها وانما جعلنا الصفة المضافة كتابة مستقلة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحاً لقطع بأن الصفة فى المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير رعاية لامر اقضى وهو امتناع خلق الصفة عن معمول مرفوعها (أو وخفية) عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقولهم كتابة عن الابله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على البلاء فهو لزوم لها بحسب الاعتقاد لكن فى الانتقال منه إلى البلاء نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسايط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان) الانتقال من الكتابة

التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان خالتيان عن الواسطة وحاصل الدفع أن القرب والبعيد هنا معنى آخر اه سم ملخصاً (قوله المطلوب به إضافة) يعنى ما قام بالغير والمكتنى عنها فى طويل التجباد عند التحقق طول القائمة لا طويل القائمة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كتابة عن طول القائمة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يتجبه أنه أن أريد بالصفة ما قام بالغير يحزج طويل التجباد وان أريد مدلول الصفة المفسرة ببادل على ذات مهمة باعتبارها معنى معين خرج نحو أعجبى طول تجباد فلان كناية عن طول قائمته لا عن طويل القائمة اه احوال (قوله وهي ضربان) على يجريان فى القسم الاول اه سم أقول فى الاطول بعد تقسيم الثانية إلى قريية وبعيدة وتقسيم القريية إلى الواضحة والخفية مانصه ومن الذين يزيان هذين التقسيمين فى القسم الاول من الكتابة وكانها أهملانية اعدم الاطلاع على أمثلته ما فى كلام البلغاء اه (قوله لتضمن الصفة أى طويل الضمير) وأما الضمير فى تجاده فليس فى نفس الصفة اه سم (قوله أى طويل) فالصفة فى هذه العبارة بمعنى ملاد على ذات مهمة باعتبار معنى معين (قوله فيشغل على نوع تصريح بثبوت الطول له) أى وفى ذلك تصريح بما بالمكتنى عنه وهو طول القائمة اه سم (قوله أو وخفية) لا يخفى أن الساذجة والمشوية بالتصريح جاريان فيه نحو عريض قفاه وعريض القفا اه أطول (قوله عريض القفا) فإن قلت الانتقال من عرض القفا إلى بلاء الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء علم بواسطة أنه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاء لما ثبت عندهم أن كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والانسان فلا وجه له هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه أهل العرف بل ينتقلون منه أولاً إلى تلك البلاء فلا محذور اه فترى (قوله وعظم الرأس بالافراط) ادراج لفائدة زائدة على شرح المثال (قوله بالافراط) اغما قال بالافراط لان عظم الرأس واستمراره مالم يفرض دليل على عظم المهمة وحسن الفهم ولذا وصفت بفت أى حالة النبى صلى الله عليه وسلم بأنه كان عظيم الهامة اه فترى (قوله نوع خفاء) كان ذلك بالنظر إلى الاصل والافاضلة لما فى عرفنا أظهر من أن يخفى ثم سبب كون البلاء لازمة له فى الخارج خفى اه خفي (قوله فانه ينتقل الخ) فى المفتاح أنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة الحجر ومنها إلى كثرة الاسراق فتكون الوسايط خفياً وعلى ما ذكره المصنف تكون أروها اه سم (قوله أى من كثرة الاحراق) وكذا كل ضمير أى فهو وراجع إلى كثرة قب له (قوله وهو المضاف) أى مضافية المضاف بدليل أن الكلام

٣٩ هـ يد ني إلى المطلوب به (بواسطة فبعيدة كقولهم كثيرا الرماد كناية عن كثرة الرماد إلى كثرة احراق الحطب تحت القدر ورمها) أى من كثرة الاحراق (إلى كثرة الطباخ ومنها إلى كثرة الاكلة) جمع أكل (ومنها إلى كثرة الضيقان) بكسر الصاد جمع ضيق (ومنها إلى المقصود) وهو المضاف وبسبب قلة الوسايط وكثرتها اختصت الدلالة على المقصود وضوحاً وخفاءً

(الثالثة) من أقسام الكناية
 (المطلوب بها نسبة) أي اثبات
 أمر لا مر أو نفيه عنه وهو المراد
 بالاختصاص في هذا المقام
 (كقوله أن السماحة والمرأة)
 هي كال الرجولية (والندى)
 في قبة ضربت على ابن الحشر
 فانه أراد أن يثبت اختصاص
 ابن الحشر بهذه الصفات أي
 ثبوتها (لما فتروا التصريح)
 باختصاصها بها (بأن يقول انه
 مختص بها أو غيره) مجرور عطفاً
 على أن يقول أو منصوب عطفاً
 على أنه مختص بها مثل أن يقول
 سماحة ابن الحشر أو السماحة
 لابن الحشر أو مع ابن الحشر
 أو حصلت السماحة له أو ابن
 الحشر سمع كذا في الفتح وبه
 يعرف أن ليس المراد بالاختصاص
 هنا المحصر (أي الكناية) أي ترك
 التصريح ومال إلى الكناية
 (بأن جعلها) أي تلك الصفات
 (في قبة) تبينها على أن يحملها
 ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة
 تتخذها الرؤساء (مضروبة
 بيمينه) أي على ابن الحشر
 فأما اثبات الصفات المذكورة
 له لانه إذا ثبت الأمر في مكان
 الرجل وحيزه فقد ثبت له
 (وضوه) أي مثل البيت
 المذكور في كون الكناية لنسبة
 الصفة إلى الموصوف بأن يجعل
 فيما يحيط به ويشتمل عليه (قوله)

في المطلوب بها صفة (قوله الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفاً للنسبة مذكورين
 صريحين فتشترط الكناية في النسبة أو أحدهما مذكوراً صريحاً والآخر كناية
 فتجتمع الكناية في النسبة مع الكناية عن الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكورين
 كناية فتجتمع الأقسام الثلاثة اه أطول وراجع (قوله وهو) أي لا المحصر وقوله في هذا
 المقام أي القسم الثالث من الكناية في هذا الكتاب كقوله أن يثبت اختصاص الخ
 وفي غيره كقول الفتح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اه سم ملخصاً (قوله
 أن السماحة) أي الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلاً لانه الجود اه أطول
 وقال الحفيد السماحة بمعنى الندى أي الجود ثم نقل عن الحكم الطوسي أن السماحة
 بذل شيء عن طيب النفس معناه ليعو بذله واجبا والندى سهولة الاتفاق للمال الكثير
 في أمور جليلة النفع العامة على وجه تقتضيه المصلحة والمرأة حصول رغبة صادقة
 في التحلل بالأفادة وبذل ما لا بد وأزيد اه (قوله هي كال الرجولية) بفتح الراء وضمها
 كافي القاموس وكتب أيضاً ناصه يتبادر أن الرجولية لا تثبت للمرأة فيسلم أن لا تثبت
 لها المرأة والوجه ثبوتها لها أيضاً ولهذا يقال رجل ورجلة أفاده سم ويمكن الجواب
 بأن المراد بالرجولية الانسانية وكتب أيضاً قوله هي كال الرجولية وذكر جهه والفقهاء
 الشافعية أن المرأة لا يسير أمثالها في زمانه ومكانه اه حفيد (قوله أي ثبوتها) تفسير
 للاختصاص قال في الأطول وجه ارادة الثبوت بالاختصاص أن الاختصاص هو
 الثبوت لشيء والنسبة عن غيره فأريد هنا بعض معناه ثم قال بئ هذا أنه إذا جعل
 الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشر
 بهذه الصفات بمنزلة أن يقال أراد أن يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماحة
 والعبارة الصحيحة أراد أن يثبت هذه الصفات له ولا يخفى أنه لو جعل التعريف في السماحة
 والمرأة والندى الجنس الاستغراق فأدخلك هذه الصفات في ابن الحشر لأن جميع
 أفرادها إذا قامت به لا تقوم بغيره إذا صفة لا تقوم بمعين ويكون مبالغة في كمال ابن
 الحشر في هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات في غيره بالعدم فلا يبعد أن يكون
 قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشر على ظاهرهما وحينئذ يكون
 في البيت كنايةان أحدهما جعل اثبات جميع أفراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص
 وثانيهما جعل جعلها في قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت اه (قوله وبه يعرف أن ليس
 المراد الخ) ليس استدراكاً مع قوله السابق وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام لأن
 المقصود الاستدلال على أن المقصود ذلك اه سم (قوله ومال إلى الكناية) فيه إشارة
 إلى تضمنين ترك معنى مال اه سم (قوله وهي تكون فوق الخيمة) أي أكبر منها وليس
 المراد أنه يجعل خيمة ويجعل فوقها شيئاً آخر هو القبة كما قد يتوهم اه سم (قوله تتخذها
 الرؤساء) يقال يبيت مقبب جعل فوقه قبة اه أطول (قوله فقد أثبت له) لأن ثبوت هذا

الامر الذي هو صفة يقوم بعمل يقبلها في المكان بقية ثبوت محالها وهو الرجل في المكان
فقد استنفد محلة الرجل لذلك الامر قال في الاطول وان هذا أي ثبوت الصفات
في المكان تبعاً كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات في المكان
لامتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية بل مجازاً ونحن نقول لا بعد أن كون هذه
الصفات في قبة ضربت على ابن الحشر كناية عن كونهم عبيد ابن الحشر حيث جعل
في مكان ابن الحشر والمتبادر من الكون في المكان الكون بالذات ولا يكون في مكان
الرجل بالذات الانفس فكانه جعل ابن الحشر هو السباحة والمرواة والندي اه
(قوله الحمد) أي بل الشرف والكرم ولا يكون الا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم
والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء ونفس الرجل اه أطول (قوله بين نوبه)
يريد بالتووين الرذا والازار وكذا المراد بالبرير في قوله والكرم في برديه اه (قوله
في ساحة زبد) الساحة قدام البيت اه سم (قوله بل كائنان) وقد تجتمع الثلاثة
كقولك كثير الرماذ في ساحة العالم وكفى به عن موضوعه وهو زيد مثلاً لا شتاره اه سم
(قوله في هذين القسمين) انما خصهما بالذكر لامتناع ذكر الموصوف في القسم الاول لانه
مكنى عنه اه سراجي (قوله قد يكون غير مذكور) لكن القسم الثاني حينئذ يستلزم
القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح
بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثاني فانه يصح الكناية عن النسبة
الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة اه أطول (قوله كما يقال الخ) هذا المثال
الذي مثل به لعدم ذكر الموصوف من الكناية عن النسبة وقوله في عرض بالضم أي
ناحية فكانت في المثال المذكور اثنتان من ناحية هي لمن سلم المسلمون من لسانه ويده
الى ناحية أخرى هي للمؤذى ومثال عدم ذكر الموصوف من الكناية عن الصفة قوائم في
عرض من يعتق حل الخبر وأنت تريد تكفيره ألا أعتقد حل الخبر مكنى باعتقاد محل
الخبر المستفاد من تقديم المسند اليه الضير عن كفه ولا ضرر في كون هذا كناية عن نسبة
الكفر له ايضاً لما تقرر من استلزام الكناية عن الصفة عند عدم ذكر الموصوف الكناية
عن النسبة (قوله فانه كناية الخ) لان حاصله السلم من لا يؤذى فيكون من قبيل المطلق زيد
في قيد حصر المبتدأ في الخبر وقد كنى بحصره فيه عن لازمه وهو اتقاؤه عن المؤذى وهذا
من القسم الثالث لانه كنى بنسبة الاسلام الى غير المؤذى على وجه الاثبات عن نسبته الى
المؤذى على وجه النفي وهو موصوف غير مذكور اه سراجي ملخصاً قال في الاطول
فان قلت حصر الاسلام في غير المؤذى عبارة عن ثبوت له ونفيه عن المؤذى فيكون نفي
الاسلام عن المؤذى مصر حائلة الحصر أمر اجمالي يلزمه تفصيل النفي بحسب المقام
فيجوز أن يكتفى بهذا الجمل عن هذا المفصل على أنه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفي
تفصيلاً يجوز أن يكتفى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الاتئال الى الجزء ويجعل

المجدين نوبه والكرم بين برديه
حيث لم يصرح بثبوت الحمد
والكرم له بل كنى عن ذلك
بكونه ما بين برديه ونوبه فان
قلت ههنا قسم رابع وهو أن يكون
المطلوب به صفة ونسبة معاً
كقولنا كثير الرماذ في ساحة زبد
قلت ليس هذا كناية واحدة بل
كائنان احدهما المطلوب به نفس
الصفة وهي كثرة الرماذ كناية عن
المضايقة والثانية المطلوب بها
نسبة المضايقة الى زيد وهو جعلها
في ساحتها لتفصيل اثباتها له
(والموصوف في هذين القسمين)
يعني الثاني والثالث (قد يكون)
مذكوراً كما ترون وقد يكون (غير
مذكوراً كما يقال في عرض من
يؤذى المسلمين المسلم من سلم
المسلمون من لسانه ويده) فانه كما

الجزء مقصودا بالافادة اه (قوله عن نفي صفة الاسلام الخ) وهذا النفي نسبة (قوله
 واما القسم الاول) أي من هذين القسمين اه مم فهو نائي الاقسام الثلاثة (قوله وهو
 ما يكون المطلوب بالكتابة نفس الصفة وتكون النسبة مصرحيا) يتبادر أن هذا تفسير
 للقسم الثاني بجملة وأنه يجب فيه التصريح بالنسبة وكلام المطول والسيد صريح
 في عدم وجوب التصريح بها في جاتيه فيعين حل كلامه هنا على أنه اشارة الى قسم للقسم
 الثاني لا الى جهة القسم الثاني وقسمه المشارة هنا هو ما اذا كان الموصوف فيه
 مذكورا وحينئذ لا تلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لانه كان التصريح حينئذ
 بالنسبة فلا يتصور كتابة عنها كقولك زيد يعتقد حل الجر كناية عن كفرة فلهذا اضرحت
 في هذا المثال الكناية عن الصفة عن الكناية عن النسبة وقسمه لاخر ما اذا كان
 الموصوف غير مذكور وحينئذ تلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لانه اذا لم
 يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحيا فلا تكون الامكنية عنها دون العكس
 لجواز كون الصفة مصرحيا وان لم يكن موصوفها مصرحيا فلا كناية حينئذ الا في نسبتها
 اليه كما تقدم في قوله المسلم من سلم الخ فان الصفة وهي الاسلام مصرح بها والكناية انما هي
 في النسبة ولا يشكل بأن المصرح به الاسلام والمكنى عن نسبته نفي الاسلام لا الاسلام
 لان المراد بالكناية عن نسبة الصفة المصرح بها أعم من الكناية عن نسبة نفسها ونسبة
 نفيها كما صرح بذلك قول السيد في هذا المثال قد صرح فيه بالصفة أعني الاسلام وكفى
 عن نسبتها بالاكتفاء الى المؤذي كذا في سم ومثال ما اذا كان الموصوف غير مذكور قولك
 في عرض من يعتقد حل الجر صريحا تكفروه أ لا اعتقد حل الجر كما مر شرح ذلك (قوله
 أو تقديرا) فليس المراد بكونه مذكورا كونه منطوقا به بالفعل فقط اه سم ومثال ذكره
 تقديرا قولنا قم كثيرا لمراد اخبارا عن مضايقة زيد عند سؤال سائل عنها بقوله زيد كثير
 المراد أم لا أي هو كثير المراد فقد ذكر الموصوف تقديرا فافاده الغرضي (قوله باضم) أي
 بضم العين مع اسكان الزاء وضما كعسر وعسر كافي الصحاح (قوله وفيه نظر) وجه النظر
 أن كون التعريض وأمثاله أعم لا ينافي كونه قسمين أقسام الكناية باعتبار كافي يقال
 الابيض ما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد يكون أسود مع أنه قد وقع
 قسمان الابيض فلو قال تقسم على هذا الاعتبار لكان مستقيما لانه قسمه باعتبار وقال
 الحفيد ويمكن أن يوجه النظر بأن التفاوت لا يتعدى بكلمة الى الابطهين أمر آخر
 والمناسب ههنا الانقسام فيه عليه ما بر دعي الانقسام تأمل اه سم وبين في الاطول
 وجه النظر بأن التعريض بهذا المعنى وهو كناية بذكر موصوفها ليس أعم من الكناية
 ثم بحث فيما استقره الشارح ثم قال والاظهار انه قال تفاوت لم يفسد من التنبيه على
 تفاوت تلك الاقسام في الدقة والبلاغة دون تنقسم اه (قوله قد تدخل) أي فلا يصح
 جعلها أقساما لان شأن الاقسام أن تكون متباينة اه بس (قوله وتختلف الخ) من

عن نفي صفة الاسلام
 عن المؤذي وهو غير مذكور
 في الكلام واما القسم الاول
 وهو ما يكون المطلوب بالكناية
 نفس الصفة وتكون النسبة
 مصرحيا فلا يخفى أن الموصوف
 فيه ما يكون مذكورا لا محالة انظروا
 أو تقديرا وقوله في عرض من يؤذي
 معناه في التعريض به يقال نظرت
 اليه من عرض بالضم أي من جانب
 وناحية قال (السكاكي الكناية
 تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز
 وايضا واشارة) وانما قال تتفاوت
 ولم يقل تنقسم لان التعريض
 وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام
 الكناية فقط بل هو أعم كذا في شرح
 المفتاح وفيه نظر والاقرآن أنه
 انما قال ذلك لان هذه الاقسام
 قد تدخل وتختلف باختلاف
 الاعتبار من الوضوح والخفاء
 وقوله الوسايط وكثيرتها

عطف السبب على المسبب أى أن ندخلها بسبب اختلافها باختلاف الاعتبار رأى
المعتبرين الاعتبار بقوله من الوضوح الخ فقد تكون الوسايط بحيث يمكن اعتبارها
قليلة أو كثيرة بالنسبة لغيرها وفى نفسها والزم بحيث يمكن اعتبارها خفياً أو غير خفى فى
المادة الواحدة قد تعتبر الوسايط فيها كثيرة فيكون التوحيها وقد تعتبر قليلة مع اعتبار
خفاء الزوم فيكون رمزاً وضع اعتبار عدم خفائه فيكون ايماء وإشارة فقد صدقت هذه
الاقسام فى مادة واحدة فقد تداخلت فى تلك المادة بسبب اختلاف الاعتبار تأمل اه سم
(قوله والمناسب) أى وقال السكاكى ما خلاصته المناسب الخ وبين قول السكاكى الكناية
تتفاوت الخ وبين قوله والمناسب فصل ماويل وكلام المصنف يوههم الاتصال بينهم ما فكان
حق البيان أن يقال ثم قال والمناسب الخ (قوله مسوقة لأجل موصوف غير مذكور)
فى موضع التفسير لا عرضية ولهذا قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح عرضية أى
مسوقة لأجل موصوف غير مذكور لكن لا ينبغي أن يفهمه نوع تقصير لحوال أن نساق
الكناية لأجل موصوف غير مذكور من غير أن يقصده التعريض كما إذا قلت المؤمن
هو غير المؤذى وأردت فى الإيمان عن المؤذى مطلقاً من غير قصد تعريض يؤذعين اه
فترى (قوله إذا قلت قولاً وأنت تعنيه) يعنى لا يكون القول مستعملاً فيه وانما تعنيه
من عرض الكلام ولهذا لم يقل وأنت تعنيه به (قوله فكأنك أشرت به الخ) فى المثال
السابق أى المسلم الخ كأنك أشرت به الى إثبات الاسلام لمن تلك الصفة وأردت فى
الاسلام عن المؤذى المعنى اه سم وكتب أيضاً قوله فكأنك أشرت به الى جانب وأنت تريد
جانباً آخر الجانب المشار اليه هو مدلول العبارة والآخر هو المعنى المعرض به والتعبير
بكان باعتبار أن المعنى لا يوصف بالجانب حقيقة وقد يقال قضيته هذا التوجيه تسمية
الكناية تعريضاً مطلقاً من غير تعقيب يذكر معنى التعريض لوجود هذا المعنى فى الجمع ويجوز
بأنه لما كان الموصوف غير مذكور كان معنى التعريض أتم حيث أشير بالكلام الى غير
مذكور ولا مقدّر فكان اطلاق اسم التعريض عليه أنسب اه سم ملخصاً (قوله
ان كثرت الوسايط) بأن زاد على الواحدة كما فى شرح المفتاح لا سيما قاله فى الاطول
(قوله ان قلت الوسايط) الراد بقلته اعدم كثرتها فيشمل ما لا واسطة فيه أصلاً كناية على
ذلك الشارح حيث جعل عريض القفا مثلاً له وصرح به نفساً بالسيد الرمز بالكناية التى
لا واسطة فيها أو فيها واسطة واحدة وبهذا يتدفع ما يترامى من التناقض بين جعل الشارح
لها عريض القفا قليل الوسايط المشعر ذلك بوجود الواسطة وجعله باه فيما مرهلاً لا واسطة
فيه اه ملخصاً من الاطول والفترى (قوله وعريض الوسايط) هو أيضاً كناية عن الابه
لكن الانتقال منه الى الابه بواسطة فانه يتمثل منه الى عريض القفا ومن عريض
القفا الى الابه كما فى الاطول (قوله ثم قال) أى اتقل السكاكى من الكناية فى التعريض
الى تحقيق المجاز فيه فكأنه لم يتبعه بين البعدين والافلاتاخى بين كلامى السكاكى واعلم

(و المناسبات للعرضية التعريض)
أى الكناية إذا كانت عرضية

مسوقة لأجل موصوف غير
مذكور كان المناسب أن

يطلق عليها اسم التعريض لأنه

أعمال الكلام الى عرض يدل

على المقصود يقال عرضت لفلان

وبفعلان إذا قلت قولاً وأنت

تعنيه فكأنك أشرت به الى جانب

وتريد به جنباً آخر (و المناسب
لغيرها) أى غير العرضية (ان

كثرت الوسايط) بين اللازم والملازم

كما فى كثير الرماد وجبان الكلب

ومنه زول التفصيل (التلويح) لأن

التلويح هو أن تشير الى غيرك من

بعد (و المناسب لغيرها ان قلت)

الوسايط (مع خفاء) فى الزوم

كعريض القفا وعريض الوسايط

(الرمز) لأن الرمز هو أن تشير الى

قريب منك على سبيل الخفية لأن

حقيقته الاشارة بالشفة والحاجبة

(و المناسب لغيرها ان قلت الوسايط
بلا خفاء) كما فى قوله
أومارأت الجمد الى رحله
فأل طلحة ثم لم ينصت
الى ايماء والاشارة ثم قال السكاكى

ان السكاكى بعد ما سمى أحد أقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تلك الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم ان التعريض نارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز فاذا قلت أدبني فستعرف وأردت الخطاب ومع الخطاب انسان آخر معقدا على قرائن الاحوال كان من القيسيل الاول وان لم ترد الاغراض الخطاب كان من القيسيل الثانى فتأمل وعلى هذا ففسر وترع ان شئت فقل بهتك فالمراد بالتعريض ليس ماهوا أحد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعويض وهو على ما قال الكشف أن تذكريا تبدل به على شئ لم تذكره كناية قول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لا سلم عليكم فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد فافادته لا يراد المعنى التعريفي باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه بخلاف المجاز والكناية فلا يكون التعريض مجازا ولا كناية ولا هذا أدراج لفظ السبيل فقال التعريض نارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ولم يقل ونارة يكون كناية ونارة يكون مجازا وأوصى بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ما هو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكى التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز فاخصر كلام السكاكى فقال والتعريض قد يكون مجازا والحق وهو اختصار محض وقد نبه العلامة على مراد السكاكى حيث قال في شرحه معناه أن عبارة التعريض قد تكون مشابهة للعجاز كما في الصورة الاولى فانما شبه المجاز من جهة استعمال ناء الخطاب في غير ما هي موضوع له وليس بمجازا لذاته صورته انتقال من ملزم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانما تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيها هو موضوع له مراد منه غير الموضوع له وليس بكناية لذاته تصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر حاصل ما ذكره أن التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في أثناء تقريره بعض ما لا يتضمم قدأمل وقد صرح ابن الاثير أيضا بأن التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضي بل يستفاد من عرض اللفظ وما يقضى منه المحجب أنه بعد ملحق الشارح كلام الكشف وابن الاثير في هذا المقام زيف كلام العلامة بأن هذا المذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى أو مجازا أو كناية بل الحق أن الاول مجاز والثانى كناية كما صرح به المصنف وهو الذى قصده السكاكى وتحقيقه أن قولنا أدبني فستعرف كلام دال على معنى يقصده به تهديد الخطاب فان استعماله في تهديد الخطاب وغيره من المؤذنين فكناية وان أردت تهديد غير الخطاب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراك للخطاب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا ونعم التوضيح فتميل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف أو إيهامه فانه افادة من غير استعمال فيه لجعل كلام

الشارح مبنياً على الغفلة عن مستتبعات التراكيب اه أطول ببعض تخفيض وحذف
 وفي السيد نقلاً عن صاحب الكشف مانصه والتحقيق أن اللفظ المستعمل فيما وضع له
 فقط هو الحقيقة المجردة ونقابله المجاز لأنه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ
 المستعمل بالأصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد به ما وفي التعريض هما مقصودان
 الموضوع لهما نفس اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية والمعرض به من السياق وفي الكناية
 العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر فالأول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصوداً والثاني
 هو المعرض به لأنه غير مقصود من اللفظ بل من السياق اه قال السيد وقيد أي صاحب
 الكشف الحقيقة بالمجردة أي المفردة احترازاً عن الكناية إذ قد تسمى حقيقة غير مفردة
 حيث يراد منها المعنى الحقيقي أيضاً وتجاوزاً رادته ثم قال وحاصله أن المعبر هو أن المعنى
 التعريض مقصود من الكلام إشارة وسماً لا استعمالاً فخاراً أن يكون اللفظ مستعملاً
 في معناه الحقيقي أو المجازي أو المكنى عنه وقد دل به أي بالمعنى المستعمل فيه من تلك
 المعاني على مقصود آخر بطريق الإماله إلى عرض فالتعريض يجمع كلام الحقيقة
 والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر يريد أن
 الكناية إذا كانت تعريضية كان هنالك وراء المعنى الأصلي والمعنى المكنى عنه معنى آخر
 مقصود بطريق التلويح والإشارة وكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي
 في كونه مقصوداً من اللفظ مستعملاً ههنا فيه فاذا قبل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
 وأريده التعريض بنفي الإسلام عن مؤذمين فالمعنى الأصلي هنا انحصار الإسلام فيهم
 سوا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الإسلام عن المؤذيين مطلقاً وهذا هو المعنى المكنى عنه
 المقصود من اللفظ استعمالاً وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سبباً فانه ونفي
 الإسلام عن المؤذيين المعين هكذا ينبغي أن يحقق الكلام ويعلم أن الكناية بالنسبة إلى
 المكنى عنه لا تكون تعريضاً قطعاً ولا لزم أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل اللفظ
 فيه وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز والحقيقة أيضاً ثم قال وإذا تقرر أن اللفظ بالقباس إلى
 المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ في ذلك
 المعنى واشتراطه في تلك الأمور فقول السكاكي أن التعريض قد يكون تارة على سبيل
 الكناية وأخرى على سبيل المجاز لم يرد به أن اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية
 وقد يكون مجازاً كما يتبادر ألوههم إليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وأيده بأن
 اللفظ إذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد أن يكون حقيقة فيها أو مجازاً أو كناية وقد غفل
 عن مستتبعات التراكيب فان الكلام يدل عليه دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها
 ولا مجازاً ولا كناية لأنهم مقصودة تعالاً أصلاً فلا يكون مستعملاً فيها والمعنى المعرض
 به وإن كان مقصوداً أصلياً إلا أنه ليس مقصوداً من اللفظ حتى يكون مستعملاً فيه
 إنما قصد إليه من السياق بجهة التلويح والإشارة إلى أن قال بل أراد السكاكي أن

(والتعريض قد يكون مجازا)
كقولك آذيتني فستعرف

وأنت تريد (بناء الخطاب) (إنسانا مع الخطاب دونه) أي لا تريد الخطاب ليكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فقط فيكون مجازا (وان أردت هما) أي الخطاب وإنسانا آخر معه (جميعا) كان كناية) لانك أردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا وانجازا في

ارادة المعنى الاصلي (ولا بد فهمنا)

أى في صورتين (من قرينة) دالة على أن المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذى مع الخطاب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وتحقق ذلك أن قولك آذيتني فستعرف كلام دال على تهديد الخطاب بسبب الايذاء ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الايذاء فان استعماله وأردت به تهديد الخطاب وغيره من المؤذين كان كناية وان أردت به تهديد غير الخطاب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراك للخطاب في الايذاء اما تحقيقا واما فراضا فتدبر ارفع قرينة دالة على عدم ارادة الخطاب كان مجازا

(فصل)*

أطبق البلاء على أن الجواز والكناية
أبلغ من الحقيقة والتصريح

التعريض قد يكون على طريقة الكناية في أن يقصده الماعيان معا أحدهما باللفظ والاخر بالنسبة وقد يكون على طريقة الجواز في أن يقصده المعنى التعريض فقط وللتنبيه على هذا المعنى زاد لفظ السبيل اه مع بعض حذف (قوله) وأنت تريد بناء الخطاب) أى فى آذيتني فستعرف (قوله) ليكون اللفظ الخ) علة تريد (قوله) وان أردت هما) أى بناء الخطاب بقريضة قوله قبل وأنت تريد بناء الخطاب وظاهر استعمال اللفظ فى المعنى الحقيقي والمعنى المجازى وهو منقطع عند دعواه الآن يقال ارادة المعنى الحقيقي هنا للاتصال الى غيره وان كان كل منهما هاهنا مقصودا بالاثبات والظاهر أنهم لم يسمعون بذلك كما فى ميم وقال الفسرى لم يرد بما ذكره أنه يجوز لك أن تريد تارة بضمير الخطاب في آذيتني فستعرف غير الخطاب وحده فيكون مجازا وان تريد به أخرى الخطاب وغيره ما فيكون كناية اذ ليس بين الخطاب وغيره لزوم يعتبر في الكناية أو الجواز بل أراد أن الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد الخطاب بسبب الايذاء ويلزمه لزوم اعرافنا تهديد المؤذى مطلقا فاذا أردت تهديد الخطاب مع تهديد. وذآخر كان كناية وان أريد به تهديد غير فقط كان مجازا امر كما اه وقول الشارح وتحقيق ذلك الخ يدل على ما قاله الفسرى (قوله) أطبق) أى أجمع من قوله م أطبق التوم على الامر أجمعوا اه أدل (قوله) أطبق البلاء) قال الشارح المحقق والسيد السندى شرحى المتفتح يراد بالبلاء علماء البيان على ما عاينوا لظواهر لانهم للذير يظهرونهم الاجماع ويمكن أن يراد بجميع البلاء ويجعل اجماع أهل السلفية بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى فى موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات اه أطول (قوله) على أن الجواز الخ) يرد على كون الجواز أبلغ من الحقيقة أن منه الجواز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما أريد به هذا القبول من الجواز كان قائما مقام أحد المترادفين فكما أن أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصده معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعتد بغيره كذلك المشفرا اذا أقيم مقام الشفة لم يقصده الا تلك الحقيقة أعنى العضو المخصوص فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فانه يفيد بمبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهرها والجازا الغير المقيد لا يكون أبلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه أنه كدعى الشئ يئس فيجب أن يحمل الجواز على الجواز المقيد اه أطول مع بعض تلخيص (قوله) أبلغ) يقال بناء أبلغ أى مبالغ فيه كثيرا فاعنى أن الجواز والكناية مما يبالغ فيه مبالغة أكثر حيث يبالغ في تقرير معنيهما وتحقيقهما فقولاه أبلغ شاذ من وجهين أحدهما أنه أخذ من المزيد كقولهم هو أعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما أنه بمعنى المفعول ولك أن تتجاوز الشذوذ الشانى الى التجوز في وصف اللفظ بكونه بالغ في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم يحذفوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية أو مجازا أبلغ من كلام فيه الحقيقة الصريحة ويكون

وجه الابلغية كونه أكثر مبالغة لأن كثرة المبالغة لا توجب المبالغة مطلقا بل
 في مقام يستدعي المبالغة قريب حقيقة أبلغ من مجاز لو وقعها في مقام لا يستدعي المبالغة
 اه أطول ولا يرد على أخذ أبلغ من المبالغة أن المجاز والكناية المقردين للمبالغة فيهما
 في حد أنفسهما إذ المبالغة لا يحمل المقر على غيره لا يفهم منه معنى مفيد لأن الابلغية والمبالغة
 إذا نسبت إلى الحقيقة أو المجاز أو الكناية فأنما هو على حدة التركيب الذي تضمن ذلك
 أفاده سم (قوله لأن الانتقال فيه ما من المألوم) مبنى على مختار المصنف في الكناية
 لا على مختار السكاكي أن الانتقال في الكناية من المألوم اه يس وفيه من اللازم معنى
 التابع فيكون هو المألوم كما مر ذلك (قوله وعلى أن الاستعارة أبلغ من التشبيه) لأنها
 نوع من المجاز (أقول) بعد وضوح كون الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا
 الاطلاق بعد ذكر الاطلاق الأول الانطوي لا ثم كون التشبيه حقيقة برده ما حق أن يزيد
 كالبدعارة عن كونه في غاية الحسن وإن نسبة التشبيه إلى الاستعارة كنسبة الكناية
 إلى المجاز اه أطول مع حذف (قوله وقد علم أن المجاز الخ) أي وقسم الابلغ أبلغ من
 غير الابلغ اه سم (قوله وليس معنى ككون المجاز الخ) شروع في دفع اعتراض
 المصنف على الشيخ عبد القاهر كما بسط ذلك في المطول وعبارته قال الشيخ عبد القاهر
 وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ أن واحدا من هذه الأمور يفيد
 زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه بل لأنه يفيد تأكيد الالفاظ المعنى لا يفيد خلافه
 فليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة أن
 الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن
 الأول أفاد تأكيد الالفاظ تلك المساواة لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد
 على قولنا كثيرا القري أن الأول أفاد زيادة لقراء لم يفدها الثاني بل هي أن الأول أفاد
 تأكيد الالفاظ كثرة القري لم يفدها الثاني واعترضه المصنف بأن الاستعارة أصلها
 التشبيه والأصل في وجه النسبة أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وأظهر فقولنا
 رأيت أسدا يفيد للمري شجاعة أتم مما يفدها قولنا رأيت رجلا كالأسد لأن الأول
 يفيد شجاعة الأسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الأسد فكيف يصح القول بأن
 ليس واحدا من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه ثم أجاب بأن مراد
 الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شيء ليس من
 الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت أسدا بالنسبة إلى قولنا رأيت رجلا كالأسد بالنسبة
 إلى قولنا رأيت رجلا مساويا للأسد أو زائدا عليه في الشجاعة ولا يهتفي أيضا في كثير
 الرماد وكثير القري ونحو ذلك وهذا هو المصنف بل معنى كلام الشيخ أن شيئا من
 هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا إذا قلنا رأيت أسدا
 فهو لا يوجب أن يحصل زيدي في الواقع شجاعة لا يوجب قولنا رأيت رجلا كالأسد وهذا

لأن الانتقال فيه ما من المألوم
 إلى اللازم فهو كدعوى
 الشيء بينة) فان وجود المألوم
 يقتضي وجود اللازم لا متناع
 انه كالمألوم من لازمه
 (و) أطبقوا أيضا (على أن
 الاستعارة أبلغ من التشبيه لأنها
 نوع من المجاز) وقيل هم أن المجاز
 أبلغ من الحقيقة وليس معنى
 كون المجاز والكناية أبلغ أن شيئا
 منهما يوجب أن يحصل في الواقع
 زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة
 والتصریح بل المراد أنه يفيد زيادة
 تأكيد الالفاظ وبهم من الاستعارة
 أن الوصف في المشبه بالغ حد
 الكمال كافي المشبه وليس بقاصر
 فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى
 لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه
 بعبارة أبلغ وهذا مراد الشيخ
 عبد القاهر بقوله ليست مزية قولنا
 رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا
 هو والأسد سواء في الشجاعة أن
 الأول أفاد زيادة في مساواته
 للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني
 بل الفضيلة هي أن الأول

كأدركه الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أن أفاطهون بأن المفهوم من
الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي وقد بينا ذلك في بحث الاستناد الخبري اهـ وحاصل
جواب المصنف أن مراد الشيخ رفع الإيجاب الكلي ورفع الإيجاب الكلي لا ينافي
الإيجاب الجزئي وأن السبب في كل صورة تأكيد إثبات المعنى ورد الاستدلال بالشرح
بأن ما حل عليه الشارح كلام الشيخ معنى ركيك لأن ما فاه الشيخ حينئذ بما لا يذهب إليه
وهم حتى يدفع فإن شيئا من ذلك لا يوجب ثبوت أصل الشبهة أو أصل القري مشلا في
الواقع فكيف يذهبهم إيجابه لزيادة فيه ما بل نفي إيجابه ما للثبوت الزيادة يومهم إيجابه ما
لثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف ولما صاحب
الاطول وجه آخر في كلام الشيخ فانظره (قوله) أفادنا تأكيد الإثبات تلك المساواة) كأن
وجهه أنه دل على اتحاد مع الأسد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة الحكم
بالمساواة بينهم الاحتمال التفاوت وأن المساواة باعتبار بعض الوجوه اهـ سم
هذا آخر ما كتبه أسنادنا الصبان عليه صاحب الرحمة والغفران

(الفن الثالث علم البديع)

أقول من اخترع البديع وهما هذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي قال في صدر كتابه
وما جع قبل فنون البديع أحد ولا سبقني إلى تأليفه مؤلف وكان ذلك سنة أربع وسبعين
وما تبين فن أحب أن يقتدى بنا ويقتصر على هذه القمونات قليلة فعل ومن أضاف من
هذه الحسن أو غير هاشيا إلى البديع وأرتأى غيراً شافله اختياره قال الشيخ صني الدين
ويكأن جلة ما جع منها سبعة عشر نوعاً وعاصره قديمة بن جعفر الكاتب بجمع منها
عشرين نوعاً توارد معه على سبعة عشر نوعاً من أسلم له ثلاثة عشر فكتكامل له ما ثلاثون نوعاً
ثم اقتدى الناس به ما في التأليف فكان غاية ما جع منها أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين
نوعاً ثم جمع منها ابن رشيح القبرواني مثلهما وتلاه ما شرف الدين التيفاشي فبلغهم السبعين
ثم قصدي لها الشيخ زكي الدين بن أبي الأصبع فأوصلها إلى التسعين وأضاف إليها من
مستخرجاته ثلاثين سلمه منها عشرون وأبقياها مسبوقة اليه ومدخل عليه وذكر ابن أبي
الأصبع أنه لم يؤلف كتابه المسمى بالتصريح في هذا الفن إلا بعد الوقوف على أربعين كتاباً
في هذا الفن وعذرهما في صدر كتابه المذكور قال ابن معصوم وكنت أظن أن أول من نظم
أنواع البديع على هذا الأسلوب البديع الشيخ صني الدين الحلبي حتى وقفت في ترجمة
الشيخ علي بن عثمان بن علي الأربلي الصوفي على قصيدة لامية له نظم فيها جلة من أنواع
البديع وضمن كل بيت منها نوعاً منها وألها الجناس التام والمطوف وهو
بعض هذا الدلال والادلال * حال بالهجر والتجنت حالي

ثم قال في الجناس المعطف والمركب

جرت أذرت ربيع قلبي وأذلا * لي صبراً كثر من أذلال

أفادنا كمد لا يثبت تلك
المساواة لم يفده الثاني والله أعلم
كل القسم الثاني والحمد لله على
جزيل نواله * والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله
(الفن الثالث علم البديع)
(وهو علم يعرف به وجود تحسين
الكلام)

فعلت ان الشيخ صني الدين ليس بما عذر هذا المرام ولا قول من اخترع نظم هذه الجواهر
 في نظام فان الشيخ الاربلي المذكور توفي قبل ان يولد الشيخ صني الدين بسبع سنين وذلك
 ان وفاة الشيخ الاربلي المذكور في سنة سبعين وستمائة وولادة الشيخ صني الدين في سنة
 سبع وسبعين وستمائة وايضا الشيخ صني الدين كان معاصر للشيخ محمد بن أحمد بن جابر
 الاندلسي الاعشى صاحب البدعية المعروف بديبعية العميان ولا أعلم من السابق منها
 الى نظم بدعية على هذا الاسلوب وان كان الشيخ صني الدين قد حاز قصبات السبق
 في مضمار براعة هذا المطلب اهـ من انوار الزبيح في انواع البديع لابن معصوم قال
 عوق والبديع في اللغة الغريب من يدع الشيء يضم الدال اذا كان غايه فيما هو فيه من علم
 أو غيره حتى صار غريبا فيه لطيفا ومنه ابداع أي بشئ لم يتقدم له مثال ومنه اسمه تعالى
 البديع ع في المبدع أي الموجد للأشياء بلا مثال تقدم ولا يخص مادته بالله تعالى
 كما قيل اهـ (قوله أي تصور) فهم العلامة الحقيقية أنه تفسير لم فاعترض بأن العلم
 يطلق على الملكة وعلى الادراك الكلّي وعلى القواعد وتصور تلك المعاني عبارة عن
 تعاريفها وحدودها والحدود والتعاريف ليست من جملة ما يطلق عليه العلم أصلا
 فكيف يصح قوله أي تصور وأجاب بأن العلم لا يخص بالاطلاق على واحد من تلك
 الثلاث بل يطلق أيضا على التعاريف والحدود ولا حاجة لذلك فان قوله أي تصور تفسير
 لقوله يعرف واما قوله علم فلم يفسره والانصب حمله على الملكة كما في سم (قوله بقدر
 الطاقة) أشار به الى ان البديعيات لا تنحصر (قوله والمراد بالوجوه) لعل فيه إشارة الى
 أنه لا جهل في التعريف لان الاضافة للعهد وفيه أنه يحتاج لقراءة الأنا يدعى شهرة
 وجوه تحسين الكلام في ذلك المراد اهـ سم (قوله ما مر الخ) فتكون اضافة الوجوه الى
 تحسين الكلام اضافة عهديه فساكنه يقول علم يعرف به الاوجه المشار اليها فيما تقدم
 وهي الوجوه التي تحسن الكلام وتزوده قبولاً بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة ويكون
 قوله على هذا بعد رعاية الخ تأكيذا وبياناً لما تقدم ويحتمل أن يريد بوجوه تحسين الكلام
 ما يحسن به الكلام مطلقا سواء كان داخل في البلاغة أو خارجا عنها وأخرج ما يدخل
 في الضمين السابقين بقوله بعد رعاية الخ اهـ عوق (قوله بعد رعاية المطابقة) وهي المعبر
 منها بعلم المعاني وقوله ورعاية وضوح الدلالة وهي المعبر عنها بعلم البيان (قوله أي
 الخلق عن التعقيد المعنوي) كأنه خص وضوح الدلالة بالخلق عن التعقيد المعنوي مع
 أنه بحسب مفهومه يتناول الخلق عن التعقيد اللفظي أيضا ليكون إشارة الى علم البيان
 على ما ذكره في صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة إشارة الى علم المعاني فتكون تبيينها على
 أن رتبة هذا العلم بعدهما اهـ سم وبعبارة واما الخلق عن التعقيد اللفظي فداخل في قوله
 رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهي توقف على الخلق من التعقيد
 اللفظي (قوله انما تعد محسنة الخ) قال في المطول والا كانت كعليق الدرر في انما

أي تصور ما فيها ويعلم أعدادها
 ونفاصلها بقدر الطاقة والمراد
 بالوجوه ما مر في قوله ويتبعها وجوه
 آخر ثمر الكلام حسنا وقبولا
 وقوله (بعد رعاية المطابقة
 لمقتضى الحال و) رعاية (وضوح
 الدلالة) أي الخلق عن التعقيد
 المعنوي إشارة الى أن هذه الوجوه
 انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية
 الامرين

الخنازير (قوله والطرف متعلق بقوله تحسين الكلام) أي فهو غارف لغو فالواقع
بعدهما هو التحسين في الملاحظة لاني الوجود ذاته مقارن فيه واما اذا جعل طرفا مستقرا
فالذي بعدهما هو الحصول فمقتضى انه متأخر عنه ما في الوجود والتقدير حال كون
التحسين حاصل بعدهما (قوله وان كان بعضها قديما في تحسين اللفظ ايضا) أي ثانيا
وبالتبع كما في المشاكاة اذ هي ذكر الشيء باللفظ غيره لوقوعه في محبة ذلك الغير كقوله
قالوا اقترح شيئا نجد لك طبعه * قلت اطبخوا لي جبة وقيصا .

فقد عبر عن الخطابة بالطبخ لوقوعها في محبة فاللفظ حسن لما فيه من ابرام الجانسة
اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصلي جعل الخطابة كطبخ
الطبخ في اقتراحها لوقوعها في محبة وكما في العكس كما يأتي في قوله عادات
السادات سادات العادات فان في اللفظ شبه الجناس اللفظي لاختلاف المعنى ففيه
التحسين اللفظي والغرض الاصلي الاخبار بعكس الاضافة مع وجود الصلة اه عرق
(قوله كذلك) أي أولا وبالذات وان كان بعضها قديما في تحسين المعنى أيضا اه سم
وعبرة عرق ولفظي أي منسوب الى اللفظ لان تحسين اللفظ بالذات وان تبع ذلك تحسين
المعنى لانه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن استحسن معناه تبعاً وان شئت قلت في التحسين
المعنوي أيضاً ان كونه بالذات معناه ان ذلك هو المقصد وبقية تحسين اللفظ دائماً لانه
كلما قديما اللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه اه (قوله اما المعنوي) ذكر
منه في هذا الكتاب تسعة وعشرين نوعاً (قوله والافعال توابع) من حيث ان المعنى يتلقى منها
يستحضر أو لا ثم يوثق باللفظ على طبقه وقوله وقولها من حيث ان المعاني تتلقى منها
وتفهم منها (قوله للمطابقة) قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس أي
وضع رجله مكان يده وكونهم من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه اه فترى
(قوله بين متضادين) هذا اخذ بالاقول كما في قولهم الكلام ما تفتنن كلفه بالاسناد
والافعال المطابقة جارية فيما فوق المتضادين اه فترى (قوله أي معنيين الخ) لما كان يتوهم
انهم ماضدان حقيقيان وهما الامر ان اللذان بينهما غاية الخلاف وليس ذلك شرطاً قال
المصنف أي معنيين الخ (قوله في الجملة) أي من غير تفصيل في ذلك التقابل والتساقى اه
عرق وكان الاولى أن يقول ولو في الجملة بتدليل قوله ولو في بعض الصور (قوله وتناف)
تفسير (قوله ولو في بعض الصور) كما في الاعتباري فان التساقى باعتبار المتعلق (قوله
سواء كان التقابل حقيقياً) كتقابل القديم والحديث وقوله واعتبارياً كتقابل الاحياء
والاماتة فانهم لا يتقابلان الا باعتبار أي باعتبار بعض الصور وهوان يتعلق بالاحياء
بجهالة جرم في وقت والاماتة باماتة في ذلك الوقت والافلا تتقابل بينهما باعتبار أنفسهما
ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت اه عرق وعبرة سم قوله أو اعتبارياً كاللتقابل بين
الشيئين باعتبار المتعلق كالسكون واختلاف الفضل كما يأتي كذا في السيرامى وقوله

الطرف أعني قوله بعده رعاية متعلق
بقوله تحسين الكلام (وهي) أي
وجود تحسين الكلام (خبر بان
معنوي) أي راجع الى تحسين
المعنى أولاً وبالذات وان كان
بعضها قديما في تحسين اللفظ أيضاً
(ولفظي) أي راجع الى تحسين
اللفظ كذلك (أما المعنوي)
فدومه لان المقصود الاصلي
والغرض الاولى هو المعاني
والانقضاء توابع وقولها
(ففيه المطابقة ونسبى الطابق
والتضاد أيضاً وهو الجمع بين
متضادين أي معنيين متقابلين
في الجملة) أي يكون بينهما تقابل
وتناف ولو في بعض الصور سواء
كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً

كما يأتي أي في شرح قول المصنف أسدء على الكفار من قول الشارح وهو قوله تعالى
ومن رحمه جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل
وان لم يكن مقابلاً للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون اهـ (قوله وسواء
كان) أي التقابل الحقيقي ~~ك~~كم في عرق فقوله وسواء راجع لقوله حقيقياً فقط
لأن الحقيقي يكون في الضدين والتقيضين وفي العدم والمملكة وفي التضايف (قوله
تقابل التضاد) كتقابل الحركة والسكون بناء على أنهم ما وجوديان وقوله أو تقابل
الإيجاب والسلب هو تقابل التقيضين كتقابل مطلق الوجود وسلبيه وقوله أو تقابل العدم
والمملكة كتقابل العمى والبصر وقوله أو تقابل التضايف كتقابل الابوة والبنوة وبجث
فيه السيد بأنه ليس فيه مقابلة فهو أنسب بأن يكون من باب مراعاة النظر واجب عبد
الحكيم بأنهم من باب مراعاة النظر من حيث تلازمهما في الذهن والنارح ومن باب
المطابقة من حيث أنهم لا يتحققان في محل واحد (قوله أو ما يشبه الخ) أي أو تقابل
ما يشبه الخ كالبرودة والحرارة الكائنين في قوله تعالى مما خاطباهم أغرقوا فادخلوا ناراً
فان الغرق يستلزم الماء المشتعل على البرودة غالباً والنار مشتملة على الحرارة والبرودة
والحرارة متقبلا بلان وكالتقرب والبعد الحاصلين في اسمي الإشارة في قوله
مها الوحش إلا أن طائراً وأنس * فنحن الخط الآن تلك ذرايل

(قوله من نوع) قدمه لأن لطف التضاد فيه اتم كيف والمتكلم ~~ك~~كما جمع الضدين
في تركيب جمع ما في نوع واحد من الكلمة وهذا أغرب من القسم الثاني ولأنه أكثر
دوراناً على السنتهم يشهد بذلك أنه لم يهمل شيئاً من أمثله أقسامه بخلاف أقسام ما يشبهه
فانه لم يشمل إلا القسم واحد من أقسامه وقد حكم الشارح بأنه لا يوجد الا هو أطول
(قوله من أنواع الكلمة) الاسم والفعل والحرف (قوله ابقاظا) جمع يقط ككتف
أو كعضد بمعنى يقطان (قوله وهم رقود) أي ينام جمع راقدة ان الیقطة تشغل على
الادران بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينما يشبه العدم والمملكة باعتبار لازمهما
والتضاد باعتبار نفسه ما لأن الیقطة عرض يقتضي الادران بالحواس والنوم عرض
يمنع الادران فوجدل على كل منهما بالاسم (قوله بحجي ويعيت) فان الاحياء والامانة
ولو صح اجتماعهما في ذات الهي والمعبود بين متعلقين ما العدم والمملكة والتضاد بناء
على أن الموت عرض وجودي فالتساوي بينهما اعتباري وكأنه لم يجهلها من الملقق الآتي
لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملقق ~~ك~~كما يأتي اهـ عرق (قوله
لهما ما كسبت وعليهما ما اكتسبت) أي للنفس جزاء وثواب ما كسبت من الطاعات وعليها
عقاب ما اكتسبت من المعاصي قال الغفرى قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على
زيادة طائف الله تعالى في شأن عبادهم على الخير كبقا وقوع ولا يجزئهم على الشر الا بعد
الاعمال والتصرف اهـ (قوله فان في اللام الخ) لان اللام تميز الملكية المؤذنة بالانتفاع

وسواء كان تقابل التضاد
أو تقابل الإيجاب والسلب أو تقابل
العدم والمملكة أو تقابل التضايف
أو ما يشبه شيئاً من ذلك (ويكون)
ذلك الجمع (بلفظين من نوع
واحد) من أنواع الكلمة (اسمين
فحرفين) أبقاظا وهم رقود
أو فاعلين بحجي ويعيت أو حرفين
لمحوها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت (فان في اللام معنى
الانتفاع وفي معنى التضاد)

أى لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر

بمعصيتها غيرها (أومن نوعين نحو أومن كان ميتاً فأحييناه)

فانه قد اعتبر في الاحياء معنى

الحياة والموت والحياة بما يتقابلان

وتدلل على الاول بالاسم وعلى

الثاني بالنعل (وهو) أى الطبايق

(نيران طبايق الايجاب كما مر

وطبايق السلب) وهو أن يجمع

بين فعلين مصدر واحد أحدهما

مثبت والآخر منفي أو أحدهما

امر والآخر نهي فالاول (نحو

واكن أكثر الناس لا يعلمون

يعلمون) ظاهر من الحياة الدنيا

(و) الثاني (نحو فلا تحشوا

الناس واخشوني ومن الطبايق

ما جاء بعضهم تديباً من ديج

المطر الارض زينها وفسره بأن

يذكر في معنى من المدح أو غيره

أولاً ان قصد الكناية أو التورية

وأراد بالالوان ما فوق الواحد

بقريسة الامثلة فتدريج الكناية

(نحو قوله تزدى) من ترتب

لثوب أخذته رداء (ثياب الموت

حرفاً أتى بها) أى لتلك الثياب

الليل الا وهي من سندس خضر

عنى ارتدى الثياب الملطخة بالدم

لم ينتفع يوم قتله ولم يدخل في الجنة

لا وقد دسارت الثياب من

سندس خضر من ثياب الجنة

وقد جمع بين الحجرة والخضرة وقصد

الاول الكناية عن القتل والثاني

لكناية عن دخول الجنة وتدريج

تورية كقول الحريري قد اغبر

وعلى تشعير بالعلو المشهر بالعمل أو النعل المؤذن بالتضرر فصار تقابلهما

التفع والتضرر وهما ضدان وبين ذلك ما في تقابل اللام وعلى من الخلفاء بخلاف ما قبله

فان التقابل فيه ظاهر فلهذا لم يبينه (قوله أى لا ينتفع بطاعتها الخ) أخذ الحصر من

تقديم الحار والحرور والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمرة الطاعة

لا بنفسها (قوله ميتاً) أى ضالفاً خيئناه أى هديناه (قوله والموت) أى المعترف بميتنا

(قوله عما يتقابلان) وهو من تقابل التضادان جعل الموت وجودياً ومن تقابل العدم

والممكنان جعل الموت عدمياً أى عدم الحياة (قوله كما مر) أى من الامثلة (قوله فعلى

مصدر واحد) الفعلان هما يعلمون ولا يعلمون ومصدرهما هو العلم وبينهما تقابل الايجاب

والسلب قال سم ظاهر التقييد به اخراج غير الفعلين وقلى المصدرين فلهذا راجع اه (قوله

لا يعلمون) أى الامر الاخرى ويعلمون أى الامر الذي يرى وحينئذ فالثاني بحسب

الظاهر أى بالنظر للفعلين في حد ذاتهما ما يقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعده

وقوله ظاهر من الحياة الدنيا أى ظاهرها هي الحياة الدنيا وبفعلون عن الباطن الذي هو

الحياة الآخرة فمن بيانية ويعلمون ظاهر الحياة الدنيا التي هي وسيلة الشهوات ولا يعلمون

باطنها الذي هو الحياة الابدية لانهم بمنزرة الآخرة في ابتدائية (قوله فلا تحشوا

الناس واخشوني) نهى للحكام أن يحشوا وغيروا الله في حكوماتهم ويداخروا فيها خشية

ظالم أو مراقبة كبير اه أطول (قوله تدبجاً) بالدال المهملة والجيم من الديباج اه

حفيد (قوله وأغبره) كالأثاء والتغزل (قوله لقصد الكناية أو التورية) أى بالكلام

المشتمل على الألوان بخلاف ما إذا قصد المعنى الحقيقي فلا يكون من المحسات لان الحقيقة

يقصد منها المعنى الاصلى وأما إذا قصد المعنى المجازي فلا يكون من المحسات لان الحقيقة

اللفظية (قوله وأراد) أى ذلك البعض (قوله بقريسة الامثلة) كالمثال الاول (قوله

نحو قوله) أى قول أبي تمام يرى أبانهم شل محمد بن محمد حين استشهد وقبله

غزاة غزوة والحمد لنسج رداؤه * فلم تنصرف الا وكفانه الاجر

وبعده كان بنى نهان يوم وفاته * نجوم سما زال من بينها البدر

وقد كانت البيض القواضب في الوغى * قواطع فهي الآن من بعده بتر

(قوله تزدى) أى ليس وقوله ثياب الموت أى ثياب الحرب وحسب حال من ثياب وهي

حال مقدرة اذا حجرة حين اللبس لتأخر تلطخها بالدم عنه اه سم قال يس وفيه نظر ولا يظهر

ان المراد بثياب الموت الثياب التي كفن بها اه وفيه أنه يكفن في الثياب التي مات فيها

وهو كان لبسها قبل حصول الدم (قوله من سندس) هو مارق من الديباج

(قوله خضر) خبر بعد خبر لان القصيدة مضجومة الروى كما سبق سيلانه (قوله وقصد

بالاول) هو ارتدى بالثياب حمر او قوله والثاني هو قوله الا وهي الخ (قوله كقول

الحريري) أى في المقامة الثالثة عشرة المعروفة بالبغدادية (قوله قد اغبر) أى في حين

متعلق بقوله اسود بعده أى اسود هذا الخ (قوله العيش الأخضر) وصف العيش بالأخضر
 كناية عن طيبه ونعومته وكجمله فيكون كناية عن لازمه لأن اخضرار العود والنبات يدل
 على طيبه ونعومته فيمكن به عن لازمه في الجملة الذى هو الطيب والحسن والكمال
 والاغترار كناية عن ضيق العيش ونقصانه وكونه في حال التلف لأن اغترار النباتات والمكان
 يدل على التغير والرثانة فيمكن به عن معنى هذا اللازم. وقوله وازور أى بسد وأعرض
 ومال وقوله اسود كناية عن الحزن فيه. وقوله الايض كناية عن السرور فيه (قوله
 فودى) بفتح الفاء وسكون الواو وهو شعر جانب الرأس مائل إلى الأذن وايضا ض الشعر
 كناية عن كثرة الهرم والجزن أو أريد به الحقيقة وقوله رنى أى رلقى وعطف على وقوله
 العدو الأزرق أى شديد العداء وأراد به الروم وهم اعداء العرب وقوله فيا حبذا الموت
 الاجر يا فيه زائدة للتنبيه للنداء أى فيانعم الموت الاجر اذا أتى اليه والموت الاجر
 الشديد ومنه الحسن أحرأى من أحب الحبس احتمل المشقة وفي الحديث كما اذا حزم
 البأس اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن أحداً أقرب إلى العدو منه وقبل معنى
 الموت الاجر القتل سمي أحرأى فيه من الدم وهو الاظهر من مقتصد الحريرى لانه عاقب غيره
 من الصفات باللون مثل العدو الأزرق والروم فرق العميون فكذلك الموت الاجر وفعال
 أبو عبدة الموت الاجر أنه يتغير بصر الرجل من الهول فيرى الدنيا في عينه جراً وسوداء
 والموت الاغبر هو الموت بهوعاً لانه يغتر في عينه كل شيء. والموت الاسود هو الموت
 في غمة الماء والموت الايض هو موت العافية اهـ من عرق ومن الشربشى شارح
 المقامات وغيرهما (قوله انسان له صغرة) ورد أن الصغرة جمال أهل الجنة فلسنت
 من مومة كما قيلتوهـم لأن فيها جرة وياضاً وهو معنى الذهبى (قوله فيكون تورية)
 لانها كما يأتى أن يطلق لفظ له معنيين قريب وبعبارة ويرااد البعيد اهـ سمى أى وباتى
 الألوان ككيات (قوله لا يقتضى أن يكون في كل لون تورية) أى بل قد تجتمع الألوان
 لقصد التورية بواحد منها كما هنا (قوله ويلحق به أى بالطباق) أى فما كان التقابل
 فيه باعتبار المعنيين المدلول عليهما باللفظ المذكور من غير واسطة يقال له طباق حقيقى
 وأما إذا كان التقابل بين معنيين اللفظ يدل عليهما بواسطة ~~كان~~ ملحقاً بالطباق قاله
 النخري قبل لا وجه له إلحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لانه متنافى
 اللازم متافى للزوم فبين المذكورين تنافى في الجملة فيكون طباقاً لا ملحقاً به وقد يجاب
 عنه بأن معنى قوله في الجملة بوجه ثامن وجوه التقابل الأربعة وهذا الأمر ليس كذلك
 إذا التقابل الذى فيه ليس تقابلاً بين معنيين بل بين أحدهما ولزوم الآخر فيكون ملحقاً
 بالطباق بهذا الوجه وأنت جنيد بأن هذا الجواب إنما يدفع الاعتراض عن المصنف
 وأما عن الشارح فلا لانه عم التقابل في الجملة غير الأربعة فتأمل اهـ وقوله وأما عن
 الشارح فلا لانه الخ أى لانه قال أو ما يشبهه شيئاً من ذلك قال سم أقول قول الشارح

العيش الأخضر وازور المحبوب
 الاصفر اسود بوى الايض واجن
 فودى الاسود حتى رنى إلى العدو
 الأزرق فيا حبذا الموت الاجر
 فالعنى القريب المحبوب الاصفر
 انسان له صغرة والبعيد الذهب
 وهو المراد ههنا فيكون تورية
 وجميع الألوان لقصد التورية
 لا يقتضى أن يكون في كل لون
 تورية كما توهمه البعض (ويلحق
 به أى بالطباق شيئاً من أحدهما
 الجمع بين معنيين)

أو ما يشبه شيئا من ذلك يجوز أن يريد به لشيء معنى لا يشمل مثل هذا أه أي فيندفع
 الاعتراض عنه أيضا تأمل (قوله يتعلق أحدهما) كإلحاح في المثال وقوله نوع تعلق
 مفعول يتعلق (قوله السببية) المناسبة المسيبية فانه الموافق للمثال (قوله مسببة
 عن الابن) اذ اللين في الانسان كيفية قلبية تقتضي الانعطاف المستحقه وذلك الانعطاف
 هو الرحمة فهو مسببة عن الكيفية (قوله غير متقابلين) ولا يستلزم ما أريد بأحدهما
 ما يقابل الآخر به فارق ما قبله (قوله نحو قوله) أي قول دعبل بكسر الهمزة وسكون
 العين المهملتين وكسر الباء الموحدة شاعر خراساني رافض قال صحت باسمي في اذن
 مصروع ثلاث مررات فشفي وأصل الدعبل الناقة المسنة وقبل هذا البيت
 باسم ما بالاسيب منقصة * لاسوقه يتي ولا ملكا

(قوله لا ينبغي الخ) الفرق بين هذا وقوله السابق نحو قوله تزدى الخ أن المقابلين
 ما أريد باللفظ من الجرعة والخضرة وان كان كناية عن المقصود بالذات بخلاف المقابل هنا
 ليست باعتبار ما أريد باللفظ اذ لم يرد هنا بضم الضحك حقيقة الضحك بل الظهور بل باعتبار
 المعنى الحقيقي الذي لم يرد باللفظ أه سم (قوله سلم) مرخم سلمى (قوله فبكي ذلك
 الرجل) أي تذكر الموت والتأسف على زمان الشباب أه أطول (قوله عبر عنه
 بالضحك) أي على سبيل المجاز المرسل لأن الضحك يكثر عادة الظهور ورأى ظهور الاسنان
 فعبر به عن مطلق ظهور ابيض في ضمن الفعل فكأن فيه تبعية المجاز المرسل (قوله
 ايهام التضاد) أي فهو معنوي باعتبار ايهام الجمع بين المتضادين فلا يرد أنه جمع في اللفظ
 فيكون لفظيا (قوله ودخل فيه أي في الطباقي الخ) قال العلامة الحفيد يمكن أن يقال انه
 داخل في مراعاة النظر بل الاظهر أن المطابقة انما هي جمع الضدين والمراعاة جمع
 الاشياء المناسبة المتوافقة وأما المقابلة فهي المركب منهما فهي أخص من كل
 منهما مجسب التحقق لاجل أه وانما آخر المقابلة الداخلة في الطباقي من الملق به مع أن
 المتبادر ذكر الداخل قبل الملق بالخلاف في هذا الداخل هل هو من الطباقي أو لا والاتفاق
 على الملق به فناسب ذكر المتفق عليه قبل المختلف فيه (قوله بالتفسير الذي سبق) وهو
 الجمع بين أمرين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة أه جرى (قوله بادهم المقابلة)
 الاضافة سائبة (قوله وان جعله السكاكي الخ) الواو للسالك أي فهو هذا الجعل غفلة
 منه (قوله قسماء برأسه) أي مستقلا والاحسن ما صنع السكاكي لان الطباقي لا ينبغي
 من حصول التوافق ولذا سمي بالطباقي والمقابلة موجبة للتنافي بعد التوافق فالانسيب
 أن نجعل قسماء برأسها لان حقيقة كل مباينة لاخرى أفاده عبد الحكيم (قوله
 ثم يوقى بما يقابل ذلك) هذا محل الادخال (قوله على الترتيب) بأن يوقى بما يقابل الاول
 اولاً وبما يقابل الثاني ثانياً وهكذا أه سم (قوله في الجملة) أي من غير تفصيل وتعيين
 لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لان ذلك لا يشترط في الطباقي حتى يخرج

يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر
 نوع تعلق مثل السببية والزموم
 (نحو أشداء على الكفار رجاء
 بينهم فان الرحمة وان لم تكن
 مقابلة للشدة لكنها مسببة عن
 اللين) الذي هو ضد الشدة
 (و) الثاني الجمع بين معنيين غير
 متقابلين عبر عنهم باللفظين يتقابل
 معناه ما للحقيقتين (نحو قوله
 لا ينبغي باسم من رجل) يريد نفسه
 (ضحك المشيب برأسه) أي ظهر
 ظهوراً تاماً (فبكي) ذلك الرجل
 فظهر والمشيب لا يقابل البكاء
 الا أنه قد عبر عنه بالضحك الذي
 معناه الحقيقي مقابل البكاء
 (ويسمى الثاني ايهام التضاد)
 لأن المعنيين قد ذكر باللفظين
 وهما من التضاد نظر الى الظاهر
 (ودخل فيه) أي في الطباقي
 بالتفسير الذي سبق (ما يخص
 باسم المقابلة) وان جعله السكاكي
 وغيره قسماء برأسه من الحسنات
 المعذوبة (وهو أن يوقى بمعنيين
 متوافقين أو أكثر ثم يوقى بما
 يقابل ذلك) المذكور من المعنيين
 المتوافقين والمعاني المتوافقة
 على الترتيب (ويدخل في الطباقي
 لانه جمع بين معنيين متقابلين
 في الجملة)

المقابلة عن الطباق فصدق حده عليها (قوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل)
 أى عدم التناقض وليس المراد بهما اتفاقا ماصدا فالله وما حتى يتصر على المتماثلين ولا
 ما كان بينهما ممانسة وان اختلفا ماصدا فوهمه وما حتى يتصر على المتناسين بل
 المراد ما ذكره في شمل المتماثلين والمتناسين والخلاف في كمال الانسان والطائر (قوله
 متناسين) أى بينهم ممانسة وان اختلفا ماصدا فوهمه وما كالحمس والقمر والعبد
 والفرقة وقوله أو متماثلين أى فى أصل الحقيقة وان اختلفا ماصدا فوهمه وما فقط كانسان وقائم
 (قوله نحو قوله) أى قوله أى دلالة بضم الدال المهملة زنديقون ابن الجون كان صاحب
 نوادر وملح فاصد الدين يردى المذهب وحكاياته مشهورة فى كتب الازب (قوله اذا
 اجتمعا) أى بالرجل وقوله بالرجل أى اذا اجتمعا بالرجل فى البيت احتياك والرجل وصف
 طرنى ولو قال بالشهر لكان أعم ليشمل المرأة وعارة الاطول وذكر الرجل تغليباً وخش
 المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع حج الكفر والافلاس كمال الرجل بل رجوايته
 كيف يدفعه نقصان المرأة بكونها امرأة انتهى (قوله والغنى) أى المعبر عنه بالدنيا اهم
 (قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الخ) قال القنرى فيه بحث فانه فى الآية قسم الرابع
 لان لفظة فسنيسره تكررت فى الآيتين ولم يختلف فماتت مقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل
 أن يكون فسنيسره فى معنى فسنيسره لانه اذا تيسر تعديره كان معسر الكثر ذلك غير
 صريح وأما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعنرى فبفتح فيه ما سنفقه له عن
 الايضاح هذا وقد ذكر الواحد من مقابلة الخمسة بالخمسة بيت المتنبي
 أزورهم وسواد الليل يشفع لى * واتشى ريباض الصبح يغرى بى
 وفيه نظران لى وفي صله ليشفع ويغرى فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى فى قوله
 تعالى لهما ما كتب وعليهما ما كتب والمقابلان تكون بين المستقلين كذا فى الايضاح
 وأما مقابلة الستة بالستة فله قول غيره *

على رأس حرناج عزيزينه * وفى رجل عبد قد ذل بشينه

قال الصمدى فى شرح الالامية هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم فى هذا المعنى اه (قوله فأما من
 أعطى) أى حق الله وافرأى أى الله وقوله بالחסنى أى بالكلمة الحسنى وهى كلمة التوحيد
 أو بالصلوة الحسنى وهى الايمان أو بالمال الحسنى وهى ماله الاسلام وقوله فسنيسره أى
 نهيه واليسرى الجنة (قوله وأما من بخل) أى بالنفقة فى الخير واستغنى عن ثواب الله عز
 وجل فلم يرغب فيه والمراد باليسرى النار قيل نزلت فى أى بكر الصديق رضى الله عنه
 الشترى بلال من أمة بن خلف بريدة وعشرة أواق فأعتقه فأنزله الله تعالى والليل اذا
 يغشى الى قوله ان سعيكم لشتى سعى أى بكر وأمية اه بغوى اه سم (قوله والتقابل
 بين الجميع ظاهر) لا يبعد أن للمقابلة الرابعة بين مجموع فسنيسره لليسرى ومجموع فسنيسره
 لليسرى لا بين الجزأين الاولين منهم والاتحاد ههما وعدم المقابلة ولا بين الجزأين فى

(والمراد بالتوافق خلاف التقابل)
 حتى لا يشترط أن يكونا متناسين
 أو متماثلين فمقابلة الاثنين بالاثنتين
 (نحو قوله فمقابلة الاثنين بالاثنتين
 كثيرا) أى بالتفصيل والاكتمال
 المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة
 المتقابلين لهما (و) مقابلة الثلاثة
 بالثلاثة (نحو قوله

ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا
 واقع الكفر والافلاس بالرجل)
 أى بالحسن والدين والغنى ثم بما
 بقا لهما من القبح والكفر
 والافلاس على الترتيب (و) مقابلة
 الاربعة بالاربعة (نحو فأما من
 أعطى واتقى وصديق بالحسن

فسنيسره لليسرى وأما من بخل
 واستغنى وكذب بالحسن فسنيسره
 لليسرى) والتقابل بين الجميع
 ظاهر لا بين الاتقاء والاستغناء
 فينبه بقوله (والمراد باستغنى

(استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستتباً بالعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشداء على الكفار رجاء بينهم (وزاد السكاكي) في تعريف المقابلة قديماً آخر حيث قال هي أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضدتهما (واذا شرط ههنا) أى فيما بين المتوافقين أو المتوافقات (أمر شرطية) أى فيما بين ضدتهما أو أضدادهما (ضده) أى ضد ذلك الأمر (كهايتين) لا يتبين فانه لما جعل التيسير مشتركاً بين الأعيان والاتقاء والتصدق جعل ضده أى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فليسيسره للعسرى (مشاركاً بين أضدادها) وهي الجذل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين والديان المقابلة لانه اشترط في الدين والديان الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) أى من المعنوى (مرعاة النظر ويسمى التناسب والتوفيق) والاتلاف والتلفيق (أيضاً وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلاً لآخر وهذا القيد فهو أمرع سيرهما (قوله جمعا بين أمرين) لا حاجة له مع قوله قد يكون بالجمع بين أمرين فهو تأكيده (قوله ونحو قوله) أى المجترى وقوله في صفة الإبل أى بالهزال والضعف يخرج الطبايع ذلك قد يكون بالجمع بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) جمعا بين أمرين (و) نحو (قوله) في صفة الإبل (كالتسبي) (قوله)

الجزأين الثابتهن لما نقل عن الإيضاح أنها الثابتات تكون بين المستقلين ويجاذكرنا بدفع بحث القسري فراجعهم وبفهم من كلامه أن المستقل ما لا يكون تماماً غيره كان يكون الحرف صلة لغيره فراجعهم وقوله ويجاذكرنا بدفع بحث القسري أى في الآية بأنهما ليست من مقابلة الأربع بالأربع وقد قدمناه عنه (قوله أنه زهد الخ) يقال زهد في الشيء وعن الشيء إذا رغبت عنه ولم يرد ومن فرق بينهما فقد أخطأ كذا في المغرب اهـ حميد أى وليس المراد به كثرة المال (قوله بشهوات الدنيا) أى المحرمة (قوله مستتباً) أى مستلزماً (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) وهو الجمع بين معينين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوعاً على واحدته لغيره لا يتي من الطباق الحقيقي أى المقابلة تقطرا للعالم أى فالآية من المعنى بالطباق باعتبار الاستغنى وأنتى ومن الطباق أى المقابلة باعتبار الثلاثة (قوله من قبيل قوله تعالى أشداء الخ) لكن بين الآيتين فرق وهو أن الأولى أقدم فيها المسبب وهو الرحمة مقام السبب وهو المين والثانية أقدم فيها السبب وهو الاستغنى مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الأولى (قوله وضدتهما) الأولى أن يزيد أو اضدادها بضمير الجماعة لاجل قوله أو أكثر وفي بعض النسخ أو اضدادها بضمير التثنية (قوله وإذا شرط ههنا أمر) أى اعتبر فيه قديما عبد الحكيم وعبارة عى المراد بالشرط ههنا ما يجمع فيه المتوافقات أو المتوافقات لا الشرط المعروف لأن التيسير والتعسير الممثل بهما لذلك ليسا شرطين وحاصله أن شرط المقابلة أن يذكر في طرف منه معنى يشترك المتوافقان فيه أو المتوافقات أن ذكر مقابلة كذلك في الطرف الآخر وفي التعسير عا يشترك فيه المتوافقات بوجبه من الوجود بالشرط نوع خفاء اهـ (قوله وإذا شرط الخ) وأما إذا لم يشترط أمر في الأول فلا يشترط شيء في الثاني كافي قوله تعالى فليضحكوا قليلاً الخ (قوله ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده) وهو الافتراق بل الظاهر أنه مبنى على الاجتماع إذا افلاس مع الاسلام ليس فيهما فاضلاً عن كونه غاية في القبح (قوله) وما يناسبه) أعم من أن يكون واحداً أو متعدداً (قوله لا بالتضاد) أى بل بالتوافق في كون ما جمع من واحد لخصته في ادراكه أو لمناسبة في شكل أو لترتب بعض على بعض أو ما أشبهه شياً من ذلك ولما كان في هذا الجمع رعاية الشيء مع نظيره أو شبيهه أو مناسبة سمي مراعاة النظر اهـ عى (قوله أن يكون كل منهما مقابلاً لآخر) أى منافياً له لانه تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتناقض في الجمع (قوله وبهذا القيد) وهو قوله لا بالتضاد (قوله وذلك) أى الجمع لا بالتضاد (قوله نحو الشمس والقمر) أى فهمما متناسبان من حيث تقارنهما في الخيال لتكون كل جسمان أو أياهما (قوله بحسبان) أى بحسبان في بروجهما بقدر ما علوم فالشمس تقطع الثلث في سنة والقمر يقطعها في شهر فهو أمرع سيرهما (قوله جمعا بين أمرين) لا حاجة له مع قوله قد يكون بالجمع بين أمرين فهو تأكيده (قوله ونحو قوله) أى المجترى وقوله في صفة الإبل أى بالهزال والضعف

(قوله جمع قوس) فان قلت فهل يجمع على فعول كقوس يجمع على قوس قلت هو كذلك الا
 أنهم تصرفوا فيه هنا فقالوا اصل قوس فكرر هو اجتماع ضميتين وواو من فقدت
 السين على الواو من فقبل قسوة وفوقعت الواو منطرفة فقبلت يا فقبل قسوة اجتمعت
 الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقبلت الواو ياء ودغمت الياء في الياء وقبلت
 ضمة السين كسرة لمناسبة الياء ثم قبلت ضمة القاف كسرة لعسر الانتقال من الضمة الى
 الكسرة هنا ملخص ما في الفسري (قوله المعطفات) وصف كائنه لان القوس لا يكون
 الا كذلك اهـ عز (قوله المنصيات) من الانحاء قال في المطول من عطف العود وعطفه
 حذاء اهـ سم وقوله من عطف ما في التشديد وقوله وعطفه أي بالتخفيف أو بالعكس (قوله
 بل الاسم) أي بل هي كالاسم وبل اضرب عن تشبيه الأبن بالتسوي وقوله بل الاوتار
 اضرب عن هذا التشبيه الثاني ووجه التشبيه في الأخير هو الاستواء إلا أن الاستواء
 في الوتر اكل وأتم ولهذا اضرب اليه قال الحفيد ومحصل معني البيت أن الابل المهازبل في
 شكلها وورقة أعضائها شابهت تلك القسي بل أدق منها وهي الاسم المخونة بل أدق وهي
 الاوتار اهـ أفاده سم (قوله مبرية) وصف كائنه (قوله مخونة) من براهن حتمه اهـ سم
 (قوله بل الاوتار) أي بل هي كالوتار فهي هزيلة جدا (قوله جمع وتر) هو الخيط الجامع
 بين طرفي القوس (قوله جمع بين ثلاثة أمور) ولا تخفى المناسبة بينه فان كلام السهم
 والوتر له تعالى بالقوس اهـ سم (قوله ما يسبغ) أي قسم يسبغ الخ (قوله وهو أن يختم
 الكلام) أي كان جله أو أكثر (قوله بما يناسب ابتداءه) كان يكون عليه كما في الآية أو
 العكس أو دلل عليه أو نحو ذلك قال الفسري لو قال بما يناسب ما قبله لكان أولى لأن قوله
 لا تدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام يكونه رأس الآية لكن
 قوله وهو يدركه الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام اهـ (قوله بما يناسب
 ابتداءه) فهو أخص من مراعاة النظر لانها الجمع بين متناسبين مطلقا أي كان في الابتداء
 أو الانتهاء أو التوسط أو أحدهما في الابتداء والاخر في الانتهاء وهذا الجمع بين
 متناسبين أحدهما في الابتداء والاخر في الانتهاء (قوله فان اللطيف يناسب كونه
 غير مدركه بالابصار) أي باعتبار ابتداء رتبته وهو الدقة اذ شأن الدقيق الخفاء وان كان ذلك
 محالاً في حقه تعالى اذ اللطيف في حقه تعالى الرفيق بعباده الرؤف به سم وعبارة الفسري
 قوله فان اللطيف يناسب الخ فيه تأمل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو
 ليس بمراد هنا وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبته له اللهم
 الآن يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها
 وهذا القدر يكفي في المناسبة اهـ (قوله أن يجمع بين معنيين غير متناسبين) أي لعدم
 وجود شيء من أوجه التناهي من تقارن أو علانية مثلا (قوله وان لم يكونا مقصودين)
 أي بل المقصود غير المتناسبين وعبارة سم قوله وان لم يكونا مقصودين ههنا أعظم من أن

جمع قوس (المعطفات) المنصيات
 (بل الاسم) جمع سم (مبرية)
 مخونة (بل الاوتار) جمع وتر جمعها
 بين ثلاثة أمور (ومنها) أي من
 مراعاة النظر (ما يسبغ بعضهم
 تشابه الاطراف وهو أن يختم
 الكلام بما يناسب ابتداءه في
 المعنى نحو لا تدركه الابصار وهو
 يدركه الابصار وهو اللطيف الخبير
 فان اللطيف يناسب كونه غير
 مدركه بالابصار والخبير يناسب
 كونه مدركه كالابصار لان المدرك
 للشيء يكون خبيراً عالماً (ويطعن بها)
 أي بمراعاة النظر أن يجمع بين
 معنيين غير متناسبين بلقطين
 يكون لهما معنيان متناسبان
 وان لم يكونا مقصودين ههنا

لا يتصور واحد منهما كما شمله كلامه أو يكون أحدهما مقصود دون الآخر كما في هذا
 المثال اه (قوله نحو الشمس والقمر مجسمان الخ) التمثيل بذلك بالنظر للنجيم مع الشمس
 والقمر (قوله والنجم) فيه بالنسبة الى الشجر من اعاء النظر وبالنسبة الى الشمس والقمر
 ايهاهما (قوله بنجم) بفتح الباء التحسية (قوله يتبادران الله) فالسجود مجاز عن الانقياد
 وقوله فيما خلقه أي من الانتفاع بهما (قوله ويسمى ايهاهما المناسب) أي فترسبه للبراعة
 كنسبة ايهاهما التضاد للطاق (قوله يثل ما مر في ايهاهما التضاد) أي يوجه توجهه مثل
 الذي وجه به ايهاهما التضاد بقوله فيما مر لان المعنيين قد ذكر بالظن يوهما التضاد فقال
 هذا لان المعنيين عبر عنهما بالظن يوهما المناسب (قوله نصب الرقيب في الطريق) أي
 ايدل عليه أو على من يأتي منه قاله سم كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا هل
 يقامون منهم وهل معهم شراً ولا ومناسبة هذا المعنى للاصطلاح ظاهرة لان ما قبل العجز
 يدل عليه فهو كالرقيب عليه اه (قوله التسميم) هو جعل البرد ذا خطوط كأن فيه سهما
 قال ع ق وجه تسميته تسميها ان ما وضع كذلك من يدى البيت أو الفقرة ملازم له ليزينه
 بدلالته على المقصود من عجزه فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المزينة فيه لزينته اه (قوله
 وبردمهم الخ) أي وهو مأخوذ من البرد المسهم لانه الايات والفقر متساوية بالمقدار
 غالباً فهي كالخطوط المستقيمة اه سم (قوله من الفقرة) بكسر الفاء وفتحها كما في
 الاطول (قوله بمنزلة البيت) أي شطره في وجوب رعاية الروي فيها الا ان الفقرة لا تسمى
 فقرة بدون أخرى والبيت يسمى يتبادون آخر (قوله فقرة) أي الحريري في المقامة
 الاولى مبتدأ خبره فقرة (قوله هو) أي أبو زيد السروجي وقوله بطبع الاسماع أي بصوغ
 الفقر وقوله بجواهر لفظه أي بلفظه الشبيه بالجواهر (قوله ويقرع الاسماع الخ) قرع
 الاسماع بزواج الوعاء اسماع الموعظة على وجه محمول للقصود (قوله بزواج وعظه) أي
 بالزواج من وعظه أي بالامور المانعة للسامع مما لا ينبغي أن يرتكب (قوله في الاصل) أي
 الثاني والا فالاصل الاول احدى فقرات الظاهر (قوله على شكل فقرة الظاهر) أي فيكون
 اطلاقها على فقرة التبرجاء من سلا واستعارة وقوله في الاصل يشعر بذلك فقوله سم
 فتكون في الاصل مشتركة بين ذلك وفقرة الظاهر محل نظر اه بس (قوله ما يدل عليه) أي
 على مادة وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروي فالموقف على
 معرفة الروي هو الصورة فقط وعبارة سم قوله ما يدل عليه ليس المراد مجرد الدلالة على مائة
 كما في الآية التي ذكرها الشارح فان قوله فاختلقوا يدل على الاختلاف ولا شك أن الدلالة
 على المادة لا تتوقف على معرفة حرف الروي بل الذي يتوقف عليه خصوص نوع اللفظ
 الذي تؤدي به تلك المادة وتتحقق به الفقرة باعتبار آخره كمنظرون في الآية وهذا غرض
 المصنف من قوله اذا عرف الروي اه (قوله آخر كلمة) أي الكلمة الاخيرة (قوله
 اذا عرف الروي) أي السابق مع ما يلزمه من الحرف الذي قبله (قوله فاعل) أي نائب

(نحو الشمس والقمر مجسمان
 والنجم) أي النبات الذي ينجم أي
 يظهر من الارض لاساقه
 كالبقول (والشجر) الذي له ساق
 (يسجدان) أي يتقاران لله تعالى
 فيما خلقه فالنجم بهذا المعنى وان
 لم يكن مناسباً للشمس والقمر
 لكنه قد يكون بمعنى الكوكب
 وهو مناسب لهما (ويسمى ايهاهما
 المناسب) بمنزل ما مر في ايهاهما
 التضاد (ومنه) أي من المعنوي
 (الارصاد) وهو نصب الرقيب في
 الطريق (ويسميه بعضهم التسميم
 وبردمهم فيه خطوط مستوية
 وهو أن يجعل قبل العجز من
 الفقرة هي في التبرجاء البيت
 من النظم فقوله هو بطبع الاسماع
 بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع
 بزواج وعظه فقرة أخرى والفقرة
 في الاصل نحلي يصاغ على شكل
 فقرة الظاهر (أو من) البيت ما يدل
 عليه أي على العجز وهو آخر كلمة
 من الفقرة والبيت (اذا عرف
 الروي) فقوله ما يدل فاعل يجعل
 ونوله اذا عرف متعلق بقوله يدل
 والروى الحرف الذي يخبر عليه أو
 اخر الايات أو الفقرة ووجب
 تكرره في كل منها وقيد بقوله اذا
 عرف الروي لان من الارصاد

فاعل لانهم يعبرون عن نائب الفاعل بالفاعل (قوله ما لا يعرف به العجز) أى صورته أى
ولوفرضا كما فى الآية (قوله بكفى قوله تعالى وما كان الناس الخ) أى لو فرض ان الآية
لم يعرف فيها الروى والا فالآية عرفت فيها حرف الروى ويدل على ذلك عبارة اليعقوبى
وان كان ظاهر كلام الشارح خلافه وعبارته ومن أجل أن الشرط هو أن يجعل هنالك
ما يفهم العجز مع الحاجة الى معرفة الروى كان من الارصاد قوله تعالى وما كان الناس
الآية فقد عرفت أن العجز هو يختلفون من معرفة الروى وأنه نون بعد الواو كما كان ذلك
قبل هذه الآية وفيما بعد ها ولولا تلك المعرفة لتوهم أن العجز هو فيما اختلفوا المطابق قوله
فاختلفوا اه (قوله تجزوما كان الله ليظلمهم) الثلاثة فى أول سورة الروم وفى التوبة فما
كان بالفاء (قوله ليظلمهم) هذا هو الارصاد فهو يدل على مائة العجز ويعين كون المائة
التي من الظلم محتملة بثبوت بعد واو معرفة الروى فيما قبل الآية (قوله نحو قوله) أى
قول عمرو بن معد يكرب اه مطول (قوله اذالم تستطع) هو الارصاد لالاته على
تستطيع الذى هو العجز (قوله ومنه المشاكلة) اعلم أنه اذا وجد علاقة بين الشئ وذلك
الغير كما فى قوله تعالى وجزاه سنة سبعة مثلهما فكل المشاكلة مجاز فان السبعة الاولى
عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزاء المعصية وبينهما علاقة السمية فاطلق السبب
وأراد السبب وهو الجزاء وأما اذالم يكن هنالك علاقة كما فى قول الشاعر
قلت اطلبوا الى جبة وقصاه فإنه ليس هنالك علاقة بين الطبخ والخياطة فليست تلك
المشاكلة حقيقة ولا مجازا فينتقض حصصهم المتقدم من أن اللفظ لا يكون الاحقيقة
أو مجازا أو كناية قال الشارح فى شرح المفتاح ولا يحصى عن هذا الاشكال الا بأن يتزعم
أن هذا الذوق من المشاكلة خارج عن الحصر أو يقال ان الوقوع فى المعصية هو العلاقة
فيكون مجازا وروى عبد الحكيم بأمرين الأول ان جعل ذلك الوقوع علاقة بنفى عده
من المحسنات البديعة فكان عليهم أن يذكروا فى فن البيان الامر الثانى أنهم
قالوا لا بدنى المجاز من اللزوم ولونأ ولا وهذا اليسر به هذه الغاية فالمعين هو الاول
وهو انه قسم رابع خارج عن الحصر قال الفخرى فان قبل كان ينبغى أن يذكر المشاكلة
فى القسم الثانى أى اللفظى لانها تعلق باللفظ أجيب بأنها انما صوحت مع المطابقة
والمطابقة لتجانسهما ومن ثمة مما صاحب الكشف بالمطابقة والمطابقة فى قوله ان الله
لا يستحي الآية اه وأجيب أيضا بأن المقصود أن لا وبالذات هو المعنى لأن فيها ذكر
معنى بلفظ غيره وان كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى الآن هذا تابع كما يدل عليه عبارة عن
(قوله وهى ذكر الشئ) أى المعنى كالحياطة (قوله لو هو عفى محبته) فان قلت الوقوع
فى محبته متأخر عن الذكر فكيف يكون عفاً بالذکر قلت المراد بالوقوع فى العصبية قصد
التكلم الوقوع فى العصبية والقصد مقدم على الذكر (قوله تحقيقا) أى بأن ذكر هذا الشئ
عند ذكر الغير وقوله أو تقدرا أى بأن ذكر الفى عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ

ما لا يعرف به العجز لعدم معرفة
حرف الروى كما فى قوله تعالى وما
كان الناس الآية واحدة
فاختلفوا ولولا كلمة سبقت
من ذلك لقتضى بينهم فيما هم فيه
يختلفون فلولم يعرف أن حرف
الروى هو النون لربما توهم أن
العجز هنا فيما هم فيه يختلفوا أو
فيما اختلفوا فيه فالارصاد فى
الفقرة (نحو وما كان الله ليظلمهم
ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) وفى
البيت (نحو) قوله اذ لم تستطع شيئا
فدعه وجاوزه الى ما تستطع ومنه
أى من المعنوى (المشاكلة وهى
ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه) أى
ونوع ذلك الشئ (فى محبته) أى
ذلك الغير (تحقيقا أو تقدرا)

الدال على الغير مقدرا والمقدر كالمذكور (قوله متحققا) كالمقول لك اسقيل ماء فقلت بل
استقنى طعاما أى أعطنى طعاما وقوله تقدير كالمذكور أى تيسرا فاعرف من شبر انقلت لا تخر
اغرس الى الكرام كهذا أى اصنع المعروف الى الكرام فكأنك قلت هذا يغرس الانصار
فاغرس أى احسان مثله (قوله أى وقوع الخ) دفع به مائة وهم أن تحقبقاراجع للذكر
(قوله اقترح شيئا) أى اطلب شيئا من المطبوعات طلبا لزاميا (قوله اذا سألته) أى
تقول ذلك اذا سألته الخ (قوله من غير روية) أى تأمل في حال المسؤل (قوله وطلبته
الخ) تفسير وقوله على سبيل التكليف أى الالزام وقوله والتحكم تفسيري (قوله وجعله)
مبتدا خبره غير مناسب (قوله ابتدعه) أى حصله وأوجده أثرا (قوله غير مناسب على
مالا يخفى) أى لأن قوله نجده لك طبخه معناه له اذ على تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع
شيئا وأوجده نجده لك طبخه ولا معنى لايجاد المطبوخ لطبخ وان جله على معنى أوجده أصله
لطبخ ناقاه السياق أيضا لأن المراد اطاب ما تريد من الاطعمة المطبوخة تعطاه وليس المراد
انتباطعام فطبخه لك وقال سم لانه حينئذ غزله افعل شيئا ففعله أى ذلك الشيء الذى فعلته
لك ولا معنى له اه (قوله نجد) مضارع متكلم اه حفيد وهو بضم النون وكسر الجيم اه سم
(قوله أى خطوا) بكسر الخاء المجمة وسكون الهمزة (قوله حيث أطلق النفس
الخ) اعلم أن النفس تطلق على الذات وعلى القلب فهى بالمعنى الاول يجوز اطلاقها على
الله تعالى لكن على سبيل المشاكاة لاعلى الانفراد لا يهائم أن المراد بها القلب فاندفع قول
بعضهم لا يحتاج للمشاكاة الا اذا كان المراد بالنفس القلب لا يقال انه ورد في الحديث
فأنت كما أثبتت على نفسك وفي القرآن ويحذركم الله نفسه كتب ربكم على نفسه الرحمة
لأننا نقول وان أطلق من غير مشاكاة في ذلك لا يجوز الاطلاق من غير مشاكاة في غير ما ورد
للايهام هذا وفي التنزيل الظاهر أن مراده أن المعنى لا أعلم ما في ذاتك فغير عن الذات
بالنفس لقوله ما في نفسى وأنت خير بأن لا أعلم ما في ذاتك وحقيقته ليس بكلام مرضى
بل الوجه أن يقال عبر عن لا أعلم معلومك بلا أعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم
معلومي بتعلم ما في نفسى كذا في شرح الكشاف اه وقوله ليس بكلام مرضى يحتمل أن
وجه كونه ليس مرضيا أنه لا يظهر كون المعلوم في الذات الا اذا كان مطبوعا فها منتهى
والله تعالى منزعه عن ذلك بخلاف المخلوق فانه تنطبع المعلومات في نفسه وتنتشر فيها
اه سم (قوله في صحبة الغير) أى كصفتنا وأصغيتكم في حل الآية الاتى (قوله صبغة
الله) نصب بعامل محذوف وجواب دل عليه قوله آمننا بالله تقديره صبغنا الله بالآيمان
صبغة أى طهرنا الله تطهيرا (قوله لانه فعلة) أى وزنه فعلة بكسر الفاء وسكون العين
المهملة فهو اسم للهية للامزة ولما قال الشارح وهى الحالة الخ (قوله وهى الحالة) أى
الهية المخصوصة التى يقع الخ الاولى الحالة الناشئة من الصبغ الآن يقال المراد
الهية المخصوصة التى يقع عليها أى يتحقق فيها مطلق المصدر الذى هو مطلق الصبغ من

أى وقوعا متحققا ومقدرا (فالأول
قوله قالوا اقترح شيئا) من اقترحت
عليه شيئا اذا سألته اياه من غير
روية وطلبته على سبيل التكليف
والحكم وجعله من اقترح الشيء
ابتدعه غير مناسب على ما لا يخفى
(نجد) مجزوم على أنه جواب
الامر من الاجادة وهى تحسبن
لشيء (لكن طبخه) قلت اطبخوا
لى جبة وقصا) أى خطوا وذكر
خطاطة الجبة بلفظ الطبخ
لوقوعها في صحبة طبخ الطعام
(ونحو تعلم ما في نفسى ولا أعلم
ما في نفسك) حيث أطلق النفس
على ذات الله تعالى لوقوعه
في صحبة نفسى (والثانى) وهو
ما يكون وقوعه في صحبة الغير
تقدير (نحو) قوله تعالى قولوا
آمننا بالله وما أنزل اليك الى قوله
صبغة الله) ومن أحسن من الله
صبغة ونحن له عابدون (وهو) أى
قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعلة
من صبغ كالجلسة من جلس وهى
الحالة التى يقع عليها الصبغ (مؤكد)

لا مناباته أي تطهير الله لان

الايمان بطهر النفوس فيكون

أما مشتقاً على تطهير الله للنفوس

المؤمنين ودال عليه فكون

صبغة الله بمعنى تطهير الله من كذا

لصحة قوله أماناً بالله ثم أشار إلى

إلى وقوع تطهير الله في صبغة ما

يعبر عنه بالصبغ تقديرًا بقوله

(والاصل فيه) أي هذا في المعنى

وهو ذكر التطهير بافظ الصبغ (ان

النصارى كانوا يغمسون أولادهم

في ماء أصفر يسمونه المعمودية

ويقولون انه) أي الغمس في ذلك

الماء (تطهير لهم) فاذا فعل الواحد

منهم بولده ذلك قال الآن صار

نصرياً حقا فأمر المسلمون بأن

يقولوا للنصارى قولوا أماناً بالله

وصبغنا الله بالايمان صبغة لامل

صبغتنا وطهرنا به تطهير الامثل

تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في

قولوا قالوا أماناً بالله للكافرين وان

كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن

المسلمين أمروا بان يقولوا صبغنا

الله بالايمان صبغة ولم نصبغ

صبغتمكم ايها النصارى (فيعبر عن

الايمان بالله بصبغة الله للمساكلة

لوقوعه في صبغة النصارى

تقديرًا (بعبارة القرينة) الحالية التي

هي سبب للتزول من غمس النصارى

أولادهم في الماء الاصفر وان لم

يذكر ذلك لفظاً (ومنه) أي من

المعنى (الزاوجة) وهو أن

يراد أي يوقع الزاوجة على أن

الفعل مستند

تحقق العام في الخاص (قوله لا مناباته) أي لعامل دل عليه أماناً (قوله أي تطهير الله)
بإضافة تطهير إلى الله تفسير لصبغة الله ولم يقدمه على قوله مؤكداً لئلا يكون فيه فصل بين
الصفة والموصوف قال عرق ثم ان إطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر بحجاز
تشبيهي وذلك أنه شبه التطهير من الكفر بالايمان بصبغ الغموس في الصبغ الحسي
ووجه الشبه ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حساً
ومعنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه ولا ينافي ذلك
كونه مشاكلة (اه) قوله لان الايمان (الخ) علة لمؤكداً (قوله مشتقاً على تطهير الله (الخ)
من اشتغال المزموع على لانه (قوله لمضمون) أي لما تضمنته قوله أماناً بالله وهو الفعل الذي
قد رناه (قوله ثم أشار إلى وقوع) أي إلى وجه وقوع (الخ) (قوله ما يعبر عنه) أي المعنى الذي
يعبر عنه (الخ) وهو الغمس (قوله تقديرًا) راجع لوقوع (قوله يغمسون أولادهم) أي
يدخلونهم أي فهذا الغمس يستحق أن يقال له صبغة لأنه لم يذ كر ذلك اللفظ دالاً على هذا
المعنى في الآية الا أننا نفرض أنه وجد ذلك اللفظ دالاً على هذا المعنى (قوله في ماء أصفر)
يؤكد به القديس منهم ويضع فيه الملح لثلاث غير بطول الزمان فتعترع عاتمهم بعدم التغير
ويقولون ان ذلك من بركة القديس كما يغترون باظهاره الزهد فجعلوا استغفاره موجبا
للمغفرة وفوضوا إليه أمر النساء فيباشرن أمرهن ان شاء وهم راضون بذلك أنخرأهم
الله اه ع (قوله أصفر) أي بئس يجعلونه فيه كالزعفران (قوله يسمونه) أي ذلك الماء
(قوله المعمودية) هي اسم للماء الذي غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث ولادته
فزاده النصارى ماء وصاروا يغمسون فيه أولادهم وكلما اقتض زادوه وهو باق إلى الآن
(قوله تطهير لهم) أي من غير دينهم المخود عندهم لعنة الله عليهم (قوله نصرانيا حقا)
أي وطهرهم من سائر الأديان اه من ع (قوله فأمر المسلمون) أمر المسلمين مفهوم من
السياق (قوله قولوا) أي ينادى أي ان شئت التطهير الحقيقي والايمان المعتبر الذي
يستأهل أن يسمى تطهيراً فقولوا أماناً بالله (الخ) اه ع (قوله وصبغنا الله (الخ) أي غمسنا
في الايمان الشبيه بالماء الطاهر ومن صبغ يده في الماء غمس فيه أولادنا الله من صبغه
لونه وقوله لامل مثل صبغتنا باحد المعنيين وهذا اللفظ هو المقدور وكذا يقال في
الوجه الثاني (قوله ولم نصبغ صبغتمكم) هذا هو اللفظ المقروض (قوله فمعبر عن
الايمان (الخ) حاصله أن الصبغ ليس مذكوراً في كلام الله ولا في كلام النصارى ولكن
غسهم الاولاد عبارة عن الصبغ وان لم يكملوا به والآية نازلة في سياق هذا الفعل فكان
لفظ الصبغ مذكوراً سم (قوله عن الايمان بالله) أي عن لازمه وهو التمهين من رذيلة
الكفر (قوله لا مشاكلة) أي مناسبة المعنى المعبر عنه للمعنى الذي يستحق أن يعبر عنه
بافظ الصبغة (قوله من غمس النصارى) بيان للقرينة (قوله أي يوقع المزوجة) غرضه
من ذلك أن المبني للمفعول اذا لم يكن مفعول جعل ضمير المصدر نائب الفاعل قال سم

قضية عبارته الاحتياج لهذا التأويل على تقدير الاسناد الى الطرف ايضا فيه نظر
قال وقد يقال لاحاجة الى ذلك لجواز أن يقرأ قوله تزاج على لفظ الخطاب اه (قوله
الى ضمير المصدر) وهو المزاج لانه مصدر زاج فيكون التقدير زواج هو أى المزاج
أى توقع الخ (قوله وألوه الطرف) أى على قول من يقول انه غير لازم لظرفية كما في
قوله تعالى لقد قطع بينكم وبين النون وعليه فيين في المصنف مبنى على الضم (قوله
في الشرط والجزاء) صفة للمعنيين أو حال منه أى حال كونه المعنيين واقعين في الشرط
والجزاء فأحدهما واقع في مكان الشرط بأن يحى به بعد أدائه والآخر واقع في موضع
الجزاء بأن ربط بالشرط وسمي جوابا له (قوله واقعا في الشرط والجزاء) فيه تصرف
للعبارة عن ظاهرها (قوله مزدوجين) أى مجتمعين (قوله معنى) وهو مطلق اللجاج وان
كان المرتب على الشرط بلجاج هو المرتب على الجزاء بلجاج فيجوز (قوله كقوله) أى
قول الجعترى اه مطول (قوله ومنه معنى) تفسير (قوله فلج بي الهوى) أى اذ انتميت عن
الحب فترتب على النهى بلجاج الهوى أى لزومه وأصل اللجاج كثرة الكلام والخدومة
والتزامه مما ثم عبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا من سلامة التعبير
باللزوم عن اللزوم بل من التعبير بالمقيد عن المطلق اه ع (قوله فلج) عطف على نهى
وجواب الشرط أصاغت وقوله فلج بهم اعطف عليه وفى ترتيب بلجاج الهوى على النهى
عن جهامبالغة فى الحب لاقتضائه ان ذكرها ولو على وجه العيب يزدجرها ويشير وفى
ترتيب بلجاج الهجر على وشى الواشى مبالغة فى ادعاء كون جهام ضامنا اذ يزيله مطلق
الوشى فكيف لو سمعت أو رأيت عيبا (قوله ولزمى) تفسيره قوله بلج (قوله أصاغت الى
الواشى الخ) قبل الصواب رواية ودراية أصاغت بالتذكير لأن ما قبله
كان الثريا علققت فى جبينه * وفى نحره الشعرى وفى خده البدر

وفى شرح التبيان أن فى قوله فلج بي الهوى وقوله تلج بهم الهجر قلبا لأن اللجاج من العاشق
فى العشق لأن العشوق فيه ومن العشق فى الهجر لأن الهجر فى المعشوق اه فترى
وقوله الصواب أصاغت بالتذكير الخ الذى فى شواهد العباسى أنه فى مؤنث وأنشد قبله

على انهما ما عندهما مواصل * وصال ولا عنها المصطبر صبر

وقوله قليلا لأن اللجاج الخ أى فالهوى فى قلبه فى الهوى ولجت فى الهجر (قوله أى
استمت) أى قبلت لأن الغالب ان من سمع شيئا قبله (قوله ويزينه) تفسير (قوله فيما
اقتضى على) أى كذب متعمدا (قوله زواج) أى جمع (قوله وقديتهم من ظاهرها عبارة)
أى عبارة المصنف فان ظاهرها تعلق قوله فى الشرط بقوله زواج وحيد متدفق فيه مفسر
ما قاله وقد علمت أنه مرتبط بقوله معنيين (قوله اذ لا قائل بالمزاجية الخ) أى لأن
المرتب على المحيى ليس هو المرتب على الاجلاس (قوله اذ اجانى الخ) فقد جمع ههنا بين
معنيين فى الشرط وهما محيى وزيدوسلامه عليه ومعنيين فى الجزاء وهما اجلاسه

الى ضمير المصدر أو الى الطرف
أعنى قوله (بين معنيين فى الشرط
والجزاء) والمعنى فى يجعل معنيين
واقعا فى الشرط والجزاء مزدوجين
فى أن يرتب على كل منهما معنى
مرتب على الآخر (كقوله
اذا ما نهى التامى) ومعنى عن
بها (فلج بي الهوى) ولزمى
(أصاغت الى الواشى) أى استمت
الى التمام الذى يشى حديثه ويزينه
فصدقه فيما اقتضى على (فلج بها
الهجر) زواج بين نهى التامى
وأصاغت الى الواشى الواقعين
فى الشرط والجزاء فى أن ترتب
عليهما بلجاج شيى وقديتهم من
ظاهرها العبارة أن المزاجية هى
أن يجمع بين معنيين فى الشرط
ومعنيين فى الجزاء كما جمع فى الشرط
بين نهى التامى ولجاج الهوى وفى
الجزاء بين أصاغت الى الواشى
ولجاج الهجر وهو فاسد اذ لا قائل
بالمزاجية فى مثل قوله اذ اجانى
زيد فسلم على اجلاسه وأنعمت
عليه وما ذكرناه هو المأخوذ

من كلام السالف (ومنه) أي من المعنوي (العكس والتبديل وهو أن (٣٢٩) يقدم جزء في الكلام) على جزء آخر (ثم يوضح)

ذلك المتقدم على الجزء المؤخر أولاً
والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم
وهو أن تقدم في الكلام جزأه
تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر
ما قدمت وظاهر عبارة المصنف
صادق على نحو عادات السادات
أشرف العادات وليس من العكس
(ويقع العكس) علم وجوده منها

أن يقع بين أحد طرفي جملة وما
أضيف إليه (ذلك الطرف
نحو عادات السادات سادات
العادات) فالعادات أحد طرفي
الكلام والسادات مضاف إليه
ذلك وقد وقع العكس بينهما
بأن تقدم أولاً العادات على
السادات ثم السادات على
العادات (ومنها) أي من الوجوه
(أن يقع بين متعلقين فعلين في جملتين
نحو يخرج الحى من الميت
ويخرج الميت من الحى)
فالحي والميت متعلقان بخروج
وقد تقدم أولاً الحى على الميت
وثانياً الميت على الحى (ومنها)

أي من الوجوه (أن يقع بين لفظين
في طرفي جملتين نحو لاهن حل لهم
ولا هم يلهون لاهن) قدم أولاً لاهن
على هم وثانياً هم على لاهن وهما لفظان
وقع أحدهما في جانب المسند إليه
والآخر في جانب المسند (ومنه)
أي من المعنوي (الرجوع وهو
العود إلى الكلام السابق بالنقض)
أي ينقضه وإبطاله (لنكتة) كقولهم

وانعاسه عليه اه سم (قوله من كلام السالف) أي من أهل البيان (قوله والتبديل)
تفسر (قوله والعبارة الصريحة) أي بالنظر لما قاله المصنف (قوله وظاهر
عبارة المصنف الخ) حيث لم يشترط أن يكون تأخير المتقدم عن الجزء الذي كان التقديم
عليه اه سم (قوله وظاهر عبارة المصنف صادق الخ) أي بقطع النظر عن اصلاح
الشارح له بقوله على جزء وبوجه ذلك المتقدم على الجزء المؤخر (قوله صادق على نحو الخ)
أي لأن قوله ثم يؤخر ظاهره سواء عن المؤخر أولاً وعن غيره (قوله على نحو عادات
السادات الخ) مما تقدم فيه جزء على جزء آخر ثم آخر المتقدم لكن لا على الذي تقدم هو عليه
أولاً اه سم (قوله وليس من العكس) أي بل هو من رد العجز على العذر (قوله ويقع
العكس على وجوده) أي يعنى من مجىء العاكس في الخاص أى يتحقق في تلك الوجوه
وبهذا الدفع ما يقال مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه وتلك الأوجه فسرهما
بوقوع العكس بقوله منها أن يقع فهو من باب وقوع الشيء في نفسه (قوله أن يقع بين)
أى يقع العكس متعلقاً بما أى الطرف وما أضيف إليه لا بينهما (قوله أحد طرفي جملة)
أى ويكون العكس هو الخبر في تلك الجملة كما في المثال فيكون إطلاق الجملة عليه باعتبار
الأول لأن العكس انما وقع في عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس وجعلنا عليه
عكسه مما راجع لجملة كـ ليوخذ ذلك من عن (قوله عادات السادات الخ) أى
الامور المعتادة للسادات أفضل الامور المعتادة للناس وأشرفها وسيدتها قال ع
لا يقال إن هذا العكس ينبغي أن يعتد من البديع اللغوى لأن خاصه له تقدم لفظ على لفظ
ثم تأخر ذلك اللفظ المتقدم وتقدم تلك المؤخر لانهما قول استتبع ذلك حدوثه مع آخر
وبذلك يصح الاخبار به عن الأول اه ولعل مراده أنه راجع للمعنى أولاً وبالذات
وان كان راجعاً للفظ أيضاً كما تقدم وفيه تأمل لأن الظاهر أن العكس راجع للفظ أولاً
وبالذات ويلزمه تغير المعنى فيكون رجوعه لفظه على بطريق التبع (قوله فعلين) الأولى
عاملين لمتناول نحو يخرج في قوله تعالى إن الله فائق الحب الآية ويكون المصنف لم يحصر
الاقسام بل قال منها لا يدفع الأولوية (قوله في جملتين) أى فعلين كـ اثنين في جملتين
لا في جملة واحدة (قوله نحو يخرج الحى) كـ الدجاجة من الميت كالبيضة ويخرج الميت
من الحى كالبيضة من الدجاجة (قوله بين لفظين في طرفي جملتين) أى لفظين كـ اثنين
في طرفي كل من جملتين أى طرفي كل واحدة منهما (قوله لاهن حل لهم الخ) أى فهاتان
جملتان في كل منهما لفظان هما الضميران أحدهما ضمير جمع الذكور وهو هم والآخر
ضمير الاناث وهو هن (قوله في جانب المسند إليه) في الظرفية تسع اذهن هو المسند إليه
فالأولى أحد هما المسند إليه وقوله في جانب المسند صحيح لأن هن ليست مسنداً بل المسند
يحلون (قوله لنكتة) أى والا كان غلطاً (قوله كقولهم) أى قول زهير اهد طول (قوله
الارواح) الريح واحدة الرياح والارياح وقد تجمع على ارواح لأن أمها الواو وانما

ثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه بقوله

(بلى وغيرها الارواح والديم) أى
الرياح والامطار والنسكة اظهروا
التحير والتوله كأنه أخبر أوليها
لا تحقق له ثم افاد بغض الافاقه
فنقض الكلام السابق فأتى بلى
عفاها القديم وغيرها الارواح
والديم (ومنه) أى من المعنوى
(التورية) وتسمى الابهام ايضا
وهي ان يطلق لفظه لمعنيين قريب
وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على
قرينة خفية (وهي ضربان)
الأولى (مجردة وهي) التورية (التي
لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى
القريب فهو الرحمن على العرش
استوى) فانه أراد باستوى
البعيد وهو استوى ولم يقرن به
شيء مما يلائم المعنى القريب
الذى هو الاستقرار (و) الثانية
(مرشحة) وهي التي تجامع شيئا
مما يلائم المعنى القريب (فحو
والسما بنيناها بأيدى) اراد بالأيدي
معناها البعيد وهو القدرة وقد
قرن بها ما يلائم المعنى القريب
الذى هو الجراحة المخصوصة
وهو قوله بنيناها اذ البناء يلائم
اليد وهذا مبني على ما يشتهر بين
أهل الظاهر من المفسرين والا
فالتحقيق ان هذا تمثيل ونصوير
لعظمته وتوقيف على كنهه جلالة
من غير ان يتمثل للمفردات
حقيقة أو مجاز (ومنه) أى من
المعنوى (الاستخدام وهو ان يراد

جاءت بالسما لانكسار ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الى الواو وكقولك أروح
الماء وترقبت بالروحة صحاح اه سم (قوله والديم) جمع ديمة وهي المطر الذى ليس معه برق
ولا رعد اه سم وعبارة عنى وهي السحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالبا
(قوله بما لا تحقق له) أى غيبية عطفه على الحب (قوله بلى عفاها القديم) اشارة
الى ان ذلك مقدر بعيد بلى وان الواو فى قوله وغيرها العطف عليه (قوله التورية) تقول
وريت الخبر تورية اذ اسنرت به وأظهرت غيره ~~سم~~ أنه مأخوذ من وراء الانسان كأنه
يجعل له وراءه بحيث لا يظهر اه صحاح اه سم (قوله لفظه لمعنيين) أى سواء
كانا حقيقين أو مجازيين أو مختلفين قال الفخرى قيل اراد به الزيادة على معنى واحد
سواء كان معنيين أو أكثر ولا قرب انه أخذ بالقل كما ينفيهما سبق مثله اه (قوله
قريب وبعيد) أى قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه لقلة استعماله
فيه (قوله اعتمادا على قرينة خفية) كاستحالة الاستقرار الحصى فى الآية الاولى
وكاستحالة البدعنى الجراحة فى الآية الثانية فان كانت ظاهرة صار المعنى البعيد
قريبا لم يخرج عن معنى التورية فان لم تكن قرينة أصلا لم يفهم الا القريب فيبطل
حكم الارادة ويخرج اللفظ عن التورية أيضا (قوله وهو استوى) أى ارتفع بالتعظيم
والعلوية (قوله الذى هو الاستقرار) أى حسا على سطح من السطوح (قوله وهو القدرة)
وجمع الايدى لافادة كمالها (قوله اذ البناء يلائم اليد) لا يخفى أنه يناسب القدرة أيضا لكنه
أنسب باليد عرفا تأمل (قوله وهذا مبني) أى ما ذكر من التمثيل بالآيتين للتورية (قوله
على ما يشتهر الخ) وهو مذهب الخلف المؤولين لان الاستواء واليد مستحيلان على الله
فيقولان (قوله والافا للتحقيق) أى بأن جريا على مذهب من يوصف بالتحقيق ممن يمارس
مقتضى تراكيب البيان (قوله ان هذا) أى ما ذكر من الآيتين (قوله تمثيل) أى استعارة
تمثيلية بأن شئت هيئة ايجاد الله السماء بالقدرة الازلية بهيئة البناء الذى هو وضع لينة
على أخرى بالأيدي الحسبية ثم استعير مجموع بنيانها بأيدى الآية الاولى شئت هيئة
استيلاء الرحمن على الارض بهيئة ملك مستقر على سرير يجامع أن كلا نبي عن الملك التام
(قوله ونصوير) قال عبد الحكيم نفسه بالتمثيل وليس المراد انه استعارة تمثيلية أو تشبيه
تمثيلي لعدم علاقة التشبيه (قوله ونصوير لعظمته) حدث شبه المعقول بالمحسوس الذى هو
أقوى عند السامع (قوله وتوقيف على كنهه جلالة) أى الكنه الذى يمكن أن يدرك وهو
لكنه الاجمالى (قوله حقيقة) معمول ليشتمل أى يتكلف لها معنى حقيقى أو مجازى
بل تبقى المفردات على ما كانت عليه فى الأصل من حقيقة أو مجاز (قوله الاستخدام) بمعنى
بالمجته من من خدمت الشئ قطعه منه سيف مخمذ وقد قطع هنا الضمير عما هو حقيقة ويروى
بالهاء المهملة والمثال المجته من خدمت أى قطعت أيضا ويروى بالهاء المعجمة والذال
المهملة كأنه جعل المعنى الذى لم يرد أو لا يابى فى الذكر للمعنى المراد فردا به الضمير اه

بلفظ له معنيان أحدهما ضمير براد بضمير (٣٣) أي بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو براد

بأحد ضميريه أحدهما) أي أحد المعنيين (بضمير) براد (بالآخر) أي بضمير الآخر (معناه الآخر) وفي كلهما مجوز أن يكون المعنيان حقيقةً وبين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالأول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضمير معناه الآخر (كقوله

أذنزل السماء بأرض قوم

وعيناه وأن كلوا غضبان) جمع غضبان أراد بالسماء الغيث وبضمير في رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازي (والثاني) وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله فسقى الغضا والساكنيه وأن هم

شبهه بين جوانحي وضلوحى) أراد بأحد ضميرى الغضا أعنى الهرور فى الساكنيه المكان الذى فيه شجر الغضا وبالأخرى أعنى المنسوب فى شجيرة النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجازي (ومنه) أي من المعنوي (الف والتشبيه وهو ذكر متعدّد على التفصيل أو الأجل ثم ذكر (مما لكل واحد) من أحاد هذا المتعدد (من غير تعيين نفع) أي الذى يكون دون التعيين لأجل الوفاق (بأن السامع يردّه إليه) أي يردّ مال كل ما هو له لعله بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية (فالاول) وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل (مضربان

سبيل (قوله له معنيان) أي أو معان (قوله ثم يراد بضمير) قال هم الظاهر أن ضميريه كشأنه كذلك اه أي كافي قوله

رأى العقيق فأخرى ذلك الظاهر * متمم لج فى الاشواق خاطره فانه أراد بالعقيق أولاً المكان ثم أعاد اسم الإشارة إليه بمعنى الدم (قوله أو يراد بأحد ضميريه الخ) أي أو يراد باللفظ معنى ويراد بأحد ضميريه (قوله أي أحد المعنيين) أي اللذين لم يراد باللفظ بل أريد به غيرهما (قوله معناه الآخر) أي الذى هو من جملة المعنيين اللذين لم يراد باللفظ (قوله وفى كلهما) أي كلا وجهى التفسير (قوله أذنزل السماء الخ) قال فى الأطول الظاهر أن الشاعر وصف قومه بالقوة والغلبة على قن عداهم من الأقوام حتى يرعوا كلاهم وماءهم من غير رضاءهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الأعلام يقول هذا البيت أظهر اقدرة الله تعالى وانهام فى حق عباده وأن كلوا غير شاكرين له تعالى يعنى يقول الله تعالى إذا نزل السماء بأرض قوم ترسيه وتجعلها صالحاً لأن يرعوه وأن كلوا غضبان غير شاكرين اه (قوله أراد بالسماء الغيث) أي لانه النازل من جهة السماء (قوله النبت) أي لانه هو المرعى (قوله وكلا المعنيين مجازي) أي لأن السماء حقيقة فى بطرهم المعروف واطلاقه على الغيث مجازي لانه لا علاقة له باليه وعلى النبت مجازي لانه لا علاقة له بالسيدية بواحدة الغيث (قوله كقوله) أي قول البصري به ما طول (قوله فسقى الغضا الخ) الغضا بالغين والغدا بالمجتمعين مقصوداً بوقع من الشهر معروف إذا وقع فيه المشاركة شغل سر به أو يوق زماناً أي اللهم اسق شجر الغضا والساكنيه أي الغضا بمعنى مكانه وهم أحبابه فدعى لأحبته النازلين بجنت ذلك الشجر وأنهم حرقوا قلبه بنار الجوى (قوله شبهوه) أي أو قدوه أي الغضا بمعنى النار المتعلقة به أي وأن قدوا النارين أجزاء قلبى الشبيهة تلك النار بنار الغضا والجواش جمع جانبته وهى عظام تلى الصدر والضلوع عبارة عن عظام فى الظاهر مقابل للجواش (قوله الف والتشبيه) كأن وجه تسمية الأول باللف أنه طوى فيه حكمه لانه اشتمل عليه من غير نص صريح به ثم لما صح به فى الثانى فكانت نشر ما كان مطوياً فسمى نشره اه سم (قوله وهو ذكر متعدّد الخ) الضمير راجع الى الف والتشبيه لانهم ما عانق واحد من المحسنات المعنوية اه فترى (قوله على التفصيل) أي على وجه التفصيل بأن يعبر عن كل من أفراد المتعدد من المعانى بلفظه التماس به بفصله عما عداه وقوله أو الاحال أي أو على وجه الاجال بأن يعبر عن مجموع المعانى بلفظ يجمع فيه ذلك المتعدد (قوله من غير تعيين) أي من غير أن يعين لشيء مما ذكر أولاً ما هو له مما ذكر ثانياً والمراد من غير تعيين فى اللفظ هو أن كان هذا التعمين فى المعنى والواقع كفى الآية الثانية (قوله بالقرائن اللفظية) كأن يقال رأيت الشخص من ضاحكاً وعابسة فتأنيت عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضحك الرجل وقوله أو المعنوية كأن يقال لقيت صاحب العدو فأكرمت وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهى

(فالاول)

لأن النشر إنما على ترتيب الف) بأن يكون الأول من المتعدد في النشر الأول من المتعدد في الف والثاني للثاني وهكذا إلى الآخر
نحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل ٣٢٢ والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل

وهو المسكون فيه وما للنهار وهو
الانعام من فضل الله تعالى فيه
على الترتيب فان قيل عدم التعيين
في الآية ممنوع فان المجسرور من
فيه عائد إلى الليل لا محالة قلنا نعم
ولكن باعتبار احتمال أن يعود
إلى كل من الليل والنهار فيحقق
عدم التعيين (واما على غير ترتيبه)
أي ترتيب الف سواء كان
معكوس الترتيب (كقوله كيف
أولوا أنت خفف) وهو النقا

من الرمل (وغنن * وغزال لفظا
وقد اوردها) فاللفظ للغزال والفتة
للغنن والردف للغنن أو مختلطا
بقوله هو شمس واسد ويحجر ودوابها
وشجاعة (والثاني) وهو أن يكون
ذكر المتعدد على الاجمال (نحو

وقالوا ان يدخل الجنة الامن كان
هوذا أو نصارى) فان الضمير في
قالوا لليهود والنصارى فذكر
الفرقان على سبيل الاجمال بالضمير
العائد اليهما ثم ذكر ما لكل (أي
قالت اليهود ان يدخل الجنة الا
من كان هودا) قالت (النصارى
ان يدخل الجنة الامن كان نصارى
قلف بين الفريقيين أو القولين
اجالا لعدم الاتيان) والثقة
بان السامع يرد إلى كل فريق أو
كل قول مقوله (لعمري بتبديل كل
فريق صاحبه) واعتقاده أن
اخذ الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور
في هذا الضرب الترتيب وعدمه

أن المستحق للاكرام اصحاب والا هاته العدة (قوله لأن النشر الخ) فالترتيب قام أولا
بالف وبعد ذلك النشر ثانياً أن يكون على غلط ذلك الترتيب أولا (قوله لتسكنوا فيه) أي
النوم وقوله ولتبتغوا من فضله أي لطلبوا فيه رزقكم بالتجارة ونحوها (قوله ممنوع) أي
فلا يصح التمثيل بالآية لف والنشر لانه يشترط فيه عدم التعيين (قوله عائد) أي في الواقع
وقوله لا محالة أي قطعاً اهـ (قوله قلنا نعم) أي مسلم انه راجع لليل نظر الواقع وأما بالنظر
لفظ فيجوز رجوعه للنهار وحينئذ فلا تعيين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشتراط انما
هو بحسب اللفظ وذلك موجود في الآية لا بحسب المعنى (قوله معكوس الترتيب) بأن
يكون الأول من النشر لا آخر من الف والثاني لما قبله وهكذا كما في المثال فان اللفظ
للغزال والفتة للغنن والردف للغنن شبهه بالكفل في الغنم والاستدارة اهـ سم (قوله
كقوله) أي قول ابن حيوش اهـ مطول وهو يفتح الحاء المهملة بعدها شدة فتحية مشددة
ثم شين معجمة بوزن تور (قوله كيف أسلوا الخ) من الخفيف أي كيف تركت المحبة مع وجود
دواعيها وهو استيفاء انتكاري بمعنى النفي (قوله وأنت خفف) بكسر التاء لانه خطاب
لامرأة كافي عني (قوله وهو النقا من الرمل) تنسير بالعم اذ النقا هو الرمل المتراكم
كان معه اهـ وجاج أم لا والحنف الرمل المتراكم الذي معه اهـ وجاج (قوله النقا)
بالقصر وأما بالمتفهما النظامه كما في السراي (قوله لفظا) بفتح الحاء عن المتبادر وكذا
ما به داه أي ورد ذلك مثل الحنف وقتل كالفن ولفظك كلفزال ولفظ متوخر اليه
ولمراد به العين بتمامها مجازاً (قوله أو مختلطاً) أي مختلط الترتيب بأن لا يكون
كذلك وهو عطف على قوله معكوس الترتيب (قوله جودا وبها وشجاعة) فالجود للبحر
والبها للشمس والشجاعة للاسد (قوله أو نصارى) أربعة في الواو كما يـ متقدم
الحل (قوله بين الفريقين) أي المعبر عنهم بالواو في قالوا كما حل به الشارح أولاً وقوله
أو القولين أي المستفاد من قالوا وهذا المحل به الشارح أولاً وعبارة عني فلف في قوله
قالوا فريقين اذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص به أو نقول لف بين قولي الفريقين اذ لم يميز
فيه مقول كل فريق اهـ (قوله للعلم) علمه لعدم الاتيان (قوله ولا يتصور في هذا
الضرب) وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال لعدم وجود الترتيب في اللفظ (قوله
ومن غريب الف والنشر الخ) قال سم وانظرها الفرق بين هذا وما قبله (قوله الراحبة
والتعب الخ) فالراحة والتعب متعدد واحد والعدل والظلم متعدد آخر فقد ذكر متعددان
لكل منهما فردان ثم للجمع مع نشر واحد وهو قوله قدس الخ (قوله قدس الخ) يحتمل وهو
ظاهر العبارة أن كلام من ضمير أبواب لم يطردها عائداً إلى كل من الاربعة المذكورة ولا تنافي
بين الحكم بسلامة باب الراحة مثلاً وفتح طريقها لان المراد أن لها أبواباً وسداً واحداً وفتح آخر
فهو أبداً موجود وكذا الباقي ويحتمل أن ضمير أبواب الراحة والعدل وطرقها للتعجب
والظلم ويكون الغرض الاخبار بأمر عظيم وهو سداً باب الراحة والعدل وفتح طريق

ومن غريب الف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعدين (التعب
أو المتعدداً) كأنه لانه أحده التعب والعدل والظلم قدس من أبوابها ما كان مفتوحاً وفتح من طرقها ما كان مسدوداً

التعب والظلم ولا ينافي هذا قوله نشر واحد لانه احتراز عن أن يكون مالم يكن من المتعديين
أو المتعدداً بعبء اسم (قوله ومنه الجمع) اعلم أن الأقسام سبعة ذممة منهن سبعة
وأوسط التقسيم مع التفريق ووجه السبعة أن الموجودات بالجمع فقط أو التفريق فقط
أو التقسيم فقط أو الجمع مع التفريق أو مع التقسيم أو التفريق مع التقسيم أو الجمع مع
التفريق والتقسيم (قوله بين متعديين) زاد لفظ بين إشارة إلى أن المتعدداً لا بد أن يكون
مصرحاً به في اللفظ بخلاف مالم لو كان المتعدداً لفظاً واحداً كأن كان جماعاً مثل قولك البنون
زينة الحياة الدنيا فليس من الجمع (قوله في حكم) أي محكوم به كناية (قوله زينة
الحياة الدنيا) أي يتزين بها الإنسان في الدنيا وتذهب عنه عن قريب ومنه قوله تعالى الشمس
والقمر محسبان أي يحسبان مع لوم مقدري بوجهما بالإنظام به أمور الكائنات
والنجم والشجر بمعدان أي النباتات الذي ينجم أي يطالع من الأرض ولا ساقله والنبات
الذي له ساق فغداً إن ما يراد به ما طبعه انقياد الساجدة من المكلفين طوعاً (قوله أي
العتاهية) في القاموس وأبو العتاهية ككراهية لقب أبي إسحق اسمعيل بن أبي القاسم
ابن سوي لا كنيته ووجه المجهول أي قال في الأطول وهو غريب مخالف للمشهور من
أن اللقب لا يصدر بالاب والابن والبنت وكل علم كذلك فهو كنية اه قال يس وقدي يقال
المشهور قديماً اذ لم يشهر ماصدر باب أو ابن مدح أو ذم أو وضع للذات ابتداء فان
الاول يصدق حد اللقب عليه والثاني اسم قطعاً ولذا قال بعض المحققين ان الفرق بينهما
اعتباري وحيث كنى هذا الشاعر بأبي اسحق لاداعي تعدد كنيته خصوصاً لم يقصد من
اطلاق أبي العتاهية عليه الا الذم لان العتاهية الخفصة والخبون فالذي ينبغي أن يكون
أبو العتاهية لقباً له فتملأ اه وبعنا فتلناه عن القاموس تعلم خطايس في نقله عن القاموس أن
أبا العتاهية لقب أبي اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد (قوله علمت يا مجاشع الخ) من مشهور
الربح فكل شطريته مشهور وقوله ابن معدة اسم رجل وقوله ان السباب يفتح الهمزة
وبكسر هاء على الحكاية والسباب حدثاة السن مصدريه الغلام يشب شباباً
وقوله والفرع أي الخلع عن الشواغل (قوله مفسدة) فتدبر بين الثلاث في المفسدة اه
سم (قوله أي مفسدة) مفسدة مفسدة قال السيرافي وأقول الحكم في هذا الباب يجوز أن
يتعلق بكل واحد كافي الآية وبالمجوع كافي البيت فسطع الاعتراض بأن المفسدة الكاملة
المجوع فلا يكون البيت من قبيل الجمع (قوله تبين) أي افتراق بين امرين مشتركين
في نوع فليس المراد بالتبين المصطلح عليه بل المعنى اللغوي (قوله في المدح) كافي قوله

حسبت جماله بدرامترا * وابن البدر من ذال الجبال

(قوله كة قوله) أي قول الوطواط بفتح الواو وسكون الطاء المهملة لقب على شاعر معروف
وهو الامام رشيد الدين قال في الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قال أبو عبيدة
هكذا أشبه القولين عفاً بدي بالصبوب والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا آراء

(ومنه) أي من المعنوي (الجمع)

وهو أن يجمع بين متعددين اثنين

أو أكثر (في حكم واحد كة قوله تعالى

المال والبنون زينة الحياة الدنيا)

وكقول أبي العتاهية

علمت يا مجاشع من مسعده

(أن الشباب والفراع والجلده)

أي الاستغناء (مفسدة) أي داعية

إلى الفساد (لامر أي مفسدة

ومنه) أي من المعنوي (التفريق

وهو ايقاع تبين بين امرين

من نوع في المدح أو غيره كقوله

مانوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير وقت سحابة فنوال الامير بدرة عين وهي عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء)
أوقع التباين بين النوالين (ومنه) ٣٤ أى من المعنوى (التقسيم وهو ذكر متعدهم اضافة ما لكل اليه على التعيين) وبهذا القيد

خرج اللف والنشر وقد أحده
السكاكى فتوهم بعضهم أن التقسيم
عنده أعم من اللف والنشر وأقول
ذكر الأضافة معني عن هذا القيد
اذ ليس في اللف والنشر اضافة
ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل
حتى يضيغه السامع اليه ويرده
(كنواله لا يقيم على ضم) أى ظلم
يراد به (الضمير عائد الى المستثنى
منه العام المقدر (الا الاذلان)
في الظاهر فاعل لا يقيم وفي
الحقيق بدل أى لا يتيم أحد على
ظلم بقصديه الا هذا (عبر الحى)
وهو الجار (والوتد هذا) أى عبر
الحى (على الخسف) أى الدل
(مربوط برمنه) هى قطعة جبل
بالسة (وذا) أى الوتد (شج) أى
يدق ويشق رأسه (فلا يرى) أى
فلا يرى ولا يرجع (له أحد) ذكر
العير والوتد ثم اضاف الى الاول
الربط على الخسف والى الثانى
الشج على التعيين وقيل لا تعين
لان هذا واذ متساويان فى الإشارة
الى القريب فكل منهما
يحتمل أن يكون إشارة الى العير
والى الوتد فاليه من اللف
والنشر دون التقسيم وفيه نظر
لانا لا نسلم التساوى بل فى حرف
التبيين ايماء الى أن القريب فيه
أقل حيث يحتاج الى تنبيه
ما بخلاف المجرد عنه فلهذا القريب
أعنى العير وذا القريب أعنى الوتد

حتى به الاتساع بالاعانة (قوله مانوال الغمام الخ) ما نافية والغمام السحاب ووقت
الربيع زمن سلطان نزول الغيث والسحاب اعطاء ما ينبغى بحسب الطبيعة أى بسهولة
وهو اكمل من الجود لانه اعطاء ما ينبغى ولو على الجبة النفس فكل ينهى جواد وليس كل
جواد ضياء والغمام قوله فنوال تعليمية والنوال والنول مصدر نال من باب قال اذا
اعطى (قوله) وهى عشرة آلاف درهم قال سم الظاهر انه تفسير للمضاف فقط والعين من
أسماء الذهب اه وغرضه انه لا يصح أن يكون تفسير المتجوع المضاف والمضاف اليه
لاقتضائه أن البدرة من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لان العين الذهب والدرهم
من الفضة فإن قلت فاهم فى الأضافة حينئذ فى كلام الشاعر قال القصص على أن نواله من
العين قلنا البدرة من الدراهم فعطاه من الذهب بعد ذلك بدرة من الدراهم اه يس وقوله
لان العين الذهب والدراهم من الفضة أى فلا تكون العين شاملة للدراهم وقديقال العين
تطلق على الفضة أيضا (قوله أوقع التباين بين النوالين) أى حيث أسند الاول بدرة عين
وللثانى قطرة ماء (قوله) وبهذا القيد هو قوله على التعيين (قوله) وقد أحمله السكاكى
أى أحمل هذا القيد (قوله أعم) لانه حينئذ شامل للتعين وعدمه (قوله وأقول الخ) أى
فى الجواب عن السكاكى وفى الاعتراض على هذا التوهم (قوله ويرده) تفسير (قوله
كقوله) أى قول المتلمس بضم الميم الاولى وكسر الثانية مشبهة أخرجه ابن عساکر عن
الاصمعي قال قال الخليل بن أحمد أحسن ما قاله المتلمس

واعلم علم حتى غير ظن * لتقوى الله خفى المعاد
وحفظ المال خبى فناء * وطرب فى البلاد بغير زاد
واصلاح القلب بزيديه * ولا تبق الكثير مع القساد

(قوله ولا يقيم على ضم الخ) أى لا يتوطن فى مواطن الظلم أحد الا الاذلان اه عبيد
الحكيم (قوله عائد الى المستثنى منه الخ) هو أحد (قوله غير) بفتح العين المهملة وسكون
الباء (قوله على الخسف) بفتح الحاء أى مع الخسف وهو حال من مربوط (قوله برمنه)
بضم الراء (قوله أى يدق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير بحسب الاصل (قوله
فلا يرى له) أى المذكور من العير والوتد وهو من باب رى كافى المختار (قوله الربط على
الخسف) عبارة المطول مع الخسف وهى تدل على أن على بمعنى مع كما قدمناه (قوله لانا
لانسلم التساوى الخ) أقول وان كانا متساويين فى الإشارة الى القريب لكن يتعين الاول
الى الاول والثانى الى الثانى بقرينة خبر كل منهما ما ولا تنحصر اضافة ما لكل منهما على
التعيين فى ايهما الإشارة فيتحقق التعيين حينئذ لا يكون من قبيل اللف والنشر ع
قال الفسرى وأما ما ذكره البعض من أن تعيين المقصود يحصل من الخبر ولو تساو
الإشارة فقد عرفت أنه لا يبعد لاق المعبر وهو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب
المعنى قد يوجد فى اللف والنشر أيضا كما حققته تأمل اه نعم (قوله الجمع مع التفریق)

وأمثال هذه الاعتبار لا ينبغي أن تهمل فى عبارات البلغاء بل ليست البلاغة الا برعاية أمثال ذلك (ومنه) أى من
المعنوى (الجمع مع التفریق)

وهو أن يدخل شيئا في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال ٣٣٥ كقوله فوجهك كالنار في ضوءها * وقلبي كالنار في

حررها) أدخل قلبه ووجهه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأن وجه الشبه في الوجه الضوء واللمعان وفي القلب الحرارة والاحتراق (ومنه) أي من المعنوي (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو بالعكس) أي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالاول) أي الجمع ثم التقسيم (كتوله حتى أقام) أي المدح وتضمن الإقامة معنى التسليط عذاها به لي فقال (على أرباض) جمع روض وهو ما حول المدينة (خرشنة) وهي بلدة من بلاد الروم (تشقي به الروم والصلبان) جمع صليب انصارى (والبيع) جمع بيعة وهو متعبد لهم وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق أعنى قاذم القاتب أي العساكر جمع في هذا البيت شقاء الروم بالمدح ثم قسم فقال (للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا) ذكر ما دون من اهانة وقلة المبالاة بهم حتى أنهم من غير ذوى العقول وملازمة بقوله (والثوب ما جعوا والنار ما نزعوا والشاني) أي التقسيم ثم الجمع (كتوله قوم اذا حاربوا ضروا عذروهم * أو حاولوا) أي طلبوا (النفع في أشياءهم) اتاعهم وأنصارهم (نفعوا سجيبة) أي غريزة وخلق

أورد كلمة مع إشارة إلى أن المحسن اجتماعهما وكذا في أساسياتي وانما لم يذكر اجتماع بعض المحسنات الاخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهما موجب للحسن زائد على كل واحد منهما اه عبد الحكيم (قوله أن يدخل شيئا) أي فأكد قوله في معنى هو المحكوم به كالشابهة بالنار فالمراد بالدخول في معنى أن يحكم عليهم ما يشي واحد كما يشد البد قوله أدخل قلبه ووجهه الحبيب في كونهما كالنار تدبر (قوله ثم فرق) أي بين التشبيهين (قوله وفي القلب الحرارة والاحتراق) أي حرارة القلب واحتراقه وفيه إشارة إلى أن المراد بجراحة النار حرارتها في نفسها لا بغيرها اه (قوله ومنه الجمع مع التقسيم) الفرق بينه وبين التقسيم أن ذكر المنة تدحنا على الإجمال وغه على التفصيل وأما الفرق بينه وبين اللف والنشر فباعتبار تعيين الإضافة إلى كل متعدد هنا بخلاف اللف والنشر اه حفيد قال سم والفرق الذي ذكر بين الجمع مع التقسيم وبين التقسيم يقتضي أن قولنا الكلمة اسم وفعل وحرف ليس من التقسيم عجزت به مع أنهم يقولون انه تقسيم فاعله بغيره هذا المعنى المذكور هنا فليراجع اه (قوله وهو جمع متعدد) كالروم في البيت الاتي فانه شامل للنساء والاولاد والمال والزرع وقوله تحت حكم أي كالشقاء وقوله ثم تقسيمه أي الحكم (قوله كتوله) أي قول أبي الطيب في سيف الدولة (قوله عداها به لي) أي والا فلا قامة تتعدى بالباء أو بئ (قوله خرشنة) بضم الخاء والشدة المجتمعتين وقبحهما (قوله تشقي به الروم الخ) الشاهد في الروم وأما الصلبان والبيع فلا شاهد فيهما (قوله صليب انصارى) أي منهم (قوله جمع بيعة) بكسر الباء وسكون الياء اه ماول (قوله متعلق بالفعل) أي مرتبط به من حيث انما عطف الفعل الذي بعدها عليه وليست جارة لان حتى الجارة لا يجوز دخولها على الفعل الغير الموزول (قوله قاذم القاتب) تمامه أقسى شربهم اهل على الشكيم وادنى سيرها سرع * والضمير لسيف الدولة والمقاتب بالقاف والنون جمع مقنّب بكسر الميم وهو ما بين السلاطين إلى الأربعين من الخييل والمراد به العساكر كما قاله الشارح والنمل اشرب الاول ويقال له العلل وهو الشرب ثاني مرة والشكيم والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس والسرع وزن عنب مصدر بمعنى السرعة (قوله جمع في هذا البيت شقاء الروم الخ) الاظهر أن يقال جمع الروم تحت حكم وهو الشقاء وأضيف ما لكل مما اندرج تحتها اليه الاتري أنه أضيف الى ما نكحوا كونه للسبي وهكذا أو أاما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض لحاله في التقسيم حتى يقال انه من المتعدد المجموع في الحكم اه بس (قوله للسبي ما نكحوا) أي النساء التي نكحوها كاتمة للسبي والاولاد التي ولدوها كاتمة للقتل والمال الذي جعوه كات للهب والزرع الذي زرعوه كات للنار (قوله ذكر ما) أي في الموضع عن الإوائن (قوله وملازمة) عطف على قوله اهانة (قوله كتوله) أي قول حسان بن ثابت في حق الصمابة (قوله قوم) قاذم

فيه المتعدد ثم أضاف به وذلك في قوله إذا حاربوا الخ ثم جمع الأحوال في قوله تلك سمعية
فقد جمع الخصلتين وهما نفع أولياهم وضرب أعدائهم في محكوم به وهو السمعية (قوله
تلك الخصلة) التي هي ضرب الأعداء أو نفع الأولياء وتلك مبتدأ والخبر سمعية اه سم
(قوله فيهم) أي فهم فيهم غـ ير الخ (قوله أن الخلائق) أي لان الخ عليه لم يحدثه
(قوله فاعلم) اعتراف بين اسم ان وخبرها اه سم (قوله البدع) قال ع في لا يقال
كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها خلقية للزوم الخلية لانا نقول قد نسمي خلقية
باعتبار دوامها بعدد مدونها قديمه كون خلقية دوامها بدعة ابتداء اه (قوله في الأول)
أي في الميثم الأول (قوله الأولياء) أي الاتباع والانصار (قوله في الثاني) أي في
البيت الثاني (قوله أي أمره) هذا التأويل واجب للجنة المعنى لاستحالة الاتيان على
الله تعالى (قوله أي هو له) هذا التأويل واجب للجنة المعنى لاستقامة الظاهر في نفسه
بل للمعاقضة على المقصود لان المقصود تظيم الامر والمناسب له مجي الهول لا مجرد
الزمان اه سم (قوله لا تكلم) أي لا تتكلم نفس وقوله بما ينفع مع من جواب أو شفاعنة
قال سم الاقتصار على الجواب والشفاعة اما لعدم المنع من غيره ما على الاطلاق ولأنه
الاسباب بالسياق الذي منه ان أحد الاينفع أحد دابل وانظر ما قبل الاين من نحوه أغنت
عنهم ألهتهم التي يدعون من دون الله الخ ولأنه الموجب لزيادة الشدة فان المنع من الكلام
وبغير ذلك لاوجب تلك المشقة بخلاف المنع من الشفاعنة وجواب السؤال تأمل اه
(قوله الا بذنه) أي اذن الله كما قال لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وقال صوابا وقوله
في الآية الاخرى لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتدروا لينا في ما تقدم لان المأذون فيه هو
الجواب الحق المقبول والممنوع هو العذر الباطل الغير المقبول أو الاول في موقعه وهذا
في آخر اه ع ق (قوله فثم) أي الانفس الكائنة يوم القيامة وهي أهل الموقف ولذا قال
الشارح أي من أدل الخ (قوله شق) شامل لبني الايمان وهو الكافرون في الاهمال وهو
العاصي بداي ما قرره في قوله الاما شاء ربك وقوله وسعيد شامل اسعيد الايمان فقط وللعبد
على الاطلاق بدليل ما قرره في قوله الاما شاء ربك اه سم (قوله اخرج النفس الخ) ينبغي
أن يكون المراد اخرج النفس وردة على وجه خاص كتنابيع الانخارج والردون اليهما
وارتفاع النفس فيهما اه سم (قوله أي هراق الآخرة الخ) يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل
الارض غير الارض والسموات وان أهل الآخرة لا بدلهم من مظلم وقيل وفيه نظر لانه
تشبيه بما لا يعرف أ ثم الخالق وجوده ودوامه ومن عرفه فاعلم بمرقته تعالى على
النواب والعقاب فلايجب دى التشبيه اه فنرى وعبارة ع ق ولكن يرد عليه أن ذلك
لا يفهمه الا من به تقدر وجود السموات والآخرة والمعرفة لذلك لا يفهمه ترى أن يخبر بأن
الخلود بخلود السموات الاخرى لان ذلك معتقده ومن لا يعتقد ذلك لا يفهمه التأني بها
الابدية باعتبارها وان حلت على سموات الدنيا والارض ذلك لم انما يرد انما

(تلك) الخصلة (فيهم) غير محدثة ان
الخلائق) جمع خلقية وهي
الطبيعة والخلق (فاعلم بشرها
البدع) جمع بدعة أي المبتدعات
المحدثات قسم في الاول صفة
الامم وحين الى ضرب الأعداء ونفع
الأولياء ثم جمعها في الثاني تحت
كونها سمعية (ومنه) أي من
المعنوي (الجمع مع التفریق
والتقسيم) وتفسيره ظاهر ما سبق
فلم يعرض له (قوله تعالى يوم
يأتى) يعني بآتي الله أي أمره
او بآتي اليوم أي هو له والظرف
منصوب باضمار اذكر أو بقوله
(لا تكلم نفس) بما ينفع مع من
جواب أو شفاعنة (الاباذنه فثم)
أي من أهل الموقف (شق)
مقتضى له بالنار (وسعيد) مقتضى
له الجنة (فاما الذين شعروا في
الاولاهم فيهم ازفير) اخرج النفس
(وشهيق) رده (خالدين فيها)
مأدات السموات والارض
أي سموات الآخرة وأرضها

والجواب أن التأنيدها كناية عن الابدية كما يقال لا أفعل كذا ما لم تعلم بحجم والمراد لا أفعله أبدا وهذا وارد في آسان العرب ~~كثيرا~~ اه (قوله وهذه العبارة كناية الخ) أي فالمراد سموات الدنيا وارضها ولا ينافي التأنيدها أنها وقتها قبل الدخول ففسلا عن الخلود لانه على تقدير الكناية المراد التقدير بالانتم الكلام من الطول والمراد طول لانها به على ما جرى به اسـه تعمال اللغة في مثل ذلك اه بس (قوله ونفي الانقطاع) تفسير (قوله أي الوقت مشبهة الله) يحتمل أنه جل ما على المصدرية الظرفية فيكون الوقت داخل في معناها لانها نائية عنه ويحتمل تقديرها بمجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر في الكلام اه سم (قوله من تخليد الخ) بيان لنا (قوله كالكفار) التكاف باعتبار الافراد الذهنية أو استقصائية (قوله عطاء) مصدر ملى كد أي أعطوا عطاء ضاوى وأحال من الجنة اه سم (قوله ومعنى الاستثناء الخ) حاصله أنه استثنى انفساق من الخلودين في النار باعتبار الانتهاء ومن الخلودين في الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يدخلوا مع السابقين فالخلود في حقهم ناقص بحسب المبدأ وظهر أن ما صدق الاستثناء في الاستثنائيين واحد (قوله الذين سعدوا بالايمان) وان شقوا بسبب المعاصي وهذا بيان لان اطلاق السعادة عليهم بهذا الاعتبار لا ينافي فعلى هذا كيف يكون قوله فخيرهم شقى وسعيدة تقسيما صحيحا لان من شرطه أن تكون صفة كل قبهم حتمية عن نفسه لأن ذلك الشرط من حيث التقسيم لانفصال حتمية أو مانع من الجمع وههنا للرد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وأن حالهم لا يتخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الامر في شخص باعتبارين اه سم أي فتكون أمانى قوله وأما الذين سعدوا والمنع الخلو فتجوز الجمع وعبارته في قوله أن المراد بالشقاوة ما يميز الكبرى والصغرى وكذا المراد بالسعادة في قوله وأما الذين سعدوا وأما بيم الصغرى والكبرى فتدخل في الشقاوة وبعض ما دخل في السعادة والعكس ولا يضر ذلك في التعبير بآلة الانفصال وهي أمانة لان الانفصال يكون بمنع الخلو وهو موجود هنا إذ لا يخلو أحد من أهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولو اجتمع في العاصي المؤمن باعتبارين اه وفيه أن آلة الانفصال المذكورة في المنع هي أمانة الكسر لا أمانة الفتح الا أن تكون لانفصال أيضا كما يدل عليه هذا الكلام راجع (قوله والتأييد الخ) جواب سؤال تقديره كيف نفى عن ذلك البعض الخلود في الجنة مع أنهم اذا دخلوها لا يخرجون منها قط اه سم (قوله من مبدء معين) هو وقت الدخول في الجنة وقوله كما ينقض أي يستثنى منه وقوله باعتبار الانتهاء أي كافي الآية الاولى وقوله فكذلك باعتبار الابتداء أي كافي الآية الثانية (قوله ثم فرق) فيه أنه تقدم أنه يشترط في الجمع مع التفریق أن يكون التفریق في جهتي الادخال والتفریق هنا ليس في جهتي الادخال فتدبر اه بس اللهم الا أن يراد بالتفریق مطلق ذكر الفصل بين شيئين ومعنى ذلك لا يستفاد نفسه صراحة مما تقدم اه ع (قوله وقد يطلق التقسيم الخ) قضيته أن التقسيم بالمعنى السابق لا يطبق على

وهذه العبارة كناية عن التأنيـد ونفي الانقطاع (الامشاه ربك) أي الوقت مشبهة الله تعالى (أن ربك فعال لما يريد) من تخليد البعض كالكفار واخراج البعض كالنفاق (وأما الذين سعدوا ونفي الجنة خالدون فيها مادامت السموات والارض الامشاه ربك عطاء غير مجذوذ) أي غير مقطوع بل محدد لا الى نهاية ومعنى الاستثناء في الاول أن بعض الاشقياء لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يفارقونها ابتداء به في أيام عذابهم كالنفاق من المؤمنين الذين سعدوا بالايمان والتأييد من مبدء معين كما ينقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء فقد جمع الانفس في قوله تعالى لا تكلم نفس ثم فرق بينهم بأن بعضهم شقى وبعضهم سعيد بقوله فخيرهم شقى وسعيد ثم قسم بان أضاف الى الاشقياء ما لهم من عذاب النار والى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله فاما الذين شقوا الخ (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أحدهما أن تذكر احوال النسي

واحد من هذين الأمرين وهو ظاهر في غير الأول اذ يصدق عليه أنه ذكر متعدّد وهو النقال
والخفاف الخ وإضافة ما لكل اليه على التعيين كما أضاف الى النقال حال الملافة وهكذا
قلنا تأمل وجوابه أن المتعدّد هناك نفس الشيء وهنا حاله تأمل وفيه أن المتعدّد ثم شامل
للأحوال تأمل اللهم الا أن يخصص المتعدّد فيما سبق بغير أحوال الشيء ثم رأيت بخط شيخنا
البرلسي بآراء قوله معاذاً الى كل من تلك مانصه من هنا فارق التقسيم بالمعنى السابق حيث
اشترط فيه كما أن تكون الاضافة بعد ذكر المتعدّد وهنا يذكر الواحد من الأحوال ويضاف
اليه ما يليق به قبل ذكر الحال الآخر وما يليق به اسم بصرف (قوله مضبافاً) حال من
أحوال والمزاد بالاضافة على النسبة (قوله كوله) أي قول أبي الطيب المتبني (قوله
سأطلب حتى بالقنا ومشايخ) القنا جمع قناة وهي الرمح وفي بعض النسخ بالقني وهو المناسب
لمشايخ قال الواحد أي أورد بالقني نفسه وبالمشايخ قومه والالتنام وضع اللنام على الفم
والانق في الحرب وكان ذلك من عادة العرب اه فري (قوله لشدة وطأنهم) أي صولتهم
(قوله لم) أي نازل (قوله اذا شدوا) أي صالوا وجملوا على العدو (قوله مقام الجماعة)
أي في النكاح (قوله وهكذا الى الآخر) أي الى الكثرة حال الشدة والى القلة حال الاله
(قوله والثاني الخ) التقسيم بهذا المعنى ينطبق على تقسيم الكلام الى اسم وفعل وحرف
اهم (قوله يهبلن يشاء انا الخ) قال في المطول وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية
على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هن من جملة
ما لا يشاءه الانسان أهم لكنه أي الله تعالى لجبر تأخير الذكور عرفهم لأن في التعريف تنويه
بالذكر وكأنه قال ويهبلن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم أي لشرفهم ثم أعطى
كلاً الجنسين حقه ما من التقديم فقدم الذكور وأخر الاناث تنبيه على أن تقديم الاناث
لم يكن لتقديمهن بل لمقتض آخر اه فتدبين رحمه الله سر تقديم الاناث وتعرف الذكور
ثم تقديم الذكور وقوله تنويه بالذكر أي تعظيمه له ورفعته ورفعه ونوه باسمه
أي اذا رفع ذكره فالذكر بفتح الذال والكاف وقوله حقه ما من التقديم حقه أن يقول
من المرتبة وأن في عبارته حذفاً أي والتأخير وقوله بل لمقتض آخر وهو أن له أن يفعل
ما يشاء (قوله أو يزوجهم) أي يجعل لهم الزوج أي الذكور والاناث معا يعني يجعل لهم
الاثنتين اه سم ووجه العطف بأوفي هذا القسم مع أن العطف في الابن واللاحق بالواو
أنه لما ورد المخبر وكان راجعاً الى الطائفتين المذكورتين أو أحدهما وجب العطف بأو
والالف مع المعنى ولزم أن يكون لكل واحد من مامع الاناث نقطه والذكور نقطه ذكور
واناث معاً فالمعنى أو يزوجهم بدل الاناث فقط والذكور فقط ذكوراً واناثاً معاً ان شاء ذلك
وفائدة العدول عن التصريح بمن يشاء في الجملة الشائنة الى الضمير وتغيير الكلام عن
أسلوبه الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصح أفاده بسر نقله عن السيد (قوله
مبالغة) على أنه لا يتراعى أي لاجل افادة المبالغة أي افادة أنك بالفت في وصف المتزج منه

مضافاً الى كل من تلك الأحوال
(ما يليق به كقوله)

سأطلب حتى بالقنا ومشايخ

كانهم من طول ما اتفقوا مرد

(نقال) أي لشدة وطأنهم

على الأعداء (اذالافوا) أي

ساربوا (خفاف) أي مسرعين

الى الاجابة (اذادعوا) الى كفاية

مهم ودفاع لم (كثير اذا شدوا)

لقباص واحد مقام الجماعة (قليل

اذادعوا) ذكر أحوال المشايخ

وأضاف الى كل حال ما يناسبها

بان أضاف الى الثقل حال الملافة

والى الخفة حال الدعاء وهكذا الى

الآخر (والثاني استيفاء أقسام

الشي كقوله تعالى يهبلن يشاء

انا ما ويهبلن يشاء الذكور أو

يزوجهم ذكر انا وانا ما يجعل من

يشاء عقياً) فان الانسان امان

لا يكون له ولد لا يكون له ولد ذكر

أو أنى أو ذكر أو أنى وقد استوفى

في الآية جميع الأقسام (ومنه)

أي من العموى (التجريد وهو

أن ينزع من أمر ذي صفة أمر

أحر مثله فيها) أي مماثل لذلك

الأمر ذي الصفة في تلك الصفة

(مبالغة) أي لاجل المبالغة

بتلك الصفة (قوله وذلك) أى المبالغة وقدره اشارة الى دفع ما قد يتوهم من أن فيه متعلق
بالمبالغة وانما هو متعلق بكلامها اهـ بر (قوله لكلامها) أى لا دعائك كمال تلك الصفة كانت
كامله فى الواقع أم لا وهو على اللغة (قوله الى حيث) أى الى مرتبة يصح الخ (قوله وهو
أقسام) أى سبعة لان الانتزاع اما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف اما أن أربابا أو فى
والباء اما داخله على المنتزع منه أو على المنتزع وما يكون بدون حرف اما أن يكون لا على
وجبه الكتابة أو على وجه الكتابة ثم هو اما انتزاع من غير المتكلم أو من المتكلم نفسه (قوله
عن التجربة) والمناسيب لها حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون لا ابتداء لان المنتزع
مبذوره ونشأته من المتفرع منه الذى هو مدخول من وأما من جعلها للبيان فلا تقييد
المبالغة فان بيان شئ لا يدل على كمال المبنى فى الوصف بخلاف جعله مبدءا أو منشأ فكله
فيل خرج من فلان الى وأتاني منه صديق آخر اهـ ع (قوله أى قريب الخ) تفسير للعميم
لتقول الصحاح جملتك قريبك الذى تم له امره اهـ مطول (قوله هذا) أى خربة وقوله
صح معه أى صح عصاحبه لا اتصاف بذلك القدر من الصداقة (قوله أن يتخلص) أى
يستخرج (قوله ومنها ما يكون بالباء التجربة) والظاهر أنها اللمعية وفيها بياق رمن
اليه اهـ سم (قوله لتسألن به البحر) أى لتسألن البحر معه أى نخضا كرميا كالبجر
مصاحبه (قوله وشوها) أى ورب شوها (قوله لسعة اشد اقها) جمع شديق وهو جانب
القم وقوله ولما أصابها من شدة ما اشد لمرب أى من الضربات والمطعنات وفى نسخة صحيفة
أولما أصابها بالعطف بأوفقيه اشارة الى قوانين مع الاشعار بترجيح الاول للبداهة وهو
الموافق للمطول حيث قال عقب قوله وشوها ما نصه من شأته الوجوه فحيت وفسرس
شوها صفة محروقة راديه ساعة اشد اقها وقيل راديه افرساقبج الوب لما أصابها من
شدائد الحرب اهـ مخفصا من القذى وسم (قوله الى صارخ الوغى) الصارخ هو الذى يصيح
وينادى بحضور الحرب والاجتماع اليه واطافة صارخ على معنى فى كما اشارة الخارج
والوغى الحرب أى صارخ فى مكان الوغى (قوله بمسئلتم) حال من المجرور فى بي والباء
للمصاحبة كما قال فهو ليس بيدل من المجرور كما قد يتوهم اذ لا يدل الظاهر من ضمير الحاضر
الا زاد على الخاطئة وشغل فلذا كان تجزئدا بخلاف البدل على تقدير محتم لا يكون
تجزئدا (قوله أى لا بس لامة) هى بالهمزة وقد تسهل (قوله والمصاحبة) نفسير مراد
للملابسة والاولى حذف الملابسة (قوله مثل القنيق) الظاهر انه صفة لمسئلتم اقربه منه
اهـ سم وجعله ع صفة لشوها وعبارته ثم وصف الشوها بانها مثل القنيق وهو الفعل
من الايل الذى ترك أهله ركوبه تسكرمة له المرحل أى المزيج والمرسل من مكانه بشبه
الفرس به فى القوة والعلو وعدم القدرة على مصادمتها اهـ والقنيق يشاء مقفوحة فتون
فيها نقاف (قوله وهو الفعل) أى الذكر من الأبل وقوله المكرم أى الذى بكرمه
صاحبه بعدم ركوبه (قوله من رحل البهيم) يشهد بالخاء وقوله أشخصه أى أطلقه

وذلك (لكلامها) أى تلك الصفة
(فيه) أى فى ذلك الامر حتى كأنه
بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى
حيث يصح أن ينتزع منه موصوف
آخر بتلك الصفة (وهو) أى
التجريد (أقسام منها) ما يكون بين
التجريدية (نحو قولهم من فلان
صديق جيم) أى قريب بهم لا امره
(أى بلغ) فلان (من الصداقة
حددا صح معه) أى مع ذلك الحد
(ان يستخلص منه) أى من فلان
صديق (آخر مثله فيها) أى فى
الصداقة (ومنها) ما يكون بالباء
التجريدية الداخلة على المنتزع
منه (نحو قولهم لان سالت فلانا
لتسألن به البحر) بالغ فى اتصافه
بالصاحبة حتى انتزع منه بحرا
فى الصاحبة (ومنها) ما يكون
يدخول به اللمعية فى المنتزع (نحو
قوله وشوها) أى فرس فيج
المنظر لسعة اشد اقها أولما
أصابها من شدة اشد الحرب
(نعدو) تسرع (بى الى صارخ
الوغى) أى مستغيث فى الحرب
(مسئلتم) أى لا بس لامة وهى
الدرع والباء للملابسة والمصاحبة
(مثل القنيق) وهو الفعل المكرم
(المرحل) من رخل البعير أشخصه
عن مكانه

وقوله وأرسله تفسير (قوله أى فى جهنم) تفسير للضمير المجرور بنى وقوله وهى أى جهنم
نفسها (قوله تم وبلا الخ) على لا تنزع (قوله وبما لثة فى انصافها بالشدة) فالصفة هى
الشدة وعبرة عى لكنه يبالغ فى انصافها بكونها اذا عذاب مخلد حتى صارت بحيث
يصد عنه دار أخرى هى مثلها فى الانصاف بكونها اذا رازات عذاب مخلد اه (قوله
ما يكون بدون توسط سرف) أى وبفهم التجريد من المقام (قوله نحو قوله) أى قول
قنادة بن مسleme الحنفى نسبة لبني حنيفة (قوله فلتن بقيت) أى حيا وقوله لا رحلن أى
لا سافرن وقوله بغزوة أى بسبب غزوة وفى نسخة لغزوة وقوله تحوى الغنائم فى المطول الجلة
صنفه غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بأرحلن اه (قوله أى الآن يموت)
فأوبعنى الأى لكن ان مات كريم فلا يكون من قبيل التجريد لان الالتفات مبنى على
التكلم الى الغيبة) أى وحينئذ فلا يكون من قبيل التجريد لان الالتفات مبنى على
الاتحاد والتجريد على التعدد اذا المعبر عنه بالطريق الاول والثانى فى الالتفات واحد
والمعبر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه وباللفظ الدال على المنتزع مع تعدد بحسب
الاعتبار اذ يقصد أن المجرور شئ آخر غير المجرور منه (قوله على ما ذكرنا) أى على
مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فانه يقتضى أنه قد يتجمعه الالتفات اذ المراد
بالاتحاد فى الالتفات الاتحاد فى نفس الامر لا الاتحاد فيه وفى الاعتبار والتعدد فى
التجريد تعدد بحسب الاعتبار لا فى نفس الامر أيضا حتى يتأفى الالتفات والحاصل أنه
تجريد نظر التغير الاعيان والنفات نظر الاتحاد الواقعى (قوله أوبعوت معنى)
أى فن مقدرة فى كلامه (قوله فيكون من قبيل لى من فلان) أى من قبيل التجريد
الحاصل بواسطة من الداخلة على المنتزع منه لان المقدر كالمذكور (قوله بدون هذا
التقدير) ولا قرينة عليه اه مطول (قوله بطريق) أى معصوب بطريق الكتابة
أى تجريد معه كتابة بأن يتزع المعنى ثم يعبر عنه بكتابة كما أنه يعبر عنه بصريح (قوله نحو
قوله) أى قوله الاعشى (قوله المطى) جمع مطبوعة وهى المركوب من الابل والكلاب
انام من خمر (قوله أى يشرب الكاس الخ) هذا هو المعنى الكافى قال سم ذكر السيد
ما حاصله أن مقصود الشاعر وصف الممدوح بنى الجبل واثبات الجود فكفى بنى الشرب
بكف الجبل عن نقي ملزومه من كونه بخيلا ويفهم من نقي كونه بخيلا كونه جوادا وبه يتم
المقصود ولا دليل على أنه جعل نقي الشرب عن كف الجبل كتابة عن اثبات الشرب له
بكف كريم منتزع منه مغايرة ادعاء ليكون تجريدا ثم قال فظهر أن كونه كتابة عن كون
الممدوح غير بخيل لا يجامع كونه تجريدا ثم كونه كتابة عن اثبات شربه بكف كريم منتزع
منه يجامعه فصم ما ادعاء البعض وأما قوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ فأنما يريد عليه
اذا كان مراده توجيه ما فى الكتاب وأما اذا أراد رده فلا اه وقوله فظهر أن كونه كتابة
عن كون الخ أى كما قرره هذا البعض ويجاب بأن قول الشاعر الكتابة لا تنافى التجريد أى

وأرسله أى نعدوبى ومعى
من نفسى مستعد للهرب بالغ
فى استعداده للهرب حتى انتزع
منه آخر ومنها ما يكون بدخول
فى فى المنتزع منه (نحو قوله تعالى
لهم فيها دار الخلد أى فى جهنم
وهى دار الخلد) لكنه
انتزع منها دارا أخرى وجهلها
معدة فى جهنم لاجل الكفار
تم وبلا أمرها وبما لثة فى
انصافها بالشدة ومنها ما يكون
بدون توسط حرف (نحو قوله فلتن
قيت لا رحلن بغزوة نحو) أى
تجمع (الغنائم أوبعوت) منصوب
باضمار أن أى الآن يموت (كريم)
يعنى نفسه انتزع من نفسه كريما
مبالغة فى كرمه فان قيل هذا من
قبيل الالتفات من التكلم الى
الغيبة قلنا لا يتأفى التجريد على
ما ذكرنا وقيل تقديره أوبعوت معنى
كريم) فيكون من قبيل لى من
فلان صديق جيم فلا يكون قسما
آخر (وفيه نظر) لحصول التجريد
وتتام المعنى بدون هذا التقدير
(ومنها) ما يكون بطريق الكتابة
(نحو قوله)

يا خسر من ركب المطى ولا

يشرب كأسا بكف من بخلا
أى يشرب الكاس بكف الجواد
انتزع منه جوادا يشرب هو بكفه

على طريق الكتابة لانه اذا اتى عنه
 الشرب بكف الخيل فقد أثبت له
 الشرب بكف كرم ومع لوم أنه
 يشرب بكفه فهو ذلك الكرم وقد
 خفي هذا على بعضهم فزعم أن
 الخطاب ان كان لنفسه فهو
 تجريد والافليس من التجريد في
 شئ بل كناية عن كون الممدوح
 غير بخيل وأقول الكتابة لا تنافي
 التجريد على ما قررنا ولو كان
 الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه
 بل داخل في قوله (ومنها مخاطبة
 الانسان نفسه) وبيان التجريد
 في ذلك أن يتترع من نفسه شخصا
 آخر مثله في الصفة التي سبق لها
 الكلام ثم يخاطبه (قوله
 لا خيل عندك تهديها ولا مال)
 فليس بعد النطق ان لم تعد الحمال
 أي الغنى فكان انه انتزع من نفسه
 شخصا آخر مثله في فقد الخيل
 والمال وخاطبه (ومنه) أي
 من المعنوي (المبالغة المقبولة)
 لأن المردودة لا تكون من
 المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد
 على من زعم ان المبالغة مقبولة
 مطلقا وعلى من زعم انها مردودة
 مطلقا ثم ثابته فسر مطلق المبالغة
 وبين أقسامها والمقبول منها
 والمردود فقال (والمبالغة) مطلقا
 (أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة
 والضعف حدا مستحيلا أو
 مستبعدا) وانما يدعى ذلك (لثلا
 يظن أنه) أي ذلك الوصف

الكتابة في نفسها أو على الوجه الذي قررناه ويدل عليه قوله على ما قررنا لا على الوجه
 الذي قرره هذا البعض لعدم تعيينه قال الحفيد ينبغي أن يعلم أن قوله ولا يشرب عطفا
 على يركب والضمير لمن فالتجريد أولافي جنس الممدوح وثانيا في الممدوح ففيه مزيد
 مبالغة اه (قوله على طريق الكتابة) أي فقد جرى في افادة هذا المعنى على طريق
 الكتابة حيث أطلق اسم المزموم الذي هو في الشرب بكف الخيل على اللازم وهو الشرب
 بكف الكرم ومع لوم أن المراد بالكريم نفسه ففيه تجريد (قوله ومع لوم أنه يشرب
 بكفه) أي غالبا (قوله وقد خفي هذا) أي كونه انتزع منه جوادا على طريق الكتابة
 الذي يفهم منه اجتماع التجريد والكتابة (قوله على بعضهم) هو الخيل (قوله أن
 الخطاب) أي بقوله يا خير (قوله والا) أي بأن كان خطابا لغيره (قوله بل كناية الخ) أي
 في قوله ولا يشرب الخ (قوله وأقول الكتابة لا تنافي التجريد) رد لقوله والافليس الخ وقوله
 ولو كان الخطاب الخ رد لقوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تجريد وحاصل كلام الشارح
 اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كناية لا ينافي التجريد وأن كون الخطاب
 لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه إلا أنه لا يصح حل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ
 قسما بأرأسه والمصنف جعله قسما بأرأسه افادته سم (قوله مخاطبة الخ) أي ما تدل عليه
 المخاطبة اذا مخاطبة ليست من أنواع التجريد في كلامه مسامحة ولذا قال الشارح بيان
 التجريد في ذلك الخ (قوله مثله في الصفة الخ) كنفد الخيل والاموال في البيت (قوله
 فليس بعد النطق ان لم يعد الحمال) أي ان لم يكن عندك ما تواسى به المادح فواسه
 بحسن النطق اه سم وقال ع في أي وحيث لم يوافق في تحصيل الغرض الحال بأي الغنى
 لا متناعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالممدح والثناء ليكون ذلك مكافاة للمادح
 بما أمكن اه (قوله المبالغة المقبولة) أي النوع المسمى بذلك وهي الاغراق
 والتبليغ والغلو في بعض صورته (قوله لأن المردودة لا تكون من المحسنات) وهي بعض
 صور الغلو كقول المتنبي

كأنني دحوت الارض من خبري بها * وكان بنا الاسكندر السدم عزى

(قوله وفي هذا) أي التقييد بالمقبولة (قوله أن المبالغة مقبولة مطلقا) أي سواء كانت
 تليها أو غرافا أو غلو اذا حاصلها أن يثبت للشئ من القوة والضعف ما ليس له في الواقع
 وأغضب الكلام أكذبه مع ايهام الصحة وظهور المراد فتكون من المحسنات مطلقا
 (قوله أنها مردودة مطلقا) اذ لا يخفى في كلام أوهم كذبا وأحققه (قوله والمبالغة) لم يقل
 وهي لثلا يعود الى المبالغة المقبولة اه سم (قوله مطلقا) أي مقبولة أو مردودة (قوله
 أن يدعى) أي أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق ولتضمين يدعى معنى الاثبات عدى
 باللام اه ع في (قوله في الشدة) في بمعنى من والامثلة المذكورة كلها الشدة ولم يثنل
 للضعف (قوله حدا مستحيلا) أي عقلا وعادة لا عقلا كما في الاغراق

وقوله أو مستبعد بأن كان ممكنا غسلًا وعادة إلا أنه مستبعد كما في التبليغ (قوله غير
 متناه) أي بالغ فيه النهاية (قوله وتذ كبر الضمير) أي في فهم قوله باعتبار عوده إلى أحد
 الأمرين فكأنه قيل في أحد الأمرين والأحد مفرد مذ كراه سم (قوله في التبليغ
 الخ) المناسبة بين معانيها الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل مد الفارس يده
 بعنان فرسه ليزيد في جريه والاعتراق استيفاء النازع في القوس مسدها والغلو مجاوزة
 الحد في الأمر اه حفيد (قوله لا بمجرد الاستقراء) أي الخالي عن الدلائل العقلية
 وقوله بل بالدليل القطعي أي مع الاستقراء وفي نسخة العقلي (قوله لأن المدعى) وهو
 بلوغ الوصف النهاية في الشدة والضعف وقوله فتبليغ أي فده عوى بلوغه ماذ كرى
 تبليغا (قوله كقوله) أي قول امرئ القيس يصف فرسه بأنه لا يعرق وإن كثرا عدواه
 مطول (قوله فعادى) أي والى وقوله عدا ما لا يسر كما في الصحاح (قوله بصرع
 أحدهما) أي القائه على وجهه الأرض بقل صرع أي ألقي الصبيد أو غيره على وجه
 الأرض اه سم (قوله في طلق واحد) الطلق بفتح العين الشوط اه فترى (قوله دراكا)
 بكسر الدال ولعله تا كيد فان معنى التابع بينهم من الموالاة خصوصامع اعتباره فيها أن
 تكون على الالتزام سم وقال عرق وينبغي أن يحتمل هنا قوله دراكا على معنى أن الموالاة
 بين الصيدين اتبع بعضهم ببعض في القتل ليعيد أنه قتل الكثير في طلق واحد وذلك لا يكون
 تأ كيدا لقوله عدا اه (قوله ينضج) نضج ان كان يعني زرع كان بابه قطع كما هنا وان
 كان يعني رش كان بابه ضرب (قوله في غسل) يحتمل أن يراد بالغسل المنى غسل العرق
 ويكون تأ كيدا للمنى العرق ويحتمل أن يراد به الغسل بالماء القراح أي لم يصبه وسحق
 العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء (قوله مجزوم) كان اختيار الجرم لموافقة الرواية
 أو التوافق والافا الظاهر جواز نصبه ويجوز الفاء للمبينة في جواب الذي اه سم (قوله
 في مضمار) أراده الشوط (قوله وهذا ممكن) أي ما دامعه (قوله كقوله) أي قول
 عربن الإهم الشعلي (قوله ما دام فينا) أي مقبعا معنا وفي مكاتنا (قوله الكرامة)
 المراد بها الاحسان اللائق به الدافع حاجته وحاجة عباله في أي سقر كان مع أي حال كان
 عليه وظاهر تعذر ذلك من مم أي فهو مستحيل عادة لانطباع النفوس على الشخ فان
 حلت الكرامة على إعطاء الجار زاده حال الارتحال إلى جهة أخرى فهذا لا يستحيل
 عادة لوقوع مثل ذلك من الأكبر اه عرق (قوله وسار) تفسير (قوله يكاد يطق
 بالمتنع عقلا) أي لانطباع النفوس على الشخ وعدم مراعاة غير المكافأة (قوله
 مقبولان) أي لعدم ظهور الامتناع الكلي فيهما الموجب لظهور الفساد والفساد الكذب
 واعلم أن ما ذكره من المقبول والمراد بالنظر إلى البديع واعتبارات الشر وأما بالنظر
 إلى البيان فالتكلم مقبول لأنه ليس بمجرة على معانيه الحقيقية بل كليات أو مجازات
 مرسله كانت أو استعارتها بالنظر إلى المواد والأمثلة فقوله تعالى يكاد يرتاضى

(غير متناه فسه) أي في الشدة أو
 الضعف وتذكير الضمير وأفراده
 باعتبار عوده إلى أحد الأمرين
 (وتنحصر) المبالغة في التبليغ
 والأعراق والغسل لا يجز
 الاستقراء بل بالدليل القطعي وذلك
 (لأن المدعى ان كان ممكنا غسلًا
 وعادة فتبليغ كقوله فعادى)
 يعني القوس (عداه) هو الموالاة
 بين الصيدين بصرع أحدهما على
 اثر لا آخر في طلق واحد (بين نور)
 يعني الذكر من بقرا الوحش (ونجبة)
 يعني الاتى منها (دراكا) أي متتابعة
 (فلم ينضج جماد في غسل) مجزوم
 معطوف على ينضج أي لم يعرق فلم
 يغسل ادعى ان فرسه أدرك ورا
 ونجبة في مضمار واحد ولم يعرق
 وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان
 ممكنا عقلا لاعادة فاغراق كقوله
 ونكرم جارا ما دام فينا وتبعه)
 من الاتباع أي نرسل (الكرامة)
 على اثره (حيث مالا) وسار وهذا
 ممكن عقلا لاعادة بل في زماننا يكاد
 يلحق بالمتنع عقلا (وهما) أي
 التبليغ والأعراق (مقبولان
 والا)

مجاز من كب عن كثرة صفاته وقول أبي الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد
 وقول القاضي مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب (قوله أي وان لم يكن
 ممكلاً لا عقلاً ولا عادة) هذا نفي القسم الأول أعني قوله ان كان ممكلاً لا عقلاً ولا عادة وترك
 نفي القسم الثاني أي قوله وان كان ممكلاً لا عادة بان يقول أي وان لم يكن ممكلاً لا عقلاً
 ولا عادة أو عادة لا عقلاً لا لأنه لا يتصور أن يكون شئ ممكلاً عادة ممنهها عقلاً كما أشار اليه
 الشارح بقوله لا امتناع الخ وهو له المحذوف أي وترك نفي القسم الثاني لا امتناع الخ وقال
 من قوله لا امتناع الخ تعليل لاقتضائه في تفسيره والاعلى ما ذكره اه (قوله ولا يتعكس)
 أي ليس كل ممكن عقلاً ممكلاً لا لأنه لا دائرة العقل أوسع من العادة (قوله كقولك أي
 قول أبي نواس يمدح الرشيد بأنه أخاف الكفار جمعاً من وجد منهم ومن لم يوجد) (قوله
 وأخفت أهل الشرك) أي أدخلت الرعب في قلوبهم بهم يمينك وبطشك وقوله حتى انه
 يتعين فتح كسرهمزة لا دخول اللام في خبره فانه يكون حتى ابتدائية وقوله التخافك النطف
 جمع نطفة وهي الماء الذي يتخلق منه الأدمى قال سم يجوز تفسيد هانطف أهل الشرك
 ويجوز الإطلاق اه وقوله التي لم تخلق أي لم تخلق منها الإنسان بعداً ولم تخلق هي نفسها
 أي لم توجد (قوله تمتنع عقلاً ولا عادة) وهو من الغلو المردود لهدم إشغاله على شئ من الأمور
 الآتية الموجبة للقبول (قوله الى الصحة) أي الامكان أي امكان وقوعه ولو قال الى
 ما يخرج من الامتناع لكان أموصوب والى الادب أقرب نظر الى تشبهه بالآية اه بس
 (قوله نحو لفظة يكاد) كقولك لا وحرف التشبيه كما في المصباح (قوله يكاد زية الخ)
 فلو قيل في غير القرآن هذا الزيت يضيء بلانار دة حيث قيل يكاد يضيء أفاد أن المحال
 لم يقع ولكن قرب من الوقوع بما الغلة وهو من قربة من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع
 وقرب المحال من الوقوع قرب من الصحة إذ قد تكثر أسباب الوهم التخيل به او وقوعه
 ولو كان لا يقع فان قيل قرب المحال من الوقوع محال في نفسه فيحتاج في ادعائه المقاد
 بكاد الى ما يقربه وذلك يؤدي الى التسلسل قلنا قرب المحال من الوقوع لما مر بما ذكر
 صا ليس بمحال وعلى تسليمه فيجعل كانه أمر ضروري في بعض الصور اه ع (قوله
 يضيء) فاضاءة ازيت كاضاءة المصباح من غير من نار مستعيلة عقلاً أي بالنسبة
 لعقل العوام وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لان قدرة الله تعالى صالحة لذلك
 (قوله من التخيل) أي تخيل الصحة وتوهمها لكونها شئ على الغلو يسبق الى
 الوهم امكانه لشهود شئ يغالط الوهم فيه فتبادر صحة كما يذاق من المثال وقيد بقوله
 حسننا اشارة الى أن تخيل الصحة لا يكفي وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة النطف
 فيما تقدم وانما الاعتبار بما يحسن صحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يدوا تفاؤله الوهم
 بأدنى التفات كما في اخافة النطف فليس التخيل فيه على تقدير وجوده حسناً فلا يقبل
 لعدم حسنه اه ع (قوله كقولك أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله سنابكها)

أي وان لم يكن ممكلاً لا عقلاً ولا
 عادة لا امتناع أن يكون ممكلاً عادة
 ممنهها عقلاً لا كل ممكن عادة ممكن
 عقلاً ولا يتعكس (فغلو كقولك
 وأخفت أهل الشرك حتى انه
 الضمير للشان (التخافك النطف
 التي لم تخلق) فان خوف النطف
 الغير المخلوقة تمتنع عقلاً ولا عادة
 (والقبول منه) أي من الغلو
 (أصناف منها ما أدخل عليه
 ما يقربه الى الصحة نحو لفظة
 في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه
 نار ومنها ما تضمن نوعاً حسناً من
 التخيل كقوله عقدت سنابكها)
 أي حوافر الجياد (عليها) يعني

جمع سنبل وهو طرف مقدم الحافر فقول الشارح أى حوافر الجياد أى أطراف مقدم
 حوافر الخيل الجياد (قوله عشيرا) مفعول عقدت (قوله بكسر العين) أى وسكون
 الناء المثلثة وفتح الباء المشافة من تحت (قوله ومن لطائف العلامة) أى الشبرا زى لمافيه
 من التورية أو التوجيه (قوله ولا تفتح فيه العين) أشار به الى ضبط غير نوع لطيف
 يتضمن الابهام أو التوجيه لأن قوله ولا تفتح فيه العين يحتمل ولا تفتح فى لفظ العشير
 حرف العين ويحتمل لا تفتح فى الغبار العين أى الجارحة المخصوصة لا يؤذنها بدخوله فيها
 ولكن المراد الاول لأن قصده ضبط الكلمة فان قلنا انه أبعد المبهين كان فيه تورية وان
 قلنا انه مساو كان فيه توجيه لأن التوجيه يبعد قصد الضبط بالقرينة لأنه يجوز تعيين
 القرينة فى التوجيه (قوله وألطف من ذلك) أى مما ذكره العلامة وهذه حكاية ذكرت هنا
 لمناستها وهى اشتغالها على هذه السكنة وهى فتح العين لا رادة معنى خفى فيكون تورية أو
 مساو وهو الأقرب فيكون توجيها وانما كانت اللفظ مما ذكره العلامة لمناستها من التلطف
 الغرب والهجو بوجه لطيف بل يستحقه بدعى القائل فقول يس الظاهران اللطافة
 فيها على حد سواء لا تخادح من التورية أو التوجيه فيها ليس بظاهر كما علمت (قوله
 البغاليق) أى اللذين يسوقون البغال (قوله عدول دار القضاء) هم شهود المحاكم (قوله
 فضرطت البغلة) أى تنقبصت بصوت قال فى المصباح ضرط يضطرطن باب يعب ضرطا
 مثل كلف ونخذه وضطرط وضطرط من باب ضرب لغة والاسم الضرطاط بالضم هـ
 (قوله فقال البغال) أى تنزيها عن أن تقابل ذلك الفعل وقوله على ما هو دأبهم أى عادتهم
 عند فعل لا بغلة ذلك (قوله بلحية العدل) أى ما علمت يقع بلحية العدل لافى وجه السائق
 وفيه تشبيه العدل برجل ذى لحية على طريق الاستعارة بالكناية (قوله الوقور) بكسر الواو
 أى الحمل وفى المختار الوقور بالفتح نفل الاذن وبالكسر الحمل وأكثروا يستعمل الوقور
 فى حمل البغل والجمار والوسق فى حمل البعير وأقررت النخلة كثر حملها والوقار بالفتح الحلم
 والرزانة وقد قرى الرجل يقر بالكسر وقار وقرة بوزن عدة فهو وقور والوقير
 التعظيم وقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا أى لا تخافون الله عظيمة هـ (قوله
 افخ العين) يحتمل أن المراد الجارحة وأراد بالمولى من يستحق منه ويحتمل أن المراد افخ
 حرف العين وقل فى لحية العدل يشخ العين وأراد بالمولى المستحق لآلئك وهو الشاهد (قوله
 فمن هذا القبيل) أى مافيه تورية أو توجيه فى مادة فخ العين (قوله فى قصيدة) أى فى
 مدح ملك (قوله علا) أى ارتفع وقوله يدعوه الورى أى التلقى وقوله ملكا أى سلطانا
 وقوله ورينما أى حيثما فتحوا عيننا أى عين ملك وهو اللام فصار ملكا بفتح اللام وله معنى
 آخر وهو أن يراد بالعين الجارحة ولو فتحوا أعينهم وتأملوه علموا أنه ملك بفتح اللام
 لا ملك بالكسر فينتجه فيه التورية والتوجيه على ما تقدم والمعنى البعيد فتح عين الكلمة
 (قوله وما يناسب) أى لكونه فيه الاشارة بضم العين الى معنى خفى ولو لم تكن الاشارة

(عشيرا) بكسر العين أى غبارا
 ومن لطائف العلامة فى شرح
 المصباح العشير الغبار ولا تفتح فيه
 العين وألطف من ذلك ما سمعت أن
 بعض البغاليق كان يسوق بغلته
 فى سوق بغداد وكان بعض عدول
 دار القضاء حاضرا فضرطت
 البغلة فقال البغال على
 ما هو دأبهم بلحية العدل بكسر
 العين يعنى أحد شتى الوقور فقال
 بعض الظرفاء على التوراة ففتح
 العين فان المولى حاضر ومن هذا
 القبيل ما دفع لى فى قصيدة
 علافا صبح يدعو الورى ملكا
 ورينما فتحوا عيننا غدا ملكا
 وما يناسب هذا المقام أن بعض
 اصحابى من الغالب

على لهجتهم امالة الحر كلت نحو
 الفضة اثنان بكاتب فقلت ان هو
 فقال ملولانا عمر بفتح العين فضحك
 الحاضر ونظروا الى كل من عرف
 عن سبب ضحكهم المسترشد
 لطريق الهواب فرمزت اليه
 بغض الجفن وضم العين ففهموا
 له قصود واستظرف ذلك الحاضر
 (لوتبتني) تلك الجباد (عقفا) هو
 نوع من السير (عليه) أي على
 ذلك السير (لامكلا) أي العنق
 اذ هي تراكم الغبار المرتفع من
 سناك الخيل فوق رؤسها بحيث
 صار ارضا يمكن سيرها عليه وهذا
 يمنع عقلا وعادة لكنه تخيل
 حسن (وقد اجتمع) أي ادخل
 ما يقرب الى العصة وتضمن التخييل
 الحسن (في قوله

تخييل لي أن سمر الشهب في الدجى
 وشدت باهداب الين اجفاني)
 أي يوقع في خيالي ان الشهب
 محسمة بالسامير لا تزول
 عن مكانها وان اجفان عيني قد
 شدت باهدابها الى الشهب اطول
 ذلك الليل وغاية سهري فيه وهذا
 تخيل حسن ولفظ تخيل يزيده
 حسنا (ومنها ما أخرج مخرج
 الهزل والخلاعة كقوله

أسكر بالامس ان عزمت على
 الشرب غدا ان ذامن العجب
 ومنه أي من المعنوي (المذهب
 الكلاخي وهو ابداعية

باللفظ ولا فيه تورية ولا توجيه ولذا قال وما يناسب ولم يقل ومنه (قوله علي لهجتهم)
 أي لغتهم (قوله كالتعرف) أي الطالب لمعرفة سبب ضحكهم (قوله المسترشد) أي طالب
 الرشد (قوله وضم العين) تفسير (قوله فتنطق للمقصود) وهو ضم عين عمر (قوله
 واستظرف ذلك الحاضر) أي اعترفوا بانظرافه المشير وفهم المشاره (قوله لوتبتني)
 أي تطلب وقد سبق أن لومن الالفاظ التي تقرب الى العصة فحينئذ يكون هذا البيت
 مما اجتمع فيه الامران (قوله هو نوع من السير) وهو السير السريع وعبارة عن عقفا
 أي سمر اسرع (قوله وهذا) أي مشى الخيل على الغبار (قوله لكنه تخيل حسن)
 نشأ من ادعاء كثرة وكثره كالجبال في الهواء (قوله ما يقرب الى العصة) كلفظ تخيل
 (قوله في قوله) أي قول القائلين الارجاني يصف طوي الليل اه مطول ومن كلامه

اقرب برأيك رأي غيرك واستشر * فالحق لا يخفى على اثنين
 المسرور مرآة تبه وجهه * ويرى قفاه يجمع مرآتين

(قوله الشهب) هي النجوم وقوله في الدجى أي ظلمة الليل متعلق بمر وقوله وشدت أي
 علقت أي وبخيل لي مع ذلك ان شدت الخ فالذي تخيل له شيطان وقوله الين أي مائلة اليه
 والظاهر أن الين يعني في له يكون يانا لا المشدود فيه (قوله محسمة بالسامير) أي في
 ظلم الليل وهذا مستحيل لأن الظلمة عرض والنجوم اجرام لكن التسليم لما رأي اجراما
 ايضا كالجواهر سميت في اجرام سود كساط تخيل الوهم أن النجوم في الظلمة كذلك قبل
 الالتفات الى دليل استعانة ذلك (قوله قد شدت باهداب الخ) شدة الاجفان باهدابها في
 النجوم مستحيل لكن لما رأى التسليم اجراما معلقة بأجبال في اجرام تخيل الوهم ان
 الاجفان مع الاهداب كذلك (قوله وهذا تخيل حسن) يدرك حسنه الذوق (قوله
 ومنها) أي من اصناف الغلو المقبول (قوله مخرج الهزل) الهزل خلاف الجد وهو
 الكلام الذي لا يراد به الا المطاوعة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة
 يقال فلان خلع العذارى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق اه سم (قوله
 أسكر بالامس الخ) فسكرة بالامس عند عزمه على الشرب غدا محال حيث أريد بالسكر
 ما يترتب على الشرب الذي هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزين المجالس
 وللتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل قال عن ثمان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف
 قوله المصنف أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج
 الخلاص مخرج العام بمعنى مجيئه موصوفا بما في العام لوجوده فيه صحيح اه (قوله ان
 ذامن العجب) أي سكره بالامس اذ اعزم على الشرب غدا (قوله ومنه المذهب الكلاخي
 وهو ابداعية الخ) قال العلامة الحفيلد لا يخفى انه شاع في عرف العرب وسائر الناس
 الاستدلال لاسيما بالخطابة والجدل لكن الشائع في الكلام الاستدلال البرهاني فلا
 يناسب أن يسمى بالمذهب الكلاخي الاستدلال بالقدمان المستلزما للمطالب على تقدير

التسليم كما لا يخفى اهـ (قوله المذهب الكلامي) أي النوع المسمى بذلك وانما نسب طريق الاستدلال الى المتكلمين وان كان المتكفل ببيانهم أهل الميزان لكامل اجتهادهم في استعمال القواعد والاستدلالية في المطالب الكلامية بحيث صاروا يضرب بهم المثل في البصيرة والزام الخصوم بأنواع الاستدلال (قوله للمطلوب) متعلق بجملة واللام بمعنى على وقوله على طريقة متعلق بإيراد وفي نسخة على طريق وعليها فتذكر الضمير في قول الشارح وهو ظاهر (قوله وهو) أي طريقة أهل الكلام وذكر الضمير لأن طريقة مضافة للمذكور كما كتبت التذكيروفي نسخة وهي وهي ظاهرة (قوله أن تكون) بالتاء المثناة فوق كما في بعض النسخ أي ألحجة وهو ظاهر وفي بعضها بالياء المثناة تحت والتذكير باعتبار كون ألحجة بمعنى الدليل أو البرهان (قوله مستلزمة للمطلوب) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلي بل ما هو أعم من ذلك اهـ ع (قوله لو كان فيهما) أي في السماء والارض آلهة الا الله أي غير الله فهي صفة لا آلهة الا الله اسم بمعنى غيره وقوله للفساد أي لما تقر عادة من فساد الحكماء فيه عند تعدد الحاكم فعلى هذا تكون الملازمة عادية ويكون الدليل اقناعيا لحصوله بالمقدمات المشهورات أي لكنهم لما نفسد افليس فيهما آلهة غير الله فهو قياس استثنائي حذف منه صغراه والنتيجة للعلم بما (قوله عن النظام) أي وهذا النظام يحقق مشاهداهم سم (قوله فكذلك المألوم) أي باطل أيضا (قوله من المشهورات الصادقة) أي بحسب الهادة فانه قد اشتهر في العرف أن المملكة لا تنظم على كين (قوله في الخطايات) أي الامور والخطايا المفسدة للظن (قوله دون القطعيات) لانه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتقوا وقد سرح الشارح في شرح العقائد بأن ألحجة اقناعية والملازمة عادية على ما هو الاثر بالخطايات وأطال في تقرير ذلك واعترض عليه بعض المعاصرين له وانتصر له بعض تلامذته ومن أراد تنصيل المقام فعليه بجواشي شرح العقائد وحواشي المطول اهـ يس (قوله في البرهانيات) أي الادلة المفيدة لليقين (قوله وقوله) أي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتشكر النعمان من ذلك اهـ مطول وقوله فتشكر أي تغير واغتم منه لان آل جفنة أعداؤه (قوله حلفت الخ) أي حلفت لك بالله ما أبغضتك ولا خففتك ولا كنت لك في عداوة اهـ ع (قوله قال يس في هذه الآيات مناقشة من وجهين الاول انه ادعى انه اذا مدح أقواما أحسنوا اليه كان أقواما أحسن اليهم قد حوه وهذا عكس ما فعله هو وانما يحصل الالزام أن لو قال ملوك حكموني في أموالهم فدمهم والا فهو قد جعل مدحه لهؤلاء الملوك سابقا على احسانهم فلا يحصل الالزام اذا لم يكن داع الى الابتداء مدحهم الثاني في قوله * فلم ترهم في مدحهم لك أنبوا * وهل أحذري أن ما دحه مذهب وانما كان ينبغي أن يقول فلم يرهم غيرهم مدينين مدحهم لك فلا يرى شيئا من مدحنا بمدح الغير اهـ ويحجب عن

للمطلوب على طريقة أهل الكلام
وهو ان تكون ألحجة بعد تسليم
المقدمات مستلزمة للمطلوب (نحو)
لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدنا والا لزم وهو فساد
السموات والارض باطل لان
المراد به خروجهما عن النظام الذي
فيهما عليه فكذلك المألوم وهو تعدد
الآلهة وهذه الملازمة من
المشهورات الصادقة التي لا يفتنى
بها في الخطايات دون القطعيات
المعتبرة في البرهانيات (قوله)

الاول بأن المراد انك اصطفتهم بسبب مدحهم اياك واحسنت اليهم بسبب المدح اذ لو
 رأيت المدح ذنباً لما كفاك عليه وعن الثاني بأن المراد لم يرههم أحد مذبذبين وأنت من جملة
 من لم يرههم مذبذبين وعبر عن هذا العموم بالخطاب كما يقال لا ترى فلاناً الا مصلياً أى لا يراه
 أحد الا مصلياً أنت وغيرك والخطب في مثل هذه الابحاث سهل اه ع ق (قوله فلم أترك
 لنفسك) أى بسبب ذلك العيبين (قوله أى شكاً) أى فى أى لست بمبغض لك (قوله
 وليس رواء الله الخ) أى لا ينبغي للمعصوف له بالله العظيم أن يطالب ما يتحقق به الصدق
 سوى العيبين بالله اذ ليس رواء الله أعظم منه يطلب الصدق بالخلف به لانه أعظم من كل شئ
 اه ع ق (قوله لتوطئة القسم) أى للدلالة على القسم المحذوف (قوله خيانة) أى عشا
 وبغضا (قوله اللام جواب القسم) أى فى جوابه وبجواب ان محذوف دل عليه جواب
 القسم (قوله الواشى) هو الساعى بالكلام على وجه الافساد (قوله أغش) أفعال تفضيل
 والمفضل عليه محذوف يريد أغش من كل غاش وأكذب من كل كاذب اه سم (قوله
 ولكننى الخ) اشار به الى سبب مدح آل جفنة ليكون ذلك ذريعة لثنى اللوم عنه اى ما كنت
 امرأ قصدت بمدحهم التعريض بنقصك ولكننى كنت الخ أفاده ع ق (قوله أى فى ذلك
 الجانب) وأراد به الشأم اه مطول (قوله مستراد) بضم الميم وسكون السين المهملة
 والظا هـ ر أن السين زائدة وأصله مر تلخاى محل الرود الذى هو طلب الرزق وفى المختار وراد
 الكلا طلبه وبابه فال وراد بالانها بالمكسر وراد به ارتداده اتمه وفى الحديث اذا بال
 احدكم فليترد أى فليطلب ليله مكاناً ليلياً ومخدرار والرائد الذى يرسل فى طلب الكلا
 اه (قوله من راد الكلا) بالقصر اى طلبه والكلا الحشيش (قوله ملوك) مبتدأ خبره
 محذوف كما اشار له الشارح بقوله اى فى ذلك الجانب وهى جواب سؤال مقدور فكانه
 قيل من فى ذلك الجانب الذى تطلب الرزق فيه فقال فيه ملوك ويحتمل ان يكون بدل اما
 من مستراد ومذهب أو من جانب لكن يكون حينئذ على حذف مضاف اى مكان ملوك الخ
 (قوله واخوان) اى لتواضعهم فلا ينافى وصفهم بالاخوة وصفهم بالملوك (قوله أحكم)
 بضم الهمزة وتشديد الكاف أى اجعل كما (قوله اصطفتهم) فى نسخة اصطفتهم اى
 اخترتهم لصنعتك وتفضيلك (قوله آل جفنة) قال سم ذكر فى الصحاح فى فصل الجيم ان
 جفنة قبيلة من البنى وهب ذكر فى فضل الحاء جفنة بالحاء بمعنى قبيلة اه (قوله وهذه الخ)
 اى المأخوذة من الايات (قوله على طريق التمثيل) يحتمل ان هذا اشاره الى الاعتراض
 على هذا المثال بأن هذا ليس من المذهب الكلامى لان المذهب الكلامى من أنواع القياس
 والتمثيل قسيم القياس عند أهل الميزان ثم يقرر آخر يكون المثال عليه من المذهب
 الكلامى بقوله ويمكن وقد الخ ويحتمل أنه اشاره الى أن المصنف أراد بالمذهب الكلامى
 ما يشعل التمثيل اه سم وبعبارة ع ق وهذه الخجة ان قصد الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه
 كانت على طريق التمثيل الذى هو ان يحمل معلوم على معلوم مساوئه اياه على الحكيم

سألت فلم أترك لنفسك ريبة
 أى شكاً

(وليس رواء الله للمعصوف)

فكيف يحلف به كاذباً (لن كنت)

اللام لتوطئة القسم (قد بلغت

على خيانة لمبلغك) اللام جواب

القسم (الواشى أغش) من غش

اذا خان (وأكذب ولكننى كنت

امراً الى جانب من الارض فيه)

أى فى ذلك الجانب (مستراد) أى

موضع طلب الرزق من راد الكلا

(ومذهب) أى موضع ذهاب

للمجاهات (ملوك) أى فى ذلك الجانب

ملوك (واخوان اذا ما مدحتهم

أحكم فى أموالهم) تصرف فيها

كيف شئت (وأقرب) عندهم وأصغر

رفيع المرتبة (كفعلك) أى كما

تفعل أنت (فى قوم أرباصطفتهم)

أى واحسنت اليهم (فلم ترهم فى

مدحهم لئلا ذنبوا) أى لا تعاتبني

على مدح آل جفنة المحسنين الى

المعصين على كما لاتعاتب قوما

أحسنك اليهم قد حوله فكأن

مدح أولئك لا يبعد ذنباً فكذلك

مدحى لمن أحسن الى وهذه

الخجة على طريق التمثيل الذى

نسمه الفقهاء

وتقريره هنا انه حل مدحه آل جفنة على مدح القوم للمخاطب في حكم هون في العتاب
 لمساواة الاقول الثاني في علة الحكم وهي كون المدح للإحسان فان أراد المصنف
 بالمذهب الكلالي مطلق الاستدلال كان المثال مطابقا للمراد على هذا الوجه وان أراد
 به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الافتراض أو الاستثنائي لم يكن المثال مطابقا
 لما ذكر وانما يطابقه برده الى صورة الافتراض أو الاستثنائي فيقرر الافتراض هكذا مدح
 مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه ينتج مدح لا عتب فيه
 دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك في مادجه اياها باختصار
 (قوله قياسا) أي قياسا أصوليا وهو حمل أمر على أمر في حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن
 رده) أي ما ذكر من الايات (قوله لكان مدح ذلك القوم الخ) بيان الملازمة اتحاد
 الموجب للمدح وهو وجود الإحسان (قوله واللازم) وهو التالي وقوله فكذا الملازم
 وهو المقتضى أي فثبت المطلوب وهو اتقاء الذنب على بالمدح ولزم منه في العتب اذ لا عتب
 الا عن ذنب (قوله حسن التعليل) أي النوع المسمى بذلك نقول ابن قنوح يذم أجرودا
 لحجة أجرودا اذا حصت * لم تبلغ العشرين ذرة
 تطلعت فاستقبلت وجهه * فأثبتت لانتبت شهوه

(قوله باعتبار لطيف) متعلق بـ يدعى والمراد بالاعتبار النظر وباللطف الدقة كما أشار إليه
 الشارح بقوله أي بان ينظر الخ أي يثبت لوصف علة حاله كون الاثبات متعبسا بنظر دقيق
 بحيث لا يدرك كون هذا المثلث علة الامن له تصرف في دقائق المعاني (قوله غير حقيقي)
 علة لا اعتبار والمراد بالحقيقي المطابق للواقع أي الذي في الواقع انه علة كان أمرا
 اعتباريا أو حقيقيا أي موجودا خارجا (قوله غير حقيقي) هو أي الاعتبار عني الاعتبار
 نفسه استخدام أي غير مطابق للواقع يعني انه ليس علة في نفس الامر بل اعتبر بوجه
 تخيل به كونه صحيحا كان ذلك الاعتبار أمر الاعتباريا أو موجودا في الخارج (قوله علة له في
 الواقع) خبر يكون (قوله كما اذا قلت الخ) تمثيل للمعنى (قوله فانه ليس في شيء) أي في
 مرتبة من مراتب حسن التعليل (قوله وما قيل) مبتدأ وقوله فغلط خبر وجه الغلط أن
 الاعتبار هنا يعني نظر العقل وهو قد يكون حقيقيا اياها (قوله ومنشؤه الخ) أي
 ففهم أن المراد بالاعتبار الامر الاعتباري وأن المراد بقوله غير حقيقي أي غير موجود
 في الخارج فاعتراض بأنه لا حاجة لقوله غير حقيقي مع قوله باعتبار وقد فهمت المراد بكل
 من أن الاعتبار يعني نظر العقل والمنظور فيه يحتمل أن يكون مطابقا للواقع وان يكون
 غير مطابق له فيحتاج للتقسيم حيث ينفذ بقوله غير حقيقي (قوله أن أرباب الخ) يدل عما نفع
 (قوله على مقابل الحقيقي) أي الموجود خارجا (قوله ولو كان الامر كما توهم) أي من أن
 الاعتباري لا يكون الا غير حقيقي (قوله لوجب أن يكون الخ) واللازم باطل فكذا
 الملازم (قوله غير مطابق للواقع) أي مع أن بعضه مطابق للواقع وبعضها غير مطابق

قياسا ويمكن رده الى صورة قياس
 استثنائي أي لو كان مدح لا
 جفنة ذنبالكان مدح ذلك القوم
 لك أيضا ذنبا واللازم باطل فكذا
 الملازم (ومنه) أي من المعنوي
 حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف
 علة مناسبة له باعتبار لطيف أي بان
 يتنظر تطرأ شغل على لطف ودقة
 غير حقيقي أي لا يكون ما اعتبر
 علة لهذا الوصف علة له في الواقع
 كما اذا قلت قتل فلان أعاديه لدفع
 ضررهم فانه ليس في شيء من حسن
 التعليل وما قيل من أن هذا
 الوصف أعني غير حقيقي ليس بقيد
 ههنا لان الاعتبار لا يكون الا غير
 حقيقي فغلط ومنشؤه ما سمع أن
 أرباب المعنوي يطلقون الاعتباري
 على مقابل الحقيقي ولو كان الامر
 كما توهم لوجب أن يكون جميع
 اعتبارات العقل غير مطابق للواقع

(وهو أربعة أضرب) (وهو أربعة أضرب لأن الصفة)

التي ادعى لها عدة مناسبة (أما

ثابتة) قصديان علمتها (أو غير

ثابتة) أريد اثباتها (والأولى أنها

أن لا يظهر لها في العادة عدة)

وان كانت لا تخلو في الواقع عن

عدة (كقوله لم يحك) أي لم يشابه

(ثالث) أي عطاءه (السحاب

وأنما حمت به) أي صارت مجموعة

بسبب ثالث وتفوق عليها (فصميتها

الرحضاء) أي المصسوب من

السحاب هو عرق الحى فنزل المطر

من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها

في العادة عدة وقد عدله بأنه عرق

سحابها حادثه بسبب عطاء الممدوح

(أوظهر لها) أي لتلك الصفة (عدة

غير) العلة (المذكورة) لتسكون

المذكورة غير حقيقية فتكون من

حسن التعليل (كقوله

ما به قتل أعاديه ولكن

يتى اخلاف ما ترجوا الذئاب

فان قتل الاعداة في العادة لدفع

مضرهم) وصفوا المملكة عن

منازعتهم (لأن المذكورة) من أن

طبيعة الكرم قد غلبت عليه

وحجة صديق رجاء الراجين بعثته

على قتل اعاديه لما علم من أنه اذا

توجه الى الحرب صارت الذئاب

ترجوا اتساع الرزق عليها بطوم من

يقتل من الاعادى وهذا مع أنه

وصف بكمال الجود وصف بكمال

الشجاعة حتى ظهرت للعبوات

لواقع (قوله وهو أربعة أضرب) أي باعتبار الصفة وأما العلة في الجميع فهي غير مطابقة
للواقع (قوله بيان علمها) أي يحسب الدعوى لا يحسب الواقع لأنها بحسبه ليست علة
لأن الفرض أنها غير مطابقة للواقع (قوله أما أن لا يظهر لها في العادة عدة) أي غير التي
أريد بيانها (قوله وان كانت الخ) أو واللحال (قوله لا تخلو في الواقع عن عدة) لما تقر بأن
الشيء لا يكون الحكمة وعدله توصيه لأن القادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو رتب
الامور على الحكم تفضلا منه وإذا عبر المصنف بلا يظهر دون لا يوجد (قوله كقوله)
أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله السحاب) أي عطاؤه جمع صحابه وقيل السحاب
اسم جنس (قوله وانما حمت به الخ) أي فليس اسمانها بكثرة الامطار سببه طلب مشابهة
الممدوح في الاعطاء لأن السحاب لا تطاب المشابهة لغرض ليست منها الماشاهدة من عزيز
عطائه (قوله بسبب ثالث) أي بسبب شهوده حصل غيره وتغفظنا عنه الحى فعلة الحى
التي هي عدة في نزول المطر الغيرة والغيط (قوله وتفوقه) أي علوه (قوله الرضاء)
بالمهملتين والمجسة على وزن السقاء عرق الحى (قوله أي المصبوب) أي المطر النازل
(قوله تنزل المطر من السحاب) أي الذي تضمنه الكلام (قوله بأنه عرق سحابها) أي بأنه
سحابها ذات العرق فهو من اضافة الصفة للموصوف وهو على حذف مضاف أي وتلك
العدة غير مطابقة للواقع (قوله أوظهر لها) أي في العادة اه سم (قوله عدة غير الخ) أي
مطابقة للواقع أم لا جواز أن تكون من المشهورات الكاذبة (قوله المذكورة) أي التي
يذكرها المتكلم (قوله لتسكون المذكورة غير حقيقية) أي غير مطابقة للواقع أي ليست
عدة في الواقع (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله ما به الخ) أي ليس به
سبب قتل الخ من غيظ او خوف حتى يكون القتل لاشفاء غيظه وللاستراحة من رقب
مضرهم (قوله ولكن يتى) أي ولكن جملة على قتلهم أنه يتى أي يغيب اخلاف
ما ترجوه الذئاب منه من اطعامهم لحوم الاعداة لانه لو لم يقتلهم فأت هذا المرجو للذئاب
فأله تجنب خلف مرجو الذئاب المستلزم لتحق مرجوهم فالعدة لتحقيق مرجوهم
(قوله فان قتل الاعداة) أي قتل الملوك الاعداة في العادة انما هو لدفع الخ (قوله وعرفو
المملكة) أي خلوها (قوله صدق) أي تحقق رجاء أي مرجو الراجين أي اطعامهم
من لحوم الاعداة (قوله لما علم الخ) أي وانما علم بأن الذئاب ترجت منه ما ذكر لما علم الخ
(قوله صارت الذئاب ترجوا الخ) أي لانه عودها اطعام لحوم الاعداة (قوله وهذا) أي
قوله ولكن يتى الخ (قوله وصف بكمال الجود) أي حيث انه لو لم يصل اليه الا بالقتل ارتكبه
(قوله حتى ظهرت الخ) فيه حمل الذئاب على حمية نها ومنهم من حملها على الرجال وجل
الصوم على الاموال والغنية اه بس (قوله الهم) أي الغير الناطقة (قوله اما يمكنه) أي
ولو لم تقع (قوله كقوله) أي قول مسلم بن الوليد اه مطول (قوله يا واسبيا) أي ساعيا
بالكلام على وجه الانسداد وقوله حست صفة لوابسيا حسن الاسماء هو الصفة المعللة

الهم (والثانية) أي الصفة الغير الثابتة التي أريد اثباتها (اما يمكنه) كقوله يا واسبيا حست فينا

وعلمها بقوله نبي الخ اى لاجل ان اساءتك اوجبت حذارى منك فلم ابلت لئلا تشهر بما
 عندي ولما تركت البكاء نجا انسان عيني من الغرق بالدوم وقد اوجبت اساءتك نجاة
 انسان عيني (قوله اساءته) اى افساده (قوله حذارى) مصدر مضاف للمفعول والقاعل
 محذوف كما اشار له انشراح ويتهدى بنفسه كما هنا ومن كما فى قول المصنف حذارى منه
 (قوله من الغرق) اى اى عدم ظهور الانسان من اطلاق اسم المزموم على الا لازم او هو
 كناية عن العمى (قوله خوفانه) اى خوفامن الواشى ان يطلع عليه فيشهر بما عنده (قوله
 او غير ممكنة) عطف على ممكنة بان تكون مستحيلة لان نية الخدمة انما تكون ممن له اذ رالب
 بخلاف غيره كالجوزاء (قوله كقوله لولم الخ) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا
 بهذا المعنى فترجمه مطول وقوله فترجه اى عزبه وقال المصنف فى الايضاح واما الرابع
 فعنى بيت فارسى ترجمته اه وقال كقوله ولم يقل كقولى اما للترديد وانظر المعناه فانه مقول
 للفارسى تأمل (قوله لولم تكن نية الخ) لوتفقدنى مدخولها شرط وجوبها شرطها هنا نية
 نية الخدمة وجوابها نية رؤية نطاق الجوزاء فتفقد لولمى هذين النقيضين فتلبت نية الخدمة
 ورؤية نطاق الجوزاء والنطاق ما يشده الوسط وقد يكون من معايل الجوزاء حتى يكون
 لعقد خالص من الدرر اذ بالنطاق هنا حالة شبيهة بالانتطاق الحسى وهى كون الجوزاء
 أحاطت بها تلك النجوم كاحاطة النطاق الذى فيه جواهر فصل كعد من الدرر بوسط
 انسان واعلم ان الواشى استعمل الين استعمال المنطقة وهو الاستدلال بالعلم بانتقاء التالى
 على العلم بانتقاء المتقدم واستعمال الغويين وهو الاستدلال بانتقاء المتقدم على انتقاء التالى
 فى الخارج واعلم ان علم الانتطاق فى الخارج نية الجوزاء الخدمة فالانتطاق دليل على نية
 الخدمة أى العلم بها اذا علمت هذا فاعلم ان الرؤية على العلم بنية الجوزاء الخدمة فيكون
 جاريا على استعمال المنطقة وعلى هذا فالمراد بالعلم ما كان علمه فى العلم ولكن الظاهر ان
 مرادهم بالعلم ما كان علمه فى الوجود لا فى العلم (قوله الجوزاء) هى برج من البروج
 الفلكية (قوله من انتطق) اى مأخوذه منه وقوله اى شد النطاق أى المنطقة بوسطه
 (قوله صفه) وعلمت رؤية النطاق أى الحالة الشبيهة بقوله غير ممكنة أى لان الشبهة لا تكون
 الا من العاقل كما تقدم (قوله وفيه بحث) اى فيما قاله فى الايضاح (قوله لان مفهوم هذا
 الكلام) أى البيت أى ما يفهم منه بحسب الاستعمال اللغوى وحده فقال ان فى هذا
 البحث اعتراضا باصطلاح على اصطلاح آخر (قوله علمت رؤية الخ) أى على قاعدة اللغة
 (قوله كما يقال الخ) تنظير من جهة أن الاول علمه والثانى معلول (قوله ومنه) أى رؤية
 الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة للخ (قوله فيكون من الضرب الاول) وهو الصفة
 الثابتة اى لامن الضرب الرابع (قوله وما قبل الخ) حاصله أنه جواب عن المصنف برد
 قول المعترض فيكون من الضرب الاول وما له أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون
 من هذا الضرب بأن يراد الانتطاق الحقيقى لاحالة شبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجوزاء

اساءته * نجي حذارىك) أى
 حذارى اياك (انسانى) أى انسان
 عيني (من الغرق) فان استحسن
 اساءة الواشى يمكن لكن لا مخالف
 الشاعر (الناس فيه) اذ لا يستحسنه
 الناس (عقبه) أى عقب الشاعر
 استحسن اساءة الواشى (بان)
 حذارى منه) أى من الواشى (نبي)
 انسانه من الغرق فى الدموع)
 حيث ترك البكاء خوفانه (او غير
 ممكنة كقوله

لوم تكن نية الجوزاء خدمته

لما رأيت عليها عقد منتطق)
 من انتطق أى شد النطاق وحول
 الجوزاء كواكب يقال لها نطاق
 الجوزاء قبة الجوزاء خدمة
 المدوح صفة غير ممكنة قصده
 اثباتها كذا فى الايضاح وفيه بحث
 لأن مفهوم هذا الكلام هو أن
 نية الجوزاء خدمة المدوح علمه
 رؤية عقد النطاق عليها أعنى
 رؤية حالة شبيهة بانتطاق المنتطق
 كما يقال لولم تجنى لم أكرمك بمعنى
 أن هذه الأكرام هو الجنى وهذه
 صفة ثابتة قصده تعليلها بنية
 خدمة المدوح فيكون من
 الضرب الاول وما قبل

غير ثابتة (قوله انه) أى الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أى الحقيقي (قوله فهو مع
أنه الخ) رد لما قيل من وجهين الاول مخالفته لما فى الابضاح والثاني أن المراد بالانتطاق
الحالة الشبيهة به لا الحقيقي كما ذكره هذا القائل (قوله يخالف صريح كلام المصنف فى
الابضاح) اذ كلامه صريح فى أن العمل بنية الخدمة والظن برؤية الانتطاق لا العكس
كما ذكره هذا القائل (قوله لأن حديث انتطاق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله ثابت
بل بحسوس) أى فلا يكون من هذا المضرب (قوله والاقراب الخ) هذا يوافق ما فى
الابضاح لمخالفه كما هو ظاهره (قوله بانتفاء الثانى) هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه
يكون برؤية الانتطاق لأن نفي النفي اثبات وقوله على انتفاء الاول ودفعه بنية الجوزاء
خدمته وانتفاؤه يكون بنية اخدمته لأن نفي النفي اثبات (قوله على انتفاء الاول)
أى على العلم به (قوله فيكون الانتطاق) أى الجمازى عليه الخ وعبرة المطول فيكون رؤية
ما على الجوزاء من بنية الانتطاق عليه الخ اه (قوله أى دليلا عليه) تفسير لقوله عليه
(قوله مع أنه) أى كون بنية الجوزاء الخدمة (قوله ما بنى على الشك) أى تعليل بنى الخ
(قوله لأن فيه) أى فى حسن التعليل ادعاء أى لتحقق العلة وقوله واصرار أى على
ادعاء التحقق (قوله كنوله) أى قول أى غلام اه مطول (قوله الغز) أى البيض لأن
البيض أكثرهم وعامن السود (قوله غين) أى دفن (قوله أى تحت الربى) أى فى
البيت الذى قبله وهو قوله

رباشعت ربح الصبا بنسبها * الى المزن حتى جادها وهو ما مع

يعنى ساقط ربح المزن اليها وتاجد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل
اه مطول قال الفري الرباع ربة وهى التل المرتفع من الارض وشفعت ان كانت
الرواية على صيغة المبني للهفوعول فهو من الشفع يعنى الضم وان كانت على صيغة المبني
للفاعل فالظاهر أنه من الشفاعة بعناها التعارف والنسيم يطلق على نفس الريح
ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزن وهى السحاب
الايض والغيم فى جادها الربا والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد فى البيت
الاول بقريشة الموصف بالجمع اه وقوله جمع ربة مثله الراء كما فى سم (قوله الاصل ترقا
بالمهمزة الخ) اعلم أن رقى رقى كعلم يعلم ويهوى يرضى معناه صعد وأما رقا بالمهمزة ترقا
فهي ما سكن يسكن كما هنا (قوله تخففت) أى الهمزة للضرورة بقولها الفاعل غير قياس لأن
الهمزة التى تبدل الفاء شرط سكوتها (قوله على سبيل الشك) فكأنه يقول أوجب
لى بكاهها الدائم الشك فى أن سبب ذلك تغييبها حبيا تحت الربا ولا يخفى ما فى تسمية نزول
المطر بكاه من لطف التجوز به حسن التعليل اه ع (قوله نهى) أى السحاب تسكى
عليها أى تنزل دموعها على الربا لاجل الحبيب الذى تحتها (قوله التفرع) بالعين
المهملة وهو فى اللغة جعل الشيء فرعا غيره وقد روى بالعين المجمة وهو الافاضة والصب

انه أراد أن الانتطاق صفه متمسكة
المبوت الجوزاء وقد أثبت الشاعر
وعلاها بنية خدمة الممدوح وهو
مع أنه مخالف لصرح كلام المصنف
فى الابضاح ليس بشئ لأن حديث
انتطاق الجوزاء أعنى الحالة الشبيهة
بذلك ثابت بل بحسوس والاقراب
ان يجعل لوهنا مثله فى قوله تعالى
لو كان فيها الهة الا الله لفسدنا أعنى
الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء
الاول فيكون الانتطاق عليه كون
نية الجوزاء خدمة الممدوح أى
دليلا عليه وعلى العلم مع أنه وصف
غير ممكن (والحق به) أى بحسب
التعليل (ما بنى على الشك) ولم يجعل
منه لأن فيه ادعاء واصرار والشك
بنا فيه (كقوله كان السحاب الغمر)
جمع الاغمر والمراد السحاب الماطرة
الغزيرة الماء (تغيب تحتها) أى
تحت الربا (حبيا فارتقا) الاصل
ترقا بالمهمزة تخففت أى ما تسكن
(لهم مدامع) عال على سبيل الشك
نزل المطر من السحاب بأنها
غيت حبيا تحت تلك الربا فهى
تسكى عليها (ومنه) أى معنى
المعنى (التفرع) وهو أن يثبت

فوجه تشبيه هذا القسم بذلك على هذه الزاوية هو أن المتكلم قد فرغ الحكيم أي من
 المتعلق الأول إلى الثاني اه فتري (قوله لمتعلق امر) أي المنسوب لامر فالمراد بالمتعلق
 النسبة والارتباط ومصدق الامر في البيت المخاطبون المضاف لهم الدماء ومنعقله الدماء
 وقوله حكم أي محكوم به كالشفاء ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله
 لمتعلق له آخر كالأحلام أي لمتعلق كائن له وآخر صفة لمتعلق (قوله على وجهه بشعر بالتفريع)
 أي تفريع الثاني على الأول والمراد بتفريعه عليه كونه ناشئاً ذكره عن ذكر الأول حيث
 جعل الأول وسيلة إليه معني أن الثاني في قصد المتكلم لا يستقل عن ذكر الأول أي فلا بد
 أن يكون بأشياء الحكم للثاني على وجهه التفريع على إثباته للأول وليس المراد
 التفريع في الوجود وقال الفنري أراد بالتفريع التعقيب الصوري والتشبيه في الذكر
 كما ينشئ عنه لفظ الوصف فيما يأتي لان شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء
 أحلامهم لرد مقام الجهل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر أصلاً فلا يلزم أن التشبيه في قوله
 كإدماء كيدل على أن أمر التفريع على كسر ما ذكره الشارح اذ التشبيه به أصل
 والمشبه فرع فلا حاجة إلى اعتبار القاب على أن الكاف في مثله ليست للتشبيه بل لجزء
 التعليل كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما هذا ك اه (قوله والتعقيب) نفس (قوله
 احتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) كذا في المطول بزيادة لفظة وهو قبل
 احتراز قال الفنري الظاهر أن هو راجع إلى قوله على وجهه بشعر الخ فالوجه أن يحتز
 بما ذكره عن نحو قولنا غلام زيد راكب وأبوه راكب كما وقع في أكثر نسخ المختصر لان
 اعتبار اتحاد الحكم المثبت لمتعلقين يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لاحد
 المتعلقين الركوب ولا آخر الزجولية اه سم (قوله عن نحو غلام زيد راكب وأبوه
 راجل) أي ماش فالحكم المشي والركوب والامر هو زيد ومنعقله الغلام والاب فلوقيل
 كما أن أباه راكب كان من قبيل التفريع (قوله كقوله) أي قول الكسبي من قصيدة يمدح
 بها أهل البيت اه مطول (قوله أحلامكم) أي عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر
 فالتأني في الامر (قوله لسقام) يفتح السمين المرض وما في كإدماء كم زائدة لاتممع الجار
 من العمل كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم أي فبرحمة فتكون الدماء هنا مجروراً
 بالكاف وما بعده أعني تشني من الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون
 مرفوعاً على الابتداء وما بعده خبره اه فتري (قوله من عض الكلب) بسكون اللام
 وقوله الكلب بكسر اللام أي العقور وهو الذي يأكل لحوم الناس (قوله الشج) أي انفع
 اه سم (قوله من شرب دم ملك) لأن الدواي بالنجس غير شرب النجس جاز وكيفية ذلك
 كما في عق والفنري أن بشرط الشريف من اصبع رجله اليسرى فيؤخذ من ذمه قطرة
 فيجعل على غرة ثم يطعمها المصاب فقرباً بإذن الله تعالى (قوله دم ملك) المناسب شريف
 لأن البيت المذكور في آل البيت ولذا قال ع ق ان انفع أدوية دماء الاشراف (قوله

لمتعلق امر حكم بعد اثباته أي
 اثبات ذلك الحكم (لمتعلق له آخر)
 على وجهه بشعر بالتفريع
 والتعقيب احتراز عن نحو غلام زيد
 راكب وأبوه راجل (كقوله)
 أحلامكم لسقام الجهل شافية
 كإدماء كم تشني من الكلب
 هو يفتح اللام شبه جنون يحدث
 للإنسان من عض الكلب المكاب
 ولادوا له أن يجع من شرب دم ملك
 كما قال الجاسي
 قوله الميسري في بعض النسخ البني
 لا تحذر اه

بناءً على كفاية ما جمع قاض وقوله وأما جمع آس كقاض وهو العليوب والعلاج يقال له
 آسى كفى والدواء آساء كدواء وقوله كأم أى جراحة أى أنتم تبنون المكابر وتؤنسونهما
 باظهارها وتطبون جراح القلوب بالاحسان (قوله من داء الجهل) الاضافة للبيان
 (قوله بعينى) أنتم ملوك واشراف) أخذ من قوله كما دماؤكم الخ وقوله وأرباب العقول
 الراجحة الخ أخذ من قوله وأحلامكم الخ (قوله تأكيد المدح بما) أى مدح يشبه الخ
 (قوله وهو ضربان) قال الحفيد الاظهر أن يقول ضرب لقوله فيما بعد ومنه ضرب آخر
 وكأنه زعم أن المشهور منه الضربان الاولان اه (قوله من صفة) كالعيب فى البيت
 الآتى وقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى ككسر خد السيف من الاعادة (قوله بتقدير
 دخولها) أى بتقدير ادغام دخولها على وجه الشك المقاد بالعلية لان. فى الاستثناء
 أن يستثنى هذا العيب من المنى الذى بتقدير دخولها أن كان عيباً وغرة بتقدير دخولها أن
 يكون الاستثناء متصلاً فى التعليل بالجمال فإن تعليل نقبض الدعوى على كون القلول
 عيباً لا يتأتى الا اذا كانت القلول داخله فى العيب المنى (قوله دخولها فيها) بأن ندعى
 أن لصفة الذم فردين فرداً متعارفاً وهو المشتمل على الذم وفرداً غير متعارف وهو الفرد
 المشتمل على المدح كالشعباءة بأن ندعى أنهم فرد من افراد العيب المنى (قوله كقوله)
 أى قول النابغة الذبياني اه مطبول (قوله ولا عيب فيهم الخ) انما كان من تأكيد
 المدح الخ لأن نفي العيب على وجه المدح نعم أكد ذلك بآيات صفة المدح وانما كان
 مشبهاً للذم لأن ما بعد ادادة الامتناء محالاً قبلها فان كان ما قبلها نفي عيب مشبهاً
 هنا كان ما بعدها إثبات عيب وعكسه وهكذا وحيداً غير متعارف من صورته مودة
 ذم وإن كان ليس ذمياً فى الواقع فهو يشبه الذم فى الصورة فتأمل (قوله جمع فل) بفتح
 الفاء كلفس وفلوس (قوله فى حد السيف) يقتضى أنه قيد فى مفهوم الفل اه سم
 وقال العصام فى أطول جمع فل كحد والفل النلسواء كان فى حد السيف أو غيره اه (قوله
 الكتاب) جمع كنية وهى الجماعة المصدرة للقتال (قوله أى مضاربة الجيوش) تفسير
 لقراء الكتاب على الف والقتل المرتب (قوله أى أن كان فلول الخ) جواب ان محذوف
 أى ثبت العيب فيهم والافلا وحاصله أن المذمى سالبه كلمة أنتم ابذل الخ والافان
 المذمى باطل بقبضه وبيان الدليل أن قوله غير أن سوف فهم الخ يشير الى جله تشرطية
 مشبهة على موجبة جزئية وهى ثبت العيب فيهم وهى تناقض السالبة التكمية بتقدير
 الشرطية ان كان فلول السوق عيباً ثبت العيب فيهم لان القلول قائم بسوف فهم واللازم
 وهو ثبوت العيب بهم باطل لانه متعلق على محال وهو كون القلول عيباً والمتعلق على المحال
 محال واذا بطل اللام الذى هو الموجبة الجزئية ثبت قبضه وهو مدعانا الذى هو سالبة
 كلية وبهذا يظهر كلام المنصف (قوله ان كان فلول السيف) أى القلول المعهود للسيف
 وهو القلول من مضاربة الجيوش والافا القلول قد يكون عيباً اه أطول (قوله ثابت)

بناءً على كفاية ما جمع قاض وقوله وأما جمع آس كقاض وهو العليوب والعلاج يقال له
 آسى كفى والدواء آساء كدواء وقوله كأم أى جراحة أى أنتم تبنون المكابر وتؤنسونهما
 باظهارها وتطبون جراح القلوب بالاحسان (قوله من داء الجهل) الاضافة للبيان
 (قوله بعينى) أنتم ملوك واشراف) أخذ من قوله كما دماؤكم الخ وقوله وأرباب العقول
 الراجحة الخ أخذ من قوله وأحلامكم الخ (قوله تأكيد المدح بما) أى مدح يشبه الخ
 (قوله وهو ضربان) قال الحفيد الاظهر أن يقول ضرب لقوله فيما بعد ومنه ضرب آخر
 وكأنه زعم أن المشهور منه الضربان الاولان اه (قوله من صفة) كالعيب فى البيت
 الآتى وقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى ككسر خد السيف من الاعادة (قوله بتقدير
 دخولها) أى بتقدير ادغام دخولها على وجه الشك المقاد بالعلية لان. فى الاستثناء
 أن يستثنى هذا العيب من المنى الذى بتقدير دخولها أن كان عيباً وغرة بتقدير دخولها أن
 يكون الاستثناء متصلاً فى التعليل بالجمال فإن تعليل نقبض الدعوى على كون القلول
 عيباً لا يتأتى الا اذا كانت القلول داخله فى العيب المنى (قوله دخولها فيها) بأن ندعى
 أن لصفة الذم فردين فرداً متعارفاً وهو المشتمل على الذم وفرداً غير متعارف وهو الفرد
 المشتمل على المدح كالشعباءة بأن ندعى أنهم فرد من افراد العيب المنى (قوله كقوله)
 أى قول النابغة الذبياني اه مطبول (قوله ولا عيب فيهم الخ) انما كان من تأكيد
 المدح الخ لأن نفي العيب على وجه المدح نعم أكد ذلك بآيات صفة المدح وانما كان
 مشبهاً للذم لأن ما بعد ادادة الامتناء محالاً قبلها فان كان ما قبلها نفي عيب مشبهاً
 هنا كان ما بعدها إثبات عيب وعكسه وهكذا وحيداً غير متعارف من صورته مودة
 ذم وإن كان ليس ذمياً فى الواقع فهو يشبه الذم فى الصورة فتأمل (قوله جمع فل) بفتح
 الفاء كلفس وفلوس (قوله فى حد السيف) يقتضى أنه قيد فى مفهوم الفل اه سم
 وقال العصام فى أطول جمع فل كحد والفل النلسواء كان فى حد السيف أو غيره اه (قوله
 الكتاب) جمع كنية وهى الجماعة المصدرة للقتال (قوله أى مضاربة الجيوش) تفسير
 لقراء الكتاب على الف والقتل المرتب (قوله أى أن كان فلول الخ) جواب ان محذوف
 أى ثبت العيب فيهم والافلا وحاصله أن المذمى سالبه كلمة أنتم ابذل الخ والافان
 المذمى باطل بقبضه وبيان الدليل أن قوله غير أن سوف فهم الخ يشير الى جله تشرطية
 مشبهة على موجبة جزئية وهى ثبت العيب فيهم وهى تناقض السالبة التكمية بتقدير
 الشرطية ان كان فلول السوق عيباً ثبت العيب فيهم لان القلول قائم بسوف فهم واللازم
 وهو ثبوت العيب بهم باطل لانه متعلق على محال وهو كون القلول عيباً والمتعلق على المحال
 محال واذا بطل اللام الذى هو الموجبة الجزئية ثبت قبضه وهو مدعانا الذى هو سالبة
 كلية وبهذا يظهر كلام المنصف (قوله ان كان فلول السيف) أى القلول المعهود للسيف
 وهو القلول من مضاربة الجيوش والافا القلول قد يكون عيباً اه أطول (قوله ثابت)

شي من العيب على هذا التقدير
(في المعنى تعليل بالمحال) كما يقال
حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل
في سم الخياط (فالتأ كيد فيه) اي
في هذا الضرب (من جهة انه
كد عوى الشيء بيسه) لانه علق
نقيض المدعى وهو اثبات شيء من
العيب بالمحال والعلق بالمحال محال
فعدم العيب متحقق (و) من جهة
(ان الاصل في) مطلق (الاستثناء)
هو (الاتصال) أي كون
المستثنى منه بحيث يدخل فيه
المستثنى على تقدير السكون عنه
وذلك لما تقر في موضعه من ان
الاستثناء المنقطع مجاز واذا كان
الاصل في الاستثناء الاتصال (فذكر
اداته قبل ذكر ما بعدهما) يعني
المستثنى (بهم اخراج شيء) وهو
المستثنى (مما قبلها) اي ما قبل
الاداة وهو المستثنى منه (فاذا
وليها) اي الاداة (صفة مدح)
وتحول الاستثناء من الاتصال
الى الانقطاع (جاء التأ كيد) لما
فيه من المدح على المدح والاشعار
بأنه لم يجد صفة مذم حتى يستقيم
فاضطر الى استثناء صفة مدح
وتحويل الاستثناء الى الانقطاع
(و) الضرب (الثاني) من تأ كيد
المدح بما يشبه الذم (ان ثبت لشي
صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء)
أي يذكر عقيب اثبات صفة المدح
لذلك الشيء اداة استثناء (بليها صفة

الخ) كلام مستأنف وهو فعل ماضٍ والفاعل ضمير يعود على الشاعر وهو تفریع على
الشرطية (قوله أي هذا التقدير) أي المقدّر (قوله بالمحال) وهو كون القول عيباً
(قوله حتى يبيض القار) وهو الزفت (قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط) أي حتى يدخل
ما هو من في عظم الجرم وهو البعير فيها ومن في ضيق المسلك وهو ثقبه الابرة اه فغري
(قوله من جهة انه) أي اثبات المدح فيه وقوله كد عوى الشيء أي الحسى (قوله نقيض
المدعى) وهو عدم العيب وقوله وهو أي النقيض اثبات الخ وقوله بالمحال وهو كون القول
عيباً (قوله ان الاصل) أي الكثير (قوله في مطلق الاستثناء) أي في مطلق أدوات
الاستثناء بطلن النظر عن المواد والمحال فلا ينافي ما يأتي من أن الانقطاع أصل نظر المواد
وقال سم قوله الاستثناء لعل المراد اداة الاستثناء وبزيد امر ان القول انه لو اريد به لفظ
الاستثناء لم يفد هنا شيئاً اذ الموجود في الامثلة الاداة لالفظ الاستثناء والثاني قوله الاتي
فذكر اداته الخ فجعل مدار فهمه الاتصال على الاداة فتأمل اه (قوله أي كون الخ) تفسير
للاتصال (قوله وذلك) أي كون الاصل الاتصال (قوله من أن الاستثناء المنقطع مجاز)
أي الاداة مع الانقطاع مجاز أي ان استعمال الاتي المنقطع مجازاً وما اطلاق لفظ الاستثناء
على المنقطع حقيقة وهو قول وعليه ع و غيره (قوله مجاز) أي لان الاستثناء اخرج
وهو فرع الدخول ولا دخول في المنقطع أفاده بعض الافاضل وهذا على ان المراد
بالاستثناء لفظ الاستثناء وهو قول حكى بصيغة التريض (قوله قد كراداته) أي الاستثناء
بمعنى اخراج شيء من افراد ما نقاه من الذي ويريد اثباته حتى يحصل فيه شيء من العيب اه
مطول (قوله وتحول الخ) أي بعد ان فوهم الاتصال من مجرد ذكر الاداة والمراد بتحويله
الى ما ذكر ظهور ان المراد الانقطاع (قوله على المدح) أي بعده كنى العيب عنهم (قوله
والاشعار الخ) عطف على المدح الجبر وبعين عطف تفسير (قوله وتحويل) عطف على
استثناء (قوله والضرب الثاني) وهو المنفصل (قوله أن ثبت لشي) كالتي عليه الصلاة
والسلام وقوله صفة مدح ككونه أفسح الارب (قوله ويعقب) أي اثبات الصفة لشي
وفي نسخة وتعقب بشديد اتفاق أي تلك الصفة (قوله اداة استثناء) نائب فاعل يذكر
(قوله بليها صفة مدح) ككونه من قر يش قال ع و يؤخذ من مثاله من هذا الضرب
أن الصفة الثانية لا بد أن تكون مؤكدة لا ولي ولو بطريق الزوم حتى لو قيل مثلاً زيد
كرم غير أنه حسن الوجه لم يكن من هذا الباب اه (قوله أنا أفصح الخ) الحديث بهذا
اللفظ غريب وأما بالنظر أنا أفصح من نطق بالاضاد فروع فاثبات الافصح على جميع العرب
يشعر بكماها وقوله غير أني من قر يش مستلزم لتأكيد الفصاحة اذ قر يش أفصح العرب وانما
كان هذا مشبه للذم لان أصل ما به الاداة مخالفة لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح
كما هنا فالاصل أن يكون ما به ما به مدح فكان مدحاً في صورة ذم لان ذلك أصل دلالة

الاداة (قوله) يد بمعنى غير) مختص بالمنقطع مضافا الى أن كذا في الرضى وزعم المغنى أن
 يد للتعليل فالمعنى أنا أفصح العرب لاجل انى من قرئش ولا يخفى أن هذا التعليل لا يثبت
 المدعى وجعل ابن مالك تقدير الكلام ولا نقصان في فصاحتى الا انى من قرئش فهو من
 الضرب الاول وفي القاموس يدو بايد بمعنى غير ومن أجل اه أطول (قوله وهو) أى غير
 اداة استثناء أى فبعد كذلك لانه معناه اه سم (قوله وأصل الاستثناء الخ) الوجه حذف
 لفظ أصل لانها لوهم خلاف المراد خصوصا اذا انضم لها لفظ أيضا فانه يقتضى أن الأصل
 فى الاول الانقطاع فىنا فى ما مر وقول الشارح كما أن الاستثناء فى الضرب الاول منقطع
 يشبه لما قلنا اذ لم يتعرض للأصلية وبعضهم يجعله إشارة الى أن هذا الضرب قد يكون
 الاستثناء فيه متصلا بأن كان المستثنى منه عاما نحو زيد جمع كل كمال لأنه كريم (قوله أن
 يكون منقطعا الخ) اما الانقطاع فى الضرب الاول فلان الغرض أن معناه أن يستثنى
 من العيب خلافة فلم يدخل المستثنى فى جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع فى هذا
 الضرب فلاستثناء العموم فى المستثنى منه فيه وانما كان الأصل فى هذين الضربين الانقطاع
 لأن ضابطهما لا يتأتى الا اذا كان الاستثناء منقطعا (قوله وهذا) أى كون الأصل فى
 هذين الضربين الانقطاع (قوله لا يتأتى كون الأصل الخ) لأن أصالة الانقطاع نظرا
 لخصوص الضر بين واصله الإتصال نظر المطلق الاستثناء فلا تنافي بين كلامي أنصف
 (قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء فى كل من الضربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال
 لكنه الخ وحاصل الفرق أن الضرب الاول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد اداة الاستثناء
 فيما قبله لكونه صفة عامة والضرب الثانى لا يجوز فيه ذلك لعدم كون الصفة التى قبل
 الاداة عامة (قوله وهو أن ذكر اداة الاستثناء الخ) لا يخفى أن بين الوجهين الثانى فى
 الضرب الاول والوجه الثانى فى هذا الضرب فرقا لأن الأخرى فى الاول من صفة الذم
 المنهية فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة ذم أريد إخراجها من صفة الذم وثابتها
 للموصوف لأن الاستثناء من النقي اثبات فاذا ثبت بعد ذكره أنه صفة مدح أشعر بأنه
 لم يجد صفة ذم يثبتها فيبقى التأكيذ والإخراج فى الوجه الثانى من صفة المدح المثبتة
 فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد إخراجها من المستثنى منه ونفيم أع
 الموصوف لأن الاستثناء من الإثبات نقي فاذا ثبت بعد ذكره أنه أريد اثباته له أيضا أشعر
 بذلك بأنه لم يمكنه نقي شئ من صفات المدح عنه فيبقى التأكيذ أفاده سم وجوابه أن المراد
 بقوله الامن الوجه الثانى أى لا يشمل ما قبل فى الوجه الثانى لابعينه تأمل (قوله المبني
 على تقدير الاستثناء متصلا) أى وهو غير ممكن فى هذا اه سم أى لان كلام من المستثنى
 والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور شمول احدهما للآخرى فلا يتصور الاتصال
 (قوله ضرب آخر) هو يعود للاول فى المعنى اذا المعنى لا عيب فىنا الا الايمان ان كان عيبا
 ولو كان خلافة فى الصورة التركيبية قال الحفد ينفى أن يعلم أن الاستثناء فى هذا الضرب
 متصل بحقيقة بخلاف الضر بين السابق فانه منقطع فيما أوفى حكمه اه وناقشه ع فى

يد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء
 (وأصل الاستثناء فيه) أى فى
 هذا الضرب (أيضا ان يكون
 منقطعا كـ) ما ان الاستثناء
 فى (الضرب الاول) منقطع لعدم
 دخول المستثنى فى المستثنى منه
 وهذا لا يتأتى كون الأصل فى
 مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه)
 أى الاستثناء المنقطع فى هذا
 الضرب (لم يتدر متصلا) كما قدر
 فى الضرب الاول اذ ليس ههنا
 صفة ذم منفية عامة يمكن دخول
 صفة المدح فيها واذا لم يكن تقدير
 الاستثناء متصلا فى هذا الضرب
 (فلا يفيد التأكيذ الامن الوجه
 الثانى) وهو أن ذكر اداة الاستثناء
 قبل ذكر المستثنى يوجب إخراج شئ
 مما قبله من حيث أن الأصل فى
 مطلق الاستثناء هو الاتصال فاذا
 ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى
 جاء التأكيذ من جهة انه كدعوى
 الشئ يمينه لانه مبني على التعليق
 بالمحال المبني على تقدير الاستثناء
 متصلا (ولهذا) أى ولما يكون
 التأكيذ فى هذا الضرب من
 الوجه الثانى فقط (كان) الضرب
 (الاول) المقيد للتأكيذ من
 وجهين (أفضل ومنه) أى من
 تأكيذ المدح بما يشبه الذم (ضرب
 آخر)

وهو ان يؤق بمسئتي فيه
معنى المدح معه ولا لفعل فيه
معنى الذم نحو وماتم منا الآن
امنا يا ربنا أي ماتعيب منا
الأصل المناقب والمضار وهو
الايان يقال نعم وانتقم اذا
عابه وكرهه وهو كالضرب الأول
في افادة التأكيد من وجهين
(والاستدراك) المفهوم من لفظ
لكن (في هذا الباب) أي في باب
تأكيد المدح بما يشبه الذم
(كالاستثناء كما في قوله
هو البدر الا انه الجوز اخر

سوى انه الضرعام لكنه الويل)
فقوله الاوسى استثناء من قبل
أي من قرين وقوله لكنه استدراك
يفيد فائدة الاستثناء في هذا
الضرب لان الاق الاستثناء
المنقطع يعنى لكن
(ومنه) أي من المعنوى (تأكيد
الذم بما يشبه المدح وهو ضربان
أحدهما ان يستثنى من صفة مدح
منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير
يدخلها) أي صفة الذم فيها أي
في صفة المدح (كقوله فلان لا خير
فيه الا انه يسى الى من أحسن
اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة
ذم ويعقب باداة استثناء يليها
صفة ذم أخرى كقوله فلان فاسق
الا انه جاهل) فالضرب الأول
يفيد التأكيد من وجهين والثاني
من وجه واحد

بقوله فيه أنه ان جعل متصلاً حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده اذ ليس فيه تأكيد المدح
بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى انك ما عبت فبنا أمرا من الامور الا الايمان بعلته عيا
وليس يعيب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما تكررت من أفعال زيد الامواله فلان
ولست بما يشكر فالنزاع انما هو في المسئتي هل هو كما اعتقده المخاطب أو لا وليس من
تأكيد المدح بما يشبه الذم في شيء لانه لم يستثن مدحا كدبه مدحا هو في العيب وانما استثنى
أمرا أصل الدخول ويبي التزاع فيه هل هو كما زعم المخاطب أو لا بخلاف قولنا لا يعيب
عندنا الا الايمان ان كان عيبا فهو بمنزلة ولا يعيب فيهم البيت فالتأويل على الانقطاع معني
ففي هذا الضرب ما يفيد الأول من التأكيد بالوجهين وهما ان فيه من التعليق ما هو
كأجبات الشيء بيينة وان فيه الاشعار بطلب ذم فلا يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر اه (قوله
وهو ان يؤق بمسئتي الخ) كالايمان وقوله معه ولا تفعل وهو يتنم فيكون الاستثناء حينئذ
مفرغا (قوله وماتم) أي يافرعون فالخطاب لفرعون وهو حكاية عن مصره (قوله أي
ماتعيب) أي شيئا وأصل من الاصول الأول الخ اه سم (قوله والمضار) تفسير (قوله
نعم منه) بانه ضرب وفهم الأول هو الكثير (قوله اذ عابه) أي في شيء وقوله وكرهه أي
لاجل ذلك الشيء (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الأول مبنى على التعليق بالحال كما تقدم
ولا يجري ذلك هنا لان كون الايمان عيبا ليس بمحال بل يدل ان اعانهم عليه وقت منه
بالفعل لا نأقول اعانته لهم عليه لا يقتضي كونه عيبا ولا يتخرج عنه كونه حقا قطعاً لانها
باطلة قطعاً بمقتضى العقل الليم فليست اه سم (قوله كاستثناء) لانهم ما من واحد
اذ كل منهم ما لاخراج ما هو بصدد الدخول (قوله كما في قوله) أي قول أي الفضل بديع
الزمان الهمذا في يدح خلف بن احمد السجستاني اه مطول وقوله الهمذا في هو بفتح
الهاء والميم والنصب ستاني بكسر السين والجيم (قوله هو البدر) أقول هذا المثال على
طريق الضرب الثاني السابق لانه أثبت أولاً صفة مدح وعقب باداة الاستثناء يليها
صفة مدح أخرى الآن تلك الصفة الأخرى تعذبت فانظروا ان التأكيد مدحاً من
الوجه الثاني فقط اه سم (قوله هو البدر) أي في الرفعة والشرف وقوله الا أنه البحر
أي في السكرم وقوله زخر أي مرتفعاً من تراكم الامواج وهو حال من ذهب البحر لتأوله
بالجواد وهو محتمل للشمع فلذا اتصّب عنه الحال وقوله الضرعام بكسر الضاد المجهة أي
الاسد في الجراءة والقوة وقوله الويل قال ع ق جمع زابل وهو المطر الغزير ولم يكتب بوصفه
بكونه يجرى في السكرم عن كونه وبلا فيه لان الويلية تقتضي وجود العطاء والبحرية تقتضي
التيبول لاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة ومن الويلية كالفعل فلذا
لم يكتب بالأول عن الثاني اه (قوله تأكيد الذم) هذا عكس ما سبق وقوله بما أي بذم يشبه
المدح أي في الصورة (قوله بتقدير) متعلق بمسئتي أي بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم
أن نتي صفة المدح ذم فاذا أثبت صفة ذم بعد هذا التي الذي هو ذم جاء التأكيد وكان مشبها
للمدح لما سبق من ان الأصل فيما بعد الا بالخلافه لما قبله فايكون ما بعدها اثبات صفة المدح

فتأمل (قوله) ونحقيق وجه افادتهما التوكيد على الوجه المذكور (قوله)
 على قياس ما كنز) ويأتي فيه الضرب الآخر أعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه
 الاجهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء فهو راجع لاجل لكنه فاسق اه مطول (قوله) وهو
 المدح بشئ) كلها في الشجاعة وقوله يستمع أي يستنم وقوله المدح بشئ آخر ككونه
 سببا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله) كقوله) أي أي الطيب اه مطول (قوله) نهبت) أي
 أخذت على وجه القهر والاختطاف وقوله حوسبه أي ضمته لعمرك وهذا مبني على
 قول المصنف قوله الثاني بأن القاتل قطع على المقتول أجله ولو نزل كدعا شرا فاذ جاع ما بقي
 من أعمار قتله إلى عمره كان خالدا إلى آخر الدنيا ومذهب أهل السنة أنه لم يقطع به بل
 المقتول مات بانها أجله وقوله لهنت الدنيا أي اقبل لها هنتك أي لهني أهلها بخلوده
 (قوله) مدحه بالنهاية في الشجاعة) لان اغتيال النفوس وأخذها قهرا انما يكون
 بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها ألوجعت لناهم كانت خلوا دال ذلك على
 أن القاتل ليس أمرا اتفاقا يمكن اغتيال المتأخر في الشجاعة بل هو لما عنده من نهاية
 الشجاعة ومدحه بالنهاية في الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الأول وأما كونه سببا
 لصلاح الخ فتدبر له (قوله) على وجهه) هو كون الدنيا تمنا بخلوده وقوله استمع أي
 استنم (قوله) اذلاته نته الخ) أي فلولا يكن لهذا المدح فائدة لاهل الدنيا ما هي
 أهلها به اذلاته نته الخ (قوله) قال على الخ) إشارة إلى أن قوله وفيه الخ ليس محترعا
 للمصنف كما هو ظاهر بل من كلام على ففيه إشارة إلى الاعتراض على المصنف (قوله)
 الربيعي) بفتحين ومهملة نسبة إلى ربيعة بن زاور ربيعة الأزدي ربيعة الجوع من تميم
 وربيعة بن رشان بطن من جهينة وربيعة بن حصن بطن من كلب وربيعة بطن من طي اه
 انساب (قوله) وجهان آخران من المدح الخ) أي مدلولان بالاتزام وهما علو الهمة وعدم
 الظلم قال الحفيد بل وجود منها الإشارة إلى كمال همته حيث لم يلتفت إلى العمر فنظر
 إلى درجته الأخيرة اه ووجه الإشارة قوله لوحوته اذ لو تدل على نفي ما دخلت عليه
 فدللت هنا على أنه لم يحوه أفاده سم (قوله) أحدهما) هذا لازم لما جعل هو الأصل وهو
 النهاية في الشجاعة (قوله) أنه نهب الخ) أي مفاد أنه الخ وهو علو الهمة وذلك لان العدول
 عن الاموال إلى الاعمار انما يكون لعلو الهمة (قوله) وذلك) أي كونه نهب الاعمار
 دون الاموال (قوله) من تخصيص الخ) لان تخصيص الشيء بالذكية يقتضي الحصر (قوله)
 وهم) أي البلغاء (قوله) يعتبرون ذلك) أي التخصيص والاعراض من حيث ما يفهم منه
 اه بيم (قوله) في المحاورات) أي المحاضرات وقوله والخطايات أي الظنيات (قوله)
 وان لم يعتبره) أي التخصيص بالذكري فلا يفيد الحصر لانه لقب وهو لا مفهوما له كقوله لم
 على زيدج وقوله أئمة الاصول أي أكثرهم وقال به الدقاق والصبري من الاصوليين قال
 سمي قد ينال هذا ظاهره بالنظر للجزور فقط أي الاعمار اما اذا نظرت إلى مجموع البحار والبحرور

(وتحقيقه - ما على قياس ما كنز)
 في تأكيد المدح بما يشبه الثم
 (ومنه) أي من المعنوي (الاستيعاب)
 وهو المدح بشئ على وجه يستمع
 المدح بشئ آخر كقوله
 نهبت من الاعمار ما لوحوته
 لهنت الدنيا بأن خالد
 مدحه بالنهاية في الشجاعة) حيث
 جعل قتله بحيث يخلو وارث
 أعمارهم (على وجه استيعاب مدحه
 بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها)
 اذلاته نته لا حد بشئ لا فائدة له
 فيه قال على بن عيسى الربيعي
 (وقبه) أي في البيت وجهان آخران
 من المدح أحدهما (أنه نهب
 الاعمار دون الاموال) كما هو
 مقتضى علو الهمة وذلك مفهوما
 من تخصيص الاعمار بالذكر
 والاعراض عن الاموال مع أن
 النهب هو الذي وهم يعتبرون ذلك
 في المحاورات والخطايات وان لم
 يعتبره أئمة الاصول

فهو قيد وأئمة الأصول انما يعتبرون مفهومه اه (قوله والثاني الخ) هذا لازم لما جعل
مستتبعا وهو انه كان سببا لصلاح الدنيا (قوله في قتلهم) أي قتل مقتوليه لأنه لم يقصد
بذلك الاصلاح الدنيا وأهلها اه مطول (قوله والاما سكن للدنيا سرور بخلوها) بل
سرورها بل لاكه (قوله اذ الله قبته) ولا شك أن المعنى الآخر مضاف في الكلام (قوله)
معنى آخر) مدحا كان أو غيره قال في المطول وهذا المعنى الثاني يجب أن لا يكون مصراجه
ولا يكون في الكلام اشعارا بأنه مسوز لاجله فن قال في قول الشاعر

ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا * وأسعفنا فبن نخب ونكرم

فلما تله نعم مال فهم أتعها * ودع أمرنا ان المهمل المقدم

انه أديج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لأن الشكاية مصرح بها فكيف تكون
مدحجة ولو جعل التهنئة مدحجة لكان أقرب اه وقوله فن قال مبتدا خبره فقد سها
والقائل صاحب المفتاح والاعتراض للمصنف في الإيضاح وقول الشاعر أتعها أي أتم
ما استدانه من الذمعي أي الانعام وترك أمرنا فان أمرهم مهم والمهم مقدم اه سبراي
وقوله لأن الشكاية مصرح بها أي في قوله أبادهرنا اسعافنا وقوله ولو جعل التهنئة مدحجة
لكان أقرب أي لأن قوله فن قلت لنعم الخ دعاء للمدح متضمن لثمة بالوزارة (قوله)
وقد أسند) أي بضم وقوله الى المفعول الاول وهو قوله كلام (قوله فهو لشمله المدح
وغيره اعم الخ) أقول لا يناسب تعدد كل منهما على حد قبل المناسب جعل الادماج محسنا
ثم تقسيمه الى الاستبعا وغيره كما لا يخفى اه حفيد (قوله كقوله) أي قول أي الطبيب اه
مطول (قوله أقلب الخ) أي كقول تليق الاجتنان في ذلك الليل كثره أو جبت له الشك في
ألمه بد على الدهر ذنوبه وقوله أجناني جمع جنن وهو غطاء العين من أعلى وأسفل
وقوله أعتبها جعل اجتنانه كالسجحة حيث يعتبها ذنوب الدهر وقوله الذنوب أي ذنوب الدهر
عليه من تفرقة بينه وبين الاحبة مثلا وعدم استقامة الحال لذنوبه في الدهر لا معنى
لعتبها على الدهر (قوله فانه الخ) علة تكون البيت فيه ادماج (قوله وصف الليل
بالطول) أي المأخوذ من قوله أقلب فيه اجتناني الدال على كثرة تقلب الاجتنان الدال
على كثرة السهر الدال على طول الليل (قوله الشكاية) أي المأخوذة من قوله كافي أعتب
بها الخ وهو مفعول ضمن (قوله محتملا لوجهين) أي الحقبة الاعلى السواء فلا يتناول التورية
اه فري (قوله أي متباينين الخ) بيان للاختلاف (قوله ولا يكتفى مجزدا احتمال معنيين
متباينين) أي كما يوهمه كلام المصنف فهو اعتراض عليه نحو رأيت العين في موضع يحتمل
على السواء ان يراد به العين الجارية وان يراد به عين الذهب والفضة فليس من التوجيه
لعدم تضاد المعنيين (قوله لبت عينيه سواء) تنازع فيه المصدر وهو قول والفعل وهو
قال قال ع ق وهذا شرطيت من يئين أي من الرثل هما قوله
خاط لي عمر وبقاه * لبت عينيه سواء

(و) الثاني (انه لم يكن ظالماني
يقدمهم) والاما كان للدنيا سرور
بخلوده (ومنه) أي من المعنوي
(الادماج يقال أديج الشيء) في
يقوبه اذ الله فيه (وهو أن يضمن
كلام سبق لمعنى) مدحا كان أو
غيره (معنى آخر) وهو منصوب
مفعول ثان لضمن وقد أسند الى
المفعول الاول (فهو) لشمله
المدح وغيره (أعم من الاستبعا)
لاختصاصه بالمدح (قوله أقلب
فيه) أي في ذلك الليل (أجناني
كافي * أعتبها على الدهر الذنوب فانه
ضمن وصف الليل بالطول الشكاية
من الدهر ومنه) أي من المعنوي
(التوجيه) ويسمى محتملا لوجهين
(وهو اراد الكلام محتملا لوجهين
مختلفين) أي متباينين متضادين
كالمادح والذم مثلا ولا يكتفى بمجرد
احتمال معنيين متباينين (قوله
من قال لا عورابت عينيه سواء)
يحتمل ثمن صحة العين العوراء فيكون
دعاه والعكس فيكون دعاء عليه

فأبلى الناس طرا * أمديحا أم هجاء

روى أن رجلا أعطى غلاما اسمه عمرو بالخطبة له فقال له الخطاط لا خطبته فبحث لا نعلم
أقبا هو أم غيره فقال له هذا الشاعر لأن فعلت ذلك لا تقول شعرا لا يدري أهجاء أم
غيره فلما خط له القباء قال الشاعر ماذا ذكر ولا يفهم من صكونه أحسن الخطاط أنه دعاه
لأنه جراه الاحسان لاحتمال أن يكون أفسد الخطاطة فدعا عليه وهو توجبه باعتبار
ما يفهم من ضرورة اللفظ بالنظر للقرينة اه وبعبارة الفنرى فإن قلت الظاهر أن الشاعر
أراد المدح لأنه بازا خطاطته وهو احسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو
الاحتمال لأن فريضة تنهيه عنه من التوجيهات المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس
الكلام وان ترجح أخذ الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل اه (قوله
متشابهات القرآن) فهو الرجن على العرش استوى (قوله وهو احتمالها الخ) قال ع ق
بعد أن نقل جميع هذه العبارة وفي هذا الكلام خط لا يخفى لأنهم اشتروا في
التوجيه استواء المعنيين في القرب والبعد فكيف يصح أن تكون المتشابهات بوجه
توجيهام كون أحد المعنيين في المتشابهات بعيدا وهو المراد كما في قوله تعالى والسماء
بنيانها بايد الرجن على العرش استوى فالعنى المجازى وهو البعيد منها هو المراد كما تقدم
وأبضا قد ذكر السكاكى أن المتشابهات على الإطلاق من التوجيه باعتبار ورود كعب
ان أكثرها معنى قريب وبعبعد وهو يقتضى أن الذى يكون توجيهها من المتشابهات
بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم انصح أن بعض المتشابهات تتحمل الضدين على السواء
كانت من التوجيه المصروف لأنهما منه باعتبار وكذا انصح ان التوجيه لا يشترط
فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم تأمل اه بحر وفه (قوله من قبيل
التورية) أى روى لا بد فيه من معنى قريب وبعبعد والمراد البعيد وقوله والايهام عطف
مرادف (قوله ويجوز أن يكون وجهه المقارنة) أى مقارنة المتشابهات للتوجيه
وهذا وجه آخر للفرق (قوله لا يجب تضادهما) يعنى بخلافهما فى التوجيه فانه يجب
تضادهما فيه كالمند والدم اه جربى (قوله ومنه الهزل الذى يراد به الجد) حاصله أن
يذكر الشئ على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب
الحقيقة قال فى الايضاح وترجمته تعنى عن تفسيره اه فنرى الجد بكسر الجيم ضد
الهزل يفتح الهاء وهو مكون الزاى الذى هو اللهو واللعب وفى السيرة الحلبيية يذكر أن
مما وصى به داود ولده سليمان عليه الصلاة والسلام لما استخلفه يابى الهزل والهزل
فان نفعه قليل ويهيج العداوة بين الاخوان اه (قوله اذا ما تمى آتاك مفاخر الخ) فان
قولك وقت مفاخرة انسان فى حضورك لا تقتضى وقلى كيف تأكل الضب هزل ظاهرا
لكم أن تريد به الجد لا نكتريه تعبیه بأن نفسه الى كل الضب فانه مما يتباعد عنه
الاشراف وقوله عدى أى تجاوروا الاشارة فى قوله عن ذا الى الافتخار الذى دل عليه قوله

قال (السكاكى ومنه) أى من
التوجيه (متشابهات القرآن
باعتبار) وهو احتمالها الوجهين
مختلفين وتعارفه باعتبار آخر
وهو عدم استواء الاحتمالين لأن
أحد المعنيين فى المتشابهات قريب
والآخر بعيد لمذكر السكاكى
نفسه من أن أكثر متشابهات
القرآن من قبيل التورية والايهام
ويجوز أن يكون وجهه المقارنة
هو أن المعنيين فى المتشابهات
لا يجب تضادهما (ومنه) أى من
الجد كقوله

اذا ما تمى آتاك مفاخر الخ
نقل عنه عن ذا كيف أكل للضب

مفخرة أقاده سم والضرب قال السيوطي هو حيوان يري والجمع أضرب وضباب والاضى
ضبة قال ابن خالويه الضب لا يشرب الماء ويعدس سمه ما نفسه فصاعدا ويقال يول
في كل أربعين يوما قطرة ولا يقطع له سن ويقال ان سنه قطعة واحدة من فرج ومن شأنه أنه
لا يخرج من بخره في الشتاء ويضرب به المثل في الحيرة وعدم الهداية وروى ابن أبي الدنيا
عن أنس قال ان الضب لم يوت في بخره من الامن ظلم ابن آدم - حدث الضب الذي كلم
النبي صلى الله عليه وسلم خرجه ابن عدى والحاكم والبيهقي في الدلائل وسقته في كتاب
المعجزات والخصائص اهـ (قوله وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم) هو ميتد اني يحتمل
ان يكون خبره مفرق وعليه فقد حذف ثاني مفعولي سماه اختصارا أي سماه بذلك ويحتمل
أن خبره كما وسوق ثاني مفعولي سماه اهـ سم والأول هو الظاهر كما يؤخذ من عرق قال
عبد الحكيم الظاهر ان يقول وهو ما سماه الا انه اعتبر المغاربة من حيث انه مسمى بالتجاهل
ومن حيث انه مسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كما هو المشبه كذا وهو
كما سمي = كذا اهـ وقال غيره أشار بالكاف الى أن الوجه ما ملكه السكاكي فهو
كالكاف في قولك أخبرني زيد بالامر الفلاني وهو كذلك أي وأخبره على ما هو عليه
في الواقع اهـ (قوله سماه السكاكي) أي فسره وعرفه (قوله سوق المعلوم) قال عرق
والعبارة الثانية أفضل لوجهين أحدهما ما أشار اليه السكاكي من أنه يقع في قول الله
تعالى كافي قوله سبحانه وما تلك بيمينك يا موسى قال فلا أحب أن يقال في الكلام المنسوب
الى الله تعالى تجاهل العارف يعني بخلاف غيره - هذه العبارة قائمها أقرب الى الادب ولفظ
الغريب وان كان عبارة عن المجهول لكن دلالة استلزامه ومه والآخر أنه اكمل في الدلالة
على المقصود وظاهر كلام المصنف أن هذا الثاني تعريف للأول الا أن السكاكي اختار
تسمية المعنى به وهو قريب مما ذكرناه اهـ بخره (قوله مساق غيره) أي سوقا كسوق
غيره (قوله لنسكتة) متعلق بتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي الا
أنه أخره ليكون بيان انكناك متصلا به اهـ عبد الحكيم (قوله لا أحب تسميته) أي سوق
المعلوم الخ (قوله كالتوبيخ) مثال للنسكتة (قوله في قول الخارجية) هي لبلى بنت
طريف ترى أخاها وقد كان قتله يزيد وبعدة

فتى لا يريد العز الا من التقي • ولا الرزق الا من قنا وسوق

(قوله وهو) أي التابور نهر وقوله ديار بكر محل بالجوار الذي في عرق وهو موضع من
ديار بكر وبكر من عظماء الجاهلية اهـ (قوله مورفا) حال من الكاف عامله ما في لك من
معنى الفعل أي أي شيء ثبت لك حال كونك مورفا (قوله أي ناضرا) أي ناهيا لا ذابلا قال
سم وأعله أخذ من المقام (قوله كالتوبيخ) أي لا يجوز على ابن طريف - اسمه الوليد وكان
رئيس الخارجية فهي تعلم أن الشجر لا يجزع لأن الجزع لا يكون الا من العاقل فصادت
وأظهرت أنه من ذوى العقل وأنه يجزع بحرنا لوجب ذبوله فلا ورق ويحتمل على اخراج

ومنه أي من المعنوي (تجاهل)
العارف وهو كما سماه السكاكي
سوق المعلوم مساق غيره لنسكتة
وقال لا أحب تسميته بالتجاهل
لوروده في كلام الله تعالى (كالتوبيخ)
في قول الخارجية أيا شجر الخابور
وهو من ديار بكر (مالك مورفا)
أي ناضرا إذا ودق (كالتوبيخ)
على ابن طريف

الورق وأظهرت انه حينئذ تشك في جزمه فاذا كان الشجر يوجب على عدم جزمه فأحرى
غيره وبعبارة المطول فهي تعلم ان الثبوت لم يجرع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت
انظروا كان الدال على الشك وبذلك لم أنه ليس يجب في كان أن تكون التشبيه بل قد
نستعمل في مقام الشك في الحكم اه (قوله والمبالغة) عطف على التوبيخ (قوله
كقوله) أي قول البصري اه مطول (قوله أم برق الخ) فيه يعلم أن ليس ثم الاقسامها
فلما تجاهل أظهر انه التمس عليه الامر فلم يدرك هذا الضم لمع برق الخ وهذا غاية في المدح
حيث يفت الى حيث يصير في الحاصل منها ويلبس المشاهدة منها وقوله سري صفة برق أي
ظاهر في الليل وقوله أم برق مصباح كالقوله ينبغي أن يصغه كالقوله يتكونه في الليل
لنفيد قوة الضوء وكأنه اكنى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل في النور القوي اه
وقوله أم اقسامها أي ام هو ضوء أسنانها عند اقسامها وهو عطف على مصباح أي
أم ضوء اقسامها كما في سم وعق وقوله بالنظر المراد به الوجهه والباه بعنى في كافي
عق والضاحي بالضاد المجمة والهاء المهملة بمعنى الظاهر كما قال الشارح من خطها
الطريق ظهر (قوله كقوله) أي قول زهير اه مطول (قوله وسوف اخل أدرى)
اخل اعترض بين سوف وأدرى وقد حذف مفعولا اخل والتقدير وسوف أدرى اخل
على بجاهل حاصله أي عما أدرى في الحال ان آل حصن رجال أم نساء وفي الزين الثاني
اعلم ذلك وقد تحقق عنده أنهم هم رجال ولكن سلك طريق التجاهل بمبالغة في الذم
اه سم (قوله أي أظن) تفسير لا اخل (قوله وهو القياس) أي لانه مضارع خال
والمضارع من الثلاثي كقام مفتوح (قوله أقوم الخ) معمول أدرى الاولى وقوله وسوف
الخ معترض بينهما ولا شك انه يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر انه التمس
عليه أمرهم في الحال فلم يدرك هم رجال أم نساء فني تجله له المنزل منزلة جهله اظهر
بأنهم يتلبسون بالنساء في قلة غنائمهم وضعف فائدتهم وفي ذلك اظهار لانه غاية ذمتهم وانهم
في منزلة النساء (قوله فيه دلالة الخ) أي حيث قابل القوم بالنساء (قوله هم الرجال
خاصة) أي لانه وذلك على حد قوله تعالى لا يستخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم
ولاناسا من نساء عسى أن يكون خيرا منهم عروس الافراح اه سم (قوله والتدله)
هو بالدال المهملة والتدله (قوله والتدله) عطف مرادف أي اذهاب العقل (قوله
في قوله) أي قول الحسين بن عبد الله اه مطول (قوله بالله الخ) استعطف للظبيات
والقاع جمعه أنواع وأقوع وقبعان وأضاف الظبيات الى القاع ليكون فيها قال سم
كذا قال المصنف والذي يظهر أن هذا من المبالغة في مدح ليلي وانه من القسم السابق
اه وقوله فلان لنا الخ هو يعلم أن ليلي من البشر فتجاهل وأظهر انه أذهنه الحب حتى
لا يدري هل هي من الظبيات الوحشية أم من البشر فلذا سأل الظبيات عن حالها وقوله
ليلى أي ليلي النسوية الخ (قوله وفي اضافة ليلي الخ) أي أن الاضافة فيها استلذاذ

والمبالغة في المدح كقوله

ألمع برق سري أم ضوء مصباح

أم اقسامها بالنظر الضاحي

أي الظاهر (أو) المبالغة (في) التمس

كقوله

وما أدرى وسوف اخل أدرى

أي أظن وكسر همزة التكلم

فيه هو الافصح وينو أسد

تقول اخل بالغنى وهو القياس

(أقوم آل حصن أم نساء) فيه

دلالة على ان القوم هم الرجال

خاصة (والتدله) أي وكالتعريف

والتدليس (في الحب في قوله بالله

يا ظبيات القاع) هو المستوى من

الارض (فلان لنا) ليل ليلي منسكت

أم ليلي من البشر وفي اضافة

ليلى الى نفسه أولا والتصرييح

باجتماعها استلذاذ

أكثر من عدم الإضافة وكذا التصريح بأنها وجوب عما يقال فيه اظهر وضع
 الاضمار (قوله وهذا) أي المذكور من الذكيات أه سم وفي نسخة وهذه أي النكت
 المذكورة وقوله انخرج أي جملة قليلة قال في المصباح بضم المهملة ما يدل على صفة
 الشيء وهو معرب وفي نسخة غوذج بفتح النون والذال مفتوحة مطلقا وهو مثال الشيء
 يعمل عليه أه وفي ع ق مانصه في القاموس غوذج بفتح النون مثال الشيء والانخوذج
 بالهمزة تحفيفه - في ومع كونه تحفيفا جرى على اللسان أه (قوله وهو) أكثر من أن
 يضبطها القلم) أي فلا تدفد - ل تحت حصر فيها التعريض كافي قوله تعالى وأنا وإياكم
 لعل هدى أو في ضلال مبين تعريضا بأنهم على الضلال ومنها التحقير كقوله المعروف ما هذا
 إشارة إلى أنه أحقر من أن يعرف ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من
 تتبع تراكيب الشعراء وغيرهم أه ع ق (قوله القول بالموجب) أي اعتراف المتكلم بما
 يوجب كلام المخاطب مع نفي مقصوده وذلك إما بإثبات مناطة مقصوده أي علمته في شيء آخر
 وإما بجملة لفظه في كلام على غير ما قصد منه أه عبد الحكيم والموجب بكسر الجيم اسم
 فاعل لأن المراد به الصفة الموجبة للحكم وبفتحها اسم مفعول أن أريد به القول بالحكم
 الذي أوجبه الصفة أه من زهر الربيع في أنواع البديع (قوله أحدهما أن تقع
 صفة الخ) اظهر أن المراد بالصفة الواقعة كناية في الإتيان ما يدل على ذات باعتبار معنى
 كالأعز والصفة التي روي إثباتها الغير المعنى القائم بالغير كالعزلة فاختلفت الصفتان
 لكن المتبادر بحسب العرف اتحادهما ويمكن أن يقال يصح أن يقال بإثبات الصفة
 بالمعنى الأول عند إثباتها بالمعنى الثاني أه حفيد قال سم وعلى الأول ففيه استخدام أه
 أي لأن الصفة الأولى في قوله أن تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضمير في قوله فتثبتها
 معنى آخر (قوله صفة) كالأعز والمراد بالصفة اللفظ الدال على معنى قائم بالشيء أعظم من
 السمت النحوي بدليل ما يأتي برسني تأمل أه سم وقوله في كلام الغير كالمناقض وقوله كناية
 عن شيء أي فريق المنافقين قال سم هل المراد بالكناية عن الشيء هنا العبارة عنه لا المعنى
 المصطلح لها بناء على أن في ثبوتها انكشافا بعيدا فان كون فريق الكفار الذي هو المراد
 بلفظ الأعز الذي هو الكناية لازم معنى الأعز غير واضح قلت اظهر أنه يجوز أن يراد بها
 معناها المعروف ويكتفي في اللزوم ادعائهم لأنهم يدعون أنهم لازم معنى الأعز فليست أميل
 أه (قوله حكم) أي محكوم به كالأخراج (قوله فتثبتها غيره) كالله ورسوله والمؤمنين
 أي للإيمان إلى أن ذلك الحكم مسلم لزومه تلك الصفة ولكن لا يفيد ذلك أيها المخاطب لأن
 الصفة المستلزمة للحكم انما هي الغير من غيرت بها عنه فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو
 استلزامها للحكم لكن هو لغير من غيرت بها عنه (قوله من غير تعرض لثبوتها له) أو نفيه
 عنه) الأولى لإثباته له ولا تنفائه عنه أه أطول فلوترضت للحكم اثباتا أو نفيها خرج
 الكلام عن القول بالموجب (قوله يقولون) أي المنافقون لأن رجعنا أي من غرة

وهذا انخرج من نكت التجاهل
 وهي أكثر من أن يضبطها القلم
 (ومنه) أي ومن المعنوي (القول
 بالموجب وهو خبر أن أحدهما أن
 تقع صفة في كلام الغير كناية عن
 شيء أثبت له) أي لذلك الشيء (حكم
 فتثبتها غيره) أي فتثبت أنت
 في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء
 (من غير تعرض لثبوتها له) أي ثبوت
 ذلك الحكم لذلك الغير (أو نفيه عنه
 نحو) قوله تعالى (يقولون لن
 رجعنا إلى المدينة ليخربننا)
 منها الأذل وفيه العزلة ورسوله
 وللمؤمنين) فالأعز صفة وقعت
 في كلام المنافقين كناية عن فريقهم
 ه الأذل كناية عن المؤمنين

بني المصطلق (قوله لفر يقهم) أي المكثي عنه بالاعزاهم (قوله في الرد عليهم) فقد ردت عليهم بأن العزة تناسب الإخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم لأمم وممنين لا لفر يقكم ويلزم منه إثبات الذلة للمنافقين ولزم ثبوت العزة كون صاحبها هو المخرج بكسر الراء وثبوت الذلة كون صاحبها هو المخرج بنقضها ولم يتعرض لإثبات الحكم ولا لنفيه ولكن فهم بالاتزام فكان الكلام من القول بالموجب (قوله حمل لفظ وقع الخ) قال ع ق بمعنى إن الغير أطلق لفظنا على معنى وجله غير أن أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرد به المتكلم الاقل اه (قوله عما يحمله) أي من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ قال في الاطول احتمالاً حقيقياً أو مجازياً بقوله عما يحمله لا يعمم فلا يكون عالواً عن الفائدة كما يتبادر إلى الوجود اه (قوله بذكر متعلقه) متعلق بمحمل والباء اسمية والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقاً اصطلاحياً أو لا (قوله أي انما يحتمل الخ) كانه أخذ الحصر من التخصيص بالذكر اه سم (قوله كقوله قلت الخ) قال في المطول وأما قول الشاعر

واخوان حبيبتهم دروعا * فكانوها ولكن للأعادي

وخلتهم سهاماً صائبات * فكانوها ولكن في فؤادي

وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا ولكن عن رداي

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الأولان قريب منه لأن اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في نظمه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى اه فيكون المعنى محتاجاً بالنظر للمتعلق ونظر العصام في أطوله في كلام المطول فراجع به ان شئت (قوله اذا ثبت مراداً) ظرف اقلنا أو ثقلت اه أطول (قوله قال ثقلت كاهلي بالايادي) أي مننت على مؤاسفتك واليأيادي الكنديين اه سم (قوله بالايادي) أي التعميم جعله كاهله (قوله المؤنة) أي المشقة من نحوأكل وشرب (قوله والمئن) نفسه ير (قوله ومنه الاطراد) قيل الظاهر انه من اللفظي لأن مرجعه إلى حسن السبك وقد يقال بل إلى حسن السبك في معنى مخصوص هو النسب فلمعنى دخل فيه تأمل اه ع ق (قوله بأسماء الممدوح) الظاهر أن يقال باسم الممدوح لأن يعتبر عطف آياته على الممدوح فكل من الممدوح وآياته اسم اه حميد قال سم قد يشك على الجواب تقدير الشارح في المعطوف لفظاً اسماء الآن يقال أراد مجزئاً بيان العامل اه (قوله بأسماء الممدوح) كما في الحديث لا آتي وقوله وغيره أي غير الممدوح كما في البيت الذي ذكره المصنف (قوله وأسماء آياته) المراد هنا بالاسماء اثنتان متناقضتان بدليل المثال اه ع ق (قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر الأب ثم أبوه وهكذا (قوله من غير تكلف في السبك) أي في نظم اللفظ قال القرني المراد من التكلف في السبك أن يقع الفصل بين الأسماء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت

وقد أثبت المنافقون لفر يقهم
إخراج المؤمنين من المدينة
فأثبت الله تعالى في الرد عليهم
صفة العزة لغير فر يقهم
وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم
يتعرض لثبوت ذلك الحكم النهائي
هو الإخراج للموصوفين بالعزة
إعني الله ورسوله والمؤمنين ولا
لنفسه عنهم (والثاني حمل لفظ وقع

في كلام الغير على خلاف مراده)

حال كون خلاف مراده (عما يحمله)

ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) أي

انما يحتمل على خلاف مراده بأن

بذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله

قلت ثقلت اذا ثبت مراداً

قال ثقلت كاهلي بالايادي)

فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى

جئتكم المؤنة فحمله على تشبيل عاقبه

بالايادي والمئن بأن ذكر متعلقه أعني

قوله كاهلي بالايادي (ومنه) أي

من المعنوي (الاطراد) وهو أن

تأتي بأسماء الممدوح وأبويه

(و) أسماء آياته على ترتيب الولادة

من غير تكلف في السبك

زيد الفاضل ابن عمرو بن بكر وبه يسقط قول بعضهم لا يقال عدم التكلف لا يطالع
عليه فكيف يمكن السامع الحكم بوصف الاطراد لانه مجزوع بل قد يطالع عليه بالقرائن
كان تكون تلك الاسماء المرتبة مما يعلم انهم يحتاجون في هذا الترتيب المخصوص الى
تكلف بل يمكن ترتيبها كذلك بنهم وله ايس وقال ع ق في التكلف يرجع فيه الى الذوق
السليم فلا يكون ذكره من التعريف بخفي اه وعليه يأتي السؤال والجواب المتقدّمان
تأمل (قوله ان يقتلوا الخ) أي ان يفجروا بقتل وفروحا به فلا يعظم علينا افتخارهم
لان عندنا ما يخفف أذى افتخارهم وهو أنك أثرت في عزهم م بقتل رئيسهم فيكأنك
أخذت بنا وتكسبك قبل قتلك فلا افتخار لهم في الحقيقة اه ع ق وقوله فقد نلت باللام
أي أذهبت وقوله عروشم أي عزهم وقوله بعينية أي بقتله (قوله وتضع) أي ضعف
(قوله قد نلت عروشم) أي هلك عزهم (قوله وفروحا به) تفسير (قوله وهدمت الخ)
تفسير (قوله فان قيل هذا) أي البيت وقوله من تتابع الاضافات أي من ذي تتابع أي
وهو محمل بالنصاحة كما مر (قوله اذ اسلم من الاستكراه) أي بأن كان غير مقبل فالخ
بالفصاحة هو ما فيه نقل (قوله الحديث) تمامه ابن الكرم يوسف بن يعقوب بن اسحق
ابن ابراهيم (قوله الجناس) بكسر الجيم مصدر جانس كقاتل قتلا وجامع جماعا قال ابن
مالك في الخلاصة لفاعل الفاعل وأقسام الجناس خمسة التام والمخترق والناقص
واللاحق والمضارع والمقلوب وفي كل منها تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى وذلك ان اللفظين
ان اتفقا في كل شئ فهو التام وان اختلفا في الهمزة فقط فهو المخترق وان اختلفا في زيادة
بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وان اختلفا
في نوع من الحروف فهو ما يشعل المضارع واللاحق أفاده ع ق (قوله وهو تشابههم ما في
اللفظ) قال في العروس وقد يقال ان هذا الرسم يدخل فيه نحو فام زيد قام زيد وغيره
من التأكيد اللفظي فان ادعى ان هذا في الحقيقة لفظ واحد لا تحلده معناه ورد فهو
وتعنى الناس والله أحق أن نخشاه لان الخشية الثانية خير الاولى فان قالوا هم متعبدان
في جنس الخشية ورد عليه نحو زيد بن عمرو بن زيد بن بكر فان معناه ما يختلف فليكن جناسا
وايس كذلك ثم رد عليه أنه غير جامع لخروج نحو يحيى يحيى احدهما اسم والآخر فعل
فانهم ما في اللفظ متعبدان لامتناسهم بل شئ واحد فان ادعى انهم ما متشابهان فانه
حقيقهم ماختلفة في المعنى وانما تشابه في اللفظ فدخل في الجناس نحو زيد بن عمرو
وزيد بن بكر كما سبق ورد عليه أيضا نحو فام زيد وفام عمرو فليس بجناس ثم ان مطاق
المشابهة في اللفظ تصدق بما ليس بجناس كما اذا كانا متفقين في لام الكلمة فقط أو عينها
أو فاتها اه وجوابه لا يخفى فتأمل اه سم وهو ان المراد المشابهة في جميع حروف اللفظين
أو غالبا كما في ع ق وبما مر ثم المعنى في التشابه كما أشرنا اليه أن يكون مجموع اللفظ
كجموع اللفظ كما تفيد الامثلة فلا يرد أن يقال التشابه المذكور صادق بالتشابه

(كقوله)
ان يقتلوا فقد نلت عروشم
بغنية بن الحرث بن شهاب
يقال للقوم اذا ذهب عزهم
وتضع حالهم قد نلت عروشم
يعنى ان تبجروا بقتل وفروحا
به فقد أثرت في عزهم وهدمت
أساس مجدهم بقتل رئيسهم
فان قيل هذا من تتابع الاضافات
فكيف به تد في الحسنات
قلنا قد تقرر ان تتابع الاضافات
اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف
والبيت من هذا القبيل كقوله
عليه السلا والسلام الكرم
ابن الكرم ابن الكرم الحديث
هـ فتمام ما ذكره من الضرب
المعنوي (وأما) الضرب (اللفظي)
من الوجوه المحسنة للكلام (فنه)
ابن بزة اللفظين وهو تشابههما

في لام الكلمة أو عينها أو فائها في التكمال في التعريف على قرينة منفصلة عما يبحث فيه
 اه (قوله تشابه ما في اللفظ) أي مع اختلافه ما في المعنى لاخراج التأشير
 اللفظي (قوله في اللفظ) أي في اللفظ انما يفسره به لانه لا معنى لتشابه اللفظين في اللفظ
 ضرورة مغيرة وجه التشبه للطرفين والمراد بالتشابه التناسب بوجه مخصوص يعرف
 تفصيله بعد أنواعه كما سيأتي اه سري (قوله فيخرج) أي بقوله في اللفظ وقوله
 التشابه في المعنى أي بأن يكون وجه التشبه بين اللفظين اتحاد المعنى بأن يكون معناهما
 واحدا وكذا يقول فيما بعده (قوله نحو أسد وسبع) قال سيم للرجل الشجاع اه
 والظاهر انه غير متعين بل يصح أن يكون للعبوان المقترب (قوله أو في مجرد العدد) أي
 في العدد المجرد من النطق وكذا نقول فيما بعده (قوله أو في مجرد الوزن) نحو ضرب وقتل
 فان قلت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف أيضا قلت الحصر
 المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة الى التشابه المنفي فيهما فلا محذور اه قري (قوله
 والتام منه الخ) وجهه من الجناس التام مطلقا من صورته صورة الاعداد وهو
 في الحقيقة افادة (قوله أن يتقار الخ) خبر المبتدأ (قوله في أنواع الحروف) أي
 حقا تشابه بأن تكون حقيقة الحروف واحدة (قوله نوع) أي برأسه فالانواع ونحوه
 أصناف لانها مقلوبة عن واو وعن باء وأصلية والباء كذلك لانها امام مدغمة
 أو لام مدغمة أولا وعلى هذا القياس فلا يراد أن يقال النوع تحته أصناف والحروف
 الهجائية انما تحتها أصناف وقد يجاب وهو أبعد من التكلف بأن المراد بالنوع
 هنا النوع اللغوي ولا يشترط فيه وجود أصناف تحته اه ع (قوله وبهذا) أي باشتراط
 الاتفاق في الحروف وقوله يخرج أي عن التام فلا ينافي ان بينهما الجناس الاحق وقوله
 نحو يفرج ويرح فانهم ما اختلفا في القاء والميم (قوله وفي اعدادها) بأن يكون مقدار
 حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر قال عبد الحكيم الاولى وفي عددها
 وفي هينتها اذ ليس توافق الكميتين في أعداد الحروف والهيات الا أنه أورد صبغة الجمع
 نظر الى المواد اه (قوله وبه يخرج نحو الساق والمساقي) قال ع (قوله ولو أخرج نحو هذا
 بالاتفاق في أنواع الحروف الموجودة معا به اه قال بس ولا اعتبار بكون الحرف المشدد
 يجرئين كما يأتي اه والمساقي صدر ميمي بمعنى السوق (قوله وبه يخرج نحو البرد والبرد)
 بفتح أحد هما وضام الآخر مطول (قوله فان هينة الكلمة الخ) الظاهر أن يقول
 فان هينة الحروف كيفية تحصل لها باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيات
 الحروف دون الكلمات اه عبد الحكيم (قوله فنحوض ضرب وقتل الخ) أشاد به هذا الى
 أن الاتحاد في الهينة لا يستلزم الاتحاد في الحروف كما أن الاتحاد في الحروف لا يستلزم
 لاتحاد في الهينة نعم الاتحاد في الهينة يستلزم الاتحاد في العدد بناء على أن الهينة
 كيفية تعرض للفظ باعتبار كثرة وقلته ومدة حروفه (قوله وفي ترتيبها) بأن يكون

في اللفظ) أي في التلغظ فيخرج
 التشابه في المعنى نحو أسد
 وسبع أو في مجرد العدد ونحوض
 وعلم أو في مجرد الوزن لنحوض
 وقتل (والتام منه) أي من الجناس
 (أن يتقار) أي اللفظان (في أنواع
 الحروف) بكل من الحروف
 التسعة والعشرين نوع وبهذا
 يخرج نحو يفرج ويرح (و) في
 (اعدادها) وبه يخرج نحو الساق
 والمساقي (و) في (هياتها) وبه
 يخرج نحو البرد والبرد فان هينة
 الكلمة كيفية حاصله لها باعتبار
 الحركات والسكنات فنحوض ضرب
 وقتل على هينة واحدة مع اختلاف
 الحروف بخلاف ضرب وضرب
 مبدأ للفاعل والمفعول فانهما
 على هيتين مع اتحاد الحروف
 (و) في (ترتيبها) أي تقديم بعض
 الحروف على بعض وتأخير عنه

المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر ولو قال وفي ترتيبه المكان
أوفق بما قبله فنشروط التام أربعة قال سم فان اختلفا في واحد من هذه الأربعة كان
الجناس ناقصا ولا اعتبارنا بحركة الحرف الأخير ولا سكنونه لانه عرضة للتغيير اهـ (قوله
والحذف) هو الموت (قوله من أنواع الكلمة) أي الاسم والفعل والحرف (قوله
أو حرفين) نحو فلما قال لا يسلم قال لهم فلا قول من القبول والآخر من القول (قوله
أو حرفين) لم يوجد له مثال ويمكن أن يمثل له بقوله إذا أمرت يزيد فاسأل به نبأه على
أن الاختلاف يكفي فيه الاختلاف ولو بسبب الحقيقة والجاز (قوله له سبي مماثلا
جريا إلخ) قال ع في المستحق أي يسمي بالمماثل جريا على ذلك الاصطلاح كل من
المجتنبين لا الجناس بينهما ولكن لا جري في الاصطلاح اهـ (قوله نحو ويوم تقوم
الساعة يقدم المحرمون ما لبثوا غير ساعة) في الاتفاق وأنكر بعضهم كون الآية من
الجناس وتعال الساعة في الموضوعين بمعنى واحد والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى
ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازا بل يكونان حقيقة في زمان القياس وإن طال
لكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة فإطلاق الساعة على القياس مجاز على الآخر
حقيقة وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس كما لو قلت ركب جارا ولقيت جارا فعني باليد
اهـ ما في الاتفاق مجزوفه وأقول قضية تمثيل المصنف بهذه واقرار الشارح والسيد على
ذلك عدم موافقتهم على ما قاله هذا البعض وعلى التسليم فاعل ما قاله مخصوص بما إذا كان
أحدهما حقيقة والآخر مجازا عن تلك الحقيقة لا مطلقا لانه نترتبها على ما يكون
أحدهما مجازا كقوله فانه يحكي لدى يحكي فان الأول مجازا والحياة حقيقة لا يتصف بها
الكرم والثاني حقيقة لأن الأعلام تتصف بالحقيقة والجاز وكقوله فدولته ذاهبه
فانه مجاز فان وصف الدولة بالذهاب مجاز وكقوله البسدة شرك الشريك فان إطلاق
الشرك على البسدة مجاز وكقوله من أي دعواصم ان أيدي الأيدي حقيقة فان
وصفها بعواصم وعواصم مجازا إلى غير ذلك مما يظهر ويتبع أمثالتهم والحكم بوجوب تلك
الأمثلة مما لا مسأله لكن تخصيص كلامه أعني ذلك البعض بما قلناه بنا فيه قوله بل يكونان
حقيقتين فليست أمثلة اهـ سم وقال ع في قوله يجب على تقدير تسليم أن الجناس بين اللفظ
الحقيقي ومجازيه بأن الساعة صارت حقيقة عذرية في القياس اهـ وهذا وقال الفهري
الائف واللام في الساعة زائدة لا تعتبر ولا كذلك الميم في مساق اهـ أي فلذلك كانت
الآية من التام بخلاف ساق ومساق فليست أمثلة (قوله وان كانا من نوعين إلخ) سبأني
مثال الاسم والفعل في البيت ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر فرب الأول
حرف جر والثاني اسم للعصير المستخرج ومثال الفعل والحرف علان زيد على جميع أهله
أي ارتفع عليهم فعلا الأولى فعل والثانية حرف (قوله سمي مستوفى) لاستيفاء كل من
اللفظين أو صاف الآخر اهـ ع (قوله كقوله) أي قول أي غمام اهـ مطول (قوله

وبه يخرج الفتح والحذف (فان
كانا) أي اللفظان المتفقان في جميع
ما ذكر (من نوع) واحد من أنواع
الكلمة (ككاهين) أو فعائين
أو حرفين (سبي مماثلا) جريا على
اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة
هي الاتحاد في النوع (نحو ويوم
تقوم الساعة) أي القياس (يقسم
المحرمون ما لبثوا غير ساعة) من
ساعات الأيام (وان كانا من نوعين)
اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل
وحرف (سبي مستوفى كقوله

مامات من كرم ماء، وصولة موضعه رفع على الابداء وخبره بجله فانه الخ من صكرم
 الزمان بيان لما هم قال ع ق أى ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضي فصار
 كاليت في عدم ظهوره فانه أى فان ذلك الميت من الكرم يحيا أى يظهر كالمحي لدى أى
 عندي يحيى بن عبد الله البرمكي وهو من عظماء أهل الوزارة في الدولة العباسية اه وقال
 عبد الحكيم والمأبى كل كرم اندرس فانه يحيا ويتجدد عند هذا المادوح ووقع في ديوان
 مصحح له من مات من حديث الزمان والمأبى كل من مات من حوادث الزمان اذا ابتلى
 بالشدايد المفصلة الى الموت يحيا لدى يحيى بن عبد الله ويخلص منها ولك أن تجعل
 ما في مامات نافية ومن زائدة اه (قوله تقسيم آخر) أى الى ثلاثة أقسام متباينة ومفروق
 ومرفوق أقسام التام حينئذ خمسة (قوله أحد لفظه) أى التام اه جري (قوله مركبا)
 بأن لا يكون مجموع كلمة واحدة بل كلمتين وجزء كلمة أخرى أو جزأين من كلمتين (قوله
 والاخر مفردا) الاول مفردا أو مركبا كما في الميت الغاني الآن يقال ان جاملا مفرد
 تنزلا فنزل مع ممول الكلمة منزلة الجزء منها فقول مفردا أى حقيقة أو تنزيلا (قوله
 يحيى جناس التركيب) أى لتركب أحد لفظه (قوله وحينئذ) أى حين اذ يكون جناس
 التركيب (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح البستي اه مطول (قوله وعطاء) تفسير
 (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح اه مطول (قوله كلكم قد أخذ الخ) هذان يتبعان
 من مجزؤ الزم الخ من المحدثين والجام نا يشرب فيه الخ وقوله ولجام لنا الخ قال
 الحفيد لا يخفى ان الاول مركب من اسم لا وخبرها والثاني من الفعل والمنعول لكنه
 مفرد نظرا الى أن الضمير المتصل ومن كان منصوبا لكنه بمنزلة الجزء من الفعل اه وقوله
 لكنه مفرد الخ أى فصدق على هذا المذال المنقسم وهو أن أحد اللفظين مركب والاخر
 مفرد ص كما بينهما عليه سابقا وقوله لما الذى ضرب الخ استفهام انكارى فيه عتاب على
 الحاضرين في المجلس وتخصير على حرمانه من الشرب وقوله لوجام لنا فاليم في جاملا
 متصلة وفي جام لنا متصلة (قوله هذا) أى كون المركب يقال له جناس مفروق اذ لم يكن
 الخ وقصده به هذا الاعتراض على المصنف حيث كان قوله والاخص باسم المفروق شاملا
 لما ليس من المفروق وهو المرفوق (قوله خص باسم المرفوق) أخذنا من رفا الثوب جمع
 ما ينقطع منه بالخياطة فكانه وفي يمينه الكلمة فأخذنا اليم من طم ورفيناها صاب
 فصارت مصاب فالجناس بين مصاب وقولنا صاب بانضمام اليم الى صاب اه من ع ق
 وهم (قوله أهذا مصاب الخ) المصاب قصب السكر والصاب عصارة شجر مزجج
 اه سم (قوله وان اختلافا) شروع في الاقسام الاربعة وهى ما عدا التام من الخمسة وهى
 خارجة عن الامور الاربعة في التام ويان خروجها أن يعدم منها واحد وتوجد الثلاثة
 فان انعدم اثنان أو ثلاثة لا يكون جناسا صلابا بعد المشابهة (قوله عطف على قوله
 التام) فهو عطف جملة فعلية شرطية على جملة اسمية اه سم أى لانها في تأويل الشرطية

مامات من كرم الزمان فانه *

يحيى لدى يحيى بن عبد الله

لانه كرم يحيى اسم الكرم (وأبضا)

للجناس تقسيم آخر وهو انه (ان كان

أحد لفظيه مركبا) والاخر

مفردا (يحيى جناس التركيب)

وحيثئذ (فان انقفا) أى اللفظان

المفرد والمركب (فى الخط

خص) هذا النوع من جناس

التركيب (باسم المتشابهة) لا اتفاق

اللفظين في الكتابة (كقوله اذ امالك

لم يكن ذاهبه) أى صاحب هبة

وعطاء (فدعه) أى اتركه (قد ولته

ذاهبه) أى غير باقية (والا) أى

وان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب

فى الخط (خص) هذا النوع من

جناس التركيب (باسم المفروق)

لا اتفاق اللفظين فى صورة الكتابة

(كقوله كلكم قد أخذنا لجام

ولا جام لنا * ما الذى ضرب مدير

السياس) أى الكاس (لوجام لنا) أى

عاملنا بالجل هذا اذ لم يكن اللفظ

المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة

والاخص باسم المرفوق كقوله

أهذا مصاب أم طم صاب (ويان

اختلافا) عطف على قوله التام

منه ان انقفا

او على محذوف أى هذا ان انفقاران (٢٦٨) اختلف لفظ المتجانسين (في هيات الحروف فقط) أى انهما في النوع والعدد

والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا)
لانحرف احدى الهيئتين عن
الهيئة الاخرى والاختلاف قد
يكون بالحركة (قولهم
جبة البرد جنة البرد) يعنى لفظ
البرد والبرد بالضم والفتح (وتحوه)
فى أن الاختلاف فى الهيئة
فقط قولهم (الجاهل اما مفرط
أو مفرط) لان الحرف المشدد
لما كان يرتفع اللسان عنهم مائة
واحدة كحرف واحد عذرفا
واحد اوجعيل التجنيس
على الاختلاف فيه فى الهيئة فقط
ولذا قال (والحرف المشدد) فى هذا
الباب (فى حكم الخفيف) واختلاف
الهيئة فى مفرط ومفرط باعتبار
أن اللفظ من أحدهما ساكن ومن
الآخر مفتوح (و) فديكون
الاختلاف بالحركة والسكون
جميعا (قولهم البدعة شرك
الشرك) فان الشين من الاول
مفتوح ومن الثانى مكسور
والرأى من الاول مفتوح ومن الثانى
ساكن (وان اختلفا) أى لفظ
المتجانسين (فى أعدادها) أى
أعداد الحروف بأن يـ يكون
فى أحد اللفظين حرف زائدا وآخر
إذا سقط حصل الجناس التام
(سمى) الجناس ناقصا (لنقصان
أحد اللفظين عن الآخر) وذلك
الاختلاف (أما بحرف) واحد
(فى الاول مثل والنقت الساق

المناسبة لهذه اذ كانه يقول فيها ان اتفق اللفظان فى جميع الالوجه السابقة فهو التام
اه عى (قوله أو على محذوف) فـ يكون من عطف جملة فعلية على فعلية (قوله
والاختلاف قد يكون بالحركة) أى فقط أى أو بالاسكون فقط أو بهما معا فاقدمه ثلاثة
وقدمه مثلها على الترتيب (قوله كقولهم جبة البرد جنة البرد) الاول بالياء والثانى بالتون
والبرد كسا محظوظ أى ان الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد
(قوله يعنى لفظ البرد والبرد) وأما لفظ الجبة والجنبة فمن التجنيس اللاحق اذ هطول
(قوله فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط) أى فليس من الجناس الناقص ودفع قوله
ونحوه الخ بقولهم انه من الجناس الناقص حيث كان فيه حرف مشدد (قوله الجاهل
اما مفرط) من الافراط وهو يتجاوز الحد وقوله أو مفرط من التفریط وهو التقصير
فيمالا ينبغى التقصير فيه (قوله لان الحرف المشددا كان يرتفع اللسان عنهم الخ) قال
يس عبارة المسـ يـ فى شرح المفتاح الا أن الحرف المشددا كان فى الصورة الخطية
كالخفف عذرفا واحدا لآخرين اه وافهم بثلاثة الضمير ان هنا حذفاً والتقدير
لان الحرف المشدودين كان بحر فين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنهم الخ اه عس قال
الجري والحاصل ان العبرة هنا بالحروف المكتوبة الثلاثة وصلوا ووقفوا لا بالمفروطة
اه فلخص ان الحرف المشدود فى هذا الباب فى حكم الواحد لوجهين الاول ان اللسان
يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالحرف الواحد وان كان فى الحرفين ثقل ما
الا أنه لم يعتبر اقرب أمره والثانى انه ما فى الكتابة شئ واحد (قوله فى هذا الباب) أى باب
التجنيس (قوله البدعة شرك الشرك) أى شبكة الكبر فهى مؤيدة اليه أى ان اتخاذ
البدعة ديناً وعادة يؤدى الى العقوبة بوقوع الشرك بغيره من اتخاذ نصب الشرك عادة
للصيد فانه يؤدى الى وقوعه فيه (قوله فان الشين الخ) ولا عبرة به مرة الوصل لسقوطها
فى الدرج ولا باللام المدغمة فى الشين لما عرفت فى مفرط ومفرط اه جري (قوله حرف
زائد) المراد بكونه زائدا انه لا مقابل له فى اللفظ الا خلا كونه من غير الاصول (قوله
سمى ناقصا) وأقسامه ستة لان الزائد اما حرف أو أكثر من حرف وفى كل ما أن تكون
الزيادة فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر (قوله فى الاول) الاول وهو الاول لان
الحرف عين الاول لا مظهر فيه حتى يلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه وكذا قوله أو
فى الوسط أو فى الآخر تامل ثم رأيت عى قال وقد تقدم ما فى قوله فى الاول أو فى الوسط
أو فى الآخر من التسامح وأنه قصد به ما يمكن متوهـ مـ فإطلق عليه ما هو وصف
الحرف اذ الحرف هو نفس الاول والوسط والآخر على ما يتبادر والخط سهل اه
جهدى (قوله بزيادة الميم) أى على الكلمة الثانية والباقي مجانس لمجوع المقابل (قوله
جذى جهدى) الجذب بفتح الجيم الغنى والخط وأما الجذب الذى هو أبو الالب فليس مرادها
والجهد بفتح المشقة والتعب والتركيب يحقل وجهين أحدهما أن يكون المعنى خطي

وغنى من الدنيا مجرد اذ غلب النفس في المكاسب من غير وصول اليها ويكون تشكيكا
واخبارا بأنه لا يحصل من سعيه فائدة والاخر أن يكون المعنى أن حظي من الدنيا وغنى
فيها هو عشقي وجهدي لا بالورثة عن الاب والجد ويكون اخبارا بالتجارية في السعي وان
الغنى لا يتوقف على الورثة اهـ **مخلصا من عرق** (قوله وقد سبق الخ) جواب عما يقال
ان جهدي بعد حذف الهاء منه يكون جدي بضعيف الدال فلا يكون منه وبين
جدي جناس تام (قوله كقوله) أي قول أبي تمام اهـ **مهلول** (قوله ولا اعتبار بالتوسين)
أي في عواصم لزواله بالوقف والاضافة (قوله كما هو مذهب الاخفش) من جواز
زيادتها في الأبيات (قوله أم على كونها للتبعية الخ) عبارة عن قوله فمن أي يد يحتمل
أن تكون فيه من للتبعية مما يتفق عليه نعمتا المقول محذوف أي يتدون سواء كانت
من أي اذا السواء ببعض الأيدي فكانه يقول يتدون سواء عد التي هي بعض الأيدي
واما بأن تجعل كهي في قولهم هزم من عطفه وحركته نشاطه أي هز به بعض العطف
لأن العطف الشق والبعض للوزن منه الكسف مثلا وحركته بعض الأعضاء التي يظهر
بتحركها نشاطه اهـ (قوله هزم من عطفه) عطفا الرجل جانباه وحركته العطف كناية عن
السرور اهـ **حفيد** (قوله أو على أنه صفة محذوف) أي ومن للتبعية (قوله من أيدي)
أي كائنة من أيدي (قوله جمع عاصية) أي بمعنى ضاربة باله عاصية عن السيف لا عاصية
بمعنى مذنبية (قوله ضربه الخ) أي لا من عصي بمعنى اذنب قال سمر وقيل من العاصيات
اهـ والمراد بالعاصيات السيف بذيل ما بعده (قوله قواصم قواصم) فيه الشاهد
أيضا فلما أتى به المصنف لكان أولى مما اقواصم جمع قاضية من قطع بكذا بمعنى حكمه
(قوله أي يتدون أيديا) هذا على جعله من زائدة وقوله ضاربات بمعنى عواصم وقوله
حاصيات بمعنى عواصم وقوله لا لإولياء أي الاصداف والاصحاب وقوله حاككة أي على
الاعداء معنى قواصم وقوله بالقتل متعلق بما حاككة والاسناد مجازي وقوله فاطعة أي
لرقاب الاعداء معنى قواصم (قوله مطرنا) أي لتطرف الزيادة فيه (قوله ولم يذكر
في هذا الضرب الا الخ) أي ولم يقل لما اذا كانت الزيادة بكثرة في الأول أو الوسط أو العدم
وبوجود ذلك في كلامهم أو قل بحيث لا يعتبر (قوله كقولها) هو من الكامل المرفل فنصف
البيت الا ان من الشفاء والمهزة من النصف الثاني (قوله أي الخفاء) أخت صخر في رذ
كلام من لامها على البكاء عليه روي انها بك عليه حتى ابيضت عيناها اهـ عرق (قوله
بن الجواخ) هي الاضلاع التي تحت الترابيب وهي مما يلي الصدر كالاضلاع مما يلي الظهر
الواحدة جانحة صحاح اهـ **مهم** والبيضة كناية عن القلب (قوله هذا النوع) وهو
ما يزيد في كثر من حرف ويحتمل أن يريد به الذي وجدته فيه هذه الزيادة آخر
وعبارته في المطول وربحاسي هذا الذي يكون أكثر من حرف اهـ وقال العماد
في أطوله وربحاسي هذا الضرب الذي يكون أكثر من حرف في الآخر مذهب لا يعمل

وقد سبق ان المشتد في حكم
المخفف (أو في الآخر كقوله)
يتدون من أيدي عواصم عواصم
بزيادة المسيم ولا اعتبار بالتوسين
قوله من أيدي في موضع مفعول
يتدون على زيادة من كما هو مذهب
الاخفش أو على كونها للتبعية
كما في قولهم هزم من عطفه وحركته
من نشاطه أو على أنه صفة محذوف
أي يتدون سواء عد من أيدي عواصم
جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا
وعواصم من عصمه حفظه وحماه
وقامه * تقول بأساف قواصم
قواصم * أي يتدون أيديا
ضاربات للاعداء حاصيات الأولياء
صايات على الاقربان بسيف
حاصية بالقتل فاطعة (وربحاسي
هذا) القسم الذي تكون الزيادة
فيه في الآخر (مطرنا وما بالكثر)
من حرف واحد وهو عطف على
قوله اما بحرف ولم يذكر في
هذا الضرب الا ما تكون الزيادة
في الآخر (كقولها) أي الخفاء
(ان البكاء هو الشفاء * من الجوى)
أي حرقه القلب (بين الجواخ)
بزيادة النون والماء (وربحاسي
هذا) النوع

مطلق ما يكون الزائد فيه أكثر من جميع الضمير كما في الشرح مما يؤثر به ويعيد عن هذا الاسم وفي قوله وربما إشارة الى عدم اشتراك التسمية اه فتأمل (قوله مذيل) لان الزيادة في آخره كالذيل (قوله في أنواعها) قال ع في الاختلاف في أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللغتين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا والا كان من الناقص اه (قوله فيشترط الخ) جواب الشرط (قوله كلفظي نصر ونكلا) قال في المطول واللفظي ضرب وفروق واللفظي ضرب وقلب اه قال الفهري أبو ردة ثلاثة أمثلة تنبها على أن الحرف المتفق عليه انما في الاول أو في الوسط أو في الآخر اه (قوله متقاربين) كان يكونا حلقين هما أو شفووين معا اه ع فيكون المراد به متقاربي الخرج ما يشتمل المتحددين فيه لان الدال والطاء مخرجهما واحد وكذا الهاء والهمزة تأمل (قوله مضارعا) المضارعة الماين اصاحبه في الخرج (قوله وهو ثلاثة أضرب الخ) لا يخفى ان الضمير عائد على الحرف والشارح جعله عائدا على المضارع وقد سد المعنى فاحتاج الى تفسيرا وكونه لا في الحديث في الجنس لا في الحرف (قوله لان الحرف الاجنبي) أي الماين لمقابلته (قوله انما في الاول) في زائدة (قوله نحو يني الخ) أي نحو قول الخبيري وهو نثر وقوله كني بكسر الكاف وتشديد النون أي يني والدامس المظلم وقوله طامس أي مظلم ومن العلامات لايه تدري فيه الى المراد اه ع (قوله الخليل الخ) هو حديث وتعامه الى يوم القيامة والخبير نائب فاعل معقودا وابتداء خبره معقود (قوله ولا يخفى تقارب الدال والطاء) أي في دامس وطامس لانهم مامن اللسان مع أصل الاسنان وقوله وكذا الهاء والهمزة أي في يسهون ويناون متقاربتان اذهما حلقيتان وقوله وكذا اللام والراء أي في الخليل والخبير متقاربان لانهم مامن الحنك واللسان (قوله وان لم يكن الحرفان متقاربين) أي لتباعدهما في الخرج (قوله سمي لاحقا) اذا حاد اللفظين ملحق بالآخر في الجنس باعتبار جيل الحروف (قوله وهو) أي الحرف الاجنبي (قوله في الكسر من اعراض الناس) كسر العرض هتكه وابطاله بالزامة العيب وقوله والطنع فيها تفسير بأن يلحق العيب بصاحبا (قوله وبناء فعلة الخ) عبارة ع في وبناء فعلة بضم الفاء وفتح الغين يدل على الزرم والاعتناء لان هذا الوزن يدل في العربية على ذلك ولا يكتفي في بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه في الجملة (قوله تفرحون في الارض) أي تطرون وتسكبرون فيها بما كنتم تفرحون أي تتوسعون في الفرح اه يضلوى فالمرح نهاية الفرح (قوله وفي عدم تقارب الفاء والميم نظرا) فديجاب عنه بأن المراد من تقارب الخرج قصر المسافة بين الخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجي الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهرا الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وانت خبير بأن هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجيهما الاعلى طول المسافة بينهما فليست تأمل اه فبقي وفي ع في قديجاب بأن جناس

(مديد لاوان احلقا) أي لفظا المتجانسين (في أنواعها) أي انواع الحروف (فيشترط أن لا يقع) الاختلاف (بأكثر من حرف) واحد والابعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظي نصر ونكلا (ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا متقاربين) في الخرج (سمى) الجنس (مضارعا وهو) ثلاثة أضرب لان الحرف الاجنبي (انما في الاول نحو يني وبين كني ليل دامس وطريق طامس أو في الوسط نحو وهم ينهون عنه ويناون عنه أو في الآخر نحو الخليل معقود في نواصيه الخير) ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء (والا) أي وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمى لاحقا وهو أيضا ما في الاول) نحو ويل لكل همزة ملزمة الهمز الكسر والسمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطنع فيها وبناء فعلة يدل على الاعتناء (أو في الوسط نحو ذلكم عما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون) وفي عدم تقارب الفاء والميم نظرا فانهم ما شفويتان وان أريد بالتقارب

أن يكونا بحيث تدغم أحدهما في الأخرى فإلهما والله منزهة ليستا كذلك (أو في الآخر نحو و

وإذا جاءهم أمر من الأمن وأن (اختلفا) أي لفظا المتجانسين (في ترتيبها) أي ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف وأخرى اللفظ الآخر (سمي) هذا النوع (تجنيس القلب نحو حسامه فتح لا وبانه تحذف

لأعدائه ويسمى بفتح ك) لانعكاس ترتيب الحروف كلها (ونحو اللهم استعروا تنا وأمن روعاتا ويسمى قلب بعض) اذ لم يقع الانعكاس إلا بين بعض حروف

الكلمة (وإذا وقع أحدهما أي أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب (في أول البيت) واللفظ الآخر (في آخره) يسمى تجنيس القلب حينئذ (مقبولاً بمحضاً) لأن اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله

لاح أنوار الهدى في

كسفه في كل حال (وإذا ولي أحد المتجانسين) أي تجانس كان ولذا ذكره بالاسم الباهر المتجانس (الآخر يسمى) الجناس (مزدوجاً ومكرراً ومردداً نحو وجبتك من سبأ في بقين) هذا من التجنيس اللاحق وأمثلة الأقسام الأخرى ظاهرة

التقارب لا يكفي حتى يوجد نوع خاص منه كان يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلاف ما وهما افتراق الموضعين لما علمت فالأولى لهذا البحث أن يمثل بنحو قوله تعالى وبانه على ذلك لشهداؤه تلعب الخبير لشديده لان الدال والها متباعدتان مخرجا إذا الأولى من اللسان مع اصول الاسنان والثانية من الحلق اه (قوله أن يكونا بحيث تدغم أحدهما في الأخرى) أي والقف والميم لا يدغمان وقوله فإلهما والله منزهة لجهل الجواب التيمم المحذوف تقديره فلا يصح لان الهاء الخ وقوله لهما كذا أي لا تدغم أحدهما في الأخرى مع أنه مثلهم ما للتمتقارين (قوله نحو وإذا جاءهم أمر من الأمن) فان الراء والنون متباعدان مخرجا لان الراء من شدة المسان على الحنك البلعجي على وجه التكرار والنون من شدته على ما يقرب الاسنان العليلة قال سم وفي هذا نظر لان النون والراء من حروف الذلاقة اه سبكي أي وحروف الذلاقة التي يجمعها قولك مر بفل فتخرج من طرف اللسان فالراء والنون يفرجان منه ولذا اختار الفراء والجري أن يخرجهما واحداً وقد يجب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها التخفيف والنون من صفاتها الترقيق نزلتبعادهما في الصفة منزلة المتباعدين (قوله وأخر) أي ذلك البعض (قوله تجنيس القلب) لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر للآخر (قوله حسامه فتح الخ) هذا مأخوذ من قول الأعرابي

حسام قلبه لا يجانبه فتح ورمح قلبه لا أعداءه حنق

اه مطول والحسام بضم الحاء السيف القاطع أي سيفه نصر لا نساء وموت لأعدائه (قوله لانه كاس ترتيب الحروف كلها) فيه نظر لان التامع في اللفظين في مكانها وهو الوسط اه ع فالأحسن ما قاله في المطول من انه ان وقع الحرف الأخير من الكلمة الأولى أو لامن الثانية والذي قبله ثانياً وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والاسمى قاب البعض اه (قوله اللهم استعروا تنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة اه أطول وقوله وآمن روعاتنا بفتح الراء جمع روعة الخوف أي آمننا مما نخاف (قوله بعض حروف الكلمة) وهو الراء والعين وماعداهما فهو في محله (قوله حينئذ) أي حين اذ وقع أحدهما في أول البيت والآخر في آخره (قوله بمنزلة جناحين) أي للظائر وقوله للبيت متعلق باللفظين (قوله لاح أنوار الهدى الخ) بالشاهد في لاح وحال وهو مل مجز ووزنه فاعلاتن (قوله وإذا ولي أحد المتجانسين) أي أحد اللفظين المتجانسين بأن لم يكن بينهما فاصل (قوله أي تجانس كان) أي كان تاماً أو ناقصاً أو لاحقاً ومضارعاً ومقبولاً (قوله ولذا) أي لاجل ان المراد أي تجانس لا تجانس القلب فقط ذكره باسمه الظاهر مع أن المقام للاضمار لو كان المراد تجانس القلب (قوله من سبأ) اسم رجل أو بلد والشاهد في سبأ وبنا وباء في بداخلها في ذلك (قوله وأمثلة الأقسام الأخرى ظاهرة سماسبق) فمثال التام أن يتعالم تقوم الساعة في ساعة وضوء قوله من طلب شيئاً وجد

وجذ ومثال المتخرف أن يقال هذه جبة وجذة من البرد للبرد ومثال الناقص قولهم
 جدى جهدى ومثال المقلوب أن يقال حسامه للالواء وإذ عدا ففتح وحذف (قوله
 ويلحق بالجناس) أى فى التصيين فهذان اللفظان ليسا من الجنس ولكنهما ملحقان به
 فى كونهما مما يحسن به الكلام بحسن الجنس (قوله أحدهما الخ) حاصله أن هذا الواحد
 هو الاشتقاق الصغير وإن التالى أمران الاشتقاق الكبير وغيره والغريب ليس هو الصغير
 بل توافق آخر كباين الأرض وأرضيت قال عرق وهذا النوع سهل التناول فكان
 يقال قام قائم وقعد فاعده وقال قائل ونحو ذلك اهـ (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق)
 بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد قال سم لعله أراد الصغير ولذا قيد فى المطول
 الحروف الأصول بكونها من أصل واحد وأراد بالشئ الثانى ما يمتد به ولا ينافى ذلك
 قوله الآتى وقد توهم الخ لجواز أن يريد توهم أنه الكبير فقط فليست أمـ (قوله الاشتقاق)
 أى الصغير إذا الاشتقاق إذا أطلق لا يصرف إلا إليه وقوله فى الحروف الأصول أى
 على وجه الترتيب فلا بد من هذا القيد وقوله فى الحروف الأصول خرج به الاشتقاق
 الأكبر كالثب والنم وقولنا على وجه الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجذب
 والمرق والرقم وقوله مع الاتفاق فى أصل المعنى يخرج به الجنس لأن المعنى فيه مختلف
 (قوله نحو فاقم وجهك للدين القيم) أصل أقم أقوم والقيم صفة مشبهة وأصله قويم على
 وزن يفعل قال فى الاطول والقيم المستقيم المعتدل لا إفراط فيه ولا تفريط أو القيم بمصالح
 العباد وأعلى الأديان السابقة بالشهادة بصحتها اهـ (قوله من قام) أى من مصدره وهو
 القيام (قوله أن يجمعهما المشابهة الخ) لو قال أن يجمعهما شبهة الاشتقاق لكان
 أحصرا وأظهر قال عرق والمراد بالمشابهة الأمر المشابهة فهى مصدر بمعنى أعم للفاعل
 بدليل تفسيرها بقوله وهى الخ اهـ ونعت المشابهة قسمان الاشتقاق الكبير وغيره (قوله
 فلفظة ما الخ) أن قلت فى هذا التفرع نظر لأن هذا المذكور لا يفرع على هذا التفسير وهو
 قوله أى اتفاق بل الذى يفرع عليه انما موصوفة فقط قلت وجه التفرع أنه لما علم أن
 ما معناها اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية لانها يؤيدان ذلك المعنى فتأمل بلطف
 اهـ سم (قوله وزعم بعضهم انهم مصدرية) وعليه فالمشابهة على تحقيقتها (قوله أى
 اشياء اللفظين) مصدر مضاف للفاعل أى من انتم الخ (قوله لفظا ومعنى) أى من جهة
 اللفظ والمعنى وقوله أما لفظا أى أما بيان الغلط من حيث اللفظ (قوله جهل الغمير) أى
 المستر وقوله للفظين أى لانه جعل اللفظين فاعلا وهما منى فقد رجع الضمير المرد للثنى
 وهو لا يصح وقوله الابتأويل بأن يقول بالمدح ورو قوله بعيد أى بالنسبة لغيره أى
 والتأويل لا يرتكب الا عند الاحتياج اليه فلذا قال فلا يصح أى التأويل عند الاستغناء
 عنه (قوله فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق) اذا الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق نم
 ان قدر مضاف صح أى اشياء توافق اللفظين قال سم واهل التأويل هنالما كلن أبعد منه

(ويلحق بالجناس شيان أحدهما
 بأن يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو
 توافق الكلمتين فى الحروف الأصول
 مع الاتفاق فى أصل المعنى (نحو
 فاقم وجهك للدين القيم) فانهما
 مشتقان من قام يقوم (والثانى
 أن يجمعهما) أى اللفظين (المشابهة
 وهى ما يشبه) أى اتفاق يشبه
 (الاشتقاق) وليس بالاشتقاق
 فلفظة ما موصولة أو موصوفة
 وزعم بعضهم انهم مصدرية أى
 اشياء اللفظين الاشتقاق وهو غلط
 لفظا ومعنى أما لفظا لانه جعل
 الضمير المرد فى يشبه الى اللفظين
 وهو لا يصح الابتأويل بعيد فلا يصح
 الاستغناء عنه وأما معنى فلان
 اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل
 توافقهما قديسب الاشتقاق

في الوجه الاول لم يتعرض له الشارح هنا (قوله بأن يكون الخ) فنه ان هذا الضابط
 لنسبه الاشتقاق غير مانع من دخول الغير له لجهالة الجنس التام لان في كل من اللفظين فيه
 جميع ما في الآخر بعض أقسام الناقص كالطرف نحو جدتي جهدي وكالمذنب نحو
 الجوى والجواخ وأى فرق بين هذا المثال ومثال قال اني لعمركم من القالين وكالمضارع
 نحو طامس ودامس وغير ذلك فكيف يكون ملحقاته رأيت عرق قال وذلك الشيء الذي
 يشبه الاشتقاق هو توافق اللفظين في جمل الحروف وأى كلها على وجه يتبادر منه أنها
 يرجعان الى أصل واحد كما في الاشتقاق وليس انى الحقيقة كذلك لان أصلهما في نفس
 الأمر مختلف وذلك نحو قال اني لعمركم من القالين فقال مع القالين في أحد ههنا من
 الحروف جمل ما في الآخر ويتبادر ان يكون الاول فعلا مشتقا من المصدر والثاني وصفا
 انه ما من أصل واحد وليس كذلك لان الاول من القول والثاني من القلى فبينهما ما يشبه
 الاشتقاق على الوجه المذكور فكأن ما بينهما ما ملحقا بالجناس وانما قلنا على وجه
 يتبادر منه انه ما يرجعان الى أصل واحد كما في الاشتقاق فلا يدخل في هذا القسم نحو
 عواصم وعواصم والجوى والجواخ فان في كل من لفظيهما جمل ما في الآخر من الحروف
 وكذا نحو الخفق والفخ فان في كل منهما مجموع ما في الآخر وليس من الحق في شئ
 لعدم كون اللفظين فيما ذكر على الوجه المذكور اهجهروفه (قوله جميع ما يكون
 في الآخر من الحروف) أى الأصول كقال وقالين وقوله أو أكثرها كالارض وأرضيت
 لان الهمزة في الارض أصلية وفي أرضيت للاستفهام فليست أصلية (قوله لكن
 لا يرجعان الى أصل واحد) أى ولكن يتوهم في بادئ الرأي انه ما يرجعان الى أصل واحد
 فمذلك خرج الجنس بجميع أنواعه لانه لا يتأتى فيه هذا التوهم كما بيناه سابقا (قوله كما
 في الاشتقاق) راجع للمنى (قوله من القالين) أى المبغضين (قوله من القلى) بفتح
 القاف وسكون اللام لان مصدرا للفعل الثلاثى المعنى فعل كما قال في الخلاصة

فعل قياس مصدر المعنى * من ذى ثلاثة كرتدا

وسمع بكسر القاف وفتح اللام (قوله هو الاشتقاق الكبير) أى فقط مع أن المراد به
 ما يشمله وغيره (قوله أيضا) أى كالغلط في ما المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق)
 فهذه الثلاثة بينها اشتقاق كبير ولعل الرقم والمرق مأخوذان من القسم بتقديم وتأخير
 (قوله وقدمثلا) والوال للحال وقوله في هذا المقام أى شبه الاشتقاق (قوله اتناقلتم أمهله
 تناقلتم أى ملتم الى منافع الارض قلبت التناناه ثم أدغم وأتى به حمزة الوصل ومحل
 الاستعانة بالارض وأرضيت (قوله ليس كذلك) أى ليس بينهما ما اشتقاق كبير
 لوجهين الاول وجود الترتيب فيه والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب الثاني
 أن الالف في الارض أصلية بخلافه في أرضيت كما بيناه فالتقسيم بالكبير يتأتى في هذا المثال
 الذى من لوازه فيه عين أن المراد به ما هو أعظم (قوله رد الهجر) هو المشهور هنا كقصده

أن يكون في كل منهما جميع ما يكون
 في الآخر من الحروف أو أكثرها
 لكن لا يرجعان الى أصل واحد كما
 في الاشتقاق (نحو قال اني
 لعمركم من القالين) في القول
 من القول والنسخ من القلى وقد
 توهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق
 هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا
 غلط لان الاشتقاق الكبير هو
 الانشاق في الحروف والأصول
 دون الترتيب مثل القمر والرقم
 والمرق وقدمثلا في هذا المقام
 بقوله تعالى اتناقلتم الى الارض
 أرضيت بالجملة الدنيا ولا يتجنى أن
 الارض مع أرضيتهم ليس كذلك
 (ومنه) أى من اللفظى (رد الهجر
 على المصدر)

وهو في اللفظ على خمس لغات كفس وقفل وعلم وكشف اه أطول أى ارجاع العجز للصدر
 بأن ينطق به كما ينطق بالصدر (قوله وهو في الذم) قال في الاطول ظاهر كلام المفتاح
 اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر ورده المصنف بقوله وهو في النثر ولاشغاله على
 الرد صار اهم فقدم (قوله أى المتفقين في اللفظ والمعنى) أى ولا يستغنى بأحدهما عن
 الآخر (قوله أى المتشابهين في اللفظ والمعنى) فمعه تصريح بأشراط اختلاف المعنى
 في الجنس اه سم (قوله أو المحققين بهما) تحت قسمان كما أشار له الشارح بقوله يعنى الخ
 (قوله وقد عرفت معناها) أى فى بحث الارصاد وهو أنها فى الاصل لاسم اعظم الظهر
 ثم استعيرت للعلو المصوغ على هـ تته ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة
 على حرف واحد لحسنها ولطافتها والتحقيق انها لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لآخرى
 كما سيأتى فى السجع نقلا عن ع ق فصح القليل بقوله وتختص الناس الخ بقوله مسائل
 التثنية الخ لانه كلامهم ليس معه أخرى (قوله فتكون الاقسام أربعة) لان اللفظين
 الواقع أحدهما فى أول الفقرة والآخر فى آخرها اما كتر ليل أو متجانسات أو ملحقان
 بالتجانسين اشتقاقاً أو شبه اشتقاق فهذه أربعة (قوله والله احق ان نخشاه) ولا يضر
 فى كونه فى آخرها اتصال الضمير لانه لكونه مفعولاً كأنه من تته اه بسم (قوله مسائل
 التثنية) الهمزة فيه أصلية أى طالب المعروف من الرجل الموصوف باللامد والردالة
 وقوله ودمعه مسائل الهمزة فيه ليست أصلية اذا أصله التثنية فلهذه همزة كفاى بائع والاول
 من السؤال والثاني من السيلان قال فى الاطول وضمير معه الى السائل فى المشهور
 ويحتمل الرجوع الى التثنية وهو ابلغ فى ذم التثنية حيث لا يطبق السؤال اه (قوله
 استغفروا الخ) فبين استغفروا وغنار شبه التجانس بالاشتقاق لان ما ذمهما المغفرة
 قال فى عروس الافراح وانما جعل استغفروا فى أول الفقرة وان كان أولها باقلا لان
 المراد الفقرة فى كلام نوح عليه السلام المحكى لافى الحكاية اه أى لان لفظ قلت
 لحكايتها (قوله فى المحققين) أى بالجناس وقوله اشتقاقاً تميز (قوله فى المحققين بشبه
 الاشتقاق) أى فى المحققين بالجناس بسبب شبه الخ اه سم فصلة المحققين بمحذوفة وباء
 بشبه سببية (قوله حاصلة من ضرب أربعة) وهى كون اللفظين مكثرين أو متجانسين
 أو ملحقين اشتقاقاً أو شبه اشتقاق وقوله فى أربعة وهى كون اللفظ الآخر فى صدر
 المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى اه سم (قوله ثلاثة عشر)
 أربعة فى المكثرين وأربعة فى المتجانسين وأربعة فى المحققين اشتقاقاً وواحد فى المحققين
 شبه اشتقاق (قوله وأهمل ثلاثة) أى من امثلة تشبه الاشتقاق قال فى المطول وأهملها
 اما لعدم ظفوره بامثلها واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق اه قال العصام فى أطوله كذا
 ذكره الشارح المحقق وفيه بعد اما عدم الظفر فلانه جعل من الامثلة قول الحريرى
 فشفوفى بآيات المتأنف وهو متصل به بقوله ومضطلع بخصيص المعانى ومطلع الى

وهو فى النثر ان يجعل أحد اللفظين
 المكثرين أى المتفقين فى اللفظ
 والمعنى (أو المتجانسين) أى المتشابهين
 فى اللفظ والمعنى (أو المحققين
 بهما) أى المتجانسين يعنى اللذين
 بينهما اشتقاق أو شبه
 الاشتقاق (فى أول الفقرة) وقد
 عزت لمرئها (و) اللفظ (الآخر
 فى آخرها) رهم آخر الفقرة
 فتكون الاقسام أربعة (نحو
 وتختص الناس والله احق ان نخشاه)
 فى المكثرين (وتحذ مسائل التثنية
 يربح ودمعه مسائل) فى المتجانسين
 (ونحو واستغفروا ربكم انه كان
 عفواً) فى المحققين اشتقاقاً (ونحو
 قال انى لعلمكم من قالين)
 فى المحققين شبه الاشتقاق (و)
 هو (فى النظم أن يكون
 أحدهما) أى أحد اللفظين
 المكثرين أو المتجانسين أو المحققين
 بهما اشتقاقاً أو شبه اشتقاق (فى
 آخر البيت) اللفظ (الآخر
 صدر المصراع الاول أو حشوه
 أو آخره أو صدر المصراع الثانى)
 فتصير الاقسام ستة عشر حاصلة
 من ضرب أربعة فى أربعة والمصنف
 أورد ثلاثة عشر مثلاً وأهمل ثلاثة

تخلص عاني فيبعد غاية البعد أن يقال لم يظفر به هذا المثال لشبهه الاشتقاق وأما
الاكتفاء بأمثلة قسم عن أمثلة قسم آخر بعيد فالوجه أن يقال جعل المحققين بالمجانسين
قسماً واحداً فاكثرت في باراد أربعة أمثلة لكل قسم إلا أنه زاد مثلاً واحداً في قسم اه
باختصار (قوله **كقوله**) أي قول الأقبس الشاعر واسمه المغيرة بن عبد الله ينتمي
نسبه لمضر بن نزار ولقب بالأقبس لمرة وجهه وكان يغضب من ذلك اللقب وكان شرباً
للخمر ومنهم من كابه لا يدخل في بدمني الألفقه فيه وكان له لبن وسرف كان يسأله فاعطيه حتى
كثر ذلك فغضه وقال له إلى كم أعطيتك مالى وأنت لا تنفك عن شرب الخمر والله لأعطيك شيئاً
أبداً فتركه حتى أجمع قومه في نادمهم وهو فيهم ثم جاء فوقف عليهم فشكاهم إليهم فزعمه فوثب
إليه ابن عمه فاطمه وقتاله اه من معاهد التضييع باختصار وهذا شروع في أمثلة
المكترين (قوله **سريع الخ**) أي هذا المذموم سريع إلى الشر في لطم وجهه ابن
الم وليس سريع إلى العمل بما يدعى إليه من الشدوى أي الكرم اه ع ق
(قوله **بلطم بكسر الظا**) فهو من باب شرب كافي المصباح (قوله **وقوله**) أي قول
صمة بن عبد الله القشيري اه مطول والصمة بكسر الهمزة والرجل الشجاع والذكر من
الحيات يسمى به هذا الشاعر (قوله **تمتع**) خطاب لصاحب يدل عليه السابق اه
أطول والبيت السابق قوله

أقول لصاحبى والعيس تهوى * بنابن المنيعة فالضمار

وقوله من شيم مصدر كالشم قال سم وأكثر ما يجي ففعل في الأصوات كالصهيل والهدير
وقوله نجد النجد ما ارتفع من الأرض والتهامة ما انخفض منها (قوله **من عرار**) قال في
المطول وموضع من عرار رفع على أنه اسم ما ومن زائدة اه وفيه نظران ما إذا فصل بينهما
وبين اسمها أو تقدم خبرها بطول عملها اه سم (قوله **وهى**) أي العرار وقوله **وردة** أي
تطالع وتفرش على وجه الأرض لاساذ لها (قوله **نعمه**) من باب علم (قوله **وقوله**) أي
قول أبي تمام اه مطول (قوله **ومن كان بالبيض**) جمع بيضاء قال ع وهذه القضية
شرطية اتفاقية لأن اللوع بالكواعب يهزم عموماً للطبيعة الانسانية فينبى أنه انقوله
خلاف ذلك وأن كان مولعاً بالكواعب فهو بخلافه وأنه مولع بالسيوف واستعمالها
فيحياها بالحروب اه (قوله **وهى الجارية**) أي الانثى وقوله **حين يبدو** أى يظهر وقوله
للهوى أى الارتفاع (قوله **فما زلت بالبيض**) جمع أبيض وهذا دليل جواب الشرط
المحذوف أى فلا ألقت البه لاني ما زلت الخ (قوله **وقوله**) أى في ذى الرمة (قوله
معرج) اسم مفعول بمعنى المصدر أى تعرج بمعنى إقامة قال في المطول والتعرج على
الشيء الإقامة عليه اه (قوله **أما الخ**) من الالمام وهو النزول قال ع والمعنى أنى
أطاب منكأهم الخليلان أن تساعدانى في الالمام بالدار التي ارتحل عنها أهلها فصارت
القبيلة فيها والنزول فيها موضع حشة وأنا لوجهت أهلها فيما كان مقبلها موضعنا اه

(قوله)

سريع اليدين العلم بلطم وجهه

وليس إلى داعى الندى بسريع

فيما يكون المكتر لا آخر في صدره

المصراع الأول (وقوله)

تمتع من شيم عرار نجد

فما بعد العنينة من عرار

فيما يكون المكتر لا آخر في صدره

المصراع الأول (وقوله)

بشم عرار نجد وهى وردة ناعمة

صفراء طيبة الرائحة فاما ناعمة

إذا أمسينا لخر وجنا من أرض نجد

ومناجته (وقوله **ومن كان بالبيض**)

الكواعب جمع كاعب وهى

الجارية حين يبدو (قوله **فما زلت بالبيض**)

(مقوماً) مولعاً (قوله **فما زلت بالبيض**)

القواضب أى السيوف القواطع

(مقوماً) فيما يكون المكتر

الآخر فى آخر المصراع الأول

(وقوله **وان لم يكن الامعرج ساعة**)

هو خبر كان واسمه ضمير يعود الى

الالمام المدلول عليه في البيت السابق

وهو المعالى الدار التي لو وجدتها

(قوله بها أهلها) هذه الجملة في موضع المفعول الثاني لوجد ويصح نصب أهلها بلامن
 الهاء في وجدتها وبها هو المفعول الثاني (قوله ما كان الخ) جواب لو وقوله وحشا أي
 مو حشا خبر كان وقوله مقيلا أي موضع قيلوا اسم كان (قوله صفة وكدة) أي ان
 لوحظ جعل قليلا صفة لمعزج بعد تقييده بالاضافة لساعة وقوله مقيدة أي مخصوصة أي
 ان لوحظ جعله صفة لمعزج قبل تقييده بالاضافة لانه حينئذ يصدق بالقليل والاكثير (قوله
 من اضافة التعريج الى الساعة) والاضافة على هذا الامة بخلافها على الثاني فانها بمعنى
 في لانها من اضافة الشيء الى ظرفه (قوله قليلا) ولا تضر الهاء في كونه في العجز لان
 الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (قوله والضمير للساعة) قال العصام في أطوله وضمير
 قليلا الى الساعة بتقدير مضاف أي قليل تعريج ساعة تكاد كره الشارح والاقرب أن
 يكون للتعريج يتأويل الإقامة اه (قوله فيما يكون المكرر الآخر) وهو قليلا (قوله
 وقوله) أي قول القاضي الأرباعي اه مطول وهذا شروع في أمثلة المتجانسين (قوله
 أي اتركاني) اشارة الى أن دعائي تقبلة دع من ودع يدع اه عبد الحكيم (قوله سفاهها)
 جعله القنري تميزا وبينهم من حفيد الشارح انه مفعول له وعبارة القنري قوله هو الخفة
 وقلة العقل هذا على تقدير أن يكون سفاهها بفتح السين المهله فكون نصباعلى التمييز
 وقدر وى بكسر الشين المجععة بمعنى المشاهدة نصباعلى المصدر أى ملامة مشاهدة أو على
 الحال اه سم وقوله انه مفعول له فالعنى اتركاني من لو مكالم الواقع منكلا لاجل سفاهها
 أي خفة عقلك فاني لألتفت اليه لان داعي الشوق الخ (قوله فداعى الشوق) هو جمال
 المحبوب وقوله قبله كداعى أي فأجبه فلا أجيبك بعده (قوله وقوله) أي قول النعالبي
 اه مطول (قوله واذا البلابل) الشاهد في هذا مع الاخر وأما المتوسط فلا شاهد فيه عند
 المصنف كما سيأتي بيانه (قوله بلبل) بضم الباءين (قوله وهو طائر) أي حسن الصوت
 (قوله أفصحت) أي نطقت ألسنته انطقا كالبيان الدكنة قال عبد الحكيم يقال أفصح
 الاعمى اذا انطلق لسانه وخلصت لغمه عن اللسنة وحادث ولم يلحن والمراد بالغات
 النغمات وهي جعل كل كلمة نغمة اه (قوله فانف البلابل) أي أبعد الآخران وقوله
 باحتساء الخ من الحسو وهو الشرب أي بالشرب من كأسات الخمر فالخمر عرق والمعنى انه
 يأمر بشرب آية الخمر لدفع الحزن التي حركها صوت ذلك الطائر لان الصوت الحسين
 مما يحرك الاشواق اه (قوله بلبل) بفتح الباءين قاله حفيده (قوله بلبل بالفتح)
 أي ضم الباءين (قوله أعنى البلابل الاول) اشارة الى أن المقصود بالتفصيل البلابل الثالث
 بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فقال في المطول فهو من هذا الباب على
 مذهب السكاكي دون المصنف اه أي لان السكاكي اعتبر قسمها آخر وهو أن يكون
 اللفظ الآخر في حشو والمصراع الثاني ورأى المصنف تركه أولى اذ لمعنى فيه لدا العجز على
 الصدر اذ لا صدارة لحشو والمصراع الثاني أصلا بخلاف المصنف مع الاول اه من سم ويس

* بها أهلها اما كان وحشا مقيلا
 (قليل) صفة مؤكدة لفهم القلة
 من اضافة التعريج الى الساعة
 أو صفة مقيدة أي الاتعريجا
 قليلا في ساعة (فاني نافع على قليلا)
 مرفوع فاعل نافع والضمير
 للمصاعدة والمعنى قليل التعريج
 في الساعة بمعنى ويشي غليل
 وخدي وهذا فيما يكون المكرر
 الآخر في صدر المصراع الثاني
 (وقوله دعاني) أي اتركاني (من
 ملا مكلم سفاهها) أي خفة وقلة عقل
 فداعى الشوق قبل كداعى (من
 الدعاء وهذا فيما يكون المتجانس
 الآخر في صدر المصراع الاول
 (وقوله واذا البلابل) جمع بلبل
 وهو طائر معروف (أفصحت بلفظها)
 فانف البلابل جمع بلبل وهو
 الحزن (باحتساء بلبل) جمع بلبل
 بالضم وهو يرق فيه الخمر وهذا
 فيما يكون المتجانس الآخر
 أعنى البلابل الاول في حشو
 المصراع الاول

(قوله لان صدره الخ) جواب عما يقال انه في صدره (قوله وقوله) أى قول الخري
في المقامة الثامنة والاربعين وهي البصرية وقبل هذا البيت

بها ما شئت من دبري وذا * واخوان تغالوا في المعاني

والضمير فيهما راجع للبصرة وهذه الآيات في مدحها (قوله فشفوف) بالغين بعد الشين
قال ع ق البيت في نفسه يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحداً أى هذا
مشفوف بالآيات القرآن ومفتنون مع ذلك لرفعة قلبه برفعة المزامير وأن يكون اثنين أى
فهنا المشفوف بالآيات يتحدى بها ويتذكر وأخر مفتنون بنغمات المزامير غفلة منه
عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت يعين أحدهما وقد تعين الثاني به لأن البيتين
للخري ومقامهما ما يقتضيه المعنى الثاني ولم يجعل الثاني في الموضوعين من الملحق اشتقاقاً
مع اشتراكهما في أصل المادة لان الوصفية تنوسيت فيهما اه (قوله أى القرآن)
تفسير للمثنى وانما قبل فيه مثنان لان القصص والوعده والوعيد تنفي فيه وتطيق المثنى
أيضاً على الفاتحة وعلى ما كان أقل من ما تبين من الآيات (قوله أى نغمات) أى
أصوات تفسير لرنات وقوله أوتار المزامير تفسير للمثنى (قوله التمه يضم الخ) أى يضم
بعض الى بعض وفي هذا الإشارة الى التسمية (قوله وقوله) أى التانشي الارجاني
والارجان من بلاد فارس اه أطول (قوله أملتهم الخ) من السريع وعروضه مطوية
مكسوفة وضربه موقوف أي وجزئتهم وقوله ثم تأملتهم أى تفكرت في أحوالهم هل هم
من برحى خيره أولا وقوله فلاح أى بعد التأمل قال في الاطول وقد أفاض باستعمال
الفاء أنه ظهر بأدى تأمل اه وقوله ان ليس فيهم - فلاح يسكون الخ لا قال الفري ومن
هذه القصيدة قوله

يا قوم قد طال مقامى بكم * من غير نفع الروح الروح

(قوله وقوله) أى قول الجحري اه مطول وهو من المتقارب وفي المعاهد البيت نسبه
للجحري غالب شراح التلخيص وليس الاثر كذلك وانما هو للسرى الرفاء الموصلى وقد
سرق معناه من بيت الجحري فاذا سبق الوهم في نسبه اليه وبيت الجحري لفظه

بلوا بضرائب من قدرى * فما ان رأيت الفتح ضريباً

وهو من قصيدة من المتقارب مدح بها الفتح بن خاقان بيت السرى الرفاء من قصيدة مدح
بها القوارس سلامة بن عهد اه يتصرف وهذا شروع في أمثلة الملحقين اشتقاقاً
(قوله وطبع عليها) تفسير (قوله أبعثها) قال ع ق فان قيل كونها طبائع وكونه أبعثها
متشابهان اذ لا معنى لاحداث الطبائع وانما يتعلق الانشاء بالطبعيات لا الطبيعية
قلنا المراد انك انشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها من الاعطاء الانعام والبذل
لكل نفس أعظم بدليل قوله في السماح اه (قوله في السماح) أى في الكرم والعطاء
(قوله وأصله المثل الخ) أي فهو في الاصل مثل مقيد ثم استعمل في مطلق مثل (قوله

لان صدره هو قوله واذا (وقوله)
فشفوف بالآيات المشائى * أى
القراء (ومفتنون بركات المثنى)
أى بنغمات أوتار المزامير التي
يضم طاق منها الى طاق هذا فيها
يكون المتجانس الاخر
في آخر المصراع الاول (وقوله)
أملتهم ثم تأملتهم فلاح) أى فوز
(لى ان ليس فيهم - فلاح) أى فوز
ونجاة هذا فيما يكون المتجانس
الاخر في صدر المصراع الثاني
(وقوله ضرائب) جمع ضريبة وهي
الطبيعة التي ضربت للرجل
وطبع عليها (أباعتها في السماح)
فلسنا نرى لك فيها ضريباً) أى
مثلاً وأصله المثل

المثل في ضرب القداح في بمعنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام جمع قدح بكسر
 القاف وسكون الدال وهو سهم القمار وازداده الضرب من اضافة الصفة للتوصوف أي
 المثل من القداح المضروبة أي المخلوطة فكل واحد منها يقال له ضرب لانه يضرب به في
 جملتها وهو مثلها في عدم التمييز في المضاربة (قوله فينبأ يكون المحقق الخ) لا يقال الضرائب
 والضرب من قبيل المتجانسة لان معنى الضرائب الطابع والضرب المثل وكلما
 اختلف معنى اللفظ كان من قبيل المتجانسين لا ناقول الاختلاف في المصدوق للمشتافي
 الاتفاق في أصل الاشتقاق الذي يقتضي الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذي هو المعبر في
 المشتقات كما تقدم وجنس الضرب متجه فيهما ولو كان في الضرائب بمعنى الأزام بعد
 الاتحاد الفاعل قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على أذرهم وفي الثاني بمعنى
 التحريك الذي هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب فانه هم اه ع ق
 (قوله وقوله) أي امرئ القيس اه مطول (قوله يحزن) في المختار بانه نصر وقال في
 المصباح خزت الشيء خزنا من باب قتل جعلته في الخزن وخزنت السر كتمته وخزن اللحم
 من باب زعب تغيرت ربحه مغلوب من خنزا (قوله عمال انشرو له فيه) أي وانما انشرو له على
 غيره (قوله وقوله) أي قول أبي العلاء المعري من البسيط (قوله واخصمتم) كان الظاهر
 أن يؤخر بهذا بعد المثالين المذكورين بعده لانهم ما بقية الأمثلة الأربعة للاشتقاق ومن
 التقدير هوهم البعض ما ذكره أي لوتر كنتم كثرة الاحسان ولم تبالغوا فيه بل أنتم بما بعدل
 منه زرتكم ولكن أكثرتم من الاحسان فميجر كنتم كثرة الكثرة لخروجها عن الاعتدال
 وقوله والعذب محذو أي ولا غرامة في هجران ما يستحق من لخروجها عن حد الاعتدال لان
 الماء العذب الذي هو مطلوب في أصله قد جبر للافراط في الخصر أي لتجاوز الحد في
 الصفة المستحسنة منه وهي خصره ففتح الخاء والصاد أي برودة اه ع ق (قوله في
 الخصر) في المختار بانه طريق قال سم في العوام الخصر بالتحريك البرد ومثله في القاموس
 ثم قال وكثف البارد اه (قوله لكثرة انعامكم على) أي وعجزى عن شكره فاستحييت
 من الاتيان اليكم بلا انعام بحق الشكر فالبيت مدح خلافا لمن قال انه ذم بدليل قوله فيجبر
 (قوله حيث كان اللفظ الآخر) وهو اخصمتم وقوله في حشو المصراع الاول أي لسبق
 نوعليه (قوله وفي هذا البيت مما يجتمع ما شبه الاشتقاق) لانه يتبادر كونهم من مادة
 واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع في الحشو مأخوذ من مادة الاختصار الذي
 هو ترك الأكتار والثاني مأخوذ من خصر أي يرد لا يقال لامادة للخصر لانه نفسها اذ هو
 مصدر فليس هنا شبه اشتقاق اذ لم يؤخذ من شيء حتى يتبادر كونهم من أصل واحد لانا
 نقول يكفي فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذ التبادر يكفي فيه التوهم وهذا
 بناء على أن لفعا لأفاده ع ق (قوله وتبدأ وريتها في الشرح) قال في المطول وأما الأمثلة
 الثلاثة التي أهملها المصنف فثال ما يقع أحد المحققين اللذين يجتمع ما شبه الاشتقاق

في ضرب القداح هذا فيما يكون
 المحقق الآخر بالمجانسين اشتقاقا
 في صدر المصراع الاول (وقوله
 اذا المرء يحزن عليه لسانه *
 فليس على شيء سواه يحزان) أي
 اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه
 مما به وود ضرره اليه فلا يحفظ على
 غيره مما لا ضرر له فيه وهذا
 مما يكون المحقق الآخر اشتقاقا
 في حشو المصراع الاول (وقوله
 لو اخصمتم من الاحسان زرتكم *
 والعذب من الماء) في البرودة بمعنى
 في الخصر أن يعدى عنكم لكثرة انعامكم
 على وقد توهم بعضهم أن هذا المثال
 مكتر حيث كان اللفظ الآخر
 في حشو المصراع الاول كما في
 البيت الذي قبله ولم يعرف ان
 اللفظين في البيت السابق مما يجتمعها
 الاشتقاق وفي هذا البيت
 مما يجتمعها شبه الاشتقاق
 والمصنف لم يذكر من هذا القسم
 الا هذا المثال وأهمل الثلاثة
 السابقة وقد وردت في الشرح

في آخر البيت والمحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري
ولاح يلحى على جرى العيان الى * ملهى فصحته لمن لا تلح لاح
فالاول ماضى يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع المحق الآخر في آخر
المصراع الاول قوله

ومضطلع بتلخيص المعاني * ومطلع الى تلخيص عاني
فالاول من عني يعني والثاني من عني يعنوا ومثال ما وقع المحق الآخر في صدر المصراع
الثاني قول الآخر

لعمري لقد كان الثريا مكانه * ثرا فأنحى الان مشوا في الثرى
فالثرى واوى من الثروة والثرى ياقى * وقوله قول الحريري أى في المقامة الرابعة
والعشرين من قصيدة مطلعها

نم الى الشيب عافيه افراحي * فكيف أجمع بين الراح والراح
وقوله قوله ومضطلع الخ أى قول الحريري في المقامة الثامنة والاربعين قال الفسري
والمضطلع بالنبي القوي عليه الناهض به وتلخيص المعاني اقتصادا لفاظها وتحسين
عباراتها وتلخيص المعاني في كالك الاسير وبعد البيت المذكور
وكمن قلبي فيها وقاري * أضربا الجفون والجفان

وضمير فيها يرجع الى البصر فتقارئ الاول الذي يقرأ القرآن وقاري الثاني مطعم الضيفان
واضرار الاول بالجفون كقراءة بالليل واضرار الثاني بالجفان لانه أطعم ما فيها
وجعلها خالية * (قوله وقوله فدخ الوعيد الخ) في المعاهد البيت من الكامل ولا أعرف
قائله ونسبه صاحب الدرر فبعد الله بن محمد بن أبي عبيدة المهلبى * (قوله الذباب)
سمى بذلك لانه كلما يطرد يرجع فأصله ذب فاب أى طرد فرجع وقوله يضرب أى يضرب فكل
منه ما أخذ من الضرر والمعنى ارتك وعيدك لانه ينشأ منه ضرر لانه كالعدم (قوله
وقوله) أى قول أبي تمام في مرثية محمد بن نضال حين استشهد وقبله

توى في الثرى من كان يحياه الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر
* مطول وقوله توى في الثرى أى أقام في التراب وقوله ويغمر أى يزيل نائله الغمر أى
الركنير (قوله توى) أى مقطوعة الاستعانة اذ لم يبق الخ (قوله ومنه السجع) قال
ع * وهذه أربعة ألفاظ ينبغي استحضار معانيها بالزول الالتباس في كثرة
دورها على اللسان السجع والفاصلة والقرينة والقرينة فالتقرينة قطعة من الكلام
جعلت من اوجه لاخرى والقرينة مثلها ان شرط فيها مقارنتها لاخرى والا كانت أهم
سواء كانت مع تسجيع أو لا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة الكلمة الاخيرة من القرينة
والسجع توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لاخرى * (قوله على حرف)
على بمعنى في (قوله مقصور الخ) بمعنى ان تسمية الفاصلة تسجيما لوجودها ولو لم توجد التوافق

(وقوله)
قدع الوعيد فاعيد لي بضاري
اطنين أجنحة الذباب يضرب
وهذا فيما يكون المحق الآخر
اشتقاقا وهو ضاري في آخر
المصراع الاول (قوله) وقد كانت
البيض القواضب في الوعى *
أى السيوف القواطع في الحرب
(بوتر) أى قواطع لحسن استعماله
اباها (قوله) الا ن من بعده بتر
جمع أبترا ذليق بعده من يستعملها
استعماله وهذا مما لا يكون المحقق
الا خراشتا فاق في صدر المصراع
الثاني (ومنه) أى من اللفظي
(السجع قيل وهو تواتر الفاصلتين
من الشعر على حرف واحد) في
الآخر (وهو معنى قول السكاكي
هو) أى السجع (في الشعر)
كالقافية في الشعر) يعنى ان
هذا مقصود كلام السكاكي
وبحصوله والافالسجع على التفسير
المذكور يعنى المصدر أعني توافق
الفاصلتين في الحرف الاخير

فما ولو لذلك ما سميت فعاد الحاصل الى أن العلة التي أوجبت التسمية هي المسماة
في الحقيقة وفي القصد اه ع ق (قوله وعلى كلام السكاكي هو) أي السجع وفي نسخة
هي أي الاسجاع (قوله في أواخر الفقر) حال من اللفظ أي حاله كون اللفظ كائناً في
أواخر الفقر (قوله ولذا ذكره) أي لكون السجع نفس اللفظ (قوله ولذا ذكره الخ)
استدلال على كونه على كلام السكاكي نفس اللفظ بأمرين أحدهما ذكره باللفظ الجمع
والثاني قوله انها في النثر كالقوافي ولم يبين وجه الدلالة من الاول لوضوحه وهو أنه لو
كان على كلامه بمعنى المصدر لم يجمعه اذ المصدر يصدق على القليل والكثير ولا يجوز
جمعه الا لانه لا يريد به الانواع ولا يتأتى لو ادتها هنا لانه في مقام التعريف لا ينظر فيه
اليها وفيه نظر لورود مثله على تقدير ارادته اللفظ بأن يقال كيف ذكره باللفظ الجمع في مقام
التعريف الذي لا ينظر فيه الى الافراد فينبغي أن يقال وجه الدليل انه لا يجوز جمع المصدر
الا اذا أريد به الانواع ولم يدل دليل من كلام السكاكي على ارادتها أو ما وجه الثاني فينبغي
بقوله وذلك لأن القافية الخ وحاصله أنه نظر بالقوافي التي هي الفاظ قطعاً فيكون هو
كذلك اه سم (قوله وذلك) أي وجه دلالة القول المذكور وعلى أن السجع نفس اللفظ
(قوله أو غير ذلك) كأن تكون من الحركة قبل الساكنين إلى الانتهاء اه ع ق (قوله
على تفصيل المذهب) أي الاثنى عشر مذهباً وقد ذكرها شيخ الاسلام على الجزئية
(قوله وليست) أي القوافي عبارة الخ أي فبدل التشبيه على أن السكاكي اذا بسجع
اللفظ اه ع ق (قوله ومرجع المعنيين واحد) وهو التوافق المذكور فان المعنى
الثاني نفس التوافق الاول الكلمة من حيث التوافق فهو المسمى في الحقيقة اه سم
(قوله مطرف) على صيغة المفعول من الطرف وهو الحديث من المال لأن الوزن
في القاصلة الثانية حديث وليس الوزن الذي كان في القاصلة الاولى اه أطول
وقال ع ق وانما سمى مطرفاً لانه خارج في التوسع في الحسن الى الطرف بخلاف غيره
كما يأتي أولان ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفلصتين انما هو في الطرف وهو
الحرف الاخير دون ما يعم وهو الوزن اه (قوله أي القاصلتان) أي الكلمتان
الاخيرتان من القريتين كما يدل له ما يأتي اه سم (قوله في الوزن) قال في العروس
ينبغي أن يكون المعبر هنا الوزن الشعري لا التصريفي اه بس والوزن الشعري
مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة كقابلة ضمة بضممة والوزن
التصريفي مقابلة حركة بنوع حركة كما كقابلة ضمة بمثلها (قوله نحو قوله تعالى
مالككم لاترجون الله وفارا) الآية أي مالككم لاتخافون الله عظيمة اه فترى والاطوار
جميع طوار كنود أي وقد خلقكم مراتباً أولاً عناصراً ثم ربكات لتغذي الانسان ثم نطقاً
ثم علقاً ثم مضغاً ثم عظاماً وخلقوا ثم أنشأكم خلقاً آخر اه أطول (قوله مختلفان وزناً) أي
لان ثاني الاول متحرك والثاني ثابت سأكب (قوله أي وان لم يختلفا في الوزن) أي

وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ
المتواطئ الآخر في أواخر الفقر
ولذا ذكره السكاكي باللفظ الجمع
وقال انها في النثر كالقوافي في الشعر
وذلك لان القافية نفسها أو الحرف
البيت اما الكلمة نفسها أو الحرف
الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل
المذهب وليس عبارة عن نواظير
الكلمتين من أواخر الايات على
حرف واحد فالجاء ان السجع
قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة
من الفقرة باعتبار توافقهامع
الكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى
وقد نطق على نفس توافقهامع
ومرجع المعنيين واحد (وهو) أي
السجع ثلاثة أشهر (مطرف ان
اخلفا) أي القاصلتان (في الوزن
نحو مالكم لاترجون الله وفارا
وقد خلقكم أطواراً) فان الوفاة
والاطوار مختلفةان وزناً (والا) أي
وان لم يختلفا في الوزن

كالمختلف في التقفية لان قوله قبله ان اختلفا في الوزن معناه مع الاتفاق في التقفية اذ
لا يشمل الاختلاف في التقفية أيضا بقدرية تعرف السجع حيث اعتبر فيه التوافق
في الحرف الاخير وحينئذ فلا يشمل قوله ولا ما اذا اختلفا فيهما ولا ما اذا اختلفا
في الوزن فقط لانه فناء ولا ما اذا اختلفا في التقفية فقط لا تتقاهما عن السجع يقتضى
لتعريف فينحصر المتوازي الذي هو من أقسام ذلك فيما ذكره في كل قول الشارح الآتى
وقد يختلف الوزن فقط الخ أى في المتوازي كما هو صريح عبارة المطول لان المتوازي
لا يشمل ذلك كما يقرر ويجاب بأن الشارح لم يقصد أن ذلك داخل في كلام المصنف بل
صد الاستدلال عليه بان هذه الاقسام خارجة من كلامه مع أنه ما من المتوازي نعم هذا
الجواب لا يناسب عبارة المطول ولا يضرنا ذلك فليأتنا به سم بصرف (قوله فان
كان ما في إحدى القرينتين) أى القرينتين سميت بذلك لانها تقارن الاخرى أى جميعه
دليل قوله أو أكثره (قوله أى التوافق الخ) تفسير للتقفية (قوله فترصيع) أى فالسجع
لكن فى الفاصلتين على هذه الصورة يسمى ترصيعا تشبيها به يجعل إحدى اللواتين
العقد في مقابلة الأخرى مثلها ه ع و انظر لم عبرنى هذا التسميم بالمصدر أعنى قوله
ترصيع وفى القسمين الآخرين باسم المفعول أعنى قوله مطرف ومتواز ولعله للثنتين
لأن التعبير تأمل (قوله يطبع الاجتماع الخ) قال ع ق شبه ترصيع السجع بمصاحبه
خيار اللفاظ يجعل الحلى مطبوعا بالجوهر فغيرهم هذه العبارة على طريق الاستعارة
الكناية ه والمناسب لكلامه أنها استعارة مصرية تتبعية والمناسب للمعنى أن يكون
لمشبه الاجتماع تأمل وضافة جواهر لما بعده من اضافة المشبه به للمشبه وقوله ويقترع
لاسماع الخ شبه السماع بأبواب تقترع بالاصابع لتفتح فغير عما ذكر على طريق
لاستعارة بالكناية (قوله فلا يقابله الخ) جواب أما (قوله كان مثلا لما يكون الخ)
ذليست إلا أن موافقة للاسجاع في الوزن بحسب لفظه الآن وان كانت موافقة
بحسب أصلها إذا أصلها أن يوزن أفعال لانه لا ينظر الى الأصل في مثل ذلك وليست
وافقة لها في التقفية إذ آخر تلك العين وهذه النون ويجوز أن يكتفى بذلك في عدم
لتوافق وان كانت موافقة في الوزن بحسب الأصل ه سم (قوله فتوازن) أى فهذا
نوع من السجع يسمى متوازي التوازي الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما
التسمية يكتفى فيها أدنى اعتبار ه ع (قوله أى وان لم يكن الخ) أى بالنظر لما عدا
فما صلة اذ التوافق في الحرف الاخير منها معتبر في مطلق السجع ه بس (قوله ولا
كثيره) يراد بالاكثر ما قبل الاقل فيصدق بالمساوى كفى الآية فان النصف لم يوافق فصح
يشمل بالآية حينئذ (قوله فيها امر رم فوعة) الآية السر رجع سر رم فوعة غالبه
أ كواب جمع كواب وهو كوز لا عزوة له موضوعة أى على حافات العيون معدة لشرهم
قوله وقد يختلف الوزن فقط الخ) هذا من جملة ما دخل تحت اللفظ صادقة بثلاث صور

(فان كان ما في إحدى القرينتين)
من اللفاظ (أو) كان (أو) أكثره
أى أكثر ما في إحدى القرينتين
(ممثل ما يقابله من) القرينة
(الأخرى في الوزن والتقفية)
أى التوافق على حرف الاخير
فترصيع فحرفه ويطبع الاجتماع
بجواهر لفظه ويقترع الاجتماع
بزراجر وعطسه الخ جميع ما في
القرينة الثانية موافق لما يقابله
من القرينة الاولى وما لفظه و
فلا يقابله شئ من الثانية ولو قيل
بدل الاجتماع الا أن كان مثلا
لما يكون أكثر ما في الثانية موافقا
لما يقابله في الاولى (والافتواز)
أى وان لم يكن جميع ما في القرينة
ولأكثره مثل ما يقابله من
الأخرى فهو السجع المتوازي
(فحرفها سر رم فوعة وأ كواب
موضوعة) لاختلاف سر
وأ كواب في الوزن والتقفية
وقد يختلف الوزن فقط

لان علام الاتفاق في الوزن والتقضية صادق بالاختلاف فيهما وفي أحدهما (قوله نحو والمرسلات الخ) فالمرسلات مع العاصفات متفقان تقضية ولم ينفقا وزنا وكل منهما نصف الفقرة كذا قيل وفيه نظر لان المعبر من الوزن هنا الوزن الشعري كما قيل لا الوزن النحوي وعليه فهم متوافقان اذا المتحرك في مقابلة المتحرك والسكن في مقابلة الساكن وعدد الحروف المنطوق بهما واحد فيهما وان كان وزن المرسلات في النحوي المعجلات والعاصفات القاعلات اه ع في قال يس وفي المسائل السفيرة لابن هشام علام التصيب عرفا الجواب ان كانت المرسلات الملائكة والعرف المعروف فعرفا مامفعول لاجله وامانصوبه على نزع الخافض وهو الباء والتقدير أقسم بالملائكة المرسلات المرفوعة والمعروف وان كانت المرسلات الارواح والملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فاتصافها على الحال والتقدير أقسم بالارواح والملائكة المرسلات متتابعة اه (قوله وقد تختلف التقضية فقط) أي دون الوزن لحصل على وزن ذلك وقافيتهم مختلفة فان قافية الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال في ناطق وحاسد وأما بين الصامت والاشامت فهم مافاصلتان لا يتفقان من التوافق في الحرف الاخير (قوله حصل الناطق والاصامت) هذا آخر القرينة الاولى والباقي هو الثانية أي حصل عندنا كتاب الناطق كالعبيد واكتساب الصامت كالواب (قوله قيل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن غيره (قوله ما تساوت قرائمه) نفل في المطول عن ابن الاثير صر كلاما يدل على أن المراد التساوي في عدد الكلمات ولا يشترط التساوي في عدد الحروف فلا حاجة لمعمل المشتد كاللام في ظل بحر يكل وان هذا المخالف لما سبق في الجنس من جعل المشتد في حكم الخفيف اه يس قال ع في وأحسن هذا الاحسن أقصر قرينة له عوبة ادراكه وعزة اتقائه واقرب به صعبه من السمع وأحسنه ما كان من لفظتين وينتهي الاقصر الى تسع كلمات وما زاد على ذلك تطويل وشرط الحسن أن لا يكون احدي القرينتين تكرارا لالاخرى والا كان تطويلا كقوله طاروا وايقن بظهورهم صدورهم وبأصلاهم فخورهم فان الظهور بمعنى الاصلا والصدور بمعنى العور اه (قوله في سدر مخضود وطلح منضود) السدر شجر النبق والمخضود الذي لا شوك له كانه تضاد أي قطع شوكه والطلح شجر الموزوله نور كثير طيب الرائحة وعن السدي يخر يشبه طلع الدنيا ولكن له ثمر أحلى من العسل والمنضود الذي تضرب بالجل من أسفله الى أعلاه فليست له ساق بارزة وفي الصباح تضمتابعه يضده بالكسر وضع بعضه على بعض وظل محدود أي يمتد لا تنسخه الشمس اه فترى (قوله خذوه) قرينة وقلوه قرينة ثانية وقوله ثم الجيم صلووه قرينة ثالثة (قوله من التصليية) أي الاحراق بالنار (قوله أن توثي قرينة) في بعض النسخ بالتاء وفي بعضها بالياء أي بقرينة وفي بعضها أن توثي قرينة أخرى باللام وعلى هذه النسخة الاخيرة شرح العاصم في أطوله حيث قال من الإبله وأجرى مفعول بان للإبله والاقول قرينة فاب عن

نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا وقد تختلف التقضية فقط
كقوله انما حصل الناطق والاصامت
وهذا الجمل والاشامت (قيل
وأحسن السمع ما تساوت قرائمه
نحو في سدر مخضود وطلح منضود
يظل محدود ثم) أي بعد أن لا يتساوى
قرائمه فالاحسن (ما طالت قرينته
الثانية نحو والنجم اذا هوى ماضل
صاحبكم وما غوى أو) قرينته
(الضائنة نحو قوله تعالى خذوه
فقلوه ثم الجيم صلووه) من التصليية
(ولا يحسن أن توثي قرينة) أي
ان توثي بعد قرينة بقرينة أخرى
أقصر منها) قصرا (كثيرا)

الفاعل اه وكتب سم ونصه قوله أن تولى قرية أخرى فالأقصر هي الوالية اه وحصل
 الشارح بقوله أي يؤول بعد قرية الخ أنسب بنسخة تنوي بالتاء أو الياء من نسخة تولى
 (قوله أمده) أي غاية اه سم (قوله يقي الانساند سماعه الخ) لأن السمع يطلب مثل
 الأولى وقرية سماعها فإذا سمع التعبير كثيرا حصل ما ذكر اه سم (قوله فيعثر) بابه نصر
 (قوله فيعثر دونها) ففاجأه خلاف ما يتقرب وهو عما يستفح وذلك كالوقيل خاطبني
 خليلي وشفاني بكلامه الذي هو كالجوهر النفيس فاقضيت به أحسن تنفيس اه ع ق
 (قوله احترازا عن نحو قوله الخ) فإن القرينة الثانية أقصر لكن لا كثيرا قال ع ق فان
 الأولى من تسع كلمات بحرف وف الجز والثانية من سبعة ولم ينصرف وخذ منه أن الزيادة
 بالثلاث لا تنصرف اه (قوله والاسجاع الخ) قال ع ق ثم أشار إلى أمر يرتكب في
 اكتساب حسن السجع وبين أنه مقترح حتى صار أصلا فقال والاسجاع الخ أي الأصل
 الذي يرتكب ويفتقر لتحصيل الاسجاع وتمكيدها هو سكون الابعجاز بالوقف اه وهو
 واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها (قوله مبينة
 على سكون الابعجاز) أي لأن المطلوب الوقف عليها إذا الغرض أن يراوج بينها ولا يتم في
 كل صورة إلا بالوقف وإذا رايتهم يخرجون الكلام عن أوضاعها للاندواج كما في قولهم
 آتيت بالغد ايا والعشايا أي بالغد والعاظمك بهم في ذلك اه يس وقوله وإذا رايتهم أي
 رأيت البغاة والعشايا جميع عشية كقضية وقضايا وقوله أي بالغد ورايت جمع غداة ولا
 تجتمع على غدا ايا وانما تكلموا بالاندواج (قوله أي أو آخر الخ) أشار به إلى أن
 كلامه على حذف مضاف والقواميل تفسير للابعجاز (قوله لا يتم التواطؤ والتراوج
 في جميع الصور إلا بالوقف والسكون) وان تم في بعض الصور ويدونها بأن تتوافق حركة
 أو آخر الفواصل لا يقال كان يمكن اعتبار غير السكون لأن إخراج الحرف عن حركته
 إلى السكون أولى من إخراجها إلى حركة أخرى لاعتبار السكون في الوقف والضرورة
 وغير ذلك ولأنه الأصل فالرجوع إليه أولى اه سم (قوله التواطؤ) أي التوافق
 والتراوج أي التشابه (قوله ما أبعد ما فات) لأن ما فات من الزمان ومن الحوادث فيه
 لا يعود أبدا وفعله وبما أقرب ما هوآت لأنه لا بد من بلوغه ولذا قال خير الثقلين عليه
 الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة كهاتين وأشار إلى أصبعيه المباركتين السبابة
 والوسطى من ع ق والأطول (قوله رعاية للأدب وتعظيما) أي لا لعدم وجوده في نفس
 الأمر (قوله إذا السجع في الأصل هدير الحمام) أي ثم نقل لهذا المعنى ع ق (قوله
 وفعله) بالرفع عطفا على المضاف أي ونحو التهدير كصوت الناقاة لأعلى المضاف إليه إذا
 الهدير فتنصر على الحمام (قوله اذ لم يقل أحد الخ) رده ع ق بأن القرآن كلام الله فلا يسمى
 كله ولا جزؤه إلا بهام فيه ولا نقصان قياسا على تحية الذات والسجع هدير الحمام
 ونغمات الكهنة ففيه من النقصان ما يمنع من إطلاقه إلا بالأذن ويؤيده ما ورد

لأن السجع قد استوفى أمده في
 الأول بطوله فإذا جاء الثاني أقصر
 منه كثيرا يقي الإنسان عند سماعه
 كن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر
 دونها وانما قال كثيرا احترازا
 عن نحو قوله تعالى ألم تر كيف
 فعل ربك بأصحاب القبيل ألم يجعل
 كيدهم في تضليل (والاسجاع
 مبينة على سكون الابعجاز) أي
 أو آخر فواصل التقرآن إذ لا يتم
 التواطؤ والتراوج في جميع
 الصور إلا بالوقف والسكون
 (كقولهم ما أبعد ما فات وما أقرب
 ما هوآت) إذ لو لم يعتبر السكون
 لقات السجع لأن التام من ذات
 مفتوح ومن آت منون مكسور
 (قوله ولا يقال في القرآن أسجاع)
 رعاية للأدب وتعظيما اه إذا السجع
 في الأصل هدير الحمام ونحوه وقيل
 لعدم الأذن الشرعي وفيه نظر
 اذ لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا
 على إذن الشارع

في الحديث من النبي في قوله صلى الله عليه وسلم اسجعا كسجع الجاهلية فتأمله اه
 (قوله وانما الكلام في أسماء الله تعالى) أي الخلاف في أنه يحتاج للاذن الشرعي أولا كما
 قال صاحب الجوهره * واحتمر أن اسماءه توقيفيه (قوله بل يقال فواصل) لمناسبة ذلك
 لقوله تعالى فصلت آياته ثم هذا يدل على أن السجع اسم للكلمة الأخيرة إذا الفاصلة هي
 الكلمة الأخيرة وهو موافق لقول الشارح السابق فالواصل أن السجع الخ وقد يطلق
 على مجموع الفقرة ومنه قول المصنف السابق وأحسن السجع ما نساوت قرائقه وقد
 يطلق على مجموع الفقرتين مجازا كما في قوله لان الشطر نفسه الخ ولهذا احتج الشارح
 الى قوله أي بمعنى الكلمة الأخيرة من الفقرة اه يس (قوله وقيل السجع الخ) مقابل
 قوله قبل ان هو اوطأ الفاصلتين من النثر (قوله غير مختص بالنثر) أي بل يجري في النظم
 بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة سبعة فان اتفق فقرتا الشطرين فهو غير
 تشطير ولا فهو تشطير أو بان يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كالقصة
 ابن مالك وجوهرة اللقاني وسلم الاخضرى (قوله قوله) أي قول أي تمام من قصيدة من
 الطويل يدح به سائرها (قوله تجلى به) هذا الضمير وما بعده عائد الى نصر المذكور
 في البيت قبله وهو قوله

سأجد نصر ما حيت واني * لأعلم أن قد جل نصر عن الحد

اه سم أي مادمت حيا (قوله تجلى به رشدى) أي ظهر به هذا الممدوح رشدى أي
 يلوحى له مقاصد بارشاده هذه فقرة ذات سبعة في النظم اه ع ق (قوله ذا نروة)
 أي غنى (قوله وكلمته به رشدى) أي كثرة ما لى العليق قال سم له كالتأ كيدما قبله
 تأمله اه وفي المعاهد والرواية في ديوانه بلفظ بجري بدل رشدى اه (قوله هو بالكسر
 الماء القليل الخ) قال العصام في أطوله كذا ذكره الشارح في المختصر وفي القاموس
 النبد بالفتح ويجوز ككتاب الماء القليل له مادة له وفي الديوان أيضا جعله بالفتح ومنه
 الصحاح اه (قوله والمراد هنا المال) أي القليل وفي نسخة المال القليل (قوله أي
 صار ذا وري) أي ناز قال في المطول وهذا عبارة عن الظفر المطلوب اه (قوله ذا وري)
 يعني أن الزناد صار ذا ناز بالممدوح فهذا يقتضى أن الممدوح محض ليسى ثم يمكن حاصلا
 (قوله على أنه مضارع للمتكلم) في نسخة بل أنه متكلم المضارع وعليه انفيها
 قلب أي مضارع المتكلم (قوله فتصغير) أي تغيير للفظ لانه أبدا فتحمة الهزمة ضمة
 وأبدا فتحمة الراء كسرة (قوله فتصغير ومع ذلك يأباه الطبع) أي لعدم مطابقة ما
 قلده في الفاعل في كونه من طريق الغيبة فلم يجز الكلام على غط واحد وجريانه مع مكانه
 أنسب لبلاغة الشاعر وأيضا فيه الإيحاء الى ما ينشأ في المقام لان فيه الإيحاء الى أن عقده أصل
 الظفر المراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لا وري له ثم صار بالممدوح
 ذا وري أنسب لمقام المدح من أن يخرج ناز زنده بأعانة الممدوح مع مباشرته الوري

وانما الكلام في أسماء الله تعالى
 (بل يقال) لا سجع في القرآن
 أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة
 (فواصل وقيل السجع غير مختص
 بالنثر ومثاله من النظم قوله تجلى
 به رشدى وأثرق) أي صارت ذات
 نروة (به يدي * وفاض به رشدى) هو
 بالكسر الماء القليل والمراد هنا
 المال (أو وري) أي صار ذا وري
 به رشدى) وأما وري بضم الهمزة
 على أنه مضارع للمتكلم من
 رايب الزناد خرجت ناره فتصغير
 مع ذلك يأباه الطبع (ومن السجع
 على هذا القول) أي القول
 بعدم اختصاصه بالنثر

بالتسبب اه ع ق يتصرف واختصار (قوله ما يسمى التشطير) فان قلت هذا لا يشمل تعريف السجع السابق لاختلاف الحرف الاخير قلت بل يشمله باعتبار كل شطر فانه يشتمل على سجعيتين منفقتي الآخر وان لم يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاق آخرهما تأمل اه سم (قوله جعل كل من شطري البيت الخ) أي ومن لازم ذلك أن يكون في كل شطر سجعتان منفقتان ضرورة ان السجع موافقة فاصله لاخرى في الحرف حيث حكم بأن السجعة في الشطر مخالفة للسجعة الشطر الاخر لم برعاية شرط السجع وهو الاتفاق في الحرف الاخير أن في كل شطر سجعيتين ليتحقق معنى السجع فيه فحينئذ تكون سجعته مخالفتين لسجعتي الآخر فالمراد بالسجعة الجنس الشامل لاثنين تأمل اه ع ق (قوله مخالفة لاختم) بأن لا يتوافق في الحرف الاخير اه سم قال العصامي أطوله أي مثلها واطلاق الاخت على المنزل شائع في اللغة قال الله تعالى كلما دخلت أمة لعنت أختها اه (قوله في موضع المصدر) أي معناه المصدر (قوله أي مسجوعا سجعته) الظاهر أن سجعته بمعنى تسجيعة كما هو قضية كونها في موضع المصدر وهو الموافق لما عني لأن كل شطر ليس سجعته بل سجعيتين لكنه سجع تسجيعة فاقوله أي مسجوعا تقدير للمفعول الثاني بجعل الذي هو عامل سجعته الذي هو في موضع المصدر فتأمل اه سم وقال ع ق سجعته أي صاحب سجعته فلا اشكال ثم قال وانما قدردنا المضاف لما ع لم أن السجعة أمانوافق الفاصلتين أو نفس الفاصله وبكل تقدير لا يكون الشطر نفس السجعة بل هو ذو سجعته اه (قوله لان اشطر ليس بسجعته) أي واجدة بل كل شطرية سجعته (قوله وهو مجاز الخ) فيكون أطلق السجعة على مجموع الشطر فيصح الكلام بل تقدير اه ع ق (قوله تسمية للكل) هو الشطر وقوله باسم جزئه هو الكلمة الاخيرة من الشطر أو من آخره قرينة الاولى (قوله بقوله) أي قول أبي تمام يدح المعصم بالله حين فزع عورية بلدة بالروم وقوله تدبير مبتدأ خبر في البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم يهد الى بلد * الاتقدمه جيش من الرعب

اه مطول وقوله عورية بفتح الاول وتشديد الثاني مضموما وتشديد الباء وقوله في البيت يهد بفتح الهاء وبضمها أي ينقض ماضيه ثم بد بقصها قال في القاموس نهد الشدى كنع وانصرم ودا كعب والمرأة كعب تدبيرها والزل نهض اه فتوقع لبعض من حنى المطول من المتأخرين من قوله يهد بكسر الهاء خطأ (قوله بالله) متعلق بمعصم والله متعلق بمنتهم وفي الله متعلق برغب فكل واحد متعلق بما قبله ولم يذكر كمرتب معمو لا قال ع ق وصف المدوح في البيت بأنه من يعصم بالله أي يعصم به تعالى ويتوكل عليه وينتقم ممن انتقم منه في الله أي لاجل أخذ حق الله من ذلك المنتقم منه ويرغب فيما عند الله ويرغب من الله تعالى ثوابه ويرجو أن يرفع عنه عذابه فهو خائف راج كما هو صفة المؤمنين اه (قوله فالشطرا الاول سجعته) ان كان اطلاق السجعة على جميع الشطر

ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعته مخالفة لاختم أي السجعة التي في الشطر الاخر فاقوله سجعته في موضع المصدر أي مسجوعا سجعته لأن الشطر ليس بسجعته أو هو مجاز تسمية للكل باسم جزئه (قوله تدبير معصم بالله منتقم * لله مرتقب في الله) أي راغب فيما يربيه من رضوانه (مرتقب) أي منتظر نوابه أو خائف عقابه فالشطرا الاول سجعته

بل المعنى المجازي السابق فواضح والافهم وشكل لانه سبحانه لا مبيضة الا ان يراد بالسجعة
 هنا التسجيع بمعنى السجع أى فالشرط الاول مسجع على الميم أو يراد بالسجعة هنا
 الجنس تأمل اه سم (قوله مبيضة على الميم) أى ميم معنصم ومستمق وقوله والثاني على
 البناء أى في مرتب ومرتب غالب سم وهل تسكن الميم وفاء بقوله السابق مبيضة على
 سكون الابعجاز ولا كما هو المتبادر وانما يحتاج للسكون ان لم يحصل التوافق بدونه اه
 باختصار (قوله أى الكلمتين الاخيرتين الخ) يعنى ان مراد المصنف بالناسخين
 الكلمتان الاخيرتان اعم من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصرعين بدل ما أتى له
 من التمثيل بالنظم له ما ناله التى هي نوع من الموازنة في قوله مها الوخت كاسينده الشارح
 على ذلك فكان الاولى للشارح هنا أن يقول يعنى الكلمتين الخ (قوله من النقرتين) أى
 في النثر وقوله أو من المصرعين أى في الشعر اه سم (قوله نحو وغارق الخ) ونحو قوله
 هو الشمس قدرا والمولود كواكب * هو البحر جودا والكرام جدول

والجدول جمع جددول وهو النهر الصغير فكان الكرام تسديتى منه (قوله وغارق
 مصفوفة وزراني مبنوثة) التمارق جمع غرة بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة والزراني
 البسط الفاخرة جمع زريبة مبنوثة أى مبسوطة اه فترى وقوله بالضم والفتح أى ضم
 النون وفتحها وعبارة العصام فى أطوله جمع غرة بنضم الراء وفتح الذن وضعها اه (قوله
 ولا عبرة بقاء التأنيث الخ) أى اذا كانت تبدل هاء فى الوقف والافتقار كما ثبتت
 واخت (قوله على ما بين فى موضعه) أى فى علم القوافى اه سم (قوله وظاهر قوله
 دون التقفية الخ) كذا فى الموطول ويحتمل أن يريد أنه يشترط فيها التساوى فى الوزن
 ولا يشترط التساوى فى التقفية وحينئذ يكون بينهما وبين السجع عموم وخصوص
 من وجه لتصادقهما فى مبدل سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وصديق الموازنة
 بدون السجع فى وغارق مصفوفة وزراني مبنوثة وبالعكس فى مثل ما لكم لاترجون
 لله وقارا وقد خلقكم أطوارا اه (قوله عدم التساوى فى التقفية) نحو شديد وقرب
 وأما شديد ومجيد فجميع لاموازنة (قوله حتى لا يكون نحو فيها سرر الخ) أى لانه وجد
 فيها التساوى فى التقفية (قوله ويكون عطف على النفي وهو لا يكون) (قوله مباينة)
 أى لانه اشترط فى السجع التساوى فى التقفية واشترط فى الموازنة عدم التساوى
 فى التقفية (قوله الاعلى رأى ابن الاثير) أى فلا يتباينان وقوله فانه يشترط الخ تعليل
 له هذا المحذوف فعلى كلام ابن الاثير يكون وقارا وأطوار ليس جميعا ولا موازنة فعلى
 كلامه يكون بينهما العموم والخصوص المطلق لانه اشترط فى السجع الموافقة فى الوزن
 موافقة وفى الموازنة الموافقة فى الوزن دون التقفية فتكون الموازنة أعم (قوله دون
 الحرف الاخير) أى ولا يشترط فى الموازنة تساويهما فى الحرف الاخير الذى هو
 التقفية (قوله نحو شديد وقرب الخ) أى اذا ختمت بمقار يتلكن أو مصرعان (قوله

مبيضة على الميم والثاني سجعة
 مبيضة على البناء (ومنه) أى من
 اللقطى (الموازنة وهى تساوى
 لفاصلتين) أى الكلمتين الاخيرتين
 من الفقرتين أو من المصرعين
 (فى الوزن دون التقفية نحو وغارق
 مصفوفة وزراني مبنوثة) فإن
 مصفوفة ومبنوثة متساويتان فى
 الوزن لافى التقفية اذا الاولى على
 الفاء والثانية على الناء ولا عبرة
 بقاء التأنيث فى القافية على ما بين
 فى موضعه وظاهر قوله دون
 التقفية أنه يجب فى الموازنة عدم
 التساوى فى التقفية حتى لا يكون
 نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب
 موضوعة من الموازنة ويكون
 بين الموازنة والسجع مباينة الا
 على رأى ابن الاثير فانه يشترط
 فى السجع التساوى فى الوزن
 والتقفية ويشترط فى الموازنة
 التساوى فى الوزن دون الحرف
 الاخير فنحو شديد وقرب ليس
 بسجع

وهو أخص من الموازنة واذ اتساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية (٣٨٧) (فإن كان صافي إحدى القرينتين من الألفاظ

وهو أخصر) أي مطلقا فكل تسجع موازنة ولا عكس (قوله سواء مائلا الخ) هذا بالنظر

إلى كلام ابن الأثير المذکور لأعلى ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط في الموازنة عدم

التساوي في التقفية إذ لا يتأتى عليه هذا التعميم اهـ من سم وفيه نظر اذ هذا التعميم انما

هو في أعداد الفاصلتين لأن ما عدا ذلك هو المحدث عنه وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم

التقفية كما حل به الشارح أولا فالتعميم ظاهر على ظاهر كلام المصنف خلافا لسم تأمل

(قوله خص الخ) جواب إن أي فله اسمان موازنة ومماثلة (قوله بل يجري) أي اسم

المماثلة وقوله في القيلين أي النثر والنظم (قوله نحو وابتهاهما الخ) في كل من الفقرتين

أربع كلمات غير الفاصلتين والتوافق بينهما صافي ثلاثة من الأربعة وهي الفعل وفاعله

ومفعوله ولا تخالف إلا في الفعل (قوله وقوله) أي نحو قول أبي تمام اهـ مطول (قوله

مهما الوحش) بضم الميم بقره اهـ معاهد وفي سم المها بالفتح جمع المها اهـ أي هن

كها الوحش في سعة الأعين وسوادها وأهدابها وقوله الآن ها هنا أي أكن هؤلاء وأنسى

بأنس بين العاشق ودون الوحش مات فزدت في الفضل بهذا المعنى وقوله فمنا الخط أي في

طول القدر واستقامته والعناجيج قناة وهي الرمح والخط بالفتح موضع بالهاجرة بالعين تنسب

إليه الرماح المستقيمة له عن (قوله ها هنا) فيه ان ها هنا مفردة المؤنثة والنسب ليس مفردا

أجيب بأنه مفرد حكما (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول ضد التعمومة والتضارة

اهـ عن (قوله لعدم غائل آتيناها الخ) فيه مسامحة لأن الخالف بين النعيلين

فقط وأما الضميران فلا يخالف فيهما (قوله قول أبي تمام) الذي في المملول أنه للبحر

قال الفنري أي مدح الفتح بن خاقان ويذكر مبارزته للأسد والضمير في أعجم وأقهم

للأسد اهـ (قوله فاجم الخ) أي امتنع الأسد قال عن والمعنى ان هذا الأسد لم يجد

فيك التزك عليه طمعاً في تناولك أعجم ولما عرف أنه لا يجعوم منك أقدم داهيا فاقد امه

تسلم منه لنفسه لعله بعدم العناية لا للشجاعة اهـ وفيك وعنت متوازنان اترانا عروضا

وهو كما تقدم متعابله مطلق حركة مطلق حركة وان اختلف نوع الحركة فصح كون البيت

مثالا للجمع (قوله على المماثلة) أي وارد وجار عليها (قوله الى الاول) أي منتبها

إلى الاول (قوله كقوله) أي قول القاضي الارتجاني اهـ مطول (قوله مودته تدوم

الخ) قال عن لاشأن أنك لو بدأت بالميم الأخيرة من البيت وقرأت منها البيت الى أوله

لوجدت الحاصل هو الموجود أولا لكن مع تبدل بعض الحركات والسكات وتحفيف

ما شدد أولا وتشديد ما خفف أولا بوجه كل ذلك لا يضر في القلب لأن التغيير في القلب

جائز حتى في قصر المدود ومد المقصور وحذف الالف وتصغير همزة وتصغير الهمزة ألفا

اهـ قال سم قال في هروس الأفراح هذا الذي ذكره المصنف قلب الحروف وبنى نوع آخر

يقال له قلب الكلمات كقوله

جدلوا غاظلت لهم دويل * سعدوا غاظالت لهم نعم

(جـ) مودته تدوم لكل هول

وهل كل موثقه تدوم
في مجموع البيت وقد يكون ذلك
في المصراع كقوله
* أرانا الاله هلالا نارا *

(وفي التنزيل كل في فاك وربك فكبر)
والحرف المشدد في حكم الخفيف
وقد يكون ذلك في المفرد نحو سلس
وتغير القاب بهذا المعنى لتجيب
القاب ظاهران المقلوب ههنا يجب
أن يكون عن اللفظ الذي ذكر بخلافه
مغويجب ثم ذكر اللفظين جميعا
بمخلافه ههنا (ومنه) أي من
اللفظي (التشريع) ويسمى
التوشيح ذا القافيتين (وهو بناء
البيت على قافتين يصح المعنى عند
الوقوف على كل منهما) أي من
القافيتين فإن قيل كان عليه أي
يقول يصح الوزن والمعنى عند
الوقوف على كل منهما لأن التشريع
هو أي بيني الشاعر أبيات القصيدة
ذات قافيتين على بحرين وأضربين
من بحر واحد فعلى أي القافيتين
وقفت كان شعرا مستقيما قائما
القافية انما هي آخر البيت فالبناء
على قافيتين لا يتصور الا اذا
كان البيت بحيث يصح الوزن
ويحصل الشعر عند الوقوف على
كل منهما والالم تكن الاولى قافية
(كقوله يا خايط الدنيا) من خطب
المرأة (الدينية) الخسيسة (انها)
شرك الردي) أي عبالة الهلاك
(وقراءة الاكدار) أي مقتر
الكدورات فان وقفت على الردي
فأليت من الضرب الثامن من
الكامل

بذلوا فاحشهم شيم * رفعوا غارزات لهم قدم

فهو دعاء لهم فاذا انقلبت كلمته صار دعاء عليهم اه (قوله وهل كل الخ) استفهام
انكارى والمقصود وصف خليفه من بين الاخلاء بالوفاء (قوله في مجموع البيت)
أي حال كون القاب في مجموع الخ (قوله وقد يكون ذلك) أي القاب (قوله
وربك فكبر) قال سم حرف العطف خارج عن ذلك اه (قوله في حكم الخفيف) أي
فلا يضر اختلاف لامى كل وفاء ثلاثه مبدأ وتحققا وقال في المطول لان المعبر هو
الحروف المكتوبة تأمل اه سم وقوله وقال في المطول لان الخ في بعض نسخ المختصر
هذا التعليل (قوله نحو سلس) بهما ملتين كما هو في النسخ الصحيحة قال عى وهو يفتح
الآدم وكسرها فالاول مصدر والثاني وصف اه قال في المصباح سلس سلسا من باب تعب
سهل وسلس البول استرساله وعدم استقامته كما حصل مرخص بصاحبه اه قال بس وفي
الاطول ما يقتضى أنه شكس بالسين المجبة والكاف والسين فانه قال ولا اعتداد باللفظ
حتى انه ذكر الشارح المحقق في المختصر أن في شكس قلبا اه وشكس كشر من وزننا ومعنى
كما في المصباح ودخل بنوعك شك وكعلك وخوخ وباب وشش وساس (قوله بمخلافه ثم)
ففتح مثلا اذ قلبته صار حقا فالاصل غير الذى حصل بالقاب (قوله ويجب علة الخ)
لان التجانس لا يتحقق بدون ذكر اللفظين اه جربى (قوله ومنه التشريع) قال
في العروس وهي عبارة لا تناسب ذكرها فان التشريع قد استهتر استعماه فيماتع
بالشعر المعظم فكان الاثنى اجتماعهما اه بس (قوله ويسمى التوشيح) بالهاء المهملة
أي التربين وقوله وذا القافيتين وهو أنسب الاسماء (قوله يصح المعنى الخ) المراد بصحة
المعنى تمام المعنى وتعام البيت عند الوقوف على كل منهما (قوله فان قيل الخ) حاصل
السؤال اعتراض على المصنف حيث لم يشترط مع اشتراط صحة المعنى صحة الوزن أيضا مع
أن الشعر لا يتحقق بدونها أجاب عنه بقوله قلنا الخ وحاصله ان لفظ القافية يشعر بذلك
وكذا قوله بناء البيت اه من جربى (قوله ذات قافيتين) صفة للقصيدة بخلافها الجنس
أحوال منها اه سم (قوله على بحرین) وهو قليل متكاف ولذا لم يمثل له المصنف (قوله
كقوله) أي قول الحريري في المقامة الثالثة والعشرين وبعده

دارمى ما أضحكك في يومها * أبكت غدا بعد الهامان دار

غاراتها لا تنقض وأسيرها * لا يفنى بجلائل الاخطار

(قوله أي عبالة) بكسر الحاء بمعنى الجبل أي جبل. ومثل الهلاك كالجبل الموصل الى
الميد (قوله فان وقفت على الردي الخ) بأن اعتبرته تمام البيت أي وتفاعله حيث
أربعة ومصرعه على الباء الاولى من الدنية (قوله فالبيت من الضرب الثامن) لانه
مجزوء كذا في بعض النسخ بالميم قبل النون وهو العواب وما في بعضهما من الثاني غير
صواب (قوله من الكامل) وزنه متفاع على ست حركات فيسدد على الاصل تارة ويربع

عند الحليل من آخر حرف في البيت
الى أول ساكن يليه مع الحركة
التي قبل ذلك الساكن فالقافية
الاولى من هذا البيت هو لفظ
الردى مع حركة الكاف من شرك
والقافية الثانية هي من حركة
الدال من الاكدار الى الآخر
وقد يكون البناء على أكثر من
قافيتين وهو قليل متكلف ومن
لطيف ذى القافيتين نوع يوجد
في الشعر الفارسي وهو أن تكون
الالفاظ الباقية بعد القوافي الاول
بجيت اذا جمعت كانت شعيرا
مستقيم المعنى (ومنه) أى من
اللفظي (لزم ما يلزم) ويقال
له الالتزام والتضمين والتشديد
والاعتناء (وهو أن يجي قبل حرف
الروى) وهو الحرف الذى تبنى
عليه القصيدة وتنسب اليه
فيقال قصيدة لامية أو ميمية مثلا
من رويت الحبل اذا نقلته لانه
يجمع بين الايات كما كان القتل
يجمع بين قوى الحبل أو من رويت
على البعير اذا شددت عليه الرواء
وهو الحبل الذى يجمع به الاجال
(أو ما في معناه) أى قبل الحرف
الذى هو فى معنى حرف الروى
(من الفاصلة) يعنى الحرف الذى
وتع فى فواصل الفقه موقع
حرف الروى فى قوافي الايات
وفاعل يجي هو قوله (مالم يس
يلزم فى السجع) يعنى أن يكون
قبله شئ

يجزوا اخرى وله تسعة ضرب وثلاثة أعاريض والعروض آخر المصراع الاول
والضرب آخر المصراع الثاني وقد أشار الامام الخليل الى ما مضى بهما بقوله
وقل آخر الصدر والعروض ومثله * من الجزاء الضرب اعلم الفرق باعتنا
(قوله وان وقفت على الاكدار الخ) بأن اعتبرته تمام البيت وثنا عليه حيث قد ستمت
ومضراعه على الهاء من انها (قوله فهو من الضرب الثاني) لانه مقطوع والقطع اسقاط
ساكن الوند المجموع وسو حرفان متحركان يليهما ساكن وتسكنين المتحرك الثاني كأن
تسقط فون متفاعل وتسكن الادم فيصير متفاعل نحووا كدارى (قوله من آخر حرف
فى البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور
فكان الاول العكس (قوله يليه) أى بلى الحرف ذلك الساكن (قوله مع الحركة
التي قبل ذلك الساكن) فحرف تلك الحركة خارج عنها اه سم وقال فى المطول
بعد قوله والقافية عند الحليل الخ ماضه ويرى عنده أيضا ان المتحرك الذى قبل
ذلك الساكن هو أول القافية اه وعليه فحرف تلك الحركة منها (قوله وقد يكون
البناء على أكثر من قافيتين) قال فى المطول ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر
اكان أحسن ليشمل نحو قول الخليل

جودى على المستتر القلب الجوى * وتطنى يومه له وترجى
ذا المبلى المتفكر القلب الشجى * ثم اكشفت عن حاله لا تظلى

اه قال القنرى وهذه الايات على قواف عديدة الاولى رائية فى المستتر والمتفكر
والثانية بائية فى القلب والشجى والثالثة بائية فى الجوى والشجى وعلى هذا القياس اه
(قوله بحيث اذا جمعت الخ) أى بأن يؤخذ ما بعد القافية الاولى من كل بيت ويجمع
المأخوذ وينظم (قوله لزوم الخ) أى التزام ما لا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أو هما
كما سأتى (قوله والتضمين) لتضمينه قافية ما لا يلزمه او قوله والاعتناء أى الاعتناء فيها
فيه غنى أى مشقة لان التزام ما لا يلزم فيه مشقة اه ع ق (قوله حرف الروى) قال
يس يؤخذ من قول الشارح لانه يجمع الخ أن الاضافة غير بائية والمعنى الحرف الذى
يجمع بين الايات ويحتمل أنها بائية وله اذ قد يعبرون بالروى بدون حرف مراد به
الحرف المذكور اه (قوله اذا نقلته) ويلزمه الجمع (قوله لانه) أى الروى (قوله بين
قوى الحبل) أى طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والمدة اه سم (قوله أو ما فى معناه) أى
أو يجي قبل ما فى معناه اه ع ق (قوله يعنى الحرف الخ) فاطلق الفاصلة على الحرف
الذى تحتها الفاصلة فهو من تسمية الجزاء باسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية
على معناها الحقيقى وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة أى حال كونه كأنما من الفاصلة
(قوله مالم يس يلزم الخ) ماعبارة عن شئ كما قال الشارح والنبي أمور ثلاثة حرف
وحركة معا كما فى الآية الثانية والايات وحرف فقط كالفقر ومستمرو وحركة

فقط كقول ابن الرومي

لما تؤذن الدنيا به من صبر وفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد
والأغابي كسبه منها وانها * لاوسع مما كان فيه وأرغد

حب التزم فتح ما قبل الدال اه من المطول وقوله لما تؤذن من تقديم العلة على المعلول
(قوله لوجعل القوافي) بأن حركات القوافي عن وزن الشعر وجعلت سجعا اه ع
(قوله فن زعم انه كان ينبغي الخ) قال خنيدته أنت خير بأن المعنى الذي ذكره الشارح
قدس سره غير ظاهر من العبارة فتأمل اه قال سم أقول لكنه محمل تصحیح (قوله لموافق
قوله الخ) أى ويكون فيه حذو ذلك ونشر مشوش (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام)
أى معناه الذى أريد به فليتأمل اه سم قال ع وبأنما مراده أن القواصل التى هى أعم
من السجعة وغيرها وكذلك القوافي لزوم ما لا يلزم فيه - ما لا يلزم تلك القوافي ولأنك
القواصل على تقدير جعلها أسجعا وتحويلها الى خصوص السجعة ومعنى تحويلها الى
السجعة جعل جنسها الشامل لغير السجعة مخصوصا بالسجعة اه فاندفع ما يقال لانه
يجعل القواصل أسجعا لان القواصل أسجعا وحاصل الدفع ان القواصل أعم من
السجعة (قوله والا) أى والأمكن المراد أن يكون لك في يتبين الخ يكون التعريف
غير مانع لشمله كل بيت على حذو مع أن هذا البيت ليس من هذا النوع أى لزوم ما لا يلزم
(قوله كقوله) أى امرئ القيس في معلقته (قوله بسقط اللوى الخ) السقط بكسر
السين المهملة معناه منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر
رمل يعرج ويلوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وسومل موضع آخر بفتح
الحاء المهملة والميم واسكان الواو بينهما اه دما مبنى وسأبني أن شاء الله تعالى في الفصل
الآتى آخر الكتاب في بحث الابتداء الكلام للشارح على هذا البيت (قوله وهو ليس
بلازم في السجعة) أى لو حولناه وجعلناه سجعا (قوله نحو فاما التميم الخ) فيه لف
ونشر مشوش (قوله لجهة السجعة بدونها) أى لو حولناه الى سجعة آخر (قوله وقوله
سأشكر اعر الخ) أى سأبالغ في شكره والافأسل الشكر قد حصل قال الفنى قبيل
الآيات لمحمد بن سعيد الكاتب يدع الاشدق عروب بن سعيد دخل عليه فرأى كم قصه
مشوقا من تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الآيات اه وفي المعاهد
الآيات من الطويل وقائلها عبد الله بن الزبير الاسدى فى عروب بن عثمان بن عفان وكان
سبها محاكاة أبو عسابة قال لطفى ان أقول من أخذني سبته في الاسلام عروب بن عثمان بن
عفان أناه عبد الله بن الزبير الاسدى فرأى غر وتحت ثيابه ثوب بارد فنادى وكيله وقال
اقترض ما لا فقال هيهات ما يعطينا التجار شيأ مال فأرأى وجههم ماشاوا فاقترض له ثمانية
آلاف درهم بأنى عشر ألفا فوجه بها اليه مع ثياب فقال عبد الله بن الزبير الآيات اه
قال في المطول وفي الاساس شكرت الله نعمة واشكر والى وقد يقال شكرت فلا تباريدون

لوجعل القوافي أو القواصل
اسجعا لم يتج الى الاتيان بذلك
الشيء وبتم السجعة بدونه فن
زعم انه كان ينبغي ان
يقوله ما ليس بلازم في السجعة
أو القافية لموافق قوله قبل حرف
الروى أو ما في معناه فهو لم يعرف
معنى هذا الكلام لم لا ينبغي أن
المراد بقوله يجي وقيل كذا ما ليس
بلازم في السجعة أن يكون ذلك في
بيتين أو أكثر أو في فاصتين أو أكثر
والافنى كل بيت أو فاصلة يجي
قبل حرف الروى أو ما في معناه
ما ليس بلازم في السجعة (كقوله
فقد انبسط من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول نحو مل)
قد جاء نيسل اللام ميم فتوحة
وهو ليس بلازم في السجعة وقوله
قبل حرف الروى أو ما في معناه
اشارة الى أنه يجري في النسب
والنظم (نحو فاما التميم فلا
تدهر وأما السائل فلا تنهر) فالراء
بمخرجة حرف الروى ومجى الهاء
قبلها في الفاصتين لزوم ما لا يلزم
لجهة السجعة بدونها نحو فلا تدهر
ولا تسخر (وقوله سأشكر عسرا
ان تراخت منيتي *

قوله أبو عسابة هكذا في النسخ
والذى في المعاهد أبو عسابة بالغين
المجعة والنون ليجتزأ اه

(ففي غير محبوب الغنى عن صديقه
ولما ظهر الشكوى إذا النعل زلت)
زلة القدم والنعل كناية عن
نزول الشر والمحنة (أرى خاتني)
أي فقسري (من حيث يخفى
مكانها) أي لاني كنت أسترها
بالخجل (فكانت) أي خاتني
(قدى عينيه حتى تجلت) أي
انكشف وزالت باصلاحها
بأياديه يعني من حسن اهتمامه
جعل له كالداء الملازم لا شرف
أعضائه حتى تلافاه بالاصلاح
خفف الروى هو الشاء وقد جره
قبله بلام مستددة مفتوحة وهو
ليس يلزم في الجمع لصحة الجمع
بدونها اشجوجات ومدت ومننت
وانشقت ونحو ذلك (وأصل
الحسن في ذلك كله) أي في جميع
ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن
تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون
العكس) أي لان تكون المعاني
توابع للالفاظ بأن يوثق بالفاظ
متكافئة مصنوعة فيجبها المعنى
كيف ما كانت كما يفعله بعض
المأخرين الذين لهم شغب ياراد
المحسنات اللفظية فيجعلون
الكلام كأنه مسوق لا فائدة المعنى
ولا يبالون بجهالة الدلالات وركاكة
المعاني فيصير كغم من ذهب على
سفن من خشب بلى الوجه أن
تنزل المعاني على سيجتها فطلب
لأنفسهم الالفاظ تليق بها وعند

نعمته وكانه أي الشاعر أراد أن شكر لعمرو وخذف الجار وجعل أبدي بدل اشتمال من عمرو
اه قال الفري فمني أي أن يقدر الرابطة أي أبدي له لوجوبه في بدل البعض والاشتمال
ثم قال تدجوز الفاضل المحشى في شرح المفتاح كون أبدي مفعولا ثانيا أيضا وفيه نظر لانه
مخالف لتصریح أئمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان
يبني على التسامح اه (قوله أبدي) جمع ايدوهي النعم والأيدي جمع يدوهي النعمة فهو
جمع الجمع اه ع (قوله أي لم تقطع) من المن وهو القطع وقوله أولم تخط جنة أي لم
يشبهه من عمرو (قوله فتي) أي هو فتي وقوله غير محبوب قال سم يجوز رفعه لعنا الفتي
بناء على عدم تعرف غير بالاضافة ونصبه على الحال منه أو من ضميره ان كان فيه ضمير بناء
على انه معني منتد اه (قوله أرى خاتني) أي أبصر أمارة فقرى وهي تقطع ثم القميص
وفي المثل الخلة تدعو الى السلة أي السرقة (قوله أي فقرى) تفسير مرادوا لا تفهم
الخلة أعم من الفقر اه سم (قوله قدى عينيه) أي كفى عينيه فهو تشبيه بليغ والقذى
ما يقطف العين من عود ونحوه فيعالجه حتى يخرج (قوله من حسن اهتمامه) أي اهتمام
عمرو والممدوح بإزالة فقره وقوله جعله أي جعل الممدوح فقره المعبر عنه بالخلة كالداء الخ
(قوله الملازم لا شرف أعضائه) أي الممدوح وهو عيناه (قوله حتى تلافاه) بالقاء أي
تدارك (قوله لصحة الجمع بدونها) أي الجمع المقر ومن أي لوجبه جعلت القوافي جميعا
لا يلزم فيه ذلك (قوله وأصل الحسن) أي شرطه فأطلق على الشرط أسلا اعتبارا أنه
لا يتنم منه كما أن الأصل كذلك (قوله من المحسنات اللفظية) اقتصر عليها بالكثرة الغاط
فيها والافلاصل المذكور لكل من العنوى واللفظي اه من ع (قوله تابعة للمعاني)
أي فالمعاني هي المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها (قوله أي لأن تكون المعاني الخ)
الوجه أنه تفسير لقوله دون العكس لأن قوله العكس لتساد المعنى تأمل اه سم (قوله
توابع للالفاظ) أي الواقعة والحاضرة عنده (قوله متكافئة) أي متكافئة فاغير
متروكة على سيجتها وقوله مصنوعة أي قصد فيها الى الصناعة وتحصيل المحسنات اللفظية
(قوله بجهالة الدلالات) أي اذا كانت الالفاظ مجازات أو كتابات وقوله وركاكة المعنى
أي اذا كانت الالفاظ حقائق (قوله فيصير) أي الالفاظ وفي نسخة فتصير بالتاء الوقفية
أي الالفاظ البديعية (قوله على سيف من خشب) هو المعنى (قوله بلى الوجه) أي
الطريق وقوله ان ترك المعاني أي الواقعة والحاضرة عنده (قوله وعند هذا) أي عند
الانسان بالفاظ تليق بها (قوله وحين رتب الجري) أي أعطى وظيفة الانشاء ورتب
فيها وطلب أن يكتب كما هو مرقى بالالفاظ تابعة للمعاني اه سم والجري
هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الحر اى صاحب المقامات وفضلها
أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يذكر ومن عرفها حق معرفتها استدل بها على فضل
هذا الرجل وغزارة مادته وكثرة طاعته ويقال ان الحريري كان علمه أربعين مقامة

هذا تظهر البلاغة والبراعة ويميز الكامل من القاصر وحين رتب الحريري مع كمال فضله

وجعلها من البصرة الى بغداد وادعاها فلم يصدق في ذلك جماعة من أدباء بغداد وقالوا انها ليست من تصنيفه بل هي لرجل مغربي من أهل البلاغة مات بالبصرة ووقعت أوراقه اليه فادعاها فاستدعاه الوزير الى الديوان وسأله عن صنيعته فقال أنا رجل من مشيئنا فاقترح عليه انشاء رسالة في واقعة عنهم افاقروا في ناحية من الديوان وأخذوا الدواة والورقة ومكث زمانا كبيرا فلم يقع الله تعالى عليه بشئ في ذلك فقام بخلان وكان الحريري مولعا بتفحيطه عند الفكرة فيها أمير البصرة وتوعده على ذلك وكان كثيرا لمخالسة له فبقي كالمقيد لا يتجاسر أن يعث بلحيته فتسكلم في بعض الايام بكلام أعجب الأمير فقال له سألني شيئا حتى أعطيك فقال له أعطني بلحيتي قال قد فعلت وكان يسكن في مشاة البصرة وكان أصله منها ويقال ان كان لهم بها ثمانية عشر ألف نخلة وأنه كان من ذوى اليسار ولما رجع الى بلده عمل عشر مقامات أخرى وسيرهن واعتذر من عبه وحصره في الديوان بما لحقه من المهابة وجاءه شخص غريب يزوره ويأخذ عنه شيئا فلما رآه استزرى شكله ففهم الحريري ذلك منه فلما التمس منه ان يعلي عليه قال له اكتب

ما أنت أول سار غتره * ورائد أعجبته خضرة الدمن

فاختر لنفسك غيري اني رجل * مثل المعبدى فاصح بي ولا تترنى

نخجل الرجل وانصرف والحريري تأليف حسان من هادرة الغواص في دفع أوهمام الغواص ومنها لملة الاعراب في النحو وشرحها أيضا وله ديوان ورسائل وشعر كثير غير شعره الذى في المقامات فمن ذلك قوله

قال العواذل هذا الغرام به * أما ترى الشعر في خذيه قد نبنا

فقلت والله لو أن القنبدلى * تأمل الرشيد في عينيه ما نبنا

ومن أقام بأرض لانسات بها * فكيف يرسل عنها والربيع أفرى

وله قصائد استعمل فيها التجنيس كثيرا وكانت ولادته في سنة ست وأربعين وأربعمائة ووتوفى في سنة ست عشرة وقيل خمس عشرة وخمسمائة بالبصرة في سكة بنى حرام نسبة الى طائفة من العرب سكنوا في هذه السكة وخلف ولدين هما نجم الملك عبد الله وقاضى قضاة البصرة

ضياء الاسلام حميد الله رحيم الله تعالى اه معاهد باختصار (قوله في ديوان الانشاء)

أى جعل كتابا عند الملك يكتب الحجج والقضايا والدعاوى فقد كلف انشاء معان بالفاظ

تطابق تلك المعانى (قوله عجز) أى عن أن يكتب كما يؤمر اه سم (قوله فقال ابن الخشاب)

أى في سبب عجزه اه سم وكان معاصره له (قوله وذلك الخ) أى معنى كونه رجلا

متامتا (قوله فأين هذا) أى كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعة وحاضرة

(قوله في الترجيح) أى التفضيل (قوله يكتب كما يريد) كالحريري (قوله يكتب كما يؤمر)

كأبن الخشاب (قوله وبين الحالين بون بعيد) فان الحالة الثانية أبلغ من الاولى (قوله

ولهذا) أى لأن بينهما بونا بعيدا رعبارة عرق وقد عرفت أن بين الحالين بونا بعيدا ألا ترى

في ديوان الانشاء عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقامى وذلك لان كتابه حكاية تتبع ما اختاره من ارادته ومعانيه تتبع ما اختاره من الفاظه المصنوعة فأين هذا من كتاب أهراب في قضية وما أحسن ما قيل في الترجيح بين الصاحب والصابي ان الصاحب كان يكتب كما يريد والصابي يكتب كما يؤمر وبين الحالين بون بعيد ولهذا

الى صاحب فانه طالب أن يجانس بين قم الذي هو فعل أمر وبين قم الذي هو اسم مقدسة
فالم يسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع في نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغاً أنشأ
العزل بلا سبب لقاضى تلك البلدة فكاتب اليه أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم ففطن
القاضى بانه لا غرض له في المعنى وأنه لا يناسب حاله وحال الناس فصار الكلام فيه كالهلزل
فقال القاضى الخ اه (قوله قال قاضى قم) اسم بلدة (قوله والله ما عزلناك فقم ففطن
السجعة) مقول القول قال سم يعنى أنه ليس له غرض في عزلي وحامل عليه الا ذكر هذه
السجعة فهي المقصود دون المعنى فصار اللفظ متبوعاً والمعنى تابعاً اه

(خاتمة نسأل الله حسناً)

(قوله في السرقات الشعرية وما يتصل بها) قال عرق انما جمع هذه الاشياء في الخاتمة
ولم يجعلها باباً من البديع أو يجعل كل واحد منها باباً على حدة لوجهين أحدهما ان كلامها
ليس أمر ايم كل كلام أمافي السرقات فظاهر لم يروج الله يروك كذا فيما يتصل بها
لاختصاصها بالاخذ عن الغير وأما في الابتداء والانتهاى والتخلص فلم يروج ما ليس في تلك
الحال وهـ ذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو السر في جمعها لاشتراكها فيه والوجه
الثاني ان الحسن فيها دون الحسن في غيره ما عـ سهولة التناول فلم يجعل باباً على هذه المقام
بشأنهم ويسر لها باعتبار غيرها وان كان الناس يتفقون بأثورها أمافي السرقات فلما علم
من أن الابتداء ارفع وأصعب من الانبعاث وان كان فيه تغييراً وكذا فيما يتصل بها
وأما في الابتداء وما والاها فلما علم من أن رعاية تمام الحسن في جميع أجزاء الكلام أعلى
وأصعب ويمكن جعل هـ ذا أيضاً هو السر في جمعها اه (قوله مثل الاقتباس والتضمين
الخ) سبأ في معاني هذه الاقارب ووجه اتصال هذه بالسرقات كون كل من القيلين فيه
ادخال معنى كلام سابق في لاحق (قوله لأن المصنف قال) أى في الايضاح الذي هو
كالشواوح لهذا المتن (قوله من أصول) أى مسائل (قوله وبقيت أشياء الخ)
ظاهر كما ترى في كون تلك الأشياء من نفس الفن لا خارجة عنه والا فلا وجه للتعبير بالبقاء
ولا بقوله يذكركها في علم البديع الخ وكذا قوله والمثنى ما لا بأس بذكره لاشتماله الخ فانه
ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن اه سم (قوله وهو قسمان) أى الباقي أو مذ كور بعض
المصنفين وفي نسخة وهي (قوله لما يجب ترك التعرض له) وأهـ من المحسنات والافهـ
مذكور رأى وان ذكره ذلك البعض (قوله لعدم كونه راجعاً الى تحسين الكلام) مثل
الموصل وهو أن يوثق بكلام يكون كل من لفظه متصله الحروف كقول الحريري

فنتنى فنتنى فنتنى فنتنى * فنتنى فنتنى فنتنى فنتنى

وقوله فنتنى أى صيرتنى مجنوناً وقوله فنتنى فاعل فنتنى وجنتنى وهو اسم امرأه وقوله
فنتنى أى باعراض وقوله فنتنى أى يتوقع وقوله غيب فنتنى أى بعد اعراض ومثله

قال قاضى قم حين صكتب اليه
الصاحب أيها القاضى بقم قد
عزلناك فقم والله ما عزلناك ففطن
السجعة * (خاتمة للفن الثالث)
(في السرقات الشعرية وما يتصل
بها) مثل الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتاميم (وغير
ذلك) مثل القول في الابتداء
والتخلص والانتهاى وانما قلنا أن
الخاتمة من الفن الثالث دون ان
تجعلها خاتمة الكتاب خارجة
عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا
لأن المصنف قال في آخر بحث
المحسنات اللغوية هذا ما يتسرى
بأن الله تعالى جمعه وتحريره
من أصول الفن الثالث وبقيت
أشياء يذكركها في علم البديع
بعض المصنفين وهو قسمان
أحدهما ما يجب ترك التعرض
له لعدم كونه راجعاً الى تحسين
الكلام وأهـ دم الفائدة في ذكره

المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط

وأدرلك ان زريت دارودر * ددر اوورد اوورد اووردا

أى وأدرلك ان زريت دارا المحبوبة المسماة بورد الدرد والورد المعالومين ووردا أى عمادة ووردا أى فرسا بين الاشقر والاحمر ومثل التعديل ويسمى سباعا لاعداد وهو ايقاع أسماء مفردة على سباق واحد كقوله وضعنا في يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض ومنه قوله المتنبي

الحيل والليل والبيداء تعرفنى * والسهم والرمح والقرطاس والقلم

ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو ترتيب موصوف بصفات متوالية كقوله تعالى هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام الآية اه مطول بزيادة (قوله) لكونه داخلا الخ) مثل ما سماء بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى فى كلامك خفاء دلالة فتأتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل فى الاطناب ومثل التوسيع بالمعنى المذكور فى باب الاطناب اه مطول (قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والقصد بالذات قوله فالأخذ والسرقة الخ (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين وليس له اتفاق ولا القائلين ووجه هذا الضبط وراء كونه الرواية أن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددا وقائل المأخوذ ولو تعدد أيضا اه من بس باختصار (قوله فى الغرض على العموم) أى الكائن على العموم أى فى الغرض العام للناس بأن تشترك الناس فى معرفته اه جري أى مع الاختلاف فى وجه الدلالة أخذنا من المقابلة قال سم قوله ان كان فى الغرض ذكر فى هذا الغرض أمرين الغرض وكونه على العموم فقابل الاول بقوله الا تى وان كان فى وجه الدلالة أى على الغرض لافى الغرض ويبقى مقابل الثانى فانظر هل تركه ولم تركه أو بعبارة من كلامه ومن أين يستفاد اه أقول ذكر ع فى أن المصنف ترك مقابل الثانى لانه معلوم لاتفصيل فيه وانما تعرض لمفهوم الاتفاق فى نفس الغرض وهو الاتفاق فى الدلالة على الغرض لمافيه من التفصيل بعبارة ثم الاتفاق فى نفس الغرض وهو على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق فى الغرض لافى الدلالة عليه من الجهة المعهودة للاتحاد وهى الدلالة بالحقيقة وثانيهما كون الغرض عام الادراك لخرج به الغرض الخاص أى المعنى الدقيق الذى لا يستخرج الا الاذكياء وان كانت الدلالة عليه بالحقيقة ومن المعلوم أن الأغراض أى المعانى الدقيقة مما تفاوت الناس فى ادراكها فيمكن أن يدعى فيها السبق أى الغلبة والتقدم والزيادة وعدم ذلك ولكن هذا المعنى لم يتعرض له المصنف لانه معلوم لاتفصيل فيه اه وقال بعض الافاضل أقول قد يستفاد من كلامه يجعل المقصود من الغرض العام خصوص قيده وهو كونه عاما ويراد به ما لا يتخصص به البلغاء وغيرهم ويكون الخاص ما يتخصص به البلغاء تامل (قوله) فهو ذلك كالدلالة والذكاء واعتماد الالقامة (قوله فلا يستدركه) جواب الشرط

لكونه داخلا فيما سبق من الابواب
والثانى ما لا بأس بذكره لاشتماله على
قائمه مع عدم دخوله فيما سبق مثل
القول فى السرقات الشعرية وما
يتصل بها (اتفاق القائلين) على
لفظ التثنية (ان كان فى الغرض
على العموم كالوصف بالشجاعة
والسخاء) وحسن الوجه والبهاء
ونحو ذلك (فلا يعقد) هذا الاتفاق
(سرقة) ولا استعانة ولا أخذنا
من ذلك

(قوله مما يؤدى هذا المعنى) كالتهاب والاعارة والغصب والسحق وما أشبه ذلك مما يأتى
 من الالقاب وبما قلنا أن هذه الالقاب تؤدى هذا المعنى الواحد دلالتهم كلها تشترك
 فى الاستناد إلى الغير فى التوصل وإذا اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيحى
 اه ع (قوله والابهم) هو ضد الفصح هنا (قوله والمفهم) بفتح الحاء وهو ضد الشاعر
 أى الذى لا قدرة له على الشعر (قوله أى طريق الدلالة) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال
 على اوصاف العام من حقيقة أو مجازاً ونماية أو تشبيه هو قوله على الغرض متعلق بالدلالة
 والمراد الغرض العام أى القائلان متفقان فى الطريق أى وفى الغرض العام وأما إذا
 اختلفا فيها أى أو افترقا فى الطريقة واختلفا فى الغرض لا يتأتى فيه السرعة لأن السرعة هى
 أخذ المعنى كما سيأتى أن شاء الله تعالى (قوله كالتشبيه) تمثيل للوجه والمراد به الكلام
 الدال على التشبيه ليكون لفظاً لأن وجه الدلالة لفظ (قوله هيأت) أى صفات والمراد
 الجنس وقوله تدل على الصفة أى التى هى الغرض كالجود فى المثال الآتى (قوله
 لاختصاصها) علة لتدليل أى لاجل اختصاصها بما ينأى بوضوح معنى أى تلك الصفة التى
 هى الغرض لى ذلك الموصوف فيلزم أن تكون تلك الهيأت مستلزمة للصفة التى هى
 الغرض والانتقال من المذموم إلى اللازم كناية فعلم أن ذكر الهيأت داخل فيما يقابل
 الحقيقة المعنى لها بالتشبيه وذلك المقابل هو مطلق التحيز للشمول لكناية اه ع (قوله
 بالتمثل) أى البشاشة والسرور اه فتوى وعجالة ع أى تلون الوجه فرحاً وسروراً فان
 هذه الهيأت أعنى كون الإنسان متمثل الوجه وكون ذلك التمثيل بسبب وكون ذلك
 السبب ورود السائلين ينتقل منها إلى الوصف بالجود اه (قوله جمع عاف) وبجمع أيضاً
 على عاقون كقوله يا خير من يم العاقون ساحتهم (قوله بالعبوس) وهو تلون الوجه
 تلوناً يدل على الاغتمام اه ع (قوله عند ذلك) أى ورود العبادة وكذا ما بعده (قوله مع
 سعة ذات البد) قال ع ق فان ذكر هذه الهيأت أعنى كونه عبوساً وكون ذلك عند ورود
 العبادة وكون ذلك عند سعة البديل على الجمل فهذا من الدلالة الكتابية أيضاً اه (قوله
 أى المال) تفسير لمجموع ذات البد اه سم وقال العصام فى أطوله وذات البد المال معنى
 ذات البدان الد تدفع معبها ما لا تفعل بدونه فكانت يأم البد بالعطاء والامساك والبد
 يملوكته اه (قوله وأما العبوس الخ) أى لأن عبوسه يدل على ناسفه على ما فات من مراتب
 السخاء بعدم وجدان المال (قوله فان اشترك الخ) دليل جواب الشرط فى قوله وان كان
 فى وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره ففسيه تفصيل فان اشترك الخ (قوله
 كتشبيه الخ) المراد به الكلام الدال عليه ليكون لفظاً كما تقدم (قوله والابجاز الخ) هذه
 هى الحيلة التى يمكن فيها تحقق السرعة لكن لا يتعين فيها السرعة ولذا افصلها كما سيأتى اه
 سم (قوله بأن يحكم بين القائلين فيه الخ) فيه إشارة إلى أنه ليس المراد بالسبق هنا مجرد
 التقدم فى الرمن بل السبق إلى علو المرتبة والكمال فان المتبادر من هذا السياق أن قوله

مما يؤدى هذا المعنى (لتقرره)
 أى تقرره هذا الغرض العام (فى
 العقول والعادات) يشترك فيه
 الفصيح والابهم والشاعر والمفهم
 (وان كان) اتفاق القائلين (فى
 وجه الدلالة) أى طريق الدلالة
 على الغرض (كالتشبيه) والمجاز
 والكتابة (وكذا كرهيات تدل
 على الصفة لاختصاصها بما ينأى
 له) أى لاختصاص تلك الهيئات
 بمن تشبه تلك الدفعة (كوصف
 الجود والتمثل عند ورود العبادة)
 أى السائلين جمع عاف (و) كوصف
 (البطل بالعبوس) عند ذلك (مع
 سعة ذات البد) أى المال وأما
 العبوس عند ذلك مع قلنا ذات
 البدن أوصاف الاختصاص (فان
 اشترك الناس فى معرفته) أى
 معرفة وجه الدلالة (لاستقراره
 فيها) أى فى العقول والعادات
 (كتشبيه السخاء بالاسد والجوراء
 بالجرهه وكلاول) أى فالاتفاق
 فى هذا النوع من وجه الدلالة
 كالاتفاق فى الغرض العام فى أنه
 لا يمتد سرعة ولا أخذ (والأى
 وان لم يشترك الناس فى معرفته
 (جازاً أن يمتد فيه) أى فى هذا
 النوع من وجه الدلالة (السبق
 والزيادة) بأن يحكم بين القائلين فيه
 ما تفضل

بأن يحكم الى قوله أكل من الآخر تفسير للسبق وان الثاني تفسير للزيادة فليأت أمه
 مع وعادة ع ق قوله السابق أي اذا كان غير ياتمكن ادعاء السابق أي غلبة أحد
 الاثنين به الآخر بأن يكون أكل منه وأفضل والزيادة أي زيادة أحدهما على الآخر
 فيه بالغلبة والآخر أنقص منه ويحتمل ان المراد بالسبق التقدم أي ان أحدهما أقدم
 والآخر أخذه منه اه (قوله وان أحدهما الخ) تفسير (قوله خاصي) أي منسوب
 الى الخاصية أي هذا المفهوم لا يطلع عليه الا انشاصه وهم البلغاء (قوله غريب) تفسير
 لقوله خاصي لقوله في بحث الاستعارة أو خاصية وهي الغريبة قال الشارح هنالك أي
 التي لا يطلع عليها الا انشاصه اه سم (قوله لا ينال الا بشكر) نقه يرغرب أي لا يدركه
 الا الاذ كاه كشبيه الشمس بالمرأة في كصف الاشل (قوله عامي) أي تشارك العامة
 انشاصه فيه (قوله كما مر) أي في تشبيه الوجه البهي بالشمس في قوله
 لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * الا بوجه ليس فيه حياء

فان تشبيه الوجه البهي بالشمس مبتذل عامي لكن أضف الى ذلك كون عدم الحياء من
 الشمس هو الذي أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه فخرج بذلك عن الابتذال اه ع ق
 (قوله الباقي على ابتذاله) زائد على ما هنا (قوله فالأخذ الخ) أي واذا انقرض هذا
 فالأخذ الخ اه اطول (قوله فالأخذ والسرقة الخ) تقسيم السرقة والأخذ الى النوعين
 المذكورين باعتبار كل من الصريين السابقين فكل منهما ما ينقسم الى ذلك اه سم
 (قوله أما الظاهر الخ) تحت ثلاثة عشر قسم لان المأخوذ ان كان المعنى مع اللفظ من غير
 تغيير للنظم فهذا قسم وان كان المأخوذ هو المعنى مع اللفظ وغير النظم فتمتة أقسام ثلاثة
 لان الثاني اما أبلغ من الأقل أو مثله أو دونه وان كان المأخوذ المعنى مع بعض اللفظ فتمتة
 أقسام ستة لانه اما أن يغيره النظم أو لا ويأتي فيه ما تقدم من الثلاثة وان كان المأخوذ
 المعنى وحده فتمتة أقسام ثلاثة أيضا (قوله مع اللفظ كاه) أي سواء كان فيه تغيير للنظم
 أو لا وكذا يقال في قوله أو بعضه (قوله فان أخذ اللفظ كاه من غير الخ) أي المصنف
 يقبض ثلاثة وسبأ في محترضا في كلامه على اللفظ والشر المشوش (قوله ويسمى نسخا)
 لانه نسخ كلام الغير ونسجه لنفسه اه ع ق وعادة سم قوله نسخا لانه نقله الى نفسه
 من قولهم نسخ الكتاب أي نقلت ما فيه الى كتاب آخر وقوله وانما لا يقال انقل
 فلان شعر غيره وقول غيره اذا ادعاء لنفسه اه (قوله ابن الزبير) هو بفتح الزاي وكسر
 الباء كافي القاموس لانه واژه بأمر فليس هو الصحابي المشهور وعادة ع ق وليس المراد
 به عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابي المعلوم وانما المراد به شخص آخر كان قد علم على
 عبد الله بن الزبير الصحابي المعروف فلما حرمه من العطاء قال ابن الزبير أعني هذا المذكور
 هنا لاسيما عبد الله بن الزبير الصحابي لعن الله فاقة جلتى البك فقال له السيد عبد الله بن
 الزبير الصحابي إن وراءكها اه (قوله انه فعل ذلك) أي النسخ والانتحال وأه فعل يجوز

وان أحدهما فيه أكل من
 الآخر وان الثاني زاد على الاول
 ونقص عنه (وهو) أي ما لا يشترك
 الناس في معرفته من وجه الدلالة
 على الفرض (شربان) أحدهما
 (خاصي في نفسه غريب) لا ينال
 الا بشكر (و) الآخر عامي
 تصرف فيه بما أخرجه من
 الابتذال الى القرابة كما مر
 في باب التشبيه والاستعارة من
 تقسيمهما الى الغريب الخاصي
 والمستذل العامي الباقي على
 ابتذاله أو المتصرف فيه بما يخرج
 الى القرابة (فالأخذ والسرقة)
 أي ما يسمى بهذين الاسمين
 (نوعان ظاهر وغير ظاهر أما
 الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله)
 اما حال كونه (مع اللفظ كاه) وبعض
 أو حال كونه (وحده) من غير
 أخذ شيء من اللفظ (فان أخذ اللفظ
 كاه من غير تغيير للنظم) أي
 لكيفية الترتيب والتأليف
 الواقع بين المضرات (فهو مذكوم
 لانه سرقة محضة ويسمى نسخا
 وانما لا كما حكى عن عبد الله بن
 الزبير انه فعل ذلك بقول

كونه بدل اشغال من عبد الله أى عن فعله ذلك بقول معنى ويجوز كونه بدلا بحكى
 اه سم وانظر هلاجوز كونه نائب فاعل حكى بل هو الاظهر اه بس (قوله معنى) بضم
 الميم وفتح العين وهو غير معنى (قوله أهلك) اخوة الصداقة أو النسب اه أطول (قوله
 النصفة) بفتح النون والصاد وهى اسم مصدر الانصاف اه عى (قوله ولم توفه حقوقه)
 عطف تفسير لما قبله اه بس (قوله على طرف المجران) بكسر الهاء والاضافة بيانية اه
 سم (قوله ان كان يعقل) فيه اشارة الى أن ارتكابه المجران هو قضية العقل فليتامل
 اه سم وقال العصام فى أطوله من باب ضرب أى ان كان يبق عقله بعد ظلمك وفيه اشارة
 الى أنه يصير مجنوناً بظلمك ويجران ببق عقله اه (قوله من أن الخ) من تميلية أى من
 أجل أن نضبه كفى قوله تسمى عما خطاهاهم أغر قوارظاها كلام الشارح أنها بمعنى بدل
 كفى قوله تعالى أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة (قوله عن شفرة السيف) شفرة
 السيف حده صحاح اسم (قوله وتحمل المشاق) تضرير (قوله من حل) بالزاي المجبة
 والحاء المهملة اه فترى وروى بالراء المهملة (قوله فأنشد هذه البيت) لانه كان
 أميرهم يتناشدون عنده القصائد وقيل لان معاوية كان حاقدا عليه وعنده غبطة منه وفى
 بعض النسخ فأنشد ففعوله الاول محذوف أى أنشد له ما ساقى (قوله شعرت) بضم العين
 أى صرت شاعرا وبابه طرف وقوله بعدى أى بعد على بأهلك غير شاعر (قوله يا أبكمي)
 كنية عبد الله بن الزبير (قوله فأنشد قصيدته) أنشدت على الى مفعولين يقال أنشدنى
 شعرا ومفعوله الاول هنا محذوف أى أنشده اه فترى (قوله وانى لا وجل) أى أخوف
 من الوجمل وهو الخوف وموضع على أن يانصب لانه مفعول لا درى وقوله وانى لا وجل
 اعتراض وتغذو بالعين المجبة أى يصبح الموت وأول مبنى على الضم لقطعه عن الاضائة
 منوياً كما فى قبل وبعد أى أول كل شئ وحاصل المعنى وبقائك ما أعلم أبنا يكون أقدم
 من الآخر فى غدا والموت عليه وانى خائف مترقب اه فترى وقوله بالعين المجبة ليس بمعنى
 بل يصح كونه بالعين المهملة من العدول قال بعضهم انه الانسب اللهم الآن ثبت
 الرواية بالمجبة (قوله فأقبل معاوية الخ) أى التفت له لانه معه فى المجلس (قوله ألم تخبرنى
 الخ) استنهم تقررى قال سم يفهم منه أن عبد الله بن الزبير أخبر معاوية بذلك فكانه
 لم يرد فيسبها اليه الا فتعاليم ما دعوى عذفة الشعر وما ليس له بل وجها صحيحا لا يوجب
 ذمها وكان ذم هذا فى حد نفسه مع قطع النظر عن مقصد صحيح يحرجه عن الذم تأمل اه
 وقوله بل وجها صحيحا أى كقوله هو أخى من الرضاع وأنا أحق بشعره وقوله فى حد نفسه
 خبر بيان (قوله كما يقال الخ) مثال لا بدال الكل نظر الان قوله فانك أنت لما كان من
 الامور الهامة التى تشترك الناس فى معرفته والتعبير به كان المراد ما عداه (قوله الخطيئة)
 بالحاء والطاء المهملتين اسم الشاعر سمى بالقصير وقبل لدماعته (قوله دع المكابر الخ)
 مقول القول أى طلب ما يدل قوله لا ترحل ليعنيها المكابر جمع مكرومة بمعنى الكرامة

معن بن أوس اذا أنت لم تنصف
 أهلك أى لم تعطه النصفة ولم
 توفه حقوقه وحده على طرف
 المجران أى جابر الك مبتدأ بلك
 وبمؤاخاتك ان كان يعقل ويركب
 حد السيف أى يتحمل شدة التوتر
 فيه تأثير السيف وتقطعه
 تقطيعها من أن تضربه أى بدلا
 من أن تظله اذ لم يكن عن شفرة
 السيف أى عن ركوب حد
 السيف وتحمل المشاق (مرحل)
 أى مبعده فقد حكى أن عبد الله بن
 الزبير دخل على معاوية فأنشده
 هذين البيتين فقال لمعاوية لقد
 شعرت بعدى يا أبكمي ولم يشارك
 عبد الله المجلس حتى دخل معن بن
 أوس المزنى فأنشد قصيدته التى
 أولها

أمر لما أدري وانى لا وجل

على الجنات تغدو والمنية أول
 حتى أغمها وفيها هذان البيتان فأقبل
 معاوية على عبد الله بن الزبير وقال
 ألم تخبرنى أن هالك فقال اللفظه
 والمعنى له وبعد فهو أخى من
 الرضاة وأنا أحق بشعره وفى
 معناه أى معنى ما لم يعرفه الذليل
 ان يسئل بالكلمات كلها أو
 بعضها ما يراد بها) يعنى أنه أيضا
 مذموم ومرفقة محضة كما يقال
 فى قول الخطيئة

دع المكابر لا ترحل ليعنيها

والنغبة بكسر الذاء وضمة الحاء كما في المختار وقوله واقعد فانك الخ أي حاصل القعود
 الطعام والكسوة فلا احتياج الى طلب المكارم والرحلة اه سم بزيادة قال ع ق والمعنى
 لست أهلا للمكارم والمعلنى فدعها للغيرك واقنع بالعيشة وهي مطلق الاكل والستر
 باللباس فانك تناله بلا طلب يشق اه (قوله ذر الما ترالخ) مقول بقال وزنى مقابلة
 ذع والمآثر مقابل المكارم ولا تذهب مقابل لا ترحل واظلم ابدل لمغيثا واجلس بدل
 واقعد والا كل بدل الطاعم والذابس بدل النكاسي وأما فانك أنت فذكر في الخبيين
 باللفظ (قوله وكما قال الخ) مثال لا بدال البعض (قوله وقوفا) جمع واقف كشاهد
 وشهود من الوقف بمعنى الجلس لامن الموقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور في البيت
 متعده مع قوله مطيعم وصحبي فاعل به واتصاه على الحالبية من فاعل بك أي فقتابك في
 حال وقوف أصحابي مرا كسبهم على أي لاجلي فانك لا تهلك بكسر اللام أسأى من فرط
 الحزن وشدة الجزع وتجعل أي اصبر صبرا جلا اه فزى بزيادة (قوله أخذ) يحتمل أنه
 مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه فقوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان
 ويحتمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشأن قال بعض ويصح أن يكون على صيغة
 اسم الفاعل (قوله مع تغيير النظمه) محترز قوله السابق من غير تغيير لنظمه وقوله أو أخذ
 بعض اللفظ محترز قوله كأنه وهو على الالف والشر المشوش كما قد منا قال ع ق والمراد
 بتغيير النظم هنا أن يدل على المعنى الأول أو على بعضه بوجه آخر بحيث يقال هذا تركيب
 آخر سواء كان بتبديل نوع التركيب كتبديل جملة شرطية مثلا بغيرها أو بدون ذلك أما
 مع افادة المعنى مثلا بطريق الزوم أن أفيد أو لا صراحة وهو لا كثيرا وبدون ذلك
 وبدل على أن هذا هو المراد ما يأتي من الامثلة اه (قوله أو أخذ بعض اللفظ) سواء
 كان مع تغيير النظم أو لا فمفهمه ستة أقسام والامثلة الآتية كلها ما إذا كان المأخوذ
 البعض (قوله اغارة) هي غلب المال اه سم (قوله ومن هنا ينشأ) لانه بدل صورة ما للغير
 بصورة أخرى والغالب كونها أقبح اه ع ق وقال سم لان المسخ تحويل الصورة الى
 ما هو أقبح منها وهنا حول الترتيب من صورة الى أخرى اه ومن هنا ينشأ أشبه كال
 فيما غير لئلا أو أبلغ اذ كل منهما ليس تغيير الأقبح ولعل الجواب أنهم اكتفوا بحكمة
 التسمية وهي لا يلزم أن تكون مطابقة للمعنى اللغوي في تعليله بل يكتفون فيها بأدنى
 مناسبة وقد يؤخذ هذا الجواب من قوله وهنا حول الترتيب الخ تأمل ع ش وكان حاصل
 الجواب ان المراد بالمسخ مطلق التحول من صورة الى صورة سواء كانت أقبح أو لا فهو مجاز
 مرسل من اطلاق المقيد واردة المطلق (قوله كحسن السبك) المراد به الخلق عن التعقيد
 الماظني والمعنوي (قوله أو الاختصار) أي حيث يناسب المقام (قوله فمدوح) ويسمى
 بحسن الاتباع (قوله كقول بشار الخ) قبله

فالواحرام تلاقينا فقلت له سم * ما في التلاقي ولا في قبله حرج

واقعد فانك أنت الطاعم النكاسي
 ذر الما تر لا تذهب لطلبها
 واجلس فانك أنت الاكل اللابس
 وكما قال امرؤ القيس
 وقوفا يصحى على مطيعم
 يقولون لا تهلك أسأى وتجعل
 فأورده طرفة في دليته الأنة
 أقام تجلده مقام تجمل (وأن
 كان) أخذ اللفظ كله (مع تغيير
 لنظمه) أي نظم اللفظ (أو أخذ
 بعض اللفظ) لا كنه (سمى)
 هذا الاخذ (اغارة ومسحا)
 ولا يجلو أما أن يكون الثاني
 أبلغ من الأول أو دونه أو مثله
 (فان كان الثاني أبلغ) من الأول
 (لاختصاصه بفضله) لا توجد
 في الأول كحسن السبك أو
 الاختصار أو الايضاح أو زيادة
 معنى (فمدوح) أي فالثاني مقبول
 (اقول بشار)

وبعد البيت المذكور وبعد

أشكو الى الله هما لا يفارقني * وشرفاني فوادي الدهر بعن

١٥ معاهد (قوله من راقب الناس) أي راعاهم ومشي على مزاجهم وعبارة عن أي راعاهم وحاذرهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يبتغون فيقدم عليه لم ينظر بمحاجته كلها لانه ربما كرهها الناس فيتركها لاجلهم فتفتت مع شدته شدة اليها ١٥ (قوله القتال) تفسير القاتل وقوله الجريص على القتل تفسير اللهج ١٥ سم وعبارة عن قوله القاتل أي المقدم على القتل أو غيره من غير مبالاة بأحد اللهج أي الملازم لطلوبه الجريص عليه من غير مبالاة قتلًا كان أو غير ١٥ (قوله وقول سلم) أي الخسائر بالنساء المجبة سمي بذلك لخسارته في تجارتها في الانس سمي سلم الخسائر لانه باع بمحظا ورثه واشترى بجمته عودا يضرب به ١٥ مطول وقبل هذا البيت

أهدى لي الشوق وهو حلو * أعن في طرفه فتور

وفاز الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله أي الشديد الجراحة) عبارة عن الجسور وهو الشديد الجراحة فهو بمعنى القاتل اللهج وهو أصرح في المعنى وأخصر فالمعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس فاز بالمرغوب ومن راعاهم فانه المطلوب لكن بيت سلم أجود سبكاً دلالة على المعنى لا حاجة للتأمل بما هو أخص وأوضح وأخصر لفظاً كما لا يخفى وفي نفسى أن لفظ القاتل اللهج أحسن من لفظ الجسور ونظم الطيبات أحسن من لفظ الذات والاختصار قد يدعى عدم مناسبة لان الغرض المرجح به ترك مراقبة الناس وذلك يناسبه السطو الدال على الاحكام والتأكد فانظر ١٥ (بيت سلم أجود سبكاً) أي لان قول بشار القاتل اللهج فيه غموض وخفاء وقبل من جهة أنه ترتب على المراقبة الموت بخلاف بشارفاته ترتب عليها عدم الظفر بالحاجة ١٥ قال في المطول روى عن أبي معاذ روى بشار أنه قال أنشدت بشار قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو أخف منه وأعذب والله لا أكلت اليوم ولا شربت ١٥ (قوله في البلاغة) أي الحسن وليس المراد بها مطابقة الكلام الخ لوجودها في ككن منهما (قوله كقول أبي تمام) هو الاصل وهو من بحر الكامل (قوله في مرثية محمد) بتخفيف الياء قال في المطول وكان قد استشهد في بعض غزواته ١٥ (قوله ابن جريد) كرويد أطول (قوله هيات) اسم فعل ماض معناه بعد وفاعله محمد ذوف أي بعد اثبات الزمان بمثله بدليل ما بعده وهو قوله لا يأتي الزمان بمثله أو بعد نسبائي له بدلالة ما قبله وهو قوله

أنسي أنا بنصر نسيت إذا بدى * من حيث يتنصر الفتي وينيل

هيات الخ ١٥ مطول بزيادة قال الفتي قوله أنسي إحدى الهمزتين فيه محذوفة على غلط قوله تعالى أنفري على الله كذباً والاستغناء انكاراً وينيل من الالة وهي الاعطاء

من راقب الناس) أي خذره -
(لم ينظر بمحاجته * وفاز بالطيبات
القاتل اللهج) أي الشجاع القتال
الجريص على القتل (وقول سلم).

بعده

(من راقب الناس مات هماً) أي
حرزاً وهو مفعول له أو عييز (وفاز
بالذلة الجسور) أي الشديد الجراحة
فبيت سلم أجود سبكاً واخصر
لفظاً (وإن كان) الثاني (وهو)
أي دون الاول في البلاغة لغوات
قضية توجد في الاقول (فهو) أي
الثاني (منعوم كقول أبي تمام)
في مرثية محمد بن حميد

١٥ (قوله ان الزمان بمنزلة الجبل) قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشككة قال الشيخ أبو علي الفارسي في هذا البيت تقصير لان الغرض من هذا الكلام في المثل وأن يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مشله بجمل الزمان به فقد أدخل بالفرض وجو وجود المثل ولم ينفه من حيث هو بل من حيث بجمل الزمان بالجوهر بمنزلة ١٥ طول (قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدى الزمان سخاؤه) أي سرى سخاؤه إلى الزمان ولا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن يتعدى بما يتعدى به قال المفيزي الاعتداء أن يتجاوز الشيء من صاحبه إلى غيره والاسم العدوي وفي حديث لا عدوي أي لا يعدي شيء شأ ١٥ (قوله فسحابه) أي بما يجاده على ما قاله ابن جني وأما قوله ابن فورجة وكذلك تقول في ولقد يكون به الخ (قوله وأخرجهم من الغنم) تفسيرى على سخابه ١٥ سم (قوله ولولا سخاؤه) أي الزمان وقوله الذي استفاده منه أي من الممدوح وقوله لجعل أي الزمان وقوله به أي بالممدوح (قوله كذا ذكره) أي هذا التفسير ابن جني قال بيت على ما ذكره ابن جني من الغلو كما تقدم في قوله

وأخفت أهل الشر لحياتي * لتخافك اللطف التي لم تخلق

لان الجود قبل وجود الممدوح غير موجود حتى يعدي الزمان فهو ممتنع ومثل ذلك لا يقال فيه انه فاسد كما قاله ابن فورجة وإنما يقال فيه غير مقبول تأمل (قوله ابن فورجة) يفتح الفاء وضمها (قوله فاسد) الأولى غير مقبول لغاؤه اذ ليس بمساسد كما قد مناه (قوله لان سخاء غير موجود) بإضافة سخاء إلى غير أي سخاء شخص غير موجود فسحابه اسم ان وقوله لا يوصف بالعدوي خبرها وهو السريان للغير (قوله وإنما المراد الخ) أي فالممدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا باظها ردى وهذا بيتي له لغزارة أموره عند الزمان فلما أعدى الزمان سخاء ذلك الممدوح جاد به على أي بالاتصال به والوقوف عليه بعد سخائه عني فالمعنى ان الزمان هداني إليه بعد الجمل بالهداية فعزفته فاغشاني فالعنى ولقد كان الزمان بخيلا باظها ردى ١٥ ع (قوله لما أعدى سخاؤه) ظرف لقوله سخابه قال سم أي أعدى سخاؤه الزمان وهو بعد وجوده ١٥ (قوله فالمصراع الثاني) فيه إشارة إلى أن الشاهد في المصراعين الأخيرين والافالمصراع الاول من قول أبي الطيب أبلغ من المصراع الاول الذي لا يغم تأمل (قوله لا يشترط الخ) علة لمحذوف تقديره ولا يغير في كونه مأخوذا منه تغاير المعنى والتعبير اذا وقع الاشتراك في الحاصل والمآل ولومع زيادة شئ اذا يشترط في هذا النوع عالج كما عبر بذلك ع أي لان ما اشترك في الجمل وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الاخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر لتغاير المعنيين كما لا يخفى (قوله أصلا) أي لا يشترط الاتحاد من كل وجه بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لان ما مشتركان في أصل الجمل على ما قاله ابن فورجة (قوله كما توهمه البعض) أي توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه (قوله واللام يمكن مأخوذا الخ)

(هذه لا يأتى الزمان بمنزلة الجبل ان الزمان بمنزلة الجبل)

وقول أبي الطيب

أعدى الزمان سخاؤه) يعني تعلم الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه إلى الزمان (فسحابه) وأخرجهم من الغنم إلى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه الجمل به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جني وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوي وإنما المراد سخابه على وكان بخيلا لابه على فلما أعدى سخاؤه اسعدني بضمي إليه وهذا بيتي له لما أعدى سخاؤه (ولقد يكون به الزمان بخيلا) فالمصراع الثاني مأخوفا من المصراع الثاني لا يغم على كل من تفسيرى ابن جني وابن فورجة اذا يشترط في هذا النوع من الامتداد تغاير المعنيين أصلا كما توهمه البعض واللام يمكن مأخوذا منه على تأويل ابن جني

في الاستدلال به هذا الشعار بموافقة البعض على الاخذ على تأويل ابن جني اه يس (قوله
 أيضا) أي كما لا يكون مأخوذا على تأويل ابن فورجة وانما لم يصرح به لان عدم الاخذ
 عليه حينئذ ظاهر بجعله كأنه أصل مقدر عليه وبعبارة أخرى فعل في هذا التقدير أي تقدير ابن
 فورجة لا يكون مأخوذا من الاول أيضا لان المعنى عليه ولتدبر كون الزمان بخيلا باطها
 وهو مخالف للجلل بما يجاد مثله الذي في المصراع الاول وليكونه أظهر في عدم الاخذ
 لم يتعرض له في الشرح ويرجع المعنى الى حاصل واحد أيضا على هذا التقدير لانه اذا بخل
 باطها سار له لعزته فهو بخيل بغائده اللازمة لوجوده الالسبب فيلزم البخل بوجوده لان
 ثقي اللازم يستلزم ثقي المزوم فثني فائده كنفية فيلزم البخل بأمثاله اه يصرف وبعبارة
 وانما اقتصر الشارح على بيان التغاير على تفسير ابن جني لان هذا المتوهم اعتقد عدم
 التغاير عليه وسلم الاخذ عليه ومنعه على تفسير ابن فورجة لاعتقاده التغاير عليه تأمل
 اه سم (قوله لان أتمام الخ) أي فهناك مغايرة بحسب الظاهر وان كان في نفس الامر
 لا مغايرة لان المراد من المثل المدوح كافي قولك مثلك لا يبخل أي أنت لا تبخل (قوله اذ
 المعنى على الماضي) ان قلت من أين يستفاد الماضي من قول أي تمام * ان الزمان بمنزلة البخل
 قلت من الجملة الاسمية الدالة على الثبات والدوام الشامل للمضى هذا وقد يقال العدول
 الى المستقبل في كلام أبي الطيب قصد الى الاستقرار وحكاية الحال الماضية الا ان يقال
 لما يليق ببخل الزمان بعد انما استخناه ايامه بحسن حمل المضارع على ذلك اه يس وانما
 كان المعنى على الماضي لان الغرض أنه جاد به ووجد بالذم (قوله فان قيل المراد الخ) أي
 فيكون المضارع واقعا وموقعه (تأوله وبذله) عطف على وجوده أرغى نحوا (قوله
 لكن اعداه الخ) حاصله أنه بعد ايجاد ما اراد في تصرف الزمان انما هو اعداه واما
 ايجاد فلا يتعاقب لانه يحصل للحاصل حينئذ (قوله باق بعد) أي بعد وجوده أو
 في المستقبل وقوله في تصرفه أي تصرف الزمان (قوله لا قرينة عليه) أي فلا يصح ويعد
 صحته الخ (قوله فأبعد من الذم) من معنى عن أي حقيق بأن لا يذم فأقول التفضيل ليس
 على بابه (قوله مرئاد) اسم فاعل وأصله مرتيد (قوله الا الفرق) استثناء من دليلا
 ودليلا مفعول يجر ومفعوله الثاني ان كان الذي ينصب مفعولين محذوف أي موجودا
 الخ اه سم قال ليس وفيه نظر والظاهر أن المفعول الثاني دليلا والاستثناء مفرغ على حد
 ما علمت الا لفظه اه (قوله على النفوس) أي على هلاكها (قوله وهو حال من سبلا)
 أي لانه في الاصل صفة لها فلما قدم صار حالا قال في المعنى في تنبيه الظاهر أن لها من قول
 المنفي

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنابا الى ارواحنا سبلا

جارو مجرور متعلق بوجودت لكن فيه تعدي فعل الظاهر الى ضميره المتصل كقولك ضربه
 زيد وذلك ممنوع فينبغي أن يقدروا في الاصل سبلا فلما قدم عليه صار حالا لانه كان قول

أيضالا ان أتمام علق البخل بمثل
 المرئي وأبو الطيب بنفس المدوح
 هذا ولكن مصراع أبي تمام
 أجود سبلا ان قول أبي الطيب
 وان قد يكون بلفظ المضارع لم يقع
 موقعه اذ المعنى على الماضي فان
 قيل المراد لتدبر كون الزمان بخيلا
 به لا أنه أي لا يصح به لانه قط لعلة
 بأنه سبب اصلاح العالم والزمان
 وان يحسن بوجوده وبذله للغير
 لكن اعداه واقفا وباق بعد
 في تصرفه قائما هذا تقدير
 لا قرينة عليه وبعد محتمه فصراع
 أي تمام أجود لا يستغنا عنه عن مثل
 هذا التكلف (وان كان) الثاني
 (مثله) أي مثل الاول (فأبعد)
 أي فالثاني أبعد (من الذم والفضل
 الاول كقول أبي تمام لوجار)
 أي تحريف التوصل الى اهلاك
 النفوس (مرئاد المنية) أي
 الطاب الذي هي المنية على انها
 اضافة بيان (لم يجده الا الفرق) على
 النفوس دليلا وقول أبي الطيب
 لولا مفارقة الاحباب ما وجدت
 لها المنابا الى ارواحنا سبلا
 الضمير في لها للمنايا وهو حال من
 سبلا والمنابا فاعل وجدت

إلى أرواحنا كذلك إذا المعنى سبلا مسلوكة إلى أرواحنا ولك في لها وجه غرب وهو أن
 تقدر جمعاً للهاته كخاصة وحصى وتكون المنايا مضافاً إليه ويكون اثبات اللهوات للمنايا
 استعارة شهت بشئ يتلغ الناس ويكون أقام اللهام مقام الافواج بجواردة اللهوات للقم اه
 وليستحضرهم فكتب ما هيأه التخمين اه يس وقول ابن هشام الظاهر ان لها أي لفظ
 لها وقوله ضربه زيد أي ضرب نفسه وقوله فينبغي أن يقتصر في الخ فيكون المعنى هكذا
 لولا مفارقة الاحباب ما وجدت المنايا سبلاً أخرى لها مسلوكة إلى أرواحنا وقوله كخاصة
 وحصى أي مما يكون فيه الفرق بين مفردده وجمعه بالياء وقوله وتكون المنايا مضافاً إليه
 الاظهر أن يقول وهي مضافة إلى المنايا وقوله استعارة أي بالكناية وقوله لجواردة الخ وهو
 من باب ذكر الجزء واردة الكل (قوله وروى يد المنايا) أي بدل قوله لها المنايا (قوله
 وقد أخذ المعنى كله) لقائل أن يقول ان الاول أفاد ان انحصار السبب في مفارقة الاحباب
 انما هو على تقدير التخيروا اشتباه الحال وقضية ذلك امكان سبيل آخر عند عدم التخيروا كان
 حاصل المعنى أن المنية لها طريق إلى الهلاك لكنهم اذا اشتبهت عليهم التجدد طريقاً حينئذ
 غير المفارقة وهذا المعنى لم يفده الثاني فكيف حكم بأخذ كل المعنى لأن يقال ان
 هذه الزيادة التي قلنا ان الاول أفادها غير مرددة أو انما غير معتبرة ههنا فليأمل اه سم
 وعبارة غ ق وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لا دليل المنية على النفوس الا
 الفراق أما في الاول فواضح وأما في الثاني فلان لو لا تنبيهنا في الفراق بنى الموصل
 كما أشرنا إليه فلزم انحصار الموصل في الفراق على انه دليل أو جزئ دليل فغنى ~~كل~~ من
 البيتين يعود إلى معنى الآخر فبايقال من أن في الاول الحصر والتقييد بالحيرة فجاء
 أبغ من الثاني لا عبرة به اه (قوله وبدل بالنفوس الارواح) الباء داخل على المتروك
 (قوله وان أخذ المعنى وحده) أي دون اللفظ وهو عطف على قوله فان أخذ اللفظ
 (قوله واصله من ألم بالمتزل الخ) فأصل الالمام التزل بالمتزل ثم أطلق على مطلق القصد
 ووجه المناسبة هنا أنه اذا أخذ المعنى فقد قصدده وكأنه نزل به اه يس (قوله
 فكانه كسط) بابه ضرب وقوله جلداه هو اللفظ (قوله أي مثل ما سمى اغارة) أي
 مشبه في الانقسام إلى ثلاثة أقسام وفي كون الاقسام هي كون الثاني أبلغ وكونه دونه
 وكونه مثله بدليل كلام الشارح (قوله والامنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية) أي والجملة
 من المبتدأ خبره الجملة خبر ضمير الشأن وسكت الشارح عن ذلك لظهوره لان ضمير
 الشأن لا محل له كضمير الفصل لانه محال يقتل به أحد اه يس (قوله خبر) أي فهو خبر
 وقوله وان يرث من راث يرث اه سم وفي المختار وراث على خبره أباطراً بابه باع وفي مثل
 رب جملة تهب ربنا اه (قوله أي يبطي) من باب شرف قال في المختار ببطو يضم الطاء ببطاً
 يضم الباء فهو ببطى بالمد وبطاً فهو ببطي اه (قوله أنفع) ألا ترى أنه يقع في العادة
 أنك لو وجدت أحد اباحسان ثم أبطأت عنه فإذا أعطيت زدتني على ما كنت ته عليه لو عجلت

وروى يد المنايا فقد أخذ المعنى كله
 مع لفظ المنية والفراق والوجدان
 وبدل بالنفوس الارواح (وان أخذ
 المعنى وحده سمى) هذا الاخذ
 (المام) من ألم اذا قد وصله من
 ألم بالمتزل اذا نزل به (وسلخنا) وهو
 كسط الجلس من الشاة ونحوها
 فكأنه كسط من المعنى جلداه
 وألبسه جلداه آخر فان اللفظ
 للمعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة
 أقسام كذلك) أي مثل ما سمى
 اغارة ومضالان الثاني ما أبلغ
 من الاول ودونه أو مثله (أولها)
 أي أول الاقسام وهو أن يكون
 الثاني أبلغ من الاول (كقول أبي
 تمام هو) ضمير الشأن (الضم) أي
 الاحسان والضمع مبتدأ خبره
 الجملة الشرطية أعني قوله (ان
 يجعل خبر وان يرث) أي يبطي
 أقله يت في بعض المواضع أنهم

حياء من ابطاءك وجبر الابطاء اه سم (قوله والاحسن أن يكون الخ) لعل وجوه
 ان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب ما يقيد به الاقول من
 الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد لتجدد الحكم فيه اذ فيه الحكم بأن ذلك المتعقل
 الصنع والحكم بأن الصنع من صفته ما ذكر اه سم وقوله ان كون الضمير للشأن خلاف
 الظاهر أي لانه مخالف للقياس من خمسة أوجه عوده على ما بعده لزوماً وان مفسره
 لا يكون الاجله وأنه لا يتبع بتابع وأنه لا يعمل فيم الا ابتداءً أو أحد نواحيه وأنه
 ملازم الافراد اه يس (قوله الى حاضر في الذهن) وهو الموعود به (قوله وهذا كقول
 أبي العلاء الخ) لعل مقصوده التطهير في رجوع الضمير للمتعلق الحاضر في الذهن فان
 هذا هو المناسب في بيت أبي العلاء اذ لا يناسب فيه رجوع الضمير للشأن اذ ما بعد الهجر
 لا يصلح للتعبير عنه فثبت أن اه سم أقول في المعنى في الترجمة التي نصها المواضع التي
 يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة والثالث أن يكون خبراً عنه فيسره خبره
 نحو ان هي الاحبات الدنيا قال انز تخشع في هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الابعاء لونه وأدله ان
 الحياة الاحبات الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وبينها قال ومنه
 هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شامت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه
 ولكن في عتب له هي النفس وهي العرب ضعيف لا مكان جعل النفس والعرب جليلين
 وتحمل وتقول خبرين في كلام ابن مالك ضعف لا مكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره
 وهو كون هي ضمير القصص فان أراد ان تخشع أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لأنه
 متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده اه والظاهر أن كلام أبي تمام والمعري من
 هذا القبيل وان ما يتبع به الشارح أمر سهل قاله يس وبين البيتين مناسبة من وجوه
 آخر وهو أن في كل منهما ما أن الشيء المذكور وقد يكون سبباً في المحبوب كما كان في الأول
 ابطاء الاحسان سبباً في كثرته وفي الثاني الصدود سبباً في الوصال الآن الظاهر انه لم يرد
 هذا دليل قوله وهذا نوع من الاعراب فانه يشعر بأن كلامه من جهة الاعراب دون
 غيره افاده سم (قوله حتى ما يلح خيال) ضمير يلح للهجر وما ما فقتل نافية أي حتى اذا انتهى
 المامه وحصوله فهو خيال لعدم وجوده وقيل زائد أي حتى اذا ألم فهو خيال لأنه لعدم
 طلبه والاعتبار به بمنزلة المعدم الذي هو خيال وقيل مصدرية أي حتى المامه خيال
 ولعله حتى كافي الثاني وتعين رفع الفعل على هذا الثالث بخلاف الاولين فانه يجوز انصبه
 بجتي اه سم وعبارة ع حتى ما يلح أي ينزل خيال من هذا الذي يجرنا وبعض صدود
 الزائرين وصال أي لم تل بمن هجرنا حتى الصدود لا نال لقاء لا بقطة ولا مناماً واصل صدود قد
 يعد وصالاً بالتسبب لمثل هذا الهجر اه ويلم بابه رد (قوله الراضة) أي المرأضون
 المارضون اصناعة الاعراب ومن العجب أنه تخفى في نسخة سم بالراضية فقال تعالى في
 الصالح ان الراضية تجي في بعض اللغات بمعنى العالمة وهذا المعنى يمكن هنا وانظر هل

والاحسن أن يكون هو عائد
 الى حاضر في الذهن وهو منسب
 خبره الصنع والشرطية اقبله
 كلام وهذا كقول أبي العلاء
 هو الهجر حتى ما يلح خيال
 وبعض صدود الزائرين وصال
 وهذا نوع من الاعراب لطيف
 لا يكاد يتنبه له الا اذهان الراضة
 من أئمة الاعراب

يجوز أن تكون بمعنى المرضية أى المعبرة اه قال بس وأصل راضة روضة جمع راض
ككامل وكذا وفي نسخة الرائضة أى الرضاة للأعراب المتفرقة عايمه وعبارة عى وهذا
الأعراب أعنى جعل الضمير عائدا على حاضر في المذهب لطيف لا يـ كما يتنبه له الأذهان
الراضية أى الرضاة بالأعراب من أئمة العربية لأن التفطن لحاضر ذهنا يلتزم الكلام
فيه ويجتنب بحيث يفيد الكلام معه فائدة البيان بعد الاجمال بمصدق الخ اه (قوله
وقول أبى الطيب الخ) أخذت معنى وان يرث الخ فالبيتان مشتركان فى معنى وهو
اثبات النفع فى البطء المستفاد من الشطر الثانى فى البيت الاول ومن الشطر الاول
فى البيت الثانى (قوله الجهم) بفتح الجيم (قوله فى بيت أبى الطيب الخ) قد يقال
بينهما تفاوت أيضا فان بيت أبى العيب يدل على أن بطء سببه مطلقا من الخير بخلاف
بيت أبى تمام فانه يدل على أنه قد يكون لقوله فى بعض المواضع اه سم قال بس وفيه
نظر لا يخفى اه (قوله واذا تألق الخ) من الكامل وشطر البيت على أل من قوله المصقول
(قوله من عضبه) من زائدة (قوله أى سببه القاطع) شبه لسانه بسببه بجماع
التأثير (قوله وقول أبى الطيب) من البسيط (قوله ككأن ألسنهم الخ) قال عى
ولاشك ان كلامهم ما أى الكلامين ضمن تشبيه اللسان بالآلة الحرب فى النفاذ والمضى
وان كانت الآلة المعبرة فى الاول السيف والآلة المعبرة فى الثانى الرمح ولكن بيت
البحترى أجود الخ (قوله السنهم) بضم السين ان جرد من التاء والاف كسرهما كما فى
السنة حداد وقوله فى النطق فى معنى عند كذلك ما بعدها كما يدل عليه كلام الشارح
وقوله على رماحهم متعان بخر صانا (قوله بالضم والكسر) أى وسكون الراء قال
بعضهم وهذا فى المفرد وأما الجمع فبكسر الحاء لا غير قال فى المختار والحرص بضم الحاء
وكسرهما الحاقصة من الذهب والفضة (قوله فى المضاء) أى فى كونها ماضية وقوله
والنفاذ تفسير (قوله فبيت البحترى أبلغ الخ) وأيضا فى بيت أبى الطيب لفظ كان الذى
يدل على الشك فى التشبيه بخلاف بيت البحترى فان فيه لفظا خلت الذى يفيد الرجحان اه
سم وفيه أن كان قد تدل على اليقين كقوله كان الأرض ليس بها هشام سم فم لا يعجبني
قول أبى الطيب ألسنهم على رماحهم اه بس أى فان امتداد من كلامه أن ألسنهم سم
قطعت وجهت خرما نارف فيه من القبح ما لا يخفى (قوله من الاستعارة التخييلية) فيه
تسميح والوجه أن أحدهم التخييل والآخر ترشيح (قوله بمنزلة الاطفال) التى اثباتها
استعارة تخييلية كما سبق اه سم (قوله بمنزلة الاطفال المنيية) فانهم ما يخصان المشبه به
وهو السيف (قوله وزم من ذلك الخ) لان التخييلية والمكسبة متلازمان على ما سبق اه
بس (قوله تشبيه كلامه) أى لسانه باعتبار اخراج الكلام (قوله وهو استعارة بالكناية)
قال عى فان قلت ليس فى كلام البحترى استعارة بالسكابة وانما فيه ترشيح بالتشبيه
لان المشبه بالسيف فى الحقيقة هو الكلام لان اللسان لان الموصوف بوجه الشبه وهو

(وقول أبى الطيب ومن الخير به
سبب) أى تأخر عطائك عنى
أمرع السحاب فى المسير الجهم
أى السحاب الذى لا ماء فيه
واما ما فيه ماء فيكون بطئا قبل
المشي فكذلك حال المطافى
بيت أبى الطيب زيادة بيان لاشتماله
على ضرب المثل بالسحاب (وثانها)
أى ثانى الاقسام وهو أن يكون
الثانى دون الاول (قوله فى التمدى)
واذا تألق أى لمع (فى التمدى)
أى المجلس (كلامه المصقول)
المنقح (خلت) أى حسبت
(لسانه من عضبه) أى سببه
القاطع (وقول أبى الطيب كان
ألسنهم فى النطق قد جعلت على
ما هم فى الطعن خر صانا) جمع خرص
بالضم والكسر وهو السنان يعنى
أن ألسنهم عند النطق فى المضاء
والنفاذ تشابه ألسنهم عند الطعن
فكأن ألسنهم جعلت أسنة
رماحهم فبيت البحترى أبلغ لما فى
لفظي تألق والمصقول من الاستعارة
التخييلية فان التألق والصفالة
للكلام بمنزلة الاطفال المنيية وزم
من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو
استعارة بالكناية

التفوذ والتأثير فيما يتعلق به هو الكلام لا اللسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون
أجود من بيت المتنبي بترشيح التشبيه كما زعمت على أن لا نعلم أن التشبيه ليس للسان بل هو
باعتبار تلبسه بما يوجب التأثير والمضاه في الأرواح كالسيف في تلبسه بما يوجب التأثير من
الحدة والقطع ولا ينافي ذلك اعتبار الاستعارة بالكناية فيما تحقق به وجه التشبيه وهو
الكلام اه فان قلت فيه جمع بين الفرعين أجيب بأنهم ما مذكوران في تركيب
واحد وأيضاً كرا على وجه لا ينافي عن التشبيه (قوله الغنيان) بالكسر جمع فقي اه أطول
(قوله أرحبهم) خبر كان والرحب بفتح الراء الواسع (قوله رحب الباع) هو قدمه البدن
وقوله والذراع بكسر الدال المججمة طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوضئ (قوله أى
سختى) فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الملابس وهو ربة الذراع والباع الذى هو مقدار
البدن مع ما يتصل به أو الراحة على كثرة المعطى لأن الراحة والذراع والباع هم ما
يحصل المعطى عند قصد دفعه فإذا اتسع كثراً ما يؤهله فلا يست السعة الكثرة عند العطاء
فأطلقت السعة على البكثرة تلك الملازمة مع القرينة اه عرق (قوله الضمير للملوك)
أى فى البيت قبله وهو

يروم الملوك مدى جعفر * ولا يصنعون كما يصنع

اه مطول: قوله يروم أى يقصد وقوله مدى جعفر أى الغاية التى بلغها جعفر فى الكرم
(قوله هذا) أى أفهم هذا (قوله لا يهيجنى الخ) أى لا يهيجنى تحييد الكلام الذى هو قوله
معروفه أو سع قال سم يعنى لأن صبغة معروفه واسع تستعمل فى العادة بمعنى دبره
واسع وذلك دم اه وبعبارة عرق ولكن لا يخفى أن الأول فاذل الثانى فى التعبير عن الكرم
بطريق التجوز ولهذا قيل ان معروفه لا يجب وقيل ان وجه كونه لا يجب أن المعروف
قديم بربه عن الدبر يقال معروفه أو سع أى الشئ المعروف منه كناية عن الدبر ولا يخفى
أن هذا التوجيه انما يتجه ان صح الاخبار عن المعروف بقوله أو سع مراد به هذا المعنى
على وجه البكثرة والافلا يخفى فساد لوجود المعروف فى الكلام الباسع ولا يستبره
الاستهجان بوجه تأمل اه (قوله وأما غير الظاهر) قال عرق وأما الأخذ غير الظاهر
فأقسام ولم يرد هذا الى الأبلغ والأدنى المذموم والمساوى الأبعد عن الذم لأن أقسام غير
الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذت منه اعدم ظهور رها منه فان اعتراضها راد فى جهة
أخرى خارجة عن معنى الأخذ كما يفيد ذلك قوله فيما يأتى وأكثر هذه الأنواع يعنى كلها
مقبولة اه وغير الظاهر أنواعه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة قال عرق وضابطه ان يكون
الثانى بحيث لا يرد له أنه مأخوذ من الأول ابتداءً كما يشترط فى الامثلة وحينئذ فالأهل
الآتى فى التشابه قريب من الظاهر بل ينبى ان يجعل منه لأن ادراكه يكون الثانى
أصله الأول ظاهر لا يحتاج الى تأمل اه (قوله أن يشابه المعنيان) أى من غير نقل لغير
مابده (قوله معنى البيت الأول) أى المأخوذ منه وقوله ومعنى البيت الثانى أى المأخوذ

(وبالتأني) أى ثالث الأقسام وهو

أن يكون الثانى مثل الأول (كقولك

الأعرابي) أى زياد (ولم يكن أكثر.

الغنيان ملا * ولكن

أرحبهم ذراعاً) أى أضغاثهم

يقال فلان رحب الباغ والذراع

أى سعى (وقول أشجع وليس

أى الممدوح يعنى جعفر بن يحيى

(بأوسعهم) الضمير للملوك (فى

الغنى * ولكن معروفه) أى أحسنه

(أوسع) فالبيان متماثلان هذا

وايكن لا يهيجنى معروفه أو سع

(وأما غير الظاهر فنه أن يشابه

المعنيان) أى معنى البيت الأول

وهو معنى البيت الثانى (كقول جرح

فلا يميزه من ارب) أى حاجة
ان الرجال منهم والتساء سواء
في الضعف (وقول أبي الطيب
ومن في كفه منهم قناة

كن في كفه منهم خضاب)
واعلم انه يجوز في تشابه المعنيين
اختلاف اليقين تشبيهاً ومديحاً
وهجاءً واختصاراً ونحو ذلك فان
الشاعر الخاذق اذا قصد الى المعنى
المختمس لينظمه احتمال في اخفائه
فغيره عن انظفه ونوعه ووزنه وقافيته
والى هذا أشار بقوله (ومنه)

أى من غير الظاهر (أن ينقل
المعنى الى محل آخر كقول المتنري
سلبوا) أى ثيابهم (وأعترفت
الدماء عليهم) مجتزئة فكأنهم لم
يسلبوا) لأن الدماء المشرقة كانت
بمنزلة ثياب لهم (وقول أبي
الطيب يس النجس عليه) أى
على السيف (وهو مجزئ) عن غمده
فكأنما هو مغمده) لأن الدم
الباس ينزله غمده فنقل المعنى من
القبلى والجرى الى السيف
(ومنه) أى من غير الظاهر (أن
يكون معنى الشانى أشمل) من

بمعنى الأول (كقول جرير
اذا غضبت عليك بنوتيم

وجدت الناس كلهم غضاباً
لانهم يقولون مقام كلهم (وقول
أبي نواس)

ليس من الله بمستنكر

(قوله من ارب) في المختار الارب بالكسر الحاجة وكذا الارب والارب يفكحين والمأربة
والمأربة يفتح الراء وضهما قلت ونقل الفارابي أيضاً مأربة بالكسر (قوله لهاهم) يضم
اللام وكسرها فاعل يمنع (قوله جمع لخمية) بكسر اللام لا غير وهو شعر الخدين والذقن
وفي المختار والليحية معروفة فالجمع على بكسر اللام وضهما نظير الضم في ذروة وذرى اه
(قوله سواء الخ) جملة مستأنفة في معنى العلة لما قبلها (قوله ذوالعمامة) بالكسر وهي
المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وجملها على الأولين أبلغ وعلى الثالث أوفق بقوله
والجمار اه أطول (قوله وقول أبي الطيب) في سيف الدولة يذ كر خضوع بني كلاب وقبائل
العرب نه: نه ملول فالعنان متشابهان من جهة أن الرجال مثل النساء في الضعف فالت
الأول فيه هذا المعنى وكذا البيت الثاني والتغاريبهم ما باعتبار أن البيت الأول حكم
بالتساوى والبيت الثاني حكم بالتشابه (قوله قناة) أى ربح (قوله خضاب) أى صبغ
الحناء قال في المختار الخضاب ما يختضب به وخضبه من باب ضرب واختضب هو وكف
خضيب اه (قوله واعلم الخ) دخول على كلام المنفك (قوله تشبيهاً) هو وصف الجمال
وفي بعض النسخ تشبيهاً بالبين المهمل وهو التغزل في النساء بكراً وصفاهن يقال نسب
الشاعر بالمرأة ينسب بالكسر تشبيهاً اذا تشبها به اذ يطلق على التغزل مطلقاً (قوله والى
هذا أشار بقوله الخ) وجه الإشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى الى محل آخر وذلك صادق بأن
ينقله من التشبيح الى أحد المذكورات اه سم (قوله الى محل آخر) أى من موصوف
الى موصوف آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) على صيغة المجهول اه فزى (قوله
النجس) قال في المختار والنجس من الدم ما كان يضرب الى السواد وقال الاسمعي دم
الجوف خاصة اه (قوله وهو مجزئ) حال من السيف اه يس أى والحال ان السيف
خارج من الغمد (قوله مقام كلهم) أى لجمعهم جميع ما في الناس من الكمال اه سم (قوله
وقول أبي نواس) بنون مضمومة بعد هاء او مخففة كفى بذلك لانه كان له ذواتان تنوسان
على عاتقه أى تنزلان عليهما قال ع ق أى قوله لاهرون الرشيد لما سجن الفضل البرقي وغيره
منه حين سمع عنه التناهي في الكرم مشيراً الى أن الفضل شبا ما في هرون وأن في هرون
جميع ما في الفضل وما في العالم من الخصال مبالغة

قولا لاهرون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما بك من قدرة * فلت مثل الفضل بالواجد

* ليس من الله بمستنكر * البيت فأمرو هرون باطلاقه اه والاحتفال الاجتماع
والاشتغال بالشين المجبة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد أى لا تجد مثل الفضل
في خدمتك وطاعتك (قوله ليس من الله الخ) الرواية الصحيحة بدون الواو قبل ليس وهو
من السريع مستعمل مستعمل فاعلات ودخله حذف السبب فصار فاعل وفي بعض
النسخ وليس بالواو قبل ليس فقيه من العيوب الحزم وهو زيادة ما دون خمسة أحرف

في صدور البشر (قوله أن يجمع العالم) أي صفاته اه يس (قوله وغيرهم) أي من
 الملائكة والجن (قوله وهو أن يكون معنى الثاني تنقيض معنى الأول) قال ع ق فأن قلت
 ما وجه كون الكلام الذي هو تنقيض معنى الأول مأخوذاً من ذلك الأول فإن المتبادر
 أن تنقيض الشيء ينافيه لأنه منه قلت هو هو بعينه ولم يزد الالسلب في الإثبات أو العكس
 وزيد بالسلب والإثبات هنا الاتيان بالمعنى في الجملة وايضا تنقيض الشيء فرع الشعوبه
 فذلك انشئ هو الحامل على طلب التنقيض فقد انشأ التنقيض عن الأول فانهم اه (قوله
 أجد الملامة) أي اللوم والانسكار على وقوله في هو اللفظية بكسبه الكاف خطاب لمؤث
 قال ع ق أي أجد لذلك اللوم فيك لذة لتناهي حي فيك حتى صرت ألتذ عطاى ذكرك
 على أي وجه كان اه وقرأ فليكني اللوم جمع لأن كصائم وصوم قال العصام في أطوله
 والمراد كل لأن كناية تنقيضه المقام اه (قوله والانسكار باعتبار القيد الذي هو الحال)
 أي أنه لا يجب الملامة فيه بل يحبه هو فقط فالتنقيض المستفاد من الاستفهام الانكارى
 منصب على القيد على حد قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنهون أنفسكم (قوله
 كما يقال اتصل الخ) فأنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من
 حيث هي (قوله على تجوز الخ) أي بناء على تجوز الخ وهو مرتبط بقوله الذي هو الحال
 وعبارة العصام في أطوله لتجوز كون المضارع المثنى حالاً بالواو الضرورة أو على سبيل
 الشذوذ أو ما تجوز البعض الحال إذا كان مضارعاً مبنياً مطلقاً كما يشعر به كلام
 الشارح فلم نعر عليه مع التفعص البليغ اه (قوله ويجوز أن تكون الواو للعطف)
 قال القنرى رجحت الحالبية لما في العطف من إيهام تجوز عدم محبته مع محبة الملامة
 فيه اه (قوله راجع إلى الجمع بين الأمرين) قال في المطول بمعنى لا يكون إلا واحداً
 وعبارة ع ق ويحتمل أن تكون الواو للعطف والعطف بالواو وإن كان لا يقتضى
 المعية لكن يقتضى الاجتماع في الحكم فحبه وحب اللوم فيه يقتضى عطف أحدهما
 على الآخر اجتماعهما في الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا الاجتماع هو محط
 الانسكار أي كيف يجمع حبه وحب اللوم في الوقوع من اه (قوله وهذا تنقيض معنى بيت
 أبي الشيمس) لأن في هذا تنقيض الملامة وفي ذلك إثباتها اه سم (قوله لكن كل منهما
 الخ) أما الأول فهو باعتبار أن لومه يتنزه ذكر المحبوب له ونسبته هو إلى محبته واطهار
 ذلك وهذا أمر محبوب له وأما الثاني فباعتبار أنه صادر من العدو والصادر منه يكون
 مبعوضاً اه سم (قوله ولهذا) أي لأن كلا باعتبار (قوله قالوا لا حسن الخ) قال
 في المطول إلا أن يكون ظاهراً كما في قول أبي تمام

ونعمة معتق جدواه أحلى * على أذنيه من نعم السماع

وقول أبي الطيب

والجراحات عنده نعمات * سبقت قبل يديه بسؤال

أن يجمع العالم في واحد) فانه يشمل
 الناس وغيرهم فهو أشمل من
 معنى بيت جرير (ومنه) أي من
 غير الظاهر (القلب وهو أن
 يكون معنى الثاني تنقيض معنى
 الأول كقول أبي الشيمس
 أجد الملامة في هو اللفظية
 حيث ذكر لك فليكني اللوم
 وقول أبي الطيب أجب اه
 الاستفهام للانسكار والانسكار
 باعتبار القيد الذي هو الحال أعني
 قوله (وأجب فيه ملامة) كما يقال
 اتصل وأنت محدث على تجوز
 هو والحال في المضارع المثنى كما
 تجوز رأى البعض أو على حذف
 المبتدأ أي وأنا أحب ويجوز أن
 تكون الواو للعطف والانسكار
 راجع إلى الجمع بين الأمرين
 أعني محبة ومحبة الملامة فيه (أن
 الملامة فيه من أعدائه) وما يصدر
 من عدو المحبوب يكون مبعوضاً
 وهذا تنقيض معنى بيت أبي
 الشيمس لكن كل منهما باعتبار
 انزولهذا قالوا لا حسن

أراد أن مقام المدح يستلزم نعمات السائلين لما فيه من الكرم ونهاية الجود وأراد
 أبو الطيب أنه ان سبقت نعمة من سائل عطاء المدح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من
 الجروح لأن عادته أن يعطى من غير سؤال اه قال انفردى علمه نعمة مبتدأ وأعلى خبره
 وجدواه أى عطاءه مفعول معطف بمعنى سائل اه (قوله فى هذا النوع) أى القلب
 (قوله أن يبين السبب) ليعلم أن السائق ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة وقد بين
 فى الأول أن سبب محبته اليوم تضمنه لذكر المحبوب وفى الثانى أن سبب عدم محبته صدوره
 من العدو اه ليس قال ع ق فان قلت أى المعنيين أبلغ التلذذ بلومه فى المحبوب أو بغض
 اللوم فى المحبوب قلت الانهال التلذذ باللوم لاقتضائه عدم الشغل عن حبه لعارض من
 العوارض ولو كان منافيا لاجل بغض اللوم عنده اه فانه يقتضى شغل القلب
 بغض اللوم والقضاء فى الحبيب مطلقا بحيث لا يحسب الايجابية أعظام من العدو اقبسبه اه
 (قوله ويضاف اليه ما يحسنه) قال ع ق منه وموه أنه ان لم يضاف اليه شئ أصلا فهو ظاهر
 لأن أخذ المعنى من الأول لا ليس فيه كلاك ان أو بهما فبعد من الظاهر وأما
 اذا أضيف اليه ما لا يحسنه فالزيادة كعدم فيكون المأخوذ ولو قل لا ليس فيه أيضا
 فيصير من الظاهر بخلاف البعض مع تزينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرج عن سنن
 الاتباع الى الاستداع فكأنه مستأنف فيضى اه (قوله كقول الافوه) الاودى
 وهو فى اللغة الواسع التهم الطويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين اه أطول
 (قوله وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد ويجمعه طيور وأطيار وقوله على
 آثارنا جمع أثر بمعنى العلم أى مستعملة على اعلام ساموقة فوقها فتكون الاعلام
 مغلطة بها قاله فى الأطول وترى بصريه وقوله رأى عين مصدره وكذا ترى قال ع ق
 وانما كد قوله ترى بقوله رأى عين لئلا يتوهم أنها بحيث ترى بالنسبة لمن أمعن النظر
 بتكاف بعدها ولئلا يتوهم أن المعنى أنهم لما تبعنا كأنهم رأيت ولولم تر لبعده لانه يقال
 ترى فلانا بفعل كذا بمعنى أنه يفعل فهو بحيث يرى فى فعله لولا المانع اه (قوله حال) أى
 من الطير وقوله أى واقفة فنقطة مصدر بمعنى اسم الفاعل أى تراها حال كونها واقفة (قوله
 مما يتضمينه الخ) أى من العامل الذى يتضمنه قوله على آثارنا وهو كائن على ق فنقطة
 على هذا جواب لسؤاله قدر اذ كانه قبل لماذا كانت الطيور على آثاركم فقال كانت على
 آثارنا وتبيننا لثقت الخ اه (قوله أن ستار) أى بأن خذف الجار وسو متعلن بشقة قال ع ق
 يقال ما رآه أناه بالميرة أى الطعام وطعمه اباه اه (قوله أى ستطم) أى تأكل من طعم فلان
 يطعم أى أكل (قوله وقد ظلت) بالبناء للمجهول وقوله عقبان اعلامه من اضافة المشبه
 به للمشبه أى اعلامه التى هى كالعقبان فى تلونها ونحاشتها فالمراد بالعقبان الاعلام نفسها
 وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم راية تسمى العقاب لانها سوداء ولون العقاب أسود وكان
 من برد لعائشة رضى الله عنها ذلك أهل السير وقبل الاضافة على أصلها من بابية

فى هذا النوع ان يبين السبب (ومنه)
 أى من غير الظاهر (أن يؤخذ
 بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه
 كقول الافوه وترى الطير
 على آثارنا رأى عين يعنى عيانا
 واقفة حال أى واقفة أو مفعول له
 مما يتضمنه قوله على آثارنا أى
 كائن على آثارنا لوثوقها
 أن ستار أى ستطم من الجود
 من نقابهم (وقول أبى تمام وقد
 ظلت) أى ألقى عليها الظل وصارت
 ذوات ظل (عقبان) اعلامه مضمي

عقبان طيرى الدمانواهل) من نـ ل اذا روى نقيض عطش (أقامت) أى عقبان الطير (مع الرايات) أى الاعلام وثوبها بانهم ساطع لحوم القتلى (حق كانوا) من الجيش (الأنهم) تقتال ٩ ٤ فان ابانهم لم يشئ من معنى قول الافوه رأى عين)

الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانا لا تحتلا وهذا ما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الاعادى (ولا) بشئ (من معنى) قوله ثقة

أن ستمار) الدال على وثوق الطير بالره لا اعتمادا هابل ذلك وهذا أيضا مما يؤيد كبد المقصود فيل ان قول اى تمام ظلت المام بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على

الرايات مشعر بقربها من الجيش هنيه نظرا ذقديع ظل الطير على الربة وهو في جوا السماء بحيث لا يرى أصلانم لوقيل ان قوله معنى كانوا من الجيش المام بمعنى قوله رأى عين فانها انما تكون من الجيش اذا كانت قريبا منهم محتلا

بهم لم يعد عن الصواب (لكن زاد) ابونمام (عليه) أى على الافوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه أعنى تسار الطير على آثارهم (بقوله الأنهم) تقتال

وباقامت مع الرايات حتى كانوا من الجيش وبها أى باقامتهم مع الرايات حتى كانوا من الجيش (بمعنى حسن الأقل) يعنى قوله الانهم تقتال لانه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله الانهم تقتال ذلك الحسن الابدان بجعل الطير مقبلة مع الرايات معدودة فى عدد الجيش حتى يتوهم أنها ايضا من المقاتلة هذبهوا المفهوم من الايضاح

الاول للثانى والمراد بعقبان الاعلام الصورة المعمولة من ذهب أو فضة أو غيرهما على رؤس الاعلام وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان ولم يشأ ان ملخصا من عقوبين وقال القنرى العـ عقاب الربة وهو العلم الضخم شبهه بالعقاب من الطير لضخمه كذا فى الصحاح اه وقوله بعقبان طير معلى بظلال قال سم جمع عقاب للكثرة كغراب وغريبان وجمع المقلة أعقب اه وقوله فى الدمانواهل جمع ناهل اسم فاعل أى بول أمرها حال تظلمها الاعلام الى أن تكون بعقد وقوع القتلى نواهل فى الدمانواهل بقول ظلماتها لرجائى بالنهل فى الدماء أفاده ع قال سم الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد اه أى مما يطلق على الاضداد (قوله اذاروى) يقال فى ضد العلم روى روى كهوى بهوى ويقال فى رواية الحديث ونحوه روى روى كهوى بهوى قال فى المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا ورأيا أيضا بكسر الراء وفتحها وارتوى وتروى كاه بمعنى وروى الحديث والشعر يروى بالكسر رواية فهو روا اه (قوله فان الخ) بيان لكون المأخوذ بعض المعنى لاجبته وعبارة ع فى ثم بين ما أسقطه ابونمام من المعنى الكاش فى البيت المأخوذ منه وما زاده فحسن به ما فى من به ذلك المعنى بقوله فان ابانهم الخ اه (قوله لم يشئ) أى لم يقصد شيئا من معنى قول الافوه الخ أطول ويلم من ألم الرابعى وناقض من قوله حتى ما لم يخيل من لم الملائى (قوله عمايو) من المشهود أى شجاعتهم وقتلهم الاعادى اه سم (قوله المام) أى اتيان بمعنى الخ (قوله بحيث لا يرى أصلا) فيه نظر لان الظل يضمحل بالبعد الكثير الذى يوجب عدم الرؤية ولذلك لم يحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه اه ع ق (قوله قريبا) خبر كان ولم يوشه لانه يستوى فيه المذموم والمؤث ولا رد محتلا لانه تابع (قوله لم يعد عن الصواب) قال ع ق ويزيد هذا تأكيد لقوله أقامت مع الرايات لان هجبة الرايات فى المكانية تستلزم القرب اه (قوله محسنة للمعنى) عبارة المطول لبعض المعنى الذى أخذه من الافوه وهو تسار الطير على آثارهم اه (قوله أعنى) أى بالمعنى المأخوذ من الافوه (قوله بقوله الأنهم الخ) أى زاده عليه بامور ثلاثة أحدها قوله الأنهم تقتال وثانيها قوله فى الدمانواهل وثالثها قوله أقامت مع الرايات الخ (قوله يعنى الخ) أى فالمراد بالاول الاقل من الزيادات (قوله لانه لا يحسن الخ) لانه لو قيل ظلت عقبان الرايات بعقبان الطير الأنهم تقتال لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن اه مطول (قوله هذا هو المفهوم الخ) أى الذى ذكره فى معنى قوله وبها يتم الخ اه سم أى من مرجع الضمير بها للاخير من الزيادات ومن تفسير الاقوال بالاول من الزيادات وعبارة الايضاح وأما ابونتمام فإلى من ذلك لكن زاده على الافوه بقوله الأنهم تقتال ثم بقوله فى الدمانواهل ثم باقامتهم مع الرايات حتى كانوا من الجيش وبذلك يتم حسن قوله الأنهم تقتال اه (قوله هذا هو المفهوم من الايضاح) قال فى المطول وعليه التعويل اه وبه ترجع له

وعكس أن يكون وجهه بعد كونه الموافق للإيضاح أن كون هذه الزيادة محسنة علم من قوله ويناف إليه ما يحسنه بخلاف كون بعض الزادات محسنا للبعض فإنه يعلم من ذلك
 اه سم (قوله وقيل معنى قوله الخ) هو في المطول بقوله ويحتمل أن يكون قوله وبها يتم حسن الأول أي بهذه الزادات الخ (قوله يتم حسن معنى البيت الأول) أي المعنى الذي أخذ أبو تمام من بيت الأفوه الأول وهو تسار الطيور على أنارهم واتباعها إياهم في الزحف وفيه تكلف لاحتياجه إلى التقدير وإيهامه أن حسن معنى البيت الأول متوقف من حيث هو على هذه الزادات وفيه مخالفة لما في الإيضاح أيضا اه ع (قوله وأكثرت هذه الأنواع ونحوها) الظاهر أن نحوها معطوف على هذه أي وأكثرت هذه الأنواع مقبول وهذا الكلام يقتضي أن من هذه الأنواع ما هو غير مقبول وأن من نحو هذه الأنواع ما هو غير مقبول أيضا وتعليلهم القبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضي قبول جميع الأنواع الظاهرة أي ما ذكرتموها وما هو نحو ما ذكر ويؤيد ذلك أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر وهذا يعلم أن الأولى استقام لفظ لا أكثر ويقول وهذه الأنواع ونحوها مقبولة اه ع (قوله من قبيل الاتباع) أي كونه تابعا لغيره وقوله إلى حيز الابتداء أي الأحداث والابتكار فكانت غير مأخوذة قال ع فإن حسن الصنعة بصير المصنوع غير أصله حتى في المحسوسات فإن الشيء كلما زادت فيه لطائف وأوصاف كان أقرب إلى الخروج عن الأصل والجنس ألا ترى إلى الجوهر مع الطور والمسلك مع الدم اه (قوله وكلما كان) أي كل نوع من هذه الأنواع يكون أشد خفاء وقوله كان أقرب إلى القبول أي إلى نهاية القبول والالتزام مع مقبول وبعد تبجسه أن نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل قاله في الأطول (قوله مزيد تأمل) أي وأما أصل التأمل فلا بد منه في غير الظاهر (قوله أي الذي ذكر الخ) فافراده هذا بتأويل المشار إليه بما ذكره من منافاة بينه وبين التأكد بقوله كما أفاده في الأطول (قوله بأن يعلم أنه كان الخ) بيان لسبب علم أن الثاني أنه من الأول وينبغي أن يكون منه أيضا أن يقرأ أحد أنه أنشد لثاني بيت الأول فتأمل ثم عمل على نظيره ونحو ذلك اه سم (قوله حين نظم) أي حين نظم الثاني كلامه (قوله والأفلا يحكم الخ) أي بأن لم يعلم الخدم من الأول بأن علم الأول أو جهل الحال قال سم وعبارة المطول والأفلا يحكم بسبق أحدهما واتباع الآخر ولا يقرب عليه الأحكام المذكورة اه فخره هنا ذات إشارة إلى السبق والاتباع والأحكام المذكورة اه (قوله والالخ) إشارة إلى أن قول المصنف لجواز الخ اه له لم حذف تقدير ما أشاره الشارح (قوله لجواز أن يكون الاتفاق الخ) أي اتفاق القائمين في اللفظ والمعنى جميعا وفي المعنى وحده مطول (قوله أي مجيئه) أي الخاطرا اه ع (قوله من غير قصد للاخذ) أي بلا قصد من الثاني للاخذ من الأول بمعنى أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثاني

وقيل معنى قوله وبها أي بهذه الزادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الأول (وأكثر هذه الأنواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها) مقبولة لما فيها من نوع تصرف (بل منها) أي من هذه الأنواع (بما يخرج حسن التصرف من قبيل الاتباع إلى حيز الابتداء) وكل ما كان أشد خفاء بحيث لا يعرف كونه مأخوذا من الأول الأبعد مزيدا نقل (كان أقرب إلى القبول) لكونه أبعد عن الاتباع وأدخل في الابتداء (هذا) أي الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالاسم المذكورة (كله) انما يكون (إذا علم أن الثاني أخذ من الأول) بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم أو بأن يخبره عن نفسه أنه أخذ منه والأفلا يحكم بشئ من ذلك (لجواز أن يكون الاتفاق) في اللفظ والمعنى أو في المعنى وحده (من) قبيل (توارد الخواطر أي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى للاخذ)

ولسانه كما ورد على الأول من غير سبق الشعور بالأول حتى يقصد الاخذ منه ويحتمل أن
يراد بالحوطر العقول فيكون المعنى أنه يجوز أن يكون الاتفاق من توارد عقلي على أمر
واحد أي ووروده عليه وتلقينه ما ياباه من مدد التوفيق من غير أن يتبعه الثاني
بالأول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الاخذ عنه اه ع ق (قوله عن ابن ميادة) بفتح الميم
وضبطه بعضهم بكسر ها قال سم ميادة اسم امرأتهم اه فهو ممنوع من الصرف
للعلمية والتأنيث وعبارة العصام في أطوله المنسوب الى أمه ميادة وهي أمة سوداء اه
(قوله مفيد) أي مفيد المال بشجاعته ومثلا فأي مفرق له أكرمه وتهلل تتور وجهه
فرحباله طاه لكن مع ذلك مريب يخاف منه كما يخاف من السيف المهند المهند من حديد
الهند اه سبرامى (قوله أين يذهب بك) هذا كلام يقال للأضال كقوله تعالى فأين
تذهبون اه بس (قوله قيل) أي في حكاية ما وقع من المتأخر بعد المتقدم وقوله قال فلان
كذا أي من بيت أو قصيدة وقوله وقد سبقه اليه أي ذلك القول فلان الخ وانما قلنا
أو قصيدة لجواز أن ارد الخو أطرف معنى القصيدة أيضا بل وفي لفظها فان الخالق على لسان
الأول هو الخالق على لسان الثاني اه ع ق (قوله ليغتنم فضله الصدق) اذ لو ادعى سرقة
مثلا او عدمها لم يأم أن يخالف الواقع وقوله من دعوى علم الغيب لوعين نوعا كالسرقة
او عدمها فقدره اه سم (قوله ونسبة النقمين) لو ادعى السرقة مثلا لم الغيب الذي
هو الشاعر الثاني (قوله وما يتصل) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعيضية قال
في الاطول وفي قوله وما يتصل اشارة الى أن المتصل لا ينصرف فيما ذكر اه وفي بعض
النسخ وما يتصل فالقول فاعل يصل أي القول في السرقات يتصل به القول أي الكلام
في الاقتباس الخ (قوله من غم) أي بالتشديد كقوله اه بس (قوله وذلك) أي وجه
اتصالها بالسرقات وعبارة ق ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بها تعلق المناسبة من حيث
ان في كل من هذه الاقارب أخذ شيء من شيء سابق ملل ما في السرقات اه (قوله لأن في كل
منها) أي في كل واحد من الخمسة المذكورة وفي بعض النسخ منه ما يضير التثنية أي من
الخمس والسرقات الشعرية (قوله أما الاقتباس الخ) هو جائز بلاغة وأما شعره فقال
السيوطي في كتابه الاقتباس في علوم القرآن في آخر النوع الخامس والثلاثين وقد اشتهر
عن المالكية تحريمه أي الاقتباس وتشديد المكبر على فاعله وأما أهل مذهبنا فلم يتعرض
له المتقدمون ولا أكد المتأخرين مع شيوع الاقتباس في أعصارهم واستعمال الشعراء له
قدما وحديثا وقد تعرض له جماعة من المتأخرين فستل عنه الشيخ عز الدين بن
عبد السلام فاجاز واستدل بما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من قوله في الصلاة وغيرها
وجه وجهي الخ وقوله اللهم فالحق الاعيان وجاعل الليل سكا والشمس والقمر حسبان
اقض عني الدين وأغثنى من الفقر وفي سبيل كلام لابي بكر رضي الله عنه وسيعلم الذين
ظلموا أي منقلب ينقلبون وفي آخر حديث لابن عمر تدكان لكم في رسول الله اسوة حسنة

كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنه لنفسه
مفيد ومثلا إذا ما أنته
تمل واهترأه تزارا المهند
فقبل له أين يذهب بك هذا اللطيفة
فقال الآن علمت أي شاعر ادعى واقته
على قوله ولم أسمع (فاذا لم يعلم) ان
الثاني اخذ من الأول (قيل قال
فلان كذا) ليغتنم فضله اليه فلان
فقال كذا ليغتنم فضله الصديق
ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة
النقص الى الغير (وما يتصل به ذا)
أي بالقول في السرقات (القول
في الاقتباس والتضمن والعقد
والحل والتلخيص) بتقديم اللام على
الميم من لغة اذا أبسره وذلك لأن
في كل منها أخذت من الآخر
(أما الاقتباس فهو أن يضم
الكلام) نظما كان او نثرا

اه وهذا كله انما يدل على جوارزه في مقام الموعظ والمثناة والدعاء ولادلالة فيه على جوارزه في الشعر وبينهم ما فرق فان القاضي ابا بكر من المالكية صرح بأن تضمينه في الشعر مكروه وفي النثر جائز واستعمله ايضا في النثر القاضي عياض في مواضع من خطبة الشفاء وقال الشرف اسمعيل بن المقرئ صاحب مختصر الروضة وغيره في شرح بديعيته فما كان منه في الخطب والمواعظ ومدحه صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ولوفى النظم فهو مقبول وغيره مردود وفي شرح بديعية ابن حجة الاقتباس ثلاثة اقسام مقبول ومباح ومردود فالاول ما كان في الخطب والمواعظ والعهود والشاني ما كان في الغزل والرسائل والقصاص والاشاتع اخر بين احدهما ما نسبته الله الى نفسه ونعوذ بالله ممن ينقله الى نفسه كما قيل عن واحد من بني مروان انه وقع على بطاقة فيها شكايه من همام ان السينا اليهم ثم ان علينا حسابهم والاخر تضمين آية في معنى هزل ونعوذ بالله من ذلك كقول الشاعر

أوحى الى عشاقه طرفه * هيات هيات لما تواعدون

وردفه بيت من خلفه * لمثل هذا فليعمل العاملون

قلت وهذا التقسيم حسن جدا وبه أقول اه باختصار وقد أشار الى ذلك في كتابه عقود الجمان في على المعاني والبيان بقوله

قلت وأما حكمه في الشعر * فمالك مشدد في المنع

وليس فيه عندنا صراحه * لكن يجي الزور أباحه

في النثر وعظا دون نظم مطابقا * والشرف المقرئ فيه حقا

جوارزه في الوعظ والزهد وفي * مدح النبي ولو بنظم فافني

وتاجنا السبكي جوارزه نصر * اذا تمجى الجليل قد شعر

وقدر أيت الرافي استعمله * وغيره من صلحاء كمله

وقوله فمالك مشدد في المنع قال شيخنا اللوذعي الكامل الشهير أبو الامداد الشيخ محمد

الامير والظاهر جل المنع عن ما اذا تضمن شدة اساءة أدب فلا يكون تشديدا

البهازيه خط في الاراد فسطر * من بديع الشعر موزون

ان تنالوا البر حتى * تنفقوا عما تحبون

وأما نحو قوله

تجر في الحمام عن قشر أولو * وألبس من ثوب الملاحه ملبوسا

وقد جرد المومسي لتزين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤالك يامومسي

وقول محمد بن العفيف التلمساني

يا عاشقون حاذروا * دبسما من ثغره

وطرفه الساحر مذ * شككتوني أمره

يريد أن يخرجكم * من أرضكم بصره

فانظروا كراهته لما أنه لم يبلغ مبلغ الاقل في الاسافة وأما نحو قول ابن أبي زيد من المأخذه
 المالكية آخر رسالته والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فلا
 بأس به اهـ (قوله شيأ من القرآن الخ) مقول ثان ليضمن والايتل وهو الكلام من فروع
 على أنه نائب أي يضمن الكلام كلاما يشبه القرآن أو الحديث وليس المضمن هو نفس
 القرآن أو الحديث لما سيأتي أنه يجوز في اللفظ الاقتباس تغيير بعضه ويجوز فيه نقله عن
 معناه الوارد فيه كافي قوله أنزلت حاجاتي الخ فلو كان المضمن هو القرآن حقيقة لكان
 نقله عن معناه كقوله أو كذلك تغييره أفاده السبرامى قال ع ق وسعي الايتيان بالقرآن
 أو الحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذ من اقتباس نور المصباح من نور القبس
 وهو الشهاب لأن القرآن والحديث أصل الأنوار العلمية اهـ (قوله يعنى على وجه الخ)
 أي بالعناية إشارة الى أن النبي ليس منصباً على المقيد وهو الوجه والطريقة بل منصبه
 القيد وهو كونه من القرآن أو الحديث فمفسر المتن أولاً على ظاهره ثم أشار الى بيان المراد
 منه (قوله كما يقال الخ) رابع للمعنى (قوله فالأول) وهو الاقتباس من القرآن في النثر
 (قوله كقول الحريري) أي في المقامة الثانية وتعرف بالحلوانية بعد انشاد قوله
 فاسطرت أو أوام من ترجم وسقت * وردا وعضت على العناب بالبرد
 (قوله فلم يكن الخ) أي لم يضر نس يسيرا لا وأنشد أبو زيد انشادا غير يسار وهو قوله
 سألتهم احسين زارت نضو يرتعها الشقائي وايداع شيمى طيب الخير
 فرحمت شقنا غشى سناقر * وساقطت أو أوام من خاتم عطر
 (قوله فأغرب) بجمعة فهمه أي أتى بشئ غريب بديع (قوله الثاني) وهو الاقتباس من
 القرآن في النظم (قوله ان كنت أزمعت الخ) قيل أزمعت يتعدى بنفسه يقال أزمعت
 الامر ولا يقال أزمعت على الامر بخلاف العزم فانه يتعدى بهلى وقيل يتعدى بنفسه
 وبهلى كما جمعت عليه والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في قوله
 من غير ما جرم زائدة انفعري والجرم بالضم الذنب وقوله فصبر جميل أي فامرنا معك صبر
 جميل اقتبسه من قوله تعالى حكاية عمر يعقوب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام بل
 سولت لكم أنفسكم أمرًا فصبر جميل والصلبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه والصفح
 الجليل هو الذى لا عيب فيه والهجر الجليل هو الذى لا عيبه فيه وقوله وان تدأت بنا
 غيرنا أي اتخذت بدلًا منافي للصحة والمحبة حسبنا الله الخ اقتبسه من قوله تعالى وقالوا
 حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بجمعة من الله ونفضل اهـ ملخصا من المعاهد وعرف
 (قوله والثالث) وهو الاقتباس من الحديث في النثر (قوله قول الحريري قلنا الخ)
 أي في المقامة التاسعة والثلاثين وتعرف بالحصار وقوله فلما رأينا نارهم نار الجحباب
 وخبرهم كسر اب السباسب قلنا الخ ونار الجحباب ما نطار من الشرار في الهوا يتصادم
 حجر بن أبصر ب حجر في حافر وتلك نار لا منقعة فيها وقيل الجحباب رجل يجمل كئيب وقد

شيأ من القرآن أو الحديث لا على أنه
 منه) أي لا على طريقة أن ذلك
 الشئ من القرآن أو الحديث
 يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار
 بأنه منه كما يقال في أثناء الكلام
 قال الله تعالى كذا وقال النبي صلى
 الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فانه
 لا يكون اقتباسا ومثل الاقتباس
 بأربعة أمثلة لانه أمان القرآن
 أو الحديث وكل منهما أمان في النثر
 أو في النظم فالقول (كقوله
 الحريري فلم يكن الا كالمح البصر
 أو هو أقرب حتى انشد فأغوب
 * و) الثاني مثل قول الآخران
 نكمت أزمعت أي عزمت على
 هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل
 وان تدأت بنا غيرنا * حسبنا
 الله ونعم الوكيل * و) الثالث
 (مثل قول الحريري قلنا شأنا
 الوجوه) أي قصت

ناراضة صفة ثلاثية صد فان أحسن بانسان أطفأها ثلاثا تنس أحده من ناره وقبل نار
 الحياض نار سر اجه واجله اذا جاء أحد يوقد ناراً منه أطفأها وقبل الحياض ذباب يطير
 بالليل له شعاع كالسراج وقوله خبرهم الخبر بضم الخاء مصدر خبرت أخبر اذا اعتخت
 والسباب والسباب الأرض المستوية واحدها سبب وبسبب اه شربشي (قوله من
 الحصى) في نسخة من الحصى وهى صفار الحصى (قوله وقال شامت الوجوه) أى قصت
 بالضم من القمع نقيض الحسن به مطول وعبارة ع ق أى قبعت وذهبت بانكسارها
 وانزاعها وعودها بانحسبة مما تريد فلما فعل ذلك انهمز المشركون اه (قوله وقبح) بضم
 القاف وسر الباء مخففة على وزن شرب (قوله من قبعه) بابه منع وقوله بالفتح أى فتح
 الباء مخففة (قوله اى اللهم) وقال العصام فى أطوله والمكسر كسر اللهم والعبد الاحق
 اه (قوله والرابع) وهو الاقتباس من الحديث فى النظم (قوله ان رقيبى سبى الخلق
 فداره) الرقيب الحافظ والحارس والخلق يسكون اللام أى رقيبى قبيل الطبع غليظه
 فلا طعة لتعال مع المطلوب (قوله فداره) أى لئلا ينعكس عنى اه سم قال يس صوابه ينعنى
 عنك اه (قوله والمخاتلة) هى المخادعة اه قدى وفى نسخة والمخالة وهى المخادعة والتخيل
 (قوله وجهك) مبتدأ أخبره الجنة وما بعد حال من الجنة بانهم ارقد اه بسر (قوله اى
 أحيطت) أى فلا يوصل الى كل منهما الا بارتكاب ذلك (قوله جنة وجهك) من اضافة
 المشبه به للمشبه (قوله ما لم ينقل الخ) أى الاقتباس الذى لم ينقل فيه الخ أى بل أريد به
 فى كلام المتنس بكسر الباء ذلك المعنى الاسلى بعينه (قوله عن معناه الاصلى) المراد به
 المفهوم منه وان كان المبادى مختلفاً فاصدق فى القرآن والحديث غيره فى هذا الكلام
 والمفهوم واحد فينبذ يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل فى مفهومه وان اختلف
 الماصدق بخلاف ما اذا قيل فانه يكون مجازاً (قوله كما تقدم من الامثلة) أى فان قوله
 كلمع البصر اه هو أقرب أريد به ذلك المنداد من الزمن كما أريد به فى الاصل وقوله قصير جميل
 على معناه وكذا احسن بنا الله ونعم الوكيل وشامت الوجوه اه أريد به قبض الوجوه وتغبيرها
 كما أريد فى الاصل وكذا احضرت الجنة بالمكارة فان المفهوم فى الاصل والفرع واحد وان
 كان المراد بصدوق الفرع خلاف الاصل لان الاختلاف فى المصدوق لا عبرة به اه ع ق
 (قوله والثانى خلافه) قال فى المطول ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى صبيح
 الوجه دخل الحمام وحلق رأسه

تجوز فى الحمام عن قشر لؤلؤه وألبس من ثوب الملاحة لمبوسا

وقد جرد الموصى لتزيين شعره فقلت لقد أوتيت سؤلك يا موسى اه

وأراد بقشر اللؤلؤ ثوبه والنؤلؤ بذكره وقوله يا موسى خطاب لآل الخلق (قوله كقول ابن
 الرومى) قال فى المعاهد البيئات من المزج وينسب لابن الرومى لكن رأيت فى الاغانى
 نسبتهما لاسماعيل القرطبي ولفظه حدث أحمد بن بشر المردي قال مدح اسمعيل

وهو لفظ الحديث على ما روى أنه
 لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ
 النبي صلى الله عليه وسلم كفا من
 الحصى فرمى به وجوه المشركين
 وقال شامت الوجوه (وقبح) على
 البناء للمفعول أى لعن من قبعه
 الله بالفتح أى أبعدته عن الخير
 (الايك) أى اللثيم (ومن يرجوه
 * والرابع مثل قول ابن عباس
 قال) أى الحبيب (لأن رقيبى
 سبى الخلق فداره) من المداراة
 وهى الملاطفة والمخاتلة وضمير
 المفعول للرقيب (قلت دعنى وجهك
 الجنة حقت بالمكارة) اقتباساً
 من قوله صلى الله عليه وسلم حقت
 الجنة بالمكارة وحقت النار
 بالجهنم أى أحيطت بعقوبة لا بد
 بالثبوت أى أحيطت بعقوبة لا بد
 اطالب جنة وجهك من فعل مكارة
 الرقيب كما أنه لا بد لطالب الجنة
 من مشاق التكليف (وهى) أى
 الاقتباس (ضربان) أحدهما (ما لم
 ينقل فيه المتنس عن معناه
 الاصلى كما تقدم) من الامثلة (و)
 الثانى (خلافه) أى ما نقل فيه
 المتنس عن معناه الاصلى (كقوله)
 أى كقول ابن الرومى

القرطبي في الفضل بن الربيع لحرمه فقال فيه وذكر البيهقي اه باختصار (قوله لئن
اسخطأت الخ) قبلهما

الاقبل للذي لم يمسده الله الى نفسي

لساني فمنه محتاج * الى التطلع والقطع

وأنيابي وأضرابي * الى التكسير والقلع

لئن اسخطأت الخ (قوله لئن اسخطأت في مدحك) أي حيث مدحتك وأنت لا تستحق المدح
وقوله ما أسخطأت في مني أي لا استحقاق المنع حيث مدحت من لا يستحق المدح اه
(قوله مقتبس من قوله تعالى ربنا الخ) أي حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام (قوله
بوادغري زرع) هو مكة الشرفة (قوله وقد نقله ابن الرومي الخ) أي على طريق الجواز
المرسل أو الاستعانة قال ابن يعقوب لا يقال قوله وجهك الجنة حقت بالمكارة نقل الى
جنة هي الوجه والى حشوف بالمكارة التي هي مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية
والمكارة التي هي التكالييف فكيف يعد مما لم ينقل لانه قول لا تجوز هنا فان الوجه شبه
بالجنة والمكارة أريد بها مصدوقها اذا ريد بها على تأويل مشاق الرقيب وهو أحد مصداقها
وقد تقدم أن الاتحاد في المفهوم يكنى ولا عبرة باختلاف المدوق بعد اتحاد المفهوم بلا
تجاوز اه (قوله بتغيير يسير) خرج الكثير قال سم رائظا بضابطهما اه يس وعبرة ع في
وأما اذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل في شات الوجوه قبحت
الوجوه أو تغيرت الوجوه ونحو ذلك اه (قوله أو غيره) كالتعقبة اه مطول وقال ع في
كاستواء القرائن في النثر (قوله كقوله) أي قول بعض المغاربة هند وفاة بعض أصحابه اه
مطول (قوله أي وقع) فكان نامة (قوله ما خفت) أي الموت الذي كنت خائفا أن يكون
(قوله وفي القرآن ان الله الخ) فقد نقص مما أخذ من الآية اللام من لله وانا والضعير من
انا اليه قصد الاستقامة الوزن اه ع (قوله أن يضمن الشعر) خرج النثر فلا يجري فيه
التضمن وقوله من شعر الغير خرج به ما اذا ضمن شيئا من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل عقدا
كما سيأتي اه ع في قال في المطول ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان
أحسن لبقا لما اذا ضمن الشاعر شعر شيئا من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه
لأنه في أشعار العرب اه (قوله ليتنا كان أو ما فوقه الخ) هذه الاربعة أتمام التنبيه
أو غدمه ان كان مشهورا فالاقسام ثمانية قال ع في والامثلة المطابقة لها ثمانية
ولكن ينبغي الاستغناء عما في البيت عن مثالي الاكثر لطول الاكثر مع قلة وجوده
ولكون طريق التنبيه فيه ما واحد الا تفصيله فبهما عن المضمن كما ينبغي الاستغناء عما في
المصرع عن مثالي الاقل لأن طريق التنبيه فيه ما متصل مع المضمن في بيت واحد غالبا مع
قلة وجوده أيضا فالاحتياج اليه على هذا مثلا لأن تضمين البيت ومثالا للمصرع فاما مثال
تضمن المصراع مع التنبيه فأشار اليه المصنف بقوله كقوله على أي سأشده الخ واما مثال

(لئن اسخطأت في مدحك ما
اسخطأت في مني) لقد أنزلت

جاءني * بوادغري زرع) هذا
مقتبس من قوله تعالى ربنا

أسكنت من ذرتي بوادغري زرع
عند بيتك المحرم لكن معناه في

القرآن وادلاء فيه ولا يثبت
وقد نقله ابن الرومي الى جناب لاخير

فيه ولا نفع (ولا بأس بتغيير يسير)
في اللفظ المقتبس (للوزن أو غيره

كقوله قد كان) أي وقع (ما خفت
أن يكون) انا الى الله راجعونا

وفي القرآن ان الله وانا اليه
راجعون (وأما التضمن فهو أن

يضمن الشعر شيئا من شعر الغير
بما كان أو ما فوقه أو مصراعا

أو مادونه (مع التنبيه عليه) أي
على أنه من شعر الغير

تضمن المصراع بدون تنبيه لأشتماره وأشار له الشارح بقوله كقول الشاعرة قد قلت الخ وأما
مثال تضمن البيت مع التنبيه على أنه لغير المضمن فكقوله
إذا ضاق صدري وخفت العدا * تمثل بيتا بحالي يلين
فما لله أبلغ ما أرتجي * وبالله أدفع ما لا أطيق
فقوله تمثل بيتا تنبيه على أن البيت من كلام غيره وأما مثاله بدون التنبيه لاجل وجود
الشهرة فكقوله

كانت بهنية الشيبه سكرة * فصوت واستبدات سيرة مجمل
وقعدت أنظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات من المنزل
فإن البيت الثاني مشهور بمسلم بن الوليد الأنصاري وأنه بهنية بضم الباء سعة العيش
ووخاء الحال يقال فلان في بهنية أى في سعة من العيش والشيبه الشباب والصور
خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجل الآتي بشئ جميل وأراد بالفناء الموت وربما اجتمع
الامر ان التنبيه والشهرة فيكون التنبيه للتأكيد وذلك كقوله

كانه كان مطربا على احسن * ولم يكن في قديم الدهر أنشدني
إن الكرام إذا ما أسهلوا ذكروا * من كان يأثمهم في المنزل الخشن
التضمين للمذكور في الآيات السابقة يشكو رجلا كان يصاحبه في حال فقره
ويشده هذا البيت فلما يسر تركه ونسي ما كان يشده والمطوى المشغل والاحسن
الضغائن والشحناء وقوله إن الكرام أى أنشدني هذا البيت فقوله أنشدني تنبيه على أن
البيت المذكور بعده نفسه وقوله إذا ما أسهلوا أى دخلوا في السهل واتساع العيش ومن
مفعول ذكروا ثم تضمن أقل من البيت فديكون مع غمام المعنى بلاء تقدير كما تقدم في
* اضاعوني وأى فنى أضاعوا * وقد يكون بتقدير ويسمى تضمينا أيضا كقوله
كأما أمس في بؤس نكابه * والعين والقلب منافي قذى وأذى
والآن أقبلت الدنيا على ليلى بما * تهوى فلا تنسى إن الكرام إذا

يعنى إذا ما أسهلوا ذكروا إلى آخر بيت أبي تمام السابق ولا بد من تقديره ليلى المعنى
ولكن لا يعتد به هذا من تضمن البيت ولو توقف المعنى على تمامه نظرنا إلى أن الموجود
بعضه وأراد بالأمس الزمان القريب لاحتياقه بالبؤس الشدة والمكابدة المقاساة
وقوله في قذى وأذى فيه ألف ونشر مرتب وقذى العين الخبث الذى يقع فيها حالة
الوجع اه بزيادة من السبرامى والفترى وغيرهما (قوله ان لم يكن ذلك مشهورا)
فان كان مشهورا فلا احتياج إلى التنبيه مطرل (قوله وبهذا) أى بقية التنبيه وما
يقوم مقامه من الشهرة (قوله يتميز عن الأخذ والسرقة) لأن فيها تضمن شعرا أيضا
وانما اقتصرنا في أن السارق يذل الجاهل في اظهار كونه له والمضمن بأقربه منسوجا مع
شعره مظهرا أنه لغيره وانما خصه إليه ليظهر الحدق واظهار كيفية الادخال للمناسبة

وان لم يكن ذلك مشهورا عند
البلغاء وبهذا يتميز عن الأخذ
والسرقة

اه ع ق (قوله أي قول الحريري) أي في المقامة الرابعة والثلاثين وتعرف بالزيادة ن قصيدة من الوافر أولها

لحالك الله هل من لي يباع * لكما نشمع الكرش الجباغ
وهل في شرعة الانصاف أني * أكلف خبطة لا تستطاع
وإن أبلى بروع بعدد روع * ومن لي حين يسلي لا يراغ

لحالك أبعده والكرش العمال وكرش الرجل عباله وصناراً ولاده والشرعة الطريقة والانصاف العدل والخطبة الامر والروع القزع (قوله الذي عرضة) في المختار عرض الجارية على البيع من باب ضرب اه وقوله أبو زيد أي السروجي الذي يقع في مقامات الحريري وقالوا الأصل (قوله على أي الخ) فأنبر الغلام عند العرض بأنه يوم البيع ينشد ما ذكره بقوله سأنشده على أن المصراع الثاني لنفسه وقوله عندي يعني في بعض النسخ يوم يبي اه سم (قوله أضاعوني الخ) مفعول أنشد (قوله للعريبي) يسكون الراء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه ينسب إلى العريج يسكون الراء وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن أبي الصنف اه مطول (قوله وتماه الخ) وبعده

كأن لم أك فيهم وسيطاً * ولم تك فديتي في آل عمرو

فترى (قوله لام التوقيت) بمعنى في مئة لقة بأضاعوني كما يدل عليه كلام الشارح بعدد وعبارة ع ق واللام في يوم كريمة توقيتية وأي استفهام أريد به التعظيم كما تقول عندي غلام وأي غلام أي هو أكل الغلمان واللام يحتمل أن تتعلق بأضاعوني فيكون المعنى أنهم أضاعوني في وقت الكريمة ووقت حاجتهم لسد الثغر فقد أضاعوني أحوج ما كانوا إلى ويحتمل أن تتعلق بما تنسده أي من الكلام أي أضاعوني وأنا أكل القيان في وقت الكريمة وفي وقت الحاجة لسد الثغر إذ لا يوجد من القيان من هو مثلي في تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريمة وسد الثغر وعلى كل حال في الكلام تقديم المضامين وتخطئهم على اضاعة مثل هذا القائل اه (قوله بكسر السين) وأما يفصحها فهو القصيدة في الدين (قوله في وقت) إشارة إلى أن اللام في يوم بمعنى في كذا تنسده (قوله أجوج الخ) حال من الواو في براعوا وما صدقته وكان نامة وقوله إلى متعلق بأحوج أي حاله كونهم أحوج إلى مدة وجودهم وعبارة السبر أي أي حال كون هذا الوقت هو أحوج أوقاتهم إلى والمقصود تنديعهم على أضاعتهم أيام اه (قوله أي كاملاً) فراده بأي فتي نفسه لا التعميم (قوله وفيه تنديم الخ) لأنهم أضاعوا وباعوا من لا غنى عنه لكونه كاملاً في الفتوة (قوله وتضمن) استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبره (قوله قد قلت لما طلعت الخ) الوجبات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخدين والشتيق وردأ مر موالغض بالمجتبين الطري والمراد به خذ الحبيب وروضة أس مفعول طلعت والاس

(قوله) أي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع (على أني سأنشده عندي يعني أضاعوني وأي فتي أضاعوا) المصراع الثاني للعريبي يوم كريمة وسد الثغر واللام في يوم لام التوقيت والكسر من أسماء الحرب وسد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال والثغر موضع الخافضة من فروج البلدان أي أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حق أحوج ما كانوا إلى وأي فتي أي كاملاً في القيان أضاعوا وفيه تنديم وتخطئة لهم وتضمن المصراع بدون التنبية لشعره كقول الشاعر

قد قلت لما طلعت وجناته
حول الشقيق الغض روضة آمن
أعذاره الساري الجول ترفقا
ماني وقوفك ساعة من باس

المصراع الاخير لا يغم
 (واحدنه) أى أحسن التضمين
 (ما زاد على الاصل) أى شعر
 الشاعر الاقل (يسكنه) لا توجد
 فيه (كالتورية) أى الابهام
 (والتشبيه في قوله اذا الوهم
 أبدى) أى أظهر (الى لهاها) أى
 سمرة شفتيها (ونفرها) تذكرت ما بين
 العذيب وبارق ويذكرنى من
 الاذكار (من قد هاهو مدامجى
 * مجزعو البناو مجرى السوابق)
 اتصّب مجر على أنه مفعول ثان
 لذكرى وفاعله ضمير يعود الى
 آخرهم وقوله
 تذكرت ما بين العذيب وبارق
 مجزعو البناو مجرى السوابق
 مطلع قصيدة لابي الطيب
 والعذيب وبارق موضعان وما
 بين طرف للتذكروا والمجز والمجرى
 اتساعا في تقديم الظرف على عامله
 المصدر وما بين مفعول تذكرت
 ومجزر يدل منه والمعنى أنهم كانوا
 نزولاً بين هذين الموضعين فكانوا
 يجزّون الرماح عند مطاردة الفرسان
 ويساقون على الخيل فالشاعر
 الثانى أراد بالعذيب تسفير العذب
 يعنى شفة الخبيبة ويساق نفرها
 الشبيه بالبرق وبما بين ماريقها
 وهذا تورية وشبه بمجزتها بما قبل
 الرمح وتتابع دموعه بمجربان
 لنيل السوابق

رد أخضر كذا في شرح الايضاح للجلال الشاشي والمراد به هنا الشعر الثابت على وجهه
 والهمزة في أعذاره للنداء وعذار الرجل شعره الثابت في موضع العذار وأراد السارى
 بالنصب على أنه صفة لعذاره الا أنه سكنه للضرورة وترقفاً أمر من ترقى يترقى أصله ترفقن
 قلبت النون الخفيفة الفاء هزرى وقوله ترفقاً أمر الخ فهو يفتح الفاء المشددة وقتر الجربى
 انه مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وليمه فهو ضم الفاء (قوله المصراع الاخير لا ي
 تمام) وهو مصدر بيت وقامه * تنضى حقوق الاربع الادراس * (قوله يسكنه لا توجد
 فيه) هذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيدي يسكنه والافال زيادة على المضمين لا بمنافى
 يحترز بطلان زيادة عن شئ وانما احتذر بكونها تسكنه زائدة على ما كان فاحترز منه
 هو الزيادة لغبر ذلك أفاده ع (قوله كالتورية أى الابهام) مثال للتسكنة وقد تقدم
 معناها وهو أن يكون للكلام معنى بعيد وقريب ويراد به البعيد لقريشة (قوله في قوله)
 أى الموجودين في قوله أى قول صاحب العجب برالحاء المهمل كآب في المعاني والبيان
 (قوله اذا الوهم) المراد اذا تخيلت ذلك اه سم الى لهاها ونفرها (قوله أى سمرة شفتيها)
 هى نهاية الجمرة وفى نسخة أى حمرة (قوله ونفرها) أى اسنانها وقوله تذكرت جواب اذا
 (قوله من الاذكار) أى بقطع الهمزة أى لامن الادكار الذى هو الاتعاظ (قوله من
 قدها) متعلق بذكرى ومن للزبداء اه سم (قوله على انه مفعول ثان) والاقل ياء
 المتكلم في ذكرى (قوله مطلع قصيدة لابي الطيب) أى أولها فالشاعر الثانى أخذ
 الشطر الاقل وجعله شطراً ثانياً وأخذ الشطر الثاني وجعله شطراً ثانياً أيضاً (قوله
 والعذيب الخ) شروع في بيان مراد أبى الطيب فبين مراد المضمين اه سم (قوله
 موضعان) هذا معناهما القريب المشهور وسأقرب معناهما البعيد (قوله طرف للتذكر)
 أى لقوله تذكرت وما زائدة على هذا فقوله مجز ومجرف عليه مفعول تذكرت (قوله أو
 للمجز والمجرى) بناء على أنهم مامفعولان ويكون التقدير تذكرت مجز العوالى
 واجراء السوابق حين وقع ذلك الجز والاجراء بين العذيب وبارق (قوله على عامله
 المصدر) أى لأن مجز معناه الجز ومجرى معناه الاجراء (قوله أو ما بين مفعول الخ) على أن
 ماموصولة وبين صائتها أى تذكرت الذى استقر بين العذيب والخ وقوله ومجزر يدل منه
 أى من ما الواقعة مفعولاً وحيداً يكرن المراد بمجزر ومجرى المكان أو المصدر الذى
 هو جز الرماح واجراء الخيل (قوله والمعنى) أى معنى بيت أبى الطيب وقوله أنهم أى
 القاتل وقومه (قوله نزولاً) جمع نازل كوقوف جمع واقف وقعود جمع قاعد (قوله
 فتناووا مجزون الرماح) أى التى هى العوالى وقوله عند مطاردة الفرسان جمع فارس أى
 طرده بعضهم بعضاً وهذا معنى مجزعو البناو وقوله ويساقون على الخيل معنى مجرى
 السوابق (قوله يعنى شفة الخبيبة) هذا هو المعنى البعيد وكذا ما بعده (قوله الشبيه
 بالبرق) أى فى الالمان (قوله وهذا تورية) فالتورية فى ثلاثة مواضع وقوله وشبه أى ضمناً

لاصراحة قال سم فزاد على ابى الطيب بهذه التورية والتشبيه اه (قوله ولا يضرب النسي
 اليسير) احتزبه من التغيير الكثير فانه يخرج به المضمين عن التضمين ويدخل في حد
 السرقتان عرف انه للغير والفرق بين الكثير واليسير وكول الى عرف البلغاء يقال
 فيه هو ذا البعينة ولا فرق بينهما الا هذا الامر الخفيف الظاهر فيسير وما يقال فيه ليس
 هم لها فاته اياه في أمور تبعه فكثيرا ع (قوله لما قصد) متعلق بالتغيير واللام
 للتقوية وقوله ليدخل علة للتغيير (قوله ليدخل في معنى الكلام) أي لتنظم فيه ويتابعه
 اه سم (قوله في يهودي) أي ذمالة بكونه أقرع (قوله به داء النعلب) أي وهو ان تعظم
 إحدى الرجلين وتنتفخ دون الأخرى اه سم وفي الصحاح داء النعلب علة معروفة
 يتنازمتها الشعر اه يس ومن في الصحاح هو المناسب لقوله * تن يضع العمامة تعرفوه * أي
 تعرفون ان فيه هذ النماء (قوله أقول المعشر الخ) المعشر الجماعة وقوله غلطوا أي
 في حق وقوله وغضوا أي بصبرهم عنه أي لم يحتمروه وقوله من الشيخ يعني ذلك اليهودي
 وقوله الرشيد قال في المطول أراد به الغوي أي الضال على طريق التهلكم اه وقوله هو
 ابن جلا الخ مقل القول (قوله وهو ابن جلا الخ) فراد هذا الشاعر الأول الافتخار
 وانه ابن رجل جلا أمره وانضح وانه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره
 في الحرب وانكايته بناء على ان المراد بالعمامة ملبوس الحرب أوتى يضع لثامها العمامة
 يعرف لشهرته ومزاد الشعر الثاني بقوله هو ابن جلا الخ التنبكيم باليهودي وانه ابن شعر
 أي صاحب شعر جلا الرأس منه وانه كسفت عن الرأس من هذا الداء أي داء النعلب
 وانه طلاع النسي أي ركاب صعب الامور وهي مشاق داء النعلب ومشاق الذل والهوان
 ومزاده بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف دأوه
 وعيبه وأراد بالمعشر اليهودي وغلطهم ذكره على وجه التمليح لما سبته اظهرا ما يتخبره والا
 فلم يغلطوا في تبعده وانكاره اه من ع (قوله ليدخل في المقصود) أي لتنظم فيه
 ويتابعه وهو كون من نسب اليه ما ذكر على وجه التكميم متحدث عنه لا متحدث عن
 نفسه كما في ذالك البيت اه ع (قوله استمعانة) اظهروا التقوى بالبيت على تمام المراد
 بخلاف ما هو دون ذلك ورب على أصلهما من القلة أخذ بالظاهر اه ع (قوله فادونه)
 كبصفه (قوله كأنه أودع الخ) كأن كان النظر للمعنى الحقيقي في الموضوعين وكأن
 اسقاط المطول لها بالنظر للمعنى المجازي للايداع والرفوتأمل اه سم (قوله أو غير ذلك)
 بأن كان حكمته من الحكم المشهورة (قوله يعني اذا كان التنازع) حاصله ان النثر
 في قوله ان يتقدم نثر شامل للقرآن والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق الاقتباس قيد
 في القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا فيم - ما كما تقدم (قوله اذا غير تغييرا
 كثيرا) لانه لا يعرف في الاقتباس من التغيير الا اليسير كما تقدم اه سم فهذا القيد يفهم
 من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله وأشير) أي وغير تغييرا يسيرا السكن أشير الخ

(ولا يضرب) في التضمين (التغيير
 اليسير) لما قصد تضمينه ليدخل
 في معنى الكلام كقول الشاعر في
 يهودي به داء النعلب
 أقول المعشر غلطوا وقضوا
 من الشيخ الرشيد وانكره
 هو ابن جلا وطلاع النسي
 متى يضع العمامة يعرفوه
 البيت لصحيم بن نبل وهو نايل
 بجلا على طريقة التكلم فغيره
 الى طريقة الغيبة ليدخل في
 المقصود (وربما يسمى تضمين البيت
 مجازا) عن البيت (استمعانة وتضمين
 المصراع فما دونه ايداعا) كأنه
 أودع شعره شيئا قليلا من شعر الغير
 (ورفوا) كأنه رفا خرق شعره بشي
 من شعر الغير (وأما العقد فهو
 ان تنظم نثر) قرأنا كان أو حديثا
 أو مثلا أو غير ذلك (لا على طريق
 الاقتباس) يعني اذا كان النثر
 قرأنا أو حديثا فنظمه انما يكون
 عقد اذا غير تغييرا كثيرا

(قوله أو أشير إلى أنه من القرآن) كقول الشاعر

اتلني بالذي استقرضت خطا * واشهد معشر أقد شاهدوه

فإن الله خلاق البرايا * عمت بجلال هيئته الوجوه

يقول إذا تدانيتم بدين * إلى أجل مسجى فاكذبوه

اه مطول قال الفري عليه ألتني وأعطني والباء في بالذي للابدل أي بدل الذي استقرضته

والمعشر الجماعة وضمير شاهدوه راجع إلى الاستقرض الممدول عليه باستقرضت أرا إلى

الذي في بالذي وقوله عمت أي خضعت وذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها اه (قوله

والحديث) كقول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه

عمدة الخير عندنا كلمات * أربع فالهن حيران بيرة

اتق المشبهات وازهد ودع ما * ليس يعنك واعيان فيه

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات وقوله وازهد في

الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرز كمالا بعينه وقوله انما الاعمال بالنيات

اه مطول قال الفري عليه أرا دالمشبهات بسكون الشين الجملة وكسر الباء الموحدة

الشبه التي لا يعرف حلها وسرهما اه (قوله اذلا دخل فيه) أي في غير القرآن والحديث

للاستنباس لانه انما يكون في القرآن أو الحديث كما علم من تعريفه السابق (قوله كقولاه)

أي قول أبي العتاهية من قصيدة من السريعة وقبل هذا البيت

عجبت للانسان في فخره * وهو غدا في قبره يقبر

وبعد البيت

أصبح لا يملك تقديم ما * يرجو ولا تأخير ما يحذر

وأصبح الامر إلى غيره * في كل ما يقضى وما يقدر

اه معاهد باختصار (قوله يفخر) من باب نفع ينفع اه مصباح (قوله الجلة) أي جملة يفخر

كافي عرق وعبارته بجملة يفخر في محل نصب على الحال وصححى الحال من المضاف اليه

وهو من لأن المضاف بصدد السقوط والعامل مانع منه ما والتقدير أسأل عنه مفقرا ولو

قبل أسأل عنه مفقرا في هذه الحال صح اه (قوله والفخر) مفعول معه أي أي شيء ثبت

لابن آدم مع الفخر وقوله أوله أي أصله ناعمة وقوله وآخره جيفة أي وحاله الاخيرة حال

جيفة من أين يأتيه الاقتضار اه عرق (قوله لا يتقاصر عن سبك النظم) أي في الحسن وهو

تفسير لما قبله (قوله وأن يكون) عطف على كان سبكه بالنظر لأنه معني اذ معني قوله إذا كان

سبكا الخ بشرط أن يكون سبكا متار أو الواو معني مع وقوله الموقع الظاهر انه بمعنى الوقوع

براسي اه سم (قوله كقول بعض المغاربة) أي في وصف شخص بأنه سي الظن اقياسه

على نفسه غيره اه عرق والمغاربة جمع مغربي والباء للتسب والتساه في الجمع عوض عن باء

التسب (قوله فعلاته) أي أفعاله (قوله وحفظت فخلاته) أي افكاره وشارحاتها فجها

أوشير إلى أنه من القرآن
والحديث ران كان غير القرآن
والحديث فنظمه عقد كفيما

كان اذلا دخل فيه لا قياس
(قوله ما بال من أوله نطفة

وجيفة أخرى يفخر) الجملة حال أي
ما باله مفقرا (عقد قول على رضي

الله تعالى عنه وما لابن آدم والفخر
وانما أوله نطفة وآخره جيفة

وأما الحل فهو ان يتنظم) وانما
يكون مقبولا اذا كان سبكا مختار

لا يتقاصر عن سبك النظم وان
يكون حسن الموقع غير عرق

(قوله بعض المغاربة فاته
لما قصبت فعلاته وحفظت فخلاته)

أي صارت شعارا ونحوه لأنه كالخنظل

في الدارة

١٥ جري قال ع وفي هذه الجملة تمثيلية فانه شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بآية ما يستعجب من الاوصاف بحال من له تحولات تغير الحلو ثم انقلبت تفر مر في كون كل منهما تبدل عما يستعجب الى الاتصاف بما يستعجب فاستعمل الكلام الذي يدل على الحالة الثانية في الحالة الاولى على وجه التمثيل اه (قوله لم يزل سوء الظن يقتاده) أي لما كان قبيحا في نفسه فاس الناس عليه فساد ظنه بهم في كل شيء فصار سوء الظن يقوده الى ما لا حاصل له في الخارج من التحيزات الفاسدة وقوله ويصدق توهمه الذي يقتاده يعني انه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم ان الناس كذلك فصار به ذوق لطلب التوهم الذي أصله ما اعتاد فلم يحصل به بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان أكثر الظن اثم ومعاملة الناس باعتقاد سوء عداوة اه ع (قوله حل قبل أبي الطيب) أي وزاد عليه قوله وحفظت تحيزاتا وبمارة ع وقد حل في هذا السجع قول أبي الطيب الخ (قوله وصدق) أي في للناس ما يعتاده من توهم أي من أمر توهمه في الناس لاختياد مثله في نفسه فان من الكلام المشهور ان الانسان لا يظن في الناس أن به لولا معه الا ما يعتقد أن يفعل معهم اه ع باختصار (قوله لقول أعدائه) أي أعداء أبي الطيب المتبني (قوله بتقديم اللام الخ) تعريض بما سيرده اه سم (قوله من لعمه) بتشديد الميم (قوله ونظر اليه) فكان الشاعر والكاتب نظر الى المشار اليه ورأاه أي لاحظته الخ ع (قوله وكثيرا ما الخ) تايد لتدبره بتقديم اللام اه سم (قوله واني أخذته مذهباً) قال بعضهم انه يجوز اذادته ههنا وانه هو التلميح بتقديم اللام واحد وسبق ذلك في الاستعارة اه سم (قوله في فحوى الكلام) أي في شأنه (قوله أو مثل سائر) أي شائع (قوله أي ذكر واحد من القصص الخ) فالتميم للاحد لان العطف بأو (قوله والمذكور في الكتاب الخ) ومثال التلميح في النظم الى المثل قول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خراط القتاد أشارة الى المثل السائر وأصله لكليب وذلك انه لما سمع قول جساس لاعقرن خلاه وأعز على أهله منها طعن انه يريد خلا لالكليب يسمى عليان فقال دون عليان خراط القتاد فصار مثلاً يضرب لكل أمر شاق لا يوصل اليه الا بسكف عظيم فيقال دونه خراط القتاد والقتاد شجر صاب له شوك كالابر وخوطه أن تمر اليه من أعلاه الى أسفله حتى ينتثر منه شوكه وأما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر صك قول الحريري فبت بلبلة نابغة وأحزان يعقوبية فأشار بقوله لبلة نابغة الى قول النابغة

فبت كاني ساورتني ضيلة * من الرقش في أنيابهم السم نافع

والمساورة المقاتلة والفسيحة بالاضاد المجمة الحسية الرقيقة والرقش الحيات الرقيقات والنافع الشديد وأشار بقوله وأحزان يعقوبية الى قصة يعقوب عليه السلام في فقدان يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العتيبي فبالها من هزمه عنق أولادها أشار الى المثل أعق من الهرة تأكل أولادها اه من ع قد بصرف

(لم يزل سوء الظن يقتاده) أي يقوده الى تحيزات فاسدة وتوهمات باطلة (وبصدق) هو (توهمه الذي يقتاده) من الاعتياد (حل قول أبي الطيب

إذاساء فعل المرء ما يتظنونه

وصدق ما يعتاده من توهم)

وعادى محبيه لقول عدائه .

وأصبح في ليل من ليلك مخلم

يشكوسيف الدولة واسقاعه لقول

أعدائه (وأما التلميح) بتقديم

اللام على الميم من لجه اذا أبصره

ونظر اليه موكب كثير امانتهم بهم

يقولون لمج فلان هذا البيت

فقال كذا وفي هذا البيت تلميح

الى قول فلان وأما التلميح بتقديم

الميم على اللام أعنى الاتيان بالشئ

المليح كما في التشبيه والاستعارة فهو

ههنا غلط محض وان أخذ مذهباً

(فهو ان بشار) في فحوى الكلام

(الى قصة أشهر) أو مثل سائر

(من غزذكرة) أي ذكر واحد من

القصة والشعر والمثل فالتلميح

اما في النظم أو في الشعر والمشار

اليه في كل منهما الباع أن يكون قصة

أو شعراً أو مثلاً نصير ستة أقسام

والمذكور في الكتاب مثال التلميح

في النظم الى القصة والشعر

(قوله) أي قول أبي تمام وقوله

لحقنا بأخراهم وقد حوّم الهوى * قلوبا يمهّد ناطيرها وهي وقع
فرقت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضاضوها صبغ الدجّة وانطوى * ليهجتها نوب السماء المجرع

قوله الخ والضمير في أخراهم والهم للاجبة المرتحلين وان لم يجز لهم ذكر في اللفظ وحام
الطير على الماء دار حوله وحومه غيره جعله داراً فنقوله وقد حوّم الهوى قلوباً أي جعلها
حائطة أي دائرة حول الاحباب وطير القلوب ما يتعالج فيه من الخواطر والوقع بالتشديد
جمع واقع كجمع راكع أي والحال ان تلك الطير يساكنه والمراد بالشمس الاولى
الشمس الحقيقية ادعاء والراغم الغليل وأصله صوفى الانف بالزئيم وهو التراب وذلة الليل
شبه بظهور الشمس فيه والخدر الهوى دج نضاض به وازاله والغدر في ضوئها ووجهيتها
للشمس الصالحة من الخدر والصبغ اللون والدجّة الظلمة وانطوى انهم والمراد بانطواء
النوب المجرع خفاء الكواكب والمجرع ذر لونه لان لون السماء غير لون الكواكب اه
ملخصاً من الطول والقصر (قوله وصف) أي ذكر (قوله) وطلوع شمس الخ أي وجهه
الحبيب الشبه بالشمس (قوله) ثم استعمل ذلك حتى كانه لا يمكن عادة كذا الشمس اه سم
(قوله) وتجاهل تحيرا الخ فكأنه يقول خلط على الامر لما شاهدت فلم أدركه لانا ثم
ومارأته حبل أم شمس الخدر رأى وجه الحبيب ألمه بنا أي أزلت بالركب فعاد
يلهم نهاراً أم حضر يوشع فرد الشمس اه عرق فعلم من هذا ان البيت مقدمة لمحمدوفة
وهي أم شمس الخدر الخ (قوله وتدلها) مرادف (قوله أهذا حلم) يضم الحاء ويسكون
اللام أو ضمها كما في المختار ما يراه النساء في نومه (قوله يوشع) بن نون فتى موسى عليه
السلام أي صاحبه (قوله فرد الشمس) أي ردّها عن الغروب وأمسكها وليس المراد أنها
كانت غربت فردّها (قوله واستيقافه الشمس) أي طلبه من الله تعالى وقوف الشمس لما
عزمت على الغروب اه عرق والظاهر انه من عطف الخاص على العام لانه بعض القصة
(قوله فلما أدبرت الشمس) أي كادت أن تغرب (قوله قبل أن يفرغ منهم) أي من
قتالهم (قوله ويدخل السبت) لانه بالغروب تدخل ليلة السبت وهي مثله في الحرمة
(قوله فردّه الشمس) أي أمسكها عن الغروب (قوله مع الرضاء) أي مع ذكر الرضاء
ومع ذكر النار أي لعمر والذي ذكره الرضاء وذكره النار وعمر وهذا هو المذكور في
البيت الا في والمعنى لعمر والقاتل لكليب أرق منك يا مخاطب لان القاتل لكليب هو الذي
ذكره الرضاء والنار (قوله ترمض) من باب طرب اه مختار (قوله حال من الضمير
في أرق) لم يجعل المال من المبتدأ لان الجمهور على عدم مجيئها منه خلافاً لسيبويه لكن
يرد عليه ان أرق اسم تفضيل وحاله لا تقدم الا في مثل زيد مفرداً أنفع من عمر ومعنا
وليس هذا الموضع منه فالحق تخريج البيت على مذهب سيبويه خصوصاً والشارح

(قوله)

قوله ما أدري أحلام نائم
ألمت بنائم كان في الركب يوشع
وصف لموقعه بالاحبة المرتحلين
وطلوع شمس وجه الحبيب من
جانب الخدر وفي ظلمة الليل ثم
ستعظم ذلك واستغرب وتجاهل
تحيرا وتدلها وقال أهذا حلم أراه
نالتهم أم كان فيما بين الركب
يوشع النبي عليه السلام فرد الشمس
أشار إلى قصة يوشع عليه السلام
استيقافه الشمس على ماروى
ن انه عليه السلام قاتل الجبارين
دم الجمعة فلما أدبرت الشمس خف
ن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل
السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا
لله تعالى فردّه الشمس حتى فرغ
من قتالهم (قوله لعمر) (مع الرضاء)
لبدء وهو مبتدأ (مع الرضاء)
أي الارض الحارة التي ترمض
بها التسليم أي تحترق حال من
الضمير في أرق

ذهب اليه في النار تلتظي أفاده بس (قوله مرفوع) معطوف على محرو أي بن غنم
المفردات لانه لم يقدر له خبر آخر خبره خبر المعطوف عليه وهو أرق وصح الاخبار باسم
التفضيل عن شيعين لانه يلزم أفرادته وتذكيره ان كان مجزئ من آل والاضافة وان كان
موصوفه مني أوجعاً وموتناً تقول الزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو
كما قال ابن مالك

وان لم يذكر يضاف أوجدا * ألزم تذكير أو ان لو حدا

قال بس لكن يرد عليه ان المعنى لا يساعده لانه ليس المقصود الاخبار عن النساء بأنهم أرق
من الخطاب مع عدم ظهور ذلك المعنى الاستكشاف والاعطاز ان النار مبتدأ بوجه تلتظي
خبره والجملة حال من محرو فهي مترادفة أو من خبر الطرف أعنى مع الرضاء فهي
متداخلة اهـ (قوله تلتظي) أي توقد (قوله حال منها) أي النار (قوله وما قيل
انها) أي جملة تلتظي (قوله من حني) بكسر الفاء كرضي (قوله وعمرو وجساس
ابن مرة) فيه سهو لان عمرو وعمر بن الحرث وجساس في جنس واحد فليس أحدهما
الآخر وقد ذكر في شرح جمع الامثال ان جساسا ركب فرسه وأخذ راحته واتبعه عمرو
ابن الحرث فلم يدركه حتى طعن كلبا فقتل فقتله ثم وقف عليه فقال يا جساس أعتني بشربة
ماء فقال جساس تركت الماء ورايت وانصرف عنه فليحبه عمرو فقال يا عمرو وأعتني بشربة
ماء فنزل عمرو اليه وأجهز عليه وهذا خبر صحيح فاما قوله انه فترى قال في المأول ولهذا
البيت قصة وهي ان البسوس زارت اخوتها الهيلة وهي أم جساس بجار لها من جرهم بن
ريان له ناقة وكلب قد سمى أرضا من العالية فلم يكن يرعاها الا بال جساس لمصاهرة بينهم
فخرجت في ابل جساس ناقة الجرهمي ترى في حني كلب فانه كرها كلب فرماها فاخذها
بشرعها فولت حتى بركت بقنار صاحبها وضربها بشخب دما ولما فصاحت البسوس
واذلاه وغرباه فقال جساس آيتها المرأة اهدني فوالله لاعقرن فخلاها وأعز على أهلها منها
فلم يزل جساس يتوقع غرة كلب حتى خرج وتباعده عن الحني فبلغ جساس اخر وجهه فخرج
على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو وأعتني بشربة ماء فاجهز عليه فقبل
المستجير بعمر البيت ونشب الشر بين قلبه وبكر أربعين سنة كلها تغلب على بكر
ولهذا قيل أشأم من البسوس اهـ رقبه وهي ان البسوس بفتح الباء اسم امرأة وهي
خالة جساس وقوبه الهيلة تسكون الياء المثناة تحت وقيل بفتحها وقوله بجار أي مع جار
وقوله له ناقة أي الجار وقوله وكلب اسم شخص وهو ابن ربيعة أخو مهلهل الفاهر وخال
امرئ القيس وكان أعز الناس في العرب وبلغ من عزه أنه اتخذ جر وكلب فاذا نزل بمنزل
فيه كلاب قذف ذلك الجر وفيه فعوى فحيت بلغ عواؤه لا يرى أحد عشب ذلك الموضع الا
بأذنه واذا جلس لا يجزأ أحد بين يديه ابل لاله ولا يخشى أحد في مجلسه غيره ولا توقد نار
غير ناره ولا يجبر تغلي لا بكري رجلا ولا يجمي حي الا بذنه وكان يحكي الصبيد فيقول

والنار مرفوع معطوف على عمرو
أو مجزئ معطوف على الرضاء
(تلتظي) حال منها ويلقبيل انها
صلة على حذف الموصول أي النار
التي تلتظي فمعصب لا حاجة اليه
(أرق) خبر المبتدأ من رقبه إذا
رجعه (وأعتني) من حني عليه
تلطف وتشفق (منك في ساعة
السكر) أشار الى البيت
المشهور وهو قوله (المستجير) أي
المستغيب (بعمر وعند كرتيه)
الضمير للموصول أي الذي يستغيب
عند كرتيه بعمر (المستجير من
الرمضاء بالنار) وعمرو وجساس
ابن مرة وذلك انه لما رأى كلبا
وقف فوق رأسه قال له كلب
يا عمرو أعتني بشربة ماء

واردة (قوله من التفتن) أي أنه إذا اختلفت وقوله وأنواع الإشارة قال سم يحتمل أن يريد
 إشارة البدء وإشارة التفتن وإشارة المتوسط ويحتمل أن يريد وجوه التعبير وفنون
 المعاني فليراجع اه وعبارة ع في أنواع الإشارة أي اللطائف المشار إليها بما يناسب
 كل منها ما نزل لاجله ومن خطب به اه (قوله وكونها) أي القوافي والخواتم هذا
 ظاهره ~~يصح~~ في الطول نص الأول بالقوافي والثاني بالخواتم حيث قال فان
 إذا نظرت إلى قوافي السور جلها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفتن وأنواع
 الإشارة ما تنصهر عن وصف كنهه العبارة وإذا نظرت إلى راتمها وجدتها في غاية الحسن
 ونهاية السبل ~~ليكون~~ ما بين أدعية ووصايا ومواظع وتحميد وعدة من بدلى غير ذلك من
 الخواتم التي لا يبقى للتفوس بعدها تطلع ولا تشوف إلى شيء آخر وكيف لا وكلام الله الخ
 اه وبجواب يحمل ما في المختصر على التوزيع فقوله لما فهمنا من التفتن وأنواع الإشارة
 راجع للترائح وما بعد ذلك راجع للخواتم فينتفي الكتابان ويحتمل أن يبقى على عومه
 وإن كان من جميع المذكورات يناسب الابتداء والانتها خصوصاً مثل التحييدات
 تأمن اه سم (قوله وكونها بين أدعية الخ) أي لا تخلو عن كونها واحداً من المذكورات
 المناسبة للابتداء والانتها (قوله أدعية) كما في الفاتحة وآخر البقرة ووصايا كما في آخر
 آل عمران ومواظع كما في آخر الأزمات وتحييدات كما في قول الانعام وآخر الزمر وقوله وغير
 ذلك كالوعد والوعيد كما في آخر الانعام والتبجيل والتعظيم كما في المائدة (قوله وأصاب
 محزه) أي محله الذي يليق به فالخ في الأصل موضع الطمع والمراد هنا موضع الكلام
 واللفظ (قوله وكيف لا الخ) يصح رجوعه للكلام بنفسه أي وكيف لا تكون واردة
 الخ ويصح رجوعه للكلام الشارح قبله (قوله هذا المعنى) هو ورودها على أحسن
 الوجوه (قوله من ذكر الأحوال الخ) أي التي قد يتوهم عدم مناسبتها للابتداء ونظم
 اه بس (قوله الأحوال) كما في قول القارعة وآخرها وقوله الأفزع كما في قول الحج وقوله
 وأحوال الكفار كما في قوله وأمنال ذلك كذكر الغضب والذم كما في آخر الفاتحة
 (قوله بالتأمل) أي في معاني القوافي والخواتم (قوله والقواعد) تنسب (قوله التي
 لا يمكن الخ) ظاهر العبارة أن هذا نص للأصول والقواعد المذكورة وعبارة ع في
 وطائفت القرآن لا يمكن استقصاؤها بالأعلام الغيوب (قوله وإن كان السور الخ)
 الوقوف على ذلك من نور الله بصيرته (قوله مشتملة على لطف الفاتحة) أي الابتداء وقوله
 ومنطوية على حسن الخاتمة أي الختم وأشار به إلى الختم قال ع في مشلا سورة براءة
 لما نزلت العنابذة إلى الكفار وروقاطعتهم سم بدئت بما يناسب ذلك من الأمر بقا الهام
 وعذا بهم والنبيه لهم واسقاط عهدهم وما انتهت إلى ما يناسب التريض على اتباع الرسل
 قيل لقد جاءكم رسول الآية فوصفه بما لا عذر ولا حجة يستمع في تركه اتباعه ثم أمره
 بالانكفاء بالله والتوكل عليه أن أعرضوا عنه ولا استغناء به عن كل شيء فهذه ألفاظ هي

من التفتن وأنواع الإشارة فيها
 وكونها بين أدعية ووصايا ومواظع
 وتحييدات وغير ذلك مما وقع موقعه
 وأما ما يجوز به حيث تنصهر عن كنهه
 وصفه العبارة وكيف لا وكلامه
 سبحانه في الرتبة العليا من البلاغة
 والغاية القصوى من النصيحة
 ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى
 على بعض الأذهان لافي بعض
 القوافي والخواتم من ذكر
 الأحوال والأفزع وأحوال
 الكفار وأمثال ذلك أشار إلى
 إزالة هذا الخفاء بقوله (يظهر ذلك
 بالتأمل مع التذكري لما تقدم)
 من الأصول والقواعد المذكورة
 في القنون الثلاثة التي لا يمكن
 الإطلاع على تشاريعها وتفصيلها
 إلا بالأعلام الغيوب فإنه يظهر
 بتفكيرها أن كلا من ذلك وقع
 بموقعه بالنظر إلى مقتضيات
 الأحوال وأن كل واحد من السور
 بالنسبة إلى المعنى الذي يتضمنه
 مشتملة على لطف الفاتحة ومنطوية
 على حسن الخاتمة

مخالفة القياس كأذكر التنافر والنقل فكلام الشارح بعده فمضروبا واجب بأن الجباه في
 بان معنى السناف كما وقع في كلام الإمام النووي (قوله والنقل) عطف تفسير (قوله
 والتبديد والتأخير) الظاهر منه من عطف الخاص على العام لأن التعقيب يكون به
 وبغيره وإن حمل التعقيب على التعقيب المعنوي والتبديد والتأخير على التعقيب
 اللفظي كان من عطف المغاير كإدخال على هذا الأخير عبارة معق وقوله للملبس صفته
 للتبديد والتأخير لأنهما شئ واحد (قوله وإن تكون اللفظا الخ) هلا قال وإن تكون
 متقاربة الخ سببا بقا فان تلك المواضع ألفاظا لم يظهر في محل الانعقاد ولم
 صيرها لافظا ولم يعبر بالموضع وأجاب بعضهم بأنه لو أنهم أعباد الضمير على المواضع
 الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط نقلهم إليه فمعهم بعض وليس غرايد بل المراد
 تقارب ألفاظا كل منها تأمل (قوله متقاربة) أي متشابهة (قوله في الجزالة) هي
 ضد الركاكة والمتانة بمعنى الجزالة والرتبة والسلاسة بمعنى واحد أي ألقب النطق
 وتناسبه ضد اللفظ المستقيم اه ع ق (قوله من غير أن يكسب الخ) تفسيره لا مناسبة
 (قوله الشريف) أي لأشغاله على المحسنات البديعية وقوله للمعنى الضيف أي بان
 يكون غير مطابق لمقتضى الحال (قوله أو على العكس) الأولى حذف عن أي
 يكسب اللفظ الضيف المعنى الشريف (قوله بل يصانغان) أي اللفظ والمعنى وقوله
 ص باعة تناسب وتلازم أي فيكون اللفظ شريفا والمعنى كذلك (قوله وأصح معنى)
 أي أزيد في صحة المعنى فبرعاية الزيادة كان من هذا الباب والأفعلة المعنى لا بد منها
 في كل شئ اه ع ق (قوله بأن لم) أي المعنى (قوله والامتناع) أي البطلان اه ع ق
 (قوله والابتدال) أي بان يكون في غاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفة
 العرف) أي لان مخالفة العرف البليغي كالغربة الخلة بالقصاحة أو هي نفسها اه ع ق
 (قوله ونحو ذلك) كالسلامة من عدم المماثلة لمقتضى حال المخاطب اه ع ق قال
 بعض وفيه شئ لأن هذا من علم المعاني (قوله لأنه أول ما يقرع الخ) أي الابتداء بمعنى
 المبتدأ به (قوله يقرع) من قرع يقرع من باب نفع بمعنى أصاب اه مصباح وفي المختار
 قرع الباب من باب قطع والقرع الذي ذهب شعر رأسه من آفة وقد قرع من باب طرب
 فهو أقرع وذلك الموضع من الرأس القرعة بفتح الراء اه (قوله فان كان عذبا الخ)
 الأولى التعقيب بأن أول التفضيل ليوافق ما تقدم للمصنف فهو لف ونشر مرتب فقوله
 عذبا واجع اتوله أعذب لفظا الخ (قوله فوجي جميعه) في المختار وعلى الحديث بعينه وعما
 حفظه اه (قوله كقوله) أي قول امرئ القيس اه مطول (قوله فقتابك الخ) هذا
 أول شعر قاله امرؤ القيس لأنه واقع ولم يقل شعرا فقال أبوه هذا ليس ابن اذ لو كان
 كذلك لقال شعرا ثم قال لانبين من خاصته خذاه واذهباه الى مكان كذا فاذا بهاه
 وأتاني بدمه فضياه حتى وصل الى المحل المعين فشرع ليذبحه فبكى وقال البيت الى آخر

والنقل (واحسن سبكا) بأن تكون
 في غاية البعد من التعقيب والتقديم
 والتأخير للملبس وإن تكون
 اللفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة
 والرتبة والسلاسة وأن تكون المعاني
 متناسبة لالفاظها من غير أن يكسب
 اللفظ الشريف المعنى الضيف
 أو على العكس بل يصانغان بصياغة
 تناسب وتلازم (وأصح معنى)
 بان يسلم من التناقض والامتناع
 والابتدال ومخالفة العرف يتجوز
 ذلك (أحدها الابتداء) لأنه أقل
 ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن
 السبك صحيح المعنى أقبل السامع
 على الكلام فوجي جميعه والا
 أعرض عنه وإن كان الباقي في غاية
 الحسن فالابتداء الحسن في تذكار
 الاحبة والمنازل (كقوله)
 فقتابك من ذكرى حبيب ومنزل

القصيد فرجعا به الى آية زفالا خذا أشعر من على وجه الارض قد وقف واستوقف
وبكى واستبكي ونعى الحبيب والمزل في نصفيت فقام اليه واعتقه وقبله وقال أنت ابني
حقا قال ابن عبد البر افتح الشعر يا مري القيس وخذ تم بذى الرمة اه قال في المطول
وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناصب لانه وقف واستوقف وبكى
واستبكي وذكر الحبيب والمزل في نصفيت عذب اللفظ سهل السبك ثم يتفق له ذلك في
نصفه الثاني بل أتى فيه بمعان قليلة في ألقاظ غريبة فبين الأول اه قال العصام في أطار
اقول قد نبه المصنف بآراءه انه يكفي في حسن الابتداء حسن الصراع اه (قوله بسقط
اللاوي) بكسر السين والتثنية لغة قاله العيني في الشواهد (قوله منقطع الزن حيث
يدق) أى طارفة: لدقيق (قوله ملتو) المراد به المنعطف بعضه على بعض (قوله والمعنى
بين اجزاء الدخول) أى ليصح انعطاف بالقاء لان بين لا تضاف الا الى متعدده الافلا تحسن
الفاء وانما يحسن الواو (قوله الداد) المراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل
المثال (قوله كقوله) أى أشجع السلي اه طول (قوله وطرحه عليه) إشارة الى تضمين
خلع معنى الطرح فعلى اسم (قوله وينبغي أن يحتجب) في نسخة ويجب وقوله في
المدح أى في ابتدائه (قوله بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الا انه توهم
معنى آخر فيه كان يطير منه (قوله العلوي) نسبة لعلى لانه من ذريته (قوله فقال
له الداعي) أى ردا عليه وقوله موعد أحبابك بأعنى أى لأحبابي وقوله ولك المثل السرى
أى المحال القبيح قال في المطول وروى أيضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان فأنشده
لانه يشرى ولكن بشرى * غزوة الداعي ويوم المهرجان

فتطيره الداعي وقال يا أعنى تتبدى بهذا يوم المهرجان
وفيل بطعه أى اللقاء على وجهه وشر به خمسين عاصا قال اصلاح أدبه أبلغ من ثوابه اه
ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وقوله أبلغ من
ثوابه أى احسن من الاعطاء له وفي الفخرى روى أنه لما بنى المعتصم بالله قصره عيبدان
بغداد وجلس فيه أنشده امحقى الموصلى

بادار غيرك البلا ومحالك * باليت شعري ما الذى أبلاك

فتطير المعتصم وأمرهم دمه اه (قوله ويسمى ككون الخ) يقتضى انه مسمى براعة
الاستهلال نفس الكون المذكور مع انهم يتولون هى ان يأتى التكلم فى أول كلامه بما
يدل على مقصوده تأمل وعبارة العصام فى أطوله ويسمى أى الابتداء المناسب كما هو
الظاهر وكون الابتداء موافقا للمقصود على ما فسر الشارح (قوله براعة الاستهلال)
هو فى الاصل أول ظهور الهلال ثم استعمل فى مطلق افتتاح الشئ وضافة البراعة
الى الاستهلال على معنى الملاينة أى البراعة الحاصلة من الشاعر والكاتب الملاينة
للاستهلال أى لا ابتداء الكلام اه ع ق (قوله من برع) بضم الراء وقهها اسم لكن

بسقط اللاوي بين الدخول لمحول
السقط منقطع الرمل حيث يدق
اللاوي رمل معوج ملتو والدخول
وخوصل موضعان والمعنى بين
اجزاء الدخول (و) فى وصف الدار
(قوله)

قصر عليه نحية وسلام

خلعت عنه جمالها الايام

خلع عليه أى زرع ثوبه وطرحه عليه

(و) ينبغي (أن يحتجب فى المدح)

ما تطيره (أى يشاء به) (قوله)

موعد أحبابك بالفرقة غد

مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرب

نشدها للذنى العلوي فقال له الداعي

موعد أحبابك يا أعنى ولك المثل

السوء (وأحسنه) أى أحسن

الابتداء ما مناسب المقصود) بأن

يشتمل على إشارة الى ما سبق

الكلام لاجله (ويسمى) كون

الابتداء مناسبا للمقصود (براعة

الاستهلال) من برع الرجل

مجيء مصدوره براعة على وزن فعالة يقتضى أنه بالضم فقط قال في الخلاصة
فعولة فعالة لانهلا * وفي المختار انه من باب خضع وظرف (قوله اذا فاق أصحابه) أى
فكان هذا الكلام فاعلى غير ما يشق على البراعة (قوله في التهنئة) بالهمز قال ع
وهى ايجاد كلام يزيد سرور بافروح به اه (قوله بشرى الخ) انما كان من البراعة لانه
يشير بان ثم اجاب اسم ورايه وانه امر حدث وهو رفيع في نفسه بهنايه ويشير من سريره
ففيه الابهاء الى التهنئة والبشرى القى هي المقصود من القصيدة وكذا قول أبى الطيب
في التهنئة يزول المرص

المجدعوني انعوفت والمكرم * وبوال عنك الى اعدائك القم
اه ع ق (قوله وكوكب الجداخ) يحتمل أن يريد بكوكب الجدا المولد فانه كوكب سماه
المجدع ل الجدا كاسمه وأثبت له كوكبا والمولد وأن يريد بكوكب الجدا ما عرف به
طالع الجداى ظهر به هذا المولد قوة طالع المجدع وكون كوكبه في غاية الصعود اه أطول
وقوله معدا بكسر العين كما في المختار (قوله في المراثية) بالنسيف مصدر رنى يرتى فله
مصدران الرثا والمراثية اه من القاموس (قوله هي) أى القصعة وما بعد الضمير تفسيره
وقوله بمل فبها أى فها قال ع رالم بكسر الميم ما علة الشيء والمعنى انها تقول
ذلك جهره بالاخفاء لان مل والكلام النهم يشهر بظهوره الجهر به بخلاف الخفى
ففي طرف من القم اه فالسم ولا قول للدنيا والمراد بسديل الابدان وتقلب الاحوال
والمصراع الآخر في محمل النصب لانه مفعول قوله تقول اه وبعد البيت

فلا يغركم معنى ابتسام * فقولى مضحك والفعل مبك
بنخر الدولة اعتبروا فاني * أخذت الملك منه بسيف هلك
وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم في سلاط ملك
فلو شمس الضحى جاريه يوما * لقال لها اعتوا أف منك
ولو زهر النجوم أنت رضاه * تاني ان يقول رضى عنك
قامسى بعد ما فرغ البرايا * أسير القبر في ضيق وضنك
أقدر أنه لو عاد يوما * الى الدنيا تسمر بل ثوب نك

يقال فرعت قوى أى علوتهم بالتشريف وبالجمال والضنك الضيق اه فنرى (قوله
الساوى) نسبة لساواة مدينة بين الرى وهمدان اه أنساب (قوله أى الخروج) أى
وليس المراد به المعنى الاصطلاحي للمناسبة أى في كلام الشارح (قوله قال الامام
الواحدى الخ) استدلال على مقدمة عذوقة تدبرها وأمل التشبيب ذكر أمور الشباب
من أيامهم والله هو الغزل (قوله والله غطف على أيام وقوله والغزل هو ذكر النسا مذكر
أوصافهن سعى غزلا أخذ من اجتماعهن للغزل كذا قيل (قوله وذلك) أى ذكر أيام
الشباب الخ (قوله يكون في ابتداء قصائد الشعر) قال العلامة السبوطى في شرحه على

اذا فاق أصحابه في العلم وأغريه
(قوله في التهنئة)

شرى فقد أنجز الاقبال ما وعدا
وكوكب الجدا فى افق العلامة دا
مطلع قصيدة لابي محمد الحسانى يهوى

الصاحب بولد لا يتنه (وقوله) فى
المراثية (هى الدنيا تقول بمل فبها
حذار حذار) أى احذر (من

بعشى) أى أخذى المشديد
(وقتك) أى قلى فجأة مطلع قصيدة
لابى الفرج الساوى يرنى نخر الدولة

(وثانها) أى تانى الموضع القى
ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها
(التخلص) أى الخروج (عما شيب

الكلام به) أى ابتدئ واقتنع فان
الانام الواحدى معنى التشبيب
ذكر أيام الشباب والله هو الغزل
وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر

بأنه سعادته ما نصه أعلم أنه كان أكثر عادة شعراء العرب انهم إذا أوتوا بقصيدة مدح
افتخروها بالثيب وهو المعبر عنه بالفزل وهو عند الخلق من أهل الأدب يشغل على
أربعة أنواع النوع الأول ذكر ما في الحب من الصفات التي تشأ عن المحبة كالشغف
والغول والذبول والحزن ونحو ذلك النوع الثاني ذكر ما في المحبوب من المعاني التي هي
أسباب المحبة سواء كانت حسية كحمة الخدود ورشاقة القد وما في معناها أو معنوية
كالجلالة والخفة وما أشبه ذلك ويسمى هذا النوع تشبيها أيضا النوع الثالث ذكر
ما يتعلق بالحب والمحبوب من هجر ووصل وسوى واعتذار ووفاء واختلاف ونحو ذلك
النوع الرابع ذكر ما يتعلق بغيرهما بسببهما من الوشاة والرقاء ونحوهما (قوله فسمى
ابتداء كل أمر تشبيها) أي فهم يحازره من علاقته الاطلاق والتقييد لأنه استعمل اسم
المتشبه في المطلق (قوله وان لم يكن في ذلك التشباب) أي ولا الله ولا الغزل كما في ع
(قوله من نسب) بيان لما وقوله الى المقصود متعلق بالخصص وقوله مع رعاية الملامة بينهما
هو محط الفائدة وفي نسخة من تشبيب وعنى هذه النسخة فالتشبيب مشترك بين وصف
الجمال وبين الابتداء (قوله كالادب) أي الاوصاف الادبية وقوله وغير ذلك كالهجو
والمدح والنوسل اه ع (قوله واحترز بهذا) أي بقوله مع رعاية الخ (قوله معناه اللغوي)
هو ما في الخروج وقوله والافا التخصص الخ أي والاراد اللغوي فلا يصح لاز التخصص
في العرف الخ أي فيلزم عليه التكرار لان قوله معاشب أي افتتح الخ من جملة مدلوله لكن
قال ع في ظاهر قوله الى المقصود مع رعاية الملامة أن التخصص الكائن مع المناسبة ينبغي
أن يتأنيق فيه بشئ آخر زاد عليه والمقرر أن التخصص في الجملة أهى التخصص اللغوي
وهو الخروج من أقل الكلام لغيره في الجملة ينبغي أن يتأنيق فيه برعاية المناسبة بينه وبين
التخصص اليه فاذا روي فيه حصل التأنيق وحصل التخصص الاصطلاحي وهو الخروج
معاشب به الكلام الى المقصود مع وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام بأن يراد
بالتخصص المذكور اللغوي ثم بقدر ضمير يعود اليه على طريق الاستخدام وخبره تخلص
يتعلق به قوله معاشب الخ فيكون تقدير الكلام من المواضع التي ينبغي التأنيق فيها
التخصص والتخلص الذي حصل فيه ذلك التأنيق هو التخصص معاشب به الكلام الى المقصود
مع رعاية المناسبة الخ وهذا يعلم أن الكلام لا يصح بمجرد جعل التخصص براد به معناه
اللغوي مع تعلق ما بعده به وذلك ظاهر اه بخروجه (قوله كيف يكون) أي الانتقال
(قوله متلائم الطرفين) هما المقصود وما افتتح به الكلام (قوله من نشاطه) من زائدة
(قوله على اصغاه ما بعده) أي على استماع السامع لابعده فهو من اصغاه المصدر للمفعول
(قوله كقوله) أي قول أي تمام في عبد الله بن طاهر اه مطول (قوله تقول) بالقومية
والقبيلة وقوله في قومس بضم القاف وفتح الميم والظرف متعلق بقوله قومي وهو فاعل
تقول ولا ينبغي شدة تناسب قومي وقومس سيما مع تناسب السبب والبيان لأن أحدهما

سمى ابتداء كل أمر تشبيها وان لم يكن
في ذكر التشباب (من نسب) أي
وصف للجمال (أو غيره) كالادب
والافتخار والشكابة وغير ذلك
(الى المقصود مع رعاية الملامة
بينهما) أي بين ما شبيب به الكلام
وبين المقصود واحترز بهذا عن
الاتضاب وأراد به التخصص
معناه اللغوي والافا التخصص
في العرف هو الانتقال مما افتتح به
لكلام الى المقصود مع رعاية
لمناسبة وانما ينبغي أن يتأنيق
في التخصص لان السامع يكون
ترقب الانتقال من الافتتاح الى
المقصود كيف يكون فان جاء
حسنا متلائم الطرفين حرك
نشاطه وأعان على اصغاه
ابعده والافا بالعكس فالتخصص
لحسن (قوله تقول في قومس)
سم موضع قومي وقد أخذت
نالا المسمى

ينقلب بالآخر كما في سادس وسادى اه أطول وقوله وقد أخذت جملة خالية وقوله بنما أى
 من هذا الشخص وقومه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية
 واحدة والابن السرية بالقسم والسرى وبعض العرب يؤث السرى والهدى وهم ذو
 أسد توهم أنهم مانح سرية وهدي لأن هذا الوزن من أبنية الجمع ويقال في المصادر كذا في
 المصباح اه مطول وقوله يؤث السرى والهدى أى يؤث فعلهم ما بأن يلحقه التاء مثلا
 كاهيا (قوله أى أثرينا الخ) أشار به إلى أن معنى أخذنا يؤث بمعنى في والسرى بمعنى
 السرى لا (قوله ونقص من قرانا) بتخفيف القاف قال تعالي وما يعسر من معسر
 ولا ينقص من عمره (قول عطف على السرى) أى أخذت من السرى وأخذت من الخطأ
 المهرية أى نقصت من المهرية بخطاها ومثباتها وكما بالباء بكاف مسابة معها
 اه ع (قوله لا على الجور وى منا) أى لانه يكون التقدير نقصت من السرى ونقصت
 السرى أيضا من خطأ المهرية ولا معنى لنقص السرى من خطأ المهرية من حيث انها
 خطأ وجملة على ان السرى مال فنقص قوى المهرية كما نقص قولنا وكفى عن ذلك بنقص
 خطأها تكلف لاحاجة البه لوجود غيره فان قلت فيه المبالغة في نقص قواهم حيث
 أفضى بطوله الى نقص قوى ما هو أقوى منهم وهو المهرية قلت لا يتعلق غرضهم بهذه
 المبالغة في المقام لان المقصود الانذار بشكهم بطول السرى ليجرح منه الى المقصود
 والمعنى الاول كاف فيه وعلى ثانياً يرسبه فاعطف بالياء لانه لا يربط
 مع امكان غيره وقد أمكن هنا اه ع (قوله جميع خطوة) بالضم اسم لما بين القدمين
 وبالنسبة الى نقل القدم وتجمع على خطا كركوة وركا (قوله أى قبيبة) أى من البن
 من قضاة بلهم انجب الابل (قوله جمع أقود) قال في الخلاصة * فعل نحو أخرجوا
 (قوله من أوله السرى) أى معالجته وقوله ومسيرة المطايا بالخطا أى مشيتها بخطاها
 (قوله أمطلع الشمس) منه قول لقوله تؤم والجملة مقول القول وضبطه العصام في أطوله
 بالرفع على الابتداء وخبره بنى أن تؤم أى قومه قال ابطحذوف (قوله بنى أن تؤم بناء)
 ان قلت ما معنى طلبه قصد مطلع الشمس وهو ان طلب انما يطلب مطلع الشمس بعينه
 قلت المراد بالقصد المتوجه والذهاب الى جهة مطلع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه لعلقه به
 فكأنهم قالوا أطلب بهذا المشى أن متوجه الى جهة مطلع الشمس ثم المراد بالجهة
 النهاية اه ع (قوله رجع للقوم) أى ارتدوا عما تقولون وانزعروا فاني لا اطلب لكم
 مطلع الشمس ولكن أطلب لكم مطلع الجود قد خرج بالمناسبة الجوابية الى الممدوح
 الذى سماه مطلع الجود فكان فيه حسن التخصر اه ع قال في المطول وأحسن
 التخصر ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطيب

نودعهم والبن فينا كانه * قناتن أبى الهيجاء في قلب فيلق
 اه قال الفري عليه البين الفراق والفيلق ليليس والجمع فيالى اه فقد تخلص من

أى أثرينا السرى باللين ونقص
 من قوانا (وخطا المهرية) عطف
 على السرى لا على الجور وى منا
 ص كما سبق الى بعض الأوهام
 وهى جمع خطوة وأراد بالهـ مـ هـ
 الابل المسوية الى مهرين جيدان
 أبى قبيبة (القود) أى الطويلة
 الظهور والاعناق جمع أقود أى
 أثرت فينا من أوله السرى
 ومسيرة المطايا بالخطا ومنه قول
 يقول هو قوله (امطلع الشمس
 بنى) أى ان يطلب ان تؤم
 تقصد بنى * فقلت كلا رجع القوم
 ونسبه (ولكن مطلع الجود وقد
 فقلت منه) أى بما يشيب به
 الكلام

الانتقال (الانتصاب) وهو في اللغة
الاقطاع والارتجال (وهو) أى
الانتصاب (مذهب العرب)
الجاهلية (ومن يلبسهم من
المخضرمين) بالحاء والضاد
المجتمعين أى الذين أدركو
الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال
في الاساس ناقة مخضرمة جدد
نصف اذنهما ومنه المخضرم الذى
اركب الجاهلية والاسلام كما تقاطع
نصفه حيث كان في الجاهلية (كقوله

لورأى الله أن في الشيب خيرا

جاورته الابرار في الخلد شيئا)
جمع أشيب وهو حال من الابرار
ثم انتقل من هذا الكلام الى
الاملا بلائمه فقال (كل يوم تبدي) أى
تظهر (صروف الليالي خلقا من

أنى سعيد غريبا) ثم تكون
الانتصاب مذهب العرب
والمخضرمين أى دأبهم وطريقتهم
لا يشأى أن يسلكه الاسلاميون
ويشعروهم في ذلك فان البيتين
المذكورين لابي تمام وهومن
الشعراء الاسلاميين في الدولة
العباسية وهذا المعنى مع وضوحه
قد خفي على بعضهم حتى اعترض
على المصنف بأن أبا تمام لم يذكر
الجاهلية فكيف يكون من
المخضرمين (ومنه) أى من
الانتصاب (ما يقرب من التخلص)
في انه يشوبه شئ من المناسبة

السوديع الى وصف الدين بالعظم الذال على عظم التوديع تأمل (قوله الى املا بلائمه)
أى الى مقصود لا بلائمه (قوله الاقطاع) لانه في هذا قطعاً عن المناسبة وقوله
والارتجال بالجيم أى الانتقال من غير تهيب قال في المختار ارتجال الخطبة والشعر
استدأوه غير تهيب لذلك اه (قوله أى الذين أدركو الجاهلية والاسلام)
الشعراء على أرباب طبقات الجاهليون كأمير القيس وزهير ومعرفة والمخضرمون
الذين أدركو الجاهلية والاسلام كحسان وليد والمتقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق
وجبري وذي الرمة وهؤلاء كلهم يستشهدون بكلامهم في اللغة والهدن من أهل
الاسلام الذين جازوا بعد الصدرا الاول من المسلمين كالبخري وأبي الطيب والاستهاد
بكلامهم الآن يجعل ما يقرب من عجزه ما يرويه ولا وجه له هذا الجمل وان صدر عن صاحب
الكشاف في أثناء تفسير قوله تعالى كذا أضاء لهم مشاويبه واذا أظلم عليهم قاموا الآن
مبنى الرواية على التوفيق والاضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والاتفاق في الاول
يستلزم الاتفاق في الثاني والقول بأن ما يقرب من عجزه نقل الحديث بالمعنى ليس بسد بديل
هو بمعمل الراوى أشبه وهو لا يوجب السماع اه فترى (قوله جدد) بالذال المهملة
أى قطع (قوله كذا تقاطع نصفه الخ) المعنى أنه قطع منه شئ يشبه النصف
وهو الجذر الذى فات من عمره في الجاهلية فهو لم يبق غير معتبر كما مقطوع (قوله كقوله)
أى قول ابي تمام كما سيأتى في كرم الشارح (قوله لورأى الله أن في الشيب الخ) قال
في الاطول بخالنا نرى الخيع عن الشيب ما جاء في مدح الشيب وقضاه في الشرع قال لا تقي
بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله اه وقوله خيرا الرواية في الديوان فضلا بديل خيرا قاله
في المعاهد وقوله جاورته أى جاورت الله أى رحمته والابرار خيار الناس وقوله الخلد
أى في جنّة الخلد (قوله جمع أشيب) أى بمعنى شارب (قوله الى املا بلائمه) أى مقصود
وهو مدح أنى سعيد فهذا مدح لانى سعيد وما قبله ذم للشيب ولان مناسبة بينهما قال سم قد
يقال لانه من كون هذا من الانتصاب لأن أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن يكون أبو
سعيد أشيب فيكون مناسباً لأول الكلام اه ومثله في بس ورده ع بقوله وأما ما يقال
من أنه لا يتعين أن يكون اقتضاب الاحتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسباً
لذم الشيب قبله فلا وجه له لان التبادر مدح أنى سعيد ولان اللفظ لا يشعر بالمناسبة اذ ليس
في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو قال مثلاً وأبو سعيد أشيب فلا يبقى فيه خبراً يمكن
ما تدعى على ما فيه من البرود فأنهم اه (قوله صروف الليالي) أى حوادثها وزيارتها
وقوله خلقا أى طبيعة حسنة وقوله غريباً صفة لخلقاً ورواه في المعاهد غريباً أى واسعاً
(قوله من الشعراء الاسلاميين) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجوداً زمن
الاسلام ولو كان كافراً (قوله وهذا المعنى) أى قوله كون الانتصاب الخ (قوله ما يقرب
من التخلص) أى انتصاب أو انتقال كما في ع ولم يجعل هذا القسم تخلصاً قوياً

ما يند) فانه كان كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والشاء الى كلام آخر من غير رعاية ملازمة السكت بـ (ب) التخلص حيث لم يوث بالكلام الاخر فجاء من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله (٤٣١) بل قصد نوع من الربط على معنى

مهما يكن من شيء بعد الحمد والشاء
فانه كان كذا وكذا (محل وهو) أى
قوله بعد جدامه اما بعد فصل
الخطاب) قال ابن الاثير (والذى
أجمع عليه المحققون من علماء
البيان ان فصل الخطاب هو اما
بعد لان المتكلم يفتتح كلامه
فى كل أمر ذى شأن بذكر الله
وتحميده فاذا أراد أن يخرج منه
الى الغرض المسوق له فصل بينه
وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد
وقيل فصل الخطاب معناه الفاعل
من الخطاب أى الذى يفصل بين
الحق والباطل على ان المصدر بمعنى
الفاعل وقيل المنقول من الخطاب
وهو الذى يبينه من مخاطبه
أى يعلمه بشا الايتنس عليه فهو بمعنى
المفعول (وكقوله تعالى) عطف على
قوله كقولك بعد حمد الله يعنى من
الاقتضاب القريب من التخلص
ما يكون بالنظر هذا كما فى قوله تعالى
بعد ذكر أهل الجنة (هذا وان
لطاغين اشر ما ب) فهو اقتضاب
فيه نوع ارتباط لان الواو والعال
ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف
أى الامر هذا والحال كذا أو
مبتدأ محذوف بالخبر أى هذا
كأن ذكر وقد يكون الخبر مذكورا
مثل قوله تعالى بعد ما ذكر جمعا
من الانبياء عليهم السلام وأراد
أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها
(هذا وذكر وان للمعنيين لحسن

من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود والتخلص منها على ذلك
(قوله اما بعد) - هذا مع قول القول وقوله بعد حمد الله تعيد أى كقولك اما بعد حال
كونها واقعة بعد حمد الله (قوله فانه كان كذا وكذا) اشر به الشارح الى أن المراد
اما بعد مع جعلها التى هى فيها به يدفع ما يقال ان السماع فى أقسام الكلام التى ينبغى
للمتكلم أن يأتى فيها (قوله) اما بعد ليست كلاما (قوله والثناء) أى على الله ورسوله
(قوله) حيث لم يوث بالكلام الاخر (الخ) قال عى وتتحقق ذلك أن حسن التخلص فيه
القصد الى إيجاد الربط بالمناسبة على وجه لا يقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين أى
بأحدهما وهو الثانى بعبارة والاقتضاب فيه القصد الى الايتان بكلام بعد الاخر على وجه
يقال فيه ان الأول منفصل عن الثانى ولا ربط بينهما ما دام بعد حمد الله كان معناه مما يمكن
من شيء فكذا وكذا أن ذلك الكذا امر بوطى كل شيء وواقع على وجه اللزوم بالدعوى
بعد الحمد والشاء ولما أفاد ما ذكر ارتباط بما قبله لا فادته الوقوع بعده ولا بدقلم يوث به
على وجه يقال فيه لم يرفط بما بعده فأشبه هذا الوجه حسن التخلص ولما كان ما بعده شى
آخر لارتباطه بالمناسبة كان فى الحقيقة اقتضابا وبه يعلم ان جعل وجه المشابهة أنه لم يوث
بما بعده فجاء وحده لا يمكن لان حسن التخلص فيه الايتان بشى آخر فجاء ولكن يضرب
من المناسبة فانهم اه (قوله فجاء) قال فى المصباح بحث الرجل يخوفه هو ومن باب
تعب وفى لغة بفتحين جئة بفتح والاسم الفجاءة الضم والمذكور فى لغة وزان مرة اه (قوله
من غير قصد الخ) بيان للفجاءة وقوله وتعليق تسير لما قبله (قوله بل قصد نوع من الربط)
أى والربط يقتضى المناسبة بين المعلى والمعانى عليه فالتعليق يقتضى نوع مناسبة (قوله
فصل الخطاب) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتى (قوله قال ابن
الانبار) القصد بنقل ذلك تأييد لذلك القيل والتورل على المصنف حيث حكاه بقيل مع
أن المحققين أجعوا عليه (قوله الفاصل من الخطاب) أى سواء كان ذلك الخطاب لفظ
اما بعد أو غيرها (قوله على أن المصدر بمعنى الفاعل) أى والاضافة على معنى من
وكذلك ما بعده الاضافة فيه على معنى من (قوله المفعول من الخطاب) أى المبين
المعلوم (قوله بيننا) أى علمائنا (قوله لان الواو والعال) أى والحال تقتضى مصاحبة
ما بهما لما قبلها فالحال لنوع الارتباط هو والحال مع لفظ هذا الاسم متضمنة لمعنى
عامل الحال وهو اشرر قوله أو مبتدأ محذوف الخبر) أى أو مفعول لفعل محذوف أى
اعلم هذا (قوله بعد ما ذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام) أى بقوله تعالى واذا عبدنا
ابراهيم واسحق ويعقوب اولى الايدى والابصار الآية (قوله الجنة) أى هى قوله
لحسن ما ب وقوله وأهلها هو قوله للمعنيين (قوله هذا ذكر) أى مذكور (قوله وهذا
مشعر بأنه الخ) لان الجزء الثانى هنالكة كان هو الخبر لاسم الاشارة دلى على أن اسم
الاشارة مبتدأ حيث جذف الخبر اه سم (قوله فى هذا المقام) أى مقام الانتقال من

ما ب) انشأت الخبر اعنى قوله ذكر وهذا مشعر بأنه فى مثل قوله تعالى هذا وان لطاغين مبتدأ محذوف الخبر

غرض من الغرض آخر وقوله الفصل أى القاطع بين الكلامين وقوله الذى هو أحسن أى عند البلغاء من الوصل أى التخصيص فليس المراد بالوصل والوصل ما تقدم فى المعانى قال ع ق ومما يدل على أنها أحسن من التخصيص وقوع الانتقال بها كثيرا فى الكلام المجزأ أيضا الربط بها انما هو على وجه الحالبة الخلقية وهى مطردة بخلاف الربط بالمناسبة كالجوارية فى قوله * فقلت كلا ولكن مطلع الجود * وكالتشبيه فى قوله *

وبدا الصباح كأن غزته * وجا الخلابة حين يمدح

فقد لا يحلو من جعل وعدم مطابقة ما فى نفس الامر اه وقال بعضهم المراد بالوصل وصل ما قبل حرفا بما بعده بأن يحذف لفظ هذا (قوله وهو علاقة) أى لفظ هذا وصله كالعلاقة للأحسنية وقوله وكيدة أى قوية تسديدة أى يتأكد الاتيان بها عند الخروج من الكلام الى كلام آخر (قوله ومنه قول الكتاب هذا باب) قال ع ق لانه ترجع على ما بعده وينبذ أنه انتقل من غرض الى آخر والام يحجج للتوبيخ فلا كان فيه التنبية على أنه أراد الانتقال لم يكن الاتيان بما بعده بفترة فكان فيه ارتباطا وقد تقدم أن الربط بالمناسبة وجد فيه البغطة أيضا لأن المأثري به بغير ما هو فيه لكن بمناسبة فعلية يقال نفي البغطة لا يكتفى فى الربط بل التنبية على أنه أراد الانتقال من شئ الى غير يتضمن الجمع بين الشئين في ذكرهما فهو نوع من مطلق الارتباط ويوجب بأن الكلام الذى فيه الربط لمناسبة البغطة فيه أعلا لأن البغطة هى مجبىء ما لا يترقب ولا يندب وانما زاد نفي تقييد البغطة ما لا يناسب لأن المناسبة تقتضى أن الشئ من طريق القول ومن غمء فلم يقبأ النفس ما هو بعيد عن غمء الارتقاب فأمله فان فيه دقة اه قال فى الماعول ومن هذا القليل لفظ أيضا فى كلام المتأخرين من الكتاب اه قال سم ولعل المراد أيضا فى ابتداء الكلام نحو وأيضا كذا قلنا فليست أمه وقوله الكتاب جمع كاتب (قوله الانتهاء) أى انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء (قوله ويرتسم فى النفس) أى يدوم ويريق فيها (قوله فالانتهاء الحسن) أى ما به الانتهاء وهو فى المثال جميع البيت اه سم (قوله كقوله) أى قول أبى نواس فى الخصب بن عبد الحميد اه مطول (قوله وإنى جدير الخ) فى كلام المصنف تورية لأن معانى اليمين القريبة هى ما قصدتها الشاعر والبعيدة هى ما قصدتها المصنف باعتبار أن كآبه خفة وبلغ مناه فيه وبعد ذلك يطاب من مولاه أن يئيبه على ذلك وفى البيت الأول رد العجز على الصدر (قوله خليق) أى حقيق (قوله اذ بلغنك) أى وصلت اليك بالمدح وقوله بالمنى متعلق بجدير وهو على حذف مضاف أى يبلغ المنى وقد أشار ذلك الشارح (قوله بالامانى) جمع أمنية وهى ما يتمناه الانسان (قوله الجبل) أى الاحسان والافضل (قوله أى فأتت أهل) أى خذف المبتدا (قوله عاذر) أى ملقن لك عذرا وهو ما عدم تيسر المعطى فى ذلك الوقت أو كونه قد تم فى

قال ابن الأثير لفظ هذا فى هذا المقام الفصل الذى هو أحسن من التود وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر (ومنه) أى من الاقتضاب القريب من التخصيص (قول الكتاب) هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث الى آخر (هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبدئ الحديث بالخرقة (وفائتها) أى ثالث الموضع التى ينبغى للمتكلم ان يتأنق فيها (الانتهاء) لانه آخر ما بعده السمع ويرتسم فى النفس فان كان حسنا مختارا قلناه واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير والا كان على العكس حتى ربما أنساه الحسن الموردة فيما سبق فالانتهاء الحسن (قوله وإنى جدير) أى خليق (اذ بلغنك بالمنى) أى جدير بالقوز بالاء أى (وأتت بما أملت منك جدير فان تولنى) أى نعطنى (منك الجبل بأهله) أى فأتت أهل لاعطاء الجبل (والافانى عاذر) أى لك (شكور)

النهاية في الحسين ومعان هي القصوى في المفاخر وتعد الفاتحة لما تزلت لتعظيم المعاني
 بدت بحمد المسؤل ووصفه بالاوصاف العظام لا تلهي القول بجمع القس طبعه
 في الشؤال ثم قد المسؤل بأنه هو الذي لا يصحكون المفضوب عليهم ولا الضالين اظهروا
 للاختصاص وتقر يضاهير المؤمنين تأمل لا يخالون ما كان للداعين اه (قوله ختم الله لنا
 ذل بسني) هي كلمة الشهادة التي هي سبب في دخول الجنة وختم من باب ضرب يقال ختمت
 الكتاب طبع عليه ومنه الخاتم بالكسر والفتح والعكس أشهر قالوا والخاتم حلقة ذات
 فص من غيرها فان لم يكن فص فهي فتحة بوزن قصبة وقيل الخاتم بالكسر القاعل
 وبالفخ ما وضع على الامانة مصباح (قوله بالذبح) بالذال الموحدة ما يكره في الاخرة
 وبالذال المهملة ما يدخر في الدنيا من قوت وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم والحمد لله
 ما تعاقب الليل والنهار والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي المختار وآله السادة
 الاطهار وأصحابه الاخيار قال جامعها الفقير الفاني مصطفى بن محمد بن عبد السلام
 البغاني حقق الله له احاسين الاماني وبلغه دار التاني فكانت بقية ما أوردته
 ونهاية ما أوردته في العاشر من شهر جادى الثاني من سنة ١٢١١ هـ احسن
 عشرة بعد الحاتين واللائق من هجرته من له العزة والشرف مستعذب ارب السحوات
 والارض من جاهل يتأمل أو جاهل يعرف الحق ويتجاهل ضارعا اليه جل جلاله وعز
 سلطانه أن لا يخيب شعينا فهو ولو لواد الذي لا يخيب فمن عمله ولا يتخذ من انقطع
 عما سواه وأمله وان يخلص من محن الدنيا وفقر الدين ويجعلنا من حزنه المنطين
 وأن يغفر لنا ذلنا والذنوب لنا نجنا ولا حبا بنا ولن دعائنا والمسلمين
 ايه نعم كريم والاعول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه وسلم أجمعين

ختم الله على قلوبنا وبصرنا
 الفوز بالخير الاسنى بجملة النبي
 صلى الله عليه وسلم وآله الطاهرين
 سواه أعلم بالصواب واليه المرجع
 والمآب

(يقول المتوجه إلى الله بالجاهل الصديق ابراهيم عبدالغفار الدسوقي)*
 تم طبع التجريد للعلامة الشيخ مصطفى البغاني على مختصر السعد التتاراني على ذمة
 كل من ذى الشرف البخاري السيد عبداللّه نور الدين الناري ومن ليس عن المساعي
 الخيرية يتنى بالجاهل الخاطب بن عبداللّه الميني وذو المسلك الادبي الناضل الشيخ
 أحمد الحلبي بالمطبعة الباهرة الزاهية الزاهرة المتوفرة دواعي مجدها المشرقة
 كواكب سجدها بهمة من هو للمشتبه بحولاني حضرة ناظرها حسين بك
 حسني في ظل من تحت به من كتب الجديوي وتجلت به درارى الداوريه وارث
 المولود الاماجيد وسلالة البراة الضاديه الجامع من طارف المجد وتاله المفسر

أحد من الخديوية من جده ووالده عزير الديار المصرية وسامى حرم مؤثرها النيلية
ومجمل آفة اربابها له الخى جناب اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على عظمه الله وأقباله
الكرام وحرمهم بعينه التى لاتنام ولما تم بأطعمها القمام وتقدد وشاح الختام بانوارى
تقرينها أدهم البراعة فى ميدان الابداع والبراعة فقال مؤرخ ختام طبعها مثبها على
حدن وضعها مادام من اعنى يجمعها

ما وفاء النيل فى ابانة * وكظام الارض تبقى ابتلاء
ورياض دعت المزن بها * فكس من فهور حلال
أصبح الشجر ورديها ساجعا * ولايات التسايع تدار
باحلى لى من حاشية * طالع السوء بها قد كسلا
هى للصبان كاتنوطرا * فى جباه السعدت فى بطلا
حاذفا يجمعها بحريده * ويدوى صدها والعدلا
قبا ناهها أخو فجدتها * مصطفى البنا فى تاج النبلا
فقتضى بغيرها من فضله * وكساها نوب حنين وحلا
أحرزت بالطبع ضبط الم تكن * أحرزت بين أيدى النسل
ثم لما كملت طبعها وقت * أحرزت من كل نفع جسد
قلت يا حلى فيها أرتحا * طبع بحريه البين اكفلا
١٠ ٨١ ٦١ ٩٤ ٩٢

١٠٨٤

هذا وكان تمام الطبع فى التاريخ المذكور فى رمضان ذى الحجة المأثور من سنة
مائتين وخمسة وخمسة وألف من هجرة من خلقه تعالى أكل
وصف فالحمد لله رب العالمين والهمزة والسلام على
خاتم المرسلين وعلى آله وصحبه وأنصاره
وأزواجه مائة إلى الجديان
وطالع الزرقان



